

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله الذي جعلنا من عباده
الذين هم على ما يحبون

الحمد لله

الَّذِي وَفَّقَنَا الطَّبْعَ هَذَا الْكِتَابَ الْمُسْتَحَبَّ

فَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ
الْعِلْمَ وَالْعَمَلَ مِنْ عِبَادِهِ
الَّذِينَ هُمْ عَلَى مَا يُحِبُّونَ

الموطأ للأهل مالك

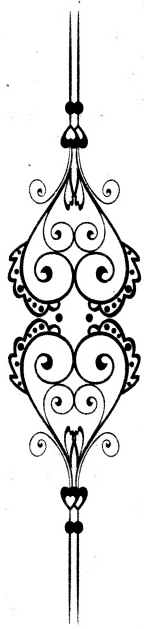
وَوَفَّقَنَا السَّيِّدَ بْنَ أَبِي حَازِمٍ فِي تَرْجُومَةِ الْكَلِمَةِ وَالطَّبْعِ وَالْطَّبْعِ وَالطَّبْعِ

وَأَصْلُهُ وَاسْمُهُ عَلَى نَبِيِّ الْخِزَارِ

الَّذِي قَدْ أُعْطِيَ جَوْاءُ مَعَ الْكَلِمَةِ وَوَفَّقَ أَتْبَاعَهُ الْخِزَارِ جَمْعَ إِحَادِيثِهِ الْمُبَاكَّةِ مِنْهُمْ

فَصِيهِ إِلَى جَارِوِ إِمَامٍ وَارِثِ عَصَا إِمَامٍ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

فالحمد لله على أنه وفقنا لطبعه الصحيح مع حواشي الإمام
الشيخ محمد شفاق الرحمن الكاندهلوي رحمه الله رحمة واسعة
المسماة بـ "كشف المغطاء عن وجه الموطأ" الشهيرة القليلة
بين العلماء الصالحين والنبغاء العارفين. وقد أحققنا
آخر الكتاب إسعاف المطبأ برجال الموطأ للإمام الهمام العلامة
جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى وتسهيل ذراية الموطأ مقدمة
المصنف شرح الموطأ للإمام العلامة بأبغث الشئ في الهند
الشيخ الشاه ولي الله الدهلوي رحمه الله رحمة واسعة وقد بدّلنا
بجهدا بليغا في تصحيحه وقد أحققنا حواشي كل صفحة وفقها
لكي يسهل على الطالب الإطلاع عليها ووضعنا الأقوال
للأحاديث وهذه الميزات الخاصة لهذه الطبعة ذات قيمة
بالغة فنشكر الله سبحانه وتعالى على هذا الطبع
القدير بالذكر لأول مرة



وكان الإمام ضلما في دينه جريئا في مواقفه وآرائه واسع
المعرفة عميق الإطلاع بالعلوم الدينية والشريعة،
متواضعا مع تلاميذه، مجالا لشيوخه، محبا لأهل العلم...
ارتقى بعلومه درجة عالية واستحق مرتبة رفيعة بين
الأفذاذ من علماء أهل زمانه، فاصبح مقصدا ومرجعا
مرموقا في (المدينة) وكتابه الموطأ يعد أول مصنف جمع
بين الحديث والفقه بحسب الموضع والمسائل وهو
مؤلف موقوف في شرح شرائع الإسلام، بحيث يضم
فتاوى الثقات من العلماء وقد بناء الإمام مالك على
تمهيد الأصول للفرق ونبه فيه على معظم أصول الفقه
وأرجع إليها مسائله وفروعه والموطأ في صورته الأخيرة
يضم مائة حديث مسند ومائتين واثنين وعشرين حديثا
مرسلا، وستمائة وثلاثة عشر حديثا موقوفا ومائتين وخمسة
وثمانين رأيا للتابعين من الفقهاء

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَ

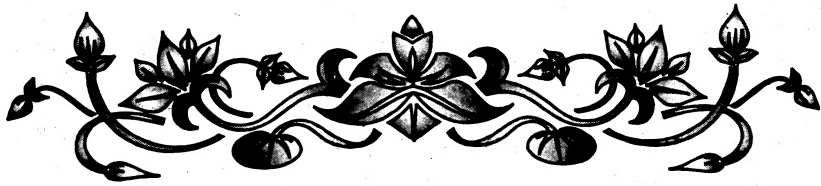
خَادِمُ الْعِلْمِ وَالْعُلَمَاءِ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ إِلَى رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ مَقْبُولُ التَّحْمِيلِ عَفَا اللَّهُ عَنْهُ

مكتبة رحمانية

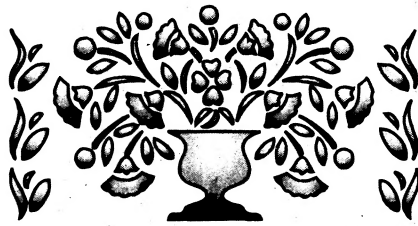


اقرأ سنن عزي سترت. اردو بازار لاهور
فون: 042-37224228-37221395

اس کتاب کے جملہ حقوق کا پی رائٹ آفس میں رجسٹرڈ ہیں۔ اس کتاب کی کتابت، تدوین و تسوید اور کسی بھی طریقہ سے کاپی کرنا کاپی رائٹ ایکٹ ۱۹۶۲ کے تحت قابل تعزیر جرم ہے اور اس کی خلاف ورزی کرنے والے کے خلاف بطور رجسٹر کاپی رائٹ مالک (owner) قانونی کارروائی کی جائے گی۔



اللہ جل جلالہ و عظمیٰ نوالہ کا احسان عظیم ہے کہ ہم شنگانِ علومِ نبویہ کی خدمت میں ایک بار پھر علمِ حدیث کا عظیم ذخیرہ **مَوْطِئُ الْأَمْثَالِ** پیش کرنے کی سعادت حاصل کر رہے ہیں۔ شبِ روز کی محنتِ شاقہ اس کے ظہور پذیر ہونے میں کار فرما رہی اس عظیم کام کو بحسن و خوبی سر انجام دینے میں **ہدیۃ العلماء** کے معزز اراکین نے حتی المقدور سعی کی **مَوْطِئُ الْأَمْثَالِ** کے اس نسخے کی کتابت زرِ کثیر خرچ کر کے کروائی گئی ہے اور بار بار پروف ریڈنگ کروائی گئی تاکہ اعلاط کا تناسب کم سے کم ہو، بہر حال انسان خطا کا پتلا ہے اس کے ہاتھوں غلطی کے صدور کا ہر لمحہ امکان رہتا ہے ہمیں امید ہے کہ آپ ہمیں حسبِ سابق اصلاح کی طرف گامزن کرتے رہیں گے۔



استدعا:

اللہ تعالیٰ کے فضل و کرم سے ہم نے اپنی طاقت اور بساط کے مطابق کتاب کی تصحیح میں حتی الامکان محنت و کوشش کی ہے اس کے باوجود اگر طالبانِ حدیثِ رسول کو کسی مقام پر کوئی قابل تصحیح عبارت نظر آئے تو وہ ہمیں ضرور اطلاع فرمائیں ہم ان کے شکر گزار ہوں گے اور اس غلطی کی دستگیری کریں گے۔ آپ کے اس علمی تعاون کی بدولت ہی ہم اشاعتِ دین کے ساتھ ساتھ حفاظتِ دین کا فریضہ سر انجام دینے کے قابل ہوں گے۔

اَحْبَابِ مَكْتَبِهِ وَحَمَائِهِ

فَهْرَسْتُ مَوْظِعِ الْأَمَامِ الْكَائِنِ

مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة
كتاب وقوت الصلوة	١٠	مثل ما يرى الرجل	٢٢	كتاب الجمعة	
باب وقت الصلوة		باب جامع غسل الجنابة	٢٢	باب العمل في غسل يوم الجمعة	٨٢
باب وقت الجمعة	١٢	هذا باب في التيمم	٢٢	باب ما جاء في الانصات يوم الجمعة والامام	٨٦
باب من ادرك ركعة من الصلوة	١٥	باب في التيمم	٢٣	باب فيمن ادرك ركعة يوم الجمعة	٨٨
باب ما جاء في دلوك الشمس غسق الليل	١٥	باب العمل في التيمم	٢٥	باب ما جاء فيمن رُفِعَ يوم الجمعة	٨٨
باب جامع الوقوت	١٥	باب تيمم الجنب	٢٦	باب ما جاء في السعي يوم الجمعة	٨٩
باب النوم عن الصلوة	١٥	باب ما يجعل للرجل من امراته وهو حائض	٢٦	باب ما جاء في الامام ينزل بقربة يوم	٨٩
باب النهي عن الصلوة بالهاجرة	١٨	باب طهر الحائض	٢٦	الجمعة في السفر	٨٩
باب النهي عن دخول المسجد بريح	١٩	باب جامع الحيضة	٢٨	باب ما جاء في الساعة التي في يوم الجمعة	٩١
الثوم وتغطية القدم في الصلوة	١٩	باب ما جاء في المستحاضة	٢٩	باب الهيئة وتخطي الرقاب، واستقبال	٩١
كتاب الطهارة		باب ما جاء في بول الصبي	٢٩	الامام يوم الجمعة	٩١
باب العمل في الوضوء	٢٠	باب ما جاء في البول قائما وغيره	٥٥	باب القراءة في صلوة الجمعة، والاحتباء	٩٢
باب وضوء النائم اذا قام الى الصلوة	٢٢	باب ما جاء في السواك	٥٥	ومن تركها من غير عذر	٩٢
باب الطهور للوضوء	٢٢	كتاب الصلوة	٥٥	كتاب الصلوة في رمضان	٩٣
باب ما لا يجيب من الوضوء	٢٢	باب ما جاء في النداء للصلوة	٥٥	باب في الترغيب في الصلوة في رمضان	٩٣
باب ترك الوضوء مما مسته النار	٢٥	باب النداء في السفر وعلى غير وضوء	٥٥	باب ما جاء في قيام رمضان	٩٣
باب جامع الوضوء	٢٥	باب قدرا للسحر من النداء	٥٥	كتاب صلوة الليل	
باب ما جاء في المسح بالرأس والاذنين	٢٩	باب افتتاح الصلوة	٥٥	باب ما جاء في صلوة الليل	٩٤
باب ما جاء في المسح على الخفين	٣٠	باب القراءة في المغرب والعشاء	٥٥	باب صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في الوتر	٩٨
باب العمل في المسح على الخفين	٣٢	باب العمل في القراءة	٥٥	باب الامر بالوتر	١٠١
باب ما جاء في الرعاف والقح	٣٢	باب القراءة في الصبح	٥٥	باب الوتر بعد الفجر	١٠٢
باب العمل في الرعاف	٣٣	باب ما جاء في ام القرآن	٥٥	باب ما جاء في ركعتي الفجر	١٠٥
باب فيمن غلب عليه الدم من جرح	٣٣	باب القراءة خلف الامام فيما لا يجهر	٥٥	كتاب صلوة الجماعة	
اورعاف	٣٣	فيه بالقراءة	٥٥	باب فضل صلوة الجماعة على صلوة الفرد	١٠٦
باب الوضوء من المذي	٣٣	باب ترك القراءة خلف الامام فيما يجهر فيه	٥٥	باب ما جاء في العتمة والصبح	١٠٦
باب العمل في ترك الوضوء من المذي والودي	٣٣	باب ما جاء في التأمين خلف الامام	٥٥	باب اعادة الصلوة مع الامام	١٠٨
باب الوضوء من مس الفرج	٣٥	باب العمل في الجلوس في الصلوة	٥٥	باب العمل في صلوة الجماعة	١٠٩
باب الوضوء من قبله الرجل امراته	٣٦	باب التشهد في الصلوة	٥٥	باب صلوة الامام وهو جالس	١١٠
باب العمل في غسل الجنابة	٣٦	باب ما يفعل من رفع رأسه قبل الامام	٥٥	باب فضل صلوة القائم على صلوة القاعد	١١١
باب واجب الغسل اذا التقى الختانان	٣٨	باب ما يفعل من سلم من ركعتين ساهيا	٥٥	باب ما جاء في صلوة القاعد في النافلة	١١١
باب وضوء الجنب اذا اراد ان ينام او	٣٩	باب اتمام المصلي ما ذكر اذا شك في صلاته	٥٥	باب الصلوة الوسطى	١١٢
يطعم قبل ان يغتسل	٣٩	باب من قام بعد اتمام او في الركعتين	٥٥	باب الرخصة في الصلوة في الثوب الواحد	١١٣
باب اعادة الجنب الصلوة وغسله اذا	٣٩	باب النظر في الصلوة الى ما يشغلك عنها	٥٥	باب الرخصة في صلوة المرأة في الداء والخمار	١١٥
صلى ولم يذكر وغسله ثوبه	٣٩	كتاب السهو	٥٥	كتاب قصر الصلوة في السفر	١١٤
باب غسل المرأة اذا رأت في المنام	٣٩	باب العمل في السهو	٥٥	باب الجمع بين الصلاتين في السفر	١١٤

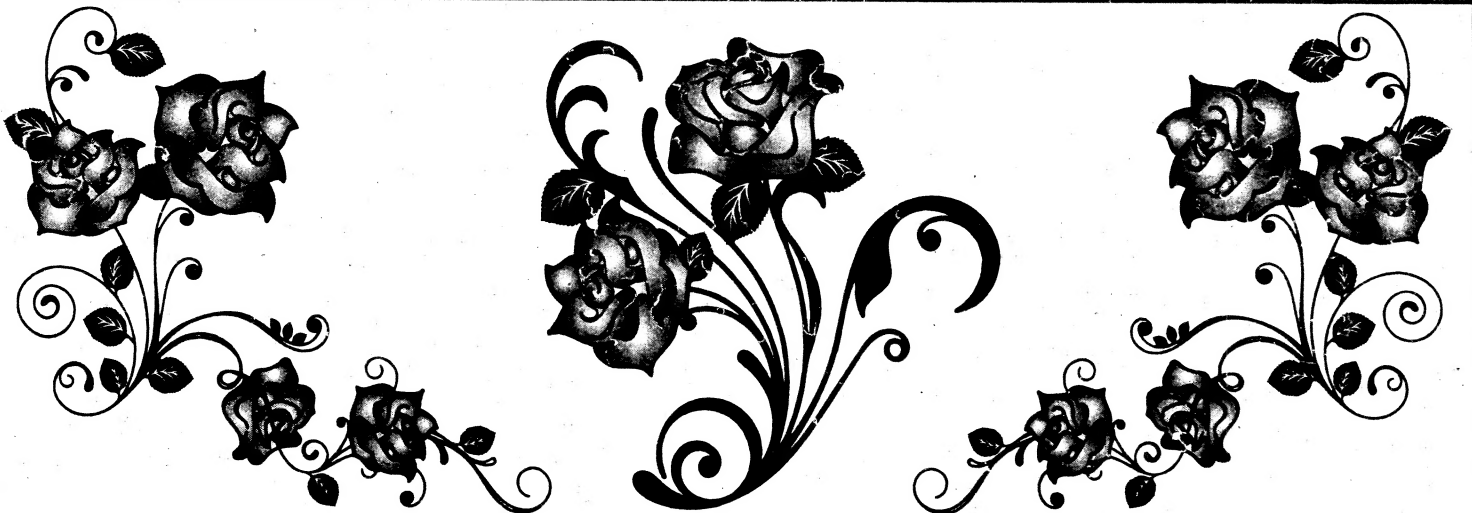
صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
١٤٩	الاسفار وبعد العصر الى الاصفرار	١٣٤	باب صلوة الخوف		باب قصر الصلوة في السفر
١٨٠	باب الصلوة على الجنائز في المسجد		كتاب صلوة الكسوف	١١٩	باب ما يجب فيه قصر الصلوة
//	باب جامع الصلوة على الجنائز		باب العمل في صلوة الكسوف	١٢٠	باب صلوة المسافر اذا جمع مكثا
١٨١	باب ما جاء في دفن الميت	١٣٩	باب ما جاء في صلوة الكسوف	١٢١	باب صلوة المسافر ما لم يجمع اذا جمع مكثا
١٨٢	باب الوقوف على الجنائز والجلوس على المقابر	١٥٢	باب ما جاء في صلوة الكسوف	//	باب صلوة المسافر اذا كان اماما او كان وراء امام
١٨٣	باب النهي عن البكاء على الميت		كتاب الاستسقاء	١٢٢	باب صلوة النافلة في السفر بالنهار و الليل والصلوة على الدابة
١٨	باب الحسبة في المصيبة	١٥٣	باب العمل في الاستسقاء	١٢٣	باب صلوة الضحى
١٨٤	باب ما جاء في الاختفاء وهو التبش	١٥٥	باب ما جاء في الاستسقاء	١٢٤	باب جامع سجدة الضحى
//	باب جامع الجنائز	//	باب الاستمطار بالنجوم	١٢٥	باب التشديد في ان يبرأ حد بين يدي المصل
١٩٠	كتاب الصيام		كتاب القبلة	١٢٦	باب الرخصة في المرور بين يدي المصل
	باب ما جاء في رؤية الهلال للصوم و الفطر في رمضان	١٥٦	باب النهي عن استقبال القبلة و الانسان على حاجته	١٢٧	باب ستر المصلى في السفر
١٩٢	باب من اجمع الصيام قبل الفجر	//	باب الرخصة في استقبال القبلة لبول او غائط	١٢٨	باب مسح الحصيات في الصلوة
//	باب ما جاء في تعجيل الفطر	١٥٧	باب ما جاء في استقبال القبلة لبول او غائط	//	باب ما جاء في تسوية الصفوف
	باب ما جاء في صيام الذي يصوم جنباً في رمضان	١٥٨	باب ما جاء في استقبال القبلة	١٢٩	باب وضع اليدين احدهما على الاخرى في الصلوة
١٩٣	باب ما جاء في الرخصة في القبلة للصائم	//	باب ما جاء في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم	//	باب القنوت في الصبح
١٩٤	باب ما جاء في التشديد في القبلة للصائم	١٥٩	باب ما جاء في خروج النساء الى المساجد		باب النهي عن الصلوة والانسان يريد حاجته
١٩٦	باب ما جاء في الصيام في السفر		كتاب القرآن	١٣٠	باب انتظار الصلوة والمشى اليها
//	باب ما يفعل من قدم من سفر او ارادته في رمضان		باب الامر بالوضوء لمن مس القرآن	١٣١	باب النهي عن الجلوس لمن دخل المسجد قبل ان يصلي
١٩٨	باب كفارة من افطر في رمضان	١٩٠	باب الرخصة في قراءة القرآن على غير وضوء	١٣٢	باب وضع اليدين على ما يوضع عليه الوجه في السجود
٢٠١	باب ما جاء في حجمة الصائم		باب ما جاء في تحزيب القرآن	//	باب الالتفات والتصفيق عند الحاجة في الصلوة
٢٠٢	باب صيام يوم عاشوراء	١٩١	باب ما جاء في القرآن	١٣٣	باب ما يفعل من جاء والا مام راكم
//	باب صيام يوم الفطر والا فطني والدهر	١٩٢	باب ما جاء في سجود القرآن	//	باب ما جاء في الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم
//	باب النهي عن الوصال في الصيام	١٩٣	باب ما جاء في قراءة قل هو الله احد	١٣٤	باب العمل في جامع الصلوة
٢٠٣	باب ما يفعل المريض في صيامه	١٩٤	باب ما جاء في قراءة قل هو الله احد وتبارك الذي بيده الملك	١٣٨	باب جامع الصلوة
//	باب النذر في الصيام والصيام عن الميت	//	باب ما جاء في ذكر الله تبارك وتعالى	١٣٩	باب جامع الترغيب في الصلوة
٢٠٥	باب ما جاء في قضاء رمضان والكفارات	١٩٨	باب ما جاء في الدعاء		كتاب العيدين
٢٠٤	باب قضاء التطوع	١٤١	باب العمل في الدعاء		باب العمل في غسل اليدين والنداء فيهما والاقامة
٢٠٩	باب فدية من افطر في رمضان عن علة	١٤٢	باب النهي عن الصلوة بعد الصبح وبعد العصر	١٣٣	باب الامر بالصلوة قبل الخطبة في العيدين
٢١٠	باب جامع قضاء الصيام		كتاب الجنائز	١٣٥	باب الامر بالاكل قبل الغد وفي العيد
//	باب صيام اليوم الذي يشك فيه	١٤٣	باب غسل الميت	//	باب ما جاء في التكبير والقراءة في صلوة العيدين
٢١١	باب جامع الصيام	١٤٤	باب ما جاء في كفن الميت	١٣٦	باب ترك الصلوة قبل العيدين بعدهما
٢١٣	باب ما جاء في ليلة القدر	١٤٥	باب المشي امام الجنائز	١٣٧	باب الرخصة في الصلوة قبل العيدين وبعدهما
	كتاب الاعتكاف	١٤٦	باب النهي عن ان تتبع الجنائز بنار	١٣٨	باب غدا والا مام يوم العيد وانتظار الخطبة
٢١٦	باب ذكر الاعتكاف	١٤٧	باب التكبير على الجنائز		كتاب صلوة الخوف
//	باب ما لا يجوز الاعتكاف الا به	١٤٨	باب ما يقول المصل على الجنائز		
٢١٩	باب خروج المعتكف للعيد	١٤٩	باب الصلوة على الجنائز بعد الصبح الى		
//	باب قضاء الاعتكاف				
٢٢٠	باب النكاح في الاعتكاف				
٢٢١	باب كتاب الركون				
٢٢٣					

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
٣٢٦	باب هدى من فاته الحج	٢٤٠	باب تخمير المحرم وجهه	٢٢٣	باب ما تجب فيه الزكوة
٣٢٤	باب هدى من اصاب اهله قبل ان يفيض	٢٤١	باب ما جاء في الطيب في الحج	٢٢٢	باب الزكوة في العين من الذهب والورق
٣٢٨	باب ما استيسر من الهدى	٢٤٣	باب مواقيت الاهللال	٢٢٨	باب الزكوة في المعادن
٣٢٩	باب جامع الهدى	٢٤٥	باب التلبية والعمل في الاهللال	٢٣٠	باب زكوة الركاز
٣٣١	باب الوقوف بعرفة والمزدلفة	٢٤٨	باب رفع الصوت بالاهلال	٢٣١	باب ما لا زكوة فيه من الحلي والتبريد والعنبر
٣٣٣	باب وقوف الرجل وهو غير طاهر	//	باب افراد الحج	٢٣٢	باب زكوة اموال اليتامى والتجارة لهم فيها
//	ووقوفه على دابته	٢٨٠	باب القران في الحج	٢٣٣	باب زكوة الميراث
//	باب وقوف من فاته الحج بعرفة	٢٨١	باب قطع التلبية	//	باب الزكوة في الدين
//	باب تقديم النساء والصبيان	٢٨٣	باب اهللال اهل مكة ومن بهامن غيرهم	٢٣٥	باب زكوة العروض
٣٣٥	باب السير في الدفعة	٢٨٤	باب ما لا يوجب الاحرام من تقليد الهدى	٢٣٦	باب ما جاء في الكنز
٣٣٦	باب ما جاء في العرق في الحج	٢٨٥	باب ما تفعل الحائض في الحج	٢٣٨	باب صدقة الماشية
٣٣٤	باب العمل في النحر	//	باب العمرة في اشهر الحج	٢٣٩	باب ما جاء في صدقة البقر
٣٣٨	باب ما جاء في الحلاق	٢٨٦	باب قطع التلبية في العمرة	٢٤٠	باب صدقة الخلطاء
٣٣٩	باب التقصير	//	باب ما جاء في التمتع	٢٤١	باب ما جاء فيما يعتد به من السخل في الصدقة
٣٤١	باب التلبيد	٢٨٨	باب ما لا يجب فيه التمتع	٢٤٢	باب العمل في صدقة عامين اذا اجمعوا
٣٤١	باب الصلوة في البيت وقصر الصلوة	٢٨٩	باب جامع ما جاء في العمرة	٢٤٣	باب النهي عن التضيق على الناس في الصدقة
٢٢٣	وتعجيل الخطبة بعرفة	٢٩١	باب نكاح المحرم	٢٤٤	باب اخذ الصدقة ومن يجوز له اخذها
٢٢٣	باب الصلوة بمئ يوم التروية والجمعة بمئ وعرفة	٢٩٣	باب حجامه المحرم	٢٤٥	باب ما جاء في اخذ الصدقات والتشديد فيها
٢٢٢	باب صلوة المزدلفة	//	باب ما يجوز المحرم اكله من الصيد	٢٤٦	باب زكوة ما يخوص من ثمار الغنيل والاعناب
٢٢٥	باب صلوة منى	٢٩٦	باب ما لا يلج للمحرم اكله من الصيد	٢٤٨	باب زكوة المحبوب والزيتون
٢٢٦	باب صلوة المقيم بمكة ومنى	٢٩٨	باب امر الصيد في الحرم	٢٤٩	باب ما لا زكوة فيه من الثمار
٢٢٤	باب تكبير ايام التشريق	//	باب الحكم في الصيد	٢٥٠	باب ما لا زكوة فيه من الفواكه والقضب والبقول
٢٢٨	باب صلوة العرس والمحصب	٣٠٠	باب ما يقتل المحرم من الدواب	٢٥١	باب ما جاء في صدقة الرقيق والخيول والعسل
//	باب البيوتة بمكة ليالى منى	٣٠٢	باب ما يجوز للمحرم ان يفعله	٢٥٢	باب جزية اهل الكتاب والمجوس
٢٢٩	باب رمى الجمار	٣٠٣	باب الحج عن من يحج عنه	٢٥٣	باب عشور اهل الذمة
٢٥١	باب الرخصة في رمى الجمار	٣٠٥	باب ما جاء فيمن احصر بعدد	//	باب اشتراء الصدقة والعود فيها
٢٥٢	باب الافاضة	٣٠٨	باب ما جاء في بناء الكعبة	٢٥٤	باب من تجب عليه زكوة الفطر
//	باب دخول الحائض مكة	٣٠٩	باب الرمل في الطواف	٢٥٥	باب مكيلة زكوة الفطر
٢٥٦	باب افاضة الحائض	٣١٠	باب الاستلام في الطواف	٢٥٦	باب وقت ارسال زكوة الفطر
٢٥٨	باب فدية ما اصيب من الطير الوحش	٣١١	باب تقبيل الركن الاسود في الاستلام	٢٥٧	باب ما لا تجب عليه زكوة الفطر
٢٦٠	باب فدية من اصاب شيئاً من الجراد وهو محرم	//	باب ركعتا الطواف	٢٥٨	باب ما لا تجب عليه زكوة الفطر
٢٦١	باب فدية من حلق قبل ان ينحر	٣١٣	باب الصلاة بعد الصبح والعصر في الطواف	٢٥٩	باب ما لا تجب عليه زكوة الفطر
٢٦٢	باب ما يفعل من نسي من نسكه شيئاً	//	باب وداع البيت	٢٦٠	باب ما لا تجب عليه زكوة الفطر
٢٦٣	باب جامع الفدية	٣١٤	باب جامع الطواف	٢٦١	باب ما لا تجب عليه زكوة الفطر
٢٦٥	باب جامع الحج	٣١٥	باب البدء بالصفا في السعي	٢٦٢	باب ما لا تجب عليه زكوة الفطر
٢٦٠	باب حجر المرأة بغير ذي محرم	٣١٦	باب جامع السعي	٢٦٣	باب ما لا تجب عليه زكوة الفطر
٢٦١	باب صيام التمتع	٣١٨	باب صيام يوم عرفة	٢٦٤	باب ما لا تجب عليه زكوة الفطر
//	كتاب الجهاد	٣١٩	باب ما جاء في صيام ايام منى	٢٦٥	باب ما لا تجب عليه زكوة الفطر
//	باب الترغيب في الجهاد	٣٢٠	باب ما يجوز من الهدى	٢٦٦	باب ما لا تجب عليه زكوة الفطر
٢٤٣	باب النهي عن ان يسافر بالقران الى ارض العدو	٣٢١	باب العمل في الهدى حين يساق	٢٦٧	باب ما لا تجب عليه زكوة الفطر
//	باب النهي عن قتل النساء والولدان في الغزو	٢٢٣	باب العمل في الهدى اذا عطب او ضل	٢٦٨	باب ما لا تجب عليه زكوة الفطر
٢٤٣		٢٢٣	باب هدى المحرم اذا اصاب اهله	٢٦٩	باب ما لا تجب عليه زكوة الفطر
		٢٢٣		٢٧٠	باب ما لا تجب عليه زكوة الفطر

[illegible]

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
٢٤٩	باب ما جاء في الشركة والتولية والوكالة	٢٢٨	باب ما جاء في العريان	٢٢٥	باب جامع ما جاء في الرضاعة
٢٨١	باب ما جاء في افلاس الغريم	٢٥٠	باب ما جاء في مال المملوك اذا بيع	٢٢٩	كتاب العتق والولاء
٢٨٢	باب ما يجوز من السلف	٢٥١	باب ما جاء في العهدة في الرقيق	٢٢٩	باب ما جاء فيمن اعتق شركاله فمملوك
٢٨٣	باب ما لا يجوز من السلف	٢٥١	باب العيب في الرقيق	٢٢٩	باب الشرط في العتق
٢٨٢	باب ينهى عنه من المساومة والمبايعة	٢٥١	باب ما يفعل بالوليدة اذا بيعت والشرط فيها	٢٢٩	باب من اعتق رقيقا لا يملك ما لا غيرهم
٢٨٥	باب جامع البيوع	٢٥٢	باب النهي عن ان يطاء الرجل وليدة ولها زوج	٢٢٩	باب القضاء في مال العبد اذا اعتق
٢٨٦	كتاب الفراض	٢٥٢	باب ما جاء في ثمر المال يباع اصله	٢٢٩	باب عتق امهات الاولاد وجامع القضاء في العتاقة
٢٨٨	باب ما يجوز في القراض	٢٥٣	باب ما جاء في بيع الثمار حتى يبدل صلاحها	٢٢٨	باب ما يجوز من العتق في الرقاب الواجبة
٢٨٩	باب ما لا يجوز في القراض	٢٥٣	باب ما جاء في بيع العزبة	٢٢٨	باب ما لا يجوز من العتق في الرقاب الواجبة
٢٩٠	باب ما يجوز من الشرط في القراض	٢٥٣	باب الهاتجة في بيع الثمار والزراعة	٢٢٨	باب عتق الحي عن الملية
٢٩١	باب ما لا يجوز من الشرط في القراض	٢٥٣	باب ما يجوز في استثناء الثمر	٢٢٨	باب فضل عتق الرقاب وعتق الزانية وابن الزنا
٢٩١	باب القراض في العروض	٢٥٥	باب ما يكره من بيع الثمر	٢٢٩	باب مصير الولاء لمن اعتق
٢٩١	باب الكراء في القراض	٢٥٥	باب ما جاء في المزابنة والمحاولة	٢٢٩	باب جر العبد الولاء اذا اعتق
٢٩١	باب التقدي في القراض	٢٥٥	باب جامع بيع الثمر	٢٣٠	باب ميراث الولاء
٢٩١	باب ما يجوز من النفقة في القراض	٢٥٨	باب ما جاء في بيع الفاكهة	٢٣١	باب ميراث السائبة وولاء من اعتق اليهودي والنصراني
٢٩٢	باب ما لا يجوز من النفقة في القراض	٢٥٩	باب بيع الذهب بالفضة تدرأ عينا	٢٣١	كتاب المكاتب
٢٩٢	باب الدين في القراض	٢٦٠	باب ما جاء في الصرف	٢٣١	باب القضاء في المكاتب
٢٩٢	باب البضاعة في القراض	٢٦١	باب ما جاء في المرافعة	٢٣٢	باب الحماله في الكتابة
٢٩٢	باب السلف في القراض	٢٦٢	باب العينة وما يشبهها وبيع الطعام قبل ان يستوفي	٢٣٥	باب القطاعة في الكتابة
٢٩٣	باب المحاسبة في القراض	٢٦٢	باب ما يكره من بيع الطعام الى اجل	٢٣٥	باب جراح المكاتب
٢٩٣	باب جامع ما جاء في القراض	٢٦٣	باب السلفة في الطعام	٢٣٨	باب بيع المكاتب
٢٩٣	كتاب المساقاة	٢٦٣	باب بيع الطعام بالطعام لافضل بينهما	٢٣٩	باب سعي المكاتب
٢٩٤	باب ما جاء في المساقاة	٢٦٥	باب جامع بيع الطعام	٢٣٩	باب عتق المكاتب اذا ادى ما عليه قبل محله
٢٩٤	باب الشرط في الرقيق في المساقاة	٢٦٦	باب الحكرة والتربص	٢٣٩	باب ميراث المكاتب اذا اعتق
٢٩٤	كتاب كراء الارض	٢٦٦	باب ما يجوز من بيع الحيوان ببعضه وبعض والسلف فيه	٢٣٩	باب الشرط في المكاتب
٢٩٤	باب ما جاء في كراء الارض	٢٦٨	باب ما لا يجوز من بيع الحيوان	٢٣٩	باب ولاء المكاتب اذا اعتق
٢٩٤	كتاب الشفعة	٢٦٨	باب بيع الحيوان باللحم	٢٣٩	باب ما لا يجوز من عتق المكاتب
٢٩٨	باب ما تقع فيه الشفعة	٢٦٨	باب بيع اللحم باللحم	٢٣٩	باب جامع ما جاء في عتق المكاتب وام ولده
٢٩٨	باب ما لا تقع فيه الشفعة	٢٦٨	باب ما جاء في ثمن الكلب	٢٣٩	باب الوصية في المكاتب
٢٩٩	كتاب الاقضية	٢٦٨	باب السلف وبيع العروض بعضها ببعض	٢٣٩	كتاب المدا برك
٢٩٩	باب الترغيب في القضاء بالحق	٢٦٩	باب السلفة في العروض	٢٣٩	باب القضاء في ولد المدبر
٢٩٩	باب ما جاء في الشهادات	٢٦٩	باب بيع الفخاس والحديد وما شبهها	٢٣٩	باب جامع ما في التدبير
٢٩٩	باب القضاء في شهادة المدود	٢٦٩	باب بيع الفخاس والحديد وما شبهها	٢٣٩	باب الوصية في التدبير
٢٩٩	باب القضاء باليمين مع الشاهد	٢٦٩	باب بيع الفخاس والحديد وما شبهها	٢٣٩	باب من الرجل وليدته اذا ادبرها
٢٩٩	باب القضاء فيمن هلك وله الدين وعليه دين له فيه شاهد واحد	٢٦٩	باب بيع الفخاس والحديد وما شبهها	٢٣٩	باب بيع المدبر
٢٩٩	باب القضاء في الدعوى	٢٦٩	باب بيع الفخاس والحديد وما شبهها	٢٣٩	باب جراح المدبر
٢٩٩	باب القضاء في شهادة الصبيان	٢٦٩	باب بيع الفخاس والحديد وما شبهها	٢٣٩	باب ما جاء في جراح ام الولد
٢٩٩	باب ما جاء في الحنث على منبر النبي صلى الله عليه وسلم	٢٦٩	باب بيع الفخاس والحديد وما شبهها	٢٣٩	كتاب البيوع
٢٩٩	باب ما جاء في الحنث على منبر النبي صلى الله عليه وسلم	٢٦٩	باب بيع الفخاس والحديد وما شبهها	٢٣٩	

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
٥٥٢	باب ما جاء في قتل الحيات وما يقال في ذلك	٥٥٢	باب ما جاء في نزع المعاليق والجرس من العين	٥٥٢	باب جامع ما جاء في امر المدينة
٥٥٣	باب ما يؤمر به من الكلام في السفر	٥٥٣	باب الوضوء من العين	٥٥٣	باب ما جاء في الطاعون
٥٥٤	باب ما جاء في الوحدة في السفر للرجال والنساء	٥٥٤	باب الرقية من العين	٥٥٤	باب النهي عن القول بالقدر
٥٥٤	باب ما يؤمر به من العمل في السفر	٥٥٤	باب ما جاء في اجر المريض	٥٥٤	باب جامع ما جاء في اهل القدر
٥٥٤	باب الامر بالرفق بالمملوك	٥٥٨	باب التعوذ والرقية من المرض	٥٥٨	باب ما جاء في حسن الخلق
٥٥٤	باب ما جاء في المملوك وهبته	٥٥٨	باب تعالج المريض	٥٥٨	باب ما جاء في الجياد
٥٥٤	باب ما جاء في البيعة	٥٥٨	باب الغسل بالماء من الحمى	٥٥٨	باب ما جاء في الغضب
٥٥٤	باب ما يكره من الكلام	٥٥٩	باب عيادة المريض والطيرة	٥٥٩	باب ما جاء في المهاجرة
٥٥٨	باب ما يؤمر به من التحفظ في الكلام	٥٥٩	باب السنة في الشعر	٥٥٩	باب ما جاء في لبس الثياب للرجال بها
٥٥٨	باب ما يكره من الكلام بغير ذكر الله	٥٥٩	باب اصلاح الشعر	٥٦٠	باب ما جاء في لبس الثياب للصيفة
٥٥٨	باب ما جاء في الغيبة	٥٥٩	باب ما جاء في صبغ الشعر	٥٦٠	والذهب
٥٥٨	باب ما جاء فيما يخاف من اللسان	٥٥٩	باب ما جاء في صبغ الشعر	٥٦٠	باب ما جاء في لبس الخنز
٥٥٨	باب ما جاء في مناجاة اثنين دون واحد	٥٥٩	باب ما يؤمر به من التعوذ عند النوم	٥٦٠	باب ما يكره للنساء لبسه من الثياب
٥٥٨	باب ما جاء في الصدق والكذب	٥٥٩	باب ما جاء في غيرة	٥٦٠	باب ما جاء في اسبال الرجل ثوبه
٥٥٩	باب ما جاء في اضاعة المال ذى الوجهين	٥٥٩	باب ما جاء في المتحابين في الله	٥٦٠	باب ما جاء في اسبال المرأة ثوبها
٥٥٩	باب ما جاء في عذاب العامة بعزل خاصة	٥٥٩	باب ما جاء في الرؤيا	٥٦٠	باب ما جاء في الانتعال
٥٥٩	باب ما جاء في التقى	٥٥٩	باب ما جاء في الفرد	٥٦٠	باب ما جاء في لبس الثياب
٥٥٩	باب القيل اذا سمعت الرعد	٥٥٩	باب العمل في السلام	٥٦٠	باب ما جاء في صفة النبي صلى الله عليه وسلم
٥٥٩	باب ما جاء في ترك النبي صلى الله عليه وسلم	٥٥٩	باب ما جاء في السلام على اليهودي والنصراني	٥٦٠	باب ما جاء في صفة عيسى بن مريم
٥٥٩	باب ما جاء في صفة جهنم	٥٥٩	باب جامع السلام	٥٦٠	باب ما جاء في صفة عيسى بن مريم
٥٥٩	باب الترغيب في الصدقة	٥٥٩	باب ما جاء في الاستئذان	٥٦٠	باب ما جاء في صفة عيسى بن مريم
٥٥٩	باب ما جاء في التعفف عن المسئلة	٥٥٩	باب التشميت في العطاس	٥٦٠	باب ما جاء في صفة عيسى بن مريم
٥٥٩	باب ما يكره من الصدقة	٥٥٩	باب ما جاء في الصور والتمثيل	٥٦٠	باب ما جاء في صفة عيسى بن مريم
٥٥٩	باب ما جاء في طلب العلم	٥٥٩	باب ما جاء في اكل الضب	٥٦٠	باب ما جاء في صفة عيسى بن مريم
٥٥٩	باب ما يتقى من دعوة المظلوم	٥٥٩	باب ما جاء في امر الكلاب	٥٦٠	باب ما جاء في صفة عيسى بن مريم
٥٥٩	باب اسماء النبي صلى الله عليه وسلم	٥٥٩	باب ما جاء في امر الغنم	٥٦٠	باب ما جاء في صفة عيسى بن مريم
	تمت	٥٥٩	باب ما جاء في القارة تقع في السمن و	٥٦٠	باب ما جاء في صفة عيسى بن مريم
		٥٥٩	البدء بالاكل قبل الصلوة	٥٦٠	باب ما جاء في صفة عيسى بن مريم
		٥٥٩	باب ما يتقى من الشؤم	٥٦٠	باب ما جاء في صفة عيسى بن مريم
		٥٥٩	باب ما يكره من الاسماء	٥٦٠	باب ما جاء في صفة عيسى بن مريم
		٥٥٩	باب ما جاء في الحمامة واجرة الحمام	٥٦٠	باب ما جاء في صفة عيسى بن مريم
		٥٥٩	باب ما جاء في المشرق	٥٦٠	باب ما جاء في صفة عيسى بن مريم



حدثنا قال النووي قد جرت العادة بالاعتقاد على الرمزي حدثنا واخبرنا واستمر المصطلح من قديم الاعصار الى زماننا واشتهر ذلك بحيث لا يخفى فيكتبون من حدثنا ثانيا بالشاء المثنية والنون والالف ودبا حذو المثنية وليقصرون بالنون والالف ودبا يكتبون دنا بالذال قبل ناه قال العراقي وليكتبون من اخبرنا اننا اذ ادين الصلاح فيها انا وزاد الجزوي فيها وانا انتهى قال القاري قلت والفرق بين التحديث والاخبار من مسائل اصول الحديث والكلام فيه طويل وتقدم نزهة في مقدمة هذا التعليق نارجح اليه ١٢ هـ قوله عن ابن شهاب قال السناوي اعلم ان طريق السند والضعف لم يتعرضوا له لظهوره والي اصل ان اجروا لم يتعدى للتجربة بعين وللمخبر به بالهاء ويستعمل كثيرا بمعنى الاعلام وههنا استعمل متديا اه والمعنى اخبرنا مالك ناقلا عن ابن شهاب وهو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب الزهري منسوب الى جده الاعلى سكن الشام امام من ائمة الحديث المتفق على جلالة واتقانه لقي عشرا من الصحابة يتكروا ذكره في الحديث تارة بلفظ الزهري وتارة بلفظ ابن شهاب نسبة الى جده قال الذهبي في الميزان الحافظ المجتهد كان يدرس في النادر وللهنة وقيل سنة ٥٦ وقيل سنة ٥٨ وتوفي في رمضان سنة ١٢٣ وقيل سنة ١٢٢ وقيل سنة ١٢٥ ودفن بقربة شغت من اطراف الشام وله في الموطا (١٣٣) حديثا مرفوعا قاله الزقاني ١٢ هـ قوله ان عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم بن ابي العاص بن امية بن عبد شمس القرشي الهوي ابو حفص امير المؤمنين ولي امرة المدينة للوليد وكان مع سليمان بن عبد الملك كالوزير وولي الخلافة بعده فعد من الخلفاء الراشدين توفي سليمان في صفر سنة ٩٩ هـ واستخلفه يوم مات توفي في رجب سنة ١٠٠ هـ ولاربعون سنة ودية خلافة سنتان ونصف ١٢ هـ قوله اخر عن وقتة المستقب كما يدل عليه رواية الليث عند البخاري قال الحافظ الصلوة اي صلوة العصر كما نص عليه في رواية البخاري والي داود ولذا استشهد عروة في ما ياتي من رواية عائشة في صلوة الحصر لوما في ايام امارته على المدينة في زمان الحجاج والوليد بن عبد الملك قال ابن عبد البر وغيره في لفظ يوم اشارة الى انه لم يكن عادته وان كانوا بنو امية معروفين بالتأخير في الصلوة بل في سياق ابى داود بلفظ كان قاعدا على المنبر اشارة الى ان سبب التأخير كان شغلا من مصالح المسلمين فدخل عليه اي على عمر بن عبد العزيز عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد الاسدي المدني التاجي الكبير ابن اخت عائشة رضي الله عنها البصرة قال ابن عيينة اعلم الناس بحديث عائشة رضي الله عنها القاسم وعروة وعروة بنت عبد الرحمن فاخبره اي اخبر عروة عمر بن عبد العزيز بقصة المغيرة الايتية وفيها لملا طقة الانكار لاسيما لمن علم انقياده للحق وحرصه على معرفته فان ذلك اقرب الى الرجوع الى الحق واسلم لنفسه من الغضب مع ما فيه من التايس لعمر بان لم يشغروا في هذا الامر بل قد اقبل بطله كيز من ففلاء الصحابة ١٣ هـ قوله ان المغيرة بن شعبة بن مسعود بن معتب الثقفي الصحابي المشهور اسلم قبل المدينة وقيل اول مشاهده الخندق وولي امرة البصرة ثم الكوفة ومات سنة خمس مائة اخر الصلوة اي صلوة العصر كما في رواية عبد الرزاق يوما وهو اي المغيرة اذ ذاك بالكوفة امير عليها من قبل معاوية بن ابي سفيان ولامنا فاة بينه وبين رواية البخاري وهو با لعراق اذ الكوفة من جملة العراق نعم التبرير بالكوفة اولى من التبرير بالعراق لانه اخص فدخل عليه اي على المغيرة في دخول ابى مسعود على المغيرة ودخول عروة على عمره دليل في جواز دخول العلماء على الامراء ابو مسعود عقيقة بن عمرو الانصاري البصري صحابي جليل اختلف في شهوده بدر وحق الشج في البذل شهوده الهدرات بعد سنة ٤٠ هـ وقيل قبلها فقال ابو مسعود ما هذا يا خير ما مغيرة اليس كذا الرواية وقيل الا فصح الست بلفظ الخطا قد علمت ظاهره علم المغيرة بذاك ويحتمل انه ظن علم المغيرة به لصعوبة وجلالة ويؤيد الاول رواية البخاري في غزوة بدر بلفظ لقد علمت بلفظ التحقيق ١٢

١٥ قوله بسم الله الرحمن الرحيم بدء المصنف كتابه بالتسمية مقتصر عليها كما هو عادة أكثر المحققين بدون كتابة الحمد والشهادة مع ورود الروايات فيها أن الله ليس في أحد منها التقييد بالكتابة مع ما في الروايات من المقال على قواعد المحققين وقيل اقتداء بمنزول القرآن إذا دل ما نزل أقرأ أو تأتيا بكتب النبي صلى الله عليه وسلم إلى الملوك أو بكتبه صلى الله عليه وسلم في القضايا ومن العلوم أن كتب الحديث كلها جمع لقضاياها صلى الله عليه وسلم في العبادات والمعاملات وغيرها ويكون الاعتذار عنه بأن هذا التأليف لم يكن عند المصنف في أمر ذي بال كما هو مشهور عند مشايخ الدرس في أمثال هذا المثل ١٢ قوله وقوت الصلوة الوقت جمع كثرة لوقت كبدر وبرور وكذا في أكثر الروايات ففي رواية ابن بكير أوقات الصلوة بجمع القلة وينح هذه الرواية بأن الصلوة خمسة ففي النسب بجمع القلة ووجه الأولى بأنها تنكرها كل يوم نزلت بمنزلة الكثير لأنها باعتبار أصل الفريضة والواجب خمسون أو بان كل وقت يشمل ثلثة أوقات وقت استجاب وجواز قضاء أو يقال أنه شاع استعمال أحد الجمعين بكل الآخر ويقال أن الفرق بين الجمعيتين في الغاية دون المبدأ عند بعض المحققين والصلوة سميت بها على قول الجمهور لأنها بمعنى الرحمة ولذا سميت بها صلوة الجنازة مع أنه ليس فيها ركوع ولا سجود ثم علم أن العلماء اتفقوا على أن ابتداء وقت الظهر من الزوال بلا خلاف قال الزيداني في هذا ما استقر عليه الإجماع وكان فيه خلاف قدم عن بعض الصحابة أن جواز الظهر قبل الزوال وعن أحمد وسنخى مثله في الجمعة انتهى وكذا نقل عليه الإجماع ابن عبد البر وصاحب المغني وأما انتهاء وقت الظهر فقال مالك طأففة أنه يدخل وقت العصر فيمثل الشئ مثله ولا يخرج وقت الظهر قالوا يبقى بعد ذلك قدر أربع ركعات صالح للظهر والعصر لصلاته عليه السلام في اليوم الثاني من حين ما دخل كل شئ مثله وقد صلى العصر في اليوم الأول في ذلك الوقت وقال الجمهور لا يشترط ولا فاصلة بينهما وقال بعض الشافعية وداود بالفاصلة بينهما في فاصلة ودر رواية مسلم فروعا ووقت الظهر ما لم يحضر العصر ثم قال الجمهور وصاحبها أبي حنيفة أنه يخرج وقت الظهر بمضي كل شئ مثله ويدخل وقت العصر وهو رواية عن الإمام الأعظم أبي حنيفة ر. وظاهر الرواية عن الإمام أنه لا يخرج وقت الظهر ولا يدخل وقت العصر إلا بمضي كل شئ مثله وتام البحث فيه في محله وأما أول وقت العصر فعلى الخلاف المذكور في آخر وقت الظهر والاصل أن هناك اختلافين الأول أن بين الوقتين اشتراكا عند بعض المالكية وفاصلة عند بعض الشافعية ولا اشتراك ولا فاصلة عند الجمهور والثاني أن انتقال الوقت من الظهر إلى العصر بالمثل كما قال به الجمهور والمثلين كما هو المشهور عن الإمام أبي حنيفة ر. وأما آخر وقت العصر فقل إلى الثلثين وقيل إلى الأصغر وهو الجمهور لأنه على أنه إلى غروب الشمس وأول المغرب مجمع على أنه من الغروب نقل عليه الإجماع ابن عبد البر وصاحب المغني وجماعته وآخرون عند امتناع التلخيص وبه قال الحنابلة كما في المغني وهو غروب الشفق وهو قول الشافعي ومالك مع الاختلاف فيما بينهم في الشفق كما سيجي وقال في قولهما الثاني لا وقت له لا وقت واحد قاله الباجي وهو أن يتلوه ويصلي ثلث ركعات واجمعا على أن أول وقت العشاء مغيب الشفق وأما آخر وقتها فقل ثلث الليل وروى ذلك عن الشافعي ومالك قاله الباجي وقيل نصف الليل وروى عنها أيضا وقيل إلى طلوع الفجر وبه قالت الحنفية وكذا قال في المغني أن وقت الاختيار إلى ثلث الليل ووقت الفزودة إلى طلوع الفجر الثاني واجمعا على أن أول وقت الصبح طلوع الفجر الثاني وآخر وقتها قيل إلى الأسفار وروى ذلك عن مالك والشافعي وقيل إلى طلوع الشمس وعليه الجماعة حتى نقل الإمام الطحاوي الإجماع عليه ١٣

من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر **مالك** عن نافع مولى عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب كتب إلى عماره أنهما ركعتي الصلوة فمن حفظها وحافظ عليها حفظ دينه ومن ضيعها فهو لها سواها أصح ثم كتب أن صلوا الظهر إذا كان الفجر ذراعاً إلى أن يكون ظل أحدكم مثله والعصر الشمس مرتفعة بيضاء نقيّة قد رافى سائر الركاب فرسخين أو ثلاثة قبل غروب الشمس والمغرب إذا غربت الشمس والعشاء إذا غاب الشفق إلى ثلث الليل فمن تأمل فلا تأمت عينه فمن تأمل فلا تأمت عينه والصبح والنجوم بادية مشتبكة **مالك** عن عمه أبي سهيل بن مالك عن أبيه أن عمر بن الخطاب كتب إلى أبي موسى الأشعري أن صل الظهر إذا زافت الشمس والعصر الشمس بيضاء نقيّة قبل أن تدخلها صفرة والمغرب إذا غربت الشمس وأخر العشاء ما لم تتم وصل الصبح والنجوم بادية مشتبكة وأقرأ فيها بسورة طه يلى من المفصل **مالك** عن هشام بن عروة عن أبيه أن عمر بن الخطاب كتب إلى أبي موسى الأشعري أن صل العصر والشمس

هذه الجملة في مسند الزهراء عن عائشة مرفوعة قال السيوطي من تأمل فلا تأمت عينه كرهه ثلثاً زيادة في التفسير قال الترمذي قد كرهه أكثر العلماء اليوم قبل العشاء وخمس فيه يضم وبعضهم في رمضان خاصة قال الحافظ ومن نقلت عنه الرخصة قيدت عنه في أكثر الروايات بما إذا كان له من يوقظ أو عرف من عاذته أنه لا يستغرق وحل الطحاوي الرخصة على ما قبل دخول وقت العشاء والكرامة على ما بعد دخوله وقال ابن عابدين قال في البرهان ويكره النوم قبلها النبي صلى الله عليه وسلم عنها الأحاديث في خير قوله صلى الله عليه وسلم لا سمر بعد العشاء إلا لحدّ رجلين مصل أو مسافر أو في رواية أخرى أنه قال الطحاوي إنكاره لمن خشي فوت الوقت أو الجماعة وأما من وكل نفسه إلى من يوقظ فيباح له **١٢** **١٣** قوله وصلوا الصبح منصوب والنجوم بالرفع الواو حالية بادية بالباء أي ظاهرة من الهدوء وهو الظهور مشتبكة قال ابن الأثير اشتبكت النجوم أي ظهرت واختلط بعضها ببعض كثرة ما ظهر منها اهتكت وهذا إذا قرأ مثل قراءة عمره كما تقدم أنه كان يقرأ سورة البقرة وكذا من الصديق الأكبر ما إذا قرأ بقصص السور فالأولى الأسفار كما تقدم مفصلاً **١٢** **١٣** قوله كتب إلى أبي موسى الأشعري أن صل بصيغة الأمر الظاهر بالنصب إذا زافت أي مالت الشمس ولا ينافي ما تقدم إذا زافت أي ذراعاً إلى أن يجمع وهو مفسر والعصر منصوب والشمس الواو حالية بيضاء نقيّة بالنون والقاف تقدم تفسيره في الحديث المتقدم وهو المراد بقوله قبل أن تدخلها أي الشمس صفرة بأن لا تحارفه العين عندنا وباعتبار الأرض والجماد عند المالكية كما تقدم والمغرب إذا غربت أي توارت بالمغرب الشمس أي على الفور وأخر العشاء لأن تأخيرها مستحب ما لم يتم لأن النوم قبلها مكروه كما تقدم وصل الصبح والنجوم بادية مشتبكة تقدم في الحديث السابق وأقرأ فيها أي في صلوة الصبح بسورتين طويلتين بعد الفاتحة ولم يذكرها لما أنها منقرعة عند الكل من المفصل قال العلماء سمع السور من أول القرآن السبع الطول ثم ذوات المئين أي ذات نحو مائة آية وهي إحدى عشر سورة يأتي بيانها في التراجم ثم المثاني وهي عشرون سوراً ثم المفصل كعظم سمى به لكثرة الفصول فيه بسم الله والقلّة المنسوخ منه كما في القاموس ولذا سمى بالحكم أيضاً كما في الشامي قلت واستحب الخفيفة قبل الأثيرة الأولى قرأت طوال المفصل في الصبح كما سيأتي في أبواب القرات وسيأتي هناك الاختلاف في تعيين المفصل **١٢** **١٣** قوله أن صل العصر والشمس بيضاء نقيّة قد رافى سائر الركاب ثلثة فرائض تقدم الآن هذا الراوي لم يذكر لفظاً أو فرسخين فإن حملت الأولى على الشك فلهذا الرواية لم يقع فيها الشك وجزم راويها وأن محل الأولى على التوزيع فهذه الرواية وقع فيها الاختلاف كما ترى وإن صل العشاء ما بينك المار به أول الوقت أو قبله لمعرفته المخاطب به يعني ما بينك إذا كنت في الوقت وبين ثلث الليل فإنه الوقت المستحب فإن أخرت لفزرة ومصلحة في شط الليل ويصح وجهاً قال الطحاوي بعد سرور الروايات في وقت العشاء فثبت تصحيح هذه الآثار أن أول وقت العشاء الأخرى من حين يغيب الشفق إلى أن يمضي الليل كله ولكنه على أوقات ثلثة فاما من حين يدخل وقتها إلى أن يمضي ثلث الليل فأفضل دقت صليت فيها ما من بعد ذلك إلى أن يتم نصف الليل ففي الفضل دون ذلك وما بعد نصف الليل دون كل ما قبله انتهى ولا تكن من الغافلين بأن تؤخرها عن النصف أيضاً والأوجه أن يقال إن هذا القول لا يخص بالتبعية على صلوة العشاء بل هو تنبيه على المحافظة على الصلوات كلها لقوله صلى الله عليه وسلم من حافظ على هؤلاء الصلوات لم يكتب من الغافلين ويحتمل أن يكون الإشارة إلى فوت العشاء خاصة كما روى الطحاوي عن نافع بن جبير قال كتب عمره إلى أبي موسى وصل العشاء أي الليل شئت ولا تكن من الغافلين **١٢**

١٤ قوله أن عمر بن الخطاب كتب الحديث منقطع لأن نافع لم يبق عمره إلى حال تبشيد اليم جمع عامل أن يفتح العزة وكسر الهم امرك ولفظ المشكوة برواية الواو المودم عندي واعتقادي الصلوة فيه إن لم اموا مهمة ولكن للصلوة مزية ووجه المزية ما ورد فيه من الروايات حتى ورد من ترك الصلوة متعمداً فكتبه كقول الله تعالى ما فظنوا على الصلوات والصلوة الوسطى وقال تعالى تخلف من بعدهم خلف أمّا عوا الصلوة فمن حفظها أي علم ما لا يتم إلا به من الوضوء والوقت وغيرهما وأدى بشرطها وإدراكها وحافظ عليها أي سارع إلى فعلها في وقتها أو دأب عليها ولم يبطئها بالسمعة والرياء حفظ دينه يحتمل معنيين أحدهما حفظ معظم دينه وعماؤه كما ورد في عرفته والثاني حفظ سائر دينه فإن المواظبة عليها يستدل بها على صلاح المرء قاله البايجي قلت والظاهر الثاني وقد ورد في ثلث من حفظهن فهو دلي حقا ومن صيغهن فهو مدو حقا الصلوة والصيام والنجاة ومن ضيعها بان آخرها فضلاً عن تركها رأساً فهو لها سواها من بقية أمور الدين أضحى على وزن الفعل وهو قليل واللغة المشهورة هو أشد تقييداً **١٢** **١٣** قوله ثم كتب اليم بعد هذا التبيين المذكوران مصدرية صلوا النظر إذا كان الفجر وهو الظل الذي تقي عنه الشمس بعد الزوال أي ترجع قال تعالى حتى تفي إلى أمر الله فما كان قبل الزوال من الظل فليس بفجر ذراعاً وهو رجع القامته واستدل به على تعجيل النظر ولو صح الاستدلال به حل على الشاء لروايات أبي ذرر والي هريرة ومن غيرهما قال عليه السلام إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة مع أن الحديث لو سرح فيه النظر لا يدل الأصل أن لا يبرقوا إلى أن يكون ظل أحدكم مثله وهو آخر وقت النظر ثم قال ما إن يقال إن عمره إمرأه الصلوة في آخر الوقت أو كان وقت النظر عنده إلى المئين ولذا استدل البايجي من المالكية بهذا الحديث على استحباب التأخير في مسجد الجماعة قال البايجي والدليل لنا على الشافعي رح حديث عمر رضي الله عنه وأما مخاطب بذلك عماله والذين يقيمون الصلوة في مسجد الجماعة انتهى والعصر بالنصب أي وصل العصر والشمس الواو حالية مرتفعة بيضاء نقيّة و نقائماً لا يشوب بياضاً صفرة والبياض والصفرة يعبران في الأرض والجماد لا في عين الشمس حكاية ابن نافع في المبسوط عن الإمام مالك قال البايجي قلت وفي البداية والمعبر تغير القرص وهو أن يغير مجالاً لتأخيره العين هو الصحيح اه وفي هو أشد قال شمس المائدة اخذنا بقول الشعبي وهو تغير القرص لأن تغير الضوء يحصل بعد الزوال اه قد رافى سائر الركاب ظرف لقوله مرتفعة أي ارتفاعاً مقدراً أن يغير الركاب إلى المغرب فرسخين للبطي أو ثلثة فرائض للجماء السريع وقيل شك من الحديث وقيل فرسخين في الشاء وثلثة في الصيف والأثر أنه يعني الحرز والتقدير فلا حاجة إلى التوجيه وسيأتي في الآثار التي أجزمت بثلثة فرائض والقرن ثلثة أميال واختلف الأقوال في تفسير الميل قبل غروب الشمس وأنت خير بانه لا تقدم في الحديث بشي من الساعات لأنه يختلف باختلاف الركاب والادوات والعجب كل العجب من الذين قالوا إن هذا السير لا يمكن إلا بعد أن صلى العصر قبل المئين بل على المثل متصلاً مع أنهم قالوا بسير اثنين وعشرين ميلاً من بعد الجمعة إلى العصر كما يسمي في وقت الجمعة والمغرب بالنصب إذا غربت الشمس ولا خلاف بين أهل السنة في استحباب الظالم المغرب في أول وقتها مع أن الأئمة قالوا الضيق وقتها كما تقدم وكبرت الخفية أيضاً تأخيرها والعشاء إذا غاب الشفق وتجيى الكلام على المراد بالشفق في جملة إلى ثلث الليل وهو موصوف بن وقت الغروب فمن تأمل قبل العشاء فلا تأمت عينه بدعاء يعني الاستراحة على من ينام عن الصلوة لأنه عليه السلام كان يكره النوم قبلها والحديث بعد ما دقيل أخباراً لا يخفى في ذلك النوم كما في الفتح الرحا في الأول المرح وكان ابن عمر بن الخطاب من ينام قبله فمن تأمل فلا تأمت عينه وروى

بيضاء نقية قد ما يسير الراكب ثلاثة فراسخ وإن صل العشاء ما بينك وبين ثلث الليل فإن آخرت فلي شط الليل ولا تكن من الغافلين
مالك عن يزيد بن زياد عن عبد الله بن رافع مولى أم سلمة زوج النبي ﷺ أنه سأل أباه هزيمة عن وقت الصلوة فقال
 أبو هزيمة أنا أخبرك مثل الظهر إذا كان ظلك مثلك والعصر إذا كان ظلك مثلك والمغرب إذا غربت الشمس والعشاء ما بينك وبين ثلث
 الليل وصل الصبح بغيش يعني الغلس **مالك** عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن انس بن مالك أنه قال كنا نصلّي العصر
 ثم نخرج الإنسان إلى بني عمرو بن عوف فيجد هم يصلون العصر **مالك** عن ابن شهاب عن انس بن مالك أنه قال كنا نصلّي
 العصر ثم يذهب الذاهب إلى قباء فيأتيهم والشمس مرتفعة **مالك** عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن القاسم بن محمد أنه
 قال ما دركت الناس الا وهم يصلون الظهر بعشى **وقت الجمعة** مالك عن عمه أبي سهيل بن مالك عن أبيه أنه قال
 كنت أرى طنفسة لعقيل بن أبي طالب يوم الجمعة تطرح إلى جدار المسجد الغربي فإذا غشى
 الطنفسة كلها ظل الجدار خرج عمر بن الخطاب فصلى الجمعة قال ثم ترجع بعد صلوة الجمعة

وقتها آخر وقت الظهر عند الجمهور واختلف في المايكة فقال الباقي آخر وقتها عند ابن القاسم واشبه
 آخر وقت الظهر ضرورة واختلاف عند ابن الماجنون وغيره إلى العروا يجوز أن يوتي به في وقت
 العروزة اه مخف أو الظاهر أن المقصود منه إخراج الوقت المشترك ١٣ **له** قوله أنه قال
 كنت أرى طنفسة بكسر الطاء والقاء ولعنما وبكسر الطاء وفتح القاء بساط له دخل دقيق قال في الفتح
 الرحاني الخلف بفتح المعجمة والميم فلام الالهة وفي المطابع الأفتح كسر الطاء وفتح القاء وقال
 أبو علي القائل بفتح القاء لا غير وقيل في معناه أنه بساط صغير وقيل حصير من سعف وقال
 الباقي الطنافس بسط كلها لعقيل بفتح العين مكره ابن أبي طالب الماشي الخي على وجعفر وكان
 الأسن صحابي عالم بالنسب كذا في التقريب قال لا شيء على الله عليه وسلم أن اجك جبين
 حيا لفرأيتك وجها لما كنت أعلم من حب عمي أياك توفي سنة ستين وقيل بعد باز من
 معاوية يوم الجمعة تطرح إلى جدار المسجد النبوي الغربي صفة جدار قال الباقي وإنما كانت تطرح بجلس
 عليها عقيل بن أبي طالب ويعلم عليها الجمعة اه والصلوة على نحو الطنفسة جاز عندنا لا كراهية
 وقال الباقي السجود على الطنافس مكرهه عند مالك وكذلك كل ما ليس من نبات الأرض
 إلا العزرة انتهى ونقل في الفتح الرحاني عن المعنى يجوز الصلوة على الطنفسة والبساط وصل ابن عباس
 على مسح وعلى طنفسة وصل على المسح عمر بن عبد العزيز وجابر وعبد الله وعلى ربه ابن أبي طالب
له قوله فإذا غشى الطنفسة كلها ظل الجدار خرج عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه في
 زمان خلافة فصل بالناس الجمعة بعد الخطبة ولم يذكرها المارة معلوم عند الكل قال الحافظ صا
 اسناد صحيح وهو ما يروى أن عمر كان يخرج بعد زوال الشمس وفيه بعض عكس ذلك ولا يبره
 إلا أن حمل على أن الطنفسة كانت تفرش خارج المسجد وهو بعيد والذي يظهر أنها كانت
 تفرش لدواخل المسجد قلت بل هو القليل كما يدل عليه لفظا غشي وأيضا جاء في رواية
 عبد الرحمن بن ممدى عن مالك بلفظ كان لعقيل طنفسة مما يلي الركن الغربي الحديث وروى
 أيعان العباس كان لطنفسة في أصل جدار المسجد فإذا نظر إلى الظل قد جاوزه الطنفسة
 اذن المؤذن الحمد يثت مختفرا فعل بهذا المكان عمره يتاخر بعد الزوال قليلا ولا يخرج محمد الحديث
 في وقت الجمعة وقال بهذا ناخذ قال مالك والدا له سئل ثم فرج بصيغة المتكلم بعد صلوة
 الجمعة فتقبل من القيلولة وهو النوم في الظيرة على ما قاله العيني وفي الجمع المقبل والقبول
 الاستراحة نصف النهار وإن لم يكن معانوم واختاره صاحب الفتح الرحاني بدليل قوله تعالى
 وأحسن مقيلا والجمعة لا نوم فيه قاله على وزن فاعلة يعني القيلولة قال في القاموس الثالثة
 نصف النهار قيلًا وقائلة وقيلولة ومقالة ومتيلا انتهى الصناء قال البوني بفتح الصاد
 والمد هو اشتداد النهار وذكره ما بالضم والقصر فخذ طلوع الشمس مؤنث وقال الباقي بالفتح
 والمدح الشمس وبالضم والقصر ارتفاعها عند طلوعها وقيل الصغى من حين طلوع الشمس إلى أن
 يرتفع النهار وبهضم الشمس جدام يعود بعد ذلك الصغى إلى قريب من نصف النهار والرو
 في الحديث أنهم كانوا يرجعون بعد صلوة الجمعة فيدركون ما فاتهم من راحة قائله الصغى بالتحية
 إلى الصلوة انتهى واستدل بالحديث على جواز الجمعة قبل الزوال لأنهم كانوا يقولون بعد
 الجمعة والقيلولة لا تكون إلا في نصف النهار فعمل إن الجمعة تكون قبل الزوال وانت خبير
 بأنه لا يصح الاستدلال أصلا لأنه أطلق عليه قائله الصغى لما انتقام مقامه وقد يطلق على النائب
 اسم النوب كما أطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم على السجود اسم الغداء فقال لعرباض بن
 سارية هل علم إلى الغداء البارك أخرجه أبو داود والنسائي فلما لا يصح الاستدلال بقوله
 صلى الله عليه وسلم هذا على جواز السجود وقت الغداء وهو بعد طلوع الفجر إلى الزوال كذلك
 لا يصح الاستدلال بلفظ القيلولة على جواز الجمعة قبل الزوال كما هو من أجل البداهة
 فاستدل الإمام مالك بهذه الحديث على أن عمره يصلى الجمعة بعد الزوال ويتاخر حتى
 غشى الظل الطنفسة كلها لا غير فيه ١٣

له قوله صل الظهر إذا كان ظلك
 مثلك والعصر إذا كان ظلك مثلك وبهذا مذهب الإمام الأعظم أبو حنيفة
 في ظاهر الرواية عنه أنه يخرج وقت الظهر ويصل وقت العصر بالمثلين وهذا الأثر استدلال
 الإمام محمد على مسلك الإمام لأنه أمر بصلوة الظهر إذا تحقق المثل والعصر إذا صار المثلان
 والمغرب بالنسب إذا غربت الشمس كما تقدم والعشاء ما بينك أي أول وقتها كما
 تقدم وبين ثلث الليل وصل الصبح بغيش بفتح الغين المعجمة والباء الموحدة وشين معجمة
 بقايا ظلمة الليل يصل يربيد بالغيش الغلس فسره به لأن الغيش في اللغة يكون قبل
 الغلس والظاهر أنه تفسير من يحيى بن يحيى لأنه وقع بهننا في رواية ابن بكير وغيره بغلس ١٣
له قوله أنه قال كنا نصلّي العصر قول الصحابي كنا نفعل كذا مختلف عنه أهل الأصول فقتيل
 مرفوع وهو اختيار الحاكم وقيل موقوف واليهال الدارقطني وغيره وقال الحافظ ابن حجر الحق انه موقوف
 لفظا مرفوعا حكاه قلت لكن الحديث مرفوع قطعاه صرح برفع ابن المبارك وغيره بلفظ كنا نصلّي
 العصر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أخرجه النسائي ثم يخرج الإنسان إلى بني عمرو بن عوف
 قال العيني كانت منازلهم على الميلين من المدينة المنورة بقباء فيجد هم يصلون العصر قيل فيه
 دليل على تعجيل النبي صلى الله عليه وسلم العصر قلت بل فيه دليل على أن المعروف عند الصحابة
 كلمه رضي الله تعالى عنهم كان تأخرها ولذا كانوا يؤخرونها بنوعهم بنوعهم وقتها وأهل قباء واهل
 العوالي وغيرهم كما يجيء في الروايات فظهر من أيضا أنهم كانوا على ثقة من أن تعجيله الصلوة
 والسلام كان لحاجة ومصلحة ودعاه إليه والافاق رجل يكون أشد تأسيا به صلى الله عليه وسلم من الصحابة
 بهذا وقال الرازي في الأحكام لا يمكن الموقوف منه على مقدار معلوم من الوقت لأنه على المسافة
 والسرعة في المشي كذا في الفتح الرحاني ١٣ **له** قوله كنا نصلّي العصر مع رسول الله صلى
 الله عليه وسلم كما رواه خالد بن مالك أخرجه الدارقطني في عزائمه قال العيني ثم يذهب الظاهري
 قال الحافظ كان أراد نفسه لما جاء في رواية ثم أرجع إلى قومي إلى قباء بفهم القات وبوحدة بمر
 ويضم ويصرف ويثب ويذكر ويؤنث والافصح التذكير والعرف والمقال الزدقاني مدد عنه
 أكثر اللخوين وأكثر بعضهم قهره كمن حكاه صاحب العين قال البكري من يذكره فيمرض ومن يؤنثه
 فلا يمرضه باسم بشرته اه بينه وبين المدينة نحو الميلين أو قل وقيل ثلثة قال العيني
 قال النسائي لم يتابع مالك على قوله قباء والمعروف العوالي وكذا قال الدارقطني وغيره فهو ما
 يمد على الإمام مالك أنه وهم فيه اه مخف أو قال أبو مطرف عن أحمد بن خالد أنه قال لم يتابع على
 قولهم ودواه الليث عن الزهري عن انس فقال فيه ثم يذهب الظاهري إلى العوالي والعوالي
 في طرف المدينة وقبأ على فرسخ من المدينة قلنا لم يتابع مالك عليه لأن قوله هذا يدل على
 أن العصر كانت تقبل أول وقتها اه نقله الباقي ثم رده قلنا الإمام مالك ليس بمنفرد فيه بل
 رواه ابن أبي ذئب عن الزهري بلفظ القباء كما ذكره الباقي مفصلا ونقل عنه العلامة العيني
 مخفرا مع أن الرواية السابقة بلفظ بني عمرو بن عوف أخرجه البخاري ومسلم وهم كانوا يبقوا
 كما تقدم وما أنكر عليها اه فعمل ان نسبة اليوم إلى الإمام مالك وهم قال الحافظ وصل ما كانا لماري
 في رواية الزهري إجمالا معلما على الرواية المغيرة وهي رواية عن اسحق إذا قال فيما إلى بني عمرو بن
 عوف وهم أهل قباء فثبت مالك على أن القصة واحدة قاله السيوطي ١٣ **له** قوله وهم يصلون
 الظهر بعشى والعشى من بعد الزوال إلى الغروب وقيل إلى الصبح والمقصود بيان التأخير في
 صلوة الظهر والانتكاس على من أنكر ما قال في الاستدلال مالك بربد الأبراد بالظن قلت ولؤيذ
 أيضا ما سألني من النبي عن الصلوة في الساعة ١٣ **له** قوله وقت الجمعة بعين الميم لغة
 الجاز ففتحها ففتح الميم واسكانها ففتح عقيق اسم يوم من أيام الأسبوع قاله الزدقاني قال
 النووي قال مالك والوصيفة والشاخي وجابره العلماء من الصحابة ومن بعدهم لا يجوز الجمعة
 إلا بعد زوال الشمس ولم يخالف في هذا أحمد بن حنبل واسحق بن حنبل فجزاها قبل الزوال وأخسر

فَنَقِيلُ قَائِلَةَ الضَّعَاءِ **مَالِك** عَنْ عَمْرِو بْنِ عِمِّي الْمَازِنِيِّ عَنْ ابْنِ أَبِي سَلِيطٍ أَنَّ عُمَانَ بْنَ عَفَانَ صَلَّي الْجُمُعَةَ بِالْمَدِينَةِ وَصَلَّ الْعَصْرَ بِمَكَّةَ قَالَ **مَالِك** وَذَلِكَ لِلتَّجْدِيدِ وَسُرْعَةِ السَّيْرِ مِنْ **أَدْرَكَ رَكْعَتَيْنِ مِنَ الصَّلَاةِ** **مَالِك** عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ ابْنِ سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ ابْنِ هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَنْ **أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ** **مَالِك** عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثَابِتٍ كَانَا يَقُولَانِ مَنْ **أَدْرَكَ الرُّكْعَةَ فَقَدْ أَدْرَكَ السُّجْدَةَ** **مَالِك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ ابْنَ أَبِي هُرَيْرَةَ كَانَ يَقُولُ مَنْ **أَدْرَكَ الرُّكْعَةَ فَقَدْ أَدْرَكَ السُّجْدَةَ** وَمَنْ قَاتَهُ قِرَاءَةُ أَمِّ الْقُرْآنِ فَقَاتَهُ خَيْرٌ كَثِيرٌ مَا جَاءَ فِي **ذُلُوكِ الشَّمْسِ وَغُسْقِ اللَّيْلِ** **مَالِك** عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ **ذُلُوكُ الشَّمْسِ** مِثْلُهَا **مَالِك** عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُسَيْنِ قَالَ أَخْبَرَنِي خَبِيرٌ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ كَانَ يَقُولُ **ذُلُوكُ الشَّمْسِ** إِذَا فَاءُ الْفَجْرِ وَغُسْقُ اللَّيْلِ إِذَا جَمَعَ اللَّيْلُ وَظَلَمَتَهُ جَمَعَ **الْوَقُوتَ** **مَالِك**

له قوله ان أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه ثالث الخلفاء الراشدين واحد العشرة المبشرة واحد السنة اصل الشورى يوزع ليل يوم الاثنين ليلة بقيت من ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين من الهجرة بمكة والمدينة قال مالك يوجد هذه البشارة في أكثر النسخ وبنيها أي بين المدينة ومكة اثنتان وعشرون ميلا وكذا قال ابن وضاح وقيل ثمانية عشر وقيل سبعة عشر ميلا قال مالك وذلك أي ادراك العصر بمثل التخيير أي لصلوة الجمعة وقت البشارة وهي انتصاف النهار بعد الزوال وسرعة السير ولا يستبعد فيه احد يعرف سرعة المراكب سيما الحر العربية فانهم يصلون الى قباها أسرع من نصف الساعة وقد قيل بينها ثلثة اميال ومقصود الامام بهذا الاثر اثبات التخيير للجمعة ١٣ **له** قوله من ادرك ركعة من الصلوة مذهب جواب الشرط في الترجمة استغناء بذكره في الحديث او انكاد على فهم السامع اذا قدر مثل لفظا ما حكمه فان مثل هذا الجزاء العام يغني عن كل صاحب الظاهر من صنع الامام مالك ان لا يذكر هذه الآثار بيان السبوق ومدرك الركعة والسجدة مع الامام والاداء لا تقدم من رواية العصر والفجر وادرك الوقت ولذا اورد الامام محمد في موطأه الرواية الماضية في الوقت عن الوقت وادركه الروايات في الرجل يسبق ببعض الصلوة فتأمل وتشكر ١٤ **له** قوله فقد ادرك الصلوة قال ابن الملك يحتاج الى التاديل لان مدرك الركعة لا يكون مدركا لكل الصلوة اجماعا هل قلت كما قال غيره كما تقدم في المواقيت واختلف العلماء في توجيهه فقبل محمول على فضل صلوة الجماعة يعني يحصل له ثواب الجماعة ويؤديه مارواه ابو علي الخنفي عن مالك في هذا الحديث بلفظ من ادرك ركعة من الصلوة فقد ادرك الفضل ويؤديه ايضا مارواه عبد الوهاب بن ابى بكر عن ابى سلمة عن ابى هريرة مرفوعا بلفظ فقد ادرك الصلوة وفضلها واعمال الخلفاء ابن عبد البر يراه ليس بشئ لانه على اصول الحديث من زيادة الثقة مع ان لم يتابعه ايضا ولو سلم فالرواية الضعيفة ترجح احد الوجوه المحتملة وقال بعضهم محمول على حكم صلوة الجماعة يعني مدرك الركعة مدرك حكمها كله من سواء الامام ولزوم الاتمام وغير ذلك ويؤديه هم من ادرك الركعة مع الامام فقد ادرك الصلوة وقالوا تنفذ بالحكم انساب من تقدير الفضل واياها كان فالحديث في هذا من التوجيهين محمول على صلوة الجماعة وعليها حمل الامام محمد اذ ذكره في باب الرجل يسبق ببعض الصلوة وعليه حمل الباجي في المنتقى وهو الظاهر من منيع الامام مالك كما تقدم منا وقال بعضهم محمول على ادراك الوقت لوجوب الصلوة يعني من لم يكن اهلا للصلوة ثم صار اهلا وقد بقي من وقت الصلوة قدر ركعة او اقل لزمت الصلوة ويؤديه مارواه حماد بن مطر عن مالك بسنده بلفظ فقد ادرك الصلوة ووقتها ويؤديه ايضا ما رواه النسائي في هذا الحديث بلفظ الا انه يقضي ما فاتها وقيل المراد بالركعة الركوع وبالصلوة الركعة يعني من ادرك ركوعا فقد ادرك الركعة يعني يتعد بهذه الركعة وان لم يدرك القيام وله مؤيدات اخرى يحتمل ان يكون هو مراد الامام مالك اذ ذكر الرواية الماضية تفسيرها والاداء عندي ان كل هذا محتمل والحديث من جوامع الحكم والا حاديث القامصة المؤيدات مظنة لاحكام خاصة يشتملها هذا الحديث ويؤديه ان الامام ذكره ههنا في المواقيت واستدل به ايضا في ابواب الجمعة كما سيأتي هناك والاشد اعلم ١٥ **له** قوله فقد فاتتك السجدة ايضا يعني بالسجدة ولا يعتد بها ولا تكون مدركا للركعة باذراك السجدة بدون الركوع قال الباجي لاختلاف بين الامم ان من ادرك سجدة من صلوة الامام فانه لا يعتد بها ولا يعتد بها

١٦ ادرك الركعة انتهى وقال الزرقاني هو الذي استقر عليه الاتفاق وكان فيه شذوذ قد مر ١٧ **له** قوله كانا يقولان من ادرك الركعة ومعنى الادراك ان يركع المأموم قبل ان يرفع الامام راسه من الركوع يعني ادرك الامام راسه فليركع قبل رفع الامام راسه فقد ادرك الركوع واذا ادرك الركوع فقد ادرك السجدة بالاولى وبه قال الامم الادوية وقيل اذا حصرم الناس في ركوع اجزاء فان لم يدرك الركوع وقبل غير ذلك بسطها العلامة العيني والصحيح الاول ١٨ **له** قوله ان اباه هريرة قال كان يقول من ادرك الركعة فقد ادرك السجدة بخلاف ما اخرج البخاري في رسالته القراءة خلف الامام عن ابى هريرة انه قال اذا ادركت النجوم وهم ركوع لم يتعد تلك الركعة ذكره الحافظ في التلخيص الجليل عن قال ابن عبد البر هذا قول لا نعلم احدا من الضعفاء قال به وفي اسناده نظر انتهى قلت فلا اشكال به ومن فاته قراءة ام القرآن الفاتحة فقد فاته خير كثير وثواب جليل قال الباجي معناه ان من ادرك الركعة فقد ادرك الاعتدال بالسجدة كما تقدم ولكن ليست فضيلة من ادرك الركعة دون قراءة كفضيلة من ادرك القراءة ايضا من اولها الى آخرها انتهى مع زيادة يعني مدرك الركوع وان جعل مدرك الركعة كمن ثواب من اشرك في الصلوة من الاول كثيره موقوف المراد به فاته من موضع التامين والاول اوجه ١٩ **له** قوله ذلوك الشمس وغسق الليل المذكورين في قوله تعالى اقم الصلوة لذلوك الشمس الى غسق الليل ولما كانت هذه الآية في بيان اوقات الصلوة ذكر الامام تفسيره في المواقيت ٢٠ **له** قوله كان يقول ذلوك الشمس مملها قال الباجي الميل يتكسب الياء فيما ليس بخلق ثابتة يقال ماتت الشمس ميلا والامم التي والاجسام فيفتح الميل يقال في الحائط ميل انتهى والمراد في الحديث وقت الزوال وهو احوال قول في تفسيرها فيكون المراد بالآية اول وقت الظهر ودوي هذا التفسير عن ابن عباس وابى هريرة وغيرهما اخرج السيوطي في الدرر عن ذلوك الشمس قال لرواها الشمس واخرج بطريق عن ابن مسعود قال ذلوك الشمس غروبها وكذا اخرج على ما في القول الثاني في تفسيرها فينبغي ان يكون المراد بالآية اول وقت المغرب قال في القاموس ذلك بغير مراد الشمس وذلوكا غربت او اصفرت او ماتت او زالت عن كبد السماء وقال في الجمع الذلوك يراد به زوالها من وسط السماء وغروبها ايضا اصل الذلوك الميل وسياق التفسير الثالث في الحديث الا في ٢١ **له** قوله ذلوك الشمس اذا فاء الفجر يقال الباجي اي ذلعا فعلى هذا هو قول ثالث في تفسير الذلوك والاصل ان الذلوك هو الميلان فصح على كل ميل لما اخرج السيوطي في هذا التفسير عن ابن عباس فقط برواية ابن ابي شيبه وابن جبرير وعلى هذا التفسير المراد به اول الوقت المستحب للظهور وكذا على تفسير الباجي وقول صاحب القاموس اذ فرق بين ماتت وزالت وجعلها قولين والافعال يراد به ميل الزوال كما هو مروي عن ابن عمر وقاء الفجر منه رجح الظن صادق على كليهما على الشاذي انه وغسق الليل قال في القاموس الغسق محركة ظلمة اول الليل اجتماع الليل وظلمته وصف الليل بالاجتماع وانما هو في الحقيقة الوقت والاول وصف بالاجتماع وانما يجتمع بذلك ظلامه وقوله ظلمته عطف على الاجتماع والمراد بذلك سواده قاله الباجي قلت هذا ايضا احوال القول في تفسيره واخرج السيوطي عن ابى هريرة غسق الليل غروب الشمس وعن ابن مسعود انه العشاء لا آخره ومعنا ايضا انه بدو الليل قال الزرقاني هذه الآية احدى الايات التي جمعت الصلوة الخمس فذلوك الشمس اشارة الى الظهر وغسق الليل الى العشاءين وقرآن الفجر الى الصلوة اصح انتهى ٢٢

عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الذي تفوته صلاة العصر كان قتراه له وماله **مالك**
عن يحيى بن سعيد ان عمر بن الخطاب انصرف من صلاة العصر فلقى رجلا لم يشهد العصر فقال ما حبسك عن صلاة
العصر فنذكر له الرجل عن راف قال له عمر طففت قال **مالك** ويقال بكل شيء وفاء وتطفيف **مالك** عن يحيى بن
سعيد انه كان يقول ان المصل ليصلي الصلوة وما فاتته وقتها ولما فاتته من وقتها اعظم وافضل من اهله وماله قال **مالك**
من ادركه الوقت وهو في سفر فاخر الصلوة ناسيا وساها حتى قدم على اهله انه ان كان قد مضى على اهله وهو في الوقت فانه
يصل صلاة المقيم وان كان قد مضى وقت فليصل صلاة المسافر لانه انما يقضي مثل الذي كان عليه **مالك** وهذا
الامر الذي ادركت عليه الناس واهل العلم ببلدنا قال **مالك** الشفق الحرة التي في المغرب فاذا ذهبت الحرة فقد وجبت صلاة
العشاء وخرجت من وقت المغرب **مالك** عن نافع ان عبد الله بن عمر اخي عليه فذهب عقله فلم يقض الصلوة قال
مالك وذلك فيما نرى والله اعلم ان الوقت قد ذهب فاما من افاق وهو في وقت فانه يحكي النوم عن الصلوة **مالك** عن ابن

له قوله الذي تفوته فيه روى عن كره ان يقال فانت الصلوة واختلف
العلماء في المدا بالفتوات فقيل الفتوات من الجماعة واختاره الملب وغيره ويؤيده رواية ابن
منذر الموقر اهل زمانه من صلاة الوسطى في جماعة وهي صلاة العصر وقيل فتواتان تدخل
الشمس صفرة وبه قال الاوزاعي اخبر عن الوداودي سنة قال السيوطي وروى في هذا على
ابن ابي حاتم مرفوعا عن قال ابو حاتم التفسير من نافع وقيل فتواتا غروب الشمس وروى هذا
عن نافع في هذا الحديث قال المافظ وتفسير الراوي ان كان يقضي ادنى من غيره وقال السيوطي
روى هذا مرفوعا في ابن ابي شيبة يفتن من ترك العصر حتى تغيب الشمس من غير عذر فاما
وترا اهل زمانه روى عن الامام **مالك** تفسيره بان باب الوقت وهو محتمل للمختار وغيره قال الزرقاني
فيمكن جملة على الثاني والثالث لكن الرابع عندي محتمل على الثالث كما سيجي تحت الحديث
الثالث ثم اختلف العلماء في ان الراوي الحديث انسى او العام فروي عن سالم ان هذا حديث
فاتته ناسيا وعليه مشي الترمذي اذ يوجب على الحديث ما جاء في السبعين وقت العصر
يعني لم يفت من الاسف عند معانته الثواب الذي يعطى المصلون كائنا وتر اهل زمانه قال الاسف
في حق العام واشد وقال الراوي انما هو في العام وقال النووي هو الاظهر وايداه بقوله في الرواية
السابقة من غير عذر وقال يعني كانه اهل زمانه في البخاري من ترك الصلوة والعصر بظاهري العمدة
صلوة العصر واختلفوا في ان الحكم هل يختص بالعصر فقط لعم زيادة فضلها وكونها الوسطى وكونها
في وقت اشتغال الناس وغير ذلك وقيل لا يختص بالصلوات كلها سواء روي في الحديث خرج
جو اهل زمانه من وقت العصر ولو سال عن غير ما لا يجب بما يرويه عموم ما ورد في وقت
الصلوة ورد بان الحديث ضعيف وفي الشافعية تخصيص العصر ورجح التحقير الراوي والنووي
ويؤيده رواية البخاري ان من الصلوات صلاة من فاتته كائنا وتر اهل زمانه فقال ابن عمر سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح صلاته العصر كما كان في شح المطاوعة في بعض الروايات فكانما
والمتباعدة اذ تضمن معنى الشرط كما في خبره الفاضل كما ترونهم الواو وكسر الفتحة قال في القاموس
وتره ما لم ينقص اياه اهل زمانه بنصب الايمن في رواية الاكثيرة لا يفعل ثمان والغير في
وتر الرابع الى الذي تفوته مفعول الاول وروى برفعها بمعنى اغد فيمنعها لا يعمد في وترين يقوم
الاهل والمال مقام ما لم يسم فاعلم وقال ابن عبد البر مناه عند اهل الفقه واللغة انه كالذي
يصاب بالهرم والاصابة يطلب بها وترها والوتر الجناية التي يطلب ثارها فيجمع عليه عثمان
عم المصيبة وعم يطلب الثالث السيوطي وفيه قول اخر بسط في المطويات كاللينة والزرقة في
غيرهما والمعنى ان يلق من الاسف عند معانته الثواب كما تقدم وقيل المعنى كانه فات منه
مثل ما فات الثواب من الموقر اهل زمانه واهل وقيل يجب عليه من الاسف مثل الاسف الذي
يلحق الموقر اهل زمانه وهذا المعنى في العام لانه ان كبرية قال السيوطي وقع في بعض الروايات
زيادة وهو قاعدة وفيه إشارة الى انه اغد منه وهو ينظر غير مقاتل ولا اذاب فوايل في الغم وانما
خص الاهل والمال بالذكر لان الاشتغال في وقت العصر اعم من السعي على الابل والاشغال
بالمال فذكر ان تفوته نازل منزل فقد بهما **١٢** **١٣** قوله طففت بقاين اي نقصت
نفسك حظا من الاجر لانه لا يمكن ان يصلي في المسجد جماعة اذا كان له امام راتب قاله الباجي
قال **مالك** ويقال بكل شيء وفاء بالمدة تطفيف اي مقابل الوفاء وهو في اللغة الزيادة
على العمل والنقصان منه **١٣** **١٤** قوله ان المصل ليصلي الصلوة والاهل انما تافيت
فانه وقتها يكون صلاها فيه ولكن لما موصولة فانه من وقتها الا افضل والمستحب اعظم وافضل
شك من الراوي وفي نسخة بالواو من اهل زمانه قال الباجي قال **مالك** في حديث يحيى
لا يجزي ذلك ووجوه كراهية **مالك** لهذا الحديث ان ظاهره يخالف قوله عليه السلام من فاتته
العصر الحديث لانه عليه الصلوة والسلام جعل من فاتته العصر كانه اتر وجعل يحيى بن سعيد في وقت
بعض الوقت ما جعل النبي صلى الله عليه وسلم في وقت جميعه فحق ذلك انه التفتيق على
الناس انتهى مختصرا واخرج ابن عبد البر عن ابن عمر فخره ان الرجل يترك الصلوة وما فات
غيره من اهل زمانه واخرج الدارقطني نحوه عن ابي هريرة مرفوعا قال اظن ان المراد في الحديث بالصلوة

اداءها في وقتها المكروه في لا يضيع فيه نعم لو حصل على اول الوقت ففيه ضيق كما قال به الامام **مالك**
فالاوجه عندي ان يراد بالصلوة صلاة العصر وقت الاصفر في فمات وقتها لم يكن لما وصلت
في وقت الكراهية دخل في الوعيد وهذا وجه من طرح الاثر **١٣** **١٤** قوله قال **مالك** من
ادركه الوقت وهو في سفر يقضي فيه الصلوة فاخر الصلوة عن اول الوقت اذ كان الوقت ناسيا
او ساها بلفظ او في اكثر النسخ والسو على ما حكاه عياض شغل عن الشيء والنيان غفلة عنه وافته
وقال الباجي السو الذي هو من الشيء تقدم ذكره ولا والنيان للبدن يتقدم الذكر حتى قدم مائة
لتقول اخر على اهل كناية عن تمام السفر سواء كان لابل ام لانه ان كان قد مضى على اهل زمانه وهو في الوقت
فانه يصل صلاة المقيم بين يتم الصلوة لانه عارضا وبه قال الخليفة لان الوجوب وان كان باول الوقت وكان اذ كان
سافرا لكنه لم يصل استقل الوجوب من اهل الجوز المتصل بالاداء كما بسط في المصنف وان كان قد
قدم على اهل زمانه وقتا والى ان قد ذهب الوقت بتامها فليصل صلاة المسافر حتى مقصورة لانه
انما كان يقضي مثل الذي كان عليه وهو صلاة السفر قلت وكذا في كتاب الحج روى عن ابي حنيفة
رضي الله عنه قال الباجي وبه قال ابو حنيفة وقال الشافعي يقضيها حضرة قال ابن عبد البر في
الاستدلال من نسي صلاة في حضر فذكرها في سفر او نسيها في سفر فذكرها وهو مقيم صلاها كما امرت
انما يقضي ما فاتته على حسب ما فاتته وهو قول ابو حنيفة والنووي وقال الاوزاعي قال الشافعي
احمد بن حنبل يصل في السنتين جميعا صلاة حضره وقد كان يقول الشافعي ببغداد مثل قول
مالك ثم رجع عنه بمرو وقال الحسن البصري وطائفة من البصريين من نسي صلاة الحضر فذكرها
في السفر صلاها سافرة وفي العكس صلاها حضرية كما لو ذكرها وهو مقيم او ذكرها في حرة وقد لزمته
في المرض وبهذا قال المزني والطبري انتهى مختصرا قال **مالك** وبهذا الامر في التفتيق الذي قلته
هو الذي ادركت الناس عليه اي التابين واهل العلم اي الفقهاء ببلدنا لم ينه المنورة زادها
الشرع قال شرافا وكرامة **١٣** **١٤** قوله وقال **مالك** الشفق الحرة التي تروى في اثنى المغرب
بعد غروب الشمس بهذا المعروف في مذهب الامام **مالك** وبه قال الامام الشافعي والامام
احمد وبه قال الامامان ابو يوسف ومحمد من الحنفية وهو رواية عن الامام ابي حنيفة وحكي
الراوي ان ابن القاسم قال من **مالك** في السماع ان البياض عندي ان ابن قاله الباجي وقال
اليعني وبه قال عمر بن عبد العزيز وابن المبارك والاوزاعي في رواية **مالك** في رواية وزفر
ابن المذيل وروى عن ابي بكر الصديق وعائشة وابي هريرة ومعاذ بن جبل وابي بن كعب
وعبد الله بن الزبير انتهى فاذا ذهبت الحرة فقد وجبت صلاة العشاء على مذهب الامام
مالك وخرجت بصيغة الخطاب من وقت المغرب واختلفت الروايات عن الامام **مالك**
في آخر وقت المغرب وما في المدة مثل ما في الموطاء انه يخرج وقت المغرب بدخول العشاء
وبه قالت الحنفية كما تقدم في اول المواقيت وقال الزرقاني وخرجت من وقت المغرب اي
المختار والا فوقيتها الليل كله انتهى قلت فذا قول ثالث في المغرب عندهم غير ما تقدمه اول
المواقيت **١٣** **١٤** قوله فاما من افاق في الوقت فانه يصل اختلف العلماء في المعنى عليه
فقال **مالك** والشافعي وجهما الشافعية عليه اذا استوعب الاعاء وقت الصلوة كل وقت
الحنفية لا قضاء عليه اذا اعنى اكثر من يوم وليلة واما فيه وفي الاقل منه يقضي وقال المناذلة قضى
ما فات وان كان الف صلاة كذا في البداية وحواشيه فرواية ابن عمر عن اهل الامام **مالك**
بان الاعاء كان مستوعبا للوقت وحسب الحنفية بان كان مستوعبا ليوم وليلة ولذا قال
الامام محمد بن موطاه بعد هذا الحديث قال محمد وبهذا ناخذ اذا اعنى عليه اكثر من يوم وليلة واما
اذا اعنى عليه يوما وليلة واول قل قضى صلاته بليقتان عن عمار بن ياسر اعنى عليه اربع صلوات ثم افاق
فقصاها انتهى قلت والفرقة تؤيد الحنفية لانه روى عن ابن عمر في النبي عليه يوم وليلة انه قال
يقضي اخرجه الامام محمد في كتابه الاثار فلو حمل فلهذا على اقل من يوم وليلة يناقض قوله فانتم وتشر
١٣ **١٤** قوله النوم عن الصلوة اي ما حكم به هو مثل الاعاء او غيرا

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان شدة الحر من فيم جهنم فاذا اشتد الحر فابدوا عن الصلوة وقال اشتكت النار الى ربها فقالت يا رب اكل بعضى بعضا فاذا نزل بها بنفسين في كل عام نفس في الشتاء ونفس في الصيف **مالك** عن عبد الله بن يزيد مولى الاسود بن سفيان عن ابي سلمة بن عبد الرحمن وعن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا اشتد الحر فابدوا عن الصلوة فان شدة الحر من فيم جهنم وذكر ان النار اشتكت الى ربها فاذا نزل بها بنفسين نفس في الشتاء ونفس في الصيف **مالك** عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا اشتد الحر فابدوا عن الصلوة فان شدة الحر من فيم جهنم **الذي عن دخول المسجد بريح الثوم وتغطية الفم في الصلوة** **مالك** عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اكل من هذه الشجرة فلا يقرب مساجدا يوذنا بريح الثوم **مالك** عن عبد الرحمن بن الجحتر انه يرى سالم بن عبد الله اذا رأى الانسان يغطي فاه

عريقون
الميم وفتح الميم والوحدة
التيقضية
اي رأى سالم

له قوله قال قال ابن العربي هذا من مراسيل عطاء التي تكلم الناس فيها وقال ابن عبد البر يقول في الاحاديث المتصلة التي رواها مالك وغيره من طرق كثيرة قاله السيوطي قال ابونعير المرسلي على السنن لا يراها سواد اقلت والحديث اخرجه البخاري بطريق ان شدة الحر من فيم جهنم فافادوا ساكن التحية اخره حاد منله هو سطوع الحر اذا الفجح الوسخ قيل اصله الاول من فاج يفتح ففتح كان يون فوحيين فحفف قاري جسم اسم اعجمي عند اكثر النحاة وقيل عربى لم يعرف للتانيث والعلية سميت به بعد قمرها قال العيني يقال يبرر جسم بعيدة القعر ثم ظهر الحديث ان اشتداد الحر في الارض من فيمها حقيقة وعليه الجمهور وصورة النووي وقال الماخطي لونه اشتدت النار وقيل مجاز التشبيه اي كانه نار جهنم في الحر فاجتبا حمره وعلى هذا فاشكواها المجاز كما سمى قال عياض كلا الحديثين ظاهر الحقيقة اولي فاذا اشتد لوزن افعلت من الشدة الحر فابدوا بقطع العزمة وكسر الرادى اخروا حتى يبرد الوقت وحقيقة البراد الدخول في البرد والامام استحباب وارشاد وقيل للوجوب حكاه القاضي عياض عن الصلوة من معنى الباء كما قاله النووي او زائدة او للمجازة اي تجاوزه وعن وقتها المعتاد والروايات الصلوة النظر كما سمى في الحديث الاق وقال صلى الله عليه وسلم اشتكت النار الى ربها حقيقة لسان المقال ووجه قول الرجال ابن عبد البر وعياض والقرطبي والنووي وابن المير والتوفي لشي قال الزرقاني ولا مانع من ذلك لان قدرة الشدة وجل اعظم من ذلك فيخلق لآلة اللسان كما خلق لدهر ما خلق من العلم والادراك وحمل البضاوى على المجاز فقال شكواها كناية عن غلبتها وادها من اجزائها قال العيني فقال لا يارب اكل بعضى بعضا يبرر كثره حرها وانما تضييق بما فيها ولا تجدها تاكل وتحرق حتى يبرد بعضها على بعض قاله الباجي **١٢** قوله فاذا نزل بها بنفسين بنفسين تشبیه نفس بفتح الفاء وهو ما يخرج من الجوف ويدخل فيه من الهواء قيل معنى النفس لوجل اول الحديث على الحقيقة فظاهروا لوجل اوله على المجاز كما تقدم فنفسها كناية عن لبها وخروج ما برز منها في كل عام نفس في الشتاء ونفس في الصيف بفتح النون في موضعين على البدلية ادالبيان ويحتمل الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف والنسب بتقدير اعني قاله القاري وغيره قال السيوطي ومسلم زيادة فارتدون من شدة البرد فذلك من زمهريرها وارتدون من شدة الحر فممن سموها فان قيل كيف يجمع بين الحر والبرد في جهنم فالجواب ان جهنم فيها نوايا وفيها نادر وفيها زهرير وقال مغلطاي لقائل ان يقول ان الذي خلق الملك من تلج قادر على جمع الضدين في محل واحد وايضا فانه جهنم هذه من امور الآخرة لا تقاس على امور الدنيا لا يقال ان شدة البرد اذا كانت من ارض جهنم فينبغي فيها التاخير ايضا والنبى صلى الله عليه وسلم اذا اشتد البرد بكر الصلوة لانه لا فرق بتاخيرها بل الفرق في نقد بها قاله الباجي وهو ظاهر لان البرد كلما تخرى زاد البرد بخلاف الحر مع ان الفضل في الاتباع **١٣** قوله قال اذا اشتد الحر فابدوا بقطع العزمة عن الصلوة تقدم الكلام على لفظه عن المراد بالصلوة النظر كما اشار اليه المصنف بالتبويب وبعده في حديث ابن مسعود عن البخاري بلفظ ابردوا بالنظر وحمل بعضهم الصلوة على عمومها فقال بارتدب بالعصر واحدا في العشاء في الصيف ولم يقل بارتدب في الغرض ليقض الوقت فان شدة الحر من فيم جهنم تليد لشدة البرد والحكمة فيه دفع المشقة لانهما تسلب التشويع وقيل لانهما ساعة تسبح فيها جسم واستشك بان الصلوة مظنة وجود الرحمة ففعلها مظنة طرد العذاب فكيف امر بتركها واوجب بان التعليل اذا جاز من الشارح وجب قبوله وان لم يغم واستنبط التعليل بان وقت ظهور اثر الغضب لا يتبع فيه الطلب الا من اذن له والصلوة لا تنفك عن طلب ودعاء ولوليه حديث اعتذار الانبياء عليهم السلام في المحشر سوى نبينا عليه الصلوة والسلام فلم يعتذر لانه اذن له ويمكن ان يقال انما من اوقات المشقة التي هي مظنة سلب التشويع فانسب البراد وذكرى النسب صلى الله عليه وسلم فهو بالاسناد المذكور وهم من جعله موقفا او موقفا وقد افرد احمد ومسلم من طريق اخر مرفوعا **١٤** قوله فان شدة الحر من فيم جهنم تقدم الكلام على متن الحديث قال العيني اختلف العلماء في الجمع بين هذه الاحاديث المذكورة وحديث غياض شكونا الى النبى صلى

الله عليه وسلم حر الرمضاء فلم يشكوا رواه مسلم فقال بعضهم البراد دغصة والتقديم افضل وقال بعضهم حديث غياض منسوخ بالايراد والى هذا ما سأل ابو بكر الاثرم في كتاب النسخ والمنسوخ والطحاوي وقال وجهنا ذلك في حديثين احدهما حديث المغيرة كنا نغسل بالبرادة فقال لنا صلى الله عليه وسلم ابردوا فقتلنا بها ان البراد كان له التبريد وحديث انس روى اذا كان البرد يبرد واذا كان الحر يزداد ويقال حديث غياض كان بركة وحديث البراد بالبردة فانه برواية ابي هريرة وقد سلم سكه وقال الخلال في علمه عن احمد اخرا لاهرين من النبى صلى الله عليه وسلم البراد وحمل بعضهم حديث غياض على انهم طلبوا تأخيرها زائدا على قدر البراد وقال ابو عمر في قول غياض لم يشكنا يعني لم نجونا الى الشكوى انتهى فنهى ستة وجوه واختار القاري الخامس فقال والتاخير ليقيد الى آخر الوقت للتاخير من الخ قال ابن قدامة في المغنى ولا تعلم في استحباب تعجيل النظر في البرد والغيم خلافا قال الترمذي وهو الذي اختاره اهل العلم من اصحابه صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم واما في شدة الحر فكلام الخري يقضى استحباب البراد على كل حال وهو ظاهر كلام احمد وهو قول السخى واصحاب الراى وابن المنذر وقال القامى انما يستحب البراد بشرطه شروط شدة الحر وان يكون في البلدان الحارة ومساجد الجماعات فاما في بيته او مسجده بشدة الحر فالا فضل تعجيلها وهذا مذهب الشافعي اه مختصا قلت كذا في الدر المنثور وغيره اذ قال واما غير الصيف مطلقا اي بلا اشتراط شدة حر حارة بل وقصد جماعة وفي الجوهرة وغيره من اشتراط ذلك منقول فيه قال الشافعي الشروط الثلاثة مذهب الشافعية مرجعها في كثرهم او ما مذهب مالك على ما نقله الزرقاني فذهب البراد في جميع السنة ويزاد لشدة الحر **١٥** قوله بريح الثوم بفتح التاء المشددة بسط المحدث منافع كثيرة منها انه مسخن للنفث يخرج للدود ويرد به وبلا فضل ما فيه جليل النسيان وغير ذلك فذكر خمسة وعشرين من منافع وعدة مضار **١٦** قوله من اكل من هذه الشجرة يعني الثوم وفيه مجاز لان المعروف في اللغة ان الثوم مال ساق وما لا ساق له فجم به فسر ابن عباس قوله عز وجل والنجم والشمس يسجدان وقيل بينهما عموم وخصوص فكل نجم شجر ولا عكس وقيل غير ذلك فلا يقرب وفي نسخة فلا يقرب بنون التاكيد وفيه ما لفت فان القرب اذا كان ممنوعا فالدخول اولى مساجدا بلفظ الجمع وكذا في رواية احمد على العموم يجمع المساجد وقيل خاص بمسجد المدينة لنزول جبريل عليه السلام ورد بان الملائكة تحضرونه وقيل الدار به مسجد خيبر لما نقل الباجي عن ابي سعيد انه قال لما فتحت خيبر وقع اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في تلك البقعة الثوم والتاس جياع فاكلنا منها الكلا شدة بدم رحنا الى المسجد فوجد رسول الله صلى الله عليه وسلم الريح فقال من اكل هذه الشجرة الجيفة فلا يشنا في المسجد فقال الناس حرمت حرمت فبلغ ذلك النبى صلى الله عليه وسلم فقال يا ايها الناس ليس لي تحريم ما اكل الله كتنا شجرة اكره ربحها انتهى قال الشافعي عن العيني وعله النبى اذى الملائكة واذا المسلمين لا يتحقق مسجده صلى الله عليه وسلم بل الكل سواء لرواية مساجدنا لم وعليه الجمهور عموم العلة وهي قوله عليه السلام يوذنا بريح الثوم زاد في حديث جابر ويقعد في بيته ومثل الثوم البصل والكرات كما في حديث مسلم والحق به الشافعي نقلنا عن العيني كل ما له رائحة كريهة قلت ومثله شرب الخمر المتداول في هذا الزمان ثم اكل ذلك ليس بحرام لما روى عن ابي سعيد المتقدم وحديث جابر عن ابي داود وقال عليه السلام كل فاني اناحي من لاتباحي وبذلك كرهتم الاكل فاما من اكله فنبينا فلما منع لحديث عمر بن قيس فنبينا قال الامام محمد انما كره ذلك لانه فلا امة يحبها فلا يابس به وهو قول ابي حنيفة والامة رجم الشدة **١٧** قوله اذا ارادى سالم الانسان يغطي فاه اي فمه وهو عاينة في الصلوة جند بحميم فبادر وحده فذلك مجيء اى جذب الثوب عن فيه جهذا قال المجد المجذب لذهب وليس مقبولة بل لغة محيطة ودوم الجوهري وغيره شدة ما لفت في الانكار فواضع في تعليله حتى يبرره اى يبعده عن فيه قال الباجي ومعنى ذلك ان التشويع مشروع ومقصود في الصلوة والشام ينافي التشويع لان معناه الكبر قال الشافعي وكبره التلثم وهو تغطية الانف والضم في الصلوة لانه يشبه فعل الجوس مال عبادهم النيران قال الزبيدي ونقل الطحاوي عن ابي السواد انها تحرم

استمرى استعمل الجمار وهى الجمار الصغار فى الاستنجاء وحمل بعضهم على استعمال البخور يقال
تجر واستجر واختلف قول مالك وغيره فى تفسيره بالقولين المذكورين ونقل الباجى رجوع
الامام مالك الى القول الاول وقال سمعون القول مارجع اليه مالك اهد وقال عياض
الاول انه لو قال النودى هو الصحيح المعروف قاله السيوطى واختلف العلماء فى الاستنجاء
فقال ابو حنيفة ومالك سنة وقال الشافعى ١٢ واحمد واجب كذا فى الاستنكار واذا المغنى
فليوترن بآخذ ابى حنيفة ومالك وداود من وافقهم لزيادة من فعل فقد احسن و
من لا فلاح خرج فى رواية ابى سعيد عن ابى هريرة عند ابى داود وابن ماجه وغيرهما بسند
حسن وقال الشافعى رحمه واحمد من واجب قاله الزرقانى ١٣ قوله من غزفة
واحدة قال الباجى يحتمل الوجهين احد هما ان يفعل المضمضة كلما داء الاستنثار كله من غزفة
واحدة يعنى الست من غزفة واحدة والثانى ان يجمع كل مضمضة واستنثار فى غزفة
واحدة فيأتى الكل بثلاث غزفات اهد قلت والاحتمال الثالث ان يفعل كلما منسا
بغزفة واحدة فيكون الكل من غزفتين كما تقدم من مخفر الخليل انه لا باس بذلك يعنى
يجوز وان كان الافضل خلافه قاله الزرقانى والباجى قلت وبه قالت الحنفية ١٢.....
قوله دخل اى عبد الرحمن على اخته عائشة ام المؤمنين زوج النبى صلى الله
عليه وسلم يوم مات سعد بن ابى وقاص مالك بن وهيب احد العشرة المبشرة واحد
لسته الثورى واول من روى فى سبيل الله فارس الاسلام واحد من فداء رسول الله صلى
الله عليه وسلم بابيه وامر آخر العشرة موتا مات بالعتيق سنة ٥٥ هـ على المشهور فداء عابد الرحمن
لوضوء اى بما يتوضأ به فقالت له عائشة رضى وكانها لات منه تقصير او خافت على ذلك
فقلت على وجه التنبيه ١٣ قوله يا عبد الرحمن اسبغ الوضوء بفتح المزة من السبغ
وهو بلاغة موضع وايفاء كل عضو حقه الوضوء بضم الواو اى اتم الوضوء باتيان فراغته
وواجباته وسننه ولو ثبت فتح الواو وكان له وجه وجيه ايضا اى اوصل ماء الوضوء الى الاعضاء
بطريق الاستيعاب كذا فى البذل فانى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ويل
قال النودى اى بكته وغيبته وقال الحافظ اختلف فى معناه على اقول انه ما رواه ابن
حبان فى صحيحه مرفوعا ويل واذا فى جسم وفى النباية الويل الخنزى والملك والتؤين فيه
للتعظيم اى هلاك عظيم وعقاب اليم للاعقاب جمع عقب بكسر القاف وسكونها وهو مؤخر
القدم من النار يعنى تخلف بالعقاب اذ اقصر فى عملها زاد عياض فان مواضع الوضوء لا تقسمها
النار كما جاء فى اثر السجود اذ حرم على النار وقال البغوى معناه لاصحاب الاعقاب المقصرين
فى عملها ويلحق بالاعقاب ما فى معناها من جميع الاعضاء ويؤيده رواية عبد الله بن الحارث
بزيادة ويل للاعقاب ويلطون الاقدام من النار وتخصيصها بالذكر كما وقع التفسير فيه فلهذا
كما ورد مفصلا والحديث يدل على استيعاب غسل الرجلين وان المسح لا يجزئ اذ لو
جزأ المسح لما توعد بالنار وعليه جمهور الفقهاء ولم يثبت خلافه هذا عن احمد بن حنبل
الاجماع فلا عبرة بقول الشيعة وغيرهم القائلين بوجوب المسح بقاء لقراءة وقال الزرقانى
ولم يثبت من احد من الصحابة خلاف ذلك الا عن على وابن عباس وانس وثبت عنهم
الرجوع عن ذلك قال ابن ابى يسل اجمع اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على غسل
القدمين وادعى الطحاوى وابن حزم ان المسح فسوخ وبسط شيئا من الكلام عليه ابن قدامة
فى المغنى ١٣ قوله يتوضأ اى يتطهر والوضوء قد يرد به غسل بعض الاعضاء من
الوضوء وهى الحسن كما فى النباية وهو المراد ههنا بالماء وضوء الماتحة اذ اذ كناية عن
موضع الاستنجاء قال العيني قال مالك الرادى الاستنجاء كذا فى الفتح الرحانى والحديث يحتمل

ن يكون من قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الزرقاني اذا قال انه سمع عمر بن الخطاب يقول
 يتوضأ الخ فخرج يكون لفظه يتوضأ ببناء الجحول واختار الباجي الثاني فقال يريد ان مسح وقح
 الماء وحركة يديه فيمنه يكون ببناء الفاعل ثم عوم اللفظ يتناول الاستنجاء بالاناء والبول
 ولكن ظاهر قول الامام في آخر ما جاء في البول قائما يدل على انه اقتصره على الاول اذ نسب
 الوضوء للغائط الى من سبق والوضوء للفرج الى نفسه ممن لم يحصل بعدهما اقتضى الى الاقتصاد
 على احدهما فان عوم ما تحت ازاره يتناول كليهما وغرض الامام ما كتبت باخراج هذا الحديث
 رد على من انكر الاستنجاء بالماء وقد ورد الانكار عن بعض الصحابة والتابعين كما ياتي الانكار
 عن سعيده بن المسيب وغيره في جامع الوضوء قال الامام محمد بعد تخرج هذا الحديث وبهذا
 نأخذ والاستنجاء بالماء احب اليانا من غيره وهو قول ابي حنيفة انتهى وما نقل عن الامام
 ما كتبت انه انكر الاستنجاء بالماء انكره الزرقاني وقال معروف بن هب ان الماء افضل وافضل منه
 الجمع بينه وبين النجس انتهى قال في مختصر الخليل وندب جمع ماء وجرح ثم ماداه وقال في المعنى
 وهو مخير بين الاستنجاء بالماء والابحار في قول اكثر اهل العلم فان اراد الاقتصاد على احدهما
 فالماء افضل وان اقتصر على النجس اجزاه بغير خلاف بين اهل العلم للاخبار ولانه اجماع الصحابة
 والافضل ان يستجر بالنجس يتبعه الماء اه قال الشامي اعلم ان الجمع بين الماء والنجس افضل
 ويليه في الفضل الاقتصاد على الماء ويليه الاقتصاد على النجس يحصل السنة بكل وان تفاوتت
 في الفضل اه ١٢ **قوله** قال يحيى سئل مالك روى عن رجل توضأ وضوء الصلوة
 فغسل فيه غسل وجهه مثاقيل ان يعمض يعني غير الترتيب بين الفرض والسنة او غسل ذراعيه
 مثاقيل ان يغسل وجهه بغير الترتيب في الفرائض فقال الامام في جوابه اما الذي غسل وجهه
 قبل ان يعمض فليعمض فيه ولا يغسل وجهه لان ترتيب السنن مع الفرائض مستحب
 وقد فات قلت بذا عند المالكية وبه قالت الحنفية واما عند الشافعية فانها اظهر خلافه اذ قال
 ابن رسلان في شرح ابي داود الترتيب في السنن شرط كما في الفرائض واما الذي غسل
 ذراعيه قبل وجهه فليغسل وجهه ثم بعد غسل ذراعيه حتى يكون غسلهما اى الذراعيين بعد غسل
 وجهه على وجه السنة وهذا اذا كان ذلك اى المتوضي في مكان اى في مكان الوضوء او بمجرة
 ذلك اى قربة منها اما اذا اجد فلما حجة الى الشكف فان الوضوء قد تم لان الترتيب
 بين اعضاء الوضوء سنة عند المالكية على المشهور وكذا عند الحنفية خلافا للشافعية رضى الله عنهم
 وهو رواية على بن زياد عن مالك رواه الباجي قال الزرقاني سواء فعل ذلك عبدا او سوا
 والنسيان انما وقع في السؤال اه قلت كذلك عند الحنفية واما عند المالكية فمذهبه رواية ابن
 القاسم واما في رواية ابن حبيب ففرق بين العابد والناسي قلت وعده صاحب مختصر
 الخليل الترتيب من السنن وقال في المعنى والترتيب في الوضوء على ما في الآية واجب عند
 احمد لم ارعه فيه خلافا وهو مذموم الشافعي وحكي ابو الخطاب رواية اخرى عن احمد انه غير
 واجب وبذا ذهب مالك والثوري واصحاب الرأي انتهى وقال ايضا لا يجب الترتيب
 بين اليمنى واليسرى ولا تعلم فيه خلافا لان مخزما في الكتاب واحد قال تعالى وابدعكم و
 ارجلكم الآية انتهى وكذا قال ابن رسلان ١٢ **قوله** قال يحيى وسئل مالك عن رجل
 نسي ان يعمض او بلفظ الترويض على اكثر النسخ يستنشر حتى صلى قال الامام ليس عليه ان
 يعيد صلاته لانهما من سنن الوضوء كما تقدم مفصلا قال الزرقاني فاما على تاركه ولو عمدا لمادة
 وقيد النسيان انما وقع في السؤال انتهى قلت وبه قالت الحنفية ولم يعمض ان ترك
 المضمضة وليست بشرط تركها لما يستقبل بكسر الباء الى ما يصلى بعد ذلك من الصلوات ان
 كان يريد ان يصلى بعد ذلك بهذا الوضوء والا فلا حاجة له قال في مختصر الخليل ومن ترك فرضا
 اتي به بالصلوة وسنة فعليه ان يستقبل اه واما مسألة الموالاة فنذكر الكلام عليه في المسح على

ان يعيد صلوته وليضمض اوليستنثرا لياستقبل ان كان يريد ان يصلي وضوء النائم اذا قام الى الصلوة **مالك** عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قل اذا استيقظ احدكم من نومه فليغسل يده قبل ان يدخلها في وضوءه فان احدكم لا يدري اين باتت يده **مالك** عن زيد بن اسلم ان عمر بن الخطاب قال اذا نام احدكم مضطجعا فليتوضأ **مالك** عن زيد بن اسلم ان تفسير هذه الآية يكملها الذين امنوا اذا قمت الى الصلوة فاعسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق وامسحوا برؤسكم وارجلكم الى الكعبين ان ذلك اذا قمت من المضاجع يعني النوم قال مالك الامر عندنا انه لا يتوضأ من رعاى ولا من دمر ولا من قيم يسيل من الجسد ولا يتوضأ الا من حدث يخرج من دبر او ذكر او نوم **مالك** عن نافع عن ابن عمر انه كان يتنام جالسا ثم يصلي ولا يتوضأ الطهور للوضوء **مالك** عن صفوان بن سليم عن سعيد بن سلمة عن ال بن ابي الزرق عن مقبرة

له قوله وضوء النائم اذا قام الى الصلوة

الظاهر في مقصود الترجمة بيان كيفية وضوء النائم فعمل من الحديث استحباب غسل اليدين اذ ذاك فهو اشد تأكيد من غير النائم حتى قال بعضهم بوجوبه في حقه كما سيجي والا وجه ان يكون مقصود الترجمة ان الوضوء للنائم لا يجب على الفور بل اذا قام الى الصلوة قال اذا استيقظ هو لا نائم بحيث يتقظ احدكم من نوم او شكل عليه بوجوبه الاول ما العائدة في قوله من نوم اذا الاستيقاظ لا يكون الا من النوم والثاني انه ما العائدة في قوله احدكم من نوم فان احد الاستيقظ من نوم غيره فلو قيل من نوم او من النوم وكان المحرر واجب من الاول بان الاستيقاظ قد يكون من الغشية وغيره يقال استيقظ فلان من غشية او غفلة واجب عن الثاني بما قال الفلكاني ان قال ذلك لمعنى لطيف جدا وهو الاشارة الى ان نوم عليه السلام متأثر من ثمان فان قلت قوله احدكم تعلى هذا المعنى قلت اجل لكنه جاء على طريق التاكيد كما في ابن رسلان فليغسل بصفحة الامر به بالا فرداد مسلم وغيره ثلثا والمراد الكف لا ما زاد عليه اتفاقا والمراد به اليمن ثم يغسل منه يده اليسرى كما في المحيط قبل ان يدخلها في وضوءه يفتح الواد الماء الذي يتوضأ به اى في الماء المحدث للوضوء وسلم في الاثاء وسلم غيره من طرق فلا يغسل يده في الاثاء حتى يغسلها ويلقى باناء الوضوء اناء الغسل وكذا الاثية سواء خرج منه الجراح التي لا تغسل نفس اليد على تقرير نجاستها ايضا والامر للندب عند الاثية الشبهة والجواب لما علمه بقوله فان احدكم لا يدري اين قد اشتكل هذا التركيب لان انتقاء الدرية لا يمكن ان يتعلق بالاستيقاظ فيكون فيه مضاف مخدوف وليست استيقاظا وان كانت صورة صورة استيقاظ يعنى لا يدري تعيين الموضع الذي باتت يده قاله السيوطي وغيره باتت بمعنى صادت عند الجهور يده زاد ابن خزيمة والدرا فحقى من اى من جسده يعنى بل لاقت مكانا لها هرامنه او نجسا وحلها الامام احمد على الوجوب في نوم الليل دون النهار لان حقيقة البيات بالليل وفي رواية عنه استحبابه في نوم النهار قال في المعنى وعسل اليدين ليس بواجب عند غير القيام من النوم بغير خلاف فعمل ما عند القيام من نوم الليل فزوى عن احمد وجوبه وهو الظاهر منه ودوى عنه انه مستحب وليس بواجب وبه قال عطاء ومالك والاوزاعي والشافعي واسحق واصحاب الراى ولا تختلف الرواية في انه لا يجب غسلها من نوم النهار وسوى السن في نوم الليل ونوم النهار في الوجوب او مطلقا ثم قال الامام الشافعي سبب الحديث انهم كانوا يستنجون بالاجار والماء الدار فاذا نام احدكم عرق فلا يامن النائم ان تطوف يده على ذلك الموضع النجس او قد عرق ذلك انسى فعمل بهذا ان الشك في نجاسة اليد فحق وقع الشك فيها كره له غسلها في الاثاء قبل الغسل سواء كان ليلا او نهارا او وقع الشك بدون النوم كما قاله النووي ولا يصح الاستدلال به على وجوب غسلها مطلقا كما فعل بعض اهل الظاهر وعلى هذا يكون مؤدى الحديث استحباب الغسل للاستيقاظ خاصة ويثبت استحباب البداية بغسل اليدين لغير المستيقظ باخالفه صلى الله عليه وسلم

٢٢ قوله اذا نام احدكم مضطجعا فليتوضأ وجوبا لانتقاض وضوءه وبه قالت الخفيفة قال في البدائع النوم مضطجعا في الصلوة او فادها ناقض بلا خلاف اه وقال الزرقاني هذا ونحوه محمول عند مالك على ما اذا كان نائما وسياتي الكلام على المذهب بعد ذلك **٢٣**

قوله ان تفسير هذه الآية يكملها الذين امنوا اذا قمت الى الصلوة فاعسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق وامسحوا برؤسكم وارجلكم الى الكعبين ان ذلك اذا قمت من المضاجع يعني النوم قال مالك الامر عندنا انه لا يتوضأ من رعاى ولا من دمر ولا من قيم يسيل من الجسد ولا يتوضأ الا من حدث يخرج من دبر او ذكر او نوم **مالك** عن نافع عن ابن عمر انه كان يتنام جالسا ثم يصلي ولا يتوضأ الطهور للوضوء **مالك** عن صفوان بن سليم عن سعيد بن سلمة عن ال بن ابي الزرق عن مقبرة

مضجع يعنى النوم يعنى اذا قمت من النوم الى الصلوة وجب الوضوء فالمراد بالقيام القيام من النوم وهذا امر الاقوال في تفسير الآية اخذ به زيد بن اسلم وجماعة من المالكيين على ما قاله البايجي وقالوا ان الآية ورد فيها ذكر سائر الاحداث فينبغي ان يحمل اولها على النوم ليجتمع فيها انواع الاحداث الموجبة للوضوء قال في التفسير الخازن ظاهر الآية يقتضى وجوب الوضوء عند كل صلوة وهو مذهب داود الظاهري ومذهب جمهور العلماء من الصحابة ومن بعدهم الى انه يجزئ عدة صلوات بوضوء واحد واجب عن ظاهر الآية ان المعنى اذا قمت الى الصلوة وانتم على غير طهر فحدث ذلك للدلالة المعنى وقيل معنى الآية اذا قمت الى الصلوة من النوم وقيل امر نذرب ان يجد دلهامه وان كان على طهر وقيل هذا اعلام من الله عز وجل رسول الله لا وضوء عليه الا اذا قام الى الصلوة دون غيرهما من الاعمال والقول الاول هو المختار في معنى الآية انتهى مخفوق قال البيضاوي ظاهره بوجوب الوضوء على كل قائم الى الصلوة وان لم يكن محدثا والاعمال على خلافه فقيل مطلق لا يدريه التقييد والمعنى اذا قمت اليها محمد بن قيس الامر للندب وقيل كان اولاً ثم نسخ وهو ضعيف كون المائدة من آخر القرآن نزولا انتهى مخفوق واختلف اقول الفقهاء ايضا في سبب الوجوب للوضوء فقيل الصلوة وقيل ملائكة الاله وبسط الشافعي اقول الخفيفة فيه وهذا المخفوق لا يسعنا والبحث اصول لا يحتاج اليه في شرح الحديث فذكرناه رد ما للاختصار

٢٤ قوله قال مالك الامام الامر المحمول به عندنا انه لا يتوضأ ببناء المحمول من رعاى كزباب وهو خرج الدم من الانف والرعاف ايضا الدم بعينه قال الامام محمد بن احمد بن محمد بن احمد الرويات عن مالك في نقض الوضوء بالرعاف وبهذا كذا فاما الرعاف فان مالك بن انس كان لا يأخذ بذلك اه وياتي الكلام على وضوء اصحاب الاعذار في المتأخرة ولا من دم خرج من الجسد ولو نجس منه او فسد لا من قبح يسيل من الجسد وعدم نقض الوضوء بخروج نحو الدم مذهب الامام مالك ولذا قال عندنا به قال الامام الشافعي روى وقال الامام ابو حنيفة والبوليوسف ومحمد واهل حنبل واسحاق بن راهويه الدم من فاقض الوضوء وقيدوه باليسيلان قال ابن قدامة في المعنى والمعنى القاشش والدم القاشش والدمود القاشش اى من فاقض الوضوء وجعلته ان التخرج من البدن من غير السبيل ينقسم قسمين ظاهر او نجسا فالظاهر لا ينقض الوضوء على حال والنفس ينقض الوضوء في الجملة رواية واحدة روى ذلك عن ابن عباس وابن عمر وسعيد بن المسيب وعلقته وعطاء وقتادة والثوري واصحاب الراى وكان مالك والشافعي وابن المنذر وغيرهم لا يوجبون منه وضوءا انتهى قال الشوكاني ومذهب ال الى ان الدم من فاقض الوضوء القاسية والوحيفة والبوليوسف ومحمد واهل حنبل واسحق ابن داود يوجبونه بدها بيسيلان وذكر ذلك في المسالك الامام مالك في طريق بيان المذهب معرنا من الدلائل اثبتنا اثره وكان الاوجه لمصنف ان يذكر هذا في سياقه من باب الرعاف وسياتي هناك ايضا شئ من الكلام عليه ولا يتوضأ ببناء المحمول الا من حدث بخروج من ذكر وهو البول والمذي والمعنى في بعض الاحوال اودبره هو النائم والبرع ولويدون صوت او نوم عطف على حدث والمراد بالنوم عند المأكلة النوم الثقيل واختلف العلماء في تحريم النوم ناقض للوضوء على ثمانية مذاهب ذكرها النووي ومذهب الخفيفة فيه ان النوم مضطجعا او مشكاً على شئ لو ازيل سقط ناقض قال ابن قدامة في المعنى في موجبات الوضوء وزوال العقل الا ان يكون النوم البسير جالسا او قائما وزوال العقل على مزب من نوم وغيره فاما غير النوم وهو الجنون والاعداء والسكروما اشبه من الادوية المزيلة للعقل فينقض الوضوء بسيره وكثيره اجماعا قال ابن المنذر اجمع العلماء على وجوب الوضوء على المعنى عليه لان هؤلاء جسم ابعده من حس النائم والعزب الثاني النوم وهو ناقض الوضوء في الجملة في قول عامة اهل العلم الا ما حكى عن ابى موسى الاشعري وغيره ثم ذكر اختلاف الائمة في تحريم النوم ناقض والقول والروايات عن الائمة فيها مختلفة جدا **٢٥** قوله يصلي ولا يتوضأ لعدم الاستناد عندنا الخفيفة والخفيفة النوم عندنا مكروه **٢٦** قوله لا يتوضأ يعنى يشقى ويجب للوضوء ان يكون ماء مطهر كما يظهر من جوابه عليه السلام لانه صلى الله عليه وسلم عمل جواز الوضوء منه بكونه طهورا **٢٧**

ابن ابي بردة وهو من بني عبد الدار انه اخبره ان سمع ابا هريرة يقول جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء فان توضأنا به عطشنا افنتوضأ من ماء البحر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الطهور ماؤه والحل ميتته **مسألة** عن اسحاق بن عبد الله بن ابي طلحة الانصاري عن حميدة بنت ابي عبيدة بن فروة عن خالتها كبشة بنت كعب بن مالك وكانت تحت ابن ابي قتادة انها اخبرتها ان ابا قتادة دخل عليها فسكرت له وضوء فجعلت هرة لتشرب منه فاصغى لها ابو قتادة (الناء حق شرب) قلت كبشة فرأى انظر اليه فقال اتعجبين يا ابنة اخي قالت فقلت نعم فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انها ليست بنجس انما هي من الطوافين عليكم والطوافات قال يحيى قال مالك لا بأس به الا ان ترى في يدها نجاسة **مسألة** عن يحيى بن سعيد عن محمد بن ابراهيم بن الحارث التيمي عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب (ان عمر بن

الديلم اخبره البخاري وسلم جماعة يؤيدون الخفية لان ابا عبيدة قال اولاميتة ثم قال لا بل نحن رسل رسول الله وفي سبيل الله وقد انظرتم اليه الحديث فلو كان كل ما في البحر حلالا لما قال اولاميتة ولما احتاج لابعثته الى الوجوه الثلاثة المذكورة وهذا كل بعد اثبات ان حديث الباب يخالف الخفية ودونه قلل الجبال كما تقدم من انه لو اريد به الظاهر فيكون حله لما قبله لا لثالث احد **مسألة** ١٣ قوله دخل عليها فسكرت اي صببت كمشة قال الراعي يقال سكب يسكب سكبها اي صب فسكب سكبوا اي انصب والظاهر ان يكون الالف والتانيث وقال اللابري بنعم الساع على المشك قال القاري يكن اكثر الشخ المسحبة بالنيث ويؤيد المشك ما في المسألة **مسألة** ١٤ قالت فسكرت آه لاي لابي قتادة وضوء بالفتح اي الماء الذي يتوضأ به فجاءت هرة لتشرب منه حال او صفة قاصي بعين محبة اي امال لما الاءاء حتى شربت هرة منه اي الاءاء بالسولة وفيه تعرف للخفية في حال الضيف والسئلة خلافة كما يسط ابن رسلان قالت كبشة فرأى ابو قتادة انظر اليه نظر المتعجب او المنكر فقال ابو قتادة تعجبين اصغى لي لما يا ابنة اخي هذا على عادة العرب يقولون يا ابن عمي يا ابن اخي وان لم يكن الاخ حقيقة وايضا ان المؤمنين اخوة مع ان اباها صماحي ايضا فاخوة الصحبة ايضا ظاهرة قالت فقلت نعم اتعجب من فقال لا تعجب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انها ليست بنجس بفتح الجيم على المصدر فيستوي فيه المذكور والمؤنث كذا ضبط المنزوي والنودي وابن دقيق العيد وغيرهم وقيل بكسر الجيم على انه صفة والتذكير باعتبار السور قال القاري قال بعض الائمة بفتح الجيم اي انها ليست بذات نجس وفيما سمعنا وقرأنا على مشائخنا بكسر الجيم وهو القياس اي ليست بنجسه ولم يلحقنا نظر الى انها في معنى السور انتهى انما هي من الطوافين عليكم اي الذين يدخلونكم ويخرجونكم وقيل الطائف الذي يخدمك يرفق بشيها بالمايك لقتلها المؤذيات قاله القاري او الطوافات بلفظ او فليل للشك وقيل للتشويج ويؤيد التشويج رواية الواو ثم اختلف العلماء في سورة الاءاء فقال الامام مالك والشافعي واحمد ما ظهر وقال الامام مكرهه بمرأته تحريمية او تنزيهية قولان كما في البداية قال في الدر المختار ظاهر للضرورة مكرهه تنزيها في الاءاء من وجده غيره والامام يكره اصلا ككل الفقهاء واستدل الخفية بروايات فيها الامر بفسل الاءاء من ولوع الاءاء منها قوله عليه الصلوة والسلام الربيع ومنها حديث الى هريرة عند الترمذي وفيه اذا ولعت الاءاء غلست مرة ومنها روايات الى هريرة موقوفة عند الدارقطني وغيره في غسل الاءاء من ولوع الاءاء مرة او مرتين قال التيموي في آثار السنن عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يغسل الاءاء اذا ولع فيه الكلب سبع مرات واذا ولعت فيه الاءاء غسل مرة رواه الترمذي وصححه وعنه فروما طيور الاءاء اذا ولع فيه البران يغسل مرة او مرتين رواه الطحاوي وآخرون وقال الدارقطني هذا صحيح ومنه قال اذا ولع الاءاء فاهرقه وغسله مرة رواه الدارقطني واستاده صحيح قال التيموي والموقوف اصح في الباب انتهى قلت وقد اخرج الطحاوي عن ابن عمر ان كان لا يتوضأ بغسل الكلب والروما سوى ذلك فليس به بأس وعنه ايضا قال لا توضأ من سور الحمار ولا الكلب ولا السور وعن سعيد اذا ولع السور في الاءاء فاعسل مرتين او ثلاثا وعن الحسن وسعيد بن المسيب في السور يطلع في الاءاء قال احمد بها يغسله مرة وقال الآخرون يغسل مرتين وعنه يقولان اغسل يعني من سور البراء واجب الطحاوي عن رواية الباب بانها محمولة على ماسسة الثياب وغيرها لان المرفوع منها قوله **مسألة** ١٥ ليست بنجس الحديث والاصحاء فضل ابى قتادة وجرد قوله عليه الصلوة والسلام ليست بنجس لا يثبت نجاسة السور واجيب ايضا بان الحديث اعلم ابن مندة بان حميدة الرواية لغير كبشة جمولة وكذلك كبشة وقال لا يعرف لها رواية الا في هذا الحديث ومحملة على الجملة ولا يثبت هذا الجرد لوجه من الوجوه كذا في جوهر النقي ثم قال وحديث ابى قتادة اسناده مضطرب اعطى البخاري وابن البيهقي بعضه الى آخر ما قال لا يقال ان الحديث صحيح ايضا جماعة فتاوى لان الجرح مقدم على ما اشتهر به مع ان المعبر عند تعارض الروايات الى القياس فرج حديث النجاسة لان السور متولد من اللحم وهو حرام على ان الخفية قالوا طاهر للضرورة مكرهه تنزيهية كما تقدم جمعا بين الاءاء **مسألة** ١٦ قوله لا بأس به اي بالوضوء من فضله وفي نسخة به اي بسورها الا ان ترى في يدها وفي نسخة على يدها وفي نسخة فسا نجاسة فلا يجوز الوضوء من سورها بالاتفاق بيننا وبينهم الا ان اصحاب المالكية قهده بشرط ان يغير الماء وعندنا مطلق لا يقيده بشي ولنا بانه فيها روايتان كما في المغني ١٢

له قوله ان سمع ابا هريرة الحديث اختلف في تعميمه وتضييقه صححه ابن خزيمة وابن حبان وابن النعمان والمطاي وابن مندة والحاكم وابن حزم والبيهقي وآخرون يقول جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من بني مدية كما في مسند احمد قيل اسمه عبد الله بكذا ذكره الدارقطني وابن بشكوان كما في ابن رسلان فقال يا رسول الله اننا نركب فيه جواز ركوب البحر بغير رج ولا عمرة ولا جلالان السائل انما ذكره ليعيد كما جاء من غير طريق ولا يشك عليه بما في جواد الجاود والركب البحر الامان او معتبر الحديث لانه ضعيف كما حرج به اهل الفن او يقال ان النبي لا يرشد البحر الى مراكب من السفن واختلف اهل اللغة في اشتقاق البحر فقيل سمى لسعة وقيل لشقه الاءاء بسطه ابن رسلان والمراد به هناك الملح لانه المتوهم فيه لما حته ومراد به نقيضه وقيل غيره ومحل معنا القليل بقدر الاكتفاء من الماء العذب فيه حجة على ان اعداد الماء الكافي للطهارة مع القدرة عليه غير واجب لانهم اخبروا انهم يحملون القليل من الماء قاله ابن رسلان فان توضأنا به فينفذ عطشنا بكسر الطاء المسئلة افتقوا من ماء البحر وسال عن الوضوء لان كل ما كان مزولا للحديث فمزيل للنجس بالطريق الاول ولعل منشأ السؤال ما اخبره البوداود وغيره من حديث فان تحت البحر نارا وقد روى عن ابن عمر بن العاص وغيره انه لا يجوز التطهر وفي الشرح الكبير عن ابن عمر والتيمم اعجب الى من وقيل فشا السؤال موت الحيوانات فيه قيل غير لونه ولمع وكان من القول عندهم ان الطهور هو الماء المفلور على خلقه السليم في نفسه الخلق من الاعراض المؤثرة فيه **مسألة** ١٧ الطهور بفتح الطاء الباء في في الطهارة ماء ولم يقل في جوايه ثم مع حصول النقص منه يقدر الحكم بطلته وهي الطهورية المتأبئة في بابها او يقال ان لو قال نعم لما جاز الوضوء بالضرورة لانه عليه وقع سواله وقال ابن دقيق العيد لو قال نعم لم يستفد منه من حيث اللفظ الجواز الوضوء الذي وقع السؤال عنه واذا قال الطهور لم يقدح في جواز دفع الامدات اصغرهما واصغرهما واذا لال انجاس به لفظا كذا في ابن رسلان ويشك على الحديث ان السند المحلى بالام ينصرف فيه المسند اليه كما هو المشهور عند اهل الفن واجيب بانه قد يكون عكسه فيخم المسند اليه في المسند وهو المقصود بهناك ذكره على هذا النسق لشدة اهتمام وصف الطهورية ثم مذهب الجمهور الائمة الاربعة طهورية مطلقا ومنه قوم مطلقا واجازة قوم ضرورة كما في البرهان الشرائع قال الزرقاني الطهور به حلال صحيح كما عليه جمهور السلف والخلف وما نقل عن بعضهم من عدم الاجزله به مزلف او مؤول له والمحل اي الحلال ميتة بالفتح واخطأ من كسره اذ هي الى الاءاء والمسار ما بهن روحه بغير فزع قال العلماء اعرف صلى الله عليه وسلم اشتباهه الاءاء في الماء اشتق ان يشبهه عليه حكم الميتة وقد يستل بها ايضا كالبج فحفظ الجواب من سواله بيان الميتة وقال آخرون سأل من الماء فاجاب به عنه ومن الطعام لعلمه بانه قد يجوزهم الاذوق كما يجوز الماء وقال آخرون كان المتوهم انه يموت في الحيوان والميتة تحت اكله ان يعلم ان حكم ميتة يختلف فيقول لا يتوهم انه يتنجس بمحمول من الميتة لقوله الطهور ماء وماء وجمعا قالوا في معنى الحديث فيكون لكل معنى له ويكون هذا القول بمنزلة الدليل لما سبقه ويكون المعنى الطهور ماء لان ميتته طاهر ولا يحتاج اذا الى تعميمه بالسك وغيره ولا يحتاج الى اعداد ما هو المشهور بين العلماء في معناه من انه تاسيس فاختلف فيه الائمة قال النودي اجمع المسلمون على اباية السك وقال اصحابنا يحرم الضفدع للحديث في النبي عن قتله قالوا وفيما سوى ذلك ثلثة اوجها اصحابنا يحل جميعه والثاني لا يحل اي الاسك والثالث يحل ما لم ينظر ما كونه في البراءة قال الشعراني ومن ذلك قول ابى حنيفة لا يؤكل من حيوان البحر الاسك وما كان من جنسه مع قول مالك انه يجوز اكل غير السك من السرطان وكتب الماء الضفدع وخضره لكن الخنزير مكره عنده ودوى انه توقف فيه ومع قول احمد يؤكل جميع ما في البحر الا السك والصفدع والكوبيج وذكر الروايات الثلثة للشافعية ثم قال ورج بعض الشافعية ان كل ما في البحر حلال الا السك والصفدع والحية والسرطان والصفلة وشمل مالك عن الخنزير فقال حرام فقيل لانه من البحر فقال ان السك حرام لم الخنزير وانتم سميتوه خنزيرا انتهى فعلم بهذا ان عموم الحديث مخصوص عند اكثر الائمة فهو مخصوص بالسك عندنا الخفية لا تثار قال في الاءاء ولنا قوله تعالى حرمت عليكم الميتة والدم ولم الخنزير من غير فصل بين البري والبحري وشمل عليه السلام عن ضفدع يجعل في الدوا فشي من قتله اخرجه البوداود في الطب والمراد بالميتة في قوله عليه السلام المحل ميتة السك خاصة به دليل قوله عليه السلام احلت لنا الميتان السك والجراد انتهى مختصرا قلت وحديث العنبر المشهور من اصل

الخطاب خرج في ركب فيه عمر وبين العاص حتى وُردوا حوضاً فقال عمر وبين العاص لصاحب الحوض يا صاحب الحوض هل ترد حوضك
السباع فقال له عمر بن الخطاب يا صاحب الحوض لا تخبرنا قانا نرد على السباع وترو علينا **م**^{٢٣} **ك** عن نافع ان عبد الله بن عمر كان
يقول ان كان الرجال والنساء ليتوضئون في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم جميعاً **لا يجب فيه الوضوء** **م**^{٢٤} **ك** عن
محمد بن عمار ^{الثقة} عن محمد بن ابراهيم عن ام ولد لابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف انها سألت ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فقالت
اني امرأة اطيل ذيلي وامشي في المكان القذر قالت ام سلمة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يطهره ما بعده **م**^{٢٥} **ك** انه رأى ربعة
ابن ابى عبد الرحمن يقلس مراراً وهو في المسجد فلا ينصرف ولا يتوضأ حتى يصلي قال يحيى ^{ثقة} مالك عن رجل قلنس طعماً اهل
عليه وضوء قال ليس عليه وضوء وليتمضمض من ذلك وليغسل فاه **م**^{٢٦} **ك** عن نافع ان عبد الله بن عمر ^خ **ح** **ك** ابن السعيد

الم قولہ حق و دروای الرب

وخص عمرو بالذكر لما وقع منه سؤال الماء حونا فجاء وقت الصلاة فقال عمرو بن العاص
لصاحب الحوض يا صاحب الحوض هل ترد حوضك السباع للشرب فتمتنع عنه فقال له
عمر بن الخطاب يا صاحب الحوض لا تخبرنا لاننا لم تكلف بالتخص فلو فتحنا هذا الباب على
انفسنا لو فتحنا في المشقة فانا نرد على السباع وبهي ما يفرس الحيوان وياكل قنطرة السباع
علينا خلف الصلاة في نجاسة الماء فقلت الظاهرة والظاهر ان يتنجس الماء ببلقاة الجناسه ما يتغير احد اوصافه فذهب
الخفيفه والشافعية والحنابلة واستحق الى انه يتنجس القليل ببلقاة الجناسه وان لم يتغير احد
اوصافه لكن اختلفوا في تعيين القليل فذهب الامامان الشافعي واهله الى التحديد
بالقلتين وقال الامام ابو حنيفة رحمه الله تعالى ما نقله عنه الامام محمد بن موطاه ان محمدا بن نعيم
يخرجك الناجية الاخرى وقدره ما خروا الخفيفه عشرون مرة وفي تحميد احوال آخر جعلها كتب
الفقه وظاهر الحديث يؤيد الذين قالوا بتنجيس الماء ببلقاة الجناسه والا فليكن لسؤال
عمرو بن العاص والشافعية وجهان اذا كان الماء قليلا واما اذا كان كثيرا فهو طاهر ماء الصلاة
سيما يكون مورد المركب والقوافل والسباع فلا يخالف احدوا يحتمل ان يكون غرض الامام
بإخراج الحديث الاستدلال على مسئلة سواد السباع يقول عمر بن موطاه ما نرد على السباع وهم
يردون علينا وسواد السباع طاهر عنده ما لك وكذلك عند الامام الشافعي وسواد سباع
الحوش نجس عند الامام وهما روايتان عن الحنابلة قال في الهداية ولنا حديث عمرو بن موطاه
يتنجس الماء القليل بشره ما نه لم يكن للسؤال ولا للنهي معنى اه قلت ولادليل فيه على قلته
الماء ايضا بل قال الباجي المالك والقدار لا يكره استعماله من الماء الذي ولت فيه السباع كالحوض ونحوه الى آخره
قال فليكن المالكية رده ايضا يعلوه على الكثير لا يخرج الحكماء في حاله ان في الحديث مثلثين
الاول مسئلة سواد السباع والحديث فيها تحجج الخفيفة نصا ويخالف من خالفهم وحجة عليهم و
الثاني مسئلة تحميد الماء والحديث لا يخالف فيها الخفيفة لانهم قالون ايضا يتحيد الماء فاذا
لمكون القلتان بموضع لا يتحرك احد جانبيه بتحريك الآخر لا يتنجس عند الخفيفة ايضا ١٣
قوله ان مخففه من المظلمة واسما غير الشان كان الرجال والنساء ظاهره التحميم قال الامام للجنس
في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه ان الصالح اذا اصاب الفعل الى زمان المصطفى
يكون حكمه حكم الرفق وقيل لا لاحتمال انه صلى الله عليه وسلم لم يطلع عليه والمسئله من مباحث
الاصول وقد اشبهت الكلام فيه في رسالتي التي شرعتها في اصول الحديث على مسئلة الخفيفة
وقضى الله لامنا ما ليتوهمون جميعا اى حال كونهم مجتمعين لامتفرقين زاد ابن ماجه في هذا
الحديث من اثناء واحد ولا مانع من ذلك قبل نزول الحجاب وابعاده فمختص بالزوجات
والحداد وقال ابن التين حكاية عن سمعون في مناه يتوهم الرجال فيه يهون ثم يأتى
النساء فيتوهمون قال النووى اما تظهر الرجل والمرأة من اثناء واحد فوجاهة بالجماع المسلمين
لهذه الاحاديث واما تظهر المرأة بفضل الرجل فوجاهة ايضا بالاجماع واما تظهر الرجل بفضله
فذهب جمهور الصحابة والتابعين والائمة الثلاثة الى جوازه سواد غلبت به اولم تتحل وقال
احمد والبوداؤد لا يجوز اذا غلبت به وروى عن ابن عمر وغيره المنع بشرط ان تكون حائضا
او جنباء وحجة الجمهور حديث الباب وفضل ميمونة وغيره من ازواج النبي صلى الله عليه وسلم وقوله
صلى الله عليه وسلم الماء لا ينجس اخرجه البوداؤد وغيره قال الزرقاني عن ابن عبد البر الآثار في
معناه متواترة ١٣ قوله قول الموءود يحتمل ان يراد بالموءود الاعم من الاصطلاحى والنوى
الحديث المبدوء به قاله الزرقاني والواجب عندي ان يراد به الاصطلاحى وهو المناسب للمقام
ويوجه ادخال الرواية بتوجيه ١٣ قوله انها سالت ام المؤمنين ام سلمة اسمها
هند وقيل اسمها رمة ولم يصح ثبت الى امية بن المغيرة القرظية المخزومية زوج النبي صلى الله
عليه وسلم تزوجا بعد اى سلمة سنة اربع لوقبلها وتوفيت سنة ١٠٠ هـ فقالت اى حميدة ان
امراة اصيل من الطائفة ذيل تريد اننا نطيل الثوب ليستر قد منها في مشيا على عادة العرب ولم
يكن نسا ثم يلبس الخفاف فكان يظن الذيل للستر وخص النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك
لذلك المعنى قاله الباجي وامشى في المكان القديس بالجمعة قال النووى ادابه نجاسته يابسة
والمعنى ان لا يكتنا ترك المشى للضرورة والطريق قد لا يخلو من هذا قالت ام سلمة قال ابن
عبد البر روى الحديث حسين بن الوليد عن مالك فقال من حميدة انها سالت عائشة وهذا
خطا وانما هو لام سلمة كما رواه الحفاظ في الموطا وغيره قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في

جواب مثل هذا السؤال يطهره اى الذيل ما بعده اى المكان الذى بعده هذا المكان المقدس ورواى
ما يثبت بالذيل من القدر اليابس وهذا التاويل على تقدير صحة الحديث متعين للافتاد
الاجماع على ان الثوب اذا اصابته نجاسة لا يطهر الا بالغسل فاطلاق التفسير بما قاله القارى
وردى ابن عبد البر وغيره عن الامام مالك انه فى اليابس وانما النجاسة مثل البول ونحوه يمسح
الثوب او بعض الجسد لا يطهره الا بالغسل قال وهذا اجماع الامة وردى
مثل ذلك عن الامام الشافعى والامام احمد وروى عن بعض اصحاب
مالك عموم الخبر فى الرطبة واليابسة كما بسطه الباجى لكنه خلاف ما تقدم من الاجماع نعم وحل
هذا الحديث على معنى حديث الامارة الاشيلية الذى اخرجوه ابو داود وفيه فكيف فعل اذا
مطرنا فيمكن ان يؤيد بان المراد به طين الشارد الذى لا يتحقق نجاسة قتال انما هو ديشان
متغاثران على الظاهر ثم مناسبة الحديث بالترجمة على تقدير العموم ظاهر اما على تقدير الخصوص بان
يراد به الوضوء الشرعى كما هو الراجح فيكون عرض الامام انه لا يجب الوضوء بما شال هذه الصور
١٢ **قوله** انه راي ديبعة بن ابي عبد الرحمن الراى يقلس بكسر الهمزة من باب مزب
قال فى النهاية يقلس بالتحريك وقيل بالسكون ما خرج من الجوف ملء الفم او دونه و
ليس بقى فان ما دفعوا القى مرادوهو فى المسجداى النبوى قال الزرقانى فلا ينصرف من المسجدة
ولا يتوضأ لانه ليس بما تقع مطلقا كما عند المالكية والشافعية اولانه لم يكن ملء الفم كما عندنا الحنفية والحنابلة
قوله مثل بناء الجبول الامام مالك عن رجل قلس طعاما مل عليه وضوء قال الامام
ليس عليه وضوء شرعى ولم يفتن من ذلك يعنى ويغسل فاه وروى قال الامام الشافعى روى
وينقض به الوضوء عندنا الحنفية بشرط ان يكون ملء الفم وكذا عند الحنابلة كما تقدم عن المغنى
بسط الامام محمد الاثرافى فى كتاب الحج منها ما قال اخبرنا سفيان عن المغيرة قال سالت
ابراهم عن يقلس قال اذا وضع فليتوضأ واستدل عليه الزيلعى بحديث عائشة روى عن
اصابة فى اذراف او قلس او مذى فليغسل فليتوضأ ثم يعين على صلوة اخرج ابن ماجه
والدارقطنى بطرق وابن عمى فى الكامل والبيهقى فى سننه وغيرهم قال الزيلعى وحديث عائشة
صحيح وروى عن الشافعى ليست هذه الرواية ثابتة عن النبى صلى الله عليه وسلم وان صحت فيحمل
على غسل الدم لا على وضوء الصلوة انتهى قال الزيلعى هذا المحل غير صحيح اذ لو حل الوضوء فى هذا
الحديث على غسل الدم فقط لبطلت الصلوة بالانصراف ثم بالغسل ولما جاز ان يعنى على صلوة
بل يستقبل الصلوة واسماعيل بن عياش فقد وثقه ابن معين وزاد فى الاسناد من عائشة و
الزيادة عن الثقة مقبولة والمرسل عندنا حجة اه واستدل ايضا بحديث ابى سعيد الخدرى فى هذا
المعنى وذكر المقال فى سننه وحدث مدلل عن ابى الدرداء وفيه فقال ثوبان انا سببت له
وضوءه قال الترمذى هو اصح شئ فى الباب وقال الحاكم صحيح على شرط الشيخين انتهى ١٣ **قوله**
قوله ان عبد الله بن عمر حفظ بفتح الملهة والنون الثقيلة والطاء الملهة اخر الحروف اى طيب
بالحنوط وسواكل شئ خلط من الطيب للميت خاصة ولفظ حفظ بالطاء الملهة هو الصواب كما فى
نسخة الزرقانى والتفسير وهكذا فى رواية محمد وكذا اخرج البخارى فى بعض النسخ القديمة من لفظ
حنك بالكاف فى اخره ليس بصواب وان صح معناه فان التحنيك هو جعل التمر المضغوع فى
حنك الصبى عند الولادة قال الشيخ فى المستوى وعلى كل تقدير فعليه عامة اهل العلم ابنا سعيد
ابن زيد اسم عبد الرحمن كما فى رواية الليث عن نافع وحمله اى رفع جنازة ثم دخل المسجد
فصلى ولم يتوضأ فعلم ان حمل الجنازة ليس من نواقض الوضوء قال الباجى لا خلاف ان
من حفظ ميتا لا وضوء عليه ومن حمله فلا وضوء عليه عند جمهور الفقهاء وماروى فى ذلك من غسل
ميتا فليغتسل ومن حمله فليتوضأ فليس بثابت ولو صح كان معناه ان يتوضأ ان كان محدثا
ليكون على وضوء فصلى مع المصلين انتهى والاثرا اخرج البخارى فى الجنازة قال الحافظ
وكانه اشار الى تضعيف ما رواه ابو داود عن ابى هريرة من غسل الميت فليغتسل ومن
حمله فليتوضأ رواة ثقة الا عمن غير فليس بمعروف اه

ابن زيد وحمله ثم دخل المسجد فصلى ولم يتوضأ قال يحيى سئل مالك هل في القيء وضوء قال لا ولكن ليمضمض من ذلك ليغسل فاه وليس عليه وضوء ترك الوضوء مما مست النار **مسألة** عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل كتف شاة ثم صلى ولم يتوضأ **مسألة** عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار عن يونس بن حارثة عن سويد بن النعمان انه اخبره انه خرج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام خيبر حتى اذا كانوا بالصهراء وهي من ادنى خيبر نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى العصر ثم دعا بالازد فلم يؤت الا بالسويق فامر به فترى فاكل رسول الله صلى الله عليه وسلم واكلنا ثم قام الى المغرب فمضمض ومضمضنا ثم صلى ولم يتوضأ **مسألة** عن محمد بن المنكدر وعن صفوان بن سليم انها اخبراه عن محمد بن ابراهيم بن الحارث التيمي عن ربيعة بن عبد الله بن الهادي انه تعشق مع عمر بن الخطاب ثم صلى ولم يتوضأ **مسألة** عن حمزة بن سعيد المازني عن ابيان بن عثمان ان عثمان بن عفان اكل خبزاً ولحمه فمضمض وغسل يديه ومسح برأسه وجهه ثم صلى ولم يتوضأ **مسألة** انه بلغه ان علي بن ابي طالب وعبد الله بن عباس كانا لا يتوضآن مما مست النار **مسألة** عن يحيى بن سعيد انه سأل عبد الله بن عامر بن ربيعة عن الرجل يتوضأ للصلاة ثم يصيب طعاماً قد امسته النار يتوضأ قال رأيت ابي يفعل ذلك ولا يتوضأ **مسألة** عن ابي نعيم وهب بن كيسان انه سمع جابر بن عبد الله الانصاري يقول رأيت ابا بكر الصديق اكل لحماً ثم صلى ولم يتوضأ **مسألة** عن محمد بن المنكدر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دعى لطعام فقرب اليه خبز ولحم فاكل منه ثم توضأ ثم صلى ثم اتى بفضل ذلك الطعام فاكل منه ثم صلى ولم يتوضأ **مسألة** عن موسى بن عقبة عن عبد الرحمن بن زيد الانصاري ان انس بن مالك قدم من العراق فدخل عليه ابو طلحة وابي بن كعب فقرب لهما طعاماً قد امسته النار فاكلوا منه فقام انس فتوضأ فقال ابو طلحة وابي بن كعب ما هذا يا انس اعراقية فقال انس ليتني لم افعل وقام ابو طلحة وابي بن كعب فصليا ولم يتوضأ **جامع الموضوع**

اله قوله ترك الوضوء مما مست النار قال النووي كان الخلاف فيه معروفا بين الصوابين والتابعين ثم استقر الاجماع على ان لا وضوء مما مست النار اللحم الابن فقال احمد بالوضوء منه واختاره ابن خزيمة وغيره من محدثي الشافعية اه وقال الملب كالواقي البابية قد انقضت التظيف فامرو بالوضوء مما مست النار ولما تقررت الخلاف في الاسلام وشاعت نسخ الوضوء تيسر على المسلمين اه ونقل الاجماع على ترك الوضوء من الباجي والشعراي وابن قدامة في المغني وقد روى عنه صلى الله عليه وسلم الوضوء منه فقال بعضهم لم يكن الوضوء منه واجباً قط وانما مناه المصنفه وعسل اليعدي وقال اخرون كان واجباً ثم نسخ لرواية جابر كان آخر الامرين ترك الوضوء مما مست النار وقيل حديث جابر بهذا اختصره شعيب في غير معناه قاله الباجي قلت وبه جزم الجواد اذا قال في سننه هذا اختصار من الحديث الاول ١٢ **هـ** قوله خرج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام اى سنة غزوة خيبر بخاء مجبة مفتوحة تقدم ضبطها والخروج اليها تحت حديث ليلة التعريس حتى اذا كانوا اى النبي صلى الله عليه وسلم والصواب بالصهراء بفتح الصاد المهملة والمدد هي اى الصهراء من ادنى اى اسفل غيرى طرفها على المدينة وفي رواية للبخاري وهي على روضة من خيبر وبين البخاري في الاطعمية ان لفظه اى ادنى من خيبر مدرج من قول يحيى بن نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى العصر بها ثم دعا فيه جمع الرفقة على الزاد في السفر بالازداد جمع زاد وهو ما يوكل في السفر وماها ليصيب من لا زاد عنده فلم يؤت ببناء الجمل بالسويق هو ما يؤخذ من الشير والخطبة وقال اعرابي هو عدة المسافر وطعام العجلمان وبلغته المريض فامر به اى امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالسويق فشرب المشقة وشد الرء المكسورة وبجوز تخفيفها اى بل بالماء فاكل منه رسول الله صلى الله عليه وسلم واكلنا معه زاد في رواية للبخاري وشربنا اى من الماء ما شرب السويق ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المغرب فمضمض قبل دخول الصلاة ومضمضنا وان لم يكن الدسومة فيه كن يتنيس بقاياها بين الانسان ثم صلى ولم يتوضأ فيه الوجان اثبتت السنة الساكنة علامة للحجزم والاخر قدما كما يقال لم ينش ولا يقال في هذا روايتان بل يقال لثقتان او وجهان او نحوهما كذا في الفتح الرحاني عن النبي والمخني انه صلى الله عليه وسلم لم يتوضأ من اكل السويق واخذ الملب من الحديث انه يجوز لا ما ان ياخذ المتكبرين باخراج الطعام عنه قلته ليعجوه من اهل الحاجة وان الامام ينظر لاهل العسكرة بجمع الزاد ليصيب

من لا زاد عنده ١٢ **هـ** قوله انه اى ربيعة تعشى اى اكل العشاء وهو طعام المساء مع عمر بن الخطاب والظاهر ان طعام مسته النار وان احتل الاكفاء بالتمر وغيره ثم صلى عمر ولم يتوضأ وبجوز فيه لغة وجان البقاء الهمة وهو الاشهر ومنه فها ١٢ **هـ** قوله اكل خبزاً لهما مطبوخاً ثم مضمض فاه وغسل يديه لانه سنة الطعام ومسح بهما اى اليدين وجهه لينشف يديه ولينزل عنه الشعث ويذول الدسومة مسح اللحية ثم صلى ولم يتوضأ أخرجه الطحاوي ايضا ١٢ **هـ** عن الرجل يتوضأ للصلاة يعني لا يكون محدثاً بل يكون متوضأ ثم يصيب اى ياكل طعاماً قد امسته النار يتوضأ بمسح الاستحمام اى من اكله قال عبد الله بن داود هو عامر بن ربيعة بن كعب الغنزي بفتح الغنة وسكون النون وذو حليف ان الخطاب يفعل ذلك اى ياكله ولا يتوضأ وفي نسخة يهلى والمخني واحد سأل عن فعله فاجابه عن فعل ابيه يعلم عمله ومثله معاً ١٢ **هـ** قوله يقول رأيت خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ابا بكر الصديق رضي الله عنه اكل لحماً ثم صلى ولم يتوضأ أخرجه الطحاوي نحو من عشرة طرق فلولاء الخلفاء الاربعة وعامر ابن عباس رضي الله عنهما ما توضأ به بعد النبي صلى الله عليه وسلم فممن اوله الشيخ ١٢ **هـ** قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دعى ببناء الجمل لطعام دسمة امرأة من الانصار كما في الطريق الموصلة قاله الزرقاني قلت هكذا في رواية الترمذي والطحاوي والبيهقي وفي رواية ابي داود عن محمد بن المنكدر عن جابر بلفظ اقرب على الشكل فتايل فقرب ببناء الجمل اليه خبز ولحم من شاة ذبحتها الانصار لعله على رواية الجماعة فاكل منه ثم توضأ لاكل منه اولاً انه كان محدثاً وهو الظاهر ثم صلى الظهر ثم اتى وفي رواية ثم دعى بفضل اى بغيره ذلك الطعام فاكل صلى الله عليه وسلم ثم صلى العصر ولم يتوضأ فعلم ان الوضوء لا يجب باكل ما مسته النار والحديث لا يخالف رواية ما شبع عليه الصلاة والسلام من لحم في يوم مرتين لان حديث جابر هذا ليس فيه الشيع او يميل حديث عائشة على علمها ١٢ **هـ** قوله فقرب لهما طعاماً قد امسته النار فاكلوا منه فقام انس فتوضأ فقال ابو طلحة وابي بن كعب ما هذا الوضوء يا انس اعراقية اى ابا لعراق استغفرت هذا العلم وتركك عمل اهل المدينة فقال انس ليتني لم افعل انقياد لقولهم ورجوع الى رأيهم قال الباجي يحتمل ان وضوء انس كان على التجديد والوضوء على الوضوء فانكر عليه موافقة لمن توضأ معه فعلى هذا قول انس ليتني لم افعل لما انه ظن من الموافقة في غير الصواب ودعا يولهم الشبهة والتمار الخبز عن التشبه بمن يتوضأ مما مسته النار وقام ابو طلحة وابي بن كعب فصليا ولم يتوضأ لما انه كان متوضأ فبينهم قال الزرقاني وهذا من الحجج القوية الدالة على نسخ الوضوء منه ومن ثم هذا الباب وهو يفيد ايضاً وما ذهب اليه الخطابي من حمل احاديث الامر على الاستحباب اذ لو كان مستحباً ما سأل لما الا انكار عليه اه ١٢

٥٦ مَالِك عَنْ هِشَامِ بْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَأَلَ عَنِ الْإِسْتِطَابَةِ فَقَالَ أَوْ لَا يَجِدُ أَحَدٌ كَمْ ثَلَاثَةَ أَحْجَدٍ
٥٧ مَالِك عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ إِلَى الْمَقْدِيرَةِ فَقَالَ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ
قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ وَأَنَا أَرْشَأُ اللَّهَ بِكُمْ لِأَحْقُونَ وَدَوَّتُ^{١٢} وَإِنِّي قَدْ رَأَيْتُ أَخَوَانًا قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ السَّنَا يَا أَخَوَانُكَ قَالَ بَلْ أَنْتُمْ أَصْحَابِي وَأَخَوَانَا
الَّذِينَ لَمْ يَأْتُوا بَعْدَ وَأَنَا فَرَطُهُمْ عَلَى الْحَوْضِ فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ تَعْرِفُ مَنْ يَأْتِي بَعْدَكَ وَمَنْ أَمَّاكَ قَالَ أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ لِرَجُلٍ خَيْلٌ غَرْمُجَلَةٌ^{١٣} فِي
خَيْلٍ دُهُمُ^{١٤} يُهْمُ الْإِبْرَافِ^{١٥} خَيْلَهُ قَالُوا بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ فَأَنَّهُمْ يَأْتُونَ يَوْمَ الْقِيَمَةِ عَرَا مَعْجَلِينَ^{١٦} مِنَ الرُّضْوَةِ وَأَنَا فَرَطُهُمْ عَلَى الْحَوْضِ فَلَا يُدْأَوْنَ^{١٧} رَجُلٌ
عَنْ حَوْصَى^{١٨} كَمَا يَنْزِلُ الْبَعِيرُ^{١٩} الضَّالُّ فَأَنَادِيهِمْ الْاهْلُمُ الْاهْلُمُ الْاهْلُمُ فَيَقَالُ أَنَّهُمْ قَدْ بَدَلُوا بَعْدَكَ فَأَقُولُ فَسُحْمًا فَسُحْمًا فَسُحْمًا^{٢٠} مَالِك عَنْ

قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل ببناء الجمل عن الاستطابة هو
 طلب الطيب والاستطابة الاستبواء يقال استطاب واطاب اطابة لان المستطيب يطيب
 نفسه بازالة الخبث فقال صلى الله عليه وسلم اول ما يجدكم ثلثة اجار يستطيب بهاء يريه صلى
 الله عليه وسلم بذلك التيسير والتيسيل كما هو ظاهر من السياق لان الحديث لا يكاد يعدم
 مثل هذا لياو وعلقه بالثلث لانه مما يقع به الاتفاق في الغالب قاله الباجي فقصر الاستجماد
 على ما كان من جنس الارض كما فعله اصبح خلاف الرخصة فتأمل وتقدم ان الاستبواء سنة
 عند الخفينة والمالكية وكذلك التليث مندوب عندهما خلافا للشافعية والحنابلة لانهم
 قالوا بوجوب كل منهما ١٢ **قوله** خرج فيه جواز الخروج الى المقبرة لان ظاهر لفظه خرج
 يقتضي قصد الى المقبرة بتليث الباء والكسر اقلا موضع القبور والظاهر البقيع فقال
 ليحصل لهم ثواب التيمم السلام عليكم فيه اشارة الى انهم يعرفون الزاوية بكون كلامه و
 سلامه قاله القاري وقيل ويحتمل انهم اجواله حتى سمعوا كلامه كما حصل القليل وقيل ليتشمل
 امته بعد ذلك له دار قوم مؤمنين ينصب دار على الاختصاص او النداء وقيل يحتمل الجر على
 البدية والمراد على اكل اهل الدار وانا انشاء بكم لاحقون اختلف اقول المشايخ في هذا
 الاستثناء لما ان الموت لاشك فيه وظهر بان لا يتكبر فقط وقيل امثالا لقوله تعالى ولا
 تقولن لشيء الاية وقد يجيء في المحقق ايضا كما في قوله تعالى لئن لم ينتهن المسجد الحرام الاية وقيل
 لمجرد تحسين الكلام كما هو عادة العرب وقيل باعتبار اللغو في هذا المكان والموت بالمدنية
 وقيل ان ان بمعنى اذ وقيل راجع الى استصحاب الايمان لمن معه من المؤمنين وقيل راجع
 الاستثناء لبعض من معه بظن به الاتفاق وقيل راجع الى استصحاب الايمان معه صلى الله
 عليه وسلم فان الانبياء دعوا التوفى عن الفتنة قال ابراهيم عليه السلام واجنبت وبني ان لعبد
 الاصنام وقال يوسف عليه السلام توفني مسلما والحق بال صالحين وقال نبينا عليه افضل
 الصلوة اللهم اقبضني اليك غير مفقوت وقال عليه السلام وما اددى واني رسول الله ما يفعل
 لي ولا بكم وقيل بمنزلة الدماء للتمتع بهم والاستثناء يرجع اليهم بانهم ما توالى على الاسلام وقيل
 ان ان بمعنى كما على ما رواه الداودي فلهذا عشرة اقوال للعلماء رجع بعضها ورد بعضها كما رد الراجح
 بقوله صلى الله عليه وسلم لانصار المجيما كما والممات مما تكم ودرج بان يحتمل ان يكون هذا قبل ذلك
 وكذا اخطاء التودي من السادس الى الثامن والتفصيل يناسب المطولات ١٢ **قوله**
 ودردت بكسر الدال اى تميتت واجبيت ودرج اتصال وده بذلك بروية اصحاب القبور انه
 جاء نقبور الاحقين بتصور السائقين وقيل كشف له عليه الصلوة والسلام عالم الارواح كلها انى
 قد رايت اى في الدنيا على الظاهر بصيغة المتكلم الواحد وفي المشكوة عن مسلم انا قد راينا بصيغة
 الجمع فالمراد هو عليه الصلوة والسلام مع الصحابة لكي يشتمل الصحابة من علم اليقين الى عين اليقين
 اخواننا المسلمين قالوا وفي نسخة فقالوا يا رسول الله السائل ولفظ المشكوة عن مسلم اوسنا بزيادة
 الواو يا خواتم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بل انتم اصبى لم ينفع الاخرة لم بل ذكر لم
 مرتبة زائدة والاتصاف في عمل النقاء يجب ان يكون بارفع حالته وافضل صفاته وصفته العيبة
 من الصفات التي لا يحقهم فيها احد تعريف الصحابي مشهور عنه الحديث والمعنى ان بكم مرتبة
 العيبة على الاخرة واللاحقون لم الاخرة فقط قال تعالى انما المؤمنون اخوة واخوانا الذين
 لم ياتوا به ولم يلحقوا الى الان وانا اكون فرطم بفتح الفاء والراء على الحوض اى متقدهم في المحشر
 على حوضي ويحمدوني عنده ولكل نبى حوض يقال فرطم القوم اذا تقدهم لستراولم الماء وتبى
 لم الماء فشبه النبي صلى الله عليه وسلم نفسه الشريفة بالمراد الذي يسبق على اصحابه ليعلم ما
 يحتاجون اليه فففيه بشارة لهذه الامة هنيئا لمن كان النبي صلى الله عليه وسلم فرطه فقالوا اى الصحابة
 ولما حصلوا التثني والرؤية على ما بعد التوفى او انتقلوا منه الى رؤيته عليه السلام في المحشر فقالوا
 يا رسول الله كيف تعرف في المحشر من ياتي بك من امتك اى من يلد بعد وفاتك ولم تره
 في الدنيا قال صلى الله عليه وسلم ارايت اى اخبرني لو كان مثالا لرجل خيل عز بضم المعجمة وشد الراء
 جمع اغراى ذو عزة وهى يباحن في جبهة الفرس مجلدة بهم نجيم من النجيم وهو بياض في ثلثة
 قوائم من قوائم الفرس واصل من الجمل وهو الخنقال وقيل القيد في خيل اى متسلطه فيهم وهم بضم
 الدال وسكون الما جمع ادبهم وهو الاسود بهم جمع بهيم قيل هو الاسود ايضا كأكبده وقيل هو الذى
 لا يناب لونه لون سواد سواء كان اسودا واحدا او غيرهما بل يكون لونه خالصا زاده ما لفته الا يعرف

فقد امره لانكاره قالوا بلى حرف ايجاب يا رسول الله يعرفنا قال صلى الله عليه وسلم فانه من اى المسلمين من امره الاجابة على ما قاله ابن دقيق العيد ويرجم الانصارى في شرح البخارى وديل انها تكون حتى لمن لم يتوضأ كما يقال لهم اهل القبلة من صلى ومن لم يصل وفيه نظر لان هذا فضيلة وتشرية فخص بالمصلين بخلاف كونهم اهل القبلة ياتون يوم القيامة حال كونهم غسرا اصل المعة في جبهة الفرس ثم استعمل في المجال والشجرة وطيب الذكر مطلقا والملاذ هناك التوثيق على سائر الوجوه وفي حديث عبد الله بن بسر نقله السيوطى عن ابن عبد البر متى يوم القيمة غرمن السجود محملون من الوضوء واهل الجحيم عندى بان الوجبة تنوب ربا للوضوء والجمعة اشد تنويها من سائر الوجوه لموضع السجود فطوبى لمن تتورجهم في الدنيا والاخرة بمجملين اى متنوعة الاعضاء من اجليته الوضوء والعزم او بالفتح على انه الماء وظاهره انها تكون لمن توفى في الدنيا في حياته ولو تسما طول العمر لعذر لان التيمم وضوء المسلم كما ورد مع حافى رواية النساء لامن وضاه الغاسل بعد الموت ولم يتوضأ ابدا ثم الحميم وغيره استدرك بما شال في الحديث على ان الموضوع من خصائص هذه الامة وفيه نظر لانه ثبت في البخارى في قصة سارة مع الملك انها قامت تتوضأ وتغسل وفي قصة جبرئيل الراهب انه قام فتوضأ فالتظاير ان التخصيص في فضيلة الغرة والتجديد وصرح برنى رواية مسلم عن ابى هريرة مرفوعا عينا ليست لاحد غيركم تردون على الحوض غر الحديث واليسا بالكره العلامة صرح به الزرقانى من المالكية وكذا الشافعى من الحنفية ١٢ قوله وانا فرطهم على الحوض كرهه تأكيد وليس في رواية مسلم التكرار فلما يردن بالذال المجيء الاول فالف ذال مملية اى لا يطردون كذا في رواية يحيى وغيره على صيغة التثنية اى لا يفعل احد فعلا ياذن عن حوضي ويشهد له حديث سئل بن سعد مرفوعا انى فرطهم على الحوض من ورد وشرب ومن شرب لم يظأ ابدا فلما يردن على اقوام اعرفهم ويعرفوننى ثم يحال يميني وبينهم ورواه الاكثرون بلفظ فضيلة اذن بلام التأكيد على الاخبار وفي رواية عنه مسلم الا ينادون رجل بالافراد في رواية يحيى على الجنس وبالمجموع عنده من جميع الرواة قلت وفي بعض النسخ من رواية يحيى ايضا رجال عن حوضي كما يذو البصير يطلى على الذكر والانثى من الابل كالانسان والجمل تخفف بالذكر الضال الذى لا لب له فيسقيه اناديهم الاله بفتح الميم مشددة فيه لغتان اخفهما يستوى فيه التذكير والتانيث والمجموع والافراد في لغة الحجاز وبهذا جاء في القرآن اى تعالوا الاله الاله ذكرا ثلثا للتاكيد وبيان الملاطفة فقال انتم قد بدلو ما ينشد به الدال اى غير واحدك سنك وفي رواية ما تدرى ما احدثوا بعدك ١٣

هـ قوله فا قول فمحقا بضم الهاء المملة وسكونها ثلثان اى بعد افسحقا فمحقا ثلث مرات ونصبه بتقدير الزعم الشداو استحقتم سقوا واشكل على الحديث بوجين الاول انه يستشكل بقول صلى الله عليه وسلم تعرف على اعماكم فما كان من حسن حديث الشدة وما كان من سيئ استغفر الله لكم اخبره البراء بن اسود جديدا واهرح منه رواية سعيد بن المسيب بلفظ ليس من يوم الا وكمرض على النبى صلى الله عليه وسلم اعمال امته غدة وعشا فيعرفهم بياهم واعمالهم فلا يصح حينئذ ما يجب عن رواية البراء بانه يحتمل ان يعرض الاعمال عليه صلى الله عليه وسلم اعمال الاله على ما في هذا الجواب من البعد بده رواية سعيد بن المسيب واجيب ايضا بان ما اتم زيادة الحرة والكمال عليهم واه رد عليه السلام فا قول يا رب انتم من امتي قلت والظاهر عندي ان العرض لوصح لا يلزم منه انه عليه الصلوة والسلام يحفظهم في كل وقت وسما وقت المشروا ان انتم لو كانوا مسلمين فكم طوبى لهم النبى صلى الله عليه وسلم وقال سقوا سقوا ولولم يكونوا مسلمين فابن الغرة والتجديد الذى عرفهم النبى صلى الله عليه وسلم به واجيب بانه يحتمل ان المنافقين والمرتين وكل من توحها يحشر بالفرقة والتجديد فلا جلا دعا هم النبى صلى الله عليه وسلم قالوا ابا جى وقال عياض هو الاظهر لما دروان المنافقين يعطون ثورا ويطفأ عند الحاجة عند العرا فلا يبعدان

يعطون هناك ايضا فينادون عند اللورد على الحوض نكالا ومكرهم وقيل يحتمل انه لمن عرفه صلى الله عليه وسلم في جوده ثم ارتد او كان منافقا فناداه صلى الله عليه وسلم لاظهاره الاسلام وقيل انهم المبشرون الذين لم يخرجوا من الاسلام كما روافض والخوارج فيخرجوا عنه ثم يشفع فيهم النبى صلى الله عليه وسلم بعد ما يدخلون في جهنم قال الشرح ومن اللطائف ان الموطأ يذكر فيه حديث فيه ذكر احدى من الصحابة ليعنى بالسوء الا هذا الحديث وروى من سمع

الكاكانه وذكر هذا الحديث ودوا له لم يخرج منه في الموطأ ١٤

قال اذا توضأ العبد المسلم والمؤمن فغسل وجهه خرجت من يديه كل خطيئة بطشتها يداه مع الماء او مع اخرقطر الماء ونحو هذا فاذا غسل يديه خرجت من يديه كل خطيئة بطشتها يداه مع الماء او مع اخرقطر الماء حتى يخرج نقيما من الذنوب **١١** قال عن اسحق بن عبد الله بن ابي طلحة عن انس بن مالك انه قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم وحانت صلاة العصر فالتمس الناس وضوء فلم يجدوه فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليوضوء في اناء فوضع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده في ذلك الاناء يده ثم امر الناس يتوضئون منه قال انس فليت الماء ينبع من تحت اصابعه فتوضأ الناس حتى توضأوا من عند ارجلهم **١٢** قال عن نعيم بن عبد الله الميموني انه سمع ابا هريرة يقول من توضأ فحسن وضوءه ثم خرج عامدا الى الصلاة فانه في صلاة ما كان يعد الى الصلاة وانه يكتب له باحدى خطوتيهِ حسنة ويحصى عنه بالآخرى سيئة فاذا سمع احداكم الاقامة فلا يسعه فان اعظمكم اجرا بعدكم دارا قالوا له يا ابا هريرة قال من اجل كثرة الخطايا **١٣** قال عن يحيى بن سعيد انه سمع سعيد بن المسيب يسأل عن الوضوء من الغائط بالماء فقال سعيد انها ذلك وضوء النساء **١٤** قال عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا شرب الكلب في اناء احدكم فليغسله

للبالغة والمراد جميعهم **١٥** قوله من توضأ فحسن وضوءه باتيان سنته وفعائله وتجب منيابة ثم خرج من بيته حاملا الى الصلاة فامسح به في حكم وضوءه باختياره لا اجزا والتوضوء وترك البعث كما في رواية ابي داود عن كعب بن عجرة مرفوعا اذا توضأ احدكم فحسن وضوءه ثم خرج حاملا الى الصلاة فلا يشك يديه فانه في صلاة ولا يشك يديه في الحكم مادام بعد بكسر الهمزة او يفتح من باب ضرب وفي لغة قليلة من باب فرح وفي نسخة ما كان يعد الى الصلاة مادام مستمر على هذا القصد ولا ينقطع من الخروج عن المسجد الا للصلاة وفي رواية لمسلم لا يزال احدكم في صلاة ما كانت الصلاة تحبسه وانه يفتح العزة وكسرهما يكتب له باحدى خطوتيهِ نعم اناء المصحة وبه جزم الحافظ وغيره وهو ما بين القديين وقيل بالفتح بمعنى المرة الواحدة والمراد بها المني قال القرطبي الرواية بالفتح وهو ما بين القديين والتي بالفتح هي المصحة حسنة بالرفع وبمعنى عنه بالآخرى اي اليسرى كما وقع مصرفا في رواية ابن عمر عن ابي هريرة وفي رواية سعيد بن بعض الاصل عند ابي داود وسيئة قال ابي يحيى يعني ان الخطاة عشرين بعضها يكتب وبعضها يمسي وهو ظاهر اللفظ وقيل بها واحد وكتابتها اثنتان هو يعني نحو الشيات انتهى فحقرا فاذا سمع احدكم الاقامة للصلاة وهو يمسي اليها فلا يسع اي لا يسعه كما روى مرفوعا بل يمسي على بيته فيمسح بيمينه فيمسح بشماله فيمسح باليمين من اعشاء البطن باليمين ما يزيل الخشوع فان اعظمكم اجرا بعدكم دارا من المسجد قالوا لم يأت في وجهه يكون بعيدا عنكم اجرا يا ابا هريرة مع انه خلاف الظاهر قال ابو هريرة هو من اجل كثرة الخطايا نعم اناء وفتح الطاء جمع خطوة بالفتح وقد جازى قصته بنى سلمة عند مسلم اذ قال لم عليه الصلاة والسلام ويا ربكم تكتب آثاركم ولا يبارئهم ما وردان من شوم الدار بعد ما عن المسجد لان الشامة من حيث انه يؤدي الى فوات الجماعة بل ربما يؤدي الى فوات الوقت ايضا لما لا يسمع الاذان مثواه والفضل بالنسبة الى من يحتل المشاق ويحضر الصلاة والواجب عندي ان الشامة باعتبار المكان والاجرا باعتبار المكين والمجبي فلا تعارض **١٦** قوله يسأل بنابر الجعفي عن الوضوء اي الاستبراء من سبيته الغائط بالماء فقال سعيد انها ذلك وضوء النساء قال ابي يحيى يعني انه اذا كان ذلك مادة النساء ومادة الرجال الاستبراء ويحتمل انه يريد بذلك عيب الاستبراء بالماء كما قال عليه السلام التطهيق للنساء وبهذا (اي قول سعيد) لا يراه مالك ولا اكثر اهل العلم والاستبراء عندهم بالماء افضل وجميع الفقهاء على ان الاستبراء يجزى مع وجود الماء انتهى قلت تقدم الكلام عليه مفصلا بمعنى قول سعيد روى عن عذيفة ابن الهيثم ان قال لا يزال في يدي نثر وعن ابن عمر ان كان لا يستنجي بالماء وعن ابن الزبير ما كنا نفعل **١٧** قوله اذا شرب قال الحافظ كذا للموطأ والمشهور عن ابي الزناد بلفظ ولغ وهو المعروف لغة يقال ولغ يلغ بالغ ففتح فيها اذا شرب بلسانه او ادخل لسانه فيه فحركه الخ وهو خاص بالسباع ويقال ليس شئ من الطيور يلغ غير الذباب والظاهر ان ابن الزناد روى بكلا اللفظين قال ابن العربي الولوغ للسباع كالشرب لبني آدم وقد يستعمل الشرب في السباع وقد يستعمل الولوغ في بني آدم الكلب في بئس من او ضمن شرب معنى ولغ فخرى تعد به اناء احدكم الظاهر تعميم الآية والاضافة ليست لتخصيص فيغسله لا يتوقف على ان يكون هو الغائل وزاد على بن مسهر عن الامش عن ابي صالح وابي رزين وابي هريرة في قوله اخرجهم مسلم وغيره وتكلم المحدثون على هذه الزيادة سبع مرات منذ الامام مالك والشافعي وهو رواية عن الامام احمد وفي رواية يجب الغسل ثمانية اوقات في كل الروايات اربعة اوقات بالترتيب قال النووي في مذاهب مالكا اربعة روايات ثم ذكرها وذكر ابا يحيى اكثر منها قال ابن قدامة في المنى وقال ابو حنيفة لا يجب التعدد في شئ من النجاسات انما يغسل حتى يغلب على الظن نقائه من النجاسة لانه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في الكلب يلغ في الاناء يغسل ثلاثا او خمس او سبعا فلم يبين عددا لا نجا سبعا فلم يجب فيها التعدد كما لو كانت على الارض انتهى واما الكلام فيه ان النجاسة لا تلوأ بالترتيب فاثبتوا رواياتهم والشافعية والماكية لم يقولوا بالترتيب فتكلموا على هذه الزيادة كما بسطه الحافظ ونقصه الزرقاني واسند الحنفية بما رواه الدارقطني عن ابي هريرة مرفوعا في الكلب يلغ في الاناء يغسل ثلاثا او خمس او سبعا وما رواه ابن العربي مرفوعا وما رواه الدارقطني موقوفنا عن ابي هريرة مرفوعا انه كان اذا ولغ الكلب في الاناء اهرقه ثم غسل ثلاث مرات قال النيسابوري اسناده صحيح ويشهد يعارض روايات السبع والثمانية والترتيب كلها لكن القران تؤيدهم فان التشديد في امر

له قوله قال اذا توضأ اي اذا وضوء الوضوء العبد قال الزرقاني فيه ايراد ان عبادة المسلم او المؤمن شك من الراجح وقيل فيمكن التنبه من صلى الله عليه وسلم على تراوفا شرعا واعتبارا الاول وجبه والمؤمن في حكم المؤمن وفي القيد تنبيه على انه مع الكفر لا ينفع شئ فغسل وجهه غلف تغير على توضأ او مرتب على الشرط اي ادا الوضوء فغسل خرجت من وجهه جواب اذا دخل خطيئة وانظر اليها اي الخطيئة يعني الى سبها المطلق لا اسم المسبب على السبب بالفتح يعني بالاخر على النفس ويروي بالفتحة زاده تاكيدا بالفتحة والافا لنظر لا يكون الا بالعين فان قيل الوجه يتناول الفم والالف فلم يخص بالعين بجواب بان الخروج منها بالمصغرة والاستنشاق ولم يكن للعين شئ يخرج به فذكره وقيل ان العين طليعة القلب ورامته فاذا ذكرت اغنت عن سائر ما وقيل لان جناية العين اكثر فاذا خرج اكثر خرج الاقل فلو كانا في الاخر والاول اوجه فان الرواية مختصرة جدا كما سترى فترك فيها ذكر المصغرة والاستنشاق ايضا مع الماء او مع اخرقطر الماء شك من الراوي وقيل لاحد الامر من نظر الى البداية والنهاية زاد في النسخ السندية بعد ذلك ادخول هذا في شك من الراوي بلامه **١٨** قوله فاذا غسل يديه بالثنية خرجت من يديه كل خطيئة بطشتها اي غلبها وبطش الغلبة يخفف يده بكس الالف جسيمة ويدل فيه كية ان مع الماء او مع اخرقطر الماء ثم اعلم ان هذا الحديث لا يوجد في الاثر الا في نسخة واحدة هي نسخة الموجودة عند زوائد الزقاني في رواية ابن وهب وكذا ما اخرج الخطيب في المشكوة من مسلم ذكر الرجلين ايضا فقالا اذا غسل رجله او مسحها خرجت كل خطيئة مشتما والضمير الى الخطيئة والنسب بنزع الخافض اي مشمت اليها او فيها او يكون المرجع مصدر اي مشمت المشية (رجلها) زاده تاكيدا وكذا اللفظ يده وعينه مبالغة في الامانة مع الماء او مع اخرقطر الماء الى ههنا انتهت الزيادة التي زادها الزرقاني والخطيب وليس فيها ذكر المسح وقال السيويني في رواية ابن وهب ذكر الرأس ايضا وكذا قال ابي يحيى حتى يخرج نقيما بالنون والفاء اي نقيطا من الذنوب وتقدم انه يختص بالصغار عند الجمهور **١٩** قوله فالتمس اي طلب الناس وضوءه بالفتح ما يتوضئون به فلم يجدوه اي لم يسيبوا الماء فاتي بهم العزة بنابر المفعول رسول الله صلى الله عليه وسلم يوضوء بالفتح في اناء صغير وفي رواية قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انطلق الى بيت ام سلمة فانيته بقدر ماء ما انثله وما نفسه الحديث فوضع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده في ذلك الاناء يده اليمين بعد ضم الاصابع وفيه حجة لمن قال ان الامر بغسل اليدين او غسلهما لاناء امر استحباب لا وجوب كما بسط في محل ثم امر الناس يتوضئون وفي رواية ان يتوضؤا منه اي من ذلك الاناء في الظاهر انه عليه السلام علمه بالوجه او دعاه به ويتبين بقوله **٢٠** قوله قال انس فأتى الناس ففتح بفتح التثنية اول الحروف فتون ساكنة فوحدة مضوونة وبجوز كسرهما وفتحها اي يخرج وفي القاموس يح فتح مشتقة خرج من العين الخ وفي رواية يفرغ من تحت وفي رواية من بين اصابعه قال النووي في كيفية التبع ولان احداهما الماء يخرج من نفس اصابعه ويخرج من ذاتها وهو قول المزني واكثر العلماء والثاني انه تعالى اكثر المادي ذات فصار يغور من بين اصابعه قال القاري قال العلماء ان نبع الماء من بين الاصابع ابلغ معجزة من نبعه من الحجر كما وقع لموس عليه السلام لان خروج الماء من الحجر معجزة بخلاف الاصابع فلتسهل ذلك من قال بالفارسية ه انخره خوياب بهر دارند توتنها داري فتوضأ الناس كلامه وكانا ثمانية رجلا كما في رواية حميد عن انس عند البخاري ولعن الحسن عن انس كما لو سبعتين او نحوه وفي مسلم سبعين او ثمانية وفي حديث قتادة عن انس عند الشيخين قال قتادة قلنا لانس كم كنتم قال كانا ثلث مائة او مائة ثلث مائة وعند الاسامي ثلث مائة بالجرم والظاهر تعدد القصعة مرة سبعين او ثمانية ومرة زهاء ثلث مائة قال القرطبي نبع الماء من بين اصابعه صلى الله عليه وسلم تكرر في عدة مواضع في مشاهد عظيمة حتى توضؤوا من عند آخرهم قال الكرماني في معنى للتدريج ومن لبيان اي توضأ الناس حتى توضأ الذين هم عند آخرهم وهو كية من جميعهم ومنه يعني في لان عند وان كانت للظرفية الخاصة لكن المبالغة تقتضي ان تكون للظرفية المطلقة فكانه قال الذين هم في آخرهم قال التبرسي المعنى توضأ القوم حتى وصلت النوبة الى آخرهم وقال النووي ان من ههنا بمعنى الى وهي لغة وتعبير الكرماني ورواه الزرقاني قال القاري في شرح الشفاء الى انتهاء اولهم فالفتحة معكوسة

سبع مرات **مالك** انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال **استقيموا ولن تحصوا واعلموا ان خير اعمالكم الصلوة والى حفظ على**
الوضوء المؤمن ما جاء في المسح بالراس والاذنين **مالك** عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يأخذ الماء بصبغيه لاذنيه
مالك انه بلغه ان جابر بن عبد الله الانصاري سئل عن المسح على العامة فقال **لا حتى يمسح الشعر بالماء** **مالك** عن هشام
ابن عروة عن ابيه عروة بن الزبير كان ينزع العامة ويمسح راسه بالماء **مالك** عن نافع انه رأى صفية بنت ابي عبيد امرأة عبد الله
ابن عمر تنزع خمارها وتمسح على راسها بالماء ونافع يومئذ صغير قال يحيى وسئل مالك عن المسح على العامة والخمار فقال لا ينبغي ان يمسح

الشعير وجاء ما قبل منها من الوجه يغسل معه وما يرفق من الراس يمسح معه الخ ولا يشك
عليك مخالفة كل امر الشعراني بالنقل عن البذل وغيره فان كلامنا في المذاهب فيمسح
مقطعة جلد وبش الشعراني نقله القادي عن شرح السنة وغيره اذ قال قال الشافعي يمسح
بشاشة مياه جدد وهب الشريفي اي انها من الراس يمسح معه وبه اخذ ابو حنيفة ومالك
واحمد الخ وكذا نقله الترمذي عن احمد وذكر في هامش الموطأ من الحلي يا حنيفة مع مالك
والشافعي مع احمد والظاهر ان سببه اختلاف روايات الائمة في ذلك والادرج عندي
ما ينظر من ملاحظة أكثر الكتب اتحاد قول ابي حنيفة مع احمد وقول مالك مع الشافعي قال
ابن رسلان تحت حديث عثمان بلفظ فافذ ماء فمسح براسه واذنيه ظاهره انه مسح راسه و
اذنيه بماء واحد وهو مذهب احمد انتهى قلت وحديث الشافعي بالوضوء يؤيد الحنفية
وقد روى عنه صلى الله عليه وسلم الاذان من الراس وفي رواية صفته وحنوه صلى الله عليه
وسلم ثم مسح راسه واذنيه ظاهراً وباطناً وغير ذلك من الروايات التي تؤيد الحنفية
بسلب الزبلي وبهذا الحق لا يسعها ١٢ **هـ** قوله كان يأخذ الماء بالمجد به بصبغيه
بالشعير لاذنيه كليهما يمسح به كان يأخذ الماء باليد من كليهما لكنه مسح الاذنين بالسباطين
فقط ويحتمل انه يأخذ الماء بهما فقط قلت وما نقله الزبلي عن البيهقي برواية مالك عنه
بلفظ وكان يعيد اصبعيه في الماء فيمسح بهما اذنيه يؤيد الشافعي ابن القيم لم يثبت
انه صلى الله عليه وسلم اخذ لاذنين ما جده يد وقد صح ذلك عن ابن عمر الخ قلت
تقدم قول الحنفية في ذلك وروى مثل قولهم من جماعة من الصحابة والتابعين قال ابن
عبد البر في البين فلا يمسح الحنفية اثر ابن عمر بعد ان قال بشل قولهم جماعة من الصحابة
والتابعين والروايات المرفوعة سالمة للحنفية خالية عن المعارضة ١٣ **هـ** قوله سئل
بينما الجمهور عن المسح على العامة بكسر العين ما يعم به الرجل راسه فقال جابر بن عبد الله
حتى يمسح الشعر بالماء وبه قال الامام ابو حنيفة ومالك والشافعي وبه الجمهور واباحته
لبعض الأئمة الامام احمد وادود وجماعة مع الخلاف بينهم في التوقيت والشرط كما في
النيل قال الخطابي فرض المسح الراس وحديث مسح العامة محتمل للتأويل فلا يترك
المتيقن للمحتمل الخ قلت وعمل الامام محمد على الشيخ كما سيأتي كان ينزع العامة اذا
توضأ ومسح راسه بالماء لا على العامة ذكره تأييد المتقدم ١٢ **هـ** قوله تنزع عنه
الوضوء خادها بكسر المعجمة ما تغل به راسها ومسح على راسها بالماء قال الهادي وحكم المرأة في
ذلك حكم الرجل قال الامام محمد بن موطاه وبهذا نأخذ لا يمسح على الخمار ولا العامة بلفظان المسح
على العامة كان فترك وهو قول ابي حنيفة والعامة من فقهاءنا الخ ونافع يومئذ صغير ولفظ
موطاه محمد قال نافع وانا يومئذ صغير فمواخذار منه بان كيف رآها وفيه قبول رواية الصغير
اذا رآها كبير وهي من مباحث اصول الحديث قال السيوطي في التدریب نقيل رواية
المسلم بالبلغ ما تحمل قبلها يعني في حال الكفر والصبي ومنع الثاني اي قبول رواية ما تحمله في
الصبي فومنا خطوا لان الناس قبلوا رواية احدث الصحابة كالحسن والحسين وابن عباس
وغيرهم ثم ذكر الاقوال المختلفة في استحباب سن السماع من ثنتين سنة وعشرين سنة وذكر
في آخره ونقل القاضي عياض ان اهل الصنعة حددوا اول زمن يصح فيه السماع للصغير خمس
سنين ونسبه غيره للجمهور قال ابن الصلاح وعليه استقرار العمل بين اهل الحديث اهـ ١٢
هـ قوله وسئل الامام مالك عن المسح على العامة للرجل والخمار للمرأة فقال لا ينبغي
اي لا يجوز ان يمسح الرجل ولا المرأة على عامة ولا خمار ولو وقع اتفاقاً فلا يعتبر به وليس
على رؤسها بصيغة الجمع في الرؤس لكراهية توالي الثنتين كما في قوله تعالى فقد صغت
قلوبكما ١٣

الكلاب كان اولاً ثم رخص فيه ووقع التيسير فيه تدريجاً كما هو مؤدى روايات القتل ولا يخفى
ذلك على من له ادنى مبادسة بالحديث فكذلك يحل روايات الثانية والشرية على
زمان اشد الشدة ثم بعد ذلك نزل الامر الى السبع مع التيسير ثم الى السبع بدونه ثم صار
مثل سائر النجاسات وبهذا يجمع جميع الروايات المختلفة في الباب ويؤيد ايضا انشاء
ابي هريرة رضي الله عنه بالثلث مع ايراد الحديث وما اوردته عليه الماخذ ابن حجر وعليه العلامة
العيني ثم اختلفوا في ان هذا الحكم للنجاسة او لغيرها فالجمهور والائمة الثلاثة على الاول وقال
المالكية الحكم تعبد ولا يشترط والكلب عندهم طاهر كما قاله الهادي ١٢

هـ قوله استقيموا
اي لا تزيغوا وتميلوا عما سن لكم قال تعالى ان الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا الاية وبه من
جوامع الحكم الشامل لاصول والفروع واعمال القلوب والحوارج اذا استقامت امتثال
كل ما مور واجتناب كل منى ولا تحصل الاستقامة مع شئ من الاعوجاج قالت الصوفية
الاستقامة غير من العت كرامته قال الرازي الاستقامة امر صعب شديداً يشوبها العقائد والاعمال
والاخلاق عن طرفي الافراط والتفريط المؤيد ان قال عليه السلام ولن تمعوا اي لن تطيقوا ان تستقيموا
حتى الاستقامة ليس حاداً لذي قيل في وجه قوله عليه السلام شيبني هو دانه نزل فيه فاستقم كما
امرت والخز من قوله صلى الله عليه وسلم ولن تمعوا تنبيه على انه لا يظن احد بنفسه الاستقامة
كبيرة فيقع في ورطة العجب والغرور وقيل لئلا يتكبر على عمله او تنبيه على ان لا يبل احد بالجد
والسقم لما دنا من نفسه التعبد فيه فبه رجة ودافعة عليهم بان الحقيقة عسير بل لا يمكن شهودها
وقاربوا قال تعالى علم ان لن تمعوا كتاب عليكم الاية وقيل معنى قوله عليه السلام ولن تمعوا
اي سائر الاعمال الصالحة فياخذتم من الاعمال استقيموا عليه فيكون من باب خير العمل ما دام
عليه وقيل معناه لن تمعوا ثوابه واوجه لو استقامت ولو يديه رواية ابن ماجة عن ابي امامة
استقيموا وانما استقامت الحديث واعلموا بتقدم اليهم في أكثر النسخ اي الاعمال الصالحة كلها
على حسب الطاقة والوسعة وخير اعمالكم بالاولاد في بعض النسخ واعلموا ان خير اعمالكم بتقدم
الامام وبلغظان فيمنه يطابق الروايات المتقدمة المسندة الصلوة لجميع العبادات الكثيرة
من القراءة والتسبيح والتكبير وهي معراج المؤمن ولذا قالت العلماء انها افضل العبادات
بعد الشهادتين واختلفت الاحاديث الواردة في افضل الاعمال ففي هذا الحديث بكذا وفي
حديث الى ذراي الاعمال خير قال ايمان بالله وجاهد في سبيل الله وغير ذلك من الروايات
الكثيرة ووجه التوفيق انه عليه السلام اجاب لكل بما يليق بحال ويكون ابلغ لشأنه اذ يقال
ان الافضلية تختلف باختلاف الاوقات والاحوال كما هو ظاهر في رواية ومن يحافظ على
الوضوء الظاهري والباطني وهو طهارة الباطن من الادناس الباطنية وكما له طهارة السر من
الغير اللهم ارفعني الامم من كل الايمان فيه استحباب ادامة الوضوء وتجد به وقالت
الصوفية طهارة الظاهر تؤثر في طهارة الباطن فعليك بدوام الوضوء ١٢ **هـ** قوله
بالراس والاذنين تنقيته اذن بصنيتين وقد تسكن الذال المعجمة اما مسح الراس فقد تقدم
وعرض المصنف بالترجمة اثبات انه يجب مسح الراس بعينه ولا يكفي النية به بالعامة
واما مسح الاذنين فاختلف العلماء في انهما يمسحان ببقية ما راس او باجره ينفذ بهب
الامام مالك والشافعي وبه واحد الى انه يؤخذ لما جده يدود بهب الامام ابو حنيفة
الى انها يمسحان مع الراس بماء واحد قال الشيخ ابن القيم في البدي لم يثبت عنه صلى
الله عليه وسلم انه اخذ لهما ما جده يد كذا في البذل عن النيل وقال الشافعي في ميزانه ومن
ذلك قول الائمة الثلاثة ان الاذنين من الراس يستحب مسحهما مع قول الشافعي وبه
انما عضوان مستقلان يمسحان بماء جده يد وقال الزهري بهما من الوجه يغسلان معرو قال

الرجل ولا المرأة على عمامة ولا خمار ولم يمسحها على رؤسها قال يحيى وسئل مالك عن رجل توضأ ففسخ رأسه حتى جف وضوءه قال اري ان يمسح برأسه وان كان قد صلى أن يعيد الصلوة ما جاء في المسح على الخفين مثلك عن ابن شهاب عن عباد بن زياد وهو من ولد المغيرة بن شعبة عن ابيه المغيرة بن شعبة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب لحاجته في غزوة تبوك قال المغيرة فذهبت معه بلباء فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فسكب عليه الماء فغسل وجهه ثم ذهب يخرج يديه من كتي جبينه فلم يستطع من ضيق كتي الجبة فأخرجها من تحت الجبة فغسل يديه ومسح برأسه ومسح على الخفين فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم

الفوقية وضم الموحدة غير منصرف للغير والتايف وقيل وزن فعل مع وزن تقول فاجوف وقيل ثلثي صحيح على وزن فعول اسم جاهل او اسلامي لمكان بينه وبين المدينة من جهة الشام اربعين وعشرين مراعيل بينه وبين دمشق احدى عشرة ومائة اخر مغازيه صلى الله عليه وسلم خرج اليها يوم الخميس في رجب سنة تسع وجاهد الصديقي فيها بكل ماله والفاروق بنصفه وجر عثمان ثلث الجيش وحلف عليا على اهل بدر ورجع المدينة في رمضان كما في الجمع وهي الغزوة المعروفة بغزوة الحرة قال ابن رسلان قال المغيرة فذهبت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بماء في اداة وفي رواية البخاري انه صلى الله عليه وسلم امره ان يتبعنا فطلق حتى تواري عنى ثم اقبل فتوضأ قال ابن رسلان فيه ذهاب التليذ مع استاذة اذا ذهب لقضاء الحاجة فيذهب معه بماء الوضوء وان احتاج الى الاجارة يتناول فجاء في رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد قضاء الحاجة قال ابن رسلان قال ابن عبد البر في الآثار كلها ان الاداة كانت مع المغيرة وليس في شيء منها استاءة ولا النبي صلى الله عليه وسلم فذهب بها ثم لما انصرف رد اليه وفي حديث الشنقي عن عروة بلفظ ثم اقبل فتلقين بالاداة اخرى ابوداود فاستدل به من قال بجواز الاستبراء بالاجامح وجود الماء فان ثبت بطريق اخذ الماء في ذلك اليوم والا فالاستبراء صحيح واياما كان فالفقهاء اليوم مجمعون على ان الاستبراء بالماء افضل وبالاجارة رخصة انتهى خلافا فسكنت اي صهبت عليه اي يديه بالماء فغسل يديه كما في رواية مسلم بن يحيى كفيها كما في رواية ابى داود فغسلها فاحسن غسلها كما في رواية احمد ثم تفضل و استشق كما في جهاد البخاري وفي الحديث جواز الاستعانة في الوضوء وقال الشافعي بعد ما بسط الكلام ان الاستعانة ان كانت بصب الماء واستعانة او احتفاره فلا كراهة فيه اصله ولو ظهر وان كانت بالغسل او بالمسح فمكره بلا عذر الخ قلت وعلى هذا فلا يحتاج الى ما اجاب به صاحب الدر المختار اذ قال واما الاستعانة عليه السلام بالمغيرة فللتعليم الجواز قلت وقد ورد الاستعانة بصب الماء في عدة روايات منها في دفع اسامة من غزوة في حجة الوداع عند مسلم بلفظ فصببت عليه الماء وعنده ابن ماجه والبخاري في الكبير عن صفوان بن عسال صهبت على رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحضر والسفر في الوضوء وقال ابن رسلان ثم صهبت الماء فغسل وجهه ثلاثا كما في رواية احمد بن محمد بن قيس ان في الرواية اخضا لا خبره في هذه الرواية عن المفروض فقط ١٢ هـ قوله ثم ذهب اي شرع يخرج يديه من كتي جبينه ثم يمسح الكاف وتشهد اليه مضاف الى جبينه وهي ما قطع من الثياب مضمرة قال السيوطي والارزاقى وزاد في رواية مسلم وغيره من صوف زاد في رواية ابى داود من جباب الروم فلم يستطع من اجهلة ضيق كتي الجبة اخراج اليد من المرفقين فيه ليس الثياب الضيقة في السفر لانه اعون عليه قال ابن عبد البر ليس هو مستحب في الغزوة وقال ابن رسلان فيه فضيلة ليس الضيق من الثياب والا كما وقال ابن عبد البر يعني ان يكون ذلك في الغزوة مستحباً لما في ذلك من التاهب وليس به بأس عندى في الحضر لانه لم يوقف على ان ذلك لا يكون الا في السفر وذكر ابن وهب ان امير المؤمنين عمر بن الخطاب رأى بعض الوافدين عليه طويلاً فامر ان يقطع من اجاز اطراف الاصابع قال ابن عتيق وكان من بقي قادون ان زاد في ثيابه شبرا على ثياب الناس انتهى فانهما اي اليمين من تحت الجبة زاد مسلم والحق الجبة على مكبيه فغسل يديه اي يميني ثلثا واليسرى ثلثا كما في رواية احمد فغسلها الى المرفق كما في رواية ابى داود ولفظ مسلم وغسل ذراعيه ومسح برأسه ولفظ مسلم ومسح بناصيته وعلى العامة وفيه مسح الراس واستجاب الشكيل على العامة ومسح على الخفين هو المقصود بذكر الحديث وفيه رد على من دأى نسخ المسح بأية المائدة لانه انزلت في غزوة المريسيع والقصة في غزوة تبوك وهي بعد باتفاق ١٣ هـ قوله فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم الى القوم وموضع الصلوة ولفظ مسلم ثم ركب وركبت فانتبها الى القوم وقد قاموا الى الصلوة وعبد الرحمن بن عوف بن عبد عوف الزهري امة العشرة المبشرة يؤمم اي المسلمين والابن سعد فاسفر الناس بصلوتهم حتى غافوا الشمس فقد مو عبد الرحمن وبذير ما قاله ابن رسلان من ان الحديث صحيح به على ان اول وقت الصلوة افضل لانها لو اخرجت لشي من الاشياء عن اول وقتها لآثرت لامة رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ وقد الوادى عليه صلى الله عليه وسلم لم يركب من الفجر كما في مسلم وغيره زاد احمد قال المغيرة فاذرت تاخير عبد الرحمن فقال صلى الله عليه وسلم ودع عند ابن سعد فشح الناس لرحيل واوا رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى كادوا يفتنون فجعل عبد الرحمن يري لان يكفك فاشاد اليه صلى الله عليه وسلم ان اثبت ولفظ مسلم فلما احسن بالنبى صلى الله عليه وسلم ذهب يتأخر فادأ اليه ١٢

١ هـ قوله قال يحيى وسئل مالك ايضا عن رجل توضأ ففسخ رأسه حتى جف وضوءه ان يمسح على رأسه فما مسح حتى جف وضوءه قال اري بفتح الالف اي اعتقد ان يمسح برأسه وحده ولا يعيد الوضوء لان الموالة والترتيب وان كانت واجبة عندهم لكنها سقطت بالنسيان ولذا قال البخاري من المالكية ان ذكر حفظة الوضوء اذ فر به مسح رأسه وما بعده يعقل الترتيب المداومة الحفية فلا اشكال في صحة الوضوء لعدم وجوبهما وان كان ذلك الناس قد صلى بهذا الوضوء الذي نسي المسح فيه يلزم عليه ان يعيد الصلوة بعد مسح الراس لترك فرض الوضوء وهو متفق عليه بين الامة ١٢ هـ قوله في المسح على الخفين قال القاري اخره عن الوضوء غير الناب عن المناب والمسح هو اصابت اليد المبتلة بالعضو واما على اشارة الى موضع وهو فوق الخف ودون اسفله والخف ما يستركه ويمكن به ضروريات السفر وانما يمسح بالخف لان المسح لا يجوز على احداهما دون الآخر انتهى قال الحصكفي في الدرر يولته امرار اليد على الشئ وشراها اصابت اليد لئلا يفسد في زمن مخصوص والخف شرعا لئلا يفسد فاكتر من جلوده وشروطه ثلثة امور كونه ساترا لقدم مع الكعب وكونه مشغولا بالرجل لينع سرية الحديث وكونه حاد يمكن متابعته المشي المعتاد في زمانا فاكتر ثم قال ابن المنذر عن ابن المبارك ليس في المسح على الخفين عن الصحابة اختلاف لان كل من روى عنه منهم انكاهه روى اشتهار وصرح جمع من الحفاظ بان احاديثه متواترة المعنى وجمع بعضهم رواة فبلغوا ما ثبت قال الكرمي اخاف الكفر على من لا يرى المسح على الخفين وسئل ابن مالك عن من علمات اهل السنة والجماعة فقال ان تحب الشيخين ولا قطع الخفين وتوسع على الخفين وروى عن الامام ابي حنيفة في شرائط اهل السنة انه قال ان تفضل الشيخين وتحب الخفين وتسح على الخفين وروى عنه انه قال ما قلت بالمسح حتى جاد في مثل وضوء النبار ولو لا انه لا خلف فيه ما سمعتا وقال ابن عبد البر لا علم احد انكره الا ما كان في رواية انكره اكثر اصحاب الرواية الصحيحة عنه معصية بانها تروى وموطوء يشهد للمسح في الحضر والسفر وعليها جميع اصحاب الرواية والاشتراف الى رجوع الامام الى المسح في السفر والحضر فاتفقت الامة كلها على جوازه الا شذوذه من المبتدعة كخارجي ظنا منهم انه لم يرد به القرآن وكذا الشيعة ظنا منهم ان عليا رضي الله عنه ورد الاول بحمل القرأتين في آية الوضوء على الحائضين بينهما الحديث ورد الثاني بان لم يثبت الانتفاع عن على رضي الله عنه ما هو موصول يثبت بثلثة قال في الاستدكار بعد ذكر الحديث الثاني وفيه دليل على الحكم الجليل الذي فرق بين اهل السنة واهل البدع الذي لا ينكره المبتدع خارج عن جماعة المسلمين اهل الفقه والاثرا خلاف بينهم في ذلك بالجواز والعراق والشام وسائر البلدان الا قوم ابدعوا فأنكروا المسح على الخفين وقالوا ان خلاف القرآن وعسى القرآن نسخة ومعاذ الله ان يخالف رسول الله صلى الله عليه وسلم كتاب رب الذي جاد به قال تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم الاية والقائلون بالمسح هم اهل الجاهلية والعدد الكثير الذي لا يجوز عليهم الغلط ولا التواطؤ وهم جمهور الصحابة والتابعين وفقهاء المسلمين وقد روى عن مالك الا انكار في الغزوة روايات عنه باجازه المسح في الحضر والسفر اكثر واشهر وعلى ذلك بنى موطوء وهو بغير عذر كل من سلك اليوم سبيل لا ينكره منهم احد والحمد لله انتهى كذا انفصل عنه ابن رسلان ثم قيل هو من خصائص هذه الامة ورخصة شرعت ارتفاقا لهم لدفع المخرج المنفي عنهم ١٣ هـ قوله وهو من ولد بنهم الواد وسكون الامام او شتمها قال المجد في القاموس الولد محررة وبالنسبة والفتح واحد وجمع المغيرة بن شعبة بذوهم من الامام مالك اذ جعل عباد من اولاد المغيرة قاله الشافعي ومصعب الزبيري وابو حاتم والدارقطني وابن عبد البر بسط اقواله السيوطي في التنوير قال ابن عبد البر ولم يختلف رواة الموطاء عنه في ذلك والفرد يحيى وعبد الرحمن بن ممدى هناك لولهم ثاب ايضا فقالا عن ابيه المغيرة بن شعبة ولم يقله غيرهما وانما يقولون عن المغيرة بن شعبة فيكون منقطعاً لان عباد لم يمسح من المغيرة ولا راه وانما يرويه الزهري عن عباد عن عروة وحزرة ابى المغيرة عن ابيه ما حدث عن عروة وحده وقال الدارقطني وابن المديني وابن معين فوهم مالك في اسناده في موضعين احدهما قوله عباد من ولد المغيرة والثاني استقاط من الاسناد عروة وحزرة قاله السيوطي قال الحفاظ في تهذيبه والا اصل انما هو عن الزهري عن عباد بن زياد عن ابن المغيرة عن ابيه المغيرة كذا رواه جماعة من الحديثين وذكر البخاري ان بعضهم رواه عن مالك ايضا كذلك ومع هذا فالحديث عن المغيرة متواتر ذكره البخاري وروى عنه ستون رجلا قاله الزرقاني ١٢ هـ قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب قبل الفجر كما في رواية مسلم وفي رواية ابن سعد فلما كان من السحر انطلق لحاجته اي لقضاء حاجته الانسان وقد تبرز للغائط كما في مسلم في غزوة تبوك بفتح المثناة

عن رجل توضع عليه خفاه فسمي عن المسح على الخفين حتى جف وضوءه صلى قال ليسم على خفيه وليعد الصلوة ولا يعد الوضوء قال يحيى وسئل مالك عن رجل غسل قدميه ثم لبس خفيه ثم استأنف الوضوء قال لينزع خفيه ثم ليتوضأ ويفسل رجله ^{في خفيه} **العمل في المسح على الخفين** ^{عن هشام بن عروة} **مالك** عن هشام بن عروة أنه رأى أبا بصير ^{ابن الزبير} يسلم على الخفين وكان لا يزيد إذا مسح على الخفين على أن يسلم ظهورهما ولا يحسم بطونهما **مالك** أنه سأل ابن شهاب عن المسح على الخفين كيف هو فأدخل ابن شهاب إحدى يديه تحت الخف والاخر فوقه ثم امرهما قال يحيى قال مالك وقل ابن شهاب أحب ما سمعت إلى في ذلك ما جاء في الرعاف **والقبي** **مالك** عن نافع أن عبد الله بن عمر كان إذا رجع انصرف فتوضأ ثم رجع فبني ولم يتكلم **مالك** أنه بلغه أن عبد الله بن عباس كان يعرف فيخرج فيغسل الدم ثم يرجع فيبني على ما قد صلى **مالك** عن يزيد بن عبد الله بن قسيط الليثي أنه رأى سعيد بن المسيب رجع وهو يصلي فأتى حجره أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فأتى بوضوء فتوضأ ثم رجع فبني على ما قد صلى **العمل في الرعاف** **مالك** عن عبد الرحمن بن حرملة الأسلمي

أن سلم من تعرف النسل والاختلاف في القبي كالمختلف في الدم كما تقدم من ابن قدامة في المغني وحاصل ان القبي الفاحش ينقض الوضوء عند الامام احمد ورواية واحدة يعني لا خلاف فيه عندهم وكذلك عند الحنفية وردى عن قتادة والثوري واسحق مثله وكان مالك والشافعي وغيرهما لا يوجبون منها وضوء واستدل الحنفية والمنابلة بروايات منها ورواية ابى الدرداء انه قال فتوضأ قال ثوبان صدق انا صليت له وضوءه رواه الاثرم والترمذي وقال هذا صحيح في هذا الباب قيل لا احمد حديث ثوبان ثبت عندك قال نعم وتقدم شيء من الكلام عليه **هـ** قوله ان مبدئ من عمره كان اذا رجع في صلوة العرف منها فتوضأ وضوءه للصلوة ثم رجع إلى مصلاه فبني على صلوة ولم يتكلم اذ لو تكلم في الصلوة بطلت وسأ في الكلام على البناء في آخر الباب الآتي وفي الاثر حجة الحنفية في ان الرعاف ناقض للوضوء ولما كان هذا الاثر مخالفا لما كرهه اول الزرقاني وغيره بغسل الدم وبذلك ادل رواه البيهقي عن الشافعي ايضا لكنه مع ان خلاف الظاهر بما به ذهب ابن عمر ايضا فان مذهبه كما في المغني والشرح الكبير وغيرهما ينقض الوضوء منه وردى ابن ابي شيبة وعبد الرزاق عن ابن عمر من رجع في صلوة فليصبر ولا يتوضأ وليتوضأ الحديث فلا يجوز توجيه اثره بخلاف مذهبه مالك انه بلغه ان عبد الله بن عباس كان يعرف في صلوة فيخرج من مصلاه فيغسل الدم عنه ويتوضأ ثم يرجع إلى المصلي فيبني على ما قد صلى ولو سلم انه كان يكتفي على غسل الدم فعل مذهبهم كان اذا كان عدم نقض الوضوء منه فانه اختلف العلماء في مذهبهم ففعل الشوكاني عنه مثل مالك وفي المغني والشرح الكبير مثل الشافعية الظاهر عنده ان مذهبه لو اتي الخفية فزوى عندهم الوضوء ايضا قل الله والوضوء على كثره روى عنه مثل ما رواه يفعل وفي الحديث لم يذكر عدم الوضوء فلا حجة فيه لا مودة نقل ابن عبد البر عن ابن عباس انه قال اذا فحش أي ينقض الوضوء مالك عن يزيد بن يحيى فزاد في مجمع ابن عبد الله بن قسيط بقاف ضنين آخره طاء مهملتين مصغر ابن اسامة الليثي ابى عبد الله المدني وثقه الشافعي وغيره مات سنة ١٣٠ وولدت سنة ١٢٠ **هـ** قوله انه رأى سعيد بن المسيب رجع وهو الواواليا يصلي فأتى حجره أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم لا نأقرب موضع إلى المسجد فيقول المني في انشاء الصلوة فأتى ببناء الجبول بوضوء بالفتح أي ما د الوضوء فتوضأ وضوءه للصلوة كما هو ظاهر اللفظ واول الزرقاني بغسل الدم تأويل ما به مذهبهم ثم رجع إلى المسجد فبني على ما قد صلى فاذا ان الرعاف ناقض عنه ايضا وردى عنه في مصنف عبد الرزاق من قوله ما يوافق فعله بذا من ان قال ان رجع في الصلوة فاشد مخزبك وصل كما انت فان خرج من دم شيء فتوضأ وأتم على ما معنى ما لم تتكلم فبنا نص منه على ايجاب الوضوء عند خروج الدم وايضا نقل مذهبهم في المغني والشرح الكبير ان نقض الوضوء فأتوا بعل العلامة الزرقاني رده بهنا ايضا بغسل الدم غلط فاحش ولما كان آثار الباب كلها مؤيدة للحنفية اعرضنا عن ذكر غير ما من دلائل المذهب وبسطها الشرح في البذل فارجع إليه ان شئت والاثار في مسئلة البناء يؤيد الحنفية وسأ في المذهب في ذلك **هـ** قوله العمل في الرعاف قال الزرقاني وهو كثير فيخرج إلى غسله وقيل فيقتل باصابعه حتى يجف ويتأدى على صلوة انتهى فخرج الشارح بهذا الكلام بيان الفرق بين الترجتين بان المراد في الترجمة الاولى الكثرة فيخرج ويغسل والمراد في الثانية القليل فلا يخرج عن الصلوة ويمكن ان يوجه الفرق بينهما بان المراد من الاولى ما ورد في الرعاف من الآثار المختلفة من الغسل في بعضها والوضوء في الأخرى ما المقصود من هذه الترجمة بيان العمل والراجح ان المعول به عند الامام عدم الوضوء ثم الفرق بين القليل والكثير كما هو عند المالكية كذلك عند الحنفية كما سيأتي في كلام الامام محمد في آخر الباب **هـ**

هـ قوله قال يحيى وسئل مالك عن رجل غسل قدميه أي رجله ثم لبس خفيه ثم استأنف الوضوء فقال لينزع خفيه ثم ليتوضأ لأن الوضوء الاول لم يصح عند المالكية لعدم الترتيب و ليسف رجله ثم لبس الخفين لأنه لم يلبس الخفين اولا على طهارة كاملة وهذا هو المشهور عند المالكية ولم يقل به الحنفية كما تقدم بل يسح عندهم وهو رواية ابن القاسم عن الامام مالك في العتبية وما يجب ان يحفظ ان المسح لا يرفع الحدث عند الجمهور وقال داود يرفع الحدث الا صغر من غلب الخفين بعد المسح لا يبطل المسح عنده ويبطل عند الجمهور قاله البايج وايضا المسح لا يتعلق له بالحدث الا كبر فيجب النزاع له قال في المغني فان جاز المسح مختص بالحدث الا صغرا ولا يجرى المسح في جنابة ولا غسل واجب ولا مسح لا تعلم في هذا خلافا لم **هـ** قوله يسح على الخفين قال هشام وكان عروة لا يزيد اذا مسح على الخفين على ان يسح ظهورهما جمع ظهر المراد الجانب الفوقاني ولا يسح بطونهما جمع بطن والمراد التمان واختلف العلماء في محل المسح فقال ابو حنيفة واحمد بن حنبل ان محله ظاهر الخفين وقال مالك والشافعي يسح ظاهرهما وباطنهما لانه لو اكتفى على الباطن فقط لا يؤدى على المشهور منها وقال الزهري وهو قول الشافعي ردا من مسح بطونهما ولم يسح ظهورهما اجزاه قاله الشوكاني قلت وهو رواية عن المالكية كما في البايج والاثار حجة الحنفية والجمهور كما ترى وردى عن علي بن لو كان الدين بالرأى كان اسفل الخف اولى بالمسح من اعلاه وقد رآه صلى الله عليه وسلم يسح على ظهر خفيه وردى عنه ايضا كانت ادى باطن القدمين الاحق بالغسل حتى رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسح على ظهر خفيه اخرجها البوداود وغيره ونقل الزبيعي عن الدارقطني عن عمره سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يامر بالمسح على انحر الخف ثلثة ايام الحديث وفي الباب روايات اخر بسطها اهل التطويل واخففها ابن قدامة في المغني واختلف العلماء في قدر الاجزاء فقال ابو حنيفة بخمسة قدر ثلثة اصابع وقال مالك بالاستيعاب وقال الشافعي ما يقع عليه اسم المسح وقال احمد مسح الاكثر قاله القاري والشارح **هـ** قوله كيف هو أي كيف صفته المستحبة فأدخل ابن شهاب احدى يديه الظاهر اليسرى تحت الخف للرجل اليمنى والاخرى أي اليد اليمنى فوق الخف ثم امرها في نسخة امرها من الامرار أي امدها حتى استوعب المسح جميع الخف كما هو المخرج عنه المالكية لقولهم بالاستيعاب ولذا قال يحيى قال الامام مالك وقول أي فعل ابن شهاب المذكور احب ما سمعت التي متعلق باحب في ذلك متعلق بسمعت أي في كيفية المسح قلت وهذا يؤيد القول المشهور لم كما تقدم ولم يقل به الحنفية لما روى عن علي بن لو كان الدين بالرأى كان اسفل الخف اولى بالمسح من اعلاه وقد رآه رسول الله صلى الله عليه وسلم يسح على ظهر خفيه اخرجها البوداود وللدردى معناه وغير ذلك من الآثار كما تقدم **هـ** قوله في الرعاف كغراب مصدر رجع قال الجدي كغراب ومعنى وسمع خرج من انفه الدم رجا رجا فغراب انتهى ويقال رجع رجع قال داود وعرف قال الزهري ولم يعرف رجع في غسل الرعاف يعني مينا لما لم يسلم فاعل كذا في فتح الرعاف وايضا الدم بعينه وتقدم اختلاف العلماء فيه قيل التطهير للوضوء ويوجد في النسخ السند به بعبه والقبي قال الزرقاني ويقع في نسخ سقيمة والقبي ولا وجود لها في النسخ العتيقة المقررة ويلزم عليها ان ترجم بشيء ولم يذكره وكان اصلاها مشافا فادخله النسخ جلا فقلت ولا يوجد في نسخة الزرقاني ولا نسخة الهاجي ولكن لما وجد في اكثر النسخ فيمكن ان يوجه ان حكما لما كان عند الامام واحدا ذكرهما واثبت الاولى آثارا والثانية اجتادا لانه لما تحقق عنه بالآثار ان الوضوء لا يكون من غير السبيلين ثبت حكم القبي ايضا كونه من غير السبيلين او يقال انه لما تقدم بعض الآثار الواردة في القبي اشار المصنف بالترجمة التنبية على ما تقدم ولم يذكر مينا شحيذ الاذهان

انه قال رايت سعيد بن المسيب يعرف فيخرج منه الدم حتى تختضب اصابعه من الدم الذي يخرج من انفه ثم صلى ولا يتوضأ
 منك عن عبد الرحمن بن الجبر ان راى سالم بن عبد الله يخرج من انفه الدم حتى تختضب اصابعه ثم يقبله ثم يصلي
 ولا يتوضأ العمل فيمن غلبه الدم من جرح اورعاف مثلك عن هشام بن عروة عن ابيه ان المنصور بن مخزومة
 اخبره انه دخل رجل على عمرو بن الخطاب رضى الله عنه من الليلة التي طعن فيها فايقظ عمر لصلوة الصبح
 فقال عمر نعم ولا حظ في الاسلام لمن ترك الصلوة فصلى عمر رضى الله عنه وحججه يشعب دما
 منك عن يحيى بن سعيد بن سعيد بن المسيب قال ما ترون فيمن غلبه الدم من رعا ف لم ينقطع عنه قال يحيى بن سعيد
 ثم قال سعيد بن المسيب ارى ان يؤتى براسه ايماء قال مالك وذلك احب ما سمعت الى في ذلك الموضوع الذي منك

قوله انه قال رايت سعيد بن المسيب يعرف فيخرج منه الدم حتى تختضب اصابعه قال
 البا جى ظاهره انها تختضب كلما فو في حيز الدم الكثير ولعله الا ان اطل العليان اصابع
 يده وان ذلك في حيز البصر او من الدم الذي يخرج من انفه ثم يصلي بعد غسل الاصابع ان
 كان هذا المقدار يكسر عن الدم والمقصود عند الجمهور هذا المقدار فقط وبدونه ان كان قليلا عنه
 ولا يتوضأ اما عند المالكية فلان الرعاف ليس بناقض واما عند الحنفية فلعله يكون قليلا عنه
 كما تقدم من كلام البا جى وقال ايضا قوله يصلي ولا يتوضأ يحتمل معنيين يحتمل ان يقصد ان
 مثل هذا المقدار من الدم لا يلزم الوضوء فهو مذنب من يقول ان خروج الدم ينقض
 الطهارة والوجه الثاني انه لا يفسد الدم الخارج من انفه انتهى وسبجى من كلام
 الامام محمد وهو الا وجه الثاني ما تقدم من موضوع وان لم يجمع بهذا فالرواية المقدمة
 اخرج لان يزيد بن عبد الله اوثق من عبد الرحمن بن خزيمة كما لا يخفى على من له مارة بالرجال
 ١٢ قوله انه راى سالم بن عبد الله بن عمر يخرج من انفه الدم حتى تختضب
 اصابعه ثم يقبله بكسر التاء اي يحركه ولفظ رواية محمد انه راى سالم بن عبد الله يدخل اصبعه
 في انفه او اصبعه ثم يخرجها وفيها شيء من دم فيقتل ثم يصلي ولا يتوضأ قال البا جى هذا في البصر
 على ما تقدم انتهى فلا يفعله وكذا عند الحنفية لم يتوضأ لقلته قال الامام محمد بعد سرد هذه الروايات
 كلها وبهذا كله تاخذ اما الرعاف فان مالك بن انس كان لا يأخذ بذلك ويرى اذا رعف
 الرجل في صلوة ان يفسد الدم ويستقبل الصلوة فاما ابو حنيفة فانه يقول بما روى مالك
 عن ابن عمر عن سعيد بن المسيب انه ينصرف فيتوضأ ثم يبنى على ما صلى ان لم يتكلم هو
 قولنا واما اذا دخل الرجل اصبعه في انفه فاخرج عليها شيئا من دم فلهذا وضوء فيه لانه غير
 سائل ولا قاطر واما الوضوء في الدم مما سال او قطر وهو قول ابو حنيفة روح انتهى فعلم بهذا
 ان روايتي الباب محمولتان على القليل بالاتفاق بين الحنفية والمالكية فلا وضوء اذا غلبت الحنفية
 ولا غسل الدم عند المالكية ١٣ قوله الدم من جرح اورعاف اعلم ان الدم السائل
 نجس عند المالكية ايضا كما هو عند الحنفية والمقصود منهم ايضا مقدار الدم كما في مختصر الخليل
 والفرق بين الحنفية والمالكية في نقض الوضوء فقط والشافعية مع المالكية والحنابلة مع الحنفية
 كما تقدم ومقصود الامام بالترجمة انه صار مندورا فلا يفسد صلوة به ويقصر في الثياب
 ايضا وبه قالت الحنفية وقالوا ايضا لا ينقض وضوءه بهذا الدم ١٢ قوله اخبره
 اي اخبر مسود عروة انه دخل وذا هو ان الداخل المسود في نسخة دخل رجل وذا هو انه غيره
 ويحتمل انه عجز نفسه بالغائب على امير المؤمنين ثاني الخلفاء الراشدين عمر بن الخطاب من
 الليلة التي طعن فيها من الجبل لؤلؤة فيروز النعراي وقيل اليهودي عبد المغيرة ابن
 شعبه قال البا جى قوله انه دخل على عمر بن الخطاب من الليلة التي طعن فيها ظاهره ان وقت
 صلوة الصبح من الليل لان الذي صح عن عمر انه طعن في صلوة الصبح من اول ركعة ولعل
 هذا مخالف لتلك الرواية ويحتمل انه اراد بذلك من الوقت المتصل بتلك الليلة وعند
 مالك ان النار من طلوع الفجر وقد روى عيسى بن ابن القاسم ان عمره مات من يومه
 الذي طعن فيه انتهى قلت ليت شئري ما اشكل على البا جى في توضيح الرواية لعين الليلة
 فاطلاق الليلة على صلوة الصبح يجوز ليس بمستبعد بل قال صاحب القاموس الليل من
 مغرب الشمس الى طلوع الفجر او الشمس وحده على الليلة الاثنية كما يظهر من كلامه ليس بوجه
 فان اهل التاريخ انفقوا على انه رمة توفى في يومه ذلك فلهذا الصلوة التي ايقظ لها
 المسود كانت تلك الصلوة التي طعن فيها ومعنى الايقاظ التنبيه من الغشيان قال
 الحافظ في الفتح فصل في عبد الرحمن صلوة خفيفة باقصر سورتين الكوثر واذا اجاز نصر الله
 والفتح وفي رواية ثم غلب عمر الزحف حتى غشي عليه فاحتمل في ربطه حتى ادخلته بيته فلم
 يزل في غشيته حتى اسفر فظن في وجوبها فقال اصل الناس فقلت نعم قال لا اسلام
 لمن ترك الصلوة ثم توفى فظن في رواية فتوضأ وصل وجرحه يشعب دما واني لا وضع
 اصبعي الوسطى فما اتته الفتى انتهى مختصرا فلهذا من انقصه تلك الصلوة لا غير فليقتل

عمر صلوة الصبح يقتضى ان ذلك يجب عليه والصلوة لا تسقط لمجرح ولا شدة مع بقاء
 العقل ولذلك قال عمر ولا حظ في الاسلام الخ قال ابو عمر قال ابن عباس لما طعن عمر بن الخطاب
 انا ونفر من الانصار حتى ادخلناه منزلا فلم يزل في غشيته واحدة حتى اسفر فقال رجل انما لن
 قفز عوه يشي الا بالصلوة قال فقلنا الصلوة يا امير المؤمنين فقال عمر نعم بفتين اي استيقظ
 او بكسر فكسون اي نعم باليقظتي اليه ولا حظ في الاسلام لمن ترك الصلوة اختلف العلماء
 في تارك الصلوة عمدا كاسلا بعد الاتفاق على ان تاركه منكر الاكفر الا ان يكون قريب عهد
 بالاسلام اولم يخاطب المسلمين بحيث يبطل وجوب الصلوة فقال مالك والشافعي انه لا يكفر
 بل يفسق فان تاب والا فقتله هذا كذا في المحققين الا انه يقتل بالسيف وذهب
 جماعة الى انه يكفر وهو مروي عن علي بن ابي ربيعة واحدى الروايتين عن احمد بن حنبل وروى ابن المبارك
 واسحق بن راهويه وهو مروي عن بعض الشافعية وذهب ابو حنيفة وجماعة من اهل الكوفة
 والمزني من الشافعية الى انه لا يكفر ولا يقتل بل يحبس حتى يتوب كذا في الليل وبعد ذلك اختلف
 العلماء في معنى قول عمر على اختلافهم في حكمه فقيل لا حظ في الاسلام اي يكفر قال السيوطي اخذ
 بظاهره من كفر بترك الصلوة نكاسا ولكن الجمهور لا يقولوا بكفره كما تقدم مع الاختلاف
 بينهم في قتله فقالوا معناه اي تركه كذا بالاداء قيل لا تقبل سائر اعماله ولا ينتفع بها لان الصلوة
 اولها عرفنا قبولها وارفعها شانا فمن تركها بطل نصيبه من سائر الاعمال وقيل معناه ليس له في
 الاسلام حظا يحقن به دمه قال البا جى قلت وهذا الاخير يقول من قال يقتله هذا وقال ابن
 عبد البر يبنى لا كبر حظه في الاسلام فهو كغيره لا صلوة لمار المسجد الا في المسجد والاركان لمن لا امان له
 وهو كلام خرج على ترك وعمل الصلوة لا على جودها انتهى قلت وهو ظاهر انما في فصلي
 عمره صلوة الصبح وجرحه يشعب بثلاثة فحين مفتوحة اي يجرى ويتفرج وما واما كان عمره دخل
 في حكم المعذور عند الحنفية والمالكية معا فاقبطل صلوة مخرج الدم واغفر في ثيابه ايضا ولذا
 لا يصح الاستدلال على الحنفية في عدم انتقام الوضوء من خروج الدم ولذا قيد ترجمه الباب
 بغلبة الدم ولوب عليه الشيخ الصلوة في المصنف باب من جرح سائل يقتل ما يتعلق بحمد
 وثوبه من ذلك الجرح وذكر في المسوى في آخره بيت قلت وعليه اهل العلم وثعب اي
 سال والمشهور من مذهب الشافعي ان الدمايل والقروح وموضع الغصة والحجامة ان كان
 دما يدم سيلة نالها كالاستحاضة يجب غسله بكل فرينة ومع النودي العفو عن قليله
 وكثيره لغوم البلوى وفي العالمكية ان كان بحال يتنجس الثوب ثانيا قبل الصلوة جازان
 لا يفسد والا فلا انتهى بلفظ ١٣ قوله قال ما ترون فيمن غلبه الدم من رعا ف اي بكسر
 سيلة فلم ينقطع عنه وسوال سعيد لا صحابه على سبيل الاستحباب بالمسائل والتدريب بالفهم
 ويحتمل ان يكون تنبيههم قال البا جى قال يحيى بن سعيد المذكور ولعل السامعة سكتوا
 ادبا فاجاب سعيد بن المسيب بنفسه ويحتمل انهم ايضا اجابوا المسئلة على وفق اجتهادهم
 وحذفه الراوي ورواية محمد بن موطاه بغير هذا السياق ولفظ اخبرنا يحيى بن سعيد بن سعيد بن
 المسيب انه سئل عن الذي يعرف فيكثر عليه كيف يصلي قال يؤمى ايماء براسه في الصلوة
 اه ثم قال سعيد بن المسيب في جواب ما سألته ارى ان يؤمى براسه ايماء وقال البا جى
 واختلف اصحابنا في توجيه ذلك فقال ابن حبيب انما ذلك ليدرا عن ثوبه الفساد
 بالاماء لانه لو ركع وسجد لفسد ثوبه وقال محمد بن مسلمة انما ذلك اذا كان الرعاف يعرضه
 في ركوعه كالمدد من لا يقدر على السجود انتهى مختصرا قلت والتوجيه الاول ينحصر بالمالكية
 لان عندنا الحنفية لا ينقض وضوءه بذلك العذر ولا يغفر في ثوبه ايضا بل ارتفع نجاسة في
 حقه للعذر وعفى عنه واما التوجيه الثاني فيتمشى على قواعدنا ايضا وهو الاوجه لانه منقول عن
 تلميذ صاحب الكتاب والراوي عنه فقال الامام محمد بن موطاه واما اذا اكثر الرعاف على الرجل
 فكان ان اوامر ائمة ايماء لم يعرف وان سجد عرف اوامر براسه لاه واجزاء وان كان يعرف
 كل حال سجد انتهى ١٢ قوله الوضوء من المذي بفتح الميم وسكون الهمزة الال المجتمة
 وتخفيف اليا على الالف وكفى ماء اميض رقيق لزج يخرج عند الحاجة او النظرة ذكر
 الجماع وقيل يخرج عند الشهوة الضعيفة وقد لا يحس بخروجه وفي حكمه الودي بالملحة عندنا
 الحنفية وسبجى في الباب الاتي ١٣

عَنْ الْبَلَلِ أَجَدَهُ فَقَالَ انْفُخْ مَا تَحْتَ ثَوْبِكَ بِالْمَاءِ وَهَلْ عِنْدَهُ الْوَضوءُ مِنْ مَسِّ الْفَرْجِ مَكَالِكُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ
عُمَرَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ أَنَّهُ سَمِعَ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ يَقُولُ دَخَلْتُ عَلَى مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ فَتَذَكَّرْتُ أَنَا يَكُونُ مِنْهُ الْوَضوءُ فَقَالَ مَرْوَانُ وَمَنْ مَسَّ
الذِّكْرَ الْوَضوءُ فَقَالَ عُرْوَةُ مَا عَلِمْتُ ذَلِكَ فَقَالَ مَرْوَانُ اخْبِرْتَنِي بِسُرَّةِ بَنْتِ صَفْوَانَ إِنَّمَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ

١٥ قَوْلُهُ عَنِ الْبَلَلِ أَجَدَهُ فَقَالَ انْفُخْ أَيْ اغْسِلْ مَا تَحْتَ ثَوْبِكَ أَيْ إِذَا رَأَى أَدْرَكَ أَوْ سَادَ يَكُ بِالْمَاءِ وَالْمَاءُ مِنْ لِي يَلِي كَرَفَى
يُرْمَى أَيْ اسْتَنْفَلَ عَنْهُ بَغِيرَهُ دَفْعًا لِلْوَأْسِ قَالَ فِي الْبَدَائِعِ لَأَنَّ مِنْ بَابِ الْوَسْوَسَةِ فَيَجِبُ
قَطْعُهُ أَوْ دَفْعُهُ أَلَا يَأْمُرُ فِي بَيْتِ الْبَابِ وَكَذَلِكَ أَلَا يَأْمُرُ فِي مَوَاطِئِهِ وَفِي الْفَرْجِ مَا يَنْقُضُ كَوْنَهُ
مَذْيَا فَمَا إِنْ يُقَالُ إِنَّهُ قَدْ تَحَقَّقَ عِنْدَ الْإِمَامِ كَوْنُ السُّؤَالِ عَنِ الَّذِي أَدِيقَالُ أَنْهُ اسْتَوَى
عِنْدَهُ بَلَلُ الْمَذْيِ وَبَلَلُ الْبَوْلِ الْخَارِجِينَ عَلَى وَجْهِ السُّلْسِ فَلَمَّا دَخَلَ فِي بَابِ الْبَاجِي وَبِشْرٍ
إِنْ يُوْجِدُ أَنْهُ وَسْوَسَ الْبَلَلُ أَعْمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَذْيَا أَوْ بَوْلًا مَا كَانَ فِي عَدَمِ نَقْضِ الْوَضوءِ
كَالْمَذْيِ مِنْهُ أَوْ دَخَلَ فِي بَابِهِ قَالَ الْإِمَامُ مُحَمَّدٌ بَعْدَ تَخْرِجِ الْحَدِيثِ وَبِهِدَا نَأْخُذُ أَكْثَرَ ذَلِكَ
مِنْ الْإِنْسَانِ وَأَدْخَلَ عَلَيْهِ الشَّيْطَانُ فِيهِ الشُّكَّ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ ١٢
قَوْلُهُ الْوَضوءُ مِنْ مَسِّ الْفَرْجِ مَا خُوْذُ مِنَ الْإِنْفِرَاجِ قَالَ صَاحِبُ الْمَغْنِيِّ اسْمُ تَخْرِجِ الْحَدِيثِ يَتَنَاوَلُ
الذِّكْرَ وَقَبْلَ الْمَرْأَةِ وَالذِّكْرَ بَرَاهُ قُلْتُ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمَرْءَ لَمَّا نَقَضَ الْوَضوءَ لَانَّ الْقَبْلَ وَالذِّكْرَ مَعَهُمَا
فِيهِمَا مِنْ كَثْرَةِ الْاِخْتِلَافِ بَيْنَ الْأُمَّةِ حَتَّى لَا يَنْقُضُ الْوَضوءُ بِمَسِّ الذِّكْرِ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ لَا يَنْقُضُ
بِمَا أَحَدٌ مِنَ الْأَحَادِيثِ كَمَا تَرَى وَالْوَضوءُ مِنْ مَسِّ الذِّكْرِ اخْتَلَفَ فِيهِ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنَ الصَّحَابَةِ
وَالْتَابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ وَفَقَدَ عَلَى اخْتِلَافِ الْأُمَّةِ فِي ذَلِكَ مَنَافَةُ جَرَتْ بَيْنَ أُمَّةِ الْحَدِيثِ
قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ بَسْمَهُ إِلَى رَجَائِهِ الْمَرْجِي قَالَ اجْتَمَعْنَا فِي مَسْجِدِ النُّبَيْفَةِ أَنَا وَأَهْلُ مَدِينَةِ
دِمَشْقٍ ابْنُ الْمَدِينِيِّ وَبِشْرُ بْنُ مَعِينٍ فَتَنَازَلْنَا فِي مَسِّ الذِّكْرِ فَقَالَ بِشْرُ يَتَوَضَّأُ وَقَالَ مَعِينُ بْنُ
الْمَدِينِيِّ يَقُولُ الْكُوفِيُّونَ نَقُولُ وَنَقْلُهُ قَوْلُهُمْ وَاجْتَمَعَ بَيْنَهُمَا بِسْرَةَ وَاجْتَمَعَ عَلَى بِنِ الْمَدِينِيِّ
بِحَدِيثِ قَيْسِ بْنِ طَلْقٍ وَقَالَ لِيحْيَى كَيْفَ تَقْلُدُ اسْنَادَ بِسْرَةَ وَمَرْوَانَ أَدِلَّ شَرْطِيَا حَتَّى
رَدَّ جَوَابَهَا إِلَيْهِ فَقَالَ وَقَدْ كُنَّا نَأْسِ فِي قَيْسِ بْنِ طَلْقٍ وَلَا يَجِيزُ بِحَدِيثِهِ فَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ
كُلُّ الْأَمْرِ عَلَى مَا قَلَّمَ فَقَالَ بِشْرُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ تَوَضَّأَ مِنْ مَسِّ الذِّكْرِ فَقَالَ عَلَى وَكَانَ
ابْنُ مَسْعُودٍ يَقُولُ لَا يَتَوَضَّأُ مِنْهُ وَقَالَ بِشْرُ بْنُ مَعِينٍ مَنْ قَالَ قَالَ تَقَالِ سَفِيَانُ عَنْ أَبِي قَيْسٍ
عَنْ لَامِزٍ مِنْ عِنْدِ عَبْدِ اللَّهِ إِذَا اجْتَمَعَ ابْنُ مَسْعُودٍ وَابْنُ عُمَرَ اخْتَلَفَا فِي ابْنِ مَسْعُودٍ أَوَّلِي أَنْ يَتَوَضَّأَ
فَقَالَ لَهُ أَحْمَدُ نَعَمْ وَكُنْتُ الْبُوقِيسُ لَا يَجِيزُ بِحَدِيثِهِ فَقَالَ حَدَّثَنِي الْبُوقِيسُ نَحْنُ مَسْعُودٌ عَنْ عَمْرِو بْنِ
سَعْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَاسِرٍ قَالَ مَا بَالِي بِمُسْنَدِهِ إِذْ لَقِيتُ قَالَ أَحْمَدُ عَمْرُو بْنُ عَمْرِو بْنِ يَاسِرٍ
أَخَذَ مِنْهُ مَنْ شَاءَ أَخَذَ مِنْهُ قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ بِذَلِكَ نَسَبُ الْكَلَامِ انْتَهَى قُلْتُ وَمَا قِيلَ الْبُوقِيسُ
لَا يَجِيزُ بِهِ فَشَكَلْتُ لَأَنَّهُ رَقْمٌ عَلَيْهِ الْخَافِظُ فِي تَهْمِينِهِ (رَحِمَهُ) وَنَقَلَ تَوْثِيقُهُ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْهُمْ ابْنُ
مَعِينٍ وَالْعَجَلِيُّ وَابْنُ جَابَانَ وَالْأَنْطَلَقِيُّ وَابْنُ نَعِيمٍ الْوَضوءُ مِنْ مَسِّ الذِّكْرِ اخْتَلَفَ عِنْدَ الْأُمَّةِ
أَيْضًا فَقَالَتِ الْحَنَفِيَّةُ قَوْلًا وَاحِدًا لَا يَنْقُضُ الْوَضوءُ مِنْهُ مطلقًا وَهُوَ رَوَاهُ عَنْ الْحَنَابِلَةِ كَمَا فِي
الْمَغْنِيِّ وَغَيْرِهِ وَرَوَاهُ عَنْ الْإِمَامِ مَالِكٍ كَمَا قَالَ بَشِيرُ بْنُ مَعِينٍ وَغَيْرُهُ كَمَا فِي رِوَايَةِ وَابْنِ
الْمَنْذَرِ وَقَالَتِ الشَّافِعِيَّةُ رَحِمَهُمْ يَنْقُضُ الْوَضوءُ وَهُوَ رَوَاهُ عَنْ الْمَالِكِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ مَعَ الْاِخْتِلَافِ
الْكثيرِ فِيهَا بَيْنَهُمْ فِي شُرَاطِئِهِ فَقِيلَ لَخَرَفٌ بَيْنَ الْعَامَّةِ وَغَيْرِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ وَهُوَ رَوَاهُ عَنْ
أَحْمَدَ وَرَوَاهُ الْآخَرُ عَنْهُ لَا يَنْقُضُ إِلَّا بِمَسِّ قَاصِدٍ وَقِيلَ لَا يَنْقُضُهُ إِلَّا مَسُّ بَاطِنِ الْكَفِّ
قَالَ بَشِيرُ الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ وَعَنْ أَحْمَدَ لَخَرَفٌ بَيْنَ بَطْنِهِ وَكَفِّهِ كَمَا فِي الْمَغْنِيِّ وَفِيهِ اخْتِلَافَاتٌ
أَخْرَاجُهَا لَطُولُ الْكَلَامِ بِذِكْرِهَا بَسْمًا ابْنُ الْعَرَبِيِّ فِي شَرْحِ التِّرْمِذِيِّ إِلَى أَرْبَعِينَ مِنَ الْاِبْحَارِ
وَالْفُرُوعِ الْمُخْتَلَفَةِ وَالْجَمْلَةُ انْهَضَ لَهَا فِي مَصْدَاقِ الْأَحَادِيثِ فَقِيلَ مَصْدَاقُهُ بَاطِنُ الْكَفِّ
فَقَطُّ وَقِيلَ ظَهَرُ الْاِبْحَارِ أَيْضًا وَقِيلَ الْمَذْرَعُ أَيْضًا وَقِيلَ بِشَرِّ الشُّبُهَةِ وَقِيلَ بِدُونِهَا أَيْضًا وَاضْطَرَبَ
اقْتِرَافُهَا عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ بِلَّ يَنْقُضُ بِمَسِّ ذِكْرِ الْغَيْرِ أَوْ لَدَى يَنْقُضُ بِمَسِّ ذِكْرِ الصَّغِيرِ أَوْ لَدَى
يَنْقُضُ بِمَسِّ صَاحِبِ زَائِدَةِ أَوْ لَدَى يَنْقُضُ بِمَسِّ ذِكْرِ مَيْتٍ أَوْ لَدَى يَنْقُضُ بِمَسِّ الذِّكْرِ
الْمَقْطُوعِ أَمْ لَا وَكَذَلِكَ إِذَا مَسَّ مَوْضِعَ الْقَطْعِ مِنْهُ وَكَذَلِكَ اخْتَلَفُوا فِي مَسِّ الذِّكْرِ وَالْأَنْثَى
وَالْمَسِّ بِالْحَائِثِ وَبِدُونِهِ وَمَسِّ الْبَيْمَةِ وَالشَّافِعِيُّ فِيهِ قَوْلَانِ وَكَذَلِكَ فِي مَسِّ الْخَنَفِيِّ وَغَيْرِ
ذَلِكَ وَلَا يَدْرِي هَبْ عَلَيْكَ أَنْ مَثَلُ بَذَا الْاضْطِرَبِ فِي مَصْدَاقِ الرِّوَايَةِ الْوَاحِدَةِ يُوْجِدُ
الشُّبُهَةَ فِي الْاِجْتِمَاعِ بِمَا قَدْ لَمْ يَتَّعِينَ لِقَائِيْنِ بِالنَّقْضِ أَيْضًا لِلرِّوَايَةِ بِجَمَلٍ وَلَا خِلَافَ بَيْنَ
الْعَامِلِينَ بَعْدَ النَّقْضِ ١٢ **١٦** قَوْلُهُ إِنَّهُ سَمِعَ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ يَقُولُ دَخَلْتُ عَلَى مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ فَتَذَكَّرْتُ أَنَا يَكُونُ مِنْهُ الْوَضوءُ فَقَالَ مَرْوَانُ وَمَنْ مَسَّ
الذِّكْرَ الْوَضوءُ فَقَالَ عُرْوَةُ مَا عَلِمْتُ ذَلِكَ فَقَالَ مَرْوَانُ اخْبِرْتَنِي بِسُرَّةِ بَنْتِ صَفْوَانَ إِنَّمَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ

لَوْ جِبَ التِّرْمِذِيُّ كَوْنَهُ نَاقِضًا لَأَنَّهُ قَدْ يَكُنْ أَنْ لَا يَعْلَمُ الْعَالَمُ الْكَبِيرُ شَيْئًا مَعَ جَلَالَتِهِ فَقَالَ مَرْوَانُ
ابْنُ الْحَكَمِ أَخْبَرْتَنِي بِسُرَّةِ بَنْتِ صَفْوَانَ وَكُنْتُ الْمُهَلَّةُ بَنْتُ صَفْوَانَ إِنَّمَا سَمِعْتُ
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ إِذَا مَسَّ أَحَدُكُمْ ذَكَرَهُ قَالَ الْبَاجِي الْمَسُّ يَطْلُقُ مِنْ جِهَةِ
الْفَرْجِ عَلَى مَسِّ بَاجِي جَزْوَكَانَ مِنْ جَسَدِهِ وَعَلَى أَيْ وَجْهِهِ عَلَيْهِ الْأَنَّهُ مِنْ جِهَةِ الْعَرْفِ وَ
الْعَادَةُ لَمْ يَجْزِ ذَلِكَ فِي الْأَكْثَرِ عَلَى الْمَسِّ بِالْيَدِ لَانَّ الْمَسَّ فِي الْغَالِبِ إِنَّمَا يَكُونُ بِهَا فَيَلْتَوَضَّأُ
تَذَا بِنِ جَابَانَ وَضَوُّهُ لِلصَّلَاةِ قُلْتُ ذَكَرَ الْإِمَامُ أَوَّلًا الْحَدِيثَ الْمَرْفُوعَ الْمَذْكُورَ فِي أَثْبَاتِ
الْمَرْجُومَةِ ثُمَّ ذَكَرَ فِي تَأْيِيدِهِ أَثَارَ الصَّحَابَةِ كَمَا سَمِعْتِي وَأَمَّا الَّذِينَ قَالُوا بَعْدَهُمْ انْتِزَاعُ الْوَضوءِ مِنْ مَسِّ
الذِّكْرِ اسْتَدَلُّوا بِحَدِيثِ طَلْقِ بْنِ عَلِيٍّ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمَرْفُوعَاتِ وَأَثَارَ الصَّحَابَةِ أَيْضًا بِالْحَدِيثِ
فَافْزَحَ الْإِمَامُ مُحَمَّدٌ فِي مَوَاطِئِهِ عَنِ الْيُوسُفِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ حَدَّثَهُ أَنَّ رَجُلًا
سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ رَجُلٍ مَسَّ ذَكَرَهُ أَيْتَوَضَّأُ قَالَ صَلَّى هُوَ لَا يَنْقُضُهُ مِنْ
جَسَدِكَ وَهَذَا الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ عَنْ قَيْسِ بْنِ طَلْقٍ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ الْيُوسُفُ كَمَا تَرَى وَخَرَجَهُ
عَنْ الطَّيَالِصِيِّ أَيْضًا وَابْنُ خُسْرٍ فِي مَسْنَدِ أَبِي حَنِيفَةَ وَاحْمَدُ وَمِنْهُمْ مُحَمَّدُ بْنُ جَابِرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَاجَةَ
وَالطَّيَالِصِيِّ وَقَالَ الْبُزْجَانِيُّ وَرَوَاهُ بِشْرُ بْنُ حَسَّانٍ وَسَفِيَانُ التَّوْدِيُّ وَشُعْبَةُ وَابْنُ عِيْنَةَ
وَجَرِيرُ الرَّازِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَابِرٍ عَنْ قَيْسٍ وَمِنْهُمْ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ بَدْرٍ عَنْ التِّرْمِذِيِّ وَابْنُ دَاوُدَ
وَالنَّسَائِيُّ قَالَ التِّرْمِذِيُّ هَذَا حَسَنٌ شَيْءٌ فِي الْبَابِ وَقَالَ أَيْضًا حَدِيثٌ مَلَا مِنْ عَمْرِو
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَدْرٍ وَاحْسَنُ وَاحْسَنُ وَمِنْهُمْ الْيُوسُفُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيٍّ كَمَا فِي عَقُودِ
الْجَوَاهِرِ قَالَ الشُّوْكَانِيُّ الْحَدِيثُ صَحِيحٌ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَلِيٍّ الْفَلَّاسِ وَقَالَ هُوَ عِنْدَنَا أَثْبَتُ مِنْ حَدِيثِ
بِسْرَةَ وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ ابْنِ الْمَدِينِيِّ أَنَّهُ قَالَ هُوَ عِنْدَنَا أَحْسَنُ مِنْ حَدِيثِ بِسْرَةَ وَقَالَ
الطَّيَالِصِيُّ اسْتَدَاهُ مُسْتَقِيمٌ غَيْرُ مُضْطَرَبٍ بِخِلَافِ حَدِيثِ بِسْرَةَ وَصَحَّحَ أَيْضًا ابْنَ جَابَانَ وَالطَّيَالِصِيُّ
وَابْنُ حَزْمٍ انْتَهَى وَفِي سَبِيلِ الْإِسْلَامِ شَرْحُ بُلُوغِ الْمَرَامِ أَخْرَجَ الْخَمْسَةَ وَصَحَّحَ ابْنَ جَابَانَ وَقَالَ
ابْنُ الْمَدِينِيِّ (وَهُوَ حَافِظُ الْعَصْرِ وَقَدْ دَاوَلَ هَذَا الشَّانَ مِنْ تَلَامِيذِهِ الْبُخَارِيُّ وَابْنُ دَاوُدَ
وَقَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ عَلَى ابْنِ الْمَدِينِيِّ أَعْلَمُ النَّاسِ بِحَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
قَالَ هُوَ أَحْسَنُ مِنْ حَدِيثِ بِسْرَةَ وَصَحَّحَ الطَّيَالِصِيُّ وَابْنُ حَزْمٍ انْتَهَى وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي الْأَمَةِ
كَذَا ذَكَرَهُ التِّرْمِذِيُّ وَخَرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ عَنْ عُلْفَةَ بْنِ مَالِكٍ الْخَطَلِيِّ نَحْوَهُ لَكِنْ قَالَ فِي الْجَوَابِ
أَنَا أَفْعَلُ ذَلِكَ وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا سَمِعَتْ أَوَّلَ نَفْسٍ إِلَى آخِرِهَا ذَكَرَهُ فِي عَقُودِ
الْجَوَاهِرِ وَاجَابَ الْحَنَفِيَّةُ أَيْضًا عَنْ حَدِيثِ بِسْرَةَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ بِمَا قَالَه الطَّيَالِصِيُّ أَنَّ أَحْمَدَ بْنَ
حَنْبَلٍ رَوَاهُ ابْنُ مَعِينٍ تَذَكَّرْتُ أَكْرَادُ تَكَلَّمَ فِي الْاِبْحَارِ الَّتِي رَوَيْتُ فِي بَيْتِ الْبَابِ وَكَانَ عَاقِبَةُ
أَمْرِهِمَا انْتِزَاعُ الْوَضوءِ عَلَى سَقُوطِ الْاِجْتِمَاعِ بِحَدِيثِ طَلْقٍ وَبِسْرَةَ لَعَارِضًا وَبِاسْطِطَاعِ الطَّيَالِصِيِّ
وَقَالَ كَانَ رِوَايَتُهُ يَقُولُ لَمْ يَجِزْ مَثَلُ بَذَا يَأْخُذُ بِهِ أَحَدٌ لَعَلَّ بِحَدِيثِ بِسْرَةَ وَالشُّدَّ
لَوْ أَنَّ بِسْرَةَ شَدَّدَتْ عَلَى هَذَا النُّعْلِ مَا جَزَتْ شَهَادَتُهَا إِنَّمَا قَامَ الدِّينُ الصَّلَاةُ
وَقَامَ الصَّلَاةُ الطَّيَالِصِيُّ فَمِنْ فِي صَحَابَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ يَقْتَضِي هَذَا الدِّينَ
الْأَبْسَرَةَ قَالَ ابْنُ زَيْدٍ عَنْ هَذَا الْأَدْنَى مَشِيتُْنَا مَا مَعَهُمْ وَاحِدٌ يَرَى فِي مَسِّ الذِّكْرِ وَضَوُّهُ انْتَهَى
وَبَسَطَ الطَّيَالِصِيُّ الْكَلَامَ عَلَى الْمَسْأَلَةِ حَتَّى الْبَسْطُ وَنُكِّلَ فِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ أَيْضًا كَمَا تَقَدَّمَ
وَبِأَيْضِ عَنْ مَشَاحِجِ الْحَنَفِيَّةِ أَنَّ الْحَدِيثَ يَرَوِي عَنْ امْرَأَةٍ وَالْحَكَمُ عَنِ الْبُحَارِيِّ فَيَكْفِ
يَنْقُضُ بِرَوَايَةِ النِّسَاءِ وَبِأَيْضِ فِي الْأَصُولِ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ الَّتِي يَرَى بِهَا الْبُلُوْهُ لَا يَحْتَسِبُ فِيهِ
خَبَرُ وَاحِدٍ مَثَلُ بَذَا الْجَوَاهِرِ وَمَا ذَكَرَ الْبَيْهَقِيُّ أَنَّ الشُّيْخِينَ لَمْ يَخْرُجَا وَلَا اخْتَلَفَ وَقَعَ فِي
سَمَاعِ عُرْوَةَ عَنْ بِسْرَةَ أَوْ سَمَاعٍ عَنْ مَرْوَانَ وَبِأَيْضِ عَنْ ابْنِ مَعِينٍ ثَلَاثَةَ أَحَادِيثَ لَمْ يَصِحَّ
مِنْهَا شَيْءٌ حَدِيثٌ كُلُّ مَسْكَرٍ وَحَدِيثٌ مِنْ مَسِّ ذَكَرَهُ فَيَتَوَضَّأُ وَحَدِيثٌ لَانَّكَاحَ
الْبُلُوْهُ وَمَا قِيلَ أَنْهُ لَا يَصِحُّ النُّقْلُ عَنْ ابْنِ مَعِينٍ رَوَاهُ الْعَجَلِيُّ وَأَنْتَ خَيْرُ بَنِي لَوْ فَرَضَ مَعَهُ
الْحَدِيثُ لَاجِبَةً فِيهِ أَيْضًا لَمَّا مَثَرُوكَ الظَّاهِرُ عِنْدَ الْعَمَلِ إِجْمَاعًا فَإِنَّ الْمَسَّ لَمْ يَكُنْ كَمَا تَقَدَّمَ
مِنْ كَلَامِ الْبَاجِي مُطْلَقٌ فَمَا قِيدَهُ وَمِنْ الْقِيُودِ بِالشُّبُهَةِ أَوْ بِطَلْقِ الْيَدِ أَوْ بَعْدَ الْحَائِثِ
أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ تَقْيِيدَاتٌ لَا طَلَاقَ الْحَدِيثِ وَصَرَّحَ فِي أَنْهُمْ أَيْضًا لَا يَقُولُونَ بِالْحَدِيثِ
قَالَ الشُّعْرَانِيُّ انْتَهَى الْفَقْهَاءُ عَلَى أَنَّ مَسَّ ذَكَرَهُ أَوْ دَرَهُ بَعْضُ مَنْ أَعْضَاهُ غَيْرُ يَدِهِ لَا
يَنْقُضُ انْتَهَى عَلَى أَنَّ حَدِيثَ بِسْرَةَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ بِهِ الْبُلُوْهُ وَالْمَسَّ كَمَا فِيهِ عَنْ
الْأَسْطَابَةِ وَلَا بَعْدَ فِيهِ وَلَا يَبْعَدُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ بِالْوَضوءِ غَسْلُ الْيَدِ اسْتِجَابًا لِمَا سَمِعْتِي
فِي أَثَرِ مَسْجُودٍ وَبَلَّ هُوَ الْمُتَعَيِّنُ عِنْدِي لِزِيَادَةِ الطَّيَالِصِيِّ فِي الْكِبَرِ وَالْأَوْسَطِ فِي حَدِيثِ بِسْرَةَ
بَذَا بَعْدَ ذَكَرَهُ وَأَوْتَيْتُهُ أَوْ فَعِيهِ كَمَا فِي جَمْعِ الْفَوَائِدِ وَلَيْسَ فِي مَسِّ الرَّفْعَيْنِ الْوَضوءُ عِنْدَهُ أَحَدٌ
نَعَمْ قَسْلُ الْيَدِ مِنَ بَابِ الشُّرْهِ وَلَيْسَتْ شَرْعِيًّا مَا لَمَّا نَعَى لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِجْبَابُ الْوَضوءِ بِمَسِّ الرَّفْعَيْنِ
وَزِيَادَةُ الشُّكِّ عَنْهُمْ حِيْمَةٌ وَيَحْتَمِلُ بَيَانُ الْاِفْعَالِ وَالْاِسْتِجَابِ وَالْوَضوءُ لِنَايَةِ الشُّرْهِ
كَامِطُ الشُّعْرَانِيِّ فِي مِيزَانِهِ وَحَدِيثُ طَلْقٍ فَارِغٌ عَنْ هَذِهِ الْأَحْثَالَاتِ كُلِّهَا فَوَجِبَ الْعَمَلُ
بِهِ هَذَا يَنْخِصُ مَعَارِضُ الْمَرْفُوعِ بِالْمَرْفُوعِ ثُمَّ ذَكَرَ الْمَصْنُفُ التَّائِيْدَ لَمْ يَسِرْ بِالْأَثَارِ فَتَذَكَّرَ
أَيْضًا الْأَثَارَ الْمُؤَيَّدَ لِحَفِيَّةٍ بَعْدَ هَذَا انْشَاءَ الشُّعْرَانِيُّ ١٣

امراته او حبسه ما بيده فعليه الوضوء **مالك** انه بلغه ان عبد الله بن مسعود كان يقول من قبله الرجل امراته الوضوء **مالك** عن ابن شهاب انه كان يقول من قبله الرجل امراته الوضوء **العمل في غسل الجنابة مالك** عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة ام المؤمنين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا اغتسل من الجنابة بدأ فغسل يديه ثم توضأ كما يتوضأ للصلاة ثم يثب على راسه ثم يصب على راسه ثلث غرفات بيده ثم يفيض الماء على جلده كله **مالك** عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة ام المؤمنين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

عروة بن الزبير عن عائشة روى واخرجه ايضا ابو داود من طريق عروة المزني المرواية ما اوردوا على الحديث الا رسال وانما خير بان المرسل حجة عند الخليفة والمالكية وعند غيرهم اذا توجب هناك ايضا ان جبر بكثرة طرق كما قاله الشوكاني قال الزبيدي كلهم ثقات وسنده صحيح ومال ابن عبد البر ان تصحيحه فقال صححه الكوفيون وثبتوه برواية الثقات وجيب لا يكره لقائه عروة الم ومننا حديث عائشة في الصحيح وغيره بالفاظ مختلفة في المساقم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلوة قال الشوكاني في مقال ابن حجر في الفتح ان المسح يحتمل ان يكون بجمل وذلك خاص به صلى الله عليه وسلم تكلف ومخالفة للظاهر المومن اقوى الادلة في ذلك البوحيفة عن الاعش عن حبيب بن ابي ثابت عن عروة بن الزبير عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يصح ما تأم ثم يتوضأ للصلاة فيلقى المرأة من نساء فيقبلها الحديث بهذا اخرج طلمة النذل في مسنده ولا يفتى الى ما قيل انه ليس بابن الزبير بعد التفرغ في رواية امام الائمة الى حيفه بان ابن الزبير ومن اقواها ايضا البوحيفة عن ابي روق عطية بن الحارث النماني عن ابراهيم بن يزيد التيمي عن حفصة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ للصلاة ثم يقبل ولا يجرد وضوءه كذا اخرج ابن خزيمة في مسنده ورواه الدارقطني من وجه آخر عن الثوري فقال فيه عن ابراهيم التيمي عن ابيه عن عائشة وايقظ البوحيفة عن محمد بن عبد الله عن عروة بن شبيب عن زينب بنت ابي سلمة عن عائشة انه صلى الله عليه وسلم خرج الى المسجد فقبلها ثم خرج الى المسجد فغسل ولم يتوضأ بهذا اخرج ابن خزيمة في مسنده والاشثاني في مسنده عن ابن ماجة من طريق حجاج عن زينب السيمية عن عائشة بلفظ كان يتوضأ ثم يقبل ويصلي ولا يتوضأ وربما فعل بي قال الزبيدي مسنده حميد فيعده هذه النصوص لا يبقى المحل لانكاره ١٣

له قوله العمل

في غسل بالضم الفعل المخصوص وهو المراد هناك وبالفتح المصدر وبالكسر ما يغسل من الماء وغيره وقيل بالضم والفتح مصدر وقيل المضموم مشترك بين الفعل وما را غسل وقال ابن حجر جوفه سيلان الماء على البدن وشرعا سيلانه مع التيميم بالنية قال القاري المراد بالسيلان اعم من الاسالة والتخميص بالبدن وقيد النية بمعنى على مذهبه انتهى الجنابة اي كيفية الغسل من الجنابة قال العين والجنابة الاسم وهو في اللغة البعد وسمى الانسان جنب لانه متى ان يقرب من مواضع الصلوة لم يطهر يستوى فيه الذكر والانثى والواحد والجمع **مالك** قوله كان اذا اغتسل من الجنابة اي اراد وشرع الغسل بدأ فغسل يديه قبل ان يدخل الماء كما في رواية الترمذي وهو على الوجوب اذا كان عليها شئ من النجاسة وعلى الاستحباب اذا لم يكن وهو الظاهر ثم غسل فرجه كما ورد في الروايات ثم توضأ كما يتوضأ للصلاة احتراز عن الوضوء اللغوي وهو غسل اليدين مثلا والمراد بالوضوء الكامل على الظاهر وهو مذهب مالك والشافعي وقالت الخنفية ان كان في مستنقع اخر غسل القدمين والافلا قاله الزرقاني قلت وصرح صاحب الدرر من الخنفية ايضا باستحباب الاول وكذلك في روايات عن الامام مالك روى ايضا ذكرهما الباجي وكذا عن احمد كما ذكرهما صاحب المغني ومن قال بتاخير غسل الرجلين اخذ برواية يسمونه روى المصنف فيها تاخير غسل الرجلين وروى في حديث عائشة روى ايضا عند مسلم وغيره والجمع بين الروايتين باختلاف محل الغسل كما قاله

الخنفية اول ١٢ **مالك** قوله ثم يدخل اصابعه في الماء فيأخذ الماء كما في رواية مسلم فيغسل بها اي باصابعه اصول شعره قال الزرقاني هذا التحليل غير واجب اتفاقا الا ان كان الشعر بلدا بشئ يحول بين الماء وبين الوصول الى اصوله انتهى ثم يغيب صلى الله عليه وسلم على راسه ثلث غرفات بفتح الراء جمع غرفة قال ابن العربي الغرفة بفتح الغين وضمتها فاذا فتمتبا جعتبا غرفات واذا فتمتبا جعتبا غرفت ومعنى ففتح الغين المرة الواحدة وضم الغين لما يليه من الماء قال ابن العربي خص ثلثا لانه معنيين قال بعضهم لانه سنة الطهارة وبذا ضعيف لان العدد مسنون في الوضوء دون الجنابة والصحيح ان ذلك القصدي لغيم تيميم الغسل فان الاول تيميم ما اتفق من الموضع والثانية تيميم اليدين والثالثة تستوفيه يمين الخلف لم تحصل بعد الفرق بين الوجين فان مالهما واحد لان سنة الشدة في الطهارة لاجل هذا المعنى وكونها مسنونا في الوضوء لا يستلزم عدم السنة في الغسل بيده جميعا ثم يفيض أي يسيل الماء بيده يابا ليا من على جلده اي بدنه كله زاده تاكيدا للحديث حجة للجمهور في عدم وجوب ذلك خلافا للمالكية اذا قالوا بالوجوب ذلك فاولوا الحديث بان المراد بالامانة الغسل مع ذلك **مالك** قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل من اناء وكان من شبهة بفتحين كما في رواية قال الباجي قولها كان يغتسل من اناء يحتمل معنيين احدهما انه يغتسل من هذا الاناء وان استعمل اليسير من ماء او كله او اكثر منه فيتناول ذلك اباحة الوضوء بذلك الاناء وقد اجمع الفقهاء على جواز الوضوء بكل اناء طاهر ليس فيه ذهاب ولا فسخ الا ما يروى عن ابن عمر من منع من اناء الشرب وغيره والثاني انه يستعمل في غسله ماء ذلك الاناء فقصده به الاخبار عن مقدار الماء انتهى مختصرا قلت فيكون الحديث على التسمية الاول من بيان ظروف الوضوء والغسل لامن باب مقدار الماء لها هو الفرق بفتحين على الاثر الا لفتح وقيل بسكون الراء ونقل السيوطي عن الازهرى انه في كلام العرب بالفتح والمحدثون يسكنونه واختلف في مقداره فقيل ثلثة اصبع ونقل ابو عبيد الا اتفاق عليه والظاهر اتفاق اللغويين وقيل صاعان وقيل ثمانية اوطال وحكي ابن الاثير انه بالفتح ستة عشر بالاسكان ثمانية وعشرون رطلا قال في الجمع هو بالحركة يسع ستة عشر رطلا وبالسكون ثمانية وعشرون رطلا وهذا لا ينافي في اغتساله من الصاع لاختلاف الاحوال مع انه لا يريد ان يغتسل من طائفة بل يريد ان يغتسل من اناء يغتسل منه انتهى قلت وفي الكفاية على السداية اقوال اخرى مقداره لو شئت التفصيل فارجع اليه واكتف منا بالاشارة من الجنابة اي بسبب الجنابة قال القاري ثم الاجماع على انه لا يشترط قدر معين في ماء الوضوء والغسل ولكن ليس ان لا ينقص ماء الوضوء عن مدو ماء الغسل عن صاع تقريبا انتهى وفي شرح المغني ويتوضأ بالماء ويغسل بالصاع فان اسبغ بدنها اجزاه وروى قال الشافعي واكثر اهل العلم وقيل لا يجزئ دون الصاع في الغسل والماء في الوضوء وحكي ذلك عن ابي حنيفة انتهى مختصرا قلت ونقل الباجي الخلاف فيه الى الشيخ ابي اسحق دون ابي حنيفة وهو الادوية فان مقدار الماء عندنا الخنفية عدة صاحب الدرر المختار من سنن الغسل نقل الشافعي عن الحلية نقل غير واحد اجماع السليبي على ان ما يجزئ في الوضوء والغسل غير مقدار بمقدار ما في ظاهرا رواية من ان ادنى ما يكفي في الغسل صاع وفي الوضوء مدا للحديث المتفق عليه ليس بلازم بل هو بيان ادنى المقدار المسنون قال في البحر حتى من اسبغ بدون ذلك اجزاه انتهى قلت وكذا في غير ما من كتب الفقه فنبه الخلاف فيه الى الخنفية لا يصح ١٣

وسلم كان يغتسل من اناء هو الفرق بين الجنابة **ما لك** عن نافع عن عبد الله بن عمر كان اذا اغتسل من الجنابة بدأ فاسرع على يده اليمنى فغسلها ثم غسل فرجه ثم مضمض واستنثر ثم غسل وجهه ونحو في عينيه ثم غسل يده اليمنى ثم غسل يده اليسرى ثم غسل راسه ثم اغتسل وافاض عليه الماء **ما لك** انه بلغه ان عائشة ام المؤمنين سئلت عن غسل المرأة من الجنابة فقالت لتحفن على راسها ثلث حفنات من الماء وتضع راسها بيديها **واجب الغسل اذا التقى الختانان** **ما لك** عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب ان عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يقولون اذا مس الختان الختان فقد وجب الغسل **ما لك** عن ابي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن ابي سلمة بن عبد

قوله ان عبد الله بن عمر كان اذا اغتسل من الجنابة اى
بسببها بدأ بالوضوء فافزع اى صب الماء على يده اليمنى بيده اليسرى فغسلها واكتفى بغسل
اليمنى يمكن غرت المادية ولا معنى لغسل اليسرى لما سبها شرها فى غسل الفرج ثم غسل
فرجه بشماله بدأ به قبل الوضوء لما فيه من ازالة النجاسة الظاهرية الحقيقية ثم مضى بميمنة
واستغفر بشماله بعد ما استغنى بميمنة وتقدم معنى الاستنشااد واخبره فى الوضوء واختلف
العلماء فى المضمضة والاستنشاق فى الغسل فقال ابو حنيفة وما جابه واحمد وجوبها
وقال مالك والشافعي بميمنتها واستدل الاولون بما روى الدارقطني والبيهقي من حديث
بركة بن محمد الجبلى عن يوسف بن اسباط عن صفوان عن خالد الخزاز عن ابن سيرين عن
ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المضمضة والاستنشاق للنجس ثلثا
فريقته قال القدوري فى تجربته قوله بركة الجبلى ضعيف ليس بصحيح لان ابن معين
اشنى عليه فى كنية الاخيرة وقد روى الخبر من غير طريق مرسلناذ انى الفتح الرحمانى عن نناية
النمائية قال الزيلعي قال الشيخ تقي الدين فى الامام وقد روى هذا الحديث موصولا من غير
حديث بركة ثم اخبره بسنده عن ابى هريرة مرفوعا المضمضة والاستنشاق ثلثا للنجس
فريقته قال الدارقطني عزيز تفرويه سليمان عن بهام ثم ذكر الكلام على ضعفه واخرج البيهقي
بسنده عن ابن عباس انه سئل عن نسي المضمضة والاستنشاق قال لا يعيد الا ان يكون
جنبنا قال صاحب السعاية على شرح الوقاية فنهذ الروايات كلها شاهدة على فريقتهما
وضعف بعضها بارتفع بضم الاخر اخرج البوداود والترمذي وابن ماجه من حديث
ابى هريرة مرفوعا ان تحت كل شعرة جنة فاعسلوا الشعر الحديث وفى الانف ايضا شعرو
اخرج البوداود بحداه عن على مرفوعا وسكت عليه وايضا استدلى عليه بمواظبته صلى الله
عليه وسلم عليه فى الغسل هذا وقوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا من اقوى الاولات فى
الباب امر تعالى بالامداد وهو تطهير جميع البدن الا ان ما تقدم ايهال الماء اليه خارج
كذا فى الهداية ٣ **قوله** لم يغسل وجهه وجره ونضح اى رش الماء فى عينيه قال ابن
عبد البر لم يتابع ابن عمر عن على النخعي العينين احد قال وله شذائذ فيها حمله عليها
الورع روى عن الامام مالك ليس العمل على حديث ابن عمر فى نضح العينين قال الامام
محمد رحمه بعد تخرجه بهذا الحديث فى موطنه وهذا كله ناخذ الا النضح فى العينين فان ذلك
ليس بواجب على الناس فى الجنابة وهو قول ابى حنيفة ومالك بن انس والعامية
انتهى قال السخاوى على المراتى ولا يجب ايصال الماء باطن العينين ولو فى الغسل
للضرورة وهذه العلقة تنضج الحرمة ويرجح بعضهم وقالوا لا يجب غسلهما من كل نجس ولو
اعنى لانه مضر مطلقا وفى ابن امير الحاج يجب ايصال الماء الى اهداب العينين وموقعها
قلبت وما يحظر فى البال والبدن اعلم ان ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم
اشربوا الماء اعينكم اخبره الدارقطني بسند ضعيف كما ذكره ابن رسلان وكان معنى قوله
صلى الله عليه وسلم عند العامة هو تعادى الماقيين لكن ابن عمر رحمه حمله على ظاهره فكان ينضح
فى عينيه فتأمل وتشكر ثم غسل يده اليمنى ثم غسل يده اليسرى مع المرفقين قال الباجي
اجابه عن استعمال التيمن فى غسل الترتيب والاعطاف ان هذا الترتيب مستحب وليس
بمستحب انتهى ثم غسل راسه ولم يذكر فى الحديث المسح والصحيح استحبابه ليس على الميسر
لانهم لغسل كذا فى الفتح الرحمانى عن العيصى قال الشامي هو الصحيح وفى البدائع ان ظاهر
الرواية قللت عموم الحديث المتقدم يتناول الا ان الرواة لصفته غسله صلى الله عليه وسلم
جماعة منهم ما شئت روى فذكرت بلفظ يتوضأ كما يتوضأ للصلاة وميمونة وذكرت الوضوء
مفصلة ولم تذكر المسح بل ذكرت بد الغسل الراس وصرف ابن العربي فى شرح الترمذي
حديث عائشة الى حديث ميمونة والاوجه عندي التوسع ثم اغتسل واغاض تقصير لا
غتسل عليه اى على بدنه الماء على اليدين اولاهم على اليسار ١٢ **قوله** شلت بقاء
المجهول عن غسل المرأة من الجنابة فقالت لتحفن بكسر اللام وفتح الدال وسكون الماكدوس
الفاء قال الزرقاني من ضرب قال فى الجمع المحفن اخذت الشئ براحة الكف وهم لا صابغ
وقال فى القاموس المحفن اخذت الشئ براحتك والاصابع مضمومة على راسها ثلث
حنات من الماء بفتح الفاء جمع حفنة كسجة وسجدات وهي ملا اليد من الماء كذا فى

الزرقاني وفي القاموس المحفنة طاء الكفت والمرأة تصب ثلثا دبرها تصب الكثر قال
عائشة رضي الله عنهما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفيض على راسه ثلثا ونحن نفيض على
راسنا خمسا من اجل الضفر وبذا يختلف باختلاف احوال الرجال والنساء من شدة وكثرة
قليل ومضفور وغيره كذا في العارضة بتغيير ١٣ قوله ولتضعف باسكان الضاد
وفتح الغين المعجمين من باب فتح والضفت معا لجره شعر الراس باليد عند الغسل كأنها
تخلط بجمعة بعض اليد على فيه الفسول والماء راسها بيد يدا ليدخل فيه الماء وفي حديث
عائشة رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم في شرب شعره الماء الحديث ثم ائتمت الاربعة متفقة على
ان المرأة لا تتعفن شعرها عند الغسل من الجنابة ويقيمها الخيشاء اذا بلت اصول شعرها
وكذلك عند الغسل من الحيض وبه قال الامام مالك كما نقله الزرقاني خلافا لما في البايع
وهو المشهور من رواية الامام احمد في المغني حيث قال لا يخفف المذهب في ان لا لا يجب
نقصه من الجنابة ولا علم فيه خلافا بين العلماء الاماروي عن عبد الله بن عمرو والتقي الاثني
الاربعة على ان نقصه غير واجب (للجنابة) الا ان يكون في راسها حشوا وسدر يمنع وصول
الماء الى ما تحته فيجب اذا التوان كان خفيفا لا يمنع لاجب والرجل والمرأة في ذلك سواء ١٤
قوله واجب الغسل اذا اتقى الختانان الظاهر ان الواجب بمعنى المصدر واذا
ظرفية اي وجوب الغسل عند التقاء الختانين ويحتمل ان يكون من اضافة الصفة الى الموصوف
اي بيان الغسل الواجب عند التقاء الختانين ويحتمل غيرهما من التوجيهات والختانان ثلثية
ختان وهو موضع القطع من الذكر وخرن الجنابة والختن بسكون التاء القطع يقطع من
الرجل ما يغطي الحشفة ومن المرأة جليدة في اعلى فرجها تشبه عرف الديك بينهما وبين محل
الذكر جليدة رقيقة كذا في الزرقاني والجمع ويقال لختان المرأة الخفاض وتنبها بهننا بلفظ الختان
تقليبا قال ابن العربي يقال ختن الغلام ختنا اذا قطعت جلده كمره والختان موضع الختن
وهو من المرأة الخفاض فالخفاض للمرأة كالختان للرجل فكان نظام الكلام ان يقول
التقاء الختان الخفاض لكن لما شتا بهما ردا واحدا الى الآخر كما يقال العمران وذلك
كثير وقدره الثقيل الى الخفيف كالقمرين وقدره والادنى الى الاعلى كالختانين ١٥
قوله كما لو يقولون اذا مس اي جاوز كما في رواية الترمذي الختان من الرجل
الختان من المرأة وهو شاكلا لانه من المرأة يسمى خفاضا في اللغة كما تقدم فقد وجب
الغسل وان لم ينزل والمراد بالمس المجاوزة والتغيب لاحيطة المس سواء كان
مقتنين او لا فلو وقع المس بلا ايلاج لم يجب الغسل بالاجماع وقيل المراد بالحيطة
بان المس العادي لازم للدخول فان ختان المرأة فوق محل البول وهو فوق الفرج الذي
هو محل الولد فلا يكون محاذة الختانين والتقاءهما الا بعد الغيبة ثم لا يذنب بطلب ان ذكر سعيد
ابن المسيب الغسل بهذا التاكيد الذي يظهر مع ذكر الثلثة من ان الكا برودة الامام
مالك به الباب لكان اختلاف الصحابة في هذه المسئلة كما ينبغي في حديث ابى موسى ثم ان الرباب ينافى ماروي في حديث
زيد عن عثمان رضي الله عنه انه قال يتوضأ كما يتوضأ للصلاة وليس ذكره سمعته من رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال زيد فسا لله عليها والزبير وطحمة وابى بن كعب فامرود بذلك
رواه الشيخان لكن قال الامام احمد حديث معلول لانه ثبت عن بنو الهذيل الخمسة الافاء
بخلافه وقال علي بن المديني شاذ وقال الحافظ وغيره ان الحديث ثابت من جهة اتصال
سنده وحفظ روايته وليس هو فخر ولا لا يقتصر فيه انما فهم بخلافه لانه ثبت عندهم باسمه
فقد هو اليه فكم من حديث منسوخ وهو صحيح من حيث الصناعة الحديثية وقد ذهب
الجمهور الى شتمه بحديث ابى هريرة مرفوعا اذا اجلس بين شعبا الاربعة الحديث
وبحديث عائشة مرفوعا نحوه وبما رواه احمد والبوداؤد والترمذي وصححه وابن ماجه
 وغيرهم عن ابى بن كعب ان الفتيا التي كانوا يقولون الماء من الماء رخصه كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم رخص بها في اول الاسلام ثم امر بالاغتسال بعد صحة ابن خزيمة
وابن حبان وغيرهما وقال الامام الشافعي كلام العرب يقتضي ان الجنابة يطلق حقيقة
على الجماع وان لم ينزل ولا خلاف ان الزنا الذي يجب له الحمد هو الجماع وان لم ينزل
وقال الطحاوي اجمع المباحرون والخلفاء الاربعة على ان ما وجب الجملة والرجم لوجب
الغسل وعليه عامة الصحابة والابن حبان وهو رخصاء الامصار ١٦

الرحمن بن عوف أنه قال سألت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ما يوجب الغسل فقالت هل تدري ما مثلك يا أبا سلمة
مثل الفروج يسمع الديكة تصرخ فيصرخ معها إذا جاز الختان الختان فقد وجب الغسل **١٢** **مالك** عن يحيى بن سعيد عن سعيد
ابن المسيب أن أبا موسى الأشعري أتى عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فقال لها لقد شق علي اختلاف أصحاب رسول الله صلى الله
عليه وسلم في أمرنا لا أعظم من استقبلك به فقالت ما هو ما كنت سأثأرك مني فسألت عن الرجل يصيب أهله ثم يكسل
ولا ينزل فقالت إذا جاز الختان الختان فقد وجب الغسل فقال أبو موسى الأشعري لا أسألك عن هذا أحد بعدك **١٣** **مالك**
عن يحيى بن سعيد عن عبد الله بن كعب مولى عثمان بن عفان أن محمود بن لبيد الانصاري كسأل زيد بن ثابت الانصاري عن الرجل
يصيب أهله ثم يكسل ولا ينزل فقال زيد يغتسل فقال محمود أن أبي بن كعب كان لا يرى الغسل ففعل زيد أن أبي بن كعب نزع
عن ذلك قبل أن يموت **مالك** عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول إذا جاز الختان الختان فقد وجب الغسل **وضوء الجنب**
إذا اراد أن ينام أو يطعم قبل أن يغتسل **مالك** عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أنه قال ذكر عمر

الغسل فقالت تلاطفه بذلك الكلام أو تعاقبه به هل تدري ما مثلك يا أبا سلمة
فقال لا أؤلم نتجج إلى الجواب فقالت مثلك مثل الفروج بشدة الراد المملة آخره
جيم كتور ويضرم كسوح فرخ الدجاج كذا في القاموس في باب الجيم يسمع الديكة
برزة غبته جمع أدبك ذكر الدجاج تفرخ بضم الداء أي تبيض وتبيض فيصرخ معها
قيل عرضها بهذا الكلام العائشة عليه السلام لا كان لا يغتسل من النقاء الختانين لروايته عن
سعيد حديث المار بالماء كما هو مخرج في أبي داود وغيره وفي آخر الحديث وكان
الوسيلة يغتسل ذلك يعني لا يغتسل إلا من الأثرال فتابته على تقليده لانهما كانت
أعلم بمثل هذه المسائل وقيل يحتل أن كان في زمن الصحابة قبل البلوغ فزاهم
يسنون مسائل الجماع فسأل عنها كالفروج يسمع صياح الديكة فيصيح معهن وان
لم يبلغ مبلغ العراخ وقيل يحتل أن كان يتكلم في المسائل كلام المشايخ ويحشرون ولم يبلغ
مبلغه وح لا يخص بهذا السؤال خاصة ثم أجابت سؤاله فقالت إذا جازوا
غاب الختان مرفوعا الختان منصوبا فقد وجب الغسل للبارز فممت عن مقتضى
الحمل والكلام أنه لا يسأل عن جميع ما يوجب الغسل وان كان اللفظ عاما بل السؤال خاص
بما أجابت فوتمحل الاختصار في الرواية **١٢** **مالك** عن يحيى بن سعيد عن سعيد
ابن المسيب أن أبا موسى الأشعري أتى عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فقال لها لقد شق علي
اختلاف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على شق عليه لقوة
ما مع من الدلائل والأخبار الصالح التي يتفق بها الفريقان فيشق عليه ترك بعضها والأخذ
بالبعض وفي رواية مسلم عن أبي موسى قال اختلف في ذلك ربه من المهاجرين والأنصار
فقال الانصار لا يجب الغسل إلا من الماء وقال المهاجرون بل إذا خالط فقد وجب الغسل
قال أبو موسى فانا أشفيكم في ذلك فممت فاستأذنت على عائشة الحديث في أمرنا لا أعظم
والكبرهوان استقبلك إذا جاك به أي بذلك الأمر كونه ما ينبغي ذكره لمحض النساء
فبينما عند الام ففعل عن أم المؤمنين فقالت ما استفهامية هو فانه لا حياة في السدين
ما موصولة كنت سأثأرك مني فسألت عن أبي داود أيضا أنك زاده في مسلم وفيه تبسبه على
أن حرمنا مؤبده وانها في ذلك بمنزلة الام وان ما يجوز للرجل أن يستقبل به امرأه عليه
أن يستقبل به أم المؤمنين فقال أبو موسى الرجل يصيب أهله أي بجماع حليلته ثم يكسل
بضم الياء وكسر السين وقيل بفتح الياء والسين من كسل من باب فرخ يقال كسل الرجل
إذا جاع ثم أدركه فتور فلم ينزل أو معناه صار ذاك كسل ويقال كسل النخل إذا قتر عن الثراب
وفي العارضة يقال كسل الرجل ويحوز كسل وفي القاموس كسل في الجماع خالطها ولم ينزل
ثم فسره بقوله ولا ينزل ليحصل المقصود بابلغ التصریح فقالت عائشة روى عن أبي الجهم سقطت
كما في رواية مسلم وهذا مثل يذكر في وجود المنقش المشتاق إلى سماع الخبر من يكلمه على
حقيقته **١٣** **مالك** عن يحيى بن سعيد عن سعيد ابن عرفة عن عمار بن عبد الله بن عمار
وان لم ترفعها ظاهرا لكن يدخل في المرفوع معنى لانه محال أن ترى رايها حجة على الصحابة المختلفين
ومحال أيضا تسليم أن موسى رايها مجرد مع اختلاف الصحابة فيه فلم يبق إلا أن أبا موسى علم
انها سمعت أني فممت فقلت روي عن أبي موسى عن عائشة نص في الرفع قالت
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جلس بين شعبها الأربع ومس الختان الختان
فقد وجب الغسل فقال أبو موسى الأشعري لا أسأل عن هذا الأمر أحد بعدك أبدا يريد
أنه قد أخذ بقولها في ذلك ووثق بعلمها **١٣** **مالك** عن زيد بن ثابت الانصاري
عن الرجل يصيب أهله ثم يكسل أي يدركه فتور كما تقدم ولا ينزل ما حكمه فقال
زيد يغتسل يشك عليه ما روى عن زيد أن كان يقول لا يغسل عليه والظاهر أن رواية الباب
بعد رجوعه عما ساء في مفضل فقال له أي لزيد محمود أن أبي بن كعب كان لا يرى الغسل
في الأكل فقال لزيد أن أبي بن كعب نزع بنون وزاي أي كف ورجع عن ذلك
القول قبل أن يموت واخرج ابن أبي شيبة والطبراني عن رفاعه بن رافع قال كنت

عند عرقيل لزيد بن ثابت ثابت يفتي الناس في المسجد بانه لا يغسل على من يجامع ولم
ينزل فقال عرقم على به فاني به فقال يا عدو نفسه ابلغ من امرك أن تفتي براك
قال ما فعلت يا أمير المؤمنين وانما حدثني عمومي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال أي عمومك قال أبي بن كعب واليويوب ورفاعة فالتفت عمري وقال ما تقول
قلت كنا نقتله على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فجمع عمر الناس فالتفتوا على أن الماء
لا يكون إلا من الماء الأعلى ومعاذ فقال إذا التفتي الختانان فقد وجب الغسل فقال
عرقم لقد اختلفتم وانتم أهل بدر فقال على لعمرس أزواج النبي صلى الله عليه وسلم فادرس
إلى حفصة فقالت لا أعلم فارس إلى عائشة فقالت إذا جاز الختان الختان فقد وجب
الغسل فممت عرقم وقال لا أوتي بأحد فعله ولم يغتسل إلا انكسرت عقوبة أني فحدث الباب
افتاء منه بعد تلك القصص وعلى هذا فلا يشك أيضا ما روى أبو داود والترمذي وجماعة
عن أبي بن كعب أن الماء من الماء كان رخصة أو خصا رسول الله صلى الله عليه وسلم في
أول الإسلام لان هذه الرواية تحمل على ما بعد الرجوع **١٣** **مالك** عن يحيى بن سعيد
عن أبي بن كعب أن الغسل إذا اراد أن ياكل شيئا قبل الغسل أو ينام قبله فليتوضأ ما حكمه الموضوع
ما الموضوع لمن اراد النوم فقال الظاهرية وابن حبيب من المالكية بوجوبه والجمهور والأئمة
الأربعة باستحبابه وما نقل ابن العربي عن مالك وأشافعي أنه لا يجوز له أن ينام قبل أن
يتوضأ أنكر عليه قال ابن عبد البر لا أعلم أحد أوجب الاطافعة من أهل الظاهر وسائر الفقهاء
لا بوجوبه وهو قول مالك وأشافعي وأحمد والشافعي قال العيني وذو حبيب طائفة إلى أن
الوضوء المأمور به الجنب هو غسل الذي منه غسل ذكره ويديه وهو التلطيف وذلك
يسمى عند العرب وضوء قالوا ابن عمر لا يتوضأ عند النوم الوضوء الكامل وكما سألني في
آخر الباب وهو روى الحديث وعلم مخبره أن الوضوء لمن اراد أن ياكل أو يشرب
فقد اتفق الكل على استحبابه قاله الشوكاني قلت لكن مقتضى عباراتهم أن الوضوء للنام
أكبر من الوضوء للأكل بل كلام بعضهم كالباجي والحاوي وغيرهم يشير إلى عدم الاستحباب
في الأكل فالظاهر أن تاركه في النوم أشد منه في الأكل لوب الشئ ابن تيمية في منتهى
الاخبار استحباب الوضوء لمن اراد النوم ثم ذكر بعده باب تأكيد ذلك للجنب واستحباب
الوضوء للأكل والشرب والمعاودة وهذا نص في أن الوضوء للنوم أكبر منه
لأنه لا أشد **١٣** **مالك** عن زيد بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم ومقتضى الحديث أنه من مسانيد ابن عمر ورواه البوزع عن مالك فزاد فيه
عن عمرو بن دينار عن يوب عن نافع عن ابن عمر عن عمار بن الخطاب قال قال النبي صلى الله عليه وسلم
الاختلاف ما يندرج في صفة الحديث فالظاهر أن ابن عمر حقه هذا السؤال إذ تميمه في
المقول لابن عمر كما هو مصرح في رواية النسائي بطريق نافع البشاية
من الليل أي في الليل وتام سؤالهم منصرف كما يدل عليه الجواب أو الكسفي في السؤال
على هذا القدر وفهم النبي صلى الله عليه وسلم عن السؤال أنه النوم قبل الغسل فقال له
رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كان يمكن أن يكون ابن عمر عاقر إذا ذاك فطابه بذلك
ويكن يكون الخطاب لعمره لانه كان سالما وفي رواية أبي نوح فقال ليتوضأ ويرقد والمراد
بالوضوء على الظاهر وضوء الصلوة كما في حديث عائشة روى الآتي وكما هو مصرح في رواية
غيرها ويحمل الوضوء اللغوي بمعنى غسل الذكر واليدى وغير ذلك كما سألني في آخر الباب
واعلن ذلك أي قبل الوضوء كما في رواية أبي نوح بلفظ اغسل ذكرك ثم توضأ قالوا
في حديث الباب لمجرد الجمع ثم ثم والحديث قد استدلل به من قال بوجوب الوضوء
حمل الجمهور على الاستحباب لرواية عائشة روى كان عليه السلام ينام جنباً ولم يسجد ما رآه
أبو داود والترمذي واستدل ابن خزيمة والوعانة عليه بقوله صلى الله عليه وسلم إنما امرت
بالوضوء إذا قممت إلى الصلوة وبأثر ابن عمر في الشريعة الآتي **١٣**

ابن الخطاب لرسول الله صلى الله عليه وسلم انه تصيبه الجنابة من الليل فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم توضع واغتسل فركب
ثم نم **مالك** عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها كانت تقول اذا اصاب احدكم
المراة ثم اراد ان يتأخر ان يغتسل فلا ينم حتى يتوضأ وضوءه للصلاة **مالك** عن نافع ان عبد الله بن عمر كان اذا اراد ان
ينام او يطعم وهو جنب غسل وجهه ويديه الى المرفقين ومسح برأسه ثم طعمه وانما **اعادة الجنبة للصلاة وغسله**
اذا صلى ولم يذكر غسله ثوبه **مالك** عن اسمعيل بن ابي حكيم ان عطاء بن يسار اخبره ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم كبر في صلاة من الصلوات ثم اشار اليهم بيده ان امكثوا فذهب ثم رجع وعلى جلده اثر الماء **مالك** عن هشام
ابن عروة عن زيد بن الصلت انه قال خرجت مع عمر بن الخطاب الى الجوف فنظر فاذا هو قد احتلم وصلى ولم يغتسل فقال الله
ما اراني الا قد احتلمت واشعرت وصليت وما اغتسلت قال فاغتسل وغسل ما راي في ثوبه ونفضه ما لم يروا ذنبا واقام ثم صلى بعد
ارتفاع الضحى **ممكن** **مالك** عن اسمعيل بن ابي حكيم عن سليمان بن يسار ان عمر بن الخطاب غدا الى ارضه بالجوف فرأى في
الارض وقت الضحى في ثوبه

على الحدث في الصلوة وما اوروا الشيخ عبد الحى في التيقن المجهد على استنباط الامام محمد
فبنى على وحدة القصتين الا قوله ولم يتقل انه استعمل احداهما وانت خبير بان اتحاد
القصتين خلاف ما عليه الجمهور وعدم النقل لشيء يفرق نقل الدم والحجر في الثاني دون
الاول واستدل ببعض الفاظ الرواية على جواز تقديم تحريمه المقتضى وانت خبير بان حديث
الباب ساكت عنه فلذا اعرضنا عنه الكلام وسياتي شيء من اختلاف الائمة في هذا المسئلة
في باب ما يفعل من رفع راسه قبل الامام ومديف الباب في حمله على قصة الجنابة مع
شروع الصلوة مشكل على الجمهور فكلم كما تقدم من اقوال الحنفية والمالكية قال ابن رسلان
وقال الشافعي اوان اما ما صلى ركعة ثم ذكر ان جنبة فخرج واغتسل وانتظر ما يقوم وبقي
على الركعة الاولى فسدت غيره عليهم صلواتهم لانهم يأتون به ما لم ين ان صلواته فاسدة وليس
لان يبنى على ركعة صلاها جنبا ولو لم يعلم بفساد دون بعض فسدت صلوة من علم ان غلبت
وكذلك عند الحنابلة فعمل ابن ابي عمير في حديث الباب في حمل قوله كبر على معناه الحقيقي لا يوافق
احدا من الائمة فاما ان يحمل على الجواز من قوله اراد ان يكبر كما قاله الحافظ او يحمل على ابداء
الحدث في تعدد القصة كما هو رأي الامام محمد ١٢ **قوله** انه قال خرجت مع عمر
ابن الخطاب الى الجوف بعث الجيم والراء آخره فاء كذا ضبط الحافظ والسيوطي وقيل يسكون
الراء كما قال به المجد موضع على ثلثة ايمال من المدينة جهة الشام وهو في اللغة ما جرفته السيول
واكلته من الارض وقيل جمع جرفه بكسر الجيم وفتح الراء وكان فيها اموال اهل المدينة ويعرف
بسر جسيم وبير جمل بالجيم واليم المفتوحين كذا في الفتح الرحاني والظاهر ان كان فيها اموال عمر
ايضا كما سيأتي فنظر في ثوبه فاذا هو قد احتلم يعني راي على ثوبه من اثر الحلى ما دل على الاحتلام
قال اليعنى مشتق من الحلم بالضم وهو ما يراه النائم تقول منه حلم بالفتح واحتلم والحلم بالضم
الاناءة تقول منه حلم بالضم وصلى في تلك الحالة ولم يغتسل لعدم الشعور بالاحتلام ١٣ -
قوله فقال والله ما اراني الا قد احتلمت وما شعرت بقتين اي ما علمت
الظاهرة لم يتذكر احتلامه وصليت اطلاق الصلوة عليه مجازا لاننا لم نتعقد لغوت الشرط
وما اغتسلت قال زيد بن عطاء بن يسار قال قلت لابي عبد الله ما فعلت وما شعرت بقتين اي ما علمت
اي دش ما لم يرفيه اذى لانه شك هل اصابه المني ام لا فرفعه او غسله خفيفا اعتباطا قال
البا جى هذا حكم ما يشك فيه من الثياب ان يتنحى في قول مالك وقال ابو حنيفة والثافعي
لا يتنحى وهو يحمل على الطهارة انتهى وقال ابن قدامة في المغنى واذا غنى موضع النجاسة من
الثوب استظهر حتى يتيقن ان الغسل قد ادى على النجاسة وهذا قال الشافعي والثافعي
ومالك وابن النضر وقال عطاء والحكم وحادوا واخفيت النجاسة نفخة كره وقال
ابن شهر بن يحرى مكان النجاسة فيفضل الخ ولا يذهب عليك ان الغسل من مالك
لا يصح لما تقدم من خلافه من ذلك وسياتي من كلام الزرقاني اينما ما ينص على وجوب
النفخ عند دم قلست فيحتل ان يكون مذنب عمر مثل ما قاله مالك ويحتل ان يرفعه
دفعاً للوسواس وتطيباً للقلب ويحتل ان يراى بالنفخ الغسل الخفيف كما هو متعارف
وفي التنوير نفخ ما لم يرفيه اثر ابل الغسل في التكليف وفيه دليل على ان من انبه فرائضه
ولم يذكر احتلاما فغسل الغسل وهو اجماع قال المغنى لا نعلم فيه خلافا وكذا قال غيره لكن قال
ابن العربي وذهب جميع العلماء الى ان عليه الغسل وقال الشافعي متى راي الماء اللافق
ولم يذكر احتلاما فلا يجب عليه الغسل ولكنه يستحب ١٣ **قوله** ان عمر بن الخطاب
غدا الى ارضه بالنار الى ارضه بالجوف فيسبى دليل على من ولي شيئا من امور المسلمين
لان يخرج الى ارضه ويتعاهد ضيعته وامور دينه لئلا يؤدى الى ضياعه وفساده فرأى
في ثوبه احتلاما ما اثاره من المني فقال لقد ابتليت ببناء الجمل بالاحتلام منذ وليت
امرا من ذلك لانه رزق لا شغل بالهم لئلا ينهار اما اختل بالشاء فغسل الاحتلام وقيل
ان ابتلا كان لا مخر كن كان وقت ذاك فغسل ما لم يروا ذنبا واقام ثم صلى بعد
الاحتلام وهو المني ثم صلى بعد ان طلعت الشمس وعلقت كما مر في الرواية المتقدمه ١٣

قوله انه قال كانت
تقول اذا اصاب احدكم اي جامع المرأة ثم اراد ان ينام قبل ان يغتسل فلا ينم بصيغة
النسب حتى يتوضأ وضوءه للصلاة وفي الصحيحين عنها واللفظ مسلم انه صلى الله عليه وسلم كان
اذا اراد ان ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة قبل ان ينام وفي الحديث تنبيهه على
ان الوضوء في الاحاديث ليس بمعنى النظافة والغسل بل الوضوء المصطلح الشرعي ١٢ -
قوله كان اذا اراد ان ينام او يطعم وهو جنب غسل وجهه ويديه الى المرفقين
ومسح برأسه ولم يغسل رجله كما هو الظاهر ومرح به الطحاوي ويؤيده ما روي عن ابن عمر
من قوله اخرجه الطحاوي ثم طعم او نام قال البا جى وكان ابن عمر يسيو بينهما اي النوم و
الطعام وبه قال عطاء وما لك فقال لا يتوضأ الا من اراد ان ينام فقط واما من اراد ان
يطعم او يعاود الجماع فلم يؤمر بالوضوء انتهى وقال ابن عبد البر لم يسمع بفعل ابن عمر انه
كان لا يغسل رجله اطلاقا بان هذا الوضوء ليس بواجب ولم يعجب ما كان فعل ابن عمر
انتهى قلت الظاهر ان ابن عمر لم يسمع ما امره النبي صلى الله عليه وسلم بالوضوء لم يشكره الا بالبيان
الجواز واستدل الطحاوي بفعله هذا على نسخ الوضوء في الاكل خاصة مع ان الحديث كما
يدل على نسخ الوضوء للاكل يدل على نسخ النوم ايضا بل دلالة في النوم اصرح لان ابن عمر
امر بالوضوء في النوم خاصة فالظاهر ان فعل ابن عمر به ليس الا بالبيان جواز ترك الوضوء
الشرعي وما قيل من انه يمكن ان يكون لعذر كما اختاره الحافظ في الفتح لاحتمال ان يكون لما
قد دفعه في تخبره رجله فلا يجدى فغدا كيف وكان عليه اذ ذاك المسح على الجبهة اذ ارجل
فتأمل ١٢ **قوله** اعادة الجنبة للصلاة وغسله بالرفع اذ اظفر فيه صلى الى مال
ان لم يذكر اى الجنابة وغسله بالرفع اى بيان غسل ثوبه الذي اصابه المني ١٢ **قوله**
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر تكبيرة الاحرام في صلوة من الصلوات روى ابو داود
وابن جابر برواية الى بكرة انها صلوة الصبح ويارض الحديث ما في الصحيحين عن ابي هريرة
انه صلى الله عليه وسلم خرج وقد اقيمت الصلوة وعدلت الصفوف حتى اذا قام في مصلاه
انتظروا ان يكبر فانصرف وفي رواية مسلم عن الزهري قبل ان يكبر فانصرف ويمكن الجمع بان
يقال ان معنى قوله كبر في حديث الباب مؤول بان اراد ان يكبر ولكن الظاهر انها واقتان
ايده عياض والقرطبي احتمالا وقال النووي هو الاثر وجزم ابن جابر ويؤيده تغاير سياق
الروايتين قال الحافظ في الفتح بعد ذكر احاديث الصحيح فيه دليل على انه انصرف قبل ان
يدخل في الصلوة وهو معارض لرواية ابي داود وغيره ويمكن الجمع بحمل قوله كبر على اراد ان
يكبر او بانها واقتان فان ثبت والافق في الصحيح اصح انتهى ١٢ **قوله** ثم اشار
اليهم بيده ان امكثوا وفي رواية الصحيح عن ابي هريرة فقال لنا مكانكم وفي رواية للبخاري
ثم قال على مكانكم وفي رواية لابن داود ثم قال كما انتم فذهب ثم رجع بعد اذ انزل الحدث
وعلى جلده اثر الماء اى ماء الغسل او الوضوء ولما كان عند الامام مالك حكم الحدث السابق و
اللاحق واحدا يعني اذا صلى الامام ناسيا محمدا او جنبا ثم تذكره كذلك اذا احدث في وسط
الصلوة فبنى كلا الى ان يشهد صلواته عند الماكية ولا يجوز البناء فلهذا ذكر هذا الحديث في اعادة
الصلوة لان لفظ كبر لو حمل على ظاهره فيبطل الصلوة عند الماكية ايضا ويجب الاعادة فيصح
ادخال الحديث في باب الاعادة واما عندنا الحنفية فحديث الباب عندنا ليس من باب
الجنابة بل من باب سبق الحدث في الصلوة ولذا ادخله الامام محمد في موطاه في هذا الباب
وقال فيه قال محمد وهذا اخذ من سبقه حدث في صلوة فلا بأس ان ينصرف ولا يشك فيتموضأ
ثم يبنى على ما صلى وافضل ذلك ان يتكلم ويتوضأ ويستقبل صلواته وهو قول ابي حنيفة
انتهى وليس هذا قصة الجنابة المذكورة في الصحيحين وغيرهما وايراد العلامة عبد الحى في
حاشية الموطا من المستغربات فان حمل الحديث على معنى يتألف جميع الامة ويخالف
اصول الصلوة من القبا جى كما ترى وقد تقدم ان عياضا والقرطبي والنووي وابن جابر
كلم قالوا بتعدد القصة فلما نفع من ان يحمل رواية انتظروا تكبيرة على قصة الجنابة ورواية كبر

ثوبه احتلاما فقل لقد ابتليت بالاحتلام منذ وليت امر الناس فاغتسل وغسل ما راي في ثوبه من الاحتلام ثم صلى بعد ان طلعت الشمس **مالك** عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار ان عمر بن الخطاب صلى بالناس الصبح ثم غدا الى ارضه بالجوف فوجد في ثوبه احتلاما فقال انا لما اصبنا الودك لانت العروق فاغتسل وغسل الاحتلام من ثوبه وعاد لصلوته **مالك** عن هشام بن عروة عن ابيه عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب انه اعتمر مع عمر بن الخطاب في ركب فيهم عمر وبن العاص وان عمر بن الخطاب عرس ببعض الطريق قريبا من بعض المياه فاحتلم عمر وقد كان يصبح فلم يجد مع الركب ماء فركب حتى جاء الماء فجعل يغسل ما راي من ذلك الاحتلام حتى اسفر فقال له عمر وبن العاص اصبحت ومعنا ثياب قداء ثوبك يغسل فقال عمر بن الخطاب وا عجبا لك يا ابن العاص لئن كنت تجد ثيابا بافكل الناس يجد ثيابا والله لو فعلها لكانت سنة بل اغسل ما رايته انقم ما لم ارقال يحيى قال مالك في رجل وجد في ثوبه اثرا احتلام ولا يدري متى كان ولا يذكر شيئا رآه في منامه قال ليغتسل من احدث نومناه فان كان قد صلى بعد ذلك النوم فليعد ما كان صلى بعد ذلك النوم من اجل ان الرجل ربما احتلم ولا يدري شيئا ويرى ولا يحتلم فاذا وجد في ثوبه ماء فعليه الغسل وذلك ان عمر بن الخطاب اعاد ما كان صلى لاخر نومناه ولم يعد ما كان قبله غسل

له قوله ان عمر بن الخطاب صلى بالناس الصبح مع الجماعة ثم نزل الى ارضه بالجوف فوجد في ثوبه احتلاما فقال انا لما اصبنا الودك بفتحين وسم اللحم والسم لانت من اللين العروق قيل لما كان يطعمه الوفود وياكل معهم استيلا فكن المشهور انه لم يتغير من حاله شيئا بالولاء ولم يقطع لهم الا ما كان ياكل بنفسه تعليلا لهم وانكارا على السرف وقيل قد كان اتبع من اكل الودك والسمن لما احبب الناس وقال تصبر على اكل البزيت مسادا السمن يباع بالاداق وجعل على نفسه ان لا ياكل سمن حتى ياكل جميع الناس ثم لما اخضب فادنا كل السمن قاله الباجي فاغتسل وغسل الاحتلام من ثوبه وعاد لصلوته اختلف العلماء فيمن صلى خلف جنب او محدث وهو ناس فلم يعلم هو ولا المأمون حتى فرغوا من الصلوة فقال الثمثة الثالثة ان صلوة الامام باطلة وصلواتهم صحيحة وروى عن علي بن ابي بصير ومحمد بن سيرين والشعبي والوفيفي واصحابه كذا في المغني وقال الزرقاني لا اعاد على من صلى خلف جنب او محدث اذا لم يعلموا وكان الامام ناسيا فان كان عالما بطلت صلواتهم وقال الشافعي صحيح في الوجهين اذا لم يعلموا الا أنهم لم يكلفوا علم حال الامام واما فيهم في العهدون السهو وقال ابو حنيفة باطلة في الوجهين لارتباط صلوة المأمون بصلوة الامام انه قلت واستدل بآثر عمر بن الخطاب لا اعاد على المتقدمين باثره اعادوا وحده قال الباجي وابن عبد البر ذكر مالك حديث عمر بن عروة بعدة طريق ليس في شيء منها ما صلى بالناس الا في طريق يحيى بن سعيد وهو احسنها انتهى قلت ولادليل فيه انه ما مر به بالا اعاد اذ ارجح من الجوف بل في رواية عبد الرزاق تفترق بالا اعاد فانه روى بسنده عن القاسم عن ابي امامة قال صلى عمر بن الخطاب وهو جنب فاعاد ولم يعد الناس فقال لم عمل ربه قد كان يتنقى لمن صلى معك ان يعيده وقال فرجوا الى قول علي قال القاسم وقال ابن مسعود مثل قول علي الخ كذا في الزبدي ولا يذهب عليك ان في قوله فرجوا الى قول علي ايماد الاجماع الناس على ذلك واستدل الخفيف ايضا بقوله صلى الله عليه وسلم الامام من اخرج البوادير والترمذي قيل في سندهما اضطراب لكن رواه احمد في مسنده حديثا قتيبة ثنا عبد العزيز بن محمد عن سيب بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة مرفوعا وهذا سند الصحيح قال في التفتيح روى مسلم في صحيحه هذا الاسناد ونحوه من اربعة عشر حديثا قاله الزبدي قال الترمذي وفي الباب عن عائشة وسبل بن سعد وعقبة بن عامر ثم ذكر الترمذي الاضطراب في الرواية بانه روى عن ابي صالح عن ابي هريرة عن ابي صالح عن عائشة ثم قال قال ابو زرعة حديث ابي صالح عن ابي هريرة اصح من حديثه عن عائشة روى وقال البخاري حديثه عن عائشة اصح قلت بل كلاهما صحيحان وصحهما معا ابن حبان وقال مسدد ابو صالح بن الجوزي من عائشة روى والي هريرة جميعا وقال اليعربى والكل صحيح والحديث متصل كذا في البذل وقال العيني في شرح البخاري رواه الحاكم مصححا عن سبل بن سعد واذا ثبت ذلك فصلوة الامام متضمنة لما فصحتها بصحتها ونسأدها بفسادها فاذا اصل الامام جنب لم تنقض صلوات لغوات الشرط وهي متضمنة لصلوة المأمون فتقضى صلواته ايضا استدلو ايضا باثر عمر بن الخطاب في بركة طرق امر فيه باعادة القوم واستدلوا ايضا بحديثه عليه الصلوة والسلام انا جعل الامام ليومته وان بني الخلاف في الحقيقة بيننا وبينهم ان الموت عندهم يبع الامام في مجر المواقفة لا العمة والفساد وعندنا تابع حقيقة الاتباع حتى في الصحة والفساد ويتفرع على هذا الخلاف عدة المسائل الخلافية بيننا وبينهم **مالك** قوله انه اعتمر مع عمر بن الخطاب في ركب فيهم عمر وبن العاص وان عمر بن الخطاب عرس ببعض الطريق قريبا من بعض المياه فاحتلم عمر وقد كان يصبح فلم يجد مع الركب ماء فركب حتى جاء الماء فجعل يغسل ما راي من ذلك الاحتلام حتى اسفر فقال له عمر وبن العاص اصبحت ومعنا ثياب قداء ثوبك يغسل فقال عمر بن الخطاب وا عجبا لك يا ابن العاص لئن كنت تجد ثيابا بافكل الناس يجد ثيابا والله لو فعلها لكانت سنة بل اغسل ما رايته انقم ما لم ارقال يحيى قال مالك في رجل وجد في ثوبه اثرا احتلام ولا يدري متى كان ولا يذكر شيئا رآه في منامه قال ليغتسل من احدث نومناه فان كان قد صلى بعد ذلك النوم فليعد ما كان صلى بعد ذلك النوم من اجل ان الرجل ربما احتلم ولا يدري شيئا ويرى ولا يحتلم فاذا وجد في ثوبه ماء فعليه الغسل وذلك ان عمر بن الخطاب اعاد ما كان صلى لاخر نومناه ولم يعد ما كان قبله غسل

معمرو ابن جرج عن هشام بن عروة عن ابيه عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب ان اياه اخبره انه اعتمر مع عمر بن عرس الحديث فحدثت الشاة عز وجل فهو الميسر لكل عسير وتحقيق من هذا ان وقع في نسج الموطأ سوسن الكاتب والصواب عن يحيى بن عبد الرحمن عن ابيه انه اعتمر الحديث وفي الفتح الرحاني قال ابن معين وغيره يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن عمر بن عروة باطل الم نقلت فابوه هو عبد الرحمن هذا ابن حاطب بن ابي بلتعنة بن عمرو بن عيمر قيل له رؤيته وذكره ابن معين في تابعي اهل المدينة وقال ابن مندة والوليعيم ولد في عمه صلى الله عليه وسلم قال في التفتيح له رؤيته وعدده في كتابات التابعين ١٢ **مالك** قوله ان عمر بن الخطاب عرس ببعض الطريق قريبا من بعض المياه فاحتلم عمر وقد كان يصبح فلم يجد مع الركب ماء فركب حتى جاء الماء فجعل يغسل ما راي من ذلك الاحتلام حتى اسفر فقال له عمر وبن العاص اصبحت ومعنا ثياب قداء ثوبك يغسل فقال عمر بن الخطاب وا عجبا لك يا ابن العاص لئن كنت تجد ثيابا بافكل الناس يجد ثيابا والله لو فعلها لكانت سنة بل اغسل ما رايته انقم ما لم ارقال يحيى قال مالك في رجل وجد في ثوبه اثرا احتلام ولا يدري متى كان ولا يذكر شيئا رآه في منامه قال ليغتسل من احدث نومناه فان كان قد صلى بعد ذلك النوم فليعد ما كان صلى بعد ذلك النوم من اجل ان الرجل ربما احتلم ولا يدري شيئا ويرى ولا يحتلم فاذا وجد في ثوبه ماء فعليه الغسل وذلك ان عمر بن الخطاب اعاد ما كان صلى لاخر نومناه ولم يعد ما كان قبله غسل

الموجودة عندنا وكذا في رواية الامام محمد قال الزرقاني وكل من رواه عن مالك لم يذكر فيه عائشة الا ابن تافع وابن ابي الوزير فروياه عن مالك عن الزهري عن عروة عن عائشة ان ام سليم وذكر عدة متابعت لها وبسطها في التنوير واخرجه ابو داود وبرواية يونس عن الزهري عن عروة عن عائشة ثم قال وكذا روى البيهقي ويونس وابن اخي الزهري وابن ابي الوزير عن مالك عن الزهري فانظروا ان الراعي في رواية الموطأ الا ارسال وفي غيره الاتصال واختلفوا في الاتصال على مخرج الحديث فقيل عائشة روى وقيل ام سلمة وقيل كلاهما كما ساق في الحديث الا في وقال فيه ابن ابي اؤيس عن عروة عن ام سليم كما ذكره السيوطي والزرقي وغيرهما وسكتوا عن الكلام عليه الا ان الترمذي عد من في الباب ام سليم ايضا وهذا لعل الله يحدث بعد ذلك امرنا ام سليم هذه بعين الين وفتح الام ابي بنت طمان بكسر الميم وسكون اللام والماء المهملة والنون ابن خالد الانصاري اختلف في اسمها على احوال كانت تحت مالك بن النضر بالصناد المعجمة في الجاهلية فولدت لانساطا اسلمت عزم الاسلام على زوجها فغضب وخرج الى الشام وملك هناك مشركا وخلف عليها بعده ابو طلحة الانصاري خطبها فقالت بشرط ان تسلم فاسلم وترزجا وقالت لا اغضبك صدقا لاسلامك فولدت لعبد الله بن ابي طلحة لماروية عشر مدينا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ماتت في خلافة عثمان ر ١٢ **قوله** المرأة ترى في المنام مثل ما يرى الرجل اى الاحتلام والازوال ولا مد من رواية ام سليم اذا رأت المرأة ان زوجها بما معها في المنام وروى عن ابن سيرين لا يحلم درع الاعلى اهل القنصل بمنزلة الاستغنام فقال لمارسول الله صلى الله عليه وسلم زادي رواية ابن ابي شيبة بل محمد بن شعبة قالت لعل قال بل محمد بن ابي طلحة قالت لعل قال نعم فليقتل اذا مات الماء وسلم من حديث انس فقالت عائشة يا ام سليم ففعلت النساء وابن ماجة من رواية ام سلمة قتلت ففعلت النساء الحديث وفي رواية ابن ابي شيبة ففعلت النساء ففعلن ففعلنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت ما كنت لا ففعلن حتى اعلم في حل انا ام في حرام ولا مانع من الجمع فيمكن انهن روي عن كلهن مفرقة او مجمعة وفي الحديث دليل على وجوب النسل عشرين بالازوال في المنام ونفي ابن بطال الخلاف فيه فقالت لماري لام سليم عائشة ر ١٣ اف لك بعين الهمة وكسر الفاء ومنها وفتحها بالتنوين وترك يده ست لغات قال السيوطي بل فيها نحو اربعين لغة ونظما في التنوير وهي كلمة تستعمل في الاستعقار والتفجير والكرامة وبها يعني الانكار قال في القاموس كلمة تنكره ولغات اربعون وفي لسان العرب يقولون لما يكرهون وليستعملون اف لك الخ ثم في هذا الحديث ان الانكار كان عن عائشة ر ١٤ ويؤيده رواية مسلم عن انس وفيما بعده عائشة ر ١٥ الحديث وعند مسلم وغيره بطرق مختلفة ان الانكار كان عن ام سلمة ر ١٦ واهل الحديث يقولون ان الصحيح هناك ام سلمة لاما عائشة ر ١٧ لكن جمع عياض باحتمال انها انكرت ما رواه النور والحاظ في غيرهما قال الحافظ في الفتح قال النور في شرح مسلم يحتمل ان تكون عائشة وام سلمة جميعا انكرتا على ام سليم وهو جمع حسن لانه لا يتبع حضور ام سلمة وعائشة ر ١٨ عنه النبي صلى الله عليه وسلم وقال النور في شرح المنه بجمع بين الروايات بان انسا وعائشة وام سلمة حضروا القصة والذى يظهر ان انسا لم يحضر القصة وانما تعلق ذلك من ام ام سليم وفي صحيح مسلم من حديث انس ما يشير الى ذلك وروى احمد من حديث ابن عمر حوا وانما تعلق ذلك ابن عمر من ام سليم او غيرها انتهى ١٣ **قوله** وحصل ترى ذلك بكسر الكاف المرأة وعلما انكرت لانه لم تعلم لندرتها في النساء حديثه ر ١٩ عائشة ر ٢٠ وقيل لا يحلم كل النساء قال السيوطي واي مانع من ان امهات المؤمنين تكون محفوظات من الاحتلام لانه من الشيطان فلم يسلط عليهن تنكره لصل الله عليه وسلم واورده عليه بان الحفوصيات لا تثبت بالاحتمال ولا يسلم انقصا الاحتلام بالشيطان فقد يكون للشج وغيره قال في السعاية القول المحقق في هذا المقام انه لا يدعي نفى مطلق الاحتلام عن اذوان النبي صلى الله عليه وسلم ولا يدعي منع وقوعه عنهن بل يقال يتبع انهن يحتملن برواية رجل يطأ حن اذ قد جعلن امهات المؤمنين ومحرمات على المسلمين فلا يدع الله تعالى عدده ان يتمثل بالرجال ويرعبن ويطعن بهن الز ١٢ **قوله** فقال لمارسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية انس عن ام سلمة فقالت عائشة يا ام سليم ففعلت النساء ترميت بينك فقال صلى الله عليه وسلم بل انت ترميت بينك وهذا اللفظ مبسوط الكلام عند المشايخ في معناه الحقيقي والمرادى وبسط فيها السيوطي والزرقي والباي وغيرهم والاكثر على ان معناه افقرت وهي كلمة جارية على السنة العرب ان ينقصون بها معناه الحقيقي والاداء على الخطاب قال ابن العربي في شرح الترمذي ترميت

مالك عن نافع ان ابن عمر كان يغسل جواريه رجلية ويعطينه الخمرة وهن خيَضٌ وسئل مالك عن رجل له نسوة و جوارهن يطوهن جميعاً قبل ان يغتسل فقال لا بأس بان يصيب الرجل جاريته قبل ان يغتسل فأما النساء الجارئات فانه يكره ان يصيب الرجل المرأة الحرة في يوم الاخرى فلما ان يصيب الرجل الجارية ثم يصيب الاخرى وهو جنب فلا بأس بذلك قال يحيى ومسلم مالك عن رجل جنب وضع له ماء يغتسل منه فساها فدخل اصبعه فيه ليعرف حلا الماء من برودة قال مالك ان لم يكن اصاب اصابعه اذى فلا رى ذلك يغتسل عليه الماء التيمم **مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عائشة امر المؤمنين انهن قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض اسفاره حتى اذا كنا بالبيداء وبذات الجيش انقطع عقد**

وقال البخاري عن ابن اسحق سنة ست وقال عن موسى بن عقبه سنة اربع وفيها وقست قصة الاثك كان ابتداءها بسبب العقد قال البخاري في حديث الاثك فانقطع عقد لما من جزع قلنا فليس الناس ابتداء المومنين في حديث الباب ان ابتداء التيمم ايضا بسبب العقد فان ثبت هذا يقال ان انقطع العقد في هذا السفر مرتين لاختلاف اليقين وذوهم جاءه الى تعدد الواقعة في سفرين لما في الخبر ان من عايشه لما كان من امر عقدي ما كان وكان اهل الاثك ما قالوا خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة اخرى فشق ايضا عقدي حتى حبس الناس على التماسه فقال ابو بكر يا غيبته في كل مرة تكونين عناء ولما حل الناس الحديث فنهى تفرج بان ضياع العقد كان في غزوتين وبذلك جزم محمد بن حبيب البخاري فقال سقط عقدها مرتين في غزوة بني المصطلق وفي ذات الرقاع واختلف اهل المعاني في ايها كانت اولاً قال الحافظان ابن جرير واليعنى واستشهد بعضهم بسقوط العقد في المريسيع لان المريسيع من ناحية مكة بين قديمه والساحل وهذه القصبة كانت من ناحية خيبر لقولها في الحديث حتى اذا كنا بالبيداء وبذات الجيش وهما بين المدينة وخيبر كما جزم به النووي قلت في كلام النووي نظر كما سياتي فلا استبعاد في وقوع القصبة في غزوة المريسيع حتى اذا كنا بالبيداء بفتح الموحدة والمدهى الشرف الذي قدام ذي الحليفة من طريق مكة جزم به ابو عبيد البكري قال الكرماني موضع بين مكة والمدينة وجزم ابن التين هي ذو الحليفة كذا في اليعنى اولئك من الراوي وقيل الشك من عائشة روى والثاني جزم الكرماني بذات الجيش بفتح الجيم وسكون التثنية وشين مجزئة موضع على برية من المدينة وبينها وبين العقيق سبعة اميال وهو ايضا طريق مكة لا يخبر قاله ابن التين وقال الكرماني موضع بين مكة والمدينة وايضا كون القصبة في طريق مكة لرواية الهادي البيهقي بسنده عن عائشة روى ان القلادة سقطت ليلة الابدان لان الابدان ايضا بين مكة والمدينة وايضا للنسائي وغيره عنها كان ذلك مكان يقال له الصلعل وهو ايضا جبل عند ذي الحليفة قال اليعنى وقال الزرقان فقول النووي البيداء وذات الجيش بين المدينة وخيبر فيه نظر قلت بل هو وهم العلم الا ان يقال ان القصبة كما تقدم وقعت عند بعضهم في غزوة المريسيع وذات الرقاع وذات الرقاع كانت عند خيبر فيمكن تصحيح كلام النووي بان القصبة هذه عنده ليست هي ما ذكرت في روايات النسائي وغيره بل هي التي وقعت في غزوة ذات الرقاع فتأمل وتشكركا جمع هذا حسن ولا يخفى ان شاذ الشاذ في غير هذا الخبر والله المصلح للشرع والصلوات انقطع عقدي بمرحلة وسكون القاف وكل ما يبعد ويعلق في العقيق يسمى قلادة وفي رواية الهادي داود انما كانت من جزع قلادة قال ابن الاثير كقطام موضع بين يروى من جزع القلادة وهو نوع من طيب قاله ابن رسلان والاضافة الى عائشة مجازي كونه في يدها لما في رواية البخاري انها استعارته من اسماء اختها قيل كان ثمنها اثني عشر درهما قال اليعنى وفي الحديث جواز اتخاذ النساء الحلى لجمال لازواجن واستصحاب الحلى في السفر قاله ابن رسلان قلت وايضا جواز استعادة الحلى فاقام رسول الله صلى الله عليه وسلم قال البخاري لم يكن المقام لاجل النقطاء وما كان لاجل ضياعه لان معناه انقطع بغير علمها فذكرت امره اخفى عليها مكانه على التماسه اي لاجل طلبه حتى يسكن الطلب بندها النظام المانع من التماسه او لانتظار من ارسله لطيبه وفيه الاعتناء بحفظ اموال المسلمين وان قلت واقام الناس ايضا معه صلى الله عليه وسلم وليسوا على ماء اي ما اقاموا في موضع الماء وليس معهم ايضا ماء يحمل ان صلى الله عليه وسلم لم يظن عدم الماء ويحتمل انه اقام مع علمه بعدم ماء الوضوء (يا حي) ليكون ذلك سنة في حفظ الاموال فحوز للرجال المقام على طلب ما لم يحفظ ادى ذلك الى الصلوة بالتيمم ويؤخذ منه جواز السفر بطريق الاما في كذا قاله الشراح قلت لكن يشك عليه ان القصبة كانت في البيداء وذات الجيش او الابدان او الصلعل كما تقدم من الروايات المختلفة وكلها اسماء لمواضع الماء ويمكن الجواب عنه بما يحظر في البال والله اعلم بحقيقة الحال بان القيام لم يكن بين هذه المواضع والافيشكل الجمع بين هذه الروايات ايضا بل كان في غير مكانة النزول فالخبر في كل رواية بموضع مشهور قريب من محل القيام للتعريف فيصح نسبة القرية بمواضع متفرقة ولا يشكك ايضا بقولها وليسوا على ماء ١٣

له قوله ان عبد الله بن عمر كان يغسل جواريه جمع جارية رجلية قال سمعون في الوضوء ولعل كان لشغل او ضعف او لبيان جواز الا انه يشك عليه ما تقدم في الوضوء من القبلة ان ابن عمر كان يقول جسا بيده من الملامسة ويحتمل انهم كان يفرق بين ملامسة الرجل المرأة ولامسة المرأة الرجل كما هو مقتضى الفاظ الاثنين لكن لم اجد عند احد ايقال ان كان يرى الملامسة انما قصته مقيدة بالشهوة كما هو مذموم بعينه والافين عموم الاثنين تعارض لا يخفى ١٢ **له** قوله ولا يغتسل اي يغتسل الجوارى ابن عمر الحرة بنعم الماء المجموع وسكون الميم معلى مغير معلى من ضعف الغسل قبل سميت غرة لسرها الوجه والكفين وقيل لانها تغسل الوجه من السجدة وقيل لان خيوطها مستورة واذا كانت كبيرة تسمى حصارا ومن حيص بنعم وتشديد الياء جمع ما مضى حال بكلا الفعلين والمعنى ان غرما وكل من غرما لا نجاسة فيه وهو ظاهر فلا يثأثر الخيف فيها بحيث يمنع الاستجمام ويغيب شيئا اما به يده او بدونه لان نجاسة المائض حكمية لا تمنع الا مثل الصلوة ولوب عليه الامام محمد في موطاه باب المرأة تغسل بعض اعضاء الرجل وهي حائض وايدى هذا اثر برواية عائشة روى المروعة كنت ارجل رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا حائض و سيجي في جامع الخيضة ويؤيد الخبر الثاني روايتا من ايضا قال لما صلى الله عليه وسلم نادى منى الحرة من المسجد ١٣ **له** قوله وما النساء الحرائر فذلك في باب الوطئ قبل الغسل عند الجمع لطوافه صلى الله عليه وسلم على نساءه لعل الا انه لما كان العدل بين الحرائر واجبا فانه يكره ان يصيب الرجل المرأة الحرة في يوم الاخرى وطوافه صلى الله عليه وسلم عليهن مؤول كما سيجي بخلاف الامام قلاد عدل فيهن فبين حكم معاودة الجوارى بقوله فاما ان يصيب الرجل اي يجامع الجارية ثم يصيب الاخرى وهو جنب فلا بأس بذلك فبين بين اولي حكم الغسل عند المعاودة وهذا حكم نفس المعاودة ولما لم يكن بين الامام والحرائر فرق في حكم الغسل جمعا في قول واحد وكان الفرق بينهما في حكم المعاودة فذكر اول حكم الحرائر ثم حكم الامام فلا تكرار وطوافه صلى الله عليه وسلم على نساءه اقبل لم يكن العدل واجبا عليه انما يغسل جواريه وقيل كان في مريح السفر وغيره ولم يشرع القسم وقيل كان برضا صاحب البيت وفيه اقوال اخرها المطولات وقال ابن العربي وكان له ساعة لا يكون لزوجها منها شيء عمل فيها على جميع اذواجه فبطا من او بعضهن وفي مسلم عن ابن عباس ان تلك الساعة تكون بعد العصر فلما اشتغل منها كان بعد المغرب وغيره والخفية والمالكية متفقون في هذه المسئلة وكذا في المسئلة الثانية ١٤ **له** قوله وسئل مالك عن رجل جنب وضع له ماء فادخل من برده قال مالك ان لم يكن اصاب اصابعه اذى اي نجاسة حقة في غلادى ذلك اي ادخال الا ما يصح في الماء نجس عليه اى الغسل الماء وبهذا قال الائمة كظم والماء بطور بالاتفاق قال الزرقاني وقال ابن قدامة سئل عن جنب وضع له ماء فادخل يده انظر حرمه من برده قال ان كان اصبعه فادخله لايكون به بأس وان كان اليد جمع فكانت كرهه انتهى ١٥ **له** قوله التيمم الغسل من الام وهو لغة مطلق القصص بخلاف الحج فانه قصد الى معظم واصطلاحا قصد الصعيد بصفة مخصوصة ونية مخصوصة قال ابن رسلان بوجه اللغة القصص وفي الشرع القصص الى الصعيد مع الوجوه واليد من يديه استحابة الصلوة ونحوها وقال السكيت فتيهوا صعيدا اي اقصدوا صعيدا ثم كثر استعماله حتى صار التيمم مع الوجوه واليد من بالتراب انتهى فعلى هذا هو جواز لغوي وحمل الاول حقيقة شرعية انتهى ولا اعتبار بالقصد في مفهومه لغوي وجبت اليه فيه عندنا بخلاف اصلية من الوضوء والغسل وايضا الغسل بالماء طهارة حية فلا يشترط لها اليه الا لغرض الاجروا لمثوبة بخلاف التيمم فانه طهارة حكمية وفي الظاهر انما هو عمدة صورة فاحتاج الى اليه تيمم بها كالمطهرة الحقيقية ١٦ **له** قوله انما قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه جواز سفر الرجل باله ويحتمل خروجهم جميعا كما هو ظاهر مقتضى اللفظ ويحتمل البعض لما كان من دابة صلى الله عليه وسلم ان يسم بين نساءه اذا اذاد سفرنا في بعض اسفاره قال ابن عبد البر في التيمم قيل هو في غزوة بني المصطلق وجزم بذلك في الاستدكار وروى قال ابن سعد وابن جابر غزوة بني المصطلق هي غزوة المريسيع وكان الخروج اليها يوم الاثنين لليثين فلتا من شعبان سنة خمس ودرهم في الاكليس

لي فاقام رسول الله صلى الله عليه وسلم على التماسه واقام الناس معه وليسوا على ماء وليس معهم ماء فاتي الناس الى ابي بكر الصديق
 فقالوا الا ترى ما صنعت عائشة اقامت برسول الله صلى الله عليه وسلم وبالناس وليسوا على ماء وليس معهم ماء قالت فجاؤا ابو بكر
 ورسول الله صلى الله عليه وسلم واضع راسه على فخذي قد نام فقال حَبِست رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس وليسوا على ماء
 وليس معهم ماء قالت عائشة فعاتبني ابو بكر وجعل يطعن بيده في خاصرتي فلا يمتنعني من التحرك الا مكان راس رسول الله صلى
 الله عليه وسلم على فخذي فنام رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اصبر على غير ماء فانزل الله تعالى آية التيمم فقال اسيد بن الحضير
 ما هي يا ول بركتكم يا آل ابي بكر قالت فبعثنا البعير الذي كنت عليه فوجدنا العقد تحته قال يحيى كسئل مالك عن رجل تيمم لصلوة
 حضرة ثم حضرت صلوة اخرى ايتيمم لها ام يكفيه تيممه ذلك فقال بل يتيمم بكل صلوة لان عليهما ان يبتغي الماء بكل صلوة فمن ابتغى

البعثة فمختصة سائكة آخره راجع إليه ابن سباك الانصاري الاشعري البويعي المعالي
 الجليل ماضي بادل بركنكم يا آل أبي بكر والمراد بال أبي بكر نفسه مع أصله واتباعه والمعنى
 ان بركاتكم متوازية على الصحابة شكررة وكانوا سببا لكل عالم فيه رفق ومصلحة للمسلمين وفي
 البخاري من وجوه آخر فقال اسيدنا نشته ومن جزاك الشه خيرا فالشاه ما نزل بك امر
 عنك به لاجل الشك للمسلمين في غير اول لقاء اهل البيت من فزوا وجعل المسلمين فيه بركة وفي تفسير سائق المسيني
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لما كانا اعظم بركة تلاك ذلك ١٣ **هـ** قوله قالت
 فبعثنا اى اثرنا البعير الذي كنت راكبا عليه في حاله السير فوجدنا العقد تحته وظاهره ان
 الجماعة التي ارسلها النبي صلى الله عليه وسلم وهم اسيد بن حضير وغيره كما في كتب الصحاح
 ما وجدوها لكن يشكل عليه ما في البخاري بطريق عبد الله بن كبر عن هشام بن عروة عن
 ابيه بلفظ فجعث رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا فوجدها فظاها لفظ البخاري ان
 العقد اني به ذلك الرجل المبعوث ويكن الجمع بين رواية البخاري والموطا بان اسيدا
 كان راس من بحث لذلك ولذا سمي في بعض الروايات وحده ولذا اورد في بعض
 الروايات بعث رجلا ولم يجد والعقد فلما رجوا ونزلت الآية واداروا الرجل واثاروا
 البعير فوجدوا اسيد تحته ويمكن ان ضمير ومعه الى النبي صلى الله عليه وسلم مجازا واخفاه
 وبالخ الراؤدي في توهم رواية عروة ونقل عن اسمعيل القاضي اى رجل الوهم فيه
 ان ابن سيرين لم ييس في شيء من طريق حديث عائشة روى كيفية التيمم وسيجيئ في الباب
 الثاني الكلام عليه ١٢ **هـ** قوله رسل مالك عن رجل تيمم لصلاة حضرت فضلى تلك
 الصلاة ثم حضرت صلاة اخرى اى جاء وقت اخرى او اريد الصلاة الاخرى وتوضيح الكلام
 ان ههنا مستلثين الاول اداء الفرضين في الوقتين تيمم واحد فنعى مالك والشافعي
 واباهما الحنفية والحمد فيه روايتان والثاني اداها في وقت واحد فنعى ايضا الشافعي و
 مالك واباهما الحنفية واحمدا كيتيبي مفعلا وعلى كتيبيها يصح حمل كلام الموطا لكن لفظ حضرت
 صلاة اخرى اوقت بالاول ان تيمم بمرة الاستغناء لما اى للصلاة الاخرى ام يكفي اى
 الرجل تيمم ذلك الذي تيمم للصلاة الاولى فقال الامام بل تيمم لما وكنه لك تيمم
 لكل صلاة فريضة مبنية لان عليه ان يتيمم اى يطلب المساء
 لكل صلاة عند وقتها فمن ابتغى اى طلب الماء فلم يجده فانه حينئذ يباح له التيمم وتيمم
 اذا هذه الصلاة التي حضرت وبنها قال الامام الشافعي وهو المشهور عن الامام احمد وقال
 ابو حنيفة الامام واصحابه انه يصح التيمم قبل وقت الصلاة لانها لمادة ينجح الصلاة فانج
 تقديما على وقت الصلاة كسائر الطلعات قال صاحب المنى المذهب ان التيمم
 يبطل بخروج الوقت ودخوله فيبطل بكل واحد منهما وبه قال مالك والشافعي والليث
 واسحق وروى عن احمد انه قال القياس ان التيمم بمنزلة الطلعة حتى يبعد الماء او يمد
 وهو مذنب سعيون السيب والمن والزهري والثوري واصحاب الراي وروى عن
 ابن عباس وابي جعفر ثم قال ولان يصلي به ما شاء من الصلاة فيصلي الحاضرة وتجمع
 بين الصلوتين ويقضى فوائت ويتطوع قبل الصلاة وبعدها وقال مالك و
 الشافعي روى لا يصلي به فريضتين ثم قلت كمن قال ابن العربي الما يعني قال ابو حنيفة يجوز ان
 يصلي به فريضة اخرى وفي المذهب تفصيل الخ وقال الشوكاني في النيل في حديث
 عمرو بن شعيب جعلت الى الارض مسجدا وطورا انما ادر كسنى الصلاة وقد استدلت
 بالمديث على اشتراط دخول الوقت للتيمم لتقييد الامر بالتيمم بادراك الصلاة وادراكها
 لا يكون الا بعد دخول الوقت قطعاً وقد ذهب الى ذلك الا شترط الشافعي ومالك
 واحمد واداد مستلثا بقوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا الآية ولا قيام قبله والوضوء
 خصه الاجماع والسنة وقال ابو حنيفة واصحابه انه يجزئ في قبل الوقت كالوضوء وهذا
 هو الظاهر ولم يرد ما يدل على عدم الاجزاء والمراد بقوله اذا قمتم اى اردتم القيام وادارة
 القيام تكون في الوقت ويكون قبله فلم يدل دليل على اشتراط الوقت حتى يقال
 خصص الوضوء والاجماع ١٣

والد عائشة رضى وفيه شكوى المرأة الى ابيها وان كان لما روى عن فقهاء لواله الا ترى بهزلة
الاستغفار ما صنعت عائشة رضى فانها اقامت برسول الله صلى الله عليه وسلم وبالناس
وليسوا على ما روى ليس معهم ما روى نسبة الاقامة الى عائشة رضى كونها سبب القيام قالت
عائشة رضى فجاءني ابو بكر رضى ليأبى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمنع راسه على
فخذى بالذال المجتر وفيه جواز دخول الرجل على بنته وان كان زوجها عندها اذا علم
رضاه به فبجئت ان ادخل الصديق رضى كان ليذكره صلى الله عليه وسلم شكوى الناس
وحالة الماء لكنه صلى الله عليه وسلم قد نام وكان صلى الله عليه وسلم اذا نيام لا يوقظ احد
لاجل الوحى فقال ابو بكر رضى لعائشة جئت اى مننت رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن الرجل والناس بالنسب وليسوا على ما روى ليس معهم ما وفيه ضرر شديد قالت
عائشة رضى فأتيت ابو بكر قيل لم تقبل ابى لان قضية المبالوة النود والعتاب بالقول دون
الفعل فانزل بمنزلة الاجنبى فقال ما شاء الله ان يقول وجعل يطعن بيده بضم العين
وكذا اكل ما حوسى والمعنى بالفتح على المشهور وحكى كل منها فى كليهما فى خامر فى أصح
الشك لا وخسر الانسان وسطه وفيه تاديب الرجل بنسبه وان كانت متزوجة ويمكن
ان رضى الاداء المبالغة فى عتبها ليكون تحررها سببا ليقاطعه صلى الله عليه وسلم لما خاف من
فوات الصلوة فلا يتعنى من التحرك اذ يطعن الامكان اى كون راس رسول الله
صلى الله عليه وسلم على فخذى فنام بالنوم من النوم فى جميع النسخ الموجودة عنده
وهو الصواب وفى نسخة الزرقانى بالقاف من القيام ولا يصح كما يظهر من كلام الحافظ
الا ترى رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أصبح هكذا فى نسخ الموطأ بلفظ حتى قال الزرقانى
هكذا الرواية فى الموطأ حتى ولفظ البخارى فى التيمم فقام حين أصبح على غير ما قال الحافظ
كذا اورده بهنا واورده فى فضل ابى بكر بلفظ فنام حتى أصبح وحى رواية مسلم ودواة
الموطأ والمعنى فيها متقارب لان كلاهما يدل على ان قيامه من نوم كان عند الفجر على
غير ما واستدل ببعض الفاظ الرواية على ترك التيمم فى السفر قاله الزرقانى وابن رسلان
وغيرها فان لم يكن التيمم واجبا عليه صلى الله عليه وسلم فلا اشكال وان كان واجبا ففى
الاستدلال لنفرد حى بجم النبى صلى الله عليه وسلم الحديث ساكت فظاها نعم تكن قال
ابن عبد البر ومعكوم عنده جميع اهل المنادى ان النبى صلى الله عليه وسلم لم يصل منذ فرضت
عليه الصلوة ابو حنيفة انتهى قلت كنى لفظ ابى داود فقاموا مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم فخرجوا بايديهم الحديث نص فى تيممه صلى الله عليه وسلم ١٢ **قوله** فانزل
الله تعالى آية التيمم قال ابن العربى بذه معضلة ما وجدت لدشام من دواء لاننا لا نعلم اى
الآيتين عنت عائشة رضى وقال ابن بطال حى آية النساء او المائدة وقال القرطبى حى آية
النساء لان آية المائدة نسي آية الوضوء واورد الواحدي الحديث فى اسباب النزول عنده
آية النساء قال الحافظ وحقق على الجميع ظاهر البخارى انها آية المائدة بلا تردد وروايته فى
التفسير فنزلت آية يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلوة الآية واستدل به على ان الوضوء
كان واجبا قبل نزول الآية ولذا استعظموه ونزلوا على غير ما فالحكمة فى نزول الآية بعنه
الحل يكون فرضه متولوا بالتسبيل فيمكن ان يوجدان الوضوء فى الاول كان بكل صلوة
حيث كانا لا نعلم لما نزلت الآية اقتصر على الحديث فقط وقيل بجعل ان اول آية الوضوء نزل
قدما ثم نزل ببيتنا وهو ذكر التيمم كمن رواه البخارى فى تفسير توحيد الاول وزاد فى روايته
الموطأ محمد وغيره بهنا فتيهوا وليس فى روايته يسمي وغيره قاله الزرقانى قلت واختلفت
الروايات فى غير الموطأ ايضا فهو موجود فى رواية البخارى ولا يوجد فى رواية النسائي وايضا
يوجد فى بعض النسخ الموجودة عندنا رواية يسمي ولعل الحاق من بعض النسخ اذ صرح
الزرقانى انه ليس فى رواية يسمي قال الحافظ ويحتمل انه اخبر عن فعل العمياء اى يسموا بعد
نزل الآية ويحتمل انه بيان لما نزل وحكاية بعض الآية اى قوله تعالى فتيهوا صبيها مليبا
فقال اسيد بنهم العزفة وفتح السين المملة مصغرا من المضمير بضم الماء المملة وفتح الفاء

طيباً فمسم بوجهه ويد به الى المرفقين ثم صلى ^{١٢٠} مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يتيمم الى المرفقين قال يحيى سئل مالك كيف التيمم واين يُنكَلُّ به فقال يضرب ضربة لوجهه وضربة ليديه ويسمهما الى المرفقين **تيمم الجنب** ^{١٢١} مالك عن عبد الرحمن بن حرملة ان رجلا سال سعيد بن المسيب عن الرجل الجنب يتيمم ثم يترك الماء فقال سعيد اذا درك الماء فعليه الغسل لما يستقبل قال يحيى ^{١٢٢} قال مالك فيمن احتلم وهو في سفر ولا يقدر على الماء الا قدر الوضوء وهو لا يعطش حتى ياتي الماء قال يغسل بذلك الماء فرجه وما اصابه من ذلك الاذى ثم يتيمم صعيدا طيبا كما امره الله عز وجل قال يحيى ^{١٢٣} سئل مالك

له قوله صحيحاً طيباً
 اختلف العلماء في تفسيره وسأقي الكلام عليه في آخر الباب الثاني فمسح بوجهه وبيده الى
 المرفقين وهذا تفسير لقوله يتيم ثم صلى اختلف العلماء في كيفية التيمم في موضعين الاول
 في ضربات فقال مالك في رواية واحداً يعني ضرباً واحدة للوجه والكتفين وقال الشافعي
 والوحيفة والويلوسف ومحمد وهورايرة عن الامام مالك كما في البايجي لانه للتيمم من
 ضربتين ضرباً للوجه وضرباً لليدين وقال ابن المسيب وابن سيرين ثلث ضربات
 ضرباً للوجه وضرباً للكتفين ----- وضرباً للذراعين قال ابن قدامة المسنون عند
 احمد التيمم بهربة واحدة فان تيمم بهربتين جازوه قال الاوزاعي ومالك واسحق وقال
 الشافعي لا يجزئ الا بعربيتين وذهب قال الثوري واصحاب الرأي الى ان الثاني في مقداره
 اليدين فقال مالك في احدى الروايتين وعند الشافعي في التقديم واحداً ان الفرض
 مسح الكتفين فقط وقال الخفيفة والشافعي في الجديده وهو احدى الروايتين عن الامام
 مالك ان الفرض الى المرفقين وقال ابن شهاب الى الاباطة وقول اخرا لا ينفقت
 اليها قاله ابن العربي وغيره وحديث الباب ساكت عن بيان الضربات ومؤيد
 لمن ذهب الى المرفقين وحمله الآخرون على الاستحباب والسنية لكن الآثار الاربعة
 عن ابن عمر مرفوعة في الضربتين فيحمل هذا ايضا عليها قال ابن الشحنة في نهاية
 النماية للجمهور قوله عليه الصلوة والسلام التيمم ضربتان ضرباً للوجه وضرباً لليدين الى
 المرفقين روى بهذا من حديث ابن عمر عنده الحاكم والدارقطني في سننه وروى ايضا
 من حديث جابر وما تشبهه كذا في الفتح الرمانى قلت ومن حديث عمار واسلع و
 ابن هبرة والاما متوالي الجسيم ايضا والكلام في الدلائل طويل لا يسع هذا المقام فنسأ
 رواية عمار قال كنت في القوم حين نزلت الرخصة في المسح بالتراب اذ الم نحمد الماء
 فامرنا فغضينا واحدة للوجه ثم ضرباً اخرى لليدين الى المرفقين رواه الهادي وقال الحافظ
 باسناد حسن ومنها حديث جابر روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال التيمم ضرباً للوجه
 وضرباً للذراعين الى المرفقين رواه الدارقطني والحاكم وقال صحيح الاسناد ولم يخرجاه
 وقاله الحسين اخرجه البيهقي ايضا والحاكم من حديث اسمعيل الحموي وقال اسناد صحيح وقال
 الذهبي اسناده صحيح الخ ومنها حديث جابر ايضا قال جابر روى فقال اصابتني جنابة
 واني تمككت في التراب فقال اضرب بكذا وضرب بيدك الى الارض فمسح وجهه ثم ضرب
 بيده مسح بهما الى المرفقين رواه الحاكم والدارقطني والطحاوي قال الحاكم واسناده صحيح
 ومنها ما روى عن نافع قال سالت ابن عمر عن التيمم فغضب بيده الى الارض ومسح بهما
 يديه ووجهه وضرب ضرباً اخرى مسح بهما فاعياه رواه الطحاوي واسناده صحيح ومنها
 اثر الباب واسناده صحيح ومنها اثر سالم عن ابن عمر وفيه ثم ضرب ضرباً اخرى ثم مسح بهما
 يديه الى المرفقين رواه الدارقطني واسناده صحيح قاله التميمي قلت ولا يذهب إليك
 ما حققنا قبل ان من اقوى المرجحات عندنا الخفيفة كون المعنى اوفى بالقرآن و
 الاوفق به ههنا الضربتان ومسح اليدين الى المرفقين فتأمل وتشكر ١٢ **هـ** قوله
 ان عبد الله بن عمر كان يتيمم الى المرفقين وكان هذا مذهبه ومذهب ابنه سالم والحسن
 والثوري كما في المعنى قال يحيى ومثل مالك كيف التيمم واين يبلغ برني اليدين
 فقال يعقوب ضرباً للوجه وفي نسخة للوجه وضرباً اخرى لليدين وفي نسخة لليدين
 ويسمها الى المرفقين وهذا على احدى الروايتين عن الامام كما بسطه البايجي واما على
 الرواية الثانية فيحمل على الاستحباب كما مشى عليه الزرقاني وقد عرفت ان ظاهر
 كلام الامام في الموطأ انجاب التيمم الى المرفقين وهو ظاهر المدونة للامام مالك وحمله
 على احدى الروايتين اوجه من حمله على الاستحباب كما لا يخفى ١٣ **هـ** قوله تيمم
 الجنب مجمع عليه عند العلماء ولم يخالف فيه احد من الخلف ولا السلف الاماردي
 عن عمر بن واين مسعود وحكي مثله عن النخعي من عدم جوازه للجنب وقيل ان الاولين
 رجعا عن ذلك قاله الشوكاني قال ابن قدامة في المعنى وابعاد التيمم للجنب قول
 جمهور العلماء منسجم على واين عباس وعمرو بن الحارث والولموس وعمار وذهب قال الثوري
 ومالك والشافعي والبولثوري واسحق وابن المنذر واصحاب الرأي وكان ابن مسعود
 لا يرى التيمم للجنب ونحوه عن عمر بن الخدي قال ابن العربي حكى عن ابن مسعود انه لم
 يره وان عقد الاجماع بعد ذلك على جوازه للنصوص الخ ١٤ **هـ** قوله ثم يدير
 الماء ماذا يفعل وصل بيده ما صلى فقال صحيحه اذا درك الماء فغسل الغسل واجب
 لما يستقبل من الصلوات ولا اعادة لما صلى قبل لانه انى ما لزمه وتقدم ان واجد
 الماء بعد التيمم قبل الصلوة يتوضأ عند الجمع الى اى سلمه وواجد الماء بعد اداء الصلوة
 لا اعادة عليه عند الجمع الا ما قال طاؤس وغيره وواجد الماء في وسط الصلوة مختلف
 فيه قال الشوكاني واذا صلى الجنب بالتيمم ثم دعب الماء وجب الاغتسال بالجمع

العلماء الايمانكي عن ابي سلمة بن عبد الرحمن انه قال لا يلزم وهو مذهب متروك
باجماع من بعده ومن قبله ١٢ **قوله** قال مالك فيمن اختلف وهو في سفر
واما حكم الحضر فختلف عند العلماء كما تقدم بسوطا ولا يفكر على الماء الاعلى قدر اى
على مقدار يكفي الوضوء فقط دون الغسل وهو اى المتعلم على يقين من انه لا يعطش
حتى ياتي ويغسل الى الماء اما لانه وقت البرد مثلا لا يعطش في مثل هذا الوقت
اولان عنده شيئا آخر يفتنى عن العطش وكذلك اذا يكون ماء الشرب مثلا غير
ذلك الموجود عنده قال الامام بغسل بذلك الماء الذي يكفي الوضوء فقط فزجه
المستطع بالمنى ويفعل ما اصابه من اعفاء البدن شئ من ذلك الا اى من
الاحتكام وبذا يستقيم على مذهب من قال بنجاسة المني لانه ان كان طاهرا وكان
غسله لمجرد النظافة لا يجوز صرف الماء الى ذلك ثم يتيمم صعيدا طيبا كما امره الله
عجل لانه داخل في حكم عادم الماء والموجود الذي لا يكفي في حكم العدم قلت وبه قالت
الحنفية قال الباجي وبه قال جمهور الفقهاء وقال عطاء والحسن يتوضأ بذلك
الماء ويعمل وقال ابن قدامة في المغنى واذا وجد الجنب ما يكفي بعض اعفائه لزم
استعماله ويتيمم للباقي نفس عليه احمد فيمن وجد ما يكفيه فوضوه وهو جنب قال يوحنا
به ويتيمم وبه قال عبدة ومعم وهو اعم قول الشافعي به وقال الحسن والزهري وحماد
ومالك واصحاب الرامى وابن المنذر والشافعي روى في القول الثاني في يتيمم ويترك
لان هذا الماء لا يطهر فلا يلزم استعماله كالمستعمل انتهى وقال ابن العربي اذا وجد من
الماء ما لا يكفي لا يلزم استعماله وبه قال الحنفية روى وقال الشافعي روى يستعمله فيما
قدر ويتيمم لما نقص ١٢ **قوله** مالك عن رجل جنب اذا دان يتيمم فلم يجد
ترابا الا تراب سبخة بسين مملعة فوجد فمعه مفتوحات ارض ملحة لا تراكب صفت
واذا وصفنا الارض يقال ارض سبخة بكسر الموحدة اى ذات سبخ صل يتيمم بالياغم
وايعنا وصل تكره الصلوة في السبخ او لا فقال مالك لا باس بالصلوة في السبخ
وكذلك لا باس في التيمم منها قلت كذلك عندنا الحنفية وفي الشرح الكبير اما
السبخة فمن احمد انه يجوز التيمم بها وهو مذهب الشافعي والاوزاعي وابن المنذر
الحج قال الزرقاني وبه قال جمهور الفقهاء الا اسحق بن راهويه قال ابن عبد البر زاد
الباجي وروى عن مجاهد ان قال لا يتيمم بالسبخ قلت وهو رواية عن احمد كما في شرح
الكبير وفتح ابن خزيمة للمحمود بقوله صلى الله عليه وسلم ادبث ولا تهرتم سبخة ذات نخل
يعنى المدينة وقد سحاها طيبة فعلم ان السبخة داخل في الطيب ولذا استدلى عليه الامام فقال
لان الله تبارك وتعالى قال يتيمموا صعيدا طيبا والصعيد وجه الارض كان عليه
تراب ام لا قاله الخليل وابن العربي والزجاج قاطلا لا علم فيه خلافا بين اهل اللغة
فكل ما كان اى كل شئ يكون صعيدا فهو متيمم وفي نسخة يتيمم به سبخا كان او غيره
ختلف اهل التفسير في المراد بالآية وبمنى عليه اختلاف الفقهاء اى اشتراط التراب
للتيمم فذهب الامام مالك كما مر في الزرقاني ويؤيده كلامه في الموطن الجواز لوجه
الارض كان عليه تراب او لا قال الزرقاني وبهذا قال ابو حنيفة واحمد وعنه ايضا كالتفنى
انه يجوز بالتراب خاصة الخ وقال ابن قدامة في المغنى لا يجوز التيمم الا بحراب طاهر
ذى غبار يعنى باليد بهذا قال الشافعي واسحق والبوليسف وداود وقال مالك
وابو حنيفة روى يجوز بكل ما كان من جنس الارض كالنورة والزيج والحجارة وقال
الاوزاعي الرمل من الصعيد وعن احمد رواية اخرى في السبخة والرمل انه يجوز التيمم به
الى اخر ما بسط قال الزرقاني يتيمم من وجه الارض كلها لانه مدلول الصعيد لغة وقال
صلى الله عليه وسلم جلست الى الارض مسجدا وطورا واه الشيطان في حديث جابر روى
فكل موضع جازت الصلوة فيه من الارض جاز التيمم به وقال صلى الله عليه وسلم تحشر
ناس على صعيد واحد اى ارض واحدة وقال ابن عباس الطيب الصعيد ارض الحرم
فدل على ان الصعيد يكون غير ارض الحرم انتهى، وفي السعاية واقوى المذاهب
في هذا الباب هو جواز التيمم بكل ما كان من جنس الارض مستندا بالاعاديث الواردة
فيه بلفظ الصعيد والارض وبظاهر الآية فان الصعيد اطلق اهل اللغة على انه وجه
الارض كان عليه غبار او لم يكن وقدر على الشافعي روى الله عنه بحديث ابي جهم
فان فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم تيمم على جدار في المدينة ومن المعلوم ان جيطان
لمدينة كانت مبنية من اجار سود ومن غير تراب فلم تثبت الطهارة على الاجار
لم يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا ذكره الطحاوي وابن بطال وابن القصار
لما كبرين انتهى قلت وما اورد عليه الكرماني رده العيني وجعلها صاحب السعاية في
شرحه على شرح الوفاية فادفع اليه ان شئت ولا يسما هذا الوجه ١٣

١٢٦ **مالك** عن علقمة بن ابى علقمة عن امه مولاة عائشة اما المؤمنين اثمها قالت كان النساء يبعثن الى عائشة بالدرجة فيها الكرسف فيه السفر من دما الحيضة يسئلنها عن الصلوة فتقول لهن لا تجلن حتى ترين القصة البيضاء تريد بذلك الطهر من الحيضة **١٢٧** **مالك** عن عبد الله بن ابى بكر عن عمته عن بنت زيد بن ثابت ^{اشان} ^{ابن} ^{زيد} ان بلغها ان النساء كن يدعون بالمصايم من جوف الليل ينظرن الى الطهر فكانت تعيب ذلك عليهن وتقول ما كان النساء يصنعن هذا قال يحيى ^{سئل} ^{عن} ^{مالك} عن الحائض تطهر فلا تجد الماء هل تتييم فقال نعم لتتييم فان مكثها مثل الجنب اذ المجد ماء تيمم **جامع الحيضة** **١٢٨** **مالك** انه بلغه ان عائشة زوج النبي ^{صلوات الله عليه وسلم} قالت في المرأة الحامل ترى الدمانها تدع الصلوة **١٢٩** **مالك** انه سأل ابن شهاب عن المرأة الحامل ترى الدم قال تكف عن الصلوة قال يحيى قال مالك ^{١٣٠} **مالك** عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة زوج النبي ^{صلوات الله عليه وسلم} انها قالت كنت

١٥ قوله كان النساء الحائضات والنساء من الجمل الذي لا واحد من لفظ بل
 هو جمع امرأة وقيل مفرد لفظا جمع معنى لفظا الجأري في تعينه وكن نساء الحديث يبعث
 فيه جواز معانيه كسيف النساء للنساء الى عائشة ام المؤمنين كونهما علم الناس بهذا الامر
 لكانها من النبي صلى الله عليه وسلم يالم يكن فيه غيرها وسواء المانع صلى الله عليه وسلم بما
 يتبين بثلثها لنساء الدرجة بكسر الدال وفتح الراء والجيم مع درج بمعنى فسكون قال ابن بطال
 كذا يرويه اصحاب الحديث وقال في الجمع وهو كالسقف (وجامه وان) تضعف فيه المسواة
 خفيف متاعا ولها قال العيني وهو عندنا باجي بفتح الدال والراء وهو بعيد عن الصواب قال
 في الجمع وقيل بالضم فاسكون على انه تانيث الدرج وقيل بالضم على انه مفرد وجعه ودرج
 كترسة وترس واصل شيء يدرج اى يلف فيدخل في حياهه انما تقع ثم يخرج ويترك على
 حوام فتشتمه فظنه وليها فترامه انتهى وبسط الكلام عليه التبيين والمراد بناك دما واخر قرة
 قال الحافظ والمراد به ما تحتش المرأة من قطنه وغيرها التعرف بل بقي من اثر الحيض شيء
 ام لا فيها كرسف بضم الكاف واسكان الراء وضم السين الجملة اخره فاء القطن قاله ابو عبيد
 كذا في العيني يضعف في الفرج لا اختيار الطهر واخره لبيانها ونقلا وتخفيفه الرطوبات فظهر
 فيه آثار الدم لا تظهر في غيره في الصفرة من دم الحيضة اى آثار الدم يسألنا عن وجوب الصلوة
 ادائها فتقول عائشة لمن اذارت فيه شيئا من الاثر لا تعجن بالغوقية على المشهور وسكون
 الهم على الخطاب وقيل بالثناة التحية ايضا على بناء جمع المؤنث نائبا قال العيني ويجوز
 ههنا الوجان وكذا في تزيين انتهى اى لا تعجن بالصلوة حتى تزيين اصله تزيين لانه من الرواية
 وهو غاية للتأخير لغضوم بعدم الجملة القصبة بفتح القاف وشدة الصاد الملهمة وفي تفسيره اقول
 فغليل ماء ابيض يدرسه الرحم عند انقضاء الحيض وقال مالك سألت النساء منه فاذا
 هو امر معلوم عندهن يدرسه عند الطهر انتهى وقيل شيء يخرج مثل المني وقيل مثل الجص
 ما يؤخذ من الفص بمعنى الجص وقيل مثل البول وقيل شيء يشبه الخط الابيض يخرج من
 قبل في آخر الحيض وقيل هو كناية عن جفا فاقطعته والخرقة التي تحتش ورد بان الجوف
 قد يحدث في انقضاء الحيض ايضا قلت وفي المحيط القصبة في حديث عائشة رحم الطين
 لذى يفضل به الراس وهو ابيض يعزب لونه الى الصفرة ادانت انها لا تخرج من الحيض
 حتى ترى البياض الخالص انتهى البياض تأكيد لبيان القصبة تزيد عائشة بذلك القول
 لظن الحيضة وكانت تحكم بان كل ما يرى من الكدرة والصفرة في زمن الحيض حيض
 بهذا قال مالك والوحيفة والشافعي واهم وقال ابو يوسف والوثور لا يكون جيفا
 الا ان يتقد مردم اسود كما في المعنى اوما لم يتقد مردم يوما وليت كما في الباجي قال العيني وروى
 البيهقي بسنده ارسلت امرأة من قریش الى عمرة كرسفة قطن فيها اخضر اداد الصفرة تسألها
 فاذم تزيين الحيضة الا انها طهرت قالت لا حتى ترى البياض خالصا وهو ذهب ابى حنيفة
 الشافعي ومالك فان رأت صفرة في زمن الحيض ابتداء فهو عندهم حيض وقال ابو يوسف
 حتى يتقد مدام انتهى ١٢ قوله انه الصغير لسان بلغا اى بنت زيدان نساء
 فاعل بلغ كمن يدعون اى يطلبن قال العيني بلفظ جمع المؤنث ويشترك في هذه المادة الجمع
 المذكور والمؤنث وفي التقدير مختلف فوزن الجمع المذكور يفعلون ووزن الجمع المؤنث يفعلن
 انتهى قال الحافظ ووقع في رواية الكشيبي يدرين وقال صاحب القاموس رعت لغة في
 عوت ولم ينه عليه صاحب الماشرق ولا المطالع انتهى وتكلم عليه العلامة العيني بالمصانج جمع
 مصباح وهو السراج من جوف الليل في اوقات المنام ينظرن الى القصبة الدالة على الطهر
 حتى يطلبن بالمصانج لينظرن بها الى ما في الكرايسف حتى يقفن على ما يدل على الطهر فكانت
 منت زبد كتيب ذلك الشكاف عليمين ونقلوا ما كان النساء اى نساء الصباية قال الام
 لمع كذا في الفتى مع كون من اكثر اجسادا وعلما وافضل علما وورثا يعرضن بها وانما عابت عليهن

الشكف لما يلزم كونها في نصف الليل دون وقت الصلوة وانما يلزم ذلك في وقت الصلوة كذا روى عن الامام مالك وغيره وفي المعنى قال صاحب التوضيح ويحتمل انما كان في ايام الصوم ينظرن الطريقة الصوم انتهي وفي المسوى وعندى للكلام وجان آخزان احدهما انهن كن ينظرن الى لون ما يخرج ليعلمن بالطمأن كان اصفر فودت عليهن ذلك وعلى هذا الاثر اهل العلم ويشهد لهذا الوجه حديث الدارمي عن عمرة كانت عاتشة تنهى النساء ان ينظرن ليلها في المبيض ونقول انه قد يكون الصفرة والكدرة والثاني انهن كن ينظرن الى القطعة ليقضين صلوة العشاء فودت لان صلوة العشاء لا يلزم عندها انتهي ولا يذهب عليك انه يستنبط من الرواية جواز الاستدلال بشئ مع عموم البلوى في زمن الصلوة على عدم كونه خبيراً كما في التعليق المجهد ١٢ **٣٣** قوله سئل مالك عن الحائض تنظر عن المبيض بانقصائه فلما تجد ما دهل يجوز لها ان تستقيم فقال الامام مالك رحمه نعم تستقيم فان مثلاً مثل الحائض اذا لم يجد ما يستقيم فرج الحائض فذلك هذه وبه قالت الائمة الثالثة الباقية والجواب كذا في الحاشية من المجلد ١٢ **٣٤** قوله قالت في المرأة الحائض ترى الدم اى تخرج في ايام الحمل انها تدعى اى تترك الصلوة لانها حائض اختلفت الروايات عن عاتشة روى في ذلك فروى عنها كذا روى انها قالت الحبل لا يحيض فاذا رأت الدم فلتغتسل وتغسل كذا في جميع الفوائد عن الدارمي وكذا في احياء السنن عن مصنف ابن ابي شيبة ورواه ابن القيم في المدي عن ابن شهابين والدارقطني بسندهما عن عاتشة قالت الحامل لا يحيض قال ابن القيم وروى عنها قالت لا تغسل فهذا محمول على ما تراه قريباً من الولادة باليوين ونحوهما فانه نفاس مجاميع قولها واختلف العلماء فيما تراه الحامل من الدم فقال مالك في المشيورة والثاقفة في الجديده انه دم حيض وقال ابو حنيفة واصحابه واحمد والنوري الى انها لا يحيض في حالة الحمل فعودم فساد... لادم حيف **٣٥** قوله انه سأل ابن شهاب الزهري التابعي عن المرأة الحامل انها ترى الدم قال الزهري تلقت عن الصلوة وغيرها من ممنوعات الحيض لانها حائض ذكر قول الزهري تأييداً لما تقدم من قول عاتشة روى وانت خبير بان جمهورنا يبين على خلافه كما قاله المغني منهم سعيد بن المسيب وعطاء والحسن وعكرمة والشعبي ومكحول وغيرهم وقد اخرج الامام محمد بن كتابه الآثار بسنده عن ابراهيم النخعي انه قال اذا رأت الحائض الدم فليست بالحائض فلتغسل وتضم وليا تبارزها الحديث ١٢ **٣٦** قوله قال مالك رحمه وذلك المذكور من قول عاتشة روى والزهري هو الامام المزمع عندها ١٢ **٣٧** قوله عن عاتشة روى زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت كنت ارجل بعلم العزقة وشدة الجيم اى امشط شعراى رسول الله صلى الله عليه وسلم فانها حائض فعلم من هذا ان استخدام الحائض مباح والحيف لا يؤثر في اعضائه حتى يتجسس ما احابه كما تقدم في جامع غسل الجنابة وفي الحديث دليل على ان خلاف النظافة وحسن البينة في اللباس وغيره ليس من اداب الشريعة وان ملازم قوله صلى الله عليه وسلم البزادة من الايمان هو خلاف الصرف وشدة الملبس الذي لا يبطر ولا يكبر ولا يملئ رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل لا يغبا ليعمل التوسط المقصود في كل شئ قال العين ومما يستنبط من الحديث جواز ترجيل الحائض شعر رأس زوجها وان لم يختلف احد في غسل الحائض رأس زوجها وترجيله الا ما نقل عن ابن عباس انه دخل على ميمنة فقالت اى بنى مالى اراك شعفت الرأس فقال ان ام عسارة رجلى وصى حائض فقالت اى بنى ليست اليه في اليك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يضع رأسه في حجره نادى حائض ذكره ابن ابي شيبة الخ وقال ايضا فيه جواز استخدام الزوجة في غسل ونحوه برضاها واما بغير رضاها فلا يجوز لان عليه تمكين الزوج من نفسها ملازمة بيته فقط قال ابن بطال وهو حجة في طهارة الحائض وجواز مباشرتها ١٢

قوله انه سال ابن شباب الزهري التابعي عن المرأة الحامل انما ترى الدم
 قال الزهري تكلف عن الصلوة وغيرها من ممنوعات الحيض لانها حائض ذكره قول
 الزهري تأييدا لما تقدم من قول عائشة رضي و انت خيرة بان جمهورنا يبين على خلاف ما قاله
 المغني منهم سعيد بن المسيب وعطاء والحسن وعكرمة والشعبي ومكحول وغيرهم وقد اخرج
 الامام محمد بن كتابه الآثار بسنده عن ابراهيم النخعي انه قال اذا لات الحيض الدم فليست بالحائض
 فلتصل ولتضم وليا تها زوجها الحديث ١٢ **قوله** قال مالك ذلك المذكور
 من قول عائشة رضي والزهري هو الامر المزمع عندنا ١٣ **قوله** عن عائشة رضي زوج
 النبي صلى الله عليه وسلم انما قالت كنت ارجل بعن العزة وشدا لجيم اى امشط شعرا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فانما حائض فعلم من هذا ان استخدام الحائض لمباح والحيض لا
 يؤثر في اعتناء حتى يتجسس ما صار به كما تقدم في جامع غسل الجنابة وفي الحديث دليل
 على ان خلاف النظافة وحسن البيضة في اللباس وغيره ليس من اداب الشريعة وان
 لم اذن قوله صلى الله عليه وسلم البزادة من الايمان هو خلاف الصرف وشرة الملبس الذي
 الى البطر والكبر ولذا انما رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل لا يغبا ليحصل التوسط
 المقصود في كل شئ قال العين وما يستفيض من الحديث جواز ترجيل الحائض شعرا
 وجبا وان لم يختلف احد في غسل الحائض رأس زوجها وترجيله الا ما نقل عن ابن عباس
 انه دخل على ميمنة فقالت اى بنى مالي اراك شعفت الرأس فقال ان ام عساة
 رجلى وصى حائض فقالت اى بنى ليست اليه في اليك ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يضع رأسه في حجره نادى حائض ذكره ابن ابي شيبة الخ وقال ايضا في جواز
 استخدام الزوجة في غسل نكحها برضاها واما بغير رضاها فلا يجوز لان عليه تمكين الزوج من نفسها
 ملازمة بيته فقط قال ابن بطال وهو حجة في طهارة الحائض وجواز مباشرتها ١٤

أُرْجِلُ رَأْسَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا حَائِضٌ مَا لَكَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ قَاطِئَةَ بِنْتِ الْمُنْذَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ
اسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ أَنَّهَا قَالَتْ سَأَلْتُ امْرَأَةً رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ أَلَيْتَ إِحْدَانَا إِذَا أَصَابَتْ ثَوْبَهَا الدَّمُ مِنَ الْحَيْضَةِ
كَيْفَ تَصْنَعُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَصَابَتْ ثَوْبَ أَحَدِكُنَ الدَّمُ مِنَ الْحَيْضَةِ فَلْتَقْرُضْهُ ثُمَّ لَتَضُمَّهُ بِالْمَاءِ ثُمَّ لَتَصِلْ فِيهِ
مَا جَاءَ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ مَا لَكَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهَا قَالَتْ

قوله عن أمير كذا في النسخ وهذا خطأ من يحيى الراوى وغلط منه بلا شك ولم يرو عروة عن قاطئة
شيئا وانما هو في الموطأ عن هشام عن امرأة قاطئة وهذا قال كل من رواه عن هشام مالك
وغيره قال ابن عبد البر وكذا في التوبة والزيارات قلت وكذا روى أبو داود وغيره عن مالك
الإمام من هشام من قاطئة بالصحة انها قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مؤنث وقاعله
امرأة بالرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا في رواية أبي داود وغيره ووقع في رواية ابن
عيسى عن هشام عن قاطئة عن أسماء انها قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم
آخره الشافعي قال الفاظ اعزب النووي اضعف هذه الرواية وهي صحيح الاسناد لا علة
فيما فلا بد من ان الراوى قد فهم نفسه كما في حديث الرقية لابي سعيد انتهى ووجهه بان يحتمل
ان مراد النووي بالضعف الشذوذ كما اشار اليه البيهقي اذ قال الصحيح سألت امرأة فاشاد
الى ان فاعل سألت سقط من روايته فاوهم انها السائلة وقال الراوى اني يكن انها اجبت
نفسها في رواية مالك او سألت هي بنفسها وسأل غيرها ايضا انتهى وذكر في البذل
احتمال لعل السائلة ام قيس لما قد خرج روايتها ابو داود وغيره فقالت اليتيم بمسرة
الاستغناء بمعنى الامر لا شئ كما في الطلب اى اخبرني وعلمه العدل سلوك الادب و
يجب لهذه السائلة ان تتصل بها الكاف كل ما يجب لها مع سائر الافعال من تذكير و
تأنيث وتثنية وجمع قال العيني فيسجد لاطلاق الرؤية والاداة الا بالان الرؤية بسبب
الاخبار وجعل الاستغناء بمعنى الامر مع الطلب الم ١٢ قوله احدا اذا اصاب
ثوبها بالنصب على المفعول الدم بالرفع على الفاعل من الحيضة بفتح الحاء او الكسر كما يجب
كيف تصنع فيه اى في هذا الثوب هل تترك لبس او تقطع موضع الدم او تغسل كيف
تغسل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اصاب ثوب بالنصب احدا من الدم
بالرفع من الحيضة بفتح الحاء بمعنى الحيض او بمعنى المرة من الحيض ويحتمل الكسر بمعنى الحالة
التي عليها المرأة وقيل الرواية الاولى فتقصر بفتح التاء وسكون القاف وضم الراء والصاد
المهلين كذا في رواية يحيى والاخرى في رواية القسبي بضم التاء وفتح القاف وكسر الراء
المشدة كما قاله الباجي وغيره وذكر الفاظ الاولى وقال كذا في روايتنا وحكى عياض
الثانية اى تترك باصا بجمع الماء وقيل بدونه والاول اصح لرواية ابن داود
فلم تقصره بشئ من ما روى وقال النووي معناه تقطعه باطراف الاصابع مع الما ليتصل
١٣ قوله ثم تغسله بالماء بفتح المعاد العجمة اى تغسله قاله الخطابي وغيره وما قاله القرطبي
تأييدا لمذهب ابن المراءى الرش لان الغسل قد علم بقوله تقصره والمراد به التمسح لما شكت فيه
من سائر الثوب رواه الحافظ بان فيه انتشارا للعامة والحقيقة ان هذا الاختلاف مبنى على
اصل آخر وهو ان المشكوك في النجاسة وجب لغسله ورشده عند لا يكره فغسلوا هذا النسخ في
الحديث على الرش ولا يجب عنه غيرهم كما تقدم بسوطا في محله فغسلوا هذا النسخ على الغسل
الغفيف ١٢ قوله ثم تغسل فيه بلام الامر عطف على سابقه وفيه اشارة الى
امتناع الصلوة في الثوب النجس واستدل بالحديث على المشكوكين او لما قاله العيني
في شرح البخاري ومننا انه يدل على وجوب غسل النجاسات من الثياب قال ابن
بطال حديث اسماء اصل عند العلماء في غسل النجاسات من الثياب ثم قال وهذا الحديث
عندهم محمول على اكثره لانه تعالى شرط في نجاسته ان يكون مسفوحا وهو كناية عن الكثير
البارى الا ان الفقهاء اختلفوا في مقداره ما يتجاوز عن الدم فاعتبر الكوفيون فيه وفي النجاسات
دون الدم لم يفرق بين القليل والكثير وقال مالك قليل الدم معفو ويغسل قليل سائر النجاسات
وروى عن ابن وهب ان قليل دم الحيض وكسائر النجاسات بخلاف سائر الماء
لان صلى الله عليه وسلم قال لاسماء حية ثم اقصيه حيث لم يفرق بين القليل والكثير ولا سألها
عن مقداره الى آخره بسطه العيني قال العلامة الشرنافى في ميزانه ومننا قول الامام ابي حنيفة
بالعفو عن مقدار الدم من الدم في الثوب والبدن مع قول الشافعي في الجديده انه
لا يغنى عنه مع قوله في القديم انه يغنى عنه عداون المكف الخ وقال في
منقصر قليل وعنى دون درهم درهم من دم مطلقا الخ وقال في الرض
المريح من فقه الحنابلة ويعنى عن يسير دم نجس ولو جفأ او نفضا او استاضة وعن
يسير نجس وصديده اليسير لا يغنى في نفس كل احد بحسب الخ فغسلوا هذا الاثم
الاربعة بغير الاشارة في قوله الجديده بغيره متفقون على العفو من اليسير وان اختلفوا في
تحديد بده وليس بزيادة اختلاف فان مودى الشكل قريب وعلم منها ايضا ان حديث
اسماء عند الجمهور محمول على المقدار الذي لم يغف واما المسئلة الثانية فهو ما قال الخطابي
ان فيه وليا على تعيين الماء لانه النجاسة وكذا استدلل به البيهقي في سننه وهو مذهب

مالك والشافعي واحمد ومحمد وزفره اذ قالوا ان الطهارة من النجاسة لا تحصل الا بالماء يحصل
به طهارة الحديث وقال الامام الاعظم ابو حنيفة وم والبول يوسف رم يجوز التطهير بكل
ما شاع طاهر قال ابن العزى وقال قوم يشتمون الى الظاهر يجوز ان لا النجاسة بالتراب
لحديث النعل وهو في النعل فافهم وان شئت جبر بان لا نجاسة لم على الحنفية في الحديث
المذكور لان مؤداه طهارة الثوب بالماء ولا يكره احد الخلاف في الطهارة بغير الماء و
الحديث لا يتناول نفيها ولا اثباتها بل ساكت عنه فليت شعري كيف استدلل به
الخطابي باليسق ١٢ قوله ما جاء في المستحاضة اعلم ان الروايات في المستحاضة
مختلفة جدا يشكل الجمع بينها كما لا يخفى على من له ادنى نظر على الروايات وهذا الباب
من غوامض الابواب ولذا اعتنى به المحققون واقره العلماء بتصانيف مستقلة
وعلى كثرة التصانيف في ذلك لم يجعل معضلات مسائله ومشكلات مما مر وذلك
لكثرة الاختلاف في الروايات الواردة في الباب فاختار بعضهم طريق الترجيح بانهم
رجحوا روايات توحيد الغسل والوضوء بكل صلوة وتروكوا الروايات الباقية او النسخ قائلا
بتوحيد الغسل والوضوء بكل صلوة ونسخ ما سوى ذلك والمال واحمد وهو واحد قوله
الطحاوى من الحنفية واختاره الشوكاني في النيل واثبت خبره بان مشكل لان ترك
الروايات الكثيرة المختلفة باسرها ليس بميسر لكنه لا يوفق بالتقاعده فخلوا روايات
تعدوا الغسل على انما منسوخة او كانت للعلاج او الاستحباب وهذه ثلث توجيهات
لروايات المختلفة في ذلك الباب وبعضهم حاولوا الجمع بين الروايات بان حملوا
كل نوع من الاحاديث على نوع من انواع المستحاضة مثلا حملوا روايات الغسل لكل
صلوة على المستحاضة المتخيرة وروايات الاقرار على المعتادة وروايات الاقبال و
الادبار على الميمزة ولا يتناول ايضا عن اشكال لان الروايات الواردة في قصة المرأة
الواحدة ايضا تروى مختلفة الاحكام والالفاظ فان قاطئة مثلا تبعض الروايات تدل
على انها تدل على المعتادة وفي بعضها انها تدل على التيميز لان هذا الطريق اسهل من الطريق الاول وما اشكل فيه
ايضا وجوه الدفع مثل الفرق الاول بتوجيهات الالهنا في هذا الطريق اقل من الطريق
الاول قال في المعنى قال الامام احمد رحمه الله في ثلثة احاديث حديث قاطئة
وام جيبية وحمزة وفي رواية حديث ام سلمة مكان ام جيبية الخ فاعلم ان سائر الروايات
في الاستحاضة عندهم تدل على هذه الثلاثة ثم اعلم ان المستحاضة عند الامم الاربعة لا تخلوا
من اربعة احوال اما الميمزة للمعتادة لما او معتادة لا تميز لها بالدماء ومن لمادة و
تيميز ومن لمادة ولا تميز كذا في المعنى اما الاولى في التي تميز دم جيبيا عن دماء المستحاضة
مع الاختلاف فيما بينهم في اوان الحيض ويعبرها المحدثون بالاقبال والادبار وحكما
انها اذا قبلت جيبيا بان يخرج الدم الاسود مثلا تترك الصلوة واذا دبر مثل خروج
الدم الاصفر ونحوه تغسل بغيمض وتوضأ بكل صلوة وبهذا قال الامم الثلاثة ومن قال
بالتيميز قيده بثلاثة شرائط ذكرها العيني وقالت الحنفية لا اعتبار بالون اصلا وبه النوع
عندهم داخل في الضرب الثاني من النوع الرابع واما الثانية فهي التي لما عادة معلومة
ولا تميز لها لما لم تفرق الصلوة ايام عادتها ثم تغسل وتوضأ لكل صلوة به قال
الامم الثلاثة ونقل عن الامام مالك انه قال لا اعتبار بالمعتادة اما الاعتبار بالتيميز قال
ابن قدامة والقسم الثاني من المعتادة ولا تميز لها لكون دماءها تميز بعضها عن بعض فاذا
كانت لما عادة قبل ان تستحي من جلست ايام عادتها وغسلت عند انقضاءها ثم
توضأ لو قت كل صلوة وتغسل وبهذا قال ابو حنيفة والشافعي روى وقال مالك لا اعتبار
بالمعتادة اما الاعتبار بالتيميز فان لم تميزر استظهرت بعد عادتها بثلاثة ايام ان
لم تجاوز خمسة عشر يوما وهي بعد ذلك مستحاضة الخ وقال الزرقاني واضح قوى الشافعي روى
وهو مذهب مالك انها اذا تروى لعادتها اذ لم تكن ميمزة والارادت الى التيميز الخ وقال
الباجي واما المعتادة فان تهاوى بها الدم اكثر من ايام عادتها فغن مالك فيه روايتان
احدهما انها تقيم ايام عادتها ثم تستظهر بثلاثة ايام والرواية الثانية تقيم اكثر من الحيض و
ذلك خمسة عشر يوما ثم تميزر مستحاضة انتهى والنوع الثالث من المعتادة معلومة وتيميز
ايضا فان اتفقا فلا اشكال وان اختلفا فالجدة للمعتادة عند الحنفية وهو ما روى احمد قال
ابن قدامة والقسم الثالث من المعتادة وتيميز فان كان الاسود في زمن المعتادة فقد
انقضت المعتادة والتيميز ففعل بها والا ففهي روايتان احدهما يقدم التيميز وتدفع المعتادة
وهو ظاهر كلام الخزفي وهو مذهب الشافعي روى وظهر كلام الامام احمد اعتبار المعتادة
وهو قول اكثر اصحاب الخ والاربع من المعتادة لما ولا تميزر وهي لو كان بتدأة وهي

امسلة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ان امرأة كانت تهرق الدماء في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستفتت لها امسلة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لتنظر الى عدد الليالي والايام التي كانت تقيضهن من الشهر قبل ان يصيبها الذي اصابها فلتترك الصلوة قدر ذلك من الشهر فاذا خلقت ذلك فلتغسل ثم تستنفر بثوب ثم لتصل **مالك** عن هشام بن عروة عن ابيه عن زينب بنت

له قول ان امرأة

قال الباقى بن فاطمة بنت ابى حبيش قد بين ذلك حماد بن زيد وسفيان بن عيينة في حديثهما عن ايوب انتهي قلت وكذا ساهما في هذه الرواية وهيب وعبد الوارث كلاهما عن ايوب اخرج روايتهما داود ابهما الدارقطني و به جزم ابو داود ورواية مساد ولا يمكن الانكار ومن كثرة الروايات الدالة على ذلك فتخطيت هؤلاء الثقات مما لا يسس على انه يؤيدهم الروايات الاخرى ما نقله الزيلعي عن الدارقطني بسنده عن سليمان بن يسار ان فاطمة بنت ابى حبيش استحيضت فامرت ام سلمة ان تسال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عليه السلام تدع الصلوة ايام اقراها الحديث في تكلم البيهقي وغيره على التسمية ليس في محله كانت تهرق بغم التاء الفوقية وفتح الحاء وتسكن اى تصيب قال ابو موسى بكذا جاد ببناء المفعول ولم يحى ببناء الفاعل قال ابن الاثير جاد الحديث على ما لم يسم فاعله اصله اراق يريق ويهدل البهزة بالهاء فيقال اراق يراق يرقع الدم جمع بينهما فليل اراق يريق والغير الى المرة المرات بالجمع الدلالة على الكثرة وتعبه تشبها بالمفعول كحسن الوجه بالنصب او على التمييز اى تهرق صى الدماء وان كانت معرفة كقوله تعالى سفة نفسه وهو مطرد عند الكوفيين شاذ عند البصريين او منصوب بنزع التافض اى تهرق بالدماء وعلى المفعول به فتكون اصل تهرق تهرق ابدلت كسرة الراء فتحة وانقلبتم الياء الفاعل لغة من قال في ناصيته ناصاة وقيل يجوز الرفع على البدل من غير تهرق اولام الدماء عوض المضاف اليه اى تهرق دماءها قال الباقى كانها من كثرة الدم بها كانها كانت تهرقه ويبعد عنى ما قاله ابن رسلان انه مفعول ثان والمفعول الاول نائب عن الفاعل اى ميرت حاجته دم الخ في عهدى زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت معتادة قاله القادى ١٢ **له** قوله فاستفتت لما ام سلمة رضى الله عنها اياها فى رواية الدارقطني ان فاطمة بنت ابى حبيش استحيضت فامرت ام سلمة ان تسال لما قاله الزرقانى و ام سلمة ام المؤمنين كانت تحمل منه صلى الله عليه وسلم محلا يزبل النجل لانها زوجة رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذا في رواية الهادى وغيره ان السائلة ام سلمة وفي حديث عائشة المتقدم ان فاطمة صى السائلة وفي ابو داود عن عروة وكذلك عن فاطمة نفسها انها قالت سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي حديث آخر اخرج ابو داود وغيره ان اسد بنت عيسى سالت لها وجميع بينهما ان فاطمة سالت كل من ام سلمة واسماء ان تسالها فسالتا مجتمعتين او سالت كل واحدة منهما منفردة ومع اطلاق السؤال على فاطمة باعتبار امرها بالسؤال او انها حضرت معها او كرت السؤال بعد ذلك بنفسها احتياطا وما قيل انه يخفى ان يكون البهمة غير فاطمة المذكورة قبل فمحرواحتمال يردده التسمية من الرواة العديدة كما تقدم اسمائهم فقال صلى الله عليه وسلم لتنظري تفكر قال ابن رسلان في شرح ابى داود مرفوع على انه خبر او بكسر اللام الجازمة للامر كما في رواية المؤطا وفي رواية له فلتنظر بكون الام بعد الفاء وزيادة ياء المماطبة في آخره والاكثر باللام الخ الى عدد الليالي والايام استنبط منه الرازى الخفى ان اقل الحيض ثلثة واكثر باعشرة لان اطلاق الايام من ثلثة الى عشرة واما قبله فيقال يوم ويومان فبعد ما يقال احد عشر يوما ومذهب الحنفية في ذلك ان اقل الحيض ثلثة ايام وليا لها واكثرها عشرة وقال احمد والشافعي ان اقل يوم وليلة واكثره قيل خمسة عشر يوما وليا لها وقيل سبعة عشر وعند مالك لاحد لاقله واكثره سبعة عشر وقيل ثمانية عشر كذا في المغنى وعارضة الاحوذى وفي مختصر الخليل اكثره لبعثاة نصف شرو لمعتادة ثلثة استنبطها على اكثر عاداتها التى كانت صفته لليالي والايام يحضن اى تحيض فيمن من باب اجراء المفعول فيه مجرى المفعول به من الشريكان نعيم بن

او لايام والليالي والتعليق بالشهر لما في عادة النساء في الاغلب من انهن يحضن في كل شهر قبل ان يصيبها الذى اصابها من دم الاستحاضة فلتترك الصلوة والعموم وغيرهما من المنوعات واكتفى في الذكر على الصلوة لانها اهم العبادات قدر ذلك بكسر الكاف اى بقدر تلك الايام التى كانت تعتادها من الشهر اى من اوله ان كانت تعتادها او وسطه او اخره كذلك والظاهر ان النبى صلى الله عليه وسلم عرف حالها وكونها معتادة او ذكرت ام سلمة واختصر في الرواية لانه لو لم يعلم لا يستقيم الجواب لاحتمال انها تكون مبتدئة او متخيرة او ممتدة عند من قاله قال الزرقانى فيه تصريح بانها لم تكن مبتدئة بل كانت لما عادت تعرفها وليس فيه بيان كونها مميزة او غيرها فاحتج به من قال ان المستحاضة المعتادة تتركها ما ميزت ام لا وافتى تميزها عاداتها او خالفها وهو ذهب الى حيفته واهم قول الشافعي واشهر الروايتين عن احمد وقد تقدم في بيان المذاهب وهذا هو القسم الثانى من اقسام المستحاضة المذكورة والحديث يخالف المالكية لان المعتادة عندهم تستظهر ثلثة ايام كما في فروعه الا ان يقال ان الروايات فيها مختلفة عندهم كما تقدم وهذا محمول على احدى الروايات ١٢ **له** قوله فاذا خلقت بفتح الحاء المعجمة واللام الثقيلة والفاء اى تركت ذلك اى الايام والليالي يبنى اذا تركت ايام الحيض التى كانت تعمدها وادائها وبادت من ايام الحيض ودخلت في ايام الاستحاضة واصل التخلف ترك الشئ خلف ظهره فلتغسل اى للظهر من القطع الحيض بمجرد الانقطاع عند الجمهور وتستظهر عند المالكية ثلثة ايام على المخرج لم كما تقدم والمحدث يؤيد الاولين ثم تستنفر بفتح الفوقية واسكان السين المهملة **له** قوله عريضة قال في النسياء هو ان تشد فرجا بخرقة عريضة بعد ان تحتش قطنيا بان تشد فرجا وديرها بثوب مشدود احد طرفه من خلف دبرها في وسطها والاخر من قبلها ايضا كذلك وتوثق طرفي الخرق في شئ تشدها على وسطها فيمتنع منه سيلان الدم ما يؤخذ من ثفر الدابة بفتح الفاء الذى يجعل تحت ذنبها وقيل ما يؤخذ من الثفر باسكان الفاء وهو الفرج وان كان اصله للسباع فاستعمل لغيرها وبذلك على رواية الجمهور من مالك وروى عنه لستة فرج بذلك معجمه قاله الزرقانى اى لتخفف الدم بالخرقه قلت كذا قال ولم يردنى كتب اللفظة معنى التخفيف وفي الجمع اذ فرطيب الرشح والذفر محرمة يقع على الطبيب والكهنة ويميزه بالضاف اليه وبالموصوف ثم قال واستدركى بثوب روى بذلك معجمه من الذفر معنى ما مرى تستعمل طبيا يزبل به هذا الشئ عنما الخ وبسطة في عارضة الاحوذى وقال ابن رسلان ان محمت الرواية محمول على ابدال الشاذ الا لانها من مخرج واحد الخ ثم تشعل باسقاط ياء الامر في اكثر النسخ وفي بعضها باثباتها فى الاشباع دون ياء الخطاب كما توهم ثم في الحديث دليل على ان المستحاضة حكمها حكم الطاهرة في الصلوة وكذا في العيام والنفادة وسائر العبادات اجماعا الا انهم اختلفوا في الوطى فالجمهور على الجواز قاله الزرقانى و سياتى البسط في ذلك وفي الحديث امر الغسل ففقط وليس فيه الامر بغسل الدم ولا الوضوء وتقدم في حديث عائشة الامر بغسل الدم فقط وتقدم ان في كليهما اختصار في الروايات والصحيح غسل الدم والغسل معا واختلفت الروايات في حكم المستحاضة ولذا اختلفت الامتة في حكمها والفتوى على قول ابى يوسف في ثبوت العبادة مرة واحدة وعند بها لا بد من الاعادة لثبوت العبادة الخ وفي الدر المختار وبس ثبوت وتنشغل مرة به يفتى قال الشافعى وهو قول ابى يوسف خلافا لما الخ ١٣

إلى سلمة أنها رأت زينب بنت جحش التي كانت تحت عبد الرحمن بن عوف وكانت تستحاض فكانت تغتسل وتصلى **٣٥** مالك عن
سفيان بن عيينة عن أبي بكر بن القعقاع بن حكيم وزيد بن أسلم عن أسامة بن سعيد عن أبي سعيد بن المسيب يسئله كيف تغتسل المستحاضة فقال تغتسل
من ظهر إلى ظهر وتوضأ لكل صلوة فإن غلبها الدم استنشرت **٣٦** مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال ليس على المستحاضة
إلا أن تغتسل غسلاً واحداً ثم تتوضأ بعد ذلك بكل صلوة قال يحيى قال مالك الأمر عندنا أن المستحاضة إذا وصلت أن تزوجها أن
يصيبها وكذلك النفساء إذا بلغت اقضى ما يبسك النساء الدم فإن رأت الدم بعد ذلك فإنه يصيبها زوجها وإنما هي بمنزلة المستحاضة

٣٧ قوله أنها رأت زينب بنت جحش قال
بعض أصحابنا الموطأ فأكثروا يقولون زينب وكثير منهم يقولون ابنة
جحش وهو الصواب كما يدل عليه قوله التي كانت تحت عبد الرحمن بن عوف لأن
زينب أم المؤمنين لم يتزوجها عبد الرحمن قط وإنما تزوجها أولاد زيد بن عاصم ثم
تزوجها النبي صلى الله عليه وسلم والتي كانت تحت عبد الرحمن هي أم جيبية انتهى
قال الحافظ في الفتح وجزم ابن عبد البر أن رواية الموطأ هذه خطأ لأن التي كانت
تحت عبد الرحمن إنما هي أم جيبية أخت زينب الملقبة بـ"الزينة" ولولا هذه الأمانة الرواية
في خارج الموطأ عند أبي داود وغيره بلفظ امرأة على الأبهام دون التسمية بالظاهر
هذه التسمية وهم والصواب الأبهام والمراد بهام جيبية وذكر القاضي يونس في
شرح من الموطأ أن بنات جحش زينب وأم جيبية وحملة كل واحدة منها شمس
زينب واشترى باللقاب ودوره صاحب المطالع وتبعه السيوطي وقال لا
يلفتل لقول من قال أن بنات جحش اسم كل منهن زينب لأن أبا العرفة
بالأنساب لا يثبتونه وإنما عمل عليه من قاله أن لا زينب اليوم إلى مالك الم
وقال الحافظ في الفتح قيل رواية الموطأ هذه وهم وقيل صواب وإن أسما
زينب وكثيراً ما جيبية بإثبات الماد **٣٨** قوله وكانت تستحاض فكانت
تغتسل وتصلى قال الأبا جحش يعني أن الاستحاضة كانت تتكرر عليها فكانت تغتسل
متى استحيضت عند خروجها من الحيض وتبادى بعد ذلك على الصلوة ويحتمل
أنها كانت تغتسل متى انقطع عنها دم الاستحاضة انتهى قلت وهذا الاحتمال
على كونها زينب أم المؤمنين أو فتي واما على تقدير كونها أم جيبية فلا يطبق
لأن المشهور في الروايات فيما أنها اغتسلت بكل صلوة فيكون المراد في هذا الحديث
أي ذلك واختلف العلماء في توجيه روايات أم جيبية من الغسل بكل صلوة
فقيل منسوخة كما أشبه الطحاوي وغيره وقيل محمولة على الاستحاضة واختاره أحمد
كما في المعنى ونقل عن الشافعي كما في الزرقاني وغيره وقيل محمولة على العلاج كما هو
مشهور بين علماء الحديث وهو أحد قول الطحاوي وقيل كانت متحيرة ويجب عليها
الغسل بكل صلوة كما عندنا الحنفية والشافعية معنا كما في كتب الفروع سيما في الاقتناع
وهو الأوجه عندي وما قيل أن المستحاضة ليست بشيء جهل من أقوال الأئمة فادجب
لما الغسل في كتب الحنفية والشافعية وقال الحنابلة حكما أن يحض غالب مدة
الحيض ستاً وسبعاً ثم تغتسل على الوجوب كما في المعنى نعم لم أر حكماً بعد في كتب المالكية
ثم اختلف العلماء في أن مثل أم جيبية بكل صلوة كانت من عند نفسها كما هو مصرح
في بعض الروايات أو كانت مأمورة من النبي صلى الله عليه وسلم كما نص عليه في
عدة من الروايات فمن قال بالأول طعن في هذه الزيادة التي فيها امر رسول الله
صلى الله عليه وسلم وحديث الموطأ ساكت عن هذا الاختلاف فتتبعه يوماً للاختصار
ومحل البحث فيه كتب السنن **٣٩** قوله كيف تغتسل المستحاضة قيل كان
عرض السؤال عن وقت الاغتسال دون كيفية ولذا أجاب سعيد عن الوقت وقيل
السؤال وإن كان عن الكيفية لكن لما لم يتناول الغسلات الأخر فاجابه بذلك ما يخالف
فيه غيره فقال تغتسل من طهر إلى طهر كذا في جميع النسخ بالمهملتين وكذا في رواية الموطأ
لحماد وأختلف الرواة في هذا اللفظ فروى هكذا بالمهملتين كما في نسخ الموطأ وروى
بالمجنتين كما أخرجه أبو داود وبرواية القعنب من مالك قال ابن العربي في عارضة
الأحوذى اختلف في روايته فمنهم من قال بالمهملتين ومنهم من قال بالمعجمة وكلا الروايتين
عن مالك انتهى قال ابن عبد البر قال مالك أن لاظن حديثي به من طهر لا قدوم
وكذا أخرجه أبو داود وقال قال مالك أن لاظن حديثي به من طهر لا قدوم
طهر بالمعجمتين قال فيه وإنما هو بدو على الحقيقة من طهر إلى طهر بالمهملتين ولكن اليوم
دخل فيه انتهى **٤٠** قوله وتوضأ لكل صلوة في مستلذان خلافتان الأولى حكم
الوضوء فهو واجب عند جمهور الأئمة مستحب عند الإمام مالك لقوله عليه السلام دم
عرق والعرق لا يتوضأ عنه عندهم ولكن الذين قالوا لا يتقض الوضوء بدم العرق أيفسأ
لا يتم التقريب عندهم بل هذه الأحاديث حجة لهم في إيجاب الوضوء بدم العرق لأنه
عليه السلام على إيجاب الوضوء بدم عرق واستدل الجمهور على إيجاب الوضوء
على المستحاضة بأمر الوضوء في الروايات من أكثر من أن تحصى وتقدم بعضها قريباً

والثانية أن الوضوء يجب لفعل كل صلوة أو لوقت كل صلوة مختلف عند القائلين
بإيجاب الوضوء فذهب الشافعية إلى الأول والحنفية والحنابلة إلى الثاني وفي
الشرح الكبير وعن عائشة في قصة فاطمة قال صلى الله عليه وسلم توضأى بكل
صلوة حتى يمضي ذلك الوقت رواه الإمام أحمد وأبو داود والترمذي وقال حسن
صحيح وهذه الزيادة يجب قبولها انتهى قال في البرهان وعلار ناوال الشافعي دم
أوجبوا الوضوء على مستحاضة ومن في معناها ولم يوجبها مالك وزنا نحن ومالك
لوقت كل صلوة لا لكل صلوة كما قال الشافعي رحمه لما ذكره سبط ابن الجوزي أن أبا حنيفة
روى المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلوة وفي شرح محقق الطحاوي روى أبو حنيفة دم
عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة
بنت أبي جحش وتوضأى لوقت كل صلوة ولا شك أن هذا محكم بالنسبة إلى
كل صلوة لأنه لا يحتمل غيره بخلاف الأول فإن لفظ الصلوة شاع استعمالاً في
لسان الشرع والعرف في وقتها فمن الأول قوله صلى الله عليه وسلم أن للصلوة
أولاً وآخرها الحديث أي لوقتها وقوله عليه السلام إيا رجل أدركته الصلوة فليصل ومن
الثاني أتيت للصلوة النظري لوقتها وهو ما لا يحصى كثرة فوجب حمل على المحكم
وقد رجع أيضاً بأنه متروك الظاهر بالإجماع لا جاع على أنه لم ترد حقيقة كل صلوة
لجواز التواضع مع الفرض بوضوء واحد انتهى وكذا قال ابن الهمام في الفتح قلت وروى
أبو عبد الله بن بطه بسنده عن حمزة بنت جحش أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها
أن تغتسل لوقت كل صلوة ذكره في التلخيص المحمد عن العيني قال بحر العلوم
في رسائل الأركان لا شك أن الروايات التي فيها ذكر الوقت مفسرة ومديرة
الشافعي محتمل وتقدر في الأصول أن المحتمل يحمل على المضمر **٤١** قوله
فإن غلبها أي المرأة الدم استنشرت بهذا في رواية الموطأ بالمشقة بين الفوقية
والفاء وتقدم معنى الاستنشاف مفصلاً أي شددت فربما تجوب ودوى بلفظ
استنشرت بذلك معجمة بدل المشقة ففعل أم مثل الاستنشاف فقلبت الشاء ذالاً لاواشعر
والزفر بمعنى وقيل هو من الذفر وهو لا محالة ذكية من طيب أو متن وتقدم مسبوها **٤٢**
٤٣ قوله أن قال ليس على المستحاضة إلا أن تغتسل عند انقضاء المدة التي
كانت تحيض فيها قبل الاستحاضة غسلاً واحداً كما ورد به الأمر في الروايات
الكثيرة وأما ما عديف الأمر بالغسل بكل صلوة روى من وجوه كلها ضعيفة كما قاله
ابن عبد البر والبيهقي وغيرهما وأثبت الطحاوي تسهما واجعت الأربع على أن لا
غسل عليها وجوباً إلا واحداً أو تقدم ما قال ابن قدامة أن أكثر أهل العلم على أن الغسل
عند انقضاء الحيض واجب قال الشافعي وأصحاب الرأي وربيعة ومالك الم قلت
ألا في بعض صور التحيرة فادجب لما الغسل بكل صلوة الشافعية والحنفية قال العيني
ولا يجب عليها الاغتسال شيء من الصلوة ولا في وقت من الأوقات الأمرة واحدة
في وقت انقضاء حيضها وبه قال جمهور العلماء وهو قول مالك وأبي حنيفة وأحمد الم
ثم توضأ بعد ذلك الغسل بكل صلوة استنبأنا عند المالكية ووجوباً عند الشافعية كما
تقدم **٤٤** قوله قال مالك الأمر عندنا أن المستحاضة إذا وصلت وصال ملكم
حيضها أن حرف تحقيق في أكثر النسخ وفي بعضها بعد العزة على صيغة ما مضى يعني حان
لزوجه أن يصيبها وبها معاً وبه قال الجمهور لقوله عليه السلام أما ذلك عرق وليس
بالحيضة قال العيني أعلم أن وطني المستحاضة جائز في حال جريان الدم عنده جمهور العلماء
حكاها ابن المنذر وبه قال الأوزاعي والثوري ومالك وأسماء وأبو حنيفة وهو مذهب
أبي حنيفة رحمه والشافعي وكذلك النساء في القاموس النفاس بالسر ولادة المرأة فإذا
وضعت فهي نساء الم وقد يسمى الدم الخارج أيضاً نفاساً سميت بالمصدر كذا في الكفاية
إذا بلغت اقضى ما يبسك من الأصاكن النساء بالنسب على المغولية الدم بالرفع على
الفاعلية يعني إذا بلغ الدم اقضى المدة واقضى مدة النفاس عند الجمهور لا يجوز يوماً قال
الترمذي أجمع أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم على أن النفاس
تدع الصلوة أربعين يوماً إلا أن ترى الطهر قبل ذلك فتغتسل وتصل إلى يومه قال الإمام
أحمد والإمام الأعظم وأصحابه وقال الأمامان مالك والشافعي أكثره ستون يوماً كما في المعنى
وغيره **٤٥**

قال يحيى قال مالك الامام عندنا في المستحاضة على حديث هشام بن عروة عن ابيه وهو احب ما سمعت الى في ذلك **فما جاء في بول الصبي** **مالك** عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انهما قالت اني رسول الله صلى الله عليه وسلم بصبى فبال على ثوبه فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بهاء فاتبه اياه **مالك** عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عتبة بن مسعود عن ابي قيس بنت حصن انهما اتتا بابن لها صغير لم يأكل الطعام الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجلسه رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجره فبال على ثوبه فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بهاء فتنفضه ولم يغسله **فما جاء في البول قائما** وغيره **مالك** عن يحيى بن سعيد انه قال دخل اعرابي المسجد فكشف عن فرجه ليبول فصاح الناس به حتى علا الصوت

الحديث قال الامام مالك الامام عندنا في المستحاضة على حديث هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم في قصة فاطمة بنت ابي حنيفة وهو احب ما سمعت الى في ذلك لانه ما ورد في هذا الباب ويحتمل ان يدبر حديث هشام بن عروة عن ابيه انما لا يقتل الا غسلا واحدا الحديث وهذا الظاهر من جهة المعنى قاله البايجي واقتصر الزرقاني على الاحتمال الاول وتوضيحه ان كلام الامام مالك هذا يحتمل ان يراد به حديث هشام المذكور في اول باب الاستحاضة فانه ايضا يطابق مذهب الامام ويحتمل ان يراد به حديث هشام المذكور في بابا في توضيح الغسل وجعله البايجي الظاهر من جهة المعنى والادوية عندي حلي على ما حل عليه الزرقاني وهو الحديث الاول لان هذا الحديث الثاني لاحاجة للامام الى تعيينه فانه يجمع عليه عندنا بخلاف الحديث الاول فان الامامة اختلفوا فيه جدا كما عرفت فنوازع الى ان يبين عليه الامام مالك بما قوله الامام عندنا يؤيده لان العمل بالتعيين مطلقا كما هو ظاهر حديث هشام المذكور عندهم مذهب الامام مالك وهو حديث صحيح عند الجمهور **الحديث** قوله ما جاء في بول الصبي اختلف العلماء فيه على ثلاثة مذاهب وهي ثلثة اوجه للشافعية الخ الصحيح المتعارف عندهم يعني النسخ لبول الصبي دون الجارية بل لابد من غسل ولو لم يمسسها النجاسات وانه قال الامام احمد واسمعي بن زهير وداود ودودي عن ابي حنيفة روى عن الامام مالك ايضا لكن قال اصحابه ان هذه رواية شاذة والثاني يكفي النسخ فيها وهو مذهب الاوزاعي وحكي عن مالك والشافعي والثالث انها سواد في وجوب الغسل وهو المشهور عن امام دار الهجرة والامام الاعظم واتبعاهما سائر الكوفيين قال ابن العربي قال مالك والشافعية ذلك في الذكر والانشاء يغسل وقال الشافعي لا يغسلان وقال ابن وهب والطبري وابن شهاب يغسل بول الانثى وهو اختيار الحسن البصري والصحيح انه لا يفرق بينهما وان يغسل لانه نجس داخل تحت عموم ايجاب غسل البول وما ورد في الاماديث لا يمنع غسله وانما هو موضوع لبيان الغسل وانما سقط العكس لانه لا يحتاج اليه الخ وهذا الخلاف في نظيره واصابه البول وامانفس البول فنجس عند الجميع حتى نقل الاجماع عليه جماعة الامام نقل عن داود الظاهري وما نقل بعضهم عن الشافعي ومالك قولاهما رتبة غلط وباطل روى عليه النووي والزرقاني وغيرهما وكان القائل المتنبط من قولها بالنسخ فيه **الحديث** قوله انما قالت اني بضم الهزة وكسر المشاة الغوقية على بناء الجمهور رسول الله صلى الله عليه وسلم بصبى معناه ان الصباية راحة كالتوايتون بصبيهاهم الى النبي صلى الله عليه وسلم ليدعوه ويحكم ويسميهم تبركا به صلى الله عليه وسلم واختلف في ام هذا الصبي قال الخافض الذي يظهر ان ابن ابي عمير الذي ياتي بعده ويحتمل ان الحسن والحسين لما ورد في الروايات من قولها قال النبي واظلم الاقوال عندي انه عبد الله ابن الزبير الخ فبال على ثوبه صلى الله عليه وسلم وسيجي في الحديث الثاني انه يحتمل ثوب الولد لنفسه فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بهاء فاتبه اياه وسكون الغوقية ففتح الموصدة اي اتبع رسول الله صلى الله عليه وسلم الماء اياه اي البول فالغدير المتصل الى المار والمفضل الى البول ويحتمل عكسه والمراد باتباع الماء صبي عليه ويؤيده ما ورد لابن المنذر من طريق الثوري عن هشام بلفظ فصب عليه الماء قال الامام محمد في موطنه بعد الحديث وبهذا نأخذ تتبعه اياه غسلا حتى تنقيه وهو قول ابي حنيفة انتهى فما ورد من زيادة ولم يغسل في بعض الروايات لوجه فالمراد به الغسل الشديدا كما سيجي **الحديث** قوله انما اتتا بابن لها صغير لم يأكل الطعام لم يغسله في حديثه صلى الله عليه وسلم وهو صغير كما رواه النسائي انتهى لم يأكل الطعام يعني لم يتغوث بالطعام ولم يستغن به عن الرضاع فجيئ به للدهاء والمهزلة ويحتمل انه جيئ به عند ولادته ليحتمل النبي صلى الله عليه وسلم فيكون معنى قوله لم يأكل الطعام اي لم يقبل غذاء من طعام ولادته وانما الظاهر الاول لان امره جادته ومجيبها عند الولادة مستبعد ويؤيده نفي الطعام وانه صلى الله عليه وسلم اجلسه في حجره الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجلسه رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجره بفتح الماء على الاشهر وكسر وفتح وهو المعنى وبهذا ايضا يناسب الاحتمال الاول واما على الثاني فغنى اجلسه اي وضعه فبال على ثوبه صلى الله عليه وسلم واغرب من قال المراد ثوب الصبي لانه خلاف الظاهر والواقع

ودرج كلامه بانه بال على ثوب نفسه وهو في حجره صلى الله عليه وسلم فنسخ الماء على ثوبه صلى الله عليه وسلم وسلم خوفا من ان يكون ملوثا على ثوبه من شئ وبهذا يكون دليلا للقائلين بنجاسته بول وان لم يأكل الطعام فمقتضا من الزرقاني قلت ذكر هذا الاحتمال ابن شحان المالكى وليس عنده من انكر هذا الاحتمال ودليل الادعاء الغريبة ولو سلم الغريبة فيمكن ايضا لابطال الاستدلال بدخول حديث هشام صلى الله عليه وسلم بهاء فتنفضه اي صب الماء على ثوبه ولم يغسله اي لم يعركه والتنضيع يقال للرش ولعصب الماء ايضا بل للغسل ايضا كما تقدم في حديث المذي وقال عليه السلام اني لا علم ارضا ينضغ نائما بها البحر ولفظ الطحاوي اني لا عرفت مدنية ينضغ البحر بها وفي حديث اسما في غسل الدم والنضيم وفي حديث ابن عباس في الصحيح لما حكى وضوءه صلى الله عليه وسلم ورش على رجله اليمنى حتى غسلها وقد بسط الطحاوي الطرق في بول الصبي اكثرها بلفظ الصب واتباع الماء فيحمل عليه النسخ ايضا جمعا بين الروايات فلا حجة في هذه الروايات بل ولا في رواية على التفرقة بين بول الغلام والجارية قال ابن العربي النسخ في كلام العرب يستعمل في معنيين الرش ومسب الماء اكثر معني قوله فتنفضه اي صبه يدليس ما ورد فاتبه اياه وقوله لم يغسله اي لم يعركه بيده الخ وقد استدلل الحنفية والمالكية بعموم احاديث نجاسته البول واجابوا عن الروايات بان المراد من الصب والغسل كما تقدم بسوطا وتما نقله الا بصرى عن مالك ليس هذا الحديث بالموطأ عليه اي على العمل به وبان خبره على ثوبه ما ذل الصغير كما تقدم وبان قوله لم يأكل الطعام ليس غلة له وانما هو وصف حال كما ترى فاي شئ فرق بين من يطعم ومن لا يطعم وبان الراد نفي الغسل الشديدا كما يدل عليه رواية مسلم ولم يغسله غسلا بالمصدر النون لتاكيد او المعنى لم يعركه لانه لا يحتاج اليه سرعة خروجه وبجواب عن احاديث التفرقة وما فيها من الكلام وبعض ما تقدم وتما قال الطحاوي انما فرقي بينهما لان بول الذكر يكون في موضع واحد وبول الجارية يتفرق لسعة مخزجه فامر بالنسخ فيه في موضع واحد وبالغسل فيها في موضع متفرقة واهيه بما اخرج من سعيد بن المسيب الصب بالصب والرش بالرش وبما رواه القادي ان بولها بسبب استيلاد الرطوبة والبرودة على مزاجها يكون غلظا وانق فيفتقر في اذنتها الى زيادة الماء لانه بخلاف الصبي **الحديث** قوله ما جاء في البول قائما وغيره يعني ما ورد في البول قائما وغير ذلك من احكام تتعلق بالبول كطهارة الارض التي يصبها البول وكغسل الفرج منه كما سيجي في آخر الباب في الاثر الثالث واختلف العلماء في البول قائما باه احمد واخرون بلا كراهته وقال مالك ان كان في مكان لا يطاير عليه من شئ فلا بأس به والا كراهته وذكره مائة العلماء منهم الحنفية كراهته تنزيه كذا في البذل وكتب المالكية وغيرهم في المعنى لابن قدامة يستحب ان يبول قاعدا للتأثير شش الخ واما كلامه انه لا يرى البول قائما لان اجاب عن روايات البول قائما لكن قال في نيل الماذب ولا يكره البول قائما ولو بغير حاجته بشرطين الاول ان يامن تلويثا والثاني ان يامن ناظر الخ **الحديث** قوله انه قال دخل اعلى الاعراب ساكن ابادية من العرب الذين لا يقيمون في الامصار والنسب اليها اعرابي ووقعت النسبة الى الجمع دون الواحد اما لانه جرى مجرى القبيلة او لانه اذا نسب الى الواحد وهو العرب يشتبه بالعربي لان العربي هو كل من هو من اولاد اسمعيل عليه السلام ثم اختلفوا في اسمه فقيل هو الاقرع بن حابس التيمي وقيل ذوالنوى بصرة اليامي وقيل هو ذوالنوى بصرة التيمي وبه جزم القادي في المرقاة وهو الذي قال للنسبي صلى الله عليه وسلم في قصته الغنيمية عدل فقال ومن يعدل اذا انما عدل الحديث اخرج في الصحيح المسند النبوي صلى الله عليه وسلم زلوا بن عيينة عند الترمذي وابي داود وغيرهما بعده ابنه صلى الله عليه وسلم ثم قال اللهم ادعني وحمدا ولا ترحم معنا اعدا فقال صلى الله عليه وسلم لقد تجرحت واسعا ثم لم يلبث ان بال في المسجد فكشف عن فرجه ليبول وشرع البول وذلك لانه لم يعرف ما يجب للمساجدين الاكرام والتشريف وفي بعض طرق الحديث فقام ببول نص في بدء البول فصاح الناس به زاجرين له حتى علا وتفتح الصوت من المانعين والزاجرين قال الخافض بعد نقل الالفاظ المختلفة في المباحة من الروايات ان تناوذا كان بالاسنة لا بالايدي فهو المراد في لفظ البخاري فتناوله الناس **الحديث**

ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن ابي هريرة انه قال لولا ان يشق على امته لامرهم بالسواك مع كل وضوء ما جاء في النداء للصلاة ^{١٢٢} ما لك عن يحيى بن سعيد انه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اراد ان يتخذ خشبتين يضرب بهما ليجتمع الناس للصلاة فارى عبد الله بن زيد الانصاري ثم من بنى الحارث بن الخزرج خشبتين في النوم فقال ان هاتين الخومتين يريد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقبل الا توذن للصلاة فاتى رسول الله صلى الله عليه وسلم حين استيقظ فذكر له ذلك فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاذان ^{١٢٣} ما لك عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي عن ابي سعيد

له قوله انه قال لولا ان ليث بن وان مصدرية في محل الرفع على الابتداء
 والخبر مذكور اي لولا المشتقة موجودة على امتة صلى الله عليه وسلم لامرهم النبي صلى الله
 عليه وسلم بالسواك مع كل وضوء والحديث موقوف لفظ امر فرع حكما قال ابن عبد البر
 هذه الحديث يدخل في السنة اي المرفوع لا اتصال من غيره ولما يدل عليه اللفظ قال
 العيني في شرح البغاري انه موقوف عند يحيى بن يحيى وطائفة ورفعه روح وسعيد بن
 عفير ومطرف وجماعة عن مالك الجاهل قال السيوطي في التنوير ومن رواه كما رواه يحيى
 بن مصعب وابن بكير والقعني وابن القاسم وابن وهب وابن نايف ورواه عن ابن
 عيسى واليوط بن صالح وعبد الرحمن بن ممدى وجويرية والوقرة واسماعيل وذكر
 جماعة روه عن مالك بسنده عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 لولا ان اشدق على امتي لامرهم بالسواك مع كل وضوء قال الزرقاني وكذا أخرجه
 الشافعي في مسنده مصرها برفعها والبيهقي في سننه واخرجه الطبراني
 في الاوسط باسناد حسن من حديث علي مرفوعا بهذا اللفظ والحكم والبيهقي برواية المقبري
 عن ابي هريرة رفعه لولا ان اشدق على امتي لفرضت عليهم السواك مع الوضوء قال الحاكم
 صحيح على شرطهما فعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم ندب اليهم الوضوء ايضا وعند الصلوة
 ايضا فالمشهور عند الخليفة انه مسنون عند الوضوء فقط فعلى هذا روايات عند كل صلوة محمولة
 على الوضوء كيف ولم يختلف الرواة في حديث حميد عن ابي هريرة في لفظ الوضوء ودور
 لفظ الصلوة في رواية الاصح والمقبري لكن روى في بعض الفاظ هذه الروايات ايضا عند
 وضوء كل صلوة كما تقدم قريبا وتقدم تحت رواية الاولى ايضا ورجح الخليفة روايات الوضوء
 واولوا اليها روايات الصلوة اما يحدف المضاف فعنى عند كل صلوة اي عند وضوئها ويقال
 ان الوضوء لكل صلوة مرغوب في الشرع فالامر بلفظ عند كل صلوة هو ليعينه مؤدى عند كل وضوء
 لاستلزامها علما بالاستحباب وانما احتجج الى ترجيح روايات الوضوء لان السواك عند الصلوة
 ربما يخرج الدم من الانسان وهو نجس بالاجتماع وانما الخلاف في انتقاض الوضوء منه وقال
 القاري انما لم يجعله علما لنا من سنن الصلوة لانه مظنة خروج الدم وهو ناقض عندنا فربما
 يفيض الى حرج ولانه لم يروا النبي صلى الله عليه وسلم استاك عند قيامه الى الصلوة وهذا
 كله على المشهور عند الخليفة وقد ذكر في بعض الكتب استحباب السواك عند الصلوة ايضا كما قاله
 ابن الهمام والشارحان وغيرهم فانهم اختلفوا في استحباب السواك عند كل وضوء ايضا وعلى هذا
 كلتا الروايتين على ظاهرهما فلو استاك عند ما ينبغي ان يستعمل السواك بالرفق على
 نفس الانسان ودون اللثة كما قاله القاري ويتضمن بعده مظنة خروج الدم وفيل
 السواك ولا يترك كذا متعلقا بالبنزاق فان النبي صلى الله عليه وسلم اذا استاك يهبط السواك
 لعائنه ثم يتسدد وقد رتبنا الى النظافة ولم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم انه استاك ابدا
 عند التحريمة مع ان الاسوكة المستطبة بالبنزاق الملقاة قدام المصلح اوفى جيبه اوفى اذنه
 داخل في عموم الشيء عن البنزاق بين وبين القبلة فان ما على راس السواك لا ينكر عن
 كونه جزءا فاقبل والله ولي التوفيق ١٢ **له** قوله ما جاء في النزاع للصلوة والمراد
 به الاذان سمي به لانه نداء الى الصلوة ودعاء اليها وهو لئلا الاعلام واصطلاح الاعلام
 بوقت الصلوة واختلفت الروايات في بدئها ففي بعضها شرع الصلوة ليلة الاسراء في بعضا من جبل النسي
 صلى الله عليه وسلم بالاذان حين فرضت الصلوة لكن قال المافظ بعد ذكر الروايات وانما حق انه
 لا يصح شيء من هذه وقد اطال الكلام في ذلك وقال قد جزم ابن المنذر بان صلى الله عليه
 وسلم كان يصلي بغير اذان منذ فرضت الصلوة بمكة الى ان هاجر الى ان وقع التشاور على
 ما في حديث عبد الله بن زيد وغيره الخ قلت والمجوز بعد ما اتفقوا على ان شرعية الاذان
 كانت بعد الهجرة اختلفوا في السن فقيل كان اول سنة من سن الهجرة قال الزرقاني وهو
 الرابع ووجه الشكوك في النيل وبرجزم المافظ في تسميته وقال كان بدئ في السنة
 الاولى بعد بناء المسجد واختاره النووي في تهذيب اللغات وكذا صاحب الدر المنثور

من الخفية وعامة اهل التمسك ايضا عدوه في وقائع السنة الاولى وقيل كان في السنة الثانية قال في المواسيب وكان فيما قيل في السنة الثانية قال القاري وكان شريعته الاذان في السنة الثانية وقيل في اولها الخقلت والجمهور على الاول ولم يختلفوا ان يدركه كان اذا ذكروا التاروا القوس فذكروا اليهود والنصارى ثم اللام في قوله للصلوة بمعنى الاختصاص او بمعنى الى والاذان كالاقامة من خاص من هذه الامة وحكم الفاظ الاذان بسطها الحافظ في التلخيص ونقل عن القريبي وغيره انه مع قلته الفاظه مشتعل على مسائل العقيدة من الاكبرية والتوحيد ونفي الشرك واثبات الرسالة والمعاد ١٢ **هـ** قوله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمون حين قدموا المدينة فيجتمعون فيصليون الصلوة ليس ينادى لهم فلكموا في ذلك فقال بعضهم يتخذنا قوسا مثلنا قوس النصارى وقال بعضهم لو قاتل قرن اليهود الحديث في المصنفين وقال بعضهم انفسب دابة عند حضور الصلوة فلم يجبه ذلك كما في اله داود قد اراد ان يتخذ جميع الناس الى الصلوة خشيتين اى القوس وهو خشيتان احدهما طويلة تقرب بخشيته اصغر منها فيخرج منها صوت وقيل الطويلة تسمى ناقوسا والقصيرة وبلاذ في الحاشية يفرغ بهما ولعل وجه اختياره على النار والوق كون النصارى اقرب من اليهود بالطوائف والمودة ليجتمع الناس بصوته للصلوة وحصل امره ابني صلى الله عليه وسلم اولافا هر رواية عبد الله بن زيد عن اله داود نعم وقيل لم يامر النبي صلى الله عليه وسلم الى ذاك الوقت وحديث اله داود مؤول ثم في القصة دليل على انه صلى الله عليه وسلم كان له الاجتهاد في امور الشريعة ما لم ينص له على الحكم ١٣ **هـ** قوله فادى عبد الله بن زيد بن ثعلبة ابن عبد ربه ابو محمد الناصري ثم من بني الهامش بن الخزرج فيقال له المحرر جى الهامش شمس العقبة وهدا قال الترمذي عن البخاري لا تعرف لعن النبي صلى الله عليه وسلم شيئا الا هذا الحديث الواحد في الاذان وكذا قال ابن عدى قال الحافظ في الاصابة اطلق غير واحد من ماله غيره وهو خطأ فقهاء عن سنة اوسبعة اهاديث وقرئ منه ما في التلخيص الخيرات كسنة هـ و هو ابن (٦٣) سنة وصلى عليه عثمان كذا قال ولده وقال الهامك المصنف انه قتل باحد الروايات عنه كلما منقطعة وخالف ذلك في المستدرک قاله الزرقاني خشيتين اى القوس في النوم متعلق باري وهذا الرؤيا مذكورة في اله داود مفصلا وظاهر المؤلف ان الرؤية كان في النوم وبينما لخص ما في كتاب الصلوة لا ينجم لولا اتهام النفس لقلت اني لم اكن تأملا ولا حمد عن معاذ بن جبل ان عبد الله بن زيد قال يا رسول الله اني رايت فيما يرى النائم ولوقلت اني لم اكن تأملا لمصدق الحديث قلت وعنده اله داود برواية ابن اله ليلى لولا ان يقول الناس لقلت اني كنت يقظا نا غير نا ثم الحديث وعنده اله داود اني لبين نا ثم ويقضان فيقول المراد به النوم الخفيف والادوية عندي ما قال السيوطي ان الناظر ان يحمل على الحالة التي تعترض ارباب الاحوال ويشاهدون فيه ما يشاهدون ويسمعون فيه ما يسمعون والصحابة رؤس ارباب الاحوال انتهى قلت ورواية اله نعيم كالنفس على ذلك اذ قال لولا اتهام النفس فخلى هذا من عبه بالنوم حتى عهد الله بن زيد نفسه ايضا بما زقال عبد الله لحامل القوس ان حائين الخشيتين لغواي لمشابه مما يرد رسول الله صلى الله عليه وسلم استعماله بجمع به الناس الى الصلوة فقيل لعبد الله والقاتل هو حامل القوس كما في روايته عن اله داود وهو الملك المنزل من السماء كما في حل الروايات وحل كان جبريل او غيره مختلف بين المشايخ المتأخرون للصلوة فاسمع الاذان فاتي عبد الله الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حين استيقظ من منامه فذكر له صلى الله عليه وسلم ذلك الرؤيا فقال صلى الله عليه وسلم انها لرؤيا حتى ان شاء الله تعالى ١٢ **هـ** قوله فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاذان برواية عبد الله بن زيد ١٣

المحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن **١٢** قال عن سمي مولى أبي بكر ابن عبد الرحمن عن أبي صالح عن ابن هزيمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا ولو يعلمون ما في التهجير لاستبقوا إليه ولو يعلمون ما في العتمة والصبح لأتوهما ولو جونا

يرفعه من ترك الصف الأول مخالفة ان يؤذى سماً منعف الله له الأجر انتهى و في الثاني اختلفوا في الصف الأول قيل هو خلف الإمام في المقصورة وقيل ما يلي المقصورة خارجها وبه أخذ الفقيه أبو الليث توسة على الأمتة كي لا تقوهم الفضيلة الخ فلا يذهب عليك ان هبتا اختلافاً في الصف الأول في ان مصداق المبرك والقائم في الصف الأول حقيقة والثاني ان المراد بالصف الأول ما في داخل المقصورة او خارجها وللشيخ العلامة محمد حسن الأفخاني المأجور المكي برودة الله من اجل تلاوته شيخنا قطب الاقطاب المحدث الجنبوي نور الله مرقدته رسالة وجيزة في الصفوف بط فيها ما يتعلق بالصفوف احسن البسط فادرج اليها ان شئت **١٢** قوله ثم لم يجدوا شيئاً من وجه الاوليه بان يقع التساوي ما في الاذان فبان يستودا كلهم في رفع الصوت وحسنه واما في الصف فبان يصولوا كلهم دفعة واحدة الا ان يستهموا اي يقتربوا والاستقام لاقتراح يقال استهموا فاستهم فلان سبوا اذا قرعهم عليه اي على الاستحقاق فيها وهو مفهوم من كلام السابق فالصغير الى ما ذكر من الامر من وجه جزم القرطبي وقال ولا يلزم ان يبقى النداء خارجاً بلا فائدة وهو الصواب فما قال ابن عبد البر ان الصغير ينادي على الصف الأول لانه قريب ليس بوجه وببرده رواية عبد الرزاق عن مالك بلغنا لاستهموا عليها كما ذكرها الخافض ان ابن حجر العسقلاني لا يستهموا اي اقتربوا ومنه قول تعالى فسا هم فكان من المحدثين قال النووي يعني انهم لو علموا فضيلة الاذان ثم لم يجدوا طريقاً يحصلونه به لاقتربوا في تحصيله الخ وهذا المعنى ادا البخاري واستشهد عليه بقصة سعد بن ان قوما اختلفوا في الاذان فاقترح بينهم سعد وبزوجه رواية مسلم بلفظاً كانست قرعته ويقال لما الاستهم لم لانهم كانوا يكتفون اسماهم على سبام اذا اختلفوا في شئ فمن خرج سهمه غلب وقيل المراد بالاستهم هبتا الترامي بالسهم اذ ان خرج مخرج المبالغة فيكون المعنى الاتصاف صوداً وتبالداً والتحصيل دليلاً شمس هذا المعنى الحديث لتجالدوا عليه بالسيوف **١٣** قوله ولو يعلمون ما في التسمية هو المشي الى الصلوة في المأجرة وذلك ليكون الالفة والجمعة واختاره الباجي وغيره والبرهان البخاري اذ لو لم يكن في صحيحه باب فضل التسمية الى الظاهر ان التسمية مشتق من المأجرة وهي شدة الحر نصف النهار وخمس الخليل بالجمعة كما في التنوير وقيل المراد به التسمية الى الصلوة مطلقاً اي صلوة كانت قاله الروي وغيره وصوبه النووي ورحمته العيني واختاره ابن عبد البر اذ قال هو البدر الى الصلوة اول وقتها ولا يرد على الحديث اذا اريد به الظاهر مشروطة بالارادة لانه شرع الرفق واما من ترك قائلته وقصد الى المسجد في المأجرة لينتظر الصلوة فلا يخفى ما له من الفضل قاله الى فقلت ولا يخفى ان الانتظار الى البراء اكثر اجراً فانه في الصلوة مادام ينتظرها لا يستحق اليه والمسرود الاستباق معنى لاصالان المسابقة بالاقلام وهي السعي الى الصلوة ممنوع كما سيأتي في الحديث الآتي ولو يعلمون ما في العتمة اي العشاء سمي بها لانهم يعلمون بالليل كما ورد وسياتي البحث في تحقيق لفظ العتمة في باب ما جاء في العتمة والصبح ثم في الحديث تسميتها بالعتمة وقد ثبت النبي عن التسمية بها قال صلى الله عليه وسلم لا تقبلن الاعراب على اسم صلواتكم هذه الحديث فمنه الحديث لبيان الجواز وان النبي ليس للتحريم او استعمل المصلحة وهي ان الاعراب قد يظنون العتمة على المغرب فكان حمل الحديث على المغرب محتملاً واذا فاقات المقصود فاستعمل لفظ العتمة لئلا يشكوا فيها ويقال ان النبي عن الغلبة قال الزرقاني ويشهد له الحديث احاديث فيها تسمية العشاء بالعتمة في انزان تسمى بالاسمين جميعاً ولا خلاف بين الفقهاء اليوم في ذلك الخ فقلت وبزوجه تجويد البخاري في صحيحه باب ذكر العشاء والعتمة ومن راه واسعا وسياتي في الموطأ ما جاء في العتمة والصبح والصبح بالجراسي لو يعلمون ثواب حاتين الصلواتين وخصهما بذلك لان السعي اليها اشق كونها في وقتي النوم قال النووي لما فيه من تنقيص اول النوم وآخره وقال ابن عبد البر الآثار فيها كثيرة منها قوله صلى الله عليه وسلم اقبل الصلوة على المتأففين صلوة العشاء وصلوة الفجر لا توها لكثرة اجرها ولو جوا للفتح الملهة وسكون المودة قال النووي يحتاج الى ضبط لاني رايت من الكبار من صحفه اي مشيا على اليدين والركبتين او على مقعدته قال العيني لا توها ولو جوا اي ولو كانوا حايين من حيي الصبي اذا مشى على اربع قال صاحب الجمل ويقال اذا مشى على يديه وركبته او اسه الخ وفي التنوير عن الشيخ اكل الجوب بالماء الملهة وسكون المودة هو المشي على اليدين والركبتين ولا ابن ابي شيبة من حديث ابي الدرداء موقوفاً ولو جوا على المرافق والركب يعني يزحفون اليها اذا منعهم ماغ من المشي كما يزحف الصغير **١٤**

١٤ قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا رواية الجماعة عن مالك كما تقدم وهكذا أخرجه السنن وغيرهم قال الحافظ وداه عبد الرحمن بن اسحق عن الزهري عن سفيان عن ابي هريرة أخرجه النسائي وابن ماجه قال احمد بن صالح وابو حاتم والبوداؤد والترمذي حديث مالك ومن تابعه اصح الخ قال الترمذي ورواه مالك اصح وقال ابو حاتم في العلل وحديث مالك اشبه الخ قال الحافظ وداه يحيى القطان عن مالك عن الزهري عن السائب بن يزيد أخرجه مسند في مسنده عنه قال الدارقطني هو خطأ والصواب الرواية الاولى انشأ **١٥** قوله قال اذا سمعتم النداء اي الاذان وفيه انه ينقص بالسماح فلو لم يسمح لبعدها وهم ليس عليه الاجابة صرح به الشامي من النخبة والنووي في المذهب من الشافعية فلو رأى المؤذن على المنارة في الوقت وعلم انه يؤذن لكن لا يسمح لا تشرع له المتابعة قاله النووي فيقولوا امر واجب كما نقله الطحاوي عن قوم من السلف وهو قول الظاهرية وابن وهب او امر مندب كما عليه الجمهور وبها قولان لمشارع النخبة كما في الشامي لكن الاوجه عندي عدم الوجوب فلو المتون عنه قال ابن قدامة في المعنى لا أعلم خلافاً بين أهل العلم في استحباب ذلك الخ وقال ابن رسلان الامر للندب عند الجمهور والصادق عن الوجوب على ما قيل اقتصرنا بامر الصلوة وسؤال الوسيطة وبها مستحبان وفيه نظر فان دلالة الاقتراح غير محمول عند الجمهور خلافاً للفرق في الخ فقلت واستدل الاولون بظاهر الامر والآخرين بمداهية مسلم وغيره انه صلى الله عليه وسلم سمع مؤذناً فلما كبر قال على الفطرة فلما تشبه قال خرجت من النار الحديث فلما لم يقل النبي صلى الله عليه وسلم مثل ما يقول المؤذن علم انه ليس للوجوب وما قيل يحتمل انه عليه الصلوة والسلام قاله بعد الاجابة فلا دليل عليه **١٦** قوله مثل ما يقول في التغيير بالمنازع دون المأجزة اشارة الى ان يقول السامع بعد كل كلمة وحديث عمر بن الخطاب عند مسلم والي داود صريح في ذلك ولفظ اذا قال المؤذن الله اكبر الله اكبر فقال احدكم الله اكبر الله اكبر فاذا قال اشهد ان لا اله الا الله قال اشهد ان لا اله الا الله الحديث الحديث المؤذن قيل ان لفظ المؤذن مدح والمرفوع قد انتهى على لفظه يقول ولكن لا حجة عليه وظاهر الحديث انه يقول مثله في جميع الكلمات لكن حديث عمر بن مسلم وغيره وحديث معاوية في البخاري ولا على انه ينقص من معنى الصلوة وحى على الفلاح ويقول بدلها لا حول ولا قوة الا بالله واختاره اصحاب المذاهب الاربعية كما في كتبهم قال في البداية يقول مكان لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم لان اعادة ذلك تشبه المحاكاة والاستنساخ وكذا اذا قال المؤذن الصلوة غير من النوم لا يجده السامع لما قلنا ولكنه يقول صدقت وبرت انتهى وانتهى الطحاوي واستجبه المعنى قال الزرقاني تبعاً للحافظ وهو المشهور عند الجمهور الخ وقيل يجمع بينهما فنقل الشامي عن البعض وهو وجه بعض النسخة وهو قول بعض المالكية كما يفهم من بعض كتبهم لكن الراجح المشهور عند الاربعية هو الاول كما تقدم **١٧** قوله قال لو يعلم الناس عسر بلفظ المنازع ليدل على الاستمرار ما في النداء اي الاذان قال العيني الاذان اخص من النداء الخ والمعنى لو يعلمون ما في الاذان من الاجر كما ورد في الروايات كقوله صلى الله عليه وسلم حق لا يسع مدى صوتي ولا انس الا شهد لي يوم القيمة وكقوله صلى الله عليه وسلم ايضا يكون المؤذن اطول الناس اعناقاً يوم القيمة وايضا هو على قضبان المسك يوم القيامة وايضا يغفر له مدى صوتي ويشهد له كل رطب وياض وغير ذلك من الفضائل التي وردت في الروايات واهم الفضائل بلفظ ما ولم يبين للمبالغة اولاً لئلا يراه لا يدخل تحت الوصف والاطلاق يعني لو يعلمون مقدار الثواب عليه لتبادروا كلهم ولم يجدوا الا ان يستهموا عليه زاد ابو الشيخ لفظ من الخ والبركة وكذلك لو يعلمون ما في الصف الاول من الاجر والخير والبركة لا يستهموا عليه واختلفوا في الصف الاول فيقول مناه السابق الى السجدة وقيل المصلي في الصف الذي يلي الامام وصح القرطبي الثاني وقال ابن عبد البر لا أعلم خلافاً من بكونه الصلوة وان لم يصل في الصف الاول افضل من تأخره صلى في الصف الاول قال العيني قال القرطبي اختلفوا في الصف الاول هل هو الذي يلي الامام او المبرك والصحيح انه الذي يلي الامام فان كان بين الامام وبين الناس حائل كما حدثت الناس المتأخرون فالصف الاول هو الذي على المقصورة وفي التوضيح الصف الاول الذي يلي الامام ولو وقع فيه حائل خلافاً لما ملك وابعده من قال انه المبرك ولو جاء رجل وراى الصف الاول مسدوداً لا ينبغي ان يزاحم وقد روى عن ابن عباس

مات عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه واسحق بن عبد الله انهما اخبراه انهما سمعا ابا هريرة يقول **قال** رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ثوبت بالصلاة فلا تأتوها وانتم تسعون واتوها وعليكم السكينة فادركتم فصلوا وما فاتكم فاتكم فان أحدكم في صلاة ما كان يعد إلى الصلاة **مات** عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي معصعة الانصاري ثم المازني عن أبيه انه اخبره ان ابا سعيد الخدري قال له اني اراك تحب الغنم والبكية فاذا كنت في غنمك او باديتك فاذا نيت

له

قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ثوبت بالصلاة يعني انما الصلاة وتشد يد الواد المسكورة آخره موصدة اي اقيم بالصلاة وقد وردت الروايات الكثيرة بلفظ اقيم فهو يعين المراد اصل ثابت رجح فكان المؤذن رجح الى ضرب من الاذان لانهما للصلاة بها ثانيا بعد الدعاء بالاذان اولاد لا تخصيص لا اقامة بل المراد مطلق المشي الى الصلاة كما ورد بلفظ اذا اتيتم الصلاة ووجه التقييد بالاقامة في بعض الروايات كما بهننا انها هي الاقامة فالباصل الاسراع فان المسرع منه الاقامة يترجى ادراك التكبير الاول وقيل بعضهم بحالة الاقامة فقال ان المسرع عند الاقامة يتعجب فيقرأ ويمشي بتلك الحالة فلا يحصل له تمام الخشوع بخلاف من جاء قبل ذلك فلا تمام للصلاة حتى يستريح لكن عموم قوله اذا اتيتم الصلاة يتناول ما قبل الاقامة فالتأثير في الصلاة والاداء لا يتم تسعون اي يتشون بالسرعة والمراد الاسراع المفضي الى تشتت البال فانه يذهب الخشوع في الصلاة ولا يشك بقوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله لانه ليس المراد هناك حقيقة السعي والاسراع المشتت بل المراد الامعاء وشدته الاهتمام اليه وجمع بينهما الامام مالك بنفسه كما سيأتي في الباب المجع في باب ما جاء في السعي يوم الجمعة وسياتي هناك شيء من البسط فيه والتوجه عليكم السكينة ضبطه القليل بالنسب على الاعزاء والنودي بالرفع على انها جملة في موضع الحال قال العراقي المشهور في الرواية الرفع زاد في رواية الصحيحين والوقار فليل هو معنى السكينة تأكيد له وقيل بينهما فرق فالسكينة التي في الحركات واجتناب البهف والوقار في البيوت كفض البصر وخفض الصوت وعدم الالتفات قال ابن العربي هل الوضوء بالسكينة انما هي لمن غفل عن المشي الى المسجد حتى سمع الاقامة او لمن كان له شغل وكلاهما سواء في النهي عن الاسراع في الفلور كتم الفار جواب شرط محذوف اي اذا فعلتم ما امرتكم به فاذا كنتم فصلوا مع الامام وكان تكملة لما سبق للتأثير بهم اعلان الشغ عن السعي اذا لم يخف فوت جزء من الصلاة واما اذا خاف فلا يفرض بالنسبة وان فات منه ما فات وما فاتكم قال ابن العربي فيه دليل على ضاد قول ابن سيرين لا تغفل فاستثنى الصلاة ولكن قل لم يترك الخ فاقترنوا رواية فاقضوا بكلا اللغتين وردت الروايات الكثيرة وقال البوداؤي انما تخرج روايات فاقضوا بكلا اللغتين وبسط الشيخ في البذل نقلا عن العيني وغيره طرق لفظ فاقضوا بمعنى عليه اختلاف العلماء في المسبوق ان ما ذكره مع الامام اول صلوة او آخره واختلفوا فيه على اربعة اقوال احدثها اول صلوة وانما يكون بانها عليه في الافعال والاقوال وهو قول الشافعي واسحق والادناعي وهو رواية عن مالك واحمد على روايات فاقضوا في اول صلوة بالنسبة الى الافعال فينبغي عليها واخرها بالنسبة الى الاقوال فيقضيها وهو قول مالك قال الزرقاني واعلم مالك في المشهور في مذهبه الروايتين فقال يقضي القول ويبني الفعل المقتل وهو مؤدي قول الامام محمد من الغنية اذا قال المسبوق يقضي اول صلوة في حق قراءة واخرها في حق تشديد وليس بين كلام محمد وكلام الامام مالك مزيد اختلاف الا في بعض الجزئيات كما بسط في البداية ولاجل هذا الاختلاف جعل الشيخ في البذل قول محمد قولاً خامساً من الاقوال في المسئلة وجمعها في قول واحد لا يختص بعدم الاختلاف في معظم المسائل ثم قال الشافعي ظاهر كلامهم اعتماد قول محمد قلت وصل هو قول محمد ومعه ادقوا لما يختلف بين الفقهاء قال الشافعي هذا قول محمد كما في بسوط السرخسي وفي صلوة الجليلي ان هذا قولها انما لا شك ان ما ذكره من اول صلوة الا انه يقرأ فيها بالمحمد وسورة مع الامام واداء قام للقضاء قضى بالمحمد ومعه لانه آخر صلوة وهو قول الزني واسحق وابن الطاهر والرابع انه آخر صلوة وان يكون قاضيا في الاقوال والافعال وهو قول ابي حنيفة واحمد في رواية قال ابن الجوزي الاشبه بمذهبهما ذهب ابي حنيفة انه آخر صلوة وهو قول

مالك رواه ابن القاسم وقول ابن اشجب وابن الماجشون واختاره ابن جبيب كذا في البذل عن العيني قال ابن العربي اختلف فيه قول مالك فتارة جعلها مالك في القراءة آخر لوني الجلس اولاد وقد استقصينا ذلك في كتب المسائل المقتلة و توضيح الاختلاف فهم على ما في حاشية البحر والشافعي وغير ذلك ان من سبق ثلاث ركعات فانه اذا سلم الامام يقوم فيصلي ركعة بالفتحة وسورة ثم يقوم من غير تشديد فيصلي اخرى بالفتحة وسورة ثم يقعد ويشتد ثم يقوم فيصلي اخرى بالفتحة لا غير ويشد ويسلم وهذا عند ما لا يعين عند ابي حنيفة والي يوسف وقال محمد يقضي ركعة بالفتحة وسورة ويقعد ويشد ثم يقوم فيصلي ركعتين اولها بالفتحة وسورة واخرها بالفتحة خاصة وتقدم ان بيني اختلاف الائمة في ذلك اختلاف الروايات فيما من قوله عليه السلام اتواوا اخذوا قال الشيخ في البذل ان الروايات في هذا الباب متعارضة فلم يتبق حجة لاحد قوله صلى الله عليه وسلم واكف ما سبقك كما هو وارد في عدة الروايات سالم من العارضة فان لفظ سبق ظاهر فيها قلنا بل هو نفس ومحكم ليس فيه احتمال فهو سالم من العارضة لاستدلال الخفية لكن الرابع عندي القول الثاني من الاقوال الاربعة فان فيه محابين الروايات ولا يترك احدان الجمع اولى من الترجيح والطرح لبعض الروايات لا يقال ان الجمع بين الروايات يمكن بما قال له ان القضاء بهما بمعنى الاتمام جمعا بين الروايات لان للخالف ان يجعل الاتمام بمعنى اداء ما سبقه جمعا بين الروايات فلم يبق وجه لترجيح ما قاله ابن رسلان تأييد المذمومة ما قلنا من وجه الجمع فيه ابقاء اللغتين على معناهما نحو اول ١٢. قوله فان احكم في صلوة ما كان اي مدة كونه بعد بكسر الميم اي يقصد الى الصلوة يعني هو في حكم المصل فينبغي له من الخشوع والوقار الذي ينبغي للمصل مع ان في عدم الاسراع كثرة الخطا وهو مقصود لذاته وقد استدلل بالحديث ايضا على ان مدرك الركوع لا يجزئ تلك الركعة لعموم الامر بما تام ما فات وقد فات القيام والقراءة فيه وهو قول ابي هريرة وجماعة وقواه التقى السبكي وجمعة الجمهور حديث ابي بكر لما ركع دون الصف فقال لاني صلى الله عليه وسلم زادك الله حرثا ولا تفتك قلت وذهب جمهور الائمة من السلف والخلف الى ان مدرك الركوع مدرك للركعة من غير اشتراط قراءة فاتحة الكتاب قال ابن عبد البر في الاستذكار به قال جمهور الفقهاء وهو ذهب مالك والشافعي والي حنيفة و اصحابهم والثوري والادناعي والي ثوروا احمد واسحق وروى ذلك عن علي وابن مسعود وزيد بن ثابت وابن عمر وقد ذكرنا الاسانيه منهم في التمهيد الم ١٣. قوله لاني اراك تحب الغنم والبادية يحتل ان كان يحب الغنم اسالة لانه داخل في جملة انواع التي زين للناس جهات قال تعالى زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين الاية و الغنم داخل في الانعام فحب البادية لاجل الغنم لان محبتها يحتاج الى صلاحها بالمرعى وهو في الغالب يكون في البادية وهي الصحراء التي لا يبان فيها ويحتمل ان يجيبها واختارها علما على قوله صلى الله عليه وسلم انما ستكون فتن الحديث وفيه من كان له غنم فليقلع بغيره ومن كانت له ارض فليقلع بارضه رواه مسلم وقال عليه السلام يونسك ان يكون خيرا مال المسلم غنم يتبع بها ضعف الجبال الحديث رواه البخاري فيكون حب البادية و الغنم فرار عن الفتن فاذا كنت في غنمك او باديتك شك من الراوي او تخرج بها على الوجه الثاني ١٣. قوله فاذا نيت بالصلاة اي علمت بوقتها وفي رواية للصلاة اي اذنت لاجلها قاله الحافظا فرفع صوتك بالدعاء اي الاذان وفيه اشعار بان اذان مرية الصلاة كان مقررا عندهم لاقتضائه على الامر بالرفع دون اصل التاذين وفيه استحباب اذان المنفرد وهو الرابع عند الشافعية والمالكية مرجح به الحافظ والادناعي وفيه قال الخفية والناجدة واستدل عليه صاحب المغني من النوايل ابن الهمام من الخفية بقوله صلى الله عليه وسلم يجب ركع من راعي غنم في راس الشظية ولوذن الحديث وقيل لا يستحب بناء على انه لاستدعاء الجماعة ١٣

هـ قول فانه لا يسمع لتقليل لرفع الصوت
 مدى يفتح الميم والقصر اى غاية صوت المؤذن وفساده اذا شمله من بعده وصل اليه
 فتى الصوت وغايته فلان يشمله من دنا منه وسمع تمام صوته اولى بالشهادة من قيل
 يشبه ان يمد يده منى الجن واما غيرهم فلا يشهدون بل يعرفون من الاذان قال
 القارى الاثران المراد بالجن ما يشل الملكة وقدم لكشتم او غفيلة اكثرهم على اكثر الناس
 ولا انس قيل خاص بالمؤمنين فاما الكفار فلا شهادة له قال عياض وهذا لا يسلم لقائله
 لما جاء في الآثار من خلافه قال القارى يتغير مما في سياق النفي لتعيم الاحياء والاموات
 ولا شئ تعيم بعد تخصيص يشل كل ما بلغه صوت المؤذن ويشمله رواية كل رطب ولا يابس
 ورواية شجر ولا مدلوله جوف من قبيل قوله تعالى وان من شئ الا يسبح بحمده الخ الا تشهد
 له يوم القيامة قال ابن حجر بلسان الحال قال القارى والمعتمد بلسان المقال قيل العرفي
 هذه الشهادة مع انه يعرض عند عالم الغيب والشهادة ان احكام الآخرة جرت على
 نعمت احكام الدنيا من الدعوى والاثبات وقيل المراد بالشهادة اشعار المشهود له
 يوم القيمة بالفضل ١٢ **هـ** قوله قال ابو سعيد الخدرى سمعت من رسول الله صلى
 الله عليه وسلم اى هذا الكلام الاخير وانه لا يسمع الخ فقد روى ابن خزيمة بلفظ اذا كنت
 بالبوادى فادفع صوتك بالنداء فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 لا يسمع الحديث وكذا يرويه رواية القطان عن مالك فالظاهر ان ذكر الغنم والبادية
 موقوف على ابى سعيد خلافا لما اورده الرافعى بلفظ ان النبى صلى الله عليه وسلم قال لابي
 سعيد انك تحب الغنم والبادية الحديث وسبقه به الخزائى وامام الحرمين وغيرهم وتقيم
 النودى ولعلم فموا ان غير سمعة راجع الى كل ما ذكر قلت واخرج البخارى عن ابى سعيد
 مرفوعا لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا انس الا تشهد له يوم القيمة قال القارى
 واخرج النسائى وابن ماجه واحمد وفى الحديث ان حب الغنم والبادية سيما عند الفتن
 من اعمال السلف الصالح وجواز التبدى بشرط الا من عند غلبة الجفاء وغيره ١٢ ...
هـ قوله قال اذا نودى اى اذن للصلاة اى لا يجلب اذ الشيطان عن موضع
 الاذان والمراد باليس على الظاهر وعليه اكثر الشراح ويحتمل ان المراد جنس الشيطان و
 هو كل متمرد من الجن والانس لكن المراد شيطان الجن خاصة له صراط جملة اسمية وقعت
 حال بدون دواعى لوصول الارتباط بالغمير وفى بعض الروايات وله صراط بالواو وهو بضم الصاد
 المعجمة كغراب آخره طاء مملية رتج يخرج من دبر الانسان وغيره ثم قيل هذا محمول على
 الحقيقة لانهم اجسام ياكلون ويشربون فيصع منهم خروجه فقييل يخرج من شدة الخوف
 والثقل عليه كما للهار من ثقل الحمل او يكون الفرار من غيظ عن اعلان الاسلام و
 اعمار شعاده والعطاف لازم لشدة الجوى وقيل يتعمد اخراجه امالا لا يشغل بسباع
 الصوت عن سماع الاذان او استخفافا للاذان كما يفعل السفهاء او لئلا يغلط في الشهادة
 فى القيمة اذا سمع او ليقابل ما يناسب الصلوة من الطهارة بالحديث وقيل محمول على
 التشبيه شبه اشتغال الشيطان بنفسه وغفلة عن السماع بالصوت الذى يملأ السمع
 ويمنع عن الاستماع ثم ساه حطاطا لقبها وقيل المراد مجرد استخفاف العين بذكر الله
 من قولهم حطاط به فلان اذا استخف حتى لا يسمع النداء اى التاذين لتقليل لادباره ١٢ ..
هـ قوله فاذا قضى ببناء المجهول او ببناء الفاعل روايتان النداء بالرفع على
 الاول والنصب على الثانى والفاعل اذا النداء اقبل الشيطان فوسوس كما فى
 رواية مسلم حتى اذا توب بضم التاء وكسر الواو المشددة اى اقيم بالصلوة والتويب
 هو لالاعلام مرة بعد اخرى اعم من ان يكون الاقامة او اعلام المؤذن بين الاذان و
 الاقامة فانه ايضا تنويب كمن المراد بهناك ليس الا الاقامة وهو نص رواية مسلم بلفظ اذا قيمت ومن
 نقل عن الحنفية انهم قالوا ان المراد منه قول المؤذن بين الصلوة والاقامة
 حتى على الصلوة فليس فى محله لانهم ما قالوه فى هذا الحديث ولا تعلق لقولهم
 المذكور بهذا الحديث وسما فى الكلام مفصلا فى التويب الذى قال به الحنفية فى
 محله اذ يرى تولى حتى اذا قضى التويب بالرفع او بالنصب على الاصحابين المذكورين
 اقبل الشيطان حتى يحط بفتح التثنية وكسر الطاء المملية على ما ضبطه المحققون القارى

ان تزول الشمس قال يحيى وسئل مالك عن تشنية النية والاقامة ومضى يجب القيام على الناس حين تقام الصلوة فقال لم يبلغني في النداء والاقامة الا ما دركت الناس عليه فاما الاقامة فانها لا تشنى وذلك الذي لم يزل عليه اهل العلم ببلدنا واما قية الناس حين تقام الصلوة فاني لم اسمع في ذلك بحديث يقام له الا اني ارى ذلك على قدر طاعة الناس فان منهم

له قوله وسئل مالك عن تشنية الفاظ

النداء والاقامة الغرض ان الفاظ الاذان والاقامة مثنى مثنى او مرة مرة وسئل ايضا متى يجب القيام على الناس الى الصلوة حين تقام الصلوة يعني يشترع المؤذن الاقامة فقال الامام مالك لم يبلغني في النداء والاقامة الا ما دركت الناس عليه في المدينة المنورة ولم يبين الامام تفصيل ما درك عليه في مسئلة الاذان نعم يصح ما درك عليه في الاقامة لكن الظاهر ان المروءة هو الذي اختاره الامام مالك مذهبا وعليه المالكية وهو ان يؤذن بسبع عشرة كلمة بثنية اكبر وترجيع الشهادتين قال الشيخ ابن القيم ان الامام مالكا اخذ بما راي عليه من اهل المدينة من الاقتصار على التكبير في الاذان مرتين وعلى كلمة الاقامة مرة واحدة وهذا هو الصحيح في مذهب مالك كما في فروع كالدسوقي وغيره وما يظن من كلام ابن رسلان ان الامام مالكا لم يقل بترجيع التكبير ولا الترجيع فلعلمهم من المائل وتوضيحهم انهم اختلفوا في الفاظ الاذان على الاكثر في موضعين الاول في التكبير فقال امام دار الهجرة يقال الله اكبر في بداية الاذان مرتين وقال الاثني الثلاثة بترجيعا والثاني في الترجيع وذهب الى سنته مالك والشافعي وذهب ابو حنيفة واصحابه واحمد الى انه لا ترجع فيه قال النووي وذهب جماعة من المحدثين وغيرهم الى التخيير بين الترجيع وتركه قال في المغني وجملة ذلك ان اختيار احمد من الاذان اذان بلال وعبد الله بن زيد وهو خمسة عشر كلمة لا ترجع فيه وبهذا قال النووي واسمى والاعزبه اولى لان بلالا كان يؤذن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم واما سفيان وحماد ورواه النسي صلى الله عليه وسلم بعد الاذان الى مذكورة الخ مختصرا فالاذان عندنا الحنفية واحد خمس عشرة كلمة وعند مالك سبع عشرة كلمة وعند الشافعي تسع عشرة كلمة وهذا كله في غير اذان الفجر وسياق الكلام على اذان الفجر قريبا وذكر صاحب البدائع ههنا اختلافا ثالثا فقال قال مالك يختم الاذان بقوله الله اكبر ليعتد بالانتهاء بالابتداء ولما حديث عبد الله بن زيد وفيه الختم بلاله الا الله الخ ولكن ما وجدته في كتب المذاهب ولا كتب المالكية وصرح في المدة وغيره بالختم على لاله الا الله ثم استدلل الجمهور في الاختلاف الاول يعني في ترجيع التكبير ما خرجه ابو داود عن عام الاحوال عن محمول عن ابن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم في كتابه المخرج على مسلم من جهة عبد الله بن سعيد والي موسى واسمى بن ابراهيم كلهم عن معاذ بن هشام وفيه الترجيع واخرجه ابن ماجة بسنده وفيه الترجيع وذهب ابن القطان الى الصحيح عن عامر بن هذا الحديث انما هو الترجيع كذا رواه عن جماعة منهم عفان وسعيد وحجاج فذلك يصح كون الاذان تسع عشرة كلمة كما ورد واخرجه ابو داود والنسائي وابن ماجة بطريق ابن جسر عن عبد العزيز وفيه الترجيع واخرجه ابو داود ايضا بطريق ابن جسر عن عثمان بن السائب وفيه الترجيع قال ابن عبد البر قد اختلفت الروايات عن ابي حمزة فروى عنه الترجيع ودوى التشنية والترجيع فيه من رواية الثقات الحفاظ وهي زيادة يجب قبولها والعمل عندهم بكثرة في كل الى مذكورة بذلك الى زماننا الخ وايضا الترجيع في حديث عبد الله بن زيد في قصة النام قاله الزبيدي في نصب الراية و استدلل الحنفية والمناطقة في الاختلاف الثاني يعني في عدم الترجيع حديث عبد الله بن زيد فانه بطريقه كلنا طاق بعدم الترجيع وهو الاصل في باب الاذان قال ابن الجوزي في التحقيق حديث ابن زيد اصل في التاذين وليس فيه ترجع فدل على ان الترجيع ليس بمسنون انتهى ومننا حديث ابن عمر كان الاذان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتين مرتين رواه ابو داود والنسائي والبيهقي في التبيين والترجيع فدل على الترجيع ومنها اخبار اذان بلال فانه قد اذن في جوفه صلى الله عليه وسلم ثم اذن بين يدي ابي بكر في زمان خلافة وهو رئيس المؤذنين وقد وثق وقد اتفقوا على ان لا ترجع في الاذان ولم يختلف احد في انه لا ترجع في الاذان مخرج به ابن الجوزي وغيره ومنها انه لا ترجع في الاذان ابن ام مكتوم وكان يؤذن في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ومننا حديث الى حمزة في عهد الطبراني بدون الترجيع ومننا حديث ابن المشي مؤذن مسجد الجامع عن ابن عمر كان الاذان في عهد صلى الله عليه وسلم مثنى مثنى رواه ابو داود والنسائي وابن خزيمة وابن حبان وله طريق اخر عند الدارقطني والبيهقي في سننها واخرجه ابو حنيفة في مسنده ومنها حديث اذان سعد العرظ المؤذن بمسجد قبا وغير ذلك من الروايات الشبهة الكثيرة الخالية عن الترجيع فاما الاقامة فاننا لا نشئ حتى لفظ قد قامت الصلوة ايضا على المشهور عند الامام مالك وذلك الذي لم يزل عليه اهل العلم ببلدنا اي المدينة المنورة واختلف

العلماء فيها في الموضعين الاول في سائر الفاظ الاقامة ودون لفظ قد قامت الصلوة مثل فقالت الاثني الثلاثة ما يثار الفاظها وقال الامام الاعظم واصحابه بثنية في الاذان وبه قال النووي وابن المبارك واهل الكوفة واثنان في لفظ قد قامت الصلوة فالمشهور عن الامام مالك انه يقول ما يثار الفاظها مرة واحدة وقال الاثني الثلاثة بثنية فاذا حصل ان الاقامة عند مالك في المشهور عن عشر كلمات وعند الشافعي واحمد في المشهور عنهما احدى عشر كلمة والافقردوي النووي ثلث روايات عن الشافعي وعندنا الحنفية سبع عشرة كلمة قول واحد وفي المغني قال ابو حنيفة الاقامة مثل الاذان وبزيد الاقامة مرتين لمديث عبد الله بن زيدان الذي علم الاذان اهل المدينة ثم قام فقال مثلما رواه ابو داود ودروى ابن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم علم الاقامة سبع عشرة كلمة قال الترمذي هذا حديث صحيح وقال مالك الاقامة عشر كلمات تقول قد قامت الصلوة مرة واحدة لما روى النسائي قال امر بلالا ان يشفع الاذان ويوتر الاقامة انتهى وتمسك القائلون بثنية لفظ قد قامت الصلوة بالاستثناء في روايات الاثار بلفظ الاقامة قامت الصلوة واثبت المالكية ادراجها واثبت القائلون به اتصاله والكلام فيه طويل لا يسع هذا المختصر استدلل الحنفية لتشنية الفاظ الاقامة بان عامة روايات عبد الله بن زيد بنظير الاقامة للاذان وبما رواه ابن ابي شيبة عن ابن ابي ليلى بسند رجاله رجال الصحيحين في قصة منام عبد الله بن زيد كان رجلا عليه بردان اخضران فقام على ما نطفاذان مثنى مثنى واقام مثنى مثنى قال ابن دقيق العيد في الامام رجاله رجال الصحيح وهو متصل على مذهب الجماعة وقال ابن حزم هذا استناد في غاية الصحة قاله النووي وبما قاله الطحاوي توارثت الآثار عن بلال انه كان يشئ الاقامة حتى مات وبروايات ابي حمزة المفضلة عليها على تشنية الاقامة ودروى عنه ايضا علم الاقامة سبع عشرة كلمة وهو نص في الباب وبما روى عن النخعي كانت الاقامة مثل الاذان حتى كان هؤلاء الملوك ففعلوها واحدة يعني بنى امية قال ابن الجوزي كان الاذان مثنى مثنى والاقامة مثل ذلك فلما قام بنو امية افردوا الاقامة وفي السجاية عن النخعي اول من نقص الاقامة معاوية بن ابي سفيان ومن جملة من في الاقامة مرة مرة انما هو شئ استخف المراد بخبر ذلك من الروايات والآثار بسطها في البذل وتنسيق النظام وانا لا سنن وهذا المختصر لا يسعنا وقال الشيخ ابن القيم في زاد المعاد ومخص الاختلاف ان الشافعي اخذ باذان ابي حمزة واقامة بلال و ابو حنيفة باذان بلال واقامة ابي حمزة وما لك اخذ ما راي عليه اهل المدينة رضي الله عنهم كلهم فانهم اجتمعوا في متابعتها السنة انتهى ١٢ **له** قوله واما قيام الناس الى الصلوة حين تقام الصلوة فاني لم اسمع في ذلك الا ما يقام له راي لم يرو فيه خلافا فقدم عليه ولا يؤخر عنه حتما الا اني ارى ذلك على قدر طاعة الناس وسؤلهم فان منهم الثقيل فلا يقوم الا بالبطوء فثابتا خرا فخرج عليه في التاخير والنفيف فيقوم بالسرعة فلا يخرج في تقدير ويحتمل ان يكون المعنى ان النفيف يسرع في القيام فلا يباس بان يتأخر في القيام وكذا البلي لا يباس بتقديره ولا يستطيعون ان يكونوا كرجل واحد يقولون كلهم معا في المدة كان مالك لا يوقت للناس وقتا اذا اجتمعت الصلوة يقولون لذلك ولكنه كان يقول ذلك على قدر طاعة الناس فمنهم القوي ومنهم الضعيف والاختلاف اقوال ناقلي المذاهب في ذلك والامر متسع والجملة فيها في الناحية عن المعلى قال روى عن مالك انه يقوم في اول الاقامة وقال الشافعي والاكثر ان اذا كان الامام معهم لم يقوموا حتى يفرغ المقيم من الاقامة وقال ابو حنيفة يقومون عند محي على الصلوة الخ وقال في المعنى يستحب ان يقوم الى الصلوة عند قول المؤذن قد قامت الصلوة بهذا قال مالك وقال الشافعي يقوم اذا فرغ المؤذن من الاقامة وقال ابو حنيفة اذا قال محي على الصلوة الخ قال الشعراني ومن ذلك قول مالك والشافعي واحمد لا يقوم الا بالبعد فرغ المؤذن من الاقامة فيقوم حينئذ ليعدل الصفوف مع قول الى حنيفة انه يقوم عنده محي على الصلوة وقال في الدرا المختار في بحث الادب والقيام لامام ومؤتم حين قيل محي على الصلوة خلافا لفرغ فنه عن محي على الصلوة ان كان الامام بالقرب المحراب والا فيقوم كل صف يشتئ اليه الامام على الاظهر وان دخل من قدام قاموا حين يقع بصرتهم عليه الخ ١٣

الثقيل والخفيف ولا يستطيعون ان يكونوا كرجل واحد قال يحيى وسئل مالك عن قوم حضروا اداء وان يجمعوا المكتوبة فاردوا ان يقيموا اولها يؤذون قال مالك ذلك مجزئ عنهم وانما يجب النداء في مساجد الجماعات التي تجمع فيها الصلوة قال يحيى سئل مالك عن تسليم المؤذن على الامام ودعائه اياه للصلوة ومن اول من سلم عليه فقال لم يبلغني ان التسليم كان في الزمن الاول قال يحيى سئل مالك عن مؤذن اذن لقوم ثم انتظر هل يأتيه احد فلم يأت احد فقام وصلى وحده ثم جاء الناس بعد ان فرغ من صلوة ايعيد الصلوة معهم قال لا يعيد الصلوة ومن جاء بعد انصرفه فليصل لنفسه وحده قال يحيى سئل مالك عن مؤذن اذن لقوم ثم تنفل فارادوا ان يصلوا باقامة غيره فقال لا بأس بذلك اقامته واقامة غيره سواء قال يحيى قال مالك لم تنزل الصبح ينادي بها قبل الفجر فاما غيرها من الصلوات فانما لها نهيان ينادي بها الا بعد ان يحل وقتها مالك انه بلغه ان المؤذن جاء عمر بن الخطاب يؤذنه الصلوة الصبح فوجدته نائما فقال الصلوة خير من النوم يا امير المؤمنين فامره عمران يجعلها في نداء الصبح **هـ** مالك عن عمار بن سهيل بن مالك عن ابيه انه قال ما عرف شيئا

وهو جمع صحن وفيه عمل بالروايتين ١٢ **هـ** قوله قال مالك لم تنزل صلوة الصبح ينادي بها في زمان النبي صلى الله عليه وسلم قبل الفجر اعلم ان الامة بعد ما اجمعوا على ان الاذان قبل الوقت لا يجوز في غير الفجر كما تقدم اختلفوا في اذان الفجر قبل طلوع الفجر فاباحه المالكية مع الاختلاف فيما بينهم في وقتها واليه ذهب الشافعي واهل البصرة والشافعي في قوله الاثر وقال ابو حنيفة ومحمد لا يؤذن لما حتى يطلع الفجر وبه قال الثوري وزفر بن المزيل كما في اليمن وغيرهم قلت واستدل الاولون بروايات ان بلالا ينادي بيل الحديث وانت تخير بان هذه الروايات بعينها تؤيد الحنفية لانه لو كان اذان بلال لصلوة الصبح لم يتجوز الى الامامة قال الياحي والذي يظهر لي انه ليس في الآثار ما يقتضي ان الاذان قبل الفجر هو لصلوة الفجر فان كان الخلاف في الاذان في ذلك الوقت فالا تلاحظ لمن اثبت وان كان الخلاف في المقصود به فمحتاج الى ما بين ذلك من اتصال الاذان الى الفجر او غير ذلك مما يدل عليه انتمى قلت هذا وقد ثبتت في الروايات ان اذان بلال كان لمصالح اخر كما هو مذكور في محل مفصلا على انه وقع الاختلاف في هذه الروايات كثيرا كما لا يخفى على من نظر في الحديث ولم يكن بين اذانها الا ان يرقى هذا وينزل هذا اخرجه البخاري في الصيام ولذا اختار السبكي في شرح المنهاج ان الوقت الذي يؤذن فيه قبل الفجر هو وقت السحر كما في ارشاد الساري فثبتت بروايات اذان بلال وابن ام مكتوم الاذان قبل الفجر وفرض ايضا كونه لصلوة الصبح فكيف ثبتت من الاذان بعد النشاء او نصف الليل او السدس الا غير كما قلوه وسياق تمام الكلام على مسند لم يقربا في قدر السجود من النداء فانظره فاما غيرها اي غير صلوة الصبح من الصلوات الباقية فانما نزلها اي الصلوات ان ينادي بها الا بعد ان يحل وقتها وبه قال الامة الا بدلالة ونقل عليه الاجماع صاحب الغني والبدل وغيرهما كما تقدم ١٢ **هـ** قوله فقال اي المؤذن الصلوة فيمن من المؤمنين فامره عمر بن الخطاب اي هذه الكلمة في نداء الصبح اي اذان الصبح وقد يشك قوله في هذا لان كون هذه الكلمة في اذان الصبح من النبي صلى الله عليه وسلم ثابت في عدة روايات فلا يمكن ان ينظر بعمر لم يعلم بعد كونها من الاذان فالا وجب ان يقال ان مقصوده زمان محل هذه الكلمة هو نداء الصبح فقط لا باب الامر فكانه ان ينادي به على بابه وامره باقتضاه على نداء الصبح فقط واختاره هذا التوجيه ابن عبد البر والياحي وقال الزرقاني هو المستبين وهو الاوجه عندي وقال الشيخ في المصنف في توجيهه انه يحتمل ان مؤذن عمر كما في الاذان و كان يقول لجمعه فامره عمر بن الخطاب في اثناء الاذان المحتمل ان لم يكن في اذان التازل من السماء وغيره وقد عرفت بعده ووقت الصبح يكون وقت نوم فبعض الصحابة انكروه كما روى عن علي وطائفة وغيرهما فامره كان اشجارا به لا شرعا له واختاره الشوكاني ويمكن ايضا ان يوجه بان الامر من الاول كانه غير محتتم بل كان على صوي المؤذن قد يقول وقد يقول بدل على غير العمل كما ورد في بعض الروايات وقد يترجمها معامره عمره كان تحتها وهذا وان لم يقل به احد من العلماء لكنه موجه وما قيل في توجيهه انه من مرفقات عمره ذكره الطبري احتمالا وورده القاري وغيره وكذا ما قيل انه يحتمل انه يعلمه ثم ليس به جديا وورده القاري ١٣ **هـ** قوله انه قال ما عرف شيئا ما ادركت عليه الناس اي الصحابة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين الا النداء بالصلوة فانه باق على ما كان عليه الصحابة بخلاف الصلوة وكثير من امور الشرع فانما غيرت وقدمت واخرت لاختلاف الصحابة فيها وكذا قال علماء ما علم تأذينهم اليوم بخلاف تأذين من معنى قلت ويحتمل ان يكون المعنى انه وقعت التباين في اكثر امور الشرع الا ان الله لم ينهاه ولا فيه بعد قال الزرقاني وفيه تغير الاحوال عما كانت عليه زمن الخلفاء الاربعة في اكثر الاشياء واحتج به بعض من لم ير عمل اهل المدينة حجة وقال لا حجة الا فيما نقلت بالاسانيد الصحاح عن النبي صلى الله عليه وسلم او عن الخلفاء الاربعة ومن سلك مسلكهم انتهى ١٣

ا قوله وسئل مالك عن قوم حضروا اي لم يكونوا متفرقين ارادوا ان يجمعوا المكتوبة اي يصلوها بالجماعة وبوب عليه الشيخ في المصنف باب من صلى في بيته جماعة تكفيها الاقامة ثم ذكر فيه هذا الاثر وقال في آخره وعليه ابو حنيفة وظاهر مذهب الشافعي انه ليس له الاذان والاقامة المحتمل ان يقيموا ويكفوا على الاقامة ولا يؤذون لها قال مالك ذلك يعني الاكتفاء على الاقامة بمجرد من في المدونة قال مالك ليس الاذان الا في مساجد الجماعة ومساجد القبائل بل والمواضع التي تجمع فيها الامة فاما سوى هؤلاء من اهل السفر والمخاض فالاقامة تجزئهم في الصلوات كلها الصبح وغيره قال وان اذنا فحسن ١٢ **هـ** قوله وانما يجب النداء او ليس مؤذنة كما سيجي في مساجد الجماعات التي تجمع فيها الصلوة ان تنصلي فيها بالجماعة وحده مؤذنة او واجب قولان للحنفية وكذا المالكية والراجح عندهما ما الاول واما وجوب القتال على تركه فلكونه شعار الاسلام مخرج به ابن الهمام والزرقيان وبه قال جمهور الفقهاء كما تقدم ١٣ **هـ** قوله وسئل مالك عن تسليم المؤذن على الامام ودعائه بالجماعة اي الاسام للصلوة وسئل ايضا من اول من سلم ببناء المجهول عليه فقال الامام مالك لم يبلغني ان التسليم كان في الزمن الاول اي في زمانه صلى الله عليه وسلم ولا الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم فعلم انه بدعت وما اجاب الامام عن السؤال الثاني يعني اول من سلم الا انه لم يكن عند الامام من امور الشرع فما التفت اليه اذ ذكره للاختلاف فيه وانت تخير بان المراد به هو التسليم والدعاء المخصوص المتعارف بينهم وهو ان يقول المؤذن السلام عليك ايها الامير ورحمة الله وبركاته حي على الصلوة حي على الصلوة حي على الصلوة حي على الصلوة حي على الصلوة حي على الصلوة واما في الجمعة فيقول السلام عليك ايها الامير ورحمة الله وبركاته الصلوة قد ماتت الصلوة كذا في الياحي واما لا بدعائه فيه هو هذا التكلف واستعمال الفاظ الاذان خارج ١٣ **هـ** قوله سئل مالك عن مؤذن اذن لقوم يجمعونهم ثم انتظر هل ياتيهم احد فلم يات احد فقام الصلوة لنفسه وصل وحده ثم جاء الناس بعد ان فرغ ذلك من صلوة التي اذن لها ليعيد الصلوة معهم فقال لا يعيد الصلوة معهم ومن جاء بعد انصرفه فليصل لنفسه وحده يحتمل ان يكون المراد بالمؤذن المؤذن المتعارف فيكون بمعنى قول الامام انه اذا انتظر وصلى وحده لا يجب عليه الاسادة مع ان الذي جاء بعده لتفصيل الجماعة وهذا ظاهرا بمعنى الفاظ ويحتمل ان يكون المؤذن هو الامام الراجح بنفسه والسبب مسجد جماعة فيكون المسئلة من باب تكرار الجماعة ويكون حاصل الجواب ان اذا صلى بالاذان والاقامة في وقتها فقد حصل الجماعة عندهم وتكرار الجماعة كرهه عند المالكية ايضا كما هو مكرهه عندنا الحنفية خلافا للشافعية والحنابلة فالذين جاؤا بعد ذلك وان كانوا جماعة صلوا منفردين كرايتهم اشكر الله بهذا الاحتمال الثاني في شرح قول الامام جمع من المالكية والادوية عندي هو الاول كونه اذقن بالالفاظ ولؤيد الثاني في المدونة اذ قال قلت لو كان رجل هو امام مسجد ومؤذنهم اذن وقام فلم يات احد فصلى وحده ثم اتى اهل ذلك المسجد لذين كانوا يصلون فيه قال فليصلوا وحدهم ولا يجعون لان امامهم قد اذن وصل الم ١٣ **هـ** قوله سئل مالك عن مؤذن اذن لقوم ثم تنفل اي شرع في النفل فارادوا ان يقوموا يصلوا باقامة غيره لانه مشتغل بالنوافل فقال الامام لا بأس بذلك اقامته واقامة غيره سواء وفي المدونة قال مالك لا بأس ان يؤذن رجل ويقيم غيره الم قلت وبهذا قال ابو حنيفة وقال الشافعي واحده من اذن فهو يقيم الحديث الصدائي قال ابن عبد البر انظر به عبد الرحمن ابن زياد الاخرين وليس بحجة عندهم وحجة الاولين حديث عبد الله بن زيد لما قال صلى الله عليه وسلم الفقه اي الاذان على بلال فلما اذن قال لعبد الله بن زيد اقم انت وهذا الحديث احسن اسناد انتهى قلت وحديث الصدائي ضعف الترمذي وروى عن احمد انه قال لا اكتب حديث الاخرين ثم الحنفية قيده بعد ما يؤذي المؤذن بذلك والا فليكره مخرج به في البزنجي

مما أدركت عليه الناس النداء بالصلوة **مسألة ١٥٢** عن نافع أن عبد الله بن عمر سمع الإقامة وهو بالبيعة فأسرع المشي إلى المسجد النداء في السفر وعلى غير وضوء **مسألة ١٥٣** عن نافع أن عبد الله بن عمر أدت بالصلوة في ليلة ذات برد وريح فقال الأصلا في الرجال ثم قال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر المؤذن إذا كانت ليلة باردة ذات مطر يقول الأصلا في الرجال **مسألة ١٥٤** عن نافع أن عبد الله بن عمر كان لا يزيد على الإقامة في السفر إلا في الصبح فإنه كان ينادي فيها ويقيم وكان يقول إنما الأذان للامام الذي يجتمع الناس إليه **مسألة ١٥٥** عن هشام بن عروة أن أباه قال له إذا كنت في سفر فأن شئت أن تؤذن وتقيم فعلت وإن شئت فاقم ولا تؤذن **قال** يحيى سمعت مالكا يقول لأبأس أن يؤذن الرجل وهو راكب **مسألة ١٥٦** عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول من صلى بارض فلا صلى عن يمينه ملك وعن شماله ملك فأن أذن وأقام الصلوة صلى وراء من الملائكة أمثال الجبال **قدرا السحور من النداء** **مسألة ١٥٧** عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن أصبلا لا ينادى

إذا كان الرفقة قليلة موجودة فلا يؤكروا أن كان له فضل في هذا الوقت أيضا ١٢
مسألة ١٥٨ قوله قال إذا كنت في سفر فأن شئت أن تؤذن وتقيم تفصيل السنة فقلت وهو الأفضل وإن شئت التخييف فاقم ولا تؤذن لأنه لم يبق تأكده قال ابن عبد البر وكان عروة يثني لنفسه أن يؤذن لفضل الأذان عنده في السفر والمحض قال العلامة العيني وكافه العلماء على استحباب الأذان للمسافر الإيعاء فأن قال إذا لم يؤذن ولم يقيم أباد الصلوة ولا يجاهد فأن قال إذا نسي الإقامة أعاد الصلوة وأعاد الإيعاء وأقاما وفي البداية أن المسافر يؤذن ويقيم ولو تركها جميعا يكره ولو اكتفى بالإقامة جاز وقال ابن قدامة ومن أوجب من أصحابنا أنما أوجب على أهل مصر قال القاضي لا يجب على أهل مصر من المسافر أن يؤذن **مسألة ١٥٩** قوله يقول لأبأس أن يؤذن الرجل وهو راكب قال ابن عبد البر كان ابن عمر يؤذن على البعير ولا أعلم خلافا في أذان المسافر راكبا وكرهه عطاء الأسمن علة أو ضرورة انتهى وفي البداية وما المسافر فلا بأس أن يؤذن راكبا لما روى ابن بلال راكبا أذن في السفر راكبا وأما في المحضر فيكره راكبا في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف أنه قال لأبأس به انتهى فخصروا في المد المتأخر يكره أذان راكب المسافر الخ ١٢
مسألة ١٦٠ قوله أنه كان يقول كذا في الوطأ موقوف وهو في حكم المرفوع لأن مثله لا يقال بالراعي وقد ورد موصولا برواية سلمان الغداس عند النسائي بمعناه وعند البيهقي وابن أبي شيبة وغيرهما عن سلمان موقوفا من صلى بارض فلا كصاة بقعة لا ما فيها جوفه كص وجمع الجمع أفلا على زنة أسباب صلى عن يمينه ملك وعن شماله ملك يتحمل أن يكونا المفضلة فكذا مكانهما من الرجل في الصلوة وغيرها ويكتمل أن يكونا غيرهما جازا للصلوة فكذا الحكم يخص بالملائكة صلى وداره من الملائكة أمثال الجبال قال الباغي وليقتضي هذا أن الجماعة الكبيرة من الفضيلة ليس للجماعة الصغيرة والأفلا فائدة لهذا المصل في ذلك انتهى وكذا نقله الزدقاني أن عند المالك ثواب الرجل الواحد والجماعة الكثيرة واحد خلافا للأئمة الثلاثة الخ فأن قال **مسألة ١٦١** قوله قدرا السحور من النداء الظاهر في معناه أنه يثني السحور بسبب النداء يعني لو قدر وعين انتباه السحور بالأذان يجوز كما أنه عليه السلام أقام له العلامة أذان ابن أم مكتوم فحينئذ يكون أذان بلال لصلوة الصبح وأذان ابن أم مكتوم لبيان انتهاء السحور وهذا توجيه الترجمة وإن خالفه الخليفة لكنه يوافق مذهب الشك فهو الأول وعلى هذا فادخل في أبواب الأذان وإن كان ظاهره يناسب الصوم باعتبار الأذان الأول أو يقال إن معناه حرز انتباه السحور بسبب النداء فينبغي أن يكون مصداق النداء في الحديث نداء بلال فإنه يعلم من قرب وقت انتهاء السحور لأنه لم يكن بين أذانيهما إلا أن ينزل هذا ويطلع هذا كما ورد **مسألة ١٦٢** قوله قال إن بلالا ابن رباح المؤذن ينادي أي يؤذن بليل أي فيه فكلوا واشربوا فيه تنبيه على أن الأذان عرف بيانا لدخول الوقت فبين لم أن أذان بلال ليس كذلك حتى ينادي ابن أم مكتوم اسمه عمرو على المشهور وقيل كان اسمه المحمدين فسماه النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله ولا يبعد أن يكون له اسمان وفي الحديث جواز المؤذنين لمسجد واحد عند الضرورة فيجوز أذانها لما لموسم إليه الحاجة ومنه قوم وأجمهور على الأول وكذا الزائد بقدر الضرورة وفيه أيضا جواز أذان الأعمى إذا كان عنده من يتبعه بالوقت كما في الحديث الآتي ونقل النووي عن أبي حنيفة وداود أن أذانه لا يسمع وأنقل عن أبي حنيفة ليس يصح بل صرح الشامي بعدم كراهته أيضا ١٢

مسألة ١٦٣ قوله أن عبد الله بن عمر سمع الإقامة وهو بالبيعة قال في الجمع هو المكان المتسع ذو الشجر وأصولها ويقع الخرق موضع بظاهر المدينة ذو قبور كان فيه شجر الخرق فأسرع المشي إلى المسجد بدون الجري فالظاهر أن المراد بالنسي في قوله صلى الله عليه وسلم لا تأتوها وأنتم تسعون الجري دون الأسراع الذي لا يخرج عن الوقار ولا يورث تشتت البال وانتشار الحال هكذا قال جمع من المشايخ في شرح الآثار والأوجه عندي أن يحمل على ظاهره لما سيجي في الجمع أن مذهب ابن عمر كان جواز الأسراع عما بقوله تعالى فاسعوا إلى ذكر الله ولو يكره ما روى عنه أن كان يهرول إلى الصلوة ١٢
مسألة ١٦٤ قوله أن عبد الله بن عمر أدت بالصلوة في ليلة ذات برد ورع وكان مسافرا فأن بضعتان كما في رواية البخاري وهو يفتح الضاد المعجمة وسكون الجيم ويهزئ بينهما ألف بزنة فأن غير مصروف قال في الفائق جبل بينه وبين مكة خمسة وعشرون ميلا وبهذا يطابق الترجمة ويستنبط الترجمة أيضا بلفظ الرجال فقال ولفظ محمد ثم قال والظاهر أنه قال ذلك بعد الفراغ من الأذان وفي رواية للبخاري ثم يقول على أثره قال النووي في حديث ابن عمر أنها تقال بعد الأذان وفي حديث ابن عباس عند الصحيحين أنها تقال في الأذان فلا حجة في حديث الباب على جواز اشك في الأذان وقيل يقول بعد الجعلة وقيل بدله والظاهر الأول لأن الأذان متصل لا ينبغي أن يتخلله شيء ثم اشك فيه مختلف بين الأئمة فذكره الأئمة الثلاثة وخصص فيه الإمام أحمد بن حنبل كما في الأسنن كما روى يقر أحد منهم بأعادته لمن تكلم إلا ابن شهاب بسند ضعيف قاله الزدقاني وقال الشامي من الخفية ولا يتكلم فيها أصلا ولورد سلام فأن تكلم استأنفه إذا كان الكلام يسير الخ الحروف تنبيه صلو بصيغة امر في الرجال جمع رجل وهو المنزل والمسكن ثم قال ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر المؤذن إذا كانت ليلة باردة ذات مطر يقول المؤذن الأصلا في الرجال فأن ابن عمر رضي الله عنهما حال الريح بحال المطر لجامع المشتبه بينهما والبرد والمطر والريح من الاعتذار بالمسكن لتكر الجماعة عند الجمهور وكذلك عندنا الخفية أيضا كما صرح به الشامي وعدها في نور الإيضاح مفصلا وبه قال الأئمة الثلاثة ونقل ابن بطال عليه الإجماع كمن المعروف عند المالكية والشافعية أن الريح عذر في الليل فقط كما صرح به الزدقاني وأكثر المشايخ وكذلك عندنا الخفية كما صرح به الشامي وذكر في نور الإيضاح فصلا براسه الاعتذار المسقطه حصورا لجماعة وعدها ثمانية عشر شيئا منها المطر والبرد الشديد وغير ذلك ١٢
مسألة ١٦٥ قوله أن عبد الله بن عمر كان لا يزيد على الإقامة في السفر كما تقدم عن البداية أن الأذان لاستحضار الغائبين والرفقة حاضرون والإقامة لإعلام الافتتاح وهم إليه محتاجون وسيا في أقوال الأئمة في ذلك إلا في الصبح فإنه كان ينادي أي يؤذن فيها ويقيم والظاهر أنه وقت الغداة على الكفار وكان صلى الله عليه وسلم في ذلك الوقت يغير إذا لم يسمع الأذان ويسك إذا سمع فكان يأمر به في الصبح الظاهر لأشعار السلام ويحمل أن يقتصر الصبح بليل وقت نوم وغفلة فالرفقة تحتاج إلى الإطلاع بدخول الوقت وسائر الصلوات لا تخفى عليهم وهذا في بعض الأوقات وفي بعضها يؤذن أيضا فلا خلاف بما تقدم أنه كان يؤذن ويقول الأصلا في الرجال قال الزدقاني ويحمل أنه كان في السفر الذي قال فيه الأصلا في الرجال أميرا وفي السفر الذي لم يزد فيه على الإقامة غير أمير الخ وكان يقول في وجهه أكتفاه على الإقامة إنما الأذان مؤكدا للامام الذي يجتمع إليه الناس وأما

بليل فكلوا واشربوا حتى يتنادى ابن ام مكتوم **مسألة** عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان ينادى بليل فكلوا واشربوا حتى يتنادى ابن ام مكتوم قال وكان ابن ام مكتوم رجلا عى لا يتنادى حتى يقال له اصبحت اصبحت **مسألة** عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا افتتح الصلوة رفع يديه حذو منكبيه واذ رفع راسه من الركوع رفعهما كذلك

لخفيفة لانه لو كان اذان بلال كافيا لما احتج الى اعادته اذان ابن ام مكتوم واستدل الخفيفة على ذلك بروايات كثيرة نص على الباب فمنها رواية شداد عن بلال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له لا تؤذن حتى يستبين لك الفجر هكذا مر به عرضا فخرجه البوداد ودواية حفصة انه عليه السلام اذا اذن المؤذن بالفجر قام فصلى ركعتي الفجر ثم خرج الى المسجد اخرجا الطحاوي والبيهقي ورواية ابن عريان بلا اذان قبل طلوع الفجر فامره النبي صلى الله عليه وسلم ان يرجع فينادي الا ان العبد قد نام اخرجا البوداد والدلاطني والطحاوي بطريق حماد بن سلمة عن الوب عن تافع قال لما خفي الفجر بجبال ثقات حفاظا فنادى ابن عمروى هذا الحال وقد روى قبل حديث ان بلالا ينادى بيل الحمد يث فلا بد ان يقال ان ما كان من نداءه بيل لم يكن للصلاة قاله العيني ١٢ **٢٤** قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا افتتح الصلاة قال الباجي افتتاح الصلاة يكون بالنطق ولا يكون بمجرد النية لمن يقتدر على النطق الخ ثم بكيرة الاحرام فرض عند الجمهور ومنهم الائمة الاربعة مع الاختلاف فيما بينهم ان ذكر كما قالوا او شرط كما قاله الخفيفة وهو وجه للشافعية وعند بعض اصحابنا من وهو ظاهر كلام الطحاوي قاله الشافعي وقيل سنة واختلفوا ايضا في لفظة قال الشيخ الموفق ابن قدامة في المعنى وجملة ان الصلاة لتعقد باليقول الله اكبر عند امانه ذلك وكذا عند الشافعي الا انه قال تنعقد بقوله الله اكبر ايضا لان الالف واللام لا يغيره عن نية ومعناه وانما افادت التعريف وقال ابو حنيفة تنعقد بكل اسم الله تعالى على وجه التعظيم لقوله الله اعظم او كبير او جليل الخ مخصصا واستدل لابي حنيفة في البداية بان التكبير هو التعظيم لغة وهو ما صل قال ابن الهام يعني المذكور في قوله تعالى وربك فكبر وقوله عليه الصلاة والسلام وتحرهما التكبير ومعناه التعظيم وهو اعن من خصوص الله اكبر وغيره ولا اجمال فيه والثابت بالتحريم اللفظ المخصوص فيجب العمل به حتى يكبره لمن يحسن تركه الخ ١٣ **٢٥** قوله رفع يديه وهذا الرفع عند افتتاح الصلاة مجمع على مشروعية وفي شرح المنذوب اجتمعت الائمة على استحباب رفع اليدين في بكيرة الاحرام ونقل ابن المنذرو وغيره الاجماع فيه ثم الجمهور على انه سنة وقال ابن حزم انه فرض لا يجوز الصلاة الا به دروى ذلك عن الازاعي كذا في البذل حذو مجاهد هلمة وذل مجمعة ساكنة اى مقابل مكبيرة شنيعة منكبة وهو مجمع على العضد والكف وهذا عند مالك والشافعي وذهب الخفيفة الى حديث مالك بن الحويرث عند مسلم وفيه حتى يحاذى بها اذنيها قاله لزيد قاني قلت لكن في مختصر عبد الرحمن وفضائلها رفع اليدين عند الاحرام حتى تلتا بلا لاذنين ثم ما نقلت الخلاف فيه جماعة من المشايخ الظاهر ان الاختلاف فيه كان لفظي لان ابن الهام من الخفيفة قال لا تعارض بين الروايتين فان محاذاة الشمتين بالابها مين شوع حكاية محاذاة اليدين بالمكبين لان طرف الكف مع الرسغ يحاذى المنكب او يقاد به فالذى نص على محاذاة الابها مين بالشمتين وفتح في التحقيق بين الروايتين فوجب اعتباره الخ وقال الباجي من المالكية فانا نقول كان يحاذى بكيفية منكبة وباطراف اصابعه اذ يرفع فجمع بين الحديثين ويكون اولى من اطراف احد هما انتهى ونقل لقادى عن الامام الشافعي انه حين دخل مصر سئل عن كيفية الرفع فقال يرفع يديه بحيث يكون كفاه حذو منكبة وابها ماه حذاء شمتي اذ يرفع واطراف اصابعه حذاء فسرود ذرية لانه جازى رواية يرفع الى المنكبين وفي رواية الى الالذين وفي رواية الى فسرود لاذنين فعل الشافعي باذركاني رفع اليدين بجابين الروايات الثلاثة انتهى قلت و يقرب منه ما نقله الحافظ عن الامام الشافعي ومناخرى المالكية وقد علم بهذا كله ان الائمة ما اختلفوا فيه الا ان الخفيفة استحبوا شيئا من المبالغة في الرفع حتى قيدوا مس الابها مين الشمتي الالذين وغيرهم ما احتاجوا اليه كما يظهر من كتب الفروع وقال ابن قدامة في مجموعهم فيما لان كلا الامر من مروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتج لولا ان هدانا الله فاعترفوا له بالتقوى فاعطاهم الله ما لم يحتسبوا وقيل لا يرفع يديه الى ان يبلغ بل يرفع قال اما نفاذ ذهب الى المنكبين ومن ذهب الى ان يرفع هذا وذرية فحسن الخ قلت والوجه عندي هو الجمع المذكور لتتفق به اختلاف الروايات وهو مؤيد برواية ابى داود عن وائل بن حجر انه ابصر النبي صلى الله عليه وسلم حين قا الى الصلاة رفع يديه حتى كانتا بحال منكبة وحاذى بابها يسه اذ يرفع ثم كبر فعلى هذا لا يخالف حديث الباب قول الخفيفة ولا رواية تختلف لاحد من الائمة ولو سلم يجعل حديث الباب على حاله الشافعي وعليم الكسبية والبرانس كما اخرجه البوداد ومن رواية وائل بن حجر انه عليه الصلاة والسلام رفع يديه حال اذ يرفع ثم انهم فزايتم يرفعون ايديهم الى صدورهم في افتتاح الصلاة وعليم برانس والا كسنة وعليه حمل

[illegible]

ايضا وقال سمع الله من حمدة ربنا ولك الحمد وكان لا يفعل ذلك في السجود **مالك** عن ابن شهاب عن علي بن حسين بن علي بن ابي طالب انه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر في الصلاة كلما خفض ورفع فلم تنزل تلك صلوته حتى لقى الله

الطحاوي في شرح معاني الآثار ورواه في رفع الرجل واماد في المرأة يد بها فيكون هذا تدبيرا عندنا التحفة ثم اختلف الفقهاء في ان الرفع هل يكون مقادرا للتكبير او قبله والاصح عندنا الشافعية والمالكية المقارنة كما قاله الزرقاني والمرجع عندنا التحفة المتقدم ١٣ **قوله** واذا رفع راسه من الركوع ولم يذكر فيه الاخطا الى الركوع كما ينبغي رفعها اي اليد من ذلك اي هذا المتكبر ايضا كما رفع في الافتتاح وبلغه ما خرج ابو داود عن القعني عن مالك عن نافع عن ابن عمر بلفظ واذا رفع راسه رفعها دون ذلك قال ابو داود ولم يذكر دون ذلك الامالك ثم لم يذكر في الحديث الاخطا الى الركوع وكذا رواه يحيى والقعني والشافعي ومن ويحيى النيسابوري وجماعة ذكرها السيوطي في التوضيح فلم يذكر فيه الرفع عند الركوع ورداه ابن وهب وابن القاسم ومحمد بن الحسن الشيباني وجماعة بسطها السيوطي بذكر الرفع عند الركوع قال ابن عبد البر هو الصواب وكذا السائر من رواه عن ابن شهاب وقال جماعة ان ترك ذكر الرفع انما اتى عن مالك وهو الذي رواه ابيهم فيه لان جماعته حقا ظهروا عن الوحيين جميعا ان قلت ما نفعه ابن عبد البر على الامام مالك وجماعته وكذا قوله ان سائر من رواه عن ابن شهاب ذكره مسومة فان الحديث اخرج الزهري عن الزهري عن ابي داود وليس فيه ذكر الرفع عند الركوع وايضا لم يختلف فيه على الزهري فقط بل اختلف سالم وما في علي بن عمر كما لا يخفى على من سهر الليالي في تفحص كتب الحديث وروى الطبراني في الاوسط عن ابن عمر عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يده عند التكبير للركوع وعند التكبير حين يسوي ساجدا قال البيهقي اسأله صحيح فالحق ان حديث ابن عمر مع انه يخرج في العميين مضطرب في مواضع الرفع ولعل ذلك السرفي ان الامام مالك لم يأخذه به في قوله المشهور والمراد بما في المدونة قال مالك لا عرف رفع اليدين في شيء من تكبير الصلاة لا في خفض ولا في رفع الا في افتتاح الصلاة قال ابن القاسم وكان رفع اليدين عند مالك ضعيفا لا في تكبير الاحرام الخ قال النووي هو اشر الروايات عن مالك اعلم ان العلماء بعد اتفاق الجمهور منهم على رفع اليدين عند التحريمة كما تقدم اختلفوا في غيره اما رفع اليدين عند الركوع وبعد الركوع فقال الشافعي واحدا واسمى بسنية الرفع فيها ورواه قال بعض اهل العلم من الصحابة والابن عيينة كما في الترمذي على الاختلاف فيما بينهم في ان هذا الرفع عند رفع الرأس من الركوع او بعده في القومة وبكيفية وردت الروايات وعند الامام الشافعي روايات الرفع بعد الركوع مؤولة كما ذكر في محله وقال ابو حنيفة واصحابه لا يرفع يده الا في التكبير الاول وهو المشهور من مذهب مالك المعمول عند اصحابه قال الباجي وروى عنه في المدونة كان رفع اليدين ضعيفا الا في الافتتاح الخ قلت وتقدم ما في المدونة مفصلا واقتصر في متون المالكية من مختصر الخليل وغيره على استحباب رفع اليدين عند الاحرام فقط ورواه قال الثوري والشافعي وابن ابي ليلى وعلقته بن قيس والاسود بن يزيد وعامر الشعبي والواسطي السبيعي وحيثمة والمغيرة ووكيع وماهم بن كليب وزفر وعبد الله بن مسعود وجاهل بن سمرة والبراء وعبد الله بن عمر وابو سعيد الخدري قاله يعني قال ابن عبد البر قال مالك ان كان الرفع فحق الاحرام وهو قول الكوفيين وابي حنيفة وسائر اصحابه وسائر فقهاء الكوفة قديما ومدينا وقال حرب ابن شداد الذي عليه اصحابنا انه لا يرفع الا في الاحرام لا في ركعة ابن رسلان واخرج ابن ابي شيبة عن علي واصحابه وعمر وغيرهم ترك الرفع في غير الافتتاح وفي البدر روى عن ابن عباس ان قال العشرة الذين شهد لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجنة ما كانوا يرفعون ايديهم الا في افتتاح الصلاة وكذا في الحديث عن البراء وعنه قال غير واحد من الصحابة والابن عيينة كما في الترمذي ومن اقتصر برفع على التحريمة قال كما ان القائلين بالرفع تركوا الروايات المتقدمة للرفع باكثر من المواضع الثلاثة لتعارض الروايات او بوجه الترجيح الاخر فترك القائلين بعدم الرفع تركوا الروايات المتقدمة باكثر من واحد مثل هذه الوجوه فما هو جوازهم فهو جوازا واستدلوا باحد حديث فثبت حديث عبد الله بن مسعود قال الا اصرى بك صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فصرى ولم يرفع يده الا اذ لم يركع الزهري وسننه واخرجه محمد بن موطاه والطحاوي والوداود والنسائي والدارقطني والبيهقي وابن ابي شيبة وصححه ابن حزم في المحلى وورد عليه بعض الايروادات الساقطة المعتمدة على ان الحديث صحيح ابن القطان والدارقطني واحمد بن حنبل الا انهم انكروا فيه زيادة ثم لم يعد وقد حقق الزيلعي هذه الزيادة واستدل الامام ابو حنيفة روى في السابعة مع الاوزاعي بهذا السند عن حماد بن ابراهيم عن علقمة والاسود عن ابن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يرفع يده الا عند افتتاح الصلاة ولا يركع شيئا من ذلك وليس فيه من يتكلم فيه واخرج ابن عدي والدارقطني والبيهقي من طريق حماد عن ابراهيم عن علقمة

عن ابن مسعود قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم والي بكره عرفت لم يرفعوا ايديهم الا عند افتتاح الصلاة ومن حديث البراء ابن عازب اخرج الطحاوي بعدة طرق بلفظ كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا كبر لا فتاح الصلاة دفع يده حتى يكون ايها ماه قريبا من شحمتي اذ يركع ثم لا يعود واخرجه ابن ابي شيبة واخرجه ابو داود بطريقين وتكلم فيما ورد وكما في تيسيق النظام ومن حديث علي مرفوعا موصوب الدارقطني وغيره وقف وسيأتي في الآثار ومن حديث ابى هريرة انه صلى الله عليه وسلم اذا دخل في الصلاة دفع يده ما اخرج ابو داود في باب من لم يذكر الرفع عند الركوع وبكت عليه قال الترمذي واخرجه الترمذي والنسائي قلت وسيأتي في الآثار ان مذهب ابي هريرة روى عنه ابن عمار ان يرفع يده حين يكبر لفتح الصلاة ومن حديث ابن عباس روى عن ابن عمر ايضا قال النبي صلى الله عليه وسلم لا ترفع الا يدي الا في سبع مواطن الحديث اخرج الطبراني عن ابن عباس مرفوعا وابن ابي شيبة موقوفه وذكره البخاري في جزر دفع اليدين تعليقا عن ابن عباس وابن عمر مرفوعا واخرجه البزار عنهما مرفوعا وموقوفا وكذا البيهقي والحاكم عنهما مرفوعا في الزيلعي ومن حديث جابر بن سمرة قال النبي صلى الله عليه وسلم ما لي اركم راقي ايديكم كما انما اذا تاب خيل شمس اسكنوا في الصلاة رواه مسلم والوداود والنسائي وما توهم ان المراد منه دفع اليدين عند السلام مردود على قائله وروى عنه عن قتلة التبر في سباق الروايتين ولو سلم وروده على سبب فقصر العام على السبب الخاص مذهب مرجوح قال الشوكاني هذا الرد مستحب لولا ان الرفع قد ثبت من فعله صلى الله عليه وسلم ثبوتاً متواتراً والروايات المتواترة عند اختلاف الروايات واختلاف الصحابة واختلاف التابعين واختلاف الائمة المجتهدين من المعنى كات ومن حديث عباد بن الزبير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا افتتح الصلاة دفع يده في اول الصلاة ثم لم يرفعها في شيء حتى يفرغ اخرج البيهقي في الخلافيات وعبد الله بن قايمة حديث مرسل عن المرسل عنه عند الجمهور سيما اذا توجه بحديث آخر في البذل والكلام على ما وردوا على هذه الروايات بسطه الشيخ في البذل والزيلعي في تحريجه فارجع اليها ان شئت في الآثار في ذلك كثيرة لا يلحق هذا المقام ١٣ **قوله** وقال سمع الله من حمدة قال العلماء معنى سمع بهنا اجاب وقيل يقال سمع الا بركام زيدا قبل فمودعاً بقبول الحمد ربنا ولك الحمد باثبات الواو في الشئ وكذا في رواية محمد بن قايمة حديث ابن عمر باسقاط الواو باثباتها والروايات معاً صحيحة ان انتهى قلت وعلى كليهما يزاد لفظ اللهم ايضا فصارت اربعة واجه قال الشافعي من التحفة اظفنا اللهم ربنا ولك الحمد ثم حذف الواو ثم حذف اللهم فقط باثبات الواو ثم حذفها والادب في الاضحية على هذا الترتيب الخ داما الاختلاف في من يأتي به فقال الماخذ في الفتح اما المنفرد فالحق الطحاوي وابن عبد البر والاجماع على انه صحيح بينهما انتهى قلت هذا باعتبار المشهور والافضل في الخلاف فيما بينهم الشافعي من التحفة فقال فيه ثلاث روايات اجمع بينهما وهو المختار وقيل هو كما تومر وقيل كالا مام وذكر الروايتين في مذهب صاحب الغنى من الخاتبة وكذا الزرقاني اشارة بلفظ الاصح اما الامام فأتى بهما عند الشافعي واحمد والي يوسف ومحمد قال الفتح وقال ابو حنيفة ومالك يأتي بالفتح فقط واما التومر فكذلك عند الشافعي ويأتي بالتحية فقط عند الائمة الخمسة الباقية كما في المعنى والزرقاني وغيرهما وقال ابن المنذر ان الشافعي الفردي ترك ذلك قلت قال في المعنى لا اعلم في المذهب خلافا انه لا يشرع للمؤمن قول سمع الله من حمده وهذا قول ابن مسعود وابن عوف وابي هريرة والشعبي ومالك واصحاب الرأى وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي واسمى يقول ذلك كالا مام الخ فالحق ان النقل عن الصحابة من التحفة لم اخذ في كتبنا هذه اختلاف الائمة في ذلك ولا حجة في حديث الباب من ذهب الى الجمع بين القطبين قائلان بان غالب احوال صلى الله عليه وسلم الامانة لان حديث الباب ليس بنص في ان كان في المكتوبة وغالب احوال صلى الله عليه وسلم الافراد باعتبار النوازل على انه معارض للاحادث القولية من قوله صلى الله عليه وسلم اذا قال الامام سمع الله من حمده فقولوا ربنا لك الحمد والقسمتنا تنافي الشركة والقول مقدم على الفعل ١٢ **قوله** وكان لا يفعل ذلك اي رفع اليدين في السجود والي السوي اليه ولا في الرفع منه كما صرح به في رواية شعيب عن الزهري بلفظ حين يسجد وحين يرفع راسه ١٣ **قوله** قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يركع في الصلاة كلما خفض ورفع راسه اي من السجود فقط واما اذا رفع راسه من الركوع فذكره الترمذي والتميم كما عليه الجمهور لكن قال بعض التحفة باستحباب التكبير عند الرفع من الركوع ايضا لعموم هذا الحديث كما في الكفاية لكنه مرجوح قال الزرقاني تبعنا لما حفظنا ظاهر اللفظ العموم في جميع الانتقالات لكن خص منه الرفع من الركوع بالاجماع الخ ولؤيده الروايات المفصلة كما في رواية ايضا الكلام في حكم التكبير لرت وسبب اثباتها في الروايات ١٣

مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار **عن رسول الله صلى الله عليه وسلم** كان يرفع يديه في الصلوة **مالك** عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف **عن أبي هريرة** كان يصلي لهم فيكبر كلما خفض ورفع فإذا انصرف قال والله اني لاشبهكم بصلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم **مالك** عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله **عن عبد الله بن عمر** كان يكبر في الصلوة كلما خفض ورفع **مالك** عن نافع **عن عبد الله بن عمر** كان اذا افتتح الصلوة رفع يديه حذو منكبيه واذا رفع رأسه من الركوع رفعها دون ذلك **مالك** عن أبي نعيم وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله **انه** كان يعلمهم التكبير في الصلوة قال فكان يامرنا ان نكبر كلما خفضنا ورفعنا **مالك** عن ابن شهاب **انه** كان يقول اذا ادرك الرجل الركعة فكبر تكبيرة واحدة اجزأت عنه تلك التكبيرة قال يحيى قال مالك وذلك اذا نوى بتلك التكبيرة افتتاح الصلوة قال يحيى سئل مالك عن رجل دخل مع الامام ففسى تكبيرة الافتتاح وتكبيرة الركوع حتى صلى ركعة ثم ذكر انه لم يكن كبر تكبيرة الافتتاح ولا عند الركوع وكبر في الركعة الثانية قال يبتدئ صلوة احب الي ولوسها مع الامام عن تكبيرة الافتتاح وكبر في الركوع الاول رايت ذلك مجزعا عنه وذلك اذا نوى بها تكبيرة الافتتاح قال يحيى قال مالك في الذي يصلي لنفسه ففسى

١٥ قول ان رسول الله صلى الله عليه

وسلم كان يرفع يديه في الصلوة قال الباجي اخبرنا عن رفعها في الجملة ولم يبين موضع الرفع فلا حجة فيه الا من منع الرفع جملة ١٢ **قوله** كان يصلي لهم بالام اي لا جهم ولا رايهم وفي رواية يصلي بهم بالياء اي يؤمهم بها فيكبر كلما خفض ورفع وتقدم انه مخصوص بغير الرفع من الركوع اذ وطئ فمشت السجدة والتيمم ويؤيده رواية ابي هريرة في الصحيحين قال كان صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلوة يكبر من يقوم ثم يكبر من يركع ثم يقول سمع الله لمن حمده حين يرفع صلبه من الركوع الحديث وكذا رواية فعله مفعلا عند ابي داود ويؤيده ايضا ما ساق من رواية عمرته عند البخاري بلفظ تكبيرة وعشرين تكبيرة فاذا انصرف ابو هريرة من الصلوة قال والله اني لاشبهكم قال الراعي هذه الكلمة مع الفعل المائي به نازلة منزلة حكاية فعل صلى الله عليه وسلم انشئ بصلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم عموم اللفظ يقتضي التشبه بصلوة صلى الله عليه وسلم في التكبير وغيره على العموم لكن الرواية لما ذكر من صلوة التكبير فقط ثم ذكر هذا اللفظ ففهم انه هو الذي قصد بهذه الصلوة ويؤيده رواية التواتر عند الصحيحين تقدمت قريبا وكان سبب هذه الالادة والقول والتعليم ان تكبيرات الصلوة قد تركت في هذا الزمان كما هو مروي رواية البخاري عن عمرته قال صليت خلف شيخ بمكة تكبيرة عشرين وعشرين تكبيرة فقلت لابن عباس انه احق فقال شككتك امك سنة الى القاسم صلى الله عليه وسلم وفي اخرى لعن مطرف بن عبد الله قال صليت خلف علي بن ابي طالب انا وعمران بن حصين فكان اذا سجد كبر واذا رفع راسه كبر واذا نهض من الركعتين التمدد وفيه فقال عمران بن حصين لقد ذكرني هذا صلوة النبي صلى الله عليه وسلم وروى احمد والطحاوي عن ابي موسى الاشعري قال ذكرنا على رضى صلوة كنا نصلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اما نسينا صا واما تركناها بعدا وغير ذلك من الروايات الدالة على ترك التكبيرات ولا حجة من عمران اول من ترك التكبير عثمان بن عفان حين كبر وضعف صوته وهذا يحتمل ترك الجهر ولطبراني عن ابي هريرة اول من ترك معاوية ولا يبيد اول من ترك زياد ولا ينافي ما قبله لان زيادا تركه بترك معاوية وكان تركه بترك عثمان بن عفان وقاد شحني لوزد السمرقند ان عثمان بن عفان لعلته جانه لا يستطيع الجهر لما بلغ فكان ترك الجهر من طبعه وتركه بنوامية تبعا قال الطحاوي ان قوما كانوا يتركون التكبير في خفض ودون الرفع قال وكذلك كانت بنوامية تفعل ثم تكبيرات الصلوة ما عدا التكبيرة الاحرام سنة عند الجمهور من الشافعية والمالكية والخنفية وواجب عند الامام احمد وبعض اهل الظاهر وهو مروي رواية ابن القاسم من المالكية اذ قال لو اسقطت ثلث تكبيرات سجد للسجود الا بطلت الصلوة ١٢ **قوله** كان يكبر في الصلوة كلما خفض ورفع زاد اشبه وخفض بذلك صوته قال ابن عبد البر لم يقل عن مالك غيره من الرواة وقال الامام احمد يروي عن ابن عمر انه كان لا يكبر اذا صلى وحده ورواية مالك اول الا ان تحمل رواية الامام مالك اذا صلى اماما او موما وحكي احمد اذا صلى لنفسه كان اذا افتتح الصلوة رفع يديه حذو منكبيه هذا هو الطريق الموقوف لرواية ابن عمر المصدرة بها الباب فوقها نافع ورفعا سالم قال ابن عبد البر والقول قول سالم ولم يلتفت الناس فيها الى نافع ونقل اللفظ ان البخاري اشار الى رد هذا بان اختلف على نافع في رفعه ووقفه فزواه مالك وغيره عنه موقوف لرواية الربوب عنه مرفوعا انتهى ١٣ **قوله** واذا رفع راسه من الركوع رفعها دون ذلك وكذا اخرجه ابو داود وهذا السند ويعاونه قول ابن جريح قلت لنافع اكان ابن عمر يجعل الاولى ارفعين قال لا ذكره ابو داود وقال لم يقل رفعها دون ذلك غير مالك الخ فكان ابا داود اشار الى عزابه هذا اللفظ وشذوه لتقدم الامام مالك بذلك اللفظ وقيل العارضة لا يثبت لان ما كان ثابت من ابن جريح يهمني نافع

فمواضع ورد بان رواية سالم المتقدمة بلفظ رفعها كذلك يؤيد رواية ابن جريح فالعارضة باقية على حالها كما تقدمت الاشارة اليها تحت حديث سالم ١٢ **قوله** فكان جابر يامرنا ان نكبر كلما خفضنا اي سبطنا للركوع والسجود ورفعنا عنها وكان الامر على الظاهر لما تقدم ترك الاهتمام به كما تقدم ويحتمل ان يكون امرا تكبيرة عنه مؤكدا كما هو مذاهب البعض وتقدم بسوطا قال الزرقاني وفي هذا وفيما قبله رواه ابو داود عن عبد الرحمن بن ابيز صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم فلم يتم التكبير ونقل البخاري في التاريخ عن الياس ان قال هذا عندنا باطل وقال الطبري والبراد تفرده الحسن بن عمارة وهو مجهول واجيب على تقديره بانه خلد لبيان الجواز والمراد لم يتم الجهر به اول مده ١٢ **قوله** يقول اذا ادرك الركعة يعني الركوع مع الامام قبل رفع راسه فكبر ذاك المقته تكبيرة واحدة واشترك مع الامام في الركوع اجزأت عنه اي الرجل تلك التكبيرة قال الزرقاني ظاهرا وان لم ينو بها تكبيرة الاحرام الخ فاصل ١٢ **قوله** وذلك اي اجزأت التكبيرة الواحدة اذا نوى بتلك التكبيرة افتتاح الصلوة لانه ركن او شرط عند الجمهور ومنهم المأثمة الدارسة كما تقدم الا انه لا تشتط اليه عند الخنفية قال ابن عبد البر ليس في قول ابن شهاب دليل على تفسير مالك بل هو معروف من مذهب ابن شهاب ان تكبيرة الافتتاح ليست فرضا ففسره مالك على مذهبه كما قال وذلك عندنا الخ قلت ومذهب الخنفية في ذلك ما قال ابن نجيم في البحر ولوجاد الى الامام وهو ما كبح فسخي ظهرا ثم كبر ان كان للقيام اقرب يصح وان كان الى الركوع اقرب لا يصح ولو ادرك الامام راكعا فكبر قائما وهو يركع تكبيرة الركوع جازت صلواته ان ينشئ لغت فبقى التكبير حالة القيام الخ وفي الكبير مدرك الامام في الركوع لا يحتاج الى تكبيرتين خلافا لبعضهم ولو نوى بها الركوع لا لا افتتاح جاز ولا لغت ينشئ كذا ذكره الشيخ كمال الدين ابن الهام ولا تغفل عما سبق انه لا بد وقوع تلك التكبيرة حال القيام والا لا يصح الشروع ١٢ **قوله** سئل مالك عن رجل دخل مع الامام اي اقتدى به ففسى تكبيرة الافتتاح وتكبيرة الركوع حتى صلى ركعة اي لم يذكر التكبير الى ان تم ركعة ثم ذكر انه لم يكن كبر تكبيرة الافتتاح ولا عند الركوع وكبر في الركعة الثانية قال الامام مالك يبتدئ صلوة احب بتشديد الموحدة الى تشديد المشاة قال الزرقاني اي احب للوجوب فانه قد يطلق عليه احيانا الخ قال في المدونة ان يولم يكبر للركوع ولا لا افتتاح مع الامام حتى ركب الامام ركعة ودكها مع ثم ذكر ابتداء الاحرام وكان الان داخلا في الصلوة فليتم بقية الصلوة مع الامام ثم يقتضي ركعة اذا سلم الامام قلت وكذلك عندنا الخنفية بل الدارسة لا يصح صلواته ما كبر تكبيرة الاحرام وهو فرض عند الجميع نعم لو استأنف الصلوة مع الامام اذ ذكر في الركعة الثانية فيصح الصلوة ويصير مسبوقا كما تقدم من المدونة ولوسها الماموم حال كونه مصليا مع الامام ومقتديا به وليس المراد انه سبي الامام ايضا وقيد بالاقتداء لان صلوة المنفرد والامام تبطل في هذه الصورة كما في المدونة وسيصرح به المصنف ايضا عن تكبيرة الافتتاح وكبر في الركوع الاول رايت ذلك مجزعا عنه اذا نوى بها اي بتلك التكبيرة التي كبر بها عند الركوع تكبيرة الافتتاح ويكون حينئذ كانه اشترك في صلوة الامام عند الركوع وكذلك عندنا الخنفية قلت وهذا هي المسئلة المارة في قول الزهري اعادها توضيحا ١٣ **قوله** قال مالك في الذي يصلي لنفسه يعني منفردا ففسى تكبيرة الافتتاح انه يتألف صلواته بطلانها بترك التكبيرة التمهيدية وهو فرض عند الدارسة وليس حكمه حكم الماموم فانه تحمل عنه امامه وليس له اعادة تحمل ولذا حرم الصوفية على التماذ شحني تحمل عنه ما لا يتحمل هو بنفسه قال في المدونة وذلك مجزعي من خلف الامام لان قراءة الامام وفعله كان يحسب لندا لانه ادرك معه الركعة فحمل عنه الامام ما مضى اذا نوى بتكبيرة الافتتاح ١٢ -

القرآن وهذه الآية ربنا لاتزعج قلبنا بعد اذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب **م**الك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان اذا صلى وحده يقرأ في الاربعة جميعا في كل ركعة بآل القرآن وسورة من القرآن وكان احيانا يقرأ بالسورتين والثلاث في الركعة الواحدة من صلوة الفريضة ويقرأ في الركعتين من المغرب كذلك بآل القرآن وسورة **م**الك عن يحيى ابن سعيد عن عدي بن ثابت الانصاري عن البراء بن عازب انه قال صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم العشاء فقرأ فيها بالتين والزيتون **م**الك عن نافع عن ابراهيم بن عبد الله بن حنين عن ابيه عن علي بن ابي طالب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن لبس القسي والمعصفر وعن تختم الذهب وعن قراءة القرآن في الركوع **م**الك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن ابراهيم بن الحارث التيمي عن ابي حازم التمار عن البياضي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج على الناس وهم يصلون وقد علت اصواتهم بالقراءة فقال ان المصلي يناجي ربه فليتنظر بها ذابنا جيبه به ولا يجهر بعضهم

١٥ قوله يقرأ في الاربعة من ركعات الصلوة جميعا تأكيد الاربعة المتقدم في كل ركعة منها بآل القرآن وسورة من القرآن قال الباجي ان حملناه على ظاهره فيجوز ان يفعل ذلك معبد الله بن عمر اذا صلى وحده حرصا على التلويح في الصلوة ان كانت فريضة ويجوز ان يكون نافلة كما يدل عليه ما ذكره المغرب ذكر الركعتين فقط غير ان لفظ الاربعة ركعات في الفريضة الظاهر ان يصل على الاربعة قبل المظهر المقتضى ان الظاهر هو كونها فريضة لما في رواية محمد بن ابي الاثر في الاربعة جميعا من الظهر والعصر فالوجه ان يقال ان هذا مذهب ابن عمرو هو مجتهد قال الزرقاني هذا لم يوافق عليه مالك ولا الجمهور بل كرهوا قراءة شيء بعد الفاتحة في الاخرتين وثالثه المغرب لما في الصحيحين وغيرهما عن ابي قتادة انه عليه السلام كان يقرأ في الاخرتين بفاتحة الكتاب انتهى واستدل الجمهور بقولهم ان لا يقرأ في الاخرتين غير الفاتحة بما في السنة الاثر في عن ابي قتادة قال كان يقرأ في الاوليين من الظهر والعصر بفاتحة الكتاب وسورتين وفي الاخرتين بفاتحة الكتاب الحديث وروى اسحق ابن راويه في مسنده بسنده عن رفاعه بن رافع قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الاوليين بفاتحة الكتاب وسورة وفي الاخرتين بفاتحة الكتاب وروى الطبراني نحوه في مسنده الاوسط من حديث عائشة وروى الطبراني في معجمه بسنده عن جابر قال سنة القراءة في الصلوة ان يقرأ في الاوليين بآل القرآن وسورة وفي الاخرتين بآل القرآن كذا في السعاية **١٦** قوله وكان ابن عمر احيانا في بعض الاوقات يقرأ بالسورتين والثلاث في الركعة الواحدة من صلوة الفريضة قال الزرقاني ويجوز ذلك قالت الائمة الرابعة لرواية ابن مسعود لقد عرفت النظائر التي كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرن بين الحديث قال المعنى في حديث ابن مسعود في النظائر فيه جواز الجمع بين السورتين في ركعة واحدة واليه ذهب الشعبي والثوري والوحيفة ومالك والشافعي واحمد في رواية وقال قوم منهم الشعبي والوكيع بن عبد الرحمن بن الحارث والولاء العالقة لا ينبغي للمرجل ان يزيد في كل ركعة من الصلوة على سورة واحتجوا بما رواه عبد الرزاق في مصنفه بسنده عن ابن ابي عمير قال قلت لابن عمر اذا قرأت المفضل في ركعة قال او فخلتموها ان الله تعالى لو شاء لانزله جملة واحدة فاعطوا كل سورة عظما من الركوع والسجود واخرجه الطحاوي ايضا بمعناه واجيب بان احاديث ابن مسعود وعائشة وحذيفة بخالف هذا وهي الاربعة لقولهم واستقامت طرقها الخ وفي المعنى لا بأس بالجمع بين السورتين صلوة النافلة فان صلى الله عليه وسلم قرأ في ركعة البقرة وآل عمران والنساء وقال ابن مسعود لقد عرفت النظائر التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرن بين الحديث وكان عثمان رضى الله عنه يقرأ في ركعة وروى ذلك عن جماعة من التابعين واما الفريضة فالمستحب ان يقتصر على سورة مع الفاتحة من غير زيادة عليها لان النبي صلى الله عليه وسلم هكذا كان يصلي اكثر صلواته وامر محاذ ان يقرأ في صلوة كذلك وان جمع بين السورتين ففيه روايتان احدهما يكره والثانية لا يكره لان حديث ابن مسعود مطلق في الصلوة فيجوز ان يقرأ في ركعة واحدة والحمد لله عن ابن عمر ان كان يقرأ في المكتوبة بالسورتين في ركعة الخ قلت وقول ابن عمر هذا يخالف ما روي من قوله ويقرأ في الركعتين من المغرب كذلك يعني كما كان يقرأ في الاربعة بآل القرآن وسورة سورة في كل ركعة **١٧** قوله قال صلى مع رسول الله

صلى الله عليه وسلم في السفر كما في رواية البخاري العشاء ركعتين كما زاده الاساس على فقره فيها ولفظ البخاري فقر في العشاء في احد الركعتين الحديث والمراد في الركعة الاولى منها كما في رواية النسائي بالتين اي بسورة التين والزيتون **١٨** قوله العمل في القلوة المقصود من عمل الظاهر بيان طهقات القراءة من كثرة ما يقرأ بمقدار الجهر ومحمدا من ان لا ينبغي الا في القيام دون غيره من الركوع والسجود وكذلك الفتح على الامام فيها وغير ذلك كما ينظر من ملاحظة الروايات المختلفة فيها **١٩** قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن لبس القسي بفتح القاف وكسر السين وتحتية مشددين وقال ابو عبيد اهل الحديث يسرون القاف واهل مصر يفتحونها نسبة الى بلد على ساحل البحر يقال لسا القسي يعرب دميما وقال الحافظ المصطفى لانه جمع قوس بين ثياب مغلقة اي مخططة بالحرير كانت تعمل بالقسي موضع بمصر قال القادي قال بعض الشراح يولوع ثياب فيها خطوط من الحرير الخ فالتنبيه على التنبيه والورد اذا كان كذا وكذا من الحرير فالتنبيه على الحرير **٢٠** قوله والمعصفر قال الزرقاني ودقت الزيادة في رواية الى مصعب والتقني ومعن وجماعة والنهي للتنبيه على المشور وكره مالك الثوب المعصفر للرجال في غير الاحرام الخ قلت وبيان البسط فيه ان شاء الله في محله من كتاب اللباس وظهر من كلام الزرقاني ان زيادة المعصفر ليست في رواية يحيى بن يحيى فاجاب في بعض النسخ العندية زيادة من النساخ وعن تختم الذهب نهي تحريم الرجال دون النساء قال القادي عن النووي اجماعا على اباة خاتم الذهب للنساء وعلى تحريم الرجال وعن قراءة القرآن في الركوع والسجود كما زاده في رواية الزهري عن ابراهيم عنه سلم ففكره القراءة فيها عند الجميع لانه الحديث قال الزرقاني ثم هي كراهية تنزيه عند اكثر العلماء وقيل تحريم قاله القادي وقال في البذل لو قرأ في الركوع والسجود لم تبطل صلوة وقال بعض العلماء يحرم وتبطل صلوة **٢١** قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج على الناس وهم يصلون وفي رواية حادين زيد بن يحيى بن سعيد ان ذلك في رمضان والنبي صلى الله عليه وسلم متكف في قبة على بابها حصن والناس يصلون عصا عصا اخرجه ابن عبد البر وقد علت اصواتهم بالقراءة بالجهر فقال صلى الله عليه وسلم ان المصلي يناجي ربه اي يحادثه ويكلمه ويكون في كمال قرب المعنوي وقيل هي عبادة عن احضار القلب والنشوع في الصلوة وقال عياض عن اخلاص القلب وتفرغ القلب والسريرة وقيل مناجاة العبد لرب الاقوال والافعال المطلوبة في الصلوة ومناجاة الرب لعبده اقباله عليه بالرحمة والمناجاة المقصود التنبيه على النشوع فليتنظر اي ليتفكر وليتدبر بما يناجي به هكذا في نسخ الموطأ بالضمير من فالاول الى الرب والثاني الى لفظ ما قال القادي وفي نسخة ما يناجي به ما استغاثته او موصولة اي ما يناجي الرب به من الذكر والقرآن والمعنود والنشوع انتهى والمراد به حاله الخشوع والغرض تنبيهه على تحصيله ولما كان جهر بعض على بعض في القراءة مفتوتا لذلك النشوع وهو كان اباحه حينئذ لذلك الحديث فيه عليه خامسة فقال ولا يجهر بعضهم على بعض بالقرآن لان فيه اذى ومنع من الاقبال على الصلوة قال القادي والنهي يتناول من هو داخل الصلوة وفارجا قال الطبري عدى على لا ارادة معني الغلبة اي لا يغلب ولا يشوش بعضهم على بعض **٢٢**

على بعض بالقرآن **مالك** عن **محمد الطويل** عن **انس بن مالك** قال **قلت** وراء **ابي بكر** و**عمر** و**عثمان** فكلمهم كان لا يقرأ **بسم الله الرحمن الرحيم** اذا افتتحوا الصلوة **مالك** عن **عنه** **ابي سميل** بن **مالك** عن **ابيه** انه قال كنا نسمع قراءة **عمر بن الخطاب** عند **دار** **ابي جهيم** **بالبلاط** **مالك** عن **نافع** ان **عبد الله بن عمر** كان اذا فاتته شئ من الصلوة مع الامام فيما جهر فيه الامام بالقراءة انما اذا سلم الامم قام **عبد الله** فقرأ لنفسه فيما يقضى وجهر **مالك** عن **يزيد بن رومان** انه قال كنت اصلى الى جانب **نافع بن جبير** بن **مطعم** فيعزني فاقتم عليه ونحن نصلى القراءة في الصبح **مالك** عن **هشام بن عروة** عن **ابيه** ان **ابا بكر الصديق** صلى الصبح فقرأ فيها سورة البقرة في الركعتين كلتيهما **مالك** عن **هشام بن عروة** عن **ابيه** انه سمع **عبد الله بن عامر** بن **ربيع** يقول صلينا وراء **عمر بن الخطاب** الصبح فقرأ فيها سورة يوسف وسورة الحج قراءة بطيئة قال فقلت والله اذا القد كان يقوم حين يطلم الجفر فقال اجل **مالك** عن **يحيى بن سعيد** و**ربيع** بن **ابي عبد الرحمن** عن **القاسم بن محمد** ان **الفرافصة بن عبد الحنفى** قال ما اخذت سورة يوسف الا من قراءة **عثمان بن عفان** اياها في الصبح من

له قوله انه قال **قلت** وراء **اي** صليت قائما في الصف خلف **ابي بكر** و**عمر** و**عثمان** فكلمهم كان لا يقرأ احد منهم **بسم الله الرحمن الرحيم** اصلا عند المالكية وجهر عند الحنفية كما ينبغي وهو الواجب جميعا بين الروايات اذا افتتح بصيغة المفرد في نسخة الزرقاني وغيره وفي اكثر النسخ المندية بلفظ الجمع والواجب الاول مناسبة لا يقرأ الصلوة اعلم ان الامة روى اختلافوا فيها بينهم في قراءة التسمية في الصلوة فانكرها **مالك** وقال الشافعي يقرأ ويجهرها وقال الحنفية والحمد لله يقرأ ويسرهما كما في المعنى وغيره قال الحافظ في البداية اختلفوا في قراءتها في الصلوة فمن الشافعي روى يجب وعن **مالك** يكره وعن **ابي حنيفة** تستحب وهو المشهور عن **احمد** ثم اختلفوا فمن الشافعي لمن الجهر ومن **ابي حنيفة** لا يسن الجهر ومديث الباب **يؤيد** المالكية روى **ابن عبد البر** اختلفت الفاعلة اختلفا في مظهر ما منهم من قال كان لا يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ومنهم من قال كان لا يجهرون بها ومنهم من قال كان لا يجهرون بها ومنهم من قال كان لا يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ومنهم من قال كان لا يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين وهذا اضطراب لا تقوم معه حجة لاحد من الفقهاء انتهى والاصل ان العلماء يسلطوا الكلام في اثبات الاضطراب ونفيه في مديث انس وهذا المقام لا يسهل بسطه السيوطي في التوضيح والتدريب الزرقاني والفاظ جماعة من المشايخ وقول الحنفية يجمع اكثر طرق الحديث فاسم قالوا يقرأ بها سرا فيصح نفي القراءة ايضا باعتبار الجهر وانما ايضا باعتبار القراءة والحمد لله اخرج به البخاري بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم وابا بكر وعمر كانوا يفتتحون الصلوة بالحمد لله رب العالمين قال الحافظ وقيل المعنى كانوا يفتتحون بالقائمة وهذا قول من اثبت البسملة وقيل يفتتحون بهذه اللفظة تسكنا بظاهر الحديث وهذا قول من نفى قراءة البسملة قلت وهو الواجب ولا يلزم منه نفي قراءة البسملة كما ترى فانه يشل نفي الجهر ايضا وهو المتعين جميعا بين الروايات ولا يلزم الاضطراب فيها ثم اختلف الامة منها في مسألة اخرى وقيل اختلاف الاول مبنى على هذا الخلاف ومن ان البسملة جزء من كل سورة لا فذهب الشافعي الى الاول والجمهور الى الثاني وهو قول **احمد** والنسب عند اصحابه هو الثاني كما في المعنى وقال الحافظ في البداية الذي يحصل من البسملة اقوال امدها انما ليست من القرآن اصلا الا في سورة البقرة وهذا قول **مالك** وطائفة من الحنفية يروونه عن **احمد** والثاني انه اية من كل سورة لوبعض اية كما هو المشهور من الشافعي ومن وافقه ومن الثاني انها اية من القائمة دون غيرها وهو رواية عن **احمد** الثالث انها اية من القرآن مستقلة براسها وليست من السور بل كتبت في اول كل سورة للفصل وهو قول **ابن المبارك** و**داود** وهو المضموم من **احمد** وروى قال جماعة من الحنفية وقال **ابو بكر الرازي** هو المذهب الذي جعل السيوطي هذا الاختلاف بمنزلة اختلاف القراء السبعة في بعض الحروف مثل **مالك** يوم الدين و**مالك** يوم الدين قال التسمية بمنزلة الالف في **مالك** ثمانية في قراءة بعضهم وغير ثمانية في قراءة آخرين ١٢

١٢ قوله انه قال كنا نسمع قراءة **عمر بن الخطاب** الظاهر في صلوة ولفظ عند ظرف لنسمع ودار **ابي جهيم** اختلف نسخ الروايات في ذكر هذا الاسم خفي النسخ المعربة الوجيه كبروني النسخ المندية الوجيه بزيادة الياء وهما صوابان وكلاهما محتملان بالبلاط يفتح الباء الموحدة على وزن سحاب موضع بالمدينة بين المسجد والسوق والمقصود ان عمر كان يجرى الصوت فيسمع صوت في هذا المحل لجهرة بالقراءة ويشكل على الحديث ان مالكا الروي لم يكن في الصلوة مع عمر فيقول يحتمل ان يكون قائما فانه بعض الصلوات تسمع قراءته او يكون في حال مرضه مانع عن اتيان المسجد او اخبره طائفة من الهوى ويحتمل ان يكون عمر في حال مرضه مانع عن اتيان المسجد او اخبره طائفة من الهوى ويحتمل خارج الصلوة ايضا ولا يبعد ان مالكا قد كان يصلى في مسجد آخر ١٣

سلم الامام تام **عبد الله بن عمر** فقرأ لنفسه فيما يقضى يعني اذا كان يقضى ما سبق به من صلوة الامام قرأ فيها القرآن وجهر بالقراءة قال **الباجي** يحتمل ان يكون جهره فيما يقضى لانه يرى ان المأموم يقضى على نحو ما فاتته الخ قلت وفي قراءته روى **الباجي** تأييد لمن قال ان السبوق يقضى اول صلوة لانه لو قضى آخره ما احتاج الى جهر القراءة كما هو ظاهر ١٣

١٣ قوله **يغزني** بسم الله اي يشير الى اصل الغز الكسب باليد وقد يفسر بالاشارة كذا في الجمع فافتح عليه ونحن نسل قال الزرقاني فيه جواز الفتح على الامام بالاول من اجازة الفتح على من ليس معه في صلوة وهذا قال **مالك** في مختصر ابن عبد الحكم واشتب و**ابن جيب** والاصح بطلان صلوة من فتح على غير امامه وروى قال **ابن القاسم** واما الفتح على امامه فابا **مالك** والشافعي واكثر العلماء وكره الكوفيون الفتح على الامام وقد تردد صلى الله عليه وسلم في آية فلما انصرف قال لم يكن في القوم الى يريد الفتح عليه انتهى قلت اثر الباب فعل تابعي مثل يكون حجة على تابعي آخره اذا لم يكن فيه دليل على ان يزيد كان مقتديا بما فعل بل الظاهر ان يكونا مسلمين يصلونهما وهذا مقصود عند الجمهور ايضا نعم قصة **ابي** اخرجها **ابو داود** وغيره مرفوعة على حجة لكن اخرج **ابو داود** ايضا عن علي مرفوعة قال عليه السلام يا علي لا تفتح على الامام في الصلوة وهو نص في معناه فقال الحنفية با لجواز مع الكراهة جميعا بين الروايتين لا يقال ان حديث علي ضيف لا يقام الاول لان الحنفية تضعف قالوا با كراهته والافلو كان مساويا لاول تزجحت عليه لكونه محروما مع انهم قالوا با كراهته مطلقا بل قال الشافعي ويكره ان يفتح من ساعته كما يكره للامام ان يلمسه اليه بل ينقل الى آية اخرى الخ وقال في البداية وان كان الفتح هو المقدى به فالقياس هو فساد الصلوة الا انا استمنا الجواز لما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ سورة المؤمن فترك حرفا فلما فرغ قال لم يكن فيكم الي قال نعم يا رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث الخ ١٣

١٣ قوله صلى الصبح فقرأ فيها بعد الفاتحة واستغنى عن ذكرها لعلم انس بذلك سورة البقرة في الركعتين كلتيهما على التوزيع والتقسيم زادني حديث انس قيل له حين سلم كادت الشمس ان تطلع فقال لو طلعت لم تجدنا فليكن الخ ١٣

١٣ قوله يقول صلينا وراء **عمر بن الخطاب** اي مقتديا به الصبح فقرأ فيها سورة يوسف في الاول وسورة الحج في الثانية قراءة بطيئة في نسخة المشكوة بطيئة قال القاري بالهمز ويشد اي مرتلا مجودا بدون الاسراع فقلت مقولة عروة على رواية **مالك** ومقولة **هشام** على رواية الجماعة والله اذا قال النبي اذا جواب وجزاه يعني اذا كان الامر كذلك اذا والله لقام الخ لقراءة يقوم ويبتدء بها الى الصلوة حين يطلع بضم اللام النجم متصلا فقال اجل اي نعم يقوم اذا ذاك ولا بد من ان يحتم في الاسفار ١٣

١٣ قوله قال ما اخذت اي حفظت وعلمت سورة يوسف الا من قراءة **عثمان بن عفان** قال القاري لا ينصرف وقد ينصرف اياها قال القاري كلما ادبعضا قلت والواجب الاول في الصبح اي في صلوة وذلك من تحليل لاخذت كثرة ما كان يرددها اي يكررها في صلوات الصبح قالوا ذلك لانه صلى الله عليه وسلم بشره بالجنة على يولي يصيبه وسورة يوسف فيها ذكر البلى على يوسف عليه السلام فكان فيها تناسبا بغير الملومة على قسرة سورة يوسف مودعة لسعادة الشادة وهي مجربة قاله القاري ثم قال العلماء ان تطويل الخلفاء الراشدين الشذوذ كما تقدم في هذه الآثار كان لما كانوا يعرفون من حرص من خلفهم على التطويل ولما اليوم فالتخفيف واجب لتكاسل الناس بالعبادات وقد قال عليه الصلوة والسلام من ام الناس فليخفف الحديث وقال عليه الصلوة والسلام لمعاذ ان انت اقر ابا سم ركب والشمس ومنها وقال عمر بن الخطاب في طول الصلوة لا تجزئوا الله الى عباده ١٣

وسبطي اشتقاقا البضاوي ١٢ **هـ** قوله انزل في التوراة ولا في الانجيل زاد في رواية ابى هريرة ولا في الزبور ولا في الفرقان مثلاً لا حاجة الى ما شرحه المصنف بقوله
اي بقية القرآن لانه ليس في جميع القرآن ايضا مثلاً فان مثل الشيء غير عينه قيل هذه باقية
الصفات التي تختص بها هذه السورة من الاشتغال على اوصافه تعالى بالرحمة والملك
وحصر الحمد والامانة فيه تعالى وغير ذلك وقيل باعتبار انها تجزئ عن غيرها في الصلوة
والاجتزاء عنها وقيل باعتبار انها قسمها الله تعالى بينه وبين عبده نصفين وقيل
لجميعا كثرة الصفات كالخصوصيات المتقدمة مع كثرة الثواب وقيل المراد عظم ثوابها
١٣ **هـ** قوله قال ابى هذا يشعر بان ابا سعيد سمع الحديث من ابى بن نفسه وقد تقدم
القرع بذلك من رواية الحاكم فعملت البطي اى تأخر في المشي رجاء ذلك لئلا يسرع
النبي صلى الله عليه وسلم فيغوث ما وعده بتعليقه قبل الخروج من المسجد ثم قلت لما ان
الخروج يا رسول الله علمني السورة التي وعدتني بها من تعليهما قبل الخروج فقال كيف
تقرأ في الصلوة القرآن اذا افتتحت الصلوة قال ابى فقرأت عليه صلى الله عليه وسلم الحمد
لشرب الخليلين حتى آتيت على آخرها اى آخر السورة واستدل به ايضا على ان البسمة
ليست جزء من الفاتحة وفيه حجة لوجهين الاول بقراءة ابى اذ لم يقرأ بها والثاني بقوله
صلى الله عليه وسلم هي السبع المثاني من يقولها بالجمعة لا يجعل الآية على
قوله تعالى انعمت عليهم فتأمل ١٢ **هـ** قوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
هي هذه السورة التي وعدتك بيان فضائلها ومن فضائلها انها هي السبع المثاني المذكورة
في قوله تعالى ولقد آتيناك سبعاً من المثاني الآية فمن الشدة عز وجل بآثار هذه السورة
وهي اكبر فضيلة لها اما كونها سبعاً فلانها سبع آيات بالاتفاق على خلاف بين الكوفي
والبحري في بعض الآيات الخ قال المافظ ونقلوا فيه الاجماع لكن جاد عن حسين بن علي
الجعفي انها ست آيات وعن عمرو بن ميمون انها ثمان آيات الخ قال العيني اما السبع
فلانها سبع آيات بلا خلاف الا ان منهم من مد النعمت عليهم دون التسمية ومنهم من ذهب
الى العكس قاله الزمخشري الخ والاول قول الخفيفة والعكس قول الشافعية انتهى انتهى
بسورة اخرى اولانها شئ بها على الله عز وجل اولانها استثبت لهذه الامة فاضة اولانها
تكرر ذكرها فخرت بكثرة مرة وفي المدينة اخرى ولا يذهب عليك ان اهل التفسير اختلفوا
في المراد بقوله تعالى ولقد آتيناك سبعاً من المثاني الآية فحديث الباب يدل على ان المراد
بها سورة الفاتحة وورد عن ابن عباس ان المراد بالسبع المثاني هي السبع الطول اى السبع
من اول البقرة واختلفوا في السابعة وقد ورد في تفسير الآية اقوال اخر لا يتعلق بحديث
الباب ومن فضائلها ايضا انها **١٤** **هـ** قوله القرآن العظيم الذي اعطيت اختلف
المصنف في معنى هذا القول فقيل هذا ايضا اسم الفاتحة وهذه ايضا من فضائلها واليه
مال الباجي اذ قال اطلق عليها اسم القرآن العظيم على معنى التخصيص لما وان كان كل شئ
من القرآن عظيماً كما يقال ملكة بيت الله وان كان البيوت كلها لله انتهى واليه مال
المصنف اذ قال فيه ولا يهمل ان الفاتحة هي القرآن العظيم وما الزرقاني الى اننا لا يتعلق
بالفاتحة بل هي مبتدأ وخبر جملة مستأنفة يعني المراد في قوله تعالى والقرآن العظيم هو الذي
اعطيت كل من سائر القرآن فيجوز لايخص بالفاتحة بل فضل الفاتحة انتهى الى السبع
المثاني ولما كان في الآية ذكر القرآن العظيم ايضا فسره استطراداً بان المراد منه سائر القرآن
وذكر هذا الكلام المافظ في الفتح بمثل هذا الحديث مروي عن ابن القصة وقعت لابي بن
كعب واخرج البخاري وجماعة مثل هذه القصة لابي سعيد بن المعلى وجمع البيهقي بان
القصة وقعت لابي بن كعب ولا بى سعيد بن المعلى معا وهو لا وجه لاختلاف مخرج الحديثين
وبه جزم المافظ في الفتح وتبعه الزرقاني ١٢

الله صلى الله عليه وسلم يقول قال الله تعالى قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين فنصفها لي ونصفها لعبدي ولعبدي ما سأل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقرأ يقول العبد الحمد لله رب العالمين يقول الله حمدني عبدي يقول العبد اياك نعبد واياك نستعين فهذه الآية يقول الله اثني على عبدي يقول العبد مالك يوم الدين يقول الله حمدني عبدي يقول العبد اياك نعبد واياك نستعين فهذه الآية بيني وبين عبدي ولعبدي ما سأل يقول العبد اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين فهو العبد لعبدي ولعبدي ما سأل مالك عن هشام بن عروة عن ابيه انه كان يقرأ خلف الامام فيما لا يجهر فيه الامام بالقراءة مالك عن يحيى بن سعيد وعن ربيعة بن ابى عبد الرحمن ان القسمين محمد كان يقرأ خلف الامام فيما لا يجهر فيه الامام بالقراءة مالك عن يزيد بن رومان ان نافع بن جبير بن مطعم كان يقرأ خلف الامام فيما لا يجهر فيه الامام بالقراءة قال يحيى قال مالك وذلك احب ما سمعت الى في ذلك ترك القراءة خلف الامام فيما يجهر فيه مالك

بالمعنى خجعه بلفظه وينسب الى ربه قال الجني ويسمى بالحيث والالى والرباني والفرق بينه وبين القرآن ان لفظه مجزئ ومنزل بواسطة جبرئيل عليه السلام وقال الطيبي القرآن هو اللفظ المنزل به جبرئيل عليه السلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم لا على غيره ولا القدسي اخبرنا الله سوله معناه بالامام او بالامام فاخبره رسول الله صلى الله عليه وسلم بعبارة نفسه وسائر الاحاديث لم يصفه الى الله ولم يروه عنه ١٢

١٥ قوله قسمت الصلاة

الفاتحة سميت صلاة لانها لا تتم الا بها كقوله عليه السلام الحج عرفة فخرجوا من اطلاق المكي على الجزاء ولانها بمعنى الدعاء كما بسطه الباجي بين قدم ذاته لانه الموجود حقيقة وبين عبدي بنصفين بزيادة الباء في النسخ كذا في رواية يحيى بن فضال الملبسة او زيادة د في بعض الروايات بدون الباء وكذا في نسخ موطأ محمد والرد المحتار في تفسيرها بالآيات كما هو ظاهر فيها ايضا دليل آخر على ان التسمية ليست جزء من الفاتحة فنصفها الى فاعله ونصفها لعبدي فانها سبع آيات الثلثة الاول فيها توحيد وثناء والاربع مشيئة وهي قوله تعالى اياك نعبد و اياك نستعين ففيها اقرار العبودية من العبد والاستعانة منه تعالى والثلثة الاخرى خالصة للعبد وعاء له قال الزرقاني في حجة قوية على ان البسطة ليست من الفاتحة وقال النووي بوضع ما احتجوا به لانها سبع آيات بالاجماع ولعبدي ما سأل فاعطى لعبدي ما سأل من احد النصفين فهو وعده من عز وجل باجابة النصف الذي للعبد ويحتمل ان يكون هذا وعدا للموارد النصف يعني ان نصفها ثابت لي ونصفها لعبدي متمم واذن له ان يسأل ما شاء غيره ايضا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في توضيح ما قاله تعالى وتفصيل ما اهل من التخصيص يقول العبد ليس في رواية مسلم اقرؤا ولفظه فاذا قال العبد الحمد لله رب العالمين فيه ايضا دليل لمن قال ان التسمية ليس بجزء الفاتحة وهو حجة لوجوبه الاول ان صلى الله عليه وسلم لم يقرأها في ذاك التفصيل ولم يبين فضلها كما بين فضل كل جزء والثاني انه بد القراءة بالحمد لله رب العالمين كذا في الباجي يقول الله تبارك وتعالى حمدني عبدي والحمد هو الشاء على الجميل الاختياري نعمت كان او غيرها ولا اصل العرف تدقيقات في تعريفه كما في حواشي جلال التذيب ويقول العبد الرحمن الرحيم يقول الله تعالى اثني على عبدي والثناء هو ذكر الخير باللسان بجهة التعظيم فهو اعظم من الحمد والمدح والشكر وغير ذلك كما يظهر من كتب التفسير يقول الله عز وجل حمدني عبدي اي عظمي والتعظيم الشاء بصفات الجلال ويوم الدين يوم الجلال كما في الروايات اي ذكرني بالعظمة والجلال وفي هذا الاثر من التعظيم والتعظيم لا امر بالانحى يقول العبد اياك نعبد ونحسبك بالعبادة وقدم المفعول للاختصاص و المعصراياك نستعين اي نطلب منك الامانة في الامور كلها فلهذا الآية بيني وبين عبدي فان اولها تعظيم له تعالى باقرار العبادة له تعالى واخرها دعاء الامانة منه تعالى ولعبدي ما سأل من العون وغيره او كرهه تاكيدا والمراد هو ما ذكره اوله يقول العبد اهدنا الصراط المستقيم او اهدنا لما هو اعظم مقصود الصراط المستقيم اي المنهاج الواضح الذي لا اعوجاج فيه والمراد من السلام بل من امانة الجيب ولذا يدل به قوله صراط الذين انعمت عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين غير المغضوب عليهم اي اليسود ولا يعني غير الضالين اي الضالين فلو ان الآيات تحققت لعبدي او لغيره لا دعيه موعودة لعبدي ولعبدي ما سأل من المذكور فهو وعد لا جابة او المراد غير المذكور فالمعنى هذا متمم وغيره ما يسأل العبد موعودا ايضا واختلف المعتنون بعمل الموطأ ان اثبات الترجمة باي جزء من الحديث فقيل بقوله خارج باعتبار انه بمعنى خلاص الافضل وقيل بقوله اقرأ بها في نفسك واختاره اكثرهم لكنه ايضا لا يوافق مذهب الامام لان امره بالقراءة في النفس عام لجمهرية والسرية ومذهب الامام مالك افضلية القراءة في السرية خاصة والاولى عندي ان ادخال الحديث في الترجمة ليس لاثباتها بل لترجمة بمنزلة الشرح للحديث يعني ما يظهر من عموم الامر بقراءة الفاتحة خلف الامام مقيد عنده بالسرية فيكون الترجمة

بمنزلة الترجمة للحديث واثبات الترجمة بالاثارة الآية المصرفة لمذمومة وتقدم ان الحديث استدل به بعض على عموم القراءة خلف الامام مطلقا وهو لا يدل عليه اصلا كما بسطناه قبل ذلك ولو سلم فواجب ان يثبت من ابى هريرة واجتهد الصحابي لاجته فيه اذ قلنا جمهور الصحابة وتقدم ان جمهورهم على ترك القراءة خلف الامام ولا يثبت عليك ان الحديث لودل على القراءة خلف الامام بوجه واحد مع الخلف فيه فويل على ان التسمية ليست بجزء من الفاتحة بخسنة وجه فليست شغري ما الباعث على ان السندين بهذا الحديث على ما قالوا يقولون بما يدل على الحديث بوجه واحد ولا يقولون بما يدل على الحديث بخسنة اوجه فتدبر ١٢ قوله انه كان يقرأ خلف الامام فيما لا يجهر فيه الامام بالقراءة ولا يقرأ فيما يجهر فيه ١٣ قوله ان القسمين محمد بن ابى بكر الصديق كان يقرأ خلف الامام فيما لا يجهر فيه الامام بالقراءة يشكك عليه ما رواه الامام محمد بن اسامة ابن زيد المدني محدثنا سالم بن عبد الله بن عمر قال كان ابن عمر لا يقرأ خلف الامام قال فسال القسمين محمد بن محمد عن ذلك فقال ان تركت فقد تركنا ما يقتضيه بهم وان قرأت فقد قرأه اناس يقتضيه بهم وكان القسم من لا يقرأ الخ و يمكن ان يجمع بينهما انما كان يجوز الامرين فقد كان يقرأ وقد لا يقرأ ١٤ قوله قال مالك وذلك اي الآثار المذكورة من التباين الثلثة احب ما سمعت من الآثار الى متعلق باحب في ذلك المعنى متعلق بسمعت يعني الآثار المختلفة التي سمعتها في باب القراءة خلف الامام هذه الآثار المفترقة بين جمل الامام وسره احب ال فانها ادراج عند الامام مالك ولذا اختار هذا القول مسكدا وعند الخفيفة الآثار الدالة على ترك القراءة مطلقا ادراج فاختارها وقال الامام محمد في موطأه لا قراءة خلف الامام فيما يجهر فيه ولا فيما لم يجهر فيه بذلك جادت مائة الآثار فخرج الامام محمد لاثارة في ذلك المعنى فروى عن ابن عمر انه قال من صلى خلف الامام فكفته قرأته واخرجه الامام مالك ايضا كما سأل في الباب الاخرى واخرج عن القسمين محمد بن محمد انه كان لا يقرأ خلف الامام ولقد علم الكلام عليه ودوى عن ابن مسعود بطريق والفاظ مختلفة منها انه قال انصف فان في الصلاة شغلا سبكيك الامام وهكذا اخرج ابن ابى شيبه والطحاوي عن زودى التبيين جيد الاسناد ولا يصور فيه الكلام وايضا اخرج الطحاوي بسنده عنه بلفظ ليت الذي يقرأ خلف الامام على فوه ترابا ومن علقته بن قيس بلفظ ان اعرض على جمرة احب الى من ان اقرأ خلف الامام واخرجه في كتابه الآثار عن ابراهيم قال ما قرأ علقته بن قيس فوافيا بجمه ولا فيما لا يجهر الحديث وروى عن سعد بن ابى وقاص انه قال وروى ان الذي يقرأ خلف الامام في فية جمرة ورواه عبد الرزاق في مصنفه بلفظ في فية جمرة وروى عنه بلفظ لا صلاة لروى عن عمر بن الخطاب انه قال ليت في فم الذي يقرأ خلف الامام جبراقا في التبيين وهذا سند جيد لكلام فيه ثم رد ما نقل عن خلفا فراجع اليه وروى عن زيد بن ثابت انه قال من قرأ خلف الامام فلا صلاة له واخرج مسلم في صحيحه بسنده عن زيد بن ثابت انه قال من قرأ خلف الامام في شئ واخرجه الطحاوي بمعناه وروى في الباب عن ابن مقسم انه سأل عبد الله بن عمرو بن زيد بن ثابت وجابرا قالوا لا يقرأ خلف الامام في شئ امن الصلوات اخرج الطحاوي وعن علي بن محمد قال من قرأ خلف الامام فقد اخطأ الفطرة اخرج ابن ابى شيبه وعبد الرزاق وبسط الكلام على هذا الآثار في التبيين وروى عن ابى الدرداء اخرج النسا في صواب وقفه والطحاوي قلت ولو سلم وقفه فلا ينكر من تقرره عليه السلام وفي الباب عن ابن عباس سئل اقرأ والامام بين يدي قال لا اخرج الطحاوي وروى عنه بمعناه مرفوعا كن قال الرازي في نسخة وموقفه اخرجنا برعنا مالك في الباب السابق بلفظ لم يصل الاداء الامام واخرجه محمد في موطأه وفي التبيين لوطه الترمذي وقال من صحح واخرجه ابن ابى شيبه بلفظ لا تقرأ خلف الامام ان جبرولا ان خافت هذا الجمال الكلام على الآثار ذكرناه تبعا للامامين التامين مالك ومحمد حمدا الله والافا لكلام على المسئلة ببسط جمل اليعقوبي فافاننا تبعة بالكتاب والسنة واجمع جمهور الصحابة والقياس وقد ذكرنا في رسالة مستقلة ١٢

قوله ان عبد الله بن عمر كان اذا سئل ببناء المجهول هل يقرأ احد خلف الامام قال اذا صلى
 احد خلف الامام فخبس اى كايده قراءة الامام ولا يقرأ خلفه مطلقا لقوله صلى الله عليه وسلم
 واذا قرأنا نكسوا واذا صلى وجدته فليقرأ قال نافع وكان عبد الله بن عمر لا يقرأ خلف
 الامام مطلقا ومنه سب ابن عمر في ترك القراءة خلف الامام مطلقا مشهور واثر ابن
 عمر من هذا اخره عبد الامام محمد بن سوطه بطريق خلفه فروى بطريق نافع عن ابن عمر بلفظ من
 صلى خلف الامام فكفته قرائته وبطريق النس بن سيمرون عن ابن عمر ان سئل عن القراءة
 خلف الامام قال تكفيك قراءة الامام ودوى عن سالم ان ابن عمر من كان لا يقرأ
 خلف الامام وحمله الامام مالك كما يظهر من الترجمة على ما اذا جهر الامام ولكن عموم الاثر
 لما كان مخالفا للترجمة فاعقبه يحيى قول الامام مالك رحمه الله **قوله** يقول الامر
 المخرج عندنا ان يقرأ الرجل استجابا واداء الامام فيما لا يجزئ الامام بالقراءة ويترك
 المقتدى القراءة فيما سبج فيه الامام بالقراءة قال ابن عبد البر وجه
 قوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم تفلحوا ان هذا المعنى دون غيره و
 معلوم ان صلوة الجهر لان السرا لا يسمع فدل على انه لو اذ الجهر فانه انتهى قلت الا ان عموم قوله
 تعالى واذا قرأ القرآن ياي آخر كلام ابن عبد البر ولو كان كما قال ما احتج الى زيادة قوله
 عز شانه وانصتوا فلانك في ان السرا لا يسمع مكن الامر بالانصات يعم السرا ايضا ويؤيده قوله
 عليه السلام واذا قرأنا نكسوا ونصتوا من المعلوم ان الامام في السرية ايضا يقرأ او ايضا لو قيد هذه
 المعلومات بالجهر لم يبق عندهم لاسقاط الوجوب عن المقتدى في السرية دليل مع ان ساقط
 عند الجمهور الاثر الرابع في قولنا لاشافعي كما تقدم ميسوطا فاعلم ان هذه العمومات
 هي مسقطه لوجوب القراءة عن المقتدى مطلقا لان الامام ما كان من قال بقوله استجب
 القراءة في السرية لما وقع في بعض الروايات من تخصيص الجهرية كما سيجي اول الامر آخر كما يظهر من
 كلام الباجي اذ قال استجب لان يقرأ لانه اذا لم يشغل نفسه بالتفكير في قراءة الامام اذا جهر ولم
 يشغل نفسه بالتدبر ولا يقرأ هو اذا السر الامام تفرغ للوسواس ومديث النفس وما يشغله
 عن الصلوة فاستجب لان يقرأ انتهى قال ابن العربي في عارضة الاحوزي يقال لاشافعي
 مجابك كيف يقدرا لما موم في الجهرية على القراءة ابتذاع القرآن الامام لم يعرض عن استماعه
 ام يقرأ اذا سكنت فان قال يقرأ اذا سكنت قيل لكان لم يكت وقد جمعت الامة على ان سكوت العام فيه واجب
 فتسبى يقرأ وكان ابن عمر من لا يقرأ خلف الامام وكان اعظم الناس باقتداء رسول الله صلى الله
 عليه وسلم انتهى قلت مكن ابن عمر من لا يقرأ في الجهرية ولان في السرية كما تقدم **قوله**
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف الى فرغ او توجه الى الناس من صلوة جهر فيها القراءة
 وعند ابن عبد البر من طريق سفيان عن الزهري سمعت ابن ابي عمير يحدث سجيذا قال سمعت
 ابا هريرة يقول صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة الصبح وكذا عند ابن داود في حديث
 سفيان مكن فيه نظن انما المصح فقال صلى الله عليه وسلم هل قرأتم منكم احد وهذا السؤال
 ظاهر في انه ما قرأ بالجهر والا فيقول صلى الله عليه وسلم من قرأ معي وفيه اصرح دليل على ان الشائع
 عند الصحابة كان عدم القراءة مطلقا والاما جميع الى السؤال بهذا السياق انفا بمداولة وكسر
 النون اى قريبا ومدها هو المشهور وقد كسر يقال فخلت انفاى في اول وقت كذا في البذل
 فقال رجل وهذا يدل على فخلته اولام ان الشائع كان خلافا ولا فيقول كل واحد من
 قرأناه نعم انما قرأت يا رسول الله قال ابو هريرة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني كنت
 اقول في نفسي مالي اناذع بفتح الزاي القرآن بالنصب على انه مفعول ثان ببذل قال الباجي
 قد يقال مثل هذا اللفظ لانه احداهن يعاتب الانسان نفسه فيقول مالي فخلت كذا لو كذا
 وقد يقال معنى التزيب واللوم لمن فعل مالا يجب فيقول مالي اودى ومالي منع حتى وقد
 يقال اذا انكر امر عاب عنه سببه فيقول مالي لم ادرك امر كذا ومالي لم اوقف على امر كذا الخ
 معنى ذلك في الحديث هو اني يعني مالي ينادي عني في القراءة وليقرؤن معي ولا يقرؤن
 ونسب بالقراءة **قوله** فانه انتهى الناس عن القراءة مع رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فيما جهر فيه من الصلوات رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول جهر صلى الله
 عليه وسلم بالقراءة حين سمعوا ذلك التزيب من رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اثبت اكثر الحديثين كونه من كلام ابن شهاب وحقق الشيخ في البذل كونه من

المرشد والصواب وقال ابن عبد البر في الحديث دليل على ان المأموم لا يفرغ خلف الإمام اذا
جبره إمام القرآن ولا يغير حالان القعدة بها لو كانت عليهم لأمرهم اذا فرغوا من القعدة
ان يؤمن كل واحد بعد فراغه من قراءته لان السنة فمن قرأ إمام القرآن ان يؤمن عند
فراغه منها الى آخره ما قاله ١٢ **هـ** قوله فانه من وافق قوله قول المصلحة المتقدم ذكره
عقله ما تقدم من ذنبه ١٢ **هـ** قوله قال اذا قال احدكم آمين اي في الصلوة كما في
حديث مسلم بهذا السند وعقب قراءة القعدة مطلقا يؤيده رواية بهام عن ابي هريرة
عند احمد بلفظ اذا من القادي فاموا يؤيده رواية الى زهير عند ابي داود في نسخة من الحديث في
الدعاء قال عليه الصلوة والسلام ان ختم بآمين فقد اوجب وقالت بالواو في النسخ الموجودة
وكذا في البخاري وغيره فما في بعض النسخ من هذا ليس بشئ لانه ليس جواب الشرط اذ هو لفظ
عقله الملائكة في السماء كما في تحفيع بملائكة السماء واشارته الى اننا لا نتحقق بالحفظ
السم الا ان يقال ان العرب تقول كل ما على سماء قال ابن عبد البر السند اعلم بمراد رسوله
بقوله في السماء الخ فوافقت كلمة احداهما الاخرى يعني وقع تأييدها في وقت واحد كما
تقدم ١٣ **هـ** قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا قال الإمام سمع الله
من حمده اي تقبل الله دعاء من حمده وفيه ترغيب في التحميد فقولوا اللهم ربنا اي يا الله
ويا ربنا ففيه تكرار الله اعزله الشروع لك الحمد في رواية ذلك بالواو وقال النووي
فيكون متعلقا بما قبله اي سمع الله من حمده ربنا فاستحب دعائنا وذلك الحمد على دعائنا
وفيه رد على ابن القيم حيث جزم بان لم يروا الجمع بين اللهم والواو في ذلك الحمد قال الزرقاني
١٢ **هـ** قوله العمل في الجلوس في الصلوة يعني كيف يجلس في الصلوة اعم من ان
يكون للتشهد او بين السجدين وما يعمى بالجلوس كالاشارة في التشهد واختلفت الاثر في
سنة الجلوس في الصلوة فالسنة عندنا التحفيع الافتراش وهو ان ينصب اليمنى ويفرش
رجله اليسرى ويجلس عليها قال الترمذي وهو قول النووي وابن المبارك واهل الكوفة الخ
والسنة عند مالك في المشهور التورك في الجلوس كلها وهو ان ينصب اليمنى ويثنى يده
اليمنى ويقعد على الارض وعند بعض المالكية الافتراش فيها كما عند الحنفية كذا في التبيين
والسنة عند الشافعية في الجلوس بين الصلوة كالنحية وفي آخر الصلوة كالمالكية والسنة
عندنا بله كما في المعنى ونيل المارء ان لا يتورك الا في صلوة فيها تشهدان في الاخير
منها واستدل الحنفية في ذلك برواية عاصمته روى عنه مسلم بلفظ كان يفرش رجله اليسرى و
ينصب رجله اليمنى قال النووي فيه حجة لابي حنيفة ومن وافقه ورواية واكل بن حجر بلفظ
فلما قعدوا تشهد فرش قدمه اليسرى على الارض وجلس عليها رواه سعيد بن منصور والطحاوي
قال التيموي اسناده صحيح ورواه احمد والبوداؤد والنسائي والترمذي وقال حسن صحيح وابن
ماجه وعنه ابن عمر قال من سنة الصلوة ان تنصب القدم اليمنى واستقبالها بما بها الجملة
والجلوس على اليسرى قال التيموي اسناده صحيح وجد عبيد رفاعه ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال لا عزالي اذا جلست فاجلس على رجلك اليسرى رواه احمد والبوداؤد وقاله
الشوكاني ولا مطعن في اسناده واخرجه ابن ابي شيبة وابن جابر ووجه الاستدلال بذلك
الروايات انهم ذكروا هذه الصفة لجلوس التشهد ولم يقيده بالاول واقتصر هم عليها
من دون تعرض لذكر غيرها مشعر بانها هي الهيئة المشروعة في التشهد من جميعا ولو كانت
مختصة بالاول لذكرها في الاخير ولم يملوه بها وهم بعد بيان صلوة رسول الله صلى الله
عليه وسلم وتعليمه لمن لا يحسن الصلوة فعمل بذلك انما شاطته لها كذا في النيل ١٢ -

عبد الله بن عمر وأنا اعيت بالحصيا في الصلاة فلما انصرفت نهاني وقال اصنع كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع فقلت وكيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع قال كان اذا جلس في الصلاة وضع كفه اليمنى على فخذه اليمنى وقبض اصابعه كلها وأشار بأصبعه التي تلي الانهمام ووضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى وقال هكذا كان يفعل **هـ** **١٢** قال عن عبد الله بن دينار انه سمع عبد الله بن عمر وعليه رجل فلما جلس الرجل في اربع تربع وثني رجله فلما انصرف عبد الله عاب ذلك عليه فقال الرجل فانك تفعل ذلك فقال عبد الله بن عمر اني اشتكى **هـ** **١٣** قال عن صدقة بن يسار عن المغيرة بن حكيم انه رأى عبد الله بن عمر يرجع في السجدة في الصلاة على صدره وقدميه فلما انصرف ذكر ذلك له فقال انها ليست سنة الصلاة وانما افعل هذا من اجل اني اشتكى **هـ** **١٤** قال عن عبد الرحمن بن القاسم عن عبد الله بن عمر انه اخبره انه كان

الرجل لعبد الله معتزدا فانك تفعل ذلك يعني تجلس مثل ذاك الجلوس فقال عبد الله ابن عمر في اعتذاره اني اشتكى يعني اني لا افعل هذا لكونه سنة الجلوس في الصلاة وانما افعل لشكوي في رجلي **هـ** **١٢** قوله انه رأى عبد الله بن عمر يرجع في السجدة بين اي سجدتين في الصلاة على صدره وقدميه قال الباجي معنى رجوع ابن عمر على صدره قدميه في السجدة ان كان يرجع عليها عند رجوع راسه من كل واحدة من سجدة في الصلاة الى ان يستوي على قدميه فرجوعه من الاول الى القعود على رجله لانه اقرب ما كان يقدر عليه من هيات الجلوس ما كان اليسرى في الرجوع الى السجدة وهذه الهيئة ييسر عليها الرجوع منها الى السجدة والاما في السجدة الثانية فلا يجلس فيها ان يكون رجوعه الى قيام او جلوس فان كان رجوعه الى جلوس عاد الى تلك الحالة ثم ترجع لانه لا يقدر على غير ذلك وان كان الى قيام رجع الى صدره وقدميه الى الاعتماد عليها وهو قائم ببعضه الى القيام انتهى فتعقبت والظاهر ان المراد من رجوعه الى السجدة الثانية لا غير كما هو لفظ رواية محمد بن موطاه عن المغيرة بن حكيم قال رأيت ابن عمر يجلس على عقبيه بين السجدة في الصلاة الحديث فحل قوله في السجدة بين اي سجدتين وجبه ثم علم ان هذه إحدى الصورتين فسرهما بالاقعاد المشي عن في الروايات وما حصل الكلام ان الاقصاد المفسر بالجلوس على الارض ناصبا فوجه به مجمع على كراهته كما تقدم عن المعنى وكذا نقل على الاجتماع في السنة كاد واما الاقصاد المفسر بالجلوس على العقبين فلكونه ايضا عند الاربعة ترجيحاً لروايات النبي في قول للشافعي واحمد وكذا عند النودى واليسقي وبعض من السلف جميعاً بين الروايات فته ١٢ **هـ** قوله انصرف اي فرغ ابن عمر من الصلاة ذكره بناءً على العمل والغير الى غير ذلك لاي لابن عمر ولفظ محمد فذكرت لذلك اي استغن عن ذاك الجلوس هل هو سنة الصلاة او لا فتج الى الاستغناء لما انه رأى من فعل غيره ما يتألفه فقد تقدم ان الجمهور على كراهته فقال ابن عمر انما اي تلك الهيئة ليست سنة الصلاة بل سنتها الا فتر اش وانما افعل واجلس هذا الجلوس من اجل اني اشتكى فالرجوع الى السجدة الثانية اليسرى فته ١٣ **هـ** قوله انه رأى عبد الله بن عمر انه رجوعه الى السجدة في الصلاة بعد اربع ركعات كما تقدم في الحديث السابق او بعد اربع ركعات اي كما هو عموم قوله اذا جلس للشبهة قال عبد الله بن عمر انه فعلته اي التريح انما ايضا اتباعاً لما لولدي وانا يومئذ حديث السن صغير ابن عمر ففعل العذر وقوله فنهاني عن ذلك عبد الله بن عمر اي والدي وقال انما سنة الصلاة هذه الهيئة من الفاظ الرفع حكاه قال الحافظ في شرح التلخيص والاكثر على انه مرفوع ونقل ابن عبد البر في الاتفاق وفيه نظر ثم بسطه قال النودى في التقريب قول الصحابي امرنا بذلك او من السنة كذا وما اشبهه مرفوع على الصحيح الذي قاله الجمهور ان تعصب رجلك اي تعصبك اي تعصبك بالارض قال في الجمع النصب اقامة الشيء ورفعه وتنشئ بفتح اوله المشاة العنقية اي تعطفها والمراد عندي تعريضها تحت الوك كما سيجي وذلك اليسرى لم يبين في هذه الرواية ما يصنع بعد ثنيها هل يجلس فوقاً او يتورك وهكذا جملة اخرجه البخاري في صحيحه وسيجي في رواية القاسم ان يجلس على وركه الايسر لا فوق الرجل وروى النسائي من طريق عمرو بن المارث عن يحيى بن سعيد ان القاسم حدثه عن عبد الله بن عمر عن ابيه قال من سنة الصلاة ان ينصب اليمنى ويجلس على اليسرى فجمع بينهما الحافظ في الفتح جعل رواية النسائي على التشديد الاول ورواية القاسم على الثاني واقتار الزدقاني تفسير اثر الباب برواية القاسم الا انه قريباً لما ان المخرج عند الماكسة التورك في جلسات الصلاة كلها والمجب كل العجب من اثنين من على جلالة شأنهما سيما من الحافظ مع دقة نظره وسعة علمه كيف فسّر اثر الباب باثر القاسم وحل هذا الاجماد العصبية منهما معاً فان كل واحد من الاثنين فسر به ذلك لافق مذهبه وانت خبير بان حديث القاسم الا ان لا يمكن ان يكون تفسير القول ابن عمر هذا اصلاً لان حديث القاسم الا ان بيان لفعل ابن عمر وهذا قول منه وارشاد الى فعل السنة ورد ذكره على من اقتدى بفعله ولذا استدر عن فعله بان شكوى في رجله لا يستطيع الجلوس على هذا النج فليت شعري كيف يكون فعله من الا ان يات بالقرآن هذا لو كان كذلك فيكون نكيره ورده على ابنه عبد الله في هذا الاثر عيشاً فلما يمكن ان يكون تفسير هذا القول الامد بيت النسائي القول في مثل فانه بدليج جنى ولذا قال محمد بن عبد الله الحديث وبهذا نأخذ وهو قول ابى حنيفة فتشكر والله الوفاق الميسر لما يجب ويرضى ١٢

١ قوله انه قال راى عبد الله بن عمر وأنا اعيت بالحصيا اي صغار الحصى في الصلاة متعلق بقوله اعيت وبل كان ابن عمر ايضاً في الصلاة اذ جاءها محتلان والمواهب الاول لرواية ابن عيينة عن مسلم بن ابي رزم فلما انصرف ومرة قال فلما فرغ من صلاته الحديث فلما انصرفت والفرق هو ايضاً من الصلاة ولفظ التعقيب من مالك عند ابى داود ولفظ فلما انصرف نهاني عن ذلك كراهية في الصلاة ولم يامر بالعادة لان العمل اذا لم يكن لا يكون مفصلاً وبما اجتمع من الاثمة الاربعة لا يخفى على من طالع كتب الفروع مرجح به فقهاء الحنفية وابن رشد في مقدماته من المالكية وابن قدامة في المغني من كتب النابلة وابن سلطان والنودى من الشافعية تركنا بسطاً القول بما خلاصه **هـ** **١٢** قوله وقال اي ابن عمر لم يقتصر على التبع من البعث فقط بل ارشده الى ادب الجلوس في الصلاة فكيف لا يقتصر على ذلك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع في جلوس الصلاة فقلت حرصاً ومباداة لتعجيل السنة كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع قال ابن عمر انه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جلس في الصلاة اي التشديد لا يفسر هذا الحكم بالجلوس في الصلاة مطلقاً والحديث المرفوع لم يردوا في النسائي بالفاظ مختلفة معناه وروى البيهقي من حديث عبد الله بن الزبير قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جلس في اثنين او اربع وضع يده على ركبتيه وأشار بأصبعه وضع كفه اليمنى اي بسطها اولاً على فخذه اليمنى وقبض بعد ذلك اصابعها كلها قال ابن الهمام في فتح القدير لا شك ان وضع الكف مع قبض الاصابع لا يتحقق حقيقة فالمراد بالشداع لم وضع الكف ثم قبض الاصابع بعد ذلك للاشارة وهو المروي عن محمد وكذا عن ابى يوسف في المال الى انتهى وهذا احد الوجهين الواردة في كيفية الاشارة وقد رويت فيها روايات مختلفة كما سيجي الكلام على بعضها والامر متع قال الرافعي الاجماد رويت مختلفة وكان صلى الله عليه وسلم كان يصنع مرة هكذا ومرة هكذا انتهى ثم اختلف الفقهاء في وقت العقد فجمهور الشافعية كما يظم من كتبهم على انه يقعد حين يجلس والشافعية عند اصحابها انه يبسط اولاً ثم يقعد الاشارة كما تقدم عن ابن الهمام ولزوده كلامه حديث الباب وقال القادي في تزوين العبادة المعتمد عندنا لا يقعد الاثمة الاشارة لاختلاف الفاظ الحديث وبما اخترنا يحصل الجمع بين الاول فان بعضها يدل على ان العقد من اول القعود وبعضها يشير الى انه لا عقد اصلاً مع الاتفاق على تحقيق الاشارة انتهى وأشار باصبعه التي تلي الانهمام وهي اليماة ووجه كذا اليسرى على فخذه اليسرى باسطاً عليه وقال ابن عمر هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل قال الامام محمد بن يعقوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخذ وهو قول ابى حنيفة الزقلت وفي الحديث استحباب الاشارة بالسبابة في التشديد وهو جمع عند الاثمة الاربعة كما هو معروف في كتب المذاهب وما قبله بعض الحنفية من عدم استحبابه عند ناره المحققون نعم اختلفت الاثمة فيما بينهم في السنتين اولها في كيفية الاشارة فقد وردت فيها روايات مختلفة كما تقدمت الاشارة اليها منها ان يقبض الاصابع كلها الا السبابة والابهام فيعقد كانه يقعد ثلثاً وخمسين وهي رواية ابن عمر ومنها كانه يقعد ثلثاً وعشرين وهي رواية ابن الزبير ومنها يقبض الاصابع الثلاثة ويرسل الابهام والوسطى وهي رواية ابى حميد الساعدي قلت كذا في السعاية وقد تبعت من روايات ابى حميد الساعدي لم اجد فيها ذكر القبض بل ظاهر روايات ابى حميد الاشارة مع البسط ومنها يقبض الخمسة والبصر ويكفي الوسطى والابهام وهي رواية واك وهي المرحمة عندنا الحنفية كما سيجي **هـ** **١٣** قوله والمال انه قد صلى الى جنبه اي جنب ابن عمر ورجل لحد ابنه في الحديث الا اني فلما جلس ذاك الرجل في الرابعة من اربع ركعات وظاهره انه لم يجلس في ما بعد الركعتين بكذا ووجه ظاهره ان الجلوس بعد الركعتين طويل فالعذر فيه اقوى ترجيح وثني رجله قال الباجي التريح على ضربين احدهما ان يتألف بين رجله فيصنع رجله اليسرى تحت كفة اليسرى وتحت ركبته اليمنى والثاني ان يتريح ويثني رجله من جانب واحد فتكون رجله اليسرى تحت فخذه وساقه اليمنى ويثني رجله اليمنى فتكون عند اية اليمنى ويثني ان هذه كانت قمة الرجل انتهى قلت والعجب من الباجي كيف اختار هذه الصورة لانها هي التورك بعينه فيكون انكار ابن عمر عن الرجل متعلقاً بجلوس التورك اللهم الا ان يقال انما كانت مفهومة كما سيجي في رواية اداء القاسم فاضطر الباجي الى اختياره فالحديث جندج من انكر التورك وحمله على العذر كما لا يخفى **هـ** **١٤** قوله فلما انصرف عبد الله من الصلاة عاب ذلك الجلوس عليه اي على الرجل لانه ترك سنة الجلوس في الصلاة فقال

وعلى عباد الله الصالحين شهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله **والله** عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يتشهد فيقول بسم الله التحيات لله الصلوات لله الزاكيات لله السلام على النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين شهدت ان لا اله الا الله شهدت ان محمدا رسول الله يقول هذا في الركعتين الاوليين ويد عواذ اقضى تشهدا بما بداله فاذا جلس في اخر صلوة تشهد كذلك ايضا الا انه يقدم التشهد ثم يد نحو بعباد الله فاذا اقضى تشهدا واراد ان يسلم

١٢ قوله ان عبد الله بن عمر كان يتشهد وهذا تشهد ابن عمر اخلف في بعض الفاظه ذكره المافظ في التلخيص واختلف في دفعه ووقفه واخرج ابو داود وحديث ابن عمر مرفوعا في التشهد مثل حديث ابن مسعود الا انه قال زدت فيه وحده لا شريك له فيقول في اوله بسم الله كذا روى عنه زرارة ورواهنا في حديث ابن عمر مرفوعا من رواية هشام بن عروة عن سعيد بن منصور وعبد الرزاق وغيرهما وعوض برواية مالك عن الزهري وليست فيها هذه الزيادة قاله المافظ قلت وليس في حديث ابن عمر ايضا من طريق مجاهد كما نقله المافظ في التلخيص اذ قال وحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اول ما يتكلم به عند القعدة التحيات لله ابو داود والرازي والبطاني من حديث مجاهد عن ابن عمر الخ وقال السجادي في المقاصد الحسنة زيادة التسمية في التشهد ليس بصحيح وقال في المدونة قال مالك لا اعرف في التشهد بسم الله الرحمن الرحيم ولكن يبدأ بالتحيات لله الخ وقال الباجي ليس من سنة التشهد عند مالك البسطة في اول التشهد لانا قد بينا ان السنة هو تشهد عمر بن الخطاب فيه كذلك الخ **١٣** قوله شهدت ان لا اله الا الله شهدت ان محمدا رسول الله بغيره المسمى فيها وكذا في رواية محمد الا ان فيها زيادة العطف بين المجلتين وليس في نسخ الموطأ يحيى حرف العطف الا في نسخة الباجي قال الزرقاني هذا ما خالف للمروى في الاحاديث الصحيحة بلغظ اشهد في المؤمنين وعليه المعمول والعمل الخ يقول ابن عمر هذا التشهد في الجلوس الذي بعد الركعتين الاوليين ويدعوى ابن عمر اذا قضى وان تشهد المذكور بما به الاى بما شاء والدعاء في التشهد الاول لا يستحب عند الزيادة كما في المغني اذ قال ولا يستحب الزيادة على هذا التشهد ولا تطويله وهذا قال النخعي والثوري واسمى وعن الشعبي انه لم يربا سا ان يعلى على النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك قال الشافعي الخ وعنه الشعبي في البناء والسجدة وغيرهما مع الجمهور وفي السجدة عن الشعبي من زاد في الركعتين على التشهد فعليه السجدة وان ابن ابي شيبة في مصنفه عن الشعبي من زاد في الركعتين على التشهد فعليه السجدة وان ومكرهه في رواية علي بن زياد وغيره عن الامام مالك قال الزرقاني هو المذهب واجازه مالك في رواية ابن نافع الخ واستحب ابن دقيق العيد التحوذ من اربع نعويم حديث اذ اشهد احدكم فليستوبوا الله من اربع كما في التلخيص المجد وذوب ابن حزم الى وجوبه كما قاله المافظ في الفتح وتقدم عن الامام الشافعي انه لا بأس بالصلاة وعنه حواشي الاقتلاع وغيره الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بدون الال من السن والزيادة على التشهد في القعود الاول مطلقا مكرهه عندنا الحنفية صرح به الشافعي اذ قال ولا يزيد في الفرض وما الحق كذا في التشهد في القعدة الاولى اجماعا وهو قول لعائنا ومالك واحمد وعند الشافعي على الصحيح انها مستحبة فيها للجمهور ما رواه احمد وابن خزيمة من حديث ابن مسعود بلفظ ثم ان كان النبي صلى الله عليه وسلم في وسط الصلاة نسف حين فرغ من تشهده قال الطحاوي من زاد على هذا فقد خالف الاجماع الخ فان زاد ما ذكره او ساها وجب عليه سجودا يسوا انتهى كلام الشافعي محققا قال القاري هذا محمول عندنا على السنن والنواقل وفي الحاشية عن المحلى حمله الحنفية على السطوع قلت لاحاجة الى الجواب بعد ما تحقق ان ابن عمر زاد في التشهد ما زاد باجتهاده وهذا يحمل ايضا على اجتهاده روى مع ان المخرج في التشهد روايات ابن مسعود وايضا مخالف لمذهب مالك الراوي لما رواه اذ خالف مرويه يسقط الاحتجاج عننا او عنكم كما بسط في الاصول قال ابن القيم في المدي ولم يثبت انه صلى الله عليه وسلم صلى عليه وعلى آله في هذا التشهد ولا كان ايضا يستعين فيه ومن استحب ذلك انما ختمه من عوامات واطلاقات قد صح تبين موضعها وتقييدها بالتشهد الاخير الخ واخرج ابن ابي شيبة في مصنفه عن ابن عمر قال ما جعلت الراحة في الركعتين الا للتشهد واخرج عن الحسن انه كان يقول لا يزيد في الركعتين على التشهد شيئا **١٤** قوله فاذا جلس ابن عمر في آخر صلوة اى في القعدة الثانية تشهد كذلك ايضا اى كما تقدم في الجلوس الاول الا انه يقدم التشهد على الدعاء في كلا الموضعين ثم يدعوى التشهد بما به الظاهر الحديث ان المصلي يدعوى بما شاء قال الزرقاني اى من امر الدنيا والاخرة لعمومه قوله عليه السلام ثم ليتخير من الدعاء اعجبه اليه وخالف في ذلك طاووس والنخعي والوجه في الايام في القرآن كذا اطلق ابن بطال وجماعة الخ قال في البدلية ودعا بما يشبه الفاظ القرآن والادعية المسأورة ولا يدعوى ما يشبه كلام الناس تحزا عن الفساد ولما لا يالمال المحفوظ وما لا يتحمل سؤاله من العاد كقول الله عز وجل فلا تشبه كلام الناس وما

يستحيل كقول الله اعف عن كل من كلفتم وهذا مذهب الحنفية وما نقلوا عنهم انهم قالوا لا يدعوا الا بما في القرآن جل بدينا قال المافظ كذا اطلق ابن بطال وجماعة عن ابي حنيفة روى والموجود في كتب الحنفية انه لا يدعوى الصلاة الا بما في القرآن او ثبت بالحديث اذ كان ما ثور الى آخره قلت وروى قالت الخاتبة قال في المغني وان دعا في تشهده بما في الاخبار فلا بأس به والجملة ان الدعاء في الصلوة بما وردت جائز قال الاثرم قلت لابي عبد الله بن الوليد يقولون لا تدعوا في المكتوبة الا بما في القرآن ففرض يدعوا كالتحطيب وقال من يقف على هذا وقد توارثت الاحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بخلاف ما قالوا قلت اذا جلس في الركعة يدعوى بما شاء قال بما شاء لا ادري ولكن يدعوى بما جاء وما يعرف ثم قال ابن قدامة ايضا ولا يجوز ان يدعوى صلوة بما يقصد به ملاذ الدنيا وشهواتها مما يشبه كلام الادميين واما يسم مثل اللهم ارحمني جارية حسنة ودارا قورا وطعنا ما طيبا وبشانا ايقا وقال الشافعي يدعوى بما احب لعموم قوله ثم ليتخير من الدعاء اعجبه ولنا قوله صلى الله عليه وسلم ان صلواتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الادميين انما هي التسبيح والتكبير والحديث اخرج مسلم والبخاري عن علي بن ابي حمزة عن الدعاء المأثور وما اشبهه وعنه ابن المنذر يدعوى بما شاء وهذا هو الصحيح انشاء الله تعالى الخ قال المافظ واستثنى بعض الشافعية ما يقبض من امر الدنيا فان اراد القاض من اللفظ فمحتمل والظاهر ان الدعاء بالامور المحمودة مطلقا لا يجوز الخ قال العيني ثم اعلم ان العلماء اختلفوا فيما يدعوى الانسان في صلوة فغنى ابي حنيفة واحمد لا يجوز الدعاء الا بالادعية المأثورة او الموافقة للقرآن العظيم لقوله صلى الله عليه وسلم ان صلواتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس الحديث رواه مسلم وذكره ابن ابي شيبة عن ابي حمزة عن ابي حنيفة ورواه محمد بن سيرين وقال الشافعي ومالك يجوز ان يدعوا فيها بكل ما يجوز ان يدعوا به خارج الصلاة من امور الدنيا والدنيا وقال ابن حزم بغيره في التحوذ بما في حديث عائشة عند مسلم الخ وذكر صاحب البرهان للامام مالك روايتين احدهما مع ابي حنيفة والثانية مع الشافعي في عموم اختيار الدعاء ولو لم يكن ابن ابي شيبة في مصنفه باب من استحب ان يدعوا في القرآن وذكر فيها عدة آثار تؤيد من اختاره لعرض عن ايرادها وما لا يختص **١٥** قوله فاذا قضى ابن عمر تشهدا وادعاه ايضا واراد ان يسلم لا انفرت عن الصلاة اعاد من التشهد ما هو من جنس السلام وقال السلام على النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين قال الزرقاني وكان يكرهه لما روى كان يجب ان يحتم الصلاة بالسلام على النبي صلى الله عليه وسلم وروى عن الامام مالك استحبابه لكن قال الباجي انه لا يثبت السلام عليكم تسليمه تحميصا بما طلب من عن يمينه قال في المغني والتسليم واجب ولا يقوم غيره مقامه وهذا قال مالك والشافعي وقال ابو حنيفة لا يتعين السلام للخروج من الصلاة بل اذا خرج بما بينا في الصلاة من عمل او حدث او غير ذلك جاز ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يعلمه المسمى في صلوة ولو وجب لامره به لانه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة ولنا قوله صلى الله عليه وسلم وتحليلها التسليم انتهى وقال الباجي وقد روى عن ابن القاسم انه اذا احدث في التشهد في آخر صلوة ان صلوة قد تمت وكنت وهو يقرب من قول ابي حنيفة الخ وقال العيني اختلف العلماء في هذا فقال مالك والشافعي واحمد واصلحهم اذ انفرت المصل بغير لفظ التسليم فصلوة باطله حتى قال النووي لو اخل بركت من حروف السلام عليكم لم تقع صلوة وذوب عطاء بن ابي رباح وسعيد بن المسيب وابراهيم وقتادة وابو حنيفة وابو يوسف ومحمد وابن جرير الطبري الى ان التسليم ليس بركت حتى لو تركه لم تبطل صلوة انتهى وفي السجدة هو قول علي بن ابي حمزة وابن مسعود والنخعي والثوري والاوزاعي قلت السلام عند الحنفية واجب بموجب اعادة الصلاة بتركه وهذا ايضا من المسائل المبنية على اصولهم من التفريق بين الواجب والفرع ثم يرد على الامام اى يسلم مرة ثانية بنحوه يرد على الامام فان سلم عليه احد من يسهه ايضا بان يعلى خلف الامام ويكون على يسهه ايضا احد ردي عليه وهذا سلام ثالث قال الزرقاني ولعل ما ذكره حديث ابن عمر هذا الموقوف على ما فيه ان الامام يسلم ثلاثا ان كان على يسهه احد لانه المشهور من قول مالك وقال الاثرم الثلاثة وغيرهم على كل مصل تسليمات عن يمينه وشماله ولو ما وما والا فالك لا يقول بما في خبر ابن عمر هذا من البسطة في اوله وابدال لفظ اشهد بشهدت والدعاء في التشهد الاول واعادة السلام على النبي والصالحين بعد الدعاء قبل السلام وابدال عليك ايها النبي بالسلام على النبي انتهى **١٦**

سما فرقه راسه قبل الامام في ركوع وسجود السنة في ذلك ان يرجع راعيا وساجدا ولا ينتظر الامام وذلك خطأ ممن فعله لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما جعل الامم ليؤتم به فلا تختلفوا عليه وقال ابو هريرة الذي يرفع رأسه ويخفضه قبل الامام فانما ناصيته بيد الشيطان ما يفعل من سلم من ركعتين ساهيا م ٢٠٢ عن ابي عن ابي تيمية السخيتي عن محمد بن سيرين عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف من اثنتين فقال له ذواليد

رأسه بيد شيطان يجره الى حيث شاء قال لما ظاهرا الحديث يقتضي تحريم الرفع قبل الامام وضع القول بالتحريم فالجواب على ان فاعله ياتم وتميز صلواته وعن ابن عمر بطل وبه قال احمد في رواية وكذا اصل الظاهر بناء على ان النبي يقتضي الفساد الخ قال الياحي هذا في الافعال اما الاقوال فمفلي صريين فرائض وفضائل اما الفرق فثلاثة الترخيم والسلام اما الاول فلو تقدم ساهيا او عامدا بطلت صلواته لانه اذا دخل فيما قبل امام لم يصح ان يتبعه فيها لانه عقدتها غير مؤتم واما السلام فان سلم قبل امامه بطلت صلواته وان سلم ساهيا لم تبطل وعمل من الامام سواه الخ ١٢

الحق

ما يفصل من سلم من ركعتين ساهيا قال القاري السهولة الغفلة عن الشيء وذهاب القلب الى غيره وقضية ان السهو والسيان مترادفان الخ قال الراغب النسيان ترك الانسان ضبطا ما استودع اما عن غفلة واما عن ضعف قلبه واما عن قصد حتى يتخلف عن القلب ذكره وقال ابن الاثير في النسيان السهو في الشيء تركه من غير علم والسهو عن الشيء تركه مع علم وهذا فرق حسن دقيق وبه يظهر الفرق بين السهو الذي وقع عن النبي صلى الله عليه وسلم غير مرة في الصلاة وبين السهو من الصلوة الذي ذكره الله تعالى الخ ولا يخفى عليك ما في اكمال الاكمال ان احاديث السوكة كثيرة والثابت منها خمسة حديث ابي هريرة وابي سعيد وصحافي من شككم صلى الله عليه وسلم في حديث ابي هريرة انه سجد سجدتين ولم يذكر موضعهما في حديث ابي سعيد انه سجد بها قبل السلام الثالث حديث ابن مسعود انه قام الى خامسة والاربع حديث ذواليد بن ابي سلمة والابن مسعود حديث ابن عبيد بن عمير انه قام من ثنتين الخ مختصرا وسيا في كلامه مفصلا وذكر في المعنى وشرح الكبير قال الامام احمد يحفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم خمسة اشياء سلم من اثنتين سجد سلم من ثلث فبهد وفي الزيادة والتقصان واذا اتاكم من اثنتين ولم تشهد وقال الخطابي المعتمد عند اهل العلم هذه الاما حديث خمسة يعني حديث ابن مسعود وابي سعيد وابي هريرة وابن عبيد بن عمير الخ قال ابن العربي احاديث السوكة خمسة واحاديث الشك ثلثة اصول سواد وسائر التواتر وقد رايت بعض العلماء بلغ حديث ذواليد بن مائة وخمسين مسألة بالاسكندرية وقرأتاه وقفت عليها الخ ١٢ قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف الى سلم من اثنتين اي ركعتين وسيا في الحديث الا ان ما يتعلق بتعيين الصلوة وحل كان ابو هريرة بنفسه حاضر في هذه الصلوة حديث الباب ساكت عنه والائمة مختلفة فيه ولفظ بعض الروايات صلى بنا وفي بعض آخر صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولؤيد حضور ابي هريرة ومن وحله آخرون على المجاز بان يراد بلفظ بنا جماعة الصائبة كما هو متعارف عنه من له نظر على الفاظ الروايات الا ان رواية مسلم عن ابي سلمة عن ابي هريرة بيننا انما صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة الظهر مرتبة في ان ابا هريرة كان حاضر في الصلوة وتابى المجاز لو صحت لكن اثبت الشيخ النيسابوري ونقل عنه الشيخ في البذل ان لفظ بيننا انا اصلي ليس محفوظا في هذه الرواية وحل بعض الرواة ردوا قول ابي هريرة صلى بنا بالنسبة فنهروه بلفظ بيننا انا اصلي ولؤيد ما اخرجه الطحاوي عن ابن عمر قال الطحاوي مع ان ابا هريرة لم يحضر تلك الصلوة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اصلا لان ذواليد بن قتل يوم بدر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو احد الشهداء وقد ذكر ذلك محمد بن اسحق وغيره وقد روى عن ابن عمر ما يوافق ذلك ثم اخرج بسنده الى ابن عمر انه ذكر له حديث ذواليد بن قتل قال كان اسلام ابي هريرة بعد ما قتل ذواليد بن قتل وانا قول ابي هريرة صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اي بالمسلمين وهذا ما تزي في اللقمة ثم ذكر الخطابي في ذلك من الاحاديث وقال العيني حديث مسلم هذا لؤي خمس طرق فلفظ من طريقين صلى بنا وفي طريقين صلى بنا وفي طريقين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين وفي طريقين بيننا انا اصلي الخ فقلت وما حصل هذا الجواب ان لفظ بيننا انا اصلي يخالف جميع الروايات الواردة في ذلك قال النيسابوري تفرد بذلك اللفظ يحيى بن ابي كثير وخالفه غير واحد من اصحاب ابي سلمة وابي هريرة فكيف يقبل ان ابا هريرة قال بيننا انا اصلي الخ ولو سلم فيحتل ان يكون التكلم في تلك المقعة التي شاهد بها ابو هريرة غير ذواليد بن قتل وليس في هذا الحديث ذكر

تكملة صلى الله عليه وسلم قال النيسابوري لا يخفى ان حديث ابي هريرة هذا من مراسيل الصائبة واستدل على ذلك بشئ واحد وجهه احداهما حديث ابن عمر المتقدم عند الطحاوي ان ابن عمر ذكر له حديث ذواليد بن قتل قال كان اسلام ابي هريرة بعد ما قتل ذواليد بن قتل وبسط النيسابوري الكلام على تصحيحه والثاني باقوال اصل الرجال ان ذواليد بن قتل الثاني واحد والثاني ان الزهري وهو واحد كان الحديث واعلم ان س بالمتأخرى نص على ان قصة ذواليد بن قتل كانت قبل بدر الخ ١٢ قوله فقال له اي رسول الله صلى الله عليه وسلم ذواليد بن قتل اسم الزباني بكسر الهمزة وسكون الراء المهملة بعدها موحدة فالتفقت ابن عروبة بن نفعلة سمي به بطول في يديه ويكتمل ان يكون كناية عن طولها بالعمل والبذل وجرم ابن قتيبة بان كان يعمل بيده جميعا وبه جرم السمعاني في الانساب وحل هو ذواليد بن قتل واحد من رجالان مختلف عند العلماء وذهب النخعي الى الاول يعني الى اتحادهما قال العيني كما نقله عن ابن البذل ان ذواليد بن قتل والشمالين كلاهما لقب على الزباني الخ وقال النيسابوري تكلم بالسوكة يقال الزباني وغيره ذواليد بن قتل والشمالين جميعا وقيل عبد الله الخ فقلت قد روى في الروايات الكثيرة سيما عند النسا في ما يدل على اتحادهما فان النسا في اخر من طريق عمران بن ابي اسد عن ابي سلمة عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى يومنا سلم من ركعتين ثم انصرف فادركه ذواليد بن قتل فقال لرسول الله صلى الله عليه وسلم اصدق ذواليد بن قتل الحديث واخرج من طريق الزهري عن ابي سلمة ولفظ فقال له ذواليد بن قتل وقال صلى الله عليه وسلم اصدق ذواليد بن قتل ومن طريق الزهري عن ابي سلمة والابن بكير بن سليمان عن ابي هريرة بلفظ فقال له ذواليد بن قتل بن عمرو فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما يقول ذواليد بن قتل ومن طريق آخر بلفظ فقال له ذواليد بن قتل نحوه وهكذا اخرجه جماعة من المحدثين كالجزيري والطرطوسي وغيرهم ذكرت روايتهم في المطولات تركها لاختصار الكلام اخرجوا الروايات عن ابي هريرة وابي عيسى من ذواليد بن قتل في حديث ذواليد بن قتل وكذا العكس وهذه الروايات مرتبة في ان ذواليد بن قتل والشمالين رجل واحد وهذا قد صرح جماعة من اصحاب الحديث والرجال بانها واحد قال ابن سعد في طبقاته ذواليد بن قتل والشمالين اسمهم غير بن عمرو بن نفعلة وقال العدني في مسنده قال ابو محمد الزباني ذواليد بن قتل واحد او ذواليد بن قتل والشمالين وقال المبرد في الكامل ذواليد بن قتل هو ذواليد بن قتل والشمالين كان يسمى بهما جميعا وقال ابن جبان في ثقاته ذواليد بن قتل والشمالين ايضا ابن عمر بن عمرو بن نفعلة كذا في البذل واثار السنن وذكر غير ذلك من المؤيدات وقال السمعاني في الانساب كما في الفتح الرحاني ذواليد بن قتل والشمالين لانه كان يعمل بيده جميعا قال ابن رسلان في شرح ابن داود وللناس خلاف فيما يتعلق بذواليد بن قتل في موضعين الاول ان ذواليد بن قتل والشمالين واحد او ثلثان فلا خلاف بين اصحاب السير ان ذواليد بن قتل بشير فاجمروا على ان ذواليد بن قتل غير روايت ابي هريرة في شهوده القصة قال العلاني هذا هو الصحيح الرابع وقال ابو بكر بن الاثرم الذي قتل بشير رانا هو ذواليد بن قتل ابن عبد عمرو حليف لبني زهرة واختار القاصي عياض في الاكمال بانها واحد اثنان احدهما كانت قبل بدر والتكلم فيها ذواليد بن قتل ولم يشهد بها ابو هريرة بل ادخل روايتا والثانية كانت بعد اسلامه وحضرها ابو هريرة والتكلم ذواليد بن قتل والثاني ان ذواليد بن قتل هو الزباني التكلم في حديث عمران ابو هريرة فالذي اختاره عياض وابن الاثير والنووي في غير موضع انها واحد واما ابن جبان فقلبا اثنتين فقال في معجم الصائبة الزباني صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث سجد وهو غير ذواليد بن قتل وقال ابن عبد البر في المحتمل ويحتمل وقال ابن الجوزي في اللقاة قولان احدهما غير بن عمرو بن نفعلة السلمي ذكره الاكثر والثاني ذكره ابو بكر النقيب قال العلاني وغيره غير بن عمرو بن نفعلة هو ذواليد بن قتل والشمالين وابن الجوزي وهم في هذه التسمية الخ وقال العلامة العيني ان ذواليد بن قتل والشمالين كلاهما لقب على الزباني وقع ذلك في كتاب النسا في ثم ذكر الرواية المذكورة عن الزهري عن ابي سلمة والابن بكير بن سليمان عن ابي هريرة ثم قال وهذا سند صحيح متصل صرح فيه بان ذواليد بن قتل هو ذواليد بن قتل وقد تاج الزهري على ذلك عمران بن ابي اسد ثم ذكر حديثه وقال هذا سند صحيح على شرط مسلم فثبت بذلك ان ذواليد بن قتل والشمالين واحد ١٢

أَقْصَرْتُ الصَّلَاةَ إِنْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَصَدَقَ ذَوَايِدِينَ فَقَالَ النَّاسُ نَعَمْ فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ آخِرَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ ثُمَّ كَبَّرَ فَجَعَلَ مِثْلَ سَجْدَةٍ أَوْ أَطْوَلَ ثُمَّ رَفَعَ ثُمَّ كَبَّرَ فَجَعَلَ مِثْلَ سَجْدَةٍ أَوْ أَطْوَلَ ثُمَّ رَفَعَ مِثْلَ ذَلِكَ عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحَصِينِ عَنْ أَبِي سَفْيَانَ مَوْلَى ابْنِ أَبِي أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةَ الْعَصْرِ فَسَلَّمَ فِي رَكْعَتَيْنِ فَقَامَ ذَوَايِدِينَ فَقَالَ أَقْصَرْتُ الصَّلَاةَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ نَسِيتَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

١ أقصرت الصلاة بفهم القاف وضم الصاد والهمزة على بناء الجهمول أي أقصرها الله وفتح القاف وضم الصاد على بناء الفاعل أي صار قصيرة قال النووي هذا أكثر وأرجح وقال ابن رسلان الفعل لازم ومتعدي فاللزام مضموم الصاد لأنه من الأمور الخلقية كحسن وقبح والمتعدي بفهم الصاد منه قصر الصلاة وقصرها بالتقصيف والتشديد وأقصرها على السواء كما هو الازهرى أم نسيت بناء الخطاب قال ابن رسلان الاستفهام بهنا على ما لم يخرج عن موضوعه والاستفهام تارة يراد به التضرع وتارة يطلب به القصص قالوا لا قول ذي اليمين هذا و مثله غسل في الدين أم ليس والثاني كقوله حتى ما يقول ذوا اليمين ومثله أقام زيد ثم الذي بي الهمة هو المسؤول إلى كماله في يا رسول الله فاستقيم لأن الزمان زمان نسخ قال النووي في الحديث دليل على جواز النسيان عليه صلى الله عليه وسلم في أحكام الشرع وهو مذاهب جمهور العلماء وهو ظاهر القرآن والحديث والتفقوا على أنه صلى الله عليه وسلم لا يقصر عليه بل يعلم الله تعالى به **٢** قوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم أنس ولم تقصر قال النووي أي في ظني واختصاصي لا في الرواية وفي الروايات بعد زيادة قال بل نسيت يا رسول الله فاقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى القوم كما زاده في رواية أبي داود وسيجيئ في الرواية الآتية عند الموطأ أيضا بعد ذلك فقال صلى الله عليه وسلم امروا ذوا اليمين بما قالوا في النسيان في الصلاة قال ابن رسلان الذي بي الهمة الاستفهام بهو يكون المسؤول عنه لا غيره فاذا قلت أنت فقلت كذا كان الشك في الفاعل من هو موع العلم بوقوع الفعل وإذا قلت أخطأت كذا كان الشك في الفعل نفسه وكان الغرض من الاستفهام أن يعلم وجوده هل وقع أم لا لم قال أبي الجي يحتمل أنه صلى الله عليه وسلم كان على يقين من تمام صلوة وكان هذا السؤال ليستشبه على رد قول ذي اليمين ويحتمل أن وقع له الشك بقول ذي اليمين فاذا دان يتيقن أحد الأمرين بقوله انتهى فخصر فقال أنس أي الصماعة الذين صلوا معه صلى الله عليه وسلم نعم صدق وفي الصحيحين عن أبي هريرة فقالتوا نعم ولفظ أبي داود فاموا أي نعم وفي مسلم قالوا صدق لم تصل إلا ركعتين وهذا نص في الكلام وثقينة المقام لأنه صلى الله عليه وسلم لم يكف بقول ذي اليمين فاستثبتهم فكان حق العبادة التوكيد كمن هذا الكلام مفسد عند الشافعية فأول جماعة منهم من الشرايح يحمل هذا على الإشارة فقولوا يمكن أن يجمع بينهما بأنهم أو مولا لأن رواية أبي داود مفسدة ومن قال نعم أو قال صدق فغير الإشارة بالقول جاز أنظر إلى المقصود ويحتمل أن يقال أن بعضهم أو مولا وبعضهم قالوا نعم وغير ذلك وقال المافظ بخلافهم لم يقطعوا وإنما أو مولا عند أبي داود وهذا اعتماد الخطاب وقال من القول على الإشارة مجاز سأخ بخلق عكسه فينبغي رد الروايات التي فيها التخصيص بالقول إلى هذه وهو قوي وهو أقوى من قول غيره محل على أن بعضهم قال بالخلق وبعضهم بالإشارة انتهى وانت خبير بأن هذه التاويلات اضطرر إليها من يقول أن هذا النوع كان مفسدا للصلاة وأما الذي أباحه لإصلاح أو أباحه مطلقا في هذا الوقت كالتفعية إذا قالوا بالشع بعده لم يحتاجوا إلى التوجيه والعجب من مشايخ الشافعية أنهم أولوا الروايات الصحيحة الصريحة في التكلم إلى الأيمان لرواية أبي داود مع أن أبا داود وجف نفسه تكلم على لفظ فاموا وقال تفرد به حماد ولو قال مثل ذلك أحد غيرهم لصاحوا به كلفهم **٣** قوله فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم أي في محل الصلاة ولفظ أبي داود وهذا السند خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى مقامه قال المافظ لم يقع في غير هذه الرواية لفظ القيام واستشكل لأنه صلى الله عليه وسلم كان قائما واجيب بأن المراد اعتدل وقيل القيام كناية عن الدخول في الصلاة فصل ركعتين آخرين يعني الهمة تنبيه أخرى أي الباقيتين قال ابن رسلان فيه دليل على أن من سلم سابها وقد بقي عليه شيء من صلوة فأنه ياتي ما بقي وهذا مما لا خلاف فيه انتهى ثم سلم السجود وقال العلماء في صحيح طرقه ودواياته لم يختلف فيه شيء من أن السجود بعد

السلام إلى كذا في ابن رسلان قلت وسيا في تمام الكلام في ذلك ثم كبر سجودا عند الجمهور واختلف الأئمة هل يشترط سجود السجود السجود السلام تكبيرة أحرام أو يكفي بتكبير السجود فالجمهور على الاكتفاء وهو ظاهر غالب الأحاديث ومذهب الإمام مالك رحمه وجوب التكبير كمن لا يتجمل بتركه قاله المافظ والزرقاني **٤** قوله فسجد للسجود مثل سجوده المتأخر للصلاة قال الجوهري وغيره مثل كلمة تسوية يقال هذا مثله أي شبهه وكذا قال الأزهري وغيرهم إلا أن الرغب زاد كلاما حسنا فقال مثل عبارة عن المشابهة لغيره في معنى من المعاني أي معنى كان وهو أعم الالفاظ الموصوفة للمشابهة وذلك لأن الندي يقال لما يشارك في الجوهري فقط والتشبيه فيما يشارك في الكيفية فقط والمساوي فيما يشارك في الكمية فقط والمثل عام في جميع ذلك ولذا قال الله تعالى ليس كمثل شيء وأما نحو هذا فيقتضي المشابهة مع التقرب انتهى كذا في ابن رسلان أو أطول منه ثم رفع رأسه من السجود ثم كبر للسجود الثاني فسيب ثانيا مثل سجوده الأول أو مثل سجوده الصلاة والأول أقرب لفظا والثاني معنى أو أطول ثم رفع رأسه من السجدة الثانية ولم يذكر في هذا الحديث أنه تشبه بعد سجدتي السجود قد زاد أبو داود برواية حماد بن زيد عن أبيه بهذا الحديث قال أي أبو جليل فليل محمد أي ابن سيرين سلم في السجود فقال لم أحفظه من أبي هريرة ولكن نُسبت أن عمران بن حصين قال ثم سلم الحديث وسيا في ذكر حديث عمران في كلام المافظ ولم يذكر الإمام مالك حديث عمران **٥** قوله أنه أي أبا سفيان قال سمعت أبا هريرة يقول صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا في رواية يحيى وكذا في رواية محمد قال الزرقاني زاد ابن وهب والقعبي والشافعي وابن القاسم وقيته لما قيل فذه الزيادة تشير إلى وجود أبي هريرة في القصة وقد تقدم الكلام عليه مبسوطا ورواية القعبي عن مالك في حديث أبو جندب عن أبي داود وخالفه عن هذه الزيادة بل نفى أبو داود هذه الزيادة في رواية القعبي فاقبل قال الأبي في الكمال الأكمل استشكل بأن القصة كانت قبل بدو اسلام أبي هريرة كان عام خبير واجيب بأنه سمع من غير فاسلم مع أن قوله بنا وكنا يحتمل أنها من تخير الراوي لما سمع الحديث منه ولم يذكر من يرويه عن أبي هريرة أن كان من المعاصرين فقله بالمعنى أو أن أبا هريرة أراد بالخبر الصماعة المعاصرين وأن لم يكن حاضر معهم أم آخر ما قاله العسكرا في هذه الرواية بهذا السند مسلم **٦** قوله فقام ذوا اليمين الخ باقي السلي وقد تقدم هل هو ذوا اليمين أو غيره فقال أقصرت بصيغة الغائب ببناء الفاعل أو المفعول كما تقدم مبسوطا الصلاة بالضم على كليهما يا رسول الله أم نسيت بناء الخطاب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن يعني لم أنس على ظني ولم تقصر الصلاة أي في الحقيقة قال ابن رسلان فنفى الأمرين وهذه رواية البخاري دون مسلم وغيره تأويلات فقال قد كان بعض ذلك يا رسول الله وفي رواية أخرى بل قد نسيت لأنه قد ترددوا في القصر والنسيان لكنه صلى الله عليه وسلم لما نفى الأمرين وتقدم عصمته صلى الله عليه وسلم في البلاغ استدل بذلك على تعيين النسيان قال الأبي في الكمال الأكمل لا يجوز عليه صلى الله عليه وسلم الكذب لأعداء ولا نسيانا وأخبر أنه لم ينس وقد نفى واجيب بأن المعنى مجموع الأمرين على المعية لم يكن وهذا ضعيف وقيل التقدير كل ذلك لم يكن في ظني وهو لو مرجح بذلك لم يكن كذا فكذا إذا كان المعنى عليه تقديره أو قيل نفى النسيان إنما يرجح إلى السلام أي لم أسلم نسيانا بل قصدت أسؤني العبد في السلام وهذا أيضا ضعيف ودل أنه صلى الله عليه وسلم يسو ولا يسي لأن النسيان غفلة وهو لا يغفل عن الصلاة وليسو بأن يشغل ركعات الصلاة لشغل بها وثلاثين فيبقى الفرق بينه وبين ما هو أحسن وأقرب من الجمع وهو أنه إنما نفى شبه النسيان إليه أي لم أنس من قبل نفسي ولكن نسيت وهو الذي نبى عنه بقوله نبيا لأحدكم أن يقول نسيت آية كذا انتهى قلت والأوجه عندي الجواب الثاني وكون النفي بحسب الظن مما لا يخفى على من له أدنى شائبة العقل **٧**

وسلم كل ذلك لم يكن فقال قد كان بعض ذلك يا رسول الله فأقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس فقال اصدق ذواليدين فقالوا نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فاتم ما بقي من الصلوة ثم سجد سجدتين بعد التسليم وهو جالس **م** قال عن ابن شهاب عن ابن بكير بن سليمان بن ابي حنيفة قال بلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ركع ركعتين من احدى صلوتي النهار والظهر والعصر فسلم من اثنتين فقال له ذوالشمالين رجل من بني زهرة بن كلاب اقصرت الصلوة يا رسول الله ام نسيت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قصرت الصلوة وما نسيت فقال له ذوالشمالين قد كان بعض ذلك يا رسول الله فأقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس فقال اصدق ذواليدين فقالوا نعم فاتم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بقي من الصلوة ثم سلم **م** قال عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وعن ابي سلمة بن عبد الرحمن مثل ذلك قال يحيى قال

الح قوله فاقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس الذين صلوا معه فقال سائلنا عنهم اصدق بهمة الاستقام ذواليدين فيما قال فقالوا بالاشارة او باللسان وبظهار اللفظ نعم صدق فقال اي جاد رسول الله صلى الله عليه وسلم في عمل الصلوة فاتم بشدة الميم اي اكمل ما بقي من الصلوة وهي الركعتان ثم سجد سجدتين للتسليم كما قاله الخفيف وهو صلى الله عليه وسلم جالس وظاهر الحديث انه صلى الله عليه وسلم لم يتذكر السجود لانه اولاً ثم سجد لانفاً ثم على تصديق ذي اليدين، قال العيني واختلف العلماء في ان الامام اذا شك في صلوة هل يرجع الى قول الامام ام لا واختلف عن مالك في ذلك فقال مرة يرجع الى قوله ويرى قال ابو حنيفة وقال مرة يعمل على يقينه ولا يرجع الى قوله وهو ذهب الشافعي الصحيح عند اصحابه الخ وذهب الخفيف في ذلك ما قال ابن عابد بن الردي المتأخر وحاشية البحر ووقع الاختلاف بين الامام والقوم فان كان الامام على يقين بالتمام لا يبعد وان كان في الشك فيعيد بقوله فلو استيقن الواحد بالتمام وشك الامام والقوم اعاد احتياطاً الا اذا استيقن عدلان بالتمام واخبر بذلك الخ ١٢ - **٢** قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ركع ركعتين من احدى صلوتي النهار وجاء في بعض الروايات احدى صلوتي العشي والعشي واحد فان العشي بفتح العين وكسر الشين من الزوال الى الغروب والنهار والعصر ويصح عليهما كلاهما الاطلاقين وتقدم الكلام في تعيين الصلوة فسلم من اثنتين اي ركعتين فقال له ذوالشمالين اقصرت بقاء الغائبة وبهمة الاستقام الصلوة يا رسول الله نسيت بقاء الخطاب فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قصرت الصلوة بقاء الغائبة وما انسية ما نسيت بقاء التسليم فقال له صلى الله عليه وسلم ذوالشمالين بل قد كان بعض ذلك يا رسول الله وهو النسيان كما تقدم في الاولى فاقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس الذين صلوا معه صلى الله عليه وسلم وفيهم ابو بكر وعمر كما تقدم فقال اصدق ذواليدين فيه دليل لما قاله الخفيف من اتحاد ذي اليدين وذو الشمالين كما تقدم لان في الحديث لقب بهما الرجل الواحد فقالوا اي الصلوة او الايام كما مرو حقيقته القول انكم نعم يا رسول الله صدق ذوالشمالين فاتم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بقي من الصلوة وهي الركعتان ثم سلم قال الباكي لم يذكر ابن شهاب في حديثه هذا سجود السجود ذكره جماعة من الحفاظ عن ابي هريرة والاخذ بالزائد اولي اذا كان رواية لقته **١٣** قوله مالك عن ابن شهاب الزهري عن سعيد بن المسيب وعن ابي سلمة بن عبد الرحمن مثل ذلك الحديث المتقدم وهو حديث الزهري عن ابي بكر بلان وحديث الزهري عن ابي سلمة وابي بكر بن سليمان وصل النساء قال ابو بكر كان ابن شهاب اكثر الناس بحثاً عن هذا الشأن فكان ربما اجتمع له في الحديث جماعة فحدث به مرة عن مرة عن احدى مرة عن بعضهم على قدر نشاطهم حين تحدشه وربما ادخل حديث بعضهم في حديث بعض كما صنع في حديث ابي بكر وغيره وربما كسل فلم يسند وربما انشراح فوصل واسند على حسب ما تاتي به المذاكرة فلذا اختلفت عليه اصحابه باختلاف كثير او يمين ذلك رواية حديث ذي اليدين رواه عنه جماعة فمرة يذكر واحد ومرة اثنتين ومرة جماعة ومرة جماعة غير هادئة يصل ومرة يقطع الخ فعلم بهذا ان رواية الزهري في هذا الباب اقدم من غيره لكونه اكثر الناس بحثاً في هذا الشأن ولا يمكن الحكم على روايته بالاضطراب كما توهمه بعضهم لكثرة ما عنده من الروايات في هذه القصة ثم اعلم ان هذه الاحاديث وان كانت مسوقة لسمعة السوني الصلوة وسياق الكلام على ذلك لكن اختلفت الائمة بهن في مسئلة اخرى وهو الكلام في الصلوة والائمة الاربعة بعد ان اجمعوا على ان من تكلم في صلوة ما عدا ما هو لا يدا صلاح صلواته ان صلوة فاسدة كما نقل عليه الامام ابن المنذر وغيره على ما في المعنى والشواك في غيرهما اختلفوا

في الوار الكلام التي لا تقصد الصلوة وجعل الكلام في المعنى خمسة اقسام والى مل ان الكلام في الصلوة بانواعه منسند للصلوة مطلقاً عنه الخفيفة وهو الرابع عند احمد وبه قال النخعي وقتادة ومعاوية بن ابي سفيان وبه وابن نافع من اصحاب مالك كذا قال العيني واستدل من منعه مطلقاً الخفيفة ومن وافقه بقوله عز وجل وقوموا لشقايتن ولعموم الروايات الواردة في الباب منها حديث معاوية بن الحكم السلمي اخبرني مسلم والبوداؤد والنسائي وغيرهم مطولاً مختصراً وفيه ان هذه الصلوة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس انما هو التسبيح والتكبير وقرارة القرآن الحديث والاستدلال به من وجهين الاول بعموم قوله شيء من كلام الناس والثاني بحرفنا هو ومنها الروايات الواردة في سؤال الامام من قوله صلى الله عليه وسلم من تارة شيء في الصلوة فليسبح الرجال واليسبح النساء وانت خير بان الكلام لو كان مباحاً لاصلاح الصلوة ما احتاجوا الى التسبيح والتصفيق على انها مباحة للافتان محل السجود والروايات في هذا المعنى مشهورة رويت بطرق عديدة اكتفيها بذلك الباب عن سرد الروايات ومنها حديث ابي عمرو الشيباني قال كنا نكلم في الصلوة حتى نزلت وقوموا لشقايتن فامرنا بالسكوت الحديث ومنها حديث ابن مسعود مر فوالله ان الله يحدث من امره ما شاء وان تكلموا في الصلوة واجابوا عن روايات الباب بحلفاء على ما قبل نسخ الكلام وهذا جواب مشهور عند المشايخ وبه باب ايضا ما نسخ في خاطري ان الروايات المتقدمة بعمومها تنفي كل انواع الكلام مطلقاً ورواية ذي اليدين هذه لو سلمت اخره على قولكم لا بد ان يكون ناسخاً للنسخ المتقدم فمع ما فيه من تكرار النسخ لا تصلح ناسخاً لما يكونها بهم المراد لم يتحقق بعد ان الكلام كان للسجود والاصلاح او لامر آخر وبه باب ايضا بما في احكام القرآن لبعضها من ان قصه ذي اليدين ليست فيه التسبيح المأمور به فقيه دليل على انها كانت على اصل الوجين اما قبل حظر الكلام في الصلوة او تكون بعد الحظر فانسج به الكلام ثم حظر بقوله التسبيح للرجال الخ وما تقدم من كلام الحافظ في الفتح انهم تكلموا معتقدين النسخ في وقت يمكن وقوعه فيه الى آخر ما قاله ديبا قال ابن حبان في صحيحه في النوع السابع عشر من القسم الثاني من بعد ما اخرج حديث ابي هريرة من قصه ذي اليدين قال الزهري كان هذا قبل بدر ثم حكمت الامور بعد وقته وافقه على ذلك ابن وهب على ما حكاه عنه العلامة ابن الترمذي في المعجم النقي حيث قال انما كان حديث ذي اليدين في بدء الاسلام وليؤيده ما اخرج الطحاوي عن ابن عمر انه ذكر له حديث ذي اليدين فقال كان اسلام الي هريرة بعد ما قتل ذواليدين وبما في الحرف الشذوي انه عليه الصلوة والسلام اتى جذعا من نخلة وهي النخلة وقد دقت بعد وضع المنبر ووضع المنبر في السنة الثانية فكانت الوقعة قبل ذلك وبان عمره كان حاضراً في هذه القصة لما تقدم ولما وقع له مثل ذلك اعاد الصلوة اخرج الطحاوي في معاني الآثار باسناده عن عبد الله بن علي عن ابن عمر بن الخطاب باصحابه سلم في الركعتين ثم انصرف فقبل له فقال اني جئت عبراً من العراق باصحابها واحقاً بها حتى وردت المدينة فقبل بهم اربع ركعات قال النبي هذا من جبريل كذا في البذل قال الطحاوي ولم يذكره على عمره احد من الصحابة وبما قيل ان هذا كان خطا بالنبي صلى الله عليه وسلم وجواباً لما قاله النووي وهو يتر مطلق كما ثبت مما طبع في التثنية وهو يقول السلام عليك وعد ذلك من خصائصه فالحاصل ان الكلام الذي وقع في قصه ذي اليدين عدم افساده للصلوة كان مخصوصاً به وبان وقع في بعض هذه الروايات الامور المقتضية من المشي والخروج من المسجد والدخول والاذان والاقامة وغير ذلك ولم يقل بها احد من الائمة قال يحيى قال مالك كل سؤو كان نقصاناً من الصلوة كترك الجلوس في الوسط مثلاً فان سجوده ينبغي ان يكون قبل السلام كما في حديث ابن جبرينة وكل سؤو كان زيادة في الصلوة قال الزدكاني كفعله صلى الله عليه وسلم في قصه ذي اليدين لا زاد سلاماً وعملاً وكلاماً الخ ١٢ -

عن عمر بن محمد بن زيد عن سالم بن عبد الله ان عبد الله بن عمر كان يقول اذا شك احدكم في صلوته فليتوخ الذي يظن انه نسي من صلوته فليصله ثم ليسجد سجدة وهو جالس **١٢** قال عن عفيف بن عمر والسهمي عن عطاء بن يسار انه قال سألت عبد الله بن عمرو بن العاص وكعب الاحبار عن الذي يشك في صلوته فلا يدري كم صلى اثلاثا ام اربعا فكلها قال لا ليصل ركعة اخرى ثم ليسجد سجدة وتين وهو جالس **١٣** قال عن نافع ان عبد الله بن عمر كان اذا سئل عن النسيان في الصلوة قال ليتوخ احدكم الذي يظن انه نسي من صلوة فليصله من قام بعد الاتمام او في الركعتين **١٤** قال عن ابن شهاب عن الاعرج عن عبد الله بن يحيى انه قال صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم قام فلم يجلس فقام الناس **١٥**

بعد الركعتين فترك الجلوس والتشهد الاولين زاد الصنك بن عثمان عن الاعرج عن ابن خزيمة في رواية عن عيسى بن فرغ من صلوته وفي حديث معاوية عن النسيان ومديث عقبة بن عامر عن الحكم بن عوف هذه القصة بهذه الزيادة وفيه دليل على ان تارك الجلوس الاول اذا قام لا يرجع لقوله الزقاني قال العيني اختلفوا فيمن قام من ركعتين ساويا هل يرجع الى الجلوس فقالت طائفة بهذا الحديث ان من استتم قائما فلا يرجع ويعرض في صلوته وان لم يستتم قائما فلا يرجع الى الجلوس وقال ابن ابي ليلى وهو قول الاوزاعي وابن القاسم في المدونة والشافعي وقالت طائفة اذا فادت اليه الارض وان لم يستدل فلا يرجع ويتأدى رواه ابن القاسم عن مالك في المبيعة وقالت طائفة لا يرجع وان استتم قائما روى ذلك عن النعمان بن بشير والنعني والحسن البصري الا ان النعني قال يجلس ما لم يستتم القراءة وقال الحسن ما لم يرجع انتهى قلت وعندنا الحنفية ما في الدر المنثور من القعود الاول من الفرض عاد اليه ما لم يستتم قائما في ظاهر المذهب وهو الصحيح وان استقام قائما لا يعود الخ قال ابن عابد بن قولة في ظاهر المذهب مقابل ما في البداية ان كان الى القعود اقرب عاد ولو الى القيام فلا ولؤيد الاول رواية الى داود فان ذكر قبل ان يستوي قائما فيجلس فان استوى قائما فلا يجلس انتهى **١٦** قوله فقام الناس معه قال الباجي يحتل ان يكونا قد علموا حكم المادته بان اذا استوى قائما لا يرجع الى الجلوس او لم يعلموا ان سبحوا فاشارة رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقوموا قد قام المغيرة بن شعبة عن الركعتين فسبح به فاشارة اليهم ان قوموا ثم قال كذا صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ قلت وقد وقع في بعض الروايات بعد ذلك من زيادة وهي فكان منا المتشهد في قيامه اخرج هذه الزيادة البوداود وغيره وصح تدل على انهم لم يعلموا حكم المادته بعد بل قاموا اتباعا لفعله صلى الله عليه وسلم فلما قضى صلوته اى قارب فزع الصلوة وقال الباجي ويحتل ان يرد بالصلاة الدعاء والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم فيكون لفظ قضى على حقيقة قال ابن رسلان وفي قوله لما قضى صلوته حكم لصحة الصلوة ودليل على ان التشهد الاول غير واجب اذ لو كان واجبا لما قيل انقضت مع تركه انتهى قلت نعم وهذا الدليل بعينه حجة لمن قال ان السلام ليس بفرض اذ لو كان فرضا لما قيل انقضت قال المافظ قوله فلما قضى صلوته استدل به لمن زعم ان السلام ليس من الصلوة وهو قول بعض الصحابة والابن عيينة وروى قال ابو حنيفة الخ ونظرنا في النظرنا في بعض الروايات وفي رواية شعيب بن نظر الناس تسليم كبر ثم سجد سجدتين زاد في رواية الليث عن الزهري بكسر في كل سجدة وهو جالس جلدة عالية متعلقة بقوله سجد اى انشا السجود جالسا وفي رواية الليث عن ابن شهاب وسجد بها الناس معه مكان ما نسي من الجلوس اخرج البخاري وغيره واستدل بهذه الزيادة على ان سجود السهو خاص بالسهو فلو ترك شي مما يجزى سجود السهو لا يسجد وهو قول الجمهور قاله المافظ قبل التسليم ثم سلم بعد ذلك وزعم بعضهم انه سجد في هذه القصة قبل السلام سوا يردده قوله نظرا لتسليمه قال الزقاني قلت لكن وجه الرد على قال المافظ وفي الحديث دليل على ان المأموم يسجد للسوا اذا ساء الامام وان لم يسجد المأموم ونقل ابن حزم فيه الاجماع انتهى **١٧**

١٨ قوله عبد الله بن عمر كان يقول اذا شك احدكم في صلوته فليتوخ اى يتحرى قال في الجمع توخيته اتوخاه قصدت اليه وتعمدت فعله وتحررت فيه الخ قال في القاموس الوجي القصود الطريق المستند وتوخى رضاه تحراه كوخاه الخ الذى يظن انه نسي من صلوته فليصل قال ابن عبد البر اذ به البناء على اليقين وتاوله من قال بالتحرى انه اراد العمل على اكثر الظن وذا ويلنا احوط واين لا يراه ان يصل ما ظن انه نسيه انتهى قلت لكن من خلف مذهب ابن عمر بنفسه كما سيأتى في آخر الباب ويا به لفظ التوخي ولفظ الظن ايضا وحمل الطحاوى بعد ما اخرج بطريق على التحرى وهو المتعين ليوافق مذهب ابن عمر ولا يدخل في توجيه القول بما لا يرعى به قائله **١٩** قوله انه قال سألت عبد الله بن عمرو بن العاص النسيان الوهم عن الذى يشك في صلوته فلا يدري كم صلى اثلاثا ام اربعا فكلها قال لا ليصل ركعة اخرى بانها على اليقين ثم ليسجد سجدة تسجد وهو جالس فانظروا ههنا قال بالبناء على اليقين كما هو مختار الامام مالك ثم مكن مذهب كعب الاحبار في هذا الموضع في غير الموطأ اما مذهب عبد الله بن عمرو بن العاص فقال الشوكاني في النيل وذهب عطاء والاوزاعي والشعبي والوحيفة وهو مروي عن ابن عباس وابن عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص من الصحابة الى من شك في ركعة وهو مبتدأ بالشك لا بجمل بل بالاداء في البحر انتهى الا ان يقال ان ما في الموطأ مقيد بالمبتدأ **٢٠** قوله ان عبد الله بن عمر كان اذا سئل ببناء الجمل من النسيان في الصلوة قال اى ابن عمر في جواب ليتوخ اى يتحرى كما تقدم احدكم الذى يظن انه نسي من صلوته فليصله قال الزقاني وهذا ظاهر في انه يبنى على اليقين وقال في التعليق المجد كذا قال ابن عبد البر وغيره وفيه تأمل بل هو ظاهر في التحرى والبناء عليه وعليه حمل الطحاوى بعد ما اخرج من طريق انتهى قلت بل هو المتعين كونه موافقا لمذهب ابن عمر وتقدم قريبا ما قاله الشوكاني وذهب عطاء والاوزاعي والشعبي والوحيفة وهو مروي عن ابن عباس وابن عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص من الصحابة الى ان من شك في ركعة وهو مبتدأ بالشك لا بجمل بل بالاداء في البحر وقال ابن البني الذى يمكن التحرى يعمل بتحريه وحكاية ابن عمر والى ههنا وجابر بن يزيد والنعني والى طالب والى حنيفة انتهى فسلم بهذا ان مذهب ابن عمر في هاتين المسئلتين موافق لمنهية واثر الباب بلغنى التوخي والظن كانهما نصان في مسألة التحرى **٢١** قوله من قام الى الركعة الزائدة بعد الاتمام اى بعد تمام الصلوة مثلاً قام الى الثالثة في الثانية اى الصبح او الاربعة في الثانية اى المغرب او النامسة في رابعة كالغداة او قام في الركعتين اى بعد ههنا من غير الثانية ولم يجلس ولم يتشهد والاصل ان الترجمة تضمن ترك القعدة الاخرة والاولى لكن المصنف لم يذكر في الباب الا الرواية الدالة على ترك القعدة الاولى واما ترك القعدة الثانية فذكره بقول الامام مالك وكان حتى الترجمة ان يذكر فيها حديث ابن مسعود في صلوة صلى الله عليه وسلم خمساً **٢٢** قوله انه اى عبد الله قال صلى لنا اى بنا قال الامام يعني الباء ويجوز ان لما اراد ان كان اما ما اعلى صلى معنى ام اى كان اما ما وفي رواية شعيب عن الزهري عن البخاري صلى بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين من النظر كما سيأتى في الحديث الا ان ثم قام الى الثالثة فلم يجلس

معه فلما قضى صلاته ونظرنا تسليمة كبر ثم سجد سجدتين وهو جالس قبل التسليم ثم سلم ما لك عن يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن بن هرم عن عبد الله بن جينة أنه قال صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر فقام في اثنتين ولم يجلس فيما فلما قضى صلاته سجد سجدتين ثم سلم بعد ذلك قال يحيى قال مالك فيمن سها في صلاته فقام بعد اتهاه الا ربع فقرأ ثم ركع فلما رفع رأسه من ركوعه ذكرانه قد كان اتمانه يرجع فيجلس ولا يسجد ولو سجد احدى السجدتين لماران يسجد الاخرى ثم اذا قضى صلاته فليسجد سجدتين وهو جالس بعد التسليم النظر في الصلوة الى ما يشغلك عنها ما لك عن علقمة بن ابى علقمة ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت اهدى ابوجهم من حذيفة لرسول الله صلى الله عليه وسلم خميسة شامية لها علم فشهد فيها الصلوة فلما انصرف قال ردى هذه الخميسة الى ابى جهم فاني نظرت الى علمها في الصلوة فكاد يفتنى ما لك عن هشام ابن عروة عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لبس خميسة شامية لها علم ثم اعطاها ابا جهم واخذ من ابى جهم

الباء تقدم الاختلاف في اسمه في انه قال بعضهم اسمه عامر وقال آخرون اسمه عبيد رسول الله صلى الله عليه وسلم خميسة بفتح الخاء المعجمة وكسر الميم وحاد ميمته كساد رقيق مربع ويكون من خزاوصوف وقيل لا تسمى بذلك الا ان تكون سوداء مظلمة سميت بها ليلها ودرقتها وصغر حجمها ما خرو من النخس وهو منور البطن وفي التسمية كساء رقيق قد يكون بعلم وبغيره قد يكون ابيض معلما وقد يكون اصفر واحمر واسود وحشي من لباس اشرف العرب قال العيني ص الكساء الاسود المربع له علمان او اعلام ويكون من خزاوصوف ولا تسمى خميصا الا ان تكون سوداء شامية لما علم به يوم الثوب ودرقه والمراد الجنس وفي رواية عروة وغيره عن عائشة له اعلام جملة وقمت صفة خميصه فشده صلى الله عليه وسلم فيها وفي نسخة معها الصلوة اي صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو لابس لما فلما انصرف من الصلوة قال لعائشة ردى امر من الردهه الخميصه الى ابى جهم فيه جواز رد الهدية الى مده بها لعائشة هذا على رواية موطا وهو المشهور في القصة ان ابا جهم كان مديا لرسول الله صلى الله عليه وسلم صده الخميصه واخاره العيني في شرحه فقال ان قيل ما وجه تخصيصه الى جهم في الارسال اليه اجيب بان ابا جهم هو الذي احدا صلى الله عليه وسلم فذلك ردعا عليه فاني نظرت الى علمها في الصلوة ونظرة وهذا بيان لعله الرديقتى به في ترك لباسا من غير تحريم او قاله على وجه التاميس لابي جهم في رد هديته قاله الباجي فكاد اى قرب ان يفتنى بفتح اوله من المثال اى يشغلى عن خطوع الصلوة وقطاعه وان الفتنة لم تقع فان لفظا كاد يقتضى القرب وتمنع الوقوع ويشكل عليه رواية الصعيصيين بلفظ فانما الفتنة عن صلوتي واولت بان المعنى قارب ان تلمينى فاطلاق الالباء مبالغة في القرب او يقال ان المراد بالفتنة شئ فوق الالباء وفي الحديث جواز الالتفات في الصلوة كما يوجب عليه البخاري لانه صلى الله عليه وسلم نظر اليها ولم يبد الصلوة ويحتمل ان يكون ذلك غرض الامام بذكر هذا الحديث والرجوع ويحتمل ان يكون استنبط منه كراهة النظر الى ما يشغل عن الصلوة من صبح ونقوش كماديل عليه انكاره صلى الله عليه وسلم على ذلك واجمال الترجمة يحتمل الوجين والمعنى مقارب ثم يثبت صلى الله عليه وسلم الخميصه الى ابى جهم يحتمل ان يكون من باب علمه عطارد حيث بعث بها الى عمره ثم قال انى لم ابعث بها ايك لتبسها الحديث ويحتمل ان يكون من باب قوله صلى الله عليه وسلم كل فاني اناجى من لاناجى قال العيني قيل كيف بعث صلى الله عليه وسلم بشئ يكره لنفسه الى غيره واجيب بان بعثنا الى ابى جهم لم يكن لما ذكره وانما كان لانا سبب فقله وشغل عن الخشوع وعن ذكر الله كما قال اخروا عن هذا الوادى الذي اصاح به غفلة وقال ابن بطال هو من باب الادلال عليه لعلمه بان يفرج به الخوقيل كان اعنى فالالباء مفقود في حقه انتهى ١٢ قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابن عبد البر كذا الاسله جميع رواية الموطا عن مالك الامن بن عيسى فزواه عن مالك عن هشام عن ابيه عن عائشة مسند او كذا رواه جميع اصحاب هشام عنه عن ابيه عن عائشة كذا في السنن وكذا اسنده البخاري تعليقا فقال قال هشام ابن عروة عن ابيه عن عائشة منصرف واسنده ايضا الزهري عن عروة عن البخاري وسلم و ابى داود وغيرهم ليس خميصه لما علم اى اعلام زاد ابن ابى شيبة برواية وكيع عن هشام عن ابيه عن عائشة فكاد يفتنى على ما علم اعطاها اى الخميصه باجم واخذ من ابى جهم انجانية قال العيني اختلفوا في ضبط هذا اللفظ ومعناه فقبل بفتح الهزلة وسكون النون وكسر الواو مخففة الجيم فالت فنون فباء نسبة قال الزرقاني كساد غليظ لا علم لما قيل يجوز في الهزلة والموصلة الفتح وكسر ما قال الباجي قال ثعلب يقال انجانية في كل ما كسف والتف يقال شاة انجانية بكسر الباء وفتحها اذا كان صوفيا كثيرا ملقا وقال ابن قتيبة انما هى منجاني ولا يقال انجاني انما هو منسوب الى منج ١٢

له قوله انه قال صلى لنا اهلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة النظر كذا عند البخاري بطريق مالك فبين في هذه الرواية الصلوة البسمة في الرواية المتقدمة وكذا في رواية البخاري بالجرم بالنظر وكذا في رواية الليث عن الزهري عن مسلم قال العيني وفي مسند السراج من حديث ابن اسحق عن الزهري النظر والعصر انتهى قلت والجرم قاض على الشك لكن قال ابن العربي في شرح الترمذي وصديقه ابن جينة هذا روى انه كان في المغرب فقام في اثنتين اى بعدهما ولم يجلس فيهما اى بعدهما ولفظ البخاري برواية عبد الله بن يوسف عن مالك بهذا السند ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قام من ثنتين من النظر لم يجلس بينهما الحديث فلما قضى وايم صلوة سجد سجدتين للسود وسجد بها الناس معه ثم سلم بعد ذلك لانصراف عن الصلوة واجاب عن حديث ابن جينة من قال بسنية السجود بعد السلام بما قاله العلامة العيني اما الجواب عن اعادتهم فنقول اما حديث ابن جينة فهو بخبر عن فعله صلى الله عليه وسلم وفي احاديثا ما يخرج من قوله فالحسن بقوله اول على انه قد تدار من فعله لانه صلى الله عليه وسلم سجد قبل السلام وبعد السلام ففي مثل هذا المعير ال القول اول وقد يقال ان السجود قبل السلام كان لبيان الجواز لا لبيان المنعون الخ قلت قد تقدم منا الكلام مبسوطا على ان الخفية لا تألفهم رواية في هذا الباب فانهم قالوا ابتكر السلام بان من عليه سجود السهو يسلم ثم يسجد ثم يسلم وهكذا ورد مفصلا في رواية ابن مسعود اخرجا الجماعة ورواية عمران ابن حصين اخرجا مسلم والبوداود وغيرهما والمغيرة بن شعبة اخرجا احمد والترمذي وصححه وانت جدير بان التفصيل قاض على الاجمال فالمراد في رواية الباب سلام الانصراف

له قوله قال مالك فيمن سها في صلاته وبيان السهو قوله فقام الى الخامسة بعد اتمام الارباع اى اربع ركعات وهذا في الصلوة الرباعية وكذلك حكم القيام بعد الثالث في الثانية كالمغرب وبعد الاثنين في الثانية كالمغرب فقام في قيامه ما شاء ثم ركع ولم يذكر بعد ان شرع الخامسة فلما رفع رأسه من ركوعه ذكر انه قد كان اتم الصلوة قبل ذلك وهذه زائدة لفقال الامام مالك في هذه الصورة انه يرجع الى الجلوس فيجلس للتشهد ويشهد ولا يسجد تلك الركعة الزائدة قال الزرقاني فان سجدة بطلت ولو سجد ذاك السامى احدى السجدتين قبل التذكرة ثم تذكر بعد ذلك قال مالك لم ار ان يسجد الاخرى وقال الزرقاني بل ان سجدة بطلت صلاته وقال ابن عبد البر اجعوا ان من زاد في صلاته شيئا وان قل من غير الذكر الباطح صدقت صلاته انتهى قلت دعوى الاجماع بعمومه في جميع الصور باطل كما سيحكي في آخر الكلام من الاختلاف في ذلك ثم اذا قضى صلاته اى فرغ منها بعد الجلوس والتشهد والسلام فليسجد سجدتين للسهو وصحها بس بعد التسليم للزيادة وقد تقدم ان الماكينة قالوا بسجود السهو بعد السلام في الزيادة ١٢ قوله النظر في الصلوة الى ما يشغلك بفتح الياء والغين وبعض اوله وكسر الغين اى يلبسك قال المحمدي القاموس شغلته شغلا و يعنى واشغله لغة جيدة او قليلة او ردية وقال في اوله الشغل بالضم وبضمينين وافتح والفتحين عند الفراغ وكهولة ما يشغلك انتهى وقال في الجمع هو من باب فتح واشغل لغة ردية انتهى وفي الحديث شغلنى اعلام هذه عنها اى عن الصلوة وغرض الصف بايراد هذا الباب بين البواب السويان ان مجرد التفكير او النظر او الالتفات لا يوجب السهو لانه صلى الله عليه وسلم نظر الى الخميصه والى اعلامها ولم يسجد ويحتمل ان يكون الغرض التنبية الى ان النظر والفكر في امثال هذا يؤدى الى السهو في الصلوة كما وقع لابي طلحة فينبغى الاحتراز عنه ١٢ قوله ان عائشة ام المؤمنين زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت اهدى احدى افعال من الهدية ابوجهم بفتح الجيم واسكان

انجانية له فقال يا رسول الله ولم قال اني نظرت الى علمها في الصلوة **م ٢١٥** عن عبد الله بن ابي بكر ان ابا طلحة الانصاري كان يصلي في حائط له فطر دلسي فظفقت ^{فعلت} يتروى دليمتين فخر جافجبه ذلك فجعل يتبعه بصره ساعة ثم رجع الى صلوته فاذا هو لا يدري كم صلى فقال لقد اصابني في مالي هذا فتنه فجا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر له الذي اصابه في حائطه من الفتنة وقال يا رسول الله هو صدقة لله فضعه حيث شئت **م ٢١٦** عن عبد الله بن ابي بكر ان رجلا من الانصار كان يصلي في حائط له بالقف وادمن اودية المدينة في زمك القرواغل قد ذلت فخر مطوقة بثمرها فنظر اليها فاججبه ما راى من ثمرها ثم رجع الى صلوته فاذا هو لا يدري كم صلى فقال لقد اصابني في مالي هذا فتنه فجا عثمان بن عفان وهو يومئذ خليفة فذكر له ذلك وقال هو صدقة فاجعله في سبيل الخير فباعه عثمان بن عفان بخمسين الف درهم ذلك المال الخمسين **العمل في السهو م ٢١٧** عن ابن شهاب عن ابي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان احداكم اذا قام يصلي جاءه الشيطان فلبس عليه حتى لا يدري كم صلى فاذا وجد ذلك احداكم فليسجد سجدة ^{فعلت} وسئل هو جالس **م ٢١٨** انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اني الانسى او انسى لاسن **م ٢١٩** انه بلغه ان

عثمان بالنصب ابن عفان وهو يومئذ كان خليفة على المؤمنين فذكر له اي الامر المؤثر في ذلك الذي اصابه في حائطه وقال تكفي لما اصابه من الغفلة هو الحائط صدقة لله تعالى فاجعله في سبيل يفتن جمع سبيل وفي نسخة على الافراد الخ حيث ما شئت فباعه عثمان بن عفان رضى الله عنه خمسين الف درهم الفاقال ابو عمر لانه فهم مراد الانصاري فباعه وصدق بشبه ولم يجعل وقفا للصلوة دعيت اليه فبقي بعد هذا ذلك المال الخمسين لبوع ثمة خمسين الف **هـ** قوله العمل في السهو يعني ما يفعل من وقع له السهو في الصلوة اعم من الغفلة والافل كما سياتي في **هـ** قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان احداكم اذا قام يصلي فريضة او نافلة جاره الشيطان قال ابن رسلان بنديل على ان شيطان الصلوة يفر شيطان الادنى واما شيطان الصلوة فيسمى خنزب كما رواه مسلم من حديث عثمان بن ابي العاصم بن قيس عليه بخره الموحدة المفتوحة وضبطه بعضهم بالتشديد والتخفيف افعج قاله ابن رسلان اي غلط عليه امر صلوة قال تعالى وللبنا عليهم ما يلبسون واما لباس فمن باب سمع قال في النائية اللبس الخلط يقال لبت الامر بالفتح اذا خلطت بعضه ببعض حتى لا يدري اي شيء كم صلى اي قد رما صلى فاذا وجد ذلك السهو احكم في صلوة فليسجد سجدة ^{فعلت} للسو ترغيبا للشيطان للبس عليه وليس شيء أثقل على الشيطان من السجود والمخافة من الامتناع عن السجود وادام قال في الفتح الرحاني قال العيني وهو واجب ان يقتضى الامر المطلق والصحيح من المذهب الوجوب ذكره في المحيط والمبسوط والذخيرة والبدائع وبقال مالك انتهى وهو جالس قال الزرقاني بعد السلام كما في حديث عبد الله بن جعفر مرفوعا من شك في صلوة فليسجد سجدة ^{فعلت} بعد ما يسلم رواه احمد والوداؤد والنسائي والماحول ان فقهاء الامصار اختلفوا في المراد بحديث الباب والعمل به فذهب الحسن البصري وطائفة من السلف الى ظاهره فقالوا ليس على من شك في صلوة الا السجدة ثمان وخمسة الف من الجمهور والائمة الادوية فقالوا بنحو ذلك والروايات المفسرة قاضية عليها فمنهم من خسر بالبناء على اليقين ومنهم من حمل على التخييل كما تقدم من مساكم في انكشاف الائمة **هـ** قوله اني لاسن بلام ان كيد الخ لاسن لاسن بكذا الفاظ الرواية في نسخ الموطا الموجودة عندنا من رواية يحيى بن يحيى فالاول معروف من المحدث والثاني مجهول من الزيد قال في الحاشية عن الحملي بضم المزة وسكون النون او بضم المزة وفتح النون وشدة السين الخ يعني يحتمل ان يكون من الافعال او التفعيل ولفظ رواية محمد بن موطاه اني لاسن لاسن يعني بدون الشك وضبطه القادي في شرحه بتشديد السين بناء على المعقول وقال القادي في شرح الشفاء قال عليه الصلوة والسلام كما في الموطا بلغا اني لاسن بفتح اللام والمزة والسين او انسى بصيغة المجهول مشدود ويجوز مخففا وقد روى اني لاسن ولكن انسى لاسن انتهى قال الباغي ذهب بعض المعسرين الى ان لفظ اول الشك من الراوى وقال يحيى بن دينار ابن نافع ليست للشك بل للتويع ومعنى ذلك انسى انا او ينسى الله تعالى واحذف احد النسيانين الى روايتي الى الله تعالى ومن المعلوم ان اذا انسى بنفسه فانه عز وجل هو الذي انساه فيحتمل ان يراد انسى في اليقظة او انسى في النوم فاضاف نسيان اليقظة الى نفسه لانها حالة التحرز في غالب الاحوال بخلاف النوم فاضاف الى الله تعالى او يقال اني انسى على حسب ما جرت به العادة من النسيان مع السهو والذهول عن الامر او انسى بصيغة المجهول مع تذكر الامر والاقبال عليه فاضاف احد النسيانين الى نفسه اذ كان لبعض السبب واضاف الاخر الى غيره لما كان فيه كالمفطر انتهى مختصرا **هـ**

هـ قوله فقال الوجه او قال غيره يا رسول الله ولم قلنا قال الباغي وقول ابي جهم يا رسول الله ولم سؤال عن معنى كراهة الغفلة مما فان يكون حدث فيما تحريم لبسها قال النبي صلى الله عليه وسلم اني نظرت فيه جواز الانكشاف في الصلوة كما تقدم الى علمها في الصلوة زاد في رواية هشام بن عبد الغفار تعليقها فافان ان نفسي وتقدم في الحديث الماضي كذا في نسخة **هـ** قوله ان ابا طلحة زيد بن سسل الانصاري الصالح رضي الله عنه كان يصلي في حائط له اي بيتان واصل الحائط حوله البيتان قال في الجمع وفي الحديث اذا هو بالحائط والحائط بهنا البيتان من الخيل اذا كان عليه حائط وهو الجدار وجميع الحوائط الخ وقال المحدث القاموس حائط حوطا وحيطه حفظه وصانه والحيطه وكيسر الحائط الجدار وجميع حيطان والبيتان انتهى مختصرا فادار الطيران محركة حركة ذى الجناح في الهواء بمنجاة كذا في القاموس وبسبب بعض الدال الملهة واسكان الموحدة وسين مملئة قيل طائر يشبه الياقوت وقيل هو الياقوت بنفسها قال الدمي مرسوب الى وبسبب الرطب لانهم يغيرون في النسب وفي لغات الصراح وبسبب دورات كارس ودوبي طائر يقال له في القاموس مودج وفي المدينة كهنه يترفع فظفقت بكسر الفاء جعل يتردد واي من بنا الى بناتيس فخرها يعني اساق الخ والاصل جرائد با كانت تمنع من الخروج فجعل يتردد في طلب المفرط عجمه اي ابا طلحة ذلك اي طير اذ فعل يلفظت اليه ويترفع به ساعة وشغل ذلك عما هو فيه من صلوة ثم رجع الى صلوة اي بالاقبال عليها وفرغ نفسه لانها ما اذا هو قد نسي الركعات ولا يدري كم صلى من الركعات ولما انتهى بها بالانكشاف الى الدبي فقال لقد اصابني في مالي هذا فتنه قال الباغي اصل الفتنة الاختيار قال تعالى وفتناك فتونا واشرعنا علم اختبارنا كاختبار الان لفظ الفتنة اذا اطلق فيستعمل غالبا فيمن اخبره الاختيار عن الحق يعني اخبرته بهذا المال فشغلني عن الصلوة وقد تكون بمعنى الميل عن الحق فيكون المعنى اصابني من هذا المال الميل عن الصلوة فجا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر له صلى الله عليه وسلم ذلك الذي اصابه من الفتنة في حائطه من الفتنة والشغل من الصلوة فقال يا رسول الله هو الحائط في تكفير اشتغال عن الصلوة او لما اصابني في الغفلة صدقة لله قال الغزالي كانوا يفعلونه قطعاً لمادة الفكر وكفارة لما جرى من نقصان الصلوة وهذا هو الدواء القاطع لمادة الغفلة لا يعني عنه غيره فعنه حيث شئت اي امرت في ذلك في موضع تخاره وحول الى اختياره صلى الله عليه وسلم عليه افضل ما عرف اليه الصدقات **هـ** قوله ان رجلا من الانصار كان يصلي في حائطه اي بيتان له بالقف بضم القاف وشددة الفاء قال الباغي القف ما صلب من الارض واجتمع واصل القفوف الاجتماع الخ والمراد هنا كادمن اودية المدينة قال في الجمع اصل القف ما غلط من الارض وارتفع وهو ايضا واد في المدينة الخ وقال يا قوت المحوى في الجمع وعلم لوادمن اودية المدينة عليه مال لاهلها الخ في زمان التمدد بالمشاة القوية في اكثر النسخ وفي بعضها بالمشاة والنخل بالرفع على الابداء قد ذلت اي مالت قال تعالى وذلت قطوفها تذل لاسيا في تفسيرها فهي مطوقة اي مستديرة فطوق كل شيء ما استدار به بثمرها بفتح المثناة والميم مفرد ثمار وبعضها وضم الميم جمع ثمار ككتب وكتب والتمر الخ الذي تخرج الشجرة اعم من ان يؤكل ام لا كما يقال ثمر النخل والعنب كذا يقال ثمر الدراك قيل معنى تذل ليلها اي مالت الثمرة بجرايمها فبرزت وصارت كالطوق للنخلة قال ابو الوليد والظاهر عندي في ذلك ان الثمرة اذا عظمت وبلغت حد النضج ثقلت فمالت بجرايمها فهو معنى تذل ليلها كذا في الباغي فنظر اليها اي النخل فاججبه ما راى من ثمرها وتذل ليلها ثم رجع الى صلوة بالاقبال عليها فاذا هو قد نسي ولا يدري كم صلى من الركعات **هـ** قوله فقال لقد اصابني في مالي هذا فتنه اي ميل عن الحق من الغفلة في الصلوة فجا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم

رجلا سأل القاسم بن محمد فقال اني اهد في صلوتي فيكثر ذلك على فقال القسم امض في صلوتك فانه لن يذهب عنك حتى تنصرف وانت تقول ما اتممت صلوتي العمل في غسل يوم الجمعة منك عن سمي مولى ابى بكر بن عبد الرحمن عن ابى صالح السمان عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح في الساعة الاولى فكانما قرب بدنه ومن راح في الساعة الثانية فكانما قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكانما قرب كبشا اقرب ومن راح في الساعة الرابعة فكانما قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكانما قرب بيضة فاذا خرج الامام حضرت الملائكة

ومن راح في الساعة الثالثة فكانما قرب كبشا قال المجد الكبش الحمل اذا اثنى او اذا خرجت ربا عيته الخ وقال في الجمع هو النخل الذي ينال الخ قلت وفي التشبيه بالكبش وهو الذكر اشارة الى انه افضل من الانثى فان لمه اطيب منا قرن قال النودى وصفه بل انه اكل واحسن صورة ولان قرنه ينتفع به واستدل بذلك الترتيب على ان الافضل في الصغايا الا قبل ثم المقر ثم الغنم وسأني الكلام على ذلك في آخر الحديث ودفع في رواية النسائي بهنا زيادة بطنة بين ذكر الشاة والدجاجة وهي زيادة شاذة كما سيحكي ومن راح في الساعة الرابعة فكانما قرب استنسل فيها وفي ذكر البيضة اطلاق التقرب كما سأني الكلام عليه ودجاجة بفتح الدال وبجوز الكسر والغنم وعن محمد بن حبيب انها بافتح من الحيوان وبالكسر من الناس قال العيني الدجاجة تقع على الذكر والانثى كسر الدال وفتحها لغتان مشهورتان وحكى الغنم ايضا وفي المشي لابي العال فتح الدال افصح من كسره ودخلت الساء في الدجاجة لانه واحد من جنس مثل حمامة وبطة ونحوهما وكما جاد الدال مشقة في المفرد فكذلك يقال في الجمع ايضا انتهى ووقع في رواية اخرى للنسائي بهنا بين الدجاجة والبيضة ذكر الحصفور وهي ايضا زيادة شاذة ١٣ هـ قوله ومن راح في الساعة الخامسة فكانما قرب بيضة وهي واحدة من البيض استنسل التغير فيها وفي الدجاجة بلفظ تقرب وي زيد الاشكال ما في رواية الزهري بلفظ كالذي يهدى لان الهدى لا يكون من الدجاجة او البيضة اصلا واجاب عياض بجاء ابن بطال بان لما عطف على ما قبله اعطاه حكمه في اللفظ فهو من الاتباع كقوله متقلدا سيفاد ومحا تعقب بان شرط الاتباع ان لا يصرح باللفظ في الثاني فلا يسوع ان يقال متقلدا سيفاد ومتقلدا ماحا لظاهر في الجواب ان يقال انه من المشاكلة قال العيني المارد من التقرب التصديق وتجاوز التصديق بالدجاجة والبيضة ونحوها انتهى فاذا خرج الامام عما كان مستورا في منزله او غيره قاله الباجي واستنبط منه الماردى من ان الامام لا يستحب له المبادرة ويستحب له التأخير الى وقت الخطبة وتعقبه الما فظ بان ما قاله غير ظاهرا مكان الجمع بان يكره ولا يخرج من المكان المعدل في الجاهل او يحل على من ليس له مكان معه انتهى قلت والظاهر عندي ان المارد من الخروج من الصفوف الى المنبر قال القاري ادوا بالامام نفسه الشريفة عليه الصلوة والسلام فالمراد الخروج الحقيقي من الحجرة الشريفة او الحنى اذا ظهر الامام بدخوله الى المسجد او بطويعه على المنبر والامير انبى انتهى قلت بل هو المتعين ويؤيده رواية البيهقي بسنده عن ابى هريرة بعد ذكر الدجاجة والبيضة فاذا جلس الامام طوا الصفوف الحديث وفي رواية اخرى يكسبون الناس على مثالم الاول فالاول فاذا جلس الامام طوا الصفوف ويؤيده ايضا ما في الروايات الاخرى عند البيهقي وغيره في احاديث الانصاف بلفظ فاذا خرج الامام انصت كان كفارة والانصاف مجمع عليه انه بعد طلوع الامام على المنبر وايضا في رواية البخاري في ذكر الملائكة عن ابى هريرة مرفوعا اذا كان يوم الجمعة كان على كل باب من ابواب المسجد ملكة يكسبون الاول فالاول فاذا جلس الامام طوا الصفوف الحديث ١٢ هـ قوله حضرت فتح الصاد افصح من كسرهما المشقة الى المنبر بعد ان طوا الصفوف كما في رواية النجاشي يستمعون مع الناس الذكر والمواعظ وغير ذلك ما في الخطبة امثالا لقوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله وسيتم الخطبة ذكر الاشياء عليها عليه هو المقصود منها والمراد بالملائكة غير المحفظة وليقتسم كتابه حضار الجمعة يجلسون على ابواب المسجد وفي رواية ابن خزيمة يقول بعض الملائكة بعض ما جئنا فقتول السم ان كان ضالا فاحده وان كان فقيرا فاعنه وان كان مريضا فاعنه ١٣

١ هـ قوله ان رجلا سأل القاسم بن محمد بن ابى بكر الصديق فقال السائل وهذا بيان السؤال اني اهد في صلوتي يعني اليوم اني نقتضيا مثلا فيكثر بالمشقة معلوما ومجولا ودوى بالوحدة كذا في الماشية عن المحلى ذلك اليوم على تشديد الباء فقال القاسم بن محمد في جوابه امض في صلوتك ولا تقطعه ولا تعمل على هذا اليوم فانك ان لم يذهب عنك حتى تنصرف عن الصلوة وانت تقول للوسواس نعم ما اتممت بصيغته الشكلم صلوتي وهذا دواء للوسواس بانه لا يلتفت اليه اصلا قال ابى صالح القول من القاسم الذي يستنكح اليوم والسوق فلا يكاد يثبت له يعين الزوال ابن عبد البر اورد ما لك حديث ابى هريرة يقول القاسم اشارة الى انه محمول عنده على المستنكح الذي لا ينفك عن اليوم ١٢ هـ قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اغتسل يدخل فيه كل من يصح التقرب منه من ذكر وانثى حراد عبد قاله الزرقاني وحل شخص هذا الغسل بين يحضر صلوة الجمعة او اعم فالظاهر انه مختلف عنده لان من جعل الغسل اشارة اليوم لا يجعله مخصوصا بمن يحضر الجمعة لان الشرافة لا يخص بمن يحضر ومن جعله لصلوة الجمعة يحضره من يحضر صلوة الجمعة اي يصلونها لما تقدم ان اللاد في حديث الباب هو غسل الصلوة لا غسل اليوم غسل الجنابة بالنصب لغت لمخدوف اي غسلا كغسل الجنابة والظاهر ان التشبيه في الكيفية لا الحكم يعني يتعاهد ويكثر ذلك لانه الجس والقدر ويؤيده رواية فاغسل احدكم كما يغتسل الجنابة قال الما فظان ابن حجر والعيني وفيه قال الاكثرين وقيل اشارة الى الجماع يوم الجمعة يغتسل فيه من الجنابة فليس المراد التشبيه بل حقيقة غسل الجنابة والحكمة فيه تسكين النفس في الروح الى الجمعة فيكون اغتسل بغيره واسكن قلبه وليتانس ذلك المعنى من حديث من اغتسل وغسل بالتشديد اخرجه اصحاب السنن من حديث اوس قال الترمذي بعد تحريمه قال وكيع اغتسل هو وغسل امرأته انتهى وقال العيني ويشهد لذلك المعنى حديث اوس اخرجه ابو داود وغيره وقال الترمذي حديث حسن وقال معنى قوله غسل وطئ امرأته قبل الخروج الى الصلوة يقال غسل الرجل امرأته وغسلها مشددا ومخففا اذا جامعها فغل غسلة اذا كان كثير الغراب الخوما قال النودى هذا المعنى ضعيف ادب اطل رده الما فظ بان حكاية ابن قدامة عن احمد وروى عن جماعة من التابعين قال القاري وفيه قال عبد الرحمن ابن الاسود وطال وهما من التابعين انتهى ١٢ هـ قوله ثم راح الى المسجد في الساعة الاولى اختلف المشايخ في ان ابتداء الساعات يبتدئ من الزوال او من قبل ذلك قال الباجي ذهب مالك الى ان هذا كل في ساعة واحدة وان هذه اجزاء من الساعة السادسة ولم ير التكميل لما من اول النار وذهب ابن حبيب من المالكية والشافعية الى ان ذلك في الساعات المعلومة من اول النار وان افضل الاوقات في ذلك اول ساعات النار انتهى ١٢ هـ قوله فكانما قرب بدنه بفتحين يعني كانه تصديق بالبدنة مقترنا الى الله تبارك وتعالى وقيل المراد ان للمبادى في اول ساعة نظير لما صاحب البدنة من الثواب ممن شرع له القران لان القران لم يشرع لهذه الاممة على الكيفية التي كانت للامم السابقة وفي رواية فلمن الاجر مثل الجزر ووظاهره ان الثواب لو تجسد كان قدر الجزر وقيل ليس المراد في الحديث الا بيان تفاوت المبادى الى الجمعة وان نسبت الثاني من الاول نسبة البقرة الى البهنة في القيمة مثلا ويدل عليه مرسل طاؤس عند عبد الرزاق بلفظ كفضل صاحب الجزر على صاحب البقرة وفي رواية الزهري عند البخاري كمثل الذي يهدى بدنه فكان المراد بالقران في رواية الباب هو الاحمد الى الكعبة فيكون المبادى الى الجمعة كمن ساق الهدى الى الكعبة قاله الزرقاني ومن راح في الساعة الثانية فكانما قرب بقرة ذكرنا وانثى فالتاء للموعدة الثانية

يسمعون الذكر **٢٢١** عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة أنه كان يقول غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم بغسل الجنابة **٢٢٢** عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أنه قال دخل رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم المسجد يوم الجمعة وعمر بن الخطاب يخطب فقال عمر يا أمة المؤمنين انقلبتم من السوق فسمعت النداء فمأذت على أن توضأت فقال عمر الوضوء أيضا وقد علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر بالغسل **٢٢٣**

له قوله إن كان يقول رواه مالك موقوفا قال في التمهيد رفعه رجل لا يخرج به عن جبهة الشيخين عمر بن سعيد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم غسل يوم الجمعة سيأتي الكلام على أن الغسل ليوم أو للصلوة قال الباجي إضافة الغسل إلى يوم الجمعة بمعنى أنه لا يستلزم اليوم من اتيان الجمعة واجب على كل محتلم قال الباجي إضافة وجوبه إلى المحتلم لجران الاحكام عليهم وتوجبه الاوامر اليهم لغسل الجنابة في الوجوب عند أبي هريرة لأن مذهبه وجوب الغسل حقيقة نقل ابن المنذر عنه وعن عماد بن ياسر فلا حاجة إلى توجيه الرواية على مذهبه وهو قول الظاهريين ودوايه عن الامام أحمد قال الزرقاني وكذا ذكره النووي في شرح مسلم أن ابن المنذر حتى الوجوب من مالك قلت لكن كتب المالكية صرحوا في ذكر الاستحباب قال في الاستدكار لا أعلم أحد اوجب الغسل للجمعة الا اهل الظاهر قلت لكنهم اختلفوا فيها بينهم في أنه مستحب أو سنة مؤكدة بعد اتفاقهم على عدم وجوبه في المشهور الصحيح عنهم قال الشرحاني في ميزان قول جميع الفقهاء بسنية الغسل للجمعة مع قول داود والحنبل بحد السنية لم يفعل عندهم حديث الباب وامثال هذا اللفظ على أن التشبيه في صفة الغسل واستحبابه الجسد وكذلك ما ورد من الاوامر والفاظ الوجوب اما محمول على التاكيد ومحمل على النسخ كما هو مرجع رواية أبي داود وسنده إلى عمر بن ناسم من اهل العراق جاءه والي ابن عباس فقالوا ان ترى الغسل يوم الجمعة واجبا قال لا ولكنه اطروخير من اغتسل ومن لم يغتسل فليس عليه بواجب وسأخبركم كيف بدأ الغسل كان الناس مجبورين يلبسون الصوف ويعلمون على ظهورهم وكان سجدتهم ضيقا مقارب السقف انما هو عريش فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم حار وعرق الناس في ذلك الصوف حتى ثارت منهم رياح اذى بذلك بعضهم بعضا فلما وجد رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك الرياح قال يا ايها الناس اذا كان هذا اليوم فاغتسلوا وليس احدكم اغتسل ما يجهد من دهنه وطيبه قال ابن عباس ثم جاءه الله تعالى وكره بالخير لبسوا الصوف وكفوا العمل ووسع مسجدهم وذهب بعض الذي كان يؤذي بعضهم بعضا من العرق واخرجه اليه حتى ايضا في الحديث كأنه نفس على أن الغسل كان اوله للرياح وليس الصوف وغير ذلك ثم نسخ ويؤيد النسخ ايضا ما رواه ابن عدي في الكامل من حديث انس رضي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من جاهدكم بالجمعة فليقتل فلما كان الشتاء قلنا يا رسول الله امرتنا بالغسل للجمعة وقد جاء الشتاء ونحن نجد البرد فقال من اغتسل فيها ونعمت ومن لم يغتسل فلا حرج وكلهم في سنده الا انه يشد بغيره كذا في السعاية قلت واخرجه البيهقي ايضا والحاكم في مستدركه وقال صحيح على شرط البخاري وسكت عنه الذهبي ويؤيده ايضا ان بعض من روى الامر بالغسل يوم الجمعة كابن عباس دعا نشته ربه قد اختلفوا بخلافكم بسطة الطحاوي واسئل الجمهور ايضا باحد حديث يدل على عدم الوجوب منها حديث سمرة مرفوعا من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فيها واخرجه الوداودي والترمذي والنسائي واحمد في مسنده والبيهقي في سننه وابن ابي شيبة في مصنفه والدارقطني في خزيه والطحاوي وقال الترمذي حسن صحيح كما في السعاية وصححه البوحاتم وهو حديث مشهور اخرجه جماعة من الحديث من عدة صحابة مع الكلام في بعض طرقه دون بعض قال البيهقي روى من سبعة انفس من الصحابة وهم سمرة وتقدم ذكره واش عند ابن ماجه والطحاوي والبراء والبطراني والوسيد الندي عند البراء والبيهقي والابو هريرة عند البراء وابن عدي وجابر عند ابن عدي وعبد الرحمن بن سمرة عند الطراني وابن عباس عند البيهقي والحمد لله منها حديث أبي هريرة من توضأ واحسن الوضوء إلى الجمعة فذلني واستمع الحديث اخرجه الترمذي وقال حسن صحيح كما في السعاية قال الحافظ في التلخيص من اقوى ما يستدل به على عدم فرضية الغسل يوم الجمعة مادواه مسلم عقب الحديث الامر بالغسل عن أبي هريرة مرفوعا من توضأ فاحسن الوضوء ثم إلى الجمعة الحديث الخ واستدلوا ايضا بقصة عثمان رضي اذ دخل فناداه عمر يا أمة الله هذه الساعة فقال عمر يا أمة المؤمنين انقلبتم من السوق فسمعت النداء فمأذت على أن توضأت فقال عمر الوضوء أيضا وقد علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر بالغسل **٢٢٣**

كذا سماه جماعة وسماه ايضا ابو هريرة عند مسلم في هذه القصة قال ابن عبد البر لا أعلم خلافا في ذلك المسجد بالنصب يوم الجمعة وعمر بن الخطاب رضي الله عنه يخطب على المنبر فقال عمر نادوا يا ابي بشة التختانية تانيث اتي وانث لمناسيه الساعة وان جاز فيه التذكير لقوله تعالى وما تدرى نفس باي ارض تموت وصي كلمته يستقيم بها شيء والاستغناء للتوضيغ كما سيأتي ساعة هذه الساعة اسم مجزى من الزمان مقدرا ويطلق على جزء من اربعة وعشرين جزءا هي مجموع اليوم والليل كما تقدم الا قال فيه وقد يطلق على الوقت الحاضر وهو المراد بهنا وهذا استغناء توضيحه وانك لا تبيح لم تأخرت إلى هذه الساعة واشارة إلى ان هذه الساعة ليست من ساعات الراح إلى الجمعة ولغظ رواية أبي هريرة فقال عمر لم تحبسون عن الصلوة ولم تغفروا عن عرف قال ما بال رجال يتأخرون بعد النداء قال الحافظ والظاهر ان عمر رضي الله عنه قال ذلك كله وبعض الرواة حفظ ما لم يحفظه الآخر قال البيهقي فان قلت ما كان مراد عمر من هذه المقالة قلت التشبيه إلى ساعات التكبير التي وقع فيها الترغيب لانها اذا انقضت طوت الملكتين الصفت ولذا باور عثمان إلى الاعتناء بقوله في شغلته الخ مخفرا فقال عثمان اعتد ارايا امير المؤمنين وفيه دليل على ان الامام ان يأمر في خطبته بالمعروف وينهى عن المنكر وايضا ان من خاطبه الامام له ان يسجد ويرعا سأل عنه ولا يكون في ذلك لا غيا قال الباجي قلت وكذلك عندنا الخفيفة يجوز للامام الشك في الخطبة بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر قال في الدر المختار وبكره تكله فيما لا امر بالمعروف لانه من ان قال البيهقي وفيه تفقيد الامام بعينه وامره لم يبع لم يبعهم وانكاده على من ادخل بالفضل وفيه ان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر في اثناء الخطبة لا يفيد هاد فيه الاعتذار ولا الامور الخ وقال القاري عندنا كلام الخطيب في اثناء الخطبة مكره اذا لم يكن امر بالمعروف الخ ولكن قال الشرحاني في ميزانه من ذلك قول أبي حنيفة وما لك والشافعي في القديم انه يحرم الكلام لمن يسمع الخطبة حتى الخطيب الا ان ما كان اجازة الكلام للخطيب خاصة بما فيه مصلحة للصلوة كتحذير الدخيلين عن تخلف الركاب وان خاطب انسانا بعينه جاز له ان يتبعه كفعل عثمان رضي مع عمر رضي انقلبته اي رجعت من السوق فيه حوازا للاستئصال بالبيع وغيره يوم الجمعة ال الاذان قال تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة الية فليل امر الله سبحانه وتعالى وتقدس بالسعي اليها بعد النداء وروى اشيب عن مالك ان الصحابة كانوا يكرهون ترك العمل يوم الجمعة على نحو تنظيم اليهود السبت والنفاري الا احد الخ فذا مؤيد لمن قال ان المراد في روايات التكبير هو ما يكون قريب الزوال فسمعت بصيغة الخطيب النداء في الاذان وما كان الاذان اذ ذاك الا الذي بين يدي الخطيب لان الاذان الاول زاد عثمان رضي في زمان خلافة فمأذرت على بناء الخطيب على ان كلمته ان زيدت لتأكيد النفي توضأت يعني بعد ما سمعت الاذان ما اشتغلت بشيء غير الوضوء **٢٢٣** قوله فقال عمر رضي وهذا انكاد ثمان منه رضي على ترك الغسل وهو المقصود بذكر الحديث في هذه الترجمة الوضوء بالنصب اي الغسل الوضوء مقتصر عليه وروى بالرفع اي قال يعني قوله والوضوء جازت الرواية فيه بالواو وحذا وينصب الوضوء ورفعا مادرج وجود الواو فموان يكون للعطف على الانكاد الاول يعني لم يكلف ان اخرت الوقت وفوت فضيلة السبق حتى اتبعته بترك الغسل وقال القرطبي الواو بدل من همزة الاستغناء واما وجه حذف الواو فلما لم يكن يكون لفظ الوضوء بالرفع والنصب واما وجه الرفع فلكي انه مبتدأ محذوف خبره تقديره الوضوء ايضا يقتصر عليه ويحوز ان يكون خيرا محذوف المبتدأ واما وجه النصب فعلى تقدير الغسل الخ قال الزرقاني ايضا منصوب على انه مصدر من آمن يفيض اي عاد ورجح قال ابن السكيت تقول فعلته ايضا اذا كنت قد فعلته بعد شيء آخر كما تك اذنت بذكرها الجمع بين الامرين او الامور الخ يعني اما اكتفيت بتأخير الوقت وتقويت فعل المباداة إلى الجمعة حتى افضت اليه ترك الغسل ايضا والحاكم انك قد علمت بصيغة الخطاب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر بالغسل لم يذكر في الرواية المأمورين من هم قال الحافظ كذا في جميع الروايات لم يذكر المأمور الا ان في رواية جويرية عن نافع بن بلطع كان نومه وفي حديث ابن عباس عند الطحاوي اخبره بسنده ال ابن سيرين عن ابن عباس ان عمر رضي بينهما هو يخطب يوم الجمعة اذا قبل رجل فدخل المسجد الحديث ثم قال الحافظ لم اقف في شيء من الروايات على جواب عثمان من ذلك والظاهر انه سكت عنه اكتفاد بالاعتذار الاول لانه قد اشار إلى انه كان ذا صلوات عن الوقت وانه باور عند سماع النداء وانما ترك الغسل لانه تقاض اذا ادراك الخطبة والاستغناء بالغسل وكان الوضوء خلفا ولم يكن للخطبة خلف قال الحافظ ولعل كان يرى فرضية لذلك أثره قلت وكذلك عمر رضي لم ير الاغتسال أكد من استماع الخطبة ولذا لم يردده **٣**

١٥ قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذكر السيوطي لهذا الحديث طرقا كثيرة مختلفة في الوقف والارسال وذكر الي هريرة بدل ابى سعيده في بعض واوقف على ابى سعيده في بعض اخر ثم ينع طريق ماك هذه ونقل عن الدارقطني في ذكر الموقوف احسبه سقط وذكر النسي صلى الله عليه وسلم على احد من الرواة ونقل عن الفاظ ابن حجر لم تختلف رواة الموطا في استاده عن مالك وكذا قال النسي ان رواة الموطا لم يختلفوا عن مالك غسل يوم الجمعة قال الزرقاني ظاهر اصابته لليوم حجة تكون الغسل لليوم لا للجمعة وتقديم ما قال ابى حنيفة في اصابته الغسل ال ا اليوم بمعنى انه لا يدخل اليوم عن اتيان الجمعة هذا وقد اشتهر بين الناس ان الامانة يادى تلبس يصح فلا اشكال واجب يعنى مؤكده عند فقهاء المصا قال ابن عبد البر ليس المراد ان فرض بل هو مؤل الى واجب في السنة او في المروءة او في الاخلاق الجميلة ثم اخرج عن ابن وهب ان ما كاسل عن غسل يوم الجمعة واجب هو قال هو سنة ومعروف قيل ان في الحديث واجب قال ليس كل ما جاء في الحديث يكون كذلك انتهى على كل محتمل اى بالغ وانما ذكر الاحتلام كونه الغالب فيدخل النساء في ذلك قاله الزرقاني لان المحتلم يتم الرجال والنساء ولذا استدل به البخارى على ترجمته ١٢ **١٦** قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا جاء اى ادا المجي كما هو ظاهر قوله من علمه على ظاهر اللفظ قال العيني ظاهره ان يكون الغسل عقب المجي لان الغاء للتحقيب ولكن ليس ذلك المراد وانما المعنى اذا ادا احدكم الجمعة فليغتسل وقد ورد مصرعا في رواية الليث لفظا اذا ادا احدكم ان يأتى الجمعة فليغتسل احدكم عام للرجال والنساء الجمعة بالنصب اى الصلوة او المكان الذى تقام فيه الجمعة وقال الطبري الظاهر ان الجمعة فاعل كقولهم نحائى ان يأتى احدكم الموت فليغتسل الامر للتاكيد لا للوجوب كما تقدم قال العيني احتجبت به الظاهرية على ان الامر فيه للوجوب وليس كذلك لان الامر بالغسل ورد على سبب وقد زال السبب فزال الحكم بزوال علته لرواية البخارى من حديث عائشة روى كان الناس منته انفسهم الحديث انتهى ١٢ **١٧** قوله قال مالك من اغتسل يوم الجمعة اول مناداه وهو اى المغتسل يربيه بذلك الغسل اداء سنيته غسل الجمعة فان ذلك الغسل لا يجزئ قال الزرقاني ينع اول اى لا ينعى قلت والادوية الضم وفي القاموس وجزى الشئ يجرى كفى وعنه نقصى واجزى كذا عن كذا قام مقامه ولم يكف واجزى عنه اى اغنى عنه عنه اى الرجل او غسل الجمعة حتى يغتسل رواه قال ابى حنيفة ذهب مالك الى ان الغسل للجمعة يكون متصلا للدوام وقال ابن وهب في العتبية ينع ان يغتسل لما بعده طلوع الفجر قال وافضل له ان يتصل غسله برواحه وبقوله قال ابو حنيفة والشافعي روى انتهى قلت وسيأتى في كلام الفاظان الاولانى والليث وافقا للامام ماكا في ذلك وقال الجمهور يجزى من بعد الفجر وقال العيني قال صاحب المداية ثم هذا الغسل اى غسل يوم الجمعة للصلوة عند ابى يوسف يعنى لا يحصل له الثواب الا اذا صلى صلوة الجمعة بهذا الغسل حتى لو اغتسل بعد الجمعة او اول اليوم وانتقص ثم تواتر وصل لا يكون مدركا لثواب الغسل وهو الصحيح واحتزبه عن قول الحسن بن زياد فانه قال لليوم انذار الفضيلة وبقوله قال داود في المبسوط هو قول محمد وفي المحيط وهو رواية عن ابى يوسف فعلى هذا عن ابى يوسف فيه روايتان انتهى وقال ابن عابدين وكون الغسل للصلوة هو الصحيح وهو ظاهر الرواية وهو قول ابى يوسف وقال الحسن بن زياد انه لليوم ونسب الى محمد و الخلف المذكور جازى عن غسل العيد ايضا و اخر الخلاف فيمن لا يجتمع عليه لو اغتسل وفيمن احدث بعد الغسل وصلى بالوضوء قال

٢٢٦ عن مالك عن ابن شهاب عن ثعلبة بن أبي مالك القرظي أنه أخبره أنه كان في زمن عمر بن الخطاب يصلون يوم الجمعة حتى يخرج عمر بن الخطاب فإذا خرج عمر وجلس على المنبر واذن المؤذنون وقال ثعلبة جلستنا نتحدث فإذا سكنت المؤذنون وقام عمر بن الخطاب فخطبنا فلم يتكلم منا أحد قال ابن شهاب فخرج الإمام يقطع الصلوة وكلامه يقطع الكلام **٢٢٧** عن مالك عن ابن النضر مولى عمر بن عبد الله عن مالك بن أبي عامر أن عثمان بن عفان كان يقول في خطبته قل ما يدع ذلك إذا خطب إذا قام الإمام يخطب يوم الجمعة فاستمعوا وانصتوا فإن للمنصت الذي لا يسمع من الحظ مثل ما للمنصت السامع فإذا قامت الصلوة فأعدوا للصوف وحاذوا بالكتاب فإن اعتدل الصوف من تمام الصلوة ثم لا يكبر حتى يأتيه رجال قد وكلهم بتسوية الصفوف فيخبرونه إن قد استوت فيكبر **٢٢٨** عن نافع بن عبد الله بن عمر راي رجلين يتحدثان والإمام يخطب يوم الجمعة فحصبهما أن أصمتهما **٢٢٩** أنه بلغه أن رجلا عطس يوم الجمعة والإمام يخطب فشمته إنسان إلى جنبه فسأل عن ذلك سعيد بن المسيب فنهاه عن ذلك وقال لا تعد **٢٣٠** أنه

القول

إنه رأى ثعلبة بن أبي مالك القرظي أنهم أجمعوا أن يكون في زمن خلافة عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه يصلون النوافل يوم الجمعة قبل الصلوة حتى يخرج عمر بن الخطاب فإذا خرج عمر وجلس على المنبر فيه الجلوس للخطبة أول صعوده حتى يؤذن المؤذن قال النووي هو مستحب عند الشافعي ومالك والجمهور وقال أبو حنيفة **٢٢٦** ومالك في رواية عنه لا يستحب الخ وكذا نقل فيه خلاف الحنفية صاحب التوضيح وابن بطال وغيرهم ولا يصح النقل أنكره عليهم العيني في شرح البغاري أشد الانكار ونقل عن الهداية وإذا صعد الإمام على المنبر جلس واذن المؤذنون بين يديه الخ وكذا صرح بسنة الجلوس أول ما صعد الطحاوي في شرح المراقي واذن المؤذنون كذا في جميع النسخ الموجودة عندي وذكر في هامش المجتبية أن في بعضها بالافراد قلت وفي رواية محمد أيضا بالافراد وهو الظاهر وأما على نسخة الجمع فوجه لا اذان الجوتي **٢٢٧** قوله قال ثعلبة كره ذكره الهاملا وتوضيحي جليستنا نتحدث قال الزرقاني أي نتكلم بالعلم ونحوه لا بكلام الدنيا الخ وهذا هو المقصود بذكر الآثار فيه أبا حنيفة الكلام به غرض الإمام قبل شروع الخطبة وتأجيل ما اختاره الإمام مالك وتقدم في أول الباب أن مختار الحنفية آثار ابن مسعود وعلي وابن عباس وابن عمر وغير ذلك من الآثار والروايات فإذا سكنت المؤذنون أي فرغوا من الأذان وقام عمر بن الخطاب فيه أن سنة الخطبة القيام واختلفت نقله المذاهب في حكم القيام عند الأئمة قال النووي حكى ابن عبد البر إجماع العلماء على أن الخطبة لا تكون الا قائما لمن أحاقه وقال أبو حنيفة تقع قائما وليس القيام بواجب وقال مالك هو واجب لو تركه أساء وصحت الجمعة الخ قال العيني قال شيخنا في شرح الترمذي اشتراط القيام في الخطبتين إلا عند العجز إليه ذهب الشافعي وأحمد في رواية وفي التوضيح القيام للقادر شرط لمعتمدا وعندنا وجه أنها تقع قائما للقادر وهو شاذ نعم هو مذهب ابن حنيفة ومالك وأحمد كما حكاها النووي عنهم قاسوه على الأذان وحكى ابن بطال عن مالك كاشفاً في وعن ابن القصار كاشفاً في حنيفة ونقل ابن التين عن القاضي أبي محمد أنه سئى ولا يبطل الخ انصتوا فلم يتكلم منا أحد بين اتفاقهم على الانصات وإن هذا لم يختلفوا فيه **٢٢٨** قوله فخرج الإمام إلى المنبر يقطع الصلوة أي الشروع فيها وهل يقطع الصلوة عند مدأيتها في محل لا تذكره الآن وكلامه أي كلام الإمام والمراد شروع الخطبة يقطع الكلام أي يمنع المقتدرين عن التكلم ثم بدأ بقوله الزهري على رواية المؤطا إلى آخره لا يؤيده ما نقله الشوكاني عن مسند الشافعي ونظيره عن ثعلبة بن أبي مالك قال كانوا يتحدثون يوم الجمعة وعمر بن الخطاب جالس على المنبر فإذا سكنت المؤذنون قام عمر بن الخطاب فلم يتكلم أحد حتى يقضى الخطبتين كليهما فإذا قامت الصلوة ونزل عمر بن الخطاب لم يتكلموا انتهى فاقصر فيه على الكلام الأول لكن أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ونظيره عن ثعلبة بن أبي مالك القرظي أن جلوس الإمام على المنبر يقطع الصلوة وكلامه يقطع الكلام وقال أنهم كانوا يتحدثون حين يجلس عمر بن الخطاب على المنبر حتى يسكت المؤذن فإذا قام عمر بن الخطاب على المنبر لم يتكلم أحد حتى يقضى خطبتيه كليهما ثم إذا نزل عمر بن الخطاب فمضى خطبته لم يتكلموا انتهى قال الزهري أسناده صحيح فلهذا نقل في أن الكلام كله من ثعلبة فمضى على التمام إلا أن يقال أنه من تصرف الرواة **٢٢٩** قوله أن عثمان بن عفان رده ثالث الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم أجمعين

كان يقول في خطبته والمقول إذا قام الإمام وأما قوله قلما يدع أي يشرك ذلك القول المذكور إذا خطب أي عثمان بن عفان رده فليس ليان عادته واستمره على ذلك فلهذا نقول مالك بن أبي عامر وقول عثمان رده شرع من قوله إذا قام الإمام يخطب يوم الجمعة فاستمعوا وانصتوا وان لم تسمعوا فإن للمنصت الذي لا يسمع الخطبة بعده مثلاً من الحظ أي النصيب من الأجر مثل ما موصولة للمنصت السامع قال الداذدي إذا لم يفرط في التبخير وقال الباغي الظاهر أن أجزها في الانصات وأحد ويتبارن أجزها في التبخير وتلك فريضة أخرى غير الانصات الخ يعني أن الذي لم يسمع الخطبة ليعده عن الإمام وكان ذلك لتأخره في المجيء يكون أجزه وأجز من سمع لقربه سواء في الانصات والاستماع وإن تفاوت أجزها باعتبار تعجيل أحد هما وتأخير الثاني **٢٣٠** قوله فإذا قامت الصلوة فأعدوا للصوف وحاذوا بالكتاب جمع منكب وهو ما بين الكتف والمعنى كذا في الجمع وقال في القاموس هو مجتمع رأس الكتف والعضد مذكرو هذا لتفسير لقوله أعدوا للصوف فإن اعتدل الصوف واستوائها من تمام الصلوة وكما لم يرد في البخاري مرفوعاً أن تسوية الصفوف من تمام الصلوة قال أبو عمر هذا المجمع عليه والآثار فيه كثيرة ثم بين بعضاً وقال بعد ذلك وتعديل الصفوف من سنة الصلوة وليس بشرط في صحتها عند الأئمة الثلاثة وقال أحمد وأبو ثور من صلى خلف الصفوف بطلت صلاته انتهى وتقدم لو فخذ من قوله تمام الصلوة الاستصحاب لأن تمام الشيء في العرف أمر خارج عن حقيقة الشيء لا يتحقق إلا به وإن كان يطلق بحسب الوضع على ما لا يتم الحقيقة الأبر انتهى قلت وهذا المعنى قالت الحنفية أن الصلوة بدون الفاتحة غير تمام ثم بعد الخطبة لا يكبر عثمان رده حتى يأتيه رجال قد وكلهم بتسوية الصفوف وتشديد هياكلهم بتسوية الصفوف فيأ تونه بعد تسوية الصفوف فيخبرونه أن قد استوت الصفوف فيكبر عثمان بعد ذلك **٢٣١** قوله راي رجلين يتحدثان والإمام يخطب يوم الجمعة فحصبهما أي فرماهما بالحصاة يريد به أن أصمتهما أن مفسرة قال المجد في القاموس الصمت والصوت والصمت كالصامت والتبشير أصمته وصمته أصمته لا زمان ومتديان وقال الباغي معنى ذلك أنه أنكر على المتكلمين ولم يكن له أن يتكلم بالانكار عليها فحصبها **٢٣٢** قوله أن رجلا عطس بفتحات من باب ضرب وأفرع يوم الجمعة والإمام يخطب فشمته أي العاطس إنسان كان إلى جنبه أي العاطس والتبشير أن يقال يرحمك الله يقال شمتته وسمته قال ابن الأثير والشيخ الفصح والتبشير الدعاء بمعنى شمتته أي ودعا له قال الباغي وقال المجد في القاموس التسميت ذكر الله تعالى على الشيء والدعاء للعاطس وقال في التسميت التسميت وفي الجمع هو شتمين وسين الدعاء بالخير والبركة والمجزة اعلم بها فأن ذاك التسميت وادخل آخر عن ذلك الفعل سعيد بن المسيب مفعول سأل فنهاه سعيد عن ذلك وقال لا تعد مني من العود يعني لا تفعل مرة أخرى ويحتمل أن يكون الشيء عن إعادة الصلوة والمعنى أن صلوة تامة بخلاف ما يتوهم بظاهر النص من أن من لغا فلا جمعة له ولأنه يظن أن هذا المعنى الثاني والظاهر أنه سأل بعد الفراغ عن الصلوة قال ابن عبد البر رحمه الله كره السلام أكثر أهل المدينة ومالك وأبو حنيفة والشافعي في القديم وقال في الجديد شمتت ويرد السلام لأنه فرض وأكره أن يسلم عليه أحد الخ قال الترمذي كرهوا للرجل أن يتكلم بالإمام يخطب فقالوا أن تكلم غيره فلا ينكر عليه إلا بالاشارة واختلفوا في رد السلام وتسميت العاطس فخص فيها أحمد واسحق انتهى مختصراً **٢٣٣**

سأل ابن شهاب عن الكلام يوم الجمعة اذا نزل الامام عن المنبر قبل ان يكبر قال ابن شهاب لا بأس بذلك **فأجاء في من ادرك ركعة يوم الجمعة** مالك عن ابن شهاب انه كان يقول من ادرك من صلوة الجمعة ركعة فليصل اليها ركعة اخرى قال مالك قال ابن شهاب وهي سنة قال يحيى قال مالك وعلى ذلك ادركت اهل العلم ببلدنا وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ادرك ركعة من الصلوة فقد ادرك الصلوة قال يحيى قال مالك في الذي يصيبه زحام يوم الجمعة فيركم ويقدر على ان يسجد حتى يقوم الامام او يفرغ الامام من صلوته انه ان قدر على ان يسجد ان كان قد ركع فليسجد اذا قام الناس وان لم يقدر على ان يسجد حتى يفرغ الامام من صلوته فانه احب الى ان يبتدئ صلوته ظهر الربعا **فأجاء في من رُفِعَ يوم الجمعة** قال يحيى قال مالك من رُفِعَ يوم الجمعة والامام يخطب فخرج فلم يرجع حتى فرغ الامام من صلوته فانه يصلي اربعا قال يحيى قال مالك في الذي يركم ركعة مع الامام يوم الجمعة ثم يرُفِعُ فيخرج فيأتى وقد صلى الامام الركعتين كليهما انه يبني بركعة اخرى ما لم يتكلم قال يحيى قال مالك ليس على من رُفِعَ او اصابه امر لا بد له من الخروج ان يستأذن الامام يوم الجمعة اذا اراد ان يخرج **ما**

فليسجد حينئذ اذا قام الناس الى الثانية وتمت صلوته وان لم يقدر على ان يسجد حتى يفرغ الامام من صلوته فانه احب الى ان يسجد كما يسجد ان يبتدئ ويثاني صلوته ظهر الربعا قال الزرقاني اي وجوبه بالان لم يتم له مع الامام ركعة فبني عليها ولفظ احب بهنا على معنى اختياره من ذهاب من قبله وذلك واجب عنده وعند اصحابه قال ابن عبد البر انتهى وقال في الدر المنثور الاصح من فائتة الركعات كلها وبعضها بعد اقتداره بعذر كخطئه وزحمة وسبق حديث وكذا لما عذر بان سبق امامه في ركوع وسجود فانه يقضي ركعة وحكمه كمن لم يأت بقراءة ولا سجود ولا تغيير فرضه بنية الاقامة ويدها يقضها فائتة عكس السجود ثم يتابع امامه ان امكنه ١٢ **ك** قوله قال مالك الامام من رُفِعَ بفتح العين وضمها يوم الجمعة والامام يخطب جملة حاله فيخرج لفعل الدم عند الماكية وللوجود ايضا عند الخفية لما تقدم ان الرفاع عندنا ناقض للوجود خلافا للامام مالك فلم يرجع الى الصلوة حتى فرغ الامام من صلوته فانه يصل للظهر اربعا لانه لم يدرك شيئا من الجمعة وهذا متفق بين الامامة ١٢ **هـ** قوله قال مالك في الذي يرجع ركعة قال الباجي بسجدة يسجد مع الامام يوم الجمعة ثم يعرف بضم العين وفتحها من باب نصر منع قال الزرقاني وقال المجد في القاموس رُفِعَ كسره ومنع وكرم وعُني وسمع خرج من انفسه الدم رُفِعَ او عفا وعفا والرفاع ايضا الدم بعينه انتهى فيخرج لفعل الدم عندهم وللوجود ايضا عندنا فبني اي يرجع الى الصلوة وقد صلى الامام بعده الركعتين كليهما فانه قد صار لاحقا لما انه قد ادرك اول الصلوة وفات عنها آخرها فحكمه ان يبني على الجمعة بركعة اخرى ما لم يتكلم وما لم يأت بشئ مما ينافي البناء وشرائط البناء مبسوطة في كتب الفروع وقيده الامام بركعة لما تقدم في ابواب الطهارة قال مالك من رُفِعَ في صلوته قبل ان يصل ركعة فينصرف ويغسل الدم ويرجع فيبتدئ الاقامة والتكبير ومن اصابه في وسط صلوته او بعد ان يركع ركعة بسجدة تبني ينصرف ويغسل الدم ويبني على ما صلى حيث شاء الا الجمعة فانه لا يصلها الا في الجامع انتهى ١٢ **و** قوله قال الامام مالك ليس بواجب على من رُفِعَ او اصابه الضمير لمن امر لا بد له من الخروج كالحديث وغيره عند الخطبة او في الصلوة ان يستأذن الامام للخروج يوم الجمعة اذا اراد ان يخرج وبه قال جمهور الفقهاء المشهورين لانه يشق الاستئذان على الناس سيما مع كثرتهم وتأولوا قوله تبارك وتعالى واذا كانوا على امر جامع لم يذنبوا حتى يستأذنه على السرايا والجماد يعني لا يخرج من العسكر الا باذن الامام وقال جماعة من التابعين لا يخرج في الجمعة حتى يستأذن الامام وقال ابن سيرين كالتواستأذن الامام يوم الجمعة وهو يطلب في الحديث والرفاع فلما كان زمن زياد كثر ذلك فقال زياد من اخذه مانعه فواذن قال الزرقاني وقال الحسن وسعيد بن جبيرة في الجهاد وقال عطاء في كل امر جامع وقال محول في الجمعة والقتال وقال الزهري الجمعة وقال قتادة كل امر هو طاعة الله ١٢ **ز** قوله ما جاء في معنى السعي الى الصلوة يوم الجمعة المذكور في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا نودي للصلوة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله والغرض انه امر في هذه الآية بالسعي وهو العدو في المشهور وقد نهى في الروايات عن السعي الى الصلوة قال صلى الله عليه وسلم فلا تأتوا بها وانتم تسعون كما تقدم في ما جاء في البناء للصلوة ففرض الامام مالك في هذه الترجمة تنبيه على انه ليس المراد في الآية هو السعي اللغوي بمعنى العدو بل بمعنى المعنى ١٢

ا قوله عن الكلام يوم الجمعة بعد الخطبة اذا نزل الامام عن المنبر قبل ان يكبر للصلوة قال ابن شهاب في هذا السؤال لا بأس بذلك اي يجوز للفرع عن الخطبة التي امر بالاشباع اليها وعليه العمل واغتيا بالمدنية خلاف ما ذهب اليه العراقيون قال الزرقاني قلت وهذا ذهب الخفية في ذلك ما في البذل عن البذائع قال واما عند الاذان الاخير حين خرج الامام الى الخطبة وبعد الفراغ من الخطبة بين اخذ المؤذن في الاقامة الى ان يفرغ من كبره ما كبره في حال الخطبة على قول في حقيقته كبره على قولها لا كبره الكلام وذكره الصلوة الخ وفي مراقي الخصال اذا خرج الامام فلا صلوة ولا كلام وهو قول الامام لانه نص عليه النبي صلى الله عليه وسلم وقال ابو يوسف ومحمد لا بأس بالكلام اذا خرج قبل ان يخطب واذا نزل قبل ان يكبر واختلفا في جلوسه اذا استكت فنهى ابو يوسف بياح وعنده محمد لا بياح والجمهور ابن العزلي المالكي الكلام على المسئلة في العارضة وبين وجه تنويعهم بذلك ورجع السكوت فقال واما اشكل يوم الجمعة بين النزول عن المنبر والصلوة ففقد جادت فيه الروايات والاصح عندي ان لا يخطب فيها قلت واخرج ابن ابي شيبة عن طائفة قال كان يقال لا كلام بعد ان ينزل الامام عن المنبر حتى يقضى الصلوة وروى عن ابن عون قال ثبت عن ابي ابيهم انه روى ١٢ **ب** قوله ما جاء في من ادرك ركعة يوم الجمعة يعني بل يضيف اليه ركعة اخرى فيصلي ركعتين للجمعة او يصلي اربعا للظهر كما قال به جماهير علماء جماعة من التابعين اذ قالوا من فائتة الخطبة يصل اربعا واحتجوا بالاجماع على ان الامام لو لم يخطب لم يصلوا الا اربعا وجمهور فقهاء الامم على الاول مع الخلاف فيما بينهم في مدرك اقل من الركعة فقال الليث والشافعي واحمد ومالك ان لم يدرك ركعة صلى اربعا وقال ابو حنيفة وابو يوسف وجماعة ان احرم في الجمعة قبل سلام الامام صلى ركعتين قال الزرقاني وفي الجوهر انتهى عن الاستاذ كاد قال ابو حنيفة وابو يوسف اذا احرم في الجمعة قبل سلام الامام صلى ركعتين وروى ذلك عن النخعي وقاله الحكم وحامد وادواتي ١٢ **ج** قوله ان كان يقول من ادرك من صلوة الجمعة مع الامام ركعة فليصل امر من الوصل قال المجد وصل الشئ بالشئ وصل وصلته والشئ واليه وصولا بلغه وفي بعض النسخ امر من الصلوة اليها ركعة اخرى بعد سلام الامام ١٢ **د** قوله قال ابن شهاب وهي الطريقة السنة مجمع عند الامامة ١٢ **هـ** قوله قال مالك وعلى ذلك الفعل او القول ادركت اهل العلم ببلدنا المدينة المنورة زادها الله تعالى شرفا وكرامة ودليل ذلك من الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كما تقدم مسندا مشروحا في المواقيت من ادرك ركعة من الصلوة فقد ادرك الصلوة وتقدم الكلام على شرحه وهذا مجموع يتناول الجمعة ايضا زادني رواية الا انه يقتضي ما فاته وهذا بلفظه مستل بالجمهور خلافا لمن قال يتم اربعا وبمفهومه دليل لمن قال ان مدرك ما دون الركعة يعني النظر عليها خلافا لمن ابي اعتبار المقوم المتألف ١٢ **و** قوله قال مالك في الذي يصيبه زحام اي المضايقة قال المجد زحمة كمنع زحاما بالسكر حنايقة وازدحم القوم وتزاحموا يوم الجمعة فيركم مع الامام في الركعة الاولى ولا يقدر على ان يسجد مع الامام للازدحام حتى يقوم الامام الى الركعة الثانية ولم يقدر على السجدة حتى يفرغ الامام من صلوته فقال الامام مالك في هاتين الصورتين انه اي الزحام ان قدر على ان يسجد حين قيام الامام فانه ان كان قد ركع مع الامام

زمن الصلوة ركعة

جاء في السعي يوم الجمعة **م**الك انه سأل ابن شهاب عن قول الله تبارك وتعالى يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة فاسعوا إليه قال ابن شهاب كان عمر بن الخطاب يقرأها إذا نودي للصلاة فاسعوا إليه ذكر الله قال يحيى قال مالك وإنما السعي في كتاب الله عز وجل العمل والفعل يقول الله تعالى وإذا تولى سعى في الأرض وقال تعالى وإما من جاءك يسعى وهو يخشى وقال عز وجل ثم ادبر يسعى وقال عز وجل إن سعيكم لشتى قال يحيى قال مالك فليس السعي الذي ذكر الله عز وجل في كتابه بالسعي على الأقدام ولا الاشتداد ولا الجري وإنما عني العمل والفعل **جاء في الإمام ينزل بقرية يوم الجمعة في السفر** قال يحيى قال مالك إذا نزل الإمام بقرية تجب فيها الجمعة والإمام مسافر فخطب وجمعه بهم فإن أهل تلك القرية وغيرهم يجتمعون معه قال يحيى قال مالك وإن جمع الإمام وهو مسافر بقرية لا تجب فيها الجمعة فلا جمعة له ولا أهل تلك القرية ولا لمن جمعه معهم من غيرهم وليتم أهل تلك القرية وغيرهم ممن ليس بمسافر للصلاة قال يحيى قال مالك لا جمعة على مسافر **جاء في الساعة التي في يوم الجمعة** **م**الك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله

وأنما عني بالسعي في هذه المواضع كلها العمل والفعل وكذلك المذكور في سورة الجمعة بمعنى العمل والمعنى دون العدو والجري **١٢** **هـ** قال مالك إذا نزل الإمام أي السلطان بقرية تجب فيها أي في تلك القرية الجمعة واختلفت روايات مالك في تمدد القرية التي تجب فيها الجمعة كما ذكرها الباقون وكذا اختلفت روايات الخفيفة كما بسط في الطور والحال أن الإمام أي السلطان مسافر فخطب بالجمعة وجمع بتشديد الياء أي صلى الجمعة بهم أي بالمصلين فإن أهل تلك القرية وغيرهم ممن اقتدى بهم يجمعون أي يملكون الجمعة معه أي مع السلطان وهو ظاهر لأن السلطان إذا حضر فهو حق بالأمارة وهكذا هو مذهب الخفيفة **١٣** **هـ** قال مالك وإن جمع الإمام أي صلى الجمعة وهو مسافر بقرية لا تجب فيها الجمعة على أهلها فقد شرطها بالجمعة لراي الإمام ولا لأهل تلك القرية التي نزل الإمام فيها ولا لمن جمع أي صلى الجمعة معهم أي مع تلك المصلين من غيرهم وليتم بالأدغام وفي بعض النسخ وليتم أهل تلك القرية وغيرهم ممن ليس بمسافر للصلاة قال الباقون يحتل معنيين أحدهما أن يعودوا إلى الإمام وإن كان في أن يتوجهوا على ما تقدم من صلواتهم وهذا الظاهر من جهة اللفظ لأنه لو أراد المعنى الأول لقال وليعد جمع المصلين معه فيتم المقيم وليعصر المسافر فلما خص المقيمين بالذكر كان الظاهر صلوة المسافر من جائزة وقد اختلف في ذلك فروى عن ابن القاسم عن مالك في المدونة والجمعة أن الصلوة لا تجزئ الإمام ولا غيره ممن معه ودروى ابن نافع عن مالك تجهيزه ولا تجهيز أحد من أهل القرية حتى يتوجهوا عليها ظهر الربيع الخ قال الزرقاني والمختار رواية المدونة انتهى **١٤** **هـ** قال مالك لا جمعة على مسافر قال الزرقاني إجماعاً قال صلى الله عليه وسلم ليس على المسافر جمعة رواه الطبراني في الأوسط عن ابن عمر وفي الميزان للشعراني اتفق الأئمة على أنها تجب على المقيم دون المسافر لا في قول الزهري والبخاري أنها تجب على المسافر إذا سمع النداء وافترقا من أن المسافر إذا لم يبلد فيها جمعة تخير فعل الجمعة والنظر **١٥** **هـ** قال مالك إذا جاء في الساعة التي يجب فيها الدماء في يوم الجمعة قد اختلف مشايخ الحديث في هذه الساعة هل هي باقية أو قد رخت على قولين حكاهما ابن عبد البر وغيره والذين قالوا هي باقية ولم ترفع أختلفوا أيضاً هل هي في وقت من اليوم بعينه أو غير معين وبلغت أقوال المحققين في ذلك إلى خمسين جزم به القاري في الرقعة وبسط منها الحافظ في الفتح الثماني والأربعين ولفظ كلام الحافظ جمع من المشايخ كانوا في شرحه على الموطأ والشيخ في بدل المجهود وغيرهما من شراح الحديث نتركها للاختصار من شاء التفصيل فيسرع اليه يمكن المشي من أحد عشر قولاً ذكرها الشيخ ابن القيم في البدي واشهر هذه الأقوال كلها من الثميين ومن إحدى عشرة قولاً قال الحافظ ولا شك أن لرجل الأقوال المذكورة حديث أبي موسى وحديث عبد الله بن سلام وقال المحب الطبري أصح الأحاديث فيها حديث أبي موسى واشترى الأقوال فيها قول عبد الله بن سلام انتهى وقال الشيخ ابن القيم وارجع هذه الأقوال قولان تضمنتها الأحاديث الثابتة وأحداهما يرجح من الأثر الأول أنها من جلوس الإمام إلى انقضاء الصلوة لما دوى مسلم في صحيحه من حديث أبي بردة ابن أبي موسى أن عبد الله بن عمر قال له سمعت أباك يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في شأن ساعة الجمعة شيئاً قال نعم سمعت يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول هي ما بين أن يجلس الإمام إلى أن يقضى الصلوة والقول الثاني أنها بعد العصر وبه النجاشي وهو قول عبد الله بن سلام وأبي هريرة والإمام أحمد وخلق انتهى قال الحافظ في الفتح واختلف السلف في أيها لرجل فروى البيهقي من طريق أحمد بن سلمة أن مسلماً قال حديث أبي موسى أجود شئ في الباب وأصح وبذلك قال البيهقي وابن العربي وجماعة وقال القرطبي هو نص في موضع الخلاف فلا يلتفت إلى غيره وقال النودى هو الصحيح بل الصواب وجزم في الروضة بأنه الصواب ودرجه أيضاً يكون مرفوعاً صريحاً وفي أحد الصحيحين وذو هب آخرون إلى ترجيح قول عبد الله بن سلام فحكى الترمذي عن أحمد أنه قال أكثر الأحاديث على ذلك وقال ابن عبد البر أنه ثبت شئ في الباب ودروى سعيد بن منصور بإسناد صحيح إلى سلمة بن عبد الرحمن أن ناساً من الصحابة

١٦ **هـ** قوله ابن شهاب الزهري عن معنى قول الله تبارك وتعالى يا أيها الذين آمنوا إذا نودي أي إذا نودي للصلاة عند قعود الإمام المنبر من يوم الجمعة لفظ من معنى في وقيل تفسيره وبيان لا إذا نودي في كتب التفسير فاسعوا إلى ذكر الله عز وجل أي الخطبة أو الصلوة أوهما معاً قال الجصاص في أحكام القرآن أن اقتضى ذلك وجوب السعي إلى الذكر ودل على أن هناك ذكرًا واجبًا يجب السعي إليه قال ابن المسيب فاسعوا إلى ذكر الله أي موعظة الإمام وقال عمر بن الخطاب فاسعوا إلى الخطبة ويدل على أن المراد بالذكر هو الخطبة أن الخطبة هي التي تلي الصلاة وقد علم بالسعي إليه فدل على أن المراد بالخطبة ودروى عن جماعة من السلف أن إذا لم يخطب صلى إرباب منهم الحسن وابن سيرين وطاؤس وابن جبير وغيرهم وهو قول فقهاء الأصحاب وفي بداية المجتهد المجموع على أنها شرط ذكرين وقالوا إجماعاً ليس بفرض وجمهور أصحاب مالك على أنها فرض إلا ابن الماجشون إجماعاً لما كان المقصود من السؤال في إثبات الباب تفسير لفظ السعي فأنشأه يكون بمعنى الجري كما في قوله صلى الله عليه وسلم ولا تأتوها وأنتم تسعون وقد يكون بمعنى سلك المشى من غير جري كما في قوله عز وجل وإما من جاءك يسعى وهو يخشى الآية فقال ابن شهاب في جوابه كان عمر بن الخطاب يقرأها أي الآية المذكورة بكذا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله فاجاب به ابن شهاب بقرينة عمر بن الخطاب في ذلك بياناً لما عناه أنها بمعنى المعنى وقوله عمر بن الخطاب ثابته في الصحاح قال الباقون ما جاء من القراءات ما ليس في المصحف يجري عند جماعة من أهل الأصول مجرى الأحاديث سواء أسندها إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو لم يسندها وذهبت طائفة إلى أنها لا تجزئ مجرى الأحاديث إذا أسندت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فإذا لم يسندها فهي بمنزلة قول القاري لسانه يحتل أنه في ذلك على وجه التفسير النص انتهى وحمل السعي في الآية بمعنى المعنى دون العدو وقوله في ذلك حجة بخلاف بين العلماء انتهى **١٧** **هـ** قال مالك في تأييده ما قال أولاً أن السعي ليس هو العدو ولا سراع في المشي وإنما السعي يستعمل في كتاب الله عز وجل بمعنى العمل والفعل يعني كل من يعمل عملاً ففعل يسعى في كتاب الله عز وجل سعيًا وذكر لهذا الاستعمال شواهد منها ما يقول الله تبارك وتعالى في سورة البقرة ومن الناس من يعجبك قول في الحياة الدنيا ويشهد الله على ما في قلبه وهو كالفاسم وإذا تولى أي انصرف عنك سعي في الأرض ليقتصد فيها ويسلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد نزلت في الأخنس بن شريق كان منافقًا حملوا كلام النبي صلى الله عليه وسلم ويحلف أنه مؤمن به ومحب لدين أبي محمسه فأنكره الله تعالى في ذلك ومروا به وعمر بعض المسلمين ليلاً فاحرقوه وعقرها كذا في الجلائين وعرض الإمام بذلك أن السعي في الآية ليس بمعنى الأسراع والعدو ولكن قال الله عز وجل في سورة عبس وإما من جاءك يا محمد صلى الله عليه وسلم يسعى حال من فاعل جاء وهو يخشى الله عز وجل حال من فاعل يسعى وهو الاعمى فانت عنه تلتني نزلت في عبد الله بن أم مكتوم أو جاء النبي صلى الله عليه وسلم فقطعه عما هو مشغول به من يدبره أو إسلامه من اشتراف قرين الذي هو جريح على إسلامه ولم يدبر الاعمى أنه مشغول بذلك فناداه علمني ما علمك الله فانصرف النبي صلى الله عليه وسلم إلى بيته فغوتب في ذلك بما نزل في هذه السورة فكان بعد ذلك يقول له إذا جاء مرجأ بن عاتبة فيردى وبسط له رداءه كذا في التفسير وعرض الإمام مالك ظاهره كذا قال الله تعالى عز وجل في سورة والنزلت في بيان قصة فرعون وموسى ثم ادبر فرعون عن الأيمان يسعى في الأرض بالفساد وإبطال أمر موسى وبناك قول ثالث لأهل التفسير وهو أنه ادبر بعد أن رأى الشيطان مرغوباً مسرعاً في مشيه كذا في البيضاوي وعلى هذا لا يكون شاهد الإمام مالك بل يكون شاهدًا على التفسيرين الأولين وكذلك قال تبارك وتعالى في سورة والليل إن سعيكم أي علمكم لشتى أي مختلف فيعصم يعمل للجنة ويعصم النار قلت وكذلك قال عز وجل في سورة الأسراء ومن أراد الأخرى وسعى لها سعيها وهو خير ذلك من الآيات قال يحيى قال مالك فليس لفظ السعي الذي ذكر الله عز وجل في هذه المواضع في كتابه بمعنى السعي على الأقدام ولا الاشتداد ولا الجري

هذه الاقوال صاحب الخميس مفصلا ١٢ ٤٢ قوله وفيه ينقضي عمر الدنيا حتى تقوم الساعة اى القيامة ولاجل ذلك ما من دابة وحى ما يدب على الارض قال المهدوب يدب ويأمشى على هيئته والدابة ما دب من الحيوان وغلب على ما يركب وزيادة من لا فائدة الاستغراق فى النفى الا وحى مصيقتا بهما العلم والحق المجمع اى مستحقة مصفحة وروى بسين بدل الصاد وهما بمعنى قال ابن الاثير والاصل الصل وقال القارى فى اكثر نسخ المصاحف بالسين وهما الختان يوم الجمعة ظرف لمصيفة من عين تصح حتى تطلع الشمس لان بطول عماء تميز يوم الساعة من غيره فانما تطلع فى يوم الساعة من مغربها شققا خوفا من الساعة كانا اعلمت انما تقوم يوم الجمعة فتخاف منها فى كل جمعة فاذا طلعت عرفت الدواب انه ليس ذلك اليوم قاله الزرقانى والاوجه عندي انما يظهر للدواب شئ ويكشف كما يسمى من كلام الطيى الالبان والانس استغناء من الجنس لان اسم الدابة يقع على كل ما دب قال القارى الصواب انهم لا يعلمون بان هذا يوم يمثل وقوع القيامة والمعنى ان غالبهم غافلون عن ذلك لا انهم لا يعلمون ذلك كما قاله ابن حجر ١٢ ٥٥ قوله وفيه ساعة قليلة لا يصاد فيها اى يوافقها عبد مسلم قصد او بدون قصد وهو يصل حقيقة او حكما كما تقدم ولغظ النساء وهو فى الصلوة يسأل الله وفى نسخة فيسأل الله شيئا بشرائط كما تقدم الاعطاه اياه ما لم يسأل انما او قطيعة رحم قال كعب ذلك اليوم فى كل سنة يوم واحد قال الباجى يمتن ان يكون ذلك على سبيل السوى الاجابة عن التوضيح اذ التاويل للفظها فقلت لابل فى كل جمعة للنص النبوى فقرأ كعب التوضيح اى راجع اليها بالمخفاو النظر فقال صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم زاد النساءى بعده هو فى كل يوم جمعة الحمد وهذا معجزة لرسول الله عليه وسلم فافهم بما خفى على اهل الكتاب مع كونه اميا ١٢ ٥٦ قوله قال ابو هريرة فقيمت فى مرجى عن الطود ومجلسى بكعب بصره بفتح الموحدة وسكون الصاد الملهمة كذا فى المعنى ابن ابى برة الغفارى قال الزرقانى بفتح الموحدة وسكون الصاد الملهمة صحابى ابن صحابى والمحفوظان الحديث لوالده ابى برة الخ ١٢ ٥٧ قوله فقال ابو برة من اين اقبلت اى ايتت فقلت رجعت من الطود فقال لوادركك اى لا يفتنك قبل ان تخرج اليه اى الى الطود ما خرجت بصيغة الخطاب اى ما رحت الى الطود لئنى ابني صلى الله عليه وسلم فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قال الباجى وهذا الحديث اخرجه سعيد بن المسيب عن ابى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم بلفظ تشد الرحال الى ثلثة مساجد ولم يذكر فيه برة فكذا يدل على ان العمارة كان يرسل بعضهم عن بعض الحمد فقلت والحديث اخرجه البخارى برواية ابى سعيد وابى هريرة قال لا تشد الرحال الا الى ثلثة مساجد المسجد الحرام ومسجد الرسول ومسجد الاقصى لا تعل المطى اى لا يسافر عليها والتقى بمعنى التلى قال العينى وكلمة العدول عن النبى الى النفى لاظهار الرغبة فى وقوعه وقال الطبرى النفى ابلغ من صريح النبى الخ وعمل المطى هو تسييهما والسفر عليهما لان ذلك علما المقصود منها والمطى جمع مطية قال الحميد فى القاموس مطاجد فى السير وسرع والمطية الدابة تخطو فى سيرها مجمعها مطايا ومطى وامطار الخ قال العينى والتعبير بكثرة الرحال خرج مخرج الغالب فى ركوب المسافرو كذلك فى بعض الروايات لا يعمل المطى والا فلا فرق بين ركوب الرواحل و الخيل والبغال والحمير والمشى فى هذا المعنى ويدل عليه قوله فى بعض طرقه فى الصحيح انما يسافر الى ثلثة مساجد الخ فعلم ان المراد مطلق السفر والمعنى لا يسافر الا الى ثلثة مساجد قال الزرقانى استثناء مفرغ اى الى موضع للصلوة فيه الا الله والثلثة وليس المراد انه لا يسافر اصلا الا لما قال ابن عبد البر وان كان ابو برة رآه عامما فلم يره ابو هريرة الا فى الواجب من التذروا ما فى التبرك كما لو منع التى يتبرك بشهودها والمهاج كزيادة الاخر فى الله ليس بداخل فى النبى الخ ١٢

اجتمعوا فخذوا ساعة الجمعة ثم افترقوا فلم يختلفوا انها آخر ساعة من يوم الجمعة ودرجته
 كثير من الائمة كاحمد واسحق ومن المالكية الطرطوشي وابن الزمكا في شيخ الشافعية في
 وقتها كان يتنازه ويكلمه عن نص الشافعي ولما بوا عن كونه ليس في احدا للصحيحين بان
 التراجع با في الصحيحين او احدهما انما هو حيث لا يكون مما انتقده الحفاظ كديث ابي
 موسى هذا فانه اهل بالانقطاع والاضطراب ثم بسطوا لما نقله ما قاله ابن القيم انه
 لا يخرج القولين عندي ١٢

له قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكره يوما
 فضل يوم الجمعة فقال فيه ساعة يقتضى جزء من اليوم للرب الوافق اى الى ايامنا وهذا هو
 من ان يقصد لما اوتيفت وقوع الدعاء فيها عليه وسلم وفيه تخصيص له عاد المسلمين بالاجابة
 في تلك الساعة قاله الباجي وهو قائم جملة اسمية مائة يعلى جملة فعلية مائة يعلى حقيقة ادخل كما
 سياق في الحديث الا ان قال القارى ويحتمل ان يكون معناه يدعوا مختصفت الرواة في
 ذكر هذه اللفظة كما سياق في آخر الحديث يسأل الله تعالى حال اوبدل شيئا مما يعلى ان
 يدعوا به البخارى في الطلاق يسأل الله خير او المراد بشرائط المعبرة في آداب الدعاء قاله
 القارى وسياق آداب الدعاء الاعطاء اياه اما ان يجعل له واما ان يذخره له ولا حمد من
 حديث سعد بن عباد م يسأل انما او قطيعة دم ولا بن ماجة من حديث ابى امامة
 م يسأل حراما وشار رسول الله صلى الله عليه وسلم بمده الشريعة يقللها اى يشير بمده
 الى القلة والبخارى وضع الغلبة على بطن الوسطى والنصر وبين ابو مسلم ان الذى وضع
 هو بشر بن المفضل راويه فكانه فسر الاشارة بذلك والمعنى انها ساعة لطيفة قليلة
 يعنى ليست ممتدة كليلة القدر ١٢ **هـ** قوله انه قال خرجت الى الطور وقال الباجي
 الطور في كلام العرب واقع على كل جبل الا انه في الشرع يطلق على جبل بعينه وهو الذى
 كلم فيه موسى عليه السلام وهو الذى عنه البربرية الخ قال القارى محل معروف والتباعد
 طور سيناء الخ فليقت كعب الاجار جمع جبر وهو كعب بن ماجة بنوفوقية كما تقدم في محله
 فحسنت مع فخر ثنى عن التوراة يعنى اخبرني بما في التوراة التى بايدهم على وجه القصص
 والاباء واعتبار ما يوافق منها ما عند ابى هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم قاله الباجي
 ومده شئ اى كعب الاحاديث عن النبى صلى الله عليه وسلم فكان في جملة ما مدته اياه خبر
 كان ان قلت له اسم كان ومثوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ولفظ النسائي
 عن ابى هريرة قال اتيت الطور فوجدت ثم كعبا فمكثت انا وهو لوما احدث عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ويحدثني عن التوراة فقلت له قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يخلو قال القرطبي خير وشري يستعملان للمفاضلة وغيرهما فاذا كانتا للمفاضلة
 فاعلمنا خير واشر وهما كذلك مضافه الى نكرة موصوفة بقوله طلعت الخ وبسط
 المجد وما حسب الجمع في معان الخير والشر والمعنى انهما اذا لم يكونا للمفاضلة فحما من
 جملة الاسماء كقول تعالى ان ترك غير او قال تعالى ويجعل الله فيه خيرا كثيرا طلعت عليه اى
 على ما فيه الشمس يوم الجمعة استدبر على انه افضل من يوم عرفة قال الزرقاني الاصح
 ان يوم عرفة افضل ايام السنة ويوم الجمعة افضل ايام الاسبوع ١٣ **هـ** قوله فيه
 خلق آدم عليه السلام والمراد اخر ساعة منه كما ورد في رواية مسلم عن ابى هريرة وصلى آدم
 في آخر ساعة من يوم الجمعة وذا في رواية مسلم بعده وفيه ادخل الجنة وفيه دليل على ان
 آدم لم يخلق في الجنة بل خلق خارجا وادخل فيها وفيه ايهام من الجنة وفي رواية لمسلم
 وفيه اخرج من الجنة وقيل كان الاخراج من الجنة الى السماء والابهاط منها الى الارض فيفيده
 ان كلامهما كان في الجمعة قاله القارى وفيه تيب بناء المفعول والفاعل معلوم
 قاله الزرقاني وقال القارى اى وفق للتوبة وقبضت التوبة قال تعالى ثم اجتبه
 به فتاب عليه وهدى الخ عليه وفيه مات وله الف سنة كما في حديث ابى هريرة
 ابن عباس مرفوعا وقيل الاسبوع وقيل الاستين وقيل الاربعة قاله الزرقاني وذكر

خروجت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تعمل المطى الا الى ثلاثة مساجد الى المسجد الحرام والى مسجدى هذا والى مسجد ايلياء وبيت المقدس يشك قال ابو هريرة ثم لقيت عبد الله بن سلام فحدثته بمجلسي مع كعب الاحبار وما حدثته في يوم الجمعة فقلت قال كعب ذلك في كل سنة يوم فقال عبد الله بن سلام كذب كعب فقلت ثم قرأ كعب التوراة فقال بل هي في كل جمعة فقال عبد الله بن سلام صدق كعب ثم قال عبد الله بن سلام قد علمت آية ساعة هي قال ابو هريرة فقلت له اخبرني بها ولا تضن فقال عبد الله بن سلام هي اخر ساعة في يوم الجمعة قال ابو هريرة فقلت وكيف تكون اخر ساعة في يوم الجمعة وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصاد فيها عبد مسلم وهو يصلي وتلك الساعة لا يصلي فيها فقال عبد الله بن سلام الم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم من جلس مجلسا ينتظر فيه الصلوة فهو في صلوة حتى يصلي قال ابو هريرة فقلت بلى قال فهو ذلك الهيئة وتخطى الرقاب واستقبال الامام يوم الجمعة **مسالك** عن يحيى بن سعيد

قوله الى المسجد الحرام يدل باعادة الجار قال الى حفظ الحرم بمعنى الحرم كقولهم الكتاب بمعنى المكتوب وقال الخبزي الحرام اي الحرم والى مسجدى هذا اختلف العلماء بهنا في مسئلة وهي ان المزيدي في المسجد النبوي بل هو في حكم المسجد الذي كان في زمانه صلى الله عليه وسلم او خارجا عنه قال القاري قال النووي ينبغي ان يتحصر في الصلوة فيما كان مسجدا في حياته صلى الله عليه وسلم لا فيما زيد بعده فان المناعقة تختص بالاول ودافقه السبكي وغيره داعية من ابن تيمية والحال فيه والمحب الطبري واوردوا آثارا استدلالا وبانه سلم في مسجده ان المناعقة لا تختص بما كان موجودا في زمانه صلى الله عليه وسلم وبان الاشارة في الحديث لاخراج غيره من المساجد المنسوبة اليه صلى الله عليه وسلم وبان الامام ما كان سائلا عن ذلك فاجاب بعدم الخصوصية وقال لانه صلى الله عليه وسلم اخبر بما يكون بعده وذويت له الارض فعلم بما يحدث بعده ولولا هذا ما استجازا الخلفاء الراشدون ان يستزيدوا فيه بحضرة العصابة والى مسجد ايلياء بكر الهمة واسكان التسمية ولا مفسورة فتحمية فالت ممدودة وحكي قصره وشهد الياء بيت المقدس معرب قال الزرقاني اذ قال الى بيت المقدس في محل مسجد ايلياء يشك الراوي في اللفظ الذي قاله شيخه وفي رواية الصعيحين المسجد الأقصى والمعنى واحد **١٣** **هـ** قوله قال ابو هريرة ثم لقيت بعد ذلك ابا يوسف عبد الله بن سلام بتحفيظ الامام قاله الزرقاني وكذا في رجال جامع الاصول فحدثته بمجلسي اي بمجلسي مع كعب الاحبار واخبرته ايضا ما حدثته اي كعباه الفخري الموصول وفي نسخة بدل وماه ثنية اي بما اخبرني به كعب في فضل يوم الجمعة فقلت لعبد الله بن سلام قال كعب ذلك اي يوم الجمعة المتضمن لساعة الاجابة في كل سنة يوم واحد قال ابو هريرة رضي فقال عبد الله بن سلام كذب كعب اي غلط منه قال الياسجي والكذب اخبار بالشئ على غير ما هو به سواء تعد ذلك اولم يتعد وقال بعض الناس ان الكذب انما هو ان يتعمد الاخبار عن الخبر عما ليس به وليس ذلك بصحيح الخ والاصل انه اختلف اهل المعاني في تعريف الصدق والكذب على احوال بسطنا شرح التلخيص قال القاري واما قول ابن حجر قوله كذب كعب فلان من ان كعبا منبره كذب لا مستقيم فغير صحيح لانه لو كان مستقيما لما اجابه ابو هريرة بقوله بل في كل جمعة فالصواب انه اخطأ فصدق عليه انه كذب **١٣** **هـ** قوله فقلت ثم قرأ كعب التوراة فقال بل هي اي ساءت الاجابة في كل جمعة كما اخبره النبي صلى الله عليه وسلم فقال عبد الله بن سلام قد علمت آية ساعة هي قال ابن عبد البر وفيه الطار العالم لعلمه بان يقول انا عالم لكذ او كذا الم يكن على وجه الفخر والرياء والسمعة قال ابو هريرة فقلت لابي عبد الله بن سلام اخبرني بما اي تلك الساعة التي فيها ساعة الاجابة ولا تضن بفتح الصاد وكسر هاء وفتح النون المشددة اي لا تتحمل على بحرف الجار على ياء المتكلم فقال عبد الله بن سلام هي اخر ساعة في يوم الجمعة وقول الصالح فيما لا يدرك بالقياس مرفوع حكاه

في يوم دفعه من ربه رواية بن ماجة من طريق ابي سلمة عن عبد الله بن سلام قال قلت لرسول الله صلى الله عليه وسلم جالس انا لنجد في كتاب الله ان في الجمعة ساعة فاشارة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم او بعض ساعة فقلت صدقت او بعض ساعة الحديث وفيه قلت آية ساعات هي قال هي اخر ساعات النار قال الحافظ وبذا يجهل ان يكون قائل قلت عبد الله بن سلام فيكون الحديث مرفوعا او الواسعة فيكون الحديث موقوفا وهو الازعج للحديث في رواية يحيى بن ابي كثير عن ابي سلمة بن ابي سلام لم يذكر النبي صلى الله عليه وسلم في الجواب اخبره ابن ابي خيثمة نعم رواه ابن جرير من طريق الحلاد بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابي هريرة مرفوعا انها اخر ساعة بعد العصور يوم الجمعة ولم يذكر القصة ولا ابن سلام ورواه ابو داود والنسائي والحاكم باسناد حسن عن جابر مرفوعا قاله الزرقاني **١٣** **هـ** قوله قال ابو هريرة فقلت لعبد الله بن سلام وكيف تكون اخر ساعة في يوم الجمعة وقد قال ابو هريرة رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيان تلك الساعة لا يصاد فيها اي لا يلاقيها عبد مسلم وهو يصلي كما تقدم وتلك ساعة لا يصلي فيها المجبول فيها للنبي عن الصلوة فيها فقال عبد الله بن سلام في توجيه قوله صلى الله عليه وسلم لم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم من جلس مجلسا اي جلوسا او مكان جلوس ينتظر فيه اي في هذا المجلس الصلوة فهو في صلوة اي في حكمها حتى يصلي اي يفرغ من الصلوة قال ابو هريرة فقلت بلى اي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك قال عبد الله بن سلام فهو ذلك اي هذا هو المراد في قوله صلى الله عليه وسلم وهو قائم يصلي قال السيوطي بن ماجة ز بعيد ورواه الزرقاني احسن الرد بانه بعد الثبوت وبعد قبول الصالح اي اياه لا بعد فيه ولا ريب ان الاعمى اخر ساعة عازم على المغرب وقد ذهب جمع الى ترجيح قول ابن سلام هذا فحكى الترمذي عن احمد انه قال انتم الاحاديث على هذا وقال ابن عبد البر انه ثبت شئ في هذا الباب **١٣** **هـ** قوله البيهقي وتخطى الرقاب واستقبال الامام يوم الجمعة البيهقي بفتح هاء وسكون تحمية وفتح همزة صورة الشئ وشكله وما لته كذا في الجمع والمقصود تحميم البيهقي للجمعة وهو بتطهير الثوب والبدن من الوسخ والدين ومن كماله الله صين والتطيب قاله القاري فقلت ولذا اورد المصنف فيها رواية التطيب والتدخين ولا يذهب عليك ان الفقهاء فرقوا بين قصد الجمال وقصد الزينة اذ ذكره هو الثاني دون الاول وتخطى الرقاب التجاوز بالخطوط عليها قاله القاري وفي الجمع تخطى الرقاب اي تخطى خطه هي بالضم بعد ما بين القدرين في المشي وبالفصح المرة وقال المجيد تخطى الناس واخطاهم ركبهم وجاوزهم الخ وجعل الحافظ في الفتح روايات النبي عن التفرقة بين الاثنين عانا شاملا للنهي عن التخطي فقال قال الزين المنبر التفرقة بين الاثنين يتناول القعود بينهما واخراج احد هما والقعود مكانه وقد يطلق على مجرود التخطي وفي التخطي زيادة دفع رجليه على رؤسها او اكثارها وربما تلحق بتبنيها شئ مما يرب عليه الخ والاستقبال مصدر معناه الى مفعوله على الظاهر والمراد استقبال الناس الامام كما يدل عليه قول يحيى الآتي وعليه الجمهور من الشراح في مخرج ترجمه البخاري اذ يلوب استقبال الناس اذا خطب **١٣**

انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما على احدكم لو اتخذ ثوبين لجمعة سوى ثوبي مهنته **٢٢٦** قال عن نافع ان عبد الله بن عمر كان لا يروح الى الجمعة الا اذهن وتطيب الا ان يكون حراما **٢٢٧** قال عن عبد الله بن ابي بكر بن حزم عن حدثه عن ابي هريرة انه كان يقول لان يصلي احدكم بظهر الحرة خيره من ان يقعد حتى اذا قام الامم يخطب جاءه يخطب رقاب الناس يوم الجمعة **قال** يعني قال مالك السنة عندنا ان يستقبل الناس الامم يوم الجمعة اذا اراد ان يخطب من كان منهم على القبلة وغيرها **القراءة في صلوة الجمعة والاحتباء ومن تركها من غير عذر** **٢٢٨** قال عن حمزة ابن سعيد المازني عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ان الضحاك بن قيس سأل النعمان بن بشير ما اذا كان يقرأ به رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة على اثر سورة الجمعة قال كان يقرأ هل أشك حديث الغاشية **٢٢٩** قال انه بلغه ان عبد الله بن عمر كان يحتبى يوم الجمعة والامم يخطب **٢٣٠** قال عن صفوان بن سليم قال مالك لا ادري اعن

زمنه من السنة عليه وسلم فغيرها بالطريق الاول قال الباقى وهذا كما قال وعليه جمهور الفقهاء وعمل الناس وذلك لان الامم قد ترك استقبال القبلة واستقبلوه لوجهه ليكون ذلك ابلغ في عظم واتم في احقادهم وافيا منهم فليعلم ان يستقبلوه اجابة له واما على كلامه والاولى على هذا عند اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم يستقبلون استقبال الامم اذا خطب وهو قول الثوري والشافعي واحمد واسحق ولا يصح في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم نهي وروى ابن ماجة عن عدي بن ثابت عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا قام على المنبر استقبل الناس وفي سنن الترمذ عن مطيع بن عيسى عن ابيه عن جده بنحوه وفي المبسوط كان ابو حنيفة يقرأ اذا فرغ المؤذن من اذانه اذ يوجهه الى الامم وهو قول شريح وطاوس وجماعة وسالم والقاسم وغيرهم وبه قال مالك والاوزاعي والثوري والشافعي واحمد واسحق قال ابن المنذر وهذا كما لا يجمع انتهى قال ابن عبد البر ولم يختلفوا في ذلك ولا علم فيه حديثا مستدالا ان الشعبي قال من السنة ان يستقبل الامم يوم الجمعة وروى نعيم بن حاد باسناد صحيح عن انس انه كان اذا اخذ الامم في الخطبة يوم الجمعة استقبله لوجهه حتى يفرغ من الخطبة قال ابن المنذر لا علم خلافا في ذلك بين العلماء انتهى **٢٣١** قوله القراءة في صلوة الجمعة هل يستحب تعيين شيء من القرآن في الجمعة ام لا والاحتباء ما حكمه ومن تركها اي الجمعة من غير عذر ترجم المصنف بثلاثة تراجم وذكر من الآثار ما يتعلق بالاول والثاني فنبأ الكلام عليهما في علمها واما الثانية وهي الاحتباء لم يتعرض له المصنف في الآثار ولعله ترك من سواه النسخ نعم ذكر في الروايات بيان الخطبتين ولم يتعرض له في الترجمة فلهذا ايضا من تعرف النسخ ويمكن التأويل ايضا لو ثبت وقوعه من المصنف قال ابن عبد البر وغيره التذني في ترجم يحيى بالاعتناء ولم يذكر فيه شيئا وفي رواية ابن بكير وغيره مالك انه بلغه الحديث قلت لكنه موجود في النسخ التي بايدينا كما يأتى وقال القادي في النباية بمرسها ومنها اسم من الاعتناء وهو ثم الساق الى السطن بثوب او باليد من الخ قال الترمذي وقد ذكره قوم من اهل العلم الحيوة يوم الجمعة والامم يخطب وخصص في ذلك بعضهم منهم عبد الله بن عمر وغيره وبه يقول احمد واسحق وذهب اكثر اهل العلم الى عدم الكراهية قال الزدقاني وهو ذهب الائمة الادوية وغيرهم **٢٣٢** قوله ما اذا كان يقرأ به رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الفاتحة في الركعة الثانية يوم الجمعة على اثر سورة الجمعة التي كان يقرأها في الركعة الاولى وفيه ان قراءة سورة الجمعة امر معروف مشهور لا يحتاج الى السؤال عنه قال كان يقرأ بل اناك حديث الغاشية يعني ان قراءة الجمعة في الاول كان متبعا فسال عن الثانية قال الزدقاني واختلف في الآثار في ذلك ولذا اختلفت الائمة فيه فروى انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في العيد من الجمعة بسم الله ربك الاعلى وهل اشك حديث الغاشية واذا اجمع العيدان في يوم قرأ بها فيها وروى انه صلى الله عليه وسلم قرأ بسورة الجمعة في الاولى واذا جاءك المنافقون في الآخرة واختلفا لشافعي وذهب مالك الى ما في الموطأ انه يقرأ الجمعة في الاولى وهل اشك في الثانية اجاز في الثانية بسم الله ربك الاعلى وجملة قوله انه لا يترك في الاولى سورة الجمعة ويقرأ في الثانية بما شاء الا انه يستحب ما ذكرنا قال الزدقاني قال في البداية ينبغي للامام ان يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب وسورة مقدار ما يقرأ في صلوة الظهر ولو قرأ في الاولى بسورة الجمعة وفي الثانية بسورة المنافقين او في الاولى بسم الله ربك الاعلى وفي الثانية بسورة هل اناك فمن تهركا بصلوة السلام ولكن لا يواظب على قرائتها بل يقرأ غيرها في بعض الاوقات كيلا يؤدي الى هجر الباقى ولا يظن العامة حتما الخ وكذا اصرح به ابن عابدين في رد المحتار وابن الهمام في الفتح وغيرهم من فقهاء الحنفية هذا **٢٣٣** قوله كان يحتبى يوم الجمعة والامم يخطب ولا يوجد هذا في النسخ المطبوعة بمصر ولا في شرح الزدقاني ولا السيوطي وقد تقدم في اول الباب ان رواية يحيى خالية عن هذا وهو في رواية ابن بكير فلهذا بعض النسخ الحق بهن من الروايات الاخرى الى مناسبه الترجمة **٢٣٤**

١ قوله انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما على احدكم استعظام يتضمن التنبية والتوبيخ يقال لمن قصر في شيء او غفل عنه ما عليه لوفيل كذا اي ما يلحقه من مزر او عار او نحو ذلك قاله الزدقاني وقال القادي قيل ما موصولة وقال الطيبي ما يعني ليس واسمه محذوف وعلى احدكم خبره وقيل غير ذلك وكتب الوالد المرحوم في تقريره هذا مثل قوله تعالى لا جناح عليه ان يطوف بها اوده في ضرة نفى الاثم والحرث رد الما اعتقه ومن الاثم فيه فلهذا لك بهن لما كان ظاهر الفعل يوم تصنعوا وراة بلبس مالا يلبس اذا اتى عن الناس او كونه صنيع الشكيرة والمتعته ودفع برفع المرح والقصدا استجابة ويكن هذا ابا حنة وخصه فصب وانما ثبت الاستعظام بنص آخر وهذا اذا حمل ما على النفي ولا يبعد ان يكون للاستعظام ومثل هذا الكلام في الاغراض والتفويض على الفعل بحسب تمازجهم فيما بينهم لواتخذ ثوبين لجمعة فيس ودداد وجبه ورواه قاله ابن عبد البر قلت ويتصل بالجمعة فان عمره عرض على النبي صلى الله عليه وسلم شراء الجملة ليلبسها يوم الجمعة سوى ثوبي مهنته قال ابن التبرائى بذلته وخدته والرواية بفتح اليم وقد كسر قال الزمخشري والكسر عند اللغات خطأ قال الاصمعي المنية بفتح اليم هي المنية ولا يقال منه بالكسر وكان القياس ان يقال مثل جلسته خدته الا انه جاء على فعله فامدة **٢٣٥** قوله ان عبد الله بن عمر كان لا يروح الى صلوة الجمعة الا اذهن بدهن الدال افعل من الدهن بضم الدال اسم وبالفتح مصدر ودهنت اصله اذهبن قلبت الساء دالا وادعت الدال في الدال اي استعمل الدهن لاذلة شعث الشعر قال الطحاوي لعل المراد به نحو الزيت فانها ما موربه في البلاد الحارة كما يدل عليه حديث كلوا الزيت وادمنوا به الخ وتطيب فجمع بينهما كقوله للشعرين وحسن الراححة الا ان يكون حراما اي محرما بجماعة او عورة لان الواجب عليه الكف عن الطيب قال في البداية المجتمة اجمعوا على ان الطيب كله يحرم على المحرم بالجماعة والعورة في حال احرامه واختلفوا في جوازه عند الاحرام قيل ان يحرم انتهى **٢٣٦** قوله انه كان يقول لان يصلي احدكم بظهر الحرة بفتح الحاء الملهة والراء الشفيلة ارض ذات حجارة سود كانا احرقنا بالان بظواهر المدينة قال المحوى الحرة ارض ذات حجارة سود مخزعة كانا احرقنا بالان وقال الاصمعي الحرة الارض التي البشيا الحارة السوداء كان فيها نجوة الاحجار في الحرة فان استقدم منها شيء في كراع خيره من ان يقع في بيته حتى اذا قام الامم على المنبر يخطب جاء ذلك المتأخر يخطب وتقدم الكلام على معناه في الترجمة رقاب الناس يوم الجمعة وقد تقدم انتهى عن التخطي مرفوعا وموقوفا قال العيني قال الشافعي اكره التخطي الا لمن لا يجد السبل الى المصلى الا بذلك وكان مالك لا يكره التخطي الا اذا كان الامم على المنبر الذي في الدوة قال مالك انما يكره التخطي اذا خرج الامم وقعد على المنبر فوالله جاريه الحديث فاما قبل ذلك فلا بأس به اذا كان بين يديه فرج الخ فقلت وقد بسط العلامة العيني الكلام في احوال الائمة في ذلك فقال قال صاحب التوضيح اختلف العلماء في التخطي فمنه من انه مكروه الا ان يكون قد مر فرجة لا يصلح الا بالخط فلا يكرهه جند وبه قال الاوزاعي والآخرين وقال ابن المنذر يكرهه مطلقا عن سلمان الفارسي وابي هريرة وكعب بن سعيد ابن المسيب وعطاء واهد بن حبش وعن مالك كراهته اذا جلس الامم على المنبر ولا بأس به قبله وقال ابن المنذر لا يجوز شيء من ذلك عندي لان الاذى يحرم قليلا وكثيره وعند اصحابنا الخفية لا بأس بالتخطي والدون الامم اذ لم يؤذ الناس الخ وقال الطحاوي على المراقى بعد ذكر الاحوال المختلفة من كتب الخفية وما صله ان التخطي مشروط بشرطين عدم الاذى وعدم خروج الامم لان الاذى حرام والتخطي عمل والعمل بعد خروج الامم حرام فلا يتركه لفخيلة الدون من الامم بل يستقر في موضع من المسجد انتهى **٢٣٧** قوله قال مالك السنة عندنا ان يستقبل الناس الامم يوم الجمعة اذا اراد الامم ان يخطب من كان منهم اي المقتدرين على القبلة كما في المسجد النبوي في المدينة المنورة فان الجاسين في الزيادة العثمانية يكون القبلة والامم ولا يتم على المنبر فان المسجد الذي كان في

غفرله ما تقدم من ذنبه قال ابن شهاب فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم والا م على ذلك ثم كان الأمر على ذلك في خلافة أبي بكر
وصدرا من خلافة عمر بن الخطاب فاجاء في قيام رمضان **مكالك** عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن
ابن عبد القاري انه قال خرجت مع عمر بن الخطاب في رمضان الى المسجد فاذا الناس اوتوا متفرقون يصلي الرجل لنفسه
ويصلي الرجل ويصلي بصلوته الرهط فقال عمر والله اني لاراني لو جمعت هؤلاء على قارئ واحد لكان امثل فجمعهم على ابي بركب

الاشير وطبقات ابن سعد من خلافة امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه
قال الباجي وانما امفاه على ذلك ابو بكر ومن كان قد علم ان الشرائع لا تفرض
بعد النبي صلى الله عليه وسلم لاحد وجبين اما لانه شغل بامر اهل الردة وغير ذلك من
مهمات الامور ولم يتفرغ ففكر في جميع امور المسلمين مع قمر المدة اوله راي من قيام
الناس في آخر الليل وقوتهم عليه ما كان افضل عنده من جمعهم على امام واحد
في اول الليل ثم راي عمر ان يجمعهم على امام واحد انتفى
مخفرا والا وجه عندي الاول ١٢ **قوله** اجاء في قيام شهر رمضان ويصلي التراويح
كما تقدم قال الكرماني اتفقوا على ان المراد بقيام رمضان التراويح وبه جزم النووي
وعنه قال الباجي يجب ان يكون صلوة يتحقق به ولو كان شائعا في جميع السنة لما
اختص به ولا انتسب اليه الخ وفي الاقناع اتفقوا على ان التراويح هي المراد من قوله
صل الله عليه وسلم قام رمضان الحديث وفي الشرح الكبير التراويح
هي قيام رمضان ثم التراويح جمع تروية وهي المرة الواحدة من الراحة
كتسليمته من السلام سميت الصلوة جماعة في ليالي رمضان تراويح لانهم اول ما اجتنبوا
عليها كانوا يستريحون بين كل تسليتين قاله الحافظ في الفتح وقال المجد في القاموس تروية
شهر رمضان سميت بسا لاستراحة بعد كل اربع ركعات وقال ابن جيم في البحر التراويح
جمع تروية وهي في الاصل مصدر بمعنى الاستراحة سميت به الاربع ركعات المفصولة
لاستراحتها استراحة بعد كل ركعة كما هو السنة فيها قال في الفتح الرعاني قال في المبسوط وغيره
اجمعت الامة على مشروعيتهما ولم ينكرها احد من اهل القبلة الا الروافض ثم ذكر الاقوال
في انما سنة مؤكدة وقال في البرهان اجمعت الامة على شرعية التراويح وجوازها ولم
ينكرها احد من اهل القبلة الا الروافض وفي تاليفي الاقوال على غير واحد الاجماع على سنيتها
وفي النهر الفاقي قد حكى غير واحد الاجماع على سنيتها وفي موضع آخر قد حكى على سنيتها
كناحي الاجماع في البحر وشرح الحديث ودر المختار وغير ذلك نعم اختلف العلماء في كونها
سنة او تكو ما ذكر الاقوال فيها شرح الحديث والفقه والراجح عند الامة الاربعية كونها
سنة مؤكدة قال في الدر المختار التراويح سنة مؤكدة لمواظبة الفقهاء الراشدين للرجال
والنساء اجماعا قال ابن عابد بن قوله سنة مؤكدة محكي في البداية وغيرها وهو المروي عن
ابي حنيفة روى وذكر في الاختيار ان ابا يوسف روى عن ابي حنيفة عنها ما فعله عمر بن الخطاب
التراويح سنة مؤكدة لم يتخرج عن عمر بن الخطاب نفسه ولم يكن فيه شبهة عا لم يأمر به الا من اصل
لديه وعنه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ١٢ **قوله** انه قال خرجت مع امير
المؤمنين عمر بن الخطاب في ليلة من ليالي رمضان سنة اربع عشرة من الهجرة كما صرح به
السيوطي في تاريخ الخلفاء الى المسجد النبوي فاذا الناس بعد صلوة العشاء جماعة واحدة
وكلمة اذا للمفاجاة اذاع بفتح الهمة وسكون الواو بعد هاء اذ فالف فحين جملة اي
جماعات متفرقة لا واحد له من لفظه متفرقون تأكيد لفظي لان الاوزاع هو الجماعات
المتفرقة وذكر المجد وغيره الاوزاع الجماعات ولم يقولوا متفرقين فيكون متفرقون النفت
للتخصيص يصلي الرجل لنفسه اي مفرودا او ما بعده بيان لما حملوا بقوله اوزاع
ويصلي الرجل الاخر ويصلي مقتدا بصلوته الربط وهو ما بين الثلثة الى العشرة وقيل الى الا
الاربعين فقال عمر رضي الله اني لاراني اي ادى نفسي فالفعل والمفعول عبادتان عن معبر
واحد وهذا من خصائص افعال القلوب تارة العيني والرؤية ادراك المربي وذلك الغريب
بموجب قوى النفس كما بسطه الراغب في مفرداته لوجعت هؤلاء على قارئ واحد
يأتون به ويسمعون قرائته ولفظ ابن ابي شيبة عن عبد الرحمن بن عبد القاري قال خرج
عمر بن الخطاب في شهر رمضان والناس يصلون قطعا فقال لو جئنا هؤلاء على قارئ
واحد كان خير الحمد ينفذ كان امثل اي افضل واسر لانه انشط كثير من المسلمين فيكون
اكثر ثوبا قال ابن عبد البر لم يسن عمره الا ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يسن من المواظبة
عليه الا حديثه ان يفرغ من امره وكان بالمؤمنين رؤسا واما خلافا من ذلك عمره اقامها
واجبا في سنة اربع عشرة من الهجرة ويدل على انه صلى الله عليه وسلم سن ذلك قوله
ان الله تم فرض عليكم صيام رمضان وسنت لكم قيامه فمن صام وقام ايا ما اوجبتا
اغفر له ما تقدم من ذنبه فجمعهم اي الرجال منهم لانه جمع النساء على سليمان بن ابي حنيفة على ابي
ابن كعب اي جعله اماما لهم واقتاده لقوله صلى الله عليه وسلم اقرأهم اي وقال عمر رضى الله
اليه وانا لنترك اشياء من خرافة ابي بهذا المشورة عند المشايخ والادوية عندي في اقتياد
الي ان كان يؤم الناس بالتراويح في زمانه صلى الله عليه وسلم كما تقدم مفصلا ثم لا ينافيه
ما روي عنه من قيامه على قارئ واحد في سنة اربع عشرة من الهجرة

ابن كثير ويحيى بن سعيد الانصاري عن ابي سلمة عن ابي هريرة بلفظ ما روي عنه
عن الزهري بلفظ من صام رمضان وقامه استحق والظاهر ان الحديث عند الزهري
باللفظين معا فتارة يروي باحدهما وتارة يجمعهما لان الرواية المذكورة من ابن
شهاب كلهم حقا ويؤيد ذلك رواية عقيل عنه بالجمع بينهما ايما ما يصدق النسب
صل الله عليه وسلم في ترجمته فيه وقال القاري مؤثنا بالسنن ومصدق بان تقرب اليه
وقال ابن رسلان اي لاجل الايمان بالله تعالى او يقدر لفظ من والمراد بالايان
اما الايمان بكل ما اوجبه الايمان بالله تعالى او الايمان بان هذا القيام حق وواجب
الخ واحتسابا اي طلبا للشواب لا لرب يار وكوه مما يخالف الاخلاص ويفسد العمل وقال ابن
رسلان ايما ما اوجبتا ما مغول له او يبين احوال غفر له ما تقدم من ذنبه لفظ من بيان
لما لا يتبع بعض اي غفر ذلوه المتقدم من ذنبه والمراد بها الصغائر عند الجمهور كما تقدم
مفصلا قال في الفتح الرعاني للاجماع على ان حقوق العباد لا تسقط الا برضا اهلها الخ
قال الزرقاني والمراد الصغائر دون الكبائر كما قطع به امام الحرمين والفقهاء وعنه عياض
لاهل السنة وجزم ابن المنذر بان يتناولها وقال الحافظ انه في الحديث وقال ابن
عبد البر اختلف فيه العلماء فقال قوم يدخل فيه الكبائر
وقال آخرون لا تدخل فيه لان يقصد التوبة والندم ذكر الباقين بعضهم يجوز ان
ينحذف من الكبائر اذا لم يصادف صغيرة قال ابن شهاب قال الباجي وهذا مرسل
ارسله الزهري وادرجه معمر بن نفس الحديث روى الترمذي ولفظه عن ابي هريرة
قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرغب في قيام رمضان من غير ان يأمرهم بجزية
ويقول من قام رمضان ايماننا واقتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه فتوفي رسول الله صلى
الله عليه وسلم والا م على ذلك الحديث واخرجه ابو داود ومثل الترمذي فلم يسنه عن
الحديث والظاهر عندي انهم مختلفون في اتصاله وارساله والراجح ارساله لجلالة من
ارسلوه مع كثرتهم وايضا مع المرسلين زيادة فقتل ١٢ **قوله** فتوفي اي قبض
رسول الله صلى الله عليه وسلم والا م على ذلك اي على ترك اتمام الجماعة في صلوة
التراويح مع الذنب الى القيام وان لا يتجوز فيه على امام يصلي بهم حشوية ان يفسد
عليهم وعن عائشة روى على ما أخرجه محمد بن نصر قال كان الناس يصلون في مسجد رسول
الله صلى الله عليه وسلم في رمضان بالليل اوزاعا يكون مع الرجل الشئ من القرآن
فيكون معه النقر الخمسة او الستة واقل من ذلك واكثر يصلون بصلوته قالت فامرني
رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلته من ذلك ان انصب له حصير الحديث فكذا ايضا
صرح في ان الصلوة بجماعة كان شائعا في زمانه صلى الله عليه وسلم فيبعد ان لا يصلي
بهم اي مع كثرة حفظ وليس المراد من جمع عمره الناس على ابي الامثل جمع عثمان
على القرآن لمنع عن التوزيع والتشتت الذي كان في زمانه صلى الله عليه وسلم
ولم يسنه ايضا الحديث الا في الجمع على صوته فان خروج عمره على الناس قبل جمعه
على ابي كان والناس اوزاع يصلي الرجل لنفسه ويصلي الرجل مع الربط فلهذه الصلوة
مع الربط اذالم يكن في زمانه صلى الله عليه وسلم فليت شعري في اي زمان حدثت
فلا مجال لانكاره ان كان في زمانه صلى الله عليه وسلم فاي شئ يمنع اامة ابي في زمانه صلى الله
عليه وسلم وايضا الروايات الكثيرة الشيرة بلفظ شهر رمضان فرض الله صيامه وانا سنت
قيامه الائمة في محلهما كلها صريحة في ان التراويح قد بدأت في زمانه صلى الله عليه وسلم
والصياح رضى الله عنهم كانوا يصلونها بجماعة ولم يكن احداث عمره الا الجمع على امام واحد
وروى عن ثعلبة بن ابي مالك القرظي قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات
ليلة في رمضان فرأى ناسا في ناحية المسجد يصلون فقال ما يمنع هؤلاء قالوا ناسك يارسل
الله هؤلاء ناس ليس معهم القرآن وابي بن كعب يقرأهم معه يصلون بصلوته قال قد
احسنوا وقد اصابوا رواه البيهقي في المعرفة واسناده جيد قاله الترمذي قلت واخرجه ايضا
في السنن الكبير بطرق فهو شاهد حديثي الى داود وهذا مرشح في ان التراويح كانت
تصلي في زمان النبي صلى الله عليه وسلم مع الجماعة ١٢ **قوله** ثم كان الامر بصلوة
التراويح على ذلك الحال يعني على وفق ما كان في زمان النبي صلى الله عليه وسلم في خلافة
اول الخلفاء الى بكر الصديق رضي الله تعالى عنه يعني في جميع زمان خلافة وصدره بالنسب
عظما على غير كان وفي نسخة بالحذف عطف على خلافة وصدره الشئ اول والمراد السنة
الاولى من خلافة لان بدا خلافة في اخرى الجاديين سنة ثلث عشرة واستقر التراويح
في سنة اربع عشرة من الهجرة في السنة الثانية من خلافة كما في تاريخ الخلفاء وابن

قال ثم خرجت معه ليلة أخرى والناس يصلون بصلاة قارئهم فقال عمر نعت البدعة هذه والتي يتنامون عنها افضل من التي يقومون يعني آخر الليل فكان الناس يقومون اوله **مسألة ٢٣** ك عن محمد بن يوسف عن السائب بن يزيد انه قال قال امر عمر بن الخطاب ابي بن كعب وتميها الداري ان يقوموا للناس باحدى عشرة ركعة قال وكان القارئ يقرأ بالمئين حتى كنا نعتمد

على السجدة التي فيها مائة ركعة

مسألة ٢٤ قوله قال عبد الرحمن ثم خرجت معه اي مع عمر رضي الله عنه ليلة أخرى من ليالي رمضان والناس يصلون مقتدين بصلاة قارئهم اي امامهم والاضافة للعمدة وظهره ان عمر كان لا يصل معهم لشغلهم بامور المسلمين او كان لا يصلها مفردا قال العلامة العيني اختلف العلماء في التراخي فذهب البيهقي وسعد وابن المبارك واحمد واسحق الى ان قيام التراويح مع الامام افضل منه في المنازل وقال به قوم من التاخرين من اصحاب ابي حنيفة والشافعي واحتجوا بحديث ابي ذر فورا قال صمت مع النبي صلى الله عليه وسلم رمضان فلم يقيم بنا حتى بقي سبع الحديث وفيه فقلنا يا رسول الله لو فعلنا فقال ان تقوموا اصلوا مع الامام حتى ينفرد كتب لهم قيام تلك الليلة اخرجه الترمذي والنسائي والحاوي وابن ماجه ويحيى ذلك عن عمر بن الخطاب وابن سيرين وهاذا قال العيني وهو مذهب اصحابنا الحنفية **مسألة ٢٥** قوله فقال عمر نعت البدعة هذه اي الجماعة الكبرى لا اصل التراويح ولا نفس الجماعة وصفها بنعت لان اصلها سنة والبدعة المنوعة ما يكون خلاف السنة وهذا القدر منه بائنه اول من جمع الناس في قيام رمضان على امام واحد بالجماعة الكبرى لان البدعة ما ابتدأ بفعلها المبتدع ولم يتقدمه غيره واراد بالبدعة اجتماعهم على امام واحد لا اصل التراويح او الجماعة فانهم كانوا قبل ذلك يصلون اوزاما لنفسه ومع البرهط وقال ابن تيمية في مناجاة المسئلة انما ساء ما يدعى لان ما فعل ابتداء بدعة لغنة وليس ذلك بدعة شرعية فان البدعة الشرعية التي هي ضلالة ما فعل بغيرة دليل شرعي **مسألة ٢٦** قوله والتي يتنامون بغيرة اي الصلاة او الساعة التي يتنامون عنها والمرا على كلمها العتوة في آخر الليل ولفظ ابن ابي شيبة عن عبد الرحمن بن عبد القادر قال قال عمر رضي الله عنه التي يتنامون عنها اعجب الي من الساعة التي يقومون فيها افضل من الصلاة التي يقومون بها يعني عمر بن الخطاب رضي الله عنه الكلام بيان الفضل في الصلاة آخر الليل وكان الناس اي اكثرهم يقومون اذ ذاك اوله فالظاهر انهم يتنامون آخره قال الزدقاني هذا القدر من بدعة بان الصلاة آخر الليل افضل من اوله وقد اثبتنا الله تعالى على المستغفرين بالاسماء وقال الطبري تنبيه من على ان التراويح في آخر الليل افضل وقد اخذ بها ابن كثر فانهم يصلونها بعد ان يناموا قال القادي قلت لعلم كانوا في الزمن الاول واما اليوم فجاءهم اوزاع متفرقون في اول الليل وفي كلامه ايماء الى عذره في التخلف عنهم الخ يعني اشارة الى انه بنفسه يصل التراويح في افضل الاوقات والادوية عندي في مراد عمر انه نذب الى الاطالة يعني لو يطيلون التراويح الى الفلاح يعني السجود هو الافضل والساعة التي يتنامون فيها بعد الفراغ هي الافضل من الاولى وقد ثبتت الاطالة من النبي صلى الله عليه وسلم الى الفلاح **مسألة ٢٧** قوله ان يقوموا للناس اي يؤامهم قال الباجي يصل بهم الى ما قدم ثم يخرج فيصلي تيمم والصواب ان يقرأ اثنان من حيث انتهى الاول لان الثاني انما هو بدل عن الاول ونائب عنه وسنة قراءة القرآن على الترتيب وقال القادي يحتمل ان تكون المناوي في الركعات او الليالي الخ والادوية عندي الاول كما سياتي وقال الزدقاني روى سعيد بن منصور عن عروة ان عمر رضي الله عنه جمع الناس على ابي كعب فكان يصل بالرجال وكان تيمم الداري يصل بالنساء ودواه محمد بن نضر عروة فقال بدل تيمم سليمان بن ابي حنيفة قال لما فخذوا لعل ذلك كان في وقتين وكذا اجمع بينهما العلامة العيني وغيره باحدى عشرة ركعة قال القادي اي في اول الامر قال ابن عبد البر روى غير مالك في هذا الحديث احدى وعشرون وهو الصحيح ولا علم احد قال فيه احدى عشرة الاما لا كما يحتمل ان يكون ذلك اولاً ثم خفف عنهم طول القيام ولعلمهم الى احدى وعشرين الا ان الاغلب عندي ان قوله احدى عشرة وهم انتهى قال الزدقاني ولا وهم مع ان الجمع بالاحتمال الذي ذكره قريب ويجمع البيهقي وقوله الفرد به ما ك ليس كما قال بل دواه سعيد بن منصور من وجه آخر عن محمد بن يوسف فقال احدى عشرة ركعة قلت لكن قال العيني روى في المصنف عن داود بن قيس وغيره عن محمد بن يوسف عن السائب بن يزيد ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه جمع الناس في رمضان على ابي بن كعب وتيمم الداري على احدى وعشرين ركعة الحديث وروى الحارث بن عبد الرحمن عن السائب بن يزيد قال كان القيام على عمر بن الخطاب وعشرين ركعة وروى محمد بن نضر في قيام الليل من رواية يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد قال انهم كانوا يقومون في عمر بن الخطاب وعشرين ركعة انتهى والاختلاف هذا محمول على اختلاف الوتر قال الباجي يحتمل انه امرهم باحدى عشرة ركعة بطول القراءة يقرأ القادي بالمئين

في الركعة ولما ضعف الناس امرهم بثلاث وعشرين ركعة على وجه التقفيف عنهم و استدرك بعض الفضيلة بزيادة الركعات الخ مخفرا قلت والظاهر اني عندي ما يخرج ابن عبد البر لان جل الروايات نص في انها كانت عشرين ركعة لكن الوهم عندي فيه عن محمد بن يوسف لان نسبة اليوم الى الامام بعد من النبوة اليه ولؤيده رواية سعيد بن منصور وقد روى يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد انهم كانوا يقومون في عمر بن الخطاب بعشرين ركعة ذكره في البذل قلت ويكن قوجية اخرى غير ما تقدم وهو ان يقال ان رواية احدى وعشرين باعتبار مجموع ما عليه واحد عشرة باعتبار كل واحد منها فكان يصل كل واحد منها عشرا والواحد الترتيب على مرة بواحدة هذا فيصح النسبة اليها معا وعلى هذا لا يحتاج الى وهم احد ولا يخالف سائر الروايات الواردة في الباب والافقه اخرج ابن ابي شيبة عن يحيى بن سعيد ان عمر رضي الله عنه صلى بهم عشرين ركعة واخرج ايضا عن حسن بن علي بن عيسى ان ابي كان يصل بالناس في رمضان بالمائة عشرين ركعة وروى ثلث قال القسطلاني في شرح البخاري جمع البيهقي بانهم كانوا يقومون باحدى عشرة ثم قاموا بعشرين وادروا بثلاث وقد عدا ما وقع في زمان عمر رضي الله عنه كالا جاء انتهى قال السيوطي في المصباح كان عمر رضي الله عنه لا يكثر ولا على العدد الذي صلاه النبي صلى الله عليه وسلم ثم زاد في آخر الامر قال الشافعي في كشف الغمّة كانوا يصلونها في اول زمان عمر رضي الله عنه ثلث عشرة ركعة ثم عمر رضي الله عنه ثلثا وعشرين ركعة ثلث لسا ورواها عن الامام على ذلك قاله النعماني **مسألة ٢٨** قوله قال السائب وكان القادي اي الامام يقرأ في كل ركعة بالمئين بكسر الميم وقد تفتح والكسر الاشارة الى ان السائب بالمفرد واسكان التخيبة جمع مائة اي السجدة التي على السج الطويل او التي اولها مائة على الكلف لزيادة كل منها على مائة آية او التي فيها القصص وقيل غير ذلك من الاقوال التي محلها التفاضل حتى كنا نعتمد بنون اوله فقول على المعنى بكسر العين والصاد المهملين جمع عصا وفي نسخة حتى يعتمد بخيطة واسقاط كنا فالصغير الى القادي ولفظ العصي يكون بالافراد من طول القيام لان الاعتماد في النقلة بطول القيام على ما طوا وعصا جائز وان قدر على القيام بخلاف الفرض قاله الزدقاني والباجي وكذلك عندنا الحنفية قال في البداية من افتتح التطوع قائما ثم اعني للباس بان يتوكل على عصا او حائط الخ كذا في حاشي الاصل وما كان تنصرف عن التراويح الا في فروع الجفراي او اظروا عليه وخرج كل شئ اعلاه وفي بعض الروايات الى بزوغ الفجر في النايه البزوغ الطلوع والمراد اذ اطل مقدماته فلا ياتي في ما ورد انهم كانوا يتسحرون بعد انصرافهم وعل بهذا التطويل كان في آخر الامر فلا ياتي في ما تقدم من قوله والتي يتنامون عنها افضل قاله القادي و قال ايضا اخرج البيهقي وغيره ان عمر رضي الله عنه جمع الناس على قيام شهر رمضان الرجل على ابي بن كعب والنساء على سليمان بن ابي حنيفة واخرج ابن سعد نحوه وزاد خلفا كان عثمان جمع الرجال والنساء على امام واحد الخ وحديث السائب هذا اخرجه البيهقي في سننه الكبير بلفظ قال كانوا يقومون على عمر بن الخطاب في شهر رمضان بعشرين ركعة قال وكانوا يقرأون بالمئين وكانوا يتوكلون على عصيهم في عهد عثمان بن عفان من شدة القيام بثلاث وعشرين ركعة قال الباجي اختلفت الروايات فيما كان يصل به في زمان عمر بن الخطاب فروى السائب بن يزيد احدى عشر ركعة وروى يزيد بن رومان ثلثا وعشرين ركعة وروى نافع بن مولى ابن عماره ادرك الناس يصلون تسع وخمسين ركعة يوترون منها ثلاث وهو الذي اختاره مالك واختاره الشافعي عشرين ركعة غير الوتر الخ قلت رواية السائب وهم كما تقدم ولذا لم يقل بها احد من الامة وشمل قول الشافعي قال الامام احمد والحنفية قال العيني في شرح البخاري قد اختلف العلماء في العدد المستحب في قيام رمضان على اقوال كثيرة فحقيل احدى واربعون قال الترمذي راي بعضهم ان يصل احدى واربعين ركعة مع الوتر وهو قول اهل المدينة وذكر ابن عبد البر في الاستدكار عن الاسود بن يزيد كان يصل اربعين ركعة ويوتر تسع ركعة وذكره وقيل ثمان وثلاثون دواه محمد بن نضر عن مالك قال يستحب ان يقوم الناس في رمضان ثمان وثلاثين ثم يسلم الامام والناس ثم يوتر بهم بواحدة قال وهذا العمل بالمدينة قبل الحرة منذ بضع ومائة سنة الى اليوم بهذا العمل جمع ركنين من الوتر مع قيام رمضان والافاقشود عن مالك ست وثلاثون والوتر ثلث وقيل اربع وثلاثون وحكي عن نذارة بن اوفى في العشر الاخر وقيل ثمان وعشرون وحكي عن زيادة في العشر من الاولين وكان ابن جبير يفتل في العشر الاخر وقيل اربع وعشرون وروى عن ابن جبير وقيل عشرون وحكاها الترمذي عن اكثر اهل العلم وروى عن عمر رضي الله عنه وغيرهما من الصحابة وهو

على العصي من طول القيام وما كنا ننصرف الا في فروع الفجر **٢٣٦** **م**الك عن يزيد بن رومان انه قال كان الناس يقومون في زمان عمر بن الخطاب في رمضان بثلاث وعشرين ركعة **٢٣٧** **م**الك عن داود بن الحصين انه سمع الاعرج يقول ما دركت الناس الا وهم يلعنون الكفرة في رمضان قال وكان القاري يقرأ بسورة البقرة في ثمان ركعات فاذا قام بها في اشق عشر ركعة راي الناس انه قد خفف **٢٣٨** **م**الك عن عبد الله بن ابي بكر انه قال سمعت ابي يقول كنا ننصرف في رمضان فنستعمل الخدم بالطعام مخافة الفجر **٢٣٩** **م**الك عن هشام بن عروة عن ابيه ان ذكوان ابا عمر وكان عبدا عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فأعتقته عن دبر منها كان يقوم يقرأ لها في رمضان فأجاء في صلاة الليل **٢٤٠** **م**الك عن محمد بن المنكدر عن سعيد بن جبيرة عن رجل عن رضى الله عنه انه اخبره ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم اخبرته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما من امرء تكون له صلاة بليل يغلبه عليها نوم الا كتب الله له اجر صلواته وكان نومه عليه صدقة **٢٤١** **م**الك عن ابي النضر مولى عمر بن عبد الله عن ابي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت كنت انام

امر مندوب سنة متأكدة الا قال ابو بكر المصاحف في احكام القرآن لا خلاف بين المسلمين في نسخ فرض قيام الليل وان مندوب اليرمعي فيه وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم آثار كثيرة في الحث والترغيب فيه الخ قلت هذا في حق الامامة اما في حق النبي صلى الله عليه وسلم فقد عرفت ان فيهما طائفتين قال الطحاوي على مراقي الفلاح ذهب طائفة من العلماء وعليه الامويون من مشائخي الى ان قيام الليل فرض على النبي صلى الله عليه وسلم ومن صدقته تكون صلاة الليل مندوب لان الادلة القولية فيه انما تعيد النذر وقال طائفة كان تطوعا فرض على النبي صلى الله عليه وسلم فيكون في حقنا سنة الخ قلت فالاصل ان قيام الليل مختلف في حقه صلى الله عليه وسلم مع اجماعهم على انه ليس بواجب في حق الامة الا من شذوا للاختلاف في انه سنة او مندوب ليس بجبري **١٢** **هـ** قوله عن رجل عن رضى الله عنه موصوف به ما لم يبق له رجل صدق وزيد عبد ويكتمل ان يكون مفسدة على وزن غنى قال ابن عبد البر قيل انه الاسود بن يزيد الخ **١٣** **هـ** قوله انه اى الرجل اخبره اى سعيدان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم اخبرته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما نافية من زائدة امرئ مجرور لفظا في محل اسم ما قال الجدي القاسمي الراشدة الميم الانسان او الرجل ولا يجمع من لفظه او سمع مروى وفي امرئ مع الف الوصل ثلث لغات فتح الراء واما وضمها واما وعرها واما والهمزة فتكون له صلوة يتلوها بليل ثم يغلبه اى الرجل عليها اى على الصلوة يوما نوما قال الباجي هو على وجهين احدهما انه يذهب به النوم فلا يشقظ والثاني ان يشقظ ويمنع غلبته النوم من الصلوة فهذا حكمه ان ينام حتى يذهب عنه المانع النوم انتهى وبها شرحت في الفتح الرحمان الا كتب الله له اجر صلواته التي اعتادها النبي قال الباجي وهذا يحتمل عندي وجوها احدها ان يكون له اجرها غير مضاعف ولو علمنا ان له اجرها مضاعفا لانه لا خلاف ان الذي يصليها اكمل حالا ويحتمل ان يريدها له اجره فيتم ويحتمل ان له اجر من تلك الصلوة او ادا واجر تاسف على ما فاتته مناد كان نومه عليه صدقة يعني لا يحسب به ويكتب له اجر المصلين **١٤** **هـ** قوله انها قالت كنت انام قال القاري اى اضبط على هيئة النائم قال العيني فيه المطابقة بترجمة البخاري اذ يوجب عليه الصلوة على الفراش لان نومها كان على الفراش وقد صرح في الحديث الآخر بقوله على الفراش الذي ينالها عليه الخ قلت ولا يذهب عليك ان القاري حمله على المجاز فشرحه بالاضطجاع على هيئة النائم كما تقدم والى حمله على الحقيقة كما سياتى من كلامه بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجل في قبلة حلة حالية اى مكان سجوده يعني كان مضجعا في جانب القبلة من مصلى النبي صلى الله عليه وسلم حتى ان رجليها يصل الى موضع سجوده صلى الله عليه وسلم فاذا سجد اى اذا السجود غمزني اى لعن باصبعه في وكبسي لا قبض رجل قال الجوهري غمزت الشيء بيدي وغمزته يعني قال تعالى واذا مروا بهم بغير غزيرين والمراد بهما الغمز باليد وروى البوداؤد بلفظ فاذا اراد ان يسجد ضرب رجل فقبضتها فسمي الى آخره وفيه محجة لمن قال ان لس المرأة لا يشقظ الطارة فقبضت رجل يفتح الام وتشد يداها فاذا قام صلى الله عليه وسلم بسطتها اى رجليه بثنية بسطتها ورجل في رواية الاكثروني بعض الروايات بافراجهما قالت عائشة اعتدانا والبيوت مبثدأ يومئذ حينئذ والعرب يعبر باليوم عن الحين والمصباح انما يتخذ في الليالي دون الايام ليس فيها مصابيح اذ لو كانت لقبضت رجل وما حوجة صلى الله عليه وسلم لغزير قال العيني وبذا يدل على انها كانت راقدة غير مستغرقة في النوم اذ لو كانت مستغرقة لما كانت تدرك شيئا سواها كانت مصابيح اولئك الخ وفي الحديث دليل لمن قال ان المرأة لا تقطع الصلوة وهو قول مالك والشافعي وابي حنيفة رضى الله تعالى عنهم قال ابن عبد البر وهذا الحديث من اعمت ما جاد في هذا المعنى قال العيني في الحديث جواز صلوة الرجل الى المرأة وانما لا تقطع صلواته وكره بعضهم لغير الشارح لخوف الفتنة واشتغال القلب بالنظر اليها واما النبي صلى الله عليه وسلم فمفسدة عن هذا كله مع انه كان في الليل ولا مصابيح فيه **١٥**

١ **هـ** قوله يقول ما دركت الناس اى المعايير والتابعين الا وهم يلعنون الكفرة قال المجد الكافرا لاجل ما نعم الله تعالى وجمع كفار وكفرة في رمضان يعني في الوتر والراوية القنوت واختلف الائمة الاربعة في ان القنوت يقرأ في الوتر ام لا وهذا احد المسائل الاربعة المختلفة بين الائمة في القنوت وسياتي بيان المختلفات الاربعة في قنوت الصبح قال ابن رشد في البداية اما اختلافهم في القنوت فذهب ابو حنيفة واصحابه الى انه يقنن فيه ومنعه مالك واجازه الشافعي في احد قوليه في النصف الآخر من رمضان واجازه قوم في النصف الاول من رمضان وقوم في رمضان كله والسبب في اختلافهم في ذلك اختلاف الآثار انتهى **١٦** **هـ** قوله قال الاعرج وكان القاري يقرأ في زمانه بسورة البقرة في ثمان بمذنب الياء في نسخ الطحاوي باثباتها فيما نقله المشكوة عن الموطا قال القاري بفتح الياء وفي نسخة صحيح بمذنب الياء ركعات وهذا بعد ان خففت الصلوة عن القراءة بالمئين فاذا قام القاري بها اى بسورة البقرة في اثنتي عشرة ركعة فيه دليل على ان التراويح اكثر من ثمان ركعات خلا لما تروى من راي الناس بالرفع انه قد خفف الامام فعمل ان تطويل القراءة في التراويح افضل وكان ابي وقيم الدري يقران بالمئين وقرا مسروق في ركعة بالعينين وابن ابي مليكة يقرأ في ركعة بنحو الفاظ والبويعلي يختم في كل سبع وقال العراقي بن مالك ادركت الناس في رمضان يربطون لهم الجبال يستسكن بها من طول القيام **١٧** **هـ** قوله يقول كنا ننصرف من القيام كما في نسخة قال القاري واما سمي بالقيام لانهم كانوا يطيلون القيام فيه لما نقل عن الحلي انه لو كنهم يفعلونها عقب القيام من النوم لان اكثرهم كانوا يفعلونها قبل النوم في رمضان استعمل الخدم بفتحهم جمع خادم بالطعام اى بتهميشه واحضاره للسور مخافة بالنصب على الاستعمال الخجاس طلعوه وفي رواية مخافة السجود اى فوته وما لروايتين واحدا قال الباجي هذا لمن كان يستعمل القيام الى آخر الليل او لمن كان يخش آخره بالقيام فاما من قال فيهم عرفة والتي ينامون عنها خير فلم يكن هذا حالهم وهذا يدل على اختلاف احوال الناس في ذلك انتهى فبعضهم يعملون التراويح اول الليل وبعضهم آخرها وبعضهم يستعملها الى آخرها قال ابن ابي مليكة كان عبد الرحمن بن ابي بكر يقرأ في يوم عائشة فاذا لم يحضر فخطا ذكوان **١٨** **هـ** قوله وكان عبد الله عائشة رضى الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم فاعتقته اى ذكوان عن دبر منها اى جعلتها مدبرا وروى الشافعي وعبد الرزاق عن ابن ابي مليكة انه كان ياتي عائشة رده وهو ابوه وعبيد بن عمير والمصور بن مخزوم وناس كثير في يومه ويوم مولد عائشة وهو يوم غلام لم يعتق كان يقوم بالليل يقرأ في رمضان اى يومها في التراويح قال الباجي وهذا يقتضي ان قيام رمضان كان امرا قاشيا عند الصحابة معمولا به حتى ان النساء كن يسترمنه ويستخذن من يقوم بهن في بيوتهم الخ قال ابو عمر لا خلاف في جواز امامة العبد البالغ فيما عدا الجمعة **١٩** **هـ** قوله ما جاد في صلاة الليل هي من افضل النوافل المربع فيها والاحاديث في فضلها كثيرة شيرة قال صلى الله عليه وسلم افضل الصلوة بعد الفريضة صلوة الليل وفي صحيح مسلم عليكم بصلوة الليل فانه اب الصالحين قبلكم وقربة الى ربكم ومكفرة للسيئات ومنه عن الاثم وقال تعالى فلا تعلم نفس ما اخطى لم من قرأه عين قال الطحاوي واذا اختار ابن عبد البر انما سنة لمواظبته صلى الله عليه وسلم عليها والاجماع على نسخ الوجوب في حق الامة قال العيني ذكر ابن بطال عن البعض انما خص سيدنا صلى الله عليه وسلم في قوله نافلة لك لانها كانت فريضة عليه وغيره تطوع ومنهم من قال انها كانت واجبة ثم نسخت فسادت نافلة اى تطوعا وزيادة في كثرة الثواب واما الذين قالوا انها كانت واجبة عليه قالوا معنى كونها نافلة على التحصيل اى فريضة لك زائدة على الصلوات الخمس خصصت بها من احك وذكر بعض السلف انه يجب على الامة ما يقع عليه الاسم ولو قدر حطب شاة وقال النووي هذا غلط وفرد وقيام الليل

عن ابن الخطاب كان يقول صلوة الليل والنهار مثني يسلم من كل ركعتين قال يحيى قال مالك وهو الامر عندنا
صلوة النبي صلى الله عليه وسلم في الوتر مثلك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج
 النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي من الليل إحدى عشرة ركعة يوتر منها واحدة فإذا
 فرغ اضجع على شقه الايمن **مثلك** عن سعيد بن ابى سعيد المقبري عن ابى سلمة بن عبد الرحمن بن عوف انه سأل
 فرغ اضجع على شقه الايمن **مثلك** عن سعيد بن ابى سعيد المقبري عن ابى سلمة بن عبد الرحمن بن عوف انه سأل

الاختلاف في فعل النبي صلى الله عليه وسلم وما اختاره لنفسه الخ ١٢ **صلوة** قوله رسول
 الله صلى الله عليه وسلم في غالب احوال كان يصلي من الليل إحدى عشرة ركعة زاد يونس
 وغيره عن الزهري يسلم من كل ركعتين ويوتر منها اى من جملتها واحدة في آخرها بصلوة
 بالشفعة المقدسة عندنا فاذا فرغ منها اضجع على شقه الايمن لا سترحة من طول القيام
 قال الزرقاني بهذا اتفق عليه رواية الوطواط واما اصحاب الزهري فزادوا الحديث عنه
 باسناده فجعلوا الاصل على بعد ركعتي الفجر لا بعد الوتر فقالوا فاذا تميم له الفجر وجده المؤذن
 ركع ركعتين خفيفتين ثم اضجع على شقه الايمن حتى يأتيه المؤذن للاقامة وزعم محمد بن
 يحيى الذهلي بذلك ولام انه المعوَّب دون رواية مالك الخ وقال ابن العربي في شرح
 الرافعي اختلف الناس فيما اى في النجعة فقال ابن القاسم عن مالك لا باس بان
 لم يقصد الفضل قال ابن العربي ولو قصد الفضل فان الشدة قد فعلها صورة ووجعها
 ووجعها وكان احمد بن حنبل مع موافقة على قيام الليل لا يفعل ولا ينع ولا يكرهها
 ابن عمرو جاعلة من الفقهاء وبلغني عن قوم لا معرفة عندهم انهم يوجبونها وليس له وجه
 لان صلى الله عليه وسلم انما رآه يفعلها عائشة ولم يره غيرها ولوراء عشرة في عشرة موطن
 ما اقتضى ذلك ان يكون واجبا في كل موطن انتهى وقال ابن عابدين في الرد المحتار
 صرح الشافعية بسنة الفضل بين سنة الفجر وفرضه بهذه النجعة وظاهر كلام علمائنا
 خلافة حيث لم يذكرها بل رأيت في موطن محمد بن نصر اخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر
 انه رأى رجلا يركع ركعتي الفجر ثم اضجع فقال ابن عمر ما شئت فقال نافع يفضل بين
 صلوة فقال ابن عمر ما اى فضل افضل من السلام قال محمد ويقول ابن عمر ما اخذ
 وهو قول ابى حنيفة ومن انتهى قال القادي في شرحه وذلك لان السلام انما هو الفضل
 وهذا لا ينافي ما سبق انه عليه الصلوة والسلام كان يضجع في آخر التيمم وتارة بعد ركعتي
 الفجر في بيته للاستراحة الخ فلا يبرأ قول الائمة والروايات ان من جعل النجعة تبعا لسنة
 الفجر لفضل او لغيره او في المسجد او غيرها وجعلها بعد ركعة ومن جعلها للاستراحة بعد قيام
 الليل سواء بعد ركعتي الفجر لصلواتها في اول وقت او قبلها فلا انكار عليها من احمد بن الفقهاء
 وجعلوها مندوبا مرغوبا وهو المؤيد بانظاره فان صلى الله عليه وسلم جعل القول بتمنن بها
 تقوية على قيام الليل والسجود تقوية للصوم وغير ذلك فلهذه النجعة مقوية لصلوة
 الصبح بعد قيام الليل كذا ذكر في الادرجة قلت والحق ان قوله صلى الله عليه وسلم في الاصل
 لم يثبت على نوح واحد من الائمة فيه فختلفت على ما قاله القاسمي عياض فلا يسئل الى جعل
 هذا الاصل في سنة عبادة نعم انما سنة عادة لا سترحة من تعب صلوة الليل قال
 الشافعي وما علمنا ان اضجع على صلى الله عليه وسلم انما كان في بيته للاستراحة لا للتشريع
 وان صح بها الامر لدال على ان ذلك للتشريع يحمل على طلب ذلك في البيت ١٢
صلوة قوله انه سأل عائشة ام المؤمنين زوج النبي صلى الله عليه وسلم كيف
 كانت صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فلا يهره السؤال عن صفة صلوة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الظاهر بل المتعين من اللفظ واجابة عائشة بقولها
 يصلي لولها الحديث كمنافقة من ذكر العدد الاكثري استطراد او اجمالا لما بينهما من الكيفية
 وهو مرشح لفظ كيف كان ولم يكن السؤال عن كمية الصلوة والافكان حقرا يسأل
 كم كان صلوة صلى الله عليه وسلم ولذا بينت عائشة رضى الله عنها الكيفية
 بعد ذكر العدد الاكثري فقالت ما تافيت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في اكثر احواله
 يزيد في التيمم والظاهر ان السائل لما سأل عن صلوة الليل وزاد لفظ رمضان فظنت ان
 عنده صلوة صلى الله عليه وسلم في التيمم في رمضان تزيد على غيره فذكرت بهذا في رمضان
 اى في ليله ولا في غيره من الايام التيمم وغيرها على إحدى عشرة ركعة فعلى هذا لا ينافي
 شيئا من الروايات ولا ينافي في حديثنا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل العشر
 تتجمل بالتمجيد في غيره ولا ينافي في ايضا حديث ابن عباس عن عائشة اى في ليلة
 الله عليه وسلم يصلي في رمضان عشرة ركعة والوتر ولا ينافي في ايضا ما سأل في من روايتها
 بثلاثة عشر ركعة ولا يجمع الروايات الواردة في هذا من ابن عباس وغيره فان روى ابن
 عباس ثلث عشرة ركعة او اكثر من ذلك قال القاسمي في جميع الوسائل على سألها
 من ليله وقت التيمم فلا ينافي فيه زيادة ما علمنا بعد العشاء من صلوة التلويح او
 يقال ما يزيد عندها فلا ينافي في ما ثبت من الزيادة عندها لان الزيادة مقبولة
 ومن حفظ حجة على من لم يحفظ الخ ١٢

صلوة قوله قال مالك
 وهو الامر عندنا قال الباجي يريد ان النوازل لا يزداد فيها على ركعتين وهذا قال الشافعي
 والجمهور ومحمد بن الحسن وقال ابو حنيفة ان شاء سلم من ركعتين وان شاء سلم من
 اربع وقال الثوري والحسن بن صالح صل من شئت بسلام واحد بعد ان تمس في كل
 ركعتين الخ قلت والحنفية قائلون بعدم الاجزاء اقل من ركعتين وجواز الاكثر من ركعتين
 اشفاها لانهم كرهوا الزيادة على الاربع في النهار وعلى الثانية في صلوة الليل لانه عليه
 الصلوة والسلام لم يزد على ذلك ولولا الكراهة لزاده تعميلا كذا في البداية والافضل
 عند الامام فيها اربع اربع لفعل صلى الله عليه وسلم فيها كذلك وعنده ما جبه في الليل فثنى
 مثني اعتبارا بالترادف كذا في البداية ومحمد بن عيسى ابن عمر بن عبد الله المحض في الاشفاق
 يعني لا يجوز التقعود على الاكثر والاقل من ركعتين وعليه عمل صاحب البداية اذ قال
 ومعنى ما رواه شعبة لا يزداد الا وجه عندي ان ينها حديث ابن عمر المذكور في
 الباب وحصره اثنا في باعتبار ما دون الركعتين ولو يديه سياتي الرواية اذ قال صلى
 الله عليه وسلم في آخر الحديث فاذا خفت الصبح فوتر واحدة فعلم بان المراد من مثني
 غير الواحد الذي ذكره في مقابلة الثاني هو حديث المطلب الصلوة ثثنى ثثنى ان تشد
 في كل ركعتين الحديث فغيره صلى الله عليه وسلم قوله بنفسه الشريفة ويحتمل حمل
 كلا المعنى على كلا الحديثين فانه لا تتخالف فيها وايضا ما كان فالحمل على ما قاله الحنفية او على
 هو المتعين للتأني لثلاثة اربع اربع صلى الله عليه وسلم فعله الشريف فانه ثبت بعد روايات
 تطوعه عليه الصلوة باكثر من ركعتين فقد روى زرارة عن عائشة روى قالت كان صلى
 الله عليه وسلم يصلي صلوة العشاء في جماعة ثم يرجع الى اهل بيته ركع اربع ركعات ثم يادى الى
 فراشه الحديث وروى عن ابن الزبير ان صلى الله عليه وسلم اذا صلى العشاء ركع اربع ركعات
 وروى عن معاذة عن عائشة روى كان صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى اربع ركعات و
 يزيد ما شاء فهدى من حديث عمر عن عائشة كان صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى اربع
 ركعات لا يفضل بينهما بكلام حكاهما يعني وفي حديث ابن عباس في بيته عنده عليه
 الصلوة والسلام قال صلى الله عليه وسلم اربع ركعات في رايه ام جبهة مرفوعة من حافظ على اربع
 قبل الظهر واربع بعد الظهر وفي حديث ابى ايوب مرفوعة على اربع قبل الظهر ليس
 فيمن تسليم فتح لمن ابواب السماء وفي حديث علي كان عليه السلام يصلي قبل الظهر اربع
 وعن عائشة روى اذا لم يصلي اربع قبل الظهر صلاها بعد ما ومن عبد الله بن السائب كان
 عليه الصلوة والسلام يصلي اربع بعد الزوال وعن عمر مرفوعة على اربع قبل الظهر وبعد الزوال
 تحب ثلثين في السجود وغير ذلك من الروايات الكثيرة التي سردتها اصحاب الروايات
 في كتبهم سيما في جميع الفوائد والروايات الواردة بلفظ اربع ركعات فلا يبرأ هذه السلام
 لانها اهل المأمول وتعدده اثبات امرنا بذكره في قولنا ١٢ **صلوة** قوله صلوة
 النبي صلى الله عليه وسلم في الوتر قال المجد الوتر بالكسر يفتح الفرداء لم يتشقق من العدد
 ثم اختلفت الروايات في وتره صلى الله عليه وسلم كثير جدا كما لا يخفى على من لادنى ما
 رسته بالكتب ووجه ان صلوة الليل كما يطلق عليه الوتر عند الجمهور ولذا تراهم يوجبون
 الوتر في كتبهم ويذكرون فيها روايات صلوة الليل مطلقا قال البيهقي اعلم ان عائشة روى
 اطلقت على جميع صلوة صلى الله عليه وسلم في الليل التي كان فيها الوتر وتر الخ واختلفت
 صلوة صلى الله عليه وسلم في الليل قلدة وكثرة كما صرح به جميع من الفحول ومرحت به عائشة
 بنفسها كما سياتي تحت حديث عائشة ومن ذلك لاختلاف الاحوال والادوات والمامل
 انه اختلفت الروايات في تيممه صلى الله عليه وسلم ولا اضطراب في ذلك لانما محولة
 على اختلاف الاحوال وجعله من روى صلوة صلى الله عليه وسلم في صلوة الليل ستة
 عشر صابرة سروروا تيمم النبي فقال في حديث زيد بن خالد بن عباس وجابر رواه
 سلمة ثلث عشرة ركعة وفي حديث الفضل وصفوان بن المعطل ومعوذ بن الحكم
 وابن عمر واهدى الروايتين عن ابن عباس إحدى عشرة ركعة وفي حديث انس ثمان
 ركعات وفي حديث حذيفة سبع ركعات وفي حديث ابى ايوب اربع ركعات وكذا في
 بعض طرق حديث حذيفة واكثرها فيها حديث علي روى ست عشرة ركعة انتهى قلت
 والباقي الثلثة من الستة عشر وهم جاج بن عمرو وخباب بن الارت ومجاهد لم يسلم
 لم يذكر في رواياتهم التي ذكرها يعني اعداد الركعات قال العلماء في هذه الاعداد
 اخبار كل واحد من ابن عباس وزيد وعائشة بما شاهده ولا خلاف ان ليس في ذلك حد
 لا يزداد عليها ولا ينقص وان صلوة الليل من الطاعات التي كلما زاد فيها زاد اجر وانما

عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كيف كانت صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فقالت ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة يصلي أربعا فلا تسئل عن حسنهن وطولهن ثم يصلي ثلثا قالت عائشة فقالت يا رسول الله تنام قبل ان توتر فقال يا عائشة ان عيني تنامان ولا ينام قلبي **٢٥٩** **الك** عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة ام المؤمنين انها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالليل ثلث عشرة ركعة ثم يصلي اذا سمع النداء بالصبح ركعتين خفيفتين **٢٦٠** **الك** عن مخزومة بن سليمان عن كريب مولى ابن عباس ان عبد الله بن عباس اخبره انه بات ليلة عند ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وهي خالته قال فاضطجعت في عرض الوسادة واضطجع رسول الله صلى الله عليه وسلم واهله في طولها فنام رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اذا انتصف الليل قبله بقليل او بعد بقليل استيقظ رسول الله صلى الله عليه وسلم فجلس فمسم النوم عن وجهه بيده ثم قرأ العشر الايات الخواتم من سورة ال عمران ثم قام الى شن معلق فتوضأ منها فاحسن وضوءه ثم قام يصلي قال ابن عباس فقامت فصنعت مثل

١ قوله يصلي اربعا اى اربع ركعات فلا تسئل عن حسنهن وطولهن لما انهن في نهاية من كمال المسن والطول وظهورهما مستغنيا عن السؤال في كمالهن وبيان الوصف فيها ثم يصلي بعد تلك الاربعة اربعا اخرى فلا تسئل عن حسنهن وطولهن ايضا لما تقدم وهذا ظاهر في انه صلى الله عليه وسلم قد يصلي اربعا اربعا وموئيد من قال ان قوله صلى الله عليه وسلم صلوة الليل مثنى مثنى احتراز عن البنية لانه الاربعة واثنان للشدة بعد كل ركعتين والا فبنا في فعله قوله صلى الله عليه وسلم ما تأول بعض من ذهب الى افضلية الركعتين بان المراد اربع ركعات مع التسليم بينها خروج عن ظاهر اللفظ بلا حجة ومحال ان يأمر النبي صلى الله عليه وسلم بشئ ويهدم على خلافه وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم اربع ركعات في غير موضع واحد فلا بد ان يعمل قوله صلى الله عليه وسلم مثنى مثنى على الاحتراز عن الواحد واستدل به على افضلية تطويل القيام على كثرة الركوع والسجود ثم يصلي ثلثا اى ثلث ركعات يوتر بها عند الخففة ويؤديهم لفظ مسلم ثم اوتر بثلاث وعند المالكية وغيرهم يوتر منها بواحدة والظاهر يؤيد الاول بل هو المتعين وصرح من ذلك حديثه عند ابى داود وكان صلى الله عليه وسلم يوتر باربعة وثلاث وست وثلاث وثمان وثلاث وعشر وثلاث الحديث قالت عائشة فقلت بغاء العطف على السابق قاله الزرقاني يا رسول الله انتام قبل ان توتر بهمة الاستفهام قال الباجي يحتمل معنيين احدهما كان ينام باثر صلوة العشاء قبل ان يوتر ثم يقوم من الليل لصلوة توتره ويحتمل ان تكون اداوت اى صلى الاربعة ثم قام فقال صلى الله عليه وسلم يا عائشة ان ميتي تنامان ولا ينام قلبي قال الباجي يعنى انه لا ينام عن مراعات الوقت وهذا مما خص به النبي صلى الله عليه وسلم من امر النبوة والعمة ولذلك كان صلى الله عليه وسلم لا يحتاج الى الوضوء من النوم **١٢** **هـ** قوله انها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم تارة يصلي بالليل ثلث عشرة ركعة لتسجد ثم يصلي اذا سمع النداء بالصبح اى اذان الجهر ركعتين خفيفتين سنة الجفريات الكلام على خففتها في محله **١٣** **هـ** قوله ان مولاه عبد الله بن عباس اخبره اى كريبا اى ابن عباس بات من البيت تارة اى قد ليلة من الليالي عند ميمونة ام المؤمنين زوج النبي صلى الله عليه وسلم وهى اى ميمونة خالته اى خالته ابن عباس قال ابن عباس فاضطجعت اى وضعت جنبى بالارض قال العين ذكره بالتكم وذكر الاول بلفظ الغائب وهو من تفنن العبادة يقال له الالتفات الخ في عرض قال في الفتح الرحا في بفتح العين عند اكثر المشايخ ووقع عند جماعة منهم الطبري والاصم بعين العين والاول انه قال الزرقاني بفتح العين على المشهور وبفتحها ايضا وذكره الباجي فلفظا ومعنى وقال العسقلاني صحته به الرواية فلا وجه لانكاره الوسادة ما يؤمنع عليه الرأس للنوم ومحمد بن نصر وسادة من ادم شوا ليف واختار الباجي ان المراد بها الفراش كما سيجى والوجيه الاول واضطجع رسول الله صلى الله عليه وسلم واهله اى ميمونة ومن كانت حائضا كما في رواية طلحة بن نافع عن ابن خزيمة في طولها قال الباجي الوسادة الفراش الذى ينام عليه فكان اضطجعا في عرضها عند رؤسها او عند رجليها وقال الراوى هو ما يصنعون عليه رؤسهم عند النوم فوضعا رؤسها في طولها ووضعا ابن عباس في عرضها قال الباجي وهذا ليس بين عندي ولو كان الامر على ذلك لقال يتوسد رسول الله صلى الله عليه وسلم واهله طول الوسادة وتوسد ابن عباس عرضها الخ فتقوله اضطجع في عرضها يقتضى ان يكون العرض محل الاضطجاع ولا يصح ذلك الا ان يكون فراشا **١٤** **هـ** قوله فنام رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ان تحدث مع اهل ساعته كما في رواية مسلم حتى اذا ظفرت به او شريطة انتصف الليل فحسبنا وتقريرا كما يدل عليه

قوله او قبله بقليل او بعده بقليل على معنى التحرى والتفريب وهو الظاهر وقال القادى يحتمل الشك من الراوى عن ابن عباس او دونه قلت وفي رواية البخارى حتى انتصف الليل او قريبا منه وفي اخرى له الجزم بثلاث الليل الاخير قال الحافظ ويجمع بينهما بان الاستيقاظ وقع مرتين في الاول نظر الى الساعات ثم تلا الايات ثم ادا ان مضجعه فنام يعنى بعد البول والوضوء كما ددد وفي الثانية اعاد ذلك ثم توضأ وصلى استيقظ رسول الله صلى الله عليه وسلم جزاء على كون اذا شريطة ومتعلق لما على كونها ظرفية فجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم حال كونه يسبح وفي بعض النسخ فجلس بها العطف النوم اى اثره او المراد به العينان من المطلق اسم الحال على المحل من وجهه قال الباجي يحتمل الوجهين اراد به ازالة النوم من الوجه او ازالة الكسل مسح الوجه بيده بالا افراد اى مسح بيده عينيه او الوجه ثم قرأ صلى الله عليه وسلم العشر الايات من اضافة الصفة للموصوف ويجوز دخول لام التعريف على العدد عند الاضافة نحو الثلثة الاثواب قاله العين الخواتم بالنصب لانه صفة العشر جمع فائمه اى اواخر من سورة آل عمران والمراد بها ان في ظلك السموات والارض الى آخر السورة وفي رواية الصميمين حتى ختم السورة **١٢** **هـ** قوله ثم قام صلى الله عليه وسلم الى شن بفتح الشين المجتمعة وشدة النون قرينة خلقته من ادم قال الباجي هو السقاء البالى وفي الجمع الشان جمع شن وشنة وهى اشد تبريد الماء من الجرد قال المجد الشن وبهاء القرية الخلق الصغيرة وقال العين في التفسير هو القرية التى عثقت وعبست من الاستعمال متعلق بذكره بعبارة لفظه وفي رواية البخارى معلقة بالنايت لاداة القرية قال العين يذكر بؤنث فالتة كبريا بعبارة لفظه او باعتبار لادام واللدو والنايت باعتبار القرية الخ وتعليق القرية يكون لتبريد الماء غالبا وقد يكون لمبرد صيانتها عن القذرة والوسخ فتوضأ صلى الله عليه وسلم وتسوك كما في رواية مسلم منها اى من القرية وفي بعض النسخ بالتدكير اى من الشن قلت ويجمع بالمجاز او التقيد فاحسن ومنه اى اتته قال الباجي يقال احسن فلان كذا بمعنيين احدهما انه اتى به على الكمل بيده والشانى انه علم كيف يأتى به يقال فلان يحسن صنعة كذا يعنى يعلم كيف يصنع الخ قلت والمراد هناك الاول ولا بد من خزيمة وابيض الوضوء والبخارى في رواية عمرو بن دينار عن كريب فتوضأ وضوء خفيفا ويجمع بينهما برواية الثوري في الصميمين فتوضأ وضوء بين وضوءين لم يكثروا وقد ابلغ وللمسلم فابيض الوضوء لم يس من الماء الا قليلا وحاصل الجمع انه عليه الصلوة والسلام اى بجميع التذوات مع تخفيف الماء ولم يكثروا كما هو نص رواية مسلم ويحتمل ان يحمل الروايات على تعدد الوضوء انه تقدم انه عليه الصلوة والسلام كرر الوضوء في تلك الليلة ثم قام يصلي ومحمد بن نصر في قيام الليل ثم اخذ بذكره والحضر ميا فتوضأ ثم دخل البيت فقام يصلي قال ابن عباس عبد الله فقامت اى من منجى فتمطيت كرايمته ان يرى انى كنت انتبه لكذافي رواية مسلم فصنعت مثل ما صنع يحتمل انه فعل جميع ما ذكر من القول والنظر والسواك والوضوء والتوشيع وغير ذلك ويحتمل ان يحمل على الاغلب اذا التلبية لا يقتضى المساوات من كل جهة فيعمل على الوضوء فقط كما يدل عليه رواية البخارى في باب التخفيف في الوضوء بلفظ فتوضأ فتوضأ نحو ما توضأ ثم جئت فقامت الحديث ثم ذهبت الى النبي صلى الله عليه وسلم واقتديت به قال الباجي هذا يدل على ان الماموم يأتى بمن لم يتوان يوم وهذا قال مالك وقال الشافعي لا يجوز ان يقتدى به حتى يؤم ذلك الامام عند امره وقال ابو حنيفة يأتى به الرجل ولا يأتى به النساء والبولوب البخارى على الحديث اذ لم ينو الامام ان يؤم ثم جاء قوم فامم الخ **١٣**

ابن عمر كنت فقلت له خشيت الصبح فترت فقال عبد الله اليس لك في رسول الله اسوة حسنة فقلت بلى والله قال فان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوتر على البعير **٢٦٥** **ك** عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب انه قال كان ابو بكر الصديق اذا اراد ان يأتي فراشه او تروك ابن عمر بن الخطاب يوتر اخرا لليل قال سعيد بن المسيب اما انفاذا جئت فراشي لوت **٢٦٦** **ك** انه بلغه ان رجلا سأل عبد الله بن عمر عن الوتر اوجب هو فقال عبد الله بن عمر قد اوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم واوتر المسلمون قال فجعل الرجل يردد عليه وعبد الله يقول قد اوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم واوتر المسلمون **٢٦٧** **ك** انه بلغه ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تقول من خشى ان ينام حتى يصبح فليوتر قبل ان ينام ومن رجا ان يستيقظ اخرا لليل فليوتر **٢٦٨** **ك** عن نافع انه قال كنت مع عبد الله بن عمر بطريق مكة والسماء مغممة فخشى عبد

الم استدبر من قال ان الوتر سنة لانهم اجعوا على انه لا يصل العزم على الدواب الا في شدة الخوف خاصة او غلبة المطر فغلبت خلاف الاستدلال فيه لوجوبه بالمرور منه ويقول ابن عمر من الصالحين ولا يصح الاستدلال بالمرور من لان الوتر كان واجبا عليه صلى الله عليه وسلم فابتداه على الراحلة لا يمكن الا بالاعتدال ابن عمر لم يجمعوا على انه لا يصل العزم على الدواب الا في شدة الخوف خاصة او غلبة المطر بان كان الماد فوقه وتحت فغلبت خلاف فلما اوتر صلى الله عليه وسلم على البعير علم انه سنة قال الزرقاني لكن استشكل بان من خالفه صلى الله عليه وسلم وجوب الوتر عليه فكيف صلاه راكبا واجب بان حمل الوجوب المحض بدليل ابتداءه على الصلوة والسلام راكبا في السفر وهذا مذهب مالك ومن وافقه والقائل بوجوبه عليه مطلقا قال يحتمل الخصوصية له اذ ان تشرع لامة ما يثبت بالسنة في حكمه وبعده لا يخفى والنخاص لا تثبت بالاحتمال الخ فقلت ولا حجة فيه ولا نصف حجة على من قال بوجوبه لانهم قالوا انه كان قبل الازواج مستحبا فمكن حمله على ذاك الاوان سيما اذا ورد ما رنا لغيره اخرج محمد بن موطا عن سعيد بن يسار انه صلى الله عليه وسلم اوتر على راحلته قال محمد جاهد الحديث وجاد غيره فاجب اليان يصل على راحلته كطوما ما بدرا فاذا بلغ الوتر نزل فوتر على الارض وهو قول عمر بن الخطاب وابن عمر وهو قول ابي حنيفة والعام من فقهاءنا انتهى وقال ايضا لا بأس بان يصل المسافر على دابة تطوعا اياما اما الوتر والمكتوبة فانما تصليان على الارض وبذلك جادت الآثار الكثيرة عن ابن عمر وغيره في الارتفاع على الارض من غير ما يجهد قال مجيب عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم من ركع الى المدينة فكان يصل الصلوة كلها على بعيره نحو المدينة الا المكتوبة والوتر فانه كان ينزل لهما فساكت عن ذلك فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل الحديث قال يعني واحتجوا بما رواه الطحاوي بسنده عن حنظلة بن ابي سفيان عن نافع عن ابن عمر انه كان يصل على راحلته ويوتر على الارض ويرى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كذلك كان يفعل وهذا اسناد صحيح قال فابتداه صلى الله عليه وسلم على الراحلة فيجوز ان يكون ذلك قبل ان يخلط امر الوتر ثم احكم من بعده ولم يفرص في تركها لتحق بالواجبات في هذا الامر انتهى فعلم بذلك ان الاستدلال بالمرور لا يصح لوجوه شتى فلم يبق الاستدلال فيه الا بالآثار فلو صح هذا فيؤول ان من ذهب ابن عمر ومن ذهب الصحابة فيه متخلفه فلو اقتضى احد بفعل صحابي دون آخر فلا يظهر فيه على انه يروى من ابن عمر ومن ايضا بخلاف ذلك كما سأت والا وجه عندي في الجواب ان مذهب ابن عمر ان الوتر في السفر سنة كالفقر في السفر لضعف كذا حتى عنه في المشكوة برواية ابن ماجه قال في الفتح الرخاني عن العلامة الحسين قال ابن سيرين وعروة بن الزبير والنخعي والوحيفه والبوليوسف ومحمد لا يجوز الوتر الا على الارض كما في الفرائض وروى ذلك عن عمرو بن عبد الله في رواية ذكرها ابن ابي شيبة في مصنفه وعنه الطحاوي ان الوتر على الراحلة قد نسخ وكان ما فعله ابن عمر من وتره على راحلته سنة ثم لم يدر رجوع اليه وترك الراحلة **١٢** **هـ** قولنا اذا اراد ان يأتي فراشه بالكر ما يغترش جمعة فرش كذا في القاموس والمعنى اذا اراد النوم اوتر قبل ان ينام اغذا بالكر ثم صلى الله عليه وسلم بالالدرداء واذابا بهيمة ان لا ينام احد من الاعلى وتروك ان الخلفاء عمر بن الخطاب رضي الله عنه يوتر آخر الليل اغذا بالقوة واخرج ابو داود عن ابي قتادة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يكره حتى يوتر قال لو تر من اول الليل وقال لعمر بن عمر متى يوتر قال آخر الليل فقال لا يكره اغذا هذا بالحدود في سنة بالكره وقال لعمر اغذا بالقوة واخرجه الترمذي وصححه على شرط مسلم وقال العراقي اسناده صحيح وروى نحوه عن ابي هريرة عند الهزار والطبراني في الاوسط قال سأل النبي صلى الله عليه وسلم ابا بكر كيف يوتر قال اوتر اول الليل قال من سأل عن الوتر كيف يوتر قال من آخر الليل قال قومي معان وفي اسناده سليمان بن عبد الله الجاهلي وقد ضعف قال سعيد بن المسيب اما انفاذا اردت النوم وجئت فراشي لانا ما فوترت قبل ذلك كفعل الصديق الاكبر من اتباعا لفعله او اغذا بالكر **١٣** **هـ** قوله ان رجلا سأل عبد الله بن عمر عن الوتر اوجب هو اسناده فقال عبد الله بن عمر في جوابه قد اوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم واوتر المسلمون انتهى بالدليل عن المدلول فكان قال

واجب بدليل مواظبته صلى الله عليه وسلم واجماع اهل الاسلام قاله القادي قال الراوي فجعل الرجل السائل يردد عليه ويكره السؤال ويطلب الجواب الصريح ولم يكف بالتبليغ وعبد الله بن عمر يردد جوابه ويقول في كل مرة قد اوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم واوتر المسلمون قال الباجي يحتمل ان عبد الله بن عمر علم انه غير واجب قلت وكذلك اذا علم ابن عمر انه واجب ولم ير الرجل اياه لذلك كما ترى ولم ير الرجل اياه لهذا المقدار من العلم وكان يحمله بما هو يحتاج اليه من انه صلى الله عليه وسلم اوتر واوتر المسلمون بعده وطوى عنه ما لا يحتاج هو اليه ويحتمل ان ابن عمر لم يثبت له حكم ما سأل عنه فاجاب بما كان وترك ما اشكل عليه الخ فقلت ويحتمل ان ابن عمر كان يعرف انه واجب وعبر بهذا السياق لانه دليل على الوجوب كما تقدم عن القادي او تورع في الجواب لعدم سماعه من صلى الله عليه وسلم شيئا في ذلك نصا قال ابن عبد الملك خشى ابن عمر من ان قال واجب يظن السائل وجوب الفرائض وان قال غير واجب يتهاون به ويشكر قال القادي وهذا الطريق هو الاحوط **١٤** **هـ** قوله كانت تقول من خشى وفات ان ينام حتى يصبح اى يدخل في الصباح بطول الفجر الثاني في حالة النوم فيوتر قبل ان ينام حتى لا يفوت عنه الوقت الا اختار للوتر عند الماكية وتماز الوقت عندنا الخفيفة والجمود كما تقدم بسوطا في وقت الوتر من رجا اى غلب على ظنه لعادته او لانه لا يتردد في آخر الليل فليوتر وتره الى آخر الليل فان ذلك افضل قال صلى الله عليه وسلم اجعلوا آخر صلوتكم بالليل وتروا تقدم قريبها من جابر قال صلى الله عليه وسلم من طمع منكم ان يقوم آخر الليل فليوتر من آخره فان صلوة آخر الليل مشهودة وذلك افضل ومن خاف منكم ان لا يقوم من آخر الليل فليوتر من اوله وعن عائشة روت قالت من كل الليل اوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم وانتهى وتره الى السجود وروى نحوه ذلك عن علي بن عمر ابن ماجه **١٥** **هـ** قوله خشى عبد الله بن عمر من طلع الصبح فوتر ركعة واحدة على وفق مذهبه ثم انكشف اى الدفع في اشارة صلوة الغيم فرأى ان عليه ليل اى راي الليل باقية والنجم لم يطلع بعد شفق وتره بواحدة اى ضم بوتره ركعة واحدة اخرى فصارت شفقة قال الباجي يحتمل ان لم يسلم من الواحدة شفقة باخرى على راي من قال لا يحتاج في ليلة اول الصلوة الى اعتبار عدد الركعات ويحتمل انه سلم الخ فقلت والظاهر الثاني للفظ ثم وهى للشراف فيكون ذلك مذهبه والعجب من مثل الباجي ان الخفيفة اذا اولوا قوله صلى الله عليه وسلم فليوتر بواحدة بان يضمها مع الشفقة المتقدمة بدون السلام ابطلوا هذا التاويل واذا احتاجوا الى ذلك بانفسهم في اثر الباب لم يبق فيه النكارة وهذا التوجيه وان اختله القادي ايضا لكن ليس في محله فانه يخالف مذهب الفاعل لان ابن عمر قائل بنقض الوتر فقد اخرج احمد بسنده عن ابن عمر انه كان اذا سئل عن الوتر قال اما انافلوا وترت قبل ان انام ثم اردت ان اصل بالليل شفقت بواحدة ما مضى من وترى ثم صليت مثني مثني فاذا قضيت صلوتك اوترت بواحدة الحديث ثم صلى بعد ذلك ركعتين ركعتين للشفقة فلما خش طلع الصبح بعد ذلك اوتر بواحدة قال الزرقاني هذه مسألة يعرفها اهل العلم بنقض الوتر وروى مثله عن علي وعثمان وابن مسعود وغيرهم عدم الزدقاني وحكاها الترمذي عن جماعة من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم قال وذهب اليه اسحق ثم قال الزدقاني وخالف في ذلك جماعة منهم ابو بكر كان يوتر قبل ان ينام ثم ان قام صلى ولم يعد الوتر وروى مثله عن عمارة وعائشة و كانت تقول اوتران في ليلة انك ادا ذلك وهو قول مالك والشافعي والاوزاعي و احمد والي ثور وغيرهم قلت وبه قالت الخفيفة قال الشوكاني وبه قال النووي وابن المبارك وحكاها القاضي عياض عن كافر اهل الفتيا وجميعهم قوله صلى الله عليه وسلم لا وتران في ليلة وهو حديث حسن اخرجه النسائي وابن خزيمة وغيرهما عن طلق بن علي قال لما قلنا قال الشوكاني وحسنه الترمذي قال عبد الحق وغيره الترمذي صحيح واخرجه ابن جابر وصححه **١٦**

الله الصبح فاوتر واحدة ثم انكشف الغيم فرأى ان عليه ليلا فشفع واحدة ثم صلى بعد ذلك ركعتين ركعتين فلما خشي الصبح اوتر بواحدة **٢٦١** مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يسلم بين الركعتين والركعة في الوتر حتى يأمر ببعض حاجته **٢٦٢** مالك عن ابن شهاب ان سعد بن ابى وقاص كان يوتر بعد العتمة بواحدة قال مالك وليس على هذه العمل عندنا ولكن ادنى الوتر ثلث **٢٦٣** مالك عن عبد الله بن دينار ان عبد الله بن عمر كان يقول صلوة المغرب وتر صلوة النهار قال يحيى قال مالك من اوتر من اول الليل ثم نام ثم قام فبداله ان يصلي فليصل مثنى مثنى فهو احب ما سمعت الى الوتر بعد الفجر **٢٦٤** مالك عن عبد الكريم بن ابى المخارق البصري عن سعيد بن جبيرة ان عبد الله بن عباس رضى الله عنه استيقظ فقال لحامدة انظروا صنع الناس وهو يومئذ قد ذهب بصره فذهب الحامدة ثم رجع فقال قد انصرف الناس من الصبح فقام عبد الله فوتر ثم صلى الصبح **٢٦٥** مالك انه بلغه ان عبد الله بن عباس وعبد الله بن محمد وعبد الله بن عمر بن ربيعة قد اوتروا بعد الفجر **٢٦٦** مالك عن هشام بن عروة عن ابيه ان عبد الله بن مسعود قال ما بالى لو اقيمت صلوة الصبح وانا اوتر **٢٦٧** مالك عن يحيى بن سعيد انه قال كان عباد بن الصامت يؤمر قوما فخرج يوما الى الصبح فاقام المؤذن صلوة الصبح فاستكته عبادة حتى اوتر ثم صلى بهما الصبح **٢٦٨** مالك عن عبد الرحمن بن القاسم انه قال سمعت عبد الله بن عمر بن ربيعة يقول انى لا اوتر وانا اسمع الاقامة او بعد الفجر

الى متعلق باصباح والمسئلة اجماعية عند الاثمة كما تقدم وان روى فيه بعض الخلاف من الصحابة ومن بعدهم **١٢** قوله الوتر بعد طلوع الفجر قضاء عندنا النسيئة وكذا عند النابغة بذلك من نيل المادب وكذلك هو قضاء عند الشافعية في وجه لم يروى وجه مثل المالكية كما قاله الحافظ في الفتح واداء عند المالكية الى ان يصلي الصبح الا انه خرج وقتة الاختيارى وبقى العزوى وصل يقضى بده صلوة الفجر ايضا مختلف عند الاثمة **١٣** قوله قد في الليلة ثم استيقظ فقال لحامدة لم يسم انظر ما صنع الناس وسوى ابن عباس لو مؤثر قد ذهب بصره فلم يمكنه الاجشاد في الوقت قال في الفتح الرمان قالوا ذهب بصره فكلفه في ايعال الماء في عينيه في الوضوء قلت لكن المذكور فيما تقدم انه كان مسلح ابن عمر النضج في العين في غسل الجنابة فامل فذهب اليه في دم ينظر الناس ثم رجع فقال قد انصرف الناس من صلوة الصبح فقام عبد الله بن عباس فاوتر بثلث اولاً ثم صلى الصبح مالك انه بلغه وهكذا اخرجه محمد بن نصر في كتاب الوتر عن الامام مالك بلاغا ان عبد الله بن عباس وعبادة بن الصامت الصحابييين والقاسم بن محمد بن ابى بكر الصديق روى وعبد الله بن عامر بن ربيعة له رواية وابوه صحابي **١٤** قوله قد اوتروا يعني روى عنهم انهم صلوا الوتر بعد الفجر قضاء عندنا قال به وفي الوقت الغير الاختيارى عندنا ذهب اليه قال الباجي وهذا ما قد مره ان من ادرك الوتر قبل صلوة الصبح بعد الفجر فقد ادرك وقتة الاثمة وقتة ضرورية لا وقتة اختيارية وقد يجوز ان يكون من اخره من هؤلاء انما اخره نسيانا اولاً منه من تبين الوقت مانع الوتر قال الزرقاني واجملهم في هذا البلاغ ثم اسند الرواية عن كل واحد منهم كما ترى الا ابن عباس فقد تقدم الرواية عنه قلت الا انه ذكر اثر ابن مسعود ايضا في البين ولا غير فيه **١٥** قوله ان عبد الله بن مسعود قال ما بالى قال ابن الاثير يقال ما باليت اى لم اكثرت به وحي الا انه روى عن جماعة من العلماء معناه لا اكراه وفي المصباح لا بالية ولا بالى به اى لا اهتم به ولا اكثرت به كذا في الفتح الرمانى لو اقيمت صلوة الصبح وانا اوتر اى اصل الوتر يعني لا يمنع ذلك من الوتر وهذا امر متروك في كونه واجبا عنه وقال عليه الصلوة والسلام اذا اقيمت الصلوة فاصلوا الا المكتوبة واشهد من ان من نسى الوتر حتى دخل في الصلوة يندب للفذان يقطع الصلوة ويجوز له ان يوتر في الامام روايتان كذا في الشرح الكبير للمالكية ومع ذلك قالوا بعدم وجوبه **١٦** قوله انه قال كان عباد بن الصامت يؤمر قوما فخرج يوما الى المسجد فقام المؤذن الصبح فاستكته اى المؤذن عبادة حتى اوتروا ولا ثم صلى بهم الصبح واخرج محمد بن نصر قال خرج عبادة بن الصامت يوما لصلوة الفجر فلما رآه المؤذن اخذ في الاقامة فقال عبادة كما انت فاوتر ولم يكن اوتر فاوتر وصل ركعتين قبل الفجر ثم امره فاقام وصل والترتيب في الوتر والفجر من امارات الوجوب فان صلى امة الصبح يقضى الوتر عندنا بعد ذلك ايضا خلافا للمالكية كما مر به الباجي وسيأتى البسط في ذلك وعموم ما رواه ابو داود عن ابى سعيد مرفوعا من نسى الوتر وانا من غلبه اذا ذكره يوتر الاول يقول انى لا اوتر وانا اسمع الاقامة لصلوة الصبح او شك من الراوى قال بعد الفجر حمل فانا اسمع الاقامة يشك عبد الرحمن بن القاسم اى ذلك من اللغظين قال عبد الله بن عامر وكان المعنى متقارب وكذلك بان شك اخرجه محمد بن نصر في قيام الليل **١٧**

١٨ قوله كان يسلم بين الركعتين يعني بعد الشفعة وقبل الركعة اثنا عشر في الوتر حتى يتكلم وبأمر ببعض حاجته والكلام متفرع على جواز الفصل فمن اجاز الفصل يبيع الكلام ايضا والفصل بين الشفعة والوتر الذي هو ذهب ابن عمر مروي عن بعض من الصحابة الاخر ايضا وروى عن جماعة من الصحابة عدم الفصل كما تقدم في محله قال في البدائع وعن الحسن قال اجمع المسلمون على ان الوتر ثلث لا سلام الا في آخرها وقال الكوفي اجمع المسلمون الى اخره نحوه وروى عن عمر بن عبد العزيز انه اثبت الوتر بالمدينة يقول الفقهاء ثلث لا يسلم الا في آخره من غير ذلك كما تقدم مبسوطا في ركعات الوتر فيقول الجمهور اول واخر محمد بن نصر عن عبيد بن السبائي ان عمرا دفن ابا بكر بعد الشاء الاخره اوتر بثلث واوتر معا ناس من المسلمين وفي رواية لم يسلم الا في آخره من قبل الحسن ان ابن عمر كان يسلم في الركعتين من الوتر فقال كان عمره افضه من ابن عمر كان يرضى في اثنا عشر بالكبير وقد اخرج النسائي عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يسلم في ركعتي الوتر قال النيسوبى اسنده صحيح وقال الحاكم على شرط الشيخين وروى احمد من عائشة بسنده بلفظ ثم اوتر بثلث لا يفصل بينهما قال النيسوبى باسناده يعتبر به قال يحيى قال مالك وليس على هذا الاثر العمل عندنا اهل المدينة بان يصلي ركعة واحدة فقط لا غير ولكن ادنى اى اقل الوتر عندنا ثلث كما قال به الحنفية الا ان الفرق بين الحنفية والمالكية ان الثلث كلهم عندنا الحنفية بتسليمة واحدة وعند المالكية بتسليمتين وهذا على رواية الموطا وفيه روايات اخر ذكرها الباجي لكن المشهور في متون المالكية هي رواية الموطا قال في الشرح الكبير رحمه الله بغير سلام بغير مقدمة بواصل ذكره وتر واحدة من غير تقدم شفيع ولو لم يرض او ماض في المدة قال مالك لا ينبغي لاحد ان يوتر بواحدة ليس قبلها شئ لاني حضروا في سفر كن يصلي ركعتين ثم يسلم ثم يوتر بواحدة **١٩** قوله كان يقول صلوة المغرب وتر صلوة النهار اخرج ابن ابى شيبه برواية ابن سيرين عن ابن عمر مرفوعا قال صلوة المغرب وتر النهار قال العراقي اسنده صحيح وقال ابن الترمذي ان اخرجه النسائي وهو على شرط الشيخين ولا حجة عن ابن عمر مرفوعا صلوة المغرب اوترت الشاء فاوتروا صلوة الليل ورواه الدارقطني عن ابن مسعود مرفوعا مكن بسنده ضعيف وقال البيهقي الصحيح وقفعه على ابن مسعود واخرج ابن ابى شيبه عن عائشة قالت اول ما فرضت الصلوة ركعتين الا المغرب فانما وتر النهار وعن الشيباني عن حبيب عن ابى عمر قال قال صلى الله عليه وسلم وتر صلوة النهار وتر يعني المغرب اخر الصلوات واخرج عن محمد قال لا اعلم يختلفون ان المغرب وتر صلوة النهار ومن جاهد قال المغرب وتر النهار وعن ابن سيرين مرسلا قال صلى الله عليه وسلم صلوة المغرب وتر صلوة النهار فاوتروا صلوة الليل وعن عبد الله الوتر ثلث كصلوة المغرب وتر النهار **٢٠** قوله مودى الكل وامد يعني ان صلوة المغرب وتر صلوة النهار كذلك ينبغي ان توتر صلوة الليل بوتر والمثلية تقتضى ان يكون وتر الليل ايضا كالمغرب فغيره دليل لمن قال ان الوتر ثلث بتسليمة واحدة قال الامام محمد بعد ذكر اثر الباب وهذا ما اخذوا به ينبغي لمن جعل المغرب وتر صلوة النهار ان يجعل وتر صلوة الليل مثله لا يفصل بينهما بتسليمة كما لا يفصل بين صلوة المغرب بتسليم وهو قول ابى حنيفة **٢١** قوله قال مالك من اوتر اول الليل ثم نام ثم قام اخر الليل فبداله ان يصلي التسجدة فليصل ما شاء مثنى مثنى ولا يعيد الوتر فواجب ما سمعت من الآثار في هذه المسئلة

يشك عن عبد الرحمن ابي ذلك قال **ما لك** عن عبد الرحمن بن القاسم انه سمع ابا القاسم بن محمد يقول اني لا وتر بعد الفجر قال يحيى قال مالك وانما يوتر بعد الفجر من نام عن الوتر ولا ينبغي لاحد ان يتعد ذلك حتى يضع وتره بعد الفجر ما جاء في ركعتي الفجر **ما لك** عن نافع عن عبد الله بن عمران حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم اخبرته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا سكنت المؤذن عن الاذان لصلوة الصبح صلى ركعتين خفيفتين قبل ان تقام الصلوة **ما لك** عن يحيى بن سعيد ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليخفف ركعتي الفجر حتى لا قول اقرأ بالقران اولا **ما لك** عن شريك بن عبد الله بن ابي نعيم عن ابي سلمة بن عبد الرحمن انه قال سمع قوم الاقامة فقاموا يصلون فخرج عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اصلوتان معا اصلوتان معا وذلك في صلوة الصبح في الركعتين اللتين قبل الصبح **ما لك** انه بلغه ان عبد الله بن عمر فاتته ركعتا الفجر فقضاها بعد ان طلعت الشمس **ما لك** عن عبد الرحمن بن القاسم عن القاسم بن محمد مثل الذي صنع

احدى الصلوتين التي تقلى انت والثانية التي اقيمت لما تصليان معا وهذا موضع قريب من ان الانكار كان على الاشتراك والمناظرة على النفل عند اقامة المكتوبة اصلتان معا قال الهامى انكاره وتوحيج وذلك كان في صلوة الصبح في الركعتين اللتين قبل الصبح الظاهر ان هذا مدرج من كلام يحيى بن يحيى الراوى وليس هذه الزيادة في رواية محمد بن وهب وقال بعد ذكر الحديث بكرة اذا اقيمت الصلوة ان يصلى الرجل ركعتي الفجر ما ينكر ركعتي الفجر خاصة فانه لا بأس بان يصليها الرجل وان اخذ المؤذن في الاقامة وكذلك ينبغي وهو قول ابي حنيفة الخ وقال ابن رشد في البداية الذي لم يصلى ركعتي الفجر وادرك الامام في الصلوة او دخل المسجد يصليهما فاقبضت الصلوة فليدخل مع الامام في الصلوة ولا يركعهما في المسجد والامام يصلى الفجر وان كان لم يدخل المسجد فان لم يخفف ان يفترق الامام بركعة غير ركعتي الفجر خارج المسجد وان خاف فوات الركعة فليدخل مع الامام ثم يصليهما اذا طلعت الشمس ووافى الوحيه فمالكا في الفرق بين ان يدخل المسجد ولا يدخله وفافى في الحديث ذلك فقال بركعتي الفجر خارج المسجد ما ظن انه يدرك ركعة من الصبح مع الامام وقال الشافعي اذا اقيمت الصلوة فلا يركعهما اصلا لادخل المسجد ولا خارجه والسبب في اختلافهم اختلافهم في مفهوم قوله عليه الصلوة والسلام اذا اقيمت الصلوة فلا صلوة الا المكتوبة فمن حل هذا على عمومها اجزأها اصلا ومن قصره على المسجد فقط اجاز ذلك خارج المسجد ومن ذهب الى العموم فعلى النسي عنه انما هو الاشتغال بالنفل عن الفريضة ومن قصر ذلك على المسجد فالحل عندنا انما هو ان يكون صلاتان معاني موضع واحد لكان الاختلاف على الامام وقد ورد منصوصا الخ ثم ذكر حديث الباب قلت وهذه العلة اولى لو روده في النص ١٢-١٣ قوله انه ايضا صنع مثل الذي صنع ابن عمر من قضاها بعد الشمس واجاز الشافعي وغيره قضاها بعد سلام الامام لحديث عمر بن قيس انه راي النبي صلى الله عليه وسلم يصلى بعد الصبح ركعتين فقال صلى الله عليه وسلم صلوة الصبح ركعتان فقال الرجل اني لم اكن صليت الركعتين قبلما فصليتها الان فسكت صلى الله عليه وسلم وابى ذلك مالك واكثر العلماء للنسي عن الصلوة بعد الصبح حتى تطلع الشمس قاله الزرقاني وقال ابن العربي اما من لم يصليهما حتى صلى الصبح فقال مالك رحمه يصليهما اذا طلعت الشمس وقال الشافعي يصليهما بعد صلوة الصبح وقد نقل ابن عمره مثل مذهب مالك وهو الصحيح لنبي النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلوة بعد الصبح الخ وقال ابن رشد في البداية اذا قامت حتى صلى الصبح فقالت طائفة يقضيها بعد صلوة الصبح وقال قوم يقضيها بعد طلوع الشمس ومن هؤلاء من جعل لما بعد ذلك الوقت غير قسح ومنهم من جعل لها تسعا فقال يقضيها من لدن طلوع الشمس الى وقت الزوال ولا يقضيها بعد الزوال وهو لاد الذين قالوا بالقضاء منهم من استحب ذلك ومنهم من خيره الخ قلت والذين خيرهوا فيه منهم الامام مالك قال في المدونة سألتها مالكاً عن الرجل يدخل في المسجد بعد طلوع الصبح ولم يركع ركعتي الفجر فقام الصلوة ابركهما فقال لا وليد خيل في الصلوة فاذا طلعت الشمس فان احب ان يركعهما فعل الخ وقال ايضا في موضع آخر فاذا طلعت الشمس فان احب ان يركعهما فليفعل الخ وقال ايضا اخلف العلماء في الوقت الذي يقضيها فافترقوا الشافعي يقضى مؤبدا ولو بعد الصبح وابى ذلك مالك ونقله ابن بطال عن اكثر العلماء وقالت طائفة يقضيها بعد طلوع الشمس ودوى ذلك عن ابن عمر القاسم بن محمد وهو قول الاوزاعي واحمد واسحق وابى ثور ورواية ابو يعلى عن الشافعي وقال مالك ومحمد بن الحسن يقضيها بعد الطلوع ان احب وقال ابو حنيفة وابو يوسف لا يقضيها الخ ١٣

الزرقاني وكذا قاله ابو الدرداء وحذيفة وبه قال مالك واحمد والشافعي في القديم ان وقت ضروري لم الخ قلت اختلف على الزرقاني في مذهب ابي الاثر في ذلك ولذا جمعهم في قول واحد وليس كذلك والصحيح ان هناك مستثنين الاولى مشكلة وقت الوتر وقد تقدم الكلام عليه مبسوطا فيما تقدم من فروع الاثر الاربعة وحاصل ان وقت الوتر في المشهور المرجح عند الاثر الثلاثة من العشاء الى طلوع الفجر وبعد طلوع الفجر فضاء عندهم وعند الامام مالك له وقتان وقت الاختيار الى طلوع الفجر ووقت الضرورى الى الصلوة الصبح فانه الاثر الواردة في الباب كلها محلها عند الاثر الثلاثة قضاء الوتر في غير وقت وعند المالكية لاداه في وقت الضرورى فلا تغفل ١٢-١٣ قوله قال مالك انما يوتر الى الصلوة بعد طلوع الفجر وكذا بعد صلوة الفجر عند من قال به من نام عن الوتر او نسيه ولا ينبغي لاحد ان يتعد ذلك حتى يضع وتره بعد الفجر وهذا الامر مجمع عليه عند الاثر الاربعة لانه خرج وقت الاختيار عن بعضهم ووقت الاداء عند الاثر ١٣-١٤ قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا سكنت المؤذن يؤخذ مناه لا يشغل بال الصلوة عند الاذان بل يجيب الاذان اولا ثم يصلى ركعتي الفجر عن الاذان الثاني الذي يكون بصلوة الصبح قام وصل ركعتين خفيفتين يعني يقصر فيها القراءة والركوع والسجود ليداد الى الصلوة اول الوقت كما جزم به القريظي في حكمته تخفيفها اوله على في الفرض بنشاط تام وهذا الثاني الاداء اوله على في صلوة التماس بركعتين خفيفتين كما بدأ صلوة الليل بالخفيفتين قال محمد بعد ذكر الحديث وهذا تأخذ الركعتان قبل صلوة الفجر يخففان دسما في الكلام عليه مبسوطا قبل ان تقام الصلوة بعين القوتانية والحديث من مستلآت الخفيفة في ان اذان الصبح لا يصح قبل الفجر ودومه الاستدلال انطلق على هذا الاذان الثاني في الاذان بصلوة الصبح فعلم بهذا ان هذا الاذان كان للصلوة واما الاذان الاول كان لغا ان يحكمادوا ايضا فيه حجة اخرى بان صلى الله عليه وسلم كان يصلى ركعتي الفجر اذا اذن ولا يجوز ركعتا الفجر قبل الوقت اجماعا فعلم ان الاذان لا يكون قبل الفجر للصبح ولم يتأمل في وجه الاستدلال من قال لا حجة فيه لاحتمال ان يكون المراد الاذان الثاني والخفيفة لم ينكر ووجود الاذان قبل الفجر بل قال لا يصح الاذان للصلوة قبل الوقت والفرق بينهما كالفرق بين السجود والارض ١٢-١٣ قوله قالت ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخفف ركعتي الفجر اللتين قبل صلوة الفجر اولا لافعالا تقدم ما قال محمد بن سوطاه بعد ذكر حديث حفصة وهذا تأخذ الركعتان قبل صلوة الفجر يخففان الخ حتى ابتداءه اني بكسر العزة وشدة النون لا قول بلام التأكيد اقرأ بكرة الاستغناء بام القرآن الفاتحة ايضا ام لا قال القريظي ليس معناه انها عسكت في قراءة الفاتحة وانما معناه انه كان يطيل القراءة في النوافل فلما خفف القراءة فيها صار كما لم يقرأ بالنسبة الى غيرها من الصلوات الخ فلما متمسك فيه لمن زعم انه لا قراءة في ركعتي الفجر اصلا قاله الزرقاني قال القاري قال السخاوى ذهب قوم الى انه لا يقرأ في ركعتي الفجر وقال قوم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب خاصة ثم اورد احاديث على بطلان القولين الخ ١٢-١٣ قوله فقما موا يصلون قال الهامى ظاهر اللفظ انهم كانوا جلوسا عالين بطلوع الفجر فلما سمعوا الاقامة قاموا يصلون ويحتمل ان يكونوا دخلوا عند الاقامة فقما موا يصلون والاول الظاهر الخ قال ابن العربي في شرح الترمذي لم يذكر في حديث مالك بل هما ركعتان للفجر فان كانت نافلة ببتداءه فيتم ان يقال ذلك فيها وان كان ركعتا الفجر فلا ينبغي له ايضا ان يفعل ذلك الخ فخرج عليم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اصلتان معالان الاقامة من الصلوة قاله الزرقاني والمعنى ان

ابن عمر فضل صلاة الجماعة على صلاة الفرد **٢٨٢** عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال **٢٨٣** صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدكم وحده بخمسة وعشرين جزءاً **٢٨٤** عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال والذي نفسي بيده لقد هبت أن أمر محطب فيحطب ثم أمر بالصلاة فيؤذن لها ثم أمر رجلاً فاحرق عليهم بيوتهم والذي نفسي بيده لو يعلم أحد همدانه يجد عظماً سمياً أو مراًتين حسنتين لشهد العشاء **٢٨٥** **الك** عن أبي النضر مولى عمر

قوله

فضل صلاة الجماعة على صلاة الفرد الفضل بالفرد والجمعة بالجمعة والزيادة بالفرد والجمعة بالجمعة المنفرد يقال فذره من أصحابه إذا بقي وحده وفضل صلاة الجماعة على الفرد ما لا ينكره أحد من الاختلاف فيها ينقسم في حكمها من النيب والوجوب **١٢** **هـ** قوله إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلاة الجماعة أفضل بفتح أوله وسكون الفاء ومن الصاد المجمع أي تزيد باعتبار الأجر صلاة بالنسب الفرد أي المنفرد ولفظ مسلم صلاة الرجل في الجماعة تزيد على صلواته وحده بسبع وعشرين درجة قال الترمذي عامة من رواه قالوا خمسة وعشرين إلا ابن عمر فإنه قال سبعة وعشرين قال الحافظ لم يختلف عليه في ذلك إلا ما وقع من العمري عن عبد الرزاق بلفظ خمس وعشرين والعمرى ضعيف ووقع عند أبي عوانة في مستخرج من طريق أبي اسامة عن عبيد الله بن عمر نافع بن مجس وعشرين وهي شاذة في لفظة رواية الحافظ من أصحاب عبيد الله وأصحاب نافع وإن كان راوياً ثقة الخ قال الباجي يقتضي أن صلاة المأموم تعدل ثمانية وعشرين درجة من صلاة الفرد لأنها تزيد عليه سبعة وعشرين درجة الخ وفي رواية الصحيحين من حديث أبي هريرة صلاة الرجل في الجماعة تضعف على صلواته في بيته وفي سورة خمسة وعشرين ضعفاً وسياً في الجمع بين عدد الحديثين في شرح الحديث الآتي وحكي ابن رسلان عن الرمادي في معنى الحديث يحتمل أن تضعف الصلاة فتصير ثنتين ثم تضعف الاثنان فتصير أربعة ثم تضعف الأربعة فتصير ثمانية وهكذا إلى أن ينتهي إلى خمسة وعشرين ضعفاً وذلك شئ كثير من فضله تعالى قال ابن رسلان وعمله على هذا أعود **١٣** **هـ** قوله إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلاة الجماعة أي صلاة أحدكم في الجماعة أفضل من صلاة أحدكم وحده منفرداً بخمسة وعشرين جزءاً وفي رواية بمنزلة عشرين جزءاً تقدم ما قال الترمذي عامة من رواه قالوا خمسة وعشرين إلا ابن عمر فإنه قال سبعة وعشرين قال الحافظ وأما غير ابن عمر فصح عن أبي سعيد وابن هريرة كما في هذا الباب رأى باب فضل الجماعة عند البخاري وعن ابن مسعود عند أحمد وابن خزيمة وعن أبي بن كعب عند ابن ماجه والحاكم وعن عائشة والنسائي عند السراج وورد الباقون طرق ضعيفة عن معاذ وصيب وعبد الله بن زيد بن يزيد بن ثابت كلها عند الطبراني والتحق الجميع على خمس وعشرين سوى رواية أبي فقال الأربع أو خمس على الشك وسوى رواية أبي هريرة عند أحمد قال فيه سبع وعشرون وفي أساندها شريك القاضي وفي حفظه ضعف فرجعت الروايات كلها إلى الخمس والسيح إذا لا أثر للشك انتهى قلت واختلف في توجيه العدد من قسم من حاول الترجيح ومنهم من قصد الجمع بينهما الأول فقبل رواية الخمس أربع عشرة رواية الأبرمال الترمذي كما تقدم وقيل رواية السيح لأن فيها زيادة من عدل حافظ وأما الثاني فقد جمع بينهما لوجه من أن ذكر القليل لا يفي كثيراً ومنها أنه صلى الله عليه وسلم لعلة أخبر بالخمسة أولاً ثم اعلم أنه زيادة الفضل ومنها أن اختلاف العددين باختلاف ميزهما فقبل الدرجة أصغر من الجزء وتعتب بان الذي روى فيه الجزء روى فيه الدرجة وقيل الجزء في الدنيا والدرجة في الآخرة وهذا أيضاً مبنى على التناهي ومنها الفرق بقرب المسجد وبعده ومنها الفرق بحال المصلين كأن يكون أجمع أو علم ومنها الفرق بإيقاعها في المسجد أو خارجه ومنها الفرق بالمنسطر للصلاة وغيره ومنها الفرق بأدراك كل واحد بعضها ومنها الفرق بكثرة الجماعة وقلتهم ومنها أن السيح مخففة بالجموع والعشاء وقيل بالجموع والعشاء الاجتماع الملتئم ومنها بقاء ذلك ومنها أن السيح مخففة بالجموع والخمس بالسرية قال الحافظ وهذا الوجه عندي أوجه **١٤** **ك** قوله والذي نفسي أي ذاتي أو روي بيده قسم كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم به كثيراً والمعنى أن النفوس بيد الله تعالى وتقديره وتدبيره وفيه جواز الخلف على أمر لا شك فيه تنبيه على عظم شأنه لقد هبت الامم جواب القسم والهم هو العزم وقيل دونه أن أمر بالمند ومنهم الميم يحطب فيحطب بالفاء والنسب عطفاً على المنصوب وكذا الأفعال الواقعة بعده قال الحافظ أي فليكن ليسهل اشتغال الناس به وتعتب بأنه لم يقل أحد من أهل اللغة معنى يحطب يكسر على معناه يجمع قال الطيبي

يقال حطبت الحطب واحتطبت أي جمعت قال القاري فيحطب كذا وجه ناه في البخاري وجمع الميمى وجامع الأصول وفي المصانح فيحطب الخ ثم أمر بالمند ومنهم الميم ونسب الراي بالصلاة قال النودى جازي رواية أن الصلاة التي هم يترفعون لتختلف عن العشاء وفي رواية بالجمعة وفي رواية الصلاة مطلقة وكله صحيح ولما فاة في ذلك فيؤذن لما ثم أمر بالنسب رطاً فيؤم بالرفع والنسب الناس فيه دليل لجواز اختلاف الأمام والنسب لغيره قال القاري ثم اختلف فيه جواز الانصراف بعد الإقامة لغيره قال النودى إلى رجال أي أنهم من عظمهم قال أبو هريرة خالف إلى فلان أي أتاه إذا غاب عنه وقال الزمخشري يقال خالفني أي كذا إذا قصده وانت مول عنه والمخني خالف المستغنيين بالصلاة قاصداً إلى بيوت الذين لم يخرجوا معنا إلى الصلاة فاحرق عليهم ويقال معنى خالف إلى رجال أي ذهب إليهم قاله العيني وقال الزرقاني المعنى خالف الفعل الذي انطرت من إقامة الصلاة فتركوا سيرهم أو خالف ظنهم في أن مشغول بالصلاة عن قصدي اليوم أو معنى خالف اختلف عن الصلاة إلى قصد المذكورين **١٢** **هـ** قوله فاحرق بشدة الراي لكثرة والمبالغة قال العيني فيه جواز العقوبة بالمال بحسب الظاهر أن التحريق عقوبة مالية واستدل به قوم من القائلين بذلك من المالكية وعزى ذلك إلى مالك وإجاب الجمهور عنه بأنه كان ذلك في أول الإسلام ثم نسخ الإلهام أي المتخلفين عن الصلاة بيوتهم بالنار عقوبة لهم وفيه إشعار بأن العقوبة ليست قاصرة على المال فقط بل المراد تحريقهم مع بيوتهم ولفظ مسلم فاحرق بيوتهم أي من فيها، واختلف العلماء في جواز التحريق قال الباجي الخبر ورواه الأبرار وحقيقته غير مرادة وإنما المراد المبالغة لأن الاجتماع منع عقوبة المسلمين بذلك وقيل إن المنع وقع بعد نسخ العقوبة بالنار وكان قبل ذلك جائزاً محتمل التمدد على حقيقة غير منع قاله العيني قلت هذا إذا ثبت أنهم كانوا مسلمين وقد ورد عن العامة أنه لا يتخلف عن الجماعة في زمانهم إلا منافق بين النفاق والجمهور على جواز تحريق الكفار قال الباجي واختلف العلماء في صلاة الجماعة فذهب بعض أصحابنا وأصحاب الشافعي إلى أن الجماعة فرض كفاية وذهب بعضهم إلى أنها سنة مؤكدة وقال داود إن صلاة الجماعة فرض عين الخ وقال ابن رشد في البداية ذهب الجمهور إلى أنها سنة أو فرض على الكفاية وذهب الظاهرية إلى أنها فرض متعين على كل مكلف الخ وقال العيني قيل سنة مؤكدة كما قاله القردوي وفي شرح البداية عامة مشائخنا أنها واجبة وفي المفيد الجماعة واجبة وتسميتها سنة لوجوبها بالسنة وقيل فرض كفاية وهو افتقار إلى ذوي الكفر والخمسة والخمسة **١٣** **هـ** قوله والذي نفسي بيده أعاد القسم بالمائة في التأكيد ليعلم أنهم يعني المنافقين المتكلمين عن الصلاة أنه عهد في المسجد عظم كذا في رواية الموطأ ولفظ البخاري عرقاً بفتح العين وسكون الراء العظم الذي أخذ منه اللحم وهو أشد بالغة في النجاسة المقصودة بالذكر إلا أن الوصف بقوله سمينا النسب للعظم قال ابن حجر قبيح لأن العظم السمين فيه وسومة قد يرغب في مضغه لأجلها أو مراراً قال القاري أو بمعنى بل قلت ويحتمل التنويح أيضاً والمراتب بمسح الميم وقد تفتح تشبيه مرارة قال الخليل هي ما بين ظلمتي الشاة وحكاه أبو عبيد وقال لا أدري ما وجهه ونقل المستمل في روايته في كتاب الأحكام عن العزري عن محمد بن سليمان عن البخاري قال الرماة بمسح الميم مثل منساة ومنساة ما بين ظلمتي الشاة من اللحم قال عياض فاليم على هذا أصح حسنتين بفتحتين أي جديتين قال الطيبي حسنتين بدل من المرأتين إذا أريد بهما العظم الذي لا لحم عليه لشدة العشاء أي صلواتهما بحذف المضاف والمراد التنويح والاشارة إلى ذم المتخلفين عن الصلاة بوضعهم بالمسح على الشئ القبيح يعني لو علم أحدهم أنه لو حضر صلاة العشاء لحصل لحظه ديني لمحضها وإن كان خيساً صغيراً من معلوم ولا يحضر الصلاة على كثرة ما رتب عليها من الثواب **١٤**

ابن عبيد الله عن بسر بن سعيد ان زيدا بن ثابت قال افضل الصلوة صلواتكم في بيوتكم الا الصلوة المكتوبة ما جاء في العتمة والصبح **٢٨٦** عن عبد الرحمن بن حرملة الاسلمي عن سعيد بن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بيننا وبين المنافقين شهود العشاء والصبح لا يستطيعونهما او نحو هذا **٢٨٧** عن سمي مولى ابي بكر عن ابي صالح السمان عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بينما رجل يمشي بطريق اذا وجد غصن شوك على الطريق فاخذه فشكر الله له فغفر له وقال الشهداء عسيمة المطعون والمبطون والغرق وصاحب الهدم والشهيد في سبيل الله **٢٨٨** عن ابن شهاب عن ابي بكر بن سليمان بن ابي حثمة ان عمر بن الخطاب فقد سليمان بن ابي حثمة في صلوة الصبح وان عمر بن الخطاب غدا الى السوق ومسكن سليمان بين السوق والمسجد فمر على الشفاء امر سليمان فقال لها لارسلين في صلوة الصبح فقالت انه بات يصلي فغلبته عيناه فقال عمر لان الشهداء صلوة الصبح في الجماعة احب الي من ان اقوم ليلة **٢٨٩** عن يحيى بن سعيد عن محمد بن ابراهيم عن عبد الرحمن بن ابي عمرة الانصاري انه قال جاء عثمان بن عفان الى صلوة العشاء فقرأ اهل

١ قوله افضل الصلوة بجمود يشمل جميع انواع الصلوة صلواتكم في بيوتكم بعد صلا عن الرياء والسرور والبركة في البيوت الا الصلوة المكتوبة اي العزيمه وما كان في معناها من شعائر الشريعة كالعيد وغيره قال الزرقاني ظاهره يشمل كل فعل لكنه محمول على ما لا يشترط له التجميع كالتركون والعيدين قال العيني فيه ان صلوة التطوع فعلها في البيوت افضل من فعلها في المسجد ولو كانت في المساجد الفاضلة التي تنصف فيها الصلوة على غير هاد وقد وردا التفرع بذلك في احدى روايتي ابي داود والحدوث زيد ابن ثابت فقال فيها صلوة المروفي بيته افضل من صلوة في مسجدي هذا الا المكتوبة واسناده صحيح **٢** قوله بيننا وبين المنافقين اي عسيمة المطعون والمبطون وهو شهود العشاء والصبح قال ابن عبد البر كذا يعني وقال جمهور رواة الموطأ صلوة العتمة بلفظ الترجمة وهو الوجه لمطابقة الترجمة لا يستطيعونهما اي لا يحضر المأفوقين باثنين الصلوتين قال صلى الله عليه وسلم في صلوة الصبح والعشاء ما يشهد بهما منافق وقال ابن عمر ان اذا فقهنا الرجل في بائتين الصلوتين اسأنا به الفتن العشاء والصبح وقال شاذان اوس من احب ان يجعل الشرح من الذين يرفع الشرح العذاب عن اهل الارض فليصلي فظا على صلوة العشاء وصلوة الصبح في جماعة او نحو هذا قال الباجي شك من الراوي لا يفعل ذلك على سبيل التوقي في البداية **٣** قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بيننا قال العيني اصل بيننا من فاشيعت الفتنة فصارت الفتنة فيه الميم فصارت بيننا ويقال بيننا بدون الميم ايضا فهاذا مانع من المفاجاة ويضافان الى جملة من فعله فاعل ومبتدأ ونحوه يحتاجان الى جواب يتم به المعنى والمبتدأ لئلا يترك خصص بالصفة وهي قوله يمشي وحججه قوله وقد انتهى رجل نكرة مخصصة بصفة وهي يمشي بطريق البلد يعني في اذ وجهه عن قال في الجمع الغصن والاعضان اطراف الشجر ما دامت نائمة وتجمع على غصون شوك على الطريق فاخذه اي اخذه من الطريق ولفظ البخاري فاخذه فشكر الله له فغفر له اي رضي فغفر له قال الباجي يحتمل ان يريد جازاه على ذلك بالمغفرة او ان يثنى عليه بما اقتضى المغفرة ولو يحتمل ان يريد المومنين بشكره والعشاء عليه بحمل فعله ثم اعلم ان الحديث عند البخاري وغيره خمسة اجزاء الاول اخذ الغصن والثاني الشهداء والثالث الاستسما والرابع الشجره والي مس الجوهل حفظ البخاري عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بينما رجل يمشي بطريق وجد غصن شوك على الطريق فاخذه فشكر الله فغفر له ثم قال الشهداء خمس المطعون والمبطون والغرق وصاحب الهدم والشهيد في سبيل الله وقال لوي علم ان س ما في الشهداء والصف الاول ثم لم يجدوا الا ان يستموا عليه لاستموا ولوي علمون ما في التسمية لاستبقوا اليه ولوي علمون ما في العتمة والصبح لا توهموا ولوي علموا والمذكور في رواية الموطأ منها الاثنان فقط الاول ما تقدم من اخذ الشوك والثاني قصة الشهادة كما سياتي بعدها وليس في رواية يحيى الامور الباقية فاشكل مناسبة الحديث بالترجمة قال الباجي معنى تعلق الحديث بالترجمة على رواية يحيى انه ذكره لان بيننا وبين المنافقين ايمان العشاء والصبح ثم ادخل حديث الغصن بهذا مع نزارة هذا الفعل وحفره في النفس فكيف بايمان العشاء والصبح وهذا حصل على المبادرة الى اتيانها الخ قال الزرقاني وتفسيره لا يخفى ومن تقديره تمسكته في هذا فكيف يصنع بالحديث بعده وتبعه ابن المني في هذا التوجيه واعترف بعدم مناسبة الثاني وانما ادى الامام به هذا الحديث على الوجه الذي سمع وليس غرضه منه الا الحديث الاخير وهو لوي علمون ما في العتمة الحديث **٤** قوله وقال صلى الله عليه وسلم وبهذا الجوز ان الشهداء جمع شهيد سمي به لان المشرك يشهدون موته فكان مشهودا وقيل مشهود له بالجنة فعلى هذا الشهيد فعلى

يعني مفعول وقيل سمي به لانه حي عند الله تبارك وتعالى حاضر ويشهد حفرة القدس وقيل لانه يشهد مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم القيمة على سائر الامم المكذبة في فعله هذه المعاني يكون الشهيد يعني الشاهد قاله العيني وقال القاري بمعنى فاعل لانه يشهد مقامه قبل موته وقيل بمعنى المفعول لان المشرك يحضره بمشقة له خمسة بالتاء في جميع النسخ ورواية البخاري خمس بدون التاء قال العيني الاصل بالتاء لكن اذا كان الميم غير مذكورا جاز الامران وسياتي في الجواز الشهادة سبع سوى القتل والاختلاف في العدد في امثال ذلك لا يلزم تناقضا كما هو مشهور عند المشايخ ثم فسر خمسة بقوله المطعون اي اعداه وهو الميت بالطاعون اي الوباء وثمانيا المبطون الميت بمرض البطن مطلقا او الاستسقاء او الاسهال قال القرطبي اختلف في المراد بالبطن الاستسقاء او الاسهال على قولين للعلماء والغرق يفتح الغين المعجمة وكسر الراء اخره قات الميت بالغرق ولفظ البخاري الغريق قال القاري الظاهر ان مقتضى من ركب البحر وكذا غير محرم وصاحب الدم يفتح فكون الميت تحت قال القاري يفتح الدال وتكون قال في النهاية الدم بالتحريك البناء المدوم فعل بمعنى مفعول وبالسكون الفعل نفسه والشهيد اي المقتول الذي قتل في سبيل الله لا يشك التوجيه بالشهداء مع قوله الشهداء خمس فانه يلزم من حمل الشيء على نفسه قبيل عبر عن المقتول بالشهداء لانه هو الشهيد الكامل فهو من قبيل قول الشاعر انا ابو الغيم وشعري شعري اذ يقال ان الشهيد في كل واحد منها فقهير الشهيد المطعون والشهيد كذا وكذا والشهيد القليل في سبيل الله تعالى **٥** قوله ان عمر بن الخطاب فقد اي ما وجد اياه سليمان بن ابي حثمة في صلوة الصبح يوما وان عمر بن الخطاب غدا الى السوق وكان مسكن سليمان المذكور بين السوق والمسجد النبوي وذلك استعمل عمره على السوق لقربه من فلما ذهب عمره الى السوق على مسكنه في الطريق فمر عمره على الشفاء بكسر الشين المعجمة وبالفاء الحقة اسم سليمان المذكور بدل او عطف بيان قيل اسمها ليل وشفاء لقبها فقال لما علم اولئك سليمان في صلوة الصبح في المسجد وفيه تفعة الامام ربيعة وايضا اشارة على موافقة سليمان لصلوة الصبح معوقا لثاء الشفاء ان بات اي سهر يصلي في الليل فغلبت عيناه الظاهر انه نام فلم يستيقظ وقت الصلوة ويحتمل ان يكون من غلبته ان يبلغ من النوم مبلغا لا يمكنه الصلوة معرقا من صلوة الجماعة قاله الباجي فقال عمره لان الشهداء احضر صلوة الصبح في الجماعة احب الي من ان اقوم اصلي ليلة اي من احياء الليلة بالنواقل لما في ذلك من الفضل الكبير حتى ان صلوة الجماعة عند كثير من المشايخ من الواجبات والغرض الكفاية فهو اكدر من النوافل **٦** قوله ان قال جاء عثمان بن عفان الى صلوة العشاء فقرأ اي اهل المسجد قليلا فاشيع في مؤخر المسجد ينظر الناس ان يكثر وقال الباجي لان من ادب الاثرة ورفقهم بالناس انظارهم بالصلوة اذا تأخر او بغيرها اذا اجتمعوا وقدموا جابر ان عليه السلام يفعل في صلوة العشاء الخ فانه اي عثمان ابن ابي عمرة فيه وفيما بعده التفات والاصل فائتته فغلبت اليه فليس اليه ليقبض من عل او يقدر به او يسأل له حاجة فساله من هو وعل السؤال كان لاجل الظلام ونحوه فاخبره فقال ما مك من القرآن فاخبره بما معه من القرآن فقال له عثمان من شهد اي صل العشاء بما عرفت فكانما قام نصف ليلة يعني كاحياء النصف الاول هكذا في الموطأ مسلم ابي داود وغيرهما صلوة العشاء بمنزلة احياء نصف الليل ومن شهد الصبح اي صلاها بجماعة فكانما قام ليلة كاملة والحديث موقوف في رواية الموطأ واخرجه الترمذي مرفوعا ثم قال روى هذا الحديث موقوفنا وروى عن عثمان من غير مرفوعا **١٢**

المسجد قليلا فاضطجع في مؤخر المسجد ينتظر الناس ان يكثروا فأتاه بن أبي عمير فجلس اليه فسأله من هو فاجبه فقال ما معك من القرآن فاجبه فقال له عثمان من شهد العشاء فكاننا قام نصف ليلة ومن شهد الصبح فكاننا قام ليلة ^{لأجل الصلاة} **اعادة الصلوة مع الامام** **ماتلك** عن زيد بن اسلم عن رجل من بني الدليل يقال له بسر بن محجن عن ابيه محجن أنه كان في مجلس مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذن بالصلوة فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فجلس في مجلسه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما منعك ان تصلي مع الناس الست برجل مسلم فقال بلى يا رسول الله ولكن قد صليت في اهلي فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ اجئت فصل مع الناس وان كنت قد صليت **ماتلك** عن نافع ان رجلا سأل عبد الله بن عمر فقال اني اصلي في بيتي ثم ادرك الصلوة مع الامام فأصلي معه فقال له عبد الله بن عمر نعم قال الرجل ايتهما اجعل صلوتي فقال له ابن عمر او ذلك اليك انما ذلك الى الله يجعل ايتهما شاء **ماتلك** عن يحيى بن سعيد ان رجلا سأل سعيد بن المسيب فقال اني اصلي في بيتي ثم اتي المسجد فأجد الامام يصلي افاصلي معه فقال سعيد نعم فقال الرجل فايةهما اجعل صلوتي فقال له سعيد اوانت تجعلها انما ذلك الى الله **ماتلك** عن عفيف بن عمرو السهمي عن رجل من بني اسد انه سأل ابا ايوب الانصاري فقال اني اصلي في بيتي ثم اتي المسجد فأجد الامام يصلي افاصلي معه فقال ابو ايوب نعم صل معه فان من صنع ذلك فان له سهم جمع او مثل سهم جمع **ماتلك** عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول من صلى المغرب او الصبح ثم ادركهما مع الامام فلا يعد لهما قال يحيى قال مالك فلا اري بأسا ان يصلي مع الامام من كان قد صلى في بيته الا صلوة المغرب فانه اذا اعادها

الح قوله اعادة الصلوة مع الامام الظاهر ان المراد اعادة الصلوة مع الامام لمن صل منفردا وهو مقصود المعتصم على الظاهر كما يدل عليه ملاحظة الروايات الواردة في الباب وقول يحيى الاتي في آخر الباب **١٢** **هـ** قوله ان كان في مجلس اي داخل المسجد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذن بصيغة المفعول بالصلوة فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فصل بعد الاقامة ثم رجع صلى الله عليه وسلم بعد الفراغ عن الصلوة ومجن جالس في مجلسه في مكانه الاول لم يصل معه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما منعك ان تصلي مع الناس اي جماعة المسلمين الذين صلوا معي الست برجل مسلم قال الباجي يحتمل الاستقسام ويحتمل التوزيع وهو الاظهر ولا يقتضي ان من لم يصل مع الناس ليس بمسلم اذ هذا لا يقول احد الخ فقال بلى يا رسول الله انا مسلم حقا ولكن كنت قد صليت في اهل بيتي ما تركت الصلوة وانما اكتفيت بصلوتي في اهلي ولعله قد سمع قبل ذلك لاصطوتين في يوم فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ اجئت المسجد اقيمت الصلوة فصل مع الناس وان كنت قد صليت اي في اهلك قال الباجي ان محل على غالب احوال الناس في ان من صلى في بيته صلى فذا قصر على الفذ وبه قال مالك والشافعي وقال احمد واسحق ذلك في الفذ وغيره الخ واستدل الامام الشافعي بعموم الحديث على عموم الامادة وقال الحنفية لا تعاد الا الظه والعشاء وقال الامام محمد لان النافلة بعد الصبح والعصر لا تجوز ولا تكون النافلة وتركا تقدم ولا يشكل عليهم بالحديث بعد ما تبين ان القصص لصلوة الظه ولو سلم فالحديث مبيح واحاديث النهي مع شهرتها محرمه والترجيح للحرمات **١٣** **هـ** قوله فقال اني اصلي في بيتي بالافراد على الظاهر ثم ادرك الصلوة مع الامام في المسجد فاصلي بزيادة الفاء للتعقيب وتقدم العزة للمعادة اي الزيد في صلوتي فاصلي معه فقال له عبد الله بن عمر نعم صل معه فقال له الرجل السائل ايتهما قال القاري بالنصب في اكثر النسخ وفي نسخة السيد بالرفع والاول اظهر اجعل صلوتي بين ايتهما اعني عن فرضي فقال له عبد الله بن عمر او ذلك اليك انما ذلك الى الله يجعل الغريضة اي شاء يعني الله يعلم التي يتقبلها عن الغريضة وهذا مختار المالكية كما تقدم عن الازاري في الشرح الكبير وندب لمن لم يحصل فضل الجماعة ان يعيد صلواته ولو بوقت ضرورية لا بعده مفوضا امره الله تعالى في قبول ايها شاء لعرضه وقال ابن حبيب معناه ان الله يعلم التي يتقبلها فاما على وجه الاعتداد بها في الاولى ومقتضاه ان يصل الصلوتين بنية العزم ولو صلى احدهما بنية النفل لم يشك في ان الثانية فرض وقال ابن عبد البر رجع مالك واصحابه ان من صلى وحده لا يؤم في تلك الصلوة وهنالك موضع ان الاولى فرض وعليه جماعة اهل العلم وقال ابن الماجشون وغيره اناذ بر القبول فان الله تعالى قد يقبل الغريضة دون النافلة وبالعكس قال القاري لان المدار على القبول وهو مخفي على العباد وان كان جمهور الفقهاء يجعلون الاولى فريضة ويمكن ان يقع في الاولى فساد فيجب الشرع على الثانية بدلا من الاولى قاله ابي عبد الله الاخرى غير النظر الفقهي الذي هو تلت ومقتضى قواعد الحنفية والمالكية انما على وجه الاعتداد بكون الاولى وكذلك في البعيد عن الشافعي **١٣** **هـ** قوله ان رجلا سأل سعيد بن المسيب

فقال اني اصلي في بيتي ثم اتي المسجد فاجد الامام بالنصب فاجد الامام يصلي مع الجماعة فاصلي معه واعيد صلوتي فقال سعيد نعم تعيد الصلوة معه فقال الرجل السائل فايةهما اجعل اي اعيد صلوتي الغريضة فقال سعيد فانت تجعلها متعينا انما ذلك الى الله يقبل ايها شاء عن الغريضة اذ اصلحت كليهما بنية الفرض فاجاب سعيد ايضا مثل جواب ابن عمر و يستل فيه ايضا ما كان محتملا في اثر ابن عمر **١٤** **هـ** قوله فقال الرجل السائل اني اصلي في بيتي في وقتا ولفظ المشكوة يصل احدنا في منزله الصلوة ثم ياتي المسجد الحديث في بيتي ثم اتي المسجد فاجد الامام يصلي افاصل معه مرة اخرى بعد ما صليت في بيتي فقال ابو ايوب نعم فصل معه فان من صنع ذلك يعني اعادة الصلوة مع الجماعة فان لم يسمع اوشك من الراوي مثل سهم جمع قال القاري اي نصيب من ثواب الجماعة قال ابن وهب معنى ذلك لرسمان من الازرق قال الاخفش الجمع الجيش قال تعالى يهزم الجمع ابيهم الجمع هو السهم من الغنيمة وقال ابن عبد البر لابر الخازي في سبيل الله وقال الباجي يحتمل عنده ان ثواب مثل ثواب الجماعة ويحتمل مثل سهم من سهم من بيتية بالرد لفته في الجمع لان جماع اسم الرد لفته ويحتمل ان له سهم الجمع بين الصلوتين صلوة الفذ و صلوة الجماعة فيكون فيه الاجابة لا يضيع لاجرا لصلوتين وقال اللاذري يروى فان له سها جمعا بالثنتين اي ايضا عفي لاجرا مرتين وقال الزرقاني الاول الاشبه والاصوب ومعنى سهم جمع نصيب رجلين معرو عن فضلاء العرب وذكر الاستشاد فيه **١٥** **هـ** قوله كان يقول من صلى المغرب او الصبح ثم ادركها مع الامام فلا يعد لهما للنهي عن الصلوة بعد الصبح ولان النافلة لا تكون وتر او اثر ابن عمر **هـ** فخرج عبد الرزاق ايضا ولفظ ان كنت قد صليت في اهلك ثم ادركت الصلوة في المسجد مع الامام فصل مع غير الصبح والمغرب فانها لا يصلحان مرتين والى هذا ذهب الاوزاعي والسنن والثوري قال الزرقاني ويقول ابن عمر قالت الحنفية واصنافوا العصر ايضا لورود النهي عن الصلوة بعد العصر ولم يذكره ابن عمر لانه كان يحمله على انه بعد الاصفه **١٦** **هـ** قوله قال مالك ولا اري بأسا ان يصلي مع الامام من كان قد صل في بيته مثلا ولا يخص بالبيت بل المراد ان صلاحها منفردا فاجدها مع الامام الصلوة كلها الا صلوة المغرب فانه اذا اعادها كانت شقفا لانها صادت ستا وادود عليه الشافعي بان كيف يصير شقفا وقد فصل بينهما بسلام والحنفية موافقة للمالكية في نفس المسئلة ومما لفته في التعليل وعلى الامام محمد بن الحسن عدم اعادة المغرب بان الامادة نافلة ولا تكون النافلة وتر او اثر قال ابو عمر بن العلاء احسن من تعليل مالك قال الزرقاني وقال ابن رشد في البداية اما من استثنى من ذلك صلوة المغرب فقط فانه خصص العموم بقياس الشبهة وهو مالك وذلك ان زعم ان صلوة المغرب هي وتر فلو اعيدت لاشبهت صلوة الشفع لانها بمجموع ذلك تكون ست ركعات فكانها تنشق من جنسها الى جنس صلوة اخرى وهذا القياس فيه ضعيف لان السلام قد فصل بين الاوتار والتمسك بالعموم اقوى من الاستثناء بهذا النوع من القياس واقرى من هذا ما قاله الكوفيون من انه اذا اعادها يكون قد ادتر مرتين وقد جاد في الاثر لا وتران في ليلة **١٧**

كانت شفاعته في صلاة الجماعة **مالك** عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا صلى أحدكم للناس فليخفف فكل من فيهم السقيم والضعيف والكبير وإذا صلى أحدكم لنفسه فليطول ما شاء **مالك** عن نافع أنه قال قمت وراء عبد الله بن عمر في صلاة من الصلوات وليس معه أحد غيري فخالف عبد الله بن عمر بيده فجعلني حذاءه عن يمينه **مالك** عن يحيى بن سعيد أن رجلاً كان يؤم الناس بالعتيق فأرسل إليه عمر بن عبد العزيز فنهاه قال مالك وإنما نهاه لأنه كان لا يعرف أبوه **صلاة الإمام وهو جالس** **مالك** عن ابن شهاب عن انس ابن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ركب فرساً فصرع عنه فحشش شقه الأيمن فصلى صلاة من الصلوات وهو قاعد و صليتنا وراءه فلما انصرف قال إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا صلى قائماً فصلوا قائماً وإذا ركع فاركعوا وإذا رفع فارفعوا وإذا قال سمع

له قوله العمل في صلاة الجماعة يعني الأمور التي ينبغي أن يحافظ عليها في صلاة الجماعة أهم من أن يكون من أفعال الإمام أو المأموم ففي الحديث الأول بيان للتخفيف للإمام وفي الثاني صفة الموقف والثالث صفة الإمام **١٢** **له** قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا صلى أحدكم بالناس إماماً فليخفف بهذا من الأمور الإضافية فتطول قوم عنه قوم تخفيف فينبغي أن يقتدى بصنع قوم بشرط أن لا يبلغ الإخلال في الفرائض والواجبات فلا بد من التخفيف مع الإكمال فإن فيهم الضعيف خلقة والسقيم من المرض والكبير سناً قال ابن عبد البر وأكثر دواء الوطال يقولون والكبير وقال أيضاً ينبغي لكل إمام أن يخفف جمده لأمه صلى الله عليه وسلم بالتخفيف وإن علم الإمام قوة من خلفه فإنه لا يدرى ما يحدث عليهم من حادث وشغل وحاجة وقد ذكر الرب عز وجل الأعداء التي من أجلها سقط فرض قيام الليل فقال علم أن سيكون منكم مرضي الآية فينبغي للإمام التخفيف مع الإكمال فإنه صلى الله عليه وسلم قال لمن لم يترك ركوعه ولا سجوده أرجع فصل فأنك لم تصل وكان ممن يخفف الصلاة من السلف انس بن مالك وكان سعداً إذا صلى في المسجد خفف وإذا صلى في بيته الحال فقليل فقال إنما أمرت بقدرى بنا وصلى الزبير بن العوام صلاة خفيفة فقليل لأنهم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أخف الناس صلاة قال أنا نادر هذا الوسواس فقال عمار إذا فوض الصلاة قبل دسوس الشيطان وكان البهرية يتم الركوع والسجود ويتجوز فقليل لهذا كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم وأجوز ذكر هذه الآثار ابن أبي شيبة قاله يعني **١٢** **له** قوله وإذا صلى أحدكم لنفسه فليطول ما شاء ولمسلم فليصل كيف شاء استدل به على جواز الطالة القراءة **١٢** **له** قوله أنه قال قمت وراء عبد الله بن عمر في صلاة من الصلوات وليس معه أحد غيري يعني كنت منفرداً في الصف وقمت خلفه فخالف عبد الله بن عمر بيده أي ماله إلى خلف ظهره فجري إلى جنبه فجعلني حذاءه بكسر الهمزة وذل مجترة بالمداي مما ذكروه عن يمينه لأنه قد تقدم في حديث ابن عباس في صلاة الليل أن سنة المأموم إذا كان واحداً أن يقف على يمين الإمام عند سجود الفقرة ولو صلى منفرداً خلف الصف يصح صلاته عند الجمهور **١٣** **له** قوله أن رجلاً كان يؤم الناس بالعتيق موضع معروف بالمدينة قال الزناد قال قال الجهم العتيق الوادي جمع عتقة وكل ميل شقة ما السيل وموضع بالمدينة وباليهامة وبالطائف وببهامة وبجدة وموضع آخر قال سأل إليه أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز فنهاه عن الإمامة قال مالك وإنما نهاه لأنه كان لا يعرف ببناء الجمهور البهال ابن عبد الله هذه كناية كالتفريق أنه ولد الزنا فذكره أن ينصب إماماً فقلقت نظفة خبيثة كما يجب من حملت به أمر ما فأنكره أسكران ولا ذنب عليه في ذلك الخ قال الساجي اختلف الناس في ولد الزنا هل يكون إماماً لا ينفذ به ما يكروه ذلك فإن أم جازت صلاة من أتم به وهو قول الليث والشافعي وقال عيسى بن دينار لا تكراه إمامته ولد الزنا إذا كان في نفسه إلا لذلك وبه قال الأوزاعي والثوري ومحمد بن عبد الحكم الخ قال العيني وإمامته ولد الزنا جائزة عند الجمهور وأجاز النخعي إمامته والشعبي وعطاء والحسن وقالت عائشة ليست عليه من ولد البهية شيء واليه ذهب الثوري والأوزاعي وأحمد واسحق ومحمد بن عبد الحكم وكرها عمر بن عبد العزيز وجماعته مالك إذا كان داياً وقال الشافعي كرهه أن ينصب من لا يعرف أبوه إماماً وقال ابن حزم الأعمى والنخعي والعباد ولد الزنا واحد بهم والقرشي سواداً لا تفضل بينهم إلا بالقراءة وقال الحنفية تكراه إمامته العبد وولد الزنا لأنه يستحق به فإن تقدم جازت الصلاة **١٣** **له** قوله صلاة الإمام وهو جالس يعني عن أحمد واسحق وابن حزم والأوزاعي ونفر من أهل الحديث أن الإمام إذا صلى قائماً يصلي من خلفه قعوداً وقال مالك لا يجوز صلاة القاعد على القيام خلف القاعد لا قاعداً ولا قائماً وقال أبو حنيفة والشافعي والثوري والجمهور السلف لا يجوز للقادر على القيام خلف القاعد لا قائماً ولا قاعداً **١٣** **له** قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ركب فرساً في ذي الحجة سنة خمس من الهجرة فآخذه ابن جنان وبه جزم العيني فصرع عنه قال الزناد في بعض الصادق كسر الراء سقط عن الفرس ولمع فيه فصرع عنه ولا بد داود بن خزيمة فصرع على جذع نخلة الخ قال الجهم في القاموس الصرع وكسر الطرح على الأرض كالمصرع و

صرعه كنهه وكذا قال جماعة من أهل اللغة فعلم أن ما فصره به شرح الحديث قاطبة يقول سقط بيان المراد لا بيان الغية ومعناه اسقط فحشش يعني الجهم وكسر الهمزة المهملة أي خدش وقيل فحشش فوق الخدش وحشك أن صلى الله عليه وسلم لم يقتدر أن يصلي قائماً وإنما خدش خدش الجهم وقال العيني فحشش سبع الجهم وهو الخدش يقال جششته وجششته خدشه وقيل أن يصبر شيء ينسج كالخدش أو أكثر من ذلك الخ وقال أيضاً جشش أي خدش وهو أن ينسج جلد العضو شقة الأيمن ولا ينفذ فيه رواية بشره إلا السامع وكذا رواية إلى داود وغيره عن جابر فصرعه على جذع نخلة فأنفكت قدمه لاحتال وقوع الأمرين وفي رواية للبخاري فحششت ساقه أو كفت قال العيني ويروى بالواو الواصلة وفي لفظه عند أحمد بسند صحيح أنفكت قدمه **١٣** **له** قوله فصل صلاة من الصلوات الظاهر المراد الفرض وهي عيامة عن ابن القاسم أنها كانت نفلًا ولتعب بان في الـ داود وغيره عن جابر الجهم بأنها فرض قال الحافظ لكن لم أقف على تعيينها إلا أن في حديث انس فصل بنا يومئذ فكاننا ننادي بالظن والعصر انتهى وهو قاعد وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم صلى قاعداً في ثلثة مواضع قال عياض يحتمل أنه صلى الله عليه وسلم إمامه من السقط رضى في الاعضاء منه من القيام وقال الحافظ ليس كذلك وإنما كانت قدمه منكبة كما في رواية بشر قلت ولما منع من الجمع بل هو الأقرب فإن مثل النبي صلى الله عليه وسلم لا يمكن أن يكون له عذر مانع عن القيام في الصلاة إلا ما يناسب علوه تهمة قال العيني وقال الخطابي معناه أنه قد أجمع جلدته وقد يكون ما أصاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك السقوط مع الخدش رضى في الاعضاء وتوجب فذلك منه القيام إلى الصلاة انتهى **١٣** **له** قوله ودأبه قعوداً الظاهره يخالف حديث ما شئت الأتي بعد بلفظ وصل ودأبه قوم قياماً والجمع بينهما أن في رواية انس هذه اختصاراً وكانه اقتصر على ما آل إليه الأمر بعد أمره لم يلبس وجمع بينهما القربى بان بعضهم قعدوا في الحال وبعضهم جلس بعد الاشارة وجميع آخرون بتعدده الواقعة ولا بعده فيه بعد أما تقدم أنه صلى الله عليه وسلم صلى جالساً خمس ليال وما قال الزرقاني وفيه بعد لأن حديث انس أن كان سابقاً لزم النسخ بالاجتماع وان كان متأخراً لم ينتج إلى إعادة إماماً لأنهم امتثلوا أمره السابق وصلوا قعوداً انتهى فليس بوجبه لأن حديث انس أن كان متأخراً مانعاً من إعادة قوله إنما جعل الإمام ليؤتم به تأكيداً أي يكون في الجماعة في المرة الأخرى بعض من لم يكن في المرة الأولى ولا مانع أيضاً في أنه صلى الله عليه وسلم لم يعد أمره بل الراوي على أمره السابق بيان سبب فتودهم في الصلاة وهو الأقرب عندي **١٣** **له** قوله فلما انصرف عن الصلاة قال صلى الله عليه وسلم وهذا بيان لسبب صلوتهم جالساً إنما جعل بناء الجمهور وكله إنما للعصر للباخرة والاهتمام بالإمام أي إماماً فالفعول الثاني لقوله جعل مخذوف تقديره إنما جعل الإمام إماماً والمفعول الأول قام مقام الفاعل أو جعل بمعنى نصب واتخذ فلما جازته إلى التقدير ليؤتم ويعتدى به قال في الاستئذان كذا لا ممن في المواطن مالك فلا تختلفوا عليه فيه حجة لقول مالك والثوري والي حنيفة وأكثر التابعين أن من خالف نيته إمامه بطلت صلاة المأموم إذا اختلفت أشد من اختلاف النيات التي عليها مدار الأعمال الخ في التمهيد روى الزيادة ابن وهب ويحيى بن مالك والي على النخعي وجماعة قال الـ في شرح مسلم فيه حجة لما تك والجمهور في ارتبا صلاة المأموم بصلاة الإمام بإجماع زيادة قوله فلا تختلفوا عليه ودعوى الشافعي والحمدتين في قولهم يصح صلاة المفسر خلف المتفضل و صلاة الظهر خلف من يصلي العصر وقصر والاختلاف المنى عن اختلاف في الأفعال الظاهرة عمه مالك إذا اختلفت أشد من الاختلاف في النيات في صلاة فرضين أو نقل وفرض انتهى قلت وليست عليه أيضاً بالحديث المشهور الإمام منامن واكتفى لا يتضمن الزائد منه ولا الأجنبي فلا يتضمن النقل الفرض ولا الفرض فرضاً آخر نعم يتضمن الآدون منه فيقتضين النقل وهذا كله من أجل البيهسيات قال الشافعي ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد لا يجوز اقتداء المفسر من بالمتفضل كما لا يجوز عندهم أن يصلي فرضاً خلف من يصلي فرضاً آخر مع قول الشافعي

له قوله انما قالت صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في مشرقة له من جذوع النخل كما في رواية البخاري ولوب عليه الصلوة في النهر والسطوح والخشب وهو شاك على وزن قاض بجفة القاف من الشكاية بمعنى المرض كأنه يشكر مزاجه لانحراف عن الاعتدال والحاصل ان عائشة ابهمت الشكوى وبين جابر والسبب وهو السقوط عن الفرس وعين جابر الحلة في الصلوة قاعدة وبى انفكاك القدم انتهى

فصل رسول الله صلى الله عليه وسلم حال كونه جالسا وقد صلى النبي صلى الله عليه وسلم قاعدة في ثلثة مواضع هذه وفي غزوة احد وفي مرض موته قال ابن رسلان وصلى واداه قوم حال كونهم قياما فاشاء الرايهم ان اجلسوا لفظ الى من الاشارة بجميع رواية الموطا فلما انصرف ايام من الصلوة قال انما جعل الامام اماما كما تقدم ليؤتم به يزاو البخاري في روايته اذا كبر تكبيرا وقال العيني صححه ابو حنيفة على ان المتقدمي كبير مقدارنا

تكبير الامام لا يتقدم ولا يتاخر لان الغاء للجمال وقال ابو يوسف ومحمد الافضل ان يكبر بعد فراغ الامام من التكبير لان الغاء للتعقيب الخ فاذا ركع فاركعوا قال ابن النير

مقتضاه ان ركوع المأموم يكون بعد ركوع الامام اما بعد تمام انحنائه واما ان يسبق الامام باوله فيشرع فيه بعد ان يشرع الخ واذا رفع رأسه من الركوع فاركعوا زادني رواية عمدة عن هشام عند البخاري فاذا سمع فاجهد واذا صلى جالسا فجلسوا جالسا اي جالسين حال كما

تقدم واستدل بالحدِيثين من قال يجلس المأموم اقتداء بالامام وان لم يكن معزودا
والجمهور على خلاف ذلك وقال العيني الصحيح به احمد واستثنى ابن حزم والادراعي و
نفر من اهل الحديث ان الامام اذا صلى قاعدا يصلي من خلفه قعودا وقال مالك
لا يجوز صلوة القادر على القيام خلف القاعد لاقائما ولا قاعدا وقال ابو حنيفة والثاقلني
والشوري والوثود والجمهور السلف لا يجوز للقادر على القيام ان يصلي خلف القاعد
الاقائما والجواب عن الحديث من وجوه الاول انه منسوخ وناسخه صلوة النبي صلى الله
عليه وسلم في مرض موته قاعدا بهم قيام وسيأتي في الحديث الثاني ان كان محضوما
بالنبي صلى الله عليه وسلم الثالث يعمل قوله اذا صلى جالسا فصلوا جوسا على انه اذا
كان الامام في حالة الجلوس فاجلسوا ولا تتخلوا عنه بالقيام وكذلك اذا صلى قائما
فصلوا قايما يعني اذا كان في حالة القيام فقوموا فلا تتخلوا عنه بالتعود كما في قوله
اذا ركع فاركعوا واذا سجد فاسجدوا وفيه بعد ١٢ ١٣ قوله ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم خرج من بيته في مرضه الذي توفي فيه بعد ان وجد في مرضه نوعا من النفثه
فاقا زاد في اكثر النسخ المسجد بهادي بين اثنين فوجد ابا بكر وهو قائم يصلي بالناس
امتثالا لامره الشريف واستدل بهذا الحديث على ان الاستخفاف بالامام الراتب اذا
اشكل اول من صلاته بهم قاعدا لانه صلى الله عليه وسلم استخفف ابا بكر ولم يصلي بهم
قاعدا غير مرة واحدة قاله المافظ فاستأخر اى ادوان يتأخر ابا بكر تاذا معا صلى الله عليه
وسلم وفيه التاديب مح الكبر ثم التأخر كما ثبت عن ابي بكر في روايات غير هذه القصصه
مخصوصا بالنبي صلى الله عليه وسلم لا يصح لغيره وادعى ابن عبد البر الاجماع
على انه لا يجوز ذلك لغيره وقال بعض المالكيه تأخر ابي بكر وتقدم صلى الله
عليه وسلم من خواصه صلى الله عليه وسلم ولا يفعل ذلك بعده كذا في حواشي البخاري فاشار اليه
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كما انت كلمته ان بفتح الهيمه وسكون النون مفسره وانت
بتدأ أخذت خبره والكاف للتشبيه اى يكن حالك في المستقبل مشابها لما لك في الماضي
او زائدة اى الذى انت عليه وهو الامامه قاله الزرقاني قلت ادكما
انت عليه من محل القيام ولفظ البخاري فأوما النبي صلى الله عليه وسلم
ان مكانك بالنصب اى الزم مكانك وفي طريق آخر فأوما النبي صلى الله عليه وسلم اليه
بان لا يتأخر فجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم الى جنب ابي بكر وفي رواية للصحاحين
هذاه ابي بكر والاصل للامام ان يتقدم اذا كانوا اكثر من واحد العارض تحقيق المكان وكما
انهم لو كانوا كلمه عره وغير ذلك وهذا على طريق الاولويه والآخره للمساواة ايضا قال
العيني استدلى به على جواز مخالفة موقف الامام للضرورة كمن قصدا يبلغ عنه ويطلب به
من زحف عن الصف ١٢ ١٣ قوله فكان وفي نسخة وكان ابو بكر يصلي قائما بصلوة
رسول الله صلى الله عليه وسلم ويقعد ويصلي الله عليه وسلم جالس وكان الناس يصلون
ويتبعون بصلوة ابي بكره استدلى به الشعبي على جواز اتيان بعض المأمومين ببعض وهو
مختار الطبري ولوب عليه البخاري الرجل يات بالامام وياتم الناس بالما موم وغمره هذا
لاقتداء من احرر قبل ان يرفع رؤسهم الصف الذي يليه يكون مدركا للركوع وان رفع
الامام رأسه قبل ذلك والجمهور على خلاف ذلك والمعنى عندهم انهم كانوا يصلون بصلوة
ابي بكر اى بتبليغه لم يفتخرون به ما كان صلى الله عليه وسلم يفعل لضعف صورته صلى الله
عليه وسلم من ان يسمع الناس تكبيره الانتقال فالصديق الاكبر يسمعهم ذلك في رواية الصحاحين
عن عبيد الله عن ابي بكر يصلي وهو قائم بصلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو قائم
الحديث وما قاله الشعبي وغيره يا باه المحصر في قوله صلى الله عليه وسلم انما جلس الامام ليؤتم
به فعمل ان شان الامامه متفرقة في الامام ولا يجوز ذلك للمأموم واستدل بهذه الاحاديث
من ذهب الى جواز امامته القاعد وقال البايجي اختلف الآثار في صلوة النبي صلى الله
عليه وسلم في موضع وصلوة ابي بكر اختلفا فابينا واختلف العلماء في الاحكام المتعلقة بهسا
لاختلافها واخذ كل طائفة ببعض تلك الاحاديث فزوى عنه ما تقدم من انه صلى الله
عليه وسلم ام ابا بكر وروى الاسود بن يزيد عن عائشة رضي الله عنهما صلى الله عليه وسلم خلف
ابي بكر ورواه مسروق عن عائشة فمن جرد ان يؤم القاعد القائم تعلق بحديث عروة عن
عائشة في ذلك ومن منع ذلك قال ان رواية عائشة اختلفت في ذلك ولم تختلف

القاعد مائة عن اسمعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص عن مولى لعمر بن العاص أول عبد الله بن عمرو بن العاص عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلوة أحدكم وهو قاعد مثل نصف صلوته وهو قائم **مائة** عن ابن شهاب عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه قال لما قدمنا المدينة نالنا وباء من وعكم بأشد ما فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس وهم يصلون في سمعتهم قعودا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة القاعد مثل نصف صلوة القائم **مائة** عن ابن شهاب عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن السائب بن يزيد عن المطلب بن أبي وداعة السهمي عن حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في سمعته قاعدا قط حتى كان قبل وفاته بعام فكان يصلي في سمعته قاعدا ويقرأ بالسورة فيدبرها حتى يكون أطول من أطول منهما **مائة** عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها أخبرته أنها لم تسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلوة الليل قاعدا قط حتى أسن فكان يقرأ قاعدا حتى إذا أراد أن يركع قلم فقرأ نحو من ثلاثين أو أربعين آية

هـ قوله أنه قال لما قدمنا المدينة نالنا وباء من وعكم بأشد ما فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس وهم يصلون في سمعتهم قعودا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة القاعد مثل نصف صلوة القائم **مائة** عن ابن شهاب عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن السائب بن يزيد عن المطلب بن أبي وداعة السهمي عن حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في سمعته قاعدا قط حتى كان قبل وفاته بعام فكان يصلي في سمعته قاعدا ويقرأ بالسورة فيدبرها حتى يكون أطول من أطول منهما **مائة** عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها أخبرته أنها لم تسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلوة الليل قاعدا قط حتى أسن فكان يقرأ قاعدا حتى إذا أراد أن يركع قلم فقرأ نحو من ثلاثين أو أربعين آية

هـ قوله أنه قال لما قدمنا المدينة نالنا وباء من وعكم بأشد ما فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس وهم يصلون في سمعتهم قعودا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة القاعد مثل نصف صلوة القائم **مائة** عن ابن شهاب عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن السائب بن يزيد عن المطلب بن أبي وداعة السهمي عن حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في سمعته قاعدا قط حتى كان قبل وفاته بعام فكان يصلي في سمعته قاعدا ويقرأ بالسورة فيدبرها حتى يكون أطول من أطول منهما **مائة** عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها أخبرته أنها لم تسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلوة الليل قاعدا قط حتى أسن فكان يقرأ قاعدا حتى إذا أراد أن يركع قلم فقرأ نحو من ثلاثين أو أربعين آية

هـ قوله أنه قال لما قدمنا المدينة نالنا وباء من وعكم بأشد ما فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس وهم يصلون في سمعتهم قعودا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة القاعد مثل نصف صلوة القائم **مائة** عن ابن شهاب عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن السائب بن يزيد عن المطلب بن أبي وداعة السهمي عن حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في سمعته قاعدا قط حتى كان قبل وفاته بعام فكان يصلي في سمعته قاعدا ويقرأ بالسورة فيدبرها حتى يكون أطول من أطول منهما **مائة** عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها أخبرته أنها لم تسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلوة الليل قاعدا قط حتى أسن فكان يقرأ قاعدا حتى إذا أراد أن يركع قلم فقرأ نحو من ثلاثين أو أربعين آية

رواية انس ان ابا بكر في تلك الصلوة فكانت اول والله اعلم انتهى وقال العيني اخلفت الروايات بل كان النبي صلى الله عليه وسلم الامام او ابو بكر الصديق رضي الله عنه فجماعة قالوا الذي رواه البخاري ومسلم وغيرهما من حديث عائشة مخرج في ان النبي صلى الله عليه وسلم كان الامام اذ جلس من يسار الي بكر ولقول فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس جالسا وابو بكر قائما يقتدي به وجماعة قالوا كان ابو بكر هو الامام لما رواه شعبه عن الاعمش عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى خلف الي بكر وفي رواية مسروق عن ابنه صلى الله عليه وسلم صلى خلف الي بكر في جالسا في مرضه الذي توفي فيه قال البيهقي لا تمارض في امارتها فان الصلوة التي كان فيها النبي صلى الله عليه وسلم اماما هي صلوة الظهر يوم السبت او يوم الاحد والتي كان فيها ما موما هي صلوة الصبح من يوم الاثنين وقال نعيم بن الي هذه الاخبار التي وردت في هذه القصة كلها صحيحة وليس فيها تمارض فان النبي صلى الله عليه وسلم صلى في مرضه الذي مات فيه صلاتين في المسجد في احداهما كان اماما وفي الاخرى كان موما وقال الغنياء المقدسي وابن ناصر صحيح وثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى خلفه مقتديا به في مرضه الذي توفي فيه ثلث مرات ولا ينكر ذلك الاجاهل لا علم له بالرواية وقيل ان ذلك كان مرتين جمعا بين الاحاديث وبه جزم ابن حبان وقال ابن عبد البر الآثار الصحاح على ان النبي صلى الله عليه وسلم كان الامام انتهى قال الحافظ قال ابو بكر ابن العربي لا جواب لاصحابنا عن حديث مرض النبي صلى الله عليه وسلم بمرض عبد السبك اتباع السنة اولي والتقصيص لا يثبت بالاحتمال قال الاثني سمعت بعض الاشياخ الجاهل احد وجهه التقصيص وقال النبي صلى الله عليه وسلم والتبرك به وعدم العوض عنه يقتضي الصلوة معه على اي حال كان وليس ذلك لغيره ورد بعموم قوله صلى الله عليه وسلم صلوا كما رأيتموني اصلي قال الحافظ في الفتح وقدم قاعدا جماعة من الصحابة بعده صلى الله عليه وسلم منهم اسيد بن حنيفة وجابر بن عبد الله بن قيس بن عمرو بن مالك والاسانيد عنهم بذلك صحيحة اخرها عبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن ابى شيبة وغيرهم بل ادعى ابن حبان وغيره اجماع الصحابة على صحة امامة القاعد لم تلت لكن هذه الآثار حميدة على من ينكر امامة القاعد مطلقا على من يقول بجلوس المؤمنين لجلوس الامام فان هذه الآثار كما ذكرها الحافظ بعد ذلك مبسوطة تدل على جلوس المؤمنين نعم او مخرج دليل للمجموع قوله تعالى قوموا الساعة ثنتين السبع في وجوب القيام لا يمكن ان يترك الا بمثل **هـ** قوله فصل صلوة القائم على صلوة القاعد الفضل بقاء ومجتمعة الزيادة والمراد بها النوافل لان الفرائض ان اطاق القيام فيها ففعلها باطله عند الجميع عليه اعادة فكيف لم نصف فضل بل هو عاص وان عجز عنه ففرضه الجلوس اتفاقا لان الله تعالى لا يكلف نفسا الا وسعها فليس القائم بافضل منه لان كلا ادي فرضه على وجه الم قال سفيان الثوري في هذا الحديث من صلى جالسا فله نصف اجر القائم هذا الصحيح ولم ينس لغيره واما من كان له عذر من مرض او غيره فصلى جالسا فله مثل اجر القائم وقد روى في بعض الحديث مثل قول الثوري قال الثوري **هـ**

قوله ان

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلوة أحدكم تنفلا وهو قاعد جملة حالته مثل نصف اجر صلوة وهو قائم قال ابن عبد البر لما في القيام من المشقة اول ما شاء الله ان يتفضل به وقد تقدم ان المراد منها النوافل دون الفرائض لان الفرض ان اطاق القيام ففعلها فصلوة باطله عند الجميع عليه اعادة فكيف يكون له نصف فضل صلوة بل هو عاص وان عجز عن القيام ففرضه القعود اتفاقا لا يكلف الله نفسا الا وسعها فليس القائم بافضل منه لان كلا ادي فرضه على وجه الم قال سفيان الثوري في هذا الحديث من صلى جالسا فله نصف اجر القائم هذا الصحيح ولم ينس لغيره واما من كان له عذر من مرض او غيره فصلى جالسا فله مثل اجر القائم وقد روى في بعض الحديث مثل قول الثوري قال الثوري **هـ**

ثم رُكعتان عن عبد الله بن يزيد وعن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي جالساً فيقرأ وهو جالس فإذا بقي من قراءته قدر ما يكون ثلثين أو أربعين آية قام فقرأ وهو قائم ثم رُكعتان وسجد ثم صنع في الركعة الثانية مثل ذلك **م** قال انه بلغه ان عروة بن الزبير وسعيد ابن المسيب كانا يصليان النافلة وهما محتببان **الصلوة الوسطى** **م** قال عن زيد بن اسلم عن القعقاع بن حكيم عن أبي يونس مولى عائشة أم المؤمنين انه قال امرتني عائشة ان اكتب لها مصحفاً فقالت اذ بلغت هذه الآية فاذني حافظوا على الصلوة

١ قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في آخر حياته بعد ما اسن كما تقدم يصلي النوافل صلاة الليل او في النار ايضا جالساً حال فقرأ فيها القرآن بقدر ما يشاء وهو جالس فإذا بقي ما اراد من قراءته قدر ما يكون ثلثين أو أربعين آية انتهى بهذا التمييز عن التمييز الاول قام فقرأ هذه الآيات وهو قائم فيه إشارة الى ان ما يقرأ جالساً كان أكثر من ذلك لان القيمة لا تطلق في الغالب الا على الأقل قال ابن عابد بن الفضل ان يقوم فيقرأ شيئاً ثم يركع يكون موافقاً للسنة ولو لم يقرأ ولكنه استوى قائماً ثم رُكعتان لم يستوى قائماً وركع لا يركع لانه لا يكون ركوعاً قائماً ولا ركوعاً قائماً ثم رُكعتان وسجد ثم صنع في الركعة الثانية مثل ذلك المذكور من قرائته ولا جالساً ثم قائماً وفيه جواز الجلوس في النافلة بعد القيام وكذا عكسه قال القاري وهذه هي جواز الركوع قائماً بعدما افتتح الصلوة جالساً جائز بالاتفاق بخلاف عكسه وتقدم ما حكاه الباجي من الاجماع على جواز ذلك ولا شك في ان العورتين كلتيهما خلافتان اما الاولى وهي جواز الجلوس بعد القيام فقوله قال القاري اذا افتتح الصلوة قائماً ثم قصد يتجاوز عن أبي حنيفة خلافاً لما ذكره صاحب البداية قال ابن المام لا فرق بين ان يقعد في الركعة الاولى او الثانية وما الثانية وصح جواز القيام بعد الجلوس فقوله قال الطحاوي ذهب قوم الى كراهية الركوع قائماً لمن افتتح الصلوة قائماً واحتجوا بحديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر للصلوة قائماً وقاعداً فاذا صلى قائماً رُكعتان قائماً واذا صلى قاعداً رُكعتان قاعداً وخبره في ذلك آخرون فلم يروا بأساً واحتجوا برواية الباب وهذا اول من الحديث الاول لان خبره على التعمد حتى يركع قائماً لا يدل ذلك **١٢** قوله كانا يصليان النافلة دون الزهيرة وهما محتبان الاحتباء ان يضم إليه الى بطنة بثوب بمحبايه مع ظهره ويشده عليها وقد يكون باليد من بحيث يكون ركبته منصوبتين وبطنه قد يمد مضمومين على الارض ويده مضمومتين على ساقيه واخرج ابن ابي شيبة عن الحسن انه كان لا يركع جالساً بل يصلي الرجل وهو محتبب وابن سيرين كان يركعه وعن ابراهيم ان كان يصلي محتبباً قال الباجي والاصل ان الجلوس في الصلوة في موضع التبرك ليس له صورة مخصوصة لا تجزئ الا عليها بل تجزئ على صفات الجلوس من احتباء وترجيع وتورك وغيره بالمرح وقال الزرقاني لم يبين الاحاديث صفة التقعود في موضع الطلقة جوازه على اي صفة شاء المصل وأختلف في الفضل فمن الائمة الثلاثة يصلي مترجماً وقيل مجلس مفترشاً وهو موافق لقول الشافعي في مختصر الزنن وصحة الرافعي ومن تبعه وقيل متوركا وفي كل مناهج الحديث الخ قال الشوكاني ذهب ابو حنيفة وماك واهله وهو احد القولين للشافعي ان المستحب لمن صلى قائماً ان يترجع وذهب الشافعي في احد قوليه انه يجلس مفترشاً كالجلوس بين السجدين وحتى صاحب النهاية عن بعض المصنفين انه يجلس متوركا وقال القاضي حين من الشافعية انه يجلس على فخذ اليسرى وينصب ركبته اليمنى كهيئة القاري بين يدي المقرئ وهذه الخلاف انما هو في الفضل وقد وقع الاتفاق على انه يجوز ان يقعد على اي صفة شاء من التقعود **١٣** قوله الصلوة الوسطى الواردة في قوله تعالى حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى الآية قال الزرقاني هي تائيف الاوسط وهو العدل من كل شيء قال اعرابي يمدح النبي صلى الله عليه وسلم **هـ**

يا اوسط الناس طرانا في مناخيرهم واكرم الناس اثابة واثابا وليس المراد التوسط بين شيئين لان فعله صيغة التفضيل ولا يثنى منه الا ما يقبل الزيادة والتقصص والتوسط بمعنى العدل والنيار يقبلان بخلاف معنى التوسط فلا يقبلان فلا يثنى عليه الفعل تفضيل انتهى قلت ويحتمل الفعل من التوسط ايضا كالوسطى من الاصابع و

اختاره الرازي في تفسيره وقال والمراد من الوسطى ما يكون وسطى في العدد لا ما يكون وسطى بسبب الفضيلة الخ قال ابن العربي يحتمل ان يراد بالوسطى الفضل ويحتمل ان يراد به من الوسط وهو المساوي في البعد لكل واحد من الطرفين واختصوا في تعيين الصلوة الوسطى على اكثر من عشرين قولاً قال الباجي ذهب مالك والشافعي واكثر اهل المدينة الى انها الصبح وقال زيد بن ثابت وعروة انها الظهر وقال جماعة من الصحابة هي العصر وقال ابن حبيب والوجه في ذلك **ك** قوله ان قال امرتني عائشة ام المؤمنين ان اكتب لها مصحفاً قال الزرقاني مثلثة الميم والضم أشهر وقال الجوهري المصحف الكتاب مجموع ما كتبت ومصحف مكتوب نادرة والمصحف مثلثة الميم من المصحف بالضم اي جعلت فيه الصفحات قال الباجي هذا يقتضي ان يكون بعد جمع القرآن في مصحف وقبل ان يجمع المصاحف على المصاحف التي كتبها عثمان وانفذها الى الامصار لانه لم يكتب بعد ذلك في المصاحف الا ما اجمع عليه ونسب بالتواتر الخ قلت هذا اذا كان امراً عائشة روى بطريق القرطبي وكونها في القرآن اما اذا كان بطريق التفسير فلا اشكال في ان يكون منقولاً عن مصحف عثمان وكون ابن يونس في الطبقة الثانية لا يزيد الثاني لكن رواية الطحاوي وغيره بسنده عن ام حميد سألت عائشة روى عن قول الله عز وجل الصلوة الوسطى فقالت كنا نقرأها على عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وصلوة العصر الحديث فسلم انما روى الحديث بطريق القرآن ثم قالت اذا بلغت بالخطاب اي التمت الكتابة الى هذه الآية التي يأتي بيانا فاذني بالمد وال مكسورة وذن ثقيلة اي علمني امرتها بالايذان لما اردت الامار زيادة سياً في بيانها لم تكن فيما نقلت عنه والآية هي قوله تعالى حافظوا الصلوة بالامر من الغائلة لمبا لغت في المد وروى قال الرازي فان قيل للمحافظة لا تكون الا بين اثنين فالجواب من وجهين احدهما ان المحافظة تكون بين العبد والرب كانه قيل حافظ الصلوة ليحفظك الاله الذي امرك بها وان كان يكون المحافظة بين المصل والصلوة فكان قيل حافظ الصلوة حتى تحفظ لك الصلوة وحفظ الصلوة للمصل على ثلثة اوجه تحفظ عن المعاصي ان الصلوة تنبئ عن الغشياء والمنكر وتحفظ عن البلياء والمن استينوا بالعبر والصلوة وتحفظ بالشفاعة في المحشر قال تعالى اقيموا الصلوة واتوا الزكاة وما تقدمه من الانفسكم من خير تجدوه عند الله الخ بتفسير **هـ** قوله حافظوا على سائر الصلوات بادائياً او آخراً قال الكوفي اي راقبوها بادائياً او آخراً كما لا اركان والشروط وقال الخازن اي بجميع شروطها وصددها وانما اركانها وفعلها في اوقاتها المختصة بها الخ وقال الرازي الامر بالمحافظة على الصلوة امر بالمحافظة على جميع شرائطها من طهارة البدن والثوب وسر التوبة واستقبال القبلة وغيرها وبالمحافظة على جميع الاركان والا حترار من جميع البطالات سواء كان من اعمال القلوب او من اعمال اللسان او من اعمال الجوارح الخ سيما الصلوة الوسطى افروها بالذكر لفضلها وادائها ما بها واخفاها كاخفاء ليلته القدر وساعة الاجابة في الجمعة واخفاء اسمه الاعظم ووقت الموت يكون المكلف متمسكاً بما يغني عن غيرها وقوموا لله فائتين اي ساكنين لحديث زيد بن ارقم عند الشيخين وغيرهم كن نضك في الصلوة حتى نزلت فامرنا بالسكوت ونبينا من الكلام وهذا المعنى مرئج عند المحققين وقال الرازي فيه وجه احدها القنوت الدعاء والذكر وهو قول ابن عباس والشافعي وطبعين والثالث ساكنين وهو قول ابن مسعود والراجح قول مجاهد القنوت عبارة عن التسويع وخفض الجناح وسكون الاطراف وترك الالتفات و التي من القنوت القيام والسادس اختياره على بن عيسى ان القنوت عبارة عن الدوام على الشيء الخ **١٣**

والصلوة الوسطى وقوموا لله قانتين فلما بلغت أذنتها فاملت على حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وصلوة العصر وقوموا لله قانتين ثم قالت سمعتهما من رسول الله صلى الله عليه وسلم **م ٢٨** ك عن زيد بن اسلم عن عمرو بن رافع انه قال كنت اكتب مصحفاً لمحفصة ام المؤمنين فقالت اذ بلغت هذه الآية فاذا حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وقوموا لله قانتين فلما بلغت أذنتها فاملت على حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وصلوة العصر وقوموا لله قانتين **م ٢٩** ك عن داود بن الحصين عن ابن يربوع المخزومي انه قال سمعت زيدا بن ثابت يقول الصلوة الوسطى صلوة الظهر **م ٣٠** ك انه بلغه ان علي بن ابي طالب وعبد الله بن عباس كانا يقولان الصلوة الوسطى صلوة الصبح **قال** يحيى قال **م ٣١** ك وقول علي بن ابي طالب وعبد الله بن عباس احب ما سمعت الى في ذلك الرخصة في الصلوة في الثوب الواحد **م ٣٢** ك عن هشام بن عروة عن ابيه عن عمرو بن

له قوله فلما بلغت اي هذه الآية اذنتها اي اجبرت ما تشاء رضى الله تعالى منها فاملت بفتح الميم وسكون الهمزة وفتح اللام النيفه من امل وبفتح الميم واللام المشددة من المثل يقال املت الكتاب عليه اي القيمة عليه والية عليه املا فلاولى لغته الجازي بن اسد والثاني لغته بن تميم وقيل قد جاء بها الكتاب العزيز قال تعالى ولعلكم تتقون وقال تعالى فيس على عليه قال الزرقاني على بن امرئ ان اكتب حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وصلوة لواء العطف العصر وقوموا لله قانتين قال ابن عبد البر ثبوت الواو الفاصلة التي لم تختلف في ثبوتها في حديث عائشة هذا بخلاف حديث حفصة بعدة وثبوتها يدل على انها ليست الوسطى قال الجاهلي لان الشيء لا يطف على نفسه المثلث واجاب من رجع كونها العصر ان العطف قد يكون التفسير كما هو معروف عند النحاة بل هو المثلثين لرواية ابن ابي شيبة بسنده عن ابي ايوب عن عائشة قالت صلوة الوسطى صلوة العصر ومن الناس من ما أشبهت قالت صلوة الوسطى صلوة العصر وارجع من ذلك ما خرجه ابن جرير عن عروة كان في مصحف عائشة والصلوة الوسطى وهي صلوة العصر ثم قالت سمعتهما من رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني انهما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم كونها قرأنا على هذا لم نسمع نسمعا وقد سمعت اخرج مسلم عن البراء بن عازب قال نزلت هذه حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى صلوة العصر فقرأنا ما شاء الله ثم نسخنا الله فنزلت حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى الحديث ويحتمل ان عائشة روى سمعتهما على وجه التفسير لا يريده الجمع بين صلوة الوسطى وصلوة العصر فاردت اثباتها فيه على وجه التفسير كما اشار اليه الباجي وغيره **١٢** **هـ** قوله انه قال كنت اكتب مصحفاً قبل ان يجمع عثمان روى كميل بن عليه الروايات الآتية عن البراء المنصور لحفصة ام المؤمنين زوج النبي صلى الله عليه وسلم وكان يكتب المصاحف على عهد اذ كان النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدمت من روايته السجدة في قوله اذ بلغت هذه الآية الآتية فاذ في بالمدى اخبرني حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وقوموا لله قانتين فلما بلغت أذنتها بالمدى اخبرتها قالت من الاطراف اذ من الاطراف ما تقدم في بقية الصلوات والصلوات اي كل صلاة والصلوة الوسطى وصلوة العصر بالواو ودوى يجوز في اولها ما كان في تفسير للصلوة الوسطى لما تقدم روى عن عائشة صلوة العصر والروايات تفسر بعضها **١٣** **هـ** قوله انه قال سمعت زيدا بن ثابت يقول صلوة الوسطى صلوة الظهر اشد عليه بنزول الآية اذ ذاك اخرج البوداد وغيره عن زيدا بن ثابت قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الظهر بالاجرة ولم تكن صلوة اشد على اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منها فخرت حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى الآية وذا الطيالي في رواية فلا يكون ولادة الا الصف او الصفان والاس في قائلته وفي تيمم الحديث قال الزرقاني **١٤** **هـ** قوله ان علي بن ابي طالب وعبد الله بن عباس كانا يقولان الصلوة الوسطى صلوة الصبح اما من روى فقال المان في الفتح المعروف عنه خلافة وقال الزرقاني المعروف عنه انها العصر قلت كان علي روى يقول اولها انما الجمع ثم رجع عنه قال السجدي اخرج عبد الرزاق وابن ابي شيبة واحمد وعبد بن حميد والبخاري ومسلم والبوداد وغيرهم في النسائي وابن ماجه وابن جرير وابن المنذر وابن ابي حاتم والبيهقي عن زر قال قالت لعبيدة بن عياض عن الصلوة الوسطى فقال كانا نراها الخ حتى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يوم الاحزاب شغلونا عن الصلوة الوسطى صلوة العصر اذ لم يفرحهم واجمعهم نادوا واذ في طريق آخر فقرأنا يومئذ انما الصلوة الوسطى **١٥** **هـ** قوله قال الامام مالك وقول علي بن ابي طالب وعبد الله بن عباس المذكور من انها الصبح احب ما سمعت من الاقوال الى متعلق باحب في ذلك متعلق بسمعت وروى قال ابن

كعب والنس وجاهر قال الزرقاني قلت وهذا القول الثالث من الاقوال الثلاثة وهو مختار الامام مالك كما صرح به قال الشوكاني وهو ذهب الشافعي صرح به في كتبه ونقله النووي وابن سيرة الناس عن عمر بن الخطاب ومعاذ بن جبل وابن عباس وابن عمرو وبارود وعكرمة ومجاهد والرياح ومجموع اصحاب الشافعي الحاقا الى اذنا في الفتح يثبت من قال انما الصبح قوية لكن كونها العصر هو المعتبر وقال ايضا قال العلائي حاصل ادلة من قال انها غير العصر يرجع الى ثلاثة انواع احدها تخصيص بعض العجايز وهو معارض بغيره من قال منهم انها العصر ويرجع قول العصر بالنص الصبح المرفوع واذا اختلف الصحابة لم يكن قول بعضهم حجة على غيره فبقى حجة المرفوع قائمة ثانياً ما رفته المرفوع لورودها في كيد على فعل غيرها كما كتبت على المواظفة على الصبح والعشاء وهو معارض بما هو اقوى منه وهو الوعيد الشديد بالوارد في ترك صلاة العصر والشاهاج ما رفته عائشة وحفصة من قراءة حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وصلوة العصر بالواو والعطف يقتضي المخاطبة الخ واثبت غير ما به معارض لما تقدم من لفظ وهي صلوة العصر **١٦** **هـ** قوله الرخصة في الصلوة في الثوب الواحد قال الباجي الملبوس لم يقتض ان مقدار الفرض ومقدار الفضل اما الفرض للرجال فهو ما ليس بالعودة ولا غلاف في الفرض قال القاسمي الوافق فخرج من فروض الصلوة وروى قال ابو حنيفة والشافعي والعودة قال يعجب سترها اي ما بين السرة الى الركبة هذا الذي ذهب اليه جمهور العلماء من اصحابنا وروى قال ابو حنيفة والشافعي قال ابن ربيعة اتفق العلماء على ان ستر العودة فرض باطلاق واختلفوا هل هو شرط من شروط صحة الصلوة ام لا ولا يذهب مالك انها من سنن الصلوة وذهب ابو حنيفة والشافعي الى انها من فروض الصلوة وسبب الخلاف في ذلك تعارض الآثار واختلفوا في مفهوم قوله تعالى يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد هل الامر بذلك على الوجوب او على الترتيب فمن عمل على الوجوب قال المراد به ستر العودة ومن عمل على الترتيب قال المراد به تلك الزينة الظاهرة من الرداء وغير ذلك من الملابس التي هي زينة قالوا وان ذلك من لم يجد ما يستره عورته لم يترك في انه يستر الزينة فذكر ابن ربيعة ذهب مالك والشافعي الى انه ما بين السرة الى الركبة وكذلك قال ابو حنيفة وقال قوم العودة هما السودتان فقط من الرجال وسبب الخلاف في ذلك اثران متعارضان كما بهما ثابتهما حديث جرير بن عوف النخعي عروة واثان حديث انس ان النبي صلى الله عليه وسلم حصر عن فخذة قال البخاري حديث انس السرة وحديث جرير حدود الروايات مسئلة هذا الباب وهي التي قد رخصها المصنف في هذا الباب فكانت مختلفة في السلف قال الزرقاني وكان الخلاف في الصلوة في الثوب الواحد قد روى ابن ابي شيبة عن ابن مسعود قال لا يصلين في ثوب واحد وان كان اوسع ما بين السرة والارض ونسب ابن بطال ذلك الى ابن عمر ثم قال لم يباح عليهم ثم استقر الاجماع على الجواز انتهى قلت لكن منهم من قال بالكرامة كما سياتي وقال الخليل بن ابي الصلوة في الثوب الواحد لمن يقدر على كثرته هو قول جماعة الفقهاء ودوى عن ابن عمر خلافت ذلك وكذا عن ابن مسعود وقال ابن بطال ان ابن عمر لم يباح على قوله في غير نظر لانه روى مثله عن ابن مسعود ودوى عن مجاهد ايضا انه لا يصل في ثوب واحد الا ان لم يجد غيره فعمامة الفقهاء على خلافة الخ قال القسطلاني وهذا اي الجواز ذهب جمهور الصحابة كابن عباس وعلي ومطوية والنسائي مالك ومالك بن النضر والبيهقي وروى في ثوب واحد من الحسن البصري وابن سيرين والشافعي ومالك و احمد في رواية واسمعي بن ربيعة الخ **١٧**

ابن سلمة أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في ثوب واحد مشتغله في بيت أم سلمة واضعاً طرفيه على عاتقيه **م** ٣١٢
عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلوة في ثوب واحد فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم أو لكلمة ثوبان **م** ٣١٣ عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه قال سئل أبو هريرة هل يصلي
الرجل في ثوب واحد فقال نعم فقل له هل تفعل أنت ذلك فقال نعم أني لأصلي في ثوب واحد وإن ثيابي لعلى المشجب **م** ٣١٤
أنه بلغه أن جابر بن عبد الله كان يصلي في الثوب الواحد **م** ٣١٥ عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن محمد بن عمرو بن حزم كان يصلي
في القميص الواحد **م** ٣١٦ أنه بلغه عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من لم يجد ثوبين فليصل
في ثوب واحد ملتصقه فأن كان الثوب قصيراً فليتر به **قال** يحيى قال مما لك أحب الي أن يجعل الذي يصلي في القميص الواحد

وعلق عليها الثياب وفي الحكم الثياب خشبات موقفة منصوبة توضع عليها الثياب والجمع
شجب وشجب كالثياب وهو الثياب التي يعلق عليها الراعي دلوه وسقاه
وفي كتاب المتنبي في اللغة يقال فلان مثل الشجب من حيث أمه وجمعه الشجج وقال
ابن سيده الشجب والثياب خشبات ثلث يعلق عليها الراعي دلوه وسقاه قال الباجي
قول ابن هريرة هذا مع رواية عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يصلي في ثوب واحد
دون الأفضل لبيان الجواز ويحتمل أن يكون السائل كمن لا يجد ثوبين فأراد تقييد
نفسه إعلاماً بأنه يفعل مع القعدة على التوأمين فأخبره عن فعله في النادر قال مالك
ليس من أمر الناس أن يلبس الرجل الثوب الواحد في الجماعة فكيف بالمسجد قال
تعالى فخذوا زينتكم عند كل مسجد قلت ولتقدم الاجتماع على أن الصلوة في التوأمين أفضل **١٢**
٣ قوله أن جابر بن عبد الله كان يصلي في الثوب الواحد وثيابه على المشجب كما
رواه البخاري ولفظه حدثنا أحمد بن يوسف نا ما من محمد نا واقع بن محمد بن محمد بن المنكدر
قال صلى جابر في أزارقه عقده من قبل فقاه وثيابه مومونة على المشجب فقال له
قائل الفصل في أزارقه فقال إنما صنعت هذا ليراني أحمي مثلك وإني أكان له ثوبان
على صدر رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخط في الجواب زجر على الإنكار على العلماء أن
يصلي في القميص الواحد والقميص أتم ثوب واحد يصلي فيه الرجل لأن من الكشف **١٢**
٥ قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من لم يجد ثوبين استدركه على
أفضلية ثوبين وقد تقدم أن اجتماع وقال العيني ذهب طائفة من أصحابنا إلى أن الصلوة
في ثوب واحد مكروهة إذا كان قادراً على ثوبين وإن لم يكن قادراً إلا على ثوب واحد
يكبره أيعان يصلي به ملتصقاً بملابسه أن يأتريه الم فليصل به دون الياء في جميع
النسخ التي بأيدينا من الهندية والعربية وهو الظاهر ومنهظ العلامة الزرقاني بأنثبات
الياء لا إشباع في ثوب واحد ملتصقاً به قال الزهري الملتصق التوشع وهو الخلف بين
طرفيه على عاتقيه وهو الاشتغال على منكبيه فقلد البخاري قال الحافظ والذي يظهر أن قوله
وهو الخلف من كلام البخاري قلت وكذا قال العيني وقام كلام البخاري في ميمه باب الصلوة في الثوب
الواحد ملتصقاً به قال الزهري في حديثه الملتصق التوشع وهو الخلف بين طرفيه على
عاتقيه وهو الاشتغال على منكبيه الخ قال الباجي فجعل الالتفات هو التوشع والمشهور لغة أن
الالتفات هو الالتفات في الثوب على أي وجه كان فيه ظل تحت التوشع والاشتغال
وقد خص من اشتغال الصادق أن كان ذاك الثوب الواحد قصيراً أيضاً فليتر به أي يجعله
أزارقاً ولا يلتصق لأن ستر العورة أهم وهو يحصل بالاتزاد **١٢** قوله قال مالك
أحب إلى أي مندوب وليس بواجب وعليه الجمهور كما سيأتي أن يجعل الذي يصلي في
الثوب الواحد على عاتقيه أيضاً والعائق ما بين المنكبين إلى أصل العنق ثوباً وعمامة
لعله من رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي أحكم في الثوب الواحد ليس على عاتقيه شيء قال الكرماني هذا
النهي للتعظيم لكن الإجماع منعقد على جواز تركه إذا المقصود ستر العورة فبأي وجه حصل جواز
قال العيني في نظر لأن الاجتماع ما انعقد على جواز تركه وهذا أحمد لا يجوز صلوة من قدر على ذلك
وتركه ونقل ابن المنذر عن محمد بن علي عدم الجواز نقل بعضه وجوب ذلك عن نص
اشعبي والمعروف في كتب الشافعية خلافه وقال الخليلي هذا نصي استحباب وليس
على الأبيحاف فقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم صلى في ثوب كان بعض طرفيه على بعض
نساءه وحس نائمة ومعلوم أن الطرف الذي هو لابس من الثوب غير شمس لأن يترد به ويفضل
من ما يكون له ناقة في حديث جابر أيضاً جواز الصلوة من غير شيء على العائق الكرماني قال
الحافظ في الفتح قد عمل الجمهور الأمر على الاستحباب والنهي على التنزيه وعن أحمد لا تصح
صلوة من قدر على ذلك فترك جملته من الشرائع عنه تصح ويأثم جملته واجبا مستغلاً وكلام
الترمذي يدل على ثبوت الخلاف أيضاً وعقد الطحاوي له بأباني شرح المغني ونقل المتن
عن ابن عمر عن طاووس والنخعي ونقله عن ابن وهب وابن جبريد ونقل الشيخ تقي
الدين السبكي وجوب ذلك عن نص الشافعي واختاره كمن المعروف في كتب الشافعية
خلاف ذلك الخ قال الشوكاني وقد عمل بظاهر الحديث ابن حزم فقال وفرض
على الرجل أن يصلي في ثوب واسع أن يطرح منه على عاتقه أو ما فقيهان لم يفعل بطلت
صلواته فان كان ضيقاً أترد به واجزاه سواء كان معه ثياب غيره أو لم يكن الخ **١٢**

له قوله أن رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في ثوب واحد حال كونه صلى الله عليه وسلم مشتغلاً به أي بالثوب قال
المجد في القاموس اشتغل بالثوب إدارة على جسده كله في بيت أم سلمة فلف يصلي
ويحتمل المشتغل أو لما قال الباجي قال الأخفش الاشتغال أن يلتصق من رأسه إلى قدميه
والتوشع أن يأخذ الثوب من تحت يمينه فيرده على منكبيه من يمينه كذا في الأصل وهذا
الذي قال الأخفش ليس هذا الاشتغال المذكور في الحديث وإنما هو نوع من الاشتغال
والاشتغال على ضربين أحدهما التوشع وهو المذكور في حديث الأباة والثاني اشتغال
الصمد وهو الذي أنكره صلى الله عليه وسلم على جابر الخ قلت وتوضيح المقام أن هناك
ثلاثة أحاديث الأول حديث الباب وهو فعله صلى الله عليه وسلم والثاني في
أنكاره صلى الله عليه وسلم على جابر أخيه البخاري وغيره ولفظ البخاري عن سعيد بن
الحماد قال سألنا جابر عن الصلوة في الثوب الواحد فقال خرجت مع النبي
صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره فمضت ليلة فوجدته يصلي وعلى ثوب واحد
فاشتملت به وصليت إلى جانبه فلما انصرف قال ما هذا الاشتغال الذي رأيت
قلت كان ثوباً قال أن كان واسعاً فالتصق وان كان ضيقاً فأتريه ففعل ذلك
للاجل الاشتغال كما ترى بل لأن الثوب كان ضيقاً وظيفته الضيق التزاد لا
الاشتغال لأن كمال ستر العورة في القميص لا يحصل إلا بالاتزاد والثالث أحاديث
المنع من اشتغال الصمد واشتغال اليهود واختلف القول في تفسيره ولذا اختلفوا في
حكمه أن النهي للتعظيم أو للتنزيه قال العيني في تفسيره فغنى النسيان هو التوشع بالثوب وأدركه
من غير أن يرفع جانباً من ثوبه في كتاب اللباس هو أن يجعل ثوبه على عاتقيه فيصير واحداً
شقيقه ليس عليه ثوب وعن الأصمعي هو أن يشتغل بالثوب حتى يغطي به جسده لا يرفع
منه جانباً فلا يبقى ما يخرج منه يده وعن أبي عبيد الله الفقهاء يقولون هو أن يشتغل بثوب
واحد ليس عليه غيره ثم يرفع من أحد جانبيه فيضعه على أحد منكبيه فيصير منه خرجه فقلوا على
تفسيره إلى اللغة إنما يكبره اشتغال الصمد لئلا تعرض له حاجة من دفع بعض النوام وغيرها
فيصير عليه أخرج يده فيلحق الضرر وعلى تفسير الفقهاء يحرم الاشتغال المذكور أن الكشف
بر بعض العورة والأفكره انتهى قلت بل لا وجه له الكراهة عندي على تفسير أهل
اللغة أنه يمنع رفع اليدين ووضعهما على الركب في الركوع وبسطهما في السجود و
الجلوس لأن الصمد في الأصل مأخوذ من منزلة صمد إذا لم يكن فيها خرق ولا منفذ
فيتعسر تحريك اليدين واضعاً بالنصب على الحاية أي ما كان كونه صلى الله عليه وسلم عليه
وسلم واضعاً طرفيه بالثنية والضمير إلى الثوب على عاتقيه صلى الله عليه وسلم يعني
أخذ طرف ثوبه من يده اليمنى فيضعه على كتفه اليسرى وأخذ الطرف الآخر من تحت
يده اليسرى فوضع على كتفه اليسرى **١٢** قوله سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم عن جواز الصلوة في ثوب واحد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه
وسلم أو لكلمة ثوبان استقمام أنكره قال الخليلي لفظه استقمام ومعناه الأخيار
يعني من أباة الصلوة في الثوب الواحد قال الكرماني فإن قلت ما المعطوف عليه
بالواو قلت مقدراً أي أنت سائل عن مثل هذا الظاهر ومعناه لا سؤال عن مثاله
ولا ثوبين يك إذا استفهام مفيد لعني النفي بقرينة المقام قال الباجي يدل قوله أو
لكلمة ثوبان على إباحة في الثوب الواحد بثلاثة أوجه الأول أنه أشار إلى أن عدم
أكثر الثوب الواحد شرائع والعزرة إذا كانت ثالثة كانت الرخصة مائة كالرخصة في
السفر والآن في أن فيه دلالة أنه قد علم من عالم أن فهم من لم يجد إلا ثوباً واحداً فآزرهم على
ذلك دليل على اجزاء الصلوة في الثوب الواحد والثالث أنه عليه السلام لما أجابه بأن كون
غالب حال الناس عدم ما زاد عليه مستقر في علمه كان المفهوم منه الإباحة انتهى مختصراً **١٢**
٣ قوله أنه قال صلى بيننا الجمهور أبو هريرة هل يصلي الرجل في ثوب واحد فقال نعم
أبو هريرة نعم يجوز ذلك فقل له بل تفعل أنت ذلك وقص في ثوب واحد فقال نعم
أن لا أصلي في ثوب واحد وليس ذلك لعدم وجود الثياب بل أن ثيابي لعلى المشجب
بكمس الجيم وسكون الشين الجيم فوجه عيدها نعم رؤسها ويفرج بين قوائمها
توضع عليها الثياب وغيرها قال العيني هو ثلث عيدها لا يقدر رؤسها ويفرج بين قوائمها

على عاتقيه ثوبا او عمامة الرخصة في صلوة المرأة في الدرع والخمار مائة ٣١٠ ك ان بلغه ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تصلي في الدرع والخمار مائة ٣١١ عن محمد بن زيد بن قنفذ عن امه انها سألت ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ماذا تصلي فيه المرأة من الثياب فقالت تصلي في الخمار والدرع السابعة اذا اغتبت ظهور قد ميمها مائة ٣١٢ ك عن الثقة عنده عن بكير بن عبد الله بن الاشيم عن بسير بن سعيد عن عبيد الله الخولاني كان في حجر ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ان ميمونة كانت تصلي في الدرع والخمار ليس عليها ازار مائة ٣١٣ ك عن هشام بن عروة عن ابيه ان امرأة استفتته فقالت ان المنطق يشق على افاضلي في درع وخمار فقال نعم اذا كان الدرع سابغا الجمعة بين الصلوتين في الحضر والسفر مائة ٣١٤ ك عن داود بن الحصين عن الاعرج ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الظهر والعصر في سفرة الى تبوك مائة ٣١٥ ك عن ابو الزبير المكي عن ابى الطفيل عامر بن واثلة ان معاذ بن جبل اخبره عن جوامع رسول الله صلى الله عليه وسلم علمه تبوك فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء قال فاخذ الصلوة يوما ثم خرج فصلى الظهر والعصر جميعا ثم دخل ثم

١٥ قوله الرخصة في صلوة المرأة في الدرع والخمار قال ابو عمر رحمه الله بذلك القول مجاهد لا تصلي المرأة في أقل من أربعة أثواب درع وخمار وملحفة وازاد ولم يقله غيره فيما علت الخ قال ابن رشد في البداية اتفق الجمهور على ان اللباس الجزئي للمرأة في الصلوة هو درع وخمار والحديث ام سلمة الا ان الحديث ما كتبه عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يقبل السنة صلوة عائشة ابنتي ابى بن مائة ميمونة وام سلمة انهم كانوا يفتنون بذلك وكل هؤلاء يقولون انها ان ملئت مكشوفة اعادت في الوقت وبعده الاما لكافانه قال انها تعين في الوقت فقط الخ قلت وهذا جنى على ان ستر العورة ليس من شروط الصلوة عنده مالك وقال ابن قدامة في المغني لا يختلف المذهب في انه يجوز للمرأة كشف وجهها في الصلوة وان لم يكن لها كشف ما دونهما وكفيها وفي الكفيتين روايتان وقال ابو حنيفة القدمان ليسا من العورة وقال مالك والاوزاعي والشافعي يجمع المرأة عورة الادوية وكفيها وما سوى ذلك ستره في الصلوة انتهى ١٢ قوله ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تصلي في الدرع بدال مائة القميص ذكره بخلاف روى الحديث فثبت على الاكثر فيها حتى ابن سبيد عكسه قال المجدي القاموس درع الحديث بالسنة وقد ذكره مجمع الدرر وادراك او درع ومن المرأة قميصا ذكره مجمع ادراك وسيأتي في حديث ام سلمة الدرع السابغ الذي يغني لغيره قد فيها الخ والحمد لله ١٢ قوله انها سألت ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ماذا تصلي فيه المرأة من الثياب سؤال من مقدار ما يكفيها من الثياب في الصلوة فقالت اى ام سلمة كذا في الموطأ وموقفا وكذا في الخرجين البوداد ثم ذكر دفعه عن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار ولفظه عن ام سلمة انها سألت النبي صلى الله عليه وسلم تصلي المرأة في درع وخمار ليس عليها ازار قال اذا كان الدرع سابغا يغني لغيره قد فيها ١٢ قوله تصلي المرأة في الخمار والدرع اى القميص السابغ اى التام الكامل اذا غيب اى ستر لغيره قد فيها قلت اختلف ائمة الفتوى في تمديد عورة المرأة قال ابن رشد في البداية فافترس العلماء من ان بدنها عورة ماعدا الوجه والكفين وذهب ابو حنيفة الى ان قدما ليست بعورة وذهب ابو بكر بن عبد الرحمن واهل الدرع الى ان المرأة كلها عورة الخ واما عندنا المنهية فلما في اكثره دون العورة الادوية وكفيها وقد فيها قال ابن القيم عبر بالكف دون اليد كما وقع في المحيط للدلالة على انه محقق بالباطن وان ظاهر الكف عورة كما هو ظاهر الرواية وفي مختلفات قاضي خان ظاهر الكف وباطنه ليس بعورة الى الرسخ ورجحه في شرح المنهية بما اخرج البراداد في المراسيل عن قتادة مرفوعا ان المرأة اذا حاضت لم يصلح ان يرى منها الا وجهها ويد اهل المفضل قال واستثنى القدم لا ابتلاء في ابدان خصوص الفقيرات وفيه اختلاف الرواية عن ابى حنيفة والمشايخ فصيح في البداية وشرح الجامع الصغير لقاضي خان انه ليس بعورة واختاره في المحيط وصح الاقطع وقاضي خان في نوايه انه عورة واختاره الاسيبي في المرتبة في وصح صاحب الاختيار انه ليس بعورة في الصلوة وعورة خارجها الخ قلت ودرج الطحاوي عكسه انه عورة في الصلوة دون خارجها لحديث ام سلمة كما في هوامش السندية ١٢ قوله ان ميمونة ام المؤمنين كانت تصلي في الدرع السابغ والحمد لله ليس عليها اى ميمونة ازار وذلك جائز وان كان الافضل وجود الازار كما تقدم فكانت تفعل لبيان الجواز او قلته الثياب او يكون وجود الميزر وعدمه سواء عندها مالك عن هشام بن عروة عن ابيه ان امرأة استفتته اى سألت عروة فقالت ان المنطق بكسر الميم وسكون النون وفتح الطاء آخره قاف ما يشد به الوسط والمبراد

هناك الا اذا قال ابو عمر المنطق والقول والازار والسرويل بمعنى واحد قال الباجي قال صاحب العين المنطق ازار في مكة تشقق به المرأة والمنطقة ما يشد به الوسط يشق على لبسه واما الذي من لبسه ولعله لانها لم تفسره افاضلي في درع وخمار فقال عروة نعم يجوز اذا كان الدرع سابغا يغني القدرين عنده من قال به الا ثارني هذا مختلفة عن الصحابة وبعضهم يأمر بشد الحق في الصلوة ولو لم يقال كما بسطت في المصنف لابن ابي شيبة والامر متسع ١٢ قوله الجمع بين الصلوتين في الحضر والسفر ذكر المصنف في الباب مصلتين احدهما الجمع في الحضر والثانية في السفر واختلفت الفقهاء فيها جدا ولم يختلف قول الحنفية فيها من انه لا يجوز الجمع بين الصلوتين سفر او لا حضرا واختلف فيها بينهم معا اما الجمع في السفر فقال ابن العربي في العارضة اختلف الناس فيه على خمسة اقوال الاول لا يجوز بحال قاله ابو حنيفة الثاني يجوز كما يجوز العقر قاله الشافعي الثالث يجوز اذا جرد به السير قاله مالك الرابع يجوز اذا ادركه قطع الطريق قاله ابن حبيب الخامس مكروه قاله مالك في رواية المعمرين عن الخليل وحي هذه الخمسة يعني في شرح البخاري وذا قولنا سادسا انه يجوز جمع تأخير الجمع تقديم وهو اختيار ابن حزم ١٣ قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجمع جمع صودة عنده من قال به وجمع تقديم او تأخير عنده من ذهب اليهما والاطلاق الحديث يحمل على الكل بين الظهر والعصر ولم يذكر المغرب والعشاء في هذا الحديث وهو مذكور في روايات اخرى في سفرة الى تبوك لم يفرق لوزن الفعل تقدم ضبط تبوك قال محمد وبنه تأخذ بالجمع بين الصلوتين ان يؤخر الاولى منها فتصلي في آخر وقتها وتجعل الثانية فتصلي في اول وقتها ١٣ قوله انهم اى ما امرهم اى الصحابة خرجوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام تبوك سنة تسع كما تقدم واما ان كان العام الى تبوك وان كان الموضع موجودا في غير ذاك العام واما اذا دام عزوة تبوك الا انه كثر استعماله وشهرته عرفت المقصد واستغنى عن ذكر العزوة لفظا فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع بين الظهر والعصر في وقت احداهما وفي وقتها محتملان وكذلك كان يجمع بين المغرب والعشاء يجمع تأخير عند القائلين بالجمع الحقيقي كما يدل عليه التفسير الا ان قال الباجي وهو يدل على انه كان على تأخير الظهر دون تقديم العصر الخ ١٢ قوله قال معاذ في تفسيره اجملا او لا وبيان جمع خاص فاخر صلى الله عليه وسلم الصلوة يوما اى صلوة الظهر ولفظ سلم حتى اذا كان يوما اخر الصلوة قال الشيخ في النزل الحديث يشتمل على جملتين ولا ارتباط بينهما ولا مناسبة بل الجملة الثانية باعتبار الظاهر منافية للاولى فان الجملة الاولى تدل على انه صلى الله عليه وسلم يفعل فعل الجمع واما مستمر الجملة الثانية فظاهر في انه صلى الله عليه وسلم فعله يوما في اول بان الجملة الثانية بيان للجملة الاولى ولفظ كان ليس لاستمراره او يقال ان الجملة الاولى بيان للجمع سائر الجملة الثانية بيان للجمع في حالة النزول انتهى مختصرا قلت ويحتمل ان يكون المراد تصوير الجمع في يوم خاص فانه صلى الله عليه وسلم لم يخرج في ذلك اليوم الا بالجمع الصلوتين فقط فهو كقولنا كان في انظر صلى الله عليه وسلم خرج يوما ففعلها بما ثم دخل ثم خرج فصلى الظهر والعصر جميعا قيل ان في لفظ الجمع والجمع اشارة الى انه كان في وقت احداهما ودر عليه بان الجمع لا يدل الا على الاجتماع فكما انه يصعد على فعلهما في وقت احداهما كذلك يدل على مجموعهما في الفعل ثم دخل ثم خرج قال الباجي مقتضاه انه مقيم غير سائر لانه انما يستعمل في الدخول في المنزل والجماد والخروج منها وهو غالب الاستعمال الا ان يريده ان يخرج من الطريق الى الصلوة ثم دخل للسير وفيه بعد وكذا نقله عياض واستبعده وقال ابن عبد البر هذا الوجه دليل على رد من قال لا بالجمع الا من جرد به السير الخ

خرج فصلي المغرب والعشاء جميعاً ثم قال انكم تتأتون غدا ان شاء الله تعالى عين تبوك وانكم لن تأتوها حتى يفني النهار فمن جاءها فلا يمس من ماء هاشياً حتى اتي فحنأها وقد سبقنا اليها راجلان طلعين تبص بشيء من ماء فسا لها رسول الله صلى الله عليه وسلم هل مسستما من ماء هاشياً أفقالا نعم فسيما رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال لهما ما شاء الله ان يقول ثم عرفا بأيديه من العين قليلاً قليلاً حتى اجتمع في شيء ثم غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه وجهه ويديه ثم أعاده فيها فحرت العين بماء كثير فاستقى الناس ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوشك يا معاذ ان طلعت بك حياة ان ترى ماء هاشناً قد ملأجتنا من ذلك عن نافع ان عبد الله بن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا تجل به السيد جمع بين المغرب والعشاء **٣٢٢** قال عن ابي الزبير المكي عن جابر بن عبد الله بن عباس ان النبي قال صلى الله عليه وسلم لما قال صلى الله عليه وسلم الظاهر والعصر جميعاً والمغرب والعشاء جميعاً من غير خوف ولا سفر قال يحيى قال مالك أرى ذلك كان في مطر **٣٢٣** قال عن

١٥ قوله فصلي المغرب والعشاء جميعاً لم يبين في هذا الجمع ان كان جمع

تأخير كما قال في النظر او كان جمع تقديم كما هو محتمل اللفظ عند القائلين به لكن قال ابو داود ليس في تقديم الوقت حديث قائم والاوجه اجمع مروي كما هو نفس حديث الطبراني المتقدم والمفسر قاض على الجمل والعجب من الشافعية يستدلون بحديث ابي الزبير وقد قال الامام الشافعي ابو الزبير يحتاج الى دعامه وعن هشيم يقول سمعت من ابي الزبير ناخذ شعبة كتابه فزقها في التمديب على ان ليس في حديث ابي الزبير جمع تقديم ولا تأخير بل رواية الطبراني المتقدمه مفسره مرسومة في الجمع الصوري فلهذا الجمل يحمل عليه **١٢** قوله ثم قال صلى الله عليه وسلم انكم ستأتون غدا ان شاء الله تعالى قاله تيركا وامثالا لقوله تعالى ولا تقولن شيئا اني فاعل ذلك هذا الآية ان كان قوله صلى الله عليه وسلم بالوجه و يحتمل ان يكون هذا على سبيل التقدير بغيرهم وتخيلا لالتعليق ظاهر من الماد التي في تبوك وفيه اشارة الى انها كانت مساة بسا قبل الغزو ولو وقع هذا القول قبل ايتا نها يوم طلائف لمن قال سميت بها قال في الجمع البوك تشويه الماد بنحو عود يخرج من الارض ويرسمت غزوة تبوك الخ وقال المجدد باك العين ثورا ما يشا يعود ونحوه فيخرج الخ قال يا قوت الحموي في معجم البلدان ركز النبي صلى الله عليه وسلم فيها ثلث ركزات فحاشت ثلث امين فمضى بالمد الى الان الخ وانكم لن تأتوها حتى يفني قال الراغب مثنى يعني تعرض للشمس قال تعالى انكم لا تظلمون فيها ولا تضلمون وقال المجدد الضوارة تنافع البناء والعنق فوبه ويذكر ويصغر خيما والصناد بالمد اذا قرب انتصاف النهار والصنم والقصر الشمس واسمى صار فيها الخ النهار اي يرتفع قويا فمن جادها وصل اليها قبل غلا يستقر بنون التاكيد في النسخ القديمة المنيرة وفي المصرية بدونا من ما شينا حتى اتي بالمداي اجي قال الباجي فيه دليل على ان الامام ان يمنع من الامور العامة كالماء والكلاء ومن المنافع التي لشرك فيها المسلمون للمدبراه من المصنوع وقال ايضا يحتمل انه الاو ذلك لمورد كره في ما بناه اباي اليها اولوي اليه ان سبق اليها او الى الوضوء من ما شيا فيكثر من ما شيا ويكفي المؤمنين الخ فيناها اي العين والحال ان قد سبقنا اليها راجلان والعين تبص حتى روه يحيى وجماعة بصا وحمله والعنقني وآخرون بمعجمه قال الباجي والوجهان معا صحيحان وقال ابو عمر الرواية الصحيحة المشهورة في الموطا تبص بالضاد المنقوطة وعليها الناس الخ ثم معناه على البعثة تقطر وسيل كما قاله النووي والزرقاني وغيرهما قال الباجي يقال تبص الماد نصب على القلب بمعنى الخ وقال المجدد يفيض من ما شيا قليلا قليلا وما في البهر باضوض بللة الخ وما على الهبة فقال القادي في شرح الشفاء والنودي وغيرهما يجمع ثلث ويحتمل ان يكون بمعنى تقطر وتسيل ايضا قال المجدد تبص بربق ولبع والماء يرشح كالبص والبصاة العين لانها تبص الخ والاوجه عندي ان البرق واللمع كان لاجل الشمس اذ دخلوا صامحي بشيء من ما يشير الى تقليد قالة الباجي ولفظ مسلم والعين مثل الشراك تبص بشيء من ماء الحديث اي مما مثالا للشراك في طول وعرضه وهو سير قريب يحل في النخل والمقصود المباعدة في القلة **١٣** قوله فسا لها اي الرجلين الباقين اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم بل مستمرا بكسر السين الاول على الافصح ولفظ من ما شيا قال الباجي لعله صلى الله عليه وسلم سألها لما رأى من قلة الماء ولعله ادعى اليه انه يكثر اذا سبق اليه فانكره فقلنا نعم قال الباجي لانها لم يحلما نبيه او حله على الكراهة ادنيه ان كانا مؤمنين ودوي البشير الاولاني انها كانا من المنافقين فسيما رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال لهما ما شاء الله ان يقول اما على كونها منافقين ظاهرا وعلى كونها مؤمنين فكما يلام الناس او المخطي اذ كانا سببا لغوات ما اراده ثم عرفوا بايديهم من ماء العين قليلا قليلا باسكرا حتى اجتمع الماد الذي عرفوه في شيء من الاواني التي معهم يعني انهم جمعوا

الماء بايديهم ما يمكنهم الى ان اجتمع من شيء من الاواني قدر ما غسل منه النبي صلى الله عليه وسلم وجهه ويديه وهذا اشارة الى نهاية في قدر القلة ثم غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك الماء وقال الزرقاني الاظهر ان الضمير للماء اي به الوجه ويديه للبركة ثم أعاده فيها اي في العين فحرت العين بما ركب في مسلم بما منم او غزير بالشك فاستقى الناس اي شربوا وسقوا واهم وهكذا لفظ مسلم وكذا في جميع نسخ الموطا الموجودة عندي قال الابي في شرح مسلم والتبص حتى اشقى الناس بالثنين المعجمة وهو وهم والمعروف الاول الخ ولفظ الباجي فاستغنى الناس عن كثرة الماء ان يستقي من الناس الخ **١٢** قوله ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوشك اي يقرب يا معاذ ان طلعت بك حياة اي ان اهل حال الله عرك فيه معجزتان لر صلى الله عليه وسلم الاول اشارة الى حيوة بعده صلى الله عليه وسلم والثاني اخباره بذلك لمعاذ خاصة لما قد علم من الوحي اول فخره النبوة ذهبا الى الشام فخرج كذلك حتى انه لو طنا ومات بها ان بالفتح مصدرية ترى بينك الجملة فاعل يوشك ما موصولة بمعنى الذي هبنا اشارة الى المكان قاله الزرقاني ويؤيد به في الحاشية عن المحلى اي من الاراضى فما في بعض النسخ ما هنا ليس بوجهية قد شئى ببناء الجهمول والضمير الى الوصول جانا بالكسر جمع جنة بالفتح وهو البستان منصوب على التمييز يعني يكسرا ما شيا ويغصب ارضه فيكون بسايتين ذات اشجار وثمار كثيرة قال ابن عبد البر قال ابن وضاح اني رايت ذلك الموضع كله حوالى تلك العين جانا فخره نغزة الخ **١٣** قوله قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا عمل بفتح العين وكسر الجيم اي اسرع وقال في الفتح الرحا في يشد يد المعجمة والتخفيف به السير نسبة الفعل الى السير مجازا وتوسع اسرل به من اشترط في الجمع السير ووده ابن عبد البر بانما على الحال التي رأى ولم يقل لا يجمع الا ان يجد به فلا يبار من عموم احاديث الجمع الخ قلت لكن حديث كثيرين قاروند الا في وغيره يفيد به بالجد فاعل جمع بيضه الماضي في اكثر النسخ وفي بعضها يجمع بالمعناد بين المغرب والعشاء وخصما بالذکر لانه جرى ذكره في سفر استعمل فيه بسبب زوجة صفية بنت ابي عبيد استصرخ بها فقيل لفي ذلك فذكر فضل صلى الله عليه وسلم او اتقى عليها اختصارا قال الزرقاني والمراد جمع تأخير لما في الصحيح من رواية الزهري عن سالم عن ابيه رايت النبي صلى الله عليه وسلم اذا عمل السير في السفر لوخر المغرب حتى يجمع بينا وبين العشاء الخ ولا شك في ان بعض الروايات في حديث ابن عمر تدل على جميع التأخير من الروايات المرسومة في الجمع الصوري في هذه القصة اكثر واشهر **١٤** قوله قال صلى الله عليه وسلم انكم ستأتون غدا ان شاء الله تعالى قاله تيركا وامثالا لقوله تعالى ولا تقولن شيئا اني فاعل ذلك هذا الآية ان كان قوله صلى الله عليه وسلم بالوجه و يحتمل ان يكون هذا على سبيل التقدير بغيرهم وتخيلا لالتعليق ظاهر من الماد التي في تبوك وفيه اشارة الى انها كانت مساة بسا قبل الغزو ولو وقع هذا القول قبل ايتا نها يوم طلائف لمن قال سميت بها قال في الجمع البوك تشويه الماد بنحو عود يخرج من الارض ويرسمت غزوة تبوك الخ وقال المجدد باك العين ثورا ما يشا يعود ونحوه فيخرج الخ قال يا قوت الحموي في معجم البلدان ركز النبي صلى الله عليه وسلم فيها ثلث ركزات فحاشت ثلث امين فمضى بالمد الى الان الخ وانكم لن تأتوها حتى يفني قال الراغب مثنى يعني تعرض للشمس قال تعالى انكم لا تظلمون فيها ولا تضلمون وقال المجدد الضوارة تنافع البناء والعنق فوبه ويذكر ويصغر خيما والصناد بالمد اذا قرب انتصاف النهار والصنم والقصر الشمس واسمى صار فيها الخ النهار اي يرتفع قويا فمن جادها وصل اليها قبل غلا يستقر بنون التاكيد في النسخ القديمة المنيرة وفي المصرية بدونا من ما شينا حتى اتي بالمداي اجي قال الباجي فيه دليل على ان الامام ان يمنع من الامور العامة كالماء والكلاء ومن المنافع التي لشرك فيها المسلمون للمدبراه من المصنوع وقال ايضا يحتمل انه الاو ذلك لمورد كره في ما بناه اباي اليها اولوي اليه ان سبق اليها او الى الوضوء من ما شيا فيكثر من ما شيا ويكفي المؤمنين الخ فيناها اي العين والحال ان قد سبقنا اليها راجلان والعين تبص حتى روه يحيى وجماعة بصا وحمله والعنقني وآخرون بمعجمه قال الباجي والوجهان معا صحيحان وقال ابو عمر الرواية الصحيحة المشهورة في الموطا تبص بالضاد المنقوطة وعليها الناس الخ ثم معناه على البعثة تقطر وسيل كما قاله النووي والزرقاني وغيرهما قال الباجي يقال تبص الماد نصب على القلب بمعنى الخ وقال المجدد يفيض من ما شيا قليلا قليلا وما في البهر باضوض بللة الخ وما على الهبة فقال القادي في شرح الشفاء والنودي وغيرهما يجمع ثلث ويحتمل ان يكون بمعنى تقطر وتسيل ايضا قال المجدد تبص بربق ولبع والماء يرشح كالبص والبصاة العين لانها تبص الخ والاوجه عندي ان البرق واللمع كان لاجل الشمس اذ دخلوا صامحي بشيء من ما يشير الى تقليد قالة الباجي ولفظ مسلم والعين مثل الشراك تبص بشيء من ماء الحديث اي مما مثالا للشراك في طول وعرضه وهو سير قريب يحل في النخل والمقصود المباعدة في القلة **١٣** قوله فسا لها اي الرجلين الباقين اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم بل مستمرا بكسر السين الاول على الافصح ولفظ من ما شيا قال الباجي لعله صلى الله عليه وسلم سألها لما رأى من قلة الماء ولعله ادعى اليه انه يكثر اذا سبق اليه فانكره فقلنا نعم قال الباجي لانها لم يحلما نبيه او حله على الكراهة ادنيه ان كانا مؤمنين ودوي البشير الاولاني انها كانا من المنافقين فسيما رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال لهما ما شاء الله ان يقول اما على كونها منافقين ظاهرا وعلى كونها مؤمنين فكما يلام الناس او المخطي اذ كانا سببا لغوات ما اراده ثم عرفوا بايديهم من ماء العين قليلا قليلا باسكرا حتى اجتمع الماد الذي عرفوه في شيء من الاواني التي معهم يعني انهم جمعوا

في البدائع واما ان تأخير الصلوة عن وقتها من الكبار فلا يباح بعد السفر والمطر كما نرى
الكبار والدليل على ان من الكبار ما روي عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال من جمع بين صلاتين في وقت واحد فقد اتى بابا من الكبار وعن عمر بن الخطاب
الجمع بين الصلوتين من الكبار ولو ان هذه الصلوات عرفت موقتها باقائهما بالدلائل
المقطوع بها من الكتاب والسنة المتواترة والاجماع فلا يجوز تغييرها عن اوقاتها بالقرب
من الاستدلال او بخبر الواحد من الاستدلال فاسد لان السفر والمطر لا يتركان في اباحة
تفويت الصلوة عن وقتها لا ترى انه لا يجوز الجمع بين الفجر والمغرب ما ذكرتم من العذر
والجمع بعرفة ما كان معذرا للجمع بين الوقوف والصلوة بل ثبت غير معقول المعنى
بدريل الاجماع والتواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم فصلح معارضا للدليل المقطوع به
وماروي من الحديث في خبر الاحاد فلا يقبل في معارضة الدليل المقطوع به مع انه
غريب ورد في حادثة تقع بها البلوى ومثله غير مقبول عندنا ثم هو مؤول وتأويله
انه جمع بينهما فعلا لا وقتا كذا فعل ابن عمر في سفره قال هكذا كان يفعل رسول الله
صلى الله عليه وسلم ودل عليه ما روي عن ابن عباس من الجمع من غير مطر ولا سفر وذلك
لا يجوز الا فعلا وعن علي بن ابي طالب انه جمع بينهما فعلا ثم قال هكذا فعل بنابر رسول الله صلى الله عليه وسلم
وهكذا روي عن انس بن مالك انه جمع بينهما فعلا ثم قال هكذا فعل بنابر رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم الخ مختصر قلت وسياق الكلام على هذه الآثار قال الشيخ في البذل واستدل
الخفية على عدم جواز الجمع حقيقة في غير عرفات والذلة بقوله تعالى ما فعلوا على
الصلوات اى ادوها في اوقاتهما ويقول تعالى ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا
موقرنا اى لما وقت معين لا يبدل ولا يجوز التقدم عليه واستاء لا يجوز التأخر عنه وحلوا
الروايات التي فيها الجمع على الجمع المصوري فلا يبدل بحمل عليها الروايات الجملة التي فيها ذكر الجمع
وقتها للتأني في خبر الواحد الآتية القطعية الخ قلت ويؤيده ايضا ان الروايات
المفسرة كلها صحيحة في الجمع المصوري فلا يبدل بحمل عليها الروايات الجملة التي فيها ذكر الجمع
فقط بدون بيان الكيفية والروايات المفصلة الواردة في الباب احصائيا ليس من
وظيفة هذا المقام ان تشتت التفاصيل فليكن المطولات ١٢ قوله قصر الصلوة في السفر
بفتح القاف مصدر يقال قصرتم الصلوة بغتتين مخففا قصر او قصرتها بالتشديد وقصرتها
والاول اشهر في الاستعمال قال الرازي قال الواحدي يقال قصر فلان صلاته وقصرها
وقصرها كل ذلك جائز وقرأ ابن عباس تقصروا من اقصر وقرأ الزهري من قصر وهذا
دليل على اللغات الثلاث الخ والمراد به تخفيف الرابعية الى ركعتين ولا قصر في السجود
ومغرب اجماعا قال ابن رشد في البداية السفر لا تأثير في القصر وانما اتفق العلماء
على جواز القصر الا قول شاذ وهو قول عائشة رضي الله عنها ان القصر لا يجوز الا للمخالف لقوله
تعالى ان خفتم الآية وقالوا ان النبي صلى الله عليه وسلم انما قصر لانه كان خائفا واختلفوا
من ذلك في خمسة مواضع اقصاها في حكم القصر والثاني في المسافة التي يجب فيها
القصر والثالث في السفر الذي يجب فيه القصر والرابع في الموضع الذي يبد منه المسافر
التقصير والخامس في مقدار الزمان الذي يجوز للسافر فيه اذ اقام في موضع ان يقصر
الصلوة اما حكم التقصير فاختلفوا فيه على اربعة اقوال فمنهم من راي ان القصر هو قصر
المسافر المتعين عليه ومنهم من راي ان القصر والاتمام كلاهما فرض مخير لكان في راي واجب
الكفارة ومنهم من راي ان القصر سنة ومنهم من راي انه رخصة وان الاتمام افضل والقول
الاول قال ابو حنيفة واصحابه والكوفيون باسرها اعني ان فرض متعين وبالثاني قال
بعض اصحاب الشافعي وبالثالث اعني سنة قال مالك في اشهر الروايات عنه وبالرابع
اعني انه رخصة قال الشافعي في اشهر الروايات عنه وهو المنصود عند اصحابه الخ ١٣
قوله انه سأل عبد الله بن عمر عن رجل قال يا ابا عبد الرحمن نيت لابن عمر رضي الله عنه ان يجزئ صلوة السفر
بسبب الخوف وصلوة الحضري القرآن ولا نجد قصر صلوة السفر للزرقاني يعني
الذي يشتمل الامن وغيره لان الله عز وجل قال واذا حضرتم في الارض الآية الخ اباح قصر
الصلوة للسافر الى ثلث قلت هذا محتمل به جزم الزرقاني والظاهر عندي انه اراد نفي
صلوة السفر مطلقا فقال عبد الله بن عمر يا ابن اخي ان الله عز وجل بعث النبي صلى الله عليه وسلم
محمد صلى الله عليه وسلم ولا نعلم شيئا فعلنا الشرائع بقوله وخلفه فانما نتبع قوله ونفعل
مقتضى ما يفعل كما رأناه صلى الله عليه وسلم يفعل ١٢

ان يقتصر بالبيان على احد الوجهين دون الآخر وكان بيانه لاتمام في وزن بيانه للقصر فلما وجد البيان الثاني في القصور دون الاتمام دل ذلك على انه مراد الله تعالى دون غيره الا ترى انه لما كان مراد الله تعالى في رخصة المسافر في الافطار احد شيئين ودر البيان من النبي صلى الله عليه وسلم تأدية بالافطار وتأدية بالصوم فبطل ما قيل ان مجرد فعله صلى الله عليه وسلم اولازمة له بالوجوب والوجوب الثالث لما صلب عثمان رضي الله عنه بنى اربعا انكرت عليه الصعابة ذلك فقال عهد الله بن مسعود صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ركعتين ومع ابي بكر ركعتين ومع عمر ركعتين ثم تفرقت بكم الطرق فلو دلت ان محلي من ادب ركعتان متقبلتان كذا في احكام القرآن لبعضنا قال ملك العلماء لما انكرت عليه الصعابة فكان ذلك اجماعا من الصعابة على ما قلنا والوجه الرابع ان عائشة لما اتت تأولت كما تأول عثمان ولا يحتاج الرجل الى التأويل في اتيان المباح لا سيما ان يكون الماء عزيمته والمترى رخصة قال ملك العلماء فدل انكار الصعابة واعني ان عثمان رضي ان الفرض ما قلنا اذ لو كان الادب عزيمته لما انكرت عليه الصعابة ولما اعتز به اذ لا يلام على العزائم ولا يعتد بعنا والوجه الخامس ان عمر رضي الله عنه لما سئل عن القصر في حاله الامن فحكى عن النبي صلى الله عليه وسلم صدقة تصعد في الله بها عليكم فاقبلوا صدقة اخرجه الجماعة الا البخاري وفيه حجة بوجوبين الاول بصفة الامر في لفظ فاقبلوا اصله للوجوب والثاني صدقة الله عز وجل فيما لا يحتمل التملك يكون عبادة عن الاسقاط فلا يبقى خيار الرد شرعا واستدل الخنفية ايضا بعد ذلك بروايات كثيرة منها حديث ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا خرج مسافرا صلى ركعتين حتى يرجع ومنا حديث عمران بن الحصين قال حججت مع النبي صلى الله عليه وسلم فكان يصلي ركعتين حتى يرجع الى المدينة واقام بكة ثمان عشرة لا يصلي الا ركعتين ومنا حديث ابن عمر حجبت رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر فلم يزد على ركعتين ومنا حديث ابي بكر وعمر وعثمان فلم يزدوا على ركعتين اخرجه الثخاني وغيرهما ومنا حديث عمر بن الخطاب مرفوعا صلوة المسافر ركعتان حتى يقرب الى اهل اويوت وقال عبد الله بن مسعود صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم بين ركعتين ومع ابي بكر ركعتين ومع عمر ركعتين وقال مودق العجلي سئل ابن عمر عن الصلوة في السفر فقال ركعتين ركعتين من خالف السنة فقه كفر قال العيني وعنه ابن حزم صحيحا عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة السفر ركعتان من ترك السنة كفر قال ملك العلماء في البدائع اي خالف السنة اعتقادا لاعمالا فانه اجزاء متواترة من النبي صلى الله عليه وسلم والصعابة في فعل الركعتين في السفر لازمة عليها قاله البعض في احكام القرآن وتركها الكلام على تخرج هذه الروايات للاختصار ومحل المطولات لا يسع هذا المختصر في الشكواني به وذكر ادلة الفريقين وقد لاح من مجموع ما ذكرنا رجحان القول بالوجوب واما دعوى ان التمام افضل منه فدعوى بملازمة صلى الله عليه وسلم للقصر ثم قد اختلف الائمة فحين يجوز له القصر قال ابن العربي في شرح الترمذي وابن رشد في البداية اختلف الناس في السفر الذي يقصر فيه الصلوة على ثلثة اقول الاول انه يقصر في كل سفر من غير تفصيل طاعة او محبة مباح او قربة مكروه او مندوب قاله الاوزاعي والوحيفه واصحابه والوثوري والثوري الثاني لا يجوز الا في سفر قربة قاله عطاء وابن مسعود واختاره احمد بن حنبل في مشهور قوله الثالث انه لا يجوز الا في مباح قاله مالك في المشهور من قوله والشافعي قولوا واحد من اصحاب مالك من يجوز القصر في سفر المعصية ذكره مالك القصر لمن خرج متصيبا للمعصية ومجتبى قول الله عز وجل واذا ضربتم في الارض ولم تحض ضربا من ضرب ودوي عن ابن عمر ما كان يقصر الصلوة اذا خرج الى بلد بخير وكذا بالاثار الكثيرة ذكرها ابن عبد البر في الاستذكار وقال ابن رشد في البداية والسبب في اختلافهم معارضة المعنى المعقول او ظاهر اللفظ لدليل الفعل وذلك ان من اعتبر المشتقة او ظاهر لفظ السفر لم يفرق بين سفره وفردا من اعتبر دليل الفعل قال انه لا يجوز الا في السفر المتقرب به لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقصر قط الا في سفر متقرب به واما من فرق بين المباح والمعصية فعلى جهة التخليط والاصل فيه ان يجوز الرخصة للعامة ام لا وهذه مشكلة عارضة فيها اللفظ المعنى فاختلف فيها الناس الخ قال البعض في احكام القرآن وجميع ما دنا في قصر الصلوة للمسافر يدل على ان صلوة سائر المسافرين ركعتان في اي شيء كان سفرهم من تجارة او غيرها وذلك لان الاثار المروية فيه لم تفرق بين شيء من الاسفار وقد روي الأغشي عن ابراهيم ان رجلا كان يتجر الى البحرين فقال للنبي صلى الله عليه وسلم كم صلى فقال ركعتين فان قيل لم يقصر النبي صلى الله عليه وسلم الا في حج او جهاد وقيل له لانه صلى الله عليه وسلم لم يسافر الا في حج او جهاد وليس في ذلك دليل على ان القصر مخصوص بالحج والجهاد وقول عمر بن الخطاب صلوة السفر ركعتان على لسان نبيكم صلى الله عليه وسلم عموم في سائر الاسفار وكذلك عموم الروايات الواردة بلفظ السفر فلما كان ذلك حكما متعلقا بالسفر وجب ان لا يختلف حكم الاسفار فيه الى مختلفها ١٣

أ قوله عن عائشة قال ابن عبد البر
 بهذا رواه مالك بن النضر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت فرضت الصلوة قال ابو عمر عن
 رواه عن عائشة قال فيه فرضت الصلوة الا ما حدث به ابو اسحق الحرابي بسنده عن عروة عن
 عائشة قالت فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلوة ركعتين ركعتين الحديث قال
 العيني وفي مسند ابن وهب بسند صحيح عن عروة عن عائشة فرض الله الصلوة حين فرضها
 ركعتين وعند السراج بسند صحيح فرض الصلوة على رسول الله صلى الله عليه وسلم اول ما فرضها
 ركعتين (رح) وفي لفظ كان اول ما افترض على رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصلوة ركعتين
 ركعتين الا المغرب وسنده صحيح الخبر ركعتين ركعتين بالاسناد الا ما افترضا عموم التثنية لكل صلوة في
 المحضر والسفر زاد ابن اسحق عن صالح بن عبد الاسناد الا المغرب فانها كانت ثلثا اخرج
 احمد فافترضت صلوة السفر يعني بقيت على ما كانت من كونها ركعتين ركعتين وهذا يرد ما
 حكى العيني في معنى الحديث عن ابن اسحق المحمدي ويحيى بن سلام ان الصلوة اول ما بدت
 قبل الاسراء كانت ركعتان ركعتان قبل طلوع الشمس وقبل غروبها لقوله تعالى وسبح
 بالشي والاركان ثم زيدت ليلة الاسراء حتى مكنت خصالا لانه لو كان هذا المعنى افترضت صلوة
 السفر على الصلوة حين فقط وزيد في صلوة المحضر بعد الهجرة ففي البخاري من رواية الزهري عن
 عروة عن عائشة فرضت الصلوة ركعتين ثم باجر النبي صلى الله عليه وسلم ففرضت لربعا
 وروى ابن خزيمة وابن جابر والبيهقي عن طريق الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت
 فرضت صلوة المحضر والسفر ركعتين ركعتين فلما قدم صلى الله عليه وسلم وطأ ن زيدا في صلوة
 المحضر ركعتان ركعتان وترك صلوة الفجر طول القرارة وصلوة المغرب لانه اذا نزلت
 الزرقاني، ثم اشكل على حديث الباب بوجهين الاول انه يخالف نظم القرآن فان قوله
 تعالى ان تقصر وامن الصلوة يدل على ان الصلوة قصرت والحديث صريح في انها لم
 تقصر واجابوا عنه بثلاثة اجوبة الاول ان الآية نزلت في الخوف دون السفر كما تقدم
 مبسوطا الثاني لو سلم انها نزلت في السفر فالطلاق القصر عليه باعتبار ما زيدا في الصلوة لا
 باعتبار اصل الصلوة يعني فالطلاق القصر مجازا باعتبار الزيادة والثالث ليس المراد في الآية
 تقصير الركعات بل تقصير الكيفية كتخفيف اركان الصلوة من القيام والركوع الخ قلت
 وهذه اقوال المفسرين في تفسير الآية كما تقدم ويمكن ان يجاب بما اختاره المحققون
 والذي يظهر وبه يجمع الاول السابقة ان الصلوات فرضت ليلة الاسراء ركعتين ركعتين
 الا المغرب ثم زيدت بعد الهجرة الا الفجر والمغرب ثم بعد ان استقر فرض الرباعية خفف
 منها في السفر عند نزول الآية ولزيادة ما تقدم ان قصر الصلوة كانت في السنة الرابعة الخ
 فعلى هذا قول عائشة ردم افترضت صلوة السفر باعتبار ما اهل السير الامر والاشكال الثاني ان
 الحديث يخالف فعل عائشة ردم بنفسها والجواب عنه مذکور في الحديث فقد اخرج ابن خزيمة
 عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت الصلوة اول ما فرضت ركعتان الحديث وفي
 آخره قال الزهري قلت لعروة ما بال عائشة تتم قال تأولت كما تأول عثمان قال لما حفظ
 في الفتح والزمو الخفية على قاعدتهم فيما اذا عارض داي الصحابي روايته بانهم يقولون
 العمرة بما داي لا بما دوى وخالفوا ذلك ههنا فقد ثبت عن عائشة انها تتم والجواب
 عنهم ان عروة الراوي عنها قال لما مثل عن اتمامها تأولت كما تأول عثمان فعلى
 هذا لا عارض بين روايتي دوين رايتها فروايتها صحيحة ورايتها معني على ما تأولت الخ و
 استدرك الخفية في ايجاب القصر بحديث عائشة المتقدم اخرج البخاري في صحيحه في فرض
 الصلوة والسفر والهجرة واخرجه مسلم والبوداود والنسائي وغيرهم حكى العيني عن ابن عبد البر
 ان طرق عن عائشة متواترة وهو منها صحيح ليس في استاده مقال قلت وفي معنى حديث
 الباب احاديث كثيرة كلها مرسومة في ان الركعتين للسفر كالاربع للمحضر منها ما رواه مسلم
 بسنده عن ابن عباس قال فرض الله الصلوة على لسان نبيكم صلى الله عليه وسلم في
 المحضر اربع ركعات وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة ورواه الطبراني في معجمه بلفظ افترض
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين في السفر كما افترض في المحضر اربع قاله العيني ومنسأ
 حديث عمر بن الخطاب صلوة السفر ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم صلى الله
 عليه وسلم قال العيني رواه النسائي بسند صحيح وقال ايضا في موضع آخر يروى النسائي
 وابن ماجه عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن عمر بن الخطاب قال صلوة السفر ركعتان وصلوة الاضحية
 ركعتان وصلوة الفطر ركعتان وصلوة الجمعة ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم محمد رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ورواه ابن جابر في صحيحه ولم يقدره بشئ قلت ومستدل الخفية
 في ذلك اكثر من ان يحصى والعمدة في ذلك ان فرض الصلوة مجمل في الكتاب مفتقر
 الى البيان وفعله صلى الله عليه وسلم اذا ورد على وجه البيان فهو كيانا بالقول يقتضي
 لا يباب ففعله صلى الله عليه وسلم صلوة السفر ركعتين بيان منه صلى الله عليه وسلم
 ان ذلك مراد الله تعالى لفعله صلوة الفجر والجمعة والاضحية وسائر الصلوات ولم يختلف
 لاس في قصر النبي صلى الله عليه وسلم في اسفاده كلها في حال الامن والخوف ثبت ان
 فرض المسافر ركعتان بفعل النبي صلى الله عليه وسلم وبيانه مراد الله تعالى والوجه الثاني
 وان مراد الله تعالى الاتمام او القصر لم يأت في المسافر لما جاءه النبي صلى الله عليه وسلم

فَأَقَرَّتْ صَلَوةَ السَّفَرِ وَزَيْدٌ فِي صَلَوةِ الْحَضَرَةِ ٣٢٠ كَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ قَالَ لِسَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ لَمَّا أَشَدَّ مَا رَأَيْتَ أَبَاكَ أَمْرًا
الْمَغْرِبَ فِي السَّفَرِ فَقَالَ سَالِمٌ غَرِبَتِ الشَّمْسُ وَنَحْنُ بِذَاتِ الْجَيْشِ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ بِالْعَتِيقِ مَا يَجِبُ فِيهِ قَصْرُ الصَّلَاةِ
٣٢١ كَ عَنْ نَافِعِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ كَانَ إِذَا خَرَجَ حَاجًّا أَوْ مَعْتَمِرًا قَصَرَ الصَّلَاةَ بِذِي الْحَلِيفَةِ ٣٢٢ كَ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ سَالِمِ
ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ رَكِبَ إِلَى رَيْمٍ فَقَصَرَ الصَّلَاةَ فِي مَسِيرِهِ ذَلِكَ قَالَ يَحْيَى قَالَ مَالِكٌ وَذَلِكَ نَحْوُ مَنْ أَرَبَهُ بَرْدٌ ٣٢٣ كَ

قوله ما

استنمايته أشد ما رأيت ببناء الخطاب بابك أي ابن عمر من آخر المغرب في السفر يعني
إلى وقت كان يؤخر المغرب فقال سالم غابت الشمس ونحن بذات الجيش فعلى
المغرب بالعتيق والموصفان كانا معروفيين عند السائل وكان المسير المتعارف بينهما
أي معلوما فعرفت الجواب واختلف اليوم في المسافة بينهما جديلا وقيل على برية من المدينة
وقيل بينهما ميلان أو أكثر قليلا وذكر هذا الأثر في هذا الباب لاثبات أن السفر كما يؤثر
في قصر الصلاة كذلك يؤثر في التأخير عن الوقت المستحب للصلاة، عن ابن
وهب إنما أخر ابن عمر المغرب بالناس الماد وبزاييل على أن ابن عمر لما يتيمم
في أول الوقت إذا بدا الماد وما مر عنه أنه يتيمم للعصر أول الوقت فلما نه
رأى أنه لا يدخل المدينة إلا بعد الاصفر أو كان مسلي وضوء وكان
يستحب الوضوء لكل صلاة فلما عدم الماد يتيمم على ما ذكره سمعون أو أنه يرى جوار
التقديم والتأخير للراعي قاله الزرقاني وفي الشرح الكبير الأشول المتنازع والمتردد
أي الشك في وسطه والراجح وهو الجازم أو العال على ظنه وجود الماد يتيمم آخره
نوبا وإنما لم يجب لأنه حين غطى بالصلاة لم يكن واجب الماد فدخل في قوله تعالى
فلم تجدوا ماء ومن المدة تأخير أي الإجماع المغرب للشفق الخ قلت ومذهب الحنفية
في ذلك ما في المدة يستحب لعدم الماد وهو يروونه أن يؤخر الصلاة إلى آخر
الوقت فإن وجدوا الماد يتيمم وصل ليحذف الأداة بكل الطلوعتين فصار كالطامح في
الجماعة وعن أبي حنيفة وأبي يوسف في غير رواية الأصول أن التأخير ثم إن غالب
الرأي كالتحقق وجه الظاهر أن العجز ثابت حقيقة فلا يزول حكمه إلا بتيقن مثله
الجماعة ٣٢٢ قوله ما يجب فيه قصر الصلاة من المسافة ولفظ يجب يؤيد قول
أشيب من مالك أن القصر واجب ويؤيد على قوله الثاني بما قاله الزرقاني أي
ليس مؤكدا يقرب الواجب الخ و اختلف العلماء في مقدار السفر المباح للقصر
على ما قاله الزرقاني إلى نحو عشرين قولاً قال الحافظ في الفتح هي من المواضع السدى
انتشر فيها الخلاف جدا فذكر ابن المنذر وغيره فيها نحو من عشرين قولاً الخ قال ابن
رشد في البداية والنهاية والعلامة اختلفوا في ذلك اختلافا كثيرا فذهب مالك والشافعي
وأحمد وجماعة كثيرة إلى أن الصلاة تقصر في أربعة برد وذلك مسيرة يوم بالسير
الوسط وقال أبو حنيفة وأصحابه والكوفيون أقل ما تقصر فيه الصلاة ثلثة أيام وأن
القصر إنما هو لمن صار من أمتي إلى أمتي وقال أهل الظاهر القصر في كل سفر قريب كان
أو بعيد الخ قال الشوكاني أقل ما قيل في ذلك الميل كما رواه ابن أبي شيبة بإسناد
صحيح عن ابن عمر وأبو ذلك ذهب ابن حزم الظاهري وأحمد بن حنبل إلى أن السفر
في كتاب الله سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يخص الله ولا رسوله ولا المسلمون
بأجمعهم سفرا دون سفر وأجمع على ترك القصر فيما دون الميل بأنه صلى الله عليه وسلم
قد خرج إلى البقيع لدفن الموتى وخرج إلى الغناء للخطبة والناس معه فلم يقصر وأولا
أفطروا وأخذوا بظاهر حديث أس الظاهري كما قال النووي فذهبوا إلى أن أقل مسافة
السفر ثلثة أميال الخ قال العيني قال أبو عمرو عن داود يقصر في طول السفر وقصير زاد
ابن حامد حتى لو خرج إلى بستان له خارج البلد قصره ثم إلى محمد أنه لا يقصر عندهم في أقل
من ميل الخ وقال ابن عبد البر في الاستبصار فذهب مالك والشافعي وأصحابهما
والأوزاعي والليث إلى أن الصلاة لا يقصرها المسافر إلا في المسيرة اليوم التام بالبعث
الحسن السيرة وهو قول أحمد وإسحاق والطبري وقدره مالك بأربعة برد وثمانية وأربعين
ميلا وقال الشافعي والطبري ستة وأربعون ميلا والامر متقارب وقال الكوفيون
الثوري والحسن بن صالح وشريك وأبو حنيفة وأصحابه لا يقصر المسافر إلا في المسافة
البعيدة المنجاة إلى الزاد من أمتي إلى أمتي قال سفيان وأبو حنيفة أقل ذلك ثلثة
أيام لا يقصر مسافر في أقل من مسيرة ثلثة أيام ثم ذكر الآثار الدالة على ذلك ثم

قال وقال الحسن والزهري يقصر الصلاة في مسيرة يومين وقالت لما نفي من أهل
الظاهر يقصر الصلاة كل مسافر في كل سفر قصر كان أو طويلا ولو ثلثة أميال الخ قال العيني
قال أبو حنيفة وأصحابه والكوفيون المسافة التي تقصر فيها الصلاة ثلثة أيام ولياها
بسير الليل ومشي الأقدام وقال أبو يوسف يومان وأكثر ثلثا وهي رواية الحسن
عن أبي حنيفة ورواية ابن سنان عن محمد بن يزيد وأبو السريلا ونسار إلا أنهم جعلوا النهار
والليل للسير والليل للاستراحة ولو سلك طريقا هي مسيرة ثلثة أيام وامكنه أن يصل إليها في
يوم من طريق أخرى قصر ثم قدر ذلك بالفراخ فليل واحد وعشرون فرسخا وقيل ثمانية
عشر وعلمه الفتوى وقيل خمسة عشر والثلثة أيام ذهب عثمان بن عفان رضي الله عنه وابن
مسعود وسويد بن غفلة والشعبي والشافعي والثوري وابن جهم وأبو قلابة وشريك بن
عبد الله وسعيد بن جبيرة ومحمد بن سيرين وهو رواية عن عبد الله بن عمر عن مالك لا يقصر
في أقل من ثمانية وأربعين ميلا بالماشي وذلك ستة عشر فرسخا وهو قول أحمد الخ ٣٢٣
قوله أن عبد الله بن عمر كان إذا خرج حاجا أو معتمرا قال إليا جملتها
بالذكر لأنها مما لا خلاف في القصر فيه الخ قل بل خصها بالذكر لأنه إذا كان يقصر بذى
الحليفة لا قبلها إذا خرج للحج والعمرة كما ينبغي قصر الصلاة بذى الحليفة أصلها الواقيت
للحج قال ياقوت الحموي بالتصغير والنادية قرية بينهما وبين المدينة ستة أميال أو سبعة
وهو من مياه جشم بينهم وبين بني خضاعة من عقيل الخ قال أبو عمر كان ابن عمر يشرك
بالمواضع المأثورة بكل ما يمكنه وما علم أنه صلى الله عليه وسلم قصر الصلاة بذى الحليفة
حين خرج إلى الحج فخل مثلها وما إذا خرج ابن عمر في غير الحج والعمرة يقصر إذا خرج من بيوت
المدينة كما رواه عنه نافع الخ فخصه فعلم بذلك أن قصره بذى الحليفة كان لمجرد تأتبه
صلى الله عليه وسلم لا لاجل أنه لا يهيج القصر قبل ذلك ٣٢٤ قوله أنه ركب إلى
رهم بكسر الراء وسكان التثنية آخره يرمي قاله الزرقاني وهو واحد من قرب المدينة
يصب فيه وقرآن له ذكر في المغازي وفي أشعارهم قيل على ثلثين ميلا من المدينة
وفي رواية كيسان على أربعة برد وفي مصنف عبد الرزاق ثلثة برد الخ فخصر
الصلاة في مسيره ذلك ليس فيه دليل على أقل مقدار القصر وإنما فيه بيان
القصر في تلك المسافة وإنما يخبر كل إنسان بما يشاهد من ذلك ويختلف بما رأته
فبعضهم يحد ما رواه بالمسافة وبعضهم بالزمان وبعضهم بالأميال والرجح وأمدق
الراجح ويشكل على هذا أن الرمايا من قصره إلى خبر ٣٢٥ قوله قال مالك
وذلك أي الرم نحو أي قريب من أربعة برد بعين الموصلة جمع بر يدوسيا في الكلام
عليه أي من المدينة ودوي عبد الرزاق عن مالك ثلثون ميلا من المدينة قال ابن
عبد البر أراها وبها قال الباجي وما رواه جماعة رواة الموطأ عن مالك أول الخ
لكن دوي عقيل عن الزهري عن سالم أن رهم من المدينة على ثلثين ميلا فعلم
الباجي وجعل الزرقاني هذا قول الزهري وإجاب بأنه يحتمل أن رهم موضع متبع كالأقلام
فيكون تقديره مالك عند آخره وعقيل عند أول الخ والأوجه أن يقال إن كليهما
تقريب فغيره لا يبعد مثل هذا الاختلاف وأما ما لا يليق بهذا القصر وأصله ذهب
الحنفية أنه لا اعتبار بالفراخ وهو الصحيح لكن المتأخرين افتوا على الفراخ تسبيلا
على الأمانة وفي البحر من النهاية الفتوى على ثمانية عشر فرسخا وفي المجتبى فتوى أكثر
المرحومين على خمسة عشر فرسخا وفي الدر المنثور مسيرة ثلثة أيام ولياها من قصر
أيام السنة ولا يشترط سفر كل يوم بل إلى الزوال ولا اعتبار بالفراخ على المذهب
قال ابن عابدين والفراخ ثلثة أميال والميل أربعة آلاف ذراع الخ قلت اختلفت
المشايع وأهل الحساب في تقدير الميل لكنهم اتفقوا على أنه ثلث ألف فرسخ وثلثة أميال
والميل عند القدماء ثلثة آلاف ذراع وعنده المتأخرين أربعة آلاف ذراع وهذا
الاختلاف مبني على اختلاف واقع في مقدار الذراع فالقدماء قالوا ذراعان وثلثون
أصبعاً والمتأخرون قالوا أربع وعشرون أصبعاً والأصبع عند الكل ست شعيرات
مضمومة البطون إلى الظهور وكل شعيرة مقدار ست شعيرات من ذنب الفرس التركي
كذا في السجاية ١٢

عن نافع عن سالم بن عبد الله بن عبد الله بن عمر كُتب إلى ذات النضب فقصر الصلوة في مسيرته ذلك قال يحيى قال مالك و
 بين ذات النضب والمدينة أربعة برد **٢٢٢** قال عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يسافر إلى خيبر فقصر الصلوة **٢٢٣** قال
 عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عبد الله بن عمر كان يقصر الصلوة في مسيرته اليوم **٢٢٤** قال عن نافع أنه كان
 يسافر مع عبد الله بن عمر البريد فلا يقصر الصلوة **٢٢٥** قال أنه بلغه أن عبد الله بن عباس كان يقصر الصلوة في مثل ما بين
 مكة والطائف وفي مثل ما بين مكة وعسفان وفي مثل ما بين مكة وجدة **٢٢٦** قال مالك ذلك أربعة برد قال يحيى قال مالك ذلك
 أحب ما يقصر فيه الصلوة إلى قال يحيى قال مالك لا يقصر الذي يريد السفر الصلوة حتى يخرج من بيوت القرية ولا يتم حتى
 يدخل أول بيوت القرية أو يقارب ذلك **٢٢٧** قال مالك من كان يقصر الصلوة في مسيرته كان يقصر في مثل ما بين
 مكة والطائف وفي مثل ما بين مكة وعسفان وفي مثل ما بين مكة وجدة **٢٢٨** قال مالك ذلك أربعة برد قال يحيى قال مالك ذلك

من شعر البرذون وهو البغل الخ ثم ما ظن من بعد التقصير الكثير من مسافة القصر
 عند الأئمة الثلاثة سيما المالكية أكثر من المسافة التي عليها مداره عندنا الحنفية والمشيئة
 على السنة المشايخ وهو الظاهر من بادي النظر كتب الفروع خلافه ووجهه أن
 مقدار الميل عندهم أزيد من المقدار الذي اختاره الحنفية كما ترى فتأمل واستدل
 الحنفية في ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم مع المتبع يوم وليلة والمسافر ثلثه
 أيام ولياليها قال في الهداية تمت الرخصة الجنس ومن ضرورته عموم التقدير قال
 القادي في شرح المشكوة نقل عن ابن الهمام فعم بالرخصة وصح مع ثلثة أيام جنس
 المسافر لأن الأمام في المسافر لا يستغرق لعدم المتعود المجنون ومن ضرورته عموم الرخصة
 الجنس حتى أنه يتمكن كل مسافر من مسيرته ثلثة أيام عموم التقدير ثلثة أيام لكل
 مسافر فالاصل أن كل مسافر مع ثلثة أيام فلو كان السفر الشرعي أقل من ذلك
 لثبت مسافر فلا يكره المسح ثلثة أيام وقد كان كل مسافر يكره ذلك ولأن الرخصة
 كانت شريطة يتيقن ثلثة أيام تثبت البيوتين ما هو سفر في الشريعة وهو فيها عيناها أذ لم
 يقل أحد بالكثرة من الخ وقال مالك العلماء حديث مع المسافر ثلثة أيام في حد
 الاستفاضة يجوز به نسخ الكتاب أن كان تقييده المطلق نسخا لم يثبت بل هو بيان
 لمجمل الكتاب وأيضا استدلال الحنفية بحديث علي بن ربيعة الواسطي سألت عبد الله
 بن عمر عن أبيكم قال سمعت رسول الله يقول لا بد لي من بيتين قد سمعت بها
 قال هي ثلث ليالي فواحدة إذا خرجنا إليها قصرنا الصلوة رواه محمد بن الحسن في الآثار
 وأسناده صحيح قاله النعماني فثبت أن في موضع الخلاف أن الملة عند ابن عمر ثلث
 ليال فلو دد منه القصر في موضع متفرقة يكون قصره فيها إلى موضع هي ثلث ليال
 وعن إبراهيم بن عبد الله قال سمعت سويد بن غفلة الجعفي يقول إذا سافرت ثلثا فاقصر
 رواه محمد بن الحسن في الحج وأسناده صحيح قاله النعماني **٢٢٩** قال مالك لا
 يقصر الذي يريد السفر الصلوة منصوص على المصنف حتى يخرج من بيوت القرية قال
 الزرقاني وهذا مجمع عليه الخ وفي الحديث من المحلى به قال أبو حنيفة والشافعي والمجسود
 وقال الشوكاني قال ابن المنذر أجمعوا على أن مريدا سفر يقصر إذا خرج من جميع بيوت
 القرية التي يخرج منها واختلفوا فيما قبل الخروج من البيوت فذهب الجمهور إلى أنه
 لا بد من مفارقة جميع البيوت وذهب بعض الكوفيين إلى أنه إذا أراد السفر يصلي
 ركعتين ولو كان في منزله ومنهم من قال إذا ركع قصران شاذ وخرج ابن المنذر للدول
 بأنهم اتفقوا على أنه يقصر إذا فارق البيوت واختلفوا فيما قبل ذلك فعليه الاتمام
 على أصل ما كان عليه حتى يثبت أن لا يقصر ولا أعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم
 قصر في سفر من أسفاره إلا بعد خروجه من المدينة الخ وحكي الرازي وجها أن الاعتبار
 مجازة الدور وخرج الرازي بهذا الوجه وفي المعنى لابن قدامة ليس لمن نوى السفر حتى
 يخرج من بيوت مصره أو قريته **٢٣٠** قال مالك ولا يتم الصلوة حتى يدخل أول
 بيت من بيوت القرية أو يقارب أو يحاذي ذلك البيت وروى ابن عبد البر
 في الاستبصار كراهية الخروج والدخول معا من ابن عمر وعلى وغيرهما وقال وهو قول
 مالك والشافعي وأبو حنيفة والثوري والأوزاعي وأحمد بن حنبل وأهل الحديث
 انتهى **٢٣١** قال مالك لا يتم الصلوة في السفر إلا إذا كان في مكان من مسيره
 ويجمع بينهما على ذلك قال مالك لا يتم الصلوة في السفر إلا إذا كان في مكان من مسيره
 وأقامه وان أتى عليه سنون الخ واختلف أهل العلم في المدة التي إذا نوى المسافر أن يقصر
 فيها لزمه الاتمام كما سأتى في الباب الذي بعد ذلك إنشاء الله تعالى فالفرق بين هذه
 الترجمة والآية كما يظهر من الروايات الواردة في الباب أن مقصود الأول اثبات أن
 الرجل لا يزال مسافرا لم يعزم على المكث مدة الإقامة وإن أقام سنين وعزم الرجوع
 فيه بيان المدة التي إذا نوى الرجل يسير فيها **٢٣٢**

٢٣٣ قوله أن عبد الله بن عمر كتب إلى ذات النضب
 بعزم النون موضع قرب المدينة قال يا قوت الحموي النضب بالضم ثم السكون
 والباء موحدة الأقسام المنصوبة للعبادة وهو موضع بينة وبين المدينة أربعة
 أميال وقيل صح من معادن القبيلة الخ فقصر الصلوة في مسيره ذلك قال أبو
 عمر في الاستبصار كراهية ابن أبي شيبة أيضا قلت ولعله عن أبيه عن نافع
 عن سالم أن ابن عمر خرج إلى أرض له بذات النضب فقصر وصح ستة عشر فرسخا
٢٣٤ قوله قال مالك وبين ذات النضب والمدينة أربعة برد وكذا
 نقله الشافعي عن مالك ورواه عبد الرزاق عن مالك فقال بينهما ثمانية عشر ميلا
 قلت واختلف أهل النقل في بيان المسافة بينهما فقدمت في نسخة البلدان أن بينهما أربعة أميال و تقدمت عن
 رواية ابن أبي شيبة بينهما ستة عشر فرسخا وفي الجمع ذات النضب موضع على أربعة
 برد من المدينة **٢٣٥** قوله أن كان يسافر من المدينة على الظاهر إلى خيبر
 تقدم ضبط فقصر الصلوة في مسيره ذلك وبين خيبر والمدينة ستة وتسعون ميلا
 قال العيني على ستة مراحل من المدينة المنورة وروى عبد الرزاق عن ابن جريج
 عن نافع أن ابن عمر كان أدنى ما يقصر الصلوة في مال له بخيبر قال ابن عبد البر
 ومالك أثبت في نافع من ابن جريج **٢٣٦** قوله أن ابن عمر كان يقصر الصلوة
 في مسيرته يوم التمام بالخروج على الأمان وفي بعض النسخ مسيره بالضمير الجوزي فيكون منصوبا
 على النظر فيه وظاهر هذا الأثر مخالف ما تقدم من لؤايد به السفر سائر اليوم بالجدد
 السرعة لا يخالف الروايات المتقدمة قال ابن عبد البر في الاستبصار كراهية اليوم
 التمام بالسير الحديث أربعة برد أو نحوها **٢٣٧**
٢٣٨ قوله أن يسافر في مسيرته إلى البريد ونحوه السفر مجازا مع عبد الله بن عمر
 البريد قال في الفتح الرمان قال ابن سيده البريد فرسخان وقيل ما بين كل منزلين
 بريد وفي الهجرة البريد عرب ولا يعتبر ما فرسخا عندها هو الصحيح الخ وفي الجمع من الزمخشري
 البريد عرب بریده دم لأن يقال البريد كانت محذوفة الأذنان كالعلامة لها
 ويسكن الراد تخفيفا ثم سمى رسول بر كيه بریدا ومسافة بين السكتين بریدا والسكة
 موضع كان يسكنه المرتجون من بيت أو قبة أو دباط وكان يرتب في كل سكة يقال
 وبعد ما بينهما فرسخان وقيل أربعة الخ وقال الجهد البريد المرتب والرسول وفرسخان
 أو ثمانية عشر ميلا أو ما بين المنزلين الخ فلا يقصر الصلوة قال ابن عبد البر واختلف
 عن ابن عمر في أدنى ما يقصر فيه الصلوة وأصح ما في ذلك عنه ما رواه ابنه سالم ومولاه
 نافع قال ورواية مالك هذه ترد ما رواه حماد بن عمار بن دينار عن ابن عمر أن
 ساعته من النهار فاقصر الصلوة الخ قلت أخرج هذه الرواية ابن أبي شيبة في مصنفه
 والمخرج من هذا عنده ما يوافق قوله وهو الخ في مستدركات الحنفية **٢٣٩**
 قوله أن عبد الله بن عباس قال ابن عبد البر وما رواه عن ابن عباس هذا معروف
 من نقل الثقات متصل الأسناد عنهم من وجهه **٢٤٠** قوله قال مالك ذلك
 أي المذكور من المسافة بين هذه الأماكن أربعة برد وقد تقدم بيانها والاختلاف
 في بيان المسافة بينها قال الباجي أكثر ما كمن ذكر أفعال العمارة لما لم يصح عنده
 في ذلك توقيع عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يحيى قال مالك وذلك أي
 المذكور من كون المسافة المبيحة للقصر أربعة برد أحب ما يقصر بالمشاة الغوقية
 أو الخفية على اختلاف النسخ الخ متعلق بأصح فيه الضمير إلى الوصول الصلوة
 قال ابن عبد البر كما قال الأوزاعي عجمو العلماء لا يقصرون الصلوة في أقل من أربعة
 برد وهو مسيرة يوم تام بالسير القوي ومن احتاط فلم يقصر إلا في مسيرة ثلثة أيام
 كامة فافذ بالواقع وبالله التوفيق انتهى قال ابن القاسم كان مالك يقول قبل
 اليوم يقصر الصلوة في مسيرة يوم وليلة ثم ترك ذلك وقال لا يقصر الصلوة إلا
 في مسيرة ثمانية وأربعين ميلا كما قال ابن عباس في أربعة برد الخ وفي الآثار
 السالطة شروط القصر عند المالكية سبعة الأول أن يكون السفر طويلا لا أربعة برد وأكثر
 والبريد أربعة فراسخ والفرسخ ثلثة أميال والميل ثلثة آلاف ومسماته ذراع و
 الذراع ستة وثلاثون أصبا والاصح ست شعيرات وكل شعيرة ست شعرات

عبد الله أن عبد الله بن عمر كان يقول أصلي صلوة المسافر مائة ركعة وان حبسني ذلك اشتق عشرة ليلة **٢٢٩** قال عن نافع أن ابن عمر قام بمكة عشر ليال يقصر الصلوة الا ان يصليها مع الإمام فيصليها بصلاته صلوة المسافر اذا جمع **٢٣٠** مكثا مالك عن عطاء الخراساني انه سمع سعيد بن المسيب يقول من اجمع اقامة اربع ليال وهو مسافر اتم الصلوة قال يحيى قال مالك وذلك احب ما سمعت الى قل يحيى سئل مالك عن صلوة الاسير فقال مثل صلوة المقيم الا ان يكون مسافر صلوة المسافر اذا كان اماما او وراء امام **٢٣١** مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن ابيه ان عمر ابن الخطاب كان اذا قدم مكة صلى بهم ركعتين ثم يقول يا اهل مكة اتموا صلواتكم فانا قوم سفر **٢٣٢** مالك عن زيد بن اسلم عن ابيه عن عمر بن الخطاب مثل ذلك **٢٣٣** عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يصلي وراء الامم بمضى اربعا فاذا صلى لنفسه صلى ركعتين **٢٣٤** عن ابن شهاب عن صفوان بن عبد الله بن صفوان انه قال سمع عبد الله بن عمر يقول عبد الله بن

١ كان يقول أصلي صلوة المسافر بيني أقصر الصلوة ما لم اجمع بضم الهزة مكثا يعني ما لم اتم الوضوء مرة تمنع ذلك وان حبسني اى معنى ذلك التردد اثنتى عشرة ليلة لو اكلت من ذلك لان حكم السفر لم ينقطع وتخصيص الذكر لهذا العدد يظهر مما قاله ابن عبد البر في الاستذكار في ذكر الاقوال في مدة الاقامة وبهنا قول سادس روى عن ابن عمر انه قال اذا اقام اثنتى عشرة ليلة اتم وان كان دون ذلك قصر واهله بعد ذلك ما لم يأت ثم قال وقد روى عن الاداعى ايضا مثل ذلك الخ فاعلم بهذا ان ذكر اثنتى عشرة ليلة مبنى على قوله هذا مع ان المعروف عن ابن عمر انه قال من اجمع اقامة خمس عشرة ليلة اتم كما ذكره ابن عبد البر عنه وكذا ذكره الطحاوى وغيرهما وايا ما كان فاقصر وان لا يكون مقيما ما لم يعزم على قيام مدة الاقامة وان اقام مدة الاقامة بدون العزم **١٢** قوله ان ابن عمر اقام بمكة عشر ليال على ما تقدم من انه لم يجمع الاقامة هذا على تمهيد ودأبه والا فاعلم ان ابن عمر ان المسافر لا يتم الا ان يجمع الاقامة خمس عشرة ليلة كما تقدم فعلى هذا قصره ومن في القيام عشر ليال لم يكن لاجل انه لم يعزم الاقامة على لاجل انه لم يؤمده الاقامة التي هي خمسة عشر يوما عنده يقصر الصلوة لانه في حكم المسافر لان يعطيه مع الامام فيعليها تامة باقتداء بصلوة **١٣** قوله ان سعيد بن المسيب من كانا ثلثية قال من اجمع اى عزم اقامه لايح ليال وهو مسافر اتم الصلوة اى اربع ركعات **١٢** قوله قال مالك وذلك اى قول سعيد احب ما سمعت في ذلك من الاقوال التي متعلق بابح قلت لكن يشكل عليه ما في الاستذكار قال وروى ابو بكر بن ابي شيبة نافع بن عبد الله بن ادريس عن داود بن ابي هند عن سعيد بن المسيب قال اذا اجمع الرجل على اقامة خمس عشرة ليلة اتم الصلوة وهذا ايضا حديث صحيح الاسناد عن سعيد بن المسيب ان يقال ان الامام ما كان لم يقصر من اثري سعيد بن المسيب الا المدة كور في المتن اوله كلاهما لكن المزمع عنده هو ذلك لوجه من وجوه الترجيح كما ان المزمع منه الخفية اثره الثاني واخرجه ابن ابي شيبة عن سعيد بن المسيب اثرا ثانيا وهو انه قال اذا اتمت ثلثا فاتم الصلوة واختلف فقهاء الامصار في مسألة الباب كثير قال الزهقاني وبها اى باثر الباب قال الشافعي والبودود وداود وجماعة وقال الشورى والبيهقي واصحابه اذا نوى اقامة خمسة عشر يوما اتم ودونها قصر الخ قال ابن رشد في البداية وما اختلف في الزمان الذي يجوز للمسافر اذا اقام فيه في بلدان يقصر فالأختلاف كثير لان الشرح منها هو ما عليه فقهاء الامصار ولهم في ذلك ثلثة اقوال احدها مذهب مالك والشافعي انه اذا اتم المسافر على اقامة اربعة ايام اتم وان كان في مذهب ابي حنيفة والثوري انه اذا اتم على اقامة خمسة عشر يوما اتم وان كان في مذهب احمد وداود انه اذا اتم على اكثر من اربعة ايام اتم وسبب الاختلاف انه امر سكوت عنه في الشرع والقياس على التمهيد ضعيف عند الجمع ولذلك رام هؤلاء كلهم ان يستدلوا بالبرهان من الاحوال التي فعلت عنده عليه السلام انه اقام فيها مقصرا او انه جعل لما حكمه المسافر فافترق الاول احتجوا المذهب بما روى انه عليه السلام اقام بمكة ثلثا يقصر في عمرته والفريق الثاني احتجوا بما روى انه عليه السلام اقام بمكة عام الفتح مقصرا وذلك نحو من خمسة عشر يوما والفريق الثالث احتجوا بمقامه صلى الله عليه وسلم في حجة بكة مقصرا اربعة ايام وقد احتجبت المالكية لمذهبها ان صلى الله عليه وسلم جعل للمهاجر مقام ثلثة ايام بكة بعد قضاء شكركم فلما لم يبق على ان اقامه ثلثة ايام ليست تسبب عن المقيم فيها اسم السفر انتهى مختصرا قلت وسئل الحنفية في ذلك ما في البدائع اذ قال دنا مروي عن ابن عباس وابن عمر انها قالوا اذا دخلت بلدة وانت مسافر فو في ذلك ان تقيم بها خمسة عشر يوما فأكمل الصلوة وان كنت لا تدري متى تظعن فاقصر وهذا باب لا يوصل اليه بالا جسد

لانه من جملة المقادير ولا يظن بها التكلم جزا فافانها قالاه سما من رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ واثري بها استدلال صاحب البداية اذ قال وهو المأثور عن ابن عباس وابن عمر والاثري في مثله كالتحريم قال الزبلي اخرجه الطحاوى عنها قال اذا قدمت بلدة وانت مسافر وفي نفسك ان تقيم خمسة عشر يوما واخرج محمد بن الحسن في كتاب الآثار اخرجه ابو حنيفة ثنا موسى بن مسلم عن مجاهد بن عبد الله بن عمر قال اذا كنت مسافرا فوطئت نفسك على اقامة خمسة عشر يوما فاقم الصلوة وان كنت لا تدري فاقصر الصلوة انتهى قال النيسابى واسناده حسن قلت واخرج ابن ابي شيبة عن مجاهد قال ان ابن عمر كان اذا اجمع على اقامة خمسة عشر يوما اتم الصلوة قال النيسابى اسناده صحيح وعنه عن ابن عمر انه اذا اراد ان يقيم بمكة خمسة عشر يوما صلى اربع ركعات محمد بن الحسن في كتاب الحج واسناده صحيح قال النيسابى ومن سعيد بن المسيب قال اذا قدمت بلدة فاقمت خمسة عشر يوما فاتم الصلوة رواه محمد بن الحسن في كتاب الحج واسناده صحيح قال النيسابى عن الصلوة الاسير فقال يصلي مثل صلوة المقيم فيتمها الا ان يكون مسافرا فيقصر اذا قال ابن عبد البر في الاستذكار لا اعلم خلافا بين العلماء في ذلك وفيما ان يصلي وهو مقيم الصلوة المقيم وان سافر او سافر به كان له حجة حكم المسافر **١٣** قوله صلوة المسافر اذا كان اماما او وراء امام هذه الترجمة تتناول مثلثين اولها امامة المسافر لمقيمين و علم بالروايات الواردة في الباب ان الامام يسلم على ركعتين والمقيمين يتلون صلواتهم كاملا اهل مكة وهذا اجماع كما سيأتي واثنى ان يكون المسافر وراء امام مقيم وبذلك يختلف بين الاثني كما سيأتي **١٤** قوله ان اباه عمر بن الخطاب كان اذا قدم مكة صلى بهم اى بالكلية اما لانه الخليفة والسلطان احتى بالامامة ركعتين قصر ثم يقول لهم يا اهل مكة اتموا صلواتكم واتمام اجماع كما مر به جماعة قال ابن عبد البر باختلاف علمه فيما بينهم ان المسافر اذا صلى بمقيمين ركعتين وسلم فاتموا الا فسر وقال الشوكاني جواز اتمام المقيم بالمسافر بجمع عليه كما في البحر واختلف في العكس الخ كما سيأتي فانا قوم سفر بفتح فسكون جمع مسافر كراكب وركب وهذا اتباع لفعل صلى الله عليه وسلم اخرج الترمذي والبودود والبيهقي كما قال الشوكاني عن عمران بن حصين قال شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم الفتح فاقام بمكة ثمان عشرة ليلة لا يصلي الا ركعتين ثم يقول لاهل البلد صلوا اربعا فانا مسافر اخرجه ابن عبد البر في الاستذكار بسنده مطولا وحديث عمران حسن الترمذي وفي سنده على بن زيد بن جبرع قال حافظنا حسن الترمذي حديثه لشواهد قال الشوكاني **١٥** قوله ان عبد الله بن عمر كان يصلي وراء الامام بمضى اربعة ايام وترك الخلاف معه قال ابن عبد البر في الاستذكار اختلفوا في المسافر يصل وراء مقيم فقال مالك واصحابه اذا لم يدرك مائة ركعة تامة صلى ركعتين فان ادرك مائة ركعة بسبب تبهاصل لربا وذكر الطحاوى ان ابا حنيفة وابا يوسف ومحمدا قالوا يصلي صلوة المقيم وان ادرك في التشهد وهو قول الثوري والشافعي الخ فاذا صلى لنفسه منفردا صلى ركعتين لانهما وظيفة المسافر ويشكل هذا الاثر على مذهب المالكية اذ قال الباجي وحكم جميع الملح بمضى القصر غير الملبا وكذلك معرفة يقصر بها جميع الملح غير الملبا وانما وجب على الملح القصر معنى وعرفه وان لم يكن بينه وبينها ما تقصر في مثل الصلوة لثلاثة معان الخ ثم ذكر الوجه وحاصلها ان شدة الالتفات في هذه المواضع جعلت بمنزلة السفر **١٦** قوله انه قال جابر بن عبد الله بن عمر يهود من العيادة عبد الله بن صفوان بن اية بن خلف الجعي المكي ولد على عبد النبي صلى الله عليه وسلم ذكره ابن جابر في الصحابة ثم في النابيين وذكره ابن سعد في الطبقة الاولى من المكيين ان ابا جابر كان ممن يقوى امر عبد الله بن الزبير فقال له ابن الزبير قد اذنت لك واقتلك بمعيتي فاني حتى قتل معي **١٧** وهو متعلق باستار الكعبة فضلى ابن عمر لما اماره كعتين كونه مسافرا اتم الفرض وسلم من الصلوة فتمنا **١٨**

صفوان فصلي لنا ركنين ثم انصرف فقننا فاتمنا صلوة النافلة في السفر بالنهار والصلوة على الدابة كذلك
عن نافع عن عبد الله بن عمر انه لم يكن يصلي مع صلوة الفريضة في السفر شيئا قبلها ولا بعدها الا من جوف الليل فانه كان يصلي على
الارض وعلى راحلته حيث توجهت به **٢٢** قال انه بلغه ان القاسم بن محمد وعروة بن الزبير وابا بكر بن عبد الرحمن كانوا يتنفلون
في السفر قال يحيى سئل مالك عن النافلة في السفر فقال لا بأس بذلك بالليل والنهار وقد بلغني ان بعض اهل العلم كان
يفعل ذلك **٢٣** قال بلغني عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يرى ابنه عميد الله بن عبد الله يتنفل في السفر فلا ينكر
ذلك عليه **٢٤** عن عمرو بن يحيى المازني عن ابي الحباب سعيد بن يسار عن عبد الله بن عمر انه قال رأيت رسول الله

٢٥ قوله ان عبد الله بن عمر كان يرى ابنه عميد الله بن عبد الله يتنفل في السفر فلا ينكر ذلك عليه بظاهره يشك ما تقدم من انكاره على المتنفلين و
توضيح الاشكال ان ابا رباب مروي عن ابن عمر لا ينكر على ابنه في التنفل في السفر ولو منع
منه ما سأل في منعه من نفسه انه يتطوع في السفر على راحلته واخرج مسلم عن حفص بن
عامر سمعت ابن عمر في طريق مكة فصل لنا النظر ركعتين ثم اقبل واقبلنا معه حتى جاء
رحله وجلنا معه فبانت من ثقافته فرأى ناسا قايما فقال ما يصنع هؤلاء قلت
يسبحون قال لو كنت سمعا لا تمتص صلوته ركعتين سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
لا يزيد في السفر ركعتين وصحبت ابا بكر وعمر عثمان كذلك واخرج البخاري من
الرفوع واخرج ايضا سافرا ابن عمر فقال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم فلم اراه يسبح
في السفر وقال الله تعالى جل ذكره لقد كان يتم في رسول الله اسوه حسنة ويمكن
الجمع بينهما بتقديم كلام الحافظ ان مذهب ابن عمر الفرق بين الرواتب والمطلقة
ليمكن الانكار على الاول والاثبات للثاني ويظهر من صحيح البخاري انه يفرق بين
الرواتب البعيدة وبينها واختار الحافظ في الفتح هذا الجمع وما حسن هذا لولا احاديث
ابن عمر بنفسه في اثبات الرواتب البعيدة فقد اخرج الترمذي عن عطية عن ابن عمر
قال صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم في السفر ركعتين وبعدها ركعتين وحسنه
الترمذي ودرو ايضا عن عطية ونافع عن ابن عمر قال صليت مع النبي صلى الله عليه
وسلم في المحضر السفر ركعتين فصليت معه في المحضر ركعتين وبعدها ركعتين وصليت
معه في السفر ركعتين وبعدها ركعتين والعصر ركعتين ولم يعمل بعدها شيئا والمغرب
في المحضر ركعتين وبعدها ركعتين فالحديثان لا وجه في الجواب ما اشار به شيخ
مشائنا الشاه عبد الغني رح في الانجاء اذ قال قال النبي صلى الله عليه وسلم انما الغالب
من احواله وما رواه الترمذي على انه فخل في بعض الاوقات لبيان الاستجاب لخواصه
ان يعمل حديث النفي على حاله السير وحديث الثبوت على حاله القرار كما هو المختار
من مذهبه انتهى قلت ويمكن الجمع بان يعمل النفي على الصلوة في الارض والاثبات
على الدابة كما فانه روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان ينزل للمكثورة ويتطوع
على بعيره ثم رأيت ان الحافظ في هذا الجمع عن ابن بطال فهذا حسن عندي من الكل
فلقد الحمد والمنة **٢٦** قوله انه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يصلي قال ابن عبد البر لم يذكر مالك التطوع فيه وذكره جماعة عدا في الاستدكار و
هو على حار قالوا لم يتابع عمرو بن لفظ حار وانما المعروف المحفوظ في حديث ابن عمر
راحت كما قاله النسائي وغيره كمن لا شاهد عن يحيى بن سعيد عن انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم يصلي على حار وهو ذاهب الى خيبر رواه السراج باسناد حسن قال النووي
قال الدارقطني وغيره هذا غلط من عمرو بن يحيى والمعروف في صلوة النبي صلى الله عليه وسلم
على راحلته وعلى البعير والصواب ان الصلوة على الحمار فعل انس كما ذكره مسلم ولذا لم
يذكر البخاري حديث عمرو بن كلام الدارقطني وما يجيء وفي الحكم بتخليط رواية عمرو
نظرا لثقة لفظ شيئا محتملا فلعله كان الحمار والبجيرة او مراكب كمن قد يقال انه
شاذا فانه من لف لرواية الجمهور في البجيرة والراحلة والشاذ مردود والخبر بان حكم
الشاذ مشكوك بحدان اقر بنفسه ان لا يفتي فيها قال ابن عبد البر انما انكر العلماء لفظ
الحمار دون المعنى قال الشيخ فيه اشارة الى انه لا يشترط ان تكون الدابة طاهرة الفضلات
لكن يشترط ان لا يمس الراكب ما كان غير طاهر منها وتنبيه على طاعة عرق الحمار وكان
الاصل ان يكون عرقه طاهرا لانه متولد منه ولكن خص بطهارة ركوب النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم اياه وعن هذا قال اصحابنا كان ينبغي ان يكون عرق الحمار مشكوكا لان عرق كل شئ يثير
بسوره كمن لم يركبه النبي صلى الله عليه وسلم معروفا والمحرم الجواز والنقل نقل الحيوة حكم
بطهارة الحمار

٢٧ قوله انه لم يكن يصلي مع صلوة
الفريضة في السفر شيئا من النوافل قبلها الى الفريضة ولا بعدها لان السفر روي فيه
التخفيف حتى قهرت الفريضة فان النوافل اولي بالتخفيف وظاهر لفظ مسلم في الحديث
الطويل عن ابن عمر وفيه فرأى ناسا قايما فقال ما يصنع هؤلاء قلت يسبحون قال لو
كنت سمعا لا تمتص صلوته الحديث يدل على كراهية التنفل قال ابن العربي اجمع
الناس على ان النافلة في السفر جائزة فانما موقوفة على اختيار العبد ونظره لنفسه
ولم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه تنفل في السفر نهارا في مسيره وحديث البراء
مجهول لم قلت كونه ثابتا بغير حديث البراء ايضا كما سياتي في الدلائل وقال النووي
اتفق العلماء على استحباب النوافل المطلقة في السفر واختلوا في استحباب النوافل
الرابطة فتركها ابن عمر واخرون واستحبها الشافعي والجمهور لم قال الياحي واكثر العلماء
على جواز تنفل المسافر بالليل والنهار على راحلته وعلى الارض وبه قال مالك والشافعي
والشافعي وابن حنبل وغيرهم الخ قال يعني قال الترمذي اختلف اهل العلم بعد
النبي صلى الله عليه وسلم فرأى بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ان يتطوع الرجل
في السفر وبه يقول احمد واسحق ولم يروا ثبوت من اهل العلم ان يصلي قبلها ولا بعدها
معنى من لم يتطوع في السفر قبول الرخصة ومن تطوع فله في ذلك فضل كثير وقول اكثر
اهل العلم بتأديون التطوع في السفر وقال السرخسي في المبسوط والمرغينا في الاقتصار في السنن
وتكلموا في الافضل قيل الترك ترخيضا وقيل الفعل تقربا وقال السند وان الفعل
افضل في حال النزول والترك في حال السير وقال هشام رأيت محمد بن ابي ايوب
في السفر قبل الظهر ولا بعدها ولا يدرك ركعتي المغرب والمغرب وما رأيت يتطوع قبل العصر
ولا قبل العشاء ويصل العشاء ثم يوتر الخ قلت وسياتي من كلام الشيخ عبد الغني في الانجاء
ان المختار عندنا هو ما قاله السند وان في العبارة هو اصل الاقوال ونحوه في الدلائل المختار
اذ قال ويأتى المسافر بالنسب ان كان في حال امن وقرار والابان كان في خوف وفراى
سير لايأتى بها هو المختار الخ الامن جوف الليل فانه كان يصلي على الارض وعلى راحلته و
تقدم من الياحي جوازه عن الائمة الارضية والجمهور حيث توجهت به راحلته الى القبلة
او غيرها وسيأتى الكلام عليه من انه لم يجب استقبال القبلة في التيمم ام لا لكن مما
يجب التنبيه عليه ان قول حيث توجهت به قيد احتراز لا يجوز الصلوة على الدابة الا من
حيث توجهت به فلو صلوا مقلوبا لا يجوز وقال في الدلائل المختار من فروع الخفيفة ويقفل
المقيم راكب خارج المصر مؤميا الى اى جهة توجهت دابته قال ابن عابد بن فلوصل الى
غير جهة توجهت به دابته لا يجوز لعدم الضرورة الخ وقال ابن قدامة في المغني حيث كانت
وجهته فان عدل عنها نظرت فان كان عدوله الى جهة الكعبة جائزا لانه الاصل وانما
جاء تركها للعدول فاذا عدل اليها اتى بالاصل وان عدل الى غيرها عدا فسدت صلوة
لانه ترك قبلته عمدا الخ مالك انه بلغه ان القاسم بن محمد بن ابي بكر الصديق وعروة
ابن الزبير بن العوام وابا بكر بن عبد الرحمن والثلثة من الفقهاء تقدم ذكر الادلة و
الثالث هو ابو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بن المغيرة المخزومي اهل الفقهاء
السبعة قيل اسمه محمد وقيل اسمه ابو بكر وكنت ابو عبد الرحمن والصحيح ان كنيته واسمه
واحد ولد في خلافة عمر بن الخطاب واستغفر يوم الجمل يقال له رايب قريش كشرة صلوة و
كان مكفونا اختلف في موته من سنة ٩٥ هـ الى سنة ١٢ هـ **٢٨** قوله كانوا
يتنفلون في السفر والطاهر يعي الليل والنهار **٢٩** قوله وسئل مالك عن جواز
النافلة في السفر فقال الامام لا بأس بذلك بالليل والنهار وقد بلغني ان بعض اهل
العلم كما تقدم عن بعضهم وسيأتى عن غيرهم قال ابن عبد البر في قوله بعض اهل العلم
اشارة الى ان بعضهم لا يفعل ذلك كان يفعل ذلك اى التنفل بالليل والنهار

صلى الله عليه وسلم وهو على حمار وهو متوجه الى خيبر **٢٢٨** عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي على راحلته في السفر حيثما توجهت به قال عبد الله بن دينار وكان عبد الله بن عمر يفعل ذلك **٢٢٩** عن يحيى بن سعيد انه قال رأيت أنس بن مالك في سفر وهو يصلي على حمار وهو متوجه الى غير القبلة يركع ويسجد ايماء من غير ان يضع وجهه على شيء **صلوة الضحى** **٢٣٠** عن موسى بن ميسرة عن ابي مرتضى عقيل بن ابي طالب ان ام هانئ بنت ابي طالب اخبرته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على الفقه ثمانى ركعات ملتحفا في ثوب واحد **٢٣١** عن ابي النضر مولى عمر بن عبد الله ان ابا مرة مولى عقيل بن ابي طالب اخبرته انه سمع ام هانئ بنت ابي طالب تقول ذهبت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفقه فوجدته يغتسل وفاطمة ابنته تسترته بثوب قالت فسلمت عليه فقال من هذه فقلت ام هانئ بنت ابي طالب فقال مرحبا بام هانئ فلما فرغ من غسله قام فصلى ثمانى ركعات ملتحفا في ثوب واحد ثم انصرف فقلت يا رسول الله زعم ابن امي على انه قاتل رجلا اجرتة فلان بن هبيرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اجرتنا من اجرت يا ام هانئ قالت ام هانئ

له قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي على راحلته وهي الناقة التي تصلح لان ترحمل ويقال لكل مركب ذكر كان او انثى والذليل لغة فتح الرحا وقال الازهرى هو المركب الخفيف ذكر كان او انثى والباء للباخنة في السفر حيثما توجهت به يعني ولو الى غير القبلة قال البايجي ظاهره لا يخص فريضة من نافلة غير انه علم بالايجاع المنع من صلوة الفرض على غير الارض لغيره فوجب حمد على النافلة قلت بل هو مصرح في رواية البخاري بسنده الى ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسبح على الراحلة قبل ان يركبها ويؤثر عليها غير ان لا يصلي عليها المكتوبة فندوا مثاله نص في ان المراد بالصلوة التطوع وسياق الكلام عليها في آخر الحديث قال عبد الله بن دينار وكان عبد الله بن عمر يفعل ذلك عقب الموقوف بالمرفوع بياننا لاستمرار العمل والجمود على اجابة في كل سفر قصير كان او طويلا وخصه مالك بسفر القصر لان الروايات وجدت فيه **٢٣٢** قوله قال رأيت أنس بن مالك في السفر بالتحريف في النسخ المصرية والتفكير في السندية وهو يصلي التطوع على حمار قال ابن بطال لا فرق بين التفتل في السفر على الحمار والبخل وغيرهما ويؤكد اساك عنانها و تحريك جلبي الا انه لا يكلم ولا يلتفت ولا يسجد على قمره بل يكون السجود الخفض من الركوع وهذا من الله تعالى على عباده كذا في المعنى وهو متوجه الى غير القبلة وتقدم انه يجب صوب سفره يركع ويسجد ايماء بكل منهما ويجعل السجود اخفض من الركوع قال الحافظ في الفتح الايام للركوع والسجود لمن لم يتمكن من ذلك وهذا قال الجمهور ويروى ان شيب من مالک ان الذي يصلي على الدابة لا يسجد بل يؤم الممن غير ان يضع وجهه على شيء من البر وفيه هذا الشأن من ابن سيرين من ان قال لولا ان رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل لم افعله وهذه الاحاديث تبين ان قوله تعالى فايماءا قولوا فتم وجه الشرح على النوازل **٢٣٣** قوله صلوة الضحى قال القادي قيل التقدير صلوة وقت الضحى والظاهر ان الاضافة بمعنى في كصلوة الليل و صلوة النهار فلا حاجة الى القول بالتحريف وقيل من باب اضافة المسبب الى السبب كصلوة النظر والمؤمنين بالصوم والقصوة وهي ارتفاع اول النهار والعشاء بالفتح والمدهو اذا علت الشمس الى ربح الساعات بعده قاله المعنى قال الحافظ في الفتح جمع ابن القيم في المدي الاقوال في صلوة الضحى فبلغت ستة الاول مستحبة واختلف في عددها كما سياتي قريبا والثاني لا تشترع الاسباب لما ان صلى الله عليه وسلم لم يفعلها لاسباب وانفق وقوعها في وقت الضحى الثالث لا تشبها اصطلاح عن عبد الرحمن بن عوف انه لم يصليها وكذلك ابن مسعود الرابع يستحب فعلها تارة وتركها تارة بحيث لا يلزم عليها واحدة احدى الروايتين عن احمد لرواية ابي سعيد كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى حتى نقول لا يدعها يوما حتى نقول لا يصليها اخرجه الحاكم وعن عكرمة كان ابن عباس يصليها عشر او بدعا عشر او قال الثوري عن منصور كانوا يكرهون ان يما فظفوا عليها كالمكتوبة الخا مس تستحب المواظبة عليها في البيوت لامن من الخشية المذكورة السادس انها بدعة صح بها من رواية عروة عن ابن عمر وسئل أنس بن مالك عن صلوة الضحى فقال الصلوات خمس وعن ابي بكرة انه رأى ناسا يصلون الضحى فقال ما صلها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عامته اصحابه الخ قلت وروى ابن القيم احاديث الترك وبسط الكلام على الروايات المتضمنة بصلوة الضحى وحكى القادي قول آخر يكره تركها قلت والائمة الاربعة على استحبابها كما بسط في فروعهم الا ان المرح عندنا اخرى الخا بدعة من رواية الامام عدم المداومة **٢٣٤** قوله ثمانى ركعات بكسر النون وفتح الياء مفعول صل ملتحفا في ثوب واحد وفي رواية عبد الرحمن بن ابي ليلى عن ام هانئ فلم اصر صلوة قط اخف منها غير ان صلى الله عليه وسلم يتم الركوع والسجود ونسبها في جمع الفتاوى الى السنة قال المعنى استدلال به على استحباب التخفيف فيما ورد بان التخفيف فيها كان لاجل اشتغاله صلى الله عليه وسلم بمهمات الفتح من

جميعه الى المسجد وخطبته وقد روى ابن ابي شيبة في مصنفه من حديث حذيفة انه صلى الله عليه وسلم صلى الضحى ثمانى ركعات طول فبين ان آخره **٢٣٥** قوله اخبره ابي سالم انه سمع ام هانئ بنت عم النبي صلى الله عليه وسلم ابي طالب تقول ذهبت بعصيفتي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح في رمضان سنة ثمان كما تقدم **٢٣٦** قوله فوجدته يغتسل على الله عليه وسلم وفاطمة ابنته صلى الله عليه وسلم تسترته بثوب وفيه ستر المحام عند الاغتسال وذلك مباح وتقدم عن رواية ابن خزيمة ان ابا ذر ستره ويكتمل ان احدهما ستره في ابتداء الغسل والاخر في انتهاءه قال الحافظ في الفتح قلت او يقال ان فاطمة رضي كانت تسترته صلى الله عليه وسلم من ناحية واما ذر رضي من اخرى هذا نصح الروايات والافانست خير بان ما اتفق عليه الاصول اولى قالت ام هانئ فسلمت عليه فقال بعد السلام ولم تذكره لعلم به قال ابو عمر فيه جواز السلام على من يقتل ورده عليه الخ قلت بشرط ان لا يكون عرياناً والا فالسلام على مكشوف عورة يكره كما صرح في الدر المنثور من بذه يدل على ان الستر كان كيثفا وعلم انها امرأة واجتنب به من رد شهادة الاعمى لانه صلى الله عليه وسلم لم يميز صوت ام هانئ مع علمه بها ومعرفة اياها فقلت انما ام هانئ بنت ابي طالب زادت اكنيته ايضا للجناب فقال صلى الله عليه وسلم مرحبا بام هانئ بيا الجرعند الاكثروني بعضا بيا انما اى لقيت رجلا وسعة قاله الاصمعي وقال الغزالي نصب على المصدر وفيه معنى الدعاء بالرحب والسعة وقيل هو مفعول به اى لقيت سعة قاله المعنى كذا في الفتح الرحا فلما فرغ من غسله بعن الغين قام فضلى ثمانى ركعات بكسر النون وفتح الياء حال كونه ملتحفا اى ملتحفا نصيب على الحال من الضحية الذي في صلى في ثوب واحد زاد كريب عن ام هانئ يسلم من كل ركعتين اخرجه ابن خزيمة وفيه رد على من تمسك به على ثمانى ركعات موصولة قاله الحافظ في الفتح قلت حديث كريب اخرجه ابو داود ايضا قال المعنى استاده صحيح على شرط البخاري ثم انصرف من صلوة وفي تأخيرها سوال حاجتها حتى قضى صلوة جميل ادب وحسن تناول فقلت يا رسول الله زعم اى قال واراد ابن امي قال المعنى وفي رواية الحموي ابن ابى ولا تقاد في المقصود ولانها اخت على رضى من الاب والام الخ قلت لكن المشهور في الروايات ابن امي على بن ابي طالب وهي شقيقة اما فاطمة بنت اسد وتخص الام بالذكر في محل الاستعطاف **٢٣٧** قوله انه قاتل بعصيفتي اسم الفاعل وفيه اطلاق اسم الفاعل على من عزم على التلبس بالفعل وجعل منصوب بقوله قاتل وسيأتي بيانه اجرتة بالراء اى اجرتة فلان بالرفع على تقديره يروى بالنسب يدل من رجلا ومن الضمير المنسوب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اجرتنا من اجرت بكسر التاء اى امننا من امننا يا ام هانئ وفيه جواز امان المرأة وان لم تقابل وبه قال الجمهور منهم الائمة الدالية وقال ابن الماجشون ان اجازة الامام جاز والاد لعله صلى الله عليه وسلم اجرت واجاب الجمهور بانه قال ذلك تنكيلا للكلام وتطبيعا لقبلا ولؤيده ما ورد في بعض الفاظ الرواية ليس له ذلك قد اجرتنا من اجرت ولؤيده حديث يسى بن شهم ادنا هم وحكى ابن المنذر الاجماع على جواز تأمين المرأة الا ابن الماجشون وحكى عن سحنون ايضا قال المعنى على نداء جماعة الفقهاء بالماجز والعراق منهم مالك والحنيفة والشافعي واحمد والوثوري والشافعي وهو قول الثوري والاوزاعي وشذ عبد الملك بن الماجشون وسحنون عن الجماعة فقالا لان المرأة موقوف على اجازة الامام وقد اجادت زيب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ابا العاص بن الربيع الخ وذلك اى الصلوة او الوقت محي استدلال بها من ذهب الى استحباب صلوة الضحى ومن انكرها قال لادالة فيه لانها اجرت عن الوقت وقالوا انما هي سنة الفتح ولؤيده ما في رواية مسلم عن ام هانئ لم يصليها قبل ولا بعد وقد صلها خالد بن الوليد في بعض فتوحه **٢٣٨**

وذلك حتى مات كعن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي سجدة الضحى قط ولا في لاسجدها وإن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليبدأ العمل بالشئ وهو يحب أن يعمل به خشية أن يعمل به الناس فيفرض عليهم **مسألة ٣٥٢** كعن زيد بن أسلم عن عائشة أم المؤمنين أنها كانت تصلي الضحى ثمان ركعات ثم تقول لو نشر لي أبو أي مائة تركتها **مسألة ٣٥٣** جامع **مسألة ٣٥٤** كعن اسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك أن جدته مليكة دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام فأكل منه ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قوموا فاصلي لكم قال أنس فقمنا إلى حصير لنا قد أسود من طول ما لبس فنضجته بماء فقمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وصفت أنا واليتيم وراة والعجوز من ورائنا فصل لنا ركعتين ثم انصرف **مسألة ٣٥٥** كعن ابن شهاب عن عبيد

١ قوله أنها قالت ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي سجدة الضحى قط تأكيده للنفى أي ابدأ قال الخ فإفيه دليل على ضعف ما روى أن صلوة الضحى كانت واجبة عليه صلى الله عليه وسلم ودعها لذلك العلماء من خصائصهم ولم يشك ذلك في خبر صحيح وإن لا سجدة كتب في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم من التسبيح وغيره من الاستحباب الخ وإن يكسر فسكون مخفف من الثقيلة أي وإن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع الإمام أي يترك العمل بالشئ وهو أي والجمال أنه يجب أن يعمل به خشية بالنسب أي لاجل خشية أن يعمل به الناس بالرفع فيفرض بالنسب عطفًا على يعمل عليهم كما في الترويح وبهذا من كمال رافته صلى الله عليه وسلم على الأمة والأثر أخرجه ابن أبي شيبة برواية ابن جريج عن الوهري عن عائشة قالت لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يصلي سجدة الضحى قالت وكان يترك أشياء كثيرة أن يستحب فيها **٢** قوله أنها كانت تصلي سجدة الضحى ثمان ركعات وكسر النون وفتح الياء ركعات ثم تقول بياناً لشدة الإيهام لو نشر لي بهم النون وكسر الشين الجمع أي اجعل لي البوأي أي البوكرام ورومان تركتني أي هذه الركعات فإن لشدتها أكثر من لذة أحيائها قال الباجي يحتمل أنا تفعل ذلك بخبر منقول عن النبي صلى الله عليه وسلم بخبر ما في ذلك اقتضت على هذا العدد ويحتمل أن هذا القدر هو الذي كان يكفها المداومة عليه قال وليست صلوة الضحى من الصلوات المحصورة بالعدد فلا بد منها ولا ينقص منها ولا يكثر من الغائب التي يفعلها الإنسان من مائة ركعة الخ قال الزرقاني هذا مختار الباجي والأول ما ذهب عنه أن أكثرها ثمان لأن ذلك أكثر ما ورد من فعله صلى الله عليه وسلم قال العيني وفي هذا الباب عن جماعة من الصحابة وهم أنس والوهيرة ونعيم بن همار والوزر وعائشة والوامة ومثبه بن عبد السلمي وابن أبي أوفى والو سعيد وزيد بن أرقم وابن عباس وجابر بن عبد الله وجماعة من صلواتهم ومن يفتي بالمان وعائذ بن عمرو وعبد الله بن عمرو والوامة ومثبه بن عبد السلمي وابن أبي أوفى والو وعقبة بن عامر وعلى بن أبي طالب ومعاذ بن أنس والناس بن سمعان والوكبة والوامة الطائفي فحديث أنس عند الترمذي وابن ماجه مرفوعاً عن النبي صلى الله عليه وسلم عشر ركعات بنى الله له قصر من ذهب في الجنة وحديث أبي هريرة عند مسلم لوصاني خليل بن خلف الحديث وحديث نعيم بن همار عند أبي داود والنسائي في الكبير مرفوعاً يقول تبارك وتعالى يا ابن آدم لا تجز في من لذي ركعات في أول النهار أكفك أخرجه قال النووي في شرح مسلم ما صح عن ابن عمر قال في الضحى هي بدنة محمول على أن صلواتها في المسجد والظاهر بها كما لا يخلو منها بدنة لأن أصلها في البيوت مذموم قلت وهو المتعين كيف تقدم عن ابن عمر مرفوعاً الترغيب لما والروايات في الباب كثيرة غير ما ذكرت ذكرها الشوكاني وشرح الأحياء وغيرهم ومن المعنى النظر في الروايات المذكورة جزم بأنها متضمنة الصلوات مع الأشراف والضحى سيما الروايات التي وردت فيها الترغيب لاريج ركعات في أول النهار فإنها أوفى بالأشراف وكذلك الروايات التي فيها يصح على سلامي بن آدم صدقة فإن المناسب لا إذا لم يكن أن يصليها صباحاً والضحى المستحب لاريج النهار ومنعت الفضال وحديث أنس وعلى المذكوران في أول الباب نفعان في صلوة الأشراف **٣** قوله جامع سجدة الضحى عرض الترجمة على الظاهر ذكر الروايات المتضمنة للنوافل المطلقة وقت الضحى فالفرق بين هذه الترجمة وبين ما تقدم ظاهراً إذا عرض من الأولى بيان الصلوة المخصوصة الموقوفة بصلوة الضحى وهذه مطلق النوافل في وقت الضحى وبهذا الفرق أوجه عندي ويحتمل أيضاً أن يكون الغرض من هذه الترجمة بيان الأحكام المتفرقة بصلوة الضحى المعروفة من جوازها وميثاقها وقبيلها وهو شدة الباجرة فيكون تقدير العبادة على الأول جامع السجدة وقت الضحى وعلى الثاني جامع الأحكام بسبب الضحى **٤** قوله دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام أي لاجل طعام صنعتة فأكمل من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه إجابة الدعوة وإن لم تكن وليمة عرس والأكل من طعاما

وفيه إيذان من دعي إلى وليمة أو زيادة فلا يأكل جميع ما تقدم بل يبقى منه ويدل عليه من التبعيض فإنه إذا أكل الجميع توهم صاحب المنزل أنه لم يشبع منه ولم يكف فعل هذا مسح الأمانه مخصوص بغير الضحى قاله ابن رسلان قال ابن عبد البر زاد البراءة وغيره وأما ما ذكره قال المحافظ وهو مشعر بأن مجيء كان لذلك لا يصلي بهم ليحتجوا وكان صلوة مصلي كما في قصة عثمان وهذا هو السر في كونه بدأ في قصة عثمان بصلوة قبل الطعام وبهذا الطعام قبل الصلوة فبدأ صلى الله عليه وسلم في كل منها بأصل ما دعي لاجل الخ ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قوموا فاصلي بكمسر الام ومنهم الهمة وفتح الياء منصوب بلام كوفي رواية بسكون الياء تخفيفاً أو يجعل الام لامرو بيقية الياء كترادة من يتقى ويصير جراد الفعل مجرى المصيح وفي رواية يحدف الياء فلام الأمر ظاهر وقيل غير ذلك كعم أي لا جملكم فلام لا تحيل أي لا جملكم وليس المراد الأصل لتعليمكم وليس فيه تشريك فيؤخذ منه أن المصل لا يعزله أن يكون له من حلقته الصلاة العزيمة فانه عبادة أخرى قال ابن رسلان قال أنس فقمنا بناه المشكل إلى حصير بفتح الحاء وكسر الصاد المثلثين ذكره ابن سيده أنها سيفة فتعني من بردى داس ثم تفرغ سمي بذلك لأنه على وجه الأرض ووجه الأرض يسمى حصيراً أو السيفة بفتح السين وبالقائين شئ يعمل من الخوص كالزنبيل والاسل بفتح الهزة والسين المهلة وفي آخره لام نبات للأفغان كثيرة دقاق لاودق لما قد أسود فيه الإشارة إلى قلته ما عنيهم من المحصر والام يكونوا يحضون النبي صلى الله عليه وسلم لا بأفضل ما عنيهم من طول ما لبس بغير الام وكسر الموحدة أي استعمل وليس كل شئ بحسبه منتج به أصحاب ما ك في المسئلة المشدودة بالتحالف وهي إذا حلف لا ليس أو بأفقر شئ بحث عنه هم خلافاً للجمهور وأجابوا عنه بما في ابن رسلان بسوطان ملار الأمان من العرف الخ فتعني من النفع هو الرشد أو الغسل الخفيف وكذا المعنى محتمل بما قال القاضي استعمل ليلين لا احتمال نهامة وقال غيره النفع طوراً شك فيه تطيب النفس قال أبو عمر ثوب المسلم محمول على الطهارة حتى يتيقن النجاسة فالنفع قطع الوسوسة فيما شك فيه وقال الباجي الظاهر إنما لنفع لما خاف أن ينال من النجاسة وقال المحافظ يحتمل النفع للتطهير أو للتطهير ولا يصح الجزم بالأخير بل المتأد خلافاً لأن الأصل الطهارة الخ فقلت وبسط عليه الكلام الباجي والأصل أن النفع تطهير للشكوك عند المالكية خلافاً للجمهور وشرح المالكية مملوها على التطهير وغيرهم على التليين والغسل الخفيف فقام عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم في جواز الصلوة على الحصير ولؤيده رواية البخاري عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان له حصير يبسطه ويصلي عليه وفي مسلم عن أبي سعيد أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي على الحصير وبوب البخاري على حديث الباب باب الصلوة على الحصير **٥** قوله وصفت بالمشكل أنا بزيادة من غير المنفصل قال العيني بكذا رواية الأكثرين وفي بعضنا فصففت واليتيم وفي خلاف بين البهمنين والكوفيين فغداً ليعرفين لا يطف على الصغير المرفوع الأبعد أن يؤكده بغيره منفصل ليعلم العطف كقول تعالى اسكن أنت وذوكم الآية وعند الكوفيين يجوز ذلك بدون التأكيد والاول ارفع الخ واليتيم بالرفع عطفًا على الصغير المرفوع وبالنسب مفعول معداً مع اليتيم وقال الكرماني هو بالنسب ولو صح رواية الرفع فهو مبتدأ ووراء خبره والجملة حال قاله العيني واليتيم في أنس من قبل الأب وفي البهنا ثم من قبل الام وداؤه أي خلفه صلى الله عليه وسلم فيه جواز النافلة جماعة وبه قال أصحابنا إذا لم يكن على سبيل الشداع وقال العيني قال ابن حبيب عن مالك لا بأس أن يفعل الناس اليوم في النامة من غير أن يكون مشتملاً من أن ينظن الجاهل من الغرض والعجوز الضعول فيه لغير المبالغة قاله ابن رسلان بس الجدة المذكورة قامت من ورائنا جملة اسمية وقعت حالاً وفي حالة الرفع تكون معطوفاً قاله العيني قال ابن عبد البر في الاستدكار لا خلاف في أن سنة النساء القيام خلف الرجال ولا يجوز لمن القيام معهم في الصف وقال في محل آخر أجمع العلماء على أن المرأة تقضي خلف الرجال ومعدا صفاء واستبأ الوقت خلف الرجال لا من يمينه أنشئ وكذلك قال الباجي إذا قال ويقضي ذلك أن المرأة المفردة إذا ملئت خلف الصف محت صلواتها ولا خلاف في ذلك فلعلمه الخ

الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبيه أنه قال دخلت على عمر بن الخطاب بالهاجرة فوجدته يسبح فقمته وراءه فقربني حتى جعلني حذاءه عن يمينه فلما جاء عير فاتأخرت وصفنا ورائع التشديد في أن يمر أحد بين يدي المصلي **م** قال عن زيد بن أسلم عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا كان أحدكم يصلي فلا يمد أحد أيدي يديه وليدله ما استطاع فإن ابنه فليقاتله فإنا هو شيطان **م** قال

له قوله أنه قال دخلت على أمير المؤمنين عمر بن الخطاب بالهاجرة وهو وقت شدة الحر وقد أتته في وقت العشي وقال صلى الله عليه وسلم صلوة الايام بين يمين تر من الغصال واخرج ابن أبي شيبة بسنده الى عمر بن الخطاب يقول صلوا على النبي فوجدت مني الشدة مني يسبح اي يصلي السجدة وهي الثالثة و الظاهر المعنى فقمته ورائع قال الباغي الرجل الواحد يصلي خلف الصف قال مالك موطأ صحيحه وروى قال ابو عبيدة والشافعي وقال احمد بن حنبل والبوخاري ومبطل صلوة الخ وفي الاستدراك خلف الصف فيه قد يافى قال مالك لا بأس ان يصلي الرجل خلف الصف وحده وذكره ان يجزى اليه احد وقال ابو عبيدة والشافعي واصحابها والبيهقي والثوري ان يصلي خلف الصف وحده اجزاء وقال الاوزاعي وابن حنبل واسحق واكثر اهل الظاهر لا يصلي فان فعل فبطلت الامارة الخ فخر بنى تفصيل من قرب قال تعالى فخره اليهم الآية حتى جعلني حذاءه بكسر الهمزة وفتح الذال المجتمعة مع المدى مقابل فخرج بذلك من كان خلفه او ما خلفه ولو لب الخاري في صحيحه باب يقوم عن يمين الامام بمذاكره سواء اذا كانا اثنين وذكره حديث ابن عباس في مبيته عند خاتمة ميمونة قال المافظ وفي الشرايع بطعن الحديث الذي اوردته بعد ودوي عبد الرزاق عن ابن جرير قال قلت لعطاء الرجل يصلي مع الرجل ابي يكون من قال الى شقة الامين قلت ايما ذي به حق يصلي معه لا يفتون احدهما الاخر قال نعم قلت اتحب ان يساويه حتى لا يكون بينهما فرجة قال نعم الخ قال العيني ان موقف الامام اذا كان بمذاكر الامام من يمينه مساوياه وهو قول عمرو بن دينار وابن عباس والثوري وابراهيم ومحمد والشافعي وعروة وابي عبيدة ومالك والاوزاعي واسحق وعمر بن محمد بن الحسن يضع اصابعه عليه عند عقب الامام وقال الشافعي يستحب ان يتأخر من مساواة الامام قليلا ومن التخي يقف خلفه الى ان يركع فاذا جاز احد والاقام عن يمينه الخ من يمينه لانه مقام الواحد فلهما جاز عندنا فقام بفتح التثنية وسكون الراء وفتح الصاد وهما واحد وقال الى فظ بغير همزة قد تميزوهي دوايتنا من طريق الى ذوالهم حاجب عمر بن محمد ومن مواليه ادرك الجاهلية ولا تعرف له صحبة ورجع مع عمر بن محمد في خلافة الصدوق روى ذكره في الصحيحين في منازعته الجاس وعلى روى في صدقة رسول الله صلى الله عليه وسلم تأخرت عن حذائه خصفنا اي وقفنا ورائع اي خلف عمر بن محمد فيه صفة الاقتداء بهن لم ينوا ما مته قال الباغي ادخال مالك هذا الاثر في نسخة المعنى يدل احد الامور اما انه اظهر لما كان حكم هذه الصلوة عنده حكم صلوة المعنى في انما تالفة محضة والثاني ان يكون هذا وقت صلوة المعنى عنده والهاجرة وهو وقت قوة الحر وقد روى عن زيد بن ارقم انه روى قوما يصلون من المعنى فقال اما لقد علموا ان الصلوة في غير هذا الوقت افضل انه صلى الله عليه وسلم قال صلوة الايام بين يمين تر من الغصال الخ قال ابن عبد البر فيه ان عمر بن محمد كان يصلي المعنى وكان ابنه يكرها ويقول ولبيبة صلوة وكذا كان لا يفتن ولا يعرف الفتوت وروى الفتوت عن ابيه عمر بن وجوه وكان ابن عمر بن محمد بعد العصر ما لم تصفر الشمس وكان عمر بن محمد يضرب الناس عليها بالعدة ومثل هذا كثير من اختلافها الخ **له** قوله التشديد في ان يمر أحد بين يدي المصلي، اتفق الجمهور على كراهية المروء بين يدي المصلي لما جاء فيه من الوعيد الخ وصرح كتب الشافعية كلها بان المروء ما مرام وصرح كتب الحنفية والمالكية بالاثم على اللعن انهم قسموا احوال المارء المصلي باعتبار الاثم وعدمه على اربعة اقسام المارءون المصلي وعكسها وانما كان وعكسها قال الزدقاني الاول اذا صلى الى ستره والمارء منه وحة فيأثم المارءون المصلي والمثانية اذا صلى في المشروع بلا ستره او متباعدة عنها ولا يهد المارء منه وحة فيأثم المصلي دون المارء والثالثة مثل الثانية لكن يهد المارء منه وحة فيأثم والثالثة مثل الاولى لكن لا يهد المارء منه وحة فلا يأثم الخ ونحوه عند الشافعي الا انه جعل التعرض للمارء بدل اقامته السرة فقال الاول ان يكون للمارء منه وحة ولم يتعرض المصلي لذلك وكذلك في الصلوة الاخر فتأمل وذكر في حاشية الزيلعي على الكنتز عدم السرة وهو الاوجه عندى **له** قوله قال اذا كان احدكم يصلي الى شئ يسته كما زاده الشيخان بطريق الى صالح عن ابي سعيد فلا يدع بفتح الدال اي لا يشرك احد يبرهن يديه اي يمينه وبين السرة و

الا فلا فائدة في السرة قال ابن رسلان ظاهر النسي والوعيد مخش من مرلا من وقف مثله بين يدي المصلي او قد علم ان كانت العلة فيه التشويش على المصلي ففى في معنى المارء وظاهر الحديث عموم النسي في كل مصلي وخصه بعض المالكية بالامام والمنفرد الخ وليده بسكون الدال الملهة قال المجدد كجعله داء ودائرة دفعه الخ والمعنى ليدفعه قال ابن رسلان الامروء ان كان ظاهره الوجوب لكن بهت للندب اجماعا انتهى وقال النووي لا علم احد من الفقهاء قال بوجوب هذا الدفع بل مرجح اجماعا انه مندوب قال الزدقاني صرح اهل الظاهر بوجوبه وكان النووي لم يراجع كلامه اولم ينع بخلافه الخ وكذا حكاية العيني وقال في الدر المختار عن البيهقي هو خصه فترك افضل ما استطاع اي على قدمه قسرة باسهل الوجوه قاله ابن رسلان قال القرطبي يدفعه بالاشارة والليف المنع وذكر ابن عبد البر في الاستدراك والزدقاني عن ابن بطال الاجماع على انه لا يجوز له المشي من مكانه ليدفعه ولا العمل الكثير في مدافعة لانه اشد في الصلوة من المروء فان الى الا ان يمر فليحاذي كسر الامام الجازمة وسكونها اي يديه يدفعه اشد من الاول قال الزدقاني وابن رسلان اجماعا على انه لا يلزمه ان يقا له بالسلاح لما لفته ذلك لقاعدة الاقبال على الصلوة والاشتغال بها والاشتغال فيها الخ وقال ابن عبد البر اجماعا على انه لا يقا له بسيف لا يخالطه ولا يبلغ معه بلغا يفرضه صلوة على نفسه وفي اجماع على هذا يمين لك المارء من معنى الحديث الخ وقال عياض اجماعا على انه لا تلتزمه مقاتلة بالسلاح ولا بما يؤدى الى لما كان دفعه مما يجوز فملك من ذلك فلا قد عليه باتفاق العلماء وبلى تجب دية ام تكون هدرانه هتان العلماء وهما قولان في مذهب مالك قلت وسياق البسط في ذلك والطلاق بعض الشافعية ان له قتاله حقيقة واستبعده في القبس قال الباغي ويعمل من ظاهرها مقاتلة لاجماع على انه لا يجوز ان يقا له المقاتلة التي لنفسه صلوة الخ فعمل بهذه التصريحات ان ترك القتال مجمع عليه واختلفوا في توجيه الحديث كما سياتي ثم قال ابن بطال هل المقاتلة لخلل يقع في صلوة المصلي من المروء اذ دفع الاثم عن المارء الظاهر الثاني الخ وقال غيره بل الاول انه لان اقبال المصلي على صلوة اولي له من الاشتغال بدفع الاثم عن غيره وقد روى ابن ابي شيبة عن ابن مسعود ان المروء بين يدي المصلي يقطع نصف صلوة فإنا هو المارء شيطان من باب التشبيه حذف منه اداة التشبيه للمبالغة يعني فدخل الشيطان لانه الى الا تشويش على المصلي والمارء شيطان الاثس والطلاق الشيطان على المارء من الاثس سائغ وقال ابن بطال فيه اطلاق لفظ الشيطان على من يفتن في الدين وقال ابن رسلان فيه جواز اسماق الشيطان على المسلم اذا فعل مفسدة الخ وقيل المعنى الحامل له على ذلك شيطان و يؤيده رواية الاساميل بلفظ فان معه شيطان ومسلم من حديث ابن عمر فان معه القرقرين واستنبط ابن ابي جريرة بقوله فإنا هو الشيطان ان المارء المدافعة لا حقيقة القتال لان مقاتلة الشيطان بالاستعاذة لا بالسيف واختلف العلماء في توجيه الحديث بعد ما اجماعوا على ترك القتال فقال الامام محمد بن موطاه فان الادان يبرهن يديه فيدعه ما استطاع ولا يقا له فان قاتله كان ما يدخل عليه في صلوة من قتاله اياه اشد عليه من مرئيه بين يديه ولا تعلم احد روى قتاله الاماروى عن ابي سعيد الخدري وليست العامة عليها ولكنها على ما وصفت لك انتهى فاشارة الامام محمد بهذا الى شدة وذو دابة المقاتلة كونهما مخالفا لجميع الروايات الواردة في هذا الباب واجاب الشافعي بانه منسوخ لما في الزيلعي عن السرخسي ان الامر بها محمول على الابتداء فحين كان العمل في الصلوة مباحا وقال ابن عبد البر في الاستدراك وروا حسبه كلاما خرج على التخليط وكل شئ صحت تقدم من كلام القرطبي ما حاصله انه مبالغة في الدفع وقال الباغي يستحب ان يروى اللعن فان المقاتلة تكون في اللغة والشرع بمعنى اللعن قال تعالى قاتلهم الله اني لراى انهم يكونون وقريب منه ما في الزيلعي على الكنتز يدع عليه قلت يؤيده حديث اللعن قطع اثره وقيل المارءان يؤاذه على ذلك بعد تمام صلوة او يقال انها محمولة على المتروء يشير عليه لفظ الشيطان **له**

بمضى فمررت بين يدي بعض الصف فنزلت فأرسلت الاتان ترفع ودخلت في الصف فلم ينكر ذلك علي أحد **٣٦٢** مالك
انه بلغه ان سعد بن ابى وقاص كان يمر بين يدي بعض الصفوف والصلوة قائمة قال يحيى قال مالك وانا أرى ذلك
واسعا اذا اقيمت الصلوة وبعد ان يحرم الامام ولم يجد المرأمة خلا الى المسجد الا بين الصفوف **٣٦٣** مالك انه بلغه ان
علي بن ابى طالب قال لا يقطع شئ الصلوة مما يمر بين يدي المصلى **٣٦٤** مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله
ان عبد الله بن عمر كان يقول لا يقطع الصلوة شئ مما يمر بين يدي المصلى **سنة المصلى في السفر** **٣٦٥** مالك
انه بلغه ان عبد الله بن عمر كان يستدبر احلته اذا صلى **٣٦٦** مالك عن هشام بن عروة ان اباه كان يصلي في الصحراء الى

له قوله فنزلت بعينه المتكلم فأرسلت الاتان ترفع بفوقيتين مفتوحتين
ومن العين اي تامل ما تشاء من رعت الماشية ترفع وقيل تسرع في المشي وجاء بكبير العيون
بوزن تفتل من الرعي حذفت الياء من ترتي تنقيها والاول اوجه لرواية البخاري بلفظ
فترعت ودخلت قال يحيى بالواو عطف على أرسلت ولفظ البخاري في الحج اقبلت
اسير على اتان حتى صرت بين يدي الصف ثم نزلت عننا وسلم منار الحمد بين يدي بعض
الصف في الصف فلم ينكر ذلك علي احد قال ابن دقيق العيد استدرك ابن عباس بشرى
الانكار على الجواز ولم يستدل بشرى لان ترك الانكار اكثر فائدة قال المافظ
وجه ان ترك الامادة يدل على محتمل فقط لعل جواز المردود ترك الانكار يدل عليها
ويستنبط منه ان ترك الانكار جرح على الجواز بشرطه وهو انتفاء الموانع من الانكار وثبوت
العلم بالاطلاع على الفعل والاختلاف في محل الحديث قال الالباني في شرح مسلم قوله فلم
ينكر ذلك على احد لم يختلف في جواز ذلك لهذا الحديث واختلفوا في وجه الجواز فقل
لان الامام ستره لم يقل لان ستره الامام ستره لم يقل لان ستره الامام ستره لم يقل لان ستره
الاشان منها والاول منها مختار المالكية والثاني مختار البخاري اذ لو لم يكن ذلك الحديث
والقول الثالث ان منح المردود شخص بالامام والمنع من شخص من حكم الموت هو مختار البخاري
وحكى القاضي عياض وابن عبد البر عليه الاجماع والراجح ما يظهر من تبويب المصنف في
الموطأ ان الحكم يستثنى من العزرة وادخل منه ما يوجب عليه شتما الدلو في المصنف بلفظ
الخصه في المردود بين يدي الصف اذا اقيمت الصلوة قال يحيى في فوائد الحديث
الثالث فيه احتمال بعض المناسد المصلحة ارجح منها فان المردود امام المصلين مفسدة
والدخول في الصلوة وفي الصف مصلية راجحة فاعتبرت المفسدة للمصلحة الراجحة من غير
انكار **١٣** **٣٦٧** مالك ان سعد بن ابى وقاص احد العشرة المبشرة كان يمر بين يدي اي
قدام بعض الصفوف وفي المصنف بين يدي بعض الصف والى ان الصلوة قائمة
قال البخاري يحتمل ان يريد بذلك انهم في نفس الصلوة ويحتمل ان يريد حين اقامته
عليه يدل قول مالك او عمل اقامة الصلوة على اقامتها قبل الاحرام وجوز ذلك بعد
الاحرام غير ان قيد ذلك بعدم الدخول الى المسجد الا بين الصفوف والخوف المدونة وكان
سعد بن ابى وقاص يدخل المسجد فيمشي بين الصفوف والى ان في الصلوة حتى يقف
في مصلاه يمشي عرا بين يدي الناس **١٢** **٣٦٨** مالك قال مالك وانا أرى ذلك
واسعا اي جائزا اذا اقيمت الصلوة وبعد ان يحرم الامام ولم يجد المرأمة خلا الى المسجد
المسجد والصف الا بين الصفوف قال ابو بكر بن محمد بن الترمذي يقتضي ان الرخصة عنده لمن
لم يجد من ذلك بدوا غيره لا يرى بذلك بأسا لانتفاء الدلالة على ان ستره الامام ستره لمن خلفه
قال البخاري قيده مالك بعدم الدخول الى المسجد وحديث ابن عباس يدل على جوازه مع
عدم الحاجة فيحتمل ان مالكا قصد الاحتياط فاجاب عن من سجد طريقا ولم يجب عن وجهه
او يقال ان سبب الاباحة هو ما ذكره الا ان الحكم قد يكون اوسع من الحاجة اليه لفظ في
السفر لان الحق المشقة الخ مختصرا ولفظ المدونة قال مالك لا اكره ان يمر الرجل بين يدي
الصفوف والامام يصلي بهم لان الامام ستره لم **١٢** **٣٦٩** مالك انه بلغه
وهذا البلاغ اخرج جريحه بن منصور باسناد صحيح عن علي وابن عباس واخرجه ابن عبد البر
بسند عنهما في الاستسكان واخرج الطحاوي بسنده عن قتادة عن سعيد بن المسيب ان
عليه عثمان قال لا يقطع صلوة المسلم شئ واحد او اعماما استطعت وطريق آخر عن الحارث
عن علي بن ابي طالب قال لا يقطع صلوة المسلم الكلب ولا الحمار ولا المرأة ولا اسوي ذلك من الدواب
واودا واما استطعت ان علي بن ابى طالب قال موقوف لا يقطع الصلوة شئ مما يمر بين
يدي المصلى **١٣** **٣٧٠** مالك كان يقول لا يقطع الصلوة شئ مما يمر بين يدي المصلى
رواه مالك موقفا واخرج الطحاوي برواية سفيان عن الزهري عن سالم قيل لابن عمر ان
عبد الله بن عباس يقول يقطع الصلوة الكلب والحمار فقال ابن عمر لا يقطع صلوة المسلم
شئ وفي طريق آخر عن عبيد الله بن عمر عن نافع وسالم عن ابن عمر قال لا يقطع الصلوة شئ
واودا واما استطعت وروى مرفوعا ايضا برواية ابن عمر واسد ابى اسامة عند الدلقني و
برواية ابى سعيد عند ابى داود وجامع الطبراني وفي اسناد كل مناهض قال الزرقاني
وقد ورد في الروايات ما يخالفها فروي عن ابى ذر مرفوعا اذا قام احدكم يصلي فانه يستتره
اذا كان بين يديه شئ اخره الرجل فانه يقطع صلوة الحمار والمرأة والكلب الاسود وقال

عبد الله بن الصامت ما اذا رما بال كلب الاسود من الاحمر والاصفر قال يا ابن ابي
سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عما سألني فقال الكلب الاسود شيطان رواه
مسلم وله ايضا عن ابى هريرة مرفوعا يقطع الصلوة المرأة والحمار والكلب ويقتضي ذلك
مثل مؤخره الرجل ورواه الطبراني عن الحكم بن عمرو بن ماجه عن عبد الله بن
مفضل نحوه من غير تقييد بالاسود ولا ابى داود عن ابن عباس مثله لكن قيد المرأة
بالحائض واختلف العلماء في العمل بهذه الاحاديث قال النووي قال مالك والشافعية
والشافعية وجهور العلماء من السلف والخلف لا تبطل الصلوة بمجرد شئ من هؤلاء ولا
غيرهم الخ واختلفوا في تأويل احاديث القطع فمال الطحاوي وغيره الى ان حديث ابى ذر
وما وافقه منسوخ بحديث عائشة في الصحيحين انه ذكر منها ما يقطع الصلوة فكانت
تشتبهون بالحر والكلاب والله لقد رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي واني على السرير
بينه وبين القبلة مضطجعة الحديث وقنع بانه نسخ انما يصاد اليه اذ اعلم السارخ
وتعد الجمع والتأويل بهما لم يتحقق والجمع لم يتعد وجه النسخ بان ابن عمر من رواة
حديث القطع وقد حكم بعدم قطع شئ وهو من امارات النسخ وما الشافعية وغيره الى
تأويل القطع بنقص الشئ من الخروج من الصلوة ويؤيده انه عليه السلام مثل من عكة
التقييد بالاسود فقال انه شيطان وقد علم ان الشيطان لا يمر بين يدي المصلى لم يفعله
صلوة قال الزرقاني قال يحيى هذا جيد فيما اذا كانت الاحاديث التي رويت في هذا
الباب مستوية الاقدام اما اذا قلنا احاديث الجمهور اقوى وامع من احاديث من قاله
فالاخذ بالا قولى اولي الخ والراجح مسلوك ابى داود اذا تنازع الخبر ان يعمل بما عمل
به الصحابة **١٣** **٣٧١** مالك قوله ستر المصلى في السفر قيده بالسفر لان الحضرة لا يحتاج فيه
الرجل الى السرة غالبا لان الظاهر من حال المصلى ان يصلي في المسجد مع الجماعة والاداء
عندى في عرض المصنف بيان ان السرة في السفر ليست من المؤكرات ويظهر
هذا الغرض من الروايتين في الباب فان الاول يدل على وجود السرة والثانية على عدمها
فتساوى الاحرام ويوضحه ما في المدونة قال مالك من كان في سفر فلا بأس ان يصلي
الى غير سرة اما في الحضرة فلا يصلي الا سرة قال ابن القاسم الا ان يكون في الحضرة موضع
يا من ان لا يمر بين يديه احد الخ فلم ينعكس ان السرة في السفر غير مؤكدة عند الامام
مالك **١٢** **٣٧٢** مالك قوله كان يستدبر احلته اذا صلى اتبعا لفعله صلى الله عليه وسلم
وفي الصحيحين من رواية ابن عمر صلى الله عليه وسلم كان يمر من راحلته فيصلي اليها
الحديث قال ابن عبد البر في الاستسكان اما لا يستدبر بالراحلة فلا علم فيه خلا فالتفت لعلمه
اداء الجواز والكفاية والا فمختلف بين الامتعة بل مخالف للملكية ايضا ولما حمله
الزرقاني على العزرة قلت ان الصلوة الى البعير والراحلة لا يستحب عند الشافعية
والملكية ولا بأس به عند الحنابلة والحنفية قال في الشرح الكبير للحنابلة لا بأس ان
يستدبر ببعيره او حيوان فله ابن عمر والنس وقال الشافعية لا يستدبر بالراحلة **١٣** **٣٧٣** مالك
قوله كان يصلي في الصحراء الى غير سرة قال ابن عبد البر في الاستسكان اما الصلوة في الصحراء
او غيرها الى غير سرة فمما عند اهل العلم محمول على الموضع الذي يأمّن فيه المصلى ان يمر
احد بين يديه فان كان على غير ذلك فلا يخرج على من فعله لان الاصل في سرة المصلى
استجاب وندب الى اتباع السنة في ذلك وحكي بما معنى بانه لا يقطع صلوة المصلى
شئ مما يمر بين يديه الخ فغنى الدوام والخبر زنديا بالامام وكذا المنع وقال ابن عابدين
قوله ندب بالحديث اذا صلى احدكم فليصل الى سرة ولا يدع احدا يمر بالحديث رواه الحاكم وغيره
وصرح في المنية بكونه تركا وصح تنزيهه والصادق لا من حقيقة ما رواه ابو داود
عن الفضل والعباس راينا النبي صلى الله عليه وسلم في بادية ان يصلي في الصحراء ليس
بين يديه سرة وما رواه احمد ان ابن عباس صلى في قضاء ليس بين يديه شئ كما في
الشرح لمالك الخ قال يحيى قال اصحابنا الاصل في السرة انها مستحبة وقال ابراهيم النخعي
كانوا يستحبون اذا صلوا في القضاء ان يكون بين ايديهم ما يستترهم وقال عطارد بالاس
بترك السرة وصلى القاسم وسالم في الصحراء الى غير سرة ذكر ذلك كله ابن الجس
شبهة في مصنفه **١٣**

غير ستره مشم الحصباء في الصلوة **٣٦٤** م قال عن أبي جعفر القاري أنه قال رأيت عبد الله بن عمر إذا هوى
ليسجد مسح الحصباء لموضع جبهته مسحاً خفيفاً **٣٦٥** م قال عن يحيى بن سعيد أنه بلغه أن أبا ذر كان يقول مسح الحصباء
مسحة واحدة وتركها خيد من حر النعم فاجأء في تسوية الصفوف **٣٦٦** م قال عن نافع بن عمر بن الخطاب كان
يأمر بتسوية الصفوف فإذا جأءه فأنخروه أن قد استوت كبر **٣٦٧** م قال عن عمه أبي سهيل بن مالك عن أبيه أنه قال كنت
مع عثمان بن عفان فقامت الصلوة وأنا أكله في أن يفرض لي فلما زل أكله وهو يسوي الحصباء بنعليه حتى جاء رجل
قد كان وكلهم بتسوية الصفوف فأخبروه أن الصفوف قد استوت فقال لي استوي الصف ثم كبر ووضع اليدين أحدهما
على الأخرى في الصلوة **٣٦٨** م قال عن عبد الكريم بن أبي الخارق البصري أنه قال من كلام النبوة إذا لم تستحي

بنعليه سجوداً وغيره حتى جاءه رجل قد كان عثمان رزقاً وكلهم بخفة الكاف وشدها
أي يمسح بتسوية الصفوف وفي الحديث أن يعظم الامام بان يأمرهم بذلك قال الضماني
ويبلغني أن يأمرهم بان يسوا ويسوا بهم الخ فأنخروه أن الصفوف
قد استوت فقال لي استوي الصف ثم كبر عثمان بان ذلك لأنه كان التأخير
لأنه تسوية الصفوف فقد كملت قال الزرقاني كبر يسوا لئلا يفسدوا صفوهم
تقدم في الجمعة عثمان بعد الخطبة لا يكبر حتى يأتيه رجال قد وكلهم بتسوية الصفوف
فيخبرونه أن قد استوت فيكبر أي بعد ذلك فهذا يؤيد الخبر قال صاحب التلويح فيه
جمود الكلام بعد الإقامة وإن كان إبراهيم والزهرى وغيرهما ينفذون كبره أو ذكركم حتى
قال بعض أصحابنا إلى حنيفة إذا قال المؤذن قد قامت الصلوة وجب على الإمام
الكبرية قال الجيني أنما كبره الحنفية الكلام بين الإقامة والأحكام إذا كان لا يغير ضرورة وأما
إذا كان لا يغير من أمور الدين فلا يكره انتهى وفي المراتب من الأدب شروع الإمام أحراره
عنه قول المقيم قد قامت الصلوة عند هذا وقال أبو يوسف يشرع إذا فرغ من الإقامة
فلما فرغ من الإقامة لا بأس به في قولهم جميعاً وقال الطحاوي في ما شئته عليه
قوله إذا فرغ من الإقامة أي بدون فصل وفيه قال الأئمة الثلاثة وهو يدل على أن
الم ١٢ **٣٦٩** م قال عن أبيه عن عبد الله بن عمر إذا هوى أي انحط
متأهباً لمسألة اليدين والمزج عند المأثرة في فروم الإرسال ذكر في المدونة قال مالك
في وضع اليدين على اليسرى قال لا أعرف ذلك في الفريضة وكان يكرهه ولكن في النوازل
إذا طال القيام فلا بأس بذلك يمين به نفسه الخ وفي مختصر الخليل عد من مندوبات
الصلوة سدل يديه وقال ابن رشد في البداية يختلف العلماء في وضع اليدين أحدهما
على الأخرى في الصلوة فكره ذلك مالك في الفرض وإجازة في النفل وراى قوم أن هذا
من سنن الصلوة وهم الجمهور والسبب في اختلافهم أنه قد عادت آثار ثابته فنفقت فيها صفة
صلوة عليه الصلوة والسلام ولم ينقل فيها أن يضع يده اليمنى على اليسرى وثبت أيضاً
أن الناس كانوا يؤمرون بذلك وورد أيضاً من صفة صلوة عليه الصلوة والسلام في حديث
أبي حمزة فرأى قوم أن الآثار التي أثبت ذلك اقتضت زيادة على الآثار التي لم تنقل
فيها هذه الزيادة وإن الزيادة يجب أن يشار إليها وراى قوم أن الأدب المصير إلى
الآثار التي ليس فيها هذه الزيادة لأنها لا تكون هذه ليست مناسبة لأفعال الصلوة
وإنما هي من باب الاستئذان ولذلك إجازة مالك في النفل ولم يجز في الفرض وقد ينظر
من أمرها أنها ليست تقتضي الخضوع وهو الأول بما إلى قال الجيني وحتى ابن المنذر عن
عبد الله بن الزبير والحسن البصري وابن سيرين أنه يرسلهما وكذلك عند مالك في المشهور
يرسلها **٣٧٠** م قال إذا لم تستحي فاصنع في النسخ المعربة من التوبة والزرقة
فأفعل ما شئت قال ابن عبد البر فلفظ أمره من أنه الخبر بان لم يكن له عيادة بخبره عن
مادم الله فسوا عليه فعل الصغار والكبار ومنه حديث المغيرة مرفوعاً من باع النحر
فليس تقضى الخنازير وقال أبو دلف **٣٧١** م إذا لم تقن عرساً ولم تنش خالفاً وتسمى
مخوقاً ما شئت فاصنع، وقيل معناه إذا كان الغسل مالا يستحي منه شرعاً فافعله ولا عليك
من أن تس قال وهذا تأويل ضعيف والاول هو المعروف عند العلماء وأخرج البخاري و
ابن داود وابن ماجه وابن أبي شيبة المعنى من طريق منصور عن رجل بن حراش عن أبي
مسعود البصري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن ما أدرك الناس من كلام
النبوة الأولى إذا لم تستحي فاصنع ما شئت قال الجيني وفيه معنى الحديث أو جبه
أحد ما إذا لم تستحي من التلب ولم تخش العار فافعل ما ينجيك به نفسك مما كان
أو قبيحاً ولفظه أمره من أن لا يستحي من أن يعمل الأمر على ما به تقول إذا كنت آسناً في
فعلك أن تستحي من عيبك في فعل الصواب وليس من الأفعال التي تستحي منها فاصنع ما شئت التلويح المعربة
فعل ما شئت تجازي به قوله عز وجل علوا شأنكم الرابع لا ينعكس الحياء من فعل الخير إنما هو
على طريق المبالغة في الذم أي تلك الحياء أعظم مما تفعله الخ وقال المحافظ هو أمر بمعنى
الخبر أو هو للتشديد أي اصنع ما شئت فإن الله ينجيك أو معناه انظر إلى ما تريد أن تفعله
فإن كان مما لا يستحي منه فافعله وإن كان مما يستحي منه فدعه والمعنى أنك إذا لم تستحي من
الله من شيء يجب أن لا تستحي منه من أمر الدين فافعله ولا تبالي بالخلق أو المراد المثل على
الحياء والتوبة بفضله أي لما لم يجز صنع جميع ما شئت لم يجز ترك الاستياد الم ١٢

٣٧٢ م قال عن أبيه عن عبد الله بن عمر إذا هوى أي انحط
العلماء على كراهية مسح الحصباء في الصلوة وحكى الخطابي عن مالك أنه لم يره به بأساً قلت
ولا تنارض بينهما لأن ما قاله الخطابي لا ينافي في كراهية وقال الجيني في شرح البخاري لم
يبين المصنف أي البخاري في الترجمة حكمه بل هو مباح أو مكروه أو غير جائز لا خلاف
الواقع فيه ومن رخص به أبو ذر أبو هريرة ومذ يفته وكان ابن مسعود وابن عمر يعلنان
في الصلوة ويبرقان من أن ابن عباس إبراهيم النخعي والوصالح وحكى الخطابي في المعالم
كراهية عن كثير من العلماء ومن كرهه من الصحابة عمر بن الخطاب وجابر ومن أن يعين
الحسن البصري ومجسود العلماء بعدهم وحكى النودى في شرح مسلم اتفاق العلماء على
كراهية لأنه ينافي في التواضع ويغفل قلب المصلئ تسوية مرة وفي أخرى مرتين وفي
أنه الرواية أن يسوي مرة ولا يزد عليها الخ وفي مكروهات المد المنادى قلب المصلئ
لأنه لا يسجد التام في شخص مرة وتركه الأولى قال ابن عابدين قوله التام بان لا يمكن
تكميل جبهته على وجه السنة إلا بذلك وقيد بالتام لأنه لو كان لا يمكنه ومنع قدره واجب
من الجبهة لا به تعيين ولو أكثر من مرة قوله وتركه الأولى لأنه إذا تركه الحكم بين سنة وبدنة
كان ترك السنة واجماً على فصل البدنة مع أنه كان يمكنه التسوية قبل الشروع
إلى آخره **٣٧٣** م قال عن أبيه عن عبد الله بن عمر إذا هوى أي انحط
وهبط إلى الأرض ليسجد مسح الحصباء بالنصب لموضع جبهته مسحاً خفيفاً لينزل شغل
عن الصلوة بما يتأذى به قال في البداية ذكر حديث أبي ذر وغيره في ترك
المسح المرأة رخص مرة واحدة إذا كانت الحصباء لا يمكنه السجود لاجبة إلى السجود
المسنون وهو وضع الجبهة والناف وتركه الأولى لما رويناه وهو أقرب إلى الشروع و
تقدم نحوه عن القاري وغيره فيحتمل أن ابن عمر كان يسمح الحصباء لما لا يمكنه السجود
المعروض بدون ولا بعد في أنه ينافي ما سبق **٣٧٤** م قال عن أبيه عن عبد الله بن عمر إذا هوى أي انحط
يقول مسح الحصباء أي في الصلوة يعني تسوية الموضع الذي يسجد عليه والتقييد بالمحصى
وبالتراب في الروايات خرج مخرج الغالب لكونه كان الموجود في فرش المساجد وذلك
فلا يدل تطبيق الحكم به على غيره مما يصلح عليه مسح واحدة أي إنما يسجد مرة واحدة
فقط وتركها أي تلك المسحة والاقبال على الصلوة غير من حر النعم يسكون الميم لا غير
قال الزرقاني وفي الجمع يضم ما يسكون يسم قال الزرقاني هي الجرمن الابل وهي أحسن الوانها
وفي الجمع أي أقواها وأجلدها والنعم فيحتمل واحداً للأنعام وهي الأسوا الراجعة وأكثر
ما يقع على الابل قال في الجمع الابل الجرمن النفس أموال العرب فعلت كناية عن خير
الدنيا كله الخ والمعنى أن تركه أعظم إجحافاً لو كانت له حر النعم فتصدق بها وحصل عليها في
سبيل الله وقيل الثواب الذي يحصل له بتركها أشد سروراً منه بترك النعم لو كانت ملكاً دائماً
وقد أخرج أحمد والترمذي والبوداود والتسالي وابن ماجه عن أبي ذر مرفوعاً إذا قام أحدكم
إلى الصلوة فلا يسجد للصلاة إلا أن الرحمة تواجهه قال القاري أي تنزل عليه وتقبل إليه فلا يفتق
لما قل تلقى شكر تلك النعمة الخطية بهذه الفعلية الخيرية ولا ينبغي فوت تلك النعمة
والرحمة بمنزلة هذه الفعلية والرحمة الحالة الضرورة الم ١٢ **٣٧٥** م قال عن أبيه عن عبد الله بن عمر إذا هوى أي انحط
الصفوف قال الجيني هو اعتدال القائمين للصلوة على سمت واحد ويراد بها أيضاً
سد الخلل الذي في الصف قال ابن عبد البر في الاستذكار والآثار فيها متواترة من طرق
ثقة في أمره صلى الله عليه وسلم بتسوية الصفوف وعمل الخلفاء الراشدين بعده وهذا
ما لا خلاف فيه بين العلماء الخ وتقدم أن تعديل الصفوف من سنة الصلوة وليس بشرط
في صحتها عند الأئمة الثلاثة وقال أحمد وأبو ثور من صلى خلف الصف وحده
بطلت صلوة **٣٧٦** م قال عن عمر بن الخطاب كان يأمر بتسوية الصفوف
أي يأمر بأهل الصفوف بذلك أو يأمر من وكلهم بها قاله الباغي وقوله فإذا جاءه فأنخروه
يؤيد الاحتمال الثاني يعني إذا أتى الناس المؤكفون بتسوية الصفوف وأخبروا عمر بن
أن قد استوت الصفوف بكبر قال الباغي مقتضاه أنه وكل من يسوي الصفوف **٣٧٧** م
٣٧٨ م قال عن عثمان بن عفان في زمن خلافته كما هو ظاهر السياق
فقامت الصلوة وأنا أكله أي أسأل منه في أن يفرض بفتح أوله وكسر الراء قال المجد
الفرض التوقيف والعلوية المؤسوسة الخ والمعنى أي لو كنت ولقد ردي في العطاء من
بيت المال شيئاً فلم أزل أكله أي عثمان رزقاً في ذلك الأمر وهو يسوي ويعتدل الحصباء

فأصنع ما شئت ووضعت اليدين أحدهما على الأخرى في الصلاة يضع اليمنى على اليسرى وتجييل الفطر والاستيناء بالسجود
مالك عن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد الساعدي قال كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل اليد اليمنى على
ذراعه اليسرى في الصلاة قال أبو حازم ولا أعلم إلا أنه يمتنع ذلك **القنوت في الصبح** مالك عن نافع بن عبد الله
ابن عمر كان لا يقنت في شيء من الصلوة انتهى عن الصلاة والناس يريد حاجته مالك عن
هشام بن عروة عن أبيه أن عبد الله بن الأرقم كان يؤم أصحابه فحضرت الصلاة يوماً فذهب لحاجته ثم رجع فقال إني

أه قوله وضع اليدين أحدهما على الأخرى في الصلاة وقوله يضع اليمنى على
اليسرى تفسير من الإمام مالك لموضع أحدهما على الأخرى وليس من الحديث قاله
الزرقاني قال ابن عبد البر في التقيص هو امر مجمع عليه في بيته وضع اليدين أحدهما على
الأخرى الخ وأخرج ابن ماجه من حديث قبيصة بن حبيب عن أبيه قال كان النبي
صلى الله عليه وسلم يؤمنا فأتى فخذ شماله بيمنه وأخرج مسلم في صحيحه عن وائل بن حجر أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع يده اليمنى في حديث وفيه ثم وضع يده اليسرى على اليسرى
وأخرج أبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث ابن مسعود أنه كان يصلي فوضع يده
اليسرى على اليمنى فزأه النبي صلى الله عليه وسلم فوضع يده اليمنى على اليسرى وأخرج
الدارقطني من حديث ابن عباس مرفوعاً أنا معاشر الأنبياء أمرنا بأن نكس بأيامنا على
شمالك وفي أسناده طبر بن عمرو وشريك وأخرج ابنان حديث ابن عباس وفي أسناده
النضر بن اسمعيل قال ابن معين ليس بشيء ضعيف كذا في العين فخرنا قلت وأخرج
أبو داود عن ابن الزبير يقول صفت القدي من وضع اليد على اليد من السنة وتجييل الفطر
والاستيناء بالسجود قال الشيخ في المسوى الاستيناء الانتقاء والترتيب الخ وقال المجد
الوئي كفتي التعب والفترة وامرأة وأنه طيبة بطيئة القيام والنعوذ والمشي الخ ١٢
أه قوله يؤمرون قال الحافظ هذا حكمه الرفع لأنه محمول على أن الأمر لم النبي صلى الله
عليه وسلم قال السيوطي في التدرج قول الصحابي أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا أو أئتمنا بكذا
مرفوع على الصحيح الذي قاله الجمهور قال ابن الصلاح لأن مطلق ذلك ينصرف بظاهره إلى
من لم الأمر والنهي ومن يجب اتباع سنته وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال غيره
لأن مقصود المعاليدين الشرع لا اللغة ولا العادة والشرع يتلقى من الكتاب السنة
والاجماع والقياس ولا يصح أن يرد الأمر الكتاب يكون ما في الكتاب مشهوراً يعرف الناس
وللاجماع لأن الحكم بهذا من الاجماع ويستعمل امره نفسه ولا القياس إذا لم يرد فيه فحين يكون
المردود الرسول صلى الله عليه وسلم وقيل ليس بمرفوع لاحتمال أن يكون الأمر غيره كامر
القرآن أو الاجماع أو بعض الفقهاء واجيب ببعد ذلك مع أن الأصل الأول الخ أن
يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة وفي حديث وائل عن أبيه داود و
النسائي ثم وضع صلى الله عليه وسلم يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى والرسخ من الساعد
وصحبه ابن خزيمة وغيره والرسخ بغضم المراد وسكون السين المهملة والغين الجيم
المفصل بين الساعد والكف ذكر الخليلي في شرح المنية حديث سهل بن عبد الله
قبيصة بن هبب المذكور قبل بلفظ يأخذ شماله بيمنه وحديث وائل بلفظ وضع
يده اليمنى على اليسرى ثم قال السنة أن يجمع بين الوضع والقبض مجاميع ما ورد في
الأحاديث المذكورة إذ في بعضها ذكر الألف في بعضها ذكر وضع اليد على اليد وفي البعض
وضع اليد على الذراع فكيف في الجمع أن يضع الكف اليمنى على الكف اليسرى ويحلق
الابهام والمخض على الرسخ ويبسط الأصابع الثلث على الذراع فيصدق أنه وضع اليد على
اليد وعلى الذراع وأنه أخذ شماله بيمنه الخ وهذا جمع حسن يجمع الروايات الواردة في
الباب قال أبو حازم ولا أعلم إلا أنه أي سلماتي بذلك بفتح الياء وسكون النون
وكسر الميم قال الجمهور يقال نيمت الأمر والحديث إلى غيرى إذا أسندته ورفعت
اليه كذا في الفتح الرحاني عن العيص وقال الزرقاني قال أهل اللغة يقال نيمت الحديث
رفعت وأسندته وصرح معن بن عيسى وعبد الله بن يوسف وابن وهب فلفظ
عن مالك عند الدارقطني بلفظ يرفع ذلك الخ يعنى يرفعه إلى النبي صلى الله عليه
وسلم وقال محمد بن يونس إذا قام في صلوة أن يضع باطن كفه اليمنى على رسغ الأيسر
تحت السرة حديث أبي حنيفة عن علي أنه قال من السنة وضع الكف على الكف
تحت السرة قال العيني هذا اللفظ يدل على أن المرفوع عندهم ويرمى ببصره إلى موضع سجوده
أي في حال القيام كذا أسنده الطحاوي وهو قول أبي حنيفة قال العيني وعليه أهل العلم
وهو قول علي وأبي هريرة والنخعي والثوري وفي التوفيق وهو قول سعيد بن جبير وإبي

عبيد وابن جرير وداود وهو قول أبي بكر وعائشة وجمهور العلماء كذا في الفتح الرحاني وقال
ابن قدامة لما روي عن علي أنه قال من السنة وضع اليدين على الشمال تحت السرة رواه الإمام
أحمد وأبو داود ويصحرف إلى سنة النبي صلى الله عليه وسلم ولأنه قول من ذكرنا من الصحابة
١٢ أه قوله القنوت في الصبح لفظ القنوت يطلق على أكثر من عشرة معان فلفظ بعضهم
في البيتين ه

وماء خشوع والعبادة طاعة سكوت صلوة والقيام وطول
أقامتها إقراره بالعبودية كذلك دوام الطاعة والالتزام
ومكن الماد بينا الدعاء في الصلاة في محل مخصوص من القيام قال ابن رشد في البداية
اختلفوا في القنوت فذهب مالك إلى أن القنوت مستحب وذهب الشافعي إلى
أنه سنة وذهب أبو حنيفة إلى أنه لا يجوز القنوت في صلوة الصبح وأن القنوت
أما موضعه أو ترد قال قوم بل يقنت في كل صلوة وقال قوم لا قنوت إلا في
رمضان وقال قوم بل في النصف الآخر وقال قوم بل في النصف الأول والسبب
في ذلك اختلاف الآثار المنقولة في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وقياس بعض
الصلوات في ذلك على بعض أعمى التي قنت فيها على التي لم يقنت فيها الخ وقال
ابن عبد البر في الاستبصار ما القنوت في صلوة الصبح اختلفت الآثار المسندة في ذلك
وكذلك اختلف فيه عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وغيرهم فروى عنهم القنوت
وتركوه وكذلك اختلف عنهم في القنوت قبل الركوع وبعده قال وكان الشافعي لا يرى القنوت
وسأله ابن شبرمة عنه فقال الصلوة كلها قنوت وأما الفقهاء الذين دارت عليهم الفتوى
في الأمصار فكان مالك وابن أبي ليلى والحسن بن حي والشافعي وأحمد بن حنبل وداود
يروون القنوت في الفجر قال الشافعي وأحمد بن الركوع وقال مالك قبل الركوع وروى
عنه ابن خزيمة في ذلك قبل الركوع وبعده وقال ابن شبرمة وأبو حنيفة وأصحابه والثوري
في رواية والليث بن سعد لا قنوت في الفجر قال أبو حنيفة ومحمد بن علي خلف من
يقنت سكنت وهو قول الثوري في رواية وقال أبو يوسف شيخ الإمام الخ قال الباق
وقال أبو حنيفة والثوري لا يقنت في شيء من الصلوة ولا يذهب يحيى بن يحيى إلى أن أصحابنا
الخ ١٣ أه قوله إن عبد الله بن عمر كان لا يقنت في شيء من الصلوة قال ابن
عبد البر ما ابن عمر كان لا يقنت لم يختلف عنه في ذلك وروى ابن عيينة عن ابن أبي عمير
قال قلت لجابر بن عبد الله بن عمر قال لا تقنت قال لا قال ويقنت سالم بن عبد الله
فقلت له كان ابن عمر يقنت قال إنما هو شيء أحدثه الناس الخ ١٢ أه قوله انتهى
عن الصلوة والآن إن يريد حاجته والمراد بالحاجة ما يحتاج الإنسان إليه من البول والغائط
وإن كان لفظ الحاجة واقعاً على كل ما يحتاج إليه الإنسان عرف اللغة جري باستعماله على
هذا الوجه يقال ذهب فلان لحاجة الإنسان أي إلى الغائط الخ ١٣ أه قوله أنه كان يؤم
أصحابه وفي رواية لابن عبد البر بسنده عن عبد الله بن الأرقم أنه كان يسافر فكان يؤذن
لأصحابه ويؤمهم فحضرت الصلاة يؤموا وفي رواية ابن عبد البر المذكورة فتؤب بالصلوة يوماً
فقال يؤمكم أحدكم ولفظ إلى داود فلما كان ذات يوم أقام الصلوة صلوة الصبح ثم قال
ليتقدم أحدكم فذهب لحاجته من الغائط ولفظ إلى داود وذهب الخلاء ثم رجع بعد الفراغ
فقال إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا أراد أحدكم الغائط وان كان
حاضاً لكن الحكم عام كما هو ظاهر الغائط بالنصب فليذهب قبل الصلوة ليفترغ نفسه ثم يرجع
فيصلي للثلاثين خشوعاً وخشوعاً وخشوعاً قال ابن عبد البر أجمع العلماء على أنه لا ينبغي لأحد أن
يصلي وهو حائض واختلفوا فيمن صلى عاتقاً إلا أنه أكمل صلوة فقال مالك فيما رواه ابن
القاسم أحب أن يعيد في الوقت وبعده وقال أبو حنيفة والشافعي وعبد الله بن الحسن
لا إعادة عليه إن لم يترك شيئاً من فرائضها قال وأجمعوا أنه لو صلى بحضرة الطعام فأكمل
صلوته ولم يترك من فرائضها شيئاً أن صلواته جائزة عنه فذلك أن صلى عاتقاً فأكمل صلواته
انتهى مختصر ١٣

سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا أراد أحدكم الغائط فليبدأ به قبل الصلوة **٢٨** قال عن زيد بن أسلم أن عمر بن الخطاب قال لا يصلين أحدكم وهو ضام بين وركيه انتظار الصلوة **٢٩** وأما ما رواه عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن الملائكة تصلي على أحدكم ما دام في مصلاه الذي يصلي فيه ما لم يحدث اللهم اغفر له اللهم ارحمه **٣٠** قال يحيى قال قال لا أرى قوله ما لم يحدث إلا الأحداث الذي ينقض الوضوء **٣١** قال عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يزال أحدكم في صلوة ما كانت الصلوة تحبسه لا يمنعه أن ينقلب إلى أهله إلا الصلوة **٣٢** قال عن سمى مولى أبي بكر بن عبد الرحمن كان يقول من غدا وراح إلى المسجد لا يريد غير أن يتعلم خيرا أو يعلمه ثم رجع إلى بيته كان كالمجاهد في سبيل الله رجع غانما **٣٣** قال عن نعيم ابن عبد الله الميموني سمع أبا هريرة يقول إذا صلى أحدكم ثم جلس في مصلاه لم تنزل الملائكة تصلي عليه اللهم اغفر له اللهم ارحمه فإن قام من مصلاه فجلس في المسجد ينتظر الصلوة لم ينزل في صلوة حتى يصلي **٣٤** قال عن العلاء بن عبد الرحمن

١ قوله أن عمر بن الخطاب قال لا يصلين أحدكم وهو ضام بين وركيه لشدة الحقن إذا رجع والورك بالفتح والكسر كلف ما فوق الفخذ مؤنثة نسي عن الصلوة في حال الحقن الذي يبلغ بالصلو أن يضم وركيه من شدة حقنه قال القاري هذا إذا كان في الوقت سبعة فلو تضيقت الوقت اشتغل بالصلوة على حال حرمة الوقت قلت ولؤيده ما روى عن جابر مرفوعا لا تؤخر الصلوة لطعام ولا غيره رواه في شرح السنة والبداء **١٢** **٢** قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن الملائكة الغفظة لو ساءت أدام منها كل يحمل قاله الحافظ وقال العيني الملائكة جمع محلي باللام فيفيد الاستغراق تصلي على أحدكم أي تستغفره إذا الصلوة من الملائكة استغفارا قال ابن رسلان ومعه أنه الملائكة حمله العرش يستغفرون للذين آمنوا فلا يبقى لمنظر الصلوة خصوصية فالصواب ما قاله ابن عبد البر أنه قد بان من سياق الحديث معنى الصلوة وذلك قوله اللهم اغفر له اللهم ارحمه فتصلي على أحدكم يبريد عرقه ويترجم عليه الجنة قلت والأوجه عندي في الجواب أن الاستغفار إذا صادف محلا مغفورا يكون رافعا للدرجات فلا إشكال في أن حمله العرش تستغفر للمؤمنين جملة ولو عام من الملائكة المنتظري الصلوة خاصة فاجتمع لهم النوعان معا ما دام في مصلاه يضم اليهم اسم المكان والبقعة التي صل فيها الذي يصلي فيه وفي النسخ المصرية صل فيه زاد في رواية البخاري ينتظر الصلوة وذكر المصل خرج مخرج العادة والافتقار إلى بقعة أخرى من المسجد مستترا على نيته انتظار الصلوة كان كذلك قاله الحافظ قلت وكذلك مسجد البيت فيشمل المرأة أيضا كما سيأتي في الحديث الآتي وما قاله الحافظ من أن التحول إلى البقعة الأخرى مثل الاستمرار في محله غير ظاهر حديث أبي هريرة الموقوف الآتي قال الباجي يحمل ذلك وجبين أحدهما تدعوله ما دام في مصلاه قبل أن يصلي فيه منتظر الصلوة حتى يصلي فيه إلا أن يحدث قبل صلوة فيجب عليه القيام للوضوء فلا يصلي عليه إذا دأب أن الملائكة تصلي عليه ما دام في مكانه الذي صل فيه حاله صلوة فيه إلا أن جلوسه فيه يكون أما للذكر بعد الصلوة أو للانتظار صلوة أخرى فهذا يعود إلى الوجه الأول انتهى قلت وفي حديث معاذ الطويل من الكفارات الجلوس في المساجد بعد الصلوة مطلق لا يقيد بالذكر أو الانتظار وقال عليه الصلوة والسلام إذا رأيتم الرجل يتعبد المسجد فاشهدوا له بالإيمان فإن الله تعالى يقول أنا يوم مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر اهتدى من حديث الخدرى وانت خبير بأن الجلوس بدون الذكر أو الانتظار لا يمنح تيميم المسجد في الاستعداد لمصلاه المسجد وهذا هو الأغلب في معنى انتظار الصلوة ولوقعت امرأة في مصلى ينتظر وقت صلوة أخرى لم يجد أن تدخل في معنى الحديث ما لم يحدث فيبطل ذلك الفصل ولو استمر جالسا فإن الملائكة تتأذى منه وسيأتي تفسير الحديث في قول يحيى وفيه أن الحديث في المسجد أشد من النجاسة لأن لها كفارة وهي الدفن دون الحدث فعول بالحرم اللهم اغفر له المفسدة والرحمة أن المغفرة ستر الذنوب والرحمة إفاضة الاحسان إليه قاله العيني **١٣** **٣** قوله قال مالك لا أرى المراد من قوله ما لم يحدث إلا أن يكون الأحداث الذي ينقض الوضوء لأن القاعدة على غير الوضوء لا يكون منتظر الصلوة ويكون الأحداث في هذه الحالة أي إذا الملائكة أيضا قد صل منها بهنالك الكلام القبيح قال ابن عبد البر هذا ضعيف وقول مالك أولى لأن من تكلم بما لا يصلح لا يخرج ذلك من أن يكون منتظر الصلوة قاله ابن رسلان قلت وقد ورد هذا التفسير من أبي هريرة بنفسه أيضا فقد أخرج البوداد من طريق أبي رافع عن أبي هريرة مرفوعا لا يزال العبد في صلوة الحديث وفي آخره فيقول وما يحدث قال يفسوا ويعطرو وقال الحافظ المراد بالحديث حدث الفرع كن يؤخذ منه أن اجتناب حدث اللسان واليد من باب أول لأن الأذى منها يكون أشد وفي الدر المنثور فيها يكره في المسجد كل نحو ثوب ومنع منه وكذا

كل موزو لوبسان قال ابن مابدين للحديث الصحيح في النسي عن قرآن أكل الثوب والبصل قال العيني علمة النسي أذى الملائكة وأذى المسلمين ولا ينقض بمسحه صلى الله عليه وسلم بل الكل سواء رواية مساجدنا بالجمع خلافا لمن شذوا بحق بالمديث كل من أذى الناس بسانه وبراقتي ابن عمر رضي الله تعالى عنه وهو اصل في نفي كل ما يتأذى به **١٢** **٤** قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يزال أحدكم قلت عموم يشمل المرأة أيضا إذا قدمت مصلى ينتظر دخول وقت صلوة أخرى فالصلوة أي في حكم الصلوة من كثرة الاجراء لا امتناع من اللغوان جازله إلا أن الأفضل التجنب عنه قال ابن رسلان فإن قلت لم عدل عن التبريف ولم يقل لا يزال أحدكم في الصلوة أجاب عنه الكرماني يعلم أن المراد نوع صلوة التي ينتظرها والتكثير للتنويع ما كانت أي ما دامت كما في رواية ولفظ ما للدة أي مدة دوام حبس المسجد أي الصلوة تحبسه سواء انتظر وقتا أو اقامتا في الجماعة قاله الباجي قلت ولأجل هذا المعنى يقال انتظار الصلوة رباط لأن الرابطة بحبس نفسه عن المكاسب والتصرف أيضا للعدو وهذا مظهر مرصد لوقت الصلوة وسيأتي في الحديث قريبا لا يمنعه أي المصل من أن ينقلب ويرجع إلى أهله أي لا يمنعه عن الخروج من المسجد إلا الصلوة لا غيرها ما يصلي يكون مخلصا في نيته لا يكون حاسرا آخر غير الصلوة وهذا يقتضي أنه إذا صرف نيته عن ذلك صارت آخره فخطم عنه الثواب وكذلك إذا شارك في الانتظار امرأه قاله الزيداني **١٣** **٥** قوله كان يقول من غدا أي ذهب وقت الغدوة وهو أول النهار ما بين طلوع الفجر إلى الزوال قال ابن سيده الغدوة البكرة علم لوقت وفي الصحاح الغدوة ما بين صلوة الغداة وطلوع الشمس أرواح أي ذهب بعد الزوال وفي المحكم أرواح العشي وقيل من لدن زوال الشمس إلى الليل قاله العيني إلى المسجد لا يبريد غيره يعني يقصد المسجد لأن يقصد غيره فيخرج المسجد أيضا قال القاري أن جلس فيه لعبادة كانت كاف أو انتظار صلوة أو ذكر كان مستجبا وألها ما وقيل يكره فخرنا بيت المساجد ذكر الله الخ ليتعلم خيرا من غيره والخير يتناول جميع أنواع من الصلوة والعلم وغيرهما ففيه اشتداد تكثير النيات الصالحة عند دخول المساجد أو بعد صلاة الإمام أي يعلم الخير أحد قال القاري فيه دلالة ظاهرة على جواز التدريس في المسجد خلافا لما روى عن الإمام مالك ولعله منفتح الصوت المشوش الخ وقاله أيضا فإن المساجد لم تكن لهذا أي لشدة الفطنة ونحوه بل لذكر الله تعالى وتلاوة القرآن والوعظ حتى كره مالك البحث العلمي وجوزة البوصيفة وغيره لأنه مما يحتاج إليه الناس لأن المسجد مجمع الخ ثم رجع إلى بيته وذكر الرجوع إلى البيت ليس باحتراز بل مخرج مخرج العادة كان كالمجاهد في سبيل الله من حيث أن كلامها يبريد العلماء كلمة الله العليا أو لأن كلامها قد يكون فرضا من كفاية أو لأن كلامها منها عبادة فنعما متعدي المسلمين قاله القاري رجع غانما قال ابن عبد البر ومعلوم أن هذا لا يدرك بالرأى والاحتداد الخ وقد ورد مرفوعا أيضا **١٤** **٦** قوله أنه سمع أبا هريرة يقول كذا في الموطأ موقفا ودواه عن مالك مرفوعا ابن وهب عنه ابن الجارود وعثمان بن عمرو والوليد بن مسلم عند النسائي وأخرجه ابن عبد البر بطريق اسمعيل بن جعفر عن مالك عن نعيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة وقد مر نعيم بساعة أبا هريرة في الموطأ فكانت سمع منه الموقوف ومن أبي سلمة عن المرفوع قاله الزيداني إذا صلى أحدكم فربما أو نقلا لا مذف المعقول يفيد العموم ثم جلس في مصلاه كما تقدم لم تنزل الملائكة تصلي عليه ثلثين اللهم اغفر له اللهم ارحمه فإن قام من مصلاه أي من ذلك البقعة التي صل فيها فجلس في محل آخر من المسجد والحال أنه ينتظر الصلوة لم ينزل في حكم صلوة كما تقدم حتى يصلي ويفرح منها يعني انتظاره للصلوة وإن كان في غير مجلس صلوة الأولى بمنزلة الصلوة وإن جلوسه في مصلاه بعد صلوة ما يقتضي صلوة الملائكة عليه فلهذا ان جلس في مصلاه ينتظر الصلوة فيجتمع له الأمران قاله الباجي **١٥**

ابن يعقوب عن ابيه عن ابي هذيرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا اعمركم بما يعو الله به الخطايا ويرفع به الدرجات اسبغ الوضوء عند المكاره وكثرة الخطا الى المساجد وانتظار الصلوة بعد الصلوة فذلكم الرباط فذلكم الرباط فذلكم الرباط
انه بلغه ان سعيد بن المسيب قال يقال لا يخرج احد من المسجد بعد النداء الا احدا يريد الرجوع اليه الامنافي النبي عن المجلس
لمن دخل المسجد قبل ان يصلي مكالمك عن عمر بن عبد الله بن الزبير عن عمرو بن سليم الزماني عن ابي قتادة
الانصاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا دخل احدكم المسجد فليركع ركعتين قبل ان يجلس مكالمك عن ابي النضر
تجدد الافضلية ١٢

١٥ قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يخرج احد من المسجد بعد النداء الا احدا يريد الرجوع اليه الامنافي النبي عن المجلس
الشيخ عليه وسلم قال لا يخرج احد من المسجد بعد النداء الا احدا يريد الرجوع اليه الامنافي النبي عن المجلس
ولا النافية وسبغ الاستسقاء اذا دخلت على النبي يعني التفتيح وقال القادي البهزدة
للاستسقاء ولا النافية وليس الا للتبشير بدليل قوله تعالى فقولوا لمن لا يخرج احد من المسجد بعد النداء الا احدا يريد الرجوع اليه الامنافي النبي عن المجلس
على الحقيقة فيكون المحرم من كتاب الحفظه دليلا على عقوده تعالى وقال ابن العربي هذا
الحديث دليل على محو الخطايا بالحنات من الصفح بايدي الملائكة التي يكون فيها المحو
او الاثبات لا من ام الكتاب التي هي عند الله تعالى قد ثبتت على ما هي عليه فلا يزد فيها
ولا ينقص منها ابدالها ويرفع به الدرجات اي المنازل في الجنة ويحتمل رفع درجاته في الدنيا
بالذكر الجليل وفي الآخرة بالثواب الجزيل زادني رواية مسلم بن ابي يعقوب في نسخة السواد في السواد
والجواب ان يكون الكلام اوقع في النفس قال القادي فيمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك الاعمال التي يحصل بها المكلف ما ذكر من الفضيلة فقال اسبغ الوضوء
بضم الواو وقيل بالفتح اي الكمال واتمامه باستيعاب اعضاءه بالماء وغطول الفرة والتجمل
وتكرار الغسل ثلاثا وفي صاشر الترمذي الاسباغ على ثلثة انواع فمن استيعاب
المحل مرة وسنته وهو الغسل ثلاثا واستحب وهو الطهارة مع التخليل كما سمعته من استاذنا المرحوم
مولانا محمد اسحق الخوافي البخاري في صحيحه من ابن عمر بن الاسباغ الا فتاوى قد روي ابن المنذر
عن رضى الله عنه انه كان يغسل وجهه في الوضوء سبعاً قلت وذلك لاجل الانقاء فانما عمل
الغدة عند الكاهن جمع كبريته بفتح الهميم يعني الكبره والمشقة قال ابو عمر بن شدة البردوكل
حال كبره المرء فيها نفسه على الوضوء قال الهامى والكاهن على الوضوء من شدة برود والى
جسم وقلة ما درجاجة الى النوم وعجلة الى امر وغير ذلك قال الهامى وبه يكون لشدة البرود
الم الجسم وفوت المحبوب وتكلف طلب الماء واتباعه بغيره وغير ذلك وتنعين الماء
لدهش برده ليقوى على العبادة لا ينفع من حصول الثواب المذكور الخ وكثرة الخطا بالعلم
جمع خطوة بالفتح المرة وبالعلم ما بين القدمين الى المساجد وهو يكون بغير الدار من المسجد
وهو مختار ليعمرى على الظاهر اذ قال فيه ان بعد الدار من المسجد افضل الخ او بكثرة المشى
وتوالي المحصور اليها وهو الوجه فلا يخالف اذا حديث شوم الدار بعده من المسجد نعم
الجمع بينه وبين حديث بنى سلمة لما ارادوا ان يتولوا قربا من المسجد فقال لهم النبي
صلى الله عليه وسلم يا بنى سلمة دياركم مكتوب ان تارككم ان الشامة من حيث ان ربا ادى الى
فوات الوقت او الجاهلته والفضل من حيث كثرة الخطا فالحقيقة مختلفة وصريح ابن
العماد بان الدار البعيدة افضل قاله القادي ١٢ ١٣ قوله وانتظار الصلوة بعد الصلوة بان
يصلى في جماعة ثم يجلس في المسجد ينتظر الصلوة الاخرى قال الهامى وبه يخص بالصلوات
يصلى الظاهر فينظر العصر ويصلى المغرب فينظر العشاء اما انتظار العصر بعد العشاء فلم يكن
من عمل الناس ولا زوقت يتكرر فيه الحديث وكذلك انتظار الظهر بعد الصبح واما انتظار
المغرب بعد العصر فلا اذكر الا ان فيه نصا وحكمه عندي حكم انتظار الظهر بعد الصبح والذي يتقرر
في نفسي اني رايت فيه رواية من مالك ولا اذكر موضعها الا ان الخ قلت والادوم عندي
الحاقها بانتظار العشاء بعد المغرب لانه وقت لا يتكرر فيه الحديث وهو مختار ابن العربي
كما سياتي في كلامه ١٢ ١٣ قوله فذلكم الرباط المذكور من الشدة عند الطيبى وابن عرفة
والقاضي كما حكي عنه القادي او الاشارة لانتظار الصلوة كما عليه ابن عبد البر وقال الهامى
انه الاثر الرباط المغرب فيه او افضل انواعه الرباط المتمكن المتيسر فذلكم الرباط المطلق
عليه الرباط لانه يبط نفسه على هذا العمل وجبها عليه يقال رباطت اى لازمت اشعر
فذلكم الرباط كرسه ثلاثا تاكيدا وتعظيما لثباته وقال مسلم بن يحيى ليس في حديثه شعبة
ذكر الرباط وفي حديث مالك رددت من فذلكم الرباط فذلكم الرباط الخ وفي المشكوة
وفي رواية الترمذي ثلاثا ١٢ ١٣ قوله لا يخرج احد من المسجد بعد النداء
لان دعاه الى الصلوة الجماعة فمن خرج فقصه خلا فتم وتفرقت جماعته وبه جمهور باتفاق
قال الزرقاني الا احدا يريد الرجوع اليه اي الى المسجد ويخرج لفردة قد حدثت لكان حديث
وعنه الامنافي يعني ان ذلك من افعال المنافقين قال ابن عبد البر بن الايقال مثله
بالرأى ولا يكون مثله الا توقيفا وقد اخرج البطران بن المعنى مرفوعا عن ابي هريرة قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يسمح للنداء في مسجدى هذا ثم يخرج من الجماعة ثم لا يرجع
اليه الامنافي وقريب منه ما في مسلم والى داود واحمد من ابي الشفاء قال كنا قعودا في

المسجد الى ابي هريرة فاذا المؤذن فقام رجل من المسجد يسبح فاتبعت ابو هريرة بعرة حتى خرج من
المسجد فقال ابو هريرة اما هذا فقد عصى ابا القاسم صلى الله عليه وسلم زادني رواية احمد بن
قال ابو هريرة امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كنتم في المسجد فنودي بالصلوة
فلا يخرج احدكم حتى يصلى قاله الزرقاني وفي البداية ومن دخل مسجد فاذا نذير فيه بكرة له ان
يخرج حتى يصلى لقوله عليه الصلوة والسلام لا يخرج من المسجد بعد النداء الحديث الا اذا
كان ينظم برأيه لانه ترك صورة تكبيل معنى وان كان قد صلى وكانت الصلاة الصلوة
فلا بأس بان يخرج لانه اجاب داعي الشرة الا اذا اخذ المؤذن في الاقامة لانه يترجم لاجل
الجماعة عما نادوا كانت العصر والمغرب او يخرج وان اخذ المؤذن في الاقامة لاجل
الغسل بعدها الخ ١٢ ١٣ قوله النبي عن المجلس لمن دخل المسجد قبل ان يصلى
اختلفت النسخ في ذكر هذه الترجمة فلا توجد في النسخ المصرية ولا الشروح من التتوير وغيره
وتوجد في النسخ السندية والاوى وجودها دساق الكلام على الفقه في الحديث ١٢ ١٣
قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا دخل احدكم المسجد بالنفس وهو متوضئ
ولا يكون هناك مانع كما ينبغي قال ابن رسلان يدخل في عمومها التجاوز ونازع في ذلك
ابن دقيق العيد لقوله لا يجلس فانه علق النبي عن المجلس بالصلوة فاذا لم يكن جلوس
انتهى النبي وقيل فيه نظر لان المجلس مخصوص بغيره ليس هو المقصود بالتخليق عليه المقصود
هو الحصول في بقعة كانه عليه امام الحرم والنبي عن المجلس انما ذكر للتبشير على انه لا
يشغل بشئ غير صلوة ركعتين قال الرمادى ويدل على ذلك انه لو دخل ونام او استمر
قائما فانه يكره لذلك حتى يصلى وحديه الى داود ومصرح بذلك فانه اخرجه بلفظ اذا
جاء احدكم المسجد فليصل ركعتين الخ فليصل اطلق الجرح واداروا على والتقوى
اثمة الفتوى على ان الامر للندب وقال الظاهرية بالوجوب قال ابن رشد الجمهور على انها
مندوب اليها من غير اجباب وذبح اهل الظاهرية وجوبها الخ قال الحافظ والذي صرح به ابن
حزم عدمه قال ابن عابدين تحت قول الماتن ولين تحية المسجد كتب الشارح في هامش
الخزائن ان يزار على صاحب الملاحظة حيث ذكر انها مستحبة الخ قال الحافظ وذبح الجمهور
الى انها سنة وقال النووي انه اجماع المسلمين قال ابن رشد وسبب الخلاف في ذلك
هل الامر محمول على الندب او الوجوب فان الحديث متفق على صحته فمن تكسب في ذلك
ما اتفق عليه الجمهور من ان الاصل حمل الاوامر المطلقة على الوجوب حتى يدل الدليل على
الندب ولم يقدح عنه دليل ينقل الحكم من الوجوب الى الندب قال الركنان واجبتان
ومن القدر عنه دليل على حمل الاوامر ههنا على الندب او كان الاصل عنه في الاوامر حمل
على الندب حتى يدل الدليل على الوجوب كما قال به قوم قال الركنان غير واجبتين لكن
الجمهور انما ذهبوا الى حمل الاوامر ههنا على الندب لكان التعارض بينه وبين الاحاديث
التي تقتضي بطلانها او بنقضها ان لا صلوة مفروضة الا الصلوات الخمس الخ ركعتين
لا مفهوم لكثرة الاتفاق واختلاف في اقله والصحيح اعتباره فلا يتأدى به المستحب بان
من ركعتين قاله الحافظ وتبعه الزرقاني وقال ابن رسلان مقتضاه ان التحية لا تحصل باقل
من ركعتين على الصحيح وفي وجه تحصل بركعة لحصول الاكرام الخ قلت لا صلوة اقل من
ركعتين عندنا التحية والماكية خلافا للشافعية والحنابلة كما تقدم في صلوة الليل فلا اعتبار
باقل من ركعتين عندنا وهو ظاهر او اما عند الشافعية فبحسب صحة التطوع بركعة واحدة عندنا لا
يكتفى بتحية المسجد اقل من ركعتين كما تقدم من كلام الحافظ قبل ان يجلس ذكر في روضة
المجاين انه خرج فخرج الغالب من فعل الصلوة من قيام فلو جلس ليأتم بها وان بها
فورا من قعود جاز ذلك الواحرم بها قائما ثم اراد القعود لتمامها الخ وقال ابن رسلان المراد
بالركعتين الاحرام بها حتى لو صلا بها قاعدا كفى سوادا حرم قائما ثم جلس او احرم جالسا وانفصل
احرامه باول جلوسه لان النبي عن جلوس في غير صلوة الخ ثم ان جلس قبل ان يركع قالوا لا
تدارك لروية نظر لما رواه ابن جابر عن ابي ذر انه دخل المسجد فقال لا النبي صلى الله
عليه وسلم ركعتين قال لا قال ثم فاركعها ثم ركعها عليه ابن جابر في صحيحه تحية المسجد
لا تقوت بالمجلس ومثله في قصة سيلك النخعي ان قيل يكفى ان وقفا قبل المجلس
وقت فضيلة وبعد وقت جواز وقال ابن عابدين لا تسقط بالمجلس عندنا فانهم
قالوا في الحكم اذا دخل المسجد للحكم ان شاء صلى التحية منه ونحوه ادعوه وجوبه لحصول المقصود
كفي الغاية واما حديث الصعيصين لا يجلس حتى يصلى ركعتين فهو بيان للاولى لحديث
ابن جابر في صحيحه فمركعها وتماز في الحديث الخ قال القادي فما يغفل بعض العوام من
المجلس ولاثم القيام للصلوة ثانيا باطل لا اصل له الخ ١٢

مولي عمر بن عبد الله عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه قال له المارضا جيك اذا دخل المسجد يجلس قبل ان يدركم قال ابو النضر يعني بذلك عمر بن عبد الله ويعيب ذلك عليه ان يجلس اذا دخل المسجد قبل ان يدركم قال يحيى قال مالك وذلك حسن وليس بواجب وضع اليدين على ما يوضع عليه الوجه في الشكود ^{٢٨٢} مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان اذا سجد وضع كفيه على الذي يضع عليه وجهه قال نافع ولقد رأيته في يوم شديد البرد وأنه يخرج كفيه من تحت برؤس له حتى يضعهما على الحصباء ^{٢٨٥} مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول من وضع جبهته بالأرض فليضع كفيه على الذي يضع عليه جبهته ثم اذا رفع فليرفعهما فان اليدين تسجدان كما يسجد الوجه الالتفات والتصفيق في الصلوة عند الحاجة ^{٢٨٦} مالك عن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد الساعدي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب الى بني عمرو بن عوف ليصل بينهم وحانت الصلوة فجاء المؤذن الى أبي بكر فقال اتصل للناس فاقم فقال نعم فصلي ابو بكر فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس في الصلوة فتخلص حتى وقف في الصف فصنف الناس وكان ابو بكر لا يلتفت في صلوته فلما اكثرت الناس من التصفيق التفت ابو بكر فرأى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاشأ باليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ان امكث مكانك فرفع ابو بكر يديه فحمد

ابن مالك بن الاوس احد قسطنطين الانصار وهما الاوس والخزرج وبنو عمرو بن كعب من الاوس فيه عدة قبائل كانت منازلهم بقها بسطهم الحافة في الفتح ليصل بهم الياء بينهم لان رجلين منهم تشابها كما في رواية المسعودي وللنسان بطريق سفيان عن أبي حازم وقبع بين جبين من الانصار كلام والبخاري عن رواية محمد بن جعفر عن أبي حازم ان ابل قبا اقتتلوا حتى تراسوا بالجارحة وفي رواية له فخرج في اناس من اصحابه وسمى الطبراني منهم ابيا وسئل بن بيهضاء ^{١٢} قوله وحانت الصلوة والطبراني ان الخبر جاد بذلك وقد اذن بلال النخعي والبخاري بطريق حماد بن زيد عن أبي حازم انه ذهب اليهم بعد ان صلى النظر لما روى بالصلوة في حديث الباب العصور ويؤيده ما سأل في فجاء المؤذن وهو بلال كما سأل الى أبي بكر الصديق ولا حماد والي داود وابن جابر بن بطريق حماد قال صلى الله عليه وسلم بلال ان حضرت العصور لم أتكم فربا بكم فليصل بالناس الحديث وفيه ان المؤذن يأتي الامام ليصله بحضور الجماعة فقال بلال لاني بكرة اتصل بجمعة الاستقام للناس استقام لان في الوقت سعة فليصل اليه الصلوة او ينظر النبي صلى الله عليه وسلم وفيه عن علي الفضل في غيبة الامام ان يتوب عنه فاقيم بالنصب على جواب الاستقام ويجوز الرفع على ان خبره لم يرد في اي فانا اقيم فقال ابو بكر نعم فقامت له صلته عليه وسلم يصل في بني عوف وعلى انه صلى الله عليه وسلم قدامه ان يصل قال النودى فيه ان الامام اذا فرغ من الصلوة تقدم غيره اذ لم يخف فتنه وانكارا من الامام الى الفصل ابو بكر مشرع الصلوة ولفظ احمد في مسنده ثم اقام فامرا بكم فقدم فلما تقدم جاهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والبخاري برواية عبد العزيز و تقدم ابو بكر فليصل بالناس فاستفتح ابو بكر الصلوة لظاهر هذه الاقوال ان الصديق كان في الركعة الاولى قال الحافظ وهذا يجاب عن الفرق بين القامين حيث امتنع ابو بكر من ههنا ان يستمر اماما واستمر في مرض موته صلى الله عليه وسلم حين صلى خلفه الركعة الثانية من الصبح فكان لما من معنى معظم الصلوة حسن الاستمرار ولما لم يعرض منها الا ليس لم يستمر وكذا وقع لعبد الرحمن بن عوف حيث صلى النبي صلى الله عليه وسلم خلفه ركعة الثانية من الصبح فاستمر في صلوته لهذا المعنى قال الزرقاني ^{١٢} قوله في ايام رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم من القباد والناس جملة حاله اي دخلوا في الصلوة مع الصديق ولم يفتلخص قال الكرماني اي صار خالصا من الاشتغال قال العيني ليس هذا المراد بهنا بل معناه فتخلص من شغل الصفوف حتى وقف في الصف الاول وفي رواية للبخاري فمدا النبي صلى الله عليه وسلم يمشي في الصفوف يشقها شقا حتى قام في الصف الاول وسلم فخرج الصفوف حتى قام عند الصف المتقدم فصنف الناس وفي رواية للبخاري فاخذ الناس في التصفيق وهما بمن قال سئل اتردون ما التصفيق هو التصفيق وبه جزم الخطابي والوجه على القالي والجوهري وغيرهم وادعى ابن حزم نفى الخلاف في ذلك كما تقدم بسوفا واغرب الرازدي فزعم ان الصحابة من لم يلقوا على اخذهم وكان ابو بكر لكان شغوفا واستغراقا في المناجاة بره ^{١٢} قوله لا يلتفت في صلوته وذلك لما تقدم ان الالتفات في الصلوة اشكالا من الشيطان ^{١٢} قوله فلما اكثرت الناس من التصفيق قال الباجي يريد ان صفق منهم العدا لكثير لان كل واحد منهم اكثر التصفيق التفت ابو بكر في رسلان وفي رواية النسا في فلما اكثروا علم انه قد ناهم شي في صلواتهم فالتفت فاذا رسول الله صلى الله عليه وسلم الزفراي ابو بكر في رسول الله صلى الله عليه وسلم فمما بالرجوع يلحق بالصف فاشأ باليه اي الى أبي بكر في رسول الله صلى الله عليه وسلم فليجوز الاشارة في الصلوة وقد روى عبد الرزاق عن انس وابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يشتر في الصلوة ان امكث لفظا ان مضرة وقال العيني مصدرية وامكث امر من امكث والجملة مفعول لا شار مكانك بنصب النون على المعنوية اي اشار بالامكث في مكانه فخرج ابو بكر يديه به بالثنية وفيه ان من آداب الدعاء رفع اليدين فحمد الله عز وجل وفيه استحباب حده تعالى لمن حمدت عليه نعمته على ما مر به رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك لما فيه من الوجاهة الدينية قال الباجي ويحتمل انه روى حده على ان لم يكن اخطأ في تقدمه بالناس في موضع لا يامن فيه ورد النبي صلى الله عليه وسلم ^{١٢}

^١ قوله الم ارب زيادة الاستقام في اوله صاحبك اي مولاك عمر بن عبد الله انه اذا دخل المسجد يجلس قبل ان يدرككم يعني تحية المسجد قال ابو النضر يعني اي الوصلة بذلك اي بلفظ صاحبك عمر بن عبد الله انه يجيب ذلك اشارة الى ما سأل من قوله ان يجلس الم ارب يعني اي مولاك وفسره بقوله ان يجلس اذا دخل المسجد قبل ان يدرككم والفرق ان اباسلمة انكر على عمر بن عبد الله ترك تحية المسجد والاستمرار عليه قال مالك وذلك اي الركوع عند دخول المسجد حسن اي مستحب عندنا وليس بواجب وعلى ذلك فقمار الامام كما تقدم وبهذا اشارة الى توجيه ترك عمر بن عبد الله اياه والادوية ان ذكر عمر بن عبد الله ان الامر الوارد في الحديث ليس للوجوب ثم نبه على ذلك بهذا القول ^{١٢} قوله وضع اليدين على ما يوضع عليه الوجه في السجود والنظر به ان المراد بالترجمة هو ان يضع يديه على الموضع الذي يضع عليه الوجه لتكونا قريبا من الوجه والى هذا المعنى اشار محمد في موطاه اذا قال بعد ذكر الاثرين قال محمد وهذا نأخذ به في السجود اذا وضع جبهته ساجدا ان يضع كفيه بهذا اذنيه وفي التعليق المسجد كذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه وضع وجهه بين كفيه من حديثه وان اخرجهم مسلم والوداد وسئل بن داود بن ابي شبيبته والطحاوي ومن حديث البراء بن خزيمة الترمذي واخرج البخاري والوداد والترمذي من حديث أبي حمزة الساعدي ان النبي صلى الله عليه وسلم وضع اليدين عند التكبير وبه اختلف الشافعي ومن تبعه الخوازمي بيان لكشف اليدين في السجود واليه اشار شيخنا الدبوسي في المصنف اذ يوجب على هذين الاثرين باب يضع كفيه على ما يضع عليه الوجه في السجود ويترجمهما من الكمين ^{١٢} قوله كان اذا سجد وضع كفيه على الموضع الذي يضع عليه وجهه وفي النسخ المصرية جبهته والمودى واحد قال الزرقاني لانه السنة ولان اليدين ما يرفع ويوضع في السجود وكما لوجه بخلاف سائر الاعضاء قال ابن عبد البر هذا مستحب عند العلماء الخ قال نافع ولقد رأيته اي ابن عمر في يوم شديد البرد وأنه يخرج يده من تحت برؤس لروا البرنس بوجهك ثوب داسر من ملتقى به من دعامته اوجبه او غيره قال الجوهري هو فلسفة طويلة كان الشاك يلبسها في صدر الاسلام من البرنس كبر الباهر القطن كذا في الجمع حتى يصنعها اي اليدين على الحصباء اي موضع السجود وقال الزرقاني تحصيل الافضل وكان سالم وقتادة وغيرهما يباشرون بالعلم الاذن وامر بذلك عمر وكان جماعة من التابعين يسجدون واديهم في ثيابهم الخ قال الامام محمد في موطاه بعد ذكر هذه الاثران ما من اصابه برد يولي ويضع يديه على الارض من تحت كساء او ثوب فلا بأس بذلك ^{١٢} قوله كان يقول من وضع جبهته في السجود بالأرض فليضع كفيه ايضا على الموضع الذي يضع عليه جبهته لانه غريب فيه كما تقدم ثم اذا رفع رأسه من السجدة فليرفعهما اي اليدين ايضا فان اليدين تسجدان كما يسجد الوجه به لتعيل الامر لموضع اليدين على الارض على ما قاله الزرقاني والادوية عندي انه لتعيل لكلا الامرين واشارة الى ان سجدة الوجه كما لا بد لها من رفع الرأس كذلك سجدة اليدين لا بد لها من رفعها ^{١٢} قوله الالتفات والتصفيق في الصلوة عند الحاجة قال المجدد التصفيق الضرب بالطن الراحة على الاخرى وفي الجمع هو ضرب احد اليدين على الاخرى كذا في البذل ثم هو والتصفيق بمعنى واحد جزم به الخطابي والقالي والجوهري وغيرهم وادعى ابن حزم نفى الخلاف في ذلك وتعبق بما حكاه عياض في الاكمال انه لما ضرب ظاهرا على اليدين على الاخرى و بالغات ضرب باطنها على باطن الاخرى وقيل بالياء الضرب باصبعين لا نذرا والتعبير وبالغات مجعها للسجود ولعب قال الزرقاني قال في الاستدكار الالتفات مكره عند جميع العلماء اذا روى به صفة وصغير عينية مينا لا انتهى قلت وهذا لا يمنع اليه قال الزرقاني وهو مكره باجماع والجمهور على انها لتتبرير وقال اهل الظاهر يجرم الاضروقة وقال الشيخ في البذل الالتفات في الصلوة على ثلثة اوجه اولها بطرف العين فلا بأس به والثاني بطرف الوجه فهو مكره والثالث بحيث تحول صدره عن القبلة فصلوته باطله بالاتفاق انتهى بتفسير ^{١٢} قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب في اناس من اصحابه بعد ان صلى النظر قاله القسطلاني الى بني عمرو بن عوف ففتح العين فيها

الله على ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك ثم استأخر حتى استوى في الصف وتقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلي ثم انصرف فقال يا أبا بكر ما منعك ان تثبت اذا مرتك فقال أبو بكر ما كان لابن أبي قحافة ان يصلي بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مالي رأيكم أكثرتم من التصفيح من ثابته شيء في صلواته فليسبح فإنه إذا سبح التفت إليه وإنما التصفيح للنساء **٢٨٤** عن نافع ان عبد الله بن عمر لم يكن يلتفت في صلواته **٢٨٥** عن أبي جعفر القاري أنه قال كنت أصلي وعبد الله بن عمر ورائي ولا اشعر به فالتفت فغضني مما يفعل من جاء والإمام راكعاً مالك عن ابن شهاب عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف أنه قال دخل زيد بن ثابت المسجد فوجد الناس ركوعاً فركع ثم ركب حتى وصل الصف **٢٨٦** أنه بلغه ان عبد الله بن مسعود كان يدب راكعاً ما جاء في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم **٢٨٧** عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن عمرو بن سليم الزرقي أنه قال اخبرني أبو حميد الساعدي انهم قالوا يا رسول الله كيف نصلي عليك فقال قولوا اللهم صل على محمد وارضاه

٢٨٨ قوله قال كنت أصلي وعبد الله بن عمرو ورائي أي خلفي ولا اشعر به يعني لا اعرف وجوده هناك فالتفت بعينه المتكلم فغمزني وفي رواية مصعب فوضع يده في قفاي يعني اشار اليه بمكر الغلظة وامر له باقباله على الصلاة قال البيهقي وسئل ابن عمر لم يكن في الصلاة وإنما كان جالساً وراءه أبو جعفر ينقل فأنكر عليه الالتفات ولو كان ابن عمر في صلاة لما اشتغل بها عن الأكل عليه **٢٨٩** قوله ما يغفل من جاء والإمام راكعاً والروايات الواردة فيه مرشحة في انه يشترك مع الإمام في الركوع وتقدم ان مدرك الركوع مع الإمام مدرك تلك الركعة عند الجمهور وعرض الترجمة كما يظهر من ملاحظة الروايات ان مدرك الإمام في الركوع هل يبتعد الصلاة خلف الصف او يدخل في الصف وان فاتته الركعة **٢٩٠** قوله انه قال دخل زيد بن ثابت المسجد بالنصب فوجد الناس في الصلاة ركوعاً جمع راكع خرج زيد قبل ان يصل الى الصف لما خاف ان يسبقه الإمام بالركعة ثم دب قال المجدد دب يدب دبا ودبياً مشى على هيئته الخ حتى وصل الصف أي دأب كما يعني مشى في حالة الركوع ودبياً حتى وصل الصف **٢٩١** قوله ان عبد الله بن مسعود كان يدب راكعاً ودوي عن أبي هريرة خلافه اخرج ابن عبد البر عن الأعرابي قال قلت لابي هريرة يركع الإمام ولم يصل الى الصف افادرك فافترج عيني قال لا يا أعرابي حتى تأخذ مقامك من الصف قال وقد روي قول أبي هريرة مرفوعاً الى النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا جاء أحدكم الصلاة فلا يركع دون الصف حتى يأخذ مكانه من الصف الحديث واسمعه الشافعي واجاز مالك والبيهقي للرجل وحده ان يركع ويشي الى الصف اذا كان قريباً وكرهه أبو حنيفة والثوري للواحد واجازته للجماعة كذا في الاستدراك ومعنى اجازة الإمام ابي حنيفة للجماعة انما تكون معاً لما واختلفت الروايات عن الإمام مالك في المسئلة كما ذكرها البيهقي **٢٩٢** قوله كيف فصل عليك أي كيف اللفظ الذي يليق بشانك وفي الترمذي وغيره عن كعب بن عجرة لما نزلت ان الشدة ملائكة الآية قلنا يا رسول الله قلنا السلام فكيف الصلاة الحديث قال الى حفظ اختلافوا في المراءى فلو لم يكن كيف فقيل المراءى معنى الصلاة وقيل عن مصعب قال ابن عبد البر سأله لما احتل لفظ الصلاة من العالي واليه مال عياض اذ قال لما كان لفظ الصلاة المأمور بها يتصل بالرحمة والدعاء والتعظيم سألو اباي لفظ تؤدى بهذا قال بعض المشايخ كذا في الفتح وقال البيهقي الصلاة في كلام العرب الدعاء والرحمة الا ان الصلاة التي امرنا بها الدعاء وانما سأله عن صفة الصلاة لا عن جنسها لانهم لا يؤمرون بالرحمة وانما يؤمرون بالدعاء الا ان الدعاء بالفاظ كثيرة وعلى صفات مختلفة فسألو اهل ذلك صفة تخص به فاعلم ان المشروع في ذلك صفة مخصوصة الخ قال الحافظ وهو انه لان لفظ كيف لا يربط في الصفة واما الجنس فيش عن بلفظ ما ويرجم القرطبي فقال بهذا سؤال من اشككت عليه كيفية ما فهم اصله الخ والحاصل لم يعم على ذلك ان السلام لما كان بلفظ مخصوص فهو من الصلاة ايضا تقع بلفظ مخصوص فوقع الامر كما فعلوا فانه صلى الله عليه وسلم لم يقل لم قولوا الصلاة عليك ايها النبي ورحمة الشدة وبركاته ولا الصلاة والسلام عليك بل عليهم صيغة اخرى كذا في الفتح قلت سبب السؤال يحتمل امورا متعددة الاول ما تقدم من كلام عياض وابن عبد البر ان لفظ الصلاة كان مشتركا بين العاني والشيء في ما اشار اليه كلام البيهقي المتقدم والثالث ما اخرج ابن جرير عن عبد الرحمن بن ابي كثير عن ابي مسعود الانصاري قال لما نزلت ان الشدة ملائكة الآية قالوا يا رسول الله هذا السلام قد عرفناه فكيف الصلاة عليك وقد غفر لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر قال قولوا اللهم صل على محمد والحديث فعلم انهم فهموا من لفظ الصلاة الاستعداد والترتب على الذنب وكان منفيًا في حقته صلى الله عليه وسلم فاجابوا الى السؤال واختلفوا في معنى قولهم هذا السلام قد عرفناه فقيل سلام التحليل وقيل غير ذلك والادوية عندي وعليه الجمهور ان المراد ما في الشدة السلام عليك ايها النبي ورحمة الشدة وبركاته وقد علموا الشدة قبل ذلك سيا في الحديث الثاني والرابع ما قاله الطبري ان معنى قول الصحابي من كيف السلام عليك أي في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه الآية فكان السؤال عن الصلاة على الأئمة تشريفاً لهم فكاه الى حفظ ثم رده **١٢**

٢٨٩ قوله ثم استأخر أي تأخر أبو بكر من غير استدبار للقبلة قال ابن رسلان ولفظ النساء في ثم رجع القهقري قلت وفي رواية لمسلم ورجع القهقري ورائه حتى قام في الصف حتى استوى في الصف الذي يليه وتقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم فصل قال ابن عبد البر في الاستدراك اما تأخر ابي بكر وتقدم النبي صلى الله عليه وسلم الى مكانه فهو موضع مخصوص عند أكثر العلماء كلهم لا يجيئون اما من في صلاة واحدة من غير عذر حدث يقطع صلاة الإمام ويوجب الاستحلاف وفي اجابته على هذا دليل على خصوص هذا الموضع لفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وانه لا نظير له **٢٩٠** قوله ثم انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصلاة ولفظ البخاري فلما انصرف فقال يا أبا بكر ما منعك ان تثبت على امامتك اذا مرتك فيه ان الامر قد يتحقق بالاشارة ايضا فقال أبو بكر ما نافية كان ينبغي لابن أبي قحافة يعلم القاف وخفة الماء الملهة وبعد الفاء عثمان بن عامر والراي بكرهه اسلم في الفتح وتوفي **٢٩١** قوله في خلافة عمر بن عبد الله بن بكرهه ان يقول ما كان لي نحوه تحقير النفس واستعغار المرتبة ان يصلي بين يدي سيد ولد آدم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد امره قال النووي فيه ان التابع اذا امره المتبوع بشي وفهم من اكرامه بذلك الشئ لا تحتمل الفعل فله ان يتركه ولا يكون هذا مخالفة لما يربى يكون اذوا وتواضعا وتذقنا في فهم المقاصد الخ **٢٩٢** قوله مالي رأيكم أكثرتم من التصفيح بالياء الملهة كما سيأتي ثم الكريمة الاكثر فيه والمراد انكار جميعها سيما في من قوله من نابه قال القسطلاني فمن صفق في صلواته لم تبطل لان الصلابة صفقوا ولم يأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بالاعادة لكن ينبغي ان يعيد بالتقليل فلو فعل ذلك ثلث مرات متواليات بطلت صلواته لانه ليس ما ذكرناه فيه اما قوله صلى الله عليه وسلم أكثرتم التصفيح مع انهم لم يأمرهم بالاعادة فلانهم لم يكونوا علموا انهم اودوا اكثر التصفيح من مجموع ولا يعرف ذلك اذا كان كل واحد منهم لم يفعل ثلثا الخ قلت وتقدم ان الفعل الكثير مفسد اجماعا مع الخلاف فيما بينهم في تحريم الكثير والقليل من نابه اي اصابه شئ عارض في صلواته فليسبح أي فليقلع سبحانه الشدة في رواية البخاري قال ابن رسلان أي فليسبح الرجل وكذا الخشبي كما هو ظاهر اللفظ والقياس ان يصفق لاحتمال ان يكون امرأة فلا يجزى بالتسبيح كما صرح به القاضي ابو الفتح في احكام النيات واستنبط منه ابن عبد البر جواز الفتح على الإمام لان التسبيح اذا جازى بالاول وقال في الاستدراك كذا في البخاري ان الثوري وابا حنيفة واصحابهما كانوا يقولون لا يفتح احد على الإمام قالوا فان فتح لم تقسه صلواته ودوي الكوفي عن اصحاب ابي حنيفة انهم لا يركعون الفتح على الإمام وقال مالك والشافعي لا بأس به الخ قال القسطلاني التسبيح للرجال وهذا قال مالك والشافعي واحد والبوليوسف والجمهور قال ابو حنيفة ومحمد متى ان بالذكر جوابا بطلت صلواته وان قصد به الاعلام بانه في الصلاة لم تبطل فمما التسبيح المذكور على قصد الاعلام بانه في الصلاة وحسبنا قوله من نابه على نائب مخصوص والاصل عدم هذا التخصيص انتهى **٢٩٣** قوله فانه اذا جاز احد التفت بعينه التاء لا ولى على بناء الجمول اليه وفي رواية البخاري فانه لا يسمع احد الا التفت وإنما التصفيح كذا في جميع النسخ المندية الموجودة عندنا بالحاء الملهة ههنا و فيما تقدم من لفظ أكثرتم في التصفيح وبكذا ضبط العلامة الزرقاني بالحاء الملهة وفي بعض النسخ المصرية بالفتا بدل الحاء وبكذا في البخاري برواية عبد الله بن يوسف عن مالك وذكره البيهقي اختلاف الرواة في ذلك وهما معنى فلا اشكال للنساء قال ابن عبد البر في الاستدراك ان الشدة لمن نابه شئ في صلواته ان يسبح ولا يصفق وبهذا الخلاف فيه للرجال واما النساء فالعلماء اختلفوا فيه فذهب مالك واصحابه الى ان التسبيح للرجال والنساء على ظاهر قوله من نابه شئ وهذا على عموم من الرجال والنساء وتأولوا قولنا ان التصفيح أي التصفيح من اعمال النساء فخرج الصلاة على جهة الذم لروايات اخرون منهم الشافعي والحسن بن حي وجاءه ان المرأة اذا نابه شئ تصفق انتهى **٢٩٤** قوله لم يكن يلتفت في صلواته اخرج ابن عبد البر عن نافع قال سئل ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم يلتفت في الصلاة قال لا ولا في غير الصلاة الخ وابن عمر عن شذيد التابع له صلى الله عليه وسلم **١٢**

وذريره كما صليت على ابراهيم وبارك على محمد وازواجه وذريته كما باركت على آل ابراهيم انك حميد مجيد **٢٩٢** مالك
عن نعيم بن عبد الله المجرى عن محمد بن عبد الله بن زيد الانصاري انه اخبره عن ابي مسعود الانصاري انه قال اتانا رسول الله صلى
الله عليه وسلم في مجلس سعد بن عباد فقال له بشير بن سعد ائمتنا الله ان نصلي عليك يا رسول الله فكيف نصلي عليك قال
فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى تمنينا انه لم يرسله ثم قال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم
وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد والسلام كما قد علمتم **٢٩٣** مالك عن عبد الله
ابن دينار انه قال رأيت عبد الله بن عمر يقف على قبر النبي صلى الله عليه وسلم فيصلي على النبي ويدعو لابي بكر وعمر العمل في جامع

١٥ قوله كما صليت

اشكل في التشبيه لان الاصل ان المشبه دون المشبه به والواقع ههنا عكسه لان محمد صلى الله عليه وسلم وهو
افضل من ابراهيم وآله واجيب بان قد يكون عكسه كما في قوله تعالى مثل نوره مشكوة فيها
مصباح الاية واين نوره تعالى من نور المشكوة وبانه قاله قبل علمه بانه افضل كما
بسطة الزقاني او قاله تواضعا او التشبيه في اصل الصلوة لا القصد ووجهه في المعنى او باعتبار
الشهرة في العالم فهو من باب الحاق ما لم يشتر بها الشهرة من باب الحاق النقص بالكمال ولو يؤيد
ختم الدعاء فانه لم يقع في العالمين الا في ذكر ابراهيم دون ذكر آل محمد صلى الله عليه وسلم **١٥**
قوله وبارك قال الباجي البركة في كلام العرب اشكته فيجوز ان يراد به تكثير الثواب لم يدفع
ودرجاته ويحتمل تكثير عودهم مع توفيقهم وقال الانباري معنى قوله تبارك اسمك اي تقدس
وتطهر فيكون المعنى طهرهم قال تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ويطهركم
تطهير الخ وقيل المراد ثبات ذلك ودوامهم من قولهم بركت الابل اي ثبتت على الارض
وقال الحافظ المراد بالبركة ههنا الزيادة في الخير والكرامة وقيل التطهير من العيوب والتزكية
وقيل اثبات ذلك واستمراره من قولهم بركت الابل ويرسمت بركة الماء بكسر اوله وسكون
الثانية لا قامت الماء فيها والاصل ان المطلوب ان يعطوا من الخير اذناه وان ثبتت ذلك
وليس تروا انما قال السخاوي ولم يصرح احد بوجوب قوله وبارك على محمد فاما غيره فان
ابن حزم ذكر ما يفهم منه وجوبها في الجملة فقال على المرء ان يبارك عليه صلى الله عليه وسلم
ولو مرة في العروفا هر كلام صاحب المعنى من المناجاة وجوبها في الصلوة قال المجد الشاذلي
الظاهر ان احدا من الفقهاء لا يوافق على ذلك قال الزقاني قلت لكن عد في نيل الماراد
من الاوكان قول اللهم صل على محمد وعلينا وسلم السنن الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد
الاخير على آله والبركة عليه وعليهم والحمد لله بعد الخ ولم يصرح في المعنى وجوب البركة **١٦**

١٦ قوله امرنا بفحات الله بالصوم على الغالية والمفعول قوله ان نصلي عليك
يا رسول الله يقول عز وجل يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما فكيف نصلي عليك
زاد الحاكم وغيره اذا نحن صليتنا عليك في صلواتنا قال ابو مسعود فكت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يحتمل ان سكوت صلى الله عليه وسلم كان حياء وتواضعا اذ في ذلك الرقة ويحتمل
ان لم يكن عنده نص في ذلك اذ ينتظر ما يأمره الله تعالى فيه ولو يريه ما وقع عند البري
من وجه آخر في الحديث فكت حتى جاءه الوحى كذا في الفتح حتى تمنينا اي ودودنا ناذي
بشير لم يسأل صلى الله عليه وسلم عن ذلك مخافة انه صلى الله عليه وسلم لم يرض السؤال و
شقي عليه لما تقر به عندهم من النبي من ذلك كما ذكره الحافظ في تفسير قوله تعالى لا تأسوا عن
اشياء الآية ثم قال قولوا قال الزقاني الامر بوجوب اتفاق فقيل في العروة وقيل في كل تشهد
يعقبه سلام وقيل كلما ذكر الحاميا في مفصل اللهم صل على محمد ما يليق به واختلف في زيادة
لفظ السيادة في اوله وان سلوك الادب اول قال في الدر المنثور وندب السيادة لان زيادة
الانجاء بالواقع عين سلوك الادب فهو افضل من تركه ذكره الرمى الشافعي وغيره وما نقل
لا تسودون في الصلوة فكتب قال الشافعي واعترض بان هذا مخالف لمنهبا لما مر من قول
الامام من انه لو زاد في تشهده او نقص كان مكرها قلت فيه نظره فان الصلوة زائدة على
التشهد ليس معه نعم ينبغي على هذا عدم ذكره في اشهد ان محمدا عبده ورسوله انتهى **١٧**
قوله فيصلي على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى ابي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما قال الباجي بكذا
روي يحيى بن يحيى وتابعه غيره قال الزقاني انكر العلماء على يحيى ومن تابعه في الرواية قالوا
انما رواه القعنبي وابن بكير وسائر رواة الموطأ فيصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو
لآل بكر وعمر فقرأ بين لفظ يصلي ويدعو ولعل انكارهم من حيث اللفظ الذي خالفه فيه
الجمهور فتكون روايته شاذة والا فالصلوة على غير النبي تجوز تبعا كما بهنا وانما الخلاف
فيها استقلال الخ مختصرا ووجب البخاري في صحيحه باب هل يصلي على غير النبي صلى الله

عليه وسلم قال الحافظ اي استقلال او تبعا ويدخل في غير الانبياء والملائكة والمؤمنون لما
الانبياء فورد فيها احاديث منها حديث علي في دعاء حفظ القرآن ففهمه وصل على وعلى سائر
النبين اخرجه الترمذي والحاكم وصحيف ابى هريرة دفعه صلوا على انبياء الحديث اخرجه
اسماعيل القاضي بسند ضعيف وذكر الحافظ عدة روايات في الباب وتكلم عليها بالضعف
ثم قال وثبت عن ابن عباس روى اختصاص ذلك بالنبي صلى الله عليه وسلم اخرجه ابن ابى
شيبه عن عكرمة عنه قال ما علم الصلوة تنبغي على احد من احد الا على النبي صلى الله عليه
وسلم وهذا سند صحيح وحكى القول به من مالك وقال ما تبعدنا به وجاء نحوه عن عمر بن عبد العزيز
وعن مالك بكه وقال عياض ما مر اهل العلم على الجواز الخ قال القاضي عياض عامة اصل
العلم متفقون على جواز الصلوة على غير النبي صلى الله عليه وسلم وفي الدر المنثور لا يصلي على غير
الانبياء ولا على الملائكة الا بطريق الشيخ قال ابن عابدين لان في الصلوة معنى التعظيم ما ليس
في غيرها ولا يليق ذلك بمن يتصور منه الخطايا والذنوب الاتبعان يقول اللهم صل
على محمد وآله وصحبه وسلم لان فيه تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم والخ واما المؤمنون فقال
الحافظ اختلف فيه فقيل لا تجوز مطلقا استقلال او تجوز تبعا وبه النص والحق به
لقوله تعالى لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم الآيات ولانه لما علمهم السلام قال السلام علينا وعلى عباد
الله الصالحين ولما علمهم الصلوة قصر ذلك عليه وعلى آل بيته وهذا القول اختاره القرطبي
في المعجم والبولعالي من الخاتبة وهو اختيار ابن تيمية وقالت طائفة تجوز تبعا مطلقا ولا
تجوز استقلال وهذا قول ابى حنيفة وجماعة وقال طائفة تكره استقلال لا تبعا وبه رواية
عن احمد وقال النووي هو خلاف الاول وقالت الطائفة تجوز مطلقا وهو مقتضى صحيح
البخاري وروى عن الحسن ومجاهد ونس عليه احمد في رواية ابى داود وبه قال اسحق والحو
ثور وداد والطبري ثم اعلم قال في البدائع الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم في
الصلوة ليست بفرض عنه نابل هي سنة مستحبة وعند الشافعي فرض وهي اللهم صل
على محمد واجتبه بقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما لا لفرضية وقال
صلى الله عليه وسلم لا صلوة لمن لم يصلي على في صلواته ولا ما روي من حديث ابن
مسعود وعبد الله بن عمرو بن العاص ان النبي صلى الله عليه وسلم حكم بتمام الصلوة عند
الفتوة وقد التزمه من غير شرط الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم ولا حجة في الآية
لان المراد منها التذنب بدليل ما روي عن عمر بن الخطاب وابن مسعود روى انما قال الصلوة
على النبي صلى الله عليه وسلم سنة في الصلوة على ان الامر لا يقتضي التكرار بل يقتضي
الفعل مرة واحدة وقد قال الكرخي من اصحابنا ان الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم
فرض العركا لا بوجوب في الآية تعيين حالة الصلوة والحديث يحمل على لغي الكمال لقوله
صلى الله عليه وسلم لا صلوة لجماعة المسجد الا في المسجد وبه نقول الخ قال الحلي والتشديدات
المروية عن ابن مسعود وابن عباس وابى هريرة وجابر وابى سعيد وابى موسى وابن الزبير
لم يذكر فيها شي من ذلك وما روى عنه صلى الله عليه وسلم لا صلوة لمن لم يصلي على اخرجه ابن
ماجة ضعيف اهل الحديث كلف ولوم فكتاه كالملة اول من لم يصلي على في عمره والجملة ليس له
دليل يدل على الفرضية في الصلوة اصلا ولا خلاف انها تفرض في العروة الخ وبسط الشوكاني في
النيل الكلام على دلائل الوجوب والاعتذار عنها وقال في آخره والاصل انه لم يثبت عندى
من الادلة ما يدل على مطلوب القائلين بالوجوب وعلى فرض ثبوته فترك تعليم المسئى
للصلوة لاسيما مع قوله صلى الله عليه وسلم اذا فعلت ذلك فقد تمت صلواتك قربنة
صالحه لحمل على التذنب ونحن لانكران الصلوة عليه صلى الله عليه وسلم من اجل الطاعات
التي يتقرب بها الخلق الى الخالق وانما ناذرنا في اثبات واجب من واجبات الصلوة
بغير دليل يقتضيه مخافة من القول على الله بما لم يقل ولكن تخصيص التشهد الاخير بها مما لم
يدل عليه دليل صحيح الخ **١٧**

الصلوة مائة عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل الظهر ركعتين وبعد الظهر ركعتين وبعد المغرب ركعتين في بيته وبعد صلاة العشاء ركعتين وكان لا يصلي بعد الجمعة حتى ينصرف فيركع ركعتين مائة عن أبي

يديره اربع قبل الظهر رواه البخاري وغيره قال الرازي هو مضمول على ان كل واحد وصف ما رآه وما قيل يثبت ان ابن عمر من نسي الركعتين من الادب بعينه ما قاله الى فذا ودرج من عنده نفسه انه مضمول على اختلاف الاحوال ويحتمل ان كان يقصر في المسجد على ركعتين ويصلي في بيته اربعاً وقال ابن القيم في البدرى وهذا الظاهر ان اذا صلى في بيته صلى اربعاً واذا صلى في المسجد صلى ركعتين ويحتمل ان كان يصلي في البيت ركعتين ويخرج الى المسجد فيركع ركعتين فاقصر ابن عمر على اثنتين وجمعت مائة كليهما قال ابن جرير الادب كان في كثير من احواله والركعتان في قبيلا قلت ما قاله ابن جرير هو الظاهر ان الروايات في صلوة صلى الله عليه وسلم اربعاً اكثر من الركعتين وبعد صلاتي ركعتين والترمذي وصححه من حديث ام جيبه روى مرفوعاً من حافظ على اربع ركعات قبل الظهر واربع بعد صلاتي ركعتين على النار واخرجه ابو داود والنسائي وابن ماجه وغيرهم وجميعهم فيها صلى الله عليه وسلم على ركعتين مرة واربعة اخرى بياناً للجواز ان الامر فيه على التوسع لكن الاكثر من فعله صلى الله عليه وسلم بعد الظهر ركعتين وفيه حديث على المتقدم قبل ذلك وحديث الباب نص فيه ولو يده ايضا حديث ام جيبه الآتي في بحث الروايات ثم لم يذكر في الحديث الصلوة قبل العصر روى ابو داود من حديث ابي المشي عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رحم الله امرأً صلى قبل العصر اربعاً وبكذا أخرجه الترمذي والى ابن عمر نسبة في الشكوة وتبعه القادي وما قال الزرقاني تبعاً لما حفظ روى عندهما والى ابو داود الترمذي وصححه ابن جابر عن ابي هريرة مرفوعاً رحم الله امرأً صلى قبل العصر اربعاً قاله البخاري في ذلك الرواية في تلك الكتب من مسانيد ابن عمر واخرجه ابو داود ومن حديث علي بن ابي طالب صلى الله عليه وسلم يصلي قبل العصر ركعتين قال النبي ودوي ابو نعيم من حديث الحسن عن ابي هريرة مرفوعاً من صلى قبل العصر اربع ركعات غفر الله عز وجل له مغفرة عظمى ما وا الحسن لم يسمع عن ابي هريرة وبعد المغرب ركعتين ولفظ في بيته لم يقل يعني والقاضي واما سنة المغرب فقد روى الترمذي من حديث ابن مسعود انه قال ما احصى ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الركعتين بعد المغرب والركعتين قبل الغفر بقل يا ايها الكافرون وقل هو الله احد واخرجه ابن ماجه ايضا وصحاحان الركعتان من السنن المؤكدة وبالغ بعض الآبيين فيها فروى ابن ابي شيبة في مصنفه عن سعيد بن جبيرة قال لو تركت الركعتين بعد المغرب لفتيت ان لا يغفرل وبعد صلوة العشاء ركعتين زاد ابن وهب وغيره لفظاً في بيته بهذا ايضا ١٢ قوله وكان لا يصلي بعد الجمعة حتى ينصرف اي من المسجد الى البيت قال ابن بطال والحكمة في ذلك ان الجمعة لما كانت بدل الظهر واقصر فيها على ركعتين ترك التفتل بعد صلاتي المسجد خشية ان يظن انها التي حذفت اليه فيركع ركعتين والروايات المؤكدة عندنا الخفيفة ثلث عشرة ركعة قال في الدر المختار ومن مؤكدة اربع قبل الظهر تسليمة وركعتان قبل الصبح وبعد الظهر والمغرب والعشاء وفي الكنز السنة قبل الفجر وبعد الظهر والمغرب والعشاء ركعتان وقبل الظهر اربع الخفيفة علمت ما تقدم ان الائمة الثلاثة من التابعين بتوقيت الروايات لم يتلفوا فيها بينهم الا في تحديد الركعة قبل الظهر فقالت الخفيفة اربع وقال الشافعي واحد ركعتين وتقدم تحت حديث ابن عمر ما قال ابن جرير ان الادب اكثر من فعله صلى الله عليه وسلم وركعتان قليل وتقدم ايضا ما يقوى قوله من الروايات ويؤيد الخفيفة نصاً ما رواه البخاري عن ابن عمر من حديث ام جيبه روى انها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من عبد مسلم يصلي لله في كل يوم ثلث عشرة ركعة تطوعاً الا ابني الله بيتاً في الجنة مسلم وابي داود وابن ماجه وزاد الترمذي والنسائي اربعاً قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل صلاة الغداة وعن عائشة روى قالت كان يصلي في بيته قبل الظهر اربعاً ثم يخرج فيصلي بالناس ثم يدخل فيصلي ركعتين وكان يصلي بالناس المغرب ثم يدخل فيصلي ركعتين ويصلي بالناس العشاء ويدخل بيته فيصلي ركعتين الحديث مسلم وابي داود والترمذي يهتبه كذا في جميع الفوائد وقد بسطنا في حاشيته مسند ابي حنيفة في تخرجه الروايات الصريحة في الادب قبل الظهر وقال صلى الله عليه وسلم كان يصلي الادب في البيت فزوجها الا زواج المطهرة واذا دخل المسجد ركع الركعتين تيمية المسجد فظنهما ابن عمر سنة الظهر ولم يعلم بالاربع التي صلاها في البيت ويمكن ان يكون مطلقاً على الاربع لكنه ظنا صلوة في الزوال فان الاخبار اذا تمارعت صير الى آثار الصحابة واكثرهم على الادب كما نقلنا عن الترمذي وان الاضياف في العبادة هو الثبوت وان لا زواج اعرف في هذا الباب من ابن عمر وقومنا في البيت وان علياً لم يعلم من ابن عمر واقفه وادخل منه عليه صلى الله عليه وسلم ثم وبعد ذلك فاعلم اولاً قال ابن عبد البر قد اختلف الآثار

وعلم السلف في صلوة النافلة في المسجد فكرها قوم لهذا الحديث والذي عليه العلماء ان لا بأس بالتطوع في المسجد لمن شاء الا انهم يجمعون على ان صلوة النافلة في البيوت افضل لقوله صلى الله عليه وسلم صلوة الرجل في بيته افضل من صلوة في مسجدي الا المكتوبة الخ وقال الحافظ تحت حديث الباب استدلل على ان فعل النوافل البيوتية في البيوت افضل من المسجد بخلاف روايتي البخاري ذلك عن مالك والثوري والظاهر ان ذلك لم يقع عمداً وانما كان صلى الله عليه وسلم يتشاغل بالناس في النوافل لباو الليل يكون في بيته غالباً واغرب ابن ابي ليلى فقال لا تجزئ سنة المغرب في المسجد حكاه عبد الله بن احمد عن عقب روايته لحديث محمود بن وليد روى ان الركعتين بعد المغرب من صلوة البيوت الخ وتقدم قبيل باب ما جاء في العتمة والصبح ان افضل في التطوع البيوت عند الخفيفة مطلقاً قال ابن نجيم في البحر الافضل في السنن ادائها في المنزل الا التراويح وقيل ان الفضيلة لا تختص بوجه دون وجه وهو الاصح لكن كل ما كان البعد من الرياء واجمع للغشوع والاعلاص فهو افضل كذا في النهاية وفي الخلاصة في سنة المغرب ان خاف لودج الى بيته شغلته شأن آخرياً في بسا في المسجد وان كان لا يرات صلواتها في المنزل وكذا في سائر السنن حتى الجمعة والوتر في البيت افضل الخ وقال في الدر المختار الافضل في النفل غير التراويح المنزل قال ابن عابد بن شبل ما بعد الخفيفة وما قبلها لحديث الصحيحين عليهما بالصلوة في بيوتهم فان خير صلوة المراتي بيته الا المكتوبة واخرج ابو داود وحظوة المراتي بيته افضل من صلوة في مسجدي هذا المكتوبة الخ قال الحلي وفي سنن ابي داود والترمذي والنسائي انه عليه الصلوة والسلام اتى مسجد عبد الله بن ابي ليلى في المغرب فلما قضا صلواتهم راىهم يسبحون فقال هذه صلوة البيوت ورواه ابن ماجه عن حديث رافع بن خديج فقال فيه اركعوا هاتين الركعتين في بيوتكم الخ قلت وهذه كلها حجة للجمهور في قولهم ان التطوع في البيت افضل ولا كراهة في المسجد وشأن ما بين المكروه وغيره افضل وقد قال ابن الملك في زماننا انما السنة الراتبه اولى يعلمها الناس قال القادي اي يعلموا عملها اولئها ينسبوه الى البعثة ولا شك ان متابعتها السنة اول مع عدم الالتفات الى غير المولى الخ قلت لا شك فيما قاله القادي لكن الغريب في تبيين المحظورات فالوجه عندى في هذا الزمان ايقاع الروايات في المساجد سيما في الشائخ لان الناس منج لم يتركوا فعلها في المسجد اتيا عالم ثم يتركونها رأساً للتواني في الامور الدينية سيما التطوعات فليس فيما قاله ابن الملك الا اشاعة السنة لا ترك متابعتها وتقدم عن البحران الفضيلة لا تختص بوجه دون وجه فتأمل ولا بد في ان هذا الاختلاف يتفرع على ما قاله العيني اختلف في السنن كالوتر وكعتي الفجر اعلانها افضل اسم كتنا نماحاه ابن التين الخ ثم اعلم ثانياً قال ابن عبد البر في الاستبصار ان الفقهاء اختلفوا في التطوع بعد الجمعة فامة فقال مالك بن نبي في الامام اذا سلم من الجمعة ان يدخل منزله ولا يركع في المسجد ويركع الركعتين في بيته ان شاء وما من خلف الامام فامب الى ايضا ان ينصرفوا اذا سلموا ولا يركعوا في المسجد فان ركعوا فذلك واسع وقال الشافعي ما اكثر المصل من التطوع بعد الجمعة فواجب الى وقال ابو عبيدة تغسل بعد الجمعة اربعاً وقال في موضع آخر شافعي وقال الثوري ان صليت اربعاً واثنتين وقال احمد بن حنبل احب ان يصلي بعد الجمعة ستاً وان اربعاً فحسن وكل هذه الاقاويل مروية عن الصحابة قولاً وعلماً وقد ذكرنا ذلك كله منهم بالاسانيد في التمهيد ولا خلاف بين متقدمي العلماء و ساخرهم انه لا حرج على من لم يصلي بعد الجمعة ولا على من فعل من الصلوة اكثر او قل مما اختاره كل واحد وان اقوالهم في ذلك على الاعتناء لا على غير ذلك الخ وقال العيني في شرح البخاري اختلف العلماء في الصلوة بعد الجمعة فقالت طائفة يصلي بعدها ركعتين في بيته كما تطوع بعد الظهر روى ذلك عن عمرو بن عثمان بن حميد والنخعي وقال مالك اذا صلى الامام الجمعة فيلزم ان لا يركع في المسجد لما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان ينصرف بعد الجمعة ولم يركع في المسجد قال ومن خلفه ايضا اذا سلموا فاجب ان ينصرفوا ولا يركعوا في المسجد فان ركعوا فذلك واسع وقالت طائفة يصلي بعدها ركعتين ثم اربعاً روى ذلك عن علي وابن عمر وابي موسى وهو قول عطاء بن الثوري والى يوسف الا ان ابا يوسف استحب ان يقدم الادب قبل الركعتين وقال الشافعي ما اكثر المصل بعد الجمعة من التطوع فواجب الى وقالت طائفة يصلي بعدها اربعاً لا يفصل بينهما بسلام روى ذلك عن ابن مسعود وعقبة والنخعي وهو قول ابي عبيدة واستحق قلت والدلائل مشروحة في المطولات ١٢

الزناد عن الإعراب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أترون قبلتي ههنا فوالله ما يخفى على من خشوعكم ولا ركوعكم في أدباركم من وراء ظهري **م** ٢٩٦ **ك** عن نافع عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأتي قباء راكباً وماشيّاً **م** ٢٩٧ **ك** عن يحيى بن سعيد عن النعمان بن مرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أترون في الشارب والشارق والزاني وذلك قبل أن ينزل فيهم قالوا والله ورسوله أعلم قال هن فواحش وفيهن عقوبة واسوء السخنة الذي يسرق صلواته قالوا وكيف يسرق صلواته يا رسول الله قال لا يتم ركوعها ولا سجودها **م** ٢٩٨ **ك** عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أجعلوا من صلواتكم في بيوتكم **م** ٢٩٩ **ك** عن نافع عن عبد الله بن عمر كان يقول إذا لم يستطع المريض السجود أو ما برأسه أيماء ولم يرفع إلى جهته شيئاً **م** ٣٠٠ **ك** عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن

له قوله قال أترون بفتح الراء والاستفهام

انكارى يعنى انظنون قبلتي وهو ما يستقبل إليه بوجه أى مقابلتي ومواجهتي ههنا أى الى هذا الجانب فقط واننى لا ازالى الا ما في هذه الجهة لان من استقبل شيئاً استدبر ما وراءه فوالله قسم وجوابه قوله ما يخفى وقوله انى الاكم بيان او يدل قاله العيني ما يخفى على بشدة الياء خشوعكم بالرفع على ما في جميع النسخ التى يابدين من المندية والمصرية وفى نسخة قد بتمت بزيادة من والمرادنى جميع اركان الصلوة ويحتمل ان يكون المراد بالسجود فقط كما صرح به فى رواية مسلم عبره به لما فيه من غاية التشوع ويؤيده قوله ولادكوعكم وعلى الاول فذكر الركوع تخصيص بعد تعميم وخصه بالذكر ايها ما يكونه اعظم الاكان فالمسحوق يدرك به الركعة والاوجه فى تخصيصه كون التخصيص فيه اكثر ويحتمل لما قيل انه من خصائصنا نقل القارى عن بعض المفسرين فى قوله تعالى وادكعوا مع الراكعين انما قال ذلك لهم لان صلواتهم لا ركوع فيها والراكعون محمد صلى الله عليه وسلم وامته ومعنى قوله تعالى وادكعوا مع الراكعين صلى مع المصلين الخ وقيل لان الرجل مادام فى القيام لا يتحقق انه فى الصلوة فاذا ركع تحقق انه فى الصلوة فهو من الراكعين الصلوة قاله العيني ١٢ **هـ** قوله انى لاراكم بفتح الهمزة بدل من جواب القسم من وراء ظهري قال العيني اختلف العلماء ههنا فى الموضوعين الاول فى معنى الرؤية فقيل معنى العلم وقيل غير ذلك والثانى فى كيفية الرؤية الخ وقال الباجى ذهب بعض الناس الى ان الرؤية ههنا يعنى العلم قال تعالى الم تركيف فعل ربك باصحاب الفيل وذهب اليهود الى انها بمعنى الرؤية قال وهو الصحيح عنى لانه لو كان بمعنى العلم لم يبق لقوله وادكعوا معنى وقريب منه ما قاله الخافى اذ قال اختلف فى معنى الرؤية فقيل المراد بها العلم اما بان يوحى إليه كيفية فعله واما بان يعلم وفيه نظر لانه لو اريد العلم لم يفتحه من وراء ظهري وقيل المراد به ان يرى من عن يمينه ومن عن يساره مع الصفات يسير ويوصف من هناك بانه وادكعوه وهذا ظاهره التكلف والصواب المنار انه محمول على ظاهره وان هذا الابداع ادراك حقيقى خاص به على طرى العادة وعلى هذا حمل البخارى فاخرجه فى علامات النبوة وكذا نقل عن الامام احمد وغيره واخبره ابن الملك اذ قال هى من الخوارق التى اعطياها عليه الصلوة والسلام قال القارى وذا ظاهره انه من جملة الكشوفات المتعلقة بالقول المجبئية لعلوم الغيوب الخ ١٣ **هـ** قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأتي قباء بالمد عند اكثر تقدم مفصلاً فى المواقيت وفى رواية عبد الله بن دينار عن البخارى يأتى مسجد قباء كل سبت واختلف فى سبب اتيانه صلى الله عليه وسلم فقيل لزيارته الانصار وقيل للتفرج فى حيطانه وقيل للصلوة فى مسجدها وهو الاشبه لروايات عند الشيخين وغيرهما بلغة كان يأتى مسجد قباء قاله الزرقاني راكباً تارة وماشيّاً اخرى بحسب ما تيسر حالان مترادفان قال الزرقاني والوادى معنى اولاد مسلم وفى رواية عبيد الله عن نافع يصلى فيه ركعتين وادعى السخاوى ان هذه الزيادة مدرجة قالها بعض الرواة لعلمه ان صلى الله عليه وسلم كان من عادته ان لا يصلى حتى يصلى قال النووى فيه فضله وفصل مسجده والصلوة وفضيلة زيارته وانه يجوز زيادته راكباً وماشيّاً وكذا جميع المواضع الفاضلة بسجودته ياتى بها راكباً وماشيّاً الخ وبتخصيص السبت بالجاء صحيح من قال بجواز تخصيص بعض الايام بنوع من القرب قال العيني وهو كذلك الا فى الاوقات المنى عنها كتخصيص ليلة الجمعة بالقيام ويومها بالصيام وقد روى انه صلى الله عليه وسلم يأتى مسجد قباء صبيحة سبع عشرة من رمضان وروى انه صلى الله عليه وسلم كان يأتى قباء يوم الاثنين قاله العيني قلت فلم يبق التخصيص وفى عالم غيرية يستحب ان يأتى قباء يوم السبت الخ قال ابو عمر لا يعارضه حديث لا تعس المظنى الا لثلاثة مساجد لان معناه عند العلماء فيمن نذر على نفسه الصلوة فى احد الثلاثة لزمه اتيانها دون غيرها واما اتيان قباء وغيرها من مواضع الرباط تطوعاً ودون نذر فلا بأس باتيانها بدليل حديث قباء الخ وقد احتج ابن حبيب من المالكية باتيانه صلى الله عليه وسلم مسجد قباء على ان المدينى اذا نذر الصلوة فى مسجد قباء لزمه وحكاة عن ابن عباس قال العيني وقال الباجى اتيان قباء من المدينة ليس من اعمال المظى لانه من صفات الاسفاد البعيدة وقطع المسافات الطوال ولانقال لمن خرج الى المسجد من داه راكباً انه اعلم المظى وانما يحتمل ذلك على عرف الاستعمال فى كلام العرب ولا يدخل فيه ان يركب انسان الى مسجد من المساجد

القريبة فى جمعة او غير حال لانه لا خلاف فى ذلك بل هو واجب فى اوقات كثيرة ولو ان اتيان قباء قصد من بعده وتكلف فى السفر كان تركها للمنى الخ ١٢ **هـ** قوله ما ترون أى تتفقدون وقيل نعم انى ترون تفتنون اختيار منه صلى الله عليه وسلم بمسائل العلم على حسب ما يتخبر به العالم اصحابه ويحتمل ان اراد به تقريب التعليم عليهم فقرهم معكم حكم قضايائهم بالاد تعليمهم اياه لانه صلى الله عليه وسلم انما قصد ان يعلمهم ان الاخلال بتمام الركوع والسجود كبيرة وصحى اسود حالاً ما تقرروا عندهم انه فاحشة قاله الباجى فى الشارب للفر والسارق والزاني قال النعمان وذلك السؤال كان قبل ان ينزل فيهم أى الحدود يعنى آياتها والمراد من الشارب لانه لم ينزل فيه شئ قاله ابو عبد الملك قالوا فيه حجة لجواز الحكم بالرأى لانه صلى الله عليه وسلم انما سألهم ليقولوا فيه براهم قالوا اى الصعابة الشد ورسوله اعلم كمال تأدب منهم حيث ردوا العلم الى الشارح وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم قال صلى الله عليه وسلم بن اى تلك العاصى فواحش جمع فاحشة وهى ما فحش من الذنوب يقال هذا خطأ فاحش وعيب فاحش أى كبير شديداً والمعنى انها كبائر وفيمن عقوبة يطلق على ما يعاقب به المعتدى ولا يختص بجنس ولا قدر أى فى عقوبة اخرى واستنزل والتعزير للتعليم واسود اى افع السخرة قال ابن عبد البر رواية الموطا بكسر الراء والمعنى اسود السخرة سرقة من يسرق صلواته وقد جاء فى القرآن ولكن ابهر من آمن بالله أى ولكن ابهر من آمن بالله ومن روى بفتح الراء اسوداً جمع سارق كالكفرة والفسقة الخ فعلى هذا الذى يسرق صلواته خيراً لا تأويل وعلى الاول فيحتاج الى حذف المضاف اى سرقة الذى يسرق صلواته ولفظ المشكوة عن احمد برواية ابى قتادة مرفوعاً اسود الناس سرقة قال القارى بكسر الراء وتفتح على ما فى القاموس قال الطيبى هو تسمية قالوا وكيف يسرق احد صلواته بالنفس يادرسول الله قال صلى الله عليه وسلم لا يتم ركوعها ولا سجودها فخصها بالذكر لان الا خلال يقع فيها غالباً وسماه سرقة باعتبار خيانه فيها او تمنع به قال الباجى ويحتمل ان يقال انه يسرقها من الحافظة المؤكدة بحفظه ١٣ **هـ** قوله اجعلوا من صلواتكم فى بيوتكم قال فى الاستدكار للعلماء فى معناه قولان احدهما ان اراد به ان يتركه فيكون من زائدة كما يقال ما جادى من احد تلت ويؤيده ما روى عدة روايات من الامم بالنوازل فى البيوت وقال آخرون اجعلوا بعض صلواتكم فى المكتوبات فى البيوت ليقضى بكم الهوى ومن لا يخرج من المسجد وذكر بعض مرجحاته قال الزرقاني فادماً ال ترجيح ان المراد الفريضة وحكاة عياض عن بعضهم قال القرطبي من التخييض والمراد النوازل قال الخافى وليس فيه ما شفى الاحتمال قال الباجى الصحيح النافذة والمكتوبة ليس بصحيح وقال النووى لا يجوز حمل على الفريضة قال العيني قال الجمهور هو النافذة لا الضميمة والمحدث افضل الصلوة صلوة المرء فى بيته الا المكتوبة ولفظة من زائدة فيكون التقدير اجعلوا... صلواتكم فى بيوتكم ويكون المراد النوازل ويحتمل ان يكون من التخييض والمراد من الصلوة مطلق الصلوة ويكون المعنى اجعلوا بعض صلواتكم وهو النقل من الصلوة المطلقة والصلوة المطلقة تشمل النقل والفرض على ان الاصح منع جئى من زائدة فى الكلام المثبت ولا يجوز حمل الكلام على الفريضة لا كلها ولا بعضها لان الحذف على النقل فى البيت وذلك كونه ابعدهم الرابا واهون من المجلات ويشترك به البيت وتنزل فيه الرحمة والملائكة وتغفر الشاطين الخ يتغير ١٤ **هـ** قوله كان يقول اذا لم يستطع المريض السجود او ما برأسه ايماء وذلك بمنزلة ويوم مقام السجود فى اداء الفرض ولم يرفع الى جهته شيئاً يسجد عليه فيكره عند العلماء قال ابو عمر فى الاستدكار عليه اكثر اهل العلم من السلف والخلف وروى عن ام سلمة انها سجدت على مرفقه لرد كان بها وعن ابن عباس انه اجاز ذلك وعن عروة انه فعله وليس العمل الا على ما روى عن ابن عمر وقد روى عنه بوجه مختلف ثم ذكرها فقال فى آخرها وعليه العمل عند مالك واصحابه واكثر الفقهاء الخ واما عند الحنفية فقال فى البداية فان لم يستطع الركوع والسجود او ما ايماء ولا يرفع الى وجهه شئ يسجد عليه لقوله عليه الصلوة والسلام ان قدرت على ان تسجد على الارض فاسجدوا لافانك برائك فان فعل ذلك وهو مخفض رأسه اجزه لوجهه والاياء وان وضع ذلك على جهته لا يجزئه لانه لم يرفع الخ وفى البحر لا يرفع الى وجهه شيئاً يسجد عليه فان فعل وهو مخفض رأسه صح وان لم يخفض رأسه لم يجز لان الفرض فى حقه الايماء ولم يوجد

ان عبد الله بن عمر كان اذا جاء المسجد وقد صلى الناس يدأ بالكتابة ولم يصل قبلها شيئا **ص ٢٠١** ك قال عن نافع ان عبد الله بن عمر مر على رجل وهو يصلي فسلم عليه فرد الرجل كلاما فرجع اليه عبد الله بن عمر فقال له اذا سلم على احدكم وهو يصلي فلا يتكلم وليشتر بیده **ص ٢٠٢** ك قال عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يقول من نسي صلوة فلم يذكرها الا وهو مع الامام فاذا سلم الامام فليصل الصلوة التي نسي ثم ليصل بعدها الاخرى **ص ٢٠٣** ك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسم بن حبان انه قال كنت اصلي وعبد الله بن عمر مسند ظهره الى جدار القبلة فلما قضيت صلوتي انصرفت اليه من قبل شقي اليسر فقال عبد الله بن عمر ما منعك ان تنصرف عن يمينك فقلت رأيتك فانصرفت اليك فقال عبد الله فانك قد اصبحت ان قائل يقول انصرف عن يمينك فاذا كنت تصلي فانصرف حيث شئت ان شئت عن يمينك وان شئت عن يسارك

فان لم يتخفف فحرام لبطان الصلوة وقال تعالى لا تبطلوا اعمالكم واما نفس الرخ المذكور فمكره صريح في البدائع وغيره لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل على مريض يوده فوجده يصلي كذلك فقال ان قدمت ان تسجد على الارض فاسجد والا فادوم برأسك واشتل لكرا به في الميط بنبيه صلى الله عليه وسلم وهو يدل على كراهية التحريم التي قلت واخرج الزهبي في البزارة هذه الروايات وذكر ابن ابي شيبة الاثر المختلف في الباب قال ابن ماجة هذا معمول على ما اذا كان يحل الى وجهه شيئا يسجد عليه بخلاف ما اذا كان موضوعا على الارض يدل عليه ما في النخبة حيث نقل عن الامام الكراية في الاول ثم قال فان كانت الوساوة موضوعة على الارض وكان يسجد عليها باذات صلوة فقد صح ان ام سلمة كانت تسجد على مرفقة موضوعة بين يديها لعل كانت بها ولم يتجاوز رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك فان مفاد هذه المقابلة والاستدلال عدم الكراهية في الموضوع على الارض المرفق ثم دأبت القسائل صرح بذلك **ص ١٣٦**

١ متعلقا صفه هذا **ص ١٣٦** ك قاله ان اذا جاء المسجد وقد الواحالة صلى الناس به أرضي الشرع بصلوة المكتوبة كذا في اكثر النسخ وفي بعضها يدأ بالكتابة والمعنى واحد ولم يصل قبلها شيئا قال اياحي يري بيان الصلوة التي جازها وحضر وقتها وصلها الناس دونه لم يصل قبلها شيئا فيتم ان يري بيقين الوقت ويحتمل ان يفعل ذلك مع سعة الوقت **ص ١٣٧** ك قال ابو عمر في الاستبصار قد ذهب اليه جماعة من اهل العلم قديما وحديثا وخص آخرون في الركوع قبل المكتوبة اذا كان وقت يجوز فيه الصلوة الثالثة وكان فيه سعة فليكون كسنتين تحية المسجد ثم اتوا الصلوة وصلوا وكل ذلك مباح من اذا كان وقت تلك الصلوة واسعا قال مالك من اتى مسجدا صلى فيه فلا بأس ان يتطوع قبل المكتوبة اذا كان في سعة من الوقت وهو قول اب حنيفة واصحابه وكذلك قال الشافعي وداود بن علي **ص ١٣٨**

٢ قوله مر على رجل وهو يصلي فسلم عليه اي على المصل فوالرجل المصل كلاما فرجع اليه عبد الله بن عمر فقال لا اذا سلم بعم السنين على بناء المجموع على احدكم وهو يصلي قال ابو عمر في الاستبصار كذا راجع العلماء على ان ليس بواجب ولا سنة ان يسلم على المصل واختلفوا هل يجوز ام لا قد ذهب بعضهم لا يجوز لمحمد بن ابن مسعود واذ سلم على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فلم يرد عليه فلما سلم قال ان في الصلوة لشغلا وقال -- آخرون جائز لمحمد بن مسيب قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في مسجد بني عمرو بن عوف والاصحاب يدخلون وهو يصلي فيسلمون عليه فيرد عليهم اشادة بيده وتناول بعضهم بان اشادة صلى الله عليه وسلم كانت ان لا تفعلوا وبذا وان كان متمتلا فهو بعيد الزوال النخبة بكذا اهتد السلام على المصل كما صرح به اهل الفروع من ابن ماجة بن وغيره قال الحافظ في شرح حديث ابن مسعود ان في الصلوة لشغلا وفي هذا الحديث كراهية ابتداء السلام على المصل تكون دبا شغل بذلك فكمه واستدعي منه الرد وهو ممنوع منه وبذلك قال جابر روى الحديث وذكره عطارد الشيب وماك في رواية ابن وهب وقال في المدونة لا يكره ويرى قال احمد والجمهور لم قلت لكن اخرج ابو داود عن الامام احمد في شرح قوله صلى الله عليه وسلم لا تفر في صلوة ولا تسليم قال احمد يعني في ما روى ان لا تسلم ولا يسلم عليك وبذا نص من روى في منع السلام على المصل وما قال الحافظ به قال احمد والجمهور شكل ايضا ما علمت انه يكره عند الحنفية قولوا واحدا ومنع الامام احمد ايضا قول الامام مالك وحكي ابن رسلان مذهب الشافعي ان لا يسلم عليه فليت شعري من بقي في الجمهور **ص ١٣٩** ك قوله وليشتر بیده اي في رد السلام على الظاهر ويحتمل لمنع ايضا قال البيهقي ثم ائمة اختلفوا في هذا الباب فقال قوم يردوا السلام لظنهم وهو المروي عن اب هريرة وجابر والحسن وسعيد بن المسيب واسمى وقتادة ومنهم من قال يستحب رده بالاشارة ويرى قال الشافعي ومالك واحمد و ابو ثور وقيل يردون نفسه ردى ذلك عن اب حنيفة وقال قوم يرد بعد السلام وهو قول عطارد والثوري والشافعي وهو المروي عن اب ذر والابن العلاء وبه قال محمد بن الحسن وقال ابو يوسف لا يرد لان الحال ولا بعد الفراغ وقالت طائفة من الظاهرية اذا كانت الاشارة مغفرة قطعت عليه صلوة ثم قلت ما حكي العلامة البيهقي عن الائمة الثالثة

من استحب الرد بالاشارة يخالفه ما قال ابن رشد ومنع ذلك قوم بالقول واجازوه الرد بالاشارة وهو مذهب مالك والشافعي ومنع آخرون رده بالقول والاشارة وهو مذهب النعمان الخ قلت وهذا وجه عندى لما تقدم من ابن رسلان والثوري من مذهب الشافعي ان من سلم على المصل لا يستحق الجواب ولما تقدم من الروضة في مذهب الحنابلة ان يرد بعد الصلوة استجابا لانه تقدم من المدونة وليشتر بیده لكن ابن رشد ما لم يقتل واما عندنا فقال في البدائع لا ينبغي للرجل ان يسلم على المصل ولا للمصل ان يرد سلامه بالاشارة ولا غير ذلك اما السلام فلانه يشغل قلب المصل عن صلوة فيصير ما ناله عن اليمامة مذموم واما رد السلام بالقول او الاشارة فلان رد السلام من جملة كلام الناس لما رويانا من حديث عبد الله بن مسعود وفيه انه لا يجوز الرد بالاشارة لان عبد الله قال سلمت عليه فلم يرد فبينا ان جميع انواع الرد وان في الاشارة ترك سنة اليه وحكي الكف لقوله صلى الله عليه وسلم كفو ايديكم في الصلوة غير انه اذا رد بالقول فسدت صلوة لانه كلام ولورد بالاشارة لان نفسه لان ترك السنة لا يفسد الصلوة ولكن يوجب الكراهية **ص ١٣٧** ك قوله ان كان يقول هكذا في رواية الموطأ موقفا واختلف في دفعه ولو سلم وقفه فوفى حكم المرفوع لانه مما لا يدرك بالقياس وبسط الحافظ في الدرر في اقول من انكر دفعه من نسي صلوة من المصلت فلم يذكرها اي القائنة الا وهو يصلي مع الامام صلوة اخرى فلا يقطع صلوة منه بل يترجم مع الامام لتلاطوت فقيصة الجاهل لا يبطل العمل فاذا سلم الامام وسلم بذاته فليصل تلك الصلوة التي نسي وبذا الامر مع عليه ثم يصل بعدها اي بعد تلك الصلوة القائنة يعيد الصلوة الاخرى التي صلاها مع الامام وبذا مذهب مالك وابي حنيفة واحمد وقال الشافعي بيته بصلوة تلك ويقضي القائنة خاصة وبه السنة مبنية على مراعات الترتيب في الصلوة قاله اباجي **ص ١٣٨** ك قوله فلما قضيت اي اتممت صلوتي انصرفت اليه اي الى ابن عمر من قبل بكسر قاف ففتح موصدة اي من جهة شقي اليسر علم منه ان ابن عمر صلى الله عليه وسلم لم يكن في مواجته بل كان في الجانب اليسر فقال عبد الله بن عمر اخذت الى الروض فامنه انه يري الانعراف يسارا احق كان ان بعضهم يري الانعراف الى اليمين ما منعك ان تنصرف عن الصلوة الى يمينك قال واسع فقلت ما قصدت الانعراف الى اليسار خاصة بل رأيتك جالسا على يساري فانصرفت اليك فقال عبد الله بن عمر فانك قد اصبحت حيث رأيت الانعراف الى كلا الجانبين جائز ثم اراد ابن عمر ان يبينه على ما قال بعضهم من الانعراف الى اليمين خاصة لتلاطوت في احد بعد ذلك فقال ان قائلنا يعني بعضهم يقول انصرف بيمينك واخرج ابن اب شيبة في المصنف بسنده عن الحسن ان كان يستحب ان ينصرف الرجل من صلوة عن يمينه قلت ولا بعد في ان بعضهم كان يوجهه فحق الانكار عليه ولما لم يصيب هذا القائل روى عنه ابن عمر **ص ١٣٩** ك قوله فاذا كنت تصلي فانصرف عن صلوتك حيث شئت اجملة اولها لم فصله فقال ان شئت عن يمينك وان شئت عن يسارك قال ابو عمر واما انصرف المصل فالسنة ان ينصرف كيف يشاء واكثر العلماء على انه لا فضل في الانعراف على اليمين وان كان لا انعراف الى الشمال سواد ثم ذكر مؤيديه مرفوعا وموقفا قلت واختلفت فقهاء الامصار على انه يستحب للامام الانعراف عن جهة القبلة وصرح به اهل الفروع من الائمة وورد في ذلك روايات كثيرة منها روايات الانعراف عن اليمين والشمال ومنها روايات استقبال المؤمنين اذا قضى الصلوة وغير ذلك والطرق في تلك الروايات شديدة في الصحاح والحسان واختلف شرح الحديث ومشاخم الدرس في محال تلك الروايات فمنهم من حل الروايات على التوسع فقاوا شيخ المصل كيف يجلس مخفا الى البتين اول القوم وهو مخفا ومشايخي ومخفا فيخبره كما تقدم عن العين وفي البعز كان اما ما كانت صلوة يتنقل بعدها فانه يقوم ويحتمل من مكانه ويجلس مستقبلا بوجهه وان كان لا يتنقل بعدها فيقع مكانه وان شاء انحرف يمين او شمالا وان شاء استقباله بوجهه الا ان يكون بمزانه مصل الخ وقال في البدائع اذا فرغ الامام من الصلوة فلا يخلو اما ان كانت صلوة لا تصل بعدها سنة او كانت صلوة تصل بعدها سنة فلان كانت

٢٠٢ **مَالِكٌ** عَنْ **هشام بن عروة** عن **أبيه** عن **رجل من المهاجرين** **له يريه بأسانه** **سأل عبد الله بن عمرو بن العاص** **أصله في**
عطن الأبل **فقال عبد الله لا ولكن صل في مزاح الغنم** **مَالِكٌ** **عن ابن شهاب** **عن سعيد بن المسيب** **أنه قال** **صلاة مجلس**
في كل ركعة منها ثم قال **سعيد** **هي المغرب** **إذا فاتتك منها ركعة** **قال مالك** **وكذلك سنة الصلاة كلها جامعة الصلاة** **مَالِكٌ**
عن عامر بن عبد الله بن الزبير **عن عمرو بن سليم الزرقى** **عن أبي قتادة الأنصاري** **أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي وهو**

عطبا ولما مال الماء بزوغ فربما قطعت على المصل صلاة وجمعت عليه واعتكوا بما في بعض
الاحاديث فأنما جن خلقت من الشياطين أو خلقة الشياطين وغير ذلك من الروايات
المتنوعة والزرقاني ضعف الاول ودرج الثاني قال الباجي فعل الاول يجوز الصلاة إذا انت
الجماعة بسط ثوب أو تيقن طهارة وقال بعضهم لأنها خلقت من الشياطين كما ورد على
هذا فيمنع الصلاة بكل وجه قد روى ابن القاسم عن مالك لا يصلي فيها وإن لم يجد غير ثوب أو
بسط ثوب أو قال بعضهم إن النع من ذلك أن نقادها جارية فيمنع إتمام الصلاة فعلى هذا لا يصلي
فيها ما دامت فيها وإن تيقنت الطهارة ويصلي بعد نزول عناد قال قوم المنع لثقل ثوبها
والصلاة سنة لها النظافة وتطهير المساجد بسببها انتهى وبسط العلامة يعني الكلام على
الغاية الروايات في الباب وطرقت في ذلك فزيدل على أن الأبل خلقت من الجن على
الصحيح من الأقوال وعن هذا قال يحيى بن آدم جاء النسي من قبل أن الأبل يخاف وتوسا
الآثرى أنه يقول أنها جن ومن جن خلقت واستصوب هذا أيضا القاسمي عياض ١٢ - -
٢١ **قوله** **أنه قال ما استغفرت** **بمعنى** **أني صلاة مجلس ببناء المجهول في كل ركعة منها**
قاله **على وجه الاعتقاد** **لما صابه وتدريسه في المسائل وبهذا باب من الأبواب أداب العالم والمعلم**
وباب الجندی **في صحيحه** **طرح الامام المسألة على اصحابه** **ليخبرهم ما عندهم من العلم** **وورد فيه حديث**
ابن عمر **قال النبي صلى الله عليه وسلم** **ان من الشجر شجرة لا يسقط ورقها صدقوني ما هي الحديث**
ثم قال **سعيد بن جبير** **ألم يهبط اصحابه انها هي المغرب** **إذا فاتتك منها ركعة فيجلس في كل**
ركعة منها واخلاف بين العلماء في ذلك **قاله** **ابن عبد البر والزرقاني وزادوا ذلك** **إذا**
فاتتك منها الركعتان وادركت مع الامام ركعة واحدة فقط عند جمهور العلماء **١٣**

قوله **وكذلك سنة الصلاة كلها** **يشكل هذا العبارة جدا**
لان **الصلاة الرباعية لا يجلس في كل ركعة منها بل يجلس في كل ركعة منها بل يجلس في كل ركعة منها**
في ذكر هذه العبارة **ففي النسخ المنذرة ذكرت قبل ذلك قال مالك** **وكذلك** **الجمعة** **ان**
ذلك من كلام الامام مالك **وليس** **لفظة** **قال مالك** **في النسخ المصرية بل هي مذكرة في ذيل**
اثر ابن المسيب **واختلف** **شرح الموطأ ايضا** **فجعل ابن عبد البر في الاسناد** **قاله** **سعيد بن**
المسيب **وتبعه الزرقاني فقالا** **اما قول سعيد** **وكذلك سنة الصلاة كلها انما اراد ان سنة الصلاة**
كلها إذا فاتت منها ركعة **ان تقدر إذا فاتتها لانها آخر صلوة الخ وبهذا شره الباجي الا انه جعلها**
قول مالك فقال **اما قول مالك** **وكذلك سنة الصلاة كلها يعني ان من فاتته من الصلاة**
اي صلوة كانت ركعة فانه يجلس فيها لانها آخر صلوة ومحل لجلوسه سلام الخ فعلى هذه الأقوال
كلها يكون التشبيه **لمجرد الجلوس في آخر الصلاة لاني ان يجلس في كل ركعة وزاد ابن عبد البر**
احتمالا آخر فقال **ويحتمل ان يكون** **الاداء بقوله** **وكذلك سنة الصلاة كلها** **اي سنة صلاة المغرب ودمها**
الجلوس في كل ركعة منها من فاتته منها ركعة اي وادرك منها ركعة والشدة علم الخ والاوجه
عندى ان التشبيه **لمجرد الجلوس باتباع الامام وان لم يكن هذا موضع جلوس المأموم وهذا سنة**
الصلوات كلها من فاتته ركعة من الرباعية وغيرها يجلس في ثمانية الامام ابتداءه وكذلك
من ادرك ركعة من الرباعية وغيرها يجلس حيث ما يجلس الامام **١٢** **قوله** **ان**
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي وهو الواو حالية **حال المشهور في الروايات** **تنوينه**
ونصب امامته وروى بالاضافة والمراد **الحمل على العنق** **ولذا** **الوجه** **البحاري في صحيحه** **ومرج**
بري رواية مسلم من طريق بكير بن الأشج **عن عمرو بن سليم ورواه عبد الزاق عن مالك** **بلفظ**
على عاتقه وكذلك المسلم وغيره من طرق اخرى ولا حرج من طريق ابن جريج على رقبته كذا في الفتح
امامه **بعضهم** **العمدة** **وتحقيق المصنفين** **ينت** **الى العاص** **القرشنة** **كانت صغيرة في عمده** **صلى**
الله عليه وسلم وتزوجها على دفء بعد فاطمة بوجهته منها بنت زينب **بفتح المضاف** **او كسرهما**
بالاعتبارين **في امامته والاضافة بمعنى** **الامام** **فيصح** **عطف** **ما سياتي من لفظ** **ولا الى العاص**
بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي الكبرياء **صلى الله عليه وسلم** **اول من تزوج**
منهن ولدت **ولرسول الله صلى الله عليه وسلم ثلثون سنة وشدة من قال لا اعتبار به بانها لم**
تمكن الكبرياء **وليس بشئ** **انما الاختلاف بين القاسم وزينب ايها ولد قبل الآخر تزوجها**
ابن خالها ابو العاص ولا الى العاص **بالياء في نسخة الزرقاني والتنوير وغيرها من النسخ المصرية**
وبه ونها في النسخ المنذرة **قال الكرماني** **عطف على ما هو مقدور في المعطوف عليه كما تقدم**
واشار ابن الخطار الى ان حكمته ذلك كون والد امامته اذ ذاك مشركا فنسبت الى امامتها
على ان الولد ينسب الى اشراف الوية ونسبنا ثم بين انها بنت ابي العاص تبين الحقيقة
نسبها **١٣**

صلاة لا تصل بعدها سنة كالغفر والعرفان شاء قام وان شاء قعد في مكانه يشتمل بالرداء
الا انه يكره المكث على هيئة مستقبل القبلة لرواية عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم
لا يكث في مكان الا مقدار ان يقول اللهم انت السلام الحديث وروى جلوس الامام
في مصلاه بعد الفراغ مستقبل القبلة بدعيه وان مكثه بل يوم الدخول انه في الصلاة فكان
المكث تعريضا لفساد اقتداء غيره به فلا يكث ولكنه يستقبل القوم بوجهه ان شاء ان
لم يكن بمكانه يصلي لما روى انه صلى الله عليه وسلم اذا صلى الغفر مستقبل بوجهه
اصحابه وقال بل راي احدكم مؤيا وان شاء انحرف لان بالانحراف يزول الاشتباه كما
يزول بالاستقبال وهو مخير ان شاء انحرف يمتد او يسرة هو الصحيح لان المقصود من
الانحراف زوال الاشتباه الخ وقال ابن القيم وكان صلى الله عليه وسلم اذا سلم استغفر
ثلثا وقال اللهم انت السلام الحديث ولم يكث مستقبل القبلة المقداد ما يقول
ذلك بل يسرع الانتقال الى المامومين وكان يقتل عن يمينه وعن يساره ولا ينقص
ناحية منهم دون ناحية الا في العيني عن التوضيح اذا اراد الامام ان ينفلت في المحارب
ويقبل على الناس للذكر والدعاء جاز ان ينفلت كيف شاء والا فقل ان يجعل يمينه
اليهم ويساره الى المحارب وقيل مكسره وير قال ابو حنيفة الخ واليه يشير تبويب ابن تيمية
في المنتقى اذ يوجب اول الانحراف والاستقبال ثم يوجب جواز الانحراف ميما وشمالا
ومنهم من فرق بين محامل الروايات بان حملوا روايات الانحراف على الذهاب الى
البيت وقالوا سنة الجلوس استقبال المامومين او الانحراف الى موضع الحاجة يمينه او
يسرة وهو متنازع بعض مشايخ الدرس واليه يظهر ميل القسطلاني اذ شرح تبويب البخاري
باب الانتقال الى استقبال المامومين والانحراف الى ناحية من اليمين والشمال
والظاهر انه اخذه من كلام الزبير بن الميزان كما حكى عنه الخ فاذا قال جمع اي البخاري في الترجمة
بين الانفعال والانحراف لا شادة الى انه لا فرق في الحكم بين الماكث في مصلاه اذ انفلت
لاستقبال المامومين وبين المتوجه لاجبة اذا انصرف اليها الخ ومنهم من اول حديث
سمره اذا صلى صلوة اقبل علينا بوجهه الى حديث البراء بلفظ اجيبنا ان نكون من يمينه
فيقبل علينا بوجهه قال الشوكاني يمكن الجمع بين الحديثين بانه كان تارة يستقبل
جميع المؤمنين وتارة يستقبل اهل اليمين اذ جعل حديث البراء مفسر الحديث سمره
فيكون المراد اقبل علينا اي على بعضنا او ان كان يصلي في اليمين فقال ذلك باعتبار من يصلي
في جهة اليمين الخ والا وجه عندي كما يظهر من ملاحظة الروايات الواردة في الباب ان الانحراف
هو التحول عن الصلاة لا يتحقق بالجلوس منحرفا ولا بالذهاب الى موضع الحاجة بل هو اعم منهما وكان
من عادات الشريفة صلى الله عليه وسلم اذا سلم انحرف فان كان اذ ذلك شئ يتعلق بالكلام
رح القوم كما في صلاة الصبح اذ يسأل عنهم الروايات كما في جميع الحديث اذ انهم لم يما قال ربنا
سبحانه وتقدس اصبح مؤمن به وكافوا اليه بشيخ كرام الخ فلفظ المتقدم اذ قال فعلى هذا يتحقق بين
كان في مثل حاله صلى الله عليه وسلم من قصد التعليم والموعظة والبراء اشار تبويب البيهقي اذ
قال الامام يقبل على الناس بوجهه اذا سلم فيحدثهم في العلم وفيها يكون خيرا وان لم يكن هناك
شئ يتعلق بالقوم ينصرف ميما وشمالا اعم من ان يجلس منحرفا او يذهب الى موضع حاجته
ولا شك في ان روايات الانحراف تتناول الحالين معا وبعضها يتحقق بحال دون حال
فان رواية البراء المذكورة ليس فيها الا الجلوس منحرفا الى اليمين **١٣** **قوله** **اصلى باليمينين**
في اكثر النسخ **الاول** **استغفرت** **وفي بعض النسخ** **بجذف حرف** **الاستغفام** **في عطن الأبل** **قال**
في الاستدلال **عطن الأبل** **برو كما عند سفيان** **لانها في سفيان** **لما شريتان** **ترد** **لما فيها مرتين**
فوضع **برو كما بين الشريتين** **هو عطنا** **للموضع** **مبيتها** **وموضع** **مبيتها** **مراجها** **كما** **مراج** **الغنم** **موضع**
مقيلها **وموضع** **مبيتها** **الخ وقال** **المجد** **عطن** **محركة** **وطن الأبل** **ومهر** **كما** **حول** **الحوض** **ومرعى** **الغنم**
حول **الماء** **جمع** **اعطان** **كالعطن** **جمع** **معاطن** **الخ وقال** **القاضي** **العاطن** **جميع** **عطن** **وهو** **ميرك**
الأبل **حول** **الماء** **قاله** **الطبي** **وقال** **ابن عبد الملك** **جمع** **معطن** **بكسر الطاء** **وهو** **الموضع** **الذي** **تيرك**
فيه **الأبل** **عند** **الرجوع** **عن** **الماء** **ويستعمل** **في** **الموضع** **الذي** **تكون** **فيه** **الأبل** **بالليل** **ايضا** **ويؤيده**
حديث **مسلم** **نهي** **عن** **الصلاة** **في** **مبارك** **الأبل** **الخ فقال** **عبد الله بن عمرو** **لاي** **لا تصل** **فيها**
قال **الباجي** **لاخلاف** **بين العلماء** **في كراهية** **الصلاة** **في عطن الأبل** **والقول** **وكذلك** **عند** **الحنفية**
كما **مصرح** **به** **ابن** **عابد** **س وغيره** **وسياتي** **في** **الخلافا** **في انه** **بل يصح** **الصلاة** **ام لا ولكن** **صل** **بصيغة**
الامر **في** **مراج** **الغنم** **بضم** **اليم** **بجمتها** **في آخر** **النناد** **وموضع** **مبيتها** **اذ** **عمر** **ومرعى** **مراج** **الغنم** **انه** **لم يكن**
في **السؤال** **كيفية** **على** **الفرق** **بينها** **قال** **في** **الاستدلال** **كارتاذع** **العلماء** **في** **المعنى** **الذي** **ورد** **لوجه**
الحديث **من** **الفرق** **بينها** **فقال** **بعضهم** **كان** **يستتر** **بها** **عند** **الخلاء** **وقال** **آخرون** **انها** **لا تستقر** **في**

حامل أمانة بنت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ولأبي العاص بن ربيعة بن عبد شمس فإذا سجد وضعها وإذا قام حملها
مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة
بالنهار ويجتمعون في صلاة العصر وصلاة الفجر ثم يعرج الذين باتوا فيكم فيسألهم وهو أعلم بهم كيف تركتم عبادي فيقولون تركناهم
وهم يصلون وأتيناهم وهم يصلون **مالك** عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال مروا أبا بكر فليصل للناس فقالت عائشة كن أبا بكر يا رسول الله إذا قام في مقامك لم يسمع الناس من البكاء فمر
عمر فليصل للناس فقال مروا أبا بكر فليصل للناس قالت عائشة فقلت لحفصة قولي له إن أبا بكر إذا قام في مقامك لم يسمع الناس من
البكاء فمر عمر فليصل للناس ففعلت حفصة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنكن لأنتن صواحب يوسف مروا أبا بكر فليصل للناس
فقلت حفصة لعائشة ما كنت لأصيب منك خيرا **مالك** عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي عن عبيد الله بن عدي بن

أبجمل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء فيقولون يا أم المؤمنين تركتكم وهم يصلون والاولئال
وقال للفظ انتم فاروقهم عند شروهم في العصر سارتمت ام منع مانع من انما مبادي سواد شرع
الجميع ام الا ان التنظر في حكم المصل ويجعل ان يكون المراد بقولهم وهم يصلون اي ينتظرون
صلوة المغرب وقال ابن التين الاولئال اي تركتكم على هذه الحال ولا يلزم من انهم فاروقهم
قبل الغطاء والصلوة واتيناهم وهم يصلون زاد ابن خزيمة فاغفر لهم يوم الدين ثم اجابت
الملائكة يا كثر ما سلوا من تعليمهم ان السؤال يستدعي التحفظ ولم يرعوا الترتيب الوجودي
اذ يدربوا لترك قبل الايمان لانهم لما بقوا السؤال اذ قال تعالى كيف تركتم لان المنبر بصلوة
العباد والاعمال بنحو ايتهما **مالك** قوله قال في مرضه الذي توفي فيه لما اشتد مرضه واستقر في
بيت عائشة مروا بعمتين بالتحفيف من غير هز من فليصل يسكون الام الاول ويروى بغيرها
مع زيادة ياء مفتوحة بعد الثانية اي بلغوا لولي فليصل الناس باللام وفي رواية بالهاء والمعنى
واحد قال الحافظ والصلوة هي الدعاء فقالت عائشة ان ابا بكر يا رسول الله رجل سيف كما
في رواية الصحيحين اي كثير الزمن رقيق القلب لا يملك البكاء اذا قام في مقامك اي لمامته
وفي رواية في الصحيح فقالت عائشة انه رجل رقيق اذا قرأ عليه البكاء لم يسمع بضم الياء واسكان
السين من الاسماع الناس بالنصب على المفعولية اي لا يبلغهم صوته كشدة البكاء من البكاء اي رقة
قلبه ونفسته من اجليته فمرهم من الامر عن الخطاب فليصلي كسر اللام الاول وبعد الثانية ياء
مفتوحة وفي رواية بلا ياء واسكان اللام الاول قلت واكثر النسخ على الثاني للناس باللام و
الباء فقال صلى الله عليه وسلم مروا ابا بكر فليصل للناس يعني مثل مقالة الاول **مالك** قوله
قالت عائشة لما رأت ان النبي صلى الله عليه وسلم لا يقبل قولها وكان يحملها على كثرة الاجتهاد
ما في سلم قالت لقد اجعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك وما علمني على كثرة راجعة
الان لم يقع في قلبي ان يحب الناس بعده ولاقام مقامه احد اهل والا ان كنت ادى ان كن
يقوم مقامه احد الانشاءم الناس به فاددت ان يدل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن ابي بكره فقلت لحفصة بنت عمر زوج النبي صلى الله عليه وسلم قولي صلى الله عليه وسلم
ان ابا بكر اذا قام مقامك لم يسمع الناس قرأته من البكاء كما تقدم فمر عمر فليصل يسكون الام
الاول وحذف الياء للناس ففعلت حفصة ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم زاد
الجارى مرام فعل بمعنى اكفى امكن لأنتن صواحب جمع صاحبة على خلاف القياس وتكمل
ان يراد به زليخا فقط كما يقال فلان يميل الى النساء وان كان الى واحدة ويجعل ان يراد
به من جمعنا زليخا كما سياتي يوسف قال الحافظ والخطاب وان كان بصيغة الجمع فالمراد واحد
وهي عائشة فقط كما ان صواحب صيغة جمع والمراد به زليخا فقط ووجه المشابهة بينهما في ذلك
ان زليخا استعصت النسوة وانكرت لمن الاكرام بالضيافة ومرادها ان ينظر الى حسن يوسف
ويذرهما في محبة وان عائشة اظهرت ان صرف الامانة عن ايها كونه لا يسمع القراءة بكانه
ومرادها ان لا يشاءم الناس به كما مرحت هي فيما بعد ذلك انتهى وقيل ان المراد النسوة
الاتي اثنين امرأة العزيز يظهر تقيفها ومفتووهن ان يدعون يوسف الى انفسن فينشد
يكون المشاهدة بينين وبين حفصة وعائشة وقال العيني اي مثل صواحب في الظاهر على ما يروى
من كثرة الالحاح فيما يمكن اليه وذلك لان عائشة وحفصة بالنسبة في المعادة اليه في كونه سيفا
لا يستطيع ذلك **مالك** قوله فقالت حفصة لعائشة ما كنت لأصيب منك
خيرا قال الحافظ وانما قالت حفصة لان كلاما صادف المرة الثانية من المعادة
وكان النبي صلى الله عليه وسلم لا يراجع بعد ثلاث فلما انكر صلى الله عليه وسلم وصعدت حفصة في نفسها
من ذلك تكون عائشة هي التي امرت بذلك ولعلها تذكرت ما وقع لها معها ايضا في قصة
الغافر نسى ثم استدل الصحابة بذلك على انه اول بالافواه قال عمر بن الخطاب يوم السقيفة لانها
اشتمك الله بل تعلمون انه صلى الله عليه وسلم امر ابا بكر ان يصلي بالناس قالوا نعم قال ايكم
تطيب نفسه ابن يزيد عن مقام اقامه فيه صلى الله عليه وسلم قالوا كلنا لا نطيب أنفسنا بذلك
قال ابن مسعود فكان رجوع الانصار لكلام عمره قال العيني واستدل بالحديث على ان الحق
بالامانة هو العلم واختلف العلماء فمن ادعى بالامانة فقالت حفصة لافضة وروى قال ابو حنيفة
ومالك والجمهور وقال ابو يوسف واحمد واسحق الاقرؤ هو قول ابن سيرين وبعض الشافعية
ولاشك في اجتماع هذه الوصفين في حق الصديق رضي الله عنه ثم بسط العيني الكلام على ذلك اشهد البسط ١٢

اله قوله فاذا سجد وضعها كذا مالك ومسلم والنسائي وابن جابر باسانيدهم
عن عامر فاذا ركع وضعها واذا قام اي من السجود وحملها وسلم فاذا قام اعادها ولأبي داود بطريق
المقبري عن عمرو بن سليم عن ابي الزناد ان برح اخذها فوضعا ثم ركع وسجد حتى اذا فرغ من
سجوده واقام اخذها فردد ما كنا قال القرطبي اختلف العلماء في تأويل هذا الحديث
والذي اوجهه الى ذلك انه عمل كثيره اراق ابو عمرا لا علم خلا فان مثل هذا كرهه فيكون
اما في الثالثة واما منسوخا كذا في حاشية الزبيدي على الكنفه وقال الحافظ يروي عن عبد الله بن
يوسف عن مالك ان الحديث منسوخ وقال ابن عبد البر لم يدرى نسخ بغير العمل وتعب
بان النسخ لا يثبت بالاحتمال والقصة كانت بعد قوله صلى الله عليه وسلم ان في الصلوة
تشغلا لان ذلك كان قبل الهجرة وهذه القصة كانت بعد الهجرة قطعاً بمدة مديدة وذكر
عياض عن بعضهم ان ذلك كان من غصائشه لكونه كان معصوما من ان يتولى وهو ما لم
يروى بان الاصل عدم الاعتصام وفي التوضيح ليس على اختلاف في هذا الحديث فقل ان
من الغصائش وقيل منسوخ وقيل خاص بالفردية وقيل محمول على قلته العمل وهو الاصح
الروى في الدر المنثور بغيره حمل الطفل وما ورد نسخ بمديث ان في الصلوة تشغلا قال ابن
عابد بن قوله حمل الطفل اي غير حاجبه وقوله ما ورد في الصحيحين من حديث امامته
اجيب عنه باجوبة منها ما ذكره الشارح انه منسوخ بمديث ان في الصلوة تشغلا وروى بان
الحديث قبل الهجرة وقصة امامته بعد الهجرة ومنها ما في البداية انه لم يكره منه صلى الله عليه
وسلم لانه كان محتاجا اليها لعدم من يحفظها او للتشريع بالفعل ان هذا غير مقصد ولا يقال
يكره في زماننا لو احدهما فله عندنا ما يروى فمكرهه **اله** قوله يتعاقبون
فيكم قال الحافظ اي المصلين او مطلق المؤمنين وضعف العيني الثاني وعين الاول للفظ صلوة
الفجر وصلوة العصر والمعنى تأتي عنكم طائفة عقب طائفة ثم تعود الاول عقب الثانية قال ابن
عبد البر وانما يكون التتابع بين طائفتين او بين طائفة واحدة وتقيب الجوش طائفة
بالليل وطائفة بالنهار بالتتابع فيها لا فائدة ان الثانية غير الاولى كما قال صلى الله عليه وسلم في قوله
تعال ان مع العصر عصر الاية من يغيب سريرين واختلف في المراد من الملائكة فتقل
عياض وغيره عن الجمهور انهم الحفظة وترد فيه ابن بزرقة وقال القرطبي الاخر عندي انهم
غيرهم وقواه الى فظ بان لم ينقل ان الحفظة يغادرون الجسد والاعين غير حفظة النار
وبان لو كانوا الحفظة لم يقع الاكتفاء في السؤال منهم عن حالة الترك وروى غير هذا **اله**
قوله ويجتمعون قال الزين بن الخير التتابع من غير الاجتماع كمن ذلك منزل
على حاليين قال الحافظ وهو ظاهر **اله** قال ابن عبد البر الاخر انهم يشهدون مع الصلوة
في الجماعة واللفظ محتمل للجماعة وغيرها **اله** وكذا قال العيني الظاهر اجتماعهم في الصلوة في صلوة
العصر قيل ذكره الجمهور في الرواية لما ثبت في طرق كثيرة ان الاجتماع في الفجر من غير ذكر العصر كما
في الصحيحين عن سيده بن المسيب عن ابي هريرة وصلوة الفجر الصبح قال عياض الحكمة في
اجتماعهم في حالتين الصلوتين لطف من الله تعالى بالعباد وتكون شهادتهم لهم باحسن الشاهد
قال الحافظ فينا رجع انهم الحفظة ولا شك ان الذين يصعدون كانوا حقيقيين عندهم مشاهدين
لا علم في جميع الاوقات **اله** قوله ثم يعرج اي يصعد الى السماء من عرج يعرج
عرجا من غيرهم والعروج الصعود يقال عرج عرجا اذا عجز عن شئ اصابه وعرج
يعرج عرجا اذا صار عرج وعرج تعريجا اذا قام كذا في العيني الذين باتوا فيكم فيسا لهم يوم
عز وجل وهو سبحانه وتعالى اعلم بهم اي بالناس من الملائكة فحذف صلة الفعل التفضيل
واختلف في سبب الاختصار على سوال الذين باتوا دون الذين ظلوا فقل من الاكتفاء
بذكر احد الاثنين عن الآخر كقول تعالى سراج يقيكم الظلم والهمود حكمه الاختصار على
الليل كونه مظنة للمعية فلما لم يقع فيه مع دواعي الفعل من الاختفاء ونحوه كان التبادر
اولي بذلك وقيل استعمل لفظ بات في محل اقام مجازا كما يدل عليه رواية النسائي
بطريق موسى بن عقبة عن ابي الزناد بلفظ ثم يعرج الذين باتوا فيكم فعلى هذا لم يقع في
المتن اختصار ولا اختصار ووجه الحذف في الفتح بوجه كثيرة فارجح **اله** قوله
كيف تركتم عبادي فيه اي ابدان ان الاعمال بالخواتيم ثم السؤال مع انه عز وجل اعلم بهم الناس
لمسره واستدعاء لشهادتهم ببقا آدم بالايه والامارة الحكمة في خلق الانسان في متابعه من قال

الله صلى الله عليه وسلم **مالك** عن ابن شهاب عن عباد بن تميم عن عمه انه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم مستلقيا في المسجد واضعا إحدى رجليه على الأخرى **مالك** عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب عثمان ابن عفان كانوا يفعلون ذلك **مالك** عن يحيى بن سعيد أن عبد الله بن مسعود قال لأنسان أنك في زمان كثير فقهاء قليل قراءة تحفظ فيه حدود القرآن وتضع حروفه قليل من يسئل كثير من يعطى يطيلون فيه الصلوة ويقصرون الخطبة يبدون فيه أعمالهم قبل أهوائهم وسيأتي على الناس زمان قليل فقهاء كثير قراءة يحفظ فيه حروف القرآن وتضع حدته كثير من يسئل قليل يعطى يطيلون فيه الخطبة ويقصرون الصلوة يبدون فيه أهوائهم قبل أعمالهم **مالك** عن

له قوله انه رأى عبد الله بن مسعود قال لأنسان أنك في زمان كثير فقهاء قليل قراءة تحفظ فيه حدود القرآن وتضع حروفه قليل من يسئل كثير من يعطى يطيلون فيه الصلوة ويقصرون الخطبة يبدون فيه أهوائهم قبل أعمالهم **مالك** عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مستلقيا في المسجد واضعا إحدى رجليه على الأخرى قال العيني مستلقيا حال وكذلك واضعا كلاهما من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهما حالان مترادفتان ويجوز أن يكون واضعا حالاً من الضمير الذي في مستلقيا فلي هذا يكون الحالان مترادفتين واختلف الروايات في وضع إحدى الرجلين على الأخرى مستلقيا فحديث الباب يدل على الجواز وقد اخرج مسلم وغيره عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نسي أن يضع الرجل إحدى رجليه على الأخرى وهو مستلق ولاجل ذلك اختلف العلماء في هذا الباب فذهب ابن سيرين ومجاهد وطائفة وأبراهيم النخعي إلى أنه مكروه وضع إحدى الرجلين على الأخرى وروى ذلك عن ابن عباس وكعب بن عميرة وخالفهم آخرون فقالوا لا بأس بذلك وهم الحسن البصري والشعبي وسعيد بن المسيب والبخاري ومحمد بن الحنفية ويروى عن أسامة بن زيد وعبد الله بن عمرو بن عثمان بن الخطاب رضي الله عنهما وابن مسعود وأنس بن مالك وقد حكى العيني الآثار عن هؤلاء برواية ابن أبي شيبة واليه مال الخطابي من التأخيرين وقال النسي الوادع عن ذلك منسوخ أو يقال ان مله النسي بدو العورة فان الأزارد بما حانق فاذا شال لابس إحدى رجليه فوق الأخرى بقيت هناك فوجه تظلم منها عورته قال المافظ والثاني في أول من ادعى نسخ لانه لا يثبت بالفضل ومن جزم به البهقي والبخاري وغيرهما من المحدثين وجزم ابن بطال ومن تبعه أنه منسوخ الخ ويقال يحتمل أن يكون الشارع فعل ذلك لعزوة أو كان ذلك بغير محض جماعه فجلوس رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجامع كان على خلاف ذلك من الشروع والاحتياط ولبسات الوقار والتواضع قال العيني ومال المازري إلى أن الجواز مخصوص لرسول الله صلى الله عليه وسلم لكن اشكل بما ساق عن عمرو عثمان رضي الله تعالى عنهما جميعا **له** قوله ان عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان كانا يفعلان ذلك قال أبو عمر ادود المرفوع بعلمه كما أنه ذهب إلى أن نبيه منسوخ فاستدل على نسخه بعلمه وأقل أحوال الأحاديث المتعارضة أن تسقط و يرجع إلى الأصل والأصل الاباحة متى يرد مع بدليل لا معارض له قال الزرقاني ولا يتعين ما قال بل يجوز أن يشار إلى أن النبي للتزنية أوجب خشى ظهور العورة فلو كان التحريم أو مطلقا لم يفعل الخليفةان وزاد الحميدي عن ابن مسعود وأبا بكر الصديق رضي الله تعالى عنهما الوسيط العلماء على ما في الكلام في ذلك وذكرنا حديث جابر بن عبد الله وأبو عثمان ثم ذكرنا الروايات والآثار الدالة على الجواز ثم قال قد جازما ذكرنا في الفصل الثاني من بابها باستعمال رسول الله صلى الله عليه وسلم فاحتمل أن يكون أحد الأمرين قد نسخ فلما وجدنا أبا بكر وعمر وعثمان وهم الخلفاء الراشدون المبدلون على قريش من رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلمهم بأمره قد فعلوا ذلك بعده بحضرة أصحابه جميعا وفيهم الذي حدث بالحديث الأول فلم ينكر على ذلك أحد منهم ثم فعل ابن مسعود وابن عمر وأسامة بن زيد وأنس بن مالك فلم ينكر عليهم منكر ثبت بذلك أن هذا هو ما عليه أهل العلم من هذين الخبرين المرفوعين وبطل بذلك ما قاله **له** قوله أنك في زمان كثير لا يجرى جرت على غير من هي له والرفع خبر القول فقهاء المستنبطون لأحكام من القرآن كما هو المعروف من حال الصحابة قليل بالرفع والجزم تقدم قرينة الذين يقرؤون بدون معرفة المعنى فان الصحابة يردوا كانوا يقرؤون القرآن بالتدبر والفقه ولذا تقدم في الامامة إقرئهم لانه يكون أفهم وليس المعنى أن القراء كانوا إذا ذاك قليلين لبداهته البطلان تحفظ فيه أي في هذا الزمان حدود القرآن الحد الحارز بين الشيئين الذي يمنع اختلاط أحدهما بالآخر يقال حدود كذا جعلت لحد أحدهما وحد الشيء الوصف المحيط بمعناه المميز عن غيره قال تعالى الاعراب أشد كفرًا وثقايا وجدان لا يعلموا حدود ما أنزل الله أي أحكامه وقيل حقائق معانيه قال الراغب وقد ورد عن أبي هريرة مرفوعا عرّبوا القرآن واتبعوا عزائمه وعزائمه فافهم وحدوده قال القاري المراد بالقرآن المأمورات وبالحدود النيات اذ الفرائض الميراثية والأحكام الشرعية مطلق الفرائض القرآنية وما يطلع عليه من الحدود أعني الدقائق والرموز الرمزية الخ ووضح حروف

قال الزرقاني تبعوا لما جاز لا يجوز جملة على ظاهره لان ترك الحروف لا يخولون ان يبريد به من نحو الف ولا ما ابريد به في دفع احد الامور منع من حفظه ولم يرد ان فضلاء الصحابة يفتنون حروفه اذ لو وضعوا لم يعمل احد من معرفة حدوده اذ لا يعرف ما تضمن من الاحكام الا من قرأ الحروف وعرف معانيها الخ وحمله على مقصرى هذا الزمان من المتأخرين وغيرهم بانهم لا يقرؤون وان التزموا احكامهم خوفا من العقاب والادب عنده ان الحديث عام لا يخص بالتأخرين وغيرهم ولا بد في ذلك فان القراء في الصدر الاول كانوا في وسع من القراءة بسبعة احرف ولذا اختلفوا في مواضع ولا ينكر ذلك احد وليس معناه انه لم يكن مغلظا على حروفه بل الحكم باعتبار الاكثر فم لذلك التوسع كما لو الى محافظته الفقه اشبه ايتها من محافظه الحروف والاظهار والاظهار وغير ذلك وقريب منه ما قال السيوطي المحافظون على حدوده اكثر من المحافظين على التوسع في معرفة انواع القراءات وقال البوني فيه ان تعلم حدوده واجب وحفظ حروفه اى القراءات السبع مستحب **له** قوله قليل من يسأل الناس المال لكثرة المتعطفين كثير من يعطى المال لكثرة المتصدقين وهذا وصف لا ينبغي ذاك الزمان بالصدقة والفضل والمواساة ووصف لفقراهم بالبصر وفتنى النفس والقناعة وقيل المراد من يسأل العلم لان الناس حينئذ كانوا اكلم فقهاء يطيلون فيه الصلوة فان افضل الصلوات طول الفتوت ويقصرون بعض اوله وكسر الصاد من اقصر وبفتح ونمنا من قصر فيه الخطبة قال ابو عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يا مرن بك ويفعل وكان يخطب بكل قليلة طيبة وكرة التصدق والموعظة انما يعتد بها حفظ وذلك لا يكون الا مع القلة وفي معنى آخر ان الخطبة وعظ الصلوة على يديهم علم كثير وعظم قليل قال الزرقاني قلت وقد ورد عند مسلم وغيره انه صلى الله عليه وسلم لا يطيل الموعظة يوم الجمعة انما هو كلمات يسيرات وعن عمار رفعه ان طول صلوة الرجل وقصر خطبته منه من فقهه فاقصر الخطبة واطيلوا الصلوة يبدون قال الزرقاني بعضهم الياء وفتح الباء رأى يقدمون في اعمالهم وان كان اللفظ واقفا في اصل كلام العرب على كل عمل من يروى في الاوان المراد به هنا البر قبل اهوراهم يعني اذا عرض لهم عمل يروى به يدعوا بعمل البر وقد موه على ما يروون وقال ابو عبد الملك هو مثل قوله تعالى رجال لا تلتئم تجارة الآية فاذا كانوا في اشتغالهم وسمعون انما الصلوة قاموا اليها وتركوا اشتغالهم وفي المسوى يعني اذا عرض لهم عمل من اعمال البر وهو يبدعوا بعمل البر وقد موه على المسوى وتحمل ان يكون المراد بالوى القيمة المبتدعة والمعنى يشككون بالصل ولا يشغلون بدخلة الراى في العقائد الحققة لتفتنى بهم الى اختراع العقائد الزائفة وذكرنا البدوة لمضى المشاكلة بما بعده من قوله يبدون فيه اهوراهم قبل اعمالهم الخ **له** قوله وسيأتي بعد ذلك على الناس زمان قليل فقهاء لا اشتغالهم يحفظون انفسهم عن طلب العلم وقد ورد مرفوعا ان الله لا يقبض العلم شراعا ينزعه من الناس ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى اذا لم يبق الا ناس رؤساجها لا فسلوا فافقوا بغير علم ففعلوا واضلوا كثير **له** قوله قال الباجي يعني اكثر من في ذاك الزمان يقرأ القرآن ولا يفقه فيه وهذا اجابته صلى الله عليه وسلم ان قراءة القرآن لا تنقل في آخر الزمان لانه تعالى وعد بحفظه ولم يرد ان كثرة القراءة عيب في ذاك الزمان وانما ما به بقلية الفقهاء وان قراءه لا يفقهون ولا يعملون به وانما غايته من تحفظه وهو نقص وعيب فيم تحفظ فيه أي في ذاك الزمان حروف القرآن بان يجتهد في اصلاحها حتى يجاوز من الحد ويتبع حدوده عاب عليهم بانهم لا يفقهون ولا يعملون به وانما غايته من تلاوته فقط وقد روى مرفوعا اكثر من فقى امتي قرا ثم لا يقر من يسئل كسرة الحرف وقله البصر والتفت قليل من يعطى لكثرة شح الغنياء فيكثر السائل ويقل المعطى والعيان في اهل هذا الزمان على صحة الحديث كما يبرهان يطيلون فيه الخطبة ويقصرون الصلوة يعني ان وعظم كثير وعلم قليل وهذا ايضا مشاهد في زماننا فانهم لا يخلو ليلة من الليالي عن الموعظة والتقاير غالبا لكن اذا لودى للصلوة تراهم سكارى وما هم بسكارى يبدون فيها اهوراهم قبل اعمالهم بل صادف زماننا هذا انه لم يبق الا الاهواء وترك الاعمال بأسا قال الله المتكلى والله المستعان **له**

يحيى بن سعيد أنه قال بلغني أن أول ما ينظر فيه من عمل العبد الصلوة فان قبلت منه نظر فيما بقي من عمله وإن لم تقبل منه لم ينظر في شيء من عمله **٢١٦** قال عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت كان أحب العمل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي يدوم عليه صاحبه **٢١٧** قال أنه بلغه عن عمرو بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه أنه قال كان رجلاً من أخوان فهلك أحدهما قبل صاحبه بأربعين ليلة فذكرت فضيلة الأول عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يمكن الآخر مسلماً قالوا بلى يا رسول الله وكان لا بأس به فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم وما يدريكم ما بلغت به صلواته أنها مثل الصلوة كمثل نهر عذب غمر باب أحدكم يقتحم فيه كل يوم خمس مرات فماترون ذلك يبقى من درنة فأنكم لا تدرون ما بلغت به صلواته **٢١٨** قال أنه بلغه أن عطاء بن يسار كان إذا مشى عليه بعض من يبيع في المسجد دعا فسأله ما معك وما تريد فان أخبره أنه يريد أن يبيعه قال عليك بسوق الدنيا فأنما هذا سوق الأخرى **٢١٩** قال أنه بلغه أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في ناحية المسجد تسمى البطحاء وقال من كان يريد أن يلغظ أو ينشد شعراً أو يرفع صوته فيخرج إلى هذه الرجة جامع الترغيب في الصلوة **٢٢٠** قال عن عمار

بالذكر أنه بلغ في الانتقاء غير يفتح المجمع وسكون الميم أي كثير المار قال الراغب أصل الغمر إزالة أثر الشيء ومنه قيل للماء الكثير الذي يزيل أثر سيل غمر وغامر والغمر معظم الماء الساترة لمقرها باب أحدكم يريد قرب موضع فانه لا يتكلف فيه طول المسافة فيقيم أي يقع فيه كل يوم خمس مرات يريد بذلك عدد الصلوات الخمس قال الباقى وبهذا يدل على نفى وجوب غيرها قلت لكن يمكن لمن قال بوجوب الوتر أن يقول أنها تابعة للعشاء فعدت معها فماترون ذلك الغسل خمس مرات في نهر عذب يبقى بالباد لا بالنون قاله أبو عمر من دونه أي وسخر قال ابن عبد البر فيه دلالة على أن الماء العذب النقي للعدن كما كان الماء الكثير اشتد نقار من اليسير **٢٢١** قوله كان إذا مشى عليه بعض من يبيع أي يريد أن يبيع شيئاً في المسجد دعاه فسأله ما معك من الشارع فيجوز بيعه لا يفعله يكون بعض الشارع لا يجوز بيعه مطلقاً في المسجد ولا خارجه وما تريد بهذا الشارع فيجوز أن لا يقصد به البيع فيسأله أولاً ليكون إنكاره بعد إقراره بالردة البيع فاذا أخبره أنه يريد بيعه أنكر عليه البيع في المسجد وقال عليك بسوق الدنيا فأنما هذا أي المسجد سوق الأخرى لا يباع فيه إلا الأعمال الصالحة قال تعالى يرجون تجارة لن تبور وقال صلى الله عليه وسلم إذا رأيت الرجل يبيع ويشترى في المسجد فقولوا لا شيء الله تجاركم قال الشوكاني أما البيع والشراء فذهب جمهور العلماء إلى أن النقي محمول على الكراهة قال العراقي قد أجمع العلماء على أن ما عتد من البيع في المسجد لا يجوز نقضه وبهذا قال الماوردي وذهب بعض أصحاب الشافعي إلى أنه لا يكره البيع والشراء في المسجد والأحاديث ترد عليه **٢٢٢** وفي الفتح قال المازري اختلوا في جواز ذلك في المجمع اتفاقهم هي صوته القتل ووقع **٢٢٣** قوله بني رجة قال المجدد رب كرم وسمع رجلاً بالغمم دجانه فودع وجب ورجب تسع درجات المكان وتسكن ساحة ومشعة ومن الوادي يسيل ماء من جانيه فيه وفي الجمع مرجأى لقيت رجلاً وسعة ورجة المسجد ساحة يكون مائة وثلاثمائة الطيب الرتبة بالفتح الصراط بين الغنية والقوم ورجة المسجد ساحة قال القادري وما في حديث علي وصف وصود رسول الله صلى الله عليه وسلم في رجة الكوفة فأنما كان وسط مسجد الكوفة وكان على يمينه وفيه بعض الخ في ناحية المسجد أي في فضاء في خارج المسجد تسمى تلك الرجة البطحاء بضم الباء وفتح الطاء وسكون الهمزة التحية فمهمة تصغير بطي قال المجدد البطح ككتف والبطحاء والبطحاء والبطحاء واسع فيه دقاق الحصى قال القادري ولعلها بسط فيها البطي وقال الباقى هذه البطحاء بنار يرفع على الأرض أزيد من الذراع ويصدق حوايه بشيء من جلد قصير ولوح كبيرة الرجة ويبسط بالحصى يجمع فيها للجلوس الخ وقال عمر بن الخطاب كان يريد أن يلغظ بفتح أوله وقاله يتكلم بكلام فيه جلبة واختلاط ولا يتبين قاله الزركاني وقال القادري اللفظ صوت وخمسة لا يفهم معناه قاله الطيب والمراد من أراد أن يتكلم بالأيضه **٢٢٤** قوله أو ينشد شعراً أو يرفع صوته ولو بالذكر فيخرج إلى هذه الرجة جامع الترغيب في الصلوة **٢٢٥** بالضم لانهما وضع للصلوة والذكر قال تعالى في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه الآية قال الباقى لما رأى عمر بن الخطاب كثرة جلوس الناس في المسجد وتحدثهم فيه ودعاهم إخراجهم ذلك إلى اللغظ وهو المختلط من القول والارتفاع الأصوات ودعاهم إلى إنشاء ذلك إنشاء شعره من هذه البطحاء إلى جانب المسجد وجعلها لذلك ليتخلص المسجد للذكر الله وما يسن من القول وينزه من اللغظ وإنشاء الشعر ولم يرد أن ذلك محرم وإنما ذلك على معنى الكراهية وتنزيه المساجد لا سيما مسجد النبي صلى الله عليه وسلم فيجب له من التعظيم والتشريف ما لا يجب للغيره **٢٢٦**

٢٢٧ قوله أن أول ما ينظر فيه يوم القيامة من عمل العبد بعد الإيمان الصلوة المفروضة لأنها علم الأيمان ودلالة الإسلام وقد تقدم عن عمر بن الخطاب أن أهم أمر عند الصلوة من حفظها حافظ على دينه الحديث وقد روى عن جابر بن عبد الله والكفر ترك الصلوة وعن يريدة العبد الذي بيننا وبينهم الصلوة فمن تركها فقد كفر وغير ذلك من الروايات الكثيرة التي لا تحصى وذلك لأن الصلوة أهم العبادات حتى قال ابن رسلان إذا ضاق وقت عرفه واجتمع فرض وهو عرفه قدم الفرض وإن فات الحج انتهى فإن قبلت الصلوة منه أي العبد نظر بعدها فيما بقي من عمله وإن لم تقبل منه لم ينظر في شيء من عمله وقد روى عن عبد الرحمن بن عمرو بن العاص من حافظ على الصلوة كانت له نور وبهان ومن لم يحفظ كان محقادون وهامان وقال أبو عمر بعد حديث الباب بهذا لا يكون دليلاً بل توقيفاً وقد روى عنه مرفوعاً من وجوه **٢٢٨** قوله كان أحب العمل يروى برفع أحب اسم كان ونصبه محمداً والاسم قول الذي يروى والمراد بالعمل أهم من الأبدان وغيره إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية للصحفيين أحب الدين إلى الله ولا خلاف بينهما فما كان أحب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية للصحفيين أحب الدين إلى الله الذي يروى أي يواظب عليه صاحبها وإن قل كما في الصحيحين لأنه يصل إلى الأكرم من الكثير الذي يفعل مرة أو مرتين ثم يترك العزم عليه على أن العزم على العمل الصالح ما يثاب عليه وأيضاً أن العمل الذي يروى عنه هو المشروع وإن ما توفى فيه ينف ثم قطع فانه غير مشروع قاله الباقى وقال النووي يروى برفع العمل القليل تستمر الطاعة بالذكور والمراقبة والأخلاص بخلاف الكثير الشاق حتى ينمو القليل الدائم على الكثير الشاق أضعا فأكثرة **٢٢٩** قوله كان رجلاً من أخوان لم يسميا فملك أي مات أحدهما قبل صاحبه بأربعين ليلة فذكرت فضيلة الأول أي الذي مات أولاً عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه جواز الشاء على الميت والأخبار بفضل ومنه الحديث أنتم شهداء الله في الأرض وأنما يتوكل الله ولا يخبر بما يصير إليه أمره لأنه أمر مغيب عنا ولذا أنكر صلى الله عليه وسلم على أم الحلاء إذا قالت لثمان بن مظعون رحمة الله عليك أبا السائب فشاهدني عليك لقد أكرمك الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وما يدريك أن الله أكرمك الحديث بهذا كثر في الميت أما الحي فإن كان من يخاف عليه الفتنة يذكر ما فيه من الحسن فهو ممنوع لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع رجلاً يمشي على رجل ويظهر في المدح فقال أهلكتم وأقطعتم ظهر الرجل الحديث وإن لم تنف فلا بأس به لما روى في عدة روايات من مناقب الصحابة في وجوبهم سيما الشيخين رضي الله تعالى عنهما فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الم يكن بمنزلة الاستقام الأخرى كسر الناء أي التأخر في الوفاة وفتحها أي الذي تأخرت وفاته عن أخيه سمي قال الباقى يمكن أن يكون لم يعرف حاله نساً لم يمتبهما عنه ويجوز أن يكون علم حاله فاني بلفظ الاستقام ومعناه التقرب فقلوا بلى يا رسول الله كان مسلماً وكان لا بأس به قال الباقى يعني أنه مع إسلامه كان لا بأس به وبه اللفظة تستعمل في الخطاب فيما يقرب معناه ولا يراد به المبالغة في تفضيله الخ يعني أنه لم يكن مسيئاً لكن الأول كان إذا خفا كل **٢٣٠** قوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وما يدريك ما بلغت به صلواته أنها مثل الصلوة كم مثل نهر عذب غمر باب أحدكم يقتحم فيه كل يوم خمس مرات فماترون ذلك يبقى من درنة فأنكم لا تدرون ما بلغت به صلواته **٢٣١** قال أنه بلغه أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في ناحية المسجد تسمى البطحاء وقال من كان يريد أن يلغظ أو ينشد شعراً أو يرفع صوته فيخرج إلى هذه الرجة جامع الترغيب في الصلوة **٢٣٢** قال عن عمار

١٠ قوله من اهل نجد صفه رجل والنجد بفتح النون و
 سكون الجيم بالرفع من الارض صفه لثامه وهو الخود سميت به الارض الواقعة بين
 تامة اى مكة وبين العراق قاله القادى ثار الراس بالثاء المثناة من ثاء الجهاد يتوحد
 اوى اذا ارتفع وانتشر اى منتشر شعر الرأس غير مجلد بمذق الحاف او سمي الشهور
 دأسا جازا تسمية للحال بالحل او مبالغة يجعل الرأس كما كان المنتشرين من عدم
 الارتفاق والرافية وهو مرفوع على انه صفه عند الاكثرو قيل منصوب على المسالمة
 من رجل لوصفه وقيل انه الرواية ولا تغرأ فته لانها لفظية قال عياض فيه ان ذكر
 مثل هذا على غير وجه التحقيق ليس بنسبة قال الزقاني وفيه اشارة الى قرب عمده
 والوفادة يسمح بضم الياء على صيغة المجمول وفي رواية بالنون وهي الرواية هي الشؤرة
 وعليها الاعتماد قال ابن رسلان بالنون اشترقا ليعنى قلت وفي النسخ التى بايدينا
 بالياء وقال القادى بصيغة المتكلم المعلوم على الصحيح وفي بعض النسخ على الياء بمجولا
 دوى صوت كلام اثنى بالرفع على النباية وبالنصب على صيغة المتكلم والدوى بفتح
 لزال وكسر الواو وتشديد الياء كذا فى عامة الروايات وقال مياض جاء عنده ثا في الجادى
 بضم الدال قال والصواب الفتح وقال القادى هو بفتح الدال وصفه رواية ضعيفة قال
 لحظالى الدوى صوت مرتفع حكرا لا ينعيم منه وانما كان كذلك لانه نادى من بعد ويقال
 لدوى بعد الصوت فى الهواء وعلوه ومعناه صوت شديد لا ينعيم منه شئ كدوى النخل
 ويقال ما يؤخذ من دوى الرعد قال الجوهري دوى الرنح خفيفها وكذلك دوى النخل
 والظائر والدوى ايضا السحاب والردم المرتجس قاله العيني ولا يفتح بالياء والنون على
 كلا الوجهين من الفتح وهو النعم ما يقول ناب عن الفاعل او مفعول يعنى انهم
 يسمعون كلامه كنهم لا ينعيمونه لضعف صوته او بوجه حتى للغاية بحيث الى دنا من الدوى
 به هو القرب اى الى ان قرب منه صلى الله عليه وسلم فنعنا كلامه ١٢ قوله
 اذا لمفاجاة حرف عند الاقش واختاره ابن مالك وظرف مكان عند المجرى واختاره
 بن عصفور وظرف زمان عند الزجاج واختاره الزمخشري "عيني" هو اى الرجل يسأل
 عن الاسلام اى عن ادكاته وشراعه لاعتن حقيقة ولذا لم يذكر الشاهدتين ولكون
 سائل متصفا به فلا حاجة الى ذكره قال العيني ولو كان السؤال عن نفس الاسلام
 كان الجواب غير ذلك ويؤيده ما ورد فاجبه بشرائع الاسلام ويكن انه سأل عن
 بهية الاسلام وقد ذكر الشاهدتين ولم يسمع الراوى او شيئا او اختصرها لكونها معاومة عند
 احد وتعبه العيني فقال فيه نسبة الصحابي الى التفسير قلت ولا تفسير في الاختصار
 ليويدوه رواية البغادى فاجبه بشرائع الاسلام فقال لد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 خمس صلوات فيه عذرت تقديره اقامته خمس صلوات لان عين الصلوات الخمس
 بسبت عين الاسلام بل اقامتها من شرائع الاسلام والخمس يجوز فيه الرفع و
 نصب والجرح قاله العيني وقال القادى بالرفع على الصحيح خبر بفتح الميم عذرت اى
 سلام او مبتدأ اى من شرائع اداء خمس صلوات ويجوز النصب بفتح الميم عذرت اى
 صل فى اليوم واليلة قال الزقاني فلا يجب شئ غيرها خلافا لمن ادب الوتر
 دكحتى الفهر وصلوة الضحى او صلوة العيد والركعتين بعد المغرب الخ قال الرجل
 سائل بل يجب على بشدة الياء غيرهن ولو المجاز خبر مقدم وغيرهن مبتدأ مؤخر
 واد السائل رفع الاشكال ورفخ احتمال المجاز بسؤاله بل على غيرها قال النبى صلى
 الله عليه وسلم ١١ اى لا يجب عليك غيرها قال القادى وبذلك قبل وجوب
 وتر او ان تاجع للعبادة وصلوة العيد ليست من الفرائض اليومية بل من الواجبات
 سنوية الخ قال العيني لم يكن الوتر واجبا حينئذ يدل عليه انه لم يذكر الخ ١٢
 ١٣ قوله الحرف الاستثناء ان بفتح الهجمة تطوع بفتح ياء الطاء والواو كليهما
 سلمه تطوع بتا يمين فاهلست وادعنت ودوى بمذق احد هما وتخفيف الطاء
 خلت فى ايها حذف فقيل حذف التاء الزائدة اولى لزيادتها وقال الاكثرون
 عليه اولى بالحذف لان الزائدة انما دخلت لالهام معنى فلا تحذف لثا بزل الغرض
 لى لاهل دخلت ويجوز لهما الدالتان ايضا من غير افعال وهذه ثلثة اوجه فى المضارع
 لى العيني وقال ايضا هذا الاستثناء يجوز ان يكون منعكها بمعنى لكن ويجوز ان يكون
 هلا واختارت الشافعية الانقطاع والمعنى لكن يستحب لك ان تتطوع واخذت
 نفية الاتصال فانه هو الاصل واستدل به على ان من شرع فى صلوة فقل او صوم
 بل وجب عليه اتمامه ويجوز تعالى ولا تبطلوا اعمالكم وبالاتفاق على ان حج التطوع
 لم بالشروع ولما حلت الشافعية على الانقطاع قالوا لا يلزم النوازل بالشروع و

ازيد على هذا ولا انقص منه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقلتم ان صدق مالك عن ابى الزناد عن الاعرج عن ابى هريرة
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يعقد الشيطان على قافية رأس أحدكم ألف مائة وثلاث عقدة يضرب بمكان كل عقدة عليك
ليل طويل فارقد فان استيقظ فذكر الله انحلت عقدة فان توضأ انحلت عقدة فان صلى انحلت عقدة فاصبح نشيطا طيب النفس
ولا اصبغ بحيث النفس كسلان العمل في غسل العيدين والنداء فيهما والاقامة مالك انه سئمه غير
واحد من علماءهم يقول لم يكن في عيد الفطر ولا في الاضحية نداء ولا اقامة منذ زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليوم
قال مالك وتلك السنة التي لا اختلاف فيها عندنا مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يغتسل يوم الفطر قبل ان

عليه وقيل لا يلزم من كون الرجل من اهل الجنة ان يكون مغتسلا ان المصلح هو ان ياتي من السجدة
والعذاب فكل مؤمن من اهل الجنة وليس كل مؤمن مغتسلا قال تعالى قد افلح المؤمنون
الذين هم في صلاتهم خاشعون الخ مخفون فان قيل كيف اثبت له الفلاح بموعد ما ذكره ان
لم يذكر له جميع الواجبات والتمنيات واجيب باحتمال ان ذلك قيل وروى عن بعض النسخ
وتجرب الحافظ من لا يقل بان السائل تمام وقد ورد سنة خمس وقيل بعد ذلك واكثر
التمنيات وقع قبل ذلك والصواب ان ذلك داخل في عموم قولنا في رواية اسمعيل فافهم
بشرائع الاسلام وسبقه لذلك عياض قائما ان هذه الرواية ترفع الاشكال وتقصه الا بال
برجوع لفظ الشرائع الى ما ذكره لان العام المذكور عقب خاص يرجع الى ذلك الخاص
على الصحيح قال الزرقاني فان قيل اما قلنا بان لا يتحقق فوافع واما بان لا يزيد فكيف
يصح وان فيه تسوية التهادي على ترك السنن وهو مضموم اجاب عنه النودى بان اثبت
له الفلاح لانه آتى بما عليه وليس فيه ان اذا زاد لا يضر لانه اذا فعل بالواجب ففلاحه بالمتنوع
مع الواجب اولى وبانه لا يتم على غير تارك الفرائض فهو مصلح وان كان غيره اكثر فلاحا منه
ورده الا بان لا يفسد الاشكال في ثبوت الفلاح مع ترك السنن حتى يجاب بان ما حصل
اذ ليس بعاص وانما الاشكال في ان ثبوته مع عدم الزيادة على الفرض تسوية لترك
السنن قال القرطبي لم يسوغ لتركها دائما ولكن لقرب عمده بالاسلام اكتفى من بالواجب
واخره حتى يانس وينشرح صدره ويحرص على التحية فيسئل عليه المندوبات وقال الطبري
يحتمل ان ما لخصه في التفسير والقبول اى قبلت كلامك قبول الامر به عليه من جهة
السؤال ولا نقصان فيه من جهة القبول وقال ابن المير يمتثل لتعلق الزيادة والنقص
بالإلحاق لانه كان وافق قومه ليتعلم ويعلمهم وقال غيره يحتمل لا ايزيد منه الفرض كن ينقص الله
مثلا كونه ازيد بالمغرب واما الحافظ الاحتمالات الثلث برواية اسمعيل لا يتطوع شيئا
ولا انقص مما فرض الله على وقال الباغي يحتمل لا ازيد وجوبا وان زاد تطوعا او على
اعتقاد وجوب غيره اوفى البلاغ قلت والا وجه عندي لا ازيد على ذلك شيئا من عند
نفسى ولا انقص في العمل مما سمعته ويمكن ان يكون النوافل والسنن مكملات
للفرائض لا اضافة عليها ١٢

اختلوا في العقد فقال بعضهم هو على الحقيقة بمعنى السحر لانه من ومنه من القيام كما
يعقد الساحر من سحره واكثر ما يلفظ النساء تأخذه منهن الخط فتعقد منه عقدا وتكلم عليها
بالكلمات فينتأثر المسحور عند ذلك وقال بعضهم هو على المجاز كانه شبه فعل الشيطان
بالانتم ينقل الساحر بالمسحور وقيل هو من عقد القلب وتصميمه فكان يوسوس بان عليك
ليلا طويلا في آخر من القيام بالليل وقال صاحب النباهة المراد منه تشبيل في النوم والالتص
فكان قد سجد عليه سدا وعقد عليه عقد الشيطان بجوزان يراو به الجنس ويكون العاقبة
القرين او غيره من اعوان الشيطان وقال بعضهم يحتمل ان يراد به راسم وهو ليس على
قافية رأس أحدكم اى مؤخر عقده وقافية كل شئ مؤخره ومنه قافية القصيدة وفي النسيابة
القضاء مؤخر الرأس وقيل وسطا استعارة عن تسويل الشيطان عليه ولعل تخصيص القفا
لانه محل الواهمة وقوله أحدكم ظاهر التعميم ويمكن ان يخص منهم من صلى العشاء اذ هو نام و
بعض رواة البخاري ناهي بوزن فاعل قال الحافظ والاول اصوب وهو الذي في الموطأ
الخ وسخ العيني الثاني والظاهر ان عقده انما يكون عند النوم ثم الروايات على اختصاص ذلك
بنوم الليل ولا يبعد مثل ذلك في نوم النهار بلث بالانصب مفعول عقد بعين العين وفتح
القاف جمع عقدة كلام اضافي والمراد عقد الكسل وقيل اراد تشبيل والمالته فكان قد سجد عليه
شدا والتخصيص بالثلث ان كيد اولان الذي ينحل به عقده ثلثة اشياء الذكر والوجود والصلوة
فكان الشيطان منه عن كل واحدة منها بعقدة ١٣ قولنا يضرب بمكان كل عقدة
متعلق بيضرب وفي رواية على مكان كل عقدة وفي اخرى عند مكان كل عقدة قائما ليليك
يل طويل هكذا في جميع روايات البخاري بالرفع فيما فعلك خبر مقدم وويل مبتدأ مؤخر
مرفوع بفعل محذوف اى بقي عليك ليل طويل وقال عياض رواية اكثر عن مسلم بالنصب
قال العيني هكذا رواية المصعب في الموطأ منصوب على الاغراء قال القرطبي الرفع اولى من
جهة الحق لانه الامكن في الغرض من حيث انه ينسبه عن طول الليل ثم يأمره بالرقاء فيقول

فارقده فموتاكيد لما تقدم من تسويله والاباس عليه ١٤ قوله فان استيقظ من نوم
الغفلة فذكر الله عز وجل بقلبه او بلسانه ويدخل فيه تلاوة القرآن وقرارة الحديث والاستغفار
بالعلم انحلت اى انفتحت عقدة واحدة من الثلث وصى عقدة الغفلة فان توضأ ذكره
باعتبار الغالب والاقا ينجب لا يتحل عقدة الا بالفسل والظاهر اجزاء التيمم ولا شك ان
في الوضوء عونا على طرد النوم لا ينظر مثله في التيمم انحلت عقدة ثانية وهي عقدة الغفلة فان
صلى فريضة او تراوا نافلة قال الحافظ والسري استفتاح صلوة الليل بركعتين خفيفتين
المبادرة الى حل العقد لان فيه ان صلى الله عليه وسلم منزه عن الشيطان نعم فيه تعليم
للامر انحلت عقدة بالافراد اكثر النسخ وقال الزرقاني الثلث كلها بالجمع وكذا رواية
ابن الوضاح قال في المشارق لا خلاف في العقد في الاول والثانية انه بالافراد واختلف
في الثالثة فحتم بالافراد وقيل بالجمع قال الحافظ في الفتح لا خلاف في انه في رواية
البخاري بلفظ الجمع ولؤيده رواية بدر المخلقي انحلت عقده كلها وسلم انحلت العقدة ١٥
قوله فاصبح اى دخل في الصباح او صار نشيطا سروره بما وفقه الله تعالى
للعادة طيب النفس لما بارك الله تعالى في نفسه من هذا الشكر والامان وان لم يفعل
كذلك بل اطاع الشيطان ونام حتى تغتور صلوة الصبح او التيمم والعشاء اصبح فحيث
النفس اى عززون القلب كثير الهم كسلان تمنع العرف للصغيرة وزيادة الالف
والنون بقاء تشبيل الشيطان وشكوك تعريضه قال ابن عبد البر هذا الذم يخص بمن لم يتم
الى صلواته وفيه عابا ما كانت عادته القيام فخلية عينه فقد ثبت ان الله يكتب له
اجره ونومه عليه صدقة فلا يقال ان ابا بكر وابا هريرة رما كانا يوتران اول الليل وينا مان آخره
لان المراد الذي ينام ولا نية له ان صلى من الثالثة ما قدر له ونام بنية القيام فلا يدخل في
ذلك قاله العيني ١٦ قوله انه سمع غيره وادع من علمائهم اى علماء المدينة وقال
الباغي هذا وان لم يسند ما لك الا انه يجري مجرى التواتر وهو اقوى من المسند لانه لا يقول
ذلك الا من سمعه من عدد كثير يقول لم يكن في عيد الفطر ولا في عيد الاضحية نداء اى اذان لا
عند الصلوة ولا عند صعود الامام المنبر ولا اقامة منذ زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم الى
اليوم قال الباغي العلماء الذين سمع منهم ذلك ما لك هم القابضون شاهد بالصعوبة وصلوا
معهم واخذوا عنهم واما قوله الى زمان النبي صلى الله عليه وسلم فهم حققوا الخبر بذلك واثبتوه
باتصال العمل به الى وقت اخبارهم ثم أكد ذلك الامام فقال قال مالك وتلك
السنة التي لا اختلاف فيها عندنا في المدينة المنورة وافعال الصلوة المتكررة تنقلب
بالمدينة نقل المتواتر اذا اتصل العمل بها وفي البخاري عن ابن عباس وجاب لم يكن
يؤذن يوم الفطر ولا يوم الاضحية ولمسلم عن جابر فبدأ صلى الله عليه وسلم بالصلوة قبل
الخطبة بغيران ولا اقامة ولا اذان واذا من ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم صلى العيد
بلا اذان ولا اقامة استاده صحيح وفي النساء عن ابن عمر خرج رسول الله صلى الله عليه
وسلم يوم عيد ففصل بغيران ولا اقامة قال الزرقاني قال الباغي لا علم في هذه المسئلة
غلما فحين فقهاء الامصار وقد قال مالك في المنبر لا اذان في نافلة ولا عبدا ولا غنم
ولا استسقاء الخ وقال العراقي عليه عمل العلماء كافر وقال ابن قدامة في المغني لا نعلم
في هذا خلافا ممن يعتد به الا انه روى عن ابن الزبير انه اذن واقام الخ وقال ابن رشد
اجمع العلماء على انها بلا اذان ولا اقامة لثبوت ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
الاما احدث من ذلك معاوية في اصح الاقوال الخ ١٧ قوله كان يغتسل يوم
الفطر قبل ان يغتسل المصلي تابع ما لك على روايته عن نافع موسى بن عقبة قاله
الزرقاني تبعه الباغي قلت واخرج البيهقي اثر ما لك بذا برواية الشافعي وابن بكير
كلهما عن مالك وقال رواه ابن عجلان وغيره عن نافع فقال في العيدين الفطر
والاضحية الخ وقال الزرقاني والباغي وروى الربيع عن نافع قال ما رايت ابن عمر
اغتسل للعيد قط كان يبيت في المسجد ليلة الفطر ثم يغتسل منه اذا صلى الصبح الى الصلوة
قال الباغي يحتمل ان يكون رواية الربيع في فعل عبد الله بن عمر في اعتكافه بين ذلك
مبيت في المسجد لانه لم يكن يبيت في المسجد الا اعتكافا ويحتمل رواية مالك ومن تابعه
على غير اعتكاف ولو تعارض الخبران تعارضا لا يمكن الجمع بينهما كانت رواية مالك
ومن تابعه اول الخ ١٨

قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يعقد الشيطان على قافية رأس أحدكم ألف مائة وثلاث عقدة يضرب بمكان كل عقدة عليك
ليل طويل فارقد فان استيقظ فذكر الله انحلت عقدة فان توضأ انحلت عقدة فان صلى انحلت عقدة فاصبح نشيطا طيب النفس
ولا اصبغ بحيث النفس كسلان العمل في غسل العيدين والنداء فيهما والاقامة مالك انه سئمه غير
واحد من علماءهم يقول لم يكن في عيد الفطر ولا في الاضحية نداء ولا اقامة منذ زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليوم
قال مالك وتلك السنة التي لا اختلاف فيها عندنا مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يغتسل يوم الفطر قبل ان

يغدو إلى المصلى الأمر بالصلاة قبل الخطبة في العيدين **م**الك عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي يوم الفطر ويوم الاضحية قبل الخطبة **م**الك أنه بلغه أن أبا بكر وعمر بن الخطاب كانا يفعلان ذلك **م**الك عن ابن شهاب عن أبي عبيد مولى ابن أزهارة قال شهدت العيد مع عمر بن الخطاب فصلى ثم انصرف فخطب الناس فقال إن هذين يومان نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيامهما يوم فطركم من صيامكم والآخر يوم تأكلون فيه من نسككم قال أبو عبيد ثم شهدت العيد مع عثمان بن عفان فجاء فصلى ثم انصرف فخطب وقال أنه قد اجتمع لكم في يومكم هذا عيدين فمن أحب من أهل العالية أن ينتظر الجمعة فلينتظرها ومن أحب أن يرجع فقد أذن له قال أبو عبيد ثم شهدت العيد مع علي بن أبي طالب وعثمان محصورين فجاء فصلى ثم انصرف فخطب الأمر بالكل قبل الغد وفي العيد **م**الك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يأكل يوم الفطر قبل أن يغدو **م**الك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه أخبره أن الناس كانوا يؤمرون بهلاك

وهذا هو المرجح وبه صرح الامام الشافعي في الام فقال اذا كان يوم الفطر يوم الجمعة صلى الامام العيد ثم اذن لمن حضره من غير أهل المصران يصرفون شاء والى اليمين ولا يودون الى الجمعة والاغتيا لهم ان يقوموا حتى يجمعوا او يودوا وبعده انصرفهم ان قدوا حتى يجمعوا او ان لم يفعلوا فخرجوا انشاء الله قال الشافعي ولا يجوز هذا الا من أهل المصران يدعون ان يجزوا الامن من يذبحوا لم يترك الجمعة قال الشافعي ولا يجوز هذا الا من أهل المصران يدعون ان يجزوا هم أهل العوال الذين نزلوا لم يترك الجمعة من المدينة من ليست الجمعة عليهم واجبة لانهم في غير الامصار والجمعة انما تجب على أهل الامصار الخ فالخفيفة والشافعية مع أقلهم في الجباب الجمعة على أهل القرى متفقون على ان محل الحديث من لا يجب عليه الجمعة **هـ** قوله قال أبو عبيد ثم شهدت العيد قال الحافظ ودل السياق على ان المراد به الاضحية وهو يؤيد تقدمه في حديث عثمان واصر من ذلك ما وقع في رواية عبد الرزاق بسنده عن أبي عبيد سمع عليا يقول يوم الاضحية وتابعه على ذلك العيني مع علي بن أبي طالب وقد صلى بالناس وثمان محصورين في المدائن قال ابو عمر قد صلى بالناس في حصار عثمان فلو كان ابو طالب وسئل بن حنيفة والولامة بن سنان وغيرهم صلى بهم على صلاة العيد فقط قلت وقد صلى بعض الخوارج ايضا فصار على رضى فضل قبل الخطبة ثم انصرف من الصلاة فخطب وتقدم بعض الخطبة في حديث البخاري قال ابو عمر اذا كان من السنة ان تقام صلاة العيد بلا امام فالجمعة اولى وبها قال مالك والشافعي قال مالك لشيء في ارضه فافضل لا يسقطها موت الوالي ومنع ذلك ابو حنيفة كالحمد ولا يقبض الا بالسلطان الخ قلت وقع التخصيص في النقل عن النخعي في ذلك وتوضيح كلامهم في المطولات والخبر ما في اليد الخ اذا قال اما السلطان فشرطا واما الجمعة عندنا حتى لا يجوز اقامتها بدون حضرته واحضره فانها وقال الشافعي السلطان ليس بشرط لان هذه صلاة مكتوبة فلا يشترط لاقامتها السلطان كسائر الصلوات ولنا ان النبي صلى الله عليه وسلم شرط الامام للاحاق الوعيد بتأديك الجمعة يقول في الحديث وله امام عادل او جائر ودوى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اربع الى الولاة وبعدها الجمعة ولا بد لولم يشترط السلطان لادى الى الفتنة لانا صلاة تؤدى بجمع عظيم والتقدم على جميع أهل المصر بعد من باب الشرف والرفعة فيستأرع الى ذلك كل من جمل على علوهم والميل الى الرياسة فيقع بينهم التنازع المؤدى الى التقاتل ففوض الى الوالي ليقوم به او ينصب من شاء اهلا لم يفتنع غيره من الناس عن المانعة بذلك ان السلطان او نائبه حاضر اما اذا لم يكن اما ما بسبب الفتنة او بسبب الموت ولم يحضر وال آخر بعد حتى حضرت الجمعة وذكر الكرخي ان لا بأس ان يجمع الناس على رجل حتى يصلى بهم الجمعة وهكذا روى عن محمد بن زكريا في العيون لما روى ان عثمان لما حو صر قدم الناس عليا فصلى بهم الجمعة الخ **هـ** قوله ان كان يأكل شيئا يوم عيد الفطر هذا الاسم متفق باطل يوم من شوال وان كان الاضحية ايضا يوم فطر لا يعمل فيه الصوم الا ان هذا الاسم متفق به في الشرع قال الهادي قبل ان يغدو وال صلاة اقتداء بفعل النبي صلى الله عليه وسلم فقد روى البخاري وغيره عن انس كان صلى الله عليه وسلم لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل تمرات ويأكلهن وترا وقد روى ذلك في عدة روايات ذكرها العيني **هـ** قوله ان الناس كانوا يؤمرون ان يأكلوا يوم الفطر قبل ان يغدو الى عصر النبي صلى الله عليه وسلم او عصر الصحابة وان الامر بذلك سنة ما موبها وان ذلك كان شأنهم فم دون نكير الخ بالاكل يوم الفطر قبل الغد والى الصلاة وهذا على الاستحباب وليس بواجب فخرج ابن ابي شيبة عن ابن عمر ان كان يخرج الى المصلى يوم العيد ولا يطعم ومن ابراهيم ان قال ان طعم فحسن وان لم يطعم فلا بأس به وفي النسخ قال ابن قدامة لا نعلم في استحباب تعجيل الاكل يوم الفطر اختلافا قال يحيى قال مالك ولا يرى ذلك على الناس في الاضحية بل من شاء ففعل ومن شاء ترك قاله الزرقاني وفي المدونة وكان مالك يستحب للرجل ان يطعم قبل ان يغدو يوم الفطر الى المصلى قال وليس ذلك في الاضحية قال ابن عبد البر ويؤيده حديث ابى بردة اكل قبل الصلاة يوم النحر فينزل النبي صلى الله عليه وسلم ان التي ذبحها لا تمسح بواقره على الاكل منها وغيره يستحب ان لا يأكل يوم الاضحية حتى يأكل من اعيته ولومن كبدها فلما كان عليه يوم الفطر اخرج حتى قبل الغد واستحب له ان يأكل منها فخرج ذلك وكما ان عليه يوم الاضحية حتى يخرج بعد الصلاة وهو الاضحية استحب له ان يأكل ذلك الوقت الخ **هـ**

هـ قوله ان يصلي يوم الفطر ويوم الاضحية قبل الخطبة وقد اتصل من وجه كثيرة صحاح فخرج الشيخان عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي في الفطر والاضحية ثم يخطب بعد الصلاة ولما من جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج يوم الفطر فبدا بالصلاة قبل الخطبة قال في الاضحية وجب العزق بين الجمعة والعيد في تقديم الخطبة وتاخيرها ان الجمعة فرض والعيد نفل فحلفت بينهما ولا يراد خطبة عرفه لانا ليست للصلاة وقيل لان خطبة الجمعة شرط لصحة الصلاة فتدست تشكيل الشروط بخلاف العيد وقيل لان وقت العيد واسع من وقت الجمعة وقيل لان خطبة الجمعة فرض ولو اخرجت فربما ذهبوا فافهموا قاله القادي **هـ** قوله ان ابا بكر الصديق وعمر بن الخطاب كانا يفعلان ذلك اي يصليان قبل الخطبة وفي الصحيحين عن ابن عباس شهدت العيد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم والى بكر وعمر وثمان فخطبهم كانوا يصلون قبل الخطبة قال التوريشي ذكر الطيعين معه صلى الله عليه وسلم على وجه البيان تلك السنة بانها ثابتة معمول بها على الشيخان بها بعدة صلى الله عليه وسلم بمحض مشيئة الصحابة وليس ذكرها على سبيل التشريك في الشريعة الخ **هـ** قوله ثم انصرف من الصلاة فخطب الناس زاد عبد الرزاق والبخاري فقال يا ايها الناس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي ان تأكلوا انسلكم بعد ثلث فلا تأكلوا بعد هذا قال ابو عمر ان مالك انما حذف هذا لانه منسوخ فقال اي في خطبة ان يدين فيه تقليد اذا لم يشر يشار اليه بهذا والغائب يشار اليه بذلك فلما ان جمعها اللفظ قال بذا نخلينا للامم على الغائب يومان نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ميامين نهي تحريم صوم يوم العيد اجما عا وسواء النذر والكفارة والظهور والقضاء والتمتع قاله الحافظ واختلفوا فيمن نذر صوم يوم العيد او صوم يوم قدوم زيد فقد يوم العيد بل ينفذ النذر ام لا وحمل بمشاة المطولات من الفتح والعيني وغيرهما يوم فطرهم بعضهم اليوم على انه خبر عن ذوق اي احدهما وفي رواية للبخاري اما احدهما فيوم فطرهم من ميامينكم والاخر يوم تأكلون فيه من نسككم نعم السمين ويجوز اسكانها اي من اعييتكم قال ابن عبد البر فيه ان المعنى بانك وان اكل منها مستحب قال الشافعي فكلوا منها والطعن اليها شمس الفقير والقانع والمعتز الخ **هـ** قوله قال أبو عبيد موصول بالسند المتقدم ثم شهدت العيد قال الحافظ الظاهر الاضحية الذي قد مر في حديثه عن عمر بن عثمان العيني يكتمل الفطر ايضا مع عثمان بن عفان في زمان خلافة زاذ البخاري في روايته وكان ذلك يوم الجمعة فجاء المصلى فصلى العيد ثم انصرف من الصلاة فخطب بعدها وقال في الخطبة انه قد اجتمع لكم في يومكم هذا عيدين والجمعة فمن أحب من أهل العالية هي القرى المجتمعة حول المدينة قال مالك بين ابديها وبين المدينة ثمانية اميال ان ينتظر الجمعة فينتظرها حتى يصليها ومن أحب ان يرجع فقد اذن له وفيه اجتماع العيدين الجمعة والعيد في يوم واحد وورد في ذلك عدة روايات مرفوعة ايضا منها ما في احمد الى داود وابن ماجه عن زيد بن ارقم وسأله معاوية بن شدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يمد من اجتماعه قال نعم صلى العيد اول النهار ثم رخص في الجمعة فقال من شاء ان يجمع فليجمع ومنها ما في الهادي وابن ماجه عن ابى هريرة مرفوعة ايضا فاجتمع في يومكم هذا عيدين فمن شاء اجزاه من الجمعة وانا مجموع وغير ذلك من الروايات والآثار قال الشوكاني فيه ان الجمعة في يوم العيد يجوز تركها وظاهر الحديث عدم الفرق بين من صلى العيد ومن لم يصل وبين الامام وغيره لان قوله من شاربيل على ان الرخصة تعم كل احد الخ والى ذلك ذهب عطارد وذهب الباقى وجاءت الى ان صلاة الجمعة تكون رخصة لغير الامام وثلاثة من المتقدمين لعول عليه السلام في حديث ابى هريرة انا مجموعون و قال الحافظ في الفتح استدلال بالحديث من قال بسقوط الجمعة عن من صلى العيد اذا وافق العيد يوم الجمعة وهو مكى عن احمد الخ قلت الا اني لم اجد في فروعه من الروض وغيره وكذا امكانه عن العيني وزاد به قال مالك مرة واما مسلك الشافعية فقال الشوكاني حكى في البحر عن الشافعي في احد قوله واكثر الفقهاء انه لا يترخص وعن الشافعي ايضا ان الترخيص ينحصر بمن كان خارج المصر لقول عثمان رضى من اراد من أهل العوال قلت

وانما حاضرك فما نسيت قوله اربعا تكبيرة على الجنازة وتكلم اليه حتى على هذا الحديث
بوجاهة ورد عليه جمع من المشايخ والحديث مكتوب عليه ابو داود والمنذري وقال البيهقي
اسناده حسن واخرج ابن ابي شيبة بسنده عن مكحول قال اخبرني من شهد سعيه بن العاص
ارسل الى ابيه ففر من اصحاب الشجرة فساأهم عن التكبير في العيد فقالوا ثمان تكبيرات قال
فذكرت لابن سيرين فقال صدق ولكن اغلظ تكبيرة الفاتحة والمجمل تبين انه ابو عائشة
وباقى السند صحيح واخرج ايضا بسنده عن كردوس قال قدم سعيه بن العاص في ذي الحجة
فارس الى عبد الله وحذيفة وابي مسعود والنضاري وابي موسى الاشعري فساأهم عن التكبير
فاسندوا منهم الى عبد الله فقال عبد الله يقوم فكبیر ثم يكبر ثم يكبر ثم يكبر فيقرأ ثم يكبر
يركع ويقوم فيقرأ ثم يكبر ثم يكبر ثم يكبر ثم يكبر الاربعة ثم يركع واخرج ايضا عن ابن عباس
قال لما كان ليلة العيد ارسل الوليد بن عقبة الى ابن مسعود وابي مسعود وحذيفة والاشعري
فقال لهم ان العيد عندا فكيف التكبير فقال عبد الله يقوم فكبیر اربع تكبيرات ويقرأ بفاتحة
الكتاب وسورة من المفصل ليس من طولها ولا من قصارها ثم يركع ثم يقوم فيقرأ فاذا
فرغت من القراءة كبرت اربع تكبيرات ثم يركع بالاربعة واخرج ايضا عن جابر بن عبد الله
وسعيه بن المسيب قال اتبع تكبيرات ويؤلى بين القرائتين واخرج عن عبد الله بن
الحارث قال صلى بنا ابن عباس يوم عيد فكبیر تسع تكبيرات فساأ في الادلى واربع في
الآخرة قال الحافظ في التلخيص اسناده صحيح وردى ذلك عن مسروق والاسود والنس
وابي قلابة وابي جعفر والحسن ومحمد والشعبي والمسيب والمغيرة بن شعبة وغيرهم ذكرت
اسانيدها في شرح الاجازة كما لا يخفى وروى البيهقي في التلخيص اكثر من هذا الاثر وروى محمد بن
الحسن في الآحاد عن ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم عن ابن مسعود انه كان قائما في مسجده
الكويتية ومعه حذيفة وابو موسى الاشعري فخرج عليهم الوليد بن عقبة وهو امير الكوفة
يومئذ فقال ان غدا عيدكم فكيف اصنع فقالا اخبره يا ابا عبد الرحمن فامر ابن مسعود
ان يصلي بغیر اذان ولا اقامة وان يكبر في الاولى خمسا وفي الثانية اربعا ويؤلى بين
القرائتين وان يخطب بعد الصلوة على راحلته وهذا اثر صحيح قال بحفزة جماعة من الصحابة
ومثل هذا يحمل على الرفع لانه لنقل اعداد الركعات وقول البيهقي هذا راى من جهة عبد الله
والحديث المسند ما عليه من عمل المسلمين اولى ان يتبع رده ابو عمر في التمهيد فقال مثل
هذا لا يكون رأيا ولا يكون الا توقيفا لانه لا فرق بين سبع واثني عشر من جهة الراى والقياس
وقال ابن رشد في القواعد معلوم ان فعل الصحابة في ذلك توقيف اذ لا يدل القياس
في ذلك وقد وافق جماعة من الصحابة ومن بعدهم وما روى عن غيرهم خلاف ذلك غاية
المعاصرة ويترجح بابن مسعود والاحاديث السنية وقبح فيها الاضطراب واثر ابن مسعود
سالم من الاضطراب وبه يترجح المرفوع الموافق ليلغص من شرح الاجازة وذكر فحين وافق
النفيسة في ذلك ابن مسعود وابا موسى الاشعري وحذيفة بن اليمان وعقبة بن عامر وابي
الزبير وابا مسعود البدرى وابا سعيد الخدري والبراء بن عازب وعمر بن الخطاب وابا
هريرة رضى الله تعالى عنهم اجمعين والحسن البصري وابي سيرين وسفيان الثوري قال
وهو رواية عن احمد وحكاها البيهقي في صحيحه مذهبها لابن عباس وذكر ابن الهمام في التمهيد
انه قول ابن عمر قلت ورجح اصحابنا قول ابن مسعود والعمد والموضع لانه لا ترد في قوله
ولا اضطراب فانه قال قولنا واحد في اقول غيره تعارض واضطراب ولان قوله يعني الزيادة
على التسع واقول غيره تثبت والتفق موافق للقياس اذ القياس ينشئ ادخال زيادة
الاذا في الصلوة قياسا على غيرها من العلوات ولا شك ان الاخذ بالموافق بالقياس
اولى ولان الجهر بالتكبير وهو ذكر من لفت للنصوص والاصول فالأخذ بالمتيقن اولى الخ ١٢-
قوله قال الامام مالك في رجل وجد الناس قد انصرفوا في الصلوة فادخلوا في الصلوة
اي صلوة العيد راى الامام لا يرى استئنا ناعليه صلوة لاني الفصل ولا في بيته لان
صلوة العيد عنه سنة لجساعة الرجال الاحرار فمن فاتته تلك السنة لم يلزمه
صلواتها قال ابن عبد البر ١٣-

[illegible]

٢٢٢ عن يزيد بن رومان عن صالح بن خوات عن علي بن محمد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم ذات الرقاع صلوة الخوف ان طائفة صفت معه وصفت طائفة وجاءه العدو وفصل بالحق معه ركعة ثم ثبت قائما واتموا لانفسهم ثم انصرفوا فصفا وجاءه العدو وجاءت الطائفة الاخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت من صلواته ثم ثبت جالسا واتموا لانفسهم ثم سلم بهم **٢٢٣** عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد عن صالح بن خوات الانصاري ان سهل بن ابي حنيفة الانصاري حدثه ان صلوة الخوف ان يقوم الامام ومعه طائفة من اصحابه وطائفة مواجهة العدو فيركع الامام ركعة ويسجد بالذي معه ثم يقوم فاذا استوى قائما ثبت واتموا لانفسهم الركعة الباقية ثم يسلمون وينصرفون والامام قائم فيكونون مواجهة العدو ثم يقبل الآخرون الذين لم يصلوا فيكبرون وراء الامام فيركع بهم ويسجد ^{الركعة} ثم يسلم فيقومون فيركعون لانفسهم الركعة الثانية ثم يسلمون **٢٢٤** عن نافع بن عبد الله بن عمر كان اذا سئل عن صلوة الخوف قال يتقدم الامام وطائفة من الناس فيصلى بهم الامام ركعة وتكون طائفة منهم بينه وبين العدو ولم يصلوا فاذا صلى الذي معه ركعة استأخروا مكان الذين لم يصلوا ولا يسلمون ويتقدم الذين لم يصلوا فيصلون معه ركعة ثم ينصرف الامام وقد صلى ركعتين فيقوم كل واحد من الطائفتين فيصلون لانفسهم ركعة ركعة بعد ان ينصرف الامام فيكون كل واحد من الطائفتين قد صلوا ركعتين فان كان خوفا واشد من ذلك صلوا رجلا قايما على اقدامهم وركبا مستقبلي القبلة او غير مستقبلها قال يحيى قال مالك قال نافع

له قوله

يوم ذات الرقاع واختلف اهل السير في اى سنة كانت هذه الغزوة فقيل سنة اربع وربع جزم ابن الجوزي في الثلث وقيل سنة خمس وقيل سنة ست وقيل سنة سبع قال ابن اسحق كانت في جمادى الاولى وكذا قال ابن عبد البر انها في جمادى الاولى سنة اربع قال العيني واختلفوا في سبب تسميتها بذلك فقيل لما لغوا في ارجلهم من الفرق وقيل لانهم رجعوا فيها رايهم وقيل بنحو فيها يقال له ذات الرقاع نزولوا تحتها وقيل بل الارض كانت ذات اللون تشبه الرقاع وقيل بل تعلم كان بها سودا وبياض قال ابن حبان وقيل بجبل هناك فيه ينحدر ولعل هذا مستند ابن حبان وقيل جبل نخيل ورجح السيلي والنووي الاول ويمثل ان يكون سميت بالجموع صلوة الخوف لاختلاف بين اهل السير والحديث والفقه في انه صلى الله عليه وسلم صلى صلوة الخوف بذات الرقاع نعم اختلفوا في انها هي اول ما صلته او صلى قبلها بموضع آخر ان طائفة قال الالباني قال الشافعي لا ينبغي ان تكون الطائفة التي مع الامام اقل من ثلثه وكذلك الباقية لقوله تعالى فاذا سجدوا اما وضيمير الجمع واقلها ثلثه ثم ظاهر الحديث ان الامام يقسم الجيش لطائفتين متساويتين وقال بعضهم ينبغي ان تكون الطائفة الاولى اكثر لان العدو وانما يتمكن من الفرصة في ثانی حال الخوف قال الزرقاني كذا في اكثر النسخ وفي بعضها صلوات قال النووي هما صيحيان الجموع صلى الله عليه وسلم **٢٢٥** قوله وصفت طائفة بالرفع اى اصطفاوا يقال صف القوم اذا صاها واصفا قال العيني لا فرق بين ان يكون احده الطائفتين اكثر من الاخرى عددا وتساوى عددهما لان الطائفة تطلق على القليل والكثير حتى على الواحد لكن قال الشافعي اكره ان يكون كل طائفة اقل من ثلثه لانه اعداد عليهم ضمير الجمع في الآية الجواب بكرة الواو ومنها العدوى مقابلهم منصوب على الظرفية وفي رواية تجاه العدو بالباء بدل الواو قال القاري فصل بالحق مع صلى الله عليه وسلم ركعة ثم لما قام الى الركعة الثانية ثبت حال كونه قائما واتموا اى الذين صلى بهم الركعة الاولى لانفسهم ركعة اخرى ثم انصرفوا بعد سلامهم على الظاهر ولم يروى رواية تفريح السلام بهنبا بعد صرح بالسلام جمع من الشراح وهو الوجه وليزيد ايضا تهويب الى داود على حديث الباب اذ صرح بالسلام وايضا الشافعية والى بلة اختاروا هذه الصفة من الصفات وصرحوا في فروعهم بالسلام للطائفة الاولى وايضا فرق المشايخ بين هذا الحديث وبين حديث القاسم الا في سلام الامام بل هو منفرد او مع الطائفة ولم يفرقوا بغير ذلك وسيأتى التفريح فيه بسلام الطائفة الاولى فمن قال في حديث يزيد بن رومان هذا انصرفوا بغير السلام وهم من فصفوا وجاءه العدو اى من غير صلوة ولا جل ذلك رجعت الشافعية هذه الصفة لما فيها من وقوف الطائفتين قبالة العدو في غير صلوة **٢٢٦** قوله وجاءت الطائفة الاخرى التي كانت في وجاه العدو فصلى بهم الركعة التي بقيت من صلواته صلى الله عليه وسلم ثم ثبت جالسا في التشديد ولم يخرج من صلواته واتموا اى تلك الطائفة التي جاءت بعد لانفسهم الركعة الاخرى ثم سلم النبي صلى الله عليه وسلم بهم اى بتلك الطائفة فصلى كل طائفة ركعة مع الامام وركعت لانفسهم وحصلت للطائفة الاولى فضيلة الاحرام مع صلى الله عليه وسلم وحصلت للطائفة الثانية فضيلة السلام مع صلى الله عليه وسلم وهذه كيفية احدى الصفات التي اختارها الشافعية **٢٢٧** قوله حدث اى صالحا وهذا موقوف ان صلوة الخوف اى صفتها ان يقوم الامام نذرا في رواية القطان عن

يحيى بن سعيد الانصاري بهذا السنه مستقبل القبلة ومعه طائفة من اصحابه اى احدهما معه وطائفة اخرى مواجهة العدو فيركع الامام ركعة ويسجد بالذين معه ولفظ رواية القطان فيصلى بالذين معه ركعة ثم يقوم الامام فاذا استوى قائما ثبت ساكنا واتموا لانفسهم الركعة الباقية ثم يسلمون بعد اداء الركعتين وينصرفون من هذا المكان والامام قائم في مكانه فيكونون وجاه اى مقابل العدو ثم يقبل الآخرون اى الطائفة الثانية الذين لم يصلوا فيركعون وراء الامام فيركع بهم الامام الركعة التي بقيت عليه ويسجد ثم يسلم الامام منفردا فيقومون اى هذه الطائفة الثانية فيركعون لانفسهم الركعة الثانية وفي النسخة المصرية الباقية اى عليهم ثم يسلمون والفرق بين هذه الرواية والرواية السابقة ان في هذه الرواية يسلم الامام منفردا وفي الرواية المتقدمة يسلم مع الطائفة الثانية بعد اداها الركعة الباقية قال ابن عبد البر وهذا الذي رجح اليه مالك بعد ان قال يحيى بن يزيد بن رومان وانما اختاره ورجح اليه لقياس على سائر الصلوات ان الامام لا ينظر المأموم وان المأموم انما يقف بعد سلام الامام قال وفي الحديث موقوف عند رواية الموطأ ومثله لا يقال بالراى وقد جاء مرفوعا مسندا **٢٢٨** قوله كان اذا سئل ببناء المأموم من صفة صلوة الخوف قال وسيأتى الكلام على رفعه ووقفه في آخر الحديث يتقدم الامام وطائفة من الناس حيث لا يبلغهم سهام العدو فيصلى بهم الامام ركعة وتكون طائفة اخرى منهم بينه وبين الامام ومن معه وبين العدو لم يصلوا ثم يسلم العدو فاذا صلى الذين معه اى الامام وهي الطائفة الاولى ركعة استأخروا مكان الذين لم يصلوا اى الطائفة الثانية فيكونون في وجه العدو ولا يسلمون بل يبتعدون في صلواتهم ويتقدم الذين لم يصلوا الى الامام فيصلون معه ركعة ثم ينصرف الامام من صلواته بالتسليم وقد صلى ركعتين فيقوم كل واحدة من الطائفتين فيصلون لانفسهم ركعة ركعة بالشكر بعد ان ينصرف الامام من الصلوة فيكون الامام وكل واحدة من الطائفتين قد صلوا ركعتين ركعتين قال المافظ لم تختلف الطرق عن ابن عمر في هذا ظاهره انهم اتوا في حالة واحدة ويمثل انهم اتوا على التقارب وهو الراجح من حيث المعنى والالزام ضياع الحراسة المطلوبة و افراد الامام وحده **٢٢٩** قوله فان كان الامر خوفا بالنسب في جميع النسخ وفي البخاري بالرفع اى كان هناك خوف هو اشد من ذلك الذي تقدم بان لا يكون معه الاصطفا وغير ذلك صلوا بحسب المكان رجالا بكرة الراد وتخفيف الجيم جمع رجالا بغير الراء بمعنى الرجل عند الركاب وقيل بغير الراء وتشديد الجيم جمع رجال والاضمار بالتحفيف جمع رجال قاله القاري قال الرازي في تفسيره الرجل اسكن على رجله ما شيا كان او واقفا الخ قايما جمع قائم وقيل مصدر بمعنى اسم الفاعل اى قائمين على اقدامهم تفسير لقوله رجالا زاد مسلم في رواية له قومي اياه اوركبا تاجع راكب واو لتخيمه او الابهة او التلويح قال تعالى فان خفتهم فرجالا او ركبا تا مستقبل القبلة او غير مستقبلها قال الزرقاني وهذا قال الجمهور لكن قال المالكية لا يصنعون ذلك حتى ينحشوا فوات الوقت الخ وقال المافظ قال ابن المنذر كل من احفظ عنه من اهل العلم يقول ان المطلوب يصل على دابته يوم ليلته وان كان طالبا نزل فصل على الارض قال الشافعي الا ان ينقطع عن اصحابه فيخاف عود المطلوب وعرف بهذا ان الطالب فيه التفصيل بخلاف المطلوب ووجه الفرق ان شدة الخوف في حق المطلوب ظاهر لتحقيق السبب بخلاف الطالب فلا يخاف استيلاء العدو الخ **٢٣٠**

لا اري عبد الله حدثه الا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم **م**الك عن يحيى عن سعيد بن المسيب انه قال قال صلى الله عليه وسلم **ص**لوا في الظهور والعصر يوم الخندق حتى غابت الشمس قال يحيى قال مالك وحديث القاسم بن محمد عن صالح بن خوات احب ما سمعت الى في صلوة الخوف العمل في صلوة كسوف الشمس **م**الك عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت خسفت الشمس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس فقام فاطال القيام ثم ركع فاطال الركوع ثم قام فاطال القيام وهو دون القيام الاول ثم ركع فاطال الركوع وهو دون الركوع الاول ثم رفع فمسجد ثم فعل في الركعة الأخيرة مثل ذلك ثم انصرف وقد تجلّت الشمس فخطب الناس فحمد الله

له قوله ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر يوم غزوة الخندق وهي غزوة الاحزاب جهودا للمغازي على انما في شوال سنة خمس والبخاري على انما في شوال سنة اربع وقوى المافظ قول اهل المغازي حتى غابت الشمس وقد اجتمعوا على انه صلى الله عليه وسلم قد فات شئ من الصلوات في غزوة الاحزاب واختلفوا بهتاك في موضعين الاول في تعيين الغواصة والمج بين ما ورد في ذلك من الروايات المختلفة والثاني في سبب الغوث اما الاول فحديث الباب يدل على ان الغاثة صلوات الظهر والعصر وفي حديث ابن مسعود عنده انه صلى الله عليه وسلم شغلوه صلى الله عليه وسلم من الظهر والعصر والمغرب وصلوا بعد صوي من الليل وذلك قبل ان ينزل الله في صلوة الخوف فرجال اوردوا ما قال البخاري ودواه ابن ابي شيبة وعبد الرزاق والبيهقي و الشافعي والدارمي والبيهقي الموصلي وفي حديث ابن مسعود عن الترمذي والنسائي انهم شغلوه عن اربع صلوات يوم الخندق حتى ذهب من الليل ما شاء الله قال المافظ في قوله اربع تجوز لان الشاذ لم تغتف واما الثاني فيقول اخرضا صلى الله عليه وسلم نيا نيا ولؤيده ما روى احمد بن حنبل عن ابن لبيبة عن ابي جعفر عبيد بن سباع قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الاحزاب صلى المغرب فلما فرغ قال بل علم احد منكم اني صليت العصر قالوا لا يا رسول الله صليت فامر المؤذن فقام فصلّى العصر ثم اعاد المغرب كذا في العيني قال المافظ وفي صفة هذا الحديث نظر لانه مخالف لما في الصحيحين من قوله صلى الله عليه وسلم لعمر الله ما صليتما ويكن الجمع بينهما يتكلف الخ قلت ويكن ان يجمع بانه صلى الله عليه وسلم كان نبيها عند الاداء ثم لما استفسر عن القوم وتحقق الغوث جاد اذا ذاك عمرنا فخر قصته فقال صلى الله عليه وسلم والشد ما صليتما وقيل كان عمدا فيقول كانت قبل نزول صلوة الخوف واليه مال المافظ في الفتح وصرح به مواضع من كتابه وبه جزم ابن القيم في البدعي والقرطبي في شرح مسلم والقاضي عياض في الشفاء وحكاها ابن رشد عن الجمهور **هـ** قوله وحديث القاسم بن محمد بن ابي بكر عن صالح بن خوات المذكور قبل ذلك احب ما سمعت الى في صلوة الخوف وتقدم ما قال ابن عبد البر الذي رجح اليه مالك بعد ان قال بحديث يزيد بن رومان وعلم منه ان ما في ابي داود وقال مالك وحديث يزيد بن رومان احب ال قوله المرجوح عنه قال الدارقطني بعدما اخرج حديث يزيد بن رومان قال ابن وهب قال مالك احب الى هذا ثم رجح وقال يكون قضا ثم بعد السلام احب الى **هـ** قوله خسفت بفتح الخاء والسين لازم او بالضم فاكسر على انه متعد وحكى ابن الصلاح منه ولم يبين دليلا الشمس بالضم في عداي زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم زاد في رواية الصحيحين فبفت مناديا للصلوة جامعة وينادي بها عند الخففة كما مر في الدر المنثور فصل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس استدرك بعد ذكره الموضوع على انه صلى الله عليه وسلم كان يحافظ على الوضوء وليس بشئ الا ان الدوام على الطهارة جدير بما صلى الله عليه وسلم نعم يصح الاستدلال بها على الجملة وذكر ابن رشد اتفاق الائمة على الجماعة فيها وقال الشوكاني ذهب مالك والشافعي واهل الجمهور العلماء الى ان صلوة الكسوف والخسوف تسن الجماعة وقيل الجماعة شرط فيها و بوب البخاري صلوة الكسوف جماعة قال المافظ اي ان لم يحضر الامام الراتب فيؤم لهم بعضهم وبه قال الجمهور عن الثوري ان لم يحضر الامام صلوا فزاد وقال العيني اشار بهذا الى انها بالجماعة سنة وقال صاحب الذخيرة من اصحابنا الجماعة فيها سنة ويصلي بهم الامام الذي يصلي الجمعة والعيد وفي المرفي في يؤم فيها امام جهيم باذن السلطان لان اجتماع الناس بها واجب فتنه وخلا ولم يقمها الامام صلى الله عليه وسلم في الناس فزاد في الدر المنثور يصلي بالناس من يملك اقامة الجمعة ركعتين قال ابن عابدين بيان للسبب يعني فعلها بالجماعة اذا جاهد امام الجمعة والا فلا تستحب الجماعة بل تفصل فزاد في هذا ما روى في غير رواية في اصول لكل امام مسجد ان يصلي بجماعة في مسجده فيقال في البهائم ثم هذه الصلوة تقام بالجماعة لانه صلى الله عليه وسلم اقامها بالجماعة ولا يقيمها الا الامام الذي يصلي بالناس الجمعة والعيد فاما ان يقيمها كل قوم في مسجدهم فلا يردى من ابي حنيفة والجمهور والصحيح ظاهر الرواية لان اداء هذه الصلوة بالجماعة عرفت باقامته صلى الله عليه وسلم فلا يقيمها الا من هو قائم مقامه **هـ** قوله فقام فاطال القيام بطول القراءة وفي الرواية الآتية نحو ما من سورة البقرة وطول القراءة فيها مستحب عند الكل وجعلها الشافعية ردة في فروعهم ثلث صور احدها كالتواكل والكل منها ركعتين في كل ركعة مع الاختصار على القائنة فقط والثاني وهو الاكل منها ان يصلي بركعتين في كل ركعة مع تطويل القراءة وذكر في شرح

الاجاز من الشافعية استحباب الاطالة وان لم يرض القوم ومن ابن الهمام انها مستثنى من كراهية لتأويل الخ ثم ركع الركوع الاول فاطال الركوع قال المافظ لم ارفى شئ من الطرق بيان ما قال فيه الا ان العلماء اتفقوا على انه لا قراءة فيه واما فيه الذكر من تسبيح وتكبير ونحوهما وفي فروع الشافعية والحنابلة يسبح قدما منه من البقرة وفي فروع المالكية كالقيام الذي قبله ثم قام الى القيام الثاني من الركعة الاولى فاطال القيام في رواية ابن شهاب ثم قال سمع الله من حمده وزاد من وجه آخر عندنا وبك الحمد واستدل به على استحباب الذكر المشروع في الاعتدال في هذا القيام واستشكله بعض متأخري الشافعية من جهة كونه قيام قراءة لقيام اعتدال بدليل اتفاق العلماء من قال بزيادة الركوع في كل ركعة على قراءة القائنة فيه وان كان محمد بن مسلمة المالكي خالف فيه والجواب ان صلوة الكسوف جاءت على صفة مخصوصة فلا مدخل للقياس فيه بل كل ما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم انه فعل فيها كان مشروعاً لانها اصل برأسه قال المافظ والحاصل ان هذا الاعتدال انكر بعض الشافعية فيه التيسيع والتجديد وانكر محمد بن مسلمة فيه القائنة والجمهور على اثبات كل منهما ثم ركع ثانيا فاطال الركوع قدر في الاقتناع تسبيح الركوع الثاني قدر ثمانين آية وقريب منه ما في فروع المالكية والحنابلة وهو دون الركوع الاول ولذا فرقوا بينهما بقدر عشرين آية لكن الائمة الثلاثة اختلفوا فيها بينهم اي الركوعين منها فرض ومدرك ايها يكون مدرك الركعة فحقى شرح الاقتناع من ادرك الامام في ركوع اول من الركعة الاولى اهل السنة ادرك الركعة كما في سائر الصلوات ومن ادرك في ركوع ثان او قيام ثان من اي ركعة فلا يدرك شيئا **هـ** قوله ثم رفع رأسه من الركوع الثاني قال المافظ لم يقع في هذه الرواية ذكر تطويل الاعتدال الذي يقع السجود بعده ودفع في حديث جابر عند مسلم تطويل الاعتدال الذي يليه السجود ولطف ثم ركع فاطال ثم رفع فاطال ثم سجود وقال النووي هي رواية شاذة مخالفة فلا يعمل بها او المراد زيادة الطائفة في الاعتدال لا طائفة نحو الركوع وتقرب ما رواه النسائي وابن خزيمة وغيرهما من حديث عبد الله بن عمر وايضا فيه ثم ركع فاطال حتى قيل لا يرفع ثم ركع فاطال حتى قيل لا يسجد ثم سجود فاطال الحديث رواه ابن خزيمة من طريق الثوري عن عطارد بن السائب والثوري سمع عنه قبل الاختلاف فالحديث صحيح الخ ولفظ النووي قول في حديث جابر ثم رفع فاطال ظاهرة ان طول الاعتدال الذي على السجود لا ذكر له في باقي الروايات ولاني رواية جابر من غير جهة الى الزبير وقد نقل القاضي اجماع العلماء على انه لا يطول الاعتدال الذي يلي السجود وحينئذ يجاب عن هذه الرواية بما بين احدهما انها شاذة مخالفة لرواية اكثر من فلا يعمل بها والثاني ان المراد بالاطالة تنفيس الاعتدال ومدة قليلا لا طائفة نحو الركوع **هـ** قوله ثم فعل في الركعة الأخيرة بكسر الخاء في الثانية مثل ذلك اي كما فعل في الاول وسأيت تفصيلها في الرواية الآتية وذكر الغاكة في ان في بعض الروايات تقدير القيام الاول نحو البقرة والثاني نحو اعران والثالث نحو السار والاربع بنحو المائدة واشكل عليه بان المتعاران القيام الثالث اقصر من الثاني والسادس اطول من آل عمران واجاب عنه الزرقاني بانه اذا اسرع بقراءتها ورتل آل عمران كانت اطول وتغيب الغاكة في بان الحديث لا يعرف واما هو قول الفقهاء واما المعروف في حديث ابن عباس اوله اي ذكر البقرة فقط **هـ** قوله فخطب الناس بهذا ايضا مختلف عند الائمة قال الامام الشافعي واستثنى وغيرهما بسببه الخطبة فيها خلافا لائمة الثلاثة قال في نيل المارب قال في الفروع لا تشرع لها خطبة واما قالابي حنيفة ومالك والشافعي والروافض ولا يشرع لها خطبة لانه عليه الصلوة والسلام امر بهادون الخطبة الخ قلت لكن المالكية ندوا بعد ذلك الوعظ قال في الشرح الكبير وندب وعظ بعد الصلوة الخ ولا خلاف في ذلك بين الائمة الثلاثة للحنفية وقال العيني حديث الباب صريح في الخطبة وبها قال الشافعي واستثنى وابن جرير ولفقها اصحاب الحديث وقال ابو حنيفة ومالك واهل لا خطبة فيها قالوا لان النبي صلى الله عليه وسلم امرهم بالصلوة والكبير والصدقة ولم يأمرهم بالخطبة ولو كانت سنة لأمروهم بها ولانها صلوة كان يفعلها المنفرد في بيته فلم يشرع لها خطبة واما خطبة صلى الله عليه وسلم بعد الصلوة ليعلم حكما فكانه محقق به وقيل خطب بعد صلاتها بل يروى عن قولهم ان الشمس كسفت لموت ابراهيم كفي الحديث الخ قال الهامي قوله فخطب الناس يريد ان يكلمهم على نظم الخطب فيه ذكر الله تعالى وحمده وثنائه ووعظ الناس وليس بخطبة يرد في لما المنبر ويجلس في اولها ويمنها هذا قول مالك والبيهقي على من ان هذه صلوة نفل لم يجر فيها بالقراءة فلم يكن من سننها الخطبة كما في النوازل الخ **هـ**

واثنى عليه ثم قال ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت احد ولا يحيا به فاذا رأيتما ذلك فادعوا الله وكبروا و
تصد قوا ثم قال يا امة محمد والله ما من احد اعير من الله ان يزني عبده او تزني امته يا امة محمد والله لو تعلمون ما اعلم لصنعتكم
قليلا ولكيتم كثيرا **الك** عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عباس انه قال خسفت الشمس فصلى
رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس معه فقام قيا ما طويلا قال نحو من سورة البقرة قال ثم ركع ركوعا طويلا ثم رفع راسه فقام قيا ما
طويلا وهو دون القيام الاول ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون الركوع الاول ثم سجد ثم قام قيا ما طويلا وهو دون القيام الاول ثم
ركع ركوعا طويلا وهو دون الركوع الاول ثم رفع فقام قيا ما طويلا وهو دون الركوع الاول ثم سجد ثم انصرف وقد تجلت الشمس فقال ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت احد ولا يحيا به فاذا رأيتما ذلك

الح قوله ثم قال ان

الشمس والقمر آيتان الآية في كلام العرب الحلامة وقوله من آيات الله يحتمل ان يريد به
ان ذلك من آياته التي يستدل بها على وحدانيته وقدرته وعظمته ويحتمل ان يريد به انها
من علامات تخويله وتحميده بآياته وسطوته قال عز اسمه وما نزلنا بالآيات الا تخويفا
قال الباقى وفيه رد على بعض فرق الفناء كانوا يعطلونها فبين انما آيتان مخلوقتان كسائر
المخلوقات يطرأ عليهما النقص والتغيير لا يخسفان بفتح فسكون ويجوز هم اوله وحكى ابن
الصلاح منع لموت احدكم توهم البعض تبعها لما كان عليه اهل الجاهلية ان الكسوف
لا يكون الا لموت عظيم ولا حياة ذكره تبعا والافهم لم يكونا قائلين بان لهيات احد كنه
صلى الله عليه وسلم رفع توهم من يقول لا يلزم من نفى كونه سببا للفناء ان لا يكون سببا
لانعدامه فاذا رأيتما ذلك اى الكسوف في احداهما لا يستلزم كسوفها
معاني وقت واحد عادة فادعوا الله وكبروا امر بالعدو والكبير والشا لانهما مما يقرب
به اليه ويستجلب رضاه تعالى ويستخرج بأسر وسطوته وقصد قوا وبوب به البخارى في
صحيحه ابهاما به فقال باب الصدقة في الكسوف وذلك لما ورد ان الصدقة تطفى
غضب الرب **١٢** قوله ثم قال صلى الله عليه وسلم يا امة محمد خالطهم بذلك
الهدى المعنى الشفقة كما يقول احدنا بنى وعدل عن قوله يا امي لان المقام موضع تحذير
وفي قوله امي اشعار بالشكر والثناء باليمين تأكيد والافكار على الله عليه وسلم
مما لا يدب فيه قاله الزرقاني وزيادة اليمين ليست في النسخ المصرية ما من احد غير
بالنصب على انه الخبر ولفظ من زائدة ويجوز الرفع على لغة نعيم والجر على انه صفة لاحد
والخبر محذوف قاله الحافظ وقال ايضا هو اهل تفضيل من الغيرة بالفتح وهى في اللغة
تغير يحصل من الخيبة والافتة اى ما من احد اشبه غيرة من الله عز وجل واصل الغيرة في
الزوجهين والابوين وكل ذلك محال على الله تعالى لانه منزه عن كل تغير ونقص فتعين
حمل على الجاهل فقل لما كانت غيرة صون المحرم ومنعهم وزجرهم بقصد اليهم اطلاق
عليه ذلك لكونه منع من فعل ذلك وزجر فاعلم وتوعده فومر باب تسمية الشئ بما يشرب
عليه قال الطيبي وغيره وجه اتصال هذا المعنى بما قبله من قوله فاذا ذكر الله الخ من جهة انهم
لما امروا باستدفاع البلاد بالذكور والعدو والصلوة والصدقة ناسب ودعم من الخاص
التي هى من اسباب جلب البلاد وخص منها الزنا لانه اعظمها قال الحافظ ان يزني عبده
متعلق بما غير اى على ان يزني عبده او تزني امته قال الزرقاني خصما بالذكر رعاية لحن الادب
مع الله عز وجل لتزهر من الزوجة والاهل من يتعلق بهم الغيرة غالبا ثم كرر التأكيد تأكيد
فقال يا امة محمد وفيه ايضا ادب الواعظ ان يبالغ في التواضع في الوعظ فانه اقرب الى
القبول وانتفاع السامع والله لو تعلمون ما اعلم من عظيم قدرته تعالى وشدة انتقامه
حفظنا الله منه وما راى اذ ذاك من الناظر القبيحة من اهل النار ومن سعة رحمة وحلمه
سترنا الله تعالى بها بعضه وذكره او المعنى لو دام عليكم كما دام على فان علمه صلى الله عليه
وسلم متواصل بخلاف علم غيره قاله الحافظ لعلكم قليلا اى في زمان قليل وقيل القلة
بهنا بمعنى العدم وبليكم كثير اخوفا من الله عز وجل او لتفكرم فيها تعلمون او لما فأنكم
من رحمة عز اسمه وقول الملب الخاطب منه الانصار لما كانوا عليه من محبة الله والوفاء
لادليل عليه سيما اذ كانت القصص في آخر زمنه صلى الله عليه وسلم وروى عليه جماعة سيما
الزبير بن المنذر بالغ عليه في الرد والتشجيع وفي الحديث تزجج التحويل في الوعظ على
التوسع بالترخيص **١٣** قوله خسفت الشمس زادت الشمس زاد الغنى على عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم والناس معه في رواية الهامة فقام قيا ما طويلا زاد في
بعض النسخ بعد ذلك لفظ قال وللحاجة اليه نحو من سورة البقرة فقام قيا ما طويلا زاد في
كانت سرا وكذلك قول عائشة رضى في بعض طرق حديثها فخرت قرأتها قرأتها

بسورة البقرة واختلفت الائمة في ذلك فقال بالجهر ابو يوسف ومحمد صاحب ابى حنيفة
واحمد واسحق وابن خزيمة وابن المنذر وغيرهما من محدثي الشافعية وابن العربي من المالكية
وقال الطبري بخبر بين الجهر والاسرار وقال الائمة الثلاثة يسرى الشمس ويخبر
في القرك في الفتح وفي البداية لا يجهر بالقراءة عند ابى حنيفة ويخبر عند ابى يوسف و
قول محمد مضطرب ذكر في عامة الروايات قوله مع ابى حنيفة وفي النسخ عن محمد روايتان ابو
قال النودى منه بهنا ونذهب مالك وابى حنيفة الليث بن سعد وجمهور
الفقهاء انه يسرى كسوف الشمس ويخبر في خسوف القمر واحكامه النودى عن مالك
هو المشهور عنه بخلاف ما حكى عنه الترمذى من الجهر فذكر على عن مالك الاسرار ابن المنذر
في الاشراف دامن عبد البر في الاستدراك قال المازدى ان ما حكاه الترمذى عن مالك
رواية شاذة ما وقفت عليه في غير كتابه قال وذكر صاحب ابن شعبان عن الواقدى عن
مالك وقال القاضى عياض في الاكمال والقرطبي في المغنم ان معن بن عيسى والواقدى
رويا عن مالك الجهر مشهور قول مالك الاسرار قاله العيني وقال ابن العربي في العارضة
اختلف قول مالك فزوى المصنفون انه يسر وروى المدنيون انه يخبر والجهر عندى اولى
ويحتمل انه صلى الله عليه وسلم فعل الوجين لبيان الجواز الخ وفي المدونة قال مالك
لا يجهر بالقراءة فيها قال وتفسير ذلك انه صلى الله عليه وسلم لوجهه بشئ فيها لعرف قال
الحافظ واحتج الشافعى بقول ابن عباس قرأ نحو من سورة البقرة لانه لو جهر لم يسمع الى
تقديره وتعقب باحتمال ان يكون بعيدا من ذكر الشافعى تعديدا عن ابن عباس انه
صلى بجنب النبي صلى الله عليه وسلم في الكسوف فلم يسمع من قرأ الخ قال الزرقاني و
قول بعضهم ان ابن عباس كان صغيرا فقام آخر الصفوف فلم يسمع القراءة فخر المدونة
مردود بقول ابن عباس فمت الى جانب النبي صلى الله عليه وسلم فما سمعت من حرفا
قاله ابو عمرو واحتج ايضا من قال بالاسرار حديث سمرة بن جندب قال صلى بنا النبي صلى
الله عليه وسلم في كسوف الشمس لسمع له صوتا رواه الترمذى والبوداوى والنسائي
وابن ماجه والطحاوى اخرجه من اربعة طرق وقال الترمذى هذا حديث حسن صحيح قال
الزبيلى ودواه ابن جان في صحيحه مطولا بلفظ ابى داود ودواه الحاكم في المستدرک مطولا
ومختصرا وقال صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه واما حديث ابن عباس فرواه احمد في
مسنده وكذلك ابو يعلى الموصلى في مسنده وابو نعيم في الحلية والطبراني في معجمه والبيهقى
في المعرفة من طريق ابن ابي عمير كما رواه احمد من طريق الحكم بن ابان كما رواه الطبراني ومن
طريق الواقدى كما رواه ابو نعيم ثم قال وهو لا وان كانوا لا يسمع بهم كنهم مدورين بينهم
توافق الصيغة عن ابن عباس انه قرأ نحو من سورة البقرة كما اخرجاه في الصحيحين و
رواها ايضا حديث عائشة فخرت قرأتها ورواها ايضا حديث سمرة واما الجهر عن
الزهرى فقط وهو وان كان حافظا فيفسه ان يكون العدو اولى بالحفظ من الواحد الخ
وحكى البيهقى عن الامام احمد حديث عائشة رضى بالجهر بنفرد الزهرى وقدره وينا من طريق
آخر عن عائشة ثم عن ابن عباس ما يدل على الاسرار بها الخ قلت واوله الجمهور بان يحمل
على خسوف القمر كما بسطه الحافظ في الفتح وتعقب برواية الاسا على اذ فيها التفرغ
بكسوف الشمس واوله الاخرين بجهرية او اثبتين على انه رواية الرجال في ذلك اولى
كذا في شرح الاحياء وفي البداية وابى حنيفة روى حديث سمرة وابن عباس وقال صلى
الله عليه وسلم صلوة النادر عباد لان القوم لا يقدرون على التأمل في القراءة لتغير
غرة القراءة مشتركة لاشتغال قلوبهم بهذا الغرض كما لا يقدرون على التأمل في سائر
الايام في صلوة النادر لاشتغال قلوبهم بالمكاسب وحديث عائشة رضى يعارض بحديث
ابن عباس فبقي الاعتبار الذي ذكرنا من طواهر الاحاديث الاخر ونحل ذلك على انه جهر
بعضها اتفاقا كما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسمع الآية والاثنتين في صلوة
الطرايانا الخ **١٤**

فاذكر والله قالوا يا رسول الله رأينا لا تناولت شيئا في مقامك هذا ثم رأينا أنك تكلمت فقال اني رأيت الجنة اواريت الجنة فتناولت منها عتقوا ولو اخذته لا كلمتم منه ما بقيت الدنيا ورأيت النار فلما راكبا اليوم منظر اقط افطع ورأيت أكثر أهلها النساء قالوا يا رسول الله قال بكفروهن قيل ايكفرن بالله قال ويكفرن العشير ويكفرن الاحسان لو احسنت الى احدا من الدهركه ثم رأيت منك شيئا قالت ما رأيت منك خيرا قط **ص ٢٢٠** **ك** عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ان يهودية جاءت تسألها فقالت اعاذك الله من عذاب القبر فسألت عائشة رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يعذب الناس في قبورهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عاذنا بالله من ذلك ثم ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات غداة مركبا فحسفت الشمس فوجه ضئي

١٤ قوله ثم رأيناك تكلمت بتناولك وكافين مفتوحين به كليهما عين ساكنة اي تأخرت وتقدمت قال ابو عبيدة تكلمت فتلعبك وهو يدل ان كعب متقدم فتلعبك لازم واختلف اهل اللغة في ان ثلثا في مزيد او رباعي مجرد بسط اليقين وفي رواية مسلم رأيناك كفتفت نفسك بغايين خفيفتين من الكف وهو المنع فقال النبي صلى الله عليه وسلم اني رأيت الجنة بكذا في النسخ المصرية وكذا في روايات الحديث وزاد في النسخ الهندية بعدها اواريت الجنة والمراد رؤية عين بان كشف لادونها فراها على حقيقتها وطوبى السافرة بينما حتى امكن ان يتناول منها كبيت المقدس حيث وصفه لقرينيه وهذا شبه بظاهر الحديث ولؤيده حديث اسماء بلطف دنت من الجنة حتى لو اجترأت عليها ليجتمع بقطاف من قطافها ومنهم من جعل على انما مثلت لاني لا اظن كما تنطبق الصورة في المرأة فزاي جميع ما فيها ولؤيده حديث انس المذكور بلطف لقد عرضت على الجنة والنار انفا في عرض هذه الحائط وفي رواية لقد مثلت لمسلم بقدر صورت ولا يشك بان الانطباع انما يكون في الاجسام الصلبة لانه شرط عادي فيجوز خرق العادة خصوصا للنبي صلى الله عليه وسلم نعم هذه قصة اخرى وقعت في صلوة الظهر ولما لمع ان يرى الجنة والنار مرتين بل مرارا على صور مختلفة والجد من قال ان المراد بالرؤية رؤية العلم قال القرطبي لا محالة في بقائه هذه الامور على ظهورها لا سيما على مذبح اهل السنة فتناولت منها اي الجنة عتقوا بعنهم العين ولو اخذت قيل يجازي هذا قوله فتناولت وجمع بان معنى قوله تناولت وضعت يدي عليه بحيث كنت قادرا على تحويله ولو تمكنت من قطفه وللقعبي ولو اخذت وفي حديث اسماء لو اجترأت عليها وقيل تناولت نفسي ولو اخذت بك حكاية انكراني وليس بجديد وقيل يحمل التناول على تكلف الاخذ لا حقيقة الاخذ وقيل الاداة مقدمة اي ادوت ان اتناول ولؤيده حديث جابر عنده مسلم ولقد مددت يدي وانا اريد ان اتناول من ثمرها تشظى واليه ثم بداني لا انخل ولجهد الزقاني من طريق مرسله ادوت ان اخذ منها قطعا لا يركبه فلم يقدر ولا حد من حديث جابر فيليني وبينه لا كلمتم منه ما بقيت الدنيا قال ابن بطال لم يأخذ العتق ولا من طعام الجنة وهو لا يقضي والدنيا فانية لا يجوز ان يأكل فيها ما لا يقضي وقيل لوراه اناس كان من ايمانهم بالشهادة لا بالانجيل وقيل لان الجنة جزاء الاعمال والجواب بها لا يقع الا في الآخرة وحكي ابن العربي عن بعض شيوخه معنى قوله لا كلمتم ان يخل في نفس الاكل مثل الذي اكل دائما بحيث لا يغيب عنه ذوقه وتغيب بانه رأى فلسفي مبع على ان دار الآخرة لاحقا لثقل لما دامنا هي امثال والحق ان ثمة الجنة لا مقطوعة ولا ممنوعة واذا قطعت خلقت في الحال فلما لمع ان يخلى الله تعالى مثل ذلك في الدنيا اذا شاء ثم بين سعيد بن منصور في روايته من وجه آخر ان التناول المذكور كان بين قيامه الثاني من الركعة الثانية **١٣** **قوله** ورأيت النار وكانت رؤيته صلى الله عليه وسلم النار قبل رؤيته الجنة لرواية عبد الرزاق عرضت على النبي صلى الله عليه وسلم ان رتخاخر من مصلاه حتى ان الناس يركب بعضهم بعضا واذا رجع عرضت عليه الجنة فذهب بشي حتى وقف في مصلاه وسلم من حديث جابر لقده جى بالانجيلين واليه تواترت وفيه ثم جى بالجنة وذلك حين رأيتوني تقدمت حتى قمت في مقامى وزاد فيه ما من شئ توعدونه الا قدرأيت في صلوات هذه وفي حديث سمرة عن ابن خزيمة لقد رأيت منذ قمت اصلى ما انتم لا ترون في دنياكم واخرتم فلم اركبا اليوم المراد باليوم الوقت الذي هم فيه منظر انما نصب لهم اوقط بشد الطاء اي ابدأ اقطع اي التجمع واشنع صفة المنسوب نسب الزرقاني اقطع الى زيادة القعبي ولا يوجد في النسخ المصرية لكنه موجود في النسخ التي بايرينا من النسخ الهندية اي لم منظر مثل منظر رأيت اليوم فحذف المرئي وادخل التشبيه على اليوم لبشاعة ما رأى وقيل الكاف اسم والتقدير

١٥ قوله قالوا اي الصعابة على الظاهر لم يارسول الله باللام في النسخ قال الزرقاني وللقعبي بم بالباء قلت اخبرني البخاري قال صلى الله عليه وسلم بكفروهن بالباد في النسخ الهندية وضبط الزرقاني باللام وعزى اللام الى القعبي وفي الحاشية عن المحلى في اكثر رواة الموطا باللام وهكذا باللام في النسخ المصرية قيل يكفرن بمزة الاستفهام بالشرع عز وجل ولما كان حقيقة الكفر هو الكفر بالله عز وجل سألوا ذلك قال صلى الله عليه وسلم ويكفرن العشير بكذا في النسخ بالواو قال ابن عبد البر بكذا يعني وعده بالواو ولم يرد هذا غيره والمحمول عن مالك من رواية سائر الرواة بلا واو قال المحاذ كذا اليهود عن مالك بلا واو وكذا عند مسلم من رواية حفص عن زيد بن اسلم واقفوا على ان زيادة الواو غلط من يحيى فان كان المراد من تخليط كونه خالف الرواة فهو كذلك واطلق على الشذوذ غلطا وان كان المراد من التخليط ضاها المعنى فليس كذلك لان الجواب طابق السؤال وزاد ذلك انه اطلق لفظ النساء فعم المؤمنة ومنن والكافرة فلما قيل ايكفرن بالله فاجاب ويكفرن العشير كانه قال نعم يقع منن الكفر بالله وغيره لان منن من يكفر بالله ومنن من يكفر الاحسان قال المجد العشير الزوج او المعاشرة قال الراغب العشير المعاشرة كان او معاشرة وفي الجمع العشير الزوج من العشرة وهو الصبة وقيل اراد كل من اكل وقال النبي العشير فاعيل بمعنى معاشرة كالليل بمعنى المواكل من المعاشرة وهي المأكل لظنه وقيل الملازمة قالوا المراد بها الزوج وجملة بعضهم على العموم والعشير ايضا الخليط والمصاحب والالف واللام للبعدان فسر بالزوج وللجلس او الاستغراق ان فسر بالمعاشرة مطلقا ويكفرن الاحسان تفسير لقوله يكفرن العشير لان المراد كفر احسان لا كفر ذاته فالجمله مع الواو مبنية لا ولى لقوله العجنى زيدو كرموا المراد من كفر الاحسان تقطيعه وعدم الاعتراف به او حوجهه وانكاره كما يدل عليه قوله لو احسنت الى احدا من الدهركه بالنسب على الظاهر كراى مدة عز وجل والاموال والزمان كله ما لم تلم رأيت منك شيئا التثوين للتقليل اي شيئا قليلا لا يوافي عز منقالت ما رأيت منك خيرا قليلا ايضا قط وفي الحديث دليل على حرمة كفرن المحقوق والنعمة اذا لا يغفل ان الابد لا تراكب حرام **١٢** **قوله** ان يهودية وفي رواية عن عائشة عند البخاري في الدعوات دخل مجوزان من يهود المدينة فقالا ان اهل القبور يندبون في قبورهم فلكذا يتبعها قال المحاذ هو معمول على ان احديهما تكلمت واقرتها الاخرى فنسب القول اليهما مجازا والاخرى على المتكلمة ولم اقف على اسم واحدة منها الخ قلت هذا على اتحاد الروايتين وعلى ما سأتى من تعدد الواقعة فحمل الروايتان على وقتين جاءت تسألها اي شيئا تطيعه لما فالت اعاذك الله من عذاب القبر دعاء من اليهودية لعائشة رمى على عادة السؤال فسألت عائشة رمى بالرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالنسب على المفعولية مستقمة لانسان لم تعلمه قبل يعذب الناس بعنم الياء ببناء المجهول بعد بمزة الاستفهام في قبورهم ولما لم يطلع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك بعد فقال رسول الله عليه وسلم عائشة بالله منسوب على المصدرية فقه بجنى المصدر على وزن الفاعل كما في قوله عاقاه الله عاقية ويجوز ان يكون عائذة على ما به فيكون منصوبا على الحال ووذو الحال مذكور اي اعوذ حال كونى عائذة بالله ودوى بالرفع على انه خبر مذكور اي انا عائذة بالله قاله العجنى **١٣** **قوله** ثم ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات غداة من اضافة المسمى الى اسمه اول لفظ ذات زائدة وقال الدلاوى ان لفظ ذات بمعنى في وانكر عليه ابن التين وغيره مركبا يفتح الكاف قال الزرقاني بسبب موت ابنه ابراهيم فحسفت الشمس فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من الجماعة معنى بعنم المعجمة مقصود منون فخرج من ظهر ان يفتح المعجمة والنون قبل الالف والنون زائدة وقيل الكلمة كلها زائدة وفي النسخ المصرية بين نظري بدون زيادة الالف والنون والمعنى واهد الجرح بعنم المعجمة دفع الجيم جمع حجرة والمراد بموت اذواجه صلى الله عليه وسلم وكانت لاصقة بالمسجد وفي رواية مسلم عن عائشة فخرجت في نسوة بين نظري الجرح في المسجد فالى صلى الله عليه وسلم من مركبة حتى انتهى الى مصلاه الذي كان يصلى فيه ثم قام يصلى بكذا في النسخ الهندية والزرقاني ولما في النسخ المصرية ثم قام فصل الاول اوجه وقام الناس وولاه فقام قيساما طويلا ثم ركع ركوعا طويلا ثم رفع رأسه من الركوع فقام قيا طويلا وهو دون القيام الاول ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون الركوع الاول ثم رفع رأسه من الركوع الثاني فركع ركع سجدة ثم قام الى الركعة الثانية فقام قيا طويلا وهو دون القيام الاول ثم ركع ركوعا

الح قوله ما جادني صلوة الكسوف قال الزرقاني اى غير ما تقدم قلت بل الاوهم
 ان الاولى كانت فيما يعمل وبها فيها لا يعمل لا للتخايل والعرض من هذه خروج المرأة ففى
 المدونة قال مالك اى ان تصلى المرأة فى بيتها ولا اذى باسنان تخرج المتاجلات من
 النساء فى خسوف الشمس الى آخره ١٢ **ح** قوله فاذا العفاجة الناس قيام ببدء
 وجهر القيام جمع قائم يعملون للكسوف واذا هى اى العاشرة ١٣ ايضا قائمة تصلى لكسوف
 لحجب عليه الهماى صلوة السارح الرجال فى الكسوف قال الى فظ اشار بها الى رد من منع
 ذلك وقال يعملين فرادى وهو منقول عن الثوري وبعض الكوفيين وفى المدونة تصلى
 المرأة فى بيتها وتخرج المتاجلة وعن الشافعى يخرج الجميع الامن كانت بارعة الجمال وقال
 المقرئى روى عن مالك انما يخاطب به من يخاطب بالجمعة والبيدة والمشورة غلاف
 ذلك انتهى. قال العيني ان ادادا كوفيين ابا حنيفة وصاحبه فليس كذا لك لان ابا حنيفة
 يرى بمخروج الجائز فيها فقلت لعاشته ما للناس قائمين فزعمين وفى رواية وهيب
 ما شان الناس فاشادت عا شته رضى بيدها نسوا الساء تعنى الكسفت الشمس وقالت
 سيمان الله قال الى فظ اشارت قال سيمان الله وقال العيني المونة تكون جملة وسيمان
 الله ليس بجملة فيقال معناه ههنا ذكرت وما قال بعضهم اشارت قائلة فاسد لانها
 عطفت بفاء فكيف يقدر ما لا قال اباجى فيه حجة لان النساء كالرجال فى التسبيح دون
 التصفيق قلت كنهه خارج من موضوع النزاع فقلت اية بهمة الاستغناء ومنه فما
 خبر ببدء حمزوف اى اى آية والمعنى علامة للعذاب او علامة التقرب الساعة فاشادت
 عا شته برأسها ان بالنون فى روى بالياء وكلاهما حرف تفسير لقولها اشارت نعم ١٢

الله فقلت آية فأشارت برأسها ان نعم قالت فقلت حتى تجلاني في العنشي وجعلت اصيب فوق رأسي الماء فحمد الله رسول الله صلى الله عليه وسلم واشتد عليه ثم قال ما من شيء كنت لماره الا وقد رأيته في مقامي هذا حتى الجنة والنار ولقد اوحى الي انكم تفتنون في القبور مثل اوقريه من فتنة الدجال لا ادري ايتها قالت اسماء يؤتى احدكم فيقال له ما علمك بهذا الرجل فاما المؤمن او المؤمن لا ادري اى ذلك قالت اسماء فيقول هو محمد رسول الله جاءنا بالبينات والهدى فاجيبنا وامنا واتبعنا فيقال له نعم صالحا قد علمنا ان كنت لمؤمننا واما المنافق او المرتاب لا ادري ايتها قالت اسماء فيقول لا ادري سمعت الناس

له

قوله قالت اسماء فقلت في الصلوة حتى تجلاني بغوثية شتاة وجيم ولام ثقيلة اى نطاني العنشي بالرفع والعنشي بفتح العين وسكون الشين المتجهتين آخره ياء آخر الحروف مخففة وقال القاسم رويته في مسلم وغيره بكسر الشين وتشديد الياء وباسكان الشين وخفة الياء وبها معنى الشداودة وذلك لطول القيام وكثرة الحركات في ذلك فبست الماء عليها قال الكرماني هو مرض معروف يحصل بطول القيام في الموضع الذي وعرفه اهل الطب بانه تعطل القوى الحركية والحاسة تضعف القلب واجتماع الروح وقال الكرماني هو مرض من الاعمال الا انه دونه ولو كان شديدا لكان كالاعراض وهو ينقص الصوم والجماع قاله الزرقاني تبعنا لما قلنا وجعلت اصيب في موضع النصب لانها خرجت فوق رأس الماء قال النجاشي اذا تعطلت الحواس كيف سببت الماء عليها يقال ادرت بالعنشي الى السرة القريبة منه فاطلقت عليه مجازا وكان النصب بعد الاقامة والجماع واختار الخافض الاول وقال وهم من قال ان النصب كان بعد الاقامة قال النودى هذا محمول على انه لم تكن اغتال متواليه لان الافعال اذا تكررت متواليه ابلت الصلوة الحمد لله بالنصب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ين ابي اويس وابن يوسف فلما انصرفت رسول الله صلى الله عليه وسلم حمد الله واشتد عليه باهوا ١٢ هـ قوله ثم قال ما من شيء من الاشياء قال العيني ما النفي وكلية من نائدة لتأكيد النفي وشي اسم ما دل على انه في محل الرفع صفة شيء والاداءية استثناء مفرغ محذوف على الخبرية الحمد لله لم ادره قبل ذلك الا وقد رأيت رؤيته عين حقيقة على الظاهر وتقدم مسوقا في السبع المعرية الا قد رأيت بدون الواو في مقامى بفتح الميم قال الكرماني يحمل المصدر والزمان والمكان قال العيني لكن بهنا بمعنى المكان حال تقديره حال كون في مقامى هذا قال العيني خبر مبتدأ محذوف تقديره في مقامى هو هذا وقال الزرقاني صفة لمقامى وتخصف من قال خبر محذوف قال العيني لفظة النفي اعم العام وقتت نكرة في سياق النفي وبعض الاشياء حال لا يصح رؤيته يقال ان اهل الاصول قالوا ما من عام الا قد خصص والمخصص قد يكون عقليا او عرفيا فخصص العقل بما صح رؤيته والعرف بما يليق ايضا بانه مما يتعلق بامر الدين والجزاء ونحوهما حتى الجنة والنار ضبط بالحركات الثلاثة فيما الرفع على ان حتى ابتداءية والجنة مبتدأ محذوف الخبرية رؤيته والنصب على انها ... عاطفة على الضمير المنصوب في رأيت والجر على انها جادة او عطف على المجرور وهو شيء ومعاد الاغنياء انه لم يره بها قبل مع انذارها بها ليلة المعراج وهو قبل الكسوف بزمان اجيب بان المراد بهنا في الارض بديل قوله في مقامى او باختلاف الرؤية قال الزرقاني ١٣ هـ قوله ولقد اوحى الي بالوحى الجلى او النفى انكم تفتنون اى تفتنون قال الجوهري الفتنة الامتحان والاختبار تقول فتنت الذهب اذا دخلته النار في القبور قال الباجي يقال ان صلى الله عليه وسلم علم بذلك في ذلك الوقت قال وليس الاعتبار في القبر بمنزلة التكليف والعبادة وانما معناه اظهار العمل واعلام بالمال والعاقبة كاختبار الحساب لان العمل والتكليف قد انقطع بالموت وتخصيص القبر للعادة او كل موضع فيه مقره كبطن السباع فهو قبره قال السيوطي وفي رواية اخرى ان المؤمن يفتن سبعة والمنافق اربعين صيحا مثل بلاتونين او قريه بالالتونين قال العيني ودوى بالتونين فيها وبغير تنوين فيها ثم بين وجه الاعراب قال الزرقاني المشهور الاول ووجهه مثل فتنة الدجال فمذت المضاف اليه وترك المضاف للدلالة ما بعده على ذلك من فتنة الدجال الكذاب قال الكرماني وجه الشبهة بين الفتنتين الشدة والبول وقال الباجي ليس الاعتبار بالقبر بمعنى التكليف وفتنة الدجال بمعنى التكليف والتعبد لكنه يشبهها بها تشديدا وعظم المنفعة بها وقلة النيات معها والدجال فعال من الدجل وهو الكذب والتأويل وظل الحق بالباطل وقيل سمي به لعزبه في الارض وقطعه اكثر لوانها وبقيت دجل الرجل اذا دخل ذلك وقيل الرجل طلى الجير بالقطران وغيره وبه سمي الدجال ويقال للماء الذهب دجال بالغمم وشبه الدجال به لانه يظهر خلاف ما يعظم ويقال الدجل اسم الكذب وكل كذاب دجال وقال ابن دريد سمي به لانه يضل الارض بالجم الغمير كالدجله تضي الارض بها شوا والرجل التظلمه كذا في العيني ١٢ هـ قوله لا ادري مقولة فاطمة ايها بتجنيته وفوقية كلام اضافي مرفوع على الابتداء وقيل غير ذلك يعنى اى الفظتين من مثل او قريبا

قالت اسماء وعند النساء والاسماء على عن اسماء قام صلى الله عليه وسلم خطيبا فذكر فتنة القبر التي يفتن فيها المرء فلما ذكر ذلك جميع المسلمون جنحة حالت بيني وبين ان افهم آخر كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما سكنت فجميعهم قلت لرجل قريب منى بارك الله فيك ما ذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في آخر كلامه قال قال قد اوحى الي انكم تفتنون في القبور قريبا من فتنة الدجال والبخاري من طريق فاطمة عن اسماء ايضا انه لفظ شوة من الانصار وانما ذهبت لتسكين فاستغفمت عائشة رضى عنها قال صلى الله عليه وسلم قال الخافض فيجمع بين هذه الروايات بانها احتاجت الى الاستغفار مرتين وانما لما حدثت فاطمة لم تبين لما الاستغفار الثاني ولم اقف على اسم الرجل الذي استغفرت منه على ذلك الى الآن الخ يؤتى ببناء الجمول احدكم بالرفع نائب الفاعل اى يا تيره في قبره ملكان اسودان الزرقاني يقال لاحدهما المنكر والاخر الكبر رواه الترمذي وابن جابر ونظير يقال لما منكر وكبر زاد الطبراني ايمنها مثل قدور الخناس وانيها مثل صياصى البقر واصواتها مثل الرعد زاد عبد الرزاق يحفران بانيها ويظنان في اشعارهما دقيل ان احدهما يضل المسلمين والاخر الكافر بن قال القادري فيه نظرا لانه مخالف لظاهر الاحاديث والروايات بعض الفقهاء ان ذاك اسم اللذين يسألان المذنب واسم اللذين يسألان المطيع بشروا ١٢ هـ قوله فيقال له اى للقبور فان قيل كيف يمكن الجمع في وقت واحد يقال يمكن ان يكون لها عنوان او يكشف لها جميع الارض كذلك الموت قاله القادري ما علمك مبتدأ وخبر وعديل عن خطاب الجمع في قوله تفتنون في قبوركم اى خطاب المفرد لان السؤال يكون لكل واحد بافراجه بهذا الرجل اى محمد صلى الله عليه وسلم ولم يقل لى لانه حكاية عن قول الملكة ولا يقولان برسول الله صلى الله عليه وسلم لانه يصير تلقينا قال عياض يحتمل انه مثل الميت في قبره والاخر انه سمي بالجرى والصحيحين من حديث انس ما كنت تقول في هذا الرجل محمد الحديث فقال الطيبى وشرح المصانح الامام احمد الدبى وفي الاشارة ايام الى تنزيل الحاضر المعنوى منزلة العورى بالغة وقوله لمحمد صلى الله عليه وسلم بيان من الراوى للرجل وقال السيد جمال الدين الاول ان يقال لمحمد من كلام الرسول صلى الله عليه وسلم والتبشير لمحمد دون النبى والرسول يؤذن بذلك الخ وقال الطيبى وعاشه بالرجل من كلام الملك عمر بهذه العبارة التى ليس فيها تعظيم امتا ١٢ هـ قوله فاما المؤمن او المؤمن اى المصدق بنبوته صلى الله عليه وسلم لا ادري مقولة فاطمة اى ذلك الفظتين قالت اسماء جملة مترجمة بينت فاطمة انها شككت هل قالت اسماء لفظ المؤمن او المؤمن قال الباجي والا فلفظ المؤمن لقوله آمنادون ايقنا ولقوله لمؤمن فيقول المؤمن في جوابها هو محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءنا بالبينات اى المعجزات الدالة على نبوته والذى اى الدلالة الموصلة الى الجنة او الاشارة الى الطريق الحق الواضح فاجبت اى قبلنا نبوته وامننا برسالة واتبعنا ما جاء به اليها فيقال له لم حال كونك حالما اى متقفا باعمالك واحواك والصالح كون الشئ في هذا الانتفاع ويؤمنان يكون معناه حالما لان تكريم بتعيم الجنة قد علمنا ان بالكرسى الشان كنت لمؤمننا وفي رواية اخرى لمؤمننا بالعتاف والامم عند البصرين للفرق بين ان المخففة وبين النافية وعند الكوفيين ان معنى ما والامم معنى الاول ابن التين فتح ... الهمة على جعلها مصدريه ورد به قول الامام واجيب بان الامم تمنع اذا جعلت لام ابتداء عندهم جماعة للنسبة لا ابتداء فيسوغ الفتح ١٢ هـ قوله سمعت الناس يقولون فيه شيئا فقلت يعنى قلت ما كان الناس يقولونه قال القادري السلام بالناس المؤمنون وهو قول المساق لا انه كان يقول في الدنيا لا اله الا الله محمد رسول الله تقيته لا اعتقادا واسما الا فلا يقول في القبر شيئا او يقول لا ادري فقط ويحتمل ان يقول الكافر ايضا فدعا العذاب القبر عن نفسه وقال ابن جرير ان ادب الناس المسلمين فهو كاذب من حيث في المنافق لانه ليس المقصود بجر وقول اللسان بل اعتقاد القلب وان اراد به من هو يصفه فهو جواب غيرنا فتح الخ قال القادري الا فخر الثاني اى المراد بالناس الكفار ورماده بيان الواقع لا الجواب النافى وعلى تقدير ان يراد بالناس المسلمون لا محذور ايضا في كذا سيم اذ هو ايم قال تعالى يحلفون كما يحلفونكم الآية وقال تعالى حكاية عن قورم والشكر ربنا ما كثر كين الخ زاد الشان من حديث انس فيقولان لا ادريت ولا تكنت وعبد الرزاق لا ادريت ولا اظنك ويعبر به بطرقة من حديثه مترجمة وفي حديث البراء لوضرب بها جبل لصارت ابا قال النودى مذهب اهل السنة اثبت عذاب

يقولون شيئاً فقلته العمل في الاستسقاء **٢٢** مالك عن عبد الله بن بكر بن عمرو بن نافع أنه سمع عبد بن تميم يقول سمعت عبد الله بن زيد المازني يقول خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المصلى فاستسقى وحول رداءه حين استقبال القبلة قال يحيى وسئل مالك عن صلوة الاستسقاء كم هي فقال ركعتان ولكن يبدء الاصل بالصلوة قبل الخطبة فيصلي

القبر وقد تظا هرت عليه الادلة من الكتاب والسنة قال عز اسمه النادر يعرضون عليها وادعيا الآية واما الاما ديف فلا تحصى كثرة ولا مانع في العقل من ان يعيد الله الحياة في جزء من الجسد او في الجميع على خلاف بين الاصحاب فيثيبه ويعذبه ولا يمنع من ذلك كون الميت قد تفرقت اجزائه كما يشاهد في العادة اذ اكلته السباع والطيور وحيث ان البحر يشول علم الله تعالى وقد مره فان قيل نعم نشاهد الميت على حاله فكيف يشول ويقعد ويعزب ولا يظن اننا نجواب انه ممكن ولا نظير في الشاهد وهو اننا نأثم فانه يبدل له والماء يسمعه ويتفكر فيه ولا يشاهد ذلك جليلة وكذلك جبرئيل عليه السلام يأتي النبي صلى الله عليه وسلم فيوحى بالقرآن المجيد ولا يراه اصحابه قاله القادي ١٢

أله قوله العمل في الاستسقاء

يعني كيف يعمل اذا احتج الى الاستسقاء قال العيني الاستسقاء هو طلب السقيا بالضم وهو المطر وقال ابن الاثير هو استفعال من طلب السقيا اي انزال الغيث على البلاد والعباد يقال سقى الله عباده الغيث واستقام والاسم السقيا بالضم وفي المطالع سقى واستقى بمعنى واحد وقال آخرون سقية ناولته بشرى واستقية جعلت السقيا يشرب منه قال القادي بي في اللغة طلب السقيا وفي الشرع طلب السقيا للعباد عند حاجتهم اليها بسبب قلة الامطار وعدم جري الانهار الخ اما عند الخفية فقال الامام ابو حنيفة رحمه الله تعالى واستسقاء يقول تعالى استغفر واربعكم الالة فيدعو الامام قائما مستقبل القبلة رافعا يديه والناس قعود مستقبلين له يؤمنون على دعائه والصلوة مع الجماعة جازة ليست بسنونة وقال محمد بن يعقوب الامام ركعتين وبها سنة والا مع ان ابا يوسف رحمه الله فصل ركعتين بحجر فيها بالقراءة على الاشهر وفي رواية لمحمد بن كبر للزوائد كالعبد المشهور عنه خلافة ثم يطلب بعد ذلك عندهما قائما على الارض لا المنبر ولا خطبة عند الامام بل يصلي فيه عموما والخطبة عند ابي يوسف واحدة وعند محمد ثنتان بهذا هذه الخطبة بالتحديد وبعد الخطبة يتوجه الى القبلة ويستقبل بالرداء رافعا يديه ويقلب الرداء عند محمد لا عند الامام واختلفت الرواية عن ابي يوسف واختلفوا في وقت التحويل فعيل اذا معنى صدر من خطبة وقيل في الثانية وقيل بعدهما اذا استقبل القبلة ولا يكتب القوم اريد بهم وكيفيته التحويل ان كان مربعا جعل اعلامه اسفل او ممدوا جعل الامم على الاليسر والعكس اوقبا فيجعل بالمشة خارجا **١٣** قوله خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في شهر رمضان سنة ست من الهجرة كما افاده ابن جبان قاله الفاظ في الفتح الى المصلي قال الى الفضا وحكى ابن عبد البر الاجماع على استحباب الخروج الى الاستسقاء والبروز الى ظاهر المصيرين حتى القربى عن ابي حنيفة ايضا انه لا يستحب الخروج وكانه اشتبه عليه بقوله في الصلوة الخ قلت وهو كذلك فان فروع الخفية مصرحة باستحباب الخروج الى الصحراء على اختلافهم في الصلوة نعم استثنوا من مسجد مكة وبيت المقدس كما في الشامي فاستسقى زاد في رواية للبخاري فضل ركعتين قال العيني احتج به ابو حنيفة رحمه الله على ان الاستسقاء دعاء وليس فيه صلوة مسنونة فان الحديث لم يذكر فيه الصلوة وقال النووي لم يقل به غير ابي حنيفة وهذا ليس بصحيح فان ابن ابي شيبة روى بسنده عن ابراهيم النخعي انه خرج مع المغيرة بن عبد الله الثقفي يستسقى قال فضل المغيرة فرجع ابراهيم حيث رآه يصلي وروى ايضا عن عمر ابن الخطاب انه استسقى فما زاد على الاستسقاء الخ ثم ما استدبر به العلامة العيني لقول الامام مشكل لما قد ورد في بعض طرق حديث الباب ذكر الصلوة نعم يصح الاستدلال بما قاله السرخسي في مسبوته ولا يبيح حنيفة رحمه الله تعالى استغفر واربعكم ان كان غفارة الالة قائما امرنا بالاستسقاء في الاستسقاء به دليل قوله تعالى يرسل السلا عليكم مدادا وفي حديث انس رضي الله عنه ان الاعرابي لما سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يستسقى وهو على المنبر فبع يديه يدعو فأنزل عن المنبر حتى نشأت سحابة فطرنا الى الجمعة القابلة الحديث وان عمر بن الخطاب لما استسقاء فما زاد على الدعاء فلما قيل له في ذلك فقال لقد استسقيت بكم بماء ربح السماء الحديث وروى انه خرج بالعباس فاجلس على المنبر ووقف بجنبه يدعو ويقول اللهم انا نتوسل اليك بعم نبيك ودعائهم فأنزل عن المنبر حتى سقوا فدل ان في الاستسقاء الدعاء الخ قال العيني علق في الالة نزول الاستسقاء بالالة لا بالصلوة فكان الاصل فيه الدعاء والتفريع دون الصلوة ويشهد لذلك احاديث منها حديث عبد الله بن زيد عن البخاري وحديث انس عنه ايضا ان رجلا دخل المسجد يوم الجمعة ومنا حديث كعب ابن مرة عن ابن ماجة وحديث جابر عن ابي داود وقال اتت النبي صلى الله عليه وسلم براكى فقال اللهم اسقنا عيشا مغيثا الحديث قلت اخرجها الحاكم وقال صحيح على شرطها وحديث ابي امامة عن البخاري قال قام رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد حتى يكسر ثلثا ثم قال اللهم اسقنا ثلثا الحديث وحديث عبد الله بن عمر عن ابي بصير ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا استسقى قال اللهم

الحديث وحديث عبد الله بن عمرو عن ابي داود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا استسقى قال اللهم اسق عبادك الحديث وحديث غير مولى ابي الهم عند ابي داود والترمذي والحاكم وصححه انه روى النبي صلى الله عليه وسلم يستسقى عند اجساد الزيت وحديث ابي الدرداء عن البخاري والطبراني قال قطا المطر على عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فسا لنا النبي صلى الله عليه وسلم يستسقى لنا فاستسقى لنا الحديث وغير ذلك من الاحاديث فذه الاما ديف والانا المذكورة في الباب كلما تشد لابي حنيفة ان الاستسقاء استغفار ودعاء وان صلى الله عليه وسلم استسقى مرات كثيرة ولم ينقل الصلوة فيها الا مرة واحدة وهذا هو المراد بقول صاحب البداية لم ينقل الصلوة اي في غالب احواله فما نقل من الصلوة مرة واحدة لا يدل على يحمل على بيان الجواز وما لا يوافقنا ودون الصلوة فيه بما في النسخ عن الكافي الذي هو جمع كلام محمد لا صلوة فيه انما فيه الدعاء بلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه خرج ودعا وبلغنا عن عمر بن الخطاب انه صلى الصلوة فاستسقى ولم يبلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك صلوة الاحاديث واحدا شاذ لا يؤخذ به الخ وقال السرخسي والناظر الذي روى انه صلى الله عليه وسلم صلى شاذ فيهما نعم به البلوى وما يحتاج الى الحام والعام الى معرفته لا يقبل فيه شاذ وما لم يأت به البلوى في ديارهم الخ وقال العيني واجب عن الاحاديث التي فيها الصلوة انه صلى الله عليه وسلم فعلها مرة وتركها اخرى وهذا يدل على السنية وانما يدل على الجواز الخ وفي المحيط البرهان روى عن ابي حنيفة والي يوسف رح انها قال لم يبلغنا في ذلك الاحاديث واحدا شاذ لا يؤخذ به واختلفت النقلة والرواية انه باي معنى سمي شاذا منهم من قال انما سمي شاذ لان عمر لم يفعل في الاستسقاء وعلى ذلك ولو كانت هذه سنة مشهورة لما خفيت عليها ولا يخفى في سنة خفيت على عمره وعلى من ومنهم من قال سمي شاذ لان عمر لم يفعل في بليمة عامة والواحد اذ روى حديثا في بليمة عامة عند ذلك شاذ ويستكر من الإجماع القادي عن ابن الهمام وجه الشذوذ ان فعله صلى الله عليه وسلم لو كان ثابتا لا شذوذ نقله اشتارا وساعوا ففعل عمر حين استسقى ولا نكره عليه اذ لم يفعل لانها كانت بحضرة جميع العصابة لتوفر الشكل في الخروج معه عليه الصلوة والسلام لا استسقاء فلما لم يفعل ولم ينكره ولم تشته روايتنا في العهد الاول بل هو عن ابن عباس وعبد الله بن زيد على اضطراب في كيفية ابن عباس وانس كان ذلك شذوذ فيها حضره الخاص والعام والصغير والكبير واعلم ان الشذوذ يبرأ باعتبار الطرق اليهم اذ لو تيقنا عن الصحابة المذكورين وفعله لم يبق الشك **١٤** قوله وحول رداءه ومن انكر سنيته قال انما التحويل لم يكن من سنة الصلوة بل كان للفتاؤل او غيره قال الفاظ واختلف في حكمه هذا التحويل فجزم المصنف بان للفتاؤل تحويل الى حال عماله وقال العيني ابو حنيفة لم ينكر التحويل الوارد في الاحاديث وانما انكر كونه من السنة لان تحويله صلى الله عليه وسلم كان فتاؤلا فلا يكون سنة قال صاحب البداية وما رواه كان فتاؤلا قال ابن الهمام اعترف بروايته ومنع استنائه لانه فعل لا مبررا يرجع الى معنى العبادة وان التحويل كان فتاؤلا جاز مصرح به في المستدرك من حديث جابر وصححه قال حول رداءه يتحول القحط قال الحلبي ليس في الحديث ما يدل على انه سنة او مندوب لكل امام مع عدم فعله صلى الله عليه وسلم في غيره من الاوقات كما في الصحيحين وغيرهما وكذا عدم فعل العصابة كعمرو وغيره فهو محمول من صلى الله عليه وسلم في تلك المرة على الفتاؤل الخ حين استقبل القبلة **١٥** قوله فقال ركعتان وهي اجماع عند من قال بالصلوة ولكن يبدء الامام بالصلوة قبل الخطبة وهو المرجح عند من قال بالصلوة في الاستسقاء قال العيني وذهب الى ان الخطبة فيها قبل الصلوة عمر بن عبد العزيز والليث بن سعد وروى ذلك عن عمر بن الخطاب والبراء بن عازب وزيد بن ارقم وقال مالك والشافعي واليوسف ومحمد بن الصلوة قبل الخطبة الخ فيصلي بهم الامام اول ركعتين ذكر في المدونة يقرأ فيها بسم اسم ربك الاعلى والشمس وضحاها ونحو ذلك قال العيني وعند اصحابنا ليس في صلوة اي صلوة كانت قرادة موقته وذكر في البدائع والتحفة الافضل ان يقرأ فيها الاعلى في الاولى والثانية الخ ثم بعدهما يطلب خطبتين عند من قال بهما وخطبة واحدة عند من قال بها ومختار الامام مالك الاول قائما ويدعوا قائما قال ابن بطال حكمته كونه حال خشوع وانه فتناسبه القيام وقال فيه القيام شعار الاعتقاد والاهتمام والدعاء اهم اعمال الاستسقاء ويستقبل القبلة وتقدم اختلاف الروايات والمسالك في وقت الاستقبال وبذلك في الصلوة المتعارضة واما في غيرها كالاستسقاء للجمعة فلا استقبال ولا التحويل قال انكر ما على ما حكي عن العيني عدم التحويل والاستقبال متفق عليهما اذا كان الاستسقاء في غير الصحراء وانما الخلاف فيها **١٦**

ركعتين ثم يخطب قائما ويدعو ويستقبل القبلة ويحول رداءه حين يستقبل القبلة ويجهر في الركعتين بالقراءة واذا حول رداءه جعل الذي على يمينه على شماله والذي على شماله على يمينه ويحول الناس اذ يتهيأ اذ حول الامام رداءه ويستقبلون القبلة وهم قعود ما جاء في الاستسقاء **٢٣٢** عن عيسى بن سعيد عن عمرو بن شعيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا استسقى قال اللهم اسق عبادك وبهيمتك وانشر رحمتك واحي بلدك امليت **٢٣٣** عن شريك بن عبد الله بن ابي نمر عن انس بن مالك انه قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله هلكت المواشي وتقطعت السبل فادع الله فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم فمطونا من الجمعة الى الجمعة قال فجاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله هلكت المواشي وهلك السبل وانقطعت البيوت وانقطعت السبل وهلك المواشي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم ظهري الجبال والاكامل بطون الاودية ومنابت الشجر قال فانجابت عن المدينة انجياب الثوب قال يعني قال مالك في رجل فاتته صلوته الاستسقاء وادرك الخطبة فاراد ان يصليها في المسجد او في بيته اذ رجع قال مالك هو من ذلك في سعة ان شاء فعل وان شاء تراء الاستسقاء **٢٣٤** بالنجوم **٢٣٥** عن صالح بن كيسان عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن زيد بن خالد الجهني انه قال صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة الصبح بالحديبية على اثني عشر ركعة كانت من الليل فلما انصرف اقبل على الناس فقال اتدرون ماذا قال ربكم قالوا الله ورسوله اعلم قال قال اصبحتم من عبادي مؤمنين وكافرين فاما من قال

١ قوله ويحول رداءه حين يستقبل القبلة ويجهر في الركعتين بالقراءة على ابن بطال الاجماع على الجهر بالقراءة يعني اجماع من قال بالصلوة واذا حول الامام رداءه اي يديره التحويل جعل الذي على يمينه على شماله والذي على شماله على يمينه كما في حديث عبد الله بن زيد عن ابي داود وقال الزرقاني والجمهور على استحباب التحويل فقط بلا تنكير واستحباب الشافعي في الجهر ويحول الناس ايضا اذ يتهيأ اذ حول الامام رداءه لما في حديث عبد الله بن زيد عن احمد بن حنبل وحول الناس مع عليه السلام وقال الليث والجمهور لا يحول الامام وحده واستثنى ابن الماجشون النساء فقال لا يستحب في حقهن قال يعني ولا يقلب القوم اذ يتهيأ عندهما وهو قول سعيد بن المسيب وعروة والثوري والليث بن سعد وابن عبد الحكم وابن وهب وعند مالك والشافعي واحمد والقوم كالامام الخ قال صاحب الدرر لا يقلب القوم اذ يتهيأ لانه لم ينقل انه صلى الله عليه وسلم امرهم بذلك قال ابن الهيثم وتقريره صلى الله عليه وسلم اياهم اذ حولوا احد الاطراف وهو مدفوع بان تقريره الذي هو من الحج ما كان من علمه ولم يدل شيء مما روي على علمه بفعله ثم تقريره على ما هو ظاهر في عدم علمه به وهو ما تقدم من روايته انما حول بعد تحويل ظهر اليوم الخ وفي البداية روي من الحديث شاذ على انه يحتمل انه عرف ذلك فلم يذكره فيكون تقريره او يحتمل انه لم يعرف لانه مستقبل القبلة مسددا لم فلا يكون محبة مع الاحتمال **١٢** **٢** قوله كان اذا استسقى قال في دعائه اللهم اسق همزة الوصل والقطع عبادك من الرجال والنساء والحيوان والامم والصغير والكبير والافانة اليه تعالى مزيد الاستعطاف وبهينتك كل ذات ارجع من الدواب وكل حيوان لا يميز من الحشرات وغيرهما وفي ابن ماجه لولا البهايم لم تطر واد انشر بعن الشين اي ابسط رحمتك اي المطر ومنا فخره قال تعالى وهو الذي ينزل الغيث من بعد ما قطعوا ويشد رحمة ذكر الزرقاني بعد ذلك في المتن لفظ على عبادك ولا يوجبه في النسخ السندية ولا المصرية واجبي بانبات الارض بعد موتها اي يبسا بلدك بالنصب البيت بالتخفيف والتشديد لانبات بها قال تعالى فاجينا به بلدة ميتا قال الطبري يريد به بعض البلاد المهدمة من مغان الماء الذي لا ينبت فيها عشب للجدب فيها ميتا على الاستعارة ثم فرغ عليه الايام **١٢** **٣** قوله فقال يا رسول الله قال الخ لفظ هذا ينبغي من فسر الميم بابي سفيان فانه حين سواه لذلك لم يسلم كما في حديث ابن مسعود في البخاري هلكت المواشي لعدم وجود ما تعيش به من الاقوات لمبس المطر وفي رواية الاموال والمراد بها هبنا المواشي لا الصامت وفي لفظ الكراع بعن الكاف الخيل وغيرها ونقطعت بغوثية وشدة الطاء السبل بعن بعن جمع سبيل الطرق لان الابل ضعفت لقلّة القوت عن السفر ولانها لا تجده في طريقها من الكرام ما يقيم اودعها وقيل المراد نقاد ما عند الناس من الطعام او قلته فلا يجدون ما يملكونه الى الاسواق فادع الله عز وجل ليفشا وان يسقينا كما ورد في دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية ابن جعفر فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه ثم قال اللهم اغثنا ثلث مرات زاد النسائي في رواية فرفع في الناس اي دعاهم فمطونا ببناء الجمول من الجمعة الى الجمعة وفي رواية ابن جعفر قال انس ما نرى في السماء من سحب ولا قمر ولا بيننا وبين سلع من بيت ولا دار فطلعت من ورائه سحابة مثل الترس فلما قوسطت السماء انقشرت ثم امطرت فلما دارت ما رأينا الشمس سبتا وفي مسلم حتى رأيت الرجل يتم نفسه ان ياتي ابله ولا بين خزيمة حتى ايم الشاب القريب الدار الرجوع الى ابله **١٣** **٤** قوله فقال يا رسول الله تهديت البيوت من كثرة المطر وانقطعت السبل لتعد سلوك الطريق من كثرة الماء فهو سبب غير

الاول وهلك المواشي من عدم المرحى او لعدم ما يكنها من المطر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم انزل المطر زادت هذه الكلمة في النسخ المصرية وحذفت من النسخ النجدية ظهور الجبال بالنصب اي على ظهور الجبال والاكامل بكسر الهمزة وقد تفتح وتمتد جمع امته بفتحات قال ابن البرقي هو التراب المجمع وقال الدافدي هو الكرم من الكدبية و قال القرطبي هي التي من حجر واحد وهو قول الخليل وقال الخطابي هي المصيبة العنيفة وقيل الجبل الصغير وقيل ما ارتفع من الارض ويطون الاودية جمع واد اي ما يجمع فيه الماء وينفتح به ومنابت الشجر جمع منبت بكسر الموحدة قال اي انس فانجابت بجيم و موحدة عن المدينة انجياب الثوب اي خرجت عنها كما يخرج الثوب عن لابس قال الباجي عن ابن القاسم قال مالك معناه تدورت عن المدينة كما يدور جيب القميص وقال ابن وهب يعني تقطعت عن المدينة كانقطاع الثوب الخلق وقال سمعون الخ **١٢** **٥** قوله في رجل فاتته صلوته الاستسقاء وادرك الخطبة اولم يدرك فاراد ان يصليها في المسجد او في بيته اذ رجع قال مالك في جوابه هو من ذلك في سعة بالفتح اي فسحة يعني يجوز له ان شاء فعل وان شاء ترك اذ هي من النوافل وشان النوافل هكذا فلا تختص بمكان ولا زمان قال الباجي ومخص الرجل بالذكر لانهم المندوبون الى ذلك اصالة **١٣** **٦** قوله انه قال صلى لنا اي لاجلنا والامام بمعنى الباء اي صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوة الصبح بالحديبية بعن الماء الملهة وفتح الدال فياء ساكنة فياء موحدة مكسورة فياء اختلجوا فيها ففهم من شدوها ومنهم من تخفها فروى عن الشافعي رجا انه قال الصواب تشديدها وخلفا من نص على تخفيفها وقيل على صواب اهل المدينة يشقلونها واهل العراق يخففونها كذا في معجم البلدان وقال الزرقاني تخففه الياء عند المحققين مشددة عند اكثر المحققين وصوب العين التخفيف لانه تصغير عداها وفي معجم ما استعجم المجازيون يخففونها والراقيون يشقلونها كذا في معجم المدينة كذا في النجاشي قرية متوسطة ليست بكبيرة على تسع مراحل من المدينة المنورة ومرحلة من مكة بينها تسعة اميال قيل هي من الحرم وقيل بعضها من الحرم وعند مالك كلها من الحرم سميت بغير هناك او لشجرة على اثر بكسر الهمزة وسكون المثناة على المشهور ويروي بفتح الهمزة وفتح التاء ايضا وهو ما يعقب الشيء اي على عقب سماء اي مطر واطلق عليها سماء لنزولها من جهة السماء وكل جهة علوية سماء وقال الراغب وسمى المطر سماء لخروجه منها كانت السماء اي المطر من الليل كذا لا كذا وفي بعض الروايات من الليلة بالالف فلما انصرف من الصلوة او من المكان اقبل على الناس بوجهه الوجه الشريف فقال لهم اتدرون وفي رواية بل تدرون ماذا قال ربكم بلفظ الاستسقاء او معناه التنبيه والنسائي لم يسمعوا ما قال ربكم الليلة قالوا الله ورسوله اعلم وهذا حسن الادب من الصمدي رضي الله تعالى عنهم اجمعين **١٣** **٧** قوله قال النبي صلى الله عليه وسلم قال ربكم عز وجل وهذا من الاحاديث القدسية يحتمل انه صلى الله عليه وسلم اخذها من تعالى بواسطة او بدون الوساطة اصبح من عبادي احنافه تعميم بدليل تقييده لمؤمنين وكافر بخلاف قوله تعالى ان عبادي ليس لك عليهم سلطان الاية فالاصناف تشير لثلاث مؤمنين وكافرين كافر اشراك لمقابلة بالايان ولرواية احمد فيصيحون مشركين يقولون مطرنا بنوء كذا وكفر نعمة لما في مسلم قال الله عز وجل ما انعمت على عبادي من نعمة الا اصبح فريق منهم بها كافرين ولما في الاخرى اصبح من الناس شاكر وكافر وفي رواية للنسائي فاما من حمدني على سقياي واشتني على فذاك آمن بي وقال في الآخر كفرنبي او كفرنمبي فاما من قال مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي كافر بالكوكب بالافراد وفي رواية بالكواكب بالجمع **١٣**

إذا قعدت على حاجتك فلا تستقبل القبلة ولا بيت المقدس قال عبد الله بن عمر لقد ارتقيت على ظهر بيت لنا فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على لبنتين مستقبل بيت المقدس ثم قال لعلك من الذين يصلون على أوراكم قال قلت لا أدري والله قال يعقوب الذي يسجد ولا يرتفع عن الأرض يسجد وهو لا يصق بالأرض النبي عن البصاق في القبلة مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى بصاقاً في جدار القبلة فحكته ثم أقبل على الناس فقال إذا كان أحدكم يصلي فلا يصق قبل وجهه فإن الله قبل وجهه إذا صلى مالك عن هشام بن عروة عن أبيه

أه قوله يقولون إذا قعدت على حاجتك كناية عن التبرز نحوه وذكر القعود على الغالب والأفعال القيام كذلك فلا تستقبل القبلة ولا بيت المقدس بالنصب علف على القبلة وفيه لفتان مشهورتان فتح الميم وسكون القاف وكسر الدال المهملة مخففاً، وحذف الميم وفتح القاف وتشد يد الدال المقنونة من تيسيل إضافة الموصوف إلى الصفه مسجداً لما معناه المظهر من الاصنام أو من الذنوب و الخفف لا يتخلوا ما ان يكون مصداقاً لما قاله النبي أي بيت المقدس أو لوط قال عبد الله بن عروة روى على القول المذكور ذكر الراوي هذا اللفظ مكرراً تأكيداً ودداً بن عمر يمتثل رداً للعموم بتفصيل الأباة بالكلف ويحتمل الروي للعموم الأباة كما قال به داود وغيره لكن رواية أبي داود عن ابن عمر بنفسه بلفظ أنما نرى من ذلك في القضاء فإذا كان بينك وبين القبلة شيء يسترك فلا بأس به يعني الأول إلا أن الرواية ما تكلم فيها فقد ارتفعت أي صعدت واللام جواب قسم محذوف على ظهر بيت لنا وفي رواية على ظهر بيتنا وفي أخرى على ظهر بيت حفصة وجمع بينها الخافان إضافة البيت إليه على سبيل المجاز كونها اختاره ويقال حيث أضاف إلى حفصة كان باعتبار أنه البيت الذي أسكنه النبي صلى الله عليه وسلم وحيث أضاف إلى نفسه كان باعتبار ما آل إليه الحال لأنه ورث حفصة دون أخوته كونها كانت شقيقة ولم يترك من يحجب عن الاستيعاب الخ فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقصد ابن عمر رداً الاشارة على النبي صلى الله عليه وسلم في تلك الحالة وإنما صعد السطح لعزوة كما في رواية البخاري ارتقيت لبعض حاجتي فمات منه الفتاة كما في رواية البيهقي قال الألباني في شرح مسلم لعل الملاحة بغير قصد وقيل إن قصد يعلم حكم الجلوس لقضاء الحاجة وذلك يظهر برؤية الوجود دون رؤية غيره الخ قلت وهذا بعيد على لبنتين بفتح اللام وكسر الموحدة وفتح النون تثنية لبنة وهي ما يصنع من الطين أو غيره فينار قبل أن يترك وفيه ادب الجالس لقضاء الحاجة ان يرتفع عن الأرض مستقبلًا بدون الإضافة في النسخ المندية فبيت المقدس منصوب على المفعولية وبالإضافة في النسخ المصرية بيت المقدس مستنداً للكمة لما جرت إى لاجل حاجته ولابن خزيمة فرأيت يقضي حاجته مجوياً عليه بلبن وللكيم السريزي بسند صحيح فرأيت في كيف وانقضى بلفظاً من قال من يرى الجواز مطلقاً قلت واختلفت الفقهاء في السك بهذا الحديث كما سأتى بيانه ١٣ قوله ثم قال ابن عمر من سلك خطابه لواسع وغلط من زعم أنه مرفوع من الذين يصلون على أوراكم قال المجدلوروك بالفتح والكسر وكلف ما فوق الفخذ مؤنثة جمع أوراك والورك محركة مغلطاً وتورك فلان العبي جعله على وركه متعدياً عليها وفي الصلوة وضع الورك على الرجل اليمنى أو وضع اليه أو أحدهما على الأرض وهذا مني عن النبي قال واسع قلت لا أدري أي لا أشعر والله أنا منهم أم لا يعني لا أشعر بغيره بشئ ماله ابن عمر به ولذا لم يخطأ ابن عمر في الزجر قال الألفاظ قال أي الإمام مالك في تفسير قول ابن عمر يصلون على أوراكم يعني الذي يسجد ولا يرتفع عن الأرض يعني لا يرتفع ويركع عن الأرض في السجود يسجد قال النبي صلى الله عليه وسلم في محل النصب على الحال الخ قلت بل استئناف تفسير ما وقع عبارة لقوله الأول الذي يسجد ولا يرتفع عن الأرض يعني يسجد وهو جالس لا يصق بركبته بالأرض قال الألفاظ يعني من يصق بطنه بركبته إذا سجد وهو خلف بيته السجود المشروعة وهي التخي والتجذ وفي التباية وفسر بأنه يفرج ركبتيه فيصير معتداً على وركبه واستشكلت مناسبة ذكر ابن عمر بهذه المسئلة مع الأولى وإجاب عنه الكرماني باحتمال أنه أراد أن الذي خاطبه لا يعرف السنة أو لو عرفها لم يعرف الفرق بين القضاء وغيره أو الفرق بين استقبال الكعبة وبيت المقدس وكفى عن لا يعرف السنة بالذي يصل على وركبه لأن فاعل ذلك لا يكون الأجاسداً قال الألفاظ ولا يخفى ما فيه من الشك واليس في اليبا أن واسعا سأل من المسئلة الأولى حتى ينسبه إلى عدم معرفتها ثم انصرف ودل أنه قد يسجد على وركبه من يعلم سنن الخلا والذى يظهر ما يدل عليه رواية مسلم بلفظ كنت أصلي في المسجد وعبد الله بن عمر من منعه إلى القبلة فلما قضيت صلواتي أفرغت اليه من شق فقال عبد الله يقول أنا من الحديث ليس فيه ذكر الصلوة على الورك فكان ابن عمر رداً من رأى منه في حال سجوده شيئاً لم يتحققه عنده فقد ما على ذلك لأم المظنون ولا يجد أن يكون قريباً من عبد يقول من نقل عنهم ما نقل

فأحب أن يعرف هذا الحكم لينقله عن علي أنه لا يمنع إحداهما من الآخر المستلكن بان يقال لعل الذي يسجد وهو لا يصق بطنه بركبته كان يظن امتناع استقبال القبلة بغيره على كل حال فأشار ابن عمر إلى أن السجود بالثياب كاف كما أن الجرد كاف في كونه حالاً بين العورة والقبلة الخ ثم حديث الباب اختلفت فقهاء الأصناف في السك بلفظ أط الحكم في ذلك أقوال الأول أنه جمة لمن فرق بين الاستقبال والاستدبار قال الألفاظ دل حديث ابن عمر على جواز الاستدبار وحديث جابر على جواز الاستقبال ولولا ذلك كان حديث أبي أيوب لا يخص من عموم حديث ابن عمر إلا جواز الاستدبار فقط القول الثاني أنه جمة لمن فرق بين الصلوة والبناء قال ابن عمر إمامنا مالك والشافعي فجعل حديث ابن عمر أصلي في جواز الاستدبار في الأبنية وابتدأ عليه جواز الاستقبال والقول الثالث أنه جمة لمن اعتقد نسخ التحريم مطلقاً قال النبي ومنهم من رأى هذا الحديث ناسخاً لحديث أبي أيوب المذكور واعتقد الأباة مطلقاً وقاس الاستقبال على الاستدبار وترك حكم تخصيصه بالبناء ودل أن وصف طغي الاعتبار الخ القول الرابع أن حديث ابن عمر المناط فيه جواز استقبال بيت المقدس لا القبلة قال النبي وظاهر عبارة الكلام يدل على أنكار ابن عمر على من يزعم أن استقبال بيت المقدس عند الحاجة يخرجها عن ذلك قال أحمد بن حنبل حديث ابن عمر ناسخ للنبي عن استقبال بيت المقدس واستدبار به والله بل على هذا ما روى مروان الأصغر عن ابن عمر أنه إذا دخل مستقبل بيت المقدس ثم جلس يقول أيا فقلت يا أبا عبد الرحمن ليس قد نسي من ذلك الحديث قلت لكن الحديث في أبي داود ولفظ مستقبل القبلة اللهم الآن يقال إن الحديث روى بالفظنين ما غنى هذا يكون لفظ القبلة في أبي داود محمولاً على بيت المقدس لأنه محل وهذا مفسرنا مل فحديث ابن عمر لا يقاوم أحاديث النبي كثرنا وشهرتها ومتمها على ما في حديث ابن عمر من الاحتمالات وهذا صحيح من قال بعموم التحريم وقالوا إن حديث ابن عمر محتمل لمعان كثره على أن هذا الفعل منه صلى الله عليه وسلم في الخلوة حيث أحب أن لا يطلع عليه أحد فلا يكون تزيها ١٢ قوله النبي عن البصاق في القبلة البصاق بضم الباء الموحدة وبضاد مبهمة وفي لغة الأراي وأخرى بالسين وضعت والباء مضمومة في الثلاث ما يسل من الغم قال الأغلب بصق وبسق أصله يزق قال المجد البصاق والبصاق والبصاق ماء الغم إذا خرج منه ودام فيه فزق الخ ١٣ قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى بصاقاً في جدار القبلة وفي رواية عند البخاري في قبلة المسجد فحكه بيده الشريف وفي رواية البخاري ثم نزل فحكه بيده وفيه إشعار بأنه رآه في حالة الخلوة وبمرح في رواية الأسامي زادو أحسبه دعا بزعفران فلفظ به زاد عبد الرزاق عن معمر بن أيوب فلفظك صنع الأعطراف في المساعدة قال الزرقاني تبعاً لما فلفظ ١٣ هـ قوله فقال إذا كان أحدكم يصل فلا يصق ما يقوم على النبي قبل بكسر القاف وفتح الموحدة أي قدام وجهه زاد الباجي حال الصلوة ثم قال وهذا يحتمل معاني أحدها أنه نص في هذا الحديث على النبي عن البصاق قبل وجهه حال الصلوة لفظة تلك الحال على سائر الأحوال فخصاً بالذكر الثاني خص بالذكر حال الصلوة لأنه حينئذ يكون مستقبل القبلة وفي سائر الأحوال قد تكون القبلة عن يساره وهي الجهة التي أمر بالبصاق إليها وأما ما رواه الثالث أنه لو لم ينص حال الصلوة يتوزن المكلف أن يكون النبي توجه إلى سائر الأحوال وأن حال الصلوة لا يتوزن يقصد فيها إلى شئ وليصق كيف تيسر في قبلة وغيرها فبين بذلك أن بزمان الأكرام القبلة وتنزهها الخ قال القسطلاني الظاهر تخصيص المنع بحالة الصلوة لكن التعليل بتأذي السلم يقتضي المنع مطلقاً ولو لم يكن في الصلوة نعم هو في الصلوة أشد انما مطلقاً وفي جدار القبلة أشد انما من غيرها من جدار المسجد الخ فإن الله تبارك وتعالى قبل وجهه إذا صلى قال الخطابي معناه أن توجهه إلى القبلة مفضل لها لقصدته إلى ربه فعاد بالتحديد بركان مقصوده بينه وبين قبلة وتقبل هو على حذف معان أي عظيمة الشدة أو ثوابه وقال الباجي يحتمل ذلك معنيين أحدهما ثوابه وإحسانه والثاني أن الباري تعالى عز اسمه لما بناها مستقبل القبلة وتعليلها وتنزيهها ولا سيما في حال الصلوة فإن الله تعالى قبل وجهه معني أنما أمر بتنزيهه وتعليل قبل وجهه وأن في تعليله تلك الجهة تعظيم الله وطاعته الخ ١٣

ابن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن أبي هريرة أوعن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لما بين بقي ومنبري روضة من رياض الجنة ومنبري على حوضي **مسألة ٢٥٨** عن عبد الله بن أبي بكر عن عباد بن تميم عن عبد الله بن زيد المازني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما بين بقي ومنبري روضة من رياض الجنة فاجاء في خروج النساء الى المساجد **مسألة ٢٥٩** أنه بلغه عن عبد الله بن عمر أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تمنعوا إماء الله مساجد الله طيباً **مسألة ٢٦٠** أنه بلغه عن يسر بن سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا شهدت أحدكن صلوة العشاء فلا تمسسن طيباً **مسألة ٢٦١** عن يحيى بن سعيد عن عائكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل امرأة عمر بن الخطاب أنها كانت تستأذن عمرو بن الخطاب الى المسجد فيسكت فيقول والله لا يخرجن إلا أن تمنعنني فلا يمنعها **مسألة ٢٦٢** عن يحيى بن سعيد عن عمره بنت عبد الرحمن عن عائكة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت لو أدرك رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أحدث النساء لمنعهن المسجد كما منعت نساء بني إسرائيل قال يحيى بن سعيد فقلت لعمره أومع نساء بني إسرائيل المسجد قالت نعم الأمر بالوضوء لمن مس القرآن **مسألة ٢٦٣** عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم أن لا يمس القرآن

ويقال قالت فاستنعتان ينهاني قال يمنع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تمنعوا إماء الله مساجد الله رواه البخاري في الصحيح فلا يمنعها عمره لما تقدم قال البا جى استينان عمره في الخروج دليل على أنها كانت تعتقدان لا الشئ ولولا ذلك لم يكن لاستينانه ومروكان عمر ابن الخطاب يسكت لما ورد في ذلك من الأمر وكان يكره خروجها لما كان طبع عليها من الخيرة ويحتمل أن يكون استينانهما بمعنى الإعلام بخروجها لئلا يكون له البها حاجة فإذا سكت علمت بعدم السبب المانع لما من الخروج ولذلك كانت تقول والله لا يخرجن إلا أن تمنعنني انتهى **مسألة ٢٦٤** قوله ما أحدث النساء بعده من الطيب والتجمل وقلة التسرع وتسرع كثير ممن إلى المتأخر وأما كان النساء في زمنه عليه الصلوة والسلام يخرجن في المروط والاكسية والشملات والقلماظ كما قال ابن رسلان لمنعن الخروج الى المسجد بالافراد في الشئ السندية وبالجوع في الشئ المصريه والازرقاني وجعلها روايتين كما منعت بصيغة التانيث الغائب على بناء المجهول وفي الشئ المصريه كما منع قال الزرقاني في بعض الميم وكسر النون وفتح العين ثم هاء ضمير عائكة الى المسجد وفي رواية الجمع باعتبار الموضع او الخروج فقط الى ما ذكرنا منعت نساء بني إسرائيل وهو يوجب من استنعت عليه السلام قال يحيى بن سعيد الراوى فقلت لعمره أومع الهمة والوادئ من بناء المجهول نساء بني إسرائيل المسجد وفي الشئ المصريه ودرواية الزرقاني بالجمع قالت نعم ممن منها بعد الاباءة قال المافظ يحتمل أن عمره تعتقت ذلك من عائكة ويحتمل عن غيره وقد ثبت ذلك من حديث عمره عن عائكة قالت كن نساء بني إسرائيل يتخذن ارجلا من خشب يشقون لرجال في المساجد فخرجن المسجد طين المساجد اخرجهم عبد الرزاق بسند صحيح وهذا وان كان موقوفاً فحكمه الرفع لأنه لا يقال بال رأى وروى ايضاً عبد الرزاق نحوه عن ابن مسعود وفي البداية من فروع الخفية ويكره لمن حضروا الجماعات لبني الشباب ممن لما فيه من خوف الفتنة ولا بأس للجهوزان تخرج في الفجر والمغرب والعشاء وهذا عند ابى حنيفة وقال صاحبها يخرجن في الصلوات كلها لأنه لا فتنة لقله الرفية فيمن فلا يكره ولأن فرط الشئ حاصل فتقع الفتنة غير أن الفساق انتشارهم في الظلم والعصر والجمعة أما في الفجر والعشاء وهم نائمون وفي المغرب بالطعام مشغولون والجمعة في البرهان انتهى المشايخ المتأخرون بمنعوا أي الجوز من حضور الصلوات كلها كالشابة ولا بعد في اختلاف الأحكام باعتبار اختلاف أحوال الناس فافتوا بجمع الجائز مطلقاً كما منعت الشواب بجامع شيوع الفساد وكذا في الدار المختار فقلت وخص الامام الخروج بالليل لما في مدة روايات من التخصيص بالليل لا يخفى على من نظر في الروايات **مسألة ٢٦٥** قوله ان لا يس القرآن احد الاد هو طاهر أي متوضئ وهذا كتاب طويل ذكره اصحاب الرواية والتاريخ في الايواب المتفرقة قال الزرقاني على الواجب وبه نسخة بسم الله الرحمن الرحيم من محمد النبي ال شرعيل بن عبد كلال والحادث بن عبد كلال ولقيهم بن عبد كلال قبل ذي رين ومعا فزروهم انا بعد فذكر الحديث بطوله انتهى بهذا في شرح الواجب ولم يذكر الحديث نعم ذكره الحاكم في المستدرک مفعلاً وفي الصحيح الا عشي بعد البسلة هذا بيان من الشئ ورسوله يا ايها الذين آمنوا ادعوا بالحق وادعوا الى الله ورسوله صلى الله عليه وسلم لعمره ابن حزم حين يشاء الى اليمن امره يتقوى في امره كل فان الشئ مع الذين اتقوا والذين هم محسنون وامره ان يأخذ بالحق كما امره الشئ وان يبشر الناس بالخير ويأمرهم به ويعلم الناس القرآن ويقفهم فيه وبني الناس فلا يس القرآن انسان الا هو طاهر ويخرج ان س بالذي لم والذي عليهم وطين للناس في الحق ويشد عليهم في الظلم فان الشئ كره الظلم ونهى عنه فقال الائمة الله على الظالمين وبشر الناس بالجنة ويعلموا وينذروا الناس النادر وعلمها الى آخره ما قاله المافظ اخرج البوداد والسائي وابن جبان والدمدعي وغير واحد قلت والبوداد في المراسيل والبيهقي وفيه امور كثيرة من الزلوة والديات وغير ذلك **مسألة ٢٦٦**

مسألة ٢٦٧ قوله قال ما بين بيتي وبين المسجد في الشئ السندية والشروع وفي بعض النسخ قبوري وهو المراد بالبيت لما روى الطبراني عن ابن عمر البزاد عن سعد بن ابى وقاص يلفظ ما بين قبوري ومنبري وقيل المراد بيت سكانه وهما متقاربان لان قبره في بيته قال القرطبي الرواية الصحيحة بيتي وديري قبري كان بالمعنى لانه عليه الصلوة والسلام ومن في بيته قال المافظ والمراد احد بيوتيه لا كلها وهو بيت عائكة الذي صار فيه قبره وللطبراني في الادسط ما بين المنبر وبيت عائكة ومنبري قيل ان المراد منه المحراب فانه بينهما حقيقة والجمهور على ان المراد بالبقعة كلها ثم قيل ان فدرع ما بين بيته ومنبره ثلث وخمسون ذراعاً وقيل اربع وخمسون وسدس وقيل خمسون الا ثلثي ذراع وهو الا ان كذلك فكانه نقص لما دخل من الجوة في البدار روضة قال الراغب الروض مستنقع الماء المنخفض وفي الجمع الروضة البستان في غاية الضخامة من رياض الجنة قيل يراد بهذا الكلام ما لا تمتدى اليه عقول كذا فعله الطيبي وقال مالك الحديث على ظاهره قال القاري فهو على حقيقتها بان تكون مقطوعة منها كالبحر الأسود وغيره قال ابن جرير هذا عليه الاكثر ومنبري على حوضي قال البا جى قريب من معنى ما تقدم يحتمل ان يريد به ان ايتانه للصلوة وللطاعات لودى الى درود حوضه صلى الله عليه وسلم وقيل معناه ان لي منبر على حوضي وليس هذا بالبين لانه ليس في المنبر ما يقتضيه وهو قطع الكلام عما قبله من غير ضرورة انتهى والأكثر على ان المراد منبره الذي كان يخطب عليه في الدنيا قال المافظ يؤيده حديث ابى سعيد عن الطبراني ان قوام منبري روايت في الجنة **مسألة ٢٦٨** قوله قال ما بين بيتي وبين بيت عائكة ومنبري كما تقدم ومنبري روضة من رياض الجنة قال الزرقاني فيه دلالة قوية على فضل المدينة على مكة اذ لم يثبت في حجر من بقعة انها من الجنة الا هذه البقعة المقدسة وقول ابن عبد البر هذا لا يوافق النفس الواحدة في مكة مدفوع انتهى قلت الاستلال مشكل بعدما حكى بنفسه قبل ذلك ان البحر الاسود والنيل والفرد وسبحان من الجنة وكذا التامر السندية من الورد التي ابيض بها آدم منها فتأمل **مسألة ٢٦٩** قوله لا تمنعوا إماء الله بكسر الهمة والمدة جمع امه ذكر الاماء دون النساء لانه الى علته نهي المنع من خروجهن لعلوة يعرف ذلك بالذوق قال البا جى فيه دليل على لزوم منعن من ذلك وان لا خروج لمن الا باذنه الخ مساجد الله عام خصه العقائد بشرائط ما ورد كالتنهي عن التطهر وغيره و في رواية ابى داود وصححه ابن خزيمة عن ابن عمر فوالا تمنعوا نساكم المساجد وبه تهن خير لهن و على العيني عن الامام مالك ان نحو هذا الحديث محمول على الجائز **مسألة ٢٧٠** قوله اذا شهدت اي اذوت احدكن ان تشهد صلوة العشاء وكذا غيرها من الصلوة فلا تمسسن بنون ان كيه الشئ وفي رواية بلا نون طيباً لما فيه من تحريك داعية الشهوة فيلحق به ما في معناه كسلى ينظر اثره وحسن مجلس وزيته ولذا ورد فيخرجن فقلت **مسألة ٢٧١** قوله انما كانت تستأذن زوجاً عمر بن الخطاب في الخروج الى المسجد فيسكت لانه روم كان يكره خروجها لكن لا يمنع للمديت او للشروط فانه ذكر المافظ في الاصابة ان عمره لما خطبها شرطت عليها ان لا يخرجن ولا يمنعها من الحق ولا من الصلوة في المسجد النبوي ثم شرطت ذلك على الزبير فتجمل عليها بان مكن للماء خروجه الصلوة العشاء فلما مرت به ضرب على عجزه بها فلما رجعت قالت ان الله فسد ان س فلم تخرج بعد الخ فيقول والله لا يخرجن بالنون الشئ الا ان تمنعنني من الخروج ولعلها رجعت بعدم الخروج لكن تريد ان يكون لما اخرجت الخروج قلت وقولها خلف علم مرتب على الانكار عليها فقد اخرج البيهقي عن ابن عمر كانت امرأة لعمر تشهد صلوة الصبح والعشاء في الجماعة فقيل لما لم تخرجين وقد تعلمين ان عمره يكره ذلك

القرآن الاطاهر قال يحيى قال مالك ولا يجعل المصحف احد بعلاقته ولا على وسادة وهو طاهر قال مالك ولو جاز ذلك لمحل في انجية ولم يكره ذلك لانه يكون في يد الذي يحمله شيء يدنس به المصحف ولكن انما كره ذلك لمن يحمله وهو غير طاهر اكراما للقرآن وتعظيما له قال يحيى قال مالك احسن ما سمعت في هذه الآية لا يمسسه الا المطهرون انها بمنزلة هذه الآية التي في عبس وتولى قول الله تعالى كلا انها تذكرة فمن شاء ذكره في صحف مكرمة مرفوعة مطهرة بايدي سفرة كرام مرساة الرخصة في قراءة القرآن على غير وضوء مثلك عن ايوب السخيتاني عن محمد بن سيرين ان عمر بن الخطاب كان في قوم وهم يقرءون القرآن فذهب لاجل جنة ثم رجع وهو يقرأ القرآن فقال له رجل يا امير المؤمنين اتقرأ ولست على وضوء فقال له عمر من افتاك بهذا المسيلة ما جاء في تحزيب القرآن مثلك عن داود بن الحصين عن الاعمش عن عبد الرحمن بن عبد القاري ان عمر بن

القرآن الاطاهر قال يحيى قال مالك ولا يجعل المصحف احد بعلاقته ولا على وسادة وهو طاهر قال مالك ولو جاز ذلك لمحل في انجية ولم يكره ذلك لانه يكون في يد الذي يحمله شيء يدنس به المصحف ولكن انما كره ذلك لمن يحمله وهو غير طاهر اكراما للقرآن وتعظيما له قال يحيى قال مالك احسن ما سمعت في هذه الآية لا يمسسه الا المطهرون انها بمنزلة هذه الآية التي في عبس وتولى قول الله تعالى كلا انها تذكرة فمن شاء ذكره في صحف مكرمة مرفوعة مطهرة بايدي سفرة كرام مرساة الرخصة في قراءة القرآن على غير وضوء مثلك عن ايوب السخيتاني عن محمد بن سيرين ان عمر بن الخطاب كان في قوم وهم يقرءون القرآن فذهب لاجل جنة ثم رجع وهو يقرأ القرآن فقال له رجل يا امير المؤمنين اتقرأ ولست على وضوء فقال له عمر من افتاك بهذا المسيلة ما جاء في تحزيب القرآن مثلك عن داود بن الحصين عن الاعمش عن عبد الرحمن بن عبد القاري ان عمر بن

اول الباب ما يصح هو الاحتجاج به على الامر بالوضوء لمن مس القرآن وادخل في آخر الباب ما يحتاج به الناس في ذلك وليس عنده بحجة فاني به وبين وجه ضعف الاحتجاج به وبهذا ما يفعله اهل الدين والانصاف والوجه الثاني انه يحتمل ان يكون مالك قد اعلمه ايضا على وجه الاحتجاج في وجوب الوضوء لمس المصحف وذلك ان الهادي تعالى وصف القرآن بأنه كرم وانه في الكتاب المكتون الذي لا يمس الا المطهرون فوصف بهذا تعظيما للقرآن المكتون في اللوح المحفوظ وهو المكتوب في المصاحف فوجب ان تمتثل في ذلك ما وصف الله تعالى به القرآن الخ قلت وقد علمت بان تقدم ان التشايع في تفسير الآية الاولى قولين قال الرازي ان عمل اللفظ على حقيقة الخبر فالاول ان يكون المراد القرآن الذي عند الله تعالى والمطهرون الملائكة وان عمل على النسي وان كان في صورة الخبر كان عموما فينا وهذا الاول لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في اخبار متظاهرة انه كتب لعمر بن حزم لا يمس القرآن الا طاهر فوجب ان يكون نية ذلك بالآية اذ فيها احتمال له الخ ١٣ قوله كان في قوم وهم يقرءون القرآن فيه دليل على جواز الاجتماع لقراءة القرآن على معنى الدرس لاداء التعليم والمذاكرة وسئل مالك عن قراءة مصر الذين يجمع الناس اليهم فكان رجل منهم يقرأ في الغرفة فليعلم احسن لا بأس به وقال مرة انه كرهه وعابه وقال يقرأ ذوا يقرأ اذا قال الله تعالى فاذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا ولو كان يقرأ واحد ويستمع من يقرأ اقل من واحد واحد على رجل واحد له به بأس وانما ان يجمعوا فيقرأون في السورة الواحدة مثل ما يعمل اهل الاسكندرية وهي التي تسمى القراءة بالادارة فذكره مالك وقال لم يكن هذا من عمل الناس واما النجوم في المسجد او غيره فيقرأ لم يقرأ في الحرم الصوت فانه ممنوع قاله مالك لان قراءة القرآن مشروعة على وجه العبادة والا فغدا بذلك اولى وانما يقصد بهذا صرف وجه الناس والاكل به خاصة وفيه نوع من السؤال به وبهذا ما يجب ان يشهده عن القرآن قال الباجي في الدرة المنيفة عن التقيته يكره للقوم ان يقرأوا القرآن جملة لتفنيها ترك الاستماع والانصات وقيل لا بأس به الخ كذا في الطحاوي على المراق من ذورع الخفية ١٣ قوله فذهب عمر لما جئته قال الباجي كناية من البول والخائض ثم رجع وهو يقرأ القرآن يعني لم يمنع حرمه من لقراءة فقال لرجل قال الباجي هو ابو مرهم الخنق ايا من يصيح من قوم سبيلته الكذاب الخ يا امير المؤمنين اتقرأ بمسرة الاستعظام القرآن والحال انك لست على وضوء قال الباجي يحتمل من جهة اللفظ الاستعظام ويحتمل الانكار لان جواب عمر يدل على انه لم يعلق منه ذلك على وجه الانكار فقال لرجل من افتاك بهذا الذي عدم جواز القراءة عندنا المقوم من الانكار امسيلة بمسرة الاستعظام قال الباجي انما اضاف عمر هذا القول اليه لما كان القائل به من قومه ولبعده عن الصواب الخ وميلته بكسر اللام احد الكذا بين الذين راى فيها النبي صلى الله عليه وسلم رؤيته المشهورة في السورين طوا واحد بها هذا الثاني في الاسود العنسي كان رئيس بني حنيفة اسمه هارون بن حبيب و كنيته ابو ثمامة وكنيته مسيلة فبيع الخلفاء وبيع الصورة سأل النبي صلى الله عليه وسلم الشركة معه او الخلافة بعده ثم تبني بعد وفاته صلى الله عليه وسلم وتزوج بسبلح المدعية للنبوة و جعل صداقها اسقاط صلوة الفجر والعشاء ولما قتل مسيلة اخذها خالد بن الوليد فاسلمت وكان قتل الملحون في وقته اليامنة المشهورة في زمان الصديق الاكبر صلى الله عليه وسلم ولما جاء في ربيع الاول سنة ثمان عشرة ك في الخميس وغيره ١٣ قوله ما جاء في تحزيب القرآن الحزب الحزب بالحاء المهملة والزاى المجتمعة ما يجعل الرجل على نفسه من قراءة او صلوة كالورد واصل الحزب النبوية في ذورع الماد الجمع بتغيير ليس في تحزيب القرآن تحميد عند الجمهور لا في القسلة ولا في الكثرة نعم التعاهد به ما مروي عدة احاديث قال النبي صلى الله عليه وسلم تفادوا القرآن فوالذي نفسي بيده لو اشد تفغنيا من الابل في عقلها وقال صلى الله عليه وسلم استذكروا القرآن فانه اشد تفغنيا من صدور الرجال من النعم وغير ذلك من الروايات الكثيرة وقال النبي صلى الله عليه وسلم اتوه حتى تلاوته انما دليل وانما التلاوة وقال الشاذلي اسمه ولقد يسرنا القرآن للذكر فكل من تذكر قال صاحب الجلايين الاستعظام يعني الامر واخرج ابو داود عن ابن الباد قال سألني نافع بن جبير فقال لي في كم تقرأ القرآن فقلت ما احزبه فقال لي نافع لا تقل ما احزبه فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قرأت جزءا من القرآن حسبت انه ذكره عن المغيرة ابن شعبه قال الباجي يستحب لكل انسان طائفة

الخطاب قال مئذنته حزبه من الليل فقرأه حين تزول الشمس الى صلوة الظهر فانه لم يفته او كانه ادركه **٢٦٦** قال عن يحيى ابن سعيد انه قال كنت انا ويحيى بن يحيى بن جبان جالسين فذا عاهد رجلا فقال اخبرني بالذي سمعت من ابيك فقال الرجل اخبرني ابي انه اتى زيد بن ثابت فقال له كيف تترى في قراءة القرآن في سبع فقال زيد حسن ولان اقرأه في نصف شهر او عشرين احب الى وسلفي لم ذلك قال فاني استلك قال زيد لى اتدبره واقف عليه **٢٦٧** ما جاء في القرآن **٢٦٨** قال عن ابن شهاب عن عروة ابن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القاري انه قال سمعت عمر بن الخطاب يقول سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان على غير ما اقرأها وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الذي اقرأها فكذبت ان اعجل عليه ثم امهله حتى انصرف ثم لبسته برداءة فحمت به رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله اني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على غير ما اقرأتموها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقرأ فقرأ القراءة التي سمعته يقرأ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا انزلت ثم قال لي اقرأ فقرأتها فقال هكذا انزلت ان هذا القرآن لنزل على سبعة احرف فاقرأوا ما تيسر منه **٢٦٩** قال عن نافع عن عبد الله بن عمر

ما يوافي طبعه ويخفف عليه قال ابن قدامة يستحب ان يقرأ القرآن في كل سبعة ايام يكون له غنمة في كل اسبوع قال عبد الله بن احمد كان الي نختم القرآن في النصارى في كل سبعة يقرأ في كل يوم سبعا لا يترك نظرا وقال جنس كان ابو عبد الله ينختم من الجمعة الى الجمعة وذلك لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعبد الله بن عمرو اقرأ القرآن في سبع ولا تزيد على ذلك رواه ابو داود ومن ادس بن مزيقة قلنا لرسول الله صلى الله عليه وسلم لقد ابطأنا عن الليلة قال انه لم يقرأ على حزبي من القرآن فكم هبت ان اخرج حتى ان قال ادس سألت اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف تمهلون القرآن قالوا ثلث وخمس وسبع وثمان وعشرون وثلاث عشرة وحزب المفضل وحده رواه ابو داود **١٢** متعلقا صفحه هذا

١٣ قوله قال من فاته حزبه اي وردده الذي يتأده من صلاة او قراءة او غيره من الليل لليوم او من يومه في الليل اول يومه فقرأه حين تزول الشمس الى صلوة الظهر قال ابن عبد البر هذا من داود ولان المحفوظ من حديث ابن شهاب عن السائب بن يزيد وعبد الله بن عبد الرحمن بن عبد القاري من نام عن حزبه فقرأه ما بين صلاة الفجر وصلوة الظهر كتب له كائنا قرأه من الليل ومن اصحاب ابن شهاب من دفعه عنه بسنده عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا عند العلماء راوي بالاصواب من رواية داود ومن جعله من زوال الشمس الى صلاة الظهران ذلك وقت ضيق قد لا يسع الحزب ودرب رجل حزبه نصف القرآن او ثلثه او ربه ونحوه ولان ابن شهاب اتفق حفظا واثبت نقلنا انتهى وقد اخرج مسلم واصحاب السنن من طريق يونس عن ابن شهاب بسنده عن عمر فما فانه لم يفته او قال الراوي كانه بشرا نون ادركه في الوقت وبذلك من الراوي ولفظ مسلم فقرأه فيما بين صلاة الفجر وصلوة الظهر كتب له كائنا قرأه من الليل قال القاري قال بعض علمائنا لان ما قبل الظهركان من جملة الليل ولذا يجوز الصوم بنية قبل الزوال قال القاري وفيه ان تقييد نية الصوم بما قبل الزوال ليس يكون من جملة الليل بل يتحقق النية في الكسائر والنار والمراد بما قبل الزوال فيه هو الضعفة الكبرى فالوجه ان يقال في الحديث اشارة الى قوله تعالى هو الذي جعل الليل والنهار خلفه لمن اراد ان يذكر اواراد شكورا قال القاضي اي ذوى خلفه يختلف كل منهما الاخر فيقوم مقام فيما ينبغي ان يعمل فيه من فاته وردده في احد هاتين في الاخر وهو منقول عن كثير من السلف كابن عباس وقتادة والسنن وسلمان كما ذكره السيوطي في

الدر **١٢** **٢٧٠** قوله كيف تترى في قراءة القرآن في سبع فقال زيد بن ثابت هذا حسن وقد روى عنه صلى الله عليه وسلم في حديث عبد الله بن عمرو اقرأه في سبع ولا ترد على ذلك ثم زاد زيد في الجواب على سؤال السائل بما فيه بيان الاولوية والافضلية ما تقدم فقال ولان اقرأه في نصف شهر اي في خمسة عشر يوما او عشرين يوما كنه في النسخ السنية بلفظ عشرين وفي النسخ المصرية بلفظ عشرين قال ابن عبد البر كذا رواه يحيى واخذه بهما رواية ابن وهب وابن بكير وابن القاسم لان اقرأه في عشرين او نصف شهر احب الي وكذا رواه شعيب انتهى قلت فعلم بذلك ان الصواب في رواية يحيى لفظ عشرين في النسخ المصرية لكن اتفقتنا في ذلك النسخ السنية لقوا لا تتفق احب الي اي من القراءة في سبعة ايام وسلفي ببعضه الامر لم ذلك وفي المصرية لم ذلك يعني لم تحب القراءة في نصف الشهر وعشرين اكثر من القراءة في سبع قال الي فاني استلك لم ذلك قال زيد لى اتدبره اي معنى القرآن واقف عليه وقال عز اسمه ليدبروا آياته وقال تعالى ورتل القرآن ترتلا وقال تعالى لتقرأه على الناس على مكث **٢٧١** قوله وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الذي نفسه الشريفة اقرأها اي سورة الفرقان وفي رواية عقيل عن ابن شهاب فاذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرأ انما رسول الله

صلى الله عليه وسلم قال ابن عبد البر في هذه الرواية بيان ان اختلافا كان في حروف من السورة لاني السورة كلها دهي تفسير لرواية مالك لان سورة واحدة لا تقرأ حروفا كلها على سبعة بل لا يوجد في القرآن كلمة تقرأ على سبعة اوجه الا قليل فكدت ان اعجل بفتح العزة وسكون العين وفتح الجيم وفي رواية اعجل بفتح العزة وفتح العين وكسر الجيم مشددة اي اخاصه عليه اي على هشام يعني في الانكار عليه والتعرض له ثم امهله حتى انصرف من الصلوة ففي رواية عقيل عند القاري فكدت اسأله في الصلوة فقصرت حتى سلم فليس المراد انصرف من القراءة كما زعم الكرماني وغيره ثم لبسته بوجهين اولاهما مشددة وقال عياض التحقيف اعرف قلت لكن جملة من ضبطه من الشرح واللغويين ضبطه بالتشديد لا بالتحفيف قال المجد اللبيب المخزك لبسته وموضع القلادة ولبسته بلبسها جمع ثيابه عند نحره في خصومه ثم جره وفي الجمع بلبسته بروايات بالتحديد قلت ما نأخذ من اللبنة لانه يجمع عليها بروايات اخذت بجمعها وجعلت في عنقه وجرته به لئلا ينفلت **٢٧٢** قوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ادرسه وسلم ادرسه بهمة قطع اي اطلق مشا ما لانه كان مسوكا بيده وانما امره بادرسه قبل ان يقرأ التسكين نفسه وثبتت ما شئت ويمكن من ايراد القراءة التي قرأنا لا يدرك من الانزعاج ما يمنع من ذلك قاله الباجي وانما سويح في فعل عمر لانه ما فعل لحظ نفسه بل غضبا لشدة بناء على ظنه واما قول ابن حجر انه بالنسبة الى هشام كان بمنزلة المعلم للمتعلم مدفوع بانه ليس للمعلم ابتداء ان يفعل مثل هذا الفعل مع المتعلم قاله القاري ثم قال صلى الله عليه وسلم لشام اقرأ يا هشام فقرأ القراءة التي سمعته اي سمعت هشام اياها على حذفت المفعول الثاني قاله القاري يقرأ اي يقرأ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه السورة وهذا تصويب لقراءة هشام ثم قال لي اقرأني يا عمر امره بالقراءة للتاكيد والخطا والخطا والتغير من جهة فقرأنا وفي رواية عقيل فقرأت القراءة التي اقرأني فقال بهذا انزلت قال الزرقاني لم يقع في شئ من الطرق تفسير الاحرف التي اختلف فيها عمر وهشام من سورة الفرقان نعم اختلفت الصحابة فمن دونهم في احرف كثيرة من هذه السورة كما بينه في التمهيد با يطول ولنفسا الحافظ في الفتح فادرج اليه ان شئت **٢٧٣** قوله على سبعة احرف مع حرف مثل فلس ولفس ثم كذا في جميع الروايات الواردة بلفظ سبعة احرف قال الزرقاني اما حديث سورة دفعه انزل القرآن على ثلثة احرف ... رواه الحاكم قالوا تواترت الاخبار بالسبعة الا في هذا الحديث قال القاري حديث نزل القرآن على سبعة احرف ادعى ابو عبيدة تواتره لانه ورد من رواية احمد وعشرين صحابيا ورواه التواتر الغلطي واما تواتره المعنوي فلا خلاف فيه في ذلك بسط السيوطي في الاتقان اساهم وقد اختلفت ائمة العن في هذا الحديث في مباحث الاول في معنى الحديث قال الحافظ قد اختلفت العلماء في المبدأ بالاحرف السبعة على احوال كثيرة بلغها الواحان ابن جبان الى خمسة وثلثين قولاد قال المنذري اكثرها غير مختار الخ وقال القاري اختلف في معناه على احوال عشرين قولاد منها انه لا يدرى معناه الخ وقال ابن العربي لم يأت في ذلك نص ولا اثر والثاني ان لفظ السبع لا حصر ازام قال الزرقاني اكثرنا محصورة في السبعة وقيل ليس المراد حقيقة العدد بل التيسيل والتيسير والشرف وقال القاري الاظهر انها لكثيرة واختار شيخنا الهلوي في المصنف كونها لكثيرة الثالث في الراجح في المراد من هذه الاقوال قال الزرقاني اقرأها قولان احدهما ان المراد سبع لغات وعليه ابو عبيدة وثلث والزهري وآخرون وصححه ابن عطية و البيهقي وابن عيينة وابن وهب وخلاتق ونسبه ابن عبد البر اكثر العلماء لكن الاربعة المذكورة لم تقع بالتحقيق وهو ان كل واحد غير الكلمة مراد فاما من لفظ بل ذلك مقصود على السماع وحكي القاري عن النووي اصح الاقوال واقربها الى معنى الحديث قول من قال هي كيفية النطق بكلماتها من ادغام والهمزة وتفتيح وغير ذلك لان العرب كانت مختلفة اللغات في هذه الوجوه فيفسر الله تعالى عليهم ليقرا كل ما يوافي طبعه وبما يسيل على لسانه الخ قال القاري فيه ان هذا ليس على الاطلاق فان الادغام مثلا في مواضع لا يجوز

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما مثل صاحب القرآن كمثل صاحب الابل المعقلة ان عاهد عليها امسكها وان اطلقها ذهبت **١٦١** كذا عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ان الحارث بن هشام سأل النبي صلى الله عليه وسلم كيف يأتيك الوحي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم احيانا يأتيني في مثل صلصلة الجرس وهو أشده علي فيفصم عني وقد وعيت ما قال وحيانا يأتيكم لي الملك رجلا فيكلمني فأعي ما يقول قالت عائشة ولقد رأيته ينزل علي في اليوم الشديد البرد

الظاهر وكذا البواقي الخ ورجح السيوطي في التنوير كونها من المشابه الرابع اختلفوا في ان اللغات المتقدمة من جميع العرب او بعضها فاهية الخامس بل السبعة باقية الى الان يقرأ بها ام كان ذلك تم استقرار الامر على بعضها قال الزرقاني ذهب الاكثر الى ان كان ابن عيينة وابن وهب والطبري والطحاوي الخ قال الطحاوي انما كان ذلك في خمسة لما كان يتعسر على كثير منهم التلاوة بلفظ واحد لعدم علمهم بالكتابة والضبط والتقان الحفظ ثم نسخ بزوال العسر وتيسر الكتابة والحفظ وكذا قال ابن عبد البر والباقلاني وآخرون كذا في الاثنيان السادس قد اختلف السلف في الاحرف السبعة التي نزل بها القرآن بل هي مجموعة في المصحف الذي بأيدي الناس اليوم او ليس فيها الاحرف واحد منها مال ابن الباقلي الى الاول وصرح الطبري وجاعته بالثاني وهو المحتمل قاله الحافظ في الفتح والحق عندي ان المراد من سبعة احرف التسمية كما يدل عليه سياق الروايات المفصلة ولا يدري كيفيتها الا انها شاملة لجميع القراءات المختلفة للصعوبة المسموعة عن النبي صلى الله عليه وسلم وكان الاختلاف فيها تارة بابدال اللغزة ومرة بالزيادة والنقص واخرى باختلاف الكيفية وغير ذلك وقياسا على التسمية المذكورة اباح النبي صلى الله عليه وسلم في اول الامر بقراءة كل ما تيسر لم يختم آية رحمة بالية بناد وعلى هذا فقولهم صلى الله عليه وسلم اقرأوا ما تيسر منه اي كيفما تيسر من القرآن شامل لجميع اللغات لكن هذا التيسير العمومي قد ارتفع في آخر عصره صلى الله عليه وسلم لارتفاع الحلة كما تقدم عن جمع من المشايخ وبقيت الحروف السبعة المنزلة من التلاوة وجل وقراءة زيد بعض منها ما تحوز من السبعة ولما وقع الاختلاف في الصحابة حتى كفر بعضهم ببعض الجوا على قلة نبيذ فالان لا يجوز خلافه لان غيره ليس من القرآن بل لانه لم ينقل على التواتر فاشمل هذا ولعل الله يحدث بعد ذلك امرا **١٦٢** قوله انما مثل بفتحين اى مثال صاحب القرآن اى الذي الف تلاوته والمصاحبة المؤلفة ومنه فلان صاحب فلان كمثل صاحب الابل المعقلة بعض الميم وفتح العين الملمة واللقاف الثقيلة اى المشدودة بالعقل وهو الجبل الذي يشد في ركبة البعير ان ما يدرى دادم وتفتقد حافظا صاحبها اسكما اى استمر ساكنا لما وان اطلقها اى ارسلا وحلها من عقلها ذهبت اى اختلفت قال الزرقاني والحرفي انما حصر مخصوص بالنسبة الى النسيان والحفظ بالتلاوة والترك شبه درس القرآن واستمر تلاوته بربط البعير الذي يتخشى منه ان يشتر فادام التلاوة موجودا فالحفظ موجود كما ان البعير دادم مشدودا بالعقل فهو محفوظا وخمس الابن بالذكرة لانها اشده الحيوانات الالسية نقادا وفيه حفي على درس القرآن وتعايه وفي الصحيح مر فوعا تعايه والقرآن فالذي نفسى بيده لعواشه تفصيلا من الابل في عقلها **١٦٣** قوله كيف يأتيك الوحي يمكن ان يكون المسؤول عنه صفة الوحي نفسه او صفة حامله او ما هو اعم منها وعلى كل تقدير فاسناد الوحي اليه مماز عقل لان الاتيان حقيقة من وصف حامله او هو استعادة بالكتابة شبه الوحي برجل واضيف الى المشبه الاتيان الذي من خواص المشبه به والوحي في الاصل الاعلام في خفاء والكتاب والاشارة والكتابة والرسالة والابهام والكلام الخفي وكل ما القيت الى غيرك وفي الاصطلاح الشريعة هو كلام الله المنزل على نبي من انبياء قاله العيني وفيه ان السؤال عن الكيفية يطلب السألية لا يقدح في اليقين وايضا جواز السؤال عن احوال الانبياء من اتيان الوحي وغيره فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في جواب ما سأل احيانا منصوب على النظرية والحال فيه يأتيني مؤخر عنه جمع حين وهو الوقت يقع على القليل والكثير ويطلق على لحظة من الزمان فافرقه قال تعالى صل ان على الانسان حين من الدهر اى اربعون سنة وقال تعالى تودى اكلما كل مين اى ستة اشهر والمراد هناك مطلق الوقت **١٦٤** قوله يا يمين في ان المسؤول عنه اذا كان ذا اقسام يذكر الجيب في اول جوابه ما يقتضي التفصيل وذلك لان الوحي ثلاثة انواع وله سبعة صور اما الاقسام فاحدها سماع الكلام القدم كسماع موسى والثاني وحي رسالة بواسطة الملك والثالث وحي تلقى بالقلب كقوله صلى الله عليه وسلم ان روح القدس نفث في روعي صحح الحاكم واما صورته على ما ذكره السيوطي فاحدها المنام الثانية كصلصلة الجرس الثالثة ان ينفث في روعه الرابعة ان يتنزل في الملك رجلا الخامسة ان يترأى له جبرئيل عليه السلام في ... صورته بستامة جناح السادسة ان يكلد

الله تعالى من دراجاب اما في العقلة كليله الاسرار اوفى السام كرواية الترمذي وغيره مروعا تاتي في ربي في احسن صورة فقال لم يتفقهم الماء اعل الحديث السابعة وحي اسرائيل عليه السلام كما وردنا وكل به صلى الله عليه وسلم ثلاث سنين ثم قرن به جبرئيل عليه السلام وانكر الوحي وغيره كونه وكل به جبرئيل عليه السلام قاله العيني وقال الحافظ في صفة الوحي كجبرئيل كدوى الخمل والنفث في الروع والالمام والرويا الصالحة والتكليم ليله والاسراع وفي صفة الحامل كجبرئيل في صورته بستامة جناح ورويته على كرسى بين السماء والارض وقد سد الافق وقد ذكره الخليلي ان الوحي كان يأتيه على ستة واربعين يوما فذكرها وعا لها من صفات حامل الوحي ومجموع ما دل على انه في الرواية الى اثنين فقط اما كونها غالب الاحوال او عمل ما يبايرها على انه وقع بعد السؤال ودجر الحافظ في الفتح بما يرجع الكل اليها والظاهر عندي انه صلى الله عليه وسلم ذكر في انواعها اشده وقد صرح به في الرواية وثانيهما انه كذا سياقي في النوع الثاني في مثل صلصلة الجرس يصادرن معلمين مفتوحين بينهما لام ساكنة اصل صوت وقوع الحديده بعض على بعض ثم اطلق على كل صوت لطنين وفي العباب صلصلة اللجام صوت اذا ضوعفت وقال ابو علي المجيري الصلصلة للمديد والنحاس والحفر وبالسطين وما اشبه ذلك صوت و يقال هو الصوت المتدارك الذي لا يفهم في اول وهلة الجرس بجيم وفتح ولا مملته هو الجبل الخلق في رأس الدواب واشتقاقه من الجرس باسكان الراء وهو الخيل هو صوت الملك بالوى وقيل صوت خفيف اجنحة الملك والحكمة في تقديره ان يقرع سمع الوحي فلا يبقى فيه مكان لغيره **١٦٥** قوله وهو أشده على لان الفهم من كلام مثل الصلصلة اشده من الفهم من كلام الرجل بالتعاطف المعهود وفيه اشارة الى ان الوحي كله شديد وهذا اشده فيفهم الوحي او الملك الغنوم لما تقدم بفتح التثنية وسكون الفاء وكسر الميم بكثرة الضبط اكثر الشراح قال العيني في ثلث لغات احدها هذه وهي اقصاها و الثانية ببناء الجمل والاشارة بفتح اوله وكسر الاء من اقصم المطر اذا اقلع وهي لغزة قليلة واهل اقصم القطع بلا اشارة عنى اى يتجلى ما يشئني والحال ان قد وعيت بفتح العين اى حفظت ما قال اى ما قاله وما جاء به فالعائد محذوف وهذا النوع شبيه ما يوحى الى الملكة وحيانا اى وفي بعض الاوقات وبه صورة اخرى لمجي الوحي يتنزل اى يتصور مشتق من المثال وهو ان يكون شبه الشيء لى اى لاجل الملك اصله الملك تركت الهزة لكثرة الاستعمال مشتق من الاوكة بمعنى الرسالة **١٦٦** قوله رجلا بالنصب على المصدرية اى مثل رجل او بهيمة رجل فهو حال او على تسمية النسبة لا بتسمية المفرد لان الملك لا ياباهم في قوله الزرقاني وقال العيني اكثر الشراح على انه منصوب على التثنية وفيه نظر ثم رده بسبوطا ثم قال بل الصواب ان يقال منصوب بنزع الخافض اى تصور رجل فلما حذف المضاف اقيم المضاف اليه مقامه الخ ثم قال فالقول ما حقهتم مثل جبرئيل عليه السلام رجلا اوجب بانه يمكن ان الله تعالى افنى الزوائد من خلقه ثم اعاده ويمثل ان يزيله عنه ثم يعيده اليه بعد التخليص به على ذلك امام الحرمين واما الله اخل فلا يصح على مذهبه اهل الحق الخ **١٦٧** قوله فيكلمني بالكاف وليسبق عن القعني عن مالك بالعين بدل الكاف والظاهر انه تصغير فانه في سوطا القعني بالكاف وكذا رواه غيره واحده عن القعني بالكاف كذا في الفتح بتغير فاعى بتشكك المضارع من دعيت ما يقول اى الذي يقول فالعائد محذوف زاد الوعانة وهو انه على ما قاله الحافظ **١٦٨** قوله ولقد دأبته صلى الله عليه وسلم والواو للقسمة واللام للتأكيد رأيت بمعنى ابصرت فلهذا اكتفى بمفعول واحد والمعنى والله لقد ابصرت ينزل بفتح اوله وكسر ثالثة وفي رواية بضم اوله وفتح ثالثة جملة حاله والمضارع اذا كان مبتدأ ودفع حاله لا لا يسوغ فيه الواو قاله العيني عليه الوحي بالفهم في اليوم الشديد البرد والله يد صفة جرت على غير من هو له لانه صفة البرد لا اليوم فيفهم بفتح الياء وكسر الصاد اى يقطع وفيه اشارة الى ان الخربان كما تقدم عطف على ينزل عنه صلى الله عليه وسلم وان جبينه وهو طرف الجبهة ولا انسان جبينان يكسفان الجبهة ويقال الجبين غير الجبهة وهو فوق الصدغ وهما جبينان عن يمين الجبهة وشمالا قاله العيني والا فرد قد يغنى عن التثنية يقال له عين حسنة اى عينا حسنة فلهذا لم يثنى بفتح الياء ثم التاء ففاد وصاد مملته ثقيلة من الفصد وهو قطع العسرق لاسالة الدم شبه جبينه بالعرق المفصود مباغلة في الكثرة **١٦٩**

فيفصم عنه وان جبينه ليتفصد عرقا من الك عن هشام بن عروة عن ابيه انه قال انزلت عيسى وقولي في عبد الله بن ام مكتوم جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعل يقول يا محمد استدني وعند النبي صلى الله عليه وسلم رجل من عظماء المشركين فجعل النبي صلى الله عليه وسلم يعرض عنه ويقبل على الآخر ويقول يا ابا فلان هل ترى بما اقول بأسا فيقول لا والد ماء ما ارى بما تقول بأسا فانزلت عيسى وقولي ان جاءه الاغني **١٢٤** الك عن زيد بن اسلم عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسير في بعض اسفاره وعمر بن الخطاب يسير معه ليلافسأله عمر عن شيء فلم يجبه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم سأله فلم يجبه ثم سأله فلم يجبه فقال عمر ثكلتك امك عمر نزلت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلث مرات كل ذلك لا يجيبك قال عمر فخرت بعيري حتى كنت اما للناس وخشيت ان ينزل في قرآن فما نشبت ان سمعت صارخا يصرخ بي قال فقلت لقد خشيت ان يكون نزل في قرآن قال فجئت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلمت عليه فقال لقد انزلت على هذه الليلة سورة لى احب الى ما طلعت عليه الشمس ثم قرأ انا فتحنا لك فتحا مبينا **١٢٥** الك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن ابراهيم بن الحارث التيمي عن ابي سلمة ابن عبد الرحمن عن ابي سعيد الخدري انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يخرج فيكم قوم يحقدون صلواتكم مع صلواتهم وصيامكم مع صيامهم واعمالكم مع اعمالهم يقرءون

١٢٥ قوله انزلت سورة

عيسى وقولي في عبد الله بن ام مكتوم المشهور في اسمه وجاهه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بكنة فجعل يقول يا محمد استدني وعند النبي صلى الله عليه وسلم رجل من عظماء المشركين فجعل النبي صلى الله عليه وسلم يعرض عنه ويقبل على الآخر ويقول يا ابا فلان هل ترى بما اقول بأسا فيقول لا والد ماء ما ارى بما تقول بأسا فانزلت عيسى وقولي ان جاءه الاغني **١٢٤** الك عن زيد بن اسلم عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسير في بعض اسفاره وعمر بن الخطاب يسير معه ليلافسأله عمر عن شيء فلم يجبه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم سأله فلم يجبه ثم سأله فلم يجبه فقال عمر ثكلتك امك عمر نزلت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلث مرات كل ذلك لا يجيبك قال عمر فخرت بعيري حتى كنت اما للناس وخشيت ان ينزل في قرآن فما نشبت ان سمعت صارخا يصرخ بي قال فقلت لقد خشيت ان يكون نزل في قرآن قال فجئت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلمت عليه فقال لقد انزلت على هذه الليلة سورة لى احب الى ما طلعت عليه الشمس ثم قرأ انا فتحنا لك فتحا مبينا **١٢٥** الك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن ابراهيم بن الحارث التيمي عن ابي سلمة ابن عبد الرحمن عن ابي سعيد الخدري انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يخرج فيكم قوم يحقدون صلواتكم مع صلواتهم وصيامكم مع صيامهم واعمالكم مع اعمالهم يقرءون

رسول الله صلى الله عليه وسلم اى المحمديين ثلث مرات وبالف في السؤال كل ذلك لا يجيبك فيران سكوت العالم لوجب على المتعلم ترك الامحاح عليه وان لعالم ان يسكت عما لا يريد ان يجيب فيه **١٢٤** قوله قال عمر فخرت بعيري حتى كنت اما للناس وخشيت ان ينزل في قرآن فما نشبت ان سمعت صارخا يصرخ بي قال فقلت لقد خشيت ان يكون نزل في قرآن قال فجئت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلمت عليه فقال لقد انزلت على هذه الليلة سورة لى احب الى ما طلعت عليه الشمس ثم قرأ انا فتحنا لك فتحا مبينا **١٢٥** الك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن ابراهيم بن الحارث التيمي عن ابي سلمة ابن عبد الرحمن عن ابي سعيد الخدري انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يخرج فيكم قوم يحقدون صلواتكم مع صلواتهم وصيامكم مع صيامهم واعمالكم مع اعمالهم يقرءون

القرآن ولا يجاوز حيزهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية تنظر في التصل فلا ترى شيئاً وتنظر في القدح فلا ترى شيئاً وتنظر في الويش فلا ترى شيئاً وتماهى في الفوق **مك ٢٤٣** لك انه بلغه ان عيد الله بن عمر مكث على سورة البقرة ثمانين سنة **مك ٢٤٤** جاء في سجود القرآن **مك ٢٤٥** لك عن عبد الله بن يزيد مولى الاسود بن سفيان عن ابي سلمة بن عبد الرحمن **مك ٢٤٦** ان ابا هريرة قرأ لهم اذ السماء انشقت فسجد فيها فلما انصرف اخبرهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سجد فيها **مك ٢٤٧** لك عن نافع مولى ابن عمر ان رجلاً من اهل مصر اخبره ان عمر بن الخطاب قرأ سورة الحج فسجد فيها تسجدتين ثم قال ان هذه السورة فضلت بسجدتين **مك ٢٤٨** لك عن عبد الله بن دينار انه قال رأيت عبد الله بن عمر سجد في سورة الحج

له قوله يمزقون بعنم الراد سخرجون سريعا من الدين قيل المراد

الاسلام فوجه من كفر الخوارج وقيل المراد العامة فلا حجة فيهم فكفرهم قال الحافظ والذي
 ينظر ان المراد بالدين الاسلام وخرج الكلام مخرج الزجر وانهم يفعلون ذلك يخرجون من
 الاسلام الكامل وفي رواية للنسائي يمرقون من الاسلام وفي اخرى لم يمرقون من الحق
 قال الحافظ كما يمرق السم بكذا في النسخ الهندية وفي رواية الزرقاني وكذا في النسخ
 لمصرية مروق السم من الرمية بفتح الراء المهملة وكسر الهمزة الخفيفة وشدة التفتيش وهو الصيد
 المرعى فضيلة من الرمي بمعنى مفخولة وعلينا الى اشارة الى نقلها من الوصفية الى الاسمية
 شبه مروق من الدين بالسم الذي يصيب الصيد فيدخل فيه ثم يخرج منه ومن شدة مرعته
 عودهم من الصيد لقوة الرامي لا يعلق من جسد الصيد بشئ ينظر ايها الرامي ادايس
 الخاطب في النصل بنون فساد جديدة السم هل ترى فيه شيئا من اثر الدم او نحوه
 فلا ترى فيه شيئا منه وتنظر في القدر بكسر القاف وسكون الدال وعاء مملئين خشب
 سم او ما بين الريش والسم هل ترى اثرا فلا ترى فيه ايضا شيئا منه وتنظر بعد ذلك
 في الريش الذي على السم لعنك ترى فيه شيئا فلا ترى شيئا فيه ايضا وتبادي بفتح
 الهمزة تشك في الغوق بضم الفاء هو موضع الوتر من السم اي تشك هل علق به شئ
 من الدم وفي رواية ينظر ويتبادي بالتحية اي الرامي قال الباجي اجمع العلماء على ان المراد
 بهذه الحديث الخوارج الذين قاتلهم على ان عبد الله بن عمر مكث على سورة البقرة
 ثمانين سنة يتعلما وذلك ليس ببعثي فغظ معاذا الله بل لانه كان يعلم فراغضا و
 احكاما وما يتعلق بها وقال السيوطي في الدر اخرج الخطيب في رواية ما لك و
 يبعث في شعب الايام من ابن عمر قال نعم عرفة البقرة في ثنتي عشرة سنة فلما غصبا لحم
 حمورا ١٣ قوله ما جاء في سجود القرآن قال الزرقاني هو سنة او فضيلة قولان
 مشهوران وعند الشافعية سنة مؤكدة وقال الخفيف واجب لقولنا في واسجد والله
 وقوله عز اسمه واسجدوا اقترب ومطلق الامر للوجوب وقال ابن قدامة في المعنى
 ان سجود الثلاثة سنة مؤكدة وليس بواجب عندما منا وما لك والاذا عصى واليه
 والشافعي وهو ذهب عمره وابنه عبد الله واجوبه ابو حنيفة واصحابه يقول الله عز وجل
 فان لم يلائموني واذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون ولا يذم الامم على ترك واجب وقال
 ابن رشد سبب الخلاف اختلافهم في مفهوم الامر بالسجود والافعال التي معناها معنى
 لاوامرية كقولنا في اذا تسلى عليهم آيات الرحمن خروا سجدا وبكيا هل هي محمولة
 على الوجوب او على الندب فالخفيفه علما على ظاهرها من الوجوب وماك والشافعي
 ترجح في مفهومها العمارة اذا كانوا هم اقدم بعلم الادام الشرعية وذلك كما ثبت عن
 عمر بن الخطاب بمحض العمارة فلم ينقل من احد منهم خلافه وبهم اجمع بغضى الشرع وهذا
 مما يحتج به من يرى قول الصحابة اذ لم يكن له مخالف حجة واحتج اصحاب الشافعي في
 ذلك بحديث زيد بن ثابت واما ابو حنيفة فتسك في ذلك بان الاصل هو حمل الامر
 على الوجوب وبما روى ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا تلاوا آية
 السجدة فسجدوا استزل الشيطان يبكي ويقول امر ابن آدم بالسجود فسجد فله الجنة وامرت
 بالسجود فلم يسجد فله النار والاصل ان الحكم اذا عصى امر او لم يعقبه بالتفسير بل ذلك
 على انه صواب فكان في الحديث دليل على كون ابن آدم ما حورا بالسجود ومطلق الامر
 للوجوب الخ قال الشيخ ابن القيم في كتاب الصلاة ولذلك اتى الله سبحانه على
 الذين يخفون سجدا عند سماع كلامه ودم من لا يقع ساجدا عنده ١٤ قوله ان
 بابا هريرة روى قال الهم قال الباجي الا انه كان يصلي لم يقولوا لم وقد جاء ذلك مفسرا في

حديث ابن رافع مليت خلف إلى هزيمة العشاء فقرأ الحديث آخره البخاري وغيره
إذا السهار انشقت فسمعت فيها فلما انصرف من الصلوة أخبرهم ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم سمع فيها ولفظ حديث ابن رافع عند البخاري فسمعت فقلت ما به قال سمعت
بها خلف إلى القاسم صلى الله عليه وسلم فلما ازال السجدة فيها حتى القاه قال الزرقاني
وهكذا قال الخلفاء الاربعة والائمة الثلاثة وجماعة ورواه ابن وهب عن مالك وروى
عن ابن القاسم والجموحان لا يسجد فيها لان ابا سلمة قال لابي هزيمة لقد سمعت في سورة
ما رأيت الناس يسجدون فيها فقلت هذا على ان الناس تركوه وجرى العمل بتركه ورواه
ابو عمر بن صالح عن ابي علي يدعي مع خلفه المصطفى والخلفاء الراشدين بعده الم ١٣
قوله قرأ سورة الحج فسمعت فيها سمعتين اولها عند قوله تعالى يفعل ما يشاء وصلى متفق عليها
والثانية عند قوله تعالى ادنوا واسجدوا واعبدوا ربكم داخلوا الخ فيركعوا فليكون وهي مختلفة
فيها عند الائمة ثم قال عمران هذه السورة فضلت على غيرها من السور اسجدتين قال
اليهقي هذه الرواية وان كانت في معنى المرسل ترك نافع تسمية الذي حدثه فالرواية عن
عبد الله بن ثعلبة بن مغيرة عن عمر بن عبد العزيز موصولة ولفظا على ما اخرجه اليهقي انه
صلى مع عمر بن عبد العزيز فسمعت في الحج سمعتين قال السيوطي في البداهة سجدتين منصور
وابن ابي شيبة والاسمعيلى وابن مردويه واليهقي عن عمر بن عبد الله ان كان يسجد سمعتين في
الحج ويقول الحديث ١٣ هـ قوله رأيت عبد الله بن عمر بن عبد العزيز يخطب الماشي
في النسخ البندية وبالمنع في المعرية في سورة الحج سمعتين وروى عنه ايضا لو سمعت
فيها واحدة كانت السجدة الاخيرة احب ال وروى عن عتبة بن مامر
مرفوعا في الحج سمعتان ومن لم يسجد بها فلا يقرأ بها يدا ليرأها الا وهو طاهر والتعلق بليس بقوى
لضعف اسنده قاله الباجي قلت انكفئت الائمة في السجدة الثانية من سورة الحج قال
ابن قدامة في المغنى في الحج منها سجدتان وبهذا قال الشافعي واسحق والبولوث وابن
المنذر ومن كان يسجد سمعتين عمرو بن عبد الله بن عمرو والدرود والبولوث والبولوث
لرحمن السلي والوالد العالمة وزاد وقال ابن عباس فقلت سورة الحج

بسمحمدتين وقال الحسن دسعيد بن جبيرة وجابر بن زيد والغني وملك والزهنيقة ليست
الاخيرة سجدة لانه جميع فباين الركوع والسجود فلم تكن سجدة كقول تعالى يا مريم اخفضي
لرأسك واسجدى وركعتي مع الركوعين ولنا حديث عن ابن عباس من باب ما جاء ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم افراه خمس عشرة سجدة وعديث عقبية المذكور واه الجوداد و
الاثرم وايضا فانه قول من سميئنا من الصحابة لم تعرف لهم عمالفا في عصرهم فيكون اجماعا
وقد قال ابو اسحق ادرت الناس منذ سبعين بسجدة في الحج سجدتين وقال ابن عمر
لو تركت احداهما تركت الاولى وذلك لان الاولى افعال والثانية امر واجتماع
الامر الاولى الخ لم يصح حديث عقبية فظاهره يقتضى وجوب سجدة السلاوة والحكم لا يقول
بذلك ويتخالف بين الامر من المذكورين في الآية فجعل احدهما للوجوب والاخر للاستحباب
وعصمة يحملها للوجوب وهو اقرب الى العمل بظاهر النص الخ وقال ابن حزم ثمانية الحج
نقول بها اصلا في الصلوة ونهطل الصلوة بها يعني اذا سجدت قال لانها لم تقع بها سنة عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا جمع عليها وانما جاء فيه اثر مرسل وفي المدونة قال ابن
عباس والغني ليس في الحج الاسجدة واحدة وفي البرهان مذهبنا مروى عن ابن عباس
وابن عمر فانها قالوا بسجدة السلاوة في الحج هي الاولى والثانية سجدة الصلوة وهو الظاهر
فقد قرنا بالركوع وهو تأويل الحديث كذا في المبسوط فكان عن ابن عمر روايتين الخ

سجدتين مالك عن ابن شهاب عن الأعرج عن ابن عمر بن الخطاب **قرأ** بالجماء إذا هو فسجد فيها ثم قام فقرأ بسورة أخرى **مالك** عن هشام بن عروة عن أبيه أن عمر بن الخطاب **قرأ** سجدة وهو على المنبر يوم الجمعة فنزل فسجد وسجد الناس معه ثم قرأها يوم الجمعة الأخرى فتهتأ الناس للسجود فقال عمر على رسلكم إن الله لم يكتبها علينا إلا أن نشاء فلم يسجد ومنعهم أن يسجدوا **قال مالك ليس العمل على أن ينزل الإمام إذا قرأ السجدة على المنبر فيسجد قال** يحيى **قال مالك** الأمر عندنا أن عزائم سجود القرآن إحدى عشرة سجدة ليس في المفصل منها شيء **قال مالك** ولا ينبغي لأحد أن يقرأ من سجود القرآن شيئاً بعد صلاة الصبح ولا بعد صلاة العصر وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقرأ من سجود القرآن شيئاً بعد صلاة الصبح ولا بعد صلاة العصر ولا يصلي في سجدة من السجدة ولا ينبغي لأحد أن يقرأ سجدة في تينك الساعتين وتسل مالك عن قرأ سجدة وامرأة حتى تغرب الشمس والسجدة من الصلاة فلا ينبغي لأحد أن يقرأ سجدة في تينك الساعتين وتسل مالك عن قرأ سجدة وامرأة

له قول قرأ في الصلاة ولفظ اليه حتى أن عمر بن الخطاب قرأ لهم بالجماء إذا هو فسجد فيها ثم قام من السجود فقرأ بسورة أخرى ليضع دعوته عقب القراءة كما هو شأن الركوع وذلك مستحب وروى الطبراني بسند صحيح عن عبد الرحمن بن أبي رزق عن عمار بن قرطبة أن النعمان بن مقرئاً إذا نزلت قال الزرقاني قلت وحكي اليه حتى عن عثمان إذا قرأها أي النجم سجد ثم يقوم فيقرأ باليتين والزيوتون أو سورة نزل بها قلت وكذلك عند الحنفية ينبغي له أن يقرأ شيئاً قال ابن عابدين ثم إذا سجد لها أو ركع يعود إلى القيام ويستحب أن لا يعقبه بالركوع بل يقرأ آيتين أو ثلثاً فصاعداً ثم يركع وإن كانت السجدة آخر السورة يقرأ من سورة أخرى ثم يركع وتماضر في الأعداد والبحار وقال ابن نجيم ثم إذا سجد وقام يركع كما دنع رأسه سواء كانت آية السجدة في وسط السورة أو عند ختمها **الحكم ١٣** **له** قوله قرأ سجدة أي سورة فيها سجدة قال الزرقاني وبهي سورة النحل قلت وروى عن البخاري وهو على المنبر يوم الجمعة قال الباجي يحتمل أن يكون مراد أن يعلم الناس عنده من أمر السجود فإن فعله أدركه جاز فزل من المنبر فسجد وسجد الناس معه قال الزرقاني بهذا الرواية الصحيحة وهي التي عند أبي عمرو ويقع في نسخ وسجدنا معها الخ قلت بهذا في شرح الباجي وقال يحتمل أن عروة إذا جاءه المسلمين وأصاف الخطاب إليه لما كان من محبتهم والافوظ لظلال عروة لم يدرك عمر بن الخطاب وانا ولد في خلافة عثمان واكثر ما يذكره كحصار عثمان ثم قرأها يوم الجمعة الأخرى فتهتأ الناس للسجود فقال عمر على رسلكم كبر الراد وسكون السين الهلته أي بهيتمكم إن الله لم يكتبها أي لم يفرضها علينا مطلقاً عند من قال بسنتها وعلى الفور عند من قال بوجودها لآلات نشاء استثنائها منقطع أي لكن ذلك موكول إلى مشيئة المراء فلم يسجد عمر إذا ذاك ومنعهم أن يسجدوا وقال الزرقاني وفي عدم انكار أحد من المعايير عير دليل على أنه ليس بواجب وأنه إجماع ولعل عمر فعل ذلك تقليداً للناس وخاف أن يكون في ذلك خلاف فبادر إلى حسمه قال ابن عبد البر **١٣** **له** قوله ليس العمل على أن ينزل الإمام عن المنبر إذا قرأ السجدة على المنبر فيسجد وقال الشافعي للباس بذلك ويحتمل قول مالك أنه لا يضره النزول قال ابن عبد البر كذا في الزرقاني وفي الدر المنثور من فروغ الحنفية ولو تلا على المنبر سجد سجد السامعون الخ وكذا في الهداي وغيره **الحكم ١٤** **له** قوله قال مالك الأمر عندنا أن عزائم سجود القرآن قال الزرقاني بناء على أن بعض المنذوبات الذين بعض إحدى عشرة سجدة منها أول الحج ليس في المفصل منها أي من هذه السجدات شيء اختلفت لفظة المذهب في بيان مسك الإمام مالك وظاهر الموطأ أن المؤكدة منها إحدى عشرة والبواقي غير مؤكدة وعليه جرى الشرح قال الباجي وأجاب القاضي أبو محمد عاردي من الأحاديث الصحيح في سجود النبي صلى الله عليه وسلم في المفصل أن مالكاً لا يمنع السجود في المفصل وإنما يمنع أن يكون من العزائم ومن أنها ليست من العزائم خبر ابن عباس وزيد بن ثابت ترك عليه السلام السجود فيها بالمدنية فعلى هذا يكون القرآن ثلثة الضرب منه بالمدنية السجود وفيه وهي عزائم السجود ومنه لا يجوز السجود فيه جملة على معنى سجود التلاوة ومنه ما خبر فيه وهي المواضع المشكك فيها الخ **قال شيخنا** الدبلي في المصنف إذا ما ملك أنها ليست من العزائم ولا يمكن أن يراد بقوله نفى الاستحباب وقد روى أحاديث سجود المفصل في الموطأ لم يصرح وقال في تراجم البخاري أن السجود عند مالك أربعة عشر سجدة والثلثة في المفصل غير مؤكدة عنده والبواقي مؤكدة ولذا اشترط أن لا تكون السجدة عند أحد عشر سجدة الخمسة والائمة الثالثة ذهاباً إلى أنها أربع عشرة سجدة إلا أنهم اختلفوا في موضعين الأول السجدة الثانية من الحج وتقدم الكلام على ذلك فقال بها الإمام أحمد والشافعي في المشهور عنه ولم يقل بها الإمام مالك والوحشية والثاني سجدة من لم يقل بها الإمام الشافعي والإمام أحمد في المشهور عنه والرواية الثانية عنه وهو قول الإمام أبي حنيفة و مالك أنها من العزائم وبه قال الحسن والثوري واسحق لم يثبت عرو بن العاص وروى

عن عروة وابنه عثمان أنهم كانوا يسجدون فيها وروى البوداؤد وبأسناده عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم سجد فيها وحديث إلى الدداه يدل على أنه سجد فيها كذا في المغني قال العيني لا خلاف بين الحنفية والشافعية في أن من فيها سجدة تغفل وهو أيضاً مذاهب سفيان وابن المبارك وأحمد واسحق غير أن الخلاف في كونها من العزائم أم لا فنفذ الشافعي ليست من العزائم وإنما هو سجدة شكر تستحب في غير الصلاة وتحرم فيها في الأصح وبها المنصوص عنده وبه قطع جمهور الشافعية وعند أبي حنيفة وأصحابه هي من العزائم وبه قال ابن شريك والباشقي المروزي أصح الشافعي ومن معه حديث ابن عباس عند البخاري وغيره قال من ليس من عزائم السجود وقد رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يسجد فيها ولا ابن عباس رضي حديث آخر في سجوده في من أخرجه الثاني من رواية عمر بن أبي ذر عن أبيه عن سجد بن جبير عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم سجد في من فقال سجدتها داؤد عليه السلام توبة وسجدتها شكر الله حديث أخرجه البخاري في التفسير والثاني في الكبري ولفظ البخاري بسنده عن مجاهد أنه سأل ابن عباس رضي أني من سجدة فقال نعم ثم تلاود هيناً إلى قوله فيها هم اقتدوه ثم قال هو منهم زاد زيد بن بardon ومحمد بن عبيد وسئل بن يوسف عن العوام من مجاهد قلت لابن عباس فقال يبيكم من امران يقتدى بهم قال العيني بذلك حجة لنا والعمل بفعل النبي صلى الله عليه وسلم أولى من العمل بقول ابن عباس وكونها توبة لا ينافي كونها عزيمته وسجدتها توبة وسجدتها شكر المأثم **له** قوله قال مالك ولا ينبغي لأحد أن يقرأ من سجود القرآن شيئاً فيسجد بعد صلاة الصبح ولا بعد صلاة العصر قال الزرقاني فإن ظرف متعلق بمقدار الخ قلت بهذا الشرح بعيد من العلامة الزرقاني لأنه ما يحكي وسلك المالكية ترك القراءة في ذلك الوقتين نعم بهذا الشرح يوافق الحنفية في عدم إجازة السجدة في وقت الشروق والغروب لأنه يقرأ السجدة عندهم ولا يسجد بل يقضيها كما يأتي مفصلاً وذلك أي دليل ذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن الصلاة بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس وكذا نهي عن الصلاة بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس والسجدة معدودة من الصلاة في الأحكام فلا ينبغي لأحد أن يقرأ سجدة في تينك الساعتين كما لا يجوز أن يصلي فيها كذا في الموطأ وهو المشهور في فروغ المالكية بخلاف رواية المدونة قال الباجي وبها قال الإمام في الموطأ لأن سجود التلاوة لما كانت صلاة واجب أن يكون لما وقت كسائر الصلوة واختلف قول مالك في وقتها فقال في الموطأ لا يقرأ بها بعد الصبح إلى طلوع الشمس ولا بعد العصر إلى غروب الشمس وهذا يقتضي المنع من السجود في ذلك الوقت والمنع من قرأتها مع ترك السجود لأنه لا خلاف في جواز قراءة القرآن في ذلك الوقت وأما عندنا الحنفية فينبغي أن لا يجاوز السجدة بل يقرأها ويستحب أداء السجدة في غير الأوقات الثلاثة المذكورة ففي الدر المنثور ذكره ترك آية وقراءة باقي السورة لأن فيه قطع نظم القرآن وتغيير تاليقه واتباع النظم والتأليف مأمور به بدائع ومفاده أن الكراهية تحريمية وإيضاح موضع آخر ذكره تحريمها صلاة مطلقاً وسجدة تلاوة مع شروق واستواء وغروب العصر يومه و يعتقد نقل بشروط فيها ولا يشترط الفرض وسجدة تلاوة تليق في وقت كامل فلا يتأذى ناقصاً ولو وجبت فيها لم يكره فعلها تحريماً قال ابن عابدين أفاد ثبوت الكراهية التثنية ذكره فعل بعد صلاة فجر وعصر لا سجدة تلاوة الخ ملخصاً **١٣** **له** قوله وسئل ببناء ع الجحول مالك رضي عن قرأ سجدة وامرأة عاشق بهنا سمع السجدة بل لما أن تسجد قال الإمام مالك لا يسجد الرجل ولا المرأة إلا وهما طاهران طهارة كاملة من الوضوء والغسل قال الباجي وبها قال لأن سجود التلاوة صلاة فكان من شرطها الطهارة كسائر الصلوات ولما كانت الحائض غير طاهرة لم يكن من حكمها السجود إذا كان تعين ذلك على من كان طاهراً الخ وحكي ابن عبد البر على ذلك الإجماع **١٢**

حائض تسمع هل لها أن تسجد قال مالك لا يسجد الرجل ولا المرأة إلا وهما طاهران قال يحيى وسئل مالك عن امرأة قرأت سجدة
ورجل معها يسجد عليها إن يسجد معها قال مالك ليس عليه أن يسجد معها إنما تجب السجدة على القوم يكونون مع الرجل يأتمون
به فيقرأ السجدة فيسجدون معه وليس على من سمع سجدة من إنسان يقرأها ليس له بأمر أن يسجد تلك السجدة ما جاء
في قراءة قل هو الله أحد وتبارك الذي بيده الملك **٢٤١** قال عن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي صعصعة
عن أبيه عن أبي سعيد الخدري أنه سمع رجلا يقرأ قل هو الله أحد يرددها فلما أصبح جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر
ذلك له وكان الرجل يتقارها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده إنها لتعدل ثلث القرآن **٢٤٢** قال عن عبيد
الله بن عبد الرحمن عن عبيد بن حنين مولى آل زيد بن الخطاب أنه قال سمعت أبا هريرة يقول أقبلت مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم فسمع رجلا يقرأ قل هو الله أحد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وجبت فسأله ما ذا يا رسول الله قال الجنة
قال أبو هريرة فأتته فذهب **٢٤٣** قال عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف أنه أخبره أن قل هو الله
أحد تعدل لثلث القرآن وتبارك الذي بيده الملك تجادل عن صاحبها ما جاء في ذكر الله تعالى **٢٤٤** قال عن سمى
مولى أبي بكر عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك

١ قوله من امرأة قرأت سجدة وفي
المصرية بسجدة ورجل جالس معها يسجد السجدة منها عليه بهزة الاستقام أي هل على
على الرجل أن يسجد معها إذا سجدت هي قال الامام مالك في جواب ذلك السؤال ليس
عليه أي على الرجل أن يسجد معها ووجه ذلك أنها إنما تجب السجدة وظاهره
وجوب السجدة ويمكن تأويله على القول المشهور بثمن كما فعله الزرقاني على القوم يكونون
مع الرجل يأتمون به وفي النسخ المصرية بلفظ يأتمون بزيادة القاء في أوله أي لا يجب
السجود الا اذا يكون القارئ من يصلح لامامة والمرأة ليست بصالحة لامامة للرجل فاذا
كان القارئ صالحا لامامة فيقرأ السجدة فيسجدون معه والاصل في ذلك انه ليس على
من سمع بلفظ الماضي ولا بن وصاح يسجد مضارع سجدة من انسان وفي نسخة من
رجل يقرأها أي سجدة ليس القارئ لأي لسان مع بأمر فليس على السامع أن يسجد تلك
السجدة وتوضيح ذلك كما في الاوردان سنة السجود على السامع مقيد بشئ مشروط
عند المالكية فقال ويشترط في المستمع ان يقصد سماع القارئ فاذا لم يقصد سماعه فلا تن
لروتن للقارئ فقط ويشترط ان يكون القارئ والمستمع متكاملين شرط صحة المصلوة
والثالث ان لا يكس القارئ ليسمع الناس حسن قرائته فان جلس لذلك فلا يسجد
المستمع لوان كان هو يسجد الخ قال ابن رشد في البداية اجمعا على ان الحكم يتوجه على
القارئ في صلوة كان اذ في صلوة واختلفوا في السامع هل عليه سجود ام لا فقال
ابو حنيفة عليه السجود ولم يفرق بين الرجل والمرأة وقال مالك يسجد السامع بشرطين احدهما
اذا كان قد سمع القرآن والاخر ان يكون القارئ يسجد وهو مع ذلك من يصلح ان يكون
اما للسامع وروى ابن القاسم عن مالك انه يسجد السامع وان كان القارئ ممن لا يتبع
لامامة اذا جلس اليه في البرهان وعلماءنا والشافعي لم يشترطوا ذكره الثاني ولا تكليف
بسجود السامع وشرط مالك بقوله صلى الله عليه وسلم لعل عنده لم يسجد كنت اماما نالو
سجدت لسجدت امامك ولذا ينبغي ان لا يرفع السامعون رؤوسهم قبل رفع السامع الا اذا سجدوا
معه والمرأة وغير المكلف لا يصلح امامة قلنا المراد منه كنت حقيقا ان يسجد قلنا لا حقيقة
الامامة الا ترى ان المتوحي ليسجد للامامة المحدث مع انه لا يصلح اماما في الحال الخ قلت
ومستدل الخفية والشافعية عموم ما ورد من السجدة على السامع وما رده من لا تقوم
به حجة عندهم ولزود الخفية قوله عز اسموا اذا قرئ عليهم القرآن الآية فانه علق الحكم
بالقراءة عليهم اعم من انهم استمعوا ام لا وحكي العيني عن ابراهيم ونايف وسعيد بن جبير انهم
قالوا من سمع السجدة فعليه ان يسجد وعن ابراهيم بسند صحيح اذا سمع **٢٤٥** قوله
يقرأ قل هو الله أحد ولفظ الدار قطني عن مالك ان لي جارا يقوم بالليل فليقرأ الا بقل
هو الله أحد ودها لانه لم يحفظ غيرها او لما رجاه من فضله وبركتها قال ابو عمر فلما
اصبح الظاهران فاعلم ابو سعيد الخدري غدا كذا في النسخ المصرية والزرقاني واما في النسخ
المصرية جارا لرسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك الذي سمع في الليل لرسول
الله عليه وسلم وكان يشد النون او بالتخفيف فعل ما من الرجل بالنصب او الرفع
والخادى وهو ابو سعيد يتقارها بشد الام اي يحثها انها قليلة في العمل لا التخييل وفي
رواية يعلقها وفي اخرى يستقلها قال الباجي يحتمل ان يكون الخادى هو الرجل القارى
فذكر لرسول الله صلى الله عليه وسلم انه يسجد بقل هو الله أحد وكان يراها قليلا ويتأسف اذا لم
غيره في يسجد به ويحتمل ان يكون الخادى ابو سعيد الخدري قلت وهو الظاهر لما تقدم من رواية
الدارقطني ان لي جارا يقوم بالليل الحديث ويؤيد الاحتمال الثاني في ما في رواية البغدادى
عن ابى سعيد اخبرني اخي قتادة بن النعمان ان رجلا قام في زمن النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ

من السحر قل هو الله أحد لا يزيد عليها فلما أصبحنا اتى الرجل النبي صلى الله عليه وسلم نحوه اللهم
الا ان يقال ان هذه قصة اخرى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي يوا والقسم
نفسى بيده قسم على معنى التاكيد وصدق الخبر انما أي سورة الاخلاص لتعدل ثلث القرآن
اختلفت المخرج في معنى كونها ثلث القرآن على اقوال قال الباجي يحتمل ان يريد ان
للقارئ بها من الاجزاء للقارئ ثلث القرآن ويحتمل ان يريد بذلك لمن لا يحسن
غيرها ومنع من تعلمها عذر ويحتمل ان اجزها مع التضعيف بيد ثلث القرآن بغير
تضعيف ويحتمل ان اجزها لذلك القارئ او لقارئ على صفة ما من الخشوع والتفكير
والندب واحضار الغم مثل اجز من قرأ الثلث على غير هذه الصفة والشافعية ما من يشاء
الخ وقيل بهذا باعتبار المعاني **٢٤٦** قوله يقول اقبلت مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم فسمع رجلا يقرأ السجدة او اجزها قل هو الله أحد أي السجدة بما فيها فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم وجبت فسأله ما ذا رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ذا وجبت يا رسول
الله فقال صلى الله عليه وسلم وجبت الجنة قال الباجي يحتمل ان يريد بذلك بتنبية
إلى هريرة من كان معه على كثرة فعلها وكثرة الثواب لقارئها قال ابو هريرة رضي الله عنه
ان اذهب الى الرجل أي الى القارئ فابشره بهذه البشارة العظيمة ثم فرقت بكسر الراء
أي خفت ان يغتوى التداريعين المعجزة فزال ملة ممدودا مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال ابن وضاح الغداه منها صلوة الغداة قال الباجي ولا يعرف ذلك في
كلام العرب واما الغداه ما يؤكل بالغداة وكان ابو هريرة رضي الله عنه رسول الله صلى الله
عليه وسلم شئ بطنه فكان يتخذى منه ويتعشى فحافت ان مرالى الرجل يبشره ان يغيب
عن الغداه فيخوت الخ فآثرت الغداه الصلوة على رأى ابن وضاح والطعام عند الباجي
وتبعه الزرقاني وليس في السندية مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلثا ضعيف عن
العجدة لعدم وجود ما التقى به لانه لم كان فقير اجدا في اول امره ثم ذهبت الى الرجل
القارئ لا بشره فوجدته قد ذهب **٢٤٧** قوله ان قل هو الله أحد تعدل ثلث
القرآن وبهذا يعرف بالرأى بل بالتوقيف وقد روى متصلا بوجه كثيرة تقدم
بعضا وان سورة تبارك الذي بيده الملك تجادل أي تخاصم وتدخل غضب الرب وعذاب
القبر عن صاحبها من يكسر قرائتها فان صاحب الرجل ملازم له وقد ورد في عدة روايات
مرفوعة انها تشفع لصاحبها وتخاصم عنه حتى ادخلته الجنة **٢٤٨** قوله ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال من قال لا اله الا الله اختلفت في تقديره على اقوال ذكر
بعضنا الزرقاني ووجه حال وكذا قوله لا شريك له لعل في الاول له
الملك بعنهم الميم وله الحمد وهو على كل شئ قدير مال ايضا ويحتمل العطف في يوم مائة
مرة كانت وفي رواية كان أي القول المذكور لم يدخل بفتح العين أي مثل قال ابن
الشيخ قرأناه بفتح العين وقال الاخفش بالكسر المشل وبالفصح مصد لقولك عدلت
لهذا لاحتمال كذا في العيني وقال الفراء العدل بالفصح ما عدل الشئ من غير حنسة و
بالكسر المشل كذا في الفتح وفي الجمع عدل ذلك مثلا فاذا كسر العين فهو بزنة يعنى هو بفتح
العين بمعنى مثله بكسر الميم وبكسر العين بمعنى بزنة ذلك أي موازنة قدرا وحدث عشر قلب
بالفتح أي مثله انتهى بزيادة عشر يسكون الشين المعجمة رقاب جمع رقبة يعنى مثل ثواب
اعتاق عشر رقاب وكسبت لمامة حسنة ومحبت عنه مائة سيئة وكانت له حرا بكسر الحاء
المهمله وسكون الراء وبازاي أي حصان الشيطان أي من تسلطه يومه بالنصب على
الظفرية ذلك اشارة الى اليوم حتى يمسي ولم يأت احد بافضل مما جاء به أي من قرأ بهذا
الدعاء **١٣**

وله الحمد وهو على كل شيء قدير في يوم مائة مرة كانت له عدل عشر رقاب وكتبت له مائة حسنة ومحيت عنه مائة سيئة وكانت له حزا من الشيطان يومه ذلك حتى يمسي ولم يأت أحد بأفضل مما جاء به إلا أحد عمل أكثر من ذلك **مسألة ٢٨٢** عن سمى مولى أبي بكر عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قال سبحان الله ومجده في يوم مائة مرة حطت عنه خطايا وإن كانت مثل زبد البحر **مسألة ٢٨٣** عن أبي عبيد مولى سليمان بن عبد الملك عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي هريرة أنه قال من سبح دبر كل صلوة ثلثا وثلثين وكبر ثلثا وثلثين وحمد ثلثا وثلثين وختم المائة بـ لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير غفرت ذنوبه ولو كانت مثل زبد البحر **مسألة ٢٨٤** عن عمارة بن صياد عن سعيد بن المسيب أنه سمعه يقول في الباقيات الصالحات أنها قول العبد الله أكبر وسبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله ولا حول ولا قوة الا بالله **مسألة ٢٨٥** عن زياد بن أبي زياد قال قال أبو الدرداء أخبركم بخير أعمالكم لكم وأرفعها في درجاتكم وكبرها عند مليكم وخير لكم من إعطاء الذهب والورق وخير لكم من أن تلقوا عدوكم فتضربوا أعناقهم ويضربوا أعناقكم قالوا بلى قال ذكر الله تعالى قال زياد بن أبي زياد وقال أبو عبد الرحمن معاذ بن جبل لما عمل ابن آدم من عمل أنجي له من عذاب الله من ذكر الله

الح قول الأعمد عمل أكثر من ذلك استثناء منقطع أي لكن أحد عمل أكثر مما عمل فإنه يزيد عليه أو متصل بتأويل قال ابن عبد البر فيه تنبيه على أن المائتين في الذكر وإن قل من يزيد عليه وقال الأعمد لا يظن أن الزيادة على ذلك ممنوعة كسكرك العمل في الوضوء قال الزرقاني وقال الباجي تنبيه على أن هذا غاية في ذكر الله تعالى وإن قل ما يزيد عليه ولذلك قال ولم يأت أحد بأفضل مما جاء به ولو لم يفته ذلك بطلت فائدة الكلام لأن كل ما أتى إنسان ببعضه فإن أحد الأياتي بأفضل مما جاء به إلا من جاء بأكثر من ذلك كمنه أخادان هذا غاية في بابه ثم قال لا يظن السامع أن الزيادة عليه ممنوعة ووجه ثلثان يحتمل أن يريد أنه لا يأتي أحد من سائر أبواب البر بأفضل مما جاء به إلا من عمل من هذا الباب أكثر مما عمل الخ ثم ظهر إطلاق الحديث أن الأجر يحصل لمن قاله متواليا أو مفزعا في مجلس أو مجلس في أول النهار وآخره كمن الأفضل أن يأتي به متواليا في أول النهار يكون حرزا في سائر النهار وكذا في أول الليل **مسألة ١٢** قوله من قال سبحان الله وبحمده الودع للخال أي سبحان الله مثل سبحان الله في يوم واحد وفي رواية سبيل عن سمى عن سلمة بن يحيى ومضى مائة مرة حطت عنه مائة من الجحيم من حط الشيء إذا انزلوا عنه جميع خطاياهم أي من حقوق الله تعالى لأن حقوق الناس لا تخطأ إلا باسترضاء المحضوم قاله العيني وقال الباجي يريد أنه يكون كفارة لكونه تعالى أن المحنات يذهب الشيات وإن كانت الخطايا مثل زبد البحر كناية عن المائتين في الكثرة والزيادة ما يعلم على الماد عند إيمان قال تعالى وأما الزبد فيذهب جفاء قال عياض وقد يشترط في الفضل التسبيح على التلليل لأن زبد البحر انصاعا انصاعا المائتين المذكورة في مقابلة التلليل فبعض قوله ولم يأت أحد أفضل مما جاء به ويجمع بينهما بأن التلليل أفضل بهما من دفع الدجوات وكتب الحنات ثم ما جعل مع ذلك من عتق الرقاب قد يزيد على فضل التسبيح وكثير الظاهرا جميعا لأنه جاء من اعتق رقبة أو اعتق الله بكل عضو منها عضوا منه من النار ففضل هذا التلليل أكثر من الظاهرا بعد حصر ما عد منها خصوصا مع زيادة مائة درجة وما زاده عتق الرقاب الزائدة على الواحد ويؤيده حديث أفضل الذكر التلليل وأنه أفضل ما قاله هو والنبيون من قبله على أن التوجيه أصل والتسبيح ينشأ عنه كذا في النسخ ثم قال ابن بطال أن الفضائل الواردة إنما هي لأهل الشرف في الدين والكمال كالطهارة من الحرام فلا يظن ظان أن من أدى من الذكر وأمر على ما شاء من شؤونه وانتكح دين الله وحرمانه أن يستحق بالمطهرين الأقدمين ويبلغ منازل الكاطين بكلام أجراه على لسانه ليس معه تقوى ولا عمل صالح كذا في الزرقاني تخفرا **مسألة ١٣** قوله من سبح الله سبحة سبحان الله دبر يومه والودعة وقد تسكن أي عقب كل صلوة ظاهره فرضا أو نفلا وعمله أكثر العلماء على الفرض لقوله في حديث كعب ابن عجرة عن سلمة بن يحيى المطلق عليه قال المافظ وعليه فيكون الرابطة بعد المكتوبة قاصلا بينها وبين الذكر ولا محل لنظره قال أيضا مقتضى الحديث أن الذكر المذكور يقال عند الفراغ من الصلوة فإن تأخر عنه وقل بحيث لا يكون معروفا أو كان ناسيا أو متشاغلا بما ورد أيضا بعد الصلوة كناية الكسبي فلا يضر قاله الزرقاني وفي الدر المختار نكرة تأخير السنة لا يقدر اللهم أنت السلام الم قال المحباني لا بأس بالفصل بالاولاد واختاره الكمال قال الحلي أن يريد بالكرامة الشريفة أو ترفع الخلاف وفي معطى حله على الحقيقة الم ثلاثا وثلثين قال المافظ وقد كان بعض العلماء يقول إن الأعداد الواردة إذا تبت عليها ثواب مخصوص فزاد الأتي بها على العدد المذكور لا يحصل لذلك الثواب المنصوص لا احتمال أن يكون لذلك الأعداد حكمه وخاصة تغوت بمجاورة ذلك العدد وقال أبو الفضل العراقي في شرح الشرحي

فيه نظر لأنه أتى بالمقدار الذي رتب الثواب على الإيمان به ففضل له الثواب بذلك فإذا زاد عليه من جنسه كيف يكون الزيادة مزيلة لذلك الثواب بعد حصوله الم وكبر أي قال الله أكبر ثلثا وثلثين وحمد أي قال الحمد ثلثا وثلثين واختلفت الروايات في ترتيب ذكر هذه الثلثة وفيه دليل على أن لا ترتيب فيها ويخرج ذلك حديث سلم وغيره أصحاب الكلام إلى الله أربع سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والشهادة أكبر لا يترك باين بدأت ثم قال القاري اعلم أن في كل من تلك الكلمات الثلثة روايات مختلفة فورد التسبيح ثلثا وثلثين وخمسا وعشرين وواحد عشرة وعشرة ثلثا وواحدة وسبعين ومائة وورد التمجيد ثلثا وثلثين وخمسا وعشرين وواحد عشرة وعشرة ومائة وورد التلليل عشرة وخمسا وعشرين ومائة قال العراقي وكل ذلك حسن وما زاد فهو أحب إلى الله تعالى وجمع البغوي بأنه يحتمل صدور ذلك في أوقات متعددة وأن يكون على سبيل التخيير أو يسترى بآفته في الأحوال **مسألة ١٢** قوله في الباقيات الصالحات المذكورة في قوله تعالى والباقيات الصالحات خير عند ربك ثوابا سميت بذلك لأنه تعالى قالها بالغايات الزايدات في قوله تعالى المال والبنون زينة الحياة الدنيا أنها قول العبد من ذكره وأنشئ الله أكبر وسبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله ولا حول ولا قوة على الطاعة الأبابية العظيم قال السيوطي أخرجه سعيد بن منصور وأحمد والبخاري وابن جرير وابن أبي حاتم وابن حبان والحاكم وصححه وابن مردويه عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال استكثروا من الباقيات الصالحات قيل وما هن يا رسول الله قال التكبير والتلليل والتسبيح والتحميد ولا حول ولا قوة الا بالله **مسألة ١٣** قوله الأحرف تنبيه أخيركم بخير أعمالكم أي أفضلها لكم وأرفعها في درجاتكم أي من أفعالكم في الجنة وأزكاها أي أطهرها وأما ما عندكم ما يكبركم أي ربحكم قال الحمد الملك بالعلم معروف وبالفخ وكشف وأمره وأحب ذوا الملك وخير ما تقضى لكم من إعطائه وفي رواية من انفاق الذهب والورق بكسر الراء المفتحة ويكن وخيركم بالخفض أي من أن تملقوا عدوكم أي الكفارة فتقربوا منكم أي اغناكم بعضهم ويضربوا أعناقكم أي تقتلهم ويقتلهم يعني خيركم من بذل الأموال والأفان في سبيل الله قالوا بلى وفي رواية ابن ماجه قالوا وما ذاك يا رسول الله قال ذكر الله تعالى فإن سائر العبادات من الانفاق والجهاد وسائر ما لا يتقرب بها إلى الله تعالى والذكر هو المقصود الأسنى وأرأسه لا اله الا الله وهي الكلمة العليا والقطب الذي تدور عليه رحى الاسلام والقطر التي بنى عليها أركانه وعلى شعب الأيمان بل هي الكل وليس غيره ولذا أثرها العارفون على جميع الأقدام فيها من الخواص التي لا تعرف إلا بالوجدان والذوق قال المافظ المراد بالذكر ههنا الذكر الكامل الجامع لذكر اللسان والقلب بالشكر واستحضار عظمة الرب وبذلك لا يعدل شيء وفضل الجهاد وغيره إنما هو بالنسبة إلى ذكر اللسان المجرود وبسط القاري الكلام على المراد من الذكر الشامل للقلبي واللساني ولا أفضل من الذكر باعتبار تطلع النفس إلى الجبروت ولا سيما في نفوس ذكية لا تحتاج إلى الرياضات وإنما تحتاج إلى مداومة التوجه **مسألة ١٢** قوله ما عمل ابن آدم من عمل أنجي أنجي أفضل تفصيل من البناء لمن عذاب الله من ذكر الله قال ابن عبد البر فضائل الذكر كثيرة لا يحيط بها كتاب وحكم بقوله تعالى أن الصلوة تنهى عن الفحشاء والمنكر ولذكر الله أكبر الآية **١٢**

شئت اللهم ارحمني ان شئت ليغز المصلحة فانه لامكره له **٢٩٢** كك عن ابن شهاب عن ابي عبيد مولى بن اذهر عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يستجاب لاحدكم ما لم يجعل فيقول قد دعوت فلم يستجب لي **٢٩٣** كك عن ابن شهاب عن ابي عبد الله الاغر عن ابي سلمة بن عبد الرحمن عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة الى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الاخر فيقول من يدعوني فاستجب له ومن يسئلي فاعطيه ومن يستغفر فاغفر له **٢٩٤** كك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن ابراهيم بن الحارث التيمي ان عائشة ام المؤمنين قالت كنت نائمة الى جنب رسول الله صلى الله عليه وسلم ففقدته من الليل فلمسته بيدي فوضعت يدي على قدميه وهو ساجد يقول اعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك وبك منك لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك **٢٩٥** كك عن زياد بن ابي زياد عن

له قوله ليغز المصلحة قال الداودي اى يمتدح ويبلغ قلت كانه تعالى يحب المخلصين في الدعاء قال ابن بطال ينبغي للداعي ان يستدعي الدعاء ويكون على رجاء الاجابة ولا يفتن من الرحمة فانه يتركها قال الحافظ اى بدون تردد ومن عزمت على الشئ اذا صممت على فعله وقيل عزم المسئلة الجزم بها من غير ضعف في الطلب وقيل هو من الظن بالله تعالى في الاجابة قال ابن عيينة لا يمنح احد الدعاء ما يعلم في نفسه من التقدير فانه تعالى اجاب دعاء من خلقه ابلوس اذ قال رب انظرني الى يوم يبعثون وفي الترمذي من ابي هريرة مرفوعا ادعوا الله وانتم موقنون بالاجابة واعلموا ان الله لا يستجيب الدعاء من قلب غافل لاه فانه تعالى لا يكره بكسر الراء له تعالى شئ وفي رواية للبغاري لا مستكره له وهما بمعنى يعني لا يقدر احد ان يكرهه على فعل الادراك فيفضل ما يشاء ويحكم ما يريد اى على كل شئ قد مر **٢٩٢** قوله قال يستجاب بناءا للمجمل من الاستجابة بمعنى الاجابة لاحدكم اى بشرط الاجابة وفي رواية لمسلم يستجاب للعبدة ما عرف يستجاب بمعنى المدة اى مدة كونه لم يجعل يفتح المشاة التحية والجم بينهما عين ساكنة فيقول بالفاء تفسير لقوله ما لم يجعل قد دعوت بتاء المتكلم فلم يستجب لي بضم المشاة التحية وفتح الجيم قال الباجي قوله يستجاب لاحدكم الجملة يحتمل معنيين احدهما ان يكون بمعنى الاجابة عن وجوب وقوع الاجابة والثاني الاجابة عن جواز وقوعها فاذ كانت بمعنى الاجابة عن الوجوب فالاجابة تكون لاحد الثلاثة اشياء اما ان يجعل ما سأل فيه ولما ان يحفر فيه ولما ان يدرج في اذا قال دعوت فلم يستجب لي بطل وجوب احده هذه الثلاثة الاشياء وعمرى الدعاء من جميعها واذا كان بمعنى جواز الاجابة فلهذا يكون بفعل مادعا به خاصة وينسب من ذلك قول الراى قد دعوت فلم يستجب لي لان ذلك من باب القنوط وضعف اليقين و السخط **٢٩٣** قوله ينزل ربنا يختلف في ضبطه فيقول بضم الياء من الانزال فيكون معدى الى مفعول محذوف اى ينزل الله مكة والليل على صحته رواية النسائي من حديث الاغر عن ابي هريرة دالى سعيد مرفوعا ان الله تعالى يسل حتى يمشى شطر الليل الاول ثم يأمر مناديا فيقول بل من دافع فيستجاب له الحديث وصححه عبد الحق وعلى هذا الاشكال في الرواية واما على ما هو المشهور في ضبطه وهو يفتح الياء من النزول فشكل لما فيه من معنى الانتقال ولؤيد هذه الرواية ما في مسلم بلفظ ينزل ربنا بزيادة التاء قال البيضاوى لما ثبت بالقواطع انه سبحانه وتقدس منزله عن المسية والتميز متنع عليه النزول على معنى الانتقال من موضع الى موضع اخفض منه الخ فالعلماء في ذلك على قسمين الاول المفوضة قال الزيداني فالراسخون في العلم يقولون آتاه كل من عند ربنا على طريق الاجمال منزلة لئلا يتعالى عن الكيفية والتشبيه ونقله البيهقي وغيره عن الائمة الاربع والسفيانين والهادين والليث والاوزاعي وغيرهم وقال البيهقي هو اسم يدل عليه اتفاقهم على ان التاء على المعين لا بسبب لئلا يتغلب اسم الخ والقسم الثاني المؤولة واختلفوا في تأويله على انهما منها قال ابن العربي ان النزول دامج الى افعال لا الى ذات بل ذلك عبارة عن نزول ملك الذي ينزل بامر الله ونبيه فالنزول حى صفته الملك المبعوث بذلك او معنوى بمعنى لم يفعل ثم فعل فسمى ذلك نزولا من مرتبة الى مرتبة يعنى انه استعادة بمعنى اللطف بالدايمين والاجابة لهم وحكى عن مالك انه اوله بنزول رحمة وامره او ملكه كما يقال فعل الملك كذا اى اتباعه بامر الله وقال ابن عبد البر قال قوم ينزل رحمة وامره وليس بشئ لان امره بما يشاء من رحمة ونعمة ينزل بالليل والنهار بلا توقفت ثلث الليل ولا غيرهم ولو صح ذلك عن مالك لكان معناه ان الاغلب في الاستجابة ذلك الوقت وقال الباجي اجاب عن اجابة الدعاء في ذلك الوقت واعطاء السائلين ما سألوه وتنبه على فضيلة الوقت تبارك وتعالى جللتان معترفتان بين الفعل وظرفه وهو كل ليلة في وقت خاص كما ساقى الى السماء الدنيا قيل عبارة من الحالة القريبة اليها والدنيا بمعنى القرى وقيل يشتمل من

مقتضى صفات الجلال التي تقتضى الانفة من الاراذل وقمر الاعذار والانتقام من العصاة الى مقتضى صفات الجلال والاكرام للرحمة والعفو بين يلقى ثلث بضم اللام وسكونه الليل بالجر الآخر بالرفع صفة ثلث والتخصيص بالليل والثلث الآخر لانه وقت سكون ووقت التجدد وغفلة الناس عن التضرع للنفات رحمة تعالى فتكون النية خالصة والعبادة ذميمة **٢٩٤** قوله فيقول من يدعوني فاستجب له اى اجيب دعائه فليست السنين للطلب وهو منصوب على تقدير ان في جواب الاستقبال او مرفوع على الاستيناف قاله القاري ومن يئس شيئا فاعطيه بفتح الياء وضم الاء وسكون الياء وكسر الاء ومن يستغفر في اغفر له لانه لم يختلف الروايات عن الزهري في الاقتصار على الثلثة وذى في الروايات بل تائب فاقرب عليه ومن ذا الذي يستزقني فاردقه من ذا الذي يستكشف الضم فاكشف عنه السقيم يستشفى فيشفى وفي مسلم ثم يسطر يديه ويقول من يقرب من غير عديم ولا ظلم وفي معظم الروايات زيادة متى تطلع الخواص في مسلم وغيره وفي النسائي حتى تحمل الشمس شاذة قال الحافظ وبعده الزيداني **٢٩٥** قوله ففقدته بفتح القاف منه صادت وفي رواية افتقدته وهما بمعنى اى عدته من الليل وفي المشكوة عن مسلم فقدت رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة من الغرائض فليست بيدي وفي رواية قال لعلته في البيت و جعلت عليه بيدي فوضعت يدي وفي مسلم فوكت يدي قال القاري بالافراد على قدميه زاد في رواية وهما منصوبتان وظاهر الحديث يدل على ان اللبس لا ينقض الوجود لا استقراره صلى الله عليه وسلم في الصلوة واوله الطي بان يمكن ان يقال ان بين اللباس والمموس كان عالما واوله الزيداني ان مسكه فقال فيه ان اللبس بلا لذة لا يفتقر الوجود واحتمال ان كان فوقه مائل خلاف الاصل الخ وهو ساجد واختلفت الروايات في هذا اللفظ فروى بهذا في المشكوة عن مسلم وهو في المسجد بفتح الجيم وكسر الجيم مختلف في ضبطه وفي بعضها في السجدة وفي بعضها في السجود قاله القاري يقول وفي رواية ضعته يقول **٢٩٦** قوله اعوذ برضاك وفي رواية اللهم ان اعوذ برضاك من سخطك اى من فعل يوجب سخطك على اولى امتى بعا فانك اى يعفوك واتى بالمفاعلة للمبالغة اى يعفوك الكثير من عقوبتك وفي اضافتها كاسمها اليه دليل لابل السنة على جواز اضافته الشراية تعالى كالتجربة واستعاذ منه بعد استعاذته برضاك لاحتمال ان يرضى من جهة حقوقه ويحاسب على حقوق غيره وبك منك قال عياض ترقى من الافعال اى منشئ الافعال مشادة للمعنى ونسبة عن الخلق الذي هو محض المعرفة الذي لا يعبر عنه قول ولا يضبط وصف فهو محض التوحيد وقطع الالتفات الى غيره لا احصى ثناء عليك قال ابن الاثير اى لا يبلغ الواجب في الثناء عليك وقال الراغب اى لا احصى ثناء بعضى عنه اذ هو نعمة تستدعى شكره وكذا الى غير نهاية وقيل الاحصاء العد بالمعنى اى لا اعدى لا اقدر على الاحصاء بجميع الثنادات او لا اقدر على الاتيان بقدر منها يفي بغيره من نعمة وقال ابن عبد البر وروينا عن مالك ان معناه وان اجتمعت في الثناء عليك فلن احصى نعمة ومنك واحسانك انت بغيره او خبره كما اثبت ماموصولة او موصوفة والكاف بمعنى المثل على نفسك اى ذاك قال النووى فيه اعتراف بالجزء من الثناء عليه وان لا يقدر على بلوغ حقيقة فكل ذلك ليس بمانه المحيط بكل شئ جملة وتفصيلا وكذا انه لا نهاية للثناء عليه لان الثناء تابع للمشئ عليه فكل شئ اثنى عليه به وان كثر وطال ولو بلغ فيه فقد راء الله اعظم وسلطان اعز وصفاته اكثر واكبر وفضل اوسع وابسغ وفي الحج من طلحة بن عبيد الله بضم العين المملة ابن كزيب بفتح الكاف وكسر الراء المملة واسكان التحية وزاد حجة الخواص الى المطرف المدلى من رداة مسلم والبودا ودقته تابعي قال العراقي وهم من طلبة احد العشرة وذكر اهل الرجال كنيته ابا المطرف وفي رجال جامع الاصول يقال انه كنية ابنه عبد الله قال ابن جبان قلما جاز في الاجابة كزيب بضم الكاف الالهة **٢٩٦**

طلحة بن عبيد الله بن كزبان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة وأفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله وحده لا شريك له **٢٩٦** قال عن أبي الزبير المكي عن طاووس اليماني عن عبد الله بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعلمهم هذا الدعاء كما يعلمهم السورة من القرآن يقول اللهم اني أعوذ بك من عذاب جهنم وأعوذ بك من عذاب القبر وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال وأعوذ بك من فتنة المحييا والممات **٢٩٧** قال عن أبي الزبير المكي عن طاووس اليماني عن عبد الله بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا قام إلى الصلوة من جوف الليل يقول اللهم لك الحمد أنت نور السموات والأرض ولك الحمد أنت قيوم السموات والأرض ولك الحمد أنت رب السموات والأرض ومن فيهن أنت الحق وقولك الحق ووعدك الحق ولقاؤك حق والجنة حق والنار حق والساعة حق اللهم لك أسلمت وبك أمنت وعليك توكلت واليك أنبت وبك خاصمت واليك حاكمت فأغفر لي ما قدمت وما أخرت وأسرت واعلمت أنت الهى لا إله إلا أنت **٢٩٨** قال عن عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك أنه قال جاءنا عبد الله بن عمر في بني معوية وهي قرية من قرى الانصار فقال هل تدري ما التثلاث التي دعا بهن فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت نعم قال فاجبرني بهن فقلت دعابان لا يظهر عليهما عدوان غيرهم وان لا يهلكهما بالسنين فأعطيهما ودعابان لا يجعل بأسهم بينهما فمنعها قال صدقت قال عبد الله فلن يزال المهج إلى يوم القيمة **٢٩٩** قال عن زيد بن أسلم أنه كان يقول ما من

دعاء ولا شك ولقاؤك حق أى اليعث بعد الموت أو الرؤية والجنة حق والنار حق أى كل منها موجود ثابت بلامرية والساعة حق أى يوم القيمة أت بلا شك زاد في رواية سليمان عن طاووس عن النخعيين والنبيون حق ومحمد صلى الله عليه وسلم حق قال الطبري عرف الحق في التثنية الاول لمصر لان الله هو الحق وما سواه في معرض الزوال والتغير في البوائق لتعظيم وقيل غير ذلك في تفسيره السابق **١٢** **٣٠٠** قوله اللهم كل سئمت أى انقذت وخضعت لامرك ونبيك وبك آمنت لا بغيرك وعليك توكلت في الامور كلها واليك انبت أى رجعت وبك أى با اعطيت من الجمه خاصمت من الاعتداء واليك حاكمت بخلاف اهل الجاهلية يتحاكمون الى كاهن وغيره فأغفر لي ذنوبي كلها ما قدمت قبل هذا الوقت وما أخرت عنه وليس في الشئ المصرية لفظا ما أخرت وأسرت أى اخفيت عن الناس واعلمت أى انقذت او ما حدثت به نفسي وما تحرك به لساني زاد في رواية للبخاري ومانت اعلم به منى واما بذلك مع انه مغفوره اما تواضعا وهضمنا نفسه واجلا ولا تعظيما له او تعظيما لامته زاد في رواية سليمان أنت المقدم وانت المؤخر أنت الهى لا إله إلا أنت زاد في رواية البخاري لاجل ولا قوة الا بالله **١٢** **٣٠١** قوله في بني معوية وبى قرية من قرى الانصار بالمدينة المنورة تسمى بحرة بنى معوية كما ساقى في حديث حذيفة والحارثي العرب كثيرة أكثرها حوالى المدينة الى الشام ذكر بعضها اليافوت الحموي في المعجم ولم يذكر هذه الحرة فيها نعم ذكر هذا الحديث السماي في الانساب في المغازي فقال هل تدرون ولفظ رواية السيوطي عن احمد والحاكم فقال لي هل تدري الحديث ابن صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من مسجدك هذا يحتل ان يكون اختيارا له هو الظاهر او سواه من تعيين المحل ليصل فيه ويترك به لانه كان حريصا على اتاذه شيئا في شدة الاتباع فقلت له نعم واشترت له الى ناجة منى من المسجد فقال لي هل تدري ما التثلاث دعوات النبي وفي النسخ السندية الذي بالافراد ما بين رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه أى في المسجدة فقلت نعم قال فاجبرني بهن تعظيما منه وتفيقي لقوله **١٢** **٣٠٢** قوله فقلت دعابان لا يظهر الله أى لا يغلب الله عليهم عدوان غيرهم أى من غير المؤمنين يعنى بيتا صل جميعهم وان لا يهلكهم بالسنين أى بالهدب والجوع والمراد السنة العامة فأعطيهما بناء الجبول أى اعطاه الله تعالى حاتين المستلتيين وفق دعاة صلى الله عليه وسلم ودعا صلى الله عليه وسلم بان لا يجعل بأسهم أى الحرب والفتن والاختلاف بينهم فمنعها ببناء الجبول قال ابن عزمه صدقت وبنا ظاهر في ان السؤال كان اختيارا **١٢** **٣٠٣** قوله قال عبد الله بن عمرو ولا لم يعط الله عز وجل هذا الدعاء فلن يزال في هذه الامة البرج بفتح المار وسكون الراء وبالجم الغنن القتل الى يوم القيمة قال السيوطي واخرج ابن ابي شيبة و احمد وسلم وابو الشيخ وابن مردويه وابن خزيمة وابن حبان عن سعد بن ابي وقاص ان النبي صلى الله عليه وسلم اقبل ذات يوم من العالية حتى اذا مر بمسجد بنى معوية وغسل فرج رجليه وصلى معه ودعا به بطول فقام الغنن الفرف فقال سألت ربي ثلاثا فاعطاني اثنتين ومعنى واحدة سألت ان لا يهلك بالسنين استنى بالفرق فأعطانيها وسألت ان لا يهلك استنى بالسنة فأعطانيها وسألت ان لا يجعل بأسهم بينهم فمنعنيها **١٢**

٣٠٤ قوله افضل الدعاء مبتدأ دعاء يوم عرفة خبره قال الباجي يعنى اكثر الذكر بركة واعظم ثوابا واقر به اجابة ويحتمل ان يريد به الحاج خاصة لان معنى دعاء يوم عرفة في حقته يصح ويختص وان وصف اليوم في الجملة يوم عرفة البر قلت ويحتمل ان يكون الفضل ليوم فيكون بعموم الالمنة وافضل ما قلت انا والنبيون من قبلي ولفظ حديث على اكثر دعائى ودعاء الانبياء قبل بعثته لا إله الا الله وحده لا شريك له زاد في حديث ابى هريرة له الملك وله الحمد يحيى ويميت بيده الخير وهو على كل شئ قدير وفي الحديث تفصيل الدعاء بعضه على بعض وتفصيل الايام بعضها على بعض **١٢** **٣٠٥** قوله كان يعلمهم هذا الدعاء الاق كى يعلمهم السورة من القرآن تشبيه في تحفيظ حروفه وترتيب كلماته ومنع الزيادة والنقص من الالفاظ عليه قاله الزرقاني يقول اللهم اني أعوذ بك من عذاب جهنم أى عقوبتها والاصافه مجازية او من اعنافه المظروف الى ظرفه واعوذ بك من عذاب القبر من اصافه النظر او الاضافه بتقدمه فى أى عذاب فى القبر واعوذ بك من فتنة أى امتحان و اغتبار المسيح بفتح الميم وخفة السين المكسورة وحاء مملئة وصف من العجما يطلق على الدجال وعلى عيسى عليه السلام لكن يطلق على الاول مقيد بالدجال الدجال لما كان اللفظ المسيح مشركا كما عرفت قيده بالدجال لانه المراد بهنا **١٢** **٣٠٦** قوله واعوذ بك من فتنة المياف وفتنة الممات اختلف في تفسيرهما فقيل فتنة الممات ما يقع عند الاحتضار والمياف قبل ذلك او فتنة الممات فى القبر فالمياف قبل ذلك ولا يتكرر مع عذاب القبر لان العذاب ينترب على الفتنة وقيل غير ذلك وفي مسلم عن ابى هريرة مرفوعا اذا فزئت احدكم من التشنه الاخرة فليستعوذ من اربع فذكر هذه الارب قال الحافظ فذا يعين وقت الاستعاذة المذكورة ويكون مقدما على غيرهما من الادعية وما ورد ان المصل يتخير من الدعاء ما شاء يكون بعد هذه الاستعاذة والخ وحدث ابن عباس هذا أخرجه مسلم وذكر بعده قال مسلم بلغنى ان طاووسا قال لا بد ادعوت بها في صلواتك قال لا تقال اعد صلواتك وهذا البلاغ أخرجه عبد الرزاق ويأيد على انه يروى وجوه وبه قال بعض اهل الظاهر قاله الزرقاني **١٢** **٣٠٧** قوله كان اذا قام الى الصلوة أى التمج من جوف الليل يقول ظاهره انه كان يقول اول ما يقوم الى الصلوة ولا بد من خزيمة من طريق قيس عن طاووس عن ابن عباس كان صلى الله عليه وسلم اذا قام للتبجد قال بعد ما يكبر اللهم لك الحمد كله والام لا استغراق أنت نور السموات والأرض انى هو وبها وقيل معناه أنت المنزه من كل عيب يقال فلان منور أى مبرأ من كل عيب وقيل هو مخرج يقال فلان نور البلاء مزيه قاله الزرقاني ولك الحمد أنت قيوم بضم الياء المشددة بعد ها واو ساكنة كى في النسخ السندية وفي المصرية قيام بفتح المثناة التمتية المشددة السموات والأرض زاد في رواية ومن فيمن أى حافظ لما او مدبر لما ولك الحمد أنت رب السموات والأرض ومن فيمن عبر عن تعظيما للعقل على غيرهم والا فخور ب كل شئ وبك أنت الحق أى المتحقق الوجودا بت بلا شك وقيل أنت الحق بالنسبة الى من يدعى االه وقولك الحق الثابت بلامرية ودعوك الحق لا يدخله خلف

يدعوا إلى ضلالة إلا كان عليهم مثل أوزارهم لا ينقص ذلك من أوزارهم شيئاً **م**الك أنه بلغه أن عبد الله بن عمر قال اللهم اجعلني من أئمة المتقين **م**الك أنه بلغه أن أبا الدرداء كان يقوم من جوف الليل فيقول نامت العيون وغارت النجوم وانت الحي القيوم **النهى عن الصلوة بعد الصبح وبعد العصر** **م**الك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله الصنابحي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن الشمس تطلع ومعهما قرن الشيطان فإذا ارتفعت فارقهما ثم إذا استوت قارنهما فإذا زالت فارقهما

له قوله قال

أى دعا بقوله اللهم اجعلنى من ائمة المتقين قال ابو عمر هو من قوله تعالى واجعلنا للمتقين
اماما قال الباجى وقد روى بهذا المعنيين احدهما انه اذا كان من يدعى النيران له مثل
اجر العالمين به على حسب ما تقدم وهذا اكثر من اجر كل عامل به والثانى ان الامام افضل
الجماعة فكان دعا ان يجعل من افضل المتقين قال مالك فى العتبه ورجال الشتر المتقين
من النيران وما وعدهم فكيف بانتمم الخ ١٢ قوله كان يقوم من جوف الليل
قال الباجى يريد للنجى قلت ويحمل الارق كما سيجي فيقول نامت العيون وغارت
النجوم اى غربت وذلك دليل على مدوئنا ولذا قال ابو ابيهم على نبينا وعليه الصلوة والسلام
لا احب الاولين قاله الزرقاني واثبت الحى القويم يريد ان تعالى مع كونه سبحانه
حيلا لا يجوز عليه النوم ولا يجوز عليه الا قول ولا التغيير ولا العلم تبارك ربنا
وتعالى الخ ١٣ قوله النى من الصلوة بعد الصبح وبعد العصر قال ابن رشد
فى البداية الاوقات النى عن الصلوة فيها اختلف العلماء منها فى موضعين احدهما
فى بعدها والثانى فى الصلوات التى يتعلق النى من فعلها لهما اما الاول فاتفقوا على
ان الثلثة من الاوقات منى عن الصلوة فيها وهى وقت الطلوع والغروب ومن لدن
تصلى الصبح حتى تطلع الشمس واختلفوا فى وقتين وقت الزوال والصلوة بعد العصر
فذهب مالك واصحابه الى ان الاوقات المنى عنها اربعة الغروب والطلوع وبعد
الصبح وكذا فى الاصل والنظر ترك بعده لفظا وبعد العصر واجاز الصلوة عند الزوال
وذهب الشافعى الى ان الاوقات الخمسة كلها منى عنها الا وقت الزوال يوم الجمعة
واستثنى قوم من ذلك الصلوة بعد العصر وسبب الخلاف فى ذلك حديثين اما معارضة الثلاثة
اما معارضة الاثر للعل عند من راعاه اعنى عمل اهل المدينة وهو مالك بن انس فيمت
ورد النى ولم يكن هناك معارض من قول ولا عمل اتفقوا عليه وحيث ورد العارض
اختلفوا فيه اما اختلفا فى وقت الزوال فلمعارضة العمل فيه لاثرو ذلك انه ثبت من
حديث عقبه بن عامر الجنى قال ثلث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
ينها ن ان نصلى فيها وان نكبر فيها موتا ناهين تطلع الشمس باذن حتى ترتفع وهين
يقوم قائم النظر حتى تميل وهين تغيب الشمس للغروب اخرج مسلم ومديث ابى
عبد الله الصنائجى الا انى فى الموطا لكنه منقطع عن الناس من ذهب الى منع الصلوة
فيها كلها ومنهم من استثنى منها وقت الزوال بالاطلاق وهو مالك واما فى يوم الجمعة
فقط وهو الشافعى اما مالك فلان العمل عنده بالمدينة لما وجدته على الوقتين فقط ولم
يجده على الوقت الثالث اعنى الزوال اباح الصلوة فيه واعتقد ان النى مشروع
بالعمل واما من لم يعمل تأثيرا فبقي على اصله فى المنع وقد تكلمنا على ذلك فى اصول
الفقه واما الشافعى رحمه فلما صح عنه من حديث ثعلبه انهم كانوا فى زمن عمر بن الخطاب
يصلون يوم الجمعة حتى يخرج عمرهم ومعلوم ان خروجه كان بعد الزوال مع ما روى عن ابى
هريرة مرفوعا نى عن الصلوة نصف النهار حتى تزول الشمس الا يوم الجمعة قوى
هذا الاثر عنده العمل فى ايام عمره بذلك وان كان الاثر عنده ضعيفا واما من رجع
الاثر الثابت فى ذلك فبقي على اصله فى النى واما اختلفا فى الصلوة بعد الصلوة احمر
فسببه قاض الاثار الثالث بترى ذلك وفيه مديان متاهدان احدهما حديث ابى هريرة
المتفق على صحته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نى عن الصلوة بعد العصر الحديث والثانى
حديث ما نشته ما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوتين فى بيتي قط سدا ولا علانية
ركعتين قبل الفجر وركعتين بعد العصر فمن رجع حديث ابى هريرة قال بالمنع ومن رجع
حديث ما نشته اوداه ناسخا لانه العمل الذى مات عليه صلى الله عليه وسلم قال بالجواز
وهديث ام سلمة يعارض حديث عائشة وفيه انه رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم يصل ركعتين بعد العصر فساكتة عن ذلك فقال اذا تا فى ناس من عبد القيس
فشغلوني عن الركعتين اللتين بعد الظهر وبها هاتان واما اختلفا فى الصلوة التى لا تجوز
فى هذه الاوقات فذهب ابو حنيفة واصحابه الى انها لا تجوز فيها صلوة باطلاق
لا برفقة مقتضيه ولا سنة ولا فائلة الا عسولومه وانسيه واتفق مالك والشافعى انه

يقضى الصلوات المفروضة في ذلك الاوقات وذهب الشافعي الى ان الصلوات التي لا تجوز فيها هي النوافل فقط التي تفعل بلا سبب وان السنن كصلوة النجاة تجوز ووافقه مالك في ذلك بعد العصر وبعد الصبح اعني في السنن وخالفه في التي تفعل بسبب مثل ركعتي المسجدة فالشافعي يبيحها بعد العصر والصبح والبيح في ذلك مالك واختلف قول مالك في جواز السنن عند الطلوع والغروب وقال الثوري الصلوات التي لا تجوز فيها هي ماعدا الفرض ولم يفرق بين سنة ونفل فيحصل في ذلك ثلثة اقوال قول هي الصلوة بالطلاق وقول انها ماعدا المفروض سواء كانت سنة او نفلا وقول انها النفل دون السنن وعلى الرواية التي منع مالك فيها صلوة النجاة عند الغروب قول رابع وهو انها النفل فقط بعد الصبح والعصر والنفل والسنن معانده الطلوع والغروب وسبب الخلفا اختلافهم في الجمع بين العمومات الواردة في ذلك دأى يخص باى وذلك ان عموم قوله صلى الله عليه وسلم اذا نسي احدكم الصلوة فليصلها اذا ذكرها يفتنى استغراق جميع الاوقات واحاديث النبي تفتنى عموم اجناس الصلوات اعني المفروضات والسنن والنوافل فتى علمنا المحديثين على العموم وقع بينهما تعارض فمن ذهب الى الاستثناء في الزمان منع الصلوات بالطلاق ومن ذهب الى استثناء الصلوة المفروضة المنصوص عليها بالعقائد من عموم اسم الصلوة المنى عنها منع ماعدا الفرائض في تلك الاوقات وقد رجع مالك مذهبه من استثناء الصلوات المفروضة من عموم اسم الصلوة بما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم من ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر وليس بهنا دليل قاطع على ان الصلوات المفروضة هي المستثناة من اسم الصلوة كما انه ليس بهنا دليل اصلا قاطع ولا غير قاطع على استثناء الزمان الخاص الوارد في احاديث النبي من الزمان العام الوارد في احاديث الامر انتمي مختصا بهذا الحال الكلام على مسالك الائمة وسبب اختلافهم ١٣ قوله قال ان الشمس تطلع ومعا الواو اعني قرن الشيطان قال الجدة القرن المروق من الحيوان وموضع من رأسها او الجانب الاعلى من الرأس جمعة قرون والذوابة اذ ذابة المرأة والفصلة من الشعر او على الجبل جمعة قران ومن الجراد شعرتان في دأسه وعظامه للسودج واول الفلاة ومن الشمس ناحيتها او اعلاها او اول شعاعها ومن القوم سيدهم ومن الكاه خيره او آخره او انفا الذي لم يولأ الخ قال القادي اى جانبى رأسه لانه ينصب قائما في وجه الشمس عند طلوعها ويدين رأسه الى الشمس ليكون شروفا بين قرنيه فيكون قبلته لمن يسجد للشمس فنى عن الصلوة في ذلك الوقت لانه يشبه بهم في العبادة وهذا هو الاقوى وقيل المراد بقرن الشيطان احزابه واتباعه وقيل قوته وغلبته وانتشار الفساد الخرد في الجمع وقيل بين قرانيه اى امته اى الالدين والآخرين وكله تمثيل لمن يسجد له وكان الشيطان سول له ذلك فاذا سجد له ما كان كان الشيطان مقتربا بها الخ قال الاباجي وذهب الدأوى الى ان له قرنا على الحقيقة يطلع مع الشمس وقد روى انها تطلع بين قرني الشيطان ولا يمنع ان يخلق الله تعالى شيئا ناطلا مع الشمس بين قرنيه وتغرب ويحتمل ان يريد بقوله ومعها قرن الشيطان قرنا ما يمتعين به على اتصال الناس ولذلك يسجد للشمس حينئذ الكفار ١٤ قوله فلما ارتفعت فارقتا ثم اذا استوت فارقتا بان النون فاذا زالت الشمس فارقتا بالغات وهذا ايضا على النى عن الصلوة عند الاستواء وقد ورد في الروايات على اخرى وهي تسجرجم اذ ذاك وقد ورد النى عن الصلوة اذ ذاك في عدة احاديث منها المسلم عن عقبه وحين يقوم قائم الظهيرة حتى ترتفع وله من عمره مائة سنة حتى يستقل الظل بالريح فاذا قبل الفنى فصل ولا يداؤ حتى يعدل الريح ظل ولا ينام حتى واليه حتى حتى تستوى الشمس على رأسك كالريح فاذا زالت فصل ولما قال الجمهور والائمة الثلاثة بكراهية الصلوة عند الاستواء وقال الامام مالك بالجواز مع روايته هذا الحديث في الموطن قال ابن عبد البر فاما انه لم يصح عنه اوردته بالعمل الذي ذكره بقوله ما دركت اهل الفضل الا وهم يجتهدون ويصلون نصف النهار واثنى اولي اومتعين فان الحديث صحيح بلا شك ورواته ثقات مشايير وعلى تقدير انه مرسل فقد اعتمد به احاديث كثيرة قال الزرقاني ١٥

لاجل ان منعها ۱۲

نيبا واثبات الالف اشباع وقال القادى نفى معناه نهي اعدمكم فيصلى بالنصب في
 جواب النفي والنهي والمراد نفى التحريم والصلوة معا عند الجهود وحمل بعضهم على نهي
 التحريم فقط كما سياتى قال ابن خروف يجوز الجزم على العطف اى لا يتحرر ولا يصل والرفع
 على القطع اى لا يتحرر فوصل عند طلوع الشمس ولا عند غروبها قال الباجى يحتمل ان يريد
 به المنع من التاخر في هذين الوقتين اذ المنع من تاخير الفرض اليه الخ قال الحافظ اختلف
 في الرد بها حديث فقيل لا تكره الصلوة بعدها الا لمن قصد بصلوته طلوع الشمس وغروبها
 لان التحريم المقصود اى هذا مع بعض اهل الظاهر وقواه ابن المنذر ذهب الاكثر الى انه
 نهي مستقل وكره الصلوة في الوقتين قصدا لما لم يقصد وفى مسلم عن عائشة رضى وهى عرفة
 انما نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يتحرى طلوع الشمس وغروبها وما ورد من صلوة
 صلى الله عليه وسلم بعد العصر مخصوص به عند الجمهور ١٢ **قوله** نهي عن الصلوة اى
 التاخر نهي تنزيهى واقره بعد صلوة العصر حتى تغرب الشمس وعن الصلوة بعد صلوة
 الصبح حتى تطلع الشمس مرتفعة لما ورد فى الروايات من التعميد برفع وقصه الامام
 الشافعى بغير مكة ايضا والجمهور على خلافه قال العيني قوله لا بكه غريب لم يروى فى المشايير
 كان قبل النسي وقال ابن العربى لم يسمع الحديث ١٣ **قوله** لا تحمرا بمحذوف احدى
 التائين تخفيفا اى لا تتحرر ولا تقصدوا بصلوكم طلوع الشمس ولا غروبها فان الشيطان
 يطلع قرناه اى جانبها رأسه مع طلوع الشمس ويفر بان بعض الراد مع غروبها بمعنى انه ينصب
 مما في المطلعا وغروبها وكان عمره يغرب الناس على تلك الصلوة التى تصل بعد العصر
 واخرج مسلم عن المتارين فلفل قال سألت انس ارم عن التطوع بعد العصر فقال كان
 عمره يغرب الايدى على صلوة بعد العصر ١٤ **قوله** يغرب المنكر هكذا فى ابن ابى
 شيبة بهرواية وكيع عن ابن ابي ذئب عن الزهرى قال الزرقانى ابن محمد بن المنكر القرشى
 التيمى المدنى مات سنة ثمانين الخ قلت هذا وهم من الشارح لان المنكر بن محمد هذا من
 الطبقة الثامنة من طبقات التقريب وليس لاحد منها القادى احد من الصحابة فضلا عن
 عمر بن ابي ذئب قال المنكر بن محمد هذا فى سنة مائة وثمانين وسقط فى مخرج الزرقانى لفظه
 مائة فيخرى واد البعدى ان يعزبه عمر الصلوة والظاهر عنى ان المنكر هذا هو ابن عبد الله
 ابن المدبر بن عبد العزيز بن عامر بن الحارث والد محمد بن المنكر الفقيه المشهور فان
 المنكر هذا من تابعى اهل المدينة عنه ابن سعد فى الطبقة الاولى منهم روى حجاج بن محمد
 عن ابي معشر قال دخل المنكر على عائشة فقالت لك ولد قال لا فقالت لو كان عندي
 عشرة الاف درهم الى اخر ما عفى ابن سعد فزيد ايدى على مزينة بجائشة رضى فالظاهر انه هو
 ذاك فى اى بسبب الصلوة بعد العصر واخرج ابن ابى شيبة عن ابي العالية قال لا تصلح
 الصلوة بعد العصر حتى تغيب الشمس وبعد الصبح حتى تطلع الشمس وكان عمره يغرب
 على ذلك وعن عبد الله بن عمران عمره كره الصلوة بعد العصر وانا اكره ما كره عمره وعن عبد الله بن
 شقيق قال رأيت عمره ابصر رجلا يصل بعد العصر فغضب حتى سقط دونه وعن
 رافع بن مزنيج قال رانى عمر بن الخطاب يوما وانا اعمى بعد العصر فانتظر حتى صليت
 فقال ما هذه الصلوة فقلت سبقتنى بيش من الصلوة فقال عمر لو علمت انك تصلى بعد
 العصر لفعلت وفعلت وغير ذلك من الآثار عن عمره وغيره ١٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الجنائز وفتح في بعض النسخ السنية بعده التسبيح والكثير النسخ السنية والصبرية كلها غاية
عنا وهو الوجه قال النودي الجنائز بكسر الجيم وفتحها وكره الفتح ويقال بالفتح للميت و
بالكسر للنفس عليه ميت ويقال عسكه والجمع جنازة بالفتح لا غير الخ وقال الحافظ الجنائز بالفتح
لا غير جمع جنازة بالفتح والكسر لغتان قال ابن قتيبة وجماعة الكسر فصح وقالوا لا يقال
نفس لما اذا كان عليه الميت الخ وقال العيني العامة تقول الجنائز بالفتح والمعنى للميت
على السرير فاذا لم يكن عليه الميت فهو سرير ونفس ١٢ قوله غسل الميت قال
لعيني قال اصحابنا هو واجب على الائمة بالسنة والاجماع اما السنة فنقول صلى الله عليه
وسلم وسلم على الميت حق ذكر منها اذا مات ان يغسله واجمعت الامة على هذا وفي
شرح الوجيز الغسل واكتفين والصلوة فرض المكناية بالاجماع وكذا نقل النودي الاجماع
على ان الغسل فرض كفاية واصل ما روى عبد الله بن احمد في السند ان آدم عليه الصلوة و
اسلام غسلته الملائكة وكفوه وحطوه الحديث وفيه ثم قالوا يا بني آدم هذه سبيلكم ورواه
ليسهقي بخناه الخ قال الشوكاني اخرجها الى كم وصح ١٢ قوله غسل بناء المجهول في
نفيص قال الياجي الذي ذهب اليه مالك والوضيعة وجمهور الفقهاء الى ان الميت بمجرد
من قميصة الغسل ولا يغسل على قميصة وقال الشافعي لا بمجرد الميت ويغسل على قميصة
الخ قال الحلبي وبمجرد عن ثيابهم عندنا وهو قول مالك وظاهر الرواية عن احمد وعنده الشافعي
الاستحب الغسل في القميصة للحديث الباب قلنا ذلك مخصوص به صلى الله
عليه وسلم لما روى ابو داود وانهم قالوا بمجرد كما مجرد موتا تام تغسل في ثيابه فسمعوا
من نايبة البيت غسلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه ثيابه قال ابن عبد البر
روى ذلك عن عائشة من وجه صحيح فدل هذا ان عادتهم كان التبريد في زمرة صلى الله عليه
وسلم الخ قلت ويشكل على المعنف ذكره هذا الحديث في الباب مع كونه غير معمول
الا ان يقال ان الغرض بيان غسل صلى الله عليه وسلم ولو كان مخصوصا به قال الياجي
ذهب مالك الى ذكر هذا الحديث على معنى انه اشبه ما نقل في الباب ولم يخرج على
شرط الصحيح في هذا الباب شيئا الخ ١٢ قوله انها قالت دخل علينا معاشر النساء
رسول الله صلى الله عليه وسلم حين توفيت بناء المجهول وفي رواية للبخاري دخل علينا
نحن نغسل وتجمع بينهما بان المراد ان دخل حين شرع السجدة في الغسل وعنده الشافعي
في جميعين اليسا كان بامرهم ولفظه من رواية حفصة عن ام
عطية ماتت احدي بنات رسول الله صلى الله عليه وسلم فارسل اليها الحديث
سنة قال الحافظ لم تقع في شيء من روايات البخاري مساة والشمسور انما زينب زوج ابني
خاص بن الربيع والدة امه وهي الكبريتات صلى الله عليه وسلم وكانت وفاتها في
سنة ١٢ هـ في اول سنة ثمان وقد وردت مساة في هذا عند مسلم من طريق عام الاحول
ان حفصة عن ام عطية قالت لما ماتت زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم
ارها في غير رواية عام وقد حوّل في ذلك ١٢ قوله فقال صلى الله
عليه وسلم اغسلنا امرأة عظيمة ومن معها قال ابن يزيعة استدل به على وجوب غسل
ميت قال ابن دقيق العيد لكن قوله ثلثا ليس للوجوب على المشهور من مذاهب العلماء
فتوقف الاستدلال به على تجوز رواية المعنيين المتنافيين بلفظ واحد ثلثا قال
الشوكاني في ذهب الكوفيون واهل الظاهر والمزني الى ايجاب الثلث ودوى ذلك عن
سنن وهو يورد ما حكى في البحر من الاجماع على ان الواجب مرة فقط الخ قلت وتوضيح
سالك الائمة في ذلك ما في نيل المذهب غسل الميت مرة واحدة او تيممه لحذر
مخترق فرض كفاية اجماعا وحكمه فيما يجب وليس كغسل الجنائز ويكره الاقتصاد على مرة
عدة ان لم يخرج من شيء فان خرج وجب اعادة الغسل الى سبع مرات فان خرج منه
شيء بعد السبع حتى حمل الخائف ولا يجب الغسل بعد السبع وفي الدر المختار بغسل ثلثا
غسل المسنون وان زاد ونقص جاز فلا واجب مرة ولا يعاد غسله بالخارج منه لان
سلكه ما وجب لرفع الحدث لبقائه بالموت بل يتجسمه بالموت كسائر الحيوانات
موتية الا ان المسلم يطهر بالغسل كرامته لوقته حصل الخ قال ابن عابدين قوله وان زادوا

البرد فهل على من غسل فقالوا لا مالك انه سمع اهل العلم يقولون اذا ماتت المرأة وليس معها نساء يغسلنها ولا من ذوى المحرم احد على ذلك منها ولا زوج على ذلك منها يمسح بوجها وكفيها من الصعيد قال مالك واذا هلك الرجل وليس معه احد الا نساء يغسلنها ايضاً قال مالك وليس لغسل الميت عندنا احد موصوف ^{المرتقن} وليس لذلك صفة معلومة ولكن يغسل فيظهر ما جاء في كفن الميت ^{في الثياب} مالك عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كفن في ثلثة أثواب بيض سهولية ليس فيها قميص ولا عمامة ^{مالك} عن يحيى بن سعيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كفن في ثلثة أثواب بيض سهولية ^{مالك} عن يحيى بن سعيد انه قال بلغني ان ابا بكر الصديق قال لعائشة وهو مريض في كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت في ثلثة أثواب بيض سهولية فقال ابو بكر الصديق خذوا هذا الثوب لثوب عليه قد اصاب به مشق اوز عرفان

والاخرة فدعوا له الخصوصية دليل على انه كان معروفا بينهم ان الزوج لا يغسل زوجته الممثلة واخرج البيهقي بعدة طرق ان اسماء بنت عيسى وعليها ربه غسلها فافظاها ان عليها كان معينا لاسماء وام ابن في التعليل لانه يشك ان يعالج الغسل معها على ان البيهقي اخرج بعدة طرق المرأة تموت مع الرجل ليس معها امرأة غيرها يتم وهذا تأييد لما في البداية عن ابن عباس ^{١٢} قوله ثم خرجت اسماء بعد الفسارغ من الغسل فساكت من حصرها من المهاجرين فقالت اني صائمة فيه الا جاد بالعبادة عند الضرورة وان هذا يوم شهد به البراءة فخرجت بالعبادة المأثورة عن الغسل قبل من يشهد اليها من غسل فقالوا لا يمكن ان يكون جوابا لما من ان الغسل ليس بواجب على من غسل ميتا ويحتمل ان وجوبه اسقطه عنها شدة البرهان المعايير مختلفة في وجوب الغسل الا ان الذي عليه جمهور الفقهاء ان غسل الميت لا يلزم الغسل وما روي عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من غسل ميتا فليغتسل ليس بثابت ولو ثبت لمثل على الاستحباب قاله الباقي وقال محمد بن موطأ بعد حديث اسماء بهذا تأييد لا بأس ان تغسل المرأة زوجها اذا توفي ولا غسل على من غسل الميت ولا وضوء الا ان يعييه شئ من ذلك الماء فيغسل الم قال البيهقي قد اختلف اهل العلم في الذي يغسل الميت فقال بعض اهل العلم من الصحابة وغيرهم اذا غسل ميتا فغسل الغسل وقال بعضهم عليه الوضوء وقال احمد ارجح ان لا يغسل عليه الغسل فاما الوضوء فقل دافيه وقال السخري لا بد من الوضوء وقال مالك في العتبية ادركت الناس على ان غاسل الميت يغسل وقال ابن جيب لا يغسل عليه ولا وضوء ^{١٢}

^{١٤} قوله مالك انه سمع اهل العلم يقولون اذا ماتت المرأة وليس معها نساء يغسلنها ولا معها من ذوى المحرم وفي نسخة المحرم بالجمع اي كاخ وعم احد على ذلك اي الغسل منها اي المرأة ولا زوج على ذلك منها يمسح بوجها وكفيها من الصعيد واليتم يكون عند الامام مالك للوجه والكف فقط كما قال منسوخ بوجها وكفيها من الصعيد اي الطاهر ^{١٢} قوله واذا هلك الرجل اي مات وليس معه احد الا نساء اي اجانب تمنه ايضا الى مرفقة فان كن محارم يغسلنها فوق الثوب كما في المدونة وغيرها قال الزرقاني واخرج البيهقي عن كحول مرفوعا ومرسلا اذا ماتت المرأة مع الرجل ليس معها امرأة غيرها والرجل مع النساء ليس معن رجل غيره فانها يتيمان ويدفنان وهما بمنزلة من لم يجهد الماء ودوي عن سنان بن غرزة بمعناه ^{١٣} قوله وليس يغسل الميت عندنا على غاية وفي المصنف شئ موصوف اي صفة واجبة لا يجوز ان يتعدى عنها وليس لذلك صفة معلومة بطريق الوجوب ولكن يغسل فيظهر نعم الغسل مستجاب عند الاثمة الاربعة محمدا كتب الفروع ^{١٢} قوله كفن ببناء الجحول في ثلثة أثواب سياتي بيانها زاد ابن المبارك عن هشام بن عمار بن عتبة الياء نسبة الى اليمن يغسل جمع ايعين فيستحب بياض الكفن لانه تعالى لم يكن يختار لهنية الا الافضل وردت اصحاب السنن عن ابن عباس مرفوعا اليسوا ثياب البيض فانما اطيب والطهر وكفوا فيها موتاكم صحه الترمذي والحاكم ولا شاهد من حديث سمرة نحوه باسناد صحيح واستحب الحنفية ان يكون احدهما ثوب جبرة لما في ابي داود عن جابر انه صلى الله عليه وسلم كفن في ثوبين وبروجرة اسناده من كفن روي مسلم والترمذي وغيرهما عن عائشة انهم نزعوها عنه قال الترمذي وكلفينه صلى الله عليه وسلم في ثلثة أثواب بيض اصح ما ورد في كفنه وقال ابن عبد البر هذا ثبت حديث في كفه صلى الله عليه وسلم قال الزرقاني قلت ما حكى عن الحنفية ليس بسند جيد فانه كوفي كتب الحنفية كما في الدر المنثور لا بأس في الكفن ببرود كان لجوازه بكل ما يجوز لسه حال الحيوة واجبه البياض قال ابن عابد بن قوله لا بأس اشارة الى ان خلافا دوي وهو البياض وفي البداية اما صفة الكفن فلا فضل ان يكون الكفن بالثياب البيض ^{١٤} قوله داية جابر مرفوعا احب الثياب الى الله تعالى البيض فليلبسها احياءكم وكفوا فيها موتاكم ولبودوا لكنا كل ذلك حسن الم قال النووي وفي حديث الباب دليل لاستحباب الكفن في البياض وهو الجمع عليه سهولية بعنم السين والحد الممهلين ولا م ويروي بفتح اوله نسبة الى سحول قرية باليمن وقال الازهرى بالفتح المدنية وبالضم

الثياب وقيل النسبة الى القرية بالضم وبالفتح نسبة الى القصار لانه يغسل الثوب اي يتقيها قال الما فظا وقال النووي بعنم السين وفتحها وهو اشهر ورواية اكثر من ^{١٢} قوله ليس فيها قميص ولا عمامة اختلف في معناه على قولين احدهما لم يكن مع الثلثة شئ اخره اقيص ولا عمامة ولا غيرها بل كفن في ثلثة أثواب فقط بكذا فصره الشافعي قال النووي وثانيهما لم يكن القميص والعمامة معدودين من جملة الثلثة بل كانا زائدين عليها فيكون ذلك خمسة وبكذا فصره مالك قال القسطلاني ويؤيد الاول لفظ ابن سعد في بلقاته بسند عن عائشة ليس في كفنه قميص ولا عمامة قلت وبالأول قالت الحنفية الا انهم استحبوا القميص لثمة الروايات الواردة في ذلك قال في الدر المنثور وابن في الكفن لما زاد قميص ولفافة وذكره العامة للميت في الاصح واستحبها بعض المتأخرين قال في البداية واكثر ما يكتفي فيه الرجل ثلثة أثواب اذا اراد وراءه وقميص لما روي عن عبد الله بن مغفل انه قال كفوني في قميص فان رسول الله صلى الله عليه وسلم كفن في قميص الذي توفي فيه وبكذا روي عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم كفن في ثلثة أثواب احدها قميص الذي توفي فيه والاخرة برواية ابن عباس ادلى من الاخذ بحديث عائشة لان ابن عباس حضر تكفينه صلى الله عليه وسلم ودفنه وعائشة ما حضرت ذلك على ان معنى قولها ليس فيها اي لم يتخذ قميصا جديدا الم قال الما فظا وقيل معناه ليس فيها القميص الذي غسل فيه وليس فيها قميص مكفوف الا طرف الم قلت وفي الجمع الاخير اولى عندي ثم رأيت الكبير يجمع بذلك بين مختلف الحديث فقال على انه يمكن ان يراد من قول عائشة ليس فيها قميص القميص المعتاد وذوا الكمين والدخاريص فان قميص الكفن ليس له دخاريص ولا مكان حتى لو كفن في قميصه قطع جيبه ولتبرك كذا في جوامع الفقه انتهى فلتثمة الحمد والمثمة وعامدا ان الثوب الواحد من هذه الثلثة كان على هيئة القميص وهذا محل الروايات المشتهرة ولكن لم يكن قميصا يعني مخططا مع الكمين وهذا محل رواية عائشة وذلك لان الروايات في ذكر القميص كثيرة في الباب ^{١٣} قوله يوم يرض مرض الموت اختلف اهل العلم في السبب الذي مات فيه ابو بكر فذكر الواقدى انه اغتسل في يوم بارد وحم ومرض خمسة عشر يوما لا يخرج الى العلوة وكان يامر عمر بن الخطاب ربه يصلي بالناس كذا في الرياض وعن ابن عمر كان سبب موته دم وفاته صلى الله عليه وسلم كدفا زال جسمه بحرق حتى مات واكد الوزن المكتوم في كم معمول مقدم لقوله كفن ببناء الجحول رسول الله صلى الله عليه وسلم سالما وان توفي تكفينه على والعباس وابنه الفضل لانهما كانت في البيت شاهدة ذلك واختلف في وجه السؤال فقيل ذكره بالاستفهام طوطئة لها للمصنف على فقهه واستنطاق الما بما يعلم انه يعلم عليها ذكره وقيل يحتمل انه نسى ذلك لشدة الرجز وقيل يحتمل انه لم يحضره ذلك لا شغلا له بالمرابعة كمن قالوا لا اذاجه عندي انه طوطئة لاسيو ميه من امر تكفينه واشادة الى ان الابه في ذلك اتباع فعله صلى الله عليه وسلم فكما يشك عليها امر باب التكفين والله فين تنظر الى فعله صلى الله عليه وسلم فاعل فقالت في ثلثة أثواب بيض سهولية ^{١٢} قوله خذوا هذا الثوب واشاد الى ثوب كان عليه زاد البخاري كان يرض فيه قد اصابه اي الثوب وفي بعض النسخ العذبة قد اصاب به مشق بكسر الميم وسكون السين المعرة عند اهل المدينة بفتح الميم والغين ويسكون الغين لغتان كذا في الزرقاني و ضبط في الجمع والتشوير وغيرهما بالاول فقط وقال المجد بالكسر والفتح المعرة ولفظ ابن ابي شيبة عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه قال كفن ابو بكر في ثوبين سهولين ورواه مشق امر به ان يغسل اوز عرفان ولفظ البخاري فنظر الى ثوب عليه كان يرض فيه بردد عن زعفران الحديث فاعسله لتدول الحمة او اثر الزعفران قال الباقي يحتمل ان يكون ذلك لثي عليه والافان الثوب اللبيس لا يقتضي لبسه وجوب غسله قاله سمون ويحتمل ان يكون امرها بغسل الحمة التي كانت فيه لما اخبر ان النبي صلى الله عليه وسلم كفن في ثلثة أثواب بيض الم ثم كفوني فيه اي في هذا الثوب مع اضافته لثوبين آخرين لتشير ثلثة كما كانت للنبي صلى الله عليه وسلم ثلثة ثياب ثم كذا في رواية البخاري يعني ان العنبر الى ثوب واحد والامر باضافة الاثنين ^{١٢}

فأغسلوه ثم كفونى فيه مع ثوبين آخرين فقالت عائشة وما هذا فقال أبو بكر الخليلي أحوج إلى الجديد من الميت وإنما هذه المهمة **مسألة**
عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه قال الميت يقبض ويؤزر ويلف بالثوب **الثالث**
فإن لم يكن إلا ثوب واحد كفن فيه **المشقة** **مسألة** عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبا بكر
الصديق وعمر كانوا يمشون أمام الجنائز والخلفاء هلم جرا وعبد الله بن عمر **مسألة** عن محمد بن المنكدر عن ربيعة بن عبد الله
ابن الهذيل أنه رأى عمر بن الخطاب يقدّم الناس أمام الجنائز في جنازة زينب بنت جحش **مسألة** عن هشام بن عروة
أنه قال ما رأيت أبى في جنازة قط إلا أمامها قال ثم يأتي البقيع فيجلس حتى يمر وعليه **مسألة** عن ابن شهاب أنه قال المشقة

أهـ قوله

فقلت عائشة وما هذا تريدان ذلك الثوب لم يصلح لكفن وللفظ البخاري قلت ان
هذا غلط فقال أبو بكر الخليلي أحوج وأكثر احتياجا إلى الجديد من الميت لما يلبس في طول عمر
من اللباس والزينة وسر العورة وأما الميت فإن تغيره سريع روى أبو داود عن علي مرفوعا
لا تغفلوا في الكفن فإنه يسلب سريرا ولا يشك عليه الأمر بتحسين الكفن لما ساقى وإنما
هذا للمهمة رواه يحيى بن بكير الميم وروى عنه ما روى في فتحها قال عياض قال البخاري كذا رواه
يحيى للمهمة بكسر الميم وروى للمهل وقال ابن الأبار لا يقال الميتة بالكسر ورواه ابن
عبيد وإنما هو للمهل والشراب والمهل الصدقة الخ قال الخليلي قال عياض روى بعض
الميم وفتحها وكسرها وبجرم الخليل وقال ابن حبيب هو بالكسر الصدقة وبالفصح
لتمهل وبالفصح عكر الزيت والمراد بهنا الصدقة ويحتمل أن يكون المراد يقول إنما هو
أي الجديد وان يكون المراد بالمهمة على هذا التمهّل أي الجديد لمن يريد البقاء الأول
فلم يقل قاسم بن محمد بن أبي بكر كفن أبو بكر في ربيطة بيضاء وربيطة ممصرة وقال
نما هو لما يخرج من الفخذ في الحديث استحباب التكفين في الثياب البيض و
تثليث الكفن وطلب الموافقة فيما وقع للأخبار

تبركا بذلك وجواز التكفين في الثياب المفسولة وإشارته إلى ما جديره بفضل الصدقة
لأكبر وصحة فراسته وثباته عند وفاة الخ **مسألة** قوله إن قال الميت يقبض أي يلبس
لقبض أولا ويؤزر أي يجعل له الأزار بعد ذلك وليس في بعض النسخ المصرية لفظ يؤزر
بل فيما يقبض الميت ويلف فتأمل ويلف بعد ذلك بالثوب الثالث ولفظ رواية
بن أبي شبيب بسند عن عبد الله بن عمرو قال يكفن الميت في ثلثة أثواب قيص وأزار
ولفظة فإن لم يكن له إلا ثوب واحد كفن فيه قال محمد بن عبد الله الأثر المذکور وبهذا تأخذ الأزار
يجعل لفافة مثل الثوب الآخر أحب إلينا من أن يؤزر ولا يجزئ أن ينقص الميت
في كفنه من ثوبين إلا من ضرورة وهو قول أبي حنيفة ثم الخ قلت وكفاية الثوب الواحد
عند الضرورة مجمع عليه عند الأربعة **مسألة** قوله المشقة أي بيان استحباب
المشي أمام الجنائز وبه قال الأئمة الثلاثة وقال أبو حنيفة والأوزاعي المشقة خلفها أفضل
وحكاها الترمذي عن بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم وقال
ابن علقمة التوري واستحق الخ قال العيني واليه ذهب إبراهيم النخعي والثوري والأوزاعي
وسويد بن غفلة ومسروق والوقلاء وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وأسمق وأهل
الظاهر ويرى ذلك عن علي وابن مسعود وإلى الدرر والي إمامة وعمر بن العاص
لم وفي التعليل المجدد اختلافه بعد الاتفاق على جواز المشقة أمام الجنائز وخلفها و
شمالها وجنوبها اختلاف في الأولوية على أربعة مذاهب الأول التخيير من دون أفضلية مشى
على مشى وهو قول الثوري واليه ميل البخاري ذكره الحافظ في الفتح الثاني أن المشقة
أما أفضل للمشقة وخلفها للراكب وهو مذهب أحمد الثالث مذهب الشافعي و
مالك أن المشقة أمامها أفضل والرابع مذهب أبي حنيفة والأوزاعي وأصحابهما المشقة
خلفها أفضل الخ قلت التفرقة بين المشقة والراكب هو المذهب لما لك أيضا كما
صرح به في الشرح الكبير وهو العدة عنهم وحكي في شرح الاتفاق عن المالكية ثلثة
قوال التقدم والتأخر والتفرقة بين الراكب والمشقة والمرجع عند الشافعية التقدم
مطلقا سواء كان ماشيا أو راكبا وما حكي بعضهم الإجماع على أن الراكب يمشى خلفها
ليس بصواب قال ابن حجر في تحفة المتتبع المشقة أمامها أفضل سواء الراكب و
المشي ونقل الاتفاق على أن الراكب يكون خلفها مردود بل قال الأسنوي
غلط الخ قلت وبهذا مذهب خاسم أيضا ذكره الحافظ في الفتح عن النخعي أن
كان في الجنائز تساءل المشقة أمامها والأخلف الخ **مسألة** قوله إن رسول الله
صلى الله عليه وسلم وأبا بكر الصديق وعمر كانوا يمشون أمام بفتح الباء أي قدام الجنائز
مرسل عند جميع رواة الموطأ ورواه مالك خاتمة الموطأ يحيى بن صالح وعبد الله
بن عون وحاتم بن سليمان وغيرهم عن مالك عن الزهري عن سالم عن أبيه وكذا روى
جاعة ثقات من أصحاب الزهري كابن أبي عمير وابن عيينة ومروان بن يحيى بن سعيد
وموسى بن عقبة وزيد بن سعد وعباس بن الحسن على اختلاف على بعضهم ذكره
بن عبد البر والخلفاء أي بعد الثنتين دخل فيهم ثمان وعلى ومن بعدهما أهل الجماعة

استدامة الأمر يقال كان ذلك عام كذا وعلم جرا إلى اليوم وأصله من الجر وهو السب
وانتصب على المصدر أو الحال كذا في الجمع وعبد الله بن عمر أيضا كان يمشى أمام
الجنائز ولما لم يكن داخلها في الخلفاء أفرد به بالذکر قال البخاري ولا يصح أن يحمل على
الاباحة لأن ذلك ليس يقول لأحد أن الناس بين ثلثين قائل يقول أن ذلك
سنة مشروعة وبه قال الأئمة الثلاثة وقائل يقول أن ذلك ممنوع وأن السنة المشقة
خلفها والدليل على ما نقوله الحديث المتقدم **مسألة** قوله يقدم بفتح ادله وسكون
القاف وضم الدال أي يتقدم ولا بد من ضاح بضم اوله وفتح القاف وكسر الهمزة
المشقة من التقديم وهو من رابح الناس بالنصب على المفعولية أمام الجنائز
في جنازة زينب بنت جحش الأسدية أم المؤمنين التي زوجها الله سبحانه رسول الله
ببقوله تعالى فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكها الآية فدخل عليها النبي صلى الله عليه وسلم
بلاذن كما في مسلم وغيره سنة ثلث وقيل خمس وهي بنت خمس وثلثين سنة
نزلت بسببها آية الحجاب **مسألة** قوله ما رأيت أي عروة بن الزبير في جنازة
قط أي أباها أمها أي قدما قال هشام ثم يأتي أي عروة البقيع مقبرة المدينة
المشورة زادها الله شرفا وبهجة فيجلس حتى يمر أو أي الذين كانوا مع الجنائز عليه
أي على عروة بالجنائز قال البخاري يريد أنما كان يجلس ببعض الطريق ولو كان
يجلس بموضع القبر لقال فيجلس حتى يمشوا به وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم المنع من الجلوس حتى توضع الجنائز ثم نسخ بعد الخ **مسألة** قوله قال
المشي خلف الجنائز من خطأ السنة الإضافية بمعنى في أي من الخطأ في السنة يعني
مخالفة السنة فإن السنة كما تقدم في الآثار هو المشقة أمام الجنائز أو الخطأ مصدر بمعنى
الجماد من الشيء مضاف إلى مفعول بمعنى خطأ السنة وفي البداية ما كيفية التشيع فالمشي
خلف الجنائز أفضل عندنا وقال الشافعي المشقة أمامها أفضل لرواية الزهري المتقدمة
وبها حكاية عادة وكانت عادتهم اختيار الأفضل ولا نعم شفعا الميت والشفيع أبا يتقدم
ولأنه أحوط للصلاة لما فيه من التحرز عن الفوات ولما روى ابن مسعود موقوف
عليه ومرفوعا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم إن قال الجنائز متبوعة وليست بتابعة
ليس معناه من تقدم ما روى عنه أنه صلى الله عليه وسلم كان يمشى خلف جنازة سعد
ابن معاذ وروى عمر بن طأوس عن أبيه قال ما مشى رسول الله صلى الله عليه وسلم
حتى مات إلا خلف الجنائز وعن ابن مسعود بفضل المشقة خلف الجنائز على المشقة
أما ما كفضل المكتوبة على النافلة ولأن المشقة خلفها أقرب إلى الاتصال لانه لا يباعين
الجنائز فيحفظ فكان أفضل والمروى عن النبي صلى الله عليه وسلم لبيان الجواز تسهيل
الأمر على الناس عند الأزدحام وهو تأويل غلط إلى بكر عمر مرفوعا روى عن عبد الرحمن
ابن أبي ليلى إن قال بيضاء أنا مشى مع علي خلف الجنائز وأبو بكر وعمر يمشيان أمامها
فقلت على ما بال أبي بكر وعمر يمشيان أمام الجنائز قال إنما يعلمان أن المشقة خلفها
أفضل من المشقة أمامها إلا أنهما يسلان على الناس ومعناه أن الناس يتركون عن
المشي أمامها تعظيما لها فلما اختار المشقة خلف الجنائز لصالح الطريق على مشيها
وأما قوله إن الناس شفعا الميت فينبغي أن يتقدمه مافيشك بهذا حاله الصلاة
فإن حاله الصلاة حاله الشفاعة ومع ذلك لا يتقدمون الميت بل الميت قداهم
وقوله وبهذا أحوط للصلاة قلنا عندنا إنما يكون المشقة خلفها أفضل إذا كان بقرب منها
بحيث يشاهدونها في مثل هذا الأقوات الصلاة ولو مشى قدما كان واسعاً
لأن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر فعلوا ذلك في الجملة غير أن يكره أن يتقدم الكل
عليها لأن فيه إبطال متبوعية الجنائز من كل وجه الخ قلت وما قيل إن المشقة أمام الجنائز
أحوط للصلاة خلاف الظاهر بل الظاهر أن المشقة خلفها أحوط للصلاة لأن الذي أمامها
لا يشتر بالصلاة إذا صلى الذين مع الجنائز وأما الذي خلفها فلا بد أن يترك الصلاة
وحديث ابن مسعود المذكور بلفظ الجنائز متبوعة الحديث أخرجه أبو داود والترمذي
وابن ماجه وأحمد وأسمق والبخاري وابن أبي شبيب قال العيني وقال أيضا الرطائس
رواه عبد الرزاق وهو وإن كان مرسلًا فوجهه عندنا وقال الحافظ في الفتح روى سعيد
ابن منصور وغيره من طريق عبد الرحمن بن أبي رزق عن علي قال المشقة خلفها أفضل من
المشي أمامها كفضل صلاة الجماعة على صلاة الفداء سادة حسن وهو موقوف لحكم

خلف الجنائز من خطاء السنة النبي ان تتبع الجنائز بنار مائة عن هشام بن عروة عن اسماء بنت ابى بكر انها قالت لا اهلها اجمع واشياى اذامت ثم حنطت ولا تدفن ولا تدفن على كفى حنطا ولا تتمعوني بنار مائة عن سعيد بن ابى سعيد لمقبري عن ابى هريرة انه سئى ان يتبع بعد موته بنار قال يحيى سمعت مالكا يكره ذلك التكبير على الجنائز مائة عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نعى النجاشي للناس في اليوم الذي مات فيه وخرج بهم الى

المرفوع لكن حتى الاثر من احد انه تكلم في اسناده الخ وقال ابن رشد في البداية واخذ اهل الكوفة بنار دوا عن علي في تقديم ابى بكر وعمر قوله انها يعلمان ذلك ولكنها يسلمان على الناس وقوله فضل الماشي خلفها كفضل صلوة المكتوبة وروى عنه انه قال قدما بين يديك واجعلها نصب عينيك فانما هي موعظة وتذكيرة وعبارة وما روى عن ابن مسعود قال سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن السير مع الجنائز فقال الجنائز متبوعة وليست بتابعة وحدثت الخيرة بن شعبة مرفوعا الراكب يمشي امام الجنائز والماشي خلفها واما ما ومن يمينها ويسارها فربا وحدثت ابى هريرة قال المشوا خلف الجنائز وبه احاديث يصحونها ويضعونها فيهم الخ قلت لاشك ان الروايات وردت بكلا الحينين والتمسح بالحق هم يقولون هم شفعاء والشفيع يكون قدام المشفوع له ونحن نقول هم مشيعون والمشايع والمودع يكون وراء المودع وقد وردت الروايات الكثيرة في التشيع على ان في المشي خلفها استدلال للمساعدة والمعاونة في حمل الجنائز عند الحاجة على ان في صلوة الجنائز مع كونها شفاعتة تقدم الميت كما تقدم في كلام البداية وبسطه القاري ١٢ له قوله اني ان تتبع وفي النسخ المعربة بزيادة لفظ عن قبل ان تتبع وهي ببناء الجول او المعلوم محتملان الجنائز بما روي ان من فعل الفاعل وشعار الجارية فتع عن ذلك للتشبه بهم قاله ابن عبد البر ولا فيه من التعاذل بالنار قاله ابن حبيب ١٣ له قوله انما قالت لاهلها امرها بفتح الهمزة وسكون الهمزة وكسر الهمزة اي تمروا ثيابي اي كفى اذامت قال الباجي يحتمل ان يكون ذلك منها على وجه التعليم بالسنة على وجه الامر بملوعها والتعدي من التقدير عنها ويحتمل ان يكون على وجه الوصية لمن قد علم جواز ذلك وتريد تحميمها بالعود وغير ذلك مما يشتمل على حنطتها قال في الجمع الحنوط والحنط ما يخلط من الطيب لا كفان الموت واجسامهم خاصة ومنه حديث اي الحنط احب اليك قال الكافور حنط ابن عمر ميمونة وتشهد به نون اي طيبه بالحنوط وهو مخلوط من كافور وصندل ونحوها الخ وقال الباجي الحنوط ما يجعل في جسد الميت وكفنه من الطيب والمسك والعود والكافور وكل ما القرض منه ربحه دون لونه لان المقصود منه ما ذكرنا من الرائحة دون التحمل باللون الخ وقال ابو عمر اجاز الاكثر المسك في الحنوط وذكر به قوم والمجته في قوله صلى الله عليه وسلم الطيب الطيب المسك الخ ولا تزداد من قدرت الحب والمخ اذا فرقت اي لا تشترط على كفى حنطتها بكسر الخاء ككتاب لغة في الحنوط قال الجوزي الحنوط كصبور وكتاب طيب يخلط لميت قال الباجي يجعل الحنوط بين الكفان كذا ولا يجعل على ظاهر كفنه لان الحنوط لغنى الریح لا اللون ولا تتبعوني بنار وكذا اوصى بالنس عن ذلك جماعة من الصحابة لما ورد النبي في ذلك مرفوعا ١٤ له قوله انه سئى ان يتبع ببناء الجول بعد موته بنار وقد ورد عنه مرفوعا عند ابى داود ولا تتبع الجنائز بصوت ولا نار ولا تمشي بين يديها قال ابن القطان لا يصح وان كان متصلا للجمل بحال ابن عمر راوه عن رجل عن ابى هريرة الخ مكن حنط بعض الحنط ولعله شوا به قاله الزرقاني ١٥ له قوله يكره ذلك اي اتباعا بنار في نجرة او غيرها وعن ابى هريرة قال اوصى ابو موسى حين حضره الموت فقال لا تتبعوني بجم فقلوا او سمعت فيه شيئا قال نعم من رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه ابن ماجه وفي اسناده ابو حريز شامي مجهول قاله الشوكاني ١٦ له قوله اشكر على الجنائز قال القاضي عياض اختلفت الصحابة في ذلك من ثلث تكبيرات الى تسع قال ابن عبد البر وانعقد الاجماع بعد ذلك على اربع واجمع الفقهاء واهل الفتوى بالا مصار على اربع على ما جاء في الاحاديث الصحاح وما سوى ذلك عندهم شذوذ ولا يلتفت اليه وقال لا نعظم احد من فقهاء الامصار قال بخمس الا ابن ابى ليثي كذا في النيل وقال الزرقاني اختلف السلف في عدده فنفى مسلم عن زيد بن اسلم بكبر خسا ورفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم وابن

مسعود انه صلى على جنازة بكبر خسا وكان على بكبر على اهل بدر سنا وعلى الصحابة خسا وعلى سائر الناس اربعا ويهتفي عن ابى ذر الخ كما رواه بكبرون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعا وخسا وستا واربعا فجمع عمر الخ على اربع كاطول الصلوة الخ قال العيني بعد ذكر حديث الباب به اربع بغير العدد منهم محمد بن الحنفية وعطاء بن ابى رباح ومحمد بن سيرين والنفخي وسويد بن غفلة والثوري والوحيفة ومالك و الشافعي واحمد بن يحيى ذلك عن عمر بن الخطاب وابنه عبد الله وزيد بن ثابت وجابر وابن ابى اوفى والحسن بن علي والبراء بن عازب وابى هريرة وعقبة بن عامر وذهب قوم الى انها خمس منهم عبد الرحمن بن ابى ليلى وعيسى بن مولى هذيل واصحاب معاذ بن جبل والبرولوسف من اصحاب ابى حنيفة وهو مذهب الشيعة والظاهرية وقال ابن قدامة لا يختلف المذهب انه لا يجوز الزيادة على سبع تكبيرات ولا النقص من لوبم والاول اربع لا يزداد عليها واختلفت الرواية فيما بين ذلك فظاهرا كلام الخ في ان الاما اذا كبر خسا تاليه الاموم ولا يتابع في زيادة عليها رواه الاثر من احمد وروى حرب عن احمد اذا كبر خسا لا يكبر معه ولا يسلم الا مع الامام ومن لا يرى متابعة الامام في زيادة على اربع الثوري ومالك والوحيفة والشافعي واخرج من ذهب الى الزيادة على الاربع ما روى في بعض الروايات والجواب عنها انها منسوخة قال الخطابي باسناده عن ابراهيم قال جعفر رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس مختلفون في التكبير على الجنائز لا تشاء ان تسمع رجلا يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر سبعا واخر يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر خسا واخر يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر اربعا فاختلوا في ذلك فكانوا على ذلك حتى قبض ابو بكر فلما دلى عمرو بن ابي الاكاف الناس في ذلك شق عليه جدا فادخل الى رجال من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال انكم معاصروا رسول الله صلى الله عليه وسلم متى تحتلون على الناس يحتلون من بعدكم ومتى تجتمعون على امر تتجمع الناس عليه فانظروا امرا تجتمعون عليه فكلما ايقظتم فقالوا نعم ما رأيت يا امير المؤمنين فاشترعنا فقال عمر بن الخطاب على فانما انا بشر شكم فترجعوا الامر بهم فاجمعوا امرهم على ان يكبروا التكبير على الجنائز مثل التكبير في الامني والفسطاط اربع تكبيرات فاجمع امرهم على ذلك فذا عمر قد دلا الامر في ذلك الى اربع تكبيرات بشيرة اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك وهم حضروا من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما رواه حذيفة وزيد بن ارقم فكانوا يفعلوا من ذلك فجمعهم هو اوفى ما قد كانوا يفعلوا فذلك نسخ لما كانوا قد علموا انهم ما مولون على ما قد فعلوه كما كانوا ما موئين على ما روي ١٧ له قوله اني اجمع بالموث وفيه جواز النبي ولذا يوجب عليه البخاري الرجل ينسب الى اهل الميت بنفسه قال الحافظ فائدة هذه الترجمة الاشارة الى ان النبي ليس منوعا كذا وانما نسي عما كان اهل الجارية يصنعون فكانوا يرسون من يعلن بنهر موت الميت على ابواب الدور والاسواق والحاصل ان محض الاعلام بذلك لا يكره فان زاد على تلك فلا الجاشي بفتح النون وتخفيف الجيم وبعد الف شين معجمة ثم باء ثقيلة كياء النسب وقيل بالتخفيف ورجحه الصغاني وحكي المطرزي تشديد الجيم من بعضهم وقطاه كذا في الشيخ وقال العيني بفتح النون وكسر حاء كذا للجيش تسمى بها ملوكها والمتأخرون يلقونهم بالبحري قال ابن قتيبة هو بالنبطية وبسط الكلام على لفظه ومعناه يطبق بها ملوك الحبشة وبذا اسمه المحمدي بن بحر ملك الحبشة اسلم على عهده صلى الله عليه وسلم ولم يهاجر اليه وكان ردوا للمسلمين للناس اي اخبرهم بموته في اليوم الذي مات النجاشي فيه في رجب سنة تسع وربع قال ابن جرير ورجاءه وفي الخميس ذكر الواقدي عن سلمة ابن الاكوع ان النجاشي توفي في رجب سنة تسع منصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم من تبوك وخرج بهم اي بالناس بعد صلوة الصبح كما تقدم قريبا الى المصل وفي رواية ابن ماجه فخرج واصحابه الى البقيع قال الحافظ والمراد بالبقيع بفتح طين او يكون المراد بالمصل موضعها معد البوئاض ببقيع الخزف غير مصل العبد من والاول الخلفه بفتح هم لادم والهاء يعني مع اي صف نعم او متعه والباء زائدة للتوكيد اي صفهم قاله الزرقاني ١٨

المصل فصف بهم وكبر أربع تكبيرات **مسألة** عن ابن شهاب عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف أنه أخبره أن مسكينة مرضت فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بها فقال وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعود المساكين ويسأل عنهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ماتت فأذنوني بها فخرج بجنازتها ليلا فركبها أن يوقظوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما أصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبر بالذي كان من شأنها فقال ألم أركم أن تؤذنوني بها فقالوا يا رسول الله كهنا أن نخرجك ليلا ونوقظك فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم على حق صف بالناس على قبرها وكبر أربع تكبيرات **مسألة** أنه سأل ابن شهاب عن الرجل يدرك بعض التكبير على الجنائز ويفوته بعضه قال يقضي ما فاتته من ذلك **فأيقول المصلي على الجنائز** **مسألة** عن سعيد

له قوله

وكبر أربع تكبيرات فيه أن تكبير صلوة الجنائز الأربع وهو المقصود من الحديث قال الزرقاني وفي الحديث ثلثة مسائل أحدها ما قاله العيني أن في الحديث حجة الخفية والمالكية في منع الصلوة على الميت في المسبلة لا يصل الصلاة عليه وسلم خرج بهم إلى المصلى فصف بهم وصلى ولوساع أن يصلي عليه في المسبلة لما خرج بهم إلى المصلى وثانيتهما أنه لم يذكر في هذه القصة السلام عن الصلوة واستدل به بعضهم على أنه صلى الله عليه وسلم لم يصلي في هذه الصلوة والائمة متفقة على السلام فيها لكنهم اختلفوا في العدد كما ساقى الكلام عليها في اثر ابن عروة وثالثتهما ما قاله الزرقاني أن في الحديث الصلوة على الميت الغائب عن البلد وفيه قال الشافعي وأحمد وأبو حنيفة والمالكية لا تشرع ونسبه ابن عبد البر لأكثر العلماء قال المافظ وعن بعض أهل العلم أنا يجوز ذلك في اليوم الذي يموت فيه الميت أو ما قرب منه لا ما إذا طالت المدة حكاها ابن عبد البر وقال ابن حبان أنا يجوز ذلك لمن كان في جهة القبلة فلو كان بلد الميت مسدود القبلة مثلاً لم يجوز الخ وقال ابن رشد في البداية أكثر العلماء على أنه لا يصلي الا على المأتم وقال بعضهم يصلي على الغائب لم يثبت الحديث الجاشي والمجهر على أنه خاص بالجاشي وحده الخ وقال الشافعي ابن القيم لم يكن من عهده صلى الله عليه وسلم الصلوة على كل ميت غائب فقدمت خلق كثير من المسلمين وهم غيب فلم يصلي عليهم ومعهم صلى الله عليه وسلم أنه صلى على الجاشي صلوة على الميت فاختلف في ذلك على ثلثة طرق أحدها أن هذا تشرع منه وسنة لامة الصلوة على كل غائب وهذا قول الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين عنه وقال أبو حنيفة ومالك ومحمد بن أبي حنيفة ذلك لغيره قال أصحابنا ومن الجائز أن يكون دفع له سريره فجلس عليه وهو يرى صلوة على الحاضر المشاهد وإن كان على مسافة من البعد والصحابة وإن لم يروه فهم تابعون للنبي صلى الله عليه وسلم قالوا ويدل على هذا أنه لم يقتل إلا من كان يصلي على كل الغائبين غيره وتركه سنة كما أن فعله سنة ولا سبيل لأحد بعده إلى أن يعلن سريره الميت من الساعة البعيدة ويرفع له حتى يصلي عليه فسلم أن ذلك مخصوص به **مسألة** قوله مرضت فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بها فقال الباجي فيه دليل على إقبال النبي صلى الله عليه وسلم بأخبار ضعفاء المسلمين وتفقدته لهم ولذلك كان يجبرهم بها وقال أبو عمر فيه التحدث بأحوال الناس عند العالم إذا لم يكن مكرها فيكون غيبة قال وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو المساكين ويسأل منهم لمزيد تواضع وحسن خلقه فيه عيادة النساء وإن لم يكن محرماً كان متجلاً والأخلاق لا أن يبال عناد ولا ينظر إليها قال أبو عمر كذا في الزرقاني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ماتت فأذنوني بالماء الطوي بها لاسنة جنازة تسبوا وأصلي عليها لأن لها من الحق في بركة دعائه صلى الله عليه وسلم بالانقياء فانتقلت ليلاً فأسرعوا في تجهيزها فخرج بجنازتها ليلاً وفيه جواز الدفن بالليل وبه قال الجمهور خلافاً لما ذكره قال القاري لا خلاف في ذلك إلا ما شذبه الحسن البصري وتبعه بعض الشافعية الخ **مسألة** قوله هو أن يوقظوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاءوا لاشارة الكبريل كان صلى الله عليه وسلم لا يوقظ عن منامه لاحتمال الوحي فلما أصبح رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبر ببناء الجحول بالذي كان من شأنها بعد سواد المنا كما في رواية ابن أبي شيبة وكان الذي اجاب عن سؤاله أبو بكر الصديق رضي الله عنه قال المافظ قال صلى الله عليه وسلم ألم أركم أن تؤذنوني بها قال ذلك تنبيهاً لما فات عنهم من أمثال امره الشريف فقالوا لا اعتدالاً لما فعلوا يا رسول الله كرهنا أن نخرجك بالليل والجميم المجتئين في جميع النسخ الموجودة عندنا ليلاً أي في علمه الليل ونوقظك ولا بين إلى شيبة نقالوا إتيانك لمؤذنتك بها فوجدناك نائماً فركبنا أن نوقظك ونخوننا عليك ظلمة الليل وهوام الأرض ولا بين في هذا قوله في حديث أبي هريرة عند البخاري فقروا شأننا وكانهم صغروا أمرها زاد ما مرين ربيعة قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا تفعلوا ادعوني لجنازةكم رواه ابن ماجه وفي حديث زبدي بن ثابت قال لا تفعلوا إلا يؤتون فيكم ميت ما كنت بين الحرم إلا أنتموني به فان صلواتي عليه لرحمة أخرجه أحمد قال الزرقاني **مسألة** قوله فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى صف بالناس على قبرها فصل وكبر أربع تكبيرات وفيه الترجمة ولما الصلوة على القبر فقال بشرويهته الجمهور منهم الشافعي وأحمد وابن وهب ومالك في رواية شاذة والمشهور عنه منه وبه قال أبو حنيفة والشافعي وجماعة ومنهم من دفن قبل الصلوة شرع والأخلاق الزرقاني

وقال ابن القاسم قلت لما كنت فالحديث الذي جاز في الصلوة عليه قال قد جاز وليس عليه العمل الخ وأجابوا عن الحديث بأن ذلك من خصائصه ورواه ابن حبان بن ترك إنكاره صلى الله عليه وسلم على من صلى على القبر ودل على جوازه لغيره وأنه ليس من خصائصه وتفتق بأن الذي يقع بالتبعية لا يثبت دليله ولا ما له والدليل على الخصوصية ما زاده مسلم وابن حبان في حديث أبي هريرة فصل على القبر ثم قال أن هذه القبور مملوءة ظلمة على أهلها وإن الشدة بنورها لم يصلوا عليهم وفي حديث زيد بن ثابت المذكور قريباً فان صلواتي عليه لرحمة وهذا لا يتحقق في غيره وقال مالك ليس العمل على حديث السواد قال أبو عمر يريد عمل المدينة وما حكى عن بعض الصحابة من بعد من صلى على القبر على القبر أنا بهي آثاره بصرية وكوفية ولم نجد من دفن من الصحابة من بعد من صلى على القبر الخ قال ابن رشد في البداية فاما أبو حنيفة فانه جري في ذلك على ما دونه فاما حسب اعني من ردوا الأخبار لا ما دونه نعم بها البلوي إذا لم تنتشر ولا انتشر العمل بها وذلك أن عدم الانتشار إذا كان جبراً لاشارة الانتشار فربما توهن الخبر وتخرج من غلبة الظن بعده إلى الشك فيه أو ال غلبة الظن بكذبه أو شذبه قال القاضي وقد تكلمنا فيما سلف من كتابنا بهذا في وجه الاستدلال بالعمل وفي هذا النوع من الاستدلال الذي يسمى الخفية عموم البلوي وقتلنا أنها من جنس واحد الخ **مسألة** قوله من الرجل يدرك بعض التكبير على الجنائز ويفوته بعضه قال الزهري يقضي ما فاتته من ذلك أي من التكبير فقال مالك وأكثر الفقهاء مثل قول الزهري وقال ابن عمر والحسن وربيعة والأوزاعي لا يقضي قال الزرقاني قال العيني وبه قال السميني وأحمد في رواية ولجواز وكبر الامام أرباعاً ولم يصلي لم يدخل معه وفاتته الصلوة وعند أبي يوسف والشافعي يدعى معه ويأتي بالتكبيرات نقان خاف رفع الجنائز وفي المحيط على الفتوى الخ قال الباجي إذا تم ما ذكر من صلوة الجنائز قضى ما فاتته من التكبير خلافاً للحسن والدليل على ما نقوله أن هذه صلوة فاذا فاتت المأموم بعض أركانها فقتله بعد تمام ما ذكر مع الامام كصلوة الفريضة الخ وقال ابن رشد اختلفوا في الذي يفوته بعض التكبير على الجنائز في مواضع منها هل يدخل بتكبيره لا ومنه هل يقضي ما فاتته لا وإن قضى فحل يدعونه التكبير أم لا فالتق مالك وأبو حنيفة والشافعي على أنه يقضي ما فاتته من التكبير إلا أن أبي حنيفة يرى أن يدعونه التكبير المقضى وما لك والشافعي يرى أن يقضيه نسقاً وإنما انقضوا على القضاء عموم قوله صلى الله عليه وسلم ما كنتم تفعلوا ما كنتم تفعلون فأتوا من رأى أن هذا عموم يقتل التكبير والدعاء قال يقضي التكبير وما فاتته من الدعاء ومن أخرجه الدعاء من ذلك إذا كان غير موقت قال يقضي التكبير فقط إذا كان هو الموقت فكان تخصيص الدعاء من ذلك العموم هو من باب تخصيص العام بالقياس فالوجه فيه أنه بالعموم وهو لا يباي خصوص الخ **مسألة** قوله ما يقول المصلي على الجنائز قالت الخفية كما في البدل المختار كذا في شأن التكبيرات الأربع والقيام فلم تجز قاعداً بل عند رفع يديه في الأولى فقط ويصلي بعدها ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية ويدعو بعد الثالثة ويصلي بعد الرابعة مستملاً بما في التخصيص الخ فقط قال الشافعي أخرجه مطرف عن معمر بن الزهري قال أخبرني أبو أمامة أنه أخبره رجل من الصحابة أن السنة في الصلوة على الجنائز أن يكبر ثم يقرأ بفاتحة الكتاب سراً في نفسه ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويخلص الدعاء للجنائز في التكبيرات لا يقرأ في شيء منهن ثم يسلم سرا وأخرجه إلى كم من وجه آخر ولغظه من طريق الزهري عن أبي أمامة بن سهل أنه أخبره رجال من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أن السنة في الصلوة على الجنائز أن يكبر الامام ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويخلص الدعاء في التكبيرات الثلاث ثم يسلم تسليماً خفياً والسنة أن يخلص من وراءه مثل ما فعل الامام قال الزهري سمع ابن المسيب فلم ينكره قال وذكرته لمحمد بن سويده فقال وأنا سمعت الفخاك بن قيس يحدث عن عبيد بن مسلمة في صلوة صلاحها على الميت مثل الذي حدثنا أبو أمامة وضعفت رواية الشافعي بمطرف مكن قواها البسقي في المعرفة بسارواه في المعرفة من طريق عبيد الله بن أبي زيدا والرضا في من الزهري يعني رواية مطرف وقال السميني القاضي في كتاب الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم بسنده عن أبي أمامة يحدث سعيد بن المسيب قال أن السنة في الصلوة على الجنائز أن يقرأ بفاتحة الكتاب ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يخلص الدعاء للميت حتى يفرغ ولا يقرأ الا مرة واحدة ثم يسلم الخ قلت وما دونه من قراءة الفاتحة محمول عند الخفية على طريق الدعاء

ابن أبي سعيد المقبري عن أبيه أنه سأل أبا هريرة كيف تصل على الجنائز فقال أبو هريرة إن العمل لله أخبرك أتبعها من أهلها فإذا وضعت كبرت وحمدت الله وصليت على نبيه ثم أقول اللهم إني عبدك وابن عبدك وابن امتك كأن يشهد أن لا إله إلا أنت وإن محمدًا عبدك ورسولك وانت أعلم به اللهم إن كان محسنًا فزدني إحسانه وإن كان مسيئًا فتجاوز عنه شيئًا ته اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده **مسألة ٥٣١** قال سمعت سعيد بن المسيب يقول صليت وراء أبي هريرة على صبي لم يبلغ خطيئة قط فسمعت يقول اللهم أعذه من عذاب القبر **مسألة ٥٣٢** قال سمعت سعيد بن المسيب يقول صليت وراء أبي هريرة على الصلوة على الجنائز بعد الصبح وبعد العصر **مسألة ٥٣٣** عن محمد بن أبي حرملة مولى عبد الرحمن بن أبي سفيان بن حبيب أن زينب بنت أبي سلمة توفيت وطارق أمير المدينة فأتى بجنائزها بعد صلوة الصبح فوضعت بالبقية قال وكان طارق يغلس بالصبح قل ابن أبي حرملة فسمعت عبد الله بن عمر يقول لأهلها أما إن تصلوا على جنازتك

وأحمدوا حتى يقرأ الفاتحة في الأول وقال ابن رشد في البداية وسبب اختلافهم معارضة العمل لا تزول ويتناول اسم الصلوة الجنائز لا ما العمل فوالذي حكاها مالك عن بلده إذا قال قراءة فاتحة الكتاب فيها ليس بمعول به في بلدنا بحال وأما الأثر فإرواه البخاري عن طلحة بن عبد الله بن عوف قال صليت خلف ابن عباس على جنازة فقرأ فاتحة الكتاب فقال لتعلموا أنها السنة فمن ذهب إلى ترجيح هذا الأثر على العمل وكان اسم الصلوة يتناول عنده صلوة الجنائز وقد قال صلى الله عليه وسلم لا صلوة إلا بفاتحة الكتاب روى في قراءة فاتحة الكتاب فيها ويمكن أن يتجسس لما كان بطواهر الأثارة التي نقل فيها دعاءه عليه الصلوة والسلام على الجنائز ولم ينقل فيها أن قرأه وعلى هذا فتكون تلك الآثار كلها معارضة لمذهب ابن عباس ومخصصة لقوله صلى الله عليه وسلم لا صلوة إلا بفاتحة الكتاب الخ قال الأبي اختلف هل تقتصر لقراءة الفاتحة وبه قال الثوري في شهادتها بالصلوة في الافتقار إلى الإحرام والسلام واستقياها ما كان لشهادتها بالطواف في أنها لا ركوع فيها ولا سجود فمضى فرع بين أصليين اتجه الشافعي لمذهبهم بأن ابن عباس قرأها ثم قال أدوت أن أملككم أنا سنة واجب بأنه يحتمل أن أراد الصلوة لا القراءة الخ وفي البداية لا ما روى عن ابن مسعود أنه سئل عن صلوة الجنائز هل يقرأ فيها فقال لم يوقت لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم قولًا ولا قراءة وفي رواية وعادة ولا قراءة كبر ما كبر الإمام واختر من الطيب الكلام ما شئت وفي رواية واختر من الدعاء المبرور روى عن عبد الرحمن بن عوف وابن عمر أنها قالوا ليس فيها قراءة شيء من القرآن ولأنها شرعت للدعاء ومقدمة الدعاء الحمد والشهادة والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم لا القراءة وقوله عليه الصلوة والسلام لا صلوة إلا بفاتحة الكتاب لا يتناول صلوة الجنائز لأنها ليست بصلوة حقيقة وإنما هي دعاء واستغفار للبيات الأتري أن ليس فيها الأركان التي تتركب منها الصلوة من الركوع والسجود إلا أنها تسمى صلوة لما فيها من الدعاء وحديث ابن عباس معارض بحديث ابن عمر وابن عوف وتأويل ما روى جابر من القراءة أنه كان قرأ على سبيل الشك لا على سبيل القراءة وذلك ليس بكروه عندنا الخ **مسألة ٥٣٤** قوله الصلوة على الجنائز بعد الصبح وبعد العصر واختلفت الأئمة في الصلوة على الجنائز في الأوقات النية قال الخطابي ذهب أكثر أهل العلم إلى كراهة الصلوة على الجنائز في الأوقات التي تكره الصلوة فيها وروى عن ابن عمر هو قول عطاء والنخعي والأوزاعي وكذلك قال الثوري والمو حنيفة وأصحابه وأحمد بن حنبل وأسمتي بن راهويه الخ ولما عند الحنفية فلا يجوز صلوة الجنائز في الأوقات الثلاثة إلا أن تحضر فيها وأما غير هذه الثلاثة من الأوقات المذكورة فيجوز فيها مطلقا **مسألة ٥٣٥** قوله أن زينب بنت أبي سلمة ربيعة بنتي صلى الله عليه وسلم توفيت سنة ثلث وسبعين وحضر ابن عمر جنازتها ثم توفي ابن عمر في هذه السنة في الحج بكه وطارق بن عمرو المكي الأموي أمير المدينة المنورة زادها الله شرفا وشرفا ذكر الواقدي بسنده أن عبد الملك بن مروان جاز طارقا في سنة آلاف إلى قتال من بالمدينة من جهة ابن الزبير فقصده فقتل بها سنة وقال غليظة بعثت عبد الملك إلى المدينة فخلب له عليها ولله أياها سنة ٤٢ هـ ثم عزله في سنة ٤٣ هـ وولي الحجاج بن يوسف قاتل بني الجول بجنازتها أي زينب بعد صلوة الصبح فوضعت بالبقية أي بقيق الخرقه قال ابن أبي حرملة وكان طارق الأمير المذكور يغلس بالصبح أي يصليها في الغلس قال محمد بن أبي حرملة فسمعت عبد الله بن عمر يقول لأهلها أما إن تصلوا على جنازتك الآن أي قبل طلوع الشمس وأما أن تنزلوها حتى ترتفع الشمس فمما كرهته الصلوة عند طلوع الشمس وقد أخرج ابن أبي شيبة أن جنازة وضعت فقال ابن عمر لئن ولي هذه الجنائز ليصل عليها قبل أن يطلع قرن الشمس وأخرج عن يمين قال كان ابن عمر يكره الصلوة على الجنائز إذا طلعت الشمس ومين تعيب ١٢

مسألة ٥٣٦ قوله أن عمر بن الخطاب العيين المملوك وسكون الميم هو عمر بن الخطاب العيين قال في النجاشية ولا يقال في القسم إلا بالفتح وقال الرافعي العمر بالضم والفتح واحد ولكن خصص الحلف بالثاني وقال أبو القاسم الزجاجي العمر بالياء فمن قال لعمر الله فإنه قال أحلف ببقاء الله أنجر أي بزيادة من سواك تحكما للعادة اتبعها بشدة التمسك أي السير مع ما من أهلها ما ورد في اتباع الجنائز من الفضائل الكثيرة وأصل الاتباع المسمى متابعية **مسألة ٥٣٧** قوله فإذا وضعت بنياد الجول أي إذا وضعت الجنائز على الأرض كبرت بضم الهمزة أي تكبرية الافتتاح وحملت الله عز وجل بعدها وصليت على نبيه صلى الله عليه وسلم بعد التكبير الثانية ثم ادعوا له الدعاء الآتي بعد التكبير الثالثة وبه عند الحنفية أذعنوا التفصيل مستحب عندهم وفي الشرح الكبير لما يكره من ابتدء الدعاء الواجب بمحمد الله تعالى والصلوة على نبيه صلى الله عليه وسلم عقب الحمد أثر كل تكبيرية الخ فمضى أثر أبي هريرة على مسك المالكية كبرت الله أربع مرات وبعد كل تكبيرية حدثت الله عز وجل وصليت على نبيه ودعوت بهذا الدعاء ثم أقول ومثل الدعاء بعد التكبير الثالثة عند الحنفية وبعد كل تكبيرية المالكية اللهم إني عبدك وابن عبدك وابن أمك فيسجد الاستعطاف فان شأن الكرام السادات الصالحين من عبيدكم ولا أكرم من عز وجل كان يشهد أن لا إله إلا أنت وأن سيدنا محمدًا عبدك ورسولك وقد وعدت بالجنة من يشهد بذلك وانت أعلم به منا ومنه اللهم إن كان محسنًا فزدني إحسانه أي منافع أجره وإن كان مسيئًا فتجاوز عنه شيئًا أي أعف عنا فانك عفو كريم تحب العفو فلا تؤاخذ به اللهم لا تحرمنا بفتح التاء والعين لغة أجره أي أجر الصلوة عليه أو شؤ وجنازته أو أجر المعصية بموته ولا تقتنا بعده أي لا تجعلنا مفتونين بعد الميت بل اجعلنا معتمرين بموته من موتنا ومستعدين لمحلته ولا يوقت شيء من الدعاء عند الأئمة إلا بما يأتى بوقت عندهم استجابا ويدب دعاء أبي هريرة هذا عند المالكية كما صرح به في فروعهم من الشرح الكبير وغيره وفي الدر المنثور من فروع الحنفية ويدعون بها لثمة بأمور الآخرة والمأثور أولي قال ابن عابدين ومن المأثور اسم أغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وقابلاتنا وصغيرنا وكبيرنا وذو النان الخ وروى هذا الدعاء عن أبي هريرة مرفوعا عند أحمد والترمذي والداود وابن جبان والبيهقي وغيرهما وقال الحاكم له شاهد صحيح من حديث عائشة كذا في النيل **مسألة ٥٣٨** قوله صليت وراء أبي هريرة على جنازة ميم قال الأبي الصلوة على النبي قريبة لوديعه في الحاقه بما لم يسلط ولا غلبت في وجوب الصلوة عليه لم يعمل غليظة قط أي أيد الموت قبل البلوغ وقال صلى الله عليه وسلم دفع القلم من الثالث عن الصبي حتى يتكلم وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لا الحنات ولا يكتب عليه الشينات قال ابن جرير كاشفة إذا لا يتصور في غير ما بلغ عمل ذنب وقال القادي يمكن أن يعمل على المبالغة في نفى الخطيئة عنه ولو صورة وقال الدسوقي يؤخذ من هذا أن الأطفال ليسلون وقيل لا يسلون وقيل بالوقوف وهو الحق لأنه لا يرد نص يثبت في الدر المنثور من فروع الحنفية إلا مع أن الأنبياء لا يسلون ولا الأطفال المؤمنين وتوقف الإمام في فقال المشركين قال ابن عابدين أشار إلى أن سؤال القبر لا يكون لكل أحد فسمعت أي أبا هريرة يقول في دعائه بعد الحمد والصلوة اللهم أعذه أي أجره من عذاب القبر قال ابن عبد البر عزاب القبر غير فنته بدلائل من السنة الثانية ولوعذب الله عباده أجمعين لم يظلمهم وقال بعضهم ليس المراد بعذاب القبر ههنا عقوبته بل مجرد الألم بالغم والحسرة والوحشة والنفقة وذلك يعلم الأطفال وغيرهم **مسألة ٥٣٩** قوله أن عبد الله بن عمر كان لا يقرأ شيئا من القرآن في الصلوة على الجنائز واختلفوا في قراءة الفاتحة على صلوة الجنائز قال ابن بطال ومن كان لا يقرأ في الصلوة على الجنائز ويكره من الخطاب ومن ابن أبي طالب وابن عمر أبو هريرة ومن ابن جبير عطاء وداؤس وسعيد بن المسيب وابن سيرين وسعيد بن جبيرة والنخعي والحكم وقال ابن المنذر روى قال مجاهد وعاد الثوري وقال مالك قراءة الفاتحة ليست معولا بها في بلدنا في صلوة الجنائز وعنه محمول والثاني

الآن وإما ان تتركوها حتى ترتفع الشمس **مسالك** عن نافع ان عبد الله بن عمر قال يصلي على الجنائز بعد العصر وبعد الصبح اذا ضللتا لوقتها **الصلوة على الجنائز في المسجد مسالك** عن ابي النضر مولى عمر بن عبد الله عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها امرت ان يعر عليها يسعد بن ابي وقاص في المسجد حين ماتت لعولها فانكر ذلك الناس عليها فقالت عائشة ما اسرع الناس ما يصلي رسول الله صلى الله عليه وسلم على سهيل بن بيضاء الا في المسجد **مسالك** عن نافع عن عبد الله ابن عمر انه قال صلى على عمر بن الخطاب في المسجد جامع الصلوة على الجنائز **مسالك** انه بلغه ان عثمان بن عفان

له قوله ان عبد الله بن عمر قال يصلي ببناء الجمل على ما في جميع النسخ التي بايدينا من الهندية والمصرية والمتون والشروح على الجنائز بعد صلوة العصر وبعده صلوة الصبح اذا ضللتا لوقتها قال البايعي قوله اذا ضللتا يحتمل ان يريد صلوة الجنائز بعد الصبح وبعد العصر وذلك اولي من ان يريد به اذا ضللت الصلواتان صلوة الصبح وصلوة العصر لوقتها لانه قد تصلي الصلواتان في آخر وقتها ولا يصلي بعدها على الجنائز الا ان يريد به اذا ضللتا في اول وقتها وهو تكلف من التأويل والاول امكن الخ قلت لكن المتبادر من الالفاظ الثاني قال محمد بن ابراهيم الباب وهذا تأخذ لا بأس بالصلوة على الجنائز في بيتك الساعيتين ما لم تطلع الشمس او تغير الشمس بغيره فمغيب وهو قول ابي حنيفة وقال الحافظ ومقتضاه انها اذا اخرجت الى وقت الكراهية عنده لا يصلي عليها حينئذ **له** قوله الصلوة على الجنائز في المسجد قال الزرقاني تبعا للحافظ في الفتح الجوزي على جواز الصلوة على الجنائز في المسجد وصح روايته المديني وغيره عن مالك وكرهه في المشهور وروى قال ابن ابي ذؤيب وابو حنيفة وكل من قال بجائز الميت الخ وقال ابن رشد وسبب الخلاف في ذلك حديث عائشة الا في منه مالك في الموطأ وحديث ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء له وحديث عائشة ثابت وحديث ابي هريرة غير ثابت او غير متفق على ثبوته لكن انكار الصحابة على عائشة يدل على اشتداد العمل بخلاف ذلك عنهم ويغني عن ذلك برواه صلى الله عليه وسلم فعلى صلوة على الجنائز الخ قلت حديث ابي هريرة اخرجه ابو داود والطحاوي وابن ماجة وابن ابي شيبة قال محمد بن موطاه لا يصلي على جنازة في المسجد وكذلك بلغنا عن ابي هريرة وموضع الجنائز بالمدينة خارج المسجد وهو الموضع الذي كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي على الجنائز فيه الخ يعني اتخاذ صلى الله عليه وسلم على مخصوصا للجنائز بحسب المسجد لا يكرهه بالمسجد والا لم ينجح الى ذلك وقال الشيخ ابن القيم بعد الكلام الطويل فالصواب ما ذكرناه او لان سنته وبهية الصلوة على الجنائز خارج المسجد لا يعتد وكذا الامم من جائز والا ففضل الصلوة عليها خارج المسجد الخ **له** قوله انها امرت ان يعر ببناء الجمل عليها يسعد ابن ابي وقاص الا هري آخر العشرة موتا في المسجد لان جرت بها الشريعة داخل المسجد حين مات اي سعد في قصره بالعين سنة ٥٥ هـ على المشهور وعلى الديرية على اتفاق الرجال يعرفن باليقين وذلك في امرة معاوية قال القاري قال البايعي وانما امرت بذلك لامتناع عاصي وسائر اذواج النبي صلى الله عليه وسلم من الخروج مع الناس الى جنازة كراية خروجهن الى الجنائز لعولها قال البايعي يحتمل ان تريد بذلك ان تصلي عليه بحيث يمكنها في الصلوة عليه من ميتة ويحتمل ان تريد به الدعاء خاصة فاذا قلنا بما نقول الاول فانه يقتضي صلوة النساء على الجنائز وهذا الذي يقتضيه مذهب مالك وقال الشافعي لا يصلي النساء على الجنائز والدليل على صحة ذلك ان هذه صلوة يصح ان يفعلها الرجال فصح ان يفعلها النساء كصلوة الجمعة وصل يومئذ ان يفعلها النساء دون الرجال قال ابن القاسم واشبه يجوز ذلك وان اختلفا في صحتها الخ قلت وعنده النفية يسقط فرضها بصلوة شخص واحد ولا كان او امرأة صرح به في الشافعي وغيره قلت لكن لفظ الدعاء نفس في معناه وادارة الصلوة منه بعيد فاعاد من لفظ الصلوة في هذه النقصه المراد بها الدعاء وانما امرت بالامارة لعولها بحضرة لان مشاهدته تدعو الى الاشفاق والاجتهاد له ولذا يسمى الى الجنائز ولا يقتضي بالدعاء في المنزل **له** قوله فانكر ذلك اي اذخاله في المسجد الناس عليها اي على عائشة فقالت عائشة ما اسرع الناس هكذا في اكثر النسخ التي بايدينا من المصرية والهندية وفي بعض النسخ المصرية ما اسرع ما نسي الناس والوجه الاول قال البايعي يحتمل ان تريد به ما اسرعهم الى الانكار والعيب ويحتمل ان تريد ما اسرع نبيهم لحكم ما انكره عليها قال ابن وهب ما اسرع الناس تريد الى الطعن والعيب قال وسمعت مالكا يقول يعني ما اسرع ما نوه من سنة نبيهم صلى الله عليه وسلم الخ قال ابن عبد البر اي الى انكار ما لا يعلمون ودوي ما اسرع ما نسي الناس قال الزرقاني ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على سهيل بعثم السنين مصفرا ابن بيضاء الا في المسجد وفي رواية سلم الا في جوف المسجد وعنده من طريق اخرى على ابني بيضاء سهيل واخيه وعنده ابن مودة سئل باخيه وجرم في الاستيعاب فذكر الواقدي

ان سبلا المكسرات بعده صلى الله عليه وسلم وقال ابو نعيم اسم ابي سهيل صفوان ورواه من سواه سبلا ولم يزد مالك في روايته على ذكر سهيل كذا في الاسامة قال البايعي تريد اي عائشة بذلك الخ لما انكره ويحتمل من وهين احداهما ان يصلي عليها وهي اي الجنائز في المسجد واثان ان يصلي وهو في المسجد والجنائز خارج المسجد وعلى هذا علم من انكر اذخاله في المسجد فان صلى عليها وهي في المسجد فقد قال الراودي تصلي الصلوة و يسقط الغرض الخ وقال الحافظ وموطا الصلوة على سهيل بان كان خارج المسجد والمصلون داخله وذلك جائز اتفاقا وفيه نظر لان عائشة استدلت بذلك لما انكره عليها امرها بالخروج بجنائز سعد بن جبرتها لتصل عليه الخ قلت ما اول به البايعي صلوة على الله عليه وسلم على سهيل بان الجنائز كانت خارج المسجد وهي الخافظ لا يطلع على جواره لا يوافق محتارا لغيره قال في الدر المنثور وكرهت تحريمها وقيل تنزيها في مسجد جماعة هو اي الميت فيه وحده او مع القوم وانكشف في الناحية من المسجد وحده او مع بعض القوم والمنذور انكره مطلقا قال ابن ماجة بن سواد كان الميت فيه او خارجا وهو ظاهر الرواية وفي رواية لا يكره اذا كان الميت خارج المسجد الخ فعمل الصلوة على سهيل واجبه عندنا النفية ما تقدم في كلام الخافظ انها كانت الامر ما مضى اوليان الجواز قال ابن ماجة بن انما انكره في المسجد بلا عذر فان كان فلا ومن الاعتناء المطر كما في الثانية والاعتكاف كما في المسبوط وغيره يعني اعتكاف الولي ونحوه من لمحق التعميم وغيره الصلوة مستحبة حاله والايتم ان لا يصليها غيره وهو بعيد الخ وقال ايضا حقق الطحاوي ان الجواز كان ثم نسخ وتبعه في البحر وانظر الشيخ عبد الغني في رسالته نزبه الواحد في حكم الصلوة على الجنائز في المساجد الا واثبت نسخ النبي في شرح البخاري وقال الحلبي حديث عائشة واقعة حال لا عموم لها لجواز كون ذلك لغزوة وفي الزبيدي على الكثرة حديث عائشة حجة لنا لان الناس الذين هم اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من المهاجرين والانصار قد عابوا بطيحين فلو لان انكره به معروفه بينهم لما عابوا وقال ستمس الائمة تأويل حديث ابن البيضاء انه عليه الصلوة والسلام كان متكفيا الخ وحكي الطحاوي عن شرح الموطأ للقاري ينبغي ان لا يكون خلاف في المسجد الحرام فانه موضع للجماعات والجمعة والجمعة والجمعة والجمعة والاستسقاء وصلوة الجنائز قال وهذا امر وجهه الطحاوي المساجد عليه في قوله تعالى انما يعمر مساجد الله الاية الخ قلت فلو دخل في حكم المسجد النبوي لما اشكال في الصلوة على ابني البيضاء **له** قوله صلى ببناء الجمل على جنازة عمر بن الخطاب صلى عليه مولاه مصيب في المسجد ودوي ابن ابي شيبة وغيره ان عمر صلى على ابني عمر في المسجد وان مصيبا صلى على عمر في المسجد ووضع الجنائز تجاه المنبر قال ابن عبد البر وذلك محض من الصحابة من غير نكير يعني فيكون اجاما سكوتيا وقال البايعي معنى حديث الباب ما تقدم من ان يكون صلى عليه وهو خارج المسجد والمصلون عليه في المسجد ويحتمل ان يكون صلى عليه في الموضع الذي دفن فيه وقد كان من المسجد ولان حكم المقابر وكذلك المسجد اذا كان فيه مقبرة فلا بأس ان يصلي في موضع المقابر من حيث الخ وفي البرهان صلوة الصحابة على ابني بكره في المسجد كانت لعاد من وقتها عند رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ **له** قوله ان عثمان بن عفان وعبد الله بن عمر دابا هريه كانوا يصلون على الجنائز العديدة مرة واحدة بالمدينة المنورة زادها الله شرفا ونزاهة وبهجة ولولا قال البايعي يحتمل ان يكون عثمان وابو هريرة يصليان عليها لامارة وان يكون عبد الله بن عمر كان يصلي عليها مسجدا ويحتمل ان يكون ذلك لان كل واحدة منهم كانت له جنازة في الجمعة والجنائز يصلي عليها بثلاثة معان الاولية وهي الامارة والاولاد وهو التعقيب والذين فمن حضره من مشور بالصلاح ولم يحضره والى ولادى فان احق الناس بالصلوة عليه الرجل الصالح لما جرم من بركة دعائه وفضل صلواته الميت فان اجتمع هؤلاء ثلثتهم في جنازة فاحقهم بالصلوة عليه الوالي وبه قال ابو حنيفة والشافعي والرجال والنساء بدل من الجنائز يعني انهم كانوا يجمعون الجنائز فيصلون عليها صلوة واحدة تجزى عن افراد كل واحد منهم بصلوة ولا خلاف في جواز ذلك قال البايعي فيجعلون الرجال مما على الامام والنساء مما على القبلة وعلى هذا اكثر العلماء وقال بجماعة من الصحابة واليبيين وقال ابن عباس وابو هريرة والوجه الثاني هي السنة وقول الصحابي ذلك له حكم الرخص **له**

وعبد الله بن عمر وابراهيم بن كنانة يصلون على الجنائز بالمدينة الرجال والنساء فيجعلون الرجال مما يلي الامام والنساء مما يلي القبلة
مسألة عن نافع ان عبد الله بن عمر كان اذا صلى على الجنائز يسلم حتى يسمع من يليه **مسألة** عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول لا يصلي الرجل على الجنائز الا وهو طاهر قال يحيى سمعت مالكا يقول لما راى احدا من اهل العلم يكره ان يصلي على ولد الزنا واهله ما جاء في دفن الميت **مسألة** انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم توفي يوم الاثنين ودفن يوم الثلاثاء وصلى عليه الناس اذ اذا الايو ثمهم احد فقال ناس يدفن عند المنبر وقال اخرون يدفن بالبقيع فجاء ابو بكر الصديق فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما دفن نبي قط الا في مكانه الذي توفي فيه فحفر له فيه فلما كان عند غسله اراد وانزع قميصه فسمعوا صوتا يقول لا تنزعوا القميص فلم ينزع القميص وغسل وهو عليه صلى الله عليه وسلم **مسألة** عن هشام بن عروة عن ابيه انه قال كان بالمدينة رجلان احدهما يلحد والاخر لا يلحد فقالوا لهما جاء اول عمل عمله فجاء الذي يلحد فلحد لرسول الله

مسألة قوله كان اذا صلى على الجنائز يسلم سلام التحليل من الصلوة جهرا حتى يسمع من يليه وكذا كان ابو هريرة وابن سيرين وروى قال ابو حنيفة والاوزاعي وماك في رواية ابن القاسم وكان على ابن عباس والامامة بن سئل وابن جبير والنخعي يرونه وقال به الشافعي وماك في رواية ويعلم المأمون تحمله بالضرارة قال الزرقاني قال الا بالسلام متفق عليه وانما اختلفوا في عدده فقال مالك وابو حنيفة والشافعي في احد قوله يسلم واحدة وقال ابو حنيفة والشافعي في جماعة من السلف يسلم تسليتين واختلف قول مالك هل يجزئ الامام وروى قال ابن حبيب وبالسرا قال الشافعي الخ قال الميمني واما التسليم فذهب الى حنيفة انه يسلم تسليتين واستدل له محمد بن عبد الله بن ابي اوفى انه يسلم عن يمينه وشماله الصنف قال لا ازيد على ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع او يكذب يصنع رواه البيهقي وقال الحاكم حديث صحيح وفي المصنف بسند جيد عن جابر بن زيد والشعب وابراهيم النخعي انهم كانوا يسلمون تسليتين وفي المعرفة وروى عن ابن مسعود انه قال ثلث كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعلن تركن الناس احد من التسليم على الجنائز مثل التسليتين في الصلوة وقال قوم يسلم تسليمة واحدة روى ذلك عن جماعة من الصحابة والتابعين قال وهو قول احمد واسحق ثم اهل يربها ابو جعفر عن جماعة من الصحابة والتابعين اخفاه عن مالك يسلم بها من يليه وعن ابي يوسف لا يجزئ الا يسلم على الاسرار **مسألة** قوله لا يصلي الرجل على الجنائز الا وهو طاهر من الحدث الاكبر والا صغر ونقل ابن عبد البر الاتفاق على اشتراط الطهارة فيها الا عن الشعبي لانه دعاء واستغفار فيجوز بلا طهارة ووافقه ابراهيم بن عليه وهو ممن يرغب عن كثير من قوله **مسألة** قوله لم يرد احد من اهل العلم بكره ان يصلي على ولد الزنا واهله قال الجاهلي وهذا كما قال ان ولد الزنا من جلد المسلمين والمواودة لا تنقطع بينا وبين اهل اكباد وكيف ولا ذنب لولد الزنا في امره وهذا قول جمهور الفقهاء الا قتادة فقال لا يصلي عليه اما امره فيصلي عليه ايما شره يستحب ان يستحب الصلوة عليها اهل الفضل والعلم الخ قال ابن عبد البر ولا علم فيه خلافا **مسألة** قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم توفي يوم الاثنين كان في الصحيح عن عائشة والنسب ولا خلاف فيه بين العلماء قال الزرقاني وكذا احكى عليه الاجماع غير واحد من اهل العلم قال الطبري في تاريخه اما اليوم الذي مات فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا خلاف بين اهل العلم بالاخبار فيه ان كان يوم الاثنين من شهر ربيع الاول غير اذ اختلف في اي الاثنين كان موته صلى الله عليه وسلم وقال المصنف في الفتح وكانت وفاته يوم الاثنين فلا خلاف من ربيع الاول وكذا يكون اجماعا كنت في حديث ابن مسعود عند المنبر في مادي شهر رمضان الخ قلت لكن الصواب الاول نعم اختلفوا في تاريخ الشرح على اقوال والمشهور منها اهل الفتن ثاني عشر ودفن يوم الثلاثاء اختلف في وقت دفنه صلى الله عليه وسلم ففي الموطأ ما تقدم وروى عن عائشة انها قالت ما علمنا به دفن رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى سمعنا صوت المساعي ليلة الثلاثاء في السمر وروى عن محمد بن اسحق انه قال قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين فكشف ذلك اليوم ليلة الثلاثاء وليلته الثلثاء ودفن في الليل اي ليلة الاربعاء وقيل ودفن يوم الثلاثاء من راحة الشمس وفي كفاية الشعبي صلوا عليه يوم الاربعاء ثم دفن وفي تفسير الزاهد يوفي يوم الاثنين ودفن يوم الخميس كذا في تاريخ الخميس قال المناوي ليلة الاربعاء عليه الاكثر ورواه اقوال وكذا احكى القادي عن جامع الاصول انه هو الاكثر وقال ابن كثير القول بدفنه يوم الثلاثاء غريب والمشهور عن الجمهور انه دفن ليلة الاربعاء المفضل عليه صلى الله عليه وسلم الناس اذ اذا جمع فلا يؤمن احد اخر به البيهقي عن ابن عباس وابن سعد عن سئل بن سعد عن ابن المسيب وغيره والشرقي ان الناس قالوا لا يصلي بكر انصلى على رسول الله قال نعم قالوا وكيف نصلي قال يدخل قوم فيكبرون ويصلون ويدعون ثم يدخل قوم فيصلون فيكبرون ويدعون فراوى ولا بن سعد عن علي هو اما جيا ومينا فلا يقوم عليه احد قال الزرقاني **مسألة** قوله فقال ناس اي بعض الصحابة يدفن عند المنبر لان عنده روضة من رياض الجنة فتناسب دفنه عنده وفي الخمس اختلفوا في

موضع دفنه امكانه او المدينة او القدس الخ وقال آخرون يدفن بالبقيع المرفوع المعروف بالمدينة المنورة قبل هذا اول اختلاف وقع بين الصحابة فياء ابو بكر الصديق ففقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما دفن نبي الا في الجبل نبي قط يشهد انما الا في مكانه الذي توفي فيه اخرجه ابن سعد عن عكرمة عن ابن عباس وكذا عن عروة عن عائشة واخرج الترمذي عن ابي بكر مر فوما ما قبض الله تعالى نبيا الا في موضع الذي يجب ان يدفن فيه واخرجه ابن ماجه بلفظ ما مات نبي الا في موضع حيث قبض ولد اسأل موسى ربه عند موته ان يدنيه من الارض المقدسة لانه لا يمكن نقله اليها بعد موته بخلاف غير الانبياء فينقلون من يوتونهم الى المداين فمن ذلك خاص من الانبياء كما ذكره غير واحد قال ابن العربي وروى الحديث بر دوق الاسرار عليه ان يوسف نقله موسى من مصر الى ابيه بفلسطين الا ان يكون ذلك مستثنى ان صح قال الزرقاني وقال القادي ابا يوسف عليه السلام فقبر في المحل الذي قبض فيه وانما نقل الى ابيه بعد فلسطين فلا يتاخر في الحديث فحفر له في موضع الوفاة وهو الحجرة الشريفة زادها الله نوراً وبهجة فلما كان عند غسله صلى الله عليه وسلم اراد وانزع قميصه كذا في ذلك قال الجاهلي في دليل على ان هذه كانت سنة افضل عندهم لان النبي صلى الله عليه وسلم اقام بين اظهريهم عشرة اعوام ولا بد لاتصال الموت منهم في الرجال والنساء عن ان يعرفوا حكم الغسل فسمعوا صوتا يقول لا تنزعوا القميص فلم ينزع بقاء المجهول القميص ناسب الغسل قالت عائشة لما ارادوا غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم اختلفوا فيه فقالوا والله ما ندرى انجد رسول الله صلى الله عليه وسلم من ثيابها كما نجد موتانا او نغسله وعليه ثيابها فلما اختلفوا اتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل الا ودفنه في صدره وكلهم مكلم من ناحية البيت لا يدرون من هو ان غسلوا النبي صلى الله عليه وسلم وعليه ثيابها فلما ارادوا ان يغسلوا النبي صلى الله عليه وسلم فغسلوه وعليه قميصه وفي المشكاة يصحون الماد فوق القميص ويدكونه بالقميص كذا في الخمس وغسل صلى الله عليه وسلم وهو اى القميص عليه صلى الله عليه وسلم **مسألة** قوله كان بالمدينة المنورة رجلا من حفاة القبور... احد جاء وهو بوطنة زبيدة سئل الانصاري يلمد بفتح اوله وتاخر كنع يمع من لحد ويضع اوله وكسر تاءه من الحداي يحفر في جانب القبر قال البخاري سمي الحداية في ناحية والاخر وهو ابو عبيدة بن الجراح احد العشرة المبشرة لا يلحد بل يشق ويحفر في وسط القبر قال الجاهلي يقتضي ان الامر من جائزان ولو كان احدهما محظورا لما استدام عمله وشق هذا لا يقتضي عن النبي صلى الله عليه وسلم من عدلانه من الامور الظاهرة لاسيما والذي كان لا يلحد من افضل الصحابة واكثرهم اختصا صا باهني صلى الله عليه وسلم وروى عن مالك اللحد والشق كل واسع والحمد احب الى الخ فقالوا اي الصحابة يعني اتفقوا بعد ان اختلفوا في الشق والحد على ان ايهما جاز لا يكره في الشق المنع وفي المصنف اول وهو مختار الزرقاني اذ قال منع العرف للوصف ووزن الفعل وروى لولا لا يعرف وقال القادي قيل الرواية بالصم انه يعني كقبول ويجوز الفتح والنصب على عمد من اللحد والشق فجاء الذي يلحد قبل الاخر كما سبق في علم الله تعالى من اختياره لثنايه صلى الله عليه وسلم فلما بفتح الحداي رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى ابن سعد عن ابي طلحة قال اختلفوا في الشق والحد للنبي صلى الله عليه وسلم فقال المجاهرون شقوا كما تحفر اهل مكة وقالت الانصار اللحد وكما يحفر بارضا فلما اختلفوا في ذلك قالوا اللهم عز لنبيك البعث الى ابي عبيدة والي طلحة فاجابا قبل الاخر فليعمل عمل فجار ابو طلحة فقال والشر ان لا رجوان يكون قد غار لنبيه ان كان يرى اللحد فيجهر وبمناه عن ابن عباس عن ابن ماجه وابن سعد وكذا عن عائشة عن ابن ماجه وابن سعد والنس عن ابن ماجه وعن سعد بن ابى وقاص عن سعد وغيره بلفظ اللحد والي لحد او القبر على اللب لبك ففعل برسول الله صلى الله عليه وسلم وعنه عائشة وابن عمر عن ابن ابي شيبة بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم اوصى ان يلحد له من الخيرة بن شعبة عن ابن ابي شيبة بلفظ لحد بالنبي صلى الله عليه وسلم وعن ابن ابي بردة عن ابي شيبة قال اطل النبي صلى الله عليه وسلم من قبل القبلة والحد للحد والنصب عليه اللبن نفسها ذكرها يعني وغيره **مسألة**

صلى الله عليه وسلم مالك انه بلغه ان ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تقول ما صدقت بهوت رسول الله صلى الله عليه وسلم حق سمعت وقع الكرازين **مسألة** عن يحيى بن سعيد ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت رأيت ثلثة اقبار سقطن في حجرى فقصصت رؤياى على ابى بكر الصديق قالت فلما توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم ودفن في بيتها قال لها ابوبكر هذا احدا قمارك وهو خيرها **مسألة** عن غير واحد من يثقي بان سعد بن ابى وقاص وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل توفيا بالعقيق وحملوا الى المدينة ودفنوا بها **مسألة** عن هشام بن عروة عن ابيه انه قال ما احب ان ادفن بالبقيع لان ادفن في غيره احب الى من ان ادفن فيه انما هو واحد رجلين اما ظالم فلا احب لان ادفن معه واما صالح فلا احب ان تنبش لي عظامه الوقوف للجنائز والجلوس على المقابر **مسألة** عن يحيى بن سعيد عن واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ عن نافع ابن جبيل بن مطعم عن مسعود بن الحكم عن علي بن ابى طالب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقوم في الجنائز ثم جلس بعد مالك انه بلغه ان علي بن ابى طالب كان يتوسد القبور ويضطجع عليها قال

عظام الصالح من اجل حرمة وصلاته وان يكون للظالم حرمة ايضا الا ان كراهية لمجاورة به اعظم فذلك على الكراهية لمجاورة ولا تكراهية لمجاورة الرجل الصالح فذلك لم يكرهه الا من عظمه **مسألة** قول كان يقوم في الجنائز ويامر بذلك كما سمع من حديث عامر ابن ربيعة وابى سعيد وابى هريرة ولا يابى شيبة من يزيد بن ثابت كنا مع رسول الله عليه وسلم فطلعت جنازة فلما راهنا قام وقام اصحابه حتى بعدت والشرا ما درى من شأنها او من تغايل المكان وما سألناه عن قيامه وفي الصحيحين عن جابر بن جابر جنازة فقام لما انبى صلى الله عليه وسلم وقتنا فقلنا انما جنازة يهودى قال اذا رأيت جنازة فقوموا زاد مسلم ان الموت فزع وفي الصحيحين عن سهل ابن هبيب عن قيس بن سعد قال صلى الله عليه وسلم اليس نكسوا نفسا والى نكسوا عن انس ولا عهد عن ابي موسى مرفوعا انما قلنا لا نكس ولا عهدوا بن جابر والحكم عن عبد الله بن عمرو مرفوعا انما قلنا انما الذى يقبض النفوس ولا بن جابر الذى يقبض الارواح ولا منافاة بين هذه التغايل لان القيام للفرع من الموت فيه تعظيم لامر الله وتعظيم للقائمين بامره في ذلك وهم الملائكة ومقصود الحديث ان لا يستمر الانسان على الخطية بعد ودية الميت لما يشعر ذلك بالتسايل بامر الموت فمن ثم استوى فيه كون الميت مسلما او غير مسلم قال القرطبي معناه ان الموت يفرغ من ذنوبه جعل نفس الموت فزعا مبالغة كما يقال رجل عدل قال البيضاوى مصدق جري مجرى الوصف للميت او فيه تقديره ذوق فزع الخ ولويد الثاني رواية ابن ماجه ان الموت فزعا والميت ان هذه التغايل كلها مجمعة ثم جلس بعد بالنساء على الصم قال البيضاوى يحتمل المعنى بعدان جاوزته وبعدت عنه ويحتمل ان كان يقوم في وقت ثم تركه املا على هذا فيكون فعله الاخير فربما في ان الامر بالقيام للندب او نسخ اللوجوب المستفاد من ظاهر الامر والادل ارجح لان احتمال المجاز اولى من دعوى النسخ قال الماخذ والاحتمال الاول يدفعه ما رواه البيهقي من حديث علي ان اشار الى قوم قاموا ان يجلسوا ثم حثهم بالحيث ولذا قال بكرهه القيام جماعة انتهى كذا في الزدقان قال الباجي الجلوس في موضعين احدهما من مرت به والثاني لمن يتبعها فعل يقوم لما حق موضع فقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم القيام لما في الموضعين روى ابو سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا رأيت جنازة فقوموا من تبعها فلا تجلس حتى توضع ثم روى عنه بعد ذلك حديث علي المذكور فيه ان جلس بعدان كان يقوم واختلف اصحابنا في ذلك فقال مالك وغيره من اصحابنا ان جلوسه ناسخ لقيامه واختاروا ان لا يقوم وقال ابن الماجشون وابن جبيب ان ذلك على وجه التوسعة وان القيام فيه ارجح وعلمه باق وما ذهب اليه مالك اول لحديث علي **مسألة** قول ان علي بن ابى طالب قال الزدقاني بلائع صحيح وقد خرب الطحاوي برجال ثقات عن علي بن ابي طالب ان يتوسد القبور او يجعلها وسادة ويضطجع عليها قال الباجي وهذا اكثر من الجلوس واختلفت الروايات والاختلاف في الجلوس على القبر واثر على ربه المذكور مخرج في الجواز واخرج البخاري في صحيحه تعليقا قال عثمان بن حكيم اخذ بيدي خارجة فاجلس على قبره واخبرني عن عمر بن زيد بن ثابت قال انما كره ذلك لمن احدث عليه قال الماخذ ومسلم مسند وفي مسنده الكبير وبين في سبب اخذ خارجة لعثمان بن حكيم بذلك ونظيره عثمان بن حكيم ثمانية الذين مرضوا بالوسيلة بن عبد الرحمن انما سمعوا به يهتفون لان اجلس على حجرة فخرق ما دون لمحي حتى تقضى الى احب الى من ان اجلس على قبر قال عثمان فرأيت خارجة بن زيد بن المقابر فذكرت لذلك فاخذ بيدي الحديث وهذا اسناد صحيح الخ وفي البخاري ايضا قال تافح كان ابن عمر يجلس على القبور قال الماخذ وصل الطحاوي من طريق بكير بن عبد الله الاشج ان تافحا حدثه بذلك ولا يعارض هذا ما اخرجه ابن ابى شيبة باسناد صحيح عنه قال لان الماخذ على رصف احب الى من ان الماخذ على قبر الخ ويخالف ما تقدم ما اخرجه احمد بن عمرو بن حزم الانصاري

مسألة قوله ما صدقت بهوت رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى سمعت وقع الكرازين بفتح الكاف فراد فالف فزاي بمعنى فتحته فتون اى المساحى جمع كرازين بفتح الكاف وكسر الزاي ولعلها اخذت من هشة كما وقع لعرو قال لم يميت النبي صلى الله عليه وسلم قال الباجي تريد انها كانت تكتب ذلك وكذلك فعل اكثر الصحابة وكان اشده الناس فيه عرو حتى جاء ابوبكر فحقق موته **مسألة** قوله رأيت في المنام ثلثة اقبار سقطن في حجرى بفتح الحاء في اكثر النسخ الموجودة عندي وكذا في المصنف والباقي والتفسير بالتاء وعزاه في الحاشية لاكثر رواة الموطأ فهو نعم الحاد وسكون الجيم القطع من الارض المجورة بما لا يملك يقال نظيرة الابن حجرة فخلية بمعنى مفعول كالغرفة والقبضة كذا في البيضاوى وفي نسخة الزدقاني جرى اى بفتح الحاء او بغيرها وعزاه في الحاشية عن المحلى بعض رواة الموطأ بمعنى ما في يدك من الثوب او الخشن فقصصت بضم الصاد رؤياى على ابى بكر الصديق لانه كان عالما بالتعبير ما راى في ذلك قال ابن عبد البر يحتمل انه لم يجبهما حين قصص عليه ويحتمل انه اجل لما الجواب وتقدم في رواية تافح سكت قالت فلما توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم ودفن في بيتها قال لسابك الجوزي هذا احد اقبارك التي رأيتها في المنام وهو خيرها اى افضل الثلاثة - والثاني ابوبكر والثالث عرو رضي الله تعالى عنها **مسألة** قوله توفيا بالعقيق موقع بقرب المدينة المنورة وحملوا الى كل واحد منهما بعد موته الى المدينة المنورة ودفنوا بها قال الباجي يحتمل نقلها لكثرة من كان بالمدينة المنورة من الصحابة ليتولوا الصلوة عليهما وان يكون لفضل اعتمده في الدفن بالبيقاع او ليقرب ... على من لهم من الاصل زيادة قبورهم والرداء لهم الخ واختلفوا في نقل الميت من موضع الى موضع فكلهم جازمه وجوزه آخرون وقيل ان نقل ميلا او ميلين فلا بأس به وقيل ما دون السفر وقيل لا يكره السفر ايضا وعن عثمان انه امر بقبور كانت عند المسجد ان تحول الى البيقاع وقال توسعوا في مسيركم ومن محمد انه اثم ومعيته وقال المازني ظاهره ههنا جواز نقل الميت من بلد الى بلد ونقل سعد بن ابى وقاص وسعيد بن زيد من العقيق الى المدينة وفي المازي قال الشافعي لا احب نقله الا ان يكون بقرب مكة او المدينة او بيت المقدس فاذا كان ينقل اليها لفضل الدفن فيها قال البخوي وغيره يكره النقل وقال الدردي والبخوي وغيرهما يكره نقله قال النووي هذا هو الاصح ولم يرا حرجا بان يحول الميت من قبره الى غيره وقال قد نبش معاذ مرأة وحول طلحة وخالف الجماعة في ذلك قال العيني وقال السرخسي قول محمد بن مسلمة دليل على ان نقله من بلد الى بلد مكروه والمستحب ان يدفن كل في مقبرة البلدة التي مات بها ونقل عن عائشة رضي الله عنها قالت حين زادت قبر اخي عبد الرحمن لو كان الامر فكل الى ما نقلت لك ولدتك حيث مت قال صاحب المسألة يكره النقل لانه اشتغال باللافيد بما فيه تأخير وفنه وكفى بذلك كراهية قال القاري فاذا كان يترتب عليه فائدة من نقله الى احد الحرمين او الى قرب قبر احد من الانبياء او الاولياء او ليعزوه اقاد به من ذلك البلد وغير ذلك فلا كراهية الا انص عليه من شهداء احداه من في معناه من مطلق الشهداء الى آخره **مسألة** قوله ان ادفن بالبقيع المدفن المشهور بالمدينة المنورة لان بفتح اللام وان مصدره ادفن في غيره اى غير البقيع احب الى من ان ادفن فيه وليس ذلك كراهية الدفن فيها كيف وصي بقعة مباركة بن لا متلا شيا بالمقابر فلا يكون الدفن فيه الا بالنش لان السابق ولذلك قال انما هو اى المدفون قبل في ذلك الموضع احد رجلين اما كلهم فلا احب ان لو دفن مع لانه قد يندب في قبره بظلم فاما تاذى بذلك واما صالح فلا احب ان تنبش لي عظامه قال الباجي كره عروة الدفن بالبقيع لا كراهية البقعة وانما ذلك لانه لم يكن بقى فيه موضع الا قد دفن فيه فكره الدفن به لهذا المعنى لانه لا يلبس تنبش لعظامه من دفن في ذلك الموضع قبله فان كان ظالمه كره مجاورته وان كان صالحا كره ان ينش للما يعظم نبش

مالك وانما نهي عن القعود على القبور فيما نرى المذاهب **٥٢٨** ك عن ابي بكر بن عثمان بن سهل بن حنيف انه سمع ابا امامة بن سهل بن حنيف يقول كنا نشهد الجنائز فما يجلس اخر الناس حتى يؤذوا النهي عن البكاء على الميت **٥٢٩** ك عن عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك عن عتيك بن الحارث بن عتيك وهو جد عبد الله بن عبد الله بن جابر الجوازي انه اخبره ان جابر بن عتيك اخبره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء يعود عبد الله بن ثابت فوجدته قد غلبت فصاح به فلم يجبه فاسترحه اي غلبه

التي يذهب الى قضاء الحاجة قال الباجي معنى ذلك ان علي بن ابي طالب كان يتوسد على القبور ويضطجع عليها وهذا اكثر من الجلوس الذي تضمنه ظاهر الحديث الذي تعلق به ابن مسعود وعطاء في منع الجلوس على القبور فتأول مالك النبي عن الجلوس على القبور الى الجلوس عليها لقضاء الحاجة وقد قال مثل قول مالك بن انس زيد بن ثابت وهو الاثر المرفوع وتقدم ان الامام الطحاوي ايضا قال كقول مالك قال النووي المراد بالجلوس القعود عند الميمون وقال مالك المراد بالقعود الحديث وهو تأويل ضعيف او باطل الخ قال الحافظ وهو يؤولهم انفراد مالك بذلك وكذا اوجه كلام ابن الجوزي حيث قال جمهور الفقهاء على الكراهة خلافا لما لك واجتهد الطحاوي باثر ابن عمر اخرج البخاري بانه كان يجلس على القبور وعن علي بن عوف وعن زيد بن ثابت مرفوعا انما سئى النبي صلى الله عليه وسلم عن الجلوس على القبور الحديث غلط ادول ورجال اسنده ثقات ١٢ قوله يقول كان نشد البخاري فما يجلس آخر الناس اي آخر من مع الجماعة من المشيعين حتى يؤذونوا قال الباجي قوله فما يجلس آخر الناس حتى يؤذونوا يدل على ان الاسراع بالجماعة مشروع وقد تقدم وقوله متى يؤذون يريده يؤذونوا بالصلاة عليها وقال الداودي حتى يؤذون لم بالانصراف بعد الصلاة وانما كان ذلك في صدر الاسلام لانهم كانوا لا يبتون القبور وانما كان اولاء ورد التراب وبذلك لا يلبث الناس فيه وما ذكره ليس بصحيح لانه قال فلا يجلس آخر الناس ولا يقال آخر الناس فيمن صلى على الميت وانتظر ان يؤذون لم لانهم كلهم سواء وانما يقال ذلك فيمن يأتى بين يدي الجماعة فيصل اولهم قبل ان يصل آخرهم فربما لم يجلس اولهم حتى يترك آخرهم فتوضع الجماعة ويؤذون بالصلاة عليها الخ وقال بعض المشايخ قوله ما علمنا على الجماعة اذا نكح احب لما فيه من الحاجة قلب الخ قلت وما حكي عن الامام مالك انه لا ينصرف حتى يتأذن ان الانصراف قبل الصلاة مكره مطلقا سواء حصل طول في تعميدها او لا كان الانصراف لحاجة او لغير حاجة كان الانصراف باذن من اهلها ام لا او ما بعد الصلاة وقبل الدفن فيكره ان كان بغير اذن من اهلها والحال انهم لم يطولوا فان كان باذن من اهلها فلا كراهية طولوا او لا وان طولوا فلا كراهية كان باذن اهلها ام لا الخ وفي الكبير من فروع الحنفية ولا ينبغي ان يرجع من جنازة حتى يصلى عليها ويجه ماض لا يرجع الا باذن الاولياء هذا ذكره في عامة كتب الفتاوى وغيرها وفي المحيط قيل الرقن ان يسهر الرجوع بغير اذنهم قول هذا هو الموافق للحديث وعليه الجمهور ولا اعلم لهم في المنع ما هذا الا ان حصل الوحشة لاهل الميت بسبب الرجوع فينبغي ان يراعى ذلك والافعى الصمعيين من اتبع جنازة مسلم حتى يصلى عليها فلا يبرأ من اتبعها حتى تدفن فلا يبرأ الخ واذا منع الرجوع بغير اذنهم فربما يكون له ضرورة يتعسر عليه شهود الدفن بسببها فيترك الصلاة عليها ايضا فيحرم من امرها ونداما لا يعقل الخ ١٣ قوله فوجهه اي عبد الله قد غلب عليه اي غلبه الم حتى منعه اجابة النبي صلى الله عليه وسلم قاله الزرقاني تبعا لباجي وفي البذل اي غشى عليه فصاح به اي ناداه فلم يجبه قال الشيخ في المصطفى اي بسبب الغشى فاسترجع رسول الله صلى الله عليه وسلم لما امسب فيه اي قال انا لله وانا اليه راجعون وقد اثني الله تعالى على من قال مثل هذا عند المعيبة فقال وبشر الصابرين الذين اذا اصابتهم مصيبة الالية وكان صلى الله عليه وسلم مشفقا على اصحابه بما فيهم فاذا اصيب واحد منهم استرجع وقال غلبنا بعباد الميمون اي صرنا مغلوبين لامر الله تعالى وقضائه وقدمه بموتك كذا في البذل قال الباجي يمتثل انه اراد التفرج بمعنى استرجاعه وتأسفه عليك يا ابا الريح كنية لعبد الله بن ثابت فصاح النسوة وبكين لما رآين من حاله وتيقن موته وعلجه حزن لذلك ما سمعن من استرجاعه صلى الله عليه وسلم وفيه اباحة البكاء بالصياح ففعل جابر بن عتيك يسكنهن لما عرف من نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن النجاسة ولم يكن مباحنا والله اعلم من ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لجابر ومن يبكين وذلك والله اعلم لما ان بكن لم يكن في مد النسي بكلام قبيح ادنياعه ١٢

مرفوعاً لا تقعدوا على القبور وفي رواية قال رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم منكشاً على
قبر فقال لا تؤذ صاحب هذا القبر وما أخرجه مسلم عن أبي هريرة الغنوي لا
تجلسوا على القبور ولا تقصوا إليها وما أخرجه جماعة الألبان والترمذي عن
أبي هريرة مرفوعاً لا يقعد أحدكم على جرة فخري شيئا به فتخاص إلى جملته خير له من أن
يجلس على قبر وما أخرجه مسلم وأحمد والنسائي والبوداود والترمذي وصححه جابر بن
النبي صلى الله عليه وسلم أن يجلس على القبور وأن يقعد عليه وفي هذا المعنى آثار كثيرة من
الصحاب والتابعين ذكرها ابن أبي شيبة وغيره ما احتجنا إلى إيرادها إكتفاءً على ذكر
الروايات المرفوعة في ذلك قال الطحاوي ذهب قوم إلى هذه الآثار وقلدوها
وكرهوا من أجلها الجلوس على القبور وإيرادها بقوم الحسن البصري ومحمد بن سيرين و
سعيد بن جبيرة ومكحول وأحمد واسحق وأبا سليمان ويروى ذلك أيضاً عن عبد الله
وإبي بكرة وعقبة بن عامر وأبي هريرة وجابر وإليه ذهب الظاهرية وقال ابن حزم في
المحلى ولا يصلح لأحد أن يجلس على قبر وهو قول أبي هريرة وجماعة من السلف ثم قال
الطحاوي وهذا الغم في ذلك آخرون فقالوا لم يثبت عن ذلك كراهة الجلوس على القبر ولكنه
أريد به الجلوس للفاط أو البول وذلك جائز في اللغة يقال جلس فلان للفاط وجلس
فلان للبول وإراداً بالآخرين أبا حنيفة ومالك وأحمد والشافعية ذهب وأبا يوسف ومحمد
وقالوا ما روى عن النبي محمول على ما ذكرنا ويحكي ذلك عن علي بن أبي طالب وعبد الله
ابن عمر وأختلف أهل النقل في بيان مسلك الحنفية قال النودى في شرح المذهب
أن مذهب أبي حنيفة كالمجهود قال الحافظ وليس كذلك بل مذهب أبي حنيفة و
اصحابه كقول مالك كما نقله عنهم الطحاوي الخ قال العيني في شرح البغاري وتحقيق الكلام
في ذلك ما قاله الطحاوي باب الجلوس على القبور ثم ذكر القائلين بكراهة الجلوس و
مستدلائهم ثم قال قال الطحاوي وهذا الغم في ذلك آخرون فقالوا لم يثبت عن ذلك كراهة
الجلوس على القبر ولكنه أريد به الجلوس للفاط أو البول وذلك جائز في اللغة يقال جلس
فلان للبول ثم ذكر في مجتم حديث أبي أمامة أن زيد بن ثابت قال صلى الله عليه وسلم إنني أخذك
إنما نسي النبي صلى الله عليه وسلم عن الجلوس على القبور حدث فاطمة أولول ورجاله
ثقات ثم قال فبين زيد في هذا الجلوس المنهي عنه في الآثار الأولى ثم روى عن أبي هريرة
وإجاب ما أورد عليه الحافظ ثم قال وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد
فعل بهذا ما ذكره أصحابنا في كتبهم من أن وعلى القبور حرام وكذا النوم عليه ليس كما ينبغي فإن
الطحاوي أعلم الناس بمذاهب العلماء ولا يسا بمذهب أبي حنيفة انتهى كلام العيني بتغييره
قال ابن عابدين قال في الفتح يكره الجلوس على القبر ووطؤه وحينئذ فالصنع من دفنت
حول أقدار خلق من وطني تلك القبور إلى أن يصل إلى قبر قبره مكرهه ويكره النوم عند القبر
وقضاء الحاجة بل أولى وكل ما لم يجد من السنة والمعمود منها ليس إلا زيادتها والدعاء
عندها قائماً وفي غزاة الفتاوى عن أبي حنيفة لا يؤطأ القبر إلا للضرورة ويزاد من يعيد
ولا يقعد وإن فعل يكره وذكر في المحلية عن الإمام الطحاوي أنه حمل ما روى عن النبي عن
الجلوس لقضاء الحاجة وأنه لا يكره الجلوس لغيرة جمعا بين الآثار وأنه قال أن ذلك
قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد ثم نازعه بما صرح في النوادر والثقفة والبدائع و
المحيط وغيره من أن أبا حنيفة يكره وطئ القبر والقعود والنوم أو قضاء الحاجة عليه وأنه
ثبت النبي عن وطئه والمشي عليه وذكر العيني كلام الطحاوي المأثور ثم قال فعل بهذا ما
ذكره أصحابنا في كتبهم من أن وطئ القبور حرام وكذا النوم عليها ليس كما ينبغي فإن الطحاوي
أعلم الناس بمذاهب العلماء ولا يسا بمذهب أبي حنيفة قال ابن عابدين لكن قد
علمت أن الواقع في كلامه التغيير بكراهة لا يلفظ المحرمه وحينئذ فقد يوفق بأن ما
عزاه الإمام الطحاوي إلى التمسك الثلاثة من حمل النبي على الجلوس لقضاء الحاجة يبراد
به نسي تحريمه وما ذكره غيره من كراهة الوطئ والقعود يبراد به كراهة التنزيه وغاية ما فيه
الطلاق الكراهة على ما يشمل المعنيين وهذا كثير في كلامه انتهى ملخصاً ١٣ قوله
وإنما نسي النبي ببناء الجمول عن القعود على القبور في الروايات المتقدمة وغيرها فيما
نرى بعين النون أي نطق قاله الزيداني قلت ويحتمل الفتح أي لعلم زائد في رواية ابن
وضاح والله أعلم للمذاهب بالميم في أكثر النسخ جمع مذهب غلبت على المواضع التي
يذهب إليها لأجل الحديث وفي بعض النسخ بدون الميم على زنة الغامل أي

رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال غلبنا عليك يا ابا الربيع فصاح النسوة وبكين فجعل جابر بن عتيك يسكنهن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دعمن فاذا وجبت فلا تبكين باكية فقالوا يا رسول الله وما الوجوب قال اذا ماتت فقالت ابنته والله ان كنت لارجوان تكون شهيدا فانك كنت قد قضيت جهازك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله قد اوقع اجرة على قدر نيته وما تعدون الشهادة قالوا القتل في سبيل الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الشهاد اءسبعة سوى القتل في سبيل الله المطعون شهيد والغرق شهيد وصاحب ذات الجنب شهيد والمبطون شهيد والحرق شهيد والذي يموت تحت الهدم شهيد والمرأة تموت بمجمعة شهيدة **هـ** قال عن عبد الله بن ابي بكر عن ابيه عن عمه بنت عبد الرحمن انها اخبرته انها سمعت عائشة ام المؤمنين تقول وذكر لها ان عبد الله بن عمر يقول ان الميت ليعذب ببكاء الحي فقالت عائشة يغفر الله لابي عبد الرحمن اما

مر من معروف ويقال ان الشومرية كذا في الفتح قال القاري هي قرعة او قروح تعيب الانسان داخل جبهته ثم تفتح ويسكن الوجع وذلك وقت الملك ومن علاماتها الوجع تحت الاضلاع وضيق النفس مع ملازمة الحمى والاسهال دوى في النساء اكثر الزوفى الجمع ذات الجنب الدبيلة والدمل الكمية التي يظهر في باطن الجنب وينجر الى داخل وقيل اسلم صاحبها وذو الجنب من يشك جنبه بسبب الدبيلة وذات الجنب صارت علما لما وان كانت مضافة في الاصل ودوران القطع ما داة لما شهيد والمبطون وعن شيوخ انه صاحب القولين شهيد والحرق بفتح الهمزة وكسر الراء المهملتين الميت بتحريك النون شهيد والذي يموت تحت الدم بفتح الدال وسكن شيه ١٢ **هـ** قوله والمرأة تموت بمجمعة هو بعن الجيم وسكون اليم وقد تفتح الجيم وتكسر ايضا كذا في الفتح وفي الجمع العظم اشهر الثلاثة قال الحافظ هي النفساء وقيل التي يموت ولدها في بطنها ثم تموت بسبب ذلك وقيل التي تموت بمزوفة وهو خطأ كما هو قيل التي تموت عذراء والاول اشهر الخ وفي النسوة المعنى انها ماتت مع شئ مجموع فيها غير منفصل عنها فيحمل الحمل واليكارة الخ قال القاري الجمع بالضم بمعنى المجموع كذا في غير من حمل او يكارة او غير مطبوعة وقال بعض الشراح الرواية بعن الجيم اي تموت ولدها في بطنها وقيل هو المطلق وقيل تموت بالولادة وقيل بسبب بقاء المشيمة في جوفها وهي المسماة بالخلاص وقيل تموت بمجموع من زوجها اي ماتت بكرة لم يفتنما زوجها الخ شهيد فالتدوير في حديث جابر بن عتيك الخ مع الشهادة الحقيقية ونقص الرزق في تبعا لسراخ البخاري وقال في آخرها ثلثة سبع وعشرون فصلت سوى القتل في سبيل الله ذكر الحافظ ان طرفا جيدة واددودت خصال اخرى في احاديث لم اعرج عليها لضعفها ١٣ **هـ** قوله ان الميت يعذب ببكاء الحي الظاهر ان مقابل الميت ويحمل معنى القليلة فاللام بدل من الضمير اي جبه وقيل في رواية ابن ابي مليكة ببكاء اهل بيته قال الزرقاني قال العيني الكلام فيه على اقسام الاول قول ابن عمر عن جبين احد هما ان الميت يعذب ببكاء اهل بيته والآخر ان الميت يعذب ببكاء اهل بيته واللفظان مرفوعان فلي يقال يحمل المطلق على المقيد ويكون عذابه ببكاء اهل بيته فقط ليكون الحكم للرواية العامة وان يعذب ببكاء اهل بيته سواء كان من اهل بيته او لا واجب بان الظاهر جريان حكم العموم وان لا يخص ذلك باهل بيته كونه بناء على قول من ذهب الى ان الميت يعذب ببكاء اهل بيته وانما جعلنا الحكم اعم من ذلك ولم نعمل المطلق على المقيد لانه لا فرق في الحكم عند القائلين بعذاب الميت بالبكاء ان يكون اباي عليه من اهل بيته من غيرهم بدليل الناحية التي ليست من اهل الميت وما ورد في عموم الناحية من العذاب بل اهل بيته في البكاء عليه لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث الى هريرة عند النسيان فان ما به وعمن يا عوفان العين دامة والقلب مصاب والحمد قريب وبذا التعليل الذي رخص لاجله في البكاء خاص باهل الميت وقوله ببكاء اهل بيته يخرج مخرج الغالب الشايع اذ العرف ان انما يبكى على الميت اهل بيته في قول الحافظ في مفهوم حتى انه لا يعذب ببكاء غير اهل بيته هل يشعور بالبكاء من غير اهل بيته ويكون احترازا لابي عن الجهادت لقوله عز وجل فما يملك عليهم السعد والارض فمفهوم ان السعد والارض يقع منهم البكاء على غيرهم وعلى هذا فيكون بذا بكاء على الميت ولا عذاب عليه بسببه اجماعا وقد روى ابن مردويه في تفسيره مرفوعا من مؤمن الا بيا بان في السماء باب يخرج منه رزقه وباب يدخل فيه كلامه وعمله فاذا مات فقداه وبكيا عليه وتلاذه الآية فما يملك عليهم السعد والارض الآية واما قصود البكاء من الميت فقد ورد مرفوعا ان احدكم اذا بكى استجبر له موته وبه والمراد بصومحه الميت ومعنى استجبر اما على باب للطلب بمعنى طلب نزول العبرات واما بمعنى نزلت العبرات وباب الاستغفار يرد على غير ما به ايضا الثالث جابر في حديث ابن عمر الميت يعذب ببكاء اهل بيته وفي بعض طرق حديثه في مصنف ابن ابي شيبة من نوح عليه فانه يعذب بما نوح عليه فالرواية الاولى عامة في

ح قوله فاذا وجبت اي مات فلا تبكين باكية مثلا يشبه بالنياحة المعروفة والافهم واليكاء بعد الموت مباح نجس جوازه بالروايات يحيى صلى الله عليه وسلم على ابنة ابراهيم ٢ وعلى ابنة بنته زينب وقال هي رحمته جعلنا الله في قلوب عباده ومربحناة يبيك عليها فانه من عمره فقال عن فان النفس مصابة والعين دامة والحمد قريب قال ابو عمرو كره الشافعية البكاء بعد الموت لهذا الحديث قال النووي في شرح الاذكار قد نص الشافعي والاصحاب على انه يكره البكاء بعد الموت كراهية تنزيه ولا يحرم وتأولوا حديث فلا تبكين باكية على انكره الامامية في البسط في مسلكهم في آخر الباب فتا لولاي رسول الله صلى الله عليه وسلم وما الوجوب الذي لدت بقولك فاذا وجبت قال اخامات قال الخطابي اصل الوجوب السقوط قال تعالى فاذا وجبت جنوبها الآية قال ابا جى يحتمل ان يكون صلى الله عليه وسلم منع من بكاء مخصوص عند الوجوب وهو ما جرت به العادة من الصياح والمبالغة في ذلك بالويل والنبوة فتوجه نية الى ذلك البكاء الخ قلت والادوية عندي المنع اذ ذاك من البكاء ذات الصوت مطلقا وان كان مباحا سدا للباب وتحرزا عن التشهير بالنواحي فقالت ابنته والله ان كنت تخفف من المشقة كنت لارجوان تكون شهيدا قال ابا جى انصرت قوة رجائيا في الشهادة لما كانت ترى من حرصه على الجهاد وسباده اليد وقد كان قصص جهازه للفرق واشفقت مما فاته من ذلك فانك قد كنت قنيت اي اتممت جهادك بعن الجيم وكسرهما محتاج اليه في سفره للفرق والنظاب لا ييسا قال في الفتح الجهاد بفتح الجيم وكسرهم من انكره هو ما يحتاج اليه في السفر وقال في النور بكر الجيم انص من لهما بل لمن من فتح فانه الزرقاني قلت وقرأ السبعة في قوله تعالى فلما جنهم ببكاههم الفتح وفي الكبير قال الاذهرى العزاد لم على فتح الجيم وكسر لته ليست بجيدة الخ وقال الحمد هاهنا الميت والعروس والمسافر بالبكاء الفتح ما يحتاجون اليه ١٢ **هـ** قوله ان الله قد اوقع اجرة على قدر نيته قال ابا جى يحتمل المعنيين احدهما ان اجرة قد جرى له بمقدار العمل الذي نواه على حسب ما كان يكون له من الاجران لو عمل فتكون النية بمعنى النوى والثاني انه اوقع له من الاجر بقدر ما يجب لنيته الا ان هذا الوجه اقر من جهة اللفظ والاول اقر من جهة المعنى وقال ابن عبد البر فيه ان التمس للفرق واذا جيل بينه وبينه يكتب له اجر الغزو على قدر نيته والثاني في ذلك متواترة صحاح منها قوله صلى الله عليه وسلم في توبك ان بالمدينة قوما ما سرتهم مير ولا انفعهم من نفقة ولا قطعتم واديا الا وهم محكم جسم العذر الخ وفي مسلم عن انس مرفوعا من طلب الشهادة صادقا اعطيا ولو لم تعبى اي اعطى ثوابا ولو لم يقتل واصرح منه ما اخرجه الحاكم بلفظ من سال القتل في سبيل الله صادقا ثم مات اعطاه الله اجر شهيد وللنسيان من حديث معا ومثله وللحاكم من حديث سهل ابن حنيف مرفوعا من سال الله الشهادة بصدق بلغه الله منازل الشهداء وان مات على فراشه قال الزرقاني وما تعدون الشهادة قال ابا جى ساكن من معنى الشهادة لينتبه بذلك علمهم ويعيدهم من هذا الامر لا علم لم به قالوا القتل في سبيل الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان شهداء امتي اذن لتقبل كذا زاده ابن ماجه في رواية جابر بن عتيك بوجه آخر وكذا في حديث الى هريرة الشهداء سبعة تقدم في باب العتمة والصبح ان العدو في امثال ذلك لا يكون لمحصر قال السيوطي في التنبير وقد جعتهم فناهزوا الثلثين قلت سهاها ابواب السعادة في اسباب الشهادة وجمع العيني الروايات الواردة في ذلك لا يسعها هذا الا وجز نعم سياتي في آخر الحديث تلخيص ما اطلق عليه الشهادة في تلك الروايات سوى القتل في سبيل الله اي سوى الشهادة الحقيقية ١٣ **هـ** قوله المطعون الميت بالمطعون شهيد وفي التمهيد عن عائشة مرفوعا ان فناد امتي بالمطعون والطاعون قالت يا رسول الله اما الطعن فقد عرفناه فما الطاعون قال عدة كعدة البعير تخرج في المراق والاباط من مات منها مات شهيدا وقال القاري اخرج احمد عن ابي موسى مرفوعا فناد امتي بالمطعون والطاعون فيسأل يا رسول الله هذا الطعن قد عرفناه فما الطاعون قال وخرا اعدائكم من الجن وفي كل شهادة والغرق بفتح الغين وكسر الراء الغريق في الماء شهيد وصاحب ذات الجنب

انه لم يكذب ولكنه نسي واخطأ إنما رسول الله صلى الله عليه وسلم يهودية تبكى عليها أهلها فقال انه لم يكن عليه ما واتها لتعذب في قبرها **الحسبة في المصيبة** **هـ** قال عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يموت ل أحد من المسلمين ثلاثة من الولد فمسه النار الا تحلة القسم **هـ** قال عن محمد بن أبي بكر بن عمرو ابن حزم عن أبيه عن أبي النضر السلمي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يموت ل أحد من المسلمين ثلاثة من الولد فيقتسمهم الا كانوا له جنة من النار فقالت امرأة عند رسول الله صلى الله عليه وسلم يكره ل الله او اثنان قال واثنان **هـ** قال انه بلغه عن أبي الحباب سعيد بن يسار عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما يزال المؤمن يصاب في ولده وحامته حتى يلقي

ثلاثة وحمل هو حكم ما عدا الثلاثة سياتي في الحديث الآتي من الولد قال الزرقاني بفتحين يشمل الذكر والأنثى العلية على الظاهر رواية السنان من حديث انس ثلاثة من صلبه وكذا في حديث عقبة بن عامر في دخول اولاد الاولاد بحيث فمسه النار بالنسب جوابا للنفي وقال القاري بالنسب والرفع قال ابن الملك اي لا يده خلعها والمعنى ههنا نفى الاجتماع لا اعتبار السببية قال الاثر في انما ينصب فاء المضارع اذا كان بين ما قبلها وما بعدها سببية ولا سببية ههنا اذا لم يجوز ان يكون موت الاولاد ولا عدم سببها لولوج ايهم النار فيحمل الفاء على معنى واو الجمع الخ قال الحافظ وفيه نظر لان السببية حاصلة بالنظر الى الاستثناء لان الاستثناء بعد النفي اثبات فكان المعنى ان تخفيف الولوج مسبب من موت الاولاد التحلة القسم بفتح المثناة فوقية وكسر الملهة وتشديد اللام اي ما يحمل به القسم وهو البين وهو مصدق لابيهم اي كفرها يقال حمل تحملا وتحلة وتحمل بغيرهاء والثالث شاذ قال اهل اللغة يقال فعلته تحلة القسم اي قدما فعلت به يعني ولم ابلغ قال العيني معنى تحلة القسم ما يحمل به القسم وهو البين وهذا مثل في القليل المفرط القلة الخ وقيل الاستثناء بمعنى الواو اي لانه ان رقيقا ولا يكثر اولاد تحلة القسم وجوز الفراء والاخفش مجيى الواو بمعنى الاولاد والجوز على الاولاد ويرجم بالبوسيد وغيره وقالوا الراوية قوله تعالى وان تنكروا لولدها ويديل عليه ما عند عبد الزقاني عن الزهري في آخره هذا الحديث التحلة القسم يعني الورود وقال القاري قال بعض الشراح من علمائنا التحلة بكسر الهمزة مصدرها التحليل والمعنى الامتداد ما يبرأ الله تعالى قسمه فيه بقوله وان تنكروا لولدها وقيل الا اذا ما لم يكن فيه تحلة القسم فلا استثناء متصل كما هو الاصل ثم جعل ذلك مثالا لكل شئ يعقل وقته والعرب تقول فعلته تحلة القسم اي لم افعل الا مقدار ما حملت به يعني ولم ابلغ الخ **١٢** قوله لا يموت ل أحد من المسلمين ثلاثة من الولد او اكل من ذلك كما سياتي فيقتسم قال القاري بالرفع لا غير والفار للتسبب بالموت وحرف النفي منسوب على السبب والمسبب معا قال الباجي بيان لصفة من يوجب بمصاير في ولده وهو ان يقتسمه واما من لم يقتسمه ولم يررض بامر الله فيه فانه غير داخل في هذا الوجه الخ وفي الاستنكار ساق مالك بن النضر فيقول فيقتسمه فحمل تفسير الحديث قبله وبكذا شأنه في كثير من الموطأ الخ قال الحافظ وقد عرف من قواعد الشريعة ان الثواب انما يترتب على النية فلا بد من قصد الاحتساب والا حاديث المطلقة محمولة على المقيدة قلت ولذا قيد البخاري في صحيحه الترجمة بالاحتساب الا كالأجزاء بضم الجيم وشدة النون اي وقاية من النار وفي رواية أبي سعيد عن البخاري كالأجزاء با من النار فقالت امرأة عند رسول الله صلى الله عليه وسلم لم اقف على تعيين السائلة كثره من سأل عن ذلك يا رسول الله او اثنان ولفظ البخاري من حديث أبي سعيد فقالت امرأة واثنان قال الحافظ اي واذا مات اثنان فالحكم كذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم او اثنان الظاهر انه يوجب احدى اليه في المال و به جزم ابن بطال وغيره ولا يجد في نزول الوحي في اسرع من طرفه عين ويحمل ان كان عالما بذلك لكنه اشفق عليهم ان يتكلموا لان موت الاثنين غالب اكثر من موت الثلاثة ثم لما شغل عن ذلك لم يكن بد من الجواب قال ابن التين تمحليا على هذا يدل على ان مفهوم العدد ليس بجوهر لان السمانية من اهل اللسان لم تعتبره اولوا غيرته لا تنفي الحكم عنها عامدا الثلاثة لكنها جوزت ذلك فسلته والظاهر انها اعتبر مفهوم العدد اذ لو لم تعتبره لم تسأل والتحقيق ان دلالة مفهوم العدد ليست يقينية وهي محتملة ومن ثم وقع السؤال من ذلك **١٣** قوله قال ما يزال المؤمن يصاب في ولده بفتح الواو واللام وبضم فسكون اي اولاده قاله القاري وحامته بفتح الحاء الملهة والميم المشددة فوقية اي قرابته وحامته جمع جميع كذا ضبط شراح الموطأ وفي اللسان السيوطي برواية الموطأ واليه يفتي في الشعب ما يزال المؤمن يصاب في ولده وحامته حتى يلقي الله الحديث حتى يلقي الله وليست له خطية قال الباجي يحتمل ان يريد ان يحط بذلك عن خطايا حتى لا يلقي له خطية ويحتمل ان يريد ان يحط به على ذلك من الاجر ما يزن جميع ذلوه فيلقى الله تعالى وليس له ذنب يريد على حسنة فهو بمنزلة من لا ذنب له واما هذا من مبره واحتساب واما من سخط ولم يررض بقدر الله تعالى فانه اقرب الى ان يأثم لتسخط فيكثر بذلك سائر آثامه وهذا وبهذا تفسير المحققين المتقدمين **١٢**

البكاء وهذه الرواية خاصة في النياحة فمنها يحمل المطلق فيكون الرواية التي فيها مطلق البكاء محمولة على البكاء بنوح ويؤيد ذلك اجماع العلماء على ذلك على البكاء بنوح وليس المراد مجرد وضع العين وما يدل على انه ليس المراد عموم البكاء قوله عليه السلام ان الميت يعذب ببكاء اهله عليه فقيد به بعض البكاء فحمل على ما فيه نياحة جمع بين الاحاديث ويدل على عدم الاداة العموم من البكاء بكاء عمر بن الخطاب وهو راوي الحديث بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك بكاء ابن عمر فقد روى ابن ابي شيبة عن نافع قال كان ابن عمر في السوق فنعى اليه جمرنا فطلق جوته وقام وعليه الخشب الخ قلت وصحى عليه الاجماع غير واحد من شراح الحديث قال الشوكاني ان النووي على اجماع العلماء على اختلاف مذاهبيهم ان المراد بالبكاء الذي يعذب الميت عليه هو البكاء بصوت ونياحة لا مجرد وضع العين الخ **١٢** قوله فقالت ما شئت داوا على ابن عمر بخبر الله لاني مبرأ من كنية ابن عمر من قدمت تميدا ودفعنا من يوحش من نسبت الى النسيان والظن اما بالتخفيف للتبعية او لافتحاح يؤق بها الجردان كبرانه لم يكذب اي لم يتعمده ما شاءه من ذلك والا فالكذب عند اهل السنة الاجماع من الشئ بخلاف ما هو عند اوسيانا ولكن الاثم يخص بالعامد وكنت نسى اصل الحديث او مودده الخاص وهو الواو اخطأ في الفهم وادارة العام انما كان اصل القصص انه مر رسول الله صلى الله عليه وسلم يهودية يبكي عليها اهله فقال انهم اي اليهود ليس يكون عليها بكذا في النسخ السندية بصيغة الغائب وفي النسخ المصرية بلفظ الخطاب الى اليهود انكم تكون عليها وانا لتعذب في قبرها اي بسبب كفرها لا بسبب البكاء قال النووي بعد ذكر اختلاف السياق في حديث البكاء هذه الروايات من رواية عمر بن الخطاب وابنه عبد الله وانكرت ما شئت ونسبت الى النسيان والا فبها وانكرت ما شئت ونسبتا الى النسيان والا فبها وانكرت ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك و اجبت بقوله تعالى ولا تزدوا زادة وذاخرى قالت وانا قال النبي صلى الله عليه وسلم في يهودية انما تعذب وانا تعذب بكفرها في حال بكائها لا بسبب بكائها واختلف العلماء في هذه الاحاديث فتاوا لاجل اليهود على من اوصى بان يبكي عليه واما من يبكي عليه من غير ميته منه فلا يعذب لقوله تعالى ولا تزدوا زادة وذاخرى ثم ذكر لا قول الاخر في ذلك ولا شك ان حديث العذاب من البكاء روى بعدة روايات منها حديثا عمر وابنه اخرجهما الشيخان وغيرهما باللفظ مختلفة ومنها حديث انس عند مسلم ان عمر قال لحفصة اما علمت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المحول عليه يعذب في قبره زاد ابن حبان قالت بلى وحديث الخيرة عند الشيخين بلفظ من نوح عليه فانه يعذب بما نوح عليه يوم القيامة لفظ مسلم ولا حدة لسياق آخر قال الخطاب يمتل ان يكون الامر في هذا على ما ذهب اليه عائشة لانه قد روت ان ذلك انما كان في شأن اليهودي والخير المفسر اول من اجل ثم اجبت بالآية ويحتمل ان يكون ماداه ابن عمر صحيحا من غير ان يكون فيه خلاف للآية وذلك انهم كانوا يوصون اليهم بالبكاء والنوح عليهم وكان ذلك مشهورا من مذاهبيهم قلت ورواية ابن عمر مشكوك بها اذ هي مروية عن عدة صحابة واما ما كان فاختلف العلماء في ذلك على عدة اقوال ذكر العيني في شرحه للعلماء فيه ثمانية اقوال والسيوطي في شرح الصدور تسعة اقوال وما ظفرت عليها في كلام شرح الحديث تزيد على عشرة ان شئت فارجع الى الموطأ **١٣** قوله السببة في المصيبة قال ابو عمر الحسبة المبره والتسليم وفي الجمع السببة اسم من الاحتساب وهو في الاعمال الصالحات وعند المكروهات الهدا الى طلب الاجر بالتسليم والمهرابا استعمال انواع البر طلبا للثواب وقال المجاهد الحسبة بالكسر الاجر واسم من الاحتساب واعتب فلان انا او بنتا اذا مات كبير فان مات صغيرا قيل افترطه واحتسب هكذا اجرا عند الله اعمده بنوى به وجه الله تعالى وقد وردت في فضل من مات له ولد فاحسب روايات كثيرة ذكرها العيني في شرح البخاري عن تسعة وثلاثين صحابيا **١٣** قوله قال لا يموت ل أحد من المسلمين الا كانوا له جنة من النار فاحسب روايات كثيرة ذكرها العيني في شرح البخاري قيد به يخرج الكافر قال الحافظ لكن هل يحمل ذلك لمن مات له اولاد في الكفر ثم اسلم فيه نظر ويدل على عدم ذلك حديث ابي ثعلبة قال قلت يا رسول الله مات لي ولدا قال من مات له ولدان في الاسلام او غلب الله الجنة اخرجه احمد والطبراني

الله وليست له خطيئة جافة المحبة في المصيبة **مسألة** عن عبد الرحمن بن القاسم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليغزو المسلمين في مصائبهم المصيبة **مسألة** عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن امرأة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أصابته مصيبة فقال كما أمر الله أنا لله وأنا لله راجعون اللهم اجزني في مصيبتى واعقبني خيرا منها الا فعل الله ذلك به قالت امرأة في الوصلة قلت ذلك ثم قلت ومن خير من ابى سلة فاعقبها الله رسوله صلى الله عليه وسلم فتزوجها **مسألة** عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد انه قال هلك امرأة لي فأتاني محمد بن كعب القضي يعزيني بها فقال انه كان في بني اسرائيل رجل فقيه عالم عابد مجتهد وكانت له امرأة وكان بها معجبا ولها معجبا فماتت فوجد عليها وجدا شديدا ولقي عليها اسفا حتى خلا في بيت وغلقت على نفسه واحتجب من الناس فلم يكن يدخل عليها احد وان امرأة سمعت به فجاءته فقالت ان لي اليه حاجة استفتيه فيها ليس يجزيني فيها الا مشافهته فذهب الناس ولزمت بابيه وقالت ما لم منه بد فقل

له قوله جامع المحبة في المصيبة قال المجهد

المحبة بالكسر الراجح واسم من الاحتساب الخ وقال الراغب المحبة فعل ما يحب به عند الله تعالى الخ اي الاما ديف المتفرقة في الراجح والاحتساب عند المصيبة قال الالباني في شرح مسلم المصيبة ما اصاب من غير او شر لكن اللغته قهرها على الشرب قال الباجي كما سياتي في شرح الحديث **مسألة** قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليغزو يغم الياء من التعزية وهي العمل على الصبر والتسلي والعزاء بالمصبر المسلمين في مصائبهم جميع مصيبة وهو ما اصاب من الشر كما تقدم المصيبة في لان كل مصيبة دونها ولا شك فيه وذلك اما لان كل مصاب به عنه عوف ولا عوف عنه صلى الله عليه وسلم اولان بموته انقطع خبر الساء وهو صلى الله عليه وسلم دعه المؤمنين وخرج للدين وقالت طائفة من الصحابة ما لفطنا ابرنا من تراب قبره صلى الله عليه وسلم حتى انكرنا قلوبنا **مسألة** قوله من اصابت مصيبة قال الباجي في هذا اللفظ موضوع في اصل كلام العرب لكل من ناله شر او غير ولكنه مخفف في عرف الاستعمال بالرزاء والمكارة قال الزرقاني اي مصيبة كانت لقوله صلى الله عليه وسلم كل شئ ساء المؤمن فهو مصيبة رواه ابن السنن وفي مراسيل ابى واؤد ان مصباح النبي صلى الله عليه وسلم طعي فاستخرج فقالت عائشة انا هذا مصباح فقال كل ما ساء المؤمن فهو مصيبة فقال كما امره الله ولفظ مسلم فيقول ما امره الله به قال الالباني يحتمل الامر ان يوحى في غير القرآن ويحتمل ان الامر موعود من الشئ على غايل ذلك لان المدح على الفعل يستلزم الامر به الخ والمراد على الظاهر قوله تعالى وبشر الصابرين الذين اذا اصابتهم مصيبة الآية قال الطيبي فان قلت اين الامر في الآية قلت لما امره بالبشارة والملكها ليعلم كل مبشر به وخرجه مخرج الخطاب ليعلم كل احد به على تفهم الامر وتعليم شأن هذا القول فنهى بذلك على كون القول مطلوبا وليس الامر بالطلب الفعل واما اللفظ بذلك مع الجزع ففجيع وسخط للفقهاء قال القاري والقاري ان كل ما دمر الله تعالى في كتابه من خصلة يتضمن الامر بها كما ان المذمومة فيه تقتضي النهي عنها واما قوله اللفظ بذلك مع الجزع فيجوز فمردود لان ذلك من باب غلط العمل الصالح بالعمل السوء كما استنفذ مع الاصراء قال تال وآخرون اعترفوا بانه غلط العمل الصالح واخر سيناعى الشدان يتوب عليهم ان الله غفور رحيم **مسألة** قوله ان ابدل من قوله كما بين ان دائما وجميع ما يسبب الينا الله تعالى ملكا وخلقنا وانا اليه راجعون في الاخرة اللهم الظاهر ان من جلد ما امره الله به كما تقدم في كلام الباجي قال ابن جرير في شرح المشكوة هو الظاهر اجزني بقهر العزة وكسر الجهم والراء ساكنة وفي الجمع يسكون العزة ومنهم جيم ان كان ثلثا والاففتح همزة ممدودة وكسر جيم وواجره يجره اذا اصابه واعطاه الاجر والجراد وكذا اجره يا جوه وقال عياض الاكثر ان مقصود الابد وقال الالباني الاكثر المدوم معنى اجره اعطاه اجره قال الالباني فعلى انه ثلثا في الهمزة ساكنة لانا اصلية وقلت عليها همزة الوصل واما كل ومروضة فالثلثة جارية على خلاف القياس لكثرة الاستعمال الخ في مصيبتى قال القاري الظاهر ان في معنى بار السببية واعقبني يسكون العين و كسر القاف غير متباين اجعل الخبر عوضا من تلك المصيبة ولفظ رواية مسلم و اخلف لي غير منها الا فعل الله ذلك به ولفظ مسلم الا اخلف الله له غير ا قالت ام سلمة فلما توفي ابو سلمة توفي زوجها وهو عبد الله بن عبد الاسدين صلال القرشي المخزومي اخو النبي صلى الله عليه وسلم من رضاع ثوبية **مسألة** قوله قلت ذلك الكلام المذكور من الاسترجاع وغيره ثم قلت في نفسي او باللسان تجبوا من غير من ابى سلة ولفظ رواية مسلم اي المسكون غير من ابى سلة اول بيت هاجر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الالباني تعجبت لا اعتقادها ان لا اخبر من ابى سلة ولم قطع ان يتزوجا رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو خارج من هذا العموم وتضمن بقولنا من غير من ابى سلة بالنسبة اليها فلا يكون خيرا من ابى بكره لان الاخيرة في ذاته قد لا يكون خيرا لما يحتمل ان تعنى انه خير مطلقا والامام على افضلية ابى بكره انما هو ---

على من تأخرت وفاته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهل هو افضل من تقدمت وفاته فيه خلاف فلعلمها اخذت باحد القولين وقولنا اول بيت هاجر يدل انسا ارادت ان افضل مطلقا بالنسبة اليها الخ قلت والادوية عنى ان الخبرية باعتبار نفسها ولذا ما خطبها الصدوق الاكبر والفاوق الاكبر ردت عليها كما سى ذلك في التاسع **مسألة** قوله فاعقبها الله رسوله صلى الله عليه وسلم فتزوجها رواية مسلم فلما ماتت اتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت ان ابى سلة قد مات قال قولى اللهم اغفر لي ولد واعقبني منه عقبى حسنة فقلت فاعقبني الله من هو خير من محمد صلى الله عليه وسلم اخلف الالباني في التاسع في زمان نكاحها على اقوال **مسألة** قوله هلك امرأة لي فأتاني محمد بن كعب بن سليم بن اسد ابو حمزة القرظي بضم القاف وفتح الراء الملهة وبالظاد المعجمة نسبة الى قريظة اسم رجل يجزني بها فقال انه كان في بني اسرائيل رجل فقيه عالم عابد مجتهد في العبادة وكانت له امرأة اي زوجة وكان بها معجبا وفي الجمع المعجمة المرأة اي استحسنها لان غاية روية المتعجب من تعظيم واستحسان ولما عجا اي عجبها كثيرا فماتت فوجد عليها وجدا اي حزنا شديدا ولقي عليها اسفا اي حزنا وتلفها شديدا واصل الاسف ثوران دم القلب شهوة الانتقام فتى كان ذلك على من دونه انتشر فصار غضبا ومضى كان على من كان فوقه القبح فصار حزنا ولذلك سئل ابن عباس عن الحزن والغضب فقال مخزها واحد واللفظ مختلف قال الراغب حتى خلا في بيت وغلقت على نفسها لئلا يلقى اي قفل على نفسه الباب قال الراغب اغلقت الباب وغلقت على التكثير وذلك اذا اغلقت البوابا كثيرة او اغلقت بابا واحدا مرارا واهلكت اخلاق باب واحتجب من الناس فلم يكن يدخل عليه احد سلة الباب **مسألة** قوله وان امرأة سمعت به اي بذلك الفقيه وسعت حاله فماتت فقالت ان لي اليه حاجة استفتيه اي ذلك الفقيه فيها اي في تلك الحاجة ليس يجزني بضم اوله من اجزا بمعنى انتهى اي ليس يجزني ويفتح اوله من جزي فقلما الا خفش لغتين بمعنى واحد فقال الشلاقي بلا همزة الجواز والرباعي المهورنة تميم فيها اي في تلك الحاجة الا مشافهته اي خطابه بالشفاه بلا واسطة فذهب الناس ولزمت تلك المرأة بابي اي باب ذاك الفقيه وقالت ما لي منه بد قال اهل اللغة معنى قولهم لا بد من كذا اي لا انفكاك ولا فراق منه ولا منروحة عنى اي هو لازم جزا ما قال الجوهري ويقال اليد العوض كذا في تهذيب اللغات للنووي فقال لداى للفقهاء قائل ان بهنا امرأة ارادت ان تستفتيك في حاجة لها وقالت ان نائمة اي ما ردت الا مشافهته وقد ذهب الناس وبى لا تفادى الباب فقال انزلوا لما دخلت عليه فقالت اني جنك استفتيك في امر قال الفقيه وما الامر هو قالت اني استعرت من جارة لي حليا بفتح حاء فسكون قال --- المجهد الخلى بالفتح ما روي به من مصوغ المعديات او المجادة جمعه على كدى او هو جمع والواحد حلية كطية كنت البسة بفتح الباء واغيره الناس زمانا اي حقة من المصير ثم انهم اي اصحاب الخلى اسلوا اي قاصدا الى بشة الياء فيه اي في طلب الخلى فاؤديه همزة الاستفهام اليهم فقال نعم والله اكر فتواه بالقسم لا يظهر من المستفتي انكار الظلم اذ يسأل منع صاحب الخلى حقه فقالت انى الخلى قد ملكت عندي زمانا فخل اؤدى بعد ذلك ايضا فقال الفقيه ذلك بكسر الكاف احق لروك اياه اي الخلى اليهم اي الى ملاك الخلى مين اعادوكيه باشباع كسرة الكاف ياد كما قالوا في حديث امرأة ربطت المرأة فقال لانت اعطيتا ولا سقيتها ولا انت ارسلتها الحديث وقال الرضى وبعض العرب يلحق بكاف المذكر اذا انصرفت بهاء الفمير الفا وبكاف المؤنث ياد زمانا قال فقالت المرأة اي بفتح فسكون فلهذا لفظه بفتح الكاف الله افتأصف على ما عايرك الله عز وجل ثم اغذه منك وهو حق به منك لانه تعالى ما لك وقد اودعك اياه وقال لبيده وما المال ولا بلون الاوداع ولا بد لو ان ترد الوداع فاهم الفقيه ما كان فيه من الوجه والاسف ولفظه الله عز وجل بقولنا رجا الله تعالى **مسألة**

له قائل ان ههنا امرأة ارادت ان تستفتيك وقالت ان اردت المشافهة وقد ذهب الناس وهي لا تفارق الباب ائذ نوالها
قد خلت عليه فقالت اني جئتك استفتيك في امر قال وما هو قالت اني استعرت من جارة لي حليا فكنت البسه و
اعيره زمانا ثم ارسلوا الي فيه افأؤديه اليهم فقال نعم والله فقالت انه قد مكث عندي زمانا فقال
ذلك احق لردك اياه اليهم حين اعاروكه زمانا قال فقالت اي يرحمك الله افتأسف على ما اعارك الله ثم اخذاه منك وهو احق
به منك فابصر ما كان فيه ونفعه الله بقوله ما جاء في الاختفاء وهو النيش **مسالك** عن ابي الرجال محمد بن عبد
الرحمن عن ابيه عمرة بنت عبد الرحمن انه سمعها تقول لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المختفي والمختفية يعني نياش القبور
مسالك انه بلغه ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تقول كسر عظم المسلم ميتا ككسره وهو حي قال مالك تعني
في الاثم جامع الجنائز **مسالك** عن هشام بن عروة عن عباد بن عبد الله بن الزبير ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم اخبرته انها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل ان يموت وهو مستند الى صدرها واصغت اليه يقول اللهم اغفر لي
وارحمي والحقني بالرفيق الاعلى **مسالك** انه بلغه ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم ما من نبي يموت حتى يخبر قالته فسمعتة وهو يقول اللهم الرفيق الاعلى فعرفت انه ذاهب **مسالك** عن نافع ان
عبد الله بن عمر قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان احداكم اذا مات عرض عليه مقعده بالغداة والعشي ان كان من
اهل الجنة فمن اهل الجنة وان كان من اهل النار فمن اهل النار يقال له هذا مقعدك حتى يبعثك الله الي يوم القيمة **مسالك**
عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كل ابن ادم تأكله الارض الا رجلا الا عجب الذنب من الله خلق

فسمعت من الله عليه وسلم وهو يقول في مرضه الذي توفي فيه وقد اخذته بحة شديدة اللهم
الرفيق الاعلى بالنسب اي اختاروا خسرته او بارفع كما في الجمع اي مختار في خسرته
ان ذاهب الى الآخرة ولا يختارنا قال الباكي يمتلئ ان يكون الادب انه يمتلئ من المقام
في الدنيا وبين الانتقال الى ما بعد الدلالة وقد بينت ذلك عائشة بقولها فعلت
ان ذاهب ويحمل ان يريد به التحبير في منازل الآخرة فاختر الله عليه وسلم الرفيق
الاعلى وقولها فخرت ان ذاهب يريد انها علمت ان ذلك انما كان جواب التحبير
الذي خبر فكان ذلك انقضاء عمره **مسالك** **ك** قوله ان احداكم اذا مات عرض عليه
قال الباكي العرض لا يكون الاعلى ولا يصح على الميت لانه يحتاج ان يعلم ما يعرض
عليه ويفهم ما يطلب به وذلك لا يصح من الميت وقد تقدم من حديث الس من النبي
صلى الله عليه وسلم ان الميت اذا وضع في قبره وتولى عنه اصحابه وان لم يسمع قرع ناله لم
فاته مكان يعقده الله فيه وهذا يدل على احياء الميت وعنايته **مسالك** وفي زهر الرب قيل
بهذا العرض على الروح وعده ويحوز ان يكون مع جزء من البدن ويحوز ان يكون عليه مع
جميع الجسد فترى الروح كما عند المسايكة حين يقعه المكان مقعده اي الظلمة مكان
الخاص من الجنة او النار وهو لا يزال في عرض مقعد آخر فترى كما ورد في حديث الس مرورا
ان العبد اذا وضع في قبره وتولى عنه اصحابه اتاه ملكان الحديث وفيه فيقال له انظر الى
مقعدك من النار قد يدلك الله به مقعد من الجنة فيراهما جميعا بالغداة والعشي اي في
الغداة وفي العشي والراد وقبها والا فالملوك لا يصح عندهم ولا مساء قال الباكي يمتلئ ان
يريد بذلك كل غلاة وكل عشي وذلك لا يكون الا بان يكون احياء لمجرد فانا نشاهد
الميت ميتا بالغداة والعشي وذلك يمنع احياء جميعه واعادة جسمه ولا يمنع ان تصاد
الحياة في جزء او اجزاء منه وتنع من طينة والعرض عليه ويحمل ان يريد بالغداة والعشي
غداة واحدة يكون العرض فيها **مسالك** **هـ** قوله ان كان الميت من اهل الجنة فمن اهل
الجنة اتحد فيه الشرط والجزاء لفظا فلا بد من تقديره قال التوردي يمتلئ التقدير من مقاعد اهل
الجنة يرضى عليه وقال الطبري الشرط والجزاء اذا اتحد لفظا دل على التمام فالمتن من كان
من اهل الجنة فينبش عما لا يمتنع كنهه ويغوز بما لا يقدر قدره وان كان الميت من اهل النار
فمن اهل النار اي فالمعرض عليه مقعد من مقاعد اهل النار يقال له اي لكل واحد منهما مقعد
حتى يبعثك الله الي يوم القيمة كذا في رواية يمتلئ يمتلئ الى واختلفت نسخ البخاري فيها
مسالك **هـ** قوله قال كل ابن ادم تأكله الارض يمتلئ ان يريد به يعني اي تعدم اجزائه
بالكلية ويحمل ان يراد به يستحيل فتزول صورته المعودة فيصير من صفته جسم التراب ثم يجاد
اذا كبرت قال امام الحرمين لم يدل قاطع سمعي على تعيين احد هما ولا لبيان تغيير اجسام
البياد بصفته اجسام التراب ثم تعاد بغير كسبا الى المعهود الا عجب الذنب بفتح العين
الملمة وسكون الجيم بعدها موحدة ويقال له عجم باليم ايضا عوض البياد هو عظم لطيف في
اصل العصب وهو رأس العصص وهو مكان رأس الذنب من ذوات الابل وفي
حديث ابي سعيد الخدري عن ابن ابي الدنيا والي داود الحاكم مر فوا ان مثل جبه الخرد
قال ابن عثيمين لشد في هذا سر لا يعلم الا الله لان من ينظر الوجود من عدم لا يحتاج الى شيء
بيني عليه ويحمل ان يكون ذلك جعل علامة للملائكة على احياء كل انسان بمجره وهذا الكلام
قول الجمهور اذا قالوا ان عجب الذنب لا يأكل التراب **مسالك** **هـ** قوله من خلق اي ابتداء

له قوله ما جاء في الاختفاء وهو النيش قال الباكي
الاختفاء فعل النياش ومعناه الظلمة يقال خفيت الشيء اذا اخرجته عما يستره واظهرته
وخفيت اذا سترته الخ وقال ابن عبد البر خفيت الشيء اذا اظهرته واخفيت سترته وقيل
خفيت بمعنى سترت واظهرت وفي الجمع المختفي النياش عند اهل الجاهل من الاختفاء
الاستخراج او من الاستدلال لا يسرق خفية الخ **مسالك** **ك** قوله لعن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال الباكي لعن الابدان في اصل كلام العرب وهو مستعمل في الابدان من
التي لم تكن رسول الله صلى الله عليه وسلم المختفي انما هو الدعاء عليه بالاباد من رحمة
الله الخ المختفي والمختفية بالفاء المجرى فيها اسم فاعل من الاختفاء وقال بعضهم يروي
المختفي بقاء مجر وحاد معلمة والاختفاء بالمعلمة اقتلاع الشيء وكل من يقتلع شيئا فهو
مختف والذي عليه الناس بالفاء المجرى قاله الزرقاني وقال المجدد احتجى البقل اقتلع
من الارض لشيء في المجرى يعني نياش القبور قال ابن عبد البر هذا التفسير من قول مالك
ولا اعلم احدا ينادي في ذلك الخ كذا في التنوير **مسالك** **ك** قوله كانت تقول كسر عظم
المسلم ميتا ككسره اي العظم وهو حي قال الباكي يريد ان له من الحرمة في حال موته مثل
مالها حال حياته وان كسر عظمه في حال موته محرم كما يحرم كسر حال حياته **مسالك** **ك**
قوله قال مالك تعني عائشة بقولها كسر القضاة في الاثم وقد رواه القضاة كما تقدم
وكذا في ابن ماجه من حديث ام سلمة رضيها عنها بلفظ كسر عظم الميت كسر عظم الحي في
الاثم قال الباكي يريد مالك انها لا يتساويان في القصاص وبغيره وانما يتساويان
في الاثم وقال الزرقاني لا اتفاق على حرمة فعل ذلك به في الحياة والموت لاني القصاص
والدية فزعمان من كسر عظم الميت اجماعا الخ وكذا قال الطحاوي في مشكل وما صدر ان
عظم الميت له حرمة مثل حرمة عظم الحي لكن لا حياة فيه فكان كاسره في انتهاك الحرمة
ككاسر عظم الحي ويدعم القصاص والادب لا لعدم المعنى الذي يوجب من الحياة الخ **مسالك** **هـ**
قوله وهو صلى الله عليه وسلم مستند الى صدرها اي عائشة واصغت باصبعها باصبعها
الصاد والملمة وفتح الغين المجرى اي امات عائشة سمعها اليه صلى الله عليه وسلم يقول
وفي رواية وهو يقول اللهم اغفر لي وارحمي فيه ندب الدعاء بها ولا سيما عند الموت
واذا دعا بذلك النبي صلى الله عليه وسلم فانه يستره عنه وقد امره النبي صلى الله عليه وسلم
في سورة النصر والتمتع بهمة القطع بالرفيق الاعلى وفي رواية للبخاري فجعل يقول في
الرفيق الاعلى حتى قبضت ومالت بصره واخلفوا في معنى الحديث فقال البخاري الرفيق
الاعلى الجنة ويؤيده ما وقع عند ابن اسحاق الرفيق الاعلى الجنة وقال الخطابي الرفيق
الاعلى هو صاحب المرافق وهو ههنا بمعنى الرفقاء يعني الملائكة قال الحافظ وفي رواية
ابن موسى عن الحسن بن محمد بن حبان فقال اسأل الله الرفيق الاعلى الاسعد مع
جبرائيل وميكائيل واسرافيل وقام به ان الرفيق المكان الذي تحصل المرافقة فيه
مع المذكورين وزعم بعض المخالفة انه يمتلئ ان يراد بالرفيق الاعلى الله عز وجل
لانه من اسمائه كما اخرج ابو داود وسلم من حديث عبد الله بن مغفل دفعه ان الله
رفيق يحب الرفق والرفيق يمتلئ ان يكون حفرة ذات كالحكيم احفنة فعل **مسالك** **هـ**
هـ قوله ما من نبي فالرسول بالاولى يموت حتى يخبر بغيره اول جبار لمفعول اي
يخبر بين الدنيا والآخرة وقيل بين منازل الآخرة والادوية الاول كما سياتي قالت عائشة

وفيه يركب **مسألة ٦٢** عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك الأنصاري أنه أخبره أن أباه كعب بن مالك كان يحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إنما نسمة المؤمن طيرة يعلق في شجرة الجنة حتى يرجعه الله إلى جسده يوم يبعثه **مسألة ٦٣** عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قال الله تبارك وتعالى إذا أحب عبدى لقائي أحببت لقائه وإذا كرهت لقائي كرهت لقائه **مسألة ٦٤** عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قال رجل لم يعمل حسنة قط لاهله إذا مات فاحرقوه ثم اذروا نصفه في البر ونصفه في البحر فوالله لئن قد رأيته عليه ليعذبته عذاباً لا يعذب به أحد من العالمين فلما مات الرجل فطوا ما أمرهم به فأمر الله البر فجمع ما فيه وأمر البحر فجمع ما فيه ثم قال لم فعلت هذا فقال من خشيتك يا رب وانت أعلم قال فغفرله **مسألة ٦٥** عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كل مولود

خلقه ولا يعارضه مدبّر سلمان ان اول ما خلق من آدم ناسلانه بجمع بينهما بان هذا في حق آدم
وذاك في حق نبيه او المراد بقول سلمان نفخ الروح في آدم لا خلق جسده كذا في النسخ وفيه
مركب وفي المصريح منه مركب اي خلقه عنه قيام الساعة واخرج ابن ماجه بسنده عن ابي
هريرة مرفوعا ليس ثنى من الانسان لا يبل الا اعظم واحد وهو عجب الذنب ومنه مركب
الخلق يوم القيامة قال الباجي عجب الذنب لانما كله الارض من احدى الناس وان اكلت
سائر جسده لانه اول ما خلق من الانسان وهذا الذي يبعث منه ليعاد تركيب الخلق عليه المزمع
متعلقه صفه هذا

متعلقہ صفحہ ہذا

له قول قال انما نسمة المؤمن يفتح النون والسين الهللة اى روحه وفى الجمع
بفتحين الروح والنفس وكل دابة فيها روح وفى كتاب ابى القاسم الجوهري النسمة
الروح والنفس والبدن وانما يعنى فى هذا الحديث الروح وفى المرقاة عن النووى هى
تطلق على ذات الانسان جسما وروحاً وعلى الروح مفردة وهو الماد بها لقوله حتى يرجع
الله فى جسده طير وفى بعض الروايات طائر وفى اخرى كطير صغير وفى اخرى فى صورة طير
بيض قاله القادى يعلى بالتمية صفة طير ورواية الاكثر بفتح اللام كما قال ابن عبد البر وروى
بعضها قال والمعنى واحد وهو الاكل والرعى وقال السيوطى بفتح اللام اى تأكل العلفه بفتح
الهمزة هى ما يتبلغ من العيش وقال البونى معنى رواية الفتح تأدى والعظم ترعى وقال
السيوطى بفتح اللام يتشبث بها ويرى مقعده منها ومن رواه بفتح اللام فمناه يعيب
منها العلفه من الطعام وقال الباجى انه يتعلق بها ويقع عليها كمرته للمؤمن وثوباله فى
شجرة الجنة تأكل من ثمارها حتى يرجعه الله تعالى الى جسده اى يردده اليه يوم يبعثه
اى يوم القيامة فاذا فسخ فى الصور نغمة البعث يرجع كل روح الى جسده كما ذكر السيوطى
عدة روايات فى ذلك فى تفسير قوله تعالى ثم نفخ فيه اخرى فاذا هم قيام ينظرون ١٢
قوله قال قال الله تبارك وتعالى وهذا من الاحاديث القدسية ويحتمل ان ابنى صل الله
عليه وسلم تلقاه عن الله تعالى بلا واسطة او بواسطة اذا احب عبدي لقائى اى عنه حضور
اجله كما ساقى اى اجبت لقائه وانت خبير بان المودة اذا تكون من المانين تتأكد المحبة
وتصفوا الخلقة وتذهب مذلة الاجنبية وتزدول الغيبة اصلا وبسط شراح البنى اى
الكلام على ان الشرط ليس سببا للجزاء بل الامر بالعكس واولوه بالاخبار اى اخبره بانى
اجبت لقائه واذا كره لقائى كرهت لقائه زادنى حديث عبادة فى الصحيحين فقلت
عاشتة انا لنكره الموت قال صل الله عليه وسلم ليس ذاك ولكن المؤمن اذا حضره الموت
بشر برضوان الله وكرامته فليس شئ احب اليه مما امره فاحب لقائه الله وحب الله
لقائه وان الكافر اذا حضر بشر بعباد الله وعقوبته فليس شئ كره اليه مما امره فكره
لقائه الله وكره الله لقائه فقلت ومن ذلك قوله صل الله عليه وسلم اللهم الرفيق الاعلى
كما تقدم قريبا فعلم ان لا محذور فى الكراهة الطبيعية ١٢
حديث ابى سعيد الخدرى عند البخارى ان رجلا كان قبلكم بغده الله مالا كثير الحديث
وفى اخرى لذكر رجلا فىمن سلف او من كان قبلكم اتاه الله مالا ودله الحديث ويقال
انه هو آخر رجل خرجوا من النار كما ذكره الحافظ فى الفتح لم يعمل حسنة قط وفى رواية البخارى
كان رجل يسرف على نفسه وفى اخرى له من كان قبلكم يسئ الظن بعله وفى اخرى له
قال فانه لم يبره عند الله خيرا فخره قتادة لم يدخر قال البخارى ان ليس فيه ما ينفع التوجيه
عنه والعرب تقول مثل هذا فى الاكثر من فعله كحديث لا يقع معناه عن عائشة وفى رواية
لم يعمل خيرا قط الا التوحيد قاله ابو عمر الحارثى وفى رواية ابى سعيد عند البخارى فلما حضر
قال لبيد اى اب كنت لعمركم قالوا خيرا ب قال الحديث اذا مات فاحرقوه بالا من
الاحراق فى النسخ الهندية وفى المصرية فحرقوه با من التحريق وفيه التفات ومقتضى
لكلام اذا مت فحرقوني ثم اذروا قال الحافظ يمزق قطع وسكون العجمه من اذنت
العين ومعا واذا بدت الرجل عن الفرس وبالوصل من ذرورت الشئ ومن تذرره
الرياح وفى رواية حذيفة عند البخارى فذرونى قال الحافظ بالتحفيف بمعنى الترك
والتشديد بمعنى التعزيب نصفه فى البر ونصفه فى البحر وفى رواية حذيفة عند البخارى
اذ انامت فاجمعوا الى حطب كثير او قدوا فيه ناراً حتى اذا اكلت لحمي وخلصت الى عظمي
فامسحت فذروها فاطمئنها ثم انظروا ليوم اراحنا فاذروه فى ايام الحديث قال

الباجي وذلك على وجهين احدهما على وجه الفطام مع اعتقاده انه غير فاضل كما يظهر الرجل
 امام الاسد مع اعتقاده انه لا يفوته سبقا ولكنه يفعل نهاية ما يمكنه فعله والوجه الثاني
 ان يفعل هذا خوفا من الباري تعالى وتلا لاداءه ان يكون نهاسها الى رحمة ولعله كان
 مشروما في ملته الخ فوالله لئن قدر الله عليه تحفة دال وشدها من القدر وهو القضاء
 لامن القدرة والاستطاعة ليعذبه بهن التاكيد عذابا لا يعذبه احد من العالمين قال
 الخطابي قد يستشكل هذا فيقال كيف ينفرد به وهو منك لمبعث والقدرة على ايجاد الموت
 والجواب انه لم ينكر المبعث وانما جمل فظن انه اذا فعل به ذلك لا يعاد فلا يعذب وقد
 ظن انما به باعترافة بانما فعل ذلك من خشية الله تعالى ١٢ **هـ** قوله فلما مات
 الرجل الموصى فخلوا اى بنوه واهله ما ابرهم بين التحريق وعزة فامر الله عز وجل البر فجمع ما
 فيه وامر الله بالبر فجمع ما فيه ولفظ البخاري فامر الله تعالى الارض فقال اجعي ما فيك منه
 ففعلت فاذا هو قائم وفي اخرى لفظ الله كن فاذا رجل قائم ثم قال الله عز وجل لم
 فعلت هذا فقال من خشيتك يارب وفي رواية البخاري عن ابي هريرة يارب
 خشيتك حملتني وانت اعلم ان ذلك لم يكن الا من خشيتك قال ابن عبد البر وذلك
 دليل على ايمانه اذا خشية لا تكون الا المؤمن بل لعالم قال تعالى انما يخشى الله من عباده
 العلماء ويستحيل ان يخاف من لا يؤمن به قال فظفر وفي حديث ابي سعيده عن البخاري
 فانما فاه ان رحمة وفي اخرى لفظ الله رحمة ١٣ **هـ** قوله قال كل مولود اى من
 بنى آدم لما روى عن ابي هريرة بلفظ كل بنى آدم وقال القادي اى من الشككين يولد
 الفطرة يشتمل جميع المولودين وحتى ابن عبد البر عن قوم انه لا يقتضى العموم وان المراد
 كل من يولد على الفطرة وله الابوان غير مسلمين نقلاه الى دينها فالتقدير كل مولود يولد
 على الفطرة والابواه يهوديان مثلا فانما يهودانه ويرد هذا القول الروايات
 الصحيحة الواردة بلفظ امرح في المقصود فلفظ البخاري ما من مولود الا يولد
 على الفطرة وسلم ما من مولود الا هو على الفطرة وله بطريق آخر ليس من مولود الا على
 هذه الفطرة حتى يعرب عنه لسانه واختلف الشايع في المراد من الفطرة قال الراغب
 اصل الفطر الشئ طوليا يقال فطر فلان كذا فطرا وفطره وفطر الله المخلوق بواجبا
 الشئ وابداه على بيته مشروته لفعل من الافعال فقوله فطرة الله التى فطر الناس
 عليها اشارة منه تعالى الى ما فطر اى ابدع وركز في الناس من معرفة تعالى وفطرة الله
 هى ما ركز فيه من قوته على معرفة الايمان وهو المشار اليه بقوله ولئن سألتهم من خلقهم يقولون
 الله الخ قلت وهذا المرجح الاقوال عنى في ذلك وجمله الاقوال في بيان الفطرة التى
 فطرت عليها في كلام مزارح الحديث سيما العلامة العيني ترجع الى القولين احدهما ما
 تقدم من حكاية ابن عبد البر عن قوم انه ليس على العموم وحكاية العيني عن طائفة قال
 واحتجوا بحديث ابي بن كعب مرفوعا الغلام الذى قتله المنصور عليه السلام طبعه الله
 تعالى يوم طبعه كراويا رواه سعيد بن منصور بسنده عن ابي سعيد مرفوعا الا ان بنى آدم
 خلقوا لمقات فسم من يولد مؤمنا ويحيى مؤمنا ويموت مؤمنا والحديث وفيه ومنهم من
 يولد كافر ويحيى كافرا ويموت مؤمنا قالوا ففى هذا فى غلام المنصور ما يدل على ان قوله كل مولود
 ليس على العموم وادرد عليهم قوله صلى الله عليه وسلم كل بنى آدم يولد على الفطرة واجابوا
 بان غير صحيح ولومح لما فيه جهة ايضا لجواز التخصيص وثانيهما قول المنصور انه على العموم و
 احتجوا بما تقدم من روايات العموم الصحيحة كما تقدم واجابوا عن حديث سعيد ابن
 منصور بوجهين الاول في سنده ابن جعدان والثاني انه لا يلائم على العموم لان الاقسام
 الاربعة راجعة الى علم الله تعالى فانه قد يولد لولد بين مؤمنين والحياد بالله يكون قد
 سبق في ملته تعالى غير ذلك وكذلك من ولد بين كافرين والى هذا يرجع غلام خضر
 عليه السلام فابواه اى المولود والغناء اما للتعقيب او للسببية اى ما يكون من تغير
 فبسبب البوابة او اجزا شرط مقدراى اذا تقرر ذلك فمن تغير كان البوابة يغيره انما
 بتعليمها اياه او بتغيرها قال الباجي يمكن ذلك وجهين احدهما انها برغبته في اليهودية
 وبجبان ذلك الى حى يدغلها فيه والثاني ان كونه تبعا لها في الدين يوجب الحكم له
 بمكها فيستن بسنتها ويعقد له عقد الزمة والخ وخص الابوان بالذكور للناس فلا حاجة فيه
 لمن حكمه بالسلام الطفل الذى يموت البوابة كافرين كما هو قول احمد فقه استمر على الصواب

يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه كما تنبأ تاجر الأبل من بهيمة جمعاء هل تحس من جدعاء قالوا يا رسول الله أريت الذي يموت وهو صغير قال الله أعلم بما كانوا عاملين **مسألة** عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تقوم الساعة حتى يمد الرجل بقدر الرجل فيقول يليتني مكانه **مسألة** عن محمد بن عمرو بن حلحلة الديلمي عن معبد بن كعب بن مالك عن أبي قتادة بن ربعي أنه كان يحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمد يده بيمينه بجنائز فقَالَ مستريح ومستراح منه قالوا يا رسول الله ما المستريح وما المستراح منه قال العبد المؤمن يستريح من نصب الدنيا وأزاهها إلى رحمة الله والعبد الفاجر يستريح منه العباد والبلاد والشجر والدواب **مسألة** عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لما مات عثمان بن مظعون ومعه جنازته ذهب ولهر تبس منها بشيء **مسألة** عن

ومن بعد ثم على عدم التعرض للأطفال أهل الذمة كذا في الفسخ يهودانه بنسبه بد الوادى يعلم أنه يهودية ويجعلونه يهوديا أو نصرانيا زادا في الصحيحين وغيرهما أو مجسما كمن تاج بفوقية فنون فألف ففوقية فقيم أي يولد صفة المصدر ممدود وما مصدرية أي يولد على الفطرة ولادة مثل نتائج البهيمية أو يغيره تغييرا كغيره من البهيمية وقيل حال أي مشبها شبه ولادته على الفطرة ولادته البهيمية السليمة غير أن السلامة حسية ومعنوية وعلى التقديرين أي المفعولية والى لاية الأفعال الثلاثة أي يهودانه وما عطفت عليه تنازعت في كمالها تنجح المفيدة لتشبيه ذلك المعقول بهذا المحسوس المعاني ليتضح به أن ظهوره بلغ في الكشف والبيان مبلغ هذا المحسوس المشابه قاله القاري قال الحمد نجت الناقة كسنى نتاجا وانجنت وقد نتجها إلهها وفي الجمع نجت الناقة ولدت ففى منتوجة وانجنت حملت ففى نتوج والنتج لايل كالقابل للفساد الأبل بالرفع من بهيمة لفظ من زائدة جمعا قال الزرقاني نعم الجيم وسكون الهم والدنت لبهيمية أي سليمة الأعضاء كطهها لم يذهب من بدننا شئ سميت بذلك لاجتماع سلامة أعضائها من نحو جرد وكى قاله القاري بل تحس بضم أوله وكسر ثانيه أي تبصروني رواية بل ترى فيها من جدعاء يفتح الجيم واسكان الملهة والمدى مقطوعة الألف أو الأذن أو الأطراف والجملة صفة أفعال أي بهيمية سليمة مقولا في حقها هذا القول وفيه نوع عن التاكيد يعني كل من نظر إليها قال هذا القول ممدودا سلمنا قال الباجي يمد لاجتماعها من أصل الخلقة وإنما تجتمع بعد ذلك ويغير خلقها كالمولود يولد على الفطرة ثم يغير بعد ذلك البواه فيهودانه أو ينصرانه الخ **مسألة** قوله قالوا يا رسول الله أريت أي أخبرنا من الإطلاق السبب على المسبب لأن مشاهدة الأشياء طريق إلى الأخبار عنها الذي يموت وهو صغير لم يبلغ الحلم أي دخل الجنّة وقال الباجي ما سألوه عن حال الصغير الذي لا يعقل صرف البو به له عن الفطرة الـ ومنها ما يكون حاله في الآخرة وقد قال الله تعالى ولا تجدوا ذرية زناذري فكيف يمد بهم بد نوب أبائهم قال صلى الله عليه وسلم الله أعلم بما كانوا عاملين اختلفوا في معناه قال ابن قتيبة أي لو أبواهم فلا تحكموا عليهم بشئ قال الباجي يريد أن الله عالم بما كانوا يفعلونه لو أبواهم حتى يعطوا ويحكم العمل وفي هذا الخبر من أنه لا طريق لنا إلى معرفة مصيرهم في الآخرة إلا من جهة أخبار الله له وأنه لا يحيا قيم بد نوب أبائهم وإنما يفعل بهم ما يريد بهم من التفضل عليهم والتكليف لهم في الآخرة ثم يجزيهم بذلك أو يكون جزاء لهم ما سبى في ملكه تعالى أنه كان يوفهم لمن الضلال أو الذي إلا أن قوله صلى الله عليه وسلم الله أعلم بما كانوا عاملين الخ أن جزاءهم يكون على ما علم الله تعالى منهم أنهم كانوا يفعلونه لو بلغهم حد التكليف الخ وقال غيره أي علم أنهم لا يعملون شيئا ولا يرجعون فيعملون أو أخبرهم الله لئلا يظنوا كيف يكون ولم يرد أنهم يجهلون بذلك في الآخرة لأن العبد لا يجازى بما لم يعمل أو معناه أنه علم أنهم لم يعملوا ما يقتضى تعذيبهم ضرورة أنهم غير مكلفين قاله الزرقاني قوله الله أعلم بما كانوا عاملين حاصله والله أعلم أن دخول الجنّة قد يكون لأجل الأعمال وقد يكون بغير ذلك من العوارض فالسؤال لم يكن إلا من الدخول المرتب على الأعمال فأجاب أنهم ليس منهم عمل حتى يدخلوا الجنّة ودخول كذا أو ما مطلق الدخول المتحقق في النوع الثاني فلم يتعرض له ولم يذكره عنهم بل أتبعه بقوله كل مولود يولد على الفطرة فأنتم قبل ولادهم على الفطرة ولا معتبر بها صمد عنهم حاله الصخر كانوا مشكوك قبل الولاد ومن البين أنهم قبل ولادهم لم يكونوا في النار فلا يكونون فيها بعد الولاد أيضا إذا ما توامصا وذاك لما قلنا أن ما كن من الكفر غير مجزى عليه وما ظنهم إغفالهم لا يبعد فلم يبق الحكم بينهم إلا ما كان قبل الولاد فترك بيان أنكالا على ما هو الظاهر وعليه يحمل قوله من أبائهم فأنتم ليس لهم من الحكم إلا ما كان لأبائهم وهو الدخول المرتب على الأعمال وكذلك في المؤمنين وأولادهم ولما لم يكن للذرية أعمال لم يكن لهم الدخول المرتب عليها والى صل أنهم شادوا الأبناء في الدخول المرتب على الأعمال فالؤمنون وأولادهم وكذا المشركون وأولادهم حكم شركاء فيما بينهم في أن الدخول مرتب على الأعمال فالعامل المؤمنين الجنّة وأهلها أعمال المشركين السينة وأهلهم النار والذرية من المؤمنين لم تكن لهم أعمال حتى يرتب الدخول في إحدى الدارين المرتب عليها وأما الدخول بغير ذلك فغير متضمن به فينظر فيه إلى نصوص أخر فرأينا قوله صلى

الله عليه وسلم كل مولود يولد على الفطرة وقوله تعالى وما كان معذبين حتى يبعث رسولا بنفيان الذناب عنها جميعا فانتفى بذلك دخول ذراري المشركين النار رأسا كما كان انتفى الدخول المرتب على الأعمال وليس مجرد الفطرة كافيًا في دخول الجنّة فلم يثبت بذلك الدخول في شئ فينظر إلى نصوص أخر تثبت دخول الجنّة ولا ينافيه ما ورد في رواية فريجة حين سألت عن ولدها الذي مات في الجاهلية فقال هو في النار لأن كل مرتبة صهي بالنسبة إلى ما فوقها نار والحرب تسمى كل شدة نار ولا شك أن أصحاب الاعراف في شدة إذا قاسوا أحوالهم بأحوال أهل الجنّة وإن ثبت دخول ذراري المشركين الجنّة كان غير مخالف لقوله أيضا فإن دخولهم هناك لما كان غير منصف إلى استحقاق وكانوا كالعبيد والخدمان ولم يكن لهم ما يكون للمؤمنين وأطفالهم من الأكرام والتعظيم كان ذلك شدة لهم وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم خلقناهم وهم في أصلا أبائهم ليس فيه تفرغ بأنهم في النار أو في الجنّة فنقول إنما كتب قبل خلقهم أنهم في الجنّة من غير عمل عملهم وإنما مد على ما شئت لأننا تكلمت باليس لما به علم وأن كانت مصيبة فيها فالتة انتهى **مسألة** قوله لا تقوم الساعة بهذا الخبر من صلى الله عليه وسلم بكثرة الفتن وشدة ما بين يدي الساعة حتى يمد الرجل ذكر الرجل للغالب والأخلاق لا يمكن أن تتقوى الموت لذلك أيضا فمن لما كان الغالب أن الرجال هم البطلون بالشهادة والنساء محبات لا يصلين نارا الفتنة خصم بقهر الرجل قال الحافظ يوفى من أن التقي المذكور إنما يحصل عند رؤية القهر وليس ذلك مراد بل فيه إشارة إلى قوة هذا التقي لأن الذي يتقوى الموت بسبب الشدة التي تحصل عنده قد يذهب ذلك التقي أو يخف عنه مشادة القبر والمقبور فيذكر بول المقام فيضعف تنبيهه فإذا تبادى على ذلك دل على تأكدهم تلك الشدة عنده حيث لم يعرفه ما شاهده من وحشة القبر وتذكر ما فيه من الأهوال من استمراره على تقبى الموت فيقول المادى يتقوى كنت ميتا فكانه أي مكان صاحب القبر وهذا يحتمل وجبين الأول أن يكون ذلك عند ظهور الفتن و خوف ذهاب الدين فلهذا الباطل وأهل وتغير الناس وظهور المعاصي فيمتنى الرجل الموت للنجاة منها وإن كان يقع البلاد والشدة حتى يكون الموت الذي هو أعظم المصائب أهون على المرء فيمتنى أهون المصعبتين في اعتقاده **مسألة** قوله من بضم الميم وشدة الراء على بناء الجول من المرد عليه بجنائز تقدم في عمله أن الكسر ارفع قال الحافظ في الفسخ لم أقف على اسم المارولا المرد بجنائز فقال صلى الله عليه وسلم مستريح بمذمت المبتدأ أي هو مستريح ومستراح منه الوادى يعني أو للتبويب قال ابن الأثير يقال أراح الرجل وأسترع إذا رجعت إليه نفسه بعد الأعياد قالوا أي الصحابة قال الحافظ لم أقف على اسم السائل منهم بعينه يا رسول الله ما المستريح وما المستراح منه أي ما معناهما قال العبد المؤمن كامل الإيمان أو كل مؤمن يستريح أي يجد الراحة بالموت من تعب بفتح عين الدنيا أي من تعبها ومشقتها وإذا ما أي كالمرد والبروفو من عطف العام على الخاص إلى رحمة الله تعالى أي ذاهبا وواصلها إليها والعبد الفاجر أي الكافر والعاصي يستريح منه أي من شره العباد من جهة علمه عليهم أو من جهة أنه حين فعل منكرا أن مغوه إذا هم وعاداهم وان سكتوا عنه أضر به منهم ودنياهم قال الداودي أنهم يستريحون ما يأتى به من النكران أنكروا عليه نالهم إذاه وان تركوا أثموا وبلاد لغصبا ونسبا أو بما يحصل من الجهد والفساد لمعاصيه والشجر يلقوا إياها غضبا أو غضب شرها أو بما يحصل من الجهد فيملك الحرث والنسل والدواب لاستعمالها في فائقها وتفصيله في علفها وسقيها أو للجهد بها أيها **مسألة** قوله ومربىء الجول بجنائز تدعى على النبي صلى الله عليه وسلم ذهب بتارة الخطاب ولم تبس بمذمت إحدى التين ولا بن ومناح تنكس بتاين قاله الزرقاني وفي الجمع ما يتلبس به طعام أي لا يلزق به نظافة الأكل ومنه حديث ذهب ولم يتلبس من الدنيا بشئ منها أي من الدنيا بشئ قال الباجي يريد والله أعلم الدنيا فانه لم يزل منها شيئا لموت في أول الإسلام قبل أن يفتح على المسلمين الدنيا فيتلبسون بها مع زهده فيها كان يناله منها **مسألة**

علقمة بن ابى علقمة عن امه انها قالت سمعت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تقول قام رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فلبس ثيابه ثم خرج قالت فامرت جاريتي بوبرة تتبعه فتبعته حتى البقيع فوقف في ادنايه ما شاء الله ان يقف ثم انصرف فسبقته بوبرة فاخبرته فلما ذكر له شيئا حتى اصبح ثم ذكرت ذلك له فقال اني بعثت الى اهل البقيع لاصلي عليهم هناك عن نافع ان ابا هريرة قال اسرعوا بجنازكم فانما هو خير لقد موههم اليه او شر تصنعونه عن رقابكم ثم كتاب الجنازة والحمد لله

كِتَابُ الصِّيَامِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ما جاء في رؤية الهلال للصيام والفطر في رمضان **هـ** كذا عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر رمضان فقال لا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فان غم عليكم فاقدروا له **هـ** كذا عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشهر تسع وعشرون يوما فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فان غم عليكم فاقدروا له **هـ** كذا عن ثور بن زيد الدبلي عن عبد الله بن عباس

له قوله قام رسول الله صلى الله عليه وسلم من فراشه ذات ليلة فلبس ثيابه ثم خرج قالت اي عائشة ومن فامرت ببناء الحكم جارية بوبرة بوجدة مفتوحة ورايين مملتين اولاهما مسودة والثانية مفتوحة بينهما تحية ساكنة وفي آخرها صاها صاها مشورة تجب على الله عليه وسلم قال اباجي امرها جاريتهما بانما على الله عليه وسلم يحتمل ان تكون علمت بايامه ذلك لما دأته خرج الى موضع لا يمكن السرف فيه من الناس ليجوز تعمرهم في الطرقات والصنادي فاستجابت الاطلاع على اثره والشبه ال معرفة ما خرج له لذلك ولودخل موضعاً يفرض فيه لما دخلت ولا تبعته فيه ويحتمل ان تكون ادسلنا الاتهام لتستفيد مما ينفذ فيه من ذلك الوقت من صلوة او غير هاد يحتمل ان يكون غير منها ومخوفان يأتي بعض من نساء وقد روى في ذلك الخ فبقيت اي تبعت ببريرة النبي صلى الله عليه وسلم متى جاء البقيع بالباد الموعدة فوقف في ادناه اي في اقرب ما شاء الله ان يقف ثم انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم من البقيع فسبقته ببريرة فاخبرته بما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم اذكر له صلى الله عليه وسلم شيئا حتى اصبح ثم ذكرت ذلك له فقال اني بعثت الى اهل البقيع لاصلي عليهم قال ابن عبد البر يحتمل ان الصلوة نهينا الدعاء والاستغفار وان تكون كالصلوة على الموتى خصوصية له صلى الله عليه وسلم لان صلوة على من صلى عليه دعة فكان امره يستغفر لهم ولا يجازع على ان لا يصل على قبرين ولا يصل على قبر من صلى الا بعد ثمان ذلك واكثر ما قيل فيه سنة اشهر قال واما بعثه ومعه اليهم فلا يدري مثل هذا علمه ويحتمل ان يكون ليصوم بالصلوة منه عليهم لانه ربما دفن منهم من لم يصل عليه كالمسيكين ومثلما من دفن ليلا ولم يشعرب يكون مساويا بينهم في الصلوة وجاد في حديث حسن يدل على ان ذلك كان من حين خبر فخرج اليه كالمودع لاجلاد والاموات ثم اخرج عن ابى موسى مرفوعا اني فامرت ان استغفر لاهل البقيع فاستغفر لهم ثم انصرف فاقبل على فقال يا ابا موسى ان الله قد خبرني في نتائج خزان الدنيا والند فيها ثم الجنة ولقائه في فاخترت لقائه في فاصبح من تلك الليلة بد اوجه الذي مات منه صلى الله عليه وسلم الخ وفي الى شيعة من العمل كانت القصة قبل موته بخمسة ايام قلت ويحتمل ان يكون غير ذلك لان الظاهر ان مثل هذه القصة وقعت مرارا **هـ** قوله اسرعوا بجنازكم قطع بجنازكم نقل ابن قدامة ان الامر فيه لاستجاب بالاعلاف بين العلماء وشذابن حزم فقال بوجوبه والمراد بالاسراع شدة المشي و على ذلك حمل بعض السلف وهو قول الحنفية قال صاحب البداية ويشون بها مسرعين دون الخسب وفي المبسوط ليس فيه شيء موقت غير ان العجلة احب الى الله حيفة رضى الله تعالى عنه وعن الشافعي والجمهور المراد بالاسراع ما فوق سجيعة للشئ المعتاد ويكره الاسراع الشديد وما لم يباح الى نهي الخلاف فقال من استحب اداء الزيادة على المشي المعتاد ومن كرهه الاداء الا فرط فيه كالمثل **هـ** قوله فانما هو خير لقد موههم اليه او شر تصنعونه عن رقابكم ثم كتاب الجنازة والحمد لله الى النيسر وهو الثواب والاكرام الى اصل له في قبره فيسرع به ليلقاه قريبها قال ابن مالك روى اليها بناتيسث الغنير على تأويل النيسر بالرحمة او الحسن قال السدي على البنادي الظاهر ان التقدير في غير اى الجنازة بمعنى الميت لقابلته يقول فشر وحينئذ لابد من اعتبار الاستدزام في ضمير اليه الراجع الى النيسر ويمكن ان يقدر فلما خيرا وفتناك غير كنه لا تساعده المقابلة الخ او شر تصنعونه عن رقابكم فلا مصلية لكم في مصابرة لانها بعيدة من الرحمة وليؤخذ منه ترك صفة اهل البطالة وغير الصالحين وفيه نذب البادرة

به فن الميت لكن بعد تحقق انما مات اما مثل المطعون او المسبوت والمطلوع فينبغي ان لا يسرع بدفنهم حتى يمضي يوم وليلة ليحقق موتهم كذا في الفتح ١٣ تم كتاب الجنائز وشهد الحمد ولا و آخر اوعليه الشكان **هـ** قوله ما جاء من الروايات والآثار في رؤية الهلال اختلف في معنى الهلال كما سيأتي للصيام كذا في النسخ السنية وفي النسخ المعربة كلها للصوم والفطر في رمضان قال اباجي الفطر لا يكون في رمضان وانما يكون رؤية الهلال في زمان رمضان للفطر والصوم في رمضان ورؤية الهلال في الاغلب في غيره الخ وظهر ان العلامة اباجي قصر النظر على الجزاء في فقط والا وجه عندي انه يتعلق بكلا الجزئين اي ما جاء في رؤية الهلال في حق رمضان باعتبار الصيام له وباعتبار الفطر عنه وذلك لان المصنف ذكر فيه ما يتعلق بالمالين معا ولم يذكر فيه ما يتعلق بالمالين الاخر سواهما **هـ** قوله ذكر رمضان فقال لا تصوموا اي في يوم الاثنين من شعبان من رمضان كما يدل عليه السياق حتى تروا الهلال اي هلال رمضان وهذا المثل يكمل شعبان ثلثين وان كل شعبان ثلثين يوم فيجب الصوم بدون الرؤية ايضا وليس المراد رؤية جميع الناس بل بعضهم وظاهره ايجاب الصوم حين الرؤية متى وجدت ليلا ادناه لكنه محمول على يوم المستقل وبعض العلماء فرق بين ما قبل الزوال وبعده قلت وسيأتي بيان من فرق قبل الزوال وبعده وان عدم الصوم مطلقا يتحقق الرؤية ولو ثبتت الليلة ما ضيق به الصوم متى ثبت **هـ** قوله فان غم عليكم بغم المعجزة وتشديد الهم اي حال يتك ومنه غم يقال غممت الشئ اذا غلبته ودفع في حديث ابى هريرة من طريق فان غم ومن آخره غم ومن آخره غم الغين المعجزة وتخفيف الموعدة واعني غم وعني يشديد الهم وتخفيفها فهو غموم اكل بمعنى واما غني فاقبض من الخبادة وهي عدم الفطنة وهي استعادة لبقاء الهلال ونقل ابن العربي انه روى بالعين المملة من الغنى قال وهو بخانه لانه ذهاب البصر عن المشاهدات او ذهاب البصيرة عن المعقولات الخ قال العين ومنه الغم لانه يستعقب والرجل الاغم المستورد الجبهة بالشرع وسمى السحاب فيها لانه ليس السماء الخ وفي العارضة بناء غم للسر والقطيعة ومنه الغم فانه يغشى القلب عن استرساله في المالد ومنه الغم وهي السجدة فاقدروا له بهمة الوصل ومنه الدال المملة وكسرها وفي المغرب الغم خطأ كما قاله القاري وفي النيل قال اهل اللغة يقال قدرت الشئ اقدره بكسر الدال ومنها وقدرته واقدرة كلما يعني واحدا وهي من التقدير الخ وسيأتي في الحديث الا ان الرواة انفقوا على هذا اللفظ وهو تأكيد لقوله لا تصوموا حتى تروا الهلال عند الجمهور ولعلهم في معنى هذا اللفظ ثلثة اقوال الاول قول الاثمة الشافعية والجمهور قال العين وهو من ذهب جمهور فقهاء الامصار بالجاز والعراق والشام والمغرب منهم مالك والشافعي والاوزاعي والثوري والبرميفي واصحابه وامة اهل الحديث الا احمد ومن قال بقوله ان معناه قدره والتمام العدد ثلثين يوما يقال قدرت الشئ واقدرة وقدرته بمعنى التقدير اي النظر في اول الشهر اصبوا الثلثين يوما كما جاء مفسرا في الاحاديث الاخر والقول الثاني ما ذهب اليه اكثر المناابلة اذا قالوا من التفرق بين الصحو والغيم فقالوا الخليلي على الرؤية متعلق بالصحو واما الغيم فلا علم آخر وهو اقدروا له ومعناه صيقوا له وقدره تحت السحاب والثالث معناه فاقدروا له بحسب المنازل قاله ابو العباس ابن سريج من الشافعية ومطرف بن عبد الله من التابعين وابن قتيبة من الحديث **هـ** قوله قال الشهر تسع وعشرون في النسخ المعربة تسعة وعشرون زادا في بعض النسخ السنية جده يوما فظاهر الحديث الحصر وليس بمغص فيه فقد يكون ثلثين واجيب بما قاله الخطابي في العالم يري ان الشهر

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر رمضان فقال لا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فان غم عليكم فاكموا العبد
ثلثين **مسألة** انه بلغه ان الهلال رُؤي في زمان عثمان بن عفان بعشي فلم يفطر عثمان حتى امسى وغابت الشمس قال
يحيى سمعت ما لكا يقول في الذي يرى هلال رمضان وحده فانه يصوم لانه لا ينبغي له ان يفطر وهو يعلم ان ذلك اليوم من
رمضان ومن رأى هلال شوال وحده فانه لا يفطر لان الناس يتهمون على ان يفطر منهم من ليس مأمون ويقول اولئك اذا ظهر

حقيقة والشاخي وعن احمد رواية اخرى ان لما مضى فيلزم قضاء ذلك اليوم وامساك
بقية احتياطاً للعبادة والا لاول اصح لان ما كان ليلة القبلية في آخره فهو لما في اوله كما لو روي
بعد العصر الخ في البرهان بجعل اليوم بسف الهلال المرى قبل الزوال للمامية في الصوم
والفطر لان الظاهر انه لا يرى قبل الزوال الا وهو لليلتين وهو قول علي وعائشة ورواية
عن عمرو وهاراد ابو حنيفة ومحمد جلاه للمستقبل وهو قول ابن مسعود ورواية
اخرى عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم صوموا الرؤيت فافطروا الرؤيت فواجب سبق الرؤيت
على الصوم والفطر والمفهوم المتبادر منه الرؤيت عند عيشة آخر كل شهر عند الصائبة والتابعين
ومن بعدهم والمتأخر قولهم ما قال الشاخي وعن ابي حنيفة ان كان مجزاه امام الشمس وهي
تتلوه في المامية وان كان خلفها للمستقبل الخ ١٣ **مسألة** قوله يقول في الذي
يرى هلال رمضان وحده انه يصوم وهو بالانه لا ينبغي وليس في المعربة لفظه لانه بل
فيها ولا ينبغي لا يجوز لان يفطر وهو يعلم ان ذلك اليوم من رمضان قال الزرقاني
ويقال الجمهور منهم الائمة الاربعة علماء لا حديث السابقة وقال عطارد والحسن وشريك
واسحق لا يصوم حتى يحكم الامام بانه من رمضان وقال ابن رشد العلماء اجمعوا على ان
عليه ان يصوم الا عطارد بن ابي رباح فانه قال لا يصوم الا برؤية غيره معه الخ قال المواقف
المشهور في المذهب انه متى راي الهلال وحده لزمه الصيام على ما كان او غير عدل شهد
عنه ما لم يشهد قبلت شهادته او ردت وبذا قول مالك والليث والشافعي و
اصحاب الرأي وابن المنذر وقال عطارد واسحق لا يصوم وقد روي عن ابن
يحيى عن ابي جعفر النعمان وروى نحوه عن الحسن وابن سيرين لانه يوم محكوم بين شعبان
فاشبهه ان سب والعشرين ولما انه يمتنع ان من رمضان فلا يصوم كما لو حكم به الحاكم
وكونه محكوماً به من شعبان ظاهر في حق غيره اما في الباطن فهو يعلم ان من رمضان فلا يصوم
صيامه الخ ثم ان اخطر عندنا كقولهم عند مالك وقال الاكثر الكفارة عليه التهمة قاله
الزرقاني وقال ابن رشد شذذ مالك فقال من اخطر وقد راي الهلال وحده فعليه الفقه
والكفارة قال ابو حنيفة عليه القضاء فقط الخ قلت ودان في مالكا الامام احمد فحق المخرج
ان اخطر ذلك اليوم بجماع فعليه الكفارة وقال ابو حنيفة لا تجب لانها عقوبة فلا تجب
بفعل مختلف فيه كما ان الخ قلت وتخصيصها بالجماع على من يذم به ان الكفارة لا تجب
الاية ١٣ **مسألة** قوله ومن راي هلال شوال وحده فانه لا يفطر قال الباجي بذا ما لا
يختلف فيه في المذهب وبه قال ابو حنيفة لان الناس يتهمون وقد وردوا انقوا مواضع
التم على ان يفطر منهم من ليس مأموناً من اهل الفسق والبعد وما مونا بالنصب في
جميع النسخ المعربة واكثر النسخ وفي بعضها مأمون بالرفع والوجه الاول ويقول
اولئك اهل الفسق اذا ظهر عليهم قد رأينا الهلال قال الباجي وجهاً ما احتج به مالك
من ان ذلك ذريعة لاهل الفسق والبعد الى الفطر قبل الناس يوم ويدعون رؤيت
الهلال اذا ظهر عليهم الخ قال الزرقاني وبه قال ابو حنيفة واحمد والاكثر وقال الشاخي و
ابو ثور وشيب يفتروا وان خاف التهمة لم يفطر وليتقوا الفطر قال الخ فظا اختلافوا في
الفطر فقال الشاخي يفطر ويخفيه وقال الاكثر يمتروا ما امتياها الخ قال الموفق لا يفطر
اذا رآه وحده روي هذا عن مالك والليث وقال الشاخي يحمل ان يأكل حيث لا يراه
احد لانه يتيقن من شوال فيزله الاكل كما لو قامت به بينة ولنا ما روي ابو رجاء عن
ابن قلاب ان رجلاً قدما المدة وقد رآها الهلال وقد امسح الناس صياها فأتيا عمره فذكر
ذلك له فقال لاحد صاها ما انت قال بل مفطر قال مالك على هذا قال لم اكن لاصوم
وقد رأيت الهلال وقال لاخر قال انما صاها ما قال مالك على هذا قال لم اكن لافطر و
ان صياها فقال للذي اخطر لولا مكان هذا لوجعت رأسك ثم نودي في الناس
ان اخرجوا اخرجه سعيد بن ابن علي عن ابي حنيفة عن ابي رجاء وانما ارادوا من لا فطراه برؤيته
ودفع عنه الضرب كمال الشك في وجوبه ولو جازله الفطر لما انكر عليه ولا تواعده
وقالت عائشة انما يفطر يوم الفطر الامام وجاعة المسلمين ولم يعرف لها مخالف في
عصرها فكان اجماعاً وقولهم انه يتيقن ان من شوال قلنا لا يثبت اليقين لانه يحمل ان
يكون الرأي يحمل اليه كما روي ان رجلاً في زمن عمر بن الخطاب قال لقد رأيت الهلال فقال له
اسمع بينك وبينك ثم قال له تراه قال لا قال له لعل شجرة من حاجبك تقوست على
عينك فظننتها هلالاً او ما هذا معناه الخ ١٣

قد يكون تسعاً وعشرين وليس يريد ان كل شهر تسعة وعشرون وانما احتاج الى بيان ما
كان موصوفاً ان ينبغي عليهم لان الشرف في العرف وغالب العادة ثلثون فوجب ان
يكون البيان فيه موصوفاً لانه دون المعروف منه الخ وقال عياض معناه قد يكون
تسعاً وعشرين وقال الحافظ او الامام احمد والمراد شهر بعينه او هو محمول على الاكثر لقول ابن
مسعود ومنا مع النبي صلى الله عليه وسلم تسعاً وعشرين اكثر مما مئناً ثلثين رواه ابو داود
والترمذي ومثله عن عائشة عند احمد باسناد صحيح وقال ابن العربي معناه العصر من احد
طرفيه الى يكون تسعة وعشرين وهو اقله ويكون ثلثين وهو اكثره فلا تأخذوا الفسك بصوم
الاكثر احتياطاً ولا تقصروا على الاقل تخفيفاً ولكن اجعلوا عبادتكم مرتبة ابتداء وانتهاء
باستسلام الخ وقال الباجي ويحمل ان يريد به التنبية على تراخي الهلال تسع وعشرين
ثم قال ومع ذلك فلا تصوموا التسع وعشرين حتى تحروا الهلال انتهى كلام الباجي قال ابن
العرابي اوجب على الخلق مراعاة الهلال فمن الناس من يدعي الالهة كلها في العام لشكها
ياخذ في كل شهر المطلق غيم فلا يشتري اليه منهم من قال وهو الاكثر يحصى هلال شعبان خاصة
ويدل عليه الحديث المروي رواه الترمذي بسنده عن ابي هريرة مرفوعاً احصوا هلال شعبان
لرمضان وروي عن عائشة رضي الله عنها قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحفظ من هلال
شعبان ما لا يحفظ من غيره ثم يصوم رمضان لرؤيته الحديث قال الله فظني بذا اسناد
حسن صحيح الخ ولا تفطروا حتى تروه اي الهلال فان تم عليكم فافطروا قال الحافظ اما
حديث ابن عمر فاتفق الرواة من مالك من نافع فيه على قوله فافطروا له وجاء من وجه
آخر من نافع بلفظ فافطروا ثلثين كذا اخرجه مسلم من طريق عميد الدين عن نافع وكذا
اخرجه عبد الرزاق عن ابي حنيفة عن نافع ١٣

١٤ قوله فقال لا تصوموا حتى تروا الهلال

ولا تفطروا حتى تروه فان غم عليكم فاكموا العبد وروى رواية العدة والنسخ السنية على
الاول والمعربة على الثاني والامام الشافعي عدة الشهور لم يخص صلى الله عليه وسلم شهر اودن
شهر بالاكمال اذا غم فلا فرق بين شعبان وغيره في ذلك
اذا لو كان شعبان غير ادم الاكمال لبيته وقد ورد في بعض الروايات فاكموا عدة
شعبان وما قيل الفزرة البخاري لا يصح فله متابعات بسطت في محله ولا تخالف بينها
بل هي مفسرة لاحد المحدثين ١٣ **مسألة** قوله بعشي ما بعد الزوال الى آخر التماس لم
يفطر عثمان حتى امسى قال الباجي هذا دليل على ان كان في رمضان وان الهلال الذي روي
هو هلال شوال وغابت الشمس واخرج ابن ابي شيبة عن جاتم بن اسمعيل عن عبد الرحمن
ابن حمران ان الناس راوا الهلال هلال الفطر من زافت الشمس فافطر بعضهم فذكرت
ذلك لسعيد بن المسيب فقال رآه الناس في زمن عثمان فافطر بعضهم فقال عثمان
فقال اما انتم صيامي الى الليل الحديث قال الباجي لا خلاف بين الناس انه اذا روي
بعد الزوال فانه ليلية القادمة واما اذا روي
قبل الزوال فان ما كان والشافعي وابا حنيفة وجمهور الفقهاء يقولون انه ليلية القادمة
لحديث ابي وايل انا كنا كتب عمران الالهة بعضها الكسر من بعض فاذا رأيت الهلال نلدا
فلا تفطروا حتى يشهد رجلان انها احلاه بالاسم وقال الثوري وابن وهب والجمهور
يوسف وابن جبيب للمامية لما رواه النخعي عن عمر اذ رأيت الهلال قبل الزوال فافطروا
واذا رأيتموه بعده فلا تفطروا وهذا مفعل والاول يحمل لانه قال نهاراً من قال ابن
عبد البر والاول اصح لانه متعلل والثاني منقطع فالنخعي لم يدرك عمر بن الخطاب قال الباجي قال
ابو بكر بن الجهم هذا لا يثبت عن عمر رواه شباك وهو محمول قال وهذا الخلاف انما هو اذا روي
في يوم ثلثين ولا يصح ان يكون قبل ذلك الخ وكذا ذكر ابن رشد في البداية اختلاف
الائمة في ذلك ثم قال وبسبب اختلافهم في ذلك ترك اعتبار التجربة فيما سبيل التجربة
والرجوع الى الاخبار في ذلك وليس في ذلك اثر عن النبي صلى الله عليه وسلم يرجح اليه
لكن روي عن عمر بن الخطاب انه عام والآخر مفسر ثم ذكر الاثرين المذكورين العام اثره
عنه والمفسر اثر النخعي عنه ثم ان الخبر يقتضي الصوم والفطر من الفجر بدليل ما رواه عنه
ان كانت الرؤيت في اول رمضان فالصحيح ايضا انه ليلية المقبلة وهو قول مالك وابي

عليهم قدر رأينا الهلال ومن رأى هلال شوال نهاراً فلا يفطر وليتم صيام يومه ذلك فأنما هو هلال الليلة التي تأتي قال يحيى و
سمعت ما لك يقول إذا صام الناس يوم الفطر وهم يظنون أنه من رمضان فجاءهم ثبت أن هلال رمضان روى قبل أن يصوموا
بيوم وإن يومهم ذلك أحد وثلاثون فأنهم يفطرون من ذلك اليوم آية ساعة جاءهم الخبر غير أنهم لا يصلون صلاة العيد إن كان
ذلك جاءهم بعد زوال الشمس من أجمع الصيام قبل الفجر **م** **هـ** **٤٦** **هـ** **٤٧** **هـ** **٤٨** **هـ** **٤٩** **هـ** **٥٠** **هـ** **٥١** **هـ** **٥٢** **هـ** **٥٣** **هـ** **٥٤** **هـ** **٥٥** **هـ** **٥٦** **هـ** **٥٧** **هـ** **٥٨** **هـ** **٥٩** **هـ** **٦٠** **هـ** **٦١** **هـ** **٦٢** **هـ** **٦٣** **هـ** **٦٤** **هـ** **٦٥** **هـ** **٦٦** **هـ** **٦٧** **هـ** **٦٨** **هـ** **٦٩** **هـ** **٧٠** **هـ** **٧١** **هـ** **٧٢** **هـ** **٧٣** **هـ** **٧٤** **هـ** **٧٥** **هـ** **٧٦** **هـ** **٧٧** **هـ** **٧٨** **هـ** **٧٩** **هـ** **٨٠** **هـ** **٨١** **هـ** **٨٢** **هـ** **٨٣** **هـ** **٨٤** **هـ** **٨٥** **هـ** **٨٦** **هـ** **٨٧** **هـ** **٨٨** **هـ** **٨٩** **هـ** **٩٠** **هـ** **٩١** **هـ** **٩٢** **هـ** **٩٣** **هـ** **٩٤** **هـ** **٩٥** **هـ** **٩٦** **هـ** **٩٧** **هـ** **٩٨** **هـ** **٩٩** **هـ** **١٠٠** **هـ** **١٠١** **هـ** **١٠٢** **هـ** **١٠٣** **هـ** **١٠٤** **هـ** **١٠٥** **هـ** **١٠٦** **هـ** **١٠٧** **هـ** **١٠٨** **هـ** **١٠٩** **هـ** **١١٠** **هـ** **١١١** **هـ** **١١٢** **هـ** **١١٣** **هـ** **١١٤** **هـ** **١١٥** **هـ** **١١٦** **هـ** **١١٧** **هـ** **١١٨** **هـ** **١١٩** **هـ** **١٢٠** **هـ** **١٢١** **هـ** **١٢٢** **هـ** **١٢٣** **هـ** **١٢٤** **هـ** **١٢٥** **هـ** **١٢٦** **هـ** **١٢٧** **هـ** **١٢٨** **هـ** **١٢٩** **هـ** **١٣٠** **هـ** **١٣١** **هـ** **١٣٢** **هـ** **١٣٣** **هـ** **١٣٤** **هـ** **١٣٥** **هـ** **١٣٦** **هـ** **١٣٧** **هـ** **١٣٨** **هـ** **١٣٩** **هـ** **١٤٠** **هـ** **١٤١** **هـ** **١٤٢** **هـ** **١٤٣** **هـ** **١٤٤** **هـ** **١٤٥** **هـ** **١٤٦** **هـ** **١٤٧** **هـ** **١٤٨** **هـ** **١٤٩** **هـ** **١٥٠** **هـ** **١٥١** **هـ** **١٥٢** **هـ** **١٥٣** **هـ** **١٥٤** **هـ** **١٥٥** **هـ** **١٥٦** **هـ** **١٥٧** **هـ** **١٥٨** **هـ** **١٥٩** **هـ** **١٦٠** **هـ** **١٦١** **هـ** **١٦٢** **هـ** **١٦٣** **هـ** **١٦٤** **هـ** **١٦٥** **هـ** **١٦٦** **هـ** **١٦٧** **هـ** **١٦٨** **هـ** **١٦٩** **هـ** **١٧٠** **هـ** **١٧١** **هـ** **١٧٢** **هـ** **١٧٣** **هـ** **١٧٤** **هـ** **١٧٥** **هـ** **١٧٦** **هـ** **١٧٧** **هـ** **١٧٨** **هـ** **١٧٩** **هـ** **١٨٠** **هـ** **١٨١** **هـ** **١٨٢** **هـ** **١٨٣** **هـ** **١٨٤** **هـ** **١٨٥** **هـ** **١٨٦** **هـ** **١٨٧** **هـ** **١٨٨** **هـ** **١٨٩** **هـ** **١٩٠** **هـ** **١٩١** **هـ** **١٩٢** **هـ** **١٩٣** **هـ** **١٩٤** **هـ** **١٩٥** **هـ** **١٩٦** **هـ** **١٩٧** **هـ** **١٩٨** **هـ** **١٩٩** **هـ** **٢٠٠** **هـ** **٢٠١** **هـ** **٢٠٢** **هـ** **٢٠٣** **هـ** **٢٠٤** **هـ** **٢٠٥** **هـ** **٢٠٦** **هـ** **٢٠٧** **هـ** **٢٠٨** **هـ** **٢٠٩** **هـ** **٢١٠** **هـ** **٢١١** **هـ** **٢١٢** **هـ** **٢١٣** **هـ** **٢١٤** **هـ** **٢١٥** **هـ** **٢١٦** **هـ** **٢١٧** **هـ** **٢١٨** **هـ** **٢١٩** **هـ** **٢٢٠** **هـ** **٢٢١** **هـ** **٢٢٢** **هـ** **٢٢٣** **هـ** **٢٢٤** **هـ** **٢٢٥** **هـ** **٢٢٦** **هـ** **٢٢٧** **هـ** **٢٢٨** **هـ** **٢٢٩** **هـ** **٢٣٠** **هـ** **٢٣١** **هـ** **٢٣٢** **هـ** **٢٣٣** **هـ** **٢٣٤** **هـ** **٢٣٥** **هـ** **٢٣٦** **هـ** **٢٣٧** **هـ** **٢٣٨** **هـ** **٢٣٩** **هـ** **٢٤٠** **هـ** **٢٤١** **هـ** **٢٤٢** **هـ** **٢٤٣** **هـ** **٢٤٤** **هـ** **٢٤٥** **هـ** **٢٤٦** **هـ** **٢٤٧** **هـ** **٢٤٨** **هـ**

الح قوله ومن رأى حلال شوال
نما را فلا يفتقر وليست بلام الامر في النسخ المنذية وبدونها في المصرية صيام يومه ذلك انما
هو حلال الليلة التي تأتى وتقدم قربها ان يجمع عليه اذا روى بعد الزوال واختلفوا فيما
قبله والجمهور على انه ليلة الآية مطلقا يقول اذا حاصم الناس يوم الفطر وهم يظنون انه اى
ذلك اليوم من رمضان لعدم رؤيتهم حلال شوال في ليلة فباءهم ثبت بسكون الباء
وفتحها ان حلال رمضان قد روى في الليلة التاسع والعشرين قبل ان يصوموا اى هو ليلة
الناس يومه وان ذلك اى اليوم امدوا ثلثون فأنهم يفترون من ذلك وفي النسخ
لمصرية في ذلك اليوم اية ساعة جاءهم الخبر قال الباجي وذلك يكون على وجهين امدتها
برؤية حلال رمضان في اوله وكال عدده قبل هذا اليوم والثاني برؤية حلال شوال
بالامس وعلى الوجهين يلزم الاضطرار ساعة يصح الخبر بذلك كان في اول النهار ادى آخره
الخ قلت ذكر المصنف الصورة الاولى فقط والثانية يستلزم منها لاتحاد السبب غير انهم
لا يصلون صلوة العيد ان كان ذلك جاءهم بعد زوال الشمس لخروج وقتها عند الاثني
الثلثة من حل النافذة الى الزوال واختلف فيه اقوال الشافعية قال الزركاني لا يصلون
لا في اليوم ولا من الغد لخروج وقتها فلو قضيت لاثبتت الفرانض الحوزة وقال الباجي
لا يصل في فطر ولا اعني وذكر في الدر المنثور ان العذر بهما نفى الكراهة والفطر للصوم قال
ابن عابدين ذكر في المجتبى عن الطحاوي ان ما ذكره قول ابن يوسف وان ابا حنيفة قال
ان قامت في اليوم الاول لم تقصص لكن لم يذكر في الكتب المعتبرة اختلاف في هذا كما
في البحر الخ قلت لكن ذكره الطحاوي في شرح الآثار والمديث الذي اشار اليه صاحب
الهداية هو مديث ابن عمر المذكور قبل ذلك قال الزيلعي رواه ابو داود والنسائي و
ابن ماجه ورواه الدارقطني وقال اسناده حسن وابن ابي شيبة في مصنفه واخرجه ابن
حبان في صحيحه عن سعيد بن عامر ثنا شعبة عن قتادة عن انس بن مالك ان عمومة له
شهدوا عند النبي صلى الله عليه وسلم على رؤية الهلال فامرهم النبي صلى الله عليه وسلم ان
يخرجوا العيد من الغد انتهى ١٢ قوله من اجمع الصيام قبل الفجر قال القاري الاجماع
العمم التام وحقيقته جرح رايه عليه وقال الطيبي اجمع الامر على الامر اذا صمم عزمة قال تقي
وما كنت لدرهم اذا جمعا امرهم الخ قال الباجي الاجماع للصيام هو العزم عليه والقصد له و
ذلك ان الصوم من جملة العبادات فلا يصح صوم رمضان ونحوه الا بنية هذا هو المشهور
من المذهب قال الزركاني هذا على المشهور المذهب لخبر الاما بالنيات وقياسا على
الصلوة اذ فرضنا ونفلها في النية سواء قيل يجوز في النفل قبل الزوال الخ قال القلبي
بعد مديث الباب ظاهرة انه لا يصح الصوم بلا نية قبل الفجر فرضا كان او لنفلا واليه ذهب
ابن عرو وجابر بن زيد ومالك والزي وداود وذهب الباقر الى جواز النفل بنية
من البناء الخ قال الحوفي لا يصح صوم الا بنية اجماعا فرضا كان او نفلا لانه عبادة محض
فانقض الى النية كالصلوة ثم ان كان فرضا لصيام رمضان في ادائه وقضائه والتزدد والكفاة
اشترط ان يتوهم من الليل عند امانه ومالك والشافعي وقال ابو حنيفة يجوز صيام
رمضان وكل صوم متعين بنية من البناء لمديث عائشة رواه المتفق عليه وفيه ومن لم يكن
كل فليصم وكان صوما متينا واجبا ولنا حديث الباب ثم في اى جزء من الليل لو
جزاه سواء فعل بعد النية ما بنا في الصوم من الاكل وغيره ام لا واشترط بعض اصحاب
الشافعي ان لا يأتى في بعد النية ببناء للصوم واشترط بتحتم وجود النية في النصف
لاخير من الليل كما اخص به اذان الصبح والدفع من مزدلفه ولنا عموم من لم يبيت
لصيام من الليل ولذا قلنا ان نوى من النهار صوم الغد لم تجز تلك النية الا ان
يشتهبها الى جزء من الليل وتعتبر النية لكل يوم وهذا قال ابو حنيفة والشافعي وابن
لنجدروا عن احمد انه تجزئ نية واحدة لجميع الشهر وهو مذهب مالك واسحق وصوم
لنطوع يكون بنية من النهار عند امساها حنيفة والشافعي ودوى ذلك عن ابن الدرداء
وابن طه وابن مسعود وحذيفة وسعيد بن المسيب واصحاب الراى قال ابن رشد
في البداية اما اختلف في وقت النية فان ما لا رأى انه لا يجوز الصيام الا بنية

قبل الفجر وذلك في جميع أنواع الصوم وقال الشافعي تجزئ النية بعد الفجر في النافلة ولا تجزئ في الفرض وقال أبو حنيفة تجزئ النية بعد الفجر في الصيام المعلق وجوبه بوقت معين مثل رمضان ونذر أيام ممدودة وكذلك في النافلة ولا تجزئ في الواجب في الزمة والسبب في اختلافهم تعارض الآثار في ذلك أحدها ما روي عن حفصة مرفوعاً عن أبي بصير الصيام من الليل فلا صيام له رواه مالك موقوفاً قال أبو عمر حديث حفصة في أسناده مضطرب والثاني ما رواه مسلم عن عائشة قالت يا رسول الله ما عندنا شيء قال فاني صائم فمن ذهب مذهب الترجيح أخذ حديث حفصة ومن ذهب مذهب الجمع فرق بين الفرض والنفل اعني على حديث حفصة على الفرض وحديث عائشة على النفل وانما فرق أبو حنيفة بين الواجب المعين وغيره لان الواجب المعين له وقت مخصوص يقوم مقام النية في التعيين بخلاف ما ليس له وقت مخصوص فوجب التعيين بالنية انتهى مختصراً بتغييره بقول أبي حنيفة قال النخعي والثوري والربيع وسفيان ومحمد وزكريا في المعين ومن ذهب إلى الجائز في ذلك ما في الروي المرفوع وبجوب تعيين النية من الليل لصوم كل يوم لانية الفرضية وبجوب صوم النفل بنية من النهار قبل الزوال أو بعده ١٢ ١٣ قوله لا يصوم أحد الا من أجمع الصيام أي عزم عليه وقصد له قبل الفجر أي قبل طلوع الفجر قال المحققون لفظ النساء عن حفصة مرفوعاً عن أبي بصير الصيام من الليل فلا صيام له وغير ذلك من الأحاديث ١٢ ١٣ قوله ما جاز في تعجيل الفطر واستحبابه جميع عليه وقد حكى الإجماع على ذلك غير واحد من فقهاء المذاهب وقال الموفق هو قول أكثر أهل العلم قال ابن عبد البر حديث تعجيل وتأخير الفطر صحاح متواترة ودوى عبد الرزاق وغيره باسناد صحيح عن عمرو بن سمون الأودي قال كان أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم أسرع الناس افطاراً وأبطأهم سجوراً ١٤ ١٥ قوله لا يزال الناس بخير أي موصوفين بخير كثير والمراد بالخير عند الشر والفساد قاله القاري قال الباجي يحتل أن يريد بتخير دينهم ما فعلوا ذلك على سنة وسبيل يؤتمن أن يريد لا يزالون أي ياد على صومهم ما فعلوه ولم يؤخروه تأخيراً يضعف ويؤيد الأول ما في أبي داود وغيره عن أبي هريرة مرفوعاً لا يزال الدين لاهراً ما فعلوا الفطر وأخرج الترمذي مرفوعاً قال الله تعالى أحب عبادي إلى أعلمهم فطر ما فعلوا الفطر لفظه ما ظفريه أي ما داموا على هذه السنة والمراد بعد تحقق عزوب الشمس وعلى صلى الله عليه وسلم ذلك بقوله في حديث أبي هريرة أن اليهود والنصارى يؤخرون أي إلى ظهور النجم ١٦ ١٧ قوله قال لا يزال الناس بخير ما فعلوا الفطر قال ابن عبد البر خلافاً عن مالك في إرساله وتعجيل الفطر أن لا يؤخر بعد عزوب الشمس على وجه الشدة والبالغة واعتقاد أنه لا تجزئ الفطر عند عزوب الشمس على حسب ما تفعل اليهود وما من آخر فطره لاهراً عن لسان اعتقاده أن صومه قد كمل عند عزوب الشمس فلا يكره له ذلك رواه ابن نافع عن مالك في المجموع وفي مرقا العلاج والتعجيل المستحب قبل استغفار النجوم ذكره تاجي فان قال السطحاوي يستحب الافطار قبل الصلوة وفي البحر التعجيل المستحب التعجيل قبل اشتباك النجوم ١٨ ١٩ قوله أن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان كانا يصليان المغرب حين يظن أن الليل الأسود في أفق المشرق المشار إليه في قوله صلى الله عليه وسلم إذا قبل الليل من بيننا وادبر النهار من بيننا وعزبت الشمس فقد افطر قبل أن يفطر ثم يظن أن بعد الصلوة وذلك في رمضان فيسرعان بالصلوة لأنها أهم العبادات وليس في هذا من تأخير الفطر المكروه لان المكروه تأخيرها إلى اشتباك النجوم وفي المشكاة برواية الترمذي وأبي داود عن أنس كان النبي صلى الله عليه وسلم يفطر قبل أن يصلي على رطبات فإن لم تكن فتيرات المديث قال القادي فيها أشادة إلى كمال البالغة في تعجيل الفطر وأما صحيح ابن عمر وعثمان رضي الله عنهما كانا يرمضان يصليان المغرب الحديث فموليان جوازاً غير مطلقين وجوب التعجيل ويمكن أن يكون وجهه أنه فيه الصلوة والسلام كان يفطر في بيته ثم يخرج إلى الصلوة وإنما كانا في المسجد ولم يكن عندهما تمر ولا ماء أو كانا غير معتكفين ورأيا الأكل والشرب غير المعتكف لمكروهين لكن الإطلاق الأحاديث ظاهرة في استيفاء حال الافطار ٢٠ ٢١

ينظران الى الليل الاسود قبل ان يفطرا ثم يفطران بعد الصلوة وذلك في رمضان مكاجاء في صيام الذي يصوم جنبا
مالك عن عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر الانصاري عن ابي يونس مولى عائشة عن عائشة ان رجلا قال لرسول الله
صلى الله عليه وسلم وهو واقف على الباب وانا اسمع يا رسول الله اني اصوم جنبا وانا اريد الصيام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
وانا اصوم جنبا وانا اريد الصيام فاغتسل واصوم فقال له الرجل يا رسول الله انك لست مثلنا قد غفر الله لك ما تقدم من
ذنبك وما تأخر فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال والله اني لارجوان اكون اخشاكم بالله واعلمكم بما اتقى مالك
عن عبد ربه بن سعيد عن ابي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن عائشة وام سلمة زوجتي النبي صلى الله عليه وسلم
انهما قالتا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم جنبا من جماع غير احتلام في رمضان ثم يصوم مالك عن سفي مولى ابي بكر
ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام انه سمع ابا بكر بن عبد الرحمن يقول كنت انا وابي عند مروان بن الحكم وهو امير المدينة فذكر
له ان اباه مرة يقول من اصوم جنبا فطر ذلك اليوم فقال مروان اقسمت عليك يا عبد الرحمن لتذهبن الى ابي المؤمنين عائشة و

قوله ما جاء

في صيام الذي يصوم جنبا في رمضان وليس في النسخ السنية لفظ في رمضان نعم لومر
في العربية والتعريف اولي اختلف السلف في هذه المسئلة على اقوال كثيرة لكن الجمهور
وفقهاء الامصار على الجواز كما سيجي في فوارت المسئلة كالا جماعية بعد ما كانت كثير
الاختلاف وذكر العلامة العيني فيها سبعة اقوال قال ابو عمر انه الذي عليه جماعة فقهاء
الامصار بالعراق والحجاز واكثر الفتوى بالامصار ما لك والوحيفة والثاني والثوري
والاوزاعي والبيهقي واما بهم واحد واسمى ابو ثور وابن علية والوحيدة وداود
وابن جرير الطبري وجماعة من اهل الحديث الا قال الابي في شرح مسلم انما كان
الاختلاف في ذلك في الصلوة الاول ثم اختلفت الخلاف واجمع العلماء بعد هؤلاء بغيره
مسندهم حديث عائشة وام سلمة وحديثها اولي بالاعتقاد عليها انما علم بذلك
من غيرهما مع موافقة القرآن في قوله فالان بشر وجهين الآية لانه اذا جاز الجماع الى
طلوع البصر لم ان يصوم جنبا الخ وكذا حتى الاجماع عليها الزقاني ١٢ قوله
يا رسول الله اني اصوم جنبا وانا اريد الصيام ففعل الصوم مع حدث الجنابة فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم وانا اصوم جنبا وانا اريد الصيام قال الياجي معناه ان قد نوى
الصيام وقت صحيح ففعل الصيام يحتاج الى ذلك التاويل من اشتراط التيمم
ومن لا قال قال الموفق لا يابس ان يغتسل الصائم فان عائشة وام سلمة قالتا نشهد
على رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كان يصوم جنبا من غير احتلام ثم يغتسل ثم
يصوم متفق عليه ثم ذكر الاختلاف في الخمس في الماء فاغتسل واصوم فذلك في
اسوة حسنة واجاب به بالفعل لان التعليم الفعلي ابلغ قال الياجي وفي ذلك دليل
لرجل من وجهين امد بها ان صلى الله عليه وسلم كان يفعل وقدمنا باتباعه واثان ان
السائل سأل عن مسئلة فاجاب النبي صلى الله عليه وسلم بمثل ذلك من حال نفسه وهذا
يدل على ان حكمه صلى الله عليه وسلم في ذلك حكم السائل ولو اختلف حكمها في هذه
المسئلة لما اجابه بفعله الخ ١٣ قوله فقال صلى الله عليه وسلم الرجل
السائل يا رسول الله انك لست مثلنا وذلك لانك قد غفر الله لك ما تقدم
من ذنبك وما تأخر اياه الى قوله تعالى انا فتحنا لك فتحا مبينا الآية قال الرازي لم
يكن للنبي صلى الله عليه وسلم ذنب فاذا يغفر لنا الجواب عنه من وجوه احدها
المراد ذنب المؤمنين ثانيا المراد ترك الافضل ثالثا الصغار فانها جائرة على
الانبياء بالسوء والعهد رابعا العصمة الخ قال الزقاني اي سر و حال بينك وبين
الذنب فلا يقع منك ذنب اهلا لان الغفر السر وهو ما بين العهد والذنب واما
بين الذنب وعقوبته فالائق بالانبياء الاول واما مهم الثاني فنكرانية عن العصمة
وهذا قول في غاية الحسن فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم لان اجابته صلى
الله عليه وسلم بفعله في جواب سؤاله من في دم الاختصاص فوجه الغضب انتقاده
التفصيل بلا علم ١٢ قوله وقال والله اني لارجو زيادة الام في النسخ
السنية والمصرية وفي رواية يمد فاما ان اكون اخشاكم بالله بالباء على لفظ الجلالة في
اكثر النسخ السنية وفي المصرية وبعض السنية باللام بدل الباء واعلمكم بما اتقى
قال الياجي معنى ذلك والله اعلم ان ما غفر من ذنبي لا يعني ان اكون اخشاكم بالله فان اخشاكم
من خشيتي لاني اعلمكم بما اجتنب وانتم لا تفعلون فلا بد من الاقتداء الخ ١٣

قوله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم بعظم الياء اي يدخل في الصباح جنبا من
جماع غير احتلام قصه بذلك المبالغة في الرد على من زعم ان فاعل ذلك عبد الله
واذا كان كذلك فناسي الانتقال وانا ثم عنه اولي بذلك قال القرطبي في ثبوتها ثمان
امدها ان كان يباح في رمضان ويؤخر الغسل الى بعد طلوع الفجر يانا للجواز والثاني
ان ذلك كان من جماع لا من احتلام لانه كان لا يغتسل اذا احتلام من الشيطان
وهو معصوم منه وقال غيره في قولنا من غير احتلام اشارة الى جواز الاحتلام عليه والا
لما كان لا يستند معنى قد دبان الاحتلام من الشيطان وهو معصوم منه واجيب
بان الاحتلام يطلق على الانزال وقد وقع الانزال بغير رؤية شيء في المنام وادلت
بالتحديد بالبرق المبالغة في الرد كذا في الفتح وقال النووي احيى به من اجاز الاحتلام
على الانبياء وفيه خلاف والاشهر امتناعه لانه من تلاعب الشيطان وتاويل الفتح
على ان الكسبي يصوم جنبا من جماع ولا يجنب من الاحتلام لا متناعه منه وهو قريب
من قوله تعالى ويقتلون النبيين بغير حق ومعلوم ان قتلهم لا يكون بحق الخ في
رمضان فحى غيره بالاولي ثم يصوم ذلك اليوم زاذني بعض خواشي ابي داود وبعده
بهذا الحديث قال ابو داود وما اقل من يقول هذه المسئلة يعني يصوم جنبا في رمضان
اي لفظ في رمضان كذا في البذل ١٢ قوله ان اباه مرة انه يقول قال
الياجي فيه دليل على تذاكرهم بالعلم في مجالس عداهم وامرهم ومفطهم لا قوله
الناس فيه الخ من اصوم جنبا فطر ذلك اليوم وقد ورد هذا المعنى مرفوعا من حديث
الفضل بن عباس عند مسلم وحديث اسامة بن زيد عند النسائي بلفظ من ادركه
الصبح وهو جنب فلا يصوم وللنسائي عن ابي هريرة لا ورب هذا البيت ما انا قلت
من ادركه الفجر وهو جنب فلا يصوم محمد ورث الكعبة قاله مروان اقسمت
عليك يا عبد الرحمن لتذهبن نيه حرم الامراء على معرفة السنة وموجب الشريعة
الى امي بضم الهزة وفتح الهمزة تثنية ام المؤمنين عائشة وام سلمة فسطهن
في سوال من يظن انه اعلم بمكة الحادثة المتخلف فيها ولذا خصها بالسؤال عن ذلك
اي عما قال ابو هريرة قال ابو بكر بن هب والدي عبد الرحمن وانا ايضا ذهبت مع حمق
دخلنا على عائشة ام المؤمنين فسلم عليها عبد الرحمن ليس في النسخ المصرية لفظ
عبد الرحمن فغضب الفاعل لارجع اليه قال العيني في بيان الاختلاف في هذا الحديث وفيه
ايضا من الاختلاف ما يقتضي ان عبد الرحمن لم يشافه عائشة دوام سلمة بالسؤال من
ذلك فحى النسائي من روايته بغيره بن سعيد عن ابي عياض عن عبد الرحمن بن
المادث قال ارسلني مروان الى عائشة فاتيها فلقيت غلاما ذكوان فادسلته اليها
فسالها عن ذلك فقالت فذكر الحديث مرفوعا قال فاتيته مروان فمدته بذلك
فادسلني الى ام سلمة فاتيها فلقيت غلاما فادسلته اليها فسالها عن ذلك فذكر
مثلها قال الحافظ في اساده نظرا لانه عاينها فجمع بان كلا من الخليين
كان واسطة بين عبد الرحمن وبين كل منها في السؤال كما في هذه الرواية وسمع عبد الرحمن و
ابنه كلاهما من وراد الجواب وقال العيني الاما حديث التي فيها ان عبد الرحمن شافها بالسؤال
اكثر وامر مع هذا فيجوز ان يكون ارسل المولى او لانه اني هو فشا فتمت وان المولى كان واسطة
في الدخول عليها الخ ١٣

امر سلمة فلتسئلنا عن ذلك فذهب عبد الرحمن وذهبت معه حتى دخلنا على عائشة فسلم عليها عبد الرحمن ثم قال ام المؤمنين انا كنا عند مروان بن الحكم فذكر له ان ابا هريرة يقول من اصبح جنباً افطر ذلك اليوم قالت عائشة ليس كما قال ابو هريرة يا عبد الرحمن اترغب عما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع فقال عبد الرحمن لا والله قالت عائشة فاشهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يصوم جنباً من جماع غير احتلام ثم يصوم ذلك اليوم قال ثم خرجنا حتى دخلنا على امر سلمة فسألها عن ذلك فقالت كما قالت عائشة قال فخرجنا حتى جئنا مروان بن الحكم فذكر له عبد الرحمن ما قلنا فقال مروان اقسمت عليك يا ابا محمد لتركن دابتي فانها بالباب فلتذهبن الى ابي هريرة فانه بارئ به بالعقيق فلتخبرته بذلك فركب عبد الرحمن وركبت معه حتى اتينا ابا هريرة فحدثت معه عبد الرحمن ساعة ثم ذكر له ذلك فقال ابو هريرة لا أعلم بذلك انما اخبرني به مخبر **م** **٥٨٢** عن سمي مولى ابي بكر بن عبد الرحمن عن ابي بكر بن عبد الرحمن عن عائشة وام سلمة زوجتي النبي صلى الله عليه وسلم انهما قالتا ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم جنباً من جماع غير احتلام ثم يصوم ما جاء في الرخصة

ومنهم من اقتصر على احداهما تارة منها وتارة مضراً ومنهم من لم يذكر عن ابي هريرة احداً وهو عند النساء في الصيام طريق الى طلبة من عبد الرحمن بن الحارث ففى آخره قال ابو هريرة بذلك كنت احسب الخ قال النوى في شرح سلم رجح ابو هريرة عن قوله مع ان كان رواه عن الفضل عن النبي صلى الله عليه وسلم فليس سبب رجوعه ان تصاد عنده الحديثان فجمع بينهما فاول احدهما على ما سنذكر من الادوية في تأويله فثبت عنده ان حديث عائشة وام سلمة على ظاهره وبهاما اول رجوعه عن حديث عائشة وام سلمة اولي بالاعتقاد لانها اعلم بثلث من غيرهما ولان موافق القرآن فان الله تعالى اباح الاكل والمباشرة الى طلوع الفجر قال الله تعالى فان الله تعالى اباح الجماع ولذا قال تعالى وابتنوا ما كتب الله لكم ومعلوم انه اذا جاز الجماع الى طلوع الفجر لم يمتنع من ان يصوم جنباً ويصوم صومه لقوله تعالى ثم اتوا الصيام الى الليل واذا ذل القرآن وفعل صلى الله عليه وسلم على جواز الصوم لمن اصبح جنباً وجب الجواب عن حديث ابي هريرة عن الفضل وجوابه من ثلثة ادوية احدها ان ارشاد الالف والاضل ان الفضل ان يفسد قبل الفجر ولو خالف جاز وهذا مذاهب اصحابنا وجوابهم عن الحديث والجواب الثاني انه محمول على من ادرك الفجر بما عايناه من طلوع الفجر ما لم يطرأ عليه من الصوم لولا ان ثبت جواب ابن المنذر في رواه عنه اليسق ان حديث ابي هريرة منسوخ وان كان في اول الامر حين كان الجماع محرماً في الليل بعد النوم كالاكل والشرب ثم نسخ ذلك ولم يطرأ ابو هريرة فكان يفتي بما علمه حتى بلغه النسخ فخرج اليه قال ابن المنذر هذا احسن ما سمعت فيه الخ قلت واختار الطحاوي ايضا في مشكله النسخ **٥٨٣** قوله ثم يصوم قال الزرقاني اعد المصنف هذا الحديث مع ان قد مر قبل الذي فخره لافادة ان فيه تبيين ادرواه ثم عن عبد ربه وهنما عن سمي الخ وتقدم ان العلماء انهم اجمعوا على صحة صوم الجنب سواء كان من احتلام او جماع قال القرطبي في تفسيره فائدتان احدهما ان كان يجامع في رمضان ويؤخره الفصل الى بعد طلوع الفجر بانها لا يجوز والثاني ان ذلك كان من جماع لامن احتلام لانه صلى الله عليه وسلم كان لا يحتلم اذا احتلام من الشيطان وهو معصوم منه واختلفوا في جواز احتلامه صلى الله عليه وسلم وعدم جواز ذلك والمحقق العتق عليه ان الانبياء لا يحتلمون بروية شئ في المنام كما هو العادة في الاحتلام ولكنه يجوز عليهم خروج المني حاله النوم لامتلاء الادوية خالصة قلوبهم واهلهم من الوسواس وقدرته الخ وقال العيني راداً على قول كعب الاجار ان ياجرج وما جرج من احتلام آدم فقال وجاء في الحديث امتناع الاحتلام على الانبياء عليهم السلام الخ وبما افاده الشيخ جزم به ابن حجر في تحفة المحتاج **٥٨٤** قوله ما جاز في الرخصة في القبلة قال المجد بالضم التمسك وقال النوى في اللغات قبل الرجل والمرأة معروفين قيل انهما من المقابلة والكنها من الاقبال الخ للسانم اختلفت الروايات في هذا الباب ولذا اختلف العلماء في ذلك سلفاً وخلفاً قال ابو عمر من كره القبلة للصائم عبد الله بن مسعود وابن عمر وعروة وقدرودى عن ابن مسعود انه يقضى يوماً ما وردى من ابن عباس ان عروى الخبيثين معلقة بالانف فاذا وجد الرجح تحرك واذا تحرك دعى الى ما هو اكثر من ذلك والشيخ المالك لا يركه للشاب ودخض للشيخ قال عياض منهم من اباح على الاطلاق وهو قول جماعة من الصحابة والتابعين واليه ذهب احمد واسحق وداود ومن الفقهاء ومنهم من كرهها على الاطلاق وهو مشهور قول مالك ومنهم من كرهها للشاب وابعادها للشيخ وهو المروي عن ابن عباس وهو مذهب ابي حنيفة والشافعي والثوري والاوزاعي وحكاها الخطابي عن مالك ومنهم من اباحها في النفل ومنعها في الفرض وصح رواية ابن دهب عن مالك وقال النوى ان حرمت القبلة الشهوة فهي حرام على الاصح عند اصحابنا وقيل مكرهه كراهة تنزيه وقال اصحابنا الحنفية في فروعهما لا بأس بالقبلة والمناقعة اذا من على نفسه او كان شيخاً كبيراً او يكره له مس فرجها وعن ابي حنيفة يكره المناقعة والمناقعة والمباشرة بلا ثوب والتقبيل الفاحش مكرهه وهو ان يمتنع شفتياً قال محمد كذا في العيني **٥٨٥**

٥٨٥ قوله ثم قال عبد الرحمن يا ام المؤمنين انا كنا عند مروان بن الحكم فذكر له ان ابا هريرة يقول من اصبح جنباً افطر ذلك اليوم قالت عائشة رضي الله عنها ليس كما قال ابو هريرة وقد عرفت انه ورد بعدة روايات لكنها لما كانت منسوخة او ما ولد مع انكهاها ولعلنا لم تعلم الرواية المرفوعة وهو الظاهر او علمت مع العلم بتأويلها او تسهما وسياق الجواب عننا في آخر الباب يا عبد الرحمن اترغب عما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع قالت ذلك بالجانب في الانكار فقال عبد الرحمن لا والله لا اترغب عن ابد اقلت عائشة فاشهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يصوم جنباً من جماع غير احتلام وفي رواية للنسائي ان كان يصوم جنباً منى ثم يصوم ذلك اليوم قال ثم خرجنا حتى دخلنا على ام سلمة قلت وتقدم من رواية النسائي ان عبد الرحمن رجح الى مروان ثم ارسله مروان الى ام سلمة فان صح ففى رواية ابي اختصار **٥٨٦** قوله ضاها عبد الرحمن عن ذلك فقالت كما وفي النسخ المصرية مثل ما قالت عائشة يريد انما وافقتها في الحكم قال ابو بكر فخرجنا من عند هارث حتى جئنا مروان بن الحكم فذكر له عبد الرحمن ما قلنا فقال مروان اقسمت عليك يا ابا محمد لتركن دابتي فانها بالباب فلتذهبن الى ابي هريرة فانه بارئ به بالعقيق موضع معروف بظاهر المدينة ولا يخالف رواية البخاري بلفظ ثم قدرنا اننا ان يجمع بين الحليفة وكانت لابي هريرة هناك ارض لاحتلال ان يكون قصده الى العقيق فلم يجدها ثم وجدها بذي الحليفة وكان له ايضا بها ارض ووقع في رواية معمر بن الزهري عن ابي بكر فقال مروان عزمت عليك لما ذهبت الى ابي هريرة فقال فلقينا ابا هريرة عند باب المسجد والظاهر ان المراد بالمسجد ههنا مسجد ابي هريرة بالعقيق لا المسجد النبوي جميعاً بين الروايتين او يجمع بانها التقيت بالعقيق فذكر له عبد الرحمن القصة بجملة ولم يذكرها بل شرع فيها ثم لم يثبتها لذكر تفصيلها وسماع جواب ابي هريرة الابعاد رجح الى المدينة واداد دخول المسجد النبوي قال الخافض وكذا العيني الا انه اورد على الخافض في قوله مسجد ابي هريرة بالعقيق بان لا يجمع اولا بانها قصده الى العقيق ولم يجدها بل وجدها بذي الحليفة فكيف المسجد بالعقيق صل رجح اليه مرة اخرى قال بل الجواب الحسن ان المراد بمسجده مسجد ذي الحليفة لانهم ذكروا ان بذي الحليفة عدة آباد ومسجدان للنبي صلى الله عليه وسلم الخ **٥٨٧** قوله فلتخبرته اى ابا هريرة بذلك الذي قالناه على وجه الاستقصاء لهذه القضية ليحل ما عدا ابي هريرة في ذلك ودعا كان عنده في ذلك نفس محتمل ان يكون ناسخاً او منسوخاً او يوجب تخصيصاً او اطلاقاً قاله ابا جى فركب عبد الرحمن وركبت معه حتى اتينا ابا هريرة نص في قصدهما ابا هريرة وتقدم قريباً من رواية البخاري بلفظ ثم قدرنا ان يجمع بين الحليفة وظاهره انهما اجتماعاً من غير قصد قال الخافض فيعمل قوله ثم قدرنا على المعنى الا انهم من التقدير لاي معنى الاتفاق قلت لكن يشك عليه لفظ الطحاوي في مشكله بلفظ فخرج مروان حاجاً او مستترا فخرجنا معه حتى اذا كنا بذي الحليفة ولابي هريرة هناك ارض فهو فيها طناً الى الحديث ويحتمل عندي انها قصدها بالعقيق لكنه اتفق القواد بدون القصده بذي الحليفة فحدث مع اى مع ابي هريرة دفع عبد الرحمن ساعة قبل ان يذكر ذلك ولفظ البخاري فقال عبد الرحمن لابي هريرة اني اذكر لك امر اولاً لمروان اقسم على فيه لم اذكره لك فذكره فقال ابو هريرة لا أعلم لي بذلك من النبي صلى الله عليه وسلم بلا واسطة وفيه تسليم للحكم وانقيا للمحق اذا جده من النص عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يمكن دفعه من عنده من لا يشك في ثقته ولا حفظه ولا سيما في مثل هذا الحكم **٥٨٨** قوله انما اخبرني به مخبر ولفظ البخاري فقال كذلك حديثه الفضل بن عباس وهو اعلم قال الخافض والنسائي من طريق عكرمة بن خالد ويعلى بن عتبة وعراك ابن مالك كلهم من ابي بكر بن ابي هريرة احوال بذلك على الفضل بن عباس لكن عنده من طريق عمر بن ابي بكر بن ابي هريرة فيها انما كان اسامة بن زيد حديثه فيعمل على ان كان عنده من كل منها ويؤيده رواية اخرى عند النسائي من طريق عبد الملك بن ابي بكر عن ابي هريرة قال فيها انما حديثي فلان وفلان ورواية الموطأ بلفظ اخبرني به مخبر والظاهر ان هذا من تعرف الرواة منهم من اجمع الرجلين

صلى الله عليه وسلم خرج إلى مكة عام الفتح في رمضان فصام حتى بلغ الكديد ثم افطرا فافطر الناس معه وكانوا يأخذون بالاحداث
فالأحدث من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم **قال** عن سفيان مولى أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن
أبي بكر بن عبد الرحمن عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم **أن** رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر الناس في سفرة عام
الفتح بالافطرو وقال تقووا وعدوكم وصام رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أبو بكر قال الذي حدثني لقد رأيت رسول الله صلى الله

له قوله خرج إلى مكة
ومعه صلى الله عليه وسلم عشرة آلاف من المسلمين كما في معاذي البخاري عام الفتح في
رمضان وخرج عامدا إلى مكة يوم الأربعاء بعد العصر لعشر خلون من سنة ثمان من الهجرة
قال الزرقاني والنعيم قال المأظف وقع في مسلم من حديث أبي سعيد اختلاف من
الرواية في ضبط ذلك والذي اتفق عليه أهل السير أنه عليه الصلاة والسلام خرج في
عاشر رمضان ودخل مكة لتسع عشرة ليلة خلت منه فصام حتى بلغ الكديد بفتح الكاف
وكسر الدال المهملة الأولى فتخية فمهلته موضع بين وبين المدينة سبع مراحل أو نحوها
وبين وبين مكة ثلثة أو مرحلتان قال الزرقاني وكذا بفتح الكاف فمهلته موضع من مشراح
الحديث وقيل الكديد ما غلظ من الأرض وقال أبو عبيدة الكديد من الأرض خلق الأودية
أو دسح منها ويقال فيها الكديد تصغير الترقيم موضع بالجاذ يوم الكديد من أيام العرب
وهو موضع على اثنين وأربعين ميلا من مكة ثم افطرا فافطر الناس معه لأنهم كانوا
يتبعون الأحداث فالأحدث من فعله صلى الله عليه وسلم كما سياتي في الحديث
جاء في هذا الحديث فقبل لأن الناس قد شق عليهم الصيام وأما ينظرون فيما خلت
فدما يقدح من ماء بعد العصر وله من وجه آخر ثم شرب فقبل له بعد ذلك أن بعض الناس
قد صام فقال أولئك العصاة قال الزرقاني والبخاري من طريق مكرمة عن ابن عباس بأن
من لبن أو ماء فومعه على راحته أو راحته بالشك فيها قال الداودي يحتمل أن يكون دعا
باللبن مرة وبالماء مرة ورواه المأظف بأنه لا دليل على التحدقان الحديث واحد والقصبة
واحدة وأما شك الراوي فقدم عليه رواية من جزم بالماء والوجه الداودي أيضا في
قوله كانا نكسبتين أحدهما في الفتح والأخرى في حنين الخ فقلت لكن وقع الجزم في عدة
روايات باللبن أيضا وكانوا يأخذون بالأحدث فالأحدث من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
من حاله وفعله صلى الله عليه وسلم هذا قول الزهري كما وقع في الصحيحين قال الزرقاني
تبع المأظف زاد المأظف وقفت هذه الزيادة مدرجة عند مسلم قال سفيان لادري من
قول من هو وقد بينا أنه من قول الزهري وبذلك جزم البخاري في الجهاد وقد استدل
بالحديث على ثلث مسائل خلافة الأولى ما يقال أن الزهري أشار بهذا القول إلى
أن الصوم في السفر مشروط ولم يوافق على ذلك وفي مسلم من يونس قال ابن شهاب
كانوا يتبعون الأحداث من أمره ورواه النسخ الحكم قال عياض أما يكون ناسخا إذا
لم يمكن الجمع أو يكون الأحداث من فعله في غير هذه القصص أما فيها معنى قضية الصوم
فليس بناسخ إلا أن يكون ابن شهاب مال إلى أن الصوم في السفر لا ينعقد كقول أهل
الظاهر ولكنه غير معلوم عنه والمسئلة الثانية ما في الفتح في شرح قول البخاري باب إذا
صام أياما من رمضان ثم سافر قال المأظف أشار إلى تضعيف ما روي عن علي بن أبي
ماروي عن غيره في ذلك قال ابن المنذر روي عن علي بن أسناد ضعيف وقال به
عبيدة بن عمرو والجمل وغيرهما ونقله النووي عن أبي مجلز ومعه ووقع في بعض
الشروح عن أبي عبيدة وهو وهم قالوا أن من استل عليه رمضان في الحضر ثم سافر
بعد ذلك فليس له أن يفطر لقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه قال وقال الزهري
العلم لا فرق بينه وبين من استل رمضان في السفر ثم سافر ثم سافر ثم سافر
عن ابن عمر قال قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه نسما قوله ومن كان مريضا أو
على سفر الآية ثم أجمع الجمهور بحديث ابن عباس المذكور في المسئلة الثالثة من
بيت الصيام في رمضان يجوز له الإفطار وله صومتان الأولى ما في الفتح استدل بالحديث
على أن المراد أن يفطر في النهار ولو نوى الصيام من الليل وأصبح صائما وهو قول الجمهور
وقطع به أكثر الشافعية وفي وجه ليس له أن يفطر وكان مستقرا قال ما وقع في البويطي
من تعليق القول به على صحة حديث ابن عباس هذا وهذا كله في نوى الصوم في السفر
قال المؤلف أن نوى السفر الصوم في سفره ثم بدله أن يفطر فله ذلك قلت الاستدلال
بحديث ابن عباس على هذه الصورة الثانية بدعي البطلان فإنه صلى الله عليه وسلم

وأما به كانوا يصومون من المدينة حتى بلغوا الكديد وبينها مراحل كما تقدم وسيأتي
المسئلة في كلام المصنف. أما الصورة الأولى التي غزاها المأظف إلى الجمهور قال
المأظف في حجة به رأي بحديث ابن عباس مطرف ومن وافقه من الجمهور وهو
أحدث قول الشافعي أن من بيت الصوم في رمضان لأن يفطر ومنع الجمهور قال
الزرقاني وكذا دأبهم طالما يفسد شارح الحديث القول المتأخر عنده إلى الجمهور قال المأظف
عزاه إليهم الجواز والزهري قال في بعض المأظف المنع قال الهاجي الظاهر من نسق الحديث أنه
أما افطرا فلا يتكلف أصحاه الصوم فيضعفون عن العمل وعن لقاء العدو ويحتمل
أن يكون إفطاره ليرتفع فطره ليعان نوى من ليلة تلك وقد قال الداودي أنه افطر
بعد أن بيت الصيام للمعذرة ولا طريق إلى معرفته ذلك وإذا احتل الفعل الأمرين
وجب أن يحمل فعله صلى الله عليه وسلم على الواجب والحق به التقوى للعدو فالغالب
أنه لا يكون ضرورة تبيح الفطر بعد انعقاده لا بوجود الضعف أو العطش بل للقاء
والحرب والبنى صلى الله عليه وسلم إنما أمرهم بهذا الفطر استعدادا للأمر مستقبلا وهذا
لا يبيح الفطر بعد انعقاد الصوم ١٢ **قوله** أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر
الناس وكانوا عشرة آلاف وقيل اثني عشر الفاد جمع بأن العشرة خرج من المدينة ثم تلاحق
به الألفان في سفره إلى مكة عام الفتح بالفطر متعلق بالأمر وتقدم قريباً من حديث أبي
سعيد أنه صلى الله عليه وسلم قال قد نلتم من عدوكم والفطر أقوى لكم فافطروا فكانت
رخصة ثم قال أنتم معصو عدوكم والفطر أقوى لكم فافطروا فكانت غزيرة وقال تقووا
لعدوكم بالفطر وهذا بمنزلة التعليل لا مربي لاجل أن تقووا بالفطر على عدوكم وصام
رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يفتح من الصوم لما علم من نفسه القوة والبلد قال
أبو بكر بن عبد الرحمن قال الذي حدثني من بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه
رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحرج بفتح العين وسكون الراء المملتين وبالجيم
عقبة بين مكة والمدينة على جادة الحاج تذكر كسر السجاء عن الحارثي وجلبا متعلق بمحمل
لبنان كذا في المجمع يصيب بالبناء للفاعل أو المفعول الماء على رأسه من العطش أو من الحر
لفظة أو محتمل الشك والتشويح يعني قد بلغ به شدة العطش أو الزمان صب الماء على رأسه
ليتقوى به على صوم مشويح عن نفسه بعض المأظف والعطش وكان من دأبه صلى
الله عليه وسلم تحمل المشقة في نفسه لخدمة الله لا لخدمة غيره حتى تروى عنه أنه قال
أبو حنيفة يكره وقال أبو يوسف لا يكره وأصح ما روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
صب على رأسه ماء من شدة الحر وهو ما لم يروى عن ابن عمر أنه كان يبل الثوب ويضعفه
به وهو ما لم يروى عنه في الأذخ الذي الحرف لا يكره كما لو استظل ولا يكره حنيفة أن يسه
الظهار الصبر من العبادة والامتناع عن تحمل مشقتها ففعل رسول الله صلى الله عليه وسلم
محمول على حال مخصوصة وهي حال خوف الإفطار من شدة الحر وكذا فعل ابن عمر محمول على
مثل هذه الحالة ولا كلام في هذه الحالة في الدر المنثور لا تكرر تلفظ بثوب جمل و
مضمضة أو استنشاق أو غسال للبرودة الثانية وبه يفتي شرب الماء عن البرهان قال ابن
ماهدين لرواه إلى داود أن النبي صلى الله عليه وسلم صب على رأسه الماء وهو ما لم يروى عن العطش
أو الحر وكان ابن عمر يبل الثوب ويضعفه وهو ما لم يروى عن هذه الأشياء فيها عون على
العبادة ودفع الشغل الطبيعي وكرهها أبو حنيفة لما فيها من الظاهر الصبر في العبادة والتمسك
القاري عن ابن الهمام أنها كرهه أبو حنيفة لما فيها من الظاهر الصبر في العبادة لانه
قريب من الاضطرار قال القاري فكان الامام حمل فعله عليه الصلاة والسلام على الظاهر
العجز والتضرع عند حصول الالام وفي دفع المعزة بالتعلق بالسبب استعانة للقيام
بواجب العبودية لرب الأرباب وإشارة إلى مشاركة الأمر في العواض البشرية
ميتا إليهم وتسيلا عليهم وحاصل الكلام أن كلام الامام محمول على كراهة التشبه وخلاف
الأولى وهو عليه الصلاة والسلام فعل ذلك لبيان الجواز من الظاهر العجز للرحمة على ضعفاء
الامة الخ ١٣

عليه وسلم بالعرج يصب على رأسه الماء من العطش أو من الحر ثم قيل لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا رسول الله انطأ ثقتن الناس قد صاموا حين صمت قال فلما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالكديد دعا بقدر فشرب فأفطر الناس **مسألة** عن حميد الطويل عن أنس بن مالك أنه قال سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في رمضان فلم يعجب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم **مسألة** عن هشام بن عروة عن أبيه أن حمزة بن عمرو الأسلمي قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا رسول الله اني رجل اصوم افاصوم في السفر فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان شئت فصم وان شئت فافطر **مسألة** عن زاذان أن عبد الله بن عمر كان لا يصوم في السفر **مسألة** عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يسافر في رمضان ونساء فرعه فيصوم عروة ولفطرهن فلا يأمرن بالصيام **قاي فعل من قدم من سفرا وأراد في رمضان** **مسألة** أنه بلغه أن عمر بن الخطاب كان اذا كان في سفر في رمضان فعلم أنه داخل المدينة من أول يومه دخل وهو صائم قال يحيى قال مالك ممن كان في سفر في رمضان فعلم أنه داخل على أهله من أول يومه وطلع له الفجر قبل ان يدخل دخل وهو صائم قال يحيى قال مالك واذا اراد ان يخرج في رمضان وطلع له الفجر وهو بارضه قبل ان يخرج فإنه يصوم ذلك اليوم قال يحيى قال مالك في الرجل يقدم من سفر وهو مفطر وامرأته مفطرة حين طهرت من حيضها في رمضان ان تزوجها ان يصيبها ان شاء كفارة من افطر في رمضان **مسألة** عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن ابى هريرة ان

الح قوله ثم قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله ان الشان طائفة من الناس قد صاموا حين صمت اتباعا لعلك فلتا منهم ان الامر بالا فطار رخصة او محض من يشئ عليه الصوم وهم احصوا من انفسهم القوة واغتنموا الاجر بما فيه اتباع لفعله عليه الصلوة والسلام قال فلما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمد يدوحان الهجوم على العدو عايقته من ماردولين فشرب فافطر الناس زاد مسلم والترمذي عن جابر فمئيل لم يعد ذلك ان بعض الناس قد صام فقال اولئك العصاة مرتين قلت لانه عليه الصلوة والسلام لا عزيم عليهم ووتعتهم القطر فيكون الصوم اذ ذاك خلاف امره الشريف ١٣ **هـ** قوله سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان فلم يصب بالجرم وحرك بالكسر لا لثقل الساكنين الصائم على القطر ولا المقطر الصائم لجواز الاربعين معا وفيه رد على من ابطال صوم المسافر وروى ايضا على من قال ان من سافر في اثناء رمضان لا يجوز له القطر لوجوبه صلى الله عليه وسلم ما شرط رمضان زعم محمد ابن وضاح ان ما تكلم يتابع على لفظ هذا الحديث وان غيره يرويه عن حميد بن اش كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يسافرون فيصوم بعضهم ويعطى بعضهم فلا يعيب الصائم على المقطر ولا المقطر على الصائم ليس فيه ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ان كان يشاهد بهم في حاله هذه وتعبه ابن عبد البر بانه قلته اتساع في علم الاثر فقد تابع ما كا على لفظه جماعة من الحفاظ ١٤ **هـ** قوله يا رسول الله اني رجل اصوم وفي رواية لمسلم اسرد الصوم وكذا في ابى داود وغيره اقا صوم في السفر فيمكن التطوع والفرض والا عم منها وروى في البسط في ذلك فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ان شئت فسم وان شئت فافطر ظاهرا للاحاديث التي وقع فيها الى اسرد الصوم يدل على انه في التطوع قال ابن دقيق العيد ليس فيه تصريح بانه رمضان فلا يكون فيه حجة على من منع صوم رمضان في السفر قال الحافظ هو كما قال بالنسبة الى سياق حديث الباب لكن في رواية لمسلم من طريق ابى مرواح عنه انه قال اجبرل قوة على الصيام في السفر على جناح فقال صلى الله عليه وسلم هي رخصة من الله فمن اخذ بها فحسن ومن احب ان يصوم فلا جناح عليه وهذا يشعر بانه مثل عن صيام الفريضة لان الرخصة انما تطلق في مقابلة الواجب وامر من ذلك ما رواه ابو داود والحاكم ان حمزة قال يا رسول الله اني صاحب ظهرا لجر اسافر عليه واكرهه وان ربحا صادفني هذا الشهر يعني رمضان وانا اجد القوة واحده ان الصوم اهلون على من ان اذخره فيكون ديننا على فقال اي ذلك شئت يا حمزة ١٥ **هـ** قوله كان لا يصوم في السفر قال البخاري فيمكن ان يكون عبد الله بن عمر يمتنع من الصوم في السفر لضعفه عنه ولعل كان ذلك منه في آخر عمره ودقت منعه اوفي اوقات مخصوصة وجه فيها العجز عن الصيام ويحتمل انه كان يظفر في السفر لانه كان يرى ذلك افضل من الصوم ويحتمل انه كان يرى الصوم فيه ممنوعا لم يفت وهذا الاخير هو المتعين اذ تقدم من مذهبه في بيان المذاهب ان الصوم في السفر لا يجزئ فان صام وجب قضاءه في الشهر ١٦ **هـ** قوله لا يفعل من قدم من سفر او اراده في رمضان ذكر المصنف فيه مشكلتين اولهما المسافر اذا قدم من السفر هل يصوم في ذلك اليوم ام لا وثانيهما ان المقيم اذا عاد السفر في يوم من رمضان هل يظفر في ذلك اليوم ام

١٢ **٩٦** قوله ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه اذا كان في سفر في رمضان فسلم انه داخل المدينة من اول يومى بعد طلوع الفجر كما سياتى دخل وهو ما تم قال الباجي قوله من اول يومه يحتمل ان يريد به قبل طلوع الفجر فيجب عليه الصوم ويحتمل ان يريد به بعد طلوع الفجر وهو الظاهر لانه اول اليوم وما قبل ذلك فهو آخر الليل فحلى هذا كان صومه مستحبا الخ قلت وفيه الثاني هو المتعين من ظاهر السياق ولا شك في ليحباب الصوم اذا دخل قبل الفجر واما اذا دخل بعد الفجر فمستحب كما قاله الباجي وصرح به الامام مالك في مختصر ابن عبد الحكم كما قاله الزرقاني وفي البداية لو اراد المسافر دخول معمره او معرا آخر يتوهم فيه الاقامة بمره له ان يقصر في ذلك اليوم وان كان مسافرا في اوله لانه اجمع المحرم للفطر وهو الاقامة والبيع وهو السفر في يوم واحد فكان الترخيص للمحرم اعتيادا ١٣ **٩٧** قوله ومن كان في سفر في رمضان فسلم انه داخل على الهدى زيادة على اوله كما في اكثر النسخ المصرية والسندية وليس في نسخة الزرقاني حرف البحر فغضب بالنسب على التوسع من اول يومه وطلع له الفجر قبل ان يدخل وطنه دخل وهو ما تم كما تقدم مبني على ١٢ **٩٨** قوله واذا اراد المقيم ان يخرج للسفر في يوم من رمضان وطلع له الفجر وهو مقيم بارضه قبل ان يخرج للسفر فانه يصوم ذلك اليوم وجوبا على المشهور وبه قال ابو حنيفة والشافعي وقال ابن حبيب والمزني واهمدا وسحق يجوز له الفطر قاله الزرقاني قلت ظاهره ان احمد واسحق اباما الفطر قبل الخروج وهكذا حكى الشوكاني في النيل عن ابن العربي انه لم يقل به الا احمد في حاشئ المطاوعة المحلى قال احمد واسحق يجوز لكن لا يفطر قبل الخروج وقال الباجي الخارج سفر لا يكون يفطر قبل خروجه او بعده فان افطر نهرا او قبل خروجه فالزى ذهب اليه مالك انه يكفر سواء خرج اوله او قال ابو حنيفة والشافعي وقال ابن القاسم في العتبية لا كفارة عليه لانه متاود وردى ابن حبيب عن ابن القاسم وابن الماجشون ان افطر قبل ان يأخذ في ابيه للسفر فعليه الكفارة وان افطر بعد الاخذ فيها فلا كفارة عليه وان افطر بعد خروجه للسفر فلا يكون ان يخرج سفره قبل الفجر او بعده فان خرج قبل الفجر فلا خلاف انه يجوز له الفطر فان خرج بعد الفجر بعد ان نوى الصوم فالمشهور من مذهبه مالك انه لا يجوز له الفطر وبه قال ابو حنيفة والشافعي و قال ابن حبيب يجوز له الفطر وبه قال المزني واهمدا وسحق فان افطر قبل عليه كفارة ذهب مالك الى انه لا كفارة عليه وبه قال ابو حنيفة وقال ابن كاتبة عليه الكفارة وبه قال الشافعي الخ مختصرا ١٣ **٩٩** قوله قال مالك في الرجل المسافر يقدم من سفر وهو مضطرب للسفر وامرته ايضا مضطربة طرقت من عيضا او نفاها او مضى ايضا قدمت من السفر في رمضان ان لزودها ان يصيبها اى بها معها ان شاء وردى عن جابر بن يزيد انه قدم من سفر فوجد امرأته قد طرقت من عيضا فاصابها كايأتى عن الخنى في اجابة في قصصه رمضان قال الباجي واصل ذلك ان من افطر بعد تبيح الفطر لم ينجح العلم بان ذلك اليوم من رمضان لانه يستدرك الفطر ببقية يومه وان زالت العلة مثل الخنى تعدد والمرضى يلطئن المسافر يقدم وبهذا قال الشافعي وقال ابو حنيفة متى زالت عنه الفطر وجب الامساك ببقية ذلك اليوم الخ ١٢

رَجُلًا افطر في رمضان فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يكفري بعتق رقبة او صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا فقال لا اجد فاتي رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرق تمر فقال خذ هذا اقتصد به فقال يا رسول الله ما اجد اخرج من فمك

الح قول ان رجلا افطر في رمضان قال الباجي اختلفت الرواة بهذا الحديث في لفظه فقال اصحاب الموطأ واكثر الرواة عن مالك ان رجلا افطر وعاث الغفلة من الرواة فقالوا ان رجلا افطر بجماع الخ وقال ابن عبد البر كذا روى مالك لم يذكر بماذا افطر وتابعه جماعة عن ابن شهاب وقال اكثر الرواة عن الزهري ان رجلا وقع على امرأة في رمضان فذكر داما افطر به فتمسك به احمد والشافعي ومن وافقهما في ان الكفارة خاصة بالجماع لان الزمعة برية فلا يثبت شيء فيها الا بيمينين وقال مالك والوحيفة وطائفة عليه الكفارة بشهرا اكل وغرب ونحوهما ايضا وروى قال الثوري وابن المبارك واسحق كما قال الترمذي لان الصوم شرعا لا يتناع من الطعام والجماع فاذا ثبت في وجه من ذلك شيء ثبت في نظيره والجماع بينهما انتباه حرمة الشهر بغير الصوم عمدا او غفلة حديث مالك يجمع كل قطر كن قال عياض دعوى عموم قوله افطر بغيره الصوم عمدا او غفلة حديث مالك يجمع كل قطر كن قال صلى الله عليه وسلم انه قال من افطر في رمضان متعمدا فليطعم عشرة مساكين او عليه الكفارة بنص الكتاب فلذا على المظهر متعمدا واحتجوا ايضا بالاستدلال بالمواقة والقياس عليها اما الاستدلال بها عنوان الكفارة في المواقة وجبت لكونها افساد الصوم رمضان من غير عمد ولا سطر على ما نطق به الحديث والاكل والشرب افساد الصوم رمضان متعمدا من غير عمد فكان ايجاب الكفارة هناك اجماعا بهنا دلالة والدليل على ان الوجوب في المواقة لا ذكرنا وجان احدهما بجماع والاخر مفتراما للمجل فاستدلال بحديث الاعرابي واما المظهر فان افساد الصوم رمضان ذنب ودرج الذنب واجب عقلا وشرعا والكفارة تسع راحة لنا لاننا حسنة وقد جاز الشرع بكون الحنات ذاهبة للسيئات الا ان الذنوب مختلفة المتبادر وكذا المواقف لما لا يعلم مقاديرها الا الشاذل الاحكام وهو الله سبحانه فتقود الشرع في ذنب خاص بالجماع لا في ذنب خاص ووجه مثل ذلك الذنب في موضع آخر كان ذلك اجماعا بالذنب الرافع فيه ويكون الحكم فيه ثابتا بالنص لا بالتعليل ووجه القياس على المواقة ان الكفارة هناك وجبت للزجر من افساد الصوم رمضان هيأت له في الوقت الشريف لاننا نصلح زجره والحاجة مست الى الزجر اما الملاحة فلان من تأمل انه لو افطر يوما من رمضان لزمه الكفارة لا تمتنع منه واما الحاجة الى الزجر فلهو جمل الداعي الطبعي الى اكل والشرب والجماع وهو شهوة الاكل والشرب والجماع وبنوا في الاكل والشرب اكثر لان الجوع والعطش يقتل الشهوة فكانت الحاجة الى الزجر من الاكل والشرب فكان شرع الزجر هناك شرعا بهنا من طريق الاولى كذا في السدائخ ١٣

ح قوله فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يكفر من افطر صيام رمضان بعتق رقبة استدلال بالحديث على مستلزمين احدهما على وجوب الكفارة قال ابن رشد شذوهم فلم يوجبوا على المظهر هذا بالجماع الا القضاء فقط اما لانه لم يبلغهم به الحديث واما لانه لم يكن الا من عزمته اذ لو كان عزمته لوجب اذ لم يستطع العتاق او الاطعام ان يصوم الخ وقال الموفق ان الكفارة تلزم من جامع في الفرج في رمضان عاذا انزل اولم ينزل في قول عامة اهل العلم وحكي عن الشعبي والنفخي وسعيد بن جبيرة لا كفارة عليه لان الصوم عبادة لا تجب الكفارة بافساد قضاءها فلا تجب في ادائها كصلوة ولنا ما روى عن ابي هريرة بننا نحن جلوس عند النبي صلى الله عليه وسلم اذ جاء رجل فقال يا رسول الله هلكت وقعت على امرأتى وانا حامل بالحديث متفق عليه وقال الخطابي وجوب القضاء والكفارة قول عوام اهل العلم غير سعيد بن جبيرة وابراهم النفخي وقادة فانهم قالوا عليه القضاء ولا كفارة عليه الخ والثانية استدلال بالحقيقة وهو افعوهم على عدم اشتراط ايمان الرقية لاطلاقه واشترط ايمانها مالك والشافعي لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث السواد اعتقنا فاننا مؤمنة ولتقيمه بها بالايان في كفارة القتل فيحمل المطلق وهو الصوم والنظام على المقيده وتوقف في ذلك الا بالي بان حل المطلق على المقيده اذا اتحد الموجب فان اختلف كالنظام والعقل فالذي يتصله الاصوليون عن مالك واكثر اصحابه عدم الحمل كذهب الحنفية قاله الزرقاني قلت وصرح في الشرح الكبير للرد دبر بايمان الرقية وكذا اقيدها بالايان صاحب الروض المسريح فالأئمة الثلاثة متفقة على تقييده الرقية بالمؤمنة قال البيهقي الملاق الرقية في الحديث يدل على جواز المسئلة والكافرة والذكر والانش والصغير والكبير وهو مذهب ابي حنيفة واصحابه وجعلوا هذا كالتفاسد مستلزمين بما رواه الدارقطني من حديث اسمعيل بن سالم عن مجاهد عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم امر الذي افطر في رمضان لو ما بكفارة النظار الخ قلت والاحاديث التي وردت في هذه القصة كلها مطلقة لا يفتي الصلح على الملاق ولا شك ان تحرير الرقية المؤمنة افضل لايمانها ولا كلام في ذلك انا الكلام في ان من اعتق رقبة كافرة في كفارة بل ادى كفارة ام لا فصرح الروايات المطلقة الكفارة ومن قيدها فليس البيان وما ذكره من حديث

السوداء خارج من البحث او صيام شهرين متتابعين قال الباجي على هذا جمهور الفقهاء وقال ابن ابي ليلى ليس التتابع بلازم في ذلك الخ قال العيني هو مذهب كافة العلماء الا ابن ابي ليلى والحديث حجة عليه الخ او اطعام ستين مسكينا قال الموفق لا تعلم فلان بين اهل العلم في دخول الاطعام في كفارة الوطى في رمضان وهو المذكور في الخبر والواجب فيه اطعام ستين مسكينا في قول عامتهم وهو في الخبر ايضا واختلفوا في قدر ما يطعم ثم قال ابن عبد البر بكذا روى هذا الحديث مالك لم يختلف رواة عليه فيه بلفظ التخيير وما يبعد ابن جريج والروايس عن ابن شهاب ورواه جماعة من اصحاب ابن شهاب على ترتيب كفارة النظار كما سيأتي في الحديث الا في واليه ذهب ابو حنيفة والشافعي في طائفة فقالوا لا ينتقل عن العتق الا عند العجز عنه ولا عن الصوم كذلك وقال مالك وجماعة هي على التخيير لظاهر حديث الباب الدال على ان الترتيب في الرواية الثانية ليس بملوداد انقصر على الاطعام في حديث عائشة في التخيير وغيرهما ولذا قال مالك الاطعام افضل ولانه سنة البذل في الصيام الا ترى ان الحمل والمرغ او الشئ الكبير لا يؤمر واحد منهم بعتق ولا صياها اطعام الاطعام لم يدخل في الصيام فلذا افضل مالك واصحابه ووجه الجمهور في ايجاب الترتيب ان الذين ردوا الترتيب عن الزهري اكثر من روى التخيير وتعبه ابن العيين بان الذين ردوا الترتيب ابن عيينة ومحمد الاوزاعي والذين ردوا التخيير مالك في ابن جريج وفليح بن سليمان وعمر بن سليمان وهو ما قال في الثاني دون الاول فالذين ردوا الترتيب عن الزهري تمام ثلثين نفسا او انه يدرج الترتيب ايضا بان روى حكي لفظ القصة على وجهها فمعرفة علم من صورة الواقعة وروى التخيير حتى لفظ الراوى فدل على انه من تعرف بعض الرواة اما القضاء لاغتصام او بخير ذلك ويرجع الترتيب ايضا بانه احوط لان الاخذ به مجزئ سواء قلنا بالتخيير او لا بخلاف العكس وجمع بعضهم بين الروايتين كالمسلب والقرطبي بالتعدد وهو بعيد لان القصة واحدة والمخرج متمم والاصل عدم التعدد كذا في الفتح وقال القادي واجابوا بان او كما لا تقتضي الترتيب لا تمنع كما بينته الروايات الاخرى حنيفة والتعدد او يصوم ان عجز عن العتق او يطعم ان عجز عن الصوم ورواها اكثر واشهر فقد رواها عشرون صحابيا وهي حكاية لفظ النبي صلى الله عليه وسلم ورواه هذا الشأن وهو لفظ الراوى الخ ١٢

ح قوله فقال لا اجد في حديث عائشة روى قال تصديق فقال يابني الله ما لي شئ وما اقدر عليه زاد ابن عيينة عن ابن شهاب فقال اجلس فاتي بعن العمرة بنناه المفعول رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يسم الا في بقرق تمر ففتح العين الملهة والراد بعد ما قاف قال الحافظ قال ابن التين كذا لا كثر الرواة وفي رواية القابسي باسكان الراد قال عياض الصواب الفتح وهو المشهور برواية ولغة وقال ابن عبد البر اكثرهم يروونها باسكان الراد والصواب عند اهل الاتفاق فتح الراد وكذا قال اهل اللغة قال الباجي قال بعض رواة الموطأ العرق وهو عندي وهم على اللغة المشهورة انما العرق باسكان الراد العظم الذي عليه اللحم الخ قال العيني وفي شرح الموطأ لابن جيب رواه مطرف عن مالك بن جهمريك الراوى لسان العرب قال ابن الاثير هو زعيم مسجون من سائر النحوس وكل شئ مضفور فمورق وعرقه بفتح الراء فيها قال الازهرى رواه ابو عبيد عرق واصحاب الحديث يخفونه الخ وقال ابن التين انكر بعضهم الاسكان لان الذي بالاسكان هو العظم الذي عليه اللحم قال الحافظ ان كان الانكار من جهة الاشتراك مع العظم فيشكل الفتح لانه يشترك مع الماء الذي يتصلب من الجسد نعم الراجح من حيث الرواية الفتح ومن حيث اللغة ايضا لان الاسكان ليس بمنكر بل انبثت بعض اهل اللغة كالغراء الخ وفسره الزهري في روايته الصميمين بانه المكتل بكسر الميم وفتح الفوقية قال الاخفش سمي المكتل عرقا لانه ينضغ عرقه عرقه والعرق جمع عرقه كعلق وعلقته والعرقه الضفيرة من النحوس قال القادي وفي المغرب يسبح ثلثين ماعا وقيل خمسة عشر قال ابن ديدية سمي زبيل الحبل الزبيل وفيه لينة اخرى زبيل بكسر اوله وزيادة النون الساكنة وقد تدم النون فتشدد بالراء مع بقائه وزنه وجده على اللغات الثلاثة زبيل فقال النبي صلى الله عليه وسلم غزاة فصدق به اي بالتمر الذي فيه قلت وفيه حجة لجمهور الاعلام لا يسقط الكفارة قال الحافظ زاد ابن اسحق تصديق به عن نفسك ولويده رواية المنصور عند البخاري بلفظ اطعم هذا عرق ونحوه في مرسل سعيد بن المسيب واستدل باخراجه بذلك على ان الكفارة عليه وحده دون الموطوءة وكذا في المراجعة بل يستلجح ذلك بتدوير ذلك وهو الاصح من قول الشافعية ورواه الاوزاعي وقال الجمهور ابو ثور وابن النضر تجب الكفارة على المرأة ايضا على اختلاف وتقاصيل لم في الحرة والامة والمطاعة و انكر به وحصل صحتها على الرجل عنها قال ابن التين في وفي المعالم للخطابي ما ملخص في امر الرجل بالكفارة دليل على ان على المرأة كفارة مثله لان الشريعة

رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنيابها ثم قال كله **ما** قال عن عطاء بن عبد الله الخراساني عن سعيد بن المسيب أنه قال جاء أعرابي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يضرب نحره وينتف شعرة ويقول هلك الأبعد فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم وما ذلك قال أصبت أهلي وأنا صائم في رمضان فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم هل تستطيع أن تعتق رقبة قال لا قال فهل تستطيع أن تهدي بدنة قال لا قال فاجلس فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرق من تمر فقال خذ هذا فتصدق به فقال ما أحد أحوج مني يا رسول الله فقال كله وصم يوما مكان ما أصبت **قال** مالك قال عطاء فسألت سعيد بن المسيب

سورة بينهما لا فيما قام عليه دليل التحصيل وإذا الزمنا الفقهاء بجماعهم عند الزمنا الكفاية لهذه العلة كالرجل وهذا من ذهب أكثر العلماء ١٢ **قوله** فقال يا رسول الله ولفظ البخاري فقال الرجل على أفقر مني يا رسول الله قال الم حافظ هذا يشترط أن يفهم اللفظ في التصديق على من يتصدق بالفقر وقد بين ابن عمر في حديثه ذلك فزاد فيه إلى من أوقفه قال إلى أفقر من تعلم أخوجه البزاز والطبراني ما أحسن حرج بالنسب على أنها خبرها الثانية وبجوز الرفع على لغة تميم قال الزرقاني قلت وهذا على ما في أكثر النسخ السنية والمصرية بالمدى المصلحة في إحدى بعثتها بالجم على المقادير الشك من الوجدان فما حرج منسوب على المغولية وفي المشكوة عن المتن عليه ما ابل بيت أفقر مني قال القادي بالرفع على الوصفية وبالنسب على المنبرية وقال الزرقاني ابل مرفوع على أنه اسم ما وأفقر خبره أن جعلتها حجازية وبالرفع أن جعلتها تميمية الزم من زاد يونس ومن أصل بيتي ولفظ البخاري قوله ما بين لا يتبعها بريد المحرمين أصل بيت أفقر من أهل بيتي فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنيابها وفي رواية ابن اسحق حتى بدت نواجذه ولا يقر في السنن عن ابن جزيج حتى بدت شياها ولعلنا تصيف من أنيابه فان الشناياتين بالتسم غالبا وظاهر السياق أداة الزيادة على التسم ومحل ما ورد في مصنفه صلى الله عليه وسلم أن من كان تيسما على غالب أحواله وقيل كان لا يضحك إلا في أمر يتعلق بالآخره فان كان في أمر الدنيا لم يزد على التسم وقال البخاري لعله صلى الله عليه وسلم ضحك منه إذ وجبت عليه كفارة بخبرها فاخذه صاعده فحملها وهو مع ذلك غير أنهم وهذا من فضل ديننا وسعة رحمته بنا وإحسانه اليك الخ ثم قال كله ولفظ البخاري الطعم أهلك وفي أخرى له الطعم عياك واستدل به على المشليين أولها أن الكفارة تسقط بالاعسار كما تقدم عن الأوزاعي قال يعني هو أحد الروايتين عن أحمد قلت هي منأدة فروع وقال الزهري لأبدن التكفير وهذا خاص بذلك الرجل بدليل أنه أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بأعساره قبل أن يدفع إليه العرق ولم يسقطها عنه ولا أنها كفارة واجبة فلم تسقط بالعمى عنها كسائر الكفارات وهذا رواية ثانية عن أحمد وهو قياس قول أبي حنيفة والثوري والي ثور ومن الشافعي كالمذاهبين ولنا الحديث المذكور ودعوى التحصيل لا تسمع بغير دليل وقولهم أنه أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بحجته فلم يسقطها قلنا قد استقطا عنه بعد ذلك وهذا آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يصح القياس على سائر الكفارات لانه أطرح للنقص بالقياس والخوانت خبره بان النص محتمل للتحصيل وجواز كفاية الطعام لاهله وغير ذلك وعدم الاسقاط في أول الحديث نص فلا يشرك بالتحمل وقال ابن العربي كان هذا رخصة لهذا الرجل خاصة وأما اليوم فلا بد من الكفارة وقال عياض قال الزهري هذا خاص بهذا الرجل أباح له الأكل من صدقة نفسه لسقوط الكفارة عنه لفقره وقيل هو منسوخ وقيل يحتل أنه أعطاه ليكف به وبخبره إذا أعطاه من لا يلزمه نفقة من أهله وهو قول بعض الشافعية وقيل يكمل أنه لما كان فقيرا أن يحضره جازا لغيره أن يتصدق عليه عند الحاجة بذلك الكفارة وقال القادي الظاهر أنه خصوصية لانه وقع عند الدارقطني في هذا الحديث فقد كفر الله عنك الخ وقيل لما كان عاجزا عن نفقة أهله جاز له أن يصرف الكفارة لم قال الم حافظ وهذا هو ظاهر الحديث وهو الذي عمل أصحاب الأقوال الماضية على ما قالوه لان المرأ لا يأكل من كفارة نفسه ١٣

قوله يضرب نحره وينتف شعرة زاد الدارقطني ويحشي على رأسه التراب وفي رواية ويظهر وجهه ويدعو ويقل ويقول هلك الأبعد يعني نفسه كنى عنه بلفظ الأبعد على عادة العرب إذا حكى عن نفسه بما لا يصلح فله وفي الجمع الأبعدى المتباعد عن الخير والعصمة بعد بالكسر فهو باعدى هلك الخ وفي حديث عائشة عند البخاري احترقت وفي الأخرى لانه الآخر هلك وفي بعض الطرق هلك وأهلك أي زوجتي واستدل بهذه الزيادة على وجوب الكفارة على المرأة أو المعنى هلك أي حيث وقعت في شيء لا أقدر على كفارة وأهلك أي نفسي بغضلي الذي جرم على الأثم وذلك بعد ثبوت الزيادة المذكورة ثم بسط الكلام على هذه الزيادة ١٢ **قوله** فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم وما ذلك أي الذي هلكت به وفي رواية ما الذي أهلك وفي أخرى ويحك ما صنعت قال أصبت أهلي أي جامع زوجتي وفي أخرى وطئت أهلي وأنا صائم في رمضان جملة ما ليته من قوله أصبت وليؤخذ منه أنه لا يشترط في المطلق اسم المشتق

بقار المعنى المشتق من حقيقة لاسمائه كونه صائما بما معاني حاله واحدة قاله الم حافظ ١٢ **قوله** فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم هل تستطيع أي تقدر أن تعتق رقبة لم يقيد بالمؤمن في هذا الحديث أيضا كما تقدم قال لا وفي حديث ابن عمر الذي بشك بالحق ما ملكك رقبة قط قال فهل تستطيع أن تهدي بدنة قال لا قال البخاري أفقر وعطاء بنده اللفظ من سعيد وقد أنكره سعيد وقال كذب عطاء الخراساني وإنما قلت له فقال تصدق قال ابن عبد البر ما ذكرني هذا الحديث محفوظ من رواية الثقات الأثبات الأربعة الجملة فأنها غير محفوظة فأتى ببناء الجمهور رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرق من تمر أي بعرق في تمر وفي رواية مسلم عن عائشة فجلس فيمنها هو على ذلك إذا قبل رجل يسوق حملا عليه طعام فقال خذ هذا فتصدق به فقال ما أحد أحوج بالنسب والرفع كما تقدم وفي المصرية بينها أيضا بالجم مني فقال كله وصم يوما مكان بالنسب والاضافة ما أصبت من فطر الصوم وفيه إيجاب القصد مع الكفاية وهو قول الأئمة الأربعة والجمهور واسقطه بعضهم لانه لم يرد في غير أبي هريرة ولا أخر عائشة ولا في نقل الحفاظ لما ذكر القصد واجب بأنه جاء من طرق يعرف بمجموعها أن لهذه الزيادة أصلا يصلح للاحتجاج ١٢ **قوله** سألت سعيد بن المسيب كم في ذلك العرق من التمر فقال ما بين خمسة عشر صاعا إلى عشرين قلت اختلفت الروايات في مقدار ما في العرق ولفظ البخاري في الصيام أتى بوق في تمر والعرق المكتسب قال الم حافظ ولم يبين في هذه الرواية مقدار ما في المكتسب من التمر بل ولا في شيء من طرق المعجمين في حديث أبي هريرة ووقع في رواية أحمد في حديث أبي هريرة خمسة عشر صاعا وفي رواية عمران عن الثوري عن ابن خزيمة خمسة عشر صاعا وعشرون وكذا عند مالك وعبد الرزاق في مرسل سعيد بن المسيب وفي مرسله عند الدارقطني الخ ثم بعشرين صاعا وفي حديث عائشة عند ابن خزيمة فأتى بعرق في عشرين صاعا قال الم حافظ ووقع في مرسل عطاء بن أبي رباح وغيره عند مسدد وغيره وهذا يجمع الروايات فمن قال أنه كان عشرين أراد أصل ما كان فيه ومن قال خمسة عشر أراد قدر ما تقع به الكفارة وبين ذلك حديث علي عند الدارقطني قطع ستين مسكينا لكل مسكين مد وفيه قال بخمسة عشر صاعا فقال الطعم ستين مسكينا وكذا في رواية جراح عند الدارقطني في حديث أبي هريرة وفيه رد على الكوفيين في قولهم أن الواجب من الفصح ثلثون صاعا ومن غيره ستون صاعا وفي الحديث قال بعض اصحابنا خص هذا الرجل بأحكام ثلثه بجواز الطعام مع القدرة على الصيام ومرفعه على نفسه والا كفارة خمسة عشر صاعا الخ قال الخطابي ظاهر هذا الحديث يدل على أن قدر خمسة عشر صاعا كاف للكفارة عن شخص واحد لكل مسكين مد وفيه جعل الشافعي أصلا لهذه به في أكثر المواضع التي يجب فيها الطعام لانه قد روي في خبر مسلم بن صخر وأوس ابن الصامت في كفارة الظلمة أنه قال في أحدهما الطعام ستين مسكينا وسقا والوسق ستون صاعا وفي الخبر الآخر عند أبي داود أنه أتى بعرق وفهره محمد بن اسحق في روايته ثلثين صاعا وأساند الحديثين لا بأس به وإن كانت حديث أبي هريرة أشبه بها فالاحتياط أن لا يقصر على المد الواحدا من الجائزان يكون العرق الذي أتى به النسب صلى الله عليه وسلم المقد بخمسة عشر صاعا قمارا في الحكم من مبلغ تمام الواجب عليه مع أمره إياه أن يتصدق به ويكون تمام الكفارة باقيا عليه إلى أن يؤديه عند تيسره لوجوده كمن يكون عليه رجل ستون درهما فيأتمه خمسة عشر درهما فيقال لصاحب الحق هذه ولا يكون في ذلك اسقاط ما ورده من حقه ولا براءة في ذمته الخ قال ابن رشدان ما ركاد الشافعي وأصحابه قالوا يطعم لكل مسكين مد بهر النبي صلى الله عليه وسلم وقال أبو حنيفة وأصحابه لا يجزئ أقل من مد من مد النبي صلى الله عليه وسلم وذلك نصف صاع لكل مسكين وقال المعنى عندنا الواجب لكل مسكين نصف صاع من بر أو صاع من تمر كما في كفارة الظلمة لما روي الدارقطني عن ابن عباس يطعم كل يوم مسكينا نصف صاع من برودن عائشة في هذه القصة أتى بعرق في عشرين صاعا ما ذكره الشافعي في شرح البخاري ويروي ما بين خمسة عشر إلى عشرين وفي صحيح مسلم فأمه أن يجلس فجاهد عرقا فيها طعام فأمه أن يتصدق به فإذا كان العرق خمسة عشر صاعا فاعطاه عرقا ثلثون صاعا على ستين مسكينا لكل مسكين نصف صاع وما قال بعضهم أي الم حافظ المشهور في غير هاتين المكون المشهور في غير طريق عائشة عرقا لا يستلزم رد ما روي في بعض طرق عائشة أنه عرقان ومن ابن ترمذ رواية غير مسلم على رواية سلم هذا مجرد دعوى تمسكية منه بهر الخ ١٣

كم في ذلك العرق من الترفق قال ما بين خمسة عشر صاعا الى عشرين قال يحيى قال مالك سمعت اهل العلم يقولون ليس على من افطر يوما من قضاء رمضان باصابة اهله نهارا وغير ذلك الكفارة التي تذكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما صاب اهله نهارا في رمضان وانما عليه قضاء ذلك اليوم قال مالك وهذا احب ما سمعت فيه الى جماعة الصائم مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يحتجم وهو صائم قال ثم ترك ذلك بعد فكان اذا صام لم يحتجم حتى يفطر مالك عن ابن شهاب ان سعد بن ابى وقاص وعبد الله بن عمر كانا يحتجمان وهما صائمان مالك عن هشام بن عروة عن ابيه انه كان يحتجم وهو صائم ثم لا يفطر قال وما رأيته احتجم قط الا وهو صائم قال يحيى قال مالك لا تكره الحجامة للصائم لا انشية من ان يضعف ولولا ذلك لم تكره ولوان رجلا احتجم في رمضان ثم سلم من ان يفطر لما راع عليه شيئا ولم امره بالقضاء لذلك اليوم

له قوله يقولون ليس على من افطر يوما من قضاء رمضان مثلاً باصابة اهله نهارا بعد الا وغير ذلك اى من الاكل والشرب الكفارة بالرفع التي تذكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما تقدم في الروايات المذكورة فيمن صاب اهله نهارا ذلك لان الكفارة مخصوصة بفطر ادم رمضان وانما عليه اى على الفطر لقضاء رمضان قضاء ذلك اليوم الذي افطر فيه لا غير قال مالك وهذا احب ما سمعت بهم الشافعي على بناء المتكلم فيه الى قال الزرقاني وعلى هذا الكافة الاقتادة وحده فقال عليه الكفارة والابن وهب ورواية عن ابن القاسم فعلى قضاء يومين قياسا على الحج ١٢ هـ قوله جماعة الصائم قال المجدل المصنوع والجماع المصنوع والمجموع والمجموع ما يحتجم به وحرفه الجماعة لكاتبه واحتجم عليها وفي لسان العرب المصنوع المصنوع يقال جم المصنوع اى امره والمجموع والمجموع ما يحتجم به قال ابن الاثير بالكسر الالة التي يجمع فيها دم الجماعة عند المصنوع وفعله الجماعة الى قال الطحاوي ذهب قوم الى ان الجماعة تفتقر الصوم حاجا كان او مجموعا قال العيني اداد بالقوم عطارد بن ابي رباح والاداعي مسروق وادعاه ابن سيرين واحمد بن حنبل واستحق فانهم قالوا الجماعة تفتقر مطلقا الى زاد الزرقاني داود وابن المبارك وابن جدي وقال الموفق الجماعة يفطر بها الحائض والمجموع به قال السخني وابن المنذر ومحمد بن اسحق بن خزيمة وهو قول عطارد وعبد الرحمن بن مدي وكان الحسن ومسروق وابن سيرين لا يرون للصائم ان يحتجم وكان جماعة من الصحابة يحتجمون ليلا في الصوم منهم ابن عمر وابن عباس وابو موسى والنس وخص فيما ابو سعيد الخدري وابن مسعود واسلمة وحسين بن علي وعروة وسعيد بن جبيرة وقال مالك والثوري والبخاري والشافعي يجوز للصائم ان يحتجم ولا يفطر لما روى البخاري عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم وهو صائم ولائذ دم خارج من البدن اشبه الفصد ولنا حديث افطر الحاجم والمجموع رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم احد عشر نفسا الى قلت وفيه ان من لم يدر من ان يعين الاحتجام او كان يحتجم في الليل من الصلابة لا حجة فيه في الاطراف بالاحتجام فانه يحتجم انهم يفعلون ذلك لوقا من اكله الحديث كما هو معروف عن داود بن ابي ثوبان عن الصنف او عملا بالاحتياط عند الاختلاف ثم قال الطحاوي وحال نعم في ذلك آخرون فقالوا لا يفطر الجماعة حاجا ولا مجموعا قال العيني ادادهم عطارد بن يسار والقاسم بن محمد وعكرمة وزيد بن اسلم وابراهيم النخعي وسفيان الثوري وابا العلاء وابا منيفة وابا يوسف ومحمد واما مالك والشافعي واصحابه الا ابن المنذر فانهم قالوا الجماعة لا يفطر الى وقال ابن رشد في البداية ان في الجماعة ثلثة مذاهب الاول الفطر وهو مذاهب احمد وداود والثاني الكراهة وهو مذاهب مالك والشافعي والثالث الاطاعة وهو مذاهب ابى حنيفة ١٢ هـ قوله انه كان يحتجم وهو صائم لما يرى من جوازه قال نافع ثم ترك ذلك اى الاحتجام ما كان بعد اى بعد ما كان يحتجم فكان اذا صام لم يحتجم حتى يفطر واخرجه البخاري تعليقا ولفظه كان ابن عمر يحتجم وهو صائم ثم تركه فكان يحتجم بالليل يعني لما بلغته فيها احدث افطر الحاجم والمجموع وكان من الورع بكان قاله ابن عبد البر وقال الهادي يريده انه لما كبر وضعف كان يخاف على نفسه ان يفطر بالضعف من الجماعة ولذا يكره لكل من خاف الضعف على نفسه ١٢ هـ قوله كان يحتجمان وهما صائمان قال الهادي هذا على ما تقدم من فعل ابن عمر قبل هذا اذا كانا يحسان من انفسهما وقولهما ان الجماعة مع الصوم لا تصنعهما ويحلمان انه لا يبدل نقصا في صومهما الى ١٢ هـ قوله انه كان يحتجم وهو صائم ثم لم يفطر لان الجماعة ليس يفطر عنده كما عليه الجمهور قال وما رأيته اى عروة احتجم قط بشد الطاء اى ابدالا وهو صائم قال الهادي يحتجم ثلثة اوجه احدها ان كان يسرد الصوم فذلك لم يشفق له جماعة الا وهو صائم والثاني ان لا يسرد ولكنه قصد ذلك ليبين جوازه او لمنفعة كان يربو ذلك

والثالث ان يريده غير الصوم الشرعي انما اراد ان يحتجم قبل ان يأكل لقوته على هذا المعنى او لضعفه اخرى التي قلت وهذا الثالث خلاف الظاهر وقال ابن عبد البر ذلك لانه كان يوم اصل الصوم وقال ابو عبد الملك يحتجم اى على اكثر افعاله ١٢ هـ قوله لا تكره الجماعة للصائم الاحتجم من ان يضعف المجموع فيفطر الى الفطر ولولا ذلك لم تكره وفي البخاري ان ثابتا سأل انس بن مالك انتم تتركون الجماعة للصائم قال لا الا من اجل الضعف الخ وفي الدر المنثور لا تكره جماعة قال ابن عابد بن ابي الجماعة التي لا تضعف عن الصوم وينبغي له ان يؤخرها الى الغروب وذكر شيخ الاسلام ان شرط الكراهية ضعف يحتاج فيه الى الفطر ١٢ هـ قوله ولو ان رجلا احتجم في رمضان ثم سلم من ان يفطر لم ار عليه شيئا لانه سلم من الضعف والكراهية لمن خشي الضعف ولم امره بالقضاء لذلك اليوم الذي احتجم فيه لانه لم يفطر به تالت الضعيف والشافعية لان الجماعة انما تكره للصائم لموضع التعذر بغيره معجزة ورايين مملتين بينهما يادعني كراهية الجماعة للمنيطرة بالصوم لا اذا من على نفسه لقوته بالصيام فمن احتجم وسلم لقوته من ان يفطر حتى يمسي فلا اذى عليه شيئا وليس عليه قضاء ذلك اليوم ولقد علم ان ذلك مسلك الجمهور والائمة الثلاثة خلافا لاهل حديثه صلى الله عليه وسلم افطر الحاجم والمجموع وهو حديث مشهور بسط الكلام على طرقه المأخوذ في التلخيص واجاب عنه الجمهور بوجه منها انه منسوخ قال ابن عبد البر انه منسوخ لحد يفي ابن عباس يعني عند البخاري وغيره ان النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم واحتجم وهو صائم لان في حديثه شذوذ وغيره انه صلى الله عليه وسلم مر عام الفتح على من يحتجم ثلث عشرة ليلة خلت من رمضان فقال افطر الحاجم والمجموع وابن عباس روى عنه جده الوداع وشهد جماعة حديثه وهو محرم صائم وحديث ابن عباس لا مدفع فيه عند اهل الحديث فهو ناسخ لاهل السنة لانه لم يردك بعد ذلك رمضان مع النبي صلى الله عليه وسلم الى قال العيني حديث ابن عباس سأل آخر منسوخ المتقدم فان ابن عباس لم يصحبه النبي صلى الله عليه وسلم وهو محرم الا في حجة الاسلام وما يصرح فيه بالنسخ حديث انس اخرجه الدرر القطني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم بعد ما قال افطر الحاجم والمجموع وهذا مخرج في انشراح الحديث قال ابن حزم مع حديث افطر الحاجم والمجموع بلا ريب لكن وجدنا من حديث ابى سعيد اخص النبي صلى الله عليه وسلم في الجماعة للصائم واسناده صحيح فوجب الاخذ به لان الرخصة انما تكون بعد التعذر فدل على نسخ الفطر بالجماعة سواء كان حاجا او مجموعا الخ ومنما قال ابن عبد البر ايضا ان الاحاديث متعارضة فسقط الاحتجام ببلد الاصل ان الصائم على صومه لا يتنقض الا بسنة لا معارض لها ومنما اجاب الطحاوي بانه ليس فيها ما يدل على ان الفطر كان لاجل الجماعة بل انما كان ذلك لمعنى آخر وهو انها يفتانان رجلا فذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قال وذكره قال الشافعي حمل افطر الحاجم والمجموع بالغيبة على سقوط الاجر وجعل نظيره ذلك ان بعض الصحابة قال لم تكلم بولم الجمعة لا جمعة لك فقال النبي صلى الله عليه وسلم صدق كذا في العيني ومنما قيل ان فيها التعرض للافطار اما المجموع فللضعف واما الحاجم فلانه لا يامن ان يصل الى جوفه من طعم الدم وهذا كما يقال للرجل يتعثر من السلك بك فلان وكقول من جعل تامينا فقد ذبح بغير كمين كذا في العيني واليه مال البيهقي في شرح السنة ومنما قيل انه صلى الله عليه وسلم مر بها مساء فقال افطر الحاجم والمجموع فكانت عندهما بهيمة او كانا امسيا ودخلا في دقت الافطار قاله الخطابي ومنما قيل ان هذا على التخليط لما كقول من صام الدهر لا صام ولا افطر فعناه على هذا التأويل اى بطل صيامها فكانها صارا مفطرين ومنما قيل ان معناه جازلها ان يفطر اقول احصه الزرع اذا كان ان يحصد ذكر هذه الوجوه الثلاثة الخطا ايضا ١٢ .

الذي احتجهم فيه لان الحجة انما تترك للصائم بالتغدير بالصيام فمن احتجهم وسلم من ان يفطر حتى يمسي فلا ارى عليه شيئا وليس قضاء ذلك اليوم صيام يوم عاشوراء **متالك** عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت كان يوم عاشوراء يوما تصومه قريش في الجاهلية وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصومه في الجاهلية فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة صامه وامر الناس بصيامه فلما فرض رمضان كان هو الفريضة وترا يوم عاشوراء فمن شاء صامه ومن شاء تركه **متالك** عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف انه سمع مغوية بن ابي سفيان يوم عاشوراء عام حج وهو على المنبر يقول يا اهل المدينة ابن علماءكم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لهذا اليوم هذا يوم عاشوراء ولم يكتب عليكم صيامه وانما صائم فمن شاء فليصم ومن شاء فليفطر **متالك** انه بلغه ان عمر بن الخطاب ارسل الى الحارث بن هشام ان عند ايوم عاشوراء فصم وامر اهلك ان يصوموا صيام يوم الفطر ويوم الاضحي **متالك** عن محمد بن يحيى بن حبان عن الاعرج عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن صيام يومين يوم الفطر ويوم الاضحي **متالك** انه سمع اهل العلم يقولون لا بأس بصيام الدهر اذا افطر الايام التي نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيامها وهي ايام منى ويوم الفطر ويوم الاضحي فيما بلغنا وذلك احب ما سمعت الى في ذلك **الذي** عن الوصال في الصيام **متالك** عن نافع عن

له قوله كان يوم عاشوراء يوما تصومونه

قريش في الجاهلية يحل انهم اقتدوا في صيامه شرع من سلف ولذا كانوا يعظمونه بكسوة الكعبة وبه جزم ابن القيم في الهدى اذ قال لا ريب ان قريشا تعظم هذا اليوم وكانوا يكسون الكعبة فيه وصومهم من تمام تعظيمه وقال القرطبي كانهم يستندون الى شرع من معنى كابر ابيهم عليه السلام قال ابن رسلان لعلم يستندون في صومهم الى انه من شريعة ابراهيم واسماعيل فانهم كانوا يقتسمون اليها في كثير من احكام الحج وغيره وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم في الجاهلية موافقة لهم او موافقة للشرع فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة صامه على عادته الشريفة او موافقة لموسى عليه السلام وامر ان يصوم بفتح البزة وكسر الميم روايتان اقتصر عياض على الثانية وقال النووي الاول اظهر قال الحافظ لاشك ان قدومه المدينة كان في ربيع الاول فحينئذ كان الامر بذلك في اول السنة الثانية وفي السنة الثانية فرض رمضان فعلى هذا لم يقع الامر بصيام عاشوراء الا في سنة واحدة ثم فرض الامر فيه الى راي المتطوع كما قال **له** قوله فلما فرض صيام شهر رمضان يعني في شعبان السنة الثانية كان هو الفريضة بالنسبة لعطلة الزقاني وترك يوم عاشوراء اى وجوبه فمن شاء صامه ومن شاء تركه قال الياجي الحديث يقتضى الوجوب عن وجهين من جهة فعله ومن جهة امره به وقوله فلما فرض رمضان ورد الشرع بنسخ وجوب يوم عاشوراء وليس في الامر بصوم رمضان ما يدل على منع وجوب يوم عاشوراء الا انه قرن به ما يدل على ان جميع الفرض من الصوم وقديمين ذلك صلى الله عليه وسلم في قوله لساكني لا الا ان تطوع الخ **له** قوله عام حج وكان اول حجة جمعا بعد الامارة سنة اربع واربعين واخر حجة جمعا سنة سبع وخمسين ذكره ابن جرير قال الحافظ الظاهر ان المراد في الحديث الحجة الاخيرة وقال العيني يحتمل هذا وغيره ولا يدل على الظهور وهو على المنبر بالمدينة المنورة يقول يا اهل المدينة ان احكامكم قال الحافظ في سياق القصة اشعار بان لم يزلوا يصوموا عاشوراء فلذلك سأل عن علمائهم او بلغه عن بكراهة صيامه او وجوبه وقال غيره ارادوا علمهم ان ليس كذلك واستدعاه العلماء تنبيههم على الحكم او استعانة بما عندهم على ما عنده او توهموا انه رأى او سمع من خالفه وقد خطب برفق ذلك الجمع العظيم ولم يذكر عليه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لهذا اليوم هذا يوم عاشوراء ولم يكتب بشارا لجمهور على ما في عامة النسخ وفي نسخة المتفق لم يكتب الله بلفظ الجملة فيكون بشارا لفاعل عليكم صيامه بالرفع نائب الفاعل وفي رواية لم يكتب الله عليكم صيامه قال الزقاني وانما هم فمن شاء فليصم ومن شاء فليفطر بهذا ايضا من المرفوع لرواية النسائي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في هذا اليوم الى ما ثم فمن شاء صامكم ان يصوم فليصم ومن شاء فليفطر قال الحافظ قد استدل به على انه لم يكن فرضا قط ولا دلالة فيه لاحتمال ان يريد ولم يكتب الله عليكم صيامه على الدوام كصيام رمضان وغايته انه عام خاص بالادلة الدالة على تقدم وجوبه او المراد انه لم يدخل في قوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم ثم فسره بانه شهر رمضان ولا يتحقق هذا الامر السابق بصيامه الذي صار منسوخا ويؤيد ذلك ان معاوية انما صام النبي صلى الله عليه وسلم من سنة الفتح والذين شهدوا امره بصيام عاشوراء والنداء بذلك شهده في السنة الاولى من الهجرة الزقاني فقلت لنقص الحافظ هذا الكلام من الشيخ ابن القيم في الهدى والتفصيل فيه فارجع اليه وقال في آخره وان لم يسلك هذا المسلك تناقضت احاديث الباب وانظر بيت **له** قوله ان عندا

يوم عاشوراء فصم امر من الصوم وامر اهلك ان يصوموا واخرج ابن ابي شيبة في مصنفه محمد بن بكر عن ابن جريح قال اخبرني عبد الملك بن ابي بكر بن الحارث ان عمر ارسل الى عبد الرحمن بن الحارث مائة ليلة عاشوراء ان تسروا صامها كان الامام اشار بانه لا يراى الاثر الى ان ما تقدم من روايات التخيير ما ورد في ذلك من سقوطه لبعض رمضان المراد به سقوط الوجوب لا سقوط النذبة فان الخلفاء الراشدين كانوا يصومون بذلك وكذا روى عن علي رضي الله عنه كان يصوم يوم عاشوراء اخرجه ابن ابي شيبة في مصنفه بطرق وقد صام النبي صلى الله عليه وسلم بعد وجوب رمضان حتى قال في آخر سنة لوعشت لا صوم من اتا مع والمراد بالاهل ان كانوا مكلفين فالامر على ظاهره وان كانوا غير بالغين فعلى النذبة والاعتقاد عه صيام يوم عيد الفطر ويوم الاضحي وصيام الدهر وذكر المصنف في الباب مستثنين اولهما صيام عيد الفطر وعيد الاضحي والثانية صيام الدهر اما الاول فاجمعت الامة على ان صيامها حرام مطلقا متلوها كان او قاضيا لفرض على عليه الامامع الزقاني والحافظ والعيني واليا في الاكمال وابن رشد في البداية وقال الموفق اجمع اهل العلم ان صوم يوم العيد من منى عنه محرم في التطوع والنذر المطلق والفقهاء والكفارة **له** قوله نهي عن صيام يومين نهي تحريم يوم الفطر ويوم الاضحي فصيامها حرام اجماعا كما تقدم مبسوطا **له** قوله يقولون لا بأس بصيام الدهر اى سر الصوم بلا تحليل فطر يوم قال الزقاني اى يجوز الاقدام على فعله بلا كراهة والا فهو مستحب اذ ليس ثم صيام مباح الاطرفين الزقاني الياجي لا بأس بصيام الدهر لمن قوى عليه ولم يردده ذلك الى الضعف وافطر الايام التي نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صومها وقال بهذا جمهور الفقهاء وقال اهل الظاهر لا يجوز ذلك ومن فعله اثم والدليل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ابن آدم له الا الصوم فانه لي وانا اجزي به ولم يخص صوما من صوم ومن جهة القياس ان هذا عمل يقترب به فجاز ان يستدام في كل وقت يصح فعله فيه الخ اذا فطر الايام التي نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيامها من صيامها من نذر صيام الدهر مشروط بهذا القيد وصى اى الايام النية ايام منى وهي ثلثة ايام بعد يوم النحر فورد في حديث ابن عمر فلو ايام منى ثلثة كما سياتي في باب صيام ايام منى قريبا قال القادي المراد بها ايام التشريق وقال العيني اختلفوا في تعيين ايام التشريق الاصح انها ثلثة ايام بعد النحر وقال بعضهم بل ايام النحر وعندنا حنفية وما لك واحمد لا يدخل فيها اليوم الثالث بعد يوم النحر الخ قلت ما صحى انه لا يدخل فيها اليوم الثالث وهم من النكاح او تحريف من النسخ قال القسطلاني ايام التشريق اى ثلثة ايام بعد يوم النحر وهذا قول ابن عمر واكثر العلماء وبسط الزقاني في الحج انها ثلثة بعد يوم النحر وكذا امرج اهل فروع الحنفية بانها ثلثة ايام بعد يوم النحر قال القادي في النقاية يلزم النقل بالشروع الا في الايام المنية اى يوم الفطر والاضحي مع ثلث بعده وهي ايام التشريق الخ قال النودى ايام التشريق ثلثة بعد يوم النحر وكذا قال القادي وغيره من شرح الحديث ويوم الفطر ويوم الاضحي كذا في النسخ السنية وفي المعربة يوم الاضحي ويوم الفطر فيما بلغنا من النهي عن صيامها كما تقدم النهي عن ذلك وذلك اى اباحة صوم الدهر بشرط فطر هذه الايام احب ما سمعت الى في ذلك الجار الاول يتعلق باحب والى في سمعت وفيه النهي عن صوم ايام منى **له**

عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن الوصال فقالوا يا رسول الله فانك تواصل فقال اني لست كهيتكم اني اطعم واسقي **ماتك** عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اياكم والوصال اياكم والوصال قالوا فانك تواصل يا رسول الله قال اني لست كهيتكم اني ابيت يطعمني ربي ويسقيني صيام الذي يقتل خطأ أو يتظاهر قال يحيى سمعت مالكا يقول احسن ما سمعت في من وجب عليه صيام شهرين متتابعين في قتل خطأ أو تظاھر فعرض له مرض يغلبه ويقطع عليه صيامه انه ان صحر من مرضه وقرى على الصيام فليس له ان يؤخر ذلك وهو يبني على ما قد مضى من صيامه وكذلك المرأة التي يجب عليها الصيام في قتل النفس اذا حاضت بين ظهراني صيامها انما اذا ظهرت لا تؤخر الصيام وهي تبني على ما قد صامت وليس لاحد وجب عليه صيام شهرين متتابعين في كتب الله ان يفطر الا من علة مرض او حيضة وليس له ان يسافر فيفطر **قال**

له قوله ان رسول الله صلى

الله عليه وسلم نهي عن الوصال وفي رواية مسلم عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم واصل فواصل الناس فشق عليهم فنهاهم فقالوا يا رسول الله كذا يجمع في بعض الروايات ولم يسم القائلون وفي الصحيحين من ابي هريرة فقال رجل وكان القائل واحدا ونسب الى الجمع لهما هم به قلت والاوجه ههنا تعدد الاسئلة فانك تواصل فقال اني لست بعلم الا كبيتكم وفي مسلم عن ابي هريرة لستم في ذلك مثل اني اطعم واسقي بعظم الهمة فيها اختلفت المشارع في تأويله على اقوال مرجعا قولان احدهما انه على ظاهره وان يؤتى على الحقيقة بطعام وشراب يتناولهما فيكون ذلك تخصيصا كرامة لا شريطة فيها لاحد من اصحابه وداخلة في المقابلة ان ان يؤتى في ليالي رمضان كما يدل عليه روايات اني ابيت يطعمني ربي ويسقيني وقيل في نهار رمضان لما ورد في بعض القائل اني اكل عند ربي يطعمني ويسقيني وقل انما يقال فيمن فصل الشئ نهانا قال الحافظ اكثر الروايات بلفظ ابيت وكان بعض الرواة عبرة بظن نظر الى اشتراكهما في مطلق الوصال ودواصبا المقام على هذا القول بان لو كان كذلك لما صدق عليه قوله انك تواصل ولا تدفع اسم الوصال عنه لانه حينئذ يكون مفطر الاياما في النهار ونحو ذلك وعليه الموفق اذا قال وقوله اني اطعم واسقي يحتمل ان يريد ان يمان على الصيام ولا يغنيه الله تعالى عن الطعام والشراب بمنزلة من طعم وشراب ويحتمل ان الاول اني اطعم واسقي حقيقة حلا لفظا على حقيقة الاول الا انه لو جازين احدهما ان لو طعم وشراب حقيقة لم يكن مواصلا وقد اقرهم على قوله انك تواصل والثاني ان قد روي ان قال اني اكل يطعمني ربي ويسقيني وهذا يقتضي ان في النهار ولا يجوز الاكل في النهار لو لا غير الخ واجاب عنه ابن الميربان الذي يفطر شرعا انما هو الطعام المعتاد اما الخادق للعادة كالخمر من الهمة فعلى غير هذا المعنى وليس تقاطعه من جنس الاعمال وقيل كان يؤتى في التام فيستيقظ وهو يهيمه الري والشيخ عكاك الزرقاني وثانيهما وهو قول الجمهور انه مجاز واختلفوا فيه ايضا على اقوال الاول انه مجاز عن لائم الطعام و الشراب وهو القوة فكانه قال يعطيني قوة الأكل والشرب بلا شئ ولا رى بل مع الجوع والشرب وانفسر على هذا القول ابن العربي وحكي الراجح عن المسعودي انه اصح ما قيل فيه والثاني ان قال فيمن فيه من الشئ والري ما يغنيه عن الطعام والشراب فلا يحس بجوع ولا عطش والفرق بين هذا القول والاول ظاهر بان في هذا القول يحصل القوة مع الشئ والري وتغلب عليهما ايضا القليل بان بعد ههما النظر الى حاله صلى الله عليه وسلم فان كان بجوع اكثر مما يشبع ويربط على بطنه المجاعة وتسكر ابن جبان بهذه الاحاديث على تضعيف الاحاديث الواردة بان صلى الله عليه وسلم كان بجوع ويشد الجوع على بطنه وسأق الكلام على آخر البحث والثالث ما قال النووي في شرح المنب وهو الاوجه عندي مناه حجة الله تستغنى عن الطعام والشراب والحسب البائع يشغل عنها واليرجى ابن القيم فقال الثاني ان المراد به ما يغنيه الله تعالى من المعارف وما يغني عن قلبه من لذة مناجاته وقرعة عينه بقرعة وتغلبه بحجة والشوق اليه وتوابع ذلك من الاحوال التي هي غذاء القلوب وتعيم الادواح وقرعة العين ووجه النفوس والروح والقلب بما هو اعظم غذاء واجوده والنفوس قد يعقوى هذا الغذاء حتى يغني عن غذاء الاجسام مدة من الزمان **له** قوله قال اياكم والوصال متصوب على التحذير اى احذروا الوصال اياكم والوصال كرهه مرتين للتاكيد قاله الزرقاني وهو كذلك في جميع النسخ المنسية والمصرية الا في نسخة المتفق فيها مرة واحدة وعندنا اني نسيه برواية الى زعمه من ابي هريرة ثلثا قالوا فانك تواصل يا رسول الله قال اني لست كهيتكم اني ابيت تقدم عن الحافظ ان اكثر الروايات بلفظ ابيت ومن روى بلفظ اكل كان عبر

به لا شئ كما في مطلق الوصال قال تعالى واذا بشر احدكم بالانثى فكل وجهه مسودا ولا تفتقروا لذلك بهادر دون يبل يطعمني بعظم الياء ربي ويسقيني بفتح الياء الاولى واثنات الياء الاخرة في جميع النسخ الا في نسخة المتفق فبعضها بلفظ يسقيني وفي التفسير بالرب اشارة الى خصيصة المقام بشان الرواية زادني رواية مسلم عن ابي هريرة فاكلوا ما لكم به طاعة وزاد الزهري عن ابي هريرة من اني سلمته في الصحيحين فلما ابوان يشتهوا عن الوصال واصل بهم لوما ثم يوما ثم بلاء السلال فقال لوتاخر لودكم كما لشكل لهم حين ابوان يشتهوا قال البا جى ظاهرا انتهى التحريم الا ان الصيام يلقوه منه على وجه التخييف عنهم ولذلك واصلوا بعد نهيهم كما يدل عليه هذا الحديث وفيه دليلان احدهما انه لو كان على التحريم والمنع لم يخالفوه بالمواصلة كما لم يخالفوه بصوم يوم الفطر والاضحى والثاني ان صلى الله عليه وسلم واصل بهم وهذا يدل على جوازه والامساك بصل بهم الخ واجاب المانعون بان الصيام على ما انتهى على الشفقة فقد ورد عند البخاري من حديث عائشة نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الوصال رحمه له وفي الي داود وغيره عن رجل من الصحابة باسناد صحيح نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن المجامعة والمواصلة ولم يحرمهما البقاء على الصحابة واليهما اشار البخاري في ترجمته الباب قال الحافظ قوله رحمه له لا يمنع التحريم فان من رحمه له ان حرره عليهم ومواصلة صلى الله عليه وسلم لم يكن تقربا بل تقربا وتكيفا فاحتمل منهم ذلك لاجل مصلحة النبي في تاكيد زجرهم لانهم اذا باشره ظهرت لهم حكمة النبي وكان ذلك ادعى الى قلوبهم لما تروى تب عليهم من الملل في العبادة والتقصير فيما يواهم منه وارجح من وظائف السلوة والقرادة وغير ذلك **له** قوله صيام الذي يقتل خطأ أو يتظاهر يعني حكم صيام شهرين متتابعين مما يجب في كفارة القتل خطأ وكفارة الظهار فالغرض من هذا الباب بيان احكام هذه الصيام من ان اذا انقطع الشارع في ذلك مثلا فلا يفعل وغير ذلك **له** قوله فمن وجب عليه صيام شهرين متتابعين في قتل خطأ الذي ذكره الله عز وجل بقوله فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين قوله من الله الآية او في ظاهر من امراته الذي ذكرني قوله عز اسمه فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل ان يتماسا الآية فغرضه له بعد ما صام بعض الشهرين من من يغلبه بحيث لا يستطيع الصوم ويقطع عليه صيامه اى الكمال الشهرين ان يفتح الهمة لمفعول سمعت ان صح من مرضه وتقيه بقوله وقوى على الصيام لانه لا يلزم من صوم عن المرض قوة على الصيام فليس له ان يؤخر ذلك اى الصيام بل يصوم بعد الصحة والقوة على الفور وهو يبني على ما قد مضى من صيام فان تأخر بعد الصحة والقوة استأنف الصيام لان الله عز وجل قيد الصيام فيما بالشارع وقد فات بذلك التأخير **له** قوله وكذلك المرأة التي يجب عليها الصيام لفقد انذارية في قتل النفس خطأ اى في كفادته وليس في النسخ المنسية لفظا خطأ اذا عاضت بين ظري تشية ظلمت وفي اكثر النسخ المصرية بين ظري ميا ما انما اذا ظهرت عن الحيض لا تؤخر الصيام بعد الطهارة بل تصوم بلا تأخير وهي تبني على ما قد صامت قبل الحيض فان اخرت بعد ذلك استأنفت الشهرين قال ابو عمالا علم خلا فان الحائض اذا وصلت قضاها ايام حيضها بصياما ان يجزيها وفي المربع خلاف فقال مالك وجماعة كذلك وقال ابو حنيفة وطائفة يستأنف الصيام واختلف فيه قول الشافعي والخ و ليس بجائز لاحد وجب عليه صيام شهرين متتابعين في كتاب الله عز وجل ان يفطر ويقطع الشارع الامن عليه مرض او حيضة بجرهما عطف بيان لعله او بدل قاله الزرقاني قلت ويحتمل ان يكون العلة مضانا اليهما وقال البا جى ويجزى النسيان مجزى ذلك لانه لا يمكن الاحتراز منه الخ وليس لان يسافر فيفطر بل يصوم في السفر فان افطر استأنف لانه يمكن معه الصوم وان لم يقتر فيه مشقة قاله البا جى ومما قاله المنجية والشافعية خلافا للشافعية كما سياتي من فروعه

لفظ ال في ذلك اى ليس له الفطران سافر فليس بفكر ادخ قوله اولاً احسن ما سمعت
قال الزرقاني قلت والادراج ان الاشارة الى الكل وانكره لالتاكيد وحاصل ان من شرع
في صيام شهرى التناجى فمرض لم يدر يخ الصوم كالحيض او المرض امسك عن الصوم
حتى يئس ولا يوجب هذا الاستيناف لكن لا يؤخر بعد دفع العذر فان اخرجه استأنف
والسئلة مختلفة عند الامته والمذكور هو مسك المالكية وبكذا في فروعه وفي السدائيه
وان افطر منها يوماً بعدد ما بلغه عند استأنف لغوات التناجى وهو قادر عليه في
صامته وهو قادر عليه احرازه عن المرأة اذا افطرت لحيض وفي الدر المنثور هام شهرين
متتابعين ليس فيها رمضان وايام نسي عن صومها فان افطر بعد كسفر ونفاس بخلاف
الحيض الا اذا ايسر او غير مدر استأنف الصوم قال ابن عابدين اما الحيض فلا نها
لا تجدر شهرين فاليين منها واما النفاس فيقطع التناجى ١٢ **قوله** ما يفعل
المريض في صيامه يعنى بيان جواز افطر المريض ونوع المرض الذى يجوز به الفطر قال
الزرقاني للمريض ان يفطر اذا كان الصوم يزيد في مرضه فان تحمل وصام كره له ذلك
واجزاه قال الموفق اجمع اهل العلم على اباحه الفطر للمريض في الجملة والا صل فيه قوله تعالى فمن
كان منكم مريضاً او مريضاً للمبج لفطر هو اشد الذي يزيد بالصوم او يخشى بطلان يومه
قليل لاحد متى يفطر المريض قال اذا لم يستطع قيل مثل الحمى قال وى مرض اشد من الحمى
وحكى عن بعض السلف انه اباح الفطر بكل مرض حتى من وجع الاصح والعرض لعموم
الآية ولان المسافر يباح له الفطر وان لم يستطع اى لو كان المريض ولما انة شاهد للشبه ولا
لو يذير الصوم فلهزمه كالصحيح والآية مخصوصه في المسافر والمريض جميعاً يدل ان المسافر لا
يباح له الفطر في السفر القصير والفرق بين المسافر والمريض ان السفر اعتبر فيه
الظننه وهو السفر الطويل حيث لم يكن اعتبار الحكمة بنفسه فان قيل المشقة لا يبيح
وكثيره حال اضابطه لى نفسه فاعتبرت عظمتها وهو السفر الطويل فدار الحكم مع المظنة وجوداً
ومدماً والمرضى لا اضابطه لى فان الامراض تختلف منها ما يعرض صاحبه الصوم ومنها ما لا
للمصوم فيه كوجع العرض وجرى في الاصح واشباه ذلك فلم يصلح المرض هنا بطا وكن
اعتبار الحكمة وهو ما يخاف من الضرر فوجب اعتباره فاذا ثبت هذا فان تحمل المريض
وصام مع هذا فقد فعل مكرهاً لما تضمنه من الاضرار بنفسه وترك تخفيف الشدة تعالى
وقبول رخصته ويصح صومه ويخبره لانه عزيزه انج تركه اخصه فاذا تحله اجزاه الح ١٢ -
قوله يقول الامر الذى سمعت من اهل العلم ان المريض اذا احابه المرض
لذى يشق عليه الصيام معه اى مع ذلك المرض ويتعبه بعن اوله اى يكون المرض بحيث
يوقع الصائم في التعب ويبلغ ذلك الاتعاب منه في محل يعتد به وعلم منه ان المناط
لمرض الذى يشق معه الصوم لا مالا يشق تكليف بالذى يكون الصوم علالاً كالتمتة
والاسبال فان له ان يفطر قال الباجي ومقدار المرض الذى يبيح ذلك لا يستطاع
ان يقدر لنفسه ولذلك قال مالك والشافع اعلم يقدر ذلك من العبد ومن ذلك
الا يبلغ صفة وفي روح المعاني ان المراد في الآية مرض يعسر عليه الصوم مع كمال يؤذن به
قوله تعالى فيما بعد يريه الله يحكم اليسر ولا يريه يحكم العسر وعليه اكثر الفقهاء وذهب ابن
سيرين وعطاء البخاري الى ان المرض مطلق المرض عللاً باطلاق اللفظ وحكى انهم دخلوا
على ابن سيرين في رمضان وهو يأكل فاعتل يوجب اصبغ وهو قول للشافعية المؤيدة لك
لمريض توضيح السئلة بذكر النظم الذى اشد عليه القيام وفي النسخ السدائيه وكذلك
لمريض اذا اشد عليه القيام في الصلوة وبلغ ذلك منه مبلغاً ما اشد كذا في النسخ الهندية
وفي بعض النسخ العبرية بزيادة الواو في اوله بلفظ وما اشد قال الزرقاني الواو زائدة
في الباجي والشافع لم بدون لفظاً ما علم بعد ربعين وذلك محجة في اكثر النسخ وفي الباجي
القاف واللال الجملة ذلك من العبد اى مقدار ذلك المرض ومن ذلك مالا تبليغ
صفتة اى لا تبليغ بهذا المقدار فاذا بلغ ذلك المقدار صلى وهو جالس لسقوط القيام
العذر ودين الله يسر قال الشافع اسر به الله يحكم اليسر ولا يريه يحكم العسر وقال عز

افطره من مرض او في سفر **مالك** عن ابن شهاب بن عبد الله بن عباس ويا هريرة اخذوا في قضاء رمضان فقال
احدهما يفرق بينه وقال الاخر لا يفرق بينه لا ادري ايهما قال لا يفرق بينه **مالك** عن نافع عن
عبد الله بن عمر انه كان يقول من استقاء وهو صائم فعليه القضاء ومن ذرعه القئ فليس عليه القضاء **مالك** عن
يحيى بن سعيد انه سمع سعيد بن المسيب يسئل عن قضاء رمضان فقال سعيد احب الي ان لا يفرق قضاء رمضان وان
يوتر قال يحيى وسمعت مالك يقول فيمن فرق قضاء رمضان فليس عليه اعادة وذلك مجزئ عنه واحب الي ان يتابعه قال
يحيى وسمعت مالك يقول من اكل او شرب في رمضان ساهيا او ناسيا او ما كان من صيام واجب عليه ان عليه قضاء يوم مكانه
مالك عن حميد بن قيس المكي انه اخبره قال كنت مع مجاهد وهو يطوف بالبيت فجاؤا انسان فسئل عن صيام ايام

له قوله

اختلفوا في قضاء رمضان فقال احمد ما يفرق بينه اي مجزئ التفرق وقال الاخر لا يفرق بينه اي
وجوبا على الظاهر فقال الباكي يحتمل ان يكون قاله على سبيل الاستحباب ولم يردوا ولا يفرق بينه اي
متابعا لا ادري ايها قال يفرق بينه في النسخ المندي بعد ذلك ولا يفرق بينه وليست
بذه الزيادة في النسخ المصرية غير المتفق قال ابن عبد البر لا ادري عن اخذ ابن شهاب هذا وقد
صح عن ابن عباس والى هريرة انها اجازا التفرق قضاء رمضان وقال لا بأس بتفرقه بقول الله
تعالى فعدة من ايام اخر **١٢** قوله كان يقول من استقاء اي تكلف القئ واستداه
وهو صائم فعليه القضاء ومن ذرعه بزال مجزئ وراى وعين مملتين اي غلبه وسبقه القئ
فليس عليه القضاء قال الموفق معنى استقاء تقيا مستد عيا للقئ وذرعه خرج من غير اختيار
منه فمن استقاء فعليه القضاء ومن ذرعه فلا شيء عليه وهذا قول عامة اهل العلم قال الخطابي لا
علم بين اهل العلم فيه اختلفا وقال ابن المنذر اجمع اهل العلم على ابطال صوم من استقاء عامدا
وحكي عن ابن مسعود وابن عباس ان القئ لا يفسد ودوى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
ثلاث لا يفسدن الجامة والقئ والاحتلام ولما روى ابو هريرة مرفوعا من ذرعه القئ فليس
عليه قضاء الحديث رواه ابو داود والترمذي وقال حسن غريب **١٣** قوله ليس ببناء
المجول عن قضاء رمضان هل يتابع ام يفرق فقال سعيد احب الي بطله الياء مع ال الجارة
ان لا يفرق ببناء المجول او المجول قضاء رمضان وان يواتر بفتح التاء على ما ضبط الزرقاني
ويحتمل كسرهما ببناء المجول والمجول معا والواو التارة المتابعة يقال تواترت الخيل اذا جارت
يتبع بعضها بعضا قال في الجمع اي يفرق بان يوم يوما ويظهر لوما قال الباكي قوله احب الي
ان يفرق حسب ما تقدم من استحباب ذلك لان الاستحباب تعجيله واذا جعل اول يوم و
استحب لم تعجل الثاني وذلك يقتضي التواتر الا ان هذا التواتر ليس بمقصود في نفسه ودوجه ثان
ان العلماء قد اختلفوا في وجوب التتابع والا فضل ان يؤتى بالعبادة على وجه متيقن على
اجزاء فحلى هذه الطريقة يكون التتابع مقصودا **١٤** قوله وسمعت مالك يقول
فيمن فرق قضاء رمضان فليس عليه اعادة لان التتابع ليس بواجب وذلك مجزئ عنه
بصيغة اسم الفاعل في النسخ المندي وفي المصرية مجزئ بصيغة المضارع والمؤدى واحد
واحب الي ان يتابعه الي اقايا صلا او بدلا بغير اذمة او خروجا عن الخلاف وفي موطن
الامام محمد بعد ذكر الاثار قال محمد اجمع بينه اختلف وان فرقته واحصيت العدة فلا بأس
بذلك وهو قول ابي حنيفة والعمامة قبلنا وفي مراقي الفلاح لا يشترط التتابع في القضاء لا
طلاق النص كمن استحب التتابع وعدم التتابع من زمان القعدة مسطرة الى الجيرة وبراءة
الذمة **١٥** قوله سمعت مالك يقول من اكل او شرب في رمضان ساهيا
او ناسيا او ما كان علف على رمضان اي اكل او شرب فيما كان من صيام بيان لقوله
ما واجب عليه كظمار وكفارة ان عليه وجوب قضاء يوم مكانه قال الزرقاني وبنينا قال
ربيعه وهو القياس فان الصوم قدمات لكنه وهو من باب المامورات والقبلة عدة
تقتضي ان الشبان يؤثر في باب المامورات قال ابن دقيق العيد واما الحديث فمحمول على
صوم التطوع جمعا بينها فليس القياس معارضا للنص كما زعم الخ وفي شرح النقاية قال
الاوزاعي والليث يجب القضاء في الجماع دون الاكل والشرب وقال احمد يجب القعدة
والكفارة في الجماع ولا شيء في الاكل والشرب الخ قال الموفق روى عن علي لا شيء على من اكل
ناسيا وهو قول ابي هريرة وابن عمر وعطاء وطلوس وابن ابي ذئب والاوزاعي والثوري
والشافعي والابن حنيفة واسنق وقال ربيعة ومالك يفسد ولما روى ابو هريرة قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اكل احدكم او شرب ناسيا فليتم صومه فانما اطعم الله وسقاه
متفق عليه الخ وقال الخطابي الى استقاء القضاء والكفارة عن الناس ذهاب عامة اهل العلم
غير مالك بن انس وربيعة بن ابي عبد الرحمن فاما اذا وطئ زوجته ناسيا فقد اختلف

العلماء في ذلك فقال الثوري واصحاب الرأي والشافعي واسنق مثل قولهم فممن اكل
او شرب ناسيا واليه ذهب مالك والحسن ومجاهد وقال عطاء والاوزاعي ومالك
والليث بن سعد عليه القضاء وقال احمد عليه القضاء والكفارة الخ وقال الخطابي الخلاف
فيه مشهور وذهب الجمهور الى عدم وجوب القضاء ومن مالك يبطل صومه ويجب
القضاء قال عياض هذا هو المشهور وهو قول شيخه ربيعة وجميع اصحاب مالك كمن
فرقوا بين الفرض والنفل وقال الداودي هل ما كالم يبلغه الحديث او اولى على دفع
الاثم الخ قلت لولم يبلغه الحديث لما قال بعدم القضاء في النوافل بل الظاهر ان الحديث
بأنه الا انه حمل على النفل كما تقدم عن الزرقاني وسياتي من غيرهما ايضا وسياتي التفرغ
بذلك في الموطن ايضا ومستدل الجمهور في ذلك ما رواه الائمة السنية وغيرهم من جماعة
الحديثين عن ابي هريرة مرفوعا من نسي وهو صائم فاكل او شرب فليتم صومه فانما اطعمه
الله وسقاه وذكر البين الفاظ كل واحد من السنة في شره ورواه ابن حبان والدارقطني
وابن ابراهيم بن خزيمة والبيهقي قاله الزواي وقال الترمذي بعد تحريمه في الباب عن ابي
سعيد وام اسنق واخرجهما يعني في شره وتكلم عليهما ولا يغير فيه بعد اتفاق الحديثين سيما
اصحاب الصحاح على تحريم حديث ابي هريرة قال ابن العربي تمسك جميع فقهاء الامصار
بظاهر الحديث وتطلع مالك الى المسئلة من طريقها فشرط عليه لان الفطر منه الصوم
والاساك دكن الصوم فاشبهه بالنسي وكثره من الصلوة وقال القرطبي احتج به من اسقط
القضاء واجيب بان لم يتعرض فيه للقضاء فيحمل على سقوط المؤاخاة لان المطلوب
صيام يوم لا حزم فيه لكن روى الدارقطني فيه سقوط القضاء وهو ليس باقبل الاضمال كمن
الثان في صمته فان صح وجب الاخذ به وسقط القضاء قال الخطابي واجاب بعض
المالكية بحمل الحديث على صوم التطوع كما حكاه ابن التين من ابن شهاب وكذا قال
ابن القصار واصل بان لم يقع في الحديث تعيين رمضان فيحمل على التطوع وقال
المهلب وغيره لم يذكر في الحديث اثبات القضاء فيحمل على سقوط الكفارة عن وثبات
عذره وفتح الاثم فمدوا الجواب عن ذلك كله بما اخرج ابن خزيمة وابن حبان والحاكم
والدارقطني عن ابي سلمة عن ابي هريرة بلفظ من افطر في شهر رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة
فيعين رمضان وصرح باسقاط القضاء **١٦** قوله وهو اي مجاهد يطوف بالبيت
فجاؤا انسان فسألاى مجاهد قال الباكي يقتضي ان الكلام عندهم في الطواف مباح و
سياتي الكلام عليه ان شاء الله الخ قلت وكذلك عند الحنفية وغيرهم وقد ورد من حديث
ابن عباس مرفوعا الطواف بالبيت صلوة الا ان الله تعالى قد احل فيه النطق فمن
نطق فيه فلا يطق الا بغيره اخرج ابن حبان والحاكم والترمذي واختلف في دفعه ووقف كما
بسطة الزواي من صيام ايام الكفارة في كفارة اليمين كما يظهر من الجواب امتتبابات
بهزة الاستفهام اي هل صيام كفارة اليمين متناهيات ام كذا في النسخ المصرية وفي
المندي بدله او الاوجه الاول يعطى اي يفرق قال حميد فقلت له نعم يعطى اي يفرق
ان شاء الله كان يعتقه حميد فيها جواز التفرق قال الزرقاني فيه جواب المتعلم بين يدي المعلم
قال مجاهد اذا اعل حميد لا يعطى بل يجب التتابع والمسئلة مختلفة عند الائمة الاربع
والتتابع مستحب عند الامام مالك كما يصرح به في كلامه قال الزرقاني وكذا استحب الجمهور
التتابع في كفارة اليمين ولا يوجد الا في شهر كفارة القتل والظهار والوطئ عامدا في رمضان
ويستحبون ما استحب مالك الخ ولا تغش بما قال الزرقاني وكذا استحب الجمهور لان عداوة
شرح الحديث ينسبون مختارهم الى الجمهور وفي مسئلة الباب الامام الشافعي ومالك
متوافقان على الاستحباب والحنفية والامام احمد متوافقون على الوجوب **١٧**

الكفارة امتناعاً أو يقطعها قال قال حميد فقلت له نعم يقطعها إن شاء قال مجاهد لا يقطعها فإن في قراءة أبي بن كعب ثلثة أيام متتابعات قال يحيى قال مالك وأحب إلى أن يكون ما سمي الله في القرآن أن يصام متتابعاً قال يحيى وسئل مالك عن المرأة تصوم صائماً في رمضان فتدفع دفعة من دم عبيط في غير أيام حيضتها ثم تنظر حتى تمسي أن ترى مثل ذلك فلا ترى شيئاً ثم تصوم يوماً آخر فتدفع دفعة أخرى وهي دون الأولى ثم يقطع ذلك عنها قبل حيضتها بأيام فسئل مالك كيف تصنع في صيامها وصلواتها قال مالك ذلك الدم من الحيضة فإذا رآته فلتقطع ولتقض ما افطرت فإذا ذهب عنها الدم فلتغتسل ولتصوم قال وسئل مالك عن من أسلم في آخر يوم من رمضان هل عليه قضاء رمضان كله وهل يجب عليه قضاء اليوم الذي أسلم فيه فقال ليس عليه قضاء ما مضى وإنما يستأنف الصيام فيما يستقبل وأحب إلى أن يقضى اليوم الذي أسلم فيه **قضاء التطوع** مالك عن ابن شهاب إن عائشة وحفصة زوجي النبي صلى الله عليه وسلم أصبغتاً صائمتين متطوعتين فأهدى لهما طعاماً فافطرتا عليهما فدخل رسول

له قوله

فإن بكذا في النسخ المندية وفي المصرية بزيادة غير المؤنث الراجع إلى الآية بلفظا فانها في قراءة أبي بن كعب سيد القراء وقرأ الصغاية ثلثة أيام متتابعات أجمع بما به ذلك على ما اختاره من وجوب التتابع وتقدم أن بكذا قراءة ابن مسعود والنخعي وفي المنقح من أبي بن كعب وابن مسعود أنها قرأ نفيماً ثلثة أيام متتابعات مكاه أحمد ورواه الأوزاعي بأسناده قال الشوكاني أثر أبي بن كعب أخرجه الدارقطني وصححه قال الزرقاني فيه الاحتجاج بما ليس في مصنف ثمان وبه قال جمهور العلماء ويجري عندهم مجرى خبر الواحد في العمل به دون القطع قال ابن عبد البر وقال الباجي الصحيح ما ذهب إليه القاصي أبو بكر الباقلي أن إذا كان في بلد من بلدان لم يقرأ في غير رمضان ولا في غير شهر رمضان ما قال إذا لم يقرأ في غير رمضان بقرآن فسلم كمن ما قال أنه لا يصح التعلق به فمروا ولا لم يقل أحد لا يصح الاحتجاج بغير المتواتر من أخبار الأئمة وكيف وقد تقدم أن جمهور العلماء على الاحتجاج به ويجري عندهم مجرى الخبر الواحد قال الشوكاني في قراءة الأئمة منزلة منزلة أخبار الأئمة ما لم يثبت في المطلق وتخصيص العام كما تقدم في الأصول الخ ٣٢ **قوله** قال مالك وأحب إلى أن يكون ما سمي الله في القرآن أي كل صوم ذكره الله تعالى في القرآن ليصام متتابعاً سوى كفارة القتل والظهار فالمتتابع فيها واجب بالنفس قال الباجي وقد قال أبو هريرة وابن عباس أن كل صوم ذكره الله في القرآن فالأفضل فيه أن يكون متتابعاً إلا ما لم يشترط فيه التتابع فإنه يجوز عندهما تفريقه وبه قال مالك وكذلك في كفارة الأيمان والثلثة الأيام في الحج والسعي بعد الرجوع إلى مكة في قضاء رمضان قال تعالى فعدة من أيام أخر وقد تقدم قريباً قال الكاساني في الهداية لكفارة المعودة في الشرع خمسة أنواع كفارة الأيمان وكفارة القتل وكفارة الظهار وكفارة الطلاق وكفارة الإفطار والكل واجبة إلا أن لوجه مناعه وجوبها بالكتاب العزيز وواحدة مناعه وجوبها بالسنة الخ وفي المراقي أربعة متتابعات بالنفس أو لغيره من كفارة الطلاق والقتل والأيمان وقراءة ابن مسعود المشهورة وأما غير ذلك فمقتضى رمضان وفدية الحلق لا ذى والمتعة والقرآن وجزاء الصية وثلثة لم تذكر في القرآن وتثبتت بالأخبار صوم كفارة الإفطار وهو متتابع والتطوع متفرقة والندب هو على أقسام الخ ١٣ **قوله** وسئل ببناء الجحول مالك عن المرأة تصوم صائماً في رمضان فتدفع دفعة بضم الدال الملهة اسم لما يدفع بمرة ويقسمها مرة قال ابن فارس الدفعة من المظفر والدم وغيرهما مثل الدفعة قال الزرقاني من دم عبيط بعين مملعة أي طرى فالحاصل لا يظن فيها في غير أوان أي وقت حيضتها كمن يشترط فيه كسبياً في كلام الباجي أن يكون بين هذا وبين ما تقدم من الحيض زمن يصح أن يكون طراً كما وسبياً في بيان الطهر الكامل ثم تنظر المرأة حتى تمسي أن ترى مثل ذلك الدم مرة أخرى فلا ترى شيئاً وكذلك الحكم لو ترى مرة أخرى في ذلك اليوم بل هو بالأولى ثم تصوم يوماً آخر فتدفع دفعة أخرى وهي الدفعة دون الدفعة الأولى أي أقل منها وذلك ليس باحتراز بل الأقل والأكثر سواء ثم يقطع ذلك الدم عنها قبل حيضتها المتتابع بأيام فمثل بناء الجحول أعاد هذا الكلام لومئذ لسؤال مالك كيف تصنع هذه المرأة في صيامها وصلواتها قال مالك جميعاً لسؤال ذلك الدم من الحيضة يفيض الحياء وكسرها فإذا رآته فلتقطع قال الباجي ونها كما قال أن المرأة إذا رأت الدم في وقت يصح أن يكون حيضاً لأنه تحلل بينه وبين الحيض الذي كان قبله من زمن الطهر ما يكون طراً كما فانه يكون حيضاً سواء كان في وقت حيضها المتتابع وفي غيره فإذا رأت المرأة ولو دفعة في اليوم افطرت لما قدرته في كتاب الحيض من أن الدم إذا دوى في زمن الحيض فهو حيض كونه كان أو قليلاً أو كثيراً ولتقض وجوباً ما افطرت من الصيام فقل ابن المنذر والنووي وغيرهما إجماع المسلمين على أنه لا يجب على الحائض قضاء الصلوة ويجب عليها قضاء الصيام وحكي ابن عبد البر عن طاغية من الخوارج أنهم كانوا يجوبون على الحائض قضاء الصلوة وعن سمره أنه كان يأمر بها فأكرمت عليه أسلمة قال الحافظ كمن استقر الإجماع على عدم

الوجوب كما قاله الأزهري وغيره والفرق بين الصوم والصلوة أنها كثيرة متكررة فيشق قضاءها بخلاف الصوم فإنه يجب في السنة مرة واحدة وفي العتيق قال معمر قال الأزهري تقتضي الحائض الصوم ولا تقتضي الصلوة قلت عن قال أجمع المسلمون عليه وليس في كل شيء تجد إلا سناً والقوى أجمع المسلمون على أن الحائض والنفساء لا يجب عليهما الصلوة ولا الصوم في المال وعلى أنه لا يجب عليهما قضاء الصلوة وعلى أنه لا يجب عليهما قضاء الصوم إلا إذا ذهب منها الدم فلتغتسل فإن الحائض يلزمها الغسل عند انقطاع الدم نظراً من حدث حيضاً ونقص في النسخ المصرية وقصوم أي تعود إلى ما كانت عليه من الصوم في اليوم الثاني لأن اليوم الذي كانت حائضته في أوله لا يصح أن تقوم شيئاً منه وإنما تقوم ما بعده ١٣ **قوله** وسئل مالك عن أسلم في آخر يوم من رمضان هل عليه قضاء رمضان كله وكذلك إذا أسلم في أثناء رمضان وقد مضى بعض الشهر هل يجب عليه قضاء ما مضى من الأيام وهل يجب وفي النسخ المصرية أن يجب عليه قضاء اليوم الذي أسلم فيه فقال مالك ومن يجيبها ليس عليه قضاء ما مضى من رمضان كله أو بعضها حال كونه وذلك ظاهر لأن الإسلام شرط الوجوب وحكي الباجي والزرقاني فيه خلاف الحسن وعطاء وعكرمة في أنه يجب قضاء الماضي قال أبو عمر من أوجب على الكافر أسلم أو عيسى يحتكم صوم ما مضى فعد كلف غير مكلف لأن الصيام إنما يجب على المؤمن البالغ لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام وما مضى من الشهر من ثلث فذكر منها الغلام متى يحتكم والبالغة متى تحيض الإنزال الباجي والأصل في ذلك أن الأداة قد فاتت لمضى زمنه والقضاء لا يجب إلا بالمرثان ولا فرق بين ما مضى من هذا الشهر وبين سائر الشهور المتقدمة من السنين الماضية في أن وقت الأداة قد فاتت فيها فالجواب يجب قضاء ما مضى من الأعوام وكذلك من شهر هذا العام قلت وفي جميع الفوائد عن سفيان بن عيينة التقي قال قدم وفدنا من ثقيف على رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسلموا في النصف من رمضان فأمرهم فصاموا معه واستقبلوا ولم يأمرها بقضاء ما فاتهم ١٣ **قوله** وأما ما يفتي في الصيام فيما يستقبل من ذلك الشهر وغيره لأنه صار مخاطباً بالصوم على وجه الانتماء بقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه قال الخرق إذا أسلم الكافر في شهر رمضان مأمراً ما يستقبل من بقية شهره وأحب إل أن يقضى اليوم الذي أسلم فيه فمختلف الأئمة في ذلك والأئمة الثلثة ما خلا الإمام أحمد متفقون في عدم الوجوب مع الخلاف فيما بينهم في النذر ففي البداية إذا بلغ العبيد أسلم الكافر في رمضان أسلماً ببقية يومها ولم يقمها لومئذ ولا ما مضى لعدم الخطاب وبذلك يختلف الصلوة لأن السبب فيها الجود المتصل بالأداة فوجرت الأداة عنده وفي الصوم الجود الأول والأداة عنده عنده الخ ولم أره يخرج في الفروع بنذر القضاء وأوجب الحائض القضاء في ذلك قضاء التطوع مختلف فيها عند الأئمة والفقهاء قال النخعي والحنيفة ومالك يلزم في الشرع فيه ولا يخرج منه إلا بغير ريق خرج قضى وعن مالك لا قضاء عليه الخ قلت وما ذكر من التأويل لرواية حنبل لا يتحقق فيما سبقت في كتاب الصلوة له فالظاهر أنه لا رواية أيضاً قال الحافظ جواز الفطر من صوم التطوع هو قول الجمهور ولم يجعلوا عليه قضاء إلا أنه يستحب له ذلك وعن مالك الجواز وعدم القضاء بعده والمنع وإثبات القضاء بغير عذر وعن أبي حنيفة يلزمه القضاء مطلقاً ذكره الطحاوي وغيره وبه يسهل من أحد جرح التطوع فإن عليه قضاء اتفاقاً ١٣ **قوله** أجمعاً صائمتين متطوعتين قال الباجي يحتل أن يكون هذا في يوم لم يكن عندهما فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحتل أن يكون ذلك باذنه وذلك أن المرأة إذا علمت أن زوجها لا حاجه له بها في الغالب نهاه أن يصوم دون إذنه فان علمت أنه يحتاج إليها لم تقم إلا باذنه وكذلك السرية وأم الولد لأن الاستئذان حق من حقوق الزوج والسيد فليس لها المنع بالنوازل الخ وقال العتيق قد اتفق العلماء على أن المرأة تترك صوم التطوع و

لم يقطع حتى يتم سبعة ولا ينبغي ان يترك شيئا من هذا اذا دخل فيه حتى يقضيه الامن امر يعرض له مما يعرض للناس من الاسقام التي يعذرون بها والامور التي يعذرون بها وذلك ان الله تبارك وتعالى يقول في كتابه وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر ثم اتوا الصيام الى الليل فعليه اتمام الصيام كما قال الله عز وجل واتوا الحج والعمرة لله فلو ان رجلا اهل بالحج تطوعا وقد قضى الفريضة لم يكن له ان يترك الحج بعد ان دخل فيه ويخرج حلالا من الطريق وكل احد دخل في نافلة فعليه اتمامها اذا دخل فيها كما يتم الفريضة وهذا احسن ما سمعت فدية من افطر في رمضان

قال انه بلغه ان انس بن مالك كثر حتى كان لا يقدر على الصيام فكان يعتدي **قال** مالك ولا اري ذلك واجبا واجب الى ان يفعله ان كان قويا عليه فمن فدى فاما يطعم مكان كل يوم مدا بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم **قال** انه بلغه

الله تعالى في مسألة الحج والعمرة بهذا السماع في النسخ المصرية بتكرار لفظ قال الله وليس السكراني في النسخ السندية فيكون المراد بقوله كما قال الله في مسألة الحج والعمرة والحج والعمرة لشدة فلو ان رجلا اهل اى احرم بالحج وكذا بالعمرة تطوعا وقد قضى الفريضة جملة حالية قيد بذلك لان تقديم النفل على الفرض عندهم مكره قال الدسوقي يكره تقديم النفل على الفرض بناء على انه واجب على الشراعى اما على الفورية فتقديم النفل او التذرع على الفرض حرام الخ لكنه لو نوى النفل وعليه حجة الاسلام يفتح لفظا وقالت الشافعية يلغونه وينقلب حجة فرضا كذا في الشرح الكبير والدسوقي قلت والحنفية في ذلك موافقة لما كثر على المعتمد خلافا لابي يوسف فهو موافق للشافعي كما في شرح المناسك للشارح لم يكن له ان يترك الحج بعد ان دخل فيه ويرجع حلالا من الطريق وكذا العمرة بالاتفاق ثم ذكر المصنف اصلا حكيا في ذلك فقال وكل احد دخل في نافلة ولا تتبع بعض فليس اتماما اذا دخل فيها كما يتم الفريضة نصا في الحج والعمرة والصوم وتيسا في البواقي او لعدم قوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم وهذا احسن ما سمعت بخلاف ما روى في معنى المستطوع امير نفسه ١٢

له قوله

فدية من افطر في رمضان من عدة وليست في النسخ السندية كلمة من عدة ١٢ **قال** قوله كبر بكسر الهمزة اى اسن فانه آخر المعايير موتا بالبصرة وقد جاء في المائة قال العيني وكان جنيته في عشرة المائة حتى كان لا يقدر على الصيام عاما او عامين في او اخر سنه كما سياتي فكان يعتدي اى يطعم عن كل يوم مسكينا وروى مد لكل مسكين وروى نصف صاع وروى اطعم ثلثين مسكينا كل ليلة من رمضان يتطوع بذلك وروى جميع ثلثمائة مسكين فاطعمهم وجبة واحدة وكان يضع لهم البخان من الخبز والتمر حكاية ابو عمر قال الزرقاني وقال البخاري في صحيحه اطعم انس بن مالك بعد ما كبر عاما او عامين كل يوم مسكينا خبز او لحم وافطر قال المافظ روى عبد بن حميد عن طريق النضر بن انس عن انس انه افطر في رمضان وكان قد كبر فاطعم مسكينا كل يوم وروى عنه في فوائد محمد بن هشام بن ملاس عن مروان عن معاوية عن حميد قال ضعفت انس عن الصوم عام توفي فسلت ابنه عمر بن انس اطلق الصوم قال لا فلما عرف انه لا يطيق القضاء امر بخفان من خبز ولحم فاطعم عدة او اكثر الخ وروى ايضا في التلخيص قد ذكرته من طرق كثيرة في تعليق التلخيص وقال ابن عبد البر رواه الحاد ان ومعه عن ثابت قال كبر انس حتى كان لا يطيق الصوم فكان يفتقر ويطلع الخ ١٢

قال قوله ولا ادى ذلك اى الاطعام واجبا ولكنه احب الى اى مستحب عندي ان يفعله ان كان قويا عليه اى قادرا فان عجز فلا شئ عليه قال الموفق الشيخ الكبير والجوز اذا كان يجهد بها الصوم ويشق عليها مشقة شديدة فلما ان يفطر او يطعمها لكل يوم مسكينا وهذا قول علي وابن عباس وابي هريرة والسنن وسعيد بن جبير وطلح وس والي حنيفة والثوري والاوزاعي وقال مالك لا يجب عليه شئ وللشافعي قولان كالمذهبين ولا قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه الآية وقول ابن عباس في تفسيره انزلت رخصة للشيخ الكبير الخ وقال ابن رشد اما الشيخ الكبير والجوز اللذان لا يقدران على الصيام فانهم اجعوا على ان لهما ان يفطر او يتخلفا فيها عليهما اذا افطر افعال قوم عليهما اطعام وقال قوم ليس عليهما اطعام وبالأول قال الشافعي والحنيفة وبالثاني قال مالك الا ان استجمر الخ وفي شرح النفاية قال مالك في المشورة لا يجب عليه الاطعام وهو قول الشافعي القديم ومشار الطحاوي ولا ما روى الجماعة عن عطاء بن سبيع عن ابن عباس يقرأ وعلى الذين يطيقونه وفي رواية يلقونه فقال انس ليست منسوخة بل هي للشيخ الكبير الحديث وهو مروي عن علي وابن عمر وغيرهم من الصحابة ولم يرو عن احد منهم خلاف ذلك فكان اجماعا وايضا لو كان خلاف لما كان قول ابن عباس ليست منسوخة مقدا لانه لا يقال بالراى بل عن سماع لانه مخالف لظاهر القرآن لا مثبت في نظم كتاب الله فجعله متفيا بحرف النفي لا يقدم عليه الا بسمع البينة الخ وروى الجراح عن ابي اسحق عن الحارث عن علي وعلى الذين يطيقونه قال الشيخ والشيخ ثم قال في ذكر اختلاف الفقهاء في الشيخ الثاني قال ابو حنيفة واليوسف ومحمد ورفي الشيخ الكبير الذي لا يطيق الصيام يفطر ويطلع عن كل يوم نصف صاع من حنطة ولا شئ عليه غير ذلك وقال الثوري يطعم ولم يذكر مقداره وقال المزني عن الشافعي يطعم مدا من حنطة كل يوم وقال ربيعة ومالك لا ادى

عليه الاطعام وان فعل فهو من قال ابو بكر قد ذكرنا في تأويل الآية ما روى عن ابن عباس في قرأته وعلى الذين يطيقونه وانه الشيخ الكبير فلو ان الآية محتملة لذلك لما تأولها ابن عباس ومن ذكره ذلك عنه عليه فوجب استعمال حكمها من ايجاب الفدية في الشيخ الكبير وروى عن علي ايضا انه تأولها على الشيخ الكبير وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من مات وعليه صوم فليطعم عنه وليه مكان كل يوم مسكينا واذا ثبت ذلك في الميت الذي عليه الصيام فاشيخ اولى بذلك من الميت لعجز الجميع عن الصوم فان قيل صلا كان الشيخ كالمريض الذي يفطر في رمضان ثم لا يبرأ حتى يموت ولا يلزم القضاء قيل له لان المريض من طلب بقضائه في ايام اغرقا فاما تعلق الفرض عليه في ايام القضاء فمتى لم يلحق العدة لم يلزمه شئ كمت لم يلحق رمضان واما الشيخ فلا يلزم له القضاء في ايام اغرقا فاما تعلق عليه حكم الفرض في ايجاب الفدية في الحال فاختلاف من اجل ذلك وقد ذكرنا قول السلف في الشيخ الكبير و ايجاب الفدية عليه في الحال من غير خلاف احد من نظر ائمة فصار ذلك اجماعا لا يسمع خلافه الخ وكذا حكى عليه صاحب البدر الخ اجماع السلف وقال فان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اوجبوا الفدية على الشيخ الثاني فكان ذلك اجماعا منهم الخ وقول ابن عبد البر ان الفدية لم تجب بكاتب ولا سنة صحيحة ولا اجماع مشكل وقال الشوكاني وقد روى عن ابن عباس انه قال دفع للشيخ الكبير ان يفطر ويطلع عن كل يوم مسكينا ولا قضاء عليه رواه الدارقطني والحاكم وصححه الخ ١٢ **قال** قوله من فدى تفصيل المستحب عند الامام مالك ومن وافقه ولا ادراك لواجب عند الائمة الثلاثة ومن وافقه فانما يطعم مكان كل يوم مدا بعد النبي صلى الله عليه وسلم قال الشوكاني قد اختلف في مقدار الاطعام فقيل نصف صاع عن كل يوم من اى قوت كان وقيل صاع من غير البحر ونصف صاع منه وروى قال ابو حنيفة وقيل مد من بر ونصف صاع من غيره وروى قال الشافعي وغيره وليس في المرفوع ما يدل على التقدير الخ وقال الموفق الواجب في اطعام المسكين مدبرا ونصف صاع تمر او شعير او خلات في مكان خلاف في اطعام المسكين في كفارة الجمار الخ وقال ابن رشد اكثر من روى الاطعام يقول مد عن كل يوم وقيل ان حنفي حنفت كما كان الشافعي يضع اجزاء الخ قال الهام في الفدية في ذلك مد بعد النبي صلى الله عليه وسلم عن كل يوم افطره وبهذا قال الشافعي وقال ابو حنيفة صاع تمر ونصف صاع بر ولا دليل على ما ناوله هذه كفارة فلم تقدر برصاع او فلم تقدر جميعها بنصف صاع اصل ذلك كفارة الايمان ولان ما قلنا هو قول عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر ولا مخالف لهما الخ قال الجصاص في احكام القرآن اما الوجه في ايجاب الفدية نصف صاع من بر فهو ما حدثنا عبد الباقي بن قانع ثنا اخو خلف ثنا محمد بن عبد الله بن سعيد المستملى ثنا اسحاق الاذقي عن شريك عن ابي ليلى عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من مات وعليه رمضان فلم يفقه فليطعم عنه مكان كل يوم نصف صاع مسكين واذا ثبت ذلك في الفطر في رمضان اذا مات ثبت في الشيخ الكبير من وجوه اعداه عموم في الشيخ الكبير وغيره لان الشيخ الكبير قد تعلق عليه حكم التكليف على ما وصفنا فجاز بعد موته ان يقال انه قد مات وعليه صيام رمضان فقد تناوله عموم اللفظ ومن جهة اخرى انه قد ثبت ان المراد بالفدية المذكورة في الآية هذا المقدار وقد اريد بها الشيخ الكبير فوجب ان يكون ذلك هو المقدار الواجب عليه ومن جهة اخرى انه اذا ثبت ذلك فمن مات وعليه قضاء رمضان وجب ان يكون ذلك مقداره فدية الشيخ الكبير لان احدا من موجبي الفدية على الشيخ الكبير لم يفرق بينها وقد روى عن ابن عباس وقيس بن السائب الذي كان شريك رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجاهلية وعائشة وابي هريرة وسعيد بن المسيب في الشيخ الكبير انه يطعم عن كل يوم نصف صاع بر وادى النبي صلى الله عليه وسلم على كعب ابن عجرة اطعام ستة مساكين كل مسكين نصف صاع بر وهذا يدل على ان تقديره فدية الصوم بنصف صاع اولى منه بالمدة لان التخيير في الاصل قد تعلق بين الصوم والفدية في كل واحد منهما وقد روى عن ابن عمر وجماعة من التابعين عن كل يوم مد والاول اولى لما روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولما عهده قول الاكثرين عدوا من الصحابة والتابعين وما روى عليه من النظر الخ ١٣

ان عبد الله بن عمر رضي الله عنه سئل عن المرأة الحامل اذا خافت على ولدها واشتد عليها الصيام فقال تفتط مكان كل يوم مسكينا ما من حنطة بمدا النبي صلى الله عليه وسلم قال مالك واهل العلم يرون عليها القضاء كما قال الله عز وجل فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر ويرون ذلك من رمضان من الامراض مع الخوف على ولدها **مالك** عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه انه كان يقول من كان عليه قضاء رمضان فلم يقضه وهو قوي على صيامه حق جاء رمضان اخرفا نه يطعم مكان كل يوم مسكينا ما من حنطة وعليه مع ذلك القضاء **مالك** انه بلغه عن سعيد بن جبير مثل ذلك **جامع قضا الصيام** **مالك** عن يحيى بن سعيد عن ابي سلمة بن عبد الرحمن انه سمع عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تقول ان كان ليكون على الصيام من رمضان فما استطيع ان امومه حتى يأتي شعبان **صيام اليوم الذي يشك فيه مالك**

ابن عبد البر وهذا التعليل ليس بشئ لان شغل سائر احواله كغسله او قربه منه لانه
اعمل الناس حتى قال اللهم هذا قسمي فيما املك فلا تلمني فيما لا املك وانما اخرت
ذلك للرخصة والتوسعة واستدل من انكر التعليل بان ذكر الشغل انما هو من قول يحيى
لا من قولنا كما في رواية البخاري بل حفظ قال يحيى الشغل برسول الله صلى الله عليه وسلم
وكذا في مسلم من حديث ابن رافع عن يحيى قال فقلت ذلك لما كان النبي صلى
الله عليه وسلم يسقط هذه العلة جملة من حديث سفيان كذا في الاكمال **هـ** قوله
صيام اليوم الذي يشك فيه قال ابن الجوزي في التحقيق لاحد في هذه المسئلة وهي ما اذا
حال دون مطلع الهلال عيم او قتر ليلة الثلاثاءين من شعبان ثلثة اقوال احدها يجب
صومه على انه من رمضان ثانيها لا يجوز فرضا ولا نفلا مطلقا بل قضاء وكفارة ونذرا ونفلا
لو افتى عادة وبه قال الشافعي وقال مالك والبخاري حنفية لا يجوز من فرض رمضان ويجوز
عما سوي ذلك ثالثها المرجع الى رأي الامام في الصوم والفطر كذا في الفتح واما عند الحنفية
على المشهور في المذهب فيوم الشك هو يوم الثلثين من شعبان وان لم يكن في السماء
علة لعدم اعتبار اختلاف المطالع وجواز الرؤية بجملة اخرى كذا في الدر المختار وشرحه وفي
المداية لا يصومون يوم الشك الا تطوعا لقوله صلى الله عليه وسلم لا يصام اليوم الذي يشك
فيه انه من رمضان الا تطوعا وهذه المسئلة على وجه احدها ان ينوي صوم رمضان وهو
مكروه لما روينا ولانه تشبه باهل الكتاب لانهم زادوا في مدة صومهم ثم انظر ان اليوم من
رمضان يجوز له شهرا الشهر وما رواه انظر ان شعبان كان تطوعا وان افطر لم يقضه
لانه في معنى المظنون والثاني ان ينوي واجب آخر وهو مكروه ايضا لما روينا الا ان
هذا دون الاول في الكراهية ثم ان نظرا من رمضان يجوز له لاصل النية وان نظرا من
شعبان فقد قيل يكون تطوعا لانه منى عنه فلا
يتأدى به الواجب وقيل يجوز به من الذي نواه وهو الاصح لان المنى عنه وهو التقدم على
صوم رمضان بصوم رمضان لا يقوم بكل صوم بخلاف يوم العيد لان المنى عنه وهو ترك
الاجابة يلزم كل صوم والثالث ان ينوي التطوع وهو غير مكروه لما روينا وهو حجة على
الشافعي في قوله يكره على سبيل الابتداء والمراد بقوله صلى الله عليه وسلم لا تتقدموا رمضان
بصوم يوم ولا بصوم يومين الحديث نهي التقدم بصوم رمضان لانه لو دبر قبل اوانه ثم
ان وافق صوما كان يصومه فاصوم افضل بالاجماع وكذا اذا صام ثلثة ايام من آخر
الشهر فصاعدا وان افرد ففصل الفطر افضل احترازا عن ظاهر النهي وقيل الصوم افضل
اقتداء بعلى وعائشة فانها كانا يصومان والمتار ان يصوم المفق بفسه اخذ بالاحتياط
ويقتى العامة بالتكوم الى وقت الزوال ثم بالافطار فنيا للتمتع الخ ثم ذكر المصنف
صور التردد في النية ليس هذا محله وقد علم من كلام هؤلاء النقول ان الائمة الاربعة
اختلفوا بسنا في عدة مسائل الاولى في تعريف يوم الشك والثانية في حكم صومه
والثالثة لوجوبه بنية رمضان او واجب آخر او نية النفل فماذا حكمه ومن خلط
بين هذه المسائل في نقل المذاهب فقد اخطأ ينبغي ان يصام اليوم الذي يشك
فيه انه من رمضان او من شعبان نهي كراهية على الدرج الروايين عن مالك او حرمة
على الاخرى قاله الزرقاني اذا نوى به صيام رمضان يعني ان النسي وانكراهية اذا نوى
به صوم رمضان لا التطوع كما سياتي ومثله تقدم عن الشرح الكبير للردد به وقالت
الحنفية كما تقدم عن البداية ديرون ان على من صامه اى يوم الشك من غير رؤية و
في النسخ المصرية على غير رؤية ثم جاهد الثبوت بفتح الياء وسكونها اى ذلك اليوم
من رمضان لثبوت الرؤية ان عليه قضاء لانه لم يصمه بنية جازمة انه من رمضان
قاله الزرقاني وخالف في ذلك الحنفية اذ صوم رمضان يتأدى عنه بهم بنية النفل
وبغيره قال في البداية في الصوم الواجب الذي يتعلق بزمان بعينه كصوم رمضان ان
به الضرب من الصوم يتأدى بطلق النية وبنية النفل وبنية واجب آخر وقال
الشافعي في نية النفل عابث وفي مطلقا لقولان الخ وفيها مشقة عن البنائية في قول
يقع عن الفرض وفي قول لا يقع وهو الاصح وبه قال مالك وداود والجمهور

عن المرأة الحامل اذا خافت على ولدها هلكا واشتد عليها الصيام قال تفرط وتطعم
مكان كل يوم مسكينا من حنطة يد النبي صلى الله عليه وسلم وتقدم الخلاف في ذلك
قريبا وقال الموفق الواجب في اطعام المسكين مدها ونصف صاع من تمر او شعير و
الخلاف فيه كما خلاف في اطعام المساكين في كفارة الجماع ١٢ قوله واهل العلم
مبتدأ وحصره يدون عليها اي على الحامل المذكورة القضاء فقط لا اطعام او مع الاطعام
كما سبق كما قال الله عز وجل بهتليان لدليل قول اهل العلم من كان منكم مريضا او على
سفر فعدة من ايام اخر ثم ذكر وجه الاستدلال بالآية فقال ويدون ذلك مريضا من
المرضى مع الخوف على ولدها فدل في عموم الآية وليس فيها اطعام واما الموضع الثاني
على ولدها فتقتضى وتطعم وهذا هو المشهور من اقوال مالك كما قال عياض وميزة ويحصل
ان مراده ههنا انهم يدون على الحامل القضاء مع اطعام وبه جزم ابن عبد البر وعسراه
لما نقلت منهم مالك في قول فني كما مر من ثلث اقوال يطعمان ولا قضاء عليها وقيل
يقضيان ولا اطعام ومحمدا في خوفه على ولدها اما اذا خافت على نفسها فلا فدية باتفاق
اهل المذهب وهو اجماع الا عند من اوجب الفدية على المريض قاله الزرقاني وقال
الباهي الحامل اذا خافت على ولدها من شدة قنطرها ولا خلاف في اباحة الفطر لها ويحصل
ان يكون ابن عمر حيا بالاطعام على سبيل الذب والاستحباب وقد اختلف الناس
في ذلك وعن مالك روايتان احدهما لا اطعام عليها وبه قال ابو حنيفة والثانية عليها
الاطعام ويخرج على هذه الرواية وجوب الاطعام على الشيخ الكبير الخ وقال ابن رشد
في البداية الحامل والمرضع اذا افطر تاما ذا عليها للعلاء فيه اربعة مذاهب احدها انها
يطعمان ولا قضاء عليهما وهو مروي عن ابن عمر وابن عباس الثاني مقابل الاول انهما
يقضيان فقط ولا اطعام عليهما وبه قال ابو حنيفة واصحابه والجمهور والثالث انها
يقضيان ويطعمان وبه قال الشافعي الرابع ان الحامل تقضي ولا تطعم والمرضع تقضي و
تطعم الخ قلت وهذا هو مشهور اقوال مالك كما تقدم ١٣ قوله من كان عليه
قضاء رمضان فلم يقضه في سائر السنة وهو قوی على ميا مراه قادر على قضاءه ولم يمنعه
عذر من القضاء حتى جاء رمضان اخر فانه يطعم وجوبا عند المصنف مكان كل يوم مسكينا
مدام حنطة وعليه مع ذلك اي مع ايجاب الفدية القضاء ايضا واجب واذا لم يقم احد
رمضان لعذر ولم يفرط في القضاء بان اتصل عذره الى رمضان آخر ففيل يهضم الثاني
ان، وذكر صحيحا ويطعم عن الاول ولا قضاء عليه ومذهب الائمة الادب والجمهور يهضم
الثاني لم يقض الاول ولا عذره عليه لانه لم يفرط ولان تاخير الاداء لعذر جاز في القضاء
او في قاله الزرقاني قال الموفق من عليه صوم من رمضان فله تاخيره ما لم يدخل رمضان
آخر لما روت عائشة يكون على الصيام من شهر رمضان فما اقصيه حتى يبعث شعبان
متفق عليه ولا يجوز له تاخيره الى رمضان آخر من غير عذر لان عائشة لم تؤخر ولو مكنتها
لاخرت فان آخره من رمضان آخر فله تاخيرا فان كان لعذر فليس عليه الا القضاء وان كان
لغير عذر فعليه مع القضاء اطعام مسكين لكل يوم وبه قال مالك والثوري والاذاعي
والشافعي واسحق وقال الحسن والشافعي والحنيفة لافدية عليه الخ ١٤ قوله
تقول ان بكسر الهمزة وسكون النون مخففة من الثقيلة كان يكون على بشة اليا ومكره
لكون تحقق القصص وتعليقها والتعبير بلفظ الماضي اولا والمضارع ثانيا لا دلالة للاستمرار
ومكره الفعل قاله الزرقاني قال العيني وتقدمه كان الشان يكون كذا وقيل لفظة يكون
زائدة الخ الصيام اي قضاءه من رمضان تريد اياها من رمضان لم يكن صوما فيها ببعض
او مرض او غير ذلك فما استطاع اي اقدر ان اصوره حتى يأتي شعبان زاد البخاري قال
يحيى اي ابن سبيد الشغل من النبي صلى الله عليه وسلم اي بمعنى الشغل لانها كانت
مبيشة نفسها لاستمتاعه بها في جمیع اوقاتها ان اراد ذلك ولا تعلم متى يريده ولم
تسأله في الصوم مما فته ان يأذن وقد بحثا ففقوها عليه وهذا من الادب
وفي رواية مسلم قال يعني فظننت ان ذلك لما كنا من النبي صلى الله عليه وسلم قال

انه سمع اهل العلم يمهون عن ان يصام اليوم الذي يشك فيه من شعبان اذ انوى به صيام رمضان ويرون ان على من صامه من غير رؤية ثم جاء الثبت انه من رمضان ان عليه قضاءه ولا يرون بصيامه تطوعاً بأشكال **قال مالك** وهذا الامر عندنا والذي ادركت عليه اهل العلم ببلدنا جامع **الصيام** **مسالك** عن ابي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن ابي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم حتى نقول لا يفطر ويفطر حتى نقول لا يصوم وما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم استكمل صيام شهر قط الا رمضان وما رأيته في شهر اكثر صياماً منه في شعبان **مسالك** عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الصيام جنة فاذا كان أحدكم صائماً فلا يرفث ولا يجهل فان امره شاتبه او قاتله فليقل اني صائم **مسالك** عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

يقوم معظمه اخرى لظهورهم انه واجب كله رمضان وقيل المراد بقوله انه كان يصوم من اول تارة واخره اخرى ومن اشانه طور الفلا على شيتا منه من صيام ولا يتحقق بعضه بصيام دون بعض قال الزين بن المنير اما ان يحمل قول عائشة على المبالغة والمراد الاكثر واما ان يجمع بان قولها الثاني متأخر عن قولها الاول فاجبرت عن اول امره انه كان يصوم اكثر شعبان واخبرت ثانياً عن اخر امره انه كان يصوم كله قال الحافظ ولا يخفى تكلفه والاول هو الصواب **١٢** **مسالك** قوله قال الصيام جنة ليس في رواية ابي داود والصيام جنة وذكر ابن عبد البر في التمهيد الاختلاف على مالك في هذا اللفظ كذا في شرح الاحياء وهو بضم الجيم وشدة النون الوقاية والسر والجنة كل ما سر ومنه الجن وهو السرس ومنه سمى الجن لاستنادهم عن الامين والجنان لاستنادهما لورق الشمار قال العيني زاد المزي وغيره جنة من النار ولا حرجية وحصن حصين من النار وللشاة في جنة كجنته احدكم من القتال والطير في جنة يستجن بها البهائم من النار واليهيقي جنة من عذاب الله ذكرها الحافظ مفصلاً ثم قال وقد تبين بهذه الروايات متعلق هذا السر وان من النار وبهذا جزم ابن عبد البر واما صاحب النباهة فقال معنى كونه جنة اي بقى صاحبه ما يؤذيه من الشوائب **١٣** **مسالك** قوله فاذا كان احدكم صائماً فلا يرفث بالمتنشة وتثنية الفاء قاله الزرقاني والعيني اي لا يفحش ولا يتكلم بالكلام القبيح ويطلق ايضاً على الجماع ومفرداته وعلى ذكره مع النساء او مطلقاً ويحمل ان النبي لما هو اعم منها قال ابن رشت في البداية محمود بهم على ان من سنن العموم ومرتبات كفت اللسان عن الرفث والنجاسة لهذا الحديث وذهب اهل الظاهر الى ان الرفث يفطر وهو شاذ لا يحمّل اي لا يفعل فعل الجمال كصياح وسفه وسخرية ونحو ذلك فان امره يتحقق النون مع الفاء في اوله وفي رواية بالواو قال العيني كلمة ان مخففة موصولة بما بعده تقديره ان قاتله امرؤ ولفظ قاتله يفطره كما في قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك اي استجارك احد من المشركين قاتله قال عياض قاتله واخيه وناذره ويكون معنى شاتمه ولا عنه وقد جاز القتل بمعنى اللعن او شاتمه اي تعرض للشتم و اشكل ظاهراً للفظ بان المفاعلة لا يستعمل الا من فعل اثنين فكيف نسبته الى الصائم اجاب عنه الباجي بانه يحتمل ثلثه اوجه يحتمل ان يريد فان امرؤ اذ اراد ان يشاتمه او يقاتله فليمتنع من ذلك وليقل اني صائم والثاني ان لفظ المفاعلة وان كانت انتم في فعل الاثنين الا انها قد تستعمل في فعل الواحد فيقال سافر الرجل وعالج الطبيب المريض والثالث ان يريد ان وجدت المشاتمة منها جميعاً فليذكر الصائم نفسه بصومه ولا يستدبر المشاتمة والمقاتلة قلت ولا حرج عندى في معناه انه نسبة الى الشاتم وهو غير الصائم وهو سبب الشتم من الصائم ايضاً ففسية المفاعلة الى الشاتم باسناد فعمله وكونه سبباً والفرق بين هذا وبين اول معاني الشاتمة للباجي ظاهراً فيقل اني صائم اني صائم مرتين في نسخ الموطأ وهذا منسبط الزرقاني قال الحافظ اتفقت الروايات كلها على انه يقول اني صائم فتم من ذكرها مرتين ومنهم من اقتصر على واحدة واختلف في المراد بهذا القول هل يخاطب بها الذي يكلمه بذلك او يقولها في نفسه قال ابن عبد البر يقول بلسان الشاتم والمقاتل اي وصومي متعني من ذلك وقيل يقول في نفسه اي فلا يسبيل الى شفاء غيظك ولا يطعن باني صائم لما فيه من الرياء واطلاع الناس عليه لان الصوم من العمل الذي لا يظهر له وبالشأن في جزم المتولى ونقله الراجح عن الائمة وشرح النووي الاول في الاذكار وقال في شرح المذهب كل منهما حسن والقول باللسان اقوى ولو جمعها كان حسناً ولهذا التردد في البخاري في ترجمته بالاستغناء فقال باب هل يقول اني صائم اذا شتم وقال الرضائي ان كان رمضان فيقل بلسانه وان كان غيره فليقل في نفسه وادعى ابن العربي ان موضع الخلاف في التطوع واما في الفرض فيقول بلسانه قطعاً ولما ذكره قوله فاني صائم فليساكه الا ان جاز منه اومن يخاطبه بذلك ونقل الزكشي ان المراد يقول مرتين مرة بقلبه ومرة بلسانه فيستغفره بقوله بقلبه كلف لسانه عن خصمه ويقول بلسانه كلف خصمه عنه وتعتب بان القول حقيقة باللسان واجيب بانه لا يمنع الجواز **١٤**

قوله ولا يرون بصيامه تطوعاً بأشكال **مسالك** قالت الخفيفة كما تقدم من المدينة خلافاً للشافعية ان صوم بلا سبب لا يصح كصوم العيد بجامع التحريم ويكره يوم الشك عند الحنابلة ايضا لان يوم الشك عندهم يوم الشك منه الجمهور في نيل المارب وكره يوم الشك وهو الشك من شعبان اذا لم يكن في الساعات مطلع الهلال عظيم او قتر اذ غير ذلك **١٥** **مسالك** قوله قال مالك وهذا الامر هو الحق عندنا وهذا الامر هو الذي ادركت عليه اهل العلم ببلدنا قال الزرقاني وعليه الجمهور خلا للنهي الوارد عن صوم يوم الشك على تحريمه من رمضان لا غير فخر العيصين مرفوعاً لا تعد موارد معان بصوم يوم ولا يومين الا رجلاً كان يصوم صوماً فليصمه قال عياض اشار بقوله الا رجلاً الى ان النبي محمول على التقدير تعظيماً وتحريماً للشهرين رواية لا تتخار ورمضان اما من كانت عادة الصيام قبله او صيام الاثنين ونحوه فلا يمنع **١٦** **مسالك** قوله انما قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم في بعض الاوقات حتى نقول لا يفطر اي ينتهي صومه الى غاية نقول ونظن انه يسر الصوم ولا يفطر ادا من هذا الشر ويفطر كذا في اي يسر الا فطر حتى نقول لا يصوم ادا من هذا الشر قال الباجي وانما كان ذلك والله اعلم لان هذا افضل الصوم واشهر لمن استطاع عليه وقال شيخ مشايخنا الدهلوي في حجة المشد اختلاف سنن الانبياء عليهم السلام في الصوم فكان نوح عليه السلام يصوم الدهر وكان داود عليه السلام يصوم يوماً ويفطر يوماً وكان عيسى عليه السلام يصوم يوماً ويفطر يوماً وكان النبي صلى الله عليه وسلم في خاصة نفسه يصوم حتى يقال لا يفطر ويفطر حتى يقال لا يصوم ولم يكن يستكمل صيام شهر الا رمضان وذلك ان الصيام تراقي والتراقي لا يستعمل الا بقدر المرض وكان نوح عليه السلام شهيداً في الامر حتى روى عنهم ما روى وكان داود عليه السلام ذاقه وزانه وهو قوله عليه السلام وكان لا يفطر الا في احوال وكان نبينا صلى الله عليه وسلم عارفاً بقواعد الصوم والافطار مطلعاً على مزاجه وما يناسبه فاختر حسب مصلحته الوقت ما شاء واختار لامة صياماً ما مناه يوم عاشوراء وصوم عرفة وستة شوال وغير ذلك **١٧** **مسالك** قوله وما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم استكمل صيام شهر قط هذا بمنزلة الاستثناء من الكلام السابق الا رمضان وانما لم يستكمل صيام غير رمضان لتلاظن وجوبه وما رأيت صلى الله عليه وسلم في شهر اكثر بالنصب ثانياً معنوي رأيت صياماً بالنصب على التمييز منه صلى الله عليه وسلم في شعبان متعلق بصياماً وذكر القاري الوجه المختلف في تركيب الحديث والمعنى كان صلى الله عليه وسلم يصوم في شعبان وغيره وكان صيامه في شعبان تطوعاً اكثر من صيامه فيما سواه قاله الحافظ وبهنا اربعة ابحاث الاول اختلفت الروايات في صامه صلى الله عليه وسلم بشعبان وفي حديث الباب انه صلى الله عليه وسلم يكسر الصيام في شعبان وظاهره انه لا يصوم غير الصيام كن قال الحافظ في حديث يحيى بن ابي كثير انه كان يصوم شعبان كله وروى ابو داود من حديث ابي سلمة عن ام سلمة لم يكن يصوم في السنة شراً كاملاً الا شعبان بصله برب رمضان وروى الترمذي من حديث سالم ابن ابي الجعد عن ابي سلمة عن ام سلمة قالت ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم شهرين متتابعين الا شعبان ورمضان كذا في العيني وفي حديث ابي سلمة عن عائشة عندهم مسلم كان يصوم شعبان الا قليلاً وفي المشكوة قالت كان يصوم شعبان كله وكان يصوم شعبان الا قليلاً متفق عليه وعن عبد الله بن شقيق قلت لعائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم يصوم شهر كل قالت ما علمته صام شهر كل الا رمضان ولا افطره كله حتى يصوم منه حتى معنى لسبيله رواه مسلم واختلف اهل العلم في الجمع بين هذه الروايات فقال الحافظ نقل الترمذي عن ابن المبارك انه قال جاز في كلام العرب اذا صام اكثر الشهران يقول صام الشهر كله ويقال فلان قام ليلة الجمع ولعله قد عشى او اشتغل ببعض امره وما صام احد الروايات مفسرة للاخرى مخصصة لها وان المراد بكل الاكثر هو مجاز قليل الاستعمال واستبعده الطبيب قال لان الكل تأكيد لارادة الشمول ودفع التجوز فتفسيره ببعض مناف له قال فيجعل على انه كان يصوم شعبان كله تارة و

اسمع احد من اهل العلم يكره ذلك ولا ينهى عنه **قال** يحيى سمعت ما لك يقول في صيام ستة ايام بعد الفطر من رمضان انه لم ير احدا من اهل العلم والفقه يصومها ولم يبلغني ذلك عن احد من السلف وان اهل العلم يكرهون ذلك ويخافون بدعته وان يلحق بـرمضان فليس منه اهل الجهالة والجفاء لوروا في ذلك رخصة عند اهل العلم وراهم يعملون ذلك **قال** يحيى وسمعت ما لك يقول لم اسمع احد من اهل العلم والفقه ومن يقتدى به نهي عن صيام يوم الجمعة وصيامه حسن وقد رأيت بعض

العلماء فيه على ستة اقوال الاول لاباس به للصائم مطلقا قبل الزوال وبعده ويروى عن علي وابن عمر انه لا باس بالسواك الرطب للصائم وروى ذلك ايضا عن مجاهد وسعيد بن جبيرة وعطاء وابراهيم النخعي ومحمد بن سيرين وابي حنيفة واصحابه والثوري والاوزاعي وابن علية ورويت الرخصة في السواك للصائم عن عمرو بن عباس وقال ابن علية السواك ستة للصائم والمفطر والرطب واليابس سواء الا في كراهية للصائم بعد الزوال واستحبابه قبله برطب او يابس وهو قول الشافعي في الصحيح قوله والي ثورود يروى عن علي كراهية السواك بعد الزوال رواه الطبراني الثالث كراهية للصائم بعد العصر فقط ويروى عن ابي هريرة روى الرابع التفرقة بين صوم الغنم وصوم النفل فيكره في الغنم بعد الزوال ولا يكره في النفل لانه ابعد عن الرياء وحي عن احمد بن حنبل وحكاها صاحب المعتمد من الشافعية عن القاضي حسين الناس يكره بالرطب دون غيره سواء اول النهار واخره وهو قول مالك واصحابه ومن روى عنه كراهية السواك الرطب للصائم الشعبي وزيد بن حدير وابو جيسرة والحكم ابن عتيبة وقتادة السادس كراهية للصائم بعد الزوال مطلقا وكراهية الرطب للصائم مطلقا وهو قول احمد والشافعي بن راهويه الخ ١٢ **له** قوله يقول في صيام ستة ايام من شوال بعد الفطر من صيام رمضان انه لم يره كذا في جميع النسخ المصرية والمندرية الا في نسخة المشتكى فخصها ان لم ارادها من اهل العلم والفقه من راهم وهم الثابون يصومها ويقول ايضا لم يبلغني ذلك اي صوم ست من شوال من احد من السلف اي الذين لم ادرهم وهم الصحابة وكبار التابعين وان اهل العلم يترقبون ما قال اولئك يرون ذلك الصيام ويخافون بدعتهم اي يخافون من ان يدخل في الدين ما ليس منه ويخافون ايضا ان يلحق بعضهم الياء وكسر الهمزة ببناء الفاعل وسما في فاعله رمضان ما ليس منه مفعول لقوله يلحق اهل الجهالة بالرفع

فاعله والجفاء اي الغلظة والغلظة لوروا في ذلك اي في هذه الستة رخصة بالنصب مفعول وفي نسخة المشتكى بدل رخصة يعني اهل الجهالة لوروا اهل العلم انهم لا يشددون في ترك هذه الصيام لادخلوها في رمضان كما زاد اهل الكتاب في صيامهم عند اهل العلم ظرف لرخصة وراهم اي اهل العلم يعملون ذلك اي صيام هذه الايام اعلم ان صوم ست من شوال يختلف عند الاثني عشر قال الخزي من صام شهر رمضان واتبعه بست من شوال وان فرقا فكانه صام الدهر قال الموفق وجملة ذلك ان صوم الستة مستحب عند اكثر اهل العلم يروى ذلك عن كعب الاحبار والشعبي وميمون بن مران وروى قال الشافعي ذكره به مالك وقال لا يثبت الى اخر ما تقدم في المؤلفات وروى ابو الوليد مرفوعا من صام رمضان الحديث وقال احمد يروى بذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم بثلاثة اوجه وروى ثوبان مرفوعا من صام شهر رمضان شهر بعشرة اشهر الحديث ولا يجرى هذا مجرى التقديم لمعنا لان يوم الفطر فاعله فان قيل فلماذا يثبت في هذا الحديث على الفضيلة لانه صلى الله عليه وسلم شبه صياما بصيام الدهر وهو مكره قلنا انما كرهه صوم الدهر لما فيه من الضعف والتشبه بالتبطل لولا ذلك لكان ذلك فضلا عظيما لاستغفر الله بالعبادة والطاعة والراد بالجر التشبيه في حصول العبادة به على وجه عري عن المشقة كما قال صلى الله عليه وسلم من صام ثلثة ايام من كل شهر كان كن صام الدهر ذكر ذلك فتا على صياحها وبيان فضلها ولا خلاف في استحبابها واذا ثبت هذا فلا فرق بين كونها متتابعة او مفترقة في اول الشهر او في آخره لان الحديث ورد بها مطلقا من غير تفهيم ولان فضيلتها تكونا قصير مع الشهر ستة وثلثين يوما والحسنه بعشر اثنا لبا وهذا المعنى يحصل مع التفرقة الخ قال النوري ذهب الشافعي واهله ورواه ورواه فقههم استحباب صوم هذه الستة وقال مالك وابو حنيفة يكره ذلك الخ اما الحنفية فقد اختلفت النقول عنهم واختلف اهل فروغ في ذلك ففي البحر الرائق ومن المكرهه صوم ستة من شوال عند ابى حنيفة متفرقا كان او متتابعاً وعن ابى يوسف كراهية متتابعاً لا متفرقا لكن عامته المتأخرين لم يروا به بأساً الخ وعدوها في نور الايضاح وشرح مراقي الفلاح من المندوبات وفي الهدى ومنتاد اي المكرهات اتباع رمضان بست من شوال كذا قال ابو يوسف كما لا يكرهون ان يتبعوا رمضان صوماً فوفاً ان يلحق ذلك بالغيرية وكذا يروى عن مالك ثم قال والانتجاع المكرهه هو ان يصوم يوم الفطر ويصوم بعده خمسة ايام فاما اذا فطر

يوم الجمعة ثم صام بعده ستة ايام فليس بمكرهه بل هو مستحب وسنة الخ في الدر المنثور ذهب كثر من الست من شوال ولا يكره الانتجاع على المختار خلافاً لما في راي ابى يوسف والانتجاع المكرهه ان يصوم الفطر وخمسة بعده فلو افطر الفطر لم يكره بل يستحب ويسن ابن كمال الخ وبسط ابن عابدين في نصوص اهل المذهب في عدم الكراهية ثم قال وتما في ذلك في رسالة تحرير الاقوال في صوم الست من شوال للعلامة قاسم وقد دونهما على ما في منظومة التبان وشرحها من عزوه الكراهية مطلقا الى ابى حنيفة وانه الاصح بانه على غير رواية الاصول وانه صحيح ما لم يسبقه احد الى تصحيحه وانه صحيح الضعيف وعمد الى تعطيل ما فيه الثواب الجزيل بدعوى كاذبة بلا دليل ثم ساق كثير من نصوص كتب المذهب فراجعا الخ فعلم بذلك كله ان المرجح عند الحنفية هو التندب وما حكي عنهم خلاف ذلك اما مرجوح غير رواية الاصول او محمول على صوم يوم الجمعة واستدل من قال بذهب ذلك حديث ابى البرقي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من صام رمضان ثم اتبعه ستا من شوال فذاك صيام الدهر رواه الجماعة الا البخاري والنسائي كذا في المشتكى وزاد المنذري في الترتيب النسائي والطبراني وقال رواية دواة الصحيح ١٢ **له** قوله وسمعت ما لك يقول لم اسمع احد من اهل العلم والفقه ومن يقتدى به بعباد الجاهل اي يتبع بقوله وفعله عطف على اهل العلم نهي بصيغة الماضي في النسخ المندرية وينهى بصيغة المضارع في المصرية من صيام يوم الجمعة وصيامها لرفع بدعة وحسن خبره يعني مستحب وقد رأيت بعض اهل العلم قال ابو عمر قيل انه محمد بن النكدر وقيل صفوان بن سليم يصومها اي يوم الجمعة واداه بغير العزمة كان يتجرأ اي يقصده ولم يكن صومه ذاك اتفاقاً ظاهراً كلام المصنف انه نذب ال صوم الجمعة لكن قال البا جى اني به اجاب الاختيار الفعلة لرواية ابن القاسم كراهية صوم يوم موقت او شهر وقال يعاض من قول مالك يرمح الى قول الجمهور بالكرامة وانما حكي صومه من غيره وظنه ان كان يتجرأ ولم يقل عن نفسه وانا اراه واجبه قال الزرقاني واعلم ان الروايات في صوم يوم الجمعة مختلفة جداً ولذا اختلفت الاثني عشر في علي اقوال قال الشافعي اختلفوا فيه على خمسة اقوال احدها كراهية مطلقاً وهو قول النخعي والشعبي والزهري ومجاهد وقد روى ذلك عن علي وقد حكي ابو عمر عن احمد والشافعي كراهية مطلقاً ونقل ابن المنذر وابن حزم منع صومه عن علي وابى هريرة وسلمان والي ذر وشبهوه يوم العيد ففي الحديث الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان يذبح يوم جعله الله عيداً وروى النسائي من حديث ابى سعيد الخدري مرفوعاً لصيام يوم عيد الفطر الا في الاباحة مطلقاً من غير كراهية وروى ذلك عن ابن عباس ومحمد بن النكدر وهو قول مالك وابى حنيفة ومحمد بن الحسن القول الثالث انه يكرهه افراد فان صام يوماً قبله او بعده لم يكرهه وهو قول ابى هريرة ومحمد بن سيرين وطلحس وابى يوسف واختاره ابن المنذر وحكاها الرافعي عن احمد والشافعي القول الرابع ما حكاها القاضي عن الرازي ان النبي انما هو عن تحريمه واختصاصه دون غيره فانه متى صام مع صومه يوماً غيره فقد خرج عن النبي لان ذلك اليوم قبله او بعده اذ لم يقل اليوم الذي يليه قال القاضي يعاض وقد يرجح ما قاله قوله في الحديث الاخر لا تخصوا يوم الجمعة بصيام ولا ليلة بقيام وهذا ضعيف جداً ورواه حديث جويرية في البخاري وقوله لما صمت اس قاست لا قال تصومين فذا قالت لا قال فافطري فذا صرحت في ان المراد بما قبله يوم الخميس وبما بعده يوم السبت الخ من يحرم صومه الا لمن صام يوماً قبله او يوماً بعده او وافق عادته بان كان يصوم يوماً ويفطر يوماً فوافق يوم الجمعة وهو قول ابن حزم لظواهر الاحاديث الواردة في النبي انتهى وحكي الحافظ في الفتح منع الافراد عن احمد وابن المنذر وبعض الشافعية وقول ابن المنذر يشترط ان يرى تحريمه وقال ذهب الجمهور الى ان النبي فيه تشبيه وعن مالك وابى حنيفة لا يكرهه والشعبي عند الشافعية وجماع احمد بها ونقله المزني عن الشافعي انه لا يكرهه الا لمن اضعفه صومه عن العبادة التي تقع فيه من الصلوة والدعاء والذكر والشا في وهو الذي صححه المتأخرون كقول الجمهور الخ قلت وقد حصل من كلام الحافظ قولان آخران لم يذكرهما يعني احدهما التحريم والثاني الكراهية لمن اضعفه الصوم فصادت الاقوال سبعة والثاني من التندب ولو منفرداً كما سيأتي في الفروع وهو مختار الغزالي في الاحياء اذ عده في الايام الفاضلة التي يتأكد استحبابها واختلفت فروع الحنفية في ذلك ايضا ففي نور الايضاح وشرح مكره افراد يوم الجمعة بالصوم لحديث مسلم مرفوعاً وولاحظوا يوم الجمعة بصيام الحديث الخ مختاراً في البداية كره بعضهم صوم يوم

اهل العلم يصومه واره كان يتجره **ما جاء في ليلة القدر** **٢٩** مالك عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن ابراهيم بن الحارث التيمي عن ابي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن ابي سعيد الخدري انه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتكف العشر الوسط من رمضان فاعتكف عاما حتى اذا كان ليلة احدى وعشرين وهي الليلة التي يخرج فيها من صومها من اعتكافه قال من كان اعتكف معي فليعتكف العشر الاخر وقد رأيت هذه الليلة ثم انسيتهما وقد رأيتني ابيد من صومها

الجمعة بانفراد وكذا صوم يوم الاثنين والخميس وقال ما مضمون انه مسبب لان هذه الايام من ايام العاقلة فكان تعظيمها بالصوم مستحبا الخ وفي الدر المنثور والمنسوب كايام البيض ويوم الجمعة ولو منصرفا قال ابن عابد بن صريح في الشروك في البحر فقال ان صومها بانفراد مستحب عند العامة كالاشنين والخميس وكرة اكل بعضهم ومثله في المحيط معلل بان هذه الايام فضيلة ولم يكن في صومها تشبه بغيرها بل القبلة في الاشياء وتبعه في ثوب الايضاح من الكراهية قول البعض وفي الخاتمة لا بأس بصوم يوم الجمعة عند ابي حنيفة ومحمد لما روى عن ابن عباس انه كان يصوم ولا يفطر وظاهر الاستشهاد بالاثبات المراد بالباس الاستحباب وفي التجميع قال ابو يوسف جاء حديث في كراهية الان يصوم قبله او بعده فكان الاحتياط ان يصوم اية يوما آخر قال الخطاطي ثبت بالسنة طلبه والنهي عنه والاخر منها النهي كما اوضحه شرح الجامع الصغير لان فيه وظائف فلهذا اذا صار ضعف عن فعلها الخ وفي رسائل الامكان ان المنع عندنا التنزيه الخ ١٢

له قوله ما جاء في ليلة القدر

واختلفوا في تعيين هذه الليلة على اقوال كثيرة شديدة وعزيمته بسلمها المافظ في الفتح الى قريب من خمسين قولنا انها ليست في ليلة بعينها وانما تنتقل في الايام والى هذا ذهب مالك والشافعي واهل حنبل واكثر اهل العلم وهو اصح الاقوال والاولا بالصواب لان الاحاديث كلها تستلزم على هذا استقامتها لكانها الاولى من استعمال بعضها والآخر سائرهما لا سيما وهي كلها احاديث صحاح ثابتة لا طعن فيها لاحد فيعمل حديث ابي سعيد على ذلك العام بعينه وحديث عبد الله بن انيس على ذلك العام بعينه وامره عليه السلام بالتماسها في العشر الاواخر على ذلك العام بعينه وكذلك الامر بالتماسها في السج الاواخر في ذلك العام بعينه الخ مختصر وقال الزرقاني في بيان الاقوال كونها في جميع السنة قول مشهور للملكية والحنفية وجزم ابن الحاجب كونها مختصة برمضان رواه عن مالك الخ وفي الدر المنثور دليل القدر دائرة في رمضان اتفاقا الا انها انتقلت وتناخرا خلفا لما وثرت ثلثين قال بعد ليلة منه انت حراوانت طالق ليلة القدر فغنده لا يقع حتى يسلم شهر رمضان الا في جواز كونها في الاول وفي الثاني وفي الاخرة وقال لا يقع اذا معنى مثل تلك الليلة في الثاني ولا خلاف انه لو قال قبل دخول رمضان وقع بمضمونه قال ابن عابد بن ما ذكره من العام هو قول له وذكر في البحر الخاتمة ان المشو عن الامام انها تدور في السنة كلها قد تكون في رمضان وقد تكون في غيره الخ قال الخ في فظ كونها ممكنة في جميع السنة هو قول مشهور عن الحنفية حكاها قاضيان والبولكر الرازي منهم وروى مثله عن ابن مسعود وابن عباس وعكرمة وكونها مختصة برمضان ممكنة في جميع لياليه هو قول ابن عمر وفي شرح البداية الجزم به عن ابي حنيفة وقال به ابن المنذر والمحايمي وبعض الشافعية ووجه السبكي في شرح المنهاج وحكاها ابن الحاجب رواية وقال السروجي في شرح البداية قول ابي حنيفة انها تنتقل في جميع رمضان وقال صاحبها انها في ليلة معينة الخ وقال الحافظ كونها ليلة سبع وعشرين هو الجادة من ذهب احمد ورواية عن ابي حنيفة وبه جزم ابي ابن كعب وحلف عليه كما اخرجه مسلم وروى مسلم ايضا من طريق ابي حازم عن ابي هريرة قال تذاكرنا ليلة القدر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انكم يذكر حين طلع القمر كانت شق جفنة قال ابو الحسن الفارسي اى ليلة سبع وعشرين فان القدر طلع فيها بتلك الصفة ورواه ابن ابي شيبة عن عمرو بن دينار عن واثق بن الربيع عن ابي حنيفة وقال بعد سرد الاقوال وانما علمنا انها في وتر من العشر الاخير وانما تنتقل كما يفهم من احاديث هذا الباب وارجاها او تارة العشر وارجاها او تارة العشر عند الشافعية ليلة احدى وعشرين او ثلث وعشرين وارجاها عند الجمهور ليلة سبع وعشرين ١٢ **٢٩** قوله يعتكف الى مسجد صلى الله عليه وسلم العشر الوسط قال الباجي وقع في كتابي متعبا بعظم الواو والسين ويحتمل عندي ان يكون جمع واسطقال صاحب العين واسطال الرجل ما بين قادمته واخرته وقال ابو عبيد وسط البيوت يسلمها اذا نزل وسطها واسم الفاعل من ذلك واسط ويقال في جمعه وسط كاذل ونزل وبازل وبزل واما الوسط بفتح الواو والسين فيحتمل ان يكون جمع اوسط و بهم جمع وسيط كبير وكبير وكبير ويحتمل ان يكون اسما لجميع الوقت على التوجيه كما يقال

وسط الدار ووسط الوقت والشرفان كان قرئ بفتح الواو والسين فمذا عندي معناه الخ ووقع في رواية البخاري العشر الاوسط قال الخ في فظ كذا في اكثر الروايات والمراد بالعشر الليال وكان من حقها ان توصف بلفظ الثانية كن وصفت بالذكر على اداة الوقت او الزمان او التقدير الثلث كانه قال الليالي العشر التي هي الثلث الاوسط وقال القاري ووجه الاوسط انه جاء على لفظ العشر فان لفظه مذكر الخ قال الحافظ ووقع في الموطأ الوسط بعظم الواو والسين ووسطى بفتح السين مثل كبر وكبرى ورواه الباجي في الموطأ باسما نه على انه جمع واسط كباذل وبزل وهذا يوافق رواية الاوسط الخ وقد رأيت كلام الباجي لم يضبطره بالاسكان بل بضمين ولما اعتقب السيوطي كلام الحافظ التمس الا ان يقال ان الباجي ضبطه في غير المشتق وقال القاري ما قيل الاوسط بعشرين جمع وسطى غير صحيح لان فعل بعشرين لا يكون جمعا فعلى بل نحو قول الخ وعلم بذلك كانه اللفظ يحتمل وجوها بعشرين جمع واسط او جمع وسطى كما قيل او بعشرين جمع اوسط او مفرد بعظم اوله وفتح السين جمع وسطى ايضا فاعلم من رمضان قال ابن عبد البر فيه ملوثة صلى الله عليه وسلم على ذلك فالا عتكاف فيه سنة لمواظبة على الشريعة وسلم عليه الخ فاعتكف عاما مصدرا عام اذا سجد فلا انسان يعوم في دنياه على الارض طول حياته فاذا مات عرق فيها اى اعتكف في رمضان في عام ١٢ **٣٠** قوله حتى اذا كان ليلة بالنصب وضبطه بعضهم بالرفع قال كان التامة بمعنى ثبت احدى وعشرين وهي الليلة التي يخرج فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم من صومها من اعتكافه هذا الحديث مشكل لان مقتضاه ان خطبة صلى الله عليه وسلم وقعت في اول اليوم الحادي والعشرين وعلى هذا يكون اول ليالي اعتكافه الاخير ليلة الاثنين وعشرين وهو مخالف لقوله الا في قاهرته رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى جهته اثر الملاءم والطين من صبح احدى وعشرين فانه ظاهرا ان الخطبة كانت في صبح اليوم العشرين ووقوع المطر كان ليلة احدى وعشرين وهو الموافق لبقية الروايات وعلى هذا معنى رواية الباب وهي الليلة التي يخرج من صومها اى من الصبح الذي يساء ويكون في اضافة الصبح اليها يجوز وقد طال ابن دحية في تقرير ان الليلة تضاعف الى اليوم الذي قبلها ودعى من منع ذلك ولكن لم يوافق على ذلك فقال ابن حزم رواية ابن ابي حازم والبدوي مستقيمة ورواية مالك مشككة و اشار الى التاويل الذي ذكرنا ويؤيده ما في رواية البخاري فاذا كان حين يمسي من عشرين ليلة تمضي ويستقبل احدى وعشرين رجح الى مسكته وهذا في غاية الايضاح **٣١** **٣٢** قوله قال من كان وليس لفظ كان في النسخ المصرية اعتكف معي العشر الوسط فليعتكف قال الطبري الامر بالاعتكاف نهنا بمعنى الثبات والدوام كذا في المرقاة قلت بل الظاهر ان على معناه ليجد به هذا الاعتكاف بالنية العشر الاواخر ايضا لما اخرجه جبريل ان الذي تطلب امامك وفي مسلم من وجه اخر عن ابي سعيد انه صلى الله عليه وسلم اعتكف في قبة تركية على سدتها حصيرة فاخذ فمخاه في ناحية القبلة ثم كلم الناس فقال اني اعتكفت العشر الاول اتمس هذه الليلة ثم اعتكفت العشر الاوسط ثم اتيت فقلت لي انها في العشر الاواخر فمن احب منكم ان يعتكف فليعتكف فاعتكف الناس وقد رأيت وفي رواية اديت بهمة اوله مضمومة بمعنى المفعول اى اعلمت قال الزرقاني قلت نسخ الموطأ المندية والمصرية مظافرة على الاول ونسخة المتشقي مبنية على الرواية الثانية هذه الليلة مفعول به لا ظرف اى اديت ليلة القدر قال الباجي يحتمل ان الرواية نهنا بمعنى العلم فيكون معناه اعلمت بها ويحتمل ان يكون معنى رواية البحر والمراد العلامة التي اعلمت بها الخ بتغير ثم انسيتهما بعظم الهمة قال الفخار ليس معناه انه رأى المشككة والاولا عيانا ثم نسي في اول ليلة رأى ذلك لان مثل هذا قل ان ينسى وانما معناه انه قيل له ليلة القدر ليلة كذا وكذا فحسنى قال الحافظ المراد نسي علم تعيينها في تلك السنة وفيه ان النسيان جائز على النبي صلى الله عليه وسلم ولا نقص في ذلك لاسيما فيما لم يؤذن له في تبليغه وقد يكون في ذلك مصلحة تتعلق بالشرع كما في قصه السجود الصلوة او بالاجتهاد في العبادة كما في هذه القصة الخ ١٢ **٣٣** قوله وقد رأيتني بعظم الواو والسين وفيه عمل الفعل في ضمير الفاعل والمفعول وذلك من خواص افعال القلب اى رأيت نفسي قال الباجي يحتمل ان يكون ذلك رؤيا ما صا حين اعلم بالليلة اوارها فحسنى ذلك في ذكره ويحتمل ان يكون هذه رؤيا بعد النسيان واستدل بها عليها الخ اسجد بالرفع

في ماء وطين فالتسوها في العشر الاواخر والتمسوها في كل وتر قال ابو سعيد فامطرت السماء تلك الليلة وكان المسجد على عريش فوكف المسجد قال ابو سعيد فابصرت عيناي رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف وعلى جبينه وانفه أثر الماء والطين من صبح ليلة احدى وعشرين **٦٢١** قال عن هشام بن عروة عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تحرقوا ليلة القدر في العشر الاواخر من رمضان **٦٢١** قال عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تحرقوا ليلة القدر في السبع الاواخر من رمضان **٦٢٢** قال عن ابي النضر مولى عمر بن عبد الله بن عبد الله بن انيس الجهني قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم اني رجل شاسع الدار فمر في ليلة انزل لها فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم انزل ليلة ثلث وعشرين من رمضان **٦٢٣** قال عن حميد الطويل عن انس بن مالك انه قال قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اني اريت هذه

حال وقيل تقديره ان اسجد من صمها في صمها في ماء وطين علامة جعلت له يستدل بها عليها والمراد الارض الرطبة ولعل اصله في ماء وتراب وسمى طيناً لما لطفت به مالا وللإيمان الى غلبة الماء فالتسوها علم بامر التماس ان ما وقع في الروايات من انها رقت لتلامي فلان وفلان المراد وقع عليها لادفع نفسها في العشر الاواخر ثم خص من ذلك الادوار فقال فالتسوها في كل وتر من اي ادوار ليالى العشر و الظاهر ان المراد في تلك السنة خاصة فلا ينافي في الروايات الاخرى قال ابو سعيد فامطرت وفي بعض الروايات فطمرت السماء تلك الليلة قال الزرقاني يقال في الليلة الماضية الليلة الى الزوال فيقال البارحة وفي رواية الصحيحين وما نرى في السماء قرعة فجاءت سمائة فطمرت حتى سال سقف المسجد وبهذا الحديث استنبط من ذهب الى انها ليلة احدى وعشرين واجاب عنه الشرحى بأنه ليس فيه كبير حجة فانه لم يقل اني اسجد في ماء وطين في ليلة القدر الخ قلت لا حاجة الى الجواب بعد ما تحقق انما يحتمل في الليال المتعددة في السنين المختلفة فلما نفع ان تكون في هذه الليلة من هذه السنة وكان المسجد على عريش بفتح العين وسكون الياء على صومع عريش والا فاعريش هو نفس السقف يعني ان المسجد كان مظللاً بالوصف والجريد ولم يكن يحكم البناء بحيث يكن من المطر وفي رواية البخاري وكان السقف من جريد النخل فوكف المسجد اي سال ماء المطر من سقفه فومن ذكر الحمل واردة الحال ١٢

له قوله قال ابو سعيد فابصرت عيناى زاده تأكيد كقولك اغدت بمرى وانما اراد التأكيد من تلك الحالة الغربية رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف من الصلوة وعلى جبينه حالية واختلفت النسخ في ذكر بنا اللفظ ففي جميع النسخ المصرية والزرقاني والمصنف والتوسيع بلفظ على جبينه وكذا في النسخ المصرية والباقى بلفظ على جبينه قال الباقى الجبين ما بين الصدتين والسجود يكون في وسطه وقال ابن كثير في الجبهة وسط الجارحة والجبينان يكشفا نسا من كل جانب جبين الخ قلت ويكون المعنى على نسخة الجبين بيان كثرة الطين حتى وصلت الى الجبين فتامل وانفه قال الزرقاني فيه السجود على الجبهة والالف جميعا فان سجدة على انفه وسجدة على جبينه وسجدة اساء واجزأه قاله مالك الخ من الصلوة صبح ليلة احدى وعشرين متعلق بقوله انصرف وحديث الى سعيد بن نفع في التحري في الادوار ويشكل عليه ما روى ابو داود وغيره من طريق ابى نضر عن عروة عن ابي سعيد عن ابي سعيد والساجدة والى مسة قلت يا ابا سعيد انكم اعلم بالعدد منا قال اجل قلت ما لك سعة والساجدة والى مسة قال اوامعت واحدة وعشرون فالتى تليها السعة فاذا معنى ثلث وعشرون فالتى تليها الساجدة الحديث ١٢ **٦٢٢** قوله قال تحرقوا ليلة القدر في العشر الاواخر من رمضان قال الزرقاني الاواخر من التحري وفي بعض الروايات التمسوها بها بمعنى الطلب لكن معنى التحري يبلغ لما فيه من الطلب بالجهد والاجتهاد ليلة القدر في العشر الاواخر من رمضان قال الزرقاني ولم يقع في شئ من طرق حديث هشام هذا التقيد بالوتر لكنه محمول عليه لما في الصحيح من رواية ابى سويل بن مالك عن ابيه عن عائشة مرفوعة تحرقوا ليلة القدر في وتر العشر الاواخر الحديث فيحمل المطلق على المقيّد الخ قلت لكن من اختار دورانه في تمام العشر بحسب الحديث على الإطلاق قال الحافظ كونهما متعلق في العشر الاخير كله قاله ابو قتادة ونفس عليه مالك والثوري واحمد واسحق ١٢ **٦٢٣** قوله قال تحرقوا ليلة القدر في العشر الاواخر من رمضان قال ابن عبد البر بكونه ارداه مالك ودواه شعيرة عن ابن دينار بلفظ ليلة سبع وعشرين قلت لكن رواية نافع عن ابن عمر وكذا رواية سالم عنه بكونه طرق عند البخاري وغيره بلفظ السبع الاواخر فتأمل من رمضان وليس لفظ من رمضان في النسخ المصرية ثم اختلفوا في مصداقه فقيل مبدء من ليلة اربع وعشرين على كون الشتر ثلثين وهو الاصل وقيل من ليلة ثلث وعشرين على كون المحقق في الشتر

سبعاً وعشرين يوماً ١٢ **٦٢٤** قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم زادني النسخ المصرية بعد ذلك يا رسول الله وليست هذه الزيادة في النسخ السندية اني رجل شاسع الدار اي بعيدها ولفظ رواية ابى داود قلت يا رسول الله ان لي باوية اكون فيها وانا اصلى فيها تحرقوا ليلة القدر في ليلة معينة انزل لما اي تلك الليلة من البداوية الى المسجد قال القادي بالرفع على انه صفة وقيل بالجرم على انه جواب امر قال الزرقاني ولا ابى داود فمر في ليلة من هذا الشتر انزل لما اي تلك الليلة من البداوية الى المسجد وفي النسخ التي بايدينا فمر في ليلة من هذا الشتر انزل لما اي تلك الليلة من البداوية الى المسجد وفي النسخ التي عن المصنف ١٢ **٦٢٥** قوله فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم انزل ليلة ثلث وعشرين من رمضان قال الباقى يحتمل ان يكون نص عليها على معنى التحري لما واثبائه اقرب الى ان تكون فيها ليلة القدر من سائر ليالى الوتر فيحتمل ان ينص عليها لفصلية ثبتت لما عنده الخ قلت والظاهر ان الامر كان لتلك السنة خاصة لكنه ذهب الى عمومها كايدي عليه الروايات زاد ابو داود بعد ذلك قول محمد بن ابراهيم الراوى عن ابن عبد الله بن انيس فقلت لانه كيف كان ابو ك يصنع قال كان يدخل المسجد اذا صلى العصر فلا يخرج منه لاجل حتى يصلى الصبح فاذا صلى الصبح وجده باب المسجد فجلس عليها فلقى بباديته قال ابن عبد البر يقال ليلة الجمن معروفة بالمدية ليلة ثلث وعشرين ومدية منه مشهور عند ما منهم وفاصتهم ودوى ابن جريج هذا الخبر لعله ابن انيس وقال في آخره فكان الجمن يسمى تلك الليلة يعني ليلة ثلث وعشرين في المسجد فلا يخرج منه حتى يصبح ولا يشهد شيئاً من رمضان قبلها ولا بعدها ولا يوم الغطر الخ قلت وقد ورد كون ليلة القدر ليلة ثلث وعشرين في عدة روايات واثار وذهب الى ذلك جماعة ١٢ **٦٢٦** قوله قال خرج عينا رسول الله صلى الله عليه وسلم من حجرة الشريفة زاد في النسخ المصرية بعد ذلك (في رمضان) و ليست هذه الكلمة في النسخ السندية وزاد في رواية البخاري لغيره بابليلة القدر فقال اني اريت بهم العزة بناد الجحول قال الحافظ هي من الرؤيا اي اعلمت بها او من الرؤية اي البصر ساوانما ادى علامتها وهو السجود في الماء والطين الخ ثم لفظ بهذا في جميع النسخ المصرية وفي السندية رايت بناد الفاعل هذه الليلة اي ليلة القدر في رمضان زاد البخاري بعده فقال خرجت لاجلهم ببليلة القدر حتى تلاحي بفتح الحاء الملهة اي وقفت بينما ملاحة وهي الحاصصة والمناصرة والمناصرة والاسم الحاد بالكر والمدونة رواية الى سعيد بن مسهر عن مسلم بن عبد الله بن يحيى عن معاوية الشيطان ونحوه في حديث ائقنات عند ابن اسحق وزاد انه لقيها عند سدة المسجد فخرجت منها فالتفت هذه الاحاديث على سبب النسيان ودوى مسلم من حديث ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اريت ليلة القدر ثم ايقظني بعض اهلى فسيئتها وهذا سبب آخر فاما على على التقدير ان تكون الرواية في حديث ابى هريرة مناما فيكون سبب النسيان الايقاظ وان تكون الرواية في حديث غيره في العقدة فيكون سبب النسيان ما ذكره من الحاصصة او يحتمل على اتها والعقدة ويكون النسيان وقع مرتين عن سببين ويحتمل ان يكون المعنى ايقظني بعض اهلى فسمعت تلاحي الرجلين فسمعت لاجلهم بينهما فسيئتها للاشتغال بها وقد روى عبد الرزاق من مرسل سعيد بن المسيب انه صلى الله عليه وسلم قال الا خبركم بليلة القدر قالوا بلى فسمعت ساعته ثم قال لقد قلت لكم وانا اعلمها ثم اني شافتم في سبب النسيان وهو ما يقوى الحمل على التقدير وكذا في الفتح فرخت اي تقيتها لادفع عنيها لما ورد من الامر بالالتماس وقيل رفعت بركتها من تلك السنة وقيل التاد في رفعت للامانة لا ليلية ثم اختلفوا في ان النبي صلى الله عليه وسلم اعلم بتعيينها بعد ذلك ام لا وبالاول قال ابن عيينة ودوى الثاني عن زينب بنت ام سلمة واستنبط السبكي من هذه القصة كتمانها لمن راعها لا لاعتالي لم يقدر لئلا ينسبها احد كذا في الفتح وقال الباقى قد يذنب البعض فتعدي عقوبته الى غيره فيجزي به من لا سبب له في الدنيا واما في الاخرة فلا تزدد وازدة وزاد اخرى الخ قلت وقد ورد في هذا المعنى روايات كثيرة شبيهة لا تحصى على ما عر الا احاديث ١٢

الليلة في رمضان حتى تلاحي الرجلان فرفعت فالتمسوها في التاسعة والسابعة والخامسة **م**الك انه بلغه ان رجلا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ادرك ليلة القدر في المنام في السبع الاواخر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني اري رؤيا كقد توالت في السبع الاواخر فمن كان متحريا فليتحرها في السبع الاواخر **م**الك انه سمع من يثق به من اهل العلم يقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اراى اعمار الناس قبله او ما شاء الله من ذلك فكانه تقاصرا عما رآته عن ان لا يبلغوا من العمل مثل الذي بلغ غيرهم في طول العمر فاعطاه الله ليلة القدر خيرا من الف شهر **م**الك انه بلغه ان سعيد ابن المسيب كان يقول من شهد العشاء من ليلة القدر فقد اخذ بحظه منها (كمل الصيام بحمد الله وعونه)

كِتَابُ الْعِتْكَافِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذكر العتكا في **م**الك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عمة بنت عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت كانت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اعتكف يد في الى رأسه فارجله وكان لا يدخل البيت الا الحاجة الانسان

والمراد من انك لا تلبس ثوبا واحدا وانما الاداء الجنس وقال ابن التين الحمدون يردون بالتوحيد وهو ما نزلوا فصح منه رؤيا يكون جمعا في مقابلة الجمع وتكتب بانماضة الى ضمير الجمع يعلم منه التعمد وفروقة وانما عبر بالذي يلبس ثوبا واحدا وهو المفعول الاول لادى والثاني قوله قد توالت بالتمزاي كوافقت وزنا ومعنى ولوجه في نسخ بطاء ثم ياء ويشي ان يكتب بالالف ولا بد من قرأته مموزا قال تعالى يواظبوا على ما حرم الله قال النووي في رؤيتها انها في ليل السبع الاواخر فمن كان متحريا ما يلبس ثوبا واحدا وقاصدها فليتحرها في السبع الاواخر من رمضان وتقدم قريبا عن البخاري ان بعضا راوها في العشر ويعنى في السبع **هـ** قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اراى اعمار الناس قبله او ما شاء الله من ذلك اى مقدره اراى الله تعالى اعمار الناس بالمراد الملهة في جميع النسخ من المتن والشروح فاحكى السيوطي وغيره عن رواية المؤلف بلفظ اعمال الناس وهم من الناس قبله اى قبل زمانه صلى الله عليه وسلم او ما شاد الله من ذلك اى مقدره اراى الله تعالى من اعمارهم اى اى جميع اعمارهم او مقدره اراى الله من ذلك فكانه صلى الله عليه وسلم تقاصر اعمارهم اذ هي ما بين السنين الى السبعين وقليل من يجوز ذلك كما ورد ان لا يبسلخوا لقصر اعمارهم من العمل الصالح مثل الذي يفتح الامم بلغ غيرهم من الامم السابقة في طول العمر اعطاه الله عز وجل محل اعمارهم الطويلة ليلة القدر خيرا من الف شهر قال ابن عبد البر هذا احد الاحاديث الاربعة التي لا توجب في غير المؤلف لا مسند ولا مرسل وليس منها حديث منكرو ولا ما يدفعه اصل الحديث **هـ** قوله كتاب الاعتكاف يذكره عقب الصيام لانه من توابعه ولان المقصود من كل منها واحد وهو كلف النفس عن شوائبها وتزكيتها النفس ولان الذي يبطل الصوم قد يبطل الاعتكاف ولان الاعتكاف الصيام ولان الصوم شرط في بعض انواعه عنه الجمهور وفي كل النوع عند المصنف والشرط مقدم على المشروط ولان الاعتكاف يطلب مؤكدا في العشر الاخير من رمضان فيغتم الصوم به فناسب فتم كتاب الصوم يذكر مسائله قال ابن عابد بن **هـ** قوله انها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اعتكف يد في الى رأسه الى حجرته الى بيشة الباء اى الى حجرته الى رأسه بالنصب وفيه تفرع بفتح شعير الرأس وفي بعض الفاظ الحديث ما يدل على احتمال تفرع البيت كنه صلى الله عليه وسلم ما يكله الى احد وانما كان يتعاطى ذلك بنفسه بخلاف شعر الرأس فانه يصرها بشرة تسمى لا سيما في مؤخر الرأس فلذلك كان يستعين بازداد كذا في شرح الاحياء زاد في المشكوة برواية المتفق عليه وهو في المسجد وفي شرح الاحياء برواية الترمذي والنسائي وحى في حجرته فارجله الترجيل تفرع الشعر وهو استعمال المشط في الرأس اى مشط شعره وانظفه فهو من مجاز الخذف لان الترجيل للشعر لا الرأس او من اطلاق اسم المحل على الحال وكان لا يدخل البيت الا الحاجة الانسان قال المؤلف فصرها الزهري بالبول والغائط والتفقوا على استئناسها واختلقوا في غيرهما من الحاجات كالاكل والشرب ولخرج لها فتوضأ خارج المسجد لم يبطل ويتحقق بها التقى والقصد لمن احتاج اليه الخ قال الباجي يبريد لا يدخل بيته الا ضرورة قضاء الحاجة وافعال النبي صلى الله عليه وسلم على الوجوب وهذا يقتضى ان المختلف لا يدخل بيته الا ضرورة حاجة الانسان وما يجرى مجراه من طهارة الحدث وغسل الجنابة والجمعة ما تدعو الضرورة اليه ولا يفعل في المسجد ولا يدخله لاكل ولا نوم ولا غيره من الافعال التي يباح فعلها في المسجد الخ **هـ**

له قوله فالتمسوها في التاسعة والسابعة والخامسة واختلقوا في معناها على خمسة اقوال احدها ان المراد بالتاسعة ليلة تسع وعشرين وبالسابعة سبع وعشرين وبالحق مسته خمس وعشرين فيكون المعنى التمسوها في تاسعة تمضى من بعد العشرين كمن يشكك عليه ما ورد في اكثر طرق الحديث بلفظ تاسعة تبقى واوله القارى بان المعنى تاسعة تبقى بقائها من بعد العشرين وهذا القول قال القارى هو الظاهر وقال المؤلف يخرج بلفظ القول رواية البخاري بلفظ التمسوها في التسع والسبع والخمس اى في تسع وعشرين وسبع وعشرين وخمس وعشرين والاربعة ما قاله الطبري ان تاسعة تبقى هي الليلة الثانية والعشرون تاسعة من الاربعة الباقية والاربعة والعشرون سابعة منها والسادسة والعشرون خامسة منها الم قلت وعلى هذا فيكون معنى الحديث تاسعة من الليالي الباقية والعدد يكون من الاخر على كون الشتر ثلثين وتكون الليالي كلها اشقا عالا او تارادو يده هذا المعنى ظاهره في رواية الى داود عن ابن نفعرة انه قال لا بى سبعة الخدرى انكم اعلم بالعدد من قال اجل تلت ما التاسعة والسابعة والثامنة اذا مضت احدى وعشرون فالتى تليها التاسعة فاذا مضت ثلث وعشرون فالتى تليها السابعة الحديث لكن تقدم ان حديث ابى سعيد هذا محتمل للتأويل لما لغته روايته بنفسه ولم ين اخصها باشفاق العشر الاخير الا ان المؤلف قال في سره الا قال القول الثالث والاربعون انها في اشفاق عشر الوسط والعشر الاخير قرأته بخط مغلطى الخ وثالثها هو المعنى الثاني الا ان العدد من تسع وعشرين تكونه المثبت فيكون تاسعة تبقى هي ليلة احدى وعشرين وكذلك الليالي كلها او تارادو حكي ذلك عن مالك ودابعا ما اختاره ابن عبد البر ان المراد بالتاسعة ليلة احدى وعشرين وكذلك البواقي كالقول الثالث الا ان المعنى عنده تاسعة تبقى بعد الليلة التي تلتس فيها فليكون العدد من ثلثين وتكون الليالي كلها او تارادو باختيار المصداق هذا والذي قبله سواء والاختلاف بينهما باعتبار معنى الحديث وفي المدة قال الامام مالك اراى والله اعلم ان الاداء بالتاسعة من العشر الاواخر ليلة احدى وعشرين وبالسابعة ليلة ثلث وعشرين وبالحق مسته ليلة خمس وعشرين الخ وبهذا القول كما ترى يمكن حمل على القول الثالث والرابع معا وخامسا ما ينظر من كلام الباجي ان المراد بالتاسعة ليلة احدى وعشرين على نقصان الشهر والثانية والعشرين على تمامه يعنى عموميتناول الصورتين معا قال وهذا دل على الانتقال من وتر الى شفع و البى صلى الله عليه وسلم لم يامر امته بالتاسعة في شرف كل دون ناقص بل اطلق عليها في جميعه على تمام مرة وعلى النقص اخرى الخ **هـ** قوله ادوا بضم الهمة ليلة القدر في المنام اى اراهم الله تعالى ذلك وقال ابن الملك اى خيل لهم في المنام ذلك تبعا لطبيعي في انه من الرؤيا فيحتاج الى التبريد كذا في المرقاة في السبع الاواخر قال المؤلف اى قيل لهم في المنام انها في السبع الاواخر وتكتب بعضهم بان ليس ظرفا لالارادة بل صفة للنمام اى المنام الواقع او المكان في السبع الاواخر لا بد عندى ما قاله المؤلف وانت خبير بان لم يقل انه ظرف لالارادة بل كلامه مرتفع في انه ظرف للمقدور ويدل عليه ما في تفسير البخاري ان ناسا ادوا ليلة القدر في السبع الاواخر وان ناسا ادوا انها في العشر الاواخر الحديث وامر الناس في السبع الاواخر صرت في انه كان قبل السبع الاواخر **هـ** قوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني اراى بفتح الهمة والراى اعلم رؤياكم بالافراد قال عاصم كذا لاه بالافراد

مسألة ٢٨ عن ابن شهاب عن عمرة بنت عبد الرحمن ان عائشة كانت اذا اعتكفت لاتسئل عن المريض الا وهي تمشي لاتقف **قال** يحيى قال مالك لا يأتي المعتكف حاجة ولا يخرج لها ولا يعين احد الا ان يخرج لحاجة الانسان ولو كان خارجا لحاجة احد لكان احق ما يخرج اليه عيادة المريض والصلوة على الجنائز وادخول البيوت الا لحاجة الانسان **مسألة ٢٩** انه سأل ابن شهاب ما يجتنب المعتكف من عيادة المريض والصلوة على الجنائز ودخول البيوت الا لحاجة الانسان **مسألة ٣٠** قال يحيى قال مالك لا يكون المعتكف معتكفا حتى يجتنب عن الرجل يعتكف هل يدخل لحاجة تحت سقف فقال نعم لا بأس بذلك **قال** يحيى قال مالك الامر عندنا الذي لا اختلاف فيه انه لا يكره الاعتكاف في كل مسجد يجمع فيه ولا لاه كره الاعتكاف في المساجد التي لا يجمع فيها الا كراهية ان يخرج المعتكف من مسجده الذي اعتكف فيه الى الجمعة او يدعها فان كان مسجد الا يجمع فيه الجمعة ولا يجب على صاحبه اتيان الجمعة في مسجد سواه فاني لا اري بأسا بالاعتكاف فيه لان الله تبارك وتعالى قال وانتم عاكفون في المساجد فعمل الله المساجد كلها ولم يخص شيئا منها **قال** مالك فمن هنالك جازله ان يعتكف في المساجد التي لا يجمع فيها الجمعة اذا كان لا يجب عليه ان يخرج منه الى المسجد الذي يجمع فيه الجمعة **قال** مالك لا يسبب المعتكف الا في المسجد الذي اعتكف فيه الا ان يكون خبأة في رحبة

له قوله لاتسئل عن المريض اي لاتعوده الا وهي تمشي يعني تعوده ماشية لاتقف لذلك اتبها لما روت عن نفسها عن فعل النبي صلى الله عليه وسلم مثل ذلك اخرجه ابو داود وقال الباجي تريد انها كانت تخرج لما جئنا فتمر باهل المريض او بموضع فلا تقف للسؤال لكنها كانت تسئل عنه ماشية لان الوقت عليه من معنى العيادة ولا يجوز للمعتكف عيادة مريض ولا حضور جنازة ولا طلب دين ولا استيفاء حرد وجب له فان خرج شئ من ذلك بطل اعتكافه لان ذلك قطع لما يقتضيه الاعتكاف من الملازمة والمواصلة **مسألة ٣١** قوله لا يأتي المعتكف حاجته بالتكبير في النسخ الندية وبالاضافة الى الضمير بلفظ حاجته في المصرية والمجوسى واحدا والوجه الاول وبالنسخ فسر شيئا في المصنف اي لا يخرج لما جئنا من الموضع الذي لا بد لنا ولا يخرج لما اي تلك الموضع التي له منها بد ولا يعين احد الا لا يعينه في شئ من الامور لان المعتكف مستغن عنها الا ان يخرج لما جئنا الانسان كالاخيشين ونحوهما مما لا بد منه ولو كان المعتكف خارجا لما جئنا احد الا لو كان له جئنا ان يخرج لمعونة احد لكان احق بالنصب والرفع ما يخرج اليه عيادة المريض بالنصب والرفع وذلك لان عيادة المسلم من حقوق المسلم والصلوة على الجنائز فانها فرض كفاية واتباعها اي اتباع الجنائز عطف على عيادة المريض قال الباجي يعني لو كان خارجا لمعونة احد او شئ من الامور المعتكف بها لكان احق ما يخرج اليه عيادة المريض وشهود الجنازة لانها عبادات مأمورة بها مع تشرك من التشرك فيها والاحتفال بها فاذا كان المعتكف ممنوعا عنها فان منع من غير حال اولي الامر **مسألة ٣٢** قوله قال مالك ولا يكون المعتكف معتكفا اي لا يبقى في اعتكافه حتى يجتنب ما اى الاشياء التي يجتنب عنها المعتكف من عيادة المريض والصلوة على الجنائز ودخول البيوت بالمر عطف على العيادة لما جئنا الانسان استثناء من دخول البيت يعني اذا فعل شيئا من هذه الامور لا يبقى معتكفا بل يبطل اعتكافه ثم رقت الخروج بقضاء الحاجة لا يجب تداركها ولا ماخذ ان احدهما ان الاعتكاف مستمر ولذلك لو جامع في اوقات الخروج بطل اعتكافه على الصحيح والثاني ان زمان الخروج يقتضاء الحاجة جعل كالمستثنى لفظا عن المدة المنزودة فاشترط التسامح في الابتداء رابطة لجميع ما سوى تلك الاوقات كذا في شرح الاحياء **مسألة ٣٣** قوله لا يعتكف بل يدخل لما جئنا بالتكبير في الندية وبالاضافة الى الضمير في المصرية وهو الوجه بهنا محل عامة الشرح الاثر على حاجة الانسان كما سياتي في كلامهم تحت سقف قال الباجي يريد بذلك قضاء حاجته الانسان فلا بأس ان يدخل تحت سقف وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يدخل بيته تحت سقف لقضاء حاجة الانسان فقال الزهري نعم لا بأس بذلك يعني الدخول تحت السقف لا ينافي الاعتكاف قال الزرقاني ويرى قال مالك والشافعي والحنيفة وقال جماعة ان دخول تحت بطل **مسألة ٣٤** قوله قال مالك الامر المحقق عندنا الذي لا اختلاف فيه بين اهل العلم انه لا يكره الاعتكاف في كل مسجد يجمع فيه بالتشديد من التجميع اي يهبط فيه الجمعة ولا اراه كرهه كذا في تجميع النسخ الموجودة من الشروح والمتون الندية والمصرية ولم يتعرض له الشراح فالظاهر ان لفظ كرهه ببناء الجسول بيان للضمير المنسوب في اراه فسر شيئا الدهلوي في المصنف لفظ كرهه بالبناء للجسول وبكذا اعرب في النسخ المصرية ويحتمل ان يكون هو مقولة يحيى والضمير المنسوب وكذا الضمير الفاعل في كرهه الى الامام مالك من فيه ان العبادة كذا في المدونة وليس هناك يحيى الاسم الا ان يقال ان القائل فيها ابن القاسم فبطل الاعتكاف في المساجد التي لا يجمع فيها اي لا يصل فيها بالجمعة الا كراهية ان يخرج المعتكف من مسجده الذي اعتكف فيه الى الجمعة وجوبا ويبطل اعتكافه على المشهور قاله الزرقاني وفي السورى الاعتكاف جاز في كل مسجد فان لم يكن

المسجد معا فخرج للجمعة واجب اجماعا فاذا خرج يبطل اعتكافه عند الشافعي فيحتاج الى نية جديدة لما يستقبله ان كان تلوعا ولا يبطل عندنا في حنفية الخ قلت وبأول قال مالك وبالثاني احمد كما سياتي او يدعها اي يدع الجمعة قال الزرقاني فيخرج عليه وفي بطلان اعتكافه قولان الخ قال الباجي اما المساجد التي لا يصل فيها الجمعة فانما يكره الاعتكاف فيها اذا كان الاعتكاف يتصل الى وقت صلاة الجمعة لانه يقتضي احد من المؤمنين احدهما التمتع عن الجمعة والثاني الخروج عن الاعتكاف الى الجمعة وذلك يبطل اعتكافه في المشورين مذهب مالك وقد روى ابن الجهم عن مالك الخروج الى الجمعة ولا ينقض اعتكافه الخروج في المدونة لا يخرج من المسجد الا لحاجة الانسان و الجمعة اما الحاجة فمعرفة عائشة واما الجمعة فلا نفا من اهم حوائجهم وهي معلوم وقوعها وقال الشافعي الخروج اليها مفسد لانه يمكن الاعتكاف في الجامع ونحن نقول الاعتكاف في كل مسجد مشروع واذا جمع الشروع فالضرورة مطلقة في الخروج الخ قلت وايضا الاعتكاف في الجامع يكون سهبا لكثرة مشيه وغيبته عن المسجد بعد منزله فالخروج في الاسبوع مرة للجمعة ايجوز من غير ساعات في كل يوم وليد على ان فيه غلاء المساجد عن الاعتكاف ومجرانها كما قاله الزبيدي **مسألة ٣٥** قوله فان كان اي المسجد الذي اعتكف فيه والظاهر ان هذا من كلام مالك كما يدل عليه قوله لا اري به بأسا بعينه المتكلم ويمر صاحب المدونة هذا الكلام عن الكلام السابق بلفظ قال وهو قريبة اخرى مسجد الا يجمع فيه الجمعة ولا يجب على صاحبه اتيان الجمعة في مسجد اخرى سواه اي سوى المسجد الذي اعتكف فيه وذلك اما لان قضاء مدة اعتكافه قبل مجيئ الجمعة او لكون المعتكف ممن لا يجب عليه الجمعة فاني لا اري بأسا وحجا بالاعتكاف فيه اي في مسجد لا يجمع فيه ثم ذكر دليلا لذلك فقال لان الله تعالى قال ولا تباشروهن وانتم عاكفون في المساجد فعم الله عز وجل المساجد كلها ولم يخص من التفصيل فيها في النسخ الندية ومن المجوز في النسخ المصرية شيئا منها اي من المساجد بالجامع وغيره بالجامع قال مالك فمن هنالك اي من عموم قوله تعالى جازله ان يعتكف في المساجد التي لا يجمع فيها الجمعة اذا كان المعتكف لا يجب عليه ان يخرج منها اي من المسجد الذي اعتكف فيه الى المسجد الذي يجمع فيه الجمعة والحاصل ان عموم قوله تعالى نعم المساجد كلها فلا تخصيص فيه فمسجد من مسجد الا ان الاعتكاف اذا كان ممنوعا عليه الجمعة وتأتي الجمعة في زمن اعتكافه فيقتضي الجامع لحاضر الجمعة ولقد تمت اقول الائمة في ذلك والتفق الائمة كلهم على شرطية المسجد للاعتكاف الا محمد بن بابة المالكى فاجازه في كل مكان واجاز الحنفية للمرأة ان تعتكف في مسجد بيتها وهو المكان المخصص للصلوة فيه وفيه قول قديم للشافعي وفي وجه لصاحبه ولما كرهه يجوز للمرأة والنساء لان التطوع في البيوت افضل كذا في الفتح وقال ايضا شرط الحنفية لصحة اعتكاف المرأة ان تكون في مسجد بيتها وفي رواية لم له الاعتكاف في المسجد مع الزوج وبه قال احمد **مسألة ٣٦** قوله ولا يسبب المعتكف الا في المسجد الذي اعتكف فيه اي بد الاعتكاف في الا ان يكون خبأة بمسرة الخاء المجردة وبوجهة اي خبيته قال يحيى هو الخبيته من وهداوص ولا يكون من شعر في رجة اصل الرجة السعة ومن رجا اي ثقت وجا وسعة قال في الجمع رجة المسجد ساحة من رعايب المسجد قال الباجي يريد معنى المسجد داخله واما خارج المسجد فلا يجوز الاعتكاف فيه وقال الموفق ظاهرا كلام الخزي ان رجة المسجد ليست منه وليس للمعتكف الخروج اليها لقوله اي الخزي في الخاضع يضرب لما خبأ في الرجة والماثل ممنوعة من المسجد وقد روى عن احمد ما يدل على هذا وروى عنه المروزي ان المعتكف يخرج الى رجة المسجد من المسجد قال القاضى ان كان عليها حائط وباب ففي المسجد لانها معدة ثابتة له وان لم تكن محوطة لم تثبت لها حكم المسجد فكذا جميع من الروايتين وحلما على اختلاف الرايين **مسألة ٣٧**

من رحاب المسجد قال مالك ولما سمع ان المعتكف يضطرب بناء بيت فيه الا في المسجد او في رحبة من رحاب المسجد ومما يدل على انه لا يبيت الا في المسجد قول عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اعتكف لا يدخل البيت الا الحاجة الانسان قال مالك لا يعتكف احد فوق ظهر المسجد ولا في المنارة يعني الصومعة وقال مالك لا يدخل المعتكف في المكان الذي يريد ان يعتكف فيه

له قوله ولم اسمع اى من احد من اهل العلم ان المعتكف يضطرب بكذا في جميع النسخ الهندية من المتون والشروح وفي جميع المصرية يضطرب وهو واضح والاول افعال من الضرب قال صاحب المجمع في حديث يضطرب بناء في المسجد اى ينصبه ويقيم على اوتاد مفروبة في الارض الخ بناء بيت بزنة المضارع من البيوتية فيه اى في ذال البناء في موضع من المواضع الا في المسجد وفي رحبة من رحاب المسجد ثم ذكر الجوزة لذلك فقال وما يدل على انه اى المعتكف لا يبيت الا في المسجد وفي حكمه رحبة المسجد لانها ايضا من المسجد قول عائشة الذي تقدم في اول الباب موصولا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اعتكف لا يدخل البيت الا الحاجة الانسان فذا المصريح في انه لا يبيت الا في المسجد وحاصل هذا الكلام يحتمل وجهين الاول ان المعتكف لا يجوز له ان يبيت في غير المسجد من مواضع أخر وبهذا فسر شرح الموطأ وبذا ظاهرا والمسئلة اجماعية كعلم اتفقوا على ان البيوتية خارج المسجد يفسد الاعتكاف والاستدلال على ذلك بمحدث عائشة ظاهرا فان النبي صلى الله عليه وسلم لا يدخل البيت الا الحاجة الانسان فلا بد للمعتكف ان يبيت في المسجد وفيما في حكمه من الصحن وغيره وهذا كله اذا كانت رحبة المسجد من المسجد واما ان كانت خارج المسجد فالمسئلة ايضا خلافية والثاني ان يكون عرص المصنف ان المعتكف لا يجوز ان يبيت الا في مسجده الذي بدأ الاعتكاف فيه كما يدل عليه تقييده في اول كلامه المسجد بهذه الصفة فيمنع تكون المسئلة خلافية وتقدم قريبا ان الخروج الى الجاه مع مضاعفة الشافعية والمالكية دون الخفية والنايلة ثم ان بات في الجاه لا يفسد عند الخفية لانه محل اعتكاف لكنه يكره كما صرح في فروعه وكذلك عند المنايلة قال الموفق واذا صلى الجمعة فان احب ان يعتكف في الجاه مع ذلك لانه محل الاعتكاف والمكان لا ينعين الاعتكاف بنذره مع عدم ذلك اولي الخ ١٢ قوله قال مالك لا يعتكف احد فوق ظهر المسجد قال الباجي لان ظهر المسجد ليس من المسجد ولذلك لا تؤدي فيه الجمعة وان كانت تؤدي خارج المسجد بحيث لا يجوز الاعتكاف فيه فاذا لم يجز اداء الجمعة فوق ظهر المسجد بعده عن حكم المسجد فيان لا يجوز الاعتكاف فيه اولى واخرى الخ قلت وبذا عند المالكية بمثل الائمة الثلاثة فان سطح المسجد عندهم في حكم المسجد كما صرح به في نيل المارب من فروع المنايلة وكذا في تحفة المحتاج وكذا عند الخفية وحكي الموفق اتفاق الائمة الاربعة على ذلك اذ قال يجوز للمعتكف صعود سطح المسجد لانه من جملة ولذا منعت الجنب من البعث فيه وهذا قول ابي حنيفة ومالك والشافعي ولا يعلم فيه من الغا ويجوز ان يبيت فيه الخ ١٢ قوله ولا في المنارة هو العلم الذي يمتد به اطلاقه على المنارة التي يؤذن عليها بجامع الابداء فلما قال يعني الصومعة قال الباجي يريد انه لا يجوز الاعتكاف في المنارة ووجه ذلك ان له اسم يتحقق به عن المسجد ولانه موضع متخذ لغير الصلوة انما اتخذ لعلام بالصلوة فلم يجز الاعتكاف فيه كالبيت المتخذ فيه

اختران حصر المسجد الخ قلت وكذلك عند الخفية لا يصح الاعتكاف فيه اذا كان خارج المسجد لانه ليس من مسجده وان كان داخله فلا بأس بذلك ثم اختلفوا بهنبا في مسئلة اخرى وهي ما قال الباجي وهل يؤذن المعتكف في المنارة لا تختلف في ذلك قول مالك فصح من مرة واباحه اخرى ووجه المنع انه من غير المسجد فلم يكن الخروج اليه لما فيه يمكن الايتان بها في المسجد كما لو خرج للاكل ووجه الرواية ان هذا معنى يراو للصلوة فلم يبطل الاعتكاف بالخروج اليه كالطهارة وقال الامام الشافعي من الخفية وصعود المعتكف على المنارة... المنارة لا يفسد اعتكافه اما اذا كان باب المنارة في المسجد فهو والصعود على سطح المسجد سواء وان كان بابها خارج المسجد فكذلك ومن اصحابنا من يقول هذا قولنا فاما عند ابي حنيفة فيمنع ان يفسد للخروج من المسجد من غير ضرورة والاصح انه قولهم جميعا واستحسن ابو حنيفة هذا لانه من جملة حاجته فان مسجده انما كان معتكفا لا قامة الصلوة فيه بالجماعة وذلك انما يتأتى بالاذان وهو بهذا الخروج غير معرض عن تعظيم البقعة اصلا بل ساع فيما يزيد في تعظيم البقعة فلما لا يفسد اعتكافه الخ ١٢ قوله لا يدخل المعتكف في المكان الذي يريد ان يعتكف فيه قبل غروب الشمس من الليلة التي يريد ان يعتكف فيها حتى اى لاجل ان يستقبل باعتكافه اول الليلة التي يريد ان يعتكف فيها قال الزرقاني استنبها فان دخل قبل الغروب في وقت يجوز له فيه الصوم اجزاه لان الليلة تنبع اذا الاعتكاف انما يكون بصوم وليس الليل بزمانه وبهذا قال باقي الائمة

وطائفة وقال الاوزاعي والليث والثوري يدخل بعد صلوة الصبح لظاهر حديث عائشة اضرب لحياء فيصل الصبح ثم يدخل وايجاب اليهود بانه دخل من اول الليل ولكن انما تحلى بنفسه في المكان الذي اعدته انتهى كلامه قلت كلام الشارح هذا محمل جدا ولشدة اجماله صار مختلفا سيما على من اتفقا الائمة على ذلك وتوضيح المقام ان ههنا ثلث مسائل لان الاعتكاف على ثلثة وجوه الاول الاعتكاف المندوب قال الرسوقي اعلم وقبح الخلاف في اقل الاعتكاف اى في اول ما يتحقق به على قولين فقول اوله بلوم وليلة وهو المعتمد ومنه اذا دخل المعتكف قبل الغروب لم يجز له ان يعتكف ليلته في المستقبل سواء كان الاعتكاف منوما اى مندها او منذورا وقيل ان اقله يوم فقط وجنينة اذا دخل قبل الغروب معه اجزا ذلك اليوم الخ وعند الخفية فحق المدامات اقله نغلا ساعة من ليل او نهار عند محمد وهو ظاهر الرواية عن الامام لبنار النفل على المسامحة وبه يفتي الخ والثاني الاعتكاف المنذور واختلفت اقوال المالكية في ذلك ايضا وتقدم ان المعتمد عند الرسوقي هو ان المندوب والمنذور سواء في ان اقلهما يوم وليلة وعلى هذا ان دخل قبل الغروب لم يجز له ان يعتكف عند الددوير في الشرح الكبير وعند الخفية كما في فروعه من الهداية والبحر وغيره لزمه الليالي بنذر اعتكاف ايام وكذا باعتكاف يولين عندهما وقال ابو يوسف في التثنية لانه لا يدخل الا الليلة الوسطى واما لو نذر اعتكاف يوم لزمه ولا تدخل فيه الليلة وان نوى الليلة معه لزمه ولو نذر اعتكاف ليلة لم يصح ما لم يتوهمها اليوم لان الصوم شرط في الاعتكاف المنذور والليل ليست بمحل للصوم فلا بد من الاعتكاف في البداية اذ قال لشد على ان اعتكاف يوم لا يصح نذره وعليه ان يعتكف يوما واحدا بصومه والتعيين عليه فاذا اراد ان يؤدي يدخل المسجد قبل طلوع الفجر فيقطع الفجر وهو فيه فيعتكف يومه ذلك ويخرج منه بعد غروب الشمس الخ والثالث الاعتكاف المسنون قال الموفق وان احب اعتكاف العشرة الاخرى من رمضان تطوعا او منذورا كما سياتي ففيه روايتان احداهما يدخل قبل غروب الشمس من ليلة احدى وعشرين لما روي عن ابي سعيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعتكف العشرة الاواسط من رمضان حتى اذا كان ليلة احدى وعشرين وهي الليلة التي يخرج في صبيحتها من اعتكافه قال من كان اعتكاف معي فليعتكف العشرة الاخرى مشفق عليه ولان العشرة بغيرها عدد الليالي فانما عدد المؤنث واول الليالي العشرة ليلة احدى وعشرين والرواية الثانية يدخل بعد صلوة الصبح قال حنبل قال احمد احب الى ان يدخل قبل الليل ولكن حديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يعتكف الفجر ثم يدخل معتكفا وبهذا قال الاوزاعي واسحق فان نذر اعتكاف العشرة فحق وقت دخوله الروايتان جميعا الخ قلت اعتكاف العشرة الاخرى من رمضان الذي اعتكفه صلى الله عليه وسلم وهو المسنون وهو الذي اتفق عليه الائمة الاربعة قال الحافظ تحت حديث عائشة المذكور في كلام علام الزرقاني لانه في اول الوقت الذي يدخل فيه المعتكف بعد صلوة الصبح وهو قول الاوزاعي والليث والثوري وقال الائمة الاربعة وطائفة يدخل قبل غروب الشمس واولوا الحديث على انه دخل من اول الليل ولكن انما تحلى بنفسه في المكان الذي اعدته لنفسه بعد صلوة الصبح الخ وقال ابو الطيب في شرح الترمذي تحت قوله صلى الله عليه وسلم ثم دخل معتكفا حتى به من يقول يبدأ الاعتكاف من اول النار ويره قال الاوزاعي والثوري وقال مالك والشافعية والشافعي واحمد يدخل قبل الغروب اذا اراد الاعتكاف شهرا واعتكاف عشرة وتأولوا الحديث على انه دخل المعتكف وانقطع فيه وتحلى بنفسه بعد الصبح لان ذلك الوقت ابتداء الاعتكاف بل كان من قبل الغروب معتكفا وبهذا حكاه عن الثوري عن المناوي في شرح جامع الصغير قال وبه قال الائمة الاربعة ذكره العراقي الخ واذ اتحقق ذلك فاعلم ان كلام الامام مالك لا يتعلق بالوجه الثالث ولا ذكر فيه الاعتكاف صلى الله عليه وسلم ويمكن حمل على الوجهين الاولين من المندوب والمنذور وكلاهما خلافتان عند الائمة فلا يصح نقل الاتفاق على ذلك ولذا اشرح الباجي كلام الامام مالك بخبر ذلك وذكر فيه الخلاف فقال وهذا كما قال يوم المعتكف ان يدخل معتكفا قبل الغروب فان دخل بعد الغروب قبل الفجر يجزى عند القاضي ابي محمد ولا يجزى عند سحنون وابن الماجشون وبه قال ابو حنيفة ووجه ما قال ابو محمد ان الليلة داخلة تبعا والمقصود بالاعتكاف النار فاذا اتى بالمقصود من العبادة لم يبطلها الاخلال ببعض ثوابها ووجه ما قال سحنون انه زمن الاعتكاف فلم يتبع بعض كالصوم انتهى مختصرا ١٢

مولي أبي بكر أن أبا بكر بن عبد الرحمن أعتكف فكان يذهب لمجاخته تحت سقيفة في جرة مغلقة في دار خالد بن الوليد ثم لا يرجع حتى يشهد العيد مع المسلمين وحدثني يحيى عن زياد عن مالك أنه رأى بعض أهل العلم إذا أعتكف العشر الأواخر من رمضان لا يرجعون إلى أهليهم حتى يشهدوا الفطر مع المسلمين قال يحيى قال زياد قال مالك وبلغني ذلك عن أهل العلم والفضل الذين مضوا قال يحيى قال زياد قال مالك وهذا أحب ما سمعت إلى في ذلك **قصص الاعتكاف** حدثني يحيى عن زياد عن مالك عن ابن شهاب عن عروة بنت عبد الرحمن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أراد أن يعتكف فلما انصرف إلى المكان الذي أراد أن يعتكف فيه وجد أعبية خباء عائشة وخباء حفصة وخباء فلما رأها سأل عنها فقيل له

له قوله اعتكف فكان يذهب في زمان الاعتكاف لما جرت من مواعيد الإنسان تحت سقيفة وتقدم أنه جائز خلافا لبعض في جرة مغلقة بعين مجرة ساكنة أي مغلقة وفي نسخة بعين مغلقة مفتوحة وشدة الألف أي عاليه قال الزقاني قال الباجي يريد أنها كانت غير منزلة ويستحب للعتكف أن يكون موضع حاجته في غير واد له لان في مجموعته إلى واد ودخله عليه ذريعة إلى الاشتغال ببعض ما ينظر إليه فيه ويراه منه قال ابن كنانة في المدنية لا يدخل بيته ولا يرجع إليه شيء ولا يتوضأ إلا في غير البيت النبي صلى الله عليه وسلم كغيره ويستحب أن يكون ذلك في أقرب المواضع يمكنه إلى موضع معتكفه قال عيسى عن ابن القاسم إنما يقصد إلى أقرب المواضع إليه وان كان منزله لم يتعد إلى غيره مما هو أبعد منه الخ وقال ابن عابد بن من فخباء النفقة لا يلزمه أن يأتي بيت صديقه القريب الخ ثم لا يرجع إلى أبوبكر من معتكفه إلى بيته بعد غم رمضان أيضا حتى يشهد صلوة العيد مع المسلمين قال الباجي يريد أنه كان يقيم في معتكفه ليلة الفطر حتى يقضى ومن معتكف إلى صلوة العيد وروى ابن القاسم يخرج من معتكفه ليلة الفطر فاذا قلنا بانقول الأول ففعل ذلك على الوجوب أو على الاستحباب قال القاضي أبو محمد على الاستحباب وقال سمعون على الوجوب فان خرج ليلة الفطر بطل اعتكافه وقاله ابن الماجشون وجب القول الأول أن كل واحدة من العبادتين يصح أفرادها فلو تكن أحدهما من شرط صحة الأخرى كالصوم والصلوة ولذلك جاز الاعتكاف في زمن لا يتصل بيلة الفطر ووجه قول سمون ما صحح به ابن الماجشون بأن كل - عبادتين جرى في عرف الشرع باتصافهما فالتصاف لهما على الوجوب الخ ١٢ **له** قوله أنه رأى بعض أهل العلم إذا أعتكف بصيغة الأفراد في النسخ السنية وفي المصرية بصيغة الجمع العشر الأواخر من رمضان لا يرجعون إلى أهليهم حتى يشهدوا الفطر مع المسلمين قال يحيى قال زياد قال مالك وبلغني ذلك عن أهل العلم والفضل الذين مضوا يعني أنه كما رأى بعض أهل العلم من أهل زمانه يفعلون ذلك كذلك بلغ إليه الخبر من أهل العلم والفضل من السلف يفعلون ذلك قال مالك وهذا أي مكش في المسجد ليلة الفطر أحب ما سمعت إلى في ذلك وهذا يدل على أنه سمع الخلاف في ذلك أيضا وهذا أحب ما سمع فقول سمون أنه سمع مجمع عليها ليس بوجيه قال ابن رشد ما وقت خروجه فان ما كان رأى أن يخرج العتكف من المسجد إلى صلوة العيد على جهة الاستحباب فان خرج بعد الغروب اجزأه وقال سمون وابن الماجشون أن رجعا إلى بيته قبل صلوة العيد فسد اعتكافه وقال الشافعي والجمهور حنيفة بل يخرج بعد غروب الشمس وسبب الخلاف هل الليلة الباقية هي من حكم العشر أم لا الخ وقال العيني بل ببيت ليلة الفطر في معتكفه حتى يخرج منه إلى صلوة العيد أو يكره أن يخرج عند الغروب من آخر يوم من شهر رمضان قالان للعلماء الأول قول مالك وأحمد وغيرهما ويستقيم القول به والجمهور واختلف أصحاب مالك إذا لم يفصل حل بطل اعتكافه أم لا قولان وذهب الشافعي والليث والزهري والأوزاعي في آخرين إلى أنه يجوز خروجه ليلة الفطر ولا يلزمه شيء الخ ١٢ **له** قوله قضاء الاعتكاف قال الموفق أن نوى اعتكاف مدة لم تلزمه فان شرع فيها فله أنما ساء له الخروج منها متى شاء وبهذا قال الشافعي وقال مالك تلزمه بالنية مع الدخول فيه فان قطعه لزمه قضاءه وقال ابن عبد البر لا يختلف في ذلك الفقهاء ويلزمه القضاء عنه جميع العلماء قال وان لم يدخل فيه فالقضاء مستحب ومن العلماء من أوجبوه وان لم يدخل فيه وأصح ما روي عن عائشة فذكر حديث الأعبية وقوله صلى الله عليه وسلم البراد من ما أنا بمعتكف فخرج فلما فطر اعتكف عشر من شوال متفق على معناه ثم تعقب الموفق على قول ابن عبد البر وحكاية الإجماع بخلاف الشافعي وغيره قال الترمذي اختلف أهل العلم في المعتكف إذا قطع اعتكافه قبل أن يتمه على ما روي فقال بعضهم وجب عليه القضاء واحتجوا بما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج من اعتكافه فاعتكف عشر من شوال وهو قول مالك وقال بعضهم أن لم يكن عليه نذر اعتكاف أو شيء أوجب عليه نفسه وكان

متطوعا فخرج فليس عليه شيء أن يقضي إلا أن يجب ذلك اختيارا منه ولا يجب ذلك عليه وهو قول الشافعي قال الشافعي وكل على كماله أن لا يدخل فيه فإذا دخلت فيه فخرجت منه فليس عليك أن تقضي إلا الحج والعمرة الخ وفي الدار المنارة لو شرع في نفل ثم قطعه لا يلزمه قضاءه لانه لا يشترط له الصوم على الظاهر من المذهب وما في بعض المعبرات أنه يلزم بالشروع مفرغ على الضعيف قال ابن عابد بن من قوله لا يشترط له الصوم الأول التعليل بأنه غير مقدر مدة لما علمت أن الاختلاف في اشتراط الصوم مبنى على الاختلاف في تقديره يوم وعدمه وقوله وما في بعض المعبرات أي كالبهائم وتبعه ابن كمال وقوله مفرغ على الضعيف أي على رواية الحسن أنه مقدر يوم لكن بعد ما صرح صاحب البهائم بيلومه بالشروع ذكر رواية الحسن ووجهها وهو أن الشروع في التطوع موجب للإتمام على أصل أصحنا صيانة للعدوى عن البطان ثم ذكر رواية الأصل أنه غير مقدر يوم وأجاب عن رواية الحسن بأن الشروع فيه موجب مسلم لكن بقدر ما أقبل به الأداء ولما خرج فما وجب الا ذلك القصد فلا يلزمه أكثر من ذلك فعلم أن معنى قول البهائم أنه يلزم بالشروع مراده به لزوم ما أقبل به الأداء لا لزوم يوم وقوله أما النفل أي الشاغل للنية المؤكدة ثم بحث في ذلك بأنه لما يكون مقدرًا بالعشر فينبغي أن يجب القضاء إذا أفسد ثم على أصل أبي يوسف ينبغي قضاء ما بقي من العشر كما لو نذر العشر يلزمه كله متتابعًا ولو أفسد بعضه قضى بأكمله وعلى أصلنا فيقتضي قضاء يوم أفسده لاستقلال كل يوم بنفسه بمنزلة كل شفع من النافلة وان كان المسنون هو اعتكاف العشر بتمامه الخ ١٢ **له** قوله أراد أن يعتكف أي في العشر الأواخر من رمضان فلما انصرف إلى المكان أي إلى الخباء الذي أراد أن يعتكف فيه قال الباجي وذلك يقتضي أن المعتكف موضعًا يلزمه في مدة اعتكافه من مسجده وليس لازمه له شرط في صحته اعتكافه لان ذلك منعه من الإمامة والنبوة صلى الله عليه وسلم كان يوم قومه في مدة اعتكافه الخ وذهب الأعبية جمع خباء وفي رواية البخاري فلما انصرف من الصلاة ابصر أربع قباب يعني جهة له وثلاثة للثلاثة أي الأئمة أسماؤها خباء عائشة بكسر الخاء الموحدة ثم مودة مودة أي خيمة من وبراد وصف على عمودين أو ثلثة وخباء حفصة وفي رواية البخاري فاستأذنت عائشة فاذن لما سألت حفصة عائشة أن تستأذن لما ففعلت وله في أخرى فاستأذنت عائشة أن تعتكف فاذن لما ففعلت قبة فسمعت بها حفصة ففعلت قبة ففعلت معه وهذا يشترط بانها مضرت بها اذن وليس براد فنفى رواية النسائي ثم استأذنت حفصة فاذن لما ولهم من رواية البخاري أن استأذنها كان على لسان عائشة ففعلت وبهذا استدلال من قال باعتكاف المرأة في المسجد قال الموفق للمرأة أن تعتكف في كل مسجد ولا يشترط إقامة الجماعة فيه لانهما غير واجبة عليها وبهذا قال الشافعي وليس لما الاعتكاف في بيتها وقال أبو حنيفة والثوري لما الاعتكاف في مسجد بيتها واعتكافها فيها افضل لان صلواتها فيها افضل وحكي عن أبي حنيفة أنها لا يصح اعتكافها في مسجد الجماعة لانه صلى الله عليه وسلم ترك الاعتكاف في المسجد لما رأى أبنية أزواجه فيسجدان مسجد بيتها موضع فضيلة صلواتها فكان موضع اعتكافها كالمسجد في حق الرجل الخ ١٢ **له** قوله فلما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم الأعبية العديدة سأل عنها فقيل له هذا خباء عائشة وحفصة وزينب وفيه قمر منج بان الأعبية كانت ثلثة غير خباء رسول الله صلى الله عليه وسلم ووقع في رواية مسلم والي داود فامرت زينب بنها ففعلت وامر غيرها من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم بنها ففعلت وهذا يقتضي تعميم الأزواج وليس براد لتغيرها في الروايات الأخرى بالثلاثة ودين ذلك قوله اربع قبابا ولما كان إذا هو باربعة أبنية كذا في الزقاني تبعنا لما فلفظ في الفصح وليس في رواية مسلم والي داود والروايات المشقة تعارض بل وقع الاجمال في روايتها مع تعارضها سيما فيما ١٢

هَذَا خَبَاءُ عَائِشَةَ وَحَفْصَةَ وَزَيْنَبَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْبَرَقُ يَقُولُونَ بَرَقَ ثَمَّ أَنْصَرَفَ فَلَمْ يَعْتَكِفْ حَتَّى اعْتَكَفَ عَشْرًا مِنْ شَوَّالٍ قَالَ يَحْيَى قَالَ زِيَادٌ وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ رَجُلٍ دَخَلَ الْمَسْجِدَ لِعُكُوفٍ فِي الْعَشْرِ الْوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ فَأَقَامَ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ ثُمَّ مَرَضَ فَخَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ أَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَعْتَكِفَ مَا بَقِيَ مِنَ الْعَشْرِ إِذَا صَحَّ أَمَّا لَا يَجِبُ ذَلِكَ عَلَيْهِ وَفِي أَيِّ شَهْرٍ يَعْتَكِفُ أَنْ وَجِبَ ذَلِكَ عَلَيْهِ فَقَالَ مَالِكٌ يَقْضَى مَا وَجِبَ عَلَيْهِ مِنْ عُكُوفِهِ إِذَا صَحَّ فِي رَمَضَانَ أَوْ غَيْرِهِ قَالَ يَحْيَى قَالَ زِيَادٌ قَالَ مَالِكٌ وَقَدْ بَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرَادَ الْعُكُوفَ فِي رَمَضَانَ ثُمَّ رَجَعَ فَلَمْ يَعْتَكِفْ حَتَّى إِذَا ذَهَبَ رَمَضَانُ اعْتَكَفَ عَشْرًا مِنْ شَوَّالٍ قَالَ يَحْيَى قَالَ زِيَادٌ قَالَ مَالِكٌ وَالْمُتَطَوِّعُ فِي الْأَعْتَكَافِ وَالَّذِي عَلَيْهِ الْأَعْتَكَافُ أَمْرُهُمَا وَاحِدٌ فِيمَا يَجِلُّ لَهَا وَبِحَرَمٍ عَلَيْهِمَا وَلَمْ يَبْلُغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ اعْتَكَافَهُ إِلَّا تَطَوُّعًا قَالَ يَحْيَى قَالَ زِيَادٌ قَالَ مَالِكٌ فِي الْمَرْأَةِ أَنَهَا إِذَا اعْتَكَفَتْ ثُمَّ حَاضَتْ فِي اعْتَكَافِهَا أَنَهَا تَرْجِعُ إِلَى بَيْتِهَا فَإِذَا طَهَّرَتْ رَجَعَتْ إِلَى الْمَسْجِدِ أَيْ سَاعَةَ طَهَّرَتْ وَلَا تَوْخَرُ ذَلِكَ ثُمَّ تَبْنِي عَلَى مَا

أ قَوْلُهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْبَرَقُ يَقُولُونَ بَرَقَ ثَمَّ أَنْصَرَفَ فَلَمْ يَعْتَكِفْ حَتَّى اعْتَكَفَ عَشْرًا مِنْ شَوَّالٍ قَالَ يَحْيَى قَالَ زِيَادٌ وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ رَجُلٍ دَخَلَ الْمَسْجِدَ لِعُكُوفٍ فِي الْعَشْرِ الْوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ فَأَقَامَ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ ثُمَّ مَرَضَ فَخَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ أَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَعْتَكِفَ مَا بَقِيَ مِنَ الْعَشْرِ إِذَا صَحَّ أَمَّا لَا يَجِبُ ذَلِكَ عَلَيْهِ وَفِي أَيِّ شَهْرٍ يَعْتَكِفُ أَنْ وَجِبَ ذَلِكَ عَلَيْهِ فَقَالَ مَالِكٌ يَقْضَى مَا وَجِبَ عَلَيْهِ مِنْ عُكُوفِهِ إِذَا صَحَّ فِي رَمَضَانَ أَوْ غَيْرِهِ قَالَ يَحْيَى قَالَ زِيَادٌ قَالَ مَالِكٌ وَالْمُتَطَوِّعُ فِي الْأَعْتَكَافِ وَالَّذِي عَلَيْهِ الْأَعْتَكَافُ أَمْرُهُمَا وَاحِدٌ فِيمَا يَجِلُّ لَهَا وَبِحَرَمٍ عَلَيْهِمَا وَلَمْ يَبْلُغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ اعْتَكَافَهُ إِلَّا تَطَوُّعًا قَالَ يَحْيَى قَالَ زِيَادٌ قَالَ مَالِكٌ فِي الْمَرْأَةِ أَنَهَا إِذَا اعْتَكَفَتْ ثُمَّ حَاضَتْ فِي اعْتَكَافِهَا أَنَهَا تَرْجِعُ إِلَى بَيْتِهَا فَإِذَا طَهَّرَتْ رَجَعَتْ إِلَى الْمَسْجِدِ أَيْ سَاعَةَ طَهَّرَتْ وَلَا تَوْخَرُ ذَلِكَ ثُمَّ تَبْنِي عَلَى مَا

ثُمَّ رَجَعَ عَنْ مَعْتَكِفِهِ فَلَمْ يَعْتَكِفْ إِذَا ذَكَرَ حَتَّى إِذَا ذَهَبَ رَمَضَانُ اعْتَكَفَ عَشْرًا مِنْ شَوَّالٍ كَمَا تَقَدَّمَ قَرِيبًا فِي الْحَدِيثِ الْمُسْنَدِ وَيَعْلَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ يُطْلَقُ الْبَلَاغُ عَلَى الَّذِي وَمِنْ أَيْمِهِ سَنَدًا مُتَّصِلًا وَلِذَا قَالَتْ الْمَشَارِجُ أَنَّ بِلَاغَهُ صَحِيحٌ ١٢ **ق** قَوْلُهُ وَالْمُتَطَوِّعُ فِي الْأَعْتَكَافِ كَيْفَ فِي جَمِيعِ النَّسَخِ الْمَذْهَبِ وَبَعْضُ الْمَذْهَبِ وَفِي بَعْضِ الْمَذْهَبِ وَالْمُتَطَوِّعُ فِي رَمَضَانَ وَفِي نَسَخَةِ التَّوْبَةِ وَالْمُتَطَوِّعُ فِي الْأَعْتَكَافِ فِي رَمَضَانَ وَالْوَاجِبُ مَا فِي الْمَذْهَبِ فَإِنَّ التَّطَوُّعَ لَا يَخْتَصُّ بِرَمَضَانَ وَالَّذِي عَلَيْهِ الْأَعْتَكَافُ أَيُّ النَّاسِ أَيْ النَّاسِ أَمْرُهُمَا وَاحِدٌ فِيمَا يَجِلُّ لَهَا وَبِحَرَمٍ عَلَيْهِمَا قَالَ الْبَاهِجِيُّ وَهَذَا كَمَا قَالَ أَنَّ الَّذِي تَطَوُّعَ بِالْأَعْتَكَافِ فَلَمْ يَزِدْ بِالْعُكُوفِ فِيهِ وَالَّذِي نَذَرَهُ فَلَمْ يَزِدْ فِيهِ حُكْمُهُمَا وَاحِدٌ فِيمَا يَجِلُّ لَهَا وَبِحَرَمٍ عَلَيْهِمَا لِأَنَّ مَا فِي الْعِبَادَةِ يَنْبَغِي إِذَا تَطَوُّعَ بِهَا كَالصَّوْمِ وَالْحَجِّ وَالصَّلَاةِ وَلَا يَلْزَمُ عَلَى ذَلِكَ التَّغْيِيلُ فِي السَّفَرِ عَلَى الرَّاحِلَةِ لِأَنَّ ذَلِكَ لَنَا فِي الصَّلَاةِ بَلْ هُوَ سَهْلٌ مِنْ هَيْئَتِهَا تَسْقُطُ لَعْنَةُ الَّذِي يَنْبَغِي فِي الصَّلَاةِ الْكَلَامُ وَالْحَدِيثُ وَغَيْرُهُمَا الْخَوَافِ وَأَمَّا عِنْدَ الْحَفْظِ فَأَحْكَامُ التَّطَوُّعِ وَالْوَاجِبُ مُتَخَلِّفَةٌ قَالَ فِي الْبَهَائِجِ أَمَّا بَيَانُ حُكْمِهِ إِذَا نَذَرَ فَالَّذِي فَسَدَ لَا يَخْتَلِفُ مَا كَانَ يَكُونُ وَاجِبًا وَاعْتَمَدَ بِهِ الْمَذْهَبُ وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ تَطَوُّعًا فَإِنْ كَانَ وَاجِبًا يَقْضَى إِذَا قَدَّرَ عَلَى الْقَضَاءِ وَأَمَّا التَّطَوُّعُ إِذَا قَطَعَهُ قَبْلَ تَمَامِ الْيَوْمِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِي رَوَايَةِ الْأَصْلِ وَفِي رَوَايَةِ الْحَسَنِ يَقْضَى بِنَاءً عَلَى أَنَّ اعْتَكَافَ التَّطَوُّعِ غَيْرُ مُعْتَدٍ فِي رَوَايَةِ مُحَمَّدٍ عَنِ أَبِي حَنِيفَةَ وَفِي رَوَايَةِ الْحَسَنِ عَنْهُ مَقْدَرُ يَوْمٍ وَفِي الدَّرَالْمَنْتَهِرِ حُرْمٌ عَلَى الْمُعْتَكِفِ اعْتِكَافًا وَاجِبًا الْخُرُوجَ مِنَ الْمَسْجِدِ لِأَنَّ النَّاسَانَ طَبِيعَةٌ أَوْشَرِيَّةٌ أَمَّا التَّغْيِيلُ فَلَهُ الْخُرُوجُ لِأَنَّهُ مَبْطُلٌ الْخُرُوجُ ١٢ **ق** قَوْلُهُ لَمْ يَبْلُغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ اعْتَكَافَهُ إِلَّا تَطَوُّعًا وَمَعَ ذَلِكَ تَدَقُّقُهُ فِي عَشْرِ شَوَّالٍ كَمَا تَقَدَّمَ وَتَحْتَفِظُوا أَعْلَى كَانَ قَضَاءُ تَطَوُّعًا أَوْ وَجِبًا أَوْ مَا تَقَدَّمَ مِنْ اخْتِلَافِهِمْ فِي وَجِبِ الْقَضَاءِ إِذَا فَسَدَ قَالَ يَحْيَى قَالَ زِيَادٌ قَالَ مَالِكٌ ١٢ **ق** قَوْلُهُ فِي الْمَرْأَةِ أَنَهَا إِذَا اعْتَكَفَتْ ثُمَّ حَاضَتْ فِي اعْتَكَافِهَا أَنَهَا تَرْجِعُ إِلَى بَيْتِهَا وَجِبَ بِالْمَرْءَةِ كُنْثَى فِي الْمَسْجِدِ قَالَ الْخَزَنِيُّ إِذَا حَاضَتْ الْمَرْأَةُ خَرَجَتْ مِنَ الْمَسْجِدِ وَخَرَجَتْ مِنْهَا غِيَابًا فِي الرَّجْعَةِ قَالَ الْخَزَنِيُّ أَمَّا خُرُوجُهَا مِنَ الْمَسْجِدِ فَلَا خِلَافَ فِيهِ لِأَنَّ الْحَيْضَ حَدَثٌ يَمْنَعُ الْبَيْتَ فِي الْمَسْجِدِ فَهِيَ كَالْمَنَاءِ وَأَكْرَمُهُ وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا أَعْلَى الْمَسْجِدَ لِحَائِضٍ وَلَا جَنْبَ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا فَإِنَّ الْمَسْجِدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ لِرَجْعَةِ رَجَعَتْ إِلَى بَيْتِهَا فَإِذَا طَهَّرَتْ رَجَعَتْ إِلَى الْمَسْجِدِ فَاعْتَكَفَ مَا فَاتَهَا وَلَا كِفَاةَ عَلَيْهَا لَوْ أَنَّهَا حَمَلَتْ خُرُوجَ مَعْتَدٍ وَاجِبِ الثَّبَتِ الْخُرُوجَ لِمَجْعَةِ أَوَّلًا لَهَا مِنْهُ وَإِنْ كَانَتْ لِرَجْعَةِ خَارِجَةٍ مِنَ الْمَسْجِدِ يَكُونُ أَنْ تَقْرُبَ فِيهَا نَهْيًا ١٢ **ق** قَوْلُهُ فَإِذَا طَهَّرَتْ رَجَعَتْ إِلَى الْمَسْجِدِ أَيْ سَاعَةَ طَهَّرَتْ زَادَتْ فِي النَّسَخِ الْمَذْهَبِ بَعْدَ ذَلِكَ وَلَا تَوْخَرُ ذَلِكَ وَلَيْسَتْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ فِي النَّسَخِ الْمَذْهَبِ غَيْرَ الْبَاهِجِيِّ وَالْعَنِيُّ لَا تَوْخَرُ الرَّجْعَةَ إِلَى الْمَسْجِدِ بَعْدَ الطَّهْرِ أَنْ خَرَجَتْ تَأْخِيرًا كَثِيرًا وَهُوَ مَا يَجِدُهُ الرَّجُلُ مَتَوَانِيًا يَطْلُ اعْتِكَافُهُ وَجِبِ الْأَسْتِيفَةِ كَذَا فِي الشَّرْحِ الْكَبِيرِ ثُمَّ يَنْبَغِي بَفَتْ أَوَّلَهُ عَلَى مَا قَدَّمَ مِنْ اعْتِكَافِهَا قَالَ الْبَاهِجِيُّ وَهَذَا كَمَا قَالَ أَنَّ الْخُرُوجَ مِنَ الْمَسْجِدِ إِذَا حَاضَتْ خَرَجَتْ مِنْ مَسْجِدِهَا لِأَنَّ الْأَعْتَكَافَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ وَالْخُرُوجُ لَا يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ فَإِذَا طَهَّرَتْ رَجَعَتْ إِلَى مَعْتَكِفِهَا أَيْ سَاعَةَ طَهَّرَتْ لَا تَوْخَرُ رَجْعَتِهَا عَنْ وَقْتُ طَهْرِهَا وَأَمَّا عِنْدَ الْحَفْظِ فَقَالَ السَّرْحِيُّ فِي مَبْسُوطِهِ إِذَا نَذَرَتْ الْمَرْأَةُ اعْتِكَافًا شَهْرًا فَحَاضَتْ فِيهِ فَعَلِمَا أَنْ تَقْضَى أَيَّامَ حَيْضِهَا وَتَصَلِّيَ بِالشَّرَفِ أَنْ لَمْ تَصَلِّ بِهَا فَعَلِمَا أَنْ تَسْقُطَ لَهَا هَذَا الْقَدْرُ مِنَ النَّاسِ فِي وَسْعِهَا وَمَا سَقَطَ عَنْهَا مَعْلُومٌ بِأَنَّهُ لَيْسَ فِي وَسْعِهَا وَلِذَا كُنَّا لَوْ نَذَرَتْ اعْتِكَافَ عَشْرَةِ أَيَّامٍ فَحَاضَتْ فِيهَا فَعَلِمَا الْأَسْتِيفَةَ ١٢

قد مضى من اعتكافها قال يحيى قال زياد قال مالك ومثل ذلك المرأة يجب عليها صيام شهرين متتابعين فتحيض ثم تطهر فتبني على ما مضى من صيامها ولا تؤخر ذلك وحديث زياد عن مالك عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يذهب لحاجة الإنسان في البيت وهو معتكف قال يحيى قال زياد قال مالك لا يخرج المعتكف مع جنازة أبويه ولا غيرها **النكاح في الاعتكاف** يحيى عن زياد عن مالك لا بأس بنكاح المعتكف نكاح الملك ما لم يكن المسيس والمرأة المعتكفة أيضاً تنكح الخطبة ما لم يكن المسيس قال ويحرم على المعتكف من أهله بالليل ما يحرم عليه منهن بالليل قال يحيى قال زياد قال مالك ولا يحل للرجل أن يمس امرأة وهو معتكف ولا يبتذل ذمها بشئ بقبلة ولا غيرها قال يحيى قال زياد قال مالك ولا يكره للمعتكف ولا للمعتكفة أن ينكحاً في اعتكافهما ما لم يكن المسيس ولا يكره للصائم أن ينكح في صيامه وافرقة بين نكاح المعتكف وبين نكاح المحرم أن يأكل ويشرب ويعود المريض ويشهد الجنازة ولا يطيب والمعتكف والمعتكفة يدان ويتطيبان ويأخذ كل واحد منهما من شعره ولا يشهدان الجنازة ولا يصليان عليها ولا يعودان المرضى فامرهما في النكاح مختلف قال زياد قال مالك وذلك لما مضى من السنة في نكاح المحرم والمعتكف والصائم كمل كتاب الاعتكاف وبتمامه كمل الجزء الأول من الموطأ من تجزية أربعة أجزاء والله الحمد

له قوله

قال مالك اختلفت النسخ ههنا أيضاً في ذكر هذا السند وليس ذلك في النسخ المصرية وهو الأوجه ولوجه في السندية ومثل ذلك أي المذكور قبل من بعض المعتكفة المرأة يجب عليها صيام شهرين متتابعين كفارة قتل أو فطر في رمضان فتحيض في أثناء الكفارة ثم تطهر فتبني على ما مضى من صيامها ولا تؤخر ذلك فإن أخرته أسألت و بذلك قالت النسخة في الدراخما أن أظهر بعد كسفر ونفاس بخلاف البعض إلا إذا اليسر أو بغيره وأسألت الصوم قال ابن عابد من قوله بخلاف البعض فإنه لا يقطع كفارة القتل والأفطار لأنها لا تجزئ شهرين فاليقين عنه بخلاف كفارة اليقين و عليها أن تعمل ما بعد الحيض ما قبله فلو اضطرت بعده يوماً استقبلت لتركها التتابع بالضرورة وأما النفاس فيقطع التتابع في صوم كل كفارة الخ وحدثني زياد عن مالك عن ابن شهاب مرسل وقد تقدم موصلاً في أول الكتاب وكان حق العبادة أن لا يذكر ههنا حديثي زياد لأنه دليل للكلام السابق فلتحق به لكنه موجود في جميع النسخ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يذهب لحاجة الإنسان في البيت زاد في النسخ السندية المنتقى بعد ذلك وهو معتكف وليست هذه الزيادة في المصرية غير المنتقى وغرض المصنف عندي بذكر هذا الحديث مع تقدم ذكره في محله إثبات أن المرأة يجوز لها الخروج من المسجد لغرفة الحيض فأنما من حوائج الإنسان قد خوله صلى الله عليه وسلم لحاجة الإنسان في البيوت دليل على جواز الدخول للمأبى يجوز فعله في المسجد من التغطية والطهارة والغسل من الجنابة وكذا الحيض والنفاس وغيرها من الحوائج الضرورية ١٢ قوله لا يخرج المعتكف مع جنازة أبويه قيده في فروع المأبى إذا ما معاً كما سيأتي فإن مات أحدهما والأخر منها خرج وجوبا وبطل اعتكافه ولا مع جنازة غيرها أي غير الأبوين وفي النسخ المصرية ولا غيرها أي غير الجنازة فإن خرج بطل اعتكافه ١٣ قوله لا بأس بنكاح المعتكف نكاح الملك أي العقد قال الأبا جي وهذا كما قال أن المعتكف يجوز له أن يعقد نكاحه ونكاح غيره بما خف من الكلام لأن عقد النكاح لا ينافي الاعتكاف كما لا ينافي دواعي النكاح من التلبيب والتزويج وإنما ينافي نفس المباشرة والجماع قال الموفق وإنما كان كذلك لأن الاعتكاف عبادة لا تحرم التلبيب فلم تحرم النكاح كالصوم ولأن الكلام طاعة وخصوص قرينة ومدته لا تتناول فيشتغل عن الاعتكاف فلم يكره كتحصيل العاطف الخ ما لم يكن المسيس أي الجماع فهو حرام إجماعاً لقوله تعالى ولا تباشروهن وأنتم ما تكونون في المساجد وتقدم الإجماع على أن المراد بالمباشرة في الآية الجماع ١٢ قوله المرأة المعتكفة أيضاً تنكح بغيره أي تخطب ويقد عليها نكاح الخطبة بكسر الهمزة وتخصيصها بالخطبة لأنها لا تحضر في مجلس العقد عادة ما لم يكن المسيس فهو حرام كما تقدم ويحرم على المعتكف من أهله أي حليته من الزوجية والأمة ما يحرم عليه منهن بالنسابة من الجماع ونحوه قال الأبا جي ويدان حال الليل والنهار مما يمنع منه الاعتكاف سواء دأب ذلك لأن من حكم التتابع كشرى صوم الظاهر الخ قال يحيى قال زياد قال مالك ١٥ قوله ولا يحل للرجل وفي المصرية لرجل بالتكثير أن يمس امرأة وهو معتكف من السنة إذ وشوة أما بدون الشوة فكانت عائشة تزوج رجل رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو معتكف ولا يبتذل ذمها بشئ بقبلة ولا غيرها هكذا في جميع

النسخ السندية ونسخة التنوير وليس في غيرها من المصرية والعن لا يبتذل ذمها بغير القبلة أيضاً بجسته فإن فعل بطل اعتكافه عند المأبى بخلاف الأئمة الثلاثة كما تقدم فيما لا يجوز الاعتكاف إلا به قال يحيى قال زياد قال مالك ١٦ قوله ولم يسمح أحد يكره للمعتكف ولا للمعتكفة أي الذكر ولا الأنثى أن ينكحاً في اعتكافهما أي يعتقد بطل قوله ما لم يكن المسيس زاد في النسخ المصرية بعد ذلك فيكره وليس هذا في النسخ السندية ونسخة كرهه أن صح ههنا فهو معنى يحرم لإبطال الاعتكاف قال الأبا جي هذا كما قال أن المعتكف يجوز له أن يعقد نكاحه ونكاح غيره بما خف من الكلام لأن عقد النكاح لا ينافي الاعتكاف كما لا ينافي دواعي النكاح من التلبيب والتزويج وإنما ينافي نفس المباشرة والجماع قال الموفق وإنما كان كذلك لأن الاعتكاف عبادة لا تحرم التلبيب فلم تحرم النكاح كالصوم ولأن الكلام طاعة وخصوص قرينة ومدته لا تتناول فيشتغل عن الاعتكاف فلم يكره كتحصيل العاطف الخ ما لم يكن المسيس أي الجماع فهو حرام إجماعاً لقوله تعالى ولا تباشروهن وأنتم ما تكونون في المساجد وتقدم الإجماع على أن المراد بالمباشرة في الآية الجماع ١٢ قوله المرأة المعتكفة أيضاً تنكح بغيره أي تخطب ويقد عليها نكاح الخطبة بكسر الهمزة وتخصيصها بالخطبة لأنها لا تحضر في مجلس العقد عادة ما لم يكن المسيس فهو حرام كما تقدم ويحرم على المعتكف من أهله أي حليته من الزوجية والأمة ما يحرم عليه منهن بالنسابة من الجماع ونحوه قال الأبا جي ويدان حال الليل والنهار مما يمنع منه الاعتكاف سواء دأب ذلك لأن من حكم التتابع كشرى صوم الظاهر الخ قال يحيى قال زياد قال مالك ١٥ قوله ولا يحل للرجل وفي المصرية لرجل بالتكثير أن يمس امرأة وهو معتكف من السنة إذ وشوة أما بدون الشوة فكانت عائشة تزوج رجل رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو معتكف ولا يبتذل ذمها بشئ بقبلة ولا غيرها هكذا في جميع

کتاب الزکوٰۃ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ما تجب فيه الزكاة ^{٢٣} قال عن عمرو بن يحيى المازني عن ابيه انه قال سمعت ابا سعيد الخدري يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمس ذود صدقة وليس فيما دون خمس اواق صدقة وليس فيما دون خمسة اوسق

الح قوله كتاب الزكوة اعلم اولاً ان الزكوة لغة التهادي يقال ذكى الزرع اذا نما وترد بمعنى التطهير ايضاً وشرعاً بالاعتبارين معا اما الاول فلان اخراجها سبب للتهادي المال او بمعنى ان الاجر سببها يكسرها بمعنى ان متعلقها الاموال ذات التهادي كالتهادة والزراعة واما الثاني فلانها طهرة لنفس من رزيلة البخل وتطهير من الذنوب كذا في الفتح وتعقب ابن الهيثم بانه ثبت معنى التهادي الزكاة بالهزنة لان الزكوة وقال الراسب اصل الزكوة التهو اى غسل عن بركة الله تعالى وبهذه فذلك بالاسود والنبوية والاخرية يقال ذكى الزرع اذا حصل منه نمو وبركة وقوله تعالى ايضاً ان ذكى طعاما اشارته الى ما يكون حالاً لا يتوهم عقباه ومنه الزكوة لم يخرج الانسان من حق الله تعالى الى الفقراء وتسميته بذلك لما يكون عليه من رجاء البركة او لتزيكته النفس اى تنميتها بالخيرات والبركات اولها معاقبة الخيبرين موجودان فيها قال الباجي ولما يخرج من المال على هذا الوجه اسماء الزكوة والمعدنة والحق والنفقة والعفو قال تعالى اقيموا الصلوة واؤتوا الزكوة وقال تعالى فخذ من اموالهم صدقة تطهرهم وقال تعالى واؤتوهم حقهم يوم حسابه وقال تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله وقال تعالى خذ العفو وامر بالعرف هنده الالفاظ كلها واقعة على الزكوة من جهة اللغة على الحقيقة وعلى غيرها مما يشاهد كما في المعقود والاتفاق والبذل الا ان عرف الاستعمال في الشرع جرى فيها بلفظ المعدنة والزكوة وان كانت المعدنة تعم المأفلة والغريضة والزكوة تخص في عرف الاستعمال بالفرض خاصة الخمس والصدقة وثانها اختلفت نصوص الفروع لائمة الاربعة في تقريره شرعاً فعند الحنفية مافي الدر المختار مضي شرعاً تملك جزء مال عيشه الشارح وهو ربع العشر نصاب حولي من مسلم فقير غير حاشي ولا مولاه مع قطع المنفعة عن المملك من كل وجه لله تعالى الخ قال ابن عابدين يعني انها اسم للمعنى المعدنى لومعناها الوجوب الذي هو من صفات الافعال ونقل القسطنطيني انها شرعاً التقدير الذي يتفرع الى الفقير ثم قال وفي الكرماني انها في التقدير مجاز شرعاً فانما اشار ذلك التقدير عليه المحققون الى انما كانت مافي الدر المختار انما لا تجب على الانبياء اجماعاً قال ابن عابدين لانها طهرة لمن عساه وان يتدنس والانبياء مبرءون منه واما قوله تعالى واوصاني بالصلوة والزكوة ما دمت حياً فالمراد بها زكوة النفس من الرذائل التي لا تليق بمقامات الانبياء عليهم الصلوة والسلام او اوصاني بتبليغ الزكوة وليس المراد زكوة الفطران مقتضى جعل عدم الزكوة من خصوصياتهم انه لا فرق بين زكوة المال والبدن الخ ٣٢ قوله ما تجب فيه الزكوة قال الباجي لفظ الترجمة يمثل معنيين احدهما ان يمين مقدار ما تجب فيه الزكوة والثاني ان يمين جنس ما تجب فيه الزكوة وقد قصد مالك الامر من جميعا فادخل حديث ابي سعيد فيمن فيه نصاب الزكوة ودخل قول عمر بن عبد العزيز وفيه جنس ما تجب فيه الزكوة الخ قلت والظاهر عندى ان المصنف اراد معنى الثاني بيان انواع التي تجب فيها الزكوة وسياً في كلام المصنف انها ثلثة انواع العين والحرف والماشية ولاجل هذه الثلثة ذكر حديث ابي سعيد واما نصاب المقدار لكل نوع فيأتى في مواضع مفصلاً ٣٣ قوله ليس فيما دون اى اقل من خمس ذود وفتح الجمع وسكون الواو بعدها مطلة زلوا النعيسى من الابل وهو بيان لعدد وقال النووي الرواية المشهورة باضافة خمس الى ذود وروى بشونين خمس ويكون بدلانته قال الزين بن المنير اضافة خمس الى ذود وهو مذكر لانه يقع على الواحد فقط فلا يندفع ما فعله غيره انه يقع على الجمع الخ والاكتر على ان الذود من الثلثة الى العشرة ولا واحد له من لفظه وقال ابو عبيد من الثعنين الى العشرة قال وهو مختص بالاناث وقال سيويه تقول ثلث ذود لان الذود مؤنث ليس باسم كسر عليه مذكر ولكن المراد في الحديث عام من الذود والاناث صدقة اى واجبة يعنى لا يجب شيء في اقل من خمس ذل اما وجوب الزكوة في الابل فما اجمع عليه علماء الاسلام ولا خلاف في ذلك بينهم وصحت فيها السنة بروايات مختلفة وطريق المدينة وجميع المسلمون ايضاً على ان ما دون خمس من الابل لا زكوة فيه لحديث الباب المتفق عليه وليس فيما دون خمس اواق بالتونين كجوارى من الوردى كما في رواية الاية قال الحافظ اواق بالتونين وبالثبات التمنية مشهورة ومخففة جمع وقيمة بضم الهزة وتشديد التثنية وحكى الجبال وقيمة بمحذوف الالف وفتح الواو ومقدار الاوقية في هذا الحديث اربعون درهما بالاتفاق والمراد بالدرهم لى نص من الفضة سواء كان مفروباً او غير مفروب قال عياض قال ابو عبيد ان الدرهم لم يكن معلوم القدر حتى جاء عبد الملك بن مروان فجمع العلماء فقبلوا كل

عشرة دراهم بعبئة مثاقيل قال وهذا يلزم منه ان يكون صلى الله عليه وسلم احوال
بمنصاب الزكوة على امر محمول وهو مشكل والصواب ان معنى ما نقل من ذلك
انه لم يكن شئ منها من ضرب الاسلام وكانت مختلفة في الوزن بالنسبة الى العدد
فحشرة مثلا وزن عشرة وعشرة وزن ثمانية فاتفق الراي على ان ينقش بكتابة
عربية ويعبرون بها وزنا واحدا وقال غيره لم يتغير المتقال في جالية ولا اسلام و
اما الدرهم فاجموا على ان كل عبئة مثاقيل عشرة دراهم الخ وفي المقاتلة عن ابن السام
هي من الوقاية لاننا نرى ما جبا من الحاجة الخ صدقة قال الحافظ لم يخالف في ان
نصاب الزكوة ما ستادهم مبلغ مائة واربعين مثقالا من الفضة الى لصة الا ابن
يسيب الاندلسي فانه انفرد بقوله ان كل اهل بلد يتعاملون بدراهمهم وذكر ابن
عبد البر اعتقلا في الوزن بالنسبة الى الدرهم الاندلس وغيرها من دراهم البلاد وكذا
خرق المويدي الاجماع فاعتبر النصاب بالعدد لا الوزن وانفرد السرخسي من الشافعية
بمكايه وجه في المذهب ان الدرهم المخشوشة اذا بلغت قدر الوهم ايره قيمة
الفض من نحاس مثلا بلغ نصابا فان الزكوة تجب فيه كما نقل عن ابي حنيفة
واستدل بهذا الحديث على عدم الوجوب فيما اذا انقص من النصاب ولو جبه واحدة
خلافا لمن ساج ينقص يسيرا كما نقل عن بعض المالكية الخ وسيقاتي الكلام على النقص
ليسير قريبا وقال الموفق ان نصاب الفضة ما تادهم لا خلافا في ذلك بين
علماء الاسلام وقد بينته السنة وصح ما في البخاري وغيره في كتاب النس وفي الرقة
ربع العشر فان لم يكن الا تسعين ومائة فليس فيها شئ الا ان يشار بها واجمع اهل
الحكم على ان في ما سئى درهم خمسة دراهم والدرهم الذي يعتبر بها النصاب هي الدرهم
التي كل عشرة منها وزن عبئة مثاقيل بمقال الذهب وكل درهم نصف مثقال
وخمسة وصح الدرهم الاسلامي التي تعد بها نصاب الزكوة ومقدار الجزية
والديات ونصاب القطع في السرقة وغير ذلك ١٢ قوله وليس فيها
دون خمسة اوسق جمع وسق يفتح الواو وسكون السين على ما في النهاية والقاموس
قاله القادي قال الحافظ ويجوز كسر الواو كما حكاها صاحب المحكم وجمعه حينئذ اوساق
كحل واحال وقد وقع كذلك في رواية ابن ماجة من طريق ابي البختري عن ابي
سعيد نحو هذا الحديث وفيه والوسق ستون ماعا واخرهما الواو اذا ايضا لكن قال
ستون محتوما الخ صدقة اختلفوا في المراد بالصدقة فقال الجمهور المراد بها العشر ومكي
لشرح عن الامام ابي حنيفة ومن معه ان المراد بها ايضا الزكوة كالاولين والمنفى
زكوة التجارة وتوضيح ذلك ان نصاب الجبوب والتجارة خمسة اوسق لحديث
ابن عبد الشافي وما لك واهم والي يوسف ومحمد وداود والنابري وغيرهم
الا انهم اختلفوا في ذلك فيما لا يكال ولا يوسق فقال داود وان كل ما يدخل فيه
كيل يراعى فيه النصاب وما لا يدخل فيه الكيل فعلى قليله وكثيره الزكوة قال
الحافظ هو نوع من الجمع بين الحديثين كذا في الفتح وقال ابو يوسف فيما لا يوسق
كالزعفران والقطن يجب فيه العشر اذا بلغت قيمته خمسة اوسق من ادنى ما يوسق
كاللدة في زماننا وقال محمد يجب العشر اذا بلغ الخارج خمسة اعدا من اعلى ما يقدر
به نوعا فاعتبر في القطن خمسة احوال وفي الزعفران خمسة امثاله كذا في البداية وقال
الامام ابو حنيفة ومن معه ان حديث الباب محمول على زكوة التجارة قال البيهقي وهم
لمن عبد العزيز ومجاهد وبرايم النخعي قال ابو عمرو هذا ايضا قول زفر ورواية عن
جعف التاجين واخرج عبد الرزاق في مصنفه عن عمر بن عبد العزيز قال فيما ابتنت
لارض من قليل او كثير العشر واخرج نحوه عن مجاهد وبرايم النخعي واستدلوا بما
روى من اهاديث العموم من العشر فيما سقت الساء ونصف العشر فيما سقى بالنفع
ذكرها البيهقي ثم قال وهذه الاماديث كلها مطلقة وليس فيها فصل والمراد من لفظ
الصدقة في حديث الباب زكوة التجارة لانهم كانوا يتبايعون بالاوساق وقيمة
الوسق اربعون درهما قال الجصاص في احكام القرآن قد روى ليس فيما دون خمسة
اوسق زكوة فجاءت ازان يرد به زكوة التجارة بان يكون سأل سائل عن اقل من خمسة
اوسق طعام او تمر للتجارة فاخبر ان لا زكوة فيه فنقل الراوي كلام النبي صلى الله عليه وسلم
وترك ذكر السبب كما يوجد ذلك في كثير من الاخبار الخ قال ابن رشد سبب الخلاف
في ذلك معارضة العموم الخصوص والمحدثان ثابتان فمن رأى ان الخصوص يبنى
عليه العموم قال لا بد من النصاب ومن قال بهما متعارضان اذا جمل المتقدم ومن ربح

صدقة مالك عن محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة الأنصاري ثم المازني عن أبيه عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمسة أوسق من التمرد صدقة وليس فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة **مالك** أنه بلغه أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عامله على دمشق في الصدقة أنها الصدقة في العين والحرج والمأشبة قال مالك ولا تكون الصدقة إلا في ثلثة أشياء في الحرج والعين والمأشبة الزكاة

أله قوله ليس فيما دون خمسة أوسق من التمرد صدقة قال ابن عبد البر كان جواب سائل سأل عن نصاب زكاة التمرد لا يمنع الزكاة في غيره من الثمار والحبوب بدليل الأثر والأجماع وليس فيما دون خمس أواق بدون الباء في جميع النسخ الندية وبعض المصرية كالرواية المأشبة وفي أكثر النسخ المصرية أواق بالياء قال الزقاني يشهد بالياء وتخصيها ويقال أواق بمحذوف الياء كما في الرواية الأولى جمع أوقية وحكي وقية كما تقدم من الوردى بفتح الواو وكسر الهاء وبكسر الراء وسكونها أي الفضة مطلقا أو المعزوبة دراهم وإنما تطلق على غيرها مجازا خلافا في النسخ والمراد بهن الفضة معزوبة وغيره قال الباغي روى أشيب عن مالك ليس لأوقية الذهب وزن معلوم وأوقية الفضة أربعون درهما صدقة وقد تقدم في الحديث السابق أن نصاب الفضة ما يساوي دراهم إجماعا واختلافها بل فيها أوقاص أم لا قال الموفق إذا تمت الفضة مائتين والدرهم عشرين فالواجب فيها ربع عشرها ولا تعلم خلافا بين أهل العلم أن زكاة الذهب والفضة ربع عشرها وفي زيادتها وإن قلت روى هذا عن علي وابن عمرو بن عبد الرحمن بن عبد العزيز والنخعي ومالك والثوري وابن أبي ليلى والشافعي واليوسف ومحمد واليحيى واليحيى بن محمد وابن المنذر وقال سعيد بن المسيب وعطاء بن رباح والحنبل والشافعي ومالك والزهري وعمر بن دينار والحنيفة لا شيء في زيادة الدراهم حتى تبلغ أربعين ولا في زيادة الدنانير حتى تبلغ أربعة ودنانير لقوله صلى الله عليه وسلم كل أربعين درهما درهم وعن معاذ بن النسي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا بلغ الوردى مائتين فخير خمسة دراهم ثم لا شيء عليه حتى يبلغ إلى أربعين درهما وهذا نص ولأن له عفا في الابتداء فكان له عفو بعد النصاب كما ما شئنا ولنا ما روى عن علي مرفوعا صا ١٢ ربع العشر من كل أربعين درهما درهما فما زاد بحسب ذلك رواه الأثرم والدارقطني ورواه أبو داود بأسانده عن عامر بن مفرقة والحارث عن علي الأثرم قال أحسبه عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى ذلك عن علي وابن عمر موقفا عليهم ولم تعرف لهما مخالفان الصابة فيكون إجماعا ما ليس فيما دون خمس ذود من الإبل بيان لذود صدقة وإنما ذكر الامام هذا الحديث عقب السابق لما فيه من زيادة قوله من التمرد والوردى والابل إذ لم يكن في الأول بيان التمييز وقد تقدم الأول إذ هو الصحيح عند مالك كما تقدم عن ابن عبد البر **١٢** قوله أنها الصدقة في العين أي الذهب والفضة والحرج والمأشبة أي ولا يركبها بالحرج وفي النسخ المصرية في الحرج والعين بتقدم الحرج والمأشبة أي الابل والبقر والغنم قال الباغي أخبار يمنع الصدقة فيها هذه الأصناف الثلاثة لأن ما حرم موضوع للتمرد ولا قال عليه الصلاة والسلام إنما الولاء لمن أعتق والصدقة هيئنا الزكاة وإن جاز أن يقع اسم الصدقة على التطوع وقوله في الحرج والعين والمأشبة يحتل وجنين أحد بها أن يريد به يعني الصدقة عما عدا هذه الثلاثة الأصناف وإن جاز أن يكون من هذه الثلاثة الأصناف ما لا زكاة فيه لكنه لم يقصد إلى بيانها وإنما قصد إلى بيان ما لا زكاة فيه من غيرها والثاني أن لا يريد بذلك أن الذي تجب فيه الزكاة إنما هو من الحرج والمأشبة والعين وأوقع على ما تجب فيه الزكاة هذه الأسما لأن معظم كل جنس منها تجب فيه الزكاة فالطلق الاسم العام والمراد معظم ما يتناول لقوله صلى الله عليه وسلم جعلت لى الأرض سبعة أربابا طورا فغير من الأرض باسم الثراب لما كان أعز الأجزاء **١٣** قوله ولا تكون الصدقة أي لا تجب الزكاة إلا في ثلثة أشياء المذكورة في الحرج والعين والمأشبة بدل من ثلثة أشياء قال أبو عمر لا خلاف في جملة ذلك ويختلف في تفصيله وقال شيخ مشايخنا الدهلوي في المسوئي وعليه أهل العلم أن صدقة الأموال على ثلثة أقسام وزكاة التجارة إنما تؤخذ بحسب القيمة ولما صدقة الفطر في صدقة الرؤس **١٣** قوله الزكاة في العين من الذهب والوردى قال ابن نجيم العين لفظ مشترك بين الشمس والينابيع والذهب والدينار والمال والتفد والجاسوس والمطرولة والبقر الوحشي وخيار الشئ ونفس الشئ والناس القليل وحرف من حرف الجمع دامن يمين قبله العراق وعين في الجملة وغير ذلك الحرج قلت ولذا أورد المصنف بيانه لفظ الذهب والوردى وتقدم معنى الوردى وقال المجدد الذهب التبر ولو نشت واحده بهاء وجمعه أذهاب وذو صوب وذهبان بالضم واذ به طلاء به كذب **١٣**

العموم قال لأصحاب الحرج قلت واستدل للحنفية بالرواية الخاصة أيضا بمقالة الناص وصح ما رواه الطحاوي من جابر بن عبد الله مرثدا وفي كل عشرة أوقية فلو وضع في المساجد للمساكين كذا في العرف قال ابن العربي أقوى المذاهب مذهب أبي حنيفة ويليها وأحوط للمساكين وأولاهما قايما ما شكر النعمة وعليه يدل عموم الآية والحديث وروى أبو جنى عن أبي حنيفة أن يخرجه عموم الحديث من يدى إلى حنيفة بأن قال هذا الحديث للعموم وإنما جاز تفصيل الفرق بين ما تقبل مؤنثة ونكسر وليس بمنع أن يقتضى الحديث الوجين العموم والتفصيل وذلك الحمل في الدليل واضح في التأسيس الحرج ولو سلم ما قالوا فلم أجوبة أخرى الأول أنه منسوخ قال العيني ومن الأصحاب من جعله منسوخا ولم يقره قاعدة فقالوا إذا ورد حديثان أحدهما عام والآخر خاص فإن علم تقدم العام على الخاص خص العام به وإن علم تقدم الخاص على العام فالعام قال محمد بن الشجاع الشافعي هذا إذا سلم التاريخ أما إذا لم يعلم فإن العام يجعل آخر المأشبة من الاحتياط و بهنالم يعلم تاريخه فجعل العام آخر احتياطا والثاني أنها أخبار واحد لا تقبل في مقابلة الكتاب وهو عموم قوله تعالى وألواحقه لوم حصاده حكاية العيني عن بعض الأصحاب قال الرازي في تفسيره قال أبو حنيفة الشراعية في القليل والكثير واحتج بهذه الآية فقال قوله وألواحقه لوم حصاده يقتضى نبوت حق في القليل والكثير فإذا كان ذلك الحق هو الزكاة وجب القول بوجوب الزكاة في القليل والكثير وقال أيضا قبل ذلك قوله تعالى وألواحقه لوم حصاده بعد ذكر الأنواع الخمسة وهو الذهب والنخل والزرع والزيوت والرمال يدل على وجوب الزكاة في الكل وهذا يقتضى وجوب الزكاة في الثمار كما كان أبو حنيفة يقول فان قالوا لفظ الحصاد مخصوص بالزرع فنقول في أصل اللغزة غير مخصوص بالزرع والدليل عليه أن الحصد في اللغة عبارة عن القطع وذلك يتناول الكل وأيضا الضمير في قوله حصاده يجب عوده إلى أقرب المذكورات وذلك هو الزيوت والرمال فوجب أن يكون الضمير عائدا إليه **١٤** والثالث ما قاله الجصاص في أحكام القرآن أنه إذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم خبران أحدهما عام والآخر خاص وانفق الفقهاء على استعمال أحدهما واختلف في استعمال الآخر المتفق على استعماله تأخر على المختلف فيه فلما كان خبر العشر متفقا على استعماله واختلفوا في خبر المقدار كان استعمال خبر العشر على عمومه أولى وكان قاضيا على المختلف فيه فاما أن يكون الآخر منسوخا أو يكون تأويله محمولا على معنى لاينا في شيئا من خبر العشر والرابع أيضا ما في أحكام القرآن أن فيما سقت السماء العشر شام في إجماعه في الموسوق وغيره وخبر خمسة أوسق خاص في الموسوق دون غيره فخير جائز أن يكون بيانا للمقدار ما يجب فيه العشر لأن حكم البيان أن يكون شاملا لجميع ما اقتضى البيان فلما كان خبر الأوساق مقصورا على ذكر مقدار الوست دون غيره وكان خبر العشر عاما في الموسوق وغيره علمنا أنه لم يرد مورد البيان لمقدار ما يجب فيه العشر وأيضا فإن ذلك يقتضى أن يكون ما يوسق يبيشر في إيجاب الحق بلوغ مقداره خمسة أوسق وليس بوسوق يجب في قليله وكثيره لقوله عليه السلام فيما سقت السماء العشر فقد ما يوجب تخصيص مقدار ما لا يدخل في الأوساق وهذا قول مطروح والظاهر بل ساقط للاتفاق السلف والخلف على خلافه الحرج قلت وهذا سقط ما أوردته البخاري في صحيحه بأن المفسر يقتضى على المبيم يعني الخاص يقتضى على العام لأن محل ذلك إذا كان البيان وفق المبيم لا زاد عليه ولا ناقص عنه أما إذا بقي شئ من أفراد العام فإنه يحسب به كحديث إلى سعيد هذا فإنه دل على النصاب فيما يقبل التوسيق وسكت عما لا يقبل فيتمسك بعموم قوله عليه السلام فيما سقت السماء العشر والخاص أيضا ما في أحكام القرآن إذا قال وأيضا فقد ذكرنا أن له حقوقا واجبة في المال غير الزكاة ثم نسخت بالزكاة كما روى عن أبي جعفر محمد بن علي والضاك قال نسخت الزكاة كل صدقة في القرآن فجاز أن يكون هذا التقدير معتبرا في الحقوق الست كانت واجبة فنسخت نحو قوله تعالى وإذا حضر القسمة أولوا القربى واليتيم والآية ونحو ما روى عن مجاهد إذا حدثت طرحت للمساكين وإذا أكسدت وإذا أقيمت وإذا علمت كيد عزلت زكوة وهذه الحقوق غير واجبة اليوم فجاز أن يكون ما روى من تقدمه الخمسة الأوسق كان معتبرا في تلك الحقوق وإذا احتمل ذلك لم يجز تخصيص الآية والأثر المتفق عليه على نقله **١٥** والسادس ما أشار إليه القاري أنها لما تعارضت في الإيجاب فيما دون خمسة أوسق كان الإيجاب أولى للاحتياط **١٥** والسادس أن ذلك محمول على ما يأخذه العاشر يعني أن ما دون خمسة أوسق يؤدونه بأنفسهم ولا يجب دفعه إلى بيت المال وهذا عمدة الأجوبة عندي **١٥**

في العين من الذهب والورق **مسألة** عن محمد بن عتبة مولى الزبير أنه سأل القاسم بن محمد عن مكاتب له قاطعه بمال عظيم هل عليه فيه زكاة فقال القاسم بن محمد إن أبا بكر الصديق لم يكن يأخذ من مال زكاة حتى يحول عليه الحول قال القاسم بن محمد وكان أبو بكر الصديق إذا أعطى الناس أعطيا ثم سأل الرجل هل عندك من مال وجبت عليك فيه الزكاة فإن قال نعم أخذ من عطائه زكاة ذلك المال وإن قال لا أسلم إليه عطاءة ولم يأخذ منه شيئا **مسألة** عن عمر ابن حسين عن عائشة بنت قدامة عن أبيها أنه قال كنت إذا جئت عثمان بن عفان أقبض عطائي سألتني هل عندك من مال وجبت عليك فيه الزكاة قال فإن قلت نعم أخذ من عطائي زكاة ذلك المال وإن قلت لا دفعه إلى عطائي **مسألة** عن نافع ابن عبد الله بن عمر كان يقول لا تجب في مال زكاة حتى يحول عليه الحول **مسألة** عن ابن شهاب أنه قال أول من

أوله قول من مكاتب

له قاطعه بهذا في جميع النسخ البندية وفي المصرية عن مكاتب له قاطعه بمال عظيم قال أبو عمر معنى مقاطعة المكاتب أخذ مال مجمل منه دون ما كتب عليه ليحجب عنه وفي الجميع المقاطعة ضرب القطيعة وهي الخراج على العبد أو الأرض والمراد المكاتب التي تنقذ على الأرض الخ وقال الجوهري قاطعه أي طائفته من أرض الخراج بمال عظيم وصف المال بالعظيم ليدخل في حيز ما تجب فيه الزكاة هل عليه أي على السيد فيه زكاة قال الباجي سؤال عن مال عظيم قاطع به مكاتبه يحتمل أن يكون سؤال عن هذا النوع من هذا المال هل تجب فيه الزكاة الآن جواب القسم يقتضي أن سؤاله إنما كان عن وجوب الزكاة فيه في وقت دون وقت ولذلك أجابه بقوله فقال القاسم بن محمد إن أبا بكر الصديق أول خلفاء الراشدين لم يكن يأخذ من مال زكاة حتى يحول عليه الحول قال الباجي احتياج بفعل إلى بكرة واخذ بالمرسل وإنما احتج بفعل إلى بكرة معنى الشئ عنه في ذلك لأنه كان الخليفة وهو الذي كان يتولى أخذ الصدقات من مال الصحابة وأهل العلم ولم يشكر أحد منهم ففعل في ذلك مع اجتماعه في طلب الصدقات وقتله المائتين للزكاة فثبت أن اجتماع لأخلاف بين المسلمين في أنه لا يجب في مال زكاة حتى يحول عليه الحول **مسألة** قوله وكان أبو بكر الصديق إذا أعطى الناس بالنصب أعطيا ثم جمع عطائهم قاطع عطائهم قال الزرقاني وقال الباجي في اللغة اسم لما يعطيه الإنسان غيره على أي وجه كان الأمان في الشرع واقع على ما يعطيه الإمام الناس من بيت المال على سبيل الزكاة والخزائن في زمن معين ولذلك كانوا يتيقنون إلى العطاء سأل الرجل المعطى لصل عندك من مال آخر وجبت بسكون التاء عليك فيه الزكاة بأن كان نصبا وتر عليه الحول فإن قال الرجل وفي المصرية فإذا قال نعم أخذ من عطائه زكاة ذلك المال الذي عنده وإن قال لا أي ليس عندي مال أولم يجب عليه الزكاة سلم من التسليم وفي المصرية أسلم إليه عطاءة ولم يأخذ منه شيئا لعدم الوجوب قال الباجي وفي هذا بابان أحدهما أن الإنسان إن يعطى زكاة ماله من غيره ولا يلزمه أن يخرجها من عنده والثاني أن يجوز أن ينوب عنه غيره في ذلك فيؤد بها في مواضعها **مسألة** قوله أنه قال كنت إذا جئت أمير المؤمنين عثمان بن عفان في خلافتي أقبض عطائي سألتني هل عندك من مال وجبت عليك فيه الزكاة قال قدامة فإن قلت نعم أخذ من عطائي زكاة ذلك المال وإن قلت لا أي ليس عندي مال يجب فيه الزكاة دفع إلى عطائي كله وفي سؤاله كالصديق الأكبر وتولما إن قلت لا الخ دليل على تصديق الناس في أموالهم التي فيها الزكاة وجوز أخراج زكاة المال من غيره ولا يخفى لهما إذا كان من جنسه فإن كان ذهباً من فضة أو عكسها فغيره خلاف قاله الزرقاني **مسألة** قوله كان يقول لا تجب في مال عجمي شخص من البعض وهي العشرات عند الكل والمعدن عند من قال بالزكاة في مال الباجي لا تجب في مال زكاة حتى يحول عليه الحول ويريد بذلك الماشية والعين وأما الزرع والثمار وما يخرج من المعدن فإن الزكاة فيه ساعة يحصل منه النصاب ولا يرعى في شئ من ذلك الحول والفرق بينهما أن الحول إنما ضرب في العين والماشية لشكامل الثناء فيما فازمرت مدة تكامل الثناء فيها وجبت الزكاة **مسألة** قوله حتى يحول عليه الحول رواه مالك موقوفاً وأخرجني التميمي عن ابن عمر فروعا في أسناده بغيره بن الوليد مدلس وقد رواه بالتحسين عن أسبغ بن عياش واستعمل ضعيف في غير الثمانية قال الرار قطني الصحيح وقروا خبر الرار قطني في الزكاة موقفاً وضعفوا خبره أيضاً حديث أنس وضعفوا خبره ابن ماجه من مائته عن الإمام عليه أثنى عن أسناده قال الزرقاني وقال ابن رشد في المقدمات اختلف فيمن أخرج زكاة ماله قبل حلول الحول على قولين أحدهما لا يجزئ وهو رواية أشب عن مالك والثاني لا يجزئ إذا كان بقرب ذلك واختلف في صد القرب على أدبته أقوال وفي البدائع أما حوالات الحول فليس من شرائط جواز أداء الزكاة عند عامة

العلماء وعند مالك من شرائط الجواز فيجوز تجبيل الزكاة عند عامة العلماء خلافاً لما لاك والكلام في التجبيل في مواضع في بيان أصل الجواز وفي بيان شرائطه وفي بيان حكم المجعل إذا لم يقع زكاة أما الأول فعلى الاختلاف الذي ذكرناه وجه قول مالك أن أداء الزكاة أداء الواجب ولا وجوب قبل الحول ولما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم استسلف من العباس زكاة سنتين وأدنى درجات فعل النبي صلى الله عليه وسلم الجواز ما قوله أن أداء الزكاة أداء الواجب ولا وجوب قبل الحول فالجواب عنه من وجهين أحدهما ممنوع أنه لا وجوب قبل الحول بل الوجوب ثابت قبله لوجود سبب الوجوب وهو ملك نصاب كامل تام أو قاض عن الحاجة الأهلية لمعول الغناء به ولوجوب شكر نعمته المال على ما بين في محله ثم من المباح من قال بالوجوب توسعاً وتأخير الأداء مدة الحول ترفيهاً وميسراً على أرباب الأموال كالدين المؤجل فإذا لم يجزئ لم يترفع فيسقط الواجب كما في الدين المؤجل فنهم من قال بالوجوب لكن لا على سبيل التاكيد وإنما يتأكد الوجوب بأخر الحول ومنهم من قال بالوجوب في أول الحول لكن بطريق الاستناد وهو أن يجب أدلا في آخر الحول ثم يستند الوجوب إلى أوله لاستناد سببه وهو كون النصاب حولياً فيكون التجبيل أداء بعد الوجوب لكن بالطريق الذي قلنا والثاني أن سلماً أنه لا وجوب قبل الحول لكن سبب الوجوب موجود وهو ملك النصاب ويجوز أداء العادة قبل الوجوب بعد وجود سبب الوجوب كأداء الكفارة بعد المجرع قبل الموت الخ وقال القادي في شرح النقاية جاز تقديم الزكاة لحول والكثرة قال الشافعي والنصب لدى نصاب خلافاً لغيره وقال مالك لا يجوز أخراج الزكاة قبل الوجوب لما في موطنه عن ابن عمر لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول ولما روى أحمد وأبو داود والترمذي من حديث جبير عن علي أن العباس سأل النبي صلى الله عليه وسلم في تجبيل زكاة قبل أن يحول عليه الحول مسأله إلى الخيرة فاذن له في ذلك وفي رواية أن العباس سأل النبي صلى الله عليه وسلم في تجبيل صدقة قبل أن يحول فرفض له في ذلك رواه ابن ماجه وفي رواية للترمذي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعمران أنه إذا زكاة العباس عام الأول للعام فإن قيل قال البيهقي اختلف في هذا الحديث والأصح أنه مرسل أجيب بأن المرسل حميد عنه ناؤه الجمهور الخ قال السرخسي ولنا حديث عباس المذكور أيضاً حوالات الحول تأجيل وتجبيل الدين المؤجل صحيح وأيضاً سبب الوجوب تقرر وهو المال والأداء بعد تقرر سبب الوجوب جائز كما سأفرد إذا صام في رمضان الخ بتغيير وذكر النافذ في الفتح هذه الروايات وتكلم عليها ثم قال وليس بثبوت هذه القصص في تجبيل صدقة العباس يبيح في النظر بمجموع هذه الطرق الخ **مسألة** قوله أول من أخذ من الأعيطة الزكاة معاوية بن أبي سفيان أمير المؤمنين قال الباجي يريد أنه كان يأخذ من نفس الأعيطة الزكاة ويعتقد أن الزكاة فيها واجبة على من خرجت إليه لأنها كانت لهم قبل دفعها إليهم فخرجت عنده بجرى الأموال المشتركة يجري فيها الحول في مال اشتراكها وأما أبو بكر وعثمان فلم يكونوا يأخذون منها الزكاة لأنها لم تنعقد ملك من أعطيا إلا بعد العطاء والقبض لأن للإمام أن يهرقها إلى غيرهم إذا أذاه اجتهاده إلى ذلك فوجب أن يرعى الحول فيها من وقت قبضهم لها ومعه ملكها أياها وعلى هذا فقهاء المصادر الخ قال ابن عبد البر يريد أخذ زكاة نفسها منها لا أنه أخذ منها عن غيرها مما حال عليه الحول قال ولا أعلم من وافقه إلا ابن عباس ولم يرضه الزهري فلذا قال أن معاوية أول من أخذ قال وهذا شذوذ لم يصحح عليه أحد من العلماء ولا قال به أحد من أئمة الفتوى وقال الباجي قال ابن مسعود وابن عمر مثل قولهم ثم انقضى الاجتماع على خلافه قاله الزرقاني قلت وحمله الموفق وغيره على المستفاد من جنس النصاب كما سيأتي في بيان المستفاد **مسألة**

أخذ من الأعطية الزكاة مغوية بن أبي سفيان قال يحيى قال مالك السنة التي لا اختلاف فيها عندنا إن الزكاة تجب في
عشرين دينارا عينا كما تجب في مائتي درهم قال يحيى قال مالك وليس في عشرين دينارا قصة بينة النقصان زكاة فان
زادت حتى تبلغ مائة عشرين دينارا وزنة فيها الزكاة قال مالك وليس في عشرين دينارا عينا الزكاة قال مالك وليس
في مائتي درهم ناقصة بينة النقصان الزكاة فان زادت حتى تبلغ مائة عشرين دينارا مائتي درهم وافية فيها الزكاة فان كانت قيمته يجوز
الوازنة رأيت فيها الزكاة دنانير كانت او دراهم قال مالك في رجل كانت عنده ستون ومائة درهم وازنة وصرف الدراهم
ببلدة ثمانية دراهم دينارا لهما لا تجب فيها الزكاة وانما تجب الزكاة في عشرين دينارا عينا او مائتي درهم قال مالك في رجل
كانت له خمسة دنانير من فائدة او غيرها ففجر فيها فلم يأت الحول حتى بلغت ما تجب فيه الزكاة انه يزكها وان لم يتم الا قبل ان
يخرج ويخرجها ١٣

له قول

قال الامام مالك السنة اي الطريقة المسلوكة التي لا اختلاف فيها منهنا بالمدونة
المندوبة وغيره ان الزكاة تجب في عشرين دينارا عينا خالصا كما تجب في مائتي درهم
وتقدم الكلام على نصاب الورق والدراهم قال الساجي وهذا كما قال
ان نصاب الذهب عشرين دينارا من الدراهم الشرعية وهو كل عشرة
دراهم مائة دينار ولا خلاف في ذلك بين فقهاء الامصار الامروني عن الحسن البصري
انه قال لا زكاة في الذهب حتى يبلغ اربعين دينارا فيكون فيه دينار والدليل على
صحة ما ذهب اليه الجمهور ان الاجماع انعقد بعد الحسن على خلافه وهذا من اقوى
الدلائل على ان الحق في خلافه ودليلنا من جهة السنة ما روي عاصم بن ضمرة والحارث
الاودي عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال وليس عليك شيء يني في الذهب
حتى يكون لك عشرون دينار او حال عليها الحول ففيها نصف دينار وهذا حديث ليس
اسناده هناك غير ان اتفاق العلماء على الاخذ به دليل على صحة حكمه ودليلنا من جهة
المعنى ان المائتي درهم نصاب الورق ولا خلاف في ذلك والدينار كان صرفة في وقت
فرض الزكاة عشرة دراهم فوزان المائتي درهم عشرون مثقالا فان ذلك نصاب
الذهب الخ ١٣ قوله قال مالك وليس في عشرين دينارا ناقصة في الوزن
بينه النقصان زكاة لعدم بلوغ النصاب فان زادت اي الدنانير انقصت اذا زادت على
عشرين دينارا حتى تبلغ مائة دينار بالباد الجادة في اول تغير الفاعل من مبلغ عشرين
الدنانير وهدون اليها في النسخ العصرية فيكون فاعل يبلغ عشرين دينارا واذن اي كاملة
الوزن فيها الزكاة واجبة بلوغها النصاب ١٣ قوله قال مالك وهذا بمنزلة
الدليل للمسئلة المتقدمة وليس فيما دون اي اقل من عشرين دينارا عينا خالصا
الزكاة يني اذا كانت العشرون دينارا ناقصة الوزن فلا تجب فيها الزكاة لان نصاب
الدنانير عشرون دينارا كاملة ولا زكاة في اقل منها فلا تجب في ناقصة الوزن لانها
اقل من النصاب قال الباجي وذلك لما دللنا عليه من ان النصاب في الذهب
عشرون مثقالا والمرعى في ذلك الوزن دون العدد فاذا زادت حتى تبلغ مائة دينار
عشرين دينارا وازنة فقد بلغت النصاب فوجب فيه الزكاة ١٣ قوله
قال مالك كما ان العبرة في الدنانير للوزن كما تقدم فكذلك في الدراهم وليس في
مائتي درهم ناقصة الوزن بينه النقصان الزكاة فان زادت الدراهم الناقصة
حتى تبلغ مائة دينار مائتي درهم وافية كاملة الوزن ففيها الزكاة لبلوغها النصاب
والحاصل ان النقصان البين في النصاب يمنع وجوب الزكاة عند الامام مالك
وتقدم ما قاله المافظ في قوله ليس فيما دون خمس اواق صدقة استدل به على عدم
الوجوب فيها اذا نقص من النصاب ولو جبه واحدة خلافا لمن ساج بنقص يسير كما
نقل من بعض المالكية الخ قلت وهكذا عند الحنفية فني المحيط البرهاني اذا نقص
نقصانا يسيرا يدخل بين الوزنين لا تجب الزكاة وان كان كاملا في حق غيره هكذا
ذكره القندوري في كتابه الخ وفي المدايح لا زكاة فيها حتى تبلغ مائتي درهم وزنا وزن
سبعة وانما اعتبرنا الوزن في الدراهم دون العدولان الدراهم اسم للموزن لانه مجازة من قدر من الموزن مشتمل
به على جملة موزونة من الدراهم والحق والحق حتى لو كان وزنا دون المائتين وعددها
مائتان او قيمتها لجودتها وصاغتساوي مائتين فلا زكاة فيها ولو نقص النصاب
عن المائتين نقصانا يسيرا يدخل بين الوزنين قال اصحابنا لا تجب الزكاة فيه لانه وقع
الشك في كمال النصاب فلا نحكم بكماله مع الشك الخ وفي البناءة عن ابينا سيج
اذا كانت المائتان في العدد ونقصت في الوزن لا تجب وان قل انقص الخ ١٣
هـ قوله فان كانت تجوز بجواز الوازنة اي الكاملة والوازية رأيت فيها
الزكاة دنانير كانت او دراهم قال الباجي يريد ان كانت الناقصة تجوز بجواز
الوازية ففيها الزكاة وقال ابو حنيفة والشافعي لا زكاة فيها والدليل على صحة ما
يقول مالك انه يملك من الذهب مقدارا يجوز لوزنه جواز عشرين دينارا فوجب
فيه الزكاة كالعشرين دينارا الخ وفي الحاشية عن المحلى قال الشافعي كنا نقول بهذا
قال النبي صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة اواق صدقة وفي شرح الاحياء ان

نقص من النصاب جزء او بعض حصة فلا زكاة فيه وان راجع رواج التام او زاد على
التام لجودته ولو نقص في بعض الموازين وتم في بعضها فوجمان الصحيح لا زكاة فيه وبه
قطع المحاطي وغيره كذا في الروضة الخ ثم قال الباجي اختلف اصحابنا في تفسير قوله تجبري
مجرى الوزان فحكى الواحش النقصان والبولوك البصري ان معنى ذلك ان يكون في ميزان
وازنه وفي ميزان ناقصة فاذا انقصت في جميع الموازين فلا زكاة فيها وقال القاضي ابو عمر
انه اولاد بذلك النقص اليسير في جميع الموازين كالحبة والجنتين وما جرت عادة الناس
ان يتساخروا به في الساعات وغيرها وعلى هذا جمهور اصحابنا قال الباجي وهو الاظهر
عندي لان اختلاف الموازين ليس بنقص ولا بد من ميزان يثق الاعتماد عليه فيعتبر بالزيادة
والنقص قال الزدقاني وعلى هذا جمهور اصحابنا وهو الاظهر ويحمل وجهنا لاشاد هو ان
يكون الغرض فيها غالبا غرض الموازنة وهو المشهور عن مالك وما سواه تاويل و
هذا قول اصحابنا العراقيين الخ ١٣ قوله قال مالك في رجل كانت عنده
ستون ومائة درهم وازنة اي وافية وكاملة وصرف الدراهم اي قيمتها ببلدة ثمانية
دراهم به دينار حتى صار مجموع صرف الدراهم عشرين دينارا لانها لا تجب فيها الزكاة وان
بلغت قيمته الدراهم نصاب الذهب وانما تجب الزكاة في عشرين دينارا عينا اي
بالنفس او مائتي درهم اي بالنفس ولا يسب قيمته احداهما من الاخر قال الباجي وهذا
كما قال ان من كانت عنده فضة لا تبلغ النصاب فانه لا زكاة عليه فيها وان كانت
قيمتها من الذهب ما تبلغ النصاب لان ما تجب فيه الزكاة من الاموال فانما نصابه في
نفسه دون غيره الخ يعني ان المال انما يعتبر بنصاب نفسه لا بقيمته فلا تعتبر الفضة بقيمتها
من الذهب ولا عكسها لو كان له ثلثون مثقالا قيمتها عشرون دينارا فلا زكاة فيها وفي
الحاشية عن المحلى به قال ابو حنيفة والشافعي ١٣ كـ قوله قال مالك في رجل
كانت له خمسة دنانير مثالا كما زاده في المتقى وليست هذه الزيادة في بقية النسخ
كنها مائة والمراذل من النصاب من فائدة او غيرها ذكر في شرح الكبير ان نداء العين
على ثلثة انواع ربح وغلة وفائدة والربح كما قال ابن عرفة زائد عن مبيع تجر على ثلثة
الاول ذهبها وفضة قال الدسوقي واما الغلة فانها ما تجر من سلع التجارة قبل بيعها
كغلة العبد ونجوم الكتانة واما الفائدة فما تجر من مال او من مال غير مزرعي كعطية
وميراث وثلث عرض القنية الخ قلت واختلفت الروايات عن المالكية في ضم هذه
الانواع الثلاثة الى الاصل كما بسطها الباجي وشارح الكبير ليس هذا محله فتم فصل من
المجرد في جميع النسخ الموجودة من المصرية والندرية الا في نسخة المصنف والياحي ففيها
فانما قال الراغب التجارة التصرف في رأس المال طلبا للربح يقال تجر تجر وتجر وتجر
كصاحب وصحب وليس في كلامهم تأريدها جميع غير هذا اللفظ فيما اي في تلك
الدنانير الخمسة فلم يأت الحول حتى بلغت تلك الدنانير مقدارا تجب فيه الزكاة اي
بلغت حد النصاب فحكمها انه يزكها عند تمام الحول يعني ان المعبر في النصاب عند الامام
مالك آخر الحول ويعبر ابتداء الحول عنده بابتداء التجارة وان لم يكن
اذا كان نصابا لكن لا تجب الزكاة عند تمام الحول بدون النصاب فلو تم الحول وقد
بلغ المال نصابا ولو قبل الحول يوم يجب الزكاة ولو لم يبلغ نصابا عند تمام الحول لا
تجب اذ ذاك بل تجب اذا بلغ نصابا ولو صادف الغد المسئلة خلافة عند الاثره قال
الخزفي من كانت له سلع للتجارة ولا يملك غيرها وقيمتها دون مائتي درهم فلا زكاة عليه
حتى يحول عليه الحول من يوم ساءت مائتي درهم قال الموفق وجملة ذلك انه يعتبر
الحول في وجوب زكاة التجارة ولا ينقطع الحول حتى يبلغ نصابا فلو ملك سلعة قيمتها
دون النصاب فنقص الحول وهي كذلك ثم زادت قيمته النصاب
بها او تخيرت الاسعار فبلغت نصابا او باعها بنصاب او ملك
في اثناء الحول عرضا اخر او ثمانية بها النصاب ابتداء الحول من حينه فلا تجب بها
مضى هذا قول الثوري واصل العراق والشافعي واسحق والي عبيد والي ثور وابن المنذر
ولو ملك للتجارة نصابا فنقص عن النصاب في اثناء الحول ثم زاد حتى بلغ نصابا استأنف
الحول عليه كونه انقطع بنقصه في اثناءه وقال مالك بنعقد الحول على ما دون النصاب
فاذا كان في آخره نصابا زكاه وقال ابو حنيفة يعتبر في طرف الحول دون وسطه الخ ١٣

يحول عليها الحول بيوم واحد او بعد ما يحول عليها الحول بيوم واحد ثم لا زكوة فيها حتى يحول عليها الحول من يوم زكيت وقال مالك في رجل كانت له عشرة دنانير فتجز فيها فحال عليها الحول وقد بلغت عشرين دينارا انه يزكيها مكانه ولا ينتظر لها ان يحول عليها الحول من يوم بلغت ما تجب فيها الزكوة لان الحول قد حال عليها وهي عنده عشرة دنانير ثم لا زكوة فيها حتى يحول عليها الحول من يوم زكيت قال مالك الامر للمجتمع عليه عندنا في اجارة العبيد وخراجهم وكراء المساكن وكتابة المكاتب انه لا تجب في شيء من ذلك الزكوة قل ذلك او كثر حتى يحول عليها الحول من يوم يقبضه صاحبه قال يحيى وقال مالك في الذهب والورق يكون بين الشركاء ان من بلغت حصته منهم عشرين دينارا عينا او مائتي درهم فعليه فيها الزكوة ومن نقصت حصته مما تجب فيها الزكوة فلا زكوة عليه وان بلغت حصصهم جميعا ما تجب فيها الزكوة وكان بعضهم في ذلك افضل نصيبا من بعض اخذ من كل انسان بقدر حصته اذا كان في حصة كل انسان منهم ما تجب فيه الزكوة وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمس اواق من الورق صدقة قال مالك وهذا احب ما سمعت الى في ذلك قال مالك واذا كانت لرجل ذهب او ورق

له قوله وان لم تنعم وعلية الا قبل ان يحول عليه الحول بيوم واحد مثلا او بعد ما يحول عليها وفي النسخ المندية عليه بعينه المذكور بتأويل الموجود الحول بيوم واحد مثلا فيرى اذ ذاك وليس اليوم الواحد قيد اعتراذ في كلام الموصفين ولو فتح كلام المصنف في الشرح الكبير اذ قال ومنم الزرع لاصله اى تحول اصله ولو اقل من نصاب ولا يستقبل به من عين ظهوره فمن منعه دينارا واول الحرم ثأجر فيه فصار بمصره عشرين فهو لها الحرم فان تم النصاب بالاربع بعد الحول ذكى حينئذ قال الدسوقي يئى كى لو ملك دينارا واقام عنده احد عشر شهرا ثم اشترى به سلعة باعها بعد شهرين بعشرين فانه يذكى الان وصار حوله فيما يأتى من يوم تمام الزكاة واليه اشار المصنف بقوله ثم لا ذكوة فيها فيما سياتى من الايام حتى يحول عليها الحول من يوم ذكيت وهو اخر شهره في الصدقة التى حكاها الدسوقي قال الباجي يئى ان من كانت له دنائرا اقل من النصاب فتحجر فيها فمال الحول وقد اكلت برهما النصاب فان الزكاة واجبة فيها لان حول الزرع حول الاصل سواء كان الاصل نصابا او دونه وقال ابو حنيفة ان كان الاصل اقل من النصاب فانه يئى ثأف حولا من يوم كمل النصاب وقال الشافعى لا يعضم الزرع الى اصله وان كان الاصل نصابا لم يئى ثأف ومنه ذهب المالكية فى الزرع موافق للحنفية كما فى الردم المربع وغيره ان حول الزرع حول اصله ١٣

له قوله وقال مالك فى رجل كانت له اى عنده عشرة دنائير مثلا فتحجر بالجرود فى النسخ المندية بلفظها فتحجر بالجرود فى المصرية فيها فمال عليها الحول اى تمت له السنة وقد بلغت عشرين دينارا اى بلغت حد النصاب عشرون دينارا او اكثر اذ يركبها مكانه فى النسخ المصرية كانها اى يركبها حين تمت لها السنة ولا ينظر لها فى المصرية بها ان يحول عليها الحول من يوم بلغت مقدارا ما يجب فيه الزكاة اى لا ينظر ان يتم لها السنة من وقت بلوغها نصابا كما قال به الشافعى واهم مطلقا والحنفية اذ لم يكن فى اول الحول نصابا لان الحول تحال و تم عليها وحى عنده عشرون كذا فى جميع النسخ المصرية من التتوين والشرح و وقع فى جميع النسخ السندية وكذا فى المصنف بلفظ عشرة و به فسر الشيخ فى المصنف كمن نظا به عنده هذا العبد المحقر الفقير انه يهودهم من الناس لاحول له بهنا والصواب الاول المعنى قد تم له الحول والحال ان الدنائير اذ ذاك عشرون اى مقدار النصاب فقد وجبه له المصنف شرطا لنصاب حينئذ وبها النصاب والحول ثم لا ذكوة فيها حتى يحول عليها الحول من يوم ذكيت يئى يشترى ائذ الحول الثانى من يوم كمل النصاب ووجب الزكاة فاذا انقضى الحول من ذلك اليوم وجبت الزكاة مرة اخرى قال الزرقانى وهذا بمعنى قبله فائيه انه فرمنا فى الاولى فى خمسة وفى الثانية فى عشرة بحسب سؤل الرمن ذلك واجاب فيها بحكم واحد هو منم الزرع لاصبله وان لم يكن نصابا لم تلت كذا فى عبارة مؤطا اذ مال الصورتين واحد لكن صاحب المدونة فرق بين الصورتين فعوض خمسة دنائير فى الفائدة وعشرة دنائير فى الزرع فاقال ١٣

له قوله قال مالك الامر للجمع عليه عندنا باله يئى المنورة فى اجماعة العبيد وخر اجم وكرار المساكين وكذا به الكاتب لانه لا يجب فى شئ من ذلك الزكاة قل ذلك او كثر حتى يحول عليه الحول من يوم يقبضه صاحبه اى رب المال بمرطان يكون نصابا ايضا لانه لو انه لم يحددت لامن مال فيستقبل بها قاله الزرقانى قال الباجي وهذا كما قال ان الامر للجمع عليه منه فقار

لصاحبه انه لا ذكوة فى شئ من الغنائه حتى يحول عليه الحول من يوم يقبضه صاحبه وانما كان فيه خلاف لدى عن معاوية وابن مسعود وابن عباس وقد وقع الاتفاق على ما مر على ما ذكره مالك فخلت العبيد وكرار المساكين وكذا به الكاتب كلما فرأنا لا ذكوة فى شئ منها الا بعد ان يحول عليه الحول من يوم يقبضه ربا او من يقوم مقامه الخ قال لو فنى من اجر داره فقبض كرها فلما ذكوة عليه فيه حتى يحول عليه الحول ومن اعمده انه يركبه اذ استفاده والصحيح الاول لقوله صلى الله عليه وسلم لا ذكوة فى مال حتى يحول عليه الحول ولانه مال مستفاد بعقده معاوضة فاشبهه ثمن البسج وكلام احمد فى ردوايه الاخرى محمول على من اجر داره سنة وقبض اجرها فى آخرها فوجب عليه ذكوة لانه قد ملكها من اول الحول فصارت كسائر الديون اذا قبضها بعد حول ذكاهها يئى يقبضها الخ وقال الوصفى وملك لا يركبها حتى يقبضها ويحول عليه الحول بناء

على ان الاجرة لاستحقاق بالتقضاء مدة الاجارة الخ وقال ابن عابدين وملك الكاتب ليس يتام لوجود المتاني ولان دائرته وبين المولى فان الذي مال المكتبة سلم له وان عجز سلم للمولى فكما لا يجب على المولى فيه شيء ملكه الكاتب الخ يعني حتى يقبض المولى ويتحول عليه المحول وكذا الخواص وغيرهما صرحوا بان لاذكوة فيما الا ان يكون للتجارة حتى يقبض من كرايسا النصاب ويحول عليه المحول ووجوب الزكوة في مال العبد مختلف فيه ١٢ **قوله** وقال مالك في الذهب والورق يكون كل واحد منهما او المجموع مشتركا بين الشركاء ان من بلغت حصته منهم اى من الشركاء شترين ديناراً عينا اى بلغت حصته نصاب الذهب او بلغت ما يملك درهم يعني نصاب الورق فخلطه فيها الزكوة ومن نقصت حصته مما كذا في النسخ المستدرة في المصرية مما يجب فيه الزكوة اى عن مقدار النصاب فلا زكوة عليه لعدم ملكه نصابا وان بلغت حصصهم جميعا مما يجب فيه الزكوة اى بلغت حصته كل شريك نصابا وكان بعضهم في ذلك افضل وفي بعض النسخ اقل والمؤدى واحد فانها متلازمان اذا كان احدهما افضل فالآخر لابد ان يكون اقل نصيبا من بعض بان كان لواحد عشرون ديناراً مثلاً والآخر اربعون وثلاث ستون اخذ من كل انسان وفي بعض النسخ المصرية من مال كل انسان منهم بقدر حصته اذا كان في حصته كل انسان منهم مقداراً مما يجب فيه الزكوة ١٣ **قوله** وذلك اى شرط كون نصيبه نصاباً لا اقل منه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمس اواق من الورق صدقة ولم يفرق بين الشركاء وغيره فالتقضى انما يبيح ملك كل واحدة عظيمة فاستدل بعموم قوله صلى الله عليه وسلم في الشركاء وغيره على ان الزكوة لا تجب منهم على من عنده اقل من نصاب قال الياحى وصدما قال ان الشركاء وغيرهم في اعتبار النصاب سواء فمن كان عنده عشرون ديناراً وجب عليه فيها الزكوة سواء كانت متحدة من مال فيه او مختلطة لان لظنه عليه بما لا يدخل في ملكه من الجملة اكثر من مقداره واذا انفرد مال من مال غيره فلا زكوة عليه في اقل من النصاب فذلك اذا شاركه غيره فاذا كان المال لخاصة وكان لكل واحد منهم نصاب واختلفت سهامهم فان ملئ كل واحد منهم من الزكوة بمقدار ما يكون عليه منها لو انفردوا ١٢ **قوله** قال مالك وذلك احب ما سمعت الى في ذلك يدل على انه سمع خلافاً ايضا وذلك ان عمر والحسن البصري والشعبي قالوا ان الشركاء في العيين والمائشئة والزروع اذا لم يعلم احداهم مال غيره اثم يزكوا زكوة الواحد قياساً على الخلطة في المائشئة وبه قال اشافى في الجديده ووافى مالكا ابو حنيفة وابو ثور قال الزرقاني تلت ولا اثر للخلطة في غير المائشئة عندنا بلية كما صرح به في الروض المريج وذكر الموفق فيه رواية اخرى انها تؤثر في غير المائشئة ايضا لكن جعل المذهب الاول وجلة ما قال ان الخلطة في المائشئة تجعل مال الزاين كال الرجل الواحد في الزكوة سواء كانت خلطه اعيان وصح ان تكون المائشئة مشتركة بينهما بنصيب مشاع مثل ان يشترى نصاباً او برثاه فيبقيها على حاله او خلطه اوصاف بان يكون مال كل واحد منها مميّزاً لخلطه واشتركا في الاوصاف الستى تذكرها وهو قول عطاء والاوزاعي وشافعى والبيهقي واسحق وقال مالك انما تؤثر الخلطة اذا كان لكل واحد من الشركاء نصاب وحكى ذلك عن الثوري والى ثور اختاره ابن المنذر وقال ابو حنيفة لا اثر لما يخال فان اخلطوا في غير السائمة كالذهب والفضة وعروض التجارة والزروع والشاء لم تؤثر خلطتهم شيئاً وكان حكمهم حكم المنفردين وبذلك قول اكثر اهل العلم وما قال الزرقاني من موافقة الحنفية للمالكية في غنى مسئلة الباب يعني شركة العيين فقط والا ففى الحقيقة بينهما اختلافات واصل توافق المالكية للنا بلية قال السرخسي الشريك المفادى والعنان وغير ذلك كلهم سواء في حكم الصدقة لان وجوبها باعتبار حقيقة الملك وغنى المالك به ولا ملك للشريك في نصيب شريكه مفادى ما كان او غيره الخ وقال البني ذكر في المبسوط وعامة كتب اصحابنا ان الخليطين يجبر لكل واحد نصاب كامل كمال الانفراد ولا تأثير للخلطة فيها سواء كانت شركة ملك بالادب والنبه والشراء ونحوها او شركة عقد كالعنان والمفادى وقال ابن المنذر لا ماعى عدم وجوب الزكوة وقال ابن حزم في المحلى الخلطة لا تحيل حكم الزكوة هو الصحيح الخ والير بغيره من البخارى ١٢

متفرقة بأيدي أناس شتى فإنه ينبغي له أن يحصيها جميعاً ثم يخرج ما يجب عليه من زكوتها كلها قال مالك من أفاد ذهباً أو ورقاً أنه لا زكاة عليه فيها حتى يحول عليها الحول من يوم أفادها الزكاة في المعادن مثلك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن غير واحد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع لبلال بن الحارث المزني معادن القبيلة وهي من ناحية الفرع فتلك المعادن

أحوله قال مالك وإذا

كانت لرجل ذهب أو ورق متفرقة بأيدي أناس لغت في الناس كما في الصراح شئ من متفرقة فإنه ينبغي له أن يحصيها جميعاً ثم يخرج ما يجب عليه من زكوتها كلها قال الباجي هذا كما قال مالك من كان عليه ذهب متفرقة بأيدي أناس شتى على وجه القراض أو الوديعة أو غير ذلك من الوجوه التي يمكن بها من تملكها ولا يتخذ عليه تصرفاً فان حكمها حكم المجتمع في يده لأن الاعتبار باجتماعها في ملكه وتصرفه دون يده الخ وقال الزدقاني هذا الجمل إذا كان قادراً على ذلك ولم يمكن ديوناً في الذم ولا قراضاً ينتظران ينقض قاله أبو عمر لم تكت وتجب الزكاة عنه الخفية أيضاً في الودائع ما لم تدل الفرائض ١٢ قوله قال مالك ومن أفاد ذهباً أو ورقاً بنحو ميراث أو هبة أو بغير الهبة مقول القول لا زكاة عليه فيها حتى يحول عليها الحول من يوم أفادها قال الباجي هذا كما قال مالك من أفاد فائدة لا زكاة عليه فيها حتى يحول عليها الحول سواء كانت جميع ماله أو انصافاً إلى نصاب عنه فإنه لا زكاة عليه فيها من أفاد عشرة دنانير في رجب ثم أفاد عشرة أخرى في المحرم فإنه يزكها جميعاً لحول الأخيرة ولو كانت الأولى عشريين ديناراً والثانية عشرة دنانير فإنه يزك الأولى لحولها ثم يزك الثانية لحولها وهكذا إلى آخره حتى يرجع إلى أقل من النصاب الخ قلت وفي المسئلة خلاف الخفية كما يظهر من تفصيل مسلمكم فغني البداية ومن كان لنصاب فاستفاد في أثناء الحول من جنسه منه اليه وزكاه به وقال الشافعي لا ينعيم لأنه أصل في حق الملك حتى ملكه الأصل ولأن الممانسة هي العلة في الأولاد والأرباح لأن عندها يتعسر التمييز فيستعسر اعتبار الحول لكل مستفاد وما شرط الحول للتيسير الخ ولا يذهب عليك أن المذكور في كلام المصنف فائدة العين من الذهب أو الورق وفيها خلاف الخفية من المالكية وهم موافقون لشافعية بخلاف فائدة الماشية فحكمها عنده المالكية مخالفة لفائدة العين كما سيأتي بياناً في محلها فحكم الفائدة عين عند الخفية واحد وهو أنها تفتن إلى النصاب السابق من جنسه بأي نوع استقيمت قال القاري في شرح النفاية ويعني المستفاد وسط الحول . . . إلى نصاب من جنسه سواء كان المستفاد بسبب من ذلك النصاب بأن اشترى في أثناء الحول شيئاً فاستفاد فيه أو لم يكن بأن كان معه نصاب فذهب له شئ أو ورث في أثناء الحول شيئاً من جنسه أو حصله من كسبه وقال مالك والشافعي أن كان المستفاد بسبب من النصاب فممن وإن لم يكن بسبب منه لا ينعيم لأن المستفاد أصل في حق الملك فيكون أصلاً في حق الواجب فيه ولأن الممانسة هي العلة في المستفاد بسبب النصاب كالأولاد والأرباح الحاصلة عنه في أثناء الحول وهي موجودة في المستفاد الذي ليس بسبب النصاب وشرط مالك والشافعي للمستفاد فيه معنى حول تام لقوله صلى الله عليه وسلم من استفاد ماله فلا زكاة فيه حتى يحول عليه الحول رواه الترمذي ولأن في المستفاد من الجنس قوله صلى الله عليه وسلم إن في السنة شتر تؤدون فيه زكاة أموالكم فما حدث بعد ذلك فلا زكاة فيه حتى يبيح رأس الشتر رواه الترمذي فهذا يقتضي أنه يجب الزكاة في الحادث عند مجيء رأس السنة وما رواه ليس بثابت ولعن ثبت فليس فيه ما بنا في مذهبننا لأننا نقول لا يجب الزكاة في مال حتى يحول عليه الحول أما أصالة أو تبعاً كما في الأولاد والأرباح الخ قلت حديث من استفاد ماله صح الترمذي وقعه على ابن عمر وكلهم على الحديث المرفوع فقال عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ضعيف في الحديث ضعفه أحمد بن حنبل وعلى بن المدني وغيرهما من أهل الحديث وهو كثير الغلط وقال السرخسي في المبسوط ثم العنم في خلال الحول بالعلة التي ينعيم بها في ابتداء الحول فنعيم بعض المال إلى البعض في ابتداء الحول باعتبار الممانسة دون التوالف فذلك في خلال الحول ثم ما بعد النصاب الأول بناء على النصاب الأول وتبع له حتى يسقط اشتراط النصاب فيه فذلك يسقط اعتبار الحول فيه ويجعل حول الحول على الأصل حولاً على التبع الخ يعني لا يشترط في المستفاد وسط الحول أن يكون نصيباً له بل ينعيم إلى النصاب السابق ١٢ قوله الزكاة في المعادن جمع معدن بكسر اللام من معدن إذا قام لأقامة الذهب والفضة به أو لأقامة الناس فيها شتاء وصيفاً قال ابن عايد بن معدن بلعج اليم وكسر الهمزة

وفتحها السمليل عن النوى وأصل المعدن المكان بقية الاستقرار فيه ثم اشترى نفس الأجزاء المستقرة التي ركبها الله تعالى في الأرض يوم خلق الأرض حتى صار الانتقال من اللفظ إليه ابتداءً بلا قرينة الإقطع هكذا في جميع النسخ الموجودة من السندية والمصرية بدون الهمة التي نسخها المصنف فيها بالهمة وفيها مثل النسخ السندية قوله قطع لولاه أقطع بالهزة والرواية ما في الكتاب المثلت والمعروف عند أهل اللغة أيضاً الإقطع من الأفعال وفي المراقبة من الطبيب الإقطع ما يجعله الامام لبعض الاجناد والمترقة من قطعة الأرض ليرتزق من ريعها وفي النهاية الإقطع يكون تخليكا وغيره قال ابن الملك اعطاء ليحل فيها ويخرج الذهب والفضة لنفسه وهذا يدل على جواز إقطاع المعادن ولعلها كانت باهظة فإن الظاهرة لا يجوز إقطاعها الخ قال الحافظ في الفتح تقول أقطعته أرضاً جعلتها لقطيعته والمراد به ما يخص به الامام بعض الرعية من الأرض الموات فيختص به ويصير أولي باجائه من لم يسبق إلى اجائه واختصاص الإقطاع بالموات متفق عليه في كلام الشافعية الخ قال الشيخ الإقطاع يكون تخليكا وغير تخليك وإقطاع الامام تسوية من مال الله تعالى لمن يراه أصلاً لذلك وأكثر ما يستعمل في إقطاع الأرض وهو أن يخرج منها شيئاً يجوز له أمان يملكه إياه فيعمره أو يجعله لغيره فغني صورة التملك يملك الذي أقطع له وهو الذي يسمى المقطع لرقبة الأرض فيضمير ملكاً لا يتصرف فيه تعرف الملاك في أملاكهم وفي صورة جعل الغلة لا يملك إلا منفعة الأرض دون رقبتهما فحلى هذا يجوز للبعدي الذي يقطع له أن يوجرها أو يقطع له لأنه يملك ما فيها وإن لم يملك رقبته ولم ينظر في الفقه ثم ذكر الظاهر في الدر المنثور ليس للامام أن يقطع ماله غني المسلمين عنه من المعادن الظاهرة كالمخ والمكمل والأبار التي يستقي منها الناس فلو أقطعها لم يكن لأقطاعها حكم بل المقطع وغيره سواء الخ ١٣

لا يؤخذ منها الى اليوم الا الزكاة قال مالك ارى والله اعلم ان لا يؤخذ من المعادن مما يخرج منها شيء حتى يبلغ ما يخرج منها قدر
عشرين دينارا عينا او ما تقي درهم فاذا بلغ ذلك ففيه الزكاة مكانه كما زاد على ذلك اخذ منه بحساب ذلك ما دام في المعدن نيل فاذا
انقطع عرقه ثم جاء بعد ذلك نيل فهو مثل الاول بيتدا فيه الزكاة كما ابتدأت في الاول قال مالك المعدن بمنزلة الزرع
يؤخذ منه مثل ما يؤخذ من الزرع اذا خرج من المعدن من يومه ذلك ولا ينتظر به الحول كما يؤخذ من الزرع اذا حصد العشر لا ينتظر

له قوله فكل

المعادن لا يؤخذ منها الى اليوم الا الزكاة قال البا جى دليل واضح على ان المعدن يجب فيها
مخرج من الزكاة الى وقت لم يكن للمالك كلام في هذه الزيادة قال الحافظ في التلخيص
رواه ابو داود والطبراني والحاكم والبيهقي موصولا وليست فيه الزيادة قال الشافعي بعد
ان روى حديث مالك ليس هذا مما يثبت اهل الحديث ولم يثبتوه ولم يكن فيه رواية
عن النبي صلى الله عليه وسلم الا اقلها وما الزكاة في المعادن دون الخمس فليست مرويّة
عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال البيهقي هو كما قال الشافعي في رواية مالك وقد روى
عن الدراودى عن ربيعة موصولا ثم اخبره عن الحاكم والحاكم اخبره في المستدرک وذكره
ابن عبد البر من رواية الدراودى قال ورواه ابو سيرة المدني عن مطر عن مالك عن
محمد بن عمرو بن علقمة عن ابيه عن بل موصولا لم يتابع عليه قال ورواه ابو داود ليس
عن كثير من بعد الشافعي عن ابيه عن جده وعن ثور بن زيد عن عكرمة عن ابن عباس في وقت
لكن الامام الشافعي انكر الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم مطلقا لا بتخصيص طريق
مالك وقال انما اثبت الاقطاع فقط واليه اشار ابو داود وادوى حديث الصدقة
بطريق مالك المرسل فقط وروى حديث الاقطاع بطريق عديدة وتقيب العيني
في البناءة على رفعه ١٢ له قوله قال مالك ادى بعض اولي بناه الجمل اى اظن
ادبغ اوله ببناء الفاعل اى اعلم واتيقن والله اعلم بالحقيقة جملة معترضة ان لا يؤخذ
ببناء الجمل من المعادن مما يخرج منها شيء حتى يبلغ ما يخرج منها قدر بالثقب مفعول
يرسل عشرين دينارا عينا اى ذهبها او ما تقي درهم فضة فاذا بلغ ذلك المعدن ادى النصاب
ففيه الزكاة اى ربع العشر مكانه اى في ذلك الوقت قال البا جى يريد وقت وجوبها
فيحصل ان يريد بذلك عند اخذه من المعدن واجتماعه عند الحائل ويحتمل ان يريد بذلك
عند تصفيته وانقضاءه قال ابو الوليد البا جى هو الا انه عندي ان الزكاة انما تجب فيه
عند انفصاله من معدنه كالشجرة والزرع تجب فيه الزكاة بهد وصلاحه الزرع ١٣ له قوله
وما زاد على ذلك اخذ ببناء الجمل منه بحساب ذلك اى ربع عشر ما يخرج ما دام في المعدن
نيل مصدر يعنى الاصابة اى يضم الى الاول الذى بلغ النصاب ويذكر لانه بقية عرقه فاذا
انقطع عرقه بالسكر ثم جاء بعد ذلك نيل اخر فهو مثل النيل الاول بيتدا فيه الزكاة كما ابتدأت
في الاول فان كان نصابا ذكرى والا لاقال البا جى يريد ان النيل الاول لا يضاف الى الثاني
في الزكاة سواء بلغ الاول نصابا او قصر عنه او زل عليه لان حكمه حكم الزرع فلما لا يضاف زرع
عام الى زرع عام آخر في الزكاة كذلك لا يضاف نيل الى نيل فانقطاع النيل بمنزلة
انقراض العام واستئناف النيل بمنزلة استئناف حصاد عام آخر الزرع وفي شرح الاقناع
يعنى بعض المخرج الى بعض ان اتحد المعدن ونماذج العمل كما يعنى التلاحق من التماس
ولا يشترط بقاء الاول في ملكه ولا اتصال النيل لانه لا يحصل غالبا الا متفرقا فاذا قطع
العمل بغيره وان طال الزمن وان قطع بلا عند لم يضم طال الزمن ام لا لا امره الزرع
وقال الموفق في غير اخرج النصاب دفعة واحدة او دفعت لا يترك العمل بينهما ترك
اهمال فان خرج دون النصاب ثم ترك العمل مملأ ثم اخرج دون النصاب فلا زكاة
فيها وان بلغا مجموعا نصابا وان بلغ احداهما نصابا دون الاخرى النصاب للزكاة في
الاخر وما زاد على النصاب بنفسه وانما ترك العمل ليلا او لا سترعة او بعد من مرض
او لا صلاح الاداة او باقى مبيده ومحوه فلا يقطع حكم العمل ويعنى ما خرج في العملين
بعضه الى بعض في اكمال النصاب وكذلك ان كان مشتغلا بالعمل فخرج بين المعدنين
تراب لا شيء فيه الزرع ١٤ له قوله قال مالك والمعدن بمنزلة الزرع فان
الشجرة ينبت في الارض كما ينبت الزرع يؤخذ منه مثل ما يؤخذ من الزرع وليس
المراد بالمثلثة المثلية في القدر المخرج بل في تركيته وقت الخروج من المعدن --
بدون انتظار الحول كما افاده بقوله له قوله يؤخذ منه اذا خرج من المعدن من
يومه ذلك ولا ينتظر به الحول كما يؤخذ من الزرع اذا حصد العشر او نصف العشر
ولا ينتظر به ان يحول عليه الحول كلام المصنف هذا يتضمن اربع مسائل فقضية خلافة
بين الاثمة الاولى ان المعدن يجب فيه الزكاة وهي المقصودة بهذا السبب
واستدل عليها بحديث طلال المذكور اول الباب وقال آخرون فيه الخمس دسأ في
الكلام عليها والثانية ان المعادن مختلفة الانواع واختلف الاثمة في الانواع
التي يجب فيها ما يجب من الزكاة والخمس قال العيني المعدن ثلاثة انواع ما يزدوب
بالنار ولا ينطبخ كالنحاس وغيره وما يوجى الجبال كالياقوت وغيره وما يكون ما نشأ
كالنار وغيره فالوجوب ينشأ بالنوع الاول عندنا دون النوعين الاخيرين والوجوب

احد في الجميع وما لك والثاني في الذهب والفضة خاصة التي مختصرون في شروع
الحقيقة ان المعدن ثلثة اقسام منطبع كالذهب والفضة والتمديد والرصاص
والنحاس وما شاع كاللؤلؤ والمخ والتمير وما ليس شيئا منها كاللؤلؤ والتمير ويجب
الخمس في الاول منها دون النوعين الاخرين قال مالك العلماء واما ما لا يزدوب بالاذابة
فلا خمس فيه ويكون كل واحد من الجص والنورة ونحوهما من اجزاء الارض فكان
كالتراب والياقوت والفضة من جص الاجزاء الا انها اجزاء فضية ولا خمس في
الجواهر الا ان كانت اشتراط النصاب في ذلك قال العيني انما يجب في قليله وكثيره
ولا يشترط فيه النصاب عندنا واشترط مالك والشافعي واهل اهل ان يكون الموجود
نصابا ولنا ان النصوص خالية عن اشتراط النصاب فلا يجوز اشتراط غير دليل سمى الخ
واوجب البوحيفة الخمس في قليله وكثيره من غير اعتبار نصاب بناء على ان ركاز عموم
الاماديف التي اجتواها ولان لا يشترط في قليله فليعتبر نصاب كالركاز الخ والركاز
اشترط الحول ونفاه المصنف في المؤطا قال الزدقاني وافقه الشافعي في القدم
وقال في الجهد كالى حيفة لازكاة حتى يحول عليه الحول الزكاة لم يقبل البوحيفة
باشترط الحول وهو المخرج عند الشافعية ففى تحفة المحتاج لا يشترط له الحول على المذهب
لان انما اعتبر لاجل تكامل التماس المستخرج من المعدن فماد لا فاشبه التماس والوزن الخ
ولى البهائى بعد ما ذكر اشتراط النصاب والحول عند الشافعية فقال واما عندنا فالاوجب
خمس البوحيفة في الكل لا يشترط في شيء من شرائط الزكاة ثم استدل لذلك بعموم ما روى
بلا تفصيل واما المسئلة الاولى فقد اختلفت فيها الاثمة على ثلثة اقوال قال البا جى
المعدن على ضربين ضرب يتكلف به مؤنة عمل فثمة الاظلاف اى عندهم ان لا تجب
فيه غير الزكاة وضرب لا يتكلف فيه مؤنة عمل وانما يؤخذ ندره فثمة اختلف فيه
قول مالك فقال مرة فيه الزكاة وقال مرة اخرى فيه الخمس وقال احمد واسحق لا يؤخذ
من كل معدن الا الزكاة وقال البوحيفة يؤخذ من كل معدن الخمس والشافعي مثل
مثل الثلثة الاقوال الخ قال الموفق قدرا الواجب فيه ربع العشر وحقته ان زكاة
وهذا قول عمر بن عبد العزيز ومالك وقال البوحيفة الواجب فيه الخمس وهو في ذات
البوحيفة قال الشافعي يؤخذ زكاة واختلف قوله في قدره كانه يمين قال العيني وكقول
ابى حنيفة قال الثوري من اهل الكوفة والا وادعى من اهل الشام الخ ثم جزم من ادب
في المعدن الخمس الحديث المشهور المخرج في السنة ويخرجها بقطعة وفي الركاز الخمس
والركاز لغة يعم المعدن والكثرة واحتجوا ايضا بالشافعي والى عبيد والحاكم من طريق عمرو
ابن شبيب عن ابيه عن جده دفعه في كنز وجده رجل ان كنت وجده في قرية مسكونة
او سبيل ميسر فخره وان كنت وجده في قرية جابلية او في قرية غير مسكونة ففيه
الركاز الخمس قال الحافظ رواة ثقات كذا في الدراية وقال السخاوى في احكام القرآن
وقد كان الزهري وهو روى حديث الركاز يذهب الى وجوب الخمس في المعادن الخ
وقال الموفق استج من اوجب في المعدن الخمس بقول النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يكن في
طريق ماقى ولا في قرية عام فيه وفي الركاز الخمس رواه النسائي والبخاري وغيرهما وفي
رواية ما كان في الراب فيها وفي الركاز الخمس وروى سفيان والبخاري باسنادهما من
ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الركاز هو الذهب الذى ينبت من
الارض وفي حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ان قال في الركاز الخمس قيل يا رسول
الله ما الركاز قال هو الذهب والفضة الخلق قال في الارض يوم خلق الله السموات
والارض وهذا نص وفي حديث انه صلى الله عليه وسلم قال وفي السيوب الخمس قال
والسيوب عروق الذهب والفضة التي تحت الارض ولان مال مظهر عليه في الاسلام
اشبه الركاز الخ قال مالك العلماء ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل عما يوجبه
من الكثرة العادى فقال فيه وفي الركاز الخمس عطف الركاز على الكثرة والشي لا يطف
على نفسه هو الاصل فدل ان المراد منه المعدن الخ وقال محمد في موطن الحديث المعروف
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في الركاز الخمس قيل يا رسول الله وما الركاز قال
المال الذى خلق الله تعالى في الارض يوم خلق السموات والارض في هذه المعادن
فيها الخمس الخ ويكون الحديث مشهورا عند الامام محمد بخفى جملة سيما لتبعية قال العيني
وروى البيهقي في المعرفة بسنده عن ابى هريرة مرفوعا الركاز الذهب الذى ينبت
بالارض ثم قال وروى عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الركاز
الخمس قيل وما الركاز يا رسول الله قال الذهب الذى خلقه الله تعالى في الارض يوم
خلقت وهذا ينادى بصحة ان الركاز هو المعدن وذكر محمد بن زنجويه في كتاب

به ان يحول عليه الحول **زكاة الزكاز** **مسالك** عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وعن ابى سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الزكاز الخمس قال يحيى قال مالك الاموال الذي لا اختلاف فيه عندنا والذي سمعت اهل العلم يقولون ان الزكاز انما هو دفن يوجد من دفن الجاهلية ما لم يطلب به مال ولم يكلف فيه نفقة ولا كبير عمل ولا

الاموال من عمل اذ جعل المعدن زكازا ووجب فيه الخمس ومثل عن الزهري وروى البيهقي من حديث كمال ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه جعل المعدن بمنزلة الزكاز في الخمس الخروفي صامش الرد المحتار قال ابو يوسف في كتابه الخراج حديث عبد الله بن سبويه عن ابى سعيد الخدري قال كان اهل الجاهلية اذا غلب الرطل المديف وفيه وفي الزكاز الخمس قيل وما الزكاز يا رسول الله فقال الذهب والفضة الذي خلقه الله تعالى في الارض يوم خلقت الخ واستدل من قال بوجوب الزكاة في المعدن بحديث بلال الزكوة قبل وجوبها عنه الاخرين بوجوه الاول ما تقدم عن كلام الحافظ ان زيادة وجوب الزكاة لا توجد في الروايات الموصولة والثاني ما تقدم عن كلام الامام الشافعي ان ليس هذا مما يثبت اهل المديف ولم يكن فيه رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم الاقطاع وما الزكاة في المعدن دون الخمس فليست مروية عن النبي صلى الله عليه وسلم الاثلاث ما اشار اليه الامام محمد بن موطا اذ قال بعد ذكر حديث الباب قال محمد بن موطا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في الزكاز المديف تقدم قريبا وهو اشارة الى ان حديث الباب يخالف المديف المعروف فهو شاذ والراجح الخامس ما في الزمعي قال ابو يعيد في كتاب الاموال حديث منقطع ومع القطع ليس فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم امر به كذا وانما قال يؤخذ منها الزكاة الى اليوم قال ابن العام يعني فيجوز ذلك من اهل الولايات اجتبا منهم والسادس ما اجاب به صاحب البدائع بأنه يحتمل انما لم يأخذ منه ما زاد على ربح العشر لما علم من حاجته وذلك جائز عندنا والسابع دأب من ما في المسوي اذ قال بعد ما حكى كلام الشافعي المتقدم ليس هذا مما يثبت اهل المديف ولو انبتوه لم يكن فيه رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم الاقطاع وما الزكاة فليست مروية عنه صلى الله عليه وسلم اقول ولو كانت الزكاة مروية فليست ذلك نصا في ربح العشر بل يحتمل معنيين آخرين احدهما يؤخذ منه الخمس وهو زكاة وهو قول الشافعي والمصنف بالشيء الى الكل والثاني اذا ملكه وحال عليه الحول يؤخذ منه الزكاة وهو قول جميع المحدثين الخ قلت ويؤيد المعنى الاول منها ان في رواية الحاكم لفظ الصدقة بدل الزكاة وايضا المصنف يوجب على المديف الا في زكاة الزكاز فالحال في الزكاة على الخمس شائع عند المصنف ايضا وكذلك في فروع الشافعية وغيرهم اطلق عليه الزكاة ١٢

القول زكاة الزكاز بكذا في جميع النسخ البندية وبعض المصرية وفي اكثر المصرية زكاة الزكاز وليس بوجبه والزكاز بكسر الراء وتخفيف الكاف واخره زام ما يؤخذ من الزكاز قال الباجي اختلف الناس في معنى الزكاز فحكى قول مالك في ذلك فنعني ما روى عنه ابن القاسم ان الزكاز ما وجد في الارض من قطع الذهب والورق حكما لا يحتاج في تعيينه الى عمل سوا ذلك من ما دفن في الارض او ما انبتت الارض ومن ما روى ابن تاجع ان الزكاز ما وضع في الارض الخروفي العيني قال ابن بطال ذهب ابو حنيفة والثوري الى ان المعدن كالزكاز وما وجد لم يقولوا العرب الزكاز الرطل اذا احاط به الزكاز اوصى قطع من الذهب يخرج من المعدن وهو قول صاحب العيين والي سبويه وفي مجمع الغرائب الزكاز المعدن وفي النباه لابن الاثير المعدن والزكاز واحد الخ وفي المجمع الزكاز عند اهل الجاهلية كنوز الجاهلية المدفونة في الارض وعند اهل العراق المعدن لان كلامها مركوز في الارض اي ثابت الخ وقال الموفق الزكاز المدفون في الارض واشتقاقه من زكزير كمثل عزز يخز اذا خشي يقال زكزير الخ اذا عزز اسفله في الارض ومنه الزكز وهو الصوت الخفي قال تعالى او تسبح لهم زكزا قال المجد الزكاز ما ذكره الله تعالى في المعادن اي احده ودفن اهل الجاهلية وقطع الذهب والفضة من المعدن (واذكر وجد الزكاز والمعدن صار فيه زكازا وذكره ثبوت الخ قال ابن عابدين وفي المنع عن الغرب هو المعدن او المعدن لان كلا منهما مركوز في الارض وان اختلف الزكاز الخ قال مالك العلماء هو اسم المعدن حقيقة وانما يطلق على الكثرة مما لا يلائم احدها انه ما يؤخذ من الزكز وهو الثبات وما في المعدن هو المشبه في الارض لا الكثرة لانه وضع مجاور الارض والثاني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عما يوجب من الكثرة العادي فقال فيه وفي الزكاز الخمس علف الزكاز على الكثرة والشئ لا يعطف على نفسه هو الاصل فدل ان المراد منه المعدن والثالث ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم لما قال المعدن جبار والعقيب جبار وفي الزكاز الخمس قيل وما الزكاز يا رسول الله قال هو المال الذي خلقه الله تعالى في الارض يوم خلق السموات والارض فدل على انه اسم للمعدن حقيقة الخ ١٣

واتم ساقه في كتاب الدييات في جامع العقول بهذا السند الى ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جرح الجماعة جبارا والبشر جبارا والمعدن جبارا وفي الزكاز الخمس وبسط العلامة الباجي في فروع الزكاز باعتبار دافنه وموضع دفنه والواجب له وغير ذلك لا يثبت بهذا الاوجه فتم بهنا عدة مسائل لا بد لنا من المديف العيون عليها الاول ما قال الموفق الاصل في صدقة الزكاز ما روى عن ابى هريرة مرفوعا بالجمل جبارا وفي الزكاز الخمس متفق عليه وهو ايضا مجمع عليه قال ابن المنذر لا تعلم احد اختلف هذا المديف الا الحسن فانه فرق بين ما يوجب في الارض الحرب والارض العرب فقال فيها يوجب في الارض الحرب الخمس وفيها يوجب في الارض العرب الزكاة الخ قال العيني وجوب الخمس فيه اجماع العلماء الامام روى عن الحسن قلت واخرج البخاري اثر الحسن تطبيقا قال الزدقاني سواء كان في دار الاسلام او الحرب عند الجمهور ومنهم الامة الاربية خلافا للحسن البصري في قوله فيه الخمس في الارض الحرب وفي دار الاسلام فيه الزكاة قال ابن المنذر لا أعلم احد فرق هذه التقريفة غيره الخ والثانية استدلل بهذا اللفظ من قال ان الزكاز غير المعدن اذ قال صلى الله عليه وسلم المعدن جبارا وفي الزكاز الخمس فغاير بينهما باللفظ ولو كانا واحدا لقال وفيه الخمس ولا يرد ذلك الا على من قال ان الزكاز هو المعدن ولم يجد القائل به بل قالت النخبة الزكاز زعيم المعدن والكنز والمعاينة في العام والخامس مما لا يخفى فلو قال فيه الخمس يعلم حكم المعدن دون الكنز ولو سلم وضع المظهر على المعنر ما لا يثبت على الروايات منتظفة في شرح الاحاديث لفظ الصحيح الجبار وفي الزكاز الخمس فلو قال وفيه الخمس لعل الالتباس باحتمال عود التفسير الى البشر الخ والثالثة ما قال الزدقاني لا فرق عند مالك والجمهور بين قليله وكثيره خلافا لقول الشافعي في المديف لا يجب الخمس حتى يبلغ النصاب قال الحافظ في قليله وكثيره الخمس نقله ابن المنذر عن مالك كذلك وفيه عندنا صريح اختلاف وهو قول الشافعي في القديم كما نقله ابن المنذر واختره واما في المديف فقال لا يجب الخمس حتى يبلغ نصاب الزكاة والاول قول الجمهور الخ وفي تحفة المحتاج وشروطه النصاب على المذهب الخ قلت ولا يشترط النصاب عند النابله ولا النخبة كما صرح في فروعهم قال الفرق ما كان من الزكاز وهو دفن الجاهلية على اكثر فقيه الزكاز الخمس الخ قال الموفق الخمس يجب في قليله وكثيره في قول الامامنا مالك واسحق واصحاب الرأي والشافعي في القديم وقال في المديف لا يجب النصاب فيه لانه حق مال ولنا عموم قوله صلى الله عليه وسلم في الزكاز الخمس ولانه مال خموس فلا يشترط النصاب كالنخبة الخ و الرابعة ما قال الحافظ اتفقوا على انه لا يشترط في الحول بل يجب اخراج الخمس في الحال واغرب ابن العربي في شرح الترمذي فحكى عن الشافعي الاشارة ولا يعرف ذلك في شئ من كتبه ولا من كتب اصحابه الخ **مسألة** قوله ان الزكاز انما هو دفن بكسر الدال وسكون الفاء اي شئ مدفون كذبح بمعنى مدفون واما بالفتح فالمصدر فلما راد بهنا قاله الحافظ وكذا الزدكشي ووده الدما يعني بالفتح الفتح على انه مصدر اريد به المعقول مثل هذا الثوب تسجح اليمن يوجد من دفن الجاهلية قال الموفق الزكاز الذي يتعلق به وجوب الخمس ما كان من دفن الجاهلية هذا قول الحسن والشعبي ومالك والشافعي والي ثور ويعتبر ذلك بان ترمى عليه علاما تسمى كساء طوكم وصورة هم وصليهم وصورة اصنامهم ونحو ذلك فان كان عليه علامة الاسلام او اسم النبي او دال لهم فلو قطعه لانه ملك مسلم لم يعلم زواله وان كان على بطنه علامة الاسلام ولم يبق فيه علامة الكفر فذلك نفس عليه احمد في رواية ابن منصور لان الظاهر انه ما راد الى مسلم ولم يعلم زوال ملكه فاشبهه ما على جميعه علامة المسلمين الخ وفي البداية فان وجد في دار الاسلام في الارض غير مدفون كالجبال والمقادير وغيرها فان كان به علامة الاسلام فهو بمنزلة القطعة وان كان به علامة الجاهلية ففيه الخمس واربعة اخماس للواحد بخلاف وان لم يكن به علامة الاسلام ولا علامة الجاهلية ففيه اختلاف ما لم يطلب قال الزدقاني اي مدة كونه لم يطلب الخ قلت والاداه عندي موصولة بمال اي ينفق على اخراجه قاله الزدقاني والاداه عندي بوض مال اي لم يشتر ولم يتكلف وفي النسخ السندية ولم يتكلف فيه نفقة عطف تفسير عند الزدقاني والمراد عندي لم ينفق على اخراجه بتفقه ولا كبير عمل ولا مؤنة بالرفع اي لم يتكلف لكبير عمل ولم يتكلف له مؤنة ايضا فاما ما في المال الذي طلب بنساء الجاهلية لم يتكلف ببناء الجاهلية فيه كبير عمل فاصيب مرة واحطى مرة اخسرى فليس بزكاز حكما اي يؤخذ منه الزكاة ولا الخمس والا فاسم الزكاز باق عليه قاله الزدقاني وخالفه الباجي في شرح هذا القول فقال ومعنى ذلك ان دفن الجاهلية هو الذي لا يطلب به مال ولا يتكلف فيه كبير عمل لانه لا يسميه عليه ١٢

مؤنة فاما ما طلب بهما وتكلف فيه كيد عمل فاصيب مرة وأخطى مرة فليس بركا من الزكاة فيه من الحل التبر والعنبر مائة عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تلي بنات اخيهما ياتى في حجرها لهن الحل فلا تخرج من حلين زكاة مائة عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يحلى بناته وجواريه الذهب ثم لا يخرج من حلين

له قوله لا زكاة فيه

من الحل والتبر والعنبر ذكر المصنف فيما نثرت مسائل الاولى زكاة الحل بفتح حاء مملية وسكون لام على الافراد وبضم الحاء وكسر اللام وشدة ياء على الجمع قال الراغب الحل جمع على كثره وندى قال تعالى من حلهم عملا الآية قال المجد الحل بالفتح ما يزين به من مصوغ المعدنيات او المجادة جمعة على كثره او هو جمع والواحد عليه كظبية الحقل العيني اما مسألة الحل داي من العين فغنيها خلاف بين العلماء فقال ابو حنيفة واصلها به والتوري تحب فيها الزكاة ودوي ذلك عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس وبنو عباس وبنو الهري وطلح وسليم بن مهران والفتاك وعلقمة والسود وعمر بن عبد العزيز وذر الهذلي والاذاعي وابن شبرمة والحسن بن حي وقال ابن المنذر وابن حزم الزكاة واجبة بظاهر الكتاب والسنة وقال مالك وداود واسحق والشافعي في اكثر قوليه لا تجب فيها الزكاة ودوي ذلك عن ابن عمر وجابر بن عبد الله وعائشة والقاسم بن محمد والشافعي يقول بها في العراق و توقفت بمصر وقال هذا ما استحسنه الشافعي وقال الليث ما كان من حل يلبس ويبار فلا زكاة فيه وان اتحدت من الزكاة ففيه الزكاة وقال انس يزي ما ما واحد لا يخرج الزكاة في الجوهر لثقله عن العالم لثقله في الظاهر من الكتاب يشهد لقول من اوجها والاثار يوزن بالاحتياط ادائها الزكاة واداء المنزلة في الترتيب فيمن اوجب زكاة الحل عبد الله بن عمر وعبد الله بن شاذان والترمذي عبد الله بن المبارك وسأني عن الرازي انه قال الصحيح عندنا وجوب الزكاة الثانية زكاة التبر ذكر في شرح الاحياء هو ما كان من الذهب والفضة غير معزوب فان ضرب دنانير فزمن وقال ابن فارس هو ما كان منها غير مصوغ وقال الزجاج هو كل جوهر قبل استعمله كالخماس والذهب كل ذلك في المصباح لكن المتعارف في المطلق هو من الذهب ما اخرج من الارض ولم يتكسب من التراب الخ ثم ظاهرا في الموطا ان التبر والحلي المكسور اذا ادا صا حاصلا له وليس فلا زكاة فيه والا فغني الزكاة واما عند الحنفية ففي البدية وفي تيسر الذهب والفضة و حلها وادائها الزكاة الخ الثانية الزكاة في العنبر هو بفتح المعجمة وسكون النون وفتح الهاء الموحدة ضرب من الطيب قاله العيني وفي المحيط الاظم يقال له بالفساد سيرة شاه بوخم قال العيني عن ابن قدامة لا زكاة في المستخرج من البحر كالؤلؤ والمرجان والعنبر ونحوه في ظاهر قول الخزي ودوي نحو ذلك عن ابن عباس وبنو عباس وعمر بن عبد العزيز وعطاء و مالك والتوري وابن ابي ليلى والحسن بن صالح والشافعي واليوحيفية ومحمد واليود واليود وعبد الله بن احمد ورواية اخرى في الزكاة لا يخرج من معدن التبر ورواية قال ابو يوسف واسحق وان ابن عباس قال ليس في العنبر شيء انما هو شيء القاه البحر وعن جابر نحوه رواها ابو عبيد ولان كان يخرج على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفاءه فلم يأت فيه سنة عنه ولا من احدث خلفاءه من وجه يصح الخ وقال القاسم في شرح النقاير ولا شيء في لؤلؤ ومرجان وعن كل مستخرج من البحر ولو كان ذهبيا وفضة وقال ابو يوسف اخرا وهو قول ابو حنيفة اولان فيه الخمس لما دوي عبد الرزاق وابن ابي شيبة في مصنفهما ان عمر بن عبد العزيز اخذ من العنبر الخمس وهو قول الحسن البصري والزهري ولما دوي الجنادي عن ابن عباس انه قال ليس العنبر بركا زانما هو شيء دسره البحر لفظا الى بيده عنه انه قال ابن ابي شيبة عنه ليس في العنبر زكاة انما هو شيء دسره البحر لفظا الى بيده عنه انه قال ليس في العنبر خمس وعن جابر نحوه قلنا اولي بالاعتبار من قول من دونها ممن ذكرنا من ان بعين ولان فخر البحر لا يد عليه فلا يكون الماخوذ منه فقيمة فلا يكون فيه الخمس الخ ١٢ قوله كانت تلي اي ولاية النظر بنات اخيهما قال الجاهلي واخوهما الذي كانت تلي بناته هو محمد بن ابي بكر ولم يكن شقيقا وانما كان شقيقا عبد الرحمن ويمكن ان يكون ولا يشاء بايضا من اليها ويتقدم الامام لها على ذلك ولا يمكن لها الولاية بالاخوة الجزئية في حجرها قال الجاهلي الجهر المنع يقال فلان في حجر فلان اذا كان قد منه من الشرف والخدمه الزكاة في معنى المنع والحفظ قال المجد الجهر المنع وحسن الناس الشرف الخ والادوية عندى انه في معنى المنع والحفظ قال المجد الجهر المنع وحسن الناس ونشأ في حجره اي في حفظه وسره الخ لهن الحل يقتضي ملكن لقرار الجاهلي فلا تخرج من حلين الزكاة لما لا زكاة في الحل عند المصنف ومن وافقه في ذلك ولذا اورد الاثر في باب لا زكاة في الحل والاثار من لف لمن قال بوجوب الزكاة فيها كالحنيفة ومن وافقه واعتدوا من لوجه الاول بما هو المشهور انه لا زكاة في مال يتقرب و اشار اليه الامام محمد في مؤلفه ويشكل عليه ما سبأ في الباب الا في من اخرج عائشة دوي الزكاة من مال بنى اخيهما الايتام وسبأ في الجواب عنه والثاني بما اشار اليه ايضا الامام محمد في مؤلفه اذا قال بعد ذكر هذا الاثر والاثار الا في قال محمد ما كان من حل جوهرا ولو لم يلبس فيه الزكاة على كل حال واما ما كان من حل ذهب او فضة ففيه

الزكاة الا ان يكون ليتيم او يتيم لم يبلغا فلا يكون في مالها زكاة الخ واثبت باحتال انه لا يبلغ النصاب في ملك كل واحد منهن ولا دليل في الاثر يدفعه والراجح بما قاله ابن الهمام ان الحل الراوي بخلاف مروية بمنزل روايته للناسخ عنه اذا لم يراض مقتضى النسخ معارض يقتضي عدمه وهو ثابت بهنا فان كان به عمر الى الاشعري (الآتي ذكرها) يدل على انه حكم مقرودا من ذكر معه من الصابرة فاذا وقع التردد في النسخ والنبوت متحقق لا يحكم بالنسخ عندنا على رأينا واما على رأي المصنف فلا يرد ذلك اصلا اذا قصارى فعل عائشة قول مما يلى وهو عنده ليس بنحوه وعمل الراوي بخلاف روايته لا يدل على النسخ بل الصبر لما دوي للمار اى عنده الخ و الى مس ما نسخ في خاطري القاصراتها واقعة حال لا عموم لها وقد ثبت مذ سبب عائشة بخلافها فانما دويت عنام فوعا وموقوفنا الزكاة في الحل فقد اخرج ابو داود عن حديث عائشة دوي قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى في يده فتحات من ورق فقال ما هذا يا عائشة فقلت صنعتن اتزين لك يا رسول الله قال التورين زكاة من قلت لا او ما شار الشة قال هو منك من النار واخرجه الحاكم في المستدرک وقال صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ١٣ قوله كان يحلى بناته اي يلبسهن الحل وجواريه مع جارية الذهب قال الجاهلي دليل على ان كان يجيزان يحلى النساء الذهب ولا خلاف في جواز ذلك الخ قلت وما دوي في اب داود وغيره من احاديث منع الذهب للنساء منسوخ او مؤول نعم لا يخرج اي ابن عمر دوي الزكاة حرة لمن انكر وجوب الزكاة في الحل الا ان الظاهر ان الروايات عن ابن عمر دوي مختلفة اذ حكى فيمن دوي عنه اجاب الزكاة عبد الله بن عمر دوي ما في البدائع اذ حكى عنه اولان زكاة الحل امارته ثم قال والمروى عن ابن عمر معارض بالمروى عنه ايضا ان زكي حل بناته ونساء الخ ولو سلم فالانثار المروية عن الصابرة دوي مع معارضتهم بالانثار الاخر لا تقوم الا ثبت بالكتاب والسنة وتقدم ما قال ابن المنذر وابن حزم الزكاة واجبة بظاهر الكتاب والسنة وما قال الخطابي الظاهر من الكتاب يشهد لقول من اوجها قال ابن الهمام واما الآثار من ابن عمر دوي عائشة واسماء موقوفات ومعارضات يشهدا عن عمر دوي ان كتب الى ابو موسى الاشعري ان مر من قبلك من نساء المسلمين ان يزكبن حلين رواه ابن ابي شيبة وعمر بن مسعود قال في الحل الزكاة رواه عبد الرزاق وعن عبد الله بن عمرو انه كان يكتب الى خازنه سالم ان يزك زكاة حل بناته كل سنة رواه الدارقطني ودوي ابن ابي شيبة عنه ان كان يامر نساء ان يزكبن حلين واخرج ابن ابي شيبة عن عطاء و ابراهيم الغنوي وسعيد بن جبيرة و طأوس وعبد الله بن شداد انهم قالوا في الحل الزكاة واخرج عن عطاء و ابراهيم انهم قالوا مضت السنة ان في الحل الذهب والفضة الزكاة وفي المطلوب احاديث كثيرة مرفوعة غير اننا اقتصرنا منها على ما لا يشبه في صحتها والى دلائل المنقولة عن المنافقين ما ينبغي صون النفس عن اخطاها والالتفات اليها وفي بعض الالفاظ ما يصرح بردها انتهى قلت والروايات في الباب شيرة بسطها اصحاب المطولات على ان عموم قوله تعالى والذين يكتنون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الآية وعموم قوله صلى الله عليه وسلم في الرقة ربح العشر رواه البخاري وغير ذلك من العمومات لا يقتضي بالروايات الضعيفة والآثار المتعارضة قال الرازي في تفسيره الصحيح عندنا وجوب الزكاة في الحل والدليل عليه قوله تعالى والذين يكتنون الذهب والفضة الآية وايضا العمومات الواردة في اجاب الزكاة موجودة في الحل البياح قال عليه السلام في الرقة ربح العشر وقال يا علي ليس عليك زكاة فاذا علكت عشريين مثقالا فاخرج نصف مثقال وغير ذلك فذه الآية مع جميع هذه الاخبار توجب الزكاة في الحل البياح ثم نقول ولم يوجد لهذا الدليل معارض من الكتاب وهو ظاهر لانه ليس في القرآن ما يدل على انه لا زكاة في الحل البياح ولم يوجد في الاخبار ايضا معارض الا ان احيا بنا نقلوا فيه خبرا دوي قوله عليه السلام لا زكاة في الحل البياح الا ان الترمذي قال لم يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحل خبر صحيح وايضا يتقدم ان يصح هذا الخبر فحمل على الاطلاق لان الحل في الحديث مفرد على بالالف واللام وقد دللنا على انه لو كان هناك معهود سابق وجب انصرافه اليه والمعهود في القرآن ان لفظ الحل الا في قال تعالى وتخرجوا منه حليته تلبسوها واذا كان كذلك انصرف لفظ الحل الى الاطلاق فنسقط دلائله وايضا الاحتياط في القول بوجوب الزكاة وايضا لا يمكن معارضته هذا النص بالقياس لان النص خير من القياس فثبت ان الحق ما ذكرنا الخ قال السرخسي والمعنى فيه ان الزكاة حكم تعلق بعين الذهب والفضة فلا يسقط بالصفة كعلم النقاير في المجلس عندنا مع اسم العين ومعنا اخر لا يجاب الزكاة فعلى اي وجه اسكبها الملك للفقرة او لغير النقطة تجب عليه الزكاة الخ ١٤

الزكاة قال يحيى قال لمالك من كان عنده تبرأ وحلى من ذهب او فضة لا ينتفع به للبس فان عليه فيه الزكاة في كل عام يوزن فيؤخذ ربع عشرة الا ان ينقص من وزن عشرون دينارا عينا وما نقي درهم فان نقص من ذلك فليس فيه زكاة وانما تكون فيه الزكاة اذا كان انما يسكنه لغير اللبس فاما التبر والحلى المكسور الذي يريد اهله صلاحه ولبسه فانما هو بمنزلة المتاع الذي يكون عند اهله فليس على اهله فيه زكاة **قال مالك ليس في اللؤلؤ ولا في الميسك ولا في العنبر زكاة **زكاة اموال المتاع والتجارة لهم فيها** **مالك** انه بلغه ان عمر بن الخطاب قال اتجرنا في اموال النبي لا تأكلها الزكاة **مالك** عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه انه قال كانت عائشة تلبس انا واخل يتيمن في حجرها فكانت تخرج من اموالنا الزكاة **مالك** انه بلغه ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تعطى اموال النبي من تجرلهم فيها **مالك** عن يحيى بن سعيد انه اشترى لبني اخيه**

له قوله قال مالك من كان عنده تبرأ وحلى من ذهب او فضة مع كونها نفعها لا ينتفع به للبس فان عليه فيه الزكاة في كل عام لان الذهب والفضة من الاموال المعدة للتجارة فاذا لم يوجد به البس فهي خارجة من النجاسات يوزن في كل عام فيؤخذ ربع عشرة الا ان ينقص من وزن عشرون دينارا عينا نصاب الذهب ان كان ذهبيا او ما نقي درهم اى ينقص من نصاب الفضة ان كان الحلى من فضة فان نقص من ذلك المقدار ان النصاب فليس فيه زكاة لعدم شرط الزكاة وانما تكون فيه اى في الحلى الزكاة بالرفع اذا كان انما يسكنه لغير اللبس يعنى اذا كان يسكنه لغير اللبس فاما التبر والحلى المكسور الذي يريد اهله صلاحه وفي النسخ السندية صلاحه بدون زيادة في اوله ولبسه بعد الاصلاح فانما هو بمنزلة المتاع اى حوائج البيت الذي يكون عند اهله فليس على اهله فيه زكاة وتقدم الكلام على مسألة التبر والحلى ١٢ **له** قوله قال الامام ليس في اللؤلؤ بمنزتين او واحدة في اوله وآخره وبلا همز كذا في الجمع قال النووي اربع لغات قال العيني لا يقال لتحقيق البهزة لغة قال المجد اللؤلؤ الدر واحد بهاء قال الزرقاني هو مطر الزنج يقع في الصدوف وقال العسائي هو جوه مضيئ يملق الشئ تعالى من مطر الزنج الواقع في الصدوف الذي قيل انه حيوان من جنس السمك كذا في رد المحتار ولا في المسك بسمك الميم الطيب المعروف قال الجوهري وهو معرب كانت العرب تسميه المشموم وهو مذكر واشد الجوهري في تانيته **له** لقد عاجلتني بالسباب وثوبها

جديد ومن اردنا المسك تنفع قال القاري في شرح النقاية ولا شئ في المار ولا في ما يؤخذ من الحيوان كلبى المسك الخ ولا في العنبر تقدم تحقيقه زكاة بالرفع اسم ليس وتقدم الكلام في زكاة العنبر واما اللؤلؤ فمقدم ايضا في كلام المعنى وغيره وفي رد المحتار لا زكاة في اللؤلؤ والجواهر وان سادت الوفا اتفاقا الا ان يكون للتجارة الخ واستدل الفقهاء لذلك بحديث لا خمس في الحجر كنعيف عند المحدثين كما في الزيلعي وغيره ودوى ابن ابي شيبة عن عكرمة ليس في حجر اللؤلؤ ولا حجر الزمردان ان يكون للتجارة فان كانت للتجارة ففيه الزكاة موقوف كذا في الدراية ١٢ **له** قوله زكاة اموال المتاع والتجارة لم فيها اى في اموال المتاع وذكر المصنف في هذا الباب مسلمين اما الاول فقال الترمذي قد اختلف اهل العلم في هذا الباب فرائى غير واحد من اصحاب النسخ صلى الله عليه وسلم في مال اليتيم زكاة منهم عمرو بن عثمان وعائشة وابن عمر بن الخطاب والشافعي واحمد و اسحق وقال طائفة من اهل العلم ليس في مال اليتيم زكاة وروى قال سفيان الثوري وعبد الله بن المبارك قال العيني وروى قال ابو حنيفة واصحابه وهو قول ابي داود وسعيد بن جبيرة والنخعي والشعبي والحسن البصري وحكى عنه اجماع الصابة وقال سعيد ابن المسيب لا تجب الزكاة الا على من يجب عليه الصلوة والعيام قال ابن رشد سبب اختلافهم هو اختلافهم في مفهوم الزكاة الشرعية هل هي عبادة كالصلوة والعيام ام هي حق واجب للفقر على الاغنياء فمن قال هي عبادة اشترط فيها البلوغ ومن قال هي حق للفقر على الاغنياء لم يعتبر في ذلك بلوغا الخ ١٢ **له** قوله اتجرنا متشبهة المشاة لغوثة امر من الافتعال التجارية في اموال النبي لا تأكلها الزكاة جهة لمن قال بايجاب الزكاة في مال الصبي ومن انكره حمله على النفقة لوجوب احدهما ان الزكاة لا تقضى جميع المال فعلم ان المراد به النفقة التي تستغرق جميع المال قال الرشي الاتري انه انما انما الاكل الى جميع المال والنفقة هي

التي تاتي على جميع المال دون الزكاة والثاني ان اسم الصدقة يطلق على النفقة لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان المسلم اذا انفق على اهله كانت له صدقة وتعتقب بان اسم الزكاة لا يطلق على النفقة لانه لا يشترط ولا يقاس على لفظ صدقة لان اللفظ لا يؤخذ بالقياس قلت كمن الروايات مختلفة بلفظ الصدقة وبلغت الزكاة ولو سلمنا لصحابة مختلفة في ذلك كما تقدم وحكى عن الحسن اجماع الصحابة ولا اقل من ذلك ان قول صحابي عارضه قول صحابي اخر في الكوكب تاويله عند الانفاق على نفس اليتيم فانه قد يسمى صدقة لما قال النبي صلى الله عليه وسلم في من هذا الحديث تصدق على نفسك ومن روى بهنا بلفظ الزكاة فروايت بالحسن عنده مع ان ظاهر تأكلها الصدقة احاطة الصدقة كل ما له وذلك لا يكون في الزكاة فانما لا تجب بعود المال الى اقل من النصاب وان لم يكن نفعيا من اول الامر لم تأكلها الصدقة دأدا واما اذا اريد بها النفقة سواء كانت نفقة نفسه او احد ممن يجب عليه نفقة كان ظاهرا في معناه الخ ١٢ **له** قوله انه قال كانت عائشة تلبس اى تتولى امرى انا واخل وليست في النسخ المصرية زيادة لفظ انا والمراد بالاخر على الظاهر عبد الله بن محمد ابن ابي بكر يتيمن في حجرها تقدم معنى الجوهري الباب السابق اى بعد قتل ابيها بمصر وفي التقريب قتل سنة ٣٥ هـ فكانت تخرج من اموالنا الزكاة صريح في ايجاب الزكاة مع عائشة من علو الشأن كمن تقدم في الباب السابق انما تقضى بنات اغنياء فلا تخرج من طين الزكاة قال الما في التبيين ويمكن الجمع بينهما بانما ترى الزكاة في الحلى ولا ترى اخراج الزكاة مطلقا عن مال الايتام قال ابن العام وماروى عن عمر بن الخطاب وعائشة من القول بوجوبها في مالها اى الصبي والمجنون لا يستلزم كونه من سماع اؤفة علمت اسكان الراى فيجوز كونه بناء عليه الخ على انه يحتمل ان يكونا بالغين والمطلق اليتيم مجاز وهذا الاثران استدلل بهما من قال بايجاب الزكاة في مال الصبي ومن انكره استدلل باقوال القاري في شرح النقاية وروى ماروى ابو داود والنسائي وابن ماجه والحاكم وقال على شرط مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال رفع القلم عن ثلثة من ان لم حتى يستيقظوا من الصبي حتى يحلم ومن الجنون حتى يعقل وفي آثار محمد بن الحسن اخبرنا ابو حنيفة ثنا ليث بن ابي سليم عن مجاهد بن ابن مسعود قال ليس في مال اليتيم زكاة وليث كان احد العلماء العباد لكن اختلف في اخر عمره ومعلوم ان ابا حنيفة لم يكن يذهب في اخذ من حال اختلافه وروى مع تشديد امره في الرواية ما لم يشدد غيره على ما عرف ودوى البهقي عن ليث بن ابي سليم عن مجاهد بن ابن مسعود قال من دلى مال اليتيم فليحصر عليه السنين واذا دفع اليه ماله اخبره بما فيه من الزكاة فان شاذ ذلك وان شاذ ترك ودوى من ابن عباس ايضا الا انه تفرد باسناد ابن لبيبة ولان من شروطها النية وهي لا تتحقق من الصبي ولا يعتبر نية الولي لان العبادات الواجبات لا تتبادى بنية الغير الخ ١٢ **له** قوله كانت تعطى اموال النبي زاد في النسخ المصرية الذين في حجرها وليست هذه الزكاة في النسخ السندية من تجرلهم فيها لانها تأكلها الصدقة او لتمنوا فيحصل لهم ما يقوم بهم ويبقى لهم ما ينتفع به بعد البلوغ والجملة مقول لقوله تعطى ولا ذكر في الاثر للزكاة واستدل المصنف بذلك وبالاثر الاتي على المسئلة الثانية اى جواز التجارة في مالهم ١٢ **له** قوله انه اشترى لبني اخيه عبد بن سعيد يتيمن في حجره مالا فيبيع ببناء الجهول من الما من ذلك المال بعد ان يبيع على البناء اى بعد ذلك مال كثير مثلثة وقيل بموحدة ١٢

٢٦٠ مالك عن ايوب بن ابى تيممة السعدي ان عمر بن عبد العزيز كتب في مال قبضه بعض الولاة ظلماً يأمره برد مال اهل
وتؤخذ زكواته لما مضى من السنين ثم عقب بعد ذلك بكتاب الاتخذ منه الزكاة واحدة فانه كان ضمراً مالك عن
يزيد بن عصفية انه سأل سليمان بن يسار عن رجل له مال وعليه دين مثله عليه زكاة قال لا قال مالك الامر الذي لا خلاف
فيه عندنا في الدين ان صاحبه لا يزكيه حتى يقبضه وان اقام عند الذي هو عليه سنين ذوات عد ثم قبضه صاحبه لم تجب
عليه الزكاة واحدة فان قبض منه شيئاً لا تجب فيه الزكاة فانه ان كان له مال سوى الذي قبض فيه الزكاة فانه يزكيه
مع ما قبض من دينه ذلك قال وان لم يكن له ناض غير الذي اقتضى من دينه وكان الذي اقتضى من دينه لا تجب فيه الزكاة
فلا زكاة عليه فيه ولكن يحفظ عد ما اقتضى فان كان اقتضى بعد ذلك ما يتم به الزكاة مع ما قبض قبل ذلك فعليه فيه
الزكاة قال فان كان قد استهلك ما اقتضى اولاً ولم يكن يستهلكه فالزكاة واجبة عليه مع ما اقتضى من دينه فاذا بلغ ما اقتضى

يزكيه الخ وهذا يدل على ان لفظ يزكي يدون الضمير ثم اللفظ ببناء الفاعل ويكمل البتلة
للمفعول مما تقدم عن ابن وضاح يزكيه بهاء الضمير يؤيد الاول والجملة جزاء للشرط
مع ما قبض واستوفى من دينه ذلك قال الزرقاني وكذا ان كان ما عنده اقل من
نصاب قد حال عليه الحول ثم قبض ما اذا اضاف اليه ثم به نصاب فانه يزكي يوم القبض
عنها فان لم يحل الحول على ما بيده لم يزك ما قبض من دينه حتى يبلغ نصاباً ١٢
قوله وان لم يكن له ناض قال في الجمع ناض المال هو ما كان ذبياً وفضة عينا او ورقاً فاض
المال اذا تحول لفقد الجدة ما كان متاعاً ومنه حديث صدقة ناض اي حصل وغمر من
اثمان استعتم وغيرها الخ غير الذي اقتضى من دينه اي لم يكن له مال سوى الذي استوفى
من دينه وكان الذي اقتضى من دينه لا تجب فيه الزكاة فقلت عن النصاب وجملة
لا تجب خبر كان فلا زكاة عليه فيه اي في هذا المال الذي استوفى من دينه ولكن
يحفظ عد ما اقتضى ليضمه ما يستوفى بعد ذلك فان اقتضى بعد ذلك عد اي
مقدار ما يتم به الزكاة مع ما قبض من الدين قبل ذلك فعليه فيه الزكاة لانه تم النصاب
بضمه بما كان مستوفى قبل ذلك ١٢ قوله قال فان كان قد استهلك ما
اقتضى اولاً لم يفعل اوله يكن يستهلكه بل يهلك بنفسه اوله يهلك اصلاً بل كان موجوداً اما
على الثاني فلا ريب ان يضم واما على الاول يعني اذا يهلك بنفسه فالمسئلة ظلية
عند المالك قال الباجي لو اقتضى عشرة من دينه فلفست بامر من السماء ثم قبض اخري
فقال محمد بن المواز ليس عليه زكاة ما تلف وقال سمعون في المجموعة سواد تلفت
بسبب او بغير سبب يزكيها وهو قول ابن القاسم واشتبك الخ قلت وذكر الخلفاء
الدسوقي ايضاً واقتصر الدرودي في الشرح الكبير على القول الثاني فقط اذ قال فيمن قبض
عشرة ثم عشرة يزكيها عند القبض الثانية اذ اقبضت الاول لقبض الثانية بل ولو
تلف التمس قال الدسوقي اسم مفعول اي حيث قبض نصاباً فانه يزكيه ولو تلف
بضمه قبل كماله خلافاً لابن المواز حيث قال اذا تلف التمس من غير سبب سقطت
زكاته وسقطت زكاة باقي الدين ان لم يكن فيه نصاب واما اذا تلف بسبب فالزكاة
اتفاقاً ودره المصنف باووا استكمه ابن رشد الخ فالزكاة واجبة عليه اذا تم النصاب
مع ما اقتضى من دينه اولاً ولو تلف ١٢ قوله فاذا بلغ ما اقتضى اي بلغ جملة
ما استوفى من الدين ولو مقترعاً عشرة من دينه اعياناً او ما منى درهم اي بلغ نصاب
الذهب او الفضة فعليه فيه الزكاة تمام النصاب ثم ما اقتضى وفي النسخ المصرية ثم ما
اقتضا بعد ذلك اي بعد استيفاء النصاب من قليل او كثير فعليه الزكاة عند القبض و
لا ينظر النصاب بعد ذلك اذ اكمل النصاب مرة بحساب ذلك اي بحساب ما قبض
ولو دينار او درهما حاصل ذلك كله ان الدين اذا استوفى متصرفاً فلا تجب عليه الزكاة
حتى يتم النصاب فان استوفى في المحرم مثلاً عشرة درنا ثم في رجب عشرة اخري
فلا تجب الزكاة الا في رجب ولو تلف العشرة التي استوفى في المحرم الا ان يكون
عنده الاستيفاء الاول عنده من النصاب مقدراً لا يجب فيه الزكاة فتعقم هذه العشرة
اي ذلك النصاب ويترك معه ثم اذا تم النصاب في رجب فكلما يستوفى بعد ذلك
من قليل او كثير فتمت زكاته عند القبض ولا ينتظر النصاب بعد ذلك وفي المسوي
الظرف قول الشافعي في الدين المال على ما في ان فيه الزكاة بالفعل وفي الضمارة
والدين المؤجل والمتعذر اخذه ان يجب فيه اذا وجد الاحوال كلها الخ وعنده الي حفيظة
الدينون ثلثة انواع دين قوي كفرض وبدل مال تجارة فكلما قبض اربعين درهما يلزمه
درهم وقيمه اربعين لان الزكاة لا تجب في الكسور من النصاب الثاني عنده ما لم يبلغ
اربعين للمخرج فذلك لا يجب الاداء ما لم يبلغ اربعين للمخرج والثاني دين متوسط وهو
بدل مال لغير التجارة كاسائه وعبيد الخ منه فوجب عند قبض ما تين منه والثالث دين
ضعيف وهو بدل ينز مال كمروية بدل كتابه وخلع فلا تجب الا عند قبض ما تين منه
مع حوالان الحول بعد القبض ولا خلاف في ان حول الدين القوي هو حول الاصل
واختلفت الروايات عنه في حول الدين المتوسط بل يمتد بالدين القوي او الضعيف
وهذا كله عند الامام وعنده صاحبه الدينون كلها سواء تجب زكاتها ويؤدى متى قبض شيئاً
قليلاً او كثيراً الا الدين المكتات والسعاية في رواية كذا في الدر المنثور وها مشه ١٢

١٢ قوله كتب اي مكتوب بالي بعض عماله
على الظاهر وسياق عن كلام صاحب الجمع ان المكتوب كان الى ميمون بن مهران وكان
على خراج الجزيرة وقصاً لما لعمر بن عبد العزيز كما في تنسيب الحفاظ في مال قبضه بعض
الولاة اي اخذه من المالك ظلماً يأمره اي بامر عمر بن عبد العزيز ما لم يرد
اي المال المقبوض ظلماً الى اهلها وما لم يرد فلهما الميمون اي كتب ايضاً ان تؤخذ زكاته لما
مضى من السنين نظراً الى ان في ملك صاحبه في هذه الاعوام وبيع قال الثوري وذر فرو
الشافعي قال الزرقاني ثم عقب بعد ذلك اي ارسل بعد الكتاب الاول بكتاب آخر
ورجع عما كتبه اولاً فكتب في هذا المكتوب الثاني الاتخذ منه اي من ذلك المال الزكاة
واحدة نظراً الى ان الزكاة تجب في العين بان يتمكن من تمنيته وهذا المال منع عن
تمنيته فلم تجب فيه الزكاة واحدة وبيع قال مالك والاوزاعي وقال الليث والكويتون
يسألف برحلاً ونقله ابن حبيب عن مالك وهو احد قول الشافعي قال الزرقاني
ولا يذهب عليك ان قوله الزكاة واحدة بلفظ الاستثناء في جميع النسخ المصرية
واكثر السندية والمتون والشروح فان في بعض النسخ السندية من سقوط الالف من النسخ
فان المعروف من مذهبه عمر بن عبد العزيز ان يجب الزكاة الواحدة فانه اي هذا المال
كان ضمراً لمصر الضاد المجزأ اي غائباً عن ربه لا يقدر على اخذه قال ابن عبد البر وقيل الضاد
الذي لا يدري صاحبه ليخرج ام لا وهو اصح وفي الجمع حديث ابن عبد العزيز كتب الى ميمون
ابن مهران في مظالم كانت في بيت المال ان يرد على اربابها ويأخذ منها زكاة مما ساء
فانما كانت ما لا ضاراً هو الغائب الذي لا يرجي من امرته اذا غيبته فعلى معنى فاعل
او مفعول الخ واخرج ابن ابى شيبه عن عمرو بن ميمون قال اخذ الوليد بن عبد الملك
مال رمل من اهل الرقة يقال له ابو ما نشة عشرين الفاً فاحصا في بيت المال فلما
ولى عمر بن عبد العزيز اتاه ولده فرفعهوا اليه المظلة فكتب الى ميمون ان ادفع اليهم ما لهم
وخذ زكاة ما هم صنفه لولا ان كان ما لا ضاراً اخذنا منه زكاة ما مضى كذا في الدراريه و
كتب شيخنا الدرهمي في المسوي الظرف قول الشافعي في الدين المال على ما في ان فيه
الزكاة بالفعل وفي الضمارة والدين المؤجل والمتعذر اخذه ان يجب فيه اذا وجد الاحوال
كلها وقال مالك عليه زكاة حول واحد كقول عمر بن عبد العزيز وعنده الي حفيظة
الخ وفي البداية لنا قول على الزكاة في مال الضمارة قال الزمعي غريب وفي البداية اراد
انه لم يثبت مطلقاً وقال السروي روى هذا موقوفاً ورفوعاً الى النبي صلى الله عليه
وسلم بنقل الاصحاب كما صاحب الميسرة والميجد والبيد الخ وقال الزمعي وروى
ابو عبيد القاسم بن سلام حديثاً يزيد بن يارون ثنا هشام بن حسان عن الحسن
البصري قال اذا حضر الوقت الذي يؤدى فيه الرجل زكاة ادى عن كل مال وعن
كل دين الا ما كان منه ضمراً لا يردوه الخ وقال القادي في شرح النقاية وانا ما ذكره
سبط بن الجوزي في اثار الانصاف عن عثمان وابن عمر لا زكاة في مال الضمارة الخ ١٢
١٢ قوله عن رجل له مال وعليه دين مثله يعني كان له مال بمقدار الدين ولما مال
له زاد عن مقدار الدين عليه زكاة اي زكاة هذا المال المشغول بالدين وفي النسخ
المصرية يدون الضمير بلفظ زكاة والمؤدى واحد فقال لا زكاة عليه وبيع قال الجمهور
كما تقدمت اقوالهم خلافاً لظواهر اقول الشافعي رح ١٢ قوله قال مالك
الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا في مسألة الدين اذا كان لاحد ان صاحبه اي مال له لا
يزكيه حتى يقبضه وان اقام اي المال الذي هو دين عنه الذي يؤطيه اي عند الدينون
سنين ذوات عدواي ان اقام عنده عدة سنين ثم قبضه صاحبه لم تجب عليه الزكاة
واحدة نظراً الى ان لو وجب لكل سنة فربما انجفست الزكاة لكن عدم الزكاة في الدين
عند المالكية مقيد بارجئة شروط ذكرت في الفروع كالشرح الكبير وغيره ثم ذكر المصنف
حكم الدين اذا استوفى متصرفاً فقال فان قبض صاحبه منه اي المديون او الدين شيئاً
لا تجب فيه الزكاة اي قبض منه شيئاً لا يبلغ حد النصاب فقول شيخنا موصوف وجملة
لا تجب صفة له فانه ان كان له اي المالك مال اي آخر سوى الذي قبض من الدين
ويكون هذا المال مما تجب فيه الزكاة والجملة صفة للمال فانه يزكي هكذا في جميع النسخ
المصرية وفي السندية بزيادة ضمير المفعول بلفظ يزكيه قال الزرقاني ولا بين وضاح

عشرين دينارا عينا او ما تى درهم فعليه فيه الزكاة ثم ما اقتضى بعد ذلك من قليل او كثير فعليه فيه الزكاة بحسب ذلك قال مالك والدليل على ان الدين يغيب اعواما ثم يقتضى فلا يكون فيه الا زكاة واحدة ان العرض تكون عند الرجل للتجارة اعواما ثم يبيعها فليس عليه في اثباتها الا زكاة واحدة وذلك انه ليس على صاحب الدين او العرض ان يخرج زكاة ذلك الدين او العرض من مال سواه وانما يخرج زكاة كل شئ منه ولا يخرج الزكاة من شئ عن شئ غيره قال يحيى قال مالك الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا في الرجل يكون عليه الدين وعنده من العرض ما فيه وفاء لما عليه من الدين ويكون عنده من الناض سوى ذلك ما تجب فيه الزكاة فانه يذكى ما بيده من ناض تجب فيه الزكاة قال يحيى قال مالك واذا لم يكن عنده من العروض او النقد الا وفاء دينه فلا زكاة عليه حتى يكون عنده من الناض فضل عن دينه ما تجب فيه الزكاة فعليه ان يزكى زكاة العروض ^{١٢} ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠} ^{١٠١} ^{١٠٢} ^{١٠٣} ^{١٠٤} ^{١٠٥} ^{١٠٦} ^{١٠٧} ^{١٠٨} ^{١٠٩} ^{١١٠} ^{١١١} ^{١١٢} ^{١١٣} ^{١١٤} ^{١١٥} ^{١١٦} ^{١١٧} ^{١١٨} ^{١١٩} ^{١٢٠} ^{١٢١} ^{١٢٢} ^{١٢٣} ^{١٢٤} ^{١٢٥} ^{١٢٦} ^{١٢٧} ^{١٢٨} ^{١٢٩} ^{١٣٠} ^{١٣١} ^{١٣٢} ^{١٣٣} ^{١٣٤} ^{١٣٥} ^{١٣٦} ^{١٣٧} ^{١٣٨} ^{١٣٩} ^{١٤٠} ^{١٤١} ^{١٤٢} ^{١٤٣} ^{١٤٤} ^{١٤٥} ^{١٤٦} ^{١٤٧} ^{١٤٨} ^{١٤٩} ^{١٥٠} ^{١٥١} ^{١٥٢} ^{١٥٣} ^{١٥٤} ^{١٥٥} ^{١٥٦} ^{١٥٧} ^{١٥٨} ^{١٥٩} ^{١٦٠} ^{١٦١} ^{١٦٢} ^{١٦٣} ^{١٦٤} ^{١٦٥} ^{١٦٦} ^{١٦٧} ^{١٦٨} ^{١٦٩} ^{١٧٠} ^{١٧١} ^{١٧٢} ^{١٧٣} ^{١٧٤} ^{١٧٥} ^{١٧٦} ^{١٧٧} ^{١٧٨} ^{١٧٩} ^{١٨٠} ^{١٨١} ^{١٨٢} ^{١٨٣} ^{١٨٤} ^{١٨٥} ^{١٨٦} ^{١٨٧} ^{١٨٨} ^{١٨٩} ^{١٩٠} ^{١٩١} ^{١٩٢} ^{١٩٣} ^{١٩٤} ^{١٩٥} ^{١٩٦} ^{١٩٧} ^{١٩٨} ^{١٩٩} ^{٢٠٠} ^{٢٠١} ^{٢٠٢} ^{٢٠٣} ^{٢٠٤} ^{٢٠٥} ^{٢٠٦} ^{٢٠٧} ^{٢٠٨} ^{٢٠٩} ^{٢١٠} ^{٢١١} ^{٢١٢} ^{٢١٣} ^{٢١٤} ^{٢١٥} ^{٢١٦} ^{٢١٧} ^{٢١٨} ^{٢١٩} ^{٢٢٠} ^{٢٢١} ^{٢٢٢} ^{٢٢٣} ^{٢٢٤} ^{٢٢٥} ^{٢٢٦} ^{٢٢٧} ^{٢٢٨} ^{٢٢٩} ^{٢٣٠} ^{٢٣١} ^{٢٣٢} ^{٢٣٣} ^{٢٣٤} ^{٢٣٥} ^{٢٣٦} ^{٢٣٧} ^{٢٣٨} ^{٢٣٩} ^{٢٤٠} ^{٢٤١} ^{٢٤٢} ^{٢٤٣} ^{٢٤٤} ^{٢٤٥} ^{٢٤٦} ^{٢٤٧} ^{٢٤٨} ^{٢٤٩} ^{٢٥٠} ^{٢٥١} ^{٢٥٢} ^{٢٥٣} ^{٢٥٤} ^{٢٥٥} ^{٢٥٦} ^{٢٥٧} ^{٢٥٨} ^{٢٥٩} ^{٢٦٠} ^{٢٦١} ^{٢٦٢} ^{٢٦٣} ^{٢٦٤} ^{٢٦٥} ^{٢٦٦} ^{٢٦٧} ^{٢٦٨} ^{٢٦٩} ^{٢٧٠} ^{٢٧١} ^{٢٧٢} ^{٢٧٣} ^{٢٧٤} ^{٢٧٥} ^{٢٧٦} ^{٢٧٧} ^{٢٧٨} ^{٢٧٩} ^{٢٨٠} ^{٢٨١} ^{٢٨٢} ^{٢٨٣} ^{٢٨٤} ^{٢٨٥} ^{٢٨٦} ^{٢٨٧} ^{٢٨٨} ^{٢٨٩} ^{٢٩٠} ^{٢٩١} ^{٢٩٢} ^{٢٩٣} ^{٢٩٤} ^{٢٩٥} ^{٢٩٦} ^{٢٩٧} ^{٢٩٨} ^{٢٩٩} ^{٣٠٠} ^{٣٠١} ^{٣٠٢} ^{٣٠٣} ^{٣٠٤} ^{٣٠٥} ^{٣٠٦} ^{٣٠٧} ^{٣٠٨} ^{٣٠٩} ^{٣١٠} ^{٣١١} ^{٣١٢} ^{٣١٣} ^{٣١٤} ^{٣١٥} ^{٣١٦} ^{٣١٧} ^{٣١٨} ^{٣١٩} ^{٣٢٠} ^{٣٢١} ^{٣٢٢} ^{٣٢٣} ^{٣٢٤} ^{٣٢٥} ^{٣٢٦} ^{٣٢٧} ^{٣٢٨} ^{٣٢٩} ^{٣٣٠} ^{٣٣١} ^{٣٣٢} ^{٣٣٣} ^{٣٣٤} ^{٣٣٥} ^{٣٣٦} ^{٣٣٧} ^{٣٣٨} ^{٣٣٩} ^{٣٤٠} ^{٣٤١} ^{٣٤٢} ^{٣٤٣} ^{٣٤٤} ^{٣٤٥} ^{٣٤٦} ^{٣٤٧} ^{٣٤٨} ^{٣٤٩} ^{٣٥٠} ^{٣٥١} ^{٣٥٢} ^{٣٥٣} ^{٣٥٤} ^{٣٥٥} ^{٣٥٦} ^{٣٥٧} ^{٣٥٨} ^{٣٥٩} ^{٣٦٠} ^{٣٦١} ^{٣٦٢} ^{٣٦٣} ^{٣٦٤} ^{٣٦٥} ^{٣٦٦} ^{٣٦٧} ^{٣٦٨} ^{٣٦٩} ^{٣٧٠} ^{٣٧١} ^{٣٧٢} ^{٣٧٣} ^{٣٧٤} ^{٣٧٥} ^{٣٧٦} ^{٣٧٧} ^{٣٧٨} ^{٣٧٩} ^{٣٨٠} ^{٣٨١} ^{٣٨٢} ^{٣٨٣} ^{٣٨٤} ^{٣٨٥} ^{٣٨٦} ^{٣٨٧} ^{٣٨٨} ^{٣٨٩} ^{٣٩٠} ^{٣٩١} ^{٣٩٢} ^{٣٩٣} ^{٣٩٤} ^{٣٩٥} ^{٣٩٦} ^{٣٩٧} ^{٣٩٨} ^{٣٩٩} ^{٤٠٠} ^{٤٠١} ^{٤٠٢} ^{٤٠٣} ^{٤٠٤} ^{٤٠٥} ^{٤٠٦} ^{٤٠٧} ^{٤٠٨} ^{٤٠٩} ^{٤١٠} ^{٤١١} ^{٤١٢} ^{٤١٣} ^{٤١٤} ^{٤١٥} ^{٤١٦} ^{٤١٧} ^{٤١٨} ^{٤١٩} ^{٤٢٠} ^{٤٢١} ^{٤٢٢} ^{٤٢٣} ^{٤٢٤} ^{٤٢٥} ^{٤٢٦} ^{٤٢٧} ^{٤٢٨} ^{٤٢٩} ^{٤٣٠} ^{٤٣١} ^{٤٣٢} ^{٤٣٣} ^{٤٣٤} ^{٤٣٥} ^{٤٣٦} ^{٤٣٧} ^{٤٣٨} ^{٤٣٩} ^{٤٤٠} ^{٤٤١} ^{٤٤٢} ^{٤٤٣} ^{٤٤٤} ^{٤٤٥} ^{٤٤٦} ^{٤٤٧} ^{٤٤٨} ^{٤٤٩} ^{٤٥٠} ^{٤٥١} ^{٤٥٢} ^{٤٥٣} ^{٤٥٤} ^{٤٥٥} ^{٤٥٦} ^{٤٥٧} ^{٤٥٨} ^{٤٥٩} ^{٤٦٠} ^{٤٦١} ^{٤٦٢} ^{٤٦٣} ^{٤٦٤} ^{٤٦٥} ^{٤٦٦} ^{٤٦٧} ^{٤٦٨} ^{٤٦٩} ^{٤٧٠} ^{٤٧١} ^{٤٧٢} ^{٤٧٣} ^{٤٧٤} ^{٤٧٥} ^{٤٧٦} ^{٤٧٧} ^{٤٧٨} ^{٤٧٩} ^{٤٨٠} ^{٤٨١} ^{٤٨٢} ^{٤٨٣} ^{٤٨٤} ^{٤٨٥} ^{٤٨٦} ^{٤٨٧} ^{٤٨٨} ^{٤٨٩} ^{٤٩٠} ^{٤٩١} ^{٤٩٢} ^{٤٩٣} ^{٤٩٤} ^{٤٩٥} ^{٤٩٦} ^{٤٩٧} ^{٤٩٨} ^{٤٩٩} ^{٥٠٠} ^{٥٠١} ^{٥٠٢} ^{٥٠٣} ^{٥٠٤} ^{٥٠٥} ^{٥٠٦} ^{٥٠٧} ^{٥٠٨} ^{٥٠٩} ^{٥١٠} ^{٥١١} ^{٥١٢} ^{٥١٣} ^{٥١٤} ^{٥١٥} ^{٥١٦} ^{٥١٧} ^{٥١٨} ^{٥١٩} ^{٥٢٠} ^{٥٢١} ^{٥٢٢} ^{٥٢٣} ^{٥٢٤} ^{٥٢٥} ^{٥٢٦} ^{٥٢٧} ^{٥٢٨} ^{٥٢٩} ^{٥٣٠} ^{٥٣١} ^{٥٣٢} ^{٥٣٣} ^{٥٣٤} ^{٥٣٥} ^{٥٣٦} ^{٥٣٧} ^{٥٣٨} ^{٥٣٩} ^{٥٤٠} ^{٥٤١} ^{٥٤٢} ^{٥٤٣} ^{٥٤٤} ^{٥٤٥} ^{٥٤٦} ^{٥٤٧} ^{٥٤٨} ^{٥٤٩} ^{٥٥٠} ^{٥٥١} ^{٥٥٢} ^{٥٥٣} ^{٥٥٤} ^{٥٥٥} ^{٥٥٦} ^{٥٥٧} ^{٥٥٨} ^{٥٥٩} ^{٥٦٠} ^{٥٦١} ^{٥٦٢} ^{٥٦٣} ^{٥٦٤} ^{٥٦٥} ^{٥٦٦} ^{٥٦٧} ^{٥٦٨} ^{٥٦٩} ^{٥٧٠} ^{٥٧١} ^{٥٧٢} ^{٥٧٣} ^{٥٧٤} ^{٥٧٥} ^{٥٧٦} ^{٥٧٧} ^{٥٧٨} ^{٥٧٩} ^{٥٨٠} ^{٥٨١} ^{٥٨٢} ^{٥٨٣} ^{٥٨٤} ^{٥٨٥} ^{٥٨٦} ^{٥٨٧} ^{٥٨٨} ^{٥٨٩} ^{٥٩٠} ^{٥٩١} ^{٥٩٢} ^{٥٩٣} ^{٥٩٤} ^{٥٩٥} ^{٥٩٦} ^{٥٩٧} ^{٥٩٨} ^{٥٩٩} ^{٦٠٠} ^{٦٠١} ^{٦٠٢} ^{٦٠٣} ^{٦٠٤} ^{٦٠٥} ^{٦٠٦} ^{٦٠٧} ^{٦٠٨} ^{٦٠٩} ^{٦١٠} ^{٦١١} ^{٦١٢} ^{٦١٣} ^{٦١٤} ^{٦١٥} ^{٦١٦} ^{٦١٧} ^{٦١٨} ^{٦١٩} ^{٦٢٠} ^{٦٢١} ^{٦٢٢} ^{٦٢٣} ^{٦٢٤} ^{٦٢٥} ^{٦٢٦} ^{٦٢٧} ^{٦٢٨} ^{٦٢٩} ^{٦٣٠} ^{٦٣١} ^{٦٣٢} ^{٦٣٣} ^{٦٣٤} ^{٦٣٥} ^{٦٣٦} ^{٦٣٧} ^{٦٣٨} ^{٦٣٩} ^{٦٤٠} ^{٦٤١} ^{٦٤٢} ^{٦٤٣} ^{٦٤٤} ^{٦٤٥} ^{٦٤٦} ^{٦٤٧} ^{٦٤٨} ^{٦٤٩} ^{٦٥٠} ^{٦٥١} ^{٦٥٢} ^{٦٥٣} ^{٦٥٤} ^{٦٥٥} ^{٦٥٦} ^{٦٥٧} ^{٦٥٨} ^{٦٥٩} ^{٦٦٠} ^{٦٦١} ^{٦٦٢} ^{٦٦٣} ^{٦٦٤} ^{٦٦٥} ^{٦٦٦} ^{٦٦٧} ^{٦٦٨} ^{٦٦٩} ^{٦٧٠} ^{٦٧١} ^{٦٧٢} ^{٦٧٣} ^{٦٧٤} ^{٦٧٥} ^{٦٧٦} ^{٦٧٧} ^{٦٧٨} ^{٦٧٩} ^{٦٨٠} ^{٦٨١} ^{٦٨٢} ^{٦٨٣} ^{٦٨٤} ^{٦٨٥} ^{٦٨٦} ^{٦٨٧} ^{٦٨٨} ^{٦٨٩} ^{٦٩٠} ^{٦٩١} ^{٦٩٢} ^{٦٩٣} ^{٦٩٤} ^{٦٩٥} ^{٦٩٦} ^{٦٩٧} ^{٦٩٨} ^{٦٩٩} ^{٧٠٠} ^{٧٠١} ^{٧٠٢} ^{٧٠٣} ^{٧٠٤} ^{٧٠٥} ^{٧٠٦} ^{٧٠٧} ^{٧٠٨} ^{٧٠٩} ^{٧١٠} ^{٧١١} ^{٧١٢} ^{٧١٣} ^{٧١٤} ^{٧١٥} ^{٧١٦} ^{٧١٧} ^{٧١٨} ^{٧١٩} ^{٧٢٠} ^{٧٢١} ^{٧٢٢} ^{٧٢٣} ^{٧٢٤} ^{٧٢٥} ^{٧٢٦} ^{٧٢٧} ^{٧٢٨} ^{٧٢٩} ^{٧٣٠} ^{٧٣١} ^{٧٣٢} ^{٧٣٣} ^{٧٣٤} ^{٧٣٥} ^{٧٣٦} ^{٧٣٧} ^{٧٣٨} ^{٧٣٩} ^{٧٤٠} ^{٧٤١} ^{٧٤٢} ^{٧٤٣} ^{٧٤٤} ^{٧٤٥} ^{٧٤٦} ^{٧٤٧} ^{٧٤٨} ^{٧٤٩} ^{٧٥٠} ^{٧٥١} ^{٧٥٢} ^{٧٥٣} ^{٧٥٤} ^{٧٥٥} ^{٧٥٦} ^{٧٥٧} ^{٧٥٨} ^{٧٥٩} ^{٧٦٠} ^{٧٦١} ^{٧٦٢} ^{٧٦٣} ^{٧٦٤} ^{٧٦٥} ^{٧٦٦} ^{٧٦٧} ^{٧٦٨} ^{٧٦٩} ^{٧٧٠} ^{٧٧١} ^{٧٧٢} ^{٧٧٣} ^{٧٧٤} ^{٧٧٥} ^{٧٧٦} ^{٧٧٧} ^{٧٧٨} ^{٧٧٩} ^{٧٨٠} ^{٧٨١} ^{٧٨٢} ^{٧٨٣} ^{٧٨٤} ^{٧٨٥} ^{٧٨٦} ^{٧٨٧} ^{٧٨٨} ^{٧٨٩} ^{٧٩٠} ^{٧٩١} ^{٧٩٢} ^{٧٩٣} ^{٧٩٤} ^{٧٩٥} ^{٧٩٦} ^{٧٩٧} ^{٧٩٨} ^{٧٩٩} ^{٨٠٠} ^{٨٠١} ^{٨٠٢} ^{٨٠٣} ^{٨٠٤} ^{٨٠٥} ^{٨٠٦} ^{٨٠٧} ^{٨٠٨} ^{٨٠٩} ^{٨١٠} ^{٨١١} ^{٨١٢} ^{٨١٣} ^{٨١٤} ^{٨١٥} ^{٨١٦} ^{٨١٧} ^{٨١٨} ^{٨١٩} ^{٨٢٠} ^{٨٢١} ^{٨٢٢} ^{٨٢٣} ^{٨٢٤} ^{٨٢٥} ^{٨٢٦} ^{٨٢٧} ^{٨٢٨} ^{٨٢٩} ^{٨٣٠} ^{٨٣١} ^{٨٣٢} ^{٨٣٣} ^{٨٣٤} ^{٨٣٥} ^{٨٣٦} ^{٨٣٧} ^{٨٣٨} ^{٨٣٩} ^{٨٤٠} ^{٨٤١} ^{٨٤٢} ^{٨٤٣} ^{٨٤٤} ^{٨٤٥} ^{٨٤٦} ^{٨٤٧} ^{٨٤٨} ^{٨٤٩} ^{٨٥٠} ^{٨٥١} ^{٨٥٢} ^{٨٥٣} ^{٨٥٤} ^{٨٥٥} ^{٨٥٦} ^{٨٥٧} ^{٨٥٨} ^{٨٥٩} ^{٨٦٠} ^{٨٦١} ^{٨٦٢} ^{٨٦٣} ^{٨٦٤} ^{٨٦٥} ^{٨٦٦} ^{٨٦٧} ^{٨٦٨} ^{٨٦٩} ^{٨٧٠} ^{٨٧١} ^{٨٧٢} ^{٨٧٣} ^{٨٧٤} ^{٨٧٥} ^{٨٧٦} ^{٨٧٧} ^{٨٧٨} ^{٨٧٩} ^{٨٨٠} ^{٨٨١} ^{٨٨٢} ^{٨٨٣} ^{٨٨٤} ^{٨٨٥} ^{٨٨٦} ^{٨٨٧} ^{٨٨٨} ^{٨٨٩} ^{٨٩٠} ^{٨٩١} ^{٨٩٢} ^{٨٩٣} ^{٨٩٤} ^{٨٩٥} ^{٨٩٦} ^{٨٩٧} ^{٨٩٨} ^{٨٩٩} ^{٩٠٠} ^{٩٠١} ^{٩٠٢} ^{٩٠٣} ^{٩٠٤} ^{٩٠٥} ^{٩٠٦} ^{٩٠٧} ^{٩٠٨} ^{٩٠٩} ^{٩١٠} ^{٩١١} ^{٩١٢} ^{٩١٣} ^{٩١٤} ^{٩١٥} ^{٩١٦} ^{٩١٧} ^{٩١٨} ^{٩١٩} ^{٩٢٠} ^{٩٢١} ^{٩٢٢} ^{٩٢٣} ^{٩٢٤} ^{٩٢٥} ^{٩٢٦} ^{٩٢٧} ^{٩٢٨} ^{٩٢٩} ^{٩٣٠} ^{٩٣١} ^{٩٣٢} ^{٩٣٣} ^{٩٣٤} ^{٩٣٥} ^{٩٣٦} ^{٩٣٧} ^{٩٣٨} ^{٩٣٩} ^{٩٤٠} ^{٩٤١} ^{٩٤٢} ^{٩٤٣} ^{٩٤٤} ^{٩٤٥} ^{٩٤٦} ^{٩٤٧} ^{٩٤٨} ^{٩٤٩} ^{٩٥٠} ^{٩٥١} ^{٩٥٢} ^{٩٥٣} ^{٩٥٤} ^{٩٥٥} ^{٩٥٦} ^{٩٥٧} ^{٩٥٨} ^{٩٥٩} ^{٩٦٠} ^{٩٦١} ^{٩٦٢} ^{٩٦٣} ^{٩٦٤} ^{٩٦٥} ^{٩٦٦} ^{٩٦٧} ^{٩٦٨} ^{٩٦٩} ^{٩٧٠} ^{٩٧١} ^{٩٧٢} ^{٩٧٣} ^{٩٧٤} ^{٩٧٥} ^{٩٧٦} ^{٩٧٧} ^{٩٧٨} ^{٩٧٩} ^{٩٨٠} ^{٩٨١} ^{٩٨٢} ^{٩٨٣} ^{٩٨٤} ^{٩٨٥} ^{٩٨٦} ^{٩٨٧} ^{٩٨٨} ^{٩٨٩} ^{٩٩٠} ^{٩٩١} ^{٩٩٢} ^{٩٩٣} ^{٩٩٤} ^{٩٩٥} ^{٩٩٦} ^{٩٩٧} ^{٩٩٨} ^{٩٩٩} ^{١٠٠٠} ^{١٠٠١} ^{١٠٠٢} ^{١٠٠٣} ^{١٠٠٤} ^{١٠٠٥} ^{١٠٠٦} ^{١٠٠٧} ^{١٠٠٨} ^{١٠٠٩} ^{١٠١٠} ^{١٠١١} ^{١٠١٢} ^{١٠١٣} ^{١٠١٤} ^{١٠١٥} ^{١٠١٦} ^{١٠١٧} ^{١٠١٨} ^{١٠١٩} ^{١٠٢٠} ^{١٠٢١} ^{١٠}

فدعها ولا تأخذ منها شيئا واكتب لهم بما تأخذ منهم كتابا الى مثله من الحول قال مالك الامر عندنا فيما يدار من العروض
للتجارات ان الرجل اذا صدق ماله ثم اشتري به عرضا بزاور قيقا او ما اشبه ذلك ثم باعه قبل ان يحول عليه الحول من يوم
اخرج زكوة فانه لا يؤدى من ذلك المال زكاة حتى يحول عليه الحول من يوم صدقه وانه ان لم يبع ذلك العرض سنين لم يجب
عليه في شيء من ذلك العوض زكاة وان طال زمانه فاذا باعه فليس عليه فيه الا زكاة واحدة قال مالك الامر عندنا في
الرجل يشتري بالذهب او الورق حنطة او تمر للتجارة ثم يمسكها حتى يحول عليها الحول ثم يبيعها ان عليه فيها الزكاة حين
يبيعها اذ ابلغ ثمنها ما يجب فيه الزكاة وليس ذلك مثل الحصاد يحصد الرجل من ارضه ولا مثل الجداد قال مالك وما كان
من مال عند رجل يدبره للتجارة ولا ينض لصاحبه منه شيء يجب عليه فيه الزكاة فانه يجعل له شهرا من السنة يقوم فيه ما
كان عنده من عرض التجارة ويخصي فيه ما كان عنده من نقد او عين فاذا بلغ ذلك كله ما يجب فيه الزكاة فانه يزكيه قال
يحيى قال مالك ومن تاجر من المسلمين ومن لم يتجر سواء ليس عليه الا صدقة واحدة في كل عام تجدها فيه ولو تاجر واما تجاء
في الكثر ^{في الكثر} قال مالك عن عبد الله بن دينار انه قال سمعت عبد الله بن عمر وهو سئل عن الكثر فاهو فقال هو المال الذي لا

لا نسلم فيه اختلافا قال الاطال لا اعلم ما منهم اختلاف فيه وذلك لان الزكاة انما تجب
في قيمتها فتقوم بكل واحد منها فتقسم الى كل واحد منها ولو كان له ذهب وفضة وعسرون
وجب منهم الجميع بعضهم الى بعض في تكميل النصاب لان العرض مضمون الى كل واحد منهما
فيجب ضمهما اليه وجميع الثلثة فاما ان كان له من كل واحد من الذهب والفضة مالا يبلغ
نصابا بمفرده او كان لنصاب من احد هما واقل من نصاب من الآخر فقه توقف احمد
عن ضم احدهما الى الآخر في رواية الاثرم وجماعة وقطع في رواية حنبل انه لا زكاة عليه
حتى يبلغ كل واحد منهما نصابا وذكر الحنفى فيه روايةين احداهما لا ينضم وهو قول ابن ابي
ليلى والسن بن صالح وشريك والثاني والى عبدة والى ثور لقوله صلى الله عليه وسلم
ليس فيما دون خمس اواق صدقة ولا نهما مالا لا يختلف نصابها فلا ينضم كاجناس الماشية
والثانية ينضم احداهما الى الآخر في تكميل النصاب وهو قول الحسن وقتادة ومالك و
الاذاعى والثوري واصحاب الرأي لان احدهما ينضم الى ما ينضم اليه الاخر فيضم الى الآخر
كأنواع الجنس ولان نفعهما واحد والاصول فيها متحدة فانما قيم المتلفات وادش
البيات واثمان البياعات والهدب مخصوص بمرض التجارة فاذا قلنا بالضم فان
احدهما ينضم الى الآخر بالاجزاء وهو قول مالك والى يوسف ومحمد والاذاعى وقال
ابو الخطاب ظاهر كلام احمد في رواية المروزي انها تقسم بالا حوط من القيمة والاهواز و
معناه انه لا يقوم الخالي منها بقيمة الرخيص وهو قول ابى حنيفة في تقويم الدنانير بالفضة
الخ وفي الهداية ينضم الذهب الى الفضة بقيمة عند ابى حنيفة وعندهما بالاجزاء وهو رواية
عنه الم ١٢ **هـ** قوله وقال مالك من تاجر من المسلمين ومن لم يتجر سؤل في انه ليس
عليه الا صدقة واحدة في كل عام ولا يكره الزكاة بكثر النماء مثالا ان ربحوا في السنة مرات
فلا تكون فيه الا صدقة واحدة على تمام السنة تجزأ فيه اول تجزأ وان كان عندهم من
اموال الصدقة شيء كالعين وغيره يؤخذ منها الزكاة وان لم يتجر واختلف غير المسلمين من
اهل الذمة فانهم ان تجزأ يؤخذ من اموالهم نصف العشر ايضا واذا لم تجزأ فليس عليهم
العشر بل الجزية فقط فذكر في المدونة ان عمر بن الخطاب قال لاهل الذمة الذين كانوا يتجزون الى
المدينة ان تجزئتم في بلادكم فليس عليكم في اموالكم زكاة وليس عليكم الا جزيتكم التي فرضنا
عليكم وان خرجتم ومزبتم في البلاد وادركتم اموالكم اخذنا منكم وفرضنا عليكم كما فرضنا
جزيتكم ١٣ **هـ** قوله ما جاء في الكثر قال ابن جرير هو كل شيء جمع بعضه على بعض
في بطن الارض او ظهرها وقال ابن دريد هو كل شيء خمسته بيدك او ملكك في وعاء
او ارض وقال الراغب هو جعل المال بعضه على بعض وحفظه واصله من كثر التمر
في الوعاء الخ وقال العيني في المنهات الكثر اسم للمال المدفون وقال القرطبي اصله
الغنم والجمع ولا يختص بالذهب والفضة الا ترى الى قوله صلى الله عليه وسلم الاخيركم
يخبر ما يكره المرأة الصالحة اي ينضم لنفسه ويجمع الخ وعرضه المصنف بيان
مصاديق الكثر الذي ورد الشرع بذكره والوعيد عليه في الآيات والاماديث قال
عز اسمه والذين يكثرون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم
بعذاب اليم الى قوله فذوقوا ما كنتم تكثرون ١٤ **هـ** وهو يشل ببناء المجهول
من المضارع في جميع النسخ المعربة وبلفظ وهو سئل ببناء المجهول من الماضي في
جميع النسخ السندية عن الكثر اي مصاديقه في الآية المذكورة ما هو فقال هو المال
الذي لا تؤدى منه الزكاة فمادى زكوة فليس يكثروا وقد اخرج الطبراني والبيهقي وابن
مردويه بطريقتين عن ابن عمر فوعا قال البيهقي ليس بمخفوظ والمشور وقته قال
ابن عبد البر وشهد له حديث ابى هريرة مرفوعا اذا دبت زكاة مالك فقد قضيت
ما عليك اخرجه الترمذي وقال حسن عزيز وصححه الحاكم ١٣

له قوله قال مالك الامر عندنا فيما يدار من العروض للتجارات ان الرجل اذا صدق ماله
بتشديد الدال اي اعطى صدقة وزكاة قال الراغب يقال صدق وتصديق قال تعالى فلا
صدق ولا صل الاية ثم اشترى به اي ماله عرضا بزاور قيقا او ما اشبه ذلك ثم باعه قبل ان يحول عليه الحول من يوم
اخرج زكاة فانه لا يؤدى من ذلك المال زكاة حتى يحول عليه الحول من يوم صدقه وانه ان لم يبع ذلك العرض سنين لم يجب
عليه في شيء من ذلك العوض زكاة وان طال زمانه فاذا باعه فليس عليه فيه الا زكاة واحدة قال مالك الامر عندنا في
الرجل يشتري بالذهب او الورق حنطة او تمر للتجارة ثم يمسكها حتى يحول عليها الحول ثم يبيعها ان عليه فيها الزكاة حين
يبيعها اذ ابلغ ثمنها ما يجب فيه الزكاة وليس ذلك مثل الحصاد يحصد الرجل من ارضه ولا مثل الجداد قال مالك وما كان
من مال عند رجل يدبره للتجارة ولا ينض لصاحبه منه شيء يجب عليه فيه الزكاة فانه يجعل له شهرا من السنة يقوم فيه ما
كان عنده من عرض التجارة ويخصي فيه ما كان عنده من نقد او عين فاذا بلغ ذلك كله ما يجب فيه الزكاة فانه يزكيه قال
يحيى قال مالك ومن تاجر من المسلمين ومن لم يتجر سواء ليس عليه الا صدقة واحدة في كل عام تجدها فيه ولو تاجر واما تجاء
في الكثر ^{في الكثر} قال مالك عن عبد الله بن دينار انه قال سمعت عبد الله بن عمر وهو سئل عن الكثر فاهو فقال هو المال الذي لا
لا نسلم فيه اختلافا قال الاطال لا اعلم ما منهم اختلاف فيه وذلك لان الزكاة انما تجب
في قيمتها فتقوم بكل واحد منها فتقسم الى كل واحد منها ولو كان له ذهب وفضة وعسرون
وجب منهم الجميع بعضهم الى بعض في تكميل النصاب لان العرض مضمون الى كل واحد منهما
فيجب ضمهما اليه وجميع الثلثة فاما ان كان له من كل واحد من الذهب والفضة مالا يبلغ
نصابا بمفرده او كان لنصاب من احد هما واقل من نصاب من الآخر فقه توقف احمد
عن ضم احدهما الى الآخر في رواية الاثرم وجماعة وقطع في رواية حنبل انه لا زكاة عليه
حتى يبلغ كل واحد منهما نصابا وذكر الحنفى فيه روايةين احداهما لا ينضم وهو قول ابن ابي
ليلى والسن بن صالح وشريك والثاني والى عبدة والى ثور لقوله صلى الله عليه وسلم
ليس فيما دون خمس اواق صدقة ولا نهما مالا لا يختلف نصابها فلا ينضم كاجناس الماشية
والثانية ينضم احداهما الى الآخر في تكميل النصاب وهو قول الحسن وقتادة ومالك و
الاذاعى والثوري واصحاب الرأي لان احدهما ينضم الى ما ينضم اليه الاخر فيضم الى الآخر
كأنواع الجنس ولان نفعهما واحد والاصول فيها متحدة فانما قيم المتلفات وادش
البيات واثمان البياعات والهدب مخصوص بمرض التجارة فاذا قلنا بالضم فان
احدهما ينضم الى الآخر بالاجزاء وهو قول مالك والى يوسف ومحمد والاذاعى وقال
ابو الخطاب ظاهر كلام احمد في رواية المروزي انها تقسم بالا حوط من القيمة والاهواز و
معناه انه لا يقوم الخالي منها بقيمة الرخيص وهو قول ابى حنيفة في تقويم الدنانير بالفضة
الخ وفي الهداية ينضم الذهب الى الفضة بقيمة عند ابى حنيفة وعندهما بالاجزاء وهو رواية
عنه الم ١٢ **هـ** قوله وقال مالك من تاجر من المسلمين ومن لم يتجر سؤل في انه ليس
عليه الا صدقة واحدة في كل عام ولا يكره الزكاة بكثر النماء مثالا ان ربحوا في السنة مرات
فلا تكون فيه الا صدقة واحدة على تمام السنة تجزأ فيه اول تجزأ وان كان عندهم من
اموال الصدقة شيء كالعين وغيره يؤخذ منها الزكاة وان لم يتجر واختلف غير المسلمين من
اهل الذمة فانهم ان تجزأ يؤخذ من اموالهم نصف العشر ايضا واذا لم تجزأ فليس عليهم
العشر بل الجزية فقط فذكر في المدونة ان عمر بن الخطاب قال لاهل الذمة الذين كانوا يتجزون الى
المدينة ان تجزئتم في بلادكم فليس عليكم في اموالكم زكاة وليس عليكم الا جزيتكم التي فرضنا
عليكم وان خرجتم ومزبتم في البلاد وادركتم اموالكم اخذنا منكم وفرضنا عليكم كما فرضنا
جزيتكم ١٣ **هـ** قوله ما جاء في الكثر قال ابن جرير هو كل شيء جمع بعضه على بعض
في بطن الارض او ظهرها وقال ابن دريد هو كل شيء خمسته بيدك او ملكك في وعاء
او ارض وقال الراغب هو جعل المال بعضه على بعض وحفظه واصله من كثر التمر
في الوعاء الخ وقال العيني في المنهات الكثر اسم للمال المدفون وقال القرطبي اصله
الغنم والجمع ولا يختص بالذهب والفضة الا ترى الى قوله صلى الله عليه وسلم الاخيركم
يخبر ما يكره المرأة الصالحة اي ينضم لنفسه ويجمع الخ وعرضه المصنف بيان
مصاديق الكثر الذي ورد الشرع بذكره والوعيد عليه في الآيات والاماديث قال
عز اسمه والذين يكثرون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم
بعذاب اليم الى قوله فذوقوا ما كنتم تكثرون ١٤ **هـ** وهو يشل ببناء المجهول
من المضارع في جميع النسخ المعربة وبلفظ وهو سئل ببناء المجهول من الماضي في
جميع النسخ السندية عن الكثر اي مصاديقه في الآية المذكورة ما هو فقال هو المال
الذي لا تؤدى منه الزكاة فمادى زكوة فليس يكثروا وقد اخرج الطبراني والبيهقي وابن
مردويه بطريقتين عن ابن عمر فوعا قال البيهقي ليس بمخفوظ والمشور وقته قال
ابن عبد البر وشهد له حديث ابى هريرة مرفوعا اذا دبت زكاة مالك فقد قضيت
ما عليك اخرجه الترمذي وقال حسن عزيز وصححه الحاكم ١٣

وفيما فوق ذلك الى تسعين بنتا لبون وفيما فوق ذلك الى عشرين ومائة حقتان طروقتا الفحل فما زاد على ذلك من الابل ففي كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة وفي سائمة الغنم ابلغت اربعين الى عشرين ومائة شاة وفيما فوق ذلك الى مائتين شاتان وفيما فوق ذلك الى ثلثمائة ثلث شاة فما زاد على ذلك ففي كل مائة شاة ولا يخرج في الصدقة تيس ولا همة ولا ذات

قوله وفيما فوق ذلك وهو ست وسبعون الى تسعين بنتا لبون كذا في النسخ الندي وفي المصرية بنتا لبون وكلها متفقة على تسعين البنت فما في بعض النسخ القديمة من الافراد تحريف من النسخ وفيما فوق ذلك وهو احدى وتسعون الى عشرين ومائة حقتان طروقتا الفحل اتفقت الائمة من اول الحديث الى هذا الا ما تقدم عن علي بن ابي طالب في خمس وعشرين خمس شياه حتى عليها الاجماع جماعة منهم السرخسي في مبسوطه والعيني في شرحه فقال لا خلاف فيها بين الائمة وعليها اتفقت الاخبار من كتب الصدقات التي كتبها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال السرخسي على هذا اتفقت الآثار واجمع العلماء رحمهم الله ثم لا اختلاف بينهم بعد ذلك **قوله** فما زاد على ذلك اي على مائة وعشرين من الابل ففي كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة واختلفوا في المراد بذلك على اقول كثيرة فذهب الشافعي انه اذا زادت على مائة وعشرين واحدة ففيها ثلث بنات لبون ولا عبدة بزيادة بعض الواحدة ففيها حقتان فقط صرح به في شرح المنهاج فاذا زادت مائة وثلثين ففيها حقة وبنتا لبون ثم يرد الحساب على الاربعين والتمسنا في حديث الباب وبه قال السخني بن راهويه واحمد في روايته وقال محمد بن اسحق واليوحيد واحمد في روايته لا يتغير الفرض الى ثلثين ومائة فيكون فيها حقة وبنتا لبون قال الموفق اذا زادت على عشرين ومائة واحدة ففيها ثلث بنات لبون وهو احدى الروايتين عن احمد وذهب الاوزاعي والشافعي واسحق والرواية الثانية لا يتعدى الفرض الى ثلثين فيكون فيها حقة وبنتا لبون وهو مذهب محمد بن اسحق ابن ساد والابن عبيد والمالك روايتان ولنا قوله عليه الصلوة والسلام اذا زادت على عشرين ومائة الحديث والواحدة زائدة وقد جاء مصرا في حديث الصدقات الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان عند آل عمر بن الخطاب ابو داود والترمذي وحسنه وقال ابن عبد البر هو احسن شيء روي في الصدقات وقال ابن مسعود والنخعي والثوري والشافعي اذا زادت الابل على عشرين ومائة استوفيت الفريضة لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم كتب لعمر بن حزم كتابا ذكر فيه الصدقات والديات وذكر فيه مثل هذا الى اخر ما بسطه وعند ابى حنيفة واصحابه تستأنف الفريضة فيكون في كل خمس شاة مع الحقتين الى خمس واربعين ومائة ففيها بنت مخاض مع الحقتين الى خمسين ومائة ففيها ثلث حقاك وليس في هذا النصاب بنت لبون لعدم نصها به ثم تستأنف الفريضة ففي كل خمس شاة الى خمس وعشرين الى خمس وسبعين ومائة ففيها بنت مخاض مع ثلث حقاك وفي ست وثلثين اي ست وثمانين ومائة بنت لبون مع ثلث حقاك وفي ست واربعين الى ست وتسعين ومائة اربع حقاك الى مائتين ففيها ان شاء ادى اربع حقاك عن كل خمسين او خمس بنات لبون عن كل اربعين ثم تستأنف الفريضة اهدا كما تستأنف في الخمسين التي بعد المائة والخمسين وهذا قول ابن مسعود وابراهيم النخعي وسفيان الثوري واهل العراق وحتى السخاقي انه قول عمر بن الخطاب وغيره من كذا في العيني بزيادة واختصار ومستدل الخليفة ما قال القادي في شرح النفاية ولنا ما روي اسحق بن راهويه في مسنده والطحاوي في مشكله وابو داود في المراسيل عن حادين سلمة قال قلت لقيس بن سعد اكتب لي كتاب الي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم فكتب لي ورقة ثم جاء يوما واخبرنا اخذه من كتاب الي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم واخبرنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتبه لعمه عمرو بن حزم في ذكر ما يخرج من فرائض الابل فيه فاذا كانت اكثر من عشرين ومائة ففي كل خمسين حقة وفي كل اربعين بنت لبون فما فضل اي زاد على مائة وعشرين فانه يباذل الاول فريضة الابل فما كان اقل من خمس وعشرين ففيه الغنم في كل خمس ذود شاة وروي الطحاوي عن خفيف عن ابى عبيدة وزياد بن ابي مريم عن ابن مسعود انه قال اذا بلغت العشرين ومائة استقبلت الفريضة بالغنم فاذا بلغت خمسا وعشرين ففرض نصف الابل وروي عن ابراهيم النخعي نحوه وروي ابن ابى شيبه عن يحيى بن سعيد عن سفيان ابن ابى اسحق عن عاصم بن مفره عن علي قال اذا زادت الابل على العشرين ومائة فيستقبل بها الفريضة الخ وما روي هذه الروايات البسيطة وغيره من فقهاء الشافعية وغيرهم اجاب عن الخليفة مملأ المطولات كالعيني والزيدي وغيرهما لا يعيها هذا المقتصر ولا يفي لهذا الوجه ما قال العيني في شرح البداية بعد حديث عمرو بن حزم رواه عبد الرزاق في مصنفه وابن جبان في صحيحه واليكم في المستدرک وقال اسناده صحيح وهو من قواعد الاسلام وقال ابن الجوزي في التحقيق قال احمد بن حنبل كتاب عمرو بن حزم في الصدقات صحيح وقال بعض الحفاظ المتأخرين نسخة كتاب عمرو بن حزم تلقاها الائمة بالقبول وهي متواترة وقال يعقوب بن سفيان بن عيينة العولي لا اعلم في جميع الكتب المنقولة اصح منه كان اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والابن جهمون يروون اليه ويروون اراهم الخ وقال ابن الهمام قد وردت احاديث كلها تنص على وجوب الشاة بعد المائة والعشرين ذكرها في الغاية الخ وبكذا في شرح الاحياء وقال ذكرها الشمس السروجي في شرحه على البداية الخ

قال العيني في شرح البخاري واما الذي استدل به الشافعي فانا قد علمنا به لانا اوجبت في الاربعين بنت لبون فان الواجب في الاربعين ما هو الواجب في ست وثلثين وكذلك اوجبت في خمسين حقة وهذا الحديث لا يتعرض لنفي الواجب عما دونه وانما هو عمل بمضمون النص فنحن علمنا بالنصين وهو اعرض عن العمل بما دونه الخ وقال السرخسي في المبسوط والقول باستقبال الفريضة بعد مائة وعشرين مشهور عن علي وابن مسعود ثم نقول وجوب الحقتين في مائة وعشرين ثابت بالنفاق الآثار واجماع الائمة فلا يكون اسقاطه الا بمثل وبعد مائة وعشرين اختلفت الآثار فلا يكون اسقاط ذلك الواجب عند اختلاف الآثار بل يؤخذ بحديث عمرو بن حزم ومثل حديث ابن عمر في الزيادة الكبيرة حتى يبلغ مائتين وبه نقول ان في كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة وحاصل ما قلنا ان قوله صلى الله عليه وسلم في كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة كانه يصدق على ما اختارته الائمة الثالثة من تغير النصاب الاول يصدق على ما اختارته الخليفة من ابقاء النصاب وبعد الاربعين والتمسنا في حديث عمرو بن حزم ايضا كما اخرج الطحاوي وغيره بطرق مع انه ذكر فيه عود الفرائض الى ما دون بنت لبون والمحققة وايضا اخرج محمد في الآثار عن ابن مسعود الى مائة وعشرين مثل احاديث الصدقات ثم قال ثم استقبل الفريضة فاذا كثرت الابل ففي كل خمسين حقة فعلم ان هذه الكلمة لا ياتي عود ما سبق **قوله** وفي سائمة الغنم اي راعيها قال ابن عابد بن الغنم محررة الشاة واذا احد لها من ثلثها الواحدة شاة وهو اسم مؤنث ليعنس يقع على الذكور والاناث وفي الدر المنثور مستحق من الغنم لانه ليس لها اليد الدفاع فكانت تسمى بكل طالع الخ قال ابن الهمام السائمة التي تربي ولا تعلق في الابل قال ابن رشد اختلفوا في السائمة من الابل والبق والغنم من غير السائمة منافان قوما اوجبوا في هذه الاصناف الثلثة سائمة كانت او غيرها وبه قال الليث والمالك وقال سائر فقهاء الامصار لا زكاة في غير السائمة منافا قال الزرقاني لا خلاف في وجوب زكاة السائمة واختلف في المعلوفة فقال مالك والليث فيها الزكاة رعت ام لا لانها سائمة في مفتتها والماشية كلها سائمة ومنها من الرعي لا يمنع تسميتها سائمة والوجه عموم اقواله صلى الله عليه وسلم في الزكاة لم يخص سائمة من غيرها وقال سائر فقهاء الامصار واهل الحديث لا زكاة فيها وروي عن جمع من الصحابة لا ينف لف لهم منهم ولا علم من قال يقول مالك والليث من فقهاء الامصار قاله ابن عمر البزاز بلغت اربعين ولا شيء في اقل منها اجما كما قاله العيني الى عشرين ومائة شاة بمتد اخبره قوله في سائمة الغنم قال السرخسي في مبسوطه ويجوز في زكاة الغنم اخذ الذكور والانثى عنه تا وقال الشافعي لا يؤخذ الذكور الا اذا كان النصاب كذا ذكر الان منفعة النسل لا تحصيل به ولنا قوله صلى الله عليه وسلم في اربعين شاة واسم الشاة يتناول الذكر والانثى جمعا الخ وفيما فوق ذلك اي اذا زادت واحدة وهو احدى وعشرون ومائة الى مائتين شاتان وفيما فوق ذلك اي من احدى ومائتين الى ثلثمائة ثلث شياه بالمعبر جمع شاة قال العيني في البداية الشاة من الغنم تذكر وتؤنث واصل الشاة شاة لان تصغيرها شوية وجمع شياه بالاء الى العشر يقال ثلث شياه فاذا جاوزت العشر فلتاء الخ ومن اول نصاب الغنم الى ثلثمائة شياه اجماع على الاجماع عليه ابن رشد وغيره **قوله** فما زاد على ذلك اي على ثلثمائة ففي كل مائة شاة فقال الشافعي والنخعي والحسن بن حي اذا زادت على ثلثمائة واحدة ففيها اربع شياه الى اربع مائة فاذا زادت واحدة ففيها خمس شياه الى خمس مائة وبكذا وهو رواية عن احمد لما ان ظاهر حديث الباب يدل على ان ثلث مائة مدار الحكم وقال الجمهور اذا زادت واحدة على ثلث مائة فلا شيء فيها الى اربع مائة ففيها اربع شياه ثم في كل مائة شاة وبه قول ابى حنيفة ومالك والشافعي واحمد في الصحيح عنه والثوري واسحق والاوزاعي وجماعة اهل الآثار وهو قول علي وابن مسعود كذا في العيني **قوله** ولا يخرج ببناء الجمل وفي رواية ولا يؤخذ في الصدقة بلفظ في جميع النسخ الندي وبعض المصرية بلفظ من الصدقة والادوية الاول تيس هو فحل الغنم قال المجد هو الذكر من الظباء والعز والوعول اذا ذاق عليه سنة الخ واد منه الباجي الذي لم يبلغ حد التحول كما سياتي في كلامه وروي نحوه من الامام مالك كما سياتي عن المدونة ولا بهرمة بفتح الباء وكسر الراء كبيرة سقطت اسنانها ولا ذات عوار بفتح الملهة وهما اي ذات عيب ونقص كذا في الشافية قال ابن جرير من عطف العام على الخاص اذا عيب يشمل المرض والهرم وغيرهما كذا في المرأة قال الزرقاني واختلف في ضبطها فالاكثر على انه ما ثبت به الرد في البيع وقيل ما يمنع الاجزاء في العقيقة الا ما شاء المصدق **قوله**

عود الا ماشاء المصدق ولا يجتمع بين مفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة وما كان من حليطين فلانما يتراجعا بينهما بالسوية وفي الرقة اذا بلغت خمس اواق ربع العشر ما جاء في صدقة البقر **مالك** عن حميد بن قيس المكي عن طاووس اليماني ان معاذ بن جبل الانصاري اخذ من ثلثين بقرة ببيعاً ومن اربعين بقرة مسنة واتي بمادون ذلك فابى ان يأخذ منه شيئاً وقال لما سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه شيئاً حتى القاه فاسئلته فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل ان يقدم معاذ بن جبل قال يعني قال مالك احسن ما سمعت فيمن كان له غنم على راعيين متفرقين او على رعاة متفرقين في بلدان شتى ان ذلك يجمع كله على صاحبه فيؤدى منه صدقته ومثل ذلك الرجل يكون له الذهب والورق متفرقة في ايدي اناس شتى انه ينبغي له ان يجمعها

له قوله ولا يجمع بضم اوله وفتح ثالثة بين مفرق بفاء مفتحة فوقية فراء غفيفة وفي رواية متفرق بتقديم التاء وتشديد الراء قاله الزدقاني قلت والنسخ المصرية على الاول وفي النسخ السندية بدون التاء بلغظ مفرق ولا يفرق بضم اوله وفتح ثالثة مشدداً ويخفف بين مجتمع خشية وفي رواية مخافة منصوب على السلة الصدقة اي من فئة قلة الصدقة او كثرها وما كان من حليطين متشعبة غليظ بمعنى مخالط او شريك وسياق فانها يتراجعا بينهما بالسوية اي يتراوان الفضل بينهما بالسوية على قدر عدل اموالهما وفي الرقة بكسر الهمزة وفتح قاف الغضة سواء كانت مفروقة او غير مفروقة اصل الورق فخذفت الواو وعوضت التاء في آخرها كالواو بعد العدة اذا بلغت خمس اواق بالتخوين كجواريلج العشر بضم العين وسكون الشين وقيل بضمها قاله القادي وتقدم الكلام على زكاة الغنم اخذ من ثلثين بقرة قال القادي المروا لجنس وقال ابن الهام البقر لجنس والتاء في بقرة للوحدة فيقع على الذكر والانثى لالتاثير في الجمعها هو ما دخل في الثانية على المشهور وقيل غير ذلك كما في الحارضة وغيره وبالاول شره اصحاب الفروع من الائمة الثالثة وقال الدرردي في الشرح الكبير ذوات ثنتين اي دخل في الثالثة الخسمى به عند الجمهور لانه فطم عن امره فهو يتبعها **١٢** **له** قوله ومن اربعين بقرة مسنة بالنصب مفعول لاخذوا وخلطوا في سبنا ففي الشرح الكبير للدرردي ذوات ثلث سنين اي او فلتا و دخلت في الرابعة وفسرها اصحاب الفروع من بقية الائمة الثالثة ما تمت لها سنتان وطلعت في الثالثة ثم اختلفوا بينها في مسئلة وهي هل يجرى فيها السن اي الذكر ايضا ام لا قال الباجي لا يؤخذ الا انثى سواء كانت بقرة ذكورا واناثا كلها وقال بعض اصحاب الشافعي اذا كانت البقرة كلها ذكورا اخذ منها مسن ذكر الخ وكذا في فروع الائمة الثالثة لا يلغى المسن خلافاً للحنفية كما تقدم عن المبسوط ان لا يفرق بين الانثى والذكر في غير الابل منه هم واما الاربعون وما نكده منها كالتائين فلا يجرى في فرضها الا لاثان الا ان يخرج من المسنة تبعية فيجوز اذا بلغ مائة وعشرين اتفق الغرضان جميعاً فيغير رب المال بين اخراج ثلث مسنات او اربع اتبعت والواجب احدهما ايها ماشاء واخيرة في الاخراج الى رب المال كما ذكرنا في زكاة الابل وهذا التفصيل فيما اذا كان فيها اثان فان كانت كلها ذكورا اجزأ الذكر بكل حال ولا يحتل ان لا يجرى الا اثان في الاربعين لان النبي صلى الله عليه وسلم نص على المسنات فيجب اتباع ما مرده فيكلف شرائها والاول اولي لانا اخبرنا الذكر في الغنم مع انه لا مدخل له في زكاتها فابقر التي للذكر فيها مدخل اولي الخ ثم اختلفوا في ما بين اربعين الى ستين فقال اكثر اهل العلم منهم الشعبي والنخعي والحسن ومالك والليث والثوري وابن الماجشون والشافعي واسحق وابو عبيد واحمد وابو يوسف ومحمد والجمهور الاشعري في ذلك حتى بلغ ستين وقال الامام ابو حنيفة في بعض الروايات عنه فيها زاد على الاربعين بحسبه في كل بقرة ربع عشر مسنة فزاد من جعل الوقص تسعة عشر وهو مخالف لمبيح اوقاصها فان جرح اوقاصها عشرة عشرة قال في البداية اذا زادت على اربعين وجب في الزيادة بقدر ذلك الى ستين عندنا في حنيفة ففي الواحدة ربع عشر مسنة وبكذا هو رواية الاصل لان العنقوثيت نصا بخلاف القياس ولا نص بهنا وروى الحسن عن ابي حنيفة انه لا يجب في الزيادة شيء حتى تبلغ خمسين ثم فيها مسنة وربع مسنة او ثلث تبسج لان مبنى هذا النصاب على ان يكون بين عقدين وقص وفي كل عقد واجب وقال ابو يوسف ومحمد لا شيء في الزيادة حتى تبلغ ستين وهو رواية عن ابي حنيفة قال العيني وروى مالك والشافعي واحمد وفي المحيط هو اوقاف الروايات عن ابي حنيفة وفي جوامع الفقهاء هو المختار والاول صاحب البداية النبي في الادا قاصم بالصغار **١٣** **له** قوله واتى ببناء الجمول بمادون ذلك اي بمادون الثلثين واقل النصاب ويحتمل ان تكون الاشارة الى اقرب المذكور وهو الاربعون فيكون المعنى اني بما بين الثلثين الى اربعين واليه يشير كلام ابن رشد المتقدم اذ حمل التوقف على الادا قاصم لكن

يشكل عليه بما روي عن معاذ مرفوعاً لا تأخذ في الادا قاصم شيئاً اللهم الا ان يقال ان الحديث المرفوع يحمل على السماع من بعد ذلك فابى ان يأخذ منه شيئاً وقال في وجه عدم الاخذ لم يسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه شيئاً فيردل على انه سمع منه ما عمل به في الثلثين والاربعين مع ان مثله لا يكون رأياً وانما هو توقيف قال الباجي الى معاذ ان يأخذ شيئاً انما هو معاذ اطاعة للنبي صلى الله عليه وسلم ودوقنا عندهم الخ حتى غايه المقدار اي لا تأخذ الا ان القاه فاسالك لم لم يتحقق لمعاذ ان يلقي النبي صلى الله عليه وسلم على المشهور فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل ان يقدم بفتح المثانة التثنية معاذ بن جبل من يمن قال عمرو بن شعيب لم يزل معاذ باليمن منذ بعث النبي صلى الله عليه وسلم الى اليمن حتى توفي النبي صلى الله عليه وسلم والوبكر ثم قدم على عمر بن زفرة على ما كان عليه قاله الزدقاني **١٢** **له** قوله قال مالك احسن ما سمعت فيمن كان له غنم مثلاً على راعيين متفرقين بتقديم التاء من التفرق في النسخ السندية وفي النسخ المصرية بتقديم الفاء من الافتراق او على رعاة بكسر الراء وممدود جمع راع متفرقين بصيغة الجمع من التفرق في السندية ومن الافتراق في المصرية كما تقدم في بلدان شتى ان ذلك اي المتفرق يجمع ببناء الجمول كله على صاحبه فيؤدى منه بعد الجمع صدقته قال الزدقاني وكذلك الماشية والحمر وقوله احسن ما سمعت يدل على الخلاف والاصل مراعاة ملك الرجل النصاب ولا يراعى افتراق المواضع الا من جهة السعاة قاله ابو عمر قلت وروى قال الجمهور خلافاً لاهل حكاها المافظ في الفتح من ان من كان له ماشية ببلد لا تبلغ النصاب كعشرين شاة مثلاً بالكوكة ومنها بالبصرة انما لا تنضم بائتيه كونها ملك رجل واحد وخالف الجمهور فقالوا يجمع على صاحب المال امواله ولو كانت في بلدان شتى ويخرج منها الزكاة الواحدة مثل ذلك اي مثل الغنم الرجل بالراح يكون له الذهب والورق اللذان وجب فيها الزكاة بشروطها متفرقة في ايدي اناس شتى انه بكسر الهمزة وفتحها ينبغي له اي يجب عليه ان يجمعها فيخرج منها ما وجب عليه في ذلك من زكاتها بيان لما وجب وذلك لما تقدم انه لا يراعى افتراقه في ايدي اناس وانما يراعى اجتماعه في ملكه وجريان النول على النصاب قال يعقوب قال مالك في الرجل يكون له العنان والمعر يسكن العزة والعين وفتحها جمع ضان كذا في القاموس والكشاف وهو مذهب الاخفش والصحاح مذهب سيبويه ان كل اسم جنس يقع على القليل والكثير والذكر والانثى والعنان ما كان من ذوات الصوف والمعر من ذوات الشعر قستان كذا في الشامي انما هي العنان والمعر كلها تجمع ببناء الجمول عليه في الصدقة فان كان فيها بغير التثنية في السندية اي في النوعين و بغير افراد التائين في المصرية اي في المجموعة ما يجب فيه الصدقة يعني بلغت المجموعة حد النصاب صدقت بضم الصاد وشدة الدال اخرج صدقتها وقال انما هي غنم كلها بيان لوجه الجمع يعني ان النص ورد باسم الشاة او الغنم وهو شامل لما كانا جنساً واحداً ثم بين دليله فقال وفي كتاب عمر بن الخطاب الذي ورد في الصدقة وقع فيه وفي سائره الغنم اذا بلغت اربعين شاة بالنصب على التمييز شاة بالرفع مبتدأ مؤخر قال ابن رشد وفي البداية اتفقوا على ان المعز بضم مع العنان وقال في مقدماته لا اختلاف في هذا احفظه الا ما ذهب اليه ابن بابويه من ان العنان والمعر منفذان لا يجمعان في الزكاة لقوله ثم ثمانية اذ واج من العنان ثنتين ومن المعز ثنتين الى قوله ومن الابل ثنتين ومن البقر ثنتين قال فلو كان المعز من العنان لكان البقر من الابل وهذا معنى قوله دون نصه الخ وقال الموفق لا يعلم خلافاً بين اهل العلم في حكم انواع الاجناس بعضها الى بعض في اجباب الزكاة وقال ابن النذر اجمع من تحفظ عنه من اهل العلم على منم العنان الى المعز اذا ثبت هذا فانه يخرج الزكاة من اي الانواع احب سواء دعت الحاجة الى ذلك بان يكون الواجب واحداً او لا يكون احد النوعين موجبا لو احده لم يدع بان يكون كل واحد من النوعين يجب فيه فريضة كاطة وقال عكرمة و مالك واسحق يخرج من اكثر العدين فان استويا اخرج من ايها شاء **١٣**

فخرج منها ما وجب عليه في ذلك من زكواتها **قال** يعني قال مالك في الرجل يكون له الضأن والمعز انهما تجتمع عليه في الصدقة فان كان فيهما ما تجب فيه الصدقة صدقت وقل انما هي غنم كلها وفي كتاب عمر بن الخطاب وفي ساعة الغنم اذا بلغت اربعين شاة شاة **قال** فان كانت الضأن هي اكثر من المعز ولم تجب على ربهما الا شاة واحدة اخذ المصدق تلك الشاة التي وجبت على رب المال من الضأن وان كانت المعز اكثر اخذ منها فان استوى الضأن والمعز اخذ من ايتهم شاء **قال** يعني قال مالك وكذلك الابل العرب والبخت يجمعان على ربهما في الصدقة وقال انما هي ابل كلها فان كانت العرب هي اكثر من البخت ولم يجب على ربهما الا بعير واحد فليأخذ من العرب صدقتها فان كانت البخت اكثر منها فليأخذ منها فان استوت فليأخذ من ايتهم شاء **قال** مالك وكذلك البقر والجواميس يجب ان تجمع على ربهما في الصدقة وقال انما هي بقر كلها فان كانت البقر هي اكثر من الجواميس ولا يجب على ربهما الا بقرة واحدة فليأخذ من البقر صدقتها وان كانت الجواميس اكثر فليأخذ منها فان استوت فليأخذ من ايتهم شاء فاذا وجبت في ذلك الصدقة صدق الصنفان جميعا **قال** يعني قال مالك من افاد ماشية من ابل او بقرا وغنم فلا صدقة عليه فيها حتى يحول عليها المحول من يوم افادها الا ان يكون له قبلها نصاب ماشية والنصاب ما تجب فيه الصدقة اما خمس ذود من الابل ولما ثلثون بهرة واما اربعون شاة فاذا كان لرجل خمس ذود من الابل او ثلثون بقرة او اربعون شاة ثم افاد اليها ابلا او بقرا او غنما باشتراء او هبة او ميراث فانه يصدقها مع ماشيته حين يصدقها وان لم يحل على الفائدة المحول وان كان ما افاده من الماشية الى ماشيته قد صدقت قبل ان يشتريها بيوم واحد او قبل ان يرثها بيوم واحد فانه

الحقوق

مالك فان كانت الفئان هي اكثر من المعز في العدد ولم تجب على رباها الاشارة واحدة
 لكونها لم تبلغ ال نصاب الاثنين فان وجب شئان فان تساوى الصفات اخذ واحد
 من كل جنس وان كان احدهما اكثر ففيه تفصيل عند المايكة بسلطه الباجي لايعد المقام اخذ
 المصدق اى الساعى تلك الشاة التي وجبت على رب المال في الزكوة من الفئان
 تغليباً للاكثر وان كانت المعز اكثر من الفئان اخذ منها اى من المعز تغليباً لها فان استوى
 الفئان والمعز لعشر من مائتا وعشرين معز اخذ المصدق زاد في بعض النسخ المصرية
 الشاة من ايتهما شاء لعدم المرجح لاحد الجانين قال ابن رشد اخذوا من اى صنف
 منها ياخذ المصدق فقال مالك ياخذ من الاكثر عدداً فان استوت خيرة الساعى وقال
 ابو حنيفة بل الساعى بخير اذا اختلفت الاصناف وقال الشافعى ياخذ الوسط من الاصناف **سـ** قوله مالك
 وكذلك الا بل العرب بكسر العين جمع عربى للباىء ولاناسى عرب ففرقوا بينهما في الجمع
 قال ابن عابد بن والبحت جمع بختى مثل روم ورومى ثم يجمع على البختى ينقش وينقش
 قال الزدقانى وفي الدرهم مائة ستان منسوب الى يختصر (يعنى الباء وسكون الحاء)
 لانه اول من جمع بين العربى والعجمى فولد منها ولد نفسى بختياً ثم اللفظ هكذا ليجبى بالباء
 والياء اخره تار ولا بن وضاح بدل النجب بنون وجم اخره مودة جمع نجيب ونجوبة يعنى
 الخير والوجه باليحيى كما لا يخفى بجمعان يعنى الباء على رباها في الصدقة ثم بين وجه الجمع وقال
 انما هى ابل كلها فيشملها اسم ال ابل الوارد في النص ثم بين طريق الاخذ فقال فان كانت
 العرب هى اكثر من البختى ولم يجب على رباها البقر واحد فليأخذ من العرب صدقتها
 تغليباً للاكثر فان كانت البختى اكثر من الفئان اخذ منها الصدقة
 تغليباً لها فان استوت العرب والبختى فليأخذ من ايتهما شاء وتقدمت المسالك في
 الغنم **سـ** قوله مالك وكذلك اى مثل الغنم والابل البقر والجواميس جمع
 جواميس نوع من البقر كانه مشتق من جس الوديك اذا جهل لانه ليس فيه قوة البقر في
 استعماله في الحرث والزرع والدياسة يجب ان يجمع بضم التاء على رباها في الصدقة
 قال وانما هى بقر كلها في اللغة فقوم النص يتنادى كلها قال الحرقى الجواميس كثير هات
 البقر قال الموفق لاختلاف في هذا الغنم وقال ابن المنذر اجمع كل من يحفظ عنه من اهل
 العلم على هذا ولان الجواميس من انواع البقر كما ان البختى من انواع الابل فاذا
 اتفق في المال جواميس وصنف آخر من البقر او بختى وعرب او معز ودنان كل نصاب
 احدهما بالآخر واخذ الفرض من احدهما على قدر المالين **سـ** فان كانت البقر هى اكثر من
 الجواميس ولا تجب على رباها البقرة واحدة فليأخذ من البقر صدقتها بضمير افراد التانيث
 في النسخ المندية اى صدقة الجموعة وبضمير التثنية في المصرية اى صدقة النوعين وان
 كانت الجواميس اكثر فليأخذ منها اى من الجواميس الصدقة كلها فان استوت فليأخذ
 من ايتهما شاء اذا كانت في كل واحد منهما السن الواجبة والاعتين الموجود ولا يجبر
 على شراء النوع الاخر فاذا وجبت في ذلك الصدقة بالضم صدق بضمه الدال بناء
 الجمول الصنفان جميعاً قال الباجي يحتمل ان يريد بذلك انه اذا وجبت فيها واحدة
 اخرجت على ما تقدم ذكره وكان ذلك صدقة عن الصنفين ويحتمل ان يريد به ان
 وجبت في كل صنف من ذلك الصدقة صدق الخ تملك وحاصله ان كلام المصنف

يتمثل التأكيد السابق ويحتل البيان المسئلة متانفة اما على الاحتمال الاول فيكون
تقدير العادة انه اذا وجبت في ذلك اى المذكور من الانواع المختلفة الصدقة
بالنعم ثم ادى الصدقة على التفصيل المذكور (صدق الضعفاء) اى اديت الصدقة
عن الضعفاء المذكورين (جميعا) وعلى هذا الاحتمال يكون الغرض من ذكر هذا الكلام دفع
ما يتوهم ان اذا ادى من احد النوعين يبقى النوع الاخير غير مصدق واما على الاحتمال الثانى
فيكون المعنى (اذا وجبت في ذلك) اى كل من النوعين المختلفين (الصدقة مسئلة
بان تكون الماشية بمقدار تحب فيها الشتان ويكون الضعفاء متساويين (صدق
الضعفاء جميعا) اى تؤخذ الصدقة من كل صنف مستقلا وبهذا الاحتمال شرح الزرقانى
كلام المصنف ولم يذكر الاحتمال الاول فقال بعد كلام المصنف كذا ثم من ابل او بقرو
مثلا جاموس فافخذ من كل تبعا الح ١٢ **قوله** قال مالك من افاد اى استفاد
قال المجدافى المال استفدته واعطيته فدا ماشية بالغصب من ابل او بقرو غنم
وبيان لما مشية فدا صدقة عليه فيها حتى يحول عليها الحول من يوم افادها لان وجوب
الزكاة بعد حولان الحول الا ان يكون له قبلها نصاب ماشية ثم فسر النصاب فقال
والنصاب ما تحب فيه الصدقة اى نصاب كل شئ بمقدار ما تحب في ذلك المقدار
الصدقة وسهله الاصل واستعمل في العرف في اقل ما تجب فيه الزكاة ثم بين تفصيل
اقل النصاب في الماشية فقال اما خمس ذود من الابل واما ثلثون بقرة واما
اربعون شاة فاذا كان لرجل مثلا خمس ذود من الابل او ثلثون بقرة او اربعون شاة
ثم افاد اليها ابلا او بقرا او غنما قليلا او كثيرا اشترا او هبة او ميراث اى انعم من اى سبب
استفادها فانه يصدقها اى يؤدى صدقة هذه المستفادة مع ماشية التى كانت عنده
قبل الاستفادة حين يصدقها اى ممن يؤدى صدقة الماشية الاولى وان لم يكمل على
الفائدة الحول قال الزرقانى فى فاصل هذه فائدة الماشية ان لم تكن عنده نصابها
قبل ذلك استوفى بالجميع حولا وان كان له نصاب من نوع ما افاد ذكرى الفائدة
على حول النصاب ولو استفادها قبل الحول بيوم وبه قال ابو حنيفة وقال الشافعى
والبوثرى لا تقسم الفوائد ويرى كل على حوله الانتاج الماشية فترى مع امثالها ان كانت
نصابا الح يبيع ثلث ولا يذهب عليك ان المذكور يهلها حكم فائدة الماشية والمذكور
سابعا قبيل الزكاة في المعدن فائدة العيين وفرق المالكية في الفائدة بين فنى مشرح الكبير
ومنت الفائدة من النعم للنصاب من جنس وان حصلت قبل تمام حول النصاب
بمحظ لا لائق من نصاب بل نعم الاولى للثانية وهذا بخلاف فائدة العين فانها
لا تقسم للنصاب قبلها بل يستعمل بها ويبقى كل مال على حوله والفرق ان زكاة الماشية
موكولة للساعى فلو لم تقسم الثانية للاول لادى الى خروجه مرتين ففيه مشقة واضحة بخلاف
العين فانها موكولة لادبائها الح ١٣ **قوله** وان كان ما افاده اى استفاده من
الماشية بيان لما الى ماشية قد صدقت بتسديد الال ببناء الجبول اى صدقها ما كملها
البايع او الواهب او المورث قبل ان يشتريها المستفيد او قبل ان يقبل السدية
بيوم واحدا وقبل ان يرثها بيوم واحد فانه اى المستفيد يصدقها مع ماشية ولو زكاه
المالك الاول ايضا فانه مال زكى مرتين حين يصدق ماشية التى كانت عنده من
قبل الاستفادة ١٢ -

يصدقها مع ماشيته حين يصدق ماشيته **قال** يحيى قال مالك وإنما مثل لك مثل الورق يزيكها الرجل ثم يشترى بها من رجل آخر عرضاً وقد وجبت عليه في عرضه ذلك إذا باعه صدقة فيخرج الرجل الآخر صدقها فيكون الأول قد صدقها هذا اليوم ويكون الآخر قد صدقها من الغد **قال** مالك في رجل كانت له غنم لا تجب فيها الصدقة فاشتري إليها غنماً كثيرة تجب في دونها الصدقة أو ورثها أنه لا تجب عليه في الغنم كلها صدقة حتى يحول عليها الحول من يوم أفادها باشتراء أو ميراث وذلك إن كل ما كان عند الرجل ماشية لا تجب فيها الصدقة من إبل أو بقرة أو غنم فليس بعد ذلك نصاب مال حتى يكون في كل صنف منها ما تجب فيه الصدقة فذلك النصاب الذي يصدق دعه ما أفاد إليه صاحبه من قليل أو كثير من الماشية **قال** مالك ولو كانت لرجل إبل أو بقرة أو غنم تجب في كل صنف منها الصدقة ثم أفاد إليها بغير البقرة أو شاة صدقها مع ماشية حين يصدقها **قال** يحيى قال مالك وهذا أحب ما سمعت إلى في هذا **قال** مالك في الفريضة تجب على الرجل فلا توجد عند من كان كانت بنت مخاض أخذ مكانها ابن لبون ذكر وإن كانت بنت لبون أو حقة أو جذعة

انه يجب هذا القول ودون غيره من الاقوال وعلى هذا يقال زيد الحق بماله وان كان لا حق
لغيره وعلى هذا المعنى بيت حسان ه اتجهوه ولست له بكفوء فشر كما في ترك الفداء
فقال شرك ولا شر في النبي صلى الله عليه وسلم ويمتثل ان يريد ان سائر الاقوال لها
عنده وجه ودليل صحة يقتضي مجتمعه لما لاجل ذلك الدليل الا ان دليل هذا القول ايهن
دارج فتكون افضل على بابها في المشاركة الم ١٣ ه قوله قال مالك في الفريضة
اي السن العيين الذي يجب في الزكاة تجب على الرجل فلما توجه عنه انها اي الفريضة
ان كانت بنت مما مضى فلم توجه اخذ ببناء المعلوم في النسخ المندية اي المصدق وبناء
المجهول في المصرية مكانها اي بدل بنت المماض ابن لبون وذكر ابا الف النصب في
النسخ المندية فومع موصوفه منقول لاخذ وبدون الالف في النسخ المصرية فهو
ناصب فاعل قال الباجي بهذا قال من وجبت عليه بنت مما مضى ولم توجه عنه ووجه
ابن لبون فانه يؤخذ منه وتجزئ ولا خلاف في ذلك الخ قال الزرقاني وان كان افضل
قيمة منها وهذا الحكم مفتق عليه وكذا هي الاجماع على اجزاء ابن لبون ابن رشد في البهاية
والموفقي في المضي وما قال الزرقاني وان كان اقل قيمة منها وحى عليه الاجماع مشكل فان
المدارعة الخفية على القيمة وعليه عمل الحديث قال الامام السرخسي في المبسوط اذا وجب
عليه في ابل بنت مما مضى ووجه ابن لبون فعنه نال اثنتين اخذه وعنه الشافعي يثني وهو
وايه من ابي يوسف في الامالي واستدلاني في ذلك بهذا القول ولكننا نقول انما
اعتبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا المعاملة في المالية معنى فان الاثالث من الابل
افضل قيمة من الذكور والمنه افضل قيمة من غير السنة فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم
زيادة السن في المنقول اليه مقام زيادة الاثوث في المنقول عنه ونقصان الذكوة في
المنقول اليه مقام نقصان السن في المنقول عنه ولكن هذا يختلف باختلاف
الاقاات والامكنة فلو عينا اخذ ابن لبون من غير اعتبار القيمة ادى الى الاعراض بالفقر
او الازحاف بآداب الاموال الخ كما في البذل ثم لو لم يجد واحدا منها لانت مما مضى ولا ابن
لبون فقال مالك واحمد وغيرهما يثني عليه شره بنت مما مضى والاعم عند الشافعية
له ان يشترى ايها شاد قال الزرقاني وتقدم كلام الموفقي في ذلك مفصلا قلت وعلى
اصول الخفية لا يحتاج الى شره فمما يعلل قيمة الواجب كيف ما شاء ١٣

٤٦ قوله وان كانت الفريضة الواجبة عليه بنت لبون اذ حقت اوجدهم
ولم يمكن اى التى وجبت عليه عنده كان على رب المال ان يبتاعها اى الناقصة الواجبة
من الانواع المذكورة له حتى يأتية بها اى يعطيها المصدق ولا يكفي هبتها للمحق محل بنت
اللبون ولا البذر مع محل الحق وبه قال الجمهور من المناطقة قال الموفقي بعد ما اثبت جواز
ابن اللبون محل بنت الخائف ولا يغير بعض الذكورية بزيادة سن في غير هذا الموضع
ولا يغير به ان يخرج عن بنت لبون حقا ولا عن الحق جذعا لعدمهما ولا وجودهما وقال
القاضي وابن عقيل يجوز ذلك مع عدمها لانها اعلى وافضل ليثبت الحكم فيها بطريق
التنبيه ولنا اننا لافص فيها ولا يصح قياسها على ابن لبون مكان بنت خائف لان زيادة
سن ابن لبون على بنت خائف ينتج بها من صفات السباع ويرى التفرع بنفسه ويرد
المادر ولا يوجد هذا فى الحق مع بنت لبون لانها يشتر كان فى هذا فلم يرد الا بمجرد السن
فلم يقابل الا بتوجيه الحجة ١٣

الح قوله قال مالك وانما مثل ذلك بفتح الميم والمثلية قال الزرقاني اي تجاسه مثل الورق يزكيا الرجل ثم يشتري بها اي بتلك الورق من رجل آخر عرضا وقد وجبت عليه اي على البايع في عرضه ذلك اذا باعه الصدقة بالغنم فاعل وجبت وذلك لما تقدم في محله من مذهب مالك ان المحكي يذكي ماله بعد البيع فيخرج الرجل الاخرى البايع صدقتها هذا اليوم لما قد وجبت الصدقة على عرضه بعد البيع وقد بان فيكون الاول اي الاول اي المشتري قد صدقتها بفتحها بفتح الميم بفتح الميم الدال اي الصدقة هذا اليوم لما قد وجبت الصدقة على الورق عنده ويكون الاخر اي البايع قد صدقها من الغنم للنقص عنده بالتجارة في الخدولا غير في ذلك فان العين قد تجزى فيه الزكاة في عام واحد مرات لاختلاف الملاك واستثنى الخفيفة بعض الصور كما سيأتي من البر والتمار وقد وقع في بعض النسخ المصرية اختصار في هذا السياق كما في نسخة الزرقاني والتؤيد وسببها يخرج الرجل الاخر صدقتها هذا اليوم ويكون الاخر قد صدقها من الغنم والبقية النسخ المصرية والسندية كلها متوافقة على السياق الذي اشترته ١٢ **ح** قوله قال مالك في رجل كانت له غنم مثلاً بمقدار لا تجب فيها الصدقة لنقصها عن النصاب كعشرين مثلاً فاشترى اليها غنماً كثيرة الغنم لا تجب فيها دونها اي في اقل منها الصدقة او دونها او هبت له انه لا تجب عليه في الغنم كلها اي الالف والعشرين كلها صدقة بالتكثير في النسخ السندية والتعرف في المصرية حتى يحول ميبها الحول من يوم افادها اي متى يحول الحول من يوم استفاد الالف باشتراء او ميراث او هبة وذلك اي ووجهه ان كل ما كان عند الرجل من ماشية لا تجب فيها الصدقة لقلتها عن النصاب والمجملصة صفة لما شئت من ابل او بقرا وغنم بيان لما شئت فليس بعد ببناء المضارع للمحلول من الخدولا كما في جميع النسخ المصرية والشروع في النسخ السندية بلفظ بعد بموحدة في اوله وسكون العين ذلك الموجود عنده نصاب مال لقلته عن النصاب بل هو معفو عنه فلا تجب فيه الزكاة في كل نوع مناه حتى يكون في كل صنف منها اي من الانواع الثلاثة ما تجب فيه الصدقة اسم يكون فاذا صار عنده مقداره تجب فيه الزكاة فذلك جهة النصاب الذي يصدق اي يذكي والوصول مع حلتها صفة للنصاب وهو محرم معه اي مع النصاب ما افاد اي استفاد اليه حاجه ولفظة حاجه فاعل يصدق وما افاد اليه مفعوله من قليل او كثير بيان لما من الماشية بيان لقليل او كثير والى مسل ان الاستفادة اذا استغيد الى غير النصاب لا تجب فيه الزكاة حتى يحول الحول بعد تكثير النصاب وبه قالت الخفيفة ١٣ **ح** قوله قال مالك ولو كانت لرجل ابل او بقرا وغنم بمقدار تجب في كل صنف منها الصدقة ببلوغ النصاب ثم افاد اليها بجيرة او بقرة او شاة صدقها اي ذكها مع ماشيته التي كانت عنده قبل الاستفادة حين يصدقها وذلك لان الاستفادة الى النصاب يذكي مع الاصل كما تقدم وقد وقع اشكال في ذكر هذه الغزوع والخفيفة موافقة لم في ذلك فغنى البدل المختار والاستفاد ولو هبت او ادست وسط الحول يضم الى نصاب من جنسه فيزكيه يحول الاصل ولو ادست ذكوة فقهه ثم اشترى به سائمة لا تقسم قال ابن عابدين قوله يضم الى نصاب فيه به لانه لو كان النصاب ناقصا وكل الاستفادة فان الحول يتعقد عليه عند الكمال ١٤ **ح** قوله قال مالك وهذا احب ما سمعت الى في هذا قال الهامي هذا يحتمل معنيين احدهما

ببلوغ النصاب ۱۲

132

بأنها شاة أو نحوها زيادة على كتاب الشذوذ يجوز بحجر الواحد قال الخطابي فيه دليل
على أن كل واحد من الشاة والعشرين درهما أصل في نفسه ليست بهدل وذلك أنه
غيره بحرف أو قال العيني لا دليل عليه بل التخيير يدل على أن الأصل قدرها
من المال الخ ١٢ **٢٥** قوله قال مالك في الأبل النواصيح جمع ناصية وهي التي تحمل
الماء من نهر أو بئر يسقى الزرع سميت بذلك لأنها تنفع العطش أي تبهل بالماء والبقر
السواني جمع سانية قال الجمد السانية الغرب وأداة والناقة يستقى عليها وبقر الحمرث أني
أزى أن يؤخذ الواجب من ذلك كله إذا جبت فيه الصدقة لأن الأحاديث الصحيحة وردت
بالعموم ولم يخص النواصيح وغيرها قال الباجي وجمع هذه كلها العوائل فإن الزكاة واجبة
فيها كالأئمة هذا قول مالك وقال أبو حنيفة والشافعي لا زكاة في شئ من ذلك الخ
قال العيني وهو قول أكثر أهل العلم كطاء والحسن والنخعي وابن جبر والتوري والليث
وأحمد واسحق وأبي ثور وأبي عبيد وابن المنذر ويروى عن عمر بن عبد العزيز وعن علي
ومعاذ وقال قتادة ومكحول ومالك يجب في المملوكة والنواصيح بالعومات وهو
مذهب معاذ وجابر بن عبد الله وسعيد بن عبد العزيز والزهري وروى عن علي
ومعاذ أنه لا زكاة فيها وحجة من الشترطه كتاب الصديق وحديث عمر بن حزم مثله
وشترط في الأبل حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده مرفوعا في كل سائمة من كل
أربعين من الأبل بنت لبون رواه أبو داود والنسائي والحاكم وقال صحيح الإسناد ثم
بسط في الدلائل ونحو ذلك استدرك الموفق وقال السرخسي ولنا قوله عليه الصلوة و
السلام في خمس من الأبل السائمة شاة والصفه متى قرئت باسم العلم تنزل منزلة
العلم لايجاب الحكم والمطلق في هذا الباب بمنزلة المقيده لأنها في حادثة واحدة و
حكم واحد وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس في النواصيح والعوائل
صدقة وفي الحديث المعروف أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس في الجبهة
ولا في النخية ولا في الكسفة صدقة وفسر عبد الوارث بن سعيد الجبهة بالخيل والنخية
بالأبل العوائل وقال الكسائي النخية بضم النون وفسرها بالبقر العوائل الخ ١٢
٢٦ قوله صدقة الخطاء جمع غلط قال الجمد الخليل الشريك والمشارك في
حقوق الملك كالشرب والطريق ومنه الحديث الشريك أول من الخيلط والخليط
أول من الجار جمع غلط وغلط الخ وذكرني شرح الأحياء أن الخلطة على نوعين خلطة
اشتراك وغلطه جوار وقد يعبر عن الأول بخلطة الأعيان وغلطه الشيوع وعن الثاني
بخلطة الأوصاف والمراد بالأول أن لا يتميز نصيب أحد المملين أو الرجال عن نصيب
غيره كما شئت ورثا قوم أو ابتاعوها معا بالثاني أن يكون مال كل واحد معينا متميزا
وتقدم الاختلاف في أن الخلطة أثرا في الزكاة أم لا فقالت الأئمة الثلاثة لما تأثير
في الزكاة ثم اختلفوا فقالت الشافعية تؤثر في كل شئ وقالت المالكية والمناطقة
لا تأثير لما في غير الماشية وقالت الحنفية لا تأثير لما مطلقا وإليه يظهر ميل البناي
أذلوب في صحيحه باب ما كان من غلطين فأنما يتراجعان بالسوية وذكر فيه
الأثرين عن طائفتين وعلمنا إذا علم الغلطان أموالها فلا يجمع وهذا نص منها في أن الخلطة
لجوار ليس بشئ ثم ذكر وقال سفيان لا يجب حتى يتم لهذا الجوار شاة ولهذا لا يجمعون
شاة قال العيني ورواه عبد الرزاق عنه وقال العيني كان سفيان لا يرى للخلطة تأثيرا كما
لزاره أبو حنيفة الخ قلت ومن هذا الاختلاف يتفرع اختلافهم في قوله صلى الله عليه وسلم
ما كان من غلطين فأنما يتراجعان بالسوية قال العيني اختلف في المراد بالخليط فذهب
أبو حنيفة إلى أنه الشريك لأن الغلطين في اللغة التي بها خاطبنا رسول الله صلى الله
عليه وسلم هما الشريكان اللذان اختلفا مالهما ولم يتميزا كغلطين من البيضة قاله ابن
الأثير ومالم يخلط مع غيره فليسا بغلطين هذا ما لا شك فيه وإذا تميز مال كل واحد منها من
مال الآخر فلا خلطة فلي قول أبي حنيفة لا يجب على أحد الشريكين أو الشراك الماشي الذي
كان يجب عليه لو لم يكن غلط الخ قال الباجي ذهب أبو حنيفة إلى أن الخليط الشريك في
مالك أن الخليط غير الشريك وأن الخليط هو الذي يعرف ماشيته وإن الذي لا يعرف
ماشيته هو الشريك وحكم الغلطين منه مالك أن تصدق ماشيتهما كما نفع على رجل واحد
قال ابن ربيعة أكثر الفقهاء على أن الخلطة أثرا في الزكاة وختلفوا أصل لما تأثير في قدر
النصاب ولما أبو حنيفة وأصحابه فلم يردوا للخلطة تأثيرا إلى قدر الواجب ولا قدر النصاب
وتفسير ذلك أن أكثر الفقهاء انفقوا على أن الخلطاء يكونون ذكوة المالك الواحد وختلفوا
من ذلك في موضعين أحدهما في نصاب الخلطاء هل يعد نصاب مالك واحد سواء كان
لكل واحد منهم نصاب أو لم يكن أم أنما يكونون ذكوة الرجل الواحد إذا كان لكل واحد منهم نصاب
والثاني في صفة الخلطة التي لما تأثيرا ما اختلفوا في أصل الخلطة تأثير في النصاب
أم لا ذهبوا إلى أنها في مفهوم ما ثبت في كتاب الصدقة من قوله صلى الله

واحد أو الفحل واحد أو المراح واحد أو ولد واحد أو الفرجلان خيطان وإن عرف كل واحد منهما ماله من مال صاحبه قال والذي لا يعرف ماله من مال صاحبه ليس بخيط أنما هو شريك قال مالك ولا تجب الصدقة على الخليطين حتى يكون لكل واحد منهما من الغنم ما تجب فيه الصدقة قال مالك وتفسير ذلك أنه إذا كان لأحد الخليطين أربعون شاة فصاعداً ولا ذراعاً من أربعين شاة كانت الصدقة على الذي له أربعون شاة ولم تكن على الذي له أقل من ذلك صدقة قال مالك فإن كان لكل واحد منهما من الغنم ما تجب فيه الصدقة جمعاً في الصدقة وجبت الصدقة عليهما جميعاً فإن كانت لأحد هاتين الشاة أو أقل من ذلك فما تجب فيه الصدقة ولا ذراعاً أربعون شاة أو أكثر فما خيطان يتراذان الفضل بينهما بالسوية على قدر عدد أموالهما على الألف بمحصتها وعلى الأربعين بمحصتها قال مالك الخليطان في الأبل بمنزلة الخليطين في الغنم تجمعان في الصدقة جميعاً إذا كان لكل واحد منهما ما تجب فيه الصدقة وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمس دود من الأبل صدقة وقال عمر بن الخطاب في سائمة الغنم إذا بلغت أربعين شاة شاة قال يعقوب قال مالك وهذا أحب ما سمعت أني في ذلك وقال عمر بن الخطاب لا يجتمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة

فقال فان كانت لاحدهما الف شاة اداقل من ذلك اى اقل من الالف بشرط ان لا تكون اقل من النصاب ولذا قيده بقوله ما تجب فيه الصدقة والاخر ايضا نصاب اربعون شاة واكثرهما خيلتان يؤديان الزكوة على سنة الخلطة ويترادان الفضل اى الماخوذ من نصيب احدهما الزائد بينهما بالسوية ثم فسر السوية بقوله على قدر عدد اموالهما فاذا كان لاحدهما الف والاخر اربعون فيكون الماخوذ على الالف بمقتضاها وعلى الاربعين بمقتضاها قال الزرقاني فاذا اخذ الساعي من الالف والاربعين عشرة كان على ذى الالف منها تسعة قلت وهذا هم من الشايع لانه لا وجه لان يؤخذ من ذى الالف تسعة شياء بل تفضى قيمة عشرة شياء على الف واربعين فما يساوى الالف يكون على ذى الالف وما يساوى الاربعين يكون على ذى الاربعين فيكون على ذى الالف تسعة شياء وستة عشر جزءا من ستة وعشرين جزءا من الشاة العاشرة على ذى الاربعين عشرة اجزاء من عشرة اجزاء من ستة وعشرين جزءا من الشاة العاشرة على ذى الاربعين عشرة اجزاء من ستة وعشرين جزءا شاة واحدة لا غير فاي الخليطين اخذ الساعي من شياء عشرة يرجع على صاحبه بذلك الحساب وذلك لان الاربعين الجزء السادس والعشرون من الف واربعين فيكون من الماخوذ الجزء الواحد لصاحب الاربعين وخمسة وعشرون جزءا لصاحب الالف فتأمل ١٢ **هـ** قوله قال مالك الخليطان في الابل بمنزلة الخليطين في الغنم اى تاثير الخلطة في الابل كما يثيرها في الغنم ويعتبر فيها ما يثير في الغنم من الشروط وكذلك الخلطة في البقر بمقتضاها في المصرية وبمجان في الهندية في الصدقة جميعا ويؤخذ الواجب من مجموعها اذا كان لكل واحد منها اى من الخليطين ما تجب فيه الصدقة اى مقدار النصاب وذلك اى دليل اشتراط النصاب لكل واحد من الخليطين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمس ذود من الابل صدقة فعموم النفي يشمل الخليطين ايضا وقال عمر بن الخطاب في كتاب الصدقة المذكور قبل ذلك في سائمة الغنم اذ بلغت اربعين شاة بالنصب شاة بالرفع مبتدأ فقيده الزكوة بملوغة النصاب قال الباجي واستدل في الغنم بقول عمر وهذا يحتمل الوجهين احدهما ان يذهب الى ثبوت الخلطة في النصاب الكامل وينفيها فيما دون النصاب واستدل على انتفاء الزكوة فيما دون النصاب بقول النبي صلى الله عليه وسلم في الابل واستدل على ثبوتها بعد كمال النصاب بقول عمر من فثبت الحكمان بالهليليين والوجه الثاني ان يرى به بذلك نفى الزكوة فيما دون الاربعين على حسب نفيتها في الابل فيما دون الخمس وذلك لا يكون الا من باب دليل الخطاب الجزء ١٢ **هـ** قوله قال مالك وهذا احب ما سمعت الى في ذلك ووافقه الثوري وغيره قلت وكذلك قالت الحنفية ان الخليطين او الشراطين لا يجب في مالهما الزكوة اذا لم يكتافيا كالملا وان ملك احدهما يجب في ماله واما انكارهم الخلطة فمعناه انهم يشكون تاثير الخلطة في نقص الزكوة او زيادتها قال ابو عمر اجمعوا على ان المنفرد لا يلزمه زكوة واخضعوا في الخليطين ولا يجوز نقص اصل بجمع عليه رأى مختلف فيه وقال الشافعي واحمد واصحاب الحديث اذا بلغت ما شئتهما النصاب وجبت وان لم يكن لكل نصاب ١٣ **هـ** قوله قال مالك وقال عمر بن الخطاب في كتابه في الصدقة المتقدم لا يجمع بين مفترق بمقتضى الغار او التار وايتان كما تقدم ولا يفرق بين مجموع خشية الصدقة اى عمره انما يعنى بذلك اصحاب المواشى اى الملاك كما هو ظاهر مقتضى قوله خشية الصدقة قاله ابو عمر قال مالك وتفسير قوله لا يجمع بين مفترق او منعه بالمثل فقال ان يكون الغنم الثلثة الذين يكون لكل واحد منهم اربعون شاة بالنصب تميزه فوجب على كل واحد منهم في غنمه الصدقة بالرفع فاعلم وجبت معنى للملك النصاب ومعنى الحول فاذا اظلم بظلمة اى اشرف عليهم المصدق بعنهم الميم وتخفيف الصاد وكسر الدال المشددة اى الساعي مجموعها خلطة لئلا يكون عليهم فيها الا شاة واحدة لانها وظيفته مائة وعشرين فهو اعن ذلك اى هذا الاخطا لتقليل الصدقة ١٢

عنه وسلم لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشيته الصدقة وما كان من غليطين فانما
يترجمان بالسوية فان كل واحد من القرى يقرن انزل مفهوم هذا الحديث على اعتقاده
وذلك ان الذين رأوا الخلطة تأثروا قالوا ان في قوله صلى الله عليه وسلم المذكورين
ولالة واحدة ان ملك الغليطين ملك رجل واحد فهذا الاثر مخصص لقوله صلى الله
عليه وسلم ليس فيما دون خمس ذروا من الابل صدقة والذين لم يقولوا بالخلطة فقالوا ان الشريكين
قد يقال لهما غليطان فيحتل ان يكون قوله على السلام لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع انها هو منى السلف
ان يتقسم ملك الرجل الواحد قسمه توجب كثرة الصدقة واذا كان هذا الاحتمال في
الحديث وجب ان لا تخصص به الاصول الثابتة المجمع عليها لم يخصصها الذين قالوا
بتأثير الخلطة اختلفوا في ثلثة مواضع الاول هل تأثر الخلطة بعم الاشياء كلها او بعضها
بالمشيتة والثاني في صفة الخلطة التي لسا تأثر والثالث هل يعد نصاب الخلطة نصاب
مالك واحد سواء كان لكل واحد منهم نصاب اولام انما يزكون ذكوة الرجل الواحد اذا
كان لكل واحد منهم نصاب كامل وذكر المصنف مسلكه في هذا من الاغلاطين ١٢
قوله قال مالك في صفة الخلطة التي تؤثر في الزكوة ان الغليطين اذا كان الراعى لما شيتهما
واحد او الغنم اى ذكرا لما شيت واحد او المراح بعن الميم على الاشهر ونفخ محل اجتماع الماشيتة
للبيوت او للقاتلة واحد والذلولى آلة الاستقاء وقيل كناية عن المياه واحد او حيطان
مبته او غليطان غيره وبقي فيه شرطان احدهما نية الخلطة والثاني ما ذكره بقوله وان عرف
بالاوانى صحيح النسخ كل واحد منهما ماله من مال صاحبه قال الزرقاني الواو للمال بالالف
بديل قوله قال مالك والذي له قوله لا يعرف ماله من مال صاحبه ليس بخليط
انما هو شريك فقط لا غليط انتهى ما قاله الزرقاني واذا كان الواو عاينة فلفظة ان بفتح
الهزة وقا هر كلامه ان الخليط والشريك متقابلان وهو ظاهر كلام الموطأ وهو نفس كلام الباجي
اذا قال ذهب ابو مصنف الى ان الخليط الشريك وذكر مالك ١٣ ان الخليط غير الشريك
وان الخليط هو الذى يعرف ماشيته وان الذى لا يعرف ماشيته هو الشريك الخ لكن لم يجد
قبه المعرفة في فروع المالكية من قبود الخلطة والظاهر عندي انه ليس بمتبع بل الخليط
اعمن الشريك وغيره ومن هذا فتاويل كلام الموطأ ان الواو فيه وصليته ولفظة
ان بكسر الهزة والمعنى ان الغليطين من وجد في مالها الشرائط المذكورة ولو عرفنا ما لسا
واما الذى لا يعرف ماله فليس بخليط فقط بل هو شريك ايضا فتقابل الخليط والشريك
في كلام الموطأ تعالى العام الخامس ١٣ قوله قال مالك ولا تجب الصدقة
على الغليطين حتى يكون لكل واحد منهما زاد في النسخ السندية بعد ذلك من الغنم وليست
عنده الزيادة في المصرية فان كانت صحيحة فذكرها لجر والمثال كما ان المصنف بنى المثال
الآتى على الغنم والا فانكم لا تخصص بالغنم بل بعم الماشيتة كلها ما تجب فيه الصدقة يعنى لا
تؤثر الخلطة حتى يكون لكل واحد منهما نصاب كامل فان كان لكل واحد منهما اقل
من النصاب ولو كان المجموع نصابا كاملا فلا ذكوة عليهما عنه المالكية فلا فاللشافعية
والحنابلة كما تقدم من مسلكهم وان كان لواحد منهما نصابا كاملا ولاخر اقل من نصاب
فحكه في الزكوة حكم المنفرد على السامع ان يأخذ الزكوة من ماشيته خاصة ١٢
قوله قال مالك وتفسير ذلك اى الكلام المذكور سابقا وادفعه المصنف بالمثال فقال
اذا كان لاحد الغليطين اربعون شاة مثلا فضاء اى فاكثر من اربعين يعنى يكون له
النصاب او اكثر منه ولاخر اى لاخر الغليطين اقل من اربعين شاة اى اقل من النصاب
ولو لواحدة كانت الصدقة على الذى له اربعون شاة فضاء الملكة النصاب وحكمه حكم
المنفرد ولم تكن على الذى له اقل من ذلك صدقة بالرفع اسم لم تكن لتقصه عن النصاب ١٣
قوله قال مالك وان كان لكل واحد منهما ذل ههنا ايضا بالمثال مثل السابق
السندية لا المصرية كما تقدم ما يجب فيه الصدقة اى يكون لكل واحد منهما نصاب كامل جمعا
بناء على المجموع اى كلا النصابين في الصدقة ويجب الصدقة في المجموع ووجبت الصدقة
عليهما اى المالكين جميعا بقدر ما لهما كالا ملك الواحد وادفعه ايضا بالمثال مثل السابق

انما يعنى بذلك صاحب الماشي قال مالك وتفسير قوله لا يجمع بين مفترق ان يكون النفر الثلاثة الذين يكون لكل واحد منهم اربعون شاة وقد وجبت على كل واحد منهم في غنم الصدقة فاذا اظهروا المصدق جمعوا لثلاث يكون عليهم فيها الاشاة واحدة فنهوا عن ذلك وتفسير قوله لا يفرق بين مجتمع ان الخليطين يكون لكل واحد منهما مائة شاة وشاة فيكون عليهما ثلث شاة فاذا اظهروا المصدق فرقوا غنمهم فلم يكن على كل واحد منهما الاشاة واحدة فنهى عن ذلك فقيل لا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة قال فهذا الذي سمعت في ذلك **مسألة** جاء فيما يعتد به من السجل في الصدقة **مسألة** عن ثور ابن زيد الديلمي عن ابن لعبد الله بن سفيان الثقفي عن جده سفيان بن عبد الله ان عمر بن الخطاب بعثه مصداقاً فكان يعد على الناس بالسجل فقالوا تعد علينا بالسجل ولا تأخذ منه شيئاً فلما قدم على عمر بن الخطاب ذكر ذلك له فقال عمر نعم نعد عليهم بالسجلة يحملها الراعي ولا تأخذها ولا تأخذ الاكولة ولا الربا ولا الماء خض ولا تلخ الغنم وتأخذ الجذعة والثنية وذلك عدل بين

له قوله وتفسير قوله

ولا يفرق بين مجتمع ان الخليطين يكون لهما مائة شاة وشاتان بان يكون لكل واحد منها مائة شاة بالسر لا بظاهر وشاة بالرفع فيكون عليهما اى الخليطين فيها ثلث شاة لانها وظيفته ما فوق المائتين فاذا اظهروا المصدق اى الساعي فرقوا غنمهم فلم يكن بعد التفرق على كل واحد منها الاشاة واحدة لانها وظيفته المائتين الى مائة وعشرين فاذا فرق كل واحد منها غنمها لكل واحد مائة وشاة فعليه شاة واحدة فنهى ببناء الجمول عن ذلك الجمع والتفرق فقيل لا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة قال فنهى الذي سمعت في تفسير ذلك واليه ذهب سفيان الثوري والاوزاعي قال ابن رشد في مقدمته ذهب الشافعي الى ان النسي فيه انما هو للسعاة وذهب مالك الى ان النسي انما هو لادباب المواشي والصواب على عمومهما جميعاً لا يجوز للساعي ان يجمع غنم رجلين ان لم يكونا خليطين فيزكهما على الخلطة لياخذ اكثر من الواجب له ولان يفرق غنم الخليطين فيزكهما على الانفرد لياخذ اكثر من الواجب له وكذلك ارباب الماشية لا يجوز لهم اذ لم يكونوا غلطاً ان يقولوا نحن غلطاً ليوذوا على الخلطة اقل مما يجب عليهم في الانفرد ولا يجوز لهم ايضا اذا كانوا غلطاً ان ينكروا الخلطة ليوذوا على الانفرد اقل مما يجب عليهم على الخلطة واما ابو حنيفة الذي لا يقول بالخلطة فيقول المعنى في ذلك انه لا يجوز للساعي ان يجمع ملك الربيعين فيزكهما على ملك واحد مثل ان يكون للرجلين اربعون شاة فيما بينهما والا لا يفرق بملك الرجل الواحد فيزكهما على اطلاق متفرقة مثل ان يكون له مائة وعشرون فلا يجوز له ان يجعلها ثلثة اجزاء المزد قال الما في هذا قال الشافعي هو خطاب لرب المال من جهة ولا ساعي من جهة فامر كل واحد منهم ان لا يحدث شيئاً من الجمع والتفرق خشية الصدقة فرب المال يخشى ان تكثر الصدقة فيجمع او يفرق لتقل والساعي يخشى ان تقل الصدقة فيجمع او يفرق فتكثر فلما كان محتملاً للامر من لم يكن الحمل على احد هابوا بالى من الآخر حمل عليهما معاً لكن الذي يظهر ان حمل على المالك اعلم لانه قال اليعنى المعنى واحد لكن صرف الخطاب الشافعي الى الساعي كما حكاه عنه الراوى في كتاب الاموال ومصره مالك الى المالك وهو قول ابن ثور وقال الخطابي عن الشافعي انه مصره اليهما وقال ابو يوسف معناه ان يكون لرجل ثمانون شاة فاذا اجماع المصدق قال يحيى بن زبير وبن اخو كل واحد عشرون فلا زكاة او ان يكون لاربعين ولا تخو اربعون فيقول كلها نشاة وفي المحيط يكون خطاباً للساعي او لرب المال وفي الميسور المراد من الجمع والتفرق في الملك لاني المكان الخ مختصراً وحل صاحب البدائع المجلتين على المالك والساعي معاً ومورد اربعة مورد فالواجب حملها عليها معاً كما هو مختار ابن رشد والمافظ والكا ساني **مسألة** قوله ما جاء فيما يعتد به اى بحسب ويعتد في الحساب من السجل بفتح السين وسكون المعجمة وبالا جمع سجلة مثل قمر وقرعة وجمع ايضا على سجال اولاد الغنم ساعة تنتج كما سياتي في كلام المصنف ولفظه من بيان لما في الصدقة اى ما جاء في عد السجل لانه الزكاة وهبتها ثلثة مسائل ينبغي التمييز بينها الاولى عد السجل تبعاً لامات قال الزدقاني تبعاً لياجى لا خلاف فيه بين الفقهاء اذا كانت الامات نصاً بالاميرى عن لا يثبت بخلافه لا يحسب السجل بحال قال الياجى والربيل على ذلك قول عمر بن عبد العزيز الصمايه والعلامة واخذ به صدقة الناس ولا يعلم احد قال بخلافه الخ والثانية ما في الياجى ايضا اذا قصرت الماشية عن النصاب وكلفت نصاً بالسجل عدت السجل واخذت الزكاة وقال ابو حنيفة والشافعي يستأنف بها حولان يوم كل النصاب الخ وقال ابن رشد قال مالك حول السجل هو حول الامات كانت الامات نصاً بالاميرى لم تكن كما قال في مدغ الناص وقال الشافعي والابو حنيفة والربور لا يكون حول السجل حول الامات الا ان تكون الامات نصاً بالاميرى وبسبب اختلافهم هو بعينه بسبب اختلافهم في زرع المال الخ وفي البدائع اذا اجتمعت الصغار والكبائر وكان واحد منها كبيراً فان الصغار تعد ويجب فيها ما يجب في الكبائر بخلاف اى عند امتتنان لما روى عن رسول الله

صلى الله عليه وسلم انه قال تعد صغارها وكبارها وروى ان الناس شكوا الى عمر بن الخطاب في المولى وقال ابن رشد بسبب اختلافهم احتمال قول عمر اذا امران تعد عليهم بالسجل ولا يؤخذ منها شيء فان قوماً قسموا من هذا اذا كانت الامات نصاً بالاميرى قوماً قسموا عند مطلقا وحسب ان اهل الظاهر لا يجوزون في السجل شيئاً ولا يعدون بها لكانت لامات نصاً بالاميرى لان اسم الجنس لا يخلط عليها غنم الخ والثالثة ان كانت ابله فصلاناً كلها وبقره عما جيل او غنم سجالاً فقال اليعنى تحقيق مذهب الحنفية في ذلك ما قاله صاحب البداية وليس في الفطان والنجاشي واداد والبوسيان وكان يقول لا واجب فيها ما يجب في الكبائر من الجذع والثنية وبقره ما ذكره مالك والابو حنيفة والربور والربور من ان لا يزرع الخ وقال يجمع واحدة مناديه قال الاوزاعي واستحق و يعقوب والشافعي في البعيد وصحوه ثم رجح الى ما ذكرناه انما الخ وقال ابن رشد في البداية بل يجب في صغار الابل وان وجبت فماذا يكلف فان قوماً قالوا يجب فيها الزكاة وقوم قالوا لا يجب وبسبب اختلافهم بل يتناول اسم الجنس الصغار ولا يتناول والذين قالوا لا يجب فيها زكاة هو ابو حنيفة وجماعة من اهل الكوفة وقد احتجوا بحديث سويد بن غفلة انه قال اتانا مصدق النبي صلى الله عليه وسلم فابته فجلست اليه فسمعت يقول ان في عهدي ان لا تأخذ من راضع لبن والذين اوجوا الزكاة فيها منهم من قال يكلف شراء السن الواجبة عليه ومنهم من قال يأخذ منها وهو لا يقيس وبخلافه الاختلاف اختلفوا في صغار البقر وسجل الغنم الخ **مسألة** قوله فكان يعد اى يحسب على الناس بالسجل بالفتح فتعالوا انكاره عليه بعد زيادة بهمة الاستقسام في اوله في النسخ المصرية وبدون الهزة في السندية علينا بالسجل ايضا ولا تأخذ منه شيئاً في الزكاة فلما قدم سفيان على عمر بن الخطاب ذكر ذلك لى ذكر الذي فعل بهم وانكاره عليهم فقال عمر نعم تعد بالكل على صيغة الخطاب في النسخ المصرية وفي النسخ السندية بالنون على صيغة الجمع لتكلم عليه مشى شيخنا الدهلوي في المصنف وكذا في الافعال الثلاثة الآية من قوله لا تأخذها ولا تأخذ الاكولة وتأخذ الجذعة عليهم بالسجلة التي تحملها الراعي ولا تقدر على المشى لصغرها **مسألة** قوله ولا تأخذها من الزكاة لانها من الصغار مغزلة الاول ولا يؤخذ في الزكاة الا الوسط ولا تأخذ الاكولة بالفتح سياتي تفسيرها والا لى بعضهم رادعة وشدة موحدة وقصر الجمع بزنة فعلى و جمعها باب كزباب والاداعف بفتحين سياتي تفسيرهما ايضا ولا فعل الغنم اى ذكره وتأخذ الجذعة قال في الجمع هو ما كان شاباً فاقبضه من الابل ما تم له الرض سين ومن البقر والمعز ما تم له سنة وقيل من البقر ما له سنتان ومن الضان ما تمت له سنة وقيل اقل منها الخ وفي البداية يؤخذ الشئ في زكوتها ولا يؤخذ الجذع من الضان الا في رواية الحسن عن ابي حنيفة وهو ما اتى عليه اكثر السند وعن ابي حنيفة وهو قول لما يؤخذ الجذع يقول عليه الصلوة والسلام انما حقنا الجذعة والفقى ولا ينادى به الا حنيفة فكذلك الزكاة وجه الظاهر حديث على موقفاً ومرفوعاً لا يؤخذ في الزكاة الا الشئ فصاعداً ولان الواجب هو الوسط وهذا من الصغار ولذا لا يجوز الجذع من المعز وجواز التفتية به عرفنا الخ فعمل من ذلك ان الحنفية والمالكية متفقة على انه لا يبيع في الزكاة اصغر من ذى سنة والاختلاف بينهما في وجه الاستدلال فقط **مسألة** قوله والثنية تقدم ما قاله السويدي ان الشئ ما وفي سنة ودخل في الثانية وفي الدر المنثور هو ما تمت له سنة قال ابن عابدين اى ودخل في الثانية كما في البداية وسائر كتب الفقه والمذكور في الصحاح والمغرب وغيرهما من كتب اللغة انه من الغنم ما دخل في الثانية ولذا قال الربيعي هذا على تفسير الفقهاء وعند اهل اللغة ما نحن في الثانية الخ وذلك اى اخذ الجذعة والشئ لانه عدل اى وسط بين غداء بفتحين بزنة كرام جمع غدى كذم اى سجال وقال القاري في شرح النفاية بخين مكسورة وذال معجمة ممدودة هو الردى الغنم وفيه حاصلا ما قال عمر انك تحسب الجذع ولا تأخذ منه كذلك تحسب الردى ولا تأخذ منه هذا بخلاف

غذاء الغنم وخياره السخلة الصغيرة حين تُشجَّه والربا التي قد وضعت فهي تربي ولدها ولما خضت هي الحامل ولا كولة هي شاة اللحم التي تسمن لتؤكل قال مالك في الرجل تكون له الغنم لا تجب فيها الصدقة فتولد قبل ان ياتيها المصدق بيوم واحد فتبلغ ما تجب فيه الصدقة بولادتها قال مالك اذا بلغت الغنم بالولادها ما تجب فيه الصدقة فعليه فيها الصدقة وذلك ان والد الغنم منها وذلك لخالف لما افيد منها باشتراء او هبة او ميراث ومثل ذلك العرض لا يبلغ ثمنه ما تجب فيه الصدقة ثم يبيعه صاحبه فيبلغ بربحه ما تجب فيه الصدقة فيصدق بربحه مع رأس المال ولو كان ربحه فائدة او ميراثا لم تجب فيه الصدقة حتى يحول عليه الحول من يوم افادته او ورثته قال مالك فغذاء الغنم منها كما ان ربح المال منه قال مالك غير ذلك يختلف في وجه واحد انه اذا كان للرجل من الذهب والورق ما تجب فيه الزكاة ثم افاد اليه مالا ترك ماله الذي افاد فلم يزكه مع ماله الاول حين يزكيه حتى يحول على الفائدة الحول من يوم افادها ولو كانت للرجل غنم او بقرا وابل تجب في كل صنف منها الصدقة ثم افاد اليها بغير او بقرة او شاة صدقها مع صنف ما افاد من ذلك حين يصدق اذ كان عنده من ذلك الصنف الذي افاد نصاب ماشية قال مالك وهذا احسن ما سمعت في هذا كله العمل في صدقة

وافضة الا لا وسط قال مالك في شرح الفاظ المشككة من اثر عمر بن الخطاب الصغيرة حين تنتج ببناء الجمل من الاتاج اي ساعته تولد قال الازهرى تقول العرب لا ولاد الغنم ساعته تضعها امها من العنان او المعز ذكرا كان او انثى سخله وفي الجمع السخله يفتح السين فيجعله ولد معز او ذنان ذكر او انثى وقيل وقت ومنعه وقال الموفق السخله يفتح السين وكسرهما الصغيرة من اولاد المعز والول التي قد وضعت قال المجد الربى كجلى الشاة اذا ولدت واذا مات ولدها ايضا والحمد لله النتائج بان يمضي لها من ولادتها نصف شهر كما قال الازهرى او شهر ان كما نقله الجوهري كذا في شرح الاقتناع وفي المتن قال احمد الربا التي وضعت وهي تربي ولدها معنى قريبه العمد بالولادة وتقول العرب في رباها كما تقول في نفاها الخ وفي الجمع هي التي تربي في البيت من الغنم لاجل اللبن وقيل شاة قريبة العمد قال ابو زيد ليس لها فعل وهي من المعز وكذا قال ابو زيد ليس لها فعل وهي من المعز وكذا قال صاحب الجرد انما في المعز خاصة وقال جماعة من المعز والضان وربما اطلق في الابل في تربي ولدها اشارة الى وجه التسمية بذلك ١٢

له قوله

والما غضي هي الحامل قال المجد لما غض من النساء والابل والنساء المقرب وفي المتن قال احمد لما غض التي قد مان ولادها فان كان في بطنها ولد ولم يمن ولادها فهي خلفه الخ والا كولة يفتح فضم سمرة لاكل كذا في شرح النتائج هي شاة اللحم التي تسمن لتؤكل كلا الفطين ببناء الجمل وفي الجمع وقيل الخصى وفي شرح الاحياء من المصباح هي الشاة تسمن وتقول لتسمن وليست بسائمة فهي من كرائم الاموال الخ ١٣ له قوله قال مالك في الرجل يكون له الغنم بعدد لا تجب فيها الصدقة لعدم بلوغها النصاب فتولد بحذف احدى التين في النسخ المندية وبه ضبط الزدقاني وفي اكثر النسخ المصرية باثباتها قبل ان ياتيها اي الغنم وفي نسخة ياتيها اي المالك المصدق بالرفع اي الساعي بيوم واحد فتبلغ ما تجب فيه الصدقة اي تبلغ النصاب بولادتها قال مالك اعاده لظول الفصل اذا بلغت الغنم بالولادها اي ولو بسبب عدا او لادها ما تجب فيه الصدقة وهو النصاب فعليه فيها الصدقة وذلك اي وجه ذلك ان ولادة الغنم منها فيجب معها والولادة معدة بمعنى المولودة ففي مختار الصحاح ولدت المرأة ولدا او ولادة الخ ثم اللفظ كذا في النسخ المصرية وفي المندية ان والد الغنم منها فيجوز ان يكون بمعناه او بمعنى المولودة ١٤

له قوله وذلك اي حكم النتائج مخالف لما افيد منها اي من الماشية باشتراء او هبة او ميراث اي بسبب آخر غير النتائج يعني ان النتائج يعظم والفائدة لا تغني لانها لا تحصل بسبب الاصل والمراد بالضم تكميل النصاب يعني ان كان النصاب السابق ناقصا يكمل بالنتائج فيضم معه ويكون حوله حول الاصل بخلاف الفائدة فانها لا يكون حوله حول الاصل بل ان كان الاصل ناقصا يضم الى الفائدة ويغير الحول من يوم يكمل النصاب وفيه خلاف الخفية فانه يعظم عنه هم مطلقا سواء كان نتاجا او ربحا الا ان الحول عنه هم لا يحسب الا من وقت كمال النصاب وبه قال الجمهور كما تقدم قريبا عن ابن رشد قال القادي في شرح النفاية يعظم المستفاد ووسط الحول الى النصاب من نفسه سواء كان المستفاد بسبب من ذلك النصاب او لم يكن وقال الشافعي ومالك ان كان المستفاد بسبب من النصاب حتم وان لم يكن بسبب من لا تغني ١٥ له قوله ومثل ذلك اي مثل النتائج العرض بالفتح اي عرض التجارة لا يبلغ ثمنه ما تجب فيه الصدقة اي لا يبلغ مقدار النصاب ثم يبيعه اي العرض صاحبه اي المالك فيبلغ ثمنه بربحه ما تجب فيه الصدقة اي مقدار النصاب كرجل اشترى عرضا بهائة ودهم ثم باعه بمائتي ودهم فيصدق اي يؤدي صدقة بربحه مع

راس المال اذ بلغ مجموعها النصاب وتقدم الكلام على ربح المال وتقدم ايضا ان العبرة عند المالكية في حول الرزح حول الاصل خلافا للجمهور ولو كان ربحه بالرفع اسم كان والضمير الى المال الذي كان عنده موجودا قبل ذلك واطلاق الرزح عليه عندي مما زول اما اذا من الشراخ تعرض لان الرزح والفائدة عندهم مقابلان فالمراد بالرزح بهنما مطلقا والزيادة الرزح الى المال الذي كان عنده ايضا مما زول ويحتمل ان يكون ربحه من ماله فغيره المفعول الى المستفاد فائدة بالنصب خبر كان او تميز وتقدم تعريف الفائدة في محله او ميراثا تحفيص بعد تعميم لان الميراث يدخل في الفوائد عندهم لم تجب فيه اي في النماء الصدقة حتى يحول عليه الحول من يوم افادته او ورثته والحاصل انه ربحه شبه نماء الماشية بنماء العين بان كان يضم ربح العين الى العين لانه يحصل منه فذلك يضم نفع الماشية الى الماشية لانه يحصل منها وكما ان فائدة العين لا يضاف الى العين السابق بل ان كان العين السابق نصابا لغيره حول الفائدة من يوم افادها وان كان العين السابق ناقصا يضاف السابق الى اللاحق ويغير الحول من يوم الافادة ان ماله النصاب كاملا مجموعها فذلك فائدة الماشية ان كان السابق ناقصا يضاف الى الفائدة ويجب الحول من حين كمال النصاب الا ان السابق في الماشية ان كان كمالا تضاف الفائدة الى السابق بخلاف كامل العين وهذا هو الفرق بين نماء الماشية ونماء العين كما بينه عليه المصنف قريبا ١٦ له قوله قال مالك فغذاء الغنم اي ساعته تضعها امها من العنان او المعز ذكرا كان او انثى سخله وفي الجمع السخله يفتح السين فيجعله ولد معز او ذنان ذكر او انثى وقيل وقت ومنعه وقال الموفق السخله يفتح السين وكسرهما الصغيرة من اولاد المعز والول التي قد وضعت قال المجد الربى كجلى الشاة اذا ولدت واذا مات ولدها ايضا والحمد لله النتائج بان يمضي لها من ولادتها نصف شهر كما قال الازهرى او شهر ان كما نقله الجوهري كذا في شرح الاقتناع وفي المتن قال احمد الربا التي وضعت وهي تربي ولدها معنى قريبه العمد بالولادة وتقول العرب في رباها كما تقول في نفاها الخ وفي الجمع هي التي تربي في البيت من الغنم لاجل اللبن وقيل شاة قريبة العمد قال ابو زيد ليس لها فعل وهي من المعز وكذا قال ابو زيد ليس لها فعل وهي من المعز وكذا قال صاحب الجرد انما في المعز خاصة وقال جماعة من المعز والضان وربما اطلق في الابل في تربي ولدها اشارة الى وجه التسمية بذلك ١٢

عَامِينَ إِذَا جُمِعَتْ قَالَ يَحْيَى قَالَ مَالِكُ الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي الرَّجُلِ مَجِبٌ عَلَيْهِ الصَّدَقَةُ وَابِلُهُ مَائَةٌ بَعِيرٌ فَلَا يَأْتِيهِ السَّاعِي حَتَّى تَجِبَ عَلَيْهِ صَدَقَةُ أُخْرَى فَيَأْتِيهِ الْمَصْدُقُ وَقَدْ هَلَكَتْ أَبْلُهُ الْأَخْسُ ذُو دِقَالٍ مَالِكٌ يَأْخُذُ الْمَصْدُقَ مِنَ الْخَمْسِ ذُو الصَّدَقَتَيْنِ اللَّتَيْنِ وَجِبَتْ عَلَى رَبِّ الْمَالِ شَاتَيْنِ فِي كُلِّ عَامٍ شَاكَةٌ لِأَنَّ الصَّدَقَةَ إِنَّمَا تَجِبُ عَلَى رَبِّ الْمَالِ يَوْمَ يَصْدُقُ مَالُهُ فَإِنْ هَلَكَتْ مَا شِئْتَهُ أَوْ نَمَتْ فَأَمَّا يَصْدُقُ الْمَصْدُقُ ذِكْوَةً مَا يَجِدُ يَوْمَ يَصْدُقُ وَإِنْ تَطَاهَرَتْ عَلَى رَبِّ الْمَالِ صَدَقَاتٌ غَيْرُ وَاحِدَةٍ فَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَصْدُقَ إِلَّا مَا جَدَ لِلْمَصْدُقِ عِنْدَهُ فَإِنْ هَلَكَتْ مَا شِئْتَهُ أَوْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ فِيهَا صَدَقَاتٌ فَلَمْ يَتَّخِذْ مِنْهُ شَيْءً مِنْهَا حَتَّى هَلَكَتْ مَا شِئْتَهُ كُلُّهَا وَصَارَتْ إِلَى مَا لَا تَجِبُ فِيهِ الصَّدَقَةُ فَإِنَّهُ لَصَدَقَةٌ عَلَيْهِ وَلاَ ضَمَانٌ فِيهَا هَلَكٌ وَمَضَى مِنْ مَالِهِ النَّهْيُ عَنِ التَّضْيِيقِ عَلَى النَّاسِ فِي الصَّدَقَةِ **مِثْلُكَ** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهَا قَالَتْ مَرَّ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ بَغْنَمٌ مِنَ الصَّدَقَةِ فَرَأَى فِيهَا شَاةً حَامِلَةً فَلَا ذَاتَ ضَرْعٍ عَظِيمٍ فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ مَا هَذِهِ الشَّاةُ فَقَالُوا شَاةٌ مِنَ الصَّدَقَةِ فَقَالَ عُمَرُ مَا أُعْطِيَ هَذِهِ أَهْلُهَا وَهَمْ طَائِفُونَ لَا تَقْتَنُوا النَّاسَ لَا تَأْخُذُوا وَاحِزِرَاتِ الْمُسْلِمِينَ **يَكُونُ** عَنْ كُرَّامِ الْأَسْوَاقِ ١٢

جاءت الرواية الثانية أنها تجب في العين وهو القول الثاني للشافعي وهذه الرواية هي الظاهرة عند بعض أصحابنا لقول النبي صلى الله عليه وسلم في أربعين شاة شاة وقوله فيما سقت السهارة العشر وغير ذلك من الألفاظ الواردة بحرف في وصي للظرفية وإنما جاز الأخراج من غير النصاب دسعة وفائدة الخلاف أنها إذا كانت في الذمة قال على ما له جواز أن لم يؤد ذكوتها وجب عليه إداؤها لما مضى ولا تنقص من الزكاة في المحول الثاني فيلو كان عنده أربعون شاة مضى عليها ثلثه أحوال وجب عليه ثلث شياه وإن قلنا تنقص بالعين وكان النصاب مما تجب الزكاة في يمينه فحالت عليه أحوال لم تؤد ذكوتها تعلقت الزكاة في المحول الأول من النصاب بقدرها فإن كان نصاباً لا زيادة عليه فلا زكاة فيه فيما بعد المحول الأول لأن النصاب نقص فيه **الْحَذَرُ** قوله أنها قالت مريم أم الجمل على عمر بن الخطاب بغنم من أموال الصدقة فرأى فيها شاة عافلاً أي مجتمعاً بينها ومنه المحفلة ذات ضرع يفتح الضاد المعجمة وسكون الراء المهملة ثدي عظيم أي كانت عظيم الثدي لاجل حقل اللبن أو غلقة والمعنى على كل حال أنها كانت من خيار الغنم فقال عمر بن الخطاب ما هذه الشاة أي من أين جاءت فقالوا شاة من الصدقة فقال عمر رضي الله تعالى عنه ما أعطى هذه الشاة أهلها بالرفع فاعل أعطى وهم طائفة يريدان أهلها لا يريدان كرهوا إعطائها لما فيها من كثرة اللبن وعظم الضرع وكونها من خيار الأموال لأن الأغلب من أحوال الناس أنهم كرهوا إعطائها مثلاً ويشكل عليه أنه ليس في الأثران عمر امر بهما وإجابته عن الباجي بأنه يحتل أن عمر قد علم أن صاحبها قد طابت بها نفسه وقال أبو عمر إنها أخذت والله أعلم من غنم كلها ليون كما لو كانت كلها مواضع أخذ منها ولذا لم يأمر عمر بهما ورواه ابن ذرغون بأن مشهور المذهب أن الساعي لا يأخذ منها ولربها أن يأتيه ما فيه وفادلت هذا الرد مختص بمسك المالكية إذا قالوا بلزوم الوسط وأما على مسك الخفيفة فما أجاب به أبو عمر صحيح فحق الدر المنثور والمصدق لا يأخذ إلا الوسط ولو كان جدياً فجيء **الْحَذَرُ** قوله لا تفتنوا بكسر التاء الثانية أن س أصل الفتنة الاختيار لأنها استعملت فيما يعرف الناس من الحق إلى الباطل قلت والمعنى لا تقصد والناس ولا تنفروهم من الدين بأذياد أو تغفل عنهم لا تأخذوا حذرهم بفتح الحاء المهملة وتقدير الإي المجتمة المفتومة على الراء المهملة جمع حذرة يسكون ذاي هي خيار مال الرجل لأن صاحبها لا يزال يجردها راي بحرصاً في نفسه كذا في الجمع يطلق على الذكر والأنثى ويروى عزاءات بتقدير المراد على الزاي قال صاحب الجمع المشهور الأول قال ابن الهمام بالفتحات جمع حذرة بتقدير الزاي المعجمة على المراد في اللغة المشهورة ذكره في النهاية وهو خيار المال وفي الأصل كانه الشيء المحبوب للنفس وذكر عدة روايات وردت فيها المنع من أخذ الخمرات المسلمين فكيفوا بتشديد الكاف كما في الماشية عن المحلى أي تنهوا قال المجيد فكيف تنكسها ناه لازم ومتعد عن الطعام أي ذوات الدق قال موسى بن طراد قلت لما لك ما سته فقال لا يأخذ المصدق لبونا وقال الباجي أي امدلوا بأخذكم عما يكون منه الطعام لأرباب المواشي وفي الجمع يريد الأكلة وذوات اللبن ونحوهما أي اعرضوا عنها ولا تأخذوها في الزكاة مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان أنه قال أخبرني رجلان من الشجع بفتح العزة واسكان المعجمة فقيم قبيلة مشهورة أن محمد بن مسلمة بن سلمة الأنصاري صاحب مشهور مات بعد الأربعين كذا في التقريب كان بأيتهم مصدقاً أي ما عاها لصدقة فيقول لرب المال أخرج لي صدقة مالك قال الباجي وهذا على سبيل التوفيق إليه وهو من السنة أن الاختيار إليه وأنه من أخرج شاة سليمة يجوز مثل سننا في الزكاة أن يأخذها لأن التبيين لرب الماشية دون المصدق الخ فلا يجوز ديب المال إليه أي محمد بن مسلمة شاة مفعول ليقود فيها وفاء من حقه أي المصدق الأقبلي ١٣

قوله قال مالك

الامر المنع عندنا بالمدينة في الرجل تجب عليه الصدقة لوجود شرائطها وأبله مبتدأ مائة بغير بالانفاة خبر والمجمل تمثيل فلان ياتيه الساعي بعد السنة الأولى حتى تجب عليه صدقة أخرى بمعنى السنة الثانية فيأتيه المصدق أي الساعي بعد ذلك وقد هلكت الجملة حاله أبل بالرفع أي ضاعت أبل كلها الألف ذو ذاي لم يبق عنده سوى خمسة أبل يأخذ المصدق أي الساعي من الخمس ذوات المذكورة الصدقتين اللتين وجبتا على رب المال لسنتين شاتين بيان للصدقتين في كل عام خبر شاة بالرفع مبتدأ تفصيل للشاتين المذكورتين لأن الصدقة إنما تجب على رب المال يوم يصدق ببناء المعلوم ويحتل المجهول ماله بالنصب أو الرفع وهو اليوم الذي يأتيه المصدق وذلك لما قدم سابقاً وجوب الصدقة في الأموال الظاهرة عند المالكية يوم يبي الساعي فإذا كان وجوبها بجميعه فيعجز المال أيضاً وقشذ وكان المال إذا كان خمس ذوات فيؤخذ الصدقة أيضاً خمس ذوات وهذا بيان دليل لاخذ الصدقة من خمس ذوات لأمته أبل ويوضح ذلك ما في المدونة قال ابن القاسم قلنا لما لك لو أن أماً ما شغل فلم يبعث المصدق سين كيف يرك إذا جاء قال يرك السين الماضية كل شيء وجهه في أيديهم من الماشية لما مضى من السين على ما وجد في أيديهم قلت أدريت أن كانت خمساً من الأبل فمضى لها خمس سنين لم يأت فيها الساعي فأتاه بعد الخمس سنين فقال عليه خمس شياه الإقبال الباجي وهذا كما قال ابن من تأخره الساعي وتلفقت ما شئته فأنه لا يضمن ما شئته لأن إمكان الاداء إلى الأمام من شرائط الوجوب في الأموال الظاهرة سواء تلفقت بأمر من السداد أو تلفقتهم من غير قصد للفراد من الزكاة هذا قول مالك وأصح به وقال أبو حنيفة أن تلفقها هو ضمن الإقتل هذا إذا تلفقها بعد الوجوب أو لو تلفقها قبل المحول فلا ضمان عليه عند الحنفية كما صرح به ابن عابد بن وغيره فاطلاق الباجي مقيد ولما علم أن وجوب الصدقة لمجي الساعي **الْحَذَرُ** قوله فإن هلكت أو هلكت به دون نيته الفراد ما شئته قبل مجي الساعي أو نمت أي زادت فأنها يصدق المصدق أي يأخذ الساعي زكاة ما يجد يوم يصدق أي يوم يأخذ الصدقة ولما ذكر فيها معنى حكم ما عين فقط ولو كان في حكمها الأعوام الكثيرة أيضاً إلا أنه إذا كان يرك حكمها أيضاً نصاً فقال وإن تطاهر على رب المال صَدَقَاتٌ غَيْرُ وَاحِدَةٍ أي أن كان معنى الأعوام كثيرة لم يصدق فيها ثم جاد الساعي فليس عليه أي على رب المال أن يصدق أي يؤدى الصدقة إلا ما وجه المصدق أي الساعي عنده أي عند رب المال فإن هلكت ما شئته قبل مجي الساعي أو وجبت عليه فيها أي في الماشية صَدَقَاتٌ متعددة لو أن الساعي كل عام فاطلاق الوجوب مجاز إذا الوجوب عندهم بمجي الساعي ولم يوجد في الأعوام الماضية فلم يؤخذ ببناء المجهول منه أي من المالك شيء منها أي من الصَدَقَاتِ حَتَّى هَلَكَتْ مَا شِئْتَهُ كُلُّهَا أَوْ صَارَتْ إِلَى مَا يَصَارَتْ إِلَى مَقْدَرِهَا لَا تَجِبُ فِيهِ الصَّدَقَةُ لِنَقْصِهَا عَنِ النَّصَابِ فَإِنَّهُ لَصَدَقَةٌ عَلَيْهِ وَلاَ ضَمَانٌ فِيهَا بَلْكَ أَوْ مَضَى مِنَ السِّنِّ كَذَا فِي الْمَصْرِفَةِ وَهِيَ الْأَوَّلُ فِي النِّسْخِ الْمَدِينَةِ بَدَلَهُ وَمَضَى مِنْ مَالِهِ فَيَكُونُ بَيَانًا لِقَوْلِهِ بَلْكَ قُلْتُ وَكَذَلِكَ لَصَدَقَةٌ عَلَيْهِ لَوْ بَقِيَ بَعْدَ اخْذِ صَدَقَةٍ بَعْضُ السِّنِّ أَقَلَّ مِنَ النَّصَابِ مِثْلًا إِذَا جَاءَ الْمَصْدُقُ بَقِيَ بِيَدِهِ أَحَدُ وَارْبَعِينَ شَاةً وَقَدْ غَابَ مِنْهَا خَمْسُ سِنِينَ لَمْ يَأْخُذْ مِنْهَا إِلَّا شَاتَيْنِ فَقَطْ لِأَنَّهُ قَدْ قَصُرَتْ بِذَلِكَ عَنِ النَّصَابِ صَرَحَ بِهِ الْبَاجِيُّ قَالَ الزُّرْقَانِيُّ وَاصِلُ هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ فُضِّلَ بِلِ الزُّكَاةِ مُتَعَلِّقَةً بِالذِّمَّةِ أَوْ بِالْعَيْنِ وَهَلْ يَجِبُ السَّاعِي شَرْطُ أَوْ جُوبِ أَمْ لَا وَالدَّهْبُ أَنَّهُ تَجِبُ يَجِبُ السَّاعِي وَهِيَ أَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِالْعَيْنِ إِشَارَةً إِلَى الْبَاجِيِّ الْإِثْلُ وَأَمَّا تَعَلُّقُهَا بِالْعَيْنِ أَوِ الذِّمَّةِ فَدَّهَبُ الْحَنْفِيَّةِ فِيهِ أَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِالْعَيْنِ صَرَحَ بِهِ فِي الرَّدِّ الْمُخَارِ وَغَيْرِهِ وَقَالَ الْمُؤَفَّقُ الزُّكَاةُ تَجِبُ فِي الذِّمَّةِ فِي أَحَدِ الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ أَحَدِ وَاحِدٍ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ لِأَنَّ اخْرَاجَهَا مِنْ غَيْرِ النَّصَابِ

الطعام مثلك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان انه قال اخبرني رجلان من اشجع بن محمد بن مسلمة الانصاري كان يأتيهم مصداق فيقول لرب المال اخرج الى صدقة مالك فلا يقود اليه شاة فيها وفاء من حقه الا قبلها **قال** ملك السنة عندنا والذي ادركت عليه اهل العلم ببلدانته لا يضيق على المسلمين في زكوتهم وان يقبل منهم ما دفعوا من اموالهم **أخذ الصدقة ومن يجوز له اخذها مثلك** عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تحل الصدقة لغنى الا لخمسة لغا في سبيل الله او لعامل عليها او لغارم او لرجل اشترى بها له او لرجل له جار مسكين فتصدق على المسكين فاهدى المسكين للغنى **قال** يحيى قال مالك الامر عندنا في قسمة الصدقات ان ذلك لا يكون الا على وجه الاجتهاد من

له قوله قال مالك

السنة منذنا والذي ادركت عليه اهل العلم ببلدانته لا يضيق على المسلمين اى ارباب الاموال في زكوتهم وان يقبل منهم ما دفعوا اليه من زكاة اموالهم وقال النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذياك وكرائم اموالهم واتن دعوة المظلوم فانه ليس بينه وبين الله حجاب وقال النبي صلى الله عليه وسلم المعتدى في الصدقة كما نعمنا قلت وظاهر ما في الموطان ان النية في ذلك الى المالك كن في الغزوة تفصيل ففى بعضها خير السامع دون بعضنا قالت الخنفية ان النية للمالك قال السرخسي النية الى صاحب المال ان شاذ ادى القيمة وان شاذ ادى سدادون الواجب وفضل القيمة وان شاذ ادى سنا فوق الواجب واسترد الفضل حتى اذا عين شيئا فليس للسامع ان ياتي ذلك لان صاحب الشرع اعتبر التيسير على ارباب الاموال وانما يحقق ذلك اذا كان النية لصاحب المال ان قلت لكن الخنفية مختلفة في صورة اداء الاملى واسترد ادا الفضل لانه يوجب يتوقف على تراضى الطرفين كما بسطه ابن عابد بن ١٢ **له** قوله اخذ الصدقة على زنة العاقل وبخاءه فالمراد بيان العاقل كم يعطى من الصدقة وسيأتى في آخر الباب ويحتمل ان لا يخص بالعاقل فيكون قوله ومن يجوز له اخذها عطف تفسيره والا وجه عنى الاول للتأسيس فيكون الغرض بيان احكام العاقل خاصة واخذ الصدقة عامة ١٢ **له** قوله قال لا تحل الصدقة اى الصدقة الواجبة لاصدقة التطوع لغنى حكي القاري عن المحيط الغنى على ثلاثة انواع غنى يوجب الزكاة وهو ملك نصاب حول تام وغنى يحرم اخذ الصدقة ويوجب صدقة الفطر والاضحية وهو ملك ما يبلغ قيمة نصاب من الاموال الفاضلة عن حاجته الاصلية وغنى يحرم السعال دون الصدقة وهو ان يكون له قوت يؤمر وما يستغنى عنه الزكاة قال ابن دشت واما ما اخذ الخاء الذي يمنع من الصدقة فذهب الشافعي الى ان المانع هو اقل ما ينطلق عليه الاسم وذهب ابو حنيفة الى ان الخاء هو ملك النصاب لانهم الذين ساهم النبي صلى الله عليه وسلم اغنياء لقوله عليه الصلوة والسلام لو فقه من اغنيائهم وقرء على فقرهم واذا كان الاغنياء هم الذين هم اهل النصاب وجب ان يكون الفقراء ضدهم وقال مالك ليس في ذلك حد انما هو راجع الى الاجتهاد وسبب اختلافهم بل الغنى المانع امر شرعى او معنى لغوى فمن قال معنى شرعى قال وجود النصاب هو الخاء ومن قال معنى لغوى اعتبر في ذلك اقل ما ينطلق عليه الاسم فمن رأى ان اقل ما ينطلق عليه الاسم محدوده به ومن رأى انه يختلف باختلاف الأشخاص والى لالت والازمنة والامكنة ومنه ذلك قال ابن راجع الى الاجتهاد الخاء لخصاص بعد ذكر الحديث لو فقه من اغنيائهم وترد الى فقرهم بعدة طرق وعدة روايات ولما كان الغنى هو الذى ملك ما في دهرهم وما دونها لم يكن غنيا وجب ان يكون داخل في الفقراء وهذا هو مستدل الخنفية في ذلك الا خمسة الا في ذكرها قال الزدقاني تبعا للباقي فتخل لم وهم اغنياء لانهم اخذوها بوجه آخر وقال ابن دشت الجمهور على انه لا يجوز الصدقة للاغنياء باجمعهم الا الخمس الذى نص عليه النبي صلى الله عليه وسلم في قوله هذا وروى عن ابن القاسم انه لا يجوز اخذ الصدقة لغنى اصلا مجاهدا كان او عا ملا وسبب اختلافهم هو بل الحلة في ايجاب الصدقة لاهتلاف المذكورين هو الحاجة فقط او الحاجة والمنفعة العامة الى اخر ما قاله في البداية اما الذى يرجع الى المؤدى اليه فالواقع منها ان يكون فقيرا فلا يجوز صرف الزكاة الى الغنى الا ان يكون عا ملا عليها لقوله تعالى انما الصدقات للفقراء الآية خرجت لبيان مواضع الصدقات ومصادفها مستحقها وهم وان اختلفت اساميهم فبسبب الاستحقاق في الشكل واحد هو الحاجة الا العاقلين عليها فانهم مع غناهم يستحقون المعاملة لان السبب في حقهم المعاملة ثم فسر الآية بالبسط وقال الجصاص في احكام القسرين بعد تفسير الآية وجميع من يأخذ الصدقة من هذه الاصناف فانما يأخذها صدقة بالفقر والمؤلفه قلوبهم والعاقلون عليها لا يأخذونها صدقة وانما تحل الصدقة في يد الامام للفقراء ثم يعطى الامام المؤلفه منها لفتح اذ يتم عن الفقراء وسائر المسلمين ويعطى العاقلين عموما من اعمالهم لا على انها صدقة عليهم وانما قلنا ذلك لقول النبي صلى الله عليه وسلم امرت ان اخذ الصدقة من اغنيائكم واردها في فقرائكم فبين ان الصدقة مرفوعة الى الفقراء فدل ذلك على ان احد الا يأخذها صدقة الا بالفقر وان الاصناف المذكورين

انما ذكرنا ابا تالا سباب الفقر المؤدى الى الزكاة قال ابن الهمام قيل لم يثبت هذا الحديث اى الذى في الموطا ولو ثبت لم يثبت قوة حديث معاذ فانه رواه اصحاب الكتب الستة مع قرينة من الحديث الاخرين قوله لا تحل لغنى ولو قوى قوله ترجع حديث معاذ بان مانع وما رواه يبيع مع انه دخله التأويل عندهم حيث قيد لاخذ له بان لا يكون له شئ في اليد وان لا اخذ من الغنى وهو اعم من ذلك وذلك يعطف الدلالة بالنسبة الى ما لم يدخله تأويل الخ قال القاري في شرح النقاية ولنا ما في ابى داود والترمذى من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تحل الصدقة لغنى ولا لذي مرة سوى رواه الحاكم وقال صحيح على شرطه الخ ١٢ **له** قوله لغازي في سبيل الله هذا احد التفسير في قوله تعالى في مصادف الصدقة وفي سبيل الله قال الباغي هو الغزو والجهاد قال مالك وجمهور الفقهاء وقال ابن حنبل هو الحج قلت وبالأول قال ابو يوسف وبالثاني قال محمد بن كافي في البذل وفي البداية في سبيل الله عبارة عن جميع القرب فيه كل من سعى في طاعة الله وسبيل الخيرات اذا كان مما جاهدت كمن المراد بهما هو الاول لتقييد الحديث بغا في سبيل الله والجملة ان ههنا اختلافا بين الاول في ان المراد بسبيل الله المطلق في الآية الحاج او الغازي والثاني ان الاستثناء في الحديث عن الغنى او المستثنى مقيد بالفقر والمطلق الغنى عليه مجاز باعتبار ما كان قال الباغي لا بأس ان يعطى من الزكاة للغازي وان كان معه ما يغنيه وان لم يأخذ فواضع هذا قول مالك وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا يعطى للغازي الغنى شئ من الصدقة ولا يحل له اخذها الخ قلت وذلك لاشتراط الفقر في الروايات التي تقدمت قريبا وتقدم ايضا ان هذه الرواية لاتقا ومما على تقدير التسليم فتوجيهه ما في البداية اذ قال واما استثناء الغازي فمحمول على حال حدوث الحاجة وساه غنيا على اعتبار ما كان قبل حدوث الحاجة وهو ان يكون غنيا ثم تحدث له الحاجة الى اخر ما بسطه اولنا على ما اى على الصدقة قال تعالى والعاقلين عليها قال الكاساني هم الذين نصيب الامام لجمالية الصدقة وقال ايضا السامعي هو الذى يسعى في القبايل لا يأخذ صدقة المواسي في امانتنا والعاشر هو الذى يأخذ الصدقة من التاجر الذى يربح عليه والمصدق اسم جنس الخ وفى البداية الخادم من لزمه دين ولا يملك نصا بافا خلا من دينه الخ ١٢ **له** قوله او لرجل غنى اشترى بها اى الزكاة من الفقير ولا فرق عند الجمهور في شراء صدقة او صدقة غيره وافرقت بينهما جماعة بما له وليس هذا من باب دفع الصدقة اليه الاما اذا وانما الصدقة قد بلغت محلا به فبها الى الفقير او لرجل غنى له جاهد ليس بعتيد احترازي بل على سبيل التمثيل مسكين المراد به ما يمثّل الفقير ايضا فتصدق ببناء المجهول على المسكين بشئ فاهدى اى اهدى ذلك الشئ المسكين بالرفع لغنى وهذا ايضا كالذى قبله محل لغنى لان الصدقة قد بلغت محلا وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في قصة بربرة هو لصادقة ولنا هدية وهذا كمن صدقة الواجب اما صدقة التطوع ففى منزلة الهدية محل لغنى والفقير ١٢ **له** قوله ان ذلك لا يكون الا على وجه الاجتهاد من الوالى اى الخليفة او نائبه ولا يلزم تعيين شئ مقدرا كالسج والتمن لنوع منها مخصوص فامى بشد الياء والاضافة الاصناف من المذكورين في آية الصدقة وهي قوله عز اسمه انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاقلين عليها والمؤلفه قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم واجاد شيخ مشائنا الدحلوى في بيان المصادف فقال مصادف الزكاة ثمانية الفقير وهو عند الشافعي من لا مال له ولا حرفة تقع موثقا وعند ابى حنيفة من له ادى شئ وهو مادون النصاب او قد رنصاب غير نام وهو متفرق في الحاجة والمسكين وهو عند الشافعي من له مال او حرفة ولا يغنيه وعند ابى حنيفة من لا شئ له فحتاج الى المشقة لقوته والعاقل له مثل علمه سواد كان فقيرا او غنيا وعليه اهل العلم قال الشيخ والمؤلفه قلوبهم قسما من اسلم ونيتة حنيفة اوله شرف يتوقع باعطائهم اسلام غيره فيعطون الزكاة على الامح من مذهب الشافعي وقال ابو حنيفة سقط سهمه لغلبة الاسلام وفي البداية على ذلك انخذ الاجماع قال ابن همام اى اجماع الصحابة في خلافة ابى بكر فان عمره هم ثم ذكر القصص والرقاب هم الكتاتيون منه الشافعية والحنفية والغارم منه الخنفية من لزمه دين ولا يملك نصا بافا خلا من دينه او كان له مال على ان لا يمكنه

الوالي فأى الاصناف كانت فيه الحاجة والعدد او ثمر ذلك الصنف بقدر ما يرى الوالى وعسى ان ينتقل ذلك الى الصنف الآخر بعد عام او عامين او اعمام فيؤثر اهل الحاجة والعدد حيث ما كان ذلك وعلى هذا ادركت من ارضى من اهل العلم **قال مالك** وليس للعامل على الصدقة فريضة مسماة الا على قدر ما يرى الامام **فأجاء في اخذ الصدقات والتشديد فيها** حدثني يحيى عن مالك انه بلغه ان ابا بكر الصديق قال لو منعوني عقالا لجاهدتهم عليهم **مالك** عن زيد بن اسلم انه قال شرب عمر بن الخطاب لبننا فاعجبه فسأل الذى سقاه من اين هذا اللبن فاجبره انه ورد على ماء قد سماه فاذا انعم من نعم الصدقة وهم يسقون فخلبوا الى من البانها فجعلته في سقائي فهو هذا فادخل عمر بن الخطاب يده فاستقاه **قال مالك** الامر عندنا ان كل من منع فريضة من فرائض الله فلم يستطع المسلمون اخذها منه كان حقا عليهم جهادة حتى يأخذوها منه **مالك** انه بلغه ان عاملا لعمر

افذه وعند الشافعية قسمان من استدان لنفسه في غير محبة والاخر اشتراط الحاجة او استدان لا صلاح الدين ويصلح مع الخمار وسبيل الله عزاء لاني لم يشترط فقرهم عند ابي حنيفة وعند الشافعي يحطون مع الخمار وابن السبيل الغريب النقطع من ماله عند ابي حنيفة ونفى سرفاد بما زله حاجة عند الشافعية وشرط هؤلاء الاصناف الاسلام عند ابي الحسن الخاكاني في الحاجة بان يكونوا اشده فقرا من غيرهم والعدد اى كانوا اكثر عددا وادقل مرافق او تربوا المجهول ذلك المصنف والارشاد على من يرضى ان يعطى صنف الحاجة الاكثر ويعطى غيرهم الاقل او يعطى صنف الحاجة الجميع ولا يعطى غيرهم شيئا بقدر ما يرى الوالى اى يعطى الى الارشاد على حسب رأى الوالى وعسى ان ينتقل ذلك الى الارشاد والعدا والعدل الى الحاجة الى الصنف الاخر بعد عام او عامين او اعمام لان الشدة والحاجة لا تبقى على حال واحدة بل ينتقل من قوم الى قوم وتلك الايام ندوا لمدى الناس فيؤثر الامام اهل الحاجة والعدد حيثما كان ذلك اى الحاجة والعدد وفي النسخ المصرية حيثما كانوا اى اهل الحاجة ١٣

له قوله وعلى هذا القول ادركت من ارضى من اهل العلم بيان لمن وفي الماشية من المعلى وهو قول ابي حنيفة واهم حيث يجوز مرفعا عنهم صنف واحد وقال الشافعي رضى يجب استيعاب الاصناف الثمانية المذكورة في القرآن في القسمة ان كان هناك عامل والا فاستيعاب السبعة وبهم التسوية بين الاصناف لا بين اعداد الاصناف كذا في المناجك قال البيضاوى واختاره بعض اصحابنا جواز مرفعا الى صنف واحد كما هو قول الثوري والشافعية والحنابلة وقد قال حنيفة وابن عباس اذا وضعنا في صنف واحد جزاك قال ابو عمرو ولا علم لما من لقمان الصابية الخ قال الموفق وانما اعطاهما كلنا في صنف واحد جزاه اذا لم يخرج الى غنى وهو قول عمر وعنه حنيفة وابن عباس وروى قال سيبان بن جبير الحسن والنخعي وعطاء واليه ذهب الثوري والبيهقي واصحاب الرضى وروى عن النخعي ان كان المال كثر احتسب الاصناف قسمه عليهم وان كان قليلا جاز وضعه في صنف واحد وقال مالك يتجرى موضع الحاجة منهم ويقدم الاول فالاول وقال عكرمة والشافعية يجب ان يقسم زكاة كل صنف من ماله على الموجودين من الاصناف الستة وروى الاثر من احمد كذلك وهو اختيار ابي بكر وروى قوله صلى الله عليه وسلم لعاد ثوبه من اغنيائهم وتروى فقرائهم فاخبر به وجعلتها في الفقراء وهم صنف واحد ولم يذكر سواهم ثم اتاه بعد ذلك مال فجعل في صنف ثمان سوى الفقراء وهم المؤلفة الاقرع بن عابس وميمية بن حصن وغيرهما قسم فيهم الذبيبة التي بعث بها على من اليمن وفي حديث سلمة بن مخرم البياضى انه امر له بعدة قومه ولو وجب مرفعا الى جميع الاصناف لم يجرؤ فنعما الى واحد والاية اريد بها بان الاصناف الذين يجوز لهم الدخ ١٢ **له** قوله وليس للعامل على الصدقات فريضة مسماة اى ليس لما يعطى العامل

مدينين الا على قدر ما يرى الامام انه بجزية في عمالة فيرى به سعيه وقربه ومشقته ويسايرته وغير ذلك من الامور وتقدم قريبا انهم اجمعوا على ان العامل لا يعطى جزر معلوما وانما ذلك على قدر عمله ١٣ **له** قوله ما جاء في اخذ الصدقات اى استيفائها والشدة يشد فيها اى في اموال الصدقات من التوقي عن استعمالها لمن ليس مرفعا من الاغنياء وغيرهم ١٤ **له** قوله قال لومنون عقالا قال العينين اختلف العلماء فيها قد بما وجدنا ذهب جماعة منهم الى ان المراد بالعقال زكاة عام وهو معروف في اللغة بذلك وهو قول الكسانى والنظرين شيبان والى بيده وغيرهم من اهل اللغة وهو قول جماعة من الفقهاء قال الخطابي يقال اخذ المصدق عقالا هذا العام اذا اخذ منهم صدقة وفي نسخة لابي داود قال ابو عبيدة معمر بن المشي العقال صدقة سنة وذهب كثير من المحققين الى ان المراد به الجبل الذى يعقل به البعير وهو مولى من الامام مالك وابن ابي ذئب وغيرهما وهو ما نؤخذ مع الفريضة

لان على صاحبها التسليم وانما يبيع قبضها برباطها وفي حديث محمد بن سلمة انه يعمل الصدقة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان يأمر الرجل اذا جازى بالفرضة ان يأق ببقا لهما وتراينما وقيل معنى وجوب الزكاة فيه اذا كان من عروض التجارة فبلغ مع غيره فيها قيمة نصاب وقيل اراد به الشيء الثابت الحقيقه ضرب العقال مثاله وقيل كان من عادة المصدق اذا اخذ الصدقة ان يعمد الى قرن بفتح القاف والراء وهو الجبل الذى يقرب به بين بعيرين لئلا يشرد الابل فيفسد عند ذلك القرآن وكل قرنين مناعا عقال وفي المحكم العقال القلوص الفتيحة ودوى ابن وهب وابن القاسم عن مالك العقال القلوص وقال النظرين شيبان اذا بلغ الابل خمس وعشرين وجبت فيها بنت فمنا من جنس الابل فهو العقال وقال ابو سعيد الصبري كل من اخذ من الاموال والاصناف في الصدقة من الابل والغنم والتمار من العشر ونصفه فهذا كره في صنفه عقال لان المؤدى عقل به عنه طلبة السلطان وعقل عنه الاثم الذى يطلبه الله تعالى به انتفى فحقرا زيادة وفي حاشى الى داود عن مرقاة الصدوق لسيوطى قال السهرى اذا اخذ المصدق اعناق الابل اخذ عقالا واذا اخذ غنما قيل اخذ نقد او قيل اراد ما يداى العقال من حقوق الصدقة وفي البذل عن القارى قال النودى ذكرنا فيه وجوها ومصا وقواها قول صاحب التحرير انه ورد ما لفته لان الكلام نزع مخرج التفتيق والتشديد فيقتضى قلة وحجارة انتهى قلت وبذا ارجع الاقوال عندي واليه يظهر ميل الباجي اذا قال ويحكم عندي ان يكون قصد بذلك البانعة في تنجى الحق وان لا يافى عنهم الا جميع ما كان يأخذه منهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وبذلك يقول القائل في الشاة والله ما تركت منها شعرة ولا يرب به بذلك الشعرة فانه لا يمكن تتبعها والرد وقيل ان الرائج مكانه لفظ عناقا كما ورد في بعض الروايات وهو مختار البخارى اذا قال وهو اصح واليه يظهر ميل الى داود واذا يده بعدة روايات لكن الروايات رويت بكلا اللفظين بطرق فالتزج مشكل لجامعهم عليه ولفظ ابي داود والله لو نوى عقالا كانوا يؤدونه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقا نعمتهم على منعه ١٢ **له** قوله انه قال شرب عمر بن الخطاب مرة لبننا فاعجبه اى استطاب به فانكره بالاستدلال القلبي او بالالهام الغيبي فسأل الذى سقاه من اين هذا اللبن قال الغزالي سال عمر مرة اذا به فانه اعجبه طعمه ولم يكن على ما كان باله كل ليلة وهذا من اسباب الريبة وحله على الودع كذا في المرقاة فاجبره انه وروى امرى ما قد سماه ونسى اسمه اولم يتعلق عمره بسمية فاذا للحاجة نعم بفتحتين من نعم الصدقة وردت هذا الماد وهم اى الرماة يسقون النعم من ذلك الماد فخلبوا الى يوجد لفظ في جميع النسخ لكن رقم عليه علامة النسخة من البانها فجعلته اى اللبن في سقائي بكسر السين اى دعاني فهو هذا فادخل عمر بن الخطاب يده فاستقاه اى فتقياه حتى اخبره من جوفه قال الطيس هذا غايه الودع والسنه عن الشيبه وقال ابن جرير ان الشارب لم يتحضر قول ائمة ان كل من اكل وشرب حراما لم يثقبها ان الماقة وان عذري تناوله الخ قال القارى وفيه ان لا دلالة في الحديث على كون ذلك اللبن حراما لان القابض اذا اخذه على وجه الاستحقاق واحداه لغير المستحق على فرض ان عمره غير مستحق فلا شك في حله كما في حديث بريرة انه لاصدقة وايضا لا فائدة في استقائه اذ لا يمكن رده الى صاحبه وانما هو تنقيح الباطن من اثر الحرام والشبهة وبهذا لا شبهة انه ودرع الخ ١٣ **له** قوله قال مالك الامر عندنا ان كل من منع فريضة من فرائض الله تعالى اى حقا من حقوقه تعالى ايا ما كان وقال الباجي يحتمل ان يريد بالفرضة ههنا الزكاة خاصة ويحتمل ان يريد سائر الحقوق التى يكون حكمها حكم الزكاة في ذلك فلم يستطع المسلمون اخذها منه كان عقا واجبا عليهم جهادة اى القتال معه حتى يأخذوها منه بقتاله كما فعل الصديق الاكبر ومنى الله عنه باننى الزكاة واجمع المسلمون على تصويمه ثم ان كان المانع مقربا بها فمسلما والافكار اجماعا ١٤

ابن عبد العزيز كتب إليه يذكر أن رجلاً منع زكاة ماله فكتب إليه عمران دعه ولا تأخذ منه زكاة مع المسلمين قال فبلغ ذلك الرجل فاشتد عليه فادى بعد ذلك زكاة ماله فكتب عامل عمر إليه يذكر له ذلك فكتب إليه عمران خذ هاهنا زكاة ما يخص من ثمار النخل والاعتاب مائة عن الثقة عنده عن سليمان بن يسار وعن يسري بن سعيد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فيما سقت السماء والعيون والبعل العشر فما سقى بالنظم نصف العشر مائة عن زياد بن سعد عن ابن شهاب أنه قال لا يؤخذ في صدقة النخل الجعرور ولا مضران القارة ولا عذق بن حبيق قال وهو مثل الغنم بعد على صاحب المال لا يؤخذ منه في الصدقة قال مالك وإنما مثل ذلك الغنم تعد على صاحبها والسفل لا يؤخذ منه في الصدقة وقد يكون في الأموال

له قوله كتب إليه يذكر في كتابه على حسب ما ينبغي للعامل والوالى من الملاح امير المؤمنين بما يحدث من امور الناس واخذوا به فاداه من ذلك من الاحكام ان رجلاً منع زكاة ماله فكتب عمر بن عبد العزيز اليه اي عاملان دعه اي اتركه ولا تأخذ منه زكاة مع المسلمين هذا المثلط منه في اقرار الرجل المانع للزكاة وتوجب له وتجب على من منع فبلغ ذلك اي خبر كتابه الرجل بالنصب اي المانع من الزكاة فاشتد اي عظم عليه ذلك الاسرافى بعد ذلك زكاة ماله اي ادادانه واصر باعطائه فكتب عامل عمر بن عبد العزيز اليه يذكر له ذلك اي اعطاه فكتب اليه عمر بن عبد العزيز ان خذها اي اقبلها منه قال ابن عبد البر يمتثل انه علم من الرجل منعاً من المانع دون منعاً من اهلها ولم يكن عنده من منع الزكاة وتفرس فيه انه لا يخالف جماعة المسلمين الذين لما الامام فكان كما ظن ولو منع منه من الزكاة ما جاز له تركها منه لانها حق للمسلمين والمساكين يلزمه القيام لهم قال والواجب ان يخطا الامام من منع الزكاة ويؤخذ من المنع اخذها منه جبراً ١٢١ قوله زكاة ما يخص ببناء الجعرور من ثمار النخل من بيان لما النخل قال الرابع النخل معروف وقد يستعمل في الواحد والجمع وجمعته نخل والاعتاب قال الرابع العنب يقال لثمرة الكرم ولكرم نفسه الواحدة عنبه وجمعه عنب قال ثنائي ومن ثمرات النخل والاعتاب والنخس بلطخ مجع وقد تكسر وسكون الراد بعد صا صا صا من بابي تكسر وضرب وهو جز ما على النخلة من الرطب تمر يعرف مقدار عشرة فيثبت على ماله وتكسر ويؤخذ ذلك المقدار وقت الهداية عند الشافعي وانكره الحنفية وغرس الكرم والنخلة بمصر صا اذا حزمها عليها من الرطب تمر او من العنب زبيب اي يخرج من هذا كذا وكذا تمر او كذا وكذا زبيب وهو من الخمر الظن لان الخمر اذا هو تقدر بظن والاسم الخمر من بابي تكسر كذا في الجمع والثنائي قال ابن رشد في البداية اما تقدر برأى النصاب بالخمر وامتداده به دون الكيل فان جمهور العلماء على اجازة الخمر في النخل والاعتاب حين يجره وحلها الضرورة ان يخل بينهما وبين اهلها ياكلونها وقال داود لا غرس الا في النخل فقط وقال ابو حنيفة وصاحبه الخمر من باطل ومن رتب المال ان يؤدى عشر ما تحصل بيده زاد على الخمر او نقص منه والسبب في اختلافهم معارضة الاصول لاثار الوارد في ذلك وهو ما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرسل عبد الله بن رواحة وغيره الى خيبر فيخمس عليهم النخل واما الاصول التي تداركها من باب الزاينة المنى عنها وهو سبج الشمر في رؤس النخل بالتمر كيلا ولا ينافى من باب بيع الرطب بالتمر لئلا يفسد فيه خلة المنع من التفاضل ومن التيسير وكلاهما من اصول الربا فلما رأى المتوفون صدام ان الخمر الذي كان يخرص على ابن خيبر لم يكن للزكاة اذ كانوا ليسوا باهل الزكاة قالوا يمتثل ان يكون تخميناً يعلم ما يابى كل قوم من الثمار قال (القاضي) اما بسبب خبر مالك فالظاهر ان كان في القسمة لما روى ان عبد الله بن رواحة كان اذا خرص من الخمر قال ان شئتم فلكم وان شئتم على معنى في قسمة الثمار لا في قسمة الحب واما بحسب حديث ما شئت الذي رواه ابو داود فانما الخمر لموضع النصيب الواجب عليهم في ذلك والحديث هو انها قالت وهي تذكر شان خيبر كان النبي صلى الله عليه وسلم يبحث عبد الله بن رواحة الى يهود خيبر فيخمس عليهم النخل حين يطيب قبل ان ياكل منه وخرص الثمار لم يخرج البتة وكيف كان فالخرص مستثنى من هذه الاصول هذا ان ثبت انه كان من عليه الصلوة والسلام حكاه من على المسلمين فان الحكم لو ثبت على اهل الذمة ليس بسبب ان يكون حكماً على المسلمين الا بدليل والله اعلم الخ ١٢٢ قوله قال فيما سقت السماء اي المطر من باب ذكر المثل وادارة المال ويدخل فيه السيل والانهار والعيون بالنظم اي الجارية على وجه الارض التي لا تكلف في دفع ما بها الالة والبعل بموحدة مفتوحة وعين مملوءة ساكنة هو ما شرب بعروقه من الارض ولم يخرج الى سقى سماء ولا آله معناه ان امواله تفضل الى المياه تحت الارض فيقوم لها مقام السقى ولا تحتاج ان تسقى بما ينزل الى عروقها من وجه الارض من مطر وغيره قال الزقاني وهذا هو الجعرور في حديث ابن عمر يقول اذ كان

عشر با بفتح العين المهملة والمثلثة النخلة فقه فسر الخطاب بان الذي يشرب بعروقه من غير سقى العشر مبتدأ مؤخر خبره فيما سقت السماء وذلك لما في المذكور من هذه الانواع قلته مؤنة السقى وفيما سقى ببناء الجعرور بالنظم بفتح النون وسكون الصاد المعجمة بعد صا صا هو الرشد والصب اي ما سقى ما يستخرج من الابار بالغرب او بالسانية ويستخرج من الانبار بالة نصف العشر مبتدأ مؤخر وذلك لكثرة مؤنسه او بغير مؤنة لكن خصه بالمحمود بمحيث ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة وتقدم الكلام عليه بسوطا تحت هذا الحديث قال ابن العزلي في العارضة قوله فيما سقت السماء العشر الحديث لفظ عام بظاهري في كل ملك تسقيه السماء واما يختلف الناس في تنزيله على سبعة اقوال الاول انه محمول على عموم في كل شئ الا الحطب والقصب والحشيش قاله ابو حنيفة الثاني انه في الجواب والبقول والثرات قاله حاد بن ابى سليمان الثالث ما ترجمه الارض ماله ثمرة باقية قاله محمد ابو يوسف ثم ذكر الاقوال الباقية بعضها التالين لم يعزها الا ثمة ودرج قول الحنفية فقال اقوى المذهب في المسئلة مذهب ابو حنيفة ولما احوطها للمساكين وعليه يدل عموم الآية والحديث الى اخرها قاله وسياق قريتها في زكاة الجبوب سبب اختلافهم في ذلك في كلام ابن رشد وبسط في المطولات طرق حديث الباب والحاصل انه تعارض عام وخاص فمن يقدم الخاص مطلقاً كالشافعي قال بموجب حديث الاوساق ومن يقدم العام او يقول يتعارضان ويطلب الترجيح بحسب ان يقول بموجب هذا العام لان الاجاب فيما دون خمسة اوسق اولي لاحياط الخ ١٢٣ قوله لا يؤخذ في صدقة النخل الجعرور وبضم الجيم واسكان العين المهملة على زنة معصوم روى من التمر اذا جف صا حشفا وفي السوى ضرب من الدقل يحمل رطب صغار الاخير فيه ولا مضران القارة جمع معصير كرم غنم وغنم ضرب من روى التمر يسمى بذلك لانه انما على النوى قشرة رقيقة وقال الحميد معمران القارة تمر روى ولا عذق بفتح العين جنس من النخل واما بكسرهما فيمنع الفتوح الى ابو عبد الملك وقال ابو عرقبة العين النخلة واما بكسر الفتوح ان التمر يسمى باسم النخلة لانه منها ابن حبيب بمعملة فمودة مصفرا سمي به الدقل من التمر لوانه وقد اخرج ابو داود والنسائي بعده طرق عن الزهري عن ابى امامة بن سئل بن حنيفة من ابيه قال نبي روى الله صلى الله عليه وسلم من الجعرور دون الجيبي ان يؤخذ في الصدقة زاد النسائي وفيه نزول ولا يسموا الجيبي من الالة وهو اي المذكور من الانواع الردية ويوجد في النسخ السندية محل ذلك (قال وهو مثل الغنم) ولا يوجد هذا في النسخ المصرية ولا الشروح فان ثبت فلا شك بالاسياق من قوله انما مثل ذلك الغنم لانه من كلام الامام مالك وهذا من كلام الزهري يده على صاحب المال ولا يؤخذ منه في الصدقة قال ابو عمر اجموعوا على انه لا يؤخذ الدن في الصدقة من الجيد قلت هذا اذا كانت النوايا مختلفة وان كانت كهاديا فقال الباجي ظاهر ما في الموطأ فيخرج زكاة منه رد يا كان اوجيداً ١٢٤ قوله قال مالك وانما مثل ذلك اي المذكور من ان انواع التمر الردية تعد ولا تؤخذ الغنم بالرفع تعد على صاحبها بسما لما اي باولادها والسفل لا يؤخذ في الصدقة كما تقدم قريبا في موضع وقد عرفت ايضا ان كون الزرع كالماشية رواية الموطأ وغيره وعلى ما روى ابن القاسم والاشتب فيمنعها فرق واما عند الحنفية فكل ابن عاهد من عن التمرية له تخيس تمر في ود قل قال الامام يؤخذ من كل نخلة حصتها وقال محمد يؤخذ من الوسط اذا كانت اصنافاً ثلثة جبه ووسط وروى الخ وقد يكون هذا بيان للجيد من الثمار بعد بيان رديتها في الاموال ثمارها لا تؤخذ الصدقة منها لجيادتها كما لا تؤخذ من الادون لردائها ثم مثل الجياد يقول من ذلك الذي لا تؤخذ منها الصدقة خبر مقدم ومن تبعية البروى مبتدأ مؤخر وهو بضم الواو وسكان الراد والملتزمين اخره ياد من ايجاد التمر وما شبهه في الجودة ثم ذكر بطريق النتيجة بعد ذكر كلا النوعين لا يؤخذ من ادناه كما لا يؤخذ من خياده وانما تؤخذ الصدقة من اوساط المال وفقاً للمالك والمفقر الخ ١٢٥

ثُمَّ لَا تُؤْخَذُ الصَّدَقَةُ مِنْهَا مِنْ ذَلِكَ الْبَرْدِيِّ وَمَا شَبِهَهُ لَا يُؤْخَذُ مِنْ أَدْنَاهُ كَمَا لَا يُؤْخَذُ مِنْ خِيَارِهِ وَأَمَّا تَوَخُّذُ الصَّدَقَةِ مِنْ أَوْسَاطِ الْمَالِ قَالَ مَالِكٌ الْأَمْرُ بِالْمَجْتَمِعِ عَلَيْهِ عِنْدَنَا أَنَّهُ لَا يَخْرُصُ مِنَ الثَّمَارِ إِلَّا الْغَنِيْلُ وَالْإِعْنَابُ فَإِنْ ذَلِكَ يَخْرُصُ حِينَ يَبْدُو صَلَاحُهُ وَيَحِلُّ بَيْعُهُ وَذَلِكَ إِنْ ثَمَرَ الْغَنِيْلَ وَالْإِعْنَابَ يُوَكَّلُ رُطْبًا وَعَنْبًا فَيَخْرُصُ عَلَى أَهْلِهِ لِلتَّوَسُّعِ عَلَى النَّاسِ وَلَيْسَ يَكُونُ عَلَى أَحَدٍ فِي ذَلِكَ ضَيْقٌ فَيَخْرُصُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ ثُمَّ يَحِلُّ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ يَأْكُلُونَهُ كَيْفَ شَاءَ وَثُمَّ يُؤَدُّونَ مِنْهُ الزَّكَاةَ عَلَى مَا خَرَصَ عَلَيْهِمْ قَالَ مَالِكٌ فَأَمَّا مَا لَا يُؤْكَلُ رُطْبًا وَأَمَّا يُوَكَّلُ بَعْدَ حَصَادِهِ مِنَ الْحَبُوبِ كُلِّهَا فَانَّهُ لَا يَخْرُصُ وَأَمَّا عَلَى أَهْلِهَا فَيُؤَدُّونَ إِذَا حَصَدُوا وَقُوتَهَا وَطَبِخَهَا وَخَلَصَتْ حَبًّا فَأَمَّا عَلَى أَهْلِهَا فَيُؤَدُّونَ الْأَمَانَةَ يُؤَدُّونَ زَكَاةَ مَا بَلَغَ ذَلِكَ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ قَالَ مَالِكٌ وَهَذَا الْأَمْرُ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا قَالَ مَالِكٌ الْأَمْرُ بِالْمَجْتَمِعِ عَلَيْهِ عِنْدَنَا إِنْ الْغَنِيْلُ يَخْرُصُ عَلَى أَهْلِهَا وَثَمَرُهَا فِي رُؤْسِهَا إِذَا طَابَ وَحَلَّ بَيْعُهُ وَتَوَخُّذُ مِنْهُ صَدَقَتُهُ تَمْرًا عِنْدَ الْجَدِيدِ فَإِنْ أَصَابَتِ الثَّمَرَةُ جَائِئَةً بَعْدَ أَنْ تَخْرُصَ عَلَى أَهْلِهَا وَقَبْلَ أَنْ تَجِدَ فَاحَاطَتْ الْجَائِئَةُ بِالْمَرْكَلَةِ فَلَيْسَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةٌ فَإِنْ بَقِيَ مِنَ الثَّمَرِ يَبْلُغُ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ فَصَاعِدًا بَصَاعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخَذَ مِنْهُ زَكَاةً وَلَيْسَ عَلَيْهِمْ فِيهَا أَصَابَتِ الْجَائِئَةُ زَكَاةً قَالَ مَالِكٌ وَكَذَلِكَ الْعَمَلُ فِي الْكُرْمِ أَيْضًا قَالَ مَالِكٌ وَإِذَا كَانَتْ لِرَجُلٍ قِطْعٌ أَمْوَالٍ مُتَفَرِّقَةً أَوْ أَشْرَكَ فِي أَمْوَالٍ مُتَفَرِّقَةٍ لَا يَبْلُغُ مَالُ كُلِّ شَرِيكَ مِنْهُمْ وَقِطْعَتُهُ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ وَكَانَتْ إِذَا جُمِعَ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ يَبْلُغُ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ فَانَّهُ يَجْمَعُهَا وَيُؤَدُّ زَكَاةَ كُلِّهَا زَكَاةَ الْحَبُوبِ وَ

الْمُخْتَلِ وَالْإِعْنَابُ قَالَ مَالِكٌ وَالْأَمْرُ بِالْمَجْتَمِعِ عَلَيْهِ عِنْدَنَا أَنَّهُ لَا يَخْرُصُ مِنْهُ بِنَاءً الْجَمْعُ مِنَ الثَّمَارِ الزَّيْتُونُ أَيْضًا وَمِنْ ذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ وَقَالَ الْأَزْهَرِيُّ وَالْأَوْدَاعِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ يَخْرُصُ لَانَّهُ تَمْرٌ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ فَيَخْرُصُ بِالرُّطْبِ وَالْعَنْبِ وَلَئِنْ لَمْ يَخْرُصْ فِي خَرَصِهِ وَلَا يَهْوِي مَعْنَى الْمَنْصُوعِ عَلَيْهِ فَيَبْقَى عَلَى الْأَصْلِ الْخُرَافِ فَإِنْ ذَلِكَ يَخْرُصُ بِنَاءً الْجَمْعُ حِينَ يَبْدُو صَلَاحُهُ وَيَحِلُّ بَيْعُهُ فَإِنْ حَلَّ الْبَيْعُ يَكُونُ عِنْدَهُ وَالصَّلَاحُ وَهُوَ وَقْتُ الْخَرَصِ وَهُوَ وَقْتُ الْجَمْعِ وَهُوَ وَقْتُ جُوبِ الزَّكَاةِ وَسَيَأْتِي أَيْضًا وَذَلِكَ إِنْ دَجَرَ جَوَازُ الْخَرَصِ فِيهَا إِنْ ثَمَرَ الْغَنِيْلَ وَلَا عَنْبًا يُوَكَّلُ رُطْبًا وَعَنْبًا فَيَكُونُ الْحَاجَةُ فِيهَا فَإِنْ أُنْجِزَ ذَلِكَ بِلَا خَرَصٍ مَرَّ بِالسَّائِكِينَ وَإِنْ مَنَعَ مِنْهُ مَرَّ بِالسَّائِكِينَ فَيَخْرُصُ عَلَى أَهْلِهِ لِلتَّوَسُّعِ عَلَى النَّاسِ أَيْ الْمَالِكِ وَلَيْسَ يَكُونُ عَلَى أَحَدٍ مِنَ الْمَالِكِ وَالسَّائِكِينَ فِي ذَلِكَ ضَيْقٌ فَيَخْرُصُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ لَيْسَ عَلَيْهِمْ الْوَاجِبُ ثُمَّ يَحِلُّ بَيْنَهُمْ وَيَمْنَعُ يَأْكُلُونَهُ وَيَشْتَبِعُونَ بِكَيْفٍ شَاءُوا مِنَ الْبَيْعِ وَغَيْرِهِ ثُمَّ يُؤَدُّونَ مِنْهُ الزَّكَاةَ بَعْدَ الْجَمْعِ عَلَى مَا خَرَصَ عَلَيْهِمْ أَيْ عَلَى مَا قَدَّرَ عَلَيْهِمْ الْخَارِصُ بِشَرْطِ السَّلَامَةِ كَمَا سَيَأْتِي وَمَصْدَرُ الْخَرَصِ مَا فِي الْمَدْرَةِ قَالَ تَلْتُ لِمَالِكٍ كَيْفَ يَخْرُصُ زَيْبِيَا قَالَ مَالِكٌ يَخْرُصُ عَنْبًا ثُمَّ يَقَالُ مَا يَنْقُصُ مِنْ هَذَا الْعَنْبِ إِذَا تَرَبَّعَ فَيَخْرُصُ لِنَقْصَانِ الْعَنْبِ وَمَا يَبْلُغُ أَنْ يَكُونَ زَيْبِيَا فَذَلِكَ الَّذِي يُؤْخَذُ مِنْهُ وَكَذَلِكَ الْغَنِيْلُ يَقَالُ مَا فِي هَذَا الرُّطْبِ ثُمَّ يَقَالُ مَا فِيهِ إِذَا جَفَ وَصَادَ قَرَأَ إِذَا بَلَغَ ثَمَرُهُ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ فَصَاعِدًا كَانَتْ فِيهِ الصَّدَقَةُ الْخَمْسَةُ ١٢ ١٣ قَالَ مَالِكٌ فَأَمَّا مَا لَا يُؤْكَلُ رُطْبًا وَأَمَّا يُوَكَّلُ بِهَا بَعْدَ حَصَادِهِ مِنَ الْجُوبِ كُلِّهَا فَانَّهُ لَا يَخْرُصُ لَانَّ الْخَرَصَ أَمَّا هُوَ لَا يَنْتَفِعُ أَهْلًا بِهَا رُطْبًا وَبِهَذَا لَا يُؤْكَلُ رُطْبُهُ فَيَتَنَاجَى إِلَى الْخَرَصِ وَلَانَّ الْغَنِيْلَ وَالْإِعْنَابَ تَخْرُصُ بَادِرَةً قَلْبَةً عَنْ كَمَا مَا يَشْتَبِعُ فِيهَا الْخَرَصُ وَهَذِهِ تَمْرًا وَجُوبًا مَتَوَاتِرَةً فِي أَوْرَاقِهَا ظَاهِرًا فِيهَا الْخَرَصُ قَالَ الْأَبَا جِيْلَ قُلْتُ لَمَنْ يَتَنَاجَى إِلَى الْأَكْلِ فِي الْجَمْعِ لَا يَخْرُصُ وَغَيْرُهَا كَمَا تَقْدُمُ ١٢ ١٣ ١٤ قَالَ مَالِكٌ وَأَمَّا عَلَى أَهْلِهَا فَيُؤَدُّونَ إِذَا حَصَدُوا وَقُوتَهَا وَطَبِخَهَا وَخَلَصَتْ حَبًّا فَانَّهُ لَا يَخْرُصُ وَأَمَّا عَلَى أَهْلِهَا فَيُؤَدُّونَ زَكَاةَ مَا بَلَغَ ذَلِكَ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ قَالَ مَالِكٌ وَهَذَا الْأَمْرُ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا بِالْمَدْرَةِ الْمَنْوُورَةِ ١٢ ١٣ ١٤ قَالَ مَالِكٌ الْأَمْرُ بِالْمَجْتَمِعِ عَلَيْهِ عِنْدَنَا إِنْ الْغَنِيْلُ وَفِي النَّسْخِ الْمَصْرِيَّةِ إِنْ الْغَنِيْلُ يَخْرُصُ فِي مَتَارِ الْمَصْحَاحِ الْغَنِيْلُ وَالْغَنِيْلُ يَحِلُّ بِالْوَحْدَةِ وَنَحْنُ نَخْرُصُ عَلَى أَهْلِهَا وَثَمَرُهَا الْوَاحِدَ لِيَنَ فِي رُؤْسِهَا لَيْسَ يَخْرُصُ حَالُ كَوْنِ الْأَشْجَارِ عَلَى الرُّؤْسِ وَإِنْ جَدَّتْ الْأَشْجَارُ فَخَرَصَ إِذَا طَابَ وَحَلَّ بَيْعُهُ لَيْسَ وَقْتُ الْخَرَصِ وَقْتُ حَلِّ الْبَيْعِ عَنْهُ يَدُو الصَّلَاحُ لَا قَبْلَ وَلَا بَعْدَ وَهَذَا وَقْتُ الْوَجُوبِ مِنْهُ لِمَا كَانَتْ كَمَا سَيَأْتِي وَتَوَخُّذُ مِنْهُ صَدَقَتُهُ تَمْرًا عِنْدَ الْجَدِيدِ فَإِنْ أَصَابَتِ الثَّمَرَةُ جَائِئَةً بَعْدَ أَنْ تَخْرُصَ عَلَى أَهْلِهَا وَقَبْلَ أَنْ تَجِدَ فَاحَاطَتْ الْجَائِئَةُ بِالْمَرْكَلَةِ فَلَيْسَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةٌ فَإِنْ بَقِيَ مِنَ الثَّمَرِ يَبْلُغُ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ فَصَاعِدًا بَصَاعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخَذَ مِنْهُ زَكَاةً وَلَيْسَ عَلَيْهِمْ فِيهَا أَصَابَتِ الْجَائِئَةُ زَكَاةً قَالَ مَالِكٌ وَكَذَلِكَ الْعَمَلُ فِي الْكُرْمِ أَيْضًا قَالَ مَالِكٌ وَإِذَا كَانَتْ لِرَجُلٍ قِطْعٌ أَمْوَالٍ مُتَفَرِّقَةً أَوْ أَشْرَكَ فِي أَمْوَالٍ مُتَفَرِّقَةٍ لَا يَبْلُغُ مَالُ كُلِّ شَرِيكَ مِنْهُمْ وَقِطْعَتُهُ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ وَكَانَتْ إِذَا جُمِعَ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ يَبْلُغُ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ فَانَّهُ يَجْمَعُهَا وَيُؤَدُّ زَكَاةَ كُلِّهَا زَكَاةَ الْحَبُوبِ وَ

الْمُخْتَلِ عِنْدَ مَدْرَةِ الْخَلَّافِ تَقَرَّرَ فِي وَجُوبِ الْعَنْبِ بِالْإِتِّفَاقِ ١٢ ١٣ ١٤ قَالَ مَالِكٌ الْأَمْرُ بِالْمَجْتَمِعِ عَلَيْهِ عِنْدَنَا إِنْ الْغَنِيْلُ يَخْرُصُ عَلَى أَهْلِهَا وَقَبْلَ أَنْ تَجِدَ فَاحَاطَتْ الْجَائِئَةُ بِالْمَرْكَلَةِ فَلَيْسَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةٌ فَإِنْ بَقِيَ مِنَ الثَّمَرِ يَبْلُغُ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ فَصَاعِدًا بَصَاعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخَذَ مِنْهُ زَكَاةً وَلَيْسَ عَلَيْهِمْ فِيهَا أَصَابَتِ الْجَائِئَةُ زَكَاةً قَالَ مَالِكٌ وَكَذَلِكَ الْعَمَلُ فِي الْكُرْمِ أَيْضًا قَالَ مَالِكٌ وَإِذَا كَانَتْ لِرَجُلٍ قِطْعٌ أَمْوَالٍ مُتَفَرِّقَةً أَوْ أَشْرَكَ فِي أَمْوَالٍ مُتَفَرِّقَةٍ لَا يَبْلُغُ مَالُ كُلِّ شَرِيكَ مِنْهُمْ وَقِطْعَتُهُ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ وَكَانَتْ إِذَا جُمِعَ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ يَبْلُغُ مَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ فَانَّهُ يَجْمَعُهَا وَيُؤَدُّ زَكَاةَ كُلِّهَا زَكَاةَ الْحَبُوبِ وَ

الزيتون مثلك انه سأل ابن شهاب عن الزيتون فقال فيه العشر قال مالك وانما يؤخذ من الزيتون العشر بعد ان يعصر
 يبلغ زيتونه خمسة اوسق فما لم يبلغ زيتونه خمسة اوسق فلا زكاة فيه قال مالك والزيتون بمنزلة الخيل ما كان منه سقته
 السماء والعيون او كان بعلا ففيه العشر وما كان يسقى بالنظم ففيه نصف العشر ولا يخرص شيء من الزيتون في شجرة قال مالك
 والسنة عندنا في الحبوب التي يدخرها الناس ويا كلونها انه يؤخذ مما سقته السماء من ذلك والعيون وما كان بعلا العشر وما سقى بالنظم
 فيه نصف العشر اذ يبلغ ذلك خمسة اوسق بالصاع الاول صاع النبي صلى الله عليه وسلم وما زاد على خمسة اوسق ففيه الزكاة بحسب
 ذلك قال مالك والحبوب التي فيها الزكاة الحنطة والشعير والسلت والذرة والدخن والارز والعدس والجلبان واللوبياء و

على هذه البيضة الى وجود فروع فصفرت وصارت كبيضة الدجاجة ولم تنزل على هذه
 البيضة حتى ذبح يعني صفرت حتى صارت كبيضة الحمامة ثم صفرت حتى صارت كالبيضة
 ثم صفرت حتى صارت كالخمس ثم صفرت حتى صارت على ما هي عليه الان نسأل الله
 تعالى ان لا يصغر من ذلك الخ والشعر بفتح السين ومكره قال الزرقاني قال المجد الشخير
 معروف واحدة بهاء وفي الصراح الشخير هو والشيرة بك وانه والملت بكسر السين او
 بضمها وسكون اللام والمثناة الفوقية كذا في المحيط قال المجد هو بالنظم الشخير او ضرب منه
 او الى معنى منه الخ وفي الانوار الساطعة بضم السين وسكون اللام حب بين الشخير
 والقمح يعرف عند المقاريب بشخير النبي صلى الله عليه وسلم الخ قال الزرقاني ضرب من الشخير
 لا شجر له يكون في الخور والجماد قال النوهري وقال ابن فادس ضرب منه دقيق القشر مغارة
 الحب وقال الازهرى حب بين النخلة والشيرة لا شجر له كقشر الشخير فهو كالنخلة في ملاسته
 وكما لشخير في طبعه وبرودته وفي المحيط اسمه في اليوناني الطرافيش وفي الفارسية جوبرينه
 وفي الرابلي جوكند وفي الهندية اش جو وقال ايضا يكون كالنخلة المقشرة ويكون ابيض واحمر
 في الصراح جو برينه وبكذا فسره الشيخ في المصنف واختلف اهل العلم بل نوع من البرا
 والشيرة او نوع براسه والذرة بضم الدال المعجمة وتخفيف الراء بكذا ضبطه شرح البنادي
 من الحافذا والمعنى والقسطاني وفي شرح الاقتناع معجمة مضمومة ثم داء مخففة الخ وفي المحيط
 الاظم ذرت بضم ذال معجمة وفتح داء مبهمة مشددة وسكون مثناة فوقية يقال لها في
 الهندية جوازوهكذا فسره الشيخ في المصنف وقال المجد الذرة كهيئة حب معروف اصلها
 ذروون الصراح الذرة بالعلم وتخفيف اصله ذروا وذري والباء عوض الخ وفي الجمع
 بضم معجمة وعقبة راء حاء عوض من واو والدخن بضم دال مبهمة ويكسر وسكون خاء معجمة
 اخرة نون يقال له بلسنة اليونانية المخلطة والحريرة الفت دبالة تركية الطرق وبالفارسية
 اذن وبالسندية كنگني والاندلسية تفل وفي لغة بضم الراء واخرى بضم الهزاة والراء
 وشدة الزاي والراء بفتح الهزاة مع التشديد والى مسترذبلها همرزان قفل قال الزرقاني
 فسره الشيخ في المصنف بفظ بربخ وبكذا في المحيط وغيره وفي لغات الصراح جلول والعرب
 بفتحهمين قال المجد بالتحريك حب معروف والندسة واحدة في المحيط بفتح مين ودال
 اخرة سين يقال له باليمن بلس وبالفارسية نشك وبالسندية مسور وفي الصراح
 نرسك وفي ايضا الصراح مسور وبالفارسية نشك وبالسندية مسور وفي الجلبان بضم جيم
 واسكان اللام وحكي فتحها مشددة حب من القطن قال الزرقاني وفي الانوار الساطعة بضم
 الجيم وسكون اللام وفي المحيط اسم خمر وقال في الخمر يقال له بالسندية مشركا بلس وفسره
 الشيخ في المصنف بالماش والواحدة من غير لان اصل الكلمة يفسر بلس بضم اللام
 نفسه والظاهر مشركا بالوبيا بضم اللام والواو الجمول وكسر باء موحدة وفتح المثناة التحتية
 اخرة الف اسم هندي يقال له في اليونانية سيلمين وفي النبطية وجر وفي العربية فريقا
 وقرنا كذا في المحيط قلت كذا يستعمل في العربية ايضا وفي حاشية الانوار لا عمل الابرار
 ان الوبيا حب يشبه الباقلاء اصغر منه والجلبان بضم الجيم مضمومتين بعد كل جيم لام قال
 المجد ثم الكزبرة وحب السمسم وهو صفتان ابيض واسود ويسمى العرب دهنة
 المتعد من اللغات الطبية هو السمسم وهو صفتان ابيض واسود ويسمى العرب دهنة
 السليط وفي الصراح الكشيرة ويقال السمسم في قشره قبل ان يحصد وفي ايضا الصراح
 دهنه وفسره شيخنا الدهلوي في المصنف بالسمسم وما اشبه ذلك ذكر المصنف عشرة انواع
 مفصلا واشاد الى غير ما بقوله ما اشبه ذلك وذكر الباجي ستة اشياء غيرها وقد عرفت
 من سبب الخفيفة انه يجب عندهم في كل ما يقصد به ناء الارض ويزرع فقدا واستمدوا
 عليه بالاية كما سأتى في باب مال الزكاة فيمن التواك من الحبوب بيان لما اشبه التي تشير
 لعلها ان العلم من المالكية الاقياس والاداء فلا زكاة في الكرسة على الاطلاق لما علف
 لا طعام خلا فلو اريد اشبه في العبيية قال الزرقاني ١٣

له قوله
 فقال فيه العشر ويره قال جماعة الفقهاء ابو حنيفة والثاني في امد قوله والثالث كابن وهب
 دال ثور والي يوسف ومحمد لا زكاة به لانه ادام لا قوت قال الزرقاني وفي المسوى وقال
 به ابو حنيفة لانه لا يشترط عنده خمسة اوسق وقال يؤخذ من ثمره لانه لا يشترط فيه
 وما حكي الزرقاني عن صاحبى الى حنيفة لم اجد في كتبنا بل ذكر الامام محمد في موطنه حديث
 الباب ثم قال وبهذا تأخذ اذا خرج منه خمسة اوسق فصاعدا ولا يلتفت في هذا الى الزيت
 وانما ينظر الى الزيتون واما في قول ابو حنيفة ففيه قليله وكثيره الخ وبهذا مرع في ان ممداد
 قائل بوجوب العشر في الزيتون ١٢ **له قوله** قال مالك وانما يؤخذ من الزيتون
 العشر بالعلم ببدان يصحراى يخرج منه الزيت ويبلغ زيتونه خمسة اوسق وذلك ان الامتياز
 في نصابه انما هو بالكيل والكيل لا يتبين الا في الحب فاذا بلغ خمسة اوسق فقد كمل النصاب
 واذا قصر عن الخمسة الاوسق فقد قصر عن النصاب فلا زكاة فيه وانما امراته باخراج
 زيتا لانه يجب على رب المال دفعه على وجه يمكن ادخاره والاشتغال به المنفعة المقصودة
 منه كالزيت والحب قاله الباجي يعني يميز في تكليل النصاب الزيتون فيخرج في الزكاة الزيت
 ولو كمل كزيت وتقدم في كلام الامام محمد والمسوى ان العبرة عند الحنفية في الزيتون لا الزيت
 ويؤخذ الزيتون في الصدقة ودفعه ذلك عندي ان الزيتون لا يقصر الاشتغال منه على
 الزيت بل يتصرف فيه بالبيع وغيره على سبيله ايضا وقد يكون الزيتون لا زيت فيه كما
 سأتى في فح يحتاج من قال بيرة الزيت الى امر آخر كاعتبار قيمته بخلاف من قال بخسره
 الزيتون في الصدقة فلم يبلغ زيتونه خمسة اوسق فلا زكاة فيه لقصانه من النصاب
 قال الزرقاني فان بلغها وكانت لا زيت فيه اخذ من ثمره قاله في المدونة وغيره اذ يخرج
 الصدقة من الزيتون عند الشافعية كما تقدم قريبا ١٣ **له قوله** قال مالك والزيتون
 بمنزلة الخيل ما كان منه سقته السماء اي المطر والعيون او كان بعلا كما تقدم في التمر ففيه
 العشر بقلة المؤنة وما كان يسقى ببناء الجمول بالنفع اي بالنصب باليتميز من الابداد
 غيرها ففيه نصف العشر كما هو قالون المعشرات ولا يخرص شيء من الزيتون في شجرة اي
 على رواية صحيحة وتقدم رواية شاذة عن الامام مالك انه يخرص قال الباجي ولا يخرص شيء من
 الزيتون لانها فائدة في ذلك لارباب الاموال فانه ليس مما يولكل وطبا ولا يساكن لان
 الايدي لا تسرع اليه الاكل الا بعد عمل وكثيره وان ثمره مستورة في الورق لا ياكدا ويتبأ فيها الخ
 على التحقيق الخ ١٣ **له قوله** قال مالك والسنة عندنا في الحبوب التي يجب العشر
 فيها وهي التي يدخرها الناس ويا كلونها ذكره من القيد من لما ان مدار الزكاة في الحبوب
 عند المالكية على الاداء والقياس انه يؤخذ مما سقته السماء من ذلك وما سقته العيون وما
 كان بعلا العشر وما سقى بالنفع ففيه نصف العشر بشرط النصاب فيها كما سأتى في التقييد به
 والاصل ان الشرايط بين العشر ونصف لا يختص بما من النخل والزيتون وغيرهما بل
 كل المعشرات حكمها واحد في ان التي تسقى بالمطر ونحوه ففيها العشر والتي تسقى بالنفع ففيها
 نصف العشر ولما كان وجوب الصدقة في الحبوب وغيرها مقيدا عند المالكية بالنصاب
 ذكره هذا القيد فقال اذا بلغ ذلك المذكور من الحبوب التي يدخرها الناس ويا كلونها خمسة
 اوسق والوسق ستون صاعا بالصلع الاول صاع النبي صلى الله عليه وسلم بالجبر بدل ما قبله
 او عطف بيان وما زاد على خمسة اوسق ولو قليلا ففيه الزكاة بحسب ذلك اي العشر
 او نصف العشر وذلك لانه لا مغفوة بعد النصاب قال الشيخ في المسوى وهذا قول اهل
 العلم الا ان النصاب ليس بشرط عند ابي حنيفة ١٢ **له قوله** قال مالك بين
 المصنف في هذا القول انواع الحبوب التي يؤخذ منها العشر فقال والحبوب بستره وغيره
 النخلة وما عطف عليه التي تجب فيها الزكاة النخلة بكسر اللام المعجمة وسكون النون وفتح
 طاء مبهمة اخرة صاء كذا في المحيط الاظم وحكي القمح لما انواع كثيرة ذكرها اهل الفن وذكر
 بعضا صاحب المحيط بمجيبة ذكرت في الانوار الساطعة فقال خرجت حبة البر من الجنة
 على قدر بيضة النعامة وحكي الدين من الزبد والحب راحة من المسك ثم صارت تنزل

الجلال وما أشبه ذلك من المحبوب التي تصير طعاما فالزكاة تؤخذ منها كلها بعد ان تحصد وتصير حبا قال والناس مصدقون في ذلك وقيل منهم في ذلك ما دفعوا قال يحيى وسئل مالك متى يخرج من الزيتون العشر قبل النفقة ام بعد ها فقال لا ينظر الى النفقة ولكن يسئل عنه اهله كما يسئل اهل الطعام عن الطعام ويصدقون بما قالوا فمن رفع من زيتونه خمسة اوسق فصاعدا اخذ من زيته العشر بعد ان يعصر ومن لم يرفع من زيتونه خمسة اوسق لم تجب عليه في زيتة الزكاة قال يحيى قال مالك ومن باع زراعته وقد صلح ويبس في اكمامه فعليه زكواته وليس على الذي اشتراه زكاة قال مالك لا يصلح بيع الزرع حتى يبس في اكمامه ويستغنى عن الماء وقال مالك في قول الله تعالى واتواحقه يوم حصاده ان ذلك الزكاة والله اعلم وقد سمعت من

له قوله فالزكاة تؤخذ

منها اي من المحبوب المذكورة مفصلا ومجملا كلها بعد ان تحصد وتصير حبا اي بعد تنقيتها و تصفيتها وتحليلها الى بيضة الادخار كما تقدم قال الموفق وقت الاخراج للزكاة بعد التصنيف في المحبوب والجفاف في الثمار لان اوان الكمال والمؤنة التي تلزم الثمرة الى حين الاخراج على رب المال لان الثمرة كالماشية ومؤنة الماشية وحفظها ورعيها والقيام عليها الى حين الاخراج على ربها كذا ههنا الخ قال مالك والناس اي ارباب الاموال مستحقون بتسديد الدال المفتوحة في ذلك اي في قولهم في مبلغه من الكيل وما خرج من البيت وغيره لانهم امناء كما تقدم قال الباجي وذلك لان هذا ما لا يخرس ولا يد للناس ان يغيبوا عليه ولا يمكن ان يجعل مع كل انسان من يحفظ عليه ذلك الخ وقيل ببناء الجمل منم في ذلك ما دفعوا بالمال المملوء اي الذي دفعوه في الصدقة وذلك لكونهم مصدقين في قولهم قال الموفق ومتى ادعى رب المال تلفها بغير تغريط قيل قوله من غير عيبين سواء كان ذلك قبل الخرص او بعده وقيل قوله ايضا في قدرها بغير عيبين وكذلك في سائر الدعاوى قال احمد لا يستلزم الناس على صدقاتهم وذلك لان حق الله تعالى لما يختلف فيه بالصلوة والهداية الخ

١٢ قوله وسئل ببناء الجمل منم مالك الامام متى يخرج من الزيتون العشر زادني النسخ العشرية بعد ذلك او نصفه وليس هذا في السنة بل في المراد بالعشر الواجب اعم من العشر او نصفه قبل النفقة بهزاة الاستغناء ام بعدها اي هل يختص بالنفقة التي بذل في تخرج الزيت ١٣ قوله فقال لا ينظر الى النفقة قال الباجي اي لا يختص بها وذلك ان عليه يبلغ الزكاة الى الله الذي جرت العادة باذخارها عليه ولو اخذت منم قبل ذلك لما خرس عليهم تخليصهم ومنهم ولقوا سوا فيها ولكن لا يؤخذ منم الا على بيضة الادخار فليعلم النفقة عليها حتى يخلص ذلك الخ قلت وفي المحيط البرهان قال المحرشي يؤخذ العشر من جميع ما اخرجته الارض ولا يختص بها ما انفق على الخلة من سقى او عمارة او اجرة العمال ولا نفقة البقر الخ قال ابن الهمام يعني لا يقال بدم وجوب العشر في قدر الخارج الذي بمقابلة المؤنة بل بسبب العشر في الكل ومن الناس من يقول بسبب النظر الى قدر قيم المؤنة فيسلم له بلا عشر ثم يشر الباقى لان قدر المؤنة بمنزلة السلم له بعض كانه اشتراه وان حكم بقاوت الواجب لتفاوت المؤنة فلورفعت المؤنة كان الواجب واحدا وهو العشر وانما في الباقي لانه لم ينزل الى نصفه الا للمؤنة الخ وتقدم قريبا كلام الموفق في ذلك ولكن يسئل ببناء الجمل منم اي الزيتون اهله مالك كما يسئل اهل الطعام كالنظرة وغيرها عن الطعام اى كم حصل ويصدقون بما قالوا في مقدار ما خسر من رفع بناء الفاعل او المفعول اى حصل واخرج من زيتونه خمسة اوسق او النصب اوسق فصاعدا اخذ ببناء الجمل منم من زيته العشر بالرفع والمراد اليه فيم النصف ايضا بعد ان يعصر ويخرج الزيت ومن لم يرفع ببناء الجمل او العلوم او الجمل كما تقدم من زيتونه خمسة اوسق لم تجب عليه في زيتة الزكاة والى صل انهم يسئلون او لا يقال لصاحب المال كم مبلغ زيتونك فان ذكر انه قصر عن النصاب لم يسئل عنه غير ذلك فان قال بلغ النصاب او زاد عليه سئل سوا الاثنا عشر اخرج له من الزيت ان كان عصره فان كان باعه سئل كم يخرج من الزيت او سئل ذلك غيره من اهل المعرفة قاله الباجي ١٢ قوله قال مالك ومن باع زراعته وقد صلح ويبس في اكمامه جمع كم بالكسر وماء الطلع وعطاء النور كذا في القاموس فعليه اي البائع زكواته واجبة لانهما وجبت بالصالح واليبس وليس على الذي اشتراه زكاة لان الزكاة تسقط وجوبها قبل البيع فلا تعلق حق الزكاة عند المشتري قلت وبه قالت الحنفية ففي البدائع ولو باع الارض العشرية وفيها زرع قدر ادك مع زرعها او باع الزرع خاصة فعشره على الباع دون المشتري لانه باعه بعد وجوب العشر وتفرقه بالاداك ولو باعها والزرع

بقيل فان فصله المشتري للعمال فعشره على الباع ايضا لمقررا للوجوب في البقل بالفصل وان تركه حتى ادرك فعشره على المشتري في قول ابي حنيفة ومحمد لقول الوجوب من الساق الى الحب وروى عن ابي يوسف انه قال عشر قدر البقل على البائع وعشر الزيادة على المشتري وكذلك حكم الثمار على هذا التفصيل الخ وسبأ في مسائل الائمة في كلام العيني ١٢ قوله قال مالك ولا يصلح اي لا يجوز بيع الزرع حتى يبس بالثنتين التمتين فوحدة فمين مملوءة في الماء ولا يستغنى عن الماء ان لو سقى بالماء لم ينفعه وذلك لعدم نسي صل الله عليه وسلم من بيع العنب حتى يسود ومن بيع العنب حتى يشتد ثم يجوز بيعه في سنبله قائما عند الجمهور وقال الشافعي لا يجوز بيعه حتى يدرس ويصفي لانه من الخمر قاله الزرقاني ١٢ قوله قال مالك في تفسير قول الله تبارك وتعالى واتواحقه يوم حصاده بفتح الحاء قرأ ابن عمر وابو عمر وعاصم والباقر بن بكير عن ان ذلك اي المراد بالحق في الآية الزكاة والله اعلم قال الرازي اختلفوا في تفسيره على ثلثة اقوال الاول يريد به العشر ونصفه ثلث وسبأ في قريبا وان في ان هذا حق في المال سوى الزكاة قال مجاهد اذا حصدت المسكين فاطرح لهم منه واذا رست ودرته فاطرح لهم منه واذا ذكرته فاطرح لهم منه واذا عرقت كلفه فاعزل زكواته والثالث ان هذا كان قبل وجوب الزكاة فلما فرضت الزكاة نسخ هذا وهذا قول سعيد بن جبير والاصح القول الاول انتهى قلت و بالقول الثاني قال ابن عمر قال الجصاص روى عن ابن عمر مجاهد انها حكمة وانها حق واجب عند الجصاص غير الزكاة وروى عن النبي صل الله عليه وسلم انه نهي عن جرد الليل وصرام الليل قال سفيان بن عيينة هذا لاجل المسكين كي يحضره الخ وها القول الثالث ايضا قالت طائفة قال الجصاص روى عن ابن عباس في رواية ومحمد بن المغيرة والسدي وابراهيم بنهما العشر ونصف العشر وعن الحسن قال نسختها الزكاة وقال الضحاك نسخت الزكاة كل صدقة في القرآن الخ وتقدم شيء من الآثار في ذلك ١٢ قوله وقد سمعت من يقول ذلك من اهل العلم ايد بذلك محتاده بان ما ذهب اليه مالك يكون المراد بالحق الزكاة سمع من غيره ايضا قال الباجي ولا يكون ذلك الا من اهل العلم ومن ليس من اهل العلم لا يتقبلن ذلك ولا يدرج به مذهبه الخ قال الرازي وبه قال ابن عباس في رواية عطارد وهو قول سعيد بن المسيب والحسن وطاؤس والضحاك وهو الاصح لان قوله تعالى واتواحقه يوم حصاده انما بمن ذكره لو كان ذلك الحق معلوما قبل ورود الآية لالتصق بالآية جملة وقد قال عليه الصلاة والسلام ليس في المال حق سوى الزكاة فوجب ان يكون المراد بهذا الحق حق الزكاة الخ قال الجصاص وروى هذا القول عن جابر بن زيد ومحمد بن الحنفية و زيد بن اسلم وقتادة الخ وبسط في ترجيح هذا القول بدلائل وبراهين فادرج اليه لوشئت ثم قال ولما ثبت ما ذكرنا ان المراد بقوله واتواحقه يوم حصاده هو العشر دل على وجوب العشر في جميع ما يخرج من الارض الا ما خصه الدليل لانه تعالى ذكر الزرع بلفظ عموم ينتظم سائر اصنافه وذكر النخل والزيتون والرمان ثم عقبه بقوله واتواحقه يوم حصاده وهو عام الى جميع المذكور فمن ادعى خصوص شيء منه لم يسلم له ذلك الا بدليل فوجب بذلك لرباب الحق في الحضر وغيره ان الزيتون والرمان الخ قال الرازي الشافعي في تفسيره قوله تعالى واتواحقه يوم حصاده بعد ذكر الارزاق الخمسة وهو العنب والنخل والزرع والزيتون والرمان يدل على وجوب الزكاة في الكل وهذا يقتضي وجوب الزكاة في الثمار كما كان يقول ابو حنيفة فان قالوا لفظ المحصول مخصوص بالزرع فنقول لفظ المحصول في اصل اللغة غير مخصوص بالزرع والدليل عليه ان المحصول في اللغة عبارة عن القطع وذلك يتناول الكل وايضا ففي تفسيره قوله حصاده يجب عوده الى اقرب المذكورات وذلك هو الزيتون والرمان فوجب ان يكون التفسير عائدا اليه الخ وقال ايضا اذا كان ذلك الحق هو الزكاة وجب القول بوجوب الزكاة في القليل والكثير ١٣

يقول ذلك قال مالك من باع أصل حائله وأرضه وفي ذلك زرع أو ثمر لم يبد صلاحه فزكاة ذلك على المبتاع وإن كان قد طاب وحل بيعه فزكاة ذلك الثمر والزرع على البائت إلا أن يشترط البائت على المبتاع مالا زكاة فيه من الثمار قال مالك إن الرجل إذا كان له ما يحد منه أربعة أوسق من التمر وما يقطف منه أربعة أوسق من الزبيب وما يحصد منه أربعة أوسق من الحنطة وما يحصد منه أربعة أوسق من القطنية أنه لا يجمع عليه بعض ذلك إلى بعض وأنه ليس عليه في شئ من ذلك زكاة حتى تكون في الصنف الواحد من التمر أو في الزبيب أو في الحنطة أو في القطنية ما يبلغ الصنف الواحد منه خمسة أوسق بصاع النبي صلى الله عليه وسلم كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة قال وإن كان في الصنف الواحد من تلك الأصناف ما يبلغ خمسة أوسق ففيه الزكاة فإن لم يبلغ خمسة أوسق فلا زكاة فيه قال مالك وتفسير ذلك أن يحد الرجل من التمر خمسة أوسق وإن اختلفت أسماءه واللوانه فإنه يجمع بعضه إلى بعض ثم تؤخذ من ذلك الزكاة فإن لم يبلغ فلا زكاة فيه قال مالك وكذلك أسوداه وأحمره فإذا قطف الرجل منه خمسة أوسق وجبت فيه الزكاة فإن لم يبلغ ذلك فلا زكاة فيه

له قوله قال مالك ومن باع أصل

حائله أي بستانه أو أرضه بالنصب وفي ذلك أي الأرض زرع أو ثمر لم يبد صلاحه فزكاة ذلك على المبتاع وإن كان قد طاب وحل بيعه فزكاة ذلك الثمر والزرع على البائت إلا أن يشترط البائت على المبتاع مالا زكاة فيه من الثمار قال مالك إن الرجل إذا كان له ما يحد منه أربعة أوسق من التمر وما يقطف منه أربعة أوسق من الزبيب وما يحصد منه أربعة أوسق من الحنطة وما يحصد منه أربعة أوسق من القطنية أنه لا يجمع عليه بعض ذلك إلى بعض وأنه ليس عليه في شئ من ذلك زكاة حتى تكون في الصنف الواحد من التمر أو في الزبيب أو في الحنطة أو في القطنية ما يبلغ الصنف الواحد منه خمسة أوسق بصاع النبي صلى الله عليه وسلم كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة قال وإن كان في الصنف الواحد من تلك الأصناف ما يبلغ خمسة أوسق ففيه الزكاة فإن لم يبلغ خمسة أوسق فلا زكاة فيه قال مالك وتفسير ذلك أن يحد الرجل من التمر خمسة أوسق وإن اختلفت أسماءه واللوانه فإنه يجمع بعضه إلى بعض ثم تؤخذ من ذلك الزكاة فإن لم يبلغ فلا زكاة فيه قال مالك وكذلك أسوداه وأحمره فإذا قطف الرجل منه خمسة أوسق وجبت فيه الزكاة فإن لم يبلغ ذلك فلا زكاة فيه

ان من كان له اقل من نصاب من تمر وزبيب وحنطة وقطنية بحيث لا يكون كل واحد منها نصابا لكن يتم النصاب بضم بعضها إلى بعض فلا يضم نوع منها إلى الآخر كيمل النصاب بذلك لان هذه اصناف مختلفة واستدل لذلك بقوله صلى الله عليه وسلم ودع الاستئصال ان من كان عنده خمسة أوسق مثلاً من مجموع التمر والزبيب فليس عنده خمسة أوسق من التمر والزرع الحديث الزكاة على خمسة أوسق من التمر ١٣ قوله قال مالك وتفسير ذلك ذكر المسئلة المتقدمه ببعض الايضاح تبيناً لما ان يحد بالعلمه أو المعية نسختان مثل ما تقدم الرجل أي يقطع من التمر بالمشاة القوقية خمسة أوسق فيجب فيها الزكاة وإن اختلفت أسماه والنوعه كسرى وصماني واللوانه يكون بعضها أسود وبعضها أحمر فانه يجمع بعضها إلى بعض ثم تؤخذ من ذلك المجموع بلوغها النصاب فإن لم يبلغ ذلك أي لم يبلغ النصاب فلا زكاة فيه والاصل ان التمر إذا كان مختلف الأنواع يجمع بعضها إلى بعض كالبخت والحراب في الماشية ١٢ قوله قال مالك وكذلك أي كما تقدم في التمر كذلك الحنطة كلها يجمع بعضها إلى بعض ثم ذكر بعض الأنواع فقال السرار تأنيث أحمر سميت به سرتها والبيضاء تأنيث الأبيض سميت به لبها منها والشعير والملت قدع منها فذلك كل واحد في النسخ المصرية كل ذلك صنف واحد فإذا حصد الرجل من ذلك كله أي الأنواع المختلفة المذكورة خمسة أوسق جمع عليه بعض ذلك إلى بعض ووجبت فيه الزكاة فإن لم يبلغ ذلك فلا زكاة فيه قال مالك قال الدرود يرد نعم القطان كاصناف التمر والزبيب لأنها جنس واحد في الزكاة فإذا اجتمع من جميعها خمسة أوسق زكاه وأخرج من كل بحسبه وبجزءه الأخرى الأعل منها أو المساوي عن الأول من الأعل كسفر قم وشعير وملت بعضها بعض لأنها جنس واحد قال البايع الحنطة يجمع أنواعها كلها كما يجمع أنواع التمر فتجمع البيضاء إلى السوداء فإذا بلغت النصاب ففيها الزكاة وهذا خلاف فيه وكذلك يجمع إلى الحنطة الشعير والملت لأنه مختلف ألوانه وأصنافه في ذلك وبه قال الحسن وطاؤس والزهري وعكرمة ومنع من ذلك أبو حنيفة والشافعي وقالوا إن الشعير والملت كل واحد منها جنس منفرد غير الحنطة لا يجمع في الزكاة الخ قال الزدقاني قال أبو حنيفة والشافعي واحد والبوثر لا تقسم كل حبة عرفت باسم منفرد دون صاحبها وهي خلافاً في الخلقة والطعم إلى غيرها قال ابن رشد أنهم اجماعاً على ان الصنف الواحد من الحبوب والتمر يجمع حبه إلى رديه وتؤخذ الزكاة من جميعه بحسب قدر كل واحد منها مني من البجيد والجيد واختلفوا في ضم القطان بعضها إلى بعض وفي ضم الحنطة والشعير والملت فقال مالك القطنية كلها صنف واحد والحنطة والشعير والملت أيضاً وقال الشافعي وأبو حنيفة واحد وجماعة القطان كلها اصناف كثيرة بحسب أسائها ولا يضم منها شئ إلى غيره وكذلك الشعير والملت والحنطة عندهم اصناف مختلفة لا يضم واحد منها إلى الآخر وسبب الخلاف بل المراجعة في الصنف الواحد هو اتفاق الساقع أو اتفاق الاسماء فمن قال اتفاق الاسماء قال مالك اختلفت أسماؤها في اصناف كثيرة ومن قال اتفاق المنافع قال مالك اتفقت منافعها في صنف واحد وإن اختلفت أسماؤها فكل واحد منها يروم ان يقرر قاعدته باستقرار الشرع اعني احدها يجمع لمذمبه بالاشياء التي اعتبر الشرع فيها الاسماء والأخرى بالاشياء التي اعتبر الشرع فيها المنافع وليست به ان يكون شهادة الشرع لا سماء في الزكاة أكثر من شهادته للمنافع وإن كان كلا الاعتبارين موجوداً في الشرع الخ ١٣ قوله قال مالك وكذلك الزبيب كله بجميع أنواعه أسوده وأحمره وسواء إذا قطف الرجل منه خمسة أوسق وجبت فيه الزكاة فإن لم يبلغ ذلك أي النصاب فلا زكاة فيه ١٢

قال مالك وكذلك القطنية هي صنف واحد مثل الحنطة والتمر والزبيب وان اختلفت اسماءها والوانها والقطنية الحنطة والعدس واللوبياء والجلبان وكل ما ثبت معرفته عند الناس انه قطنية فاذا حصد الرجل من ذلك خمسة اوسق بالصاع الاول صاع النبي صلى الله عليه وسلم وان كان من اصناف القطنية كلها ليس من صنف واحد من القطنية فانه يجمع ذلك بعضه الى بعض وعليه فيه الزكاة **قال مالك** وقد فرق عمر بن الخطاب بين القطنية والحنطة فيما اخذ من النبط ورأى ان القطنية كلها صنف واحد فاخذ منه العشر واخذ من الحنطة والزبيب نصف العشر **قال مالك** فان قال قائل كيف يجمع القطنية بعضها الى بعض في الزكاة حتى تكون صدقتها واحدة والرجل يأخذ منها اثنين بواحد يدا بيد ولا يؤخذ من الحنطة اثنان بواحد يدا بيد قيل له فان الذهب والورق يجمعان في الصدقة وقد يؤخذ بالدينار اضعافه في العدد من الورق يدا بيد **قال مالك** في النخل تكون بين الرجلين فيجدان منها ثمانية اوسق من التمر انة لاصدقة عليهما فيها وانه ان كان لهما منها ما يجزئ منه خمسة اوسق وللآخر ما يجزئ منه اربعة اوسق او اقل من ذلك في ارض واحدة كانت الصدقة على صاحب الخمسة اوسق وليس على الذي جاز اربعة اوسق او اقل منها صدقة **قال مالك** وكذلك العمل في الشراكاء كلهم في كل زرع من المحبوب كلها كلما

له قوله قال مالك وكذلك القطنية بجميع انواعها هي صنف واحد في حكم الزكاة فيجمع بعضها الى بعض مثل الحنطة والتمر والزبيب فان كل واحد منها يجمع انواعها صنف واحد وان اختلفت اسمائها اي اساء القطنية والوانها اي اجناسها ثم بين المصنف مصداق القطنية فقال والقطنية بكسر القاف وضمة الخاء قاله الزرقاني وفي التعليق المجد بكسر القاف وسكون الطاء فتعني مشددة كالحبس والحصى واللوبياء وفي التذييب اسم جامع للمحبوب التي تطبخ كالحبس والبالا واللوبياء والحصى والارز والسمسم وغير ذلك كذا في شرح القاري المجلد المحصر بكسر الميم مشددة الميم مسودة عبد البصرين مفتوحة عند الكوفيين قاله الزرقاني والتعني صاحب المحيط على فتح الميم المشددة اخره صاد مسلمة والعدس واللوبياء والجلبان تقدم معنى الثلاثة ذكر المصنف اربعة اصناف من القطن في نصا واشارة الى الباقي بقوله وكل ما ثبت معرفته وليس في النسخ المصرية لفظ معرفته عند الناس انه قطنية ودخل فيه الغول والبسيلة والترمس على ما ذكره الزرقاني وهذه السبعة الدسوقي تحت قول الدردير والقطن السبعة قال الزرقاني وليس منها كمرسنة على المذهب فاذا حصد الرجل من ذلك اي ما ذكر من الانواع المختلفة خمسة اوسق بالصاع الاول والمراد من صاع النبي صلى الله عليه وسلم لا الامور الحادثة وان كان المحصود من اصناف القطنية المختلفة كلها ليس من صنف واحد من القطنية فانه يجمع ببناء المجهول ذلك بعضه الى بعض بدل من ذلك وعليه فيه الزكاة وقال الباجي وقد اختلف قول مالك في القطن في اليوسع مرة قال انها صنف واحد ومرة قال هي اصناف مختلفة واختلف اصحابنا في الزكاة فمنهم من قال هي رواية اخرى في الزكاة ومنهم من قال هي في الزكاة صنف واحد دون خلاف وهي في اليوسع على روايتين وهذا الظاهر من المؤلف لما ياتي به هذا قال الباجي والظاهر عندي ان يكون كل صنف منها صنفًا منفردًا لا يضاف الى غيره في الزكاة واليوسع لاننا لان اثنان مللنا الجنس بانفصال المحبوب بعضها من بعض المرد ذلك فيها وانعكس وصح وان مللنا باختلاف الصور والمنافع مع الخ ١٢ **له** قوله قال مالك في الاستدلال على مناره وقد فرق عمر بن الخطاب كما سياتي موصولا في عشرين اهل الذمة بين القطنية والحنطة فيما اخذ من النبط بفتح النون والمودة النصارى التي اهلها قد مو المدينة بالتجارة ورأى ان القطنية كلها صنف واحد فاخذ منها العشر واخذ من الحنطة والزبيب نصف العشر بكسر الخاء الى المدينة قال الباجي استدلال مالك في الفرق بين القطنية والحنطة بان عمر بن الخطاب خفف عن النبط فيما كان يأخذه منهم من الحنطة لما كانت الحاجة اليها اكثر من سائر الاقوات والقطن التي هي للادم وكان يأخذ من القطن العشر كما علم بذلك اختلافها في المنافع والمقاصد ولو كانت الحاجة اليها سواء والمنافع بها متفقة لكانت الزعينة في كثرة جلبها الى المدينة سواء ولا يدخل عليه ذلك في الزبيب والحنطة فانه اخذ منها جميعا نصف العشر لانه الحاجة اليها ولم يدل ذلك على انها من جنس واحد وقد يحتاج الى الجنتين حاجته متساوية مع اختلاف منافعها الا انه في الجنس الواحد الذي يتفق منافعها وتساوي الخ ١٣ **له** قوله قال مالك فان قال قائل كيف يجمع القطنية بعضها الى بعض في الزكاة حتى تكون صدقتها واحدة فان ذلك دليل على انها واجناسها والرجل يأخذ اي يشتري منها اي من القطن في اثنين بواحد جواز التفاضل دليل على اختلاف الجنس يدا بيد اي من اجزاء ولا يؤخذ من الحنطة اثنان بواحد يدا بيد لا اتحادا وجنسها وبذا نظير لان جواز التفاضل في القطن يدل على اختلاف اجناس القطن في قيل لرب في الجواب لا تلازم بين البابين فان الذهب والورق يجمعان في الصدقة وقد يؤخذ بالدينار اضعافا في العدد من

الورق يدا بيد فليس جواز التفاضل في البيع دليل على عدم العلم في الزكاة قال الباجي وبذا كما قال المصنف ولذلك قال اصحابنا انه لم يختلف قوله في الزكاة ان القطن صنف واحد ايضا بعضنا الى بعض في الزكاة وانما مع ذلك في اليوسع اصناف يجوز التفاضل فيها ففرق بينهما فاستفاد عليه من مذهب مالك ان الورق يجمع الى الذهب في الزكاة وهي في اليوسع صنفان يجوز التفاضل فيما فعل بهما يجوز ان يجمع في الزكاة ما يجوز التفاضل فيه وما ما يحرم التفاضل فيه فيجب ان يجمع في الزكاة الخ ١٣ **له** قوله قال مالك في النخل يكون مشتركا بين الرجلين او اكثر فيجدان منها اي النخل والفعل في المواضع الاربعة من هذا القول بالادل المملة في الهندية والسجدة في المصرية ثمانية اوسق مثلاً من التمر على السواء لانه لاصدقة عليها فيما تنقص كل من النصاب وان كان لهما منها ما يجزئ خمسة اوسق اي مقدار النصاب وللآخر ما يجزئ منه اربعة اوسق اي اقل من النصاب سواء كان اربعة اوسق او اقل من ذلك اي الاربعة او اكثر منها بشرط ان لا يبلغ خمسة اوسق في ارض واحدة ولعل التقية بالارض الواحدة لانها اذا كانت في ارضين فادنى ان لا تجب على صاحب الاربعة اوسق كانت الصدقة على صاحب الخمسة اوسق بلوغ ملكه النصاب وليس على الذي جاز اربعة اوسق او اقل منها صدقة لانه لم يبلغ ملكه النصاب وهو خمسة اوسق بصاع النبي صلى الله عليه وسلم الخ ١٢ **له** قوله قال مالك وكذلك العمل اي مثل ما تقدم في النخل كذلك الامر في الشراكاء كلهم في كل زرع من المحبوب التي تجب فيها الزكاة كلها لا يختص الحكم بنوع دون نوع كلها بخصه ببناء المجهول حال من زرع او نخل بكسر عطف على زرع يجزئ ببناء المجهول حال من النخل او كرم بكسر يقطف اي زبيبه فانه اذا كان كل رجل منهم اي من الشراكاء يجزئ بالعملة والمجعة كما تقدم نستحان على بناء الفاعل اي يقطع من التمر ويقطف من الزبيب خمسة بالنصب على المفوضية اوسق او حصص من الحنطة وغيرهما من الجيوب التي فيها الزكاة خمسة اوسق فليخذه الزكاة بلوغ ملكه النصاب ومن كان حقه اي ملكه في الشراكة اقل من خمسة اوسق فلا صدقة عليه وانما تجب الصدقة على من بلغ جداره بالعملة والمجعة نستحان اي قطع من التمر او قطع من العنب او حصده من الجيوب قال الراغب البند كسر الشئ وتفتيته وفي الجمع هذا النخل بفتح جيم وكسر هاء الاو والقطع ومنه قوله تعالى فجعلهم جذاذاً الفطف الفطع ومان قطنا الاذهرى هو اسم وقت القطف قال الراغب اصل الحصد قطع الزرع وذن الحصاد والمصاد كقولك ذن الجراد والجراد خمسة بالنصب على المفوضية بلغ اوسق فالزكاة مبنية على ان من بلغ ملكه النصاب وجب عليه الزكاة ومن قصر ملكه عن النصاب فلا زكاة عليه ولا ينظر الى الجملة والا شراك اذا افترقت في الملك كما لا ينظر الى الافتراك اذا اجتمعت في الملك فاذا جرد رجلان ثمانية اوسق فان كانت بينهما على السواء فلا زكاة على واحد منهما لانه لم يجزئهما خمسة اوسق وهي النصاب ولو كان لهما خمسة اوسق ولا غرض من ذلك ان كانت الزكاة على صاحب الخمسة اوسق عن الخمسة اوسق ولا يجب على صاحب الثلثة شئ وان كانت لرجل خمسة اوسق يجزئها في بلاد مختلفة متباعدة لجمعت عليه وادى الزكاة عنها فاما الاعتبار في ذلك بالملك دون الاجتماع والافتراق كذا في المتن قال الزرقاني وبهذا قال الكوفيون واحمد واليوثوري وجمعت حديث ليس فيما دون خمسة اوسق من التمر وهو اوسق ماني الباب وقال الشافعي الشراكاء في الزرع والذهب والورق والمائيتة يزكون زكاة الواحدة وجمع بان السلف كانوا يأخذون الزكاة من المواضع الموقوفة على جماعة وليس في حصص كل واحد منهم ما تجب فيه الزكاة واجاب ابن زريق بان زكاة المائيتة الموقوفة على ملك الواقف وهو واحد ولا كذلك الشراكاء الخ ١٣

يحصد او يخل يجتد او كرم يقطف فانه اذا كان كل رجل منهم يجتد من التمر او يقطف من الزبيب خمسة اوسق او يحصد من الخنطة خمسة اوسق فعليه فيه الزكاة ومن كان حقه اقل من خمسة اوسق فلا صدقة عليه وانما تجب الصدقة على من بلغ جلا دكا وقطافه او حصادة خمسة اوسق قال مالك والسنة عندنا ان كل ما اخرجت زكواته من هذه الاصناف كلها التمر والخنطة والزبيب والحبوب كلها ثم امسكها صاحبه بعد ان ادى صدقته تسنين ثم يباعه انه ليس عليه في ثمنه زكاة حتى يحول على ثمنه الحول من يوم باعه اذا كان اصل تلك الاصناف من فائدة او غيرها وانما لم يكن للتجارة وانما ذلك بمنزلة الطعام والحبوب والعروض يفيد ها الرجل ثم يمسكها تسنين ثم يبيعها بذهب او ورق فلا يكون عليه في ثمنها زكاة حتى يحول عليها الحول من يوم باعها فان كان اصل تلك العروض للتجارة فعلى صاحبها فيها الزكاة حين يبيعها اذا كان قد حبسها سنة من يوم زك المال الذي ابتاعها به فلا زكاة فيه من الفواكه والقضب والبقول قال مالك السنة التي لا اختلاف فيها عندنا

له قوله قال مالك

والسنة عندنا ان كل ما اخرجت ببناء المهور زكواته من هذه الاصناف المذكورة قبل من البوب والتمار كلها تعميم للاصناف اي يجمع ما يجب فيه الزكاة ثم بين الاصناف فقال التمر بالجرير من الاصناف اذ بيان لما والخنطة والزابيب والحبوب بالجرير مطلق على الخنطة كلها تعميم للبوب ثم امسكها صاحبه بعد ان ادى صدقته اي لوى العشر او نصفه تسنين ظرف لا مسك ١٢ قوله ثم باعه انه الضمير للشان ليس عليه في ثمنه زكاة لانه ادى زكاة الاصل وليست هذه الاموال بنفسها تامة حتى تجب عليها الزكاة في كل سنة حتى يحول على ثمنه الحول من يوم باعه قال الباجي اي حتى يحول عليه الحول بعد قبضه لانه لو باعه واقام المال غائبا عنه اعواما قبل ان يقبضه لا يستأنف به حولا وانما اطلق اللفظ على غالب احوال الناس في البيع الخ قلت ولا حاجة الى قيد القبض عند الخفية كما سيأتي في آخر الكلام اذا كان اصل تلك الاصناف من غير اموال التجارة اعم من ان يكون من فائدة او غيرها يعني لا فرق بين كون اصلا فائدة او غيرها في ان يستقبل بثمنها والمال ان لم يكن للتجارة وانما ذلك بمنزلة الطعام والحبوب والعروض يفيد ها اي يستفيد ها الرجل ثم يمسكها سنة او تسنين بدون بيع التجارة ثم يبيعها بذهب او ورق فلا يكون عليه في ثمنها زكاة حتى يحول عليها الحول من يوم باعها اي قبض الثمن كما تقدم في كلام الباجي ولما كان فيها قيد عدم التجارة ملحوظا ذكره بقوله فان كان اصل تلك العروض للتجارة فعلى صاحبها فيها الزكاة حين يبيعها وفي بعض النسخ المصرية حتى يبيعها اذا كان قد حبسها سنة من يوم زك المال الذي ابتاعها به وفي الشرح الكبير ان وجبت زكاة في عينها في حينها بان يخرج العشر ونصف ثم اذا باعها في الثمن لول الزكاة اي لول من يوم زك عينها لكن بسبب تخصيص قوله ثم زك الثمن بمسألة من اشترى وزرع للتجارة يكون جديدا على الراعي من ان ما عداها يستقبل من قبض الثمن الخ قلت والى اصل ان البوب وغيرها ان كانت للتجارة فيعتبر في الحول حول الذي ابتاعها به بشرط ان لا يكون مديرا بل يكون مكرما لما تقدم في موضعه من الفرق بين الممك والمديروان المديروان يقوم بالكل سنة ويتركه وان كانت هذه العروض لغير التجارة فيستقبل بالحول من يوم قبض الثمن وعند الخفية لا عبرة بالقبض بل يعتبر الحول من يوم البيع حتى الدر المختار وجب زكاتها اذ لم تصابا وحال الحول عند قبض اربعين دهما من الدين القوي كقرض وبدل مال تجارة وعند قبض مائتين من غيرها اي من بدل مال لغير تجارة وهو المتوسط كقرض سائمة ومبيد خدمه ونحوهما ويعتبر ما مضى من الحول قبل القبض في الاصح قال ابن عابد في الاصح اي في الدين المتوسط لان الخلاف فيه اما القوي فلا خلاف فيه لما في المحيط من انه تجب الزكاة فيه يحول الاصل لكن لا يزمره الادار حتى يقبض منه اربعين دهما واما المتوسط ففيه روايتان في رواية الاصل تجب الزكاة فيه ولا يزمره الادار حتى يقبض ما مضى درهم فيزكها وفي رواية ابن سامة عن ابن حنيفة لا زكاة فيه حتى يقبض ويحول عليه الحول ١٣ قوله لا زكاة فيه من الفواكه جمع فاكهة وهي ما يتفكه اي يستنعم باكله ولما كان اديا بسا قال الراغب الفاكهة قيل هي الثمار كلها وقيل بل هي الثمار ماعدا العنب والمان وقائل هذا كانه نظر الى اختصاصها بالذكر وعطفها على الفاكهة وقال المجتهد هي التمر كره وقول مخرج التمر والعنب والمان مستدل بقوله نعم فيها فاكهة ونقل درمان بالمرودود والقضب بفتح القاف واسكان الضاد المجردة الفصفصة نبات يشبه البرسيم يلف للدواب وليس بصا دهملة لان قصب السكر اخل في الفواكه قال الزرقاني قلت فالصفصصة داخل في البقول وقال المجتهد الفصفصة نبات فادسية اسبست الخ وبسبست فسر الشج في المصنف وفي المحيط القضب اسم درخت بزر است وبمعنى لفت واسفست فسر امده وفي مختار الصحاح القضب والقضب الرطبة وهي الاسفست بالعامية الخ والادج عنه اي ان المراد به ما سيأتي من معناه في كلام المجتهد وذلك لان الفصفصة مع انها تدخل في البقول ليست لها مزية تذكر لها كذا والقضب

بالعنى الاتي لكثرة النواع ما ينبغي ان يذكر في الترجمة ايضا قال المجتهد القضب كل شجرة طالت وبسبست اغصانها وما قطعت من الاغصان للسام او القسي والقت وطبر يوزن من القسي والاسفست القضب القضب جمع قضايات وما اكل من النباتات المقضب غصنا جمع قضب الخ والبقول جمع بقل كل نبات اغطرت به الارض قاله ابن الفاس كذا في الزرقاني وقال المجتهد البقول ما نبت في بزره لاني اردته ثابتة ١٢ قوله قال مالك السنة التي لا اختلاف فيها عندنا بالبلدة الطاهرة والذي سمعت من اهل العلم انه ليس في شئ من الفواكه كلها سوى التمر والزبيب صدقة ثم ذكر بعض انواع الفواكه تمثيلا فقال الرمان بعنم الرمان المهمل والميم المشددة ذكره الراغب في الرم وقال الرمان فحلان وهو معروف وذكره المجتهد في باب النون وقال الرمان معروف الواحدة بالمان والم وكره صاحب المحيط عدة انواع الرمان الحلو والرمان المرودمان الاندلسي والبر والبرصك كسر الفاء والسين بينهما دلالة ساكنة اذ كان الخوخ او ضرب منه احمر جودا وما يتعلق عن نوره قاله الزرقاني وفسره الشج في المصنف بشتا لوديه فسر صاحب الاضاح الصرع وقال صاحب المحيط الفرسك نوع من الخوخ يقال له بالعامية شير وشليل والتين كسر الشاة القوقية وسكون المثناة التحتية اذ هو لون غير وهو عدة انواع تين احمرة تين الغيل وتين افرنج كذا في المحيط قال الباجي لا اختلاف منه اهل المدينة فيما ذكره انه لا زكاة في شئ من الفواكه ما ذكر من ذلك وما لم يسمه واصناف مالك التين التي جعلت لانه لم يكن ببلده وانما كان يستعمل عندهم على معنى التفكه لا على معنى القوت وهو عندنا بالاندلس قوت وقد الحقه مالك بما لا زكاة فيه ويحتل اصله في ذلك القولين احدهما انه لا زكاة فيه لان الزكاة انما اشترعت فيما يقتات بالمدنية ولم يكن يقتات بها فلم يتعلق به حكم الزكاة والثاني ان حكم الزكاة باليتين قياسا على الزبيب والتمر وان لم يكن مقتا بالمدنية الخ وما اشبه ذلك وما لم يشبه اذا كان من الفواكه يعني ليس في شئ من الفواكه الزكاة سواء كان مشابها لانا لوان المذكورة او لا يكون فالشرط كونها من الفواكه سواء عيسى او لا عيسى يدخر او لا يدخر بعد ان لا يكون قوتا قال ابو عمر لا زكاة با اتفاق مالك واصحابه ابن زريق اقلنه بر قول ابن حبيب في ابيائه الزكاة في ذلك كله الخ والادب اصحابه خصوص من لقبه لاهل مذهبه وبذا امثل بمزيد حفظ ابن عبد البر وسع الطائفة قاله الزرقاني قال مالك ولا في القضب تقدم ضبطه ومعناه في الترجمة ولا في البقول كلها صدقة من العشر ونصف قال الباجي هذا قول مالك والشافعي وجميع اصحابها وقال ابو حنيفة في جميع البقول الزكاة الا القضب والحشيش والمحب والدليل على ما نقوله ان المختار كانت بالمدنية في زمن النبي صلى الله عليه وسلم بحيث لا ينبغي عليه ذلك ولم ينقل اليها امر باخراج شئ منها ولان احدا اخذ منها زكاة ولو كان ذلك لنقل كما نقل زكاة سائر ما امر به النبي صلى الله عليه وسلم فثبت انه لا زكاة فيها ودليلنا من جهة القياس انه ثبت لا يقتات فلم يجب فيه الزكاة كالشيش والقضب الخ ولا في انما اذا بيعت صدقة اي زكاة حتى يحول على انما بعد ان كانت نعا بالحول من يوم يبيعها ويقبض صاحبها ثمنها زاد في بعض النسخ المصرية بعد ذلك وهو نصاب وليس هذا في النسخ السنية لكنه مراد لان الزكاة لا تجب على الاثمان الا بعد النصاب فالمعنى ان يحول الحول على النصاب بعد القبض ولا يشترط القبض عند الخفية كما تقدم وقد علمت بما تقدم في اول زكاة البوب اختلاف الائمة في مسألة الهباب وان الزكاة واجبة منه الامام ابن حنيفة في كل ما اخرجته الارض سواء كان من البوب او الثمار او الفواكه او غيرها ذلك بعد ان كان مقصودا به استغلال الارض خلا لا لائمة الثالثة وما جى الى حنيفة في الخلاف في المومنين الاول في اشتراط النصاب وتقدم الكلام على اول الزكاة والثاني في اشتراط الصفه للمخرج من البقاء والادخار والافتيات على ما قاله او قال ابو حنيفة بالعموم في ذلك ايضا وروى قال ابن حبيب من المالكية وروى قال جماعة من السلف كما

الذي سمعت من اهل العلم انه ليس في شيء من الفواكه كلها صدقة الرمان والفرسك والتين وما شبه ذلك وما لم يشبهه
اذا كان من الفواكه قال ولا في القضب ولا في البقول كلها صدقة ولا في اثمانها اذ بيعت صدقة حتى يحول على اثمانها المحول
من يوم يبيعها ويقبض صاحبها ثمنها ما جاء في صدقة الرقيق والخيل والعسل **ماتك** عن عبد الله
ابن دينار عن سليمان بن يسار وعن عراك بن مالك عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس على المسلم في عبدة ولا
في فرسه صدقة **ماتك** عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار ان اهل الشام قالوا لابي عبيدة بن الجراح خذ من خيلنا وريقنا
صدقة فاني ثم كتب الى عمر بن الخطاب فابي عمر ثم كلموه ايضا فكتب الى عمر فكتب اليه عمر ان احبوا اخذها منهم واردها عليهم
وارزق رقيقهم **قال** مالك معني قوله رحمه الله واردها عليهم يقول على فقيل لهم **ماتك** عن عبد الله بن ابي بكر بن عمرو
ابن حزم انه قال جاء كتاب من عند عمر بن عبد العزيز الى ابي وهو بمي الا يأخذ من العسل ولا من الخيل صدقة **ماتك**

تقدم ورجحه ابن العزول في العارضة فقال اقوى المذهب مذهب ابي حنيفة وليس
واجوبها للمساكين واولاها قايما ما شكر النعمة وعليه يدل عموم الآية والحديث الى اخر ما
تقدم من كلامه واليه يظهر ميل الظاهر الا في تفسيره اذ رجع في قوله تعالى واتوا احقره يوم
حصاده ان المراد بالحق الزكاة وقال هو الاصح ثم قال اتج الوصيفة رح بهذه الآية فقال
قوله واتوا احقره يوم حصاده يقتضي ثبوت حق في القليل والكثير فاذا كان ذلك الحق هو
الزكاة وجب القول بوجوب الزكاة في القليل والكثير وقال ايضا قوله تعالى واتوا حقه
يوم حصاده بعد ذكر انواع الخمسة وهو العنب والنخل والزرع والزيوت والرمان يدل
على وجوب الزكاة في الكل الى اخر ما تقدم من كلامه وقال في آخره وايضا الغنم في قوله
حصاده يجب عوده الى اقرب المذكورات وذلك هو الزيوت والرمان فوجب ان يكون
التفسير مائة اليه الخ ١٢

له قوله ما جاء في صدقة الرقيق قال الراغب الرق ملك
العبدة والرقيق المملوك منهم وجمعه ارقاء واسترق فلان فلانا جلد رقيقا الخ والنيل قال
الراغب النحال اصل الصورة المجردة كالصورة المنصودة في المنام وفي المرأة وفي القلب
بعد غيبوبة المرئي ثم تستعمل في صورة كل امر متصور والخيلاء العظيمة تخيل فضيلة ترات
لا انسان من نفسه ومنها يتأول لفظ النخل لما قيل انه لا يركب احد فرسا الا وجد في نفسه
نخوة والنخل في الاصل اسم للفرس والفرسان جميعا وعلى ذلك قوله تعالى ومن دباط
النخل ويستعمل في كل منها نحو ما دوى يا نخل الشدا كى فخذ الفرسان وقوله عليه السلام
عفوت بكم عن صدقة النخل يعني الا فراس الخ وفي البناية قال ابن الاثير في النسيان
يا نخل الشدا كى اي يا فرسان خيل الشدا كى المصانف قيل لاحاجة الى الحذف لان
النيل هي الفرسان كما قال الجوهري ويدل عليه قوله كى الخ والعسل بالعين والسين المملتين و
المنقوتين لاجل النخل قال تعالى من عسل مصفى ذكره صاحب المحيط الاظم عدة انواع وفي
مختار الصحاح العسل يذكروا نث دبا به مزب ولعمري نجيل معسل اي معول بالعسل
والعسيلة في الجماع شملت تلك اللذة بالعسل وصغرت بالماء لان الغالب على
العسل التانيث وقيل انث لانه اريد به العسلة وهي القطعة منه الخ وسأقي الكلام على
صدقة هذه الانواع الثلاثة في مواضعها من الباب ١٢ **له** قوله ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال ليس على المسلم قال الزرقاني خص المسلم وان كان الصبيح عند
الاصوليين والفقهاء تكليف الكافر بالفروع لانه ما دام كافرا لا تجب عليه حتى يسلم واذا
اسلم سقطت لان الاسلام يجب ما قبله وفي المراجعة قال ابن حجر لو خذ منه ان شرط
وجوب زكاة المال بانواعها الاسلام ولو افقته قول الصدوق في كتابه على المسلمين وقال
القاضي هذا جهة على من يقول ان الكفار مخاطبون بالشرائع في الدنيا بخلاف من يقول
ان الكافر مخاطب بفروع الشريعة بالنسبة للعقاب عليها في الآخرة كما افهمه قوله تعالى
فويل للمشركين الذين لا يؤتون الزكاة وقالوا لم نك نطعم المسكين وعليه جمع من اصحابنا
وهو الاصح عند الشافعية الخ في عبده اي دقيقه ذكره ان كان او انثي ولا في فرسه الشامل
لذكره والانثي وجمعه النخل من غير لفظ قال الجهد الفرس لذكره والانثي وهي فرسة جمعه
افراس وفروس صدقة قال ابا جى يقتضي نفق كل صدقة في هذا الجنس الاما دل الدليل
عليه ولا خلاف انه ليس في رقاب العبيد صدقة ثم ذكر الخلاف في صدقة النخل يأتى بيانها
في آخر الباب واما رقاب العبيد فمكذرا لاجماع على نفق الصدقة فيها الزرقاني فقال

لا خلاف في انه ليس في رقاب العبيد صدقة الا ان يشتر والتمارة قال العيني وفي البدائع النخل
ان كانت تخلف للركوب او الحمل والبيادى سيل الله فلا زكاة فيها اجماعا وان كانت للتمارة تجب اجماعا ثم
قال الماخذ واستدل بالحديث من قال من اهل الظاهر بعدم وجوب الزكاة فيها مطلقا
ولو كانا للتجارة واوجبوا بان زكاة التجارة ثمانية بالاجماع كما نقله ابن المنذر وغيره فيخص
به عموم هذا الحديث الخ فقلت وحكي الاجماع على وجوب زكاة التجارة فيها غير واحد من
ائمة الروايات ونقله المذهب ولم يبا وبخلاف اهل الظاهر (مسئلة) قال
السرطسي ليس في الحمير والبغال السائمة صدقة لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
حين سئل عن البغال والحمير لم ينزل على فيها الا هذه الآية اجماعا فمن جعل مثقال ذرة
غير ابره ومن جعل مثقال ذرة شريره ولا نسالا نسام في غالب البلدان مع كثرة وجودها
والنادر لا يعتبر به انما يعتبر بالحكم العام الغالب فلذا لا تجب فيها زكاة السائمة والشاة اعلم
الخ ١٣ **له** قوله خذ من خيلنا وريقنا صدقة فاني اي امتنع من الاخذ عنها لانه لا يرى
الصدقة فيها ثم كتب الى عمر بن الخطاب فابي عمره ايضا واذني ايا عبيدة في الامتناع
ثم كلموه ايضا اي اصموا على ذلك ولعلهم كانوا يريدون فيها الصدقة ادا مروا بغيرها فكتب
الى عمر انهم يصرون عليه فكتب اليه عمر ان اجوا فخذها منهم يعني انهم اذا تطوعوا بذلك
فيقبل عنهم تطوعا قلقت والظاهر ان ذلك كان عن عمره اولاً ثم قال بالزكاة فيها كما سياتي
في آخر الحديث واردها عليهم اي على فقرائهم كما سياتي في تفسير الامام مالك وارزق
رقيقهم اي الفقير منهم وقيل معناه ارزق عبيدهم واما نهم من بيت المال لان ابا بكر كان
يفرض للسيدة وعبيده من النقي وكان عمره يفرض للنفوس والعبيد وكذا فعل عثمان وعلى بن
قاله الزرقاني وقال ابا جى يحتل ان يريد به ان يجري رقيقهم مذقا كونهم في نفسهم لغور
السلمين يستعان بهم في الحرب وليس لهم سهم فير تفقون بارزاق ويحتل ان يريد بذلك
ان يذاكفاة لهم على تطوعهم بالصدقة من رقيقهم وفرة خيلنا الذي هو اي ارزق عبيدهم
الذين يتصدقون بهم ويدهلون في ملك بيت المال ١٢ **له** قوله قال مالك معنى
قوله اي قول عمر رحمه الله واردها عليهم يقول على فقرائهم قلقت ظاهر الاثر ان عمر لم يقل
بابي باب الزكاة في النخل لكن الما تورد من بعد طرق الزكاة في النخل فقد قال الما فذا في الدراية
روى الدارقطني في غرائب مالك باسناد صحيح عنه عن الزهري ان السائب بن يزيدي اخبره
قال رايت ابي يقيم النخل ثم يدفع صدقتها الى عمر وحكي ابن الهام تصحيحه عن ابن عبد البر
واخرجه عبد الرزاق عن ابن جرير اخبرني ابن ابي حسين ان ابن شهاب اخبره ان عثمان
كان يصدق النخل وان السائب بن يزيدي اخبره انه كان ياتي عمر بصدقة النخل قال
الزهري ولا اعلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سن صدقة النخل وروى عبد الرزاق
من طريق يعلى بن امية ان عمره قال له ان النخل يبلغ في بلادكم هذا وقد كان اشترى
فرسا بمانه فلو س قال فقر عمره على النخل دينارا ودينارا ولله دقطنى عن علي بن ابي ناس
من الشام الى عمره فقالوا اننا نجس ان تزكى عن النخل فاستشار فقال له على لا بأس ان
لم يكن جزية راتبة ياخذون بها بعدك قال فاخذ من الفرس عشرة دواهم وفي رواية
على كل فرس دينار الخ ١٣ **له** قوله ان لا يأخذ بصيغة الغائب في اكثر النسخ
وفي بعضها بالخطاب من العسل ولان النخل صدقة قلت وكذا اخرج ابن ابي
شيبه الا انه عن عمر بن عبد العزيز وفي الماشية عن المعلى ما رواه عبد الرزاق عن عمر بن
عبد العزيز خذ من العسل العشر عفيف وفيه جملة ١٢

بمئات العسل الخ قال العيني واحتجت اصحابنا بما رواه ابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عبد الله بن عمرو بن العيني صلى الله عليه وسلم انه اخذ من العسل العشر ورواية ابو داود ايضا عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال جاء احد بني متعان الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعشور فحمل له وكان سأل ان يعي واديا يقال له سلبه فملى له رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك الوادي فلما ولي عمر بن الخطاب كتب سفيان بن وهيب الى عمره يسأله عن ذلك فكتب عمر ان ادى اليك ما كان يؤدى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من عشور فحمله فاحم له سلبه والا فانا هو ذباب غنث يأكل من شاء والحدديث سكت عليه ابو داود ولم ينكلم عليه فاعلم حاله ان يكون حسنا وهو حجة وقول البخاري ليس في زكوة العسل حديث يصح لا يصدق مالم يبين علته الحديث والقادر فيه ولا يلزمنا قول البخاري لان الصحيح ليس موقوف عليه وكلم من حديث صحيح لم يصححه البخاري ولانه لا يلزم من كونه غير صحيح ان لا يصحج به فان الحسن وان لم يبلغ درجة الصحيح فهو صحيح به وقال الحافظ في الفتح اسناده صحيح ال عمرود ترجمه عمرو قويه على المختار لكن حيث لا تعارض الخ فكتب وانست خبره بان لا تعارض هنا لانه لم يثبت في النسخ حديث ١٢ ١٣ قوله جزء به ابن الكتاب زاد في النسخ المصرية بعد ذلك والمجوس قال ابن العربي اول من ادخل الجزيرة في ابواب الصدقة مالك في المؤطا فنهجه قوم من المصنفين وترك اتباعه اخرون وجوه ادخلها فيها التكلم على حقوق المال والصدقة حق المال على المسلمين والجزيرة حق المال على الكفار الخ ثم الجزيرة هي ما يعطى العباد على عمده وهي فخله من جزى يميز اذ اقضى ما عليه كذا في النسخ الكبير وقال الراغب هي ما يؤخذ من اهل الذمة وتسميتها بذلك لا جتراد بها في حقن دهم ١٢ ١٣ ١٤ قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ الجزيرة من مجوس البحرين قال يا قوت الحموي في الميعم البحرين كذا في النسخ في جال الرض والنصب والمهر ولم يسمع على لفظ المرفوع من احد منهم وان عمر بن الخطاب اخذها من مجوس فارس لقب قبيله ليس باب ولا ام وانما هم اخلاط من ثقلب اصططوا على نذلا سم كما في القاموس وان عثمان بن عفان اخذها من البربر لم يسمو حديثين ورايين وزن جعفر قوم من اهل المغرب كالا عراب في القسوة والغلظة قال يا قوت الحموي هو اسم يشعل قبائل كثيرة في جبال المغرب والما برقة ثم الى اخر المغرب والبحر المحيط وفي الجنوب الى بلاد السودان وهم ام وقابل لا تحصى ينسب كل موضع الى القبيلة التي تنزل به ويقال لمجوع بلادهم بلاد البربر ١٢ ١٣ قوله فقال ما درى كيف اصنع في امرهم اى اقبل الجزيرة او ادعويهم الى الاسلام فان ابوا قوتلوا وهذا من فقههم وقوتيه وورعه فانه اذا اراد الحكم شاور فيه اهل العلم ليظهر ما عندهم من نص ينقل او موافقة منهم لرأيه ليتقوى رأيه او مخالفة له ليرى في رأيه فقال عبد الرحمن بن عوف احد العشرة المبشرة بالجنة اشهد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سواهم سنة اصل الكتاب قال ابو عمر من الكلام العام الذى ارد به به الخاص لان المراد سنة اهل الكتاب في اخذ الجزيرة فقط قال الحافظ وفتح في آخر رواية ابن على الخفى قال مالك في الجزيرة قال الباجي المجوس ليس بهم سنة اهل الكتاب وليسوا عنده داهى عند مالك اهل الكتاب وبه قال ابو حنيفة وهو احد قول الشافعي وله قول اخر انهم اهل الكتاب ١٢ ١٣ قوله ان عمر بن الخطاب ضرب الجزيرة اى قددها على اهل الذهب كابل مصرف لهم عند المالكية اهل ذهب وان تعاضوا بالفضة كما سأل في كلام الدردير وقال القادى المراد اكثر من منه اربعة دنانير في كل سنة وعلى اهل الورد اربعين درهما في كل سنة قال ابو داود في رواية ذهب مالك فلا يزال عليه ولا يفتخ الا من يضعف عن ذلك فيخفف عنه بقدر ما يراه الامام وقال الشافعي اقلها دينار ولاكثرها الا اذا بئد الاغنياء دينار او بجزء قائم وقال ابو حنيفة واحدا قلما على الفقراء والمحمولين اثنا عشر درهما او دينار او على اوساط الناس اربعة وعشرون درهما او دينار او على الاغنياء ثمانية واربعون درهما او اربعة دنانير الخ وقال الجصاص في احكام القرآن بعد ذكر قول الخليفة وهو قول الحسن بن صالح وروى ابو اسحاق من حادثة بن مضرب قال بحث عمر بن الخطاب عثمان بن حنيف فوضع على اهل السواد الخراج ثمانية واربعين درهما واربعة وعشرين درهما واثنا عشر درهما وروى الاعمش عن ابراهيم بن ماجه عن عمرو بن ميمون قال بحث عمر بن الخطاب حذيفة بن اليمان على ما ورد وجله وبحث عثمان بن حنيف على

اسلم لوسم الجزية فقال فقلت ان عليها وسم نعم الجزية وهو يقتضي مخالفة دسم الجزية لوسم وسم الجزية لوسم الصدقة احتياطا من غير تصرف كل مال في وجهه وقد ترجم البخاري في صحيحه باب وسم الامام ايل الصدقة بيده واخرج فيه عن انس قال غدت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعبد الشد بن ابي طلحة ليخبرنيك فلوافيته وفي يده الميسم هي الجديدة التي لوسم بها اي يعلم وهو نظير النائم والكملة فيه تيميزها وليسرها من اخذها ولم اتقف على تصريحها كان مكتوبا على ميسم النبي صلى الله عليه وسلم الا ان ابن الصباغ من الشافعية نقل اجماع الصحابة على انه يكتب في ميسم الزكاة لزوجة او صدقة الخ والتفت ومقتضاه ان يكون في ميسم الجزية جزية او ما في معناها فانما ربهما عمره فخمرت ببناء الجمول وكان عنده اى عند عرصة بامر الصادق ففتح الحاء للمسلمين جمع محفظة بلغ فسكون انا لا كقصعة وقال الزمخشري قصعت مستطيلة تسع على مدة الزواج النبي صلى الله عليه وسلم ليقاها عن بالمدايا فيها فلا تكون عنده دفن فاكمة ولا طرفة بطاء معلمة لتغير طرته بزينة عزفه ما يستطرف ويستلجم وهذا يقتضى انه قد كانت تكون عنده الطراف والغواكه ويحتمل ان يكون ذلك من اموال الجزيرة والا جاس الاجل منها في تلك العفاف التسعة فبعث بها ال ازواج النبي صلى الله عليه وسلم مراقبة للنبي صلى الله عليه وسلم وحفظه في البر بعدة ويكون الذي يبعث به الى حفصة ابنته من آخر ذلك فان كان فيه نقصان كان في حظ حفصة اى نصيبها يعني لاختصاصه بحفصة لكونه والدها يرسل اليها في اخر الامر لان نقص بعض السهام من المساواة جعل النقص في حقل طلبها حرمانا غيرها وعلمانه رضي باننا ستر حتى ذلك من فعله ولا تأسف من ايتاده عليها قال اسم فلما نخرت الباقية فجعل في تلك العفاف التسعة على حسب عادته من لم تكن المزود بلا طبع وفي الجمع المزور الجبر ذكر الانثى واللفظ مؤنث فبعث به بغصن التذكير في النسخ المصرية الراجح الى العلم وبغير التانيث في النسخ الهندية الراجح الى العطف الى الازواج النبي صلى الله عليه وسلم بلا طبع ليتبين به كيف شئت وامر بما بقي من لم تلك المزود فضع اى طبع فعاد عليه لما جزين والانصار قال الباغي يريد انه دعاهم الى اكمل استيلا فالمر فايناسا وتواسيا في مال الله تعالى وصلى سنة للامام ان يجمع وجوه اصحابه لاكل منه وقد كان جعل عثمان بن يسابك وكوفة في كل يوم لعف شاة لهذا المعنى وجعل لصاحبيه ربع ربيع رابع شاة الخ وقال ابو عمر كان عمره بفضل الهبات المؤمنين لموقع من صلى الله عليه وسلم وبفضل اهل السابقة وذلك معروف من مذهبه وتلاه عثمان على ذلك وكان ابو بكر دخل يسويان في قسم الغنى ويقول ابو بكر ثوابهم على الشهادة الجنة ولما الدنيا ختم فيما سواد في الحاجة الى المعيشة ١٢ قوله قال مالك لا ارى ان تؤخذ النعم من اهل الجزيرة الا في جزيتهم قال الباغي معناه ان النعم لا تؤخذ منهم صدقة كما تؤخذ من المسلمين لانهم لا زكاة عليهم في اموالهم وانما تؤخذ منهم النعم في جزيتهم بعتبتا وقد فسره ذلك ابن وهب في جامعته فقال واخبرني عن زيد بن اسلم عن امية عن عمر بن الخطاب كان يؤتي بنعم كثيرة من نعم الابل فما أخذها في الجزيرة قال وذلك بالقيمة تكون جزية عشرة دنائير فتؤخذ بنت مخاض بمكة او ذئبة او بنت لبون بمكة او كذا فيكون ذلك بالقيمة الخ قلت وعديث ابن وهب اخرجه محمد بن مؤطاه فقال اخبرنا مالك نا زيد بن اسلم عن امية عن عمر بن الخطاب كان يؤتي بنعم كثيرة من نعم الجزيرة قال مالك اراه ان تؤخذ من اهل الجزيرة في جزيتهم ثم قال محمد اما ما ذكر مالك من الابل فان عمر بن الخطاب لم يأخذ الابل في جزية علمنا انها الامن بني تغلب فانه اشنع عليهم الصدقة فجعل ذلك جزيتهم فاخذ من ابلهم وبقرهم وفهم الخ وفي الدرا المختار وجاء دفع القيمة في زكاة وعشر وخروج فطرة ونذر وتعبر القيمة بلوم الوجوب وقال لا يوم الاداء الخ وفي البداية يجوز دفع النعيم في الزكاة عندنا وقال الشافعي لا يجوز اتباعا لما المنصوص ولنا ان الامر بالاداء الى الفقير ايصال للرزق الموعد اليه فيكون ابطلا لالقيده الشاة فصدا كجزيرة الخ مختصر اقال العيني في البناء قوله كجزيرة اى دار القيمة في الجزيرة فانه يجوز بالاتفاق لانه ادعى ما استحقوا من الواجب الخ ١٣

مسألة كانه بلغه ان عمرو بن عبد العزيز كتب الى عماله ان يضعوا الجزية عن من اسلم من اهل الجزية حين يسلمون قال مالك مضت السنة ان لاجزية على نساء اهل الكتاب ولا على صبيانهم وان الجزية لا تؤخذ الا من الرجال الذين قد بلغوا الحلم قال مالك وليس على اهل الذمة ولا على المجوس في تخيلهم ولا كروهم ولا زرعهم ولا مواشيهم صدقة لان الصدقة انما وضعت على المسلمين تطهير لهم ورد على فقرائهم ووضعت الجزية على اهل الكتاب صغارا لهم فهم ما كانوا يبلد هم الذي صالحوا عليه ليس عليهم شيء سوى الجزية في شيء من اموالهم الا ان يتجروا في بلاد المسلمين ويختلفوا فيه فيؤخذ منهم العشر فيما يريدون من التجارات وذلك انهم انما وضعت عليهم الجزية وصالحوا عليها على ان يقرروا ببلادهم ويقاوت عتدهم وهم فمن خرج منهم من بلاده الى غيرها يتجروا بها فعليه العشر من تجرتهم من اهل مصر الى الشام ومن اهل الشام الى العراق ومن اهل العراق الى المدينة او اليمن وما اشبه هذا من البلاد فعليه العشر والصدقة على اهل الكتاب ولا المجوس في شيء من مواشيهم ولا ثمارهم ولا زرعهم مضت بذلك السنة ويقرون على

له قوله كتب الى عماله ان يضعوا الجزية عن من اسلم من اهل الجزية حين يسلمون قال اباجي يحتمل ان يريد به وضعها عنهم في المستقبل ويحتمل ان يريد به ما بقي عليهم منها فلا يطلبون به وهذا هو الاول والاقل لانه اذا احتل اللفظ المعنيين حصل عليهما اذ لا يتنا في بينهما ووجه اخره لا يخفى على ما لم يردوا فيه ان من اسلم لم يثبت عليه جزية مستقبله فقل الكلام على ذلك بطل فاندته وحمله على ابطال ما بقي عليه من الجزية يقتضي فاندته ومثل هذا مما يمكن ان يحتاج الى ان يكتب به ويحمل الناس على رايه فيه والى هذا ذهب مالك والشافعية وقال الشافعي لا يسقط عنه ما بقي من الجزية ويؤديه في حال اسلامه وقال ابن رشد انهم اتفقوا على انها لا تجب الا بعد الحول وانما تسقط عنه اذا اسلم قبل انقضائه الحول واختلفوا اذا اسلم بعد ما يحول الحول هل تؤخذ منه الجزية للحول الماضى باسره او لا معنى منه فقال قوم اذا اسلم فلا جزية عليه بعد انقضائه الحول كان اسلامه او قبل انقضائه وهذا قال الجمهور وقال طائفة ان اسلم بعد الحول وجبت عليه الجزية وان اسلم قبل حلول الحول لم تجب عليه وانهم اتفقوا على انها لا تجب قبل انقضائه الحول الجزية قلت وهذا الاتفاق في مثل ما سياتي من العقول الاختلاف في قول الشافعي وان اعتمد عندهم الوجوب وفي المراقبة قال ابن الهمام من اسلم وعليه جزية بان اسلم بعد كمال السنة سقطت عنه وكذا لو اسلم في اثنا عشر خلافا للشافعي فيها ولو ما خرج البو داود والشرقي عن جرير بن قابوس ابن ابي بليان من ابيه من ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس على مسلم جزية قال ابو داود وشيخان الثوري عن هذا فقال يعني اذا اسلم فلا جزية عليه وباللفظ الذي فسره به شيخان الثوري رواه البصري في الاوسط عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اسلم فلا جزية عليه **له** قوله قال مالك مضت السنة ان لا جزية على نساء اهل الكتاب ولا على صبيانهم لقوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر الآية والنساء والصبيان لا يقاتلون قال ابن رشد اتفقوا على انها انما تجب بثلاثة اوصاف الذكورية والبلوغ والحرية وانما لا تجب على النساء ولا على الصبيان اذ كانت انما هي عوض من القتل والقتل انما هو متوجه بالاسرى والرجال البالغين اذ قد نسي من قتل النساء والصبيان وكذلك اجمعوا انها لا تجب على الصبي الذي قال الموفق لا جزية على صبي ولا زائل العقل ولا امرأة لا تعلم بين اهل العلم خلافا في هذا ووجه قال مالك والشافعية واصحابه والشافعي وابو ثور وقال ابن المنذر لا اسلم عن غيرهم خلافا وقد دل على صحة هذا ان عمر كتب الى امرء الاثنا عشر اهل الجزية ولا تعسر لوصا على النساء والصبيان ولا تعسر لوصا على من جرت عليه المواشي رواه سعيد والترمذي وقول النبي صلى الله عليه وسلم لما غزى من كل عالم دنارا دليل على انها لا يجب على غير بالغ ولا ناسا تؤخذ بحق الدم وهؤلاء ما هم محقونة به دنارا **له** قوله وان الجزية لا تؤخذ الا من الرجال الذين قد بلغوا الحلم اي البلوغ لما تقدم انما لا تؤخذ من الصبيان وقد روي عن معاذ بن جبل رضى قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن وامرني ان اخذ من كل عالم دينارا وشروط في ذلك الحرية ايضا وقال الجصاص في احكام القرآن قال تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر الآية فكان معقولا من فحوى الآية ومضمونها ان الجزية مأخوذة من كان منهم من اهل القتال ومن يكن ادائه من المرتفين ولذلك قال اصحابنا ان لم يكن من اهل القتال فلا جزية عليه فقاتلوا من كان اعمى او مفلوجا او شيخا كبيرا فانيا وهو مفسر فلا جزية عليه **له** قوله

وليس على اهل الذمة ولا على المجوس ولا على غيرهم من الكفار تخيلهم ولا كروهم ولا زرعهم ولا مواشيهم صدقة يعني لا الصدقة على اهل الذمة بخلاف ما كانوا لا يقررون في شيء من الاموال التي تؤخذ منها الصدقة وهي العين والحرث والماشية والدليل على ذلك ما احتج به مالك في بقوله لان الصدقة انما وضعت على المسلمين تطهير لهم قال تعالى خذ من اموالهم صدقة تطهير لهم الآية وقال صلى الله عليه وسلم ان الله لم يفرض الزكاة الا على المسلمين ما بقي من اموالكم رواه ابو داود واليكم وصحي والكوفة ليسوا من بطرنا المشركون نجس وردا على فقرائهم قال النبي صلى الله عليه وسلم تؤخذ من اغنيائهم فتروى على فقرائهم رواه البخاري وغيره وفقراء الكفرة لم ترد عليهم لانهم ليسوا بمسلمين ولا كفرة وضعت لبناء الجمل الجزية على اهل الكتاب صغارا اي اذ لا لهم قال تعالى حتى يعطوا الجزية عن يدهم صاغرون فانما تؤخذ من الكفرة على وجه الصغار والاذلال فلما فارت الزكاة وهذه الاوصاف كلها فارتقتا في محل الوجوب نعم لا يمتنعون من التسلب في التجارات والتعرض للكماس بالعدل والتجارة نعم ما كانوا اي ما داموا مقامين ببلدهم الذي صالحوا عليه ليس عليهم شيء سوى الجزية في شيء من اموالهم قال ابو عمر بن اجماع ان من العلماء من راي تضعيف الصدقة على بني تغلب دون جزية قاله الثوري والشافعية والشافعي واحمد قالوا يؤخذ منهم مثلا ما يؤخذ من المسلم ففي الركاز الخمس وما فيه العشر عشرات وما فيه ربع العشر نصف العشر وكذا كك من نساءهم ولا شيء من مالك في بني تغلب وهم عند اصحابه وغيرهم من الفساق سواد وقد علم الله عز وجل اهل الكتاب في اخذ الجزية فلا معنى لاجراء بني تغلب منهم قاله الزرقاني قال ابن رشد اما اهل الذمة فان اكثرهم على ان لا زكاة على من يهيجم الامارات طائفة من تضعيف الزكاة على نصارى بني تغلب اعني ان يؤخذ منهم مثلا ما يؤخذ من المسلمين في كل شيء ومن قال بهذا القول الشافعي وابو حنيفة واحمد والثوري وليس من مالك في ذلك قول وانما صار هؤلاء لانه لا ثبت انه فعل عمر بن الخطاب بهم وكانهم رأوا ان مثل هذا هو توقيف ولكن الاصول تعارضه **له** قوله الا ان يتجروا في بلاد المسلمين يعني لا شيء عليهم غير الجزية ما داموا في البلدان التي اقرروا على القيام فيها وما كان في حكمها من البلاد نعم ان خرجوا الى بلاد الاسلام ويختلفوا فيها بتأنيث الضمير في النسخ المصرية الراجع الى بلاد المسلمين وبذلك يكره في النسخ المصرية الراجع الى التجارة وفي الجمع يختلف ال فلان اي يتجى ويذهب اليه فيؤخذ منهم العشر غير الجزية فيما يريدون من اموال التجارات والاصل في ذلك فعل عمر بن الخطاب بحضرة الصحابة وموافقهم ولم يخالف عليه احد فثبت اجماع قاله اباجي وظاهر هذا انهم يؤخذ منهم العشر فيما يريدون من اموال التجارة مطلقا بلا تفريق بين المنطقة والقطنة وسياتي في الباب الاتي التفريق بينهما وذلك انهم انما وضعت عليهم الجزية وصالحوا عليها على ان يعقروا ببلادهم ويقاوت عتدهم فليس عليهم غير الجزية ما داموا فيها فمن خرج منهم من بلاده التي اقرروا عليها الى غيرها من البلاد يتجروا بها فعليه العشر ايضا مثلما تجر منهم من اهل مصر الى الشام او عكسه ومن اهل الشام الى العراق او عكسه ومن اهل العراق او غيرها الى المدينة او اليمن وما اشبه هذا من البلاد فعليه العشر ايضا اذا خرج ماله ببيع او شراء ولا صدقة على اهل الكتاب اليهود والنصارى ولا المجوس ولا غيرهم من الكفار في شيء زاد في النسخ المصرية بعد ذلك (من اموالهم ولا) وليست هذه الزيادة في النسخ المصرية من مواشيهم ولا ثمارهم ولا زرعهم قال الزرقاني اعاده لقوله مضت بذلك السنة فلا تكرر فيه لانه ذكره اولاً بتعليقه ثم اخبر ان اصل السنة بياناً له لئلا يظن قلت وتقديم الكلام على هذه المسئلة قريباً ويقرون على دينهم ويكونون على ما كانوا عليه بالشروط المعبرة الملوثة في الفروع **له**

على فرس عتيق في سبيل الله وكان الرجل الذي هو عنده قد أضاعه فأردت ان اشتريه منه وظننت انه بايعه برخص قال فسألت عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا تشتريه وان اعطاك به درهم واحد فان العائد في صدقته كالكلب يعود في قيئه من ذلك عن نافع عن عبد الله بن عمر بن الخطاب **كحل على فرس في سبيل الله** فأراد ان يبتاعه فسأل عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا تبتعه ولا تعد في صدقتك **قال يحيى وسئل مالك عن رجل تصدق بصدقة فوجد هامم غير الذي تصدق بها عليه تبا عأيشته** فقال تركها احب الى من تجب عليه زكاة الفطر **مالك** عن نافع عن عبد الله

له قوله

وكان الرجل الذي هو عنده اى الذي حمله عليه قد اضاعه قال الباجي يحتل امر من احدهما ان اضاع من الاضاعة بان لم يكن القيام عليه ويعد مثل هذا في اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الا ان يوجب هذا عذر ويحتل ان يريد به مصلحته فاشترى من الزوال لعرضها بشرة الجساد ولا تباير له في سبيل الله تعالى وزاد الزرقاني وقيل لم يعرف مقدار فاداه بيعه بدون قيمته وقيل مناه استعمل في غير ما جعل له والاول اظهر لرواية مسلم فوجده قد اضاعه وكان قليل المال فاشار الى علة ذلك والى عذره في اعادة بيعه الم فنادت ان اشتره منه قال الباجي يحتل ثلثه او حصة احداهما ان كان وبه اياه فاداه ان يشتره منه وان يستخره لضياعه ويحتل ايضا ان يكون حيا فظن ان شرائه جائز وسج الذي كان في يده له مباح متى منعه من ذلك النبي صلى الله عليه وسلم ويحتل ان يبيع من الضياع مبلغا بعد الانتفاع به في الوجه الذي جسته فيه فرائى ان ذلك يبيع لشرائه وظننت ان بائعه برخص بضم الراد وسكون الهمزة مصدر رخص السعر وارضه الله فهو رخص وهذا يحتل ثلثه او حصة او للتغير الفرس وضياعه اولاه حان الرخص في السوق او يكون منعها ومصدقا ١٢ **قوله** قال فسألت عن ذلك اى عن شرائه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صلى الله عليه وسلم لا تشتريه بل اياه قبل الباء جزم من النبي ولا ين مدي لا يمتعه قال القلاوي بهاء الضمير او السكت وان اعطاك به درهم واحد هو مباح في رخصه وهو الحامل له على شرائه قال ابن الملك ذهب بعض العلماء الى ان شرائه المصدق صدقة حرام بظاهر الحديث والاكترون على انها كرامة تنزيه لكون الفسخ فيه فخره وهو ان المصدق عليه بما يباح المصدق في الثمن بسبب تقدم احسانه فيكون كالعائد في صدقته في ذلك المقدار الذي سوغ فيه كذا في المراقبة وقال النووي منى تنزيهه لا تحريم فليكره لمن تصدق بشئ ان يشتره من دفعه سواه اياه اما اذا ورثه فلكراهية فيه وكذا لو انتقل الى ثالث ثم اشتراه من المصدق لأكراهية فيه بهذا نبينا وذهب الجمهور وقال جماعة من العلماء النسي عن شراء صدقة المحرم ١٣ **قوله** فان العائد في صدقته كالكلب يعود في قيئه العائد للتعليل اى كما يقع ان يقضى ثم يأكل كذلك يقع ان يتصدق بشئ ثم يجره الى نفسه فشيء باخس الحيوان في اخس احواله تصويرا للتجريح وتخفيفا منه قال الباجي وفي هذا خمسة ابواب الباب الاول في وجه العطيعة والثاني في صفه العطيعة في نفسها والثالث في صفه المعطى والرابع في صفه الادراج والخامس في حكم الادراج ثم بسط الكلام على هذه الابواب قال الحافظ اتفقوا على ان لا يجوز الرجوع في الصدقة بعد القبض الخ وفي البداية لادرجوع في الصدقة لان المقصود هو الثواب وقد حصل وكذا اذا تصدق على غنى استسما لانه قد يقصد بالصدقة على الغنى الثواب وقد حصل الخ ١٢ **قوله** حمل بتخفيف اليهم على فرس اى جعله حوله لرجل مجاهد في سبيل الله اى الجهاد فاداه ان يشتريه به فسأل عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا تبتعه بالبرم اى لا تشتريه ولا تعد في صدقتك اى مودة وباعتبار الظاهر ايضا ويحتل ان صلى الله عليه وسلم سعى الشراء مودا في الصدقة لان العادة جرت بالمساحة من البائع في مثل ذلك للشري فالحق على العترة الذي يباح به رجوعا وقال ابن العربي في العارضة تحت حديث ابن عمر من الاحكام في مسائل الاولى قوله حمل على فرس الحمل على ثلثه انواع ان تحبس عليه فرسا لا تبايع ولا توهب وان يتصدق به من غيره لوجه الله تعالى وان يبيعه فاما ان حمله عليه من ان يمس فذلك لا يشتري اياه وان كان صدقة فحق كتاب ابن عبد الحكم لا يشتري اياه وقال بعده تركه افضل وهذا صريح مذهب مالك والشافعي واليهي وكنك لم يمتنعوا البيع وقال في كتاب محمد اذا حمل على فرس

لا للسبيل ولا للسكنى فلا بأس ان يشتريه ان نية اذا ثبت هذا التفسير فقوله حمل على فرس لا يدرى ايها هو من هذه الوجوه ويختلف الحكم باختلاف الوجوه فاما اذا قال هو حوس فلا سبيل اليه يبيع لاحد واما اذا قال هو لك في سبيل الله فقال مالك لم يبعه ولو اسقط حكمه لك لركبه ورواه وقال الشافعي والجمهور هو ملك له ولم يعلم كيفية فعل عمره فلا يعلم على اى شئ يرضع جواه فمن الناس من يرى المسئلة ان الله من قال اذا حمله عليه في سبيل الله فلا يباع اياه وبهذا خطأ مخالف للحديث فان النبي صلى الله عليه وسلم منع من عمره خاصة ولعله بعلة تختص به دون سائر الناس ومنهم من قال ان كان الحمل صدقة لم يمتنع قول النبي صلى الله عليه وسلم لا تشتريه فان العائد في صدقته الحديث وان كان بية جازما في كتاب محمد واما رواية من روى على الكراهية فخوان تحليل النبي صلى الله عليه وسلم بقوله لا تكلب يعود في قيئه يمين انه قبض يمينه عنه لانه حرام الراية فلو كان حيا لما زبيعه اذا ضاع كما قال عبد الملك وقال ابن القاسم لا يباع الى ستة اختلف الناس في قوله لا تشتريه ولو اعطاك بدرهم بل هو ضرب مثل واقعيته فالبعديون من علمائنا جعلوه ضرب مثل وقالوا ان صاحب السلة لو باع سلة بغير ظاهريتهى الثلث انه يرضع فيه ومن قال لا يرضع وهم جمهور العلماء فعلق بهذا الحديث السادسة جاء هذا الحديث لا تشتريه وجاز قوله لا تحمل الصدقة الا ذكر رجلا اشتراها بالمال فاقضى هذا بعموم جواز شرائه فلما جاء قوله لا تشتريه فمخلة قوم على المنسح وحمله اخرون على الكراهية وعنده ان جائز لسلة من اصول الفقه وهو ان العموم المطلق اذا عارضه النصوص في عين نازلة فالصحيح انه يختص بتلك النازلة وما جاء بعد هذا من قوله فان العائد في صدقته كالكلب يعود في قيئه يقتضى التثنية والله اعلم ١٣ **قوله** وسئل ببناء الجبول مالك روى عن رجل تصدق بغنات بصدقة فوجدها المصدق مع غيره الذي تصدق ببناء العلوم او الجبول بها عليه تبايع الا يشتريها فقال تركها احب ال اذا فرق بين اشتريها من نفس من تصدق بها عليه او من غيره في المعنى لرجوعه فيها تركه الله تعالى كحرم على الماجر من سكنى مكة بعد حرمته مناشاة تعالى عز وجل قال الزرقاني وقيل انه انما ناهى يحصل فيه انتفاع بالكلية ولا يتبقى النفس مشرفة اليها بعد التصديق بها الى وهذا المعنى موجود في الشر من الغير وهذا هو الاوجه ١٢ **قوله** من تجب عليه زكاة الفطر وفي الدر المختار من اضافة الحكم بشرطه والفطر لغة اسلامي قال ابن عابد من والمراد بالفطر يومه لا الفطر لغوي لانه يكون في كل ليلة من رمضان واختلف العلماء هل هي فرض او واجبة او سنة او فعل خير مندوب ايه فقالت طائفة هي فرض وهم الشافعي ومالك واما محمد وقال اصحابنا واجبة وقالت طائفة سنة وهو قول مالك في رواية ذكرها صاحب الذخيرة وقالت طائفة هي فعل خير كانت واجبة ثم نسخت الخ وقال ايضا في البناء عند الشافعي فريضة على اصله وهو انه لا فرق بين الواجب والفرض والزيادة فغلب لان الفريضة عنده نوعان مقطوع حتى يكفر جاعده وغير مقطوع حتى لا يكفر جاعده ومن جملة صدقة الفطر لا يكفر بالاجماع ولذا لا يكفر من قال انها مستحبة الخ وفي الدر المختار وحديث فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر معناه قدر الاجماع على ان منكرها لا يكفر قال ابن عابد في جواب عما استدلل به الشافعي رد على فريضة وهذا الجواب ذكره في البدائع واجاب في الفتح بان اثابت بثلثي يفيده الوجوب وانه لا خلاف في المعنى لان الافتراض الذي يثبت الشافعية ليس على وجه يكفر جاعده فهو معنى الوجوب عندنا وقد بهاب بان قول الصحابي فرض يرايه المعنى المصطلح عندنا للقطع به بالنسبة الى من سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف غيره ما لم يصل اليه بطريق قطعي فيكون مثله ولذا قال ان الواجب لم يكن في عصره صلى الله عليه وسلم الخ ١٣ -

ابن عمر كان يخرج زكاة الفطر عن غلانه الذين بوادي القرى ويجبر قال مالك إن أحسن ما سمعت فيما يجب على الرجل من زكاة الفطر أن الرجل يؤدي ذلك عن كل من يقمن نفقته ولا بد له من أن ينفق عليه والرجل يؤدي عن مكاتبه ومدبرة ورقيقه كلهم غائبهم وشاهدهم من كل منهم مسلماً ومن كان منهم لتجارة أو لغير تجارة ومن لم يكن منهم مسلماً فلا زكاة عليه فيه قال يحيى قال مالك في العبد الأبق أن سيد كان علم مكانه ولم يعلم وكانت غيبته قريبة وهو ترحى حيوته ورجعته فأنى أرى أن يزكى عنه وإن كان أباقه قد طال ويئس منه فلا أرى أن يزكى عنه قال مالك يجب زكاة الفطر على أهل البادية كما يجب على أهل القرى وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس على كل حر وعبد ذكر وأنتى من المسلمين مكيلة زكاة الفطر مالك

له قوله كان يخرج زكاة الفطر عن غلانه أى أرقائه قاله الزرقاني قلت ولؤوده أن ابن أبي شيبة ترمي في مصنفه في العبد يكون غائباً في أرض لؤولاه يعطى عنه وأخر فيه عن الحارث عن نافع أن ابن عمر كان يعطى عن غلمان له من عمر الصدقة الذي بوادي القرى بينهم القاف وفتح الرامقصور موضع بين المدينة والشام من أعمال المدينة كثير القرى والنسبة إليه وأدى فتحها النبي صلى الله عليه وسلم سنة سبع من الهجرة ثم صولوا على الجزية ويجبر تقدم بياننا في ليلة التبريس والمعنى أن ابن عمر كان يخرج عنهم زكاة الفطر وإن كانوا غائبين من موضع استيطانهم بالمدينة وإن غيبهم عنه لا يسقط عنه فيهم زكاة الفطر قال ابن المنذر راجع عوام أهل العلم على أن على المرأ زكاة الفطر عن مملوكه الحاضر والمكاتب والمغضوب والأبق والغائب وبميد التجارة وأما الغائب فعليه فطرته إذا علم أنه حي سواء ربحى ورجعته أو ليس منها وسواء كان مطلقاً أو مملوكاً كالسيرة وغيره قال ابن المنذر أكثر أهل العلم يرون أن يؤدي زكاة الفطر عن الرقيق فإنهم وهاضهم لأن مالك لم يوجب فطرته عليهم كالأحرار ومن أوجب فطرته الأبق الشافعي والشافعي والشافعي والشافعي المنذر وأوجبها الزهري إذا علم مكانه والأوزاعي أن كان في دار الإسلام ومالك أن كانت غيبته قريبة ولم يوجها عطاء والثوري وأصحاب الرأي لأن لا يلزم الاتفاق عليه فلا تجب فطرته كالأمة الناشئة ١٢ قوله أن أحسن ما سمعت فيه إشارة إلى أنه قد سنع في ذلك أقاويل شتى فيما يجب على الرجل من زكاة الفطر من نفسه وعن غيره أن الرجل يؤدي ذلك من كل من يقمن نفقته أى ضمان وجوب ولذا قال ولا بد له من أن لا مال له من أن ينفق عليه قال ابن رشد ما عمن تجب فانهم اتفقوا على أنها تجب على المرأ في نفسه وأنها تجب في ولده الصغار عليه إذا لم يكن له مال وكذلك في بيته إذا لم يكن له مال واختلوا فيها سوى ذلك وتخص من ذهب مالك في ذلك أنها تلزم الرجل عمن الزم الشرع النفقة عليه ووافقه في ذلك الشافعي وأما يختلفان فيمن تلزم المرأ النفقة إذا كان معسراً ومن ليس تلزمه وخالفه أبو حنيفة في الزوجة وقال تؤدي عن نفسها وأما اتفق الجمهور على أن هذه الزكاة ليست بلازمة لمكلف مكلف في ذاته فقط كالمال سائر العبادات بل ومن قبل غيره لا يجابها على الصغير والعبد فمن فهم من هذا أن الحكم الولاي قال الولي يلزمه إخراج الصدقة على كل من يبيده ومن فهم من هذه النفقة قال الشافعي يجب أن يخرج الزكاة عن كل من ينفق عليه بالشرع وأما عرض هذا الاختلاف لأنه اتفق في الصغير والعبد وهما اللذان يسألان هذه الزكاة ليست معلقة بذات المكلف فقط بل ومن قبل غيره أن وجهت الولاي فيها وجوب النفقة فذهب مالك إلى أن العلة في ذلك وجوب النفقة وذهب أبو حنيفة إلى أن العلة في ذلك الولاي ولذا تكلفوا في الزوجة الخ ١٣ قوله والرجل يؤدي صدقة الفطر عن مكاتبه لأنه عهد ما بقي عليه دينهم وهذا قال عطاء والشافعي وقال الأئمة الثلاثة وهي رواية عن مالك روى أيضاً لؤودة عليه في مكاتبه لأنه لا يؤمنه وجبته أخذ الصدقة وإن كان مولاه غنياً وروى عن ابن عمر قال الزرقاني وذكر في شرح الأحياء المكاتب ففهم ثلثه أقوال في مذهب الشافعي أصحها أنها لا تجب عليه ولا على سيده وذهب قال أبو حنيفة والثاني أن تجب على سيده وهو المشهور في مذهب مالك والثالث أن تجب عليه في كسبه كنفقته وذهب قال أحمد بن حنبل وفي السنة قول راجح أنه يعطى عنه أن كان في عياله والأولاه مدبره قال الزرقاني لا خلاف في أنه لا يعن ورقيقه من عطف العام على الخ من كسبه لتعريف غائبهم وشاهدهم كما تقدم في الآثار السابق لما ين عمر من كان منهم مسلماً شرط عند المصنف وسياً في الخلاف في من لم يكن مسلماً ومن كان منهم لتجارة أو لغير التجارة أى سواء في وجوب صدقة الفطر على السيد وبهذا قال الشافعي وأحمد والليث واستثنى وقال أبو حنيفة والثوري وغيرهما لا زكاة فطرته رقيق التجارة لأن عليه فيهم الزكاة ولا تجب في مال واحد زكواتان قال الزرقاني تبعاً لما قلناه وبقول الحنفية قال الشافعي والموا وقال ابن رشد ذهب مالك والشافعي وأحمد إلى أن على السيد في مبيد التجارة زكاة الفطر وقال أبو حنيفة وغيره ليس في مبيد التجارة صدقة وسبب الخلاف معارضة القياس للعموم وذلك أن عموم اسم العبد

يقضى وجوب الزكاة في مبيد التجارة وغيرهم وعند أبي حنيفة أن هذا العموم محقق بالقياس وذلك هو اجتماع زكوتين في مال واحد لم تلت وليس فيه معارضة القياس فقط بل فيه معارضة الآثار أيضاً قال القاري في شرح النقاية فلو وجب الفطرة فيه لادى إلى التثني في الزكاة أى التكرار وقال صلى الله عليه وسلم لا تشني في الصدقة قلت أخرج ابن أبي شيبة عن سفيان بن عيينة عن الوليد بن كثير عن حسن بن حسن روى عن امرأته روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تشاء في الصدقة ١٢ قوله ومن لم يكن منهم أى من العبيد وبهذا يخبرهم مسلم فلا زكاة عليه وبهذا يختلف عند الأئمة قال ابن رشد قال مالك والشافعي وأحمد ليس على السيد في العبد الكافؤة وقال الكوفيون عليه الزكاة والسبب في اختلافهم في الزيادة الواردة في ذلك في حديث ابن عمر وهو قوله من المسلمين فإنه قد خولف فيها نافع فكان ابن عمر أيضاً الذي روى الحديث من مذهبه إخراج الزكاة عن العبد الكفار والخصلاف أيضاً سبب آخر وهو كون الزكاة الواجبة على السيد في العبد بل هي مكان أن العبد مكلف أوله مال فمن قال لمكان أنه مكلف اشترط الإسلام ومن قال لمكان أنه مال لم يشترطه قالوا لا يدل على ذلك إجماع العلماء على أن العبد إذا انتفى ولم يخرج عنه مولاه زكاة الفطر أنه لا يلزم إخراجها عن نفسه بخلاف الكفالات الخ ١٣ قوله قال مالك في العبد الأبق أن سيده أن علم مكانه ولم يعلم أى سواء علم مكانه أو لم يعلم يحسن العلم بمكانه ليس بشرط في إيجاب الصدقة عند المصنف ولذا لم يذكره أحد من أصحاب الفروع للمالكية وكانت غيبته الواو حاله وبهذا شرط لأصحاب قريته وهو ترحى جيلوته بهذا في النسخ المنعينة فالسني أن العبد ترحى جيلوته وفي النسخ المصرية وهو يرجو حياته أى المالك يرجو حياة العبد ورجعته أى ترحى رجعة العبد أو يرجو المالك رجوع العبد وأبو فانه أدى أن يزكى عنه وجوباً وإن كان أباقه أى أباق العبد طال وليس منه الادوية والرجوع فلا أرى أن يزكى عنه ولغظه المدونة قال مالك في العبد الأبق إذا كان قريباً يرجو حياته ورجعته فيلزم عنه زكاة الفطر وإن كان قد طال ذلك وليس منه فلا أرى أن يؤدي عنه وقال الزرقاني قال أبو حنيفة لا زكاة على سيده فيها أى فيمن ترحى أو بتره ومن لا ترحى والشافعي يزكى أن علم حياته وإن لم يربح رجعته وأحمد أن علم مكانه الخ ١٣ قوله قال مالك تجب زكاة الفطر على أهل البادية كما تجب على أهل القرى وذلك أى دليل عموم الوجوب على أهل البادية وأهل القرى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان كسباً أي في الباب الثاني على الناس بهذا في النسخ المنعينة وليس لفظ على الناس في النسخ المصرية والسني فرضها على سائر الناس ثم أكد العموم بقوله على كل حر وعبد وذكر أن السني من المسلمين فعمومه شامل لأهل البادية والحاضرة وبهذا قال الجمهور وقال الليث والزهري وربيعة ليس على أهل البادية زكاة فطر وأما على أهل القرى قال ابن رشد إجماعاً على أن المسلمين مما يطوبون بهذا ذكرنا كانوا أوثاناً كحديث ابن عمر الأبق الأما شذبه فيه الليث فقال ليس على أهل العمود زكاة الفطر وإنما هي على

عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس لصاعاً من تمر أو صاعاً من شعير
على كل تحر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين **قال** عن زيد بن أسلم عن عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح العامري أنه سمع
أبا سعيد الخدري يقول كنا نخرج زكاة الفطر صاعاً من طعام أو صاعاً من شعير أو صاعاً من تمر أو صاعاً من زبيب وذلك

له قوله إن رسول

الله صلى الله عليه وسلم فرض أي الزم وأوجب عند الجمهور ومن يقول بالسنية يأول هذا
اللفظ بمعنى قدر قال الباجي إن فرض في هذا الحديث لا يصح أن يراد به الأوجب لأن
على يقين الأيجاب واللزوم على أنه قد ورد من طريق صحيح امر رسول الله صلى الله عليه
وسلم وبذلك يدل على أنه لا يراد به قدر الخ ولا يذهب عليك أن اللفظ بكلا المعنيين بمعنى
أوجب ومعنى قدر لا يخالف الحقيقة وما يلو بهم كلام بعض الشراح فيولعهم الاطلاع
على مسلّم زكاة الفطر من رمضان فنجيب بخروب شمس ليلة العيد وطلوع فجر يومه قولان
للعلماء على أن سواهما لا يوافق باوية أو أهل القرى كما تقدم واستدل الجمهور على أنهما لا
تحتاج لما إلى النصاب وبهذا قالت الأئمة الثلاثة كما في فروعم الأئمة قبيد وعمومهم
بالفضل عن قوته وقوت مبال قال الولي العراقي أنا اعتبرنا القدرة على الصاع لما علم
من القواعد العامة فأخرجنا عن ذلك العا جنة الخ كذا في التامات وفي البداية قال
الجمهور في أصحها لا يوجب على من تجوز له الصدقة لأنه لا يجمع أن تجوز له وأن تجب عليه
وذلك بين الخ ١٢ **له** قوله ما عا نصب تسمية أو مغولاً ثانياً من تركها في جميع
النسخ السنية والنسخ المصرية كلها أو أكثرها متوافقة على ترك ذكر التمر واقصر فيها
على ذكر الشعير فقط وهو سقوط من الكتاب الأول لا وجه له أو صاعاً من شعير قال الباجي
لفظة أو لهما على قول جماعة أصحها لا يصح أن تكون للتخيير وإنما هي للتقسيم ولو كانت
للتخيير لا تقتضي أن يضمن الشعير من قوته غيره من التمر مع وجوده ولا يقول هذا أحد منهم فتدبره
صاعاً من تمر على من كان ذلك قوته أو صاعاً من شعير على من كان ذلك قوته الخ ١٢ -

له قوله من كل حر أو عبد أخذ بظاهرة أو ذواته تجب على البكر كما تقدم وقالت الجمهور
على معنى عن وقال الباجي أو على ما بها كمن يحملها السيد عنه وقيل أنها تجب على السيد
كما يقال على كل دابة من دوابك وروى وقال البيهقي العبد ليس بأهل لأن يكلف
بالوجبات المالية فحملها عليه بما ذكره أو أنثى ظاهري وجوبها على المرأة ولو كان لها زوج
وزيد في بعض الطرق عن ابن عمر الصغير والكبير قال الخافض ظاهري وجوبها على الصغير لكن
المخاطب عنه وليه وجوبها على بذل مال الصغير والأفعلى من تلزمه نفقة وبذلك قول
الجمهور وقال محمد بن الحسن بن علي الأب مطلقاً فإن لم يكن له أب فلا شيء عليه وعن
سعيد بن المسيب والحسن البصري لا تجب الأفعلى من صام الخ قال ابن بزرقة
قال محمد بن الحسن وذكره لا يجيب على اليتيم زكاة الفطر كان له مال أو لم يكن فإن أخرجهما
عنه وصيه فمن أصل مذهب مالك وجوب الزكاة على اليتيم مطلقاً وفي البداية
يخرج عن أولاده فإن كان لهم مال أدى من مالهم عنه أبي حنيفة وأبي يوسف
خلافاً لمحمد كذا في العيني وذكر في شرح الأحياء قوله على الصغير والكبير يقتضي إخراج صدقة
الفطر عن الصغير وهو كذلك قال مالك والشافعي وأحمد وأبي يوسف والجمهور على أن
ماله أن كان له مال فإن لم يكن له مال فليس عليه نفقة من أب وغيره وقال محمد
ابن الحسن بن علي الأب مطلقاً ولو كان للصغير مال لم يخرج منه وقال ابن حزم
الظاهري بن علي في مال الصغير أن كان له مال والأسقط عنه حتى ابن المنذر وابن

طعنا الشعير والذبيب والاقط والتمر كما في البخاري وأخرج الطحاوي نحوه من طريق
أخرى عن عياض وقال فيه ولا يخرج غيره قال وفي قوله لما جاد معاوية وجاءت السراء
دليل على أنها لم تكن قوتاً لم قبل هذا يدل على أنها لم تكن كثيرة ولا قوتاً فكيف يتوهم
أنه أخرجوا ما لم يكن موجوداً الخ قاله الخافض في الفتح ثم ذكر اختلاف روايات أبي سعيد
ثم قال وبه الطريق كلها يدل على أن المراد بالصاع في حديث أبي سعيد غير المنقطة
فيقول أن تكون الذقة فانه المعروف عند أهل الجاهل الآن وهي قوت غالب لم وقد
روى الجوزقي من طريق ابن عجلان عن عياض في حديث أبي سعيد صاعاً من تمر صاعاً
من سلت أو زردة وقال الكرماني يمكن أن يكون قوله صاعاً من شعير الخ بقوله صاعاً
من طعام من بلب عطف الخ من على العام لكن محل العطف أن يكون الخ من أثر
وليس الأمر بهذا كذا وتجب العيني هذا الاستدراك والجملة أن ارادة المنقطة
في حديث أبي سعيد الخدري مشكل والنظر على طريق الحديث كلها يدل على أنه ما
اعطى البكر في صدقة الفطر في زمانه صلى الله عليه وسلم لكنه لما اعطى من جميع ما اعطى
من الشعير والتمر والاقط وغيرهما الصاع كما علمنا من المقادير من كل الواجب صاعاً ولذا
أنكر على معاوية لو صح والافق روى عن أبي سعيد الخدري أنه أيضاً مرفوعاً وموقوفاً خلف
صاع من بركما في الزبلي والدرية عن طبقات ابن سعد وأخرجه الطحاوي وغيره أيضاً
ولذا عمل الطحاوي رواية الصاع عنه على التبرع ولا شك في أن مذهب جمهور الصحابة
والأئمة أن نصف الصاع من البكر يقوم مقام الصاع من التمر قال العيني روى
الطحاوي أحاديث كثيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه ومن بعده وعن
تابعيه في أن صدقة الفطر من المنقطة نصف صاع وما سوى المنقطة صاع ثم قال
ما علمنا أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ولا من التابعين روى عنه خلاف ذلك
فلا ينبغي لأحد أن يخالف ذلك إذا كان قد صار اجاباً في زمن أبي بكر وعمر وعثمان وعلى
إلى زمن من ذكرنا من التابعين الخ وما أورد عليه الخافض رده العيني فأرجح إليها لو شئت
وقال ابن الترمكي ذكره ابن حزم عن عثمان وعلى وأبي هريرة وجابر والخدري وما نشئت
واسمها قال وهو عنهم كلف صحيح الخ قال الموفق والجملة أن الواجب في صدقة الفطر صاع
من جميع اجناس الخبز وبه قال مالك والشافعي واسحق وروى ذلك عن أبي سعيد
الخدري والحسن وأبي العالية وروى عن عثمان بن عفان وابن الزبير ومعاوية أنه يجزئ
نصف صاع من البز فاصفة وهو مذهب سعيد بن المسيب وعطاء وطاؤس ومجاهد
وعمر بن عبد العزيز وعروة بن الزبير وأبي سلمة بن عبد الرحمن وسعيد بن جبير وأصحاب
الرائي الخ قال العيني ونصف صاع من بركم مذهب أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب
وعثمان بن عفان وعلى بن أبي طالب وابن مسعود وجابر بن عبد الله وأبي هريرة وابن
الزبير وابن عباس ومعاوية واسماء بنت أبي بكر الصديق رضي وسعيد بن المسيب و
عطاء ومجاهد وسعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز وطاؤس والنفثي والنعثي والاسودود
عروة وأبي سلمة بن عبد الرحمن وأبي قلابة عبد الملك بن محمد والأوزاعي والثوري وابن
البرك وعبد الله بن شداد ومصعب بن سفيان قال الطحاوي وهو قول القاسم وسالم وعبد الله
ابن القاسم والحكم وحامد ورواية عن مالك ذكرها في الزخيرة الخ وقال الأب في الأكمال ذكر
ابن يونس عن ابن حبيب كقول أبي حنيفة الخ وسأنا ما قاله ابن القيم أن شيئاً يقتوى
به المذهب الخ وقال ابن المنذر لا تعلم في الفتح خبراً ثابتاً عن النبي صلى الله عليه وسلم يثبت
عليه ولم يكن البكر في المدينة في ذلك الوقت إلا الشئ اليسير من فله أكثر في زمن الصحابة
وأولان نصف صاع منه يقوم مقام صاع من شعير وهم الأئمة فخيرنا أن يعدل عن
قولهم إلا قول مشتم ثم أسند عن عثمان وعلى وأبي هريرة وجابر وابن عباس وابن الزبير و
أحمد واسماء بنت أبي بكر رضي باسانيد صحيحة أنهم لم يروا في زكاة الفطر نصف صاع من شعير
الخ وبذلك يصير من الاختيار ما ذهب إليه الحقيقة كذا في الفتح قلت ما قاله ابن المنذر ليس
فيه خبر ثابت مشكل بعد التأمل في الروايات المرفوعة التي ذكرها أصحاب المطولات
في تصانيفهم لا سيما معاهدة الأوزاعي وسالم قاله من مثل هؤلاء الصحابة الكبار الجماعة
الكثيرة يورث الجزم بمقدوره بنصف صاع على أنه قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم مرفوعاً في عدة روايات ١٢ **له** قوله أو صاعاً من شعير أو صاعاً من تمر تقدم ما
قال الباجي أن لفظة أو عندهم تقسيم لا تخيير قال ابن رشد وأما ما إذا تجب فإن قوماً ذهبوا
إلى أنها تجب من هذه الأشياء على التخيير وقوماً ذهبوا إلى أن الواجب عليه هو غالب
قوت البلاد وقوت المكلف أو لم يقدر على قوت البلد وهو الذي حكاه عبد الوهاب
من المذهب والسبب في اختلافهم في مفهوم حديث أبي سعيد الخدري هذا فمن فهم منه
التخيير قال أخرج من هذه أجزأ عنه ومن فهم منه أن اختلاف المخرج ليس بسببه الإباحة و

يجمع عنده قبل الفطر يومين أو ثلاثة يحل عن مالك أنه رأى أهل العلم يستحبون أن يخرجوا زكاة الفطر إذا طلع الفجر من يوم الفطر قبل أن يغدوا إلى المصلى قال مالك وذلك واسم إن شاء الله يؤدوا قبل الغد ومن يوم الفطر وبعد من لا تجب عليه زكاة الفطر قال يحيى قال مالك ليس على الرجل في عبيده ولا في أجيده ولا في رقيق امرأته زكاة إلا من كان منهم يخدمه ولا بد له منه فنج عليه قال مالك وليس عليه زكاة في أحد من رقيقه مالم يسلم لتجارة كانوا ولا غير تجارة كمل كتاب الزكاة بحمد الله وعونه

كتاب الحج

بسم الله الرحمن الرحيم

العسل للأهل قال يحيى عن مالك بن أنس عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن أسماء بنت عميس أنها ولدت محمد بن أبي

نفسها فان كانت من يخدم نفسها فليس عليه أحد ما وان كان لها خادم فنفقته عليها وكذلك فطرهما وان كانت ممن لا يخدم نفسها فهو مخير بين ثلثة احوال ان يكرى لها من يخدمها او يشتري لها خادمًا ما يشغلها بمدة منها او ينفق على خادمها وقيل انه مخير بين اربعة اشياء ثلثة تقدمت والرابع ان يخدمها بنفسه فان اشتد النفقة على خادمها كان عليه ان يؤدى عنها زكاة الفطر لانها تاجرة النفقة بالشرع وكذلك ان كانت ممن يخدمها أكثر من خادم واحد لم يكن الا من كان منهم أى من عبدة العبيد يخدمه أى الرجل ولا بد له منه فنج عليه صدقة فطره قال الباقى واما الأقدام فعلى ضريرين أحدهما ان يكون مرجع الرقية بعد الخدمة الى ملك والثانى ان يرجع الى حرية فان كان رجوعها الى رقى فاختلف اصحابنا في ذلك فقال ابن القاسم وابن مهدي الحكم النفقة وزكاة الفطر على من له الخدمة وقال اشيب وروى ابن القاسم النفقة على من له الخدمة والزكاة على من له الرقية ١٢ قوله قال مالك وليس عليه زكاة في أحد من رقيقه زاد في النسخ المصرية بعد ذلك بلفظ انك فرضت رقيقه ولا حاجة اليه بقوله مالم يسلم أى مادام لم يسلم سوار التجارة كالواو او لغير تجارة فاذا اسلموا وجب عليه فطرهم مطلقا سواء كانوا للتجارة او لا وعنده الحقيقة ليس عليه صدقة الفطر من عبدة التجارة مطلقا وتجب من عبدة الخدمة مطلقا سواء كانوا مسلمين او كافرين لان الذى يخدمه عليه وهو المولى مسلم وتقدم الكلام على ذلك مبسوطا اعاده المصنف لمنا سبة الباب ١٢ قوله انقل للأهل قال الراغب الاطلس رفع الصوت عند رؤية اللال ثم استعمل لكل صوت وبه شبه اطلاق العصب وقيل الاطلاق والتشليل ان يقول لا اله الا الله ومن هذه الجملة ركبت هذه اللفظة كقولهم التمسك بالأسل والتحمل والتحمل والتحمل ومنه الاطلاق بالجمع الجوزى والبقارى في صحيحه اهل تكلم به واستعملنا واللفظ اللال كلمة من الظهور واستعمل المطر خرج من السحاب وما اهل غير الشريعة وهو من استعمال الصبي الخ قلت ويستعمل كثيرا في الروايات بمعنى الاحرام وهو المراد به هنا لان الاحرام سبب التلبية وقال الحافظ اصله رفع الصوت لانهم كانوا يرفعون اصواتهم بالتلبية عند الاحرام ثم اطلق على نفس الاحرام اتساعا الخ قال الابن في الامكان في الحج ثلث اغتسلات للاحرام ولدخل مكة وللوقوف بعرفة واطلق مالك على جميعها الاستحباب وحى عندنا سنة مؤكدة واكرهنا عندنا وعندنا شافى ما لاحرام لانه صلى الله عليه وسلم به الخ قلت وصيا في ذكر الثلثة في اثر عمر في آخر الباب وهذا الغسل الذى يوجب به المصنف سنة مؤكدة عند مالك واصحابه لا يرفع في تركه الا عند وهو كذا اغتسلات الحج وقال ابن قدامة من اراد الاحرام استحب له ان يغتسل قبله في قول اكثر اهل العلم منهم مالك والثوري والشافعى واصحاب الراى لما روى خارجة بن زيد عن ابيه انه رأى النبى صلى الله عليه وسلم تجردا بلا دابة واغتسل رواه الترمذى وقال من غزى ولبى اغتسل على الله عليه وسلم امرسا بنت عيسى وحى نفسا ان تغتسل عند الاحرام وامرنا عشرة ان تغتسل عند الاطال بالجمع وحى حاشى ولان هذه العبادة يجتمع لها الناس فمن لما اغتسل بالجمعة وليس ذلك واجبا في قول عامة اهل العلم قال ابن المنذر اجمع اهل العلم على ان الاحرام جائز بغسل واحد وفي شرح المناسك لقارى يغتسل بسدر ونحوه او يتوضأ والغسل افضل لانه سنة مؤكدة والوضوء يقوم مقامه في اقامة السنة المستهبة لا السنة المؤكدة وفيه اشارة الى ان التيمم لا يقوم مقام الغسل مطلقا الخ وذكر ابن ماجة من الاختلاف فيما بينهم في ان التيمم يجوز ام لا ومنشأ الاختلاف في ان غسل الاحرام للعبادة يقوم مقامه او للظافة فلا قال ابن قدامة ان لم يجد ماء لم يسلم له التيمم وقال الشافعى يتيمم لانه غسل مشروع فتاب عن التيمم ولان غسل مسنون فلم يستحب التيمم عند عدمه فغسل الجمعة والغزى بين الغسل الواجب والمسنون ان الواجب يراى لا باعة الصلوة والتيمم يقوم مقامه في ذلك والمسنون يراى للتنظيف وقطع الائمة والتيمم لا يحصل بذلك بل يزيد شعنا وتغييرا ولذلك افترقا في الطهارة الصغرى فلم يشرع التيمم يد التيمم ولا تكرارا للمسح به الخ ١٣

في الاثر كان بطريق الامانة الى من يجمع عنده ثم يخرجها من المالك في وقته ولا حاجة الى التأويل في قول ابن القاسم وهذا كله على من ادعى الجاهل وفي البدائع الصدقة لم يذكر في ظاهرها رواية وردى السن من اهل حنفية انه يجوز التجبيل سنة وسنتين ومن غلف ابن الوهب انه يجوز تجبيلها اذا دخل رمضان ولا يجوز قبله وذكر الكرخي في مخفره انه يجوز التجبيل يوم او يومين وقال الحسن بن زيدا لا يجوز تجبيلها اصلا ثم ذكر وجه هذه الاقوال كلها وقال في آخره والصحيح انه يجوز التجبيل مطلقا وذكر السنة والسنتين في رواية الحسن ليس على التقديرين بل هو بيان استحباب المدة أى يجوز وان كثرة المدة ووجه ان الوجوب ان لم يثبت فقد وجب بسبب الوجوب وهو رأس يكونه ويلى عليه والتجبيل بعد وجوب السبب جائز كتجبيل الزكاة والعشور وكفارة القتل الخ ١٢

له قوله انه رأى اهل العلم يستحبون ان يخرجوا زكاة الفطر اذا طلع الفجر من يوم الفطر قبل ان يغدوا الى المصلى قال الابن في الاكالم استحب مالك والجمهور اخراجها في هذا الوقت ليستغنى المساكين عن السؤال في هذا اليوم قال ابو النوفى المستحب اخراجها يوم الفطر قبل الصلوة لان النبى صلى الله عليه وسلم امر بها ان تؤدى قبل غروب الشمس الى الصلوة في حديث ابن عمر وفي حديث ابن عباس من اداها قبل الصلوة ففي زكاة مقبولة ومن اداها بعد الصلوة ففي صدقة من الصدقات فان اخرها عن الصلوة ترك الافضل لما ذكرنا من السنة ولان المقصود منها الاغناء عن الطواف والطلب في هذا اليوم متى اخرها لم يعمل اغنا شئ في جميعه لاسيما في وقت الصلوة وما الى هذا القول عطاء ومالك وموسى بن وردان واسحق واصحاب الراى وقال القاضى اذا اخرجها في بقية اليوم لم يكن فعلا مكرها لمحصل الغناء بها في اليوم ١٢

له قوله وذلك واسع أى جائز انشاء الله بكذا في النسخ المصرية والمصرية الا في نسخة الباقى فيها بلفظ انشاء البصيرة الجمع والضمير للناس واما على بقية النسخ فذكر الجملة للترك ان يؤدوا بصيغة الجمع والضمير الى الناس وفي بعض النسخ المصرية ان تؤدى ببناء الجمول والضمير الى الصدقة قبل الغد ومن يوم الفطر وبعده أى بعد الغد واختلفوا في آخر الوقت والتأخير وتقدم قريبا من المضى كراهية التأخير الى بعد الصلوة ثم قال فان اخرها من يوم العيد ثم ولزمه القضاء وحى عن ابن سيرين واخفى الرخصة في تأخيرها عن يوم العيد وروى محمد بن يحيى الكمال قلت لابي عبد الله فان اخرج الزكاة ولم يعطها قال نعم اذا اعدتها تقوم وحكاها ابن المنذر عن احمد واتباع السنة اولى الخ ١٣ قوله ليس على الرجل في عبده عبيده بكذا في النسخ المصرية وفي المصرية في عبده والصواب الاول لان الصدقة واجبة على عبده على الخلاف بينهم في تقييده المسلم وغيره واما عبيد العبيد فليس عليه صدقة عند مالك لانه لا يؤمنهم اذ نفقتهم على سيدهم كما قاله في المدونة قاله الزرقانى وقال الباقى ليس عليه صدقة لان عبده عبيده ليسوا في ملكه وانما يكونون في ملكه بعد ان يشرعهم بديل ان لو ائتمت عبده لم يعتقوا بعتهم وكذا لو ائتمت الا ان يستثنى ولا تجب عليه نفقتهم فلا زكاة عليه فيهم الخ قال الكرخي في شرح الباقى ويحب راي عندنا عن عبيد العبيد وبه قال الشافعى وقال مالك لاشئ فيهم الخ وفي البدائع اما عبده الماذون فان كان على المولى دين فلا يخرج في قول اهل حنفية لان المولى لا يملك كسب عبده الماذون المديون وعندهما يخرج لانه يملكه وان لم يكن عليه دين فلا يخرج بلا خلاف بين اصحابنا لانه عبدة التجارة ولا فطره في عبدة التجارة عندنا الخ وفي اجيره أى من استأجره لخدمته ونحوها ولو استأجره بالكلية قال الباقى ولا فطره عليه في اجيره وان التزم نفقته لان نفقة الاجير ليست بلازمة بالشروع وانما هى اجارة تشترط في العقد كما تشترط الزيادة من الاجارة وهنسا ولا في رقيق امرأته زكاة بارفع اسم ليس قال الباقى وعلى الزوج ان ينفق على خادمها وذلك ان المرأة لا تتحلى ان تكون ممن يخدم نفسها او من لا يخدم

۱۰ قولہ قال یعیسیٰ

لعل ابن عمر إذا كان لا يغسل رأسه إلا من جنباته يعني في غير هذه المواضع الثلاثة فذهب
 إلى تخصيص ذلك وحتى إن المواضع ما لك أن الحرم لا يتعدك رأسه في غسل دخول مكة
 ولا يغسل رأسه إلا بسبب الماء فقط واعتبر الباجي من قول مالك أنه في كل موضع أباح
 الغسل المحرم غير جنباته لا يذكر فيه إيراد اليد وإنما يذكر فيه صب الماء وإذا ذكر غسل الجنباته وذكر إيراد
 اليد وقال الشافعي نحن وما لك لا ترى بأساً أن يغسل المحرم رأسه من غير احتلام وروى عنه
 صل الله عليه وسلم أنه اغتسل وهو محرم وإطال الكلام إلى أن قال وقد يذهب مسل بن
 عمر وغيره السنن ولو علمنا ما قلنا ١٣ **قوله** قال مالك سمعت أهل العلم يقولون
 لا بأس أن يغسل الرجل المحرم رأسه بالغسل باليقين العجته كعبور في أكثر النسخ المصرية
 والسندية وهو كالغسل بكسر ما يغسل به الرأس من سرد وخطي ونحوهما وفي لسان العرب
 الغسل بالكسر والغسل ما يغسل به الرأس من حطى ولطين واشنان ونحوه ويقال غسول
 الخ وفي بعض النسخ المصرية بالغاسول وقال ابن حجر في شرح مناسك النورى
 الغاسول هو الاشتان بعد أن يرمى جرة العقبة ولو كان قبل أن يخلق رأسه وذلك لأن
 التحلل الأصغر في الحج يحصل عند المصنف ومن وافقه يرمى جرة العقبة ولا يتوقف
 على الخلق خلافاً للجهمود كما سيأتى مفصلاً ١٤ **قوله** وذلك أى وجه الجواز أنه إذا
 يرمى جرة العقبة أى فرغ من رمي يوم النحر وحصل له التحلل الأصغر فقد حل له ثقل القمل
 بفتح القاف وسكون اليم معروف واحد تهاباء ويكون في شعور الإنسان وثياباً
 وفي التحليل المجد القمل والقملة بالفتح فاسكون ودمية يتولد بالعرق والوسخ إذا أصاب
 ثوباً أو بدن أو شعر يقال له بالقدمية يسئ الخ وهو قرادة الحسن في قوله تعالى والقمل
 والضفادع والدم الآية وقرادة الجهمود يعنى القاف وتشبه يد اليم قيل بهما لئلا يفتنى
 واحد وقيل مختلفان ففصل صاحب المجل وغيره من أهل التفسير وحلق الشعر والقلة التقف
 بفتح المشاة الغوقية ففاد فثلاثة الوسخ ولبس الثياب ولم يبق عليه من محرمات الاحرام
 سوى النساء والصبيد وكره الطيب حتى يطوف للأفاضة قاله الزرقاني قال الباجي وذلك
 من مواضع الاحرام على مرتين دفن والقاء لفتن فالرفث هو الجماع وما في معناه ما
 يدعوا اليه واما القاء التقف فهو حلق الشعر وطلع ثياب الاحرام فاما القاء التقف فهو
 مباح بأول التحليلين وهو رمي الجمرة واما الرفث فإنه لا يستباح إلا بآخر التحليلين وهو
 طواف الأفاضة الخ فما ذكره المصنف من ثقل القمل وغيره مبنى على حصول التحلل الأصغر
 بالرمي عند المصنف خلافاً للحنفية والجهمود قال صاحب البرهان والرمي غير محلل عندنا
 وفي البداية الخلق من أسباب التحلل عندنا ودون الرمي خلافاً للشافعي الخ وإذا عرفت
 ذلك فغسل المحرم رأسه بعد التحلل الأصغر سواء كان بالرمي أو بالخلق جائز بلا خلاف
 وأما قبل التحلل فقال ابن رشد اتفقوا على منع غسل رأسه بالخطي وقال مالك والحنفية
 أن فعل ذلك أفترى وقال أبو ثور وغيره لا شئ عليه وقال العيني أن غسل رأسه بالخطي
 والسرد فإن التقاء يدك بوجهه وهو قول مالك وإلى حنيفة والشافعي واجب ما لك
 والحنيفية عليه الفدية وقال الشافعي والبو لولا شئ عليه وقد رخص عطارد وطاؤس وبما به
 لمن لبس رأسه فشق عليه الخلق أن يغسل بالخطي الخ بتخيير وهكذا حتى مذاهب الأئمة الثلاثة
 الزيداني وغيره وقال العيني في البناء ولا يغسل رأسه ولا يمس بالخطي وبه قال مالك
 وفي شرح الوبيد لا يكره بالخطي والسرد وفي القديم يكره ولكن لا فدية عليه وبه قال أحمد
 وفي البداية لا يغسل بالخطي لأنه نوع من طيب ولأنه يقتل هوام الرأس الخ ١٥

الثياب في الاحرام مكات عن نافع عن عبد الله بن عمران رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يلبس المحرم من الثياب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تلبسوا القميص ولا العمامة ولا السراويلات ولا البرانس ولا الخفاف الا احد لا يجد نعلين فيلبس خفين وليقطعهما اسفل من الكعبين ولا تلبسوا من الثياب شيئا مسه الزعفران ولا الورس **قال** يحيى سئل مالك عما ذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من لم يجد ازارا فيلبس سراويل فقال له اسمع بهذا ولا اراي ان يلبس المحرم سراويل لان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن لبس السراويلات فيما نهي عنه من لبس الثياب التي لا ينبغي للمحرم ان يلبسها ولم يستثن فيها كما استثنى في الخفين لبس الثياب المصبغة في الاحرام مكات عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر انه قال نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يلبس المحرم ثوبا مصبوغا بزعفران او ورس

قوله سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يلبس كتمه ما استفتا به او موصولة او موصوفة في محل النصب على انه مفعول ثان لسأل ويلبس بفتح الموحدة من اللبس بضم اللام من علم يعلم واما اللبس بفتح اللام من باب ضرب فيضرب فهو بمعنى الخلق ومنه التباس الامر اي اشتباهه المحرم من الثياب بيان لما او لم يلبس منه والمراد بالمحرم من احرام الحج او عمره او قران قال الحافظ اجموعا على ان المراد به ثياب الرجل ولا يمتنع به المرأة في ذلك قال ابن المغيرة اجموعا على ان المرأة لیس مخرج ما ذكرناه من ثياب الرجل مع الرجل في منع الثوب الذي مسسه الزعفران فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تلبسوا وفي رواية البخاري لا يلبس على الخمر بمعنى النبي على الاثر ويحتل النبي قال النووي قال العلماء بهذا الجواب من يدعي الكلام وجوز لان ما لا يلبس من ثوبه فصل التفسير به واما الملبوس الجائز فيغير مفسر فقال لا يلبس كذا اي ويلبس ما سواه وقال البيضاوي انما عدل عن الجواب لانه محصر واحصر التخصيص بالثياب واليم المضموم متين جمع قميص منه به على جمع ما في معناه ما كان يخطط على قدام البدن كذا في المحل والاعلام جمع مما تمت بكسر العين سميت بذلك لانه لا يلبس جميع الرأس ونحوه به على كل سائر الرأس يخطط او غير محيط حتى الاصابة فانها حرام كذا في المحلى ولا السراويلات جمع سراويل فادس محراب يقال هو محراب شلوار والسراويل بالنون لغة وبالسراويل المعجمة لغة ايضا قال القاري جمع او جمع الجمع ولا البرانس بفتح الموحدة وكسر النون جمع برنس بينهما قال المجد قننسة طويلة او كل ثوب رأسه منه دراعة كان اوجهه من البرنس بكسر الهمزة وهو العطن والنون زائدة وقال ابن حزم كل ما جيب فيه موضع لاخراج الرأس منه فهو جيب وكل ما يخطط او يصبغ في طرفيه يتمسك على الابسين فهو برنس قاله العيني ولا الخفاف بكسر الخاء المعجمة جمع خف قال عياض نيه بالقيص والسراويل على كل محيط ويخطط على قدام البدن وبالاعلام والبرانس على كل ما يغطي الرأس به يخطط او غيره وبالخفاف على كل ما يستر الرجل من جوب وغيره والمراد بتجريم الخفاف ما يلبس على الموضع الذي جعل لردون بعض البدن فاما لو ارتدى بالقميص مثلا فلا بأس به قال الظاهري ذكر البرانس والعمامة معا ليدل على انه لا يجوز تغطية الرأس لا بالمعالي ولا بالمالا دركا لكثرة محله على رأسه قال الحافظ ان اراد ان يجعله على رأسه فلا بأس به مع ما قال والا فمجرد وضعه على رأسه على هيئة الخاف لا يضر على من يلبس كالا لغراس في الماء وسر الرأس باليد الخ الا احده بالرفع في النسخ المعجمة وبالنصب في النسخ المصرية وقال الزرقاني النصب هو عربي صيروردي بالرفع وهو المختار في الاستثناء المتصل بعد النفي ونحوه لا يجد نعلين زاد معمر بن الزهري عن سالم زيادة حسنة تفيد ارتباط ذكر النعلين بما سبق وهي قوله ولحرم احدكم في اذا ورد وادع نعلين فان لم يجد النعلين الحديث واستدل بالحديث على ان واحد النعلين لا يلبس النعلين المقطوعين وهو قول الجمهور ومن بعض الشافعية جوازهما عند الخفية فليس خفيين بصفة المضارع في النسخ المعجمة على الخبرية وبزيادة اللام في النسخ المصرية على صيغة الامر قال الزرقاني ظاهرا لمراد الجوب كتمه لما شرع للتبديل لم يناسب التبديل فهو لا يضره وليقطعها بكسر اللام وسكونها اسفل من الكعبين والمراد بالعمامة الخاف والمراد بها في الوضوء عند الجمهور وبها العطنان النان في جاني القدم والمراد بها ثيابا عندنا معشر الخفية معتقد الشراك وهو الفصل الذي في وسط القدم بمكاف الراوي في الوضوء عن قال ابن عابدين تحت قول المصنف فيقطعها اسفل من الكعبين عند معتقد الشراك قال وهو الفصل الذي في وسط القدم كذا روى هشام عن حماد بن عمار في الوضوء ولم يبين في الحديث احدهما لكن لما كان الكعب يطلق عليها محل على الاول اعني لان الاطراف فيها كان اكثر كشفا الخ وقال المجد الكعب كل مفصل للعظام والعظم النشتر فوق القدم والنشتران من جانبيهما الخ قال الحافظ وبها العطنان النان في جاني القدم والساق والقدم ويؤيده ما روى

ابن ابي شيبة عن جرير عن هشام بن عروة عن ابيه قال اذا اضطر المحرم الى الخفين فخرق ثوبه بها وترك فيها قدما يتمسك رجلاه الخ فقلت وليست شعري كيف ايد الى فظا ح كلامه بهذا الاثر فانه مخرج في ان المراد منه مفصل القدم لانه ورد في روايات كثيرة انه صلى الله عليه وسلم كان يمسح على ثوبه الخفين ولم يمسح احدان محل المسح هو العظم ان في مفصل الساق والقدم وايضا قوله وترك فيها قدما يتمسك رجلاه يوجب الى قول الخفية كما لا يخفى وما حكاه الحافظ وقيل ان ذلك لا يعرف عند اهل اللغة تعقبه العيني وقال محمد امام في اللغة والعربية وقال الرازي في تفسيره كان الاصمعي يربط هذا القول وحكاها عن الامامية وعن كل من رأى مسح القدم ١٢ **قوله** ولا تلبسوا بفتح اوله وثالثه قال القاري ملكية الامامة اشتراك الرجال والنساء في هذا الحكم اما على وجه التغليب او التبعيه الخ من الثياب شيئا مسه الزعفران بالتعريف ويعني التيسا يوردي زعفران بالتعريف والتعريف لانه ليس فيه الا لثا والنون فقط وهو لا يمنع الصرف ولا الورس بفتح الواو وسكون السراء المهمله اخره سين مملئة نيت اصغر طيب الريح يصيغ به ١٣ **قوله** سئل ببناء الجبول مالك عما ذكره يعني للمفعول ايضا اي فيما رواه مسلم من طريق ابى الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من لم يجد نعلين فيلبس خفين ومن لم يجد ازارا فيلبس سراويل واخره الشيطان وغيرهما من طريق جابر بن زيد عن ابن عباس سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول السراويل لمن لم يجد الازار والخفاف لمن لم يجد النعلين فقال له مالك لم اسمع بهذا الحديث ولا الذي ان يلبس المحرم سراويل على صفة لبسها بلا فتق او بلا فية لان النبي صلى الله عليه وسلم نهي في حديث ابن عمر عن لبس السراويلات مطلقا فيما نهي عنه من لبس الثياب التي لا ينبغي اي لا يجوز للمحرم ان يلبسها ولم يستثن فيها اي في السراويلات في حديث ابن عمر كما استثنى في الخفين قال الحافظ قوله في حديث ابن عباس ومن لم يجد ازارا فيلبس السراويل اي لمحمم لا للرجال فلا يتوقف جواز لبسه على فقد ازاره قال القاري اخذ بنظر الحديث احمد فاجاز لبس الخفاف والسراويل للمحرم الذي لا يجد النعلين والا زاد على حالها واشترط الجمهور قطع الخفاف وفتق السراويل فلو لبس شيئا منها على حاله لزمته الفدية والدليل لم قوله في حديث ابن عمر وليقطعها حتى يكون اسفل من الكعبين فيجعل المطلق على المقيده ويحتمل النظر بالنظر لاسيما في الحكم ١٢ **قوله** لبس بعض الامام الثياب المصبغة في الاحرام قال المجد الصبح بالكسر وبجاء وكتب وكتاب ما يصيغ به وصيغه بها كنعنه وقرنه ونحوه فبها وصيغها لوزن في المختار الصبح والصبيغ ما يصيغ به وجمع الصبيغ اصباغ وصيغ الثوب من باب قطع ونصر الخ وفي لسان العرب ثياب مصبغة اذا صبغت شدة ولشدة الزا ١٣ **قوله** نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الزرقاني نهي تحريم ان يلبس بفتح اوله وثالثه المحرم رجلا كان او امرأة ثوبا مصبوغا بزعفران بفتح الزاى المعجمة وسكون العين المهمله وفتح فاء وراء مملئة فالف ولون اسم عربي كذا في المحيط وقال العيني الزعفران اسم جعي صرفته العرب فقالوا ثوب من عفر وقال المجد الزعفران معروف واذا كان في بيت لا يدخله سام ابرص الخ او ورس بفتح واو وسكون واء اخره سين مملئة كذا في المحيط قال المجد نبات كاسم ليس الا باليمن بزرع فيبقى عشرين سنة نافع لكلف طلاء والبسق شربا ولبس الثوب المودس مقول على البادة قال العيني نباته مثل حب السمسم فاذا جفت عندادراكه تفتق فينفق منه مثل الودق قال الجمهوري المودس نيت اصغر يكون باليمن وقال ابن بطار يوتي بالودس من الصين واليمن والمند وهو يشبه زهر العصفور الخ قال الحافظ نيت اصغر طيب الريح يصيغ وقال ابن العربي ليس الودس طيب لكنه نيه به على اجتناب الطيب وما يشبهه في ملائمة الشم فيؤخذ منه تحريم انواع الطيب على المحرم وهو يجمع عليه فيما يقصد به الطيب الخ وقال صلى الله عليه وسلم من لم يجد نعلين فيلبس خفين بالتعريف ويعني التيسا يوردي الخفين بالتعريف وليقطعها اسفل من الكعبين بحدث ببناء الفاعل عبد الله بن عمر مصوب على المفعولية ١٣

تتعلق الفدية فمن لم يتلف شيئا منه فلا شيء عليه وان شتم دميته واذنك لا تجب على المحرم
فدية اذ امر على العطار بن فستم راحة الطيب لكن شتم راحة الطيب مكره به لفي الجملة
لأنما من دواعي النكاح فاذا زال من الثوب رجع الطيب ولم تكن في لونه زينة تكون
الزعفران والودس او كان ما في لونه زينة فزال اللون بالغسل فلا مانع يمنع من
الاحرام فيه الجزء ١٢ **هـ** قوله كان يكره لبس المنطقه المحرم قال الباجي يحتمل ان يكره
لبسها لغير حاجة اليها لان المنطقه ما تستعمل وتشد على الجسد ليسترفه بلبسها فلا يجوز للمحرم
لبسها على ذلك الوجه فان لبسها لما جتته كحل نفقته ولم يترشف في لبسها بشدة اذاره وانما
شدها تحت اثاره فلا بأس بذلك ولا فدية عليه لان ذلك مما تدعو الضرورة اليه ولا بد
لما من اللبوس المعتاد وان شد المنطقه لغير الوجه الذي ذكرنا او شد لها ذلك فوق اذاره
فغلبه الفدية الجزء ١٣ **هـ** قوله انه سمع سعيد بن المسيب يقول في المنطقه بلبسها
المحرم تحت ثيابه قال الباجي خص بذلك الثياب بلبسها فوق ثيابه فيستره بشدها ثيابه و
ذلك ممنوع على ما قدمناه انه بكسر الهمزة لا بأس بذلك اي يجوز اذا جعل في طرفيها اي
في جانبيها جميعا سيورا مع سهر بالفتح من الجنود ليعقد بعضها الى بعض قال الباجي يريد ان
يكون في كل واحد من طرفيها سهر فيعقد احدهما الى الآخر بهذا النوع من شدتها ولو كان في
احد طرفيها سيور وفي الآخر ثقب يدخل فيها اليسر ويشدها لان به بأس ذكره ابن الموارث
الجزء ١٢ **هـ** قوله قال مالك وذا احب ما سمعت الى في ذلك قلت وقد عرفت
توضيح مسك المالكية في ذلك وفي البداية لا بأس بان يشد في وسطها لبيان وقال
مالك يكره اذا كان فيه نفقة غيره لانه لا ضرورة ولان انه ليس في معنى لبس الخيط فاستوت
فيه المالتان الجزء ١٣ قال العيني في البناء يعني نفقته ونفقة غيره قال ابن المنذر وخص في
البيان والمنطقه للمحرم ابن عباس وسعيد بن المسيب وعطاء وطاؤس ومجاهد والقاسم
والشعبي والشافعي واحمد واسمعي والبو ثور جميعين غير ان اسمعي قال ليس له ان يعقد بل
يدخل بسور بعضها في بعض الجزء ١٤ ابن عبد البر لا يكره عند فقهاء الامصار واجازوا عقده اذا
لم يكن ادخال بعضها في بعض ولم ينقل كراهته الا عن ابن عمر وعنه جوازها ومنع اسمعي عقده
وكذا سعيد بن المسيب عند ابن ابي شيبة الجزء ١٥ في المحل قيل تفرد اسمعي بذلك الجزء ١٦
قوله تحريم المحرم وجهه بان الرخصة اي تغطية قال الراغب اصل التستر الشيء ويقال لما
يستر به خماره من الثمار صار في الثمار اسما لما تغطي به المرأة راسها وخرت الاناء غطيته
واخرت العجين جعلت فيه خمر الجزء ١٦ قال العيني ذهب الى جواز تغطية الرجل المحرم وجهه
عثمان بن عفان وزيد بن ثابت ومروان بن الحكم ومجاهد وطاؤس واليه ذهب الشافعي
وجمهور اهل العلم وذهب ابو حنيفة ومالك الى النع من ذلك لحديث ابن عباس
في المحرم الذي وقفته ناقته فقال صلى الله عليه وسلم لا تحمروا وجهه ولا راسه رواه مسلم
ورواه النسائي بلفظ وكفوه في ثوبين خارجا وجهه ورأسه الجزء ١٧ **هـ** قوله انه رأى
عثمان بن عفان بالخرج بفتح العين المهمله واسكان الراء اخره جيم على ثلث مراحل من
المدينة يغطي وجهه وهو محرم قال الباجي يحتمل ان يكون فعل ذلك لما جتته اليه ويحتمل انه
فعله لانه رآه مما حاذق فالتصه ابن عمر وغيره فقالوا لا يجوز للمحرم تغطية والى ذلك ذهب
مالك وانما ذكر فعل عثمان وذكر الثفاف عليه ليكون لهجته طريق الى الاجتهاد بظهور الخلاف
اليه ووقوفه عليه الجزء ١٨ قلت والادع عندى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان رخص لصدقه
لا شتمه كانه من كرامات النبي صلى الله عليه وسلم كنهه عنى الله عنه حمله على العموم الجزء ١٩

زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت كنت اطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لآحرامه قبل ان يحرم ولحله قبل ان يطوف بالبيت **مالك** عن حميد بن قيس عن عطاء بن ابي رباح أن اعرابيا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يجتني وعلى الاعرابي قميص وبه أثر صفرة فقال يا رسول الله اني اهللت بعمرة فكيف تأمرني ان اصنع فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم انزع قميصك واغسل هذا الصفرة عنك وافعل في عمرتك ما تفعل في حجك **مالك** عن نافع عن اسلم مولى عمر بن

له قوله انها قالت كنت اطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المافظ استدل بقوله ما كنت اطيب على ان كان لا تقتضي التكرار لانها لم يقع منها ذلك الامرة واحدة وقد صرح في رواية عروة عنها بان ذلك كان في حجة الوداع كما في البخاري في كتاب اللباس كذا استدل به النووي في شرح مسلم وتعب بان المدعى تكرر انما هو الطيب لا الاحرام ولا مانع من ان يتكرر الطيب لاجل الاحرام مع كون الاحرام مرة واحدة ولا يخفى ما فيه وقال النووي في موضع اخر المختار اننا لا تقتضي تكرار الا استدلالا او كذا قال الغزالي في المحصول وجزم ابن الحاجب بانها تقتضية قال ولذا استغنى عن قولهم كان حاتم يقرى الضيف ان ذلك كان يتكرر منه وقال جماعة من المحققين انها تقتضي التكرار لظهوره وقد تقع قرينة تدل على عدمه لكن يستفاد من سياق ذلك المبالغة في اثبات ذلك والمعنى انها كانت تكرر فعل الطيب لوتكرره فعل الاحرام لما اطلعت من استحبابه لذلك على ان هذه اللفظة لم تتفق الرواة عنها عليها فرواها ما لك وتاجر منصور عند مسلم ويحيى بن سعيد عن النسا في كلاهما عن عبد الرحمن بلفظ كنت ورواه سفيان بن عيينة عن عبد الرحمن عند البخاري بلفظ طيب وكذا سائر الطرق ليس فيها كنت انتهى بزيادة وتعب العيني كلام المافظ ان سائر الطرق ليس فيها لفظ كنت وبسط الكلام على الطرق المختلفة لذلك وقال قال الامام فخر الدين ان كان لا يقتضي التكرار ولا الاستمرار وجزم ابن الحاجب بانها تقتضية وقال بعض المحققين تقتضي التكرار ولكن قد تقع قرينة تدل على عدمه قال العيني كان يقتضي الاستمرار بخلاف صوابه ولذا لا يجوز ان يقال في موضع كان الله ان يقال صار الحرام اى لاجل احرامه قبل ان يحرم ولمسلم والنسائي حين اداوان يحرم واستدل به الجمهور على استحباب الطيب عند اداة الاحرام وجواز استدلاله بعد الاحرام واذ لا يضر بقاء لونه ولا تحته فلا مال لك كما تقدم واجاب عنه المالكية بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم اغتسل بعد ان طيب بقوله في رواية ابن المتشرقي عائشة عند البخاري ثم طافت بفسائه ثم اصبح محرما فان المراد بالطواف الجماع وكان من عادته ان يغتسل عند كل واحدة ومن ضرورة ذلك ان لا يبقى للطيب اثر ويرويه قوله في طريق اخر في هذا الحديث ثم اصبح محرما شفع طيبا فهو ظاهر في ان نفع الطيب وهو ظهور رائحته كان في حال احرامه ودعوى بعضهم ان فيه تقدما وتأخيرا والتقدم برفاه على نسائه يشفع طيبا ثم اصبح محرما بخلاف الظاهر ويرويه قوله في رواية الحسن بن بريدة عن ابراهيم عن مسلم كان اذا اراد ان يحرم يطيب با طيب ما يجد ثم اراه في رأسه وليمة بعد ذلك وللنسائي وابن جابر رأيت الطيب في مفرقة بعد ثلث وهو محرم وقال بعضهم ان الويس كان بقايا الدهن المطيب الذي طيب به فزال وبقى اثره من غير رائحة ورويه قول عائشة يشفع طيبا وقال بعضهم بغير اثره لا ينعى قال ابن العربي ليس في شيء من طرق حديث عائشة ان عينة بقيت وقد روي البوداد وابن ابي شيبة من طريق عائشة بنت طلحة عن عائشة قالت كن نفع وجوهنا بالمسك المطيب قبل ان تحرم ثم نحر فغرق فبسل على وجوهنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا ينما فانما صرح في بقاء عين الطيب ولا يقال ان ذلك خاص بالنساء لانهم اجوا على ان الرجال والنساء سوا في تحريم استعمال الطيب اذا كانوا محرمين وقال بعضهم كان ذلك طيبا لارائحة له رواية الا واعي عن الزهري عن عروة عن عائشة بطيب لا يشبه طيبك قال بعض رواة يعني بالبقاء لارائه النسائي ويروى ان ابا ذر ماني الذي قبله وسلم من رواية منصور بن راذان عن عبد الرحمن بن القاسم بطيب فيه مسك وله من طريق الحسن بن عبيد الله كان انظر الى بعض المسك والطيح والدارقطني من طريق نافع عن ابن عمر عن عائشة بالغالية الجميدة والشيخين من طريق عبد الرحمن بن الاسود عن ابيه با طيب ما وجد وبذا يدل على ان قولنا بطيب لا يشبه طيبك اى طيب منه لما فيه القائل يعني ليس له بقاء وادعى بعضهم ان ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم قال الملب والوجه الحسن القصار والوجه الفرج من المالكية وقال بعضهم لان الطيب من دواعي النكاح فنبى الناس عنه وكان هو ملك الناس لاربه ففعله ورجحه ابن العربي بكثرة ما ثبت له من الخصائص في النكاح وقد ثبت عنه انه قال جيب الى النساء والطيب اخرجيه النساء من حديث انس وتعب بان الخصائص لا تثبت بالقياس ولعله اى لاجل احرامه قبل ان يطوف بالبيت لطواف الا فائنة قال المافظ وفي اللباس من البخاري من طريق يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم بلفظ قبل ان يفيض والنسائي من هذا الوجه وحين يريدان

يزور البيت وله ايضا من طريق الزهري عن عروة عن عائشة ولعله بعد ما يرمى بحجرة العقبة قبل ان يطوف واستدل به على حل الطيب وغيره من محرمات الاحرام بعد رمي الجمرات ويستمر امتناع الجماع ومتعلقات على الطواف بالبيت وهو دال على ان الحج تحليلين فمن قال ان الحل نكس كما هو قول الجمهور وهو الصحيح عند الشافعية يوقف استعمال الطيب وغيره من المحرمات المذكورة عليه **له** قوله ان اعرابيا اى بدويا منسوب الى الاعراب وهم سكان البادية لا واحد له من لفظه جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المافظ لم اقف على اسمه لكن ذكر ابن فتيون في الذيل من تفسير الطبري ان اسمه عطارد بن ميثه قال ابن فتيون ان ثبت ذلك فهو اخو يحيى بن ميثه راوى الخبر وهو يكتنن بضم الميم الملهة والنون مصغرا كذا في المحلى قال ياقوت الحموي يجوز ان يكون تصغير الحنان وهو الرحمة تصغير ترخيم ويجوز ان يكون تصغير الحن وهو حي من الجن وقال السبيل سمي يحيى بن قانية قال واظنه من العالين قيل واذا قبل الطائف وقيل واذا بجنب ذى الجواز قال الواقدي بينه وبين مكة ثلث ليال وقيل بينها بضعه عشر ميلا يذكر يونس وسياق في البعاد والسراد منصرف من غزوة حنين والموضع الذي لقيه فيه هو الجحانة قاله ابن عبد البر وهما موضعان متقاربان قاله الباجي فلا اشكال بما في الصحيحين وغيرهما بيننا النبي صلى الله عليه وسلم بالجحانة ومع نفر من اصحابه جاده رجل الحديث وعلى الاعرابي قيس وفي رواية عليه جبة وبه اثر صفرة قال الباجي الصفرة اذا كانت من غير طيب غير ممنوعة مثل ان تكون من سائر الاصبغة الصفرة غير الاعفران والورد ولكن الصفرة فيما روي كانت طيبا كما رواه ابن جرير عن عطارد قال وهو مضع بطيب فقال يا رسول الله اني اهللت اى احمرت بعمرة فكيف تأمرني ان اصنع في عمرتك قال الباجي وهو غير عالم بالمتع بعمرة او غير عالم به في العمرة وان علم صنع في الحج فلا حاك في نفسه بخبر غيره او بغير ذلك سأل النبي صلى الله عليه وسلم بهذا السؤال فجعل في هذا الحديث لانه لم يبين للنبي صلى الله عليه وسلم هل احرم على هذه الصفة او فعل ذلك بعد احرامه وقد بين قيس ابن سعد ذلك في حديثه عن عطارد انه احرم على ميثه تلك وذلك انه قال يا رسول الله اني احمرت بعمرة وانا كما ترى الحمد ولفظ البخاري برواية ابن جرير عن عطارد بن ابي رباح كيف ترى في رجل احرم بعمرة وهو متضع بطيب فسكت النبي صلى الله عليه وسلم فجاهد الوحي الحديث فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اى بعد ما جاء الوحي انزع بكسر الزاى اى اقطع قميصك اى على الفود واغسل هذه الصفرة عنك زاد الصحيحان وغيرهما ثلث مرات قال عياض وغيره يحتمل انه من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم فيكون نصا في تكرار الغسل ويحتمل انه من كلام الصحابي وانه صلى الله عليه وسلم اعاد لفظ اغسل ثلث مرات على عادته ان اذا تكلم بكلمة اعادها ثلث مرات لتفهم عنه **له** قوله وافعل في عمرتك ما تفعل في حجك به دون الثاني النسخ المندية واكثر المصرية وبزيادة تبا في هاشم الباجي قال الباجي يقتضي انه صلى الله عليه وسلم علم من حال السائل انه عالم بما يفعل في الحج والا فلا يصح ان يقول لذلك لانه اذ لم يعلم ما يفعله الحائج لم يمكنه ان يمشك المعتمر ثم اغتسلوا في المراد بقوله صلى الله عليه وسلم به قال ابن العربي كانهم كانوا في الجابية يخلعون الثياب ويحبتون الطيب في الاحرام اذا اجوا وكانوا يتسابلون في ذلك في العمرة فافهم النبي صلى الله عليه وسلم ان مجراهما واحد ولفظ البخاري في صحيحه واصنع في عمرتك ما تفعل في حجك وقال ابن المير في الحاشية قوله واصنع معناه اترك لان المراد بيان ما يجتنبه المحرم فيؤخذ منه فائدة حسنة واما قول ابن بطال اذا ادا العمرة وغيرهما يشترط فيه الحج والعمرة ففيه نظر لان التروك مشتركة بخلاف الاعمال فان في الحج اشياء زائدة على العمرة كالوقوف وما بعده وقال النووي كما قال ابن بطال وزاد ويستثنى من الافعال ما يختص بالحج وقال الباجي يجب ان يكون ما امر به ان يفعل غير ما امره من ازالة القميص وغسل الصفرة لانه قد نص عليها فلا معنى ان ينصرف قوله وافعل في عمرتك ما تفعل في حجك اليها لان ما تقدم من قوله فيها بين من هذا اللفظ الثاني والوجه الاخر انه عطف هذا اللفظ الثاني على النزوع والغسل فالظاهر انها غيرهما ولا شئ يمكن ان يشار اليه في ذلك الا الفدية قال المافظ كذا قال الباجي ولا وجه لهذا التحصيل الذي تبين من طريق اخرى ان المأمور به الغسل والنزوع وذلك ان عند مسلم والنسائي من طريق سفيان عن عمرو بن دينار عن عطارد في هذا الحديث فقال ما كنت صانعا في حجة قال

الخطاب أن عمر بن الخطاب جد ربيع طيب وهو بالشجرة فقال ممن ربح هذا الطيب فقال معاوية بن أبي سفيان ممن يا أمير المؤمنين فقال منك لعمر الله فقال معاوية إن أم حبيبة طيبتي يا أمير المؤمنين فقال عمر عزمت عليك لتجعن فلتغسلنه ^{بما وجدته} قال مالك عن الصلت بن زبيد عن غير واحد من أهله أن عمر بن الخطاب وجد ربيع طيب وهو بالشجرة وإلى جنبه كثير من الصلت فقال عمر ممن ربح هذا الطيب فقال كثير مني لبنت رأسي وارتدت إن أحلق فقال عمر فاذهب إلى شربة فادلك رأسك حتى تنقيه ففعل كثير من الصلت قال يحيى قال مالك الشربة خفيرون عند أصل النخلة ^{بما وجدته} قال عن يحيى بن سعيد وعبد الله بن

الزهر عن ابنه النشاب واعرسل عن هذا الخلق فقال ما كنت صانعا في حرك فاصنع في عمرتك قال الحافظ واستدل بحديث يعلى عن منع استدانة الطيب بعد الاحرام لا مفضل اثره من الثوب والبدن وهو قول مالك ومحمد بن الحسن واجاب الجمهور بان قصه يعلى كانت بالبحرانة كما ثبت في هذا الحديث وهي في سنة ثمان بلا خلاف وقد ثبت حديث عائشة المتقدم في حجة الوداع سنة عشر بلا خلاف وانما يؤخذ بالآخر فالأخر من الأمور وبان المأمور بنسب في قصه يعلى انما هو الخلق لا مطلق الطيب فلعل على الأمر فيه ما غلط من الزعفران وقد ثبت النبي عن نزع عطر الرجل مطلقا محرما وغير محرر ^{١٣}

له قوله ان عمر بن الخطاب وجد ربيع طيب وهو بالشجرة سريرة بندي الحليفة على ستة اميال من المدينة فقال ممن ربح هذا الطيب انكر ربح الطيب لانه كان في ركب محرمين فساله فقال معاوية بن أبي سفيان ينضح هذا الطيب مني يا امير المؤمنين قال الياجي وذلك ان معاوية لم يكن عنده مما ينكر في ذلك الموضع الا لمن ابتداه فيه فقال عمر على معنى الانكار عليه منك لعمر الله لانك تنسب الرفاقية وكان عمر بن تميم كسرى العرب وقوله لعمر الله يقع الام واليمين المهمة قصد به القسم كما في قوله عز اسمه لعمر الله انهم لعني سكرتهم الآية والمراد ببقائه عن اسمه فقال معاوية معتزلا ومؤيد الرأي برأي ام المؤمنين ان ام حبيبة رطت بنت ابى سفيان صخر بن حرب بن امية وقيل اسمها هند والشهور الاول مشهور بكنيتها بنتا حبيبة بنت عبيد الله بن جحش زوجا الاول حاجرت معه الى الحبشة فتنصرت لبعثته ومات بها نصرانيا فتزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي هناك سنة ست من الهجرة وقيل سبع وكان النجاشي امرها من عند نفسه توفيت بالمدينة على الصحيح ^{١٤} كذا في لغات النودى طيبتي يا امير المؤمنين قال الياجي قال ذلك ليعلم ان التلبس كان بالمدينة قلت والادوية عندي ان قال ذلك ليستدل بفعلها على الجواز فانها من امات المؤمنين وهن اعلم بما شال هذه الافعال فقال عمر من عزمتم عليك اى اقسمت عليكم والادوية وفي الجمع انكر امرا جازا متحكما الخ وفي رواية عبد الرزاق اقسمت عليكم لتجعن بصيغة الخطاب للتعسلة بصيغة الخطاب ايضا والادوية بصيغة الغائب لرواية عبد الرزاق لتجعن الى ام حبيبة فلتغسلنه ترك كما فيك لرواية الاربعة عن نافع عن اسم قال فرجع معاوية اليها حتى تقم بعض الطريق قال الزرقاني وغيره من المالكية فهذا عمر مع جلالته لم يأخذ بحديث عائشة على ظاهره قال ابن السام قال الخازمي ان عمر لم يبلغ حديث عائشة والاربع اليه واذا لم يبلغه فستر رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد موتها حتى ان تتججد حديث معاوية هذا اخرجوا البراءة فاد فيه فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الحاج الشعث الشعث الخ ولم من هذه الزيادة ان ذلك استنباط من حديث عائشة عن الحديث المذكور ولم يكن فيه توقيف من النبي صلى الله عليه وسلم والا لذكره على انه يمكن ان عمر لم يكن من مذهبه عدم جواز كنهه لما رآه منافيا للشعث الشعث في ذلك في حق الخواص كما تقدم قوله ربح الطيب في الثياب المصبغة انكم ايها الرهط ائمة يفتدي بكم الناس الحديث ^{١٥} قوله ان عمر بن الخطاب وجد ربيع طيب وهو بالشجرة اي بندي الحليفة وإلى جنبه كثير من الصلت بن معد كيرب الكندي ابو عبد الله الذي فقال عمر انكارا على ما وجد من ربح هذا الطيب فقال كثير ابن الصلت هذا الربيع يوجبني يا امير المؤمنين قال الياجي يحتمل ان يكون جرى هذا العمر مع معاوية وكثير في سفرين مختلفين فكان عمر لم يفرط تفقده لأمور المسلمين واحتماله لا بد انهم كان يتفقون هذا المعنى في جميع اسفارهم ويحتمل ان يكون ذلك في سفر واحد ^{١٦} قوله ليدت رأسي يتشدد بالموحدة رأسى والتلبس ان يأخذ شيئا من الصمغ والخال كالحظي والاس فيجعل في اصول الشعر يجمع شعره ولا يتشعث اولا يقع فيه العقل والتلبس منه وبعد الشافعية مرع به شرع الحديث وابل الفروع كما صاحب تحفة المحتاج وغيره حتى لو كان بندي جرم يحصل به التقطير ولم يذكر الجمهورا لتلبس مطلقا في منه وبأ

الاحرام الاماميات عن رشيد الدين وغيره ولعل مرادك ان يخالف قوله صلى الله عليه وسلم الحاج الشعث الشعث واخرج البهاري عن ابن عمر سمعت عمر بن الخطاب يقول من حفر فيمليق ولا تشبوا بالتلبس وكان ابن عمر يقول لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه الحديث وسألت في الموطأ ايضا في باب التلبس قال الحافظ اقول عمر بن محمد بن بطلال عن ان المراد من الاداء الاحرام فتنصرت لشعره ليمنع من الشعث لم يجر ان يقصر لانه فعل ما يشبه التلبس الذي اوجب الشارع فيه الحلق وكان عمر بن عمر بن بطلال في الاحرام تعين عليه الحلق ولا يجوز التقصير ويحتمل ان يكون عمر بن عمر بن بطلال عند الاحرام حتى لا يحتاج الى التلبس ولا الى الصفر اى من اراد ان يظفر او يلبس فيحلق فهو اولى من ان يلبس ويظفر وما قول ابن عمر فظاهرة انه فهم من امية ان كان يرى ان ترك التلبس اولى فاخبر به وان رأى النبي صلى الله عليه وسلم يفعل الخ ففعل من ذلك ان عمر بن الخطاب لا يراه وهذا هو الذي فهم ابن عمر من قول امية كما جزم به الحافظ ولما فعله صلى الله عليه وسلم فيحتمل بيان الجواز واما عند الحنفية ففرع اهل الفروع ان التلبس كان بالسجين فغيره لم يتطهروا وان كان مع الطيب ايضا فغيره دامن واشكل عليه صاحب البحر ما ثبت في الصحيحين من تلبسه صلى الله عليه وسلم وقال ابن عابد بن في هاشم اجاب عنه العلامة المقدسي في شرحه بقوله اقول لا ريب في وجوب حلقه صلى الله عليه وسلم على ما هو سأل عن بل ما هو اكل فالتلبس الذي فعله صلى الله عليه وسلم ليس لا يحصل به التقطير ولا يربح ابتداء فعله في الاحرام ولا بقاءه والموجب للدم يحمل على المباشرة فيه بحيث تحصل منه تقطير الخ وقال ايضا في رد المحتار وعليه يحمل ما في الفتح عن رشيد الدين في مناسكه اذ قال ومن ان يلبس رأسه قبل الاحرام الخ وقال صاحب الغنية حسن ان يلبس رأسه بنحو طمى او غيره لكن تلبسه ساكنا وهو ليس الذي لا تحصل به التقطير فان استعمل التقطير الكائن قبل الاحرام لا يجوز بخلاف الطيب وعليه يجب ان يحمل تلبسه صلى الله عليه وسلم في احرامه وتامر في جنابات رد المحتار الخ واددت ان اعلق اختلف نسخ الموطأ في ذكر حرف النفي قبل لفظ اعلق في موجودة في جميع النسخ المصرية الموجودة عندي من المتن والشروح المصرية الا الياجي فلم يذكرها وعلى صيغة الاثبات بنى شرحه فقال وكان كثير لما ارد الحلق ليد ما فيه طيب لان التلبس يلزم الحلق ولا يوجب حرف النفي في ثبوت من النسخ السنية ولا في شرح شيخنا المعصني وعلى الاثبات بنى شرحه اذ قال كفت كثير من الذين استبمع جمع كرم موسى سرخودا وخواستم كحق كنم يعني بعد انقضاء مناسك الخ وكذا لا يوجد في المحلى وغيره بنى شرحه اذ قال اردت ان اعلق اى بعد فراغ نسك الخ وكذا لا يوجد في نسخته موطأ محمد المعنى على كتابا النسختين صحيحا على نسخته الاثبات فلما شرح به الياجي والشحج في المصنف وصاحب المحلى وذلك ان مذهب جماعة من الائمة وغيرهم ان التلبس يوجب الحلق بيد النك ولا يكفي فيه التقصير كما سياتي بيانه في التلبس واما على نسخته النفي فلما تقدم قريبا في كلام الحافظ من الاحتمال في كلام عمران التلميسي عند ابتداء الاحرام اولى من التلبس والتقصير فكان كثيرا اعتذر عنه عمر بن الخطاب لانه لم يرد التحقيق اذ ذاك لعارض اختار التلبس لئلا يتشعث الشعر منه النفسنة هي الاوجه عندي كما لا يخفى على من تأمل وذلك لان ارادة التحليل بعد اداء النك لا يوجب التلبس في بدء الاحرام ولم يقل به احد ^{١٧} قوله فقال عمر من ربح هذا الطيب بصيغة الامر من الذهاب الى شربة سياتي في كلام المصنف تفسيره فاذلك قال الحمد ولكم بيده مرسة ودلكه رأسك حتى تنقيه بعنم انك وسكون النون وبالاقاف من الانقاء باصلة اخرج الخ اى تستخرج طيبا ويحتمل فتح النون وشدة القاف من التثنية بمعنى التصفية ففعل كثير من الصلت ذلك اى ما مر به عمر ^{١٨} **هـ** قوله قال مالك الشربة خفيرون عند أصل النخلة قال صاحب المحلى الشربة بفتح الشين المعجمة والراء حويض حول النخلة الخ وقال الحمد الشربة بالشربة كشربة الشرب والحويض حول النخلة يسح ريبا الخ وفي التلبس الشربة مستفعل المارة عند اصول الشجر حوض يكون مقدار ريبا وقال ابن وهب هو الحوض حول النخلة يجمع فيه الماء ^{١٩}

عنده ان عبد الله بن عمر اهل من ايليا مكالك انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل من الجحالة بعمرة التلبية
والعمل في الاهلال مكالك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم لبك اللهم لبك لبك

الى حيفه المادي غير اهل المدينة اتفاقا لا احترازا وانه لا فرق في ظاهر الرواية بين المدن
وغيره الخ وقال ابن نجيم قوله راي الماتن ان هذه المواقيت الا ههنا ولين مر بها قد
افاد انه لا يجوز مجاوزة الجميع الا محرم فلا يجب على المدين ان يحرم من ميقاته وان كان
هو الا فضل وانما يجب عليه ان يحرم من اخرها عنه تاويل علم منه ان الشاخص اذا مر على
ذي الحليفة في ذهابه لا يلزم الاحرام منه بالطريق الاول وانما يجب عليه ان يحرم من
الحجفة لمصر الخ وقال القاري في شرح النقاية ولو لم يحرم المدين ومن معناه من
ذي الحليفة واحرم من الحجفة فلا شيء عليه وكذا وفاقا وعن ابن حيفه يلزمه دم وبه
قال الشافعي لمن الظاهر هو الاول لما دوى في الحديث من قوله صلى الله عليه وسلم من بين
ولمن اتى عليهن من غير اهل من جاوز الميقات الثاني صار ميقاتا له الخ ١٢

قوله ان عبد الله بن عمر اهل من ايليا قال النووي بعمرة مكسورة ثم مشاة من ممت
ساكنة ثم لام مكسورة ثم ياء اخرى ثم ألف ممدود وهذا هو الاصح وعلى فيها القصر ولغة
ثالثة الياء بحذف الياء الاولى وسكون الهمزة والمدود والياء بالفاء واللام وهو
غريب قيل معناه بيت الله والمراد البيت المقدس ولم يذكر في رواية الموطأ
الاهلال كان بحجة او عمرة وكذا لم يذكره في رواية محمد بن زكريا في جميع الفوائد برواية مالك
ان ابن عمر اهل من ايليا قلت واختلف فقهاء الامصار في تقديم الاحرام على
الميقات المكان قال العيني في شرح البداية تقديم الاحرام على هذه المواقيت جائز
بالاجماع وقال داود الظاهري اذا احرم قبل هذه المواقيت فلا حج له ولا عمرة وقال
في شرح البخاري قال ابن حزم لا يحل لاحد ان يحرم بالحج او العمرة قبل المواقيت فان
احرم احد قبلها وهو يومئذ على اهل الاحرام له ولا حج ولا عمرة له الا ان ينوي اذا صار في الميقات
تجديدا للاحرام فذلك جائز وقال العيني ان ابن المنذر نقل الاجماع على الجواز في التقاء
عليها ثم قال فان قلت نقل من استثنى داود ومحمد الجواز قلت من لفتها لجهلها تعتبر
وقال ايضا اختلفوا هل الفضل التزام الحج ممن او من منزله فقال مالك واحمد
واسحق احرام من المواقيت افضل فقال الثوري والوخيفه والشافعي واخرون
الاحرام من المواقيت رخصه واعتبروا في ذلك على فحل الصحابة فانهم احرموا من
قبل المواقيت وهم ابن عباس وابن مسعود وابن عمر وغيرهم قالوا وهم امرؤ بالسنة
وهم فقهاء الصحابة وشهدوا احرام رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلماوان احرامه
صلى الله عليه وسلم من الميقات كان تيسيرا على اصحابه ورخصه لهم وابن عمر كان اشهد
ان س اتبعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ ١٢

له قوله ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم اهل اي احرام بعد قسمته فنام حين في مام الفتح سنة ثمان من الهجرة
قال ياقوت الحموي بكسر اوله اجاعا ثم احرامه صلى الله عليه وسلم بذلك من الجحالة يستل وجوبا
احرامه عليه الصلوة والسلام اذ العمرة مقصودة اذ كان يخرج اذ ذاك من تلك النواحي
الى المدينة فاذا كان يكون اخر اعماله اذ العمرة فعله في ذاك فله صلى الله عليه وسلم حجة على ان
من كان داخل الميقات واذا راجع او العرة فلا يحتاج الخروج الى المواقيت بل يهل من
موضعه ويكون فعله صلى الله عليه وسلم تفسير لما دوى في نواحيات المواقيت بعد المواقيت
المذكورة ومن كان دون ذلك فمن حيث انشاء قال العيني الفاء جواب لشرط
اي فعله من حيث قصد الذهاب الى مكة يعني يهل من ذلك الموضع قال ابن رشد
جمهور العلماء على ان من كان منزله دون من فيمقات احرامه من منزله وقال الحافظ هذا
متفق عليه الاما دوى من مجازاته قال ميقات هو لا نفس مكة وثاني الوجوه في
احرامه صلى الله عليه وسلم انه اذا دخل مكة لا يخبر احرامه بعد الفتح اذ كان هذا اوان الرجوع الى
المدينة وعلى هذا صلى الله عليه وسلم ان يدخل بدون احرام ايضا لكنه احرام لا حرام فضيلة
العمرة ولم تكن العمرة مقصودة ويحتل وجوها آخر ١٢

له قوله التلبية والتلبية مصدر

ما في مخرج الباب ان التلبية مرة فرض وهو عند الشروع وتكرارها سنة اي في المجلس
الاول وكذا سائر المجالس والاكثار منه مندوب الى اخر ما بسطه وفي العمارة ولا يصير
شارعا في الاحرام بمجرد التلبية خلافا للشافعي لانه عقد على الاداء لطلبه
من ذكر كما في تحريره الصلوة ولا يصير شارعا بذكر يقصد به التعظيم سوى التلبية فارسيته
كانت او عربيته هذا هو المشهور عن اصحابنا والفرق بينه وبين الصلوة على اصلها ان
باب الحج اوسع من باب الصلوة حتى يقام غير الذكر مقام الذكر كتقليد المدين فكذلك
غير التلبية وغير العربية قال ابن الهمام قوله خلافا للشافعي في احد قوليه ودوى عن ابى يوسف
كقوله قياسا على الصوم بجامع انما عبادة كف عن المحظورات فتكفي التلبية لا التزامها
وقسنا نحن على الصلوة لانه التزام افعال لا مجرد كف عن التزام الكف شرط فكان
بالصلوة اشبه فلا بد من ذكر يفتح به او بما يقوم مقامه مما هو من خصوصيات وقد دوى عن
ابن عباس في قوله تعالى فمن فرض فيهن الحج قال فرض الحج الاهلال وقال ابن عمر التلبية وقول ابن
مسعود الاحرام لا ينافي في قولهم كيف وقد ثبت عنه انه التلبية وقال ابن رشد كان مالك
لا يرى التلبية من اركان الحج ويرى على تاركها دما وكان غيره يراها من اركانها وحجة من رآها
واجبه ان افعالها صلى الله عليه وسلم اذا ثبت بياننا لوجب انها محمولة على الوجوب حتى
يدل الدليل على غير ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم خذوا عني مناسككم الخ وقال القاري في
شرح النقاية فرض الحج الاحرام باجماع الامة ولان كل عبادة لما تميل فلها احرام كالصلوة
وهو عندنا شرط الاداء لا كركن كما قال الشافعي ومالك لانه يدوم الى الملق ولا ينقل عنه
الى غيره وبجامع كل ركن في الجملة ولو كان ركن لما كان كذلك الخ ١٢

له قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل اي احرام بعد قسمته فنام حين في مام الفتح سنة ثمان من الهجرة

لا شريك لك لبيك ان الحمد والمنة لك والمليك لا شريك لك قال وكان عبد الله بن عمر يزيد فيها لبيك لبيك وسعديك و
الخيد بيدك لبيك والرغباء اليك والعجل **مسألة** عن هشام بن عروة عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي في
مسجد ذي الحليفة ركعتين فاذا استوت به راحلته اهل **مسألة** عن موسى بن عقبة عن سالم بن عبد الله انه سمع اباة يقول
بيد او كره هذه التي تكذبون على رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها ما اهل رسول الله صلى الله عليه وسلم الامن عند المسجد يعني مسجد

له قول قال نافع
كان عبد الله بن عمر هذا نص على ان الزيادة من ابن عمر وكذا في رواية يحيى التميمي
عنه مسلم وادخل منه ما في لباس من البخاري بعد ما ذكر تلبسته رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم المذكورة من زيادة قوله ولا يزيد على هذه الكلمات وما يروهم رواية الفصل الثاني
من باب التلبسته للمشكوة عن المتفق عليه واللفظ مسلم ان هذه الزيادة ايضا مرفوعة
وهم ادسسون النسخ يزيد فيها فيقول لبيك لبيك لبيك ثلاث مرات وكذا رواية
محمد وفيه اشارة الى ان التلبسته للفظ لا يزداد فيه على ثلاث مرات والتفق عليه البخاري
واما تكبير قباي الا انه كما تكذب بان فليس من التلبسته قوله الزقاني وسعديك قال يامن
افرادها وتفتيتها كليك ومعناه ساعدت طاعتك مساعدة بعد مساعدة واسعا
بعد اسعاد ولذا شئ وهو من المعاد والنصوبة بفعل لا يظهر في الاستعمال قال القاري
وفي النباية لم يسمع سعديك مفردا عن لبيك والخير بيدك هكذا لفظ
سلم وفي المشكوة برواية مسلم والخير في يديك وردوا الشريش
البك اي لا ينسب اليك ادبا الخ لبيك والرخاء اليك هكذا في جميع النسخ الهندية
والمصرية النسخة الزرقاني فيها الرغباء بالفتح المأذني يروي بفتح الراء والماء وفتح
الراء مع القصر وقال القاري يروي بفتح الراء والماء وهو المشهور وفتح الراء مع القصر
ونظيره العلياء والعلين والثناء والنعى وعلى العمل فيه الفتح مع القصر ايضا ومعناه
طلب والمسئلة والرغبة قال الياجي كانه قال ان المرغوب اليه هو الله تعالى والعمل قال
الطبري اي كذلك العمل منه اليه اذ هو المقصود منه وقال القاري الا ان التقدير والعمل
لك اي لوجهك ورفاك والعمل بك اي بامرک وتوفيقك او المعنى امر العمل بفتح
اليك في الرد والقبول فان قيل كيف زاد ابن عمر في التلبسته ما ليس منها مع انه كان شديد
التحرى لاتباعه صلى الله عليه وسلم وقد تقدم من رواية مسلم عن سالم عن ابن ابي شيبة
عليه وسلم لا يزيد على هذه الكلمات المذكورة اولا اجاب الياجي بان راى ان الزيادة على
النص ليست شذوذا وان الشئ وعده كذلك هو مع غيره اذ فهم عدم القصر على هذه الكلمات
وان الثواب يتضاعف بكثر العمل واقتصارا بنبي صلى الله عليه وسلم بيان لا قل ما
يكفي واجاب الولي العراقي بان ليس فيه غلط السنة بغيرها بل لما قال بما سمعتم اليه
اخر باب الاوكار لا تحج فيه اذ لم يؤد الى تحريف ما قاله النبي صلى الله عليه وسلم فان
الذكر غير موضوع والاستكثار منه حسن قال العيني قال ابو عمر اجمع العلماء على
القول بهذه التلبسته المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واختلفوا في الزيادة
فقال مالك اكره الزيادة فيها على تلبسته رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى عنه
ان لا بأس ان يزداد فيها ما كان ابن عمر يزيده وقال الثوري والاوزاعي ومحمد بن
السنن له ان يزيدها ما شاء واحب وقال ابو حنيفة واحمد وابو ثور لا بأس بالزيادة
وقال الترمذي قال الشافعي ان زاد شيئا في التلبسته من تعظيم الله تعالى فلا بأس انشاء
الله واجب ان يقتصر وقال ابو يوسف والشافعي في قول لا ينبغي ان يزداد
فيها على تلبسته النبي صلى الله عليه وسلم المذكورة واليه ذهب الطحاوي واختاره المزمع
له قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي في مسجد ذي الحليفة
ركعتين قال الياجي هذا اللفظ اذا اطلق في الشرع اقتضى ظاهره في عت الاستعمال النافذة
وهو الغنوم من قولهم صلى فلان ركعتين وان كان روى ان صلوة النبي صلى الله عليه وسلم يدي
الحليفة كانت صلوة الفجر وقد اختار مالك ان يكون احرامه باثر نافلة لانه زيادة غير
الحق قال النووي في الحديث استحباب صلوة الركعتين عند الاحرام ويصلها قبل الاحرام
ويكونان نافلة بذنه وبيننا وذهب العلماء كافة الا ما حكاه القاضي وغيره عن الحسن
ابصري انه استحب كونه بعد صلوة فرض لانه روى ان بائتين الركعتين كانتا صلوة الصبح
والصواب ما قاله الجمهور وهو ظاهر الحديث الخ في المحل قلت فيه ندب كون الاحرام
بعد الصلوة ويكون نافلة عندنا حنفية والشافعي والجمهور ولو صلى المكتوبة اجزائه

كما تجزئه عن تيمم المسجد كذا ذكره فقهاء الفریقین وعند مالك يحرم الحاج والعمر باثر
فريقه او نافلة كما في الرسالة وبه قال احمد غير ان ظاهر مذهبه كونه بعد الفرض اولى
لا نافع الخ وقال الموفق المستحب ان يحرم عقيب الصلوة فان حضرت مكتوبة احرم
عقبها والا صلى ركعتين تطوعا وقد روى عن احمد ان الاحرام عقيب الصلوة فاذا استوت به
راحلته واذا بالسير سواء لان الجميع قد روى عنه صلى الله عليه وسلم بطرق صحيحة فوسع في
ذلك كله وهذا كله على الاستحباب وكيف ما احرز ما لا نعلم احدا خالف في ذلك الخ وقال
الدرويش ثم رابع السنن ركعتان والفرض مجزئ عنها وفاتر الا فضل قال السوقي والفرض مجزئ
اي في اصل السنة والناهل ان السنة تحصل بايقاع الاحرام عقب صلوة ولو فرضا لكان ان
كانت نافلة ان بسنة ومنسوب وان اتى بعد فرض اتى بسنة فقط قلت وفي خروج الحنفية
ندب الركعتين نافلة وتجزئ المكتوبة في الفرض المربع وسن احرام عقب الركعتين نافلة
او عقب فريقه الخ وما ل ابن القيم في الهدى الى انه صلى الله عليه وسلم احرم في صلواته بعد ما صلى
الظهر ركعتين قال ولم يشغل عنه انه صلى الاحرام ركعتين بغير فرض الظهر الخ قلت وظاهر النصوص ان
صايتين الركعتين كانتا تيمم الاحرام لا للظهر ولا للصبح قال به الحسن البصري وقد تقدم في كلام
الياجي والنووي ولويده ما في شرح الاحياء برواية احمد والي داود والياكم من حديث ابن
عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج حاجا فلما صلى في مسجده نذى الحليفة ركعتيه
اوجب الحديث ١٢ **له** قوله فاذا استوت به راحلته وسلم في حديث ابن عمر
استوت به راحلته قائمة اهل اي رفع صوته بالتلبسته اختلفت الروايات في موضع احرامه
صلى الله عليه وسلم فروى انه احرم في صلواته بعد الصلوة وروى حين استوت به راحلته كما في
حديث الباب وروى انه احرم لما علا شرف البيداء وجمع بين هذا الاختلاف ابن عباس
قال الحافظ وقد ازال الاشكال ما رواه ابو داود والياكم من طريق سعيد بن جبير قلت لابن
عباس عجبت لاختلاف اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في احرامه فذكر الحديث
واخرجه الياكم من طريق عطاء عن ابن عباس وقد اتفق فقهاء الامصار على جميع ذلك
واما الخلاف في الافضل الخ فخصر وقال الزقاني في حديث الباب حجة للشافعي
ومالك ان الافضل ان يجلس اذا انبعثت به راحلته وتوجه لظهر بيته ما شيا الخ وكذا جميع
بين مذهبهما غيره وفرق الياجي بينهما فقال ذهب مالك واكثر الفقهاء الى ان المستحب
ان يسلم الراكب اذا استوت به راحلته قائمة على لفظ الحديث وقال الشافعي يسلم
اذا احدثت ناقته في المشي وقال ابو حنيفة يسلم عقيب الصلوة ١٢ **له** قول
بيد او كره بالمد يده قال الزقاني بالمد يده فوق على ذي الحليفة لمن صعد من الجوادى قاله
ابو جبير ابكرى وغيره الخ واضافنا اليهم كونه كذا لولسببها وفي المحلى سبب البيداء
لان ليس فيها اثر ولا بناء وكل مفادة يسمى بيداء قاله النووي وهي الشرف الذي قدام ذي
الحليفة الى مكة الخ الحق تكذبون على رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها اي بسببها ففي التحليل
اي تقولون انه صلى الله عليه وسلم احرم منها قال الياجي يعني والله اعلم انهم يقولون ان
النبي صلى الله عليه وسلم احرم الاحرام والاحلال حتى اشرف عليها وذلك مروى عن انس
ايضا قال صلى الله عليه وسلم بالمد يده النظر على ذي الحليفة ركعتين ثم هات
فيها حتى اصبح ثم ركب حتى استوت به ناقته على البيداء حمد الله وسبح وكبر ثم اهل بجمع وعمره
فاكر عبد الله بن عمر هذه الرواية ووصفها بالكذب لان الكذب الاخبار بالشئ على ما
ليس به قصد بذلك الخبر ولم يقصد في المذنبه عن ابن نافع انكره مالك الاحرام
من البيداء الخ وقال الياجي ليس من شرط الكذب العمدة محمول على ان اراد ان ذلك
وقع منهم سواء اذا لاطن بان نسب الصحابة الى الكذب الذي لا يصلح الخ ما اهل رسول الله
صلى الله عليه وسلم الامن عند النبي يعني مسجد ذي الحليفة قال الياجي هذا يقتضي انه
افضل مواضع ذي الحليفة للاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم والترك موضع احرامه
ومن احرم من غير ذلك الموضع من ذي الحليفة اجزائه لانه لا يمكن كل واحد من
الناس ان يحرم من ذلك الموضع مع عظم الرافق وكثرة الشرف وتزامم الناس الخ ١٢

ابن مردويه عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن عبد الملك بن أبي بكر بن الحارث بن هشام عن خالد بن السائب الأنصاري عن أبيه
مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن عبد الملك بن أبي بكر بن الحارث بن هشام عن خالد بن السائب الأنصاري عن أبيه
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أتاني جبريل فامرني أن أرفع أصواتهم بالتلبية أو بالأهلال يريد
أحداهما مالك أنه سمع أهل العلم يقولون ليس على النساء رفع الصوت بالتلبية لسمع المرأة نفسها قال يحيى قال مالك
لا يرفع المحرم صوته بالأهلال في مساجد الجماعات لسمع نفسه ومن يليه إلا في مسجد منى ومسجد الحرام فإنه يرفع صوته فيما قال
يحيى قال مالك سمعت بعض أهل العلم يستحب التلبية بركل صلوة وعلى كل شرف من الأرض أفراداً الحج مالك

في مسجد باب التلبية واليه مال الهاجي إذا قال ان التلبية من شعار الحج وما لا يجوز للحجاج
تعمد تركها في جميع نكسك ومتى تركها في جميعها ما لا يرفعها فله دم وقال الشافعي لا دم عليه
والعبد لم يذكر ذلك إذا تركها واجبا في الحج فلم يسقط وجوبه عنه في غير ذلك فان سلموا وجوب
التلبية والأهلال في بيت حجة عليهم لان ظاهر الأمر الوجوب وأما رفع الصوت بالتلبية
من شعار الحج كان من سنننا الأعلان به يعمل المقصود منا لا إذا كان وليس لأن يرفع
صوته حتى يشق على نفسه ولكن على قدر طاقتة وبحسب ما لا يتأدى إليه الحج ١٢ هـ
قوله ليس على النساء رفع الصوت بالتلبية قال الهاجي لان النساء ليس شأنهن الجهر لان
صوت المرأة عورة فليس عليها من الجهر إلا بقدر ما تسمع نفسها وما زاد على ذلك من
إسراع غير ما تسمع من حكمها إذ تلت كون صوتها عورة مختلف عند الأئمة حتى عند النجفة
أيضا لكن لا خلاف في أن صوتها فتنه وقد تقدم في أول الباب ألا جماع على أنها
لا ترفع صوتها وفي البدل المتأخر ولا تطلي جبريل تسمع نفسها دفعا للفتنة
وما قيل ان صوتها عورة ضعيف الخ لسمع المرأة نفسها فيشتكي ذلك من قوله ومن
من ليس من ذلك قال الزرقاني قلت ولا يحتاج إلى الاستثناء إذا لم يرفع
الهديث برفع الصوت الشك به ١٢ هـ قوله لا يرفع المحرم صوته بالأهلال في
مساجد الجماعات لما يشوش عليهم لسمع من النساء أنفسهن ومن يليه إلا في مسجد
منى والمسجد الحرام لكان في النسخ المعروفة في التلبية مسجد الحرام بالتفكير فإنه يرفع صوته
فيها قال الهاجي المحرم لا يرفع صوته بالأهلال في غير مسجد منى والمسجد الحرام من مساجد
الجماعات هذا هو المشهور عن مالك ودروى القاضي أبو الحسن عن ابن نافع عن مالك
أنه قال يرفع صوته في المساجد التي بين مكة والمد يرفع قال أبو الحسن هذا وقال الشافعي في
أحد قوليه وله قول ثان أنه يستحب رفع الصوت بالتلبية في سائر المساجد ووجه قول
مالك المشهور ان المساجد مبنية بالصلاة وذكر الله تعالى وتلاوة القرآن فلا يصح رفع الصوت
فيها ما ليس من مقصود الصلاة لا لتعلق شيء منها بالحج وأما المسجد الحرام ومسجد النجف فالحج
اختصاص بهما من الطواف والصلاة إمام منى والسبب في جباها ١٢ هـ قوله
سمعت بعض أهل العلم يستحب التلبية بركل صلوة مفردة كانت أو نافذة وعلى كل شرف
أي مكان مرتفع من الأرض قال في الواجبة وفي بطن كل وادع عند التقى الناس وعند انقضاء
الرفاق وعند الانتهاء من النوم وأما ما يرفع بذلك ان هذه هي الأحوال التي تقتضيه بالتلبية
لان التلبية شعار الحج فشرع الأتيان بها عند الانتقال من حال إلى حال قال الهاجي وفي المأثبات
من العمل روى ابن أبي شيبة عن جهم كذا يستحبون التلبية عند ست دبر الصلوة وإذا
استقلت بالرحل راحلة وإذا مضى شرطا أو هبط وأدبها وإذا التقى بعضهم بعضا وبالسيار
الحج وفي السوي من الشايع يستحب أكثر التلبية ورفع صوته في دعاء أحرار خاصة عند
تغيير الأحوال كركوب ونزول وصعود وهبوط واختلاف رفقة وفي العالم كسيرة مثل ذلك
الحج وفي النسخ يستحب استئذنة التلبية والأكثر منها على كل حال وهي أشد استحبابا إذا لم
نشر أو هبط وأدبها وإذا التقت الرفاق وإذا خطى رأسه ناسيا وفي دبر الصلوة المكتوبة
الحج مختصروا في شرح الباب للقارى يستحب أكثرها تغيير الأحوال والأزمان وكلما
على شرف أو هبط وأدبها وبعد الصلوات فرضا أو أدب وقضاء ولذا الورود نظما أي ما ليس بفرض
فيشمل السنة والصلوة وهذا الإطلاق هو الصحيح الشعر المطابق لظاهر الرواية ولما خصه
المطوي بالملكوته بان دون النوافل والقوافل فهو رواية شاذة كما قال الأسيدي في العلم
الآن يقال لزيادة الاستحباب بعد فرائض الوقفية الخ مختصرا ١٢ هـ قوله
أفراد الخ قال المأخذ هو الأهلال بالحج ووجه في أشده عند الجميع وفي غير أشده أي عند
جميعه ولا ينافيه الامتداد بعد الفراع من أعمال الحج في هذه السنة أو قبل أو بعده
قلت ومعنى قوله أنه بمنزلة الأحكام بالحج قبل أشده مختلف فيه قال ابن قدامة
الأحكام بالحج قبل أشده كركونه فان أحرمت به حج وإذا بقي على إحرامه في وقت الحج جازف
عليه أحمد وهو قول مالك والثوري وأبي حنيفة وأسمع وقال عطاء وطاوس والشافعي
بجعله مرة لقوله تعالى الحج أشهر معلومة وإن قوله تعالى يشلونك من الأهلته قل هي
مواقيت للناس الآية فدل على أن جميع الأشهر مباحة الخ مختصرا بيان أشهر

قوله ابن من عند ليس في أكثر النسخ السندية لفظ عنه مسجد ذي الحليفة وفي بعض
النسخ السندية من عند باب مسجد ذي الحليفة حين استوت به راحلته وإن
أبان بفتح الهمزة وتخفيف الموحدة فالتف دون ابن عثمان بن عفان الساجي
أشار عليه بضمير الأفراد في النسخ الموجودة عنه فمن السندية والمصرية وحكي الإسقاني
عن بعضهما بالجمع أي على عهد الملك ومن معه بذلك أي بالأحرام بعد ما استوى
ولم يقصد بذلك تأييد اختاره من الأحكام أو ذاك والروايات في ذلك مختلفة
كما عرفت وكذلك على الصحابة ومن بعدهم وقال سفيان بن عيينة في آخر ما تقدم من
حديث ابن عباس عن أبي داود وغيره في الجمع بين مختلف ما روى في محل أحرامه
على الله عليه وسلم قال سفيان من أخذ يقول ابن عباس أي في محله إذا فرغ من
ركعتيه ١٢ هـ قوله رفع الصوت بالأهلال أي بالتلبية وقول عياض أنه رفع
الصوت بالتلبية متعقب بأنه لا يتم مع قوله رفع الصوت قاله الزرقاني كمن
سألت في الحديث لفظ الأهلال مع رفع الصوت وشره الزرقاني برفع الصوت
قال العيني قال ابن بطال رفع الصوت بالتلبية مستحب وبع قال أبو حنيفة
والثوري والشافعي واختلفت الرواية من مالك فنفى رواية ابن القاسم لا يرفع الصوت
إلا في المسجد الحرام ومسجد منى وقال الشافعي في القديم لا يرفع في مسجد الجماعات إلا
المسجد الحرام ومسجد منى ومسجد خيبر وقوله لا يرفعها مستحبا بطلانها في الصحيح ومنها
ان التلبية المقترنة بالأحرام لا يرفعها ولا يجمعها ولا يرفع صوتها بالتلبية وإنما
عليها ان تسمع نفسها الخ وقال ابن رشد وجب أهل الظاهر رفع الصوت بالتلبية
وهو مستحب عند الجمهور وراجع أهل العلم على أن تلبية المرأة فيها حكمه بالوعود ان تسمع
نفسها بالقول الخ وكذا على الأيجاب عن أهل الظاهر خلافا لجمهور غير واحد من شراح
الحديث منهم الشافعي في البدل والعلامة الزرقاني في الشرح ١٢ هـ قوله ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قال ابن عبد البر هذا حديث اختلف في إسناده
اقتضا فأكثروا وجوان تكون رواية مالك أصح روى يكذا وروى عن خلاد عن زيد بن
خالد الجهني روى عن خلاد عن أبيه عن زيد بن بكير في القنبر ثم حكى عن الزبيدي تفصيل
الاختلاف ١٢ هـ قوله أتاني جبريل عليه السلام أخبرني صلى الله عليه وسلم
ان هذا الأمر ما أتاه به جبريل وأنه لم يقتصر فيه على ما أداه إليه ابتداء فامرني عن الله
تعالى أن أرتب منه بركلا أو وجوب عند الظاهرية قاله الزرقاني وليس بوجه فان هذا الاختلاف
في الأثر في لا بالأمران أما ساجي هذا هو الأمر المختلف فيه للندب عند الجمهور للوجوب
منه الظاهرية على ما هو المشهور والأوجه عندي ان هذا الأمر أيضا للوجوب عند الحنفية كما
سألت تقريره من معي بالشك من الراوي في رواية يحيى والشافعي ومحمد وغيرهم
أشاره إلى ان المسطفي قال أحد الفقهاء وكل منهما يسهل منه الآخر قاله الزرقاني وقال
الهاجي الشك من الراوي ومن معه وهم أصحاب الأسياس على ما ذهب إليه الجمهور من
أصحاب الحديث فانهم يقولون فلان له حجة وإن لم يكن رأي النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم المرأة واحدة ان يرفعوا أصواتهم بالتلبية أثناء الشعائر الأحرام وتعليما للهاج على ما يستحب
في ذلك المقام أو بالأهلال قال الزرقاني هو رفع الصوت بالتلبية فالنسخ بالرفع
مع زيادة بيان يريد أحد ساجي يعني أنه صلى الله عليه وسلم إنما قال أحد بنين الفقهاء
كمن الراوي شك فيها قاله فالتف بما ذكره على الشك بقوله يريد أحد ساجي وفي النساء
عن ابن عيينة بلفظ التلبية وفي ابن ماجه بلفظ الأهلال وقد روى رفع الصوت
بالتلبية عن جماعة من الصحابة منهم خلاد بن السائب ومنهم زيد بن خالد عنه ابن ماجه
وأبو هريرة عن أحمد وابن عباس عن أحمد أيضا ووجه برعنه سعيد بن منصور في سنن
رواية أبي الزبير عنه وما أشبهه عنه البيهقي وأبو بكر عن الترمذي وسهل بن سعيد عنه الحاكم
ذكر العيني في شرح البحار الفاعلة هذه الروايات وهي حجة للجمهور في ان رفع الصوت
بالتلبية مندوب على ما هو المشهور وبذا إذا أراد يرفع الصوت الجهر وأما إذا أراد به مجرد
الشك بالتلبية ففي حجة للحنفية وغيرهم في إيجاب التلبية كما تقدم من كلام ابن قدامة

عن أبي الاسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل وكان يتبع في حجر عروة بن الزبير عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع فمئامن اهل بعمرة ومئامن اهل بحجة وعمرة ومئامن اهل بالحج واهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج فاما من اهل بعمرة فحل واما من اهل بالحج او جمع الحج والعمرة فلم يحلوا حتى كان يوم النحر **مسألة** عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عائشة ام المؤمنين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم افرد الحج **مسألة** عن أبي الاسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة بن الزبير عن عائشة ام المؤمنين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

الحج في باب التمتع قال ابن قدامة الا حرام يقع بالنسك من وجوه ثلثة تمتع وافرد وقرآن واجمع اهل العلم على جواز الاحرام باي الانساك الثلثة سواء اختلفوا في افضلهما فاختار امامنا التمتع ثم الافراد ثم القران ودوى المروزي من احمد ان ساق البدوي قال قرآن افضل وان لم يستحق التمتع افضل الخ ومثلهما في التمتع افضلية القران ثم التمتع ثم الافراد لهذا في هاشم الكوكبي البدوي ومن قال بافضلية القران اشبه من المالكية كما جزم به السوقي ثم المشهور على السنة المشارح بن في تصانيف كثير من محقق الفقهاء وشرح الحديث ان هذا الاختلاف مبنى على اختلاف قسم في احرامه صلى الله عليه وسلم وقيل بعكس ذلك بان تجميعهم في احرامه صلى الله عليه وسلم مبنى على ما يتحقق عندهم من افضليته لكن الصواب انه ليس مطرد عنه الكل قال النووي اما حجة النبي صلى الله عليه وسلم فاختلوا فيها بل كان مفردا او متمتعا او قارنا وهي ثلثة اقوال للعلماء بحسب هذا بهم السابقة وكل رويتم لوما وادعت ان حجة النبي صلى الله عليه وسلم كانت كذلك والصحيح انه صلى الله عليه وسلم كان اول مفردا ثم احرم بالعمرة بعد ذلك وادخلنا على الحج فصار قارنا الخ فهذا النووي صحيح في بيان المناهج افضلية الافراد ومع هذا كونه صلى الله عليه وسلم قارنا ابتداء وقال القسطلاني في المواهب قد اختلفت روايات الصحابة في حجة صلى الله عليه وسلم حجة الوداع بل كان مفردا او قارنا او متمتعا ودوى كل منها في البخاري ومسلم وغيرهما واختلف الناس في ذلك على ستة اقوال احدها انه حج مفردا لم يعتزم معه وحكي هذا عن الامام الشافعي وغيره قال القسطلاني في المواهب والذي ذهب اليه الشافعي في جماعته انه صلى الله عليه وسلم حج مفردا لم يعتزم معه الخ وحكاها الزرقاني في شرح المواهب عن الامام مالك ورجحه هو بنفسه وحكي عن الشافعي وغيره ان نسبة القران والتمتع اليه صلى الله عليه وسلم على سبيل الاتساع لكون امرهما الخ ووجه جزم الخطابي قال الحافظ في الفتح هذا هو المشهور عند الشافعية والمالكية والثاني حج متمتعا حل من احرام العمرة ثم احرم بعده بالحج كما قاله القاضي ابو بيل وغيره الثالث انه حج متمتعا لم يحل فيه لاجل سوق البدوي ولم يكن قارنا حكاها ابن القيم عن أبي محمد صاحب الغني وغيره الرابع انه حج قارنا وطاف له طوافين وسعى سعيين قال ابن القيم هذا مذاهب علماء الخ الخ من ان حج مفردا واعتزم بعده من التعميم وذم ابن تيمية هذا غلط لم يقله احد من الصحابة ولا التابعين ولا الائمة الاربعة ولا احد من اهل الحديث الخ كذا في المواهب وقال ابن القيم الذين قالوا ذلك لا يعلم لهم مدارك انهم سمعوا انه افرد الحج وان عادة المفرد ان يعتزم ومن التعميم فتوهوا انه فعل كذلك الخ السادس انه حج قارنا وطاف لها طوافا واحدا وسعى واحدا ورجز الامام احمد كما تقدم النفس عنه انه قال لا اشك فيه وبسط ابن القيم في البدوي في اثبات هذا القول اكثر البسط واجاب عن مخالفه ١٢

مسألة قوله خرجنا واختلف في عددهم فيقول في تعيين الفاو يقال مائة الف واربعة عشر الفا ويقال اكثر من ذلك حكاها البيهقي قال الزرقاني في هذا عدة الذين خرجوا معه واما الذين جوا معه فكثر المقيمين بمكة والذين اتوا من اليمن مع علي بن ابي موسى الخ وقال القاضي بطل جملته من مائة الف صلى الله عليه وسلم تسعين الفا وقيل مائة وثلثين الفا الخ وفي هاشم ابى داود عن العماس ودوى في بعض الروايات انهم لم يعينوا عددهم وقد بلغوا في غزوة تبوك التي هي آخر غزواته صلى الله عليه وسلم مائة الف وحجة الوداع كانت بعد ذلك والابلان يذودوا فيها ويردى مائة واربعة عشر الفا وفي رواية مائة واربعة وعشرون الفا الخ مع رسول الله صلى الله عليه وسلم نذرت عمرة لمس يقين من ذم الثقة كما يأتي في ما جاء في النحر في الحج عام حجة الوداع سنة عشر من الهجرة ولم يجمع صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة غير ما سميت بذلك لانه صلى الله عليه وسلم ودع الناس فيها وقال لعلي لا الحج بعد عامي هذا فلم يجمع وفيه دليل على انه لا بأس بالتسمية بذلك خلافا لمن كرهه كما سيأتي في باب السير في الدعشة فمئامن اهل بعمرة فقط كان النبي صلى الله عليه وسلم اذن بهذا الحليفة من شاء ان يسير في فليس ومن شاء ان يهل بعمرة فليس ومئامن اهل بحجة وعمرة اي جمع بينهما فكان قارنا ومئامن اهل بالحج زادوا في النسخ المصرية وحده ١٢ **مسألة** قوله واهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج اي وحده كما يدل عليه التفسير وبذلك من مستلزمات مائة الشافعية والمالكية في انه صلى الله عليه وسلم كان مفردا وحمله محققوهم كالتدوي والما في الفاضل وغيرهم من تقدم ذكرهم في القول الثالث

من الاختلاف في احرامه صلى الله عليه وسلم على انه بيان ابتداء الحال ثم صار قارنا وحمله التفسيرية والمناجاة القائلون بالقران ابتداء على انها سمعت تليته بالحج فقط وللشاذ ان يلجى بايها شاء جميعا بين ذاك وبين ما ورد من الروايات العريضة الصحيحة في قرآنه صلى الله عليه وسلم كما يأتي بيانه فاما من اهل بعمرة فحل لما وصل مكة واتي باعلا لاهي الطواف والسعي والحلق او التقصير وبذلك مجمع عليه في حق من لم يسبق معه حديدا واما من احرم بعمرة و ساق البدوي مع فقال مالك والشافعي هو كذلك قال النووي في مناسكه التمتع هو الذي يحرم بالعمرة من ميقات بلده ويفترغ منها ثم ينشئ الحج من مكة يسمى متمتعا لاستنائه بمحطورات الاحرام بين الحج والعمرة فانه يحل له جميع المحطورات اذا فرغ من العمرة سواء كان ساقا به او لم يسبق الخ وكذا قال الابي في الاكمال ان المعتمر اذا فرغ من عمرته حل ثم ينشئ الحج من عامه وان كان معه البدوي فكذلك عند مالك والشافعي قياسا على من ليس معه حديدا الخ وقال ابو حنيفة واحمد لا يحل من عمرته حتى ينحدر به يوم النحر كما سيأتي في اخر القرآن واما من اهل بالحج مفردا واهل بالحج والعمرة وهما قارنا فلم يحلوا بفتح الياء وضما وكسر الياء يقال حل الحرم داخل معنى واحد حتى كان يوم النحر فحلوا وبذلك محمول على ان من اهل بالحج واهل بالافمن كان اهل بالحج ولم يهدمه رسول الله صلى الله عليه وسلم بنفسه الى العمرة كذا في البيهقي قلت وهو نص رواية الاسود عن عائشة عند البخاري ولفظنا خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم ولا نرى الا انه الحج ١٢ **مسألة** قوله افرد الحج وهذا كالتص في مستدر من قال بافضلية الافراد خلافا لمن حمله على الابتداء وعلى التلبية كما تقدم من المسالك الثلثة في الحديث السابق وقال ابن القيم لاريد ان قول عائشة وابن عمر افرد الحج معتل لثلاث معان احدها الابلان به مفردا والثاني افردا اعمالا الثالث انه حج حجة واحدة لم يجمع معها غيرهما بخلاف العمرة فانها كانت اربع حرات قلت والمعنى الثاني انما نفهمه ويوافق مسلك التفسيرية وهو انه افرد اعمال الحج ولم يجمعها مع افعال العمرة فمؤيد ان القارن يطوف طوافين ويسعى سعيين ويفترغ اعمال الحج ١٢ **مسألة** قوله افرد الحج اي واستمر عليه الى ان تحلل منه يعني ولم يعتزم تلك السنة وهو مقتضى خبرنا الامام مالك وقد عرفت مسالك الفقهاء واعاد الامام مالك هذا الحديث مختصرا كانه لانه سمعه من ابي الاسود بالوجهين واخرجه النسائي عن قتيبة وابن ماجة عن ابي مصعب عن مالك به مختصرا وخرج الامام مالك بايراد هذه الروايات تائيدا لما اختاره من تجميع الافراد وقد اجاب ابن القيم في اجمال مستلزمات الائمة في هذا الباب فقال وجه الاول اي الافراد ما في الصحيحين من حديث عائشة مئامن اهل بعمرة ومئامن اهل بالحج من اهل بالحج الحديث المتقدم وسلم عنها اذ صلى الله عليه وسلم اهل بالحج مفردا والبخاري عن ابن عمر عليه السلام اهل بالحج وحده وفي سنن ابن ماجة من جارية اذ صلى الله عليه وسلم افرد الحج والبخاري عن عروة بن الزبير قال حج رسول الله صلى الله عليه وسلم فاختبرني عائشة ان اول شيء بدأ به الطواف بالبيت ثم لم تكن عمرة الحديث الطويل فلهذا قلنا تدل على انه صلى الله عليه وسلم افرد الخ قال الزرقاني تبعا للنووي وخرج الافراد بان مع عن جابر وابن عمر وابن عباس وعائشة وهو لا يلزم مزية في حجة الوداع على غيرهم فاما جابر فتواصن الصحابة ساقا لحديث حجة الوداع فانه ذكرها من حين خروج النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة الى اخرها فواضبط لما من غيره واما ابن عمر فمضغ عنده ان كان اخذها بخلاف ناقة النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع وانكر على من رجع قول انس على قوله وقال كان انس يدخل على النساء وهن مكشفات الرؤس واتي كنس تحت ناقة النبي صلى الله عليه وسلم يعني لعا بها اسمعته يلجى بالحج واما عائشة فقربها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم معروف وكذلك اطلاعنا على باطن امره وظاهره مع كثرة فقهاء وعظم فطنتها واما ابن عباس فتوصل العلم والفقر في الدين والفهم الثاقب معروف مع كثرة بحثه وبان الخلفاء الراشدين والاطباء على الافراد بعد النبي صلى الله عليه وسلم ابو بكر وعمر وعثمان واختلف عن علي فلولم يكن افضل وعلموا ان صلى الله عليه وسلم حج مفردا لم يواظبوا عليه مع انهم الائمة المقترى بهم فكيف يظن بهم المواظبة على خلاف فعله صلى الله عليه وسلم ودوى من مالك انه قال اذا جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثان مختلفان وعمل ابو بكر وعمر باحدهما وترك الآخر دل ذلك ان الحق فيها علمه وبانه لم ينقل عن احد منهم كراهته الافراد وكره عمرو عثمان وغيرهما التمتع حتى فعله على لسان الجواز وبان الافراد لا يجب فيه دم باجلاء

الله عليه وسلم أفرد الحج مالك أنه سمع أهل العلم يقولون من أهل نجد مفرداته بدل الله أن يهل بعده بعرة فليس ذلك له
قال مالك وذلك الذي أدركت عليه أهل العلم ببدا القرآن في الحج مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن
المقداد بن الأسود دخل على بن أبي طالب بالسقياء وهو ينجح بكرات له دقيقا وخطا فقال له هذا عثمان بن عفان ينهى عن أن

صلى الله عليه وسلم كان قارنا قالوا اتفق من انس ستمائة وعشرا وادعى صلى الله عليه وسلم
قرن مع زيادة ملازمته لرسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه كان خادمه لا ينفذ حتى أن في
بعض طرقه كنت أخذت برام ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي تقصع
بحر تبا ولها بها يسيل على يدي وهو يقول بليك بحجة وعمدة ١٢ -

له قوله أنه سمع أهل العلم يقولون من أهل أي أحرمت الحج مفردا بالنصب على الماليت
في النسخ السندية وبالحمل على الصفة في النسخ المصيرية ثم بدل الله أن يهل أي يحرم بعده بعرة أي
يرد فيها عليه فليس له ذلك لأن أعمال العرة داخلية في الحج فلا بد في أدائها عليه بخلاف عكسه
فيستفيد بها الوقوف والرمي والمبيت قال الزيداني وقال النووي قد اتفق جمهور العلماء على جواز
ادخال الحج على العرة وشذ بعض الناس من قسعه وقال لا يدخل أحرام على أحرام كما لا تدخل صلوة على
صلوة وانكسروا في ادخال العرة على الحج يجوزها أصحاب الرأي وهو قول الشافعي ومنعه

أخرون الم ١٢ - قوله قال مالك وذلك الذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا وهذا
كالدليل لما تقدم من أنه عمل ابن المدينة وهو حجة عند المالكية قال صاحب المحلى وهو الأصح من
قولي الشافعي قال يمان وجعلوا هذا خاصا بالنبي صلى الله عليه وسلم لعزوة بيان الامتياز في
اشترائه وتبعه النووي وفيه نظر يسكى وجوزوه أبو حنيفة الم ١٣ - قوله القرآن في الحج قال
ابن نجيم هو مصدر قرن من باب نصر وفعال بمعنى مصدر من اشتاق كلباس وهو الجمع بين
الشيئين قال العيني من باب ضرب يضرب قال ابن التين وفي الحكم والصحاح من باب
نصر ينصر واختلفوا في مصدره اصطلاحا فقالت الخفعية هو من أحرمت بها معا وادخل أحرام
الحج على أحرام العرة قبل أن يطوف لما أكثر الاشواط وادخل أحرام العرة على أحرام الحج قبل
أن يطوف لتقديم ولوشوطا ولا إساءة في القسمين الأولين وهو قارئ مسي في الثالث قاله
ابن نجيم قال القاري في شرح اللباب ويؤيدها في شرح الحج بأن يوقع أكثر لطواف العرة وجميع
سجودها وسعى الحج فيها ولو تقدم أحرام وبعض طواف العرة عليها الم ١٤ - قوله دخل

على أمير المؤمنين على ابن أبي طالب وفيه انقطاع لأن محمد لم يدرك المقداد ولا عليا
بالسقياء يعني السنين واسكان القاف مقصور قرية جامعة بطريق مكة وهو أي يتبع بفتح
التخمية وسكون النون وفتح الهمزة أخره ميم من فجع كفتح وبضم أوله وكسر الجيم من أجمع أي
يسقى أو ييلف وفي النسخ لا يقال أجمع والنجع بخط يضرب بالحق وبالماء ولو جرح الجمل و
المتن أنه يعلف الخ بكرات له جمع بكرة بالفتح والضم ولدا ناقة أو الفتي منها أو الثاني إلى أن
يجمد أو ابن المخاض أو ابن البون أو الذي لم يميزل دقيقا ونهطا بفتح الجمع والموحدة قال
في الجمع الخطب ضرب الشجر بالعصا ليتأثر ورتقا الخلف الأبل والنبط بالحركة الورد الساقط
بمعنى الجبوظ ونجعت الأبل علفتها النجوع والنجع وهو أن يخلط الخلف من النبط والدقيق
بالماء ثم يشاه الأبل فقال المقداد أي فعل بذا عثمان بن عفان أمير المؤمنين ينهى عن أن
يقرب بفتح أوله ببناء الفاعل أي الإنسان أو ينعى أوله ببناء المجهول فتأنيب الفاعل قوله
بين الحج والعمرة قال الأبي اعتمد في أي شئ اختلفا ففيل في الفسخ منه عثمان وراه خاصا
بالصحابة واجازته على وراه عاما وقيل اختلفا في التمتع الخ قلت هذا هو الظاهر من السياق
فان عليا أهل بها ولم يفسخ وقال الباغي وحل عثمان أنا منى عنه على حسب ما نهي عنه عمر بن
الخطاب عن المنعة لأمي وجه الترخيم ولكن على وجه الحش على الأفراد الذي هو أفضل عمل ذلك
المقداد على المنع أيام أوقات أن يحل منه على المنع أيام فيترك الناس العمل به جملة حتى
يذهب حكمة وينقطع عمله فقال عثمان ذلك رأيي بريد تعجيل الأفراد عليه ومعنى ذلك
أنه رأى أنه لا يفس فيه نص عن النبي صلى الله عليه وسلم الخ قلت ومنه ما لا يشترط أن عثمان
اقتدى في ذلك بغيره وكان عرض عمره بذلك أن يشر المشي إلى البيت أماما من الصحابة فلكون
مشيهم سببا للتبليغ وتعليم الناس ونشر العلوم وأما من غيرهم فللعلم والاحتياط بالصحابة
فان الجواز كان مجتمع هؤلاء نجوم الهداية والى هذا أشار العلماء في أوقات فاراد عمر بالنهي امر به
من ذلك أن يزار البيت في كل عام مرتين وكره أن يتمتع الناس بالعمرة إلى الحج فيلزم
الناس ذلك فلا يأتون البيت الأمرة واحدة في السنة الخ وهذا وقيل كان منى عريضا
عن متعة الفسخ كما سياتي بيان في باب التمتع وقال المافظان عثمان دعه لم يخفف عليه
أن التمتع والقران جائزان وإنما نهي عنهما ليحل بالفضل كما وقع لعمر بن الخطاب على عثمان
غيره النبي عن الترخيم فاشاع جواز ذلك وكل منها مجتهد ما جاز الخ قلت وسيأتي في كلام
المافظ أيضا ما يدل على أن عثمان حل التمتع على أنهم كانوا خائفين ومال البغوي كما يظهر من
كلام المافظ أن عثمان رجع عن النهي سكوتة على فعله على قصار راجعا وقال الجصاص في أحكام
القران وقد روى عن عثمان أنه لم يكن ذلك منه على وجه النهي ولكن على وجه الاختيار وذلك لعان
أعداء الفضيلة يكون الحج في أشبه المعلومات ويكون العرة في غيرها من الشؤون والثاني أن يجب
مارة البيت وأن يشر زواره في غيرها من الشؤون والثالث أنه رأى ادخال الرقي على أهل الحرم
الم ثم ذكر الروايات عن عمر بن الخطاب بخوذه الوجه ١٢

بختلف التمتع والقران فيهما الدم بجزن الثمنان بلا شك لأن الصيام يقوم مقامه ولو
كان دم نسك لم يتم مقامه كالأضحية الخ قلت كونه دم جبر مختلف عند الأئمة وهو كذلك
لأن دم جبر عند الشافعية والمالكية ولنا جزم به النووي وتبعه الزيداني فلما كانا للحنفية والنسابة
ولنا ما بين قدمه وغيره من فقهاء الرأي بل في وجه ترجيح التمتع أن فيه زيادة نسك وهو
الدم وجرم أصحاب فروغ الحنفية وقال صاحب الروض المريح يجب على الأناق أن أحرمت
متمتع أو قارنا نسك لا جبران بخلاف أهل الحرم ومن هو منه دون مسافة القصر فلا شئ
عليه لقوله تعالى ذلك لمن لم يكن الله الأية ثم قال ابن الهمام وجه القائلين أنه كان متمتعاً في
الصحيحين عن ابن عمر تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى فساق معه المدي من ذي
الحليفة الحديث ومن عاشتم تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم وتمتعنا معه مثل حديث
ابن عمر تمتع عليه ومن عمران بن حصين تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم وتمتعنا معه رواه
مسلم والبخاري بخانه وفي رواية لمسلم والنسائي أن أبا موسى كان يلقى بالمتعة فقال له عمر
علت أن النبي صلى الله عليه وسلم قد فعله وأصحابه لكني كرهت أن يظنوا أمرين بهن في
الأراكان ثم يروون في الحج تقطر رؤسهم فمذا اتفاق منها على أنه صلى الله عليه وسلم كان متمتعاً
وعدم من بذهاب الذين يروونه أن الأروا عاشتم وابن عمر رواه عنه أن كان متمتعاً ولا شك أن تترج
رواية التمتع لتعارض الرواية عن روى عنه الأفراد وسلامته رواية غيره من روى التمتع دون الأفراد
ولكن التمتع بغير القرآن وعرف الصحابة أنهم من القرآن كما ذكره غيره واحد وإذا كان أهم متعلق أن
يؤاد به الفرد المسمى بالقران في الاصطلاح الحادث وهو عاتان وإن يروا به الفرد المنصوص
باسم التمتع في ذلك الاصطلاح فعلى أن ننظر أولاً في ادعاء من عرف الصحابة أو أئمتنا في
ترجيح أي الفردين بالدليل والاول مبين في ضمن الترجيح ثم دلالات أخر على الترجيح مجردة
عن بيان عموم عرفاً أما الاول فما في الصحيحين عن سعيد بن المسيب واللفظ للنبي صلى
قال اختلفت على عثمان يعفان في المتعة فقال على ما تريد إلا أن تنهى عن أمر فعل رسول الله
صلى الله عليه وسلم فلما رأى ذلك على أهل بهما جميعاً فخره يمين أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم كان ملاً بها وسيأتيك عن مسلي التمتع به ويقيد العفا أن
الجمع بينهما تمتع فإن عثمان كان ينهى عن المتعة وقصد على أظهارها لفتنة تفسر المأفعله
وأنه لم يفسخ ففقرت وإنما تكون مخالفة إذا كانت المتعة التي نهي عنها عثمان هي القرآن
فدل على الأمرين اللذين بينهما وتصنع اتفاق على عثمان على أن القرآن من مسي
التمتع وحينه يوجب عمل قول ابن عمر تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم على التمتع الذي
نسبه قراناً لو لم يكن عنه ما يخالف ذلك اللفظ فكيف وقد وجدته ما يفيد ما قلنا وهو
ما في صحيح مسلم عن ابن عمر أنه قرن الحج والعمرة وطاف بها طوافاً واحداً ثم قال لكان أفضل
رسول الله صلى الله عليه وسلم فظن أن مراده بلفظ المتعة في ذلك الحديث المفرد المسمى
بالقران وكذا يلزم مثل هذا في قول عمران تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم وتمتعنا
لو لم يوجد عنه غير ذلك فكيف وقد وجدته ما في صحيح مسلم عن عمران بن حصين قال
المطرف أحدثك حديثاً عسى الله أن ينفعك به أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
جمع بين الحج والعمرة ثم لم ينه عنه حتى مات وكذا يجب مثل ما قلنا في حديث عائشة
تمتع رسول الله صلى الله عليه وسلم لو لم يوجد منها ما يخالف فكيف وقد وجدته ما هو ظاهر
فيه وهو ما في سنن أبي داود وشل ابن عمر اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مرتين
فقال عائشة لقد علم ابن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتمر ثلثي سوي السبي
قرن بحجة وكذا ما في مسلم من أن أبا موسى كان يلقى بالمتعة وقول عمر لقد علمت أنه صلى الله
عليه وسلم فعله فهو عليه السلام فعل النوع المسمى بالقران يدل عليه ما في البخاري عن عمر
قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينادي الحقيقي يقول أتاني الليلة أت من ربي
عز وجل فقال صل في هذا الوادي المبارك ركعتين وقل عرفة في حبه ولا بد من امتثال ما
أمر به وما في أبي داود والنسائي عن منصور بن ماجة عن الأعمش كلاهما عن أبي وائل عن الصبي
ابن معبد قال أبلست بها معاً فقال عمر به ميت لسنة نبيك صلى الله عليه وسلم وروى
من طرق أخرى وصحة الدارقطني قال وأصحها أسناداً حديث منصور والاعمش عن أبي وائل
عن الصبي عن عمرو بن العاص عن أبي بصير عن بكر المزني عن انس قال سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يلبى بالحج والعمرة جميعاً قال بكر فحدثت ابن عمر قال لبي بالحج والعمرة
جميعاً قال بكر فحدثت ابن عمر قال لبي بالحج وحده فلفظت أنساً فحدثت بقول ابن عمر فقال
انس ما تعدوا إلا ما سمعنا سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول بليك جواد عمرة وقول ابن
الجودي أن الشاذ كان إذا ذاك صبياً فقصد تقدم رواية ابن عمر عليه فقط بل كان سن
انس في حجة الوادي عشرين سنة أو أكثر فكيف يسوغ عليه بين الصبيان إذا ذاك مع
أدنا بين ابن عمرو انس سنة واحدة أو سنة ثم رواية ابن عمر عنه الأفراد معارضة
بروايته عنه التمتع وقد علمت أن مراده بالتمتع القرآن وثبت عن ابن عمر فعله ولسببه
إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم كما ذكرناه ولم يختلف على انس أحد من الرواة في أنه

يقرب بين الحج والعمرة فخرج علي وعلى يد يه اثرا لدقيق والخبط فما انسى اثرا لدقيق والخبط علي ذراعيه حتى دخل على عثمان بن عفان فقال انت تتي عن ان يقرب بين الحج والعمرة فقال عثمان ذلك رأي فخرج علي مَغْضَبًا وهو يقول لبك اللهم لبك بحجة و عمرة معا قال يحيى قال مالك الامم عندنا ان من قرن الحج والعمرة لم يأخذ من شعرة شيئا ولم يحلل من شيء حتى يضرحه يا ان كان معه ويحل بمنى يوم النحر مالك عن محمد بن عبد الرحمن عن سليمان بن يسار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع خرج الى الحج فمن اصحابه من اهل الحج ومنهم من جمع الحج والعمرة ومنهم من اهل بعمرة فقط فاما من اهل بالحج او جمع الحج والعمرة فلم يحلل وامان كان اهل بعمرة فحل مالك انه سمع بعض اهل العلم يقولون من اهل بعمرة ثم بدا له ان يهل بالحج معها فذلك له ما لم يطف بالبيت وبين الصفا والمروة وقد صنع ذلك عبد الله بن عمر حين قال ان صددت عن البيت صنعنا كما صنعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم التفت الى اصحابه فقال ما امرها الا واحد اشهدكم اني قد اوجبت الحج مع العمرة قال مالك وقد اهل اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع بالعمرة ثم قال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان معه هدى فليهل بالحج مع العمرة ثم لا يهل حتى يهل منها جميعا قطع التلبية مالك عن محمد بن ابى بكر الثقفي انه سأل انس

له قوله فخرج علي بن ابي طالب وعلي يد يه اداويه ما يشمل الذرايين ايضا كما سأتى اثر الدقيق والخبط والاستحالة لا كبر عليه نية عن امره صلى الله عليه وسلم فما انسى اثر الدقيق والخبط علي ذراعيه تنبيه على شدة حفظه القصة حتى دخل على عثمان بن عفان ولعله كان بعفان كما تقدم فقال انت تنهى عن ان يقرب بين الفاعل والمفعول بين الحج والعمرة وتقدم من رواية البخاري عن سعيد بن السيب فقال علي ما تريد ان تنهى عن امر فله رسول الله صلى الله عليه وسلم فذا وسلم من هذا الوجه فقال عثمان ذلك اي ترجيح الافراد اني لا استطيع ان ادلك بمنهم وهو يقول لبك اللهم لبك بحجة و عمرة معا والنسائي فقال عثمان ترائي اني الناس وانت تفعله قال ما كنت ادع سنة النبي صلى الله عليه وسلم بقول احد هو نفس في ان عليا نسب القران الى السنة بخلات الافراد ولم ينكر عليه عثمان بل قبله كما في رواية النسائي بلفظ نهي عثمان عن المتع فلي على واصحابه بالعمرة فلم ينهم عثمان فقال علي لم تسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم تمتع قال بل ولزم وجه اخر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يبي بها جميعا زاد مسلم من طريق عبد الله بن شقيق عن عثمان قال اجل ولكننا خالفين ١٣ قوله قال مالك الامر مننا ناهل الدية ان من قرن الحج والعمرة اي احرم بها معا اولد وقه عليها ما يأخذ من شعرة شيئا لانه محرم ولم يحلل بكسر اللام الاولى بفك الادغام من شيء من الحومات حتى ينحره يا ان كان معوان لم يكن معه ففشترى ويختر لان دم القران واجب بشرطه قال ابن قدام ولا تخفكم في وجوب الدم على القادر خلافا لما حكى عن داود وانه لا دم عليه ويحرم يوم النحر يوم حجة العقيقة قال صاحب المجلد وبه قالت الشافعية الباقية والجمهور الخ قال البا جى يعني ان من قرن بين الحج والعمرة فانه لا يصح ان يتحلل من شيء من احرامه حتى يهل من جميعه وذلك لا يكون الا بئى يوم النحر الخ قلت وهو كذلك عند الحنفية قال القاري في شرح الباب بعده ما ذكر فراغ القادر عن افعال العمرة ثم بقيت محرما لان ادان تحلل يوم النحر فان طلق يكون جنايته على احرامين الخ ١٢ قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ارسله سليمان مام حجة الوداع سنة عشرة وفيه التسمية بذلك خلافا لمن كره ذلك فخرج الى الحج يا نواحه الشافعية فمن اصحابه من اهل الحج معزود منهم من جمع الحج والعمرة وصار قادرا ومنهم من اهل بعمرة فقط فاما من اهل بالحج او جمع الحج والعمرة فلم يحلل الى يوم النحر وقد تقدم في حديث عائشة ان ذلك محمول على من اهدى ومن لم يكن معه هدى امره النبي صلى الله عليه وسلم بالفسخ فاما من كان اهل بعمرة فحل بضيعة الافراد في السندية وبضيعة الجميع في المصرية بعد ادخال العمرة وعرض الامام بابر وادو به الرأى اثبات شرعية القران المذكور في الشرح ١٢ قوله ان سمع بعض اهل العلم يقولون من اهل بعمرة ثم بدا له اي الادان يهل اي يحرم الحج معا فذلك له اي جازله قال صاحب المجلد وبه قالت الشافعية الباقية والجمهور قال ابن عبد البر ان باثره شذ فسخ من ادخال الحج على العمرة قياسا على عكسه الخ ما لم يطف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة والطلاق الطواف على السعى مجازا وبطريق الزيف قال البا جى يريد ان من اهل بالعمرة ثم الادان يردف الحج على العمرة فيكون قائما لها فذلك له وتقدم انه يكون قادرا عند الحنفية لواحرم بالحج قبل اكثر طواف العمرة لا بعده وقد صنع ذلك اي اردف الحج على العمرة عند الشافعية حين قال وان صدوت ببناء المجهول اي منعت من البيت اي عن الوصول اليه صنعنا كما صنعنا انا واصحابي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من التحلل بالهدية حيث منع المشركون من دخول مكة ثم التفت ابن عمر الى اصحابه بعدهما احرم بالحج فالحج فالحج بما ادى اليه نظره ما امر بها اي الحج والعمرة الا واحد بالرفع اي في حكم الصفا واذان التحلل في العمرة مع انما غير محذوفة لوقت فاو لى ان يجوز في الحج اشهدكم اني قد اوجبت الحج ايضا مع العمرة ومعنى اشاده لهم على ذلك ليعلموا ما صار اليه من ذلك ١٣ قوله قال مالك هكذا في جميع النسخ السندية وليس في النسخ المصرية لفظ مالك بل ساقه قال وقد اهل الخ وجعله العلامة الزرقاني قول ابن عرارة قال قال ابن عمر عرجا على جواز

ادخال الحج على العمرة الخ يمكن الظاهر من مقولة الامام مالك كما هو نفس النسخ السندية وبه جزم البا جى اذ قال وقول مالك قد اهل اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يريدان منهم من اهل بالعمرة والخو به جزم صاحب المجلد اذ قال قال مالك مستلثا ثانيا على ادخال الحج على العمرة الخ وقد اهل اي احرم اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اي بعضهم عام حجة الوداع بالعمرة كما تقدم في حديث عائشة من ان اهل بعمرة ثم قال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان معه هدى فليهل بالحج مع العمرة التي احرم بها ففيعه جواز ادخال الحج على العمرة اذ امرهم النبي صلى الله عليه وسلم بذلك ثم لا يهل حتى يهل منها جميعا يوم النحر وهو حجة لمن قال ان سائق الهدى لا يهل حتى يهل منها جميعا قال صاحب المداية في المتع سائق الهدى اذا دخل مكة طاف وسعى على ما بينا في متع فليسوق الهدى الا انه لا يتحلل حتى يحرم بالحج يوم التروية لقوله صلى الله عليه وسلم لو استقبلت من امرى ما استبردت لما سقطت الهدى ولحلها عمرة وتحملت منها وبه انشئ التحلل عند سوق الهدى الخ قال الناظ في الداية رواه مسلم في حديث جابر الطويل وفي الصحيحين عن انس لو ان معي الهدى لاحتلت الخ ١٢ قوله قطع التلبية يعني متى يقطع الحرام بالحج التلبية وتخصيص الحرام بالحج لما ان المصنف سيندر قطع المعتمر التلبية عن طريق والمسئلة خلافة عند اهل العلم قال الى فظ تحت حديث البخاري عن ابن عباس ان اسامة بن زيد كان ردف النبي صلى الله عليه وسلم من عرفة الى المزدلفة ثم اردف الفضل بن عباس قال فلما هما قال لم يزل النبي صلى الله عليه وسلم يبي حتى رمى جرة العقبة في هذا الحديث ان التلبية تستمر الى رمى الجمرة يوم النحر وبعد ما شرع الحاج في التحلل وردى ابن المنذر باسناد صحيح عن ابن عباس انه كان يقول التلبية شعرا الحج فان كنت ما جالفت حتى بدد حلك وبدد حلك ان ترمي جرة العقبة وروى سعيد ابن منصور من طريق ابن عباس قال حججت مع عمر احدى عشرة حجة وكان يبي حتى يرمي الجمرة واستراحا قال الشافعي والوضيفة والثوري واحمد واسحق واهلهم وقالت طائفة يقطع المحرم التلبية اذا دخل الحرم هو مذنب ابن عمر كان ينادي اوداد التلبية اذا خرج من مكة الى عرفة وقالت طائفة يقطعها اذا اراد الى الموقف رواه ابن المنذر وسعيد ابن منصور باسناد صحيح عن عائشة وسعد بن ابى وقاص وعلي وبه قال مالك وقيده بزوال الشمس يوم عرفة وهو قول الاوزاعي والليث واشاد الطحاوي الى ان كل من روى عنه ترك التلبية من يوم عرفة انه تركها لاشتغال بغيره من الذكر لا على انما لا تشرع وجمع بذلك بين ما اختلف من الآثار ١٣ قوله ان سأل انس بن مالك وهما غاديا ن جملة اسمية حالية اي ذاهبان غداة من منى الى عرفة كيف كنتم تصنعون اي من الذكر وغيره في الطريق في مثل هذا اليوم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولمسلم من طريق موسى بن عبيدة عن محمد بن ابى بكر قلت لانس عرفة ما تقول في التلبية في هذا اليوم كذا في الفتح فقال انس كان يهل المثل منا فلا ينكر عليه وفي مسلم والى داود عن ابن عمر عندنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من منى الى عرفات منا الملبى ومنا الكبير والكبير فلا ينكر عليه قال يعني قوله لا ينكر على صيغة المعلوم في الموصفين والضمير المرفوع فيه الى النبي صلى الله عليه وسلم والخ وضبطه الما فظ في الفتح على البناء للمجهول قال وفي رواية موسى بن عبيدة لا يعيب احدنا على صاحبه قال الطبري بخرصة ولا خرج في الكسيرة بل يجوز كسر الا ذكرا وليس الكسيرة عرفة من سنة الحاج بل السنة لهم التلبية الى رمى جرة العقبة الخ وقال الشيخ ولي الدين ظاهر كلام الخطابي ان العلماء اجمعا على ترك العمل بهذا الحديث وان السنة في الغد ومن منى الى عرفات التلبية فقط وحكى المنذرى ان بعض العلماء اخذ بظاهره لكنه لا يدل على فضل الكسيرة على التلبية بل على جوازه فقط لان غاية ما فيه تعريضه صلى الله عليه وسلم على الكسيرة وذلك لا يدل على استحبابه فقط قام الدليل الصريح على ان التلبية حينئذ افضل لمداومته صلى الله عليه وسلم عليها ١٤

ابن مالك وهما غاديان من منى الى عرفة كيف كنتم تصنعون في مثل هذا اليوم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كان يهل المهل منا فلا ينكر عليه ويكبر المكبر فلا ينكر عليه **٢٦** قال عن جعفر بن محمد عن ابيه ان علي بن ابي طالب كان يلبي في الحج حتى اذا زاغت الشمس من يوم عرفة قطع التلبية قال يحيى قال مالك وذلك الامر الذي لم يزل عليه اهل العلم ببلدنا **٢٧** قال عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها كانت تترك التلبية اذا راحت الى الموقف **٢٨** قال عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقطع التلبية في الحج اذا انتهى الى الحرم حتى يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة ثم يلبي حتى يغدو من منى الى عرفة فاذا غدا اترك التلبية وكان يترك التلبية في العرة اذا دخل الحرم **٢٩** قال عن ابن شهاب انه كان يقول كان عليه عبد الله بن عمر لا يلبي وهو يطوف بالبيت **٣٠** قال عن علقمة بن ابي علقمة عن امه عن عائشة ام المؤمنين انها كانت تنزل من عرفة بنمرة ثم تحولت الى الراك وكانت عائشة تهل ما كانت في منزلها ومن كان معها فاذا ركبت فتوجهت الى الموقف تركت

(عرفات خارج الحرم بين طرف الحرم وطرف عرفات واليه يشير تفهيمنا في المصنف) اذ قال باب يستحب تقصير الخلبة بغرة وتجيل الرواح الى عرفته فذلك ظاهره ان عرفته غير مرة وفي الحاشية عن المجل بفتح النون وكسر الهمزة ويجوز اسكانها موضع بجانب عرفات وليس منا وهو مفتي الحرم وكانه يردخ بين المجل والحرم والحمد لله الذي جعل الامام بل هذه المواضع اذ قال ليس من عرفات وادي عرنة ولا مرة ولا السجد الذي يعمل فيه الامام بل هذه المواضع خارج من عرفات على طرفها الغربي والظاهر فروع النفية الاول بل هو نص الزيني على المكنت اذ قال ينزل مع الناس حيث شاء وقرب الجبل افضل وعند الشافعي بطن غرة افضل للنزول صلى الله عليه وسلم فيه قلنا غرة من عرفته وقد قال عليه السلام عرفات كلها موقف ولا تقفوا عن بطن عرنة ونزوله صلى الله عليه وسلم لم يكن عن قصد الجود كما حكاه ابن عابدين من المعراج اذ قال ينزل بعرفات في اى موضع شاء وقرب جبل الرحمة افضل وقال الائمة الثلثة في غرة افضل للنزول عليه السلام فيه قلنا غرة من عرفته ونزوله عليه السلام فيه لم يكن عن قصد الحرم **٣١** قال عن ثور بن عبد الله عن علقمة عن امه عن عائشة انها كانت تنزل من عرفة الى الراك بالفتح آخره كاف قال الزرقاني موضع بعرفة من ناحية الشام وقال يا قوم الحوى وادى الراك قرب مكة يتصل ببيته وقال الاسمعي جبل لنزيل وقيل هو موضع من غرة في موضع من عرفته وقيل هو من مواضع بعرفة بعينه من جهة الشام وبعضه من جهة اليمن وهو في الاصل شهر معروف وهو ايضا شهر مجتمعت يستقل به الخ وقال الباجي قولها كانت تنزل من عرفته الخ يقتضي ان غرة من عرفته والراك موضع غيره وذكر جماعة من اصحابنا ان غرة والراك شئ واحد وانما غرة موضع الراك بعرفة فان لم يكن ما قالوه مخالفا لمحدث فان معنى الحديث انها كانت تنزل في موضع من غرة ثم تحولت من موضعها ذلك الى منبت الراك بغرة وبذا على معنى انه ارفق في النزول والتصرف وكل ذلك واسع ان ينزل الانسان من عرفته حيث شاء وجرى العمل بنزول الامام بغرة الخ والظاهر في معنى الاثر انها كانت تنزل اولاً بنمرة الى دوال الشمس اتبها ما فعله صلى الله عليه وسلم ثم خرج من غرة الى الراك واليه ميل اكثر الشراح وظاهره هو يب شئنا المولى في المصنف اذ قال باب نزول غرة وجواز ترك نزولها يدل على ان المعنى انها كانت تنزل اولاً بنمرة ثم تركت النزول في هذا الموضع للزحمة وغيرها واختارت النزول في الراك وهو جزم صاحب العمل اذ قال ثم تحولت لاجل المراحة الى الراك موضع قريب غرة الخ وعرفات كلها موضع الوقوف الا بطن عرنة كما سيأتي في محله **٣٢** قال عن عائشة انها كانت عائشة رمة تهل اى تبى ما كانت ما معنى مادام في منزلها اى الموضع الذي نزلت فيه وبيل كذا من كان معها اما الام المؤمنين فاذا ركبت فتوجهت الى الموقف بعرفة تركت الابل اى التلبية قال الباجي تريد انها كانت تلبي الى ان تركت متوجهة الى الموقف ويحتمل ان تريد الى الصلوة ووصفته بان رواح الى الموقف لان المقصود بذلك الرواح الى الموقف والمعلنى لقرب الموقف والرواح اليها واحداً قالت وكانت عائشة تعتمر بعد الحج من مكة في ذي الحجة كما فعلت في حجة الوداع مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم تركت ذلك اى الاعتناء بهد الخ متصلاً فكانت تخرج قبل بلال الحرم حتى تأتي الجفة البيقات المعروفة لابل الشام فتقيم بها حتى ترى الملأ اى بلال محرم فاذا رأت الملأ ابلت اى احرمت بعرة فتأتى مكة وتفضل افعال العرة ثم تعود الى المدينة وتل ذلك بتفصيل الفضل بين الحج والعره امتثالاً لامر امير المؤمنين عمر كما سيأتي عنه قريباً في باب العرة اذ قال الفصلون بين حكم وعمرهم فان ذلك اتم حج احكم وانتم لعمرته ان يعترف بغير الشرح الخ **٣٣**

٣٤ قوله ان علي بن ابي طالب وفيه انقطاع لان محمداً لم يدرك علياً كان يلبي في الحج اليوم عرفته حتى اذا زاغت الشمس اى زالت من يوم عرفه قطع التلبية ويرى قال الاوزاعي والبيهقي وهو المروي عن سعد بن ابي وقاص وابن المسيب وعروة والقاسم وتقدم في بيان المذهب ما قال الحافظ وقال قلت طائفة يقطعها اذا راح الى الموقف رواه ابن المنذر وسعيد بن منصور باسانيد صحيحة عن عائشة وسعد بن علي فان لم يكن معنى روايتان في المسئلة يقتضيان الباب بالرواح الى الموقف بعد الزوال **٣٥** قوله وذلك اى فعل على الامر الذي لم يزل اى استمر عليه بل العلم ببلدنا المدينة المنورة وتقدم في المذهب انما احدى روايات الامام مالك رواها ابن المواز عنه قال الباجي قال ابو القاسم بالترقيل مالك في التلبية الا ان يكون احرم بالحج من عرفته فيلبي حتى يرمى جمرة العقبة فيلبي حتى يرمى جمرة العقبة انما امر حكمه وعل ما قول الراوي ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يزل يلبي حتى رمى جمرة العقبة انما امر بذلك الخ وانما نفي بان التوجيه فيه بعد لا ينبغي **٣٦** قوله انها كانت تترك التلبية اذا راحت اى من المصلى الى الموقف والمعنى واحد وتقدم ان ذلك رواية اشبهت عن الراكاني فيها اذا رجعت الى الموقف والمعنى واحد وتقدم ان ذلك رواية اشبهت عن مالك وعرض المصنف بذكر هذه الآثار المختلفة الاشارة الى الاعتذار من العمل بروايسه الفضل ومكانه على وعائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تحفى وللمنى لفت ان الفضل كان اذ ذاك روي عن النبي صلى الله عليه وسلم بمخالفها وقال الطحاوي ان القاسم لم يخبر في حديثه عن عائشة انها قالت ان التلبية تنقطع قبل الوقوف بعرفة وانما اخبر عن خلعها فقد يجوز ان تفعل ذلك لامل ان وقف التلبية قد انقطع ولكن لاننا تأخذ فيها سواها من الذكر من التكبير والتسليم ولا يكون ذلك دليلاً على انقطاع التلبية وخرج وقتها الخ **٣٧** قوله ان عبد الله بن عمر كان يقطع التلبية في الحج اذا انتهى الى الحرم ويستديم الترك حتى يطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة ثم بعد ما اتم الطواف والسعي يلبي حتى يغدو من منى الى عرفته فاذا غدا اى شرع في الذهاب من منى ترك التلبية اى في الطريق بها هو مفهوم الاثر منه عامه شراح الموطأ من الزرقاني والباجي والمصنف وعلى هذا الاثر مخالف لما تقدم في بيان المذهب من كلام الحافظ اذ قال قالت طائفة يقطع الحرم التلبية اذا دخل الحرم وهو مذهب ابن عمر لكن كان يعاد التلبية اذا خرج من مكة الى عرفته الخ ويمكن تأويل اثر الباب الى كلام الحافظ لوجه انه هو مذهب ابن عمر بن الخطاب ان معنى قوله ثم يلبي حتى يغدو اى حين يغدو من منى الى عرفته فاذا اتم الذهاب ترك فتأمل وكان ابن عمر يترك التلبية في العرة اذا دخل الحرم وسأى قطع التلبية في العرة قريباً **٣٨** قوله كان عبد الله بن عمر لا يلبي قال الحافظ في التلخيص بهذا اخرج البيهقي عن مالك عن الزهري وروى عن ابن عمر خلاف ذلك ايضا اخرج ابن ابي شيبة عن طريق ابن سيرين قال كان ابن عمر اذا طاف بالبيت لم يلبي وهو يطوف بالبيت قال الزرقاني لعدم مشروعيته في الطواف ولذا ذكرها ابنه سالم ومالك وقال ابن عيينة ما رأيت احداً يقتدى به يلبي حول البيت الا معطاء بن السائب واجازه الشافعي سره واحمد وكان ربيعة يلبي اذا طاف وقال السجيل القاضي لا يزال الرجل يلبي حتى يبلغ الغاية السبي يكون اليها استجابته وهي الوقوف بعرفة قاله ابو عمر الخ **٣٩** قوله انها كانت تنزل من عرفته ولفظ محمد بن مؤطاه تنزل بعرفة بغرة بفتح النون وكسر الهمزة على ما ضبطه عامه شراح الحديث قال ابن حجر في شرح مناسك النووى يجوز اسكان الهمزة مع فتح النون وكسرها الخ موضع قيل من عرفات وقيل بقرها خارج عنها قاله الزرقاني وظاهر اكثر فروع الائمة الثلثة الثاني وهو جزم الزرقاني في شرح المواهب والطيبين في شرح المشكوة اذ قال وليست من عرفته وكذا قال النووى في شرح مسلم وقال الحافظ في الفتح موضع بقرب

الاهلال قالت وكانت عائشة تعتمر بعد الحج من مكة في ذي الحجة ثم تركت ذلك فكانت تخرج قبل هلال المحرم حتى تأق
الحققة فتقيم بها حتى ترى الهلال فإذا رأت الهلال اهلت بعمره **٢١** قال عن يحيى بن سعيد **٢٢** عن عمر بن عبد العزيز عن ابيهم
عروة من منى فسمع التكبير عاليا فبعث **٢٣** الحرس يصيحون في الناس ايها الناس انما التلبية اهلال اهل مكة ومن بها
من غيرهم **٢٤** قال عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه **٢٥** عن عمر بن الخطاب قال يا اهل مكة ماشان الناس يا تون
شعثا وانتم مدهنون اهلو اذا رايتم الهلال **٢٦** قال عن هشام بن عروة عن ابيه ان عبد الله بن الزبير اقام بمكة تسع
سنين يهل بالحج لهلال ذي الحجة وعروة بن الزبير معه يفعل ذلك **٢٧** قال يحيى قال مالك وانما يهل اهل مكة بالحج اذا كانوا
بها ومن كان مقيما بمكة من غير اهلهما من جوف مكة لا يخرج من الحرم **٢٨** قال مالك ومن اهل من مكة بالحج فليؤخر الطواف بالبيت
والسعي بين الصفا والمروة حتى يرجع من منى وكذلك صنع عبد الله بن عمر **٢٩** قال سئل مالك عن اهل من مكة بالحج من اهل المدينة
او غيرهم من مكة لهلال ذي الحجة كيف يصنع في الطواف **٣٠** قال اما الطواف الواجب فليؤخره وهو الذي يصل بينه وبين السعي بين

الاهلال قوله ان عمر بن عبد العزيز الامام العادل غدا يوم عرفة من منى الى عرفات
فسمع التكبير عاليا الى سمع الناس يصيحون بالتكبير فبعث الحرس بفريقين جمع مارس على ما
منه الزرقاني وبضم المار الملهة وتشديد الراء على ما منته صاحب المحلى والادوية الاولى
وهم خدم السلطان المرتون حفظه يصيحون اي ينادون في الناس ايها الناس انما
وليفته اليوم التلبية وما تقدم من حديث الشكير المكي فلا ينكر عليه محمول على الجواز وقال
الباجي فذكر عمر بن عبد العزيز ترك التلبية وقطعها جملة في وقت هي فيه مشروعة فحذف
المراحا ودور سباحت حتى شققت كلها الخ يعني انكر امراوا التكبير ما غلطه بالتلبية فلا بأس به كما
تقدم **١٢** قوله ان عمر بن الخطاب وسيأتي في كلامنا لما قلناه منقطع في الموطا
وصله ابن المنذر قال يا اهل مكة خطاب الى من بكه سواء كان مكي او افاquia ماشان الناس
الافاقين يا تون اي يدخلون مكة شعثا بالضم فكسروا جمع اشعث وهو مظهر الرأس متفرق
الشعر تشتت الى المال يعني يدخلون مكة كذلك بعد عيدهم بالهمن وفيه لاجل احرامهم
وانتم مدهنون بتشديد الدال من الادهان اي مستعملون الدهن في الشعر واذا كان بعد
الدراشع لاجل القدوم على بيت الله فلهذا في ذلك اصلوا اي احرما بالجمع المرنوب
اذا رايتم الهلال اي هلال ذي الحجة ليجد عهدهم بالترجل والادهان وتأخذوا من التشت
بحظوا وفرو هو الذي اختاره مالك لمن احرم بالجمع المرنوب وفي المحلى وبه قال مالك
والوجه في البوثرود وجاعته ان الافضل للمكي ان يحرم من اول ذي الحجة ونقله عياض
عن كثير من الصحابة وقال الشافعي وبعض المالكية وكثيران الافضل للمكي ان يحرم يوم
التروية **١٣** قوله ان امير المؤمنين عبد الله بن الزبير من العوام القرشي
الاسدي اقام بمكة في زمان خلافة تسع سنين فانه لم يوجع له بعد موت يزيد بن معاوية
١٤ واستشهد بسنة كما في تاريخ الخلفاء يسل اي يحرم بالجمع للمال ذي الحجة
وشقيقه عروة بن الزبير معه يفعل ذلك وعامة منهم يفعلون كذلك كما تقدم قريبا
قال الباجي فقلت مالك في هذه المسئلة مع ما تقدم بتعل عبد الله بن الزبير مرة تسعة
اعوام بحجرة الصحابة والابن بعين وهو الامير الذي يشتر فعله ولا يخفى امره ولا ينكر عليه
احد ولا يثا برمع دينه وفعله ودوره الاعلى ما هو الافضل عنده ووافقه على ذلك اخوه
عروة مع علمه ودينه وعلى هذا كان امر جمهور الصحابة ولذلك قال مهدي بن جزيج لابن عمر
رايتك تفعل اربعين اياما من اصحابك يفعلها **١٥** قوله وانما يهل
اي يحرم اهل مكة وغيرهم بكذا في جميع النسخ المصرية والزرقاني والباجي والتنويري زيادة
غيرهم وبيت الزيادة في النسخ الهندية والاصحفي والاولى هذه لما سياتي من ذكر
الغير بالجمع اذا كانوا بها اي بمكة فاذا كانوا بغيرها احرما من الميقات الذي يبرون
به ان كان والامن الحمل الذي هم فيه ومن كان مقيما بمكة من غير اهلهما توامح بقوله
المقدم وغيرهم على صحة وجوده والمعنى ان اهل مكة اذا كانوا بمكة وغيرهم من الافاقين
اذا نزلوا بمكة يهلون من جوف مكة متعلق بقوله يهل والمعنى ان من اهل بالجمع من مكة
سواء كان من اهله او من نزل بها انما يهل من جوف مكة قال الباجي ومن اين يحرم
روى اشعب عن مالك يحرم من داخل المسجد وروى ابن حبيب عنه يحرم من باب
المسجد لا يخرج من الحرم الى الحمل للاحرام قال الباجي فلا يقتضي ان احرامه من جميع الحرم
مباح وان اختير الاحرام من داخل المسجد او باب المسجد فمن احرم من الحرم فلا شئ
عليه الخ قلت واختلفت نقله المذهب في بيان ميقات المسكى حتى قال ابن
رشد في البداية لاختلاف عندهم ان المسكى لا يهل الا من جوف مكة اذا كان حاجا الخ مع
ان الخلاف بينهم شبيه حكاية المتسلطان والما فظان ابن حجر والعيني مع اختلافهم في حكاية
الاختلاف وفي شرح الباب من كان منزلا في الحرم كسكان مكة ومنى فوقت المحرم
لحج ومن المسجد افضل او من دورية اهله **١٦** قوله ومن اهل من مكة بالجمع
سواء كان مكي او افاquia نزل بها فليؤخر الطواف بالبيت اي طواف الحج الفرض

وهو طواف الافاقية قال الباجي ومعنى ذلك ان الطواف الذي يبركن من اركان
الحج انما هو طواف الافاقية فاما طواف الورد فليس يبركن من اركان الحج وانما هو
الورد على البيت كتحية المسجد فاذا احرم من مكة فليس عليه طواف وورد لان لم يرد
من جهة من الجهات سواء احرم بالجمع من مكة يوم التروية او قبله او بعده الخ والسعي بالنسب
عطف على الطواف اي فليؤخر السعي بين الصفا والمروة ليوقعه بعد الطواف الواجب
حتى يرجع من منى غايته للتاخير فانه يتأخر السعي بين الصفا والمروة الى ان يعود من
منى للافاقية لان من شرط السعي ان يعقب طوافا واجبا ولا يجب على الحاج المحرم
من مكة طواف الاطواف الافاقية ومن قدم الطواف بالبيت والسعي ففي المدة
لا يبركه ذلك وليعهدهما بعد الرجوع من عرفة فاذا لم يعهدهما حتى خرج الى بلده فليعهده
المدي وذلك اليسر شانه قال الباجي قلت ومنه سب التحفية في ذلك ما في شرح
اللباب اذ قال ثم ان اراد المكي ومن بمنه تقديم السعي على طواف الزيارة مع ان اصل
في السعي ان يكون عقيب التلبية لتأخير الواجب من الركن الا انه رخص تقديمه بالجملة
بجمله الزحمة فيمنه ينقل بطواف لانه ليس للمكي ومن في حكمه طواف القدوم الذي هو
سنة لا فاق في فاق المكي بطواف نفل بعد الاحرام بالجمع ليصح سعيه وهل الافضل تقديم
السعي او تأخيره الى وقته الاصل وهو بعد ادائه قيل الاول وقيل الثاني وصح ابن
الهام وهو الظاهر خصوصا للمكي فان فيه خلافا للشافعي والخروج من الخلاف لكونه احوط
مستحب بالاجماع الخ وكذلك صنع عبد الله بن عمر اي يؤخر الطواف والسعي الى الرجوع
عن منى كما ياتي موصولا عنه في باب الرمل في الطواف **١٧** قوله وسئل مالك
عن اهل اي احرم بالجمع من اهل المدينة او غيرهم من الافاقين المقيمين بمكة من مكة
لهلال ذي الحجة وبقي بعد احرامه بمكة ايا كيف يصنع بالطواف وفي المدينة في الطواف
والاوجه الاول كما لا يخفى يعني بل يجوز ان يطوف بالبيت في هذه الايام **١٨** قوله
١٩ قوله قال مالك اما الطواف الواجب وهو طواف الافاقية فليؤخره الى الرجوع من منى وهو الطواف الذي يهل به
بين السعي بين الصفا والمروة اي ياتي بالسعي متصلا بهذا الطواف فان السعي بعد طواف النفل لا يصح
عند مالك كما تقدم قريبا وليطف طواف النفل ما بدله في هذه الايام فان الطواف
مندوب التنفل وكذلك قال التحفية يتلوه بالطواف ماشاء وليصل ركعتين
تحية الطواف كلما طاف سبعا بفتح السين اي سبعة اشواط وقد فعل ذلك اي تأخير
الطواف والسعي اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين اهلوا بالجمع من مكة
فاخروا الطواف الواجب بالبيت والسعي بين الصفا والمروة حتى رجوا من منى بيان
لما افاده اسم الاشارة في قوله وقد فعل ذلك واشادة الى ما سياتي من حديث عائشة
في باب دخول المني من مكة بلفظ طواف الذين اهلوا بالعمرة بالبيت وبين الصفا
والمروة ثم حلوا ثم طافوا فانهم اخرجوا من منى لجمعهم اما الذين كانوا اهلوا بالجمع او جوا
بين الحج والعمرة فانما طافوا طوافا واحدا اي بعد ان رجوا من منى وقد فعل ذلك عبد الله
ابن عمر ايضا فكان يهل لهلال ذي الحجة بالجمع من مكة ويتأخر عنه ما تقدم من حديث عبيد بن
جزيج قلت لابن عمر ايتك تصنع اربعين الحديث وفيه ودايتك اذا كنت بمكة اهل
الناس اذا راوا الهلال ولم تهمل انت حتى يكون يوم التروية وجمع بينهما بان كان يفعل
للمرئين جميعا تارة كذا مرة كذا وقال الما فظان في النسخ ان ابن عمر كان يرى التوسعة في ذلك
الخ وروى عبد الرزاق عن نافع اهل ابن عمر مرة بالجمع حين راى الهلال ومرة اخرى بعد
الهلال من جوف الكعبة ومرة اخرى حين راى منى وروى ايضا عن جماعة قلت لابن
عمر اهملت فينا اهلنا مختلفا قال اما اول ما فاذت ما اخذ اهل بلدي ثم نظرت فاذ
انا دخل على اهل حراما واخرج حراما وليس كذلك نفعل قلت فباي شئ فاذت قال تحرم
يوم التروية ويؤخر الطواف بالبيت والسعي بين الصفا والمروة حتى يرجع من منى كما
سياتي موصولا عنه في باب الرمل **٢٠**

الصفا والمروة وليطف أبدا لله وليصل ركعتين كلما طاف سبعا وقد فعل ذلك اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين اهلوا
 بالحج من مكة فاخروا الطواف بالبيت والسعي بين الصفا والمروة حتى رجعوا من منى وقد فعل ذلك عبد الله بن عمر فكان يهل
 لاهلال ذي الحجة بالبحر من مكة ويؤخر الطواف بالبيت والسعي بين الصفا والمروة حتى يرجع من منى قال يحيى لسئل مالك عن
 رجل من اهل مكة هل يهل من جوف مكة بعمره فقال بل يخرج الى الحل فيحرم منه ما لا يوجب الاحرام من تقليد
 الهدي ^{٢٢} قال عن عبد الله بن ابي بكر بن حزم عن عمر بنت عبد الرحمن انها اخبرته ان زياد بن ابي سفيان كتب الى
 عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ان عبد الله بن عباس قال من اهدى هديا حرم عليه ما يحرم على الحاج حتى ينحر الهدي
 وقد بعثت اليك بهدي فاكتبني الى يامروا امرى صاحب الهدي قالت عمره فقالت عائشة ليس كما قال ابن عباس انا فتلت
 قلادة هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي ثم قلدها رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده ثم بعث بها رسول الله صلى الله عليه وسلم
 مع ابي فلم يحرم على رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء احله الله له حتى نحر الهدي ^{٢٣} قال عن يحيى بن سعيد انه قال سألت
 عمر بنت عبد الرحمن عن الذي يبعث بهديه ويقيم هل يحرم عليه شيء فاخبرتني انها سمعت عائشة تقول لا يحرم الا من اهل
 لبي ^{٢٤} قال عن يحيى بن سعيد عن محمد بن ابراهيم بن الحارث التيمي عن ربيعة بن عبد الله بن الهدي راي رجلا متجروا
 بالطريق فسأل الناس عنهما فقالوا انه امر بهديه ان يقلد فلذلك تجرد قال ربيعة فقلت عبد الله بن الزبير فذكرت له فقال بدعة
 ورب الكعبة قال يحيى سئل مالك عن خرج بهدي لنفسه فاشعرا وقلده بذى الحليفة ولم يحرم هو حتى جاء الجحفة فقال

بهذا الا وهو عالم بتقليد به به الخ ثم بعث به رسول الله صلى الله عليه وسلم مع
الى بفتح الهزة وكسر الموحدة الخفيفة ترد به ذلك العديق الاكبر قال الحافظ واستفيد من ذلك
وقت البعث وان كان في سنة تسع عام حج البو بكر بالناس ١٢ **هـ** قوله فلم يحرم على
رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء احله الله له وفي رواية لمسلم فاصبح فنيا علما لا يأتي ما
ياقي الحلال من اهل حتى نحر المدي ببناء المجهول ضبط الزرقاني وفي التعليق المنجد حتى
نحرى البو بكر وفي بعض النسخ بلفظ المجهول فان قلت عدم الحرمة ليس مغنيا الى النحر
اذا هو باق بعده فلما نفي لفته بين حكم ما بعده الغاية وما قبلها قلت غاية للتحريم لا للمحرّم
اي الحرمة المنتهية الى النحر لم يكن وذلك لانه رد لكلام ابن عباس وهو كان مثبتا
لحرمة الى النحر كما في الكواكب الدلالية لكلامي وقال الحافظ وترك احرامه بعد ذلك
اخرى واولى لانه اذا انتفى في وقت الشهة فلان ينتهي عند انتفاء الشهة اولى قال
الحافظ وحاصل اعتراض عائشة على ابن عباس انه ذهب الى ما فتى به قيا سالتولية
في امر المدي على الباشرة لفينست عائشة ان هذا القياس لا اعتبار له في مقابلة هذه
السنة الظاهرة الخ ١٣ **هـ** قوله انه قال سألت عمرة بنت عبد الرحمن عن الذي
يجب به الى الحرم وهو يقيم ولا يتوجه معه هل يحرم عليه شيء اى هل يصير محرما
ببعث المدي فاخبرتنى انما سمعت عائشة تقول لا يحرم الا من اهل اى احرم ولبي
وال ذلك ذهب فقهاء الامم الى ان لا يكون محرما بمجرد البعث وهو المقصود بهذا
لاثر وهو ايضا جهة لمن قال لا بد لاحرام من التلبية او ما يقوم مقامها خلافا لمن قال يكفي
بجرد التلبية فتأمل ١٣ **هـ** قوله انه رأى رجلا

وسياتى فى كلام الحافظ ابن عباس متجروا بالعراق اى البصرة كما سياتى والحق ان ذراه
 ومتجروا من المحيط الا انه لا يلبس ثياب الاحرام وذلك ببلدة يلبس جميعهم المحيط فالحكم عليه
 من لفه عادة الناس فسال ربيعة الناس مفعول عنه اى عن حاله فقالوا انه امر به
 ان يخلع ببناء الجحول فلذلك تجرد قال ربيعة فليقت عبد الله بن الزبير ابن اخت
 عائشة فذكرت له ذلك فقال بدعة مدب الكعبة قال الطحاوى ولا يجوز منه فان
 يكون ابن الزبير حلف على ذلك انه بدعة الا وقد علم ان السنة خلاف ذلك قال
 الحافظ ودواه ابن ابي شيبة عن الشافعى عن يحيى بن سعيد اخبرنى محمد بن ابراهيم ان ربيعة
 خبره ان ذراى ابن عباس وهو امير على البصرة فى زمان على متجروا على من البصرة فذكره
 اخبر بهذا الاسم المسمى فى رواية مالك الخ قلت وعلم منه ايضا ان القصة كانت فى
 زمان على فى البصرة ١٢ **قوله** وسئل ببناء الجحول مالك عن خرج بهدى نفسه
 الى رجل من اهل المدينة اذ اهل الشام مثلاً ساقى به دية وتوجه معه فاشعره وتلقه بنى
 الخليفة ميقات اهل المدينة ولم يحرم هو اى لم ينوال احرام حتى جاء المحفة اى ميقات
 اهل الشام وبلغ فى طريق اهل المدينة ايضا فقال لاحب ذلك ولم يصب من فعله
 اى الخطا فى ذلك لانه كان ميقاته ذا الخليفة فحرم عليه تحديه حلالا وان كان ميقاته
 المحفة فقد افاضت نفسه الفضيلة وبذلك كله عند المالكية واما عند الحنفية فحرم عليه بالتعليق
 بلبس محرما بشرط التوجه معه ونية النكاح نعم لا يصير محرما بتقليد الشافعى ولا ينبغي له ان
 يخلع المدي ولا يشعره الا بعد الابل الى الاحرام لانه صلى الله عليه وسلم قلده واشعره
 لاحرام الاربعة لا يريد الحج فيبعث به ويعتق من ابله كما فعله صلى الله عليه وسلم اذ بعث
 لهدايا واقام فى ابله حلالا ١٣-

لا أحب ذلك ولم يُصِبْ مَنْ فعله ولا ينبغي له أن يقلد الهدى ولا يشعر بالاعتدال الا لرجل لا يريد الحج فيبعث به ويقوم في اهله **وسئل** مالك هل يخرج بالهدى غير محرم فقال نعم لا بأس بذلك **وسئل** مالك عما اختلف الناس فيه من الاحرام لتقليد الهدى ممن لا يريد الحج ولا العروة فقال الامر عندنا الذي نأخذ به في ذلك قول عائشة أم المؤمنين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث بهديه ثم اقام فلم يصوم عليه شيء مما أحله الله له حتى خد الهدى ما تفعل الحائض في الحج **مكالك** عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول المرأة الحائض التي تهل بالحج أو العروة انهما تهل بحجها أو عمرتها إذا ارادت ولكن لا تطوف بالبيت ولا بين الصفا والمروة وهي تشهد المناسك كلها مع الناس غير انها لا تطوف بالبيت ولا بين الصفا والمروة ولا تقرب المسجد حتى تطهر **العمرة في أشهر الحج مكالك** انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتمر ثلاثا عام الحديبية و عام القضية و عام البجعة

١ قوله وسئل مالك هل يخرج بالهدى غير محرم فقال نعم لا بأس بذلك أي يجوز لكن لا يتجاوز به الميقات الا وهو محرم الا ان لا يريد دخول مكة قاله الزرقاني قلت وكذلك عند الحنفية لا يجوز لمريد دخول مكة التجاوز من الميقات الا حرمها ففي الدر المختار حرم تأخير الاحرام عنها كلها (أي المواقيت) لمن قصد دخول مكة يعني الحرم ولو لمجاورة غير الحج اما لو قصد موقعا من الحرم لم يجاوز به بلا احرام الخ ١٢ **٢** قوله وسئل مالك ايضا عما اختلف الناس فيه من السلف من الاحرام بيان لما أي عما قالوا من احرام من يبعث بالهدى واطلق الاحرام على تجرده عن اللبوس انما هو مجازا لكونه صورة الاحرام والافاقين عباس ومن معه لا يقولون انه يكون محرما بل قالوا بالاجتناب عن محظورات الاحرام قال الباجي وما روى ابن عباس اطلق عليه اسم محرم ويلزمه ذلك ما يجتنبه المحرم لان الحرم انما يسمى محرم لانه داخل في عبادة محرم بها عليه معان مباحة الخ تقليد الهدى الامام للتعليل من لا يريد الحج ولا العروة كما قال ابن عباس ومن وافقه فقال مالك في جواب هذا السؤال الامر عندنا بالمدينة المنورة الذي نأخذ به في ذلك قول عائشة أم المؤمنين الذي تقدم مر فوما من ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث بهديه ثم اقام بالهدى ثم لم يصوم عليه شيء مما أحله الله له حتى نحر الهدى ببناء الجمول وبه قالت الطائفة الباقية والجمهور كما تقدم قريبا ونخرج البيهقي عن الزهري قال اول ما كشف العمى من الناس وبين لهم السنة في ذلك عائشة فذكر الحديث من عروة وعمره عننا قال فلما بلغ الناس قول عائشة أخذوا به وتركوا فتوى ابن عباس ووافق عائشة ابن مسعود وابن الزبير وأنس واما ما أخرجه عبد الرزاق عن عبد الرحمن بن عطاء روى عن جابر بن عبد الله قال سمنا النبي صلى الله عليه وسلم جالس اذا شق قميصه الحديث تقدم قريبا فنهض ابن عبد البر وعبد الحق ابن عطاء كذا في المحلى ١٢ **٣** قوله كان يقول المرأة الحائض وكذا النفاء التي تهل أي تريد ان تحرم بالحج أو العروة انها بكسر الهاء تهل أي تحرم بحجها أو عمرتها اذا ارادت يعني ان حیضا لا يتعما من الاصل بالحج والعروة لان الاحرام بها لا ينافي الحيض ولا النفاس ولذلك لا يفسدان شيئا منها اذا طهر عليهما ويفسد ان الصوم والصلاة لما كانا منافيين لما قاله الباجي وكذلك قالت الحنفية ولكن لا تطوف بالبيت قال الباجي لان الطواف بالبيت ينافيه ولذلك يفسد الحيض والنفاس ويمنع صلاته وتماه لان من شرطه الطهارة الخ قلت وكذلك قالت الحنفية انها لا تطوف بالبيت الا ان الطهارة عندهم واجب فحى شرح الباب الاول (أي من واجبات الطواف) الطهارة عن الحدث الأكبر والأصغر وفرق بينهما في حكم الاثم والكفارة وجوبها عنهما هو الصحيح من المذهب وهو احدى الروايتين من الامام احمد وقال ابن شجاع هو سنة ونقل النووي في شرح مسلم عن ابي حنيفة استحبابها وكأنه اخذ من قول ابن شجاع الخ ولا بين الصفا والمروة أي لا تسعي فومن باب علقها تينا وما روى داود التقدير لا تطوف مجازا كما سياتي في باب دخول الحائض مكة وقال الباجي يعني انها تمتنع من السعي ايضا كما تمتنع من الطواف ومعنى ذلك ان السعي انما يكون باثر الطواف بالبيت فاذا لم يكن الحائض الطواف بالبيت لم يكن السعي بين الصفا والمروة وان لم يكن من شرطه الطهارة لانه عبادة لا تتعلق بما بالبيت ولو طهر على المرأة الحيض بعد كمال الطواف يصح سعيها الخ قلت وكذلك عند الحنفية بل عند الجمهور في المسلمين كما سياتي في ١٢ **٤** قوله وصلى أي الماشي تشهد أي تحضر المناسك كلها من وقوف عرفته والمزدلفة والجمار وغيره اعترافا استثنى وهو الطواف والسعي بعده مع الناس يعني لا تعتزل عنهم غير انها وبها تنبيه على المستثنى لا تطوف بالبيت لاشتراط الطهارة او وجوبها ولا بين الصفا والمروة لتوقفه على الطواف عند الجمهور خلافا لما سياتي عن عطاء وبعض اهل البيت في كلام الحفاظ في مسئلة السعي وقال ابن قدامة السعي تتبع للطواف لا يصح الا ان يعتزم طواف فان سعى قبله لم يصح وبذلك قال مالك والشافعي واصحاب الرأي وقال

عطاء بن يونس ومن احدثه يحرر ان كان ناسيا وان عهده لم يجزئه قلت وبأني مفصلا في ابواب السعي قبل صياح يوم عرفة ولا تقرب الحاج الى البيت بالنسب حتى تطهر بكون الطهارة ومعهم الماء من الجودا وفتح الطهارة المشددة من الزيادة بحيث احدى التائين مائة في النسي والغرض نفي الدخول ولو غير طواف قال الباجي يمتنع عليها الطواف حينئذ الحائض احدها ان في المسجدة والحائض لا تدخل المسجد والثاني ان الحيض حدث بمنع الطهارة والطواف لا يكون الا بالطهارة الخ وبمثل ما قال ابن عمر روى في حديث عائشة روى عن النبي عليه وسلم قال لما فعل ما يفعل الحاج غير ان لا تطوف بالبيت ولا بين الصفا والمروة حتى تطهر كما سياتي في باب دخول الحائض مكة ١٢ **٥** قوله العروة في أشهر الحج كان اهل الجاهلية يرونها من فجر الجوفاء بطلاب النبي صلى الله عليه وسلم قولا وفعلوا ذلك امر صوابه بفتح الحاء الى العروة يشتهر بذلك جوازها قال الحفاظ اتفقوا على جوازها في جميع الايام لمن لم يكن متلبسا باعمال الحج الا ان نقل عن الحنفية انه يكره في يوم عرفة ويوم النحر واما التشريق ونقل الاثر اذا اعتمر فلا بد ان يحلق او يقصر فلا يتم بعد ذلك الى عشرة ايام ليتمكن حلق الرأس فيها قال ابن قدامة بن زيد على كراهية الاعتدال عنده في دون عشرة ايام الخ ١٢ **٦** قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتمر ثلاثا يعني سوى التي قرن بحجته عند الجحور وقال الباجي قوله ثلاثا هو الصحيح على ما ذهب مالك ومن قال ان النبي صلى الله عليه وسلم قرن الحج يقول اعتمر اربع عمر الخ عام المدينة تقدم فنبطها في الاستطارة بالجوهر وتقدم ايضا انها كانت في ذي القعدة سنة ست بلا خلاف قال الحفاظ وكان توجه صلى الله عليه وسلم من المدينة يوم الاثنين مشتمل ذي القعدة سنة ست فخرج قاصدا الى العروة قصده المشركون عن الوصول الى البيت ووقعت بينهم المصاحمة على ان يدخل مكة في العام المقبل وجاهد من هشام بن عروة عن ابيه اخرج في رمضان واعتمر في شوال وشدة بذلك ووافق ابوالسود عن عروة الجمهور الخ وفي العيني بعد ما يسط الروايات في عروة شوال عن عائشة قال شيخنا كانت عائشة تربي بعروة شوال عمرة المدينة والصحيح انها كانت في ذي القعدة كما في حديث انس في الصحيح وايضا ذهب الزهري ونافع وقتادة وسوس بن عقبة ومحمد بن اسحق وغيرهم واختلف فيه على عروة فروى عنه ابنه هشام انها كانت في شوال وروى ابن لبيبة عن ابي الاسود عنها انها كانت في ذي القعدة قال البيهقي هو الصحيح وقد عده الناس بذه في عمره صلى الله عليه وسلم وان كان صعد البيت فخر الهدى وحلق الخ قال الباجي فحدا عروة يقتضي انها عنده تامة وان كان صعد البيت ومنع منه فلا قضاء على من صعدته وقال ابو حنيفة عليه القضاء والدليل على ذلك اجماع الصحابة على الاعتداد او بكرة المدينة فلو كانت عروة غير تامة وكانت عمرة القضية قضاء لما عدت الا ان تعد مع عمرة القضية عمرة واحدة الخ قلت ويجوز ذلك حتى الحفاظ من ابن التين وبه جزم الزرقاني كمن للمناف ان عدها عمرة باعتبار ثبوت بعض الاحكام منها من الاحصاء والاحرام والحلق وغيرها وقال ابن المام والمسراد بالاربعه احرامه بين فاما ما تم له منها فثلث ولذا قال البراء اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم عشرين قبل الحج فلم تحسب بعمره المدينة الخ وقال الزرقاني بعد قول القسطلاني في المواهب في عدم عمرة المدينة ما يدل على انها عمرة تامة لعل المراد من حيث الثواب لانه لم يأت من اعمالها شيء سوى الاحرام الخ وانت مجبر بان الصحابة مختلفون في عدها ايضا فحى الصحيحين عن البراء بن عازب قال اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذي القعدة قبل ان يخرج مرتين قال ابن القيم اراد العمرة المفردة المستقلة ولا ريب انها اثنتان فان عمرة القدران لم تكن مستقلة وعمرة المدينة ليست صعدتها وحيل بينه وبين تمامها الخ ١٢ **٧** قوله وعام القضية وتسمى عمرة لقضاء وعمرة القضية وعمرة القصاص قال العيني اما العمرة الثانية فهي ايضا في ذي القعدة سنة سبع فيما علمت قاله نافع وسليمان التيمي وعروة ومحمد بن اسحق وغيرهم كمن ذكر ابن حبان في صحيحه انها كانت في رمضان قال المحب الطبري ولم نقل ذلك احد غيره والمشهور انها في ذي القعدة الخ ١٢

٥١٩ م قال عن هشام بن عروة عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يعتمر الا ثلثا احدا من في شوال واثنين في ذي القعدة
٥٢٠ م قال عن عبد الرحمن بن حرملة الاسلمي ان رجلا سأل سعيد بن المسيب فقال اعتمر قبل ان احج فقال سعيد نعم قد اعتمر
رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل ان يحج م قال عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب ان عمر بن ابي سلمة استأذن عمر بن الخطاب
ان يعتمر في شوال فاذن له فاعتمر ثم قفل الى اهله ولم يحج قطع التلبية في العمر م قال عن هشام بن عروة عن ابيه
انه كان يقطع التلبية في العمرة اذا دخل الحرم قال يحيى قال مالك فيمن اعتمر من التسعين انه لا يقطع التلبية حتى يرى البيت قال
يحيى سئل مالك عن الرجل يعتمر من بعض المواقيت وهو من اهل المدينة او غيرهم متى يقطع التلبية فقال اما المهمل من المواقيت
فانه يقطع التلبية اذا انتهى الى الحرم قال وبلغني ان عبد الله بن عمر كان يصنع ذلك ما حجا في التمتع م قال عن ابن
شهاب عن محمد بن عبد الله بن الحارث بن نوفل بن عبد المطلب انه حدثه انه سمع سعد بن ابي وقاص والضحاك بن قيس عام

الح قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يعتمر الاثلاث
قال الباجي انك لا تقول عبد الله بن عمرو قول انس اعتمر اربعاً فاما ابن عمر فانه اضاف
الى الثلثة المذكورة عمرة في رجب وانكرت ذلك عائشة وقالت لم يعتمر في رجب
قط واما انس فانه اضاف الى الثلثة المذكورة عمرة زعم اقرنا بمجته الحد قريب
منه ما حكي الى ابني في الاكمال والسنوس في المكنل عن القاضى عياض وقال في اخره فبادر
من بذان عمره صلى الله عليه وسلم ليست الاثلاث وعلى انها ثلث اعتمد مالك في
بؤطال لم قد يثبت عائشة عند مالكية على ظاهره خلافاً لمحققيه القائلين بقراءه صلى
الله عليه وسلم كما تقدم في محله لكن الحديث مخالف لما في الصحيحين عنانه اعتمر اربعاً
وفيها من انس اعتمر اربعاً ويمكن ان يجمع بانها لم تعد في حديث الباب عمرة القرآن
لانها لم تكن مستقلة وبؤيد ذلك ما في ابى داود ومن حديثه روى عن ابن عمر لقد علم ابن
عمران صلى الله عليه وسلم قد اعتمر ثلاثاً سوى التي قرنا بمجته الوداع فعدت عائشة بينا
غير عمرة القرآن ويحتمل عند الخفيفة انها لم تعد في حديث الباب عمرة الحديبية لانها لم
تتم احداهن في شوال قال الحافظ روى سعيد بن منصور عن الدراودى عن هشام
بن ابيہ عن عائشة ان النبى صلى الله عليه وسلم اعتمر ثلث عمرتين في ذى القعدة
وعمرة في شوال واسناده قوى وقد رواه مالك عن هشام عن ابيه مرسلان قولها
في شوال مقارن لقول غيره في ذى القعدة ويجمع بينهما بان يكون ذلك وقع في اخر
شوال واول ذى القعدة ويؤيد ما رواه ابن ماجه باسناد صحيح عن مجاهد عن عائشة
لم يعتمر صلى الله عليه وسلم الا في ذى القعدة والخ ولا ينافيه ان عمرة القرآن كانت في ذى
الحجة لان مبدأ احرامها كان في ذى القعدة وفعلها كان في ذى الحجة فصح طريق الاثبات
والنفي كما جمع بذلك بينهما ابن الهمام وابن القيم والقسطاني وغيرهم واغتنبت كذا في
جميع النسخ المصرية والسندية الا في نسخة المنتقى فليسا اثنتان في ذى القعدة وهما
مرتا الحديبية والقضاء او عمرتا القضاء والقرآن على الاحتمالين المذكورين في قولها
ثلاثاً تنبيه لا خلاف بين اهل العلم ان صلى الله عليه وسلم لم يعتمر اكثر من اربع
قال ابن الهمام قد اعتمر النبى صلى الله عليه وسلم اربع عمرات كلن بعد الهجرة ولم يعتمر
مرة اقامته بمكة بعد النبوة شيئاً وذلك ثلث عشرة سنة ومن بذاد عن من ادعى ان
سنة في العمرة ان تفعل داخلاً الى مكة لا خارجاً بان يخرج الى المحل فيعتمر كما يفعل
اليوم وان لم يكن ذلك ممنوعاً ثم فصل العمرات الاربعة المذكورة وهى عمرة الحديبية
لم تتم وعمرة القضاء وعمرة الجعرانة وهى محل عمرة شوال عند المحققين كما تقدم قريباً
والاربعة العمرة التى اعتمرها مع حجة عند القائلين بانها عليه السلام كان قادراً او متمتعاً كما
لقد علمت ببيان في احرامه صلى الله عليه وسلم ولما من قال بانها صلى الله عليه وسلم كان مفرداً
لم يذكره العمرة قال ابن بطال الصحيح ان اعتمر ثلاثاً والاربعة انما يجوز نسبتها اليه لانه امر
لناس بها وعلت بحضرت لانه اعتمرها كذا في المعنى وقال ايضا اسقط بعضهم عمرته هذه
باعتبار ثلث عمره وهو الذى صحه القاضى عياض وهذا مسك عامة الشافعية والمالكية
لخالفين بافراذه صلى الله عليه وسلم خلافاً لمحققيه كما تقدم في محله ١٢ **الح** قوله
قال اعتمر بثلاثة همزة الاستفهام قبل ان اخرج ولعل منشأ السؤال ما في ابى داود بهنده
عن سعيد بن المسيب ان رجلاً من اصحاب النبى صلى الله عليه وسلم اتى عمر بن الخطاب
بشئ عنده انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرضه الذى قبض فيه
ينى عن العمرة قبل الحج ثم فعل سعيد روى هذا الحديث فاحتاجوا الى السؤال عنه فقال
سعيد نعم قد اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلث عمرات قبل ان يخرج قال ابن عبد البر يتصل هذا

الحديث من وجوه صحاح وهو اجمع عليه الاغلاط بين العلماء في جواز العرة قبل الحج لمن شاء ١٢ **قوله** ان عمر بن الخطاب الى سلة ربيب النبي صلى الله عليه وسلم استأذن امير المؤمنين عمر بن الخطاب ان يعتمر في شوال ولعله استأذن لما سمعه قال اتم لعمرته ان يعتمر في غير اشهر الحج فحلف ان لا يعتمر عليه عمرى العمل بالمال يرضاه فاذا لم يعمر وعلم منه ان قوله المذكور ارشاد لمصلحة وليس يحتمل فاعتزم ابن ابي سلمة ثم قفل الى ابيه ولم يحج فعلم منه وما سبق جواز العرة في اشهر الحج وهو المقصود من هذه الآثار وعلم ايضا ما يوجب به محمد بن موطاه على هذا الاثر باب الرجل يعتمر في اشهر الحج ثم يرجع الى ابيه من غير ان يحج اى في تلك السنة فلا يكون متمتعاً لانه مشروط باجماع العرة والحج معاً في اشهر الحج قال ابن قدامة في المغني ان اعتمر في اشهر الحج ولم يحج ذلك العام بل رجع من القابل فليس يتمتع لانه لم يحج فعلم منه خلافه الا قولنا اذا رجع من الحن فحين اعتمر في اشهر الحج فهو متمتع حج اوله حج والجمهور على خلاف ذلك الخ ١٢ **قوله** قطع التلبية في العرة اى متى يقطعها المعتمر والمسئلة خلافاً لابي ابن قدامة يقطع المعتمر التلبية اذا استلم الركن وبهذا قال ابن عباس وعطاء وعمرو بن ميمون وطاؤس والنخعي والثوري والشافعي واسحاق واصحاب الرأي وقال ابن عمر ومروعة والسنن يقطعها اذا دخل الحرم وقال سيبويه يقطعها حين يرى عرش مكة ١٣ **قوله** انه كان يقطع التلبية في العرة اذا دخل الحرم وبه قال مالك في المعتمر من المواقيت كما تقدم والظاهر ان عروة كان يحرم من ميقات المدينة لانه في ذلك الوقت من المواقيت كما تقدم والظاهر ان كذا في النسخ المندية وفي المصرية فيمن احرم وهو المراد من قوله اعتمر اى احرم للعره من التعميم انه لا يقطع التلبية حتى كذا في النسخ السندية وفي المصرية انه يقطع التلبية حين يرى البيت والمؤدى واحد يرى البيت وتقدم ان ذلك رواية المحقق والمعروف في المنه ب ان معتمر الجعرانة او التعميم بلحى الى دخول بيوت مكة وفي المدونة قال ابن القاسم قال مالك والحرم بالعره من ميقاته يقطع التلبية اذا دخل الحرم ثم لا يعود اليها والذي يحرم من غير ميقاته مثل الجعرانة والتعميم يقطعون اذا دخلوا بيوت مكة قال فقلت له او المسجد قال والمسجد كل ذلك واسع الخ ١٢ **قوله** سئل ببناء المجهول مالك عن الرجل يعتمر من بعض المواقيت اى ميقات كان وهو من اهل المدينة او غيرهم من الافاقيين متى يقطع التلبية فقال اما الملل من المواقيت فانه يقطع التلبية اذا انتهى الى الحرم وعلى ذلك ما كتبه المالكية قال مالك وبغنى ان عبد الله بن عمر كان يمنع ذلك كما تقدم في باب قطع التلبية اى للمحج برواية نافع عنه واخرجه البيهقي من حديث عبد الملك بن ابي سليمان قال سئل متى يقطع المعتمر التلبية فقال قال ابن عمر اذا دخل الحرم وقال ابن عباس حتى يسبح الجحرة قلت يا ابا محمد ايها احب اليك قال قول ابن عباس ١٢ **قوله** ما جاء في التمتع قال المافظ المعروف انه الاعتماد في اشهر الحج ثم التمسك من تلك العمدة والاهمال بالحج في تلك السنة ويطلق في عرف السلف على القرآن ايضا قال ابن عبد البر لاغلاط بين العلماء ان التمتع المراد بقوله تعالى فمن تمتع بالعره الى الحج انه الاقمار في اشهر الحج قبل الحج ومن التمتع ايضا القرآن لانه تمتع بسقوط سفر للنسك الاخر ومن التمتع ايضا نسخ الحج الى العرة الخ وقال القادي في شرح الباب التمتع في اللغة بمعنى التلذذ الانتفاع بالشيء وفي الشريعة الترفق باداء النكبين في اشهر الحج في سنة واحدة من غير المالكين الماهجما وانما يسمى متمتعاً للانتفاع بالتقرب الى الله تعالى بالعبادتين او تتمتعاً بمحظورات الاحرام بعد التمسك من العرة او الانتفاع بسقوط الحود الى الميقات ولا يجدل يقال تتمتع بالحياة حتى ادرك احرام الحجة الخ ١٢

حج معوية بن أبي سفيان وهما يذكران التمتع بالعمرة إلى الحج فقال الضحاك بن قيس لا يصنع ذلك إلا من جهل أمر الله فقال سعد بن مسعود ما قلت يا ابن أخي فقال الضحاك فكل عمر بن الخطاب قد نهي عن ذلك فقال سعد صنعها رسول الله صلى الله عليه وسلم وصنعناها معه **مسألة** كعن صدقة بن يسار عن عبد الله بن عمر أنه قال قل لله لأن أعمر قبل الحج وأهدي أحب إلي من أن أعمر بعد الحج في ذي الحجة **مسألة** كعن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول من اعتمر في أشهر الحج في شوال أو ذي القعدة

له قوله عام حج أول حجة بعد

الخلافة كما جزم به الزرقاني وصاحب المجلد وغيرهما أمير المؤمنين معوية بن أبي سفيان وكان أول حجة جماعاً بعد الخلافة سنة ٢٢ هـ وأخر حجة جماعاً سنة ٤٤ هـ ذكره ابن جرير والمراد الأول لأن سلعاً من سنة ٢٢ هـ على الصحيح وهما يذكران التمتع بالعمرة إلى الحج وبسط الشيخ في الكوكب الدرر أن مذكرهما يمثل أن يكون في فتح الحج إلى العمرة أو في التمتع المعروفين الشاطئة للقرآن والتمتع الاصطلاحيين قلت وظاهرهما في التمتع بالعمرة إلى الحج يؤيد الثاني والباقي على التوجيه الأول لنسبة الضحاك فاعلم إلى الجمل واستدلاله بأية الإتمام ونهى عمر فذهبه كلها ترشد إلى الاحتمال الأول وسواء في البسط في ذلك قريباً فقال الضحاك بن قيس لا يصنع ذلك وفي النسخ المصرية لا يفعل ذلك والمعنى واحد إلا من جعل أمر الله فانه عز اسمه قال واتفق الحج والعمرة لشدة الأمر بالإتمام بنا في الفسخ وهذا الاستدلال ظاهر على الاحتمال الأول أي مناظرتهما في الفسخ وأما على الاحتمال الثاني فلا يجد أن يكون معنى أنما هما عند الضحاك أفرادهما كما روى عن غيره قال السيوطي في الدرر أخرج عبد الرزاق وابن أبي عاتم عن ابن عمر في قوله واتفق الحج والعمرة لشدة الأمر من تمامهما أن يفرد كل واحد منهما عن الآخر وأن يعتمر في غير أشهر الحج وسواء في عند المصنف في باب العمرة أن عمر بن الخطاب قال أفضلوا بين حكم وعمرتم فان ذلكم أتم حج أحدكم وأتم عمرته أن يعتمر في غير أشهر الحج فقال سعد بن مسعود ما قلت بناءً على أن نسبة الجمل إلى فاعل التمتع سواء كانت متعة الفسخ أو الثانية ما لا ينبغي فأنها فعلت بامر الله عليه وسلم يا ابن أخي قاله طائفة وتأييدها فانه صحابي صغير فقال الضحاك فان عمر بن الخطاب قد نهي عن ذلك اختلف السلف في التمتع التي نهي عنها عمر قال المازني قيل التمتع التي نهي عنها عمر فتح الحج إلى العمرة وقيل العمرة في أشهر الحج ثم الحج قال عياض ظاهر حديث جابر وعمران والي موسى أن التمتع التي اختلفوا فيها إنما هي فتح الحج إلى العمرة ولذا كان عمر يضرب الناس عليها ولا يعترضهم على مجرد التمتع في أشهر الحج وإنما مضربهم على ما اعتقده هو وسائر الصحابة أن فتح الحج إلى العمرة كان خصوصاً في تلك السنة لحكمة ودرج النودي الثاني إذا قال والتمتازان عمرو عثمان وغيرهما إنما هو من التمتع التي هي الأتمار في أشهر الحج ثم الحج من عامه ومرادهم نهي أو لونه لغيره في الأفراد الخ وقد أخرج مسلم عن أبي موسى أنه كان يفتي بالتمتع فقال لرجل رديك ببعض فتياك فانك لا تدري ما أحدثت أمير المؤمنين في النكاح بعد حتى لقيه بعد فساد فقال عمر قد علمت أن النبي صلى الله عليه وسلم قد فعله ولكن كرهت أن يظنوا معرسين بن في الأداك ثم يروون في الحج تقطروا سهم فيمن عرفه العلة التي لا جملها كره التمتع فكان رأي عدم التمتع للمعاج بكل طريق وتقدم في باب القرآن في وجوه نهي عثمان أن من المشايخ في عرض عمر بن الخطاب بالنهي كثره المشي إلى البيت وأن يزار البيت في كل عام مرتين كما تقدم قريباً وسواء في باب العمرة ما قال عمر بن الخطاب بين حكم وعمرتم فان ذلك أتم حج أحدكم وأتم عمرته أن يعتمر في غير أشهر الحج **مسألة** كقوله فقال سعد قد صنعها رسول الله صلى الله عليه وسلم وصنعها معا مع نفسه الجمل إلى فاعلم ما لا ينبغي ثم نسبة متعة الفسخ إليه صلى الله عليه وسلم بما ذكره سبب فاعلم وأمرهم وإفيا لم فعله وكارها توقفهم فيه ومكرهم عليهم بطولهم بذلك كذا في الكوكب وأما نسبة التمتع المعروفة إليه صلى الله عليه وسلم فظاهر لأننا نشمل القرآن أيضاً **مسألة** كقوله أنه قال والله لأن أعمر قبل الحج في أشهر كأيدي عليه قوله وأهدي أحب إلي من أن أعمر بعد الحج في ذي الحجة لأن أعمر قبل الحج في عامه وأما التطوع فلا فرق فيه قبل الحج وبعده وقد روى الجصاص في أحكام القرآن برواية مبيد الله عن نافع ابن عمر أن اعتمر في

شوال أو في ذي القعدة أو في ذي الحجة في شهر يوجب على فيه الهدى أحب إلي من أن اعتمر في شهر لا يوجب على فيه الهدى أحب إلي بالي الجارة الداخلية على ضمير المشكك من أن اعتمر به الحج في ذي الحجة تأكيداً للردي من منع من التمتع من الصحابة وأما إلى روى من قال بأفضلية الأفراد بشرط أن يعتمر بعد الحج وفي الموازية من مالك ما يعجبني قول ابن عمر أنه إذا أراد الحج من الميقات أحب إلى منزلة كان أو غير منزلة **مسألة** كقوله أنه كان يقول من اعتمر في أشهر الحج في شوال أو ذي القعدة أو ذي الحجة قبل الحج لبعده ولو في ذي الحجة قال الباقى قوله قبل الحج يحتل معنيين أحدهما أن يريد أن يجتمع ذي الحجة من أشهر الحج من عام ثم خص قبل الحج دون ما بعده بحكم التمتع وإن كان جميع أشهر عمره واحد في أنه من أشهر الحج والثاني أن يريد أن يقبل الحج من أشهره دون ما بعده فقال أو ذي الحجة قبل الحج وأما بيان أن ذلك من أشهر الحج دون ما بعده وقد اختلف الفقهاء في ذلك واختلف فيه قول مالك فزوى الشيب من مالك في المجموع أن أشهر الحج شوال وذو القعدة وذو الحجة وروى ابن جبيب من مالك أشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة وعشر ليال وليس يوم النحر عنده من أشهر الحج وإن كانت ليلة من أيام الدليل على ما نقوله قوله تعالى الحج أشهر معلومات فإني بلفظ الجمع ولا يجوز أن يكون اثنتان أو ثلثه ولا خلاف أنه لم يرد بهننا شهرين فلم يبق إلا أن يريد ثلثه ووجه آخر من الآية أنه قال تعالى فمن فرض فيهن الحج فلا ريف وهو الجمع وله معلوم ومنوع يوم النحر فوجب أن يكون من أشهر الحج فان قلنا أن جميع ذي الحجة من أشهر الحج ففائدة ذلك أن تأخير طواف الأفاضة إلى آخره لا يلزم به الدم وإن قلنا أن عشر ذي الحجة من أشهر الحج فان فائدة ذلك أن يوم النحر يحصل بالانقضاء التملك الإيقال ابن قدامة أشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة وهو قول ابن مسعود وابن عباس وابن عمر وابن الزبير وعطاء ومجاهد والحسن والشعبي والبخاري وقائدة والثوري وصاحب الرائي وروى عن عمرو بن عبد الله وابن عباس أشهر الحج شوال وذو القعدة وذو الحجة وهو قول مالك لأن أقل الجمع ثلثة وقال الشافعي أخر أشهر الحج ليلة النحر وليس يوم النحر من أشهر الحج ففرض فيهن الحج ولا يمكن فرضه بعد ليلة النحر ولنا قوله صلى الله عليه وسلم يوم الحج الأكبر يوم النحر رواه أبو داود وكيف يجوز أن يكون يوم الحج الأكبر ليس من أشهره وأيضا فانه قول من سمعنا من الصحابة ولأن يوم النحر فيه ركن الحج وهو طواف الأفاضة وفيه كثير من أفعال الحج منادى جرة العقبة والنحر والحلق والطواف والسعي والرجوع إلى منى وما بعده ليس من أشهره لأنه ليس بوقت لأحرامه ولا لإدراكه فهو كالحرم ولأنه يمتنع التمتع بلفظ الجمع عن شيئين وبعض الثالث فقه قال تعالى ثلثة قروء والقرء الطرفة ولو أطلقها في لمر احتسبت بقيته ونقول العرب ثلث خلون من ذي الحجة وهم في الثالثة وقوله فرض فيهن الحج أي في أكثرهن الإزوي البداية أشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة كذا روى عن الجبالسة الثلثة وعبد الله بن الزبير قال ابن الهمام الجبالسة في عرف اصحابنا عبد الله بن مسعود عبد الله بن عمرو وعبد الله بن عباس وفي عرف غيرهم أربعة اخرجوا عبد الله بن مسعود وأدغوا ابن عمر بن العاص وابن الزبير قاله أحمد بن حنبل فحديث ابن عمر أخرجه الحاكم وصححه وعلقه البخاري وحديث ابن عباس أخرجه الدارقطني وكذا أخرجه ابن مسعود وأخرجه ابن أبي شيبة أيضاً وحديث ابن الزبير أخرجه الدارقطني الخ قال القادي في شرح النفاية ولنا ما أخرجه الحاكم وقال على شرط الشيخين وعلقه البخاري عن ابن عمر في قوله تعالى الحج أشهر معلومات قال شوال وذو القعدة وعشر ذي الحجة وتفسير الصحابي في حكم الرفع وهذا يتم الاستدلال بالحج

أوفي ذي الحجة قبل الحج ثم أقام بمكة حتى يدركه الحج فهو متمتعان حج وعليه ما استيسر من الهدى فإن لم يجد فصيام ثلثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع قال مالك وذلك إذا أقام بمكة حتى الحج ثم حج قال يحيى قال مالك في رجل من أهل مكة انقطع إلى غيرهما وسكن سواها ثم قدم معتمرا في أشهر الحج ثم أقام بمكة حتى انشأ الحج منها أنه متمتع يجب عليه الهدى أو الصيام إن لم يجد هديا وأنه لا يكون مثل أهل مكة قال يحيى سئل مالك عن رجل من غير أهل مكة دخل مكة بعمره في أشهر الحج وهو يريد الإقامة بمكة حتى ينشئ الحج منها أمتمته هو فقال نعم هو متمتع وليس هو مثل أهل مكة وإن أراد الإقامة وذلك أنه دخل مكة وليس ممن أهلها وإنما الهدى أو الصيام على من لم يكن من أهل مكة وإن هذا الرجل يريد الإقامة ولا يريد ما يبد له بعد ذلك وليس ممن أهل مكة مالك عن يحيى بن سعيد أنه سَمِعَ سعيد بن المسيب يقول من اعترف في شوال أو في ذي القعدة أو ذي الحجة ثم أقام بمكة حتى يدركه الحج فهو متمتعان حج وعليه ما استيسر من الهدى فمن لم يجد فصيام ثلثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع ما لا يجب فيه التمتع قل مالك من اعترف في شوال أو ذي القعدة أو ذي الحجة ثم رجع إلى أهله ثم حج من عامه ذلك فليس عليه هدى إنما الهدى على من اعترف في أشهر الحج ثم أقام بمكة حتى الحج ثم حج قال مالك وكل من انقطع إلى مكة من أهل الأفاق وسكنها ثم اعتمر في أشهر الحج ثم انشأ الحج منها فليس بمتمتع وليس عليه هدى ولا صيام وهو بمنزلة أهل مكة إذا كان

مثلا فوافاق ولواستوطن الأفاق بمكة فهو مكى والحج ومعلوم أن أكثر الصحابة المهاجرين رضى الله عنهم كانوا متمتعين ١٢ هـ قوله سئل مالك من رجل من غير أهل مكة أتى من الأفاق حين دخل مكة بعمره في أشهر الحج وهو يريد الإقامة بمكة أي التوطن بها حتى ينشئ الحج منها المتمتع بهجرة الاستغفار فقال نعم يتمتع يجب عليه الهدى أو الصيام إن لم يجد هدى وليس هو مثل أهل مكة وإن ومليته أراد الإقامة بمكة ودخلك ذلك أنه دخل مكة والحال أنه ليس من أهلها إذا ذاك وإنما يجب الهدى أو الصيام على من لم يكن من أهل مكة وقت الأحرار بالعمرة وأيضا إن هذا الرجل يريد الإقامة بمكة ولا يريد ما يبد له بعد ذلك بل يتيسر له أسباب الإقامة أو يرجع بعد الحج وليس هو من أهل مكة حين الاعتقاد فهو من الأفاقين بعد قال الباكي ونذا قال أن من كان من غير أهل مكة وغلب في أشهر الحج ونوى الإقامة بها والاستيطان فإن حكمه في القرآن والتمتع حكم أهل الأفاق لأن الاستيطان لم يوجد منه بعد فقضى ببعض أفعال التمتع وهو العمرة قبل الاستيطان وإنما لا يكون متمتعا من كل استيطان قبل أن يحرم بالعمرة مثل أن يدخل معتمرا في رمضان فيحل من عمرته ثم يستوطن بمكة ثم يترجى في أشهر الحج ويخرج من عامه فإنه لا يكون متمتعا قاله الشيب ومحمد لم قلت فعل هذا الحنفية لتأولوا فقم في مكة الاستيطان لم يولدوا بهذا الأفاق السكنى بمكة ودر أبودون التوطن فيها فالمسئلة وفاقية ويكون متمتعا عند الحنفية أيضا لمن في عامه كتب الفروع من المدينة وغيره جزئيه من قولهم إذا قدم الكوفة بعمره في أشهر الحج ثم اتخذ مكة دارا ورجع من عامه ذلك فهو متمتع فكذا إن لم يولد بل ظهر من كلام القاضى أن اتخاذ الدار هو القيام بدون الاستيطان فكذا يوافق الجمهور ١٣ هـ قوله أنه سمع سعيد بن المسيب يقول من اعترف في شوال أو في ذي القعدة أو في ذي الحجة ثم أقام بمكة حتى يدركه الحج فهو متمتعان حج وعليه ما استيسر من الهدى حتى يدركه الحج فهو متمتعان حج إن بشرط أن حج في تلك السنة وعليه ما استيسر من الهدى شاة أو أدمل منها فمن لم يجد الهدى عينا أو تمنا فصيام ثلثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع على نحو ما تقدم من حديث ابن عمر ١٤ هـ قوله قال مالك من اعترف في شوال أو ذي القعدة أو ذي الحجة ثم أتى في أوائل ذي الحجة ثم أقام بمكة حتى يدركه الحج ثم رجع بعد العمرة إلى أهله أو مثله في البعد ثم حج من عامه ذلك فليس عليه هدى التمتع لأنه أفرد كل نسك بسفرة ولم يتمتع بترك سفر واحد إنما الهدى يجب على من اعترف في أشهر الحج ثم أقام بمكة أو ما في حكمها حتى الحج ثم حج في تلك السنة وبذلك قالت الحنفية إذ شرطوا للتمتع عدم الإقامة وكذا الشافعية إذ شرطوا عدم العود لميقات ولا المسئلة فافترقوا وكذا الحنابلة إذ شرطوا عدم الخروج إلى موضع تقصر فيه الصلوة كما تقدم ذلك كله في شرائطه ولذا قال الباكي لا تعلم في ذلك خلافا لما يروى عن الحسن البصري وعطاء أنه متمتع وإن رجع إلى أهله ١٥ هـ قوله قال مالك وكل من انقطع إلى مكة أي انتقل إليها وسكنها بنيت عدم الانتقال منها وبذلك فسرها أبو الانقطاع من أهل الأفاق وسكنها قبل أشهر الحج ثم اعترف في أشهر الحج ثم انشأ الحج منها فليس بمتمتع وفيه دلالة على أن كونه غير مكى شرط للتسمية والدم حال شرط للدم فقط كما تقدم القولان للمكية في شروط التمتع وليس عليه هدى ولا صيام وهو إذا كان بمنزلة أهل مكة إذا كان من ساكنها يعني إذا استوطن مكة فصار بمنزلة المكيين وبذلك قالت الحنفية ١٢

١٥ هـ قوله ثم أقام بمكة أي لم يخرج عن مكة موضع تقصر فيه الصلوة عند الإمام أحمد وإلى ميقات أو مثله في البعد عند الشافعي وإلى مصره عند الحنفية أو مثله في البعد عند مالك كما تقدم منفصلا في شرائط التمتع من كلام الدررير حتى يدركه الحج أي متى انشأ الحج منها فهو متمتع أن حج أي بشرط أن يحج في تلك السنة وعليه ما استيسر من الهدى وأدناه شاة فلا خلاف في ذلك بين الأئمة الأربعة ولا يصح ما في الخلفي أنه بدنة عند مالك إذا قال الدم الواجب شاة أو سبع بقرة أو سبع بدنة فإن نحر بدنة أو ذبح بقرة فقد زاد غير هذا قال الشافعي وأصحاب الرأي وقال مالك لا يجزئ إلا بدنة لأنه صلى الله عليه وسلم لما تمتع ساق بدنة وبذلك نظر قوله تعالى فما استيسر من الهدى والملاح لا تخار الثابتة وما احتجوا به فلا حاجة فيه فإن إهانة صلى الله عليه وسلم للبدنة لا يمنع إجماع ما دونها فإنه صلى الله عليه وسلم قد ساق مائة بدنة ولا خلاف في أن ذلك ليس بواجب الخلفي بل ساقى القرقر عن الإمام مالك أن أحب ما سمعته ما استيسر من الهدى هو الشاة وحكى الأبي في الأكمال من القاضي مياض اختلف فيما استيسر من الهدى فقال مالك وجماعة من السلف هو شاة الخ ثم في الناحية عن المولى أكله شاة وبذلك شكره من أبي حنيفة ودم جنابه عند مالك الخ ١٢ هـ قوله فإن لم يجد الهدى لفقهه أو فقهه ثمة فصيام ثلثة أيام في الحج أي في أيام رمضان المرد وقت الحج لاستئالة كون أعماله ظاهرا قال البيضاوى أي في أيام الاشتغال به بعد الأحرار وقبل العمل وقال أبو حنيفة في أشهر بين الأحرار من الخ وسبعة إذا رجع زاد في بعض النسخ المصرية بعد ذلك لفظ من متى فهو يؤيد من قال المراد بالرجوع الفراغ من أعمال الحج وقيل المراد بالرجوع إلى أهله كما هو المعروف في الظاهر بين الأئمة قال البيضاوى إذا رجعت إلى أهلكم وهو أحد قولى الشافعي وألغى ثم أفرغتم من أعماله وهو قوله الثاني ونذهب إلى حليفه الخ وقال البيهقي فسر مالك في المدونة بالرجوع من متى سواد كان مكة أو بلده وهو المشهور وفسره في الموازية بالرجوع إلى أهله وقال أيضا المراد بالرجوع من متى الفراغ من أعمال الحج سواد رجع مكة وأرجع لأهله أو أقام بمنى الخ فعمل منان المشهور من قول مالك يوافق الحنفية والثاني لأحد قولى الشافعي وقال ابن حجر في شرح المناجح (وسبعة إذا رجع إلى أهله) أي وطنه أو ما يريد توطئه ولو لمكة وفي الأظهر وقال الأئمة الثلثة كالمقابل المراد بالرجوع الفراغ من الحج والخ وسياق بيانه في آخر كتاب الحج ١٣ هـ قوله قال مالك وذلك أي وجوب الهدى أو الصيام إذا أقام بمكة وما في حكمها حتى الحج ثم حج زاد في بعض النسخ المصرية بعد ذلك من عامه أي فلو لم حج من عامه وأخرج من مكة إلى بلده مثلا ثم حج في عامه لم يكن متمتعا ١٤ هـ قوله قال مالك في رجل من أهل مكة المتوطنين بها انقطع إلى غيرهما وسكن سواها تفسيره للانقطاع بغيرها أي استوطن غير مكة ثم قدم مكة معتمرا في أشهر الحج ثم أقام بمكة حتى انشأ الحج منها أي من مكة في عامه بهذا أنه متمتع لأنه انتقل حكمه إلى حكم ساكن الأفاقين وكلمت فيه شروطا المتعته يجب عليه الهدى أي دم التمتع إن وجد أو الصيام إن لم يجد هديا وأنه لا يكون مثل أهل مكة في عدم جواز التمتع أو عدم وجوب الدم على الخلفاء بينهم كما تقدم في شرائط التمتع وما أفاده الإمام مالك كذا قالت الحنفية قال القاضى في شرح اللباب في شرائط التمتع أن يكون من أهل الأفاق والعمرة للتوطن فلو استوطن المكى في المدينة

مسألة عن سمي مولى أبي بكر أنه سمع أبا بكر بن عبد الرحمن يقول جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت اني كنت تجهزت للحج فاعترض لي فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم اعمرى في رمضان فإن عمرتك فيه كحجة **مسألة** عن نافع عن عبد الله بن عمر بن الخطاب قال أنصلو بين حجكم وعمرتكم فإن ذلكم أتم لحجة أحدكم وأتم لعمرته إن يعتمر في غير أشهر الحج **مسألة** قال مالك أنه بلغه أن عثمان بن عفان كان إذا اعتمر ربها لم يحطط عن راحلته حتى يرجع **قال** يحيى قال مالك العمرة سنة ولا تعلم أحد من المسلمين أن خص في تركها **قال** مالك ولا يرى أحد أن يعتمر في السنة مرارا **قال** مالك في المعتمر يقع بأهله إن علم في ذلك الهدى وعمرته أخرى

له قولان

قال عبد البر بن عبد الله البجلي روى الموطأ وهو مرسل ظاهره أن مع أبي بكر سمع من تلك المرأة فصار بذلك مستنداً فهداه عبد الرزاق عن معمر بن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن امرأة من بني أسد بن خزيمة يقال لها أم معقل كذا أسماها الزهري وهو المشهور المعروف الخاني قد كنت تجهزت أي تهيأت للحج فاعترض لي عاتق وامتراني مانع قال الزرقاني وعند أبي داود ما يتنا هذه القرعة القصية أو الجردى فذلك فيها أبو معقل وأما بنى فيها مرضى يذا حتى سمحت سنا وكان لنا جل هو الذي نريد أن نخرج ميرة فادعى به أبو معقل في سبيل الله قال فخلا خرجت عليه فان الحج من سبيل الله وفي رواية عبد الرزاق قلت يا رسول الله اني اردت أن أحج ففضل علي أو قالت بعيري ويحج بادي من ثم وجد فحصلت لهم القرعة أوصل بعد معولها ثم وجد فذكرت له الوهمين و اقتصر بعض الرواة على أحدهما **مسألة** قوله فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم اعمرى في رمضان فإن عمرتك فيه كحجة وفي رواية مسلم تعدل حجة وفي البخاري فإن عمرتك في رمضان حجة أو نحوها قال قال ابن خزيمة في هذا الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم يجعل عليه إذا شرب في بعض المعاني لا جميعها لأن العمرة لا يقتضي بها عرض الحج ولا العذر **مسألة** قوله أن عمر بن الخطاب وأخوه مسلم بن عبد الرحمن عمر فيهما القصية قال أنصلو أبوصل العمرة وكسر الصاد على ما ضبطه صاحب المعنى أي فزاد بين حجكم وعمرتكم قال الباجي يحتل من حجة اللفظ الفصل بينهما في الأحكام إلا أنه قد بين في آخر الحديث أنه إنما أراد الفصل بينهما في وقت الأحكام فتفرقوا في الحج لا حرام بالحج ويحرم بالعمرة في سائر المشهور فإن ذلك كذا في النسخ المصرية وفي النسخ الهندية ذلك ثم خرج أحدكم لتفرد له الشرايح وأتم لعمرته بشئ أو غيره إن يعتمر في غير أشهر الحج وقال ابن القيم في المدي روى عن داود بن أبي جاس فتبع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر حتى مات وعمر عثمان كذلك وأول من نسي عننا مخوية روى الإمام أحمد في المسند والترمذي وقال حسن وذكر عبد الرزاق عن ابن طاووس عن أبيه قال قال أبي بن كعب وأبو موسى لعمر بن الخطاب الأنعم فلبين للناس أمر به المتعة فقال عمرو صل بتي أحدنا وقد علمنا أنما فعلنا قال فما ذكره شيخنا عن علم يته عن المتعة البتة وإنما قال أن أتم حجتكم وعمرتكم أن تفعلوا بينهما فاختار لم أفضل الأمور وهو أفراد كل واحد منها بسفر يشتهل لمن بدله وهذا أفضل من القرآن والتمتع وقد نص على ذلك أحمد وأبو حنيفة ومالك والشافعي وغيرهم وهذا هو الأفراد الذي فيه أبو بكر وعمر وكان عمره ثمانية للناس وكذلك علي وقال علي وعمر في قوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله قال إنما هماان تحرم بهما من ديرة البك وقد قال صلى الله عليه وسلم لعائشة في عمرتها اجرك على قدر نصبك وفي مؤطا محمد بن عبد الله ذكر أن الباب قال محمد يعتمر الرجل ويرجع إلى أهله ثم يحج ويرجع إلى أهله فيكون ذلك في سفرين أفضل من القرآن ولكن القرآن أفضل من الحج مفردة والعمرة من مكة ومن التمتع إلى أن قال وهو قول أبي حنيفة والعام من فقهاءنا الخ وقال ابن القيم هذا الذي اعتاده عمر للناس فظن من غلط منهم أنه نسي عن المتعة ثم منهم من حل نية على متعة الفسخ ومنهم من حله على ترك الأولى ترجيحاً للأفراد عليه ومنهم من حله على ما روايت النبي عنه بروايات الاستجاب ومنهم من جعل في ذلك روايتين عن عمرو ومنهم من جعل النبي قولاً قد يرد مع من غيرهما سلك ابن حزم ومنهم من يعد النبي رأياً ما من غيره لكرهته أن ينزل الحاج محرمين بنسائهم في ظل الأداك الخ والادوية عندي أن نسي عمر كان عن متعة الفسخ والتمتع المعروف كليهما والنبي عن الأول كان على التحريم وهو محل ما ورد أنه كان يضرب على ذلك قال عياض وما كان عمر لينسب عن التمتع وإنما كان نبي يضرب على الفسخ لا اعتقاده هو وغيره أن الفسخ خاص بالصعابة الخ والنبي عن الثاني كان بسبيل الافتقار وهو محل رواية الباب وما في معناها ولما علموه أيضاً على التحريم فحل بنفسه التمتع لبيان الجواز **مسألة** قوله أن عثمان بن عفان كان إذا اعتمر يوماً لم يحطط بهم الطاء الأولى كينصر من حط الشيء يحط إذا نزل والقاه أي لم ينزل الرحال والامتنع من راحلته حتى يرجع إلى المدينة قال الباجي يحتل أن يكون أسرا إلى المدينة لئلا يهايد عوة النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن يكون الأسراع للنظر في أمور المسلمين التي قرن النظر فيها بالمدينة مع الصعابة ويحتمل أن يذكره المقام بركة لما منعه الماجرون من الإقامة بكنة واستيطانها وإنما الحج لهم مقام ثلثة أيام لأنها مدة لا يكون المقيم بها مقيماً **مسألة** قوله قال مالك العمرة سنة مؤكدة أكد من

الوتر بل هو المشهور في المذهب كذا قال مع من المالكية وبره قالت الخفيفة أنها سنة مؤكدة لكنهم لم يقولوا أنها أكثر من الوتر لأن الوتر مندبم واجب ولا تعلم أحد من المسلمين أن خص في تركها قال الأبي في الأكمال قال عياض قال مالك هي سنة مؤكدة وقال مرة لا أعلم أحد يترخص فيها فحل بعضهم قوله على الاستجاب وحله بعضهم على الوجوب الخ وقال الزرقاني حل على السنة لأن تركها لا يرخص فيه بل ثمة سنة يقال عليها وحله بعضهم على الوجوب وبه قال ابن حبيب وابن القيم الخ وقال الباجي بعد قول مالك لا تعلم أحد الخ لم يبريد أنها مؤكدة وأنه لا يعلم أحد من المسلمين يفضل تركها ولا يرخص فيه بل يأمر بفعلها ويفتي بما كبره حالها كما يفتي بالمسألة إلى مثلكه السنن لا سيما ما اختلف في وجوبه كذا في الوتر **مسألة** قوله قال مالك ولا يرى أحد أن يعتمر في السنة مرارا من الإطلاق البيع على ما فوق الوارد فذكره المرة الثانية فذكره لا على السنة عليه وسلم اعتمر لربا كل واحدة في سنة مع تمكنه من التكرار نعم أن شرع في التكرار لا ممتداً مالا من من كسب الجواز الجواز الجواز وكثير من المالكية التكرار بلا كراهة للمحدث السابق العمرة إلى العمرة كذا في لاديتها حتى بالغ ابن عبد البر فقال لا أعلم أحد من كره ذلك حجة من كتاب ولا سنة يجب التسليم لظننا قال الزرقاني وفي شرح المنهاج بين الأكثر منها لا سيما في رمضان الخ وقال ابن قدامة لا بأس أن يعتمر في السنة مرارا وروى ذلك عن علي وابن عمر وابن عباس والنس وما تشبه وعطاء وطاوس وعكرمة والشافعي وكرة العمرة في السنة مرتين الحسن وابن سيرين ومالك وقال النخعي ما كانوا يعتمر في السنة الأمرة ولأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعل ذلك إن عايشته اعترت في شهر مرتين بأمر النبي صلى الله عليه وسلم عمرة مع قرانها وعمرة بعد جماعا ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما متفق عليه وقال علي رضي في كل شهر مرة وكان انس إذا حرم رأسه خرج فاعتمر رواهما الشافعي في مسنده وقال عكرمة يعتمر إذا أمكن الموسى من شعره وقال عطاء أن فاعتمر في كل شهر مرتين فاما الأكثر من الاعتناء والمواصلة بينهما فلا يستحب في ظاهر قول السلف الذي علمناه وكذلك قال أحمد إذا اعتمر فلاديم أن يحلق أو يقصر في عشرة أيام يمكن حتى الرأس فظاهر هذا لا يستحب أن يعتمر في أقل من عشرة وقال بعض أصحابنا يستحب الأكثر من الاعتناء الخ ما في المعنى وفي الروض المرح تباح العمرة في كل وقت فلا تكرار في الشرايح ولا يوم النحر أو يوم عرفة ويكره الأكثر والمواصلة بينهما باتفاق السلف قاله في المبدع ويستحب تكرارها في رمضان لأنها تعدل حجة الخ وقال القاري في شرح الباب ولا يكره الأكثر منها في جميع السنة خلافاً لما كرهه ابن حبيب على ما عليه الجمهور وقد قيل سبع أسابيع من الطوفة كعمرة وورد ثلث عمر كحجة وورد وعمرتان الخ وفي البداية هي جائزة في جميع السنة إلا في يوم عرفة ويوم النحر وإيام التشريق لما روى عن عائشة أنها كانت تكرر العمرة في هذه الأيام الخمسة قال ابن القيم قال الشيخ تقي الدين في الامام روى السجيل بن عياض من إبراهيم ونافع عن طاووس قال قال البكر يسنى ابن عباس خمسة أيام يوم عرفة ويوم النحر وثلثة أيام التشريق اعتمر قبلها أو بعدها ما شئت الخ **مسألة** قوله قال مالك في المعتمر يقع بأهله أي بجماهمان عليه في ذلك المدي جزاء للنيابة واختلفوا في مصداق المدي الواجب في فساد الحج والعمرة أما الأول فنيأت في محلها أما الثاني فجمهور على أن الواجب شاة قال الموفق من وطى قبل التمثل من العمرة فسدت عمرته وعليه شاة مع القضاء وقال الشافعي على الاعتقاد بنية لا نية على طواف وسعي فاشبهت الحج وقال أبو حنيفة إن وطى قبل أن يوطى بنية اشواط كقولنا وإن وطى بعد ذلك فعليه شاة ولا تقصد عمرته ولا نية عبادة لا وقوف فيها فلم يستحب فيها بنية ولأن العمرة دون الحج فيجب أن يكون حكماً دون حكم الحج وعمرة أخرى قضاء عن العمرة التي أفسدتها قال الباجي وهذا كما قال أن المعتمر إذا وقى بأهله فقد أفسد عمرته لأن الوطى يفسد الحج والعمرة وبنا فيها ولا خلاف نعلم في أن الوطى يفسد هذين التمثلين ويجب قضاءهما والمدي الخ يبتدى بها أي بعرة القضاء فورا بعد تمامها العمرة التي أفسدتها بالجماع قال الباجي يبريد أن يمضي على عمرته التي أفسد حتى يكملها ويحل منها كما يكمل التي لا فساد فيها ولا يخرج من التي أفسد بالفساد بل يلزمه أن يمضي في فساد الحج والعمرة كما يمضي في صحيحهما ولا يصح خروجه منها إلا بالاكمال والتحمل وبذلك ذهب جمهور الفقهاء قال القاري في شرح الباب إذا أفسد عمرته فعليه المضي في الفاسد وقضاء ما حرام به يومه الخ -

يبتدأ بها بعد اتماها الق افسد ويجزئ من حيث احرم لعمرته الق افسد الا ان يكون احرم من مكان ابعد من ميقاته فليس عليه ان يحرم الا من ميقاته قل مالك ومن دخل مكة بعمره فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة وهو جنب او على غير وضوء ثم وقع باهله ناسيا ثم ذكر قل يغتسل او يتوضا ثم يعود فيطوف بالبيت وبين الصفا والمروة ويعتمر عمره اخرى ويهدى وعلى المرأة اذا صابها زوجها وهي عورة مثل ذلك قل مالك فاما العمرة من التعيم فانه من شاء ان يخرج من الحرم ثم يحرم فان ذلك مجزئ عنه ان شاء الله ولكن الفضل ان يهل من الميقات الذي وقَّت رسول الله صلى الله عليه وسلم او ما هو ابعد من التعيم نكاح المحرم ^{٢١} مالك عن ربيعة بن ابى عبد الرحمن عن سليمان بن يسار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث ابا رافع مولاه ورجلا من الانصار فزوجاه

له قوله ويحرم في عمرة

القضاء من حيث احرم لعمرته الاولى التي افسده قال الباجي فان كان اهلها نسك
الاول من الميقات لزمه القضاء من الميقات وقال ابو حنيفة ان افسد عمره جازلا
ان يحرم بها من الحمل والدليل على ما نقول انه معنى يجب اعتباره في الحرمة المقضية
ابتداء فوجب ان يجبر في قضائها الخ فقلت والدليل على ما قلته المنفعة ان اذا دخل
في مكة بوجه مشروع حار من اهلها وميقات المكي لعمره الحمل كما لا يخفى الا ان يكون
احرم اولاً من مكان البعد من ميقاته مصري احرم من المدينة المنورة بعمره فافسد بها
فليس عليه ان يحرم في القضاء الا من ميقاته اي المجتهد قال الباجي يعني من احرم من ابعد
من الميقات في ابتداء نسكه ثم افسده لم يكن عليه ان يقضي الا من الميقات ولا يلزمه
ان يحرم في القضاء من حيث كان احرم في الابتداء لان تعديم الاحرام من الميقات
لم يكن واجبا عليه في الشرع فلم يجب عليه قضاءه الخ فقلت ومنه ذهب الحنفية في
ذلك ان اذا دخل مكة على وجه مشروع حار من اهلها فيحترم من الحمل ولو رجع
الى الافاق حار من اهلها فيحرم من اي المواقيت شاء ففني
بحر العميق يحرم للقضاء في اي وقت شاء من اي ميقات شاء ولا يتعين الميقات
لذي احرم منه لا داء ولا الزمان الذي احرم فيه ولا الطوبى الذي سلكها في الاداء الخ و
قال القاري في شرح الباب ولا يشترط سقوط القضاء احرامه من حيث احرم اولاً
ولان الميقات وانما يجب الاحرام من الميقات مطلقاً الخ ٣ قوله

ومن دخل مكة بعمره خلاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة وهو جنب او على غير وضوء سواء كان عمدا او ناسيا ثم وقع بالهوى جامع معتقدا تمام عمرته او ناسيا بكذا في النسخ المندية وليس في احد من النسخ المصرية ولا المتون ولا الشروح لفظا ناسيا ولا حلا زاده بعض النسخين لمناسبة قوله ثم ذكر ولا فرق في ذلك بين النسيان والعمد قال مالك يقتل او يتوضأ ثم يترتب لف ثم يعود الى الطواف فيطوف بالبيت لبطان الطواف الاول فان الطهارة من شرائط الطواف عند مالكية ويطوف بين الصفا والمروة لان محبة السعي يتوقف على محبة الطواف وقد بطل لغواط شرطه كما تقدم في ما تعلق بالنافع وبذا كله اتمام للعمرة الفاسدة ويحتمر عمره اخرى قضاء عن الاولى ويهدى اى يحبس الدم لفساد العمرة الاولى قال البا جى يعق من طاف وسعى على غير طهارة فان طوافه غير صحيح لعدم شرط صحته وهو الطهارة فان جامع بعد ان طاف كذلك وسعى فهو بمنزلة من جامع في عمرته قبل الطواف والسعى فعليه ان يتماذى على فاسد عمرته فيطوف ويسعى ويحل منها ثم يقضى عمره ويهدى هديا الزوا ما ذهب الخنفية فقد عرفت في ما مضى ان الطهارة ليست بشرط عندهم فلم تنفسد العمرة فلا قضاء لها لكن يجب الهدى للطواف جنبها قال القارى في شرح الباب لو طاف للعمرة كله او اكثره او اقله ولو شوطا جنبها او حاشفا او محدا فعليه شاة في جميع الصور المذكورة الزو على المرأة اذا احباها زوجا وصى محرمة فحما معا بعد ان طافت للعمرة جنبا او محدا مثل ذلك اى مثل ما تقدم من حكم الرجال فان النساء شقائق الرجال وكذلك قالت الخنفية ان حكم النساء في ذلك مثل الرجال ويتقدم حكم الرجال عند الخنفية قديما ١٢ -

سأله قوله قال مالك اختلفت نسخ الموطأ في هذا القول فحق صحيح النسخ
السندية قال مالك فاما العمرة من التعميم فانه من شاء ان يخرج من الحرم ثم يحرم فان
ذلك مجزئ عن ان شاء الله ولكن الفضل ان يسل من الميقات الذي وقت رسول
الله صلى الله عليه وسلم وهو ابعد من التعميم الخ فهذا الكلام وان امكن تصحيحه لكن
الظاهر ان فيه سقوطا والصواب ما في النسخ المصرية وعليه اعتمدنا لاتفاق النسخ
العديدة على ذلك واختياره عامة الشراح المالكية ونصها قال مالك فاما العمرة
من التعميم بفتح المشاة الخوقية وسكون النون وكسر العين المعلقة موضع على ثلثة
ايمال واربعة من مكة اقرب اطراف المحل الى البيت سمي به لان على يمينه جبل
نعيم وعلى يساره جبل ناعم والوادى اسمه لعان قاله في القاموس فانه وان كانت
فيه فضل عند المالكية ايضا كما جزم به الإرقاني والياحي لكنه لا يتعين لاحرام كما ذهب
اليه بعض السلف قال الحافظ اختلفوا هل يتعين التعميم لمن اعتمر من مكة فمروى
الفاسي وغيره من طريق ابن سيرين قال بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
وقت لاهل مكة التعميم وقال الطحاوي ذهب قوم الى انه لا ميقات للعمرة لمن كان

بكتة الا التتعيم ولا ينبغي مجازته كما لا ينبغي مجازة المواقيت التي لم يحرم فيها الصوم ولا لعنوا من
فقالوا ميقات العمرة الحلال والنفس المولى يذير على ما حكي النوى عن القاضي
عياض قال قال مالك لا بد من احرام من التتعيم خاصة قالوا وهو ميقات المحترمين
من مكة وهذا شاذ مردود والذي عليه الجماهير ان جميع جمات الحلال سواء ولا تخصيص
بالتتعيم الحرم من شاذ ان يخرج من الحرم الى اى موضع من الحلال فان ذلك اى
الخروج من الحرم الى الحلال يجوز عنده لا تقدم الاجماع على ان ميقات المكي للعمرة الحلال
ان شاء الله تعالى للشرك ولكن الفضل ان يهل من الميقات الذي وقت رسول
الله صلى الله عليه وسلم لما نشئت مكة وهو التتعيم او يحرم من ما هو ابعد من التتعيم
ما بجحرانة والحديبية لاحرامه صلى الله عليه وسلم منها قال الزرقاني وعلى هذا السياق
وشرح الزرقاني نفس الموطأ افضلية للتتعيم بخلاف ما تقدم من سياق النسخ
السنية فانها تدل على افضلية غير التتعيم على الحلال اعلم انكم انفقوا على ان ميقات
من بكتة لم يحرم للعمرة الحلال يتحقق نوع سفر غير انهم اختلفوا ان اى
موضع من الحلال الفضل لاحرام العمرة فقال مالك كلها سواء وقال ابو حنيفة
افضلها التتعيم وقال الشافعي افضلها الجحرانة ثم التتعيم ثم ما كان ابعد الا الفضل
عند الحنفية التتعيم كما صرح به غير واحد من اهل الفروع منهم صاحب الدر المختار
قال ابن عابد بن الاحرام منه للعمرة افضل من الاحرام لما من الجحرانة وغيرها
من الحلال عندها وان كان صلى الله عليه وسلم احرام منها لاهرمه صلى الله عليه وسلم بعد الزمان
ان يذهب باعته ما نشئت الى التتعيم لتحرام منه والدليل القولى مقدم عندنا على
الضعفى وعند الشافعي بالعكس الخ ١٢ **مسألة** قوله ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم بكز ادواه مالك مرسل او تابعه سليمان بن بلال عن ربيعة عن ابراهيم
كما قاله الترمذى ووصله مطر الوداق عن ربيعة عن سليمان بن يسار عن ابي رافع
خريه احمد والنسائي والترمذى وقال حسن ولا نعلم احدا اسنده غير مطر الخ بعث
بابا رفع القبطى اختلف فى اسمه على اقول قال الزرقاني اسمه على اشهر الاقوال
لعمرة اسم سولاه صلى الله عليه وسلم مات فى اول خلافة على رضى عنى الصريح كذا فى
لتقريب يقال كان للعباس فوهبه للنبي صلى الله عليه وسلم واعتقه لما بشره
باسلام العباس وكان اسلامه قبل بدوهم يشهد بها وشهدا جدا وما بعدها ورجلا من
لانصار هو اوس بن خولى كذا فى رواية ابن سعد قال الزرقاني ولم يتعرض الحافظ وغيره
فى ترجمته اوس عن هذه القصة فزوجه ميمونة ام المؤمنين بنت الحارث الهلالية
فرا امرأة تزوجها من دخل من تزوجها سبعة وتوفيت بسرف حيث بنى بها
رسول الله صلى الله عليه وسلم **مسألة** على الرابع وظاهر قوله فزوجه انه وكلها فى قبول
النكاح له لكن روى احمد والنسائي عن ابن عباس لما غلبها النبي صلى الله عليه وسلم
بعلت امرها الى العباس فانكحها النبي صلى الله عليه وسلم فظاهاه انه قبل النكاح
نفسه فيعمل قوله فزوجه على معنى خطبه فقط مجازا قال الزرقاني قلت وهو المتعين
لما بين الروايات والاعتاد من الروايات باسرها ورسول الله صلى الله عليه وسلم
لم يسه قبل ان يخرج الى عمرة القضية وهذا ايضا قرينة على ان المراد بقوله فزوجه خطباها
ان الروايات الكثيرة تدل على انه صلى الله عليه وسلم تزوجها بسرف ويكتم ايضا ان
لكون قوله فزوجه على معناه الظاهر لكن قوله قبل ان يخرج يكون ظرفا بقوله بعث ويؤيد
ذلك ما فى الطبقات لابن سعد بسنده الى موسى بن محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم تزوجها
شوال وهو حال فمذه قرينة على ان المراد بالتزويج الخطبة كما اقر به الزرقاني لان جمود
هل الحديث والفقه والسير متفقة على ان التزويج كان فى عمرة القضية وروى عن
ميمونة قالت تزوجنى رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن حلالان بسرف بهذا اللفظ ابى
داود والبيهقى الترمذى فى مسنده بعد ان رجعا من مكة قاله الزيلعي وهذا الحديث
ايضا من مستلزمات من منع نكاح المحرم وهو ايضا قرينة على ان المراد بمديث الهباب الخطبة
لما بعد ما فى قيل الخروج وبعده الرجوع ومحل حديث ميمونة عند الحنفية المولى للجمع بروايات
تزوج عمر وقال ابن القيم فى الهدى بعد ما حكي اختلاف الروايات فى نكاحه صلى الله عليه وسلم
لم يالا قول ثلثة احدها انه تزوجها بعد طهره من العمرة وهو قول ميمونة نفسها وقول السفير
ما وبن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الراجح وقول جمهور اهل النقل والثانى انه
زوجا وهو محرم وهو قول ابن عباس واهل الكوفة وجماهيره والثالث انه تزوجها قبل ان

المحرم ولا ينكح قال يحيى قال ملك في الرجل المحرم انه يراجع امرأته انشاء اذا كانت العدة منه **لحجامة المحرم ملك** عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجتم وهو محرم فوق رأسه وهو يومئذ بلحى جمل موضع بطريق مكة **ملك** عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يقول لا يحتجتم المحرم الا ان يضطر اليه مما لا بد منه قال ملك لا يحتجتم المحرم الا من ضرورة **فما يجوز للمحرم اكله من الصيد ملك** عن ابي النضر مولى عمر بن عبد الله التيمي عن نافع مولى ابي قتادة الانصاري عن ابي قتادة الانصاري انه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اذا كانوا ببعض طريق مكة

وهو قول ابي حنيفة رحمه الله **له** قوله ما يجوز للمحرم اكله من الصيد لفظ من بيان لما اى باب الصيد الذى يجوز اكله للمحرم ولا تأثير للاحرام ولا للمحرم في تحريم شئ من الحيوان الا اهل كهيمة الانعام ونحوها لا ينسب بصيده وانما حرم الله تعالى الصيد وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يذبح البهائم في احرارهم في الحرم يتقرب الى الله سبحانه بذلك وقال افضل الحج الحج والبيع يعنى اسالة الدماء بالذبح والخمر قال ابن قدامة ليس في هذا اختلاف وقال البخاري في صحيحه لم ير ابن عباس والنسب بالذبح باسا وهو في غير الصيد نحو الابل او الغنم والبقرة والدجاج والخنزير قال المافظ وهو متفق عليه فيما عدا الخنزير فانه مخصوص عن سبيح الكل وكذا قال العيني ان هذا كله متفق عليه غير ذبح الخنزير فان فيه خلافا معروفا في الحرم ويحرم صيده البحر لقوله تعالى اكل لحم الصيد البحر وطعامه الاية وابعث ابن العلم على ان صيده البحر مباح للمحرم اصطفاؤه واكله وبيعه وشراؤه كذا في المعنى وسيأتي في آخر هذا الباب واما صيده البر فنه قال ابن قدامة لاختلاف بين اهل العلم في تحريم قتل الصيد واصطياده على المحرم وقد نص الله تعالى في كتابه فقال سبحانه لا تقتلوا الصيد وانتم حرم وقال تعالى تحرم عليكم صيده البر ما دمتم حرموا وقال ابن رشد المخطوط الى مس الاصطفاؤه وذلك ايضا مجمع عليه لقوله تعالى لا تقتلوا الصيد وانتم حرم واجموا على انه لا يجوز له صيده ولا اكل ما صاده هو منه واختلوا اذا صاده حلال بل يجوز للمحرم اكله على ثلثة اقوال قول انه يجوز له اكله على الاطلاق وقال قوم هو محرم عليه على كل حال وقال مالك ما لم يصدم من اجل الحرم فهو حلال وما صيده لاجله فهو حرام على المحرم وسبب اختلافهم تعارض الآثار في ذلك والخلاف الناس في اكل المحرم لحم الصيد على مذاهب اهل هذه امة ممنوع مطلقا صيده لاجله ولا بد منه من بعض السلف ودليل حديث الصعب بن جثامة ان في منوع ان صاده او صيده لاجله سواء كان باذنه او بغيره اذنه هو منه سبب مالك والشافعي الثاثة ان كان باصطياده او باذنه لا بد له من حرم عليه وان كان على غير ذلك لم يحرم واليه ذهب ابو حنيفة الخ ثلثت والاول اى المنع مطلقا حكاية في البذل بغير اللبذ عن علي وابن عباس وعثمان في رواية لعموم قوله تعالى تحرم عليكم صيده البحر ان صيده البر محرم على المحرم مطلقا من غير فصل بين ان يكون صيده المحرم او الحلال وبذلك قال ابن عباس ان الآية مبهمه لا يدخل لك ان تصيده ولا ان تأكله وبه قال داود بن علي الاصمعي في المال المافظ وبه قال علي وابن عباس وابن عمر والليث والثوري واسحق لمديث الصعب واما الثاثة في حكاية العيني عن مالك والشافعي واحمد واسحق في رواية والجور وزاد في التعليق المجد عثمان وعطاء وابا ثور واما الثاثة فقال العيني اذا اصطاد حلال صيده فاحده الى محرم فقه ذهب جماعة الى اباحته مطلقا ولم يفتوا بهن ان من يكون قد صاده من اجله لا يحل البوعرية القول من عمر بن الخطاب وابي هريرة والزيبر ابن العوام وكعب الاجار ومجاهد وعطاء في رواية وسعيد بن جبيرة قال وبه قال الكوفيون المحرم وحكاية ابن الهمام عن طلحة ابن عبيد الله وعائشة ايضا وحكاية الزبيدي في نصب الراية عن الشافعي اذ قال والشافعي مع ابي حنيفة في اباحته اكل المحرم ما صيده لاجله واحمد مع مالك في تحريمه الخ فلو صح فيمكن ان يكون قول الررد في المفسلان قال المرداوي من النابذة ويحرم ما صيده لاجله على الصحيح من المذهب نقله الجماعة عن احمد وعليه الاصحاب قال وفي الاقتصار احتمال يجوز اكل ما صيده لاجله **له** قوله حتى اذا كانوا ببعض طريق مكة وتقدم في كلام المافظ ان الرواء هو المكان الذي ذهب ابو قتادة واصحابه منه الى جهة البحر ثم التقوا بالقاعة تختلف مع اصحاب له وتقدم في كلام المافظ انهم التقوا بالقاعة وبها وقع له الصيد المذكور وكان تأخره هو رفقة لراحة او غيرها ولفظ البخاري برواية صلح بن كيسان عن نافع ابي محمد عن ابي قتادة قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقاعة من المدينة على ثلث الحديث قال المافظ اى ثلث مراحل الخ فالظاهر ان المراد في حديث الباب تختلف بالقاعة بعد ما انصرفوا عن ساحل البحر وفيما وقع امر الصيد وهو اى ابو قتادة غير محرم ظاهره انصاره عدم الاحرام في ابي قتادة خاصة وبذلك في عامة الروايات للشيخين وغيرهما ١٢

له قوله قال ملك في الرجل المحرم انه يراجع امرأته انشاء اذا كانت في عدة منه لان الرجعة ليست بنكاح فلم تدخل في الحديث فاما ان خرجت من عدتها فلا يجيدها لان نكاح قد دخل فيه قال ابن عبد البر لاختلاف في ذلك بين ائمة الفتوى بالمصالح لان الرجعة لا تحتاج الى ولي ولا صدق قاله الزرقاني قال الباجي بين اذا طلق المرأة طلقته رجعية في حال احرارها او قبل ذلك فان لم ير ارجعها ما كانت له الرجعة بقاها فلا يبرى عن ابن منبل من منعه الرجعة الخ ١٢ **له** قوله حجامة المحرم ونحو ذلك لبوب البخاري في صحيحه قال العيني هذا باب في حكم الحجامة للمحرم هل يمنع منها او يباح له مطلقا او للضرورة والمراد في ذلك كله المحرم لا الحاجم الخ والحجامة بالكسر الاحتجام وفي المعجم الحمص والحجام المصاص قال العيني وبجواز مطلقا قال عطاء ومسروق وابراهم وطاؤس والثوري والوحيفة والشافعي واحمد واسحق وقالوا لم يقطع الشعر وقال قوم لا يحتجتم المحرم الا من ضرورة ردى ذلك عن ابن عمر وبه قال مالك الخ وقال ابن قدامة اما الحجامة اذا لم يقطع شعرا فباحة من غير فدية في قول الجمهور لا تدا وبآخر له دم فاشبه الفصد ودبطا الجرح وقال مالك لا يحتجتم الا من ضرورة وكان الحسن البصري يرى في الحجامة دما والخوساقي شئ من مسك المالكية في آخر الباب وبذلك في الاحتجام اما قطع الشعر للحجامة فسيأتي بيانه في فدية من حلق قبل ان يحرم وفي المحلى اجاز الاحتجام ابو حنيفة والشافعي والجمهور بلا ضرورة ايضا لو لم يقطع شعرا ولو قطع شعرا فهو حرام يجب فيه الفدية وحجامة صلى الله عليه وسلم في وسط الرأس كان لعدته فانه لا ينفك عن قطع شعر الخ ١٢ **له** قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجتم في حجة الوداع كما جزم به الحازمي وغيره قاله المافظ وهو محرم حيلة فدية فوق رأسه وتقدم قريبا من حديث ابن جهمية في وسط رأسه بيان لموضع الحجامة لانهما تختلف باختلاف المواضع ومضى في الرأس اشد لما يحتاج اليه من حلق شعرا وضعا وربما قتل شعرا من الدواب الا ان ذلك كله مباح مع الحجامة اليه وقد اخرج البخاري في صحيحه عن ابن عباس قال احتجتم النبي صلى الله عليه وسلم في رأسه وهو محرم من وجع كان به بلاء يقال له محلى ومن في طريق اخرى لعن ابن عباس تغليقا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجتم وهو محرم في رأسه من شقيقة كانت به ١٢ **له** قوله وهو صلى الله عليه وسلم يومئذ بلحى بفتح اللام وسكون الملهمة وتحتيتين او لا بها مفتوحة بلفظ التثنية جمل بفتح الجيم واليم موضع بطريق مكة ولفظ محمد في مؤطاه عن سليمان بن يسار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجتم فوق رأسه وهو يومئذ محرم كان من طريق مكة يقال له محلى قال ميرك قوله محلى جمل وقع في بعض الروايات بالثنية وفي بعضها بالافراد واللام مفتوحة ويكون كسرهما والمهلة ساكنة موضع بطريق مكة ذكره البغوي في معجمه في اسم التحقيق وقال هو بجر جمل التي ورد في حديث ابي جهم في التيمم وقال ابن وضاح وغيره هي بقعة معروفة عقب الخفة على سبعة اميال من السقياء وزعم بعضهم ان المراد بلحى الجمل الالة التي احتجتم بها اى احتجتم بعظم جمل وهو وهم والمعتمد الاول لما في حديث ابن عباس بما روي قال له محلى جمل قاله القاري في شرح الشامل وقريب منه ما في الفتح للمافظ ١٢ **له** قوله لا يحتجتم المحرم الا ان يضطر اليه مما لا بد منه كذا في الشيخ المندية فقول له مما لا بد منه تأكيد وتوضيح للاضطرار وفي النسخ المصرية لا يحتجتم المحرم مما لا بد منه ولفظ محمد في مؤطاه لا يحتجتم المحرم الا ان يضطر اليه الخ والمعنى على الجميع واحد يعنى لا يحتجتم الا لضرورة شديدة دعك اليه ولما كان ذلك هو مسلك الامام مالك كما تقدم في اول الباب به بقوله ١٢ **له** قوله لا يحتجتم المحرم الا من ضرورة فذكر اثر ابن عمر بعد الحديث المرفوع فانه كان ساكتا عن الضرورة ولما وردت الروايات المرفوعة العديدة في احتجامه صلى الله عليه وسلم محرما بدون التقييد بالضرورة مال الجمهور الى الجواز مطلقا وكذا قال محمد في مؤطاه بعد حديث سليمان بن يسار المرفوع المتقدم قال محمد وبهذا نأخذ لاباس بان يحتجتم الرجل وهو محرم اضطر اليه ولم يضطر الا ان لا يخلق شعرا

تخلف مع اصحاب له محرمين وهو غير محرم فرأى حمارا وحشيا فاستوى على فرسه فسأل اصحابه ان ينالوه سوطه فابوا عليه
فسألهم ربحه فابوا فاخذته ثم شدا على الحمار فقتله فاكل منه بعض اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولبي بعضهم فلما ادر كوا
رسول الله صلى الله عليه وسلم سالوه عن ذلك فقال انما هي طعمة اطعمكموها الله **مسألة** عن هشام بن عروة عن ابيه ان النبي
ابن العوام كان يتزود صفيف الطباء في الاحرام **قال مالك** والصفيف القديد **مسألة** عن زيد بن اسلم ان عطاء بن يسار
اخبره عن ابي قتادة في الحمار الوحشي مثل حديث ابي النضر الان في حديث زيد بن اسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
هل معكم من لحمه شيء **مسألة** عن يحيى بن سعيد انه قال اخبرني محمد بن ابراهيم بن الحارث التيمي عن عيسى بن طلحة بن

وصلة ابن ابى العوام وابن جزيه **مسألة** قوله قال مالك والصفيف بصاد
مهمة فغاين بينهما تحميمه قال المحمدي الصفيف كما مر صفت في الشمس ليحفظ وعلى
الجر لينشوي القديد ذكر في الجمع في حديث كان يتزود ويهديه الطباء وهو اللحم المملوح
المجفف في الشمس وقال الزبيدي قال في الصحاح الصفيف ما يصف من اللحم
ليستوى الخقلت والاخر مؤيد لمن قال يجوز للمحرم اكل ما اصطيد لاجل انهم كانوا يتزودون
لالاحرام **مسألة** قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال هل معكم من لحم
شيء والمحديث بهذا اخبره البخاري في باب ما قيل في الرماح فقد اخرج اولاً حديث
ابى النضر ثم قال وعن زيد بن اسلم عن عطارد بن يسار ان ابا قتادة في الحمار الوحشي مثل
حديث ابي النضر قال هل معكم من لحم شيء قال النبي اخبره البخاري موصولاً في كتاب
الذبايح قال حدثنا اسحق قال حدثني مالك عن زيد بن اسلم عن عطارد بن يسار عن ابي
قتادة مثله الا انه قال هل معكم من شيء الخ وفي الصحيحين من طريق عبد الله بن ابي قتادة
قالوا معاذ جيل فاخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكلها وللبخاري في البيه خذوا له العضة
فاكلها حتى تعرقوا وفي رواية المطلب قد رقتا الزراع فاكل منه وجمع بانه اكل من يكلها
ولا حد والي ادود الطالسي والي عوانة فقال كلوا والمعمور ادوقع عند الدار قطي وابن
خزيمة واليهيقي ان ابا قتادة قال للنبي صلى الله عليه وسلم انما اصطدت لك فامر اصحابه
فاكلوا ولم ياكل منه حين اعترضه اني اصطدت لقال الدار قطي وابن خزيمة والي بكر النيسابوري
والجوزي في تعريضه الزيادة معمر قال ابن خزيمة ان كانت هذه الزيادة محفوظة احتمل
ان يكون صلى الله عليه وسلم اكل من لحم ذلك المحمدي ان يعلمه ابو قتادة انه اصطاده
من اجل فلما اعلمه متفق قال الحافظ في الفتح وفيه نظر لانه لو كان حراماً ما اقر النبي صلى الله
عليه وسلم على اكل منه ان ان علمه ابو قتادة بانه صاده لاجل ويحتمل ان يكون ذلك بيان
الجواز فان الذي يحرم على المحرم انما هو الذي يعلم انه صيد من اجله واما اذا قل بطم لا يدرى ان صيده
اولاً فله على اصل الاباحة فاكل منه لم يكن ذلك حراماً على الاكل وعندى بعد ذلك فيه وثقة
فان الروايات المتقدمة على هذه في ان الذي تأخر هو العضة وان صلى الله عليه وسلم اكلها حتى
تعرقوا لم يبق منه الا العظم ووقع عند البخاري في البيه حتى نفضها الى فرعنا فاسي شيء
يبقى منها حينئذ حتى يأمر اصحابه بالاكل كرواية ابي محمد في الصيد عند البخاري البقي شيء منه
قلت نعم قال كلوا فوطئتمه اطعمكمها الله فاشعر بانه بقي غير العضة الخ وفي نصب الراية
قال صاحب التنقيح الظاهر ان هذا اللفظ الذي تفرد به معمر غلط فان في الصحيحين ان النبي
صلى الله عليه وسلم اكل منه وفي لفظ لا حد قلت هذه العضة قد شويتم وانما هي فافدها
فنهشها عليه السلام وهو حرام حتى فرغ منها الخ وحديث ابي قتادة من مستلست
الحنفية فان ظاهره انه صاده لاجل ففقهتم قال القاري في شرح النقاية الاولى في الاستلال
على المطلوب حديث ابي قتادة فانه لما سألوه صلى الله عليه وسلم لم يجب بمحله لم حتى
سألهم عن موانع الحمل اكانت موجودة ام لا فقال صلى الله عليه وسلم انتم اصدتموه ان
يحمل عليها او اشار اليها قالوا لا قال فكلوا اذا فلو كان من الموانع ان يصاد لم ينظم في
سلك ما يسأل منه منها في التخصيص عن الموانع فيجب ما يجب عنه فلو عناه وهذا
المعنى كالصريح في نفي كون الاصطيد لهم مانعاً وقال الشيخ في الموكب فله ابو قتادة
افتراه اصطاد المحمدي نفسه فافده مع كبره حتى ما هو وكون ابي قتادة على سفر فليس
اصطاده اياه الا بيته اصحابه المحرمين اذ لم يكن معه احد وهو غير محرم ثم لما اخذه بحمله
اكله بعضهم وادفع عنه بعض لحم علم المسئلة فكان فعل كل منها قلنا وتحني حتى التوا
رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما سأل ابا قتادة هل صدته لم او نفسك كما سأل
عنهم بل اشترتم اود لستم او اعنتم فعلم ان الاشارة والدلالة والامانة محرمات ومحرمات
دون نيته المحرم والام لا يترك النبي صلى الله عليه وسلم ان يسأل عننا الخ قال الحافظ وفي
رواية علي بن المبارك فبصر اصحابي بحمار وحشي فجعل بعضهم يمشي الى بعض زاد في
رواية ابي حازم واجبوا لوانى ابصرته بكذا في جميع الطرق والروايات الخ فلهذا كالتصريح بانهم
اجبوا ان يعقره ابو قتادة فعل كانوا يجهلون ان يعقره ابو قتادة لنفسه **مسألة**

مسألة قوله فرأى حمارا
وحشيا قال النووي كذا في اكثر الروايات حمار وحش وفي رواية ابي كامل الجعدي
عن ابي عوانة اذا راوا حمار وحش فحمل عليها ابو قتادة ففقر منها اتانا فلهذا الرواية تبين ان
الحمار في اكثر الروايات المراد به النسي وحى الاتان سميت حماراً مجازاً الخ فاستوى على فرسه وفي
رواية محمد بن جعفر ففقت الى الفرس فاسرجه ثم ركبت ونسيت السوط والرمح وفي
رواية فضيل بن سليمان عند البخاري في الجهاد فركب فرسه يقال له الجهاد فسالهم ان
ينالوه سوطه وفي رواية عمرو بن الحارث وهم محرمون وانما رجل حل على فرس وكنت رقا
على الجبال فيبدا انما على ذلك اذ رأيت الناس مشقوقين فذهبت انظر **مسألة**
قوله فسأل اصحابه ان ينالوه سوطه فابوا عليه وقالوا لا فينك عليه وفي رواية عمرو بن
الحارث وكنت نسيت سوطي فسألهم ربحه فابوا فاخذوه اى كل واحد من السوط والرمح
وفي رواية محمد بن جعفر ونسيت السوط والرمح فقلت نالوني السوط والرمح فقالوا
لا والله لا فينك عليه بشي فغضبت ففزلت فاخذتها ثم شدا على الحمار ففقت ولفظ البخاري
برواية صالح بن كيسان عن نافع المسد كور ثم اتيت الحمار من وراءه
فحقرته وفي رواية عبد الله بن ابي قتادة ففقت عليه الفرس ففقت زاده في رواية عمر
وقائيت اليهم ففقت لهم قوموا فاحتملوا فقالوا لانه ففقت حتى ينتهت به فاكل منه
بعض اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والي بعضهم من الاكل وفيه جواز الاجتهاد
في الفروع والاختلاف فيها اذا استدل كل الى دليل **مسألة** قوله فلما ادر كوا رسول
الله صلى الله عليه وسلم وقد تقدم الى السقيا سألوه عن ذلك ولفظ صالح بن كيسان
فاتيته النبي صلى الله عليه وسلم وهو اماناً فسالته فقال كلوه حلال وفي حديث
عبد الله بن ابي قتادة عند البخاري قال انكم اصدتموه ان يحمل عليها او اشار اليها قالوا لا
قال فكلوا قال الحافظ وفي رواية مسلم حل منكم اصدتموه او اشار اليه بشي ولو من طريق
اخر حل اشترتم او اعنتم او اصطدت فقال صلى الله عليه وسلم بعد ما سألهم عن قتلهم و
اشترتم واولا لستم كلوا ما بقي من لحمها انما هي طعمة بضم الطاء وسكون العين اى طعام
اطعمكموها الله وفيه جواز اكل المحرم لحم الصيد اذ لم يكن منه قتل او اعانة او اشارة او دلالته وهو
اجماع اذ لم يصده لاجل فان صيده لاجل فذلك عند الجمهور منهم الاثنته مالك والشافعي
واحمد وقال الحنفية وطائفة بوجوه اكل ما صيده لاجل ظاهر حديث ابي قتادة انه صاده
لاجلهم كما سياتي فان قيل كيف لم يحرم ابو قتادة مع مجاوزته الميقات وذلك
لا يجوز وفي التعليق المحمدي عن القاري انه لم يحرم لقصد الاحرام من ميقات اخر وهو
المحفة فان المدنى مخير بين ان يحرم من ذى الحليفة وبين ان يحرم من المحفة الخ وقال
المسلمان لم يحرم لاحتمال انه لم يقصد شكا اذ يجوز دخول الحرم بغير احرام لمن لم يرد حجا
ولا عمرة كما هو مذهب الشافعية واما على مذهب الاثنته الثلاثة القائلين بوجوب
الاحرام فبانه انما لم يحرم لانه صلى الله عليه وسلم كان ارسل الى حجة اخرى ليكشف امره
الخ وقال النووي قال القاضي يباح في جوابه قيل ان المواقيت لم تكن وقتت بعد
وقيل لان النبي صلى الله عليه وسلم بعثه فكشف عدوهم بجمعة الساحل وقيل انه لم يكن خرج
مع النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة بل بعثه الى المدينة بعد ذلك الى النبي صلى الله
عليه وسلم يعلم ان بعض العرب يقصدون الاعادة على المدينة وقيل انه خرج معهم لكنه
لم يزوج ولا عمرة قال القاضي هذا بعبارة الشيخ **مسألة** قوله كان يتزودوا
زاد السفره صفيف الطباء بكسر الطاء جمع يلبى في الاحرام كذا في النسخ الهندية وفي
المصرية وهو محرم قال المعنى وعزى صاحب الامام الى النسائي من حديث ابي حنيفة
عن هشام عن ابيه عن جده الا بمر قال كنا نحل الصيد صفيفاً ونزوده ونحن محرمون مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه الحافظ ابو عبد الله الشافعي في مسنده ابي حنيفة
من هذا الوجه عن هشام ومن جملة اسمعيل بن يزيد عن محمد بن الحسن عن ابي حنيفة
الخ قلت بهذا رواه محمد بن اثار بل غلط كنا نحل لحم الصيد صفيفاً ونزوده وناكلوه ونحن محرمون
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم زاد الزبيدي في نصب الراية كذا في رواية ابن
العوام في كتاب فضائل ابي حنيفة واختصره مالك في الموطأ الخ قال الحافظ في البداية

عبيد الله عن عمير بن سلمة الضمري انه اخبره عن البهزي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج يريد مكة وهو محرم حتى اذا كان بالروحاء اذا حمار وحشي عقيرو فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال دعوه فانه يؤشك ان يأتي صاحبه فجاء البهزي وهو صاحبه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله شأنكم بهذا الحمار فامروا بأكبر قسمه بين الرفاق ثم مضى حتى اذا كان بالاثنية بين الروثة والعرج اذ اظلي حاقف في ظل وفيه سهم فزع من رسول الله صلى الله عليه وسلم امر رجلا ان يقف عنده لا يريه احد من الناس حتى يجاوزوه **مسالك** عن يحيى بن سعيد انه سمع سعيد بن المسيب يحدث عن ابي هريرة انه اقبل من البحرين حتى اذا كان بالربذة وجد ركبا من اهل العراق محرمين فسألوهم عن الحمصيد وجدوه عند اهل الربذة فامرهم بأكله قال ثماني شككت فيما امرتهم به فلما قدمت المدينة ذكرت ذلك لعمر بن الخطاب فقال اذا امرتهم به قال امرتهم بأكله فقال عمر لو امرتهم بغير ذلك لفعلت بك يتوعدة **مسالك** عن ابن شهاب عن سالم ابن عبد الله انه سمع ابا هريرة يحدث عن عبد الله بن عمر انه مر به قوم محرمون بالربذة فاستفتوه في الحمصيد وجدوا ناسا احلة يأكلونه فافتاهم بأكله قال ثم قدمت المدينة على عمر بن الخطاب فسألت عن ذلك قال بما فتيتهم قال فقلت افيتهم بأكله قال فقال عمر لو افيتهم بغير ذلك لأوجعتك **مسالك** عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار ان كعبا لاجبار اقبل من الشام في ركب محرمين حتى اذا كانوا ببعض الطريق وجدوا الحمصيد فافتاهم كعب بأكله قال فلما قدموا المدينة على

بالربذة يفتح الرء والمودة والمجرة موضع قرب المدينة وقال الباجي موضع بين المدينة ونجد وهدركا من اهل العراق يا تون مكة قال الباجي يحتمل انه ادركهم او ادركه هناك او اتقى طريقا بها قلت الاثر الثاني يشير الى الثاني محرمين قال الباجي هذا يقتضي انهم احرما قبل الميقات لان الربذة قبل الميقات الم ١٢ **مسالك** قوله فسألوهم عن الحمصيد وجدوه عند اهل الربذة فظن هذا الصياد من قوم ملال لانهم محرمون غالبا من الواقيت بعد مجاوزة الربذة قاله الباجي قلت وسياقي النص بذلك في الاثر الثاني فامرهم ابو هريرة بأكله قال ابو هريرة ثم اني شككت فيما امرتهم به لكونهم محرمين فلما قدمت المدينة ذكرت ذلك اي سوال الركب لعمر بن الخطاب الظاهر انه اخبره بسؤالهم وامسك عن بيان ما اجاب به كما يدل عليه قوله فقال عمر ماذا امرتهم به ولعل عمر اذا كان يعلم ما اجاب به ابو هريرة خشية ان افتاتهم بغير ما ينبغي فيشكل المشقة في اعلامهم بان ما هم به به ابو هريرة غير صحيح ١٢ **مسالك** قوله قال ابو هريرة امرتهم بأكله لان الشك طرأ بعد ذلك كما يدل عليه قوله المتقدم ثم شككت ومين الاقتضاء كان جائزا بهذا التقيا فقال عمر بن الخطاب لو امرتهم بغير ذلك لفعلت بك كذا وكذا وسياقي في الاثر الثاني لا وجبك وفي كتاب الآثار لمحمد بن ابي حنيفة حديثنا ابو سلمة عن رجل عن ابي هريرة قال مررت بالبحرين فسألت عن لحم الصياد لعلهم لم يصح للحرم ان يأكلوا ففتيتهم بأكله وفي نفسي منه شيء ثم قدمت على عمر بن الخطاب فذكرت له ما قلت لم فقال لو كنت غير ذلك لم تقبل بين اثنين ما بقيت يتوعدة من التفاعل في الكثرة النسخ وفي بعضها يتوعدة من التفاعل هو الا وحيد قال الحمد التوعدة المتدبيرة قلت ويستعمل التوعدة في الخبر والشريعة ١٢ **مسالك** قوله يحدث بنا ما قاله عبد الله بن عمر مفعول انه اي ابا هريرة مر به قوم محرمون بالربذة لا يخالفت ما تقدم فالتاثير انه وجد بهم ما رين به لما نزل ابو هريرة بالربذة في الطريق فاستفتوه في الحمصيد وجدوا ناسا من اهل الربذة احلة جمع حلال يأكلونه حل يجوز للمحرمين ايضا اكله لاننا هم بأكله قال ابو هريرة ثم قدمت المدينة على عمر بن الخطاب فسألت عن ذلك لما طرأ على الشك فيه كما تقدم فقال لم بالجارية على ما الاستفهامية فتيتهم قال ابو هريرة فقلت افيتهم بأكله قال فقال عمر لو افيتهم بغير ذلك لاجعتك تصرع بما تقدمت الاشارة بقوله لفعلت وادواته من يتساح في الفتوى واشارة الى ان جواز لحم الصياد كان معروفا كيف وقد وكل النبي صلى الله عليه وسلم ابا بكر بقسمه لحم الصياد في حجة الوداع وقد وانه في ذلك خلافتي لا يخصص ولا جل ذلك اد عمر التبيية والا فاجبت له لوم عليه ١٢ **مسالك** قوله اقبل من الشام في ركب جمع ركب ولفظ محمد اقبل من الشام في ركب محرمين حتى اذا كانوا ببعض الطريق وكانوا اذ ذاك محرمين سوادا من الشام او بعد انفصلهم عنها والاما كان سوادا من الصياد معنى وفي التعليق المجد وكانوا اقد احرما من بيت المقدس كما ورد في رواية الخ ووجدوا لحم صياد حلال فافتاهم بأكله قال عطاء فلما قدموا المدينة على عمر بن الخطاب دنا ايضا يدل على ان احرما هم كان قبل الميقات لان ميقاتهم بين البحرين قال الباجي ظاهره يقتضي انهم اقبلوا من الشام وهم محرمون ويحتمل ايضا ان يكونوا اقبلوا من الشام واهرموا بعد انفصالهم عنه غير ان ظاهرا لال يقتضي انهم اقبلوا قبل الميقات او قدموا على عمر بالمدينة بعد ان احرما وميقاتهم بين المدينة ومكة الا ان يكونوا قد موا على عمر بغير المدينة وظاهرا لال خلاف هذا الخ قلت تطافرت بهج النسخ المصرية والندبة على قدمهم على عمر بالمدينة المنورة ذكر ذلك لاي ما افتوا به من ابا عنه لانه كان يتقبل بامر الناس واهرمهم ويسأل عما جرى لهم من ذلك في طريقهم وتصرعهم ولما كان يعرف ذلك من حاله بهد بالاجابة ١٢

قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج يريد مكة في حجة الوداع كما ذكره فيها ابن القيم وهو محرم من ذي الحليفة حتى اذا كان بالروحاء يفتح الرء وسكون الواو حاء مملدة وبالمه موضع بين مكة والمدينة على ثلثين او اربعين ميلا من المدينة كذا في هامش الطحاوي عن منتهى الدرب اذا حمار وحشي عقيرو في مجمع مقتول او مجروح اي لم يست بعد قلت والاول متعين بهنا لرواية الطحاوي بحمار وحشي عقيرو فيه سم قد مات فذكر ببناء المجلول ذلك اي شانه لرسول الله صلى الله عليه وسلم يعني وصفوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم حاله فقال دعوه بفتح الدال ومع العين المملتين اي اتركوه فانه لو شك اي يقرب ان يأتي صاحبه الذي صاده فجاء البهزي وهو صاحبه ولفظ الطحاوي برواية ابن السبا في جاء رجل من بهز هو الذي عقر الحمار الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله شأنكم بهذا الحمار ولفظ الطحاوي برواية ابن يادون في جاء البهزي فقال يا رسول الله حتى رميت فكلوه فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ابا بكر الصديق فقسمه بين الرفاق بكسر الرء جمع رفقة بضم الرء وكسرهما القوم المترفعون في السفر وقال الباجي هو جماعة من الناس يجتمعون في الماء كل والنزول والتعاون ١٢ **مسالك** قوله حتى اذا كان بالاثنية قال الزرقاني بضم الهمزة ومثله فالف فتحية وقال يا قوت الحموي بفتح الهمزة وبعد الالف ياء مفتوحة من اثيت به اذا وشيت ودواه بعضم اثانية بشاء اخرى واثانية بالنون وهو خطأ والصحيح الاول فتح بهزته وكسر موضع في طريق الجحفة بينه وبين المدينة خمسة وعشرون فرسخا الخ وقال المجد اثانية بالضم وبفتح موضع بين البحرين فيه مسجد نبوي او ببردون العرج وفي المحل موضع بطريق الجحفة بينه وبين المدينة سبعة وسبعون ميلا بين الروثة وبين الرء المملدة وفتح الواو وسكون التخمينة وفتح المثناة والماء موضع قاله الزرقاني وقال الحموي تصغير دوشة على ليله من المدينة وفي المحل موضع على ستة عشر فرسخا من المدينة المنورة والعرج بفتح العين المملدة وسكون الرء وبالجيم قال الحموي قرية جامعة في واد من نواحي الطائف وهي اول تمامة بينها وبين المدينة ثمانية وسبعون ميلا اذ اظلي حاقف بحد مملدة فالف ففان ففادى واقف مخن داسه بين يديه الى دجليه وقيل الحاقف الذي لم الى حقف وهو ما انطف من الرمل وقال ابو عبيد حاقف يعني قد انحن وتثنى في لومرو في الجمع فاذا اظلي حاقف اي تأم قد انحن في لومرو في ظل وفيه سم وفي رواية يزيد بن يادون عن يحيى بن سعيد عن الطحاوي اذا هو بطي مستغل في حقف جبل فيه سم وهو في فرغ ولفظ الطحاوي فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر رجلا لم يسر ان يقف عنده لا يريه بفتح الياء وكسر الراء فتحية فهو مدة قال ابو عمري لا يمس ولا يجر ولا يهجر قلت ويحتمل ان يكون من الاء اي يزيه من دابتي والاء اي اذا رايت منه ما تكره احد من الناس حتى يها وزده ولفظ احمد برواية هشيم عن يحيى فقال قف بهنا لا يريه احد بشئ قلت والفرق بين قصة الحمار الوحشي والظبي ظاهرا بان الثاني كان حيا كما تقدم النص بذلك وبذا اوجب بل هو متعين وقال ابن القيم والفرق بين قصة الظبي وقصة الحمار ان الذي صاد الحمار كان حلالا فلم يمس من اكله ونه لم يعلم انه حلال وهم محرمون فلم يأذن لهم في اكله وكل من يقف لئلا يأخذه احد حتى يجاوزوا وقال الباجي يحتمل امره صلى الله عليه وسلم بذلك وجين احد هما ان الذي احياه بالسم قد ملكه فلا يجوز لاحد ان ياكل منه شيئا الا باذنه والثاني انه اذا كان حيا بعد لم يكن للمحرم ان يركبه الخ ١٢ **مسالك** قوله انه اقبل من البحرين بلقيا تشيية بموضع بين البصرة والحام قال الباجي البحرين يقرب من العراق الا انها مائلى اليمن وتقدم قبل ذلك حتى اذا كان

عمر بن الخطاب ذكر وأذلك له قال من افتأ كره هذا قالوا كعب قال فاني قد امرته عليكم حتى ترجعوا ثم لما كانوا ببعض طريق مكة مرت بهم رجل من جراد فافتأهم كعب ان يأخذوه ويأكلوه قال فلما قد مواعلي عمر بن الخطاب ذكر وأذلك له قال وما حملك على ان افتيتهم بهذا فقال هو من صيدا البحر فقال وما يدريك فقال يا امير المؤمنين والذي نفسي بيده ان هي الا نذرة حوت ينثره في كل عام مرتين قال يحيى سئل مالك عما يوجد من لحوم الصيد على الطريق هل يبتاعه المحرم فقال اقاما كان من ذلك يعتد به الحاج ومن اجلهم صيد فاني اكرهه وانى عنه فاما ان يكون عند رجل لم يرد به المحرمين فوجده عرقا بقاءه فلا بأس به قال يحيى قال مالك فيمن احرم وعنده صيد قد صاده او ابتاعه فليس عليه ان يرسله ولا بأس ان يجعله عند اهله قال مالك في صيد الحيتان في البحر والانهار والبرك وما اشبه ذلك انه حلال للحرم ان يصطاده فلا يجوز للمحرم اكله من الصيد **مسألة** عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن عباس عن الصعبي بن جثامة الليثي انه اهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم حمارا وحشيا وهو بالانواء وبوكان فرده عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم

عليه ان يخرجه بل يجوز له ان يبيعه في بيته ولذا قال لا بأس ان يجعل اي يبيعه ويتركه عند اهله قال الباجي وذا لما قال ان من ملك صيدا قبل احرامه ثم احرم فلا يتعدى ان يكون احرم وهو في يده او خلفه في اهله فان كان خلفه ثم احرم فانه لا يزول ملكه عنه وليس عليه ارساله وبذا معنى قول مالك ولا بأس ان يجعله في اهله وهو معنى قوله وعنده صيد يبرده ان في ملكه الا ان ليس بي اضرمه في وقت احرامه وانه قال ابو حنيفة وقال القاري في شرح الباب لو اخذ صيدا في الحلال وهو محرم لم يملكه وجب عليه ارساله سواء كان في يده او قصصه معه او في بيته ولو اخذه في الحلال وهو حلال ثم احرم ملكه ملكا مستمرا حيث لم يخرج بالا حرام عن ملكه ثم ان كان في يده لزمه ارساله على وجه لا يفتيح ملكه اي ان شاء بقاءه في ملكه بان يرسله في بيته وان كانت الصيد في بيته وكذا اذا كان في قصصه حال احرامه في بيته لا يجب ارساله على الصحيح وقيل لو كان القفص في يده يجب ارساله **مسألة** ١٢ قوله في صيد الحيتان جمع حوت في البحر سواء كان مائيا او غدا قال ابن عبد البر البحر كل ما مجتمع من ملح او غلب قال تعالى وما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح اجاج والانهار جمع نهر وفتح الناء اجود من سكونها وانه ورد القرآن قال الحمد هو بحر الماد ومثله في مراتق الفلاح يجيئون ويهيئون ويهيئون فيهما والبرك كعب جمع بركة بئر البارد وسكون الراد هذا هو المشهور وقال صاحب مطالع النوار يقال كذا ويقال بفتح الراء وكسر الراء واصله من البروك وهو الثبوت كذا في تنزيه النبوة وما اشبه ذلك يحتمل ان يكون اشارة الى المياه المذكورة اي كالنهر والهاض والعيون والادوية عنده ان اشارة الى الحيتان والمعنى صيد الحيتان وما اشبهه من صيد البحران حلال للمحرم ان يصطاده بنص القرآن قال تعالى اكل من صيد البحر وطعامه متاعا لكم **مسألة** ١٣ قوله لا يجوز وفي النسخ المصرية ما لا يعمل للحرم اكل من الصيد اشارة المصنف بتفريق الترجمة الى الجمع بين الروايات المختلفة في الباب فبعضها يدل على الجواز مطلقا وبعضها على المنع مطلقا وجمع بينهما الجمهور يحمل روايات المنع على ما يوجد فيه منع من المحرم او صيد لاجل عند القائلين به وروايات الاباحة على غير ذلك والى ذلك اشارة المصنف بالترجيح وتقدم المذهب في اول الترجمة السابقة **مسألة** ١٤ انه اهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم الاصل في اهدى التهدي بالي وقد تحدى باللام ويكون بمعناه وقيل يحتمل ان تكون اللام بمعنى اجل وهو ضعيف قاله العيني حماد وحشيا وقال الزرقاني لخاله عن مالك في هذا وتابعه معمر بن جريح وعبد الرحمن بن الحارث و صالح بن كيسان والليث وابن ابي ذئب وشعيب بن ابي حمزة ويونس وعمد بن عمرو ابن علقمة كلهم قالوا حماد وحشيا كما قال مالك وخالفه سفيان بن عيينة عن الزهري فقال اهدى بيت لمن لم يحم حاشا له سلم ولمن لم يحم عن سفيان بن عيينة عن الزهري عن رجل حماد وحش ولمن عن شعيب عن الحكم بن حماد وحش يقطر وما في اخرى لم يحم حماد وحش فنهذه الروايات صريحة في انه عقير وانما اهدى بعضه لاكله ولا معارضة بين رجل وعمره شق لانه يحمل على انه اهدى رجلا معه الفخذ وبعض جانب الذبيحة الخ وقال الحافظ لم يختلف الرواة عن مالك في ذلك وتابعه عامة الرواة عن الزهري وخالفه سفيان بن عيينة عن الزهري فقال لم يحم حماد وحش اخرجهم مسلم لكن بين الحميدي صاحب سفيان انه كان يقول في هذا الحديث حماد وحش ثم صار يقول لم يحم حماد وحش فدل على اضطرابه فيه وقد تولى على قوله لم يحم حماد وحش من اوجه فيها مقال ثم ذكر الحافظ الروايات المذكورة الدالة على العلم وتكلم على اكثرها وقال ايضا يدل على وهم من قال فيه عن الزهري ذلك ان ابن جريح قال قلت للزهري انما عتير قال لا ادري اخرجهم ابن عزيمة والزهري في صحيحهما وقد جاء عن ابن عباس من وجه اخر ان الذي اهداه الصعبي لم يحم حماد فذكر ما تقدم وفي شرح المواهب هو باتفاق الرواة عن مالك وتابعه عليه تسعة من حفاظ اصحاب الزهري ثم اختلف اهل الفن في هذه الروايات بين الجمع والتزجيح وحكي العيني عن الطحاوي ان الحديث مضطرب وقال الزرقاني فنحن من رجع رواية مالك وموافقيه قال الشافعي في الام حديث مالك ان الصعبي اهدى حماد اثنية من حديث من روى انه اهدى لم يحم حماد

مسألة قوله فقال من افتأكم بهذا قالوا كعب قال فاني قد امرته بتشد يد اليهم من التاخير عليكم حتى ترجعوا من نسلكم الى بلدكم فانه لما اخبر بما جرى من اكل اللحم بفتوى بعضهم سألهم من المفتي لم يذكركم يعرف لفضلهم ومكانه من العلم فلما اخبروا بان كعب قال قد امرته عليكم تنويها به لاصابته في الفتوى وتقديره له وهذا التاخير يقتضي صلواتهم بهم وحكمه عليهم وجوبهم الى رايه وتصرفهم بامره قال الباجي ثم لما كانوا ببعض طريق مكة بعد ما خرجوا من المدينة على ما عليه ظاهر كلام عامة الشراح والادوية عنده بعد ما خرجوا من مكة بعد الفراغ من الحج كما سياتي تقريره مرت بهم رجل بكسر الراء وسكون الجيم قطيع من جراد بالغ يقال له بالغاديسه ملح وسياقي بيانه في فدية من اصاب شيئا من الجراد فافتأهم كعب ان يأخذوه ويأكلوه وقد حكى غير واحد من ائمة الحديث والفقه الاجماع على جواز اكله **مسألة** قوله قال عطلة فلما قد مواعلي عمر بن الخطاب بعد ما رجعوا من مكة بعد الفراغ من العرة على الظاهر ارجح ذكره ذلك اي افتأ كعب بجواز اكله فقال عمر ما حملك على ان افتيتهم بصيغة الماضي في النسخ الهندية وان تفتيم بالمضارع في النسخ المصرية بهذا اي تفتيم بجواز اكله في حالة الاحرام او بجواز اكله مطلقا واداد عمران ينفع الامر هل عنده نص في ذلك او اجتأد منه فقال كعب هو من صيد البحر وقد قال عز اسمه اكل من صيد البحر وطعامه متاعا لكم الاية يدل على الاحتمال الاول واما على الثاني فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في البحر اكل ميتة فقال عمر وما يدريك اي يملك انه من صيد البحر فقال يا امير المؤمنين والذي نفسي بيده ان نافية من الانشعور بفتح النون وسكون التاء المشبهة كالعطلة لانها في الصحاح وظهر وقال الروي في عطلة وفي الجمع نثر الدابة اذا طرحت ما في انفسها من الاذى قال العيني اختلف في نثرة حوت فقيل عطلة وقيل هو من تحريك النثرة وهو طرف الانف قال زين الدين فقل هذا يكون بالمشقة وهو المشهور وان الرمي بعنف والجراد يطرحه من انفه او دبره بالالف الخ وتوقف ابن عبد البر في انه من نثرة الحوت بان المشقة تدفعه وروي الباجي عن كعب قال خرج اوله من مغز حوت فانا دان اول خلفه من ذلك قال الزرقاني وسياقي عن البذل انك كثر كونه من البحر بنثرة بعن المشقة وكسرها ما بالي لنفوذ ضرب اي يرميه في كل عام مرتين قال صاحب المحلى وبذا الجواب وان لم يقع صوابا عند عمر لما كان مجتهدا ففتي به امضاؤه وما يشهد بقول كعب هذا من المرفوع ما ورد هذا المعنى مرفوعا عند ابن ماجه من حديث انس ان الجراد نثرة الحوت من البحر قال الحافظ اختلف في اصله فقيل انه نثرة حوت فلذلك كان اكله بخير ذكوة وبذا ورد في حديث ضعيف اخرجه ابن ماجه عن انس رفعه انه نثرة حوت ومن حديث الى هريرة خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حج او عرة فاستقبلنا رجل من جراد فجعلنا نضرب بنعالنا وسوطا فقال كوه فانه من صيد البحر واخرجه ابو داود والترمذي وسنده ضعيف ولو صح كان فيه حجة لمن قال لاجزاء فيه اذا قتله المحرم وجوب العلماء على خلافه قال ابن المنذر لم يقل لاجزاء فيه غير ابن سبيد الترمذي وعروة بن الزبير واختلف عن كعب الاجزاء واذا ثبت فيه الجزاء دل على انه يرى الخ فقلت وقد قال الترمذي لا تعرفه الامن حديث ابن المنذر عن الى هريرة وابو المنذر اسمه يزيد بن سفيان قد تكلم فيه شعيب الخ وقال ابو داود وابو المنذر ضعيف والحديث وهم وفي التقريب ابو المنذر متروك وبسط في التذويب في جرحه **مسألة** قوله وسئل مالك عما يوجد من لحوم الصيد يباع على الطريق هل يبتاعه اي يشتريه المحرم فقال مالك اما ما كان من ذلك يعتد به بقاء المجهول اي يقصد به الحاج وفي الجمع اعترض فلان الشيء يتكلف الخ ومن اجلهم صيد سواء كانوا معينين او غير معينين ويظهر كونه لهم بالسؤال او باعتبارهم الحاج بذلك او بخلاف ذلك فاني اكره تحريما قاله الزرقاني واني عنه تأكيد لكرهه وكان اشارة الى ان المراء بالكرامة التحريم فاما ان يكون عند رجل لم يرد به المحرمين بل صاده للمعين فوجده محرم فابتاعه فلا بأس به اي يجوز له شرائه لانه لم يصدا لاجله وقد عرفت انه يجوز عند الحنفية ما صيد للمحرم بشرط ان لا يوجد منه صنع في الاصطاد **مسألة** قوله قال مالك فيمن احرم والحال انه عنده صيد قد صاده او ابتاعه قبل الاحرام فليس عليه ان يرسله اي لا يجب

عليه وسلم قال فلما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما في وجهي قال انما نردده عليك الا انا حرم مالك عن عبد الله بن ابي بكر
عن عبد الرحمن بن عامر بن ربيعة قال رأيت عثمان بن عفان بالخرج وهو محرم في يوم صائف قد غطي وجهه بقطيفة أرجوان
ثم أتاني بلحم صيد فقال لا تصابه كوا فقلوا ولا تأكل انت فقال اني لست كهيتكم انما صيد من اجل مالك عن هشام بن
عروة عن ابيه عن عائشة اما المؤمنين انما قالت له يا ابن اخي انما هي عشر ليال فان تخلف في نفسك شيء قدعه تعفى اكل لحم
الصيد يحجبني عن مالك في الرجل المحرم يصاد من اجله صيد فيصنع له ذلك الصيد فيأكل منه وهو يعلم ان من اجله صيد فكن
عليه جزاء ذلك الصيد كله قال يحيى وسئل مالك عن الرجل يضطر الى اكل الميتة وهو محرم لا يصيد الصيد فيأكله امر يا رجل

وقال الشريفي روى بعض اصحاب الزهري في حديث الصعب لم حمار وحش وهو غير
مغفول وقال السبيعي كان ابن عيينة يضطرب فيه فرواية العبد الذين لم يشكوا فيه ادلى
الم وتقدم ما قال الحافظان من قال ذلك في حديث الزهري وهم اى من ذكر النعم
في حديث الزهري واليه مال ابن العزالي في العارضة اذ قال وانما رد الصيد من الصعب
لانه كان حيا وهو مختار الشئ في الكوكب واليه ينظر من البخاري اذ يوب عليه في صميمه
باب اذا اهدى للمحرم حمارا وحشيا لم يقبل ثم ذكر فيه الحديث برواية مالك واليه مال
الباجي اذ قال قوله حمارا وحشيا كذا رواه الزهري عن عبيد الله وهو اثبت الناس فيه و
احفظهم عنه وفي المبسوط من رواية ابن تافع عن مالك بلغني انما رده عليه من اجل ان المهر
كان حيا الخ ما في الباجي مختصا به جزم ابن العزالي اذ قال وانما رد على الصعب حمار الا انه
كان حيا ومنهم من رجع رواية اللحم ١٣ قوله وهو بالابواب يفتح الهمة وسكون
المودة والمجدل بينه وبين المجفعة ما يل الدنية ثلثة وعشرون ميلا وقد تقدم في غسل
المحرم اوله وان يفتح الواو وتشديد الدال المهلة فالتفتون موضع قرب المجفعة قال لا يظن
هو اقرب الى المجفعة من الابواب فرده اى الحمار عليه اى على الصعب رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال فلما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما في وجهي وفي رواية البيهقي عن الزهري
عنه الشريفي فلما رأى ما في وجهه من الكراهية وكذا لابن خزيمة من طريق ابن جريج كذا في الفتح
قال الباجي يريد من التغير والاشفاق لرد النبي صلى الله عليه وسلم حديثه مع انه صلى الله
عليه وسلم يقبل البدية ويأكلها فناف الصعب ان يكون ذلك المعنى يخصه قال تليسيا
لقوله انما يكسر الهمة لو وقع ما في الابداء لم نردده قال عياض ضبطه في الروايات بلغه الدال
المشودة والى ذلك محققوا اهل العربية وقالوا انه غلط والصواب ضم الدال لان المضاعف
من المجزوم يراعى فيه الواو اى توجيها مضمة الداء بعدها قال وليس الفتح يغلط بل ذكره ثعلب
في الفصيح نعم تعقبوه عليه بانه ضعيف واجازوا ايضا الكسر وهو اضعف كذا في المحلى
عليك انما يفتح الهمة اى لاجل انما حرم بضم الحاء والراء جمع حرم بالكسر معنى حرام كما في القاموس
وفي المحلى جعله الجوهري جمع حرام اى معنى محرم اى نحن محرمون وفي رواية سعيد بن جبير
عن ابن عباس لو انا محرمون لقبناه منك كذا في المحلى واستدل بالحديث من منع
المحرم عن اكل الصيد مطلقا سواء ذبحه الحلال لنفسه او لمحرما وذلك لانه اقتصر في الحديث
في التعليل على كونه محرما فدل على انه هو سبب الامتناع واجاب عنه الشافعية ومن وافقهم
بما قال الشافعي ان كان الصعب اهدى حمارا حيا فليس للمحرم ان يذبح حمارا وحشيا حيا وان
كان اهدى لما يفتن ان يكون علم انه صيد له ونقل الشريفي عن الشافعي انه رده نظره انه صيد
لاجله الخ واجاب عنه الحنفية ومن وافقهم بان الصحيح بان الرواية رد الحمار الحى كما تقدم
عن الجوهري وما يمتثل انه علم انه صيد بدلالة المحرم وما قال الطحاوي ان حديث الصعب
مضطرب وما قال به ما بسط الكلام على حديث الصعب وعلى كل حال نفى الحديث
اضطراب ليس مثله في حديث ابى قتادة فكان هو اولى الخ وحاصله الترجيح لرواية ابى
قتادة وبما قال ابو داود واذا تنازع الخبران عن النبي صلى الله عليه وسلم ينظر ما اخذ به اصحابه
الخ وحاصله الرجوع الى الدلائل أخر ١٣ قوله قال رأيت عثمان بن عفان بالخرج
بفتح العين المهلة وسكون الراء اخره جيم وهو محرم في يوم صائف اى شهيدا الحارة قد غطي
اى ستر وجهه وكان من مذهبه جواز تغطية الوجه للمحرم وتقدم الكلام على ذلك في باب بقطيفة
كسيفينة بنى كسالة دخل أرجوان بضم الهمزة والجيم بينهما راء ساكنة ثم واو مفتوحة فالف
فتون اى شهيدا الحرة وهو معرب ارجوان وهو ضمير لوراء حر وكل لون يشبهه فهو ارجوانى
وقيل الارجوان الصوف الاحمر كذا في المحلى ١٢ قوله ثم اتى بلحم صيد فقال لا تصابه
كوا فقلوا ولا تأكل انت فقال اني لست كهيتكم اى لست مثلكم في ذلك لانه انما صيد
اجل قال الباجي ذهب اى عثمان الى ان الصيد انما يحرم من المحرمين على من صيد من اجله دون
غيره وقد فاعله في ذلك على ابن ابى طالب وامتنع من اكله وان كان صيد من اجل عثمان

ولم يصد من اجله وفي المبسوط عن ابن القاسم كان مالك لا يأخذ بحديث عثمان حين
قال لا تصابه كوا والى ان يأكل الخ ١٣ قوله انما هي اى مدة الاحرام عشريال و
ذلك لما تقدم في اهل اهل مكة ان عبد الله بن الزبير اقام بكة تسع سنين بس لسمال
ذى الحجة وعروة بن الزبير معه يفعل ذلك فلم يبق مدة الاحرام الا عشريال وعرضنا
ان تلك مدة قصيرة والصبر عن اكل لحم الصيد في هذه المدة لا يمتنع به كبير مشقة فان
تخرج بفتح الضوقية والياء المعجمة واللام المشددة وجيم اى تحرك ويروى بالحاء المهلة اى
دخل في نفسك شئ يعنى ان شككت في امر الصيد فدرأه من ودع اى دعه ما يريد الى ما لا يريدك
تغنى ما نشئت بقولها المذكور اكل لحم الصيد قال الباجي لم يفسر في الحديث ان كلاما في لحم
الصيد ولكن اورد من الحديث ما حفظه ثم فسره بما فهم من مقصده وتيقن من معناه و
قد روى ذلك مفسرا في نص الحديث من حديث عبد الرزاق ان عروة قال سألت
عائشة عن لحم الصيد للمحرم فقالت يا ابن اخي انما هي ايام فلا تأكل فاحاك في نفسك فدرأه
الخ ١٢ قوله في الرجل المحرم يصاد من اجله صيد نائب فاعل لقوله يصاد فيصنع
ببناء المجهول اى للمحرم ذلك الصيد اى يطبخ ويأكل منه وهو يعلم انه كذا في النسخ
المصرية وفي السندية ان من اجله صيد فان عليه جزاء ذلك الصيد كله لا يقدر اكله لان الجزاء
لا يتبعه وقيل يقدر اكله وقيل لا جزاء عليه لان الله تعالى جعله على قاتل الصيد وضعا
لم يقتله قال الزرقاني وفي المحلى قوله عليه جزاء الصيد كله وبه قال الشافعي خلافا لابي حنيفة
الخ ١٣ قوله وسئل ببناء المجهول مالك عن الرجل يضطر الى اكل الميتة يعنى بلغت
النجاسة الى حد يجوز له اكل الميتة وهو محرم فيجب الميتة ويحبذ الصيد ايضا الصيد فيأكله
ام يأكل الميتة فقال مالك بل يأكل الميتة ولا يصيد الصيد وذلك اى دليل ذلك ان
الله تبارك وتعالى لم يخصص للمحرم اى لم يخصص على الرخصة للمحرم كما نص في حكم الميتة في
اكل الصيد ولا في اخذه على حال كذا في اكثر النسخ وفي بعضها في حال من الاحوال بل اطلق المنع
في قوله عز اسمه ولا تقتلوا الصيد وانتم حرم الآية ولم يستثن فيه ضرورة ولا غيرها وقد اخص
نصا في الميتة على حال الضرورة اذ قال عز اسمه الا ما اضطرتم اليه وقال تعالى فمن اضطر
غير باع ولا عاذ فلا اثم عليه الآية وايضا فالصيد بعد تصيده حكم الميتة وتصيده ايضا ممنوع
فكان فيه منعان فيكون الله تحريمهما كما بسطه الباجي قال صاحب المحلى وهو قول ابى حنيفة
والشافعي ففى الدر المنثور يقدم الميتة على الصيد لكن في الاشياء عن البرازية الصيد المذبح لاول
اتفاقا كانت لعل المراد اتفاق الحنفية والافا المسئلة خلافا عند الامتة وفيما تفصيل عنه
المالكية كما بسطه الدردير وقال ابن الهام لو اضطر محرم الى اكل الميتة او الصيد يأكل الميتة لا الصيد
على قول زفر لقعد وجماعت حرمته عليه وعلى قول ابى حنيفة والى يوسف يتناول الصيد
ويؤدى الجزاء لان حرمة الميتة اغلظ الا ترى ان حرمة الصيد ترتفع بالخروج من الاحرام
ففى موقته بخلاف حرمة الميتة فعليه ان يقتصد اخف الحريتين دون اغلظهما والصيد وان
كان محظورا لاحرام لكن عند الضرورة يرتفع المحظر فيقتله ويأكل منه ويؤدى الجزاء كذا في
المبسوط وفي فتاوى قاضيان ان المحرم اذا اضطر الى ميتة وصيد فالميتة اولى في قول البسة
حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف والحسن يذبح الصيد ولو كان الصيد مذبحا فالصيد اولى
عند الكل الخ قلت واختلف اصحاب الفروع في ذلك ففى شرح الباب ولو اضطر
المحرم الى الصيد والميتة يتناول الصيد لان حرمة اكل الصيد مما اختلف فيه من اهل الخلاف
اكل الميتة فالصيد اهل في الجملة من الميتة لاسبابا وهو قابل لتدارك بالكفارة الخ وفى الدر المنثور
ويقدم الميتة على الصيد قال ابن عابد بن اى في قول ابى حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف
والحسن يذبح الصيد والفتوى على الاول كما في الشرنبلالية ودرجى البحر ايضا بان في اكل
الصيد ارتكاب حريتين الاكل والقتل وفى اكل الميتة ارتكاب حرمة الاكل فقط والخلاف
في الاولوية كما هو ظاهر قول البحر من الثانية فاليتة اولى الخ وتقدم قريبا عن الاشياء عن
البرازية الصيد المذبح لاول اتفاقا ١٢

الميتة فقال بل يأكل الميتة وذلك إن الله تبارك وتعالى لم يرخص المحرم في أكل الصيد ولا في أخذه على حال من الأحوال وقد
 رخص في الميتة على حال الضرورة قال مالك وأما قتل المحرم أو ذبح من الصيد فلا يحل أكله لحلال ولا لحم ولا ميتة بل يأكل الميتة على حال الضرورة قال مالك قد سمعت ذلك من غير واحد قال مالك في الذي يقتل الصيد ثم يأكله إنما عليه
 كفارة واحدة مثل من قتله ولم يأكل منه أمر الصيد في الحرم قال يحيى قال مالك كل شيء صيد في الحرم وأرسل عليه كلب
 في الحرم فقتل ذلك الصيد في الحل فإنه لا يحل أكله وعلى من فعل ذلك جزاء الصيد فلما الذي يرسل كلبه على الصيد في الحل
 فيطلبه حتى يصيده في الحرم فإنه لا يؤكل وليس عليه في ذلك جزاء إلا أن يكون أرسله عليه وهو قريب من الحرم فإن أرسله
 قريباً من الحرم فعليه جزاء الحكم في الصيد قال يحيى قال مالك قال الله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ

قول مالك في مقدار التعريب كما سياتي بياناً فإن أرسله قريباً من الحرم فعليه جزاءه
 وقد عرفت أن في كلام المصنف فروعاً عديدة وبهذه الفروع مختلفة عند المالكية أيضاً
 فخطأ عن غيرهم قال الباجي قوله وأرسل عليه كلب في الحرم الخ يعني وجبت عليه كفارة واحدة
 أن يكون الصائد في الحل والصيد في الحرم والثاني أن يكون الصائد في الحرم والصيد في الحل
 فاما أن كانا في الحرم فافترقه الجاهل في الحرم أو الحل فعليه جزاءه لأن الصيد قد كان محرماً
 بحرمة الببب فإذا صاده أو أخرجه منه فافترقه في الحل ففقه أنتك حرمة الحرم وأخذ صيده
 محرماً ولو كان الصائد في الحل والصيد في الحرم فكان هذا حكمه لأن ذلك المعنى موجود فيه
 فإن كان الصيد في الحل والصائد في الحرم فقتل ابن القاسم لا يجوز له الاصطيد و
 قال ابن الماجشون له ذلك وجه قول ابن القاسم لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن جهة
 المعنى أن هذه حرمة تمنع الاصطيد فوجب أن يكون الاعتبار فيها بحال الصائد دون الصيد
 وجه قول ابن الماجشون أن الحرم لا يشرع في الصائد وإنما تأثيره وحرمة للصيد فإذا
 لم يتحرر بحرمة الحرم جازاً اصطيدته وقال الباجي أيضاً اختلف قول مالك فيما يقرب
 من الحرم وإن كان منع الاصطيد كما يمنع الحرم فقال الشيب ليس له حكم الحرم وروى
 ذلك عن مالك وابن القاسم قال مالك والاصطيد فيه مباح إذا سلم من القتل
 في الحرم وقال ابن الماجشون أن كل ما يمكن بسكون ما في الحرم ويتحرك بجحره فان حكمه
 حكم الحرم وقال القاري في شرح الباب لودمي حلال من الحرم صيد الحل ضمن خلافاً لغيره
 وكذا ضمن لودمي من الحل إلى صيده في الحرم ولودمي صيد في الحل فرب قاصبه السهم في
 الحرم ضمن في البهائم والحاموي قال محمد وهو قول الباجي حليفه فيها أعلم وقال الكرماني
 عليه الجزاء ولا يؤكل وبهذه المسئلة مستثناة من أصل الباجي حليفه لأن عنده العترة في الرمي
 حالة الرمي دون حالة الاصابة في جميع المسائل إلا في هذه المسئلة احتياطي في وجوب
 الضمان لأنه اجتمع فيه جهة الموجب والمسقط فخرج جانب الموجب احتياطاً وصرح
 في المبسوط أنه لا يلزم من جواز ذلك لا يحل تناوله وعلى هذا إرسال الكلب ولودماه في
 الحل واصابه في الحل فدخل الحرم فمات فيه لم يكن عليه جزاء ولكن لا يحل أكله احتياطاً
 وفي الكبير يحل أكله قياساً وبكره استحساناً ولو كان الرامي في الحل والصيد في الحل إلا أن
 بينهما قطعية من الحرم فخر فيها السهم لا شيء عليه ولا بأس بأكله أيضاً لأن الرمي والاصابة حصلوا
 في الحل ومروا بالسهم في الحرم إذا لم يصيب الصيد ناكوا اصطيداً في الحرم كذا في المبسوط الخ
 قوله لا تقتلوا الصيد هو كل حيوان متوحش وقبده الشافعي بالأكول وأنتم حرم
 محرمون ومن قتل منكم متعمداً كثر على أنه ليس بتحقيقه لوجوب الجزاء فإن العام والمحل
 فيه سواء بل لقوله ومن عاد فينتقم الله منه فالأثم مقيد بالتعمد لأن الآية نزلت فيمن تعمد
 ولأن الأصل العمد والخطأ لاحق به فجزاء مثل ما قتل من النعم أي شبهة في الخلقة يحكم
 به أي مثل ما قتل ذوا عدل منكم لها فطنة يميزان بها أشبه الأشياء والجمل صفة جزاء
 واعتبر بالوحيفة المماثلة بحسب القيمة بهدأ حال من الماد في به أو من جزاء بالغ الكعبة
 وصف به بهدأ لأن أضافته لفظة أو كفارة عطف على جزاء طعام ما سكين بيان أو
 بدل من من غالب قوت البلد ما يساوي قيمته البلد لكل مسكين مد عند الشافعي و
 مالك ومدان عند الباجي حليفه أو عدل ذلك صيا ما أو ما سواه من الصوم فيصوم عن طعام
 كل مسكين يوماً ليندق وبأن امره أي فعلية الجزاء واجبه ليندق ثقل ما فعله من تلك
 حرمة الاحرام وكلمة أو للتخيير عند الشافعي والباجي حليفه والجمهور وللتنويع عنده مالك ١٢
 محلى قوله لا يبايأ الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد قال الرازي في الكبير في السداد
 بالصيد قولان الأول أنه الذي توحش سواء كان ما كولا ولم يكن فعله هذا الحرم إذا قتل سبعاً
 لا يؤكل ضمنه ولا يبايأ به بقيمة شاة وهو قول الباجي حليفه وقال زفر بنجب بالغاً ما بلغ
 الثاني أن الصيد هو ما يؤكل لحمه فعله هذا لا يجب الضمان في قتل السبع وهو قول
 الشافعي وسلم أبو حنيفة أنه لا يجب الضمان في قتل الفواست الخمس قال الباجي
 والدليل على ما نقول قوله تعالى وحرم عليكم صيداً بمرمات مرم حراماً والصيد اسم واقع على
 متوحش يصطاد سواء كان ما يؤكل لحمه أو لا يؤكل ولذلك يصح أن يقال اصطاد
 فلان سبعاً كما يقال اصطاد ظليماً في الرمي والبايئة الصيد هو المتوحش في أصل الخلقة
 قال صاحب الغاية لا فرق في الصيد بين المملوك والمباح والأكول وغيره لتناول اسم
 الصيد ذلك كله الحرم وأنتم حرم في محل نصب على الحال من فاعل تقتلوا وحرم جمع حرام

له قوله وأما ما قتل المحرم أي ما دام المحرم
 صيداً أو ذبح من الصيد الذي صاده غيره قال الدردير ما صاده محرم فمات بصيده بسهم
 أو كلبه أو ذبحه ولو بعد لحاله أو ذبحه وان لم يصده ميتة على كل أحد الخ فلا يحل أكله لحلال ولا لحم
 لأنه ليس بذكي بل ميتة قال الباجي وبهذا قال أبو حنيفة وهو صواب في الشافعي وله قوله
 أخرن غير القاتل يأكل من كان خطأ أو عدلاً فان ذلك سواء في المنع قال الباجي قتل
 الصيد في حالة الاحرام حرام بلا خلاف ويجب الجزاء بقتله لقوله تعالى لا تقتلوا الصيد
 وأنتم حرم وسواء في ذلك كان القاتل ناسياً أو عادلاً أو ميتة في القتل أو عادلاً لأن الصيد
 مضمون بالانكشاف كغرامه الأموال فيستوي فيه أحوال وقيد العمدية في الآية المذكورة أما
 لأن مورد النص فيمن تعمد ولأن الأصل فعل العمد والخطأ ملحق به للتخليط وقال الزهرى
 نزل الكتاب بالعمد جازات السنة بالخطأ وقال جابر المراد بالمتعمد القاصد لقتل الصيد
 الناس لا حرامه فاما المتعمد يقتل الصيد مع ذكره لا حرامه فذاك امره أعظم من أن يكفر وقد
 بطل أحرامه وهو مذنب غريب الخ فأكله لا يحل أي لا صلاه ميتة ١٣ قوله
 وقد سمعت ذلك من غير واحد من العلماء انثارة إلى أنه لم يشغروا بذلك وزيادة الشيب
 عن مالك من كنت أحمي به والتعلم منه دليل على أنه أخذ ذلك عن مشائخه وقد
 تقدم أن جمهور السلف واختلف على ذلك ١٣ قوله قال مالك في الذي
 يقتل الصيد ثم يأكله إنما عليه كفارة واحدة مثل من قتل ولم يأكل منه قال الباجي وهذا
 كما قال ابن من قتل الصيد فقد وجب عليه جزاءه لقتله إياه فان أكل منه بعد ذلك
 فلا جزاء عليه غير الجزاء الأول وهو الذي وجب بالقتل وبهذا قال الشافعي وأبو يوسف
 ومحمد وقال أبو حنيفة في قتل جزاء كامل وفي الأكل من ما أكل وقال عطاء بن ذريح صيداً
 ثم أكله فعليه كفارة الجزاء وقال ابن قدامة إذا قتل المحرم الصيد ثم أكله ضمنه للقتل ودون
 الأكل وبه قال مالك والشافعي وقال عطاء أبو حنيفة يعنيه لا أكل أيضاً الخ ولا يفيضة
 أن حرمة ما باعتباره كونه ميتة كما ذكرنا وباعتباره محظوراً أحرامه لأن أحرامه هو الذي أخرج
 الصيد عن المحلية والذابح عن المأبىة في حق الذكوة فصارت حرمة تناول هذه الوسائط
 مصانفة إلى أحرام بخلاف محرم آخر لأن تناوله ليس من محظورات أحرام الخ قال
 القاري في شرح النقاية هذا الخلاف إذا أكل بعد الجزاء وأما إذا أكل قبله فدخل قيمته
 ما أكل في الجزاء اتفاقاً الخ بكذا قال عامة شراح البداية وغيرهم وحكى القاري في شرح
 الباب عن الجوهري قيل على الخلاف أيضاً وقال القدوري لا روية في هذه المسئلة
 فيجوز أن يقال يلزمه جزاء آخر ويجوز أن يتأخرا فلا يلزم لكن العامة على الأول قال ابن
 الهمام تحت قول صاحب البداية فعليه قيمة ما أكل عند الباجي حليفه يعني سواء أدى ضمان
 المذكور قبل الأكل غير أنه أن أدى قبله ضمن ما أكل معتمداً بالغاً ما بلغ وإن كان أكل قبله
 دخل ضمان ما أكل في ضمان الصيد فلا يجب له شيء بانفراده الخ ١٣ قوله أمر
 الصيد في الحرم قال الموفق في المغني صيد الحرم حرام على الحلال والمحرم والأصل في تحريم صيد
 الحرم النص والاجماع أما النص فخاروي عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يؤم فجع مكة أن هذا البلد حرمه الله الحديث وفيه ولا ينظر صيده ما متفق عليه
 واجمع المسلمون على تحريم صيد الحرم على الحلال والمحرم وما يحرم ويضمن في الاحرام يحرم ويضمن
 في الحرم وما لا لا يشيئين احدهما القتل مختلف في قتل في الاحرام وهو مباح في الحرم
 بلا اختلاف والثاني في صيد البحر مباح في الاحرام بغير خلاف ولا يحل صيده من بلاد الحرم
 وعيون ذكره جابر بن عبد الله لعوم قوله صلى الله عليه وسلم لا ينظر صيدها وعن أحمد
 رواية أخرى أنه مباح الخ مختصراً ١٣ قوله قال مالك كل شيء صيد ببناء المجهول
 في الحرم سواء كان الصائد حلالاً أو محرماً وأرسل المجهول عليه كلب ونحوه في الحرم سواء
 كان المرسل أيضاً في الحرم أو في الحل فقتل الكلب ذلك الصيد في الحل بعد أخراجه من
 الحرم فإنه لا يحل أكله لاحد في الصور كلها وعلى من فعل ذلك جزاء الصيد في جميع الصور
 فاما الذي يرسل بناء الفاعل عليه مفعول على الصيد حال كونه أي المرسل والصيد كلها معا
 في الحل فيطلبه أي يتعاقب الكلب الصيد حتى يصيده بعد الدخول في الحرم فإنه لا يؤكل
 أيضاً لأنه إذا دخل في الحرم صار من صيده ومن دخله كان أمناً ولكن ليس عليه جنة في
 ذلك جزاء لأنه لم يرسله في الحرم ولا إلى الحرم ودخول الكلب الحرم ليس من فعله إلا أن
 يكون الصائد أرسله أي الكلب عليه أي على الصيد وهو قريب من الحرم واختلف

يسمى دولا في حيفته والي يوسف ان المثل المطلق هو المثل صوره ومعنى ولا يمكن اكل
عليه فحل على المثل معنى تكونه معبودا في الشرع كما في حقوق العباد او تكونه مراد بالاجماع او لما
فيه من التعميم وفي حفته التفصيل والمراد بالنص والنقد العلم فبما قيمته ما قتل من النعم
الوحشي واسم النعم ينطلق على الوحش والا على كذا قال ابو عبيدة والاصمعي والمراد بما روى التقدير
به دون ايجاب المعين قال صاحب العنايه قوله والمراد بما روى جواب اى عن مصدره يعنى
ان ايجاب النعمى صلى الله عليه وسلم والصحابه بهذه النظائر لم يكن باعتبار اعيانها اذ لا مماثلة بين
الضيق والشاة خلقة وانما كان باعتبار التقدير بالقيمة الا انهم كانوا باب المواشى فكان
الاولاء عليهم منها اليسر وسونظير قول على في ولد الغرور يفتك الغلام بالغلام والجارية بالجارية
والمراد القيمة الخ ١٢ قوله يحكم به اى بالمثل اذ الجزاء قولان لاهل التفسير بناء على
اختلافهم في الفروع فلما قولان للفقهاء واجل شيخ مشائخنا الشاه ولى الله في المسوى
الكلام على قوله تعالى مثل ما قتل من النعم الاية فقال معناه على قول ابي حنيفة يجب على
من قتل الصيد جزاء هو مثل ما قتل اى مماثلة في القيمة يحكم بكونه مماثلا في القيمة ذوا عدل
اما كائن من النعم حال كونه بهديا واما كفارة طعام ساكن وعلى قول الشافعي يجب على من قتل
الصيد جزاء ما ذك الجوزاء مثل ما قتل في الصورة والشكل يكون هذا المثل من جنس النعم يحكم
بمثليته ذوا عدل يكون جزاء حال كونه بهديا واما ذك الجوزاء كفارة الخ ذوا عدل يعنى حسان
عادلان وذوات شئيه ذومعنى صاحب منكم اى من المسلمين قال الرازى في الكبير حجة به من
نصر قول ابي حنيفة في ايجاب القيمة فقال التقويم هو المحتاج الى النظر والاجتهاد
واما الخلقة والصورة فمشاهدة ظاهرة لا يحتاج فيها الى الاجتهاد وجوابه ان وجوه الشابهة
بين النعم وبين الصيد مختلفة وكثيرة فلا بد من الاجتهاد في تمييز الاقوى من الاضعف الخ ١٣
قوله بهديا حال ان جزاءه منصوب على المصدرية اى بهديا منصوب على التمييز كذا في الجلى فقال ابو السموال
مقدمة من الضمير به والهدى ما يهدى الى الحرم من النعم وتقدم قريبا ان المالكية استدلوا
بذلك على انه يجب في الصغير الكبير وفي العيب الصحيح قال الباجي ظاهره ليقضى ان يكون
ما يخرج من النعم جزاء من الصيد ما يجوز ان يهدى وهو الجذع من الضأن والشئ من غيره
وبهذا قال مالك وجميع اصحابه الخ وتقدم ايضا ما اجاب به الموفق بان الهدى في الاية
محبى بالمثل الخ وكذلك عندنا شافعية لا عبرة في المرنج بن الماخمية وقال الجصاص قد
اختلف في السن الذى يجوز في جزاء الصيد فقال ابو حنيفة لا يجوز ان يهدى الاما يجزى
في الاضحية والاحصاد وقال ابو يوسف ومحمد يجزى الجفزة والعناق على قتل الصيد والذيل
على صحة القول الاول ان ذك بدى تعلق وجوبه بالا حرام وقد اتفقوا في سائر الهدايا
التي تعلق وجوبها بالاحرام انما لا يجزى منها الا ما يجزى في الاضاحى وايضا لما سماه الله
تعالى بهديا على الاطلاق كان بمنزلة سائر الهدايا المطلقة في القرآن فلا يجزى دون السن
الذى ذكرنا وذهب ابو يوسف ومحمد الى ما روى عن جماعة من الصحابة ان في اليربوع
جفزة وفي الازنب عناق فاما ما روى عن الصحابة في ائزان يكون على وجه القيمة الخ
وفي الهداية الجوزاء عند ابي حنيفة والي يوسف ان يقوم الصيد في المسكن الذى قتل فيه
او في اقرب المواضع منه اذا كان في برية فيقومه ذوا عدل ثم هو مغير في الضاء ان شاء
ابتاع بها بهديا وذهب ان بلغت بهديا وان شاء اشترى بها طعاما وتصدق وان
شاء صام وقال محمد والشافعي يجب في الصيد النسيئة في نظير نفى الظبي شاة وفي الازنب عناق
وفي اليربوع جفزة وقال ايضا اذا وقع الافتداء على الهدى يهدى ما يجزى به في الاضحية لان مطلق
اسم الهدى منصرف اليه وقال محمد والشافعي يجزى صفاء النعم فيها لان الصحابة اوجوه عناقا
وجفزة وعند ابي حنيفة والي يوسف يجوز الصفاء على وجه الاطعام يعنى اذا تصدق الخ قال
ابن الهمام العناق الانثى من اولاد المعز دون الجذع والجحر ما يبلغ اربعة اشهر من العناق
الخ وقد عرفت من هذا ان لا عبرة بالسن عند محمد والشافعي واحمد ولا بد من السن الذى يجزى
في الاضحية عند الشيعين من النسيئة وما لك رح لكن الصغير يجزى بالكبيرة عند مالك خلافا
لما تقدم في مسائل الماتلة مفعلا هذا بالغ الكعبة صفة بهديا والا ضاة نظيفة اى واصلا
اليها وقال الجصاص بلوعة الكعبة ذبحة في الحرم لا خلاف في ذك الخ وكذا قال غيره واحمد
من ائمة الفقه والتفسير منهم الرازى في الكبير اذ قال سميت الكعبة كعبة لارتفاعها وتربعا
والعرب تسمى كل بيت مربع كعبة والكعبة انما اريد بها كل الحرم لان الذبح والنحر لا يقعان
في الكعبة ولا عندها طائفا ونظير هذه الاية قوله تعالى ثم حملوا الى البيت العتيق ومعنى بلوعة
الكعبة ان يذبح بالحرم الخ قال ابن رشد اجمع العلماء على ان الكعبة لا يجوز لاحد ان يذبح فيها
وكذلك المسجد الحرام وان المعنى في قوله بهديا بالغ الكعبة انه انما الادوية النحر مكة احاثا منه
لما سكنهم وفقرائهم وكان مالك يقول انما المعنى في قوله بهديا بالغ الكعبة مكة وكان لا يجزى لمن
نحره بهديا في الحرم الا ان ينحره بمكة وقال الشافعي والوحيفية ان نحره في غير مكة من الحرم
اجزاه الخ وكفارة طعام ساكن ١٢

الح قوله قال مالك قالذي يصيد الصيد وهو
 حلال ثم يقتله وهو حرم بمنزلة الذي يبتاعه اى يشتره وهو حرم ثم يقتله وقد نهي الله عن
 قتله قال البا جى وهذا كما قال ان الذي يصيد الصيد وهو حلال ثم يقتله بعد ان يحرم انه
 بمنزلة الذي يبتاعه في حال احراره فيقتل وذلك ان الذي يحرم وفي يده صيده ماله وهو
 حلال قد حرم عليه قتله لقوله تعالى لا تقتلوا الصيد وانتم حرم فنهى عن قتله في حال الاحرام
 وقد استويا في ذلك وانما اختلف اصحابنا في استدامه اسماك فجوزه اشعب ومنعه
 غيره ولم يختلفوا في منع القتل الخ فغلبه جزاءه لان من نهي عن قتل الصيد لاجل احراره
 فقتله عليه الجزاء لانه قتل الصيد في حال احراره **الح** قوله قال مالك والامر عندنا
 ان من اصاب الصيد وهو حرم سواه كان واحدا وجماعته حكم عليه زاد في النسخ المصرية
 بعد ذلك بالجزء لانه تعرض لما نهي عنه ولا يختلف في ذلك بكونه منفردا او مع غيره و
 هذا هو الغرض عندي بكلام الامام مالك ولم يتعرض لاحد من الشرا ع والمسلطة فلا فيه قال
 الخزني ولوا شترك جماعة في قتل صيد فلعين جزاء واحد قال الموفق يروى عن احمد في هذه
 المسئلة ثلث روايات احمد من ان الواجب جزاء واحد وهو الصحيح ويروى بهذا
 عن عمر بن الخطاب وابن عمر وابن عباس وفيه قال عطاء والزهرى والغنى والشعبي والشافعي
 واسحق والثوري والثانية على كل واحد جزاء رواها ابن ابى موسى واختارها ابو بكر وفيه قال مالك
 والثوري والومنيفة ويروى عن الحسن لانا كفارة قتل يدخلها الصوم اُثبتت كفارة
 قتل الا دمي والثالثة ان كان صواما م كل واحد صواما ما وان كان غير ذلك فجزاء
 واحد الخ وفي التفسير الكبير جماعة ممن يحرمون قتلوا صيدا قال الشافعي لاء يجب عليهم الاجزاء واه
 وهو قول احمد واسحق وقال الومنيفة ومالك والثوري يجب على كل واحد منهم جزاء
 واحد حجة الشافعي ان الآية دللت على وجوب المثل ومثل الواحد واحد وانه بما روى
 عن عمر بن قال مثل قولنا حجة الى حنيفة ان كل واحد منهم قاتل فوجب ان يجب على كل
 واحد منهم جزاء كل الخ **الح** قوله قال يحيى قال مالك احسن ما سمعت في
 كيفية التقويم واداء الكفارة بالطعام والصيام في الرجل الذي يقتل الصيد فيحكم ببناء
 الجمول عليه اى على الرجل فيه اى في قتل الصيد ان يقوم الصيد مع صفته خبر لقوله احسن
 ما سمعت الذي اصاب فينظر كم ثمنه من الطعام يعني ان الصيد يقوم بالطعام بان يقال
 كم ثمن هذا الصيد اذا بيع بالطعام كما تقدم في كيفية التقويم من الالباط التي في تفسير
 الآية فيطعم بالرفع والنصب ببناء المعلوم او الجمول كل بالنصب او الرفع مسكين مدا
 او يصوم مكان كل مد يوما عند مالك ومن معد وعندنا الحنفية مكان كل مدين من البر
 يوما كما تقدم في تفسير الآية قال البا جى ظاهره يقتضى انه اذا حكم عليه بالاطعام كان له ان
 يطعم كل مسكين مدا او يصوم مكانه يوما دون حكم وعلى هذا انما يحتاج الى الحكم في اخرج المثل
 او اخرج الطعام فلا يحتاج فيه الى حكم الى اخر ما يسطه وينظر عدة المساكين فان كانوا عشرة
 صام عشرة ايام وان كانوا عشرين مسكينا صام عشرين يوما معد ومنهم منسوب بنزع النخاض
 اى يصوم بمقدار المساكين كانه ما كانوا وان كانوا اكثر من اثنين مسكينا يعني ان الصيام والاطعام
 في جزاء الصيد لا يتقدر بعد وينتهي اليه حتى لا يزداد عليه كما تقدم سائر الكفارات لكفارة الصيام
 والظهار باستين **الح** قوله قال يحيى قال مالك سمعت اهل العلم ومثاني ان
 يحكم ببناء الجمول على من قتل الصيد في الحرم وهو حلال مثل ما يحكم ببناء الجمول به على المحرم
 الذي يقتل الصيد في الحرم وهو حرم يعني جزاء الصيد في الحرم على القاتل الحرم والقاتل الحلال
 سوا لا يزداد على الحرم بسبب احراره جزاء اخر بل تدانست الحرمتان حرمة الاحرام وحرمة
 الحرم وبذلك قالت بقية الائمة الاربعة فغني شرح الاقتناع والمحل والمحم في ذلك اى
 في تحريم صيد الحرم وقطع شجره والقتان سوا بلا فرق الخ وفي الروض الريح ولا يلزم الحرم جزاء
 ان الخ قال صاحب العناية فان قيل الصيد كما استحق الامن بسبب الحرم فكذلك استحققه
 بسبب الاحرام فاذا قتل الحرم صيد الحرم يثبت ان يجب عليه كفارتان وليس كذلك قلت
 وجوب الكفارتين وجبه القياس مصرح بذلك في الايضاح ووجه الاستحسان ما ذكر في مخرج
 الطحاوى ان حرمة الاحرام اقوى لان الحرم محرم عليه الصيد في المحل والمحم جميعا فاستباح
 الاقوى الاضعف الخ **الح** قوله لا يقتل الحرم من الدواب اى ما يجوز للحرم قتله من

المحرم في قتلهم جناح الغراب والحدأة والعقرب والفأرة والكلب العقور والحدأة
 إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خمس من الدواب من قتلهم وهو محرم فلا جناح عليه العقرب والفأرة والكلب العقور والحدأة
 والغراب من كلك عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خمس فواسق يقتلن في الحل والمحرم
 الفأرة والعقرب والغراب والحدأة والكلب العقور من كلك عن ابن شهاب أن عمر بن الخطاب أمر بقتل الحيات في الحرم قتل
 يحيى قال مالك في الكلب العقور الذي أمر بقتله في الحرم أن كل ما عقرو الناس وعدا عليهم وأخافهم مثل الأسد والنمر والفهد

له قوله والفأرة بهمة سائفة

وتسبل قال الما فظلم يختلف العلماء في جواز قتل المحرم إلا ما حكى عن إبراهيم النخعي فإنه
 قال فيها جزاء إذا قتلها المحرم أخرجه ابن العذرو قال بنو خلاف السنة وخلاف قوله
 جميع أهل العلم ونقل ابن شاذان عن مالك بن أنس أنه لا يقتل الصغير من الدواب التي لا يتكلم من
 الأذى التي قتلت وتقدم في العقرب إن الدواب لم يحكم الخلف فيها بل أطلق الاستثناء
 ثم قال الما فظلم والفأرة أنواع منها الجرذ والجيم بوزن عرو الخلة بضم الجيم وسكون اللام وفأرة
 الأبل وفأرة المسك وفأرة الغيط وحكما في تحريم الأكل وجواز القتل سواء أكل وقال الرمي
 هي أصناف الجرذ والفأرة معروفان وهما كالباموس والبقر ومنها اليسر يسج والزباب والخلة
 فالزباب سم والخلة سم وفأرة البع وفأرة الأبل وفأرة المسك وفأرة النطاق وفأرة البيست
 وهي النويستة ويحرم أكل جميع أنواع الفأرة إلا اليسر بوزن وسور الفأرة يورث النسيان المروني
 المداية الفأرة الأبلية والوحشية سواء الغضب واليسر بوزن ليسا من الجنس المستثناة لأنها لا يبيد نان
 بالآذي الم ١٢ **له** قوله والكلب العقور قال الما فظلم الكلب معروف والآنثى كلبته
 واختلف العلماء في المارد بهننا وهل لو مضى يكون عقورا مفهوم أم لا فروى سعيد بن مشهور
 بأسناده عن أبي هريرة قال الكلب العقور لا سعد عن سفيان عن زيد بن أسلم أنهم
 سأله عن الكلب العقور فقال أي كلب أعقر من الحيمة وقال زفر المارد بالكلب
 العقور بهننا الذئب خاصة وقال مالك في الموطأ كل ما عثر ساس وعدا عليهم وأخافهم
 مثل الأسد والنمر والفهد والذئب هو العقور وكذا نقل أبو عبيدة عن سفيان وهو قول
 الجمهور وقال أبو عبيدة المارد بالكلب بهننا الكلب خاصة ولا يمتنع به في ذلك الحكم
 سوى الذئب وقال النودى اتفق العلماء على جواز قتل الكلب العقور للمحرم والمسال
 في الحل والحرم واختلفوا في المارد فقليل هذا الكلب المعروف خاصة حكاها القاضي عن
 الأوزاعي وأبو عبيدة والحسن بن صالح والحقوا به الذئب وحمل زفر الكلب على الذئب
 وصره وقال الجمهور ليس المراد من الكلب بل المارد كل ما عثر ساس وعدا عليهم وأخافهم
 والنمر هذا قول الثوري والثاني وأحمد وغيرهم ومعنى العاقر الجارح الم ١٢ **له** قوله
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خمس من الدواب من قتلهم وهو محرم فلا جناح
 عليه أي لا آثم عليه ولا فدية العقرب والفأرة والكلب العقور والحدأة والغراب
 أعاد المصنف هذا الحديث لأنه لا فدية إلا في شيء آخر وحله إذا تقوية رواية نافع
 الدالة على أن ابن عمر سمع به دون الواسطة وخالفنا زيد بن جبير وسالم كما تقدم في أول
 حديث نافع قال الما فظلم أورد البخاري في بدء الخلق وساق لفظة نافع وكذا
 أخرجه مسلم من طريق اسمعيل بن جعفر عن عبد الله بن دينار وأخرجه أحمد من طريق
 شعبة عن عبد الله بن دينار فقال الحيمة بدل العقرب إلى أخره ١٢ **له** قوله
 أن عمر بن الخطاب أمر بقتل الحيات في الحرم أم لا لأنه بلغه الحديث الذي فيه الحيمة
 وأما لأنها أولى من العقرب وقد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الحيمة في منى
 عند نزول والمرسلات كما أخرجه البخاري في التفسير قال الأبي وقد صحح النبي عن قتل
 حيات البيوت بلا انذار فهو مخصوص لعوم أهاديث الباب ولا نذار عند مالك
 في حيات بيوت المدينة أكد من حيات بيوت غيرها وحكي العيين اختلاف السلف
 في مسئلة الانذار فاجمع إليه ١٢ **له** قوله قال مالك في تفسير الكلب العقور
 الذي أمر بقتله في الحرم أن كل ما عقرو الناس أي جرحهم وعدا عليهم وأخافهم مثل الأسد من
 السباع معروف جمعا أسودا أسودا أسودا لا أنثى أسدة والنمر بفتح النون وكسر
 الهم ويحوز أسكان الهم مع فتح النون وكسر هاء حرب من السباع فيه شبه من الأسد

الآنثى أصغر منه وهو منقط الجلد نطقا سودا وبياضا وهو محبب من الأسد لا يملك
 نفسه عند الغضب حتى يبلغ من شدة غضبه أن يقتل نفسه وزعم قوم أن الفمزة لا
 تصنع ولها الحلقا بحيث وفي طبعه عداوة الأسد والنمر بينهما سجال قاله الدرهمي
 وفي لغات الصراح نمر بئناك تيندوا والغمد بكسر الفاء وسكون الباء قال الدرهمي زعم
 أسطوانة يتولد بين نمر وأسود مزاجه كزاج النمر وفي طبعه مشابهة لطبع الكلب في
 أدواءه ودوائه ويضرب بالغمد المثل في كثرة النوم ويصا بالصور الحن ومن
 خلقه أنه يأكل من لحم الإنسان في الجوف وفي لغات الصراح فهد يوزجيتا الم والذئب يهز
 ولا يهز وأصله الفمزة يطلق على الذكر والأنثى وربما قيل ذئبة بالهاء وعجيب أمره
 أنه ينأى بأحدى مقلتيه والأخرى يقبض حتى تلتقي العين النائرة من النوم فيفتحا وينأى
 بالآخرى ليحترس باليقظي ويستريح بالناثرة فهو الكلب العقور وهذا قال الشافعي
 وأحمد وقال الأوزاعي وأبو عبيدة المارد بالكلب المعروف خاصة كما تقدم في تفسير
 الكلب العقور في الحديث المتقدم وأما ما كان من السباع لا يعدو مثل الصيغ وفي النسخ
 المندرية من الصيغ وهو بضم الباء لغة قيس وسكونها لغة تميم وهي أنثى وقيل يقع على
 الذكر والأنثى وربما قيل في الأنثى شعبة قاله الزرقاني واختلف أهل السنة في ترجمته فقل
 بنو دار وقيل بجود الشلب يقع على الأنثى والذكر ويخص بثلثان بضم الصاد والهم
 قال ابن الأنباري وقال غيره يقال في الأنثى ثعلبة قاله الزرقاني ويقال له في المندرية
 لومطى والره ذكر القط (السور) والأنثى هرة قاله الأزهري وقال ابن الأنباري يقع
 على الذكر والأنثى وربما دخلت فيها الماد ما يشبه من السباع قال الأزهري يقع
 السبع على كل ما له ناب ويعدو به ويقترس كالذئب والغمد والنمر والشلب فليس
 يسبح وإن كان له ناب لأنه لا يعدو به ولا يقترس وكذا الصيغ وعلى بن عوف في السباع
 يجوز إطلاقه المشابهة للسباع في الناب وإن لم يقترس به قاله الزرقاني فلا يقتلن المحرم
 فإن قتله فده وفي نسخة وداه فالعلة في قتل المذكورات في الحديث وما في معناه
 عندما ملك كونهن موزيات فكل موزية يجوز للمحرم وفي الحرم قتل ولا فدية وما لا فذ قال
 الأبي لم يختلف قول مالك في الأسد والنمر والفهد أنه يجوز للمحرم قتلها واختلف قوله
 في الذئب وروى عنه أبا حنيفة ذلك ومنعه وجه الأبا حنيفة لما فيه من الاختلاس وتكرار الفهد
 والآذي كالعقرب ولأن اسم الكلب العقور يتناول فوجب حمل على عموم مدوجه
 المانع لا يبيد في غالبا بالعقد والتفرس وإنما يفعل ذلك في النادر وعند الفهد بعضه
 الماشي فاشبه الصيغ وأما الصيغ والشلب والهروما يشبه من السباع فلا يقتلن المحرم
 فإنه من جنس الحيوان المستوحش الذي لا يبيد بالفهد غالبا بل يفر من الإنسان إذا راه
 الخ وأما عند الحنفية فقال ابن الهمام يشترى من صيد البر بعضه كالذئب والغراب والحدأة
 وأما باقي الفواسق فليست بصيود وأما باقي السباع فالمخصوص عليه في ظاهرها رواية
 أنه يجب بقتلها الجواز لا يجاوز شاة أن ابتدأها المحرم فإن ابتدأه بالآذي فقتلها فلا شيء
 عليه وذلك كالأسد والغمد والنمر والصقروا يازس وأما صاحب البدر في فقتل البري
 إلى ما كثر وغيره وإن إلى ما يبيد بالآذي غالبا كالأسد والذئب والنمر والفهد وإلى
 ما ليس كذلك كالصيغ والشلب فلا يكل قتل الأول والأخير إلا أن يصول ويحل قتل
 أن في ولا شيء فيه وإن لم يصول وجعل ورود النص في الفواسق ورودا فيها دلالة ولم
 يترك خلافا بل ذكره حكما يبيد أسكوتاً فيه ثم رأينا رواية عن أبي يوسف قال في
 فتاوى قاضي خان وعن أبي يوسف الأسد بمنزلة الذئب وفي ظاهرها رواية
 السباع كلها صيده إلا الكلب والذئب والذئب في الدرا المختار فإن
 قتل المحرم صيدا فليحبه جزاء ولو سباعا غير صائل الم ١٢

والذي ثب فهو الحلب العقور فاما ما كان من السياع لا يعد ومن الضبوع والثعلب والهزوما شبههم من السياع فلا يقتلهم المحرم فان قتله فداه قال مالك واما ما ضرم من الطير فكل المحرم لا يقتله الا ما سمي النبي صلى الله عليه وسلم الغراب والحداة فان قتل المحرم شيئا من الطير سواها فداه ما يجوز للمحرم ان يفعله **مسألة ٤٨٢** عن يحيى بن سعيد عن محمد بن ابراهيم بن الحارث التيمي عن ربيعة بن ابي عبد الله بن الهذيل انه رأى عمر بن الخطاب يُقَرِّد بعير له في طين بالسقياء وهو محرم قال مالك وانا اكرهه **مسألة ٤٨٣** عن علقمة بن ابي علقمة عن امه انها قالت سمعت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تسئل عن المحرم يحك جسده فقالت نعم فليحكه و ليسد فقالت عائشة لو ربطت يداي ولما جد الا رجلى لحككت **مسألة ٤٨٤** عن ايوب بن موسى ان عبد الله ابن عمر نظري المرأة الشكوى كان بعينه وهو محرم **مسألة ٤٨٥** عن نافع بن عبد الله بن عمر كان يكره ان يذرع المحرم حليته او قرادا عن بعيرة او حيلة قال مالك وذلك احب ما سمعت الى ذلك **مسألة ٤٨٦** عن محمد بن عبد الله بن ابي مريم انه سأل سعيد ابن المسيب عن ظفيرة انكسر وهو محرم فقال سعيد اقطعه **قال** وسئل مالك عن الرجل يشكلى اذنه ايقطر في اذنه من البان الذي

له قول قال مالك واما

ما مضى اذني من الطير فان المحرم لا يقتله الا ما سمي النبي صلى الله عليه وسلم الغراب والحداة بالنصب بدل عن قوله ما سمي فان قتل المحرم شيئا من الطير سواها فداه قال البايعي وذاك كما قال انه لا يقتل بعير من الطير الا الغراب والحداة لان المنع عام في الطير وسائر الحيوان لقوله تعالى حرم عليكم صيد البر ثم خص النبي صلى الله عليه وسلم من الجملة الغراب والحداة فبقى باقي الطير على المحرم وايضا فان منعهما التي اباحت قتلها لا يشاركها في اباحتها القتل قلت وقد عرفت ان النبي صلى الله عليه وسلم في جميع الصيود والطيور كلها صيود ولو حششا في اصل الخلقة **مسألة ٤٨٧** قوله انه رأى عمر بن الخطاب ولفظ محمد بن ربيعة قال رايت عمر بن الخطاب يقدر بعير له من التفرير وهو نزع القراون من البعير في طين اى يزبل قراون بعيره ملقيا في الطين ولفظ محمد يقدر بعيره بالسقياء فجعل في طين بالسقياء بضم السين المملة وسكون القاف والقصر قريرة بين مكة والمدينة وهو محرم لانه يرى جواز ذلك قال محمد بن الحسن لاباس بذلك وجوز قول عمرو بن العاص الينا من قول ابن عمر هو قول ابي حنيفة وروى ابن ابي شيبة ان عليا رضي الله عنه رفض للمحرم ان يقدر بعيره وعن ابن عباس وجابر لاباس به وعن ابراهيم ومجاهد كذلك قاله في المحلى قال مالك وانا اكره ما سمي النبي صلى الله عليه وسلم من الطير ان يكره ذلك قال البايعي وقد اختلف في ذلك فاجازه عمرو بن عباس وبه قال ابو حنيفة والثاقبي وكرهه ابن عمر وسعيد بن المسيب وبه قال مالك والاصل في ذلك منع القتل والقائما عن الجسد فتقول ان هذا حيوان يتولد في جسده حيوان من غير جنسه فلم يكن للمحرم طرحه عما ينقص به من الاجسام كالنمل من جسد الانسان وهذا حكم جميع الهوام لا يجوز للمحرم قتلها فيلزم الامتناع من قتل الذباب والنمل والبراغيث والدليل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لعكب بن عمرة اتوذك هو اهلك ثم اباح له ان يقتل على ان يقتل ذبل على المنع من ازالته ما يقع عليه هذا الاسم من غير اذى اليه وفي البداية ليس في قتل البعوض والنمل والبراغيث والقراون شيئا لانها ليست بصيود وليست متولدة من البعوض ثم هي موزونة بطباعا والمراد بالنمل السوداء والصفراء الذي يؤذى ولا يؤذى لا يحل قتلها ولكن لا يجب الجواز للعلل الاولى ومن قتل قملة تصدق بما شاء لانها متولدة من النكت الذي على البدن قال ابن الهمام يفيد ان الجراد باعتبار انشاء النكت فيستفاد منه انه لو لم يأخذها من بدنه بل وجد قملة على الارض فقتلها فلا شيء واعلم ان الالتقاء على الارض كالقتل تجب به الصدقة الخ وسياق في من قتل النمل في فدية من ملق قبل ان يخمر **مسألة ٤٨٨** قوله تسئل ببناء الجهول عن المحرم يحك ببناء القاعل من الحك بدون همزة الاستفهام في النسخ الهندية وبزيادة همزة الاستفهام في اوله في النسخ المصرية وغير القاعل للمحرم جسده مفعول فقالت نعم فليحكه الامر لا يباحه اى يجوز له ان يحك جسده ثم قالت زيادة في بيان الاباحة و ليسد وكنصر اى يبالغ في الحك بالشد امرا باحة قالت عائشة لو ربطت يداي لكانت يداي نائب القاعل واحتجت الى الحك ولم اجد ما يحك به الا رجلى بالسقياء مع شد الياء والا فزاد مع السكون فكذلك بناء الشكلم ومحل قولها وشد عند مالك كما جزم به الزرقاني وبسط نصوص المذاهب في ذلك البايعي هو ما اذا كان يرى ما يحكه فان لم يره فاما يجوز الحك بالرفق لانه اذا شد مع عدم الرؤية ربما اتى على شيء من الدواب ولا يشعربه وقد قال مالك لاباس ان يحك المحرم ما يرى من جسده وقروحه وان ادى جلده الخ وفي الدر المختار ولا يشكى ملك رأسه وبدنه لكن يرفق ان خاف سقوط شعره او قمل وعقد القادي في شرح الباب من المكروهات حك شعر رأسه وبعينه وسائر جسده حكاه شديدا لما فيه من التعرض لقطع الشعر وازالة وتنفض وقال في البامات وحك رأسه وسائر بدنه يرفق ان خاف سقوط شيء من شعره وان لم يخف فلا بأس

بالحك الشديد ولو ادى الى في المسوى من الحالكيرة اذا حك فليرفق بحك خرقا من ثمر الشعر وتسل القمل فان لم يكن في رأسه شعر فلا بأس بحك الشدة يد الخ **مسألة ٤٨٩** قوله ان عبد الله بن عمر نظري المرأة بالكره معرفة مفعلة من الرؤية جمع راء ومرايا كذا في العراج وقال المجد كسامة ما ترائيت فيه ويقال له في الهندية ائيمته لشكوى بالقصر مصدروني رواية لشكوى بالتونين مصدر ايضا اى لمض كان بعينه وهو محرم قال البايعي يريد انه استباح ذلك للذه العلة ويحتمل ان يكون الخبران سبب نظره فيها كان لشكوه عينية لانه ليس في النظر في المرأة ما ينع من اجل الاحرام لان نظر الانسان الى جسده كله مباح في حال احرامه الخ وفي المامش عن المحلى وعند ابن ابي شيبة عن ابن عمرو ابن عباس لاباس بالمرأة للمحرم قال الزرقاني ويكره عند مالك بعير ضرورة مخافة ان يرى شعنا فيصلمه **مسألة ٤٩٠** قوله ان عبد الله بن عمر كان يكره ان يذرع المحرم حليته بفتحيتين قال المجد الصغيرة من القراون او الضخمة منه او قرادا بوزنه غراب ما يتعلق بالبعير ونحوه وهو كالنمل لانسان عن بعيره اما لو ركب القراون في نفسه فلا بأس ان يذفع لانه ليس مما يتولد من الانسان زاد في بعض النسخ الهندية بعد ذلك او يحل وكتب في المواشي ليس هذا في نسخة الشرح الخ قلت وليست هذه الزيادة في النسخ المصرية ولا المصنف وذكر في المحلى بدل او يحل وقال اول التنوين لا لا شك الخ قال مالك وذلك اى ما روى عن ابن عمر ان الكراهية احب ما سمعت الى متعلق باحب في ذلك اى في مسئلة القراون بخلاف ما روى عن ابيه في اول من تفريره وهذا اثر متسك لا مام مالك في ما اختاره كما تقدم في اول الباب وقال محمد بن مؤطاه بعد ذلك قول عمر بن الخطاب اعجب الينا في ذلك من قول ابن عمر **مسألة ٤٩١** قوله ان سأل سعيد بن المسيب عن ظفيرة بالنعيم ناعن جمعه انظافوا وظفيرة كذا في الصراح قال الراغب الظفر يقال في الانسان وفي غيره قال تعالى كل ذى ظفر اذى مخالبا انكسر وهو محرم وقد بقي شيء منه متعلق فقال سعيد اقطعه قال البايعي وقد رواه ابن وهب اخبرني مالك عن عبد الله بن ابي مريم قال انكسرت يداي وانا محرم ففعلت فاذا في فديته الى سعيد بن المسيب فقال اقطعه يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ففعلت وذلك ان قطع الظفر ممنوع للمحرم لانه من مائة الاذى والقاراء النكت المعتاد بطول السفر والاحرام فان قطع فان ذلك على غير من احد هما ان يقطعه لضرورة والى ان يقطعه لغير ضرورة والاول ينقسم على قسمين احدهما ان يقطعه لضرورة مختصة بالظفر والثاني لضرورة غير مختصة بالظفر الاول مثل ما ذكرناه ان ينكسر الظفر فيبقى معلقا يذى به فلهذا يقطعه ولا شيء عليه فيه ولا تعلم فيه خلافا في المذهب **مسألة ٤٩٢** قوله وسئل ببناء الجهول مالك عن الرجل يشكلى اذنه ايقطر بعمرة الاستفهام في اذنه من البان الذي لم يطيّب بكذا في جميع النسخ المصرية ومثني الزرقاني وهو الصواب عندي وفي جميع النسخ المصرية من المتن والشروح من الابان التي لم يطيّب وبهذا ومع فهو جمع لبن قال المجد لبن كل شجرة ما بها الخ ويحتمل على البان يكون بمعنى اللبن المعروف ويراد به الدهن مجازا واما على الاول فهو من البان والالف واللام زائدة تان قال المجد البان شجر ولبن ثمره دهن طيب وجير نافع للبشرش والنفش والكلف والحصف والبنق والسعفة والجرب وغير ذلك وفي المحيط بان يفتح الموحدة والفاء وسكون نون اسم عربي يقال له في الهندية بكاشن واكثر ما يوجد في الجبال والعرش والمغرب ثم بسط في فوائده مثل ما تقدم عن القاموس واكثر منه وقال دهنه يفتح وحج الالف والاذن وطن الاذن الخ معربا ومعنى قوله لم يطيّب اى لم يجعل فيه الطيب فانه كثيرا ما يستعمل طلاء مع العجبر ايضا كما في المحيط ويقال لغير الطيب البان السج وهو محرم اى يقطره في حالة الاحرام قال مالك لا ارى بذلك بأسا اى جائزا ولو جعل في فيه اى ادخل في فمه اكله اولام ارمضاد مجزوم من الرؤية بذلك اى يجعله في فيه بأسا **مسألة ٤٩٣**

لم يطيب وهو محرم قال لا ارى بذلك بأساً ولوجعله في فيه له اربذل لك بأساً قال مالك لا بأس ان يبط المحرم جراحه ويفقأ
دُمْلَهَ ويقطع عرقه اذا احتاج الى ذلك **الحج عن ابن عمر** عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار عن عبد الله
ابن عباس قال كان الفضل بن عباس رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاءته امرأة من خثعم تستفتيه فجعل الفضل ينظر
اليها وتنظر اليه فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يصرف وجه الفضل الى الشق الاخر فقالت يا رسول الله ان فريضة الله على
العباد في الحج ادركت ابني شيخاً كبيراً لا يستطيع ان يثبت على الرحلة افا تحج عنه قال نعم وذلك في حجة الوداع **ما جاء فيمن**
أحصر بعد وقال مالك من احصر بعد وفصال بينه وبين البيت فانه يحل من كل شيء ويغفر له ويخلق رأسه

له قوله قال مالك لا بأس ان يبط بضم الباء ويشد الطاء
اي يشق الحرم خراجه هكذا في جميع النسخ المصرية بالياء المعجمة قال الزدقاني بضم المعجمة
كغراب بضم الواو واحدة خراجه الخ وفي الجمع خراج بضم المعجمة وخففة راء القرحة وقال
المجد كغراب القروح وفي النسخ الهندية بالميم وفي النسخية قال الشارح بضم الميم ولكن
في القاموس الجراح بالكسر جمع جراحة بالكسر الخ قلت والمرد بالشارح صاحب المعلى فانه
ضبط بضم الميم وفي متنازل الصحيح جرحه من باب قطع والاسم الجرح بالضم والجمع جروح
ولم يتو لوجراح الا في الشعر والجراح بالكسر جمع جراحة الخ ويفقأ بالهمز في اخره اي يشق
قال المجد فقأ العين والبرء ونحوها كنع كسر او قلعها او نجحها وملة قال المجد الدمل كسر
ومرد الخراج جمع دمايل ويقطع عرقه قال المجد العرق الطريق يعرق الناس حتى يستوضح
وبالكسر للشعر والبدن معروف جمع عروق واعراق وعراق اذا احتاج الى ذلك قال
صاحب المعلى وعليه الجمهور وعند الحسن عليه الفدية قال الباجي لان الاحرام لا يتعلق
بقطع شيء من جلد جسده وانما ذلك ممنوع لغير حرمة الانسان وهو مباح مضروبة كالجائز
وقد اجتمع النبي صلى الله عليه وسلم وهو محرم ومن هذا المعنى بط جراحه وفقأ دمله وقطع
عرقه لما جئنا الى ذلك وقد شرط مالك الحاجية الى ذلك الخ ١٣ **له** قوله الحج عن
ابن عمر عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من حج على ان من عليه حجة الاسلام وهو
قادر على ان يحج لا يجوز عنده ان يحج غيره عنه والحج المنذور لحجة الاسلام في اباحة الاستنابة
عند العجز والتمنع منها مع القدرة لانها حجة واجبة اما ج التلوع فينقسم اقساماً ثلثة
احدها ان يكون ممن لم يؤد حجة الاسلام فلا يجوز ان يستنيب في حجة التلوع الثاني
ان يكون ممن قد أدى حجة الاسلام وهو عاجز عن الحج بنفسه فيصح ان يستنيب في التلوع
والثالث ان يكون قد أدى حجة الاسلام وهو قادر على الحج بنفسه فحل له ان يستنيب
في حج التلوع فيسعد روايتان احدهما يجوز وهو قول ابى حنيفة والثانية لا يجوز وهو
مذهب الشافعي الخ وفي البداية تجوز الاستنابة في الحج النفل حالة القدرة لان باب
النفل اوسع الخ وقال الحافظ بعد ما حكى عن ابن المنذر وغيره الاجماع المذكور انما النفل
فيجوز عند ابى حنيفة خلافاً للشافعي وعن احمد روايتان الخ ١٣ **له** قوله
ردليف رسول الله صلى الله عليه وسلم زاد البخاري من رواية شعيب عن الزهري
عن عجز راحلته وفيه جواز الادراف وهو من التواضع ولا خلاف فيه اذا طاقته
الراية وكان النبي صلى الله عليه وسلم ادرف اسامة من عرفه الى الزدلفة ليلة النحر
ثم ادرف الفضل من الزدلفة مذاقة يوم النحر فبأنه امرأة قال الحافظ لم تسم من
خثعم بفتح الخاء المعجمة وسكون المثناة وفتح العين الملهة غير معروف للعلمية والتأنيث
باعتبار القليلة لا العلمية ووزن الفعل قاله القسطلاني تستفتيه وبأى بيان
الاستفتاء قريبا فجعل الفضل ينظر اليها قال الباجي يحتمل ان تكون قد سالت
على وجهاً ثوباً فان المحرم يجوز له ذلك لمعنى السترة ان كان يبرء ومن وجهاً
ما ينظر اليه الفضل الخ وفي الفتح عن العياض لعل الفضل لم ينظر نظراً ينكر بل خشى
عليه ان يؤل الى ذلك او كان قبل نزول الامراء بالجلال بيب الخ وتنظر المتعنية
البرء في رواية شعيب وكان الفضل رجلاً وضياً اي جميلاً واقبلت امرأة من خثعم
وهيئة فطفت الفضل ينظر اليها واغبر حسناً كذا في الفتح قال القرطبي هذا النظر يقتضي الطباء
فانما يجوز له على النظر الى الصورة الحسنه فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يصرف
وجه الفضل الى الشق الاخر الذي ليس فيه المرأة متعالة عن مقتضى الطبع ودوا مقتضى
الشرع وقال ابن عبد البر وتبعه عياض فيه ما يلزم الاثمة من تغيير ما يخشى فتنة ومنه
ما ينكر في الدين وقال النووي فيه حرمة النظر الى الاجنبية وتغيير الفكر باليد من قدر عليه
وقال الابي الاخران مرده وجه الفضل ليس للوقوف في الحرم كما يعطيه كلام عياض والنووي
وانما هو خوف الوقوع كما يعطيه كلام القرطبي ١٣ **له** قوله فقالت النخعيه يا رسول
الله ان فريضة الله زادي في النسخ الهندية عنى العباد وليست بهذه الزيادة في النسخ
المصرية في الحج اي في اسمه وشأنه ويمكن في معنى من
ابينا نية كذا في المرقاة ادركت اي الفريضة الى مفعول ولم يسم الاب شيخاً حال
كبره لعل له لا يستطيع ان يثبت على الرحلة لعلت اخرها من الاحوال المتداخلة

او شيخاً بديل كونه موصوفاً اي وجب عليه الحج بان اسلم وهو شيخ كبير فافاج عن ابى
لي ان النوب منه فافاج عنه لان ما بعد الفاء داخله عليها المزة معطوف على مقدر و
المعنى ايصح منى ان اكون تاجبة عنه في الحج وبذلك كره على المشهور قال صاحب
المحلى المشهور في فتح المزة وضم الماراي احرى من نفسه قيل وردى بضم المزة وكسر الراء
اي امر احدان حج عنه الخ قال نعم وفي حديث ابى هريرة فقال حج من ابوك واختلفت
الروايات في ان السائل رجل او امرأة والمسئول عنه ابوه او امه **له** قوله
ما جاء فيمن احصر بيننا بالمحرم بعد وقال الراغب المحصر والاحصار المنع من طريق البيت
فلا احصار يقال في المنع الظاهر كالعدو والمنع الباطن كالمرض والمحصار لا يقال الا في المنع
الباطن فقوله تعالى فان احصرتم فاحملوا على الامر بالخروج وقال المجد المحصر كالغضب والنصر
التضييق والمحبس عن السفر وغيره كالاحصار واحصره المرض او البول جعله يحصر نفسه الخ
واختلفت الاثمة في هذا الباب بعد اتفاقهم على ان حكم المحصر لا يختص بالنبي صلى الله
عليه وسلم كما توهم بعضهم اختلفوا من فروع في مسائل كثيرة على المعنى في شرح البداية
عن الاسيحي والوترى والكرمانى انهم اختلفوا في الاحصار في اثنين وستين موضعاً ثم
بسطوا لنا مقتصر منها على ما لا بد من معرفتها لآخر الحديث الاول ما في المعنى وهو اطلاق
في المحصر ما يشي يكون فقال قوم وهم عطارد بن ابى رباح وابراهيم الخنسي والثوري يكون
المحصر بكل ما ليس من مرض او غيره من عدو وكسر ذهاب نفقه ونحوها مما يمنع عن
المعنى الى البيت وهو قول ابى حنيفة وابى يوسف ومحمد بن فرودى ذلك عن ابن
عباس وابن مسعود بن زيد بن ثابت وقال آخرون وهم الليث بن سعد ومالك
والشافعي واحمد واسحق لا يكون الاحصار الا بالعدو فقط ولا يكون بالمرض وهو قول
عبد الله بن عمر الخ ومعنى قوله لا يكون الاحصار بالمرض اي لا يجوز له ان يخل بذلك وهذا
مقيد عند الامام الشافعي واحمد بعدم الاشتراط فان اشترط عند الاحرام التحلل بالمرض
ونحوه يجوز له التحلل عندهما كما سياتي في قال المعنى في البداية الاحصار من عدو او مرض
او كسر او قطع طريق وبكل حال ليس هو مذهب ابن عباس وابن مسعود وعطاء
والخنسي وابى ثور والثوري وعروة ومجاهد وعلمته والحسن وسالم والقاسم وابن سيرين
والزهري وابى عبيد بن جبيدة والحداد واصحابه وقال الفضل بن سلمة قال بعض
الفقهاء لا يكون الا من عدو دون المرض وهو قول من ألف نقول يجتهدى الفقهاء و
مذهب العرب الخ وقال ابن حزم في المحلى كل من عرض له ما يمنعه من تمام حجه او عمرته
من عدو او مرض او خطأ طريق او خطأ في رؤية الهلال فهو محصر **له** قوله من
احصر كذا في النسخ الهندية وفي النسخ المصرية من حبس وكلاهما ببناء المحمول
بعد وقال الباجي وذلك ما يكون في الحج باحد جهتين احدهما ان يتيقن بقائه و
استيطانه لقوته وكثرته والياس من اذالته فان ذلك يكون حساً ومحل حيث حبس
وان كان بينه وبين وقت الحج مقدار ما يعمد لوزال العدو ولا يدرك الحج والوجه
الثاني ان يكون العدو مما يرجو زواله فانه لا يكون محصوراً حتى يتيقن بينه وبين الحج
مقدار ما يعلم ان زوال العدو لا يدرك فيه الحج فيعمل حينئذ عند ابن القاسم وابن
الما جشون في بل بينه وبين البيت قال الباجي الاحصار لا يكون الاعمال التيتم الشك
الا به وهو في العمرة البيت والسعي بين الصفا والمروة وفي الحج مع ذلك عرفه
فان احصر بعد الوقوف بعرفة عن مكة فانه يأتي بالمناسك كلها وينتظر اياماً فان
زال العدو وامكن الوصول الى البيت طاف والا حل وانصرف لان عليه ان يأتي
من نسكه ما يمكنه وما حصر عنه تحلل وجاز له تركه كما يجوز له ترك جميع النسك الخ فانه
يحل من كل شيء من محظورات الاحرام ويخبر به اي يخبر العدى ان كان معه قد
ساقه واما تحلله المحصر فلا يوجب به ما عند مالك قاله الباجي خلافاً لاثمة الثلثة قد
تقدم بسوطا في الفرع الرابع ويخلق رأسه اي منه فقد عرفت في الفرع التاسع ان
خلق الرأس ليس بشرط التحلل عند مالك بل هو سنة وتقدم هناك المذهب حيث
حبس بيننا بالمحرم اي في اي موضع وقع المحصر من المحل او الحرم وليس عليه اي على المحصر
قتالاً ما احصر عنه عند مالك والشافعي خلافاً للمنفية اذ قالوا بالاقضاء وهما روايتان
لاحمد كما تقدم في الفرع الثالث مختصراً في عمرة القضاء مفصلاً ١٣

حيث حبس وليس عليه قضاء **ع** كذا في الله بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حل هو واصحابه بالحدبية ففخروا الهدى وحلقوا رؤسهم وحلوا من كل شيء قبل ان يطوفوا بالبيت وقبل ان يصل اليه الهدى ثم لم تعلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر احدا من اصحابه ولا من كان معه ان يقضوا شيئا ولا يعودوا شيء **ك** عن نافع عن عبد الله بن عمر انه قال حين خرج الى مكة معتمرا في الفتنة ان صليداً دث عن البيت صنعنا كما صنعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فاهل بعمرة من

له قوله

انه بلغه وقد وردت قصة حصره صلى الله عليه وسلم في عمرة الحدبية في كتب الصحاح بروايات كثيرة والفاظ مختلفة مختصرة ومفصلة قال الجصاص في احكام القضاة ان قد تواترت الاخبار بان النبي صلى الله عليه وسلم كان محرماً بالعمرة عام الحدبية وانه احل من عمرته بغير طواف ثم قضاه في العام التالي في ذي القعدة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حل هو واصحابه بالحدبية لما صدرهم المشركون كما تقدم في باب العمرة في اشهر الحج ففخروا الهدى وحلقوا رؤسهم وحلوا من كل شيء من منوع الاحرام قبل ان يطوفوا بالبيت فان المشركين منعواهم عن الوصول الى البيت وبهذا الخلاف فيه بين اهل العلم بالحديث والفقه والتاريخ انه صلى الله عليه وسلم لم يصل الى البيت في هذا السفر فليس معنى قوله ان يطوفوا انهم طافوا بعد ذلك بل لم يطوفوا اصلاً وقبل ان يصل اليه الى البيت الهدى وعلم من ان الهدى يعمرني موضع الحصر ولا يجب وصوله الى الحرم والمصلحة خلافية عند الامثلية ومن قال بوجوب وصوله الى الحرم كان خفيضة استدلال بقوله عز اسمه ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى ملة قال الجصاص اختلف السلف في المحل ما هو فقال عبد الله بن مسعود وابن عباس وعطاء وطاوس ومجاهد والحسن وابن سيرين هو الحرم وهو قول اصحابنا والثوري وقال مالك والشافعي محل الموضع الذي احصر فيه فيزدحم ويحمل والدليل على صحة القول الاول ان المحل اسم بشيئين يحتمل ان يراد به الوقت ويحتمل ان يراد به المكان الا ترى ان محل الدين هو وقت الذي يجب به المطالبة وقال النبي صلى الله عليه وسلم لعنبا عة اشترطت وتولى على حيث جئتني فجعل المحل في هذا الموضع اسماً للمكان فلما كان محتملاً لاهرين ولم يكن يدري الاحصاء في العمرة موقفاً عند الجميع وهو لا محالة مراد بالآية وجب ان يكون مراده المكان فانتضى ذلك ان لا يحل حتى يبلغ مكاناً غير مكان الاحصاء لانه لو كان محل الاحصاء محلاً للهدى لكان بالغا محلاً لوقوع الاحصاء ولادى ذلك الى بطلان الغاية المذكورة في الآية فدل ذلك على ان المراد بالمحل هو الحرم لان كل من لا يجعل موضع الاحصاء محلاً للهدى فانهما يجعل المحل الحرم ومن جعل محل الهدى موضع الاحصاء ابطال فائدة الآية واسقط معناها ومن جهة اخرى قوله تعالى ثم حملوا الى البيت العتيق ودلالة على صحة ما قلنا في المحل من وجهين احدهما عمومها في سائر الهدايا والاخر ما فيه من بيان معنى المحل الذي اجل ذكره في قوله حتى يبلغ الهدى محله الى آخر ما بسطه وفي البحر العميق تفصيل صاحب الكشاف عن الزهري انه صلى الله عليه وسلم تحرر به في الحرم والحج واستدل الاخرون بحديث الباب قال الموفق لان النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه نحرها بآيات في الحدبية وهي من المحل قال البخاري قال مالك وغيره انهم حلقوا وحلوا من كل شيء قبل الطواف وقبل ان يصل الهدى الى البيت ودوى ان النبي صلى الله عليه وسلم نحره به عند الشجرة التي كانت محتباً بيعة الرضوان وهي من المحل وبعضه في اب السيرة والنقل الادنى البنيادي ان الحدبية خارج من الحرم قال المافظ بمومن كلام الشافعي في الام وعنه ان بعضه في المحل وبعضه الحرم الخقلت ويستدل لم ايضا بقوله تعالى هم الذين كفروا وصدكم من المسجد الحرام والهدى معك فان يبلغ محله **ك** قوله ثم تعلم بالنون في اوله في النسخ المنيرة فبصيغة المتكلم مبنياً للفاعل وبالنسبة في اوله في النسخ المصرية فبصيغة الغائب مبنياً للمجهول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر احدا من اصحابه الملائكة من له ولا من كان معه في هذا السفر من الاناقيين والجارعين الى الحدبية ان يقضوا شيئاً من العمرة ولا امرهم ان يعودوا الشيء من الهدى اراد الامام مالك ان يستدل بذلك على ان القضاء غير واجب على المحصر فانهم حصروا في عمرة الحدبية ولم ينقل عنهم انهم قضوا العمرة او امرهم

النبي صلى الله عليه وسلم بذلك وعدم النقل مثل هذا الامر الذي وقع في محفل عظيم وعدد كثير ومثله مشهور اول دليل على عدم القضاء لاسيما وقد نقل اليها ما جرى في هذه العمرة من الخياصمة والصلح والصد والك وغيره بروايات كثيرة وبهذا قال غير واحد من اهل العلم الذين لم يروا القضاء على المحصر قلت ومن ذهب الى القضاء قد دوى الواقي في المغازي من طريق الزهري ومن طريق ابى معشر وغيرهما قالوا امر رسول الله صلى الله عليه وسلم اصحابه ان يعتمروا فلم يتخلف منهم الا من قتل فيجبر ادوات وخرج معه جماعة معتمرين ممن لم يثلم الحدبية وكانت عدتهم الفين الخمس قال الحاكم في الاكامل تواترت الاخبار انه صلى الله عليه وسلم لما بل ذ القعدة امر اصحابه ان يعتمروا فاقضوا عمرتهم وان لا يتخلف منهم احد شهد الحدبية فخرجوا الى الامن استشهد وخرج معه اخرون معتمرين فكانت عدتهم الفين سوي النساء والمبيان الخ **ك** قوله انه قال في جواب ابنيه بيه الله وسالم ولفظ البخاري برواية الجوزية المذكورة انها كلها عبد الله بن عمر ليا لي نزل الجيش بابين الزبير فقال لا يعزرك ان لا تلج العام اننا نخاف ان يحال بينك وبين البيت فقال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث مبن خرج اي اراد ان يخرج من المدينة الى مكة سنة اثنين وسبعين او ثلث وسبعين معتمر قال المافظ في المؤطا من هذا الوجه خرج الى مكة يريد الحج فقال ان صدقت فذكره ولا اختلاف فانه خرج اولاً يريد الحج فلما ذكره امر الفتنة احرم بالعمرة ثم قال ما شاءنا الا واحدا فاضاف اليها الحج فصادقنا الخ وبهذا في عامة شروح البخاري كمن النسخة التي بايدينا من رواية يحيى ليس فيها هذا اللفظ كما ترى نعم اخرج البخاري في باب طواف القادس برواية الليث عن نافع ان ابن عمر اراد الحج عام نزل الحاج بابين الزبير فقبل لان الناس كانوا بينهم قتال الحديث في الفتنة اي فتنة الحاج حين نزل بابين الزبير قال القسطلاني وتبعه الزدقاني وذلك ان لما مات معاوية بن يزيد بن معاوية ولم يكن استخلف بقى الناس بلا خليفة شهرين وابا فاجتمع رأى اهل المحل والعقد من اهل مكة فبايعوا عبد الله بن الزبير وتم له ملك الحجاز والعراق وخراسان واعمال المشرق و بالبحر اهل الشام ومصر مروان بن الحكم ثم لم يزل الامر كذلك الى ان توفي مروان وولى ابنه عبد الملك فمضى الى س الحج خوفاً ان يبايعوا ابن الزبير ثم بعث جيشاً امر عليه الحاج فقدم مكة واقام الحصار من اول شعبان سنة اثنين وسبعين باهل مكة الى ان غلب عليهم وقتل ابن الزبير وعلبه وذلك سنة ثلث وسبعين الخ **ك** قوله ان صدقت بضم الصاد الملهمة مبنياً للمفعول اي منعت عن البيت اي الوصول اليه صنعنا اي انا ومن معي كما صنعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حين صدق في عمرة الحدبية قال النووي الصواب في معناه ان اراد ان صدقت واحصرت تحللت كما تحللت عام الحدبية مع النبي صلى الله عليه وسلم وقال القاضي يحتمل ان اراد ان بعمرة كما اهل النبي صلى الله عليه وسلم بعمرة في العام الذي احصر قال ويحتمل ان اراد الامر من وهو الاخر قال النووي وليس بظاهر كما ادعاه بل الصحيح الذي يقتضي سياق كلامه ما قدمناه الخ فابل اي ابن عمر بعمرة زاد في رواية جوزية عند البخاري فابل بالعمرة من ذي الحليفة قال المافظ وفي رواية الوب الماشية فابل بالعمرة من الدار والمراد بالدار المنزل الذي نزل به ذي الحليفة ويحتمل ان يحمل على الدار التي بالمدينة ويجمع بانه اهل بالعمرة من داخل بيته ثم اعلن بها واغلبها بعد ان استقر بنى الحليفة الخ من اجل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اهل اي احرى بعمرة عام الحدبية سنة ست يريد ان يقتل نك رسول الله صلى الله عليه وسلم ليا لي من المحل دون البيت ان صد عنه بما آتى به النبي صلى الله عليه وسلم ويكون له من ذلك ما كان له **ل**

اجل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اهل بعرة عام الحديبية ثم ان عبد الله بن عمر نظروا في امره فقال ما امرها الا واحد فالتفت الى اصحابه فقال ما امرها الا واحد اشهدكم اني قد اوجبت الحج مع العترة ثم نفذ جاء البيت فطاف طوافا واحدا وراى ذلك مجزيا عنه واهدى قال مالك فهذه الامور عندنا فيمن احصر بعد وكما احصر النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه قال مالك فاما من احصر بغير عدو فانه لا يحل دون البيت ما جاء فيمن احصر بغير عدو **مسألة** عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر انه قال المحصر بمرض لا يحل حتى يطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة فان اضطر الى

له قوله ثم ان عبد الله بن

عمر نظروا في امره يعني تأمل ما احرى به من العمرة وما كان يريد ان يريده او لا من الحج فانه قد تقدم في الجمع بين مختلف الروايات انه خرج يريد الحج فلما ذكر ذلك الفقه احرى بالعمرة لانها اهلون فقال في نظره وتأمله ما امر بها اي الحج والعمرة الا واحد بالرفع وفي الاماكن عن القاضي عياض يعني في حكم المحصر وان اذا كان التحلل للمحصر جازا في العمرة مع انها غير محدودة بوقت ففي الحج اجوز الخ وقال الباجي فرائى ان مكها في ذلك واحد فاذا كان الشخص بالتحلل في احدها كان له في الآخر مثل ذلك ولان اذا كان له التحلل في العمرة وليست متعلقة بوقت معين فبان يكون له ذلك في الحج وهو يفتي بفتوات الوقت اولي وبذلك حكم بالقياس ولا تعلم احدا انكر عليه ذلك الخ فالتفت الى اصحابه فاخبرهم بما ادى اليه نظره فقال ما امر بها الا واحد اشهدكم اشهدكم ولم يكتف على اليته فقط مع ان التلفظ ليس بشرط ليليه بذلك من يقتضى به على انه انتقل نظره من العمرة الى القران الى قد اوجبت اي الزمت نفس الحج مع العمرة وفيه ارداد الحج على العمرة كما تقدم في مبدء القران ومنه وفي رواية جويرية عند البخاري اهل بالعمرة من ذي الحليفة ثم سار ساعة ثم قال انما شأنا واحدا اشهدكم اني قد اوجبت جمعة مع عمرى وعنده ايضا برواية موسى بن عتبة عن نافع اشهدكم اني قد اوجبت عمرة حتى كان بظا هرا بليدا قال ما شأن الحج والعمرة الا واحد اشهدكم اني جمعت جمعة مع عمرة ورواية الليث اني اشهدكم اني قد اوجبت عمرة ثم خرج حتى اذا كان بظا هرا بليدا قال ما شأن الحج والعمرة المحديث ثم نفذ بالذال المجعة اي سار الى مكة حتى جاد البيت ولم يصعد في الطريق فطاف بالحج والعمرة معا طوافا واحدا اختلفوا في تعيين هذا الطواف هل اقوال سياتي بيانها وراى ابن عمر في اي الطواف الواحد بمنزلة عنده يضم الميم وسكون الجيم وكسر الزاي بلا همزاي كافيا مفعول لقوله راي وقال هرا بذا السياتي انه لم يطف الا وقت دخوله مكة ثم تحلل يوم النحر بالتحلل والرمي بدون الطواف ثم اعلم ان المشهور من السنة المشايخ ان الحديث جمعة لاثنتي عشرة في وحدة الطواف للقدان ومختلف للحنفية في اختيارهم الطوافين له وبذلك جزم عامة الشراح والمحشين وانت خبير بان كلامهم هذا يحمل مغل محتل وذلك لانهم اتفقوا على ان القارن يطوف ثلث طوافات القدوم والركن والوداع واثافت الحنفية على ذلك طواف العمرة ايضا فصارت اربعة قال الموفق الطواف المشروعة في الحج ثلثة طواف الزيادة وهو ركن الحج لا يتم الا به بخير خلاف وطواف القدوم وهو منوطا على تاركه وطواف الوداع واجب ينوب عنه الدم اذا تركه وبهذا قال ابو حنيفة واصحابه والثوري وقال مالك على تارك طواف القدوم دم ولا شيء على تارك طواف الوداع وحكى عن الشافعي كقول في طواف الوداع وكقوله في طواف القدوم الحج واذا عرفت هذا فحديث الباب لوصل على ظاهره انه اكتفى على طواف واحد لا غير كان تاركا للسنة والواجب عند الكل وتاركا للركن ايضا عند الحنفية وايضا بخلاف حديث نفسه المرفوع ايضا كما اخرج البخاري في صحيحه عنه واستلم الركن اول شيء ثم خب ثلثة طواف ومشى اربعا فركع ركعتين حين قضى طوافه فانصرف فاتي الصفا فطاف بالصفا والمروة سبعة طوافات ثم لم يحل من شيء حرم منه حتى قضى حجه ونحر به يوم النحر وفاض فطاف بالبيت ثم حل من كل شيء حرم منه وعن عروة ان عائشة اخبرته عن النبي صلى الله عليه وسلم في تنوء بالعمرة الى الحج بئس الذي اجبرني سالم بن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم معهما بالطوافين من فعله صلى الله عليه وسلم فكيف يمكن ان يحل حديث الباب على ظاهره في الاكتفاء بالطواف الواحد الطواف الاول لا غير ولذا ترى شراح الحديث مع اتفاقهم على ان الحديث جمعة لهم ومختلف للحنفية احتاجوا الى تأويل حتى تناقض بعضهم بعضا في المرد بالحديث وادلوه بتوجيهات مختلفة بعضها محتمل وبعضها بعيد جدا منها ما قال الزدقاني قوله فطاف طوافا واحدا القران بعد الوقوف بعرفة وبه قالت الاثنتي عشرة والجمهور وقال ابو حنيفة والكوفيون على القادر طوافان وسعيان الخ وانت خبير بان لو حمل على الطواف بعد الوقوف بخلاف الماكينة ايضا في ترك طواف القدوم الواجب ومنها ما حكاه الزدقاني وغيره عن بعض الحنفية انه طاف لما طوافا واحدا طاف بكل منها طوافا شبه الطواف الذي لا يخرج الخ وبهذا ايضا بعيد لكنه مع بعده لا يردده لفظ الحديث كما لا يخفى ومنها ما بسطه الطحاوي

في شرح المعاني واداد بالقران المتعة والتمتع يسقط عنه طواف القدوم فلم يبق الا طواف الاول يوم الافاضة وهو ايضا بعيد ياتي عن صريح الفاظ الروايات بان اهل بها معا قبل الوصول الى مكة ومنها ما في العرف الشذوي انه طاف طواف العمرة وادرج فيه طواف القدوم للحج لا طواف الزيادة الخ وذكر فيه ايضا قبل ذلك كني ما وجدت احدا قال بادراج طواف القدوم في طواف الزيادة الا انهم قالوا انه لو ترك طواف القدوم لاشي عليه لانه ترك سنة وفي عبارة في معاني الآثار انه عليه السلام لم يطف طواف القدوم الخ قلت اصل هذا التوجيه ما نأخذ من كلام الطحاوي اذ قال لكن وجه ذلك عندنا والله اعلم انه لم يطف لجمعة قبل يوم النحر لان الطواف الذي يفعل قبل يوم النحر في الجمعة انما يفعل للقدوم لانه من حلب الحجة فاكثفى ابن عمر بالطواف الذي كان فعله بعد القدوم في عمرته عن اعادته في جمعة الخ ومنها ما قال الحافظ قوله بطوافه الاول اي الذي طافه يوم النحر لا فاضة وتوهم بعضهم انه ادرك طواف القدوم ففعله على السعي وقال ابن عبد البر فيه حجة لما لك في قوله ان طواف القدوم اذا وصل بالسعي يجزئ عن طواف الافاضة لمن تركه جا هرا ادنيسه حتى رجع الى بلده وعليه المدي قال ولا اعلم احدا قال به غيره وغير اصحابه وتعب بان ان حمل قوله طواف الاول على طواف القدوم فانه اجزاء من طواف الافاضة كان ذلك دالا على الاجزاء مطلقا ولو تم لا يقتيد الجمل والنيان لا اذا حملنا قوله طوافه الاول على طواف الافاضة يوم النحر والسعي ويؤيد ان في حديث جابر عن مسلم لم يطف النبي صلى الله عليه وسلم ولا اصحابه بين الصفا والمروة الا طوافا واحدا طوافه الاول وهو محمول على ما حمل عليه حديث ابن عمر المذكور الخ وقال ايضا في الاحصار حمله بعض على طواف القدوم وهو مشكل كما تقدم الخ ومنها ما قال السدي على البخاري قوله بطوافه الاول اي ياول طواف طافه بعد النحر والحق فانه يوركن الحج عندهم لا الذي طافه حين القدوم وان كان هو المتبادر من اللفظ فانه للقدوم وليس بركن للحج ولا يخفى ان بعض روايات ابن عمر بعيد هذا التاويل ويقتضى ان الطواف الذي يجزئ عنها هو الذي حين القدوم واقرب التوجيهات عندي هو ما تقدم عن الطحاوي من الاكتفاء بطواف العمرة عن طواف القدوم وبذا وان لم يوافق الحنفية لكن تتفق عليه جميع ما روي عن ابن عمر في هذا الباب فلا بد ان يكون مذهبه كذلك فانه مجتهد ليس بمقلد للحنفية وعلى هذا فمضى قوله طاف لما طوافا واحدا اي لركن العمرة وقدام الحج ومعنى قوله طوافه الاول اي طواف العمرة ومعنى قوله راي مجزئ عن اي عن القدوم ومعنى قوله لم يزد عليه اي حين قدم حتى يوم النحر وذلك لان طواف الافاضة عنه ثابت ومعنى ما في احصار البخاري من طريق جويرية بلفظ وكان يقول لا يحل حتى يطوف طوافا واحدا يوم يخل مكة ان المفرد اذا لم يدخل مكة بل وصل الى عرفته يسقط عنه طواف القدوم وكذلك اذا دخل مكة لكنه لم يطف القدوم فيجوز له ان يتحلل بعد طواف الافاضة لكن القادر لا يسقط عنه طوافه الاول لمكون طوافه متقننا لطواف العمرة وهو ركن فلا يجوز له ان يحل حتى يطوف للعمرة والقدوم يوم يدخل مكة ١٢ **مسألة** قوله فذا الامر الحكم الذي ذكر في هذا الباب عندنا فيمن احصر بدار الجبول بعد وكما احصر النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه في المدينة وتحلل موضع حصره فذلك يتحلل موضع الحصن احصر بعد وقال مالك هكذا في النسخ السندية وليست في المصرية بهذه الكلمة بل الكلام كله مذكود في القول السابق وهو الاوجه فاما من احصر بغير عدو كرض ونحوه فانه لا يحل دون البيت ولا يثبت له حكم الاحصار كما سياتي في الباب الا حق ١٣ **مسألة** قوله انه قال المحصر بمرض لا يحل بفتح اوله وكسر ثانيه وتشد يده ثا لشيء اي لا يخرج من احراره في موضع حصل له المرض بل يستمر في احراره حتى يطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة للحج ان بقي وقته بعد زوال الحذر ولا للعمرة عنه الشافعي ومالك وهو المشهور عن احمد وفي اخرى له وبه قالت الحنفية ان يتحلل كما تقدم في الفرع الاول من الفروع الماضية في اول الباب الماضي فان اضطر الى ليس شيء من الثياب التي لا بد منها اي من الثياب لاجل المرض او الدوار المنوع في الاحصار كالمطيب وغيره صنع ذلك اي استعمل واخترى ولا يتم عليه والاصل في ذلك قوله عز اسمه فمن كان منكم مريضا او به اذى من رأسه فحذو من حيا من الية وسياق تفصيل الفدية في محله ١٣

لبس شيء من الثياب التي لا يبدلها منها والدعاء صنع ذلك واقتدى مالك عن يحيى بن سعيد انه بلغه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها كانت تقول المحرم لا يجله الا البيت مالك عن ايوب بن ابي تيمية السخيتاني عن رجل من اهل البصرة كان قد عايناه قال خرجت الى مكة حتى اذ كنت ببعض الطريق كسرت فخذي فارسلت الى مكة وبها عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر والناس فلم يرخص لي احد ان احل فاقمت على ذلك الماء سبعة اشهر حتى احللت بعثة مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر انه قال من حبس دون البيت بمرض فانه لا يحل حتى يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار عن معبد بن حذابة الخزومي صرع ببعض طريق مكة وهو محرم فسأل من يلي على الماء الذي كان عليه فوجد عبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير ومروان بن الحكم فذكر لهم لهما الذي عرض له فكلهما امره ان يتداوى بماء لا بد له منه ويفتدى فاذا صبح اعقر فحل من احرامه ثم عليه حجة قابل و يهدي ما استيسر من الهدى قال مالك وعلى ذلك الامر عندنا فيصنع احصر بغير عذر وقال مالك وقد امر عمر بن الخطاب ابا ايوب الانصاري وهب بن الاسود حين فاتهما الحج واتييا يوم النحر ان يحلا بعثة ثم يرجعا حلالا ثم يحجان عاما قابلا و يهديان فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع الى اهله قال مالك وكل من حبس عن الحج بعد ما

والفضل بدرجات منه ١٢ - قوله فذكر لكم الذي عرض له من الصرع والشكوى فكلهم امره ان يتداوى بما لا يبدل منه يعني ابا حوالة التداوى بما يحتاج اليه لمرضه ويفتدى ان فعل في التداوى شيئا من محظورات الاحرام قال البا جى وكذلك ان احتاج ان يربط على موضع الكسر خرقة فانه يربطها ويلزمه الفدية التي قلت وعندهنا الحنفية فيه تفصيل قال في مكرهات الاحرام من الغيبة وتقصيب شيء من جسده غير الرأس والوجه ان كان بلا علة لانه نوع عيب والا فلا بأس به واما تقصيب الرأس والوجه فمكروه مطلقا موجب للجمار بعذر وبغير عذر الا ان صاحب العذر غير اثم ثم اذا صبح وفاته الحج اعتمر اي يتحل بفعل العمرة فحل من احرامه بذلك فان فاته الحج لم يتحل بفعل العمرة عند الحنفية ويفسخ الحج اليها عند احمد كما تقدم في الفرع ان من قال البا جى ومعنى ذلك ان يكون مرضه يدوم به حتى يفوته الحج التي قلت وهذا ظاهر كما يدل عليه قوله ثم عليه حج قابل اي في السنة الآتية قضاء عما فاته في السنة الماضية ويهدى ما استيسر اي ييسر من الهدى لانه صار قانت الحج وعليه القضاء عند الاربعة والمدى عند الثلثة ما ظلا الحنفية فعندهم محمول على الندب كما سياتي في محله ١٣ - قوله قال مالك وعلى ذلك اي المذكور قبل خبر الامر بمبدأ عندنا بالمدينة المنورة فيمن احصر بغير عذر وان لا يحل الا بفعل العمرة ولا يتحقق الاحصار بغير عذر ١٢ - قوله قال مالك في تقوية ما تقدم وتاثيره كما ذهب اليه عامة الشراح والادوية عندي ان المصنف شرع من ههنا احكام قانت الحج ولما كان حكمه وحكم المحصر بالمرض عند مالك متقاربا بين جميع بينهما في باب واحد وقد امر عمر بن الخطاب ابا ايوب الانصاري احد كبار الصحابة اسمه خالد بن زيد البصري و بهار بفتح الباء وتشديد الموحدة على ما ضبط في المغني وتهذيب الاسماء للنفوذ والتعليق المسمى زاد اخره راد ملة ابن الاسودين المطلب ابن اسد بن عبد العزيز بن قيس القرشي اسلم بالبحرانة بعد فتح مكة وحسن اسلامه حين فاتهما الحج كما سياتي في الاثران عنهما موصولا في باب هدى من فاته الحج واتييا يوم النحر اي وصلا مكة بعد يوم عرفه ان يحلا بعثة ثم يرجعا بنون التثنية في النسخ الهندية وبدونه في المصرية حلالا ثم يحجان بنون التثنية في جميع النسخ الهندية والمصرية اي يقضيان الحج عاما قابلا بالنسبة على الطرفين والصفة ويسديان فمن لم يجد الهدى فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع الى اهله كما سياتي في محله ومقصود المصنف تقوية ما تقدم ان المحصر بالمرض ان فاته الحج لم يتحل بفعل العمرة فان فاته الحج كيف كان يتحل بذلك ١٣ - قوله قال مالك وكل من حبس عن اتمام الحج بعد ما يحرم اما بمرض اي سواد كان جسده مريض او بغيره او بخلط من العدد مثل ان يظن يوم النحر يوم عرفه او غشي عليه السلال وهو وان كان يدخل في خطأ العدد لكن خصه بالذكر لكثرة وقوعه والخطأ في العدد قد يكون بغير خفاء السلال مثل ان يظن يوم السبت يوم الجمعة فيأخر يومه ويغوت بذلك الحج ومثل السوقي خطأ العدد بقوله صوته كما قال ابن مبريد ان يعلموا اول الشهر ثم انهم سواوا وقفوا في الثامن ولم يتبين لهم الخطأ الا بعد معنى العاشرة فمكثت وعلى هذا فهو مقابل لغناء السلال فهو محصر وعليه ما على المحصر من التحلل بفعل العمرة والهدى والقضاء ومعنى قوله فهو محصر اي في حكمه والا فبينهما فرق عند المالكية ايضا وكذا عند الجمهور يلزمه القضاء من قابل سواء كان الغاشية واجبا او تطوعا وهو قول مالك والشافعي واصحاب الرأي وعن احمد لا قضاء عليه بل ان كانت فرضا فعليا لا وجوب السابق وهو احدى الروايتين عن مالك لانه لا محصور وجه الرواية الاولى حديث عمر المذكور والمحصر غير منسوب الى التفسير بخلاف من فاته الحج في مختصرا وعنده الحنفية ان فاته الحج لم يتحل بفعل العمرة وعليه القضاء لكنه ليس بمحصر كما تقدم ١٣

له قوله انها كانت تقول المحرم لا يحل من الافعال الا البيت

ظاهرة انها لا ترى الاحصار مطلقا ولذا قال المحافظ في المسئلة قول ثالث حكاه ابن جرير وغيره انه لا يحصر بعد النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال بعد ما ذكر اثر سالم المذكور قبل واخرج ابن جرير عن عائشة باسناد صحيح قالت لا أعلم المحرم يحل بشئ دون البيت وعن ابن عباس باسناد ضعيف لا احصار اليوم وروى ذلك عن عبد الله بن الزبير الخ وأشار المصنف بذكر هذا الاثر في الباب انه محمول على من احصر بغير عذر وقال ابن عبد البر معناه المحرم بمرض مرضا لا يقدر ان يصل الى البيت فيبقى على حاله فان احتاج الى لبس او دواء فحل واقتضى فاذا برئ الى البيت وطاف وسعى فهو كقول ابن عمر سواء الخ ١٢ - قوله انه اي الرجل البصري قال خرجت الى مكة اي معتبرا كما يدل عليه الجواب الثاني حتى اذ كنت ببعض الطريق زاد جماعة وقمت عن راحتي كسرت بسكون التاء ببناء الجمل فخذى نائب فاعلم فادسلت بصيغة المتكلم الى مكة رسولا وبها اي بكلمة عبد الله بن عباس و عبد الله بن عمرو والناس الفقهاء من الصحابة والابن عيينة استفتيهم في التحلل فلم يرخص ببناء الفاعل من الترخيص اي لم يجوز لي اهل واهل وفي رواية حماد فادسلت الى ابن عمرو بن عباس فقالا العمرة ليس لنا وقت كونت الحج يكون على احرامه حتى يصل الى البيت فاقمت بصيغة المتكلم على ذلك الماء الذي كسرت فخذي عنده سبعة اشهر حتى احللت بعثة بعد الصلوة والافرية يتحل ان يكون من باب الاحصار بالمرض كما اشار اليه المصنف بالترجمة ويتحل ان يكون من باب الاحصار بالعمرة كما تقدم في الفرع الثاني من فروع الباب الاول ما ذكره صاحب الدين الطبري عن ابن عمرو بن عباس انه لا يتحقق الاحصار في العمرة لعدم الثابت وخوف الفوات ١٣ - قوله انه قال من حبس ببناء الجمل دون البيت بمرض فانه لا يحل بفتح الياء وكسر الهاء اي لا يخرج من احرامه حتى يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة اي يسي بينهما والطلاق الطواف على السعي شائع في النصوص والافرية يحل الامر بنون المذكورين قبل ذلك ١٢ - قوله عمر اي سقط عن وائمه ببعض طريق مكة وهو محرم قال البا جى ليس فيه ما يدل على ان احرامه كان نيج او عمرة الا ان قول المفتين له ثم عليه حج قابل يقتضي ان احرامه كان بالجمع وانه قد بين ذلك لم في سواله وعرفوا ذلك من حاله ولو كان محرما بعثرة لم يكن عليه قضاء حج في المستقبل ولو لم يعرفوا هضفة احرامه لما افوته حتى سألوه من مقتضاه انقلت لكن في المنتقى برواية مالك وهو محرم بالحج فسأل على الماء الذي كان عليه من العلماء اختلفت نسخ الموطأ في هذه اللفظة ايضا وذكرنا من السابق هو ما لم يبق عليه جميع النسخ المصرية من المتن والشرح والالزاد في فليس فيها لفظ عن العلماء بل زاده في الشرح وكذا ليس في جميع الفوائد والمتنقي قال البا جى يريد ان سأل عن يستفتي في امره من الجالين على الماء ان كان يحضر موضع منهم احد فوجد به عبد الله بن عمر الخ وفي جمع الفوائد فسأل من ذلك الماء الذي كان عليه فوجد الخ ولفظ الاشارة لا يوجد في نسخة غيرها وفي المتنقي فسأل على الماء الذي كان عليه قال الشوكاني قوله على الماء، لكذا في بعض نسخ هذا الكتاب وفي بعضها عن الماء في نسخة صحيحة من الموطأ على الماء منسوخ بنون الخ وفي جميع النسخ الهندية فسأل من يلي الماء الذي كان عليه فوجد الخ قال الشيخ في المصنف پس سوال كرد ان عماد را كه بودند متصل الي كه فرود آمده بود بران پس يافت عبد الله بن عمر الخ فوجد به عبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير ومروان بن الحكم قال البا جى بهذا يدل على ان مروان كان من الفقهاء وانه كان ممن يستفتى ويؤخذ بقوله ويدل ايضا على ان المفتي اذا كان من اهل العلم والافتاء جاز ان يفتي في موضع فيه من هو اعلم منه لانه لا خلاف ان ابن عمرو وابن الزبير مقدمان عليه في العلم والدين

يحرم اما بمرض او بغيرة او مخطأ من العدة ^{الاربع فكل العدة ثمانية} او خفي عليه الهلال فهو محصر وعليه ما على المحصر قال يحيى ^{سئل} مالك عن من اهل مكة بالحج ثم اصابه كسر او بطن متخرق او امرأة تطلق قال من اصابه هذا منهم فهو محصر يكون عليه مثل ما يكون على اهل الافاق اذا هم احصر وا قال مالك في رجل قدِم مكة معتمرا في اشهر الحج حتى اذا قضى عمرته اهل بالحج من مكة ثم كسر او اصابه امر لا يقدر على ان يحضر مع الناس الموقف قال ارى ان يقيم حتى اذا برء خرج الى الحل ثم يرجع الى مكة فيطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة ثم يحل ثم عليه حج قابل والهدى قال مالك فيمن اهل بالحج من مكة ثم طاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة ثم مرض فلم يستطع ان يحضر مع الناس الموقف قال اذا فاتته الحج فان استطاع خرج الى الحل فدخل بعمره فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة لان الطواف الاول لم يكن فواء للعمرة فذلك يعمل بهذا وعليه

الح قوله شل مالك عن اهل اى احرم من اهل مكة
 بالج ثم اصابه كسر لبعض اعفائه وادبطن اى اسبال متخرق اختلفت نسخ المؤطا في
 هذا اللفظ فحذف بعضها بالنون والحاء والجمجمة والراء الملهمة وفي بعضها بالتاء بدل النون
 والباء سواء والمراد على كلهما الاسبال الطويل ماخوذ مما قال المجدرجل متخرق السربال
 ومنحرفه اذا طال سفره فتشقت ثيابه وفي الصراح متخرق فراخ دستى كردن دركرم
 وفي بعضها بالتاء والحاء والراء المهملتين وفي نسخة الباجى بطن مخوف والمراد ملك
 يقال مرض مخوف اى مملوك والمقصود فى كلها سواد اى اصابه اسهال بطن متواترا
 وامرأة تطلق اى تكون امرأة حامل يصيبها وجع النفاس قال المجدر طلقته كنى فى
 الخاض طلقا اصابها وجع الولادة قال مالك من اصابه هذا اى ما ذكر من الاعذار منهم
 فهو محصر يكون عليه مثل ما يكون على اهل الافاق اذا هم احصروا يعنى لا فرق فى ذلك
 بين المكين وغيرهم قال الياجى وهذا الذى ذهب اليه مالك وعليه اكثر اصحابه
 وقال اشيب لا احصار على المكى وان لعش لعشائره يردان حمل على النعش الى عرفة
 وغيرها قال الموفق فان كان قطاف وسعى للقدم ثم احصر او مرض حتى فاء الحج
 تحمل بطواف وسعى وبهذا قال الشافعى وابو ثور وقال الزهرى لا يردان يقف بعرفة
 وقال محمد بن الحسن لا يكون محصرا بمكة ودوى ذلك عن احمد الح وفى البناءية الرابع عشر
 ومن اختلافات الاحصار قال الزهرى وعروة بن الزبير لا احصار على اهل مكة وفى
 المبسوط لو احصر مكة بعد قدمه فليس محصرا وقال السرخسى الامح ان منع من الوقوف
 والطواف فهو محصر الح وفى البداية من احصر بمكة وهو ممنوع عن الطواف والوقوف
 فهو محصر وان قدم على اهدى فليس محصرا وقيل فى المسئلة خلاف بين اهل حنيفة
 والى يوسف والصحيح ما اعلنتك من التفصيل وفى البناءية قوله ومن احصر بمكة
 حاصله ان الاحصار لا يتحقق عنده الا اذا منع عن الوقوف والطواف جميعا وقال
 الشافعى يتحقق الاحصار بمكة مطلقا سواء قدم على الطواف او لا وقوله خلاف بين
 اهل حنيفة والى يوسف وهو ما ذكر على بن جعد عن اهل يوسف قال سالت
 ابا حنيفة عن الحرم بمصر فى الحرم فقال لا يكون محصرا فقلت ليس ان النسبى
 صلى الله عليه وسلم احصر بالمدية وهى من الحرم فقال ان مكة لم تكن كانت
 دار الحرب فاما اليوم فى دار الاسلام فلا يتحقق الاحصار فيها قال ابو يوسف
 واما انا فاقول اذ اغلب العدو على مكة حتى حالوا بينه وبين البيت فهو محصر قوله
 والصحيح ما اعلنتك اى الصحيح من الرواية ان الممنوع من الوقوف والطواف
 يكون محصرا باتفاق اصحابنا واذا قدم على اهدى لا يكون محصرا وهو معنى قوله ما
 اعلنتك من التفصيل الح ١٢ **ح** قوله قال مالك فى رجل قدم مكة معتمرا
 اى محرما لعمرة فى اشهر الحج وكان قصده التمتع حتى اذا قضى عمرته اى ادى اعمالها
 وحل منها اهل بالحج من مكة كما هو ديدن المعتز ثم كسر بيناء المجهول او اصابه امر اخر
 مانع لا يقدر لاجل على ان يحصره الناس الوقف بعرفة قال مالك اعاده ليفصل
 بين السوال والجواب ادى ان يعقيم على احرام الذى احرم به اولما حتى اذا برأ بفتح الراء من
 باب فتح وكسرهما من باب سجع وفى لغة بينهما من باب كرم اى مع من مرضه و
 قولى خرج الى الحل وجوب لانه قد احرم اولما بالحج من مكة كما تقدم فاذا فاته الحج يتحمل بعرة
 ومن شرطها الجمع بين الحل والحرم عند الماكية فلا بد عنده ان يخرج الى الحل ليجمع بين الحل

والحرم وفي البناء الستون (من اختلافات الأحصاء) ان المكي اذا تنبس بالبحر ثم احصر
بمكة فانه يطوف ويسعى ويحلق وكذا الغريب بمكة اذا حرم بالبحر وبه قال الشافعي وقال
مالك اذا بقي محصورا حتى فرغ الناس من الحج خرج الى الحل ويحرم بعرة ويفعل ما يفعله
المعتمر ويحلق وعليه الحج من قابل والهدي مع الحج وكذا الغريب اذا احصر بمكة حكاة
عنه ابن المنذر في الاشراف الى والمسئلة خلافيه عند الحنفية ففي البناءة الثامن عشر
الحرم بالبحر اذا احصر وفاته الحج فانه يتحلل بافعال العمرة ولا يحتاج الى احرام جديد للعمرة
عنه ابني حنيفة ومحمد بن يونس بها باحرام الحج الذي هو فيه وعند ابني يوسف يحتاج الى
احرام جديد للعمرة والحد وكذا حتى الاختلاف عمر بن جماعة في منسكه لكن تعقبه القادي
بان واهم بل عند ابني يوسف ينقلب احرامه الى العمرة من غير تجديد وعند سبأ لا
ينقلب الحد وكذا حتى الخلاف صاحب البحر العميق عن البهائج ثم قال والهدي على
صحة ما ذكرنا ان فاست الحج لو كان من اهل مكة يتحلل بالطواف كما يتحلل اهل الافاق
ولا يلزمه الخروج الى الحل ولو انقلب احرامه احرام عمرة وصار محتمل للزمه الخروج
الى الحل وفي منسك المكي ان اختلفوا في الطواف الذي يقع به التحلل فعند ابني حنيفة
ومحمد والشافعي هو عمل عمرة سوداة باحرام الحج ومعناه انه ينبغي في احرام الحج وتحلل
باعمال العمرة وقال ابو يوسف واحمد ينقلب احرامه احرام عمرة الحج ثم يرجع من
الحل الى مكة فيطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة للعمرة ثم يحل عن احرامه
ثم عليه حج عام قابل قضاء لما فاته قال ابو هريز قبل واقبل معنى يقال عام قابل اي
مقبول قاله الزدقاني والهدي جبر لذلك وقد عرفت ان فاست الحج يتحلل بعرة
اجماعا وكذلك يجب عليه القضاء بلا خلاف عند الائمة الاربعة في المرجع عنهم
اختلفوا في الهدي كما سيأتى في محله ١٢ **قوله** قال مالك فيمن اهل اسي
احرم بالبحر من مكة ثم طاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة قال الباجي يريد ان فعل
ذلك وان لم يكن من حكمه ان يفعله لان من حج من مكة ليس عليه طواف ودود لانه
ليس بوارد دولة ان يتطوع بما شاء من الطواف ولا يسعى بين الصفا والمروة لان السعي
بينهما لا يتفضل به لانه عمل من اعمال الحج لا تعلق له بالبيت فلم يكن قرية في نفسه منفردا
وحكمه ان يكون باثر طواف فيجى او عمرة ولا طواف في الحج الاطواف الورد واول الافاضة
فاذا سقط طواف الورد ولم يبق عليه الاطواف الافاضة فليزمه تأخير السعي يأتى به بعد
طواف الافاضة بهذا ذهب مالك وقال ابو حنيفة والشافعي من احرم من مكة
بالبحر فله ان يقدم الطواف والسعي الى ثم مرض ووقع له الاحصاء بذلك فلم يستطع
ان يحضر مع الناس الموقف بعرفة قال مالك اعاده ليفصل بين السؤال والجواب
اذا فاته الحج لعدم الوقوف بعرفة فان استطاع بعد ذلك الخروج الى الحل ولم تحترمه
المنية قبل ذلك خرج الى الحل وجوبا اذا استطاع ذلك فدخل مكة بعرة اى ملبيا
بما بدون تجديد الاحرام كما تقدم قريبها فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة
للعمرة لان الطواف الاول الذي فعله قبل المرض كما لم يجزعه الحج لكونه قبل الوقوف
فذلك لا يجزى به لهذه العمرة لانه لم يكن نواه للعمرة التي يريد ان يتحلل بها فلذلك
يجل بهذا اى يأتى بالطواف والسعى فذلك عند الحنفية لا يكفي طوافه
الذي طاف قبل الفوات وعليه حج قابل قضاء لما فاته عند الاربعة والهدي عند مالك
ومن محروقا للحنفية ١٣

حج قابل والهدى قال مالك وان كان من غير اهل مكة فاصابه مرض حال بينه وبين الحج وطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة حل بعث وطاف بالبيت طوافاً آخر وسعى بين الصفا والمروة لان طوافه الاول وسعيه انما كان نواه للحج وعليه حج قابل والهدى كما جاء في بناء الكعبة **مسألة** عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله ان عبد الله بن محمد ابن ابي بكر الصديق اخبر عبد الله بن عمر عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الم ترى ان قومك حين بنوا الكعبة اقتصر على قواعد ابراهيم قالت فقلت يا رسول الله افلا تردوها على قواعد ابراهيم قال لولا احد ثاب قومك بالكفر لفعلت قال فقال عبد الله ابن عمر لئن كانت عائشة سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ما اراى رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك استلام الركيزتين اللذين يليان الحجر الا ان البيت لم يتم على قواعد ابراهيم **مسألة** عن هشام بن عروة عن ابيه ان عائشة ام المؤمنين قالت ما

له قوله قال مالك وان كان الذي اهل بالحج من غير

اهل مكة بل يكون افاقيا فاصابه مرض موصوف حال ذلك المرض صفة بينه وبين الحرم وبين انما الحج وطاف بالواو في الشح البندرية اي وقد كان طاف بالبيت قبل الرض وفي الشح المصرية بالغاء فهو لترتيب الذكرى وليس مستغرق على المرض بالبيت للقدم الواجب عند مالك والسنة عن غيره وسعى بين الصفا والمروة بعد طواف القدوم ثم وقع له الاحصار حل ايضا بالعدة لغوث الحج وطاف بالبيت طوافاً آخر للتمتع وسعى بين الصفا والمروة تكميلاً لافعال عمرة التمتع لان طوافه الاول الذي طاف للقدوم

وسعيه الاول الذي سعى بعد طواف القدوم انما كان نواه للحج لا للتمتع والى اصل ان لا فرق فيمن فاته الحج بين المكي وغيره في انه انما يتحمل بفعل العمرة الا ان المكي يجب عليه الخروج الى الحل عند مالك فاهية دون غيره بخلاف الافاقي اذ لا يحتاج الى الخروج وانما كره الامام مالك هذه المسئلة لان الطواف في الصورة الاولى لم يكن مشروعاً وفي هذه الصورة مشروع بل واجب عند مالك فبين انما سئل في وجوب استيفاء الطواف والسعي لعمرة التمتع وقال القادي في شرح الباب لوقد محرم بحج فطاف للقدوم وسعى ثم فاته الحج بفوت الوقت فغلبه ان يتحلل بافعال العمرة من طواف لما سعى اخر لبعدها ولا يكفي طواف التيمية الاول ولا السعي المتقدم في التمتع والحج عليه حج قابل بالاضافة اي

حج عام قابل والهدى كما تقدم قريباً **مسألة** قوله ما جاء في بناء الكعبة اختلفت شراح الحديث وحملوا التاريخ في عدة بناء الكعبة وفي اول بناها ففى العيني قال الشيخ قطب الدين قالوا بنى البيت خمس مرات بنى المثلثة ثم ابراهيم ثم قرئش في البلية وحضر النبي صلى الله عليه وسلم هذا البناء ثم ابن الزبير ثم حجاج واستمر الخ وفي التيس عن البحر العميق ان الكعبة بنيت سبع مرات الاولى بنى المثلثة وادم على الخلاف الثانية بنى ابراهيم الثالثة بنى العالقة والرابعة بنى جرهم والخامسة بنى قرئش قبل الاسلام بخمسة اعوام السادسة بنى ابن الزبير والسابعة بنى الحجاج وعن شفاء الغرام لاشك انما بنيت مراراً وقد اختلف في عدد بناها ويحصل من مجموع ما قيل فيه انما بنيت عشر مرات منها بنى المثلثة ومنها بنى ادم ومنها بنى اولاده وبنى ابراهيم وبنى العالقة وبنى جرهم وبنى قصي بن كلاب وبنى قرئش وبنى ابن الزبير وبنى الحجاج الخ وكذا حتى صاحب مرارة الميرين عن شفاء الغرام للتقى الفاسي وزاد في اخره ثم بين ان بنايات المثلثة وادم واولاده لم يأت بها خبر ثابت واما بناء الخليل فجاويز القرآن والسنة وقال الخليل الحق ان الكعبة لم تبين جميعاً الاثنتي عشر مرات الاولى بنى ابراهيم عليه السلام الثانية بنى قرئش وكان بينهما ١٢٤٥ سنة والثالثة بنى ابن الزبير وكان بينهما ٢٢ سنة واما بناء المثلثة وادم وشيث فلم يصح واما بناء جرهم والعالقة وقصي فانما كان تربيعاً **مسألة** قوله عن عائشة متعلق باخر او رواية ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اي لعائشة كما في رواية الم ترى بفتحين وسكون الياء مجزوم بحذف النون اي الم ترى ان قومك ان قرئشاً من بنو الكعبة قبل المبعث بخمسين اقتصر واعني كذا في الشح المصرية وفي المندرية على قواعد جمع قاعدة وهي الاساس ابراهيم كما تقدم في بناء قرئش مفصلاً وفي الصحيحين عن عائشة سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الجدار من البيت هو قال نعم قلت فما لم يدخلوه في البيت قال ان قومك قصرت بهم النفقة قلت فما شأن باب مرتفعاً قال فعل ذلك قومك ليدخلوا من شاءوا ومنعوا من شاءوا

قالت فقلت يا رسول الله افلا تردوها على قواعد ابراهيم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لولا حدثان بكر الحاء وسكون الدال العليتين وفتح المثناة مبتدأ خبره مفعول وجوب اي موجود يعني قرب عند قومك بالكفر لفعلت اي لرددتا على قواعد ابراهيم قال الباجي يريد قرب العهد بالجمالية فيما انكرت نفوسهم خراب الكعبة فيوسوس لهم الشيطان بذلك ما يقتضي ادخال الدخلة عليه في دينهم والنبي صلى الله عليه وسلم كان يريد استيلائهم ويروم تثبيتهم على امر الاسلام والدين يخاف ان تنفر قلوبهم بتخريب الكعبة وراى ان يترك ذلك وامر الناس باستيعاب البيت اقرب الى سلامة احوال الناس واصلاح اديانهم مع ان استيعابه بالبنين لم يكن من الفروض ولا من الادكان وانما يجب استيعابه بالطواف خاصة وبذلك يمكن مع بقاءه على حاله **مسألة** قوله قال عبد الله بن محمد فقال عبد الله ابن عمر لئن كانت عائشة سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الم حافظاً لقاضى عياض وغيره ليس بهذا شك من ابن عمر في صدق عائشة ولا تضعيفاً لمدينتها فانها الم حافظه المتقنة لغيره جري على ما يعتاد في كلام العرب فانه يقع في كلام كثير امورة التشكيك والمراد التبرير واليقين وقال الباجي يريد ان كان عبد الله بن محمد قد سلم من السهو والخطا فيما نقله من عائشة وكانت عائشة قد سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ما اراى بعظم الهمة اي ما اظن رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك قال الباجي هذا يقتضي قصص تركها والا فلا يسمى ثابداً لعرف الاستعمال من اراد الشئ فتمنع منه مانع اسلام افعال من السلام والمراد ههنا مسماها بالقبلة او اليد كذا في الفتح الركيزين اي العراق والشام اللذين يليان الحجر بكسر الحاء الملمة وسكون الجيم اي يقربان منه وهو معروف بالحطيم على صفة نصف الدائرة وقد راسخ وثلاثون ذراعاً قاله الم حافظ الا ان البيت اي الكعبة لم يتم بتشديد الجيم بوزن المضارع الجحول من التميم ولما لم يتم بوزن الجحول من الجحول في اخرى لم يتم بفك الادغام كذا في المحلى والمعنى ان البيت لم يكمل في جانب الحطيم على قواعد ابراهيم والباقي في الحجر من البيت فوق ستة اذرع وودون سبعة اذرع كما حققه الم حافظ وحكى عن الشافعي عن عدد ليعلم من اهل العلم من قرئش انه ستة اذرع وشبر قال الم حافظ وزاد عمر في اخر الحديث ولا طاف الناس من وراء الحجر الا ذلك ونحوه في رواية ابى اويس قال ابى وهذا الذي قاله ابن عمر من لقمة ومن تعلى العدم بالعدم على عدم الاسلام بعدم انما من البيت وقال غيره في الحديث علم من اعلام النبوة فانه صلى الله عليه وسلم اعلم عائشة بذلك فكان الذي تولى نقضها وبنائها ابن اختها عبد الله بن الزبير ولم ينقل عنه انه قال ذلك لغيرها وادفع منه قوله صلى الله عليه وسلم لما كان بد القومك ان يبنوه فلي لا يركب ما تركوا منه الحديث وسيأتي الكلام على اسلام الادكان في باب **مسألة** قوله قالت ما بال اصيلت بهمة الاستغفار في الحجر بكسر الحاء وسكون الجيم ام في البيت اي المبني الان والافا الحجر ايضا من البيت قال الباجي هذا يقتضي معنيين احدهما وهو الاظن ان يكون تقدم رأياً منع الصلوة في البيت فتقول ان الصلوة في الحجر منزهة في المنع اما على وجه الكراهية واما على وجه عدم الصحة ولو كانت مباحة في البيت لما خصت الحجر بل ان ذلك حكم سائر المواضع والوجه الثاني ان تكون قالت ذلك على سبيل اباحة الامرين جواباً لما ذكره في البيت فقالت ان الصلوة في الحجر والبيت عندي سواء الخ قلت ما ذكر الباجي من المعنى الاول مبنى على مناد الماكية في منع الصلوة في البيت كما سيأتي وتأويل لا اثر في منادهم لكن الروايات تأييد من هذا التأويل فان صلوة صلى الله عليه وسلم في جوف الكعبة مروية بطرق عديدة صحاح ١٢

اللهم لا اله الا انت وانت تحيي بعد ما أمتت تخفض صوته بذلك **١٨١** عن هشام بن عروة عن أبيه أنه رأى عبد الله بن الزبير
أحرم بعثة من التعميم قال ثم رأيت يسيح حول البيت الأشواط الثلاثة **١٨٢** عن نافع بن عبد الله بن عمر كان إذا أحرم
من مكة لم يطف بالبيت ولا بين الصفا والمروة حتى يرجع من منى وكان لا يرمي إذا طاف حول البيت إذا أحرم من مكة **الاستلام**
في الطواف **١٨٣** عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا قضى طوافه بالبيت وركع ركعتين وأراد أن
يخرج إلى الصفا والمروة استلم الركن الأسود قبل أن يخرج **١٨٤** عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم لعبد الرحمن بن عوف كيف صنعت يا أبا محمد في استلام الركن الأسود فقال عبد الرحمن استلمت وتركت فقال له
رسول الله صلى الله عليه وسلم أصبت **١٨٥** عن هشام بن عروة أن أباة كان إذا طاف بالبيت استلم الأركان كلها وكان لا

له قوله إذا رأى أخاه عبد الله بن الزبير أحرم بعرة من التعميم ومع
مردود خارج مكة وإنما أحرم إذا ما لمرة عائشة حيث أمرها النبي صلى الله عليه وسلم
بعد الفراغ من الحج أن تعتمر من قال عروة ثم رأيت أي يسيح أي يرمي حول البيت
الشريف الأشواط الثلاثة الأول قال الباقى وأمكن تعريضاً بالالف واللام لأن
المعروفة بالرمي والنازل في طوافه لأنه إنما شرع في طواف من قدم من المحل على وجه
يتعقب طواف السعي وقد قال مالك في المختصر يرمي المعتمر على غيره ووجه ذلك ما قلناه
أنه داخل من المحل على وجه يتعقب طواف السعي إلى دبوب الأمام محمد في مؤطاه على هذا
الحديث باب المي وغيره حج أو يعتمر بل يجب عليه الرمي ثم بعد ما ذكر هذا الحديث
قال قال محمد وبهذا تأخذ الرمي واجب على أهل مكة وغيرهم في العمرة والحج وهو قول أبي
حنيفة والعام من فقهاء الحرم وفي المحل لابن حزم من طريق عبد الرزاق بسنده إلى جابر
قال خرج ابن الزبير وابن عمر من الجعرانة لما فرغ ابن الزبير من بناء الكعبة قال
جاءهم وكنت جالساً عند زمزم فلما دخل ابن الزبير ناداه ابن عمر من الرمي الثلث الأول
فرمى ابن الزبير السج كل فذه الأثر حجة لمن قال بسنية الرمي أيضاً وسياً في الخلاف
في ذلك **١٨٦** قوله كان إذا أحرم بالحج مفرداً أو متمتعاً من مكة لم يطف بالبيت
طواف القدوم لأنه ليس على المكي وسئل أن يراد به نفى طواف الركن قبل الأضحية فيكون
احتراراً عما تقدم في الباب المحصر من اجترار بطواف الأول ولا بين الصفا والمروة لأنه ترتيب
على الطواف وهو لم يطف بعد حتى يرجع من منى فيطوف ويسعى بعد ذلك وقوله
لا يرمي بعنتم الميم مضارع رمل بفتحها إذا طاف حول البيت إذا أحرم من مكة يعني إذا أحرم
من مكة لم يرمي في الطواف واحتج في المراد بهذا الطواف كما سياتي وتوضيح ذلك
يتوقف على خلافتين في الرمي أولاً هما أنهم اختلفوا في الرمي في أي طواف يكون و
المجوز على أن يسن في طواف يتعقبه السعي وقيل في طواف القدوم سواء يسعى بعده أم لا قال
التوذي الرمي مستحب في الطوافات الثلاثة الأولى من السج ولا يسن ذلك إلا في طواف
العمرة وطواف واحد في الحج واختلفوا في ذلك الطواف وهما قولان للشافعي أحدهما أنه
يشترع في طواف يعقبه سعي والثاني يرمي في طواف القدوم سواء يسعى بعده أم لا **الخ ١٢**
١٨٧ قوله الاستلام في الطواف الاستلام هو المسح باليد أفعال من السلام الذي هو
التحية وقيل من السلام بالمسح وهو الجارة وقال ابن سيده استلم الحجر واستلمه بالمر أي
قبله واعتقه وليس أصله العز ويقال استلمت الحجر إذا مسسته كما يقال التحدث من
أكمل وفي الجاهل قيل هو استغفار من اللامة وهي الدرع والسلاح وإنما يلبس اللامة
ليمتنع بها من الأعداء فكان هذا المسح الحجر فقط تحصن من العذاب كذا في العين وفي المغني
ما خوذ من السلام وهي الجمادة فإذا مسح الحجر قيل استلم أي مس السلام قال ابن قتيبة
الحج وفي المحل قيل أفعال من المسألة كأن يفعل ما يفعله المسلم وقيل الاستلام أن
يسمي نفسه عند الحجر بالسلام فإن الحجر لا يجيبه كما يقال أخدم إذا لم يكن له خادم وقال
ابن العراقي هو ميموز الأصل ما خوذ من اللامة وهي الموافقة أو من اللامة وهي
الصلاح وكثر هذه الوجوه الزركشي المحبلى **الخ ١٣** **١٨٨** قوله أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم كان إذا قضى أي أدى كقوله عز اسمه فإذا قضيت مناسككم وليس معنى القضاء
المصطلح للفقهاء مقابل الأداء طواف بالبيت أي الطواف الذي يعقبه السعي وركع
ركعتين تحية الطواف وأراد أن يخرج إلى الصفا والمروة ليس بينهما استلم الركن
الأسود وقبله قيل أن يخرج من المسجد إلى الصفا قال الباقى يرمي الطواف الذي
يتعقبه السعي فإنه إذا أكمل وأكمل الركعتين بعده وصل بذلك الخروج إلى الصفا
فكان إذا أراد فراق البيت عاد إلى الركن فاستلمه وذلك أنه يستحب أن يصل بين
الركعتين خلف المقام ومن فعل ذلك فأراد أن يخرج إلى الصفا فان طريقه على الحجر
الأسود فكان صلى الله عليه وسلم يستلم في خروجه ذلك إلى الصفا ويحتمل أن يكون شرع
ذلك من أجل أن الركعتين من تواج الطواف فاستحب أن ينفصل عنها باستلام
الحجر كما بطواف **الخ ١٤** **١٨٩** قوله كيف صنعت اختصاراً من صلى الله عليه وسلم لا

صالحاً وأهل العلم منهم يعلم بذلك مقدار علمهم وحلمهم أفعاله وأقواله صلى الله عليه وسلم
وسلم على وجهها يا أبا محمد كنية عبد الرحمن في استلام الركن فقال عبد الرحمن استلمت مرة
وتركت أخرى يريد أن فعل امرين وهذا يقتضي أنه لم يعتقه في الاستلام أنه شرط في
صحة النسك وإنما اعتقه من الفضائل التي يوجب من فعلها ولا يأتى من تركها مع
اعتقاده أنها من القرب وقد قال جميع الفقهاء من ترك استلام الحجر لا شيء عليه
واستلامه أفضل قاله الباقى وقال الزرقاني استلمت حين قدرت وتركت حين
عجزت ففي رواية سعيد بن منصور من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبيه أنه كان
إذا أتى الركن فوجهه يمد يدهم عليه استقباله وكبر ودعا ثم طاف فإذا وجهه فلو استلمه
فقال لرسول الله صلى الله عليه وسلم أصبت نفى تصويبه دلالة على أنه لا ينبغي الزجر
وقد روى الفاكهي من طريق عن ابن عباس كراهته وقال لا تؤذى ولا تؤذى وروى
الشافعي وأحمد وغيرهما عن عبد الرحمن بن الحارث قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لعمر بن الخطاب إذا حضضت ركباً فقل قولي فلا تزام على الركن فانك تؤذى الضيف
ولكن أن وجهت خلوته فاستلمه والافهم وأمعن مرسل جيله الأسناد وفي البخاري
سأل رجل ابن عمر عن استلام الحجر فقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يستلمه ويقبله قلت رأيت أن زومت رأيت أن غلبت قال أجل رأيت
باليمن رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلمه ويقبله فظاهره أن ابن عمر لم ير الزحام
عزراً في ترك الاستلام وقد روى سعيد بن منصور عن القاسم بن محمد قال رأيت ابن
عمر يزاحم على الركن حتى يردى ومن طريق أخرى أنه قيل لربي ذلك فقال هو بيت الأضحية
البرقاء يدان يكون فوادي معهم وفي الرودن المريج أن شق استلامه وتقبيل لم يزاحم
واستلمه بيده اليمنى واليد اليسرى لا تستلمه ولا يذله سنة وترك الأيدى واجب قال ابن عابد بن فلان ترك الواجب
للسنة لم قلت وكذا شرط في فروغ الشافعية والمالكية لسنة الاستلام عدم المزاحمة
فلا خلاف فيه بين الأربعة **١٩٠** قوله كان إذا طاف بالبيت استلم الأركان
كلها وبهذا يحتل أن يكون مذمومة ليس من البيت شيئاً معجود كما رواه ابن أبي شيبة
عن عباد بن عبد الله بن الزبير أنه رأى أباة يستلم الأركان كلها وقال أنه ليس من شيء
معجود وأمرى نموذج من معوية حيث أنكر عليه ابن عباس ويحتمل أن يكون فعله
بعده أتم ابن الزبير بناء الكعبة كما علم عليه ابن القصار وتبعه ابن التين وعلى هذا فلا
خلاف بينه وبين الجمهور وأما على الأول فكان فيه خلاف في السلف كما تقدم فيما
قيل لابن عمر رأيتك تصنع أربعاً الحمد لله وأخرج البخاري في صحيحه عن أبي الشعثاء
أنه قال ومن يتشقى شيئاً من البيت وكان معوية يستلم الأركان فقال ابن عباس
أنه لا يستلم بآن الركنان فقال ليس شيء من البيت معجود قال الحافظ وحله أحمد
والترمذي والحاكم عن أبي الطيفيل قال كنت مع ابن عباس ومعوية فكان معوية لا يرمي
بركن الاستلام فقال ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يستلم الحجر
والهنا في فقال معوية ليس شيء من البيت معجود إذا واحد من طريق جابر فقال ابن
عباس لقد كان يك في رسول الله أسوة حسنة فقال معوية صدقت وقد أجاب
الأمام الشافعي بأن لم ندع استلامها بجزالبيت وكيف معجود وهو يطوف به ولكن
نتبع السنة ففعلوا وتركوا وكان ترك استلامها بجزالبيت ترك استلام ما بين الأركان
بجزاله ولا قائل به الخ وتقدم تحت حديث ابن عمر المذكور ما قال القاضي عياض اتفق
الفقهاء اليوم على أن الركنين الشاميين لا يستلمان وإنما كان الخلاف فيه في العصر
الأول بين بعض الصحابة والآخرين ثم ذهب الخلاف الخ قال المقاري في شرح
الباب أما الركن الأخران فلا استلام فيهما ولا إشارة بهما بل بهما بدعة مكروية باتفاق
الأربعة الخ وكان لا يدع بفتح الدال أي لا يترك الركن اليماني إلا أن يغلب عليه يعني
أن محافظته على استلامه كانت أشد فكان لا يترك استلامه بدون الحجر والمشققة
ولكن ذلك إنما كان لحكمة الاتفاق على استلامه والخلاف في استلام الركنين
الأخيرين وأما الحجر الأسود فلم يذكره لما ان الإهتمام به كان معلوماً ومعروفاً بين الناس

يدعى اليماني الا ان يغلب عليه تقبيل الركن الاسود في الاستلام **مسألة** عن هشام بن عروة عن ابيه ان عمر ابن الخطاب قال وهو يطوف بالبيت للركن الاسود انما انت حجر لا تضر ولا تنفع ولولا اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قبلك ما قبلتك ثم قبله قال مالك سمعت بعض اهل العلم يستحب اذا رفع الذي يطوف بالبيت يده عن الركن اليماني ان يضعهما على فيه من غير تقبيل ركني الطواف **مسألة** عن هشام بن عروة عن ابيه انه كان لا يجمع بين السبعين لا يصلي بينهما ولكنه كان يصلي بعد كل سبع ركعتين فرما صلى عند المقام او عند غيره **وسئل** مالك عن الطواف ان كان اخف على الرجل

له قوله تقبيل الركن الاسود في الاستلام كذا في النسخ السنية وبعض المصرية وفي اكثرها تقبيل الركن الاسود في الطواف وقال المافظ الاستلام افعال من السلام بالفتح اى التحية قاله الزهري وقيل من السلام بالكسر اى الجارة وقال ايضا الاستلام المسح باليد والتقبيل بالغم الخ وقال ايضا في البيت اربعة اركان الاول له فضيلتان كون الحجر الاسود فيه وكونه على قواعد ابراهيم وللثاني ان لا يقبل الاخران ولا يمكن هذا على رأى الجمهور واستحب بعضهم تقبيل الركن اليماني ايضا الخ قلت تقدم قريبا الاجماع على ان الشامي لا يستلزم وبقي الخلاف في اليمانيين ما نضيفهما اما الركن الاسود فيستحب له الجمع بين التقبيل والاستلام والردايات في التقبيل منظاره ١٢ **له** قوله قال وهو اى عمر يطوف بالبيت فقال مخاطبا للركن الاسود ليسمع الناس انما انت حجر زاد في النسخ السنية بعد ذلك لا تضر ولا تنفع وليس هذا في النسخ المصرية وفي الصحيحين اما والله اني اعلم انك حجر لا تضر ولا تنفع الحديث يريد ان ينفى عنه من يظن ان تعظيم النبي صلى الله عليه وسلم وامته انما كان على حسب تعظيم الجاهلية الاوثان لا اعتقاد بهم انما الهة وانما تضرعوا لغيره فارد عمران يعلم الناس ان تعظيم الحجر انما كان لتعظيم النبي صلى الله عليه وسلم طاعة لله وافراد له بالعباد على حسب ما امرنا بتعظيم البيت وعلى حسب ما امر الملائكة ان يسجدوا والادم عبادة لله لا على ان آدم معبود بذلك وانه يضرب وينفع ولولا اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قبلك ما قبلتك ثم قبله عرفنا ان تقبيله وتعظيمه ليس لذاته ولا لمعنى فيه وانما هو لما ان النبي صلى الله عليه وسلم شرع ذلك طاعة لله تعالى ١٣ **له** قوله قال مالك سمعت بعض اهل العلم يستحب اذا رفع الذي يطوف بالبيت يده عن الركن اليماني اى بعد مسكنا به للاستسلام بيده ان يضعها على فيه بكذا قال يحيى وابن وهب وابن القاسم وابن بكير والجمهور وجماعة الركن اليماني نادى ابن وهب من غير تقبيل فجب من ابن وضاح وقد روى مؤطا ابن القاسم وابن وهب وهى بايدي اهل بلادنا في الشرة كرواية يحيى وفيها جميعا اليماني كيف انكره على يحيى وامره بطرده ولكن الغلط لا يسلم منه احد وكذا رأى رواية القعنبي ومن تابعه على قوله الركن الاسود فانكر اليماني على ابن وضاح لم يرو مؤطا القعنبي فذا مما تسود فيه على رواية يحيى وهى صواب قاله ابو عمر كذا في الزرقاني وحاصله ان رواية المؤطا مختلفة في ذكر هذا القول فذكره يحيى وجماعة بلغوا الركن اليماني وذكره القعنبي ومن وافقه بلفظ الركن الاسود وانكر ابن الوضاح على يحيى لفظ اليماني وامر بطرده وتعقبه ابن عبد البر وصوب روايته يحيى وعلم منه ايضا ان ما في النسخ السنية من قوله من غير تقبيل وليس هذا في النسخ المصرية فنقص برواية ابن وهب ودون غيره واما مالك الائمة في ذلك فقد قال صاحب المصلى بعد قول مالك المذكور به اخذ مالك واحدا يستلزم ولا يقبله اليه بعد استلامه وقال الشافعي يقبل اليه بعدة وقال ابو حنيفة لا يستلزم ذكره النووي والمعروف في البداية وغيره ان استلام الركن اليماني حسن في ظاهرها رواية ومن محمد بن سنة الخ وقال القاري في شرح الباب ويستحب استلام الركن اليماني في كل شوط والمراد بالاستلام هنا المسك بغيره او بيده دون يساره كما يفعل بعض الجملة والمتكبر من دون تقبيل والسجود عليه ثم عند العجز عن المسك للزحمة ليس فيه النية عنه بالاشارة وبذلك الذي ذكرناه حسن في ظاهرها رواية كما في رواية الكافي والبداهة وغيرهما من كتب الرواية وقال الكرماني هو الصحيح وذكر الطرابسي وغيره عن محمد بن الركن اليماني في الاستلام والتقبيل كالحجر الاسود وقال في النخبة هو ضعيف جدا وفي البدر النج

لا خلاف في ان تقبيله ليس بسنة وفي السراجية ولا يقبله في اصح الاقوال وذكر الكرماني من محمد بن سنة يستلزم ويقبل يديه ولا يقبله والاصل ان اصح الاكتفاء بالاستلام والجمهور على عدم التقبيل والاتفاق على ترك السجود فاذا عجز عن استلامه فلا يشترط اليه الا على رواية عن محمد بن ١٢ **له** قوله ركعتا الطواف سنة مؤكدة غير واجبة عند احمد وفيه قال مالك وللشافعي قولان اهدى منهما واجبتان كذا في المعنى وفيه ايضا اذا صلى المكتوبة بعد طوافه اجزأت من ركعتي الطواف روى نحو ذلك عن ابن عباس وعطاء وجابر والحسن وسعيد بن جبيرة وسحاق وعن احمد انه يصلي ركعتي الطواف بعد المكتوبة وفي المحلى سنة مؤكدة على اصح القولين من الشافعية وهو مذاهب الخليلية ووجهها المنفعة والمالكية لكن قال الحنفية لا تجزئان يده وهو القول الاخر للشافعي ويجزئ عنهما المكتوبة عند الشافعي واحمد ولا تجزئ عند المالكية الخ وقال النووي في مناسكهما سنة مؤكدة على الاصح وفي قول بهما واجبتان وسواء قلنا واجبتان او سنتان فليسا ركعتا في الطواف ولا شرط لصحة بل يصح بدونهما ولا يجزئتا غيرهما ولا تركهما يده وغيره لكن قال الشافعي يستحب اذا اخرجهما ان يركن دما واذا قلنا انهما سنة فليس فريضته بعد الطواف اجزا عنها كتحية المسجد نص عليه الشافعي في القديم الخ وقال القاري في شرح الباب صلوة الطواف واجبة بعد كل طواف فرضا كان الطواف او واجبا او نفلا ولا تجزئ المكتوبة والمنزوعة عنها الخ وقد اخرج البخاري في صحيحه تعليقاً قال اسلم بن امية قلت للزهري ان عطارد يقول تجزئ المكتوبة من ركعتي الطواف فقال السنة افضل لم يلف النبي صلى الله عليه وسلم سبوعا قط الاصل ركعتين ١٢ **له** قوله انه كان لا يجمع بين سبعين ثلثية سبع اى سبعة اشواط والمعنى لا يجمع بين الاسبوعين وقوله لا يصلي بينهما اى الركعتين حال ولكنه كان يصلي بعد كل سبع اى بعد تمام كل طواف ركعتين اجماعا لفظ على السنة عليه وسلم فرما صل ركعتين عند المقام اى خلف مقام ابراهيم علما بالاستحباب او عند غيره وهو جائز عند الائمة الاربعة قال الموفق ويستحب ان يركعها خلف المقام فان جا برادى في صفته حجة صلى الله عليه وسلم ثم نفذ الى مقام ابراهيم فقرأ واتخذة ومن مقام ابراهيم مصلى ففعل المقام بينه وبين البيت وحجرت ركعها جاز فان عمر ركعها بندي طوى وروى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا صلاة الا اقيمت صلوة الصبح فطوني على بعيرك والناس يصلون ففعلت ذلك فلم تصل حتى خرجت قال المافظ اى خرجت من المسجد ومن مكة الخ وفي البداهة عند المقام او غيره من المسجد وبل يتعين المسجدة قولان قال ابن عابد بن لم ار من حكي القولين سوى ما كونه عبادة لله وفيها نظروا المشهور في عامة الكتب ان الصلاة في المسجد افضل من غيره وفي الباب لا يختص بزمان ولا مكان ولو صلاها خارج الحرم ولو بعد الرجوع الى وطنه جاز وبكره الخ ولولم البخاري في صحيحه من صلى ركعتي الطواف خارج الحرم ثم ذكر فيه اثر عمر بن الخطاب من خارج الحرم وصديقه ام سلمة المذكور في كلام الموفق قال المافظ هذه الترجمة معقودة لبيان اجزاء صلوة ركعتي الطواف في اى موضع اراد الطائف وان كان ذلك خلف المقام افضل وهو متفق عليه الا في الكعبة والحجر الخ ١٣ **له** قوله وسئل بينك الجمل مالك عن الطواف ان كان اخف على الرجل صار خفيفا عليه ان يتطوع بالاطوفة فيقرن بالنسب بين الاسبوعين او اكثر ثم يركع اى يصلي ما عليه من الركوع اى صلوة ولفظ من بيان لما اى ثم الا دان يصلي تحيات الطواف بمقدار تلك السبوع بعن المهمة والموحدة لغته في الاسبوع وقال ابن النين جمع سبع بعن فسكون كبره وروى في حاشية الصحاح مضبوطا بفتح اوله كضرب ومزوب وقال المحدثات سبعا واسبوعا واسبوعا ١٢

ان يتطوع فيقرب بين الأسبوعين او اكثر ثم يركع ما عليه من ركوع تلك السبوع **قال** لا ينبغي ذلك وانما السنة ان يتبع كل سبع ركعتين **قال** مالك في الرجل يدخل في الطواف فيسبحه حتى يطوف ثمانية او تسعة اطواف **قال** يقطع اذا علم انه قد زاد ثم يصلي ركعتين ولا يعتد بالذي كان زاد ولا ينبغي له ان يبقى على التسعة حتى يصلي سبعين جميعا لان السنة في الطواف ان يتبع كل سبع ركعتين **قال** مالك ومن شك في طوافه بعد ما يركع ركعتي الطواف فليعد فليتم طوافه على اليقين ثم ليعد الركعتين لانه لا صلوة لطواف الا بعد اكمال السبع **قال** مالك ومن اصابه شئ ينقص وضوءه وهو يطوف بالبيت او يسعى بين الصفا والمروة او بين ذلك فانه من اصابه ذلك وقد طاف بعض الطواف او كله ولم يركع ركعتي الطواف فانه يتوضأ ويستأنف الطواف والركعتين **قال** مالك واما السعي بين الصفا والمروة فانه لا يقطع ذلك عليه ما اصاب من انتقاص وضوءه

له قوله قال مالك لا ينبغي ذلك اي الجمع بين الاسابيع بدون الصلوة ويكره وانما السنة ان يتبع كل سبع ركعتين قال الباجي وهذا كما قال ان السنة للطائف ان يصلي عقب كل سبع من الطواف ركعتيه فان فعل الاسبوعين ولم يركع بينهما فخير جائز وجوزة الشافعي والدليل على ما نقول ان هذين نسكان لا يتداخلان فلم يجز ان يشرع في افعال ثان منها قبل تمام الاول الخ وقال الزرقاني كره ذلك مالك قلت لكن لو فعل احد ذلك يصلي لكل اسبوع ركعتين في المشهور من مالك كما سبق في القول الا في وفي المصلي من قال بركا هية ابو حنيفة ومحمد والثوري وابو ثور وابن المنذر ونقله عياض عن الجمهور وهو المأثور عن الحسن والزهري واجازه جماعة بلا كراهية لكنه خلاف الاول وهذا قول اكثر الشافعية والي يوسف ومن قال بذلك عائشة والحسن وعطاء وابن جبير واحمد واسحق الخ وعلق البجادي في صحيحه قال نافع كان ابن عمر يصلي لكل اسبوع ركعتين قال ابن عابدين وفي السراج يكره عندهما الجمع بين اسبوعين او اكثر بلا صلوة بينهما وان صرف من وتر وقال ابو يوسف لا يكره اذا انصرف من وتر كل سنة اسبوعا او خمسة او سبعة واختلف في غير وقت الكراهية اما فيه فلا يكره اجماعا ويؤخر الصلوة الى وقت مباح الخ **له** قوله قال مالك في الرجل يدخل في الطواف فيسبحه مقدار الاشواط حتى يطوف ثمانية اشواط او تسعة اطواف قال مالك يقطع ذلك الطواف ويحتمل اذا علم وتيقن ان قد زاد ثم يصلي ركعتين ولا شئ عليه بهذه الزيادة قال الزرقاني فان تعد الزيادة ولو قلت ببعض شواطئ بطول طوافه قلت وابطل السوي كما سبق في كلامه ولا يعتد بالذي كان زاد سهوا ولا ينبغي لان يبنى على التسعة حتى يصلي سبعين جميعا من الوصول في اكثر النسخ المصرية اي حتى يكمل طوافين وفي النسخ الهندية والازرقاني حتى يصلي من الصلوة اي يصلي شفعتي طوافين والاول اوجب لان السنة في الطواف ان يتبع كل سبع ركعتين قال الباجي وذلك ان من سعى في طوافه فليبلغ ثمانية اطواف او تسعة او اكثر من ذلك ثم ذكر ولم يكن قصدا ان يقرب بين كل سبعين فانه يقطع ويركع السبع الكواامل ويلبث ما زاد ولا يعتد به ان اراد ان يطوف اسبوعا آخر فليبتدئه من اوله فيطوف سبعا ثم يركع وبذلك الحكم العام في ذلك فان اكمل السبوعين عامدا او ناسيا صلى لكل واحد منهما ركعتين لان الاسبوع الثاني مختلف فيه فامرنا به بالركوع مراعاة للاختلاف هذا هو المشهور من قول مالك ومنه ذهب الحنفية في ذلك ما في شرح اللباب طاف ونس ركعتي الطواف ولم يتذكر الا بعد شروعه في طواف آخر فان كان التذكر قبل تمام شوطه رفضه وقطعه لتحصيل سنة الموالاة بين الطواف وصلوته وبعد اتمام شوطه لا يرفضه بل يتم طوافه لذي شرع فيه وعليه لكل اسبوع ركعتان ولو طاف فرضا او غير ثمانية اشواط ان كان حين شرع في هذا الشوط على ظن ان اثنا من سابع فلا شئ عليه وان علم ان اثنا من لكن فعله بناء على الوهم او الوسوسة لا على قصد دخول طواف آخر فالصحيح ان يلزمه تتمتع سبعة اشواط للشروع الملزوم الخ وقال ابن نجيم في البحر بعد ما حكي الاختلاف في كون السبعة ركعات او واجبا وبذلك التقدير اعني السبعة مانع للتقصان اتفاقا واختلفوا في منه للزيادة حتى لو طاف ثامنا وعلم ان ثامن اختلفوا فيه والصحيح ان يلزمه اتمام الاسبوع لانه شرع فيه ملتزم ما بخلاف ما اذا ظن ان سابع ثم تبين ان ثامن فانه لا يلزمه اتمام لانه شرع فيه مسقطا لملتزم ما كالعبادة المظنونة **له** قوله قال مالك ومن شك في طوافه لم يتم السبع بعد ما يركع ركعتي الطواف يعني وقع الشك بعد صلوته تحية الطواف بل اتم سبع اشواط ولم يتم فليعد من العود الى المصلي الى المطاف فليتم طوافه على اليقين قال الباجي فليعلم ان يرجع ويبني على ما يتيقن من طوافه لقرب المدة لانه انما ذكر ذلك باثر سلامة من الركعتين فان يتيقن خمسة طاف شوطين وان يتيقن ستة طاف واحدا الخ ثم بعد الركعتين لانه لا صلوة لطواف الا بعد اكمال السبع **قال**

الموفق ان شك في عدد الطواف بني على اليقين قال ابن المنذر اجمع كل من نحفظ عنه من اهل العلم على ذلك ولانها عبادة فتي شك فيها وهو فيها بني على اليقين كالصلوة وان شك في ذلك بعد فراغه من الطواف لم يفتت اليه كما لو شك في عدد الركعات بعد الفراغ من الصلوة الخ وفي الغنية لو شك في عدد اشواطه اعاد الشوط الذي شك فيه وفي الحج يعني على الاقل في ظاهر الرواية ولا ينبغي على غالب ظنه بخلاف الصلوة ولو ظن ان تكرار الركن والزيادة عليه لا تفسد الحج وزيادة الركعة تفسد الصلوة فكان التحري في باب الصلوة احوط وما في الباب ولو شك في عدد اشواط الركن اعاده قال في التحرير المختار اعاد الشوط الذي شك فيه وليس المراد ان يعيد الطواف كله وكذا ما في البحر لو شك في اركان الحج قال عامه المصلح يؤدي ثانيا اي يؤدي ما شك فيه طواقا كان او شوطا فلان خلاف ظاهر الرواية ثم التعليل بقوله لان تكرار الركن الخ فيفيلان طواف الواجب بل التطوع ايضا لطواف الركن في حكم البناء على الاقل وفي البداية اما الشك في اركان الحج ذكر الجصاص ان ذلك ان كان بكسر يتحرى ايضا كما في باب الصلوة وفي ظاهر الرواية يؤخذ باليقين والفرق ان الزيادة وتكرار الركن لا يفسد الحج فكل ما لا يفتن باليقين فاما الزيادة في باب الصلوة اذا كانت ركعة فانها تفسد الصلوة اذا وجبت قبل القعدة الاخيرة فكان العمل بالتحري احوط الخ **له** قوله قال مالك ومن اصابه شئ ينقص وضوءه وهو الواو حالية يطوف بالبيت او يسعى بين الصفا والمروة او بين ذلك الظاهر ان الاشارة الى الطواف والسعي وعلم حكمه بقوله لا يدخل في السعي فالصور ثلث بين حكمها مرتبا فقال فانه الغنيم للثان من اصابه ذلك اي الحدث والحال ان قد طاف بعض الطواف او طاف كله ولكن لم يركع ركعتي الطواف فانه يتوضأ ويستأنف الطواف من اوله سوار وقوع الحدث في وسط الطواف او بعد الفراغ عنه قبل الركعتين ويصلي الركعتين بعد الطواف طاهرا متطهرا والحدث منسوخ بناء الطواف بعضه على بعض وبناء الركعتين على الطواف الكامل قال الدرر بن عثمان راي الشرائط كونه راي الطواف متسببا بالطهرين اي طهارة الحدث والنجس وبطل بحدث حصل اثنائه ولو سهوا بنا رواه ابطل البناء وجب استئناف الطواف ان كان واجبا او تطوعا وتعمد الحدث وعنده الغنية الموالاة بينه سنة ليس بشرط صرح بذلك في فروعهم وفي الدلائل لا يخرج منه او من السعي الى جنازة او مكتوبة او تمجيد وضوء ثم عاد بنى قال ابن عابدين قوله بنى اي على ما كان طافه ولا يلزمه الاستقبال وظاهره انه لو استقبل لا شئ عليه فلا يلزمه اتمام الاول لان هذا الاستقبال لا كمال بالموالاة بين الاشواط وفي الباب ما يدل عليه حيث قال في مستجابات الطواف ومنها استئناف الطواف لو قطع او فعل على وجه مكرره قال شارحه لو قطع اي ولو لبذروا الظاهر ان مقيده ما قبل اتيان اكثر الخ واذا اعاد البناء بل يبني من محل انصرافه او يبتدئ الشوط من الحجر والظاهر الاول قياسا على من سبقه الحدث في الصلوة الخ **له** قوله واما السعي بين الصفا والمروة ذكر في النسخ الهندية قبل ذلك قال مالك وليس في المصرية وهو الاوجه فان الكلام ملحق بما قبله فانه الغنيم للثان لا يقطع ذلك اي السعي عليه اي على الرجل ما اصابه فاعل لا يقطع من انتقاص وضوءه لفظ من بيانية قال الباجي وذلك يقتضي معنيين احدهما ان ليس من شرط السعي والطهارة لانها عبادة لا تتعلق لما بالبيت كالحج والآخر ان الحدث في اثنائه لا يمنع البناء على ما مضى فمن احدث في اثنائه سعيه فالفضل لان يخرج فيظهر لحدوث ذلك ثم يرجع فيبني على ما تقدم منه ولو تداوى محمدا لا اجزاه ولا يدخل السعي اي لا يبتدئه الا وهو طاهر بوضوءه اي يستحب له ذلك وتقدم ان الطهارة ليست بشرط للسعي عند الاربعة الا في رواية لا احمد قال الموفق ولا يحول عليها ١٢

ولا يدخل السعي الا وهو طاهر بوضوء الصلوة بعد الصبح والعصر في الطواف مثالك عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف ان عبد الرحمن بن عبد القاري اخبره انه طاف بالبيت مع عمر بن الخطاب بعد صلوة الصبح فلما قضى عمر طوافه نظر فلم ير الشمس فركب حتى اناخ بذي طوى فصلى ركعتين **مثالك** عن ابي الزبير المكي انه قال رأيت عبد الله بن عباس يطوف بعد صلوة العصر ثم يدخل في حجرته فلا يرى ما يصنع **مثالك** عن ابي الزبير المكي انه قال لقد رأيت البيت يخلو بعد صلوة الصبح وبعد صلوة العصر ما يطوف به احد **قال مالك** ويحتمل طاف بالبيت بعض اسبوعه ثم اقيمت صلوة الصبح أو صلوة العصر فانه يصلي مع الامام ثم يبيت على ما طاف حتى يكمل سبعا ثم لا يصلي حتى تطلع الشمس او حتى تغرب قال وان اخرها حتى يصلي المغرب فلا بأس بذلك **قال مالك** ولا بأس ان يطوف الرجل طوافا واحدا بعد الصبح وبعد العصر لا يزيد على سبع واحد ويؤخر الركعتين حتى تطلع الشمس كما صنعت عمر بن الخطاب ويؤخرها بعد صلوة العصر حتى تغرب الشمس فاذا غربت الشمس صلاها من شاء وان شاء اخرها حتى يصلي المغرب فلا بأس بذلك **وداع البيت** **مثالك** عن نافع عن عبد الله بن عمر ان عمر بن الخطاب قال لا يصدرن احد من الحاج حتى

له قوله ان طاف

بالبيت مع عمر بن الخطاب بعد صلوة الصبح طواف الوداع قال الباجي جواز الطواف بعد صلوة الصبح وبعد صلوة العصر لا يعلم فيه خلافا وقد مثل مالك عن الطواف الواجب بعد العصر فقال لا بأس بذلك ويؤخر الركوع حتى تغرب الشمس الخ قال ابن عبد البر كره الثوري واكوفيون الطواف بعد العصر والصلوة قالوا فان فعل فليؤخر الصلوة قال الحافظ ومثل هذا عند بعض الكوفيين والا فالشور عند الحنفية ان الطواف لا يكره وانما تكره الصلوة وقال ابو الزبير رأيت البيت يخلو بعد هاتين الصلوتين ما يطوف به احد وردى احمد باسناد حسن من جابر بن نفوف فمخ الركعتين الفاتحة والثالثة ولم يكن لطوف بعد الصبح حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس الخ فلما قضى اى اتم عمر طوافه نظرا لم يطلع فلم ير الشمس طالعه فركب بدون الصلوة لانه لا يراها بعد الصبح حتى تطلع الشمس حتى اناخ اى برك راحلته بذي طوى بالضم اسم موضع بين مكة والمدينة فصل ركعتين زاد في النسخ المصرية سنة الطواف وعلى البخاري في صحيحه طاف عمر بعد صلوة الصبح فركب حتى صلى الركعتين بذي طوى قال الحافظ وقد روينا بهنوفى اما ابن مسرة من طريق سفيان ولفظه ان طواف بعد الصبح سبعا ثم خرج كل المدينة فلما كان بذي طوى وطلعت الشمس صلى ركعتين **له** قوله يطوف بعد صلوة العصر ركعتين في جميع النسخ المندية واكثر المصرية وفي بعضها الصبح والصلوة الاول ثم يدخل في حجرته بضم المبهمة وسكون الجيم الموضع المنفرد كذا في الجمع وفي الجمل القطوع من الاثر المجردة بما لا يوافق في فعله بمعنى مفعول كالعزفة والقبضة الخ فلا يرى ما يصنع بريد لا يرى بل كان يركع الطواف بعد دخول حجرته ام لا والاقامة لم يكن يركع حتى تغرب الشمس لانه لو ركب قبل الغروب ركب في المسجدة لان ذلك افضل ولان الامر المعتاد لمن وصل ركوعه بطوافه ان يركع في المسجدة وانصرف عبد الله الى منزله قبل ان يركع ظاهره الامتناع من الركوع ولا يمنع في ذلك الوقت من الركوع للطواف الامن راي الوقت لا يصح لانه وان كان لما سبب قاله الباجي **له** قوله انه قال لقد رأيت البيت يخلو من الطائفين بعد صلوة الصبح وبعد صلوة العصر ما يطوف به احد في هذين الوقتين قال الزرقاني هذا اخبار عن مشايخه من ثقة لا اخبار عن حكم فسقط قول ابي عمر بن عبد البر هذا خبر منك يدفع من راي الطواف بعدها وتأخير الصلوة كما كره وموافقه من راي الطواف والصلوة معا بعد هاتين الساعتين محمد بعد اثر الباب قال محمد انما كان يخلو لانهم كانوا يركعون الصلوة تينك الساعتين والطواف لا بد من صلوة ركعتين فلا بأس بان يطوف سبعا ولا يصلي الركعتين حتى ترتفع الشمس وتبيض كما صنع عمر بن الخطاب او يصلي المغرب وهو قول ابي حنيفة الخ وقال الباجي قوله ان البيت كان يخلو في هذين الوقتين يقتضي الامتناع من الطواف في هذين الوقتين وانما ذلك لان الطائف في هذا الوقت انما يطوف اسبوعا واحدا ثم ينتفع من الطواف لامتناع ركوع الطواف الاول ولان من سنة كل طواف ان لا يحول بينه وبين ركوعه طواف اخر ولذلك كان يخلو البيت من الطائفين في ذلك الوقتين الخ فثبت وهذا عند المالكية لعدم رؤيتهم وصل الاسابيع حتى قال بعضهم ان الزيادة

على السج عبد ابي طاهر الطواف كما تقدم مفعلا وعنه الحنفية يكره وصل الاسابيع بدون الصلوة لكن لا كراهية عندهم في الاوقات المذكورة **له** قوله ومن طاف بالبيت بعض اسبوعه اى شوطا او اكثر ما دون السبعة ثم اقيمت مع الامام الراتب صلوة الصبح او صلوة العصر كذا حكم غيرهما من الصلوة المكتوبة ومعهما بالذكر لا يشترط عليها ما سياتى من منع التيمم بعد البناء فانه يقطع الطواف ويجوز ان يشترط كمال الشوط قاله الزرقاني ويصلي مع الامام اى يدخل في صلوة ثم يبيت على ما طاف قبل الصلوة ويندب ان يبيت اذ كان الشوط وان لم يكمل ولا حتى يكمل سبعا ثم لا يصلي ركعتيه حتى تطلع الشمس وترتفع قيد ربح او حتى تغرب الشمس فيصليها قبل صلوة المغرب قال مالك وان اخرها حتى يصلي فريضة المغرب فلا بأس بذلك قال الزرقاني قبل ان ينقطع والا ابتداء وظاهره ان تقدمه قبل صلوة المغرب افضل وقد قال ابن رشد انه لا يلزم اتصالهما حينئذ بالطواف ولا يفوتانه فضيلة اول الوقت لخصتها **له** قوله ولا بأس ان يطوف الرجل طوافا واحدا بعد الصبح وبعد العصر لا يزيد على سبع واحد وكراهية جمع اسبوعين او اكثر قبل صلوة الركعتين عند مالك كما تقدم مفعلا ويؤخر الركعتين حتى تطلع الشمس وتحمل النافلة بالارتقاء كما صنع عمر ابن الخطاب فيما مر عنه مسند او يؤخرها بعد صلوة العصر حتى تغرب الشمس فاذا غربت الشمس صلاها وان شاء قبل صلوة المغرب وان شاء اخرها حتى يصلي مكتوبة المغرب لا بأس بذلك ظاهره ان القول التخييري في ادائها قبل المغرب وبه وظاهر القول الاول افضلية تقدمه قبل صلوة المغرب قال الزرقاني فواختلاف قول في الاستئذان كراه عند جماعة من رواة الموطأ من مالك احب ال ان يركعها بعد صلوة المغرب الخ فثبت في اقوال مشهورها الخ لت وهو رواية ابن القاسم عنه **له** قوله وداع البيت بفتح الواو اسم للتوديع كسلام وكلام كذا في العناية وقال ابن نجيم له خمسة اسام طواف الصمد لانه يصدر عنه والصمد الرجوع وطواف الوداع لانه يودع البيت به وطواف الفاحشة لانه لا جمل يفيض الى البيت من منى وطواف اخر عند بالبيت لانه لا طواف بعده وطواف الواجب واختلاف في المراد بالصمد الذي هو الرجوع فعندنا هو الرجوع عند افعال الحج وعند الشافعي هو الرجوع الى مكة ويبتنى عليه ان لو طاف للصمد ثم اقام بكنة لشغل لم تلزمه الاعادة عندنا خلافا له الخ قال الموفق طواف الوداع واجب بنوب عنه الدم اذا تركه ويمنه قال ابو حنيفة واصحابه والثوري والشافعي **له** قوله ان عمر بن الخطاب قال لا يصدرن بضم الدال والنون الشفيلة اى لا ينصرفن احد من الحاج تخصيصه بالحاج حجة الحنفية في انه يجب على الحاج ودون الخارج عن مكة ولو ملكها خلافا للمالكية في المشهور عنهم كما تقدم حتى يطوف بالبيت طواف الوداع فان اخصر النك الطواف بالبيت وفي تسميته اياه نكسا ايضا حجة الحنفية ان المراد بالبعد الرجوع عن النك كما تقدم ولذا جعل آخر النك واليه اولى اشتب من المالكية كما حكاه الباجي ولذا قال من طاف بهذا الطواف ثم اقام اياما فليس عليه ان يودع ان شاء فعل والا لا وقد اقتضى عمر بن الخطاب الحكم بالبيت عليه وسلم حيث قال لا ينظر احد حتى يكون اخر عمره بالبيت اخرجه مسلم ورواه الشافعي وزاد ان اخر النك الطواف بالبيت كذا في التعليق المبره **له**

الناس وانت راكبة قالت فطفت ورسول الله صلى الله عليه وسلم حينئذ يصلي الى جنب البيت وهو يقرء بالطور وكتاب مسطور
مالك عن ابي الزبير المكي ان ابا معاوية الاسلمي عبد الله بن سفيان اخبره انه كان جالسا مع عبد الله بن عمر فجاثته امرأة
تستغفنه فقالت اني اقبلت اريد ان اطوف بالبيت حتى اذا كنت عند باب المسجد هرقت الدماء فرجعت حتى ذهب ذلك عني
ثم اقبلت حتى اذا كنت عند باب المسجد هرقت الدماء فرجعت حتى ذهب ذلك عني ثم اقبلت حتى اذا كنت عند باب المسجد
هرقت الدماء فقال عبد الله بن عمر انما ذلك ركضة من الشيطان فغسلت ثم استغفرت بثوب ثم طرقت مالك انه بلغه ان
سعد بن ابي وقاص كان اذا دخل مكة مراهاقا خرج الى عرفة قبل ان يطوف بالبيت وبين الصفا والمروة ثم يطوف بعد ان يرجع
قال مالك وذلك واسع ان شاء الله وسئل مالك هل يقف الرجل في الطواف بالبيت الواجب عليه يتحدث مع الرجل
قال لا احب ذلك له قال مالك لا يطوف احد بالبيت ولا بين الصفا والمروة الا وهو طاهر البكاء يا اوصافا في السعي

مرتب على الطواف ولم يجز له وقتا ثم يطوف لافاضة بعد ان يرجع عن منى وليسقط عنه
طواف القدوم لعذر ضيق الوقت ١٢ **قوله** وذلك اي ترك طواف الودود
واسع اي جائز لضيق الوقت ان شاء الله للترك قال الباقي وقد روى محمد بن مالك
ان المراهق نجعل الطواف وتأخيرها وقال اشيب ان قدم يوم عرفة اجبت تأخير
طوافه وان قدم يوم الشريعة اجبت تعجيله وفي التأخير سنة رواه عنه محمد بن السدي ان لم
يدخل الحرم مكة وتوجه الى عرفات ودققت بها سقط عنه طواف القدوم لانه شرع في
ابتداء الحج على وجه يرتب عليه سائر الافعال فلا يكون الايمان به على غير ذلك الوجه
سنة ولا شئ عليه بتركه لانه سنة وبشرى السنة لا يجب الجواب ١٢ **قوله**
وسئل بناء الجبول مالك الهام بل يجوز ان يقف الرجل في اثناء الطواف بالبيت
احتراما عن السعي الواجب عليه صفة للطواف يتحدث مع الرجل فقال لا احب
ذلك لقول الباقي وهذا كما قال يكره للرجل ان يقف في حال طوافه يحدث غيره ولا سيما
في الطواف الواجب وهو وان كان يكره في غير الواجب فلهما في الواجب استدلال
وقال ابن حزم في المحلى ومن قطع طوافه لعذر او لم يكمل بين على ما طاف وكذلك السعي
لانه قد طاف ما طاف كما امر فلا يجوز ابطاله فلو قطع ما بشا فقد بطل طوافه لانه لم يطف
كما امر الخ وقال القادي في مستحبات الطواف وترك الكلام المباح لانه ينال في الضنوع
والجوايز ايضا تعقب على صاحب اللهاج اذعه في البهاج ايضا فقال اعلم ان
المباح ما يستوي طرفاه من الفعل والترك والمستحب ما يشاب على فعله ولا ينافي
على تركه وقد سبق له ان ترك الكلام مستحب فلا يكون الكلام مباحا فتناقص قوله و
قد صرح ابن الهام بان المباح من الكلام في المسجد كرهه ياكل الحنات فكيف في الطواف
وهو في حكم الصلوة كما رواه الترمذي وغيره عن ابن عباس مرفوعا الطواف حول البيت
مثل الصلوة الا انكم تتكلمون فيه فمن تكلم فيه فلا يتكلم الا بخير من ذكر الله الخ قلت
وبذلك اذا لم تكن في الوقفة مدة تنافي الموالاة والافا لموالاة من شرائط الطواف
عند المايكة صرح به الدردير وكذا اعتدنا بله صرح به الموفق في المغني وسنة عند الحنفية
صرح به القادي في شرح اللهاج ١٢ **قوله** قال مالك لا يطوف احد بالبيت
ولا بين الصفا والمروة الا وهو طاهر فان الطهارة من شرائط الطواف او اجابته على
الاختلاف بينهم وهي مندوبة في السعي بالاتفاق كما تقدم مفصلا ١٢ **قوله**
البعد بالصفا في السعي قال الموفق ان الترتيب شرط في السعي وهو ان يبدأ بالصفا
فان بدأ بالمروة لم يعتد بذلك الشوط فاذا صار الى الصفا اعتد بما يأتي به بعد ذلك لان
البيت صلى الله عليه وسلم بدأ بالصفا وقال نبدا بما بدأ الله به وبذلك قول الحسن ومالك
والشافعي والاوزاعي واصحاب الرأي الخ وفي التمهيد اختلف الفقهاء فيمن نكس السعي
فبدأ بالمروة قبل الصفا فقال منهم قائلون لا يجزى به وعليه ان يلغى ابتداءه بالمروة ويبني
على سعيه بالصفا منهم مالك والشافعي والاوزاعي والحنفية ومن قال بقولهم وقال
بعض العراقيين يجزى به ذلك وانما لا يبدأ عندهم بالصفا استحباب وقد اختلف
عن عطارد في عناه ان يلغى الشوط وعنه من من اجل ذلك اجزا عند الخ قال الشافعي
المسوي بعد حديث الباب عليه اهل العلم في المنهج شرطه ان يبدأ بالصفا وفي
العمامة اذا سعى معكوسا بان يبدأ بالمروة لمن اصحابنا من قال يعتد به ولكن يكره والصحيح
انه لا يعتد بالشوط الاول الخ وقال العيني في البداية لو بدأ بالمروة لا يعتد به بالا جماع وشبه
عطارد الى رباح فقال ان بدأ فيه بالمروة اجزاه الخ وقد صاحب الباب البعد من
الصفا في الشراط ولسط القادي في شرحه ان الاعمال الامح القول بالوجوب من
الاقوال الثلاثة الشريفة والوجوب والسنية ١٢

قوله ورسول الله صلى الله عليه وسلم حينئذ يصلي بالناس الى جانب
البيت اي الكعبة ولوب عليه البخاري في صحيحه الجهر بقراءة الصلوة الصبح قال المافظ
ليس فيه بيان ان الصلوة حينئذ كانت الصبح ولكن تبين ذلك من رواية اخرى
عند البخاري من طريق يحيى بن ابي ذكريا الغساني عن هشام عن ابيه بلفظ اذا قيمت الصلوة
للصبح فطوفي ولكنه اخرج الاسماعيل من رواية حسن بن ابراهيم عن هشام واما ما اخرج
ابن خزيمة من طريق ابن وهب عن مالك وابن لبيبة جميعا عن ابي الاسود في هذا
الحديث قال فيه قالت وهو يقرأ في العشاء الاخرة فشاذا واظن سياق لفظ ابر
لبيبة لان ابن وهب رواه في الوطا من مالك فلم يبين الصلوة كما رواه اصحاب
مالك كهم اخرج المراكشي في الموطات لمن طرق كثيرة عن مالك منها رواية ابن
وهب المذكورة واذا تقرر ذلك فابن لبيبة لا يخرج به اذا انفرد وكيف اذا خاف وهو يقرأ
بالطوراي بسودة الطور وفتى داود القس لانه صا على ما رواه بسطوط وكذا اخرج البخاري واخرج ابن خزيمة
وهو يقرأ بالطور وكتاب مسطور زاد هشام في روايته فلم تصل حتى خرجت اي من
المسجد والحرم فدل على جواز ركعتي الفجر خارج المسجد والحرم وتقدم الكلام على
المسئلة قريبا ١٢ **قوله** اخبره انه كان جالسا مع عبد الله بن عمر فجاثته
امرأة تستغفنه اي تطلب الفتيا في امرها فقالت اني اقبلت اي توجهت اريد ان
اطوف بالبيت حتى اذا كنت عند باب المسجد وفي النسخ المصرية باب المسجد
هرقت بفتحين وبضم اوله وكسر ثانيه ومبوب الاول والباء بدل من الهزة يقال
اداق يريق ويريق ويريق ويجمع بين البديل والبديل منه فيقال ابراق يهريق ومنه
لفظ محمد في مؤطاه اهرقت الدماء بالنصب جمع دم واشارت باجمع الى الكثرة
فرجعت الى بيتي حتى ذهب ذلك عني في هذا اليوم او في يوم اخر ثم اقبلت ثانيا حتى
اذا كنت عند باب المسجد هرقت الدماء فرجعت حتى ذهب ذلك عني ثم اقبلت
ثالثا حتى اذا كنت عند باب المسجد هرقت الدماء هكذا في جميع النسخ المندرية والمصرية
من ذكرها الرجوع ثلث مرات ودرقم في النسخ المندرية على الاخرة علامته النسخة اشادة
الى انه وقع في بعض النسخ ذكر الرجوع مرتين وذكره في مؤطاه محمد ايضا ثلثا فقال
عبد الله بن عمر انما لما روى من النبي صلى الله عليه وسلم في ابواب الاستحاضة انما ذلك
بكسر الكاف ركضة من الشيطان والركض ضرب بالرجل ولا ينافيه ما تقدم في باب
الاستحاضة انما ذلك عرق الشيطان يجرى من ابن آدم يجرى الدم فاذا ركض
ذلك العرق سال منه الدم وللشيطان في هذا العرق الخاص تصرف وله به اختصاص
بالنسبة الى جميع عروق البدن كذا في التعليق المسمى من اكلام المرجان في اخبار الجاه ويكمل
ان يكون النسبة اليه بما اذا لا يحكيه لا يدخل على المرأة في ذلك من الالباس الخفا غفلس
قال الباقي يحتمل ان يريد به الاغتسال من الحيض على حسب ما تفعل المستحاضة ويحتمل
ان يريد غسل ما بها من الدم ان كان لم يجعل لها حكم الحيض الخ ثم استغفرت بالثلثة والقاء
اي تلجى والاستغفار ان كثر فربها بحرقة عريضة بعد ان تحتش قطن او ثوب طرفيها
بشئ تشده على وسطها من ثياب الدابة التي يجعل تحتها ذنبا كذا في التعليق عن الجمع
 وغيره بثوب يريد ان يتوق به مما يجرى منها من الدم ثم طوي قال محمد وبهذا تأخذ هذه
المستحاضة غلظتها وتستغفر بثوب ثم تلوذ وتضع ما تصنع الطاهرة وهو قول
ابي حنيفة والعمامة من فقهاء الخ ١٢ **قوله** كان اذا دخل مكة مراهاقا يخرج الى عرفة
وكسرها يعني مناق عليه الوقت حتى يخاف فوت الوقوف بعرفة خرج الى عرفة
قبل ان يطوف بالبيت طواف القدوم وقبل ان يسكن بين الصفا والمروة لانه

عن مالك عن جعفر بن محمد بن علي عن ابيه عن جابر بن عبد الله انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول حين خرج من المسجد وهو يريد الصفا وهو يقول نبدأ بأبما بدأ الله به فبدأ بالصفا **عن مالك عن جعفر بن محمد بن علي عن ابيه عن جابر بن عبد الله انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير يصنع ذلك ثلاث مرات ويدعو ويصنع على الروضة مثل ذلك** **عن مالك عن نافع انه سمع عبد الله بن عمر وهو على الصفا يدعو ويقول اللهم انك قلت ادعوني استجب لكم وانك لا تخلف الميعاد واني استألك كما هديتني للاسلام ألا تنزعني مني حق تتوفاني وانا مسلم جامع السعي** **عن مالك عن هشام بن عروة عن ابيه انه**

له قوله انه قال سمعت رسول

الله صلى الله عليه وسلم يقول حين خرج من المسجد بعد ما طاف وصلى ركعتين وهو يريد الصفا وهو يقول هكذا في جميع النسخ نبدأ بأبما بدأ الله به بصيغة الابداء على جميع النسخ وفي رواية ابدأ بصيغة الابداء ايضا على الافراد كما في مسلم برواية حاتم عن جعفر قال النودى قد ثبت في رواية النسائي في هذا الحديث باسناد صحيح ابدأ وبصيغة الجمع الخ وقال ابن عبد البر في التمهيد ولفظ الامر في هذا الحديث لا يوجد من رواية من يحتج به وهو جرح للمحمود في ان الابداء بالصفا واجب وامرغ منه في الدلالة رواية النسائي ابدأ وأبما بدأ الله به بصيغة الامر للجمع واستدل بالحديث من قال ان الواو ايضا للترتيب قال الخطابي فيه انه اعتبر تقدم المبدء به في السلاوة فقدمه وان الظاهر في حق الكلام ان المبدء مقدم في الحكم على ما بعده واجاب من انكر ذلك بان الترتيب واجب بفعله صلى الله عليه وسلم او بقوله والالم يحتج الى امره صلى الله عليه وسلم بل فهو الترتيب من نفس الآية ١٢ **قوله** كان اذا وقف على الصفا قال ابن عبد البر في التمهيد احب للترقي على الصفا والمروة ان يحلوعليها حتى يبرء له البيت لما رواه عبد الرزاق عن مالك من نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصعد على الصفا والمروة حتى يبرء له البيت وهو حديث انفرد به عبد الرزاق عن مالك فان لم يفعل فلا حرج الا يكبر ثلاثا ويقول لا اله الا الله ومعه نصب على الحائض قال القاضى حال مؤكرة اى منفردا بالاولوية او متوقفا بالذات لا شريك له في الاولوية فيكون تأكيد او في الصفات فيكون تاسيسا للملك بهنم الميم وله الحمد زاد في رواية الى داود يحيى وعبيد بن وهب كل شئ قد رزاد في رواية مسلم والى داود لا اله الا الله انجز وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وعده ثم دعاهن ذلك وقال مثل هذا ثلاث مرات ثم نزل الى المروة الحديث يصنع ذلك ثلاث مرات ويدعو ويصنع على الصفا بعد ذلك او بين ذلك كما تقدم في رواية مسلم والى داود قال النودى يذكر بهذا الذكر ويدعو ثلاث مرات ثم هو المشهور عند اصحابنا وقال جماعة من اصحابنا يذكر الذكر ثلاثا والدعاء مرتين فقط والصواب الاول الخ ويصنع على المروة مثل ذلك استدلل به العزيز بن عبد السلام على ان المروة افضل من الصفا لاننا نقصد بالذكر والدعاء اربع مرات بخلاف الصفا فاننا نقصد ثلاثا واما الهداية بالصفا فليس بواجب ولا دالة وسيلة قال الخطابي وفيه نظر لان الصفا تقصد اربعاً ايضا او لما عند الهداية فكل منها مقصود بذلك وتمتاز الصفا بالابداء وعلى الترتيب ليعتاد لان ثم ما ثمة هذا التفضيل مع ان العبادة المتعلقة بها لا تتم الا بها معا وجزم الشباب القراني تلمية العزيز بان الصفا افضل لان السعي منه اربعاً ومن المروة ثلاثا وما كانت العبادة فيه اكثر فهو افضل الخ ١٢ **قوله** وهو على الصفا يدعو يقول في دعائه اللهم انك قلت ادعوني استجب لكم فعمل الدعاء على ظاهره من الطلب لان المراد به العبادة كما هو قول الخ في تفسير الآية ووجه الربط على الاول بقوله تعالى ان الذين يتكبرون عن عبادتي ان الدعاء اخص من العبادة فمن استكبر عن الدعاء استكبر عن العبادة فالوجه انما هو لمن ترك استكبارا ومن فعل ذلك كفر وانك لا تخلف الميعاد كما قلت في القرآن المجيد واني استألك كما هديتني بناء الخطاب للاسلام ان لا تنزعني بفتح التاء وكسر الازاي اى لا تنزعني مني حتى تتوفاني وانا مسلم فان الهجرة بالخواتيم ١٢ **قوله** جامع السعي ذكر الشيخ في البذل تبعا لليعنى اختلف فيه اهل العلم على ثلاثية اقوال اقدمها ان دكن لا يصح الخ الا به وهو قول ابن عروبة ونسبة وجابرو به قال الشافعي ومالك في المشهور واحمد في الصحاح والروايعين عنه واستحق والبولود والقول الثاني انه واجب بمجردهم ودر قال الثوري والوجه فيه وما لك في العتبية كما حكاه ابن العربي والثالث ان ليس بركن ولا واجب بل هو سنة ومستحب وهو قول ابن عباس وابن سيرين وعطاء ومجاهد واحمد في رواية الخ والخطابي من مذهب عاتقة رده ان تطوع ١٢ **قوله** انه قال قلت لعائشة رضى الله عنهما لم يمتن لقوله عز اسمه وانزاجه امهاتهم وهل يقال لمن امهات المؤمنين ايضا قولان من محبان وانا يومئذ حديث

السنن اى من غير العرفية امتداد عن سؤاله وان التباسه عليه نشأ لمراته سنة ولم يكن بعد فقته ولا علم من سنن النبي صلى الله عليه وسلم ما يثابره من نفس القرآن ارايت بكسر التاء قول الله اى اخبرني عن مفهوم قوله تبارك وتعالى ان الصفا والمروة جبل السعي اللذان يسمى من احد جهات الى الآخر والصفا في الاصل جمع صفاة وهى الصخرة والحجر الملس والمروة في الاصل حجر ابيض هراق قاله القسطلاني من شعائر الله من اعلام دينه جمع شجرة وهى العلامة وفى التفسير العزيزى جمع شجيرة او شجاعة بمعنى العلامة ويطلق في عرف الشرع على امكنة العبادة كالكتبة واز منشا كشمه رمضان وعلامتها كالتحان وغيرها قال الرازى اما شعائر الله ففى اعلام طاعة وكل شئ جعل علما من اعلام طاعة الله فهو من شعائر الله وشعائر الحج معالم نسك ومنه المشعر الحرام ومنه اشعار السام والاشعار جمع شجيرة وهو ما يؤخذ من الاشعار الذى هو الاعلام ومنه قولك شعرت بكذا اى علمت والاشعار امان تحملها على العبادات او على النكاح او نخلها على مواضع العبادات وروى الشك فان قلنا بالاولى حصل في الكلام حذف لان نفس الجليلين لا يصح وصفها بانها دين ونسك فالمراد بان الطواف بينهما والسعي من دين الله تعالى وان قلنا بالثاني استقام ظاهر الكلام لان الذين الجليلين يمكن ان يكونوا موضعين للعبادات وكيف كان فالسعي بينهما من شعائر الله ومن اعلام دينه والسعي ليس عبادة تامة في نفسه بل انما يصير عبادة اذا صادف بعضا من اباح الخ فلهذا السر من الشعائر الى الموضع الذى يصير فيه السعي عبادة فقال فمن حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه اى اثم عليه واصل الجناح الميل وقيل الميل الى الباطل كما بسطه الرازى ان يطوف بشعره الطاء اصلحة تطوف فادلت التاء والقرب مخزها واد غمت الطاء في الطاء بهما اى يسعي بينهما فاعلى الرجل ولفظ الجناح فوالله ما على احد جناح شئ من الاثم والمالام ان لا يطوف بهما اذ مفهوم الآية ان السعي ليس بواجب لانهما دلت على نفى الجناح وذلك يدل على اباحته وتساوى الطرفين من الفعل والترك قال الخطابي محصل ان عروة اجمع للابامة باقتضاد الآية على دفع الجناح فلو كان واجبا لكانت كذلك لان دفع الاثم علامة المباح ويزداد المستحب بانهايات الاجر ويزداد الوجوب عليها بعقاب التارك و محصل جواب عائشة ان الآية ساكتة عن الوجوب وعده مصرحة برفع الاثم من الفاعل واما المباح فيحتاج الى دفع الاثم من التارك والحكمة في التعبير بذلك مطابقة جواب السائئين الخ قالت عائشة رادة عليه كالا استغفرت كلاما بكل معنى ان كيد في الردع واخبرته انه لو كان الامر كما تقول لكانت الآية فلا جناح عليه ان لا يطوف بهما بزيادة حرف النفي كما قرئ في الشواذ ثم بينت عائشة ان الاقتصار في الآية على نفى الاثم على الفاعل لسبب خاص فقالت انما نزلت هذه الآية في الانصار بالارادة الملهة في جميع نسخ الموطا وروايات الصحيحين وغيرهما والخطابي لاكثر الروايات وان في بعضها الانصاب بالوحدة بدل الراد قال فان كان محفوظا فموجب نصب وهو ما ينصب من الاصنام ليعبد من دون الله الخ كما لو ايسون اى يتجوز قبل ان يسلموا كما في رواية البخارى لانه ميم مفتوحة فنون مخففة مجزوء بالفتحة للعلوية والتانيث وسميت مائة لان النساء كانت تسمى اى تراق عندها اسم صنم كان في في البادية وكانت مائة خذ ويطبخ الملهة وسكون المعجمة اى مقابل قد يدبضهم القاف وفتح الدال الملهة بعد تاحتية ثم ملة قرية جماعة بين مكة والمدينة كثيرة المياه قاله البكرى وكانوا اى الانصار التى تحمل لانة يتخرجون بالمداء الملهة والجميع بمشركون ويتأثرون ان يطوفوا في الجاهلية بين الصفا والمروة لكرائيم ذينك الصنمين وحبهم منهم الذى بالمثل اى مائة فلما جاء الاسلام سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك اى عن السعي بين الصفا والمروة فانزل الله تبارك وتعالى ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما تقدم تفسير الآية قريبا والحكمة في التعبير بهذا السجاء مطابقة جواب السائئين لانهم توهموا من كونهم كانوا يفعلونه في الجاهلية ان لا يستمر في الاسلام فخرج الجواب مطابقا لسؤالهم ١٢

قال قلت لعائشة أم المؤمنين وأنا يومئذ حديث السن رأيت قول الله تبارك وتعالى إن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما فما على الرجل شيء أن لا يطوف بهما قالت عائشة كلا لو كان كما تقول لكانت فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما إنما أنزلت هذه الآية في الأصهار كانوا يهلون لمناة وكانت مناة حذو قد يد وكانوا يطوفون بين الصفا والمروة فلما جاء الإسلام سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فأنزل الله تعالى أن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما **مالك** عن هشام بن عروة أن سودة بنت عبد الله بن عمر كانت تحت عروة بن الزبير فخرجت تطوف بين الصفا والمروة في حجر أومعة ماضية وكانت امرأة ثقيلة فجاءت حين انصرف الناس من العشاء فلم تقض طوافها حتى نودي بالاول من الصبح فقضت طوافها فيما بينهما وبينه وكان عروة إذا راهم يطوفون على الدواب ينهأهم أشد النهي فيعتلون له بالمرض حياء منه فيقول لنا فيما بيننا وبينه لقد خاب هؤلاء وحسروا قال **مالك** من نسي السعي بين الصفا والمروة في عمرة فلم يذكر حتى يستبعد من مكة أنه يرجع فيسعي وإن كان قد أصاب النساء فليرجع فليسع بين الصفا والمروة حتى يتم ما بقي عليه من تلك العمرة ثم عليه عمرة أخرى والهدى **سئل** مالك عن الرجل يلقاه الرجل بين الصفا والمروة فيقف معه يحدثه فقال لا أحب له ذلك قال مالك من نسي من طوافه

له

قوله أن سودة بنت عبد الله بن عمر لم تجد حرجا كانت تحت وفي النسخ المصرية كانت من عروة بن الزبير أي في نكاحه فخرجت إلى السعي تطوف بين الصفا والمروة الجملة حال مقدرة وممكن أن تكون مستأنفة كذا في الأصل في حج أو عمرة شك من الراوي ما شئت حال من غير تطوف وكانت امرأة ثقيلة كناية عن سمها فجاءت إلى السعي حين انصرف الناس من صلاة العشاء لتطوف وتسعى لئلا يلازم السر وتقل الحرجة في السعي إذا ذلك فلم تقض أي لم تتم طوافها أي السعي بينهما حتى نودي ببناء الجبل بالاول أي بالاذان الاول من إذا في الصبح وفي نسخة الباهي بالاول من الصبح والثاني بامتياز الدعوة فانه صلى الله عليه وسلم ساه بها كما ورد عند سماعه اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة الحديث قال القادي سمي الاذان دعوة لأنه يدعوا إلى الصلاة والذكر الخ فقضت أي اكملت طوافها فيما بينها أي صلاة العشاء وبينه أي بين النداء الاول وفيما بين الاول من الصبح وبين انصرف الناس من صلاة العشاء والمؤدى واحد وهو أنها تسعى لتكمل طوافها الا فيما بين العشاء إلى الصبح ومع ذلك لم ترخص في الركوب مع ثقلها وشدة تعبها في السعي قال الباهي وكانت امرأة ثقيلة لا تكمل طوافها ثقلها فيا بين العشاء وبين الاذان للصبح ومع ذلك كانت تطوف بينهما ماشية ولا ترخص بالركوب وقد روي معمر أنها كانت تستريح في أثناء سعيها ومعنى ذلك أن الجلوس في أثناء السعي لعذر ليس بمنعز مالم يخرج إلى حد القطع وذلك أن فيه معونة على العبادة وتسببا إلى اتقانها والجلوس لغرضه فمنعز في الجملة لا يقطع لما شرع فيه من العبادة التي حكمها الاتصال فان فعل فقال اشتب ان كان شيئا خفيفا فلا شيء عليه ويُس ما صنع وان طال الجلوس حتى يكون تارك السعي الذي كان فيه فانه يستأنف ولا يبنى **١٢**

قوله وكان عروة إذا راهم أي الناس يطوفون على الدواب والمراكب ينهأهم أشد النهي فيعتلون بفتح التثنية وتشديد اللام افتعال من العلة أي يتسكعون يقال اعتل فلان إذا تمسك بنجته لئلا يمرض حياء منه أي من عروة ولا يكونون مرضاء في الحقيقة فيقول عروة لنا فيما بيننا وبينه أي مخاطبنا لها خاصة لقد خاب هؤلاء من أتي بالعبادة على الوجه المأمور به وحسروا ما غنم من أتي بالعبادة على وجهها قال الباهي وقد روي عن ابن أبي مليكة أنه قال لعائشة أي أمته ما منعك من العمرة عام الاول فقد انتظرناك فقالت الصفا والمروة لا استطع أن أمشي بينهما وأكره أن أركب بينهما ودوي عن حماد لا يركب بينهما إلا من ضرورة وبه قال مالك فان كانت ضرورة فقد قال ابن نافع لا بأس أن يسير الرجل راكبا من مرض أو نحو ذلك وقال عطاء يركب بينهما من شاء والدليل على ما نقول ما روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه سعى ماشيا وأفعاله على الوجوب ومن جهة القياس أنه سعى ودعوى سعي فكان حكمه المشي مع القوة أصل ذلك الطواف الخ وقال ابن عبد البر في التمهيد ومما يدل على كراهية الطواف راكبا من غير عذر أن لا أعلم خلافا بين المسلمين أنهم لا يستحبون لأمدة أن يطوف بين الصفا والمروة على راحلته راكبا ولو كان طوافه صلى الله عليه وسلم راكبا لغير عذر كان ذلك مستحبا عندهم أو عنده من مع غيره منهم وقد روينا عن عائشة وعروة كراهية أن يطوف أحد بين الصفا والمروة راكبا وهو قول جماعة الفقهاء قلت وقالت الحنفية فقد عذر القادي في شرح الباب السعي ماشيا في الواجب وأوجب الدم بترك الشيء بلا عذر وكذا في رد المحتار والبهار الخ والغنية وغيرها وعده النودى في السنن فقال النجاشية الأفضل أن لا يركب في سعيه العذر كما سبق

في الطواف **١٣** **سئل** قوله من نسي السعي بين الصفا والمروة في عمرة فلم يذكر حتى يستبعد من مكة أي يخرج منها حتى يصير بعيدا منها أنه يرجع فيسعي أي يرجع عليه الرجوع إلى مكة والسعي قال الباهي معناه أنه يسعى بعد أن يقدم من الطواف ما يلزم أن يتصل به السعي وقد روي ذلك ابن عبد الحكم من مالك ولا أعلم خلافا في المذهب ودعوى ذلك أن من سعى السعي اتصالا بالطواف لا يركن من اركان الحج لا تعلق بالبيت فوجب أن يتعقب ما له تعلق بالبيت فإذا كان من سعى اتصالا بالطواف لزم إعادة الطواف ليتعقب السعي الخ وإن كان قد أصاب النساء وأخذ العمرة فليخرج إلى مكة أيضا فليسع بين الصفا والمروة حتى يتم ما بقي عليه من تلك العمرة لأن ركنا وهو السعي باق عليه والحاصل أن الرجوع إلى مكة واجب سواء أفسدها بالوطي وغيره أو لم يفسدها ولا فرق بينهما في وجوب الرجوع وأما ما بقي وأما الفرق بينهما في وجوب القضاء فلو أفسدها بالوطي وغيره يوجب القضاء أيضا ولذا قال ثم عليه بعد ما أتم العمرة الفاسدة عمرة أخرى قضاء لما أفاتنا والذي أيضا في القضاء للفساد قال الباهي لانا قد بينا أن السعي بينهما من اركان نسك الحج والعمرة فالمكلف ما لم يأت بذلك باق على احرامه لا يخرج عنه بمحمله كما لو ترك طوافه بالبيت وذلك مبنى على مسئلتين أحدهما أن السعي ركن من اركان الحج والعمرة والثانية أن النسك لا يخرج منه بالتكفل قبل التمام فإذا كان السعي بينهما من اركان الحج والعمرة لم يتم إلا به فلم يصح الخروج منها قبل الاتيان به فيخرج من حيث ذكره باقيا على احرامه فان كان لم يدخل على احرامه فسادا رجع قائم نسكه وان كان قد دخل عليه فسادا رجع قائم عمرته التي أفسدها ثم قضاها وهدى الخ وما عند الحنفية فعلى شرح الباب لو ترك السعي كله أو أكثره فعليه دم وترك الواجب وحجه تمام أي صحيح لكنه ناقص بنجته بالدم خلافا للشافعي فإنه يقول أنه ركن لا يتم الحج إلا به ثم قال وكذا الحكم في سعي العمرة **١٢** **سئل** قوله وسئل ببناء الجبل مالك الإمام عن الرجل يلقاه الرجل الآخر بين الصفا والمروة أي وهو ساع فيقف معه يحدثه أي يستغلل معه في الحكم فقال لا أحب له ذلك قال في المحلى وبه قال أبو حنيفة أنه يكره الحديث في الطواف والسعي إذا كان يشغل عن غيره وكذا البيع والشراء كما في الحادى الخ قلت وبذلك قالت الجمهور كما تقدم قريبا أن الموالاة من سنن السعي حتى قيل بوجوبها **١٢** **سئل** قوله قال مالك من نسي من طوافه شيئا شوطا أو أكثر أو شك فيه أي في الطواف هل أتم أم لا قال الباهي من شك في شوط من طوافه وهو يسعى فانه يرجع فيسعى ثم يركب بينهما ثم يبعث الركعتين والسعي ودعوى ذلك أنه يلزمه أن يأتى بالطواف على يقين ليتحقق برادة ذمته فعليه أن يتم الطواف على اليقين ثم يأتى بعده بما هو بعده في الرتبة الخ فلم يذكر ذلك إلا وهو يسعى بين الصفا والمروة فانه يقطع سعيه ثم يتم طوافه بالبيت على ما يستيقن فيبني على الأقل كما تقدم مفصلا قال الباهي فان كان بقي عليه شوط أو أكثر من ذلك بنى عليه وان كان بقي عليه بعض شوط فمل يتم ذلك الشوط أو يبتدئه الذي يقتضيه قول أصحابنا أنه يبتدئه الشوط من أول الخ ويركع ركعتي الطواف أي يبعثهما بعد تمام الطواف باليقين ثم يبتدئه سعيه بين الصفا والمروة ولا يبتدئه ما سعى قبل ذلك لأن صومته بتقدم الطواف قاله الزدقاني وقال الباهي فعليه أن يتم الطواف على اليقين ثم يأتى بما هو بعده في الرتبة الخ قلت وعند الحنفية أيها ان أكثره وهو الرتبة الشواطى يقوم مقام الكل فيكفى الدم لو ترك الأقل من طواف الزيادة أو طواف العمرة وكل شوط صدقة في الأقل من طواف الصمد واختلف في موجب طواف القدر كما بسط في شرح الباب **١٢**

شيئا أو شك فيه فلم يذكر إلا وهو يسعى بين الصفا والمروة فإنه يقطع سعيه ثم يتم طوافه بالبيت على ما يستيقن ويركع ركعتي الطواف ثم يبتدئ سعيه بين الصفا والمروة **مسألة ١٢٢** عن جعفر الصادق بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا نزل بين الصفا والمروة مشى حتى إذا انصببت قدما في بطن الوادي سعى حتى يخرج منه قال مالك في رجل جهل فبدأ بالسعي بين الصفا والمروة قبل أن يطوف بالبيت قال يرجع فليطف بالبيت ثم يسع بين الصفا والمروة وإن جهل ذلك حتى يخرج من مكة ويستبعد فإنه يرجع إلى مكة فيطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة وإن كان أصاب النساء رجع فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة حتى يتم ما بقي عليه من تلك العمرة ثم عليه عمرة أخرى والهدى صيام يوم عرفة **مسألة ١٢٣** عن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله عن عمير مولى ابن عباس عن أم

أه قوله كان إذا نزل

بين الصفا والمروة اختلف نسخ الموطأ في هذه المسألة حديثا ففي جميع النسخ المنسوبة غير المنسوبة بين الصفا والمروة وفي المنسوبة إذا نزل من الصفا والمروة وكذلك في أكثر النسخ المصرية وكذلك في نسخة التنوير وعلى حاشي المنسوبة إذا نزل من الصفا مشى يعني بإسقاط لفظ المروة والبدلية بلفظه من وفي الإردقاني إذا نزل بين الصفا والمروة كذا رواه ابن وضاح ولا ينبغي بإسقاط قوله المروة وكانه اكتفى بلفظه بين الصفا والمروة لكونه إسقاطا لفظ المروة مع إثبات لفظ بين وفي التمهيد لابن عبد البر إذا نزل بين الصفا والمروة بكذا قال يحيى عن مالك في هذا الحديث إذا نزل بين الصفا والمروة وغيره من رواية الموطأ يقول إذا نزل من الصفا مشى حتى إذا انصببت قدماه في بطن الوادي سعى ولا أعلم رواية يحيى وجهها إلى أن يحتل ما رواه الناس لأن ظاهر قوله نزل بين الصفا والمروة يدل على أن كان راكبا فنزل بين الصفا والمروة وقول غيره نزل من الصفا والمروة لا يحتل إلا ذلك وقد يمكن أن يكون اشتبه على يحيى برواية ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف في حجة الوداع على راحلته بالبيت وبين الصفا والمروة إلى آخر ما بسطه وعلم من ذلك أنه انصبغ في رواية يحيى بين الصفا والمروة والادرج ما في رواية غيره من الصفا والمروة والمعنى إذا نزل من الصفا في شوط ومن المروة في آخره ويمكن أن يؤول إليه لفظ يحيى كما لا يخفى ولفظه محمد في موطأه حين هبط من الصفا مشى حتى إذا انصببت قدماه الحديث وفي حديث جابر الطويل عند أبي داود وبرواية حاتم بن أسيل عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بلفظه فبدأ بالصفا فركب عليه حتى رأى البيت فركب الله ووجه ثم نزل إلى المروة حتى إذا انصببت قدماه دخل في بطن الوادي حتى إذا صعد مشى حتى أتى المروة ولفظه مسلم بهذا السند فبدأ بالصفا فركب عليه ثم نزل إلى المروة حتى انصببت قدماه في بطن الوادي حتى إذا صعد مشى حتى أتى المروة **مسألة ١٢٤** قوله مشى على سبيل حتى إذا انصببت قدماه قال ميا من مجاز من قولهم صب الماء

وانصب أي انهدرت في بطن الوادي أي السعي وهو في الأصل مفرج بين جبال أو تلال أو أكام كذا في القاموس قاله القاسم سعى أي عدا وأسرع في المشي وفي رواية مسلم وغيره بدله دخل وهو معنى سعى حتى يخرج منه أي من السعي فيمشي على عادته إلى أن يصعد على الجبل الآخر قال الباجي والسعي بين العلمين وهو الذي يقتضيه الحديث المذكور وقد علمت الخلف ذلك الموضعين حتى صارا جاعا وصفه السعي أن يكون سعيها بين سبعين وهو الغنم رواه محمد عن أشبه من مالك فإن ترك السعي بطن السيل فقد اختلف فيه قول مالك قال في المبسوط قد كان مرة يقول عليه السلام ثم رجع فقال لا شيء عليه وإنما ذلك على الرجال دون النساء الخ وقال ابن عبد البر في التمهيد واختلف قول مالك وأصحابه فيمن ترك الرمل في الطواف والهولة في السعي ثم ذكر ذلك وهو قريب فمرة قال مالك يعيد ومرة قال لا يعيد وبه قال ابن القاسم واختلف قول مالك أيضا في أحكامه ابن القاسم عنه بل عليه دم مع حاله هذه إذا لم يجد ما لا شيء عليه فمرة قال لا شيء عليه ومرة قال عليه دم وقال ابن القاسم هو خفيف ولا يبرى فيه شيئا وكذلك روى ابن وهب في موطأه عن مالك أنه استخف ولم يبر فيه شيئا **مسألة ١٢٥** قوله قال مالك في حكم رجل جهل الترتيب بين الطواف والسعي فبدأ بالسعي بين الصفا والمروة وسعى بينهما قبل أن يطوف بالبيت قال مالك يرجع وجوبا فإن بدأ بالسعي لا اعتداد به عند الأئمة الأربعة كما سيأتي قريبا فليطف بالبيت أولا ثم يسع وفي نسخة ثم يسعى بين الصفا والمروة قال في المحلى وبه قال الأئمة الباقية أنه يجب الترتيب بين الطواف والسعي ويشترط تقديم الطواف على السعي فلو سعى ثم طاف أعاده وقيل أعاده ما دام بمكة وإن رجع إلى أهله ليعتد بدم وبالأجزاء قال بعض أهل الظاهر حديث سمعت قبل أن اطوف وأدولوه بأن المراد بعد طواف القدوم قبل طواف الأضحية الخ قال الباجي هذا على وجهين أحدهما أن يكون ذكر ذلك قبل أن يطوف فمعنى قوله يرجع يرجع إلى البيت فليطف به ثم يسع ويحتمل أن يكون ذكر ذلك بعد طوافه وبعد أن طاف الأضحية بحيث لا يمكن أن يتصل سعيه به فليطف استيناف الطواف ليتصل به السعي وأما أن ذكر ذلك باثر طوافه فإنه يستتر في ذلك الطواف

ويعيد السعي الخ وفي التمهيد اختلف العلماء فيمن قدم السعي على الطواف فقال عطاء ابن أبي رباح يجوز ولا يعيد السعي ولا شيء عليه وكذلك قال الأوزاعي وطائفة من أهل الحديث واختلف في ذلك عن الثوري فروى عنه مثل قول الأوزاعي وعطاء وروى عنه أنه يعيد السعي وقال مالك والشافعي والشافعية وأصحابهم لا يعيدونه وعليه أن يعيد إلا أن مالكا قال يعيد الطواف والسعي جميعا وقال الشافعي يعيد السعي وحده ليكون بعد الطواف ولا شيء عليه الخ مختصرا وإعادة الطواف عند مالك إذا لم يذكره باثر طواف كما تقدم في كلام الباجي **مسألة ١٢٦** قوله وان جهل ذلك أي استمرجه حتى يخرج من مكة ويستبعد من مكة فإنه يرجع إلى مكة وجوبا عند المالكية لترك ركن السعي فإنه سعيه الأول صار كأن لم يكن لتقدمه على الطواف وقد عرفت أنه واجب عند الحنفية فلو لم يرجع عندنا يخفى الدم فيطوف بالبيت ليتصل به السعي ويسعى بعد الطواف بين الصفا والمروة وإن كان هذا الجاهل أصاب النساء البتة قبل السعي رجع إلى مكة وإن فسد عمرته لأصابت النساء قبل أداء ركبتها ولم تفسد العمرة عند الحنفية لأن السعي عندهم ليس بركن فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة وهي أفعال العمرة الأولى التي أفسدها بالوطي متى يتم مضارع من الإتمام ما بقي عليه من تلك العمرة التي أفسدها ومن بيان لما ثم عليه عمرة أخرى قضاء لما أفسدها والهدى واجب عليه في القضاء لا في أداء العمرة الأولى قال الباجي يريد أنه قد أفسدها عمرته لأصابت النساء قبل أن يطوف ويسعى لما لا مانع من سعيه وطوافه غير مخمض فكان كمن وطئ في عمرته قبل الطواف والسعي فعليه أن يرجع إلى مكة من حيث كان ويكون رجوعه على إحرامه فيطوف ويسعى لعمرته التي أفسدها ثم يعلق ثم يشاء نفق الأحرام لعمرته ثانيا قضاء لا الأولى التي أفسدها ويؤدي بها لفساد عمرته الأولى الخ وفي شرح اللباب لو سعى قبل الطواف لم يعتد بذلك السعي فإن لم يعده فليدوم ولو ترك السعي وجب إلى المهر بان خرج من الميقات فلا داعي لكونه يعود بإحرام جديد له فخر الحرم وإذا عاد بإحرام جديد فإن كان بكرة فبأنه إذا طاف بالعمرة ثم يسعى دان كان سحج فيطوف أو لا طواف القدوم ثم يسعى بعده وإذا أعاده سقط الدم قال في الأصل والدم أحب إلى من الرجوع لأن فيه منفعة للفقر إذا **مسألة ١٢٧** قوله عيام يوم عرفة الغنم الجوز على ففيلة صوم لغير الحاج وإن كان فيه بعض الخلاف قال ابن رشد في البداية في باب المنسوب من الصيام أما المرتب فيه المتفق عليه فعيام يوم عاشوراء واختلف فيه عيام يوم عرفة وست من شوال والغرد من كل شهر ثم قال وأما اختلافهم في يوم عرفة فلأن النبي صلى الله عليه وسلم أظفر يوم عرفة وقال فيه عيام يوم عرفة يكفر السنة الماضية والآتية ولذلك اختلف الناس في ذلك واختار الشافعي الفطر للحاج وصيامه لغير الحاج جمعا بين الأمرين الخ قلت لكن خروج الأئمة الأربعة متفقة به في أنهم اختلفوا هل صومهم مكروه وصحة المالكية أو خلاف الأولى وصحة الشافعية وتعقب بأن فعلهم المجرول يدل على عدم استتباب صومهم إذ قد يترك بيان الجواز ويكون في حقه أفضل لمصلحة التبليغ واجيب بأنه قد روى أبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة والحاكم على شرط البخاري وأقره عليه الذهبي عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صوم عرفة بعرفة وأخذ بظاهره قوم منهم يحيى بن سعيد الأنصاري فقال يجب فطره للمحج والمجمر على استتبابه حتى قال عطاء كل من أظفره ليتقوى به على الذكر كأنه مثل أجر الصائم الخ وفي شرح اللباب في مستنبات الوقوف الصوم لمن قوى عليه بلا مشقة والفطر الضعيف وأما في الثانية ويكره صوم يوم عرفة لعرفات فمبنى على حكم الأغلب فلا ينافيه ما في الكرماني من أنه لا يكره للمحج الصوم في يوم عرفة عندنا إلا إذا كان ينعقه من أداء المناسك فيمنه ترك الأولى الخ وهو مختار الخطأ إذ قال في المعالم بعد حديث أبي هريرة في النبي وأما منى الحرم عن ذلك فوافق عليه أن ينعق من الدعاء والابتهال في ذلك المقام فاما من وجه قوة الأدلة فمتخاضوم ذلك اليوم أفضل لأن شاء الله وقد قال صلى الله عليه وسلم عيام يوم عرفة يكفر سنتين سنة قبلها وسنة بعدها الخ وبه قال الشافعي في القديم كما قال البيهقي في المعرفة حكاية يحيى **مسألة ١٢٨**

١٢٤ عن محمد بن يحيى بن حبان عن الاعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن صيام يومين يوم الفطر ويوم الاضحية **١٢٥** عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن صيام يومين يوم الفطر ويوم الاضحية **١٢٦** عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن صيام يومين يوم الفطر ويوم الاضحية **١٢٧** عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن صيام يومين يوم الفطر ويوم الاضحية **١٢٨** عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن صيام يومين يوم الفطر ويوم الاضحية **١٢٩** عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن صيام يومين يوم الفطر ويوم الاضحية **١٣٠** عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن صيام يومين يوم الفطر ويوم الاضحية

له قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن صيام يومين يوم الفطر ويوم الاضحية **١٣١** عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن صيام يومين يوم الفطر ويوم الاضحية **١٣٢** عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن صيام يومين يوم الفطر ويوم الاضحية **١٣٣** عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن صيام يومين يوم الفطر ويوم الاضحية **١٣٤** عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن صيام يومين يوم الفطر ويوم الاضحية **١٣٥** عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن صيام يومين يوم الفطر ويوم الاضحية **١٣٦** عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن صيام يومين يوم الفطر ويوم الاضحية **١٣٧** عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن صيام يومين يوم الفطر ويوم الاضحية **١٣٨** عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن صيام يومين يوم الفطر ويوم الاضحية **١٣٩** عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن صيام يومين يوم الفطر ويوم الاضحية **١٤٠** عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن صيام يومين يوم الفطر ويوم الاضحية

الى ما صنعت له اولاً بل تدعى بها العرب كلها كقولهم لا امل لولا اب لرو عقرى حلق وما شبه ذلك الخ وقيل هو تأديب وبه جزم ابن عبد البر وابن العربي وبألف فقال الوديل لمن راجع في ذلك بعد هذا لولا انه صلى الله عليه وسلم اشترط على ربه ما اشترط للملك الرجل الامانة وقال القرطبي ومحمّد بن قيس انه قد ترك ركوها على عادة الجاهلية في السابية فخرجه عن ذلك وعلى ما لا يثبت في دعاءه وجمعه عياض وغيره قالوا والامر بهنا وان قلنا انه لا ارشاد لكنه استحق الدم بتوقفه عن امتثال الامر وقيل لانه اشرف على ملكه من الجسد وويل يقال لمن وقع في ملكه فالعنى اشرفت على الملكة فادركت فغلبت بها فاجاب الخ في الثانية او الثالثة بالثبوت من الراوى قال الباجي بمحمّد بن يزيد في الثانية من قوله اركبها ابتداء فيقول له ذلك زجر من مراجعته عن امره كان له ان يتعلّق بها امره حمله على عموم من الاحوال وسعة ويحتمل ان يريد الثانية من جوابه له من قوله انها بيعة فيكون في ذلك زجر من تكرير سؤاله عن امره منه لا الخ ثم اختلفوا في ركوها البدي على مذاهب الاول وجوب الركوب لظاهر الامار في ذلك الثاني الجواز مطلقاً وبه قال عمدة بن الزبير وسببه ابن المنذر والاحمد واسحق وبه قالت الظاهرية وهو الذي جزم به النووي في الروضة تبعاً لاصطلاح النخعي الثالث تقييده بالاجابة لنقطة النووي في شرح المذهب من المادودي والبيهقي وغيرهما وقال النووي في تجويزه بخبر الجاهلية بما لفت النسخ وهو الذي نقله الترمذي عن الشافعي حيث قال وقد رخص قوم من اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم ركوها البدي اذا احتاج الى طهرها وهو قول الشافعي واحمد واسحق وعنى ابن عبد البر عن مالك والشافعي كراهة الركوب بدون الحاجة قال النووي في شرح مسلم مذهب الشافعي انه يركبها اذا احتاج ولا يركبها من غير حاجة وبهذا قال ابن المنذر وجماعته وهو رواية عن مالك الخ الرابع انها لا تترك الا عند الاضطرار وهو المنقول عن جماعة من التابعين وهو المنقول عن الشعبي والحسن البصري وعطاء بن ابي دباح وهو قول ابي حنيفة واصحابه فلهذا كان مالك يركب للمعزورة فاذا استراح نزل والعنى قال الخ فذا وقال ابن العربي كان مالك يركب للمعزورة فاذا استراح نزل ومقتضى من قيده بالمعزورة ان من انتبذ معزورته لا يعود الى ركوها الا من معزورة اخرى والديلم على اعتبار هذه القيود الثلاثة وهي الاضطرار والركوب بالمعروف و انتباه الركوب بانتهاء المعزورة ما رواه مسلم من حديث جابر بن عمر بن عبد الله بن جابر بالمرحوم اذا اجلس اليها حتى تحببها فان مفهومه ان اذا وجد غيرها تركها وروى سعيد ابن منصور عن طريق ابراهيم النخعي قال يركبها اذا امسى قد رما يستريح على طهرها وقال الثوري لا يركب الا اذا اضطر الخ **١٣٦** قوله ان كان يركب عبد الله بن عمر بن عبد الله بن عمر اوله في الحج بدنتين بدنتين بالسكر لافادة عموم التثنية وفي العمرة بدنة بالسكر ايضا قالوا ان اساء الاجناس والمعاد اذا كررت كان المراد جوعاً لكررة كذا في المحل قال الباجي على معنى تعظيم الحج والتقرب فيه بالكرها ما كان يتقرب في العمرة ولانه لما كان الحج اكثر عملاً كان يحضه بزيادة في اخراج المال لما كان له تعلق بالعمل قال عبد الله بن دينار ورواه اي ابن عمر في العمرة بخبر بدنة وهي قاتمة فيه مسئلتان اولاهما مباشرة ذلك بنفسه والاصل فيه ما روى انس قال ونحر النبي صلى الله عليه وسلم بيده سبعين بدنة قيا ما كان قال الباجي والوارد في حديث انس من عند الشيعين وغيرهما سبع بدئات وياتي في العمل في النحر عن ابن عبد البر الاجماع على استحباب تولي ذلك بنفسه والجواز بغيره وفي البداية الاولى ان يتولى ذنبا بنفسه اذا كان يحسن ذلك لما روى انس النبي صلى الله عليه وسلم ساق مائة بدنة في حجة الوداع فخره بنفاذ سبعين بنفسه دولي الباقي عليها ولانه قريبة والتولي في القرابات اول ما فيه من زيادة التشويع الا ان الانسان قد لا يستدعي لذلك ولا يستحسن لجوذا توليته غيره الخ ورواه خالد بن اسيد بنفخ الالف وكسر السين المملة ابن ابي العيص بكسر الميم كما في التقريب في ترجمته اخيه ابن امية بن عبد شمس الاموي اخو عتاب بن اسيد امير مكة ١٣

قوله وكان فيها اى في دار خالده منزله اى منزل ابن عمر اذا حج او اعتمر
قاله الزرقاني يعني كان ينزل فيها كلها يسمي للسك ويحمل ان يكون المعنى كان فيها
نازلا اذ ذاك قال ابن دينار ولقد رايت اى ابن عمر راى في النسخ السندية بعد ذلك في
العمره وليست هى في المصرية طعن في ليه بفتح اللام وتشد يدا المودة المنخر من الصدر
بدنته بفتحين حتى خرجت الحربه من تحت كتفها هكذا في النسخ ولفظ محمد في مؤطا ه
لقد رايت طعن في ليه بدنته حتى خرجت سنة الحربه من تحت عنكها وفي نسخة كتفها و
الحنك بفتحين نديمه نكدان قال ابن مابدين النحر قطع العروق في اسفل العنق عند الصدر
والذئع قطعها في اعلاه تحت اللعيين وقال الدردير الذئوة في النحر طعن بلبه بدارفع قبل التام
يعنى لا يرفع آلة النحر قبل اتمام النحر وفي نسخة البحر النحر قطع العروق في اسفل العنق عند الصدر
والذئع قطع العروق من اعلى العنق تحت اللعيين ولا بأس بالذئع في الحلق كله اسفله
واوسطه واعلاه لان ما بين اللبته واللعيين هو الحلق ولان كل مجتمع العروق فصار حكم الكل واحدا
الح في البهائع الذئع هو فرى الاوداج وحمله ما بين اللبته واللعيين والنحر فرى الاوداج وحمله
اخر الحلق ولو نحر ما يذئع اودئع ما ينحر يحل لوجود فرى الاوداج لكنه لم يره لان السنة في الابل
النحر وفي غيرها الذئع لان الاصل في الذئوة انها هو الاسهل على الحيوان وما فيه نوع واحدة له فهو
الفضل والاسهل في الابل النحر فلو لبنا عن اللحم واجتماع اللحم فيما سواه من غلفا والبقر والغنم
جميع حلقها لا يختلف الخ ١٢ **قوله** ان عمر بن عبد العزيز امير المؤمنين اهبطى جملا في
حج او عمره اقتداء لفعل النبي صلى الله عليه وسلم قال اباجى وهذا على نحو ما تقدم من ان الابدن
تكون من ذكور الابل وانا شاد ان ذلك يجوز مع الاختيار وذن الصنودة والعدم لان الالف
من مال عمر بن عبد العزيز كونها من الالف لان ذلك موجود مع ان اثنا اثنا اثنا كانت
في الالف اقل من اثنان الذئوة وذلك يدل على قصده ذلك واختياره اياه لانه راه
افضل اديبى سنة الجواز الخ ١٢ **قوله** اهبطى بدنتين ولفظ محمد اى ما به بدنتين
اى في سنة من السنين اصد لها بنشئة هكذا في جميع النسخ وكذا في مؤطا محمد وهو يصنف موحدة
وسكون فاد محممة فتاد فو قية فتمتية مشددة هى الانش من الجمال والذئع حتى وهى جمال
طوال انا عناك كما في التعليق المجد من النباية وهكذا فسرته الدهمى وفي الزرقاني عن المشادق
اهل غلاظ لما سنا مان وقال اباجى هكذا رواه يحيى ورواه اشهب وابن نافع نبائية قال
الزرقاني وفي رواية نجيبه بفتح النون ذكر الجيم واسكان التمية فوحدة مؤنث نجيب
في النباية هو القوى من الابل الخفيف السريع وقال الدهمى النجيب من الابل والنيل
ومن الرجال الكريم قال اباجى والسنان انواع الابل كلها تجزى في البدايا البنت والنجيب
والعراب وسائر انواع الابل وكذا سائر انواع البقر من الجواميس والبقر وكذا سائر
الوراع الغنم من الفئان والعز واما تختلف في الانسان الخ ١٢ **قوله** كان
يقول اذا نتجت بضم النون وكسر التاء الفوقية بينا الجمول على ما ضبطه مائة الشراح
والفوقيين بل انكروا ضبطها بينا الفاعل لكن ضبط في التعليق المجدي عن المصباح المنير
بين الفاعل والمراد على كليهما واهدى وضعت البدنة فيحمل ولدها بناء الفاعل فولدها مفعول
او بينا المفعول فمؤنث فاعل حتى ينخر اى الولد معها اى مع الام فان لم يوجد بينا الجمول
له اى للولد حمل اى ما يركبه عليه حمل بينا الجمول على امر حتى ينخر معها اى الى ان ينخره معها
قال اباجى حمل ما تنتجه ان اقتر يكون ان كانت فيه قوة على المشى في قرب المكان لسوقه
معها ومراعاته له بما يريها به وان عجز عن المشى وخيف عليه منه فيحمل على ما كان عنده من
الظفر فان لم يجد محلا حمل على ارجل القاسم ومخ ذلك اذ لم يجد محلا لم يقدر على ذلك حمل على امره
لواضطر هو الى ركوبها وان لم تقدر امه على حمل فقده قال ابن القاسم يكلف هو حمل ومعنى
ذلك عندي انه قد لزم حمل فان لم يحمله وملك فعليه بدله ولا تحمله البدنة ان تنتج قبل
ايجابها او بعد ذلك فان نتجت قبل ذلك الا انه قد لوى بها البدى فقال مالك في
رواية محمد عنه احب الى ان ينخر ولدها معها ومعنى ذلك ان الولد من جملة ما قد لوى بها
البدى فيستحب ان لا يرجع فيه عن يسه وان نتجت بعد الايجاب وجب ابداره مع امر
لانه من جملة ما قد لزم اخراجه على وجه البدى كسائر اعضاء البدنة الخ ١٢ **قوله**

بذئ الحليفة يقلده قبل ان يشعرا وذلك في مكان واحد وهو وجه القبلة يقلده بنعلين ويشعرا من الشق اليسر ثم يساق معه حتى يوقف به مع الناس بعرفة ثم يدفع به معهم اذا دفعوا فاذا قدم منى غداة الفحر فخره قبل ان يخلق او يقصر وكان هو يخرجه بیده يصفهن قیاما ويوجههن الى القبلة ثم يأكل ويطعمه **مسألة** عن نافع ان عبد الله بن عمر كان اذا طعن في سنمه هديه

ابراهيم النخعي وقد روى عن ابن عباس التخيير فيه والرخصة ومن عايشه تركه فرج الزينة الشكر لانه جنة المشقة وهي حرام وترك الذب اولى من اقتحام التحريم الخ فقلت اصل الاختلاف اختلافهم في الاصول فان العموم والخصوص اذا تعارضا نزل عند المنفعة منزلة واحدة ويرجع الخصوص عند الشافية قال ابن جرير شرح مناسك النجدي وانما لم يكن منبها عنه مع انه مثله لان اخبار النبي عامة واخباره خاصة فقدمت وقفية كما سمعنا لافرق في ذنب الاشجار بين القريب والبعيد وقيل ينبغي التفصيل بين قريب المسافة كالمه ينه فيفعل وبعيد هاجدا فلا يفعل لانه قد ينشئ منه تلف الحيوان او مرضه وقد يحجب بان ذلك لا ينشئ الا عند فاش الجرح وهو ممنوع بهتانا وانما المسرد بجرحه اذ جرحه بحيث يخرج منه قليل دم يلوث صفته سنمه وبذا قال لا ينشئ منه في الاصل والبقية شئ فان فرض في ذلك لشدة حراجه فلا بعد ان يذهب تاخيرها الى وصول مسافة لا ينشئ منه لو فعل فيها شئ الخ وفي شرح الباب يجوز الاشعار وقيل يكره قال في المحيط هو الصحيح وقيل بدعي لانه مثله وقيل يسن وهو الصحيح وفي المحيط هو الصحيح لما ورد في الاخبار وثبت في الآثار فقد قال الطحاوي والشجاع البومصور لما ترمي يكره البوم حيفة وهو اصل الاشعار وكيف يكره ذلك مع ما اشتر فيه من الاخبار وانما كره اشعار اهل زمانه لانه اهم بيا لكون في ذلك على وجه يخاف منه هلاك البدنة بمرأته خصوصا في حراجه فراى الصواب في سد هذا الباب على العامة لانهم لا يقفون على الحد فاما من وقف على ذلك بان قطع الجبل دون العلم فلا بأس بذلك قال الكرماني وبذا هو الصحيح وقال صاحب اللباب فعلى هذا يكون الاشعار المقصود المختار عنده من باب الاستحباب وبذا هو الصحيح بمنصب ذلك الجنب وهو اختيار قوام الدين وابن العام الخ وفي الدر المختار كره الاشعار لان كل احد لا يحسنه قاما من احسنه بان قطع الجبل فقط فلا بأس به الخ وقال الشجاع في الكوكب المدي فلو اشعر عالم طريقته في نداء والذي اشهر من منع الامام فهو منع لانه كره اهل زمانه من المبالغة فيه او هو ردع للعوام مطلقا ابقاء على البدايا وخوفا عما يؤول الامر اليه من المبالغة فيه والوقوع في المنى عنه طلبا لما هو ندب فحب الخ قلت ولولا يد ذلك ما تقدم في البحث الاول من الردة في معنى الاشعار لفته ١٢

له قوله بذئ الحليفة ميقات اهل المدينة اتباعا للنبي صلى الله عليه وسلم فانه صلى الله عليه وسلم قلده بداياه واشعرها بها وكان ابن عمر من اكثر الناس اتباعا له صلى الله عليه وسلم وصرح اهل الطرود من الائمة الاربعة باستحبابه من الميقات يقلده قبل ان يشعره قال الدسوقي السنة تقديم التقليد فعلا خوفا من لغاها واشهرت اولها قال الباجي وقد قال ابن القاسم في المدونة وكل ذلك واسع بر يدان الترتيب المذكور ليس بواجب الخ وفي مناسك النجدي بل الافضل ان يقدم الاشعار على التقليد فيه وجان احد بهما يقدم الاشعار فقد ثبت ذلك في صحيح مسلم من حديث ابن عمر مرفوعا وان في وهو نص الشافعي تقديم التقليد وتقدم ذلك عن ابن عمر من فعله والامر فيه قريب الخ وقال القسطلاني بل الافضل تقديم الاشعار والتقليد مع في الاول خبرني صحيح مسلم وصح في الثاني فعل ابن عمر وهو المنصوص وذا في المجموع ان المادري حتى الاول عن اصحابنا كلهم ولم يذكر فيه خلافا الخ قلت ولم اجد الترتيب بينهما في فروع الحنفية والناطقة وذلك في مكان واحد قال الباجي وذلك ان السنة ان لا يكون اجماعا به لمن يريد الاحرام الاعدا حرامه وفي العتبية والموازية عن مالك انه ذكره للشامي والمصري ان يقلده به به بذئ الحليفة ولو خرا حرامه الى الجحفة وفي المدينة من رواية داود بن سعيد عن مالك لا بأس بذلك وفعل ذلك في مكان واحد احب الي وقال مالك في الموازية يقلده به به ثم يشعره ثم يجمله ان شاء ثم يركع ثم يحرم فاسنة اتصال ذلك كله وفي شرح الباب ان بعث المدي يقلده من بلده وان كان معه فممن حيث يحرم هو السنة كذا في شرح الكنت وفي العتبية على البخاري قال ابن بطال من اراد ان يحرم باج او العرة وساق معه بدايا يقلده الا من ميقات وكذلك يستحب ان لا يحرم الا من ذلك الميقات على ما عمل به النبي صلى الله عليه وسلم في المدينة وفي حجة البينا وكذلك من اراد ان يبعث بهدي الى البيت ولم يرد الحج والعمرة واقام في بلده فانه يجوز ان يقلده ويشعره في بلده ثم يبعث كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم اذ بعث بهدي مع ابى بكر سنة تسع ولم يوجب ذلك على النبي صلى الله عليه وسلم احراما وعلى هذا جماعة ائمة الفتوى مالك والشافعية والاوزاعي والثوري والشافعي و

احمد واسحق الى اخر ما بسط وهو اي المدي او ابن عمر موجه للقبلة وفي النسخ السندية متوجه للقبلة اي في حالتي التقليد والاشعار قال الباجي بر يدان التقليد والاشعار من سنته ان يكون المدي موجه الى القبلة وكذلك قال مالك وكذا من سنته الباشرة ذلك ان يكون متوجها الى القبلة الخ يقلده بنعلين قال الباجي هذا هو المستحب ان يقلده بنعلين في رقبته وان قلدها نعل واحدة فقد قال مالك تجزئ النعل الواحدة الخ وتقدم في اول الحديث شئ من ذلك وفي حاشي احكام الاحكام استحب تقليد النعلين لا واحدة وقد اشترط الثوري ذلك وقال غيره تجزئ الواحدة الخ ويشعره بعقم اوله من الاشعار من الشق بكسر الشين اي الجانب اليسر فختلف فقهاء الامصار في افضلية الاشعار في الايمن او اليسر لما كنه في ذلك اربعة اقوال كما في الرسوق والاكامل اذ قالوا في اوليته في الشق الايمن او اليسر ثلثا ثلثا السنة في اليسر واربعا ثلثا السنة في اليمن وسن من الجانب اليسر الخ اكتفى عليه عامة فقهاء المذاهب وعنده اقتصر الرد يدرا قال دسن من الجانب اليسر الخ ويره قال صاحبها الى حيفة كما في المعنى وغيره وقال محمد في مؤطاه وبهذا نأخذ التقليد افضل من الاشعار والاشعار حسن والاشعار من الجانب اليسر لان تكون صعبا مقترنا لا يستطيع ان يدخل بينها فليشعرها من الجانب اليسر او الايمن الخ وهو اي اليسر رواية لامام احمد كما في المعنى وفي اخرى له المشورة عنه ويره قال الشافعي وهو رواية من ابى يوسف كما في شرح اللباب ان يشعرا في الايمن ثم يساق المدي معه حتى يوقف ببنا المجهول به اي بالمدي مع الناس اي الحاج بعرفة يوم عرفة بر يدان يستحب به به ويصغر معه في وصوله الى مكة وخروجه الى منى وعرفة حتى يوقف به بعرفة حين وقوف الناس واما الوقوف في غير ذلك من الايام فغير مشروع كذا في المنتقى وسياق الكلام على تعريف البدايا قريبا ثم يدفع ببنا المجهول به اي بالمدي معم اي الناس اذ دفعوا ببنا المجهول اي افاضوا وجعوا من عرفة بعد غروب الشمس فاذا قدم ابن عمر من غداة يوم النحر لمي جرة العقبة وبعد ذلك نحره اي المدي قال الباجي فلا يجوز نحره ليلا وعلى هذا قول مالك وجماعة اصحابه الا شيب فقد روى عنه الجوزي ليل الخ قبل ان يحلق او يقصر لقوله عز اسمه ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ المدي محله وكان هو اي ابن عمر نحره به به يعني ببنا شذ ذلك بنفسه وهو السنة لمن يحسن كما تقدم وقد نحر النبي صلى الله عليه وسلم ثلثا وستين بدنة بيده في حجة الوداع يصفهن بالصاد الملهة وتسف يد القاء المضمومتين قیاما لقوله عز اسمه فاذكروا اسم الله طيبا صواف جمع صافته ويوجهن اي البدايا وافراد الفان في اول الاثر باعتبار اللفظ الى القبلة اتباعا لفعل صلى الله عليه وسلم فانه كان يستقبل بذئ الحليفة قاله ابو عمر قال القاري في شرح الباب واستحب الجمهور استقبال القبلة وكان ابن عمر يكره ان يركل حامل يستقبل به القبلة الخ وقال ابن رشد في البداية اما استقبال القبلة بالذئجة فان قوما استحبوا ذلك وقوما اجازوا ذلك وقوما اوجوهه وقوما كرهوا ان لا يستقبل بها القبلة والكرامة والمنع موجودان في المذهب الخ في في مذهب المالكية وجعل الباجي ذلك سنة ثم يأكل بنفسه ويطعم غيره لقوله عز اسمه فكلوا منها واطعموا القانع والمعتر ولقوله صلى الله عليه وسلم في بدناات خمس اوست طفق بزد لغيره اليه بايتين يبدأ من شاد اقطع اخرجه ابو داود برواية عبد الله بن قريط ١٣ **له** قوله كان اذا طعن اي ضرب في سنم بفتح السين الملهة به به وهو يشعره اي اذا شاع في الاشعار قال بسم الله والله اكبر امثالا لقوله عز اسمه ولتذكر الله على ما هداكم قال الباجي وهو على معنى التسمية على ابتداء النكاح ويحتمل ان تكون التسمية لا يجاب كما يسمى للذئج وبذا ما رواه اشيب عن مالك في العتبية ان من تولى اشعار به به قال بسم الله والله اكبر وفي شرح اللباب قال الكرماني يستحب ان يكبر عند التوجه مع سوق المدي ويقول الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر ولله الحمد الخ ثم التمس بعد انفا قم على ان لا تشعرا الختم اختلفوا في اشعار الابل والبقر قال الباجي بهذا الا ان لا يبقوا الابل السنة فان لم يكن لها سنة فنانا تقلده ولا تشعروا اله العتبي واختاره ابن حبيب ان تشعرا الابل والبقر وان لم يكن لها سنة وجه قول مالك ان الاشعار مخفص بالناسم بدليل انه لا يفعل في غيره مع وجوده فاذا قدم فقد دم محمل الاشعار كالغنم وجه قول ابن حبيب ان هذا بهدي من الابل من البقر فكان حكمه ان يشعرا كما في لما سنة واما الغنم فلا يشعرها ١٤

وهو يشعخ قال بسم الله والله أكبر **مسالك** عن نافع بن عبد الله بن عمر كان يقول الهدى ما قلده وأشعره ووقف به بعرفة **مسالك** عن نافع بن عبد الله بن عمر كان يجلس بدنه القباطي والأنماط والحلل ثم يبعث بها إلى الكعبة فيكسوها إياها **مسالك** أنه سئل عبد الله بن دينار ما كان عبد الله بن عمر يصنع بجلال بدنه حين كسيت الكعبة هذه الكسوة فقال كان يتصدق بها **مسالك** عن نافع بن عبد الله بن عمر كان يقول في الضحايا والبدن الثني فما فوقه **مسالك** عن نافع بن عبد الله بن عمر كان لا يشق جلال بدنه ولا يجملها حتى يغدو ومن منى إلى عرفة **مسالك** عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يقول لبيته يا بني لا يهدي من الهدى من الهدى شيئا يستحي أن يهديه لكومة فإن الله أكرم الكرماء وأحق من احتيله العمل في الهدى إذا عطي **أوصل** **مسالك** عن هشام بن عروة عن أبيه أن صاحب هدى رسول

له قوله كان يقول الهدى ما قلده ببناء الجمل وتقدم أن التقدمة سنة بالاجماع في الأبل والبقر ومختلف في الغنم وأنكر ابن حزم التقدمة في البقر وأشعر ببناء الجمل أيضا وتقدم الخلاف في حكمه بل هو سنة أو حسن أو مكروه ثلثة أقوال للعلماء فيه واختلفوا أيضا في كيفية قال الأبل في الأمسال اختلف في كيفية الأشعار فلما كان في الدعوة أنه يشعر عنها وقال ابن حبيب طولاً ونسراً الباجي الطول بأنه من المقدم إلى المؤخر قال وإنما كان كذلك لينتشر الدم ولو كان عرضاً كان يسيراً ثم جمع بينهما بما يسطر في حقيقة الطول والعرض بأن الراد من العرض في كلام الأمام مالك هو أيضا من الذنب إلى العنق ووقف ببناء الجمل يراى بالهدى بعرفة قال الباجي يريد أن هذا الهدى الكامل الصفات والفضائل وقال الأزد في فخره ليس بهدى أن أشعره بكثرة ومنى ولم يخرج به إلى الحل وعليه بدله فإن ساقه من الحل استحب ودقوه بعرفة بذلك قال مالك وأصحابه كما في الاستدراك قال الباجي الأصل في ذلك أن الهدى من شرط أن يجمع فيه بين الحل والحرم لا يخرج من أشعره بالحرم أن يخرج بالحرم دون أن يخرج إلى الحل بذا من هب مالك وقال أبو حنيفة والشافعي أن أشعره في الحرم ونحوه فيه أجزاء والهدى على ما نقول أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع في هديه بين الحل والحرم لأنه قد وهب هدى الحليفة وساقه إلى البيت **له** قوله أن عبد الله بن عمر كان يجلس بضم الياء وفتح الجيم وكسر اللام المشددة بدنه بضم أوله وسكون الدال ويعظم جمع بدنه بفتحين أي يكسرها الجلال بكسر جيم وخفتة لام جمع حل بضم جيم هو الذي يطرأ على ظهر الحيوان من الأبل والغنم والحمير والبغل وبنا من حيث العرف لمن العلماء قالوا أن التجليل مختص بالأبل من كسار ونحوها كذا في العيني القباطي بضم القاف على ما ضبط صاحب المحلى جمع القباطي بالضم ثوب رقيق من كان يعمل بمصر نسبة إلى القبط بالكسر على غير قياس فرقا بين الأنساب والثوب وبسط النودى في تهذيب الاختلاف في ضمن القاف وكسرها في القبطية ثم قالوا وأنفقوا على أن يجمعوا قباطي بفتح القاف وهي ثياب تعمل بمصر كذا قاله الروي والجوهري وقال الزبيدي هو ثوب من كان يتخذ بمصر والأنماط بفتح همزة جمع فسط بفتح ثوب من صوف ذو لون من ألوان ولا يكاد يقال إلا بمعنى فسط قاله الزرقاني وقال الباجي هي ثياب ديباج وفي الجمع هي ضرب من البسط دخل رقيق واللؤلؤ جمع حلة بضم الحاء هي بردوا لئمن ولا تنس حلة إلا أن تكون ثوبين من جنس واحد كذا في الجمع قال الباجي يريد أنه كان يكسوها إياها إذا أهداها وبها يقتضى أن تجمل الأيمن والملمون والخز والكتان وسائر أنواع الثياب وقال مالك ولا تجمل بالخلق وغير ذلك من ألوان خفيف والبايع أحب إلينا الخ وفي العيني قال ابن بطال كان مالك وأبو حنيفة والشافعي يردون تجليل البدن دسائى من بهيمة النفوس الاتفاقي على عدم وجوب التجليل **له** قوله ثم يبعث بها إلى الجمل أي إلى الكعبة فيكسوها إياها الضمير الأول إلى الكعبة والثاني إلى الجمل قال الباجي يريد أنه كان يرى أن هذا الحق ما صرفت إليه إذا كانت البدن لها تعلق بالبيت وكانت تجمل وكانت الكعبة مما يشترع كسوتها فكان ما يليق بها مصروفا إليها الخ وقال أبو عمر إن كسوتها من القرب وكرائم الصدقات وكانت تنكس من زمن تيج الحمير ويقال لأول من كسها فكان ابن عمر يجلس بها بدنه لأن ما كان الله فتعظيمه وتجليله من تعظيم شئنا الله ثم يكسوها الكعبة فيحصل على فضيلتين وعلمين من البر فقلت وهذا كان في أول الأمر ثم كان رده يتصدق بها كما سأتقريباً **له** قوله ما كان عبد الله بن عمر يصنع بجلال بكسر جيم وخفتة لام جمع حل كما تقدم بدنه جمع بدنه حين كسيت ببناء الجمل الكعبة بهذه الكسوة المعروفة قال صاحب المحلى يعني الديباج وأول من كسها ابن الأبي عمير وكانت كسوتها المنسوجة الخ وذكر في التعليق المجهول المراد بها ما كساها به عبد الملك بن مروان من الديباج وكان قبل ذلك في زمن الخلفاء تنكس بالقباطي كما بسطه العيني الخ وسأتقريباً شيء من ذلك من آخر الحديث ويأتى فيه أيضا أن عمل ابن عمر

كان إذا كان امر الكسوة إلى العامة ثم لما صار امرها إلى الأمر تصدق بها **له** قوله فقال ابن دينار كان ابن عمر يتصدق بها أي بالجلال قال الباجي معنى ذلك أن جلال البدن كانت كسوة الكعبة وكانت أولى بها من غيرها فلما كسيت الكعبة رأى أن الصدقة بها أولى من غير ذلك لأن الهدى وإن كان له تعلق بالبيت فإن مصرفه إلى المساكين والمستحقين الصدقة ويحتمل أن يكون ابن عمر كان يكسوها ببدنه الكعبة قبل أن يعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقسم جلال بدنه فلما علم ذلك رجع إليه وأخذ به الخ وقال المصنف ليس التصديق بجلال البدن فرضاً وإنما منع ذلك ابن عمر رضي الله عنهما لا يرجع في شيء أبداً لشدة لاني شئ أضيف إليه وأخرج محمد بن موطاه برواية نافع أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يجلس بالحلل والقباطي والأنماط ثم يبعث بجلالها فيكسوها الكعبة قال فلما كسيت الكعبة هذه الكسوة أقصر من الجلال ثم أخرج عن مالك قال سألت عبد الله بن دينار ما كان ابن عمر يصنع بجلال بدنه حتى أقصر عن تلك الكسوة قال كان يتصدق بها ثم قال قال محمد وبنا تأخذ بثبني أن يتصدق بجلال البدن ويخطبها ولا يعطى الجزار من ذلك شيئاً ولا من نحوها بختنا النبي صلى الله عليه وسلم يبعث مع علي ابن أبي طالب يبعث بهدى قماران يتصدق بجلاله وخطبه وإن لا يعطى الجزار من خطبه وجلاله شيئاً **له** قوله كان يقول في الضحايا يا جمع ضحية كسيرة وهدايا ما يذبح في يوم من أيام النحر على وجه التقرب قاله القادي والبدن بسكون الدال ومنهما جمع بدنه متحركة الشئ ككريم فما فوقه أي فما يكون الكبر من الشئ وفي التعليق المجهول الشئ من الأبل ما له خمس سنين وطعن في السادسة ومن البقر ما له سنتان وطعن في الثالثة ومن الغنم ما له سنة وطعن في الثانية كذا قال القادي الخ وفي الرد المحتار الشئ ابن خمس من الأبل وهو لين من البقر وحول من الشاة الخ **له** قوله كان لا يشق جلال بدنه جمع بدنه أي لا يعطونها من موضع لتلا تقصير وتكون قابلة لأي انتفاع كان وعلى البخاري في صحيحه وكان ابن عمر لا يشق من الجلال إلا الموضع السام فاذا نحرها نزع جلالها من أفضة أن يفسدها الدم ثم يتصدق بها **له** قوله ولا يجملها أي لا يكسوها الجلال حتى يغدو من منى إلى عرفة قال الباجي ومعنى ذلك أن جلال البدن تشق على استئثار الغنمين أحدهما أن يبدو الأشعار والثاني أن ذلك أثبت لما على ظهور الهدى قال مالك وذلك من عمل الناس وطلعت أن أهدا ترك ذلك أهدا الشدة بن عمرو ذلك أن كان يجلس بالحلل والأنماط المرتفعة فكان يترك ذلك استئثار للثياب ولم يكن يجلس إلا حين يغدو من منى إلى عرفة لتبقى الثياب بجلالها ولا تتغير بطول اللبس لما قال ابن المبارك كان ابن عمر يجلس بذي الحليفة فاذا مشى يلائم نزع الجلال فاذا قرب من الحرم جملها وإذا خرج إلى منى جملها فاذا كان بين النحر نزع عما فعله بذا يجلس أن تكون هذه الرواية مخالفة لرواية مالك ويحتمل أن يكون مالك إنما قصد الأخبار عن آخر عمل فيها واستوفى ابن المبارك الأخبار عن جميع أحوالها **له** قوله أنه كان يقول لبيته يا بني بفتح الموحدة وتنشيد المشاة التحية لا يهدى بضم المشاة التحية وبالنون الشقيلة أحكم الله من الهدى بضم الدال وسكونها جمع بدنه شيئاً يستحي أن يهديه لكومة فإن الله أكرم الكرماء جمع كرم وهو الجاهل مع لأواع الخير والشرف والفضائل وأحق من أخير له قال الباجي ومعنى ذلك الوعظ لهم والنهي من أن يهدي أحدهم من الهدى ما يستحي أن يهديه لمن يكرم عليه وذكرهم بأن الله عز وجل أكرم الكرماء وأحق من استحي منه أن يهدي له التحقير وأولى من أخيره الرشح الخ **له** قوله العمل في الهدى إذا عطي **أوصل** قوله عطي كفتح بك كذا في المصباح وفي الجمع عطي الهدى بلام وقد يعبر به عن أخته تحقيره فيمنعه من السير فينحره مقصوداً لمرجعه أن الهدى سواد كان واجباً أو تطوعاً إذا عطي في الطريق فلا يفعل به ويل يجب عليه البذل أم لا وكذلك أن فعل ذلك أن نحر العطب أو الضلال بعد الوجوه أن بل يجوز الأكل منه أم لا **له**

الله صلى الله عليه وسلم قال لما رسول الله كيف اصنع بها عطب من الهدى فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم كل بدنة عطبت من الهدى فأنحرها ثم ألق قلادتها في دهرها ثم خل بينهما وبين الناس يأكلونها **مسألة ١٢٤** عن ابن شهاب عن سعيد ابن المسيب أنه قال من ساق بدنة تطوعا فعطبت فأنحرها ثم خل بينهما وبين الناس يأكلونها فليس عليه شيء وإن أكل منها وأمر من يأكل منها عظمها **مسألة ١٢٥** عن ثور بن زيد الديلي عن عبد الله بن عباس مثل ذلك **مسألة ١٢٦** عن ابن شهاب أنه قال من أهدى بدنة جزاء أو نذر أو هدى فتمتع فاصيبت بالطريق فعليه البدل **مسألة ١٢٧** عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه قال من أهدى بدنة ثم ضللت أو ماتت فأنحرها إن كانت نذرا أو أهدى لها وإن كانت تطوعا فإن شاء أهدى لها وإن شاء تركها **مسألة ١٢٨** أنه سمع أهل العلم يقولون لا يأكل صاحب الهدى من الجزاء والنسك هدى المحرم إذا أصاب أهله

له قوله قال

يا رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف اصنع بها عطب بكسر الطاء أى قارب الملك وقيل وقف في الطريق وعبر عن السهم قال المجد عطب كقبح بك وبجير والفرس كسر الخ من الهدى قال الباجي يحتل أن يكون سوالا عن جميع جنس الهدى ويحتل أن يكون سوالا عن بدى المعهود عندهما وهو الهدى الذى بحث به صلى الله عليه وسلم معه وهو الأثر فسواله عما يصنع بها عطب يحتل محققين من جهة اللفظ أحدهما العطب من جهة الموت والغوات غير أن جواب النبي صلى الله عليه وسلم يمنع هذا والمعنى الثاني أن يكون المعنى بلفظ مبلغا لا يمكن توصيلا معه وذلك على ضربين أحدهما أن يكون ذلك منع أيضا لما في الوقت وبه والثاني أن يمنع منه في الوقت من إيراد عطب عليها ويكون أيضا لما بعد الوقت فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم كل بدنة عطبت من الهدى يحتل الوجين المتقدمين من استخراق الجنس والعهد ولا يمنع أن تكون الأولى بمعنى العهد والثانية لاستخراق الجنس كذا في المنتقى فأنحرها وجها كما جزم بالزقاني فهو عند المالكية وأما عند غيرهم فيختص الوجوب بالاستطوع لا الواجب ثم ألقى بصيغة الأمر قلادتها بكسر القاف المفتوحة التى تجل في الحلق من فيضه وفضته وغيرهما وفي بعض النسخ المصرية قلادتها بصيغة الجمع في دهرها حتى عن الإمام مالك تأويل الأمر بذلك قولان الأول ما حكي عنه أنه قال مرة أمره بذلك يعلم أنه بدى فلا يستباح إلا على الوجه الذى ينبغي وأما قوله ما قال الباجي روى عنه ابن المواز أنه لما كان للناس في الكلب الخ وحاصلا واحد هو أن الأمر بالقلادة في الدم لا إشارة وأعلام للناس بأن هذا بدى عطب فينبغي أن يأكل من يجوز له أكله وإن كان أول مرة على أنه منى أن ينشف منها بشئ حتى لا تحبس قلادتها لتعلقها بما يجره الخ لئلا يستبقى شيئا منها ولا يتشبث بشئ من أمرها حتى القلادة على قلنتها ونزادتها ثم غل بصيغة الأمر من التحلية واستدل بهذا اللفظ الباجي وغيره من المالكية أنه لا يلى نظير ذلك على الناس بيننا وبين الناس يأكلونها الظاهر سقاط النون لجواب الأمر لكن التقدير فخم يأكلونها زاد مسلم وغيره في حديث ابن عباس ولا تأكل منها أنت ولا أهل رفعتك قال المازني قيل ناه عن ذلك حماية أن يتسائل فينحره قبل أو أنه الخ وفي المعنى عن التوضيح اختلف أهل العلم في بدى التطوع إذا عطب قبل محله فقالت طائفة ما جزمه ممنوع من الأكل منه روى ذلك عن ابن عباس وهو قول مالك وأهل حنيفة والشافعي ورخصت طائفة في الأكل منه روى ذلك من مائشئة وابن عمر الخ قلت وبكذا حكي الموفق موافقة الشافعي لاحد في المنع من أكل بدى التطوع والظاهر من بدى الواجب إذا عطا **مسألة ١٢٩** قوله أنه قال من ساق بدنة أو غيرها من البدن تطوعا بخلاف الواجب فعطبت بكسر الطاء أى قاربت الملك فأنحرها ثم خل من التحلية بينها وبين الناس قال صاحب المحلى التعريف فيه للعهد والمراد الذين يتبعون القافلة ويلتصون الساقة أو جماعة غيرهم وهي قافلة أخرى قاله الطيبي الخ قلت، ويدخل فيهم الفقراء والغنياء ما خلا المهدى ورسوله عند المالكية والناس الفقراء خاصة عند الحنفية وكذلك عند الشافعية والخاتمة ما خلا أهل الرفقة يأكلونها فليس عليه شيء أى لا يهدى ولا يحتمل وإن أكل منها الهدى أو أمر من يأكل منها سواء كان المأمور نذريا أو فقيرا عند المالكية ويختص الضمان بالطعام الغني عند الأئمة الثلاثة عزمها بكسر الراء أى دفع بدنها بدلا كاملا لا قدر أكله أو ما أمر بالكله على أصح القولين في المذهب قاله الزقاني قال ابن رشد اختلفوا فيما يجب على من أكل منه فقال مالك أن أكل منه واجب عليه بدله وقال الشافعي وأهل حنيفة والثوري واستحق عليه بدنة فإن لم يجد فشاة وقال أصحاب مالك عليه قيمة ما أكل أو أمر بالكله ما يتصدق به روى ذلك عن علي وابن مسعود

وابن عباس وجماعة من التابعين الخ **مسألة ١٣٠** قوله أنه قال من أهدى بدنة واجبة مثل أن تكون جزاء من صيد لزمه أو نذرا واجبة على نفسه غير معين أو بدى تمتع أو قران فاصيبت أى هلكت أو عطبت بصيغة التانيث في جميع النسخ الهندية وبعض المصرية وفي بعضها فاصيبت بلفظ التذكير في الطريق كذا في النسخ المصرية وفي الهندية بالطريق والواجب الأول فعليه البدل ويفعل بالعطية ما شاء من أكل والعمام ويصح وغير ذلك عند الجمهور ومنهم الحنفية على ما تقدم إلا أن الإمام مالك لم يجوز بيعه قال ابن رشد أما الهدى الواجب إذا عطب قبل محله فإن لصاحبه أن يأكل منه لأن عليه بدله ومنهم من أجاز له بيعه وإن يستعين به في البدل وذكره ذلك مالك الخ **مسألة ١٣١** قوله أنه قال من أهدى بدنة مثلا وهكذا حكم غيرها من البدن ثم ضللت فلم توجد أو وقت النحر أو ماتت قبل بلوغ المحل فأنحرها إن كانت نذرا أى واجبة في الذمة غير معينة قال الباجي يرد به نذرا متعلقا بالذمة وبذا حكم كل بدى متعلق بالذمة من جزاء صيد أو قران أو تمتع أن يهدى أن هلك أو هلك أى يجب عليه بدله لأن وجوبه متعلق بالذمة فلا تبرأ حتى تنحر وتقدم في أول الباب الإجماع على ذلك من كلام الموفق وإن كانت تطوعا فإن شاء أهدى لها وإن شاء تركها أى لم يهدى لها وعلى شيخنا في المصنف الإجماع على ذلك نعم اختلفوا فيما إذا وجد بعد الضلال وبسط الباجي أقوال المالكية في ذلك وذكره الموفق وغيره **مسألة ١٣٢** قوله يقولون لا يأكل صاحب الهدى من الجزاء للصيد والنسك والمراد بالنسك في اصطلاح المالكية كما جزم به الزقاني وغيره هو ما كان للقاء تفتت أو دفن أو فدية بمنى الأحرار وقال الأبي في الكمال أن دماء الخ تنقسم إلى بدى ونسك فالهدى عندنا ما كان لجزاء أو تمتع أو قران أو فساد أو فوات وعنه الأحناف الهدى على نوعين بدى شكر وهو بدى المتعته والقران والتطوع وبدى جبر وهو سائر الدماء الواجبة ما عدا الثلاثة وكل دم وجب شكره لصاحبه أن يأكل منه ما شاء ولا يتقيد ببعض منه ويؤكل الأغنياء والفقراء ولا يجب التصديق بالكل ولا ببعض بل يستحب أن يتصدق بثلاثة ويضع ثلثه وهدى للأغنياء ثلثه وكل دم وجب جبر لا يجوز له الأكل منه ولو كان فقيرا ولا لأغنياء ويجب التصديق بجميعه حتى لو استملكه بعد الذبح كله أو بعضه لزم قيمة للفقراء فيصدق بها عليهم الخ **مسألة ١٣٣** قوله بدى المحرم إذا أصاب الهدى ما جازى جامع أهله قال ابن رشد اتفقوا على أن من وطئ قبل الوقوف بعرفة فقد أسد حجه وكذلك من وطئ من المحترمين قبل أن يطوف ويسعى واختلفوا في فساد الحج بالوطئ بعد الوقوف بعرفة وقبل رمي جمرة العقبة و بعد رمي الجمرة قبل طواف الأفاضل الذى هو الواجب الخ قال الموفق أما فساد الحج بالجماع في الفرج فليس فيه اختلاف قال ابن المنذر اجماع أهل العلم على أن الحج لا يفسد بآتيان شئ في حال الأحرار إلا الجماع والأصل في ذلك ما روى عن ابن عمر أن رجلا سأله فقال ألقى وقعت بأمر الله ونحن محرمان فقال أفدت بك أطلق أنت وإليك مع الناس فاقضوا ما يقضون كل إذا حلوا فإذا كان في العام المقبل فأنجح أنت وأمر أنك وأهدى بها فأن لم تجد ففصم ما ثلثه أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم وكذلك قال ابن عباس وعبد الله بن عمرو ولم تعلم لهم في عصرهم مخالفا وقال أبو حنيفة إن جامع قبل الوقوف فسد حجه وإن جامع بعده لم يفسد لقول النبي صلى الله عليه وسلم الحج عرفة ولنا أن قول الصحابة الذين رويوا قولهم مطلق وإذا ثبت هذا فإنه يجب على الجاهل بدنة روى ذلك عن ابن عباس وعطاء وماؤس ومجاهد ومالك والشافعي وأهل ثوري وقال الثوري واستحق عليه بدنة فإن لم يجد فشاة وقال أصحاب الرأي إن جامع قبل الوقوف فسد حجه وعليه شاة وإن جامع بعد الوقوف فعليه بدنة وحجه صحيح **١٣**

مسألة كانه بلغه ان عمر بن الخطاب علي بن ابي طالب واباه هيرة سئلوا عن رجل اصاب اهله وهو محرم فقالوا ينفذ ان لوجهما حتى يقضيا جهمهما ثم عليهما الحج من قابل والهدى **قال** وقال علي بن ابي طالب ولذا اهلا بالحج من عام قابل تفرقا حتى يقضيا جهمهما **مسألة** كانه سمع سعيد بن المسيب يقول لما ترون في رجل وقع بامرأته وهو محرم فلم يقل له القوم شيئا فقال سعيد ان رجلا وقع بامرأته وهو محرم فبعث الى المدينة يسئل عن ذلك فقال بعض الناس يفرق بينهما الى عام قابل فقال سعيد لينفذ ابوجهما فليتما جهمهما الذي افسدها فاذ فرعا رجعا فان ادركهما حج قابل فعليهما الحج والهدى ومعلان من حيث اهلا بجهمهما الذي افسدها وتفرقان حتى يقضيا جهمهما **قال** مالك ويهديان جميعا بدنة بدنة **قال** مالك في رجل وقع بامرأته في الحج ما بينه وبين ان يدفع من عرفة ويرى الجمرة انه يجب عليه الهدى وحج قابل

له قوله سئلوا ببناء المجهول عن رجل اصاب اى جامع اهل وهو محرم اى بالجمعة كذا في النسخ المصرية وكذا حكم العرة وليس في النسخ المصرية لفظا بالحج لكنه مراد لسياق فقالوا اى الثلاثة ينفذ ان بعث القاد وبالنسبة المعتبرة اى يضحيان لوجههما اى يقصد بهما حتى يقضيا اى يتما جهمهما يريدون ان عليهما المعنى في الحج الفاسد حتى يتما على حسب ما كان يتما في الحج الصحيح **قال** ابن رشد ومما يخص الحج الفاسد عند الجمهور دون سائر العبادات انه يفتى فيه المفسد ولا يقطع عليه دم وشذ قوم فقالوا هو كسائر العبادات وعمدة الجمهور ظاهر قوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله فاما لمجرد عموا والمنا لكون خصصوا قياسا على غيرها من العبادات اذا وردت عليها المفاسد **الخ** وقال القاري في شرح النقاية افسد حجه بالاجماع ومعنى في حجه لاجماع الصحابة على ذلك **الخ** ثم عليها الحج من قابل كذا في النسخ المصرية وفي المصرية حج قابل والمعنى واحد اى يجب عليها قضاء الحج في عام افسد قضاء عن هذا الفاسد وهو اجماع والهدى اى يجب عليه مع القضاء الهدى ايضا وفي البدائع فساد الحج يتعلق به احكام منها وجوب الشاة عندنا وقال الشافعي وجوب بدنة ونسأ ما روى عن ابن عباس انه قال البدنة في الحج في موضعين احدهما اذا للزيارة جنب ورجع الى اهل ولم يعد والثاني اذا جامع بعد الوقوف وروينا عن جماعة من الصحابة انهم قالوا وعليها هدى واسم الهدى وان كان يقع على الغنم والبقر والابل لكن الشاة ادنى ثمن فحمل على الغنم اولى على ان اردونا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه سئل من الهدى فقال ادناه شاة **الخ** **له** قوله وقال علي بن ابي طالب يعني وقع في اثر على رضى زيادة وهي انها اذا اهل اى احراما بالحج للقضاء من عام قابل اى السنة الثانية تفرقا وجوبا واستجابا لقولان للعلماء حتى يقضيا جهمهما اى يتما ه لتلايته اكراما وقع منها اولا والثبوت قد تبيح بالتذكر والمسئلة فلا فيه بين العلماء وعلى المعنى في شرح البنائية عن الميطة واليسود والاسيبي يستحب الا فتراق عند خوف المعادة وقال ايضا ولو كان واجبا لوجب به دم كسائر الواجبات في الحج واجاب عن استدلالهم باجماع الصحابة بانه انما يكون حجة اذا انقضت العصور لم يوجد اختلاف وقد روى عن الحسن وعطاء مثل قولنا وهما قد اركا عصر الصحابة فيكون خلافا معتبرا فلا ينعقد الاجماع **الخ** وحمل القاري في شرح النقاية قوله على الاستحباب وقال في شرح الباب لا يجب الا فتراق في القضاء الا اذا خافا الجماعته ثانيا فيستحب حينئذ ان يفتراقا عند الاحرام وقيل موضع الموافقة واما ما في الجامع الصغير ليست الفرقة بشئ اى امر ضرورى وقال قاضيان ليس بواجب **الخ** وقال الزيلعي على المتن وان الا فتراق ليس بنك في الادراك فاني القضاء لان القضاء يمكن الاداء وان اجماع بينهما وهو النكاح قائم فلا معنى لا فتراق قبل الاحرام لاجل حجة الوقار ولا بعده لانها يترك ان ما لحقها من المشقة العظيمة بسبب لذة يسيرة فيزدادان ندما وتحرزا فلا معنى لا فتراق الا ترى انه لا يؤمران بفداء تما في الغفراش حالة الحيض ولا حالة الصوم مع توهم تذاكرهما ما كان بينهما حالة الطهر والغفراش والافتراق المنقول من الصحابة محمول على التذنب والاستحباب لا على التمسك والايجاب ونحن نقول به اذا خيف ذلك **الخ** وفي المعلى ان الامام ابا حنيفة لم يقن بالمعاقبة وهو المردى عن الحسن ومجاهد وعطاء انها لا يفترقان وما روى عن الصحابة من التفرق محمول على التذنب وروى ابو داود في المراسيل عن يزيد بن نعيم ان رجلا جامع امرأته وهما محرمان فقال الرجل لقيت من الله عليه وسلم فقال اقضيا جهمكما واهربا فلم يذكر التفرق في المرفوع **الخ** **له** قوله يقول لاصحابه ما ترون في رجل وقع بامرأته اى واقضا ومحرم بالحج او العرة ولعل سؤالا كان لاقتياد اصحابه وتدبرهم وتنبيههم على المسائل فلم يقل له القوم شيئا اى سكتوا عن الجواب وسكتهم امالانه لم يكن عندهم علم بذلك او انزوا تعظيما والبا لغته في بزه ومرفوع الامر اليه فقال سعيد بن المسيب حكايته لما دفع من بذه الحادثة قبل ذلك ان رجلا وقع بامرأته وهو محرم بالحج كما يدل عليه جواب سعيد فبعث قاصدا الى المدينة المنورة يسأل عن ذلك الامر عن علمائها فقال بعض الناس من علماء المدينة يفرق ببناء المجهول بينهما من وقت اجماع الى عام

قابل **قال** الباجي قول بعض الناس يفرق بينهما الى عام قابل حكاه سعيد بن المسيب على سبيل الانكار له ولذلك بين ان افسدتهما انما يكون من حيث يحرمان بالحج ولا فائدة في ان يفرق بينهما قبل ان يحلما من الحجمة التي افسد لاهن وطعنا في هذا العام لا يقصد عليهما جمعا ولا يوجب عليهما هديا ولا فائدة في ان يفرق بينهما بعد الاطال منه وقيل الاحرام يقع القضاء لانها انما يكونان حلماين فلا معنى للتفرق بينهما **الخ** **له** قوله فقال سعيد بن المسيب ردا على ما مضى عن بعض الناس لينفذ بعث القاد اى يمحضا بوجهما بالام في اوله في النسخ المصرية وبالمودة في السنة اى يقصد بهما فليتما جهمهما الذي افسدها لوجب اتمامه فاذا فرعا من اتمام رجعا قال الباجي يحتل ان يريد بذلك الا باحسان ومعنى ذلك انه يجوز له ان يرجع الى مكانها ولا يحتل ان يريد بذلك الوجوب ومعنى ذلك ان يرجع الى موضع يجب عليهما فيه الاحرام الخلف وهذا بمنى على تعيين موضع الاحرام في القضاء فمن قال بتعيين الاحرام من موضع الاحرام الاداء لا بد ان يحل الرجوع على الوجوب يمكن الاحرام من ذلك الموضع وتقدم المذهب في ذلك في جامع العرة فان ادرك الحج قابل اى عاشا الى زمان الحج من السنة الثانية فعليهما الحج **قال** الباجي يريد والشد علم انها ليست لافان الاحرام ولا يجوز لها البقاء على الاحرام الاول بخلاف من فاته الحج فان لم يبق على احرامه الاول ويتم حجه عليه لانه احرام صحيح والذى افسد حجه لا يجوز له ان يتم قضاء عليه لانه احرام فاسد **الخ** والهدى قال الباجي يقتضى ان الهدى لا يكون الا في العام المقبل ويطلق اى يحرمان في القضاء من حيث اهل اى من الموضع الذى احراما اولاه في الاداء بجهمهما الذي افسدها والمسئلة خلافا في تقدمت في جامع العرة ولا بين اى شبيهة عن عطاء عن ابن عباس يحرمان من المكان الذى احدهما فيه كذا في المحلى ويتفرقان في القضاء حتى يقضيا اى يتما جهمهما كما تقدم قريبا مبسوطا **له** قوله قال مالك ويهديان اى الرجل والمرأة جميعا اى كلاهما بدنة بدنة باستكرار لفظة ان على كل واحد منهما بدنة عليمدة وبذلك الامام مالك اذا طاعته ففى المدونة ان اصاب النساء مرة بعد مرة امرأة واحدة كانت او عددا من نساء فليس عليه في جماعة اياهن الا كفارة واحدة دم واحد وان هو اكرههن فعليه الكفارة لمن عن كل واحدة منهن كفارة كفارة وعن نفسه في جماعة اياهن كلن كفارة واحدة وان كان لم يكرههن ولكن طاعته فعليه على كل واحدة الكفارة وعليه هو كفارة واحدة في جميع جماعة اياهن **الخ** ولا فرق عند الحنفية في جامع الطاعة والمكرهية في افساد الحج او وجوب الجزاء **قال** في البداية ومن جامع ناسيا كان كمن جامع متعمدا **قال** الشافعي جامع الناسي غير مفسد للحج وكذا الخلاف في جامع النائم والمكرهية هو يقول المظهر بنهم بهذه العوارض فلم يقع الفعل جنائيا ولان الفساد باعتبار معنى الارتفاق في الاحرام ارتفاقا مخصوصا وبذلك لا يندم بهذه العوارض وفي شرح الباب لا فرق في المجمع بالنسبة الى هذا الحكم وان كان يتفاوت بالاثم وعدمه بين العامد والناسي والاطاع والمكره والحج والعمرة والرجل والمرأة **الخ** وقد عرفت فيما سبق ان الواجب عند الحنفية في صورة الافساد شاة وفيها بعد الوقوف الذى لا فساد فيه بدنة **له** قوله قال مالك في رجل وقع بامرأته اى جامعها في الحج ما بينه وبين ان يدفع من عرفة وبين ان يرى الجمرة وانت خبير بانه اذا كان الجماع قبل الدفع من عرفة فيكون قبل الرمي بالاولى لكنه ذكر الرمي ايضا استطرادا لان التفرق عندهم في الفساد وعدمه باعتبار احتلال الاول وعنه الحنفية باعتبار الوقوف بعرفة انه يجب عليه اتمام هذا الذى افسده ويجب الهدى ايضا ورج قابل قضاء لما افسده **قال** الباجي الحبيب لاهل لا يخلو ان يكون اصحابا قبل الوقوف بعرفة او بعد ذلك فان كان اصحابا قبل الوقوف بعرفة فلا خلاف في فساد جهمهما وان يجب عليهما الهدى ورج قابل وقوله فيما بينه وبين ان يدفع من عرفة نص على ما كان قبل وقوفه بعرفة ونص بعد ذلك على ما كان بعده من الحجرة ولم ينص على من وطى بعد الوقوف وقبل الرمي وقد روى القاضي ابو محمد عنه في ذلك روايتين احدهما وهى المشهورة انه قد افسد حجه وهما قال الشافعي والثانية انه لا يقصد حجه وهما قال ابو حنيفة بذا اذا كان وطؤه يوم النحر قبل غروب الشمس

قال فان كانت اصابتها اهله بعد رمي الجمره فانما عليها ان يعتمر ويهدي وليس عليه حج قابل قال مالك الذي يفسد الحج او العرة حتى يجبت في ذلك الهدى في الحج او العرة التقاء الختانين وان لم يكن ماء دافق قال ويوجب ذلك ايضا الماء الدافق اذا كان من مباشرة فاما رجل ذكر شيئا حتى خرج منه ماء دافق فلا ارى عليه شيئا قال مالك ولو ان رجلا قتل امرأته ولم يكن من ذلك ماء دافق لم يكن عليه في القبلة الا الهدى قال مالك ليس على المرأة التي يصيبها زوجها وهي حرة مرارا في الحج او العرة وهي له في ذلك مطاوعة الا الهدى وحج قابل ان اصابتها في الحج وان كان اصابتها في العرة فانما عليها قضاء العرة القها فسدت والهدى هدى ممن فاته الحج مالك عن يحيى بن سعيد انه قال اخبرني سليمان بن يسار ان ابا

فان كان بعد غروب الشمس من يوم النحر فقد روى اصحابنا عن مالك فممن وطئ الغنم من يوم النحر قبل ان يرمى ويفيض لم يفسد حجه وليس بمنزلة من وطئ يوم النحر وعليه عمرة وهدى لو طئه وهدى اخر لما اخر من رمي جرة العقبة ووجه ذلك ان التل قد حصل بالقضاء وقت الرمي وخروجه الخ قال فان كانت اصابتها مصدره عنان الى فاعلم اليه بالنصب مفعول المصدر بعد رمي الجمره قال الباجي الوطئ بعد الرمي لا يخلو ان يكون قبل الافاضة او بعدها فان كان قبل الافاضة فلا يخلو ان يكون يوم النحر او بعده فان كان يوم النحر فقد اختلف فيه قول مالك والمشهور انه لا يفسد حجه قال القاضي ابو الحسن وهو الصحيح وقد قال ايضا يفسد قبل الافاضة وروى قال ابو حنيفة والشافعي وان وطئ بعد الافاضة وقبل الرمي فلا يخلو ان يكون ذلك يوم النحر او بعده فان كان يوم النحر فقد اختلف اصحابنا فيه فقال ابن القاسم وابن كنانة واصبغ لا يفسد وليس عليه الا الهدى وقال الشيب وابن وهب يفسد حجه فان كان وطؤه بعد يوم النحر فقد روى ابن حبيب عن اصبح لاشي عليه الخ قلت ما حكى من مذهبه ابى حنيفة والشافعي ليس بصحيح نعم قال به بعض السلف كما تقدم في اول الباب من المنى والفروع وعلم من هذا كلان مسئلة الباب هي وطئ من اصابتها يوم النحر بعد الرمي قبل طواف الافاضة فانما عليه ان يعتمر اي يحرم بالعمرة من الحل ويأتي بافها ليدى لجنائته على طواف الافاضة وليس عليه حج قابل لان حجه الاول لم يفسد لوقوع الوطئ بعد التحلل الاول وهذا على المشهور من مذهبه الامام مالك وصححه ابو الحسن كما تقدم قريبا قال الباجي فاذا قلنا لا يفسد حجه فانه يلزم عمرة وهدى وقال ابو حنيفة والشافعي لا يجب عليه عمرة والدليل على صحة ما نقول ان عليه ان يأتي بطواف الافاضة في نسك لم يدخل عليه نقص الوطئ وذلك لا يكون الا بالعمرة لان الطواف لا يكون في الاحرام الا بحج او عمرة وقد قلنا انه لا حج عليه فلزمته العمرة الخ

الحق قوله قال مالك في

تفصيل ما يفسد الحج والعمرة من الجماع ودواعيه الذي يفسد الحج او العرة من الجماع حتى يجب عليه في ذلك الهدى في الحج او العرة هكذا في اكثر النسخ المصرية والسندية قال الباجي في الحج او العرة يحتل معنيين احدهما ان الافساد وجه في احدهما فيجب بذلك الهدى والقضاء فاجتزا بذلك الافساد ومن ذكر القضاء والثاني انه لا يبريد يجب عليه بذلك الهدى في الحج او العرة الذي هو القضاء عما افسده منها الخ قلت وهذا التوجيه يتحقق بمسك الامام مالك اذ يجب عنده الهدى في القضاء كما تقدم قريبا وفي بعض النسخ المصرية محله مع الحج او العرة بلفظ مع بدل في وهو لا يحتاج الى توجيه التقاء الختانين اي ختان الرجل وخفاف المرأة ثنى تقليبا قال صاحب المعنى الوصول مع الصلة منه التقاء الختانين خبره وان لم يكن ماء دافق يعني ان التقاء الختانين وهو يلزم الاطلاق كما تقدم في الباب الفصل يفسد الحج وان لم يتحقق الانزال لان كل علم يتعلق بالوطئ فانه يتعلق بالتقاء الختانين من افساد الصوم ودوجب الغسل والعمرة والمرد غير ذلك ولا خلاف بين ذلك في العلماء وكذلك لا خلاف بين الاثمة في المخرج عنهم ان الدرر في ذلك في حكم القبل نعم اختلفوا في الوطئ بالبيهيم كما تقدم قال مالك ويوجب ذلك ان الهدى مع افساد الحج او العرة ايضا الماء الدافق بدون الجماع اذا كان خروجه من مباشرة للفساد وفي حكمه ايضا الانزال بادامته النظر وادامته الفكر عند الماكية كما حرم بالزنا في وعنه الخ فانه لا يفسد من الداعي لم يفسده الاستبراء عند الماكية ولما الهدى فتمت الهدية في الانزال والشافعية بدون عند الامام احمد وتجب الشاة عند الخنيفة والشافعية سواد انزل اول بمنزل وعنه الماكية بهي في حكم الجماع في الهدى ايضا الخ قوله فاما رجل ذكر شيئا بدون الاستدامة على ما هو المشهور عند الماكية وعليه حمله الزدقاني كمن قال الباجي ظاهره الاستدامة كما سبأ في كلامه حتى خرج منه ماء دافق اي وقع الانزال بالتهكر فلا ارى عليه شيئا اي فسادا ولكن يستحب له الهدى عنه الا بهي ودرج غيره الوجوب قال الزدقاني قلت كمن قوله لا ارى عليه شيئا ظاهره ينفي الهدى مطلقا الخ قوله قال مالك ولو ان رجلا قبل بتهشه يد الموحدة من

التفصيل امرأته ولم يكن من ذلك اي من اجل التقييل ماء دافق اي لم يقع الانزال وقيد بذلك لان القبلة مع الانزال مفسدة عنده فنفى المدونة قال مالك ان هو لمس او قبل او باشر فانزل فخلية الحج قابلا وقد افسد حجه الخ لم يكن عليه في القبلة بدون الانزال الا الهدى قال الباجي لان القبلة ممنوعة لحرمته الاحرام فاذا لم تغض ال الانزال لم يوجب بها الهدى وانما وجب الهدى لانه داخل على نسكه نقصا بما اتاه من الاستمتاع وقد روى ابن المواز عن مالك ان به به بدنة ووجه ذلك انه يهدى بسبب بالاستمتاع فكان بدنة كهدى الاستمتاع الخ ١٣ قوله قال مالك وليس على المرأة التي يصيبها اي بها معاذ وجها وهي محرمة اي يطأها في حالة الاحرام مرارا اي عدة مرات سواء كان في الحج او العرة وكذلك حكم الرجل اذا وطئ امرأة مرات او نساء في الحج او العرة وهي له في ذلك مطاوعة فيه بذلك لان بهي المكره به لا يجب عليها مالك بل يتحمل عنها الزوج كما تقدم قريبا الا الهدى الواحد وحج قابل قضاء ان اصابتها في الحج وان كان اصابتها في العرة فانما عليها قضاء العرة التي افسدت فوراً بعد تمام المفسدة والهدى الواحد قال الباجي وهذا كما قال ان المرأة التي يصيبها الزوج وهي محرمة مرارا فانه ليس عليها الحج قابل والهدى بسبب ذلك عليها باول وطئ واما الثاني وما بعده فانه لا يجب به هدى ولا حج ولا عمرة سواء كفر عن الوطئ الاول قبل الوطئ الثاني او لم يكفر حتى وطئ وقال ابو حنيفة ان كفر عن الوطئ الاول فخلية كفارة ثانية عن الوطئ الثاني والا فلا وللشافعي قولان احدهما مثل قول والثاني يجب عليه بكل وطئ كفارة سواء كفر عن الاول او لم يكفر الخ وعنه الخنيفة فلو جامع مرارا قبل الوقوف بعرفة في مجلس واحد مع امرأة واحدة او نسوة فخلية دم واحد وان اختلف المجلس مع واحدة او نسوة يلزم لكل مجلس دم عليه عند الشيخين وقال محمد عليه دم واحد في تعدد المجلس ايضا ما لم يكفر عن الاول ولو جامع في مجلس اخر ولو لم يكفر عن القاسم فخلية دم واحد في قوله لم يجمع ان نية الرخص باطله لانه لا يخرج منه الا بالاعمال ولو جامع بعد الوقوف بعرفة فلم يفسد حجه وعليه بدنة سواء جامع مرة او مرارا ان تعدد المجلس وان اختلف ولم يقصد باث في رخص الاحرام فبدنة الاول وشاة الثاني في قولها وقال محمدان ذبح الاول بدنة فيجب للشاة شاة والا فلا كذا في الغنية وشرح اللباب وغيرهما ١٣ قوله بهي من فاته الحج قال ابن رشد اما الشاة فلهي الوقوف فالعلماء اجمعوا على انه لا يخرج من احرامه الا بالطواف بالبيت وبالسعي بين الصفا والمروة اعني انه يحل ولا بد للعمرة وان علس حج قابل واختلفوا هل عليه هدى ام لا فقال مالك والشافعي واهم والثوري والوثور عليه الهدى وقال ابو حنيفة لا بهي عليه الخ وفي البداية من فاته الوقوف بعرفة حتى طلع الفجر من يوم النحر فقد فاته الحج وعليه ان يطوف ويسعى ويتيمم ويقضي الحج من قابل ولادم عليه لقوله عليه السلام من فاته عرفة بليل فقد فاته الحج فخلية بعرة وعليه الحج من قابل ولان الاحرام لعمدة النقص صحيحا لا طريق للفروج منه الا با واد احد النكبين وبنها عجز عن الحج فنتعين عليه العمرة ولادم عليه لان التل وقع بافعال العمرة فكانت في حق فانت الحج بمنزلة الدم في حق المحصر فلا يجمع بينهما وفي شرح اللباب قال الحسن بن زياد عليه الدم وشار في شرح المنكر ال استحباب الدم للفاضة عندنا ثم اصحابنا اختلفوا فيما يتحمل به فانت الحج انه يلزمه ذلك باحرام الحج او باحرام العمرة فقال ابو حنيفة ومحمد باحرام الحج وقال ابو يوسف باحرام العمرة وينقلب احرامه عمرة وقال لا ينقلب والمؤدى ليس افعال العمرة حقيقة بل مثل افعال العمرة تؤدى باحرام الحج الخ والمحدث الذي استدل به صاحب البداية اخرجه الدارقطني وابن عدي من حديث ابن عمر واخرجه الدارقطني من حديث ابن عباس كذا في الدراية وضعف الاول برهنة بن مصعب وقد قال الاجري سألت ابا داود عنه فاشي عليه خيرا وذكره ابن حبان في الثقات كذا في اللسان وضعف ايضا محمد بن عبد الرحمن بن ابى ليلى وهو من رواة السنن الادوية وضعفه جماعة كمن روى عنه زائدة وابن جرير وشعبة والثوري وكيع وغيرهم وقال العجلي كان فقيها صاحب سنة صدوقا جائزا الحديث وقال ابو حامد

ايوب الانصاري خرج حاجا حتى اذا كان بالنازية من طريق مكة اضل راحله وانه قدم على عمر بن الخطاب يوم النحر فذكر ذلك له فقال عمر بن الخطاب اصنع ما يصنع المعتمر ثم قد حلت فاذا ادركك الحج قابلا فاجحج واهدا ما استيسر من الهدى **مسألة** لك عن نافع عن سليمان بن يسار ان هبار بن الاسود جاء يوم النحر وعمر بن الخطاب ينحر هدية فقال يا امير المؤمنين اخطأنا العدة كنا نرى ان هذا اليوم يوم عرفة فقال عمر اذهب الى مكة فظف انت ومن معك وانحر واهد يا ان كان معكم ثم احلقوا وقصروا وارجعوا فاذا كان في عام قابل فحجوا واهدوا فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع **قال** مالك ومن قرن الحج والعمرة ثم فاته الحج فحج عليه ان يحج قابلا ويقرن بين الحج والعمرة ويهدي هديتين هديا لقرانه الحج مع العمرة وهديا لما فاته من الحج هدي من اصاب اهله قبل ان يفيض **مسألة** لك عن ابي الزبير المكي عن عطاء بن ابي

محله الصدق كان سبي الحفظا شغل بالقضاء فساد حفظه لا يتم بشئ من الكذب انما ينكر عليه كثرة الخطأ يكتب حديثه ولا يحتج به وقال يعقوب بن سفيان ثقة عدل في حديثه بعض المقال لين الحديث عندهم وكان الثوري يقول فقهاءنا ابن ابي يلى وابن شهر بن وهب وقال ابن خزيمة ليس بالحافظ وان كان قتيبا عالما كذا في تهذيب الحفاظ وصنف الثاني يحيى بن عيسى النسيلي قال صاحب التنقيح روى له مسلم قلت روى له البخاري في الادب المفرد ومسلم في صحيحه واصحاب السنن غير النسائي قال ابن الهيثم ان الخضر بن ميمون هذا المتن الاستدلال على نفي لزوم الدم فان ما سواه من الاحكام المذكورة لا يعلم فيها خلاف ودوجه ان شرع في بيان حكم الفوات وكان المذكور جميع ما له من الحكم والانا في الحكم وليس من المذكور لادوم الدم فلو كان من حكمه لذكره وما استدلل به الشافعي محمول على النكاح في البنية ولنا الحديث الذي رواه الدارقطني المذكور انفا وهذا دليل على ان الدم غير واجب لانه موضع الحاجة الى البيان والالتفات بمنصبه البيان عند الحاجة فاذا لم يبين علم انه ليس بواجب ودروى عن الاسود انه قال سمعت عمر بن الخطاب يقول في رجل بعث بعرة ولا دم عليه وعليه الحج من قابل ثم لقيت زيدا بن ثابت بعد ذلك بشلتين سنة فقال مثل ذلك عن عثمان مثل الخليل وادنا الاسود اخرجه محمد بن مؤطاه فخره

له قوله انه قال اخبرني سليمان بن يسار بتحية ومحلة خفيفة ان ابا ايوب الانصاري الصحابي المشهور خرج حاجا اي يريد الحج حتى اذا كان بالنازية بنون قال في فرائد معجمه فتحيته فباء عيين قريش الصفراء قاله الزرقاني وفي المعجم بتحيته الياء عيين ثرة على طريق الاخذ من مكة الى المدينة قرب الصفراء وهي الى المدينة اقرب واليهما مصانعة رعية واسعة فيها عشاه ومروخ سلك فيها النبي صلى الله عليه وسلم حين خرج الى بدر وفي مسند الشافعي بدله البادية بالموحدة والدال من طريق مكة اصل راحله جمع راحله وان قدم مكة او منى على عمر بن الخطاب يوم النحر قال الباجي اما لانه شغل بطليبا وهو يقدر ان يدرك الحج فتتابع ذلك منه حتى بقي من المدة ما قدر فيه انه يدرك الحج فيه فاعلفه تقديره واما لانه عجز عن الوصول الى الحج لعدم راحله التي كان يتوصل بها فلم يكن الوصول الى البعد الفوات الخ فذكر ذلك لمحمدا انه ذكر له ما جرى من اتصال الراحلة وان ذلك سبب فوات حجه واخبره بطواف الحج فاصح لان حكمه يتعلق به دون سببه كذا في المتن فقال عمر بن الخطاب اصنع ما يمكن في جميع النسخ الهندية وبعض المصرية وفي اكثر المصرية كما يصنع المعتمر قلت وفيه تأييد لمن قال ان هذه العمرة التي يتحلل بها الفاش ليست بعمرة حقيقة بل صورتها وادفع منه ما ورد في اكثر النسخ المصرية اصنع كما يصنع المعتمر وكذا بلفظ التشبيه في رواية الشافعي في الام وكذا ذكره الزيلعي في نصب الراية برواية المؤطاه وقال الشافعي في الام فيه دلالة على عراة يعمل على معتزلا ان احرامه عمرة الخ وقال الباجي يريد ان ياتي بعمرة كالمدة بطوافا وسعيها بنيتها يتحلل بها ولذلك قال مالك ان فاته الحج يتحلل بعمرة يتأنف لما طوافا وسعيها وبه قال ابو حنيفة والشافعي وقال ابو يوسف ينقلب احرامه عمرة فيكون بطوافه وسعيه يتحلل من العمرة لامن الحج والدليل على ما نقول ان احرامه بالحج لو ينقلب عمرة لكان قد انفسح عما وقع عليه والفسح مفسوخ بلا خلاف بيننا وبينه ودليلنا من جهة القياس ان من اعتد احرامه بنسك لم ينقلب الى غيره كما لو احرم بعمرة الخ ثم قد حلت اي من احرامه بالحج فاذا ادرك الحج قابلا اي ان عشت الى زمن الحج من السنة الاثنية فاجج اي عليك بقضاء الحج عما فات وهو دليل لمن اوجب قضاء الفاش واهدا ما استيسر من الهدى وسما في الكلام على مصداقه قريبا في الترجمة الثانية وهو دليل لمن اوجب الهدى على الفاش وهم الاثنية الثلاثة ومن لم يقل بوجوبه كالحنفية وهو رواية عن احمد حمله على النكاح كما تقدم بسوطا واستدل به المالكية على ان الهدى يجب ان يكون في سنة القضاء وتقدم الله بهب في

ذلك **له** قوله جاري يوم النحر اخرجه البخاري في التاريخ من طريق موسى بن عقبة عن سليمان بن يسار عن هبار بن الاسود انه حدثه انه قال للحج فقال له عمر طفت بالبيت وبين الصفا والمروة وكذا اخرجه البيهقي من هذا الوجه وهو في المؤطاه عن نافع ابن هبار ابن الاسود عن الشام وكذا اخرجه سعيد بن ابي عروبة في كتاب المناسك عن ايوب عن نافع فذكره مطولا هكذا في الاصابة وليس لفظ الحج من الشام في نسخ المؤطاه بايدينا نعم تقدم في كلام المغني برواية الاثرم وعمر بن الخطاب ينحر هديه ولفظ محمد بن مؤطاه ينحر هدية قال الباجي يريد ان جاء منى واستغنى عن ذكره لمعرفة السامع ان عمر بن الخطاب لا ينحر هديه بل يوم النحر الا بئى فقال يا امير المؤمنين اخطأنا العدة ولفظ محمد اخطأنا في العدة بكسر العين وتشديد الدال اي في تعداد التاريخ والايام كنا نرى بنينا الجمول اي نطق ان هذا اليوم الذي وصلنا فيه يوم عرفة اي يوم الوقوف بعرفة فلعلم وردوا منى متوجهين الى عرفة يوم النحر فلما وجدوا عمر بن الخطاب وجميع الحاج بمنى علموا انهم اخطأوا العدة وفاتهم الوقوف فقال عمر بن الخطاب اذهب الى مكة قال الباجي هذا يقتضي ان عمر قد علم ان احرامه كان من محل الخ تلت وذلك لما تقدم في اول الباب من وجوب الخروج الى الحل لمن احرم من مكة عند مالك وذلك لما ان الجميع بين الحل والحرم شرط الاحرام عند مالك واحده قول الشافعي خلافا لابي حنيفة واحده فظف انت ومن معك احرامهم بالطواف ولا بد من السعي معه وان لم يذكره لما علم ان من توابعه كذا في المتن وانحر واهدا ان كان معكم يريد ان كان منكم من سباق بهدا معه ثم احلقوا او قصروا يريد ان عليهم ان يتحللوا ولا يكون ذلك الا بمحلق او تقصير وظاهر الاثرين ان يجب عليه التحلل ولا يجوز له البقاء على احرامه وفي شرح الباب ولو ان الفاش لم يتحلل بافعال العمرة وبقي محررا الى قابل فحج بذلك الاحرام لم يصح حجه الخ وارجعوا الى الاوطان والامر ليس على حجه الا لزام والوجوب وانما هو على حجه اباحة الرجوع او على ما علم من حاله انه لا يمكنه الرجوع الى ابايهم وانهم لو امروا بالغير ذلك لشق عليهم وايضا ما كان فالرجوع وغيره في الامر سواء **له** قوله فاذا كان عام قابل فحجوا قضاء لما فات واهدا على الابواب والندب فمن لم يجد الهدى فسيام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع قال الباجي وهذا حكم كل من وجب عليه هدي يلزمه اخراجه فلم يجده اما هدي الجوار وقد يذبح الاذي وليس بلازم بل هو مخير بينه وبين غيره **له** قوله ومن قرن الحج والعمرة اي احرم او لا بالقران ثم فاته الحج فحج عليه ان يحج قابلا اي في السنة الاثنية في القضاء ويقرن بهضم الادم من نصر وفي لغة بكسر الهمزة ضرب بين الحج والعمرة يعني يقضي الحج الذي فاته على صفته قال الباجي وهذا كما قال ان من قرن الحج والعمرة ففاته فحج عليه ان يحج قابلا قضاء على صفته من القران ولا تسقط عنه العمرة في القضاء بالعمرة التي تحلل بها لان تلك ليست بالعمرة التي قرننا مع حج الخ قال ابن رشد اختلفوا فيمن فاته الحج وكان قادرا هل يقضي حجا مفردا او مقرونا بعمرة فذهب مالك والشافعي الى انه يقضي قارنا لانه انما يقضي مثل الذي عليه وقال ابو حنيفة ليس عليه الا افراد لانه قد طاف لعمرته فليس يقضي الا ما فاته ويهدي في حجة القضاء يدين بهدا لقرانه الحج مع العمرة في سنة القضاء ويهدي ثانيا لما فاته من الحج في العام الماعني قال الباجي يريد ان يهدي في حجة القضاء يدين بهدا لقرانه الحج في ذلك العام وهو بالفتوات في العام الخالي **له** قوله هدي من اصاب اهل قبل ان يفيض يعني اذا جاء مع اهل قبل طواف القاضية فبا يكون حكمه وما يجب عليه من الهدى وقصص المصنف بين هذا الباب وبين هدي الحرم اذا اصاب اهله بباب الفتوات لان الفتوات كان اشبه بالباب السابق باعتبار ان في كل منها كان الحج معدوما بابا لفساد او بالفتوات وفي هذا الباب تم حجه ووجب الهدى لنوع من الفساد **له**

رباح عن عبد الله بن عباس انه سئل عن رجل وقع باهله وهو بمنى قبل ان يفيض فامر به ان يغرد نة **م** مالك
عن ثور بن زيد الديلي عن عكرمة مولى ابن عباس قال لا اظنه الا عن عبد الله بن عباس انه قال الذي يصيب اهله قبل
ان يفيض يعتمر ويهدى **م** مالك انه سمع ربيعة بن ابي عبد الرحمن يقول في ذلك مثل قول عكرمة عن ابن عباس
قال مالك وذلك احب ما سمعت الى في ذلك **وسئل مالك** عن رجل نسي الافاضة حتى خرج من مكة ورجع الى بلاده
فقال اري ان لم يكن اصاب النساء فليرجع فليفيض وان كان اصاب النساء فليرجع فليفيض ثم ليغتر ويلهد ولا ينبغي له
ان يشتري هديه من مكة ونحوه بها وليكن ساقه معه من حيث اعتمر فليشتري بمكة ثم ليخرجه الى الحل
فليستقه منه الى مكة ثم ليخرجه بها **ما استيسر من الهدى** **م** مالك عن جعفر بن محمد عن ابيه ان علي بن ابي
طالب كان يقول ما استيسر من الهدى شاة **م** مالك انه بلغه ان عبد الله بن عباس كان يقول ما استيسر من الهدى

له قوله انه سئل ببناء الجحول من رجل وقع اي جامع
يا بله وهو بمنى قبل ان يفيض اي قبل ان يطوف طواف الافاضة سواء رمى الجمره
ام لا عند النعنية وهو مقيد عند الشافعي واحمد بما بعد التحلل الاول لان الجماع
قبل التحلل الاول مفسد عندهما فان الشافعي لا يحل له ان يطوف طواف الافاضة
قال الباجي وليقتضى على مذهب مالك ان يكون بعد رمي جمره العقبة او بعد يوم النحر
وقبل الافاضة اما ان اصابها قبل يوم النحر فقد تقدم ان المشهور من مذهب مالك
ان جسمه يفسد لم قلت وذلك لان الحج لا يفسد عند مالك في ثلاث صور وهي
وقوع الجماع قبل الرمي وقبل الافاضة او وقوعه بعد احداهما في يوم النحر فامره اي بصحته
الحج وان يخرجه عنه وبه قالت النعنية خلافا للشافعية والحنابلة فان الواجب منه يوم
اذ ذاك شاة الحج قال الباجي الهدى ارفع الهدى لان الهدى قد يكون بقرة ويكون
شاة وادفع ذلك البدنة وعصه ههنا بالبدنة لعظم ما في به الحج ١٢..

له قوله انه سئل عن رجل وقع اي جامع
يا بله وهو بمنى قبل ان يفيض اي قبل ان يطوف طواف الافاضة سواء رمى الجمره
ام لا عند النعنية وهو مقيد عند الشافعي واحمد بما بعد التحلل الاول لان الجماع
قبل التحلل الاول مفسد عندهما فان الشافعي لا يحل له ان يطوف طواف الافاضة
قال الباجي وليقتضى على مذهب مالك ان يكون بعد رمي جمره العقبة او بعد يوم النحر
وقبل الافاضة اما ان اصابها قبل يوم النحر فقد تقدم ان المشهور من مذهب مالك
ان جسمه يفسد لم قلت وذلك لان الحج لا يفسد عند مالك في ثلاث صور وهي
وقوع الجماع قبل الرمي وقبل الافاضة او وقوعه بعد احداهما في يوم النحر فامره اي بصحته
الحج وان يخرجه عنه وبه قالت النعنية خلافا للشافعية والحنابلة فان الواجب منه يوم
اذ ذاك شاة الحج قال الباجي الهدى ارفع الهدى لان الهدى قد يكون بقرة ويكون
شاة وادفع ذلك البدنة وعصه ههنا بالبدنة لعظم ما في به الحج ١٢..

له قوله انه سئل عن رجل وقع اي جامع
يا بله وهو بمنى قبل ان يفيض اي قبل ان يطوف طواف الافاضة سواء رمى الجمره
ام لا عند النعنية وهو مقيد عند الشافعي واحمد بما بعد التحلل الاول لان الجماع
قبل التحلل الاول مفسد عندهما فان الشافعي لا يحل له ان يطوف طواف الافاضة
قال الباجي وليقتضى على مذهب مالك ان يكون بعد رمي جمره العقبة او بعد يوم النحر
وقبل الافاضة اما ان اصابها قبل يوم النحر فقد تقدم ان المشهور من مذهب مالك
ان جسمه يفسد لم قلت وذلك لان الحج لا يفسد عند مالك في ثلاث صور وهي
وقوع الجماع قبل الرمي وقبل الافاضة او وقوعه بعد احداهما في يوم النحر فامره اي بصحته
الحج وان يخرجه عنه وبه قالت النعنية خلافا للشافعية والحنابلة فان الواجب منه يوم
اذ ذاك شاة الحج قال الباجي الهدى ارفع الهدى لان الهدى قد يكون بقرة ويكون
شاة وادفع ذلك البدنة وعصه ههنا بالبدنة لعظم ما في به الحج ١٢..

خاصة لان موضع نحره مكة لا غير ثم يخرجه بها قال الباجي يريد انه لا يصلح الهدى الا ان يجمع
بين الحل والحرم وذلك ان يشتري في الحل فيساق الى الحرم او يشتري في الحرم
فيخرج الى الحل ثم يعود الى موضع النحر في الحرم فيخرجه وانما الذي يمنع من ذلك ان يشتري
بمكة ثم يخرجه بها قبل ان يخرجه الى الحل فان لم يكن معه هدى ساقه من الحل فليشتري بمكة
بمكة او حيث امكنه من الحل او الحرم لانه ليس من شرط صحة شرائه الاختصاص باحد
الامرئين فان اشتراه في الحرم بمكة او غيرهما فليخرجه الى الحل ليجمع فيه بين الحل والحرم
لان النحر في الحرم فاذا اشتراه في الحل لا يجزأ ادخاله الى النحر في الحرم ومضى مكة بالذکر لان
ما هدى في العرة لا يخرجه ولا يخرجه الا بمكة الخ قلت وبذلك كل على مسلك المالكية واما
عند الائمة الثلاثة الباقية فليس من شرط الهدى الجمع بين الحل والحرم بل ان اشتراه
بمكة ونحوه بها اجزاء الحرم كما تقدم ١٢.. **له** قوله ما استيسر من الهدى
اي ما ورد في تفسيره باللفظ فانه ورد في كلامه تعالى غير مرة فقد قال عز اسمه
فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى وقيل جل
شأنه وان احصرتم فما استيسر من الهدى قال النبي قد اختلف العلماء فيما استيسر من
الهدى فقال طائفة شاة روى ذلك عن علي وابن عباس رواه عنهما مالك في مؤلفه
واخذه وقال به جمهور العلماء واحتج بقوله تعالى هديا بالغ الكعبة قال وانما يحكم
به في الهدى شاة وقد سهاها الله بهيا وروى عن طاووس عن ابن عباس ما يقتضي
ان ما استيسر في حق الغني بدنة وفي حق غيره بقرة وفي حق الفقير شاة وعن ابن
عمر وابن الزبير وعائشة انه من الابل والبقرة خاصة وكانهم ذهبوا الى ذلك من اجل
قوله تعالى والهدى جعلنا لكم من شعائره الله فذهبوا الى ان الهدى ما وقع عليها
اسم به ن دبره قوله تعالى فبما نزل من النعم الى قوله بهيا بالغ الكعبة وقد
حكم المسلمون في الظبي بشاة فوقع عليها اسم بهي وقوله تعالى فما استيسر من الهدى
محمّل ان يشترط ان يشر به الى اقل اجناس الهدى
وهو الشاة او الى اقل صفات كل جنس وهو ما روى عن ابن عمر البدنة دون البدنة و
البقرة دون البقرة فذا عنده افضل من الشاة ولا خلاف يعلم في ذلك وانما محل
الخلافا ان الواجب للابل والبقرة بل يخرج شاة فعند ابن عمر منع اما تحريمها واما كراهية
وعنده غيره نعم الخ قلت وسياق من الامام الترمذي بان احب الاقوال عنده ان
ما استيسر من الهدى الشاة قال صاحب المعلى وبه قالت الثلاثة الباقية اه ١٢.. **له**
قوله كان يقول ان المراد بما تيسر في قوله عز اسمه ما استيسر اي تيسر من الهدى بهان لما شاة
خير لبدنه ١٢.. **له** قوله كان يقول ان المراد في ما استيسر من الهدى شاة فوافق عليا
في تفسيره قال السيوطي اخرج سعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن جرير وابن ابى حاتم من
طريق ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود في قوله تعالى فان احصرتم الاية يقول اذا اهل الرجل
بالج الى اخر الامر مفضلا وفيه ما استيسر من الهدى شاة قال ابراهيم فذكرت هذا الحديث
لسعيد بن جبير فقال لكان قال ابن عباس في الحديث كله واخرج وكيع وسفيان بن عيينة
وعبد الرزاق والفرغاني وصعيد بن منصور وعبد بن حميد عن ابن عباس ما استيسر من الهدى
قال ما يجد قد يستيسر على الرجل الجزر والجزوران واخرج ابن جرير وابن ابى حاتم عن
ابن عباس قال عليه هدى ان كان موسرا من الابل والافق والبقرة والافق الغنم واخرج
وكيع وابن ابى شيبة وعبد بن حميد وابن المنذر وابن ابى حاتم من طريق القاسم عن عائشة
تقول ما استيسر من الهدى شاة وسياق عن ابن عمر ما ينافي ذلك وان الشاة لا كفيرة

معك اوساكتني لامرتك ان تقرن فقال اليماني قد كان ذلك فقال عبد الله بن عمر خذ ما تطاير من رأسك واهد فقالت امرأة من اهل العراق وما هديه يا أبا عبد الرحمن قال هديه فقالت له وما هديه فقال عبد الله بن عمر لو لم اجد الا ان اذبح شاة لكان احب الي من ان اصوم ^{الذي يذبح} ^{١٢} لك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول المرأة المحرمة اذا حلت لم تمتشط حتى تأخذ من قرون رأسها وان كان لها هدى لم تأخذ من شعرها شيئا حتى تخبر هديها ^{١٢} مالك انه سمع بعض اهل العلم يقول لا يشترك الرجل وامرأته في بدنة واحدة ليهدي كل واحد منهما بدنة ^{١٢} وسئل مالك عن بعث معه بهدي ينحره في حج وهو مهمل بعرة هل ينحره اذا حل ام يؤخره حتى ينحره في الحج قال بل يؤخره حتى ينحره في الحج ويجل هو من عمرته قال مالك والذي يحكم عليه بالهدي في قتل الصيد او يجب عليه الهدى في غير ذلك فان هديه لا يكون الا ملة

اول بالمتع قال الزرقاني وفيه قال مالك واجاز الاكثر الاشتراك في الهدى الخ وبسط الكلام على ذلك ابن رشد في البداية وجعل هذا رواية ابن القاسم وحكي عن مالك ايضا يجوز الاشتراك في هدي التطوع دون الواجب واخرج البخاري في صحيحه عن ابي حمزة قال سألت ابن عباس عن المتعة فامرني بها وسألت عن الهدى فقال فيها جزورا وبقرة او شرك في دم قال لما خاف قوله شرك بكسر الشين المجتزئة وسكون الراءى مشاركة في دم حيث يجوز الشئ الواحد من جماعة وهذا موافق لما رواه مسلم عن جابر قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مملين بالحج فامرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نشتري في الابل والبقر كل سبعين مثاقيل بدنة وبهذا قال الشافعي والجمهور سواء كان الهدى تلوعا او واجبا وسواء كانوا كلهم متقربين بذلك او كان بعضهم يريد التقرب وبعضهم يريد العلم وعن ابي حنيفة يشترط في الاشتراك ان يكونوا كلهم متقربين بالهدى وعن زفر بن بزة ان يكون سبعمائة واحد وعن داود وبعض المالكية يجوز في هدي التطوع دون الواجب وعن مالك لا يجوز مطلقا وقد روي عن ابن عمر ان كان لا يرى التشريك ثم رجع عن ذلك لما بلغته السنة ^{١٢} قوله وسئل ببناء المجمول مالك عن بعث ببناء المجمول ويصح ببناء العلوم ايضا والاول اوجه معه بهدي ينحره في حج وهو الهوى المبعوث معه مهمل بعرة اي محرم بها هل ينحره اذا حل من العرة ام يؤخره حتى ينحره في الحج اي يوم النحر وسألت اياهم عن ذلك وهل هو الهوى المبعوث معه من عمرته قبل نحره وليس في النسخ الهندية وبطل هو من عمرته ولا ينحر في ذلك فانه مفهوم ايضا بدون ذكره فقال مالك بل يؤخره حتى ينحره في الحج لانه اخذه بذلك العهد وبطل هو الهوى المبعوث معه من عمرته قبل نحره لانه لا ارتباط له بعمرته قال الباقى قوله ينحره في حج يقتضي ان يبعث في الحج تاثير يمنع من نحره في غيره ولا تعلق للهدى بشئ الحامل له وانما تعلق بالوجه الذي امر ان يذبح عليه فمن بعث معه هدي ينحره في الحج فانه بعث به معه للنحر قبل ايام من فاذا اخذه على ذلك فلعلى الوفاء بما عاهد عليه والتمتع فلهذا لم يخص ذلك الحج الذي ارسل معه او حج الناس قال القاضي ابو الوليد لم اذبحه نصا وانما يتعلق ذلك بحج الناس فعلى الحامل للهدى ان يقف به بعرفة وينحره مع الناس يوم النحر من حج هو او لم يحج ولذلك قال مالك في هذه المسئلة لا ينحره الا في الحج ولم يعلق بحج الهوى والهدى يتقيد بالمكان وهو الحرم عند الحنفية ولا يتقيد بالزمان ففي البدائع ويجوز ذبح الهدايا في اي موضع شاء من الحرم ولا يختص معنى ومن الناس من قال لا يجوز الا بمكة والصحيح قولنا لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من كل ما منعه فحاج مكة كلها منحر ومن ابن عمر ان قال الحرم كله منحر وقد ذكرنا ان المراد من قوله عز وجل ثم لمجد الى البيت العتيق الحرم ويجوز ذبح الهدايا قبل ايام النحر والجملة فيه ان دم النحر والكفارة وهدي التطوع يجوز قبل ايام النحر ولا يجوز دم المتعة والقران والاضحية ^{١٢} قوله والذي يحكم ببناء المجمول عليه بالهدى اي وجب عليه الهدى في قتل الصيد اي بسبب جزائه او يجب عليه هدي بالتكثير في النسخ المصرية والتعريف في الهندية والاول اوجه في غير ذلك اي بسبب اخر غير الصيد فان هديه لا يكون اي لا يجوز ذبحه الا بمكة او بني كاسيا كقصة تفصيله كما قال الشافعي في هديا بالغ الكعبة قال الباقى ان بدل الصيد ثلثة اشياء هدي او الطعام او صيام فاما الهدى فلا ينحره الا بمكة ويل يجوز ان ينحره بمكة فانه يهينها منع ذلك ويقتضي اختصاصه بمكة وكذلك يقتضي استدلاله بالاية غير ان حكم هذا الهدى حكم غيره من الهدايا ان ساقه وهو معتبر او حلال نحره بمكة ولو ساقه في حج فوقف به في عرفته لم يجزه ان ينحره الا بمكة في ايام من قاله الشافعي وابن القاسم عن مالك انما ماعدل ببناء المجمول به الهدى الضمير الى الوصول من الصيام او الصدقة ولفظ من بيان الوصول فان ذلك يكون اي يجوز بغير مكة حيث احب صاحبه ان يفعل فلهذا قال الباقى ان له ان ياتي بالصيام والطعام حيث شاء من البلاد مكة او غيرها فاما الصيام فلا تاثير للبلاد والمواضع والازمان فيه ولذلك من افطر رمضان بمكة وفي الصيف

له قوله فقال اليماني قد كان ذلك يريد ان ذكبت يدانه قد فأت امر القران بفوات محل الادواف لتمام الطواف والسعي ولذلك لم يأمره ابن عمر بشئ غير التقصير ولم يذكر طوافا وسعيًا فدل ذلك على انه فهم من اليماني انه قد كان اكل الطواف والسعي فلم يبق الا ان يشير عليه بافضل ما يراه في هذه الحال التي قد فأت فيها القران كذا في المنعق وبه جزم الزرقاني اذ قال قد كان ذلك الذي اخبرتك من التمتع قال ابو عبد الله معناه قد فأتني الذي تقول لاني حلقت وسعيت للعة وخالفت شيئا في المصطفى اذ ترجمه بقوله هرايئة محقق شدة قران الخ ويشكل عليه الامر باخذ ما تطاير من شعره ولسر الشئ هذه الجملة بقوله بغير ان يجزئ بغيره ان شئت استاذموى سرتو الخ فقال عبد الله بن عمر خذ ما تطاير من شعرك وطال من شعرك رأسك اي قصم قال الباقى يريد ما عدا من الشعر عن التقصير وهذا لا يصح عند مالك في التقصير ولا يجزئ الا اخذ من جميع الشعر بل لا يجزئ من شعر التقصير ولا يجزئ الا الحلق ولكنه لعله قد امره بنقص ما صفر منه ثم جئنا بذاتنا من شعره على المشط او على ما يبقية التقصير واما ان حمل على ظاهره فانه يجوز التقصير باخذ بعض الشعر وعنده مالك غير مجزئ الخ قلت ولا يشك على الحنفية اذ تقصير ربح الرأس مجزئ عندهم واهلنا اعترفوا اشهر الحج والظاهرة ان يذبح من عامه فلهذا هدي المتعة فقالت امرأة من اهل العراق كانت موجودة اذ ذاك ولفظ محمد فقالت له امرأة في البيت وما به يبيع فسكون فحتمت خفيضة او بكسر الدال وشدة الياء يا ابا عبد الرحمن بالالف وبدونها لست ان قال الباقى يحتمل سواها احد امرين احدهما ان تسئل عن هدي من آل مثل ذلك في الجملة والثاني ان تسئل عن هدي ذلك الرجل خاصة في مثل يساره وحاله فقال بهدي اي الذي يطلق عليه اسم الهدى اجل الهدى الاول وثانيه ارجاء ان يأخذ بالافضل فلما اضطر الى الكلام صرح بالادنى كما سياتي فقال ابن عمر لو لم اجد الا ان اذبح شاة لكان احب الي من ان اصوم فصرح بجواز ذبح الشاة في مثل ذلك لمن لم يجد غير ذلك وانه احب اليه من الصوم واجب هبنا وان كان لفظ الاستحباب فظاهرة الوجوب للاتفاق على انه لا يجوز الانتقال الى الصوم الا عند عدم ما يجزئ من الهدى كذا في المنعق قال الزرقاني وبهذا لا يخالف قوله ولا ما استيسر بدنة او بقره واما لانه رجع عنه اولانه قيد بعدم الوجود فمن وجد البقرة او البعثة فهو افضل له قال ابو عمر هذا صحيح من رواية من روى عن ابن عمر الصيام احب الي من الشاة لان المعروف من مذهب ابن عمر تفضيل الاقاة الدماء في الحج على سائر الاعمال الخ قلت لكن الروايات التي تقدمت عن ابن عمر صريحة في انحصار ما استيسر في البدنة او البقرة وعدم اجترار الشاة فرواية من روى عنه الصيام احب الي من الشاة مؤيدة بتلك الروايات وايضا المشهور من مذهبه عند عامة نقلة المذاهب ان ما استيسر من الهدى بدنة او بقره نعم ما تقدمت فيمن احصر بعد من قوله واهدي شاة يؤيد اثر الباب في الاجترار بالشاة ^{١٢} قوله كان يقول المرأة المحرمة نحر او عرة اذا حلت من احراما لم تمتشط اي لم تسرح شعرا حتى تأخذ من قرون رأسها لتكمل بذلك قال الباقى يقتضي استحباب ذلك بالتقصير دون الاقتصار على التقصير من بعضه دون بعض وهو الواجب عند مالك الخ اي الاستحباب بالتقصير واجب عند الامام مالك لكن ظاهر لفظه من يقتضي الاقتصار على البعض واما عند الحنفية لو قصص شاة او لبيته او غسل رأسه بالخطى قبل الحلق لزمه موجب الجنابة عند الامام خلافا لصاحبه والمرج الاول كما في شرح الباب وفيه ايضا ان هذا الاختلاف في الحاج والمعتز لا يحمل له قبل الحلق شئ مما رتقا الخ وان كان لها هدي لم تأخذ من شعرها اي من شعر رأسها شيئا حتى تخبر هديها بقوله عز اسمه ولا تملقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله وهذا وجه لمن قال ان ساق الهدى لا يحمل حتى ينحر هديه والمسئلة خلافية تقدمت في افراد الحج والقران ^{١٢} قوله انه سمع بعض اهل العلم يقول لا يشترك الرجل وامرأته في بدنة واحدة قال الباقى انما خص الرجل وامرأته بالمنع من ذلك لان الرجل يجوز له ان يشترك امرأته في الاضحية وان لم يجز له ان يشترك اجنبية فلما نص على انه لا يجوز له ان يشترك امرأته في الهدى كان فيه تنبيه على ان امتناع ذلك في الاجنبية اولي ليهيكل واحدة منها بدنة بدنة بالتكثير في النسخ المصرية وبدونها في الهندية واذا لم يجز الاشتراك في البدنة وهى اكبر ما يكون من الهدى ففي غيرها

كما قال الله تعالى هديا بالكة الكعبة فاما ما عدل به الهدى من الصيام والصدقة فان ذلك يكون بغير مكة حيث احب صاحبه ان يفعله فعله مالك عن يحيى بن سعيد عن يعقوب بن خالد المخزومي عن ابي اسماء مولى عبد الله بن جعفر انه اخبره انه كان مع عبد الله بن جعفر فخرج معه من المدينة فمروا على حسين بن علي وهو مريض بالسقيفا فقام عليه عبد الله ابن جعفر حتى اذا خاف الموت خرج وبعث الى علي بن ابي طالب واسماء بنت عيسى وهما بالمدينة فقدا ما عليه ثمان حسينا اشار الى رأسه فامر علي بن ابي طالب برأسه فخلق ثم نسك عنه بالسقيفا فخرعته بعد اقال يحيى بن سعيد وكان حسين خرج مع عثمان بن عفان في سفره ذلك الى مكة الوقوف بعرفة والمزدلفة **مسالك** انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عرفه كلها موقف وارتفعوا عن بطن عرفة والمزدلفة كلها موقف وارتفعوا عن بطن عرفة **مسالك** عن

جاءه ان يقضيه في الشتاء وفي كل بلاد ولا خلاف في ذلك لغرضه واما الاطعام فعنه قال مالك في الموطأ وغيره ان ذلك يكون بغير مكة حيث شاء صاحبه ولم يذكر صفته الاخراج بغير مكة وقد اتفق اصحابنا على جواز الاخراج بغير مكة وان اختلفوا في كيفية الاخراج وبه قال ابو حنيفة وقال الشافعي لا يجوز ان يفرق الطعام الا في الحرم ١٢

له

قوله فخرج معه اي خرج ابو اسماء مع ابن جعفر وقد خرجا مع امير المؤمنين عثمان بن عفان كما سياتي في آخر الحديث من المدينة فمروا اي هما مع من معهما علي بن ابي طالب الباشي ابو عبد الله المدني سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم وريثه من الدنيا واحد سيدي شباب اهل الجنة وهو اي الامام حسين مريض بالسقيفا قال البايع وقد روى سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد انه قال قال مرض حسين بالخرج فتمام فلما بلغ السقيفا اشتد به المرض فمضى عثمان وبقى هو بالسقيفا فقام عليه عبد الله بن جعفر بعد ان في المعالجة ويرجو ان يقوى على التوجه معه حتى اذا خاف عبد الله بن جعفر الموت وفي المصرية الطوائف وهما مصدران بمعنى اي خاف ان يفوته الحج ان اقام بعد ذلك فخرج الى الحج وبعث قاصدا الى علي بن ابي طالب واسماء بنت عيسى بضم العين المطة مصغرا وهي زوجة علي يومئذ وكانت قبله تحت ابي بكر وقبله تحت جعفر وهي ام عبد الله بن جعفر وهما بالمدينة يشكل عليه ما سياتي في آخر الحديث برواية الاثر من كون علي معهم وارسل اليهما ليجزها بما لم يرسل اليهما قبل ذلك لما رجا من صيته وقوته على الكمال نسك فقد ما عليه بالسقيفا وهذا نص في ان عليا لم يكن معهم اذ ذاك وما سياتي من رواية الاثر في آخر الحديث ظاهرا انه كان معه ثم ان حسينا اشار الى رأسه يشكو وجع رأسه او تأذى بشعره او به ام في رأسه فامر علي بن ابي طالب برأسه فخلق ببناء الجمول لأمه صلى الله عليه وسلم لعبد ابن عجرة بخلق رأسه اذ تأذى بهوام رأسه ثم نسك عنه بالسقيفا وهذا نص في ان الخمر كان بعد الخلق فخرعته بغير اذ تقصير للنسك وقد قال عز اسمه فمن كان منكم مريضا او به اذى من رأسه ففد به من صيام او صدقة او نسك وقد ورد حديث كعب بن عجرة بتفسير ذلك وسياتي في فدية من خلق قبل ان ينحر والاثر دليل بجواز النسك الكبر ما وجب فان الواجب اذا شاة ١٣ قوله قال يحيى بن سعيد وكان حسين خرج من المدينة الى الحج مع عثمان بن عفان امير المؤمنين وثالث الخلفاء الراشدين في سفره ذلك الى مكة والاثر يدل على ان عليا لم يكن خرج لكن يشكل عليه ما قال السوفى وروى الاثر والواسطي الجوزجاني في كتابيهما عن ابي اسماء مولى عبد الله بن جعفر قال كنت مع عثمان وعلي وحسين بن علي رضي الله عنهم جاجا فاشكلى حسين بن علي بالسقيفا وما بيده الى رأسه فخلق على ونحر منه جزوا بالسقيفا هذا لفظ رواية الاثر ولجميع مسانغ واحتمال التعدد لا يمنع ١٤ قوله الوقوف بعرفة والمزدلفة اما الوقوف بعرفة فقد اجعت الامة على انه ركن لا يتم الحج الا به وحكي الاجماع على ذلك غير واحد من شراح الحديث ونقله المذاهب منهم الموفق وابن رشد وملك العلماء وغيرهم لا خلاف بينهم في ذلك الا ما قال الرازي نقل عن الحسن ان الوقوف بعرفة واجب الا انه ان فات ذلك قام الوقوف بجميع الحرم مقامه وسائر الفقهاء ائروا ذلك وانظروا على ان الحج لا يحصل الا بالوقوف بعرفة والاما الوقوف بمزدلفة فمختلف فيه ايضا عند الامة وهبنا مسئلتان طالما اشتملت احدهما بالآخرى على نقله المذاهب احدهما الوقوف بها بعد طلوع الفجر من مبيدة يوم النحر والثانية المبيت بها ليلة النحر وبما اطلقت شراح الحديث والفقهاء احدهما على الاخرى قال الموفق للمزدلفة ثلثة اسماء مزدلفة وجمع والشعر الحرم والمبيت بها واجب من تركه فعليه دم وهذا قول عطاء والزهري وقتادة والثوري والشافعي وابي ثور واسحق واصحاب الرأي وقال علقمة والنخعي والسجعي من فاته جمع فاته الحج لقوله تعالى فاذا ذكر الله عند الشعر الحرم وقول النبي صلى الله

عليه وسلم من صلى صلواتنا بذه ووقف معنا حتى نرفع وقد وقف عرفة قبل ذلك فقد تم حجه ولا قول النبي صلى الله عليه وسلم الحج عرفة فمن جاء قبل ليلة جمع فقد تم حجه يعني من جاء عرفة وما احتجوا به من الآية والخبر فالمنطوق فيها ليس بركن في الحج اجلا فانه لو باتت بجمع ولم يذكر الله تعالى ولم يشهد الصلوة فيها صح حجه ولان المبيت ليس من ضرورة ذكر الله بها فتعين حمله على مجرد الايجاب او الفضيلة او الاستيجاب ومن بات بمزدلفة لم يميز له دفع قبل نصف الليل فان دفع بعده فلا شيء عليه وبهذا قال الشافعي وقال مالك ان مريضا لم ينزل فعليه دم فان نزل لادم عليه متى ما دفع ولان النبي صلى الله عليه وسلم بات بها وقال فذوا عني منا سككم وانما السج الدفيع بعد نصف الليل بما ورد من الرخصة فيه فروى عن ابن عباس كنت فممن قدم النبي صلى الله عليه وسلم في ضففة ابله وعن اسماء انما نزلت ليلة جمع الحديث ١٥ قوله عرفة سياتي وجه التسمية بها في الحديث الا اني كلما موقف يعني ان الواقف باي جزء من اوقات السنة ابراهيم ومدرك لفريضة الوقوف ولا يختص بعضها بهذا الحكم دون بعض لثلاثتنا ليق الناس بوضع وقوف النبي صلى الله عليه وسلم وقد قال عمر بن الخطاب يا ايها الذين امنوا لا تقتلوا انفسكم ولا تملكو انفسكم على هذا المكان فان عرفة كلها موقف فانه في الجواز ان كان نسك الوقوف في ذلك الموضع وما يقرب منه تبركا بالنبي صلى الله عليه وسلم وارتفعوا اليها الواقفون بها عن بطن عرفة بضم العين المصلة وفتح الراء ولون وفي لغة بعضهم موضع بين منى وعرفات وهي ما بين العيين الكبيرين جهة عرفة والعلمين الكبيرين جهة منى قاله الزرقاني وفي البداية لا ينبغي ان يقف في بطن عرفة لانه صلى الله عليه وسلم نهي عن ذلك واخبر انه وادى الشيطان الى ان قال البايع قوله ارتفعوا عن بطن عرفة يحتمل معنيين احدهما ان تكون عرفة من جملة ما يقع عليه اسم عرفة فيكون ذلك استثناء ما عممه بقوله عرفة كلها موقف فكان قال عرفة كلها موقف الا بطن عرفة على حسب ما قال ابن ابراهيم بعد هذا ويؤيد هذا السأويل انه لم يمد عرفة من غير جهة عرفة واقتصر على ان يكون الموقف مختص بالموضع الذي يتناول به الاسم فدل ذلك على انه احتاج الى استثناء ما يحتمل ان تكون عرفة ليست من عرفة ولا يتناولها اسمها فيكون قوله صلى الله عليه وسلم على معنى قصره الحكم على عرفة ولذلك قال ارتفعوا عن بطن عرفة مع قرينه من عرفة وقد قال مالك في الموازية بطن عرفة وادى عرفة يقال ان حائط مسجد عرفة القبلي على حده لوسقط ما سقط الا فيه وقد روى ابن حبيب ان عرفة في الحبل وعرفة في الحرم وبطن عرفة الذي امر النبي صلى الله عليه وسلم بالا ارتفاع عنه بطن الوادي الذي فيه مسجد عرفة وقال ابن رشد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من طرق عرفة كلها موقف الا بطن عرفة واختلف العلماء فيمن وقف بعرفة فقبل حجه تام وعليه دم وبه قال مالك وقال الشافعي لا حاجة لعمدة من ابطل الحج النبي الوارد عن ذلك وعمدة من لم يبطله ان الاصل ان الوقوف بكل عرفة جائز لاما قام عليه الدليل قالوا ولم يأت هذا الحديث من وجه تليزم به الوجه ١٦ قوله والمزدلفة قال القادي بي على ما في القاموس موضع بين عرفات ومنى لانه يتقرب فيها الى الله تبارك وتعالى ولا يقترب الناس الى منى بعد الافاضة والجميع الناس اليها في زلف من الليل اولانها ارض مستوية مكنوسة وبها اقرب قال القادي لكن ما قبله للمقام النسب وقال الرازي في التسمية بها اقوال امدتها انهم يقربون فيها من منى والاذلاف القرب والثاني ان الناس يجتمعون فيها والاذلاف الاجتماع والثالث انهم يزدلفون الى الله اي يتقربون بالوقوف الخ وذكر السلياني ان للمزدلفة ثلثة اسماء مزدلفة والشعر الحرم وجمع والا صح كما قال الكرماني ان الشعر فيها لا ينبغي ان يطلق عليها مجازا ومنه قوله فاذا ذكر الله عند الشعر الحرم لانه اريد به المزدلفة جميعا لكن ذكر الجوزجاني والفضل والرازي انهم وسياق الكلام على الشعر قريبا في تفسير الآية كلها موقف وكلها من الحرم وارتفعوا عن بطن عرفة كسر السين المشددة بين منى ومزدلفة هي بذلك لان فيل ابرهته كل فيه داعيا فحسرها بلفعل واوقفهم في الحسرات واصافته للبيان كشجرا ك قاله الزرقاني وبذلك جزم النووي قال ابن حجر في شرحه جزم به الحب الطبري وشيخه ابن خليل لكن نظري في القاسي

هشام بن عروة عن عبد الله بن الزبير انه كان يقول اعلما وان محرفة كلها موقف الا بطن عرفة وان المزدلفة كلها موقف
 الا بطن محسر قال مالك قال الله تبارك وتعالى فلا تدث ولا فسوق ولا جدال في الحج قال فالرفث اصابة النساء والله اعلم
 قال الله تعالى احل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم قال والفسوق الذبح للانصاب والله اعلم قال الله تعالى او فسقا اهل
 لغير الله به قال والجدال بمعنى الحج ان قریشا كانت تقف عند المشعر الحرام بالمزدلفة بقرن وكانت العرب وغيرهم يقفون بعرفة

يقول ابن الاثير ان القيل لم يدخل الحرم وقيل لانه يحسب سائرا اليه ويتبعهم وتسميه اهل مكة
 وادي النار قيل لان رجلا اصطاد فيه فنزلت نار فاحرقته وقيل لان بعض الانبياء عليهم
 السلام راى اثنين على فاحشة فدعا عليهما فنزلت نار فاحرقتهما في ذلك وفي الباب
 المزدلفة كلها موقف الا وادي محسر والمزدلفة بين ما ذكره عروة وقيل محسر وليس
 المازن ولا وادي محسر من المزدلفة وفي الدر المنثور انه موقف النصارى وفي الغنية
 هو مسيل بين مزدلفة ومنى ليس في واحد منها قال الازدي هو فمساكنة ذراع وخمس و
 اربعون ذراعا كذا في البحر وغيره وفي غاية السروجي انه من منى في الصحيح ويدل عليه
 خبر الصحيحين عن ابن عباس ومال في البداية الى انه من مزدلفة ولذا قال لو وقف
 به اجزاء مع الكراهة الا قال ابن الهام قاهر كلام القدوري والمداينة وغيرهما ان المكائين
 اي عرفة ومحسر ليسا مكانا وقف سوا قلنا انما من عرفة والمزدلفة اولاهما ظاهر
 الحديث الذي قدمنا وكذا عبارة الاصل من كلام محمد ووقع في البداية اما مكانة اي
 الوقوف بمزدلفة فخرج من اجزاء مزدلفة الا انه لا ينبغي ان ينزل في وادي محسر ودوي
 الحديث ثم قال ولو وقف به اجزاء مع الكراهة الا وذكر مثل هذا في بطن عرفة الا انه لم
 يصرح فيه بالاجزاء مع الكراهة كما صرح به في وادي محسر ولا يخفى ان الكلام فيها واحد
 وما ذكره غير مشهور من كلام الاصحاب بل الذي يقتضيه كلامهم عدم الاجزاء واما الذي
 يقتضيه النظر ان لم يكن اجماع على عدم اجزاء الوقوف بالمكائين هو ان عرفة وادي
 محسر ان كانا من منى عرفة والمشعر الحرام بمنزلة الوقوف بهما ويكون مكروها لان
 القاطع اطلق الوقوف مسما بهما مطلقا وخبر الواحد منه في بعضه لا زيادة عليه بخبر
 الواحد لا تجوز فيثبت الركن بالوقوف في مساهما مطلقا والوجوب في كونه في غير المكائين
 المستفيين وان لم يكونا من مساهما لا يميز في اصلا وهو ظاهر والاستثناء منقطع الم ١٣

له قوله اعلما وعرفة سميت بذلك لانها ومفت لا براهم عليه السلام فلما
 ابصرها عرفها اولان جبرئيل عليه السلام حين كان يدور به في المشاعر اياها فقال
 قد عرفت اولان ادم عليه السلام بهبط من الجنة بارض المنة وحواء بعدة فالتقيتا ثم
 فتخارا فاولان الناس يتعارفون بهما اولان ابراهيم عليه السلام عرفت حقيقة رؤياه
 في ذبح ولده ثم اولان الخلق يتعارفون فيها بذنوبهم اولان فيها جبال والجدال بين الاعراب
 وكل عال فهو عرف كذا في المعنى وتمذهب اللغات للنودى الى كلها موقف الا بطن
 عرفة بالنون على ما اكثر النسخ وهو الصواب فما وقع في كثير من النسخ المصرية والسنية
 بلفظ بطن عرفة بالفاء ليس بصحيح والمنصف عقب المرفوع بالوقوف اشارة الى
 استمرار العمل بذلك وان المزدلفة كلها موقف الا بطن محسر قال الباجي هذا الظرف في احد
 التأويلين وهو ان تكون عرفة من عرفة ومحسر من المزدلفة ولذا استثنى بها وقد يجوز ان
 يكون استثناء من غير الجنس والاول اظهر ١٣ له قوله قال مالك اباد تفسير
 قوله عن اسمه الا في ذكره في هذا الباب لان الجزء الثالث وهو الجبل في الحج بهذا
 التفسير يعلق بالوقوف بعرفة قال الله تبارك وتعالى الحج اشهر معلومات فمن فرض
 فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج هذه الجمل الثلاثة في محل جزم جواب من
 ان كانت شرطية وفي محل دفع خبرها ان كانت موصولة وعبارة السمين الفاء اما
 جواب الشرط واما زائدة في الخبر على حسب القولين المتقدمين وقرأ ابو عمرو وابن كثير
 بتثوين رفث وفسوق ورفعها وفتح جدال والهاقون بفتح التثنية والوجهان ويرد على
 عن عامر بفتح التثنية والتثوين والعطاء دوى بنصب التثنية والتثوين كذا في الجمل
 قال مالك في تفسير هذه الآية فالرفث اصابة النساء الجماع والله اعلم براده والدليل
 على ذلك ما قال الله تبارك وتعالى في آية الصوم احل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم
 نسائكم اي جماعت بلا شك فيحمل عليها الرفث في آية الحج لان القرآن يفسر بعضها قال
 الباجي الذي ذكره مالك في تفسير الآية هو قول جماعة اهل العلم قاما الرفث فقال مالك انه
 اصابة النساء يريد بذلك الجماع وقد روى ذلك عن ابن عمر وابن عباس واجتمع مالك على
 ذلك بآية الصوم ولا خلاف ان الرفث في آية الصوم اصابة النساء واما في آية الحج فقد قيل
 ان الجماع وقال عطاف هو الجماع وما دونه من قول الغضن دوى طائفة من ابن عباس ان الرفث
 في آية الحج الاغراء وهو التعريض للنساء بالجماع الم ١٣ له قوله قال مالك والفسوق
 الذبح للانصاب جميع نصب يضمنين جمادة تنصب وتعبه والله اعلم براده والدليل على
 ذلك ما قال الله تعالى في آخر سورة الانعام قل لا اجد فيها ادى الى محرما على طاعم يطعمه

الا ان يكون ميتة او دما مسفوحا او لحم فخره فانه رجس او فسقا اهل لغير الله به فسمى الله
 عز اسمه ذلك فسقا فدل على انه المراد في الحج قال الباجي واما قصد مالك الاستدلال
 بالقرآن لانه قد ورد لفظ الفسوق في المراد به الذبح للانصاب والحج ما شرع فيه الذبح
 واراقت الدماء فخص بالنسبة عن ذلك وان كان قد نسي عن العاصي جملة قال القاضي ابو الوليد
 ولا يمتنع عندي ان يكون الفسوق في الآية كل ما يفسق به من المعاصي والذبح للانصاب من
 جملة ذلك الخ وقال الرازي ان الفسوق والفسوق واحد وهما مصدران لنفس يفسق وهو
 المخرج من الطاعة واختلف المفسرون فكثير من المحققين حملوه على كل المعاصي قالوا
 لان اللفظ صالح لكل ومتناول له والنسبة عن الشيء يوجب الانتباه عن جميع انواعه فحمل
 اللفظ على بعض انواع الفسوق تحكم من غير دليل وهذا ما ذكره بقوله تعالى ففسق عن امر
 ربه وبقوله تعالى وكذا ايكم الكفر والفسوق والعصيان وذهب بعضهم الى ان المراد
 منه بعض الانواع ثم ذكره وادجوها ١٢ له قوله قال مالك والجبل في الحج هو
 الجبل في الموقف ولذا ذكره في هذا الباب وبه فسر الآية بالسود والبيضا ودوي وغيرهما في
 تفاسيرهم اذ قالوا قرئ الاولان بالرفع على معنى لا يكون من رفث ولا فسوق والثالث بالفتح
 على معنى الاجابة بانتفاء الخلاف في الحج وذلك ان قریشا كانت تحالف سائر العرب
 فحقت بالمعشر الحرام فارتفع الخلاف بان يقفوا ايضا بعرفات الخ وذلك ان قریشا
 ومن دان بينهم كما سمي في كانت تقف في الحج عند المشعر الحرام بفتح الهم وبه جاء
 القرآن وقيل بكسرهما وقال بعضهم انه اكثر في كلام العرب وذكره القتيبي وغيره انه لم يقرأ
 به احد ذكره الذي ان ابا السكك قرأ بكسر قال الازني مشاعرا في معاملة الظاهرة
 للمواس والواحد مشعر وقال الرازي المشعر المعلم واصلة من قولك شعرت بالشيء اذا علمته
 وليست شعري ما فعل فلان اي ليست علمي بلفظ واحاط به فسمى الله تعالى ذلك الموقف
 بالمشعر الحرام لانه معلم من معالم الحج بالمزدلفة بقرع بقاف وذو مفتوحين وهما
 معلمة على ما ضبطه الزرقاني وقال النودى في تمهيد به بفتح القاف وفتح الزاي جبل
 معروف بالمزدلفة يقف الحجاج عليه للعداء بعد الصبح يوم النحر ١٣ له قوله
 وكانت العرب اي غير قریش والحرس وغيرهم من الجمع يقفون بعرفة على اصل شرع
 ابراهيم على نبينا وعليه الصلوة والسلام فكانوا اي المحرس وغيرهم يتحدون اي يتحاضرون
 فيها بينهم يقول هؤلاء اي المحرس نحن اصوب لانا من المحرس فلا يخرج من الحرم ويقول هؤلاء
 اي غير المحرس نحن اصوب لانا تبعنا شريعة ابراهيم على نبينا وعليه الصلوة والسلام فقال
 الله تعالى اذا على كل من يجادل في امر الدين ويدخل فيه الجدل في الحج ايتم لكل امته بدون
 الواو في اوله في بعض النسخ وفي اكثرها بالواو والصواب الاول لان الواو ليست في
 التنزيل جعلنا منك بفتح السين وكسر ثمان سبعين اي لكل امته من الامم النازية
 والهاقية جعلنا شريعة خاصة ودينا مخصوصا بهم ناسكوه اي عابده وعاقلون به
 فلما بنا عنك في الامري امر الدين والمعنى ان عليهم اتباعك وترك من انفك فقد
 استقر الامر الان على شريعتك لانه ناسخ لكل ماداه فكانه تعالى نسي كل امته بعبية منها
 بعبية ان تستمر على تلك العادة والزامان تتحول الى اتباع الرسول فلذلك قال وادع
 الى ربك اي ودينه ثم ملأه بقوله انك على هدى مستقيم وبذا على احد التفاسير في الآية وفيها
 اقوال اخر حملها كتب التفاسير فلهذا الجدل اي الجدل في امر الموقف مراد في الآية من الجدل
 في الحج فيما نرى بغير النون اي لنظن قال الباجي واما الجدل فذهب مالك الى انه الجدل
 في الموقف يوم عرفة وبه قال ربيعة وقال ابن عمر وابن عباس الجدل المراد زادا بين عباس
 ان تمارى صاحبك حتى تغضبه وقال القاسم بن محمد هو قول بعضهم الحج اليوم وقول
 بعضهم الحج هذا واما ذهب مالك الى تخصيص الاختلاف بهذه المعنى خاصة دون غيره
 من وجوه الجدل لانه حمل قوله تعالى ولا جدال في الحج على المنع من الجدل في امر الحج خاصة
 ولا يمتنع حمل الآية على العموم الا ان يدل الدليل على تخصيصه الحج وقد سمعت ذلك
 التفسير من اهل العلم يحتمل تفسير الآية كلما فان كل ما عكس مالك في تفسيرها منقول عن
 سلف كما تقدم مفصلا ويحمل تفسير الجزء الثالث خاصة فانه لما لم يكن تعلق آية لكل امته
 جعلنا منك بالجدال في الحج معونها عند المفسرين عزاه الى اهل العلم وما ذكره الامام مالك
 من التفسير في تخصيص الآية على بعض موارد قال الباجي ولا يمتنع حمل الآية على
 عمومها فيكون الرفث الجماع وكل قبض من الكلام والفسوق كل معصية والجدال كل مراة
 ممنوع منه فلهذا كله وان كان ممنوعا في غير الحج الا انه يتأكد امره في الحج الم ١٣

فكانوا يتجادلون يقول هؤلاء نحن اصوب ويقول هؤلاء نحن اصوب فقال الله تعالى ولكل امة جعلنا منسكا هم ناسكوه فلا ينزعك في الامر وادع الى ربك انك لعلى هدى مستقيم فهذا الجدل في الحج فيما نرى والله اعلم وقد سمعت ذلك من اهل العلم ^{الذين} ^{او التمسك} **وقوف الرجل وهو غير طاهر ووقوفه على دابته** قال يحيى ^{والمسئل} مالك هل يقف احد بعرفة او بالمزدلفة او يرمى الجمار او يسعى بين الصفا والمروة وهو غير طاهر فقال كل امر تصنعه الحائض من امر الحج فالرجل يصنعه وهو غير طاهر ^{فصل} ^{عليه} شئ في ذلك والفضل ان يكون الرجل في ذلك كله طاهرا ولا ينبغي له ان يتعد ذلك ^{والمسئل} ^{عليه} مالك عن الوقوف بعرفة للراكب اينزل ام يقف راكبا فقال بل يقف راكبا الا ان يكون به او بدابته عذرا ^{فصل} ^{عليه} **من فاته الحج مثالك** عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول من لم يقف بعرفة من ليلة المزدلفة قبل ان يطعم الفجر فقد فاتته الحج ^{فصل} ^{عليه} **مثالك** عن هشام بن عروة عن ابيه انه قال من ادرك الفجر من ليلة المزدلفة ولم يقف بعرفة فقد فاتته الحج ومن وقف بعرفة من ليلة المزدلفة قبل ان يطعم الفجر فقد ادرك الحج ^{فصل} ^{عليه} **مثالك** عن جة الاسلام لان يكون لم يحرم فيحرم بعد ان يعتق ثم يقف بعرفة من تلك الليلة قبل ان يطعم الفجر فان فعل ذلك واجزأ عنه وان لم يحرم حتى طلع الفجر كان بمنزلة من فاته الحج اذ لم يدرك الوقوف بعرفة قبل طلوع الفجر من ليلة المزدلفة ويكون على العبد حجة الاسلام يقضيها تقديما للنساء والصبيان ^{فصل} ^{عليه} **مثالك** عن نافع عن سالم وعبيد الله ابني عبد الله

الحق

وقوف الرجل وهو غير طاهر ووقوفه على دابته ذكر المصنف فيه مثلتين الاولى حكم الطهارة في الوقوف بعرفة والثانية حكم الوقوف راكبا وتقدم الكلام على الثانية في صياح عرفة اما الاولى فقد قال المؤلف لا يشترط للوقوف طهارة ولا ستارة ولا استقبال ولا نية ولا تعلم في ذلك خلافا قال ابن المنذر اجمع كل من حفظ عنه من اهل العلم على ان الوقوف بعرفة غير طاهر ^{فصل} ^{عليه} ولا شئ عليه وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم لما نزل على غير ما يفعله الحاج غير الطواف بالبيت وليس على من ان الوقوف بعرفة على غير طهارة جازم ودقت عائشة بما حاشاها بالراي على النبي صلى الله عليه وسلم ويستحب ان يكون طاهرا قال احمد يستحب له ان يشهد المناسك كلها على وضوء وكان عطارد يقول لا يقضي شيئا من المناسك الا على وضوء ^{فصل} ^{عليه} **مثالك** عن مالك هل يقف احد كذا في النسخ المندرية وفي المصرية بل يقف الرجل بعرفة او بالمزدلفة او يرمى الجمار يوم النحر وغيره او يسعى بين الصفا والمروة وهو غير طاهر بالطهارة من الحدث الاصغر او الاكبر فقال الامام في جوابه مستدلا بالقياس كل امر موصوف تصنع الى نصف صفة له من امر الحج بيان لقوله كل امر واجبة حيث اخبره فارجل يصنعه وهو غير طاهر والواو حالية فان الى نصف محدثا كبره فاذا جاز لما ان تفعل سائر المناسك غير الطواف ول ذلك على ان الحدث واجب يفعله فان الحدث اذن حاله من النقص والجنب مسالمة ثم لا يكون عليه شئ في ذلك من القنطرة والمجران ولكن الفضل اى الاستسباب ان يكون الرجل في ذلك المذكور في السؤال كله طاهرا متوضئا ولا ينبغي له ان يتعمد ذلك اى عدم الطهارة في هذه الاماكن لشرك الاستسباب وقال الشيخ في المسوى بعد قول الامام مالك بهذا قلت وعليه اهل العلم ^{فصل} ^{عليه} **مثالك** عن مالك هل يقف بعرفة للراكب اينزل ام يقف راكبا ايما افضل فقال مالك بل يقف راكبا اتباعا لفعله صلى الله عليه وسلم لان يكون به اى بالراكب او بدابته عذرا وفي النسخ المصرية علة بطل عذره المؤذى واحدة قاله اعذر بالعدوى اهدر بقبول العذر فان الاعذار تسقط الواجبات فكيف بالمندوبات ^{فصل} ^{عليه} **مثالك** عن وقوف بعرفة من فاته الحج بعرفة وليس لفظ بعرفة في النسخ المندرية والمعنى اى وقوف بعرفة يكون سببا لغت الحج وعلم من الآثار الواردة في الباب هو الوقوف الذي لا يكون في ليلة النحر وذلك لما تقدم في باب الوقوف بعرفة ان وقت الوقوف المفروض عند المالكية هو من غروب الشمس ليلة النحر الى طلوع الفجر منها وتقدمت المذاهب في ذلك وبلوب شيخ مشايخنا الشاه ولي الله الدهلوي في المصنف باب من لم يقف بعرفة حتى طلع الفجر يوم النحر فقد فاتته الحج ^{فصل} ^{عليه} **مثالك** عن مالك هل يقف بعرفة من بعض ليلة المزدلفة وهي ليلة الفجر قبل ان يطعم الفجر فقد فاتته الحج ولو وقف قبل ذلك من النهار عند الامام مالك ومن وقف بعرفة من ليلة المزدلفة ولو ساء من قبل ان يطعم الفجر وان لم يقف في النهار قبل ذلك اصلا فقد ادرك الحج قال الباكي هذا يحتل معنيين احدهما انه يريد

ان هذا امر ما يدرك به الوقوف وان كان يجوز الوقوف قبله ويشتد به والثاني ان يقصده تعيين زمان الوقوف فيكون معناه ان لم يقف ليلة المزدلفة بعرفة فلا وقوف له وقد فاتته الحج وان كان قد وقف قبل ذلك لان ما قبل ذلك ليس بزمان لغرض الوقوف وهذا هو الظاهر في اللفظ لتعليقه الحكم على الليلة التي تلت وعلى الثاني حمل الامام مالك وعلى الاول حمل الجمهور منهم الاثنتي عشرة ^{فصل} ^{عليه} **مثالك** عن مالك هل يقف بعرفة من ليلة المزدلفة ولم يقف بعرفة في الليل عند مالك ولو في الليل عند الجمهور فقد فاتته الحج فله التحمل بفعل عمرة عند مالك ولا يتحمل بفعلها وجوبا عند الجمهور ومن وقف بعرفة من ليلة المزدلفة خاصة عند مالك ولو من ليلة المزدلفة عند الجمهور قبل ان يطعم الفجر فقد ادرك الحج قال الزرقاني ففي قولي كلامه ايضا انه لا ينبغي الوقوف نهارا واليه ذهب مالك وذهب الاكثرون الى انه اذا وقف اى جزء من زوال يوم عرفة الى طلوع فجر النحر فقد ادرك الحج واقتاره جمع من اصحابنا وفي الترمذي صحيحا مرفوعا من شهة صلواتنا هذه ودقق قبل ذلك بعرفة ليلانا فافقه ^{فصل} ^{عليه} **مثالك** عن مالك في العبد يعتق ببناء الجمل في الموقف بعرفة ويكون محرما كما يدل عليه السياق فان ذلك اى حبه باحرام الرق لا يجزئ عنه اى لا يكفي من حجة الاسلام لان احرامه هذا انقل بسبب علة اتمامه ويبقى عليه حجة الاسلام وبذلك قالت الخنفية الا ان يكون هذا العبد المستحق لم يحرم الى الان فيحرم بعد ان يعتق ثم يقف بعرفة من تلك الليلة قبل ان يطعم الفجر من يوم النحر فان فعل ذلك اجزا عنه يعني ان لم يكن احرام بالبحر وبقي حاله حتى اعتق فادرك ان يحرم بالبحر ويقف بعرفة قبل طلوع الفجر من ليلة النحر فان حجه بمنزلة عن فرضه لان احرامه انعقد ببلية الفرض كذا في المنتقى والمصلحة اجامته وان لم يحرم بعد العتق ايضا حتى يطعم بصيغة المضارع او الماضي نسختان الفجر فقد فاتته الحج من تلك السنة ويبقى عليه حجة الاسلام وكان بمنزلة من فاته الحج اذ لم يدرك الوقوف بعرفة قبل طلوع الفجر من ليلة المزدلفة قال الزرقاني فيتحمل بفعل عمرة الحج قلت ولم تحصل فاته لم يحرم بعد فكيف التحمل منه الله الا ان يقال ان المعنى ان لم يحرم حتى الفجر بل احرم بعده فينسخ كلام الزرقاني والتشبيه عندي في بقاء حجة الاسلام عليه كما ينبغي على القائل قال الباكي يريد ان لم يحرم بعد عتقه حتى يطعم الفجر من ليلة النحر فقد فاتته الحج فلا يخولان لا يحرم بعد ذلك او يحرم فان لم يحرم فلا شئ عليه سوى حجة الاسلام في المستقبل ويحتمل ان يريد بهذا القول كان بمنزلة من فاته الوقوف بعرفة على تأويل ان لما رأى انه قد فاتته الوقوف بعرفة لم يحرم بالبحر وهو الصواب الا ان يحرم به اذا طلع الفجر من يوم النحر وكان في وقت يعلم انه ان احرم طلع عليه الفجر قبل الوصول الى عرفة لانه دخل في حج يتيقن انه لا يمكنه الحج ويكون على العبد المذكور الذي اعتق بعرفة ولم يحرم او احرم بعد طلوع الفجر حجة الاسلام يقضيها اى يؤديها على الفور والتمسك قال الباكي يريد ان اذا فاتته الوقوف بعرفة اذ لم يحرم او لانه احرم قبل العتق او احرم بعد العتق فمتم يمكنه الوقوف بعرفة فان حجة الاسلام باقية عليه لا يقضيها عنه ولا يسقط وجوبها بشئ مما تقدم ^{فصل} ^{عليه} **مثالك** عن

ابن عمر ان اباها عبد الله بن عمر كان يقعد مراهله وصبيانته من المزدلفة الى متى حتى يصلوا الصبح يعني ويرى ما قبل ان يأتى الناس
 معك عن يحيى بن سعيد عن عطاء بن ابي رباح ان مولاة لاسماء بنت ابي بكر اخبرته قالت جئنا مع اسماء بنت ابي بكر معي
 بخلس قالت فقلت لها لقد جئنا معي بخلس فقالت قد كنا نصنع ذلك مع من هو خير منك **مالك** انه بلغه ان طلحة بن
 عبيد الله كان يقعد من نساءه وصبيانته من المزدلفة الى متى **مالك** انه سمع بعض اهل العلم يكره رمي الجمرة حتى يطلم

له قوله كان يقدم ببناء الفاعل من التقديم اليه بالنصب مفعول والمراد النساء
 وصبيانته من المزدلفة الى متى اتباعا لفعله صلى الله عليه وسلم ورفقا بهم لحوث الزمعة
 حتى يصلوا الصبح يعني وينتظرون ان يقدم من كان قبيل الصبح وان ذلك كان بمقدار
 ما يأتون من صلوة الصبح وتقدم قريبا من رواية البخاري منهم من يقدم من صلوة
 الصبح ومنهم من يقدم بعد ذلك ويرى ما قبل ان يأتى الناس الى متى قال البايعي لما كان
 التعريض الذي هو فرض المبيت بالمزدلفة قد وجد منهم ولم يبق الا فضيلة الوقوف مع
 الامام فرفض لهم في ذلك لضعفهم لم يثبت ومن قال بوجوب الوقوف قال بسقوط ذلك
 عنهم لعدم كسقوط الوداع عن ابي نض مالك عن يحيى بن سعيد عن عطاء بن ابي
 رباح ان مولاة بالتائيت في جميع النسخ الهندية والمصرية ولم يذكرها اهل الرجال في البهات
 قال الزدقاني لم تسم لكن قد رواه ابن القاسم عن مالك عند النساء في حفظ ان موثقه
 بالتدبير فهو عبد الله كما في الصحيحين لاسماء بنت ابي بكر الصديق اخبرته ابي عطاء
 قالت جئنا من المزدلفة مع اسماء بنت ابي بكر الصديق حتى بالعرف بخلس بالحقين
 هو الظلمة اخرا الليل اقبلت بفضوء الصباح كما في الجمع قال البايعي يحتل ان تريد به قبل
 طلوع الفجر ويحتل ان تريد بعد طلوع الفجر وهو الاظهر ولذلك روى عن عائشة انها
 قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعمل الصبح بخلس قلت يؤيد الاول ما تقدم قريبا
 من البخاري انها تحتل حين غاب الفجر يؤيد الثاني ما سألني في اخر الباب انها تفضل
 بالمزدلفة الفجر ثم تركب فقير من وقال الزدقاني على كثر الغسل يكون بعد الفجر كما في حديث
 ابن مسعود صلها يومئذ بخلس والذي يدل عليه ان دفعا من المزدلفة كان بعد ما غاب
 الفجر وهو لا يلبس في الليلة العاشرة الاخر الليل ويغلب على الظن انهم الى ان ياتوا
 للدفح ويصلوا الى متى يطلع الفجر ويحتل انها قد عدت بعد ما غاب الفجر زمانا طويلا لانه لم
 يبين الراوي انها دفعت كما غاب الفجر **١٢** قوله قالت المولاة قلت
 لما اى لاسماء لقد جئنا معي بخلس انك الامم علينا اتينا بنا بخلس لما علمت ان السنة
 الوقوف بالمزدلفة الى الاسفاد بل الى قبيل الطلوع قال الموفق لانهم خلافا في ان
 السنة الدفح قبل طلوع الشمس وذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل
 قال عمران المشركين كانوا لا يفيضون حتى تطلع الشمس ويقولون اشرق بغير كما تغير
 وان رسول الله صلى الله عليه وسلم فافهم فافهم قبل ان تطلع الشمس رواه البخاري
 والسنة ان يقف حتى يسفر جدا وبهذا قال الشافعي واصحاب الرأي وكان مالك
 يرى الدفح قبل الاسفاد الخ فقالت قد كنا نصنع وفي رواية تفعل ذلك اى التجيل
 مع من هو خير منك بكسر الكاف خطاب المؤنث قال البايعي يحتل ان تريد بذلك
 النبي صلى الله عليه وسلم فقد روى عن عائشة الحديث مسندا ويحتل ان تريد بذلك من
 بعد النبي صلى الله عليه وسلم من الخلفاء ابا بكر وعمر وعثمان روى ولعلها ادوات بذلك
 الزبير الخ قلت وعلى الاول فهو مرفوع حكاه لفظ ابي داود وانما كنا نصنع بهذا على عهد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم **١٣** قوله كان يقدم ببناء الفاعل من التقديم
 نساءه وصبيانته من المزدلفة الى متى اتباعا لفعله صلى الله عليه وسلم وعلما بالرخصة قال
 البايعي لم يبين وقت التقديم فيحتل ان يكون قد تم قبل الفجر فيصلوا يعني على ما تقدم
 في حديث اسماء ويحتل ان يكون قد تم بعد الفجر وقبل الوقوف الا ان الرافعي بهم يبلغ
 في تقديم قبل الفجر لانه اخلى له **١٤** قوله انه سمع بعض اهل العلم وقد روى
 ذلك عن جماعة من الصحابة والاتباع يكره رمي الجمرة للعقبه في يوم النحر حتى يطلم
 الفجر من يوم النحر قال البايعي هذه كراهية على وجه المنع ونفى الاجزاء وذلك ان وقت
 الرمي النار دون الليل ولذلك وصفت الايام بالرعي دون الليل قال الشافعي
 تعالى واذكروا الله في ايام معدودات فوصفت الايام بانها معدودات للجمار
 المعدودات فيها فلا يجوز الرمي بالليل فمن رمى ليلا اعاد وبه قال ابو حنيفة وقال
 الشافعي ان من رمى بعد نصف الليل اجزاه الخ قال الموفق ورمى بهذه الجمرة وقتان
 وقت فضيلة ووقت اجزاء اما وقت الفضيلة فبعد طلوع الشمس قال ابن
 عبد البر راجع علماء المسلمين على ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انما رماهما حتى ذلك
 اليوم وقال جابر رايته صلى الله عليه وسلم يرمي الجمرة حتى يوم النحر وحده ورمى بعد
 ذلك بعد زوال الشمس اخرجه مسلم وقال ابن عباس قد منا على رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فليعلمه بنى عبد المطلب الحديث وفيه لا ترموا الجمرة حتى تطلع
 الشمس رواه (احمد) ابن ماجه والرمي بعد طلوع الشمس مجزئ بالاجماع وكان

اولا وما وقت الجواز فاوله نصف الليل من ليلة النحر وبذلك قال عطاء وابن ابي ليلى
 وعكرمة بن خالد والشافعي وعن احمد بن حنبل في بعد الفجر قبل طلوع الشمس وهو قول مالك
 واصحاب الرأي واسنق وابن المنذر وقال مجاهد والنخعي لا يرميها الا بعد
 طلوع الشمس لما روي من الحديث ولما روى ابو داود عن عائشة ان النبي
 صلى الله عليه وسلم امرهم ليلة النحر فمضت قبل الفجر ثم مضت فافضت وروى
 انه امرهم ان تجعل الافاضة وتوافي مكة بعد صلوة الصبح واجتبه به احمد وقد ذكرنا في حديث
 اسماء انها مضت ثم رجعت فطلعت الصبح وذكرت ان النبي صلى الله عليه وسلم اذن
 للنظر والاختيار المتقدمة محمولة على الاستحباب وان اخر الرمي الى اخر النهار جاز قال ابن
 عبد البر راجع اهل العلم على ان من رمى ما يؤول يوم النحر قبل الغيب فقد رماهما في وقت لما
 وان لم يكن ذلك مستحبا لما روى ابن عباس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يشل
 يوم النحر يعني قال رجل دميت بعدما امسيت فقال لا حرج رواه البخاري فان اخرها
 الى الليل لم يرمها حتى تزول الشمس من الغد وبهذا قال ابو حنيفة واسنق وقال
 الشافعي ومحمد وابو يوسف وابن المنذر يرمي ليلا يقول النبي صلى الله عليه وسلم ادم ولا
 حرج وان ابن عمر قال من فاته الرمي حتى تبيض الشمس فلا يرم حتى تزول الشمس
 من الغد وقول النبي صلى الله عليه وسلم ادم ولا حرج انما كان في النار لانه سأل في يوم النحر
 ولا يكون اليوم الا قبل مغيب الشمس وقال مالك يرمي ليلا وعليه دم ومرة قال
 لادم عليه الخ وفي شرح الباب اول وقت جواز الرمي يدخل بطلوع الفجر الثاني من يوم
 النحر فلا يجوز قبله وبذلك وقت الجواز مع الاساءة واخر وقت الاداء طلوع الفجر الثاني من غده
 والوقت المسنون من طلوع الشمس يتدلى الزوال ووقت الجواز بلا كراهية من الزوال
 الى الغروب وقيل مع الكراهية ووقت الكراهية مع الجواز من الغروب الى طلوع الفجر
 الثاني من الغد فلو اقره الى الليل كرهه الا في حق النساء والضعفاء ولا يلزمه شيء من الكفارة
 ولو اقره الى الغد يلزمه الدم والقضاء ويغوث وقت القضاء بغروب الشمس من
 اليوم الرابع ثم قال بعد ذكر الايام الباقية ولولم يرم في الليل من ليالى ايامها الماضية
 رماه في نهار الايام الاثنية على التلخيص قضاء اتفاقا وعليه الكفارة اى الدم عند الامام
 ولا شيء عليه عنه بهما ولو اخرجه الايام كلها الى الرابع مثلا قضاها كلها في الرابع اتفاقا وعليه
 الجزاء عند الامام وان لم يقض حتى غربت الشمس من اليوم الرابع فانت وقت القضاء
 وسقط الرمي لذهاب وقته وعليه دم واحد اتفاقا لا يختصم في ابيدائه اى يوم النحر
 فاول وقت بعد طلوع الفجر واول المستحب بعد طلوع الشمس قبل الزوال وهذا
 عندنا وقال الشافعي اذا انتصف ليلة النحر دخل وقت الرمي وقال السفين الثوري
 لا يجوز قبل طلوع الشمس والصحيح قولنا لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قدم
 ضعفة اهل وقال لا ترموا الجمرة حتى تكونوا مصبيين نهي عن الرمي قبل الصبح وروى ان
 النبي صلى الله عليه وسلم كان يبيع افتاذا غيلته بنى عبد المطلب وكان يقول لم لا ترموا
 جمره العقبه حتى تكونوا مصبيين فان قيل قد روى انه قال لا ترموا جمره العقبه حتى
 تطلع الشمس وبذا حجة سفين فالجواب ان ذلك محمول على بيان الوقت المستحب
 توفيقا بين الروايتين بقدر الامكان وبه نقول واما اخره فامر النصارى ان قال ابو حنيفة
 ان وقت الرمي يوم النحر بعد ان غروب الشمس وقال ابو يوسف يتدلى وقت
 الزوال فاذا زالت الشمس يغوث الوقت ويكون فيما بعده قضاء وجب قول ابي
 يوسف ان اوقات العبادة لا تعرف الا بالتوقيف والتوقيف ورد بالرعي في
 يوم النحر قبل الزوال فلا يكون ما بعده وقتا له ولا في حنيفه الانتباه بسائر
 الايام وهو ان في سائر الايام ما بعد الزوال الى الغروب وقت الرمي فكذا في هذا اليوم
 لانه انما يفادق سائر الايام في ابتداء الرمي لاني انتباه فكان مثلاً في الانتباه فان لم
 يرم حتى غربت الشمس فيرمي قبل طلوع الفجر من اليوم الثاني اجزاه ولا شيء عليه
 في قول اصحابنا ولا شيء في قولنا في قول اذا غربت الشمس فقد فات الوقت
 وعليه العدة وفي قول لا ينفوت الا في ايام التشريق والصحيح قولنا لانه صلى الله
 عليه وسلم اذن للرعاة ان يرموا بالليل فان اخر الرمي حتى طلع الفجر من الغد ورمى عليه دم
 للتأخير في قول ابي حنيفة وفي قول ابي يوسف ومحمد لا شيء عليه لم تلت وما استدل
 به صاحب البديع وكذا صاحب البداية وغيرهما من قوله صلى الله عليه وسلم لا ترموا
 الا مصبيين اخرجه الطحاوي بسنده الى ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يامر
 نساءه وتعلمه مصيبة جمع ان يفيضوا مع اول الفجر يسود ولا يرموا الجمرة الا مصبيين و

الفجر من يوم النحر ومن رمى فقد حل له النحر من مالك عن هشام بن عروة أن فاطمة بنت المنذر اخبرته انها كانت ترى
اسماء بنت ابي بكر بالمزدلفة تأمر الذي يصلي لها ولا يصح بها الصبح يصلي لهم الصبح حين يطلع الفجر ثم تركب فتسير الى منى ولا تقف
السيرة في الدفعة من مالك عن هشام بن عروة عن ابيه انه قال سئل اسماء بنت زيد وانا جالس معه كيف
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسير في حجة الوداع حين دفع فقال كان يسير العنق فاذا وجد فرجة نص قال مالك

عن تسمية السائل كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسير فيها ابتداء الصلابة
بالمح وحفظ سنة نبية صلى الله عليه وسلم حتى بلغوا الى حفظ صفة مشيه واسرعه حيث اسرع
وايضاً حيث اوضح ومازله وما نزل احواله في حجة الوداع فيها التسمية بذلك وقد ورد
في احاديث كثيرة وهو بفتح واو وجاز كسرهما ودفع فيه ان س علم انه لا يتفق له بعد هذا وقفة
الخرى ولا اجتماع له اخر مثله وسببه انه نزل اذا جاز نصر الله في وسط ايام التشريق وعرف
ان الوداع كذا في الجمع حين دفع قال الباجي يجوز ان يريه الدفع من عرفته ويجوز ان يريه
الدفع من المزدلفة الا ان اختصاص اسماء بالدفع من عرفته هو المشهور لانه كان ودليف
النبي صلى الله عليه وسلم حين دفع من عرفته واما حين دفع من المزدلفة فادركه الفضل
ابن عباس ولا ينبغي ان يكون اسماء شا بذلك فاخرج عن الامرين على انه قد روى عن اسماء
الاخبار عن الدفع من عرفته خاصة التي تلت هذا هو المتعين لما قاله الحافظ زاذي رواية يحيى بن
يحيى الليثي وغيره عن مالك في الموطأ حين دفع من عرفته قال الزدقاني لعلي بن زاذي رواية يحيى بن
وحاش عن يحيى والافرواية انه ليس فيها ذلك كاشد رواة الموطأ وان كان المعنى عليها الخ
فقال اسماء كان صلى الله عليه وسلم يسير العنق قال العيني بفتح العين المهملة وفتح النون
اخره كاف هو السير الذي بين الابطاء والاسراع وقال في الشاذي هو يسير سهل في سرعة
قال القزويني سير سريح وقيل المشي الذي يتحرك به عنق الدابة وفي الفائق العنق الخطو الفسيح
وانتصب العنق على المصدر المؤكد من لفظ الفعل كذا في الفتح فاذا وجد صلى الله عليه وسلم
فرجة كذا في جميع النسخ السنية من المتن والشروح وفي النسخ المصرية فجوة قال الزدقاني
بفتح الفاء وسكون الهمزة فوا مفتوحة اي مكانا متسعاً كذا رواه ابن اقسام وابن وهب و
العيني واليحيى وطائفة وداه يحيى واليحيى وابن بكير وسعيد بن عفير و
جماعة فرجة بضم الفاء وفتحها وسكون الراء قال ابن عبد البر وغيره هو معنى فجوة الخ اذا كانت
رواية يحيى بلفظ الفرجة فتحاً فجميع النسخ المصرية من المتن والشروح على لفظ الفجوة
مستغرب نص بفتح النون وتشديد الصاد المهملة فعل ماضٍ وقاعد النبي صلى الله عليه وسلم
اي اسرعه وفي كتاب الاحتفال بالنص والنصيصة في السير ان تباد الدابة او البعير سيرا
شديداً حتى تستخرج اقصى ما عنده ونص كل شئ مثناه وقال ابو عبيد النص اصله منتهى
الاشياء وقايتما ومبلغ اقصاها وقال ابن بطال تعجيل الدفع من عرفته والشد علم
انما هو يتيق الوقت لانه انما ينفون من عرفته الى المزدلفة عند سقوط الشمس وبين عرفته
والمزدلفة نحو ثلثة اميال وعليهم ان يجمعوا بين المغرب والشاء بالمزدلفة وتلك سنتها
فتجلبوا في السير لا يستجبال الصلوة وقال الطبري الصواب في السير في الاقاصيتين جميعاً ما
صحت به الاشارة الى وادي مجرة فانه موضع لصحة الحديث بذلك فلو ادفع احدني مواضع
العنق او العكس لم يلزمه شئ لا لاجماع الجميع على ذلك غير انه يكون محظناً لطريق الصواب
كذا في العيني ١٢ قوله قال مالك قال هشام بن عروة والنص فوق العنق اي
ارفع منه في السرعة قال النووي هما لومان من اسراع السير وفي العنق نوع من الرفق قال
الحافظ كذا بين مسلم من طريق حميد بن عبد الرحمن واليحيى بن طريق النس بن عياض كلاهما
عن هشام ان التفسير من كلامه وادرجه يحيى القطان فيما اخرجه البخاري في الجهاد بلفظ فاذا
وجد فجوة نص والنص فوق العنق وكذا ادرجه سفيان فيما اخرجه النسائي وعبد الرحيم بن سليمان
وكيع فيما اخرجه ابن خزيمة وكيع عن هشام وقد رواه السخري بن زاذي في مسنده من وكيع
فصله وجعل التفسير من كلام وكيع وقد رواه ابن خزيمة من طريق سفيان ففصله وجعل
التفسير من كلام سفيان وسفيان وكيع اما اذا التفسير المذكور عن هشام فزج التفسير اليه
وقد رواه اكثر رواة الموطأ عن مالك فلم يذكره والتفسير وكذلك رواه الطيالسي عن حماد بن
سلمة وسلم عن حماد بن زيد كلاهما عن هشام الخ وقد روى الحديث المذكور عن هشام عشرة
انفس كما بسطه الزدقاني فيما تيسر الشرح البخاري ١٣

بطريق اخر عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث في الشغل وقال لا ترموا الجمار
حتى تنصبوا او تقدم ما استدبل به الباجي من قوله تعالى واذكروا الله في ايام معدودات
وما استدبل به ابن دشت من قول مالك لم يبلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص
لا حلال يرمي قبل طلوع الفجر مع انه قد روى حديث اسماء وقال الزبيدي على اكثر ما قاله الثاني
يؤدى الى خرق الاجماع بتحصيل جنتين في سنة واحدة بان يرمي بالليل ثم يطوف للزيارة
بالليل ثم يحرم بحجة اخرى ويرجع العرفات ويقف بها قبل طلوع الفجر ثم يفعل بقية
الافعال ولو كان بذلك لما احر من افسد حجة بالجماع ان يقضى من قابل وحديث
ام سلمة ليس فيه دلالة على انه عليه الصلوة عليها ذلك واقرها عليه ولا انه عليه الصلوة
امرها ان ترمي ليلاً ومثل هذا لا يترك المرفوع الخ والمروى المرفوع ما تقدم من قوله صلى الله
عليه وسلم لا ترموا الا مصحين وحكي الخطاب عن غيره ان حديث ام سلمة رخصت خاصة
لما وحصل الشئ في البذل قوله في حديث ام سلمة فرمت قبل الفجر
على ما قبل صلوة الفجر ١٢

له قوله ومن رمى فقد حل له النحر قال الباجي عندنا
يقضي تقديم الرمي على النحر وان النحر انما يحل له بعد الفجر وقوله فقد حل يقضي مجتنبين
احدهما يريه المحلول فيكون معنى ذلك قد حل وقت ذبحه ويحتمل ان يريه بذلك
ان قد انجى له اباحة عادية من الكرامة سالت من التقديم على ما هو مرتب عليه وذلك ان
الرمي مقدم على الذبح وهو المحفوظ من فعل النبي صلى الله عليه وسلم والاصل في ذلك
ما روى انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رمى جمرة العقبة ثم انصرف الى ابدن
فخرها الخ تلت ومع ذلك فتقدم الرمي على الذبح ليس على الوجوب عند الجمهور قال
ابن دشت اجمعوا على ان من نحر قبل ان يرمي فلا شئ عليه لانه منصوب عليه الاما روى عن
ابن عباس انه كان يقول من قدم من حجة شيئاً او اخره فليهرق دما الخ تلت وهو مقيد
عندنا بالحقيقة بالمعروف ان الذبح لما لم يكن واجبا عليه لا يجب الترتيب بينه وبين الامور
الثلاثة من الانساق الاربعة في يوم النحر ١٣ **له** قوله انما كانت ترى ام ابيا اسماء
بنت ابي بكر الصديق بالمزدلفة تأمر اما ما الذي يصلي لها ولا يصح بها اي يؤم لها ومن
معها الصبح بالنصب مفعول لقوله يصلي قال الباجي يريها انها كانت اتخذت اماماً
يصلي بها اذ لا يجوز لها ان تؤم من احد رجال ولا نساء وكان يشق عليها النوض الى الموقف
اما لضعفها او لما كان اصحابها من العمى فاختذت من كان يكون معها من يصلي بهم
فتدرك بذلك فضل الجماعة الخ يصلي لهم الصبح بيان لما مر به اي تأمره ان يصلي
حين يطلع الفجر في اول طلوعه وهذا هو السنة في هذه الصلوة ثم تركب بعد الصلوة
فتسير الى منى ولا تقف بالمزدلفة بعد الصلوة قال الباجي ترميها كانت تقدم صلوة
الصبح اول طلوع الفجر وبه السنة لمن وقف بالمزدلفة ليتمكنوا من الوقوف والدعاء
ولا يتيق وقت الوقوف عما يريدونه من طول الدعاء والتضرع الا انها كانت تقدم الصلوة
لمعنى اخر وهو ان يكسبوا التقدم الى منى ويكسبوا الرمي في خلوة قبل التضايق والشرائح الخ
قلدت ويشكل على هذا الاثر ما تقدم من البخاري برواية عبد الله بن مولى اسماء كانت
ترحم حين غاب القمر فترمي الجمرة ثم تصلي الصبح في منزلها ويمكن الجمع باختلاف
الاحوال يعني كيفية السير في الدفع من عرفته الى المزدلفة ومنها الى منى وسمى دفعا لادعاهم
حين انصرفوا فندفع بعضهم بعضاً ١٢ **له** قوله سئل ببناء الجمول اسماء بنت زيد بن عازلة
ابن شراحيل الكلبى حب رسول الله صلى الله عليه وسلم ومولاه وابن حميد بن زيد بن عازلة
واختص زيد من الصحابة بان تعالى لم يصرح في كتابه باسم احد من الصحابة سواء وانا جالس
معه بكذا اخرجه الوداؤد والبخاري وغيرهما وسلم من طريق حماد بن زيد عن هشام عن ابيه
سئل اسماء بنت زيد وانا شا بها وقال سالت اسماء بنت زيد ولم يتعرفني شراحيل البخاري

قال هشام والنض فوق العتق مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يحرك راحلته في بطن محبرة قد رمية بحجر فاجاء في النحر في الحج مالك انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لم يلق هذا المنحر وكل من منى منحر وقال في العمرة هذا المنحر يعني المروة وكل فحاج مكة وطرفها منحر مالك عن يحيى بن سعيد قال اخبرني عروة بنت عبد الرحمن انها سمعت عائشة ام المؤمنين تقول خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لخمس ليال بقيين من ذي القعدة ولا نرى الا انه الحج فلما دنونا من مكة امر رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يكن معه هدى اذا طاف بالبيت

له قوله كان يحرك راحلته في بطن محبرة قد رمية بحجر فاجاء في النحر في الحج مالك انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لم يلق هذا المنحر وكل من منى منحر وقال في العمرة هذا المنحر يعني المروة وكل فحاج مكة وطرفها منحر مالك عن يحيى بن سعيد قال اخبرني عروة بنت عبد الرحمن انها سمعت عائشة ام المؤمنين تقول خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لخمس ليال بقيين من ذي القعدة ولا نرى الا انه الحج فلما دنونا من مكة امر رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يكن معه هدى اذا طاف بالبيت

من التبرك اي تحريك راحلته في بطن محبرة قد رمية بحجر فاجاء في النحر في الحج مالك انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لم يلق هذا المنحر وكل من منى منحر وقال في العمرة هذا المنحر يعني المروة وكل فحاج مكة وطرفها منحر مالك عن يحيى بن سعيد قال اخبرني عروة بنت عبد الرحمن انها سمعت عائشة ام المؤمنين تقول خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لخمس ليال بقيين من ذي القعدة ولا نرى الا انه الحج فلما دنونا من مكة امر رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يكن معه هدى اذا طاف بالبيت

كان في بطن الوادي اوضح راحلته وجعل يقول هـ ايك تعدد قلنا في هذا مفاد قد رمية بحجر فاجاء في النحر في الحج مالك انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لم يلق هذا المنحر وكل من منى منحر وقال في العمرة هذا المنحر يعني المروة وكل فحاج مكة وطرفها منحر مالك عن يحيى بن سعيد قال اخبرني عروة بنت عبد الرحمن انها سمعت عائشة ام المؤمنين تقول خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لخمس ليال بقيين من ذي القعدة ولا نرى الا انه الحج فلما دنونا من مكة امر رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يكن معه هدى اذا طاف بالبيت

كان في بطن الوادي اوضح راحلته وجعل يقول هـ ايك تعدد قلنا في هذا مفاد قد رمية بحجر فاجاء في النحر في الحج مالك انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لم يلق هذا المنحر وكل من منى منحر وقال في العمرة هذا المنحر يعني المروة وكل فحاج مكة وطرفها منحر مالك عن يحيى بن سعيد قال اخبرني عروة بنت عبد الرحمن انها سمعت عائشة ام المؤمنين تقول خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لخمس ليال بقيين من ذي القعدة ولا نرى الا انه الحج فلما دنونا من مكة امر رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يكن معه هدى اذا طاف بالبيت

ليقتضى ان تكون قالته بعد انقضاء الشهر ولو قالته قبله لكانت ان بقين من ذي القعدة بفتح القاف وكسر هاء سمي بذلك لانهم كانوا يعتدون فيه من القتال ومثل التاريخ الذي وقع في حديث عروة دفع في حديث ابن عباس ايضا واخرجه البخاري بلفظ الخلق ابني صلى الله عليه وسلم من المدينة بعد ما تزلزل وادمن ولبس ازاده واداه فاصبح بهذا الحليفة ركب راحلته حتى استوى على البساط ابل هو اصابه وذلك لخمس بقين من ذي القعدة الحديث وفي المواهب برواية الشافعي عن جابر قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم لخمس بقين من ذي القعدة وخرجنا معه الحديث ١٢ هـ قوله ولا نرى الا انه الحج فلما دنونا من مكة امر رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يكن معه هدى اذا طاف بالبيت

كان في بطن الوادي اوضح راحلته وجعل يقول هـ ايك تعدد قلنا في هذا مفاد قد رمية بحجر فاجاء في النحر في الحج مالك انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لم يلق هذا المنحر وكل من منى منحر وقال في العمرة هذا المنحر يعني المروة وكل فحاج مكة وطرفها منحر مالك عن يحيى بن سعيد قال اخبرني عروة بنت عبد الرحمن انها سمعت عائشة ام المؤمنين تقول خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لخمس ليال بقيين من ذي القعدة ولا نرى الا انه الحج فلما دنونا من مكة امر رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يكن معه هدى اذا طاف بالبيت

كان في بطن الوادي اوضح راحلته وجعل يقول هـ ايك تعدد قلنا في هذا مفاد قد رمية بحجر فاجاء في النحر في الحج مالك انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لم يلق هذا المنحر وكل من منى منحر وقال في العمرة هذا المنحر يعني المروة وكل فحاج مكة وطرفها منحر مالك عن يحيى بن سعيد قال اخبرني عروة بنت عبد الرحمن انها سمعت عائشة ام المؤمنين تقول خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لخمس ليال بقيين من ذي القعدة ولا نرى الا انه الحج فلما دنونا من مكة امر رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يكن معه هدى اذا طاف بالبيت

وسعى بين الصفا والمروة ان يحل قالت عائشة فدخل علينا يوم النحر بلحم بقر فقلت ما هذا فقالوا نحر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ازاوجه قال يحيى فذكرت هذا الحديث للقاسم بن محمد فقال اتيك والله بالحديث على وجهه **مالك** عن نافع عن عبد الله بن عمر عن حفصة اما المؤمنين انهما قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم ما شان الناس حلوا ولم تحلل انت من عمرتك فقال انا لبنت رأسي وقلدت هدي فلما حل حتى انحر العمل في النحر **مالك** عن جعفر بن محمد عن ابيه عن علي بن ابي طالب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نحر بعض هديه بيده ونحر غيره بعضه **مالك** عن نافع عن عبد الله بن عمر قال من نذر ريكة فانه يقنطرها ناعلين ويشعرها ثم ينحرها عند البيت او بمعى

له قوله قالت ما نشئ قد خل بضم الدال وكسر الهمزة
 مبنيا للمفعول علينا يوم النحر بالنصب على النظر فيه أي في يوم النحر لم يقر فقلت ما هذا
 استدلال بهذا على أنه صلى الله عليه وسلم لم يستأذنه فقد تقدم عليه الجهاد في صحيحه
 باب ذبح الرجل البقر من نسائه من غير أمر من قال المأخذ وغيره من شراحه أما قوله من
 غير أمر من فافهذه من استقصاء ما نشئ من العلم ولو كان ذبحه بملكه لم يستج إلى الاستفهام
 لكن ليس ذلك وإفادته الاحتمال فيجوز أن يكون ممثلا بذلك تقدم بأن يكون استأذنه
 في ذلك لكن لما أدخل العلم عليها احتمل عنه بأن يكون هو الذي دفع الاستئذان
 فيه وإن يكون غير ذلك فاستغنيت عنه لذلك الخ فقلوا نحر بكذا في رواية عبد الله
 ابن يوسف عن مالك عند البخاري وللثخينين من رواية سليمان بن بلال عن يحيى
 ذبح قال الباجي يحتمل أنه لما استؤذى ذلك عند الراوي للمديث عبر عن الذكوة بأي
 اللفظين أمكنه فحصر مناصرة بالذبح ومرة بالنحر رسول الله صلى الله عليه وسلم من أذواجه
 استدلال بذلك على جواز الاشتراك في البدأ والسنة خلاصة ١٢ له قوله
 قال يحيى بن سعيد وليس في النسخ المندية ابن سعيد والادجيه وجوده فلا يلتبس
 برأوى المؤطا والمديث أخرجه البخاري برواية عبد الله بن يوسف عن مالك
 وفي آخره قال يحيى فذكرته للقاسم قال المأخذ هو ابن سعيد الانصاري بالاسناد
 المذكورة الخ فذكرت أي الحديث للقاسم بن محمد ابن أبي بكر الصديق فقال القاسم
 اتكأ عمرة والله بالمديث على وجه يعني ساقته لك سياقاتا ما لم تخصص
 منه شيئا ولا غيرته بتأويل ولا غيره وفيه تصديق لعمرة وأخباره مضطربا كذا في العيني
 ١٢ له قوله إنما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما شأن أي امرؤ حال
 الناس حلوا ولم تحلل بفتح أوله وكسر ثالثه أنت من عمرتك هذا نص في أنه عليه
 الصلوة والسلام لم يكن مفروا ولذا قال الشيخ في البذل بذليل على أن طوافه
 صلى الله عليه وسلم حين قدم مكة كان طواف العمرة صها قالت الحنفية فإن
 الإحلال من العمرة لا يمكن إلا أن تكون أفعال العمرة غير داخلية في الحج فقد ثبت
 بتقريره صلى الله عليه وسلم وعدم إنكاره أن الذي طاف وسعى كان من أفعال
 العمرة غير داخلية في الحج ولما كان هذا اللفظ محملا للعامة المالكية والشافعية
 أو لوه بوجه فقال في لبيد بفتح اللام والموحدة الثقيلة من التكبية وهو
 جعل شيء فيه من نحو غاسول أو صبيح يجتمع الشعر ولا يدخل فيه قل رأس وتقدم الكلام
 على التكبية في الطيب في الحج وقد تكرر بمشبهه اللام من التقليد به في أي جعلت قلادة
 في عنقه فلا حل بفتح العمرة وكسر الحاء والرفع أي من أحرأى حتى النحر المدي قال
 المأخذ استدلال به على أن من ساق المدي لا يتحلل من عمل العمرة حتى يحل بالحج و
 يفرغ منه لأنه جعل الحل في بقائه على أحرامه كونه أهدى وكذا وقع في حديث جابر
 عند البخاري وأخبرنا لا يحل حتى ينحر المدي وهو قول أبي حنيفة وأحمد ومن وانقما ١٣
 له قوله الحسن في النحر محل الطرق بين الترجعتين أن مقصود الأول مجرد إثبات
 النحر وإنه من مناسك الحج سواء كان واجبا أو مندوبا ومقصود هذه الترجمة بيان
 الأحوال فنل يجوز أن ينحر غيره أو يجب النحر بنفسه كما في الحديث الأول وإنما ينحر
 كما في الحديث الثاني وكيف ينحر ومتى ينحر ١٣ له قوله نحر بعض بهيه وهو
 ثلث وستون بهيه كما في حديث جابر الطويل مدد عمره الشريف وهذا ما عليه عامة
 شراح الحديث وأهل التامخ بهيه الشريفة وليس في النسخ المصرية بهيه
 لكنه مراد لقوله ونحر غيره وهو على بن أبي طالب بعضه أي ما بقي من المائة وهو سبع
 وثلاثون بهيه ففي مسلم وغيره عن جابر في حديثه الطويل ثم انصرف رسول الله
 صلى الله عليه وسلم إلى النحر فخر ثلثا وستين بهيه ثم أعطى عليا نفرا ما غيره وأخرجه
 ابن عبد البر في التمهيد بطرق ثم قال بهذا قال أكثر الرواة لهذا الحديث عن جعفر بن محمد
 عن أبيه عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحر من تلك البدن المائة ثلثا

وستين ونحوه على بعثتهما الاسفيا بن عيينة فانه ردوى هذا الحديث عن جعفر بن محمد بهذا السند بلفظ نذر رسول الله صلى الله عليه وسلم ستا وستين ونحوه على اربعاء وثلثين ١٣ قوله قال من نذر بدنة اى من نذر با اسم البدنة فانه يعلقها لعلين اى يجعلها فى عقبا علامته لعمدى ويشعر بانى سناهما كما يشعر العمى ثم يخرها عند البيت او منى يوم النحر كما هو حكم العمى ليس لما اى لخرها محل دون ذلك لانه لما غيرها بدنة علم انها بدى فتجعل فى حكمه ومن نذر جزوا من الابل اى من نذر بلفظ الجزوا او البقر اى نذر بلفظ على ذبح بقرة فليخرها حيث شاء اى فى مكان شاء لا تخصيص لذلك بمكة ومنى قال الباجى وبها يحتل معنيين احدهما ان يكون نذر جزوا فان اطلاق هذا النذر لا يتعلق بموضع دون موضع ونذر البدى يتعلق بموضع مخصوص والثانى ان من نذر سوق جزوا معين الى موضع من المواضع فان نذر سوقه باطل ويخسر حيث شاء من المواضع التى لا تكلف سوقه اليها لقرىها وقال ايضا قوله من نذر بدنة يقتضى ان لفظ البدنة لا ينطلق الا على البدى وفى عرف الاستعمال ان البدنة من الابل ما اهدى ولذلك قال ان من نذر بدنة فحكه ان يعلقها ومن نذر جزوا ففرق بينهما فى اللفظ لما افرقا فى المعنى وصاد عنه اسم البدنة مختصا بالبدى واسم الجزوا مختصا باليس بدى والنذر دلالة على عشرين احدهما ان يندرها باسم البدنة او يندرها باسم الجزوا فان نذرهما باسم البدنة فان ذلك يكون على ثلثة اوجه احدها ان لا ينوى بديا ولا غيره والثانى ان ينوى البدى والثالث ان ينوى غير البدى فان لم ينو شيئا فالأثر عندى ان لما حكم البدى وهو الاثر من قول ابن عمر لانه لم يشترط فى البدنة النية ولا غيرها ولان لفظ البدنة مختص بالبدى فوجب ان يحكم عليه وان نوى البدى فواين فى وجوب حكم البدى فان نوى غير ذلك فهو على ما نوى ومن نذره باسم الجزوا وهو لفظ مختص بغير البدى ولا ينطلق من جهة عرف الشرع على البدى فمن نذره على هذا اللفظ فهو على يتقرب به الى الله عز وجل على وجه الصدقة الخ واثر الباب اخره محمد بن موطا ثم قال قال محمد بن عمار قد جاء من النبى صلى الله عليه وسلم وعن غيره من اصحابه اجمع رخصوا نحر البدنة حيث شاء وقال بعضهم البدى بمكة لان الله تعالى يقول هديا بالغ الكعبة ولم يقل ذلك فى البدنة فانه حيث شاء الا ان ينوى الحرم فلما نحرها الفيه وهو قول ابى حنيفة وابراهم النخعي ومالك بن انس قال الجصاص فى احكام القرآن اختلف اصحابنا فممن قال الله على بدنة هل يجوز له نحرها بغير مكة فقال ابو حنيفة ومحمد يجوز ذلك وقال ابو يوسف لا يجوز له نحره الا بمكة ولم يختلفوا فيه نذر هديا ان عليه ذبحه بمكة وان من قال الله على جزوا نذر بدنة فحكه حيث شاء ردوى عن ابن عمر قال من نذر جزوا نحرها حيث شاء واذا نذر بدنة نحرها بمكة وكذا ردوى عن الحسن وعطاء وعبد الله بن محمد بن على وسالم وسعيد بن المسيب وردى عن الحسن ايضا وسعيد بن المسيب قالوا اذا جعل على نفسه هديا فحكه واذا قال بدنة فحيث نوى وذبحه ابو حنيفة الى ان البدنة بمنزلة الجزوا ولا يقتضى اهداها الى موضع فكان بمنزلة ناذر الجزوا والشاة ونحوها وما البدى يقتضى اهداها الى موضع وقال تعالى هديا بالغ الكعبة فجعل بلوغ الكعبة من صفه البدى ويصحح لابي يوسف بقوله تعالى والبدن جعلنا لكم من شعائر الله لكم فيها خير فكان اسم الهنة مفيدا لكونها قريبة كالبدى اذ كان اسم البدى يقتضى كونه قريبه محمولا لانه تعالى فلما لم يحزم البدى الا بمكة كان كذلك حكم البدنة قال ابو بكر البصاص وهذا لا يوزن من قبل الله ليس كل ما كان ذبحه قربة فهو مختص بالحرم لان الاضحية قريبة وهى جائزة فى سائر الاماكن فوصفه ليدن بانها من شعائر الله لا لوجوب تخصيصها بالحرم الخ وفى شرح الباب بعد ما ذكر الاختلاف فى ذلك بين ائمتنا والحاصل كما فى النجاشية ان فى نذر البدى مختص بالحرم اتفاقا وفى الجزوا والبقرة لا يختص به اتفاقا وفى ليدن لا يختص به عندنا خلافا لابي يوسف ونذر الخ ١٣.

۱۵ قولہ کان یخمر

بلفظ ليس على النساء خلق وإنما على النساء التقصير ولشربذي من حديث علي بن
ان تحلق المرأة رأسها وقال جمهور الشافعية لو حلقته اجزأها وبكره وقال
القاضيان ابو الطيب وحسين لا يجوز الخ قالوا اي الصعابة قال الحافظ لم اقف في
شيء من الطرق على الذي تولى السؤال في ذلك بعد البحث الشديد والمقصود
يا رسول الله قال الحافظ الواو معطوفة على شيء محذوف تقديره قل والمقصود
او قل وارحم المقصرين وهو يسى العطف التلقيني زاد العين كما في قوله تعالى اني
جاءك للناس اماما قال ومن ذريتي ولعقبه القادي باء ليس من باب التلقين
قال اللهم ارحم المحلقين تنبيها على انه صلى الله عليه وسلم لم يكتف على المحلقين اولا
لعدم الالتفات الى المقصرين بل دعاهم قصدا وكره الدعاء لهم خاصة لاظهار فضيلة التلقين
قالوا والمقصرين يا رسول الله اكرهوا الاستعداد رحمة للمقصرين قال القادي هل يجوز
قول المحلقين او المقصرين او قولهما جميعا احتمالات ثلث اظهرها بعض الكل من
النوعين قال والمقصرين قال الحافظ في قوله صلى الله عليه وسلم والمقصرين اعطاء
المعطوف حكم المعطوف عليه الخ والحديث اخرجه البخاري برواية عبد الله بن يوسف
عن مالك مثل سياق المؤطا قال الحافظ كذا في معظم الروايات عن مالك اعادة
الدعاء للمحلقين مرتين وعطف المقصرين عليهم في المرة الثالثة وانفرد يحيى بن بكير
دون رواية المؤطا باعادة ذلك ثلث مرات نهي عليه ابن عبد البر في التقيص و
اغضله في التمهيد بل قال فيه انهم لم يتخلفوا في ذلك وقد رجعت اصل سماعي من
مؤطا يحيى بن بكير فوجدته كما قال في التقيص الخ واعلم ان دعاءه صلى الله عليه وسلم
ثابت في الموضوعين عمدة المدعية وحجة الوداع قال الحافظ وهو المتعين تظافر
الروايات بذلك في الموضوعين كما قدمناه الا ان السبب في الموضوعين مختلف
فالذي في المدعية كان بسبب توقف من توقف من الصعابة عن ذلك في الغم
النبى صلى الله عليه وسلم وصالح فريشا على ان يرجع من العام المتبل والقصة مشهورة
فلما ابراهم النبي صلى الله عليه وسلم بالا حلال توقفوا فاشارت ام سلمة ان يسكن هو
صلى الله عليه وسلم قبلهم ففعل فتبعوه فحلق بعضهم وقصر بعضهم وكان من باء ال
الحلق اسرع الى امثال الامر من اقصير على التقصير وقد وقع التفرع بهذا السبب في
حديث ابن عباس عن عمارين ماجة وغيره ففيه انهم قالوا يا رسول الله ما بال
المحلقين ظاهرت لهم بارحمة قال لانهم لم يشكوا قلت والظاهر انهم قصروا اولا ثم لما
راوا ان النبي صلى الله عليه وسلم حرمهم على المحلق فحلقوا فحلى المحلى روى ابو يعلى عن ابى
سعيد الخدي حلق يوم المدعية النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه الاثنيان والوقت ادة
الخ فظا به انهم حلقوا كلم غيرهما واما السبب في تكرير الدعاء للمحلقين في حجة الوداع
فقال ابن الاثير في النساية اكثر من حج مع النبي صلى الله عليه وسلم لم يسق المدي
فلما ابراهم ان يغيب الخ الى العرة ثم يتحللوا منها شق عليهم ثم لما لم يكن لهم بدن الطامة
كان التقصير في انفسهم اخف من الحلق ففعل اكثرهم فرجع النبي صلى الله عليه
وسلم فحل من حلق مكنه ايين في امثال الامر الخ قال الحافظ وفيما قاله نظروا نابعة عليه
غير واحد ان المستحب يستحب في حقه ان يقصر في العرة ويحلق في الحج اذا كان مابين الشكرين
مستقاربا وقد كان في ذلك حقم كذلك فالاول ما قاله الخطابي وغيره ان عسادة
العرب انما كانت تحب توفير الشعر والشرن به وكان الحلق قيم قليلا واما كانوا
يرونه من الشرة ومن زى الاعاجم فذلك كرهوا الحلق واقتصر على التقصير الخ والاول
عندي ما قاله ابن الاثير ومن تابعه فان المستحب وان كان المستحب في حقه التقصير لكن
عارضه بهنا توقفهم في الاطلاق من راجعوا في ذلك النبي صلى الله عليه وسلم وقالوا
ننطلق الى من وذكر احدنا يقطر فكان الحلق في حقم ايين لا امثال كنعلمهم في
المدعية وما حلى الحافظ عن الخطابي وتبعه على ذلك الزرقاني وغيره يابى عنه
كلام الخطابي في المعالم ١٣

عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أنه كان يدخل مكة ليلا وهو معتمرفيطوف بالبيت وبين الصفا والمروة ويؤخر الحلاق حتى يصبح قال ولكنه لا يعود إلى البيت فيطوف به حتى يحلق رأسه قال وربما دخل المسجد فاوترفيه ولا يقرب البيت قال مالك التفت حلاق الشعر ولبس الثياب وما يتبع ذلك **وَسُئِلَ** مالك عن رجل نسي الحلاق في الحج هل له رخصة في أن يحلق بمكة قال ذلك واسع والحلاق بمنى أحب إلى **قَالَ** مالك الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا أن أحدا لا يحلق رأسه ولا يأخذ من شعره حتى يغتسل ياء أن كان معه ولا يحل من شيء حرم عليه حتى يحل بمنى يوم النحر وذلك إن الله تعالى قال **وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ الْتَقْصِيرُ** **مَالِكٌ** عن نافع أن عبد الله بن عمر كان إذا افطر من رمضان وهو يريد الحج لم يأخذ من رأسه ولا من لحيته شيئا حتى يحج **قَالَ** مالك وليس ذلك على الناس **مَالِكٌ** عن

له قوله كان يدخل مكة ليلا وهو معتمرفيطوف بالبيت وبين الصفا والمروة ويؤخر الحلاق حتى يصبح قال ولكنه لا يعود إلى البيت فيطوف به حتى يحلق رأسه قال وربما دخل المسجد فاوترفيه ولا يقرب البيت قال مالك التفت حلاق الشعر ولبس الثياب وما يتبع ذلك **وَسُئِلَ** مالك عن رجل نسي الحلاق في الحج هل له رخصة في أن يحلق بمكة قال ذلك واسع والحلاق بمنى أحب إلى **قَالَ** مالك الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا أن أحدا لا يحلق رأسه ولا يأخذ من شعره حتى يغتسل ياء أن كان معه ولا يحل من شيء حرم عليه حتى يحل بمنى يوم النحر وذلك إن الله تعالى قال **وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ الْتَقْصِيرُ** **مَالِكٌ** عن نافع أن عبد الله بن عمر كان إذا افطر من رمضان وهو يريد الحج لم يأخذ من رأسه ولا من لحيته شيئا حتى يحج **قَالَ** مالك وليس ذلك على الناس **مَالِكٌ** عن

انها ما فعله صلى الله عليه وسلم في عمرة الجرانة قال النووي يستحب دخول مكة نهارا لا ليلا وهو صحيح الوجهين لا يصح ما رواه ابن عمر وعطاء والنخعي واستحق بن راهويه وابن المنذر والثاني ما سواه لا فضيلة لاحد بهما على الآخر وهو قول القاضي أبي الطيب والمأوردى وابن الصبار والعبدري من أصحابنا ورواه طائفة من الثوري وقالت عائشة وسعيد بن جبيرة وعمر بن عبد العزيز يستحب دخول مكة ليلا وهو أفضل من النهار **قَالَ** مالك وفي الباب لا بأس بدخول مكة ليلا ونهارا ولكن دخول مكة ليلا أفضل وفي فتاوى قاضيها أن يستحب أن يدخل مكة ليلا ونهارا فيطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة اطلق عليه الطواف تغليباً أو باعتبار اللغة ويؤخر الحلاق بالكرسى حتى يحلق الرأس حتى يصبح فإيه لا غير ولا حرج عليه في تأخيرها إذا شغلته ماله وأقله لم يجد في الليل من يحلقه قال أبو عمرو قال القاضي في شرح الباب يختص حلق المعتمر بالمكان عند أبي حنيفة ومحمد خلافاً لأبي يوسف وذكرهما الزمان في حق المعتمر فلا يتوقت بالاجماع **قَالَ** مالك أيضاً أن كان الغارغ من السعي متمتعاً لم يسق المدي أو مفرداً بعمرة فليحلق ويحلق الأمانة لا يجب عليه أن يخرج من الحرم من له اختيار في بقائه **له** قوله قال عبد الرحمن ولكنه أي أباه القاسم لا يعود إلى البيت بعد الفراغ من طواف العمرة فيطوف به مرة أخرى تطوعاً حتى يحلق رأسه قال الساجي يريد أنه كان لا يطوف بالبيت حتى يتحلل من عمرته بالحلاق لأن من سنة المعتمر أن لا يطوف بالبيت متغلباً حتى يكمل عمرته ويتحلل منها بالحلاق وقد قال مالك فيمن طاف وسعى لعمرته ليلاً فافتر الحلاق حتى يصبح لا يتغلب بطواف ولا يدخل البيت ولا يقرب حتى يحلق وقال محمد في مؤلفه بعد أثر الباب لا يجنبه أن يعود في الطواف حتى يحلق أو يقصر كما فعل القاسم إلا في التعليق الجهادي لا يسرنا ولا يستحب عندنا وذلك يقع التوازي بين طواف العمرة والحلق من غير فصل بينهما وإن كان ذلك أيضاً جائزاً **قَالَ** مالك وذكر الشيخ في السوسى بعد أثر الباب عليه السلام أن السنة ذلك الم وترجم البخاري في صحيحه باب من لم يقرب الكعبة ولم يطف حتى يخرج إلى عرفته وأورد فيه حديث ابن عباس قال قدم النبي صلى الله عليه وسلم مكة فطاف وسعى ولم يقرب الكعبة بعد طوافه بها حتى رجع من عرفته قال الحافظ وهو ظاهر فيما ترجم له وهذا لا يدل على أن الحاج منع من الطواف قبل الوقوف لفعل صلى الله عليه وسلم ترك الطواف تطوعاً مخشية أن يظن أنه واجب وكان يجب التحفيف على أمته وجوز ذلك جزم الحسين والقسطاني قال عبد الرحمن وربما دخل البوهد المسجد في آخر الليل فاوترفيه أي صلى الوتر ولا يقرب البيت لئلا يؤهم أن للعمرة طوافين **له** قوله قال مالك التفت حلاق الشعر بكسر الهمزة معديروني بعض النسخ

انها ما فعله صلى الله عليه وسلم في عمرة الجرانة قال النووي يستحب دخول مكة نهارا لا ليلا وهو صحيح الوجهين لا يصح ما رواه ابن عمر وعطاء والنخعي واستحق بن راهويه وابن المنذر والثاني ما سواه لا فضيلة لاحد بهما على الآخر وهو قول القاضي أبي الطيب والمأوردى وابن الصبار والعبدري من أصحابنا ورواه طائفة من الثوري وقالت عائشة وسعيد بن جبيرة وعمر بن عبد العزيز يستحب دخول مكة ليلا وهو أفضل من النهار **قَالَ** مالك وفي الباب لا بأس بدخول مكة ليلا ونهارا ولكن دخول مكة ليلا أفضل وفي فتاوى قاضيها أن يستحب أن يدخل مكة ليلا ونهارا فيطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة اطلق عليه الطواف تغليباً أو باعتبار اللغة ويؤخر الحلاق بالكرسى حتى يحلق الرأس حتى يصبح فإيه لا غير ولا حرج عليه في تأخيرها إذا شغلته ماله وأقله لم يجد في الليل من يحلقه قال أبو عمرو قال القاضي في شرح الباب يختص حلق المعتمر بالمكان عند أبي حنيفة ومحمد خلافاً لأبي يوسف وذكرهما الزمان في حق المعتمر فلا يتوقت بالاجماع **قَالَ** مالك أيضاً أن كان الغارغ من السعي متمتعاً لم يسق المدي أو مفرداً بعمرة فليحلق ويحلق الأمانة لا يجب عليه أن يخرج من الحرم من له اختيار في بقائه **له** قوله قال عبد الرحمن ولكنه أي أباه القاسم لا يعود إلى البيت بعد الفراغ من طواف العمرة فيطوف به مرة أخرى تطوعاً حتى يحلق رأسه قال الساجي يريد أنه كان لا يطوف بالبيت حتى يتحلل من عمرته بالحلاق لأن من سنة المعتمر أن لا يطوف بالبيت متغلباً حتى يكمل عمرته ويتحلل منها بالحلاق وقد قال مالك فيمن طاف وسعى لعمرته ليلاً فافتر الحلاق حتى يصبح لا يتغلب بطواف ولا يدخل البيت ولا يقرب حتى يحلق وقال محمد في مؤلفه بعد أثر الباب لا يجنبه أن يعود في الطواف حتى يحلق أو يقصر كما فعل القاسم إلا في التعليق الجهادي لا يسرنا ولا يستحب عندنا وذلك يقع التوازي بين طواف العمرة والحلق من غير فصل بينهما وإن كان ذلك أيضاً جائزاً **قَالَ** مالك وذكر الشيخ في السوسى بعد أثر الباب عليه السلام أن السنة ذلك الم وترجم البخاري في صحيحه باب من لم يقرب الكعبة ولم يطف حتى يخرج إلى عرفته وأورد فيه حديث ابن عباس قال قدم النبي صلى الله عليه وسلم مكة فطاف وسعى ولم يقرب الكعبة بعد طوافه بها حتى رجع من عرفته قال الحافظ وهو ظاهر فيما ترجم له وهذا لا يدل على أن الحاج منع من الطواف قبل الوقوف لفعل صلى الله عليه وسلم ترك الطواف تطوعاً مخشية أن يظن أنه واجب وكان يجب التحفيف على أمته وجوز ذلك جزم الحسين والقسطاني قال عبد الرحمن وربما دخل البوهد المسجد في آخر الليل فاوترفيه أي صلى الوتر ولا يقرب البيت لئلا يؤهم أن للعمرة طوافين **له** قوله قال مالك التفت حلاق الشعر بكسر الهمزة معديروني بعض النسخ

احلاق ولبس الثياب بعنم الام معديروني أيضاً وما يتبع ذلك من قصص الألفاء والافتشال بالخطى والاشتان ونحو ذلك وفي العمل يختلف أهل النخعة في التفت فليقل هو الوسخ وقيل هو الزاوية وكلام الامام مالك هذا يشر إلى الثاني وقوله سابقاً القادر التفت بعنم منه المعنى الاول **له** قوله قال يحيى وسئل بنما للجمل مالك الامام من حكم رجل نسي الحلاق بمنى ليس في النسخ السنية بمنى كمنه لروى في الحج بل له رخصة في أن يحلق بمكة قال مالك ذلك واسع أي جائز والحلاق بمنى أحب إلى قال الجاهلي موضع الحلاق في الحج منى وفي العمرة مكة وإنما يتعلق بمنى المومنين على

ان المشروع على الاستحباب وقد قال مالك في الذي يذكر الحلاق بمكة قبل الطواف للأفاضة لا يوطئ ويرجع إلى منى فيحلق ثم يفيض قال فان لم يفعل وحلق بمكة اجزأ عنه وقد روى ابن القاسم فيمن حلق في المنى أيام من لا أذى عليه شيئاً إذا حلق في أيام منى الجود في شرح الباب يختص حلق الحاج بالزمان والمكان عند أبي حنيفة ولا يختص بواحد منهما عند أبي يوسف على ما في البداية وشرح الجامع وغيرهما وذكرنا أن السروجي عن أبي يوسف أن الحلق يختص بالزمان دون المكان وعند محمد يتوقف بالمكان وعند زفر يعمين بالزمان لا المكان فالزمان أيام النحر الثلاثة ولياها المكان الحرم والتقصيص في التوقيت مستغنيين بالدم لا التحليل فلو حلق أو قصر في غير ما توقفت به لزمه الدم ولكن يحصل به التحلل في أي مكان وزمان أتى به بعد دخول وقته أي أوان تحمله **له** قوله قال مالك الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا بالدم سنة المنزلة أن أحدا لا يحلق رأسه ولا يأخذ من شعره من الأبط والشوارب والعانة وغيرها حتى يتحجر بها إن كان معه وقد تقدم قريباً أن ذلك على السنة فإن عكسه فلا شئ عليه في الشهور من مذهب مالك وهو كذلك عند أبي حنيفة في حق المفرد وأما القارن والمتمتع فالترتيب بين الذبح والحلق واجب عنده يجب الدم بشره وانت غير بان قول مالك في الوطأ يوم الثاني ولذا مال ابن الماجشون إلى وجوب الدم ولا يحل بطح المشاة التحمية وكسر الحاج الملهة من شئ حرم عليه بالأحرام حتى يحل من أحرامه منى يوم النحر وبذلك أن الله تبارك وتعالى قال ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ المدي مكة والمراد بالبلغ النحر في محله فقد قال عز اسمه في أجزائه الصيد به يا بلخ الكعبة ومعناه مغوراً بها فانه لو مات بها المدي قبل أن يذبح لما اجزأ عن جزاء الصيد **له** قوله التقصير قد عرفت في مذهب الباب السابق أن الحلق والتقصير بيان في التحلل ولا فرق بينهما إلا أن الحلاق أفضل فمقصود المصنف بهذه الترجمة بيان الشعور المتفرقة من قص الشعر والشارب والظرف والحية وبيان الأحكام المتفرقة من باب الحلاق كالنسيان وغيره وبلفظ التقصير تنبيها على اختلاف الفرع من الترجنتين ولما ان أكثر الآثار الواردة في هذا الباب من لفظ التقصير **له** قوله كان إذا افطر من رمضان وهو يريد الحج في هذه السنة لم يأخذ من رأسه ولا يحلقه ولا يقصره ولا من لحيته أي من أطرافها شيئاً من الشعور حتى يتحللها أو غير ما يأخذ من ذلك في حجه عند الحلاق ولذا استحبوا المعتمر أن لا يحلق إذا كان يقرب الحج يؤخر شعره للحلاق في الحج وطلبوا المزيد للشعث المطلوب في الحج فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم الحاج الشعث التقل ولذا قال عمر بن الخطاب لمكة ما شأن الناس يأتون شعثاً وأنتم مدمنون قال مالك وليس ذلك على الناس قال الجاهلي يريد أنه لا يجب على الناس التزام مثل هذا على وجه الوجوب ويمتنع أن يريد أنه ليس عليهم على وجه الندب والاستحباب لأنه لم يرد ما يؤيده عند مالك ولما فيه من طول الشعث وتقدم الانتاع من الأخذ من الشعر قبل الأحرام بدة طويلة الخ قلت والظاهر عندى الاول فانه سياتي في آخر الباب تحت أثر سالم ما قد روى في المجموعه عن مالك من قوله ما شعر رأسه فاحب إلى أن يعفى ويؤخر للشعث وكذا يأتي من القادر من المنفعية أن المستحب ابقاء شعر الرأس تشبيهاً للميزان الجاهلي **له**

نافع ان عبد الله بن عمر كان اذا حلق في حجر او عمره اخذ من لحيته وشاربه **مسألة** عن ربيعة بن ابي عبد الرحمن ان رجلا اتى القسمين محمد فقال اني افضيت وافاضت معي اهلي ثم عدلت الى شعب فذهبت لادنو من اهلي فقالت اني لم اقصر من شعري بعد فاخذت من شعري ما باستانى ثم وقعت بها قال فضحك القسمين محمد فقال مرها فلتأخذ من شعري ما بالجلمين **قال مالك** استقيت في مثل هذا ان يهرق دما وذلك ان عبد الله بن عباس قال من نسي من نسكه شيئا فليهرق دما **مسألة** عن نافع عن عبد الله بن عمر انه لقي رجلا من اهله يقال له المجبر قد افاض ولم يحلق ولم يقصر جهل ذلك فامر عبد الله بن عمر ان يرجع فيحلق او يقصر ثم يرجع الى البيت فيفيض **مسألة** انه بلغه ان سأل من عبد الله كان اذا اراد ان يحرم دعيا بالجلمين فقص شاربه واخذ من لحيته قبل ان يركب وقبل ان يهرمل محرما التلبيد **مسألة** عن نافع عن عبد الله بن عمر ان الخطاب قال من ضفر فليحلق ولا تشبهوا بالتلبيد

المجمع العلم الذي يحرره الشعر والصوف والجلمان شفرناه الجزء ١٢ **مسألة** قوله قال مالك استحب في مثل هذا ان يهرق دما قال الزرقاني قوله في مثل هذا اني في تقديم الافاضة على الحلق ان يهرق دما ولا يجب الا ذلك الى وجه استحباب المدي او يجابه ان عبد الله بن عباس قال كما رواه الامام مالك بنفسه كما ساق فينا يفعل من نسي من نسكه شيئا برواية الوب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس من نسي او ترك من نسكه شيئا فليهرق دما ووجه الاستدلال انما تركت الحلق في محله قال الباجي واذا كان عليه ان يهرق دما في نسيه مع هذا النسيان فبان ان يكون عليه في العمدة الى الجزء ١٢ **مسألة** قوله ان ابن عمر لقي رجلا من اهله من اقارب داهل الرجل من جمعه ويا اسم نسب اود من اداهم يجرى مجراهما قاله الاغنياء وهو ابن اخيه عبد الرحمن بن عبد الرحمن الاخير ابن عمر بن الخطاب وهو الذي يقال له المجبر يحجم وموهدة ثقيلة مفتوحة بوزن فهد قد افاض اي طاف طواف الافاضة ولم يحلق ولم يقصر جهل ان ذلك كان يذمه فامرهم عبد الله بن عمر ان يرجع ظاهرا لسياق امره بالرجوع الى من والى قال فامرهم ان يحلق فيفيض فيحلق او يقصر ثم يرجع الى البيت فيفيض ليا في الترتيب المطلوب بالكمال والترتيب بين الحلق والافاضة مندوب عند مالك كما صرح به الامام في كذا عند الشافعي واحمد صرح به الموفق وكذا عند الحنفية صرح به القاري في شرح الباب اذ قال ان الترتيب بين طواف الزيادة وبين الرمي والحلق سنة وليس بواجب حتى لو طاف قبل الرمي والحلق لاشئ عليه الا انه خالف السنة الحقة وقال محمد بن عبد الله الباب وبهذا نأخذ في هامشه امره بالرجوع الى منى والحلق او الاقصر هناك ثم الطواف امر مندوب مراعاة للترتيب السنون والافاضة والحلق والقصر في غير منى في الحرم مطلقا والطواف قبلها يندب ولا شئ عليه لكنه كرهه الجزء ١٣ **مسألة** قوله كان اذا اراد ان يحرم دعيا بالجلمين فقص شاربه واخذ من اطراف لحيته تبعيا للتطيف وقت الاغتسال لاحرام قبل ان يركب دابة وقبل ان يهل بالتلبية محرما لشكها يطول ذلك بالاحرام قال الباجي وقد روى عن ابن عمر انه كان يهرق دما في راسه وكيفية اذا اراد الحج من اخر رمضان فيتمتع ان يكون سالم بن عبد الله راي في ذلك خلاف رايه ويحتمل ان يكون سالم اما كان يفعل ذلك في العمرة وكان ابن عمر يفعل ذلك في الحج وعكسها عندهما مختلف قلت والظاهر ان الاختلاف بينهما الا في الاخذ من اللحية فقط لما شعر الرأس فليس في اثر سالم اغذه وليس فيما تقدم من اثر ابن عمر ترك الشارب وقد روى في المجموعة عن مالك في الذي يريد ان يحرم لا بأس ان يقص شاربه ويعلم اخفاهه ويتنوع عند ما يريد ان يحرم واما شعر راسه فاجب الى ان يفي ويوفر للشعث ١٢ - ١٣ **مسألة** قوله ان عمر بن الخطاب قال وقد اغرجه البخاري في باب التلبيد من كتاب اللباس برواية الى اليان عن شيب عن الزهري عن سالم عن ابيه قال سمعت عمر يقول من ضفر بفتح الجيم والفاء مخففة ومثلا كذا في الفتح اي جعل راسه ضفرا لكل ضفيرة عليه قال العيني بالصاد الجيم والفاء المخففة والثقبلة نسج الشعر عرضا ومنه الضفيرة الحرة وفي المجمع ضفر الشعر اذ قال بعضه في بعض ولفظ النسج المصرية من ضفر راسه وليس في المندبة لفظا راسه فليحلق ولا تشبهوا قال الحافظ حكي ابن بطال انه يفتح اوله والاصل لا تشبهوا فخرت احدى التائين قال ويجوز ضم اوله وكسر الموحدة والاول الظاهر وعلى الاول اقصر العيني وقال ابن عبد البر روى بضم التاء وفتحها وهو الصحيح اي لا تشبهوا ومعنى الضفر لا تشبهوا علينا فتقعدوا لا يشبهوا التلبيد الذي سنة فاعلم الحلق الحرة بالتلبيد زوال البخاري في حديثه وكان ابن عمر يقول لقد رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم ملبدا واختلف المعتنون لشرح الاحاديث في مراد عمره حتى ناقض بعضهم بعضا في المعنى فاحتجوا ان يوردوا كلامهم بما روى فقال الزرقاني (من ضفر فليحلق) وجوابا فان قصر لم يخرجه وعليه الحلق (ولا تشبهوا) الضفر (بالتلبيد) لانه اشبه منه بغيره في التقصير عند عمر لم يرد من ضفر الحرة وقال الحافظ اما قول عمره فمخبر بطلان عن ان المراد من اراد الاحرام فنضفر شعره لم يندب

مسألة قوله ان عبد الله بن عمر كان اذا حلق رأسه في حج او عمره وتحمل من الاحرام اخذ من لحيته وشاربه اي قصر من اطرافها ايضا لظهورها لشرك الاخذ منها من اول شوال كما تقدم لانه من تمام التحلل قال صاحب المحلى زاد البودا وكان يقبض بيده على لحيته ويأخذ من طرفها ما يخرج من قبضته قال الربيع وكان مالك يقول ليس على احد الاخذ من لحية وشاربه واما الشك في الرأس في الباب ويستحب بعد الحلق اخذ الشارب وقص الظفر وقطع الزيلعي يستحب له اذا حلق رأسه ان يقص ظفرو وشاربه ولا يأخذ من لحية شيئا لانه مثله ولو فعل لا يجب عليه شئ قال القاري وفيه انه ورد في السنة اصلاح اللحية بما يريه من القبضة فلا يكون اخذها مثله بل حلقها مثله نعم الظاهر ان لا يجب شئ من ذلك سوى الحلق او التقصير في هذا المقام اقتضاه على السنة عليه وسلم وان كان الحلق مستحبنا للاذن بقضاء التقصير بعد فراغ الاحرام ففي البدء ليس على الحاج اذا حلق ان يأخذ من لحية لشدة تعالى فان هذا ليس بشئ لان الواجب حلق الرأس بالنسب ولان حلق اللحية من باب المشقة ولان ذلك تشبه بالنسب في الجوارح لانه من انكر ذلك من الحنفية انكر كونه من باب التحلل او حلق اللحية والا فاما كان من باب قضاء التقصير مندوب برأسه ولذا قال شيخنا انه يرمى في السوى بعد اثر الباب وعليه اهل العلم ان ذلك من وذكر شيخنا الكوكبي في مناسكه يستحب بعد الحلق الاخذ من شوايه وتقليم اخفاهه وفي الغنية يستحب قص اخفاهه وشاربه واستعداده بعد حلق رأسه فاية السروحي الحرة وقال محمد بن عبد الله الباب ليس هذا بواجب من شاء ففعله ومن شاء لم يفعل الحرة في هامشه اي ليس اخذ اللحية والشارب واجبا بل سنون او مستحب او يقال ليس هذا من واجبات الحج ومناسكه كحلق الرأس وتقصيره واما فعله ابن عمر من اتفقا الجزء ١٢ **مسألة** قوله فقال اني افضيت اي طفت طواف الافاضة وافاضت معي اهل هكذا في جميع النسخ المندبة غير المعنى وهو ظاهرا طافت معي زد جتي طواف الافاضة وفي نسخة المصنف وافضت معي باهلي وبكذا في أكثر النسخ المصرية وهو ايضا ظاهرا للمندبة باباء وفي بعض النسخ المصرية افضت معي اهل بدون الباء وهو لا يصح الاصل المعنى اللغوي من الافاضة بمعنى الاسالة ثم عدلت الى شعب بكسر الشين الجمة الطريق في الجبل وسيل الماء في بطن ارض او ما الفرق بين الجلمين فذهبت لادنو من اهلي اريد ان اجامعها فقالت اني لم اقصر من شعري بعد نعم الدال اي الى الان قال الباجي منعت السدو منها ومنعها الجماع لما لم تكن قصرت بعد وهذا يقتضي ان من طاف لافاضة ولم يحلق فانه لا يجامع اهل لانه لا يفتي عليه شئ من التحلل لان الحلق من التحلل في الحج الحرة ولا يشك عليه ان التحلل الاضغر يحصل عند الماكية بمرور الزمان والخروج لا يتوقف على الحلق كما تقدم في مثل الحرم لان الجماع يتوقف على التحلل الكبر وهو لا يحصل الا بعد تمام النسك وفي شرح الباب حكم الحلق التحلل فيباح به جميع ما حظر بالاحرام الجماع ودواعيه فانه يتوقف حله على طواف الافاضة ان وجه الطواف بعد الحلق وان طاف قبل الحلق لم يهل النساء الحرة فاخذت من شعري ما باستانى في جميع سن وبهذا جاز عند الحنفية ايضا اذا قصر مقدرا الرجح الواجب قال القاري لو ازال الشعر بالزوجة او اللثف بيده او اسانه يعني في التقصير بفعله او بفعل غيره اجزا الجزء ١٢ ثم ذكرت بها اي نكبتها فتمت القاسم بن محمد تجبا بما اخبره به من نفسه من الحرم على الجماع والتسبب له واقامته القص باستانه لشئ من شعرها مقام التقصير حراما على ما يلوغ ما اراده كذا في المشتق فقال مرها فلتأخذ من شعري ما بالجلمين بفتح الجيم واللام وباليهم بلفظ تنبيه الجمل بفتح التين المقرض يقال فيه الجمل والجلمان كما يقال المقرض والمقرضان والقلم والقلمان ويجوز ان يجعل الجلمان والقلمان اسما واحدا على غلمان كالسرطان ويجعل النون حرف اعراب ويجوز ان يعقبا على بابها في اعراب المشي فيقال شربت الجلمين قاله المصباح وفي

مالك عن يحيى عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قال من عقص رأسه أو ضفر أو لبّد فقد وجب عليه الحلاق الصلوة في البيت وتقصير الصلوة وتججيل الخطبة بعرفة مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة هو وأسامة بن زيد وهلال بن رباح وعثمان بن طلحة الجعفي فأغلقها عليه ومكث فيها قال عبد الله فسألت بلالاً حين خرج ما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال جعل عموداً عن يساره وعمودين عن يمينه وثلاثة أعمدة وراءه وكان البيت يومئذ على ستة أعمدة ثم صلى **مالك عن**

عن موضع صلوة في البيت الخ فقال جعل عموداً بالافراد من يساره وعمودين بالتثنية عن يمينه بهذا في جميع النسخ السنية ونسبة الباجي والنقصي والمعنى بالافراد الى يساره والتثنية الى اليمين وكذا في رواية محمد ووقع في أكثر النسخ المصرية ونسبة التثنية الى الزقاني في نسخة يعني بالافراد الى اليمين والتثنية الى اليسار وقال الزقاني كذا رواه يحيى الليثي ويحيى النيسابوري والشافعي وابن مدي في إحدى الروايتين عنها وبشر بن عمر وقال ابن القاسم والقعبي واليوصعب ومحمد بن الحسن والشافعي وابن مدي في إحدى الروايتين عنها عكس الاول الخ مختصراً وانظر عند من ان الصواب في رواية يحيى هو ما في النسخ السنية لا لقاصاً عليه وموافقاً الباجي والنقصي وغيرهما من النسخ المصرية وهكذا على الابن في الاكام عن المؤطا وما ذكر الزقاني من اختلاف النسخ لعله اخذه من كلام الحفاظ لكن الحفاظ لم يذكر رواية يحيى الليثي ويحيى النيسابوري ايضاً واما ان كما للشافعي وغيره وثلاثة أعمدة وراءه والتفقت النسخ كلها على ذلك والحمد لله اخرج البجلي برواية عبد الله بن يوسف عن مالك بلفظ عموداً عن يساره وعموداً عن يمينه وثلاثة أعمدة وراءه وكان البيت يومئذ على ستة أعمدة ثم قال البجلي وقال السجيل حدثني مالك وقال عمودين عن يمينه **مالك** قوله وكان البيت يومئذ على ستة أعمدة قال القادي بكتاب اليوم فانه حينئذ على ثلثة أعمدة الخ هو كذا في زماننا هذا على ثلثة أعمدة وتقدم في كلام الحفاظ ان في قوله يومئذ اشكالاً بانه تغير من يمينه الاول الخ وقد اخرج البجلي في الحج برواية سالم عن ابيه بلفظ بين العمودين اليامين قال الحفاظ ووقع في رواية للبخاري بين ذينك العمودين المقدمين وكان البيت على ستة أعمدة سطر من بين العمودين من السطر المقدم وجعل الباب خلف ظهره وكل هذا اخبر عما كان عليه البيت قبل ان يهدم ويبنى في زمن ابن الزبير فاما الآن فقد بين موسى بن عقبه في روايته عن نافع اخرج البجلي في باب الصلوة في الكعبة فقال ان بينه وبين الجدار الذي استقبله قريباً من ثلثة اذرع وجزم برفع نذره الزيادة مالك عن نافع فيما اخرج البجلي وادع من طريق عبد الرحمن بن مدي والدارقطني في الغراب من طريقه وطريق عبد الله بن وهب وغيرهما منه ولفظه وصلى وبنه وبين القبلة ثلثة اذرع وكذا اخرج البجلي عن طريقه من طريق هشام ابن سعد عن نافع وبنا فيه الجزم بثلثة اذرع لكن رواه النسائي من طريق ابن القاسم عن مالك بلفظ نحو من ثلثة اذرع وهي موافقة لرواية موسى بن عقبه وفي كتاب مكة للدارقطني والفاكي من وجها آخران مغوية سأل ابن عرابي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اجعل بينك وبين الجدار ذراعين او ثلثة فعلى هذا ينبغي لمن اراد الاتباع في ذلك ان يجعل بينه وبين الجدار ثلثة اذرع فانه تقع قدمه في مكان قدمه صلى الله عليه وسلم ان كانت ثلثة اذرع سواء وقع ركبته او يده ووجهه ان كان اقل من ثلثة الخ ثم صلى قال ابن عبد البر كذا رواه جماعة من رواة المؤطا وزاد ابن القاسم في روايته وجعل بينه وبين الجدار نحو ثلثة اذرع ولا بن مدي وابن وهب وابن عيسى ثلثة اذرع لم يقولوا الخ ولم يذكر في الحديث مقدار ما صلى وقد اخرج البجلي في باب قوله تعالى واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى برواية مجاهد عن ابن عمر بلفظ سألت بلالاً صلى النبي صلى الله عليه وسلم في الكعبة قال نعم ركعتين بين الساعتين السنتين على يساره اذا دخلت ثم خرج فصل في وجه الكعبة ركعتين قال الحفاظ قوله نعم ركعتين اي صلى ركعتين وقد استشكل الاسامي وغيره هذا مع ان المشهور عن ابن عمر من طريق نافع وغيره عنه انه قال نسبت ان اسأله من صلى قال فدل على انه اخبره بالكيفية وهي تعيين الموقف في الكعبة ولم يمتد به بالكمية ونسب هو ان يسأله والجواب عن ذلك ان يقال يحتمل ان ابن عمر اعتمد في قوله في هذه الرواية ركعتين على القدر المتعقّل له وذلك ان بلالاً اثبت له انه صلى ولم يتعلّل ان النبي صلى الله عليه وسلم تتعلّل في البناء باقل من ركعتين فكانت الركعتان متحققا وقوعها لما عرف بالاسطرعاء من عادته فعلى هذا فقول ركعتين من كلام ابن عمر لا من كلام بلال وقد وجدت ما يؤيد هذا ويشكل على الحديث ما اخرج مسلم والنسائي وغيرهما برواية ابن عباس عن اسامة دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم الكعبة فسبح في نواحيها ولم يصل الحديث وهكذا اخرج احمد في مسنده وقد اخرج ايضاً بطريق برواية ابي جعفر عن اسامة ورواية ابي الشفاء عن ابن عمر

من الشعث لم يكره ان يقصر لانه شعث ما يشبه التلبية الذي اوجب الشاذلي فيه الحلق وكان عمر يرى ان من لبّد رأسه في الاحرام تعين عليه الحلق والشك ولا يكره التقصير فنبه من ضفر رأسه ممن لبّد فذلك امر من صنفان يملك ويملك ان يكون عمداً او بالمرأى على الاحرام حتى لا يحتاج الى التلبيد ولا الى التصفير اي من اراد ان يضفر او يلبّد فليحلق فمما اولى من ان يضفر او يلبّد ثم اذا اراد بعد ذلك التقصير لم يصل الى الاخذ من سائر النواحي كما هي السنة ولما فهم ابن عمر من ابيه ان كان يرى ان ترك التلبيد اولى فافهم هو ان رأى النبي صلى الله عليه وسلم يفعل الخ وقال النبي كان من ذهب عمران من لبّد رأسه تعين عليه الحلق في الشك ولا يكره التقصير فنبه من صنف رأسه ممن لبّد فذلك امر من صنفان يملك وقوله لا تشبهوا امداً لا تشبهوا اي لا تغفروا كالمبدي من فانه مكره في غير الاحرام مندوب فيه الخ **مالك** قوله ان عمر بن الخطاب قال من عقص رأسه اي لوى شعره وادخل اطرافه في اصوله قال الباجي الحقص ان يعقص شعره في فحاه اذا كان ذابحة لثلاث شعث او ضفر ضبطه صاحب المسح يتشبه الغاء وقد تقدم الوجهان اولى به بتشديد الهمزة فقد وجب عليه الحلق ولا يكره التقصير والى هذا ذهب الجمهور منهم مالك والثوري واهل الشافعي في التقديم وقال في الجهد كالتثنية الا ان نذره او كان شعره خفيفاً لا يمكن تقصيره قال الزقاني وتبعه صاحب التعليق المجدد واما منه الخفية فقال محمد بن ابراهيم الباب وبهذا تأخذ من صنف فليحلق وذكر الشيخ في المسوى على اثر الباب وعليه ابو حنيفة في العالمية لو تعذر الحلق لعرض تعين التقصير لعرض تعين الحلق كان لبّه بصمغ فلا يعمل فيه المقرض ومتى نقص ثناؤه بعض شعره وذلك لا يجوز للمحرم قبل الحلق الخ وفي الدار المنارة متى تعذر احداهما لعرض تعين الاخر فلو لبّد بصمغ بحيث تعذر التقصير تعين الحلق قال ابن ماجة وكذا لو كان معقوصاً او مضفراً كما عجز الى المبسوط ووجهه انه اذا نقص ثناؤه بعض شعره فيكون جناية على احرامه لكن قد يقال ان هذا التثنية غير جارية لانه في وقت جواز الالة الشعر يملك او غيره ولو نتفأ منه او من غيره بقل في المبسوط مشكلاً تامل الخ **مالك** قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة عام فتح مكة كما وقع فيها عند البجلي في كتاب الجهاد واسامة بن زيد بن حارثة جسد ابن جبهه صلى الله عليه وسلم وطال بن زباج يفتح الرار الملهة وخفة الموهدة المؤذن احد السابطين الاولين عثمان ابن طلحة بن ابي طلحة بن عبد العزى بن عبد الدار بن قصي بن كلاب القرشي الجعفي يفتح الحاء الملهة والجيم نسبة الى حواء الكعبة وهي فداء والقيام بامرهما فاعلقا بصمغته الافراد في جميع النسخ وبهذا لفظ محمد بن ابي علق عثمان الكعبة صلى الله عليه وسلم زاد في رواية حسان بن عطية عن نافع عن ابن عوانة من داخل وسلم والنسائي من طريق ابن عون عن نافع فاجاف عيسى عثمان الباب وحكى الحفاظ عن المؤطا بلفظ فاعلقاها عليه قال والضمير لعثان وبلال ولفظ البجلي برواية سالم عن ابيه فاعلقوا عليهم قال الحفاظ الجمع بينهما بان عثمان هو الماشر لذلك لانه وظيفته وحل بالاساعدة في ذلك ورواية الجمع يدخل فيها الامر بذلك والراعي به الخ ومكث بفتح الكاف وضمها فيما في الكعبة ناذيوس ناذيوسا وفي رواية فليح زانابيل ناذيوسا من رواية ابن عون عن نافع ثلث فيها **مالك** قوله قال عبد الله في البجلي برواية سالم فلما فتحو كانت اول من وجع فليقت بلالاً فسأله قال الحفاظ وفي رواية فليح ثم خرج فابعد الناس الدخول فسبقهم وفي رواية ايوب كنت رجلاً شاباً فاقبأدت الناس فبدرتهم وفي رواية جويرية كنت اول الناس ولج من ائمه فسألت بلالاً واليخاري برواية سالم فلما فتحو كانت اول من وجع فليقت بلالاً فسأله حين خرج ولفظ البجلي برواية مجاهد عن ابن عمر فاقبقت واليحيى صلى الله عليه وسلم قد خرج واجد بلالاً قائماً بين البابين قال الحفاظ اي المصرايين وحملوا في تجويزه على حقيقة التثنية وقال اراد بالاسباب ان في الذي لم تقمته قريش حين بنيت الكعبة باعتبار ما كان او كان اجاد الراوي بذلك بعد ان فتحه ابن الزبير وبهذا يزد من ان يكون ابن عمر وجه بلالاً في وسط الكعبة وفيه بعد ما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا اخرج البجلي برواية عبد الله بن يوسف عن مالك في الصلوة بين السوازي قال الحفاظ وفي رواية جويرية وبوش وجمهور اصحاب نافع فسألت بلالاً من صلى اختصره اول السؤال وثبت في رواية سالم عند البخاري في الحج بل صلى فيه قال نعم وكذا في رواية مجاهد وابن ابي مليكة عن ابن عمر فقدت اصلي النبي صلى الله عليه وسلم في الكعبة قال نعم فظنرنا استبثت اولاً بل صلى اولاً ثم سأل

ابن شهاب عن سالم بن عبد الله قال قال عبد الملك بن مروان الى الحجاج بن يوسف ان لا تخالف عبد الله بن عمر في شيء من امر الحج قال فلما كان يوم معرفة جاء عبد الله بن عمر حين زالت الشمس وانام معه فصاح به عند سرادقه ابن هذا فخرج عليه الحجاج وعليه ملحفه معصفرة فقال مالك يا ابا عبد الرحمن فقال الرواح ان كنت تريد السنة فقال اهذه الساعة فقال نعم قال فانظري حتى افيض على ماء ثم اخرج ففعل عبد الله حتى خرج الحجاج فصا ربيني وبين

مسارعة الى الخيرة ومعونة له من زالت الشمس واستجبر من زالت الشمس هو السنة في ذلك اليوم وانا معه اي مع ابن عمر والجملة حالته وهكذا اخرج ابن خلدون برواية عبد الله بن يوسف عن مالك ١٢ قوله فصاح به اي ناداه عند سرادقه قال العيني السراوق بعن السنين قال الكرماني وتبعه غيره انه هو الخيمة وليس كذلك وانا السراوق هو الذي يحيط بالخيمة وله باب يدخل منه الى الخيمة ولا يعمل بهذا غالبا الا للساطين والملوك الكبار وبالغارية يسمى سرايرده الخ اين هذا الحجاج بيان للصياح قال صاحب المحلى وفيه تحقير فخرج عليه اي على ابن عمر الحجاج وعليه ملحفه بكسر الميم وسكون اللام ملاوة يمتحف بها وقال الحافظ اي اذا كبر معصفرة اي مصبغة بالمصفر قال الطحاوي فيه حجة لمن اجاز المعصفر للمحرم وتعقبه ابن المنيه في الماشية بان المجلج لم يكن يتقي الشكر الا عظم من سفك الدماء وغيره حتى يتقي المعصفر واما لم ينه ابن عمر علمه بان لا يتبع فيه النسي وعلمه بان الناس لا يقتدون بالحجاج وما نظره في الحافظ بان الاحتجاج انما هو بدم انكاد ابن عوفليس بوجهه لما تقدم في كلام ابن المنيه ولما جزم به الحافظ بنفسه في اسكوت على تأخير الاحتجاج بانه انما طاع لذلك فزار من الغنثة فقال الحجاج مالك اي ما جاد بك في هذه الساعة يا ابا عبد الرحمن كنه ابن عمر فقال ابن عمر الرواح بالنصب اي عمل اودع اودع الاغراء ان كنت تريد السنة قال الحافظ وفي رواية ابن وهب ان كنت تريد ان تصيب السنة قال ابن عبد البر هذا الحديث يدخل منه في المسند لان المراد بالسنة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا طلعت ما لم تصف الى صاحبها كسنة الحر من قال الحافظ وهي مسئلة خلاف عند اهل الحديث والاصول وجمهورهم على ما قال ابن عبد البر وهي طريقة البخاري وسلم ويقويه قول سالم لابن شهاب اذ قال له الغسل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال وهل يتبعون في ذلك الا سنة الخ فقال الحجاج اهذه الساعة بهمة الاستغنام اي بل تريد وقت العاجرة ولذا الجواب البخاري على حديث الباب باب التبرج بالرواح بلوم عرفته فقال ابن عمر نعم وقد ورد ايضا من حديث ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين صلى الصبح في صبيحة بلوم عرفته حتى اتى عرفته فنزل بمره حتى اذا كان عند صلوة الظهر راح الله صلى الله عليه وسلم معهما جميع بين النظر والعصر ثم خطب الناس ثم راح فوقف اخرجه احمد والبوداد وقا به انه توجه من منى حين صلى الصبح فكان في حديث جابر الطويل عند مسلم ان توجه صلى الله عليه وسلم منا كان بعد طلوع الشمس كذا في الفتح ١٢ قوله قال فانظري حتى افيض على الماء وكسر الظاء المجتمة اي المملنى وفي بعض روايات البخاري كما ضبط الحافظ وغيره بالفصل وصل وضم الظاء اي انتظري حتى افيض على تشبه يد ياد الشكلم مادى اغسل ولفظ البخاري حتى افيض على راسي ماد قال العيني اي حتى اغسل لان افاضة الماد على الراس انما يكون قابلا في الغسل واصل حتى ان افيض وقال ابن السنين صوابه افعل لانه جواب الامر ثم اخرج بالنصب عطف على افيض فنزل عبد الله بن عمر مكره قال الحسين وهذا يدل على ان كان راكبا حتى خرج الحجاج من مغسل قال ابن بطال في هذا الحديث الغسل للوقوف بعرفة لقول الحجاج لعبد الله انظري فانظري واهل العلم يستنبطون قال الحافظ ويكتمل ان يكون ابن عمر انما انتظره لمعلمه على ان اغتسله من ضرورة نعم روى مالك في الموطأ عن نافع ان ابن عمر كان يغسل لوقوفه بعرفة فقلت قد تقدم اثر ابن عمر في الغسل لا بلال وتقدم هناك ان الجمهور استحبوا هذا الغسل فناء بين اي بين سالم وبين ابى اي عبد الله بن عمرو الظاهر انهم كانوا على رواه سلم فقلت له اي الحجاج ١٣

عن اسامة انه صلى الله عليه وسلم صلى فيها فتعددت الروايات عنه في كلا المعنى وقال الزبيدي لم يثبت ابن عمر عن اسامة في اثبات الصلوة بهذا سند صحيح واخرجه ابن حبان في صحيحه وترجم البخاري في صحيحه باب من كبر في نواحي الكعبة قال الحافظ اورد فيه حديث ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم كبر في البيت ولم يصل وصححه المصنف واحتج به مع كونه يرى تقدم حديث بلال في اثبات الصلوة فيه ولا معارضة في ذلك باعتبار الترجمة لان ابن عباس اثبت التكبير ولم يتحرز بلال ولا يثبت الصلوة ونفاها ابن عباس فاحتج المصنف بزيادة ابن عباس وقد تقدم اثبات بلال على نفي غيره لانه من احدهما ان ابن عباس لم يكن معه صلى الله عليه وسلم يومئذ واما اسامة ففيه تارة لاسامة تارة لاجه الفضل مع انه لم يثبت ان الفضل كان معهم الا في رواية شاذة وقد روى احمد من طريق ابن عباس عن اخيه الفضل نفي الصلوة فيها فيتمثل ان يكون تلقاه عن اسامة فانه كان معه كما تقدم في اول الحديث وقد تقدم لزمها ان ابن عباس روى عن اسامة نفي الصلوة فيها عند مسلم ووقع اثبات صلوة فيها عن اسامة من رواية ابن عمر عن اسامة عندهما وغيره فتعارضتا الرواية في ذلك عنه فترج رواية بلال من جهة انه مثبت وغيره ناف ومن جهة انه لم يختلف عليه في الاثبات واختلف على من نفي وقال النووي وغيره يجمع بين اثبات بلال ونفي اسامة بانهم لما دخلوا الكعبة اشتغلوا بالرداء فزاد اسامة النبي صلى الله عليه وسلم يدعوا فاشتغل اسامة بالرداء في ناحية والنبي صلى الله عليه وسلم في ناحية ثم صلى النبي صلى الله عليه وسلم فراه بلال فقرأه ولم يره اسامة لبعده واشتغاله ولان باغلاق الباب يكون النظر مع احتمال ان يحجب بعض الامة ففهاها علماء بلال وقال الحب الطبري يحتمل ان يكون اسامة غاب عنه بعد دخوله لاجته فلم يشهد صلوة قال القرطبي يمكن حمل الاثبات على التطوع والنفي على الفرض وبه طريقة المشهور من ذهب مالك وثالثا ما قال الملب شاذ البخاري يحتمل ان يكون دخول البيت وقع مرتين صلى في احدهما ولم يصل في الاخرى وقال ابن حبان الاشبه عندي في الجمع ان يجعل الخبران في وقتين فيقال ما دخل الكعبة في الفتح صلى فيها على ما رواه ابن عمر عن بلال ويحمل نفي ابن عباس في حجة لان ابن عباس نفاها واسنده الى اسامة وابن عمر اثبتا اسنده اثباته الى بلال واسامة ايضا فاذا حمل الخبر على ما وصفناه بطل التعارض وهذا جمع حسن لكن تعقبه النووي بانه لا خلاف في انه صلى الله عليه وسلم دخل يوم الفتح لاني حجة الوداع قال العيني روى الدارقطني من حديث ابن عباس قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم البيت فغسل بين السارينين ركعتين ثم دخل مرة اخرى فقام يدعونه ثم خرج ولم يصل الا ففذه الوجه اول في الجمع ان يحمل حديث بلال على غزوة الفتح وحديث اسامة على حجة الوداع وفي المراجعة قال الزركشي ينبغي دخوله مرات مرة ليعمل فيها و مرة ليعمل ركعتين ومرة يدعونه لاختلاف الروايات في ذلك وحمل المحققون على دخوله مرات ١٣

له قوله ان لا تخالف عبد الله بن عمر في شيء من امر الحج اي في احكامه وللعقبي كتب اليه ان ياتم به في الحج وكان ذلك حين ارسله الى قتال ابن الابر وبعده واليا على مكة وامير على الحج كما في البخاري عن عثيل عن ابن شهاب اخبرني سالم ان الحجاج عام نزل بابن الزبير سأل ابن عمر كيف يصنع قال الباسجي قول عبد الملك للحجاج لا تخالف ابن عمر في امر الحج اقراد به منه وعلمه وانه القدوة في زمانه الذي يجب ان يقتدى به اهل وقته الخ قال سالم فلما كان يوم عرفته قال صاحب المحلى وكان ابن الزبير لم يكن الحجاج وعسكره من دخول مكة فوقف بعرفة قبل الطواف الجمادة اي الحجاج وليس في النسخ المندية خبير الفعول عبد الله بن عمر

ابي فقلت له ان كنت تريد ان تصيب السنة اليوم فاقصر الخطبة وعجل الصلاة فجعل ينظر الى عبد الله بن عمر كما يسمعه لك منه فلما رأى ذلك عبد الله بن عمر قال صدق الصلاة يعني يوم التروية والجمعة يعني وعرفة مثلك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يصلي الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح يعني ثم يفتد وإذا طلعت الشمس الى عرفة قال مالك الامم الذي لا اختلاف فيه عندنا ان الامام لا يجهر بالقراءة في الظهر يوم عرفة وأنه يخطب الناس يوم عرفة

الح قوله ان كنت تريد ان تصيب السنة اي ابتدع رسول الله صلى الله عليه وسلم اليوم اي في يوم عرفة فاقصر الخطبة بوصول المزة مع ضم الصاد وقطعها مع كسر الصاد هكذا ضبط الزرقاني وبالأول فقط ضبط عامة شراح البخاري وبوب عليه البخاري باب قصر الخطبة بعرفة قال الحافظ قيد المصنف قصر الخطبة بعرفة انتهى ما للفظ الحديث وقد اخرج مسلم الامم باقتصار الخطبة في أثناء حديث له اخرجهم في الجمعة قلت ولفظ كما في جمع الفوائد برواية مسلم وابو داود عن عماد رفعه ان طول صلاة الرجل وقصر خطبته من فقهه فاقصر الخطبة واطيلوا الصلاة وفيه ايضا عن جابر بن سمرة كانت صلاة النبي صلى الله عليه وسلم قصدا وخطبته قصدا ليقرأ آيات من القرآن يذكر ان اس وفي رواية كان صلى الله عليه وسلم لا يطيل الموعظة يوم الجمعة انما هو كالمات يسيرات قال الحافظ وتبعه الزرقاني قال ابن التين اطلق المعاصرين العراقيون ان الامام لا يخطب يوم عرفة وقال المديون والمخاربه يخطب وهو قول الجمهور ومحل قول العراقيين على معنى انه ليس لما يأتي به من الخطبة تعلق بالصلاة كخطبة الجمعة وكانهم اخذوه من قول مالك كل صلاة يخطب لها يجزئها بالقراءة فقليل له فعرفته يخطب فيها ولا يجزئ بالقراءة فقال انما تلك لتعليم الخ لتعليم الخ وعجل الصلاة ولفظ البخاري برواية عبد الله بن يوسف عن مالك عجل الوقت قال ابن عبد البر كراهه القعبي واشتب وهو عندي غلط لان اكثر الرواة عن مالك قالوا وعجل الصلاة قال ورواية القعبي لما دجه لان تعجيل الوقت يستلزم تعجيل الصلاة فجعل اي الجاح كما في المصرية ينظر الى عبد الله بن عمر كما يسمع ذلك اي الذي قال سالم للجاح منه اي من ابن عمر فلما رأى ذلك اي نظر الجاح وفي بعض النسخ المصرية فلما سمع ذلك اي كما في عبد الله فاعل راي و فم من ابن عمر انه يخطي التصديق والتثبت قال صدق سالم في ان السنة قصر الخطبة وتعجيل الصلاة **الح** قوله كان يصلي الظهر والعصر والمغرب والعشاء يوم التروية ثامن ذي الحجة والصبح من الغد تاسع ذي الحجة يعني انما ما بفصله صلى الله عليه وسلم كما رواه هو وغيره فقد روى احمد عن ابن عمر ان كان يجب اذا استطاع ان يصلي الظهر يعني يوم التروية وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الظهر يعني وفي حديث جابر الطويل عن مسلم فلما كان يوم التروية توجهوا الى منى وركب رسول الله صلى الله عليه وسلم ففعل بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والبخاري الحديث وروى ابو داود والترمذي واحمد والحاكم من حديث ابن عباس قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر يوم التروية والبخاري وعرفة يعني ولاحمد من حديثه صلى النبي صلى الله عليه وسلم خمس صلوات وغير ذلك من الروايات في الباب **الح** قوله ثم بعد الجمعة اي كان ابن عمر يذهب وقت الغد اذا طلعت الشمس من منى الى عرفة قال البخاري وهو السنة وقد روى ابن المواز عن مالك ينفذ الامام والاس اذا طلعت الشمس الى عرفة الا من كان ضعيفا او بدايته عليه فلا بأس ان ينفذ وقبل طلوع الشمس وذلك للاقتراب بفعل النبي صلى الله عليه وسلم قال ابن جبيب ومن غدا من منى الى عرفة قبل طلوع الشمس فلا يجاوز بطن محرق حتى تطلع الشمس الخ على غير معنى ذلك ان ما قبل بطن محرق حكم منى فلا يكون غاويا الى عرفة الا بخروجه من منى الى بطن محرق بعد طلوع الشمس الخ وقال محمد بعد اثر الباب بهذا السنة فان عجل او تأخر فلا بأس ان شاء الله تعالى وهو قول ابى حنيفة الخ وفي التليق المجهدة قد اجمعت الائمة على استحباب هذا ولو لم يسهل ومنهم من قال انه سنة مؤكدة قلت وبهذا في نزوع الائمة الاربعة فغنى الغنى السب ان يرفع الى الوقت من منى اذا طلعت الشمس يوم عرفة وفي مالك النودي فاذا طلعت الشمس يوم عرفة على غير وجهه هو جليل معروف هناك ساردا

من منى الى عرفة وقال الدردير ندب سهره من عرفة بعد الطلوع للشمس وقال القادي فاذا أصبح يعني صلى الظهر بها لوقتها المتأخر وهو زمان الاسفار وفي فتاوى قاضي خان بخمس فكانه قاسم على فهم من دللته والاكثر على الاول فهو الافضل ثم يركب من منى الى ان تطلع الشمس وتشرق على غير وجهه فاذا طلعت توجه الى عرفة الخ قلت وفي حديث ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين صلى الصبح في صبيحة يوم عرفة حتى أتى عرفة الحديث اخرج احمد والبوداد وقال الحافظ ما به انه توجه من منى حين صلى الصبح لكن في حديث جابر الطويل عن مسلم ان توجهه صلى الله عليه وسلم منها كان بعد طلوع الشمس **الح** قوله والامر الذي لا اختلاف فيه عندنا بالمدينة المنورة ان الامام لا يجهر بالقراءة لكنه في جميع النسخ الهندية وبعض المصرية وفي اكثر المصرية بالقرآن في الظهر يوم عرفة لان النظر سرية وهي ظهروا لا تفسر للخطبة في ذلك ومعنى ذلك ما تقدم في الباب السابق تحت قول سالم فاقصر الخطبة من قول مالك كل صلاة يخطب لها يجزئها بالقراءة فقليل له فعرفته يخطب فيها ولا يجزئ بالقراءة فقال انما تلك لتعليم الخ ففعل مالك بهذا القول على السر بالظن لا يشبه الامر باصله المذكور قال ابن رشد جمعوا ان القراءة في هذه الصلاة سر الخ وان يخطب الناس يوم عرفة ذكر في الحواشي بعد الصلاة وقال السب الأئمة الثلاثة بالباقية قبل الصلاة الخ وظاهر سياق الحواشي ان لفظ بعد الصلاة من كلام المتن يعني لم يجده في احد من النسخ الهندية ولا المصرية وبهذا حتى غير واحد من اهل الفقه مذهب الامام مالك ان الخطبة بعد الصلاة لكن ما تقدم قريبا في بيان الخطب من نصوص المالكية يأتي عن ذلك فقد سبق عن البخاري ان المؤذن لا يؤذن الا بعد الخطبة ومن ابن جبيب يؤذن لما اذا جلس بين الخطبتين وعن العتبية يؤذن والامام يخطب ومن المدونة اذا فرغ من خطبته اذن المؤذن فاذا فرغ من اذنه صلى بالناس وان الصلاة يوم عرفة انما هي ظهر زادي النسخ المصرية وان وافقت الجمعة فانما هي ظهر اي ليست بجمعة وان كانت يوم جمعة وان انصرفت بخطبة وان كانت تقصر وتصلي ركعتين وذلك للاجماع على ان جمعة صلى الله عليه وسلم كانت يوم الجمعة وصلى الظهر في مسلم وغيره من حديث جابر بعد ذكر الخطبة ثم اذن بلال ثم قام فصلى **الح** ثم اقام فصلى العصر ولم يصل بينهما شيئا ولعل غرض المصنف بذلك ان يبين ان صلاة يوم عرفة صلى الله عليه وسلم بعرفة كانت جمعة كما قال ابن حزم في المحلى قال العيني في البناء زعم ابن حزم ان صلى الله عليه وسلم صلى الجمعة بعرفة قال ولا خلاف ان صلى الله عليه وسلم خطب وصلى ركعتين وهذه صفة صلاة الجمعة قال وماروى احداهما جهرها والقاطع بذلك كاذب على الله وعلى رسوله ولو صح انه ما جهر لم يكن له به تعلق لانه ليس بغيره مني بعضهم الى دعوى الاجماع على ذلك وبهذا مكان يتبين فيه الكذب على مدعيه قال العيني يذا رجل قد سل سانه على الائمة الاجلاء وكلامه متناقض لا يلتفت اليه حتى اوجب الجمعة على العبد والمأفرد بمجيزا قمتا في الهداوس والقفا باستدلالات باطلة الخ وكذا قصرت من اجل السفر هذا نص عن الامام مالك ان القصر بعرفة لاجل السفر والمشهود من اهل العلم من ذهب مالك ان القصر منه لاجل الشك فقد قال الحافظ تحت ترجمة البخاري باب الصلاة يعني لم يذكر المصنف حكم المسئلة لقوة الخلاف فيها وخص منى بالذكر لانها المحل الذي وقع فيها ذلك قديما واختلف السلف في التقيم على بل يقصر او يتم بناء على ان القصر بها للسفر وللشك واختاره الثاني مالك وتعقيقه الطحاوي بانه لو كان كذلك لكان اهل منى لا يتنون ولا قائل بذلك وقال بعض المالكية لو لم يجز لاهل مكة القصر لكان لهم النبي صلى الله عليه وسلم اتوا وليس بين مكة ومنى مسافة القصر فدل على انهم قصروا للشك الخ وبهذا حتى غير واحد من نقلة المذاهب مذهب الامام مالك ان القصر عنده للشك والظاهر عندي ان القصر عنده ايضا لسفر كما هو نص الموطأ الا ان هذا السفر مخصوص ومشتق من محمد بن المسافة لعمامة الاسفار **الح**

وان الصلوة يوم عرفة انما هي ظهرها ولكن ما قصرت من اجل السفر قال مالك في امام المأج اذا وافق يوم الجمعة يوم عرفة او يوم النحر وبعض ايام التشريق انه لا يجتمع في شئ من تلك الايام صلوة المزدلفة ^{٨٩١} مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشاء بالمزدلفة جميعا ^{٨٩٢} مالك عن موسى بن عتبة عن كريب مولى ابن عباس عن اسامة بن زيد انه سمعه يقول دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم من عرفة حتى اذا كان بالشعب نزل فيال فتوضأ فلم يُسبغ الوضوء فقلت له الصلوة يا رسول الله فقال الصلوة امالك فركب فلما جاء

قوله قال مالك في امام الحاج اذا وافق يوم الجمعة بضم اليوم يوم عرفة بعرفة او يوم
الغزى منى بنصب اليوم في كلا الموضعين او بعض ايام التشريق التي بعد ايام النحر منى ايضا
ولفظ بعض منصوب ايضا مطلقا على يوم عرفة انه لا يجمع بالتثنية اي لا يصلح الجمعة
في شئ من تلك الايام بل هذه المواضع قال الزرقاني لانه خلاف السنة ولانه لا يجمع
على مسافر الخ والادوية منه ما نشره الباجي كلام المصنف اذ قال لان عرفة ليست بموضع
تجمع لان التجمع لا يكون الا بموضع استيطان واقامة وعرفة ليست
بدار تحرار ولا بدار استيطان ولا اقامة فلا يجمع فيها وايضا فانه ليس
فيها قرية وهي شرط في صحة الجمعة واما منى فانه وان كانت قرية مبنية فليست
بدار استيطان ولا اقامة ولا لما اهل يستوطنونها وانما يسكنها ايام منى خاصة وما كان
بليته المثابة فلا يجوز ان يجمع فيها ولو سكنت واستوطنت لكان حكمها حكم سائر البلاد
في التجمع الخ وفي المدونة قال مالك لا يجمع في ايام منى كلها بمنى ولا يوم التروية بمنى
ولا يوم عرفة بعرفة الخ قال ابن رشد اختلف العلماء في وجوب الجمعة بعرفة ومن فقال
مالك لا تجب بعرفة ولا بمنى ايام الحج لالا اهل مكة ولا يفرهم الا ان يكون الامام من اهل
عرفة وقال الشافعي مثل ذلك الا انه يشترط في وجوب الجمعة ان يكون هناك
من اهل عرفة ليجوز رجلا على مذهبه في اشتراط هذا العدد في الجمعة وقال ابو حنيفة
اذا كان امير الحج ممن لا يقصر صلوة بمنى ولا بعرفة صلى بهم فيها الجمعة اذا صادفها وقال
احمد اذا كان والى مكة يجمع وبه قال ابو ثور الخ وفي المدونة يجوز بمنى ان كان الامير امير الحجاز
او كان الخليفة مسافرا عند ابي حنيفة والى يوسف وقال محمد لا يجمع بمنى لانها من القرى
حتى لا يبعد بها ولما انتهت في ايام الموسم وعدم التعيين للتخفيف ولا جمعة بعرفات
في قولهم جميعا لانها قضاء بمعنى ابيية والتعيين بالخليفة وامير الحج زلات الولاية لهما
اما امير الموسم فيلزم الامور الخ لا يفر الخ ١٢ **قوله** صلوة المزدلفة قال الموفق السنة لمن
دفع من عرفة ان لا يعمل المغرب حتى يعمل مزدلفة فيجمع بين المغرب والعشاء لظان
في هذا قال ابن المنذر اجمع اهل العلم لا اختلاف بينهم ان السنة ان يجمع الحاج بين المغرب
والعشاء والاصل في ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم جمع بينهما رواه جابر وابن عمر و
اسامة وابو ايوب وغيرهم واحاديثهم صحاح وان فاته مع الامام صلى الله عليه وسلم معناه انه
يجمع منفردا كما يجمع مع الامام ولا خلاف في بذلان الثانية منها فصل في وقتها بخلاف
العصر مع النظر وكذلك ان فرق بينهما لم يطل الجمع والسنة التجعل بالصلوتين وان
يصل قبل حظ الرجال والسنة ان لا يتطوع بينهما قال ابن المنذر لا عليهم يختلفون في
ذلك فان صلى المغرب قبل ان يأتي مزدلفة ولم يجمع خالف السنة وصحت صلوة ربه
قال عطاء وعروة والقاسم بن محمد وسعيد بن جبيرة ومالك والشافعي واسحق والوثود
وابو يوسف وابن المنذر وقال ابو حنيفة والثوري لا يجوز الخ ١٣ **قوله**
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى في حجة الوداع المغرب والعشاء بالمزدلفة
جميعا اي جمع بينهما جمع تام غير كادول عليه الروايات الاخر منها التي تليها وان لم يكن لفظ
حديث الباب نصا في ذلك ولذا قال الباجي يمكن من جهة اللفظ ان صلى كل واحدة
منها بالمزدلفة وان كان صلى كل واحدة منها منفردة ويحتمل ان يكون جمع بينهما وهو الظاهر الخ قلت
ويؤيد هذا الثاني لفظ البخاري برواية ابن ابي ذئب عن الازهري بهذا السند مع النبي صلى الله
عليه وسلم المغرب والعشاء يجمع كل واحدة منها باقامة ولم يسبح بينهما ولا على اثر كل واحدة
منها ١٢ **قوله** يقول دفع اي دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم من وقوف عرفة
بعد الغروب حتى اذا كان بالشعب بكسر المعجمة وسكون العين المهلة الطريق بين الجبلين
واللام بهننا المعجمة بن محمد بن حزم عن موسى بن عقبة في البخاري بلفظ فلما بلغ رسول الله
صلى الله عليه وسلم الشعب الايسر الذي دون المزدلفة اتاخ فبين انه قرب المزدلفة نزل
فقال قال الباجي ليس النزول بالشعب بسنة لانه ليس من جنس العبادات قال ابن
حبيب لم ينزل النبي صلى الله عليه وسلم بين عرفات وجمع الايسر الى المار فقلت وكان ابن
عزير في الامام رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يفتدي في ذلك ايضا فتوضأ قال الحافظ
في الفتح الماء الذي توضأ به النبي صلى الله عليه وسلم بلسنة كان من ماء زمزم كما رواه

[illegible]

صلی الصلوة الرباعية بمئی رکعتین ان ابا بكر صلاها بمئی رکعتین ان وان عمر بن الخطاب صلاها بمئی رکعتین وان عثمان بن عفان صلاها بمئی رکعتین شطرا ما رثه ثم اتمها بعد ذلك ^{٨٩٦} قال عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب ان عمر بن الخطاب لما قدم مكة صلی بهم رکعتین ثم انصرف فقال يا اهل مكة اتوا صلاتكم فانا قوم سفها ثم صلی عمر بن الخطاب رکعتین بمئی ولم يبلغنا انه قال لهم شيئا ^{٨٩٧} قال عن زيد بن اسلم عن ابيه ان عمر بن الخطاب صلی للناس بمكة رکعتین فلما انصرف قال يا اهل مكة اتوا صلاتكم فانا قوم سفها ثم صلی عمر رکعتین بمئی ولم يبلغنا انه قال لهم شيئا ^{٨٩٨} وكشعل مالك عن اهل مكة كيف صلواتهم بعرفة اركعتان امر اربع وكيف بامير الحاج ان كان من اهل مكة يصلي الظهر والعصر بعرفة اربع ركعات امر ركعتين وكيف صلوة اهل مكة بمئی في اقامتهم بها فقال مالك يصلي اهل مكة بعرفة ومنى ما اقاموا بمئی ركعتين ركعتين يقصرون الصلوة حتى يرجعوا الى مكة قال وامير الحاج ايضا اذا كان من اهل مكة قصر الصلوة بعرفة وایام منی قال مالك وان كان احد ساكنها بمئی مقيما بها فان ذلك يتم الصلوة بمئی قال وان كان احد ساكنها بعرفة مقيما بها فان ذلك يتم الصلوة بها ايضا صلوة المقيم بمكة

له قوله ان عمر بن

الخطاب لما قدم مكة في ايام امارته صلی بهم اماما يكون خليفته ولا يؤم الرجل في سلطان ركعتين قال الهاجي وكذلك يفعل الامام اذا اورد بلد من بلد اقام بهم الصلوة فان كان بيته المقام اتم الصلوة وان كان بيته السفر قصر حافظا هرا ساقا يقتضي انه ورد حجا الى مكة ثم انصرف من الصلوة باسلام فقال بعد السلام كما هو سنة السافر يا اهل مكة اتوا صلاتكم فانا قوم سفها ثم صلی عمر بن الخطاب رکعتین بمئی ولم يبلغنا انه قال لم اهل مكة شيئا فدل على ان سنتهم حينئذ القصر واستدل الامام مالك بذلك على ان اهل مكة يقصرون بمئی ويشكل عليه ان عمر اذا لم يقل لم شيئا وقصر والذلك فدل فيهم اهل منى ايضا وهم يتيمون عند المالكية قالوا به ان عمر لو ثبت انه لم يقل لم شيئا اكتفى بقوله في مكة كما قالوا ذلك في حديث عمران بن حصين وغيره قال حافظا اختلف السلف في المقيم منى هل يقصر او يتم بناء على ان القصر بها للسفر والفسح واختار اثنان مالك وتعبه الطحاوي بان لو كان كذلك لكان اهل منى يتيمون ولا قائل بذلك ^{٨٩٩} قوله ان عمر بن الخطاب صلی للناس بمكة في زمان امارته ركعتين الرباعية فلما انصرف قال يا اهل مكة اتوا صلاتكم فانا قوم سفها ثم صلی عمر ركعتين بمئی ولم يبلغنا انه قال لم شيئا بهذا تعوية وتأييده لاثار الكوفة قبل بطريق اخر ولطريق ثالث اخرجه مالك عن الزهري عن سالم عن ابيه كما تقدم في صلوة السافر اذا كان اماما واخرجه البيهقي بسند مالك عن الزهري مفسلا ثم ذكر له ما جردته عنه مالك عن زيد بن اسلم واخرجه ايضا برواية يحيى بن ابي كثير عن زيد بن اسلم ^{٩٠٠} قوله دخل بنا الجمل مالک بن اهل مكة كيف صلواتهم الرباعية بعرفة وكذا بمئی وغيرهما من مشاهد الشك اركعتان قصر ابي ام ربيعة ركعات بيان للسؤال وكيف الحكم بامير الحاج ان كان من اهل مكة اى لا يكون سافرا يصلي الظهر والعصر اى الصلوة الرباعية بعرفة اربع ركعات اتماما ام ركعتين قصر وكيف صلوة اهل مكة اى المقيمين بها في اقامتهم بمئی ايام الرمي وكذلك يوم التروية زاد في النسخ السندية بعد ذلك في اقامتهم بها وفي بعض المصنفات كيف صلوة اهل مكة في اقامتهم منى فقال مالك يصلي اهل مكة بعرفة ومنى ما اقاموا الى مكة اقامتهم بها ركعتين ركعتين لكل رباعية يقصرون الصلوة في هذه المواضع حتى يرجعوا الى مكة لما تقدم ان سبب القصر عند الامام مالك هو الشك على ما هو المشهور والسفر مطلقا كما اخبرته فلما فرقت في هذين الامور بين القريب والبعيد قال وكذلك امير الحاج اذا كان من اهل مكة قصر الصلوة الرباعية بعرفة وبمئی ايام منى ولا فرق في ذلك بين امير وغيره فان مدار القصر والاطمئنان على السفر واستوى فيه الامير وغيره ^{٩٠١} قوله وان كان احد ساكن منى قال الهاجي يقتضي ان ذلك قليل غير معلوم عنده لان منى ليست دارا لسيطان الا ان اتفق ذلك فان المقيم بها يتم الصلوة مقيما بها اى وان لم يكن من اهلها فالله على الاقارم فان ذلك يتم الصلوة بمئی قال مالك وان كان احد ساكن بعرفة مقيما بها وكذلك ان كان احد ساكن بالمدن لفة او المحصب مقيما بها فان ذلك يتم الصلوة بها ايضا وذلك لما تقدم من مسلك الامام مالك ان اهل هذه المواضع مخصوص بذلك الحكم انهم يتيمون في مواضعهم ويقصرون اذا خرجوا من مواضعهم للشك بثلث المجموع فان المدار عندهم على مدة القصر لا مطلق السفر ^{٩٠٢}

مر اباها نؤمن وانكر عليه من يرمى القصر واجبا ومنها ما قال الزهري على ما رواه الطحاوي وغيره انما صلی اربعاً لان الاعراب كانوا كثيرين في ذلك العام فاجب ان يجزى بان الصلوة اربع وتعتب بما قال الطحاوي الاعراب كانوا باحكام الصلوة اجل في زمن الشارع فلم يتم بهم تلك العلة ولم يكن عثمان ليخاف عليهم ما لم يخف الشارع لانه بهم رؤف رحيم ورد بان تحقق وقوع ذلك في زمن عثمان ولم يتحقق في زمنه صلى الله عليه وسلم فقد روى البيهقي عن طريق عبد الرحمن بن حميد عن عوف عن ابيه عن عثمان اذا تم بمئی ثم خطب فقال ان القصر سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وما جبره ولكنه حدث طعام ففقت ان يستأذنوا من ابن جريح ان اعرايا ناداه بمئی يا امير المؤمنين ما زلت اصيلها منذ رأيتك عام اول ركعتين قال حافظا وهذه الطرق يقوى بعضها بعضا ولا مانع ان يكون هذا سبب الاتمام وليس بعارض للوجه الذي اخترته بل يقوى الخلق وسيا في مختار الحافظ قريبا وتعتب الشيخ في الكوكب الدرر في التوجيه بان يلزم بذلك فساد صلوة كل من خلفه من اهل هذه الناحية لانهم صلوا خلفه ففسد صلواتهم وهو متطوع في شفاعة تلك قلت ويمكن ان يقال لعل عثمان رأى موه صلوة الفتح من خلفه فالتفتل كسلك الشافعي ومنها ما قال ابن حزم ان عثمان كان امير المؤمنين فيمن كان في بلد فهو عمله ولا مانع ان ياتي في حكم الاتمام كما لا تأخير في اقامة الجمعة اذا لم يجمع بهم الجمعة وفيه انهم كانوا امراد المؤمنين ومع ذلك لم يتموا الصلوة لاسيما الشارع عليه الصلوة والسلام كان اولي بذلك ومنها ما روى معمر بن الزهري انه اتم الصلوة لانه اجمع لاقامة بعد الحج رواه الطحاوي وغيره وهذا من اثار الطحاوي وقواه وتعتب بان الاقامة بمكة على المهاجرين حرام لم يثبت العلماء من الحضرمي عند البخاري وغيره قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلث للمهاجر بعد الصدور وبانه اجازته جماعة بعد الفتح كما اقره الحافظ فملوا هذا القول على الزمن الذي كانت الهجرة واجبة واتفق الجميع على ان الهجرة كانت قبل الفتح واجبة ثم لما ورد قوله صلى الله عليه وسلم لا هجرة بعد الفتح لم يبق واجبة من مكة ومنها ما روى يونس عن الزهري لما اتخذه عثمان الاسواق بالسلطائف والادان يقيم بها صلي اربعاً ومنها ما روى عن امير المؤمنين قال صلي اربعاً لانه كان اتخذه وطناً وقال البيهقي ذلك محمول لانه لو كان اتماماً لهذا المعنى لما غنى ذلك على سائر الصحابة ولما انكروا عليه ترك السنة ومنها ما قيل لانه استعمله ارضا بمئی ومنها ما قيل انه كان يسبق الناس الى مكة وتعتبها الحافظ بانها لم ينقلوا وتعتب الاول منها العيني بان لم يقل احدان المسافر اذا مر بمكة من الارض ولم يكن له فيها اهل ان حكمه حكم المقيم ومنها ما قيل انه اتم لان اهلها كانوا معه بمكة ورد بان الشارع عليه السلام كان يوافر بزوجاته وكنت معه بمكة ومع ذلك كان يقصر ومنها ما اختاره الحافظان سبب الاتمام ان كان يرمى القصر مختصاً بمن كان شاخصاً ساكراً او اقاماً بكان في اثناء سفره فله حكم المقيم ليعم ومنها ما روى عبد الله بن الحارث بن ابي ذباب عن ابيه وقد عمل الحارث لعمر بن الخطاب قال صلي بجا عثمان اربعاً فلما سلم اقبل على الناس فقال اني تأملت بمكة وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من تأهل ببلدة فهو من اهلها فليصل اربعاً وعمره ابن التين الى رواية ابن شحير ان عثمان صلي بمئی اربعاً فأنكروا عليه فقال يا ايها الناس اني لما قدمت تأملت بها اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا تأهل الرجل ببلدة فليصل بها صلوة المقيم ^{٩٠٣}

قوله من قدم مكة لسلام ذي الحجة
 فابل الحج اى احرم به بعد القدوم وكذلك من احرم بالحج قبل ذلك فدخل مكة لسلام ذي الحجة
 فالمدعى القدوم في ذلك لاعتل الاحرام بعد الدخول فانه يتم الصلوة في قيامه مكة حتى يخرج
 من مكة الى منى فيقصر بالنصب بعد الخروج وذلك اى سبب الاتمام انه قد اجمع اى عز
 على مقام اى على اقامته بمكة اكثر من اربع ليال لانه اذا دخل بمكة لسلام ذي الحجة فانه يقيم
 بها اكثر من سبعة ايام لانه يخرج منها الى منى في اليوم الثاني من يوم التروية فصاد مقبها بها
 وكذلك لو ورد مكة وبينه وبين الخروج الى منى اربعة ايام فانه يتم ايضا لان مدار الاقامة
 عنه الامام مالك والشافعي على قيام اربعة ايام ويغرب منه قول احمد اذا المدعى عنه على
 مدة احدى وعشرين صلوة واما عند الحنفية فالمدعى على قيام خمسة عشر يوما فمن دخل لسلام
 ذي الحجة او قبل ذلك بايام فلا يتم الصلوة حتى يكون بينه وبين الخروج الى منى مقدار
 خمسة عشر يوما او اكثر وتقدم البسط في محله من ابواب السفر ١٢ **قوله ان عمر**
ابن الخطاب خرج الغد من يوم النحر الى الحادي عشر من ذي الحجة حين ارتفع النداء
 شيئا قليلا فكبهر الناس بكبيره لانه الامير المحجب فاجبوا اتباعه في ذلك ايضا ثم خرج
 الثانية من يومه ذلك اى خرج مرة ثانية في هذا اليوم بعد ارتفاع النداء بهذا
 الشيخ المصرية وفي المدينة حين ارتفع النداء اى كبر فكبهر الناس ايم بكبيره حتى
 خرج زاد في الشيخ المصرية الثالثة اى مرة ثالثة في هذا اليوم حين زاعت
 بزاي وغين مجتئين الشمس اى ذلت فكبهر فكبهر الناس بكبيره ثم
 يتصل التكبير اى يتصل صوت بعضهم بصوت بعض اخر ويبلغ اتصال الاصوات البيت
 اى الكعبة فيعرف الناس وفي الشيخ المصرية فيعلم بعد الجمول ان عمر قد خرج يرمى
 الجمرات قال شيخنا الددوي في السوسى عليه اهل العلم وقال الباجي خروج عمر
 في الاوقات المذكورة لتكبير على معنى تكبير الناس وتنبيههم على ذكر الله تعالى لما دوى من
 النبي صلى الله عليه وسلم انه قال انما اياما من وشراب وذكر الله وخاف ان يغيب على
 الناس في اكثر اوقاته التشاغل والغلظة من ذكر الله فكان يخرج يعطى بالتكبير مكررا
 للناس بذلك وقد قال مالك ان عمر كان اذا كبر معنى بعد الزوال حصر الناس الاشارة لرمي
 الجمار فيحتمل ان يكون عمر يقصد ذلك ليأسيب الناس لرمي الجمار اذ كان ميسرا قبل الصلوة
 وقبل الاذان لما ولعل كان يزيد في الاعلان به عند الزوال حتى يتصل التكبير الى مكة فيعلم
 الناس ان عمر قد خرج لرمي الجمار فيقتدوا به فيذكر الله تعالى ويغتنون الدعاء حين دعا
 الناس بنى رجا ان تنالهم بركته ١٢ **قوله قال مالك الامر عندنا في المدينة**
 المنورة ان التكبير المقيد بوقت مخصوص في ايام التشريق يكون دبر الصلوات بضعين
 وتسكين الباء تخفيف قائله الزقاني اى عقب الصلوات المكتوبات الوقتيات سواء
 صلى بجماعة او منفردة لا اثرنا فلة واول ذلك اى اول وقت هذا التكبير وهو مبتدأ خبره
 تكبير الامام والناس معه اى يكبر الامام ويكبر المقعدون ايضا معه وليس المعنى ان تكبيرهم
 يتوقف على تكبير الامام الا وكذلك عند الحنفية فعلى المدعى المتأدبا في المؤتم به وجوب اذنان
 تركه اما معه لادائه بعد الصلوة دبر الصلوة الظهر من يوم النحر فلا خلاف عند المالكية وفيه
 خلاف لاهل العلم واخر ذلك اى وقت انتهاء هذا التكبير تكبير الامام وان س منه دبر
 صلوة الصبح على التمسك عند المالكية فلا قال ابن بشير القائل ان ظهر هذا اليوم من اخر ايام
 التشريق اى اليوم الرابع من يوم النحر فيكون التكبير اخر خمس عشرة فريضة ثم يقطع التكبير
 قال الباجي ومعنى ذلك ان هذه صلوة الناس بمنى لان صلوة العجيز يوم النحر انما
 تصل بالزول فله وصلوة الظهر في اخر ايام التشريق لا تصل بمنى وانما يرمى الجمار ثم يغفر
 فيصل الظهر بالمنصب اوحيف اذ كانت الصلوة في طريقه الى ومن لم يقل بذلك
 استند بان لا تخصيص لذلك بمنى ولذا لا يختص به الحرم بل يأتى به المثل ايضا ١٣
قوله قال مالك والتكبير في ايام التشريق يكون على الرجال والنساء جميعا
 خلافا لمن خصه بالرجال لما تقدم في بيان المذاهب وفي البخاري كان النساء يكبرن
 خلف ابان بن عثمان وعمر بن عبد العزيز لالي التشريق مع الرجال في المسجد كان

المعد ودات أيام التشريق صلوة المعرس والمحصب ١٩٩ م قال عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتاه بالبطحاء التي يذى الحليفة فصلى بها قال نافع وكان عبد الله بن عمر يفعل ذلك قال مالك لا ينبغي للحدان تجاوز المعرس إذا قفل حتى يصلي فيه وإن مر به في غير وقت صلوة فليقم حتى تحل الصلوة ثم يصلي ما بدله الله بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عرس به وإن عبد الله بن عمر أتاه به متاك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يصلي الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمحصب ثم يدخل مكة من الليل فيطوف بالبيت البتيوتة بمكة ليالي منى

التشريق ودوى عبد الله بن موسى من عمارة بن ذكوان من مجاهد بن عباس قال المعدودات أيام العشر والصلوات أيام النحر فقول المعدودات أيام العشر لا شك في أنه خطأ ولم يقل به أحد وهو خلاف الكتاب قال تعالى فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه ومن تأخر فلا إثم عليه في العشر حكم يهون دون الثلث وقد دوى من ابن عباس باستاد جميع السنة المعلومات العشر والمعدودات أيام التشريق وهو قول الجمهور من التابعين منهم الحسن ومجاهد وعطاء والعمشاك وأخرون وقد دوى عن أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن النعمان المعدودات أيام التشريق وذكر الطحاوي عن شعبة عن ابن عمر أن من بشر بن الوليد قال كتب أبو العباس الطوسي إلى أبي يوسف يسأله عن الأيام المعلومات فأما عليه أبو يوسف جواب كتابه اختلف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فروى عن علي وابن عمر أنها أيام النحر والى ذلك إذ ذهب لأن قال علي ما رزقتم من بهيمة الأنعام وذكر شيخنا أبو الحسن الكوفي عن أحمد القادي عن محمد بن أبي حنيفة أن المعلومات العشر ومن محمد أنها أيام النحر الثلاثة يوم الاثنين ويومان بعده قال أبو بكر فضل من رواية أحمد القادي عن محمد ورواية بشر بن الوليد عن أبي يوسف أن المعلومات يوم النحر ويومان بعده ولم يختلف عن أبي حنيفة أن المعلومات أيام العشر والمعدودات أيام التشريق وهو قول ابن عباس المشهور وقوله تعالى علي ما رزقتم من بهيمة الأنعام لا دلالة فيه على أن المراد أيام النحر لاحتلاله أن يرد ما رزقتم من بهيمة الأنعام كقوله وتشكروا الله على ما هداكم والحق ما هداكم وأيضا يحتمل أن يرد بها أيام العشر لأن فيها يوم النحر وفيه الذبح ويكون تكرار السنين عليه أياما إلى ما وجاب عنه المزني فقال أن قيل لو كانت المعلومات العشر كان النحر في جميعها فلا يمكن الجزم النحر في جميعها بطل أن تكون المعلومات يقال له قال الله عز وجل سبع سنوات لها قاف وجعل القرابين نوادا وليس القرابين النحر في جميعها وإنما هو في واحد ما فيبطل أن يكون القرابين نوادا كما قال الله عز وجل النحر ١٣

المعد واديات أيام التشريق صلوة المعرس والمحصب يوم الميم وفتح العين والراء المشددة موضع النزول قال أبو بكر عرس القوم بالفضل إذا نزلوا به في وقت كان من ليل أو نهار وقال الخليل والأصمعي التقرب من النزول آخر الليل والمراد به هنا معرس النبي صلى الله عليه وسلم وهو على ستة أميال من المدينة على طريق مكة وهو أسفل من ذى الحليفة وأقرب إلى المدينة كذا في الأصل والمحصب يوم الميم وفتح الميم والراء المشددة المملتين المفتوحتين وكان متسع بين مكة ومنى يسمى به لاجتماع الحصى فيه بمن السيل فانه موضع متبسط قال صاحب المطالع هو أقرب إلى منى قال وهو الأبلغ والبطحاء وخيف بني كنانة والمحصب أيضا موضع الحماد من منى ولكن ليس المراد بالمحصب هنا قال النووي في تذييله قول صاحب المطالع أنه أقرب إلى منى ليس بصحيح وقال أصحابنا في كتب المذاهب هذا المحصب ما بين الجبلين إلى القابر وليس المقبرة منه الخ وفي شرح الباب المحصب وهو الأبلغ ويسمى الحصار والبطحاء وخيف قيل هو إلى منى أقرب وليس بصحيح والمعتد أنه ببناء مكة وهذه على الصحيح ما بين الجبل الذي عند مقار مكة والجبل الذي يقابل مصعد إلى جهة الأعلى في الشق الأيسر وانت ذاهب إلى منى مرتفعا عن بطن الوادي وليس المقبرة من المحصب الخ قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتاه بخون وخاد معجزة أي برك وأحلته بالبطحاء بالمد ذكر في المنتهى الأبلغ مسيل واسع فيها دقاق الصفي والجبع الأبالج وكذا البطحاء وفي الجامع للقرطبي الأبالج والبطحاء الرمل المتبسط على وجه الأرض قاله العيني التي يذى الحليفة احتراز عن البطحاء التي بين مكة ومنى فصل بها أي مدين رجع من جهة كما سياتي قال نافع وكان عبد الله بن عمر يفعل ذلك تأسيًا بالنبي صلى الله عليه وسلم ١٢ قوله قال مالك لا ينبغي للحدان تجاوز المعرس المذكور وهو بطحاء ذى الحليفة إذا قفل بقاف ففاد مفتوحين رجع من الحج أو العمرة حتى يصلي فيه تأسيًا بالنبي صلى الله عليه وسلم قال الباجي ولما صلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم استحب الصلوة فيه تبركا بموضع صلواته مع أنه دوى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بذلك رواه عبد الله بن عمر عنه صلى الله عليه وسلم أنه نووي وهو في معرس ذى الحليفة بطن الوادي قيل له

أنك بمطعماء مباركة الخ وقال أيضا وخص بالقضول لأنه دوى أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما أتاه في قفوله الإذنان مريه أي بالمعرس في غير وقت صلوة فليقم به حتى تحل الصلوة أي زال وقت الكراهة ثم يصلي ما بدله الله أي ما تيسر له قال الباجي وليس لما يصلي فيه حد يعني في الكثرة والقله وأقل ذلك ما شرع من النافلة وهو ركعتان فلهذا حد في القلة وأما الكثرة فلما حد لنا الخ قال القاضي والنزول بالبطحاء يذى الحليفة في رجوع الحاج ليس من مناسك الحج وإنما فعله من فعله من أهل المدينة تبركا بأنما النبي صلى الله عليه وسلم ولأنما بطحاء مباركة واستحب مالك النزول به والصلوة فيه وإنه لا يجاوز حتى يصلي وإن كان في غير وقت الصلوة مكث حتى يدخل وقت الصلوة قال وقيل إنما نزل به صلى الله عليه وسلم لئلا يفتي الناس أنها يوم يكافئ منى عنه صريحا في الأحاديث المشهورة قاله النووي وفي شرح الباب إذا توجه إلى الزيادة الكثر في البصر من الصلوة والتسليم ويتبع ما في طريقه من الساجد المنسوبة إليه صلى الله عليه وسلم وكذا المشاهدة المؤثرة المتعلقة بما لديه كما بينا في الدرر المغيرة الخ لأنه بلغني وقنعتم قريبا وصله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عرس به بقتله يد الرادى نزل به ليستريح وصلى كما مر قريبا وأن عبد الله بن عمر أتاه به أي برك وأحلته تأسيًا بالنبي صلى الله عليه وسلم وكان شدة يد التأسي برسول الله صلى الله عليه وسلم ١٢ قوله كان يصلي الظهر والعصر والمغرب والعشاء جميعه ويذكر ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم كذا رواه الباقون برواية ميمية الله من نافع بالمحصب وفي مسلم برواية إيبس عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم أبا بكر وعمر إذا نزلوا في البيت وفي رواية محمد بن جهميرة عن نافع أن ابن عمر كان يرى التحصيب سنة وكان يصلي الظهر والعصر بالمحصب قال نافع قد حسب رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده ثم يدخل مكة من الليل فيطوف بالبيت طواف الوداع أتباعا لفعله صلى الله عليه وسلم وفي المحل على الموطأ قال في البداية وينزل بالمحصب ساعة وفي فتح القدير ويصلي فيه الظهر والعصر والمغرب والعشاء ويجمع جميعه ثم يدخل مكة الخ فظهر منه أن النزول ساعة محصل أصل السنة والكمال ما ذكره الكمال ١٢ قوله البيهقي بمكة ليالي منى بنصب ليالي على الظرفية قال الجمهور لا يبيت أحد ليالي منى في غير منى غير أن البيهقي به واجب عند الشافعي وأحمد في المشهور عنهما وسنة عند أبي حنيفة والشافعي في أحد قوليه وأحمد في رواية واستدل لعدم وجوبه بما رواه ابن أبي عمير عن العباس أنه استأذن النبي صلى الله عليه وسلم أن يبيت بمكة ليالي منى لاجل سقايته فاذن له إذ لو كان واجبا لما رخص في تركها وفيه نظر فانه كان من فضائله صلى الله عليه وسلم أن يخص من شاء بما شاء من الأحكام وقال ابن المنذر السنة أن يبيت الناس منى ليالي أيام التشريق الأمان إخص له النبي صلى الله عليه وسلم فانه إخص العباس لاجل سقايته وخص لعماد الدين واختلفوا في من بات ليلة منى بمكة من غير تركه فخص فقال مالك عليه دم وقال الشافعي إن بات ليلة أطمع عنها سكينا وإن بات ليالي كلها أحسبت أن يهرق دما ولا شئ عليه غيره إلى حنيفة أن كان يأتى منى ويرمي الجماد وهو قول السن البصري كذا في الأصل عن العيني وقال محمد بن جرير الباب وبهنا فنه لا ينبغي لأحد من الحاج أن يبيت إلا منى ليالي الحج فان فعل فهو كره ولا كفارة عليه وهو قول أبي حنيفة والشافعي من فقهاءنا الخ وفي البداية يذكره أن لا يبيت منى ليالي الرمي لاد صلى الله عليه وسلم بات منى وعمره كان يؤدب على تركه المقام بها ولو بات في غيرها متعمدا لا يلزمه شئ عندنا فاعلموا للشافعي أنه لا وجوب ليسل عليه الرمي في أيامه فلم يكن من أفعال الحج فتكره له لوجب ما قال ابن الهمام قوله أنه لا وجوب أي ثبت أنه مؤسنة عندنا يلزم بتركه الأساءة على ما يفيد لفظ الكافي حيث استدلل باستيذان العباس من أجل سقايته قال ولو كان واجبا لما رخص في تركها لاجل السقاية فعمله سنة وتبعه صاحب النهاية واستدل به ابن الجوزي للشافعي على الوجوب وقال لولا أنه واجب لما احتاج إلى إذن وليس بشئ إذ ما لفه السنة عندهم كان مجانبها جدا خصوصا إذا انضم إليها الانفراد من جميع الناس مع الرسول

٩٠١ **ك** عن نافع انه قال زعموا ان عمر بن الخطاب كان يبعث رجلا ليدخلون الناس من وراء العقبة **٩٠٢** **ك**
 عن نافع عن عبد الله بن عمر ان عمر بن الخطاب قال لا يبيتن احد من الحجاج ليالى منى من وراء العقبة **٩٠٣** **ك** عن
 هشام بن عروة عن ابيه انه قال قال في البيتوتة بمكة ليالى منى لا يبيتن احد الا بهنى رعى الجمار **٩٠٤** **ك** انه بلغه
 ان عمر بن الخطاب كان يقف عند الجمرتين وقفا طويلا حتى يمل القائم **٩٠٥** **ك** عن نافع ان عبد الله بن عمر كان
 يقف عند الجمرتين الاوليين وقفا طويلا يكبر الله ويسبحه ويمجده ويدعو الله ولا يقف عند جمر العقبة **٩٠٦** **ك**
 عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يكبر مع رفع اليدين عند رعى الجمار كما رعى بمحصة **٩٠٧** **ك** انه سمع بعض اهل العلم

عليه الصلوة والسلام فاستأذن لاسقاط الساعة الثالثة بسبب عدم موافقة
عليه السلام مع مرافقته فانه افلح منه مال عدم المرافقة بل هو جفاء لما فيه من اخلاء
المخالفة المستلزمة لسوء الادب الخ وفي المحلى لابن حزم من لم يبت ليالي من بني
فقد اساء ولا شئ عليه المراءاة اهل سقاية العباس ظالمه لم الهيبه في غير منى
بل للمراءاة ان يرعوا يوم ايدعوا يوم اهل السقاية ما ذود لهم من اهل السقاية ذوات
عليه الصلوة والسلام معنى ولم يأمر بالهيبه بها فالهيبه بها سائمه وليس فرضا لان الفرض
امر صلي الله عليه وسلم فقط فان قيل اذن للمراءاة وترخيصه لهم واذا
للعباس دليل على ان غيرهم بخلافهم قلنا لا وانما يكون هذا لو تقدم منه صلي
الله عليه وسلم امر بالهيبه والرمي فكان يكون هؤلاء مستثنيين من سائر من امر وامر
اذا لم يتقدم منه امر فحينئذ يدري ان هؤلاء ما ذود لهم وليس غيرهم ما موراء ذلك ولا منبها
فهم على الاباهة وروينا عن عمر لا يبيت احد من ولاة العقبة ايام منى ومع بذاعنه وعن ابن
عباس مثل هذا وعن ابن عمر انه كره الهيبه بغير منى ايام منى ولم يجعل واحد منهم في ذلك
فدعيه اصلا ١٢ **قوله** لعمري قالوا وذكروا ان عمر بن الخطاب كان في ليالي منى
يبعث رجالا الى الذين خرجوا من حدة منى يدخلون بفهم اوله الناس الخارجين من وراء
العقبة يعني يبعثهم الى من خرج من منى ليبيت بكة او دونه من وراء العقبة كـ
يدخلونهم معنى قال الزرقاني لان العقبة ليست من منى بل هي حدة منى من جهة مكة
وهي التي بالغ النبي صلى الله عليه وسلم الانصار عندها قال الموفق حدة منى ما بين حرة العقبة
ووادى محسر كرك قال عطارد الشافعي وليس محسر والعقبة من منى الخ ١٣ **قوله**
ان عمر بن الخطاب قال لا يبيت بنو النضير احد من الحاج ليالي منى وهي الليالي الثلاثة
بعد ليلة النحر لم يتجمل والليلتان لمن تجمل من وراء العقبة استدرك بذلك من قال
ان العقبة من منى لنبيه من وراءها ولقد تقدم الجواب عنه قريبا في كلام ابن جرير في شرح ذلك
النووي ١٤ **قوله** ان قال في مسئلة البيوتية بكة وغيرها ليالي منى الثلاثة
او الثلثين لا يبيت احد الا بمضى لا خارجا منها على الاختلاف بينهم في الوجوب والسنية
رمي الجاهل بهذا الجواب البخاري قال التستلي في واحد جرة وهي في الاصل النارية المتقدة و
الحصاة وواحد حررات الناسك وهي المراءاة ههنا وهي ثلث الحجرة الاولى والوسطى
والعقبة يبرهن بالجاء قاله القاموس وقال القرطبي من المالكية الجاهل باسم بعض الامكان
والحجرة اسم للحصاة وانما سمي الموضع حجرة باسم ما جاوره وهو اجتماع الحمى فيه الخ وقال
الحافظ الجرة اسم لمجتمع الحمى سميت بذلك لاجتماع الناس بها يقال حجر بنو فلان
اذا اجتمعوا وقيل ان العرب تسمى الحمى العفاد جارا سميت تسمية الشئ باسم لادنه
وقيل لان ادم اذ ابراهيم لما عرض له ابليس فغصبه جزيرين يديه اى اسرع فسميت بذلك
الخ وفي شرح الباب اعلم ان رمى الجاهل واجب وان تركه فغلبه دم فلو ترك رمى يوم كره
او اكثره كارب حصيات فما فوقها في يوم النحر او عشرة حصاة فيما بعده فغلبه دم وان
ترك الاقل كحصاة او حصاتين او ثلثته في اليوم الاول وعشر حصيات فما دونها فغلبه
دم فغلبه دم لكل حصاة صدقة الا ان يبلغ ذلك وما فينقص منه ولو ترك الايام كلها
فغلبه دم واحد الخ ١٥ **قوله** ان عمر بن الخطاب كان يقف بعد الرمي عند الجمرتين
الاوليين وليس في النسخ الهندية لفظ الاوليين لكنه مرادوا بهما احداهما الجمر
الاولى التي على مسجد منى وهي التي يقال لها الحجرة الدنيا والثانية الحجرة الوسطى وقولها
طوبى لذكر والدعاء حتى يسبغ الميم القائم بطول القيام وكان ذلك اتباعا لفعله صلى
الله عليه وسلم كما سيأتى في الاثر الا ان قال الباجي ويستحب طول القيام عند ما للذكر
والدعاء قلت وسيأتى في الاثر الا ان مقدار القيام عن ابن عمر رضى الله عنهما
قوله كان يقف عند الجمرتين الاوليين المذكورين قبل ذلك وقولها طوبى مقدار ما يقف
سورة البقرة كما رواه ابن ابي شيبة بسند صحيح عن عطاء عن ابن عمر قال "ثم سمعت
ابا عبد الله يسئل اليوم الرجل عند الجمرتين اذ رمى قال اى لعمرى شديدا ويطلب القيام
ايضا قيل قال ابن يتوجه في قيامه قال الى القبلة فيسبغ فيها في بطن الوادى والاصل في هذا
ما روت عائشة رضى الله عنها قالت افاض رسول الله صلى الله عليه وسلم من اخر يومه حين صلى
النظر ثم رجع الى منى فمكث بها ليالي ايام التشريق يرمى بالحجارة اذا زالت الشمس كل

مرة ببيع حصيات يكبر مع كل حصاة ويقف عند الأولى والثانية فيطيل القيام
 فيتضرع ويرمي ثلثه ولا يقف عندها دواءه البوداء وقال الموفقي ان ترك الوقوف
 عندها والدعاء ترك السنة ولا شيء عليه وبذلك قال الشافعي والجمهور فيسحق
 والبوادر ولا تعلم فيه من الفاء الا الثوري قال يطعم شيئا وان اطاق دما حب الى لان النبي
 صلى الله عليه وسلم فعله فيكون نسكا الخ ١٢ **قوله** يكبر الله عز وجل في هذا
 لوقوف الطويل الذي بعد الرمي ببيع حصيات كما هو ظاهر السياق والله مال
 لبا جى اذ قال ابن عبد الله ان وقوفه عند الجمرتين انما هو للتكبير والتسبيح والدعاء الخ وقال
 القادري في شرح الباب فيقف بعد تمام الرمي لا عند كل حصاة مستقبل القبلة فيحمد
 الله ويكبر ويسل ويسبح ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو ويسبح ويحمده ويدعو
 الله عز وجل قال الموفقي روى ابو داود وعن ابن عمر كان يدعو بدعائه الذي دعا به بعرفة
 ويروي داود وصح واهم لنا من اسكن وقال ابن المنذر كان ابن عمر وابن مسعود يقولان عند
 الرمي اللهم اجعلهما مهروا وذنبا مغفورا ولا يقف عند جمرة العقبة بعد الرمي ولفظ البخاري
 فيما رواه عن سالم ان عبد الله بن عمر كان يرمي الجمرة الدنيا ببيع حصيات يكبر على اثر كل
 حصاة ثم يتقدم فيسئل فيقوم مستقبل القبلة قيا ما طويلا فيدعو ويرفع يديه ثم يرمي الجمرة
 الكبرى فيأخذ ذات الشمال فيسئل ويقوم مستقبل القبلة قيا ما طويلا فيدعو ويرفع يديه
 ثم يرمي الجمرة ذات العقبة من بطن الوادي ولا يقف ويقول لكنه رايت النبي صلى الله
 عليه وسلم يفعل قال الحافظ قال ابن قدامة لا تعلم لما تقدمت حديث ابن عمر عن عائشة لما لا
 عن مالك من ترك دفع اليدين عند الدعاء بعد رمي الجمار فقال ابن المنذر لا أعلم احدا انكر
 دفع اليدين عند الجمرة الا ما حكاه ابن القاسم عن مالك ورده ابن المنذر بان الرفع لو كان ههنا
 سنة ثابتة ما خفي على اهل المدينة وغفل رده عن ابن الذي رواه من اعلم اهل المدينة من
 الصحابة في زمانه وابنه سالم احدا لفقهاء السجدة من اهل المدينة والراوى عنه ابن شهاب
 عالم المدينة ثم الشافعي في زمانه ممن علماء المدينة ان لم يكونوا اهل لاء الخ وفي المصنف قال ابن
 المنذر لا أعلم احدا انكر ذلك غير مالك فان ابن القاسم حتى عنه انه لم يكن يعرف دفع اليدين
 هناك قال واتباع السنة افضل وتليل يرفع حكاها ابن التين وابن الحاجب الخ ١٢ -
قوله عند رمي الجمرة بلفظ الافراد في النسخ المصرية على ارادة الجنس ولفظ
 رمي الجمار اي بصيغة الجمع في النسخ الهندية وايضا اقتصر على هذا السياق في جميع النسخ
 المصرية من المتن والشروح وذا في النسخ الهندية مع دفع اليدين بلفظ يكبر مع دفع
 اليدين عند رمي الجمار والظاهر عندي انه سوسم النسخ كان في الاصل المنقول عنه توضيحا
 من المحشى في بين السطور من قوله يكبر ففسره بعض الكاتبين في اصل الكتاب وليؤيد ذلك
 انه لو كان هذا اللفظ في الكتاب لم يذكره مالك ولا قل من ان ياوله الشراح المالكية ومالك
 الاثنية في ذلك ما في فروعهم قال النووي في مناسك السنة ان يرفع يده في رميا حتى يركب
 بياض ابطه ولا يرفع المرأة الا و به جزم في شرح الباب اذ قال يستحب الرمي باليمين
 وحدها ويرفع يده حتى يرمى بياض ابطه الخ وفي البداية يقف عند الجمرتين ويرفع يديه
 قال الحيني يعني منذ الوقوف في الجمرتين وفي البناء يرفع يده عقيب كل حصاة ويكبر
 ويسل وقيل يقول عند كل حصاة يرميها فيمينه بسم الله والله اكبر ثم يرفع يديه ويقول
 اللهم اجعلهما مهروا الخ كما رمي بحصاة اى بكبر قال البا جى وذلك انه اذا كان التكبير مشروعا
 عند الرمي فانه يتكبر عند كل رمية وكذلك كل عبادة شرع فيها التكبير فانه يتكبر عند كل
 كالانتقال من ركن الى ركن في الصلوة وقد قال مالك يكبر مع كل حصاة والاصل في ذلك
 ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يكبر مع كل حصاة الخ ١٣ **قوله** انه يسبح
 بعض اهل العلم يقول الحصى التي يرمى بها الجمار في سائر الايام مثل حصى الخذف بالفاء
 والذال المجتمعتين اصله الرمي بطرفي الابهام والسبابة ثم اطلق ههنا على الحصى الصفراء
 مجازا قال الابي الخذف الرمي بالاصابع يريد ان كل حصاة كانت مثل الحصاة الستى
 يجعلها الانسان على اصبعيه ويرمي بها قالوا وهى في قدر جنة الباقلة الخ قال المجد الخذف
 كما ضرب دميكة بحصاة اولوة او نحوهما تأخذ بين سبائيك تمخض به او تمخضت
 من خشب الخ وفي المرقاة هو قدرها قلاد او النواة او الاملعة وكذا قال ابن حجر في شرح
 المنهاج وقد ورد للنبي عن الخذف فعلى البخاري وغيره من حديث مبد الله بن مغفل

يقول المحصى التي يرمى بها الجمار مثل حصى الخذف قال مالك واكبر من ذلك قليلا اعجب الى مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول من غربت له الشمس من اوسط ايام التشريق وهو بمنى فلا ينفرن حتى يرمى الجمار من الغد **من** لك عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه ان الناس كانوا اذا رموا الجمار مشوا ذاهبين وراجلين واول من ركب مغوية بن ابي سفيان **من** لك انه سأل عبد الرحمن بن القاسم عن ابن كان القاسم يرمى جمرة العقبة فقال من

قال من النبي صلى الله عليه وسلم عن الخذف وقال انه لا يقتل الصيد ولا ينكح العبد وانه ينفق العين ويكرس السن واختلفوا في الجمع بينها فقيل ان رمى الجمار مخصوص من النبي وقيل ان الرمي لا ينبغي بكيفية الخذف قال النووي في مناسكه ذكر بعض اصحابنا انه يستحب ان يكون كيفية الرمي كرمي الخذف ويضع الحصى على بطن الصبح ويرميها برأس السبابة وهذه الكيفية لم يذكرها جمهور اصحابنا ولا نراها مختارة وقد ثبت في الصحيح نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخذف فالمراد به الايضاح وزيادة البيان بمعنى الخذف وليس المراد ان الرمي يكون على هيئة الخذف وان كان بعض اصحابنا قد قال باستحباب ذلك لكنه غلط والصواب انه لا يستحب كون الرمي على هيئة الخذف فقد ثبت حديث عبد الله بن مغفل في النبي عن الخذف الخ وهو جزم ابن حجر في شرح المنهاج اذ قال يكره بهيئة الخذف للنبي الصبح عننا الشامل للبح وغيره الخ ووافق النووي وغيره ابن الهمام في الفتح اذ قال تحت قول البداية وكيفية الرمي ان يضع الحصى على ظهريهما اليمنى ويستعين بالسبابة قال وهذا التفسير يحتمل كلاما من تفسيرين قيل بهما احدهما ان يضع طرف ايهاه اليمنى على وسط السبابة ويضع الحصى على ظهر الايهام كما كان عاقبة سبعين فيرميها والاخر ان يملأ سبابة ويضعها على مفصل ايهاه كما كان عاقبة عشرة وهذا في التمكن من الرمي به مع الاحتم والوجه مسروقيل ياخذها بطرفي ايساره وسبابة وهذا هو الاصل لانه اليسر والاعتاد ولم يقيم دليل على اولوية تلك الكيفية سوى قوله صلى الله عليه وسلم فادموا مثل حصى الخذف وهذا لا يدل ولا يستلزم كون كيفية الرمي المطلوب كيفية الخذف وانما هو تعيين منابط مقدار الحصى اذ مقدار ما يخذف به كان معلوما وما زاد في رواية لمسلم من قوله ويشير بيده كما يخذف الانسان فليس يستلزم طلب كون الرمي بصورت الخذف لجواز كونه يؤكركون المطلوب حصى الخذف كما قال خذوا حصى الخذف الذي هو هكذا ويشير انه لا تجوز في كونه حصى الخذف وهذا لا يقتضي في خصوص وضع الحصى في اليد على هذه الهيئة وجعزة فالظاهر انه لا يتعلق به عزم شرعي بل مجرد صفة الحصى ولو امكن ان يقال فيه اشارة الى كون الرمي خذفا لمصلحة كونه وضعه غير متمكن واليوم يوم زحمته لوجب نفي غير التمكن الخ وعلما مما سبق ان المخرج عند التفسير في كيفية الرمي ان يكون بطرفي ايهاه وسبابة وبجزم المقادير تبعا لصاحب الباب ودرجته صاحب الغنية وعلم ايضا ان المخرج عند الثانية ان لا يكون بطريق الخذف ١٣

له قوله قال مالك واكبر من ذلك

الخذف قليلا اعجب الى ينقل عليه ما تقدم من الروايات الكثيرة في رمية صلى الله عليه وسلم بحصى الخذف فكيف اعجب الامام مالك اكبر من ذلك لاسيما وقد ورد النبي عن الاكبر في حديث ابن عباس انه كره قبل ذلك اذ قال فيه صلى الله عليه وسلم بامثال هذا واياكم والغلو في الدين ولذلك تعجب ابن المنذر من قول مالك كما حكاها صاحب المرقاة والمحل واجاب القادي من الامام مالك واجاد اذ قال ولا وجه لتعجب لان ما كادرج الاكبر من رجعية حصى الخذف على صغره والمعاد بانفسه ما زاد على قدر حصى الخذف فتأمل فانه موضع الزلل **له** قوله كان يقول من غربت له الشمس اي غربت عليه او معناه من غمر لغرو بها من اوسط ايام التشريق وهو الثاني من ايام التشريق والثالث من ايام النحر وهو بمنى ولم يتجمل فلا ينفرن بعد الغروب فانه كان له ان يتجمل قبل الغروب قال تعالى فمن تجمل في يومين فلا اثم عليه ومن تأخر فلا اثم عليه وهذا لم يتجمل في يومين لزوم اليوم لغروب فلا يخرج حتى يرمى الجمار الثلاثة من الغدا في الثالث من ايام التشريق قال الخزفي فان احب ان يتجمل في يومين خرج قبل غروب الشمس فان غربت الشمس وهو بها لم يخرج حتى يرمى من غده بعد الزوال قال المؤلف فان غربت قبل خروجه من منى لم ينظر سواد كان له محل او كان مقيما في منزله لم يجز له الخروج وهذا قول

عمر بن الخطاب بن زيد وعطاء وطاوس ومجاهد وابان بن عثمان ومالك والنوري والشافعي واسحق وابن المنذر وقال ابو حنيفة انه ان ينظر ما لم يطلع الفجر من اليوم الثالث لانه لم يطلع اليوم الاخر في ذلك النفر ولنا قوله تعالى فمن تجمل في يومين فلا اثم عليه واليوم اسم للنهار فمن ادركه الليل فما تجمل في يومين قال ابن المنذر وثبت عن عمر انه قال من ادركه الساع في اليوم الثاني فليقم الى الغد الخ ١٣ **له** قوله ان الناس اي الصحابة كانوا اذا رموا الجمار مشوا ذاهبين وراجلين وراجلين من الرمي قال اباجي يرمي في ايام التشريق واما رمي جمرة العقبة فان الركب يأتي على راحلته فيرميها راكبا الخ واول من ركب قال اباجي لعبد بن زيد من الائمة ومن يقيم للناس امر الخ معاوية بن ابي سفيان قال اباجي ولعله ايها ركب لعنه الخ وقال الزدقاني لعنه باسمن وقد روى ابن ابي شيبة باسناد صحيح ان ابن عمر كان يمشي الى الجمار مقبلا ومذبرا وروى ابو داود ومن ابن عمر ان كان يرمي الجمار في الايام الثلاثة بعد يوم النحر ماشيا ذاهبا وراجعا ويخبر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك ولا بن ابي شيبة ان جابر بن عبد الله كان لا يركب الا من ضرورة وفي المحلى على المؤلف قال ابن المنذر وكان ابن عمر وابن الزبير وسالم يرمون ماشيا الخ وفي العيني على البخاري قال ابن المنذر ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم رمي الجمرة يوم النحر راكبا وقال ابن حزم يرميها كلها راكبا ويرد قوله ما رواه الترمذي مصححا عن ابن عمر انه كان اذا رمى الجمار مشى اليها ذاهبا وراجعا ويخبر ان النبي صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك وقد اجمع العلماء على جواز الامر من معا واختلفوا في الافضل من ذلك وفي المنة جاز الرمي كله راكبا ولكنه في الاولين ماشيا افضل لاني الاخرة اي العقبة لانه ينصرف والركب اقدر عليه والحق الفضيلة المشي في الظهيرة ودرجته الكمال وغيره قال ابن عابدين والتفصيل قول ابى يوسف وله حكاية مستورة ذكرها الخطاطي وغيره وهو مختار كثير من المشايخ كصاحب البداية وغيره واما قولهما فذكر في البحران الافضل الركوب في السك على ما في الثانية والمشى في السك على ما في الظهيرة وقال فتعطل ان في المسئلة ثلثة اقوال قوله ودرجته الكمال اي بان ادائها ماشيا اقرب الى التواضع والتشدد وخصوصا في هذا الزمان فان عامة المسلمين مشاة في جميع الرمي فلا يؤمن الذي بالركوب بينهم بالزحمة ورميه صلى الله عليه وسلم راكبا انا هو ليظهر فعله يقتدى به كطوافه راكبا الخ ١٣ **له** قوله من اين اي من اي موضع كان ابو القاسم بن محمد بن ابى بكر يرمى جمرة العقبة فقال من حيث تيسر ذكر في المحلى اي من العقبة من اسفلها واصلها واداسلها كل ذلك واسع لكن السنة هذه الجهد كونه من بطن الوادي الخ وقال الزدقاني من حيث تيسر اي من بطن الوادي يعني انه لم يعين محلا منها الرمي وليس المراد من فوقه او تحتها او يظهره لانه ان النبي صلى الله عليه وسلم لما من بطن الوادي وفي الصحيحين عن عبد الرحمن بن زيد قال رمى عبد الله يعني ابن مسعود جمرة العقبة من بطن الوادي فقلت يا ابا عبد الرحمن ان انا ساير مومنا من فوقها فقال والسدى لانه غيره هذا مقام الذي انزلت عليه سورة البقرة وفي السبابة لورما من فوق العقبة اجزاء لان ما حولها موضع الشك والافضل ان يكون من بطن الوادي لما روي قال العيني في البداية اي يرمى الجمرة من اسفل الوادي الى اعلاه كذا رواه عمر وابن مسعود لورما من فوق العقبة اجزاء لان بعض الصحابة كانوا يرمونها من فوق العقبة الا ترى ان عبد الرحمن بن زيد قال ان الناس يرمونها من فوقها واراد بالاس الصحابة والثابطين وعمر ما من اعلاها للزحام الخ مختصرا وفي شرح الباب اذا اتى منى تجاوز الى جمرة العقبة ويقف في بطن الوادي اي من اسفله حيث يرمى موضع الحصى ولا يدخل من فوق العقبة جاز ذكره لانه خلاف السنة الا من عذرهم قال في رمي ايام التشريق و يهدأ بالجمرة الاولى ويصعد اليها حتى يكون ما عن يساره اقل مما عن يمينه اي من الشاخص ويستقبل القبلة ويجعل بينه وبين مجتمع الحصى خمسة اذرع او اكثر لا اقل فيرميها بجميعه بجميع حصيات ثم يأتي جمرة الوسطى فيصعد عندها كما صنع في الاولى ثم يأتي الجمرة القصوى فيرميها من بطن الوادي لانه اعلاه كما مر في اليوم الاول الخ ١٣

حيث تيسر وسئل مالك هل يرمى عن الصبي والمريض فقال نعم ويتحرى المريض حين يرمى عنه فيكبر وهو في منزله ويهوي قدمه فان صم المريض في ايام التشريق رعى الذي رعى عنه واهدى قال مالك لا يرى على الذي يرمى الجمار ويسعى بين الصفا والمروة وهو غير متوض اعادة ولكن لا يتعد ذلك ما قال عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول لا ترمي الجمار في الايام الثلاثة حتى تزول الشمس الرخصة في رمي الجمار مالك عن عبد الله بن ابي بكر بن حزم عن ابيه ان ابا البتلح بن عاصم بن عدي اخبره عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ارخص لرعاة الابل في البيوتة يوم النحر

قوله وسئل بماء الجمول الامام مالك هل يرمى بماء الجمول ايضا عن الصبي والمريض فقال نعم يرمى عنها ان لم يكن حلقها فان امكن حلقها ومياها بنفسها كما قاله الله رده براد قال هل يرمى مطبق للرمي ودبها بنفسه وجوبه قال الدسوقي وما صله ان المريض والصبي اذا كان كل منهما لا طاقه اي قدرة على ان يرمى بنفسه وجوبه اذا وجد حلقها لم يجز لمجرة الخ وجرم الامام في المدة ويتحرى المريض يرمى بماء الجمول عنه اي عن المريض اي يتحرى وقت رمي انائب فيكبر المريض في هذا الوقت وهو في منزله وجرم في المدة كما تقدم ويهرق وما وجوبه لانه لم يرم بنفسه وانما رمى عنه وهذا حكم المريض واما الصبي فلام على وليه بالنهية قال الدسوقي والحاصل ان الصغير الذي لا يحسن الرمي والمجنون يرمى عنهما من اجبهما فان لم يرم عنهما وليهما الى ان دخل الليل فالدعوى واجب على من اجبهما وان رمى عنها في وقت الرمي فلامد عليه فخرمى الولي كرميه بخلاف رمي الانائب من العاجز فان فيه الدم ولودى عنه في وقت الرمي وهو وقت الاداء الا ان يصح قبل الغروب ويرمى عن نفسه بعد ان رمى عنه نائبة فانه يسقط عنه الدم الجان فان صح المريض في ايام التشريق يرمى بماء الفا من اي رمى بنفسه الذي رمى بماء الجمول عنه اي يقضى الذي رمى عنه انائب واهدى زادني النسخ المصرية بعد ذلك وجوبه اي لا يسقط عنه الدم الذي وجب لغوث الوقت كما تقدم عن المدة وفي شرح الباب الخامس من شرائط ان يرمى بنفسه فلا يجوز النيابة عنه القدرة ويجوز عند الضرر لودى من مريض لا يستطيع الرمي بامر او مسمى عليه ولو بغير امره او مسمى غير ميسر او مجنون جاز ولا افضل ان توضع المص في الكفم فيرمونها الجواز في الغيبة ولا يعاد ان زال العذر في الوقت ولا فيه عليهم وان يرموا الى المريض الجواز وكذا على القاري عن الغاية وعن الهادي عن المنقذ عن محمد اذا كان المريض بحيث يصل جالس رمى عنه ولا شيء عليه الخ ١٢ **قوله** قال مالك لا ارى على الذي يرمى الجمار مني اويسى بين الصفا والمروة بكثرة وهو غير متوض اي يؤدي هذه الناسك محدثا اعادة لان الطهارة ليست شرط صحة فيها ولكن لا يتعد ذلك تقويت النية والاستحباب في ذلك وفي المحلى فيكره الرمي والسعي محدثا فان فعل اجزاه وروى ابن ابي شيبة عن نافع ما رايت ابن عمر اذا رمى الجمار الا اغتسل وعن محمد بن كاذب يشكون لذلك الخ وفي شرح الباب لودى بها جاز مع اكرامته وندب منسبا الى يستب ان ينسل للحصاة مطلقا الخ ١٢ **قوله** كان يقول لا ترمي الجمار في الايام الثلاثة التي بعد يوم النحر لغير التعليل واليومين بعد النحر لم يجعل حتى تزول الشمس جملة ما يرمى به الحج سبعون حصاة سبعة منها يرمى يوم النحر وتقدم الكلام عن وقتها وسائر ما في ايام التشريق الثلاثة بعد زوال الشمس كل يوم احدى وعشرين حصاة لثلاث جرات قال العيني رمى ايام التشريق محله بعد زوال الشمس قد اتفق عليه الائمة وخالف ابو حنيفة في اليوم الثالث منها فقال يجوز الرمي فيه قبل الزوال استحسانا وقال ان رمى في اليوم الاول والثاني قبل الزوال اعادة في الثالث يجزبه وقال عطاء وطاوس يجوز في الثلاثة قبل الزوال وفي البداية ان قدم الرمي في اليوم الرابع قبل الزوال بعد طلوع الفجر جاز عند ابو حنيفة وبذا استحسانا وقال لا يجوز اعتبار السائر الايام واما التفات في رخصة النفر فاذا لم يترخص استحق بها ومنه به مروي عن ابن عباس ولا لما خالف في التحفيف في هذا اليوم في من الترك فلان يظهر في جوازه في الاوقات كلها اولي بمكان اليوم الاول والثاني حيث لا يجوز فيها الا بعد الزوال في المشورة من الرواية لانه لا يجوز لتركه فيها فبقى على الاصل قال العيني في البداية قوله مروي عن ابن عباس رواه ابي حنيفة عنه اذا انفتح النمار من يوم النفر فحق الرمي والصيد والافتاح بالجمم الادقاع وفعل النبي صلى الله عليه وسلم محمول على الافضل بدلالة جواز النفر حكم الآية وقيا سما على اليوم الثاني والثالث ضيق لانه لا يجوز ترك الرمي فيها اصلا وقوله في المشورة من الرواية انما قيل بالمشورة احترازا عما ذكره الحكم في المنقذ قال كان ابو حنيفة يقول الافضل ان يرمى في اليوم الثاني والثالث بعد الزوال فان رمى قبله جاز الخ وفي شرح الباب وقت رمي الجمار الثالث في اليوم الثاني والثالث من ايام النحر بعد الزوال فلا يجوز قبله في المشورة اي عند الجمهور كصاحب البداية واسا في البداية وغيرهما وقبل يجوز الرمي فيها قبل الزوال لما روى عن ابو حنيفة ان الافضل ان يرمى فيها بعد

الزوال فان رمى قبله جاز فعمل المروي من فعله صلى الله عليه وسلم من اختيار الافضل كما ذكره صاحب المنقذ واليهما وهو خلاف ظاهر الرواية وفي المسئلة رواية اخرى ان اليوم الثاني من ايام التشريق كايوم الاول منها لمن لو اذ ان ينفر في هذا اليوم لانه يرمى قبل الزوال ولا يجوز لمن لا يريد النفر كذا روى الحسن عن ابي حنيفة ذكر صاحب الغيبة هو خلاف ظاهر الرواية وظلاف النص من فعله صلى الله عليه وسلم وفعل الصحابة بعده قال في البداية هذا باب لا يعرف بالقياس بل بالتوقيف قال في الفتح لا يجوز فيها قبل الزوال اتفاقا قال ابن عابد بن الصميص لا يجوز فيها الا بعد الزوال مطلقا الخ والحاصل ان في اليوم الثاني والثالث من ايام النحر وقت الجواز من الزوال لا قبله ثم من الزوال الى الغروب من هذا اليوم وقت مسنون وبعد الغروب من كل يوم الى طلوع الفجر من الغد وقت مكرهه لغيره فلو روى في الليلة الاخرة لليوم الماضي لا شيء عليه سوى الساءة واذا طلع الفجر من الغد في كل يوم من يدين اليومين فانت وقت الاداء عند الامام فيجب عليه القضاء مع الجواز عند ال غروب اخر ايام التشريق ولا جزاء عندهما صلى الامام بل يتجوز وقت القضاء الى اخر ايام التشريق وفي الغيبة لو لم يرم في الليل رماه في النهار ولو قبل الزوال قضاء عنه وعليه الكفارة للتأخير واداءه بها ولا شيء عليه الخ قال القاري والحاصل ان الرمي موقت عند ابو حنيفة وعندهما ليس بموقت فاذا اخرج من يوم الى يوم اخر فنه يجب القضاء مع الدم وعندهما يجب القضاء لا غير لان الايام كلها وقت لها وقال ايضا لو اخرج ايام الرمي كلها الى الرابع مثلا قضاها كلها فيه اتفاقا وعليه الجزاء عنه وان لم يقض حتى غربت الشمس من اليوم الرابع فانت وقت القضاء وعليه دم واحد اتفاقا الخ في بيان رمى اليومين الثاني والثالث من ايام النحر ايام اليوم الرابع فقد عرفت في كلام صاحب البداية وتوضيحه كما في شرح الباب ان وقت من الفجر الى الغروب وليس يتبعه ما بعده من الليل بخلاف ما قبله من الايام الا ان ما قبل الزوال وقت مكرهه وما بعده مسنون وفي البداية مستحب ولم يذكر الكراهة قبله هذا عند الامام واما عندهما فلا يجوز قبل الزوال في اليوم الرابع اعتبارا بما قبله وبغروب الشمس من هذا اليوم يفوت وقت الاداء والقضاء اتفاقا ١٢ **قوله** ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ارخص اي جوزوا باح لرعاة الابل بكسر الراء والمد جمع راع في البيوتة مصدر راع بالخارجين عن منى فكذا في جميع النسخ المصرية وليست في السنية هذه الزيادة والمعنى اباح لهم ترك البيوتة بمنى يال ايام التشريق لانهم مشغولون برمي الابل وحفظها فلو اخذوا بالمقام والمبيت بمنى لغابت اموالهم قاله الخطابي كذا في المحلى وقال الهادي قوله ارخص يقتضي ان هناك منع خاص بهذا من لان لفظ الرخصة لا تستعمل الا فيما يخص من المخطوطة للعذر وذلك ان للرعاة عذرا في الكون مع الظلم الذي لا بد من مراعاته والرمي به للحاجة الى الظفر في الانصراف الى بيده البلاد وقال تعالى تحمل الثقل الى بلدكم تكونوا بالغيه الا بشق النفس فابح لهم ذلك لهذا المعنى الخ وتقدم اختلافهم في البيوتة بمنى بل هو واجب او سنة لكنهم كفوا عن سقوطه للرعاة واختلصوا في انه يختص السقوط بهم وبالسقاة او بعم اهل الاعداد كلها وترجم البخاري في صحيحه باب هل يبست اصحاب السقاية او غيرهم بكثرة ليل من قال الحافظ مقصوده بالغير من كان له عذر من مرض او شغل كالخطابين والرعاة ودوجب المبيت قول الجمهور وفي قول للشافعي ورواية عن احمد وهو مذنب الحنفية انه سنة وجوب الدم بشرطه بمنى على هذا الخلاف ولا يحصل المبيت الا بمسح الليل وحصل يختص الاذن بالسقاية بالعباس وهو موجود وقيل يدخل معه الدليل قوموه وهو بنو هاشم وقيل كل من احتاج الى السقاية فله ذلك ثم قيل ايضا يختص الحكم بسقاية العباس حتى لو عملت سقاية لغيره لم يترخص لصاحبها في المبيت لاجلها ومنهم من عمه وهو الصحيح في السومنين والعلية في ذلك اعداد الماء الشاربين ولم يختص ذلك بالماء او يمتنع به ما في معناه من الاكل وغيره محل احتمال وجزم الشافعية بالحاق من له مال بحتات ضياعه او امر بحتات فوتره او مريض يحتاجه بال سقاية كما جزم الجمهور بالحاق الرعاة خاصة وهو قول احمد واخاره ابن المنذر اسمى الاختصاص بال سقاية والرعاة لابل والمعروف من اهل العباس بذلك

ثم يرمون الغدا ومن بعد الغدا ليومين ثم يرمون يوم النفر **قال مالك** عن يحيى بن سعيد عن عطاء بن أبي رباح أنه سمعه
يذكر أنه أرخص للرعاة أن يرموا بالليل يقول في الزمان الأول **قال مالك** وتفسير الحديث الذي أرخص فيه رسول الله
صلوات الله عليه وسلم للرعاة الأبل في رمي الجمار فيما نرى والله أعلم أنهم يرمون يوم النحر فإذا مضى اليوم الذي يلي يوم النحر رموا
من الغدا وذلك يوم النفر الأول يرمون لليوم الذي مضى ثم يرمون ليومهم ذلك لأنه لا يقضى أحد شيئا حتى يجب عليه فإذا
وجب عليه ومضى كان القضاء بعد ذلك فإن بدا لهم النفر فقد فرغوا وإن أقاموا إلى الغدا رموا مع الناس يوم النفر الآخر نفروا

وعليه انقصر صاحب المغني وقال المالكية يجب الدم في المذكورات سوى الرعاة يرمون يوم النحر جمره
العقبة قال الباجي أجبران ربه يوم النحر لا يتعلق به رخصه ولا بغيره من وقته ولا إضافة
إلى غيره ثم يرمون الغدا من بعد الغدا يومين كذا في جميع النسخ المندية من المتون و
الشروح وعليه بنى كلامه شيخنا في المصنف وصاحب المجلد وفي جميع النسخ المصرية بالواد
وعليه بنى الشراح المصرية من الإردقاني والباجي ويؤيد الأول رواية محمد بن موسى طاه
بلغش أو كذا في مسند أحمد والمستدرج للملك ونسخة الخطابي على أبي داود المصرية ويؤيد
الثاني ما في أكثر النسخ المصرية والمندية من المتون والشرح لأبي داود والادجيه
عند رواية ودراية الأول اختلطوا في تفسير هذا الكلام ومصداق يزد من اليومين
ويوم الرمي لما يقال الباجي يريده أن يرمي اليومين الغدا ومن بعد الغدا فذكر الأيام التي
يرمي لها وهي الغدا من يوم النحر وبعد الغدا وهما أول أيام التشريق وثانيهما لم يذكر وقت
الرمي وإنما يرمي لها في اليوم الثاني من أيام التشريق بعد الأول ولذا جمع بينهما في اللفظ
فقال يومين وقد فسّر ذلك مالك النحر وقال الإردقاني ظاهره أنهم يرمون لها في يوم
النحر وليس بمراد كما بينه الإمام بعد النحر وفي المعنى (ثم يرمون الغدا) من يوم النحر وهو اليوم
الحادي عشر إنشاء وذلك هو العزيمة داوم من بعد الغدا يومين) لذلك اليوم واليوم
الماضي أن لم يرم من الغدا من يوم النحر فقول يومين متعلق بقوله داوم من بعد الغدا وهذا
المعنى على ما ذهب مالك والشافعي وغيره ممن لم يجوز تعدد الرمي على يومه لأنه لا قضاء
حتى يجب والألفاظ التي لم ينفذها في النسخة إنما هي إنشاء أو ما يوم النحر ذلك اليوم ولا
بعده وإن شاذًا أخرجه من يوم النحر الأول يومين وفيه قال بعضهم وللنساء أن يصل
النساء عليه وسلم رخص للرعاة في البيوت أن يرموا يوم النحر ثم يجمعوا بين يومين
بعد يوم النحر فيرمونه في أحدهما النحر قلت ونحو هذا ذكره الترمذي ولفظه رخص رسول
الله صلى الله عليه وسلم لرعاة الأبل في البيوت أن يرموا يوم النحر ثم يجمعوا يومين
بعد يوم النحر فيرمونه في أحدهما وكذا لفظ ابن ماجه وكذا في رواية أحمد هذه الروايات
كلها مؤيدة للتخيير أي اليومين شاذ من يومين والى ذلك ذهب بعضهم كما حكاها
الخطابي إذ قال قال بعضهم هم بالجمادى شاذ أو قد مواد شاذًا أخرجه من يوم النحر
لم يقبلوا بجمع التقديم فأولوا الحديث إلى جمع التخيير كما سبقت في تفسيره لا ماسم
مالك قال الطبيب أي رخص لهم أن لا يبيتوا الليل وأن يرموا يوم العيد جمره العقبة
فقط ثم لا يرموا في الغدا بل يرموا بعد الغدا في اليومين القضاء والاداء ولم يجوز الشافعي
ومالك أن يعدوا الرمي في الغدا قال القاري في المرقاة وهو كذلك عند امتثالا
الحج أي عدم جواز التقديم ثم يرمون يوم النفر بفتح النون واسكان القاء أي الانصراف
من منى قال الباجي يتجمل وجهين أحدهما أن يريده أن يرمي يومين يرمون يومين من يومين
ثم يرمون يوم النفر وهو يوم ربه من يومين لأن يوم النفر الأول فيكون قوله ثم يرمون يوم النفر
تفسير لأحد اليومين اللذين يرمي لها واستغنى عن ذكر الأول بقوله يرمون يومين ثم يرمون
اليوم الثاني منها فسلم بذلك اليوم الأول وعلى هذا يكون يوم النفر المذكور في الحديث
يوم النفر الأول من أراد أن يتجمل ويكون فائدة قوله ثم يرمون يوم النفر أنه لا يجوز أن
يرمي لثاني حتى يكمل رمي اليوم الأول والوجه الثاني أن استأنف بقوله ثم يرمون يوم
النفر لم يرد التجمل فالمراد بقوله يوم النفر الثاني وهو الثالث من أيام التشريق وعلى
هذا فسّر مالك الحديث الإكساف وعلى هذا فسّر الحديث مائة شراحه قال الطبيب إذا يوم
النفر ههنا النفر الكبير الذي يرمي به جزم الشيخ في الميزل ومولانا عبد الحى في التعليل المبيد
وغيرهما في غيرهما ١٣

له قوله أنه سمعه يذكر أنه أرخص للرعاة

أن يرموا بالليل الأتية لما فهم من الرمي بالنهار يقول عطاء ثبتت هذه الرخصة في
الزمان الأول قال الباجي يقتضي إطلاقه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم لأنه أول
زمان هذه الشريعة فعلى هذا هو مرسى ومتمثل أن يريده أول زمن أدركه عطاء فيكون
موقوفًا متصلًا بالإجماع في الزمان الأول أي عهده صلى الله عليه وسلم ودوى
ابن أبي شيبة عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم رخص للرعاة أن يرموا بالليل وأرواه
الداقطنى وزاد رواية سامة مشادة من شاذو به قال الجمهور أنه يجوز الرمي بالليل الإردقاني

السارية أن أخرجه إلى الليل رماه ولا شئ عليه الحديث الرعاة قال الماظني الدراري البوار
من حديث ابن عمر بلفظ أرخص للرعاة الأبل أن يرموا بالليل ١٢ **له** قوله قال
الإمام مالك وتفسير الحديث أي حديث عاصم بن عدي المذكور الذي أرخص بهن الرعاة
فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم لرعاة الأبل خاصة وأرواه غيرها أيضا مختلف فيه
حتى عند المالكية أيضا كما تقدم في رمي الجمار كذا في جميع النسخ المندية وفي جميع
النسخ المصرية في تأخير رمي الجمار فيها نرى بعض المتون أي نطق في تفسير قوله صلى الله
عليه وسلم والله أعلم بمراد رسول الله صلى الله عليه وسلم أي الرعاة يرمون يوم النحر جمره العقبة كما سائر
الناس ثم ينصرفون لرعيهم فيغيبون عن منى في أول أيام التشريق وهو اليوم الذي
يلزم يوم النحر فإذا مضى اليوم الذي يلي يوم النحر رموا من الغدا من بعد الغدا وهو اليوم الذي
يلزم يوم النحر وهو اليوم الثالث من أيام النحر واليوم الثاني من أيام التشريق وذلك
يوم النفر الأول فيرمون بالغدا في النسخ المصرية ويروى في المندية أي يرمون
في هذا اليوم لليوم الذي مضى أي اليوم الحادي عشر ثم يرمون يومهم ذلك أي لليوم
الثاني عشر والترتيب بين رمي اليومين واجب عند الجمهور قال الموفق إذا أخرجه من يوم
إلى ما بعده أو أخرجه من كل إلى آخر أيام التشريق ترك السنة ولا شئ عليه إلا أنه يقدم
بالنسبة إلى اليوم الأول ثم الثاني ثم الثالث وبذلك قال الشافعي والجمهور وقال
الجمهور في أن ترك حصاة أو حصاتين أو ثلثًا إلى الغدا رماها وعليه بكل حصاة نصف
صاع وإن ترك أربع رماها وعليه دم وإن كان أيام التشريق دقت للرعي فاذا
أخره من أول دقة إلى أخره لم يلزم رمي قال القاضي ولا يكون ربه في اليوم
الثاني قضاء لأنه دقت واحد الحكم في رمي جمره العقبة إذا أخرها كما حكم في رمي أيام
التشريق وإنما قلنا يلزم الترتيب فيه لانهما عبادات يجب الترتيب فيما
فصلها أي أياها فوجب ترتيبها مجموعة كالحصتين المجموعتين والوقت الذي
السارية من ترك رمي الجمار في الأيام كلها فليدوم والترك إنما يتحقق بغروب الشمس
من آخر أيام الرمي وما دامت الأيام باقية فالإعادة ممكنة فيرميها على التأليف
قال العيني في النهاية أي على الترتيب وبه قال الشافعي في قول وفي يسقط رمي كل
يوم بمعنى لأنه فات عن وقته لأنه دليل لما اختاره الإمام في تفسير الحديث من أنهم
لا يرمون في اليوم الأول بل يرمون في الثاني ليومين قضاء لما مضى وأرواه في
كان ظاهر الحديث أنهم مخادون في أي اليومين شاذًا أو جموعهم يومين جمع تقديم
أو تأخير فالأمر للمصنف على أنه حل الحديث على جميع النسخ فقط لا جمع التقديم
أنه لا يقضى بناء الفاعل أحد شيئا مما يجب عليه قضاء حتى يجب عليه فاذا وجب
عليه الاداء ومضى وقته ولم يؤد فيه كان القضاء بعد ذلك قال الخطابي قد اختلف
الناس في تعيين اليوم الذي يرمي فيه فكان مالك يقول يرمون يوم النحر وإذا
مضى اليوم الذي يلي يوم النحر رموا من الغدا وذلك يوم النفر الأول يرمون لليوم
الذي مضى يرمون يومهم ذلك وذلك أنه لا يقضى أحد شيئا حتى يجب عليه وقال
الشافعي نحو من قول مالك الإردقاني في المرقاة قال الطبيب رخص لهم أن لا يبيتوا
وان يرموا يوم العيد جمره العقبة ثم لا يرموا في الغدا بل يرموا بعد الغدا في اليومين
القضاء والاداء ولم يجوز الشافعي ومالك أن يعدوا الرمي في الغدا إلا قال القاضي
وهو كذلك عند امتثالا الحج أي لم يجوزوا التقديم قال القاري في شرح الباب يوم
يوم النفر أو الثاني في أول ليل رماه في الليلة المقبلة أي الأتية لكل من الأيام الماضية
ولا شئ عليه سوى السادة أن لم يكن بعدد ولود في ليلة الحادي عشر أو غيرها من غيرها
أي من أياما المقبلة لم يتيسر لأن الليالي في الحج في حكم الأيام الماضية لا المستقبل فيجوز
رمي اليوم الثاني من أيام النفر ليلة الثالث ولا يجوز فيها رمي اليوم الثالث النحر
فإن بدا لهم النفر بعد رمي يومين الذي يلي لما في الثاني فقد فرغوا ويجوز لهم النفر لأنهم
دخلوا في قوله عز اسمه ومن تجمل في يومين فلا ثم يليه وإن أقاموا إلى الغدا أي
إلى اليوم الثالث عشر رموا مع الناس يوم النفر الآخر بكسر الهمزة ونفروا أي انصرفوا
بعد ذلك لأنهم دخلوا في من تأخر فلا ثم يليه وحاصل تفسير الإمام مالك أن الرعاة
يرمون يوم النحر كما نرى الناس ثم يجمعون رمي أول أيام التشريق بالثاني منها فيرمون
في الثاني يومين ثم إن شاذًا أنصرفوا ماعلا بالتجمل وإن شاذًا أقاموا إلى الثالث
عشر فيرمونه كسائر الناس علمًا بالثاني ١٣

١١٢ عن أبي بكر بن نافع عن أبيه أن ابنة أخ لصفية بنت أبي عبيد نَفِسَتْ بالمزدلفة فتخلفت هي وصفية حتى اتأمت بعد أن غربت الشمس من يوم النحر فامرهما عبد الله بن عمر أن ترميا الجمرة حين اتأمتي ولم ير عليهما شيئا وَتَسَلَّ مالِكُ عن نسي رمي جمرة من الجمار في بعض أيام منى حتى يمسي قال ليرمأية ساعة ذكر من ليل أو نهار كما يصلي الصلوة إذا نسيها ثم ذكرها ليلا أو نهارا فإن كان ذلك بعد ما صدر وهو بمكة أو بعد ما يخرج منها فعليه الهدى **الافاضة** **١١٣** عن نافع وعبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر بن الخطاب خطب الناس بعرفة وعلمهم أمر الحج وقال لهم فيما قال إذا جئتم منى فمن رمي الجمرة فقد حل له ما حرم على الحاج إلا النساء والطيب لا يمس أحد نساء ولا طيبا حتى يطوف بالبيت **١١٤** عن نافع وعبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر بن الخطاب قال من رمي الجمرة وحلق أو قصر ونحو هذا إن كان معه فقد حل له ما حرم عليه إلا النساء والطيب حتى يطوف بالبيت **دخول الحائض مكة** **١١٥** عن عبد الرحمن

١ قوله نفست بضم النون وفتحها مع كسر الفاء فيها لغتان والعنم اشترى ولدت وأما بمعنى ما نشت بضم النون فقط عن جماعة وعن الأصمعي الوجان بالمراد نفست فتخلفت هي أي النفساء أو عمتا وصفية قال الباجي أن اللفظ ان مقام صفية مع ابنة أخيها كان يعلم عبد الله بن عمر الذي لا يرب فيه أنه علم بذلك بعد مجيئها وقد سئل عن حكمها فلم يذكر المقام على صفية مع ابنة أخيها وإن كان العذر منصفته بانتهائها دونها ولا يبعد أن يكون مثل هذا ما حال خيف عليه السماع والملك في الأفراد مثل هذه الحال أن يقسم مع من يخاف عليه الملك بالانفراد وترجي نجاته وصالح حاله بالمقام مع الحائض حتى أتت منى بعد أن غربت الشمس من يوم النحر يعني بعد ما فات وقت الجواز لم يرمي هذا اليوم فامرهما عبد الله بن عمر أن ترميا الجمرة العقبة حين اتأمتي وذلك لأن الليلة الواقعة وقت القضاء لم يرمي النحر عند الجمهور كما سبقت في كتابها قال الباجي يريد أنهما إذا كانتا قضاء الرمي وإن لم يدر كما وقت أداء الرمي فامرهما بقضاء الرمي ولم يبرأ من عريتهما شيئا قال الباجي يقتضي أنه لم يرميهما وما ولا غيره وقد قال مالك في البسوط وأما إذا فادى على كل من كان في مثل حال صفية يوم النحر ولم يرم حتى غابت الشمس الدم ودجر ذلك أن من فاتته الأداء لزمه الرمي والهدى كالذي يمرض فلا يقدر على الرمي في وقت الأداء لم تلت هذا هو الظاهر من مذاهب الإمام مالك قال الرمي بالليل قضاء عنه وأما عند الحنفية فلا شيء عليها في ذلك لأن الليل وإن كانت وقت اساءة لكن لادم مع الاساءة أيضا فضلا أن لا اساءة في حق المذود **١٢** قوله وسئل مالك زاد في النسخ المصرية قبل ذلك قال يعني من نسي رمي جمرة كالأمة من الجمار الثلاثة في بعض أيام منى أي أيام التشريق حتى يس سوا غربت الشمس أو لا قال ليرمأية ساعة ذكر من ليل أو نهار احتراز من قول من قال لا يقضيها ليل لأنه من عبادة النار كما تقدم في بيان وقت الرمي قال الباجي هذا قال أن من نسي جمرة من الجمار في بعض أيام التشريق حتى يغوتر وقت الأداء يغيب الشمس من يوم تلك الجمرة فإنه يقضيها ما دام وقت القضاء الخ كما يصلي الصلوة إذا نسيها ثم ذكرها ليلا أو نهارا ولا تخصيص في قضاء الصلوة بالليل أو النهار إجماعا فإن كان ذلك أي ذكره الجمرة المنسية بعد ما صدر من وجع من منى وهو الجملة حالية بمكة أو تذكر بعد ما يخرج منها أي من مكة أيضا فعليه الهدى أي واجب كما في النسخ المصرية قال الباجي من نسي جمرة كالأمة فذكرها في يومه بعد أن رمي غيرها فإنه يرميها ويبيد ما بعدها ولا شيء عليه وإن ذكرها في وقت القضاء فإنه يرميها ويرم ما بعدها مما يدرك وقت أدائه وإن ذكرها بعد وقت القضاء فلا رمي عليه وعليه الدم فإن ذكرها في وقت أداء الجمرة المنسية فلا خلاف أن الدم لا يجب عليه وإن ذكرها بعد فوات وقت القضاء فلا خلاف أن الدم عليه وإن ذكرها في وقت قضاءها فغنى وجوب الدم عليه روايتان ومذهب الحنفية في ذلك كما في شرح اللباب لو ترك رمي يوم كراهي سبع حصيات في اليوم الأول واحد وعشرين في بقية الأيام أو أكثره كاربج حصيات فما فوقها يوم النحر أو أحد عشرة حصاة فيما بعده أو أخره إلى يوم آخر فعليه دم لتركه أو تأخيره وإن أخره إلى الليل أو في وقتها أو في وقتها أو في وقتها حتى أصبح رماها من الغد وعليه دم منه إلى حنيفة لا غير لا عنه بها وإن لم يرم حتى مضت

أيام الرمي بغروب الشمس من آخر أيام التشريق فعليه دم بالاتفاق لترك الرمي وإن ترك الأقل كثلثة فما دونها في اليوم الأول وعشر حصيات فما دونها فيما بعده فعليه لكل حصاة مائة إلا أن يبلغ ذلك وما ينقص منه الخ والترتيب بين الجمار واجب عند البعض كالنحر والأكثر على أنها سنة كما صرح به صاحب البدائع وذكر ما في الوسيط وغيرهم قال ابن العام والذي يقوى عندي استنائه كذا في شرح اللباب وفي الغنية سنة عند الأكثر وهو المختار وقيل شرط كما قاله الثلثة الخ أي الأئمة الثلاثة **١٣** قوله أن عمر بن الخطاب خطب الناس بعرفة يوم عرفة قال الباجي خطبته ليست للصلوة وإنما هي لتعليم الحاج ولذلك قال وعلمهم أمر الحج الخ قلت تعليمهم أمر الحج ليلنا في خطبة الصلوة فإن من أدبها أيضا تعليمهم أمور الحج الباقية فيها فالظاهر هو ذلك وعلمهم في خطبته أمر الحج أي ما يستقبلونه من أحكامه كالبيت بمزدلفة وجمع الصلواتين بها والوقوف بها والدفع منها وهي العقبة ثم الذبح ثم السلق ثم طواف الأفاضة وغير ذلك من الأحكام وقال لم فيما قال أي في جملة ما علمهم إذا جئتم من منى مبيحة النحر من رمي الجمرة أي جمرة العقبة فقد حل له كل ما حرم على الحاج لأجل الأحكام وبذا استدلل الإمام مالك في مسئلة خلافية تقدمت في أول الحج أن التحلل الأصغر يحل برمي العقبة وليس الرمي يحل عند الحنفية بل يحل التحلل بالملق على المشهور وبها قولان للشافعي وأحمد ومختار فروعها أنه يحل بالاثنتين من الرمي والملق والأفاضة فمن قال يحل التحلل بالملق قيد الأثر بذلك وهو الصحيح لما ساق من زيادة الملحق أو التقصير في الأثر لأن فيه دليل على أن هذا أثر يخصر النساء والطيب اختلغا فيها يستثنى من التحلل الأصغر ويتوقف على التحلل الأكبر والجهود على أنه النساء فقط واستثنى في أثر الباب شيئين النساء والطيب ثم أكدها بقوله لا يمس أحد نساء ولا طيبا لأنه من دواعي الجماع حتى يطوف بالبيت طواف الأفاضة وقال ابن العربي في العارضة بهذا مسئلة مشككة قدما اختلف السلف فيها على أربعة أقوال الأول أن من رمي الجمرة حل له كل شيء إلا النساء والطيب الثاني زادوا ذلك الصيد لقوله تعالى ولا تقتلوا الصيد وأنتم حرم وبذا حرم بعد الثالث قال عطاء إلا النساء والصيد لأن الطيب حل بفعله صلى الله عليه وسلم فيبقى النساء والصيد على تحريمه الرابع النساء فافضة وهو قول الشافعي وهو حديث عائشة رضيها وهو الصحيح وبه قال ابن عباس وطاؤس وعلقمة الخ **١٤** قوله أن عمر بن الخطاب قال من رمي الجمرة وحلق وفي المصرية ثم حلق أو قصر ونحر هديا إن كان معه قال الباجي قدم الحلق في القحط على النحر والخير مقدم في الرتبة غير أن الأول لا تقتضي رتبة إلا فقه حل له ما حرم عليه النساء والطيب حتى يطوف بالبيت قال الزدقان أعاده لزيادة ثم حلق الخ ولم يدخل ذلك فيما قبله لأنه سمع من شيخه كنه لك وهم يوافقون على تأديته ما سمعوه لا سيما ما كان الخ قلت والظاهر عندي أن المصنف أشاد بذلك الأثر السابق بدون الزيادة إلى أن مدار الحل على الرمي فقط كما هو مختار المصنف فالزيادة في هذا أثر ليست بمدار التحلل بل ذكرها تبعاً قال الباجي فأعلمنا أن إضافة النحر والحلق إلى الرمي لا يوجب النساء ولا الطيب وإنما يوجب ذلك طواف الأفاضة لأنه نهاية التحلل من الأحكام الخ **١٥**

ابن القسمة عن ابيه عن عائشة اما المؤمنين انما قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع فاهلنا
بجمع ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان معه هدى فليهلل بالحج مع العروة ثم لا يهلل حتى يحل منها جميعا قالت
فقد كنت مكة وانا حائض فلم اطف البيت ولا بين الصفا والمروة فشكوت ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
انقصي رأسك وامتشطي واهلي بالحج ودعي العروة قالت ففعلت فلما قضينا الحج ارسلني رسول الله صلى الله عليه وسلم

له قوله انما قالت خرجنا مع

رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حجة الوداع تقدم شرح هذا الكلام في باب اضداد
الحج فاهلنا بعروة قال العلامة الزرقاني اى ادخلنا بها على الحج بعد ان اهللنا به ابتداء وهو
اخبار عن حالها وما كان مثلاً في الاطلاق بعروة لاعن فعل جميع الناس فلما سألني
قولنا المتقدم فنانا من اهل بعروة ومنا من اهل بالحج ومنا من اهل الحج وعروة الوداع فانه
ليس بوجبه لان عائشة لم تكن ممن اهل الحج ابتداء والروايات الواردة في هذا الباب
متطابقة على انما كانت معتمرة ابتداء ولا شككت الى النبي صلى الله عليه وسلم انها لم
تطف امرها برفض عمرتها وما قيل انها اهلست بالحج اولاً ثم فسختها الى العروة كسائر
الناس ثم رفضت العروة لاي ساعده ولا حديث فالواجب في الجمع ما قاله الباجي قولنا
فاهلنا بعروة يحتل ان تريد بذلك اذواج النبي صلى الله عليه وسلم ويحتل ان تريد
من كان معها او طائفة اشارت اليهم ولا يصح ان تريد جماعة اصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم لانها قد ذكرت ان منهم من اهل بعروة ومنهم من جمع بين العروة والحج الخ
قلت ولا يشك ايضاً ما روى عننا لازي الا انه الحج كما تقدم في الخبر في الحج وقد اختلفت
الروايات فيما احرمت به عائشة اختلفا كثيراً وتفرع عليه اختلاف العلماء في احرامها
بما كانت قال الشيخ ابن القيم في المدي قد تنازع العلماء في قصة عائشة هل
كانت متمتعة او مفردة فاذا كانت متمتعة فعل رفضت عمرتها وانقضت الى
الافراد او دخلت عليها الحج وصارت قارئة وهل العروة التي اتت بها من التخييم
كانت واجبة ام لا واختلف الفقهاء في مسئلة مبنية على قصة عائشة وهي ان
المرأة اذا حرمت بالعمرة فاضت ولم يكن لها الطواف قبل التعريف فعل ترفض
الاحرام بالعمرة وتكمل بالحج مفردة او تدخل الحج على العروة وتعتبر قارئة فقال بالقول
الاول فقهاء الكوفة منهم ابو حنيفة واصحابه رحمهم الله تعالى وبالثاني فقهاء النجاء
منهم الشافعي ومالك رحمهما الله تعالى وهو مذهب اهل الحديث كالامام

احمد واتباعه الخ ١٢ **له** قوله ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لما ولونا من
مكة او بغيره فاعظم من الطواف والسعي اذ في كلا الموضعين من كان معه هدى فليسلل
اي يحرم بالحج مع العروة ولا يهلل من عمرته قال الباجي هذا يحل ويجوز احدهما ان يكون
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذلك عند الاطلاق بالاحرام والدخول فيه فقال
من كان معه هدى فلا عليه ان يقرن الشاء ويكون معنى من كان هدى واحد وجين احدهما
من كان معه الآن وهو يريد ان يقره ويغيره والثاني من وجه ثمة وامكنه ويكون
فائدة ذلك الحنفى على الحج من ذلك العام والمعنى الثاني ان يكون النبي صلى الله
عليه وسلم امر ذلك بعد الاحرام بالعمرة ولجه تقليد المدي واشعاره على ان يخرجني في
جنتهم وان يهل من عمرته عند وصوله الى مكة ثم يبقى هلالاً فاحرم النبي صلى الله عليه وسلم ان
يرد فالحج على العروة ويعودوا قارين ومعنى ذلك المنع من التخلل مع بقاء المدي
وذلك ممنوع لقوله تعالى ولا تتخللوا رؤسكم الآية وقوله في حديث حفصة المتقدم
ان ابديت رأسي وقلت هدى الحديث ومقتضى ذلك ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال ذلك في وقت يكن فيه ادواف الحج على العروة الخ لقت وتقدم وقت
الادواف في اول القرآن وما ذكر الباجي من الاحتمالات ممكن في قوله صلى الله عليه
وسلم بسرف لكن لا يصح فسخ منها في قوله الذي قال عند المروة بعد فراغهم من الطواف
والسعي فلا يصح فيه الامتنع من التخلل للمدي ثم لا يهلل من احرامه حتى يهل بالحج الممسلة
فيها منها اى من احرام الحج والعروة جميعاً وقال الزرقاني فيه دلالة على ان السبب في بقائه
من ساق المدي على احرامه اذ دخل الحج على العروة لا مجرد سوق المدي كما يقوله ابو حنيفة
واحمد وجماعة متمسكين برواية عقيل عن الزهري في الصميين قال صلى

الله عليه وسلم من احرم بعروة ولم يهد فليحلل ومن احرم بعروة واهدى فلا يهل حتى يخر
به ومن احرم حج فليتم حجه وهي ظاهرة في الدلالة لمذاهبهم ١٢ **له** قوله قالت
عائشة فقد كنت مكة اى دخلنا مع النبي صلى الله عليه وسلم بمكة الاعداء راج ذى
الحجة وانا حائض جملة اسمية وقعت حالاً وكان يدرى فيها بسرف كما صح عننا وذلك
يوم السبت لثلاث خلون من ذى الحجة قال ابن القيم في المدي اما موضع جيفها
فهو بسرف بلا ريب وموضع طربا قد اختلف فيه الخ فلم الحظ بابيت بزيادة
باء الجارة على ابيت في النسخ المصرية وفي السندية بدونها ولم تطف برلان العبادة
شرط للطواف او واجب ولان الطواف في المسجد والحائض ممنوع عن الدخول

فيه ولا بين الصفا والمروة لان شرطه تقديم الطواف كما تقدم مفصلاً في باب ما
تفعل الحائض في الحج قال الطيبي قوله ولا بين الصفا عطف على المنع قبله على
تقدمه ولم اسع نحو جملتها تبيناً وما يراه واداه ويجوز ان يقدر ولم الحظ على الجواز
لما في الحديث وعطف بين الصفا والمروة سبعة اشواط وانما ذهب الى التقدم
دون الانساب لثلا يلزم استحصال اللفظ الواحد حقيقة وبما زاني حالة واحدة اى لان
حقيقة الطواف الشرعى لم توجه لانها الطواف بالبيت واجيب ايضا بان سمي
السعي طوافاً على حقيقة اللغوية فالطواف لغة السعي قاله الزرقاني فشكوت ذلك
اى امتناعي عن الطواف والسعي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لما دخل عليها
وهي تبكي فقال ما يبكيك فقلت لا اهل كافي روايات عنك كنت بذلك عن
الحض وهي من لطيف الكتابات واختلفت الروايات في موضع شكواها ودوتها ١٣

له قوله فقال صلى الله عليه وسلم انقصي رأسك وامتشطي وكسري الصفا والمروة

رأسك اى على منفر شعرك وامتشطي اى سرحه بالمشط قال الخطابي استشكل بعض
اهل العلم امره لما ينقص رأسها ثم بالامتشاط وكان الشافعي ينادي على امرها
ان تدع العروة وتدخل عليها الحج فتصير قارئة قال وهذا لا يشاكل القصة وقيل ان
مذاهبها ان المعتز اذا دخل مكة استباح ما يستحب الحج اذا رمى الجمره قال وهذا
لا يعلم وجهه وقيل كانت مضطرة الى ذلك قال ويحتمل ان يكون نقص رأسها
كان لاجل الفصل لئلا يهل بالحج لاسيما ان كانت ملبسة فحتاج الى نقص الضفيرة
اما الامتشاط فلعل المراد به تسريحها شعراً بما يجاء برق حتى لا يسقط منه شيء ثم
تصفه كما كان قاله الى لفظ في الفتح واهل اى احرى بالحج ودعى اى اترى العروة قال
الزرقاني ظاهراً ان امرها ان تحمل عمرتها بما ولت اذ قالت يرجع الناس الحج وعروة وارجع
نحج فاعمرها من التخييم واستشكل اذا العروة لا ترفض كالحج وقال مالك ليس العمل
على هذا الحديث قد يما ولا حديثاً قال ابن عبد البر ليس العمل عليه في رفض العروة وجعلها
جما بخلاف جعل الحج عمره قارة وقع للمصابة واختلف في جوازها من بعدهم الزكيات
ولم تحصل ما افاده هذه الاجلة الكبار فان ظاهراً ليس ان تجعل العروة حجاباً لنعمة ان
ترفض العروة وتجدد احرام الحج كما هو نص قوله اهل بالحج ولم يأمرها النبي صلى الله عليه
وسلم ان تجعلها حجاباً وقال ابن القيم اما قوله انقصي رأسك وامتشطي فتدماً
اعطى على الناس ولم فيه اربعة مسائل احدها انه دليل على رفض العروة كما قالت
الحنفية المسلك الثاني انه دليل على انه يجوز للمحرمان ان يشطوا رأسهم ولا دليل من كتاب
ولا سنة ولا اجماع على منعه من ذلك ولا تحريمه وهذا قول ابن حزم وغيره المسلك
الثالث تحليل هذه اللفظة ودوران عروة الفرد بها وخالف بها سائر الرواة
وقد روى حديثاً طائفة والقاسم والاسود وغيرهم ولم يذكر احد منهم هذه اللفظة
كما تقدم مبسوطاً المسلك الرابع ان قوله في العروة اى فيها بما لا يخرج منها
ليس المراد تركها لا واديد عليه وجمان احدهما قوله يسحك طوافك لحجك وعمرتك
الثاني قوله كون في عمرتك قالوا وهذا ادلى من عمله على رفضها سلامة من التناقض
الخ وسيأتى قريباً انه قال للمسك الثالث انه انقص السالك ولم ما سبق ان
مسالك الائمة الاربعة دائرة في المسكين الاول والرابع وبه جزم الموفق وقال
ابو حنيفة ترفض العروة وتكمل بالحج واجتج بما روى عن عروة عن عائشة اهلنا بعروة
الحديث متفق عليه ونه يدلل على انها رفضت العروة واحرمت الحج من وجوه ثلاثة
احدها قوله دعى عمرتك والثاني قوله امشطي والثالث قوله هذه عمرتك مكان
عمرتك ١٣ **له** قوله قالت عائشة ففعلت بسكون الامام على صيغة التكلم
اى ما امره النبي صلى الله عليه وسلم من النقص والامتشاط وترك العروة فلما قضينا الحج
اى اتمناه بعد ما طهرت عائشة وشكت الى النبي صلى الله عليه وسلم ان ارجع بمكة
وتطلقون بمكة وعروة ارسلني رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة البلاء وهي ليلة
الربوع رابع عشرة ذى الحجة مع اخي عبد الرحمن بن ابي بكر الصديق وفيه ان عمرتها
هذه كانت بامرهم صلى الله عليه وسلم من التخييم ولا بد داود عنه صلى الله عليه وسلم
قال يا عبد الرحمن اردد اخذك عائشة فاعمرها من التخييم وفي البخاري امران يروى
اخره ويعمرها من التخييم وله في رواية فاذهبى مع اخيك الى التخييم وكلما مررت في
ان ذلك كان بامرهم صلى الله عليه وسلم وما في رواية اعداء صلى الله عليه وسلم قال

مع عبد الرحمن بن أبي بكر إلى التميم فاعتمت فقال هذه مكان عمرتك فطاف الذين اهلوا بالعمرة بالبيت وبين
الصفاء والمروة ثم حلوا ثم طافوا طوافاً آخر بعد ان رجعوا من منى لجمعهم وأما الذين كانوا اهلوا بالحج اجمعوا الحج
والعمرة فافان طافوا طوافاً واحداً **٩١٠** **قال** عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة
بمثل ذلك **٩١١** **قال** عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم
انهما قالتا قدمت مكة وانا حائض فلم اطف بالبيت ولا بين الصفاء والمروة فشكوت ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم

اعلمنا خلفك حتى تخرج من الحرم فوالله ما قال الى البعثة ولا الى التميم فهو ضعيف
كذا في المعلى الى التميم تقدم الكلام على ضبطه وعلى افضل بقاع المعلى لمزيد الاحكام
في اخر ما هاء في العمرة واختلف في موضع احرام عائشة وروى الازدي عن ابن جبرئيل
رايت عطاء يعصف الموضع الذي احرمت منه عائشة فاشاد
الى الموضع الذي ولد له الامير وهو المسجد الحرام ونقل الفاكهي عن ابن جبرئيل
وغیره ان ثم سمع من يزنم اهل مكة ان الحرب الادنى من الحرم وهو الذي احرمت
منه عائشة وقيل هو المسجد الابعده عن الكعبة المحرمة وهو المسجد الحرام وقال الفاكهي
لا اعلم ذلك الا ان سمعت ابن ابي عمير يذكر من اشياخه ان الاول هو الصحيح عندهم
الحق فاعتمت ولفظ البخاري برواية القاسم من عائشة حتى نفرنا من منى فنزلنا
المحصب فمعا عبد الرحمن فقال اخرج باحسب الحرم فقبل بحرة ثم افرغ من طوافك
انظر كما ينبغي فاننا في جوف الليل فقال فرغنا قلت نعم فنادى بالرجل الحديث
فقال صلى الله عليه وسلم هذه اى العمرة وفي رواية بهذا الى الاعتقاد والنسخ الهندية
على الاول والمصرية على الثانية مكان عمرتك بالرفع على الخبرية وبالنسب على
العرفية والعامل محذوف وهو الخبر كانه او مجموعا مكانا قال عياض والرفع
اوجه عنى اذ لم يرد به الظرف انما اراد عوض عمرتك فمن قال كانت قارئة قال
مكان عمرتك التي ادت ان تأتي بها مفردة وحيدة فتكون عمرتها من التميم لولا
لا عن فرض ومن قال كانت مفردة قال مكان عمرتك التي تسنت الحج اليها ولم
تتمكن من الاتيان بها لبعض وقال السبكي الوجه النسب على الظرف لان العمرة
ليست بمكان لعمرة اخرى لكن ان جعلت مكان بمعنى عوض ابدل مما اذا جاز الرفع
ايضا كذا في الشرح فطاف الذين اهلوا بالعمرة وحدها بالبيت عند ودعهم بكه
وسعوا ايضا بين الصفاء والمروة للعمرة ثم حلوا منها اى خرجوا من العمرة بالحق او القصر
ثم احرموا بالحج من مكة ثم طافوا طوافاً آخر لافاضة ودفع بعض رواة البخاري طوافا
واحداً والصواب الاول قاله عياض كذا في الفتح بعد ان رجعوا من منى يوم النحر لجمعهم
اى لركن الحج وقد سقط عنهم طواف القدوم اجماعاً كما تقدم البسط في ذلك في
اهل اهل مكة لان الملكى لا طواف عليه للقدوم الا ما عني عن الامام احمد ان المتمتع
يطوف يوم النحر ولا للقدوم ثم يطوف طوافاً آخر للحج كحديث الباب ١٢
قوله واما الذين كانوا اهلوا بالحج مفرداً او مجموعاً والحج والعمرة اى قارداً فافان
طافوا طوافاً واحداً قال الازدي لان القارن يكفيه طواف واحد وسعى واحد لان
افعال العمرة تندمج في افعال الحج والى هذا ذهب مالك والشافعي واحمد والجمهور
وقال الخليل لا بد للقارن من طوافين وسعيين لان القرآن هو الجمع بين الهاديين
فلا يتحقق الا بالاتيان بافعال كل منهما والطواف والسعي مقصودان فيها فلا بد لافعال
اذا تداخلت في العبادات الخ قلت وكذا ذكر حديث الباب مستدلهم غير واحد من الشرح
المتبعين لائمة الشافعية وليت شعري كيف تسكوا بحديث متروك الظاهر
اجماعاً ولا خلاف ولا يريب لاحد ان ظاهره مؤول فانه صلى الله عليه وسلم لم
يكثف على طواف واحد عند احد من اهل العلم لانه صلى الله عليه وسلم طاف بالبيت
اول ما قدم مكة قال الحافظ في الدراية حديث انه صلى الله عليه وسلم لما دخل مكة
ابتدأ بالمسجد متفق عليه من حديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم اول
شيء بدأ به حين قدم مكة انه توجه الى طاف بالبيت وسلم في حديث جابر ان
النبي صلى الله عليه وسلم لما قدم مكة دخل المسجد فاستلم الحجر ثم مضى وعن ابن عمر
عند السائي وابن جابر واحده فقط لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة طاف
بالبيت سبعاً ثم خرج الى الصفاء الحديث قال الحافظ في الدراية هو الصحيح عن ابن عمر
وهذا اول طوافه صلى الله عليه وسلم حين قدم مكة ثم بقي فيها لبعده ايام واختلف هل
طاف في هذه الايام ام لا ثم خرج الى منى وعرفة واتى بالمناكب ورجع يوم النحر
لطواف الافاضة وهذا الطواف ايضاً اجماعاً قال الحافظ في الدراية حديث ان
النبي صلى الله عليه وسلم لما حل في افاض الى مكة وطاف بالبيت ثم عاد الى منى مسلم
عن ابن عمر قال افان النبي صلى الله عليه وسلم يوم النحر ثم رجع فطلى الظهر فبني دله
من حديث جابر الطويل ثم ركب فافان الى البيت فصلى بمكة الظهر ولابى داود من
حديث عائشة مثله واخرجه ابن جابر والحاكم الخ ثم اقام النبي صلى الله عليه وسلم

بمنى الى ايام التشرى واختلف هل كان صلى الله عليه وسلم يطوف كل يوم
من ايام منى ام لا انكره ابن القيم في التمدد واختلفوا في هل ودع مرة او مرتين اذا
ثبت ذلك فقد عرفت ان حديث الباب مؤول اجماعاً واختلفوا في تأويله
على اقول تقدم ذكر بعضا تحت حديث ابن عمر في الاحصاء وقال السند
على البخاري ظاهر الحديث انهم انما اقتصر من الطوافين الذين طافوا بها السابقون
على احدهما الاول واما الثاني وليس الامر كذلك بل هم ايضا طافوا بالطوافين
الاول والثاني جميعاً وذلك مما اختلف فيه وقد جاء صريحاً عن ابن عمر في مسلم عنه
بدا رسول الله صلى الله عليه وسلم فافى بالعمرة ثم ابل بالحج الى ان قال ووافى
رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قدم مكة الى ان قال ونحرمه يوم النحر وافان
وطاف بالبيت وفعل مثل ما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم من ابدى
ثم ذكر من عائشة انها اخبرت بمثل ذلك واخرج الحديث البخاري ايضا في باب
سوق البدين فالمراد انهم طافوا بالركن طوافاً واحداً والسابقون طافوا بالركن طوافين الخ
قلت وهذا هو المعروف في توجيه الحديث عند القائلين بوحدة الطواف للقارن
وقال الباجي قوله اما الذين اهلوا بالحج او مجموعاً والحج والعمرة فافان طافوا طوافاً واحداً
اعلم احد وجهين اما انهم لم يطوفوا غير طواف واحد للورد وطواف واحد لافاضة ان
كانوا قارداً قبل دخول مكة وان كانوا اودوا فلم يطوفوا غير طواف واحد وهو طواف
الافاضة ويحتمل ان يريد بذلك انهم سعوا بها سعيها واحداً والسعي يسى طواف
والوجه الثاني ان طوافهم كان على صفة واحدة لم يزد القارن فيه على طواف المفرد
ذلك ان القارن لم يفرده العمرة بطواف وسعى بل طاف لها كما طاف المفرد للحج
بذلك في صحته ما ذهب اليه مالك ومن وافقه في ان حكم القارن في ذلك حكم
المفرد الخ ثم قال وهو لاء الذين جمعوا الحج والعمرة لا يمتثلون يكونوا اهلوا بها جميعاً
اودوا بالحج على العمرة اذ امرهم النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فان كانوا من اهل
بها فطافوا بها طواف الورد وسعوا بها ثم طافوا بها بعد ذلك طواف الافاضة
ولم يسعوا بعدها واما من ادفع الحج على العمرة فان كان له دفعه قبل الوصول الى مكة
فحكم من اهل بها وتقدم حكمه واما من ادفعه بعد الوصول الى مكة وقبل التسلسل
بالطواف فانه لا يطوف بالبيت ولا يسعى بين الصفاء والمروة حتى يرجع من
منى لانه محرم بالحج من مكة ومن احرم بالحج من مكة فليس عليه طواف
ورود مكة المردف لما احرم بالحج من مكة لا تأثير لما تقدم من عمرته في الورد ولا في غير ذلك
من الافعال غير وجوب الدم للقران الخ **١٣** **قوله** قالت قدمت مكة في
حجبة الوداع وكنت من اهل بكرة كما ورد في الروايات وانا حائض جله مالية فلم
اطف بالبيت لاننا صلوة ولان الحائض ممنوع من دخول المسجد والبس في
ولا بين الصفاء والمروة لتوقر على سبق الطواف وان لم تكن الطهارة شرطاً في صحته كما
تقدم البسط في ذلك في باب ما تفعل الحائض في الحج فشكوت ذلك الى الاجتماع
عن الطواف والسعي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية عبد العزيز بن الماجشون
عن عبد الرحمن بن القاسم بهذا السند عن سلم فدخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا ابي
فقال ما لي بك فقلت والله لو دوت الى لم اكن خرجت العام قال مالك لعنك
نفست قلت نعم قال هذا شئ كتبه الله على بنات آدم الحديث فقال صلى الله
عليه وسلم ودى العمرة وابل بالحج وافعل ما يفعله الحاج من الوقوف بعرفة وجمع ودى
الحج وغير ذلك قال الباجي تريد ان طواف العمرة منع منه حيثما فشكوت ذلك الى
رسول الله صلى الله عليه وسلم فامر بان تفعل ما يفعله الحاج ولا يكون ذلك المالك
يرد الحج على العمرة فتفعل افعال الحج كلها من الوقوف بعرفة والبيت بالورد لفته
والوقوف بها ودى الحج وغير ذلك الخ غير انك لا تطوف بالبيت ولا بين الصفاء
المروة قال ابن عبد البر في التفتيح كذا قال يحيى عن مالك في هذا الحديث ولا بين الصفاء
والمروة حتى تطهرى وسائر رواة المؤطا انما يقولون غير ان لا تطوف بالبيت حتى تطهرى
ولا يذكرون ولا بين الصفاء والمروة الخ وارجح البخاري في معجمه باب تقضى الحائض
المناسك كلها الا الطواف بالبيت واذا سعى على غير معنوء بين الصفاء والمروة قال
الحافظ جزم به الحكم الاول لتصريح الاخبار التي ذكرها في الباب بذلك وادرد المسئلة
الثانية مورد الاستفهام لاحتمال وكانه اشار الى ما روى عن مالك في حديث الباب

قبل ان تفيض فان كرمها تحبس عليها اكثر ما يحبس النساء الدم فدليلة ما اصيب من الطير والوحش
 مالك عن ابي الزبير المكي عن عمر بن الخطاب قصي في الصبي بكبش وفي الغزال بعنز وفي الارنب بعنق وفي
 اليربوع بجفيرة مالك عن عبد الملك بن قنبر عن محمد بن سديد عن رجل جاء الى عمر بن الخطاب فقال اني اجريت انا

بهم القاتل حتى تمار

بهم القاتل حتى تمار

الشادن حين يترك الإذقال الحمد الغزال كسحاب الشادن حين يترك دملش او من
 حين يولد الى ان يبلغ اشد الاحتضار بعنز هو الانثى من المعز والجمع اعنز وعنز قال الدبري
 وفي مختار الصحاح العنز الماعزة وهي الانثى من المعز وفي الارنب بفتح هاء وسكون داء
 مهله وفتح فون معرب اربنا لفظ سرياني ويقال له في الهندية عز كوش كذا في المحيط
 الاظم وقال الدبري هو واحدة الارانب حيوان يشبه العنق قصير اليد طويل الاربطين
 اسم جنس يطلق على الذكر والانثى ويكون اما ذكر او اما انثى فحيوان الله القادر على كل
 شيء يكمل الكرم عند العلماء كافة الا ما حكى عن عبد الله بن عمرو بن العاص وابن ابي ليلى
 انهما كرها الكلبا لم يبق بفتح العين المهله والنون انثى المعز قبل كمال حول قاله
 اليردقاني قال الموفقي في الارانب عناق قصي به عمره و به قال الشافعي وقال ابن
 عباس فيه جمل وقال معاذ فيه شاة وقضاء عمره اولى والعنق الانثى من ولد المعز في
 اول سنة والذكر جدي الم و جزم النودي في مناسك في الارانب عناق قال ابن جرير
 في الروضة العنق بانثى المعز من تولد حتى حرى وذلك مقدار اربعة اشهر لكن في المجموع
 وغيره من اهل اللغة الطلاق ذلك عليها لم تستكمل سنة والظاهر انه لا منافاة بينهما لان ما
 قاله الشافعي بيان لا تلحق ما يجزئ عن الارنب وان اوهبت العبارة عند عدم تأملها
 خلافا للجمهرة بفتح مفتوحة وفادسا كسنة الانثى من ولد العنق وقيل من المعز
 جميعا وقيل من المعز فقط قال اليردقاني قال الدبري بفتح الجيم بلغت اربعة اشهر من اول العز فطعت
 عن اما ويدعى بها اليربوع اذا قتله الحرم الخ و به جزم النودي في مناسك قال ابن
 جرير الروضة الجفيرة بانثى المعز تفصل من اما فتأخذ في الرى وذلك بعد اربعة
 اشهر ثم قال يجب ان يراد بالجفيرة ههنا ما دون العنق فان الارنب خير من اليربوع
 وهو ظاهر بناء على ما فسره في الروضة العنق والجفيرة اذ مقتضاه على ما قرره اذا تأملته
 اتحادهما فن اعترضه بانه يقتضى ان الواجب في اليربوع غير جفيرة لانها يقتضى
 القصور المذكور في الروضة انما تكون بعد سن العنق وذلك بخلاف الدليل
 والمنقول فقد نقل عما ذكرته وقول ابن عجيل يجب في اليربوع الصغير القيمة
 مردودا ما ثبت في محله من انه يجب في الصغير صغير فيجب ههنا جدي على
 حسب جسمه الخ قوله جاء الى عمر بن الخطاب فقال ان اجريت انا
 وما حكى لي قال اليردقاني لم يسم فرسين زاد في النسخ المصرية بعد ذلك نستطيع
 ليس هذه في السندية وولد اليردقاني وزعم الخ وعلى هذا فاصابة الكلبى كان بالرمى وما
 سياتي في آخر الاثر من كلام الياجي يدل على انه كان بعد الفرس وكلها محتملان
 الى لغة بضم الشدة واسكان التجهة اعلى قاله اليردقاني وفي مختار الصحاح الشفرة
 الشفة ثمانية بفتح الشدة وكسر النون الطريق الضيق بين الجبلين فاصبنا غلبا اي
 قتلناه ونحن محرمان اي احبناه في حال الاحرام فما ذكرى قال الياجي يكتمل ان يكون
 مستقيما ويكتمل ان يكون طلب الحكم عليه اذا اعتقد ان الواحد يصح حكمه في ذلك
 فقال عمر لرجل الى جنبه قال محمد بن ابي بكر في مختار الصحاح الجنب والجنب
 الناحية تعال بفتح اللام فغل امر من تعالى تعالى لا تقع واعلم ان الرجل العالي كان
 ينادى السائل ثم استعمل بمعنى حكم مطلقا سواء كان موضع المدعى على ادا سفلى او
 مساويا وهو في الأصل معنى خاص ثم استعمل بمعنى عام قاله اليردقاني قال الياجي استدله
 عمره الرجل الذي الى جنبه انتقال القول لقائي يحكم به ذوا عدل وهو ذهب مالك
 انه لا يجوز ان يحكم فيه اقل من رجلين قلت و به قال الجمهور كما تقدم مفصلا في تفسير
 الآية حتى احكم انا وادانت زاد الى ما ترى شاة تكفيه قال نعم قال فكلما عليه بعنز اي انثى
 المعز قول الرجل اي ادبر وهو يقول الواو ما ليه هذا امر المؤمنين لم يستطع وفي النسخ
 المصرية لا يستطيع اي لا يقدر على ان يحكم في مسألة قبل بنفسه استقلاله حتى
 دعا اي طلب رجلا اخر يحكم معه وفي رواية الى ك فقال ان امير المؤمنين لم يحسن ان
 يفشك حتى سأل الرجل الحديث فظن انه استدعى من يحكم معه لعجزه عن
 الحكم في قضية معزدا حتى لعينه عليها الرجل الذي استدعاه فحكم فخرج عمره قول
 الرجل اي اعترضه على عمره فدعاه فساله هل تقرأ سورة المائدة فخطبها بالسؤال عنها
 لما كان الحكم فيها دون غيرها من السور وهو قوله تعالى يحكم به ذوا عدل متكوال لا قال
 فغل تعرف هذا الرجل الذي حكم من سألته عن ما كان مشهورا بالعدالة والعلم والامانة دون
 كل من عرف عنه عرف عدالة قال الياجي فقال لا فقال عمره لو اخبرتني تلك تقرأ سورة
 المائدة لادعيتك حنرا قال ذلك اعلم انه بانه عنده بجملة بالسورة التي فيها شان
 به الحكومة ويكتمل ان كان يوجهه عز لما اظهر من مخالفة الشريعة ان كان فهو الحكم

الى المرأة عليها اي على المرأة او على نفسها اكثر مما دلى النسخ الهندية اكثر ما يحبس النساء
 بالنصب مفعول يحبس الدم بالرفع فاعلم قال اليردقاني وهو نصف شهر في الحيض
 واستشكله ابن الواهبان فيه تعرضا للعناد لقطع الطريق واجابه عياض بان محل
 ذلك مع من الطريق كما ان محله ان يكون مع المرأة محرم ودوى الهزله وغيره عن
 جابر الشافعي في فوائده من الى هرة كلاهما مرفوعا اميران وليسا با مهران المسرة
 نجح مع القوم فتبين قبل ان تطوف بالبيت طواف الزيارة فليس لامرهما
 ان ينصرفوا حتى يشا مروها والرجل يتبع الجنادة فيصلى عليها فليس له ان يرجع
 حتى يشا امرها لكن في اسناد كل منها ضعفا شديدا ١٣

له قوله فديته ما
 اصيب من الطير والوحش يعني بيان الاجزى التي تحبس يقتل الطير والوحش
 المحرمين في الاحرام والحرم وقدم في ابواب الصيد ان لا تأثر للاحرام ولا الحرم في قتل
 شيء من الحيوان الا ان لا يمس بعينه وهو اجماع واجمعوا ايضا على جواز صيد البحر وحرمة
 صيد البر واختلفوا فيما بينهم فيما يجب على من ارتكب صيدا البر وهو المقصود بالذكر
 ههنا ١٣ قوله ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه الشافعي عن مالك عن
 ابي الازهر عن جابر عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه الشافعي وان عدى ورواية الشافعي
 الاثبات من قوله كذا في المحلى قصي في الصبي بضم الباء بفتح قيس وسكونها
 لغة قيم وهي انثى وقيل يقع على الذكر والانثى ودما قيل في الانثى بضمها بالماء
 والذكر ضيخان والجمع ضيخين ويجمع مضموم الباء على مبلع وساكنها على اصنع قاله
 اليردقاني وفي لغات الصراح صنيح كقضاء ههنا و به كذا في النسخ بكفتارة وفي المحيط
 كفتار بفتح كاف وسكون فاء اسم فارس ويعرب صنيح وجمل وجطاد وكفتار وكفتار
 ام عامرة وام ختود وسرياني ينادون بترك دملش و به جزم و به كذا في النسخ وههنا
 حيوان كبير كالذئب الخ والشهور على السنة المشايخ في ترجمته بفتح و به فسره
 صاحب نفائس اللغات وعرب صاحب المحيط بفتح و به جزم و به كذا في النسخ
 ان الاربوب دويبة غير معروفة كالسود نكرت مرة ببلاد وفي اللغات القطبية
 الضيق بضم الباء بفتح كفتار وكذا في كرم اللغات وقال الدبري الضيق معروفة ولا تغفل
 ضيقة لان الذكر ضيخان ومن عجيب امرها انها كالارنب تكون سنة ذكرا سنة انثى
 فتلق في حال الذكورة وتلق في حال الانوثة وهي مولدة بنيش القيود كقصة شوتما
 للحوم بن آدم ومضى رأت انسانا ناعما حضرت تحت رأسه واخذت بحلقه فتقتله
 وتشرب دمه بكل الكرم عند الشافعي واهم ويكره منه مالك ويحرم عند ابي حنيفة
 والثوري الخ وفي ما يشبه الكوكب الذي يحل الكرم عند الشافعي واهم وذهب
 الجمهور الى التحريم لحرم كل ذكاتب من السباع الخ بكبش قال الدبري هو قتل
 العنان في اي سن كان وقيل اذا شئ وقيل اذا ارجع والجمع كبش وكباش الخ وفي
 المحلى هو قتل العنان في اي سن كان والانثى نجمة وواجب الضيق عند الجمهور نجمة
 لا كبش الخ قال الموفقي والمكلف من الصيد شمان امد هما ما قصت فيه الصحابة
 فيجب فيه ما قصت و به قال معاذ الشافعي واستحق وقال مالك يشانف الحكم
 فيه والذي يلحقا قضائهم في الضيق كبش قصي به عمرو بن وهاب وابن عباس وفيه عن
 جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل في الضيق يعصها المحرم كشارواه ابو داود
 ابن ماجه قال احمد حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الضيق بكبش و به قال معاذ
 والشافعي والولود وابن المنذر وقال الاوزاعي ان كان العلماء بالشام بعددتها
 من السباع ويكرهون الكلب هو القياس الا ان اتباع السنة والاثار اولى في الردى
 البداية الجزاء عند ابي حنيفة والى يوسف ان يقوم الصيد في المكان الذي قتل فيه
 اولى اقرب المواضع فيقوم ذوا عدل ثم هو خير في الغداء ان شاذ اشترى به هيا ان
 بخره او اشترى لها ما تصدق به وان شاء عام وقال محمد الشافعي يجب في الصيد
 التغير فيا نظير ففي الظبي شاة وفي الضيق شاة لان الصحابة اوجروا النظر من حيث
 الخلقة وقال عليه الصلاة والسلام الضيق صيد وفيه الشاة ولا يبيح في يوسف
 ان المثل المطلق (الواقع في الآية) هو المثل صورة ومعنى ولا يمكن المحل عليه فحمل
 على المثل معنى كونه معهودا في الشرع كما في حقوق العباد او كونه مراد بالاجماع او لما
 فيه من التعميم وفي منه التخصيص والمراد ما دوى التقدير به دون ايجاب الممين الردى
 الغزال قال الدبري هو له الظبية الى ان يقوى ويطلع قرناه الردى في مختار الصحاح هو

وصاحب لي فرسين الى ثغرة ثنية فاصبياً ظلياً ونحن محرومان فما ذاتري فقال عمر لرجل الى جنبه تعال حتى احكم انكوانت قال فحكما عليه بعثز قول الرجل وهو يقول هذا امير المؤمنين لم يستطع ان يحكم في ظبي حتى دعا رجلا يحكم معه فسمع عمر قول الرجل فدعا له فسأله هل تقرأ سورة المائدة قال لا قال فهل تعرف هذا الرجل الذي حكم معي فقال لا فقال عمر لو اخبرتني انك تقرأ سورة المائدة لا وجعتك ضرباً ثم قال ان الله تبارك وتعالى يقول في كتابه يحكم به ذوا عدل متكمهدين يا بالتم الكعبة وهذا عبد الرحمن بن عوف **١٢٤** عن هشام بن عروة ان اباة كان يقول في البقرة من الوحش بقرة وفي الشاة من الطباء شاة **١٢٥** عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب انه كان يقول في حمام مكة اذا قتل شاة قل **١٢٦** قال في الرجل من اهل مكة يحرم بالحج او بالعمرة وفي بيته فراخ من حمام مكة فيغلق عليها فتموت قال اري ان يفدى ذلك عن كل فرخ

اولا عراضه عن تهم القرآن والله بريء ان كان اعرض عن النظر في الآية والتفهم لما قبل ذلك اذ كان من العرب الذين لا يخفى عليهم معناه ما مع الالهيات به قاله الباجي قال الزدقاني ثم قال عمر من وجه استدعائي الرجل الاخران الله تبارك وتعالى يقول في كتابه الميضية اخر سورة المائدة يحكم به رجلان ذوا عدل متكمهدين يا بالتم الكعبة تقدم تفسيره مفصلاً وذكر ذلك الامام بالكنى الذي اوجب عليه مشاركة عبد الرحمن بن عوف ثم اعلم باسمه لان السائل ان سمع يذكر عبد الرحمن قبل ذلك فقد عرف عدله وان لم يسمع به قبل ذلك فانه في اليسر وقت يسأل فنجبر بعد الله وامته و اشتد عليه ولذا قال وهذا الرجل الذي يجنبى عبد الرحمن بن عوف احد عشرة البقرة بالجينة قال الباجي وجب عمر من عليها الجزاء وان كان لم يباشر اقل الصيد وانما قتله غيرها لكن لما كانت خيلها محمولة باختيارهما كانت بمنزلة ما لو دهاهما سها او جمر اختلاه به وقد دوى ابن الميزان من مالك فليمن قاده واية او ساقتها او ركبها انما ما اصابته في ليس او نهار فليمن جزاءه وكذلك لو منرهما فقتلت مبيدا فقتلته وما اصابته يدها او رجلها من غير قيا دولاسياق ولا ركوب فلا شئ عليه الخ قلت وكذلك عند النفية لفي الخينة وبقتل في الاحرام او الحرم ولو تسبها او سواها او عودا يلزم جزاءه ثم قال وكذا لو ركب دابة او ساقتها او قاده او قاده فقتل مبيدا ولو تسبها او عضها او ذنبها او ردتها او دوى لها فقتلته ولو انقلبت بنفسها فالتفت مبيدا لم يعصم الخ وقال الموفق كلما يعصم به الا دوى يعصم به الصيد من مياشرة او سبب واما جنت عليه دابة يبيدها او فها من الصيد فالضمان على ركبها او قاده او ساقتها وما جنت وما جنت برجلها فلا ضمان عليه لانه لا يمكن حفظ رجلها وقال القاضي يعصم السائق بجميع جنايتها لان يده عليها ويشاهد رجلها وقال ابن عقيل لا ضمان عليه في الرجل لان النبي صلى الله عليه وسلم قال الرجل جبار وان انقلبت فالتفت مبيدا لم يعصم لانه لا يلد عليها وقال النبي صلى الله عليه وسلم الجبار جبار الخ ١٣

اله قوله كان

يقول في البقرة من الوحش قال الدمي هذا النوع اربعة اصناف هما والليل و البعور والقتل وكلما تشرب المارد في الصيف اذا وجدته واذا دمه مبرت عنه وقنعت باستنشاق الریح ومكل الكلب بجميع انواعها بالاجماع الخ بقرة وقد حكم ابن عباس وابو عبيدة في بقرة الوحش وحماره بقرة وفي الشاة من الطباء شاة من البها ثم ثلثها في الجثة عندهم والقيمة عند النفية ١٢ قوله ان كان يقول في حمام والحمام عند العرب ذوات الاطواق نحو الفواخت والقاردي وساق حرد هو ذكر القرى والقطار والوارشين واشباه ذلك الواحد حمامة يقع على الذكر والانثى والبالاخر واللاتا نيت وعند العامة انها الدواجن فقط كذا في مختار الصحاح وكذا حكاها الدمي عن الجوهري وذا المارد بالطوق الحرة او الخفزة او السواد المحيط بعض الحمام ونقل الازهرى عن الشافعي ان الحمام كل ما يب وهدردان تفرقت اسما والعب بالعين المملة شدة جرم الماء من غير تنفس قال ابن سيده يقال في الطائر شرب ولا يقال شرب ومكل الكلب بالاجماع بجميع انواعه كذا في مختار الصحاح الحرم قولان للامكية اذا قتل بقاء الجمول شاة بالرفع هته مؤخر لقول في حمام مكة قال الباجي يريد ان حمام مكة مخصوص بذلك لانه حرمة وبذلك ان يكون في البر بوع شاة لان ذلك كان يقتضي ان يكون في كل حمامة شاة اذا اعتبر القدران الحمام الحرم من البر بوع واعلم خلقه واكثر لم يولد اذ دوى في البر بوع شاة فبان سبب ذلك في كل حمام اولى ولا يجب في سائر الحمام غير حمام مكة او الحرم غير الحمام والعيام ولم يجب في ذلك هدي فبان لا يجب في البر بوع اولى الخ وقال ايضا في موضع اخر ان الواجب من الصيد في النمامة بدنة وفي الغنيل بدنة وفي بقرة الوحش وحمار الوحش بقرة وفي الضبع شاة وفي الظبي شاة وليس فيما دونه من الصغير هدي هذا حكم الصيد كله الا حمام مكة

فقد قال مالك فيه شاة و به قال عمرو بن عباس وابن عمر وسعيد بن المسيب و قتادة وقال ابو حنيفة ليس فيها الا قيمتها و به قال النخعي والربيع على محبة ما قاله مالك انه اجماع الصحابة حكم به عمر و افيق به ابن عمر في الحوام ولم يكر ذلك احد ولا خالفه فثبت انه اجماع ودليلنا من جهة المعنى ان الشاة في الحمامة ليست من جهة الصورة ولكن على وجه التغليب لحرمة مكة فالقتل بماله مثل من النعم في البدن واقل شاة واما حمام الحرم فحكمه حكم سائر الطيور يعصم به وقال قتادة وقال الشافعي في حمام الحرم شاة و به قال عطاء والربيع على ما تقولان هذا مما لا مثل له من النعم ولا له حرمة الاختصاص بالبيت او الحرم فلم يجب فيه شاة كالصقور فاذا ثبت ذلك فقد اختلف اصحابنا في حمام الحرم فقالت مالكية في شاة و به قال ابن الماجشون و اصبغ وقال ابن القاسم فيه حكومة و به قول مالك ان هذا حمام محرم بالحرم فكانت فيه شاة لحمام مكة و به قول ابن القاسم ان هذا حمام لا يقتضى بالبيت لحمام الحرم ثم قارى الحرم و يرام عند اصيب بمنزلة حمام الحرم وقال ابن الماجشون ان هذا الحمام يقتضى بالحمام دون غيره الخ واما عند الحنفية فقد عرفت مرارا ان العمرة عند عدم القيمة خلافا لعمدة اذا وجب النظر فيما له نظير كالائمة الثالثة ومع ذلك فقد اوجب محمد ايضا في الحمام القيمة وفي البداية وليس له نظير عند محمد يجب فيه القيمة مثل الصقور والحمام واشباههما واذا وجبت القيمة كان قوله كقولهما راي ابي حنيفة و ابي يوسف والشافعي و يوجب في الحمامة شاة وثبت المشايخ بينهما من حيث ان كل واحد منهما يجب ويهدر ولا يفيضة و ابي يوسف ان المثل المطلق هو المثل صورة ومعنى ولا يمكن الحمل عليه حمل على المثل معنى كونه معهودا في الشرع قال ابن المام قوله المثل صورة ومعنى وهو المشارك في النوع وهو غير مراد بهن بالاجماع فبقي ان يراد المثل معنى وهو القيمة لان المعهود في الشرع في المطلق لفظ المثل ان يراد المشارك في النوع او القيمة قال تعالى في ضمان العدوان فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم والمراد العام منها اعني المثل في النوع اذا كان المتلف شيئا والقيمة اذا كان قيميا بناء على انه مشترك معنوي والحيوانات من القيمات شرعا اهدارها ثلثة الكائنة في تمام الصورة فيها تغليب لا اختلاف الياطني بين ابناء نوع واحد فما قللك اذا انقضى المشاركة في النوع ايضا فلم يبق الا المشاركة في بعض الصورة كطول العنق والرجلين في النمامة مع البدنة ونحو ذلك في غيره فاذا حكم الشارع بانتفاء اعتبار المماثلة مع المشاركة في تمام الصورة ولم يعصم المتلف بما شاركه في تمام نوعه بل بالمثل المعنوي فهدر ما وكون المشاركة في بعض البدنة انتفاء الاعتبار فهدر ثم قال ويحمل حكم المعايير بالنظر على ان كان باعتبار القيمة او المماثلة اي بيان ان ماله المتقوله كالمية الشاة الوسط لا على معنى انه لا يجزئ غيره الخ و اجاب في البدائع عن ايجاب المعايير بالنظر بان المسئلة تقتض بين العمارة ودوى عن ابن عباس مثل مذهب ابي حنيفة و ابي يوسف فلا يصح يقول البعض على بعض الزنقة ويشكل على الموجبين بقتل الحمام شاة لمجرد مشابهة العبد في الجراد مشابهة لشدة من جارية الحيوان الفرس والغنيل والثور والابل والاسود والعقرب والفسر والجمل والنعامة والحيه ١٣ قوله قال مالك في الرجل من اهل مكة مثلا يحرم بالبحر او بالعمرة قال الباجي انما عصى الحرم بذلك لان احرامه كان سبب تعصيه فلو سافر من بيته في غير احرام واعلق عليها بابه فقتلت لوجب عليه مثل ذلك الحرم في بيته فرخ الغرغ ولله الطائر والانشى فرخه وجميع القطر افرغ واخرغ وجميع الكثرة فرغ كذا في مختار الصحاح من حمام مكة فيخلق بفتح اللام وكسر الهمزة قليلة قال الزدقاني وفي مختار الصحاح خلق الباب فهو مطلق وعلقه لغة رويته متروكة وخلق الابواب شدت لكثرة الخ عليها فتموت لتعصيه من بيته مدة تلك الغرغ في مثلكا فقال مالك الذي ان يفدى اي يؤدي الزاد ولفظ يفدى تظايرت عليه جميع النسخ المصرية والسندية وفي يامش السندية على سبيل النسبة يدره يدرى ذلك الرجل الذي تسبب لوتها عن كل فرغ بشاة وذلك لما تقدم قريبا ان التسبب في قتل الصيد بمنزلة المباشرة ولا يشبه ذلك بما تقدم من قول مالك فليمن احرمت عنه صيد لا بأس ان يجعله عند اهل لان المقصود بهنا كونه سببا لقتلها في شرح الباب لو اخطى محرم بابه وفي البيت طيور محبوسة وخرج الى منى مثلاً فانت الطيور عشتا فليمن الجزاء لانه تسبب في موتها الخ ١٤

بشاة قال مالك ولما زل اسمع ان في النعامة اذا قتلها المحرم بدنة قال مالك اذرى ان في بيضة النعامة عشر ثمن البدنة كما يكون في جنين الحرة غرة عبد او وليدة قال مالك وقيمة الغرة خمسون دينارا وذلك عشرونية امه قال مالك وكل شئ من النسور والعقبان والبراة او الرخم فانه صيد يودى كما يودى الصيد اذا قتله المحرم قال مالك وكل شئ فدى ففصغاره مثل ما يكون في كباره وانما مثل ذلك مثل دية الحر الصغير والكبير فما بمنزلة واحدة سواء فدية من اصاب شئ من الجراد وهو حرم **قال** عن زيد بن اسلم ان رجلا جاء الى عمر بن الخطاب فقال يا امير المؤمنين اني

له قوله

ولم ازل اسمع قال الهاجي يريد ان ذلك شائع قديم مكره حكم الائمة وفتوى العلماء بذلك ان في النعامة النعامة من الطير يذكر ويؤنث والنعام اسم جنس مثل حمام وحمامة وجراد وجرادة كذا في منار الصحاح قال الديميري وجميع النعامة على نعامة ويقال لها ام البيض وام الثلثين قال الجاحظ والفرس يسمونها شمر مرغ ويحل اكله بالاجماع اذا قتله المحرم او الحلال في الحرم بدنة اسم ان قال الديميري ان الصمارة قضاؤه اذا قتله المحرم او في الحرم بدنة دوى ذلك عن عثمان وعمل وابن عباس وزيد بن ثابت ومطوية رواه الشافعي واليهسقي ثم قال الشافعي هذا غير ثابت عند اهل العلم بالحديث وهو قول الاكثر من لقيت وانما مثل في النعامة بدنة بالقياس لا بهذا المذو بهذا المثل ١٢ **قال** مالك ادري اني امتنعت في بيضة النعامة عشر بضع المملوك وسكون العجوة ثمن البدنة قال الهاجي وذلك انه لا يخرج فيها جزا من النعم وان كانت قيمة عشر البدنة اكثر من قيمة غرة لانه لا في النعم وانما جزاها عشر قيمة البدنة الستة هي جزاء النعامة وبين مالك سبب اختياره لذلك من ان ما قاله قياس على دية الجنين فقال كما يكون في جنين الجنين الولد مادام في البطن كذا في منار الصحاح وقال الديميري هو ما يوجد في بطن اليمامة بعد سبها الحرة اشترا من جنين الامة اذ فيه اختلاف وتفصيل غرة بضع الجنين المعجزة وتشهد بالرد المملوك اصل الغرة بياض في الوجه ثم عبر بها عن الجسم كله كما قالوا اعتق رقبة عبدا ووليده اى امته بيان لغرة ١٣ **قال** مالك وقيمة الغرة خمسون دينارا وذلك المقدار شربا بضع دية امرئنا غسانة قال الهاجي بين مالك ذلك بان ما قاله قياسا على دية الجنين غرة قيمتها خمسون دينارا وهي عشرة دية الحرة لان ديتها غسانة دينارا ١٤ **قال** مالك وكل شئ من النسور وجميع الطير معروف وفي منار الصحاح النسور يفتح النون طار وجمع القلعة النسور والكثير كسور ويقال النسور مغلب لانها لا تفر كظفر الدجاج والغراب زاد الديميري كنية البوا والبرد والبوا والشيخ والبوا ملك والبوا المنال والبوا يسمي والناثي يقال لها ام قشقم وسمى نسرا لانه ينسرق الشئ ويبتلع وهو عريف الطير ويقول في صياحه ابن ادم عشر ما شئت فان الموت ملائيك كذا قال الحسن بن علي ويقال انه من طول الطير عروانه يعمر الف سنة وهو ذو منفر وليس يذى مغلب وانما له اعتقاد مداد كالمغلب والهاذي وهو حاد البصر يرى الجيفة من اربع مائة فرسخ وكذلك حاسة شم في النايه كنية اذا شم الطيب مات لوقته وهو اشد الطير طرا حتى انه يطير بين المشرق والمغرب في يوم واحد ومن اشد الطير حرا على الف ذاقا فارق احد هما الاخر مات حزنا وكذا دمه ان يحرم اكله لا يستباحه واكله الجيف الخ وفي المحيط الاظم بفتح نون وسكون سين موزة ورد مملعة اسم كرس وقال ايضا كرس اسم فارس يقال له بالتركية فخره بالنسبة كره كج وكذا فخره في اللغات القطبية بكده وفي كرم اللغات بكر كرس او العقبان بمودة جمع عقاب طار معروف قال الديميري العقاب طار معروف والجمع اعقب والكثير عقبان وعقابين جمع الجمع وكنية البوا الاشيم والبوا الجاح والبوا حسان والبوا الدهر والبوا البشم والناثي ام الحوا و ام الطلبة و ام لوح و ام البشم وهي مؤنثة اللفظ وقيل العقاب يفتح على الذكر والناثي ويقال ان العقاب اذا صاحمت تقول في البعد من الناس راحة وفي المحيط الاظم العقاب بضم اوله وفتح ثانيه يقال له بالتركية قراقوش وبالسندي قاب وكده وفسره في كرم اللغات و لغات السراخ بكده او البراة جمع بالركض وقاض ضرب من الصقور قال الديميري اضع لغاته باذي مخفضة الياء والثانية باذ والثالثة بالذى بشد يدا ياء وهو مذكر لا يختلف فيه ولفظه مشتق من البروان وهو الوشب وكنيته البوا الاشعث والبوا البهلول والبوا حق وهو من اشد الحيوانات تكبره في الدناوات لا يحل ذواته يصيد بناه او مغلب يصيد بمخالبه من سبع اطير ولا الشرات ولا الضبع ولا الثعلب لان لما نابا ولا اليربوع والرخمة الخ مختصرا او ارفع جمع رخرة بفتحين كما قاله

الشافعي طار يقع يشبه النسور في الخلقة كذا في منار الصحاح زاد الديميري الرخمة بالتحريك كنيته ام جمران وام رسالة وام عجبة وتسمى بالانوق والماء في الرخمة للبشم ومن طبع هذا الطائر لانه لا يرضى من الجبال الا بالموش ولا من الاماكن الا بالابدها من اماكن ابداء ولا من السفات الا بصخورها ولذلك تفرغ العرب الشل بالاشتغال ببيضة فيقولون اعز من بيض الانوق وعلمها تحريم الاكل وصياها سبحان رب الاعلى الخ وفي المحيط الاظم الرخمة بضم اوله ويقال بفتح فاء معجزة ويسمى يقال له بالقارسية مردار خوار وبالسندي دهنك وبركته الخ فانه اكل واحد ما ذكره صيد اى ممنوع القتل في حق الحرم والحرم يودى اى يغذى ويحب الجراد كما يودى الصيد اى يغذى بجنس الصيد بالواو بالنظير او القيمة اذا قتله الحرم او الحلال في الحرم قال الهاجي يريد ان كان ياكل الجيف فانه لا يجزى بجزي الحرة والغراب في استباحة الحرم قتله وان كان منه ما يتاش ويصاد فانه لا يجزى بجزي الانس ولا يجزى الا بجزي الوشب الذي يبيع على الحرم الجزاء بقتله في كان منه مثل من النعم فخير بين مثل او الاطعام وما لم يكن له مثل خبير بين الاطعام والعيام الخ وقال النودى في الناسك اما الطيور فالحم وكل ما عاب في الماء يبيع فيه شاة وما كان الكرم من الجامة او مثلهما فالصبيح انه لعلمها وما كان اصغر فيه القيمة وكذلك ما لا مثل له من الطيور والجراد فيه القيمة قال ابن جرير قوله وما كان الكرم من الجامة وجوب الشاة فيه ضعيف والمعتمد ما روي في المجموع كالا لاني من وجوب القيمة الا اذا ما عند الخفيفة فالواجب في الصيد القيمة مطلقا عند الخفيفة والى يوسف دم ثم محرم اوجب النظر فيما لا نظير له في قوله في الطيور مثل قولها من وجوب القيمة كما تقدم قريبا في بيان الجامة وفي الخفيفة قال محمد الجراد نظير الصيد في البشة فيمال نظير وما لا نظير له كالحمام وسائر الطيور فجزاؤه قيمة كما قالوا ١٥ **قال** مالك وكل شئ فدى ببناء الجمل اى كل صيد مجزى بالبدن فدى مغذاه يجب مثل ما يكون واجبا في كاهه فدى ولد النعامة بدنة وولد الجراد الوشب بقرة وولد النسي شاة والثالثة ما يجزى في الضميمة ثم بين المصنف نظير ذلك فقال وانما مثل بفتحين مصفة ذلك مثل بفتحين دية الحر الصغير والكبير فما اى الصغير والكبير مسئلة الدية بمنزلة واحدة سواء اى يساوي دية الصغير دية الكبير ١٦ **قال** مالك ودية من اصاب شيئا من الجراد وهو محرم يعني ان الحرم وكذا الحلال في الحرم اذا اصاب شيئا من الجراد ما ذابح عليه من الجراد والجراد يقطع يقال له بالغارسية ملغ قال الحافظ يفتح الجيم وتخفيف الراء معروف والواحدة جرادة والذكر والناثي سواء كالحمامة الخ قالوا سمي بذلك لانه يجرى الارض اى ياكل ما عليها ١٧ **قال** جادى عمر بن الخطاب فقال يا امير المؤمنين اني اصب جرادات جمع جرادة وتقدم ان الجراد يقع على الذكر والناثي بسوئلي اى قتلها به وانما محرم فما اذرى على فقال له عمر اطمع بفضيلة بفتح القاف والضم لسة اى حفنة من طعام قال الزرقاني وهو ذهب مالك في المدونة وغيره ان في الجراد قيمة وفي الواحد قبضة اى حفنة الخ وقال الهاجي قول عمر اطمع قبضة يريد انما اخف عليك من يزد ذلك وهي تجزى عن الجراد وكذلك يقول مالك وفي شرح الباب لوقتل جرادة في الاحرام او الحرم تصدق بشئ من طعام ولو قليلا لما ورد من بعض الصمارة كرمه خير من جرادة وفي مبسوط السرخس فيه القيمة ولو قتلها مملوك في احرامه ان صام يوما واحدة لجرادة فقد زاد على قدر الواجب وهو اكل الاداء الا ان الصوم لما لم يتخير لا يجوز اقل من يوم وان شاء جمعها حتى يصير من جرادات تقوم بنصف صاع من برصوم يوما فيكون جزاءه فاقا ولو وطى جرادا فاما اوجاها فغيلة الجزاء اذا تلف منه شئ الا ان يكون كثيرا قد سد الطريق فلا يضمن ولو شوى جرادا فاكل بعد ما ضمنه فلا شئ عليه لاكل اى اذا ضمن قتله لا يحرم اكله سواء اكل هو او غيره حلال او محرم بخلاف الصيد الخ ١٨

اصبت جرادات بسوطي وانا محرم فقال له عمر اطعم قبضة من طعام **٩٢٠** ^{عليه السلام} عن يحيى بن سعيد ان رجلا جاء الى عمر بن الخطاب فسأله عن جرادة قتلها وهو محرم فقال عمر لكعب تعال حتى نحكم فقال كعب درهم فقال عمر انك لقد الد راهم كتمت خيرة من جرادة فدية من خلق قبل ان ينحر **٩٢١** ^{عليه السلام} عن عبد الكريم بن مالك الجزري عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن كعب بن عجرة ^{عنه} انه كان مع رسول الله ^{صلى الله عليه وسلم} فامره رسول الله ^{صلى الله عليه وسلم} ان يحلق رأسه وقال صم ثلاثة ايام او اطعم ستة مساكين مدين مدين لكل انسان او انسك بشاة اى ذلك فعلت اجزأ عنك **٩٢٢** ^{عليه السلام} عن حميد بن قيس المكي عن جهاذ بن ابي النجاش عن ابن ابي ليلى عن كعب بن عجرة ^{عنه} ان رسول الله ^{صلى الله عليه وسلم} عليه

[illegible]

المحفوظ عن شعبة انه قال في الحديث نصف صاع من طعام والاختلاف عليه في كونه تمر او فطره لعدم تصرف الرواة واما الزبيب فلم اده الا في رواية الحكم وقد اخرجها ابو داود وفي اسناده ابن اسحق وهو حجة في المخاض في لاني الاحكام اذا خالف والمحفوظ رواية الترمذية وقع الجرم بماعنه مسلم من طريق ابن قدامة كما تقدم ولم يختلف فيه على ابن قدامة والثاني ان الطعام لست مساكين وترجم البخاري في صحيحه باب قوله تعالى او صدقة وهي الطعام لست مساكين قال الحافظ يثير بهذا الى ان الصدقة في الآية بمعنى فسرهما السنة وبهذا قال جمهور العلماء وروى سعيد بن منصور باسناد صحيح عن الحسن قال الصوم عشرة ايام والصدقة على عشرة مساكين وروى الطبري عن عكرمة ونازع نحوه قال ابن عبد البر لم يقل بذلك احد من فقهاء الامصار الخواني يعني ان الطعام لست مساكين ولا يجزئ اقل من ستة وهو قول الجمهور وحكى عن ابن حنيفة انه يجوز ان يدفع الى مسكين واحد الخ والاشارة ان الواجب في الطعام لكل مسكين نصف صاع من اى شئ كان المنخرج في الكفاية فما اذا شغل او تفراد هو قول مالك والشافعي واسحق واني ثور وداود وحكى عن الثوري واني حنيفة تخصيص ذلك بالقمح وان الواجب من الشجر والتمر صاع لكل مسكين وحكى ابن عبد البر عن ابن حنيفة واصحابه كقول مالك والشافعي وفي البدائع ان الصدقة المقدرة لمسكين في الشرع لا تنقص من نصف صاع كصدقة الفطر وكفاية اليتيم والفطر والغداء الخ وادانك بوصول العزة ومنهم السنين بشاة اى تقرب بذبحها قال الحافظ قوله انك بشاة ووقع في رواية الكشيحي شاة بغير مودة والادل تقديره تقرب بشاة ولذلك عداه بالباء والثاني تقديره ذبح شاة والشك يطلق على العبادة وعلى الذبح المفصوف اى ذلك المذكور من الانواع الثلاثة فخلت بالخطاب اجزاء منك في الشك في صرح بذلك بعد التخيير بلفظ او المفيد للتخيير زيادة في البيان وترجم البخاري في صحيحه باب قول الله تعالى فمن كان منكم مريضا او به اذى من مأسه ففدية من صيام او صدقة او نسك وهو غير قال الحافظ قوله بخير من كلام المصنف استفاده من او المكرة ويذكر من ابن عباس وعطاء وعكرمة ما كان في القرآن او فضاجه بالياء واقرب ما وقفت عليه من طريق حديث الباب الى التفرغ ما اخرجه ابو داود ومن طريق الشعبي عن ابن ابي ليلى عن كعب بن عجرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لان شئت فانك لسيكة وان شئت ففم ثلثة ايام وان شئت فاطعم الحديث وفي رواية مالك في الخواص ذلك فخلت اجزاء في الصلاة اذا طوى ربح رأسه او ربح لحيته فضاها ففيله فان كان اقل من الربح ففيله صدقة وان تطيب او لبس او صلى من عند فهو غير ان شاء ذبح شاة وان شاء تصدق على ستة مساكين ثلثة صوع من الطعام وان شاء صام ثلثة ايام ١٢ **هـ** قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له وهو محرم معه بالمدية والنقل يتناثر على وجهه لعلك اذاك هو انك بشة اليم جمع هامة بشة هادى الدابة والمراد بها هاتنا العقل كما في كثير من الروايات لاننا نطلق على ما يدب من الحيوان وان لم يقتل كالخسرات والنمل قال الزرقاني بحال الحافظ وغيره وقال الذي يرمى السوام مشرات الارض والهامة كل ما يرم بالادى اسم فاعل من هم بهم فقلت نعم يا رسول الله اذ ان فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اخلق بكسر اللام رأسك اى ازل شعره قال اليابجي قوله هو انك يريد العقل فهو هو الانسان المختص بجسده فلما راي رسول الله صلى الله عليه وسلم كثر تباسا رعن تأذيا بها فعلمه بذلك فقال اخلق رأسك ثم علمه ما يلزمه في خلق رأسه وهى الفدية وبها يدل على ان ازالة العقل من رأس الانسان ممنوع وما يجب به الفدية والافقه كان يأمره بمشط رأسه واستعمال ما يقتلها ويزيلها مع بقاء شعره لكن لما كانت المفردة تبيح الاخرين لانه انما يجب بازالتها في حالة واحدة فدية واحدة وهو اقرب تناولا فيما يريد واعم منفعة وراة امره بالخلق وبذا لمن قصد ازالة الشعر فاما من لم يقصد ازالته وانما قصد اخل اخر فكان سبب تساقط الشعر من رأسه وكيفية فلان فدية وقد روى محمد بن سقطة من شعر رأسه شئ لحمل شاعبه او جريده عن كيسة فتساقط منها الشعرة او الشعران او اغتسل بمرور فافسقط من شعره كثيرا لا شئ عليه ووجه ذلك انه لم يقصد ازالته الخ ومع ثلثة ايام او اطعم ستة مساكين اذ انك بشاة ١٢

وسلم قال له لعلك اذاك هوامك فقلت نعم يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم احلق رأسك وصم ثلثة ايام
واطعم ستة مساكين وانسك بشاة ١٣٣ لك عن عطاء بن عبد الله الخراساني انه قال حدثني شيخ بسوق البرم
بالكوفة عن كعب بن عجرة انه قال جاءني رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا انفرحت قد راحصاني وقد امتلأ رأسي ولحيقي قسلا
فاخذ بجبهتي ثم قال احلق هذا الشعر وصم ثلاثة ايام واطعم ستة مساكين وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم علما انه
ليس عندي ما انسك به قال مالك في فدية الاذيان الامر فيه ان احد الاذنين حتى يفعل ما يوجب عليه الفدية وان
الكفارة انما تكون بعد وجوبها على صاحبها وانه يضع فديته حيث ما شاء النسك الصيام والصدقة او بغيرها من البلاد قال
مالك لا يصلح للمحران ينسف من شعرة شيئا ولا يعلقه ولا يقصر حتى يحل الا ان يصيبه اذى في رأسه فعليه فدية كما امر الله تعالى ولا يصلح له ان
يقلم اظفاره ولا يقتل قملة ولا يطرحها من رأسه الى الارض ولا من جلده ولا من ثوبه فان طرحها المحرم من جلده او من
ثوبه فليطعم حفنة من طعام قال مالك ومن نتف شعرا من انفه او ابطه او طلى جسده بنورة او يحلق عن شبة في رأسه
لضرورة او يحلق قفاه لموضع الحاجم وهو محرم ناسيا او جاهلا ان من فعل شيئا من ذلك فعليه في ذلك كله الفدية ولا
ينبغي له ان يحلق موضع الحاجم قال مالك من جهل فحلق رأسه قبل ان يرمى الجمرة اقتدى بما يفعل من نسي

له قوله انه قال جاءني رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا
انفع تحت قدر لا مسمان وفي رواية قدر لي وفي رواية تحت برمتي في نيين ان العذر
برمتي ولا تاني بين اخافته لاداة ولا صاحب اخرى كما هو ظاهر وقد امسك رأسي وليتي
فملا زاد احمد حتى حاجبي وشاذلي وفي رواية الى قلاية فقلت حتى ظننت ان كل شعرة
من رأسي فيها العقل من اسفلها الى اعلاها فاخذت بجبهتي لعلة افذه على سبيل التيسر
ثم قال احلق به الشعر الا ان كان في الروايات احلق رأسك ومن ثلثة ايام واطعم ستة مساكين
ثم ذكر وجه الاقتدار على الامر من الولد في الالة التيسر بين الثلثة فقال وقد كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم علم اى باخراى اياه كما في رواية عبد الله بن معقل عن
البحاري تجمد شاة فقلت لا الحديث انه ليس عندي ما انسك به فلم يأمرني به فلا يخاف
الروايات الواردة بالتيسر بين الثلث لان ذلك عند وجود الشاة فلما اخبره انما
ليست عنده خيرة بين الصيام والاطعام قاله الزرقاني وفي كلام الحافظ اذ جمع بين مختلف
ما ورد في التيسر ١٣٤ قوله قال مالك في فدية الاذى المذكورة في الالة ان الامر
فيه اى الحكم في هذه المسئلة ان احد الاذنين حتى يفعل ما يوجب عليه الفدية قال الباجي
ودعني ذلك ان الفدية انما هي من امانة الاذى فلما لم يحيط لم يجب عليه فدية ولا وجد
سبب وجوبها فلا يجوز عن كماله بجزئ اخراج الذي قبل تجاوزا ليقا بالاحرام ولا الكفارة في
الصوم قبل فسادها الخ وقال في المحلى به قالت الائمة الثلثة الباقية الخ وان الكفارة
انما تكون بعد وجوبها على صاحبها قال الباجي وذلك بحمل وجهين احدهما ان يري
كفارة التيسر فقام فدية الاذى عليها في المنع والثاني ان يري ان فدية الاذى كفارة
فلا يجوز اخراجها قبل وجوبها فذهب بذلك على ان هذا حكم جميع الكفارات وان الفدية
من جملة الكفارات فلا يجوز اخراجها حتى يجب فهذا مظهر على رواية من اخراج كفارة
اليمن قبل النسي واما على رواية اجازة ذلك في كفارة اليمن فالفرق بينهما ان كفارة
الفدية لم يوجد سببها وكفارة اليمن قد وجد سببها وهو اليمن لحواظ فدية الاذى من
اليمن ان يغفر قبل يمينه فانه بمنزلة قول واحد الخ فقلت واداء كفارة اليمن جمل
النسي مختلف فيه بين الائمة بخلاف قبل اليمن فهو اجماع وان يضيغ اى يؤذى قدرته
حيث ما شاذل اى فى موضع شاذل من المحل او الحرم كما يصرح به الشك او الصيام
والصدقة بيان للفدية وصرح بالثلاثة باختلاف الائمة في الاثنين الاخرين بكثرة
ادبغيرها من البلاد زيادة البضاح لتوله حيث ما شاء وتقدم الكلام على ذلك في آخر
الحديث الاول ١٣٥ قوله قال مالك لا يصلح المحرم اى يحرم عليه من الصلح هذه
الضاد وهو حر ان ينسف من شعره سواء كان في رأسه او جسده عندا لم يهره شيئا ولو واحد
او لا يعلقه بموس او ثوبه او غيرهما ولا يقصره بمقراض وغيره والعنى لا يذبله كله ولا جزءا أصلا
حتى يحل اى يستتردهم الجواز ان لا يحل من احرامه سواء كان الحج او العمرة الا ان يصيبه
اذى في رأسه او في جسده فيجوز له ان يحلق وعلى هذا فعليه فدية واجبة بعد المحلق كما امره
الله تعالى بقوله فمن كان منكم مريضا او به اذى من رأسه الالة فلا يصلح له اى لا يجوز ان
يقلم اخفاه قال القرني ولا يقطع ظفر الا ان يكسر قال الموفق اجمع اهل العلم على ان المحرم
ممنوع من قلم اخفاه الا من مذر لان قلمه الكفارة اذالة جزء من فدية فخرم كاذالة الشعر
فان الكسر فدية من غير فدية فخرم الخ ولا يقتل قملة واحدة ولا يذو في بعض
النسي قملة بالاعانة على الاداة الجنس وتقدم ايضا ان لا يجوز قتلها عند مالك الخ الخفية
واختلفت الرواية في ذلك عن احمد بانه لا يتطلى المحرم ولا يقتل العقل وقال النودى
في المناك لان يني العقل من بدنه وثيابه ولا كراهية في ذلك ولا قتله ولا شئ عليه
ولا يطرح اى القملة من رأسه الى الارض ولا من جلده اى من جسده ولا من ثوبه الا ان يذو
ليسه فان طرحها المحرم من جلده ولو من الرأس او من ثوبه فليطعم من الاطعام حفنة بالغرم
من طعام اى ملاء يد واحدة كما قاله في المدونة وان كانت لفه ملأ اليد من قالة الزرقاني ١٣٦

قوله قال مالك من نتف شعرا ولو اداة عنك من الفدية انما هو ما قال الباجي يري ان يري ذلك وكثيره اذا
قصده اليه سواء يجب بذلك الفدية لانه من امانة الاذى وما جرت العادة بالتطيف
بازالة واثالة مثله واما ما لا يقصد ال تنف واما لا يقصد ال تنف فذلك مثل ان يري نزع
خياط يابس من الفم فتقتلع مع شعرات ففى البسوط عن مالك لاشئ عليه الخ وفي شرح
الكتاب اذا حلق رأسه كله او بجزء فصاعدا فليدوم وان كان اقل ان المربع فعليه صدقة هذا
هو الصحيح المتنازع الذي عليه جمهور اصحاب المذهب وذكر الطحاوى في محققه ان في قول
ابن يوسف ومحمد لا يجب الا دم ما لم يحلق اكثر رأسه ولو حلق لحيته او بجزءا فليدوم وفي
اقل من المربع صدقة وان اخذ من شاذل اى بعضه او حلقه كله عليه صدقة ولو حلق
الرقبة كلها فعليه دم ولو بعضا فعليه صدقة ولو حلق الابطين او احدى ارجلهم فليدوم وفي اقل من
الباطم صدقة ولو حلق الصدر او الساق او الركبة او الفخذ فليدوم كما افتاده صاحب البداية
وكثير من الشايع وقيل صدقة ما في البسوط متى ملق عضو مقصودا بالتحلق فليدوم وان
حلق ما ليس بمقصود صدقة وما في البسوط اجمع وان حلق اقل ما ذكر من كل عضو صدقة
ولا يقوم المربع من هذه الاعضاء مقام الكل وما ذكرنا من لزوم الدم والصدقة انما هو في حالة
الاختيار بان ادبكم المخلوق بغير غلظة في حالة الاضطراب بان ادبكم بغير كرم من دعة فوجئ
بين الصيام والصدقة والدم الخ مختصرا واطلى من المحرم في النسخ السنية والحق من الزيد
في النسخ المصرية وكلاهما معنى قال صاحب منار الصالح طلاه بالدين وغيره من
باب رمى والحق به على الفعل الخ جسده بنورة بضم النون حجر الكس ثم غلبت على
اختلاف تعينات اليد من زرع وغيره يستعمل لالالة الشعر قاله الزرقاني او يحلق الشؤون
شبهة كانت في رأسه لضرورة كالشؤوى وغيره او يحلق قفاه اى مؤخر الرأس لموضع
الحاجم جمع تحفة بكسر الهمزة وقارورة الحجامة ويقال لها الحجم ايضا بكسر الهمزة واما ذكرها
بالجمع الاختلاف عادات الناس فان العرب يحتمون على الرأس والفرس بين الكتفين
والاخرى من غيرهما وفي البداية ان حلق موضع الحاجم فليدوم عندا يهيفه دم وقال
عليه صدقة لانه انما يحلق لاجل الحجامة وهو ليس من المحظورات وهو محرم في هذه
الاحوال كلها سواء فعل هذه الامور المذكورة ناسيا او جاهلا ان من هكذا في اكثر النسخ
يزيادة لفظ من فان يشهد بالنون ومن اسمه وليس في بعض النسخ لفظ من فان
يكون النون شرطية فعل شيئا من ذلك المذكور قبل ذلك فعليه في ذلك كله
الفدية وتقدم في الحديث الاول ان السور والعمد والخطا والجمل كلها سواء عند الجمهور
وجوب الفدية ولا ينبغي لان يحلق موضع الحاجم قال الباجي يحتمل وجهين احدهما انه
لا ينبغي ان يحلق ذلك للاجتماع الا للضرورة لان امانة الاذى لا تفعل وان فدى
الضرورة والثاني ان حلق الشعر في الجملة محظور على المحرم وان بذان جملة فاخبر ان
حكمه حكم سائر شعر الجسد الخ ١٣٧ قوله قال مالك من حلق من جل قال الزرقاني وفي
نسخة نسي فحلق رأسه قبل ان يرمى الجمرة افندى لانه حلق قبل ان يتحلل من شئ
من احرامه فاول التحلل رمى جمرة العقبة قاله الباجي وقال الزرقاني لانه النسي التحلل
قبل التحلل وقد امر كعب بالفدية في الحلق قبل محله لضرورة فليكن بالاجل واناس
الخ فقلت وذلك لان الترتيب بين الحلق والرمى واجب عندا لما كية ايضا قال
الدردير اعلم انه يفعل يوم النحر اربعة امور مرتبة رمى العقبة فالنحر فالحلق فالاقامة
فتقدم الرمي على الحلق والاقامة واجب وما داه مندوب الخ وسياق هذا
الائمة في ترتيب هذه الافعال في اول حديث جامع الحج ١٣٨ قوله مالك
يفعل من نسي من نسك شيئا اعلم ان افعال الحج عند الائمة الاربعة مركبة من ثلثة
اشياء الآذان والواجبات والسكن والمقصود كما يظهر من ملاحظة الاثر الوارد فيه
بيان من نسي او ترك شيئا من الواجبات كما سياتي بمانه ١٣٩

قوله قال مالك في القوم يصيبون الصيد جميعا وهم محرمون
أي اجتمع المحرمون في قتل صيد واحد وفي الحرم أي القوم يصيبون الصيد في الحرم وهم
حلال قال مالك أدى أن على كل إنسان منهم جزاء أي كاملا وفي النسخ العصرية
جزاءه والمعنى واحد أي جزاء كامل في كلتا المسئلتين يعني على كل إنسان منهم جزاء كامل
كما لو اغترس بقتل إنسان حكم ذلك حكم الكفارة والكفارة لا تنبعض وبذلك قالت
الحنفية في الحرم دون الحرم والمسئلة خلافية تقدمت في الباب الصيدان بالسفر
والسكون استئناف حكم ببناء المجهول عليهم بالمدى فغسل كل إنسان منهم يدي
كامل وإن كان حكم عليهم بالصيام كان على كل إنسان منهم الصيام بعد ذلك أو
الطعام فغسل كل واحد منهم الطعام وكذا ترك الكفارة والمقصود أن لا تفرق في أنواع
الجزاء في الوجوب على كل واحد منهم وصرح بذلك لما إن بعضهم فروقا فقالوا إن كان
صوما صام كل واحد صوما تاما وإن كان غير ذلك فجزاء واحد ففرع المصنف بذلك
أن لا تفرق في الصوم وغيره ثم بين المصنف معنى فخره بالقياس فقال ومثل
ذلك أي مثال جزاء الصيد القوم يقتلون الرجل خطأ فتكون كفارة ذلك أي
كفارة قتل الخطأ عتق رقبة على كل إنسان منهم أو صيام شهرين متتابعين على كل
إنسان منهم ١٢ **قوله** رمى صيدا بهذا في جميع النسخ السنية والعصرية
وذكر في بعض النسخ على الحاشية بطريق النسخة بدله عليها أو صاده لعل الفرق
بين الصغليين أن الأول يخص بالأصلياء بالرمي والثاني للتعليم بأي نوع كان والاداء
أن مقصودا لأول التعرض بالصيد وإن لم يقتل وعرض الثاني القتل بالأصلياء فقد
قال الدردير الجزاء في تعريض الصيد لثلاثة كفوف ريشية بحيث لا يقدر على الطيران ولم
تعلم سلامة وجرم جرحه ينهض مقاتله وغاب ولم يتحقق سلامة الجرح بعد رميه بالحجارة
العقبة وبعد حلق رأسه غير أنه لم يفرض أي لم يلغ طواف الأفاضة إلى ذلك الوقت
أن عليه جزاء ذلك الصيد الذي رماه أو صاده لأن جوار الصيد معلق على التعلق فإن
الشه تبارك وتعالى قال وإذا علمتم فاصطادوا وانت خبير بان من لم يفرض أي لم
يلغ طواف الأفاضة فقد بقي عليه من منوعات الاحرام مس الطيب على طريق
الكرامة عند المأكله فاحتمل وبقي عليه حرمة النساء تحريرا إجماعا فلم يتحقق له الحل الأكبر
وكان جوار الصيد في الآية معلقا على الحل فلم يتحقق جوازه فإن صاد أو تعرض للصيد
إذا ذاك وجب عليه الجزاء وبذلك على مسلك الإمام مالك والجمهور على حلية الصيد
الطيب بالتعلق الأصغر وهو المراد عندهم بالآية لروايات وردت بقوله صلى الله عليه
وسلم إذا رميت وحلقم فقد حل لكم كل شئ إلا النساء وتقدم البسط في ذلك في مبدأ
باب الأفاضة ١٣ **قوله** قال مالك ليس على الحرم فيما قطع من الشجر بيان
لما في الحرم شئ لا جزاء ولا غيره سوى الحرمة فيستوب إلى الله عزاسمه ولم يبلغنا أن أحد
من السلف حكم عليه أي على القاطع فيه أي في شجر الحرم بشئ وبس ما صنع قال
الباهي ذكر فيه مسلتين أحدهما ليس على الحرم فيما قطع من الشجر في الحرم بشئ و
الثانية قوله بس ما صنع فنص على المنع من ذلك وتتعلق بذلك مسئلة ثالثة
وهي تعيين الشجر المنوع قطعه وتعيينه من غيره فاما المسئلة الأولى في أنه لا يجب
به شئ فهو ذهب مالك وقال أبو حنيفة والشافعي يجب عليه الجزاء الجزاء وقال
الموفق يجب في ثلاث الشجر والخشيش الضنان ويرى قال الشافعي وأصحاب الرأي
ودوى ذلك عن ابن عباس ومطاء وقال مالك والجمهور وداد ودواب المنذر
لا يضمن لأن الحرم لا يضمن في الحل فلا يضمن في الحرم كالزعر وقال ابن المنذر
لا أجد دليلا أوجب به في شجر الحرم فرضا من كتاب ولا سنة ولا إجماع وأقول كما
قال مالك نستغفر الله تعالى ولنا ما روى أبو حنيفة قال رأيت عمر بن الخطاب
امر شجرة كان في المسجد فيمر بأهل الطواف فقطع فذا قال وذكر البقرة رواه من
في الناسك وعن ابن عباس إن قال في الدوحة بقرة وفي الجزلة شاة والدوحة

الشجرة الكبيرة والجزالة الصغيرة ومن عطا نحوه ولانه ممنوع من اكله لحمته الحرام فكان معنى ما كاصيد ويخالف الحرم فانه لا يمنع من قطع شجر الحبل ولا ذراع الحرم اذا ثبت بذلك ان يعنى الشجرة الكبيرة بالبقرة والصغيرة بالاشاة والتمشيش بقيمته والغصن بالنقص وبهذا قال الشافعي وقال اصحاب الرأي يعنى الكل بقيمته لانه لا مقدرة فيه فاشبه التمشيش ولنا قول ابن عباس وعطاء ولانه احد نوعي ما يحرم اكله فكان فيه ما يعنى بمقدرة كاصيد الحرم وفي البداية ان قطع شجيش الحرم او شجرة ليست بمسكوكة وهو ما لا يثبت الناس فعليه قيمته الا ما جف لان حرمتها تثبت بسبب الحرم وقال عليه الصلوة والسلام لا يمتلئ ظلم ولا يعصف شوكه ولا يكون للصوم في هذه القيمة مدخل لان حرمة تناولها بسبب الحرم لا بسبب الاحرام فكان من ضمان الحمال والصوم يصلح جزاء لا لافعال لافان الحمال ويتصدق بقيمة على الفقراء الخ قال الباجي واما المسئلة الثانية في المنع من قطع شجر الحرم فهو ذهاب مالك والشافعي والابن حنيفة والاصل في ذلك ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يمتلئ ظلم ولا يعصف شجرها الخ واما المسئلة الثالثة فقال الباجي اما تبين ما يستباح قطعه من شجر الحرم او تمييزها ما هو ممنوع فان المنوع منه ما هو من شجر الهادية مما لا يملك فالها وجرث العادة بان يثبت من غير عمل آدمي كالطلع والسر والسعدان وما جرى مجرى ذلك وكذلك سائر انواع الحبش والاصل في ذلك ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يمتلئ ظلم ولا يعصف شجرها فقال العباس الا الاذخر يا رسول الله فانه لعا غنقا وقبورنا فقال صلى الله عليه وسلم الا الاذخر قال الباجي والسنا عرى مثله ولم اد فيه نصا لصاحبنا غير ان الحاجة اليه ماسة لانه لم يزل يؤخذ وينقل الى البلاد على سبيل التداوى ولم ينكره احد فصيح انه مباح وبذا فيما يثبت بنفسه فاما ما عرس منه واتخذ بالعمل فملكه العاقل فعنه يجوز اخذه وهو قول ابى حنيفة وم قال الشافعي رد لا يجوز وجبه الالباحه عدى انه بمنزلة ما يائس من الوحش فان الحرم لا يمنع منه واما ما جرت العادة بانه يملك ويغرس ويعمل كالنخل والرمان والجوز وما اشبهها فانه غير ممنوع قطعه وكذا ما كان يتخذ من البقول سواء نبت بنفسه او بصنع آدمي لانه على اصله ويجزى ذلك مجرى الحيوان ما كان اصله ان ينفس فانه لا يمنع من اصطیاده في الحرم وان توحش الخ ١٢ **ع** قوله قال مالك في الذي يجهل او ينسى قال الباجي نفس مالك على حكم من جهل او نسي صياح ثلثة ايام في الحج ويجهل قوله او جهل وجهين احد هما ان يكون جهل الحكم والثاني ان يكون معنى جهل فخل لا يجوز فيكون جهل بهننا بمعنى تعذر ان قلنا ان جهل بمعنى تعذر فقد استوعب حكم العامه والناس وان قلنا جهل بمعنى لم يعلم الحكم فانه ترك ذكر العامه وان كان حكمه حكم الناس والمخطئ اعطاهما فعلة وتغليظا لحكمه والافضل ان يجعل لفظ جهل على الوجين لاحتمالها الخ صياح ثلثة ايام في الحج على ما تقدم في البواب المتمتع من ان صياح المتمتع الذي لم يهده المدي ثلثة في الحج وسبعة اذ رجع قاله الباجي قلست ولا تخصيص بالمتمتع بل بذاهم الحكم الهاء الواجبه في الحج غير فدية الاذني وجزاء الصيد كما سيأتي في كلام الدودير نعم يدخل فيه صياح المتمتع ايضا ويرض فيما اى في هذه الايام الثلثة نفس على المرض ليستوعب اقسام التاركين بذكر النسيان والعمد لغير مذر والعمد العذر الغالب فلا يصوم ما لم يذره الوجوه المتقدمه حتى يقدم بفتح الدال بلده عادما المدي قال مالك ليمدان وجهه بالاولا فيقسم ثلثة ايام في اله بعد الرجوع وسبعة بعد ذلك قال الباجي ومعنى ذلك الفصل بين الثلثة والسبعة وقال ابصر ان ذلك شرطي صحتا ويدل قول مالك على ان الترتيب قد سقط وجوبه وقال ابو حنيفة لا يصوم بعد عرفة ويستقر المدي في ذمته الخ قلت ما حكي عن ابى حنيفة كذلك هو منه به عرج بذلك في الفروع قال صاحب

والأفليصم ثلثة أيام في أهله وسبعة بعد ذلك جامع الحج **مسألة** عن ابن شهاب عن عيسى بن طلحة بن عبد الله عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه قال وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنة الوداع للناس بمضى والناس يسألونه فجاءه رجل فقال يا رسول الله اني لما أشعر فخلقت قبل ان أخرف فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذبح ولا حرج ثم جلهه أخو فقال يا رسول الله لما أشعر فخرت قبل ان أرمي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ارم ولا حرج قال فما سئل رسول الله صلى

الله عليه وسلم ان فاتته الصوم حتى اتى يوم النحر لم يجزه الا الدم وقال الشافعي يصوم بعد هذه الايام لانه صوم موقت فيقضى كصوم رمضان ولنا النسي المستور عن الصوم في هذه الايام فيستقبر به النص او يدخله النقص فلا ينادى به ما وجب كما ملأ ولا يؤدى بعد ما لان الصوم بدل والا بدال لا تنصب الا شرعا والنص خصه بوقت الحج وجواز الدم على المصل وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ١٢

له قول

وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنة الوداع اي على ناقته كما في رواية صالح عنه البخاري ويونس عنه مسلم بلفظ على راحلته ولذا ترجم عليه البخاري باب الغنما على الدابة واعترض عليه الاسامي على بانه ليس في شيء من الروايات من مالك ان كان على دابة بل في رواية يحيى القطان عنه انه جلس في جنة الوداع فقال رجل نعم قال الاسامي فان ثبت في شيء من الطرق ان كان على دابة فيجعل قوله جلس على الدابة وجلس عليها قال الحافظ وهذا هو المتعين لرواية صالح بن كيسان بلفظ وقف على راحلته وهي بمعنى جلس الخ وقال النودى هذا دليل لجواز القعود على الراحلة للمحجته ثم قال الاسامي ان صالح بن كيسان تفرد بقوله وقف على راحلته قال الحافظ وليس كذلك فتم ذكر ذلك ايضا يونس عنه مسلم ومعه احمد والنسائي كلاهما عن الاهري وقد اشار اليه البخاري بقوله تابعه عمر بن كونه وقف على راحلته الخ للناس بمضى قال البخاري يحتمل انه وقف ليعلم الناس دينهم ويحببهم من مسألتهم فقدم انه وقت سوال يسأله في ذلك الوقت السائل عما فاته من حجه وعما ادرك وعما قدم واخر ويشهد قوم عن المستقبل الخ ولم يعين في الحديث اليوم ولم يعين في اكثر الروايات المكان ايضا وقع في رواية ابن جريج عن الاهري عند البخاري بلفظ يخطب يوم النحر وفي رواية وقف عند الجمره قال عياض جمع بعضهم بين هذه الروايات بانه موقوف واحد وان معنى خطب اي علم الناس لانها من الخطب الخ المشروعية قال ويحتمل ان يكون ذلك في موطنين احدهما على راحلته عند الجمره ولم يقل في هذا الخطب وانما فيه وقف وسئل والثاني يوم النحر بعد صلوة الظهر وذلك وقت الخطبة المشروعة من خطب الحج يعلم الامام الناس ما بقي عليهم من ما سلكه قال النودى هذا الاحتمال الثاني هو الصواب **مسألة**

قوله وان س يألوه وفي رواية فمؤايسا لونه واخرى فلفظ ناس يألوه وقدم عن مسلم وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنة الوداع بمضى للناس يسألونه فجاءه رجل قال الحافظ لم اقف على اسمه بعد البحث الشد به ولا على اسم احد من سأل في هذه القصة وكانوا جماعة فقال يا رسول الله اني لم اشعر بنعم العين اي اظن يقال شعرت باشي شعورا اذا فطنت له ومن هذا فيكون مؤدى الاعتذار النسيان وذكره البخاري احتمالا فقال يحتمل وجبين احدهما ان يريد به نسييت فقدت الخلق وهو الصالح الخ وقد وقع التعليل في كلامه في ذكر الاحتمال الثاني وهو ان الشعور بمعنى العلم وعلى هذا المعنى لم اعلم المسئلة قبل ذلك ويؤيده لفظ يونس عنه مسلم لم اشعر ان ارمي قبل النحر فخرت قبل ان ارمي واوضح منه لفظ ابن جريج كنت احسب ان كذا قبل كذا والى الاحتمالين معا اشار البخاري في صحيحه اذ ترجم على الحديث باب اذا رمى بعد ما امسى ناسيا او جاهلا قال العيني فان قلت قيد الترجمة بكونه ناسيا او جاهلا وليس في الحديث ذلك قلت جاء فيه ولم اشعر وعدم الشعور اعم من ان يكون ناسيا او جاهلا الخ وبالا احتمالين معا ضربه القاري فخلقت شعرا رأس قبل ان انحر وفي رواية قبل ان اذبح والقاد سببته جعل الخلق مسببا عن عدم الشعور اعتذرا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انحر كذا في النسخ المصرية وهو الاوجه وفي النسخ السندية اذبح وجعله الزرقاني رواية فقال وفي رواية اذبح اي الا ان ولا حرج عليك اي لا يفتق عليك ثم هو نسي لا ثم والفدية معناه من قال بعدم الفدية في هذه الامور ونفى لاثم فقط عند القائلين بوجوب الدم اما الاول فقد قال عياض ليس في الحديث امر بالعادة وانما هو اباحة لما فعل لانه سأل ان امر فرغ منه فالنسي اخل ذلك متى شئت ونفى المخرج بين في دفع الفدية من العاصم والاسامي وفي دفع الاثم عن السامي الخ وما الثاني فقد قال البخاري يحتمل ان يريد لاثم عليك لان المخرج الاثم ومعلم سوال السائل انما كان عن ذلك خوفا من ان يكون قد اثم فاعلم النبي صلى الله عليه وسلم ان لا حرج اذ لم يقصد الخالفه وانما اتى

ذلك من غير علم ولا قصد مع خفة الامران ثم جاءه رجل اخرف فقال يا رسول الله لم اشعر اي ما عرفت تقدم بعض الناسك وتاخيرها فيكون جاهلا لقرب وجوب الحج او غفلت ما ذكرت من غير شعور بكثرة الاشتغال فيكون غافلا كذا في المرقاة فخرت المدي قبل ان ارمي الجمره فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ارم المان ولا حرج اي لا اثم ولا فدية ايضا وفي رواية ابن جريج عن الاهري عند البخاري فقال لم اشعر قبل ان احسب ان كذا قبل كذا اثم قام اخرف فقال كنت احسب ان كذا قبل كذا خلقت قبل ان انحر فخرت قبل ان ارمي واشباه ذلك فقال النبي صلى الله عليه وسلم دخل ولا حرج لمن كلن فما سئل يومئذ عن شيء الا قال اخل ولا حرج في رواية محمد بن ابي حفصه عن الاهري عن مسلم قال اخرف فقلت الى البيت قبل ان ارمي قال ارم ولا حرج وفي رواية معمر بن احمد زيادة الخلق قبل الرمي ايضا فاصل ما في حديث عبد الله بن عمر والسؤال عن اربعة اشياء الخلق قبل الذبح والخلق قبل الرمي والنحر قبل الرمي والافاضة قبل الرمي والاوليان في حديث ابن عباس ايضا وعند الدار قطن من حديث ابن عباس ايضا السؤال عن الخلق قبل الرمي وكذا في حديث جابر وابي سعيد عند البخاري وفي حديث علي بن عبد الله السؤال عن الافاضة قبل الخلق وفي حديث عبد الله بن مسعود السؤال عن الرمي والافاضة معا قبل الخلق وفي حديث جابر الذي طلقه البخاري ودوسله ابن جابر وغيره السؤال عن الافاضة قبل الذبح وفي حديث اسامة بن شريك عند ابى داود السؤال عن السعي قبل الطواف قال الحافظ ١٢ **مسألة** قوله قال عبد الله بن عمر وفيما سئل

بعده المجهول رسول الله صلى الله عليه وسلم زادني رواية يومئذ من شيء قد علم ولا اغربنا المجهول من التفتيل فيها الا قال صلى الله عليه وسلم في جوابه اخل الان ما بقي ولا حرج عليك وفي رواية يونس عنه مسلم وصالح عند احمد فما سمعته سئل يومئذ عن امر ما نسي المرء او يجهل من تقديم بعض الامور على بعض او اشباهها الا قال افعلوا ذلك ولا حرج كذا في الفتح قال البخاري لا يقتضي هذا اباحة ذلك لانه انما سأل عن فعل ذلك جلا وقد بين الترتيب في الحج فكان ذلك هو المشروع ولا يقتضي ذلك دفع المخرج في تقديم شيء ولا تاخير غير المستثنين المنصوص عليها لاننا لاندرى عن اي شيء غيرهما سئل في ذلك اليوم وجوابه انما كان عن سوال السائل فلا يدخل فيه غيره كما لا يدخل في قوله انحر ولا حرج ارم ولا حرج غير ذلك مما لم يسئل عنه الخ وكذا قال ابن التين ان هذا الحديث لا يقتضي دفع المخرج في غير المستثنين المنصوص عليها يعني المذكورين في رواية مالك لانه خرج جوابا للسؤال ولا يدخل فيه غيره الخ وتعليقه الحافظ فقال كانه غفل من قوله في بقية الحديث فما سئل عن شيء قد علم ولا اغربنا حل ما بهم فيه على ما ذكره في رواية ابن جريج واشباه ذلك يرد عليه وتقدم فيما حردناه من مجموع الاحاديث عدة صور وبقيت عدة صور لم تذكرها الرواة اما اختصارا داما كونها لم تقع وبلغت بالتقسيم اربعا وعشرين صورة ثم قال الحافظ واختلفوا في جواز تقديم بعضها على بعض فاجمعوا على الاجازة في ذلك كله كما قاله ابن قدامة في المغني الا انهم اختلفوا في وجوب الدم في بعض المواضع وقال القرطبي روى من ابن عباس ولم يثبت عنه ان من قدم شيئا على شيء فليهدم وبه قال سعيد بن جبير وقتادة والحسن والنعني واصحاب الرأي الخوفي نسبته الى النعني واصحاب الرأي نظرا فنفى ما لا يقولون بذلك الا في بعض المواضع كما سأل في قال وذهب الشافعي وجمهور السلف وفقهاء اصحاب الحديث الى الجواز وعدم وجوب الدم وقال ابن دقيق العيد من مالك والوجه في تقديم الخلق على الرمي والذبح لانه حينئذ يكون الخلق قبل وجود التملين وللشافعي قول مثله وقد بنى القولان له على ان الخلق نسك واستباحة مخلوق فان قلنا انه نسك جاز تقديمه على الرمي وغيره لانه يكون من اسباب التملك وان قلنا انه استباحة مخلوق فلا قال وفي هذا البناء نظر لانه لا يلزم من كون الشيء نسكا ان يكون من اسباب التملك لان النسك ما يثاب عليه وبذا مالك يرى ان الخلق نسك ويرى ان لا يقدم على الرمي مع ذلك وقال الاوزاعي ان افاض قبل الرمي ابراق وما وقال عياض اختلف عن مالك في تقديم الطواف على الرمي روى ابن عبد الحكم عن مالك انه ينبغي عليه عادة الطواف فان توجه الى بلده بلاعادة وجب عليه دم قال ابن بطال بهذا يخالف حديث ابن عباس وكان لم يبلغه الخ قال

الحافظ وكنا في رواية ابن أبي حفصة عن الزهري في حديث عبد الله بن عمرو وكان
ما كان يحفظ ذلك من الزهري وأما عند الحنفية فقال ابن ماجة بن ماجة بن ماجة
لا يجب ترتيبه على شيء من الثلاثة وإنما يجب ترتيب الثلاثة الرمي ثم الذبح
ثم الحلق لكن المفرد لا ذبح عليه فيجب عليه الترتيب بين الرمي والحلق فقط الخوفي
المدية من آخر الحلق حتى مضت أيام النحر فخلع دم عند أبي حنيفة وكذا إذا غطوا
الزيادة وقالوا لا شيء عليه في الوجين وكذا الخلاف رأى ابن أبي حنيفة ومجاهد
تاخير الرمي وفي تقدم نسك على نسك كالحلق قبل الرمي ونحر القاذن قبل الرمي
والحلق قبل الذبح لما ان ما فات مستردك بالقضاء ولا يجب مع القضاء شيء
آخر وله حديث ابن مسعود قال من قدم نسك على نسك فخلع دم الخ قال شراح
المدية قوله ابن مسعود وكذا في أكثر النسخ وفي بعضها ابن عباس وسواهم قال
الحافظ في الدراية لم أجده عن ابن مسعود وإنما هو من ابن عباس وكذا هو في بعض
النسخ وأخرجه ابن أبي شيبة بإسناد حسن من طريق مجاهد عن ابن عباس وأخرجه
الطحاوي من وجه آخر حسن منه عند الخ فقلت وتقدم في الموطأ أيضا ما يفعله من نسك
من نسك شيئا وتكمل الكلام على طريقه وأنه محمول عند الكل من الأئمة إلا أنه في ترك
الواجبات واستدل صاحب المدية أيضا على وجوب هذا الترتيب بقوله صلى
الله عليه وسلم أن أول نسكنا في يومنا هذا أن نرمي ثم نذبح ثم نحلق قال الحافظ في الدراية
لم أجده عن غيره من الأئمة إلا أن ابن عباس عليه وسلم أن من قال بالحجارة فرماها
ثم أتى منزلة بني نحر ثم قال للحلق فذبحا وشاء إلى جانبه إلا من ثم إلا يسير لم يكن
أن يستدل عليه بما في البخاري من حديث المسود بن مخرمة ومروان في قصة المدينة
فما فرغ من قضيتها الكتاب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صحابة قوموا فخرخوا
ثم احلقوا الحديث وبما في البخاري أيضا من حديث المسود بن مخرمة ومروان في قصة المدينة
عليه وسلم نحر قبل أن يحلق وأما صحابه بذلك وبما تقدم في جامع البهي ان ابن
عمر كان يقول المرأة المحرمة إذا حلت لم تمتشط حتى تأخذ من قرون رأسها وان كان
لها لم تأخذ من شعرها شيئا حتى تنحر بها ثم حديث الباب حجة للمرجح من
مسك الأمامين الشافعي وأحمد ومالك في بعض النسخ مسك الأمامين مالك
والأبي حنيفة واعتدوا عن ذلك اتباعا لما يوجبونه منها ما تقدم في كلام الباجي من أنه
لا يقتضي أباحته ذلك لأنه إنما سأل عن فعل ذلك جملا وقد بين الترتيب في الحج
فكان ذلك هو المشروع الخ ومنها ما تقدم أيضا في كلام الباجي من أنه لا يقتضي ذلك
رفع الحج في تقدم شيء ولا تأخير غير المستثنين المنصوص عليهما لانا لا ندري من أي
شيء غيرهما سئل في ذلك اليوم وجوابه إنما كان من سؤال السائل فلا يدل فيه غيره
الخ وفيه جزم ابن التين إذا قال ان هذا الحديث لا يقتضي رفع الحج في غير المستثنين
المنصوص عليهما يعني المذكورين في رواية مالك لأنه خرج جوابا لسؤال ولا يدل فيه
غيره الخ وتعبه الحافظ إذا قال وكان فعل من قوله في بقية الحديث فما سئل عن شيء
قدم ولا أخر وكان محل ما أهم فيه على ما ذكره في رواية ابن جرير وإشابه ذلك
يرد عليه ومنها أنها يجوز ما عدا ذلك لا في الشريعة ففقد احتج النخعي ومن تبعه في منع
تقديم الحلق على غيره لقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الدمى معلقا من حلق
قبل الذبح إهراق ما دواه ابن أبي شيبة بسند صحيح وتعب الحافظ بان المراد
ببلوغ مملد موصول إلى المحل الذي يحل فيه ذبحه وقد حصل الخ وأجاب عن العيني
بان ليس المراد الكلي مجرد البلوغ إلى المحل الذي يذبح فيه بل المقصد الكلي الذبح
ولذا لم يبلغ ولم يذبح يجب عليه الغديرة الخ فقلت وأيضا لابد من بلوغ المحل
في وقته كما هو معلوم فلو بلغ وذبح قبل الحج لا يجوز عند أحد من القرآن أو التمسح
ومعلوم ان وقت الذبح بعد الرمي إجماعا ومنها انه صلى الله عليه وسلم غدهم لعدم
شيوع أحكام المناسك والديين من ذلك كما في العيني ما رواه أبو سبيح الترمذي قال
سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بين الحجرتين من رجل حلق قبل أن يرمي قال
لا حرج ومن رجل ذبح قبل أن يرمي قال لا حرج ثم قال عباد الله وضع الله عز وجل
الضيقة والحرج وتعلموا منا سلككم فأنما من دينكم قال العيني فدل ذلك على أن الحج
الذي دفعه الله عنهم إنما كان ليجعلهم بأمر المناسك لا لغير ذلك وذلك لأن السائلين
كانوا أناسا أعرابا لا علم لهم بالناسك فاجابهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله
لا حرج يعني فيما فعلتم بالليل لانه أباح لهم ذلك فيما جاهد الخ وحديث ابن سبيح
أخرجه الطحاوي ثم قال أفلا ترى أنه أمرهم بتعليم مناسكهم لأنهم كانوا لا يحسنونها فدل
ذلك أن الحرج والضيقة الذي دفعه الله عنهم هو ليجعلهم بأمر مناسكهم لا لغير

ذلك الخ ومنها ما في البناء من المستصحب كان يذبح في ابتداء الإسلام حين لم تستقر
المناسك دل عليه الصلاة والسلام سئل في ذلك الوقت سئيت قبل
ان الطوف فقال فعل ولا حرج وذلك لا يجوز بالاجماع واليوم لا يفتي بمثل
الخ ومنها ما قال ابن الهمام ان قول القائل لم اشتر ففعلت ما يقيدانه فله بعد فعله
انه ممنوع من ذلك فلذا قدم استداره من سؤاله والالم يسأل اولم يتنذر كمن قد
يقال يحل ان الذي لعله مخالفة ترتيبه لترتيب رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقل ان ذلك الترتيب متعين فقدم ذلك الاعتذار وسأل عما يلزم به فبين
عليه الصلاة والسلام في الجواب عدم تعيينه عليه معنى الحج وان ذلك الترتيب
مسنون لا واجب والحق انه يحتمل ان يكون كذلك وان يكون الذي لعله كان هو
الواقع الا انه صلى الله عليه وسلم غدهم ليجعلهم بأمرهم ان يتعلموا مناسكهم وانما غدهم
بالليل لان الحال في ذلك كان في ابتداءه وإذا احتمل كلا منها فالاحتياط اعتبار
التعيين والاختيار واجب في مقام الانضباط فيتم الوجه إلى أبي حنيفة الخ ومنها
ما جاب به أكثر الشراح المالكية والحنفية من ان معنى الحج الأثم وهو المنى بهنا
قال الابن في الأكال وقوله لا حرج عندنا على نفي الأثم فقط الخ قال الشافعي في الكوكب
الدرى وقال الامام ان امثال هذه في امثال هذه لا تعد حرجا فانهم لما سمعوا الغلبة
وملوا الأحكام ووجدوا هم خالفوا ما قال النبي صلى الله عليه وسلم كبر عليهم ان لا يكونوا
اكتسبوا من عجم الامانة ومحرجوا من وجوب القضاء فدفع النبي صلى الله عليه وسلم
وقال لا حرج مما تخافون منه وأما وجوب الدم فثبت من ابن عباس فيؤخذ به الخ
وبذلك جزم الطحاوي وغيره من الأئمة الاعلام ان المنى هو الأثم فقط دون الغديرة
وتعبه الحافظ في الفتح بقوله والجب من محل قوله ولا حرج على نفي الأثم فقط ثم يخص
ذلك ببعض الامور دون بعض فان كان الترتيب واجبا يجب بتركه فليكن
في الجميع والا فوجه تخصيص بعض دون بعض فيتم فاشترط الجميع بنى الحج والواجب
عنه الزدقاني بان ما يخص من العموم تقدم على الرمي فوجب فيه الغديرة
لعله أخرى وهي القاء التفت قبل فعل شيء من التحلل وقد وجب الله ورسوله
الغديرة على المريض او من برأسه اذى اذا حلق قبل المحل مع جواز ذلك لغزوده
فكيف بالجبال والناسي وممن منه ايضا تقديم الاضافة على الرمي لئلا يكون وسيلة
الى النساء والصبيد قبل الرمي ولا خلاف الواقع مع صلى الله عليه وسلم وقد قال فخرنا
مناسكهم ولم يثبت عنه زيادة ذلك في حديث الباب فلا يلزم زيادة غيره الخ
وحاصل الجواب ان احاديث الباب لا تدل الا على نفي الأثم فقط وأما وجوب الدم
في مواضع ايجابه وجهه مالك وغيره انما ادعوه لدلائل ومثل آخره قال ابن دقيق
العيد من قال بوجوب الدم في العهد والنيان فانه محمل قوله صلى الله عليه وسلم لا
حرج على نفي الأثم ولا يلزم من نفي الأثم نفي وجوب الدم وادعى بعض ائمة حديث ان
قوله صلى الله عليه وسلم لا حرج ظاهر في انه لا شيء عليه بمعنى بذلك نفي الأثم والدم معا
وفيها ادعاء من الظهور نظر وقد ينازع خصومه فيه بالنسبة الى الاستعمال العربي فانه
قد استعمل لا حرج كثيرا في نفي الأثم وان كان من حيث الوضع اللغوي يقتضي نفي الضيق
نعم من اوجب الدم وحل نفي الحج على نفي الأثم بشكل عليه تأخير بيان وجوب الدم
فان الحاجة تدعو الى بيان هذا الحكم فلا يخر عن بيان ان يمكن ان يقال ان ترك
ذكره في الرواية لا يلزم منه ترك ذكره في نفس الامر الخ فقلت وذكر هذا البراء الحافظ
ابن جرير ايضا ورد عليه العيني بوجه آخر فقال قال بعضهم وتعب بان وجوب الغديرة
يحتاج الى دليل ولو كان واجبا لبيته صلى الله عليه وسلم حينئذ لانه وقت الحاجة
فلا يجوز تأخيرها قلت لا ثم دليل أقوى من قوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الدمى
محله وجه الصحيح فقال من حلق قبل الذبح إهراق ما دواه ابن أبي شيبة عنه
بسند صحيح الخ فقلت وتقدم الجواب عن ايضا في كلام الشافعي في الكوكب بان ثابت
عن ابن عباس فيؤخذ به الخ فقلت ومما يستدل به على ان المراد نفي الأثم فقط لا غيره
ما رواه ابو داود في معنى حديث الباب فكان صلى الله عليه وسلم يقول لا حرج
لا حرج الا على رجل اقرض من رجل مسلم وهو ظالم فذلك الذي حرج وبذلك فذا
ينادي با على موت ان المنى هو الأثم فقط لانه لم يقل احد من السلف والحلف
بوجوب الدم على من اقترض من رجل مسلم ومنما هو المشهور على السنة
مشايخ الدرس بان فتوى الراوى اذا كان مخالفا لروايته يعمل بغتواه وبما ابن عباس
الراوى لرواية الباب افق بوجوب الدم ١٢

الله عليه وسلم عن شئ قديم ولا أخلاقا قال افعل ولا تحرج **١٣٦** عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قفل من غز أو حج أو عمرة يكبر على كل شرف من الارض ثلاث تكبيرات ثم يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير **١٣٧** عن ابراهيم بن عتبة عن كريب مولى عبد الله بن عباس عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم من امرأة وهي في محقة فاقبل لها هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخذت عن طلحة بن عبيد الله بن كزيان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما طأى الشيطان يوما هو فيه أصغر ولا أكبر ولا أحقر ولا

الح قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد ورد الحديث مختصرا ومفصلا بطرق من عدة صحابة ذكرها العيني كان اذا قفل بقاف فغدا على زنته رجع ومعناه والقول الرجوع من غز أو حج أو عمرة ظاهره اختصاص ذلك بهذه الامور الثلاث وليس الحكم كذلك عند الجمهور بل يشترع قول ذلك في كل سفر اذا كان سفر طاعة كسفرة الحرم وطلب العلم لما يشتمل الحج من اسم الطاعة وقيل يشترع في سفر المعصية ايضا لان المسافر فيه لا ثواب له فلا يمتنع عليه فعل ما يحصل له الثواب وقيل يشترع في سفر المعصية ايضا لان مرتكبها اوجب الى تحصيل الثواب من غيره وهذا التعليل متعقب لان الذي يخصه بسفر الطاعة لا يمنع من سافر في هاج ولا في معصية من الاكثار من ذكر الله واما النزاع في خصوص هذا الذكر في هذا الوقت المخصوص فذهب قوم الى الاختصاص بكونها عبادات مخصوصة شرع لها ذكر مخصوص فيتمتع به كذا ذكر المأثور عقب الاذان وعقب الصلوة واما اختصار الصحابي على الثلاث لا لاختصاصها بالثبوت بل لكونها من الاعمال التي لا يجرى عليها في البواب الدعوات باب الدعاء اذا اراد سفر او رجع على انه تعرض لما دل عليه الظاهر فترجم في اواخر الباب العمرة ما يقول اذا رجع من الغز او الحج او العمرة كذا في الفتح وقال العيني ظاهره الاختصاص بهذه الثلاثة وليس كذلك عند الجمهور بل يقول ذلك في كل سفر لكن قيده الشافعية بسفر الطاعة كسفرة الحرم وطلب العلم وغير ذلك وقيل يشترع في سفر المعصية ايضا لان مرتكب المعصية اوجب الى تحصيل الثواب الجزاء لله عز وجل على كل شرف بالشئين المعجزة والبراهمة المفضية الى اخفاد هو المكان العالي من الارض ثلاث تكبيرات اي يكررا تكبيرة ويستمر منه المزيد ووقع عند مسلم في روايته عن ابن عبد الله الازدى عن ابن عمر في اوله من الزيادة كان اذا استوى على بعيره فارما الى سفر كبر ثلاثا ثم قال سبحان الذي سخر لنا هذا فقد ذكرنا الحديث الى ان قال واذا رجع قالين و زاد اتيون تائبون الحديث ثم يقول لا اله الا الله بالرفع على الخبرية بلا ادعوى البديلية من التفسير المستر في الخبر المقدرا ومن اسم لا يا عباده محله وحده حال اي منفردا الاشريك له عقلا لا سميا له ونفلا والملك الواحد ولو كان فيها الله الا الشد في آيات اخره هو تاييده لوصفة لان المتصف بها لا شريك له الملك بضم الميم السلطان والقدرة واصناف المخلوقات وله الحمد قال الباقى الالف واللام في كل واحد منها للجنس فعمل جنس الملك وهو جميعه لشد تعالى لانه لا ملك لاحد على الحقيقة الا الله وجعل جميع الحمد لشد عز وجل فان احد الاشياء المحمودة على الحقيقة سواء واما الحمد فخره لما امر الله ان يحمده الخ زاد في رواية للطبراني يحمي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شئ قدير اعلام انه هو القدير على ما كان بعدهم من نصرته والتماده على الدين كله واذا كادهم بما اخبرهم به من عظيم قدرته تعالى وانه لا يغيب من نصرته ولا ينصر من عداه اتيون بالرفع خبر بئس منه مذوق اي نحن اتيون جميع ائب لوزن راجع ومعناه ايا جوعن الى الله وليس المراد الاخبار بمحض الرجوع فانه تحصيل الحاصل بل الرجوع في حالة مخصوصة وهي تلبسهم بالعبادة المخصوصة والاتصاف بالاولويات المذكورة كذا في الفتح وقال العيني فيهما معنى الرجوع الى الوطن وفي المعاني من ابي زيد اب يوجب ايا با وقال غيره اب يوجب ايا بالما والخبره مائة الشراح كالقادي والباقي وغيرهما بالرجوع الى الوطن فقط تائبون من التوبة وهي الرجوع عما هو مذموم شرعا الى ما هو محمود شرعا وفيه اشارة الى التفسير في العبادة فيكون في حق كل رجل بحسب مرتبته كما اشير اليه في قوله صلى الله عليه وسلم انه ليغان على قلبي وان لا يستخفر الله في اليوم مائة مرة رواه مسلم عن الاخر المزني واخرج البخاري وغيره بطرق عن عائشة مرفوعا لا يدخل احد الجنة عمدا قالا وانت يا رسول الله قال ولا انا الا ان يتغفر لي بمغفرة ورحمة اوتاه صلى الله عليه وسلم تواضعا او تعليملا لانه او المراد لامة وقد تستعمل التوبة لادارة الاستمرار على الطاعة ما يدون اي لجودنا فاحصة دون من سواه ساجدون اي لمقصودنا وفي رواية الترمذي ساجدون بدل ساجدون جميع ساج من ساح الماء يسبح اذا جرى على وجه الارض اي ساجدون لمطلوبنا وساجدون لمحبوبنا كذا في الرقاة لربنا حامدون كلما مرفوع بقدره بمن ولربنا اما خاص بقوله ساجدون او عام لسائر الصفات على سبيل التنازع كذا في العيني صدق الله وعده اي في ما وعده بمن انبأه

دينه في قوله وعدكم الله مغنايم كثيرة وقوله عز اسمه وعد الله الذين آمنوا منهم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الارض الاية وهذا في سفر الغز ومن سببه سفر الحج اذ العمرة قوله تعالى لئن لم تكن السجدة الحرام لانشاء الله الاية ونصره يدرى نفسه النفيسة وبزم الاحزاب وحده اي من غير فعل احد من الايامين **١٣٨** قوله وهي في محقتها بكسر الميم كما جزم به الجوهري وغيره وهي في المشارق اكسر والفتح بلا تميم قال ابن عبد البر في التمهيد هي شبيهة بالسودج وقيل المحفة لا غطاء عليها وفي البذل عن القاموس بكسر مركب للنساء كالسودج الا انها لا تقبض الخ فقبل لما يذ رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقدم ما في سلم وغيره فقال من القوم فقالوا السلون فقالوا من انت قال رسول الله قال القاصي عاصي يحتمل ان هذا القاصي كان ليل فلم يعرفه صلى الله عليه وسلم ويحتمل انما كان من يدره صلى الله عليه وسلم قبل ذلك لعدم هجرتهم فاسلموا في بلادهم ولم يهاجروا بل ذلك كذا في النووي قال ابا جى فقد كانت فيمن امن به ولم تره ولم تعرفه فذلك اخبرت به فاخذت به فاضطربت بضيقى مسمى بفتح الصاد المعجمة وسكون الواو وفتح العين الملهة مشى باطنا الساعدين والمحلى عن النهاية يكون المأد وسط الحنفية وقيل هو ما تحت الاطباء بالحق الساعدين معا وفي الود فخرت امرأة فاخذت عنده مسمى فاخذت من محفها وهو بكسر الزاى اي ذمرت خوفه ان يفتوه المصطفى ويتخذ عليها سوادا ويحتمل ان المراد بالفرع ههنا الاستغاثرة والالتجاء الى استغاثت به ابا بارت اوقصته صلى الله عليه وسلم قال الزدقاني فقالت الزدج فاسم الظرف لا اعتمادا على الهمزة كذا في المحلى ويحتمل ان يكون مبتدأ مؤخر اوله من محمده صلى الله عليه وسلم قال ابن عمر في هذه العبادة واما المأدوت به الحج المشروع فقال في الجواب نعم فذا ذلك اجزئها ليقال عياض والاجر لها فيما تنكف من امره في ذلك وقيل هو بضم الميم ما يجتنب المحرم **١٣٩** قوله ما رأى يبناء الجحول الشيطان يوما في يومه هو في اصغر الجحش مصفة يوما اولى واحقر ما خرو من العقائد بفتح الصاد الملهة وهو الهوان والذل كما جزم به مائة شراح الحديث القادي والزدقاني وصاحب المحلى وغيرهم وقال ابا جى يحتمل وجين ان يريده الصفاة والخرى والذل ويحتمل ان يريده تضاؤل ومنه جسمه وان ذلك يعصيه عند نزول الملكة واغصاب نزولها الى ولا اذ جرب يكون الدال وفتح الحاء وبالسرار مملات اسم تفضيل من الدرر وهو الطرد والاباء والعنى اي ابد من الخير ومنه قوله تعالى من كل جانب وجودا وقوله تعالى اخرج منها مذموما مدحولا قال الطيبي الدرر الدخيل بفتح واياه ولا اعقر اي اذل واهون عند نفسه لانه عند الناس حقير ابا قال الزدقاني وقال الباقى يحتمل الوجين المتقدمين في اصغر ولا غيظ اي اشد غيظا محيطا بكبه وهو اشد انشق منه اي من الشيطان نفسه في يوم عرفته وفي المصاحح يوم عرفته قال شارح نصب نظر قال اصغر ولا غيظ اي الشيطان في عرفته بعد مراد منه في سائر الايام ونكر المتنفذات لها لغز في المقام قال القادي وما ذلك اي وليس ما ذكره الالماد امى ببناء الفاعل من الماضى وفي المشكوة برواية الموطا الالمادى اي لاجل ما يعلم قاله القادي ويحتمل بين الرواية كما يأتي من تنزل الرحمة على الخاص والعام بحسب مراتب وتجاوزه الله عز وجل عن الذنوب العظام قال القادي فيه ايماء الى غفران اكبر وقال الزدقاني انما يرى الملكة النازلة بها على الوافقين بعرفة وهو لحنه الله لا يجب ذلك وليس المراد ان يرى الرحمة بنفسها ولعله رأى الملكة تبسط اجفانها بالعداء للحاج ويحتمل ان سمع الملكة تقول غفر الله له او نحو ذلك فعلم انهم نزولوا بالرحمة ودويته الملكة لغيظ لا لالام قال ابو عبد الملك البوني الالمادى ببناء الجحول وفي نسخة الالمادى ببناء الفاعل يوم يدق الطيبي اي ما رأى الشيطان في يومه سوادا من سواد يوم يدره وهو اذل غزوة وقع فيها القتال وكانت في ثمانية ايامة قيل وما رأى ببناء العلوم اي قالت الصحابة وما رأى الشيطان يوم يدره حق صا لاجله اسود حاله لاي رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اما بالتخفيف انه قد رأى جبرئيل عليه الصلوة والسلام يزرع بفتح الياء والاى الجمرة فحين مملته اي يصف الملكة قال القادي اصله لوزع اي يكفهم فيحس اولهم على اخرهم ومنه الوازع وهو الذي يتقدم الصف فيصلي ويقيم في الجيش ويؤخره ومنه قوله تعالى فيم يولد عون قاله الطيبي اي يرتهم ويسويهم ويكفهم عن الانتشار ويضعهم لمحرب الخ وفي المحلى عن القاموس الوازع الزاجر ومن يدره امور الجيش فيرد من شدة منهم قال الزدقاني قيل معناه يكفهم قال ابن عسب وليس كذلك اذ لو رأى ذلك لاجبه ولكنه رآه يجيبهم للقتال والمجيب يسمى واذا الخ **١٤٠**

اغبط منه في يوم عرفة وما ذاك الا لما رأى من تنزل الرحمة وتجاوز الله عن الذنوب العظام الا لما رأى يوم بدر قتل وما رأى يوم بدر رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما نه قد رأى جبريل يزعم الملكة **ماتك** عن زياد بن ابي زياد مولى عبد الله بن عياش بن ابي ربيعة المخزومي عن طلحة بن عبيد الله بن كزيان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال افضل الدعاء دعاء يوم عرفة وافضل ما قلت انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله وحده لا شريك له **ماتك** عن ابن شهاب عن انس بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل مكة عام الفتح وعلى رأسه المغفر فلما نزع جأه رجل فقال يا رسول الله ابن خطل متعلق باستار الكعبة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقتلوه **قال** مالك قال ابن شهاب ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ محروما والله اعلم **ماتك** عن نافع بن عبد الله بن عمر اقبل من مكة حتى اذا كان بقديد جاءه خبر من المدينة فرجع فدخل مكة بغيا حرام **ماتك** عن ابن شهاب بمثل ذلك **ماتك** عن محمد بن عمرو بن حنبل الدبلي عن محمد بن عمرو ان الانصاري عن ابيه انه قال تكفل الى عبد الله بن عمر وانا نازل تحت شجرة بطريق مكة فقال ما انزلك تحت هذه الشجرة

اولي قدم ما لم يكن يقدمه تلت والاول هو المستعين لما في الزرقاني جاده خبر من المبرنة بالفتنة كما في رواية عبد الرزاق عن عبيد الله عن نافع فريح عن الطريق فدخل مكة بغيا حرام وهو المقصود بالانزلة واستدل بانثر الباب من ابا ح و دخول مكة بغيا حرام كما فعل البخاري وغيره ولا يلزم ذلك المنفعة قال صاحب المحلى على الموطأ وتأويله عند المنفعة ان قد يد اد اقع بين الميقات ومكة ويؤخذ فخلها عنه غير محرم لمن هو داخل المواقيت **الحكم** قال محمد في مؤطاه بعد انثر الباب وبهذا نأخذ من كان في المواقيت ودونها الى مكة ليس بينه وبين مكة وقت من المواقيت التي وقتت فلما بين ان يدخل مكة بغيا حرام واما من كان خلف المواقيت اي وقت من المواقيت التي بينه وبين مكة فلا يلزم مكة الا بالاحرام وهو قول ابي حنيفة والعام من فقهاءنا **الحكم** في التعليق المحمد وبه قال الجمهور قلت وبه جزم الزرقاني وغيره **ماتك** **قوله** ان قال عدل الى بغداد اليه ارجع الى جاني عبد الله بن عمر بن الخطاب وانا نازل تحت شجرة كهذا في النسخ المصرية وهو يفتح السين والياء المهيتين بينهما لاهلة سالكة شجرة شجرة والادوم الاول بطريق مكة طويطة لما شرب وفي الجمع شجرة منخمة وفي النسخ الهندية تحت **قال** الهامى واما عدل اليه عبد الله بن عمر لما كان عنده من العلم فيمن ان كان ذلك انزله او انزله الظل فيعلمه ما عنده في ذلك اغتاما لا جرحا مما على تعليم العلم ولعل ابن عمر قد قصد ذلك التبرك بالوصول اليها وذكر الله عندها لما كان عنده من علم فقلنا ان كانت السرحة متعينة عنده او لظنه انها تلك لعدم مثله في تلك الجهة او لعله رجا ان يكون عند عمران الانصاري علم بعينها فقال ما السبب الذي انزلك انا والادوى المحرم في ما حتى عن شجرة في تقرير النساء سأل لظنه ان نزوله بهنا لعنه ان المذكور في الرواية هو هذا الحمل ولم يكن كذلك **الحكم** تحت هذه السرحة تظافرت النسخ بهنا بلفظ السرحة فقلت اردت قلما اي نزلت بهنا لا سترج بظلمة فقال بل غير ذلك بنصب غير اي بل اردت غير ذلك كذا في النسخ واغرب في النسخ بالرفع اي بل انزلك غير ذلك فقلت لا اردت غير هذا وما انزلني تحتها الا ذلك وسأل ذلك اختار لاهلة عمران في ذلك فلما قال اردت قلما استفهم ان كان اقترن بذلك غرض اخر من تبرك بها او معرفته شئ مما يرجى عندها فانه يجمع فيه الامران لمن قصد ذلك ولواه فقال عبد الله بن عمر **قال** رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كنت بصيغفة الخطاب بين الاخشبيين بالجمعين قال الحمد بها جملة مكة اليوقيس والاحمر وجملة من في الجمع الاخشب كل جبل خشن غليظ وقال ابن وهب اراد بها الجبلين اللذين تحت الحقيقة بنى فوق المسجد والاخشاب الجبال وقال اسمعيل الفاخشب يقال انها اسم لجبال مكة وفي فامة وقال الحموي الفاخشاب بالسين والجمجمة والبالومدة والاخشاب الجبال الخشن الغليظ و يقال هو الذي لا يرتقى فيه والخشاب الغليظ الخشن من كل شئ والاخشاب ثمانية الاخشاب وهما جبلان ايضا فان تادة الى مكة وتادة الى منى وهما واحد هما البوقيس والاخر قيعقان ويقال بل هما البوقيس والجبل الاحمر المشرف هناك ويسميان الجبجان ايضا بنى وفي النسخ الهندية من منى وتقدم ما قال ابن وهب انها تحت الحقيقة بنى وفتح بجاء معجمة في جميع النسخ الهندية والمصرية غير النسخ فيها بالياء المهلة ولم يضبط وضبط الزرقاني بالجمجمة وضبطه باشاره وبذلك وضبطه الهامى وغيره من شراح الموطأ وضبطه في بين سطور النساء في سجدة مهلة وضبطه بصرف ورمى بيده **قال** الهامى يريد اشارة وحله الاد البعد من الموضع الذي كان به حين اشارة نحو المشرق قال ابو حنبل ان ابن عمر عن عمران بن موسى الوادى الذي فيه المزدلفة ولذلك ما كر عليه السؤال الزفان بناك واديا يقال له السر قال الحموي بكسر الهمزة وفتح ثانيه وهو من السمر التي تقطعها القابلة والمقطوع مرقا بالقي سرة والسر الموضع الذي سرفيه الانبياء وهو على اربعة اجمال من مكة وفي بعض

له قوله افضل الدعاء مبتدأ وخبره وعاد يوم عرفة الامانة بمعنى في قال الهامى اي اعظم ثوابا واقرب اجابة ويحتمل ان يريد الهامى خاصا قال الزرقاني والفضل ما قلت انا والنبيون من قبلي ولغظ الحديث على اكثر دعائي ودعاء الانبياء قبلي بعرفة لا اله الا الله وحده لا شريك له زادني حديث ابي هريرة له الملك لله الحمد يحيى ويميت بيده الخير وهو على كل شئ قدير وكذا في حديث علي بن ابي طالب قال ليس فيه يحيى ويميت قال ابن عبد البر يريد انثر ثوبا ويحتمل ان يريد افضل ماداما به والاول اقل لانه اورد في تفصيل الاذكار بعضا على بعض هكذا كان الزرقاني من ابن عباس وكذا هو لفظ الهامى وزاد ويحتمل ان يخص هذا الدعاء بان افضل ما دعا به هو والنبيون قبله يعني ان الانبياء صلوات الله عليهم يدعون بافضل الدعاء ويدعون اليه فاذا كان افضل دعائهم فوافضل الدعاء **الحكم** في الزرقاني من ابن عبد البر فيه تفصيل الدعاء بعضا على بعض وان ذلك افضل الذكر لانا كلمة الاسلام والتقوى واليه ذهب جماعة **ماتك** **قوله** ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل مكة في رمضان سنة عام الفتح اي فتح مكة وقد فرغ اليها لعاشر رمضان كما تقدم بياننا في باب صلوة الضحى وعلى رأسه المغفر بكسر الميم وسكون عين معجمة وفتح فاما اخره راد قال صاحب الحكم ما يجعل من فضل دواع الحمد على الرأس مثل القنسوة وقال في التمسيد ما على الرأس من السلاح كالبيضة وشبهها من حديث كان او غيره قال الزرقاني وقال الهامى زادني من الدعاء على قدر الرأس وقيل هو دوفت البيضة قال في الحكم وفي المشافق هو ما يجعل من فضل دواع الحمد على الرأس مثل القنسوة فلما نزلت على قلح المخفضة واذاله عن دأسه جاده رجل قال الهامى لم اقف على اسمه الا انه يحتمل ان يكون هو الذي باشر قتله وقد جزم الهامى في شرح العمدة بان الذي جاد به ذلك هو ابو بركة الاسلمى وكان له مازج عنده انه بواله قتله راي انه هو الذي جاد به ذلك بقصته ويؤيده في رواية يحيى بن قزعة في المغازي فقال اقتله بصيغته الافراد على انه اختلف في اسم قاتله وقال الهامى قوله جاده رجل هو ابو بركة الاسلمى بفتح الموحدة وسكون الراء وفتح الزاى واسمه نضلة بن مبيد وجزم به الهامى والهامى في شرح العمدة والرواية وقال كذا ذكره ابن طاهر وغيره و قيل اسمه سعيد بن حريث فقال له صلى الله عليه وسلم يا رسول الله ابن خطل مبتدأ وخبره متعلق باستاد الكعبة وهو بالياء المهية والطاء المهلة المفتوحين كان اسم عبد العزى فلما اسلم ساه النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله ومن قال اسم بلال النسي عليه بارخ لسمي بذلك بين ذلك السبب في النسب وقيل هو عبد الله بن بلال بن حنبل وقيل غالب بن عبد الله بن حنبل واسم حنبل عبد مناف من بني تيم بن فهر بن غالب كذا في الفتح وهو واحد من اهدر دم يوم الفتح وقال لا اؤمنهم في حل ولا حرم وكانوا جاعة متعلق باستاد الكعبة وكان متعلق بها استجابة بها وذكر الوادى انه خرج الى الجند منه ليقاتل على فرس وبه قنائة فلما راي خيل الله والقتال دخله غيب حتى ما يستمسك من الرعدة فرجع حتى انتهى الى الكعبة فنزل من فرسه وطرح سلاحه ودخل تحت استلها فاخذ رجل من الركاب سلاحه وفرسه فاستوى عليه واخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقتلوه زاد الوادى بن مسلم عن مالك فقتل اخرجه ابن عازد وصححه ابن حبان قال الهامى فلو ذلك لما تقدم ان كان من اهدر دم **ماتك**

له قوله ان عبد الله بن عمر اقبل اي توجه من مكة الى المدينة المنورة حتى اذا كان بقديد بعثه القاف مصغرا فزيرة جماعة بين المومنين قال الحموي تصغير القاف والعقد اسم موضع اقرب مكة جاده خبر نافع عن السفر الى المدينة من المدينة قال الهامى وذلك الخبر الذي دود عليه يقتضى ان يكون اقتضى رجوعه الى مكة لا متناع وصوله الى المدينة ويحتمل ان يكون اقتضى رجوعه الى مكة ليخرج الى المدينة على غير العفة التي كان خرج عليها او ليستصحب ما لم يكن استصحب

فقلت اردت ظلها فقال هل غير ذلك فقلت لا ما انزلني الا ذلك فقال عبد الله بن عمر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ كنت بين الاخشبين من منى ونفخ بيده نحو المشرق فان هناك واديا يقال له السرب به سرحة شتر تحتها سبعون نبيا ^{صلى الله عليهم} لك عن عبد الله بن ابي بكر بن حزم عن ابن ابي مليكة ان عمر بن الخطاب مر بامرأة مجذومة وهي تطوف بالبيت فقال لها يا امه الله لا تؤذى الناس لو جلست في بيتك فجلست فمر بها رجل بعد ذلك فقال لها ان الذي كان نهاك قد مات فاخرجي فقلت

وقال مالك في سبب كون المغفر على رأسه وذات في جميع النسخ السندية من المتن والشروح بعد ذلك قال ابن شهاب وليست هذه الزيادة في شيء من النسخ المصرية من المتن والشروح والصواب حذفها فان الكلام الذي رواه البخاري برواية يحيى بن قزعة عن مالك من نفسه دون ابن شهاب وهكذا حتى غير واحد من الشراح هذا الكلام من مالك لا من ابن شهاب ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما من ايامه يوم فتح مكة محرما اذ لم يردوا حذاه فحمل يومئذ من احرامه وقيل يحتمل ان يكون محرما الا انه ليس المغفر مضروبة اذ من خواصه صلى الله عليه وسلم قاله العيني وقال الباجي دخوله صلى الله عليه وسلم مكة وعلى رأسه المغفر يقتضي احد الامرين اما ان يكون غير محرم وهو الاظهر لانه يردوا حذاه فحمل من احرام وقد روى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال انما احللت في ساعة من نهار فعلى هذا ان دخول مكة على غير احرام خاص بالنبى صلى الله عليه وسلم ولذا قال مالك لم يكن النبى صلى الله عليه وسلم يوما من ايامه محرما وقد كان يحتمل ان يكون على رأسه لاذى اضطره الى ذلك واقتضى لو ثبت انه دخل مكة محرما ودخل مكة على ثلثة اشترى الضرب الاول ان يريد دخولا للشك في حج او عمرة فلهذا لا يجوز ان يدخلها الا محرما فان تجاوزه اليقاعات غير محرم فعليه دم والضرب الثاني ان يدخلها غير محرم للشك وانما يدخلها لاجبة تشكر كالحطابين واصحاب الفواكه فلو لم يدخلها غير محرم لان الغفوة كانت تلحقهم بالا حرام متى احتاجوا الى دخولها لشكر ذلك والضرب الثالث ان يدخلها الا محرما وهي ما لا تشكر فلهذا لا يجوز ان يدخلها الا محرما لانه لا يرد عليه في احرامه وان دخلها غير محرم فلهذا دم او لا الظاهر من المنسب انه لا شئ عليه وقد اساء الخ وفي البداية الباقي اذا انتهى اليها الى المواقيت على قصد دخول مكة عليه ان يحرم قصد الحج او العمرة او لم يقصد عندنا لقوله صلى الله عليه وسلم لا يجاوز احد المواقيت الا محرما ومن كان داخل المواقيت له ان يدخل مكة بغير احرام لاجبة الخ والله اعلم بهذا في جميع النسخ السندية والمصرية وزلا في النسخ السندية على ذلك رجم النسخة والظاهر ان الامام مالك رحمه الله جزم بما سبق وذاذ للبرك لا للترويض في رواية البخاري عن يحيى بن قزعة عن مالك المتقدم قال مالك ولم يكن النبى صلى الله عليه وسلم فيما نرى واكتشفه علم يومئذ محرما قال العيني قوله فيها نرى على صيغة المجهول اى نظن قال الزدقاني وقد رواه عبد الرحمن بن ممدى عن مالك جزما عند الدارقطني باسقاط فيها نرى والله اعلم وصرح جازما جزم به مالك افاضه فقال بغير احرام كما في مسلم وغيره ودخلها بلا احرام من الخاص كمن النبوية عند الجمهور وخالف ابن شهاب فاجاز ذلك لغيره قال ابو عمرو ولا علم من تابعه على ذلك الا الحسن البصري ودوى من الشافعي والمشهور عندنا انه لا يدخل الا باحرام فان دخلها اساء ولا شئ عليه عنده وعند مالك وجعته وقال ابو حنيفة واصحابه عليه حجة او عمرة الخ قلت ولفظ حديث جابر عنه مسلم دخل يوم فتح مكة وعليه عامته سوداء بغير احرام وقال محمد بن موطاه بعد حديث الباب ان النبى صلى الله عليه وسلم دخل مكة حين غمها غير محرم ولذلك دخل وعلى رأسه المغفر وقد بلغنا ان حين احرم من حين قال هذه العمرة لدخول مكة بغير احرام يعنى يوم الفتح فذلك الامر عندنا من دخل مكة بغير احرام فلا بد له من ان يخرج فيحمل بعمرة او حجة لدخوله مكة بغير احرام وقول ابي حنيفة والعامته من نعمتنا الخ وسبب اني بعد الاثر الا في شئ من الحديث انه بالما بين من منى كانت فيه دوسة وكان عبد الصمد بن علي اخذ عليه مسجد به سرحة كذا في النسخ السندية وفي النسخ المصرية به شجرة سر بناء المجهول تحتها اى تحت هذه الشجرة سبعون نبيا اى دله واتحتها فقطع سرهم بالصم وهو ما تقطعه القابلة من سرقة الصبي كما في النهاية والجمع وغيرهما وقال مالك بشر واتحتها بما

يسرهم قال ابن حبيب فومن السرود اى تنهوا تحتها واحدا بعد واحد فسروا بذلك الخ قلت لكن عامة اهل اللغة وشرح الحديث على الاول ١٢ قوله ان امير المؤمنين عمر بن الخطاب دعى وارضاها مر ببناء الفاعل من المردوب امرأة مجذومة احابها دار الجذام يقطع اللحم ويسقطه وهي تطوف بالبيت الظاهر للتطوع فان الطواف الواجب لا يمنع منه فقال لها يا امه الله لا تؤذى الناس يرتج الجذام لو جلست بكسرتا الخطاب في بيتك كان خير لك او لفظته لولم يلقى فلا جواب لها ونسبه كان انثا لا لقوله صلى الله عليه وسلم فمن المجذوم فرادى من الاسود رواه البخاري من حديث ابي هريرة ولما كان شح العالفتين باسرها مشكلا امرها بالتحقق في بيتها فجلست فمر بها رجل لم يسلم بعد ذلك اى بعد نسي عمر بن مان فقال لها ان الذي كان نهاك من الطواف قد مات فاخرجي للطواف قال الزدقاني لعله جابا اورد رجل سوء او يكون مختبرا لما قاله ابو عبد الملك فقلت ما كنت لا طيعه حيا و اعنيه ميتا لانه امره ان يقول الباجي قوله للمجذومة يا امه الله لا تؤذى الناس على سبيل الرفق بها في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر عرض عليها باذني ما هو ارفق بها فاطاعته وتولها ما كنت لا طيعه الخ تريد انما اطاعته لانه امرها بالحق وذلك يلوجب عليها امتثال ما امر به في كل وقت في حياته وبعد موته الخ قال ابو عمرو فيه انه يسأل بين المجذوم ومخاطبة الناس لما فيه من الاذى وهو لا يجوز اذا منع اكل الثوم من المسجد وكان ربما اخرج الى البقيع في العبد النبوي فما ظلك بالجماد وهو عند بعض الناس يهدى وعند جميعهم يؤذى والان عمره المرأة القول بعد ان اخبرها انها تؤذى لانه لم يتقدم اليها ورحمها لبله الذي بها وقد عرف منه انه كان يعتقد ان شيئا لا يؤذى وكان يجالس معيقيا العدوي ويواكله ويشابهه وادب ما وضع فمه على موضع فمه وكان على بيت ماله ولعله علم من عقلها ودونها انها تكتفي باشارته فلم ينجح الى نبيها لم ترائي انه لم تخط فراسته فيها فاطاعتها ميتا الخ قلت ومما على من عمر انه كان يجالس معيقيا يخالفه ما قال الخافض اخرج البصري من طريق عمر بن الزهري ان عمر قال لعريقاب اجلس مني قيد ربح ومن طريق خارجة بن زيد كان عمر يقول نحوه وهما اثران مقطعان الخ ويمكن الجمع بينهما بان الامر بجلوسه قيد ربح كان لمصالح وعشر من الاذى ودرعاية الناس وغير ذلك والظاهر من ذلك ان عمر بن عمر بن الخطاب اجتنابا عن المجذوم فسوخ فقد قال الخافض تحت حديث البخاري عن ابي هريرة مرفوعا فمن المجذوم كما تفر من الاسد قال عياض اختلفت الآثار في المجذوم فاجاب عن جابر ان النبى صلى الله عليه وسلم اكل مع مجذوم وقال ثقة بالشر وتوكلوا عليه قال فذهب عمرو وجعته من السلف الى الاكل معه ورواها ان الامر باجتنابه فسوخ ومن قال بذلك عيسى بن دينار من المالكية قال والصحيح الذي عليه الاكثر ويتعين المصير اليه ان لا نسخ بل بسبب الجمع بين الحديثين وحمل الامر باجتنابه والفرار منه على الاستنباب والاحتياط والاكل معه على بيان الجواز كذا اقتصر القاضى ومن تبعه على حكاية يهدين القولين وحكى غيره قولنا لثا وهو الترتيب وقد سلك فريقان احدهما سلك ترتيب جميع الافعال الدالة على نفى العدوى وتزييف الافعال الدالة على عكس ذلك والفرق اني لسكوني الترتيب عكس هذا السلك فروا حديث لا عدوى قالوا والا حديث الدالة على الاجتناب اكثر والجواب ان طريق الجمع اولى في طريق الجمع مسالك اخر احدها نفى العدوى جملة وحمل الامر بالفرار من المجذوم على رعاية خاطر المجذوم فانه اذا اراد الصبيح البدن السليم تعظم مصيبته وتزداد حسرة ثانيا حمل الخطاب بالنهي والاثبات على عالتين مختلفتين فحيث جاز لا عدوى كان الخطاب بذلك من قوى يقينه وصح توكله وحديث الفرار كان الخطاب به من ضعف يقينه ولم يتمكن من تمام التوكل فلا يكون له قوة دفع اعتقاد العدوى فاريد بذلك سد الباب ثالث المسالك ١٢

ما كنت لاطيعه حيا واعصيه ميتا **مالك** انه بلغه ان عبد الله بن عباس كان يقول ما بين الركن والباب الملتزم **مالك** عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان انه سمعه يذكر ان رجلا من بني ذر بالربذة وان ابا ذر سأل ابا ذر فقال اردت الحج فقال هل نزعك غيره قال لا قال فاستأنف العمل قال الرجل فخرجت حتى قدمت مكة ثم مكثت ما شاء الله ثم اذا انا بالناس منقصين على رجل قال فضا غطت عليه الناس فاذا الشيخ الذي وجدنا بالربذة يعني ابا ذر فلما راني عرفني فقال هو الذي حدثتك **مالك** انه سأل ابن شهاب عن الاستئناء في الحج فقال او يصنع ذلك احد وانك ذلك **مسئل** مالك هل يجتنب الرجل لدابته من المحرم فقال لا **الحج المرأة بغير ذي محرم** قال مالك في الصرورة من النساء التي

ان يتحلل حيث اصابه مانع من الرمي وغيره فقال الزهري او يصنع بفتح الواو والهجرة لا تستقام ويكون الكلام في اشكال ذلك عطف على من ذوف وموداه الاستغناء الانكاري ذلك اي الاشرط احكام السلف لم يفعلوه والكر ذلك اي الاشرط وبر قال مالك والوصيفة خلفا للشافعي اذ قال به في الجملة واحمد اذ قال به مطلقا كما تقدم البسط في ذلك في ابواب الاحكام وكان ابن عمر ينكر الاشرط في الحج ويقول ليس حسبكم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم كما اخرج الشيخان وغيرهما **هـ** قوله وسئل عناء المحرم الامام مالك هل يجتنب قال الباجي الاحتشاش جمع الخيش الرجل له اية من ارض الحرم فقال مالك لا يجوز قال الباجي وبذلك قال ان لا يجتنب ارض الحرم له اية ولا غير ذلك الا اذا خالها اياها صلى الله عليه وسلم ومن احتشش في الحرم فلا جواز قطع الخيش وارسال البهائم للرعي ليس يتناول ذلك وبذلك لا يمكن الا حرامه ولو منع من قطع السفر في الحرم والمقام فيه لتعدد الاشياء منه والتميز والتميز لا يتقدم البحث في ذلك في الاماكن العشرة في اشجار الحرم وحديثه قيل جامع الحج **هـ** قوله حج المرأة بغير ذي محرم اي هل يجب عليها الحج اذا لم يكن لها محرم وفي حكم الزوج وهل يجوز لها ان تخرج بغير ذي محرم وفي المسئلة خلاف شريك قال ابن رشد اختلفوا هل من شرط وجوب الحج على المرأة ان يكون معها زوج او محرم منها فقال مالك والشافعي ليس من شرط الوجوب ذلك وتخرج المرأة الى الحج اذا وجدت رفقة ما سوتة وقال ابو حنيفة واحمد وجاعة وجود ذي الحرم ومطابقة لما شرط في الوجوب وسبب الخلاف معارضة الامر بالحج للنهي عن سفر المرأة فقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم من حديث الهدي والي هجرة فابن عباس وابن عمر اني عن سفر المرأة المصحح ذي محرم فمن غلب عموم الامر قال توافر الحج وان لم يكن معها ذو محرم ومن خصص العموم بهذا الحديث اودى انه من باب تفسير الاستطاعة قال لا تسافر المرأة الى الحج **هـ** قوله قال مالك في الضرورة بفتح الصاد وضم الراء المهملتين واسكان الواو وفتح الراء من الضر وهو الجبس والمنع والرد من لم يتزوج كما يصحح به المصنف وقد ورد هذا اللفظ في حديث مرفوع عن ابن عباس عن ابي داود وبلغ لاصرودة في الاسلام واختلفوا في تفسيره على احوال قال في الجمع هو التبتل وترك النكاح اي لا ينبغي لاحد ان يقول لا تزوج لانه ليس من خلق المؤمنين وهو فعل الربان وهو ايضا من لم يزوج قط من الضر وهو الجبس والمنع وقيل اراد من قتل في الحرم قتل ولا يقبل قوله ان ضرورة ما تجت وتلا عرفت حرمة الحرم كان الرجل في الجاهلية اذا حدث حدثا فلبا الى الكعبة لم يزوج فكان اذا اقبل في الاسلام وهو تشدد يد في لسان العرب قال الليثي رجل ضرورة لا يقال الا بالاء فقال ابن الجني رجل ضرورة وامرأة ضرورة ليست الماء ان نيت الموصوف بما هي فيه وانما لحقت لعلام السامع ان هذا الموصوف بما هي فيه قد طغى الغاية والنبات جعل تانيث الصفة اشارة لما يريد من تانيث الغاية والبالغة كذا في النبل من النساء التي لم يزوج قط صفة كاشفة للضرورة او احتراز عن تفاسيره الاخر قال الزرقاني ليس من لم يتزوج ضرورة ايضا لانه ضرر الماء في طهره وتبتل على مذهب الربانية ومنه قول ابن ابي

لوانا امرضت لاشمط را هب عبد الله ضرورة متلبدا انها ان لم يكن وفي النسخ المصرية ان لم تكن بصيغة التانيث لهادوموم واختلفوا في مصداق الحرم هنا قال القاري المراد بالحرم من حرم عليه نكاحا على ان يمد بسبب قرابة او رضاع او مصاهرة بشرط ان يكون مكلفا ليس بمجوس ولا غير ما مومن الخ يخرج اي المحرم ومن في حكمه معناه الجملة صفة لذى محرم او كان لها اي المرأة محرم ولم يستطع ان يخرج معها لما نفع قايه من الاعتذار كذا ان لم يمرض ان يخرج معها انها لا تترك فريضة الله عز وجل عليها في الحج بقوله تعالى ولله على الناس حج البيت الاية فدخل فيه النساء ومن شرط الحرم قال لم يتحقق في حقها الفرض بعد وتخرج في جماعة النساء وقد تقدم في اول الباب بيان سالك الاشارة في ذلك واختلفا في جواز الحرسون الحج الفريضة بعد اتفاقهم على انه لا يجوز لما ان تخرج الحج التطوع **هـ**

له قوله كان يقول ما بين الركن الى الحجر الاسود والمقام هكذا في المحل والمصنف وفي جميع النسخ السندية والمصرية ما بين الركن والباب وهو ان كان صحيحا في نفسه لكنه ليس في هذه الرواية والعجب انهم كيف طبقوا على ذلك مع تدرج الشرح بان الواقع في رواية عبيد الله بن يحيى من ابيه ما بين الركن والمقام ومن الاصول المعروفة عند المحققين لا يجوز تفصيل الكتاب بعد ثبوت الغلط عن المصنف قال الشيخ في المحل كذا في رواية عبيد الله بن يحيى عن ابيه ما بين الركوع والمقام وفي رواية الاخرين عنه وعن غيره ما بين الركن والباب وهو الصواب وعليه اهل العلم انه مجتهد في الدعاء في المواضع المتبركة ويلتزم بين الركن والباب والخ عليه بن السيوطي شروحه ثم قال قال ابن عمه البركاتي رواية عبيد الله بن يحيى عن ابيه وفي رواية ابن وضاح ما بين الركن والباب وهو الصواب والاول خطأ لم يتابع عليه الا وهو الباجي والزرقاني شرحهما على الركن والباب ثم قال الزرقاني كذا رواه ابن وضاح عن يحيى وهو الصواب وفي رواية ابن عمه عبيد الله ما بين الركن والمقام وهو خطأ لم يتابع عليه فالرواية في المواضع وبغيره والباب وروى عن ابن عباس مرفوعا ما بين الركن والباب ملتزم من دعا الله هذه من ذي حاجة او ذى كربة او ذى غم فخرج عنه قال ابن عبد البر الخليل الملتزم قال المحمدي بالضم ثم السكون وتاد وقتما نقطتان مفتوحة ويقال له المدعى والتعويض بذلك لا لتزاهر بالمداء والتعويض هو ما بين الحجر الاسود والباب **هـ** قوله ان رجلا لم يسم ولا يبعد ان يكون مالك بن حميد الهذلي الكوفي كما في الروايات التي مر بها الفاعل من امره على ابي ذر الغفاري رضي الصالح في المشورة بالبركة بالبرادة والموحدة المفتوحين كما تقدم في باب ما لا يجوز للمحرم الاكل من الصيد وكان عثمان رضي الله عنه بالبركة لاحتادته والنس ابا ذر سأل اي الرجل المذكور ان تريد فقال الرجل اردت الحج فقال ابو ذر هل نزعك بزازي معجبة ومعين مملعة اي اخرجك من بيتك قال الجدي نزعك عن مكانه قلعه وقال تعالى ونزع يده اي اخرجها من غير اي غير الحج اي هل ملك على سفره بذا غيره من قصد تجارة او نكاح او غير ذلك من الاغراض ولفظ البخاري في الادب الضرر كما سياتي امامه يسح ولا تجارة قلنا لا قال الرجل لا قصد لي غيره قال ابو ذر فاستأنف العمل كذا في الشيخ السندية وفي المصرية فاشتق العمل قال الجدي الاستئناء والاستئناء الابتداء وفي الجمع انتمف العمل استأنف فان ما تقدم غفر لك الخ قال الباجي وذلك لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من حج هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته امره يريد والله اعلم انه لا ذنب له لان ما أتى به العمل قد كفر ساؤذوبه فصار كيوم ولدته امره لا ذنب له الخ **هـ** قوله قال الرجل فخرجت من البركة حتى قدمت مكة ثم مكثت بصيغة المتكلم من منم المكث وفيها اي اقامت ما شاء الله ان المكث قال الباجي يستعمل ذلك في المرة الطويلة ثم اذا انا بالناس قال الجدي اذا لم يكن للظفافة فتخص بالجل الاسمية ولا تحتاج الى الجواب ولا تقع في الابتداء ومعناها الحال كخرجت فاذا الاسد بالباب قال تعالى فاذا هي حية تسعي قال الاخفش حرف وقال الجدي حرف مكان وقال الزجاج حرف زمان منقصين بالنون و القاف اي مزدوجين حتى يقصف بعضهم بعضا من القصف وهو الكسر والرفع السندية لفظ الرعام كذا في الجمع على رجل لا ادرى من قبل الرواية من هو قال فضا غطت بضا وغنن معجمين ولاء مملعة ببناء المتكلم اي زاحمت وما بقيت عليه الناس لان اراه يريد ان هذا بين الناس حتى وصل الى النظر اليه فاذا انا بالشيخ وفي النسخ السندية فاذا الشيخ الذي وجدت بالربذة يعني ابا ذر قال الرجل فلما راني الشيخ المذكور عرفني فقال هو الذي حدثتك ولا شك فيه تذكيره بما جرى ونبات على قوله قال ابن عبد البر هذا لا يجوز ان يكون مثله رأيا وانما يدرك بالتوقيف من النسبي صلى الله عليه وسلم قلت وقد ورد الرفع نصا فيها رواه الامام ابو حنيفة فني جاب مع المسانيد ابو حنيفة عن محمد بن مالك الهذلي عن ابيه قال خرجنا من يد الحج فزأنا ابا ذر بالربذة فلما علينا فرد السلام ثم قال من اين اهل القوم قلنا من الفج العتيق قال فابن ثومون قلنا البيت العتيق قال الله الذي لا اله الا هو ما شئتم غير قلنا نعم قال فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من خرج حاجا واهل وعقل ونفس نكسك فليست لك العمل فان الله تعالى قد غفر له ما تقدم من ذنبه ثم ذكر صاحب المسانيد تحريمه من مدة المسانيد **هـ** قوله عن الاستئناء في الحج وهو ان يشترط

لم تجز قط انها ان لم تكن لها ذومحرم يخرج معها او كان لها ولم يستطع ان يخرج معها انما لا تترك فريضة الله عز وجل عليها في
الحج ولتخرج في جماعة النساء صليكم الله على من لا اله الا هو عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة ام المؤمنين انها كانت
تقول الصيام لمن تمتع بالعمرة الى الحج لمن لم يجد هديا ما بين ان يهل بالحج الى يوم عرفة فان لم يصم صام ايام متى
ماتك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر انه كان يقول في ذلك مثل قول عائشة

كتاب الجهاد

بسم الله الرحمن الرحيم

الترغيب في الجهاد مائة عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مثل
الجهاد في سبيل الله كمثل الصائم القائم الذي لا يفتر من صلوة ولا صيام حتى يرجع مائة عن ابي الزناد عن
الاعرج عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تكفل الله لمن جاهد في سبيله لا يخرج منه بيتا الا الجهاد في

الحق

صيام المتمتع علم اولان المتمتع وفي معناه القادر بسبب عليه الذي فان لم يجد
فصيام عشرة ايام قال تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى فمن لم يجد
فصيام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم الآية قال الموفق لا تعلم بين اهل العلم خلافا
في ان المتمتع اذا لم يجد الهدى ينتقل الى صيام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع تلك
عشرة كاملة وتعتبر القدرة في موضع فمضى عدم في موضع جازله الانتقال الى الصيام
وان كان قادرا عليه في بلد له وجوبه وقت وما كان وجوبه موقتا فمضت القدرة
عليه في موضع كماله في السطوة اذا عدم من كان انتقل الى التراب الخ واختلف اهل
العلم بهن في المراد بالحج وبالمراد بالرجوع اما الاول فقد تقدم في ما جاء في المتمتع ان
المراد وقت الحج لاستحالة كون اعمال ظرفا واختلفوا في المراد بوقت قال الموفق وكل واحد
من صوم الثلثة والسبعة وقتان وقت جواز وقت استجاب اما وقت الثلثة
وقت الاختيار لما ان يصومها ما بين احرامه بالحج ويوم عرفة ويكون آخر الثلثة
قال طائفة يصوم ثلثة ايام اخرها يوم عرفة ويرى ذلك من عطاء الشعبي و
بما يروى الحسن والنخعي وسعيد بن جبيرة وعقبة وعمر بن دينار واصحاب الرأي ويرى
ابن عمر وعائشة ان يصومن ما بين اهلاله بالحج ويوم عرفة وظاهره ان يجعل اخرها
يوم التروية وهو قول الشافعي لان صوم يوم عرفة بعرفة غير مستحب وكذلك ذكر
القاضي في الحرر والمفوض عن احمد الذي وقفنا عليه مثل قول الخزي ان يكون اخرها
يوم عرفة وهو قول من سميناه من العلماء وانما اجبنا له صوم يوم عرفة بهنا لموضع
الحاجة وبهذا القول يستحب لتقدم الاحرام بالحج قبل يوم التروية يصومها في الحج وان
صام منها شيئا قبل احرامه بالحج جاز نص عليه واما وقت جواز صومها فاحرام بالعمرة وهذا
قول ابي حنيفة ومن احمد اذا حل من العمرة وقال مالك والشافعي لا يجوز الا بعد
الاحرام بالحج ويرى ذلك عن ابن عمر وهو قول اسحق وابن المنذر لقوله عز اسمه
فصيام ثلثة ايام في الحج ولانه صيام واجب فلم يجوز تقدمه على وقت وجوبه كسائر
الصيام الواجب ولان ما قبله وقت لا يجوز فيه الهدى فلا يجوز الهدى قبل الاحرام
بالعمرة وقال الثوري والاوزاعي يصومن من اول العشر الى يوم عرفة وان احرام
العمرة احرام المتمتع في الصوم بعده كاحرام الحج واما قوله تعالى فصيام ثلثة ايام في
الحج فمقتضى معناه في اشهر الحج فلا بد من اختيار اذ كان الحج افلا لا يصام فيها انما يصام في
وقتها او في اشهرها فهو قولنا تعالى الحج اشهر الآية اما ان لا تفقد قال الموفق اما السبعة
فلما ايضا وقتان وقت اختيار ووقت جواز فاما وقت الاختيار فاذا رجع الى اهلها
روى ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فمن لم يجد هديا فليصم ثلثة ايام في الحج
وسبعة اذا رجع الى اهلته متفق عليه واما وقت الجواز فمضى ايام التشريق قال الاثرم
سئل احمد هل يصوم في الطريق او يمكنه قال كيف شاء وبهذا قال ابو حنيفة ومالك
وعن عطاء ومجاهد يصومها في الطريق وهو قول اسحق وقال ابن المنذر يصومها اذا رجع
الى اهلها بخبر يروى ذلك عن ابن عمر وهو قول الشافعي وقيل عنه كقولنا وكقول اسحق
ولان كل صوم لازم وجاز في وطنه جاز قبل ذلك كسائر الفروض واما الآية فان الله
تبارك وتعالى جوزه لما خيرا للصيام الواجب فلا يمنع ذلك الاجزاء قبله كما خير صوم
رمضان في السفر الخ ١٣ قوله انما كانت تقول الصيام الذي اوجبه الله

عز وجل لمن تمتع بالعمرة الى الحج لمن لم يجد هديا لقوله عز اسمه فمن تمتع بالعمرة الى الحج
الآية فهذا الصيام بسبب ان يصام ما بين ان يهل بالحج الى يوم عرفة ولا يجوز
صياما قبل احرام الحج وبذلك قال مالك والشافعي بخلاف الحنفية واحمد اذا رجع
ميا ما قبل احرام الحج بعد احرام العمرة كما تقدم قريبا في بيان المذاهب فان لم يصم
احد الى يوم عرفة صام ايام من الثلثة التي تلي يوم النحر قال الباغي ومن ايام التشريق
الثلثة تلي يوم النحر وهذا يقتضي صحة الصوم من وقت يحرم بالحج وان ذلك
مبدأ اما لا وقت الاداء وما بعد ذلك من ايام من وقت القضاء واما لان في
تقدم الصيام قبل يوم النحر لاداءه وذلك ما يرويه واما ان يصام ما قبل
يوم النحر مما يحرم لمن يريد الصوم وصيام ايام من منوع بباح الصوم وفيها
للمضروبة لمن لم يصم قبل ذلك يكون صومه في حرمه وما بعد ايام من فليس مملا
لهذا الصوم من وجه الاداء وقد قال اصحاب الشافعي ان يصام ايام من انما هو
على وجه القضاء والاعظم من المذهب انه على وجه الاداء وان كان الصوم قبل ذلك
افضل الخ فقلت وبه اخذ مالك والاوزاعي والشافعي واحمد واسحق ودرجته
الثوري في الروضة وقال ابو حنيفة والشافعي في الجهد لا يصوم قال الزرشي واليه
رجح احمد قال محمد انما مالك عن ابي النضر مولى عمر بن سعيد عن سليمان بن يسار ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم نهي عن صيام ايام من قال وبهذا نأخذ لا ينبغي ان يصام ايام التشريق
لمنه وهو قول ابي حنيفة والظاهر من قبلنا قال الطحاوي بعد ان اخرج حديث النبي عن
ستة عشر صمايا فليثبت بهذه الاحاديث نهي عن صيام ايام التشريق وكان نهي
عن ذلك يعني والجماع يقيمون بها ومنهم المتمتعون ومنهم القادون ولم يكسب منهم
متمتع ولا قادرا دخل المتمتعون والقادون في ذلك كذا في المس ١٢ قوله
ان كان يقول في ذلك اي نهي عن صيام يوم عرفة من المتمتع مثل قول عائشة انه كور قيل
ذلك ذكره المصنف تأييدا وتقوية لاختاره وقد اخرج البخاري في صحيحه بدين الاثرين
بجمعا فردى بسنده الى الزهري عن عروة عن عائشة وعن سالم عن ابن عمر قال لم يرخص
في ايام التشريق ان يصمن الا لمن لم يجد الهدى قال المافظ هو من رواية الزهري عن سالم
فهو موصول وقال الطحاوي ان ابن عمر وعائشة اخذه من عموم قوله تعالى فمن لم يجد
فصيام ثلثة ايام في الحج لان قوله في الحج يحتمل يوم النحر وما بعده فيدخل فيه ايام
التشريق الخ ١٣ قوله القائم الدائم الذي لا يفتر من صلوة ولا صيام حتى يرجع
يريد ان حال الجهاد في سبيل الله في اجرة وثوابه مثل اجر بذلان جميع تصريف الجهاد
واكل ولومه وغفلة مماثل ثواب ثواب الذي يقرب بين الصلوة والصوم انتهى ١٤
قوله تكفل الله لمن جاهد في سبيله الكفالة الضمان وانما اضاف الكفالة الى
الجهاد في هذا العمل لانه في كفيل على سبيل التعليم لشان الجهاد والتصحيح لثواب الجهاد
وقوله لا يخرج من بيته الا الجهاد في سبيله يريد ان يكون خروجه في جهاده خالصا لله تعالى
لا يشوبه طلب الغنيمة ولا العصبية لاهل والعشيرة ولا حب الظهور ولا سمعة ولا شئ من
المعاني غير الجهاد في سبيل الله لتكون كلمة الله هي العليا واذا كانت نيته وعقده الجهاد
فلا ينقص اجره ولا ينقص عقده مانا من غنيمة بل هي رزق ساقه الله اليه واجره
واذ كان كامل وانما يكره ان يكون سبب خروجه وعقده ومقصده في قتاله الغنيمة والفساد
الجهدة

سبيله وتصل إلى كلمته أن يَدْخُلَ الجنة أو يردّه إلى مسكنه الذي خرج منه مع ما نال من أجور وغنيمة **مسألة** عن زيد بن أسلم عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الخيل ثلاثة لرجل أجر ولرجل ستر وعلى رجل وزر فاما الذي هي له أجر فرجل ربطها في سبيل الله فأطال لها في مَرْجٍ أو روضة فما أصابت في طيلها ذلك من المَرْجِ والروضة كان له حسنات ولو أنها قطعت طيلها ذلك فاستنبت شرفاً أو شرفين كان آثارها وارواها حسنات له ولو أنها مَرَّتْ بِنَهْمٍ فشربت منه ولم يترد أن يسقي به كان ذلك له حسنات فهي له أجر ورجل ربطها تغنياً وتعففاً ولم ينس حق الله في رقابها ولا ظهورها فهي لذلك ستر ورجل ربطها فخراً ورياءً ونواء لاهل الاسلام فهي على ذلك وزر **وسئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الخمر فقال** لم ينزل علي فيها شيء الا هذه الآية الجامعة الفاذة فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره **مسألة** عن عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر الانصاري عن عطاء بن يسار انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الا أخبركم بخير الناس منزلاً رجل أخذ بعنان فرسه يجاهد في سبيل الله الا أخبركم بخير الناس منزلاً بعدة رجل معتزل في غنيمته يقيم الصلوة ويؤتي الزكاة ويعبد الله وحده ولا يشرك به شيئاً **مسألة** عن يحيى بن سعيد قال أخبرني عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت عن ابيه عن جده قال يا يعنأ رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة

له قوله وتصديق كلمته يمكن ان يريد به الامر بالقتال في سبيل الله وما وعد الله عليه من الثواب ويمكن ان يريد به الشهادتين وان تصديقه بها يثبت في نفسه عداوة من كذبها والمحرص على قتله والجأزة له وقوله صلى الله عليه وسلم ان يدخل الجنة أو يردّه إلى مسكنه الذي خرج منه يريد به الشهادتين ان يدخل الجنة ان اصيب بموت او قتل لانه ليس في اللفظ ما يقتضي بالشك دون غيره انتهى ١٢ **له** قوله يدخل الجنة يمكن وجبين احدهما ان يدخل الجنة باثر قتله ويكون هذا تخصيصاً للشهادة كما خصوا بانهم يردون فرسين بما انتم الله من فعلهم والثاني ان يدخل الجنة بالتعب والبعث ويكون فائدة تخصيصه ان ذلك يكون كفاية لجميع خطايه وان كثرت الاماخير الدليل وان لا موازنة بين ما اكتسب من الخطايا وبين ثواب ما خرج له من الجهاد فلم يرجع ويؤيد هذا دليل حديث الى قتادة رضي في الذي سأل النبي صلى الله عليه وسلم اريدت ان فكت صابراً محتسباً مقبلاً غير مدبر يكفر الله عن خطايي فقال صلى الله عليه وسلم نعم ثم قال ليجزى الله الذين كذلك قال في جبريل انتهى ١٣ **له** قوله الخيل ثلاثة لرجل أجر ولرجل ستر وعلى رجل وزر يريد ان اتخاذها وربطها في الغالب يكون لاهذه الثلاثة الاحوال المجرى والرجل وهو من ربطها في سبيل الله والستر وهو من ربطها ليقرب عليها والورد وهو من ربطها على الوجه المنوع من الارتباط بالخيل وربطها هو اقتادها واهل من الربط بالخيل والمقود ولما كانت الخيل لا تسير في ذلك وكان كل من اقتنى فرساً يربطه في ذلك من استعمالها حتى سموا اقتادها وانما زادها ربطاً بمعنى ربطها في سبيل الله اعدادها لهذا الوجه واتى ذهابه وهو من وجوه البريقاب عليه صرح في حال مقامه دون استعماله في الجهاد وغزو العدا من باب الاتفاق في سبيل الله والاعداء والاداب على العدو فاذا عزا به كان له اجر الجهاد والغزو واجر الاتخاذ والرباط انتهى ١٢ **له** قوله في طيلها بكسر الطاء الملهة وفتح التثنية الجبل الذي تربط به الدابة ويطلق لشرعي ويقال الطول بالواو ايضا ١٢ **له** قوله ولم يمان يسقي به اي والحال انه لم يرد صابراً سقيها واذا حصل ذلك له حيث لم يقصه فغنى قصداً ١٢ **له** قوله تغنياً وتعففاً اي استغناء عن الناس وكفا عن السؤال بجميع ما يحتاجه من حق رقابها الزكاة وحق ظهورها حمل منقطع الغزاة و الخارج فصره علماً مسته لئلا يربطها الزكاة في الخيل وتأوله الجمهور بان المراد بالحق في رقابها الاحسان اليها والقيام بحلفها والشفقة عليها في الركوب ١٢ **له** قوله نواء بكسر النون والمدى معاودة لم ١٢ **له** قوله وسئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الجهاد يريد به الشهادتين ان السائل لم يعلم ان كان حكم الجهاد الخيل فيما ذكر من انها لرجل أجر ولرجل ستر وعلى رجل وزر او يكون مما لفا حكم الخيل في ذلك لانها لا تتخذ غالباً لجهاد ولا تربط فيسوي ما جرت العادة ان ينادى بها ولا يشتر باقتناءها ولا هي مما يتكسب بركوبها وان يكسب بالحمل عليها كالايل والبعال فقال صلى الله عليه وسلم لم ينزل علي فيها شيء الا هذه الآية الجامعة الفاذة يريد به الشهادتين ان لم ينزل عليه فيها من التقسيم والتفسير ما نزل في الخيل لانها غير مشاركة لها في ذلك ولكنها داخله تحت قوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره والحمد وان لم يبلغ مبلغ الخيل في الجهاد ونفقة يحمل عليها داخلته من لم يستطع اقتناء الخيل وحمل عليها زاده وسلاحه ويتكسب عليها ضعف الناس واما هي فيشتر بها ويستعين بها اهل الشرك والبغى على غزو الاسلام فيوزرون بها فبذلك مستفاد من عموم الآية لان اقتناؤها لا يخلو ان يكون من عمل الخير او من عمل الشر وقد اخبر تعالى من عمل شيئاً منها فانه يراه وهذا يدل على وجوب

التعلق به لغته وشرعاً وقوله صلى الله عليه وسلم الآية الجامة يريد به صلى الله عليه وسلم العامة وقوله الفاذة يريد به القليلة المش في هذا الحكم يقال كلمة فاذة وفذة اي شاذة (انتهى ١٢) **له** قوله الا أخبركم بخير الناس وقد علم انهم يريدون ذلك على سبيل التنبيه لم على الاصفاء اليه والاقبال على ما يجنبه والتفرغ لغيره وان يريد بقوله صلى الله عليه وسلم خير الناس منزلة الشرف ثواباً في الآخرة وارفعهم درجة وقوله صلى الله عليه وسلم لرجل اخذ بعنان فرسه يجاهد في سبيل الله يريد به والشهادتين ان مواعظ على ذلك ووصفه بان اخذ بعنان فرسه يجاهد في سبيل الله بمعنى ان لا يخلو في الغلب من ذلك راكياً لا واقفاً بل دائماً معظم امره ومقصوده من تصرفه فوصف بذلك جميع احواله وان لم يكن اخذ بعنان فرسه في كثير منها ١٢ **له** قوله الا أخبركم بخير الناس منزلاً بعده رجل معتزل في غنيمته وصف رسول الله صلى الله عليه وسلم افضل الناس ونفس عليها ورغب فيها من قوى عليها واخبر بعد ذلك بفضل من قصر عن هذه المنزلة وضعف منها وليس كل الناس يستطيع الجهاد ولا يقدر على ان يكون اخذ بعنان فرسه في غنيمته في الغنيمته والضعف والكبر وذو الحاجة والفقير وصف صلى الله عليه وسلم هذا المعتزل في انه في غنيمته لفظاً للتفخيم اشارة والله اعلم الى قلته المال وقد يكون اعتزاله ضعفاً عن الجهاد وقد روى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال في غزاة ان اقواماً بالمدينة خلفنا ما سلكنا شعباً ولا وادياً الا ادهم معنا حبسهم العذر ويمكن ان يكون لقوة على الجهاد ولكنه يؤمر مع الغنى عنه بالنقصان والاعتزال لما يرى ان ذلك ارفع به وادق له في دمه فهذا اقام الصلوة واتى الزكاة وعبد الله تعالى فنزله بعد منزلة الجهاد من افضل المنازل لا واداه الفرائض واخلاصه للعبادة وبعده عن الرياء والسمعة اذا خشي موضع ولم يكن ذلك شهرة له ولا له ليرد في احد ولا يذكره ولا يتسلخ درجته ودرجة الجهاد بلان الجاهل يذب عن المسلمين وبجاهل الكافرين حتى يدخلكم في الدين يتعدى فضلنا الى غيره ويكثر الانتفاع به وبهذا المعتزل لا يتعدى نفعه الى غيره ولو ان ربطاً راي ان الانقضاء اسلم له فيه واعل لما روى ان نفسه الطوع له في الصلوة والزكاة فاقبل عليها لهذا المعنى كان ذلك والله اعلم الخ لانه من الناس من يجهل بجهاد نفسه الطوع له في الصلوة ومنهم من يجهلها الطوع له في الجهاد ومنهم من يجهلها الطوع له في غير ذلك من الجواهر والبرهان ذلك بحسب ما يفتح على الانسان ويقسم له انتهى ١٢ **له** قوله يا يعنأ رسول الله صلى الله عليه وسلم اصل السبع في كلام العرب المعاوضة في الاموال ثم سميت معاودة النبي صلى الله عليه وسلم ومعاودة المسلمين معاودة يعني انه عاودهم بما ضمن لهم من الثواب عوضاً عما اخذ عليهم من العمل قال الله تعالى ان الله اشترى منكم انفسكم بالثمن العظيم ١٢ **له** قوله على السمع والطاعة اسمع ههنا يرجع الى معنى الطاعة ولعله ان يكون اصله الاصفاء الى قوله والتفهم له يريد ان الذي شرط علينا السمع والطاعة لا واداه ونواهي على كل حال في حال اليسر وحال العسر ويمكن ان يريد به يسر المال وعسر الشئ من جبهه الراية ووافر الزاد والاقتصار على اقل ما يمكن منها والمنشط والمكره يريد وقت النشاط الى امثال اوامره ووقت الكراهية لذلك ولعله ان يريد به بالمنشط وجود السبيل الى ذلك والتفرغ له وطيب الوقت وضعف العدو ويريد بالكره تعذر السبيل وشغل المانع وشدة العناء بالحمول والبرد وصعوبة السفر وقوة العدو انتهى

في العسر واليسر والمنشط والمكروه وإن لانتازع الامراهله وان نقول اذ نقوم بالحق حيثما كنا لا نخاف في الله لومة لائم **مقاله**
عن زيد بن اسلم قال كتب ابو عبيدة بن الجراح الى عمر بن الخطاب يذكر له جموعا من الروم وما يتخوف من امرهم فكتب اليه
عمر ما بعد فانه مهما ينزل بعبد مؤمن من منزل شدة يجعل الله بعده فرحا وأنه لن يغلب عسر يسرين وان الله يقول في
كتابه يا ايها الذين آمنوا الصبروا وصابروا وابطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون **النهي عن ان يسافر بالقران الى ارض**
العدو ومثلك عن نافع عن ابن عمر انه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يسافر بالقران الى ارض العدو وقال
مالك وإنما ذلك مخافة ان يناله العدو والنهي عن قتل النساء والولدان في الغزوة **مقاله** عن ابن شهاب عن
ابن لكعب بن مالك قال حسبته انه قال عبد الرحمن بن كعب انه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين قتلوا ابن ابي
الحقيق عن قتل النساء والولدان قال فكان رجل منهم يقول بترحت بنا امرأة ابن ابي الحقيق يا لصياح فارفع عليها السيف
ثم اذكر نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأكف ولولا ذلك لاسترحنا منها **مقاله** عن نافع عن ابن عمر انه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يسافر
في بعض مغازيه امرأة مقتولة فانكرو ذلك ونهى عن قتل النساء والصبيان **مقاله** عن يحيى بن سعيد ان ابا بكر الصديق
بعث جيوشا الى الشام فخرج يشي مع يزيد بن ابي سفيان وكان امير ربيعة من تلك الارباع فرعوا ان يزيد قال لابي بكر ما
ان تركب واما ان انزل فقال ابو بكر ما انت بنازل وما انا براكب اني احتسبت خطاي هذه في سبيل الله ثم قال له انك ستجد
قوما زعموا انهم حبسوا انفسهم لله فنيهم وما زعموا انهم حبسوا لله وسجد قوما فخصوا عن اوساط رؤسهم من الشعر فاضرب

اله قوله وان لانتازع الامراهله قال الباجي
يحتل ان يكون ذلك شرطا على الانتصار ان لا ينازعوا فيه اهل دمه وقربه ويحتل ان
يكون هذا ما اخذ على جميع الناس ان لا ينازعوا ولا الامم فيهم وان كان فيهم من يصلح
لذلك اذا كان قد صار لغيره قال الحافظ السيوطي هو الصحيح ولو يده ما زاده احمد ان
ارأيت ان لك في الامر حقا ولا بن جان زيادة وان اطروا لك وضربوا الحرك و
للبخاري زيادة الا ان تروا كظروا اياها ١٢ ملى **اله** قوله كتب ابو عبيدة
الى عمر بن الخطاب يستشير فيما يفعل لما فتح المسلمين من جموع الروم ويعلم ما بقي منهم
ويخاف من ضعف سلمي الشور منهم فكتب اليه عمر ما ذكر في الحديث يريد ان ما قبله
الذين الى الفرج ١٢ **اله** قوله من منزل شدة بامانة الشرب بزنة القول الى
الشدة من قبل امانه الصفه الى الموصوف وفي نسخة شدة بالرفع وقوله من منزل
بزنة اسم الفاعل مجرور من ووجه ظاهر ١٢ ملى **اله** قوله لن يغلب عسر يسرين
يعني المذكور في قوله تعالى فان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا كره ليدل على ان العسر
المعروف مع يسرا قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا الصبروا على ما مضى الطاعات وما
يعصمكم من الشدة وما يبروا غلبوا اعداء الله في العسر على شدة الحروب وابطوا اعدائكم
وخيوكم في الشور من مدين للفرق وانفسكم على الطاعة ملى قال الباجي قوله لن يغلب
العسر قيل ان وجه ذلك انما عرف العسر يقتضي استغراق النفس فكان عسر الاول
هو الثاني ولما كان اليسر منكرا كان الاول منه غير الثاني فبهذا يقتضي ان اليسر من
عنده الغلب بالمراد والاجر فالعسر لا يغلب هذين اليسرين لانه لا يهمل من ان يحصل
احدهما ١٢ **اله** قوله ان يسافر بالقران الى ارض العدو او ما فيه قرآن فيمكره
ذلك عند ابى حنيفة والشافعي روى عنه مالك روى ١٢ ملى **اله** قوله
قال مالك واما ذلك مخافة الجراح الى ابن عبد البر كذا قال اكثر الرواة ودواه ابن
وهب فقال في اخره خشيته ان يناله العدو في سباق الحديث وكذا رواه ابن
ماجة من طريق ابن مدي عن مالك مخافة ان يناله العدو في نفس الحديث وعنه
مسلم والنسائي تلك الزيادة من غير طريق مالك لفظه قاتل لائمة العدو وفطر تليل
النهي من الشارع فلذا فرق الحنفية بين العسكر الكبير والصغير فيجوزون في الاول لان
الغالب فيه الامن خلاف الثاني ١٢ ملى **اله** قوله بترحت بنا يدا فترت امرنا
بصياح فكان ينبغي قتلها اذ ارفع عليها السيف ما يذكر من نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم عن قتل النساء والولدان ولولا ما يذكر من ذلك انهي قتلها فاسترحوا منها
وبذا يدل على التعلق بالعموم لانه جرى نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم على عمومهم
في سائر الحالات (النتي) **اله** قوله راي في بعض مغازيه اى غزوة فتح مكة
لما في اوسط الخبر من حديث ابن عمر والحديث مخزج في الصحيحين والسنن الا
سنن ابن ماجه وسند احمد وصحيح ابن حبان وسند دك الحاكم وفي بعض رواياتهم راي
امرأة مقتولة فقال ما كانت هذه تقابل فلم تظلم وبهذا الحديث اجمع العلماء على
عدم جواز قتل النساء والصبيان لضعفهم عن القتل وقصورهم عن الكفر وفي استبقائهم

منفعة بالاسترقاق او الغداء وحكى الحازمي قول بعض العلماء بجواز ذلك على ظاهر
حديث العصب بن جثامة عن ائمة السنة سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن اهل الدار يبيتون من المشركين فيعاب من نسايم وذواربهم قال هم منهم وانشاء
البراد والى نسخ حديث العصب باحاديث النسي كذا في فتح الباري وغيره من شروح
صحيح البخاري انتهى قال الباجي قوله راي في بعض مغازيه امرأة مقتولة فانكرو ذلك
يحتل ان يكون صلى الله عليه وسلم علم من حال تلك المرأة انها لم تقابل ويحتل ان
يكون حمل امرها على المعود من حال النساء في بعد من عن القتل والمنفعة وقد روى
ربيع بن ربيع قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة فرائى الناس
مجموعين على شئ فبعث رجلا فقال انظر على ما يجمع هؤلاء فجاء فقال امرأة مقتولة
فقال ما كانت هذه تقابل قال وعلى المقدمة فالد بن الوليد فبعث رجلا فقال لاله
لا تقتل امرأة ولا عييفا فكذا يقتضي ان المنع من قتل النساء والصبيان انهم لا
يقاوتون وفيهم معنى اخر انهم من الامور التي يقتل بها على العدو وينتفع بها
دون مخافة منهن فاما ان قاتلوا فانه يقتل لان العلة التي منعت من قتلهم عدم
القتال منهن فاذا دبر منهن وجدت علة اباية قتلهم لان الحاجة داعية الى دفع
مضرتهن واذا لم تكن الموجد في الرجال والله اعلم ١٢ **اله** قوله ان ابا بكر
الصديق بعث جيوشا الى الشام فخرج يشي مع يزيد بن ابي سفيان فخرج معه على
سبيل البراءة والتضييع فيكون ذلك سنة في تشجيع الخائف الى الغزو والنج وسبل البراءة
اضاف مشية الى يزيد بن ابي سفيان لانه اختص بمناشاة والقرب منه والمكانة
له ولما كان خروجه بسببه فقال خرج مع يزيد يشيعة معنى انه قصده لخروجه تشييعا وان
لم يخرج معه انتهى **اله** قوله فرعوا ان يزيد قال لابي بكر ما ان تركب واما ان
انزل على معنى الاكرام لابي بكر والتوضيح له لذيته وفعله وخلافته لئلا يكون حاله في الركوب
اربع من حاله في المشي وقول ابى بكر الصديق رما ما انت بنازل وما انا براكب الى
احتسبت خطاي هذه في سبيل الله يريد ان قصده بالمشي في تشجيعهم ووصيتهم بحسبة في سبيل
الله تعالى فلهذا لاد الفرق به والتقوية لما يلقاه من نصب العدو وتعب السفر ولقاء
العدو ومقاومته والوبركة لا يطبق شيئا من ذلك فلم يحتج من التقوى ما يحتاج اليه
يزيد وقوله يعني الله من انك سجد اقواما زعموا انهم حبسوا انفسهم لله وما زعموا
انهم حبسوا انفسهم ليريدوا به ان الذين حبسوا انفسهم عن مخالطة الناس واقبلوا على
ما يدعون من العبادة وكفوا عن المعاداة لاهل ملتهم برأى اموال ادحرب او اخفاء
بغير فتولاء لا يقتلون سواء كانوا في مواضع او ديارا او غيرهم لان هؤلاء قد
اعتزلوا الطريقين وعقوا عن معاداة احد هما انتهى **اله** قوله فخصوا عن اوساط
رؤسهم بالفاء ونخفيف الحاء المملة بعدها ملة اى حلقوا رؤسهم وتركوا مثل اما
حيض القطاة والموص القطاة هو موضعها الذي تختم فيه وتبيض قال في المصنف وهذا
هي يافت قومي راك ستره اندميانه سرها في غود ليس بزن ان راك ستره اندا دس
بشمشير يعني مجوس كهلن سردان عصر خملت مجوس بعود انتهى

فأخضروا عنه بالسيف وأنى موصيك بعشر لا تقتلن امرأة ولا صبياً ولا كبيراً هراً ولا تقطعن شجرة مثمرة ولا تخربن عامراً ولا تقتن شاة ولا بعيراً إلا لأكله ولا تحرقن نخلاً ولا تغرقنه ولا تغفل ولا تجبن **٩٦٠** مالك إنه بلغه ان عمر بن عبد العزيز كتب الى عامل من عماله انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا بعث سرية يقول لهم اعدوا وبسم الله في سبيل الله تقتلون من كفر بالله لا تغفلوا ولا تغدروا ولا تمسكوا ولا تقتلوا وليداً ولا امرأة وقل ذلك لجيوشك وسراياك وان شاء الله والسلام عليك ما جاء في الوفاء بالامان **٩٦١** مالك عن رجل من اهل الكوفة ان عمر بن الخطاب كتب الى عامل جيش كان بعثه انه بلغني ان رجالاً منكم يطلبون العلي حتى اذا اسندوا في الجبل وامتنع قال رجل مطرس يقول لا تخف فاذا ادركه قتله وأنى والذي نفسي بيده لا اعلم مكان واحد فعل ذلك الا ضربت عنقه قال مالك ليس هذا الحديث بالمجتمع عليه وليس عليه العمل **٩٦٢** مالك عن الاشارة بالامان اهي بمنزلة الكلام فقال نعم وأنى ان يتقدم في ذلك الى الجيوش ان لا يقتلوا احد الاشاروا اليه بالامان لان الاشارة عندي بمنزلة الكلام ولانه بلغني ان عبد الله بن عباس قل ما اختر قوم بالعهد الا سلبت عليهم العدا والعمل فيمن اعطى شيئاً في سبيل الله **٩٦٣** مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان اذا اعطى شيئاً في سبيل الله يقول لصاحبه اذا بلغت وادي القرى فشانك به **٩٦٤** مالك عن يحيى ابن سعيد ان سعيد بن المسيب كان يقول اذا اعطى الرجل الشيء في الغزو فبلغ به رأس مغزاته فهو له **٩٦٥** مالك

الهـ قوله

ولا تقطعن شجرة مثمرة اخذ مالك والا وادعى انه لا يسل قطع الشجر العظم وتحريراً في بلاد المسلمين قال وانما امر النبي بقطع الخيل لانه كان مقابل القوم فامر بقطعها ليشع المكان كذا ذكره الخطابي ويحل عندنا في حيفه قطع الشجر وفساد الزرع قال الشافعي في الام بقطع الخيل وتحرق كل لادوح فيها ولعل امرابي بكران يكفوا عن ان يقطعوا شجرهم انما هو لانه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يخبر بان بلاد الشام يفتح على المسلمين فلما كان بها ان يقطع ويترك اختار الترك نظر المسلمين لما ان تحزب ذلك وتحريقه لا يسل قال الباجي هذا على ضربين اما ما كان الهلا دما يرحى ان يظهر عليه المسلمون فانه لا يقطع شجره العظم ولا تحزب عامره لما يرحى من استيلاء الاسلام عليه وانتقامهم به وما كان بحيث لا يرحى مقام المسلمين به بعده وكوثر في بلاد الكفر فانه تحزب عامره ولا يقطع شجره العظم وغيره لان في ذلك اعتناء فاهم وتوبيخاً وانما قالوا يتقودون به **٩٦٦** قوله ولا تخربن من الافعال والتفصيل ذكره احمد تحزب العامر الا باحتمال الى ذلك **٩٦٧** قوله ولا تحرقن اي لا تحرقن قال الامام ابو يوسف اكده ان يعقر لان هذا مثله قال الباجي وهذا ايضا على ضربين احدهما ان يكون الابل والغنم فيستطيع المسلمون ان يحرقوها ويحرقوها فلا تحرق الا لما حجة ويحتمل ان يريده بالعقر الذئب والذئب فيقول لا يربح بهما ونحر ابلها الا لجسمه الى اكلها فاما على وجه السرقة والافساد او على وجه التمول والافساد للبيع الى بلاد المسلمين فلا يحتمل ان يردوا بالعقر ليس لما شرد منا بالعقر الذي يحبس ما ندسره ولا تبلغ مبلغ القتل فيقول ما شرد عليكم فلا يمكنكم ركوبه واستعماله فلا ترموه ولا تعقره على الوجه المذكور الا لما حجة الى اكله فاجسوه بالعقر والضرب الثاني من الابل والغنم ما يعجز المسلمون عن اخراجه فانه يقتل او يعقر لان في ترك ذلك تقوية العدو ونقصي به يحتمل قول ابي بكر بن محمد بن علي بن ابراهيم وحمله ابن وهب على عموم فقال لا يجوز قتل شيء من الحيوان الا لما كلفه وما دواهم وخيلهم وبنا لهم وحرهم فانها تعقر اذا عجز عن اخراجها والانتفاع بها لم يتخلف في ذلك اصحابنا غير ابن وهب وقيل قال ابو حنيفة وقال الشافعي لا يجوز عقرها **٩٦٨** قوله ولا تحرقن نخلاً يريد ذباب النخل لما حرق بالنار ولا يغرق في ماء واختلف قول مالك فيما لا يقدر على اخراجه من ذلك فروى ابن حبيب عن مالك يحرق ويغرق وروى عن مالك انه كره ذلك وجه الرواية الاولى انه لا طريق الى اكلها الا بذلك واما ما مود به لانها مما يعقوى به العدو فاذا لم يكن اكلها الا بالان لا يوصل اليه بها كالفارين من العدو وجه الرواية الثانية ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال قرصت غلة نبيي من الانبياء فامر به بغيره من النمل فاحرقته فادعى الشافعي ان قرصتك غلة واحرقته امر من الامم تسبح وهذا ما لم تدع الى ذلك حاجته اكل فان احتاج الى ذلك ولم يكن دفعها الا بتحريقها او تغريقها فحل من ذلك ما اتصل به **٩٦٩** قوله لا تغفل ولا تجبن الخ لول ان يأخذ من الغنمية بعض الغنائم ما لم تصبه المقاسم واليمين الجوزع والفرار عن لا يجوز الفرار عنه **٩٧٠** قوله بعث سرية بفتح السين وكسر الراء وتشديد التخمية قطعت من الجيش تبلغ اقطارها اربعاء تبعت الى العدو وكذا في النباية انتهى وقال الباجي السرية من يدخل دار الحرب مستخفياً والجيش من يدخل معاناً وليس لعدوهما **٩٧١** قوله اغدوا بالمال الممل اي سيروا في الغدوة وفي نسخة بالزاي المجتمة **٩٧٢** قوله ولا تمسكوا يقال مثلث بالقتيل اذا جعدت انفه واذا كبره او شيا من اطرافه انتهى **٩٧٣** قوله ان رجالاً منكم يطلبون العلي يريدون ان يلقوا امامهم فيقتلوه حتى اذا اسندوا في الجبل

يريد صاري سنده والمتنع فيه ممن طلبه قال له مطرس ولله لفظه فارسية تقول الفرس مطرس اي لا تخف فاذا ادركه قتله فانه عمر مثله بدران امن لانه نقض لما عقد من الامين وقد امر الله تعالى بان يوتي بالعهد فقال يا ايها الذين امنوا اوفوا بالعقود وقال عز وجل واوفوا بعهدكم اذا عاهدتم العليج بكسر هاء من كفا والعجم مطرس قال الفاظ الظاهر ان الراوي انجم المشاة فصارت تشبه الطاء وهو باللسان الفارسي ترجمه لا تخف كما فسر **٩٧٤** قوله والذي نفسي بيده الخ يحتمل ان يكون عمر بن راي قتل المسلم بالامان وقد قال به ابو يوسف ومنع منه مالك وابو حنيفة والشافعي ولذلك قال مالك ليس هذا الحديث بالمجتمع عليه وليس عليه العمل به بدران من قتل من المسلمين مستأناً فانه لا يقتل به انتهى **٩٧٥** قوله وسئل مالك الخ بهذا قال ان الاشارة بمنزلة الكلام والكتابة لانها اتمام بالامان فيجب ان يتقدم الى الجيوش ان لا يقتلوا احد الاشاروا اليه بالامان والاشارة بالامان على ضربين احدهما ان يشير الى تمتع بالامان فانه يكون امتنا به حيث شاء والثاني ان يؤمن امير بدران يا سره فانه لا يجوز ولا غيره قتله حتى يبلغ الامام فيريه فيه رايه لانه امنه بدران ثبت فيه حكم النظر لام **٩٧٦** قوله ما اختر قوم بالقاء المجتمة والفوقية اي ما نقض قال ابو يوسف لو ان رجلاً اشار الى رجل بالامان ولم يتكلم بذلك فان القضاة اختلفوا فيه واحسن ما سمعت في ذلك ان امان **٩٧٧** قوله كان اذا اعطى شيئاً يريد اخراجه في سبيل الله نفقة او فرساً او سلاحاً يقول لصاحبه يري الذي يدفع اليه ذلك اذا بلغت وادي القرى يري ان هذا نهاية في سفره ومقتضى غزوه في رجوعه فانه يامن الشام فشانك به يعني هو لك قوله اذا بلغت وادي القرى موضع قريب من خيبر فتحه النبي صلى الله عليه وسلم والمقصود المسافرة للجهاد وذكر الموضع على سبيل المثال والله اعلم **٩٧٨** قوله فشانك منصوب باضمار فعل ويجوز دفعه الى الزم شانك بالشئ المعطى واما قبل الارتحال فربح به ان شاء **٩٧٩** قوله شيخ به رأس مغزاته المغزى موضع الغزو وقد يكون الغزو لنفسه كذا في النباية يعني اذا بلغ الرجل بالعطية رأس الغزو فاعطية له والافني على خطر الرجوع وبه اخذ مالك وجاعته من اهل العلم وقال طائفة ومجاهد اذا دفع عن مالك شيء يخرج به في سبيل الله فاصنع به ما شئت وضعه عندك قال محمد قال ابو حنيفة وغيره من فقهاءنا اذا دفع اليه ما حجه فله ان يمشي **٩٨٠** قوله وسئل مالك من رجل اوجب على نفسه الغزو الخ هذا كما قال ان من اوجب على نفسه الغزو وبهذا وقسم فنجبر له ثم منه منه ابواه فليس لان يكا برهما في ذلك العام وليؤخر غزوه الى العام المقبل وقد بينا ان البعاد على ضربين احدهما ان لا يتعين على المكلف الغزو والجهاد لقيام غيره به فمذايل مر طاعة ابو يه في المنع منه مؤمنين كانا او كافرين قاله سمعون والاصل في ذلك ما روى عن عبد الله بن عمر انه قال جاد رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فاستشاره في الجهاد فقال اك ابوان قال نعم قال فبهما فجاهد ومن جهة المعنى ان طاعة ابو يه من فروض الايمان والجهاد من فروع الكفاية وفروض الايمان اكروا الضرب الثاني ان يتعين على المكلف الجهاد وهو يتعين من وجهين احدهما ان يوجب ذلك على نفسه بغير قسم والثاني ان يوجب ذلك عليه باصل الشرع ويتعين عليه بقوة العدو وضعف المسلمين عنه فاما ان اوجب ذلك على نفسه فلا يتبع منه منع ابو يه وان كان وجب ذلك عليه باصل الشرع لم يتبع منه منع ابو يه والفرق بينهما ان حق ابو يه قد وجب عليه فليس لان يسقط به بغيره يوزم نفسه وليس كذلك ما ثبت باصل الشرع فانه يجب بالوجه الذي وجب به حق ابو يه فاذا كان اك من حق ابو يه لم يكن لها المنع منه **٩٨١**

عن رجل اوجب على نفسه الغزو فجهز حتى اذا اراد ان يخرج منه ابواه لواحدهما فقال لا ارى ان يكرها ولكن يؤخر ذلك الى عام اخر فاما الجهاد فاني ارى ان يرفعه حتى يخرج به فان خشي ان يفسد باعه ولمسك ثمنه حتى يشتري به ما يصلحه للغزو فان كان موسرا يجد مثل جهازه اذا خرج فليصنع بجهازه ماشاء جامع النفل في الغزو **ومالك** عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث سريه فيهما عبد الله بن عمر قبل نجد فغفوا ابلا كثيرة وكان سمانهم اثنا عشر بعيرا او واحد عشر بعيرا ونقلوا بعيرا بعيرا **مالك** عن يحيى بن سعيد انه سمع سعيد بن المسيب يقول كان الناس في الغزو اذا اقتسموا غنائمهم يعدون البعير بعثريه **قال مالك** في الاجير في الغزوات ان كان شهد القتال وكان مع الناس عند القتال وكان حرافله سهمه فان لم يفعل ذلك فلا سهم له **قال مالك** ارى ان لا يقسم الا لمن شهد القتال من الاحرار **فالا يجب فيه الخمس** **قال مالك** في من وجد من العدو وعلى ساحل البحر يارض المسلمين فزعموا انهم تجار وان البحر لفظهم ولا يعرف المسلمون تصديق ذلك الا ان مراكمهم تكسرت او عطشوا فنزلوا بعيرا من المسلمين ارى ذلك الى الامم يرى فيهم رأيه ولا ارى لمن اخذهم فيهم خمسا ما يجوز للمسلمين اكله قبل الخمس **قال مالك** لا ارى بأسا ان يأكل المسلمين اذا دخلوا ارض العدو ومن طعامهم ما وجد ومن ذلك كله قبل ان يقع في المقاسم **قال مالك** وانا ارى الابل والبقر والغنم بمنزلة الطعام يأكل منه المسلمون اذا دخلوا ارض العدو كما يأكلون من الطعام **قال مالك** ولوان ذلك لا يؤكل حتى يحضر الناس المقاسم ويقسم بينهم اضر ذلك بالجيش فلا

١٥ قوله واما الجهاد

فاني ارى ان يرفعه حتى يخرج به يريد ان هذا افضل له لانه مال قد نوى به البسر وسببه للغزو فيستحب له ان لا يرجع من ذلك فان امسكه كذلك فمات قبل الغزو به فانه ميراث سواء امسكه مندا وجعل على يد غيره لانه كصدة نذرهما ولم ينفذها فان اشهد بنفاذها فوعى من مزين احد هما ان يشهد بانفاذها ان مات فمذه يكون من الثلث والثاني ان يشهد بانفاذها على كل حال فمذه يكون من رأس المال وقوله فان خشي ان يفسد باعه وامسك ثمنه حتى يشتري به ما يصلحه للغزو يريد ان يكون جهازه ذلك ما يفسد ويغير كالزاد والاطعمة وغير ذلك مما يسرع اليه الشداد فانه يبيعه ويبيك ثمنه لان الثمن يقوم مقامه فان كان غنيا يعلم انه يقدر على مثل ذلك او افضل منه اذا تيسر غزوه لم يكن له التصرف فيه اذا اعتقد ان يوضع منه مثله او افضل منه انتهى **باب ١٣** قوله وكان سمانهم اثنا عشر بعيرا يريد مبلغ سمانهم الواقعة لهم من الغنيمة اثني عشر بعيرا او واحد عشر بعيرا **قال مالك** في ذلك الراوي ويحتمل وجوب احد هما ان يشك بل سمانهم كانت اثني عشر بعيرا او واحد عشر بعيرا والثاني ان يشك بل كانت سمانهم احد عشر ونقلوا بعيرا اذ اعلى ذلك وبغيت بان فله اثني عشر بعيرا غير ان يعود من جمته هذا العدد او يعنى واحد وقوله ونقلوا بعد ذلك بعيرا بعيرا يريد اعطوه زاد اعلى ما وجب لهم ويحتمل ان يكون جميع ما حصل لهم اثني عشر بعيرا من جمته اللفظ غير ان قوله غنموا ابلا كثيرة يدل على ان سمان كل واحد منهم كانت هذا العدد وان فله في كلام العرب طيلة السلوع والزيادة في العطاء على الواجب وهذا يقتضي ان النفل في الخمس وذلك انه قد سوى بينهم في النفل فنقلوا بعيرا بعيرا فلو كان النفل من الاربعة الاخماس التي لم لما كان في ذلك فائدة لان ذلك كان لم لو لم ينقلوه وقسمت بينهم الاربعة الاخماس ولو كان ذلك كان هذا النفل لا فائدة فيه وكان هذا اللفظ من جملة الغنم ولما اجتمعوا على ان صلى الله عليه وسلم لا يفعل ما لا فائدة فيه ثبت ان قسم عليهم الاربعة الاخماس ثم نفعل بعد ذلك من غير ما بعيرا بعيرا ولا سسم يمكن ان يشار اليه ينقلوا منه غير الخمس وهذا مذهب مالك ان النفل لا يكون الا من الخمس وبه قال ابو حنيفة رحمه الله والثاني رحمه الله **باب ١٣** قوله بعشر شياه وفي البخاري انه عدل عشر من الغنم بعير ميين قسم غنائم حين ١٢ **باب ١٤** قوله فان لم يفعل ذلك فلا سسم له يعني لا سسم لا بعير الا ان يقاس وهو قول الثوري وبه اذا استوجر للمدعة وهو قول الاكثر وقال احمد واسحق لا سسم له واما اذا استوجر ليقاس فقال المالكية والحنفية لا سسم وقال احمد لو استاجر الامام قوما على الغزو لم يسهم لهم سوى الاجرة والثاني في حق من لم يحب عليه الجهاد واما الاجر بالبيع المسلم فمقيمين عليه الجهاد فيقسم ولا يستحق الاجرة ١٢ **باب ١٥** قوله الامن شهد القتال من الاحرار فلا يسهم للعبه وبه قال الثلثة الباقي والجمهور ولا للحر اذا لم يحضر القتال وبه قال الشافعي واهم وقال ابو حنيفة يسهم من بعثه الامام رسول في حاجته واهم بالمقام بدليل انه صلى الله عليه وسلم اسهم لعثمان وطلحة بهدرو لم يشهدا ١٢ **باب ١٦** قوله قال مالك الخ وهذا كما قال

ان العدو اذا وجد بساحل المسلمين قد نزلوا دون اذن احد من المسلمين او فظلم البحر فادعوا انهم اتوا للتجارة فان لم يعلم صدق قولهم فممن فين ولو علم صدق قولهم لم يعرض لهم ووجب تركهم على ما نزلوا عليه او يردون الى ما منهم انتهى **باب ١٦** قوله لا ارى بأسا ان يأكل المسلمون قال عياض اجمعوا على جواز اكل طعام المجريين ما داموا في الحرب فبأن يكون منه قدر حاجتهم ويجوز باذن الامام والبيروني وقال الزهري لا يأخذ شيئا من الطعام ولا غيره الا باذن الامام ودوى البخاري عن ابن عمر عن كنان لمسيب في مغازينا العسل والعنب فأكله ولا نرفعه وقال الباجي رحمه الله هذا كما قال (مالك لا ارى بأسا) وقد تقدم من قولنا ان ما ينتفع به في ارض العدو ما عندهم على ضررهم براح غير مملوك وقد تقدم القول فيه والثاني اصله الملك ولكنه ايجز الا نتفع به للغذاء والقوة وذلك كل مطعوم من اموال الروم وجده المسلمون في بلادهم فان لمن وجده اكله في دار الحرب ويعطيه دوابه ولا يحتاج في استباحته الى قسم ولا اذن الامام وانما يكون الاخذ له الحق لما جرت منه وما فضل منه عنه اعطاه من احتاج اليه من الغادين فان لم يجد مما جاز اليه دفعه الى صاحب المغانم والاصل في ذلك ما روى عن ابن عمر ان قال كنا نصيب العسل والعنب فأكله ولا نرفعه واما الحيوان المباح اكله كالابل والبقر والغنم فانه في ذلك بمنزلة الطعام عنده ملك وقال الشافعي لا يذبح شئ من ذلك الا بعزوة اذا عدوا الطعام والدليل على ما نقول ان الساجدة الى الكلب والافقيات بها الله من الحايطة الى العسل والعنب فاذا جاز اكل العسل والعنب فان يجوز الاقتيات بلحوم الغنم والبقر والى واحرى والله اعلم **باب ١٨** قوله وانا ارى البقر والغنم وبه قال الجمهور انه لا بأس بذبح البقر والغنم قبل ان يقع المقاسم وكذلك يحل علف وحطب ودخن وثياب وسلاح به حاجة بشرط الا وائل في ذلك اذن الامام ١٢ **باب ١٩** قوله فلا ارى بأسا بما اكل من ذلك على وجه المعروف والى جمته اليه يريد ان الذي اشج لمن ذلك اكله على وجه جرت العادة بالكل واما ذبح الحيوان او تلافه او ذبح الكثير منه الذي يكفي لبيعه ويخرج فيه عن حد الاقتيات البائع الى حد الفساد والانتهاب والتبذير فان ذلك ممنوع الا ان يريد افساده اذا لم يقدر على العدو اذا لم يطيقوا انتقاله انتهى وقوله ولا ارى ان يدخر احد من ذلك شيئا يرجع به الى ابله يريد ما له من ذلك بال وقيمته وانما له ان يأكل منه حتى ينصرف فان فضل منه شئ تصدق به الا ان يكون الساقط اليه كالتقديروا الملك مما يقبل ثمنه واما ما اخذ من القوة والاستعداد كالطرس والسلاح والثوب ينتفع به حتى ينقض غزوه فهذا يختلف اصحابنا فيه فقال ابن القاسم له ان يأخذ ذلك من احتاج اليه بخلاف الامام وينتفع به حتى ينقض غزوه ودوى عن علي بن زياد وابن وهب ليس له ان يأخذ شيئا من ذلك ولا ينتفع به وجه ما قاله ابن القاسم ان هذا مما تدعو الحاجة الى الانتفاع به فبخلاف ينتفع به بين افذه دون قسمته كالطعام ودوى الرواية الثانية ان هذا مما ينتفع به مع بقاء عينه وله قيمته فلم يكن لاحد من الغنائم الا انفراد به كالذهب والفضة والورق والحلى والوطاء **باب ١٢**

ارى بأسا بما اكل من ذلك كله على وجه المعروف والحاجة اليه ولا ارى ان يدخر احد من ذلك شيئا يرجع به الى اهله و
سئل مالك عن الرجل يصيب الطعام في ارض العدو وفيأكل منه ويتزود فيفضل منه شيئا يصلم له ان يحتبس به فيأكله
في اهله او يبيعه قبل ان يقدم بلاده فينتفع بثمنه فقال مالك ان باعه وهو في الغزو فانتى ارى ان يجعل ثمنه في غنائم
المسلمين وان بلغ به بلده فلا ارى بأسا ان يأكله وينتفع به اذا كان يسيرا تافها ما يريد قبل ان يقع القسم مما اصاب
العدو **وقال** انه بلغه ان عبد العبد الله بن عمر ابقى وان فرسالة عارفا صابها المشركون ثم غنمها المسلمون فردا على
عبد الله بن عمر وذلك قبل ان تصيبها المقاسم **قال** مالك فيما يصيب العدو واموال المسلمين انه ادرك قبل ان يقع فيه لقا سم
فهو يدعى على اهله وامام وقعت فيه المقاسم فلا يدعى احد **وسئل** مالك عن رجل حاز المشركون غلامه ثم غنمه المسلمون
فقال صاحبه اولي به بخير ثمن ولا قيمة ولا غرم ما لم تصبه المقاسم فان وقعت فيه المقاسم فاني ارى ان يكون الغلام لسيدة
بالثمن ان شاء **وقال** مالك في ام ولد رجل من المسلمين حازها المشركون ثم غنمها المسلمون فقسمت في المقاسم ثم عرفها
سيدها بعد القسم انها لا تسبى وارى ان يفتديها الامام لسيدة ها قال فان لم يفعل فعلى سيدها ان يفتديها ولا يدعها ولا يهر
ارى للذي صارت له ان يسترقها ولا يستحل فرجها وانما هي بمنزلة الحرمة لان سيدها يكلف ان يفتديها اذ اخرجت فهذا بمنزلة
ذلك فليس له ان يسلم ام ولده تسترق ويستحل فرجها **وسئل** مالك عن الرجل يخرج الى العدو في المفاداة او في التجارة
فيشتري الحرا والعبد او يوهب ان له فقال اما الحر فان ما اشتريه له دين عليه ولا يسترق وان كان وهب به فهو حر وليس
عليه شيء الا ان يكون الرجل اعطى فيه شيئا مكافأة فهو دين على الحر بمنزلة ما اشتري به واما العبد فان سيدا الاول
يختار فيه ان شاء ان يأخذه ويدفع الى الذي اشتراه ثمنه فذلك له وان احب ان يسلمه اسلمه وان كان وهب له فسيده
الاول احق به ولا شيء عليه الا ان يكون للرجل اعطى فيه شيئا مكافأة فيكون ما اعطى فيه غروما على سيدته ان احب

الح قوله اذا كان يسيرا تافها اي قليلا كاللحم والخبز ونحوه
وهو قول احمد وقال ابو حنيفة والثوري يرد ما اخذ منه الى الامام وهو احد قول الشافعي
١٢ **م** قوله وان فرسالة عارفا صابها المشركون ثم غنمها المسلمون فردا على
عبد الله بن عمر وذلك قبل ان تصيبها المقاسم **قال** مالك فيما يصيب العدو واموال المسلمين انه ادرك قبل ان يقع فيه لقا سم
فهو يدعى على اهله وامام وقعت فيه المقاسم فلا يدعى احد **وسئل** مالك عن رجل حاز المشركون غلامه ثم غنمه المسلمون
فقال صاحبه اولي به بخير ثمن ولا قيمة ولا غرم ما لم تصبه المقاسم فان وقعت فيه المقاسم فاني ارى ان يكون الغلام لسيدة
بالثمن ان شاء **وقال** مالك في ام ولد رجل من المسلمين حازها المشركون ثم غنمها المسلمون فقسمت في المقاسم ثم عرفها
سيدها بعد القسم انها لا تسبى وارى ان يفتديها الامام لسيدة ها قال فان لم يفعل فعلى سيدها ان يفتديها ولا يدعها ولا يهر
ارى للذي صارت له ان يسترقها ولا يستحل فرجها وانما هي بمنزلة الحرمة لان سيدها يكلف ان يفتديها اذ اخرجت فهذا بمنزلة
ذلك فليس له ان يسلم ام ولده تسترق ويستحل فرجها **وسئل** مالك عن الرجل يخرج الى العدو في المفاداة او في التجارة
فيشتري الحرا والعبد او يوهب ان له فقال اما الحر فان ما اشتريه له دين عليه ولا يسترق وان كان وهب به فهو حر وليس
عليه شيء الا ان يكون الرجل اعطى فيه شيئا مكافأة فهو دين على الحر بمنزلة ما اشتري به واما العبد فان سيدا الاول
يختار فيه ان شاء ان يأخذه ويدفع الى الذي اشتراه ثمنه فذلك له وان احب ان يسلمه اسلمه وان كان وهب له فسيده
الاول احق به ولا شيء عليه الا ان يكون للرجل اعطى فيه شيئا مكافأة فيكون ما اعطى فيه غروما على سيدته ان احب

وجه قول مالك ان الامام يفتديها لانه اذا ذلك لان صاحبها يجبر على افئسا كما
وليس سبب ذلك من جهته ولا من جهتها وانما الزم الامام ذلك بما فعل من
القسم وليس هذا بمنزلة الامانة لان تركها وبذلك لا اسلام لها وتركها وجه الرواية
الثانية ان لصاحبها فيها بقيته ملك فلزمه ان يفتدي ذلك المملوك منها لان
القسم شبهة ملك واذا كان منها ما يصح ملكه جاز ان يصح شبهة ملكه فاذا لم يصح
الانتفاع بها الا لسيدة اجبر على ان يفتدي تلك المنفعة منها لان غيره لا ينتفع
بها ولا يجوز تسليمها لانه لا يملك اباحة ما يملك منها غيره **الح** قوله فان لم يفتد الامام فعلى
سيدها ان يفتديها بريدان الامام ان ترك الواجب عليه من ذلك اودى فيه غير ماله ما ملك
فان على سيدها ان يفتديها على كل حال وبما اذا يفتديها اختلف اصحابنا في ذلك
فروى ابن القاسم عن مالك ان عليه ان يفتديها بثمنها الذي اخذها به كان اكثر من
القيمة واقل وعلى ابن المواز عن اشيب والمنيرة ان على سيدها الاقل من القيمة
والثمن وجه قول مالك ان ما افتدى من ذلك يفتدي بالثمن القسمة فاما يفتدي بالثمن
كالامة وجه القول الثاني انه يجبر على افتدائها فلزمته القيمة ان كانت اقل من
الثمن وليس ذلك بمنزلة الامانة فانه مخير بين افتدائها وتركها فذلك لزمه الثمن
الذي اقتسمت به **الح** قوله ان يسترقها ولا يستحل فرجها يريد لان
فيها ملكا لسيدتها ولا تصح ازالته الى رقبته واذا لم يملك لثاني استرقاها لم يملك له
وطؤها وانما له على سيدتها عوض ما يملك سيدتها منها فلما لم يتقرر ذلك ولم يتميز
كان عليه قيمة رقبته لان رقبته مشغولة بما بقي سيدتها فيها من الملك ولا نسأ
لوقلت ركان له قيمتها فان كان غنيا اخذ ذلك منه وان كان فقيرا اتبع في
ذمته وان كان ميتا بطل حقه **الح** قوله فمذا بمنزلة ذلك يعني وقوعها في
سم رجل من المسلمين بعد ما اصاب المسلمون عن الكفار كجرها في وجوب الضدية
على السيد **الح** قوله في المفاداة قال الباجي الخروج الى ارض العدو
على ثلثة اشرب الجهاد والمفاداة والتجارة فاما دخول ارض الحرب في الجهاد فقد تقدم
ذكره وفعله واما دخوله للمفاداة ودخوله للتجارة وقال سمون من ركب البحر الى بلاد
الروم في طلب الدنيا في جرحه ونهى عن التجارة الى ارض السودان لان احكام الكفر
تجوز هناك عليه **الح** قوله فيشتري العبد او الحرا مشرا الحرفا لا يصح الا بان
لا يعلم ان جرحا مشرا تبين له ذلك ولعله سمى الضد مشرا او اصل في ذلك ان فداء
المسلمين وتخليصهم من ايدي المشركين واجب لازم رواه اشيب عن مالك قال
ولم يقدروا ان يشتروا ابا بلك ما يملكون فذلك عليهم والاصل في ذلك ما روى
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اعطوا الجاني وعودوا المريض وفكروا الى ان ١٢

ان يفتديه ما جاء في السلب في النفل ^{١٦٤} ممالك عن يحيى بن سعيد عن عمر بن كثير بن ابي محمد مولى
ابي قتادة عن ابي قتادة بن ربعي انه قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حنين فلما التقينا كانت المسلمين تجولة
قال فرأيت رجلا من المشركين قد علا رجلا من المسلمين قال فاستدريت له حتى اتيته من ورائه فصرقته بالسيف على
حبل عاتقه فاقبل على فضمي ضمة وجدت منها ربح الموت ثم ادرك الموت فارسلني قال فلقيت عمر بن الخطاب فقلت
ما بال الناس فقال امر الله ثمان الناس رجعا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا له عليه بينة فله سلبه
قال فقلت من يشهد لي ثم جلست ثم قال من قتل قتيلا له عليه بينة فله سلبه قال ثم قلت من يشهد لي ثم
جلست ثم قال ذلك الثالثة فقلت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مالك يا ابا قتادة فاقصصت عليه القصة فقال رجل
من القوم صدق يا رسول الله وسلب ذلك القتل عندي فارضه منه يا رسول الله فقال ابو بكر لاها الله اذ لا يجد الى اسد من
أسد الله يقاتل عن الله ورسوله فيعطيك سلبه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صدق فاعطه اياه فاعطانيه فبعت
الدرع فاشتريت به خروافي بنى سلمة فانه لأول مال تأملته في الاسلام ^{١٦٨} ممالك عن ابن شهاب عن القاسم بن محمد انه

واختلفوا من اى شئ يكون النفل وفي مقداره وهل يجوز الوعد به قبل الحرب وهل
يجب السلب للقاتل ام ليس يجب الا ان ينقله الامام فنه اربع مسائل هي
تواعد هذا الفصل اما المسئلة الاولى فان قوما قالوا النفل يكون من الخمس الواجب
ليست مال المسلمين وبه قال مالك وقال قوم بل النفل انما يكون من خمس الخمس وهو
حظ الامام فقط وهو الذي اختاره الشافعي وقال قوم بل النفل من جنة الغنيمة وبه قال
احمد وابو عبيد ومن هؤلاء من اجاز تنفيل جميع الغنيمة والسلب في اخلافهم هو بل بين
الاربعة الواردة في المتأخر من ارض ام بها على التفسير اعني قوله تعالى واعلموا انما غنمتم
من شئ الاية وقوله تعالى يستولونك عن الانفال الاية فمن راي ان قوله تعالى واعلموا
انما غنمتم من شئ ناسخه لقوله تعالى يستولونك عن الانفال قال لان النفل الامن الخمس
او من خمس الخمس ومن راي ان الايتين لا معارضة بينهما وانما على التفسير اعني الامام
ان ينفل من رأس الغنيمة من شأه وان لا ينفل بان يعطى جميع ارباع
الغنيمة للغانم قال يجوز النفل من رأس الغنيمة واما المسئلة الثانية وهي ما مقدار
الامام ان ينفل من ذلك عند الذين اجازوا النفل من رأس الغنيمة فان قوما قالوا
لا يجوز ان ينفل اكثر من الثلث او الربع على حديث جيب بن سلمة وقال قوم ان
نفل الامام السرية جميع ما غنمتم جاز مغير الى ان آية الانفال غير منسوخة بل محكمة
وانما على عموما غير مخصصة ومن راي انها مخصصة بهذه الاثر قال لا يجوز ان ينفل
اكثر من الثلث او الربع واما المسئلة الثالثة وهي بل يجوز الوعد بالتنفيل قبل الحرب
ام ليس يجوز ذلك فانهم اختلفوا فيه فذكر ذلك مالك واجازه جماعة وبه قوله ان
الغزو وانما يقصد به وجه الله العظيم وتكون كلمة الشرع العليا واذا وعد الامام بالنفل
قبل الحرب خيف ان يسفك الغزاة وما في حق غير الله ووجه قول الجماعة ظاهر
حديث جيب بن سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان ينفل في الغزو في البعد وفي
المقولات الثلثة واما المسئلة الرابعة وهل يجب سلب المقتول للقاتل ام ليس
يجب الا ان ينقله الامام فانهم اختلفوا في ذلك فقال مالك لا يستحق القتلى سلب
المقتول الا ان ينقله الامام على وجه الاجتهاد وذلك بعد الحرب وبه قال ابو حنيفة
والثوري وقال الشافعي واحمد والوثوري واسحق وجماعة من السلف هو واجب
للقاتل قال ذلك الامام اولم يقلد ومن هؤلاء من جعل السلب لكل حال
ولم يشترط في ذلك شرطا ومنهم من قال لا يكون له السلب الا اذا قتله مقبلا غير مدبر
وبه قال الشافعي ومنهم من قال انما يكون السلب للقاتل اذا كان القتل قبل
سمعة الحرب او بعدها واما ان قتله في حين السمعة فليس له سلب وبه قال الاثراني وقال
قوم ان اسلخ الامام السلب جازان مخمسه وسبب اختلافهم هو احتمال قوله
عليه السلام يوم حنين بعد ما برد القتال من قتل قتيلا فله سلبه ان يكون ذلك منه
عليه الصلوة والسلام على جهة النفل او على جهة الاستحقاق للقاتل وما لك قوى
عنده ان على جهة النفل من قبل انه لم يثبت عنده انه قال ذلك عليه السلام
ولا قضى به الايام حنين ولما رضى آية الغنيمة لان حمل ذلك على الاستحقاق
اعني قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شئ الاية فانه لما نص في الاية علم ان الاربعة
الاخماس واجبة للغانم كما انما نص على الثلث للام في المواريث علم ان الثلثين
لاب قال ابو عمرو هذا القول محفوظ عنه صلى الله عليه وسلم في حنين وفي بدر وروي
عن عمر بن الخطاب انه قال لا لا تخمس السلب على عهد رسول الله صلى الله عليه
وسلم وخرج ابو داود عن عوف بن مالك الاشجعي وفاله بن الوليد ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم قضى بالسلب للقاتل وخرج ابن ابي شيبة عن انس بن مالك
ان الهراء بن مازب روى عن علي بن مرزبان يوم الدرة فطعن طعنة على قريوس سرجه

له قوله في السلب بشئتين في الاصل ما يسلب اطلق على ما كان من القتل
من السلاح والثوب والدرع ليست بدافعة في السلب ^{١٦٢} ممل قوله
عن عمر بن كثير بنهم العين كما هو رواية الاكثر عن يحيى ورواه عبد الله بن فضال بن العيين وهما
اخوان وبالعزم اجل واشهر ^{١٦٣} ممل قوله كانت للمسلمين جولة بفتح الجيم
اي حركة فيها اختلاط وتقدم وتأخر فربما يصح احترازه عن لفظ الزينة وكان في هذا اليوم
يركض النبي صلى الله عليه وسلم نحو الكفاد ويقول
انا النبي لا كذب انا ابن عبد المطلب
^{١٦٤} ممل قوله فقلت ما بال الناس اى انهم قالوا انهم امر الله بانهم فأنهم لما
عجبوا بكبرهم واعلموا على قوتهم فجازاهم الله تعالى بانهم اسلمهم بامر الله يحيى ثم ان الناس
رجعوا بعد انهم بصوت العباس بن عبد المطلب فان رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم جعل يقول للعباس ربه وكان العباس ربه رجلا هيثما ناذى يا معشر الانصار يا اصحاب
السرة فعمل العباس ناذى يا اصحاب السرة ففى رواية سلم قال العباس فوالله كانت عطفهم حين سمعوا صوتي عطفا
البر على اولادها يقولون يا بليك يا بليك فخرجوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم
حتى اذا اجتمع عنده مائة استقبلوا الناس فاقبلوا فنظر الى قتالهم فقال الان حمى الوطيس
ثم تناول حصيات من الارض ثم قال شأهت الوجوه فزمرى بها في وجوه المشركين فما
كان انسان منهم الا وقد امثالها من تلك القبضة التراب فولى المشركون الارباب
جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم لما وضعت الحرب اوزارها وفرغ من قتال
المشركين فقال من قتل قتيلا له عليه بينة فله سلبه قال ابو قتادة فقلت ثم قلت من
يشهد لي بانى قلت قتيلا ثم جلست ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك اى
الكلام المذكور المرة الثانية من قتل قتيلا له عليه بينة فله سلبه قال ابو قتادة فقلت ثانيا ثم
قلت من يشهد لي ثم جلست لانه لم يشهد لي احد ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ذلك اى الكلام المذكور المرة الثالثة فقلت ثانيا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم مالك يا ابا قتادة فاقصصت عليه القصة اى قصة قتل الرجل
من القوم من اهل مكة من قريش ولم اقف على تسميته وذكر الواقدي ان اسمه
اسود بن خزاعي وفيه نظر لان الرواية الصحيحة ان الذي اغذه قرش قاله الحافظ في الفتح
البارى صدق يا رسول الله اى ابو قتادة وسلب ذلك القتل عندي فارضه من
باب الافعال اى ارض ابا قتادة منه اى من السلب بان تعوضه شيئا من ذلك
السلب ^{١٦٥} ممل قوله لاها الله اذا قال الخطابي هكذا يروى اذا
بالالف في اوله وانما هو في كلام لاها الله اى بلفظ اسم الاشارة والباء بدل من الواو
فكانه قال لا والله لا يكون اذا قال المازني لاها الله اذا خطأ وانما هو لاها الله اى
ذا يمضى وكذا قال ابو زيد وكذا في النهاية قال ذلك في الغما من بيان احد هما ثبت الغما
لان الذي يرد هاهنا غم مثل دابة والثاني ان تحذفها لالتقاء الساكنين وفي القاموس
يقال يا الله يقطع الالف وصلها مع اثبات الغما وحذفها انتهى في المصنف كفت
ابو بكر ربه بمخافة كنهه المحضرت صلى الله عليه وسلم لوى شيرى از شيران خداى تعالى
كه جنگ ميكنه از جانب خداى تعالى ورسول او ليس به در تر اسلى كه حق اوست پس
فرمود و محضرت صلى الله عليه وسلم راست گفت ابو بكر ربه پس بده ان سلب ابو
قتاده ^{١٦٦} ممل قوله مخزقا بفتح الخيم والراء على المشهور وروى بفتح
الميم وكسر الراء هو الى خط من النفل مشتق من الخرف بمعنى يوهو جدير ^{١٦٧} ممل
قوله فانه لاول مال تأملته اى تملكته وجعلته في الاسلام قال في بداية المجتهد واما تنفيل
الامام من الغنيمة لمن شاء اعني ان يزيده على نصيبه فان العلماء اختلفوا على جواز ذلك

قال سمعت رجلا يسأل عبد الله بن عباس عن الانفال فقال ابن عباس الفرس من النفل والسلب من النفل قال ثم عاد لمسأله فقال ابن عباس ذلك ايضا ثم قال الرجل الانفال التي قال الله في كتابه ما هي قال القسم فلم يزل يسأله حتى كاد يخرج به فقال ابن عباس اتدرون ما مثل هذا مثل صبيغ الذي ضرب به عمر بن الخطاب وسئل مالك عن قتل قتيل من العدو وا يكون له سلبه بغير اذن الامام فقال لا يكون ذلك لاحد بغير اذن الامام ولا يكون ذلك من الامام الا على جهة الاجتهاد ولم يبلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قتل قتيلاً فله سلبه الا يوم حنين ما جاء في اعطاء النفل من الخمس **مسالك** عن ابي الزناد عن سعيد بن المسيب انه قال كان الناس يعطون النفل من الخمس قال مالك وذلك احسن ما سمعت في ذلك وسئل مالك عن النفل هل يكون في اول مغنم قال ذلك على وجه الاجتهاد من الامام ليس عندنا في ذلك امر معروف موثوق الاجتهاد والسلطان ولم يبلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نفل في مغازيه كلها وقد بلغني انه نفل في بعضها يوم حنين وانما ذلك على وجه الاجتهاد من الامام في اول مغنم وفيما بعده **القسم للخيل في الغزو** قال مالك بلغني ان عمر بن عبد العزيز كان يقول للفرس سهمان وللرجل سهم قال مالك

لا يسم الفرس بالخيل والركاب فقه كان الامر فيها موقوفاً الى رسول الله صلى الله عليه وسلم كما قال الله تعالى قل الانفال لله والرسول وذكر عن الثالث من الوليد وعوف بن مالك انها كانا لا يسمان الاسلاب وعن مسيب بن سلمة ومكحول ان السلب مغنم وفيه الخمس وكذا روى عن ابن عباس ربه وانما تأخذ بقول هؤلاء لقول تعالى واعلموا اننا غنمتم من شئ والسلب من الغنمة وتأويل ما نقل من خالد وعوف ربه اذا تقدم التنفيل من الامام بقوله من قتل قتيلاً فله سلبه وعندنا في هذا الموضع لا يسم السلب وما يدون التنفيل يسم الخمس انتهى طعنا ١٢ والثالث **١** قوله مثل مبيع بضم الصاد الملهمة وبالفين المعجمة مصغراً كان رجل من اهل العراق قدم المدينة فجعل يسأل عن مثابة القرآن فقصه عمر حتى اوى برأسه فقال يا امير المؤمنين حبك قد ذهب الذي كنت اجد في رأس ١٣ مولى مختصراً **٢** قوله يعطون النفل من الخمس من الغنمة كذا فسر الخطابي قال الحافظ ظاهر اتفاق الصحابة على ذلك وقال ابن عبد البر ان اراد الامام ان يتنفل بعض الجيوش لمعنى فيه فذلك من الخمس ولا من رأس الغنمة بشرط ان لا يزيد على الثلث انتهى وهذا الشرط قال الجمهور وقال الشافعي لا يحد بحد بل راجع الى ما يراه الامام ١٤ مح قال في السير الكبير وصورة هذا التنفيل ان يقول من قتل قتيلاً فله سلبه ومن اسرا سيرا فهو له كما امر به رسول الله صلى الله عليه وسلم المنادي ميين نادى يوم بدر ويوم حنين اوبعث سرية فيقول لكم الثلث مما تصيبون به الخمس او يطلق بغيره فغدا الاطلاق لهم الثلث المصاب قبل ان يمتنعوا بغيره وهم شركاء في الجيوش فيما بقي بعد ما منع عند الخمس وعنده التقييد بهذه الزيادة بغيره ما اصابوا ثم يكون لهم الثلث مما بقي يمتنعون به وهم شركاء في الجيوش ١٥ قوله احسن ما سمعت يعني ان النفل يعطى من خمس الخمس اما من اصل الغنمة وبر قال ابو حنيفة والشافعي في الصحيح اقراره الثالثة ١٦ مولى **٣** قوله للفرس سهمان وللرجل سهم اختلف العلماء في بيان مقدار الاستحقاق للمقاتل فواما ان يكون رجلاً واماً ان يكون فارساً كان ما جاز له سهم واحد بالاتفاق وان كان فارساً فله وفرسه سهمان عند ابي حنيفة وذكره عند ابي يوسف ومحمد والشافعي سهم سهم له وسهمان لفرسه وهو قول الشافعي ومالك واحمد واستثنى وبه قال ابن عباس ومجاهد والحسن وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز والاوزاعي والناصري والوليعي وابن جرير واخرون ولم يقل بقول ابي حنيفة وفارساً لا ما عني ذلك عن علي وعمر و الى موسى قال الحافظ في الفتح والثابت عن علي وعمر كما الجمهور واستدل الجمهور بهذا الحديث حديث ابن عمر وامثاله الواردة في هذه المعنى واما الامام ابو حنيفة فاستدل بحديث جمع بن جارية الا في رواية اخرى في شرحه بعد هذا واما الجواب من حديث ابن عمر انه لم يبين فيه ان تلك القسمة متى وقعت بل وقعت قبل خيبر وبعد فلما احتل ان يكون قبل خيبر لا يكون فيه حجة لانه محتمل النسخ ومحتمل ان يكون قسمة الغنمة في ذلك الوقت موقوفاً الى راي رسول الله صلى الله عليه وسلم بقسمها كيف يشاء ويعطيها من يشاء ويحتمل ان يكون اعطى السهم الواحد تنفيلاً فلا حجة فيه وقد اخرج البخاري في الحديث في صحيحه يوصيهم اولها في الجهاد وفي باب سهام الفرس ونظيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل للفرس سهمين ولصاحبه سهماً ثم اخرج في المغازي عن ابن عمر قال قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر للفرس سهمين وللرجل سهماً فزاد في الثاني لفظاً يوم خيبر والجواب عنه ان معنى قوله للفرس سهمين اي للفرس مع صاحبه سهمين لانه قابل للرجل او يقال ان كثيراً ما يضاف في كتاب العربية الالف لقوله

فبلغ سلبه ثلثين الفا بلغ ذلك عمر بن الخطاب فقال لا ي علمنا اننا كنا لا نحسن السلب وان سلب البراء قد بلغ ما لا يحصى ولا ارادني الا خمسة قال قال ابن سيرين فحدثني انس بن مالك انه اول سلب خمس في الاسلام وهذا تسك من فرق بين السلب القليل والكثير واختلفوا في السلب الواجب ما هو فقال قوم له جميع ما وجد على المقتول واستثنى قوم من ذلك الذهب والفضة انتهى طعنا وخلص ما في الشرح السير الكبير لفظ الانفال في عبارة الفقهاء ما يخص الامام به بعض الثمانية فذلك الفعل يسمى تنفيلاً وذلك المال يسمى نفلاً ولا خلاف ان التنفيل جائز قبل الاصابة بالتحريض على القتال فانه ما مورد بالتحريض لقوله تعالى يا ايها النبي حرض المؤمنين على القتال فهذا الخطاب لرسول الله صلى الله عليه وسلم وكل من قام مقامه فان السجعة قلما يتخاطرون بانفسهم اذا لم يحضروا بشئ من المصاب فاذا حضهم الامام بذلك فذلك يغيرهم على المناظرة با دواهم وايقاع انفسهم في جلبة العدو ولا يستحق القاتل السلب بدون تنفيل الامام عنه وادعى قول الشافعي ربه من قتل مشركاً على وجه المهادنة وهو قبل بغيره يستحق سلبه وان لم يسبق التنفيل من الامام لان قوله رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلاً فله سلبه لنصب الشرع ومثل هذا الكلام في لسان صاحب الشرع لبيان السبب لقوله عليه السلام من بدل دينه فاقتلوه ولكننا نقول ان لو قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الكلمة بالهنية بين يدي اصحابه ولم ينقل انه قال هذا الا بعد تحقق الحاجة الى التحريض فان مالك ابن انس قال لم يبلغنا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في شئ من مغازيه من قتل قتيلاً فله سلبه الا في موضع يوم حنين وذلك بعد ما انهمزم المسلمون ووقعت الحاجة الى التحريض يكره انما قال الله تعالى ثم وليتم مدبرين وذكر محمد بن ابراهيم التيمي انه قال ذلك يوم بدر وحنين ايضا وقد كانت الحاجة الى التحريض يوم بدر معلومة فخرنا انما قال ذلك بطريق التنفيل للتحريض لا بطريق نصب الشرع وايد ما ذكرنا ما ذكر عبد الله بن شقيق قال كان النبي صلى الله عليه وسلم مما صراوا في القرى فأتاه رجل فقال ما تقول في الغنائم فقال لله تعالى سهم وللوالد اربعة قال فالتغنية يغنيها الرجل قال ان رميت في جنبك بسهم فليست با حق به من الجيوش المسلم فمذا يدل ظاهر على ان القاتل لا يستحق السلب بدون التنفيل وعلى هذا القول اتفق اهل العراق والجماعة وقال ابو حنيفة لا نفل بعد اعلان الغنمة وهذا ذهب اهل العراق والجماعة اهل الشام يجوزون التنفيل بعد الاحراز ومن قال به الاوزاعي وما قلنا دليل على فساد قوله لان التنفيل للتحريض على القتال وذلك قبل الاصابة لا بعدها ولان التنفيل لاثبات الاختصاص ابتداء لا لابطال حق ثابت للتائبين ولا لابطال حق ثابت في الخمس لا ريباً بها وفي التنفيل بعد الاصابة ابطال الحق ثم استدلل بحديث الحسن في الزمام ان رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم زماماً من شعر من المغنم فقال وليك سائتي زماماً من ناله الحديث وبحديث مجاهد ان رجلاً جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بكبة من شعر من المغنم فقال هب ل هذه فقال اما نصيبى منها فلك وبحديث ابي الاشعث الصنعاني قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم ومعه زمام من شعر الحديث ثم قال ولو جاز التنفيل بعد الاصابة لما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك مع صدق حاجته ثم قال والذي روى ان النبي صلى الله عليه وسلم نفل بعد الاحراز فانما يعمل على انه اعطى ذلك من الخمس باعتبار انه من المساكين او اعطى ذلك من سهم نفسه من الخمس او من الصنف الذي كان له او اعطى ذلك مما افاد الله تعالى عليه

ولما ازل اسمع ذلك وسئل مالك عن رجل حضر يافرس كثيرة فهل يقسم لها كلها فقال لم اسمع بذلك ولا اري ان يقسم الا لفرس واحد الذي يقاتل عليه قال مالك لا اري البراذين والهجن الا من الخيل لان الله تعالى قال في كتابه والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة وقال واعد والهجم واستطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم فان اراى البراذين والهجن من الخيل اذا جارها العوالي وقد قال سعيد بن المسيب وسئل عن البراذين هل فيها من صدقة فقال وهل في الخيل من صدقة ما جاء في الغلول من ذلك عن عبد الرحمن بن سعيد عن عمرو بن شعيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين صدر من حنين وهو يريد المجرانة سأل الناس حتى دنت به ناقته من شجرة فتشبكت بروائه حتى نزعتة عن ظهره فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ردوا على ردائي اتخافون الا اقسه بينكم ما افاء الله عليكم والذي نفسي بيده لو افاء الله عليكم مثل سمرتهم ما نعلم تقسمته بينكم ثم لا تجدوني بخيلا ولا جبانا ولا كذبا فلما نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم قام في الناس فقال ادوا الخائض والمخيض فان الغلول عار ونار وشين اري اهل يوم

حيث اصاب بهواذن فافطره الله بهم وغنم اموالهم وذرايعهم فصددهم يد الجعرانة وهي طريقة الى مكة ولعله اراد ان يعتمر منها وحسين يقرب من الجعرانة فساله ان يسقط ملك الغنائم ومنا يقوه في طريقه للاحكام عليه بالمشقة حتى الجوه الى سمره فذنت ناقته منها فخلعت بردائه وهو الثوب الذي يلقيه على ظهره فبصره عن ظهره ١٢ والاشد اعلم **هـ** قوله صلى الله عليه وسلم ردوا على ردائي يريد ثوبه الذي انتزعته السمره منه اتخافون ان لا اقسه بينكم ما افاء الله عليكم يريد الا انكاره فذكره سؤاليه لان ذلك سؤال من يخاف ان يمنع حقه واما من كان له حق في الغنيمة فيستحق ان يعطى منه ويستوفيه فلا يجب ان يسأل ومن لم يكن له حق في الغنيمة فيستغنى عن الاخراج لما علم من حال النبي صلى الله عليه وسلم وانه سيعطى من له سهم سهمه ويعطى من لا سهم له من الخمس على قدر ما يستحقه وتلك قسمة اخرى في الخمس تقاد من له حق في الغنيمة ومن لا حق له فيها ١٣ **هـ** قوله صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده لو افاء الله عليكم مثل سمرتهم لقسمت بينكم قسمة صلى الله عليه وسلم على سبيل الانكار عليهم لنعلم وكثرة الاحكام عليه بالسؤال فيما قد عرف من حاله انه لا يمنعه حتى انهم قد اعتقدوا فيه الخ وبذلك لا يفعل فقهاء الصحابة ولا فضلاء المهاجرين والانصار وانما يفعل قوم من المؤلفة قلوبهم او ممن قرب اسلامهم ولم يتمكن الفقه بعد في نفسه ولا عرف ان على النبي صلى الله عليه وسلم من احكام الشريعة تفريقه اربعة اخماس من الغنيمة على الغنائم وورد الخمس عليهم وعلى غيرهم من المؤمنين فاقسم صلى الله عليه وسلم لو كان ما افاء الله عليهم في الكثرة سمرتهم لما منعه ذلك من ان يقسم بينهم ١٢ **هـ** قوله صلى الله عليه وسلم ثم لا تجدوني بخيلا ولا جبانا ولا كذبا يعني ان تكون بهنا ثم معنى الواو يكون تعديره الى اسم عليكم ما افاء الله عليكم ولا تجدوني خيلا يعني من ذلك ولا تجدوني جبانا ولا كذبا يعني ان يكون ثم على بابها في الترتيب والمهلة فيكون معنى ذلك ان اقسم عليكم جميع ما افاء الله عليكم ثم لا تجدوني بعد هذا بخيلا بما يكون لي منه وعرضه الى سؤاليكم ولا كذبا ولا جبانا وخص هذا الصفات بنفيها عن نفسه قال بعض المفسرين لان وجودها عندها من الجود والصدق والشجاعة من صفات الامام فنفي صلى الله عليه وسلم عن نفسه النقص التي لا يقع ان تكون في الامام ولا يصح ان يكون اما ما من كانت فيه هذه الصفات وعلى هذا ما قاله عمران صفات الامام اكثر من هذه الصفات وهي احدى عشرة صفة فقد كان يجب على هذا ان ينفي عن نفسه احدى هذه الصفات لانها الخاصة بالولي لا بالغير عندنا ان يكون انما ننفي عن نفسه هذه الصفات الثلاثة الخصال لانها مختصة بالامام التي كان عليها لانهم كانوا سألوه ما افاء الله من الغنائم والمال فاقسم انه يقسم جميعها بينهم ولا يجدونه بخيلا ولا كذبا فيما يعده به من قسمة ولا جبانا يعني ان يريد من عدو ويظهر في الله عليه وغنم مثل هذه الغنيمة واكثر منها ويحتل ان يريد جباناً عن السائلين لردان قسمة الغني غنم لا يفعل من جبن وحنف عن منعه واما يفعل طاعة الله تعالى في امره وتفضلا على امته ١٢ **هـ** قوله ادوا الخائض والمخيض بالخسر الابر ١٢ محلى ونهاية **هـ** قوله شارب بالفتح للعب والعار وقيل هو العيب الذي فيه عار ١٣ نهاية يريد ان الغلول شين وعار في الدنيا ونار وعذاب في الآخرة قال ابو الوليد الباجي قوله صلى الله عليه وسلم فان الغلول عار ونار وشين على اهل يوم القيمة الغلول السرقة من المغنم فمن خان منه شيئا فقد غل واما الشارب فهو معنى العيب والعار قال ابو عبيدة الشارب العيب والعار والشارب اعطى **هـ** ونحن رعية وهو رعاة **هـ** ولولا عريم شفع الشارب فامر صلى الله عليه وسلم بادار القليل والكثير من المغنم فمن اخذ منه شيئا بغير حقه فهو عليه يوم القيامة عار ونار وشين ١٣

للفرس سمين كان اصله للفارس سمين فحذف الالف منه لانه يستدل بالمقابلة بان المراد للفارس لا الفرس ثم لما فهم منه الراوي ان المراد بالفارس الفرس دون الفرس ففسره اذا كان مع الرجل فرس فله ثلثة اسم وان لم يكن له فرس فله سهم او دابة الجادى هذا التفسير نافع في المغازي في الصحيح فلما فهم نافع هذا المعنى فزواه بالمعنى في محل آخر كما رواه في الجهاد فقال جعل للفارس سمين ولصاحبه سها وكما رواه ابو داود وابن ماجه سم لرجل ولفرسه ثلثة اسم وللفظ ابن ماجه اسم للفارس ثلثة اسم فلهذا كلما روايت بالمعنى على ما فهمه الراوي وكذلك لفظ مسلم انه قسم في الغنل للفارس سمين وللراجل سها وكذلك لفظ الترمذي واما لفظ ابن داود اسم الرجل ولفرسه ثلثة اسم سها ولسمين لفرسه وكذلك لفظ ابن ماجه اسم يوم خيبر للفارس ثلثة اسم للفارس سها وللراجل سم فذان الروايتان رواهما الراوي على ما فهم وفهمه ليس بحجة ويؤيده ما رواه ابن ابي شيبة في مصنفه حديثا ابواسامة وابن سيرين قال حدثنا عبيد الله عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل للفارس سمين وللراجل سها فلهذا الرواية التي رواها البخاري وغيره بلفظ الفرس فزواه ابن ابي شيبة بلفظ الفارس فلهذا يؤيده ما قد مر من التاويل الثاني ثم اخرجه عن نعيم بن حاد حديثا ابن المبارك عن عبيد الله بن عمر نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اسم للفارس سمين وللراجل سها ثم اخرجه عن يونس ابن عبد الاعلى حديثا ابن وهب اخبرني عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسهم للخيال لفارس سمين وللراجل سم ثم اخرجه عن حجاج بن منال حديثا حاد بن سلمة حديثا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قسم للفارس سمين وللراجل سها قال الزبيدي قلت ورواه الدارقطني في ادل كتابه المؤتلف والمختلف حديثا عبيد الله بن محمد بن اسحق المروزي ومحمد بن علي بن ربيعة قالاهما حديثا احمد بن عبد الجبار حديثا يونس بن بكير عن عبد الرحمن بن ابي نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقسم للفارس سمين وللراجل سها وانت تعلم ان ما وقع في هذه الروايات الصريح من لفظ الفارس فالمراد للفارس مع فرسه لما سها فوقع الاختلاف بين اصحاب عبيد الله بن عمر فرواه ابواسامة عند البخاري في الجهاد وزائدة عند البخاري ايضا في المغازي وسليم بن اخطر عند مسلم والترمذي وعبيد الله بن سيرين عند مسلم بلفظ الفرس ورواه ابواسامة وابن سيرين وابن المبارك وابن وهب وحامد بن سلمة كلهم عند ابن ابي شيبة بلفظ الفارس ثم قال وتابوا ابن ابي مريم وفالدين عبد الرحمن عن عبيد الله بن عمر العري بالشك في الفارس او الفرس فلا ينبغي ان يحمل ما وقع عند ابن ابي شيبة من الرواة العدول والشك على الوهم بل يجب ان يحمل على ما يصح به معنى الفارس والفرس اي يعني قوله للفارس اي اعطى له ولفرسه سمين وكذلك معنى الفرس اي اعطى الفرس ولصاحبه سمين واعطى الراجل سها والله اعلم ١٣

هـ قوله ولا اري ان يقسم الا لفرس واحد وهو قال ابو حنيفة والشافعي و الجمهور وقال الا اذا عي ليس لفرسين ولا يسهم اكثر من ذلك ١٣ **هـ** قوله لا اري البراذين والجهن البراذين جمع برذون الفرس التركي والجهن بضم اللام والجيم جمع جهن وهو ما اعد لويله غيره ١٢ محلى **هـ** قوله لان الله تعالى قال ابن بطال في وجه الاستدلال بالآية ان الله تعالى من على العباد با انواع الراكب ومقتضاه الاستيعاب ولما لم يذكر البراذين مفردا علم عدم خروجهما من تلك الانواع واسم الخيل يقع على البراذين بخلاف البغال والخيول **هـ** قوله حين صدر من حنين يريد

القيمة قال ثم تناول من الارض وبرية من بعيدا وشاة ثم قال والذي نفسي بيده مالي مما افاء الله عليكم ولا مثل هذه
الا الخمس والخمسة مردود عليكم **قال** عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان أن زيد بن خالد الجهني
قال توفي رجل يوم حنين وانهم ذكروه لرسول الله صلى الله عليه وسلم فزعم زيد انه قال صلوا على صاحبكم فتغيرت وجوه
الناس لذلك فزعم زيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان صاحبكم قد غل في سبيل الله قال ففقتنا متاعه
فوجدنا فيه خزائنا من خزانة اليهود ما يساوين درهمين **قال** عن يحيى بن سعيد عن عبد الله بن المغيرة بن
ابي بردة الكنا في انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اتى الناس في قبا ثم هم يدعولهم وانه ترك قبيلة من القبائل
قال وان القبيلة وجدوا في بردة رجل منهم عقد جزع غلوا فأتاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر عليهم كما يكبر
على الميت **قال** عن ثور بن زيد الديلي عن ابي الغيث سالم مولى ابن مطيع عن ابي هريرة انه قال خرجنا مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حنين فلم نغنم ذهابا ولا ورقا الا الاموال المتاع والثياب قال فلهي رفاعة بن زيد
لرسول الله صلى الله عليه وسلم غلاما اسود يقال له مد عم فوجه رسول الله صلى الله عليه وسلم الى واد القرى حتى اذا كنا
بواد القرى بينما مد عم يحيط رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ جاءه سهم عائر فاصابه فقتله فقال الناس هنيئا
له الجنة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كلا والذي نفسي بيده ان الشملة التي اخذ يوم حنين من المغانم لم تصبها
المقاسم لتشتعل عليه نار فلما سمع الناس ذلك جاء رجل بشراك او شراكين الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم شراك او شراكين من نار **قال** عن يحيى بن سعيد انه بلغه عن عبد الله بن عباس انه
قال ما ظهر الغلول في قوم قط الا القى في قلوبهم الوعب ولا فشى الزنا في قوم قط الا كثرت فيهم الموت ولا نقص قوم المكيال
والميزان الا قطع عنهم الرزق ولا حكم قوم بخير الحق الا فشى فيهم الدم ولا اختر قوم بالعهد الا سلط عليهم العدو **الشاهد** ٤

له قوله والخمسة مردوداي حتى الخمس الذي
هو حقه صلى الله عليه وسلم عليكم يعني في مصالحكم من شدة ثغرها واعداد كراغ سلاح ونحوه
١٢ محلى قوله ان زيد بن خالد الجهني قال ابن عبد البر كذا في رواية يحيى وهو
غلما الصواب اثبات الواسطة بين محمد وزيد وهو ابن ابي عمرة كما ذكره القيني وابن
القاسم واخرون واسمه عبد الرحمن **١٣** محلى قوله توفي رجل يوم حنين كذا في
رواية يحيى وهو يوم دنا هو يوم خيبر كما سائر الرواة قال الباجي ويدل عليه قول خرواز
من خرواز اليهود لم يكن يوم حنين يهود حتى يؤخذ خروازهم والقصة مشهورة وانما كان ذلك
اذا فتحت خيبر **١٤** محلى قوله وانهم ذكروه اي وفاته للنبي صلى الله عليه وسلم لكي
يمس على رجا بركة صلواته ودعائه صلى الله عليه وسلم وقوله صلى الله عليه وسلم صلوا على
صاحبكم امتنا عما قصده فذكر ذلك له من الصلوة عليه وقد علم من حاله صلى الله
عليه وسلم انه لا يمنع من الصلوة الا على من لا يرضى حاله وانه قد علم انه احدث مدينا
من الصلوة عليه اما بخبره بذلك عند من يشهد بذلك عليه او يوحى يوحى اليه وهذه
سنة في امتناع الائمة واهل الفضل من الصلوة على اهل الكفا تر على وجه الردع والجزم
عن مثل فعلهم وامرهم بالصلوة عليه دليل على ان لهم حكم الايمان لا يخرجون عنه بما
احد ثوبه من معصية وقد روى ابن سكون عن ابيه من معن عن مالك انه قال لا بأس
ان يصلى على من غل وذلك بمقتضى وجوب احدى الامور ان يصلى عليه غير الامام
والثاني ان الامام مخير ان شاء صلى وانشاء ترك وان ما فعل النبي صلى الله عليه وسلم
من الامتناع من الصلوة على من غل لم يكن على وجه المنع من الصلوة عليه وانما كان
ذلك لانه راي في ذلك الوقت افضل وان لمن راي الصلوة في وقت تكون
الصلوة افضل ان يصلى وقد قال صلى الله عليه وسلم في الصلوة على المنافقين ان خيرت
فاخترت **١٥** محلى قوله فتغيرت وجوه الناس بمقتضى ان يريد به وجوه المؤمنين
لا امتناع صلى الله عليه وسلم من الصلوة على من هو من جملتهم ولا يعلمون له ذبا الفرد في قوا
ان يكون ما منع من الصلوة عليه امر يشهد به فلهذا لم يرد به قبيلة ولا لغة
تغيرت وجوههم لما يحضهم من امره ولما كانوا ان يكون ذلك معنى شائع فيهم **١٦**
١٧ محلى قوله ان صاحبكم قد غل في سبيل الله الذي منعه من الصلوة عليه
وفي ذلك زجر من الغلول واذا باب لما في نفس من لم يغل وانما له من امتناعه
صلى الله عليه وسلم من ان يصلى عليه ولما سمع المسلمون ذلك فتحو امتناعه لينظروا
هل يبعدوا عما غل فيه فيردوه الى الغنائم ولعله قد فعل ذلك اولياؤه فوجهه و
اخر زلات من خرواز يهود بمقتضى انهم عرفوا انما من الغنائم لانهم انفصلوا عن غنائم اليهود
بخبر ولم يكن عنده مثل هذا من المتاع لاسيما في ذلك الموضع الذي لا يحمل فيه الخرز

لزيه ولا يبيع فلعلموا بذلك انها غل من الغنائم ويحتمل ان يكون عرف ذلك من
راها من دور اليهود فظن ان قد اداها فلما وجدها في متاعه بعد موته عرفنا ووضعها بذلك
على معنى الاعلام بمجسها وقلة الانتفاع بها كما اخبر بقيمتها يعلم بتفاتها قيمتها
وان اخذ هذا المقدار على تفاتها على هذا الوجه من جملة الكفا التي تمنع من صلوة النبي
صلى الله عليه وسلم وصلوة الائمة واهل الفضل على من فعل ذلك ورضيه واستأثر به
على جماعة المسلمين والله اعلم **١٨** محلى قوله خروازات الخرز بفتح الخاء المعجمة والراء المهملة
قيل المعجمة التي ينظم من الجواهر والجمع خروازات **١٩** محلى قوله وجدوا في بردة
رجل قال الباجي البردة الفراض البطن وفي القاموس البردة العرس الذي يلحق
تحت الرجل وقد ينقطع **٢٠** محلى قوله عقد جزع الخرز بالفتح ويكره الحشر
اليما في القيني وفيه سواد وبياض تشبه به الائمة **٢١** محلى قوله كما يكبر على
الميت قال الباجي يحتمل ان ذلك زجر لهم اشارة ان حكمهم حكم الموتى الذين لا يسمعون
المواعظ ولا يتحشون الاوامر ولا يمتثلون النواهي ويحتمل ان ذلك اشارة الى انهم
بمنزلة الموتى الذين انقطع علمهم وانهم لا يقضى لهم بتوبة **٢٢** محلى قوله
خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حنين كذا قال عبد الله بن يحيى عن
ابيه ولا بن وفتح خيبر وهو الصواب وكذا رواه ابن القاسم والشافعي والائمة
قال الدارقطني وهم ثور بن زيد بن هذا الحديث لان ابا هريرة لم يخرج مع النبي
صلى الله عليه وسلم وانه قد قدم المدينة بعد خروجه صلى الله عليه وسلم الى خيبر وقد اورد
ابن القاسم صلى الله عليه وسلم وقد فتح خيبر **٢٣** محلى قوله الا الاموال الاشارة
منقطع اذا مراد بالمال بهنات المواشي والعقار والارض والتبيل **٢٤** محلى
قوله سمع عاثر بالعين والراء المعجمتين اي لا يدري من رمى به والثرمة العائرة هي
الساقطة لا يعرف لها مالك **٢٥** محلى قوله في القاموس عار الفرس والكلب يعير
ذهب كانه منفلت **٢٦** محلى قوله ان الشملة هي بالفتح قطيفة يشغل بها
منه **٢٧** محلى قوله التي اخذ يوم حنين كذا يحيى والصواب خيبر كما رواه الجماعة
والله اعلم بالصواب **٢٨** محلى قوله شراك او شراكين ان النباية هو احدى يهود
النعل التي تكون على وجهها يعني قليل وكثير غلول موجب اتيش است **٢٩** مصفى
لشاه ولي الشرح **٣٠** محلى قوله من عبد الله بن عباس انه قال موقوف في
الموطأ رفعه الطبراني وغيره عن ابن عباس قال قال النبي صلى الله عليه وسلم خمس
خمس قيل يا رسول الله وخمس الخمس قال فذكرها غير انه لم يذكر في الجملة الاولى
وذكر عوضه ولا منوها الزكاة الا خمس منهم المطر **٣١** محلى **٣٢** قال الباجي يحتمل ان يكون
هذا ما بلغه من المكتب المتقدمه وضح في ذلك عنها التبرية **٣٣**

في سبيل الله ٩٤٥ **قال** عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال والذي نفسي بيده لو ددت اني اقاتل في سبيل الله فاقتل ثم احيا فاقتل ثم احيا فاقتل فكان ابو هريرة يقول ثلاثا اشهد بالله
٩٤٦ قال عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال **يفتحك الله يوم القيامة الى جليلين**
يقتل احدهما الآخر كلاهما يدخل الجنة يقا تل هذا في سبيل الله فيقتل ثم يتوب الله على القاتل فيقاتل فيستشهد
٩٤٧ قال عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال والذي نفسي بيده لا يكلم احد في سبيل الله والله اعلم بمن يكلم في سبيله الا جاء يوم القيامة وجرحه يشعب دما اللون لون الدم والريح ريح المسك
٩٤٨ قال عن زيد بن اسلم ان عمر بن الخطاب كان يقول اللهم لا تجعل قتلي بيد رجل صلى لك سجدة واحدة حاجتي
بما عندك يوم القيامة ٩٤٩ **قال** عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن ابي سعيد المقبري عن عبد الله بن ابي قتادة عن ابيه انه قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان قتلت في سبيل الله صابرا محتسبا مقبلا غير مدبرا يكفر الله عني خطاياي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم فلما اذبر الرجل ناداه امره فنودي له فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف قلت فاعاد عليه قوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم الا الذين كذلك قاتل في جبرئيل ٩٥٠ **قال** عن ابي النضر مولى عمر بن عبيد الله انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لشهداء احد هو اء اشهد عليهم فقال ابو بكر الصديق يا رسول الله السناباخوانهم اسلمنا كما اسلموا وجاهدنا كما جاهدوا فقال رسول

١٠ قوله والذي
 نفسى بيده قسمه صلى الله عليه وسلم على معنى التحقيق والتأكيد لاعلى معنى الاستفادة
 التصديقي لانه قد علم صدقه من غيرمين فقال لوددت انى اقاتل فى سبيل الله
 فاقتل بمعنى ان يجاهدنى سبيل الله ويقاىل فيه دون ان يكون لمحبة ولا لظهور
 مكافاة ولا لاستجلاب امر من اسود الدنيا فيقتل فى ذلك ١٢ قوله
 يفتكك الله يوم القيمة الى رجلين عدى يفتكك بالى لتضمنه معنى الانبساط والاقبال
 من قوله فتكك الى فلان اذا انبسطت اليه وتوجست اليه بوجهه طلق وانت عنه
 راضى قال الباجى هو التلقى بالشواب والاکرام والانعام او تفتك ملائكتك وخزنته
 جنته او حمله عرشه وتأول البغارى الفتك على معنى الرحمة وهو قريب وتأويله على
 معنى الرضا اقرب ١٣ محلى ١٤ قوله صلى الله عليه وسلم يقاتل فى سبيل
 الله فيقتل ثم يتوب الله على القاتل يحتمل ان كان كافرا فيتعوب من كفره بالايمان
 فيسقط عنه جميع ما فعله فى حال كفره من قتل المسلم وغيره وقد قال الله تعالى قتل
 للذين كفروا ان يشتوا لغيرهم ما قد سلف وقال تعالى انما التوبة على الله للذين
 يعملون السوء بجهالة ثم يتوبون من قريب فاولئك يتوب الله عليهم وكان
 الله عليهما حكيمافان كانت التوبة بالايمان تسقط القتل للمسلم وغيره فاذا قاتل
 بعد ذلك فاستشهده دخل الجنة مع الذى قتله ١٥ قوله لا يكلم احد
 لا يخرج والكلام الجراح ثم قال صلى الله عليه وسلم والله اعلم من يكلم فى سبيله على
 معنى ان هذا الحكم ليس على الظاهر ان من كان يقاتل فى حيز المسلمين انه من يقاتل
 فى سبيله ويكلم فى سبيله لانه قد يكون فى حيز المسلمين ويقاىل محبة ويقاىل يرمى
 مكانه ويقاىل لمغفم ولا يكون لاحد من هؤلاء هذه الفضيلة حتى يقاتل فى سبيل الله
 لتكون كلمة الله هى العليا فتكلم على هذا الوجه فيمنعه يكون من يتكلم يوم القيمة وجرمه
 يشعب وما يرى الله اعلم ان لون ذلك الدم لون الدم ورمى بدم السك وهذا دليل
 على فضيلته وعلو درجته والله عند الله من الشواب الجزيل ١٦ منه ١٧ قوله
 وجرمه يشعب وما يرى كذا فى النباية قال فى القاموس ثب الماء والدم كمنع
 فجره معا ثعب ودماء ثعب اى سائل ١٨ منه ١٩ قوله اللهم لا تجعل قتلى وقد
 استجب دعاءه بحيث كان قتله بيده الى لؤلؤا المجوسى ١٢ محلى ٢٠ قوله ان
 قتلت صابرا محتسبا يرد صابرا على الم الجراح وكراهية الموت ومحتسبا لذلك عند الله
 تعالى ومقبلا على الموت وقتال العدو وغيره يرد يرمي غير فاد ولا منحرف وذلك اعظم لاجر
 يكون ذلك كله ما يكفر الله به عني ما اكتسبت من الخطايا فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم نعم يريدى ان القتال على هذا الوجه يكفر خطايا ١٢ قوله فلما ادبر الرجل
 يريدى عنه راجعا واستوعبا لجواهره عا سأل عنه ناهاه رسول الله صلى الله عليه وسلم اوامر
 به فودى له على وجه الشك من الراوى فسال عما قال ان يبيده عليه مباغتة فى نعم سؤال
 السائل وتحقيقا لسؤاله وذلك انه لما استوعب كلامه اولا ثم جاد به عنه يرمى ان يكون
 ذكر بعد ذلك من سؤاله لفظا لم يجاد به عنه فانه وان يتحقق ذلك اذا امره باعادة
 السؤال ويحتمل ان يكون ذكر ذلك اللفظ كله غير انه بان له بعد ان جاد به ان سؤاله
 يحتمل وجهين اخرين احدهما على المعنى وان كان المعنى الذى حمله سأل فى فيه والآخر منه
 فانه باعادة السؤال ليتحقق احتمال لما اعتقد احتمال له وذلك بان يرمى فى سؤاله اذا

اعاده شيئا يؤكده عنه ما ظهرا له من احتمال او بنفيه عنه وقوله فلما اعاد عليه سؤاله بمقتضى
ان يريد ان اعاده عليه مثلاً مطابقاً لمعناه وبمقتضى ان يكون اعاد عليه السؤال وان كان
قد زاد او نقص غير ان الاول اظهر امنه والله اعلم **٩** قوله نعم الا الدين استثناء
منقطع ويجوز ان يكون متصلاً اى الذى لا يتوى ادائه قال التور يسطى ارادها الدين ما
يتعلق بذمته من حقوق المسلمين وقيل الدائن احق بالموئمه من الجاني والغاصب و
السادق وكذلك قاله النووى قيل بهذا في شتيده البر وما شتيده البحر فيغفر له جميع الذنوب
ظلمها والدين رده ابن ماجه عن امامه مرفوعاً انهم قالوا ان الدين الذى يحبس عن الجنبه حتى يقع
القصاص هو الذى صرف ما استدانه في حق واجب لذاته ولم يترك وفاء ولا يحبس عن
الجنبه ان شاء الله شتيده او غيره **١٢** محلى مختصر قال الباجي قوله صلى الله عليه وسلم الا الدين
كذلك قال لي جبرئيل يريد الا الدين فانه من الخطايا التى لا يكفرها القتل في سبيل الله
وقد قال بعض العلماء انما ذلك لانها من حقوق الادميين وحقوق الادميين لا تكفرها
الحسنات وبهذا وجه محتمل وقد كان في اول الاسلام يمنع النبى صلى الله عليه وسلم من
الصلوة على من مات وعليه دين لم يترك له قضاء وظاهر ذلك انه لا يتيسر للناس
في اكل اموال الناس بغير حاجه ولا دفع في انفاق ثم يموت من مات منهم على ذلك
ولا يترك له قضاء فيذهب باموال الناس بغير حاجه ولا دفع في انفاق ثم لا دفع الله
عليه صلى الله عليه وسلم قال انا اولى بالمؤمنين من انفسهم من ترك مالا فلو دئنته
ومن ترك مالا او ديناً او ضياعاً فعلى وال انا اولى بالمؤمنين من انفسهم وبمقتضى ان
يكون النبى صلى الله عليه وسلم قال لانه السائل الا الدين اذ كان يمنع من الصلوة
على من ترك ديناً لا اداؤه فيكون على عمومته وبمقتضى ان يكون قاله بعد ذلك ويكون
معنى قوله الا الدين لمن اخذه يريد اتلاف اموال الناس دياً اخذه من غير وجه
وينفقه في سرف او معصية فهذا حكمه باق المنع وما ثبت ان احداً من الائمة
قضى دين من مات وعليه دين من بيت مال المسلمين بعد النبى صلى الله عليه وسلم
فيحتل بهذا الحكم اختص بالنبى صلى الله عليه وسلم بين تلك قوله صلى الله عليه وسلم
انا اولى بالمؤمنين من انفسهم وبهذا لا يكون لاحد بعده صلى الله عليه وسلم **١٣** قوله
شهداء احد هؤلاء الشهداء عليهم بمقتضى امرين احدهما ان يشهد على ظاهراً او مدبراً من
الايمان واقام العبادات والجمادات في سبيل الله تعالى واستدانة ذلك الى ان
قتلوا في مجاهدة عدوهم وان غيرهم ممن بقى بعده لا يشهد على استدانتهم لذلك
الى موتهم لانه لا يعلم بما بعد ثوبن بعده وبمقتضى ايضا ان يكون شهد على ظاهراً
بما راه وعلى باطنهم بما اعلم به وادعى اليه لانه لو كان فبين قتل منهم منافق لم
ينتفع بهذه الشهادة ولم ينجم من الناء قتاله بين يدي النبى صلى الله عليه وسلم كما
لم ينتفع بذلك فزمان حيث اعلم النبى صلى الله عليه وسلم بها طنه وانه من اهل الناء
مع غناه وانتفاع المسلمين بمجاهده واجتهاده لان ذلك لا يتنافى مع الايمان والنية
السالمة ان يكون جهاده لتكون كلمة الله هي العليا فعلى هذا لا يشهد لمن يبقى بعده
لانه لا يعلم باسناد ائتم الظاهر الصالح ولم يطلع عند موتهم على انهم ختموا علمهم بما يرضى
الله تعالى وقوله لم يبلغنا انه قال ذلك لمن قتل في غير احوال ولا قاله لمن مات في زمنه
غير مقتول فلو كان بهذا الحكم يثبت لمن استعصم بالظاهر العمل الصالح الى ان مات
في حياة النبى صلى الله عليه وسلم لقال من مات في حياته فانا شهد له ولم يخص

قوله ثم بيى ثم قال انما كاثمون بعدك وهذا البكاد من الصديق كمال المحبة حيث
بيى تأسفا من مفارقة صلى الله عليه وسلم فقط لا خوفا عما يجره الناس يعني كفا
نرجوان نوت فبك فلان ذوق طعم مفارقتك ١٢ والله اعلم **قوله**
لا مثل للقتل اى ليس الموت فى المدينة مثل القتل فى سبيل الله بل هو افضل و
قوله ما على الارض الخ دليل على الافضلية هكذا افسر الطيبى فعلم منه ان الموت والدفن فيها
افضل من الشاة قال جدى الشيخ الاجل الديوبى وقد يخلو ان الظاهر على هذا التقدير ان

الجهاد وذكر الجنة **وَرَجُلٌ** من الانصار يأكل تمرات في يده فقال اني لحريص على الدنيا ان جلست حتى افرغ منهن فرمى ما في يده فحمل بسيفه فقاتل حتى قتل **٩٩٠** **مَالِك** عن يحيى بن سعيد عن معاذ بن جبل انه قال الغزو غزوان وغزو وينفق فيه الكريمة ويتيسر فيه الشريك ويطاع فيه ذوالامر ويجتنب فيه الفساد فذلك الغزو خير كله وغزو لا ينفق فيه الكريمة ولا يتيسر فيه الشريك ولا يطاع فيه ذوالامر ولا يجتنب فيه الفساد فذلك الغزو ولا يرجع صاحبه كفافا ما جاء في **الخيل** **والمسابقة بينهما والنفقة في الغزو** **٩٩١** **مَالِك** عن نافع عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الخيل **مُعَقَّدٌ** في نواصيها الخير الى يوم القيمة **٩٩٢** **مَالِك** عن نافع عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم سابق بين الخيل التي قد اضمرت من الحفياء وكان امدها ثنية الوداع وسابق بين الخيل التي لم تضم من الثانية الى مسجد بنى زريق وان عبد الله بن عمر كان ممن سابق بها **٩٩٣** **مَالِك** عن يحيى بن سعيد انه سمع سعيد بن المسيب يقول ليس برهك الخيل بأس اذا دخل فيها محلل فان سبق اخذ السبق وان سبق لم يكن عليه شيء **٩٩٤** **مَالِك** عن يحيى بن سعيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى وهو يسير وجه فرسه بردائه فسئل عن ذلك فقال اني عوتبت الليلة في الخيل **٩٩٥** **مَالِك** عن حميد الطويل عن انس بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج الى خيبر اناها ليل وكان اذا اتى قوما بليل لم يغرق حتى يصبح فخرجت يهود بمساخيرهم ومكاتلهم فلما رأوه قالوا لعهد والله عهد والخميس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الله اكبر خربت خيبر انا اذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين **٩٩٦** **مَالِك** عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من انفق زوجين في سبيل الله نودي في الجنة يا عبد الله هذا خير فمن كان من اهل الصلوة دعى من باب الصلوة ومن كان من اهل الجهاد دعى من باب الجهاد ومن كان من اهل الصدقة دعى من باب الصدقة ومن كان من اهل الصيام دعى من باب الريان فقال ابو بكر الصديق يا رسول الله ما على من يدعى من هذه الابواب من ضرورة فهل يدعى احد من هذه الابواب كلها قال نعم وارجوان تكون منهما احراز من اسلم من اهل الدمة ارضه سئل مالك عن امام قبل الجزية من قوم فكانوا يعطونها ارايت من اسلم منهم ان يكون له ارضه او يكون للمسلمين ويكون ماله لهم فقال مالك يختلف اما اهل الصلوة فان اسلم

له قوله ورجل من الانصار هو عمرو بن الحارث بن الجهم احد بني سلمة قيل انه اول قتل في الاسلام وفي حديث الشاهدين ان علي بن ابي طالب قال يوم بدر قوما الى الجنة عرضها السموات والارض الخ قال الباقى ذكر اهل السير ذلك الرجل هو عمر بن حارث الانصاري السلمي لما سمع ما ذكر به النبي صلى الله عليه وسلم حمل تصديقه له وتبته لما قاله على ان طرح تمرات في يده كان يأكلها ورأى ان اشتغاله باكلها من المباداة الى الشهادة المودية الى الجنة حرص على الدنيا واشتغال بيسير مشا عما وقد ذكر اهل السير ان هذا كان يوم بدر وقد كان مع النبي صلى الله عليه وسلم جماعة اصحابه وهم ثلث مائة وبضع عشر فيحمل ان يكون حمل غير هذا مع جماعة الناس ويحمل ان يكون الفروا يحمل على جماعة من المشركين وهذا زمان يحمل الرجل دمه على الكتيبة **١٣** **٩٩٧** **قوله** ويا سرفيه الشريك اي يؤخذ باليسر والسهولة من المعاملة ولا يعنف من الرقيق نفعا لمعونة وكفاية للمؤنة كذا في الحاشية المطبوعة عن المحلى قوله تنفق فيه الكريمة يريد كرامة الاموال ويحمل ان يريد به حلال المال ويحمل ان يريد به كثره اذ لا بد بالنفقة النفقة على نفسه ويحمل ان يريد به كريمة افضل المتاع مثل الخيل والسلاح **١٢** **م** **٩٩٨** **قوله** فذلك الغزو ولا يرجع كفافا اي ثوابا وقيل رأسا برأس وهو ما يؤخذ من كفاف الشيء وهو جواده او من كفاف الذي اي لم يرجع بجزاء وثواب يتقضى يوم القيامة او لم يعد من الغزو رأسا برأس بحيث لا اجر ولا ذر لانه لم يغز لشدة ذنوبه الا ان يقال وعنى كفافا اي تكلف عني واكف عنك **١٢** **م** **٩٩٩** **قوله** الخيل معقود الخ يروى الترمذي عن عروة الباء في قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الخيل معقود في نواصي الخيل الى يوم القيامة الاجر والمنعم فقد بين سبب الخيل وهو الجسد الذي فيه خير الدنيا والاخرة والنواصي جمع ناصية وهي الشعر المسترسل في مقدم الرأس وذكر النواصي كونها اشرف الاعضاء وفي العرف ينسب الخيل اليها ويحمل انه كنى بالنواصي عن الذوات قاله الخطابي قال الترمذي قال احمد بن حنبل ونفق هذا الحديث ان الجهاد مع كل امام الى يوم القيامة **١٢** **م** **١٠٠٠** **قوله** قد اضمرت الانصار وكذا التضمير هو ان تغلف الفرس حتى ليسمن ثم يقتل علفا بقدر القوت وتدخل بيتا يحلل فيه لتعرق ويحرق عرقا كيحرق لها وتقوى على الجسري قال الجوهرى هو ان يغلف حتى ليسمن ثم يرد الى القوت **١٢** **م** **١٠٠١** **قوله** من الحفياء بفتح الحاء المهملة وسكون الفاء والتخفيف وهاهنا على الاثر وبالقصر وفي

القاموس ويقال بتقدم الياء على الفاء وثنية الوداع موضع عند المدينة للنبأدى عن موسى بن عقبة ان ما بين الحفيا والثنية ستة اميال او سبعة **١٢** **م** **١٠٠٢** **قوله** ليس برهك الخيل باس اي ليس باشتراط المال في المسابقة كراهية و تفصيل المقام ان اشتراط العوض في المسابقة ان كان من احد الجانبين يجوز عند الجمهور خلافا لما لك ولو كان من الجانبين فيجوز وفا قالان كلامهما متردد بين ان يغرم او يغرم وهي صورة القمار المحرم الا ان يدخل المتسايقان فيها محلا يغرم ان سبق ولا يغرم ان لم يسبق فلا باس في تلك الصورة فان قلت محل العقد عن معنى القمار بسبب عدم الاشتراط فان سبقهما المحلل اخذ العوضين جازا معا او احدهما قبل الآخر ولو سبقاه وجدا معا ادم يسبق احد فلا شيء لاحد ولو جاء مع احدهما وتأخر الآخر ففوض هذا لنفسه وعوض للآخر للمحل ومن معه لانها سبقا وان توسطها او سبقاه وجدا متربين او سبقاه احدهما وجاء مع المتأخر ففوض المتأخر لنفسه السابق وان تأخر عنها فلا شيء عليه وان توسطها اخذ السابق سبقا من صاحبه انتهى **١٢** **م** **١٠٠٣** **قوله** فذلك الغزو ولا يرجع كفافا اي ثوابا وقيل رأسا برأس وهو ما يؤخذ من كفاف الشيء وهو جواده او من كفاف الذي اي لم يرجع بجزاء وثواب يتقضى يوم القيامة او لم يعد من الغزو رأسا برأس بحيث لا اجر ولا ذر لانه لم يغز لشدة ذنوبه الا ان يقال وعنى كفافا اي تكلف عني واكف عنك **١٢** **م** **١٠٠٤** **قوله** الخيل معقود الخ يروى الترمذي عن عروة الباء في قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الخيل معقود في نواصي الخيل الى يوم القيامة الاجر والمنعم فقد بين سبب الخيل وهو الجسد الذي فيه خير الدنيا والاخرة والنواصي جمع ناصية وهي الشعر المسترسل في مقدم الرأس وذكر النواصي كونها اشرف الاعضاء وفي العرف ينسب الخيل اليها ويحمل انه كنى بالنواصي عن الذوات قاله الخطابي قال الترمذي قال احمد بن حنبل ونفق هذا الحديث ان الجهاد مع كل امام الى يوم القيامة **١٢** **م** **١٠٠٥** **قوله** قد اضمرت الانصار وكذا التضمير هو ان تغلف الفرس حتى ليسمن ثم يقتل علفا بقدر القوت وتدخل بيتا يحلل فيه لتعرق ويحرق عرقا كيحرق لها وتقوى على الجسري قال الجوهرى هو ان يغلف حتى ليسمن ثم يرد الى القوت **١٢** **م** **١٠٠٦** **قوله** من الحفياء بفتح الحاء المهملة وسكون الفاء والتخفيف وهاهنا على الاثر وبالقصر وفي

عنها فافته المسلمين **١٢**

منهم فهو حق بارضه وماله واما اهل العتوة الذين أخذوا عتوة فمن اسلم منهم فان ارضه وماله للمسلمين لان اهل العتوة قد غلبوا على بلادهم وصارت فينا للمسلمين واما اهل الصلح فانهم قوم منعتوا اموالهم وانفسهم حتى صالحوا عليها فليس عليهم الا ما صالحوا عليه الدفن في قبر واحد من ضرورة وانفاذاً في بكر عتبة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد وفاته **٩٩٦** عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن ابي صعصعة انه بلغه ان عمرو بن الجهم وعبد الله بن عمرو والانصاريين ثم السلمييين كانوا قد حفر السيل من قبورها وكان قبورها ما يلي السيل وكان في قبر واحد وهما من استشهدا يوم واحد فحفر عنهما ليغيرا من مكانهما فوجد المرثية فغيرا مكانهما فأتيا بالاصم وكان في احد هما قد جرح فوضع يده على جرحه فدفن وهو كذلك فأميطت يده عن جرحه ثم ارسلت فرجعت كما كانت وكان بين أحد وبين يوم حفر عنهما ست واربعون سنة قال مالك لا بأس ان يدفن الرجلان والثلاثة في قبر واحد من ضرورة ويجعل الاكبر مما يلي القبلة **٩٩٧** عن ربيعة بن ابي عبد الرحمن انه قال قدم على ابي بكر الصديق مال من البحرين فقال من كان له عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وأي اودة فليأتنا فجاءه جابر بن عبد الله فحفر له ثلاث حفنات كمل كتاب الجهاد والحمد لله

كِتَابُ النَّذْرِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ما يجب من النذر في المشي **٩٩٩** عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن عباس ان سعد بن عبادَةَ استفتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان احيى قد ماتت وعليها نذر ولم تقضه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقضه عنها **١٠٠٠** عن عبد الله بن ابي بكر عن عمته انها حدثته عن جدته انها كانت جعلت على نفسها مشياً الى مسجد قباء فماتت ولم تقضه فافتى عبد الله بن عباس ابنه انها ان تشي عنها قال مالك لا يشي احد عن احد **١٠٠١** عن عبد الله بن ابي حبيب قال قلت لرجل وانا يومئذ حديث السن ما على الرجل ان يقول على مشي الى بيت الله ولم يقل على نذر مشي فقال لي رجل هل لك ان اعطيك هذا الجوز والجوز ققاء في يده وتقول على مشي الى بيت الله قال فقلت نعم فقلته وانا يومئذ حديث السن ثم مكثت حتى عقلت فقلت

١ له قوله حفر السيل يدل على انها دفنا في قبر واحد وذلك ان لما انشئت على السيل حفر القبور يوم احد لكثرة القتل وكان قد بلغ منهم القرب والنصب ففعلوا بهما مثل هذا للضرورة قال مالك والا والسنه ان يدفن كل واحد منهم في قبر **٢** له قوله وكان احد هما قد جرح فوضع يده على جرحه فدفن وهو كذلك لعله انما ترك على ذلك لاستعمال دفنه وترك التردد والتوقف على تليين اعضائه ومحمل ان يكون قد تقرر ذلك **٣** له قوله فأميطت يده الى يقضى انه قد بقيت رطوبته اعضائه ولينها ولو تشفت وذبحت رطوبتها لما امكن ازالته يده من مكانها الا بكسر شي اعضائه **٤** له قوله وكان بين أحد وبين يوم حفر عنهما ست واربعون سنة ويأمر منه ما في البخاري من جابر كان ابوه اول من قتل ودفن مع اخيه في قبره ثم لم تطلب نفس ان ترك مع الآخر فخرجه بعد ستة اشهر فاذا هو كيم وضعته خيراً منية في اذنه ففعل به اخراج اباه من قبر واحد قرب اوان السيل ففرق أحد القبرين فصار القبر واحد قال العيني الوجه ان يقال المنقول من ابن صعصعة بلاغ فلما يروى عن جابر وجاب ابن عبد الله بتقد القصة **٥** له قوله لا بأس يدل على ان ذلك لا يفعل الا من ضرورة **٦** له قوله مال من البحر من يريد مال الله وما ينقل الى بيت ما لم من الجزيرة التي على الجاهم وخارج الارض وعشود الزمته **٧** له قوله وأي اودة الواو مصدر وأي كوفي اي وعد ومن **٨** قاموس وفي الجمع كان لي منه وأي اي وعد وقيل الواو التعريض بالعدة من غير تصريح وقيل هو العدة المضمونة قال الباجي واستدعى ابو بكر من كان له عند رسول الله صلى الله عليه وسلم عدة ليفتي لعمدة وينجز عده اذ هو الخليفة والقاضي عنه ما وعد به وقد جازا بغيره ان يكون جابريته عنده بشهادة مدلين ومحمل ان يكون ابو بكر قبل قوله في ذلك لما داه اهل ذلك **٩** له قوله فحضر له ثلاث حفنات الحفنة ملأ الكفين من الطعام وغيره في هذا الحديث انما يبين الرواية المسندة عن البخاري عن جابر انه قال النبي صلى الله عليه وسلم لو جاز مال البحر من اعطيتك هكذا وهكذا فلم يجرى مال البحر حتى قبض النبي صلى الله عليه وسلم فلما جاز مال البحر من امر ابو بكر فنادى من كان له على رسول الله صلى الله عليه وسلم عدة او دين فليأتنا فليعطه فقلت

ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لي كذا وكذا فافان متثال حثيرة فعدتها فاذا هي خمسائة وقال غز مثلاً **١٢** على **١** له قوله اقضه عنها اي استجبا بالادوية باطلا للظاهرة رية تعلقاً بظواهر الامر تأمين سواء كان مال او بدن واصحابنا خصوه بالعبادات المالية دون البهنية المحضة بقول ابن عباس لا يصوم احد من احد ولا يصل احد من احد فخرجهم النساء في سننه الكبرى ونحوه من ابن عمر فخرجهم عبد الرزاق في مصنفه وفرقوا بين ما اذا اوصى المتوفى بايقاض النذر يجب على الورثة ذلك من ثلث ماله وان لم يوص له لا يجب عليه فان اوفى تبرعاً فالمرحوم سعة ففضل الشدان يكون مقبولا **٢** له قوله فافتى عبد الله بن عباس الخ في الاثر انعقاد النذر بالمشي الى مسجد قباء ونحوه وجواز النيابة عنه ولم يأخذ مالك ولا غيره بهذين الحكمين قال صاحب الرسالة من نذر مشياً الى المدينة او بيت المقدس اناهما داكبا اي نوى الصلوة والا فلا مشي عليه واما غيره من المساجد فلا يأتينا ما شيا ولا داكبا ولا يصل بموضع قال النووي هذا مذهبنا ومذهب العلماء كافة واستثنى بعضهم كذا في المشية المطبوعة قلت قوله ان مشي عنها لان الاصل ان الايمان الى قباه مرغوب فيه ولا خلاف في انه قرية من قرب منه ومذهب ابن عباس من الميت ولم يأخذ بقوله في المشي الاثمة الادبته ولذا قال مالك لا يشي احد من احد **٣** له قوله وانا يومئذ حديث السن قال الباجي يريد ان لم يكن فقه الحديث لحدائره سنة وقال ابن حبيب عن مالك كان عبد الله يومئذ قد بلغ الحلم واعتقد ان لفظ الالتزام اذا عرى عن لفظ النذر لا يجب عليه شيء **٤** له قوله ما على الرجل ان يقول على مشي الى بيت الله ولم يقل على نذر مشي يريد ان لا شيء عليه في قوله على مشي الى بيت الله ولا يلزم به حج ولا غير ذلك مما يتعلق به النذر حتى يتلفظ بالنذر فيقول على نذر مشي الى بيت الله فاعتقد ان لفظ الالتزام والايجاب اذا عرى من لفظ النذر لم يجب عليه به شيء **٥** له قوله بل لك ان اعطيك هذا الجوز والجوز ققاء بيده وتقول على مشي الى بيت الله على معنى الانكاد لقوله والحمل له على تعقب المشي الى بيت الله لم يرجع عن قوله ذلك واعتقد انه يفتن منه الخرج والقضاء لغير سبب وشي هذا ما يجب ان لا يفعل فربما عمل الانسان لاسيما من لا علم عنده اللجاج على التزام ما يشق عليه وربما لم يمكنه الوفاء به **٦** له قوله هذا الجوز بكسر الجيم وسكون الراء مفاد الققاء **٧**

من النذور في معصية الله **متن** عن حميد بن قيس وثور بن زيد الديلمي أنهما اخبراه عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واحد هما يزيد في الحديث على صاحبه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً قائماً في الشمس فقال ما بال هذا فقالوا نذران لا يتكلم ولا يستظل ولا يجلس ويصوم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مروا فليتكلم وليستظل وليجلس وليتم صيامه **قال** مالك ولم اسمع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بكفارة وقد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتم ما كان طاعة لله ويترك ما كان لله معصية **متن** عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد أنه سمعه يقول أتت امرأة إلى عبد الله بن عباس فقالت اني نذرت أن اخربني فقال ابن عباس لا تخربي إبنك وكفري عن يمينك فقال شيخ عند ابن عباس وكيف يكون في هذا كفارة فقال ابن عباس أن الله قال والذين يظاهرون منكم من نسائهم ثم جعل فيه من الكفارة ما رايت مالك عن طلحة بن عبد الملك الأديلي عن القاسم بن محمد بن الصديق عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه **وقال** مالك معني قول رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نذر أن يعصى الله فلا يعصه أن ينذر الرجل أن يمشي إلى الشام وإلى مصر وإلى الربيعة أو ما أشبه ذلك مما ليس له بطاعة أن يكلم فلاناً أو ما أشبه ذلك فليس عليه في شيء من ذلك شيء أن كله أو حث بما حلف عليه لأنه ليس لله في هذه الأشياء طاعة وإنما يؤتى بالله بما له فيه طاعة **اللغو في اليمين متن** عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها قالت كانت تقول لغو اليمين قول الإنسان لا والله وبلى والله **قال** مالك أحسن ما سمعت في هذا أن اللغو حلف الإنسان على الشيء يستيقن أنه كذلك ثم يوجد على غير ذلك فهو اللغو **قال** مالك وعقد اليمين أن يحلف الرجل أن لا يبيع ثوبه بعشرة دنائير ثم يبيعه بذلك أو يحلف ليضرب غلامه ثم لا يضربه ونحو هذا فهذا الذي يكفر صاحبه عن يمينه وليس في اللغو كفارة **قال** مالك وأما الذي يحلف على الشيء وهو يعلم أنه اثم ويجلف على الكذب وهو يعلم ليضرب به أحداً وليعتذريه إلى معتذريه إليه أو

كس كبره رايه لغت يا و صهي ١٢

له قوله جل جلاله قال الخطابي قد تضمن نذر نوعين من الملاءمة والمعصية فأمروا صلى الله عليه وسلم بالوفاء بما كان فيه من طاعة وهو الصوم وإن يترك ما ليس بطاعة من القيام في الشمس وترك الكلام وترك الاستظلال بالنظر وذلك لأن هذه الأمور مشاق تتعب البدن وتؤذي به وليس في شيء منها إلى الله تعالى قرينة وقد صنعت من هذه الأمة المصارف والخلال التي كانت على من قبلهم وقال الهادي قوله رأى رجلاً قائماً في الشمس يريد والله أعلم أنه راه ملائمة لذلك دون تقودح التمكن من الاستظلال والتقودح خارجة من عادة الناس نسأل صلى الله عليه وسلم من سببه **له** قوله ويترك ما كان الله معصية وفي كلامه إشارة إلى أن ترك التكلم ونحوه معصية قال في شرح المذهب بكرة الصلوات إلى الليل للصوم أو غيره من غير حاجة قال ابن الهمام وغيره صوم الصمت وهو أن يصوم ولا يتكلم **له** قوله وكفري عن يمينك الكفارة المحروقة في القرآن والمراد بها الفدية بدليل ما رواه ابن أبي شيبة عن الحكم بن ابن عباس في رجل نذر أن يخرب ابنه فقال يدهى بدنة أو كبشاً وبه قال أبو حنيفة لو نذر ذبح ابنه فغيره شاة لقصة الخليل عليه الصلوة والسلام وهو قول مالك وأحمد رواية والثاني أبو يوسف والشافعي كنذرته تقبله ولو نذر بذبح نفسه لم يلزم شيء عند الثوري وعن أحمد وإسحاق كما في نذر ذبح الابن وأوجب محمد الشاة ولو نذر ذبح أباه أوجبه أو امرأته أجازها ما لم يمسها من كسبه **له** قوله أن الشاة قال والذين يظاهرون منكم من نسائهم بين المعصية ووجوب الكفارة فإن الظاهر أمر ببيع عرفاً وشراً ثم جعل فيه الكفارة لذلك نذر المعصية وإن كان ممنوعاً شرعاً يلزم فيه كفارة اليمين **له** قوله وإنما يؤتى بالله بما له فيه طاعة ولا قرينة فيه فالنذر به لغو لا عبارة به وهو المردى عن ابن عمر وغيره من الصحابة وهو قول الشافعي وأحمد فلا ينعقد النذر بمباح ولا بمعصية وتحرير مذهب الإمام أبي حنيفة كما في كتب الفقهاء من نذر مطلقاً أو معلقاً بشرط بريد كما قدمنا يمين فوجد ما هو طاعة مقصودة بنفسها ومن جنبها واجب فليحبه الوفاء فخرج النذر بالوفاء لأنه غير مقصود وكذا المريض لأنه ليس من جنبها واجب وأما المعصية فهي مانع لا تعاد إذا كان حراماً بعينه فلو نذر صوم يوم العيد ينعقد وجب الوفاء بصوم يوم غيره ولو حرام خرج من العبرة **له** قوله اللغو في اليمين اختلفوا في تفسير اللغو المذكور في قوله تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم على أقوال الأول أن تحلف على شيء وانت مضطرب انخرجه سعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم والبيهقي الثاني هو الحلف على المعصية انخرجه وكيع وعبد الرزاق الثالث أن تحرم ما حل الشك الرابع أن تحلف على الشيء ثم تنسى الخامس وهو من نذر أصحابنا هو أن تحلف على الشيء ظاناً أنه صادق وهو في الواقع كاذب فلا موازنة فيه ولا كفارة ولا أثم وهو المردى عن إبراهيم انخرجه عبد بن

حميد وعن ابن عباس انخرجه ابن جرير وابن المنذر عن عائشة السادسة هو كلام الرجل في بيته وفي المراح والزل لا والشد وبلى والشر من غير قصد اليمين انخرجه وكيع والشافعي قال في البدائع وأما يمين اللغو فقد اختلفت في تفسيرها قال أصحابنا هي اليمين الكاذبة خطأ أو غلطاً في الماضي أو في الحال أو في الظن أن انخرجه وهو بخلاف في الشيء أو في الأثبات نحو قوله والله ما فعلت زيداً أو في ظنه أنه لم يفعل ثم تبين بخلافه وقال الشافعي يمين اللغو هي اليمين التي لا يقصد بها الحلف وهو ما يجري على السنن الناس في كلامهم من غير قصد اليمين من قولهم لا والله وبلى والله سواء كان في الماضي أو الحال أو المستقبل وأما عندنا فاللغو في المستقبل بل اليمين على امر في المستقبل يمين مقصودة وفيه الكفارة إذا حث قصد اليمين ولم يقصد أنما اللغو في الحال والماضي فقط وذكرنا محمد عن أبي حنيفة أن اللغو ما يجري بين الناس من قولهم لا والله وبلى والله فذلك يحول عندنا على الماضي أو الحال وعنده ذلك لغو فيخرج ما حصل الخلاف بيننا وبين الشافعي في يمين لا يقصد بها الحلف في المستقبل عندنا ليس بلغو وفيه الكفارة وعنده لغو لا كفارة فيها ولنا قولنا لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان قابل بين اللغو باليمين المقصودة و فرق بينهما بالموازنة ونفيها فيجب أن تكون يمين اللغو غير يمين المقصودة لتحقيق العقاب واليمين في المستقبل يمين مقصودة سواء وجد قصد أو لا ولان اللغو في اليمين اسم للشيء الذي لا حقيقة له وذلك فيما قلنا وهو الحلف بالاحقيقة لبل ظن من الحالف وتبين أن المراد من قول عائشة لا والله وبلى والله في الحال والماضي لا في المستقبل والله أعلم **له** قوله أحسن ما سمعت مترجم كويد اختياراً ما من شافعي في تفسيره نحو قول حضرت عائشة است ومثلاً ما من أعظم ودرغوا من استحسان امام مالك است وعمل محمد انخرجه عائشة على هذا حيث قال في مؤطاه وبهذا تأخذ اللغو حلف عليه الرجل وهو يرى أنه حق فاستبان له بعد أن غير ذلك فذا اللغو انتهى وروى محمد في آثارنا أبو حنيفة عن حاد عن إبراهيم عن عائشة في اللغو قالت هو كل شيء يمس به الرجل كلامه ولا يريد به شيئاً محلاً والله وبلى والله ولا يقصد عليه قلبية قال وبهذا تأخذ من اللغو أيما الرجل يحلف على شيء يرى أنه على ما حلف عليه فيكون على غير ذلك فذا اليمين من اللغو وهو قول أبي حنيفة انتهى **له** قوله وعقد اليمين إلى الجاهل وعقد اليمين التي تكفران يحلف ليفعلن ثم لا يفعل أو يحلف لا يفعل ثم يفعل فذان اليمينان أنما يتناولان المستقبل وذلك لأن الأيمان على أمرين يمين على مستقبل يمين على ماض وأما اليمين على مستقبل فلا يدخلها في قول مالك لغو ولا غموس وإنما يدخلها البهر فلا تجب كفارة أو أثم فيجب فيه الكفارة وقوله فذا الذي يكفر صاحبه يريد أن اليمين على المستقبل هي التي تدخلها الكفارة لئلا لا ترفع بائناً وأما لغو اليمين فلا كفارة فيها لأنها على مذهب مالك متعلقة بالماضي ووجه ذلك أنها ليست بيمين منعقة ليفعل أو يترك وأما اليمين منعقة بقوله وتأكيدا ما انخرجه فلا يبقى لما بعده اللفظ بما حكم **له**

ليقطع به مالا فهذا أعظم من ان يكون فيه كفارة ما لا يجب فيه الكفارة من الايمان متالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يقول من قال والله ثم قال ان شاء الله ثم لم يفعل الذي حلف عليه لم يجزئ قال مالك احسن ما سمعت في الدنيا انها لصاحبها لم يقطع كلامه وما كان من ذلك نسقا يتبع بعضه بعضا قبل ان يسكت فاذا سكت وقطع كلامه فلا تنبأ له وقال مالك في الرجل يقول كفر بالله او اشرك بالله ثم يحنث انه ليس عليه كفارة وليس بكافر ولا مشرك حتى يكون قلبه مضطربا على الشرك والكفر وليستغفر الله ولا يعد الى شيء من ذلك وبشما صنع ما يجب فيه الكفارة من الايمان متالك عن سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حلف بيمين فرائي خيرا منها فليكفر عن يمينه وليفعل الذي هو خير قال مالك من قال على نذر ولم يسح شيئا ان عليه كفارة يمين قال مالك فاما التوكيد فهو حلف الانسان في الشيء الواحد يرد فيه الايمان يميننا بعد يمين كقوله والله لا انقصه من كذا وكذا يحلف بذلك مرارا ثلثا او اكثر من ذلك قال فكفارة ذلك واحدة مثل كفارة اليمين قال مالك فان حلف رجل فقال والله لا اكل هذا الطعام ولا البس هذا الثوب ولا ادخل هذا البيت فكان هذا في يمين واحدة فانما عليه كفارة واحدة وانما ذلك كقول الرجل لامرأة انت الطلاق ان كسوتك هذا الثوب ولا اذنت لك الى المسجد يكون ذلك نسقا متتابع في كلام واحد فان حنث في شيء واحد من ذلك فقد وجب عليه الطلاق وليس عليه فيما فعل بعد ذلك حنث انما الحنث في ذلك حنث واحد قال مالك الامر عندنا في نذر المرأة انه جائز عليها بغير اذن زوجها ما يجب عليها ذلك ويثبت اذا كان ذلك في جسدها وكان ذلك لا يضر زوجها وان كان ذلك يضر زوجها فله منعها منه وكان ذلك عليها حتى تقضيه العمل في كفارة اليمين متالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يقول من حلف بيمين فوكدها ثم حنث فعليه عتق رقبة او كسوة عشرة مساكين ومن حلف بيمين فلم يؤكدها فحنث فعليه اطعام عشرة مساكين لكل مسكين مد من خضرة فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام متالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان ابن يسار انه قال ادركت الناس وهم اذا عطاوا في كفارة اليمين اعطوا مد من خضرة بالمد الاصغر وراؤ ذلك مجزيا عنهم قال

وقال ابو حنيفة لا يجوز الكفارة قبل الحنث وهو رواية عن مالك حكاها الباجي ١٢ ح واما الحديث فقد روي بروايات روى فليات الذي هو خير ويكفر عن يمينه وروي فليكفر عن يمينه وليات الذي هو خير وروي فليات الذي هو خير ثم يكفر وهو على الروايات كلها مجزئ عليهم السلام لان الكفارة لو كانت واجبة بنفس اليمين لقال عليه السلام من حلف على يمين من غير التحريم لما وقع عليه اليمين فلا خص اليمين على ما كان الحنث خيرا من البر بالتحقق والكفارة على انما تنقص بالحنث دون اليمين وانما لا تنقص بقدر اليمين دون الحنث ١٢ ح قوله يحلف بذلك مرارا قال صاحب الرحمة في اختلاف الامم لو كرر اليمين على شيء واحد واشياء وحشت قال ابو حنيفة ومالك واهل البيت في كفارة واحدة وان اراد الاستيناف فكل يمين كفارة وعن احمد رواية اخرى عليه كفارة في جميع وقال الشافعي ان كانت على شيء واحد ولو لم يناد على الاداء الا كفارة فمولى ما نوى ويلزمه كفارة واحدة وان ارادها لشكر الاستيناف فها يمينان وفي الكفارة قولان احدهما كفارة والها في كفارتان وان كانت على اشياء مختلفة فكل منها كفارة انتهى وفي الدر المختار من الخلاصة ويتعد الكفارة بتعدد اليمين واليمين والماس سواد ١٢ ح قوله قال مالك فان حلف رجل قال الباجي وبذلك قال ان من حلف بيمين واحدة تعينت اشياء فانها يمين واحدة مجزئ في حلها بالاستثناء استثناء واحد وفي ملها بالكفارة كفارة واحدة ويحنث بغسل الاثناعشر من ابعاض ذلك الفعل وبذلك اذا حلف على الشيء فلو حلف على الايجاب فانه لا يسير بالبعض ذلك كله لا يحنث على الايمان بجميعه ١٢ ح قوله الامر عندنا قال الباجي وبذلك قال ان نذر ذات الزوج لازم لما كان ذلك بخير اذن زوجها فمولى ضرب يتعلق بالمسأل وضرب يتعلق بالجسد فاما ما يتعلق بالمال فلا يحنثون تقصيره على الثلث فما دونه او تزيد على ذلك فان اقتصر على الثلث فما دونه فلا اعتراض فيه للزوج ولا تجوز له الزيادة على ذلك كالموصى فان زادت في ذلك على الثلث كان للزوج الرد فلا يحنث حنيفة والشافعي ١٢ ح قوله ومن حلف بيمين فلم يؤكدها لم يحنث ما ذهب ابن عمر الى ان كسوة او اية التقسيم والجمود على انه لا يحنث في قدره الحلق في الاحرام ١٢ ح قوله لكل مسكين مد من خضرة وكذا غيره من الطعام من غالب قوت البلد والبر ذهاب مالك والشافعي وقال احمد يطعم كل مسكين مد من بر او نصف صاع من غيره من التمر والشعير وقال ابو حنيفة صاعا من شعير او تمر او نصف من بر ١٢ ح قوله بالمد الاصغر يعني مد النبي صلى الله عليه وسلم وهو دحل وثلث بالبنداد وهو مائة وثمانيه وعشرون درهما واربعة اسباع ودرهم واربعة كما مر في اخر الزكاة ١٢ ح

له قوله فهذا اعظم من ان يكون المولى ليس فيه الا التوبة والاستغفار مترجم كقوله من سب شافعي ودرغوس وجوب كفارة است وقول ابو حنيفة ودرغوس مثل قول مالك است ١٢ موصى قال الباجي قوله فاما الذي يحلف على الشيء الى قوله فاعظم من ان يكون فيه كفارة فان هذه اليمين ايضا ليست من جنس ما يتعلق به الكفارة لانها يمين على ما مضى وبينه الماضى على ما مضى لا يجب بشئ منها كفارة احدهما ان يحلف على شيء انه قد كان كذا او ما كان كذا وهو يعتقد صحة ما حلف عليه فيكون الامر على خلاف ما حلف عليه فلهذا لغوا اليمين عند مالك ولا كفارة عليه ولا اثم وتنازعا ان يحلف على ذلك ولا يعتقد الامر على ما حلف عليه فلهذا اليمين الغفوس سميت بذلك لانها غفست حاجبا في الائم ولا كفارة لها وانما قال انها اعظم من ان تكون فيها كفارة لانها انقضت على الائم والتي تكفر ثم تنقض على الائم وانما انقضت على الجواز وانما تنجب عليه الكفارة بالحنث ١٢ ح قوله لم يحنث قال محمد وبذلك نأخذ اذا قال انشاء الله وصلى الله عليه وسلم فلا شيء عليه وهو قول ابو حنيفة والمراد بالوصل ما لا يحد في العرف منفصلا كالانفصال بسكوت او كلام حتى لا يضر قطعه بنفسه او سعال او نحو ذلك واحترزه عما اذا قال ذلك منفصلا فانه بعد الفراغ يرجع عن اليمين ولا يصح ذلك ١٢ ح قوله احسن ما سمعت في الدنيا يتقضى ان قد سمع غير ذلك وهو ما روي عن الحسن وطائفة من النجاشي الاستثناء ما لم يتم من مجلسه وما روي عن ابن عباس ان كان يرى له الاستثناء متى ما ذكر وتناول قول الله واذكر ربك اذ انسيست وهذا قول شيوخنا لا يثبت من ابن عباس فان ابن عباس من اهل اللسان ولا ينبغي عليه ان ليس من لغة العرب ان يذكر الانسان لفظا ثم يظهر الاستثناء منه بعد عام ١٢ ح قوله ليس عليه كفارة وبذلك قال الشافعي وقال ابو حنيفة واحدا قال هو يهودى او كافران فعل كذا فحنث يلزمه الكفارة قيا على تحريم المباح فانه يمين بان التحريم ووجه الالتحاق انه لما جعل الشرط وهو فعل كذا على كونه معتقدا حرمة كذا لا فقط اعتقدا ان الشرط واجب الانتفاع فكانه قال حرمت على نفسي فعل كذا ثم انما لو قال ذلك لشيء قد فعله كان قال ان فعلت كذا فهو كافر وهو عالم انه قد فعله وهو يمين الغفوس لا كفارة فيها الا التوبة واهل كبريتي تكون التوبة توبة من الكفر قيل لا وقيل نعم ١٢ ح كذا في الماشية عن الحسن وقال صاحب السبابة لو قال ان فعلت كذا فهو يهودى او نصرانى او كافرا فيكون يمينه فاذا فعله لزمه كفارة يمين قيا على تحريم المباح فانه يمين بالنسب فانهم ١٢ ح قوله فليكفر عن يمينه واستدل به على انه يجوز تقديم الكفارة قبل الحنث وهو قول عمر وابن عباس ومذنبه وغيرهم والبر ذهاب مالك واحمد والاوزاعي والشافعي الا ان الشافعي قال ان كفر بالصوم قبل الحنث فانه لا يجوز له ان يبرئ وهو لا يقدم على اوقاتها بخلاف الطعام والخبز فانها من حقوق الاموال فيجوز تقديمها كالزكاة

مالك احسن ما سمعت في الذي يكفر عن يمينه بالكسوة انه ان كسا الرجال كسا هم ثوبا ثوبا وان كسا النساء كسا هن ثوبين ثوبين درعا وخمارا وذلك ادنى ما يجزى كذا في صلوته **١٠٢** عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يكفر عن يمينه باطعام عشرة مساكين لكل مسكين مدا من خنطة وكان يعتق المراه اذا وكذا اليمين **جامع الايمان** **١٠٣** عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ادرك عمر بن الخطاب وهو يسير في ركب هو يحلف بيبه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله ينهكم ان تحلفوا بابائكم فمن كان حالفا فليحلف بالله **١٠٤** عن مالك عن عثمان بن حفص بن عمر بن خليفة عن ابن شهاب انه بلغه ان اباليابة بن عبد المنذر لما تاب الله عليه قال يا رسول الله اهجروا رومي التي اصبحت فيها الذئب واجاورك واخلف من مالي صدقة الى الله ورسوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يجزئك من ذلك الثلث **١٠٥** عن ابيوب بن موسى عن منصور الجببي عن امه عن عائشة ام المؤمنين انها سئلت عن رجل قال مالي في رتاج الكعبة فقالت عائشة يكفرك ما يكفر اليمين قال مالك في الذي يقول مالي في سبيل الله ثم يحنث قال يجعل ثلث ماله في سبيل الله وذلك للذي جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في امر اباليابة رضي الله عنه كمل كتاب التذو والايان

كتاب الزكاة

بسم الله الرحمن الرحيم

التسمية على الذبيحة **١٠٦** عن مالك عن هشام بن عروة عن ابيه انه قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم قيل له يا رسول الله ان ناسا من اهل البادية يا تونا ليمان ولا ندري هل سمو الله عليها ام لا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم سموها الله عليها ثم كلوها قال مالك وذلك في اول الاسلام **١٠٧** عن يحيى بن سعيد ان عبد الله بن عياش بن ابي ربيعة المخزومي امر غلاما له ان يذبح ذبيحة فلما اراد ان يذبحها قال له سما الله فقال له الغلام قد سميت فقال له سما الله ويحك فقال له قد سميت فقال عبد الله بن عياش والله لا اطعمها ابدا ما يجوز من الزكاة على حال الضرورة **١٠٨** عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار ان رجلا من الانصار من بني حارثة كان يدعى لقبة له باحد فاصابها الموت فذكاها بشظا ظ فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال ليس بها بأس فكلوها **١٠٩** عن نافع عن رجل من الانصار

له قوله وذلك

ادنى ما يجزى كذا في صلوته فالكسوة عنده تقدير لكل ما يؤدي الصلوة وهو قول احمد وقال به الشافعي اول ثم رجع وقال هي ثوب واحد لكل من قميص او سراويل او مقنعة او ازاره يصلح كبير او صغير لصلى الاكسوة عليه وقال ابو حنيفة هو ثوب يشتر عامة بدينه فلا يجوز السراويل والا زاد ونحوهما وهو قول النخعي **١١٠** عن مالك قوله فليحلف بالله الخ قال النووي فيكره الحلف بغير اسم الله ومفاته سواء في ذلك النبي صلى الله عليه وسلم والكعبة والملائكة والامانة والروح وغيرها من اشدها كراهية الحلف بالامانة انتهى وفيه قال الحنفية غير انه لو حلف بالقرآن لا يكون يمينه عندهم وعند الثوري الباقية المصحف والقرآن وكلام الله يمين وكذا والنبي يمين ايضا عند احمد حتى عنه ولو تبرأ من احد ما يكون يميننا اجماعا قال ابن الهام ولا يخفى ان الحلف بالقرآن الان متعارف واما الحلف بكلام الله فلهذا رجع العرف قال العيني وفيه المصحف يمين لا سيما في زماننا ولا ينافي في هذا قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث العرابي فلعن وابيه ان صدق رواه مسلم وامثاله فان هذه كلمة يجزى على اللسان على العادة لا يقتصد بها اليمين ولا التعظيم بل هو من جملة ما يرد في الكلام لجمود التقرير والاكيدة والنسي انما ورد في حق من قصه حقيقة الحلف والتعظيم **١١١** عن مالك قوله لما تاب الله عليه وقصته ان النبي صلى الله عليه وسلم ما عمر بن قريظة وكانوا حلفاء الاوس حتى جدهم الحصار بعثوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ابغث الينا اباليابة لنستشيره فارسله رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما رآه قام اليه النساء والصبيان فيكون في وجهه فرق لهم فقالوا يا اباليابة اترى ان ننزل على حكم محمد قال نعم واشاد بيده الى حلقه الم الذبح قال ابوباليابة فوالله ما زالت قدماي حتى عرفت في حنث الله ورسوله ثم انطلق على وجهه وربط نفسه في المسجد الى عمود من عمده وقال لا ابرح مكانا حتى يتوب الله علي ثم ان الله تعالى انزل توبته في القرآن فشاء الناس اليه ليطلقوه قال لا والله حتى يكون اليه رسول صلى الله عليه وسلم هو الذي يطلقني فاطلقه صلى الله عليه وسلم **١١٢** عن مالك قوله في رتاج الكعبة الرتاج حوزة والرتاج كتاب الباب العظيم وهو الباب المغلق ورتاج الباب مغلق

كذا في القاموس والمروني في الحديث نفس الكعبة لانه اراد ان ماله يدى الى الكعبة لا الى بابها وانما ذكر الباب تعظيما **١١٣** عن مالك قوله يكفره ما يكفر اليمين وبه اخذ الشافعي قال محمد واجب الينا ان يضي بما جعل على نفسه ويتصدق بذلك ويسك ما يفوته فاذا افاد مالا تصدق بشئ ما كان اسكه **١١٤** عن مالك قوله يجعل ثلث ماله الخ وعنه ابى حنيفة يتصدق بجميع ما يملك مما يجب فيه الزكوة فان ايجابه يتصرف الى ما اوجب الله تعالى فيه الصدقة لقوله فخذ من اموالهم صدقة وحديث ابى لباية ليس فيه تصرف بالندوة فيمثل النذر ويمثل الاستشارة غير انه اوردته بصيغة الجزم ومثله الاستغنام بمنزلة ادائه كذا قاله ابن جرير في فتح الباري **١١٥** عن مالك قوله سمو الله عليها ثم كلوها قال الطيبي هذا الجواب من الاسلوب الحكيم كانه قيل لم لا تسموها بذلك ولا تساموا عنها والذي يحكم الآن ان تذكروا اسم الله عليها اي حين الاكل قال محمد وبهذا ناخذ وهو قول ابى حنيفة اذا كان الذي يأتي بها مسلما او كذا بيا فان اذ بذلك تجوزي وذكر ان مسلما ذبحه او رجل من اهل الكتاب لم يصدق ولم يؤكل الى لم يصدق ذلك الكافر بقوله ولم يؤكل المذبوح بمجرد قوله فان قول الكافر غير مقبول في باب الديانات و الحمل والحرم **١١٦** عن مالك قوله وذلك في اول الاسلام لما روى في حديث عائشة في هذا الحديث ان الذين كانوا حديث عهد بالاسلام ما يصح ان لا يطعموا مثل هذا ولم يبلغ بعد اليهم شرع النبي صلى الله عليه وسلم او من يكثر منهم النسيان مثل هذا او الغفلة عنه لم لم تجرم عادة واما الآن فلا يكاد ذابح يشرك ذلك **١١٧** عن مالك لا اطعمها بذاته قوله للغلام سم الله اذا كان لما خاف ان ينفل عنه من ذلك وبنهاه ولم يقتنع باجاء الغلام له بانه قد سمى الله واراد ان يسمي ذلك منه فلما لم يسمه للغلام التسمية واقصر على اخباره بذلك وفات موضع التسمية باكمل الذبح اقسام ان لا يأكل الذبيحة وفي المدونة قال مالك في تفسير هذا الحديث لا الذي ذك على الناس اذا اخرج الذابح انه قد سمى **١١٨** عن مالك قوله فذكاها بشظا ظ اي ذبحها به والشظا ظ الكتاب بالمجتمعات خشية مودة الطرف تدخل في عروق الجواقين تتجمع بينهما عند حملها على البعير كذا في النباية والقاموس وفسر في بعض طرق الحديث بالوتر كما في التنبير **١١٩**

عن معاذ بن سعد عن سعد بن معاذ أن جارية لكعب بن مالك كانت ترمي غنمها بسلع فأصابت شاة منها فأدركتها فذكتها بمجر فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال لا بأس بها فكلوها **مالك** عن ثور بن زيد الدبلي عن عبد الله بن عباس أنه سئل عن ذبح نصارى العرب فقال لا بأس بها وتلى هذه الآية وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَقَدْ أُوتِيَ آثِمَهُمْ **مالك** أنه بلغه أن عبد الله بن عباس كان يقول ما فرى الأوداج فكله **مالك** عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول ما ذبح أذا بضع فلا بأس به إذا اضطربت إليه ما يكره من الذبيحة في الذكاة **مالك** عن يحيى بن سعيد عن أبي مرة مولى عقيل بن أبي طالب أنه سأل أبا هريرة عن شاة ذبحت فتحرى بعضها فأمره أن يأكلها ثم سأل زيد بن ثابت فقال إن الميتة لتتحرك ونهاه عن أكلها وسئل مالك عن شاة تردت فكسرت فأدركها صاحبها فذبحها فسأل الدم منها ولم تحرك فقال مالك إن كان ذبحها ونفسها يجري وهي تطرف فليأكلها ذكاة ما في بطن الذبيحة **مالك** عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول إذا أخرت الناقة ذكاة ما في بطنها في ذكاتها إذا كان قد تم خلقه ونبت شعره فإذا خرج من بطن أمه ذبح حتى يخرج الدم من جوفه **مالك** عن يزيد بن عبد الله بن قسيط الليثي عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول ذكاة ما في البطن في ذكاة أمه إذا كان قد تم خلقه ونبت شعره

كِتَابُ الصَّيْدِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ترك أكل ما قتل المعراض والمجر **مالك** عن نافع أنه قال رميت طائر من بجر وأنا بالجرف فأصبتها فأما أحدها فمات فطره عبد الله بن عمر وأما الآخر فذهب عبد الله يذكيه بقدر ومفاتي قبل أن يذكيه فطره عبد الله أيضا **مالك** أنه بلغه أن القاسم بن محمد كان يكره ما قتل المعراض والبندقة **مالك** أنه بلغه أن سعيد بن المسيب كان يكره أن يقتل الانسية بما قتل به الصيد من الرمي وأشباهه قال مالك ولا أرى بأسا بما أصاب المعراض إذا أخرت وتبلغ المقاتل أن يؤكل قال مالك قال الله تبارك وتعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْتُلُوا الصَّيْدَ تَنَالَهُ

له قول بفتح السين جبل معروف بالمدينة على الجانب الغربي ١٢
له قوله عن ذبح نصارى العرب يعني ممن دخل في ذلك الدين بعد نسسه و
تحريره ولم يحسب وهو مقتصر من العرب في بني نعلب وقال النودى في تهذيب
الاسماء واللغات نصارى العرب بمراد بنو نعلب وبهراء قبيلة من قضاعة ثم إن من
ذبحه أهل الكتاب إذا لم تسمع منهم التسمية بغير الله جمع عليه بقوله تعالى وطعام الذين
أو توالى الكتاب من لم قال ابن عباس طعامهم ذبا نهم واختلفوا إذا ذكروا اسم المسيح عليها
فقال الشافعي وأبو حنيفة لا يملك قال في الدر المنثور يجوز ذبح الكتابي إذا سمع منه
عند الذبح ذكر المسيح وفي البداية يجوز تزويج أهل الكتاب بيات ولا دلالة على أن لا يفعل
ولا يؤكل ذبحتهم الاضرودة واليه يشير قول ابن عباس ومن يتوهم الآية يعني ذبحتهم
وان حلت لكن لا يجوز موالاة اسم ١٢ مختصرا له قوله ما فرى الأوداج أي قطعها
وهي ما احاط بالحق من العروق التي يقطعها الذابح واحدا دج بالتحريك وهي أربعة
المحقوق والرى والودجان وقطع الأكثر منها يجوز عن أبي حنيفة ١٢ له قوله
إذا بضع بفتح الصاد البعثة أي الذي ذبح إذا شق الجبله وأجرى الدم من جمر أو خشبة
معدة فلا بأس وبه أخذ الأئمة غير أنه لا يجوز بالسن والظفر عند الشافعي مطلقا وعند أبي حنيفة
إذا كانا مشروطين يجوز ولكن يكره وعن مالك روايات أشهرها جوازها بعظم دون
السن كيف كان ١٢ محلى مختصرا له قوله فتحرى فكلها فامرأه أن يأكلها قال
محمد إذا تحركت تحرك الكبر الراى فيه والظن أنها حيية أكلت وأما إذا كان تحركا شبيها
بالاختلاج والكبر الراى والظن في ذلك أنها ميتة لم تؤكل ١٢ محلى له قوله وهي
تطرف أي تحرك أطرافها أي رجليها وأيديها فكلها ومذهب الحنفية أنه لو ذبحت
مريضة فتحركت أخرج الدم حلت والالان لم يدر حيوة عند الذبح وان علم حيوة حل
مطلقا وإن لم يتحرك ولم يخرج الدم كذا في المتن وغيره ١٢ محلى له قوله إذا أخرت
الناقة ذكاة ما في بطنها الجوزية أخذ مالك والشافعي وأحمد ومحمد والجمهور فقالوا إن ذكاة
الجنين ذكاة أمه فإن الشافعي لم يقل بالتفرقة بين ما إذا اشترط وبين ما لم يشترط قال
إن ذكاة أمه مفقصة عن ذكاة مطلقا وقال أبو حنيفة لا يجوز حتى يخرج حيا فينك ١٢ محلى
له قوله ذكاة ما في البطن قال في البداية وعلى هذا يخرج الجنين إذا خرج بعد ذبح
أمره أن يخرج حيا فذلك يسكن وإن مات قبل الذبح لا يؤكل بلا خلاف وإن خرج ميتا فإن لم يكن
كامل الخلق لا يؤكل أيضا في قولهم جميعا لأنه بمعنى المضغ وإن كان كامل الخلق اختلف
فيه قال أبو حنيفة لا يؤكل وهو قول زفر والحسن بن زياد وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي

لا بأس بأكله واحتجوا بحديث ذكاة الجنين ذكاة أمه فيقتضى أنه يتذكى بذكاة أمه ولا
يبيع لأمه حقيقة وحكما والحكم في البيع ثبت بعله الأصل ولا بالحنيفة قوله تعالى
حرمت عليكم الميتة والدم والجنين ميتة لأنه لا حياة فيه والميتة ما لا حياة فيه فليس
تحت النقص وأما الحديث فمقدور بنصب الذكاة الثانية ومعناه ذكاة أمه إذا
التشبيه قد يكون بذكر حرف التشبيه وقد يكون بحذف حرف التشبيه كما في قوله تعالى وهي
تمرر السحاب وبذا حجة عليكم لأن تشبيه ذكاة الجنين بذكاة أمه يقتضى استوائهما في الاقتران
إلى الذكاة ورواية الرفع تحتمل التشبيه أيضا وتحتمل النيابة كما قالوا فلا يكون جمعة مع الاعمال
مع أنه من أخبار الأحاد وروايتها بغير الإسناد فلا مكان ثابتا لا شتر ١٢ له قوله
رميت طائر من بجر محتمل أن يكون خرج متصيفا فرماها في حال نصيبه وتحتمل أن يكون
جالسا في مقعده أو متصرفا في بعض شاة حتى راهبا مكنين فرماها ١٢ له قوله
بالجرف بعظم الجيم والراء موضع على ثلثة أسيال من المدينة ١٢ محلى له قوله
بعظم بفتح القاف وخطف الدال أنه التجار وقيل القدر اسم موضع ١٢ محلى له
قوله ما قتل المعراض بغير السم خشبة ثقيلة أو عصى في طرفها مديدة وقد يكون
بغير مديدة قال النودى هذا هو الصحيح في تفسيره وفي القاموس سم بلا ريش ودين الطيرين
غليظ الوسط يصيب بعرضه دون حده وقال ابن دقيق العيد عصى رأسا ممدودا فأن اصاب
بعمده أكل وإن اصاب بعرضه لم يؤكل وقالوا لا يملك ما قتل البندقة وفي البندقة قال ابن عمر
في المقتولة بالبندقة هو الموت وذكاة ١٢ محلى له قوله تعالى حرمت عليكم الميتة
والدم إلى قوله والموت ذكاة وهي المضروبة بالمال مدله وقد بين ذلك بما روى عن عدي بن
حاتم ثم قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن صيد المعراض فقال ما أصاب بعمده
فكل وما أصاب بعرضه فهو الوقيعة ١٢ له قوله كان يكره أن يقتل الانسية الخ أي
الابنية عند الوحشية وبها مخصوص عند الأئمة بما إذا لم يتوحد فاذن وحش صار بمنزلة الصيد
لقوله صلى الله عليه وسلم إن هذا البهائم أو البهائم أو البهائم فأنه عليكم فاصنعوا بهكذا ١٢ ثم قال
أما لا يؤكل من أحد ما عين أحد بها حال إمكانها والشافعي حال امتناعها فاما في حال إمكانها
فلا خلاف في ذلك وأما في حال امتناعها بالتحش فقد قال مالك وأصحابه لا يجوز
ذلك وقال أبو حنيفة يجوز وعليها حكم الصيد ١٢ له قوله إذا أخرت بالتحش
الزاي المجتئين أي جرح اتفاق الأئمة الأربعة على أنه إذا اصطاد بالمعراض فقتل الصيد
بعمده حل فإن ما قتل بعرضه لم يحل لما روى البندقة عن عدي بن حاتم سألت النبي صلى الله
عليه وسلم عن صيد المعراض فقال ما أصاب بعمده فكل وما أصاب بعرضه فهو
وقيعة ١٢ محلى

أيد يكرو ما حكم قال فكل شيء يناله الإنسان برمح أو يده أو بشئ من سلاحه فأنفذه وبلغه مقاتله فهو صيد كما قال الله تعالى **مآلك** أنه سمع أهل العلم يقولون إذا أصاب الرجل الصيد فأعانه عليه غيره من ماء أو كلب غير معلم لم يؤكل ذلك الصيد إلا أن يكون سهم الرامي قد قتله أو بلغه مقاتل الصيد حتى لا يشك أحد في أنه هو قتله وأنه لا يكون للصيد حياة بعده وقال مالك لا بأس بأكل الصيد وإن غاب عنك مصرعه إذا وجدت به أثر من كلبك أو كان به سهمك ما لم يبت فاذا بات فإنه يكره أكله **مآلك** في صيد الملعقات **مآلك** عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول في الكلب المعلم كل ما أمسك عليك أن قتل وإن لم يقتل **مآلك** أنه سمع نافع يقول قال عبد الله بن عمر وإن أكل وإن لم يأكل **مآلك** أنه بلغه عن سعد بن أبي وقاص أنه سئل عن الكلب المعلم إذا قتل الصيد فقال سعد كل وإن لم يبق إلا بضعة واحدة **مآلك** أنه سمع بعض أهل العلم يقولون في البازي والعقاب والصقرو ما أشبه ذلك أنه إذا كان معلما يفقهه كما تفقه الكلاب المعلمة فلا بأس بأكل ما قتلت مما صادت إذا ذكر اسم الله على إرسالها قال مالك أحسن ما سمعت في الذي تخلص الصيد من مخالب البازي أو من في الكلب ثم يترص به فيموت أنه لا يحل أكله وقال مالك وكذلك كل ما قدر على ذبحه وهو في مخالب البازي أو في الكلب فتركه صاحبه وهو قادر على ذبحه حتى يقتله البازي أو الكلب فإنه لا يحل أكله قال مالك وكذلك أيضا الذي يرمى الصيد فيناله وهو حي فيفترط في ذبحه حتى يموت فإنه لا يحل أكله قال مالك والأمر المجتمتع عليه عندنا أن المسلم إذا أرسل كلب الجوسي الضاري فصاد أو قتل أنه إذا كان معلما فكل ذلك الصيد حلال لا بأس به وإن لم يذكه المسلم وإنما مثل ذلك مثل المسلم يذبح بشفرة الجوسي أو يرمي بقوسه أو نبلة فيقتل بها فصيد ذلك وذبيحته حلال لا بأس بأكله وقال مالك وإذا أرسل الجوسي كلب المسلم الضاري على صيد فأخذه فإنه لا يؤكل ذلك الصيد إلا أن يذكي وإنما مثل ذلك مثل قوس المسلم ونبلة يأخذها الجوسي فيرمي بها الصيد فيقتله و بمنزلة شفرة المسلم يذبح بها الجوسي فلا يحل أكل شيء من ذلك ما جاء في صيد البحر **مآلك** عن نافع عن عبد الرحمن بن أبي هريرة سأل عبد الله بن عمر عما لفظه البحر فنهاه عن أكله ذلك قال نافع ثم انقلب عبد الله فدعا بالمصحف فقرأ أحل لكم صيد البحر وطعامه قال نافع فإرسلى عبد الله بن عمر إلى عبد الرحمن بن أبي هريرة أنه لا بأس بأكله **مآلك** عن زيد بن أسلم عن سعد الجاري مولى عمر بن الخطاب أنه قال سألت عبد الله بن عمر عن الخيتان يقتل بعضها

له قوله فإنه يكره أكله ردوى البزارى عن عدى بن حاتم مرفوعا إذا رميت الصيد وقاب منك فوجدته بعد يوم أو يومين ليس به إلا أثر سهمك فكل وإن وقع في الماء فلا تأكل فيه دليل على أنه إذا وجدته ميتا بعد ما غاب عنه وليس فيه أثر غير أثر سهمك وهو أحد أقوال الشافعي وقال أبو حنيفة أنه يمكن ما دام الرامي في طلبه وإن قعد من طلبه ثم وجد ميتا حرم لاحتمال موته بسبب آخر ١٢ مولى وقال الباكي وبذلك يحتاج إلى تقسيم وتفصيل وذلك أن الكلب أو السهم إذا انفذه مقاتل الصيد مشاهدة الصائد ثم تامل الصيد وقاب منك فقد كملت ذكاته فلا يؤثر في ذلك مغيبه عنه ولا يبيته قال القاضي أبو الحسن وهذا الذي أراد مالك وإن لم ينفذه السهم ولا الكلب مقاتله حتى غاب عنه ثم وجد ميتا فقال القاضي إذا كان مجدا في الطلب حتى وجد على هذه الحالة فإنه يجوز أكله وإن تشاغل عنه ثم وجد ميتا فإنه لا يجوز أكله ١٣ **له** قوله أن قتل وإن لم يقتل لكن إذا لم يقتل وأدركه صاحبه يحتاج إلى التذكية ١٢ **له** قوله وإن لم يبق إلا بضعة واحدة لما ردوى أبو داود وعنه عن الشافعي وسلم إذا أرسلت كلبك وذكرت اسم الله فكل وإن أكل منه وتعقب بعد يومين عن عدى بن حاتم قال أكل فلا تأكل فإنما أمسك على نفسه وهو قول أبي حنيفة وأحمد واسحق وغيرهم قلت رخص بعضهم في الأكل مما أكل الكلب منه منهم ابن عمر وسلمان وسعد بن عبد الله قال الشافعي في رواية قال محمد فإن أكل فلا تأكل فإنما أمسك على نفسه وذكر ذلك بلغنا عن ابن عباس وهو قول أبي حنيفة والعام من فقهاءنا لأن أئمة العلم من الكلاب أن يسك صيده فلم يأكل منه حتى يأتيه صاحبه ويوافقه من المرفوع حديث عدى عن الأئمة الستة وأما حديث أبي ثعلبة عندهما داود والنسائي وابن ماجه حديث معلول ١٢ **له** قوله لا بأس بأكل ما قتلت مما صادت الخ ردوى ابن أبي شيبة عن عدى بن حاتم سأله عن الشافعي وسلم عن صيد البازي فقال ما أمسك منك فكل والعمل على هذا عند أهل العلم لا يرون بصيد البازي والصقور بأسا قال الترمذي ١٢ مولى **له** قوله فيفترط في ذبحه أي يقصرو ويأخذ وقال أبو حنيفة أنه إن أدركه المرسل أو الرامي جازاه ذكاه فإن تركه عند حرم كذا في الرواية وأكثر من الحيوة

المحيرة بهما عنده ما يكون فوق ذكاة الذبوح بان يعيش يوما ودوى الكثرة وكذا يحرم لو عجز من التذكية في ظاهرها رواية ١٢ مولى **له** قوله كلب الجوسي الضاري صغرى كرضى من مزادة ومزارة ومزارة ليج والكلب الضاري الذي ليج بالصيد ١٢ مولى وقاموس قال الباكي لأن كلب الجوسي لما كان معلما فإنه لا فرق بينه وبين كلب المسلم لأنه أئمة للصيد كاسم والرمح ولا يراعى فيها صنعة ما كره ولا صنعة معلمه وإنما يراعى صنعة المرسل في نفسه فالكلب كاسم والرمح فإذا أرسل المسلم كلب الجوسي وهو معلم فقتل كلبها يجوز الاصطياد به والمرسل لما كان مسلما جازا اصطياده فلم يؤثر في ذلك الجوسي لأنه ليس بمرسل ولا يجازى وإنما يعتبر في الصيد صنعة المرسل والجاز خاصة وذلك كاللذخ يراعى فيه صنعة الذبح وصفته أنه الذبح دون صفة ما كمل ١٢ **له** قوله فلا يحل أكل شيء من ذلك به قال أبو حنيفة والشافعي والجمهور ١٢ مولى وهذا كما قال ابن الجوسي إذا أرسل كلب المسلم على صيد فقتله فإنه لا يحل أكله وإن كان الكلب معلما لأن الكلب وإن كملت شروط الصيد فيه فإن مرسله ممن تعتبر صفاته في الصيد وقد تمت شروطه لأن من لا يجوز ذكاته لا يجوز صيده ١٢ **له** قوله عما لفظه البحر أي دماه البحر على الساحل من أكلت التمرة ولفظت النواة أي ريشها فإطلاق اللفظ على الملفوظ ١٣ **له** قوله أنه لا بأس بأكله قال محمد بن يقول ابن عمر الآخر تأخذ لا بأس بما لفظه البحر وبما حرمه الماء وإنما يكره من ذلك الطائي وهو قول أبي حنيفة قال الباكي نهي عن أكل ما لفظه البحر وذلك على ضربين أحدهما أن يلفظ حيا وإن كان يلفظ ميتا فاما ما لفظه حيا فإن مذهبه مالك جواز أكله وكذلك ما لفظه ميتا سواء مات بسبب أو بغير سبب وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة لا يؤكل ميتة إلا ما مات بسبب مثل أن يؤخذ فيموت أو يموت من شدة حر أو برد أو تقتله سكة أخرى أو يعضب عنه الماء فيموت أو يلفظ البحر حيا فيموت فاما ما مات حتف أنفه أو لفظه البحر ميتا فإنه لا يؤكل إلا لما أخرجه أبو داود وابن ماجه عن جابر مرفوعا ما ألقى البحر أو جاز عنه فكلوا ما مات فيه وطهى فلا تأكلوه ١٢

مالك لم يرويه وليست محرمة ولا مباحة على الإطلاق وبه قال ابو حنيفة وقال الشافعي هي
مباحة وبه قال ابو يوسف ومحمد بن الحسن ١٢ **قوله** اطعموا القانع والمعتري من ابن
عباس وابن المسيب والحسن القانع السائل والمعتري الذي يتعرض ولا يسأل وقيل بعكسه قال
الزجاج القانع الذي يفتق بما اعطاه فعلى الاول هو من القنوع وهو الذي له للمصلحة وعلى الثاني
من فتح يفتح وعلى الثاني من القناعة وهو الرضا بالقليل من علم يعلم ١٢ **قوله**
قوله نذكر الله البخل الخ يعني ان المقام مقام امتنان ولو كان فيها منفعة الاكل
لكان احزى بان يذكر وانته تعلم ان المقصود في الامتنان في الآية غالب ينشفون به لا
احرازه الناشئ فلو لم يكن الخواص والافقعة ينشف بالخير في غير الركوب والزيعة وغير
الاكل انما فكيف وقد روى في الصحيحين عن اسد خراساني عن ابي عبد الله عليه السلام
قال كلوا ونعم بالله منه وفي البخاري عن جابر بن سمرة عن النبي صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن لجوم الحمير
ورخص في لجوم النبل وبه قال الشافعي واهما وسنن ابو يوسف ومحمد بن يفتح عنه الحنفية
اي في اكل لجوم النبل كما في العمادية وغيره وان كان يكره عند الامام ابو حنيفة ١٢ **قوله**
قوله انما حرم عليكم روى يفتح الخ وضع الرء وبضم الحاء وكسر الراء المشددة ١٢ **قوله**
قوله اذا دخل الباب الباب الجمل مطلقا وما لم يدخ كذا في القاموس ١٢ **قوله**
ياكل منا حتى يشبع ويتزود وبه امد قول الشافعي والآخر لا يجوز ان يتناول منه الا قدما
يسك ومقد وهو قول ابو حنيفة قال الهامجي يري ان منظر الاكل والاستباحة به كفاية
لا يقتصر على ما يدرقه منها بل يشبع منها الشبع السام ويتزود ولانها مباحة له كى ينشف من
الطعام المباح في حال وجود الطعام لما كان مباحا له وقال ابن حبيب انما يأكل منهما ما يقضم
رمقه ثم لا يأكل بعد ذلك حتى يصير من الضرورة الى حاله الاول وبه قال عبد العزيز بن الجوزي
واحمد ووجه ذلك ان الاباحة انما تثبت لفظ النفس وذلك يوجد فيما دون الشبع
فانزال لا يتناول لفظ النفس فكان ممنوعا عنه ١٢

وهو يجبد ثمر القوم وازرعاً او غنما بمكانه ذلك **قال مالك** ان ^{له} ظن ان اهل ذلك الثمر والزرع او الفهم
يصدقونه بضرورته حتى لا يُعَدَّ سارقاً فتقطع يده رأيت ان يأكل من اى ذلك وجد ما يرد جوعه ولا يحجل منه شيئاً
وذلك احب الى من ان يأكل الميتة وان هو خشي الا يصدقوه وان يعذّوه سارقاً بما اصاب من ذلك فان اهل
الميتة خير له عندي وله في اكل الميتة على هذا الوجه سعة مع اني اخاف ان يُعَذَّوْا وعادٍ ممن لم يضطر الى الميتة
يريد استجاره اخذ اموال الناس وزرعهم وثمرهم بذلك بدون اضطرار **قال مالك** وهذا احسن ما سمعت

کتاب الحقیقۃ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ما جاء في العقيقة ٢١٢ عن زيد بن اسلم عن رجل من بني ضمرة عن ابيه انه قال سئل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن العقيقة فقال لا احب العقوق وكأنه انما كره الاسم وقال من ولد له ولد فاحب ان ينسك
 عن ولده فليفعل **٢١٣** عن جعفر بن محمد عن ابيه انه قال وزنت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم شعر
 حسن وحسين وزينب وام كلثوم فتصدقت بزنة ذلك فضة **٢١٤** عن ربيعة بن ابي عبد الرحمن عن محمد بن
 علي بن الحسين انه قال وزنت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم شعر حسن وحسين فتصدقت بزنته فضة العمل
 في العقيقة **٢١٥** عن نافع بن عبد الله بن عمر لم يكن يسأله احد من اهله عقيقة الا اعطاها اياها وكان
 يعق عن ولده بشاة شاة عن الذكور والاناث **٢١٦** عن ربيعة بن ابي عبد الرحمن عن محمد بن ابراهيم بن الحارث
 التيمي انه قال سمعت ابي يستحب العقيقة ولو بعصفور **٢١٧** انه بلغه انه عقي عن حسن وحسين ابني علي بن ابي
 طالب **٢١٨** عن هشام بن عروة ان اياه عروة بن الزبير كان يعق عن بنيه الذكور والاناث بشاة شاة قال مالك الامر
 عندنا في العقيقة ان من عقي فانا يعق عن ولده بشاة شاة الذكور والاناث وليست العقيقة بواجبة ولكنها يستحب العمل بها
 وهي من الامر الذي لم يزل عليه الناس عندنا فمن عقي عن ولده فانا هي بمنزلة النسك والضحايا لا يجوز فيها عوراء ولا عجفاء
 ولا مكسورة القرن ولا مريضة ولا يباع من لحمها شيء ولا جلدها وتكسر عظامها ويأكل اهلها من لحمها ويتصدقون منها
 ولا يبيس الصبي بشيء من دمها

بمروية شاة واحدة قال صاحب سفر السعادة رواية شاة واحدة صحيحة لكن حديث عن
الغلام شاتان اقوى واصح لانه رواه جماعة من المعابة قال المعلى بمحصل اصل السنة في
حقيقة الولد بشاة وكال السنة شاتان ١٢ م **هـ** قوله وليست العقيقة بلابة
به قال الشافعي واهم من المشهور عنه وعنهما واهية قال محمد في الوطأ اما العقيقة فبلغنا انها
كانت في الجاهلية وقد فعلت في اول الاسلام ثم نسخ الاضحى كل ذبح كان قبله ونسخ شعر
رمضان كل صوم كان قبله ونسخ غسل الجنابة كل غسل كان قبله ونسخت الزكوة كل
صدقة كان قبلها كذلك بلغنا وقال محمد في الاغنام انا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال
كانت العقيقة في الجاهلية فلما جاء الاسلام رخصت قال ديه نأخذ وهو قول ابى حنيفة
يشهد لذلك ما اخرج ابن المبارك والدارقطني والبيهقي وابن عدى عن علي بن حروف ما نسخ الاضحى
كل ذبح ونسخ صوم رمضان كل صوم والغسل من الجنابة كل غسل والزكوة كل صدقة انتفى
يكن ان يقال ان المراد بالنسخ الوجود كما في صوم رمضان وغيره كيف وان
ثرو وغيره الاضحية في الاول من الهجرة وعقيقة السفين في السنة الثالثة والرابعة ومديث
م كوفي عام المدية سادس الهجرة والعقيقة عن ابراهيم كان تاسع الهجرة ١٢ م

٥٦ قوله ولا يس العبي شيئا من دماله من فعل اهل الجابية ومن ردى
 بوداؤد من طريق بهام عن قتادة عن الحسن عن سمرة مرفوعا كل غلام له بينة بعقوبة نذبح
 عنه بلوم السابح ويحلق رأسه ويدعى وكان قتادة اذا شل عن الدم كيف يصنع قال اذا كنت
 لعقوبة اخذت منها صوفرا واستقبلت به او اوجا ثم تنفع على يا فوخ العبي حتى
 يسيل على رأسه مثل الخط ثم يخل رأسه بعد ويحلق قال البوداؤد ويرى وهم من بهام
 ولا يؤخذ بها او انما هو ببسي كذا قال سلام بن مطيع عن قتادة واياض بن وعقل
 واوشعث عن الحسن انتهى قال الخطابي وكيف يأمر بتجسس رأس وقد امرهم باماطة
 الذي اليابس عنه ١٣ محلى

ع قال الثاني يستحب لمن ولد له ولدان يسببه يوم السبوع ويخلق رأسه ويصعد في
عنه ائمة الثلاثة بزنة شعره فضة اذ بها ثم يوق عند الحق عقيقه اباحة على ما في
الجامع المجنول او تلعو ما في شرح الطحاوي وهي شاة تصلح لاضحية تذبح للمذبح
والانثى ١٢

له قوله قال مالك قال الباهي وبذلكما تكلم ان من اضطر الى اكل الميتة فوجدها ووجد بها اليكن الوصول الى الميتة فليأكلها
يكون مالا يقطع فيه كالمشترى والزرع والغنم ونحوه او يكون حافيه القطع اذا خذ على وجه السرقة كالمال في الخزانة
يكون مالا يقطع فيه فقد قال مالك من روى محمد عنه ان خفي ذلك فليأخذه منه واما ان
وجد ثرا او زرعا او دفنا يقوم فظن ان يصده فوله ولا يصده سارقا فليأكل كل من ذلك احب
الى من الميتة فشرط في المسئلة الاولى ان يتخفى له ذلك وشرط في القسم الاخر ان يصده
له قوله عن العقيقة العقيقة الذبيحة التي تذبح عن المولود واصل السق والشق والقطع و
قيل للذبيحة عقيقة لانها تشق حلقها ويقال للشعر الذي يخرج على رأس المولود من بطن امه
عقيقة لانها تحلق وتقطع عنه يوم اسبوعه ١٢ م
له قوله فقال لا احب العقوق
فان اصله من لغة احد الوالد من بما يؤذيها وكانه انما كره الاسم لاسمائه هذه جملة معترضة من
الراوي يعني اذ كره الاسم واجب ان يسمى باحسن اسماء كالشكة والذبيحة جريا على عادته
في تغيير الاسم النجس قال الترمذي يمشى به كلام غير سعيد لانه صلى الله عليه وسلم ذكر العقيقة
في عدة احاديث ولو كان يكره الاسم اعدل عنه الى غيره وانما الوجه فيه ان يقال بمقتل
ان يكون السائل ظن ان الاشتراك العقيقة مع العقوق في هذا الحديث مما يوجب
امرها فاعلم ان الامر بخلاف ذلك يعني ان الذي كرهه الله من هذا الباب هو العقوق
لا العقيقة ويحتمل ان يكون العقوق في هذا الحديث مستعارة للوالد كما هو حقيقة في حق
الولد وذلك ان المولود اذا لم يعرف حق ابويه صار كما نكح رجل ابا والوالد من اداء
حق المولود عقوقا على التسامح فقال لا يجب الله العقوق اي ترك ذلك من الوالد
مع قدرته عليه يشبه اضاة المولود حق ابويه ولا يجب الله ذلك فقال الطبيب يحتمل ان يكون
لفظ ما سأل عنه ولدى مولود احب ان اعق عنه فما نقول فكه النبي صلى الله عليه وسلم
لفظ اعق لانه لفظ مشترك بين الحقيقة والعقوق وقد تقدم في علم الفصاحة الاحتراز
عن لفظ مشترك احدهما مكروه فيكون المراهية راجعة الى ما تلفظ به الى نفس الحقيقة ١٢ م
له قوله من عاق فاما يعق عن ولده بشاة لم يثبت الترمذي عاق النبي صلى الله عليه وسلم
عن الحسن بشاة وقال الشافعي واحمد يعق عن الغلام بشاتين وعن الجارية بشاة لما روى ابو داود
والترمذي عن ام كرز الكعبية مرفوعا عن الغلام شاتان مثلان ومن طريق مكافئان اي مسادتان
سنادا وحالا ولست نرى عن عائشة انه صلى الله عليه وسلم امرهم عن الغلام بشاتين مكافئتين و

کتاب الضحایا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ما ينهى عنه من الضحايا ٢١ قال عن عمرو بن الحارث عن عبيد بن فيروز عن البراء بن عازب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل ما يتقى من الضحايا فاشأ ربيده وقال اربع وكان البراء بن عازب يشير بيده ويقول يدي اقصر من يد رسول الله صلى الله عليه وسلم العرجاء البين ظلمها والعور البين عورها والمريضة البين مرضها والجفا التي لا تنقي قتالها عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يتقى من الضحايا والبدان التي لم تستن والتي نقص من خلقها قال مالك وهذا احب ما سمعت الى النهي عن ذبح الضحية قبل انصراف الامام **م**الك عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار ان ابابردة ابن نيارذ بح ضحيته قبل ان يذبح رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الاضحية فرجع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امره ان يعود بضحية اخرى فقال ابو بردة لا اجدا لاجدا عافا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وان لم تجد الاجدا عافا فاذبح **م**الك عن يحيى بن سعيد عن عباد بن تميم ان عويم بن اشقر ذبح اضحيته قبل ان يغد ويوم الاضحية انه ذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فامر ان يعوض بغيره **ما يستحب من الضحايا** **م**الك عن نافع ان عبد الله بن عمر ضحى مرة بالمدينة قال نافع فامرني ان اشترى له كبشاً فخيل اقرن ثم اذبحه يوم الاضحية في مصلى الناس قال نافع ففعلت ثم حمل الى عبد الله بن عمر فخلق رأسه حين ذبح الكبش وكان مريضاً لم يشهد العيد مع المسلمين قال نافع وكان عبد الله بن عمر يقول ليس جلاق الرأس بواجب على من ضحى وقد فعله عبد الله بن عمر ادخار لحوم الضحايا **م**الك عن ابي الزبير المكي عن جابر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن اكل لحوم الضحايا باثنتي عشرة ايام ثم قال بعد ذلك كلوا وتصدقوا وتزودوا واخرجوا **م**الك عن عبد الله بن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عبد الله بن واقد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن اكل لحوم الضحايا بعد ثلثة ايام قال عبد الله بن ابي بكر فذكرت ذلك لعمة بنت عبد الرحمن فقالت صدق سمعت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تقول دفت ناس من اهل البادية حضرة الاضحية في زمان النبي صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ادخروا الثلث وتصدقوا بما بقي قالت فلما كان بعد ذلك قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم لقد كان الناس ينتفعون بضحاياهم ويحملون منها الودك ويتخذون منها الاسقية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وما ذلك او كما قال قالوا يا رسول الله نهيت عن لحوم الاضحية بعد ثلث فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انها نهيتكم من اجل الدابة التي دفت عليكم حضرة الاضحية فكلوا وتصدقوا واخرجوا

له قوله ماذا ينبغي اي يكتنب قال الباجي دل هذا على
 ان للنضاي صفات يتقى بعضها ولو لم يعلم انها يتقى منها شئ تشل اهل يتقى من ضمايا
 شئ ١٢ **له** قوله فاشاد ببيده في رواية اشاد باصبعه وقال البراء اصبعي اقصر
 من اصبع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يشير باصبعه يقول لا يجوز من الضمايا
 اذبح اورده ابن عبد البر ١٣ **له** قوله العرجاء بفتح العين وسكون الراء البين
 ظلهما بفتح الظاء وسكون اللام اي اعرجا والعوراء التي ذهبت احدى عينيه ويثنى به
 العجاء بدلالة النص البين عور بالظاهر فان كان به مانع حقير لا يمنع الابعار لا بأس
 به المريضة البين مرضها اي التي تبين اثر المرض عليها وهو شامل لكل مرض وقال
 الشافعي المراد به الجرباء قال العيني هذا تقييد للمطلق وتخصيص للعموم والجفاء بفتح
 العين مؤنث اعجف بمعنى الضعيفة التي لا تنقى بضم التاء وكسر القاف التي لا تنقى
 لها وهو بكسر النون وسكون القاف الخ وقيل الشحم قال محمد وبهذا نأخذ فاما العرجاء
 فاذا امشت على رجلها فهي تمزجي وان كانت لا تمشي لا تمزجي واما العوراء فان كان بقي
 من البصر اكثر من نصف البصر اجزأت وان ذهب النصف فصاعدا لم تمزج واما
 المريضة التي فسدت لمرضها والجفاء التي لا تنقى فانما لا يجوز ان ١٤ **له** قوله
 والبدن بضم الباء وسكون الدال مع بدنه محركة بمعنى الابل والبقر عندنا فهو تخصيص به
 تعميم ١٥ **له** قوله التي تسن بضم التاء وكسر السين وفتح الشدة اي يتقى التي لم
 تكن مؤنثة هي الشية عند مالك من الخنزرا وفي سنة وغل في الثانية ومن البقر
 ما دخل في الرابعة ومن الابل ابن سبت سين وعند الحنفية والمنا بلة من المعز ابن حول
 ومن البقر ابن حولين ومن الابل ابن خمس سين ومذهب الشافعية التي من الغنم
 ما استكمل ستين ومن البقر والابل كما هو عند الحنفية وانفقت الائمة الاربعة على
 انه يجوز في الجذع من الضأن في الاضحية والجذع عندنا شافعي ما دخل في الثانية و
 هو الا شعر عند اهل اللغة وقيل ما تم له سنة اشهر وهو قول الحنفية والمنا بلة وعند مالك
 هو ابن سنة وقيل ابن ثمانية اشهر وقيل ابن عشر وفي البداية من الزعفران انه ما تم له
 سبعة اشهر وقيل سنة او سبعة كما ه السندي عن وكيع ١٢ **له** قوله الاجزاء

والجدة من الكل السنة وهو قول الجمهور وقيل ودونها ثم اختلف في تقديمه فقيل
ابن سنة اشهر وقيل ثمانية وقيل عشرة وحكى الشريفي عن وكيع ان ابن سنة اشهر او
سبعة اشهر وقال في البائع ذكر القعد وروى ان الفقهاء قالوا الجدة من الغنم ابن سنة اشهر
ح قوله وان ذكر ذلك الظاهر معروف والغمير ان يهودا الى عويمر الى عويمر
ذكر في قبل الصلوة لرسول الله صلى الله عليه وسلم فامر ان يذبح باخرى وذبح
القادي الى انه مجبول والغمير لثان فامر ان يذبح قال شامخ المسند في الحديث ان
الاخيمية انما تذبح بعد فراغ الامام من صلوة العيد سواد ذبح اولم يذبح وسواد كان قبل
الخطبة او بعدهما لكن بعد صاحب وان اخر واصلوة العيد لحد الى الغد جازان يعني بعد معنى
وقت الصلوة وبها المراجعة انما هي يوم التخرصة وفي الثاني والثالث يجوز الذبح
قبل الصلوة ١٢ **ح** قوله كبش فخيلا قرن يعني كوسفنه نر شاخ دار مرتجم كويد
كوسفنه نر بهتر است نزدك علما اگرچه خصي هم باشد وذنح در مصلی بهتر است
برای الهما شعنا نر دين ١٣ **ح** قوله وقد فعله عبد الله بن عمر الظاهر ان حلقه وقع
انفاقا والاعلان يقال انه صدر اتيا ما يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم من اراد ان يتحلى
وراي بلال ذي الحجة فلما يأخذ من شعره ولفقاه حتى يعني رواه مسلم ١٢ **ح** قوله
بعد ثلثة ايام اى من يوم ذبحها اوم يوم النحر والظاهر هو الاول قاله عياض ١٢ **ح** **ح**
قوله كلوا ووزدوا قال ابن العربي لما كان اداد اذ اذقت الدم لله اذن في الكلام وقد كان
القرابين لا تؤكل في سائر الشرائع فمن خصائص هذه الامنة اكل قرابيننا قال محمد وبهذا
ناخذ له باس ان ياكل الرجل من اخيمية ويذبح ويصدق وما نحب له ان يتصدق
باقل من الثلث وان تصدق باقل منه جاز ١٢ **ح** **ح** قوله بمسكون منها الودى
بفتح الياء وسكون الهميم وكسر الميم اى يذبحون الشحم وينفقون به بالادهان قيل ومنه
جليل الوجه يريون به الحسن والنفادة كانه دهن ١٢ **ح** **ح** قوله من اجل الدافنة
بالدال المهملة وتشديد الفاء قوم يسيرون يسير لنا وفي القاموس الدف اللين من
يسير الابل او مشى خفيف يعني انما حرمت لاجل ان تواسوهم وتصدقوا عليهم ١٢.

يعني بالداقة قوما مساكين قد موأله مدينة **مثالك** عن ربيعة بن ابى عبد الرحمن عن ابى سعيد الخدري انه قد مر من سفر فقد مالى به اهله لهما فقال انظر وان يكون هذا من لحوم الاضاحى فقال ابو سعيد الم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عنها قالوا انه قد كان من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها بعد ذلك فاعبر ابو سعيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نهيتكم عن لحوم الاضاحى بعد ثلث فكلوا وتصدقوا واخرجوا ونهيتكم عن الانتباذ فانتبذوا وكل مسكر حرام ونهيتكم عن زيارة القبور فزوروها ولا تقولوا هجر ايعني لا تقولوا سوء الشر كرتي في الضحى **مثالك** عن ابى الزبير المكي عن جابر بن عبد الله انه قال نحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم عام المحديبية المدينة عن سبعة والبقرة عن سبعة **مثالك** عن عمارة بن يسار ان عطاء بن يسار اخبره ان ابى ايوب الانصاري اخبره قال كنا نضحي بالشاة الواحدة يذبحها الرجل عنه وعن اهل بيته ثم تباهي الناس بعد فصارت مباهاة قال يحيى قال مالك احسن سمعت في البدنة والبقرة والشاة الواحدة ان الرجل ينحر عنه وعن اهل بيته البدنة ويذبح البقرة والشاة الواحدة هو يملكها ويذبحها عنهم ويشركهم فيها فاما ان يشتري البدنة او البقرة والشاة ويشتركون فيها في الشك والضحايا فيخرج كل انسان منهم حصته من ثمنها ويكون له حصته من لحمها فان ذلك يكره وانما سمعنا الحديث انه لا يشتركون في الشك وانما يكون عن اهل البيت الواحد **مثالك** قال ابن شهاب انه قال ما نحر رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه وعن اهل بيته الا بدنة واحدة او بقرة واحدة قال مالك لا ادري ايتما قال ابن شهاب الضحية عما في بطن المرأة **مثالك** عن نافع ان عبد الله بن عمر قال الاضحية يومان بعد يوم الاضحية **مثالك** انه بلغه عن علي بن ابى طالب مثل ذلك **مثالك** عن نافع ان عبد الله بن عمر لم يكن يضحي عما في بطن المرأة قال مالك الضحية سنة وليست بواجبة ولا احب لاحد ممن قوى على ثمنها ان يتركها ثم كتاب الضحايا والحمد لله

كتاب النكاح

بسم الله الرحمن الرحيم

ما جاء في الخطبة **مثالك** عن محمد بن يحيى بن حبان عن الاعرج عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يخطب احدكم على خطبة اخيه **مثالك** عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يخطب احدكم على خطبة اخيه قال يحيى قال مالك وتفسير قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما نرى والله اعلم لا يخطب احدكم على خطبة اخيه ان يخطب الرجل المرأة فترك اليه ويتفقان على صداق واحد معلوم وقد تراضيا فهي تشتري عليه لنفسها فملك التي نهي ان يخطبها الرجل على خطبة اخيه ولم يعين بذلك اذا خطب الرجل المرأة فلم يوافقها امره ولم تركت اليه الا يخطبها احد فهذا باب فساد يدخل على الناس **مثالك** عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابىه انه كان يقول في

فيذبح الشاة الواحدة يضحي بها عن نفسه نيا كل ويظم اهلها فاشاة واحدة تذبح عن اثنين او ثلثة اضحية فذبحه لا تجزى ولا يجوز شاة الا عن الواحد وهو قول ابى حنيفة والعام من فقهاءنا ان الشاة كان القياس ان لا يجوز البقرة او البعير الا عن فرد لان الامة واحدة وهي القرية الا ان ترك القياس لم يثبت جاز ولا نص في الشاة فثبت على اصل القياس ١٢ محلى وموطأ وشرحه **مثالك** قول الاضحية يومان بعد يوم الاضحية يريد ان يوم الاضحية اول يوم الذبح ثم اليومان بعده وان اليوم الرابع ليس من ايام الذبح وهذا قال مالك وسفيان الثوري وابو حنيفة وقال الشافعي ايام الذبح اربعة ايام النحر ثلاثة ايام التشريق بعده وقد استدلل القاضي ابو الحسن في ذلك بقوله تعالى ليذكروا اسم الله في ايام معلومات على ما ذكره من بهيمة الانعام قال والايام المعلومات يوم النحر ويومان بعده والايام المعلومات ثلاثة ايام النحر فيوم النحر معلوم غير معدود واليومان بعده معلومان معدودان والرابع معدود غير معلوم وقد مر البحث في كتاب الحج فذكر ١٢... **مثالك** قول عمارة بن يسار ان عطاء بن يسار اخبره ان ابى ايوب الانصاري اخبره قال كنا نضحي بالشاة الواحدة يذبحها الرجل عنه وعن اهل بيته ثم تباهي الناس بعد فصارت مباهاة قال يحيى قال مالك احسن سمعت في البدنة والبقرة والشاة الواحدة ان الرجل ينحر عنه وعن اهل بيته البدنة ويذبح البقرة والشاة الواحدة هو يملكها ويذبحها عنهم ويشركهم فيها فاما ان يشتري البدنة او البقرة والشاة ويشتركون فيها في الشك والضحايا فيخرج كل انسان منهم حصته من ثمنها ويكون له حصته من لحمها فان ذلك يكره وانما سمعنا الحديث انه لا يشتركون في الشك وانما يكون عن اهل البيت الواحد **مثالك** قال ابن شهاب انه قال ما نحر رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه وعن اهل بيته الا بدنة واحدة او بقرة واحدة قال مالك لا ادري ايتما قال ابن شهاب الضحية عما في بطن المرأة **مثالك** عن نافع ان عبد الله بن عمر قال الاضحية يومان بعد يوم الاضحية **مثالك** انه بلغه عن علي بن ابى طالب مثل ذلك **مثالك** عن نافع ان عبد الله بن عمر لم يكن يضحي عما في بطن المرأة قال مالك الضحية سنة وليست بواجبة ولا احب لاحد ممن قوى على ثمنها ان يتركها ثم كتاب الضحايا والحمد لله

له قوله انظر وان يكون هذا من لحوم الاضاحى يعني احتياطا كئيد اذا نحر باشد ايسر ان كركشت قربانها ١٢ مصنفى **مثالك** قوله ونهيتكم عن الانتباذ يعني في اواني منصومة وهي الخنتم والقيير والدبار والمزفت فاشتبه وان الظروف كلها قالوا ان سبب النهي انه يشتم فيها النبيذ فربما يصير مسكرا وكانوا قريب العهد من تحريم الخمر فربما يشربوا ما اشتمت فلما تقر تحريم الخمر رخص في الانتباذ في الظروف كلها وبه اخذ اهل العلم وذهب مالك واهل ان تحريم الانتباذ في هذه الظروف باقية لم ينسخ والرخصة في قوله واشتمت وانقص بماء عند الكود ١٢ محلى **مثالك** قوله نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها قيل الاذن منحصر بالرجال لما روى انه صلى الله عليه وسلم لعن زوارات القبور وقيل ان هذا الحديث قبل الترخص فلما رخص عمت الرخصة لها وعموم الاباحية قال به مالك والشافعي وهو الصحيح من مذهب ابى حنيفة كما في الدر المنثور وعن احمد ودايدان ١٢ محلى **مثالك** قوله البدنة والبقرة من سمعت فيه دليل على انه يجوز الاشتراك في البقرة والبدنة لسبعة فما دونهم وهو قول الجمهور خلافا لما ملك ثم انما يصح الاشتراك فيما عند الشافعي واحمد ولو كان بعض الشراك يرد اللحم دون القرية لخلاف ابى حنيفة وقال اسحق يجوز الاشتراك للعشرة لم يثبت الشافعي من ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم نحر البقرة عن عشرة والبقرة عن سبعة وبه قال اسحق وقال الجمهور منسوخ **مثالك** قوله كن نعني بالشاة الواحدة الزبيدة دليل ان الشاة الواحدة تجزى عن الرجل وعن اهل بيته وان كثر وادى عن اهل بيته وابن عمر نكاحا فافعلان ذلك واجازه مالك والشافعي واحمد واسحق وذكره الثوري وابو حنيفة قال محمد كان الرجل يكون متعابا

قوله الله تبارك وتعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أو كنتم في أنفسكم أن يقول الرجل للمرأة وهي في عداها من وفاتها زوجها أنك على كريمة وأني فيك لأعجب وأن الله لسأق إليك خيرا ورزقا ونحو هذا من القول استيند أن البكر والايمة في أنفسهما مثلك عن عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير بن مطعم عن عبد الله بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ألا يماحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها وأذنها صماها مثلك أنه بلغه عن سعيد بن المسيب أنه قال قال عمر بن الخطاب لا تنكح المرأة إلا بإذن وليها وأذن الرأي من أهلها أو السلطان مثلك أنه بلغه أن القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله كانا ينكحان بناتهما إلا بكار ولا يستأذنان قال مالك وعلى ذلك الأمر عندنا في نكاح الأيكة قال مالك وليس للبكر جواز في مالها حتى تدخل بيتها ويعرف من حالها مثلك أنه بلغه أن القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وسليمان بن يسار كانوا يقولون في البكر يزوجها أبوها بغير إذنهما أن ذلك لا يملكها ما جاء في الصدوق والجباء مثلك عن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد الساعدي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءته امرأة فقالت يا رسول الله أني وهبت نفسي لك فقامت قيا ما طويلا فقام رجل فقال يا رسول الله زوجنيها إن لم تكن لك بها حاجة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل عندك من شيء تصدقها أياه فقال ما عندي إلا أزارى هذا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن أعطيتها أياه جلست لا أزالك فالتص شيئا فقال ما أجد شيئا قال فالتص ولو خاتما من حديد فالتص فلم يجد شيئا فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم هل معك من القرآن شيء فقال نعم سورة كذا وسورة كذا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد انكحتكها بما معك

سماه وتعالى ولا تعطلوه من أن ينكحن إذا جازن فاضاف النكاح الى النساء وكذا قوله تعالى فإذا بلغن أجلن فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف من غير شرط الولي ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم لا خطب أم سلمة قالت لست أجد من أوليائي ما ضرا قال ليس أحد من أوليائك حاضر أو غائبا الأسير ضاني وقال لا ينكح من ابن سلمة وكان صغيرا ثم فزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم فتزوج بغير ولي وأما امرأته بالتزوج على وجه الملاعبة إذ فعل أهل العلم بالشرع إذ كان صغيرا قيل ابن است وبالاجماع لا يصح ولاية مثل ذلك ولذا قالت ليس أحد من أوليائي ما ضرا ١٢ ثم ذكرى وموطا ولغات ١٢ قوله أن ذلك لا يملكها ما طويلا فقامت قيا ما طويلا وقال أبو حنيفة إذا زوج المرأة أبوها بغير إذنها لا يلزمها ذلك بركا كانت أو ثيبا لما روى أبو داود عن ابن عباس أن جارية انت التبي صلى الله عليه وسلم أن أباه زوجها وهي كارهة فغيرها صلح ١٢ مح قوله جاءته امرأة قال ابن حجر لم أقف على اسمها وقول ابن القطاع في الأحكام أنساخه بنت حكيم أوام شريك فبطل انما هي اسم المواثية الواو في قوله تعالى وأمرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي إن أراد النبي وهي غير المراد ههنا ١٢ مح قوله وهبت نفسي وفي هذا حذف متناف تقديره أمر نفس أو نحوه والألف في غير مرادة لأن رتبة المرأة تلك فكانها قالت تزوجك من غير عوض وفي رواية البخاري فلم يجبه شيئا ١٢ مح قوله ولو خاتما من حديد قال عياض لو تقيلية وهم من زعم خلاف ذلك وفيه أنه لا ملاقاة المهر وسياقها يمان اختلاف فيه وفيه جواز التخييم بالهبة وهو لا يصح عنه الشافعية والمحدثين الواردة في النبي عنه ضعيف قال النووي وقيل يكره لأنه من لباس أهل النار ١٢ مح قوله بما معك من القرآن الباء فيه للمقابلة وهذا ذهب الشافعية فقالوا إن لم يكن له شيء يصح فماتت زوجها على سورة التبرأت جاز قالوا إن كل عمل يتأخر عليه تعليم القرآن وخياطة وفه منه يجوز جعلها صداقا وقال الخنفي الباء للسببية أي بسبب ما معك من القرآن فينكح النكاح عن المهر فيرجع إلى مهر المثل قال الشافعية وهو قول أحمد واسحق قال النكاح عندهم جائز ولها صدق مثلها قالوا إن تعليم القرآن ليس بمال والشايع إنما شرع ابتداء النكاح بالمال لقوله تعالى أن يتنخوا بما مولاكم فيجب مهر المثل وهو قول مالك والليث وقد يجاب عن الحديث بجمله مختصا بذلك الرجل وقد ورد به حديث مرسل أخرجه سعيد بن منصور عن أبي السمان الأزدی قال زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة على سورة القرآن وقال لا يكون لأحد بعدك مراكا في المواهب ١٢ مح مختصرا قلت اختلفوا في كون المهر المسمى مالا متقوما أولا فعنه لا يلزم أن يكون المسمى مالا متقوما وعند الشافعية هذا ليس بشرط ويصح التسمية سواء كان المسمى مالا أو لم يكن ببدن يكون ما يجوز أخذه العوض عنه واضح بهذا الحديث ومعلوم أن المسمى وهو السورة من القرآن لا يوصف بالمالية فدل أن كون التسمية مالا ليس بشرط لصحة التسمية ولما قلنا أن يتنخوا بما مولاكم شرط أن يكون المهر مالا فلا يكون مالا لا يكون مالا لا يصح تسميته مهر وقوله تعالى فنصف ما فرضتم أمر بتقصيف المفروض في الطلاق قبل الدخول فيقتضي كون المفروض ممثلا للتقصيف وهو المال وأما الحديث فهو في حد الأحاد ولا يترك به نص كتاب مع ما أن ظاهرا متروك لأن السورة من القرآن لا تكون مبرا بالاجماع وليس فيه ذكر تعليم القرآن ولا ما يدل عليه ١٢

أه قوله الأيم أحق بنفسها الأيم بفتح الميم وتشد يد التسمية لقته من لا زوج لذكر أو ثيبا والمعنى الغوي هو المراد ههنا عند أبي حنيفة وقال الشافعية المراد ههنا الثيب لأنه جاء مفسرا في رواية مسلم بقرينة مقابلتها بالبكر والمعنى عند أبي حنيفة المرأة البكر مطلقا أحق بنفسها في كل شيء من عقد ونكاح من وليها فينكح نكاح حرة بالغة بلا ولي ومن غير كف وغيره إن له الاعتراض ههنا وروى الحسن بن بطانة بلا كف وعليه الفتاوى ١٢ مح قوله أحق بنفسها استدل الإمام الشافعي بهذا الحديث وجه الاستدلال أنه قسم النساء قسمين ثيبا وبكرا ثم خص الثيب بانها أحق من وليها مع أنها هي وبكر اجتماعا في ذمة فلو أنما كالثيب في تزوج حقا على حق الولي لم يكن لا فردا للثيب معنى فان قالوا قد ورد في رواية بلفظ الأيم أحق بنفسها والأيم هي التي لا زوج لها قلنا المراد بالأيم الثيب لأنه لما ذكر البكر علم أنه أراد الثيب أو ليس قسم ثالث والجواب عنه أن المفهوم ليس بجمة عندنا ولو سلم فلا يعارض المفهوم المنطوق ولو سلم فنفس نظم باقي الحديث يتألف المفهوم وهو قوله وبكر تستأمر في نفسها إذ وجب الاستيثار على ما يفيد لفظ الخبر متناف لا يجازي لأنه طلب الأمر والأذن وفادته الظاهرة ليست إلا يعلم رضاها أو عدمه فيعمل على وفقه هذا هو الظاهر من طلب الاستيذان فيجب البقاء معه وتقديره على المفهوم لو عارضه والحاصل من اللفظ اثبات الحقيقة للثيب بنفسها مطلقا ثم أثبت مثل البكر حيث أثبت حق أن تستأمر وغاية الأمر أن نص على الحقيقة كل من الثيب وبكر بلفظ مختصا كأنه قال الثيب أحق بنفسها وبكر أحق بنفسها أيضا غير أنه أفاد حقيقة البكر بأخرجه في ضمن اثبات حق الاستيثار لها وسببه أن البكر لا تنكح إلا بنفسها مادة بل إلى وليها بخلاف الثيب فلما كان الحال أنما أحق بنفسها وخطبتها تقع للولي صرح بايجاب استيثاره أياها فلا يقتات عليها بغير وجه قبل أن يظهر رضاها بالما طلب والأيم من لا زوج لها بركا كان أو ثيبا فأنما صرح في اثبات الحقيقة لبكر ثم تخصيصها بالاستيذان وذلك لما قلنا من السبب وبه تنفق الروايات بخلاف ما مشوا عليه فأنه اثبات المعاصرة بينهما وتخصيص المنطوق وهو الأيم لأعمال المفهوم مع أن باقي رواية الثيب ظاهرة في خلاف المفهوم على ما قررناه فلا يجوز العدول عما ذهبنا في تقرير الحديث قال ابن التمام ١٢ مح قوله لا تنكح المرأة إلا بإذن وليها قال الشافعية والعمل في هذا الباب على حديث النبي صلى الله عليه وسلم لا نكاح إلا بولي عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن عباس والزهري وغيرهم وبهذا روى عن بعض فقهاء التابعين أنهم قالوا لا نكاح إلا بولي منهم سعيد بن المسيب والحسن البصري وشرع وأبراهيم النخعي وعمر بن عبد العزيز وغيرهم وبهذا يقول سفيان الثوري والأوزاعي ومالك وعبد الله بن المبارك والشافعية وأحمد واسحق انتهى قال محمد لا نكاح إلا بولي فان تشارحت هي والولي فالسلطان ولي من لادى له فاما أبو حنيفة فقال إذا وضعت نفسها في كفارة ولم تقصر في نفسها في صدق فالنكاح جائز ومن جسته قول عمر بن الخطاب أودى الرأي من أهلها أنه ليس بولي ولو أجاز نكاحه لأنه إنما أراد أن لا تقصر بنفسها فإذا فعلت هي ذلك جاز انتهى وأيضا قوله تعالى فان طلقها فلا تحمل لحد حتى تنكح زوجا غيره فاستدل النكاح إليها فعلم أنه يجوز ما جازتها وقوله

المخزومي عن أبيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين تزوج ام سلمة واصبحت عنده قال لها اليس بك على اهلك هوان ان شئت سبتت عندك وسبتت عندهن وان شئت ثلثت عندك ودرت عليهن فقالت ثلثت منك عن حميد الطويل عن انس بن مالك انه كان يقول للبكر سبع وللثيب ثلاث قال مالك وذلك الامر عندنا قال مالك فان كانت لامرأة غير التي تزوج فانه يقسم بينهما بعد ان تمضي ايام التي تزوج بالسواء ولا يحسب على التي تزوج ما اقامت عندها ما لا يجوز من الشروط في النكاح **١٠٨** قال مالك انه بلغه ان سعيد بن المسيب سئل عن المرأة تشترط على زوجها ان لا يخرج بها من بلد ما فقال سعيد ابن المسيب يخرج بها ان شاء **١٠٩** قال مالك والامر عندنا انه اذا شرط الرجل للمرأة وان كان ذلك عند عقد النكاح ان لا انصح عليك ولا استررك ذلك ليس بشئ الا ان يكون في ذلك يمين بطلاق او عتاق فيجب ذلك عليك ويلزمه نكاح المحلل وما اشبههم **١١٠** قال مالك عن المسور بن رفاعَةَ القرظي عن الزبير بن عبد الرحمن بن الزبير ان رفاعَةَ بن شُمّال طلق امرأته تيممة بنت وهب في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلثا فنكحت عبد الرحمن بن الزبير فاعترض عنها فلم يستطع ان يمسها ففارقها فاراد رفاعَةَ ان ينكحها وهو زوجها الاول الذي كان طلقها فذكر لرسول الله صلى الله عليه وسلم فنهاه عن تزويجها وقال لا تحل لك حتى تذوق العسيلة **١١١** قال مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها سئلت عن رجل طلق امرأته البتة فتزوجها بعد رجل اخر فطلقها قبل ان يمسها هل يصح لزوجها الاول ان يتزوجها قالت عائشة لا حتى يذوق عسيلتها **١١٢** قال مالك انه بلغه ان القاسم بن محمد سئل عن رجل طلق امرأته البتة ثم تزوجها بعد رجل اخر فمات عنها قبل ان يمسها هل يصح لزوجها الاول ان يراجعها فقال القاسم بن محمد لا يحل لزوجها الاول ان يراجعها قال مالك في المحلل انه لا يقيم على نكاحه ذلك حتى يستقبل نكاحا جديدا فان اصابها فلها مهرها ما لا يجمع بينه من النساء **١١٣** قال مالك عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالها **١١٤** قال مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب انه كان يقول ينبغي ان تنكح المرأة على عمتها او على خالتها وان يوطأ الرجل وليدة وفي بطنها جنين لغيره ما لا يجوز من نكاح الرجل امرأته **١١٥** قال مالك عن يحيى بن سعيد انه قال سئل زيد بن ثابت عن رجل تزوج امرأة ثم فارقها قبل ان يصيبها هل تحل له امها فقال زيد بن ثابت لا الا بمهمة ليس فيها شرط وانما الشرط في الربائب **١١٦** قال مالك عن غير واحد ان عبد الله ابن مسعود استفتى وهو بالكوفة عن نكاح الام بعد الابنة اذ لم تكن الابنة مئسست فارخص في ذلك ثم ان ابن مسعود

يريد انما اعترض عنها ومنع وطأها وفارقها وتحمل ان فارقها حين لم ترد البقاء معه على ذلك ولكن اضاف الفراق الى ما كان هو الفاعل **١١٧** **١١٨** قوله حتى يذوق عسيلتها تعبير العسل كناية عن الجماع شبه لذته بلذة العسل وان لم ينزل لان الانزال ليس بشرط في الحل كذا في الجمع وغيره **١١٩** قوله في المحلل هو من نكح نكح زوجا الاول وقد ورد في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم والمحلل والمحلل له في النكاح وانما من الاول لان نكح على قصد الفراق والنكاح على قصد الشرع للردام ما كان ليس السقاة ما وقع في الحديث ولعن الثاني لانه ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان النكاح المراد بالامانة لا الطبع السليم ينفر عن فعلها لا حقيقة اللعن وقيل المكروه الشرط الزوج بالتحليل في القول لان البتة بل قد قيل انه ما يوجد بالبتة لقصد الاصلاح **١٢٠** **١٢١** قوله وذلك انما كان نكاح المحلل نكاحا قاسدا لما قاته مقتضى النكاح ومقصوده لان المقصود به اباحة البضع لغير النكاح فوجب ان يفسخ **١٢٢** **١٢٣** قوله نكاحا جديدا الذي ليس فيه شرط التحليل فان اشترط التحليل لقصد العقد عقد **١٢٤** **١٢٥** قوله لا يجمع بين المرأة الخ والعاطلة انه يحرم الجمع بين كل امرأتين بينهما قرابة لو كان احداهما ذكرا حرمت المنكحة بينهما وذكر الحمرة والثالثة فانما كانتا المسئول عنها **١٢٦** **١٢٧** قوله ان يوطأ الرجل وليدة واجله قوله صلى الله عليه وسلم في سبائك او طاس لاوطأ حامل حتى تنضع ولا غير ذوات حمل حتى تحيض حيضة على هذا اهل العلم **١٢٨** **١٢٩** قوله لا الام بمهمة يعني ليس فيها شرط فانه وقع في القهر ان وامهات نسائكم من غير شرط وانما الشرط في الربائب لقوله سبحانه ودربائكم التي في جودكم من نسائكم التي دخلتم من فان لم تكونوا دخلتم من فلا جناح عليكم **١٣٠** **١٣١** قوله استفتى وهو بالكوفة يريد والام علم ان عمر بن الخطاب ارسل الى الكوفة يعلم العلم ويفي بينهم فاستفتى هناك عن هذه القضية في نكاح الام بعد الابنة اذ لم تكن الابنة مئسست فارخص في ذلك وقد قال القاضي ابو اسحاق وانا احب ان الذي ذهبوا الى ان لهات الزوجات مثل الربائب انما ذهبوا الى قياس بعض ذلك على بعض من غير ان يكون النص بوجبه يريد ان النص لا يحتمل هذا التأويل ولا يجوز حمل على ذلك في لغة العرب فيحتمل ان يكون ابن مسعود اذن في ذلك قياسا على الربائب وقوله ان

١٣٢ **١٣٣** **١٣٤** **١٣٥** **١٣٦** **١٣٧** **١٣٨** **١٣٩** **١٤٠** **١٤١** **١٤٢** **١٤٣** **١٤٤** **١٤٥** **١٤٦** **١٤٧** **١٤٨** **١٤٩** **١٥٠** **١٥١** **١٥٢** **١٥٣** **١٥٤** **١٥٥** **١٥٦** **١٥٧** **١٥٨** **١٥٩** **١٦٠** **١٦١** **١٦٢** **١٦٣** **١٦٤** **١٦٥** **١٦٦** **١٦٧** **١٦٨** **١٦٩** **١٧٠** **١٧١** **١٧٢** **١٧٣** **١٧٤** **١٧٥** **١٧٦** **١٧٧** **١٧٨** **١٧٩** **١٨٠** **١٨١** **١٨٢** **١٨٣** **١٨٤** **١٨٥** **١٨٦** **١٨٧** **١٨٨** **١٨٩** **١٩٠** **١٩١** **١٩٢** **١٩٣** **١٩٤** **١٩٥** **١٩٦** **١٩٧** **١٩٨** **١٩٩** **٢٠٠** **٢٠١** **٢٠٢** **٢٠٣** **٢٠٤** **٢٠٥** **٢٠٦** **٢٠٧** **٢٠٨** **٢٠٩** **٢١٠** **٢١١** **٢١٢** **٢١٣** **٢١٤** **٢١٥** **٢١٦** **٢١٧** **٢١٨** **٢١٩** **٢٢٠** **٢٢١** **٢٢٢** **٢٢٣** **٢٢٤** **٢٢٥** **٢٢٦** **٢٢٧** **٢٢٨** **٢٢٩** **٢٣٠** **٢٣١** **٢٣٢** **٢٣٣** **٢٣٤** **٢٣٥** **٢٣٦** **٢٣٧** **٢٣٨** **٢٣٩** **٢٤٠** **٢٤١** **٢٤٢** **٢٤٣** **٢٤٤** **٢٤٥** **٢٤٦** **٢٤٧** **٢٤٨** **٢٤٩** **٢٥٠** **٢٥١** **٢٥٢** **٢٥٣** **٢٥٤** **٢٥٥** **٢٥٦** **٢٥٧** **٢٥٨** **٢٥٩** **٢٦٠** **٢٦١** **٢٦٢** **٢٦٣** **٢٦٤** **٢٦٥** **٢٦٦** **٢٦٧** **٢٦٨** **٢٦٩** **٢٧٠** **٢٧١** **٢٧٢** **٢٧٣** **٢٧٤** **٢٧٥** **٢٧٦** **٢٧٧** **٢٧٨** **٢٧٩** **٢٨٠** **٢٨١** **٢٨٢** **٢٨٣** **٢٨٤** **٢٨٥** **٢٨٦** **٢٨٧** **٢٨٨** **٢٨٩** **٢٩٠** **٢٩١** **٢٩٢** **٢٩٣** **٢٩٤** **٢٩٥** **٢٩٦** **٢٩٧** **٢٩٨** **٢٩٩** **٣٠٠** **٣٠١** **٣٠٢** **٣٠٣** **٣٠٤** **٣٠٥** **٣٠٦** **٣٠٧** **٣٠٨** **٣٠٩** **٣١٠** **٣١١** **٣١٢** **٣١٣** **٣١٤** **٣١٥** **٣١٦** **٣١٧** **٣١٨** **٣١٩** **٣٢٠** **٣٢١** **٣٢٢** **٣٢٣** **٣٢٤** **٣٢٥** **٣٢٦** **٣٢٧** **٣٢٨** **٣٢٩** **٣٣٠** **٣٣١** **٣٣٢** **٣٣٣** **٣٣٤** **٣٣٥** **٣٣٦** **٣٣٧** **٣٣٨** **٣٣٩** **٣٤٠** **٣٤١** **٣٤٢** **٣٤٣** **٣٤٤** **٣٤٥** **٣٤٦** **٣٤٧** **٣٤٨** **٣٤٩** **٣٥٠** **٣٥١** **٣٥٢** **٣٥٣** **٣٥٤** **٣٥٥** **٣٥٦** **٣٥٧** **٣٥٨** **٣٥٩** **٣٦٠** **٣٦١** **٣٦٢** **٣٦٣** **٣٦٤** **٣٦٥** **٣٦٦** **٣٦٧** **٣٦٨** **٣٦٩** **٣٧٠** **٣٧١** **٣٧٢** **٣٧٣** **٣٧٤** **٣٧٥** **٣٧٦** **٣٧٧** **٣٧٨** **٣٧٩** **٣٨٠** **٣٨١** **٣٨٢** **٣٨٣** **٣٨٤** **٣٨٥** **٣٨٦** **٣٨٧** **٣٨٨** **٣٨٩** **٣٩٠** **٣٩١** **٣٩٢** **٣٩٣** **٣٩٤** **٣٩٥** **٣٩٦** **٣٩٧** **٣٩٨** **٣٩٩** **٤٠٠** **٤٠١** **٤٠٢** **٤٠٣** **٤٠٤** **٤٠٥** **٤٠٦** **٤٠٧** **٤٠٨** **٤٠٩** **٤١٠** **٤١١** **٤١٢** **٤١٣** **٤١٤** **٤١٥** **٤١٦** **٤١٧** **٤١٨** **٤١٩** **٤٢٠** **٤٢١** **٤٢٢** **٤٢٣** **٤٢٤** **٤٢٥** **٤٢٦** **٤٢٧** **٤٢٨** **٤٢٩** **٤٣٠** **٤٣١** **٤٣٢** **٤٣٣** **٤٣٤** **٤٣٥** **٤٣٦** **٤٣٧** **٤٣٨** **٤٣٩** **٤٤٠** **٤٤١** **٤٤٢** **٤٤٣** **٤٤٤** **٤٤٥** **٤٤٦** **٤٤٧** **٤٤٨** **٤٤٩** **٤٥٠** **٤٥١** **٤٥٢** **٤٥٣** **٤٥٤** **٤٥٥** **٤٥٦** **٤٥٧** **٤٥٨** **٤٥٩** **٤٦٠** **٤٦١** **٤٦٢** **٤٦٣** **٤٦٤** **٤٦٥** **٤٦٦** **٤٦٧** **٤٦٨** **٤٦٩** **٤٧٠** **٤٧١** **٤٧٢** **٤٧٣** **٤٧٤** **٤٧٥** **٤٧٦** **٤٧٧** **٤٧٨** **٤٧٩** **٤٨٠** **٤٨١** **٤٨٢** **٤٨٣** **٤٨٤** **٤٨٥** **٤٨٦** **٤٨٧** **٤٨٨** **٤٨٩** **٤٩٠** **٤٩١** **٤٩٢** **٤٩٣** **٤٩٤** **٤٩٥** **٤٩٦** **٤٩٧** **٤٩٨** **٤٩٩** **٥٠٠** **٥٠١** **٥٠٢** **٥٠٣** **٥٠٤** **٥٠٥** **٥٠٦** **٥٠٧** **٥٠٨** **٥٠٩** **٥١٠** **٥١١** **٥١٢** **٥١٣** **٥١٤** **٥١٥** **٥١٦** **٥١٧** **٥١٨** **٥١٩** **٥٢٠** **٥٢١** **٥٢٢** **٥٢٣** **٥٢٤** **٥٢٥** **٥٢٦** **٥٢٧** **٥٢٨** **٥٢٩** **٥٣٠** **٥٣١** **٥٣٢** **٥٣٣** **٥٣٤** **٥٣٥** **٥٣٦** **٥٣٧** **٥٣٨** **٥٣٩** **٥٤٠** **٥٤١** **٥٤٢** **٥٤٣** **٥٤٤** **٥٤٥** **٥٤٦** **٥٤٧** **٥٤٨** **٥٤٩** **٥٥٠** **٥٥١** **٥٥٢** **٥٥٣** **٥٥٤** **٥٥٥** **٥٥٦** **٥٥٧** **٥٥٨** **٥٥٩** **٥٦٠** **٥٦١** **٥٦٢** **٥٦٣** **٥٦٤** **٥٦٥** **٥٦٦** **٥٦٧** **٥٦٨** **٥٦٩** **٥٧٠** **٥٧١** **٥٧٢** **٥٧٣** **٥٧٤** **٥٧٥** **٥٧٦** **٥٧٧** **٥٧٨** **٥٧٩** **٥٨٠** **٥٨١** **٥٨٢** **٥٨٣** **٥٨٤** **٥٨٥** **٥٨٦** **٥٨٧** **٥٨٨** **٥٨٩** **٥٩٠** **٥٩١** **٥٩٢** **٥٩٣** **٥٩٤** **٥٩٥** **٥٩٦** **٥٩٧** **٥٩٨** **٥٩٩** **٦٠٠** **٦٠١** **٦٠٢** **٦٠٣** **٦٠٤** **٦٠٥** **٦٠٦** **٦٠٧** **٦٠٨** **٦٠٩** **٦١٠** **٦١١** **٦١٢** **٦١٣** **٦١٤** **٦١٥** **٦١٦** **٦١٧** **٦١٨** **٦١٩** **٦٢٠** **٦٢١** **٦٢٢** **٦٢٣** **٦٢٤** **٦٢٥** **٦٢٦** **٦٢٧** **٦٢٨** **٦٢٩** **٦٣٠** **٦٣١** **٦٣٢** **٦٣٣** **٦٣٤** **٦٣٥** **٦٣٦** **٦٣٧** **٦٣٨** **٦٣٩** **٦٤٠** **٦٤١** **٦٤٢** **٦٤٣** **٦٤٤** **٦٤٥** **٦٤٦** **٦٤٧** **٦٤٨** **٦٤٩** **٦٥٠** **٦٥١** **٦٥٢** **٦٥٣** **٦٥٤** **٦٥٥** **٦٥٦** **٦٥٧** **٦٥٨** **٦٥٩** **٦٦٠** **٦٦١** **٦٦٢** **٦٦٣** **٦٦٤** **٦٦٥** **٦٦٦** **٦٦٧** **٦٦٨** **٦٦٩** **٦٧٠** **٦٧١** **٦٧٢** **٦٧٣** **٦٧٤** **٦٧٥** **٦٧٦** **٦٧٧** **٦٧٨** **٦٧٩** **٦٨٠** **٦٨١** **٦٨٢** **٦٨٣** **٦٨٤** **٦٨٥** **٦٨٦** **٦٨٧** **٦٨٨** **٦٨٩** **٦٩٠** **٦٩١** **٦٩٢** **٦٩٣** **٦٩٤** **٦٩٥** **٦٩٦** **٦٩٧** **٦٩٨** **٦٩٩** **٧٠٠** **٧٠١** **٧٠٢** **٧٠٣** **٧٠٤** **٧٠٥** **٧٠٦** **٧٠٧** **٧٠٨** **٧٠٩** **٧١٠** **٧١١** **٧١٢** **٧١٣** **٧١٤** **٧١٥** **٧١٦** **٧١٧** **٧١٨** **٧١٩** **٧٢٠** **٧٢١** **٧٢٢** **٧٢٣** **٧٢٤** **٧٢٥** **٧٢٦** **٧٢٧** **٧٢٨** **٧٢٩** **٧٣٠** **٧٣١** **٧٣٢** **٧٣٣** **٧٣٤** **٧٣٥** **٧٣٦** **٧٣٧** **٧٣٨** **٧٣٩** **٧٤٠** **٧٤١** **٧٤٢** **٧٤٣** **٧٤٤** **٧٤٥** **٧٤٦** **٧٤٧** **٧٤٨** **٧٤٩** **٧٥٠** **٧٥١** **٧٥٢** **٧٥٣** **٧٥٤** **٧٥٥** **٧٥٦** **٧٥٧** **٧٥٨** **٧٥٩** **٧٦٠** **٧٦١** **٧٦٢** **٧٦٣** **٧٦٤** **٧٦٥** **٧٦٦** **٧٦٧** **٧٦٨** **٧٦٩** **٧٧٠** **٧٧١** **٧٧٢** **٧٧٣** **٧٧٤** **٧٧٥** **٧٧٦** **٧٧٧** **٧٧٨** **٧٧٩** **٧٨٠** **٧٨١** **٧٨٢** **٧٨٣** **٧٨٤** **٧٨٥** **٧٨٦** **٧٨٧** **٧٨٨** **٧٨٩** **٧٩٠** **٧٩١** **٧٩٢** **٧٩٣** **٧٩٤** **٧٩٥** **٧٩٦** **٧٩٧** **٧٩٨** **٧٩٩** **٨٠٠** **٨٠١** **٨٠٢** **٨٠٣** **٨٠٤** **٨٠٥** **٨٠٦** **٨٠٧** **٨٠٨** **٨٠٩** **٨١٠** **٨١١** **٨١٢** **٨١٣** **٨١٤** **٨١٥** **٨١٦** **٨١٧** **٨١٨** **٨١٩** **٨٢٠** **٨٢١** **٨٢٢** **٨٢٣** **٨٢٤** **٨٢٥** **٨٢٦** **٨٢٧** **٨٢٨** **٨٢٩** **٨٣٠** **٨٣١** **٨٣٢** **٨٣٣** **٨٣٤** **٨٣٥** **٨٣٦** **٨٣٧** **٨٣٨** **٨٣٩** **٨٤٠** **٨٤١** **٨٤٢** **٨٤٣** **٨٤٤** **٨٤٥** **٨٤٦** **٨٤٧** **٨٤٨** **٨٤٩** **٨٥٠** **٨٥١** **٨٥٢** **٨٥٣** **٨٥٤** **٨٥٥** **٨٥٦** **٨٥٧** **٨٥٨** **٨٥٩** **٨٦٠** **٨٦١** **٨٦٢** **٨٦٣** **٨٦٤** **٨٦٥** **٨٦٦** **٨٦٧** **٨٦٨** **٨٦٩** **٨٧٠** **٨٧١** **٨٧٢** **٨٧٣** **٨٧٤** **٨٧٥** **٨٧٦** **٨٧٧** **٨٧٨** **٨٧٩** **٨٨٠** **٨٨١** **٨٨٢** **٨٨٣** **٨٨٤** **٨٨٥** **٨٨٦** **٨٨٧** **٨٨٨** **٨٨٩** **٨٩٠** **٨٩١** **٨٩٢** **٨٩٣** **٨٩٤** **٨٩٥** **٨٩٦** **٨٩٧** **٨٩٨** **٨٩٩** **٩٠٠** **٩٠١** **٩٠٢** **٩٠٣** **٩٠٤** **٩٠٥** **٩٠٦** **٩٠٧** **٩٠٨** **٩٠٩** **٩١٠** **٩١١** **٩١٢** **٩١٣** **٩١٤** **٩١٥** **٩١٦** **٩١٧** **٩١٨** **٩١٩** **٩٢٠** **٩٢١** **٩٢٢** **٩٢٣** **٩٢٤** **٩٢٥** **٩٢٦** **٩٢٧** **٩٢٨** **٩٢٩** **٩٣٠** **٩٣١** **٩٣٢** **٩٣٣** **٩٣٤** **٩٣٥** **٩٣٦** **٩٣٧** **٩٣٨** **٩٣٩** **٩٤٠** **٩٤١** **٩٤٢** **٩٤٣** **٩٤٤** **٩٤٥** **٩٤٦** **٩٤٧** **٩٤٨** **٩٤٩** **٩٥٠** **٩٥١** **٩٥٢** **٩٥٣** **٩٥٤** **٩٥٥** **٩٥٦** **٩٥٧** **٩٥٨** **٩٥٩** **٩٦٠** **٩٦١** **٩٦٢** **٩٦٣** **٩٦٤** **٩٦٥** **٩٦٦** **٩٦٧** **٩٦٨** **٩٦٩** **٩٧٠** **٩٧١** **٩٧٢** **٩٧٣** **٩٧٤** **٩٧٥** **٩٧٦** **٩٧٧** **٩٧٨** **٩٧٩** **٩٨٠** **٩٨١** **٩٨٢** **٩٨٣** **٩٨٤** **٩٨٥** **٩٨٦** **٩٨٧** **٩٨٨** **٩٨٩** **٩٩٠** **٩٩١** **٩٩٢** **٩٩٣** **٩٩٤** **٩٩٥** **٩٩٦** **٩٩٧** **٩٩٨** **٩٩٩** **١٠٠٠**

المدينة فسئل عن ذلك فاجابته ليس كما قال وانما الشرط في الربائب فرجع ابن مسعود الى الكوفة فلم يصل الى منزله حتى اتى الرجل الذي افتاه بذلك فامر ان يفارق امرأته قال مالك في الرجل تكون تحت المرأة ثم ينكح امها فيصيبها انها يحرم عليها امرأته ويفارقها جميعا وتحرم ان عليها ابد اذا كان قد اصاب الام فان لم يصيب الام لم تحرم عليها امرأته و فارق الام وقال مالك في الرجل يتزوج المرأة ثم ينكح امها فيصيبها انها لا تحل له امها ابد ولا تحل لابنه ولا لابنيه ولا تحل له ابنتها وتحرم عليها امرأته قال مالك فاما الزنا فانه لا يحرم شيئا من ذلك لان الله تعالى قال وامهات نسائك فاما حرم ما كان تزويجا ولم يذكر تحريم الزنا فكل تزويج كان على وجه الحلال يصيب صاحبه امرأته فهو بمنزلة تزويج الحلال فهو الذي سمعت والذي عليه امر الناس عندنا نكاح الرجل ام امرأته قد اصابها على وجه ما يكره قال مالك في الرجل يزني بالمرأة فيقام عليه الحد فيها انه ينكح ابنتها وينكحها ابنة ابيها وذلك انه اصابها حراما وانما الذي حرم الله ما اصاب بالحل او على وجه الشهرة بالنكاح قال مالك وقال الله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء قال مالك فلوان رجلا نكح امرأة في عدتها نكاحا حلالا فاصابها حرمته على ابنه ان يتزوجها وذلك ان اباها نكحها على وجه الحلال ليقام عليه فيه الحد ويلحق به الولد الذي يولد فيه بآبيه وكما حرمت على ابنه ان يتزوجها حين تزوجها ابوه في عدتها واصابها فكذلك يحرم على الاب ابنتها اذا هو اصاب امها جامع ما لا يجوز من النكاح متالك عن نافع عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشغار والشغار ان يزوج الرجل ابنته على ان يزوجه الاخر ابنته ليس بينهما صلابة متالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عبد الرحمن بن عوف عن ابيه عن جارية الانصاري عن خنساء بنت خذام ان اباها تزوجها وهي ثيب فكرهت ذلك فأتت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فرد نكاحه متالك عن ابي الزبير المكي ان عمر بن الخطاب اتى بنكاح لم يشهد عليه الا رجل وامرأة فقال هذا نكاح السر ولا اجيزة ولو كنت قد كنت فيه لرجمت متالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وعن سليمان بن يسار ان طليحة الاسدي كانت تحت رشيد الثقفي فطلقها فنكحت في عدتها فضر بها عمر بن الخطاب وضرب زوجها بالخففة ضربات و فرق بينهما ثم قال عمر بن الخطاب ايها امرأة نكحت في عدتها فان كان زوجها الذي تزوجها لم يدخل بها فرق بينهما ثم اعتدت بقية عدتها من زوجها الاول ثم كان الاخر خطيبا من الخطاب وان كان دخل بها فرق بينهما ثم اعتدت بقية عدتها من الاول ثم اعتدت

عبد الله بن مسعود قدّم المدينة فسأل عن ذلك فاجابته ان يكون سأل عن ذلك مع اعتقاده صحة ما أتى به يعلم موافقة علماء المدينة لا سيما ليعلم ما فعله اياه ففقه يفعل الانسان ذلك فيما يعتقده صحة من مسائل يعلم ما عمنه في غيره من العلماء في ذلك ويحتمل ان يكون قد نظر اليه وجه المسئلة فشك في افواه عنه توجهه الى المدينة فسأل من ذلك غيره ليعلم حكم المسئلة وكان اهل المدينة لكثرة العلماء بهاء يرجع اليهم اهل الاقلاق في الفتوى

له قول فرج ابن مسعود الكوفة فلم يصل الى منزله حتى

اتى الرجل الذي افتاه بذلك فامر ان يفارق امرأته يريد تعجيل امره له بالفراق واجابته بما يجب في ذلك وتقدم على الوصول الى منزله وذلك يحتمل وجهين احدهما ان يكون عبد الله بن مسعود قد نظر اليه وجه المسئلة في خلاف ما أتى به فتجمل الامر في المستقبل والثاني ان يكون عبد الله بن مسعود باقيا على مذهبه غير ان الحكم انما يجري على رأى الامام فلهذا المرجع الى قول عمر والاخذ به وحمل الناس عليه ١٢ له قول لا تحل له امها ابد فانسا ام امرأة فلا تحل له ولا لابنه فانها منكوبة ابية ولو من جهة فاسد ولا تحل ايضا ابنتها لكونها ربيبة له عن المرأة المدخولة بها وحرم عليه امرأته لذلك ايضا ١٣ قال في الرسالة بحرم عليه امهات المرأة مطلقا وحرم عليه بنتها حتى يدخل بالام او يتولد منها بنكاح او ملك تمين او شبهة من نكاح او ملك ١٤ له قول فاما الزنا فانه لا يحرم شيئا وبه قال الشافعي والجمهور اخرج البيهقي عن عائشة قالت سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الرجل يتبع المرأة حراما ثم ينكح ابنتها او ابنته ثم ينكح ابنتها صلى الله عليه وسلم لا يحرم الزنا لئلا يقال له لا يزوجها ولا يزوجها ان الزنا حرم واستدل لذلك ما روي عن ابي شبيب عن ابي الهيثم قال النبي صلى الله عليه وسلم من نظر الى فرج امرأة لم تحل له امها ولا ابنتها ولا من جهدها ولا عطفها الا اذا فرج الرجل بالمرأة فانها تحل له ولا يسل له شيء من بنتها ومن ابراهيم اذا فرج الرجل الجارية بنسوة لم يزوجه امها ولا بنتها وفي البخاري و يروي عن عمران بن حصين وعن جابر بن زيد والحسن البصري وعن بعض اهل العراق انه يحرم عليه ١٥ له قول ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء اي وليس المزية بمنكوبة حقيقة ولا شيئا ولكن النكاح في الآية حمله الشيخ فخر الاسلام وجما من علماء الحنفية على الوطى فانه عندهم حقيقة في الوطى ١٦ له قول والشغار ان يزوج الرجل ابنته على ان يزوجه الاخر ابنته ليس بينهما صلابة ابن مسعود والعقبى فيما اخرجه احمد وقال الحافظ انه قول نافع بن يحيى بن سعيد

القطان عن عبيد الله بن عمر قلت نافع ما الشغار فذكره وقال الباقى يؤمن بجملة الحديث قال الشافعي الشغار منسوخ عند بعض اهل العلم ولا يعمل له وان جعل بينهما صداقا وهو قول الشافعي واحمد واسنن وروى عن عطاء بن ابي رباح قال يقران على نكاحهما ويجعل لهما صداق مثل وهو قول اهل الكوفة انتهى ليجي الامام ابا حنيفة وغيره واخره هذه اسند ابن ابي شبيب ١٢ له قول ومجمع بفتح الميم الادنى والثانية بينهما بيم ساكنة وروى بزنة الفاعل التجميع ١٣ قول وكذا العمة في التقريب على زنة فاعل التجميع بن يزيد بن جارية بالجيم ١٤ له قول بنت خدام بكسر الخاء وخفة الذال المعجبتين كذا في جامع الأصول ومنهبط الشيطان والسيوطي بالذال المهمله الانصارية الاوسية وكذا في التقريب ١٥ له قول ولو كنت قد كنت فيه لرجمت بزنة المتكلم العلوم فيها يعني لو علمت ان سائلا لا يحل نكاح الابن ابنة وامرأتين حتى تعرفوا لرجمت فيه من فعل بعد تقديم كذا فسر الشافعي في الام وقد ضبط بعضهم قلت والظاهر ان مناه لو تقدمت في هذا الامر بالمشع وسبقت باقامة الحجية على عدم جوازه وشهرت ذلك ثم فعلت بعد الاطلاع عليه لرجمت اي اقمتم عليك تعزير او عقوبة ١٦ له قول تقدمت بصيغة الخطاب وكذا قوله لرجمت بزنة الخطاب المجمول قال محمد نكاح السر ان يكون بغير كمال الشهادة فاذا نكحت الشهادة برجلين ادخل وامرأتين فهو نكاح العلانية وان كان اسروه قال انا محمد بن امان عن حماد بن ابراهيم ان عمر اجاز شهادة رجل وامرأتين في النكاح والفارقة قال محمد وبهذا تأخذ وهو قول ابي حنيفة ١٧ له قول ضرب زوجا لانه انكح ما نكح الشافعي عنه في كتابه حيث قال ولا تعز مواعدة النكاح حتى يبلغ الكتاب اجل قال ابن عباس لا تنكحوا حتى تنقضي العدة اخرجه ابن جرير وابن المنذر ١٨ له قول بالخففة بكسر الميم وسكون الخاء المعجمة والفاء والقاف الددة وفي القاموس الخففة شئ عسر يضرب به ويقال خففته اذا ضربته بشئ عريض كالدرية ١٩ له قول ثم اعتدت بقية عدتها من زوجها الاول اما التزوج الثاني فلا عدة له لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فما كن عليهن من عدة تعتدونها ٢٠ له قول ثم كان الاخر خطيبا اي من الخطاب اي ثم كان الزوج الثاني الذي فرق بينه وبينها خطيبا من الخطاب انشاء ان يخطب لها ويعقد عقدا جديدا وفيه اشارة الى انه ليس احق بها من غيره ٢١

من الآخر ثم لا يجتمعان ابد اقال وقال سعيد بن المسيب ولها مهرها بما استحل منها قال مالك الامر عندنا في المرأة الحرة يتوفى عنها زوجها فقتل اربعة اشهر وعشر انهما لا تنكح ان ارتابت من حيضتها حتى تستبرئ نفسها من تلك الريبة اذا خافت الحمل **نكاح الامة على الحرة** ^{انها كانت ام ولد} **مالك** انه بلغه ان عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر سئلا عن رجل كانت تحته امرأة حرة فاراد ان ينكح عليها امة فكرها ان يجمع بينهما **مالك** عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب انه كان يقول لا تنكح الامة على الحرة الا ان تشاء الحرة فان طاعت الحرة فلها الثلثان من القسم قال مالك ولا ينبغي لحر ان يتزوج امة وهو يجد طول الحرة ولا يتزوج امة اذ لم يجد طول الحرة الا ان يخشى العنت وذلك ان الله تعالى قال في كتابه ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المؤمنات فمن ما ملكت ايما نكح من فتيانكم المؤمنات وقال ذلك لمن خشي العنت منكم قال مالك والعنت هو الزنا ما جاء في الرجل يملك المرأة وقد كانت تحته ففارقها **مالك** عن ابن شهاب عن ابي عبد الرحمن عن زيد بن ثابت انه كان يقول في الرجل يطلق الامة ثلاثا ثم يشتريها انهما لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره **مالك** انه بلغه ان سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار سئلا عن رجل تزوج عبدا له جارية له فطلقها العبد البتة ثم وهبها سيدها له هل تحل له بملك اليمين فقال لا حتى تنكح زوجا غيره **مالك** انه سأل ابن شهاب عن رجل كانت تحته امة مملوكة فاشتراها وقد كان طلقها واحدة فقال تحل له بملك يمينه مالم يثبت طلاقها فان ثبت طلاقها فلا تحل له بملك يمينه حتى تنكح زوجا غيره قال مالك في الرجل ينكح الامة قتلته منه يبتاعها انهما لا تكون ام ولد له بذلك الولد الذي ولدت منه وهي لغيره حتى تلد منه وهي في ملكه بعد ابتياعه اياها قال مالك وان اشتراها وهي حامل منه ثم وضعت عنده كانت ام ولده بذلك الحمل فيما نرى والله اعلم ما جاء في كل هية اصابة الاختين بملك اليمين **مالك** عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابيه ان عمر بن الخطاب سئل عن المرأة وابنتها من ملك اليمين توطا احداهما بعد الاخرى فقال ما احب ان اجيزها جميعا ونهاه عن ذلك **مالك** عن ابن شهاب عن قبيصة بن ذؤيب ان رجلا سأل عثمان بن عفان عن الاختين من ملك اليمين هل يجمع بينهما فقال عثمان احلتهما اية وحرمتها اية اخرى فاما اني فلا احب ان اصنع ذلك قال فخرج من عنده فلقى رجلا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن ذلك فقال لو كان لي من الامر شيء ثم وجدت احدا فعل ذلك لجعلته نكالا قال ابن شهاب اراه علي بن ابي طالب **مالك** انه بلغه عن الزبير بن العوام مثل ذلك قال مالك في الامة تكون عند الرجل فيصيبها ثم يريد ان يصيب اختها انهما لا تحل له حتى يعمر عليهما فزوج اختها بنكاح او عتاقة او كتابة او ما اشبه ذلك يزوجه عبدا او غير عبدة النبي عن ان يصيب

له بملك اليمين وان كان طلقا ثلثا ولم يتزوج غيره **١٢** **٨** قوله في الامة فقلته الى قوله انما لا تكون ام ولده قال الشافعي لان الموميعة الولد انما يثبت لما تبعها لحرية الولد وهو يهتد فليس كذا في العجالة وقال ابو حنيفة كذا ذكر في البداية ان من استولد امته غيره بنكاح ثم ملكها صارت ام ولده **١٣** **٩** قوله كانت ام ولده بذلك الحمل وخالف الشافعي في ذلك كما حكاه صاحب العجالة عن الرافعي في المهر **١٢** **١٠** قوله ما احب ان اجيزهما ما نحو من الاجازة اي ما احب ان اجيز الجمع بينهما وطيا قوله دنياه من ذلك اي نهي عمر اسأل عن الجمع بينهما والمعنى ان لا يطأ واحدة مالم يحرم الاخرى بعتقها او بعتق بعضها او بتبليك بعضها او بجمعها **١٣** **١١** قوله احلتهما اية قال ابن جيب يريد قوله والمحصنات من النساء الا ما ملكت ايما نكح حيث عم ولم تنكح اختين ولا غيرهما وقيل قوله تعالى والذين هم لفروجهم حفظون الا على ازايجهم او ما ملكت ايما نكح وقال ابن عبد البر يريد تحليل الوطى بملك اليمين في غير اية وقوله وحرمتها اية يعني قوله تعالى وان يجمعا من الاختين كونه عاما من النكاح والجمع بملك اليمين **١٣** **١٢** قوله فلا احب ان اصنع ذلك اخبره براء بعد ما ذكر الشافعي من ان الاختين كانا يشيران الى تعديهم النظر على الاباحه او ان اشتركا العلة يقتضي كون الحكم في ما نحن فيه مثل الحكم في النكاح فلما لا يجوز الجمع نكاحا لا يجوز وطيا بملك اليمين **١٣** **١٣** قوله فلقى رجلا اي عليا فسأل عن ذلك لما ان جواب عثمان لم يكن شافيا لعدم جزمه بذلك **١٤** قوله لو كان لي من الامر اي الحكومة والخلافه اي لو كانت لي حكومة على الناس بالعقوبة ثم جئت باحد فعل ذلك اي الجمع بين الاختين بملك اليمين واطلعت على ذلك جعلته اي فعل ذلك نكالا لافتح اي باعث عقوبة ومذاب يعني لاجريت عليه عقوبة زاجرة على مثل ذلك **١٣** **١٥** قوله حتى يحرم عليه فزوج اختها بنكاح الحرة يعني قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا تحل بالنكاح والكفاية ويشهد لقوله ما رواه ابن ابي شيبة عن علي لا يطأ الاخرى حتى يخرجها من ملكه وله من ابن عمر كذا روى محمد في الآثار عن ابي حنيفة عن الليث عن ابن عمر قال في الامتين لا تخين تكونان عند الرجل يطأ احدهما ان لا يطأ الاخرى حتى يملك فزوج امته وطى غيره قال وبراء فخذوه قول ابي حنيفة **١٣** **١٤** **١٥**

١٥ قوله ثم لا يجتمعان ابد اجزا له وسياسته في حقهما جزاء سرعه ما درهما اليه قبل الغضاء عدتها وبذلك تقدر عمرامة اهل العلم على انه محمل له بعد الخروج من العدة قال محمد وبلغنا ان عمر رجع عن هذا القول الى قول علي ان الحسن بن عماره عن الحكم بن عيينه عن مجاهد قال رجع عمر الى قول علي في السبي تزوج في عدتها وذلك ان عمر قال اذا دخل بها ففرق بينهما ولم يجتمعا ابد واخذ صداقها فجعلها في بيت المال فقال علي لما صدقنا بما استحل من فرجها فاذا انقضت عدتها من الاول تزوجها الاخران شاء فخرج عمر الى قول علي بن مسعود **١٢** **١٦** قوله فكرها ان يجمع بينهما وبه قال ابو حنيفة والجمهور انه لا يملك الامة على الحرة ورواه ابن ابي شيبة عن علي وابن مسعود من قولهما والدار قطي عن عائشة مرفوعا **١٣** **١٧** قوله الا ان تشاء الحرة اي فيستحل نكاح الامة عليها منه رضا بها وبهذا القول بما تفرد به ابن المسيب ولم يأخذه الامة وعمرى صاحب البداية الى مالك ولم يوجد في كتبه **١٢** **١٨** قوله فان طاعت اي رضيت فلما الثلثان فان لامة نصف ما لحره وروى عبد الرزاق عن علي اذا نكحت الحرة على الامة فلهما الثلثان ولهذه الثلث **١٣** **١٩** قوله ولا ينبغي لحر ان يتزوج الحر يعني يحرم نكاح الامة على من يملك ما يجعله صداقا للحرة وبه قال الشافعي واحمد مستدلين بالاية الكريمة يعني ان الله سبحانه وتعالى قال ومن لم يستطع منكم فلان ينكح ما ملكت ايما نكح ففهم منه ان المستطیع لا يملك له ذلك وقال ابو حنيفة يجوز والجواب ان معنى الاستدلال على الامة بمفهوم الشرط وذلك باطل عندنا فان تخصيص هذه الحالة بالاباحه لا يدل على حظرها عدا ما كونه تعالى لا تاكلوا الربوا انما فاما مضاعفة لادالة فيسأل على اباحه الاكل منه زوال هذه الحالة **١٣** **٢٠** قوله ولا يتزوج امة اذ لم يجد طول الحرة الا ان يخشى العنت هووني الاصل انكسار العظم بعد الجبر مستعارة كل مشقة وضرب ولا ضرر اعظم من واقعة الاثم بافحش القبايح وقال الخليل في ذلك بيان الافضل والنكاح منه عدم ذلك كرهه **١٣** **٢١** قوله حتى تنكح زوجا غيره على معنى انه اذا طلقها ثلاثا فقد حرم عليه الاستمتاع بها بكل سبب وعلى كل وجه الابد زوج وروى عن ابن عباس وطاوس وغيرهما انه يكل

المشعة ان يقول بمحضرة الشهود تمت نفسك بمذا وكذا وبنه كعدة من الزمان وقد را
من المال وذلك لا يصح لما روى مسلم عن اياس بن سلمة بن الاكوع قال دفع رسول الله
صلى الله عليه وسلم عام اوطاس في المشعة ثم نبى عنها قال البيهقي وعام اوطاس وعام الفتح
واحد لانه بعده ببسيرة وقال النووي انها ايجت مرتين وحرمت مرتين فكانت حلا قبل
خبر وحرمت يوم خيبر ثم ايجت يوم فتح مكة وهو يوم اوطاس وحرمت بعد ذلك بعد
ثلاثة ايام مؤبده الى اليوم الفياضة ١٢ **قوله** نبى عن متعة النساء المتعة هو النكاح
الاجل معين كان في اول الاسلام ثم نسخ يوم خيبر في السنة السابعة قال محمد المتعة
مكروهة فلا ينبغي فقد نبى عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما جاء في غير حديث
ولا اثنين وقول عمر لو كنت تقدمت فيما رجعت انما نضعه من عمر على التهديد وهو قول
ابن حنيفة والعامية من فقهاءنا ١٣ وذكر غير واحد ان ابن عباس يتأول ابا حنيفة المصنف اليها
لطول الغربة وقلة الباء ثم توقف وامسك عن الفتوى بها ١٣ **قوله** يوم خيبر
كذا اتفق مالك وسائر اصحاب الزهري وروى عبد الوهاب الشافعي عن يحيى القطان
عن مالك في هذا الحديث فقال حنين اخبرني عن النسائي والدارقطني وقالوا وهم فيه
القطان وزعم ابن عبد البر ذكره يوم خيبر غلط فقال السبيلي انه شئ لا يعرف احد من اهل
السير وقال ابن عيينة ان تارميج خيبر في حديث علي انما هو في النسي من نوم الحمر الالسية
قال البيهقي يشبهه انما قالوا ولتعقب بذلك بانه بعد اتفاق اصحاب الزهري عنه على
ذلك لا ينبغي ان يقال نحو ذلك وهم حفاظا ولذا قال القاضي ثمرة بها يوم خيبر صحيح
بلائك ١٣ **قوله** تقدمت ورجعت بصيغة المشكل المعلوم في كليهما يعني لو
اعلمت الناس قبل ذلك ان المشعة لا تحل لرجعت من فعل ذلك بعد تقدمي كذا
فسره الشافعي في الام وحنيف بعضهم لو كنت تقدمت على الخطاب وكذا قوله لرجعت بزنة
المخاطب المجهول والمعنى انك سوف رجعت بالعقوبة لملك بالنسخ والحد وتندري
بالثبته ١٣ **قوله** يخرج العبد اربع نسوة وهو المروى عن مجاهد وسالم والقاسم
وروى الشافعي والبيهقي عن عمر بن الخطاب العبد امرأتين ويطلق تطبيقين وتعد الامه حيتيتين
فان لم تكن تحيض فنشهرين او شهر ونصف ومن الحكم قال اجمع اصحابه صلى الله عليه
وسلم على ان المملوك لا يجمع من النساء فوق اثنين وبه افة ابو حنيفة والشافعي والجمهور
رواية حل الامربع في الاحراء بقوله تعالى او ما ملكك ايما نكح فان ملك اليمين انما
يكون في الاحراء ١٣ **قوله** وبنه احسن ما سمعت في ذلك لعموم قوله
تعالى فانكحوا ما طاب لکم من النساء مثنى وثلاث ورباع وبه قال سالم والقاسم ومجاهد
والزهري وداود وقال ابن وهب لا يجوز الزيادة على اثنين كما لا يجوز للحر الزيادة على

ارجع وكأنه قاسه على طاقته ويمثل بناء الخلاف على الخلاف في العبد بل هو داخل في عموم الخطاب
 ام لا وباللذان قال ابو حنيفة والشافعي وعمرو بن دينار ان شيخنا اكثر من ثنتين قال ابو عمر لا علم
 لهم مخالفات من الصحابة ١٢ **ك** قوله مخالف للمحمل يريد ان نكاح العبد ثبت
 اذا اذن فيه السيد نكاح المحمل لا يثبت لوجه ولا يد من فسخه اذا اراد به التحليل
 وذلك ان يقصد به تحليل المطلقة ثلاثا لمنطلقا واما من تزوج بغير تحليل ثم طلق
 او اقام فليس بمحمل والفرق بين نكاح العبدان يجوز باجازه السيد وبين نكاح المحمل
 فانه لا يجوز باجازه بميزان نكاح العبدان ما يرد حتى السيدان اجازته السيد جاز ونكاح
 المحمل انما يرد حتى الله تعالى فليس لاحد اجازته ١٣ **هـ** قوله والمحمل يفرق
 بينهما على كل حال يعني اذا عزم ان يطلقها اذا وليها بنفسه الحق فلو شرط التطليق فباطل
 الاول وهو قول احمد وقال الشافعي والابو يوسف اذا نكح بشرط اذا اولى طلق بطل
 ولا يبطل بمجرد العزم بل يكره وقال ابو حنيفة لا يبطل مطلقا بل يكره في صورة الاشراف
 ويصح وهو قول للشافعي واما العزم فمعه بوجوبه عليه كما ذكرنا ١٤ **و** قوله
 وهرب زوجها يريد انه فرط لا يدخل فيه ولم يفر من القتل لانه لو اسلم امن من
 القتل وقد عرف ذلك صفوان وغيره لكن قرأه كان من الاسلام الذي اباه عليه
 قوتل حتى انظر الله تعالى ١٥ **ز** قوله فبعث يريد انه اسلم بسكون صفوان بن
 امية الى قوله وثقت به وقرأته منه ومعرفته باشفاقه وقرن معه رواه يستحق بذلك
 صفوان بن امية ما دد عليه به وهب بن عمير من تأمين النبي صلى الله عليه وسلم له
 ودعا له اياه الى ما ذكر حسب عادة العرب في ذلك من ان امن منهم احدا اعطاه سوطه
 او دواؤه او شيئا يكون كالشاهد على التأمين ويشترط تأمينه لقوله ودعا الى الاسلام
 يعني ان يعرض عليه الاسلام ويبين لشرائعه واحكامه فان رضيه التزمه ودخل فيه وقبله
 منه وان كره ذلك سيره شترين بمعنى انه يؤمن فيها لا يعرض له احدا وانما كان ذلك
 ليتمكن فيها من الخروج الى حيث يأمن من بلاوا الشرك وسائر الامم وهذا اصل في
 عقد الصلح بين المشركين والمسلمين مدة معلومة على حسب ما يردونه مصلحته لهم ١٦
ح قوله والا سيره شترين فلما قدم اى يكمن من السير في الارض انما حيف شاء
 لينظر في احوال المسلمين فان شاء اسلم وان شاء يرجع الى دار الحرب من غير ان يلجئ
 احد منهم را ١٢ **ملى** **ح** قوله فلما قدم يريد انه ناداه على رؤس الناس فقال يا محمد
 هذا وهب بن عمير جازني برد انك انك دعوتني الى التقدم عليك يريد ان صفوان
 بن امية حين قدمه نادى رسول الله صلى الله عليه وسلم على رؤس الناس يريد
 اشترا تأمينه والاعلان به ويحتمل ان يكون مع كفره قد خاف امر من النبي صلى الله
 عليه وسلم ان لم يشتر تأمينه مع ما علم من وفاء النبي صلى الله عليه وسلم وان لم يفرط قط ١٣

الله ورسوله **١١٣** مالك عن اسحق بن عبد الله بن ابي طلحة انه سمع انس بن مالك يقول ان خياطاً دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام صنعه قال انس فذهبت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ذلك الطعام فقرب اليه خبزاً من شعير ومزقاً فيه دق نشارة فقبله النبي صلى الله عليه وسلم على صفة الجوع **١١٤** دُبَّاء قال انس فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتتبع الدباء من حول القصعة فلم ازل احب الدباء بعد ذلك اليوم **١١٥** جامع النكاح **١١٦** مالك عن زيد بن اسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا تزوج احدكم المرأة او اشترى البارية فليأخذ بناصيتها وليدع بالبركة واذا اشترى البعير فليأخذ بذروة سنامه وليستعذ بالله من الشيطان الرجيم **١١٧** مالك عن ابي الزبير المكي ان رجلاً خطب الى رجل اخته فذكر أنها كانت احد ثلث فبلغ ذلك عمر بن الخطاب فضر به او كاد يضر به ثم قال مالك والخبر **١١٨** مالك عن ربيعة بن ابي عبد الرحمن ان القاسم بن محمد وعروة بن الزبير كانا يقولان في الرجل يكون عندك اربع نسوة فيطلق احدهن البتة انه يتزوج ان شاء ولا ينظر ان تنقض عدتها **١١٩** مالك عن ربيعة بن ابي عبد الرحمن ان القاسم بن محمد وعروة بن الزبير افتيا الوليد بن عبد الملك عام قدم المدينة بذلك غير ان القاسم بن محمد قال له طلقها في مجلس شتى **١٢٠** مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب انه قال ثلاث ليس فيهن لعب النكاح والطلاق والعق هي ابن شهاب عن رافع بن خديج انه تزوج بنت محمد بن مسلمة الانصاري فكانت عنده حتى كبرت فتزوج عليها فتاة شابة فاثار الشابة عليها فناشدته الطلاق فطلقها واحدة ثم امرها حتى اذا كادت تحل راجعها ثم عاد فاثار الشابة عليها فناشدته الطلاق فطلقها واحدة ثم راجعها ثم عاد فاثار الشابة عليها فناشدته الطلاق فقال ما شئت انما بقيت واحدة فان شئت استقرت على ما تريد من الاثرة وان شئت فارتكك قالت بل استقر على الاثرة فامسكها على ذلك ولم ير رافع عليه اثما حين قرت عنده على الاثرة

كِتَابُ الطَّلَاقِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٢١ ما جاء في البتة **١٢٢** مالك انه بلغه ان رجلاً قال لابن عباس اني طلقت امرأتي مائة تطليقة فماذا ترى علي فقال له ابن عباس طلقت منك بثلاث وسبع وتسعون اتخذت بها آيات الله هزوا **١٢٣** مالك انه بلغه ان رجلاً جاء الى عبد الله بن مسعود فقال اني طلقت امرأتي ثمانى تطليقات فقال ابن مسعود فماذا قيل لك قال قيل لي انها قد بانَّت مني فقال ابن مسعود صدقوا من طلق كما امره الله فقد بين الله له ومن ليس على نفسه لبساً جعلنا لبسه ملصقاً به لا تلبسوا على

له قوله ان خياطاً ادخل مالك

هذا الحديث في باب ما جاء في الوليمة وليس في ظاهر هذا الحديث ما يدل على ان الطعام وليمة ولا غيرها ولكنه لما احتل الامر من كان من مذهبه انه يذكره لذي الفضل والبر والاجابة الى طعام صنع لغيره بسبب ادخل هذا الحديث في باب ما جاء في الوليمة اما ان ثبت عنده انه كان في وليمة اولاد النبي صلى الله عليه وسلم ان يكون طعام وليمة فاذا احتل الوجتين لم يجوز ان يخرج به على احد هما ويحتل ايضا ان يكون قد علم من تعظيم الصحابة له وتبركهم باكله طعام **١٢٤** قوله فليأخذ بذروة سنامه البعير بالذيل المعجم ومنها اي اعلى اسنانه وسنام كل شئ اعلاه اي لياخذ باعلى عنقه ترجمه بس بايديه بغيره بطنه كومان او را **١٢٥** مصفى والاستعاذة من الشيطان اما لان الابل من مراكب الشيطان فاذا سمع الاستعاذة نفروا واما ان المراد بالاستعاذة ما في الابل من الغرور والنفخ والخيال فهو استعاذة من شر الامر الذي يجره الشيطان **١٢٦** قوله انها كانت احد ثلث اي زنت قوله فضر به اي حدا او تعزير او كاد يضر به لقذفه واخذته وانما سماح في الجسد على الوجه الثاني لعدم الدعوى **١٢٧** قوله ولا ينظر ان تنقض عدتها وعليه الشافعي وروى ابن ابي شيبة عن علي بن ابي طالب عن ابن عباس انه لا يتزوج النسي حتى تنقض عدة التي طلقها به واخذ ابو حنيفة وهو المروي عن ابن المسيب وعبيدة ومجاهد وعطاء وابراهيم قال محمد يعجبنا ان يتزوج النسي وان بنت طلاق احد من حتى تنقض عدتها لا يجنبنا ان يكون ماؤه في رحم نسوة حرائر وهو قول ابو حنيفة والعامية من فقهاءنا **١٢٨** قوله ثلث ليس فيهن لعب النكاح والطلاق والعق هي ابن شهاب عن رافع بن خديج انه تزوج بنت محمد بن مسلمة الانصاري فكانت عنده حتى كبرت فتزوج عليها فتاة شابة فاثار الشابة عليها فناشدته الطلاق فطلقها واحدة ثم راجعها ثم عاد فاثار الشابة عليها فناشدته الطلاق فقال ما شئت انما بقيت واحدة فان شئت استقرت على ما تريد من الاثرة وان شئت فارتكك قالت بل استقر على الاثرة فامسكها على ذلك ولم ير رافع عليه اثما حين قرت عنده على الاثرة

محم فلا يصح الا ببعد ما رواه عبد الرزاق عن عمرو بن دينار انه قال اثلث لا لعب فيهن النكاح والطلاق والعتاق **١٢٩** قوله انه تزوج بنت محمد بن مسلمة اسمها خولة وكان ابوها محمداً مستجاب الدعوة **١٣٠** قوله على ما تريد من الاثرة يعني العتاق والعتاق هو كسر فسكون اسم من اثره يوتره اذا افتاده **١٣١** قوله من قرئت عنده على الاثرة برضاها بذلك وهو حق لما قلنا اسقاطه قال ابو عمر زاد معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب ان رافع بن خديج كان تحت ابنة محمد بن مسلمة فكره من امرها اما كبر او غيره فالا وان يطلقها فقلت لا تطلقني واقسم لي ما شئت فبرئت بذلك ونزلت وان امرأة خافت من بعلها الآية **١٣٢** قوله كتاب الطلاق هو لغة رفع القيد المحسوس وهو هل الوثاق وشرها رفع القيد الثابت بالنكاح فخرج به العتق لانه قيد ثابت شرها لكن لم يثبت بالنكاح وفي مشروعية النكاح مصالح للعباد دينية ودنيوية وفي الطلاق الكمال لما اذ قد لا يوافق النكاح فيطلب الخلاص منه عند تباين الاخلاق **١٣٣** قوله في البتة بفتح الموحدة والقوية الشديدة اي من قيل لما انت البتة ويطلق ايضا على من اثبت بالثلاث ولذا ذكره حديث ابن عباس وابن مسعود وليس فيها لفظ البتة **١٣٤** قوله طلقت منك بثلاث بفتح الطاء وضم اللام وقوله اتخذت آيات الله هزوا والاشارة الى ما ذكره بعد قوله تعالى الطلاق مرتان الآية ولا تتخذ آيات الله هزوا فالجمع بين الثلث والتماوز عنهما كلاهما لعب واستنزاه والبر والعزيمة ان يطلق واحدة ولو اراد الثلث ينبغي ان يفرق وفيه دليل على وقوع الثلاث اذا طلقها ثلثاً فما فوقها وقعة وهو قول الائمة الاربعة والجمهور **١٣٥** قوله ومن لبس اي غلط على نفسه لبساً باسكان الموحدة غلطاً جعلنا لبسه ملصقاً به لا تلبسوا على انفسكم ونحمله عنكم هو كما يقولون انها بانَّت منك **١٣٦**

انفسكم فتحملة عنكم هو كما يقولون **١٢٢** **مالك** عن يحيى بن سعيد عن ابي بكر بن حزم عن ابن عمر بن عبد العزيز قال البتة ما يقول الناس فيها قال ابو بكر فقلت له كان ابا بن عثمان يجعلها واحدة فقال عمر بن عبد العزيز لو كان الطلاق الفأ ما بقت البتة منه شيئا من قال البتة فقد روي الغاية القصوى **١٢٣** **مالك** عن ابن شهاب ان مروان بن الحكم كان يقضي في الذي يطلق امرأته البتة انها ثلث تطليقات قال مالك وهذا احب ما سمعت الى في ذلك ما جاء في الخلية والبرية واشباه ذلك **١٢٤** **مالك** انه بلغه انه كتب الى عمر بن الخطاب من العراق ان رجلا قال لامرأته حبلك على غار بك فكتب عمر بن الخطاب الى عامله ان مرة ان يوافيني بمكة في الموسم فبينما عمر يطوف بالبيت اذ لقيه الرجل فسلم عليه فقال عمر من انت فقال انا الرجل الذي امرت ان أجلب عليك فقال عمر اسئلك برب هذا البيت ما اردت بقولك حبلك على غار بك فقال الرجل يا امير المؤمنين لو استخففتي في غير هذا الموضع ما صدقتك اردت بذلك الفراق فقال عمر بن الخطاب هو ما اردت **١٢٥** **مالك** انه بلغه ان علي بن ابي طالب كان يقول في الرجل يقول لامرأته انت على حرام انها ثلث تطليقات قال مالك وذلك احسن ما سمعت في ذلك **١٢٦** **مالك** عن نافع بن عبد الله بن عمر كان يقول في الخلية والبرية انها ثلث تطليقات كل واحدة منهما **١٢٧** **مالك** عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد ان رجلا كانت تحته وليدة لقوم فقال لاهلها شأنكم بها فزأى الناس انها تطليقة واحدة **١٢٨** **مالك** انه سمع ابن شهاب يقول في الرجل يقول لامرأته برأت مني وبرأت منك انها ثلث تطليقات بمنزلة البتة قال مالك في الرجل يقول لامرأته انت خلية او برية او بائنة انها ثلث تطليقات للمرأة التي دخل بها ويدين في التي لم يدخل بها واحدة اراد امرثلاثا فان قال واحدة احلف على ذلك وكان خاطبا من الخطاب لانه لا يخلى المرأة التي قد دخل بها زوجها ولا يسيئها ولا يبرئها الا ثلث تطليقات والتي لم يدخل بها يبينها ويخبرها ويبرئها الواحدة قال مالك وهذا احسن ما سمعت الى في ذلك ما يبين من التملك **١٢٩** **مالك** انه بلغه ان رجلا جاء الى عبد الله بن عمر فقال يا ابا عبد الرحمن اني قد جعلت امرأتي في يدها فطلقت نفسها فماذا ترى فقال ابن عمر اراه كما قالت فقال الرجل لا تفعل يا ابا عبد الرحمن فقال ابن عمر انا فعلت انت فعلته **١٣٠** **مالك** عن نافع بن عبد الله بن عمر كان يقول اذ امك الرجل امرأته امرها فالفقضاء ما قضت به الا ان ينكر عليها فيقول لم ارد الا واحدة فيحلف على ذلك ويكون امك بها ما كانت في عدتها ما يجب فيه تطليقة واحدة من التملك **١٣١** **مالك** عن سعيد ابن سليمان بن زيد بن ثابت عن خارجة بن زيد بن ثابت انه اخبره انه كان جالسا عند زيد بن ثابت فأتاه محمد بن ابي عتيق وعينه قد مدعان فقال له زيد ما شأنك قال ملك امرأتى امرها ففارقته فقال زيد ما حملك على ذلك قال القدر فقال له زيد ارتجعهما ان شئت فانما هي واحدة وانت امك بها **١٣٢** **مالك** عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه ان رجلا من ثقيف ملك امرأته امرها فقلت انت الطلاق فسكت ثم قالت انت الطلاق فقال بفيك المجرم ثم قالت انت الطلاق فقال بفيك المجرم فاختصما الى مروان بن الحكم فاستخلفه ما ملكها الا واحدة وردها اليه قال مالك قال عبد

له قوله البتة ما يقول الناس فيها قال الشافعي قد اختلف اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم في طلاق البتة فروي عن عمر بن الخطاب ان جعل البتة واحدة وروي عن علي بن ابي طالب ان جعلها ثلثا وقال بعض اهل العلم فيه نية الرجل ان نوى واحدة فواحدة وان نوى ثلثا فثلث وان نوى ثنتين لم يكن الا بائنة واحدة هو قول الثوري واهل الكوفة وقال مالك بن انس في البتة ان كان قد دخل بها ففى ثلث تطليقات وقال الشافعي ان نوى واحدة فواحدة بملك الرجوع وان نوى ثنتين فثنتان وان نوى ثلثا فثلث انتهى **١٢** **له** قوله فقد روي النازية القصوى فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره لان البتة من البت وهو القطع فعنها قطع جميع الحصة التي بيده ولم يبق بينه وبين المرأة وصلة منها **١٣** **له** قوله انها ثلث تطليقات وقضاه بذلك بالمدينة مع توفر العلم بها من غير تكبر عليه وال على حقيقة قلت وقد عارضه حديث رواه ابو داود والترمذي وابن ماجه عن ابن عباس ان ركانة طلق زوجته البتة فحلفه صلى الله عليه وسلم انه ما اراد الا واحدة فردها اليه فطلقها الثانية في زمن عمر والثالثة في زمان عثمان **١٤** **له** قوله حبلك على غار بك اي خليت سبيلك كما تخلى البعير في الصحراء ويترك زمامه على غار به يسرى كيف شاء والغارب ما تقدم من الظفر **١٥** **له** قوله هو ما اردت قال الشافعي في الام وبهذا القول وفيه دلالة على ان كل

كلام اشبه الطلاق لم يحكم به طلاق حتى يسأل قاطره فان اراد الطلاق يكون طلاقا ولم يستعمل الاغلب في الكلام اذا احتمل غير الاغلب وقال مالك وابناه عمر بن ذك فزعموا انه يقع بذلك القول ثلث تطليقات وان لا يسئل عما اراد انتهى **١٦** **له** قوله انت على حرام انها ثلث تطليقات وهو المأثور عن عمر داه عبد الرزاق والحاك في فيه اقوال قال عياض المشهور عن مالك انه يقع به ثلث سواء كانت مدخولة بها او لا ولكن لو نوى اكل من ثلث قبل في غير المدخول بها خاصة وقال الحسن البصري بنية فان نوى بطلاقا وان تعد او ظاهرا وفتح المنوى لان كل منها يقتضي التحريم وبذلك يرب الشافعي فان لم ينو شيئا فغيبه قولان للشافعي اصحهما انه يلزم كفارة اليمين وقال الحنفية ان نوى واحدة او ثنتين ففى واحدة بائنة وان لم ينو طلاقا ففى يمين ويصير مولى **١٧** **له** قوله في الخلية والبرية انها ثلث تطليقات المذهب وبه اخذ مالك في المدخول بها وقال الشافعية بالاقية هذا محمول على ما اذا نوى الثلث واذا لم ينو شيئا او نوى واحدة او ثنتين يقع واحدة بائنة عندنا حقيقة ثم رجعي عند الشافعي واحمد وقاس بنو لاء الخلية والبرية على البتة لانها في معنا **١٨** **له** قوله شانكم بها مرفوع ويحوز فيه النصب وقد مر مرارا يعني في خواصه با او بكيفية **١٩** **له** قوله فرأى الناس انها تطليقة وهو قول الائمة ويقع به رجعي عند مالك والشافعي وبان عندنا حقيقة **٢٠** **له** قوله يد بين في التي لم يدخل بها اي يصدق ديانة فيما نوى **٢١**

الرجل فكان القاسم يعجبه هذا القضاء ويراه احسن ما سمع في ذلك قال مالك هذا احسن ما سمعت في ذلك واجبه الى ما لا يبين من التملك **مسألة ١٣٢** عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عائشة ام المؤمنين انها خطبت على عبد الرحمن بن ابي بكر قريظة بنت ابي امية فزوجه ثم اتهم عتيبا على عبد الرحمن وقالوا ما زوجنا الا عائشة فارسلت عائشة الى عبد الرحمن فذكرت ذلك له فجعل امر قريظة بيد ما فاختارت زوجها فلم يكن ذلك طلاقا **مسألة ١٣٣** عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم زوجت حفصة بنت عبد الرحمن المنذر بن الزبير وعبد الرحمن غائب بالشام فلما قدم عبد الرحمن قال ومثلي يصنع به هذا ومثلي يفتك عليه فكلمت عائشة المنذر بن الزبير فقال المنذر فان ذلك بيد عبد الرحمن فقال عبد الرحمن ما كنت لاردا امر قضيتيه فقرت حفصة عند المنذر ولم يكن ذلك طلاقا **مسألة ١٣٤** انه بلغه ان عبد الله بن عمرو بابا هيرة سئلا عن الرجل يملك امرأته امرها فتد ذلك اليه ولا تقضي فيه شيئا فقال ليس ذلك بطلاق **مسألة ١٣٥** عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب انه قال اذا ملك الرجل امرأته امرها فلم تفارقها وقرت عنده فليس ذلك بطلاق قال مالك في المملكة اذا ملكها زوجها امرها ثم افترقا ولم تقبل من ذلك شيئا فليس بيد ما من ذلك شيء وهولها ما دام في مجلسها **الأيلاء** **مسألة ١٣٦** عن جعفر بن محمد عن محمد بن ابيه عن علي بن ابي طالب انه كان يقول اذا الى الرجل من امرأته لم يقع عليه طلاق وان مضت الاربعة الاشهر حتى يوقف قاما ان يطلق وامان يفي قال مالك وذلك الامر عندنا **مسألة ١٣٧** عن نافع عن عبد الله بن عمرو انه كان يقول ايما رجل الى من

الاربعة اشهر لا يقع بمضى هذه المدة طلاق بل يوقف حتى يفي او يطلق وكذلك اخرجه ابن ابي شيبة وعبد الرزاق والشافعي عن عثمان وابن ابي شيبة عن علي والبراء بن عازب عن عمرو بن مسعود عن عائشة وابن ابي شيبة عن ابي الدرداء كذا ذكره بعض الاعلام في شرح سنن الامام **مسألة ١٣٨** قوله وذلك الامر عندنا قال الشريفي الايلاء ان يملك الرجل ان لا يقرب امرأته اربعة اشهر او اكثر واختلف اهل العلم فيه اذا مضت اربعة اشهر فقال بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم اذا مضت اربعة اشهر بوقف فاما ان يفي وامان يطلق وهو قول مالك بن انس والشافعي واحمد واسحق وقال بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم اذا مضت اربعة اشهر في تطليقة بانته وهو قول الثوري واهل الكوفة انتهى قال محمد بن خلف عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت انهم قالوا اذا الى الرجل من امرأته مضت اربعة اشهر قبل ان يفي فبانت بتطليقة بانته وهو غلط من الخطاب وكذا لا يرون ان يوقف بعد الاربعة وقال ابن عباس في تفسيره هذه الآية للذين يؤلون من نسائهم تربص اربعة اشهر فان فاءوا فان الله غفور رحيم وان عزموا الطلاق فان الله سميع عليم قال الشافعي الجراح في الاربعة وعزيمة الطلاق انقضت اربعة اشهر فبانت بتطليقة ولا يوقف بعدها وكان عبد الله بن عباس اعلم بتفسير القرآن من غيره وهو قول ابي حنيفة والعامية من فقهاءنا انتهى كذا في الحاشية المطبوعة وقال الزرقاني قوله وذلك الامر عندنا اي بالمدونة قال عياض لا خلاف ان لا يقع الطلاق قبل الاربعة اشهر وان يقطع الطلاق اذا حنث نفسه قبل تمامها فان مضت فقال الكوفيون يقع الطلاق ودوى مثل من مالك والمشهور عنه وعن اصحابه وهو قول الكافة انه لا يقع بمضيتها حتى يوقفه الى ان يفي او يطلق عليه فتقدم الآية عند الكوفيين فان فاءوا فيهن وعند الجمهور فان فاءوا بعد **مسألة ١٣٩** قوله ان كان قلت وليا فبانت بتطليقة بانته وهو قول ابي حنيفة واصحابه والشافعي في الجهد اذا حلف على ترك قربان زوجته اربعة اشهر يكون مؤيلا واشترى مالك ان يكون معزبا او يكون حاله الغضب فان كان لا صلاح لم يكن مؤيلا ووافقه احمد واخرج نحوه عبد الرزاق عن علي وكذلك اخرج الطبري عن ابن عباس وعلى الحسن وحجة من اطلق الطلاق قوله تعالى للذين يؤلون الآية وانفق الائمة الاربعة وغيرهم على انه لو حلف ان لا يقرب اقل من اربعة اشهر لا يكون مؤيلا وكذلك اخرج الطبري وسعيد بن منصور وعبد بن حميد عن ابن عباس قال كان الايلاء اربعة اشهر والسنين فترقت الاربعة اشهر وعشر فمن كان الايلاء اقل فليس بايلاء وقال جماعة ومنهم الحسن وابن ابي ليلى وعطاء انه ان حلف ان لا يطأها على يوم فضاء لم يطأها انه يكون مؤيلا ثم في الايلاء الشرعي ان جاح زوجته في اربعة اشهر فليس عليه الا كفارة يمين وان مضت اربعة اشهر ولم يفي بجماع ولا بفسان طلقته طلاقه بانته عند الحنفية وبه قال ابن مسعود واخرج الطبري عنه وعلى وزيد بن ثابت وغيرهم وقال سعيد بن المسيب والبربر بن عبد الرحمن وعطاء وربيعة ومكحول والزهري والاوزاعي طلقته رجعية وذهب مالك والشافعي واحمد الى ان الايلاء اذا لم يفي ومضت

له قوله وبذا احسن اي كون القضاء ما قضت الا ان ينكرها الزوج احسن ما سمعت في التي يجعل امرها بيد ما او يملك امرها ويملك المملكة فلو كانت طلقته نفسا ثلثا يقول ما اردت ذلك بل اردت بتخليكي لك نفسك طلقته او طلقته ثلثا يقول لربك ما اردت ما اردت بالتلك لك شيئا ابد فلا يقبل قوله بل يقع ما اوقعت بذ في المملكة واما الخيرة فاذا انتارت نفسها يقع عنده ثلث وانكرها الزوج كما سياتي في هذا التفصيل مذهب مالك كما ذكره ابن ابي زهير وعنده ابي حنيفة يقع في امرك بيدك على ما نوى الزوج فان واحدة فواحدة بانته وان ثلثا فثلث وفي اختيار يقع واحدة بانته وان نوى الزوج ثلثا وعنده الشافعي يقع رجعية في المملكة والخيرة كليهما وهو قول عمرو بن مسعود **مسألة ١٤٠** قوله ما زوجنا الا عائشة اي انما وثقتنا لفضلهما وحسن خلقهما وانما لا ترضى لنا باذي **مسألة ١٤١** قوله ومثلي يفتك عليه افتتاح عليه اذا انفرد بربيه وورث في التصرف فيه ولما ضمن معنى التغلب على بعل والافتيات افتحال من الفتوت وهو السبق يقال لكل من احدث شيئا في امرك دونك افتتاح عليك فيه والمعنى انه لا ينبغي ان يستبد في امره ولا يوازم من هو احق منها بالامر عليه او المعنى انه لا يصلح امره بغير اذني **مسألة ١٤٢** نبيه ومحمي **مسألة ١٤٣** قوله ولم يكن ذلك طلاقا قال مالك في الموازية انما كان ذلك لئلا ما تشبه لكانها من رسول الله صلى الله عليه وسلم اي لانه انما يجوز اجازة الخيرة بمنزلة زوج ابنه او جده اذا كان قد فوض لما اموده فالجواز في اجازة فعلها خصوصية **مسألة ١٤٤** قوله الايلاء قال عياض في الاكامل الايلاء الحلف واصله الامتناع من الشيء يقال الى يلى الايلاء في عرف الفقهاء الحلف على ترك وطئ الزوجة اربعة اشهر او اكثر فلو قال لا اقربك ولم يفسل والله لم يكن مؤيلا وقد فسره ابن عباس قوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم القسم اخرجه عبد الرزاق وابن المنذر وعبد بن حميد في مصحف ابي بن كعب للذين يقسمون اخرجه ابو داود وابن ابي داود في المصاحف عن حماد بن عمار عن ابي حنيفة واصحابه والشافعي في الجهد اذا حلف على ترك قربان زوجته اربعة اشهر يكون مؤيلا واشترى مالك ان يكون معزبا او يكون حاله الغضب فان كان لا صلاح لم يكن مؤيلا ووافقه احمد واخرج نحوه عبد الرزاق عن علي وكذلك اخرج الطبري عن ابن عباس وعلى الحسن وحجة من اطلق الطلاق قوله تعالى للذين يؤلون الآية وانفق الائمة الاربعة وغيرهم على انه لو حلف ان لا يقرب اقل من اربعة اشهر لا يكون مؤيلا وكذلك اخرج الطبري وسعيد بن منصور وعبد بن حميد عن ابن عباس قال كان الايلاء اربعة اشهر والسنين فترقت الاربعة اشهر وعشر فمن كان الايلاء اقل فليس بايلاء وقال جماعة ومنهم الحسن وابن ابي ليلى وعطاء انه ان حلف ان لا يطأها على يوم فضاء لم يطأها انه يكون مؤيلا ثم في الايلاء الشرعي ان جاح زوجته في اربعة اشهر فليس عليه الا كفارة يمين وان مضت اربعة اشهر ولم يفي بجماع ولا بفسان طلقته طلاقه بانته عند الحنفية وبه قال ابن مسعود واخرج الطبري عنه وعلى وزيد بن ثابت وغيرهم وقال سعيد بن المسيب والبربر بن عبد الرحمن وعطاء وربيعة ومكحول والزهري والاوزاعي طلقته رجعية وذهب مالك والشافعي واحمد الى ان الايلاء اذا لم يفي ومضت

حبشية بنت سهل الانصاري اتهما كانت تحت ثابت بن قيس بن شماس وان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج الى الصبح فوجد حبشية بنت سهل عند بابيه في الغلس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذه فقالت انا حبشية بنت سهل يا رسول الله قال ما شأنك قالت لا انا ولا ثابت بن قيس لزوجها فلما جاء زوجها ثابت بن قيس قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه حبشية بنت سهل قد ذكرت ما شاء الله ان تذكر فقالت حبشية يا رسول الله كل ما اعطاني عندي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لثابت خذ منها فاحذر منها وجلست في اهلها **مسألة ١٥٣** عن نافع عن مولاة لصفية بنت ابي عبيد انها اختلعت من زوجها بكل شيء فلم ينكر ذلك عبد الله بن عمر قال مالك في المقتضية التي تقتدي من زوجها انه اذا علم ان زوجها اضر بها وضيق عليها وعلم انه ظالم لها مضى الطلاق ورد عليها مالها قال فهذا الذي كنت اسمع والذي عليه امر الناس عندنا قال مالك لا بأس ان يقتدي المرأة من زوجها بالكثير مما اعطاها **طلاق المختلعة** **مسألة ١٥٤** عن نافع ان ربيعة بنت معوذ بن عكر عجزت عن زوجها وعنتها الى عبد الله بن عمر فاخبرته انها اختلعت من زوجها في زمان عثمان بن عفان فبلغ ذلك عثمان بن عفان فلم ينكره وقال عبد الله بن عمر عدتها المطلقة **مسألة ١٥٥** انه بلغه ان سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وابن شهاب كانوا يقولون عدتها المختلعة مثل عدتها المطلقة **مسألة ١٥٦** قال مالك في المقتضية انها لا ترجع الى زوجها الا بكتاب جديد فان هو نكحها فافترقا قبل ان يسهلها يكن له عليها عدة من الطلاق الاخر وتبني على عدتها الاولى قال مالك وهذا احسن ما سمعت في ذلك وقال مالك اذا افتدت المرأة من زوجها بشيء على ان يطلقها فطلقها طلاقا متتابعاً فذلك ثابت عليه فان كان بين ذلك وصحاح فبأن اتبعه بعد الصلوات فليس بشيء **مسألة ١٥٧** عن ابن شهاب ان سهل بن سعد الساعدي اخبره ان عويمر الجعفي جاء الى عاصم بن عدي الانصاري فقال له يا عاصم ارايت رجلا وجد مع امرأته رجلا يقتله فقتلوه ام كيف يفعل سل لي يا عاصم عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأل عاصم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل وعابها حتى كبر على عاصم ما سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما رجع عاصم الى اهله جاء عويمر فقال يا عاصم ماذا قال لك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عاصم لعويمر لم تأتني بخير قد كره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسئلة التي سألتك عنها فقال عويمر والله لا انتهي حتى اسأله عنها فاقبل عويمر حتى اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم وسط الناس فقال يا رسول الله ارايت رجلا وجد مع امرأته رجلا يقتله فقتلوه ام كيف يفعل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد نزل فيك وفي صاحبك فاذهب فلت بها قال سهل فتلاعتا ونامت الناس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما فرغ من تلاعتهما قال عويمر كذبت عليهما يا رسول الله ان امسكتهما فطلقهما ثلاثا قبل ان يأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مالك قال ابن شهاب فكانت

١ قوله بكل شيء هو لما الظاهر انها اعطت كل ما كان في ملكها والظاهر ان كان اكثر مما اخذته من زوجها ولما لم ينكر عليها ابن عمر على جوازهما يستدل عليه بقوله تعالى فلا جناح عليهما فيما افتدت به فانه يدل باطلاقة على جواز الافتداء مطلقا ولو بكل المال **٢** قوله لا بأس ان تقتدي المرأة الم قال محمد بن الحسن وما اختلعت به المرأة من زوجها فوجاز في القضاء وما يجب له ان يأخذ اكثر مما اعطاها ان جاز الشئ من قبلها فاما اذا جاز الشئ من قبله لم يجب له ان يأخذ منها قليلا او كثيرا وان اخذ فوجاز في القضاء وهو مكره له فيما بينه وبين الله انتهى **٣** محلى قوله ما جاز في اللعان بالكر من اللعن وهو الطرد والاباد وفي الشرع عبادة عن كلمات معروفة حجة لمضطر الى قذف زوجته بالزنا سمي بلاشمال على اللعن واتمير هذا اللفظ على لفظ الشهادة والغضب مع اشتغالها عليها ايضا لان اللعن واقع في جانب الرجل والغضب في جانب المرأة وجانب الرجل اقوى واقدم واللعن بالنسبة الى الشهادة لفظا زائفا فخص به **٤** قوله ام كيف يمكن ان تكون متصلة والتقدير ابرام يصبر على ما به ويحتمل ان تكون منقطعة بمعنى الاضرب اي بل بئناك حكم اخر لا يعرفه ويريد ان يطلق عليه فذلك قال سل لي يا عاصم لانه كان كبير قومه وصهره على ابنته او ابنته اخيه **٥** قوله وما بها قال عياض يمكن ان كره قذف الرجل امرأته بلا بينة لاعتقاده المدلان ذلك قبل نزول حكم اللعان ويحتمل ان كره السوال بفتح النازلة وبهتك ستر المسلم او لما كان نسي عنه من كثرة السوال او لما في كثرة من التفتيش في الاحكام **٦** قوله فطلقها ثلاثا فيه دليل على ان الطلاقات الثلاث ليس بمرتبة والا لانكر عليه وهو قول الشافعي وقال ابو حنيفة ومالك انه بدعة وفيه دليل لابي حنيفة ان الفرقة لا تقع بنفس اللعان والا لانكر النبي صلى الله عليه وسلم عليه تطبيقه بل يفرق القاضى بينهما بتطبيقه بائنة وقال مالك وفيه دليل على ان الفرقة بنفس تلاعتهما ويروى عن احمد وقال الشافعي الفرقة تقع بلعان الزوج وحده وهو فسخ عنده فلا تستحق نفقة ولا سكنى **٧** محلى قوله فكانت

تلك امي الفرقة بينهما او الطلقة من الزوج سنة المتلاعين قال في البدل اخلف العلماني حكم اللعان قال اصحابنا الثلاثة هو وجوب التفریق ما دام على حال اللعان لا وقوع الفرقة بنفس اللعان من غير تفریق الحكم حتى يجوز طلاق الزوج وظاهره والظاهر وبمجموع التواتر بينهما قبل التفریق وقال زفر والشافعي هو وقوع الفرقة بنفس اللعان الا عند زفر لا تقع الفرقة ما لم يلتصقا وعند الشافعي تقع الفرقة بلعان الزوج قبل ان تلتصقا المرأة وجه قول الشافعي ان الفرقة امر مختص بالزوج الاتري انه هو المختص بسبب الفرقة فلا يقف وقوعا على فعل المرأة كالطلاق واحتج زفر بما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال المتلاعنان لا يجتمعان ابدا وفي بقاء النكاح اجتماعا وهو خلاف النص ولما روى نافع عن ابن عمر رجلا لادن امرأته في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وانسخت من ولدها ففرق النبي صلى الله عليه وسلم بينهما والحق الولد بالمرأة كما رواه محمد بن مالك في مؤطاه وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لما لعن بين عاصم بن عدي وبين امرأته فرق بينهما فدلست الاحاديث على ان الفرقة لا تقع بلعان الزوج ولا بلعائهما اذ لو وقعت لما احتل التفریق من رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد وقوع الفرقة بينهما بنفس اللعان واختلف العلماء فيه ايضا قال ابو حنيفة ومحمد الفرقة في اللعان فرقة بتطبيقه بائنة فيزول ملك النكاح وتثبت حرمه الاجتماع والتزوج ما دام على حاله اللعان فان الكذب الزوج نفسه فجلد الحد وكذا ثبت المرأة نفسها بان صدقته جاز النكاح بينهما وبجتماع وقال ابو يوسف وزفر والحسن بن زياد هي فرقة بغیر طلاق وانها توجب حرمه مؤبدة كحرمه الرضاة والمصاهرة واجتوا يقول النبي صلى الله عليه وسلم المتلاعنان لا يجتمعان ابدا ونحن نقول لا يمكن العمل بمقتضى لان حقيقة التقاعل هو التقاعل باللفظ فلما فرغ من اللعان ما بقيت متلاعين حقيقة فأنصرف المراد الى الحكم وهو ان يكون حكم اللعان فيما ثابا **١٢**

تلك بعد سنة المتلاعنين **مالك** عن نافع عن عبد الله بن عمران رجلا عن امرأته في ثمان رسول الله صلى الله عليه وسلم وانتقي من ولدها ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما والحق الولد بالمرأة **قال مالك** قال الله تعالى والذين يرمون ازواجهم ولم يكن لهما شهدة الا انفسهم فشهادة احد هما ربع شهادات بالله انه لمن الصديقين والخامسة ان لعنة الله عليهما ان كان من الكاذبين ويدأ عنها العذاب ان تشهدا ربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين والخامسة ان غضب الله عليهما ان كان من الصادقين **قال مالك** السنة عندنا ان المتلاعنين لا يتناكحان ابدا وان اكدب نفسه جلد الحد والحق الولد به ولم ترجع اليه ابدا **قال مالك** وعلى هذه السنة عندنا التي لا شك فيها ولا اختلاف **قال مالك** واذا فارق الرجل امرأته فراقا باتا ليس له عليها في جثثه انكر حملها الا عنها اذا كانت حاملا وكان حملها يشبه ان يكون منه اذا ادعته مالم يأت دون ذلك من الزمان الذي يشك فيه فلا يعرف انه منه **قال مالك** فلهذا الامر عندنا والذي سمعت من اهل العلم **قال مالك** اذا قذف الرجل امرأته بعد ان يطلقها ثلاثا وهي حامل يقر بحملها ثم يزعم انه قد رآها تنزى قبل ان يفارقها جلد الحد ولم يلاعنها ولم ينكحها بعد ان يطلقها ثلاثا لا عنها **قال مالك** وهذا الذي سمعت **قال مالك** والعبد بمنزلة الحر في قذفه ولعانه يجزى الحر في ملاعنته غير انه ليس على من قذف مملوكة حد **قال مالك** والامة المسلمة والحرمة النصرانية واليهودية تلاعن الحر المسلم اذا تزوج احدا منهن فاصباها وذلك ان الله يقول في كتابه والذين يرمون ازواجهم فهن من الازواج **قال مالك** وعلى هذا الامر عندنا **قال مالك** والعبد اذا تزوج المرأة الحرمة المسلمة والامة النصرانية واليهودية لا عنها **قال مالك** في الرجل يلاعن امرأته فينزع ويكذب نفسه بعد عيدين او يمينين مالم يلتعن في الخامسة انه اذا نزع قبل ان يلتعن جلد الحد ولم يفرق بينهما **قال مالك** في الرجل يطلق امرأته فاذا مضت الثلاثة الاشهر قالت المرأة انا حامل **قال مالك** ان انكرها وجها حملها لا عنها **قال مالك** في الامة المملوكة يلاعنها زوجها ثم يشترها انه لا يطأها وان ملكها وذلك ان السنة مضت ان المتلاعنين لا يتراجعان ابدا **قال مالك** اذا لاعن الرجل امرأته قبل ان يدخل بها فليس لهما الا نصف الصداق ميراث **ولد الملاعنة مالك** انه بلغه ان عروة بن الزبير كان يقول في ولد الملاعنة وولد الزنا انه اذا مات ورثته امه حقها في كتاب الله اخوته لامة حقوقهم ويتر البقية موالى امه ان كانت مولاة وان كانت عربية ورثت حقها وورث اخوته لامة حقوقهم وكان ما بقي للمسلمين **قال مالك** وبلغني عن سليمان بن يسار مثل ذلك **قال مالك** وعلى ذلك ادركت رأي اهل العلم ببلدنا **طلاق البكر** **مالك** عن ابن شهاب عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن محمد بن اياس بن البكير انه **قال مالك** قال طلق رجل امرأته ثلثا قبل ان يدخل بها ثم

الح قوله ففرق بينهما اي المتلاعنين تخفيفه لما ادب الله وبظاهرة تمسك الخفيفة ان تجرد اللعان لا يحصل به التفريق بل لا بد من حكم حاكم والحق الولد بالمرأة فترث منه ما فرض الله لها ونفاه من الرجل فلا تورث منها **الح** قوله لا يتناكحان ابدا اسند الدارقطني عن ابن عمر مرفوعا المتلاعنان اذا افترقا لا يجتمعان ابدا **قال مالك** في الشقاق اسناده جيد وهو قول الشافعي **قال مالك** ابو حنيفة ان اكدب نفسه بعد حل له نكاحا لم يمتنع اللعان بينهما وقوله المتلاعنان لا يجتمعان ابدا اي ماداما متلاعنين **الح** قوله ثم انكر حملها لا عنها **قال مالك** واليه يوسف ومحمد ان يلاعن بنفي الحمل اذا جازت به لا قل من سنة اشهر لانا يتقنا بقيام الحمل عند نفية فيستحق القذف **قال مالك** ابو حنيفة واهل البصرة والشافعي لا يلاعن بنفي الحمل لعدم اليقين بعد الحمل عند القذف لا احتمال ان ما لا نفي فلم يكن قذفا واذا لم يكن قذفا في الحال يكون تعليقاً بالشرط **الح** قوله والجهد اذا تزوج بها كالمطابق لما ذهب اليه الشافعي واهل اللعان عند من هو من اهل البصرة وقال ابو حنيفة اهل اللعان هو اهل الشادة فان كان الزوج عبدا او كافرا او مجنونا في القذف حد لو صلح هو وشاهداهن مسلمة او كافرة او مجنونة فلا حد عليه ولا لعان واستدل لذلك بما رواه ابن ماجه بنحوه بطريق عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده انه صلى الله عليه وسلم قال اربعة من النساء لا ملاعنة بينهم النصرانية تحت المسلم واليهودية تحت المسلم والمملوكة تحت الحر والحرمة تحت المملوك وخرج الدارقطني كونه مرفوعا ويشهد له

رواية ابن عباس عن عدي والبيهقي عن ابن عمر ولكنها ضعفاء **الح** قوله الا نصف الصداق وان كان اللعان فسخا لكن لما لم يعلم صدق الزوج واحتمل انه الاوثر بينهما واسقاط حقها في نصف الصداق انهم في ذلك والنكاح نفسه او مراعاة للقول بانه طلاق **الح** قوله كان يقول في ولد الملاعنة وذلك انه لا يبطل نسبه من جهة امه لانه يحتاج في الحاقه بها الى عقد نكاح فذلك لا يشتق منها بلحان ولا اقرار بهنا ولا تحققه وانما يشتق عن الاب لانه لا يلحق به الا بعد نكاح او ملك يمين فلهذا صح انتفاؤه منه اذا كان اصل التوارث من جهة الاب لبطل كل ميراث بسببه ولما ثبت ميراث الام مع اللعان والزنا ثبت كل ميراث بسببها قوله ويرث البقية الخ يريد انها اذا كانت مولاة وورثت بالولاء كل من تدره فهو اولى امرؤا كل من تدره واذا لم يكن من جهة الام من يرث الام والام والام والام ولا يحلون بالميراث قابلا في موروث بالولاء وان كانت عربية فليست مال المسلمين لانه ليس من جهة الابوة من يستحق ما فضل من الفروض ولا تورث بالولاء **الح** قوله ورثت امرؤا اي الثلث عند عدم ولد الميراث والام والام والام والام والام والام والام والام لا حقوقهم وهو السدس الواحد والثلاثين فصار عند عدم الولد ذكورههم وانا شتم في القسمة سواء **الح** قوله ادركت رأي اهل العلم وهو قول الشافعي **قال مالك** ابو حنيفة لا ملاعنة واليهودية تحت المسلم والمملوكة تحت الحر والحرمة تحت المملوك وخرج الدارقطني كونه مرفوعا ويشهد له الذي لا عنث منه **الح**

منه بعد انقضاء عدتها **مسألة** عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان قال كانت عند جدى حبان امرأة تان هاشمية وانصارية فطلق الانصارية وهي ترضع فمرت بها سنة ثم هلك ولم تقض فقالت انا ارثته لم احض فاحتصمت الى عثمان بن عفان فقضى لها بالميراث فلامت الهاشمية عثمان فقال هذا عمل ابن عمك هو اشارة الى هذا يعنى على بن ابي طالب **مسألة** انه سمع ابن شهاب يقول اذا طلق الرجل امرأته ثلثا وهو مريض فانها ترثه **قال** مالك وان طلقها وهو مريض قبل ان يدخل بها فلها نصف الصداق ولها الميراث ولا عدة عليها وان دخل بها ثم طلقها فلها المهر كله والميراث **قال** مالك البكر والتيب في هذا عند ناسوء ما جاء في **متعة الطلاق** **مسألة** انه بلغه ان عبد الرحمن بن عوف طلق امرأة له فمتع بوليده **مسألة** عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يقول لكل مطلقة متعة الا التي تطلق وقد فرض لها صداق ولم تمنح فحسبها نصف ما فرض لها **مسألة** عن ابن شهاب انه قال لكل مطلقة متعة **قال** مالك وبلغني عن القسم بن محمد مثل ذلك **قال** مالك وليس للمتعة عندنا حد معروف في قليلها ولا كثيرها ما جاء في **طلاق العبد** **مسألة** عن ابي الزناد عن سليمان بن يسار ان نفعيا مكاتبا كان لامرأة زوج النبي صلى الله عليه وسلم او عبدا كانت تحتها امرأة حرة فطلقها اثنتين ثم اراد ان يراجعها فامرته ازواج النبي صلى الله عليه وسلم ان يأتى عثمان بن عفان فيسئله عن ذلك فلقبه عند الدراج اخذ ابيد زيد بن ثابت فسألها فابتدراه جميعا فقال حرمت عليك حرمت عليك **مسألة** عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب ان نفعيا مكاتبا كان لامرأة زوج النبي صلى الله عليه وسلم طلق امرأة حرة تطليقتين فاستفتى عثمان بن عفان فقال حرمت عليك **مسألة** عن عبد ربه بن سعيد عن محمد بن ابراهيم بن الحارث التيمي ان نفعيا مكاتبا كان لامرأة زوج النبي صلى الله عليه وسلم استفتى زيد بن ثابت فقال انى طلقت امرأة حرة تطليقتين فقال زيد بن ثابت حرمت عليك **مسألة** عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول اذا طلق العبد امرأته تطليقتين فقد حرمت عليك حق تنكح زوجا غيره حرة كانت او امة وعدة الحرة ثلث حيض وعدة الامه حيضتان **مسألة** عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول من اذن لعبده ان ينكح فاطلاق بيده العبد ليس بيد غيره من طلاقه شيء فاما ان يأخذ الرجل امة غلامه او امة وليده فلا جناح عليه ما جاء في نفقة الامه اذا طلقت وهي حامل **قال** يحيى قال مالك ليس على حرة ولا على عبد طلاقا مملوكة

له قال ابو عمر ذكر مالك هذا الاثر بهنا ولا دخل في الباب وانا موضع في جامع الطلاق **مسألة** قوله فيها نصف ما فرض لها وبه قال الاثني انما تشرع المتعة وجوبا لا بد بها لكل مطلقة الا لئله وتفصيل المقام ان المطلقة اما تكون مدخولة او غير مدخولة وكل منها اما قد فرض لها المهر او لا فقال الشافعي في الجدة واحد في رواية يجب لكل مطلقة الا لغير المدخولة المفروض لها في سنة في حقها ويحى عن علي وقال مالك لكل الا لئله وقال ابو حنيفة واحد في رواية يستحب للمدخولة مطلقا ويجب لغير المدخولة التي لم يسلم لها فاذا سمي لها لم تشرع في حقها لقوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن او تقرضوهن من فريضته ومعهن ما يجب لغير المدخولة التي لم تسلم لها بمقتضى تلك الآية ولا لئله سميت لما لقوله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فقد فرضتم لهن فريضته فنصف ما فرضتم **مسألة** قوله لكل مطلقة متعة والنفقة ما يعطى المرأة عند الطلاق قال محمد وليست المتعة التي يسجد عليها صاحبها الا متعة واحدة هي متعة الذي يطلق امرأته قبل ان يدخل بها ولم يفرض لها فمده لها المتعة واجبة لو فمدها في القضاء الخ فليس المطلقة لا يتخولها ان يكون مدخولة او غير مدخولة وعلى كل تقدير لا يتخولها ان يكون مهر المسمى في العقد او لم يكن مسمى فان كانت غير مدخولة والمهر غير مسمى وجبت المتعة عندنا لقوله تعالى ولا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن او تقرضوهن من فريضته ومعهن على المهر قدره وعلى المقتر قدره فان ظاهرا لا يلزم للزوج وبه قال ابن عمر وابن عباس والحسن وعطاء و جابر بن زيد والشعبي والنفعي والزهري والثوري والشافعي في رواية وعنه انه يجب نصف مهر المثل وقال مالك والبيه وابن ابي ليلى ليست بواجبة بل مستحبة وان كانت غير مدخولة والمهر مسمى فلا متعة لقوله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضته فنصف ما فرضتم وفي الصودتين الباقيتين تستحب المتعة وعنه الشافعي يجب المتعة لكل مطلقة الا لغير المدخولة بها والمهر غير مسمى وقال انها مستحبة في الجميع كذا في البناية وغيره **مسألة** قوله وليس للمتعة عندنا حد وقال احمد اخرج المتعة الخادم وادانها كسوة يجوز لها ان تصل في فيه وقال محمد واولى المتعة الدرهم والخمار والنفقة وهو قول ابو حنيفة وقال الشافعي لا حد للزوج وليس ان لا ينقص من ثلثين درهما ولا يزد على خادم محلى كذا ذكر في الحاشية المطبوعة عن المحلى قلت والتقدير بثلاثة اواب مروى عن عائشة وابن عباس وسعيد بن المسيب والحسن

والشعبي **مسألة** قوله في طلاق العبد قد اختلف الناس في هذا في اعتبار عدد الطلاق بل هو بالرجال ام بالنساء قال السروجي في شرح البداية قال بهام وقادة وجماعة الحسن البصري وابن سيرين وعكرمة ونافع ومبيدة السلمي ومسروق وحماد بن ابي سليمان والحسن بن حي والثوري والنفعي والشعبي يطلق العبد الحرة ثلاثا وتعتد بثلاث حيض ويطلق المراهمة اثنتين وتعتد بحيضين وعند الاثني اثلاثا ما لك الشافعي واحد يطلق المراهمة ثلاثا وتعتد بحيضتين واستدل علما بما بقوله صلى الله عليه وسلم طلاق امرأته ثلثان وفروها حيضتان وبه نص في الباب وقد روى من حديث عائشة وابن عمر وابن عباس اما حديث عائشة فاخرجه ابو داود والترمذي وابن ماجه اما حديث ابن عمر فاخرجه ابن ماجه والبيهقي والطبراني والدارقطني واما حديث ابن عباس فاخرجه الحاكم في المستدرک **مسألة** قوله حرمت عليك كرهه لثانيك وذا يدل على ان الطلاق بالرجال قال محمد وقد اختلف الناس في هذا فاما عليه فقها وانا فاقول بقولون الطلاق بالنساء والعدة بين لان الله عز وجل قال فطلقوهن لعدتهن فانما الطلاق للعدة فاذا كانت الحرة وزوجها عتقها ثلثة قرو وطلاقا ثلثة تطليقات للعدة كما قال الله تعالى واذا كان المهرتم الامه فعدتها حيضتان وطلاقا للعدة تطليقتان كما قال الله عز وجل قال محمد اخبرنا ابراهيم بن يزيد المحلى قال سمعت عطارد بن ابي رباح يقول قال علي بن ابي طالب الطلاق بالنساء والعدة بين وهو قول عبد الله بن مسعود والي حنيفة والامة من فمدها **مسألة** قوله في نفقة الامه اذا طلقت وهي حامل اختلف العلماء في نفقة المبسوطة فقال بعضهم لان نفقة لها ولا سكن وهو قول احمد واسحاق والي ثوبه داود واهلهم وقال لان نفقة لها ولها السكن وهو قول الشافعي والجمهور واحتجوا بالاثبات السكني بقوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم ومن وجبكم ولا سقاط النفقة بمفهوم قوله تعالى وان كن اولات حمل فانفقوا عليهن حتى يوضعن حملهن فان مفهومه ان غير الحمل لا نفقة لها والام يكن بالتخصيص لذكرها منى واسماق يفهم انها في غير الرجعية لان نفقة الرجعية واجبة ولو لم تكن عاملا وذهب عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود وعمر بن عبد العزيز والثوري والي الكوفة من الحنفية وغيرهم الى وجوب النفقة والسكنى واستدلوا بقوله تعالى يا ايها النبي اذا طلقتم النساء الى قوله لا تمزجن من يمتن فان آخر الآية وهو النبي عن اخراجهم يدل على وجوب النفقة والسكنى وغير ذلك من الدلائل ما هو مبسوط في المطولات **مسألة** قوله ليس على حرة ولا عبدا طلاقا مملوكة الخ وقال الشافعي يجب للبسوطة اذا كانت عاملا ولوامته او تمت عبدا وقال ابو حنيفة يجب لها مطلقا ولو غير حامل **مسألة**

ولا على عبد طلق حرة طلاقاً بآثافقة وان كانت حاملاً اذا لم تكن له عليها رجعة قال مالك وليس على حران يسترضع لابنه وهو عبد قوم اخرين ولا على عبد ان ينفق من ماله على من لا يملك سيده الا باذن سيده عدة التي تفقد زوجها ^{١٢} **مسألة** عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب ان عمر بن الخطاب قال ايما امرأة فقدت زوجها فلم يد رايته هو فانها تنتظر اربع سنين ثم تعتد اربعة اشهر وعشر اثم تحل قال مالك وان تزوجت بعد انقضاء عدتها فدخل بها زوجها اوله يدخل بها فلا سبيل لزوجها الاول اليها قال مالك وذلك الامر عندنا وان ادركها زوجها قبل ان تنزل فمهاحق بها قال مالك وادركت بعض الناس ينكرون الذي قال بعض الناس على عمر بن الخطاب انه قال يخير زوجها الاول اذا جاء في صداقها او في امراته قال مالك وبلغني ان عمر بن الخطاب قال في المرأة يطلقها زوجها وهو غائب عنها ثم يراجعها فلا يبلغها رجعتها وقد بلغها طلاقه اياها فتزوجت انه ان دخل بها زوجها الاخر ولم يدخل بها فلا سبيل لزوجها الاول الذي كان يطلقها اليها قال مالك وهذا احب ما سمعت الى في هذا وفي المفقود ما جاء في الاقراء وعدة الطلاق وطلاق الحائض **مسألة** عن تافه ان عبد الله بن عمر طلق امراته وهي حائض على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأل عمر بن الخطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة فليراجعها ثم ليسكرها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم ان شاء أمسك بعد وان شاء طلق قبل ان يمس فتلک العدة التي امر الله ان يطلق لها النساء **مسألة** عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة ام المؤمنين انها نقلت حفصة بنت عبد الرحمن ابن ابي بكر الصديق حين دخلت في الدم من الحيضة الثالثة قال ابن شهاب فذكر ذلك لعروة بنت عبد الرحمن فقالت صدق عروة بن الزبير وقد جاء في ذلك ناس فقالوا ان الله تبارك وتعالى يقول في كتابه ثلثة قروء فقالت عائشة صدقتم وهل تدرون ما الاقراء انما الاقراء الاطهار **مسألة** عن ابن شهاب انه قال سمعت ابا بكر بن عبد الرحمن يقول

وكذلك القراء وهو يطبخ القاف ومنها لثان حكاها القاضي عياض واشهرهما الفتح وهو الذي اقتصر عليه اكثر اهل اللغة واقفوا على انه من الاضداد مشتركة بين الحيض والطمه ولذا وقع الاختلاف بين الصحابة في تفسير القراء كذا ذكره النودى في تهذيب الاسماء واللغات واختلاف الصحابة فيه على قولين فمنهم من اختار ان القراء في الآية محمول على الطهر فتمضي العدة بمضي ثلثة اطهار وان لم تنقضي الحيضة الثالثة منهم عاتشة قالت انما الاقراء الاطهار اخرجه منها مالك والشافعي وعبد الله بن عمر بن حنبل وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن ابي حاتم والدارقطني والبيهقي ومنهم ابن عمر بن زيد بن ثابت كما اخرجه عبد الرزاق والبيهقي وابن جرير قال يعني وبه قال الشافعي ومالك وقال احمد كنت اقول بالاطهار ثم رجعت الى قول الاكابر ذهب جميع من الصحابة الى ان القراء هو الحيض وقد بسط السيوطي رواياتهم في الدر المنثور قال يعني وبه قال الخلفاء الاربعة والعبادلة وابي بن كعب ومعاذ بن جبل والبولدرداء وعبادة بن الصامت والوموسى الاشعري ومعه الجهمى وهو قول طاووس وعطاء بن السيب وسعيد بن جبر والحن بن حي وشريك القاضي والحسن البصرى والثوري والادراعى وابن شبر بن دريمجة وابي بريدة ومجاهد ومقاتل وقتادة والعمالك وعكرمة وساجى واحمد واصحاب الظواهر وحاصل الكلام ان المسئلة مختلفة فيما من عهد الصحابة الى من بعدهم لكن ما اختار اصحابنا من ان المراد بالقرء في قوله تعالى ثلثة قروء الحيض وان انقضاء العدة بالانقضاء من الحيضة الثالثة مرجح بوجه منها انه موافق لما ثبت طلاق الاممة تطليقتان وعدتهما حيضتان فانه يدل على ان المراد بالقرء الواقع في عدة المطلقات المرأة الحيض والا كانت عدة الاممة طهرين لا حيضتين فان عدة الاممة نصف عدة المرأة ولما لم يكن التجزى للحيضة جعلت حيضتين يدل عليه قول عمر واستطعت ان اجعل عدة الاممة حيضاً ونصفاً فخلت اخرجه عبد الرزاق والشافعي وابن ابي شيبة والبيهقي في كتاب المعرفه ومنها ان الشدة تعال بعد ما عم المطلقات بقول في سورة البقرة والمطلقات يتربصن بانفسن ثلثة قروء وقال في سورة الطلاق والاولى يشن من الحيض من نساكن ان اتيتم فعدتهن ثلثة اشهر فذكر فيه مقدرة عدة الائمة واشاد به ذكر الحيض الى ان المراد بالقرء في الآية السابقة هو الحيض ومنها ان الطلاق السننى هو الطلاق في الطهر فان كان المراد بالقرء هو الطهر فان احتب الطهر الذي وقع فيه الطلاق كان المجموع اقل من ثلثة قروء وان لم يحتب كان ازيد منها وهو خلاف قوله تعالى ثلثة قروء بخلاف ما اذا حمل القرء على الحيض وفي المقام ابحاث طولية عريضة مذكرة في بحث الخاص من كتب الأصول ومنها انه مذهب الخلفاء والعبادلة والاكابر الصحابة فكان اولى ما يقبل بالنسبة الى قول اصاخر الصحابة

له قوله وذلك الامر عندنا ولا بن ابي شيبة من طريق الزهرى عن ابن السيب ان عمرو عثمان قال في امرأة المفقود تربص اربعة سنين ثم يطلقها ولو زوجها ثم تربص اربعة اشهر وعشر وهو القول القديم للشافعي ورواية عن احمد ووجه جماعة من متأخري الشافعية لانه فعله عمر ولم يذكره الصحابة وقال ابو حنيفة والشافعي في الجدة واحد في رواية ان زوجة المفقود لا تحل للزوج حتى يمضي مدة لا يعيش في مثلها غالباً وقدره ابو حنيفة بمائة سنة وعده الشافعي واحمد بسبعين وروى ابن ابي شيبة عن الحكم عن علي اذا فقدت زوجها لم تزوج حتى يقدم او يموت وله عن ابراهيم وابي قلابه والشعبي وابن سيرين وجابر بن زيد والحكم وحما ليس لها ان تزوج حتى يحين لها موت في البرهان ان تربصا اربع سنين كان قول عمر في الابتداء ثم رجح الى قول علي انها امرأة ابتليت فلتصبر حتى ياتيها موت او طلاق رواه عبد الرزاق ١٢ محلى وفي الدر المنثور فلا ينكح عرسه غيره ولا يفرق بينه وبينها ولو بعد مضي اربع سنين خلافاً لما لك فان عنده تعدد زوجة المفقود عدة الوفاة بعد مضي اربع سنين وهو مذهب الشافعي القديم واما الميراث فمذهبهما كذا سبنا في التقدير بتسعين سنة او الرجوع الى رأى الحاكم وعند احمد ان كان يغلب على السالك كمن فقد بين الصفيين ادى مركب قد اكسر او خرج حاجة قريبة فلم يرجع ولم يعلم خبره فبها بعد اربع سنين يقسم ماله وتعد زوجته بخلاف ما اذا لم يغلب عليه السالك كالساخر للجماعة او لسياسة فانه يغوز للحاكم في رواية وفي اخرى يقدر بتسعين من مولده ١٢ **مسألة** قوله ينكرون الذي قال بعض الناس يعني ان ذلك ليس بثابت عن عمرو وقد رواه ابن ابي شيبة من طريق معمر عن الزهرى عن ابن السيب ان عمرو عثمان قال لان جاد زوجها الاول خير من امراته وبين الصديق رواه البيهقي فان اختار الصديق كان على زوجها الاخوان اختار امراته افتدت حتى تحل ثم ترجع الى زوجها الاول وكان على زوجها الاخر مهرها بما اهل من فرجها قال الزهرى وقضى بذلك عثمان بعد عمر ١٢ **مسألة** قوله في نكاح المفقود ان مجرد العقد فوات وهذا مذهب في الموطا ومذهب في المدونة انها انما تقوت بدخول الثاني فيها لا بعقد وهو المشهور في المذهب كذا قال الزرقاني ١٢ **مسألة** قوله فتلک اى حالة الطهر لعدة التي امر الله ان يطلق لها اى فيها النساء في قوله فتلک من بعد ثلثة ايام عدتهن فان لم يدر في دليل على كون القرء الطهر وذلك بناء على كون الام في الحديث والآية بمعنى في وقال الخفيفة ان الام في الحديث والآية بمعنى الغاية والاستقبال كما يقال بقيت ثلثت بقين من الشهر يريد مستقبل ثلثت والمعنى فتلک اى حالة الحيض لعدة التي امر الله ان يطلق مستقبلات لما النساء وهذا على تقدير كون الحديث مرفوعاً والافقه قال ابن وضاح انتهى حديثه صلى الله عليه وسلم الى قوله قبل ان يمس فيكون قوله فتلک الخ مدد جاعل ابن عمر ١٢ **مسألة** قوله انما الاقراء الاطهار هو جمع قرء

ما دركت احد من فقهاءنا الا وهو يقول بهذا يريد قول عائشة **مالك** عن نافع وزيد بن اسلم عن سليمان بن يسار ان الاوص هلك بالشام حين دخلت امرأته في الدم من الحيضة الثالثة وكان قد طلقها فكتب معاوية بن ابي سفيان الى زيد بن ثابت يسأله عن ذلك فكتب اليه زيد انها اذا دخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه وبرئ من امرته ولا يرثها **مالك** انه بلغه عن القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وابي بكر بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار وابن شهاب انهم كانوا يقولون اذا دخلت المطلقة في الدم من الحيضة الثالثة فقد بانت من زوجها ولا ميراث بينهما ولا رجعة له عليها **مالك** عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يقول اذا طلق الرجل امرأته فدخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد برئت منه وبرئ منها ولا يرثه ولا يرثها قال مالك وهو الامر عندنا **مالك** عن الفضل بن ابى عبد الله مولى المهدي ان القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله كانوا يقولون اذا طلقت المرأة فدخلت في الدم من الحيضة الثالثة فقد بانت منه وحلت **مالك** انه بلغه عن سعيد ابن المسيب وابن شهاب وسليمان بن يسار انهم كانوا يقولون عدة المختلعة ثلاثة قروء **مالك** انه سمع ابن شهاب يقول عدة المطلقة الاقراء وان تباعدت **مالك** عن يحيى بن سعيد عن رجل من الانصار ان امرأته سألته الطلاق فقال لها اذا حضت فاذا نيتي فلما حاضت اذنته فقال اذا طهرت فاذا نيتي فلما طهرت اذنته فطلقها قال مالك وهذا احسن ما سمعت في ذلك **عدة المرأة في بيتها اذا طلقت فيه** **مالك** عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد وسليمان بن يسار انه سمعهم يذكر ان ان يحيى بن سعيد بن العاصى طلق بنت عبد الرحمن بن الحكم البتة ثلثا فانقلبتا عبد الرحمن بن الحكم فارسلت عائشة امر المؤمنين الى مروان بن الحكم وهو امير المدينة فقالت اتق الله واردد المرأة الى بيتها فقال مروان في حديث سليمان بن عبد الرحمن غلبني وقال مروان في حديث القاسم او ما بلغك شأن فاطمة بنت قيس فقالت عائشة لا يضرك الا تدكر حديث فاطمة فقال مروان ان كان بك الشرف فحسبك ما بين هذين من الشر **مالك** عن نافع ان ابنة سعيد بن زيد بن عمر بن نفيل كانت تحت عبد الله بن عمر بن عثمان بن عفان فطلقها البتة فانقلبت فانكر ذلك عليها عبد الله بن عمر **مالك** عن نافع ان عبد الله بن عمر طلق امرأته له في مسكن حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وكان طريقه الى المسجد فكان يسلك الطريق الاخرى من ادبار البيوت كراهية ان يستأذن عليها حتى راجعها **مالك** عن يحيى بن سعيد ان سعيد بن المسيب سئل عن المرأة يطلقها زوجها وهي في بيت بكراء على من الكراء قال سعيد على زوجها قال فان لم يكن عند زوجها قال فان لم يكن عندها قال فعلى الامير **ما جاء في نفقة المطلقة** **مالك** عن عبد الله بن يزيد مولى الاسود بن سفيان عن ابى سلمة بن عبد الرحمن بن

له

قوله وهو الامر عندنا ويرى قال الشافعي واحمدان المراد بالاقراء الاطباء ويقيم العدة بالخلول في الحيضة اثلاثه قال محمد انقضاء العدة عندنا بالطهارة من الحيضة الثالثة اذا اغتسلت منها اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم النخعي ان رجلا طلق امرأته تطليقة يملك الرجعة ثم تركها حتى انقطع دمها من الحيضة الثالثة ودخلت مغسلا واوتت ما دام فاتها فقال لسانه راجعك فسألت عمر بن الخطاب عن ذلك وعنده عبد الله بن مسعود فقال عز قل فيها براءك فقال الامام ابو المؤمنين احمي رجعتك ايام نفست من الحيضة الثالثة فقال عمر ان الذي ذك ثم قال عبد الله بن مسعود كيف اى وعاد على علمنا اخبرنا ابن عيينة عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب قال قال علي بن ابى طالب هو احق بها حتى تغسل من حيضها اثلاثه اخبرنا عيسى بن ابى عيسى النياط المديني عن الشعبي عن ثلثة عشر من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كلهم قالوا الرجل احمى امرأته حتى تغسل من حيضها اثلاثه قال محمد وبهذا نأخذ وهو قول ابى حنيفة والامة من فقهاءنا انتهى ١٢ واستدل لذلك من المرفوع بقوله صلى الله عليه وسلم عدة الامة حيضتان رواه ابو داود وبارواه ابن ماجه عن عائشة قالت امرأة برة ان تعدت ثلث حيض وايضا ان الاستبراء حيضة رواه ابو داود ١٣ على مؤطا **قوله** عدة المرأة اختلف العلماء في هذا الباب فذهب عمر بن الخطاب من الصحابة واخرون وبه قال اصحابنا ان المطلقة المبتوتة النفقة والسكنى في العدة وان لم تكن حاطا اما النفقة للما مل فللقوله تعالى وان كن اولات حمل فانهن حتى يوضعن حملهن واما غير الحمل فالسكنى لقوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم والنفقة لانهما محبوسه عليه وقال احمد و ابن عباس لافقة لها ولا سكنى ومجتهد حديث فاطمة بنت قيس وقال مالك والشافعي وغيرهما يجب السكنى لا يردون نفقة لمديث فاطمة بنت قيس واما المتوفى عنها

زوجها فلا نفقة لها بالاجماع والاصح وجوب السكنى واما المطلقة الرجعية فيجب لها النفقة والسكنى كذا ذكر النووي قال محمد وبهذا نأخذ لا ينبغي للمرأة ان تغفل من منزلها الذي طلقها فيه زوجها طالما بانها او غيره اومات عندها حتى تنقضي عدتها وهو قول ابى حنيفة والامة من فقهاءنا وبه قال جمع من الصحابة وروى ذلك مرفوعا ايضا بسند ضعيف عن ابن مسعود وعمر قالوا للمطلقة ثلاثا السكنى والنفقة اخرجه الدارقطني واخرج الترمذي عن عمر ان كان يجعل لها النفقة والسكنى واما حديث فاطمة بنت قيس فانه رده عمر وقال لا ندرع كتاب ربنا ومنه بيتنا لقول امرأة لا ندرى لعلمنا حفظت اولسيت وقد انكره اسامة بن زيد فانه اذا ذكرت فاطمة من ذلك شيئا رماها بما كان في يده وكذلك انكره عائشة فانها قالت ما لفاطمة من خير ان تذكر بهذا الحديث يعني قولها لافقة لها ولا سكنى اخرجه الطحاوي هذه الاقاويل وقد انكر عمر بن الخطاب فلم يذكر عليه منهم منكر فدل تركهم التكثير عليه ان مذاهم فيه كذبهم ١٢ **قوله** او ما بلغك شأن فاطمة حيث رخص لمارسول الله صلى الله عليه وسلم عن الانتقال من بيت زوجها ١٢ **قوله** لا يضرك الا تدكر حديث فاطمة لانه لا حجة فيه فقد كان انتقالها بسبب ان مكانها كان وحشا خفيف عليها اولانها كانت لسنة ففتنت الناس رواها ابو داود ١٣ على ليس في زبان دراز ١٣ **قوله** ان كان بك الشراء ان كان عندك ان سبب خروج فاطمة شرفها او في مكانها فيك ما بين هذين اى عمرة وزوجها يحيى بن سعيد من الشر لو سكنت في دار زوجها ومفهومه جواز الانتقال من مسكن الزوج بسبب وجود عارض يقتضي جواز خروجها ان يكون المنزل مستعدا لرجوع المستجير ولم يرض باجارتها باجر المثل او امتنع المكسرى من محمد به الاجادة ١٢ على **قوله** وكان طريقه الى المسجد كان من عمر المسجد كان من حجرة حفصة ١٢ **قوله** حتى راجعها فيه الموافقة فان المطلقة ائتمت في بيت حفصة ١٢

عوف عن فاطمة بنت قيس ان ابا عمرو بن حفص طلقها البتة وهو غائب بالشام فارسل اليها وكيله بشعر فسخطته فقال والله مالك علينا من شيء فجاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال ليس لك عليه نفقة وامرهم ان تعتد في بيت امرئيك ثم قال تلك امرأة يغشاها اصحابي اعتدى عند عبد الله بن ام مكتوم فانه رجل اعشى تضعين ثيابك فاذا حللت فاذا نيتي قالت فلما حللت ذكرت له ان معاوية بن ابي سفيان وابا جهم بن هشام خطباني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اما ابوجهم فلا يقنع عصاة عن عاتقه واما معاوية فضعلوك لا مال له انكهي اسامة بن زيد قالت فكرهته ثم قال انكهي اسامة بن زيد فنكحته فجعل الله فيه خيرا واغتبطت به **١٨٩** قال انه سمع ابن شهاب يقول المبتوتة لا تخرج من بيتها حتى تحل وليست لها نفقة الا ان تكون حاملا فينفق عليها حتى تضع حملها قال مالك وهذا امر عندنا عادة الامة من

طلاق زوجها قال مالك الامر عندنا في طلاق العبد الامة اذا طلقها وهي امة ثم اعتقت بعد فعدتها عادة الامة لا يغير عدتها عتقها كانت له عليها رجعة او لم تكن له عليها رجعة لا تنتقل عدتها قال مالك ومثل ذلك الحد يقع على العبد ثم يعتق بعد ان يقع الحد عليه فانها حرة حد عبد قال مالك والمحرط يطلق الامة ثلاثا وتعد حيضتين والعبد يطلق الحرة تطليقتين وتعد ثلاثة قروء قال مالك في الرجل تكون تحته الامة ثم يبتاعها فيعتقها انها تعد عدة الامة حيضتين مالم يصبرها فان اصبرها بعد ملكه اياها قبل عتاقها لم يكن عليها الا الاستبراء بحيضة **جامع عدة الطلاق من ذلك عن** يحيى بن سعيد وعن يزيد بن عبد الله بن قسيط اللبني عن سعيد بن المسيب انه قال قال عمر بن الخطاب ايها امرأة طلقت فحاضت حيضة او حيضتين ثم رفعها حيضتها فانها تنتظر تسعة اشهر فان بان بها حمل فذلك والا اعتدت بعد التسعة الاشهر ثلثة اشهر ثم حلت **١٩١** عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب انه كان يقول الطلاق للرجال والعدة للنساء **١٩٢** قال مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب انه قال لعدة المستحاضة سنة قال مالك الامر عندنا في المطلقة

له قوله وهو غائب بالشام

ما اخرج الطحاوي من حديث الليث ان سأل عبد الحميد بن عبد الله عن طلاق جده الى عمرو فاطمة بنت قيس فقال له عبد الحميد طلقها البتة ثم خرج الى اليمن وكذلك اخرج من حديث ابن جريج قال اخبرني عبد الرحمن بن عاصم بن ثابت ان فاطمة بنت قيس اخبرته وكانت عند رجل من بني مخزوم فاحضرته اذ طلقها ثلاثا وخسرج الى بعض المخازي وامر ديكها لان يعطيا بعض النفقة ووجه الجمع بينهما ان يقال طلقا في المدينة ولم يظهر الطلاق حتى خرج مع على بن ربيعة فوقع الشراء بينهما وبين وكيل الزوج في وجوب النفقة فظهر الطلاق حينئذ فظن انه طلقها الآن او يقال طلقها ثنتين ثم خرج الى اليمن فارسل بطلا قما لثاثة كما يدل عليه حديث مسلم **١٢** قوله فسخطته اي سخطت على قلة النفقة بالشهر القليل وما رخصت به **١٢** قوله تضعين ثيابك وفي مسلم فانك اذا وضعت ثيابك لم يرك فيه دليل على جواز رؤية المرأة الى الجنبى دون العكس ويدل له جواز استمرار العمل على جواز خروج النساء الى المساجد والسواقي والاسفار متقبحات ولم يزل الرجال على عمر الزمان مكشوف الوجوه فلما استودا لامر الرجال بالسراويل المنظري وعليه الفتوى يدل انهم يحضرون الصلوة مع النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد ولا يمانع من نظره من الرجل اذا لم يكن النظر بشهوة واما نظرها بالشهوة فمأثم وما وقع في حديث ام سلمة المشهور انهما اختلفا وان اتيا اخرجه الداريمى فحمل على الورع والتقوى والله اعلم **١٢** قوله فلا ينعص مصاه من ما نفقه قال النووي فيه تأويلان مشهوران احدهما انه كثير الاسفار والثاني انه كثير الضرب للنساء قال وهذا صحيح بدليل الرواية الاخرى انه مضارب للنساء انتهى قال وفيه دليل على جواز ذكر الانسان ما فيه من المشاورة وطلب النصيحة ولا يكون هذا من الغيبة المحرمة **١٢** قوله واغتبطت به منبسطت به منبسطت النوى بفتح التاء والباء اي حرت بحيث اغتبطت النساء بمسحط كان لي منه والحديث يدل على ان المال معتبر في الكفاءة **١٢** قوله وهذا الامر عندنا يعني لا نفقة لها ولما سكنى قال النووي اختلفوا في المطلقة البائن الحامل بل لما سكنى والنفقة فقال عمر والبو حنيفة واخرون لما نفقه والسكنى لقوله تعالى سكنى من حيث سكنتم من وجدكم واما النفقة فلانها تجبوسه غيره وقد قال عمر لاندع كتاب ربنا ولا سنة نبينا يقول المرأة لاندري احفظت ام نسيت وروى الداريمى عن جابر المطلقة ثلاثا لما سكنى والنفقة كذا في جميع الجوامع ولطريق من ابراهيم ابن مسعود وعمر قالوا المطلقة ثلاثا لما سكنى والنفقة وقال ابن عباس واما احمد لا سكنى لما ولا نفقة بحديث فاطمة **١٢** مح قلت ولنا قوله تعالى سكنى من حيث سكنتم من وجدكم وفي قراءة عبد الله ابن مسعود سكنى من حيث سكنتم وانفقوا عليهن من وجدكم ولا اختلاف بين القراءتين لكن احدهما تفسير لاخرى واما حديث فاطمة بنت قيس فقد رده عن عفا روى انها

لما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجعل لها سكنى ولا نفقة قال عمر لاندع كتاب ربنا ولا سنة نبينا يقول امرأة لاندري احفظت ام نسيت وفي بعض الروايات قال لاندع كتاب ربنا وسنة نبينا وتأخذ يقول امرأة لعلها نسيت او شبه لما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لما نفقه والسكنى وقول عمر لاندع كتاب ربنا يحتمل انه اراد به قوله عز وجل سكنى من حيث سكنتم وانفقوا عليهن من وجدكم ويكون قوله كقراءة ابن مسعود ويحتمل انه اراد بقوله لاندع كتاب ربنا تلك الآية كما روى عنه انه قال في باب الزنا كنا نكفي سورة الاحزاب الشج والشيخة اذا زنيا فارجموهما كالا من الله ثم رخصت السادة وبقي حكمنا كذا نهينا وروى ان زوجها اسامة ابن زيد كان اذا سمعها تنمذت بذلك حبسا بكل شيء في يده وروى عن عائشة انها قالت لما لقد فقتت الناس بهذا الحديث واذل احوال انكار الصحابة على راوى الحديث ان يوجب طعنا فيه ثم قيل في تأويله انها كانت تبرز على اعمامها فخطبها رسول الله صلى الله عليه وسلم الى بيت ابن ام مكتوم ولم يجعل لها نفقة ولا سكنى لانها صارت كالنشرة اذ كان سبب الخروج منها وقيل ان زوجها كان غائبا فلم يقض لها بالنفقة والسكنى على الزوج بغيره اذ لا يجوز القضاء على الغائب من غير ان يكون له خصم حاضر **١٢** قوله كانت له عليها رجعة الخ وقال ابو حنيفة والشافعي لان من اعتقت في عدة رجعية فحرة لانها كالزوجة بخلاف ما اذا اعتقت في عدة بائن فني كانه لانها كالا جنبية كانها اعتقت بعد انقضاء العدة **١٢** قوله الحر يطلق الامة الزمان الطلاق بالرجال والعدة بالنساء عنده كما مر **١٢** قوله ثم رفعها حيضتها بالبناء للمجهول اي انقطعت عنها حيضتها **١٢** قوله بعد التسعة الاشهر ثلثة اشهر اي يجعلها بحكم الاثنية قال الطبري ادخل لام التعريف على التسعة المضاف وهو موافق لمذهب الكوفيين نحو الثلاث الاثواب وصورة المسئلة ان الواجب على ذوات الاقراء التربص ثلثة قروء وعلى ذوات الاحمال وضع الحمل فاذا اتمرنها من الاثني عشر من الميضي وجب التربص بالاشهر **١٢** قوله مدة المستحاضة سنة وروى قال مالك ان مدة المستحاضة حرة كانت او امرة في الطلاق سنة كذا في الرسالة وروى ابن ابي شيبة عن عطاء والحسن والحاكم انها تختار ايام اقراءتها وروى قال ابو حنيفة ومحمد والاكثر انها تختار ايام اقراءتها **١٢** محلى قال محمد المعروف عندنا ان عدتها على اقراءتها التي كانت تجلس فيها مضى ولكنه قال ابراهيم النخعي وغيره من الفقهاء وروى تأخذ هو قول ابو حنيفة والخاتمة من فقهاءنا لا ترى انها تترك الصلوة ايام اقراءتها التي كانت تجلس فيها من مضى فلذلك تعتد بهن فاذا مضت ثلثة قروء منن بان ان كان ذلك اقل من سنة او اكثر انتهى **١٢**

التي ترفعها حيضتها حين يطلقها زوجها انها تنتظر تسعة اشهر فان لم تحض فيهن اعتدت ثلثة اشهر فان حاضت قبل ان تستكمل الاشهر الثلاثة استقبلت الحيض فان مرت بها تسعة اشهر قبل ان تحيض اعتدت ثلثة اشهر فان حاضت الثانية قبل ان تستكمل الاشهر الثلاثة استقبلت الحيض فان مرت بها تسعة اشهر قبل ان تحيض اعتدت ثلثة اشهر فان حاضت الثالثة كانت قد استكملت عدة الحيض فان لم تحض استقبلت ثلثة اشهر ثم حلت ولزوجها في ذلك عليها الرجعة قبل ان تحل الا ان يكون قد بت طلاقها قال مالك السنة عندنا ان الرجل اذا طلق امرأته وله عليها رجعة فاعتدت بعض عدتها ثم رجعها ثم فارقتها قبل ان يمسها انها لا تبني على ما مضى من عدتها وانما تستأنف من يوم طلقها عدة مستقبله وقد ظلم زوجها نفسه واخطأ ان كان ارجعها ولا حاجة له بها قال مالك والامر عندنا ان المرأة اذا سلمت وزوجها كافر ثم سلم زوجها فمها حق بهما مادامت في عدتها فان انقضت عدتها فلا سبيل له عليها وان تزوجها بعد انقضائها لم يعد ذلك طلاقا وانما ضمنها منه الاسلام بغير طلاق ما جاء في الحكمين **١٩٢** مالك انه بلغه ان علي بن ابي طالب قال في الحكمين اللذين قال الله تبارك وتعالى وان خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من اهله وحكما من اهلها ان يريد اصلاحا يوفق الله بينهما ان الله كان عليما خبيرا ان اليها الفرقة بينهما والاجتماع قال مالك وذلك احسن ما سمعت من اهل العلم ان الحكمين يجوز قولهما بين الرجل وامرأته في الفرقة والاجتماع **١٩٣** بين الرجل بطلاق ما لم ينكم **١٩٤** مالك انه بلغه ان عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر وعبد الله بن مسعود وسالم بن عبد الله والقاسم بن محمد وابن شهاب وسليمان بن يسار كانوا يقولون اذا حلف الرجل بطلاق المرأة قبل ان ينكمها ثم اثنان ذلك لازم له اذا نكحها **١٩٥** مالك انه بلغه ان عبد الله بن مسعود كان يقول فيمن قال كل امرأة انكها فهي طالق انه اذا لم يسم قبيلة او امرأة بعينها فلا شيء عليه قال مالك وهذا احسن ما سمعت قال مالك في الرجل يقول لامرأته انت الطلاق وكل امرأة انكها فهي طالق وماله صدقة ان لم يفعل كذا او كذا فحينئذ قال اما نساءه فطلق كما قال واما قوله كل امرأة انكها فهي طالق فانه اذا لم يسم امرأة بعينها او قبيلة او ارضا ونحو هذا فليس يلزمه ذلك وليتزوج ما شاء واما ماله فليتصدق بثلثه اجل الذي لا خمس امرأته **١٩٦** مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب انه كان يقول من تزوج امرأة فلم يستطع ان يمسها فانه يضرب له اجل ستة فان مسها والا فرق بينهما **١٩٧** مالك انه سأل ابن شهاب متى يضرب له الاجل من يوم يبنى بها ام من يوم ترفعها فقال بل من يوم

١ قوله التي ترفعها حيضتها اي ترفع منها ذهاب مالك الى قول مرو قال ابو حنيفة والشافعي في قوله الجدة والاكثر انما تعتد بالاقرار او بتلف من الاياس فتعتد بالاشهر والابان بطول مدة الانتظار وتاول الشافعي قول عمر بن الخطاب في امرأة يفرسها الى سن الاثبات قال محمد بن مطاوعة العدة في القرآن على اربعة اوجه لا خاس للامام حتى تصنع ولتلي لم تبلغ المحيض ثلثة اشهر ولتلي ويشت من المحيض ثلثة اشهر ولتلي تحيض ثلثة قمر فلهذا الذي ذكرتم ليس بدة لى نكح ولا غيرها قال محمد بن ابو حنيفة عن جاهد عن ابراهيم ان علقمة طلق امرأته طلاقا يملك الرجعة في حاضتها او في حاضتها ثم ارتفع منها حيضها ثمانية عشر شهرا ثم مات فقال علقمة بن مسعود فقال هذه امرأة حبس الله عليك ميراثا فلكه لك انا عيسى بن عيسى النخعي ان علقمة سأل ابن عمر عن ذلك فامر به باكل ميراثا **٢** على قوله مادامت في عدتها وبع قال الشافعي وقال ابو حنيفة اذا سلبت هي ودون فان تبين دارها تقع الفرقة والا يعرض الاسلام على الزوج فان ابي يقع الطلاق وقد سبق في حديث امرأة صفوان **٣** قوله حكما من اهل الزمان لما اثار ارب اعرف بمواطن الاحوال واطلب للصالح وهذا على وجه الاستحباب فلو لم يسم من الاجانب جاز **٤** على قوله تعالى وان خفتم شقاق بينهما اصله شقاقا بينهما فاخفف الشقاق الى النظر على سبيل التماس كقوله تعالى بل مكر ايل والتمار اصله بل مكر في الليل والشقاق العداوة والخلاف لان كلا منهما يفعل ما يشق على صاحبه او يحيل الى شق اي ناجية غير شق صاحبه والضمير للزوجين وان لم يجز لها ذكر لذكر ما يدل عليها فابعثوا حكما من اهل ديارها يصلح للحكومة والاصلاح بينهما وحكما من اهلها لان القارب اعرف بمواطن الاحوال واطلب للصالح ونفوس الزوجين سكن اليها في زمان ما في ضارهما من الحب والبغض والاداة الصالحة والفرقة **٥** قوله ان يريد اصلاحا انما الضمير الاول للحكمين والثاني الى الزوجين اي ان قصد اصلاح او وقع الله بحسن سعيهما الموافقة بين الزوجين وتقبل كلاهما للحكمين اي ان قصد اصلاح يوفق الله بينهما فينتفح حكمهما ويحصل مقصودهما وقيل للزوجين اي ان اراد الاصلاح وزوال الشقاق او كبح الشدة بينهما بالشفة والاتفاق **٦** قوله في الفرقة والاجتماع قال ابن عبد البر اجمعوا على ان قولها نافتني الجمع والالم يوكلمان الزوجان واختلعا في الفرقة ثم حكى عن الجمهور نفوذ قولها فيما من غير توكيل ودروى ابن ابي شيبة عن ابى سلمة الحكم ان اشارا اجمعا وان اشارا فرقا ولا بيان

الجمع والتفريق الا باذن الزوجين **٧** قوله ان ذلك لازم اذا نكحها من باب لزوم الطلاق المعلق وبه قال جماعة اخرون وهو المشهور عن مالك وقال الجمهور ووجهه والشافعي ومالك في رواية ابن وهب والمخزومي لا يقع وقال ابو حنيفة واصحابه يقع مطلقا لان التعليق بالشروط يمين فلا تتوقف صحته على وجود ذلك المحل كايمن بالله تعالى والمسئلة من الخلفيات الشبهة قال ابن عبد البر ودروى احدى كثره في عدم الوقوع الا انها معلولة عند اهل الحديث ومنهم من يصح بعضها واحسبها ما رواه الترمذي وقاسم بن ابيح مرفوعا لا طلاق الا بعد نكاح ولا بال داؤ ولا طلاق الا فيما يملك قال البخاري وهو مخرج في الطلاق قبل النكاح واجيب عنها باننا نقول بوجوبها لان الذي دل عليه انما هو انتفاء وقوع الطلاق قبل النكاح ولا نزاع فيه وانما النزاع في التزامه بعد النكاح **٨** قوله فليس يلزمه ذلك وبه قال ربيعة والاوزاعي والليث وابن ابي ليلى ودروى عن النخعي وقال الشافعي واحمد واسحق لا يقع الطلاق في العموم ولا في الخصوص وهو رواية عن مالك ودروى ابن ابي شيبة عن علي وعائشة وجابر وابن عباس لا طلاق الا بعد النكاح ودروى ابو داود والترمذي عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا نكح الا بعد النكاح لا يملك ولا عتق له فيما لا يملك ولا طلاق له فيما لا يملك قال محمد بن ابي ثار انما ابو حنيفة عن محمد بن قيس عن ابراهيم وعامر عن الاسود بن يزيد انه قال لامرأة ذكرت ان تزوجتني فاني طالق فلم ير الاسود ذلك شيئا او سأل اهل الحجاز فلم يروا ذلك شيئا فتزوجها ودخل بها فذكر ذلك لابن مسعود فامرهم ان يخرجوها انها املك نفسها قال محمد بن جهمول ناخذ ونرى لما صدقا نصف الذي تزوجا عليه وصدقا مثلما بدخوله وهو قول ابو حنيفة **٩** قوله اما ما لم يسم قبيلة فلهذا انما يصدق ثلثة اشهر وقدر امره رسول الله صلى الله عليه وسلم لما جعل ماله في سبيل الله ان يتصدق ثلثة اشهر وقدر امره بياض خلاف ابو حنيفة والشافعي قال محمد بن ابراهيم اليان ان يتصدق ما التزم ويمسك قدر الحاجة ثم لما افاد ما لا يتصدق قدر الذي امسك **١٠** قوله خرق بينهما اي فرق القاضى بتطليقه بانه عند ابو حنيفة ولما كل المحران خلا بها وانفصلت ان لم يخل بها وقال احمد والشافعي فسح فلا يجب المهر ولا المتعة وتجب العدة لافرقته من جهتها وبه قال مالك **١١**

ترافعه فقال بل من يوم ترافعه الى السلطان قال مالك فاما الذي قد مس امرأته ثم اعترض عنها فاني لم اسمع ان يضرب له اجل ولا يفرق بينهما **جامع الطلاق** **مسالك** عن ابن شهاب انه قال بلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل من ثقيف اسلم وعنده عشرة نسوة حين اسلم الثقي اسلمك منهم اربعا وفارق سائرهن **مسالك** عن ابن شهاب انه قال سمعت سعيد بن المسيب وحبيب بن عبد الرحمن بن عوف وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود وسليمان بن يسار كلهم يقولون سمعت ابا هريرة يقول سمعت عمر بن الخطاب يقول ايما امرأة طلقها زوجها تطليقة او تطليقتين ثم تركها حتى تحل وتكلم زوجها غيره فيموت عنها او يطلقها ثم ينكحها زوجها الاول فانها تكون عنده على ما بقي من طلاقها قال مالك وعلى ذلك السنة عندنا التي لا اختلاف فيها **مسالك** عن ثابت الاخنف انه تزوج امر ولد لعبد الرحمن بن زيد بن الخطاب قال فدعا في عبد الله بن زيد بن الخطاب فجمته فدخلت عليه فاذا سيوط موضوعة واذا قيدت من حديد وعبدان له قد اجلسا فقال لي طلقها والا والذي يحلف به فعلت بك كذا او كذا قال فقلت هي الطلاق الفا قال فخرجت من عنده فاوركت عبد الله بن عمر بطريق مكة فاخبرته بالذي كان من شأني فتغيظ عبد الله بن عمر وقال ليس ذلك بطلاق وانما لم تحرم عليك فارجه الى اهلك قال ولم تقر في نفسي حتى اتيت عبد الله بن الزبير وهو يومئذ بمكة امير عليها فاخبرته بالذي كان من شأني وبالذي قال لي عبد الله بن عمر فقال لي عبد الله بن الزبير لم تحرم عليك فارجه الى اهلك وكتب الى جابر بن الاسود الزهري وهو امير المدينة يلتمه ان يعاقب عبد الله بن عبد الرحمن وان يخلى بيني وبين اهلي قال فقد مت المدينة فجهزت صفيحة امرأة عبد الله بن عمر امرأتى حتى ادخلتها علي بعلم عبد الله بن عمر ثم دعوت عبد الله بن عمر يوم عرسى لوليمي فجاءني **مسالك** عن عبد الله بن دينار قال سمعت عبد الله بن عمر قرا ياتها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لقبول عدتهن قال مالك يعني بذلك ان يطلق في كل طهر مرة **مسالك** عن هشام بن عروة عن ابيه انه قال كان الرجل اذا طلق امرأته ثم ارجعها قبل ان تنقضي عدتها كان ذلك له وان طلقها الف مرة فعاد رجل الى امرأته فطلقها حتى اذا شارفت انقضاء عدتها راجعها ثم طلقها ثم قال والله لا اؤتيك الى ولا تحلين لي ابد افاضل الله تعالى الطلاق مؤن فامساك بمعرف او تسريح باحسان فاستقبل الناس الطلاق جديدا من يومئذ من كان منهم طلق او لم يطلق **مسالك** عن ثور بن زيد الديلمي ان الرجل كان يطلق امرأته ثم يراجعها ولا حاجة له بها ولا يريد امساكها كيما يطول بذلك عليها العدة ليضارها فانزل الله تعالى ولا تمسكوهن ضرا ولا تعتدوا ومن يفعل ذلك فقد ظلم نفسه يعظهم الله بذلك **مسالك** انه بلغه ان سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار سئلا عن طلاق السكران فقالا اذا طلق السكران حجاز طلاقه وان قتل قتل قبل قال مالك وذلك الامر عندنا **مسالك**

له قوله اسلمك منهم اربعا الزوجه وبه اخذ مالك والشافعي واحمد انه بمنزلة من اربعا اي من شاة وبفارق ما بقي قال محمد وبهذا نأخذ واما ابو حنيفة فقال نكاح الاول جائز ونكاح من بقي ممن باطل وهو قول ابراهيم النخعي **له** قوله وفارق سائرهن وقد ذهب الى هذا مالك والشافعي واحمد واذ ذهابت ابو حنيفة وابو يوسف والثوري والاوزاعي والزهري واحمد قولي الشافعي اي انه لا يفرق من النكاح الا ما وافق الاسلام فيقولون اذا اسلم الكافر ونكحت اثنان وجب عليه ارسال من تأخر عقدها وكذلك اذا كان تحت اكثر من اربع لمك من تقدم العقد ممن وارسل من تأخر عقدها اذا كانت خامسة او نحو ذلك واما الاحاديث فحيثما اثبت النكاح والامساك للزوج المسلم لكن ليس فيها ان له ان يتخار ذلك ويسك بالانكاح الاول او بنكاح جديد مع ما انه قد روي ان ذلك كان قبل تحريم الجمع روي عن محمد انه قال كان ذلك قبل نزول الفسار **له** قوله على ما بقي من طلاقا وبه قال الشافعي ومحمد والكثير من العلم خلافا لابي حنيفة قال محمد في الاثارة ابو حنيفة عن حماد عن سعيد بن جبير عن ابن عباس انه قال يهدم الزوج اثنان الواحدة والثنتين والثلاث قال فلقبست ابن عمر فقال مثل ما قال ابن عباس **له** قوله لا اختلاف فيها بدار الهجرة وبه قال الجمهور من الصحابة والتابعين والائمة الثلاثة لان الزوج الثاني لا يهدم مادون الثالث لانه لا يمنع رجوعه الى الاول قبله وقال ابو حنيفة وبعض الصحابة والتابعين يهدم الثاني مادون الثالث كما يهدم الثالث فاذا عادت الاول كانت مع على عفته كما طهره **له** قوله لم تحرم عليك وبه اخذ مالك والشافعي واحمد انه لا يقع طلاق المكره وروي عن كثير من الصحابة والتابعين انهم لم يروا بطلاق المكره وروي ابن ابي شيبة عن ابراهيم بن شريح وابن المسيب والي قلابية والشعبي ان طلاق المكره جائز وعن ابراهيم بن وضع السيف على مفرقة طلق لاجزأت طلاقه وهو قول ابو حنيفة وصاحبه **له** قوله يوم عرسى لوليمي قد روي احمد وابوداود وابن ماجة وصححه الحاكم بن عائشة مرفوعا لطلاق ولا اعتاق في اخلاق اكره بجر العترة وسكون المجعة وقاف سمي به لان

المكره كانه يغلق عليه الباب ويضيق عليه حتى يطلق فلا يقع طلاقه وزعم ان المراد بالاغلاق الغضب فضعف بان طلاق الناس غالبا ما هو في حال الغضب فلوجاز عدم وقوع طلاق الغضبان كان لكل احد ان يقول كنت غضبان فلا يقع علي طلاق وهو باطل وقد صرح عن ابن عباس وعائشة انه يقع طلاق الغضبان وافتى به جمع من الصحابة وقد قال الائمة الثلاثة وغيرهم لا يقع طلاق المكره وقال ابو حنيفة وصاحبه يقع طلاق المكره ونكاحه وعتقه لا يبيح لعمد النص والاطلاق قال الله تعالى فطلقوهن لغيرهن وتولى عليه السلام كل طلاق جائزا لطلاق الصبي والمعتقة ولان الفاسد بالاكراه ليس الا الرضا طبعيا وان ليس بشروط وقوع الطلاق فان طلاق المأزول واقع وليس براض ببطبعها واما الحديث فمؤتمل فقد قيل في تفسيره الاكراه وقيل الغضب وقيل الجبن وغير ذلك ويحتمل ان يراد به الاكراه على الكفر لان القوم كانوا يهتفون بالاسلام وكان الاكراه على الكفر ظاهرا يومئذ **له** قوله قبل عدتهن بضم القاف والموحدة اي فطلقوا مستقبلات بعدتهن اي عند ابتداء شهر عمن في العدة وبه الطهر والمعنى فطلقوهن في الطهر مستقبلات بعدتهن وبه الجمهور واللام للتوقيت كقوله آتية لليلة بقيت من المحرم اي مستقبلاتهما فالمراد ان يطلق المدخول بهن من المعتقات بالحيض في طهر لم يجامع حتى تنقضي عدتهن وبهذا حسن الطلاق **له** قوله جائز طلاقه وبه قال جماعة من التابعين وجمع من الصحابة والائمة الاربعة فيصح عنه من ان غير مكلف تغليظ عليه ولان صحة من قبيل ربط الاحكام بالاسباب **له** قوله وذلك الامر عندنا وبه قال ابو حنيفة والثوري والاوزاعي والشافعي واحمد في رواية واستدلوا بقول الصحابة في قصة الاتفاق على ان حد السكران حد المقرى لانه اذا سكر افترى فلو انه يؤخذ باقراره لم يحدوه حد المقرى وروي ابن ابي شيبة عن ابي بليد ان امرأته طلاق السكران لشهادة نسوة ومن اجاز طلاقه مجابوا الحسن وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز والزهري والنخعي والشعبي وشريح وعثمان انه كان لا يجز طلاق السكران وهو المروي عن ابن عباس وعكرمة وعطاء وطاوس والقاسم وجابر بن زيد وهو قول زفر واسحق والي ثور واللبيث والزني وربيعه وفي فتح القدير واختاره الطحاوي واكره في التارخاتية والقنوي عليه انتهى قال الخطابي ووقف احمد فقال لا ادري **له**

انه بلغه ان سعيد بن المسيب كان يقول اذا لم يجد الرجل ما ينفق على امرأته فرق بينهما قال مالك وعلى ذلك ادركت اهل العلم ببلدنا
 عدة المتوفى عنها زوجها اذا كانت حاملا من ذلك عن عبد ربه بن سعيد بن قيس عن ابي سلمة بن عبد
 الرحمن انه قال سئل عبد الله بن عباس وابو هريرة عن المرأة الحامل يتوفى عنها زوجها فقال ابن عباس اخرا الاجلين وقال
 ابو هريرة اذا ولدت فقد حلت فدخل ابو سلمة بن عبد الرحمن على ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فسالها عن ذلك فقالت
 ام سلمة ولدت سبعة اسلمية بعد وفات زوجها بنصف شهر فخطبها رجلان احدهما شاب والاخر كهل فخطت الى الشاب فقال
 الكهل لم تحلى بعد وكان اهلها عتبا ورجا اذا جاء اهلها ان يؤثروها بها فجاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت له ذلك فقال قد
 حلت فانكحي من شئت من ذلك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه سئل عن المرأة يتوفى عنها زوجها وهي حامل فقال عبد الله
 ابن عمر اذا وضعت حملها فقد حلت فاخبره رجل من الانصار كان عنده ان عمر بن الخطاب قال لو وضعت وزوجها على سريره لم
 يدفن بعد لحلت من ذلك عن هشام بن عروة عن ابيه عن المسور بن مخرمة انه اخبره ان سبعة اسلمية نفست بعد وفات
 زوجها بليال فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم قد حلت فانكحي من شئت من ذلك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار
 ان عبد الله بن عباس وابا سلمة بن عبد الرحمن بن عوف اختلفا في المرأة تنفس بعد وفات زوجها بليال فقال ابو سلمة اذا وضعت
 ما في بطنها فقد حلت وقال ابن عباس اخرا الاجلين فجاء ابو هريرة فقال انا مع ابن اخي يعني ابا سلمة بن عبد الرحمن فبعثوا كريبامولى
 عبد الله بن عباس الى ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم يسألها عن ذلك فجاءهم فاخبرهما انها قالت ولدت سبعة اسلمية بعد
 وفات زوجها بليال فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قد حلت فانكحي من شئت قال مالك وهذا الامر الذي لم
 يزل عليه اهل العلم ببلدنا ما قام المتوفى عنها زوجها في بيتها حتى تحل من ذلك عن سعيد بن اسحق بن
 كعب بن جحر عن عمته زينب بنت كعب بن جحر ان الفريرة بنت مالك بن سنان وهي اخت ابي سعيد الخدري اخبرتها انها جاءت الى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم تسأله ان ترجع الى اهلها في بني خديجة فان زوجها خرج في طلب اعدى له ابقوا حتى اذا كانوا بطرف القدر
 ادرهم فقتلوه قالت فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ارجع الى اهل في بني خديجة فان زوجها لم يترك في مسكن يملكه ولا
 نفقة قالت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم قالت فانصرفت حتى اذا كنت في الحجرة ناداني رسول الله صلى الله عليه وسلم واومى
 فنوديت له فقال كيف قلت فرددت عليه القصة التي ذكرت له من شأن زوجي فقال امك في بيتك حتى يبلغ الكتاب اجله
 قالت فاعتدت فيه اربعة اشهر وعشر اقلت فلما كان عثمان بن عفان ارسل الى فسالني عن ذلك فاخبرته فاتبعه وقضى

له قوله اذا لم يجد الرجل ما ينفق على امرأته فرق بينهما قال مالك وعلى ذلك ادركت اهل العلم ببلدنا
 استدرك بقوله تعالى فامساك بمعروف وتسترح باحسان والمعروف في الامساك ان فيها
 خفيا من النفقة والمهر فاذا عجز عن ذلك تعين التسترح وبه قال الشافعي ان لما تفرق الزوجان
 الزوج ما لا وكسا الا لبقاء باقل النفقة او كسوة او مسكن او مهر واجب قبل وطئ كذا في المنهاج قال
 ابو حنيفة ليس لها ذلك بل تؤمر بالاستدانة عليه واجتهد في ذلك بقوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة
 الى ميسرة وهو قول الشوري وابن ابي ليلى وعطاء بن يسار والحن والابن ابي شبرمة ومما دلت على
 سليمان والظاهرية ورؤي ابن ابي شيبة عن الحسن وعطاء بن الربيع عن نفقة المرأة لا يفرق
 بينهما بتبليغ فلتبصر ١٢ محلى ٥٢ قوله اخرا الاجلين عدتها بالنصف اى ترض
 اخرا الاجلين اربعة اشهر وعشر ان ولدت قبلها فان مضت ولم تلد ترخصت حتى تلد جابين
 الية البقرة والطلاق ١٢ ٥٣ قوله احد هما شاب هو ابو البشر بن الحارث والآخر هو
 ابو السائل عمرو عامر بن بعلبك القرشي العامري قاله ابو عمرو وهو من مسمى الفتح وابو السائل
 هو الذي تزوجها بعد ١٢ ٥٤ قوله وكان اهلها عتبا بفتح المعجمة والتحفة جمع غائب
 كخدم وقادم ١٢ ٥٥ قوله قد حلت بقوله تعالى واولات الاحمال اجلين ان يعرض
 حملن فقد بين صلى الله عليه وسلم بانقضاء سبعة اشهر وقوله والذين يتوفون منكم ويذرون
 ازواجا يتربصن بالنفس اربعة اشهر وعشر ١٢ ٥٦ قوله نفست بعد وفات زوجها بليال
 بالبناء للمجهول اى باربعين ليلة مسمى رواه ابن ابي شيبة او خمسة عشر ليلة وبعد الزقاق سبع ليال
 ١٢ ٥٧ وعن ابراهيم التيمي سبع عشرة ليلة او قال لعشرين ليلة وعن عكرمة بن جهم واربعين ليلة وعن
 معمر قال يقول بعضهم مكثت سبع عشرة ليلة ومنهم من يقول اربعين ليلة وعند احمد بن حنبل سبعة
 فلم مكثت الاشهر احدى وضعت وفي النساء في عشرة ليال وغير ذلك مما تعد فيه الجمع والاتحاد
 القصة ولعل ذلك السر في ايهام من ايهام المدة ١٢ ٥٨ قوله يسألها عن ذلك فذكرت له ذلك ولا معاوضة
 بين يدا وبين ما ذكر ان ابا سلمة دخل عليها فسالها لا تخال انه دخل معه او بعده حتى يسمح منها بلا
 واسطة ولا بين كون الاختلاف في السابق بين ابي هريرة وبين ابن عباس وهذا بين وبين
 ابي سلمة لان الاختلاف بينهما وابو هريرة وافق ابا سلمة فلا معاوضة بين ندين الامر ١٢
 ٥٩ قوله فانكحي من شئت لان انقضاء عدتك بوضع الحمل فبين مراد الله فلا معنى لن خالفه

وفيه انه يحتمل عند التنازع السنة فيما لا نص فيه من الكتاب وفيما يفيض اذا احتل التحصيل
 لانه السنة تبين مراد الكتاب ١٢ ٥٩ قوله لم يزل عليه اهل العلم ببلدنا وقد جمع عليه
 جمهور العلماء من السلف والامة الفتوى الاماروي ابن ابي شيبة عن علي انها تعد اخرا الاجلين
 به قال ابن عباس وكندري انه رجع عنه ١٢ محلى قال ابن عبد البر رحمه الله ان اصحابه عكرمة
 وطاوس وعطاء وغيرهم على ان عدتها الوضغ وعليه العلماء كافة وقد روى عبد الرزاق عن
 ابن مسعود بن شاء باليلة ولا غنة ان الية التي في سورة النساء القصرى واولات الاحمال
 اجلين ان يعرض حملن ترملت بعد الية التي في سورة البقرة والذين يتوفون منكم قال وبلغه
 ان عليا قال هي اخرا الاجلين فقال ذلك الخو في البخاري عن ابن مسعود ان جعلوا عليها تسعة
 ولا يجعلون عليها الرخصة سورة النساء القصرى بعد الطوى ومروا انها مخصصة لانا نختص وقد احتج
 للناقل باخرا الاجلين بانها مئة اثنان بمقتضى ما يقتضيه وقد اجمعت في المتوفى عنها زوجها فلا يخرج
 من عدتها الا بتعيين وهو اخرا الاجلين واجيب بانه لما كان المقصود من العدة براءة الرحم
 ولا سيما من يحضل المطلوب بالوضع وحديث سبعة من اخر حكمه صلى الله عليه وسلم لانه بعد
 حجة الوداع ١٢ ٥٦ قوله من سعيد بن اسحق كذا يعني وقال اكثر الرواة سعد قال ابن
 عبد البر وهو الا شهر ١٢ محلى ٥٧ قوله حتى يبلغ الكتاب اجله اى حتى تنقضى العدة
 وانما سميت العدة كتابا لانها فرقة من الله تعالى تترجم كغيره مختلف شدة علماء ورأي
 سكتي برأى رنى معقدة وفات يافته يا شد زوح او زود ابو حنيفة لانهم تيمست برأى او
 سكتي عدة بنشيد سر جاكه خوايدو ملك تجوز سكتي كى نمايد وشافى رادرس باب دو قول
 است ما تدمد بهين ١٢ مصنف ٥٨ قوله فاتبعه وقضى به وقد استدلت بهذا الحديث
 على ان المتوفى عنها زوجها تعتد في المنزل الذي بلغها نعي زوجها وبى فيه ولا يخرج منه الى
 غيره وقد ذهب الى ذلك جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم واليه ذهب مالك و
 ابو حنيفة والشافعي واصحابهم والاوزاعي واسحاق وابو عبيد قال ابن عبد البر وقد قال
 بخديث الفريرة جماعة من قضاة الامصار بالحجاز والشام والعراق وصرحوا بغيره فيه احد
 منهم وقد روى جواز خروج المتوفى عنها زوجها بعد من جماعته من الصحابة وقرق بين الانتقال
 والخروج ١٢

به **مالك** عن حميد بن قيس المكي عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب ان عمر بن الخطاب كان يرد المتوفى عنهم
ازواجهن من البيداء يمنعهم الحج **مالك** عن يحيى بن سعيد انه بلغه ان سائب بن خباب توفي وان امرأته جاءت
الى عبد الله بن عمر فذكرت له وفاة زوجها وذكرت له حرثا لهم بقناة وسألتها هل يصلم لها ان تبني فيه فنهاها عن ذلك فكانت
تخرج من المدينة سحرا فصبغ في حرثهم فبطل فيه يومها ثم دخل المدينة اذا المست فتبني في بيتها **مالك** عن هشام
ابن عروة عن ابيه انه كان يقول في المرأة البتة يوفى عنها زوجها انها تنوي حيث اتوى اهلها قال **مالك** وهو الامر عندنا
مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يقول لا تبني المتوفى عنها زوجها ولا المبتوتة الا في بيتها عدة **ام الولد**
اذا توفي سيدها **مالك** عن يحيى بن سعيد انه قال سمعت القاسم بن محمد يقول ان يزيد بن عبد الملك فرق
بين رجال ونساءهم وكن امهات اولاد رجال هلكوا فتر وجوهن بعد حيضة او حيضتين ففرق بينهم حتى يعتد دن اربعة
اشهر وعشر فقال القاسم بن محمد سبحان الله يقول الله في كتابه والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا ما هن من الازواج
مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه قال عدة ام الولد اذا توفي عنها سيدها حيضة **مالك** عن يحيى بن سعيد
عن القاسم بن محمد انه كان يقول عدة ام الولد اذا توفي سيدها حيضة قال **مالك** وهو الامر عندنا قال **مالك** فان لم تكن
ممن تحيض فعدتها ثلثة اشهر عدة الامة اذا توفي سيدها او زوجها **مالك** انه بلغه ان سعيد بن المسيب
وسليمان بن يسار كانا يقولان عدة الامة اذا هلك عنها زوجها شهرين وخمس ليال **مالك** عن ابن شهاب مثل ذلك
قال **مالك** في العبد يطلق الامة طلاقا لم يبرأ فيه له عليها فيه الرجعة ثم يموت وهي في عدتها من الطلاق انها تعتد عدة
الامة المتوفى عنها زوجها شهرين وخمس ليال وانها ان عتقت وله عليها رجعة ثم لم تخرق فواته حتى يموت وهي في عدتها من
طلاقه اعتدت عدة الحرة المتوفى عنها زوجها اربعة اشهر وعشر وذلك انها واقعت عليها عدة الوفاة بعد ما عتقت فعدتها
عدة الحرة قال **مالك** وهذا الامر عندنا ما جاء في العزل **مالك** عن ربيعة بن ابى عبد الرحمن عن محمد بن يحيى بن
حبان عن ابن محمد يزانه قال دخلت المسجد فرأيت ابا سعيد الخدري فجلست اليه فسألت عن العزل فقال ابو سعيد الخدري
خروجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة بغي المصطلق فاصبنا سبيا من سبي العرب فاشتبهنا النساء واشتدت علينا الغربة
واحببنا الفداء فاردنا ان نعزل فقلنا نعزل ورسول الله صلى الله عليه وسلم بين اظهرا قبل ان نسأله فسألناه عن ذلك فقال اعلحكم

له قوله من البيداء هو الصحراء من ادنى ذي الحليفة قال محمد بهذا أخذ
وهو قول ابى حنيفة لا ينبغي للمرأة ان تسافر في عدتها حتى تنقضي من طلاق كانت او موت انتهى ١٢
له قوله حرثا لهم بقناة بفتح القاف وخفة النون مجرى الماء تحت الارض ١٢ م
وفي النهاية قتي جمع قناة وهي الابار التي تحفر في الارض متتابعة ليستخرج ماءها ويسج على
وجها الارض وقال ومنه الحديث فخرنا بقناة وهو واد من اودية المدينة عليه رث وما
وزرع وقد يقال فيه وادي قناة وهو غير معروف انتهى ١٢ **له** قوله انها تنوي
حيث اتوى اهلها قال الباجي اى تنزل حيث نزلوا من اتويت المنزل نزلتها وقيل
ترحل حيث ارحل قومها من اتوى بمعنى البعد ١٢ م **له** قوله وهو الامر عندنا
يشق عليها عليهم انقطاع عما عنهم وانقطاعهم عنها فان اتحلوا بقرب اعتدت بمنزل زوجها ١٢
له قوله لا تبني المتوفى عنها زوجها ما المتوفى عنها فانما يخرج بالنهاية في حوائجها
ولا تبني الا في بيتها واما المطلقة مبتوتة كانت او غير با فلا يخرج ليل ولا نهار ١٢
له قوله عدة ام ولد اذا توفي سيدها قال محمد بن الحسن بن علي بن عمار عن الحكم بن عيينة عن
يحيى بن الجراح عن علي بن ابى طالب انه قال عدة ام الولد ثلثت حيض قال محمد وبهذا أخذ
وهو قول ابى حنيفة وابراهم النخعي والعام من نقمنا ١٢ م **له** قوله حيضة اى واحدة
وبه قال الشافعي ومالك الا انما اذا لم تحض شهر عند الشافعي واشهر عند مالك وبه قال احمد وقال
اصحابنا عدة حرة وبه قال علي وابن سيرين وعطاء خريجه الحاكم كذا قال القاسم وبو زيد
الاول ما اخرج عن يحيى بن سعيد وبو زيد الثاني ما اخرج ابن ابى شيبه عن يحيى بن ابى كثير ان
عمرو بن العاص امرام ولما عتقت ان تعد ثلثت حيض وكتب الى عمر فكتب عليه من رايه
واخرج ايضا عن علي وعبد الله قال ثلثت حيض اذا مات عنها يعني ام الولد وروى ابن حبان
في صحيحه عن قبيصة بن ذؤيب عن عمرو بن العاص قال لا تلبسوا علينا سنة نبينا عدة ام الولد
المتوفى عنها زوجها اربعة اشهر وعشر او اخرج الحاكم في المستدرک وقال علي شرط اثنين ولم يخرجوا
واخرج الدارقطني ثم ابيهم في سنتها كذا ذكره الزيلعي ١٢ **له** قوله شهرين فتنقضي
لعدة الوفاة للامة لان الموجب وهو الموت لما نقلها صا فنامت فتنقضي عدتها في الوفاة
له قوله اربعة اشهر وعشر لان الموجب وهو الموت لما نقلها صا فنامت فتنقضي
عدتها وعندنا ان كان المولى مات او لام مات الزوج وهي حرة فلا تجب العدة بموت

المولى وتعد للوفاة عدة الحرة اربعة اشهر وعشر وان كان الزوج مات او لام مات
ونقمت ايام ولا يلزمها بموت المولى شيء لانها معتدة الزوج ففي حال يلزمها اربعة اشهر
عشر او في حال نفسها فلهما الاكثر احتياطا ١٢ **له** قوله في العزل معنى عزل اي نسيت
كجاء كذا بجا رية خود يازن خود تا وقتيكما نزال زدوك ريد نزع كند ذكر ازار فرج او
انزال بيرون فرج واقع شود وعلق متحقق نكرد ١٢ م **له** قوله اشتدت
عليها الغربة الخ دشوار شد بر ما ترك جاع بزنان ودوست داشتيم كمال بغير يم عوض
ايشان پس قصد كردم كه عزل كنيم يعني با نچي طلق بغيره كمال مانع از بيع انها كرد ودر ترجم گويد
درين مسئله اختلاف كردند فقهاء يعني در عزل جماعت كثير از صحابه و تابعين جائزوا اشتدت
جماعت مكروه وشك نسبت كه اولي ترك عزل و قول انخرفت كه ما عليكم ان لا تفعلوا يعني
ضروري نيست بر شما ان ترك عزل و اين اشاره مي كند بكرهت عزل و جسي معنى لا تفعلوا اباس
عليكم ان تفعلوا فمبديه يعني ييج كراهت نسبت بر شما عزل كنيد درين صورت لازما نگفتند و اين
معنى اشارت است بعدم كراهت و الله اعلم ١٢ م **له** قوله واجبنا الفداء ولفظ
مسلم ورجعنا في الفداء والمراد بالفداء القيمة اى خفنا انا اذا وطننا من نجلين فلا يمكن بيعين
ورجعنا في ان نحصل لنا القيمة ١٢ **له** قوله ما عليكم اى لا باس عليكم ان لا تفعلوا اى ليس
عليكم ضرر ان لا تفعلوا العزل وقيل بزيادة لاني لا تفعلوا ومعناه لا باس عليكم ان تفعلوا وروى
لا عليكم فيحتمل ان يقال لانني لما ساووه عليكم ان لا تفعلوا كلام متشابه فلو كره له وعلى هذا ينبغي
ان تكون ان مقتوحة قوله ما من نسمة اى نفس كائنه الى يوم القيمة الا وى كائنه لا محالة لا يمنعها
عزل ولا شيء غيره وهذا الحديث بظاهرة مخالف لما رواه مسلم من حديث جدته قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ذلك الواد الخنى واجاب عنه الشوكاني ناقلا من الحافظ فقال من العلماء من جمع
بين هذا الحديث وما قبله فعمل بذلك على التزوية وله طريقه السميقي ومنهم من ضعف حديث جدته
بذه معا رضة لما هو اكثر منه طرقا قال الحافظ وذا دفع لاحاديث الصحيحه بالتوم والحمد حديث
صحيح بلاريب والجمع محتمل ومنهم من ادعى انه منسوخ ورد بعد معرفة التاريخ وقال الطحاوي
يتمثل ان يكون حديث جدته على وفق ما كان عليه الامر والامن موافقة اهل الكتاب فيما لم ينزل
عليهم علماء الله بالحكم وغير ذلك من الاقاويل ١٢

ان لا تفعلوا ما من نسمة كائنة الى يوم القيمة الا وهي كائنة **١٢٢٠** مالك عن ابي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن عامر بن سعد بن ابي وقاص عن ابيه انه كان يعزل **١٢٢١** مالك عن ابي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن ابي الفلم مولى ابي ايوب الانصاري عن ام ولد لابي ايوب الانصاري انه كان يعزل **١٢٢٢** مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان لا يعزل وكان يكره العزل **١٢٢٣** مالك عن ضمرة بن سعيد المازني عن الحجاج بن عمرو بن غزيرة انه كان جالساً عند زيد بن ثابت فجاءه ابن قهده رجل من اهل اليمن فقال يا ابا سعيد ان عندي جوارى لي ليس نسائي الا اني اكن باعجب الي منهن وليس كلهن يعجبني ان تحمل مني فاعزل فقال زيد افته يا حجاج فقلت يغفر الله لك انما نجلس عندك لتعلم منك قال افته يا حجاج قال فقلت هو حرثك ان شئت سقيته وان شئت عطشته قال وكنت اسمع ذلك من زيد فقال زيد صدق **١٢٢٤** مالك عن حميد بن قيس المكي عن رجل يقال له ذيف انه قال سئل ابن عباس عن العزل فدعا جارية له فقال اخبرهم فكانها استجيت فقال هو ذلك اما انا فافعله يعني انه يعزل قال مالك لا يعزل الرجل المرأة الحرة الا باذنها ولا بأس ان يعزل امته بغير اذنها ومن كانت تحتها امه قوم فلا يعزلها الا باذنها **١٢٢٥** في الاحاد **١٢٢٦** مالك عن عبد الله بن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن حميد بن نافع عن زينب بنت ابي سلمة انها اخبرته بهذه الاحاديث الثلاثة قالت زينب دخلت على ام حبيبة زوج النبي صلى الله عليه وسلم حين توفي ابوها ابوسفيان بن حرب فدعت ام حبيبة بطيب فيه صفرة خلوق او غير ذلك فدهنت به جارية ثم مسحت بعارضيهام فقلت والله مالي بالطيب من حاجة غير اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تحل على ميت فوق ثلث ليال الا على زوج اربعة اشهر عشر اقلت زينب ثم دخلت على زينب بنت جحش زوج النبي صلى الله عليه وسلم حين توفي اخوها فدعت بطيب فمسحت منه ثم قالت والله مالي بالطيب من حاجة غير اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تحل على ميت فوق ثلث ليال الا على زوج اربعة اشهر عشر اقلت زينب وسمعت امي ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تقول جاءت امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان ابنتي توفي عنها زوجها وقد اشتكت عينها افنكحها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا مرتين او ثلثا كل ذلك يقول للثمة قال انما هي اربعة اشهر وعشر وقد كانت احداً لكن في الجاهلية ترمي بالبعرة على رأس الحول قل حميد فقلت لزينب وما ترمي بالبعرة

له قوله انه كان يعزل قال الشوكاني اختلف السلف في حكم العزل فحكى في الفتح عن ابن عبد البر انه قال لا خلاف بين العلماء انه لا يعزل عن الزوجة الحرة الا باذنها لان الجماع من حقها ولها المطالبة به وليس الجماع والا لا يلحق عزل واما الامه فان كانت زوجة فحكمها حكم الحرة واختلفوا على بغير الاذن منها ومن سدها ان كانت سرية فقال في الفتح يجوز خلاف عندهم الا في وجهه كراهية البرداني في المنع مطلقاً كذب ابن حزم وان كانت السرية متولدة فالراجح انما فيها مطلقاً لانها ليست راسخة في الفراش وقيل حكمها حكم الامه المزوجة قال الحافظ انفق المذهب الثلاثة على ان الحرة لا يعزل عنها الا باذنها وان الامه لا يعزل عنها بغير اذنها واختلفوا في المزوجة فعند المالكية يحتاج الى اذن سيدها وبقول ابي حنيفة والراجح عن احمد وقال ابو يوسف ومحمد الاذن لها وهي رواية عن احمد وعنه باذنها وعنه يباح العزل مطلقاً وعنه المنع مطلقاً **١٢** **له** قوله ليس نسائي الا في اكن ترجمه هرايزم ويكن من كنهه كان يستند كنهه نذرنا نيكه ييش ايزن بود ندر نكاح من خوب تر نوزد كن من ارايشان يعني ودرن وجمال **١٢** **له** قوله اني اكن باعجب الي منهن ليس نسائي الا في ابيع ونحو ذلك **١٢** **له** قوله لا يعزل الرجل المرأة الحرة وهو قول ابي حنيفة واهل حنابلة لا يعزل عن الحرة الا باذنها وعن الامه الا باذن سيدها واختار الشافعي جوازها عن الامه مطلقاً **١٢** **له** قوله ما جاءني الاحاد قال ابو جري حدثت المرأة امي امتعت عن الزينة والختاب لو افاة زوجها والحداد بالكسر ليس شر الثياب وحدثت المرأة محمد بن حاتم بمدهم لم يعرف الا صيحه الاحاد فمحمداً **١٢** **له** قوله خلوق بالرفع طيب مخلوط بالرفع ان **١٢** **له** قوله ثم مسحت بعارضيهام اي جاني وجهها وجعل العارضين اسمين تجوز وانما جعلت الصفرة في يديها وسمتها بعارضيهام والباء للاستعانة ورسح يتعدى بنفسه وبالباء تقول مسحت براسي ورأسي وفي الاكمال قال ابن دريد العارضان مصفحتا العنق وما بعد الانسان وفي كتاب العين عارضته الوجه ما يبرده ومبها الغم والثنا والامراء منها الاول وفي المقام العارض ما بعد الانسان اطلقت في الحديث منها مجاز لانها عليها نفوس مجاز المجاورة او سميت الشيء بما كان من سببه **١٢** **له** قوله لا على زوج اربعة اشهر عشر اقلت زينب بنت جحش لا تستنأى من سببه **١٢** **له** قوله اربعة اشهر وعشر اي ايامها عند الجمهور فلا يحل حتى تدخل الليلة الحادية عشر فانث العدة لارادة المدة او اريد الايام بلياليها خلافاً للاذاعي وغيره ناعشر

ليال فتحل في اليوم العاشر ولولا الاتفاق على وجوب احاد المتوفى عنها لكان ظاهر الحديث الا باحة لانه استثنى من عموم الخطر وشار اليه الجاهلي الى ان من عموم الامر بعد الخطر يحمل على التنبه عند من يقول ذلك من الامويين وليس الحديث من ذلك اذ ليس فيه امر بعد خطر انما هو اشتناء من الخطر واختلف في العمل بيزيد عليها بل عليها الاحاد في الزيادة حتى تضع اولها ليزنها احاد في الزيادة نظراً للحديث قاله عياض **١٢** **له** قوله ثم دخلت على زينب بنت جحش كنهه ثم منها ليس لترتيب الترتيب بل لترتيب الاخبار لان زينب بنت جحش ماتت قبل ابي سفيان بأكثر من عشرين سنة **١٢** **له** قوله جاءت امرأة هي عاتكة بنت نعيم ابن عبد الله بن الحارث كني في معرفة الصحابة لاني نعيم وروى السليمان عن طريق كثيرة فيها التصريح بان البنت هي عاتكة فعلى هذا فاهلهم تسم قاله الحافظ **١٢** **له** قوله قد اشتكت عينها بالرفع على الفاعلية وعليه اقتصر النووي ونسبته الشكاية اي نفس العين مجازاً ويؤيده رواية مسلم عنها بابا لثنية وكذا هو في نسخة من الكتاب ويجوز النصب على ان الفاعل غير مستتر في اشتكت وهي المرأة ويؤيده ابن عثاب من رواية الموطأ ليعني عينا ووجه المندري وقال الحريري انه الصواب وفي درة الغواص لا يقال اشتكت عين فلان والصواب ان يقال اشتكت فلان عينه لانه هو المشتكى لاسي استمرى ورد عليه برواية الثنية المذكورة الا ان يجيب بانه على لغة من يعرب المتن في الاحوال الثلث بحركات متعددة كذا ذكره السيوطي **١٢** **له** قوله انكحها نفهم الحاء وهو ما جاء مضموماً وان كانت عينه حرف حلق قوله كل ذلك يقول لا تاكيد للمنع وباتي في حديث ام سلمة انه قال اجعليه بالليل واسمحه بالنهار وجميع بينهما بانه صلى الله عليه وسلم لم يحقق الخوف بها على عينيها او لم يحققه لايها لان مع الضرورة حرج وانما نفهم منها انما ذكرته اعتدالاً لان الوجهان الخوف ثبت وبان المنع منه عند عدم الحاجة ولو بالليل فان اضطر اليه جاز بالليل دون النهار واما النبي فاما هو نذر لتركه لعل الوجوب قاله عياض **١٢** **له** قوله كل ذلك يقول لا تاكيد للمنع قال النووي وهو محمول على انهم تنزيه وتأويل بعضهم على انه لم يحقق الخوف على عينيها **١٢** **له** قوله على رأس الحول واستمر في الاسلام مدة لقوله تعالى والذين يتوفون منكم وازواجهم معهن لا زواجاً وصية لا زواجاً معهن متاعاً الى الحول غير خارج ثم نسخ لقوله يترى من انفسهم اربعة اشهر وعشر والناسخ مقدم تلاوة متاخرة نزولاً والمحدث يدل على النسخ وقيل هو حذف للازواج على الوصية بتام السنة لمن لا ترث **١٢**

على رأس الحول فقالت زينب كانت المرأة اذا توفي عنها زوجها دخلت حفشا وليست شريفا ولم تبس طيبا ولا شيئا حتى تمر بها سنة ثم توتى بدابة حمارا وشاة او طائر فقتض به فقل ما تقتض بشيء الامات ثم يخرج فقضى بغير فيرعى بها ثم تراجع بعد ما شئت من طيب وغيره قال مالك والحفش البيت الروي وتقتض تسهم به جلد ها كالنشرة ^{١٢٢٥} ^{كانت من روضة في البصرة} عن نافع عن صفية بنت ابي عبيد عن عائشة وحفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تحد على ميت فوق تلك ليال الا على زوج ^{١٢٢٦} ^{قال مالك} انه بلغه ان ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت لامرأة حادة على زوجها اشتكت عنهما فبلغ ذلك منها التحلى بكحل الجلاء بالليل وامسح به بالنهار ^{١٢٢٧} ^{قال مالك} انه بلغه عن سالم بن عبد الله و سليمان بن يسار انهما كانا يقولان في المرأة يتوفى عنها زوجها اذا خشيت على بصرها من رمد يراها او شيئا اصابها انهما لتكحل وتند اوى بداء او بكحل وان كان فيه طيب قال مالك واذا كانت الضرورة فان دين الله يسر ^{١٢٢٨} ^{قال مالك} عن نافع عن صفية بنت ابي عبيد انها اشتكت عنهما وهي حادة على زوجها عبد الله بن عمر فلم تكحل حتى كادت عيناها تهترقان قال مالك تد هن المتوفى عنها زوجها بالزيت والشيرق وما اشبه ذلك اذا لم يكن فيه طيب قال مالك ولا تلبس المرأة الحادة على زوجها شيئا من الحلى خاتما ولا خليا ولا غير ذلك من الحلى ولا تلبس شيئا من العصب الا ان يكون عصبا غليظا ولا تلبس ثوبا مصبوغا بشيء من الصبغ الا بالسواد ولا تمتشط الا بالسدر او ما اشبهه مما لا تخمر به رأسها ^{١٢٢٩} ^{قال مالك} انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل على ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وهي حادة على ابي سلمة وقد جعلت على عيناها صبرا فقال ما هذا يا ام سلمة فقالت انها هو صبر يا رسول الله قال فاجعله بالليل وامسح به بالنهار قال مالك الاحدا على الصبية التي تبلغ الحيض كهيةة على الق قد بلغت الحيض تحتب ما تحتب المرأة البالغة اذا هلك زوجها قال مالك تحدا الأمة اذا توفي عنها زوجها شهرين وخمس ليال مثل عدتها قال مالك ليس على امر الولد احدا اذا هلك عنها سيدها ولا على امة يموت عنها سيدها احدا وانما الاحدا على ذوات الازواج ^{١٢٣٠} ^{قال مالك} انه بلغه ان ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تقول تجمع الحاد رأسها بالسدر والزيت كمل النكاح والطلاق وتوا بهما بعون الله تعالى وفضله

كتاب الرضا

بسم الله الرحمن الرحيم

رضاعة الصغير ^{١٢٣١} ^{قال مالك} عن عبد الله بن ابي بكر عن عمرة بنت عبد الرحمن ان عائشة ام المؤمنين اخبرتها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان عندها وانها سمعت صوت رجل يستأذن في بيت حفصة قالت عائشة فقلت يا رسول الله هذا صوت رجل يستأذن في بيتك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اراه فلا نال العلم لحفصة من الرضا

المكمل كذا في النهاية سمي بذلك لانه يحلوا لعين قال الخطابي ^{١٢} ^{قال مالك} قوله وان كان فيه طيب وبه قال ابو حنيفة يجوز له الاكتمال عند الضرورة ويلا ونهار بالاشد وكل مكمل ولو فيه طيب وقال الشافعي لا يجوز المكمل بغير الضرورة واذا احتاجت اليمم بجزء النمار ويجوز بالليل والاولى تركه وقال احمد لا يجوز اصلا ^{١٣} ^{قال مالك} قوله رمضان يفتح اليمم والمهمل بعد ما يناب ثم اذا جمدا وسخ في يمينها والرمض محركة وسخ ابيض في الموقن ^{١٤} ^{قال مالك} قوله شيئا من العصب هو يفتح العين وسكون الصاد المهملتين هموم برود اليمم يعصب غزلهما اي يربط ثم يصبغ ثم يصبغ مصبوغا فيخرج موشيا بقاء ما يعصب منه ابيض ولم يصبغ وانما يعصب السدر لا اللبنة ولا تلبس العصب عند الحنفية مطلقا واجازه الشافعي مطلقا واختلف فيه الخليل ^{١٥} ^{قال مالك} قوله ملا تخمر به رأسها بالخاء المعجمة اي مالا يطيب برأسها والخمر بالتحريك الرخ يقال وحدت خمره الطيب اي رحيته كذا في الصحاح ^{١٦} ^{قال مالك} قوله الاحدا على الصبية خطاب لوليها فيمنعها لما تمنع من العدة وهذا مذنب الجمهور خلا للحنفية ^{١٧} ^{قال مالك} قوله لا يحل لامرأة والصبي ليست بامرأة ^{١٨} ^{قال مالك} قوله تحدا الأمة وقال ابو حنيفة والجمهور ^{١٩} ^{قال مالك} قوله كتاب الرضا قال الزرقاني يفتح الراء وكسر با اسم لص الشدس وشرب لبنه ونحوه الغالب الموافق للغة والا فتواهم بحصول لبن المرأة واحصل منه في جوف طفل والاصل في تحريمه قبل الاجماع قوله تعالى واحمواكم اللاتي ارضعنكم الآية وحديث يحرم من الرضا ما يحرم من الولادة ^{٢٠}

له قوله دخلت حفشا الحفش بجر الحاء المهمل وسكون الفاء البيت الصغير قريب السقف حفير وقال الشافعي الذليل المشتت البناء ^{٢١} ^{قال مالك} ترجمه كفت زينب كدر زمان جالبيت وتقي كتموني في شدا زني شوهر او دواخل يشد در بدترین خانه و می پوشید بدترین جامه های خود و استعمال نمیکرد خوشبو و روانه چیزه را از امور زینت تا آنکه می گذشت بر سر یک سال بعد از آن آورده میشد پیش و نه جانور سر خریه بانمری بامر غیس بر بدن خود می مالید آن را پس کم بود که بر بدن خود بمالد چیزه را اگر آن چیز بمر و بعد از آن بر می آمد از آن خانه پس داده می شد بدست او پس می انداخت آن را پس از آن رجوع می کرد و بعد از آن مقدما بر چه خواستی از خوشبو و غیر آن گفت مالک حفش خانه روی را گویند معنی تفتض آنست که مسح می کرد با آن جانور پوست بدن خود را بویجی کرد می مالد و نفع سخن کند از خود ^{٢٢} ^{قال مالك} مصفى وتفتض بالقاد والفوقية والصاد المجتمعة ونقل الازهری عن ام الشافعي بالتفاف والمودة والصاد المهمل اي تعد و بسره نحو منزل الوبها وكذا هو في رواية النسائي ^{٢٣} ^{قال مالك} قوله مسح جلد ها قال ابن وهب معناه مسح بیدها عليه وعلى ظهره وقيل معناه مسح به ثم تفتض اي تغتسل بالماء العذب والافتقاض الاغتسال بالماء العذب لا انتقا حتى تصير كالفضة ^{٢٤} ^{قال مالك} قوله نفی یعنی النسي والتقييد بذلك فخرج مخرج الغالب فاكتفينا به كذا عند الجمهور وهو المشهور من مالك وقال ابو حنيفة واكوفيون و مالك في رواية وابن نافع وابن كنانة و اشهب والجمهور لا احدا عليها نظا هر الحديث ^{٢٥} ^{قال مالك} قوله كحل الجلاء بجر الجيم والمد لا تمد وقيل بالفتح والمد لا تمد وبالكسر ضرب من

زوج النبي صلى الله عليه وسلم كان يدخل عليها من ارضعتها اخواتها وبنات اخيها ولا يدخل عليها من ارضعتها نساء اخواتها
مسألة ١٢٢ عن ابراهيم بن عتبة انه سأل سعيد بن المسيب عن الرضاعة فقال سعيد كل ما كان في الحولين وان كانت
 قطرة واحدة فهو يحرم وما كان بعد الحولين فانما هو طعام يأكله قال ابراهيم بن عتبة ثم سألت عروة بن الزبير فقال مثل
 ما قال سعيد بن المسيب **مسألة ١٢٣** عن يحيى بن سعيد انه قال سمعت سعيد بن المسيب يقول لا رضاعة الا ما كان في
 المهده والا ما بنت اللحم والدم **مسألة ١٢٤** عن ابن شهاب انه كان يقول الرضاعة قليلها وكثيرها تحرم والرضاعة من
 قبل الرجال تحرم **قال** يحيى سمعت ما لك يقول والرضاعة قليلها وكثيرها اذا كان في الحولين تحرم قال فاما ما كان بعد
 الحولين فان قليله وكثيره لا يحرم شيئا وانما هو بمنزلة الطعام ما جاء في الرضاعة بعد الكبر **مسألة ١٢٥**
 عن ابن شهاب انه سئل عن رضاعة الكبير فقال اخبرني عروة بن الزبير ان ابا حذيفة بن عتبة بن ربيعة وكان من
 اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان قد شهد بدرا وكان قد تبني سألما الذي كان يقال له سالم مولى ابي حذيفة
 كما تبني رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد بن حارثة وانكم ابو حذيفة سألما وهو يري انه ابنه انكحه ابنة اخيه فاطمة
 بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة وهي يومئذ من المهاجرات الاول وهي يومئذ من افضل ايامي قریش فلما انزل الله تعالى
 في كتابه في زيد بن حارثة ما انزل فقال ادعوهم لابائهم هو اقسط عند الله فان لم تعلموا اباءهم فاخوانكم في الدين و
 موالیکم **رُدْ كُلُّ وَاحِدٍ مِّنْهُنَّ إِلَى ابْنِهِ** فان لم يعلم ابوه رد الى مولاة فجاءت سهيلة بنت سهيل وهي امرأة ابو حذيفة
 وهي من بني عامر بن لؤي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله كتنازى سألما ولدا او كانت يدخل على وانا افضل
 وليس لنا الابيت واحد فهاذا ترى في شأنه فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما بلغنا ارضعيه خمس رضعات فيحرم يلينها
 وكانت تراها ابنا من الرضاعة فاخذت بذلك عائشة ام المؤمنين فيمن كانت تحب ان يدخل عليها من الرجال فكانت تأمر
 اختها ام كلثوم بنت ابي بكر الصديق وبنات اخيها ان يرضعن لها من حيث ان يدخل عليها من الرجال وابي سائر وزواج النبي
 صلى الله عليه وسلم ان يدخل عليهن بتلك الرضاعة احد من الناس وقلن لا والله ما نرى الذي امر به رسول الله صلى الله عليه

له قوله ولا يدخل عليها من ارضعتها نساء اخواتها فانه انما ثبت
 الحرمة في المرضعة دون صاحب اللبن عند عائشة خلافا لمعهور العلم الا ان يتناول من ارضعتها نساء
 اخواتها من اللبن الحاصل من غير اخواتها **مسألة ١٢٦** قلت لان الموضع انما هو المرأة دون الرجل فلا
 يحرم عند جماعة كابن عمر و جابر و جماعة من التابعين وداود بن عبيد كما حكاه ابن عبد البر وقال
 جعتم ان عائشة كانت تقضي بخلاف ما روي من قصة فليح وهو ما روي مالك وغيره ان عائشة انما
 اخاها القبيس والدها من الرضاعة جاء بتأذن عليها بعد ما انزل الحجاب فابنت عائشة ان
 تأذن له فامر بارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تأذن له فقالت انما وضعتني المرأة ولم يضعني
 الرجل فقال تربيت يمينك يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب ومن المعلوم ان العبرة عند قوم
 برأي الصحابي اذا خالف مروية قال ابن عبد البر ولا حجة لهم في ذلك لان ما ان تأذن لمن شئت
 من محارمها وتجب من شئت ولكن لم يعلم الا بخبر واحد كما علمنا المفروغ بخبر واحد فوجب علينا
 العمل بالسنة اذا لم يضر من خالفها انتهى **مسألة ١٢٧** قوله اذا كان في الحولين تحرم قال محمد لا يحرم
 الرضاعة الا ما كان في الحولين فما كان فيها من الرضاعة ولو كانت مفقودة واحدة فهي محرم كما قال
 عبد الله بن عباس وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وما كان بعد الحولين لم يحرم شيئا لان
 الله عز وجل قال والاولاد يرضعون اولادهم من لبنين كما لم ينزل من الرضاعة فتمام
 الرضاعة حولا ان فلا رضاعة بعد تمامها تحريم شيئا وكان ابو حنيفة يحاط بسنة شهر بعد الحولين
 فيقول يحرم ما كان في الحولين وبعد سها الى تمام سنة شهر وذلك ثلثون شهرا ولا يحرم ما كان بعد
 ذلك ونحن لا نرى انه يحرم ونرى انه لا يحرم ما كان بعد الحولين والابن الغلي فانا نراه يحرم ونرى
 انه يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب فالارضاع مثل الاب تحرم عليه اختم من الرضاعة
 من الاب وان كانت الامان مختلفتين اذا كان بينهما من رجل واحد كما قال ابن عباس القحاح
 واحد فلهذا نأخذ وهو قول ابو حنيفة **مسألة ١٢٨** موطأ وقال في الدر المختار هو حولا ان ونصف عنده و
 حولا ان فقط عندهما وهو الاصح فتح وبه يفتي كما في صحيح القدوري عن العون كن في الجوهرة
 انه في الحولين ونصف ولو بعد الفطام محرم وعليه الفتوى واستدلوا بقول الله عز وجل لقول
 الامام ومحمد وفضالة ثلثون شهرا الى مدة كل منهما ثلثون شهرا ان النقص في الاول تام بقول عائشة
 لا يبقى الولد الاكثر من سنتين ومثله لا يعرف الاسماء والاية مؤولة لتوزيعهم الاجل على الاقل
 والاكثر فلم يكن دلائلنا قطعية **مسألة ١٢٩** قوله عامر بن لؤي يضم الام وفتح الهمة ويبدل
 الهمة قول الاكثر على ما ذكره النووي **مسألة ١٣٠** قوله يدخل على وانا افضل لبعثتين اي مستبدلة
 في ثياب منتهى قال الباجي اي مكشوفة الرأس والصدر وقيل عليها ثوب واحد لا ازار تحته وقيل

منوشحة ثوب على عاتقها قد خالفت بين طرفيها **مسألة ١٣١** قال ابن عبد البر اصحابنا الثاني لان كشف
 الحجة الصدر لا يجوز عند محمد ولا غيره **مسألة ١٣٢** قوله ارضعني خمس رضعات في رواية يحيى بن سعيد
 عن ابن شهاب عشر رضعات والصواب رواية مالك قاله ابن عبد البر وفي رواية لمسلم قالت
 كيف ارضعه وهو رجل كبير يتكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قد علمت انه رجل كبير **مسألة ١٣٣**
له قوله يحرم يلينها وفي نسخة فيتحرم قال يحيى بن عمار ولعل سهيلة جعلت لبنها فشره بين غير ان
 يصح شديدا والا التفت لبشرنا بها وهو حسن ويحتمل ان يخص بمصصة للعامة كما خص الرضاعة من الكبير
 انتهى ونظائر قوله صلى الله عليه وسلم تقضي ذلك لا الحلب **مسألة ١٣٤** قوله فاخذت بذلك
 عائشة قال النووي في شرح مسلم قالت عائشة وداود الظاهري ثبت حرمة الرضاعة برضاع
 البالغ كما ثبت برضاع الطفل لهذا الحديث وقال سائر العلماء من الصحابة والتابعين وعلماء
 الامصار الى الان انه لا يثبت الرضاعة من دون سنتين الا باخففة فقال سنتين ونصف
 وقال زفر ثلاث سنين وعن مالك رواية سنتين وايام واجتوا الجمهور بقوله تعالى والاولاد
 يرضعون اولادهم من لبنين كما لم ينزل من الرضاعة الذي ذكره مسلم انما الرضاعة من المجاعة وباحديث
 مشهورة ومما حديث سهيلة على انه مخفص بها وبسالم انتهى وذكر ابن عبد البر وغيره ان بقول
 عائشة قال عطاء والليث وقال ابو بكر ابن العربي لعمر الله ان لقوى كيف ولو كان ذلك خاصا
 بسالم لقال لها ولا يكون لاحد بعدك كما قال لا يرد في المجاعة وفيه ما لا يخفى على صاحب
 الفطنة **مسألة ١٣٥** قوله فاخذت بذلك عائشة قال ابن الموارزما علمت من اخذ به
 عالما غير ما قد يذكران وداود الظاهري يوافقهما على ذلك قال النووي انما مخفص بسالم او
 سهيلة وقال ابن المنذر لا يبعد ان يكون حديث سهيلة منسوخا وقد نحدث في القلب انما كيف
 اخذت بذلك عائشة وقد روي البخاري عنها انه صلى الله عليه وسلم دخل عليها وعند رجل
 فتق ذلك عليه وتغير وجهه فقالت يا رسول الله انه اخي من الرضاعة فقال انظرن من
 اخوانك فاما الرضاعة من المجاعة وكانا حملت ما روتها على العزيمة وقالت بالرضعة
 علما بحديث سالم مولى ابي حذيفة او حملت المجاعة على الجوع مطلقا ولم يخصها حال الصغر
 والصواب قول الجمهور **مسألة ١٣٦** قوله تحب ان يدخل ظاهرا الرواية شاذة بان
 عائشة اخذت به في باب الحجاب وظنت ان رضاعة الكبير ايضا تحل رفع الحجاب مطلقا
 لا خاصا بسهيلة وسالم **مسألة ١٣٧** قوله والاي المتنفعت بقية ازواج النبي صلى الله عليه
 وسلم عن ان يدخل عليهن بالرضاعة في الكبير وجعلن هذا الحكم خاصا بسهيلة وسالم وقلن لعائشة
 والله ما نرى هذا الا رضعة رخصها رسول الله صلى الله عليه وسلم بسالم خاصة كما رواه مسلم **مسألة ١٣٨**

وسلم سملة بنت سهيل الإريضة من رسول الله صلى الله عليه وسلم في رضاعة سالم وحده لا والله لا يدخل علينا بهذه الرضاعة أحد من الناس فعلى هذا كان أزواج النبي صلى الله عليه وسلم في رضاعة الكبير **٢٢٤** **م** عن عبد الله بن دينار أنه قال جاء رجل إلى عبد الله بن عمرو وأما معه عند دار القضاء يسئله عن رضاعة الكبير فقال عبد الله بن عمرو جاء رجل المعمر ابن الخطاب فقال اني كانت لي وليدة وكنت أطؤها فجدت امرأتى اليها فارضعها فدخلت عليها فقالت دونك فقد والله ارضعتهما فقال عمر أوجعها وأنت جاريك فانما الرضاعة رضاعة الصغير **٢٢٥** **م** عن يحيى بن سعيد ان رجلا سأل أبا موسى الأشعري فقال اني مصصت عن امرأتى من ثديها لبنا فذهب في بطني فقال ابو موسى الاشعري لا اراه الا قد حرمت عليك فقال عبد الله بن مسعود انظر ما تقضى به الرجل فقال ابو موسى فماذا تقول انت فقال عبد الله بن مسعود لا رضاعة الا ما كان في الحولين فقال ابو موسى لا تسألوني عن شيء ما كان هذا الخبرين اظهرهم كجامع ما جاء في الرضاعة **٢٢٦** **م** عن عبد الله بن دينار عن سليمان بن يسار وعن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة **٢٢٧** **م** عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل انه قال اخبرني عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين عن جد أمة بنت وهب الاسدي انها اخبرتها انها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لقد هبت ان انزلني عن الغيلة حتى ذكرت ان الروم وفارس يصنعون ذلك فلا يضر اولادهم شيئا قال مالك الغيلة ان يبس الرجل امرأته وهي ترضع **٢٢٨** **م** عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عروة بنت عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت كان فيما انزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من ثم نسخن بخمس معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن مما يقرأ في القرآن قال مالك وليس العمل على هذا اكمل الرضاع بعون الله تعالى

له قوله فعلى هذا أي على عدم اعتبار رضاعة الكبير كان رأى اهلها المؤمنين غير ما نشئت وليا فقم ما أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما عن عائشة قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم عندي رجل قاعد فاشتد ذلك عليه فقلت يا رسول الله انما اخي من الرضاعة فقال انظر من اخوانك من الرضاعة فانما الرضاعة من المجاعة **١٢** **له** قوله في رضاعة الكبير قال الشوكاني وقد استدلل بذلك من قال ان رضاع الكبير ثبت به التحريم وهو مذموم امير المؤمنين علي بن ابي طالب كما حكاه عنه ابن حزم واما ابن عبد البر فانكر الرواية عنه في ذلك فقال لا يصح قلت لانه من رواية الحارث الاورق وهو ضعيف واليه ذهب ما نشئت وعروة بن الزبير وعطاء بن ابي رباح والليث بن سعد وابن علية وحكاها النووي عن داود الظاهري واليه ذهب ابن حزم ويؤيد ذلك الاطلاقات القرآنية وذهب الجمهور الى ان حكم الرضاع انما يثبت في العقر واستدلوا بقوله تعالى واوالدات يرضعن اولادهن حولين كاملين وقوله تعالى وحمله وقضائه كشون شره وقوله تعالى وفصاله في عامين وبحديث ام سلمة عند الترمذي لا يحرم من الرضاع الا ما فتح الامعاء وبحديث عبد الله بن الزبير عن ابن عباس بلفظ لا رضاع الا ما فتح الامعاء وبحديث ابن عمر الموقوف عليه كان يقول لا رضاعة الا لمن ارضع في الصغر وبحديث ابن عباس كان يقول ما كان في الحولين وان كانت مصفة واحدة فهي حرم وبحديث ابن عباس مرفوعا عن ابن عباس عدى والدارقطني والبيهقي لا يحرم من الرضاع الا ما كانت في الحولين وغير ذلك من الاحاديث قال الحافظ واجابوا عن قصته سالم باجوبة منها انه حكم بنسوخ وبجزم المحب الطبري وقرره بعقبتهم بان قصته سالم كانت في اوائل الهجرة والاحاديث الدالة على اعتبار الحولين من رواية احداث الصحابة قد دل على تأخرها ومنا دعوى الخصوصية بسالم وامرأة ابي حذيفة والاصل فيه قول ام سلمة وزواج النبي صلى الله عليه وسلم بالزنى هذا لا يقتضيه نصها رسول الله صلى الله عليه وسلم بسالم خاصة وقرره ابن ابي شيبة وغيره وقرره بان الاصل ان الرضاع لا يحرم فلما ثبت ذلك خولف الاصل ولحق ما عداه على الاصل وقصته سالم واقعة عين بطريق احتمال الخصوصية فيجب الوقوف عن الاحتجاج بها **١٢** **له** قوله فقالت دونك فقد والله ارضعتهما اي قالت امرأة خدمتي ما تحرم به عليك جاريك **١٣** **له** قوله يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة من تحريم النكاح ابتداء وودا ونشأ المحرم بين الرضيع واولاد المرضعة فيحرم عليها هو وفروع من نسب ورضاع هو ويحرم عليه جميع اولادها ما تقدم وما تأخر وتحرم عليه هي واخوانها من نسب ورضاع ويصير بانزادها صاحب اللبن فيحرم هو واولاده وفروع من نسب ورضاع الى اخرا بين في الفقه ومن جواز النظر والحوالة والمسافة ودون سائر احكام النسب كبراث ونفقة وعق وملك وردها **١٢** (زرقي) **له** قوله ان

اني عن الغيلة بكسر الغين المعجمة وبالهاء ثم من الغيل لفتحها والغيال بكسر با والغيلة بالفتح والهاء المرة الواحدة وقيل لا تفتح الغين الا مع حذف الباء وذكر ابن السراج الوجهين في غيلة الرضاع **١٢** **له** قوله فلا يضر اولادهم وسبب همه صلى الله عليه وسلم بالنسبة انه يخاف منه ضرر الولد الرضيع لان الاطباء يقولون ان ذلك اللبن داء والعرب يحرم منه كذا في حاشيته السيوطي وهذا الحديث بمارواه الشيخان فلا يضره ما روى ابو داود وعن اسماء بنت زيد في النسب عن الغيلة كذا ذكر في الحاشية المطبوعة قال الزرقاني وفي رواية لمسلم فنظرت في الروم وفارس فاذا هم يغيلون اولادهم فلا يضر اولادهم ذلك شيئا يعني لو كان الجمار حال الرضاع او الا رضاع حال الحمل مضر لاولاد الروم وفارس لانهم يصنعون ذلك مع كثرة الاطباء فيهم فلو كان مضر لمنعهم منه فيجئنا لانهم من قال عياض فقيه جواره اذ لم ينه عنه لانه رأى الجمهور لا يضره وان اضر بالقليل لان الماء يكثر اللبن ويهدئ **١٣** **له** قوله ومن مما يقرأ في القرآن وفي نسخة من القرآن يعني ان نسخ خمس رضعات تأخر انزاله جدا حتى انه صلى الله عليه وسلم توفي في بعض يقرها ويجعلها قرأنا متلو لكونه لم يبلغه نسخ بقرب العهد فلما بلغهم النسخ امتنعوا عن قراءته فمن ما نسخت تلاوته وبقي حكم كاية الرزم وعشر رضعات مما نسخت تلاوته وحكمه قال النووي وقيل قارب الوفاة قال ابن الهمام اعداء بقاء الحكم مع نسخ الدال عليه غير معتول فان نسخ الدال يرفع حكمه واما ما يرمي فلولوا العلم من السنة والاحكام لم يثبت به انتهى واجيب عن الحديث بان يهمل اطلاق قوله تعالى وانما تحم الا في اضعفكم ويزيادة على الكتاب فلا يكون بحال الاحكام انه قال النووي اعترض الماكية على الشافعية بان حديث عائشة هذا لا يوجب به عند محقق الاصول لان القرآن لا يثبت بجزء الاحاد عندهم **١٢** **له** قوله قال الزرقاني وليس المعنى ان تلاوتها كانت ثابتة وتركوا لان القرآن محفوظ قال ابن عبد البر وبه تمسك الشافعي لقوله لا يوجب التحريم الا بتس رضعات تصل الى الجوف واجيب بان لم يثبت قراءتها وهي قد اضاقت الى القرآن واختلف عنها في العمل بفليس بسنة ولا قرآن وقال المازري لا جهة فيه لانه لم يثبت الا من طريقها والقرآن لا يثبت بالاحاد وما كونهما سنة فقد اخرجهما لانهم لم يرفعوه ولم تذكره على انه حديث وورد الاحاد فيما جرت العادة فيه التواتر **١٣** **له** قوله وليس العمل على هذا بل على التحريم ولو جمعة وصلت للجوف غلما بظاير القرآن واحاديث الرضاع وهذا قال الجمهور من الصحابة والتابعين والائمة وعلما الامصار حتى قال الليث اجمع المسلمون ان قليل الرضاع وكثيره يحرم في المهد ما يضر الصائم حكاها في التنبه ومن المقررات ان علماء الصحابة والائمة الامصار وجماعة المحدثين قد تركوا العمل بحديث مع روايتهم له ومع فهم به كذا الحديث فانما تركوه لعله نسخ او معارضه يوجب تركه فيرجع الى ظاهر القرآن والاخبار المطلقة **١٢**

كتاب العتق والولا

بسم الله الرحمن الرحيم

ما جاء فيمن اعتق شركاله في عبد ^{٢٢٦} **مالك** عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اعتق شركاله في عبد فكان له مال يبلغ ثمن العبد ^{٢٢٧} **قوله** عليه قيمة العدل فاعطى شركاه حصصهم وعتق عليه العبد ^{٢٢٨} **والا** فقد عتق منه ما عتق ^{٢٢٩} **قال** مالك الامر المجتمعه عليه عندنا في العبد يعتق سيده منه شقصا ^{٢٣٠} **لثلاثة** اربعة او نصفه او سهمها من الاسهم بعد موته انه لا يعتق منه ^{٢٣١} **الا** ما اعتق سيده وسمى من ذلك الشقص وذلك ان عتاقه ذلك الشقص انما وجبت و كان بعد وفاة الميت وان سيده كان مخيرا في ذلك ما عاش فلما وقع العتق للعبد على سيده الموصى لم يكن الموصى الا ما اخذ من ماله ولم يعتق ما بقي من العبد لان ماله قد صار لغيره فكيف يعتق ما بقي من العبد على قوم اخرين ليسوا بها مبتدأ والعاقبة ولاهم اثبتوها ولا لهم الولاء ولا يثبت لهم وانما صنع ذلك الميت هو الذي اعتق واشتبه له الولاء فلا يحمل ذلك في مال غيره الا ان يوصي بان يعتق ما بقي منه في ماله فان ذلك لازم لشركائه وورثته وليس لشركائه ان يأبوا ذلك عليه وهو في ثلث مال الميت لانه ليس على ورثته في ذلك ^{٢٣٢} **قال** مالك ولو اعتق الرجل ثلث عبده وهو مريض فبث عتقه عتق عليه كله في ثلثه وذلك انه ليس بمنزلة الرجل يعتق ثلث عبده بعد موته لان الذي يعتق ثلث عبده بعد موته لو عاش رجع فيه ولم ينفذ عتقه وان العبد الذي يبت سيده عتق ثلثه في مرضه يعتق عليه كله ان عاش وان مات اعتق عليه في ثلثه وذلك ان امر الميت جائز في ثلثه كما امر الصميم جائز في ماله كله **الشرط في العتق** ^{٢٣٣} **قال** مالك من اعتق عبدا له فبث عتقه حتى يجوز شهادته و يثبت ميراثه وتتم حر بيته فليس لسيده ان يشترط عليه مثل يشترط على عبده من مال او خدمة ولا يحمل عليه شيئا من الرق لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اعتق شركاله في عبد ^{٢٣٤} **قوله** عليه قيمة العدل فاعطى شركاه حصصهم وعتق عليه العبد قال مالك فهو اذا كان له العبد خالصا حق باستكمال عتاقته ولا يخلطها بشئ من الرق من اعتق رقيقا لا يملك مالا غيرهم ^{٢٣٥} **مالك** عن يحيى بن سعيد وعن غير واحد عن الحسن بن ابي الحسن البصري وعن محمد بن سيرين ان رجلا في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتق عبدا له ستة عند موته فاسلمهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهم فاعتق ثلث تلك العبيد ^{٢٣٦} **قال** مالك وبلغني انه لم يكن لذلك الرجل مال غيرهم ^{٢٣٧} **مالك** عن ربيعة بن ابي عبد الرحمن ان رجلا في امانة ايان بن عثمان اعتق رقيقا له كله جميعا ولم يكن له مال غيرهم فامر ايان بن عثمان بتلك الرقيق فقسمت اثلاثا ثلثهم على ايهم يخرج سهم الميت فيعتقون فوقع السهم على احد الاثلاث فعتق الثلث الذي وقع عليه السهم مال المملوك اذا اعتق ^{٢٣٨} **مالك** عن

ان شرط عليه فان كان قبل العتق مثل ان يقول انت حر على ان تمنحني سنة فذكر عليه واما ان كان بعد العتق مثلا قال لعهده انت حر واخذ مني سنة فهو حر ولا شئ عليه ^{٢٣٩} **قوله** فاسلمهم رسول الله صلى الله عليه وسلم اي اقرع بينهم كما وقع في رواية حماد بن زيد بن يحيى بن عتيق وابوب من محمد بن سيرين عن عمران بن حصين ان رجلا اعتق سنة اعبده مائة ولم يكن له مال غيرهم فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فاقرع بينهم فاعتق اثنين واربع اربعة وبظاهرة قالت الامثلة الثلثة وكيفية القرعة كما في المنهاج ان يأخذ رقعا مائة فيكتب في واحدة منها عتق وفي الاثنين الباقيين رق ويخرج في بناوق رقعة واحدة منها باسم احد العبد فان خرج سهم العتق عتق ذلك العبد الذي خرج باسمه ورق الاخران وان خرج سهم الرق الذي خرج باسمه وثلاث وثلاثون رقعة اخرى فان خرج سهم العتق عتق الذي خرج باسمه ورق الثالث وان خرج سهم الرق الذي خرج باسمه عتق الثالث انتهى وقال الامام ابو حنيفة يعتق ثلث كل واحد يبت في الباقي قال ابن العمام وفيه قال الشعبي وشرع والحسن بهذا الحديث من ابطال الاستسعاد ووجه الدلالة ان الاستسعاد لو كان مشروعا ليجزى كل واحد منهم عتق ثلثه وامره بالاستسعاد في بقية قيمة للورثة والحديث عند الحنفية معلول بعلته باطنية وهو مخالفة نفس القرآن تجزى القمار فانه من جنسه لان حاصلة تعليق الملك او الاستحقاق باخطأ والقرعة من هذا القبيل لانها توجب استحقاق البق ان ظهر كذا الا ان ظهر كذا وكذا اجمع على عدم الاقراع عند تعارض البليتين قالوا ومن لا ينفي شرعية القرعة بل انما ثبتها شرعا لتطبيب القلوب ودفع الاحقاد في المواضع التي يجوز تركها كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم بنسائه في السفر ولا فيما يعرف الاستحقاق بعد اشتراكهم في سببه ومن الاول قرعة زكريا معتم على كفالة مريم والا فلو كان احق بكفالتها لان خالتها كانت تحتها كذا في فتح القدير ^{٢٤٠} **مالك**

القول يعتق عليه العبد ما بعد دفع القيمة وبه اخذ مالك ان لا يعتق الا بدفع القيمة وهو القول القديم للشافعي وقال في الجديد يعتق عليه كل بنفس الاعناق ويقوم عليه نصيب شريكه ببقية يوم الاعناق ويكون ولادة كله له وبه قال احمد واسحق والاوزاعي والميت وابو يوسف ومحمد وكان الولاء بينهما وقال ابو حنيفة ان كان المعتق موسرا فالذي لم يعتق بالخيار انشاء استسعى العبد وان شاء اعتق نصيبه وان شاء ضمن المعتق قيمة نصيبه يرفع المعتق ما دفع الى شريكه على العبد يستسعيه في ذلك والولاء كله للمعتق ^{٢٤١} **قال** مالك وقال ابو حنيفة يعتق عليه بقدر ما اعتق والشركاء بالخيار ان شاءوا اعتقوا كما اعتق وان شاءوا ضمنوه ان كان موسرا وان شاءوا استسعدوا العبد في حصصهم فان استسعدوا او اعتقوا كان الولاء بينهم على قدر حصصهم وان ضمنوا المعتق كان الولاء كله له ورجح على العبد بما ضمن واستسعا به ثلث فعني الحكم عند الامنة والصاحبين على ان العتق لا يجزى فاعناق البعض اعناق كل واحد ابو حنيفة فقال بالتجزى فخير الساكت بين الاعناق والاستسعاد والنصفين ان كان المعتق موسرا وبين الاولين ان كان معسرا كما في البناية ^{٢٤٢} **قوله** والا فقد عتق من اعتق اي ان كان معسرا عتق من حصته من عتقه وقد يستعمل عتق مقام عتقه وبه اخذ مالك والشافعي واهمدا اذا كان المعتق موسرا عتق نصيبه فقط ونصيب الشريك رقيق فلا يكلف المعتق اعناق ولا يستسعى العبد قال ابو حنيفة والاوزاعي والميت واسحق وابن ابي ليلى يستسعى العبد في حصة الشريك وهو في مدة السعاية كما كتب عند ابى حنيفة حر من غيره وبالحكمة المعتق يجزى عند ابى حنيفة مطلقا وقال ابو يوسف ومحمد لا يجزى مطلقا والحكم عند يسار المعتق ان يفتن لغيره وعند عساره السعاية لا غير وقال الشافعي تجزى فيما اذا عتق عبدا مشركا وهو معه ^{٢٤٣} **قال** مالك فليس لسيده ان يشترط في العتق ان من يبتل عتق عبده معجلا ولم يعتق ذلك باجل ولا عمل ليق العتق بعده فلا يجوز له في العتق ان يشترط عليه عملا لان ذلك بمنزلة ان يعتق عليه شيئا من الرق وذلك مخالف للمال المسترط عليه واما

ابن شهاب انه سمعه يقول مَضَتْ السَّنةُ ان العبد اذا اعتق تبعه ماله **قال** مالك ومما يبين ذلك ان العبد اذا اعتق تبعه ماله ان المكاتب اذا كُتِبَ تبعه ماله وان لم يشترطه وذلك ان عقد الكتابة هو عقد الولاة بعينه اذ اتم ذلك وليس مال العبد والمكاتب بمنزلة ما كان لهما من ولدانها اولادها بمنزلة رقابهما ليسوا بمنزلة اموالهم لان السنة التي لا اختلاف فيها ان العبد اذا اعتق تبعه ماله ولم يتبعه ولده وان المكاتب اذا كُتِبَ تبعه ماله ولم يتبعه ولده **قال** مالك ومما يبين ذلك ايضا ان العبد والمكاتب اذا اقتلسا اخذت اموالهما وامهات اولادهما ولم يؤخذ اولادهما لانهم ليسوا باموال لهما **قال** مالك ومما يبين ذلك ايضا ان العبد اذا بيع واشترط الذي ابتاعه ماله لم يدخل ولده في ماله **قال** مالك ومما يبين ذلك ايضا ان العبد اذا جرح اخذ هو ماله ولم يؤخذ ولده عتق امهات الاولاد وجامع القضاء في العتاقة **مسألة** ٢٥٢ عن نافع عن عبد الله بن عمر ان عمر بن الخطاب قال ايما وليثة ولدت من سيد هان فانه لا يبيعها ولا يهرها ولا يورثها وهو يستمتع منها فاذا مات فهي حرة **مسألة** ٢٥٣ انه بلغه ان عمر بن الخطاب اتته وليدة قد ضربه سيدها بنار واصابها بها فاعتقها **قال** مالك الامر عندنا انه لا يجوز عتاقه رجل وعليه دين يحيط بماله وانه لا يجوز عتاقه الغلام حتى يحتل ويبلغ مبلغ المحتلم ولا يجوز عتاقه المولى عليه في ماله وان بلغ الحلم حتى يلى ماله ما يجوز من العتق في الرقاب الواجبة **مسألة** ٢٥٤ عن هلال بن اسامة عن عطاء ابن يسار عن عمر بن الحكم انه قال اتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله ان جارية لي كانت ترقى غفالي فجئتها وقد فقدت منها شاة من الغنم فسألتهما فقالتا اكلمها الذئب فاسفت عليها وكنت من بني آدم فلطمت وجهها وعلى رقبة فاعتقها فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ايئن الله قالت في السماء فقال من انا فقال انت رسول الله فقال رسول الله

له قوله تبعه ماله وبه قال الحسن وعطاء والنخعي ومالك ان المال للعبد اذا اعتقه المولى ان لم يشترط السيد لنفسه واشتدوا بما رواه احمد والودود وقال الحافظ اساده صحيح عن ابن عمر فروعا عن عتق عبد له ولم مال قال العبد الا ان يشترط السيد قلت قوله فما مال العبد له الضمير في لا يجوز ان يعود الى العبد لانه اقرب مذكور ويدل عليه رواية الامام احمد عن عتق عبد له لم مال قال مال العبد وعلى هذا فاضافة الضمير اليه مجاز لانه يتولى حفظه ويتصرف فيه باذن سيده كما يقال غنم الراعي او بحمل الحديث على انه تفصل من السيد للعبد لما روى حماد بن سلمة عن ايوب عن نافع عن ابن عمر انه كان اذا عتق عبد لم يعرض للمال يعني تفصلا منه عليه وقيل للامام في الحديث الذي رواه كان اذا عتقك على التفصيل قال اي لعمرى على التفصيل قيل له فكانت عندك للسيد قال نعم مثل البعير وسواء ذهب الاكثر من الى ان المال للمولى كما في البيع وعلى هذا فيجوز ان يكون الضمير في لا يعود الى السيد لا الى العبد وقوله الا ان يشترط السيدان قلنا بالاول وهو ان المال للعبد فتقده الا ان يشترط السيد لانه فيكون كسب عليه او معه وان قلنا بالثاني فيكون التقدير الا ان يشترط السيد للعبد بعد العتق واشتد لذك بحديث ابن مسعود انه قال لعبد يا عبيد اني اريد ان اعنتك فاعترني بما لك فاني سمعت صلى الله عليه وسلم يقول من عتق عبدا فماله للذي اعتقه رواه الاثرم والبيهقي ولان العبد ماله كماله جميعا للسيد فانزال ملكه من احداهما ونقي ملكه لآخر قال ابو حنيفة يجمعون لحدوث ابن عمر على الذئب قال الحافظ ذهب الجمهور الى ان العبد لا يملك شيئا وقالت طائفة انه يملك واختلف قول مالك فقال من باع ولده لمال فماله للذي باعه لا بشرطه وقال في العتق تبعه ماله واجتج بعض المالكية بان الاصل ان لا يملك كمن لما كان العتق صورة احسان اليه ناسب ذلك ان لا ينزع منه ما يبرده فكيف لا احسان **مسألة** ٢٥٥ عن علي بن ابي حمزة قال لا اختلاف فيها قال الباقون ومما يبين ان العبد اذا عتق تبعه ماله وان المكاتب يتبعه ماله لان عقد الكتابة هو عقد الولاة بعينه اذ اتم ذلك وهو معنى ابن خزيمة العبد من مكاتبه غير مالك فذا حكم العتق والكتابة وان اقر قاضي ان الكتابة يفتق بعض وكذا تلك القطاعة والعتق المطلق عتق بغرض وبهذا يدل على ان التعليل الصحيح من ذلك انه خارج الى غير مالك ولو علم بان خارج بغرض لفظ بالكتابة وما بالكتابة فحق تعلق بعين العبد ينقله الى مالك من غير عقد فيتبعه ماله كالورثة قوله وليس مال العبد والمكاتب بمنزلة ما كان لهما من ولد لان الولد بمنزلة الرقبة لا بمنزلة المال يريدها رقبته ملك لغيره وكذلك رقبته ولده وماله ملك له ولذلك اذا عتق بقى ماله على ملكه ونقي ماله على ملك سيده على حسب ما كان عليه قبل العتق والكتابة وبهذا في العتق البطل وكذلك المعتقة الى اجل فيها ولدته قبل العتق **مسألة** ٢٥٦ قوله ايما وليثة الجرح ولو سقط لما رواه عبد الرزاق الى قوله فاذا مات فهي حرة وبه اخذ الجمهور والائمة الاربعة وغيرهم وروى عن ابن عمر فروعا امهات الاولاد لا يبعن ولا يورثن ولا يورثن بيتهم ماسيدها ما دام حيا فاذا مات فهي حرة رواه الدارقطني والبيهقي وصحها وقفه على ابن عمر وخالفه ابن القطان فصح وقفه وقال رواه كهم ثقات حم قال الباقون وكذلك لا يجوز ان يسلمها في جنايته ولا يسلم لغيره ماله عليها في فلس يريدها لا يصح اخراجها عن ملكه لان ما ذكر من ذلك هو معظم الوجوه التي يخرج بها الرقيق عن ملك السيد فاذا لم يصح

اخر اجاب عن ملكه ببيع ولا غيره لم يكن له الا القادر على ملكه او تعجيل عتقه على هذا فقهوا الامام **مسألة** ٢٥٧ قوله من ساء به ساء بها بنار روى الدارقطني والحاكم عن ابن عباس جاءت جارية الى عمر فقالت ان سيدي اعطى فاقدر في علي النار حتى احرق فخرج فقال عمر ويل لي اني اراي ذلك منك قالت لا قال فاعترفت له بشئ قالت لا فقال عمر على به فقال له عمر تعذب بعذاب الله قال يا امير المؤمنين اتهمتها في نفسها قال رايت ذلك عليها قال لا قال فاعترفت بك قال لا قال والذي نفسي بيده لو لم سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يقاد مملوك من ماله لا وقد تمنا منك ضرب مائة سووط ثم قال لما ذهبي فانت حرة لله وانت مولاة الله ورسوله قال عياض الجعفي على انه لا يجب اعتاق العبد بشئ مما يفعل به مولاه من الامر الخفيف واختلفوا فيها اكثر من ذلك من ضرب مبرج او حرقته بنار او قطع عضو ونحوها ما فيه شبهة فذهب مالك والليث الى عتق العبد على سيده بذلك ويكون ولده ولها عليه السلطان على ذلك وقال سائر اهل العلم لا يفتق عليه واختلف اصحاب مالك فيما لو حلق رأس الامة او لحيته العبد **مسألة** ٢٥٨ قوله تال ابا جى الاصابة بالنار على ضربين احدهما العمد والثاني الخطا فاما العمد فتورث في انجاز العتق واما الخطا فليس بتورث فيه واما العمد وهو القصد الى اطلاق عضو واحد ما يتولد عنه اثنين فهو على ضربين ضرب يبلغ بالعمد شيئا فاحشا فبذلك يفتق به العبد على فاعله المالك وان لم يبلغ ذلك لم يفتق به فاما يفتق عليه باجماع امرين اعمد وبلوغ اثنين الفاش وقال ابو حنيفة والشافعي لا يفتق عليه بعد شي من ذلك قال القاضي ابو محمد يفتق عليه بجزا عن معاودة مثله كالقاتل عمدا يمنع الميراث **مسألة** ٢٥٩ قوله وقد فقدت شاة بزنة المتكلم وروى بسكون التاء بزنة المؤنث الغائب **مسألة** ٢٦٠ قوله اين الله قال الباقون وهو على حد قوله ان منتم من في السمار واليه يصعد الحكم الطبيب قال الباقون عليها تريد وصفه بالعلو وبذلك يوصف من كان شانه العلوقا البينا وهي لم يرد به السؤال عن مكانه فانه منزه عنه والرسول اعلى من ان يسئل ذلك بل اراد ان يتعرف انها مشركة او مؤمنة لان كفار العرب كان لكل قوم منهم صنم مخصوص يعبدونه ولعل سفهاءهم كانوا لا يعرفون معبودا غيره فاراد ان يعرف انها ما تعبد فلما قالت في السماء واشارت الى السماء فهم منها انها موحدة تريد بذلك لقي باسماء الالهية الارضية التي هي الاصنام لا اثبات السماء مكانا له تعالى عن ما يقول الظالمون علوا كبيرا ولانه كان مأمورا بان يحكم الناس على قدر عقولهم ويهديهم الى الحق على حسب فهمهم ووجدوا تقفد ان المستحق للعبودية انه مدبر الامر في السماء الى الارض لا الالهة التي يعبدونها المشركون تقع منها بذلك ولم يكلفها اعتقاد ما هو صرف التوحيد حقيقة التنزيه ثم انه قال ابو حنيفة دليل على ان شرط الرقبة في جميع الكفارات ان يكون مؤمنة لان الرجل لما قال على رقبته فاعتقها لم يطلق له الله صلى الله عليه وسلم الجواب بقاها حتى امتنعها بالايمان ولم يسأل عن جهة وجوبها فثبت ان جميع الكفارات فيه سواء انتهى وقيل نظر فان الرسل الاتي ان على رقبته مؤمنة والظاهر ان القفصة واحدة ولو سلم التعدد فالجواب للعنفية ان التقيد بالايمان زيادة على المطلق في الآية فلا يجوز تجزئ الاحاد ولا بالقياس على التثنية في كفارة القتل خطأ فان الزيادة نسخ من وجه فلا يجوز الا بالمتواتر والمشهور **مسألة** ٢٦١

صلى الله عليه وسلم اعتقها **م٢٥٦** عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ان رجلا من الانصار جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بجارية له سوداء فقال يا رسول الله ان على عتق رقبة مؤمنة افاعتق هذه فان كنت تراها مؤمنة اعتقها فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم اتشهدين ان لا اله الا الله قالت نعم قال اتشهدين ان محمدا رسول الله قالت نعم قال اتوقنين بالبعث بعد الموت قالت نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتقها **م٢٥٧** انه بلغه عن المقدري انه قال سئل ابو هريرة عن الرجل يكون عليه رقبة هل يعتق فيها ابن زنا فقال ابو هريرة نعم ذلك يجزيه **م٢٥٨** انه بلغه عن فضالة بن عبيد الانصاري وكان من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انه سئل عن الرجل تكون عليه رقبة هل يجوز له ان يعتق ولد زنا قال نعم ذلك يجزي عنه **م٢٥٩** في الرقاب الواجبة **م٢٦٠** انه بلغه ان عبد الله بن عمرو سئل عن الرقبة الواجبة هل تشتري بشرط فقال لا قال مالك وذلك احسن ما سمعت في الرقاب الواجبة انه لا يشتريها الذي يعتقها بشرط على ان يعتقها لانه اذا فعل ذلك فليس برقبة تامة لانه يضع من ثمنها للذي يشترط من عتقها قال مالك ولا بأس ان يشتري الرقبة بائع في التطوع ويشترط ان يعتقها قال مالك ان احسن ما سمعت في الرقاب الواجبة انه لا يجوز ان يعتق فيها نصراني ولا يهودي ولا يفتق فيها مكاتب ولا مدبر ولا معتق الى سنين ولا ام ولد ولا اعلى ولا بأس ان يعتق النصراني واليهودي والمجوسي تطوعا لان الله تعالى قال في كتابه فَاَمَّا مَنَّا بَعْدَ وَاَقْبَدْنَا فَاَلَمَنَ الْعَاقَةَ قَالَ مالك فاما الرقاب الواجبة التي ذكرها الله تعالى في الكتاب فانه لا يعتق فيها الا رقبة مؤمنة قال مالك وكذلك في اطعام المسكين في الكفارات لا ينبغي ان يطعم فيها الا المسلمون ولا يطعم فيها احد على غير دين الاسلام عتق **الحج عن المبيت** **م٢٦١** عن عبد الرحمن بن ابي عمرة الانصاري ان امه ارادت ان توصي ثم اخرت ذلك الى ان تصير فهلكت وقد كانت همت بان تعتق قال عبد الرحمن فقلت للقسم بن محمد انفعها ان اعتق عنها فقال القسم ان سعد بن عباد قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان امي هلكت فهل ينفعها ان اعتق عنها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم **م٢٦٢** عن يحيى بن سعيد انه قال توفي عبد الرحمن بن ابي بكر في نوم نامه فاعتقت عنه عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم رقبا كثيرة قال مالك وهذا احسن ما سمعت الى في ذلك **فضل الرقاب وعتق الزانية وابن زنا** **م٢٦٣** عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الرقاب الواجبة ايرها افضل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اغلاها ثمننا وانفسها عند اهلها **م٢٦٤** عن نافع عن عبد الله بن عمر انه اعتق ولد زنا واهمه **م٢٦٥** **الولاة من اعتق** **م٢٦٦** عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت جاءت بديرة

له قوله نعم ذلك يجزيه وانه لا يجوز عتقه في الكفارة وكرهه على ابن عباس وابن عمر بن العاص اخرج عنهم ابن ابي شيبه قال الباجي ولد الزنا يجزي عتقه من الرقاب الواجبة يريدان من عتق رقبة كفارة او نذرا وغير ذلك فانه يجزيه ان يعتق في ذلك ولد الزنا لان ذلك النقص لا يخص به وانما يخص بنسبه وذلك غير مؤثر في العتق **م٢٦٧** **له** قوله بل يشترط العتق فقال لا وقال ابو حنيفة ليسد البيع بشرط فيه نفع لاحد المتعاقدين او لم يمتنع بشرط ان يعتقه او يدره ثم وقال الباجي وهذا على ما قال ان من كانت عليه رقبة واجبة عن كفارة او نذرا لانه لا يجزيه ان يشترها بشرط العتق لما احتج به لانه يحيط عنه من ثمنها لما شرط عليه من ثمنها فلم يعتق رقبة تامة ووجه آخر ان يعتق لا وقع وحده بل وقع مع شرط عليه **م٢٦٨** **له** قوله ولا بأس ان يشترى الرقبة وهذا على ما قال انه من اشترى رقبة تطوع بشرط العتق اجزاه لان الرقبة لم تلزمه بعد وانما هو متبرع بعتق مالك منها سواء كان ذلك جميعا او بعضها **م٢٦٩** **له** قوله انه لا يجوز فيها قال الباجي ونذا على ما ذكرناه لا يعتق في الرقاب الواجبة يهودي ولا نصراني ولا يفتق الا مؤمن لان الله تعالى قال في كتابه ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة فقيده بالابيان ثم تناسل العلم سائر الكفارات على كفارة القتل غير مادي عن ابي حنيفة انه اجاز في كفارة الظهار وكفارة الايمان عتق رقبة غير مؤمنة وفي الدر المختار هي تحرير رقبة ولو صغيرا او كافرا وصباح الدم او مريضا او مدونا او اعم او خصيا او مجنونا او مقطوع الاذن لا يجوز في غيبه فانيته جنس المنفعة كالاعلى والممنون لا يعقل والمقطوع يده او اها **م٢٧٠** **له** قوله نعم نصراني ولا يهودي وغير خلاف ابي حنيفة كما مر انفا **م٢٧١** **له** قوله ولا يعتق فيها مكاتب وقال ابو حنيفة يجوز عتاق مكاتب لم يؤد ثمنها لا مكاتب ادى بعض بدل **م٢٧٢** **له** قوله ولا مدبر وهو قول ابي حنيفة وقال الشافعي يجزي عتق المدبر **م٢٧٣** **له** قوله فاما مَنَّا بَعْدَ اى فاما ممنون منا بالاطلاق واما تقدون فداء بالاشترقاق وهو ثابت عند الامم اثنى عشر مفسوخ عند ابي حنيفة لقوله اقتلوا المشركين ميتا وحيا ونحوهم لان سورة براءة اخر ما نزل او مخصوص بحرب بدر وتعين عندهم القتل والاشترقاق

فالمعاقبة لا غير **م٢٧٤** **له** قوله لا رقبة مؤمنة وبه اخذ الشافعي واهم وجهي والا وراعى انه يشترط الايمان بجميع الكفارات جملة المطلق على المقيد في كفارة القتل خطأ وقال ابو حنيفة لا يعمل المطلق على المقيد الاعتقاد اتحادا والمادة **م٢٧٥** **له** قوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم قال محمد في الموطأ وبهذا نأخذ لابس ان يعتق عن المبيت فان كان اوصى بذلك كان الاول له وان كان لم يوص كان الاول لمن ائتمن ويطه الاجران شاء الله تعالى انتهى فان يعتق من افضل انواع الصدقة والصدقة بجميع اقسامها وكذا العبادات المالية والمبدئية ثوابها يصل الى المبيت ويكون باعنا المغفرة ورفع درجاته **م٢٧٦** **له** قوله رقبا كثيرة في هذا الحديث جواز الاعتاق عن المبيت خلافا لما مشهور عند المالكية وفي المداينة في النجاسة انه لا يجوز الاعتاق عن المبيت لان فيه الزام الولد للمبيت وفي المنهاج والاصح انه يعتق الوارث عن المبيت ولا يقع عتاق العبد لا جنسي عنه في الاصح عليه في الشرح باختراع بعد العبادات من النيابة وبعد الولد للمبيت وسيأتي تنبيه الكلام على هذا الحديث في باب الوصية **م٢٧٧** **له** قوله قلت لاشيعة في وصول الاجر الى المبيت اذا اعتق المحمي عنه او وصل ثوابه اليه وان لم يوص نعم ان كان الاعتاق او شئ من الصدقات واجبا عن المبيت فان اوصى به يجب على الوصي تنفيذه في ثلث ما ترك ويحكم ببراءة ذمته ان شاء الله تفضلا منه وذمته **م٢٧٨** **له** قوله اغلاها ثمننا قال الباجي يقتضي الاعتبار بزيادة الثمن ويكون ذلك على جميع احد جان يزيد في الثمن على القيمة والثاني ان يزيد الثمن لزيادة القيمة فاما زيادة الثمن على القيمة فعندي انه لا اعتبار به الا ان يأتي اليها من بيعها الا بزيادة على قيمتها ويرغب في عتقها لان المبيت اوصى بذلك ولم يفتي ببيعها واما زيادة الثمن لزيادة قيمتها فيعتبر على حال لان النبي صلى الله عليه وسلم قد نص على ان افضل الرقاب اغلاها ثمننا **م٢٧٩** **له** قوله صير الولد قال القاري يفتح الواو والمد لغة بمعنى المقاربة والنقطة وشراها عبارة عن عصوبة متواجبة عن عصوبة النسب يرث منها المعتق وقد ورد الولد لمن اعتق رواه احمد وغيره وفي رواية الولد لجمعة كلمة النسب لا يباع ولا يوهب رواه الطبراني **م٢٨٠**

فَقَالَتْ أَنِي كَاتِبْتُ أَهْلِي عَلَى تَسْمِ الْأَوَاقِ فِي كُلِّ عَامٍ وَأَقِيَّةً فَأَعْيِنِي نَيْي قَالَتْ عَائِشَةُ أَنَّ أَحَبَّ أَهْلِكَ إِنْ أَعَدَّهَا لَهَا مِنْكَ عِدَّةً وَهِيَ أَنْ يَكُونَ لِي وَلَئِكَ فَعَلْتُ فَذَهَبْتُ بِرِسْرَةٍ إِلَى أَهْلِهَا فَقَالَتْ ذَلِكَ لَهَا فَبَاوَأَ عَلَيْهَا فَبَاءَتْ مِنْ عِنْدِ أَهْلِهَا وَرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَالِسٍ فَقَالَتْ لِعَائِشَةَ أَنِي قَدْ عَرَضْتُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ فَأَبَوْا عَلَيَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَلَاءُ لَهُمْ فَسَمِعْتُ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلَهَا فَأَخْبَرَتْهُ عَائِشَةُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَذِيهَا وَاشْتَرِي لَهَا الْوَلَاءَ فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ مَنْ أَعْتَقَ فَعَلْتُ عَائِشَةُ ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي النَّاسِ فَحَدَّثَ اللَّهُ وَثَنِي عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ أَمَا بَعْدُ فَمَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا كَانَ مِنْ شَرَطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ وَإِنْ كَانَ مِائَةَ شَرْطٍ قَضَاءُ اللَّهِ أَحَقُّ وَشَرَطَ اللَّهُ وَثَقٌ وَإِنَّمَا الْوَلَاءُ مَنْ أَعْتَقَ **هَذَا** عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ عَائِشَةَ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ جَارِيَةً تَعْتَقُهَا فَقَالَ أَهْلُهَا بَيْعُكِهَا عَلَى أَنْ يَكُونَ الْوَلَاءُ لَهَا فَقَالَتْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لَا يَمْنَعُكَ ذَلِكَ إِنَّمَا الْوَلَاءُ مَنْ أَعْتَقَ **هَذَا** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ بَرِيرَةَ بَاءَتْ تَسْتَعِينُ عَائِشَةَ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ فَقَالَتْ عَائِشَةُ إِنْ أَحَبَّ أَهْلُكَ أَنْ أَصْبَ لَهَا مِنْكَ صَبَّةً وَاحِدَةً وَأَعْتَقَكَ فَعَلْتُ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ بِرِسْرَةٍ لِأَهْلِهَا فَقَالُوا لَا يَكُونُ لَنَا وَلَئِكَ قَالَ **هَذَا** يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ فَزَعَمْتُ عُمَرَ أَنَّ عَائِشَةَ ذَكَرَتْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اشْتَرِيهَا وَاعْتَقِيهَا فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ مَنْ أَعْتَقَ **هَذَا** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هَبْتَهُ قَالَ مَالِكٌ فِي الْعَبْدِ يَتَبَاعُ نَفْسُهُ مِنْ سَيِّدَةٍ عَلَى أَنَّهُ يُوَالِي مِنْ شَاءَ أَنْ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ وَإِنَّمَا الْوَلَاءُ مَنْ أَعْتَقَ وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا أَذِنَ لِمَوْلَاهُ أَنْ يُوَالِيَ مِنْ شَاءَ مَا جَازَ ذَلِكَ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ الْوَلَاءُ مَنْ أَعْتَقَ وَنَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هَبْتَهُ فَذَا جَازَ لِسَيِّدَةٍ أَنْ يَشْتَرِيَ ذَلِكَ لَهُ أَوْ يَأْذِنَ لَهُ أَنْ يُوَالِيَ مِنْ شَاءَ فَتَمْلِكُ الرِّهْبَةَ جَرَّ الْعَبْدَ الْوَلَاءَ إِذَا أَعْتَقَ **هَذَا** عَنْ رِبْعَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ الزُّبَيْرَ بْنَ الْعَوَّامِ اشْتَرَى عَبْدًا فَأَعْتَقَهُ وَلِذَلِكَ الْعَبْدُ بَنُونَ مِنْ أَمْرَةٍ حُرَّةٍ فَلَمَّا أَعْتَقَهُ الزُّبَيْرُ قَالَ هُمُ مَوَالِيٌّ وَقَالَ مَوَالِيٌّ هُمُ مَوَالِيْنَا فَخَصَّ مَوَالِيَّ عُمَانَ بْنِ عَفَانَ فَقَضَى

له قوله اني كاتبته اهلها على تسامع اهلها في كل عام واقية فاعينيني قالت عائشة ان احب اهلك ان اعدها لهما منك عددها ويكون لي ولائك فعلت فذهبت بريرة الى اهلها فقالت ذلك لهما فباوآ عليها فباعت من عند اهلها ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس فقالت لعائشة اني قد عرضت ذلك عليهم فابوا علي الا ان يكون الولاء لهم فسمعت ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألها فاعبرته عائشة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذيها واشترطي لهما الولاء فانما الولاء لمن اعترك ففعلت عائشة ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الناس فحدث الله وثنى عليه ثم قال اما بعد فمال رجال يشترون شروطا ليس في كتاب الله ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وان كان مائة شرط قضاء الله احق وشرط الله اوثق وانما الولاء لمن اعترك **هَذَا** عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ عَائِشَةَ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ جَارِيَةً تَعْتَقُهَا فَقَالَ أَهْلُهَا بَيْعُكِهَا عَلَى أَنْ يَكُونَ الْوَلَاءُ لَهَا فَقَالَتْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لَا يَمْنَعُكَ ذَلِكَ إِنَّمَا الْوَلَاءُ مَنْ أَعْتَقَ **هَذَا** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ بَرِيرَةَ بَاءَتْ تَسْتَعِينُ عَائِشَةَ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ فَقَالَتْ عَائِشَةُ إِنْ أَحَبَّ أَهْلُكَ أَنْ أَصْبَ لَهَا مِنْكَ صَبَّةً وَاحِدَةً وَأَعْتَقَكَ فَعَلْتُ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ بِرِسْرَةٍ لِأَهْلِهَا فَقَالُوا لَا يَكُونُ لَنَا وَلَئِكَ قَالَ **هَذَا** يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ فَزَعَمْتُ عُمَرَ أَنَّ عَائِشَةَ ذَكَرَتْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اشْتَرِيهَا وَاعْتَقِيهَا فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ مَنْ أَعْتَقَ **هَذَا** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هَبْتَهُ قَالَ مَالِكٌ فِي الْعَبْدِ يَتَبَاعُ نَفْسُهُ مِنْ سَيِّدَةٍ عَلَى أَنَّهُ يُوَالِي مِنْ شَاءَ أَنْ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ وَإِنَّمَا الْوَلَاءُ مَنْ أَعْتَقَ وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا أَذِنَ لِمَوْلَاهُ أَنْ يُوَالِيَ مِنْ شَاءَ مَا جَازَ ذَلِكَ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ الْوَلَاءُ مَنْ أَعْتَقَ وَنَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هَبْتَهُ فَذَا جَازَ لِسَيِّدَةٍ أَنْ يَشْتَرِيَ ذَلِكَ لَهُ أَوْ يَأْذِنَ لَهُ أَنْ يُوَالِيَ مِنْ شَاءَ فَتَمْلِكُ الرِّهْبَةَ جَرَّ الْعَبْدَ الْوَلَاءَ إِذَا أَعْتَقَ **هَذَا** عَنْ رِبْعَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ الزُّبَيْرَ بْنَ الْعَوَّامِ اشْتَرَى عَبْدًا فَأَعْتَقَهُ وَلِذَلِكَ الْعَبْدُ بَنُونَ مِنْ أَمْرَةٍ حُرَّةٍ فَلَمَّا أَعْتَقَهُ الزُّبَيْرُ قَالَ هُمُ مَوَالِيٌّ وَقَالَ مَوَالِيٌّ هُمُ مَوَالِيْنَا فَخَصَّ مَوَالِيَّ عُمَانَ بْنِ عَفَانَ فَقَضَى

على اللقيط ولمن خالف انسانا على المأثرة وهذا قال مالك والاذن اعم والثوري واهمده والمجهر وقاوا اذ لم يكن لاحد وارث فماله في بيت المال وقال ابو حنيفة والليث من اسلم على يد رجل فولاؤه له وقال اسحق ثبتت لملقط على اللقيط وقال ابو حنيفة ثبتت بالملق والبياني الحديث اباحة بيع المكاتبه وهو مذموم مالك واهمده والقول القديم للشافعي ولا يجوز ذلك في الجدي وهو قول ابو حنيفة واجيب بانها عجزت نفسها لانها اشترت بعائشة ففسخ مولاها بالكتابة وتورض بان ليس في استعانتها ما يستلزم العجز ولا سيما مع القول بجواز كتابته من المال عنده قال ابن عبد البر ليس في شيء من طرق حديث بريرة انها عجزت عن اداء النجوم لا خبرت بانها قد حل عليها بشئ ولم يود انتمى كمن قال الشافعي في الام فيما حكاه البيهقي في المعرفه اذ رضى اهلها بالبيع ورضيت المكاتبه بالبيع فان ذلك ترك الكتابه ١٢ **له** قوله نهي عن بيع الولاء وسببه نهي عن بيع الولاء وعن سببه اصل ذلك ان يفرد بالبيع دون الرقبة اذا ثبتت بعقود او بعقد لازم ليقبض فانه لا يجوز نقله عن محله ببيع ولا يثبت لان النبي صلى الله عليه وسلم قال انما الولاء لمن عتق يريد ان الولاء انما ثبت لمن اوقع العتق عن نفسه وقال العلماء ان معناه اذا اوقع عتقه عن نفسه واما انتقال الولاء بالميراث فمن باب ميراث الحقوق بسبب المقتق الموروث لا على ان الولاء ينتقل وانما هو ياتي كالنسب **له** قوله نهي عن بيع الولاء الخ لانه حق كالنسب فكما لا يجوز نقل النسب لا يجوز نقله ايضا الى غير المقتق ولا غير مقدور التسليم والنهي للتحرير فيبطل ولا ينتقل الولاء عن مستحقه بل هو ككلمة النسب وهذا قال المجهر قال الخطابي ان نهي عن بيع الولاء يحتمل ما يبيع الرجل ولده بعتقه بما لا يخرجه عليه وكانت العرب يفعل ذلك وما يبيع الرجل من صاحبه فسمته وبشرط عليه ان يفتقنا على ان يكون الولاء للبايع فيصح لاجل ذلك من الثمن فيكون هو ببيع الولاء على ما جرت عليه قننة بريرة ١٢ **له** قوله ان الزبير اشترى عبدا له بنون من امرأة حرة فاعتقه فقضى له عثمان بولائهم قال ابن سحنون عن ابيه قامت السنة عن الصحابة والتابعين وغيرهم ان ولد المرأة الحرة الممتقة ولاؤه لموالي ابيه ما كان الولد عبدا فاذ عتق جره الى مواليه وان كانت عربية فولاؤه للمسلمين حتى يعتق الولد فلهذا في مسئلة الزبير كانت زوجة العبد مولاة فكان ولايته لموالي ابيهم فلما عتق الزبير اباهم راى انه قد جرد ولادهم وصار موالى له قال ابن المواز عن مالك ولو كان عتق العبد قبل موته بساته بريد انه بنفسه العتق فيخرج الولاء ولا يفتقر الى حكم ولا رضا احد ١٢ **له** قوله فقضى عثمان للزبير وبه قال مالك وابو حنيفة والشافعي وهذا لان الولاء ككلمة النسب وهو الى الاباء وكما ان يكون للام عند الضرورة ثم ينتقل منها الى الاب كولد الملاعة ينسب الى امه ثم اذا اكذب الاب نفسه انتقل عنها الى ابيه فكذلك الولاء يكون لموالي الام عند الضرورة ثم ينتقل منهم عند زوالها الى موالى الاب ١٢ **له**

عثمان للزبير بولاءهم **قال** انه بلغه ان سعيد بن المسيب سئل عن عبد له ولد من امرأة حرة لمن ولاءهم قل سعيد ان مات ابوهم هو عبد لم يعتق فوالدهم لموالي امهم **قال** مالك ومثل ذلك ولد الملائعة من المولى ينسب الى مولى امه فيكونون هم مواليه ان مات ورثه وان جتجيرة عقلوا عنه فان اعترف به ابوه الحق به وصار ولاءه الى مولى ابيه وكان ميراثه لهم عقله عليهم ويجلد ابوه الحد **قال** مالك وكذلك المرأة الملائعة من العرب اذا اعترف زوجها الذي لاعنها بولد لها صار بمثل هذه المنزلة الا ان بقية ميراثه بعد ميراث امه وميراث اخوته لامه لعامة المسلمين ما لم يلحق بابيه وانما ورث ولد الملائعة المولاة مولى امه قبل ان يعترف به ابوه لانه لم يكن له نسب ولا عصبة فلما ثبت نسبه صار الى عصبته **قال** مالك الامر المجتمعة عليه عندنا في ولد العبد من امرأة حرة وابو العبد حران الحمد ايا العبد يجر ولاء ولد ابنته الا حرام من امرأة حرة يرثهم مادام ابوهم عبد فان عتق ابوهم رجع الولاء الى مواليه وان مات وهو عبد كان الميراث والولاء للجد وان كان العبد له ابنان حران فمات احدهما وابوه عبد جرد المجد ابو الاب والولاء والميراث **قال** مالك في الامة تعتق وهي حامل وزوجها مملوك ثم يعتق زوجها قبل ان تضع حملها او بعد ما تضع ان ولاء ما كان في بطنها للذي اعتق امه لان ذلك الولد قد كان اصابه الرق قبل ان تعتق امه وليس هو بمنزلة الذي تحمل به الله بعد العتاقة لان الذي تحمل به امه بعد العتاقة اذا اعتق ابوه جرد لانه **قال** مالك في العبد يستأذن سيده ان يعتق عبد له فيأخذ له سيده ان ولاء المعتق لسيده العبد لا يرجع ولاءه الى سيده الذي اعتقه وان عتق ميراث الولاء **قال** مالك عن عبد الله بن ابي بكر عن عبد الملك بن ابي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن ابيه انه اخبره ان العاص بن هشام هلك وترك بنين له ثلثة اثنان لامر ورجل لعله فهلك احد اللذين لامر وترك مالا ومولى ورثه اخوه لابييه وامه ماله وولاءه مواليه ثم هلك الذي ورث المال وولاء المولى وترك ابنته واتحاه لابييه فقال ابنته قدا حزن ما كان ابي احزن من المال وولاء المولى وقال اخوه ليس كذلك انما احزنك المال واما ولاء المولى فلا رأيت لو هلك اخي اليوم المست ارثته انا فاخصما الى عثمان بن عفان فقضى لافيه بولاء المولى **قال** مالك عن عبد الله بن ابي بكر بن حزم انه اخبره ابوه انه كان جالسا عند ابيان بن عثمان فاخصم اليه نفر من جهينة ونفر من بني الحارث بن الخزرج وكانت امرأة من جهينة عند رجل من بني الحارث بن الخزرج يقال له ابراهيم بن كليب فماتت المرأة وترك مالا ومولى فورثها ابنها وزوجها ثم مات ابنها

له قوله ان سعيد بن المسيب قول ابن المسيب

في عبد له ولد من امرأة حرة ان مات ابوهم عبد فوالدهم لموالي امهم فابوه انهم ولدوا بعد عتق الام لانه شرط في ذلك ان يموت ابوهم عبد لانهم لو اعتق ابوهم لم يجر الولاء ولو ولد ابوهم في حال رق امهم فمات الرق ثم عتقوا مع امهم او افردوا بعد العتق حال الحمل او بعد الولادة فان ولاءهم يكون لمن اعتقهم سواء بقى ابوهم على حال الرق او انتقل بالعتق الى حرية ولا يجر ولاءهم لان الولاء ثابت بالعتق لا يجره عتق اب وانما يجر ولاءه ثبت بالولادة دون العتق وقول مالك ومثل ذلك ولد الملائعة ينسب الى مولى ان فان اعترف به ابوه حتى به وصار ولاءه لمولى امه به يريده ان اذا كانت امه مولاة تقوم وبطل نسب من ابيه وهو مولى باللعان صار ولاءه لمولى امه فان اعترف به ابوه رد ولاءه الى مواليه فجعل اللعان كحال كون الاب عبدا وحال الاعتراف بعد ذلك كحال ما يطرأ على الاب من العتق فيجرب ولاءه الى مواليه ١٢ - **له** قوله الامر المجتمعة عليه عندنا معنى ذلك ان الحمد يجر الى مواليه وولاء ابن ابنته ما كان الاب عبدا ووجه ذلك ان جرد الولاء معنى يخص بالابوة ولا يشترط في ذلك الاب غير الحمد ١٣ - **له** قوله قال مالك في الامة تعتق ولذا على ما قال ان من اعتق امته وهي حامل وزوجها جين اعتقها مملوك ثم يعتق زوجها قبل ان تضع حملها او بعد ما تضع ان ولاء الولد ثبت لمولى امه لا يجره ابوه اذا عتق وذلك اذا ولدته لاقبل من متته اشهر من يوم عتقت الام فان ولدته لستة اشهر فاكثر قال الشيخ ابو محمد يريده وليست بظاهرة الحمل والزواج مرسل عليها فان الاب يجر ولاءه الى معتقه ووجه ذلك ان الولد اذا امسه الرق فعتق فان ولاءه قد ثبت لمعتقه لقوله صلى الله عليه وسلم وانما الولاء لمن اعتق ولا ينتقل منه بحراب ولا غيره والذي يعلم انه قد مره الرق ان تضع الام لاقبل من متتها اشهر من يوم عتقت او يكون يوم عتقت ظاهرا الحمل او يكون زوجها ممنوعا عنها لا يعيل اليها فثبت ولدا ما وضعته لسيده لانه يعلم انها حملت به قبل ان تعتق فقد مره عتق لمعتقه فثبت ولدا له ثبتا لا ينتقل عنه وانما ينتقل من

الولاء ما لم يثبت بالعتق ١٢ - **له** قوله في العبد يستأذن ولذا على ما قال ان العبد اذا اعتق عبده لم يجر الى يعتقه باذن سيده او بغيره فاذن اعتقه باذنه ثبت ولدا له لسيده لانه هو المعتق ثم ان اعتق العبد ذلك لم يرجع اليه الولاء لانه قد ثبت لسيده بالعتق فلا ينتقل عنه بغيره العبد المعتق اذا اعتقه لغيره اذن سيده ثم علم به السيد فلم يجر ولم يرد حتى عتق العبد ١٣ - **له** قوله ان العاص بن هشام ان عثمان قضى بالولاء لمن هو اخي به يوم الاستحقاق ولا يجر في ذلك جري المال لان المال يتبع امره بموت من يورث عنه وامر الولاء باق بعد ذلك لغيره بحال الاستحقاق ولذلك اذا مات احد الاخوين الشقيقين ورثه اخوه شقيقه دون الاخ للاب وتبع اخذه المال ثم لمات الثاني من الشقيقين ورث بنوه ما ينتقل اليهم من المال ولم يورثوا الولاء لانه امر باق بعد من مات من مولى اول الشقيقين ومات ورثه اخوه لابييه دون ولدا شقيقين يوم مات المولى ١٤ - **له** قوله لو هلك اخي اليوم اي لومات اخي الاول الذي ارث ماله وولاءه لمولى منه ابوك اليوم بعد موت اخيه للاب وام الذي هو ابوك لا كنت ارثه وذاك لان الاخ وان كان لاب مقدم على ابن الاخ وان كان لاب وام ١٥ - **له** قوله فقضى لافيه لان المعتق لومات اليوم كان ميراثه لافيه للاب دون ابن اخيه لابن وام ١٦ - **له** قوله فاخصم اليه نفر من جهينة قوله في المرأة النجيبية التي تزفقت من مال ومولى فورثها ابنها وزوجها ثم مات ابنها فقال ورثته لنا ولاء المولى قد كان ابنها حرة فقال الجعينيون هم مولى صاحبنا فاذا مات ولدنا فلنا الولاء فقضى ابيان بن عثمان بولاءهم للجعنيين يريد ما قد مناه من ان الاعتبار في الولاء لمن كان اخي به يوم موت المولى وذلك ان الولاء بمنزلة النسب قد يكون اليوم الرجل اخي بالرجل من جهة النسب ثم ينتقل الامر فيكون غيره اخي به منه عند الميراث وكذلك الولاء يعتق الرجل المولى ثم يموت عن اخ وولد فالولد اقرب الى المولى لانه اقرب الى المعتق فان مات الابن عاد القرب والحق لا يخرج من مولى بعد موت الولد ورثه لاننا لم نعلم ان الاستحقاق للمال يوم مات المورث الا في استحقاق بغيره ما كان ذلك بنسب او ولاء قال محمد وبهذا نأخذ ان انقرض ولد بالذكر رجع الولاء وميراث من مات بعد ذلك من موالها الى عصبتها وهو قول ابي حنيفة والعامة من فقهاءنا ١٧ -

فقال ورثته لنا وللعالمين قد كان ابنها حرمها فقال الجهمينيون ليس كذلك انما هم موالى صاحبتنا فاذا مات ولدها فلنا ولهم ونحن نرثهم فقضى ابان بن عثمان للجهمينيين بولاء الموالى **كتاب المكاتيب** انه بلغه ان سعيد بن المسيب قال في رجل هلك وترك بنين له ثلثة وترك مولى اعتمهم هو عتاقة ثم ان الرجلين من بنيه هلكا وتركوا اولادا فقال سعيد ابن المسيب يرث المولى الباقي من الثلثة فاذا هلك هو فولده وولد اخوته في وللاء الموالى شرع سواء ميراث السائبة وولاء من اعتق اليهودى والنصرانى **كتاب المكاتيب** انه سأل ابن شهاب عن السائبة فقال يوالى من شاء فان مات ولم يوال احد فميراثه للمسلمين وعقله عليهم قال مالك ان احسن ما سمع في السائبة انه لا يوالى احد وان ميراثه للمسلمين وعقله عليهم قال مالك في اليهودى والنصرانى يسلم عبد حدها فيعتقه قبل ان يباع عليه ان وللاء العبد المعتق للمسلمين فان اسلم اليهودى والنصرانى بعد ذلك لم يرجع اليه الولاء ابد اقال ولكن اذا اعتق اليهودى والنصرانى عبدا على دينه ما ثم اسلم المعتق قبل ان يسلم اليهودى والنصرانى الذى اعتقه ثم اسلم الذى اعتقه رجع اليه الولاء لانه قد كان ثبت له الولاء يوما اعتقه قال مالك وان كان لليهودى والنصرانى ولد مسلم ورث مولى ابيه اليهودى والنصرانى اذا اسلم المولى المعتق قبل ان يسلم الذى اعتقه وان كان المعتق حين اعتق مسلما لم يكن لولد النصرانى او اليهودى المسلمين من وللاء العبد المسلم شئ لانه ليس لليهودى ولا للنصرانى وللاء فولاء العبد المسلم لجماعة المسلمين

كتاب المكاتيب

بسم الله الرحمن الرحيم

القضاء في المكاتيب **كتاب المكاتيب** عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يقول المكاتيب عبد ما بقى عليه شئ من كتابته **كتاب المكاتيب** انه بلغه ان عروة بن الزبير وسليمان بن يسار كانا يقولان المكاتيب عبد ما بقى عليه من كتابته شئ قال مالك وهو رأي قال مالك وان هلك المكاتيب وترك مالا اكثر مما بقى عليه من كتابته وله ولد وولد وفى كتابته

ترجمه لوزني بعد احسان قال لا قال ا فتجيز شهادته قال لا قال فمعه عبد ما بقى عليه درهم وتجوز ذلك انه حكم من احكام الرق فلم يزل مع بقاء شئ من كتابته اصل ذلك قبول الشهادته (وقال مالك فان ملك المكاتيب الى ماله بين ابنته ومولاه) قوله في المكاتيب يترك المال يزيد على كتابته ويترك ولدا لهم حكم المكاتيب المالا لانه كاتب عليهم او ولد وامعه في كتابته فانه يورث عنه ما بقى عليه من الكتابته حالالا يورث قال الشيخ البراقسم وكذلك لم يترك الا وفاء قال القاضي ابو محمد لان الدون المؤجله تحمل بموت من يكون عليه وبذلك الفصل يقتضى اوله ان الكتابته لا تبطل بالموت اذا بقى من يقوم بها وبه قال ابو حنيفة وقال الشافعي تبطل بالموت والدليل على ما نقوله ان هذا عقد يقتضى عوضا يلزم احدا المتعاقدين فلا يبطل بموت من عقده اذا كان معه في العقد من يقوم به كالبيع والاجارة بموت المتاجر وان لم يكن فيما ترك من المال وفاء لم يرجع الى السيد واخذه من الشركة في المكاتيب يسعون به ان كانوا من اهل السعي لان حكمه متعلق بذلك المال وقوله وورث الولد ما بقى من المال بعد اداء الكتابته يريد انهم يسعون باداء الكتابته لان ذلك مقتضى عقد الكتابته كما لو مات من غير مال فادوا من اموالهم ليعقوا بالاداء واذا عتقوا بالاداء عن انفسهم من مال ابيهم ورثوا ابا قبيهم هذا قول مالك وقال ابو حنيفة يرثه ورثته الاحرار وهو قول علي وابن مسعود ومعاوية وطائفة والنخعي والشعبي والحسن وابن سيرين وقال ابن عمر جميع ما ترك السيد ونحوه روى عن عمرو بن زيد بن ثابت ووجه القول الذي ذهب اليه مالك انه اذا لم يكن للمكاتيب ان يعجز نفسه مع القوة على الاداء ووجود المال وكان ما تركه المكاتيب بيده موجودا ولم يكن للسيد الامتناع من اخذه ان عمله العبد كان حال العبد ماعلى فان وصل المال الى السيد علمنا انه كان قد استحق المحرقة من يوم وجود المال وظهوره عنده لا سيما ومن يتركه في الكتابته قد تعلق ختمه فاذا مات باء المال الى السيد قضى بانه كان له حكم المحرقة قبل موته وهذا كان حكم كل من معه في الكتابته فوجب ان يرثوا ما فضل من ماله بعد اداء كتابته ووجه ثمان ومجوان حق سائر من معه في الكتابته قد تعلق بهذا المال وكذلك لو اراد ان يهب منه واذن له في ذلك السيد كان لمن معه في الكتابته منه من ذلك فاذا تعلق به حتى من تركه في الكتابته وجب ان يتأدى منه الكتابته لان ذلك وجه تعلق حقوقهم به ومن قال انهم يعقون منه قال انهم يرثونه والناس بين قائلين قائل يقول هو السيد لا يعقون منه الولد ولا يرثون فضله وقائل يقول يعقون منه الولد ويرثون فضله ومن قال انهم يعقون منه ولا يرثونه فقد احدث قولنا ثانيا خالف به الاجماع ووجه القول الثاني ان حكمه حكم العبد بديل انه لو تلفت المال قبل ان يصل الى السيد لرق وهو من معه في الكتابته فاذا ثبت ان له حكم الرق كان ماله للسيد دون الولد وبغيره من الورثة **كتاب المكاتيب** ولو ملك المكاتيب قبل اداء العجوم ذهب كثير الى انه يموت رقيقا ترك مالا او لا كما لو تلف المبيع قبل القبض يرتفع البيع وهو قول عمرو بن عمر وزيد بن ثابت وبه قال عمر بن عبد العزيز والزهري وبقاؤه واليه ذهب الشافعي واجمروا وقال قوم ان ترك وفاء ابقى عليه من الكتابته كان حرا وان كان

له قوله فقضى ابان بن عثمان للجهمينيين لانها لو ماتت بعد ثبوت ابنها كان ميراثها لا تار بها دون اقراره **كتاب المكاتيب** ما سمعت في السائبة وهو العبد الذي يقول سيده لا اولاد لاحد عليك او انت سائبة يريد بذلك عتقه وان لا اولاد احده عليه وقد يقول اعتقك سائبة او انت سائبة قال في الهداية فان شرط انه سائبة فاشترط باطل والولاء لمن اعتق لان الشرط مخالف للنص وهو قول الشافعي كما ذكره المنوي **كتاب المكاتيب** قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث المشهور الاولاد لمن اعتق وقال عبد الله بن مسعود لا سائبة في الاسلام ولو استقام ان يعق الرجل سائبة ولا يكون من عتقه ولا يبره لا استقام لمن طلب من عاتقه ان يعق ويكون الولاد لغيره ما فقد طلب ذلك منها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولاد لمن اعتق واذا استقام ان لا يكون لمن اعتق ولا لا استقام ان يستثنى عنه الولاد فيكون لغيره واستقام ان يهب الولاد ويبيعه وقد نسي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الولاد وبيعه والولاد بمنزلة النسب وهو لمن اعتق ان اعتق سائبة او غيره ما هو قول ابو حنيفة والعمامة فقها ثانيا قال الباجي ومن اعتق عبده سائبة فعناه انه اعتقه عن جماعة المسلمين فثبت ولده لهم وبه قال عمرو بن عباس وعين ابن نافع انه قال لا سائبة عندنا اليوم في الاسلام ومن اعتق سائبة فولده لاداءه صلى الله عليه وسلم قال انما الولاد لمن اعتق وهذا معتق ولانه لم يعتق عن معين فكان الولاد له **كتاب المكاتيب** فيعتقه قبل ان يباع عليه الى العبد فان الكافر اذا ملك العبد المسلم بان اشتراه او اسلم عبده الكافر يجر على بيعه وهو قول ابو حنيفة وللشافعي قول كذلك والظاهر انه لا يصح شراء الكافر المسلم ولكن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا **كتاب المكاتيب** المكاتيب هو الذي قال له مولاه اذا ديت مالا كذا فانت حرو هو ملك رقبته ملك يدا و تفرقا **كتاب المكاتيب** ما بقى عليه شئ من ماله كتابته ولو قتل وعذا ابن ابي شيبة عن ابن عمر قال المكاتيب عبد ما بقى عليه درهم قال محمد وبهذا تأخذ وهو قول ابو حنيفة وبه قال مالك والشافعي واحمد وجمهور السلف والخلف وكان فيه اختلاف الصائفة **كتاب المكاتيب** قال مالك وهو رأي وقد روى مثل هذا عن جابر بن عبد الله وزيد بن ثابت وعائشة وام سلمة وعثمان وقال ابن المسيب وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم من طريق غير ثابت وماروى من ذلك يحتمل ان يريد به وجهين احدهما ان حكم المكاتيب ما بقى عليه من كتابته شئ حكم العبد في حراجه وهدونه وشهادته وقدره ونفقته انقصا من عن المحرقة بقتله وغير ذلك من احكام العبيد ولو جهر الثاني ان جميعه رقيق لا يعق من شئ وبهذا الوجهين قال مالك والزهري وابو حنيفة والشافعي وروى عن علي بن ابي طالب انه قال المكاتيب يورث بقدر ما ادى ليعق منه بقدر ما ادى ويحكم دينه بقدر ما ادى منه بحساب ونحوه قال ابن عباس وروى عن عمر انه اذا ادى المكاتيب الشرط فارق عليه وروى عن ابن مسعود وشريح اذا ادى الثلث فهو حريم بمعنى انه حرو انما يطالب بما عليه في ذمته والدليل على ما نقوله ما احتج به زيد بن ثابت عن علي فانه قال له ان كنت

او كاتب عليهم ورثوا ما بقي عليهم من المال بعد قضاء كتابته **هـ** قال مالك عن حميد بن قيس المكي ان مكاتبا كان لابن المتوكل هلك بمكة وترك عليه بقية من كتابته وترك ديونا للناس وابنة فاشكل على عامل مكة القضاء فيه فكتب الى عبد الملك ابن مروان يسأله عن ذلك فكتب اليه عبد الملك بن مروان ان ابدأ بديون الناس ثم اقض ما بقي من كتابته ثم اقسّم ما بقي من ماله بين ابنته ومولاه **قال** مالك الامر عندنا انه ليس على سيد العبد ان يكاتبه اذ سأل له ذلك ولما سمع ان احدا من الاثمة اكره رجلا على ان يكاتب عبدا اذ سأل له ذلك وقد سمعت بعض اهل العلم اذا سئل عن ذلك فقول له ان الله تبارك وتعالى يقول في كتابه فكا تبوهما ان علمتم فيهم خيرا يتركوهما تين الايتين واذا حللتم فاصطادوا فاذا قضيت الصلوة فانتشروا في الارض وابتغوا من فضل الله **قال** مالك واما ذلك امر اذن الله فيه للناس وليس عليهم بواجب **قال** مالك و

غير فضل فالزيادة لاولاده الاحرار وهو قول عطاء وطاوس ومالك وابي حنيفة والجوزي ذكر في الحاشية المطبوعة عن المحقق قلت تفصيلا على ما في الهداية وشروحاتها اذ اقامت المكاتب من غير اداء جميع بدل كتابته ادى بعضه او لم يؤد شيئا فان كان له مال لم تنسخ الكتابية وحكم بقية في اخرج جزء من اجزائه حيا ومات بقى فهو ميراث لو رثته وتعلق اولاده المولودون في كتابته وهو المروى عن علي وابن مسعود **هـ** قوله ثم اقسّم ما بقي الخ يعني للبيت بالفرصة والباقي وهو النصف لمولاه بالعصية والنسائي عن عبد الله بن شداد عن ابنة حمزة قالت مات لي مولى لي وترك ابنة فقسّم النبي صلى الله عليه وسلم ماله بيني وبين ابنته فجعل لي النصف ولها النصف **هـ** قوله الامر عندنا انه ليس على سيد العبد ان يكاتب عبدا علم ان لا يجبر على ذلك ولا يقضي به عليه وهو مذنب مالك وابي حنيفة وجوزي الفقهاء وقدرى عن عطاء ان ذلك واجب عليه قال ولا اثره عن احمد والليل على ما نقول ان هذا معنى يقضى الى التعلق غالبا فلم يجبر عليه السيد كالاستيلاء والتدبير والتعلق الى اجل ولا ان كل عقد لا يجبر السيد على اخراج العبد من ملكه به بدون القيمة مع السلالة فانه لا يجبر على ذلك بالقيمة ولا باكثر منها كالمبيع وقوله سمع ان احدا من الاثمة اكره رجلا على ان يكاتب عبدا يريد ان لم يكن ذلك في السلف وما روى عن عمران امرئ ان يعقوب بن عبد الله بن قاضي فخر بن عمر بالدرة وقال كاتبه فقال انس لا كاتبه قتلا عمر فكا تبوهما ان علمتم فيهم خيرا فكا تبوهما انس فليس فيه دليل على اللزوم والجبر ولو كان لعمر ان يجبر على ذلك انسا حكم بذلك عليه واستغنى عنه ان يقرب بالدرة وينيل عليه القرآن بالامر بذلك واما ضربه بالدرة لما نذر الى البحر والى مارآه صلاحه في دينه ودنياه فامتنع من ذلك فادبه لا متناعه وتلا عليه القرآن بالامر بذلك والندب اليه وقدم محمد بن مسلمة ان يبيع بجاره امرا وانسى على رصنه وقال والله ليرين به وعلوى بطنك على وجه التحكم اليه فيما هو صلاحه في دينه ودنياه وطم ان محمد بن مسلمة لا يرجع اذا عزم عليه في ذلك وليس هذا الذي اراد مالك انه لم يبلغه فيه اكره احد فالك علم الناس باحكام عمر وغيره من ائمة اهل المدينة وحسب ان عطاء الذي انفرد بهذا القول قال مثل قول مالك انه لم يبلغه ذلك من احد وقدرى عن عطاء ايضا في نفى وجوب ذلك ولو سلمنا ان عمر قال ذلك على وجه التحكم والجبر لانس لم يلزم لمخالفة الناس له وقول مالك من بعض اهل العلم اذا قيل لانس الله عز وجل يقول في كتابه فكا تبوهما ان علمتم فيهم خيرا يتركوهما تين الايتين واذا حللتم فاصطادوا فاذا قضيت الصلوة فانتشروا في الارض اذ ان هذا اللفظ يحتمل غير الوجوب وان لم يكن كل ما روي هذه الصيغة واجبا فقد يكون منه المندوب اليه والمباح وغير ذلك مما يحتل به هذه الصيغة من المعاني ويحتمل ان يريد به هذه الصيغة اذا وردت بعد الحظ وانما محمولة بمطلقها على الاباحة وقد قال بذلك القاضي ابو محمد وكثير من اصحابنا واثار اليه الواسع في احكامه وتعلق في ذلك بان حبس هذا العقد محظور لتعلقه بمجمل وهو ما كاتبه عليه اورقته العبدان عجز عن الاداء ثم وردت الاباحة بالكتابة بعد ذلك فكان ظاهرا بالاباحة وهذا مقصود قوله وما يتحصل منه وان كنت قد حريت الى تبينه وليس عندي بذال تقوى لان الذي وقع فيه الخلاف بين اصحابنا انما هو ان يشبث حظر ثم بين انقضاء مدته بالاباحة نحو قوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما ثم بين انقضاء مدته التحريم لقوله واذا حللتم فاصطادوا وقال تعالى في السعي الى الجمعة اذا لودى للصلوة من يوم الجمعة الاية فحرم البيع بعد النداء للصلوة الجمعة بين انقضاء وقت التحريم بقوله تعالى فاذا قضيت الصلوة فانتشروا وبيعهم عندي ان لفظ فعل اذا وردت بعد الحظر انما على بابها في الوجوب الا ان يدل الدليل على حرمانه عن ذلك وقد قال الله تعالى فاذا سلخ الاشهر الحرم فاقتلوا المشركين الاية فبين انقضاء مدة تحريم قتال المشركين بايجاب تقليمه وقد رايت ذلك في احكام الفصول فاذا قلنا ان لفظه افعّل بعد الحظر على بابها من الوجوب الا ان يعدل عن ذلك بدليل يحتمل ان يكون المراد

للقوله تعالى فكا تبوهما ان علمتم فيهم خيرا يتركوهما تين الايتين ويحتمل ان يراد به الاباحة وقد قال الشيخ ابو اسحاق بن شعبان على الحسن والندب وقال القاضي ابو اسحاق والقاضي ابو محمد ان على الاباحة وقد روى الشيخ ابو اسحاق في تفرعيه ان كاتبه على الاباحة والايتاء مندوب ايم فاذا قلنا بقول من تقدم من شيوخنا ان لفظه افعّل بعد الحظر يقتضي الاباحة فان قوله فكا تبوهما على ما ناله القاضيان على الاباحة وقد تقدم عندنا في القول فيه ان هذا ليس يحظر تبين انقضاءه بلفظه افعّل وانما هذا على ما اشار اليه حكم ثبت عندهم ما ما بنهيه صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرار عن الغرر ثم خص منه قدرا ما بقي فاما هي لفظه افعّل واروة للتحصيل فيجب ان لا تقتضي الاباحة عندهم ذنب لهذا المذهب لكننا قد صرحا بمحل على الاباحة وان القاضي ابو اسحاق لا يكا ويتأذى على تحريم القول فيه فيقول مرة ما تقدم ويقول مرة اخرى هو اذن وترغب والاذن غير الترغب لان الاذن انما يقتضي الاباحة خاصة وتعلق الفعل بسببه لما دون له والترغب بمعنى المحض والندب يقتضي استدعاء الفعل منه على وجه الاستيلاء وقد يقول مع قوله ان اذن واباحة هو امر فهو محتمل ان يريد بذلك الترغب الذي قدمت ذكره عنه ويحتمل ان يسمى الاباحة امرا فان القاضي ابو اسحاق يقول ان المباح ما موربه والذي عليه جمهور اصحابنا الاصوليين ان المباح ليس بما موربه وقد بينته في احكام الفصول واستدل القاضي ابو اسحاق على ان الكتابة لا تجب على السيد ولا يجبر عليها بقوله تعالى ان علمتم فيهم خيرا فلما روي ذلك الى علم السيد وهو امر مرغوب لا يعرف من المخلوقين غيره ثبت ان لا يجب عليه لانه لم يجعل للحكام فيه مَدْخَلًا ولو كان مما يجب عليه لقال فكا تبوهما ان علمتم فيهم خيرا وقد اختلف الناس في الخي نقال مجاهد وابن عباس وكثير من العلماء هو المال والقوة على الاداء وبه قال القاضي ابو اسحاق واستدل على ذلك بان الجبر اذا ذكر في امور الدنيا فانما هو المال قال الله تعالى كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت الاية فالمراد به المال وروى ابن الموازي عن مالك الخي القوة على الاداء وروى عن عبيدة السلماني ان علمتم فيهم خيرا ان اقاموا الصلوة وروى عن الحسن ان علمتم فيهم خيرا وادنا واما وقال ابراهيم النخعي ان علمتم فيهم خيرا صدقا ووافاء **هـ** قوله يتلو بائين الايتين جزاء لا لاؤا شئ يعني ان اسأل تال بعض اهل العلم ان الله سبحانه يأمر بالكتابة بقوله فكا تبوهما فيكون واجبا فيتلو ذلك البعض في جواب التال بائين الايتين ولما واذا حللتم فاصطادوا وانما فيها فاذا قضيت الصلوة فانتشروا فان الامر فيها لا بكتابة في الصحيح انتهى وبه قال الشافعي والظاهر من كلام مالك انه امر اباحة وبه قال بعض المحققين وقال داود وبعض الظاهرية انه امر اباحة فيجب على المولى ان يكاتب عبده الذي علم فيه خيرا اذا سأل العبد ذلك على قيمته واكثر لاني اقل منها وهو قول عطاء وعمر وابن دينار ثم اختلفوا في معنى خيرا قال ابن عمر وابن عباس قوة على الكسب وهو قول مالك والثوري والشافعي منهم اليها الامانة لانه قد يبيع ما يبيعه فلا يعتق وقيل الصلاح في الدين وقيل المال وما ضعيفان **هـ** قوله حال مالك وسمعت بعض اهل العلم يقول هو ان يضع الرجل عن مكاتبة من مال الله الذي اتم قال سمعت بعض اهل العلم يقول هو ان يضع الرجل عن مكاتبة من مكاتبة شيئا قال ابن الجهم اكثر الصحابة يأمرون بذلك من غير قضاء ولا جبر ولو كانت واجبة لكانت محدودة وروى الشيخ ابو القاسم عن مالك ان الايتاء مندوب اليه وليس بفرع وروى ذلك عن عثمان وروى نحوه عن علي قال عيسى بن دينار لا ينبغي لاحد ان يدع الوضع وقد رغب الله تعالى فيه وحق عليه فمن ابى ان يضع شيئا فذلك له وقد ترك الفضل وروى عن بريدة بن حصين الاسلمي انه قال في ذلك حص الله الناس اجمعين على ان يعينوه وروى عن عمرو وغيره ان معنى ذلك ان يعطيه سيده من الزكاة عند عقد الكاتبة وروى عن زيد بن اسلم ان معنى ذلك ان يعطيه الامير من الزكاة ولا يعطيه السيد شيئا **هـ**

سمعت بعض اهل العلم يقول في قول الله تبارك وتعالى واتوهم من مال الله الذي اتيكم ان يكاتب الرجل غلامه ثم يضع عنه من اخر كتابته شيئا مسمى قال مالك فهذا احسن ما سمعت من اهل العلم وادركت عمل الناس على ذلك عندنا قال مالك وقد بلغني ان عبد الله بن عمر كاتب غلامه على خمسة وثلاثين الف درهم ثم وضع عنه من اخر كتابته خمسة الاف درهم قال مالك الامر عندنا ان المكاتب اذا كاتبه سيده تبعه ماله ولم يتبعه ولده الا ان يشترطهم في كتابته قال مالك في المكاتب يكاتبه سيده وله جارية بها حبل منه لم يعلم به هو ولا سيده يوم كتابته فانه لا يتبعه ذلك الولد لانه لم يكن دخل في كتابته وهو سيده فاما الجارية فانها للمكاتب لانها من ماله قال مالك في رجل ورث مكاتبا من امراته هو وابنها ان مات قبل ان يقضى كتابته اقتسم ميراثه على كتاب الله وان ادى كتابته ثمرات فميراثه لابن المرأة ليس للزوج من ميراثه شيء قال مالك في المكاتب يكاتب عبده قال يظن في ذلك فان كان انما اراد المحاباة لعبده وعرف ذلك منه بالتخفيف عنه فلا يجوز ذلك فان كان انما كاتبه على وجه الرغبة وطلب المال وابتغاء الفضل والعون على كتابته فذلك جائز له قال مالك في رجل وطئ مكاتبة له انها ان حملت حتى بالخير ان شاءت كانت ام ولد وان شاءت مرت على كتابتها فان لم تحمل فهي على كتابتها قال مالك الامور المجتمعة عليه

الحقوله ادرست

عمل الناس على ذلك وهو قول اكثر ان في الاية امر للمولى ان يحيط عن مكاتبه من مال كتابته شيئا وهو قول ثمان والزهري وابن عمر قال الشافعي في المنهاج يلزم السيد ان يحيط عنه جزءا من المال او يدفع اليه والخطاوى وفي النعم الاخير المتيقن وفي البداية ولا يجب حط شيء في البذل اعتبارا بالبيع وعن الشعبي ان المراد بالاية دفع الصدقة اليهم واه عن جماعة من الصحابة وزعم بان الاية تمليك والخطاوى لا يكون تمليكا وفي المعالم ان قال قوم اراد بقوله واتوهم من مال الله اي سهمهم الذي جعل الله لهم من الصدقات المفروضة ونقول تعالى وفي الزنا والفسق الحسن وقال ابراهيم بن محمد في جميع الناس على معنى قوله ١٢ محرم قوله ثم وضع عنه من اخر كتابته خمسة الاف هو سبع مال الكتابته وبه اخذ بعض الشافعية وقد روى بالربع وعن ابن عباس يحيط عنه الثلث الا صلح عند الشافعي انه يكفي ما يقع عليه اسم المال وليستجب الربيع كذا في المنهاج ١٢ قوله قال مالك الامر عندنا ان المكاتب اذا كاتب سيده الخ قوله وتبعه ماله يحتمل وجهين احدهما عند عقد الكتابة وبمظهر لفظ الموطا قال الشيخ ابو القاسم من كاتب عبده وله مال تبعه وقال عطاء وعمر بن دينار وغيرهما ولا علم فيه خلافا لما روى عبد الرزاق عن النخعي من كاتب عبدا وباه فماله للعبده والدليل لما عليه الجماعة ان ما كان لمن مال عبدا لم يعلم به فانه لا يكون للعبده بعد العقد الكتابة انتموه وانما انقذت الكتابة على ان يتعين المكاتب بما معه من المال على اداء كتابته وذلك ان ما يكتبه حال كتابته لا يخفى لسيده فيه ولا منعه فلا يجوز للسيد ان يتراع ما ثبت في يده من ماله وما روى الرواية عن النخعي الا انها وبهذا ينفارق المكاتب المديون والمعتق الى اجل وام الولد فان السيد اثنى بما يكسبون بعد العتق الموهبل والتدبير والاستيلاء فذلك كان لا يتراع اموالهم ووجه اخر ان المديون والمعتق الى اجل وام الولد يلزم السيد الانفاق عليهم ولا يلزمه الانفاق على المكاتب ولا على ولده الذين معه في الكتابة قاله الشيخ ابو اسحق والوجه الثاني ان المكاتب يتبعه ماله اذا انفذ عتقه وقد قال القاضي ابو محمد اذا عتق المكاتب بالادارة يتبعه ماله قال لان الكتابة عقد معاوضة على النفس والمال ونقوله ولم يتبعه ولده الا ان يشترطهم يريد بذلك من قد وجد من ولده من ولد له من ائمة قبل عقد الكتابة وعلى هذا ما كان في الفقهاء وذلك ان الولد ان كان للعبده من ائمة فورا فبقى لسيده وليس برقيق له ماله فيتبعه كما يتبعه ماله وانما حكمه حكم مال السيد فلا ينبغي ان يتبع العبد في عقد كتابته ولا غير بالان لا يشترط اوجه فيكون حكمه مع ابيه حكم عبيد السيد جميعا عقد الكتابة بان يشترط اوجه فيكون حكمه مع ابيه حكم عبيد السيد واما ان كان الابن للعبده من زوجة فانه ان كانت ام حرة فهو حر وان الولد تبع لأم في الحرية والرق وان كانت ام مائة فهو عبده لسيده وانما الذي ذكره مالك في هذه المسئلة ولد المكاتب من امته ١٢ قوله قال مالك في المكاتب يكاتب سيده الخ وبذا على ما قال ان المكاتب يعقد كتابته وله امته حامل منه لم يعلم به هو ولا مولاه وفائدة ذلك ان لم يذكر في عقد الكتابة ولم يشترط فانه عبده ولا مدخل له في الكتابة قال الشيخ ابو القاسم وينتظر وضعها فاذا وضعت فالولد للسيد والامه للمكاتب على ما كانت عليه قبل الكتابة واما ما حملت به امته من بعد الكتابة فانه تبع له وحكمه حكم ابيه في الكتابة يعق بعتقه ويرق برفقه قال الشيخ ابو القاسم وغيره ووجه ذلك انه لم يملك السيد قط وانما الفضل من الاب وهو قد ثبت له حكم الكتابة ولم يتعلق به استحقاق لغيره فهو كالجوز منه فحكمه في الرق والحرة بالكتابة بحكمه ١٢ قوله قال مالك في رجل ورث مكاتبا الخ وبذا على ما قال ان الولد لا يورث بالصهر ولا للزوجة به تعلق فاذا ماتت المرأة عن زوج

وابن ذركت مكاتباً فقد تعلق حق الزوج والاب بالمكاتب لان احكام الرق متعلقة به بمنزلة ما لو كان عبدا لورثه الزوج والاب فان كان مكاتباً اوجب ان يرثاه ان كان مالا ووجب ان يخمس به الابن ان كان ولداً لان الولد قد ثبت بعقد الكتابة لانه فاذا مات المكاتب قبل ان يعقق بالاداء فهو عبده فقد عاد الى المال فوجب ان يكون للزوج ربع وللابن باقية كسائر ما خلفته مورثتهما من المال وان اعتق باء المكاتبه فقد تحقق بالولاء وما كان فيه من المال وهو العوض بالكتابة فقد صار الى كل واحد منهما حصته ولم يبق الا الجرد والولاء فثبت لابن خاصة فان مات المكاتب بعد العتق فلا شيء فيه للزوج لان الزوجية لا تأثر بها في الولاء ووجب تفرد الابن لان البتة لما تأثر بمقدم في الولاء والله اعلم وانكم ١٢ قوله ليس للزوج من ميراثه شيء فان الولد لا يجري فيه سهم الورثة بالفرعية كما في المال بل هو نصيب يورث بطريق العوض فيعتبر الاقرب فالاقرب روى الدارمي عن الزهري مرسل المولى الا في الدين اثنى الناس لميراثه اقرهم من المعتق ١٢ محرم قوله في المكاتب يكاتب عبده الخ في الدراية وجاز ان يكاتب المكاتب عبده استحسانا والقياس ان لا يجوز وهو قول زفر والشافعي وحصل ذلك في شرح المنهاج بانه يعقب الولد المكاتب ليس لاله وفي قول يصح ولو قف الولد ١٢ محرم قوله قال مالك في رجل وطئ مكاتبة له الخ وبذا على ما قال ولعل ذلك انه ليس للسيد ان يطأ مكاتبة وبه قال الشافعي لان عقدتها متعلق باجل كتابتها فكانت كالمعتقة الى اجل قاله القاضي ابو محمد ووجه اخر ان الطوطا لا يحل الا بالزوجية او ملك يمين تستحق به عليه النفقة ولذا ان معدومان في مسئلتنا فلم يكن له وطؤها ووجه اخر انها منقذت على السيد من الامانة بالكتابة كالمعدومة فان فعل ذلك منع منه وزجر عنه وهي على كتابتها ما لم تحمل ووجه ذلك ان مجرد الوطأ لا يغري حكم الكتابة ولا يوجب فيها عتقها ولا احد عليه سواء علم بالتحرير او لم يعلم به وبه قال الوضيفة والشافعي خلافا لما روى عن الحسن والزهري ان عليهما الحد والدليل على ما نقوله ان وطأ صايف شبيهة ملك فلم يجب به الحد كما لو وطئ جارية بيمينه وبين شريكه ١٢ محرم قوله ليس بالخير ان في البداية اذ اولدت المكاتبه من المولى فهي بالخير ان شاءت مضت على الكتابة وان شاءت تجرت نفسها وصارت ام ولد لانهما تلقىها حرية ما قبل بدول واجل بغير بدل فتخير بينهما ونسب ولد باثبات من المولى وهو حر ١٢ محرم قوله قال مالك الامر مجتمع عليه عندنا في العبد الخ وبذا على ما قال ان العبد بين شريكين لا يجوز لاحدهما ان يكاتب دون صاحبه اذن لصاحبه في ذلك او لم يأذن وهو احد قول الشافعي وروى عن الحكم بن عبيدة وابن ابي ليلى نصح الكتابة بغير اذن شريكه وقال الشافعي في احد قوليه نصح الكتابة اذا اذن في ذلك شريكه وبه قال الوضيفة ونسب ابو جاد الاسفراشي الى مالك وايصح ما قدمناه والدليل على ذلك ان عقد الكتابة لا يتبع بعض ولذلك لا يجوز لاحد ان يكاتب بعض عبده ويهتق باقية على حكم الرق فاذا لم يجز ذلك في بعض عبده جميعه وان دفع فسخ فكذا في بعض عبده سائرهم واجتج ما كان في ذلك بان الكتابة عقد عتق ويؤدي ذلك الى تبعية العتق على الشريك دون تقوم لانه اذا عتق نصيبه الذي كاتب عليه ولم يقيم عليه نصيب شريكه لان التقوم يخفى فيما يشرع عتق عتق من عوض وبذا لم يباشر عتق واقرن به العوض لمنع ذلك التقوم فوجب ان يكون ممنوعا في نفسه ووجه اخر ان الكتابة تقتضي ان يملك المكاتب التفرق بالبيع وغيره وما لقي منه على الملك يمنع منه ذلك فلما ثبنا في الامران لم يصح ان تنقذ معاوضة لقتضى امرين متباينين ولذلك لا يجوز له ان يكاتب بعض عبده ويجزله ان يكاتب ما يملك من عبده بعضه حر والله تعالى اعلم ١٢

عندنا في العبد يكون بين الرجلين ان احدهما لا يكتب نصيبه منه اذن له بذلك صاحبه اوله ياذن له الا ان يكتبه جميعا لان ذلك يعقد له عتقا ويصير اذ ادى العبد ما كتب عليه الى ان يعتق نصفه ولا يكون على الذي كاتب بعضه ان يستتم عتقه فذلك خلاف لما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اعتق شركا له في عبد قوم عليه قيمة العدل قال مالك فان جهل ذلك حتى يؤدي المكاتب او قبل ان يؤدي رد اليه الذي كاتبه ما قبض من المكاتب فاقسمه هو وشريكه على قدر حصصهما وبطلت كتابته وكان عبد الرهما على حالة الاولى قال مالك في مكاتب بين رجلين فانظروا احدهما بحقه الذي عليه والى الاخران ينظرون فاقضى الذي ابي ان ينظره بعض حقه ثم مات المكاتب وترك ما لا ليس فيه وفاء من كتابته قال مالك يتحاضن بقدر ما بقي لهما عليه يأخذ كل واحد منهما بقدر حصته فان ترك المكاتب فضلا عن كتابته اخذ كل واحد منهما ما بقي من الكتابة وكان ما بقي بينهما بالسواء فان عجز المكاتب وقد اقتضى الذي لم ينظره اكثرهما اقتضى صاحبه كان العبد بينهما نصفين ولا يرد على صاحبه فضل ما اقتضى لانه انما اقتضى الذي له باذن صاحبه وان وضع عنه احداهما الذي له ثم اقتضى صاحبه بعض الذي له عليه ثم عجز فهو بينهما ولا يرد الذي اقتضى على صاحبه شيئا لانه انما اقتضى الذي له عليه وذلك بمنزلة الدين للرجلين بكتاب واحد على رجل واحد فينظره احدهما ويشترى الاخر فيقتضى بعض حقه ثم يفسل الغريم فليس على الذي اقتضى ان يرد شيئا مما اخذ الحماله في الكتابة قال مالك الاموال المجتمعة عليه عندنا ان العبد اذا كتبها جميعا كتابة

الحق في المكاتب

الحق في المكاتب ان المكاتب في مكاتب بين رجلين فانظروا احدهما بحقه الذي عليه والى الاخران ينظرون فاقضى الذي ابي ان ينظره بعض حقه ثم مات المكاتب وترك ما لا ليس فيه وفاء من كتابته قال مالك يتحاضن بقدر ما بقي لهما عليه يأخذ كل واحد منهما بقدر حصته فان ترك المكاتب فضلا عن كتابته اخذ كل واحد منهما ما بقي من الكتابة وكان ما بقي بينهما بالسواء فان عجز المكاتب وقد اقتضى الذي لم ينظره اكثرهما اقتضى صاحبه كان العبد بينهما نصفين ولا يرد على صاحبه فضل ما اقتضى لانه انما اقتضى الذي له باذن صاحبه وان وضع عنه احداهما الذي له ثم اقتضى صاحبه بعض الذي له عليه ثم عجز فهو بينهما ولا يرد الذي اقتضى على صاحبه شيئا لانه انما اقتضى الذي له عليه وذلك بمنزلة الدين للرجلين بكتاب واحد على رجل واحد فينظره احدهما ويشترى الاخر فيقتضى بعض حقه ثم يفسل الغريم فليس على الذي اقتضى ان يرد شيئا مما اخذ الحماله في الكتابة قال مالك الاموال المجتمعة عليه عندنا ان العبد اذا كتبها جميعا كتابة

الحق في المكاتب ان المكاتب في مكاتب بين رجلين فانظروا احدهما بحقه الذي عليه والى الاخران ينظرون فاقضى الذي ابي ان ينظره بعض حقه ثم مات المكاتب وترك ما لا ليس فيه وفاء من كتابته قال مالك يتحاضن بقدر ما بقي لهما عليه يأخذ كل واحد منهما بقدر حصته فان ترك المكاتب فضلا عن كتابته اخذ كل واحد منهما ما بقي من الكتابة وكان ما بقي بينهما بالسواء فان عجز المكاتب وقد اقتضى الذي لم ينظره اكثرهما اقتضى صاحبه كان العبد بينهما نصفين ولا يرد على صاحبه فضل ما اقتضى لانه انما اقتضى الذي له باذن صاحبه وان وضع عنه احداهما الذي له ثم اقتضى صاحبه بعض الذي له عليه ثم عجز فهو بينهما ولا يرد الذي اقتضى على صاحبه شيئا لانه انما اقتضى الذي له عليه وذلك بمنزلة الدين للرجلين بكتاب واحد على رجل واحد فينظره احدهما ويشترى الاخر فيقتضى بعض حقه ثم يفسل الغريم فليس على الذي اقتضى ان يرد شيئا مما اخذ الحماله في الكتابة قال مالك الاموال المجتمعة عليه عندنا ان العبد اذا كتبها جميعا كتابة

واحدة فان بعضهم حملاء عن بعض وانه لا يوضع عنهم ملوث احد هم شيء فان قال احد هم قد عجزت والقي بيدي به فان
لاصحابه ان يستعملوه فيما يطيق من العمل ويتعاونون بذلك في كتابتهم حتى يعتق بعقهم ان عتقوا او يرق برقهم ان رقا قال
مالك الامر المجتمع عليه عندنا ان العبد اذا كاتبه سيده لم يبيع سيده ان يتحمل له بكتابة عبده احدا من مات العبد وعجز وليس
هذا من سنة المسلمين وذلك انه ان تحمل رجل لسيد المكاتيب بما عليه من كتابته ثم اتبع ذلك سيد المكاتيب قبل الذي
تحمل له اخذ ماله باطلا لا هو ابتاع المكاتيب فيكون ما اخذ منه من ثمن شيء هو له ولا المكاتيب عتق فيكون في ثمن حرمة ثبتت
له فان عجز المكاتيب رجع الى سيده وكان عبدا املاوكا له وذلك ان الكتابة ليست بدين ثابت فيتحمل السيد المكاتيب انما هي شيء
ان اداة المكاتيب عتق وان مات المكاتيب وعليه دين لم يخاص الغراء سيده بكتابته وكان الغراء اولى بذلك من سيد وان عجز
المكاتيب وعليه دين للناس رد عبدا املاوكا لسيده وكانت ديون الناس في ذمة المكاتيب لا يدخلون مع سيده في شيء من ثمن قبته
قال مالك اذا كاتب القوم جميعا كتابة واحدة ولا رحم بينهم يتوارثون بها فان بعضهم حملاء عن بعض لا يعتق بعضهم دون
بعض حتى يؤدوا الكتابة كلها فان مات احد منهم وترك مالا هو اكثر من جميع ما عليه هم ادى عنهم منه جميع ما عليه هم كان فضل
المال لسيده ولم يكن لمن كاتب معه من فضل المال شيء وتبعهم السيد بمحصصهم التي بقيت عليهم من الكتابة التي قضيت من
المال الهالك لان الهالك انما كان تحمل عنهم فعليه ان يؤدوا ما عتقوا به من ماله وان كان للمكاتيب الهالك ولد حر لم يولد
في الكتابة ولم يكتب عليه لم يرثه لان المكاتيب لم يعتق حين مات القطاعة في الكتابة **مسألة** انه بلغه ان
امرسله زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تقاطع مكاتيبها بالذهب والورق **قال** مالك الامر المجتمع عليه عندنا في المكاتيب

بعد محمد ولحق هو ولده وكذلك لو شارك في الكتابة اجنبي ووجه ذلك ان حق من شارك في
الكتابة من ولد اجنبي قد تعلق به سعيه ماله لان الكتابة مبنية على سعي بعضهم مع بعض و
اداء بعضهم عن بعض والكتابة عقد لازم فلم يكن للسيد احد المكاتبين نسخ ذلك في عقد دون
اخر سائر من معه في عقد الكتابة ولو كاتب عبد بن بعقد واحد فحنث في احدهما يمين لزمته
قبل الكتابة نفى الموازنة لا يجعل عقده وهو كابتدأ عقده فان عجز عتق بالحنث في يمينه و
وجه ما تقدم من اعتقه سيده فاني ذلك اشتراك في الكتابة فاذا ادى معهم حتى عتقوا فانه لا يرجع
على سيده بما ادى من نفسه رواه ابن حبيب عن ابي بصير ووجه ذلك ان ما وجده السيد من الحق
لم يتم لما تعلق بين حق صاحبه لان ذلك لم يكن حقا للسيد فكان بمنزلة من عتق عبدا غيره
او اعنته وهو محجور عليه في عتقه وقوله يتعاونون به حتى يعتق بعقهم ويرق برقهم يريد من
فيه سعاية وعمل فان قصرت قدر ما يلزمه فان صاحبه في الكتابة يتعاونون به فان عجزوا
عن اداء جميع ما عليهم رقا او رقيق معهم وان اداوا عتقوا وعتق معهم ١٢

قوله قال مالك الامر المجتمع عليه عندنا ان العبد اذا كاتبه سيده لم يبيع سيده الخ وهذا على ما قال
ان الكتابة لا تجوز بالحالة فاذا دخلتها الحالة فلا يخلو ان يكون ذلك في أصل العقد او يكون
بعد العقد فان كانت الكتابة انقضت بشرط الحالة نفى الموازنة لا تجوز الكتابة على الحالة
اذا لم ينسبها ان يكون في الذم قال محمد بن زيد انما هي في الوجه ومعنى ذلك والله اعلم انه
لم يتعلق الكتابة بذمة تعلقا لازما انما تعلقت بالتصرف واكسب وروى ابن مزين
عن عيسى واصبح بمضى الكتابة وتبطلت الحالة وقال الشيخ ابو القاسم لا تجوز الكتابة بالكتابة
ومن تحمل بذلك لم تلزمه حاله واما الرهن فان كان الرهن للمكاتيب فانه يجوز ان يكتبه
عليه واخذه منه بعد عقد الكتابة ان رضيا بذلك وان كان الرهن لغير المكاتيب لم تجز
الكتابة كالحالة من كتاب ابن المواز قال ويخير السيد بين ان يبيعها بلا رهن او يفتحها

قال محمد الا ان تحمل الكتابة فلا تقسخ وفسخ الرهن ١٢ **قوله** وان مات
المكاتيب وعليه دين لم يخاص سيده الغراء وهو قول مالك والشافعي ووجه ذلك ان
المكاتيب لا يخاص سيده الغراء في ماله اذا فسخ لان الرقبة ترجع اليه فكذلك في الموت
مع الفسخ فدل ذلك على ان دين الكتابة ليس بدين ثابت فذلك لا يجوز فيه رهن
ولا حالة الا ترى ان المكاتب اذا مات ودين الغراء احمى بالدين يسهى يتوفى الغراء حقوقه ولو عجز
المكاتيب لكانت ديون الناس في ذمته ولم يتعلق بها شيء من الكتابة لان الرقبة التي
خرجت من يده بالكتابة عادت بالعجز لا يشارك في شيء من ذلك غير ١٢ **قوله**
قال مالك اذا كانت القوم جميعا كتابة واحدة الخ وهذا على ما قال ان المكاتبين اذا لم
يكن بينهم رحم فانهم حملاء بعضهم عن بعض ولا تأثير في ذلك لكونهم لارحم بينهم فان بدا حكم ذوي
الارحام واشهد وانما يؤثر ذلك في التراجع واما اجتماعهم في الكتابة فله حد واحد لا بد ان يكون
بعضهم حملاء عن بعض انه قد اختلف في جمعهم في كتابة فلم يجزه اشهب قال لان كل

عبد يتحمل لغير سيده بجمعة ذكره وانما جاز ذلك بين اهل الكتابة لسيدهم لان ملكه ضمن ملكه
مع كون العقد يلزمهم لروا واحدا وقال في الموازنة ولو كاتب كل واحد على حدة جاز ان يعين
احدهما بالآخر ولكن لا يفتق

ولا نقول يجوز ذلك بينهم فقط بل نقول ان حكم الكتابة لا بد منه خلافا للشافعي وقد تقدم
احدهما الا باذن الآخر ووجه ذلك ان ان الفرد عقد كل واحد منها ثم ضمن كل واحد منها
صاحبه فقد عاد الى حكم العقد الواحد وقد قال في الموازنة لا بأس ان يتحمل عبده بما على
مكاتبه ووجه ما قدمناه ولو كان عبدا لرجلين او ثلثة اعبده ثلثة رجال نفى الموازنة
لغير سيده في عبده في كتابة تبعضة الا ان يستقلوا حاله بعضهم عن بعض فيجوز على كل
واحد بقدر ما يلزم من الكتابة يوم عقدت قال احمد بن حنبل ليس كما احتج لان لكل واحد
ثلث كل عبدا فاما يقبض كل واحد من ثلثة ثلث الكتابة فلا يقبض احد من غير ملك شيئا
قوله وان مات احد من ترك اكثر ما عليهم من الكتابة ادى عنهم جميع ما عليهم ووجه ذلك ما
قدمناه من ضمان بعضهم عن بعض فاذا مات احد من حلت الخوم كلها في حصته فاذا وجد له
مال ادى ذلك كله منه وكان فضل المال للسيد ولم يكن لمن معه في الكتابة شيء منه لانهم ليسوا
بذوي ارحام له وانما اختلف في تراجع ذوي الارحام ١٢ **قوله** ان ام سلمة كانت
تقاطع عليه مكاتيبها الخ والمقاطعة هي ان يحجل عتق المكاتيب على شيء يقاطع عليه
مجلى او موطى ويحتل ان يكون فعل ام سلمة اصل الكتابة بالذهب فبقاطعة بالذهب
او بالورق مقاطعة بالورق فبذلك اتفق العلماء على جواز الا انه قد روي عن ابن عمر لا تقاطع
المكاتيب الا بعوض قال ابن القاسم ولم يأخذ به الناس قال الزهري لا اعلم احدا قاله
غير ابن عمر وقال الشيخ ابو اسحق تناول بعض المتأولين في قوله تعالى واؤتم من مال الله
الذي آتاكم ان ذلك قاطعة المكاتيب على بعض له ماله وترك البعض له على تعجيل
العتق واما ان كان بالذهب فبقاطعة بالذهب فقد قال القاضي ابو محمد اذا بيعت
كتابة المكاتيب والعبدة فجوز ان يبيعا سيده كيف شاء فيقتطع من ذهب الى ورق ومن
ورق الى ذهب ومن عروض الى عروض من جنسها ومن غير جنسها لان التقدير بيعها من
العبد انما هو ترك ما كاتب عليه والعدول عنه الى مال يعجل وليس في قوله ان ام سلمة كانت
تقاطع مكاتيبها بالذهب والورق ما يدل على اصل الكتابة وفي الموازنة لا بأس ان
يقاطع المكاتيب ويعجل عتقه بشيء يعجل او يؤخره الى العبد من اجل الكتابة او اقرب
كان طعاما او غيره ووجه ذلك ما قدمناه ومن اشترى كتابة المكاتيب جاز ان
يقاطع بما يقاطع به سيده رواه ابن القاسم عن مالك في القبيصة والمقاطعة ضرب
انقطعت وهي الخراج على العبد او الارض ١٢ **قوله** الامر المجتمع عليه عندنا
في المكاتيب يكون بين الشريكين في المكاتيب ان يتساويا في ماله على حسب ما كان
اشترى كما فيه ولا يجوز لاحدهما ان يقاطع على شيء ينفرد بتعجيله دون شريكه الا ان ياذن
لرفيه فان فعل وكملت مقاطعة لصدور ذلك رضا بما اخذه عن حصته في المكاتيب
فان مات المكاتيب على ما كان المتمك احمى بجمعه وكذلك ان عجز المكاتيب
فانه يكون احمى برقبته لان الذي قاطع ماله لم يقبض له فيه شيء وعتق المكاتيب لا يبيعض
فكان المتمك احمى بماله بعد موته وبرقبته بعد عجزه والله اعلم بما معنى ما في الموطأ
وفي الموازنة ان قبض المتمك مثل ما قبض الذي قاطعه فلا حاجة للمتمك في موته ان
لم يدع شيئا ولا في عجزه لانها في العجز يتساويان في رقبته وكذلك ان ترك المكاتيب ما
يأخذه منه المتمك مثل ما اخذ المقاطع قال ابن المواز لا اختلاف في هذا عن ابن القاسم

يكون بين الشريكين فانه لا يجوز لاحد هما ان يقاطعه على حصته الا باذن شريكه وذلك ان العبد وماله بينهما فلا يجوز لاحدهما ان يأخذ شيئا من ماله الا باذن شريكه ولو قاطعه احد هما دون صاحبه ثم جاز ذلك ثمرات المكاتب وله مال او عجز لم يكن لمن قاطعه شيء من ماله ولم يكن له ان يرد ما قاطعه عليه ويرجع حقه في رقبته ولكن من قاطع مكاتباً باذن شريكه ثم عجز المكاتب فان احب الذي قاطعه ان يرد الذي اخذ منه من القطاعة ويكون على نصيبه من رقة المكاتب كان ذلك له وان مات المكاتب وترك مالا استوفى الذي بقيت له الكتابة حقه الذي بقي له على المكاتب من ماله ثم كان ما بقي من مال المكاتب بين الذي قاطعه وبين شريكه على قدر حصصهما في المكاتب وان احدهما قاطعه وتماسك صاحبه بالكتابة ثم عجز المكاتب قيل للذي قاطعه ان شئت ان ترد على صاحبك نصف الذي اخذت ويكون العبد بينكما شطرين وان ابيت فجميع العبد للذي تمسك بالرق خالصا **قال مالك** في المكاتب يكون بين الرجلين في قاطعه احد هما باذن صاحبه ثم يقبض الذي تمسك بالرق مثل ما قاطع عليه صاحبه او اكثر من ذلك ثم يعجز المكاتب قال مالك فهو بينهما لانه انما اقتضى الذي له عليه وان اقتضى اقل مما اخذ الذي قاطعه ثم عجز المكاتب فاحب الذي قاطعه ان يرد على صاحبه نصف ما تفضله به ويكون العبد بينهما نصفين فذلك له وان ابى فجميع العبد للذي لم يقاطعه وان مات المكاتب وترك مالا فاحب الذي قاطعه ان يرد على صاحبه نصف ما تفضله ويكون الميراث بينهما فذلك له ان كان الذي تمسك بالكتابة قد اخذ مثل ما قاطع عليه شريكه او افضل فالميراث بينهما بقدر ملكهما لانه انما اخذ حقه **قال مالك** في المكاتب يكون بين الرجلين في قاطعه احد هما على نصف حقه باذن صاحبه ثم يقبض الذي تمسك بالرق اقل مما قاطع عليه صاحبه ثم يعجز المكاتب قال مالك ان احب الذي قاطع العبد ان يرد على صاحبه نصف ما تفضله به كان العبد بينهما شطرين وان ابى ان يرد فللذي تمسك بالرق حصة صاحبه الذي كان قاطع عليها المكاتب **قال مالك** وتفسير ذلك ان العبد يكون بينهما شطرين فيكاتبانه جميعا ثم يقاطع احد هما المكاتب على نصف حقه باذن صاحبه وذلك الربع من جميع العبد ثم يعجز المكاتب فيقال للذي قاطعه ان شئت فارد على صاحبك نصف ما تفضله به ويكون العبد بينكما بشطرين وان ابى كان للذي تمسك بالكتابة ربع صاحبه الذي قاطع المكاتب عليه خالصا وكان له نصف العبد فذلك ثلثة ارباع العبد وكان للذي قاطع ربع العبد لانه ابى ان يرد ثمن ربه

واشبه واختلف اذا عجز ولم يقبض المتمسك الا اقل من الآخر لا اختلاف قول مالك فيه فقال ابن القاسم ان خيار المتمسك ان شاء رجع بنصف الفضل على الآخر وتماسك بالعبد كما قال اشهب ورواه عن مالك وعليه الرواية لا الرجوع بنصف الفضل فان اختار المتمسك بالعبد رجع اختيارا للمقاطع قال محمد ويصير كانه قاطع باذنه او حكم به فمضى وروى ابن مزين عن عيسى عن ابن القاسم ان قاطعه احد هما بغير اذن شريكه فخرج فرقبته عند مالك الذي تمسك بالرق خالصا الا ان يشاء ان يأخذ بنصف ما يفضله به الذي قاطعه وان شاء ترك وكان العبد خالصا وان مات العبد فميراثه للمتمسك الا ان يكون للذي قاطع قد اخذ اكثر مما ترك العبد فيرجع عليه فياخذ منه نصف ما يفضله به قال ابن مزين غلط ابن القاسم في هذه الرواية عن مالك وهي واضحة في رواية مطرف عن مالك وقال يحيى بن يحيى سألت ابن نافع واخبرته بقول مالك ورواية ابن القاسم فقال لست اعرف ما يقول من قول مالك وارضى ان يفسخ ويرجع الى نصيب من الرقبة ان عجز ومن الميراث ان مات على ما احب شريكه او كره قال ابن نافع وليست حاكم كمال من قاطع باذن شريكه قال يحيى بن ابراهيم وهذا صواب ما قيل فيه وهو واضح في رواية مطرف عن مالك فما كان خلاف هذه الرواية فهو وهم والله اعلم واحكم ١٢ -

له قوله ولكن من قاطع مكاتباً باذن شريكه ثم عجز المكاتب فان الذي قاطعه ان يرد ما اخذ من القطاعة ويكون على نصيب من رقبته المكاتب قال ابن القاسم ولو ان يسلم العبد طرأ الى المتمسك وذلك ان شريكه لما اذن له في ذلك لم يكن له رجوع عليه فيما قبض باذنه ولكن الذي قاطعه انما اخذ ذلك ليؤدي المكاتب ويعتق فاذا عجز كان له ان يرجع في حصته منه وشاركه المتمسك فيما اخذ او يتمسك بما اخذ ولم يجمع العبد الى شريكه ولو لم يرد ذلك للزم الاعتق وهذا انما هو اذا قبض الذي تمسك اقل مما قبض شريكه واما اذا قبض مثل ذلك او اكثر فعلى الموازية العبد بينهما نصفين ومعنى ذلك ان شريكه قد اخذ مثل الذي هو فلا حجة له عليه في المتمسك ولو اخذ صاحبه اكثر منه لم يرجع عليه الذي قاطع لانه قدر مضي ببيع نصيبه باقل مما كان عليه عليه الكتابة **له قوله** تمسك بالرق اي لم يكاتب ولم يقاطع ١٣ **له قوله** قال مالك في المكاتب

يكون بين الرجلين في قاطعه احد هما على ما تقدم ان ان عجز قبض الذي تمسك مثل ما قبض صاحبه او اكثر فالعبد بينهما رقبتهما او يسلم جميع العبد الى المتمسك واما اذا مات المكاتب وقبض المتمسك مثل ما قبض شريكه او اكثر فالميراث بينهما وان قبض اقل فللذي قاطع ان يرد على الآخر نصف ما تفضله به ويكون الميراث بينهما فذلك له ومعنى هذا ان يأخذ المتمسك من تركته العبد مثل ما فضل بصاحبه ويكون الثاني بينهما نصفين ولا فرق بين الميراث ما في الكتاب الا في الاعيان من الثياب والدواب والعبيد وغير ذلك فان لفظ الميراث يقتضي انه ان احب الذي قاطع دفع نصف ما يقضي به ويكون له الاعيان وكذلك روى يحيى بن ابن القاسم في الموازية ان المتمسك يستوفى بقية كتابته من مال المكاتب الذي توفي ثم يقسم الباقي وكذلك فرق بين العجز والموت والله اعلم قال مالك في المكاتب يكون بين الرجلين في قاطعه احد هما على نصف حقه الخ ومعنى ذلك ان احد الشريكين قاطع المكاتب على نصف نصيبه وهو ربع جميعه والآخر النصف الاخر نصيبه على حكم الكتابة قال مالك في الموازية فيسبقي ثلثة ارباع العبد على حكم الكتابة ورابعه على القطاعة فذلك ان عجز فللذي قاطعه ان يرد على صاحبه نصف ما تفضله به ويكون العبد بينهما نصفين قال مالك في الموازية شاء المتمسك بالرق او ابى لان هذا حكم الكتابة بعد العجز ان رجعا على مالك عليه قبل الكتابة فان ابى من ذلك فقد ربح العبد بما قاطع عليه اذا كان قاطع باذن شريكه وصار كانه باع ذلك الربع من شريكه قصار ثلثة ارباع العبد لشريكه بالعجز ولم يبق للذي قاطعه من حصته الا ما بقي على حكم الكتابة وهو الربع من العبد ولو كان قبض المتمسك مثل ما قبض المقاطع وذلك بان يقاطع الاول بائنه واخذ المتمسك مائة كان المقاطع بالخيار بين ان يسلم الى المتمسك ما اخذه ويكون له نصف العبد وبين ان يأخذ المقاطع من المتمسك ثلث المائة التي قبض ويسلم له ربع العبد ليكون للمتمسك ثلثة ارباعه الذي قاطع ربعه وكذلك ان قبض المتمسك مائتين فله مقاطع اخذ ثلثتها وان كره ذلك المتمسك ويكون للذي قاطع ربع العبد وان شاء اخذ منه خمسين وكان العبد بينهما نصفين قال محمد معناه ان المقاطع لما اخذ غير ما قاطع عليه فكان حقه ان يأخذ الثلث من كل ما يقتضي لان له ربع المكاتب وللآخر نصفه فان شاء اخذ ذلك ثم لم ان يختار التماسك بما قبض ولا يكون له غير ربع العبد وان شاء ان يكون له نصف العبد وفضل ما اخذ ان كان عنده فضل والله اعلم واحكم ١٢

الذي قاطعه عليه **قال مالك** في المكاتب يقاطعه سيده فيعتق ويكتب عليه ما بقي من قضايته ديناً عليه ثم يموت المكاتب و عليه دين للناس **قال مالك** فان سيده لا يجازي غرماءه بالذي له عليه من قضايته ولغرماءه ان يبتدأ عليه **قال مالك** ليس للمكاتب ان يقاطع سيده اذا كان عليه دين للناس فيعتق ويصير لشيء له لان اهل الدين احق بهاله من سيده فليس ذلك بجائز له **قال مالك** الامر عندنا في الرجل يكتب عبده ثم يقاطعه بالذهب فيضع عنه ما عليه من الكتابة على ان يجعل له ما قاطعه عليه انه ليس بذلك بأس وانما كره ذلك من كرهه لانه انزل به منزلة الدين يكون للرجل على الرجل الى اجل فيضع عنه وينقده وليس هذا مثل الدين انما كانت قضاة المكاتب سيده على ان يعطيه مالا في ان يتجمل العتق فيجب له الميراث والشهادة والحدود وتشبهت به حرمة العتاقة ولم يشترط درهم بدرهم ولا ذهباً بذهب وانما مثل ذلك مثل رجل قال لفلان ائمتني بكذا او كذا ادينا راو انت حروفه عنده من ذلك فقال ان جئتني باقل من ذلك فانت حرفليس هذا ديناً ثابتاً ولو كان ديناً ثابتاً لخاص به السيد غرماء المكاتب اذا مات او فلس فدخل معهم في مال مكاتبه **جراح المكاتب** **قال مالك** احسن ما سمعت في المكاتب يحرج الرجل جرحاً يقع فيه عليه العقل ان المكاتب ان قوى ان يؤدي عقل ذلك المجرم مع كتابته اذ كان وكان على كتابته فان لم يقو على ذلك فقد عجز عن كتابته وذلك انه ينبغي ان يؤدي عقل ذلك المجرم قبل الكتابة فان هو عجز عن اداء عقل ذلك المجرم خيره سيده فان احب ان يؤدي عقل ذلك المجرم فعل وامسك غلامه وصار عبداً مملوكاً وان شاء ان يسلم العبد الى المجرم اسلمه وليس على السيد الاثر من ان يسلم عبده **قال مالك** في القوم يكتبون جميعاً فيجرح احد هم جرحاً فيه عقل **قال مالك** من جرح منهم جرحاً فيه عقل قيل له وللذين معه في الكتابة ادوا جميعاً عقل ذلك المجرم فان ادوا ثبتوا على كتابته وان لم يؤدوه فقد عجزوا وبغير سيدهم فان شاء ادى عقل ذلك المجرم ورجعوا عبداً الى جميعاً وان شاء اسلم المجرم وحده ورجع الآخرون عبداً الى جميعاً بعجزهم عن اداء عقل ذلك المجرم الذي جرح صاحبهم **قال مالك** الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا ان المكاتب اذا اصيب بجرح يكون له فيه عقل او اصيب احد من ولد المكاتب الذين معه في الكتابة فان عقلهم عقل العبيد في قيمتهم وان ما اخذ منهم من عقلهم يدفع الى سيد الذي له الكتابة ويجسب ذلك للمكاتب في اخر كتابته فيوضع عنه ما اخذ سيده من دية جرحه **قال مالك** وتفسير ذلك انه كان كاتبه على ثلاثة آلاف درهم وكان دية جرحه الذي اخذ سيده الف درهم فاذا ادى المكاتب الى سيده الف درهم فهو حر وان كان الذي بقي عليه من كتابته الف درهم وكان الذي اخذ من دية جرحه الف درهم فقد عتق وان كان عقل جرحه اكثر مما بقي على المكاتب اخذ سيده المكاتب ما بقي من كتابته وعتق وكان ما فضل بعد اداء كتابته للمكاتب ولا ينبغي ان يدفع الى المكاتب شيء من دية

١٢ قوله قال مالك في المكاتب يقاطعه سيده فيعتق

ويكتب عليه الخ وهذا على ما قال لان السيد لا يخاص الغرماء انما قاطع عبده به لان ذلك بمعنى الكتابة لا يخاص بها الغرماء فكذلك لا يخاص بالقطعة لان اصل هذا الدين وان كان تعلق بالذمة فانما تعلق بحكم الكتابة وكذلك القطعة حكم اليمين لانه ليس للعبء المكاتب ان يقاطع سيده وعليه ولون تحيط بما في يده كما لا يجوز له العتق واليمين في تلك المال وان كان يجوز له المعاوضة المحضة قال ابن الموارز لا يخاص به السيد في فلس ولا موت وبه قال زيد بن ثابت وعطاء بن السبيد والزمري وهو قول ابي حنيفة والشافعي وقال شريح يخاص سيده الغرماء وبه قال النخعي والسعفي والدليل على ما نقلوه ما قدمناه والله اعلم ١٢ **قوله قال مالك** الامر عندنا في الرجل يكتب عبده ثم يقاطعه بالذهب **قوله قال مالك** ان القطعة تجوز باقل مما يكتب عليه واكثر على التجعيل من المؤجل والمؤجل والمؤجل في الطعام وغيره خلافاً للشافعي في قوله لا يجوز ذلك في ان يضع ويتجمل والدليل على ما نقلوه ما قاله مالك من انه ليست الكتابة بدين ثابت وانما هي معنى متعلق بالرقبة لانه اذا تعدد اداء الكتابة استقرت الرقبة وتمتثل بالقطعة على تعجيل الكتابة الى من متعلق بالذمة على حسب ما قدمناه قال الشيخ البراءة ويجوز بالنقد واختلاف في التيسير والنقد احب الى وتعلق مالك في ذلك بفضل الخ وهو ما يقتضيه القطعة من العتق المتضمن لاداء الشهادة والموازنة وتجب تمام الحرية ولذلك تأشير في التجميع ١٢

قوله قال مالك من جرح منهم جرحاً فيه عقل الخ وهذا على ما قال مالك وذلك ان عقل المجرم مقدم على ملك العبد لان العبد قبل الكتابة ثبت من حكم الكتابة الذي لم يتقرر بعد ولا يتقرر الاداء والعقل فان افتدى العبد نفسه فهو على كتابته وان لم يخرق لانه قد عجز عن اداء الكتابة بعجزه عما هو مقدم على الكتابة وذلك يقتضي رجوعه الى حكم الرقبة المحض ثم يكون سيده ان يقتديه بارش الجنابة او يسلمه على ما تقدم ولو كتب عبداً من كتابته واحدة فمضى احداهما ومجّر عن ارش الجنابة فادى صاحبه حين خاف العجز ثم عتقها بغيرها فانه يتبعه بارش الجنابة التي ادى عنه ان كان مما لا يفتق عليه بالملك قال عيسى وان كان من يعتق عليه نفق

العتقية من رواية اشدب ووجه ذلك انه مال يعتق فيه وليست فان بالعجز عنه فمجان ان يرجع به على الاجنبى كالكتابة وان جرح احد بها صاحب خطا وبها اجنبيان قيل للمبارح انقل ما جنيت وتبين ان على كتابته ويحسب بذلك ما عليكما من الخرجوم منكما ويبيع المجرم المبارح نصف عقل المجرم ان كانا متساويين في الكتابة وان اختلفت احوالهما في الكتابة رجع اليه بقدر ما ينوب المبارح من ذلك لانه ارش المجرم تاوى عنهما وعتق به ١٢

قوله قال مالك وتفسير ذلك وهذا على ما قال ان المكاتب اذا جنى عليه وعلى من معه في الكتابة ان ينقل جرحه جرح عبده ووجه ذلك انه عتق ما بقي عليه درهم ويدفع ذلك العقل الى سيده وقوله ويحسب له في اخر كتابته يريده فيما يتم عقده به لانه لو احتسب له في اول ثم وفيما لا يتم عقده به من عبده لادى ذلك الى ما قدمناه لان دفع ذلك اليه في اول ثم دفع على ليس بعوض عنه لان الكتابة لما كانت لا تتبع بعض لا يكون عوضاً من جميعها الى الدفعة التي يتم العتق بها وما يؤدي له المكاتب قبل ذلك فنوع من الغلظة لانه ان عجز عن اخراجه ورجع رقيقاً بطل ذلك كله وكان ذلك بمنزلة من عجز ولم يعط شيئاً فاذا اداه من اول ثم رجع اليه المكاتب بعجزه ناقصاً ببعض الجنابة وحكما لما قبض من نجومه بحكم الغلظة فقد اخذ غلظته عبده عوضاً عن جزء قد ذهب منه وذلك غير جائز كما لو لم يكاتبه وقوله وان كان عقل المجرم اكثر مما بقي عليه من الكتابة اخذ السيد من ذلك بقية كتابته وعتق العبد ودفع اليه الفضل ووجه ذلك ان عقل المجرم اذا كان فيه اداء الكتابة على السيد اداه وان كانت النجوم لم تسلم لانه لو لم يكن فيه اداء احتسب له به في اخر نجومه فاذا كان فيه وفاء عجل له الاداء ان يتجمل به العتق ولانه لما كان عوضاً من بين العبد ولم يخرجه تسليمه الى العبد لئلا يفوت لم يرجع الى السيد ناقصاً وكان التجعيل دفعه الى السيد تجعيل عتق المكاتب لازم ذلك لانه لاحق للعبد في تأخير بخلاف مال المكاتب فانه لا يعمل للسيد قبل حلول النجوم لان ذلك ليس بعوض عن بين المكاتب ولان للمكاتب حقاً في تصريفه والاتقاع به الى ان يحل نجوم كتابته فافترق قاض هذا الوجه والكتاب علم واحكم ١٢

عنه لا يخاص مشتق من المحصة قال في القاموس تحاصوا واحصوا ١٢

جرحه فيأكله ويستهلكه فان عجز راجع الى سيده اعور او مقطوع اليد او مخصوب الجسد وانما كاتبه سيده على ماله وكسبه ولم يكاتبه على ان يأخذ ثمن ولده ولا ما أصيب من عقل جسده فيأكله ويستهلكه ولكن عقل جوارحات المكاتب وولده الذين ولدوا في كتابته او كاتب عليهم يدفع الى سيده ويحسب ذلك له في آخر كتابته **بيع المكاتب قال** مالك احسن ما سمعت في الرجل يشتري مكاتب الرجل انه لا يبيعه اذ كان كاتبه بدنانير او بدراهم الا بعرض من العرض بعجله ولا يؤخره لانه اذا اخره كان ديناً بدين وقد نهي عن الكائي بالكائي قال وان كاتب المكاتب سيده بعرض من العرض من الابل او البقر او الغنم او الرقيق فانه يصلح للمشتري ان يشتريه بذهب او فضة او عرض يخالف للعرض التي كاتبه سيده عليها يجعل ذلك ولا يؤخره **قال** مالك احسن ما سمعت في المكاتب انه اذا بيع كان احق باشترا كتابته ممن اشتراها اذا قوي ان يؤدي الى سيده الثمن الذي باعه به نقداً وذلك ان اشتراعه نفسه عتاقه وان العتاقه تبدأ على ما كان معها من الوصايا وان باع بعض من كاتب المكاتب نصيبه فباع نصف المكاتب او ثلثه او ربعه او سهما من اسهم المكاتب فليس للمكاتب فيما بيع منه شفعة وذلك انه انما يصير بمنزلة القطاعة وليس له ان يقاطع بعض من كاتبه الا باذن شركائه وان ما بيع منه ليست له به حرمة تامة وان ماله محجور عنه وان اشتراعه بعرضه يخاف عليه منه العجز بما يذهب من ماله وليس ذلك بمنزلة اشتراء المكاتب نفسه كاملاً الا ان يأذن له من بقي له فيه كتابة فان اذنوا له كان احق بما بيع منه **قال** مالك لا يعمل بيع نجح من نجوم المكاتب وذلك انه غرض ان عجز المكاتب بطل ما عليه وان مات او قلص وعليه ديون للناس لم يأخذ الذي اشتري نجحه بحصته مع غوائه شيئاً وانما الذي يشتري نجحاً من نجوم المكاتب بمنزلة سيد المكاتب فليس للمكاتب الا يحاص بكتابة غلامه غرماء المكاتب وكذلك الخراج ايضا يجتمع له على غلامه فلا يحاص بما اجتمع له من الخراج غلامه **قال** مالك لا بأس بان يشتري المكاتب كتابته بعين او عرض يخالف لما كوتب به من العين او العرض او غير مخالف لمجمل او مؤخر **قال** مالك في المكاتب يهلك ويترك امر ولد وولد له صغاراً منها ومن غيرها فلا يقرون على السعي ويخاف عليهم العجز

١٠ قوله عصب بفتح واغ كرون

١٠ قوله قال مالك احسن ما سمعت في الرجل يشتري الخ وهذا على ما قال وذلك انه يجوز بيع كتابته المكاتب خلا فاربيعة وعبد العزير بن ابي سلمة والي حقيفة والشافعي في منعهم ذلك والدليل على ما نقول ان هذا عقد معاوضة فلم يمنع صحته ما فيه من العتق كما لو اشتري عبداً للعتق وهذا اذا باع السيد جميع الكتابته واما اذا باع جزء منها في جواز ذلك روايتان عن مالك احدهما المنع والاخرى الجواز قاله القاضي ابو محمد وغيره وجوه رواية الجواز وهي في العقبية عن ابن القاسم واشهب ان هذا بيع مقصود في نفسه يجوز بيع جميعه فجاز بيع جزء منه كسائر المبيعات ووجه رواية المنع ان ذلك يؤدي الى ان يؤدي المكاتب كتابته ادائين مختلفين احدهما الى سيده بعد كتابته والثاني الى انتفاع العجز حتى ابتياعه وذلك غير جائز ولذلك لا يجوز ان يكاتب الرجل نصف عبده حتى اكتبته ويؤدي النصف الاخر من الخراج حتى الملك وان كان المكاتب لشريك لم يكن لاحدهما بيع حصته دون شريك قال مالك في العقبية والموازية قال في العقبية وان اذن في ذلك شريك الا ان يبيعه جميعاً قال ابن القاسم وكذلك المكاتب لا يشتري نصيب احد الشريكين فيه الا ان يشتري جميعاً قال عبد الملك في الموازية اما من المكاتب فلا يجوز الا برضا شريكه واما من غيره

فيجوز وان كرهه شريكه ووجه رواية الجواز انها معاوضة مقصودة تجوز في جميع العبد فجازت في بعضه كالبيع والاجارة ووجه الرواية الثانية ما قدمناه ايضا واما من العبد نفسه فقد قال

محمد انما كلفا ١٢ **١٢** قوله نهي عن الكائي بالكائي اي النسيئة بالنسيئة وذلك ان يشتري الرجل شيئاً الى اجل فاذا اجل الاجل لم يجد ما يقضي به فيقول بعينه الى اجل اخر بزيادة شيء فيبيعه منه ولا يسري بينهما نقايض يقال كلا الدين سلوا فمواكالي اذا تخر كذا في النهاية ١٢ **١٢** قوله قال مالك احسن ما سمعت في المكاتب انه اذا بيع كان احق

الخ وهذا على ما قال ان المكاتب احق بشراء كتابته اذا اشتراه غيره بمثل ذلك الثمن وليس ذلك من باب الشفعة ولكنه من باب ما تعلق به مالك من ان العتق مقدم على الملك والمكاتب اذا اشتري كتابته عتق بنفس الشراء فكان اولي من اشتراه غيره له فان ذلك الشراء ربا أدى الى الملك واسترقاق فاما ان بيعت بعض كتابته فلا يكون احق بها لان شراء بعض كتابته لا يؤدي الى عتقه ووجه اخرا ان العتق مبني على التغليب والسراية فاذا اجمع مع التملك عند ابتداء ثمنه كان العتق اولي وهذا يجري عند مجرى التملك فان قام بذلك المكاتب عند بيع كتابته كان له ذلك ان لا يوقف فيترك ذلك او يشرع في اداء النجوم ولم ارفيه نصاً والله اعلم واحكم ١٢ **١٢** قوله نجم من نجوم المكاتب قال في النهاية النجوم اوتان

معلومة متباعدة متباعدة او مساناة ومنه نجم المكاتب واصلاح العرب كانت تجعل مطاع

منازل القرم وساقطها مواقيت لحول ديونها وغيره فانقول اذا طلع النجم حل عليك مالي اي الشراء وكذلك باقي المنازل قال مالك لا يعمل بيع نجم من نجوم المكاتب ليريد نجحاً معيناً لما فيه من العجز لانه ان كان النجم الذي باع اول نجم فقضيه ثم عجز المكاتب رقب جميعه وبطل حكم ذلك النجم وان اشتري الثاني ربا عجز العبد قبل فلا يدرى ما يصير اليه واما ان يشتري نجحاً غير معين ليرجع الى بيع جزء من الكتابته وذلك جائز على رواية الاجازة وهي الاظهر من قول اصحابنا واما على رواية المنع من بيع العجز فيجب ان لا يجوز بيع نجم غير معين والله اعلم واحكم ١٢ **١٢** قوله قال مالك في المكاتب يهلك ويترك ام ولد وولد له صغاراً منها ومن غيرها فلا يقرون على السعي تبايع ام ولد اذ كان يتيماً من ثمنها جميع الكتابته على ما قاله والمكاتب اذا ترك ام ولد ولا يخلو ان يكون لها ولد ولا يكون لها ولد فان لم يكن لها ولد لم تستع ولم تعتق وان ترك انصاف الكتابته لاهلها لم تنفع عليها كتابته فانما هي بمنزلة مال المكاتب يصير الى السيد بموته فان كان معها ولد صغير منها ومن غير بايخاف عليهم العجز لضعفهم عن السعي بيعت ام الولد ووجه ذلك ما قدمناه من انها بمنزلة مال يتيم فذلك لم يثبت لها حكم الكتابة فتعتقوا بالاداء وانما ثبتت لها حكم المال ولذلك يجوز للمكاتب ان يبيعها اذا خاف العجز وذلك يقتضي ان يؤدي منها الكتابته فيعتق بذلك من ثمنه حكم الكتابته به وشارك فيها من عتقها والله اعلم ولترك المكاتب مالا تؤدي منه الكتابته عتق جميعهم وروى سمعون عن ابن القاسم في العقبية لا يرجع عليها ولداً للمكاتب شيئاً وان لم تكن اعم ووجه ذلك ان ام الولد لا تباع لغرض ضرورة وانما تباع للضرورة وخوف العجز واذا انقضى ذلك بامكان الاداء فلا بد ان يعتق وانما تعلق على المكاتب فلا يرجع عليها شيئاً ما عتقت به لان المكاتب اذا عتقت عليها ولد لم يرجع عليها شيئاً والله اعلم واحكم فان مات المكاتب عن ام ولد واب واخ في الكتابته فقد قال ابن القاسم في الموازية هي رقيق للاب وان ترك وفاء الكتابته وقال اشبه ان ترك وفاء عتقت مع الاب والاخ وان لم يترك وفاء رقت ولا تعلق في سعيها بعد ذلك ولا تسعي هي الامع الولد وقوله فاذا لم يكن في ثمنها ما يؤدي عنهم ولم تقوى ولا هم على السعي رجوعاً رقيقاً السيد هم يريدان ولد المكاتب يرقون اذا لم يكسبهم الاداء بما يخلطه بهم ولا يسعيهم يريدان ليس في ثمنها ما يؤدي عنهم حتى يبلغ السعي واما ان كان في ثمنهم ما يؤدي عنهم حتى يبلغوا السعي ففي الموازية عن عيسى تبايع ويؤدي عنهم من ثمنها نجوم حتى يبلغوا السعي فان ادوا عتقوا وان عجزوا رقا وروى يحيى بن يحيى عن ابن نافع التبايع لهم الا ان يكون في ثمنها ان بيعت ما يعتقون به ووجه القول الاول انما مال للمكاتب فجاز ان تبايع في الاداء عن بنيه كما لو كان في ثمنها ما يعتقون به ولان كل ما يبايع في اداء جميع ما عليهم بيعت في اداء بعض ما عليهم كما لو كان له ورقيقه ووجه القول الثاني ان هذا يلحقها العتق وتعتق مع الولد فلا تبايع مع السلامة كما ترمي من العتق له الكتابته ١٢

عن كتابهم قل تباع ام ولد ابهم اذا كان في ثمنها ما يؤدي به عنهم جميع كتابتهم امهم كانت او غير امهم يؤدي عنهم ويعتقون
 ان اباهم كان لا يمنعه بيعها اذا خاف العجز عن كتابته فهو له اذا خيف عليهم العجز بيعت ام ولد ابهم فادى عنهم قلن لم يكن في ثمنها
 ما يؤدي عنهم ولم تقدر هي ولا هم على السعي رجعوا جميعا رقيقا السيد هم **قال مالك** الامر بالمعتم علىه عندنا في الذي يبتاع كتابته
 المكاتب ثم يملك المكاتب قبل ان يؤدي كتابته انه يرثه الذي اشترى كتابته وان عجز فله رقبته وان ادى المكاتب كتابته الى
 الذي اشترىها ومنه عتق فولاؤه الذي عقد كتابته ليس للذي اشترى كتابته من ولائه شيء **سعى المكاتب ملك**
 انه بلغه ان عروة بن الزبير وسليمان بن يسار سئلا عن رجل كاتب على نفسه وعلى بنيه ثم مات هل يسعى بنو المكاتب في كتابة
 ابهم ام هم عبيد فقالوا بل يسعون في كتابة ابهم ولا يوضع عنهم لموت ابهم شيء **قال مالك** وان كانوا صغارا لا يطيقون السعي
 لم ينتظر لهم ان يكبروا وكانوا رقيقا السيد ابهم الا ان يكون ترك المكاتب ما يؤدي به عنهم نجومهم الى ان يتكفوا السعي فان كان فيما
 ترك ما يؤدي عنهم ادى ذلك عنهم وتركوا على حكمهم حتى يبلغوا السعي فان ادوا عتقوا وان عجزوا **قال مالك** في المكاتب يموت
 ويترك ما ليس فيه وفاء للكتابة ويترك ولد امه في كتابته وام ولد فارادت ام ولده ان تسعى عليهم انه يدفع اليها المال
 اذا كانت مأمونة على ذلك قوية على السعي وان لم تكن قوية على السعي ولا مأمونة على المال لم تعط شيئا من ذلك ورجعت هي
 وولد المكاتب رقيقا السيد المكاتب **قال مالك** اذا كاتب القوم جميعا كتابة واحدة ولا رحم بينهم فججز بعضهم
 وسعى بعض حتى عتقوا جميعا فان الذين سعوا يرجعون على الذين عجزوا بحصة ما ادوا عنهم
 وان بعضهم حملا عن بعض عتق المكاتب اذا ادى ما عليه قبل محله **مالك** انه سمع ربيعة بن

له قوله

قال مالك الامر عندنا في الذي يبتاع كتابته المكاتب ثم يملك المكاتب الخ قوله فبين
 اشترى كتابته المكاتب ثم مات انه يرثه يرثه الحق بما ليس على وجه الميراث لان الرق
 يتا في التوارث ولكن بمعنى استحقاق السيد مال عبده ولو عجز المكاتب لكانت رقبته
 لمن اشترى له لانه خلاف انه يسترق بالعجز ولا يجوز ان يسترق بائع الكتابة لانه لا يجمع له
 الثمن ورقبة العبد وقوله وان ادى المكاتب كتابته الى الذي اشترىها وعتق فولاؤه للذي
 عقد الكتابة خلافا للشافعي في قوله الولاء للمشتري وبه قال ابن حنبل ومنه معنى ذلك
 ان المكاتب انما عتق بالعتق الذي يفتقه عقد الكتابة وقد ثبت الولاء لمن اعتقه لما روى
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال وانما الولاء لمن اعتق واما ما روى عن النبي صلى الله
 عليه وسلم وانما الولاء لمن اعطى الورق وان ذلك في قصته بعينها كان فيها المعتقد هو الذي
 اعطى الورق ويحتمل ان يخرج على الغالب فان غالب الحال ان المعتقد هو معطى الورق
 واما من يشترى الكتابة ويتادى اليه فليل نادى فكان ذلك على سبيل التفرق لا على سبيل
 التعليق وكان قوله وانما الولاء لمن اعتق على وجه التعليق فيه يتعلق الحكم فعلى هذا ان المشتري
 للكتابة انما يشترى ما على المكاتب من الكتابة وما يشترى العبد العجز عن ادائها واشترى فلو
 ابتدأ عتقه بعد عجزه واشترى قاتله بطل حكم ما تقدم من الكتابة وكان ولاؤه بالعتق الثاني
 للمشتري والله اعلم واحكم **١٢** **له قوله** بل يسعون في كتابته ابهم قال محمد بن داود
 وهو قول ابى حنيفة فاذا ادوا عتقوا جميعا **١٢** **له قوله** في المكاتب يموت وله
 بنون انه لا يحاط عليهم شيء من الكتابة التي لزمته اباهم ويسعون في ادائها ذلك كله فيقتض ان
 الكتابة على حكم الحماة يحلها المكاتبون بعضهم عن بعض فمن ثبت له حكم الكتابة ثبت له وعليه
 حكم الحماة فلا يفتق احد من شركائه في الكتابة بالعتقه ويؤدي من عجز من اهل الكتابة ما عجز
 عنه لموت او عجز من سعيته فمن مات من اهل الكتابة ادى عنه ما كان نيوبه من الكتابة من شرك
 فيها ولو استحق احد المكاتبين بحرية سقط عن الباقيين بقدر ما نيوبه من الكتابة والمفرق بينه
 وبين من يموت ان من مات قد لزمته الكتابة وتعلقت به تعلق حقيقة واما المستحق بحرية فكم
 يكن شيئا من ذلك لازماله ولا متعلقا به فلم يضمن سائر من كان معه في الكتابة ما نيوبه من الكتابة
 شيء منه بعتق الكتابة وقوله وان كانوا صغارا لا يطيقون السعي لم ينتظر لهم ان يكبروا ويريدوا
 لم يترك اليوم ما يؤدي به الكتابة او يؤدي به نجومهم الى ان يبلغوا السعي فان ترك ما يؤدي
 عنهم الى ان يبلغوا السعي ادى عنهم وانتظرهم ثم ترك فان ادوا بسعيهم عتقوا وان عجزوا قوا
 ووجه ذلك ان المكاتب المتوفى كان ايضا ضاملا على بنيه وغيرهم من الكتابة بحق مشاركتهم
 لهم فيها فاذا ترك ما يؤدي عنهم وعجزوا لم يكن ذلك في مال الذي تركه والله اعلم **١٢**

له قوله قال مالك اذا كاتب القوم جميعا كتابة واحدة الخ يريد انهم مع اطلاق العقد
 يكون بعضهم حملا عن بعض لان ذلك مقتضى جمعهم في كتابة واحدة فان ادى بعضهم الكتابة
 دون بعض فلا يجلو ان يكون اقارب او اجانب فان كانوا اجانب رجع بعضهم الى بعض
 بما ادى عنهم وقد اختلف اصحابنا في صفة التراجع قال مالك في الموازية يرجع على من ادى

عنه بقدر ما يقع عليه على حسب قوته وسعيه وقال ابن القاسم وجدته وقال اشهب على قد
 قوته على الكتابة وهو على حق قول مالك وابن القاسم وقال ابن الماجشون التراجع على العبد
 روى ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون على قدر قيمته وجه قول مالك ان الذي
 ينتفع به في الكتابة القوة على الاداء فوجب ان يكون ما يؤديه ونه يتقسط بحسب ذلك وقال
 عيسى في الموازية وربما كانت الجارية ثمن مائة دينار ولا قوة لها على الاداء ويكون العبد
 المحقر ثمن عشرين ديناراً وهو في المكسب لربال ووجه رواية ابن المواز عن ابن الماجشون
 ان الاعتبار بالعدد ولو اعتبر بالقوة على الاداء لما صحت كتابة الصغير والشيخ الفاني معهم
 لانهم لا ادائهم فكان ما يؤدي عنهم زيادة او سلف ووجه رواية ابن حبيب عن ابن
 الماجشون ان السيد انما يذل رقبا بم فوجب ان يكون النقص يتقسط على قدر قيمته اذا
 ثبت ذلك فان الاعتبار في ذلك عند مالك وابن القاسم يوم العقد فينظر الى حاله يوم
 العقد وروى ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون الاعتبار بقيمتهم يوم عتقوا ليس يوم كتبوا
 وقال اصبح يفتقر حاله يوم عتقوا ان لو كانت حاله يوم كتبوا اريدان الاعتبار بالسوق وغلا
 الاثمان يوم العقد والاعتبار بصفاتهم يوم العتق ووجه قول مالك ان العقد انما اعتبر فيه حال
 يوم العقد فيجب ان يكون ذلك المعتبر بهم من حالهم في التقسيط فاما ما حدث بعد ذلك
 فلم يفتقر العقد عليه وقد قال اصبح في الموازية ان كان فيهم يوم عقد الكتابة من لاسعائه له
 من صغير او شيخ فلا شيء عليه ووجه ذلك ما قدمناه من اعتبارهم يوم العقد ووجه قول مطرف
 وابن الماجشون ان عقد الكتابة لا يتم الا بنفس العقد فان العجز بتقصه وانما يتم بالاداء وبه
 يصح الاتفق فيجب ان يكون الاعتبار بذلك اليوم دون يوم عقد الكتابة يدل على ذلك انهم لو
 عجزوا الرجوع اليه على حالهم ذلك اليوم للسيد لزيادة والنقص دون تراجع ووجه قول اصبح ان
 صفاتهم تغير بحال يوم الاداء لانه وقت نفوذ العقد على السواد يوم العقد لان ذلك كان المعتبر
 في زيادة الكتاب وتقصها والله اعلم وان كان فيهم صغير فيبيع السعي قبل الاداء ففي الموازية من
 اشهب عليه بقدر ما يطيق يوم وقعت الكتابة على حاله قال محمد بن داود يوم الحكم ان لو كان
 نذ اليوم الكتابة بالثمن وقال اصبح عليه بقدر رطاقته يوم بلغ السعي ان لو كان بهذه الحال يوم
 الكتابة وقال في باب اخر لاشي على الصغير والشيخ الفاني يوم العقد **١٢** **له قوله** قال
 مالك انه سمع ربيعة بن ابى عبد الرحمن الخ امتناع الفرافضة من قبض كتابته مكاتبة قبل محله
 نجومها يخجل ان يكون كاتبه على عرض مؤجلة فذلك امتنع من اخذها لما جازها انما كثر قيمة
 عند محله نجومها وقد قال القاضي ابو محمد وغيره اذا عمل المكاتب كتابته لم يكن للسيد الامتناع
 عن اخذها لان الاجل حق للمكاتب ورفق به فاذا رضى استأطاه كان ذلك لربال الشيخ
 ابو القاسم ليس للسيد الامتناع من قبضها وقد قال مالك في الموازية اذا عمل المكاتب ما عليه
 من الضمان يفتق ان كره السيد وعليه قيمتها على انما قد حلت لا قيمتها الى محله ولما امتنع الفرافضة
 من قبض ذلك كان لمروان جبره على قبضه الا انه رأى تعجيل عتق المكاتب ووضع الكتابة
 في بيت المال لانه يؤمن عدم الاداء فيه ومثل هذا يجوز فعله اذا راه الامام لانه يقوم مقام الجوز
 المقصود بتعجيل الاداء وهو النفاذ العتق ولذلك جاز للمكاتب تعجيل ما عليه من الكتابة وان
 كانت عرضا لما في ذلك من تعجيل العتق ولانه ليس بدين ثابت وقوله وذلك انه يوضع

أبي عبد الرحمن وغيره يذكرون أن مكاتباً كان للفراصة بن عمار الحنفي وأنه عرض عليه أن يدفع إليه جميع ما عليه من كتابته فأبى الفراصة فأبى المكاتب مروان بن الحكم وهو أمير المدينة فذكر له ذلك فدعا مروان الفراصة بن عمار فقال له ذلك فأبى فامر مروان بذلك المال أن يقبض من المكاتب فيوضع في بيت المال وقال للمكاتب اذهب فقد عتقت فلما رأى الفراصة ذلك قبض المال قال مالك الأمر عندنا أن المكاتب ذا أدى جميع ما عليه فكن نجومه قبل علمها جاز ذلك له ولم يكن لسيدة أن يأبى ذلك عليه وذلك أنه يضع عن المكاتب بذلك كل شرط أو خدمة أو سفر لأنه لا تتم عتاقه رجل عليه بقية من رقب ولا تتم حرمة ولا تجوز شهادته ولا يجب ميراثه ولا أشباه هذا من أمره ولا ينبغي لسيدة أن يشترط عليه عملاً ولا خدمة بعد عتاقه قال مالك في مكاتب مرض مرضاً شديداً فأراد أن يدفع نجومه كلها إلى سيدة لأن يرثه ورثة له أحرار وليس معه في كتابته ولد له قال مالك ذلك جائز له لأنه تتم بذلك حرمة وتجاوز شهادته ويجوز اعترافه بما عليه من ديون الناس وتجاوز وصيته وليس لسيدة أن يأبى ذلك عليه بأن يقول فرمى بماله ميراث المكاتب إذا عتق مالك أنه بلغه أن سعيد بن المسيب سئل عن مكاتب كان بين رجلين فاعتق أحدهما نصيبه فمات المكاتب وترك مالا كثيراً قال يؤدي إلى الذي تملك بكتابتته الذي بقي له ثم يقتسمان ما بقي بالسوية قال مالك إذا كاتب المكاتب فعتق فأنما يرثه أولى الناس بهن كاتبه من الرجال يوم توفى المكاتب من ولد أو عصابة قال مالك وهذا أيضاً في كل من اعتق فأنما ميراثه لأقرب الناس ممن اعتقه من ولد أو عصابة من الرجال يوم يموت المعتق بعد أن يعتق ويصير مورثاً بالولاء قال مالك الإخوة في الكتابة بمنزلة الولد إذا كوتبوا جميعاً كتابة واحدة إذا لم يكن

عن المكاتب بالاداء كل شرط أو خدمة أو سفر ووجه ذلك ما احتج به من أنه لا تتم عتاقته أن يبقى عليه شيء من أسباب الرق وما شرط عليه من سفر أو خدمة فذلك كله من أسباب الرق يمنع قبول شهادته وتام حرمة وموارثته الأحرار قال القاضي أبو محمد وفي ذلك رأيان أحدهما الذي تقدمت وهو رواية ابن المواز عن مالك وهو في العقبية رواية أشهب عن مالك ووجه ذلك أن ما شرط من ذلك تابع للكتابة فإذا انحلت سقط ما يتبعها ووجه الرواية الثانية وهي ثبوت ذلك عليه أن بعض العوض في عتق الرقبة فلم تسقط كالكتابة نفسها قال فإذا قلنا لا نسقط فيخرج ما يلزم على رواية ابن المواز في رواية ابن عبيد قال الشيخ أبو القاسم ولا يفتق الأباداة والأخرى يؤدي قيمة ذلك قال الشيخ أبو القاسم مع كتابته مجعلاً ولا يؤخره ولذه رواية أشهب عن مالك وقال محمد بن زيد بن بشر في قدر رجع عنه مالك وجميع أصحابه على أنه لا يحل به عوضاً وقال أحمد بن حنبل القياس رواية أشهب وأما ما كان من كسرة أو ضغاية فأنه يفرغ قيمته ذلك مجعلاً الذي روى عن مالك ولو قال قائل إن عليه تعميل الميمين على ما ثبت لما من الصفه بموصوف أو إطلاقاً لما بعد العلم ١٢

قوله للفراصة بفتح الفاء وكسر الثانية عند أهل اللغة والمحدثين إلا عند ابن حبيب فإنه قال كل اسم فرافصة عند العرب فهو مضموم الفاء الأولى والأخرى فرافصة الأحوص وجماع بن فرافصة ١٢

قوله ما عليه من نجومه النجم في الأصل الوقت وكان العرب يسمونهم على طلوع النجم لا ينم لا يعرفون الحساب فيقول أحدهم إذا طلع نجم اشرباً أو بيت خنك فسميت الأوقات بنجومه يسمى المؤدى في الوقت بنجومه قال الرازي ١٢

قوله لم يكن لسيدة أن يأبى ذلك عليه وهو قال أبو حنيفة وقال الشافعي لو عمل النجوم قبل محله لم يجز للسيدة على القبول أن كان له في الاقتناع فرض كونه حفظه أو خوف عليه ولا أن يجزى كذا في المناج وفي كتاب المعرفة للبيهقي عن انس بن سيرين عن أبيه قال كاتبت انس على عشرة ألف درهم فأتيت بكتابتته فأبى أن يقبلها مني إلا أنما قاتيت عمر بن الخطاب فذكرت ذلك له فقال أراد انس الميراث وكتب إلى انس أن يقبلها من الرجل فقبلها ١٢

قوله قال مالك في مكاتب مرض مرضاً شديداً يداً ولا على ما قال أن حال المرض في ذلك كحال الصحة إذا أراد أن يدفع كتابته ويعلم حال مرضه جاز له ذلك ولزم السيد قبضها منه ويتم عتقه بأدائها حال مرضه كما يتم عتقه بأدائها حال صحته فتجاوز بذلك شهادته ولوارث الأحرار وذلك إذا عتق كتابته في الصحة وثبت دفعه بيته لشهد بذلك وأما أن لم يثبت ذلك إلا بإقرار السيد في مرضه فقبضها منه فقد قال ابن القاسم في الموازية أن حمله الثلث جاز وعتق أتم ولم يتم ووجه ذلك أن عقد الكتابة وقع في الصحة فثبت له حكم الصحة وأما الإقرار قبض المال فكان في المرض فيعمل محل الوصية أن حمله الثلث جاز إقراره وأن أتم بالميل إليه وأما أن لم يحمله الثلث وكان للسيدة ولم يتم ووجه ذلك جاز قوله ووجه قول ابن القاسم أنه إذا لم يحمله الثلث لم يتم

على أن يجابيه ويعدل بالمال عن أنه لأن ذلك خلاف ما استقرت عليه العادة وإن لم يكن له ولداً أتم أن يكون أراد الوصية بأكثر من الثلث ووجه قول أشهب أنه إذا لم يكن له ميل بعدت أتمته لأنه اجتنى في الحقيقة ومن كاتب عبده في مرضه وقبض الكتابة قد كان نافذاً نعلم الثلث وهو يوجب قاله ابن القاسم وقال أشهب ليس كالبيع إذا تجاوز حتى يحمله الثلث

ومعنى اختلافه في كونه بيعاً أنه إذا كان بيعاً نفذ إلا أن يحمله الثلث وإن قلنا أنه عتق لم ينفذ إلا أن يكون للسيدة أموال مأخوذة كاعتق في المرض والام يعق حتى يموت السيد ويحمل الثلث وإن لم يحمله غير الورثة في عتقه أو يرد إليه ما قبضه السيد ويعتق منه ما حمل الثلث بثلث ١٢

قوله عن مكاتب بين رجلين فعتق أحدهما نصيبه فمات المكاتب فإن الذي تملك نصيبه يأخذ من مال المكاتب ما بقي له ثم يقتسمان ما بقي يقتضي أن المكاتب إذا عمل أحد سيدة عتقه لم يقوم عليه خلافاً لما في قوله يقوم عليه والدليل على ما نقول إنما قد عقد العتق في حال وهو وقت الكتابة فما أولى به بعد هذا أحدهما من عتق نصيبه فليس يعتق وإنما هو إسقاط لما كان له عليه من الكتابة قاله في الموازية ابن القاسم كما لو عتق جميعاً إلى رجل ثم عمل أحدهما عتق نصيبه ولأنه لا يجوز نقل ما للعقد لشريك ما ثبت له من الولاء بالمعقوب قاله ابن حبيب ولو اعتق بعض مكاتبه فقد روى سمعون من مالك أنه وصية إلا أن يرث العتق فمورثه وأما أن يفتق شقصاً من مكاتب له أو بينه وبين آخر أو عتقه عند موته أو وضع له من مكاتبته ففى الموازية أنه عتق قال لأنه ينفذ من ثلثه يريد أن ذلك نافذ من الثلث على كل حال وإن عجز العبد بعد ذلك وأما إذا وضع عند بعض كتابته ثم عجز عن الباقي فإنه يترق جميعه وقوله في مكاتب المكاتب يعق فأنه يرثه أولى الناس بهن كاتبه من الرجال يوم يموت يريد أن مكاتب المكاتب يعق فأنه أولى الناس يعق بالاداء فإذا بقي سيدة وهو المكاتب إلا على حكم الرق لأن لم يرد بعد يرثه لأن الرق يمنع الميراث فأنما يرثه أقرب الناس إلى المكاتب ١٢

قوله إنما ميراثه لأقرب الناس وهو قول أبي حنيفة ففي الوفاية فإن مات السيد المعتق فأنه يرثه لأقرب عصابة سيدة ولأولاد النساء إلا ما اعتقن كما في الحديث انتهى والحديث ليس للنساء من الولاء إلا ما اعتقن أو اعتق من أعتقن أو كاتبتن أو كاتبتن كاتبتن أو ودرن أو ودرن ودرن كذا ذكره الفقهاء ولا يوجد في كتب الحديث قاله الشافعي وقال العيني في شرح الكنته لأحدث منكر لا أصل له وإنما المروى من جماعة من الصحابة ما أخرجه البيهقي عن علي وابن معمر وزيد بن ثابت أنهم لا يرثون النساء من الولاء إلا ما اعتقن أو اعتق من أعتقن وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن علي وعمر وزيد أنهم كانوا لا يرثون النساء من الولاء إلا ما اعتقن وأخرج عبد الرزاق عن الحسن بن عمار عن الحكم بن يحيى بن الجزار عن علي لا ترث النساء من الولاء إلا ما كاتبتن أو اعتقن ١٢

قوله الإخوة في الكتابة بمنزلة الولد يريد أن كوتبوا جميعاً كتابة واحدة فمات أحد الإخوة من مال وولده في كتابته فإن جميعهم يقتوي في ذلك المال الإخوة والولد وما فضل منه فهو لولد دون أخوته قال البيهقي لا يرجع الولد على الإخوة شيء ما تنقوا به في قول مالك ووجه ذلك أن المال لا يتم وهم ممن يعتق عليه ولا يرجع عليه بما أدى عنهم وإنما يرجع بما فضل من المال إلى الولد قال مالك في المدينة وكذلك لو لم يكن له ولد لأدى أخوته ما من أنفسهم فيعتقوا به ولم يتبعهم السيد شيء منه فيقول مالك المال للمالك وروى يحيى بن يحيى عن ابن نافع المال للولد ويرجعون على أعمامهم بما أداؤهم فيعتقوا به ولو لم يكن معهم ولد ليعتقوا به ورجع عليهم السيد بما اعتقوا به قال في المدينة أصح إذا كانت التأدية من مال الميت ويرجع أخوته لشيء وإن كانت التأدية من مال الولد رجوعاً على أعمامهم لأنهم لا يعقون عليهم ١٢

واحد منهم ولد ولد وفي كتابته او كاتب عليهم فان الاخوة يتوارثون فان كان لاحد منهم ولد ولد وفي كتابته او كاتبه او كاتب عليهم ثم هلك احدهم وترك ما لادى عنهم جميع ما عليهم من كتابتهم وعتقوا وكان فضل المال بعد ذلك لولده دون اخوته الشرط في المكاتب قال مالك في رجل كاتب عبده بذهب او ورق واشترط عليه في كتابته سفرا او خدمة او ضحية ان كل شئ سمي من ذلك باسمه ثم قوى المكاتب على اداء نجومه كلها قبل علمها قال اذا ادى نجومه كلها وعليه هذا الشرط عتق فقت حرمة ونظر الى ما شرط عليه من خدمة او سفرا وما اشبه ذلك مما يلجأ له هو بنفسه فذلك موضوع عنه وليس لسيده فيه شئ وما كان من ضحية او كسوة او شئ يؤديه فانما هو بمنزلة الدنانير والدرهم يقوم ذلك عليه في دفعه مع نجومه ولا يعتق حتى يدفع ذلك مع نجومه قال مالك الامر المجتمعة عليه عندنا الذي لا اختلاف فيه ان المكاتب بمنزلة عبد عتقه سيده بعد خدمة عشرين سنين فاذا هلك سيده الذي عتقه قبل عشرين سنين فان ما بقي عليه من خدمته لورثته وكان ولاءه للذي عقد عتقه ولولده من الرجال او العصبه قال مالك في الرجل يشترط على مكاتبه انك لا تسافر ولا تسلم ولا تخرج من ارضي الا باذني فان فعلت شيئا من ذلك بغير اذني فهو ككاتبك بيدي قال مالك ليس محو كتابته بيده ان فعل المكاتب شيئا من ذلك وليرفع سيده ذلك الى السلطان وليس للمكاتب ان ينكح ولا يسافر ولا يخرج من ارض سيده الا باذنه يشترط ذلك او لم يشترطه وذلك ان الرجل يكاتب عبدا بمائة دينار وله الف دينار او اكثر من ذلك فلينطلق فينكح المرأة فيصدها الصداق الذي يحجب بماله ويكون فيه عجرة فيرجع الى سيده عبد الامال له او يسافر فخل نجومه وهو غائب فليس ذلك له ولا على ذلك كاتبه وذلك بيد سيده ان شاء اذن له في ذلك وان شاء منعه ولاء المكاتب اذا عتق مالك ان المكاتب اذا عتق عبده ان ذلك غير جائز له الا باذن سيده فان اجاز ذلك سيده له ثم عتق المكاتب كان ولاءه للمكاتب وان مات المكاتب قبل ان يعتق كان ولاء المعتق لسيده المكاتب وان مات المعتق قبل ان يعتق المكاتب ورثه سيده المكاتب قال مالك وكذلك ايضا لو كاتب المكاتب عبد افعتق المكاتب الآخر قبل سيده الذي كاتبه فان ولاءه لسيده المكاتب مالم يعتق المكاتب الاول الذي كاتبه فان عتق الذي كاتبه رجع اليه ولاء مكاتبه الذي كان عتق قبله وان مات المكاتب الاول قبل ان يؤدي او يحجز عن كتابته وله ولد احرار لم يرثوا ولاء مكاتب ابائهم لانه لم يثبت لايهم الولاء ولا يكون له الولاء حتى يعتق قال مالك في المكاتب يكون بين الرجلين فيترك احدهما للمكاتب

له قوله قال مالك في رجل

كاتب عبده الخ يذ على ما ذكره وقد تقدم ذكره من ان العمل المشترط في الكتابة ثبت منه ما كان منه قبل اداء الكتابة واما ما تجلت الكتابة قبله فانه يغوت على احد القولين بالحرية سواء عظم قدره او صغر وذلك انه على هذا القول ليس بمال ولا مقصود في الكتابة وبهذا ليس لعق معلق بصفة وانما يجري مجرى البيع للترتبة بشرط العتق وهو مقتضى قول ابن القاسم فقد شل عن رجل قال فلان كاتبك على ان اعطيك عشرين بقرات فان بلغت خمسين فانت حر بذه كذا بك قال ابن القاسم ليست بذه عندى كناية وليس للسيد فسخ ذلك ولا بيع البقر الا ان يرهقه وين يفتق بان المنافع بملك المكاتب اسقاطا لها عن نفسه بدفع الكتابة ولذا كان جائزا ان يعجل ما عليه من العروض المؤجلة وان كان للسيده منفعة في تأخيرها الى الاجل مضبوطة عليه فالاعمال المشترط عليه بمنزلة الضمان للعروض الى اجل فكما جاز ان يقطع عن نفسه الضمان بتعجيل الاداء للعروض وان لم يحجز ذلك في البيع المحض فكذلك يجوز له ان يقطع عن نفسه العمل بتأجيل الاداء واذا قلنا ان من العتق المعلق بشرط لم ينفذ عتقه الا بالايمان بكل ما شرط عليه من العمل وعلى هذا ينظم القول الثاني ان عليه ان ياتي بما شرط عليه من العمل كما عليه ان ياتي بما شرط عليه من المال وهو قول مالك واصحابه ان ما شرط عليه من مال هو كالتصايب او كسوة فان عليه الايمان به وهو بمنزلة ان يكاتبه بعين وعوض فعليه ان ياتي بها وبذلك تم عتاقه وبالله المتوفيق ١٢ له قوله قال مالك الامر المجتمعة عليه عندنا الذي لا اختلاف فيه ان المكاتب بمنزلة عبد عتقه سيده ثم مات ورثته فانه يؤدي اليهم ما كاتبه عليه سيده وبذلك يعتق ودلاؤه لمن عقد كتابته وذلك مثل ما تقدم من امرأة تركت مكاتبا وزوجا ابنا فان المكاتب يؤدي للزوج والابن على قدر موازتهم في المقتة فان عتق لم يحجز الولاء الا لابن خاصة وان يحجز رجع رقيقا لابن والزوج على حسب موازتهم بمنزلة من عتق عبده بشرط خدمة عشرين سنين ثم يموت السيد فان الخدمة بجميع ورثته من زوج او بنت وابن وغيرهم ودلاؤه لمن يخبر اليه الولاء عن معتق الذي عتقه فقد اشار في هذه المسئلة الى انه بمنزلة عتق معلق بصفة وذلك يقتضي لزوم الخدمة له كما يلزمه في العتق المعلق بصفة والله اعلم ١٣ له قوله قال مالك في الرجل يشترط على مكاتبه انك لا تسافر الخ ونحوه على ما قال ان من شرط على مكاتبه ان نعل فعلا

فليس له محو كتابته فان هذا الشرط غير لازم وليس للسيد محو كتابته ولا تأخير لهذا الشرط في الكتابة لا يبيطل وتصح الكتابة لانه ضد مقتضى الكتابة وذلك ان مقتضاها بالزوم فاذا شرط فيها ضد ذلك من الخيارات للسيد او لغيره لم يصح الشرط وتثبت الكتابة على مقتضاها لما تضمنته من العتق المبني على التغليب والسرية ونحو ذلك كما يقول ان من عقد كتابته مكاتب وشرط لولاه لغيره ثبتت الكتابة ويبيطل الشرط لما كان ضد مقتضى الكتابة والله اعلم ١٢ له قوله قال مالك وكذلك ايضا لو كاتب المكاتب عبدا ونحوه على ما قال ان المكاتب اذا عتق عبده لم يخل ان يكون ذلك باذن سيده او بغير اذنه فان كان ذلك باذنه مات المكاتب قبل ان يعتق فان ولاء العبد للمعتق لسيده المكاتب وان عتق المكاتب يوما فان ولاء ذلك العبد للمعتق له دون سيده ووجه ذلك انه عقد مستقر ثابت فوجب ان يثبت ودلاؤه لمقتضه الا ان يمنع من ذلك مانع رقي او غيره فان منع منه فلاؤه لآخر الناس به وهو سيده فان زال المانع بالعتق رجع الولاء اليه قال مالك وما يمين ذلك ايضا انهم اذا عتقوا احد من عبيدهم الخ ونحوه على ما قال ان المكاتب اذا ترك لسيده ما عليه فان ذلك معنى الهبة واسقاط الدين لا بمعنى العتق ولذلك اذا مات المكاتب فانه يفتق الذي لم يترك حقه ما بقي له عليه من الكتابة فان حقه باق لم يمتسك ما فضل من مال المكاتب هذا قول مالك رحمه الله وقال الشافعي يكون نصف نصيبه للتمسك بحقه وهو ما يتناول النصيب المحررا لا واداء العتق فعلى قول القديم يأخذ سيده المتمسك ايضا بحق الرقي وعلى قوله في الجدي يكون لورثته ان كان له ورثة فان لم يكن له ورثة فالعتق يأخذه ارثا وقال ابو سعيد الاصبغى ينقل الى بيت المال على حسب ما كانا يقتسمانه لومات عبدا يريده لومات ولم يقبض شيئا ولا ترك له احد بها شيئا من حقه فبعض هذا القول بمنزلة مالومات عبدا وهو بعتقه ان مات عبدا لكان ذلك لاحد معين اما ان اراد بمنزلة ان يموت قبل ان ينفذ له عقد الكتابة فيجوز ينطلق عليه اسم عبد على الحقيقة والاطلاق واذا كرت فاسم الكتابة اخص به واظهر فيه والمعنى الثاني ان يريده ما قدمناه وجه قول مالك ان العتق لا يفتق احكامه فلا يصح ان يكون لبعضهم حكم الرقي وتثبت لشي منه حكم من احكام الحرية فلا يورث لوجه واذ لم يورث وانما يقسم ماله فوجب ان يقتسمه بحق الملك على ملك رقبته فان ذلك الحكم باق حتى يتم عتقه ١٢

الذي له عليه ويشم الأخر ثم يموت المكاتب ويترك مالا قال مالك يقضى للذي لم يترك له شيئا ما بقي له عليه ثم يقسمان المال كهيئته لو مات عبد الان الذي صنع لبيس له بعثاقة واتبأ تركه ما كان له عليه قال مالك ومما يبين ذلك ان الرجل اذا مات وترك مكاتبا وترك بنين رجالا ونساء ثم اعتق احد البنين نصيبه من المكاتب ان ذلك لا يثبت له من الولاء شيئا ولو كانت عتاقة لثبت الولاء لمن اعتق منهم من رجالهم ونسائهم قال مالك ومما يبين ذلك ايضا انهم اذا اعتق احدهم نصيبه ثم عجز المكاتب لم يقوم على الذي اعتق نصيبه ما بقي من المكاتب ولو كانت عتاقة فوهم عليه حين يعتق في ماله كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اعتق شركا له في عبد فوهم عليه قيمة العدل فان لم يكن له مال عتق منه ما عتق قال مالك ومما يبين ذلك ايضا ان من سنة المسلمين التي لا اختلاف فيها ان من اعتق شركا له في مكاتب لم يعتق عليه في ماله ولو عتق عليه كان الولاء له دون شركائه قال ومما يبين ذلك ايضا ان من سنة المسلمين ان الولاء لمن عتق الكتاب وان له لیس لمن ورث سيد المكاتب من النساء من ولاد المكاتب وان اعتق نصيبهن شيء انما ولادة لولد سيد المكاتب الذكور وعصيته من الرجال فلا يجوز من عتق المكاتب قال مالك اذا كان القوم جميعا في كتابة واحدة لم يعتق سيدهم احدا منهم دون مؤامرة اصحابه الذين معه في الكتابة ورضا منهم وان كانوا صغارا فليس مؤامرتهم بشيء ولا يجوز ذلك عليهم قال وذلك ان الرجل ربما كان يسعى على جميع القوم ويؤدي عنهم كتابته لهم لئلا يتهم به عتاقهم فيعبد السيد الى الذي يؤدي عنهم وبه فجاتهم من الرق فيعتقه فيكون ذلك عجزا لمن بقي منهم وانما اراد بذلك الفضل والزيادة لنفسه فلا يجوز ذلك على من بقي منهم وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار فهذا الشد الضرر قال مالك في العبيد يكاتبون جميعا ان سيدهم ان يعتق منهم الكبير القاني والصغير الذي لا يؤدي واحد منهم شيئا وليس عند واحد منهم عون ولا قوة في كتابته فذلك جائز له جامع ما جاء في عتق المكاتب وام ولداه قال مالك في الرجل يكاتب عبدا ثم يموت المكاتب ويترك ام ولدا وقد بقيت عليه من كتابته بقية ويترك وفاء بما عليه قال مالك ام ولدا امه مملوكة حين لم يعتق المكاتب حتى مات ولم يترك ولدا فيعتق باءا ما بقي فتعتق ام ولد ابيرهم بعتقهم قال مالك في المكاتب يعتق عبد الله او يتصدق ببعض ماله ولم يعلم بذلك سيده حتى عتق المكاتب قال مالك ينفذ ذلك عليه وليس للمكاتب ان يرجع فيه فكل علم سيد المكاتب قبل ان يعتق المكاتب فرد ذلك ولم يجزه فانه ان عتق المكاتب وذلك في يده لم يكن عليه ان يعتق ذلك العبد ولا ان يخرج تلك الصدقة الا ان يفعل ذلك طائعا من عند نفسه الوصية في المكاتب مالك ان احسن ما سمعت

١٤ قوله قال

مالك اذا كان القوم جميعا في كتابة واحدة لم يعتق سيدهم احدا منهم دون مؤامرة اصحابه الذين معه في الكتابة ورضا منهم وان كانوا صغارا فليس مؤامرتهم بشيء ولا يجوز ذلك عليهم قال وذلك ان الرجل ربما كان يسعى على جميع القوم ويؤدي عنهم كتابته لهم لئلا يتهم به عتاقهم فيعبد السيد الى الذي يؤدي عنهم وبه فجاتهم من الرق فيعتقه فيكون ذلك عجزا لمن بقي منهم وانما اراد بذلك الفضل والزيادة لنفسه فلا يجوز ذلك على من بقي منهم وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار فهذا الشد الضرر قال مالك في العبيد يكاتبون جميعا ان سيدهم ان يعتق منهم الكبير القاني والصغير الذي لا يؤدي واحد منهم شيئا وليس عند واحد منهم عون ولا قوة في كتابته فذلك جائز له جامع ما جاء في عتق المكاتب وام ولداه قال مالك في الرجل يكاتب عبدا ثم يموت المكاتب ويترك ام ولدا وقد بقيت عليه من كتابته بقية ويترك وفاء بما عليه قال مالك ام ولدا امه مملوكة حين لم يعتق المكاتب حتى مات ولم يترك ولدا فيعتق باءا ما بقي فتعتق ام ولد ابيرهم بعتقهم قال مالك في المكاتب يعتق عبد الله او يتصدق ببعض ماله ولم يعلم بذلك سيده حتى عتق المكاتب قال مالك ينفذ ذلك عليه وليس للمكاتب ان يرجع فيه فكل علم سيد المكاتب قبل ان يعتق المكاتب فرد ذلك ولم يجزه فانه ان عتق المكاتب وذلك في يده لم يكن عليه ان يعتق ذلك العبد ولا ان يخرج تلك الصدقة الا ان يفعل ذلك طائعا من عند نفسه الوصية في المكاتب مالك ان احسن ما سمعت

واحكم ١٢ - ١٤ قوله قال مالك في الرجل يكاتب عبدا ثم يموت المكاتب الى اخر الباب ونظر على ما قال وذلك انه ليس للمكاتب ان يعتق احدا من عبده ولا يتصدق بشيء من ماله لان ذلك لا يضر به في ادائه ومبطل لما كان يحرم اليه من عتقه ووجه اخر انه لم يكن ملكه بالكلية ولا اكل ثمر فيه وانما يجوز العتق والصدقة من كامل الملك كامل التصرف فلو اجزأنا عتقه بغير اذن سيده لمجوزنا عليه العجز والرجوع الى السيد وقد اختلف ما كان بيده ما كان لسيده انتزاعه منه وما اذا اذن له السيد فيه فسيأتي ذكره بعد هذا في الاصل ان شاء الله تعالى ولذا ما لم يكن معه في الكتابة غيره فيجب ان لا يجوز ذلك على القولين لانه قد يعلق حق من شره في الكتابة بما في يده من ماله فليس له عتقه بغير عرض وابطال ما يرجي من تقصير به فلور السيد عتق المكاتب وصدقته ثم عتق لم يلزمه ذلك وان بقي ذلك بيده قال ابن القاسم في الموازية ووجه ذلك انه مجبور عليه بحق نفسه وحتى غيره فلم يطلب بما رزق افعاله كالصغير وان لم يعلم بذلك السيد حتى يعتق المكاتب لم يلزم العتق ولم يكن للسيد ان يرجع فيه على ما قال لان حق السيد قد استوفاه ولم يبق له حتى يتعلق برده عتق العبد كالغرماء يعتق غريمهم عبده فلا يعلمون بذلك حتى يطرأ له مال فيقضيهم فانه ليس لهم رد عتقه لما قد مناه والله اعلم واحكم ١٢ - ١٥ قوله ان من سمعت في المكاتب يعتقه سيده المولى

على ما قال ان من اوصى بعتق مكاتبه فانه لا يعتسب عنه في الثلث الا بالاكل من قيمته وما بقي من كتابته لانه ان كان الذي بقي عليه من الكتابة اكثر من قيمته فان السيد انما اطلع قيمته لانه لا يكون في جنايته على الورثة اسوا حالا من القائل وان كانت قيمته اكثر مما بقي عليه من الكتابة فان الوصية لعقبه ولا يكون اسود حالا من تركه على حاله ولو تركه على حاله لعقبه مما بقي عليه فكذلك اذا اوصى بعتقه والله اعلم واحكم ١٢

في المكاتب يعقده سيده عند الموت ان المكاتب يقل على هيئة تلك التي لو بيع كان ذلك الثمن الذي يبلغ فان كانت القيمة اقل مما بقي عليه من الكتابة وضع ذلك في ثلث الميث ولم ينظر الى عدد الدارهم التي بقيت عليه وذلك انه لو قتل لم يغرم قاتله الا قيمته يوم قتله ولو جرح لم يغرم جرحه الا دية جرحه يوم جرحه ولا يُنظر في شيء من ذلك الى ما كوتب عليه من الدنانير والدارهم لانه عبد ما بقي عليه من كتابته شيء وان كان الذي بقي عليه من كتابته اقل من قيمته لم يحسب في ثلث الميث الا ما بقي عليه من كتابته وذلك انه انما ترك الميث له ما بقي عليه من كتابته فصارت وصية اوصى له بها قال مالك وتفسير ذلك انه لو كانت قيمة المكاتب الف درهم ولم يبق من كتابته الا مائة درهم فاوصى سيده له بالمائة درهم التي بقيت عليه حسبت له في ثلث سيده فصار حراً بها قال مالك في رجل كاتب عبده عند موته انه يقوم عبداً فان كان في ثلثه سعة لثمن العبد جاز قال مالك وتفسير ذلك ان تكون قيمة العبد الف دينار في كتابته سيده على مائتي دينار عند موته فيكون ثلث مال سيده الف دينار فذلك جائز له وانما هي وصية اوصى له بها في ثلثه فان كان السيد قد اوصى لقوم بوصايا وليس في الثلث فضل عن قيمة المكاتب بُدئ بالمكاتب لان الكتابة عتاقة والعتاقة تبدأ على الوصايا ثم تجعل تلك الوصايا في كتابة المكاتب يتبعونه بها ويخير ورثة الموصى فان احبوا ان يعطوا اهل الوصايا وصاياهم كاملة وتكون كتابة المكاتب لهم فذلك لهم فان ابوا واسلموا المكاتب وما عليه الى اهل الوصايا فذلك لهم لان الثلث صار في المكاتب ولان كل وصية اوصى بها احد فقال الورثة الذي اوصى به صاحبنا اكثر من ثلثه وقد اخذ ما ليس له قال فان ورثته يخفرون فيقال لهم قد اوصى صاحبكم بما قد علمتم فان احبهم ان تنفذوا ذلك لاهله ما اوصى به الميث والا فاسلموا لاهل الوصايا ثلث مال الميث كله قال فان اسلم الورثة المكاتب الى اهل الوصايا كان لاهل الوصايا ما عليه من الكتابة فان ادى المكاتب ما عليه من الكتابة اخذوا ذلك في وصاياهم على قدر حصصهم وان عجز المكاتب كان عبداً لاهل الوصايا لا يرجع الى اهل الميراث لانهم تركوه حين خيروا ولان اهل الوصايا حين اسلموا اليهم ضمنوه فلو مات لم يكن لهم على الورثة شيء وان مات المكاتب قبل ان يؤدي كتابته وترك ماله هو اكثر مما عليه فماله لاهل الوصايا وان ادى المكاتب ما عليه عتق ورجع ولادة الى عصبة الذي عقد كتابته قال مالك في المكاتب يكون لسيده عليه عشرة الاف درهم فيضع عنه عند موته الف درهم قال مالك يقوم المكاتب فينظر كم قيمته فان كانت قيمته الف درهم فالذي وضع عنه عشر الكتابة وذلك في القيمة مائة درهم وهو عشر القيمة فيوضع عنه عشر الكتابة فيصير ذلك الى عشر القيمة نقد وانما ذلك كهيئته لو وضع عنه جميع ما عليه ولو فعل ذلك لم يحسب في ثلث مال الميث الا قيمة المكاتب الف درهم وان كان الذي وضع عنه نصف الكتابة حسب في ثلث مال الميث نصف القيمة وان كان اقل من ذلك واكثر فهو على هذا الحساب قال مالك اذا وضع الرجل عن مكاتبه عند موته الف درهم من عشرة

له قوله قال مالك وتفسير ذلك

ان يكون قيمة العبد الف دينار الخ وهذا على ما قال ان من كاتب عبده عند موته كان ذلك في ثلثه وهذا الحكم العتق المعوضة لا يفيض الى عتق وانما عتق ما بعد العتق وانما يعتبر في ثلثه قيمته بما هي التي توفت بالكتابة ومنع الورثة من العتق في العبد بالبيع وغيره واما الكتابة او قيمتها فلم تكن ثابتة ففما بل الكتابة احدتها وقوله وتفسير ذلك ان تكون قيمة العبد الف دينار في كتابته مائتي دينار جازت كتابته لانه وصية اوصى بها في ثلثه ولو كاتبه بالف وقيمة العبد مائتي دينار وكان الثلث مائتي دينار جاز ذلك ايضا ولم يعتبر نقص الثلث عن الكتابة لما قدماه وقوله ولو اوصى مع ذلك بوصايا ففان الثلث بدئ بالمكاتب لان الكتابة عتاقة ويريد اوصى بذلك مع ذلك بوصايا لقوم من دنانير وشباب ورباع وغير ذلك فان الكتابة المفضلة للعق تقدم على ملك الوصايا تنفذ الكتابة لما تجزى به من العتق ثم تكون تلك الوصايا في الكتابة فيخير الورثة بين ان يؤدوا الى اهل الوصايا وصاياهم كاملة وتكون كتابته المكاتب لهم وبين ان يسلموا الى اهل الوصايا فان ادوا انما صوابها يؤدونها من الكتابة وان عجزوا رقت لهم دون الورثة ووجه ذلك ان الكتابة لما قدمت على الوصايا اقتضى ذلك ثبوت عقد ما كان ما يؤديه المكاتب متعلقا بثلث الذي يخص بالوصايا وكان الورثة ائتمروا باموال الميث من الموصى لم يغير معين خيرا وان اختاروا اداء الوصايا استخلصوا الكتابة ويجوزون مع المكاتب بمنزلة من كاتبه ان ادى عتق وان عجز رقت لهم وان اسلموه كان مع اهل الوصايا على مثل ذلك ان ادى اليهم عتق وان عجز رقت لهم لان اسلام الورثة الكتابة يثبت حقوق اهل الوصايا فيه فلو مات لم يكن له شيء وان ادى لم يكن لهم غير ما يؤدى وان عجز لم يكن لهم غير ما ستره قال مالك في المكاتب يكون لسيده عليه عشرة الاف درهم الخ وهذا على ما قال ان السيد اذا وضع عن مكاتبه عدداً مطلقاً غير محقق بنجم معين او بنجم معين فانه انما وضع عتق من كتابته على حسب ما سماه بالمية من المسمى في الكتابة فان اسقط الف درهم والكتابة عشرة الاف درهم فقد وضع عنه عشر لانه لا يحسب في الثلث الا عشر قيمة الف درهم واحتسب في الثلث بعشر

قيمة وذلك كما تدرى لانه لو وضع عنه جميع الكتابة وهي عشرة الاف وقيمة الف درهم لم يحسب في الثلث الا القيمة دون المسمى في الكتابة لان القيمة هي التي اسقط بالجواز واما المسمى بالكتابة فيغير ثابته ولا يتحقق قال مالك اذا وضع الرجل عن مكاتبه عند موته الف درهم من عشرة الاف درهم الخ وهذا على ما قال ان من كاتبه الف درهم والكتابة عشرة الاف درهم واطلق ذلك ولم يسم لما علمنا من اول الكتابة ولان وسطها ولا آخرها ولا نجا من نحوها فانه يوضع عنه من كل نجم عشرة ووجه ذلك انه ليس ذلك اولى بما وضع عنه من بعض فوجب ان يفيض ذلك على جميع النجوم والنداء علم واحكم ١٢ **له قوله قال مالك** اذا وضع الرجل عن مكاتبه عند موته الف درهم من اول كتابته الخ ومعنى ذلك فيما رواه عيسى عن ابن القاسم في الميراث ان يكون على الميث ثلاثة الاف دينار في ثلثه النجم فان كان الذي وضع عنه المائة الاول في نظر قيمتها ان كانت تباع نقد في قرب عملها وانما خراجها لان النجم اقل قيمتها من اولها فان كانت قيمة النجم الاول خمسمائة وقيمة النجم الثاني ثلثمائة وقيمة النجم الثالث مائتين كان الذي اوصى له به نصف رقبته فينظر ايها اقل قيمة رقبته او النجم الاول فذلك يحسب في ثلث الميث فان خرج من الثلث عتق نصفه وليس للورثة ان يقولوا قد فعل اول نجم بريد لان قيمة النجم انما كانت على المحلول قال وعلى حسب هذا يكون لوصي له بالنجم الثاني او الثالث وان كان النجم الاول نصفه ولم يترك الميث مالا غيره خير الورثة بين ان يعطوا ذلك النجم بعينه ويعتق الذي كان نصيبه من رقبته النصف وليسقط عنه ذلك النجم ويكون له النجمان الباقيان فان استوفوا فذلك وان رقت منه نصفه وبين ان لا يدبروا فيعتق ثلثه ويوضع عنه من كل نجم ثلثه فان عجز وكان ثلثه حراً وثلثه رقيقاً قال ابن القاسم هذا وجه ما سمعت من مالك وتفسيره ان قال به قال يحيى بن مزين وليس في شيء من المكاتب والسماعات باتم ولا اصح مما في هذا الكتاب ومعنى هذا رواه ابو زيد عن ابن القاسم في العتبية وذكره ابن جبيب عن اصبح عن ابن القاسم في العتبية بمثل ذلك ١٢.

ألف درهم ولم يسم انهما من اول كتابته او من اخرها وضع عنه من كل فم عشرة وقال مالك اذا وضع الرجل عن مكاتبه عند موته الف درهم من اول كتابته او من اخرها وكان اصل الكتابة على ثلثة الاف درهم قوما المكاتب قيمة النقد ثم قسمت تلك القيمة فجعل لتلك الالف التي من اول الكتابة حصتها من تلك القيمة بقدر قيمتها من الاجل وفضلها ثم الالف التي تلى الالف الاولى بقدر فضلها ايضا ثم الالف التي تليها بقدر فضلها ايضا حتى يؤتى على اخرها تفضل كل الف بقدر موضعها في تعجيل الاجل و تأخيرها لان ما استأخر من ذلك كان اقل في القيمة ثم يوضع في ثلث الميث قد ما أصاب تلك الالف من القيمة على تفاضل ذلك ان قل او كثر فهو على هذا الحساب قال مالك في رجل اوصى لرجل بربع مكاتب له او عتق ربعة فهلك الرجل ثم هلك المكاتب ترك ما لا كثير الاكثر ما بقي عليه قال مالك يعطى ورثة السيد والذي اوصى له بربع المكاتب ما بقي لهم على المكاتب ثم يقسمون ما فضل فيكون الموصى له بربع المكاتب ثلث ما فضل بعد اداء الكتابة ولورثة سيد الثلثان وذلك ان المكاتب عبد ما بقي عليه من كتابته شيء فانتما يورث بالرق قال مالك في المكاتب اعتقه سيده عند الموت قال ان لم يجعله ثلث الميث عتق منه قد ما حمل الثلث ويوضع عنه من الكتابة قدر ذلك ان كان على المكاتب خمسة الاف درهم وكانت قيمته الف درهم نقد او يكون ثلث الميث الف درهم عتق نصفه ويوضع عنه شطر الكتابة قال مالك في رجل قال في وصيته غلامي فلان حر وكاتبوا فلانا قال تبدأ العتاقة على الكتابة

۴۰ کتاب المدبر

القضاء في ولد المدبر مالك انه قال الامر عندنا فيمن دبر جارية له فولدت اولاد ابعد تدبيره اياها ثم ماتت الجارية قبل الذي دبرها ان ولدها بمنزلتها قد ثبت لهم من الشرط مثل الذي ثبت لها ولا يضرهم هلاك امهم فاذا مات الذي كان دبرها فقد عتقوا ان وسعهم الثلث وقال مالك كل ذات رحم فولدتها بمنزلتها ان كانت حرة فولدت بعد عتقها فولدها احرار وان كانت مدبرة او مكاتبه او معتقة الى سنين او فحده او بعضها حرا او رهونه او ام ولد فولدت كل واحدة منهن على مثال حال امه يعتقون بعقدها ويرقون برقها قال مالك في مدبرة دبرت وهي حامل ان ولدها بمنزلتها وانما ذلك بمنزلة رجل اعتق جارية له وهي حامل ولم يعلم بحملها قال مالك فالسنة فيها ان ولدها يتبعها ويعتق بعقدها قال مالك

فان لحكم المدير لان الولد تبع لاه في احكام الرق والحرية بعد التدبير واما الموصى بعقبها
فما ولدته قبل موت سيدها فلا يدخل في وصيتها لان الوصية لا تثبت الا بموت الموصى
وما قبل موته فلا تثبت لان الموصى الرجوع عنها فاذا ثبت حكم التدبير لولد المدير
لم يخرجهم عن هذا الحكم بعد نبوته موت الام وكذلك المكاتب والمعتقة الى اجل والمخدمة
او لبصها حرا ودرهونه او ام ولد فان ولد كل واحدة منهم بمنزلة مالكها يعقوب بعقبها
ويترك برتها ويعتق منها ويرق منها ما يرق منه قال لان كل ذات رحم فولد لها
بمنزلة تاييد ما لم ينشأ في ملك سيد حرا وانفعله عقد حرية فاما اذا خلق في ملك سيد حرا
وانفعله عقد حرية من كفاية او تدبير او عتق مؤجل فان الولد تبع اياه وسياتي ذكره بعد
هذان شاء الله تعالى وقوله فاذا مات الذي دبرها فقد عتق بعقبها ان وسعهم الثلث
يريد بموت السيد تحصل الحرية للمدبرة وولد بان وسعهم الثلث لان المدير انما يعق من
الثلث فان حله الثلث فقد عتق وان لم يحمله عتق منه ما حله
الثلث وبذا حكم الاطلاق واما الشرط ففي كتاب ابن الموازي من دبر امته على ان مات له
رتيق مضي التدبير وولد لها بمنزلة ما وجد ذلك ان هذا العقد يتضمن العتق وهو مبني على التغليب
والسراية فاذا شرط فيه شرطا فاسد امترقا بطل الشرط ونفذ العقد كما لو قال رات حر على
ان ما تكب في المستقبل لي يعق العتق ونفذ وبطل الشرط ١٣ **قوله** فولد لها بمنزلة تاييد
في كونهم مدبرا واما ولد لها بالموءوق قبل التدبير فلا يصير مدبرا وبه قال ابو حنيفة واما اكثر
ابن العلم وهو المروى عن عمر بن عبد العزيز والزهري وشرح وعطاء ومجاهد وطائفة
مسروق والثوري واخرين ولشافعي فيه قولان ١٢ **قوله** قال مالك ما لك في مدبرة
دبرت وهي حامل الخ وبذا على ما قال ان من دبر امته وهي حامل فالمدبرة يتناول ما في
بطنها فيكون حكمه في التدبير حكمها وكذلك قال علي وعثمان وابن عمر وجابر وابن المسيب
وعمر بن عبد العزيز وغيرهم وروى عنه مثل ما تقدم واستدل مالك على ذلك بان قال
كذلك لو اعتقها لكان ذلك غنقا لما في بطنها وان لم يعلم بحملها لان العتق مبني على التغليب
والسراية والولد بمنزلة عضو من اعضائها يتبعها في البيع والهبة والمجور والقدر وان لم يكونا من
عقد التغليب والسراية فكذلك التدبير والعتق وهما بذلك اولي لما قدماه ١٢

قوله قال مالك في رجل اوصى رجل بربع الخ وهدا على ما قال ان من اوصى رجل بربع مكاتب ثم يعتق رابعة فقد تعي ثلاثه اربعة على حكم الكتابة للموصي نصفه ولموصية رابعة فكان الباقي منه على الملك بينهما على الثلثين منها للموصي والثلث بحكم الوصية فاذا مات الموصي انتقل ذلك الثلث الى الموصي به والثلثان الى ورثة الموصي فان مات المكاتب عن مال اعطى ورثة السيد ما بقى له ولموصي ما بقى له ثم يفتسمون البقية للورثة لثلاثة وللموصي لثلاثة ووجه ذلك ان المال انما ينقل عنه اليهم على حكم الملك والذي يملك منه ثلاثة اربعة للورثة ربعاه ولموصي له ربع وذلك ينقسم على ثلث وثلثين جسيما ذكره وذلك ان المكاتب عبد ما بقى عليه شيء فلا يرث وانما ينتقل ماله الى مستحق بحق الملك والرق ١٢ **قوله** قال مالك في المكاتب اعتقه سيده عند الموت الخ وهذا على ما قال ان معنى الوصية يفتق المكاتب وهو اسقاط ما عليه فان حمل الثلث ما عليه يريد من الكتابة عتق وان لم يحمله عتق منه قدر ما حمل الثلث ومعنى ذلك يوضع عنه من الكتابة قدر ما حمل الثلث من قيمة تعتبر عند احتمال الثلث لجميع الكتابة وعند ضيق الثلث عنها الاقل من قيمته العبد والكتابة وهو معنى قوله ويوضع عنه قدر ذلك فان حمل الثلث رصفه وضع عنه نصف ما عليه من الكتابة وذلك بان يوضع عنه من كل نجم نصفه فان كانت الكتابة خمسة الاف درهم وقيمة المكاتب الف درهم وثلث الميت الف درهم عتق نصفه ووضع عنه من الكتابة نصفها لانها مقابلة نصف قيمة العبد ١٢ **قوله** قال مالك في رجل قال في وصيته غلامي الخ وهذا على ما قال ان الكتابة ليس بعتق محقق بل يجوز ان تبطل بالعجز مع ما فيه من التأجيل واما العتق المبطل ففيه مع محقق العتق التأجيل وكان اولى لان الوصية مبنية على تقديم العتق المعين على غيره من الوصايا فوجب ان يقدم ما تحقق منه ويجعل على ما خالفه والله اعلم وحكم ١٢ **قوله** المديرة هو الذي عتق سيده عتقه على الموت لان الموت وبر الحنونة وقيل ان المديرة بر امر ديناه باستخلامه واسترقاقه وامر اخرته باعتاقه ١٢ على **قوله** مالك انه قال الامر عندنا فيمن دبر جارية الخ وقال مالك كل ذات رحم الخ وهذا على ما قال ان المديرة ما ولدت بعد التدبير

وكذلك لو ان رجلا ابتاع جارية وهي حامل فالوليدة وما في بطنها لمن ابتاعها اشترط ذلك المبتاع ولم يشترطه قال مالك ولا يحل للمبتاع ان يستثنى ما في بطنها لان ذلك غير يرضع من ثمنها ولا يدري ايصل ذلك اليه ام لا وانما ذلك بمنزلة مالو باع جنينا في بطن امه وذلك لا يحل له لانه غرر قال مالك في مكاتب او مدبر ابتاع احدها جارية فوطئها فحملت منه وولدت قال فان ولد كل واحد منهما من جاريته بمنزلة يعقون بعقته ويرقون برقه قال فاذا اعتق هو فانما ام ولد له مال من ماله تسلم اليه اذا اعتق جامع ما جاء في التدبير قال مالك في مدبر قال لسيدة عجل لي العتق واعطيك خمسين دينارا منجمة على فقال سيدة نعم انت حر وعليك خمسون دينارا تؤدى الى كل عام عشرة دنانير فرضى بذلك العبد ثم هلك السيد بعد ذلك بيوم او يومين او ثلثة قال مالك ثبت له العتق وصارت الخمسون دينارا ديناه عليه وجازت شهادته وثبتت حرمة وميراثه وحدوده ولا يرضع عنه موت سيدة شيئا من ذلك الدين قال مالك في رجل دبر عبدا له فمات السيد وله مال حاضر ومال غائب فلم يكن في ماله الحاضر ما يخرج فيه المدبر فقال يوقف المدبر بماله وجميع خواجه حتى يتبين من المال الغائب فان كان فيما ترك سيدة من الثلث ما يحمله عتق بماله وبما جمع من خواجه فان لم يكن فيما ترك سيدة ما يحمله عتق منه قدر الثلث وترك ماله في يديه الوصية في التدبير قال يحيى قال مالك الامرا لمجتمع عليه عندنا ان كل عتاقة اعتقها رجل في وصية اوصى بها في صحة او مرض انه يرد هاتمي شاء ويغيرها متى شاء ما لم يكن تدبرا فاذا دبر فلا سبيل له الى رد ما دبر قال مالك وكل ولد ولدت له امة اوصى بعقها ولم يدبرها فان ولدها لا يعقون معها اذا عتقت وذلك ان سيدا يغير وصيته ان شاء ويردها متى شاء ولم يثبت لها عتاقة وانما ذلك بمنزلة رجل قال لجاريته ان بقيت عندي فلانة حتى اموت فميت حرة قال مالك فان ادركت ذلك كان ذلك لها وان شاء قبل ذلك باعها وولدها لانه لم يدخل ولدها في شيء مما جعل لها قال فالوصية في العتاقة مخالفة للتدبير فرق بين ذلك ماضى من السنة قال ولو كانت الوصية بمنزلة التدبير كان كل موص لا يقدر على تغيير وصيته وما ذكر فيها من العتاقة وكان قد حبس عليه من ماله ما لا يستطيع ان ينتفع به قال مالك في رجل دبر قيقاله جميعا في صحته وليس له مال غيرهم قال ان كان دبر بعضهم قبل بعض بدى بالاول فالاول حتى يبلغ الثلث وان كان دبرهم جميعا في مرضه فقال فلان حر وفلان حر في كلام واحد ان حدث بي في مرضي هذا حدث

القول

قال مالك في مكاتب او مدبر ابتاع احدهما جاريته الخ وهو على ما قال ان المدبر والمكاتب من ابتاع منهما جارية فولدت منه فان الولد بمنزلة يعق بعقته ويرق برقه ووجه ذلك ان كل ولد حدث عن ملك يمين يتبع اباه في الحرية والرق ذلك الحر يستولده امة وهذا اذا وصفت امة لستة اشهر فاكثر من وقت التدبير وما وصفت قبل ذلك فهو رقيق رواه ابن مخنف عن ابيه قال وما ولدته المدبرة بعد التدبير فهو مدبر كما مد طال ذلك او قصر والفرق بينهما ان ما في بطن المدبرة عضو من اعضائها ولذلك لا يجوز ان ينفرد بالبيع دونها ولا تفرد بالبيع دون ما في بطن امة المدبر ليس كذلك لانه لا يجوز ان تفرد بالبيع دون ويغير المدبر بالبيع دون الحمل فلذلك لم يتبع الا اذا حدث بعد عقد التدبير والله اعلم واحكم ١٢

قوله في التدبير المدبر من العبد ما يؤخذ من الدبر لان السيد اعقده بعد ماته والمات دبر الحيات والفقهاء يقولون يتمتع عن دبر ابي بعد الموت وهذا اللفظ لم يستعمل الا في العبد والامادون سائر ما يملك كما لم يستعمل العتق الا فيما قال مالك في مدبر قال لسيدة الخ وهذا على ما قال وذلك ان السيد ان يقطع مدبره على مال يأخذه منه ويجعل له العتق فان مات السيد قبل اخذ المال لم يقطع عنه الدين لانه دين متعلق بذمة ويعق العبد بالعق المجز ولا يعتبر في ذلك ثلث المال لان الحرية قد سبقت له قبل موت السيد ونجرت بالوصف ١٢ قوله في صحة اي قلعة قطعت بان يعطى قليلا في مرتبة حتى يعطى كله في جميع المراتب ١٢ فقوله قال مالك في رجل دبر عبدا له الخ وهذا على ما قال ان المدبر اذا لم يخرج من المال الحاضر وقفت وانتظر المال الغائب ووجه ذلك انه لا يحل استرقاق بعضه مع ما يرجي من اشكال حرية بالمال الغائب لان حرية المدبر متعلقة بالمالين فلا تنقطع من احدهما لتغنيه ولو كان له دين مؤجل الى عشر سنين ونحوها فقص العتقة من رواية عيسى عن ابن القاسم يباع الدين بما يجوز بيعه به حتى يعجل عتق المدبر من ثلثه او ما حمل الثلث منه ووجه ذلك ان بهذا يتوصل الى تعجيل العتق بخلاف المال الغائب فانه لا يستطاع ذلك فيه وفيه ايضا المدبر الى ان يحل الدين المؤجل الى

عشر سنين استدامة استرقاق المدبرة الطويلة التي ربما ادت الى تفويت عتقه بموته قبل ذلك ١٢ قوله قال مالك الامر بالمعنى عليه عندنا ان كل عتاقة الخ وهذا على ما قال ان الوصية بالعق بردها الموصى متى شاء من صحة او مرض لان عقد الوصية عقد غير لازم وانما يلزم بموت الموصى وقوله فاذا دبر فلا سبيل له الى ما دبر يريد ان ما كان من العتق بمعنى التدبير فلا سبيل للمعق الى رده لانه عقد لازم وهذا يقتضي ان حكم الوصية غير حكم التدبير خلافا لما افق في احد قوليه ان حكم التدبير حكم الوصية والدليل على ما نقوله ان اختلاف الالفاظ ظاهرة باختلاف المعاني واذا كان التدبير مخالفا للوصية فكل واحد منهما لفظ يختص به فاما لفظ الوصية فمعناه ان يقول اذا مت فاعتقوا عبدي فلانا فلندا محمول على الوصية والموصى الرجوع عنه متى شاء لانه عقد غير لازم ١٢ قوله قال مالك وكل ولد ولدت له امة الخ وهذا على ما قال ان الامة الموصى بعقها اذا ولدت قبل موت سيدها فان ولد باغير داخل في وصيتها لان عقد الوصية غير لازم وعقد التدبير والكتابة لازم فلذلك دخل فيها من ولد لبعده ولو ان الموصى بعقها تلمد بعد وفاة سيدها قدر لم عقد الوصية ١٢ قوله قال مالك في رجل دبر قيقاله الخ وهذا على ما قال ان من دبر عبدا واحدا بعد واحد اذ ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون في صحة او مرض فانه اذا ضاق انكث عن جميعهم بدى بالاول فالاول لان السيد اذا دبر عبدا فقد تعلق خقه بثلث ماله على وجه الوجوب فليس له ان يقطع ذلك بتدبير غيره فعلى هذا يفتى الاول فالاول لانه على حسب ذلك تعلق خقه بالثلث وان اعتقهم جميعا تخاصوا في الثلث لان حرية تعلق بالثلث تعلقا واحدا فليس بعضهم حتى يترك من بعض فان عتق جماعة في كتمته ثم عتق بعد جم جماعة اخرى فعلى حسب ذلك ايضا يبدأ بالجماعة الاولى فان حملهم الثلث وضاق عن الجماعة الثانية بدى بعق الاول وتخاصمت الجماعة الثانية في بقية الثلث وان ضاق عن الجماعة الاولى بدى بها فخاصمت في الثلث ولم يكن الجماعة الثانية في ذلك حق ومعنى المحاصة ان حمل الثلث بعضهم ان يفتق منهم بقدر ذلك والله اعلم ١٢

موت او دبرهم جميعا في كلمة واحدة تحاصوا في الثلث ولم يبدأ أحد منهم قبل صاحبه وانما هي وصية وانما لهم الثلث يقسم بينهم بالحصص ثم يعتق منهم الثلث بالغاما بلغ قال ولا يبدأ أحد منهم قبل صاحبه اذ كان ذلك كله في مرضه قال مالك في رجل دبر غلاما له فهلك السيد ولا مال له الا العبد المدبر وللعبد مال قال ليعتق ثلث المدبر ويوقف ماله بيديه قال مالك في مدبر كاتبة سيده فمات السيد ولم يترك مالا غيره قال مالك يعتق منه ثلثه ويوضع عنه ثلث كتابته ويكون عليه ثلثاها قال مالك في رجل اعتق نصف عبده وهو مريض فبت عتقه كله او بت عتق نصفه وقد كان دبر عبدا له اخر قبل ذلك قال يبدأ بالمدبر قبل الذي اعتقه وهو مريض وذلك انه ليس للرجل ان يرد ما دبر ولا ان يتعقبه بامر يرد به فاذا عتق المدبر فليكن ما بقي من الثلث في الذي اعتق شطرا حتى يستمتع عتقه كله في ثلث مال الميت فان لم يبلغ ذلك فضل الثلث عتق منه ما بلغ فضل الثلث بعد عتق المدبر الاول مس الرجل وليدته اذا دبرها **١٢٨٢** عن مالك عن نافع بن عبد الله بن عمر دبر جاريتهين له فكان يطأهما وهما مدبرتان **١٢٨٣** عن يحيى بن سعيد ان سعيد بن المسيب كان يقول اذا دبر الرجل جاريته فان له ان يطأها وليس له ان يبيعهما ولا يهبهما وولدها بمنزلة ما بيع المدبر قال مالك الا امر

١٢٨٤ قوله يعتق ثلث المدبر وفيه قال الجمهور ان المدبر يعتق من الثلث اذ لم يكن له مال غيره روى عبد الرزاق عن الشعبي ان عليا جعل المدبر من الثلث وله من ابني قلاته دبر رجل عبدا له ليس له مال غيره عند موته فاعتق النبي صلى الله عليه وسلم ثلثه واستساعه في الثلثين **١٢٨٥** قوله قال مالك في مدبر كاتبة سيده فمات السيد ولم يترك مالا غيره قال مالك ومعنى ذلك ان عقد التدبير لا يمنع عقد الكفالة لان الكفالة لا تمنع التدبير ولا تبطل بل تؤكد وتعمل واسواها ان يبقى المدبر على حاله وذلك ان السيد اشترى مال المدبر فاذا اخذه منه على تعجيل عتقه فذلك غير مخالف لما عقد عليه تدبيره فان ادعى المكاتب كتابته في حياة السيد عمل عتقه فان مات السيد قبل اداء الكفالة عتق منه ثلثه وسقط عنه ذلك ثلث الكفالة وبقي باقي العبد على حكم الكفالة وذلك افضل لمن ان يبقى على حكم الرق ولم يتقدم عقد الكفالة **١٢٨٦** قوله ويكون عليه ثلثاها اي ثلثا بدل الكفالة وقال ابو حنيفة يبيعه في ثلثي قيمته او في كل البذل و عند ابى يوسف في اقل منهما وعند محمد يسعي في اقل من ثلثي البذل وثلثي القيمة **١٢٨٧** قوله قال مالك في رجل اعتق نصف عبده وهو مريض الخ وهذا على ما قاله ان المريض اذا ابتداء فدر عبدا ثم اعتق عبدا اخر واعتق منه نصفه توفي او ضاق الثلث منهما فانه يبدأ بعقود المدبر لانه قد ثبت له حكم التدبير وبذا الامر لازم فليس للسيد ان ينقضه بغير غيره ولان المريض دبر احدكما وتبطل عتق الاخر في لفظه واحدة او كلام متصل تحاصوا في الثلث رواه ابن مخنف عن ابن القاسم ووجه ذلك انهما متساويان في الخدمة ولم يتقدم احدهما الاخر في الرقبة فلهذا سحبا كما مدبرين **١٢٨٨** قوله فكان يوطأها وهما مدبرتان وفيه اخذ الجمهور ان المدبرة توطأ وقال الزهري ومالك في رواية لا توطأ وقال ابو الزناد ان كان لا يوطأ قبل التدبير لا يوطأ بعده **١٢٨٩** قوله ليس له ان يبيعهما ولا يهبهما وفيه قال ابو حنيفة وجمهور المجازين والكوفيين والشاميين وقال الشافعي عند ابى حنيفة التدبير غير لازم ويجوز بيعه بعد بيع جابر له قال بارع النبي صلى الله عليه وسلم يعقوب المدبر الذي اعتقه سيده ابو بكر عن دبر وكان غليظ دين ولم يكن له مال غيره من نعيم بن الحزام ثمان مائة درهم وفي رواية لابي داود وسبع مائة وتسع مائة على الشك فدفعها اليه وقال له كما في مسلم ابدى ينقك فتصدق عليا وقد اتفقت الروايات كلها على ان يبيعه كان في حيوته الذي دبره الاما رواه شريك عن ابن كميل عند الترمذي ان رجلا مات وترك مدبرا ودينا فامرهم النبي صلى الله عليه وسلم فباعه في دينه ثمان مائة درهم ونقل عن شيخه النيشابوري ان شريكا اخطأ فيه واجاب الاولون عن حديث جابر بانه واقعة عين لا عموم له فيجعل على بعض الصور وهو اختصاص المجاز بما اذا كان عليه دين وهو مشهور قول احمد وثالثه المالكية على انه لم يكن له مال غيره فمقتضى ذلك ان يبيعه كذا قال مالك كذا قال مالك في رجل اعتق عبدا وهو مريض فبت عتقه بموت مولاه على صفة مثل ان مات من مرضي بذا وسفرى بذا انه حرم وهو يجوز عندنا ومحمول على بيع الخادمة دون الرق قال ابن الحارث قد صرح ابو جعفر وهو محمد الباقر الامام بانه شهد حديث جابر بانه انما اذن في بيع منافعه ولا يمكن شهادة ذلك الامام الا بعلمه ذلك من جابر راوى الحديث **١٢٩٠** قوله ولا يجوز له بيعه ولا يهبه بربدان حكم التدبير قد لم يفسد له ابطاله بقول ولا فعل وقال ابو حنيفة ما كان منه مطلقا فليس له نقضه بقول ولا فعل على ما قلناه وما كان مقيدا فلا يابط

وعندنا لا يجوز له ابطال المقيد كما لا يجوز له ابطال المطلق وانما قال بعض اصحابنا انه لا يجوز له ان يفسر المقيد فيقول لم ار دبر التدبير فيكون له حيشة حكم الوصية والدليل على ما نقول على تسليم احدي الروايتين ان هذا تدبير فوجب ان يكون لازما كالمطلق فاذا قلنا يقدر في المقيد قول واحد اذا اراد به التدبير ان يلزم كذلك المطلق او لا لانه عندنا منزع في التدبير لا يقبل منه انه اراد به غير التدبير وفيه قال ابو حنيفة وقال الشافعي في احد قوليه له الخروج عن التدبير المطلق والمقيد بالفعل دون القول والقول الثاني له الرجوع بالقول والفعل والدليل على ما نقول قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا بعلتموهن من حيث المعنى انه عقد عتق استفا وبه اسما يعرف به فلم يكن له ابطاله اصله الكفالة ودليل اخر ان هذا عقد عتق ليس له ابطاله بالفعل اصله ما ثبت من ذلك لام الولد وانما تعلقوا به ما روى عن جابر بن عبد الله ان رجلا دبر عبدا له ليس له مال غيره قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يشتريه مني فاشتره منه نعيم بن الحزام ثمان مائة درهم قالوا وبذا هو ابو بكر العري دبر عبدا له يقال له يعقوب فباعه النبي صلى الله عليه وسلم فليس فيما ادعوه حجة لانه يحتل ان يكون عليه دين قبل التدبير فباعه لاداء ذلك الدين وبذا عندنا جازم وبين وجه هذا التأويل انه قال في الحديث ليس له مال غيره وعلى اصلهم لا تأثير لقوله ليس له مال غيره في الحكم لانه لا فرق عندهم بين ان يكون له مال غيره او لا يكون له مال غيره وعلى ما نقوله فهو مدبر لانه ان كان له مال غيره لم يبيع في دين متقدم وان لم يكن له مال غيره يبيعه في دينه يبيعه حينئذ لاداء الدين ويبيعه بذا ان النبي صلى الله عليه وسلم هو باشر البيع واسره على وجه الحكم عليه ولم يكن ثم دين يباع من اجله لم يكن ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم وانما يبيعه هو عندنا باختياره وقد قال نحو هذا ابن سحون وقد روى هذا الحديث بهذه الزيادة الشيخ ابو اسحاق عن ابى عبد الرحمن التيمي عن رجل من الانصار غلاما له عن دبر وكان محتاجا وكان عليه دين فباعه رسول الله صلى الله عليه وسلم وبذا يقوى ما قد سناه من التأويل والله اعلم قال الشيخ ابو اسحاق وقد قال بعض اصحابنا ان ذلك بعد الموت وقد رايته لابن سحون وقال قوم ان بارع خدمته فذلك محتل ولعله اراد به ان يعطيه مالا على تعجيل عتقه وذلك جائز كما يجوز في ام الولد وليس ذلك يبيح في رقبته **١٢٩١** قوله قال مالك الامر للمجتمع عليه عندنا في المدبر الخ وهذا على ما قال ان المدبر ليس سيده ان يبيعه والله ان يجوز له عن موضعه يري الزالة ما ثبت له من التدبير فان فعل ذلك وباعه قال في الموازية مالك جابلا او عابدا او ناسياد بيعه ورجع مدبرا كما كان وبذا ما لم يعتقه الذي اشتراه فان اعتقه قبل الفسخ فقد قال الشيخ ابو القاسم فيه روايتان احدهما ان العتق نافذ غير مردود والثانية ان عقده باطل مردود وفي الموازية قال ابن القاسم كان ما كما يقول في المدبر يبيعه سيده فيعتق يرد عتقه ويعود مدبرا ثم قال يعني وان كتمه ذلك ولا يرد اذا فأت بالعتق او بالموت ونحوه في كتاب ابن حبيب عن مطرف عن مالك وجه القول الاول ان عقد التدبير عقد لازم فلا ينقل بازالته الملك عن وجه العتق كما لا ينقل بالهبة والبيع ووجه اخر ان العتق ههنا مرتب على البيع فاذا لم يجر ابطال التدبير بالبيع لم يفسح العتق ووجه القول الثاني ان العتق اتى من التدبير فوجب ان يبطل به كالمدبرة يطؤها سيدها ففعل منه ان التدبير يبطل بالاستيلاء الذي هو اقوى في باب العتق منه **١٢**

الجمعة عليه عند نافي المدبر ان صاحبه لا يبيعه ولا يجوز له عن موضعه الذي وضعه فيه وانه ان رهن سيدة دين فان غرماءه لا يقدر ان يبيعه ما عاش سيدة فلان مات سيدة ولا دين عليها فهو في ثلثه لانه استثنى عليه عمله ما عاش فليس له ان يخدمه حياته ثم يعتقه على ورثته اذا مات من رأس ماله وان مات سيد المدبر ولا مال له غيره عتق ثلثه وكان ثلثاه لورثته فان مات سيد المدبر وعليه دين يعيط بالمدبر بيع في دينه لانه انما يعتق في الثلث قال فان كان الدين لا يعيط الا بنصف العبد بيع نصفه للدين ثم عتق ثلث ما بقي بعد الدين قال مالك لا يجوز بيع المدبر ولا يجوز لاحد ان يشتريه الا ان يشتري المدبر نفسه من سيدة فيكون ذلك جائزا له او يعطى احد سيد المدبر مالا ويعتقه سيدة الذي دبره فذلك يجوز له ايضا قال مالك وولاءه لسيدة الذي دبره قال مالك ولا يجوز بيع خدمة المدبر لانه غرر لا يدري كم يعيش سيدة فذلك غرر لا يصح قال مالك في العبد يكون بين الرجلين فيدبر احد ما حصته انهما يتقاربان فانه ان اشتراه الذي دبره كان مدبرا كله وان لم يشتريه انتقضت يدبره الا ان يشاء الذي بقي له فيه الرق ان يعطيه شريكه الذي دبره بقيته فان اعطاه اياه بقيته لزمه ذلك وكان مدبرا كله قال مالك في رجل نصراني دبر عبدا له نصرانيا فاسلم العبد قال مالك يحال بينه وبين العبد ويخرج على سيدة النصراني ولا يباع عليه حتى يتبين امره فان هلك النصراني وعليه دين قضى دينه من ثمن المدبر الا ان يكون في ماله ما يحمل الدين فيعتق المدبر **جراح المدبر** مكاتك انه بلغه ان عمر بن عبد العزيز قضى في المدبر اذا جرح ان لسيدة ان يسلم ما يملك منه الى المجروح فيخدمه المجروح ويقاصه بجراحه في دية جرحه فان ادى قبل ان يملك سيدة رجع الى سيدة قال مالك الا امر عندنا في المدبر اذا جرح ثم هلك سيدة وليس لسيدة مال غيره انه يعتق ثلثه ثم يقسم عقل الجرح اثلاثا فيكون ثلث العقل على الثلث الذي عتق منه ويكون ثلثاه على الثلثين اللذين بايدي الورثة ان شاءوا وسلموا الذي لم يملك منه الى صاحب الجرح وان شاءوا اعطوه ثلثي العقل ولمسكوا نصيبهم من العبد وذلك ان عقل ذلك الجرح انما كانت جناية من العبد ولم يكن ديناً على السيد فلم يكن الذي احدث العبد بالذي يبطل ما صنع السيد من عتقه وتدبيره فان كان على سيد العبد دين للناس مع جناية العبد بيع من العبد المدبر بقدر عقل الجرح وقد رآه من ثم يبدى بالعقل الذي كان في جناية العبد فيقضى من ثمن العبد ثم يقضى دين سيدة ثم ينظر الى ما بقي بعد ذلك من العبد فيعتق ثلثه ويبقى ثلثاه للورثة وذلك ان جناية العبد هي اولى من دين سيدة وذلك ان الرجل ذاهل لا يفرق بينا مدبراً بواقية خمسون ومائة دينار وكان العبد قد شتم رجلاً موصفاً عقلها خمسون ديناراً وكان على سيد العبد من الدين خمسون ديناراً قال مالك فانه يبدى بالخمسين الدينار التي في عقل الشبهة فيقضى من ثمن العبد ثم يقضى دين سيدة ثم ينظر الى ما بقي من العبد فيعتق ثلثه ويبقى ثلثاه للورثة فالحق اوجب في رقبته من دين سيدة ودين سيدة اوجب من التدبير الذي انما هو وصية في ثلث ملك الميت فلا ينبغي ان يجوز شئ من التدبير وعلى سيد المدبر دين لم يقض وانما هو وصية وذلك ان الله تعالى قال من بعد وصية يوصي بها او دين **قال مالك** فان كان في ثلث الميت ما يعتق فيه المدبر كله عتق وكان عقل جنايته

له قوله قال مالك لا يجوز بيع المدبر ولا يجوز لاحد ان يشتريه الخ وبذا على ما قال انه لا يجوز لاحد ان يشتري المدبر نفسه يريد ان يقتري نفسه و يعطى عوضاً عن خدمته وان كانت مجبولة لما في ذلك من تخلف رقبته وتعلل عتقه ولا يقبل ذلك عقد التدبير ولا يبطل بل هو باق على حكمه وانما يسقط بما يدفعه العبد الى سيدة فان كان للسيدة عليه من الخدمة والرق فان قاطعه على تعجيل العتق بما لم يعجل قبضه سيدة عتق مكانه ولا يتابع لاحد عليه وان قاطعه على تعجيل العتق بما لم يعجل قبضه سيدة عتق قبل قبضه فترك ما لاقاة حروجه ببيع بالقطعة بدها او ابيع عن ابن القاسم في العتية وذلك انه قد تعجل العتق وازال عن نفسه الرق بما لم يثبت في ذمته ١٢ **له قوله** ولا يجوز بيع خدمة المدبر ويجوز ذلك عندني حليفته لما اخرج الدارقطني عن جابر لابن سبيح خدمة المدبر اذا احتاج اليه فعضه البهق وصححه ابن القطان ١٢ **له قوله** قال مالك في رجل الخ وبذا على ما قال ان النصراني اذا دبر عبداً نصرانياً ثم اسلم العبد فانه انتهى الى حكم بين مسلم ونصراني في نظر فيه على حكم الاسلام ولا يجوز بيع المدبر فيلزم ماؤه على حكم التدبير لكنه نزل يد السيد عنه ويخرج له لان الذي بقي له قيمته من ماله من مياشرة استيفائها وبيعها من غيره من المسلمين فيستوفونها ويدفع اليهم منها فان مات النصراني عن دين يستغرق ماله عن بيع المدبر وقضى منه دينه وان لم يكن عليه عتق في ثلثه او ما حمل منه ثلثه على حسب ما يفعل لو كان السيد مسلماً لا فرق بينهما الا في انالة يده عنه وصنع من استخداه والله اعلم وانكم **له قوله** مالك انه بلغه ان عمر بن عبد العزيز الخ قوله ان المدبر اذا جرح فان على سيدة ان يسلم ما يملك منه وهو خدمته واما رقبته فقد تعلق بها حكم عتق لا يمكن اذ التفت في حياة السيد فان افكته في الجناية فهو على التدبير وان اسلمه خدم في الجناية فان ادى ارشها بخدمته قبل وفاة السيد رجع الى سيدة على ما كان عليه من التدبير ١٢

له قوله قال مالك فان كان في ثلث الميت ما يعتق فيه المدبر الخ وبذا على ما قال ان المدبر اذا جرح ثم ملك سيدة وليس له مال غيره يريد ان يبيعه ولا دين عليه فانه يعتق عليه فيكون على المعتق منه ثلث العقل ويجوز الورثة فيمارق منه وهو ثلثاه بين ان يفتكوا ثلثي العقل او سلموه وذلك ان الجناية لم تتعلق بذمة السيد وانما تعلقت بالعبد والعبد لا يملك منه في حيوة سيدة الا خدمته فتعلقت بذلك الجناية وبعد سيدة هو من الثلث فان عتق ثلثه فثلث الدية عليه لانها دية تعلقت بجرحه فتعلقت بذمته واذا استرق ثلثاه تعلقت الجناية بالثلثين تعلقها بالعبد فصار الثلث له في الجناية حكم الاحرار والثلثين حكم العبد وقوله فان كان على السيد دين بيع منه للجناية والدين الى آخر الفصل يريد ان ما تقدم من عتق الثلث وتخيير الورثة في تسليم الثلثين حكمه من لادين على سيدة واما ان كان على سيدة دين لم يترك مالا غير المدبر فانه يباع منه للدين واذا بيع للدين والجناية متقدمة عليه وجب ان يباع لها وانما جاز ان يباع المدبر في الدين لان له حكم الوصية وقد قال الله تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين ولا خلاف بين المسلمين ان الدين من جميع المال والمدبر له حكم ثابت بالوصية فاختص بالثلث فكان الدين مقدماً عليه وانما كان تأثير الدين في بيع المدبر اقوى من تأثير الجناية لما اختص الدين ببيع المدبر دون الجناية لان الدين ليس له محل غير جهة السيد ولم يبق منها غير العبد واما الجناية فتعلق برقبته المدبر تارة وتارة بذمة وتارة بخدمته فكان للدين من التأثير في وجوب البيع ما لم يكن للجناية ولا غيرها فاذا ثبت ذلك وبيع للجناية والدين غرم الدين لانه مختص بتلك العين فاذا اقتضيا جميعاً وفضلت من العبد فضله عتق ثلثه ملك الفضلة ورق للورثة ثلثها ١٢

دينا عليه يتبع به بعد عتقه وان كان ذلك العقل الدية كاملة وذلك اذا لم يكن على سيده دين قال مالك في المدبر اذا جرح رجلا فاسلمه سيده الى الجرح ثم هلك سيده وعليه دين ولم يتركه مالا غيره فقال الورثة غن نسلمه الى صاحب الجرح وقال صاحب الدين انا زيدا على ذلك قال فاذا زاد الغريم شيئا فهو اولى به ويحط عن الذي عليه الدين قد رما زاد الغريم على دية الجرح فان لم يزد شيئا لم يأخذ العبد وقال مالك في المدبر اذا جرح وله مال فابي سيده ان يفتديه فان الجرح يأخذ مال المدبر في دية جرحه فان كان فيه وفاء استوفى الجرح دية جرحه ورد المدبر الى سيده وان لم يكن فيه وفاء اقتصاه من دية جرحه واستعمل المدبر فيما بقي من دية جرحه جراح ام الولد قال مالك في ام ولد تجرح ان عقل ذلك الجرح ضامن على سيدها في ماله الا ان يكون عقل ذلك الجرح اكثر من قيمة ام الولد فليس على سيدها ان يخرج اكثر من قيمتها وذلك ان رب العبد او الوليدة اذا اسلم وليده او غلامه بجرح اصابه واحد منهما فليس عليه اكثر من ذلك وان اكثر العقل فاذا لم يستطع سيد ام ولد ان يسلمها لما مضى في ذلك من السنة فانه اذا اخذ قيمتها فكانه اسلمها فليس عليه اكثر من ذلك وهذا احسن ما سمعت وليس عليه ان يحمل من جنايتها اكثر من قيمتها

كتاب البيوع

بسم الله الرحمن الرحيم

ما جاء في بيع العريان مالك عن الثقة عنده عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن بيع العريان قال مالك وذلك فيما ترى والله اعلم ان يشتري الرجل العبد او الوليدة او يتكاري الدابة ثم يقول للذي اشترى منه او تكاري منه اعطيتك دينارا او درهما او قل من ذلك او اكثر على اني ان اخذت السلعة او ريكيت ما تكريت منك فالذي اعطيتك هو من ثمن السلعة او من كراء الدابة وان تركت ابتياع السلعة او كراء الدابة فما اعطيتك لا بطل يدر شي قال مالك والا مر عندنا انه لا بأس ان يبتاع العبد التاجر الفصيح بالاعبد من الحبشة او من جنس من الاجناس

١٢٨٦ قوله في المدبر في الهدية اذا جنى المدبر وام الولد ضمن المولى اقل من قيمته ومن ارشها لان ابا عبدة قضى بجنايته المدبر على مولاه انتهى والا شره ابن ابي شيبة وعن الشعبي والنخعي واخمس مثله قال محمد في الاثار اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم ان جنايته المكاتب والمدبر وام الولد على المولى قال وفيه نأخذ الا ان ترضى جنايته المكاتب يكون عليه اقل من ارش الجناية ومن قيمته واما المدبر وام الولد فعلى المولى اقل من ارش جنايتهما ومن قيمتهما وهو قول ابي حنيفة انا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم في ام الولد والمعتق عن دبره بجنايات قال ليعن سيدهما جنايتهما لان العاقبة قد بدت فيما فلا يستطيع ان يدفعها ولا يعقلها العاقلة لانها مملوكان قال وفيه نأخذ وهو قول ابي حنيفة ١٢٨٧ **١٢٨٧ قوله قال مالك** في المدبر اذا جرح رجلا فاسلمه الجرح ونذا على ما قال فان المدبر اذا جرح واسلمه سيده ومات وعليه دين فينازع في المدبر الجاني عليه والغرماء فاجمعي عليه اولى به لانه لا محل لجنايته غير العبد الغرماء محل ويؤتم زمة السيد فقدم الجاني عليه لاختصاصه بالعبد الا ان يزيد الغرماء على ارش الجناية شيئا يحط عن المتوفى به بعض دينه ويكون الغرماء احق بدن العبد بدارش الجرح وبالزيادة فيدفع الى الجاني عليه ارش جرحه ويحط عن الميت من دين الغرماء ما عليه بقدر ذلك الزيادة لان قيمة العبد قد زادت بالزيادة على ارش الجناية فلا مفرقة في ذلك على الجاني عليه لانه يأخذ ارش جرحه ويحط بالزيادة عن المتوفى بعض دينه لان المتوفى لو اسلم ارش الجرح فكان له التمسك بالعبد فاذا كان في فعل الغرماء ذلك منفعته له في تخفيف دينه كان ذلك لغرمائه والله اعلم واحكم ١٢٨٨ **١٢٨٨ قوله قال** مالك في المدبر اذا جرح وله مال الجرح وبذا كما قال ان المدبر اذا جرح وله مال ولم يفتده سيده فانه يقتضي ارش الجرح من مال المدبر ويرد الى سيده وانما كان ذلك لان عقد التذبير لازم لا ينقضي ولا يخرج عنه المدبر الا بالامر لا بد منه ولما كان للمدبر مال يؤدى منه ارش جنايته لم ينقض عقده بتذبيره والله اعلم واحكم ١٢٨٩ **١٢٨٩ قوله قال مالك** في ام الولد تجرح الجرح ونذا على ما قال ان ام الولد اذا جنت فان على سيدها ان يؤدى من ماله ارش جنايتها الا ان يكون ارش الجناية اكثر من قيمتها فليس عليه الا قيمتها لانها لو كانت اكثر لكانت لتسليمها فلما لم يكن له ذلك لعقد العتق الذي لا يصح نقضه الى رق ولا استخدام ناب عن ذلك اخراج قيمتها لانه بدل من رقبتهما والفرق بينهما وبين المدبرة ان للسيد استخدام الولد على المشهور من قول مالك فذلك جاز ان يسلم خدمته المدبرة ولا يسلم خدمته ام الولد وجه اخر ان ام الولد لا تسترق بوجه والمدبرة قد تسترق لدين اولى رقبتهما بعتق الثلث فذلك جاز له ان يسلم خدمته المدبرة لان ذلك قد يؤدى الى اقتضاء

ارش الجناية من ثمنها ان مات سيدا من دين ولم يكن له ان يسلم ام الولد لانه لا يصح استرقاها بدنه ولا غيره فلا يتأذى ارش الجناية من جنتها بوجه والله اعلم ١٢٩٠ **١٢٩٠ ما** ملك انه بلغه ان عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان قضى احدهما في المرأة غرت رجلا بنفسها وكرت انما حرة فولدت له اولادا فقضى ان يفسد ولده بثمنه قال مالك في القيمة في هذا العدل ان شاء الله تعالى ما وجد بهذا الحديث في النسخ الموجودة سوى المحل **١٢٩١ قوله** والقيمة في هذا العدل لان الحيوان لا يكون مضمونا بالمثل اخرج ابن ابي شيبة عن طريق الشعبي عن علي في رجل اشترى جارية فولدت منها اولادا ثم اتاه رجل البينة انه قال ترد عليه ويقدم عليه ولدها فيغرم الذي باعها ما غره ومن طريق سليمان بن يسار ان امرأة اتت قوما ففرتهم وزعمت انها حرة فزوجه رجل فولدت له فقضى عمر بقيمة اولادها في كل مغر وغيره قال في الرسالة ومن استحق امته قد ولدت فله قيمتها وقيمة الولد يوم الحكم وقيل يأخذها بقيمة الولد وقيل لقيمتهما فقط الا ان يجتار لثمن فباخره من الغاصب الذي باعها انتهى وفي المنهاج وعلى المغر وقيمة لسيدها اي قيمة يوم الولادة زاده الشارح ويرجع لما على الغار وفي الهداية ولد المغر حرة بقيمة باجاء الصحابة رواه صاحب السكاني روى ذلك عن عمر بن الخطاب وعن علي في الشراء وقا يحضر من الصحابة فعل محل الاجماع وغرم الاب قيمة الولد ثم انه يعقبه قيمة الولد يوم النقصومة لان يوم المنع كما في الهداية او يوم قضاء كما في شرح الطحاوي ويرجع بقيمة الولد على بائعه بخلاف العقر كما في الهداية وغيره **١٢٩٢ قوله** نهي عن بيع العريان بضم العين المهمله وفيه لغتان العربون بضم العين ونحوها اي عن بيع الذي فيه العريان في النهاية هو ان يشتري السلعة ويدفع الى صاحبه شيئا على انه ان مضى البيع حسب من الثمن والا كان لصاحب السلعة ولم يرجعه المشتري وهو بيع باطل عند الفقهاء لما فيه من الغرر وشرط عدم الرد والبنية ان لم يرض السلعة و اجازة احمد بن حنبل روى عنه عبد الرزاق عن زيد بن اسلم قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العريان في البيع فاحله ١٢٩٣ وقال الباجي قال ابن حبيب العريان اول الشيء وعقوانه والمبني عنه من ذلك ان ينعقد عليه البيع ولذلك احلفه اليه على وجه ان كره المشتري البيع كان مادفعه للبائع دون عوض فهذا الذي نهي عنه لانه من ابيس المخاطرة واما العريان الذي لم يمه عنه فهو ان يتباع منه ثوبا وغيره بائعا فيدفع اليه بعض الثمن فمحموما عليه ان كان مما لا يعرف بعينه على انه ان رضى كان من الثمن وان كره رجع اليه ذلك لانه ليس فيه خطر يمنع صحته وانما فيه دفع للثمن او بعضه ١٢٩٤

ليسوا مثله في الفصاحة ولا في التجارة والنفاذ والمعروفة لأبأس بهذا ان يشتري منه العبد بالعدين او بالعبد الى اجل معلوم اذا اختلف في ان اختلافه فان اشبه بعض ذلك بعضا حتى يتقارب فلا يأخذ منه اثنين بواحد الى اجل وان اختلفت اجناسهم **قال مالك** ولا بأس ان تباع من ذلك ما اشترى من ذلك قبل ان تستوفيه اذا انتقدت ثمنه من غير صاحبه الذي اشترى منه **قال مالك** ولا ينبغي ان يستثنى جنين في بطن امه اذا بيعت لان ذلك عَرْلٌ لا يدري اذ هو ام انتي احسن ام قبيل ان اقص ام تاما حي ام ميت وذلك يضع من ثمنها **قال مالك** في الرجل يبتاع العبد او الوليدة بمائة دينار الى اجل ثم يريد مالبائع فيسئل المبتاع ان يقيه بعشرة دنانير فيدفعها اليه نقد او الى اجل ويحوم منه المائة الدينار التي له **قال مالك** لا بأس بذلك وان ندما المبتاع فسأل البائع ان يقيه في الجارية او العبد ويزيده عشرة دنانير نقد او الى اجل ابعد من الاجل الذي اشترى اليه العبد او الوليدة فان ذلك لا ينبغي وانما كره ذلك لان البائع كانه باع منه مائة دينار له الى سنة قبل ان تحل بجارية وبعشرة دنانير نقد او الى اجل ابعد من السنة فدخل في ذلك بيع الذهب بالذهب الى اجل **قال مالك** في الرجل يبيع من الرجل الجارية بمائة دينار الى اجل ثم يشتريها باكثر من ذلك الثمن الذي باعها به الى العبد

القول لا بأس بهذا

ان يشتري من المذموم وعندنا في حيفته يجوز بيع عبد لعبدين حاضر او لا يجوز بيع عبد لعبد الى اجل يجوز التفاضل وحرمة النساء في غير الاموال الربوية اذا اتمد الجنس وقال الشافعي يجوز الى اجل والاصل ان اتحاد الجنس لا يحرم النساء عند الشافعي ويحرم عندنا في حيفته وكذا عند مالك لكنه انزل اختلاف الصفقة في العبد وسائر الحيوانات بمنزلة اختلاف الجنس والدليل لا في حيفته هو ما رواه الائمة عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يبيع الحيوان بالحيوان نسيئة وعن جابر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يبيع الحيوان بالحيوان نسيئة ولا يبيعه نسيئة وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يبيع عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة وكذا عن سمرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله رواها الطحاوي في معاني الآثار قال ابو جعفر فكان هذا ناسيا لما رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من اجارة بيع الحيوان بالحيوان نسيئة فدخل في ذلك ايضا استقرار الحيوان فقال اهل المقالة الاولى هذا لا يلزمنا لانا قد رأينا المحنطة لا بأس ببعضها ببعض نسيئة وقصرها جائز فكذلك الحيوان فكان من جملتنا على اهل هذه المقالة ان نبي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة يحتل ان يكون ذلك لعدم الوقوف منه على المثل ويحتل ان يكون من قبل ما قال اهل المقالة الاولى في المحنطة بالمحنطة في البيع والقرض فان كان انما من ذلك من طريقي عدم وجود المثل ثبت ما ذهب اليه اهل المقالة الثانية وان كان من قبل انما نوع واحد لا يجوز بيع بعضه ببعض نسيئة لم يكن في ذلك حجة لاهل المقالة الثانية على اهل المقالة الاولى فاعتبرنا ذلك فرائينا الاشياء المكملات والموزونات لا يجوز بيع بعضها ببعض نسيئة فبذلك اختلف الناس فمنهم من يقول ما كان منها من نوع واحد فلا يصح بيع بعضه ببعض نسيئة وما كان منها من نوعين مختلفين فلا بأس ببيع بعضه ببعض نسيئة ومن قال بهذا القول ابو حنيفة والبولسقي ومحمد بن محمد الترمذاني ومنهم من يقول لا بأس ببيع بعضها ببعض يدا بيد ونسيئة وسواء عنده كانت من نوع واحد او من نوعين فهذا احكام الاشياء المكملات والموزونات والمعدونات غير الحيوان على ما فسرناه فكان غير المكمل والموزون لا بأس ببيعها باهون من خلاف نوعه نسيئة وان كان المبيع والمبتاع شيئا بالكلية وكان الحيوان لا يجوز بيع بعضه ببعض نسيئة وان اختلفت اجناسه لا يجوز بيع عبد بغير ولا ببقرة ولا بشاة نسيئة ولو كان النسي من النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة انما كان لاتفاق النوعين لجاز بيع العبد بالبقرة نسيئة لانها من غير نوع كما جاز بيع ثوب الكتان بثوب القطن الموصوف نسيئة فلما بطل ذلك في نوعه وفي غير نوعه ثبت ان النسي في ذلك انما كان لعدم وجود مثله لانه غير موقوف عليه واذا كان انما بطل ببيع بعضه ببعض نسيئة لانه غير موقوف عليه بطل قرضه ايضا لانه غير موقوف عليه **قوله لا بأس ان تباع من ذلك ما اشترى من ذلك** اي العبد وغيره مما ليس بطعام فاما الطعام فلا يجوز بيعه قبل القبض مطلقا قال الجمهور لا يجوز بيع شيء قبل القبض لا الطعام ولا غيره **قوله لا ينبغي ان يستثنى جنين** الخ وروى قال ابو حنيفة والشافعي كما في البداية والمنهاج لا يجوز بيع الحمل مفردا لانه مفرد وما لا يجوز بيعه مفردا لا يجوز استثنائه **قوله** وبذلك كما يقول انه لا يجوز ان تباع امه او شيء من انثى الحيوان ويستثنى جنين في بطنها وعلل ذلك بعلتين احدهما انه مجهول الصفقة والحياة والثانية انه

ينقص ذلك من ثمنها وبذلك تعليلان صحيحان وذلك ان الاستثناء من المبيع على ضربين احدهما ان يستثنى جزء من الجملة ولا يتخلو من ثلثه اقسام احدها ان يكون جزءا شائعا والثاني ان يكون جزءا معينا والشاثل ان يكون جزءا مقدر غير شائع ولا معين فان كان جزءا شائعا فانه يصح في جميع الحيوان وفي غير الحيوان كبيع ربع العبد والدابة والثوب والدار وان كان جزءا معينا فلا يتخلو ان يكون في حيوان او غير حيوان فان كان في حيوان فانه على ضربين احدهما ان يكون معينا كالجنين وما في ظهر الفحول ولحم الفخذ فهذا لا يجوز لوجوب المبتاع قد استثنى من الجملة ما لا تعلمه واذا لم تعلم لم تعلم باقي الجملة وبذلك اجتهت الاناث وما في ظهور الفحول واضح الفسا ولا يمنع من قبض المبيع والتصرف فيه المدة الطويلة واما استثناء فخذ الناقة فانه يصح ان يقال ذلك على قولنا ان المستثنى مبيع وهذا ظاهر فيما احتج به في قولنا انه لا يدري ان الجنين حسن او قبيح او ذكرا او انثى او حي او ميت وبذلك اذا كان باقيا على ملكه لا يجب ان يؤثر في صحة المبيع في ذلك وانما يؤثر في قبضه على قولنا انه مبيع مسترجع فافسد المبيع امر عام لانه يمتد والله اعلم **قوله** وبذلك كما قال رحمه الله ان البائع اذا اراد المبتاع عشرة دنانير على ان يقيه فان ذلك جائز وسواء كانت الزيادة من البائع ما شاربه جميع الاشياء كلها العين وغيره نقدا او مؤجلا ولم يتفرقا لانه كان المبيع اشترى الجارية بالثمن الذي وجب له على المبتاع وزيادته زاد باياه ولا فساد في ذلك ما لم تكن الزيادة من جنس المبيع فان كانت من جنسه زاد نقدا ولم يجر مؤجلا لما تقدم من منع الشيء بجنسه الى اجل وان ندما المبتاع فسأل المبيع ان يقيه ويزيده بعشرة دنانير نقد او الى اجل الفصل معناه انه اذا اراد المبتاع العشرة ليقيه البائع فان كان الى اجل فهو جائز لانه يبيعها منه باقل من الثمن الذي ابتاعها منه مقاصدا وان زاد العشرة نقد لم يجر ذلك لانه على عشرة من المائة المؤجلة عليه فصار بيعا وعلف فلهذا العلة اللازمة وقد قال ذلك ربيعة في احد مشته الصارفين باع صهارا بعشرة دنانير فاستقاله المبتاع على ديناره بعد البائع ان ذلك بمنزلة من اقتضى ذبيبا تباعها من ذهب واما ما ذكره رحمه الله من انه يدخله انه باع عشرة دنانير وجارية نقدا بمائة دينار له الى سنة فانه وجه صحيح ايضا فيما يتكرو ويقتصد من بيع جاريته وعشرة دنانير معلقة بمائة الى اجل فان الذرائع بقوى منها بتكرار القصد اليه والقرض فيه يعبر عنه اصحابنا بقوة التهمة فيه ويضعف وجه المنع بقصد قصد وذلك فيما يتكلم وجوبا من الصحة ووجه او وجوبا من الفضا المقتضى المنع فيحمل على المقصود من تلك الوجوه واما ما كان الفساد لازما فان ذلك ممنوع لنفسه واما ان كانت العشرة الى اجل اقرب من اجل المائة فحكمها حكم العشرة المؤجلة وان كانت الى اجل ابعد من اجل المائة لم يجر ايضا لانه يدخله جارية معجلة وعشرة مؤجلة بمائة مؤجلة الى غير ذلك واقل ما يقتضي ذلك اشتراط النقد للعشرة والمنع من المقابلة ولو شرط ذلك في العشرة المؤجلة الى اجل المائة لافسد العقد لانه يتعين من بيع جارية وعشرة دنانير بمائة ولا يتقد بمائة دينار يتقد باء ولا يقتضي التفاضل في العين فواجب ذلك فساد العقد ويدخل مع ذلك الكافي بالكال في عشرة دنانير والمائة وذلك ممنوع ومن اتباع سلعة بنقدا ومؤجلا ثم استقال منها فلا يتخلو السلعة ان لا تكون غير مكيلة ولا موزونة ولا معدودة كالجارية والثوب فباعها بنقدا ثم استقال منها على زيادة مؤجلة وذلك مثل ان يبيع منه جارية بعشرة دنانير نقدا ثم استقال المبتاع بدنانير يزيد مؤجلا فان ذلك لا يجوز ١٢

من ذلك الاجل الذي باعها اليه ان ذلك لا يصلح وتفسير ما كره من ذلك ان يبيع الرجل الجارية الى اجل ثم يبتاعها الى اجل ابعده منه يبيعها بثلاثين دينارا الى شهر ثم يبتاعها بستين دينارا الى سنة او الى نصف سنة فصارت رجعت اليه سلعتة بعينها واعطى لصاحبه ثلاثين دينارا الى شهر بستين دينارا الى سنة او الى نصف سنة فهذا لا ينبغي مال لمملوك اذا بيع **مالك** عن نافع عن عبد الله بن عمر ان عمر بن الخطاب قال من باع عبدا وله مال فماله للبائع الا ان يشترطه المبتاع **قال** مالك الامر بالمجتمع عليه عندنا ان المبتاع ان اشترط مال العبد فهو له فقد اكدنا او دينارا وعرضا يعلم او لا يعلم وان كان للعبد من المال اكثر مما اشترى به كان ثمنه نقدا او دينارا وعرضا وذلك ان مال العبد ليس على سيده فيه زكوة وان كانت للعبد جارية استحلت فرجها بملكها اياها وان عتق العبد او كاتب تبعه ماله وان اخلس اخذ الغراء ماله ولم يتبع سيده بشئ من دينه **العهد في الرقيق** **مالك** عن عبد الله بن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ان ابا بن عثمان وهشام بن اسمعيل كانا يذكران في خطبة ما عهدت الرقيق في الايام الثلاثة من حين يشتري العبد او الوليدة وعهدت السنة **قال** مالك ما اصاب العبد او الوليدة في الايام الثلاثة من حين يشتري العبد او الوليدة فهو من البائع وان عهدت السنة من الجنون والجذام والبوص فاذا مضت السنة فقد برئ البائع من العهد كلها **قال** مالك ومن باع عبدا او وليدة من اهل الميراث او غيرهم بالبراءة فقد برئ البائع من العهد كلها من كل عيب ولا عهد عليه الا ان يكون علم عيبا فكله فان كان علم عيبا فكله لم تنفعه البراءة وكان ذلك البيع مردودا ولا عهد عندنا الا في الرقيق العيب في الرقيق **مالك** عن يحيى بن سعيد عن سالم بن عبد الله بن عبد الله بن عمر باع غلاما له بثمان مائة درهم فباعه بالبراءة فقال الذي ابتاعه لعبد الله بن عمر بالغلام ولم تسمه لي فاختصما الى عثمان بن عفان فقال الرجل يا عبيد اوبه داع لم يسمه لي وقال عبد الله بعته بالبراءة فنقض عثمان على عبد الله بن عمر ان يحلف له لقد باعه العبد وما به داعي علمه فابى عبد الله ان يحلف وارتجع العبد فصعدت فباعه عبد الله بعد ذلك بالف وخمسة مائة درهم **قال**

له قوله نذرا لا ينبغي لان فيه جعل بعض الثمن بمقابلة اسقاط الاجل ١٢ **قوله** ان عمر بن الخطاب قال ورواه الشيخان من حديث سالم عن ابن عمر مرفوعا واختلف في الاربع منها فروي البيهقي في سننه عن مسلم والنسائي انهما سئلان عن ذلك فقالا القول ما قال نافع وان كان سالم احفظ منه ونقل الترمذي في جامعه عن البخاري ان حديث سالم اصح وقال ابن عبد البر في التمهيد انهما الصواب وكذلك رواه عبد الله بن دينار عن ابن عمر مرفوعا ١٢ قلت وهو احد الاحاديث الاربع التي اختلف فيها سالم ونافع فرفعها سالم ووقفنا نافع قاله ابن عبد البر ورجح مسلم والنسائي رواية نافع هنا وان كان سالم احفظ منه نقل البيهقي عنهما وكذا رجحنا الدارقطني وفي العلل للترمذي عن البخاري صحيحهما جميعا ولعلنا شبه لان ابن عمر اذا رفع لم يذكر اياه وروي رواية سالم واذا وقفه ذكر اياه وروي رواية نافع فيحصل ان ابن عمر سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم فحدث به سالما ومعه من ابيه عمر موقوف فحدث به نافعا فصحت رواية سالم ونافع جميعا وهذا هو المحفوظ عنهما ١٢ **قوله** من باع عبدا وله مال اضافته المالك الى العبد اضافة اختصاص وانتفاع عند جمهور اضافة تملك عند مالك قال النووي مذموب مالك والشافعي في القديم العبد اذا ملكه سيده ملكه كونه اذا باعه بعد ذلك كان ماله للبائع الا ان يشترط المبتاع بظاهر الحديث قول احمد وقال الشافعي في الجديد والحنيفة لا يملك العبد شيئا أصلا ورواية من احمد وسألا الحديث بان اضافة المالك فيه الى العبد ليس اضافة التملك ولهذا يكون للبائع لانه ملكه الا ان يشترط المبتاع ثم انه قال الشافعي ان كان المالك دراهم لم يحجز بيع العبد وملك الدراهم بالدرهم وكذا ان كان الدنانير والحنيفة لم يحجز بيعها بذميب وحنيفة وقال مالك يجوز ان يشترط المشتري وان كان دراهم او غيره من الرويات لا يطلق الحديث ثم انه يدخل ثياب العبد في بيعه كما صححه الغزالي للعرف وقال النووي الاصح انه يدخل ثيابه لاستراة العورة ولا غير بالان يشترطها المبتاع لظاهر الحديث وقال المالكية تدخل ثياب الممثلة التي عليه وقال الحنابلة يدخل ما عليه من الثياب المعتاد ١٢ على قلتنا لما حصل ان المالك استدل بهذا الحديث على ان العبد يملك وقال احمد والشافعي في القديم يملك اذا ملكه سيده مالا وقال ابو حنيفة والشافعي في الجديد لا يملك اصلا والام لا اختصاص والا فتشترط للملك كبل الدابة وسرج الفرس ويدل له قوله فماله للبائع فاضاف الملك اليه والى البائع في حالة واحدة ولا يجوز ان يكون الشئ الواحدة مملوكا لاشنين في حالة واحدة فيثبت ان اضافة الملك الى العبد مجازي لا اختصاص والى المولى حقيقة اى للملك ١٢ **قوله** فلو علمه غلاما باطلاق الحديث لان ماله يترج فهو غير منظور اليه وكان لم يجعل له حصه من الثمن وقال الشافعي والحنيفة لا يصح هذا البيع لما فيه من

الروايات قاله الزرقاني ١٢ **قوله** لم يتبع سيده شئ من دينه حاصله انه استدل بالقياس على هذه المسائل لما فاده الاطلاق الحديث وجرى عليه عمل المدينة ومروءة التقوية ١٢ **قوله** وعدة السنة قال محمد بن كتاب الحج لو كان عندكم في ذلك حديثا مفسرا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن احد من اصحابه لا يحتجتم به وانما هو رأي منكم اصطحت عليه وليس هذا يقبل منكم الا بالحجة والبرهان وكيف فترقم بين الرقيق في هذا وبين الدواب وهو حيوان يحدث فيها شئ فانقم ١٢ **قوله** فاذا مضت السنة فقد برئ البائع من العهد كلها **قال** مالك ومن باع عبدا او وليدة من اهل الميراث او غيرهم بالبراءة فقد برئ البائع من العهد كلها من كل عيب ولا عهد عليه الا ان يكون علم عيبا فكله فان كان علم عيبا فكله لم تنفعه البراءة وكان ذلك البيع مردودا ولا عهد عندنا الا في الرقيق العيب في الرقيق **مالك** عن يحيى بن سعيد عن سالم بن عبد الله بن عبد الله بن عمر باع غلاما له بثمان مائة درهم فباعه بالبراءة فقال الذي ابتاعه لعبد الله بن عمر بالغلام ولم تسمه لي فاختصما الى عثمان بن عفان فقال الرجل يا عبيد اوبه داع لم يسمه لي وقال عبد الله بعته بالبراءة فنقض عثمان على عبد الله بن عمر ان يحلف له لقد باعه العبد وما به داعي علمه فابى عبد الله ان يحلف وارتجع العبد فصعدت فباعه عبد الله بعد ذلك بالف وخمسة مائة درهم **قال**

مالك الامم المجمع عليه عندنا ان كل من ابتاع وليدة فحملت منه او عبدا فاعتقه وكل امر دخله الفوت حتى لا يستطاع رده فقامت البيعة انه قد كان به عيب عند الذي باعه او علم ذلك باعتراف من البائع او غيره فان العبد والوليدة يقوم وبه العيب الذي كان به يوما اشتراه فيرد من الثمن قد ربا بين قيمته صحيحا وقيمته وبه ذلك العيب قال مالك الامم المجمع عليه عندنا في الرجل يشتري العبد ثم يظهر منه على عيب يرد منه وقد حدث به عند المشتري عيب اخر انه اذا كان العيب الذي حدث به مفسدا به مثل القطع او العور او ما شبه ذلك من العيوب المفسدة فان الذي اشتري العبد بخير النظرين ان احب ان يوضع عنه من ثمن العبد بقدر العيب الذي كان بالعبد يوما اشتراه وضع عنه وان احب ان يغرم قد ربا اصاب العبد عنده ثم يرد العبد فذلك له وان مات العبد عند الذي اشتراه اقيم العبد وبه العيب الذي كان به يوما اشتراه فينظر كثر ثمنه فان كانت قيمة العبد يوما اشتراه بغير عيب مائة دينار وقيمته يوما اشتراه وبه العيب ثمانون دينار وضع عن المشتري ما بين القيمتين وانما يكون القيمة يوما اشتري العبد قال مالك الامم المجمع عليه عندنا ان من رد وليدة من عيب وجد بهها وقد اصابها انهما ان كانت بكرا فعليه ما نقص من ثمنها وان كانت ثيبا فليس عليه في اصابته اياها شيء لانه كان ضامنا لها قال مالك الامم المجمع عليه عندنا فيمن باع عبد او وليدة او حيوانا بالبراءة من اهل الميراث او غيرهم فقد برئ من كل عيب فيما باع الا ان يكون علم في ذلك عيبا فكمته فان كان علم عيبا فكمته لم تنفعه تدرئته وكان ما باع مردودا عليه قال مالك في الجارية تباع بالجاريتين ثم يوجد باحدى الجاريتين عيب ترد منه قال تقام الجارية التي كانت قيمة الجاريتين فينظر كثر ثمنها ثم تقام الجاريتان بغير العيب الذي وجد باحدة منهما تقامان صحيحتين سالتين ثم يقسم ثمن الجارية التي بيعت بجاريتين عليهما بقدر ثمنهما حتى تقع على كل واحدة منهما حصتها من ذلك على المرتفعة بقدر ارتفاعها وعلى الاخرى بقدرها ثم ينظر الى التي بها العيب فتدرب قدر التي يقع عليها من تلك الحصص ان كانت كثيرة او قليلة و انما تكون قيمة الجاريتين عليه يوم قبضها قال مالك في الرجل يشتري العبد فيؤجره بالاجارة العظيمة او الغلة القليلة ثم يجد به عيبا يرد منه انه يرد به ذلك العيب ويكون له اجارته وغلته وذلك الامر الذي كانت عليه الجماعة ببلدنا وذلك لان رجلا ابتاع عبدا فبني له دارا قيمة بنائها ثمن العبد اضعا فآثم وجد به عيب يرد منه رده ولا يحسب للعبد عليه اجارة فيما عمل له فذلك يكون له اجارته اذا اوجه من غيره لانه ضامن له قال مالك وهذا الامر عندنا قال مالك الامر عندنا فيمن باع رقيقا في صفقة واحدة فوجد في ذلك الرقيق عبد امسروقا او وجد بعبد منهم عيبا قال ينظر فيما وجد مسروقا او وجد به عيبا فان كان هو وجه ذلك الرقيق او اكثره ثمننا او من اجله اشتري وهو الذي فيه الفضل فيما يرى الناس كان ذلك البيع مردودا كله قال وان كان الذي وجد مسروقا او وجد به عيبا من ذلك الرقيق في الشيء اليسير منه ليس هو وجه ذلك الرقيق ولا من اجله اشتري ولا فيه الفضل فيما يرى الناس رد ذلك الذي وجد به العيب او وجد مسروقا بعينه بقدر قيمته من الثمن الذي اشتري به اولئك الرقيق ما يفعل في الوليدة اذا بيعت والشرط فيها من ذلك عن ابن شهاب ان عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود اخبره ان عبد الله بن مسعود ابتاع جارية من امرأة زينب الثقفية واشترطت عليه

عندنا في حيفته واني يوسف في ظاهرا رواية عنه وقال محمد لا بدخل فيه الحادث وهو قول زفر ومن الشافعي ومالك والشافعي في مطلقه ولا شيء في شرط البراءة اقول في قول مبرر مطلقا في قول البراءة من عيب ما لان في البراءة معنى التملك وتمليك المجهول لا يصح به وقال احمد في رواية وفي رواية عنه يبرر عما لا يعلمه دون ما يعلمه وفي قول للشافعي وهو الاصح عندهم وهو رواية عن مالك لا يبرر في غير الحيوان يبرر في الحيوان عما لا يعلمه دون ما يعلمه كذا في البناية ١٢ -

له قوله وان احب ان يغرم قدر ما اصاب وعنده في حيفته ان ظهر عيب قد علم ما حدث عنده عيب اخر فله نقصان لا يردده الا برضاء بالثمن ١٢م قوله فليس عليه في اصابته اياها شيء وبه قال الشافعي واحمد وعنده في حيفته لا يجوز رد الجارية المعيبة اذا وطئها وسهبا بشهوة بركا كانت او ثيبا وانما يرجع بالنقصان كذا في الدر المختار ١٢م قوله فبين باع عبدا او وليدة او حيوانا اخر غيرهما يعني ان البراءة تقيد في الحيوان مطلقا وفي المدونة انه تقيد في الرقيق خاصة وروى يقيده من السلطان وروى من الولد ثم يقضاه دين او شبهه ١٢م قوله وكان ما باع مردودا وبه قال الشافعي في ظاهر احواله في المنهاج لو باع بشرط البراءة من العيوب فالانظر ان يبرئ من عيب باطن بالحيوان لا يعلمه دون غيره قال المحلى فلا يبرأ من عيب بغير حيوان كالعقار والشياب مطلقا ولا من عيب ظاهر بالحيوان علمه او لا ولا من عيب باطن بالحيوان علمه والقول الثاني يبرأ من كل عيب علما بالشرط والفرق بين ما لم يعلم وبين ما يعلمه وبين

الحيوان وغيره ان استهان ما يعلمه ليس وان الحيوان فلما يتفك عن عيب خفي او ظاهري يحتاج البائع فيه الى شرط البراءة من كل عيب يليق بلزوم التقيد بخلاف غير الحيوان قال احمد في رواية لا يبرأ البائع من العيب لان خيار العيب ثابت بالشرع فلا يتفق بالشرط ١٢م قوله وهذا الامر عندنا وبه قال الشافعي والشافعي ويدل على ذلك ما رواه ابو داود عن عائشة ان رجلا ابتاع غلاما فاقام عنده ما شاء الله ان يقيم ثم وجد به عيبا فخاصه الى النبي صلى الله عليه وسلم ففروه عليه فقال الرجل يا رسول الله قد استغفل غلامي فقال النبي صلى الله عليه وسلم الخراج بالضمان ومعهما والله علم الرجل يشتري المملوك فيستغله ثم يجد به عيبا كان عند البائع نقض ان يرد العبد على البائع بالعيب فيرده بالثمن فباخذه ويكون له الغلة وهو الخراج وانما طالب لانه كان ضامنا للعبد لو مات في مال المشتري لانه في يده مستشكل بان لا كانت الغلة بالضمان لكانت الزوائد قبل القبض للبائع واجيب بان الغلة معلنة قبل القبض بالملك وبعده به وبالضمان معا وانما اقتصر في الحديث على التعليل بالضمان لانه اظهر عند البائع ولهذا لم يكن الزوائد للغاصب مع تقرر الضمان عليه ١٢م على قوله فبين باع رقيقا الرقيق يطلق على المفرد والجمع وهو المراد به هنا ١٢م على قوله فان كان هو وجه الرقيق اي رأسه واعلاه وعنده في حيفته لو اشتري عبدين صفقة واحدة ووجد باحدهما عيبا ردا المعيب خاصة او رجع بحصته سالما ان قبضها بجوازها لتفريق بعد التمام والا اخذ باوروها لئلا يلزم تفريق الصفقة قبل التمام كذا في الهداية وغيره ولم يفرق عنده في وجه الرقيق وغيره ١٢م -

انك ان بعتها فمضى لي بالثمن الذي تباعها به فسأل عبد الله بن مسعود عن ذلك عمر بن الخطاب فقال لا تقربها وفيها شرط
الحديث ١٩١ عن مالك عن نافع بن عبد الله بن عمر كان يقول لا يوطأ الرجل وليدة الا وليدة ان شاء باعها وان شاء وهبها وان شاء امسكها
 وان شاء صنع بها ما شاء **قال** مالك فمن اشترى جارية على شرط انه لا يبيعهها ولا يهبها او ما شبه ذلك من الشرط فانه لا ينبغي
 للمشتري ان يوطأها وذلك انه لا يجوز له ان يبيعهها ولا ان يهبها فاذا كان لا يملك ذلك منها فلم يملكها ملكا تاما لانه قد استثنى
 عليه فيها ما ملكه بيد غيره فاذا دخل هذا الشرط لم يصلح وكان بيعا مكروها **النهي عن ان يوطأ الرجل وليدة ولها**
زوج **الحديث ١٩٢** عن ابن شهاب عن ابن عمر عن ابي عثمان بن عفان جارية ولها زوج ابتاعها بالبصرة فقال عثمان
 لا اقربها حتى يفارقها زوجها فارضى ابن عمر زوجها فارقها **الحديث ١٩٣** عن ابن شهاب عن ابي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف
 ان عبد الرحمن بن عوف ابتاع وليدة فوجدها ذات زوج فوطأها ما جاء في **شراء المالك النخل** **الحديث ١٩٤** عن نافع
 عن عبد الله بن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من باع نخلا قد اُتيت فثمرها للبائع الا ان يشترط المبتاع **النهي عن**
بيع الثمار حتى يبدو صلاحها **الحديث ١٩٥** عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه سئل عن بيع الثمار

الحقوله فيها

شرط لا حد زاد محمد في آثاره من طريق ابي حنيفة عن ابي العوف عن الزهري فخرج عبد الله
 فروبا وقد تسمى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع وشرط قال محمد وبه نأخذ كل شرط كان
 في بيع ليس من البيع فيه منفعة للبائع او المشتري او المبيع فهو يفسد البيع مثل هذا نحوه وهو
 قول ابي حنيفة ونقصه الشافعي بما عدا العتق وجوزه بشرط لم يثبت بريرة ولم يخص به اصحابنا
 لان العام يعارض الخاص ويطلب الترجيح من خارج والمرجح ههنا العام لكونه محرما
 فيجعل حديث بريرة على ما قبل النبي وهذا يجب عن حديث جابر عند الشيخين انه
 صلى الله عليه وسلم اشترى منه بجرا وشرط له حملته الى المدينة واجاب عنه الشافعي بانه
 لم يقع الشرط في صلب العقد ولعل الشرط كان سابقا ولا حقا ونزع النبي صلى الله عليه
 وسلم باركابه كما في رواية النسائي اخذته وامرته ظهرا الى المدينة فزال الاشكال ١٢ مح
 والضابطه فيه على ما في المدينة وشرطه ان كل شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لاحد
 المتعاقدين او للمعقود عليه وهو من اهل الاستحقاق فيفسد البيع اذا لم يكن متعاقدا ولم يرد
 به الشرع كشرط الاجل في الثمن والثمن والشرط الحيار ولم يكن متعاقدا للتوثيق كالشرط بشرط
 الكفيل بالثمن فانه جائز وذلك كمن اشترى حنطة على ان ينجحها البائع او ثوبا على ان يحيط
 او عبدا على ان لا يبيع المشتري بعد ذلك ولا يبيعه الامنه ونحو ذلك فان كان مقتضى
 العقد لا يفسد كشرط الملك للمشتري وتسلم الثمن ونحو ذلك كذا اذا لم يكن فيه نفع لاحد المتعاقدين
 وفيه نفع للمعقود عليه وليس من اهل الاستحقاق كمن باع ثوبا او حيوانا سوى الرقيق على
 ان لا يبيعه ولا يهبه وكذا اذا كان متعاقدا كما اذا اشترى ثوبا على ان يخرجه البائع
 والفروع مبسوطة في كتب الفروع لحديث عمر بن شعيب عن ابيه عن جده عبد الله بن
 عمر عن العاص مرفوعا لا يخل سلف وبيع ولا نثر طان في بيع ولا ربح مالم يضمن ولا يبيع
 مالم يضمن عندك اخرج ابو داود والترمذي والنسائي وبه قال الشافعي الا انه خصه بما سوى
 شرط العتق واستثنى البيع مع شرط العتق منه وهو رواية عن ابي حنيفة بدليل حديث ابي
 بريرة في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم امر ان يشتريها عاتقة وتشرط الولاء ولو ايتها
 فان الولاء من عتق وسيجوز في الحديث ماله وما عليه وبه يعلق ابن ابي ليلى فقال البيع
 جائز والشرط باطل مطلقا وقال ابن شبرمة البيع والشرط جائزان مستدلا بما روى عن
 جابر انه قال بعثت من النبي صلى الله عليه وسلم ناقة وشرط لي حملتها الى المدينة اخرج
 الحاكم وغيره ونحن نقول شرط جابر لم يكن في صلب العقد وحديث النبي العام يقدم
 على حديث بريرة الخاص لتقدم الثاني على المبيع وزيادة تفصيل هذه المسئلة في فتح القدر ١٢

قوله الا وليدة ان شاء باعها وان شاء وهبها كانه اراد لا يوطأ الرجل جارية
 الاجارية له مملوكة ملكا صحيحا ان شاء باعها او وهبها وان لم يشأ لم يفعل وبيع بها ما شاء
 من العتق والتدبير وغير ذلك والجارية التي ليست كذلك لا يخل وطها فانها اما
 مملوكة للغير كجارية تزوجة والوالدين او مملوكة له ملكا فاسدا كما اذا اشتراها بالبيع بشرط
 الا يبيعهها ولا يهبها ونحو ذلك فلا يخل وطها فاما المملوكة ملكا خبيثا ولا يجوز له بيعها
 وشراؤها ولا يتصرف فيها بل يجب الاقالة من العقد السابق وعلى هذا يطابق هذا الاثر
 ترجمته اليها ومطابقته ظاهرة وجعل صاحب الكتاب هذا الاثر تفسيرا لقوله ان العبد
 لا يخل له ان يبيعه امي ياخذ جارية ويوطأها وحملته على معنى ان لا يوطأ الرجل الا وليدة التي
 يملك فيها التصرفات ما شاء وهذا مختص بالحر فان العبد المملوك للغير ان ملك جاريته كما
 اذا كان ما ذونا لا يجوز له هبتها فلا يخل له وطها وان اذن لها المولى وبهذا المعنى وان كان
 يمكن استنباط كنهه اجنبى عما ترجم به الباب الا ان يكون مفرقة منه مجرد ذكر الاشارة اليه

ثم وجدت في شرح معاني الآثار ما يوافق ما فهمته فقيه حديثنا ابو غسان تاجر هربنا
 عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر لا يخل فخرج الا فخرج ان شاء صاحبه باعها وان شاء
 ومنه وان شاء امسكها لا بشرط فيه حديثنا محمد بن النعمان ناسيدين منصورنا شميم انا
 نوس بن عبيد عن نافع عن ابن عمر انه كان يحبه ان يشتري الرجل الامه على ان لا يبيع ولا
 يهب فقد اطلعت على بيع عبد الله وتابعه عبد الله على ذلك ثم وجدت في الدر المنثور
 للسيوطي في تفسير سورة المؤمنين عند قوله تعالى والذين هم لفروجهم حافظون اخرج عبد الرزاق
 وابن ابي شيبة عن ابن عمر انه سئل عن امرأة احلت جارتها زوجها فقال لا يخل لك ان
 تطأ فراجا الا ان شئت بعثت وان شئت وهبت وان شئت اعتقت واخرج
 عبد الرزاق عن سعيد بن جبب قال قال رجل لابن عمر اني كان لها جارية فاتها احلتها
 اطوف عليها فقال لا يخل لك الا ان تشرى بها وتهبها لك وعلى هذا يفيد الآثار اخر وهو
 ابطال تحليل الفروج وعاريتها وهبتها وعدم جواز الوطئ بخلاف ذلك ١٢ **قوله**
 فوجدها ذات زوج فروبا قال محمد بهذا نأخذ لكون بيعها طلاقا فاذا كانت ذات زوج
 فهذا عيب ترديه وهو قول ابي حنيفة والعامية من فقهاءنا ١٢ محمل **قوله** قد اُتيت
 بضم العزة وشدة الموحدة المكسورة من التاثير وتفتح النخل وهو ان يشق طلع الاناث وتؤخذ
 من طلع النخل فيوضع فيه ليكون ذلك باذن الله وجود مالم يوردها حتى بالنخل سائرا لثماره
 تاثير بعضها والعادة الاكتفاء بتاثير البعض والباقي ينشق بنفسه وهبت ربح الما لورا اليه
 وقد لا يورث شيئا وتشتق الكل ومفهوم الحديث انها اذا لم تؤبر يكون الثمرة للمشتري الا ان
 يشترط البائع وبه قال الشافعي وما لك وقال ابو حنيفة ابرت اولم تؤبر للبائع فان المفهوم
 ليس بخبر عنه والمشتري ان يغالبه قطعا عن النخل في الحال ولا يلزمه ان يصير الى الجداد
 فان شرط البائع في البيع ترك الثمر الى الجداد فالبائع فاسد كذا في المحله تملت وحاصل
 ما اخذ المذهبين ان ما كانا والشافعي استعمل الحديث لفظا ومنطوقا اي مفهوما ويسمى في
 الاصول دليل الخطاب وهو مفهوم المخالفة الثابت منه تفويض حكم المنطوق المسكوت عنه
 غير ان الشافعي استعمله بلا تخصيص وما كان محضضا بالمشتري وبو حنيفة استعمله لفظا ومعنويا
 وتسمية الاصول لمعقول الخطاب وهو التبنييل مساواة حكم المسكوت عنه لمنطوق وفي
 الحديث جواز تاثير النخل ١٢ **قوله** نهي عن بيع اشرا حتى يبدو صلاحها اي
 منفردا عن النخل قال اكره ما في الصلاح هو ان يبيع الى الصفة التي يطلب كونه على تلك
 الصفة وهو ظهور النضج والحلاوة وتروال العفوسة وبالسكون وتطيب الاكل وعند ابي
 حنيفة هو ان تؤمن فيه العائنة والفساد كما في المبسوط ويجوز مستغنا به كما في الخلاصة
 ومقتضاها جواز وصحت بعد بدوه ولو بغير شرط انقطع بان يطلق او بشرط التقاء او
 قطع والمعنى المقارن بينهما الامن العائنة بعده غالبا وقبله يسرع اليه العائنة لضعفه
 والافرق بين ما قبل ظهور الصلاح وبعده وهب الجمهور فتح الامام ابو حنيفة البيوع حال
 الاطلاق قبل بدو الصلاح وبعده وابطله بشرط الابقاء قبله وبعده قال ابن المام ومحل
 الخلاف البيع بعد الظهور قبل بدو الصلاح مطلقا اي لا بشرط انقطع ولا بشرط الترك
 فعند الامته الثابتة لا يجوز وعندهما يجوز وما يبيعها قبل الظهور لا يبيع اتفاقا وقيل بدو
 الصلاح بشرط القطع في المنتفع صحيح اتفاقا وبشرط الترك غير صحيح اتفاقا وبعده الصلاح
 صحيح اتفاقا واجاب عنه الحلواني انه محمول على ما قبل الظهور وغيره على ما اذا كان بشرط
 الترك قال محمد لا ينبغي ان يبتاع شيئا من الثمار على ان يترك اعلى النخل حتى يبلغ الا ان
 يجر او يصفر فاذا كان كذلك فلا بأس ببيعه على ان ترك حتى يبلغ فاذا لم يجر او لم يصفر
 اذا كان كقري فلا يخبرني شره انه على ان ترك حتى يبلغ انتهى فكانه حمل الحديث على البيع

حتى يبد وصلاهما في البائت والمشتري مالك عن حميد الطويل عن انس بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى تؤذى قالوا يا رسول الله وما تؤذى قال حين تحمرا وتصفر وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ امتنع الله الثمرة فبم يأخذ احدكم مال اخيه ^{من اذ سما وروى حتى يزهر} مالك عن ابي الرجل محمد بن عبد الرحمن بن حارثة عن امه عمرة بنت عبد الرحمن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى تبغض من العامة قال مالك وبيع الثمار قبل ان يبد وصلاهما من بيع الغرر ^{١٢٩٨} مالك عن ابي الزناد عن خارجة بن زيد بن ثابت عن زيد بن ثابت انه كان لا يبيع ثمارة حتى تطلع الثمرة قال مالك والا صعدنا في بيع البطيخ والبقلاء والخربز والمجزران ببيعة اذ ابد اصلاحه حلال جائز ثم يكون للمشتري ما ينبت حتى ينقطع ثمرة ويهلك وليس في ذلك وقت يؤقت وذلك ان وقته معروف عند الناس وربما دخلته العامة فقطعت ثمرة قبل ان يأتي ذلك الوقت فاذا دخلته العامة بجائحة يبلغ الثلث فصاعدا كان ذلك موضوعا عن الذي ابتاعه ^{١٢٩٩} مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر عن زيد بن ثابت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ارخص لصاحب العريه ان يبيعها بخوصها ^{١٣٠٠} مالك عن داود بن الحصين عن ابي سفيان مولى ابن ابي احمد عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ارخص في بيع العرايا بخوصها فيما دون خمسة اوسق او في خمسة اوسق يشك داود قال خمسة اوسق او دون خمسة قال مالك وانما تباع العرايا بخوصها ^{جمع وسق ١٢}

بشرط الترك فاذا شرط ترك الثمر على الشجر والزرع على الارض وقد تناهى عظمها يفسد عندني خفيفة وابي يوسف وقال محمد لا يفسد استحسانا وهو قول الثلثة والباقي واختاره الطحاوي لتعامل الناس به غير تمييز وعليه الفتوى كما في البحر الاسرار وفي التحفة الصحيح قولها والتعامل لم يكن بشرط الترك ١٢

١٢٩٨ قوله فبم يأخذ احدكم مال اخيه يحذف الف الاستقهامية عند دخول حرف الجر مثل قولهم نعم وعلام وحام ولما كانت الاستقهامية متضمنة للعمرة ولها صدر الكلام ينبغي ان يقدر ايم والعمرة للانكار فالمعنى لا ينبغي ان يأخذ احدكم مال اخيه باطلا لانه اذا تلفت الثمرة لا يبقى للمشتري في مقابلة ما دفعه شي وفيه اجراء الحكم على الغالب لان تطرق التلف الى ما يد صلاحه ممكن وعدم تطرقه الى ما يبد صلاحه ممكن فايطع الحكم بالغالب في المالمين وصرح مالك برفع هذا وتاثيره اورد عن حميد وقال الدارقطني خالف ما جاء من منهم ابن المبارك وشيخهم مروان بن معاوية ويزيد بن بارون فقالوا فيه قال انس ارايت ان منع الله الثمرة قال لا يحافظ وليس فيه بالمنع ان يكون التفسير موقعا لان مع الذي رفع زيادة علم على ما عند الذي وقفه ١٢ فافهم **١٢٩٩** قوله من بيع الغرر المنى عنه فلما اباح صلى الله عليه وسلم بيعها بعد بدو صلاحها علم انها خرجت من الغرر والغالب حينئذ سلامتها فان اصابها جائحة فهي نادرة لا حكم لها ١٢

١٣٠٠ قوله حتى تطلع الثمر ما هو من الثمرة وهي اكثر من سمي بكثرة كواكب مع ضيق المحل قال لا يحتمل ان تطلع مع الفجر اول الصيف عند اشتداد الحر في بلاد الجواز ويكون عنده ابتداء نضج الثمار والمعتبر في الحقيقة النضج وطلوع النجم علامته له وفي حديث ابي هريرة عن داود مرفوعا اذ طلع النجم صباحا رفعت العاهة من كل بلد على الثمر النجم المعروف لانها تبغض من العامة حينئذ ١٢ **١٣٠١** قوله في بيع العريه يزنة فعليه قال الجمهور بمعنى فاعلة لانها عريه باعدها ملكها اي افرادها بها من باقي النخل من عارية وقيل بمعنى مفعولة من عراه يعرؤه اذ اتاه لان ملكها يعرؤها اي ياتيها من معرودة وجمعها عرايا وهي لغة النخلة ١٢ **١٣٠٢** قوله ارخص في بيع العرايا ارخص لغة في رخص قال الدارقطني العرايا جمع عريه واختلف في تفسيره فاقيل انه لما نهى عن المزانية وبيع الثمر في رؤس النخل بالتمر رخص من جملة المزانية في العرايا وهو ان لا يخل من ذي الحافة يدرك الرطب ولا تقدر بيده ليشترى به الرطب لعلاله ولا يخل له بطعمهم منه ويكون قد فضل له من قوته ثم ينجي الى صاحب النخل فيقول له يعني ثمرة نخلة او نخلتين بخوصها من التمر فيعطيه ذلك الفاصل من التمر ثم تلك النخلات فيصيب من رطبها مع الناس فخص فيها اذا كان دون خمسة اوسق كذا في النهاية وقال محمد وذكر مالك بن انس ان العريه انما يكون ان الرجل يكون له النخل فيقطع الرجل منها ثمرة نخلة او نخلتين يلقطها لعلاله ثم يشق عليه دخوله فيسأل ان يتجاوز لعلاله ان يعطيه بكيلتها ثم اعند صرام النخل ثم اكله لابس به عندنا لان التمر كان لا يخل ولا يخل منه ما شاء فان شاء لم يخل وان شاء اعطاه بكيلتها من التمر لان هذا لا يجعل بيعا ولو جعل بيعا مائل بتمرا الى اجل انتهى ثم ان اخذ الشافعي بالاقل يعني فيما دون خمسة اوسق ولا يجوز فيما زاد عليه وفي جواز في خمسة اوسق قولان اصحهما لا يجوز وعند مالك لا يجوز اذا زاد على خمسة اوسق والاظهر ان تخصيص ما دون خمسة اوسق لا يتم كما نوايعدون هذا المقدار وما قرب منه كذا في فتح القدير ١٢ نهائية وموطا ومحمد

١٢٩٨ قوله او في خمسة اوسق قال شارح المسند اختلفوا في ان هذه الرخصة تقتصر على مورد النص وهو النخل ام يتعدى الى غير ما على اقول احدا باختصاصها بالنخل وهو قول اهل الظاهر على قاعدة تم في ترك القياس الثاني تعدى الى العنب بجامع اشتراك فيه من امكان الخوص فان ثمرتها متميزة بمجموعة في عقابيد بخلاف سائر الثمار فانها مشتركة مشتركة بالاوراق وبهذا قال الشافعي الثالث تعدى الى كل شئ ليس ويذكر من الثمار وبهذا هو المشهور عند المالكية وجعلوا ذلك علة في محل النص وانما طواه الحكم الرابع تعدى الى كل ثمرة مدخرة وغير مدخرة وبذا قول محمد بن الحسن وهو قول للشافعي ووقع في حديث ابي هريرة عند البخاري ان النبي صلى الله عليه وسلم رخص في بيع العرايا فيما دون خمسة اوسق فاعتبر من قال بجواز العرايا بمفهوم العدد ومنعوا ما زاد عليه واختلفوا في جواز الخمسة للشك المذكور والراجح عندنا ما كونه الجواز في الخمسة فيما دونها لانه في خمسة وهو قول الحنابلة واهل الظاهر فاما المنع ان الاصل التحريم وبيع العرايا رخصة فيؤخذ بما يمتنع ويلغى ما وقع فيه الشك والسبب فيه ان النبي عن بيع المزانية بل وقع تشدد ما تم وقعت الرخصة في العرايا والنهي عن المزانية وقع مقرونا مع الرخصة فلهذا لا يجوز في الخمسة للشك في رفع التحريم وعلى الثاني يجوز للشك في قدر التحريم ويرجح الاول بما عند البخاري تكل سالم اخبرني عبد الله عن زيد بن ثابت ان النبي صلى الله عليه وسلم رخص بعد ذلك لصاحب العريه قال ابن عبد البر وقال الآخرون لا يجوز الا في اربعة اوسق لو رده في حديث جابر فيها اخبره الشافعي واهمده وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول حين اذن لصاحب العرايا ان يبيعها بخوصها يقول الوسق والوسقين والثلثة والاربعة قال الدارقطني يقيمن المصير اليه واحدا لا يجوز تجاوزا فليس بالواضح وهذا كله عند غيرنا واما عندنا صحابنا المنفعة فذكر العدد في الحديث واقع اتفاقا وهو خلاف الظاهر ١٢ **١٣٠١** قوله قال مالك التمر تفصيل المقام وتنقيح على ما في فتح الباري وشرح مسند الامام للخصفكي وغيرهم انهم اختلفوا في تفسير العريه المخصص على اقول الاول ان العريه عطية تمر النخل دون الرقبة وكانت العرب اذا اوتيتهم سنة تطوع اهل النخل بمن لا يخل معه ويعطيهم من ثمر النخلة اذا ذهب رجل ثمرة نخلة ثم تاذي بدخوله عليه رخص لواءيب ان يشترى رطبها من الموهوب له بتمرا بلس بشه كباخرضا وبذا هو المشهور من ذهب مالك بشرط عنده ان يكون البيع بعد بدو الصلاح وان يكون ثمن مؤجل الى الحد او الاحال لئلا يلزم الربو بالنسيئة وان لا يكون هذه المعاملة الامم المعري المالك خاضة قال ابن دقيق العيد لشمس هذا التفسير امران احدهما ان العريه مشهورة في ما بين اهل المدينة متداولة بينهم وقد نقل مالك بهذا الثاني ما وقع في بعض طرق رواية زيد رخص لصاحب العريه فانه يشترى باختصاصه بصفة تمير ما عن غيره القول الثاني ان يكون لرجل نخلة او نخلتين في حائط رجل له نخل كثير فيتأذى صاحب النخل الكثير من دخول صاحب النخل فيقول لانا املك رخص نخلك فترخص له اذنك وبهذا رواه مالك والقول الثالث انما نخل كانت توهب للمساكين ولا يستطيعون ان ينظروا بها فخص لهم ان يبيعوها بما شاء وامن التمر واه احمد من حديث زيد وهو وان خالف فيما ذكره مالك من ان المراد لصاحب العريه واهبها لملكه محتمل فان الموهوب له صادر بالبره صاحب المال على ان لا يقيده البيع بالواهب بل هو وغيره سواء وحكي عن الشافعي تقييده بالمساكين وهو اختيار المزي في تلميد الشافعي ومستنده ما ذكره الشافعي في في مختلف الحديث عن محمود بن لبيد قال قلت لزيد بن ثابت ما عراياكم هذه قال فلان وفلان واصحابه شكوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الرطب يحضر وليس عندهم ذهب

من التمر يقرى ذلك ويخرص في رأس الغل وليست له ملكية وإنما اخص فيه لانه انزل بمنزلة التولية والاقالة والشراء ولو كان بمنزلة غيره من البيوع ما اشرك احد احد في طعام حتى يستوفيه ولا اقاله منه ولا ولاه احد حتى يقبضه المبتاع

الحائجة في بيع الثمار والزرع **١٢٠٢** **متالك** عن ابي الرجال محمد بن عبد الرحمن عن امه عمرة بنت عبد الرحمن انه سمعها تقول ابتاع رجل ثمر حائط في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعالجه وقام فيه حتى تبين له النقصان فسأل رب الحائط ان يضع له او ان يقيمه خلفه ان لا يفعل فذهبت اما المشتري الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تألى الا يفعل خيرا فسمع بذلك رب الحائط فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله هو له **١٢٠٢** **متالك** انه بلغه ان عمر بن عبد العزيز قضى بوضع الحائجة قال مالك وعلى ذلك الامر عندنا قال مالك والحائجة التي توضع عن المشتري الثلث فصاعدا ولا يكون في مادون ذلك حائجة ما يجوز في

استثناء الثمر **١٢٠٣** **متالك** عن ربيعة بن ابي عبد الرحمن ان القاسم بن محمد كان يبيع ثمر حائطه ويستثنى منه **١٢٠٣** **متالك** عن عبد الله بن ابي بكر ان جده محمد بن عمرو بن حزم باع ثمر حائط له يقال له الاذراق بأربعة آلاف درهم واستثنى منه ثمان مائة درهم **١٢٠٣** **متالك** عن ابي الرجال محمد بن عبد الرحمن بن حارثة ان امه عمرة بنت عبد الرحمن كانت تبيع ثمارها ويستثنى منها قال مالك الامر المجتمع عليه عندنا ان الرجل اذا باع ثمر حائطه ان له ان يستثنى من ثمر حائطه ما بينه وبين ثلث الثمر لا يجاوز ذلك وما كان دون الثلث فلا بأس بذلك قال مالك فاما الرجل يبيع ثمر حائطه ويستثنى من ثمر حائطه ثمر نخلة او نخلات يختارها ويسمى عددها فلا اذى بذلك بأسا لان رب الحائط إنما استثنى شيئا من ثمر حائط نفسه وانما ذلك شيء احتبسه من حائطه وامسكه لم يبيعه وباع من حائطه ما سواه ذلك

ما يكره من بيع الثمر **١٢٠٤** **متالك** عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم التمر بالتمر مثلا بثل قليل له ان عاملك على خيبر يأخذ الصاع بالصاعين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ادعوه لي فدعوه بالتمر مثلا بثل قليل له ان عاملك على خيبر يأخذ الصاع بالصاعين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ادعوه لي فدعوه

له قوله فقال يا رسول الله هو له

يس كفت يا رسول الله مطلوب اور است يعني راضي شدم بيكي الزين ووجيز ١٢ مصنف

١٢٠٤ **قوله** الحائجة التي توضع الخ اي ليس فيما دون الثلث حائجة فلا يجب وضعها فان ايج قدر الثلث فاكتر وضع عن المشتري قدر ذلك من الثمن وما نقص من الثلث فن المبتاع ١٢ جم يغوي كفة الوضيفة وشافعي در جديده كفته ان ذكره وضع حائجة تحب است زيرا كه در حديث ديگر آمده است فبم يأخذ احكم مال اخيه واين در صورت نبست كه وضع حائجة نباشد و الحمد وشافعي در تقديم كفته ان ذكره واجب است و مالك كفته كه وضع كرده شود وجوبا در سلوم حصه يا زيادة ازان اگر مالك سلوم حصه يا زيادة ازان باشد منزه كوي نص بر صاحب بسان واجب است سقي وغير ان تا انكه ثمار كمال محتج رسد بعد ازان واجب است تخليه در ميان او و در ميان بسان پس اگر عيسى بسبب تفريط در سقي بهم سد مشتري را خيار ثابته باشد و اگر نقصا في از جهته افت سها و روى رود او بمقتضى اختلاف احاد باب از شافعي و قول آمده است استحباب وضع حائجة و وجوب ال و از وجوب مخرج ميشود كم مبيع از ضمان بائع است و از استحباب خارج ميشود كم مبيع از ضمان مشتري است وشافعي در جديده ميل باستحباب كرده است ١٢ مصنف

١٢٠٥ **قوله** ما بينه وبين ثلث الثمر لا يجاوز ذلك وقال ابو حنيفة والجهمور يصح استثناء الثلث فصاعدا محلى قال محمد لا بأس ان يبيع الرجل ثمره ويستثنى بعضه اذا استثنى شيئا من جملة ريعا ونحسا او سدسا الخ اي باحد من الكسور واما اذا استثنى شيئا مجمولا فلا يجوز لجملة المبيع بجملة المستثنى وقد وردنى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الثيباني في البيع الا ان تعلم اخرجه التريدى وغيره ويجوز ايضا اذا استثنى جملة معيضة معدودة لان الباقي معلوم مشادة فلا تقضى الجملة الى المنازعة واما اذا باع ثمارا واستثنى لطل معلومة فان كانت معدودة جاز فان الباقي يعرف بكيلة على الفور وان كانت على الشتر فعند الشافعي و احمد لا يجوز خلافا لما لك والى حنيفة في رواية الحسن عنه وعلى ظاهر الرواية عند الحنفية يجوز لان الاصل انما يجوز ايراد العقد على انفراد يصح استثناءه بخلاف استثناء الحمل و اطراف الحيوان فانه لا يجوز بيعه فكذا استثناءه كذا في الهداية وشرورها ١٢

ولا فضة يشترى بهامته وعندكم فضل تمر فخرص لهم ان يشترى العرايا بخرصها من التمر يا كونه رطبيا قال الشافعي قوله يا كونه رطبيا يدل على ان مشتري العريية يشترى به ليا كلها رطبيا وان ليس له رطبيا كلها غير با ولو كان المراد من صاحب العريية صاحب الحائط كما قال مالك لكان لصاحب الحائط في حائطه رطب غيره ولم يفتقر على بيع العريية قال ابن المنذر هذا لا اعرف احد ذكره غير الشافعي وقال السبكي لم يذكر الشافعي اساده وكل من كاه انما كاه من الشافعي ولم يجد السبكي لستد قال ولعل الشافعي اخذ من سير الواقدى وعلى تقدير صحة فليس قيدا لفقيه في كلام الشارح واعتبرت الحائجة هذا القيد مضاعفا الى ما اعتبره مالك فعندكم لا يجوز بيع العريية الحائجة صاحب الحائط الى البائع او الحائجة المشتري الى الرطب والقول الرابع ما قاله الشافعي ان العرايا ان يشترى الرجل ثمر نخلة او اكثر بخرص من التمر بان يخرص الرطب وليقدم كم ينقص اذا بيس ثم يشترى بخرصه ثمر فان تفرقا قبل ان يتقايضا فسد البيع والعريية صور منها ان يقول رجل لصاحب الحائط بعتى ثمره نخلة او نخلات معينة فيخرصها ويبيعه ويقبض منها الثمن ويسلم اليه النخلات فينتفع برطبها ومنها ان يبيع صاحب الحائط فيقتصر بالموجب له بانتظار صيرورة الرطب ثم لا يلحظ اكلمها رطبيا فيبيع ذلك الرطب من الواهب او غيره بخرصه بخرصه ثم يأخذ مبعولا وجميع هذه الصور صحيحة عند الشافعي والجهمور منع ابو حنيفة ومن تبعه صور البيع كلها وقصر العريية على البينة وهى ان يعرى الرجل رجلا ثم نخل من نخيله ولا يسلم ثم يظهر له ارتجاع تلك البينة فخرص له ان يبيع ذلك ويبيعه بقدر ما وهب لئن الرطب بخرصه ثم اوجله على ذلك اخذ العموم النسب عن المزانية وعن بيع التمر بالتمر قال ابن نجيم في البحر الرائق اصحابنا خرجوا عن الظاهر بثلاثة اوجه الاول اطلاق البيع على البينة والثاني قوله رخص خلاف ما قرره لان الرخصة انما تكون بعد منوع والمنع انما كان في البيع دون البينة الثالث التقيد بنجسة او سق او مادونها لانه على مذنبنا لا فائدة له فان البينة لا تقبض وقيل لانهم لم يفرقوا في الرجوع بالبينة بين ذى رحم وغيره وبانه لو كان الرجوع جائزا فليس اعطاه التمر بدل الرطب بل هو تجديد بينة لان البينة الاولى لم تكمل بعدم القبض ومنهم من قال اذا تعارض المحرم والمبيع قدم المحرم وهو مردود بان الرخصة متصلة بالنسب وقد ثبت في البخاري انه منى عن بيع المزانية ثم رخص بعد ذلك في بيع العرايا فبطل القول بالسلخ ١٢

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتأخذ الصاع بالصاعين فقال يا رسول الله لا يبيعونني الجنيب بالجعة صاعا بصاع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بع الجعة بالدراهم ثم ابتع بالدراهم جنيبا **مسألة ٢٠** عن عبد الحميد بن سهريل بن عبد الرحمن ابن عوف عن سعيد بن المسيب عن أبي سعيد الخدري وعن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل رجلا على خيبر فجاءه بتمر جنيب فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل تبرخيبر هكذا فقال لا والله يا رسول الله انا لأخذ الصاع من هذا بالصاعين والصاعين بالثلاثة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تفعل بع الجعة بالدراهم ثم ابتع بالدراهم جنيبا **مسألة ٢١** عن عبد الله بن يزيد ان زيدا أبا عياش أخبره انه سأل سعد بن أبي وقاص عن البيضاء بالسلت فقال له سعد أيتها ما أفضل فقال البيضاء فهاه عن ذلك وقال سعد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسئل عن اشتراء التمر بالرطب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انقص الرطب اذا بيس فقالوا نعم فنهى عن ذلك **المزابنة والمحاقلة** **مسألة ٢٢** عن نافع عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزابنة والمزابنة ببيع التمر بالتمركيل وبيع الكرم بالزبيب **مسألة ٢٣** عن داود بن الحصين عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد عن أبي سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزابنة والمحاقلة واشتراء التمر بالتمركيل في رؤس النخل والمحاقلة كراء الارض بالحنطة **مسألة ٢٤** عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزابنة والمحاقلة والمزابنة اشتراء التمر بالتمر

١ قوله لا يبيعونني الجنيب بفتح الجيم وبالنون كفعيل تمر معروف جيد وفتح الجيم وسكون اليم ثم روى ١٢ محله قال البيهقي في شرح السنة ألفه على اراد ان يدل شيئا من مال الربوا بنفسه وياخذ فضلا فلا يجوز حتى يبيع بغير جنسه ويقبض ما اشتراه ثم يبيعه بأكثر مما دفع اليه قال واجتج اصحابنا بهذا الحديث ان الجملة التي يعملها بعض الناس توصلا الى مقصود الربوا ليس بحرام وذلك ان من اراد ان يعطي صاحبه مائة درهم بمائتين فيبيعه ثوبا بمائتين ثم يشتري منه بمائة انه على الله عليه وسلم قال بع هذا واشتر هذا بثمنه من ثياب حرام عندنا شفع وكذا عندنا في حنيفة وقال مالك واهم هو حرام انتهى ١٢ **٢** قوله عن عبد الحميد بن سهيل كذا يحكيه بتقديم الحاء على اليم ولسان الرواة هذا الجيد بتقديم اليم على الجيم وهو ثابت في البخاري من رواية عبد الله بن يوسف عن مالك وهو الصواب قاله المحاذف ١٢ محله **٣** قوله عن البيضاء بالسلت البيضاء نوع من البرا سيف اللون وفيه زحاة تكون بيلا ومصر والسلت نوع من الشعير لا تشتركون في الحجاز قال في النهاية البيضاء الحنطة وانما كره ذلك بانها جنس واحد عنده وخالفه غيره انتهى قال البيهقي وحكي الخطابي عن بعضهم انه قال البيضاء هو الرطب من السلت والاولى اعرف الا ان نذا القول اليق بخر الحديث وعليه يدل موضع تشبيه من الرطب بالتمر ولو اختلف الجنس لم يصح التشبيه وفي العربية من السلت هو حب الحنطة والشعير لا تشتركان انتهى ١٢ **٤** قوله وفي القاموس البيضاء هو الحنطة والرطب من السلت انتهى **٥** قوله قلت فما قال فيه سعد بن النبي عنه ان كان محمولا على البيع يد بيد فقوله محمول على الورع والاحتياط بان مشابهيته بالحنطة وقعت الشبهة فيه فهاه عنه احتياطا ولكن الحكم فيه انها نوعان مختلفان فيعجز بيع احدهما بالآخر متفاضلا اذا كان يد بيد كما يجوز بيع الحنطة بالشعير متفاضلا اذا كان يد بيد واما اذا حمل على الشيئية فذاك لا يجوز لما تقدم من حديث عبادة بن الصامت ولا بأس ببيع البر بالشعير والشعير أكثر مما يد بيد واما الشيئية فلا واما شراء الرطب بالتمر فهو مختلف فيه اذا كان يد بيد قال في البدائع وبيع التمر بالرطب والرطب بالرطب او بالتمر والمنقوع بالمنقوع والعنب بالزبيب واليا لیس باليا لیس بالمنقوع والمنقوع متساويا في الكيل فكل يجوز قال ابو حنيفة كل ذلك جائز وقال ابو يوسف كل جاز الا بيع التمر بالرطب وقال محمد كله فاسد الا بيع الرطب بالرطب والعنب بالعنب وقال الشافعي كله باطل فابو حنيفة يعتبر المساواة في الحال عند العقد ولا يلتفت الى نقصان في المال ومحمد يعتبر بها حاله واما اعتبار ابي يوسف مثل اعتبار ابي حنيفة الا في الرطب بالتمر فانه يفسده بالنقص واصل الشافعي ما ذكرنا في مسألة علة الربوا ان حرمة بيع المطعوم بجنسه هي الاصل والتساوي في المعيار الشرعي مع الهدم مخلص الا انه يعتبر التساوي ههنا في المعيار الشرعي في اعدل الاحوال وهي حاله الجفاف واجتج ابو يوسف ومحمد بامروى عن سعد بن رسول

الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الرطب بالتمر وقال عليه السلام انه ينقص اذا جف بين عليه السلام الحكم وعلته وهي النقصان عند الجفاف محمد بن عبد الله بن الحكم الى حيث تعدت العلة و ابو يوسف فنهى عن كل محل النقص كونه حكما ثبتت على خلاف القياس ولا يبيعه الكتاب الكريم والسنة المشهورة واما الكتاب فعمومات البيع من نحو قوله تعالى واحل الله البيع وقوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تأكلوا امواتكم بينكم باليا تامل فظاهر النقص ينقص جواز كل بيع الا ينقص بدليل وقد خص البيع متفاضلا على المعيار الشرعي فبقى البيع متساويا على ظاهر العموم واما السنة المشهورة فحديث ابي سعيد الخدري وعبادة بن الصامت حيث يجوز رسول الله صلى الله عليه وسلم بيع الحنطة بالحنطة والشعير بالتمر والتمر مثلاً بثل عام مطلقا في غير تخصيص وتقييد ولا شك ان اسم الحنطة والشعير يقع على كل جنس الحنطة والشعير على اختلاف انواعهما واصنافهما وكذلك اسم التمر يقع على الرطب والبسر لانه اسم التمر النخل لغة فيدخل فيه الرطب واليا لیس والمزيب والبسر والمنقوع وروى ان عامر خبير اهدى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم تمر اجنبيا فقال عليه الصلوة والسلام او كل تبرخيبر كذا وكان اهدى اليه رطباً فقد اطلق عليه الصلوة والسلام اسم التمر على الرطب وروى انه نهى صلى الله عليه وسلم عن بيع التمر حتى يز هو اي يجر او يصفر وروى حتى يجار او يصفر وان الاجرار والاصفر من اوصاف البسر فقد اطلق عليه الصلوة والسلام اسم التمر على البسر فيدخل تحت النص واما الحديث فمداره على زيد بن عياش وهو ضعيف عند النقلة فلا يقبل في معارضة الكتاب والسنة المشهورة ولهذا لم يقبله ابو حنيفة في المعارضة بالحديث المشهور مع انه كان من صيانه الحديث وكان من مذهبه تقديم الخبر وان كان في حد الاحاد على القياس بعد ان كان روايه عدلا ظاهرا بالعدالة وموله فيجعله على بيع التمر بالرطب لئلا يترتب من مال التمر توفيقا بين الدلائل صيانة لما عن التناقض والله تعالى اعلم ١٢ **٦** قوله والمزابنة ببيع التمر بالثاء المتشابه بالتمر بالفوقية ومعناه بيع الرطب بالتمر فان سائر الثمار يجوز بيعها بالتمر على قوله نهى عن المزابنة والمحاقلة وان بيعي است كراهه امر واهل ديار ما ان لا يجاره في كونه شخصه رازرا عتبه باشد يا باغي از خرابان پس شخصه وگير بايد وان را تخمين كند در دل خود و برويش صاحب ان مال وگويد اين زراعت را يا رطب را اين قدر خرص ميشود پس زراعت يا رطب را بمن بده واين قدر خرص خشك از كاه جدا ساخته وخرما خشك شده تو بدم پس هر دو را خري شوند و بايكم بگرداد و دستند نمايند و اين حرام است وعلته نهى نزديك شافعي ربا است ونزدك مالك تمار ١٢ قال في النهاية المحاقلة مختلف فيها قيل هي اشتراء الارض بالحنطة هذا جاد مفسر في الحديث وقيل هي المزابنة على نصيب معلوم كالثلث والربع ونحوهما وقيل هي بيع الطعام في سبيل البر وقيل هي بيع الزرع عند ادراكه وانما نهى لانها من الكيل ولا يجوز فيه اذا كان من جنس واحد الا شل بثل ويدريد و هذا محمول لا يدري ايها اكثر والمحاقلة مقابلة من الحقل وهو الزرع اذا شعب قيل ان يغلف سوقه وقيل من الحقل وهي الارض التي تزرع اتين ١٢ محله

والمحاكمة اشتراء الزرع بالمحنة واستكراء الأرض بالمحنة قال ابن شهاب فسألت سعيد بن المسيب عن استكراء الأرض بالذهب والورق فقال لا بأس بذلك قال مالك نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المزبنة وتفسير المزبنة أن كل شيء من الحزاف الذي لا يعلم كيله ولا وزنه ولا عددته أبتبع بشئ مسمى من الكيل والوزن أو العدد وذلك أن يقول الرجل للرجل يكون له الطعام المصبر الذي لا يعلم كيله من المحنة أو التمرا ما شبه ذلك من الإطعمة أو يكون للرجل السلعة من الخيط والنوى أو القصب أو العصفرا أو الكرشف أو الكتان أو القز أو ما شبه ذلك من السلع لا يعلم كيل شئ من ذلك ولا وزنه ولا عددته فيقول الرجل لرب تلك السلعة كل سلعتك هذه أو هو من يكيلها أو وزن من ذلك ما يوزن أو عدد منها ما كان يعد فما نقص من كذا وكذا أصلا لتسمية يسميها أو وزن كذا وكذا أو عدد كذا وكذا أو كذا فما نقص من ذلك فعلى غرمه حتى أوفيك تلك التسمية فما زاد على تلك التسمية فهو لي ضمن ما نقص لك من ذلك على أن يكون لي ما زاد فليس ذلك بيعا ولكنه المخاطرة والغرم والقمار يدخل هذا لأنه لم يشتر منه شيئا بشئ أخرجه ولكنه ضمن له ما سمي من ذلك الكيل والوزن والعدد على أن يكون له ما زاد على ذلك فإن نقصت تلك السلعة من تلك التسمية أخذ من مال صاحبه ما نقص بغير ثمن ولا هبة طيبة بها نفسه فهذا يشبه القمار وما كان مثل هذا من الأشياء فذلك يدخله قال مالك ومن ذلك أيضا أن يقول الرجل للرجل له الثوب ضمن لك من ثوبك هذا كذا وكذا أظاهرة قلنسوة قد ركل ظهارة كذا وكذا الشئ يسميه فما نقص من ذلك فعلى غرمه حتى أوفيكه وما زاد على ذلك فلي أو أن يقول الرجل للرجل ضمن لك من ثيابك هذه كذا وكذا أقيصا ذرع كل قميص كذا وكذا فما نقص من ذلك فعلى غرمه وما زاد على ذلك فلي أو أن يقول الرجل للرجل له المجلود من جلود البقر والأبل أقطع مجلودك هذه تعالا على أمم يريها ياها فما نقص من مائة زوج فعلى غرمه وما زاد فهو لي بما ضمننت لك ومما يشبه ذلك أن يقول الرجل للرجل عنده حب البان أعصر حبك هذا فما نقص من كذا وكذا رطلا فعلى أن أعطيكه وما زاد فهو لي فهذا كله وما شبهه من الأشياء أو ضارعه من المزبنة التي لا تصح ولا تجوز وكذلك أيضا إذا قال الرجل للرجل له الخيط والنوى والكرشف والكتان أو القصب أو العصفرا ابتاع منك هذا الخيط بكذا وكذا صاعا من خبط بخبط مثل خبطة أو هذا النوى بكذا وكذا صاعا من نوى مثله وفي العصفرا والكرشف والكتان القصب

له قوله والمحاكمة اشتراء الزرع بالمحنة أي القمح وبغيره في رواية عقيل بن الربيع عن مسلم واستكراء الأرض بالمحنة وبغيره في مسلم وهو عنده مرسل أيضا من رواية عقيل بن الربيع عن مالك قال ابن عبد البر هذا الحديث مرسل في الموطأ عند جميع الرواة وكذا روى أصحاب ابن شهاب عنه وقد روى النسي عنه جماعة منهم جابر وابن عمر والبهرية ورافع بن خديج وكلهم سمع منه ابن المسيب ١٢ زرقاني ١٢ قوله استكراء الأرض قلت ولهذا العقد صور مختلفة أحدها أن يكون هذا العقد على درهم أو دينار مسماة والثاني أن يكون على طعام مسماة مثلا على حنطة أو شعير سمي سواء كان من جنس ما يزرع في الأرض أو غيره أو بجزء مسمى من الخارج من الأرض والثالث أن يكون بجنحة من الخارج من التثنت والرابع والرابع أن يكون العقد على قسمة الخارج من الأرض بأن يكون ما على الأواني وما في أواني فرب الأرض وما كان في غيرهما من الأرض فهو للخارج قال الشوكاني قال طائوس وطائفة قليلة لا يجوز كراء الأرض مطلقا لا بجزء من التمر والطعام ولا بذهب ولا فضة ولا بغير ذلك وذهب ابن حزم إليه وقواه واحتج بالأحاديث المطلقة في ذلك وقال الشافعي والبيهقي والغزالي والعقري والكثيرون أنه يجوز كراء الأرض بكل ما يجوز أن يكون ثمنها في المبيعات من الذهب والفضة والعروض وبالطعام سواء كان من جنس ما يزرع في الأرض أو غيره لا بجزء من الخارج منها وقد أطلق ابن المنذر أن الصحابة أجمعوا على جواز كراء الأرض بالذهب والفضة ونقل ابن بطال اتفاق فقهاء الأمصار عليه ومسكوا بما ساقى من النسي عن المزراعة بجزء من الخارج وأجابوا عن حديث الباب بأن خير فتحمت سنة فكان أهلها عبدا له صلى الله عليه وسلم فما أخذه من الخارج منها فعوله وما تركه فعوله وروى الحارثي هذا المذهب عن ابن عمر وابن عباس ورافع بن خديج وأسد بن حضير وإبي هريرة ونافع قال واليه ذهب مالك والشافعي والكويتيين والبيهقي وقال مالك أنه يجوز كراء الأرض بغير الطعام والتمر لئلا يبيع من بيع الطعام وحمل النسي على ذلك قال ابن المنذر ينبغي أن يحمل ما قال مالك على ما إذا كان المكوي من الطعام جزءا مما يخرج منها فإذا أكثرها بطعام معلوم في ذمة المكوي أو بطعام حاضر بقبضة المالك فلا مانع من الجواز وقال أحمد بن حنبل يجوز أجرة الأرض بجزء من الخارج منها إذا كان البذر من رب الأرض وأما المذهب الثالث فذكره صاحب المنقعي والبخاري وغيرهما من أصحاب السنن معاملة أهل خير وأما الأثر الكثيرة في إثبات تلك المزراعة قال الشوكاني وقد

ساق البخاري في صحيحه من السلف غير هذه الآثار ولعله أراد بهذه الإشارة إلى أن الصحابة لم ينقل عنهم الخلاف في الجواز خصوصا أهل المدينة وقد تمسك بالأحاديث المذكورة في الباب جماعة من السلف قال الحارثي روى عن علي وابن مسعود وعمار بن ياسر وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز وابن أبي ليلى والزهري ومن أهل الرأي أبو يوسف القاضي ومحمد بن الحسن فقالوا يجوز المزراعة والمساقاة بجزء من التمر والزرع قالوا ويجوز العقد على المزراعة والمساقاة بجمعيتين فتساقية على النخل وتزراعة على الأرض كما جرى في غير ويجوز العقد على كل واحد منها منفردة وأجابوا عن الأحاديث القائضية بالنسي عن المزراعة بأنها محمولة على التنزيه وقيل أنها محمولة على ما إذا اشترط صاحب الأرض نגיעه منها بعينه وأما الرابع فلم يجوزها أحد ١٢ قوله كل شئ من الجراف والجراف والجرافة مثلثين الخرص في البسح والشراء أي الظن والتخمين معرب كذا في القاموس قال عياض ما فيه الحديث المزبنة هو أحد الواعا وقسمه بالموطأ بما هو واضح ١٢ قوله للرجل يكون له الطعام اللام في الرجل لأدته ويكون الخصة والمصبر يشد الموحدة المفتوحة من الصبرة والخبط بفتح المعجمة والموحدة هو ما يقع على الأرض من أوراق الأشجار من الخبط بسكون الموحدة وهو القصب بأعصا ويكون طلقا للدواب وتقدم النوى نوى التمر والقصب بفتح القاف الرطبة فأنما تقصب أي تقطع مرة بعد أخرى والعصفير بفتح العين والقاص معروف والكرشف بفتح الكاف والسبين هو القطن والكتان بالفتح وشدة الماء معروف والقز بفتح القاف والمعجمة المشددة الأريتم ١٢ قوله لا يعلم كيله فما صل ما قاله المازري أنها بيع بمجمل من جنسه وبيع معلوم بمجمل من جنسه فيشمل تفسير الحديث فإن كان الجنس ربويا حرم البيع للربو والمزبنة أما الربو فلهذا لم يحقق المسألة والشك في الربو كتحقيقه وأما المزبنة فوجود معناها بالانكشاف من المتبايعين يدفع الآخر ولذا شرط اتحاد الجنس لأنه لا ينعرف المفروض إلى القلة وكثرة فكل واحد يقول ما أخذ أكثر وقد غنيت حاجتي وإن كان الجنس غير ربوي حرم البيع للمزبنة كمن أن تحقق الفضل فيما ليس بربوي جاز ويقدر أن المتبوع ويب الفضل بظهوره له ١٢ قوله أقطع جلودك بجزء البقرة وجزء الأخر بجزء الأخر من القطن والفتح العزة بجزء المضارع المتكلم ١٢ عم قوله تعالا على أمم يريها ياها أي خيط يعرف به مقدار النخل ١٢ عم في الفرج أمام يمشو وكتاب كتوله تعالي وكل شئ احصناه في أمم مبين ومسطر يوجب ورشته راز وكرانه زتين وكرانه راء ١٢ ومراد ابن جابح رسته يمشوون بأشده ١٢

مثل ذلك فهذا كله يرجع الى ما وصفنا من المزابنة **جامع بيع التمر قال مالك** من اشترى ثمرا من نخل مسماة او حائط مسمى اولينا من غنم مسماة انه لا بأس بذلك اذا كان يؤخذ عاجلا لشرع المشتري في اخذها عند دفعه الثمن وانما مثل ذلك بمنزلة راوية زيت يبتاع منها رجل بدينا راودينارين ويعطيه ذهبه ويشترط عليه ان يكيل له منها فهذا لا بأس به فان انشقت الراوية فذهب زيتها فليس للمبتاع الا ذهبه ولا يكون بينهما بيع **قال مالك** واما كل شيء كان حاضرا يشتري على وجهه مثل اللبن اذا حلب والوطب يستجنى فيأخذ المبتاع يوما بيوم فلا بأس به فان فنى قبل ان يستوفي المشتري ما اشتري رد عليه البائع من ذهبه بحساب ما بقي له او يأخذ منه المشتري سلعة بما بقي له يتراضيان عليها ولا يفارقها حتى يأخذها فان فارقها فان ذلك مكروه لانه يدخله الدين بالدين وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الكالى بالكالى فان وقع في بيعها اجل فانه مكروه ولا يحل فيه تأخير ولا نظرة ولا يصح الا بصفة معلومة الى اجل

قوله ما كان من اشترى الخ اذا ثبت ذلك فقوله اذا كان يوجد عاجلا لشرع المشتري في اخذها عند دفعه الثمن يريد ان لا يتأخر ذلك تأخير الاحتياج اليه تمام النفع وانما يتأخر بقدر ما يحتاج اليه تمام النفع والارطاب كالمئة عشر يوما وقال مالك في كتاب ابن الموارث عشرين يوما وجه ذلك ان مثل هذه المدة تؤخر الثمرة في رفس النخل طلبا لارطاب او لبقاء النضارة فيها يؤخره وقتنا بعد وقت نضارتها مع ما قدمناه من ان ذلك من ضمان البائع واما من التماس فانه لا يجوز ان يتأخر مثل هذه المدة لانه لا عرض في تأخره غير مجو التمكن من الاخذ وبذا فيما لشرع فيه من في كل يوم واما الصوف لشرع في ظهور الغنم فانه يجوز ان يتأخر بقدر ما ينظر في جزاء يكون ذلك مدة لا يزيد الصوف في مثلها روى محمد بن مالك العشرة ايام والمئة عشر يوما اذا ثبت ذلك فقد قدمنا ان شراء الثمرة في رفس النخل يكون على ثلاثة اوجه وقد تقدم بيان الوجيهين وبقي تبين الوجه الثالث وهو اذا اشترى منه اصوعا معروفة فان ذلك على ضربين احدهما ان يشترط اخذه على حاله وصفته والثاني ان يشترط اخذه بعد تغير صفته فاما اخذه على حاله لمسا فانه لا يجوز لانه بمنزلة اشتراء اصوع تمر صبرة او اشتراء اصوع رطب او لبر من صبرة فان اشترط ابتقاءه الى تغير صفته فلا يخلو ان يشترط ذلك حال بسوره الى ان يصير رطبا والى ان يصير تمرا فان اشترط اخذه رطبا فلا خلاف في جواز ذلك بين اصحابنا ووجه ذلك انه معلوم الصفة لان الارطاب انما هو نفع وليس فيه ضمان من القدر ولا زيادة ولا تغير معنى اكثر من النفع في زركه واما ان اشترط اخذه تمرا فان ذلك ممنوع في الجملة قال ابن وهب عن مالك وكذلك لو وقع العقد حين الارطاب واشترطه تمرا ووجه ذلك انه لا يعلم صفته عند انتهاء جوفه لان التغير يلحقه في المقدار والصفة وذلك مؤثر في منع العقد الا انه لا يتفاوت تغيره ولذلك لم يؤثر عند مالك واكثر اصحابه في فساد العقد وقال ابن عبد الحكم في بيع الزرع اذا فكر فيفسخ فيه البيع ووجه ان التغير يلحقه في المقدار والصفة وذلك يمنع صحة العقد عليه كما لو اشتراه مغيرا واشترط عظمه وجعل ذلك عندكم على الكراهية وحكمه حكم الزرع يباع اذا فكر وقد تقدم ذكر الخلاف فيه ولو كان ذلك على التحريم لرد لان بايكال او لوزن لا يثبت بدباب العين ويروى عنه ووجه ذلك ان تغيره لا يتفاوت وقد روى ابن التماس عن مالك في القيمة انه ان لم ينفذ فلا بأس ان يشترط تمرا وبذا يقتضي ان ذلك لمراعاة معان ان وجدت لزوم الصفة وان عدمت كان المشتري باختياره ولعله قد ذهب الى ان لهذا الجنس من التمر صفة معقودة ان وجد عليها للاصالة في التجفيف ومما ولزوم سلامته في ذلك من العادات لزم المشتري وان عدمت تلك الصفة لمبا لغته في التجفيف او نقص منه او اعتبر بمغنى في مدة التجفيف كان المبتاع عند رويته بالخير والله اعلم **قوله** اولينا من غنم مسماة الخ ولا يجوز بيع اللبن في الضرع عند الامتة الثلاثة الباقية لما رواه احمد والترمذي وابن ماجه انه صلى الله عليه وسلم نهى عن شراء ما في بطون الانعام حتى تنتج وعن بيع ما في ضرعها الا بكيل وروى الدارقطني نسي ان يباع تمر حتى يطعم وصوف على ظهره او لبن في ضرع او ثمن في اللبن لغز فلعنه الشفاخ ولانه يمتاز في كيفية الحلب في الاستقصاء وعدمه وهو نزاع في التسليم فيطلب ما حكي عن مالك ان تسليمه يكون بالتخلية كببيع التمر على الشجر ويجوز ان يحدث اللبن قبل الحلب فيخلط مال البائع بالالمشتري على وجه يعجز عن التخليص واجازة مالك اذا عرف قدر حلوها ايا ما معلومة **قوله** الخ وانما مثل ذلك كراوية زيت يتباع منها رجل بدينا راودينارين ويشترط عليه ان يكيل منها قياس صحيح في شراء ميكيلة معلومة من حائط بعينه على شراء ميكيلة معلومة من راوية بعينها والفرق بينهما التساوي ايزانها ولا يكون له من ذلك الا الميكيلة التي تشترط ولو كانت اجملة فتختلف اجزاؤها مثل ان يكون

غنا او نخلا او اشترى منها عدد او غير معين ولم يشترط خيارا كان شريكا في الجملة بقدر عددها اشترى من عدد ذلك الجملة **قوله** كل شيء كان حاضرا يشتري على وجهه مثل اللبن اذا حلب والوطب يستجنى فيأخذ المبتاع يوما بيوم فلا بأس به وبذا كما قال ان حكم ذلك البيع لان حاضرا يتخلف قبضه وهو مرفى في مشايير معين فلا يتعلق بالذمة وانما يتعلق بمقدار معلوم من جملة معينة على ما تقدم وقوله مثل اللبن اذا حلب يريد ان يبدل اللبن في الغنم ويعرف لبنها ويستجنى الرطب فينظر المبتاع الى قدر ما يجنى منه يوما فيشترط قبضه فيصالح ذلك في العقد ومن ذلك ان يقول له اخرعتك هذه الثلاثة الايام فما جنيته منها كل يوم فاننا اخذنا منك ثلاثة اصوع بدينا راونا الذي في المدونة انه جائز لانه قد نظر الى التمر وعرف مقدار ما يتعمل منها في هذه المدة ولو ضرب لذلك مدة طويلة لا يظهر ما يربط اليه ولا يعرف قلته من ثمرته لم يجز ذلك وبذا حكم اللبن اذا عرف قدره وضرب له مدة لا يختلف فيه وقد انكر هذا بعض اصحابنا والصحيح عندي ما قدمت وقوله فان فنى قبل ان يستوفي المشتري ما اشترى رد عليه البائع من ذهبه بحساب ما بقي له يريد ان يخطأ في ضررها فلا يكون في الحائط ما يتابع او توصيبه جازحة تذهب ببعض ثمرته فان وقع ذلك فالمبتاع احق ببقية حتى يستوفي شرطه وكذلك لو اراد البائع ان يذهب ببعض ثمرته لم يكن ذلك له ومنع منه الا ان يرى ان فيما بقي من الثمرة تمام حق المبتاع منها فان قصرت الثمرة عما ابتاعه انفسح البيع بينهما فيما بقي لانه ابتاع منه معينة تلف بعضه قبل البعض فمضى البيع فيما قبض منه وقات وبطل فيما بقي وقوله ويرد حساب ما بقي بل يكون ذلك على التقديم او على الكيل ففي المزابنة في التمرات السراج على الكيل وانما يكون السراج على القيمة في الدرر يتباع لبن الغنم ايا ما معدودة فيجعلها ايا ما تم تموت او يموت بعضها وبذا يدل على انه انما اراد بمسئلة التمر ما يسلم فيه ليؤخذ في يوم واحد على حساب الكيل واذا اشترط اخذه في ايام مختلفة تختلف فيها قيمة الثمرة فوجب ان يراعى ذلك التقويم كمسئلة اللبن وقوله وياخذ منه المشتري سلعة بما بقي يتراضيان عليها ولا يفارقها حتى يأخذها وان فارقها فان ذلك مكروه لانه يدخله الدين بالدين وقد نهى عن الكالى بالكالى يريد ان لا يأخذ منه بالذي بقي عليه من ثمن حصته ما لم يقبض من الثمرة ما شاء من السلع معطو ما وغير معطو وان لا يأخذ في ذلك تمر او رطبا اكثر من الميكيلة التي قاتته واقل لان ذلك بيع مبتدأ الا ان من شرط صحة القبض دون التأخير فان اخذه فلا يخلو ان يكون ما فيه حتى توفيه او ليس فيه حتى توفيه فان كان فيه حتى توفيه فلا يخلو ان يكون يأخذه غير ضرورة ولا ضرورة فان كان غير ضرورة فالذي نص عليه في المدونة **قوله** من الكالى بالكالى اي النسبة بالنسبة وذلك ان يشتري الرجل شيئا الى اجل فاذا حل الاجل لم يجد ما يقضى به فيقول بعينه الى اجل اخر بزيادة شيء فيبيع منه ولا يجزى بينهما تقابل يقال كلا الدين كذا فلو كان في اذا خرا كذا في النهاية **قوله** فان وقع في بيعها اجل فانه مكروه ولا يحل فيه تأخير ولا نظرة يريد ان شرط في شيء من ذلك مما في حق توفيه او ليس فيه حتى توفيه الا تأخر فانه غير جائز لان البائع لا يبرأ بالعقد فعاد الى فسح الدين في الدين ويدخله التأجيل في المعين وهو يمنع صحة العقد وقوله ولا يصح الا بصفة معلومة الى اجل سمي فيضمن ذلك البائع للمبتاع ولا يسمى ذلك في حائط بعينه ولا في غنم باعيا نها يريد ان الاجل والتأخير لا يصلح ان ينعقد به بيع الا بصفة معلومة الى اجل سمي ويكون البيع مضمونا في الذمة واما العين فلا يصلح فيه طول الاجل لانه لا يعرف سلامته اليه فيمكن تسليمه او لا يسلم فلا يمكن تسليمه وما كان حاضرا ولا يتيقن صحة تسليمه لا يجوز عقد البيع فيه

مسمى فيضمن ذلك البائت للبتاع ولا يصح ذلك في حائط بعينه ولا في غنم باعياها **وسئل مالك عن الرجل يشتري من الرجل الحائط فيه الوان من النخل من العجوة والكبيس والعدي وغير ذلك من الوان التمر فيشتري منها ثمر النخلة او النخلات يختارها من نخله قال مالك ذلك لا يصح له لانه اذا صنع ذلك ترك ثمر النخلة من العجوة ومكيلة ثمرها خمسة عشر صاعا واخذ مكانها ثمر نخلة من الكبيس ومكيلة ثمرها عشرة اصع فان اخذ العجوة التي فيها خمسة عشر صاعا وترك التي فيها عشرة اصع من الكبيس فكانه اشترى العجوة بالكبيس متفاضلا قال مالك وذلك مثل ان يقول الرجل للرجل بين يدي صبر من التمر قد صبر العجوة فجعلها خمسة عشر صاعا وجعل صبرة الكبيس عشرة اصع وجعل صبرة العدي اثني عشر صاعا فاعطى صاحب التمر دينارا على ان يختار فياخذ اي تلك الصبر شاء قال مالك فهذا لا يصح **وسئل مالك عن الرجل يشتري الرطب من صاحب الحائط فيسلفه الدينار ما ذاله اذا ذهب رطب ذلك الحائط قال مالك يحاسب صاحب الحائط ثمر يأخذ منه ما بقي له من ديناره ان كان اخذ ثلثي دينار رطبيا اخذ الثلث الذي بقي له وان كان اخذ بثلاثة ارباع دينار رطبيا اخذ الربع الذي بقي له او يتراضيان بينهما فياخذ بما بقي له من ديناره عند صاحب الحائط ما بدا له ان احب ان يأخذ تمرا او سلعة سوى التمر اخذها بما فضل له فان اخذ تمرا او سلعة أخرى فلا يفارقه حتى يستوفي ذلك منه **قال مالك وانما ذلك بمنزلة ان يكرى الرجل الرجل راحلته بعينها او يواجر غلامه الخياط او النجار او العامل فيغير ذلك من الاعمال او يكرى مسكنه ويتسلف اجارة ذلك الغلام او كراء ذلك المسكن او كراء تلك الراحلة ثم يحدث في ذلك حدث بموت او غير ذلك فيرد رب الراحلة او العبد او المسكن الى الذي سلفه ما بقي من كراء الراحلة او اجارة العبد او كراء المسكن يحاسب صاحبه بما استوفى من ذلك ان كان استوفى نصف حقه رد عليه النصف الثاني الذي له عنده وان كان اقل من ذلك او اكثر فحساب ذلك يرد اليه ما بقي له **قال مالك ولا يصح التسليف في شيء من هذا يسلف فيه بعينه الا ان يقبض المسلف ما سلف فيه عند دفعه الذاهب الى صاحبه يقبض العبد او الراحلة او المسكن او يبدأ بها اشترى من الرطب فيأخذ منه عند دفعه الذاهب الى صاحبه لا يصح ان يكون في شيء من ذلك تأخير ولا اجل **قال مالك وتفسير ما ذكره من ذلك ان يقول الرجل للرجل اسلفك فلانة اركبها في الحج وبينه وبين الحج اجل من الزمان او يقول مثل ذلك في العبد او المسكن فانه اذا صنع ذلك كان انما يسلفه ذهابا على انه ان وجد تلك الراحلة صحيحة لذلك الاجل الذي سمي له فهو له بذلك الكراء وان حدث بها حدث من موت او غيره رد عليه ذهابه وكانت عليه على وجه السلف عنده **قال مالك وانما فرق بين ذلك القبض من قبض ما استأجر واستكرى فقد خرج من الغرر والسلف الذي يكره واخذ امر معلوما وانما مثل ذلك ان يشتري الرجل العبد او الوليدة فيقبضها وينقد اثمانها فان حدث بها حدث من عهدة السنة اخذ ذهابه من صاحبه الذي ابتاع منه فهذا الا بأس به وبهذا مضت السنة في بيع الرقيق **قال مالك ومن استأجر عيدا بعينه او تكارى راحلة بعينها الى اجل يقبض العبد او الراحلة الى ذلك الاجل فقد عمل بما لا يصح لاهو قبض ما استكرى او استأجر ولا هو سلف في دين يكون ضامنا على صاحبه حتى يستوفيه ما جاء في بيع الفاكهة **قال مالك الامر بالمجتمعة عليه عندنا ان من ابتاع شيئا من الفاكهة من رطبها او يابسها فانه لا يبيعه حتى يستوفيه ولا يباع شيء منها ببعض الا يلد بيد وما كان منها ما يئيب فيصير فاكهة يابسة تدخر وتؤكل فلا يباع بعضه ببعض الا يلد بيد ومثلا بمثل اذا كان من صنف واحد فان كان من صنفين مختلفين فلا بأس بان يباع منه اثنان بواحد يلد بيد ولا يصح الى اجل وما كان منها لا يئيب ولا يدخر وانما يؤكل رطباً كهيئة البطيخ والقثاء والخربز والاترج والموز والخبز والرمان وما كان مثله وان يئيب لم يكن فاكهة بعد ذلك وليس هو مثل ما يدخر ويكون فاكهة **قال فارة حقيقا******************

القول في هذا لا يصح وهذا كما قال وهو مبني على تحريم

في التمر رطب وقمر فاذا كانت صبرة مختلفة المكيلة او غير متقنة التساوى فقد باع بعضها ببعض لو جمين احدهما ان ابتاعها قد تناول كل واحدة من الصبرتنا ولا واحد اذا عمن منها صبرة فقد ترك ما تناوله بغيره ما اخذ من الصبرة التي تجير والوجه الثاني ان مبتاع التمر قد اخذ صبرة العجوة ويعيبها ثم يتركها ويأخذ بدلها منها الكبيس او العدي دون ان يعلم بذلك البائع فيدخل ذلك التفاضل في التمر واذا كان ذلك يكثر ترجيح الخبز والاختيار حمل عليه كل ما اشترى على ذلك **٣** **القول** في رد اليه فممن ابتاع من صاحب الحائط طعاما من ثمره اذا فنى ثمر الحائط يرجع عليه بما بقي من الثمر الذي دفع اليه لانه انما اشترى منه تمرا معيناً فلما عدم قبل ان يستوفي منه ما اشترى انتفض البيع في ذلك المقدار الذي بقي فلم يكن له الرجوع بجمته من الثمن ولا يجب تأخيرها لياخذ بدل من ثمر ذلك الحائط في العام المقبل بل يجوز ذلك ولو اتفقا عليه لانه سلم في ثمر الحائط معين قبل بدو صلاحه ونسخ ما

وجب لعن دين البغري في دين ثمره وله ان يأخذ منه بما بقي له شيئا معيناً تمرا او غيره مما يؤكل او مما لا يؤكل اكثر من المكيلة التي فسح فيها البيع او اقل يتخير اخذه ولا يتأخر على سب ما تقدم **٤** **القول** في استوفيه وبه قال الباقر في الطعام وكذا في غيره **١٢** **عنه** قال الخليل جمع اهل العلم على ان الطعام لا يجوز بيعه قبل القبض واختلفوا فيما عداه من الاشياء فقال ابو حنيفة والبولسيف ما عدا الطعام بمنزلة الطعام الا الدور والارض فان بيعها قبل قبضها جائز وقال الشافعي ومحمد بن الحسن الطعام وغير الطعام من السلع والدور والعقار سواء لا يجوز بيع شيء منها حتى يقبض وهو قول ابن عباس وقال مالك بن انس ما عدا المأكول والمشروب جائز ان يباع قبل ان يقبض وقال الاوزاعي وداود الحنفى يجوز بيع كل شيء منها خلا المكيل والموزون رؤى ذلك عن ابن المسيب والحسن البصري والحماد والحماد **١٣** **القول** فلا يباع بعضه ببعض فلا يجوز التفاضل كالنسيئة فلما يلزم الربا لا تحقق العلة وهي عمدة الادخار والقوت **١٤** على

ان يؤخذ منه من صنف واحد اثنان بواحد يابيد قال فاذا لم يدخل فيه شيء من الاجل فانه لا بأس به **بيع الذهب بالورق عينا وتبرامك** عن يحيى بن سعيد انه قال امر رسول الله صلى الله عليه وسلم السعد بن ان يبيعا لينة من المغانم من ذهب اوفضة فباعا كل ثلاثة باربعة عينا اوكل اربعة بثلاثة عينا فقال لهما رسول الله صلى الله عليه وسلم اربيعا فردا **مالك** عن موسى بن ابي تميم عن ابي الحباب سعيد بن يسار عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما **مالك** عن نافع عن ابي سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تبيعوا الذهب بالذهب الا مثلا بمثل ولا تشقوا بعضها على بعض ولا تبيعوا الورق بالورق الا مثلا بمثل ولا تشقوا بعضها على بعض ولا تبيعوا منها غائبنا **مالك** عن حميد بن قيس المكي عن مهاجر انه قال كنت مع عبد الله بن عمر فجاثه صائغ فقال يا ابا عبد الرحمن اني اصوغ الذهب ثم ابيع الشيء من ذلك بالكثير من وزنه فاستفضل في ذلك قدر عمل يدي فهاه عبد الله بن عمر فجعل الصائغ يردد عليه المسئلة وعبد الله ينهاه حتى انتهى الى باب المسجد اولى دابة يريد ان يركبها ثم قال عبد الله بن عمر الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما هذا عهد نبينا لينا وعهدنا اليكم **مالك** انه بلغه عن جده مالك بن ابي عامر ان عثمان بن عفان قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تبيعوا الدينار بالدينارين ولا الدرهم بالدرهمين **مالك** عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار ان مغوية بن ابي سفيان باع سقاية من ذهب او ورق بالكثير من وزنها فقال له ابو الدرداء سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن مثل هذا الا مثلا بمثل فقال له مغوية ما ريتي بمثل هذا يا ساف قال ابو الدرداء من يعذرني من مغوية انا اخبره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويخبرني عن رأيه لا ساكنك بارض انت بها ثم قد ما ابو الدرداء على عمر بن الخطاب فذكر له ذلك فكتب عمر الى معاوية الا يبيع مثل ذلك الا مثلا بمثل وزنا بوزن **مالك** عن نافع عن عبد الله بن عمر ان عمر بن الخطاب قال لا تبيعوا الذهب بالذهب الا مثلا بمثل ولا تشقوا بعضها على بعض ولا تبيعوا الورق بالورق الا مثلا بمثل ولا تشقوا بعضها على بعض ولا تبيعوا الورق بالذهب الا غائبا ولا اخرنا جزوان استنظرك الى ان يلج بيته فلا تنظرة اني اخاف عليكم الرماء والرءاء هو الرباء **مالك** انه بلغه عن القاسم بن محمد انه قال قال عمر بن الخطاب الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم والصاع بالصاع ولا يباع كالي بنا جز **مالك** عن ابي الزناد انه سمع سعيد بن المسيب يقول لا ربا الا في ذهب اوفضة او ما يكال او ما يوزن مثنا

خطا انا ابن عيينة عن وردان الرومي انه سأل ابن عمر فقال اني رجل اصوغ الحلى الى ان قال له ابن عمر هذا عهدنا لينا وعهدنا اليكم قال الشافعي يعني بصاحبنا عمر قال البيهقي هو كما قال والاخبار الدالة على ان ابن عمر لم يسمع ذلك عنه صلى الله عليه وسلم ثم يجوز ان يقال هذا عهد نبينا صلى الله عليه وسلم ليسا وهو يريد الى اصحابه بعد ما ثبت له ذلك عنه صلى الله عليه وسلم انتهى ١٢ مح **قوله** فقال له معاوية ما ريتي بمثل هذا يا ساف هذا البيع وانما قال ذلك امالان لم يسمع الفضل عن المسبوك الذي به التعامل وقيم المتلفات وراى في جواره في الآية المصبوغة من الذهب والفضة ونحوها اما لانه كان لا يرى ربا الفضل كما كان نذير ابن عباس ولا اخذ من حديث لا ربا الا في النسيئة من ان الربوا انما هو في تأجيل احدهما وتجيل الآخر لا في الفضل حالا او قد قال قوم به وقاله جمهور بشهادة الاخبار الصحيحة ولا حجة بقول احد مخالف للكتاب والسنة كاشنا من كان وقد ثبت في بعض الروايات رجوع ابن عباس عن هذه الفتيا بعدما وصلت اليه الروايات كما بسط في كتاب التامخ والمنسوخ ١٢ **قوله** من يعذرني من معاوية اي من يقوم بعذري ان كفايته على سوء صنيعه فلا يلومني كذا في النهاية وقيل المعنى من ينصرفني والعذر الصغير ١٢ مح **قوله** اني اخاف عليكم الرماء والرءاء بالمد والقصر الزيادة على ما يلج ويروى الاراء يقال ارى على الشيء ارما اذا زاد عليه كما يقال ابداء والربا صرح والربا واحد والمد في الربا للتشاكل والافق مقتصور ١٢ مح **قوله** ما يوزن كل ويشرب في الاثران على التحريم في الربا في التقرين التمنية وفي الباقي الطعم والكيل او الوزن وهو قول احمد والشافعي في القديم ١٢ مح

قوله فانه لا بأس به فلا يجوز بيع فاكهة الى اجل كان من جنسه او من خلافه ما يدخر او لا محلى **قوله** السعد بن المشهور اذا قيل السعدان يراهما سعدان معاذ الاوس وسعد بن عباد الخزرجي ولكن سعد بن معاذ قد مات في غزوة الاحزاب قبل خيبر وهذا مذكور بانه كان في خيبر ولعله سعدا خزرجيا بن معاذ وقد قيل انه سعد بن ابي وقاص والابنية جميع انا وقاله المجدد والبر الذي يوجب ان يضرب والعين الذي يضر بآدم **قوله** لا فضل بينهما اي زيادة فيجرم الربوا في الذهب والفضة فالربوا بان المتحد جنسا يحرم فيما اتفاضل وكذا النساء والتفارق قبل التقابض وقد زاد في حديث علي عتدين ما حجة عقب قوله لا فضل بينهما فمن كانت له حجة بورق فليصرفها بذهب ومن كانت له حجة بذهب فليصرفها بالورق والمصرف باد وهاه ١٢ مح **قوله** لا تشقوا بعضها من الاشفاق وهو الفضل اي لا تفضلوا واشت من الاضداد يعني الزيادة والنقصان يقال شفت الدراهم اذا زاد او نقص ١٢ محلى **قوله** ولا تبيعوا منها غائبا بنا جز بنون وجيم وزاي مجتمعة اي مؤجلا بما ضر بل لا بد من التقابض في المجلس ولا خلاف في منع الصرف المؤخر الا في دينار في ذمة اخذ صرفه الان او في دينار في ذمة وصرفه في ذمة اخرى فيتقاصان معا فذهب مالك الى جواز الصرفين بشرط حلول ما في الذمة وان يتنا جزا في المجلس واجاز ابو حنيفة الصورتين معا وان لم يحل ما في الذمة فيها مراعاة لبرائة الذم واجاز الشافعي الاولى دون الثانية قاله القاضي عياض ١٢ **قوله** هذا عهد نبينا لينا وعهدنا اليكم قال الشافعي هذا

يؤكل ويشرب **٢٢٢** قال عن يحيى بن سعيد انه سمع سعيد بن المسيب يقول قطع الذهب والورق من الفساد في الارض
قال مالك ولا بأس ان يشتري الرجل الذهب بالفضة والفضة بالذهب جزافا اذا كان تبرا وحليا قد صيغ فما
 الدراهم المعدودة والدنانير المعدودة فلا ينبغي لاحد ان يشتري شيئا من ذلك جزافا حتى يعلم ويعد فان اشترى ذلك جزافا
 فانما يرد به الغرض حين يتركه عدة ويشترى جزافا وليس هن من بيع المسلمين واماما كان يوزن من التبر والحلي فلا
 بأس بان يباع ذلك جزافا وانما ابتياع ذلك جزافا كهيئة الخطة والتمر ونحوها من الاطعمة التي تباع جزافا ومثلها يكال
 فليس بابتياع ذلك جزافا **بأس قال** مالك من اشترى مصغفا وسيفا وخاتما وفي شيء من ذلك ذهب او فضة بدنانير
 او دراهم فان ما اشترى من ذلك وفيه الذهب بدنانير فانه ينظر الى قيمته فان كانت قيمة ذلك الثلثين وقيمة ما فيه من
 الذهب الثلث فذلك جائز لا بأس به اذا كان ذلك يدا بيد ولا يكون فيه تأخير وما اشترى من ذلك بالورق مما فيه
 الورق نظر الى قيمته فان كان قيمته ذلك الثلثين وقيمة ما فيه من الورق الثلث فذلك جائز لا بأس
 به اذا كان ذلك يدا بيد ولم يحزل ذلك من امر الناس عندنا **ما جاء في الصرف**
٢٢٣ قال عن ابن شهاب عن مالك بن اوس بن الحذان النصري انه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم في رجل باع ثوبا بدينار
 عبدا لله فتراها ضا حقا اضطر منى واخذ الذهب يلقها في يده ثم قال حتى يأتي خازني من الغابة وعمر بن الخطاب
 يسمع فقال عمر والله لا تفارقه حتى تأخذ منه ثم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الذهب بالورق ربا الا هاهنا وهاهنا
 البُر بالبر ربا الا هاهنا والتمر بالتمر ربا الا هاهنا والشعير بالشعير ربا الا هاهنا والملم بالملم ربا الا هاهنا **قال** مالك اذا
 اضطر رجل دراهم بدنانير ثم وجد فيها درهما زائفا فاردده انقص صرف الدينار ودرهه ورقه واخذ منه ديناره
 وتفسير ما كره من ذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الذهب بالورق ربا الا هاهنا وقال عمر بن الخطاب ان استنظر
 الى ان يلج بيته فلا تنظره وهو اذ ارد عليه درهما من صرف بعد ان يفارقه كان بمنزلة الدين والشئ المستأخر فذلك كره

له قوله

الذهب والورق من الفساد قال محمد لا ينبغي قطع الدراهم والدنانير بغير منفعة **١٢** محلى
٢ قوله من الفساد في الارض الظاهر ان مراده من قطعها نقص شئ منها لتقصير
 اخف وزنا من الدراهم المتعارضة وفي معناها غشها لانه نوع سترقة بل اكبر لسترية ضررها
 الى العامة وكان اشار الى ان فاعله من تطارح الطريق الذين قال الله فيهم انما جزاء
 الذين يحاربون الله ورسوله الاية كذا ذكر القاري وقال ايضا مراد مالك من قطعها كسرهما
 وابطال صورهما وجعلها مصصوبا وقطونا وقال يبري زاوه في شرحه لم تعلم ما المراد من القطع
 من قول ابن المسيب يزيان ابن الاثير قال كانت المقابلة بها في صدر الاسلام عدد الا
 وزنا فكان بعضهم يقص اطرافها فنمو عنه وقال شارح المسند ان قول ابن المسيب
 قطع الورق بكسر القاف وفتح الطاء جمع قطعة وهي التي تتخذ من الذهب والورق فلوما
 صغيرة ليرفق التعامل بها كما هو المراج في زماننا كالدواوين في البحرين والعماسيات في
 اليمن وانما عدل من الفساد في الارض لانه ربا لا يلا حظ المتعامل بها امورا واجبة في التقاضي
 والتماثل وروى ابن ابي شيبة انه صلى الله عليه وسلم نهى عن كسر سكة المسلمين الجائزة بينهم الا ان
 بأس **٣** قوله ليس لزمان بيع بيع المسلمين فيجزم لحصول الغرض من جهتي الكمية
 والا حاد لانه يرفق في كسره احاده ليهل الشراء بها لكذا علله الا بهري وعبد الوهاب و
 علله ابن مسلمة بكثرة ثمن المعين فيكثر الغرر ويؤخر بيع محلى واللوؤ وغيره جزافا **١٢**
٤ قوله فليس بابتياع ذلك جزافا بأس الجزاف بثلاث اشياء التحمين معرب
 كزاف وحاصله ان لا يباع الدراهم والدنانير جزافا واما نصار الذهب والفضة
 فذلك فيها جائز كسائر الكمالات والموزونات واما بيع سائر الاشياء والرقائق فلا يجوز
 جزافا هذه كذا في الرسالة وعندنا في حنفية لا يضر الجزاف لاني النقيض ولا في غيره الا في الجبس
 في الاموال الربوية **١٢** **٥** قوله ولم يزل ذلك من امر الناس وقال الشافعي و
 احمد اسحق انه لا يجوز بيع ذهب وفضة من غيره بذهب وفضة حتى يفصل فيباع الذهب
 بوزنه ذهبيا وبسائر الاخرى بما اراد المراد من فضة لانه بعبدة اشترى يوم خير فلو ادة
 باثنى عشر دينارا وفيها ذهب وخرز فضلتها فوجرت فيها اكثر من اثني عشر دينارا فذكرت
 ذلك للنفى صلى الله عليه وسلم لا تباع حتى تفصل وقال ابو حنيفة والثوري يجوز بيعه باكثر مما
 فيه من الذهب ولا يجوز مثله ولا بدونه واجابوا عن حديث القلادة بان الذهب فيها كان
 اكثر من اثني عشر دينار او قد اشترى باثنى عشر دينار او ثمن لا يجيز لهذا وانما يجزه اذا باعها بذهب
 اكثر مما فيه فيكون ما زاد من الذهب المنفرد في مقابلة الخرز ونحوه مما هو من الذهب فيصير

كعقدين **١٢** محلى **٦** قوله المتسرفاى طلب صرفاى بيع الصرف بيع مائة دينار
 من ذهب بالفضة والصرف بفتح الصاد واسكان الراء من الدراهم وفي رواية للبخاري
 انه قال من عنده صرف فقال طلحة انا ومسلم من يصرف الدراهم **١٢** **٧** قوله
 فتراها ضا حقا اضطر منى والشراء وهو ما يجزى بين المتبايعين من الزيادة والنقصان
 فكان كل واحد منهما يروض صاحبه من ريادة الدابة وقيل هي المواقعة بالسفلة وهو ان
 يصفها ويمدحها عنده **١٢** نهاية **٨** قوله فتراها ضا حقا اضطر منى والشراء والنقصان فيرتضى
 البائع والمشتري اذا جرى بينهما حديث البيع والشراء والزيادة والنقصان فيرتضى
 احدهما بما يرتضى به الاخر حتى اضطر منى ما كان معى **١٢** **٩** قوله حتى يأتي خازني من
 الغابة بالموحدة هي موضع قرية من القرى من مواليها واما اموالها والفاة الاجرة والشراء الكاف انهاء وانما قال
 ذلك لظنه وانما كسائر البيوع فلما يلوها قال عمر بن الخطاب المصارفة **١٢** محلى **١٠** قوله حتى تأخذ منه
 وفي رواية والله لتعطينه ورقه وبذا خطاب طلحة وفيه تفقد احوال رعيته في ذمهم والاشارة
 بهم **١٢** **١١** قوله الا باء وباء وقال النووي في لغتان الفصح والمدة والعزة مفتوحة
 والثاني انفس واشهر قال في النهاية هو ان يقول كل واحد من البيعين باء فيعطيته ما في
 يده كحديث الاخر الا يدا بيد يعنى مقابلة في المجلس فليل معناه باء وباءت اي خذ قال
 الخطابي اصحاب الحديث يروونه باءا باءا كذا في الف والواو مداه فاحالان اصحابا كاي فندفت
 الكاف وموضعت نالمة المرة يقال للموعدة لاثنين حادها والمخ باؤم وهو الخطا في يحجز فيه السكون على
 حذف العوض وينزل منزلة بال التي للتنبيه وفيها لغات اخرى انتهى **١٢** اي يقول كل
 واحد منهما لاخر خذ وخطا به ان البر والشعير صنفان وبه قال ابو حنيفة والشافعي وقضاء
 المحشين وغيرهم وقال مالك والبيث ومعظم علماء المدينة والشافع انهما صنف واحد
 زاد مسلم من حديث ابي سعيد الملح بالمخ والذهب بالذهب والفضة بالفضة ومثله
 عنده من حديث عبادة بن ربيعة حديث الباب ان الشافعي يمتنع في ذهب لورق اجاعا واما
 جفنان فمختلفان يجوز التفاضل بينهما نصا واجماعا فاحرى ان لا يجوز في ذهب بذهب
 ولا ورق لورق كحزمة التفاضل فيما اجاعا ونصا اي فليس حديث عمر بقاصر عن غيره
 فتجب المناجزة في الصرف ولا يجوز التأخير ولو كانا بالمجلس لم يتفرقا عند مالك ومحلى
 قول عمر عنده لا تفارقه حتى تأخذ منه ان ذلك على الفور لا على التراخي وقال ابو حنيفة والشافعي
 يجوز التفاضل في الصرف مالم يفترقا وان طالت المدة وانتقالا لكان اخرها احتجوا بقول
 عمر وجعله تفسير المارواه وبقوله وان استنظر ك الى ان يلج بيته فلا تنظره قالوا فعلم منه
 ان المرامى الاقتران قاله ابو عمر **١٣**

ذلك وانتقض الصرف وانما اراد عمر بن الخطاب ان لا يباع الذهب والورق والطعام كله عاجلا باجل فانه لا ينبغي ان يكون في شيء من ذلك تأخير ولا نظرة وان كان من صنف واحد ومختلفة اصنافه **ما جاء في المرافلة** **مالك** عن يزيد ابن عبد الله بن قسيط انه رأى سعيد بن المسيب يراطل الذهب بالذهب فيفرغ ذهبه في كفة الميزان ويفرغ صاحبه الذي يراطله ذهبه في كفة الميزان الاخرى فاذا اعتدل لسان الميزان اخذ واعطى **قال** مالك الامر عندنا في بيع الذهب بالذهب والورق بالورق مرافلة انه لا بأس بذلك ان يأخذ احد عشر دينارا بعشرة دنانير يدا بيد اذا كان وزن الذهبين سواء عينا بعين وان تفاضل العد والواحد ايضا في ذلك بمنزلة الدنانير **قال** مالك من راطل ذهباً بذهب او ورقاً بورق فكان بين الذين فضل مثقال فاعطى صاحبه قيمته من الورق او من غيرها فلا يأخذه فان ذلك قيمه وذبيعة للربا لانه اذا جازله ان يأخذ المثقال بقيته حتى كانه اشتراه على حدته جازله ان يأخذ المثقال بقيته مراراً لان يجيز بذلك البيع بينه وبين صاحبه **قال** مالك ولو انه باعه ذلك المثقال مفرد ليس معه غيره لم يأخذ بغير الثمن الذي اخذه به لان يجوز له البيع فذلك الذريعة الى احلال الحرام والامر للمنفى عنه **قال** مالك في الرجل يراطل الرجل ويعطيه الذهب العتق الجياد ويجعل معها تبراً ذهباً غير جيدة ويأخذ من صاحبه ذهباً كوفية مقطعة وتلك الكوفية مكروهة عند الناس فيتبايعان ذلك مثلاً بمثل فان ذلك لا يصح **قال** مالك وتفسير ما كره من ذلك ان صاحب الذهب الجياد اخذ فضل عيون ذهبه في التبر الذي طرح مع ذهبه ولو افاضل ذهبه على ذهب صاحبه لم يراطله صاحبه بتبره ذلك الى ذهبه الكوفية فامتنع وانما مثل ذلك كمثل رجل اراد ان يبتاع ثلاثة اصوع من تمر عجوة بصاعين ومُد من تمر كبس فقل له هذا لا يصح فجعل صاعين من كبس وصاعاً من حشف ولكنه انما اعطاه ذلك لفضل الكبس وان يقول الرجل للرجل بغير ثلاثة اصوع من البيضاء بصاعين ونصف من حنطة شامية فيقول هذا لا يصح الا مثلاً بمثل فيجعل صاعين من حنطة شامية وصاعاً من شعير يريد ان يجيز بذلك البيع فيما بينهما فلهذا لا يصح لانه لم يكن يعطيه بصاع من شعير صاعاً من حنطة بيضاء لو كان ذلك الصاع مفرداً وانما اعطاه اياه لفضل الشامية على البيضاء فلهذا لا يصح وهو مثل ما وصفنا من التبر **قال** مالك فكل شيء من الذهب والورق والطعام كله الذي لا ينبغي ان يباع الا مثلاً بمثل فلا ينبغي ان يجعل مع الصنف الجيد من المرغوب فيه الشيء الردي المستعوط ليجاز بذلك البيع ويستحل ما نهى عنه من الامر الذي لا يصح اذا جعل ذلك مع الصنف المرغوب فيه وانما يريد صاحب ذلك ان يدرك بذلك فضل جودة ما يبيع فيعطى الشيء الذي لو اعطاه وحده لم يقبله صاحبه ولم يهرم به بذلك وانما يقبله من اجل الذي يأخذ معه لفضل سلعة صاحبه على سلعته فلا ينبغي لشيء من الذهب والورق والطعام ان يدخله شيء من هذه الصفة فان اراد صاحب الطعام الردي ان يبيعه بغيره فليبيعه على حدته ولا يجعل مع ذلك شيئاً فلا بأس به اذا كان كذلك **العينة وما يشبهها وبيع الطعام قبل ان**

له قوله في المرافلة مفاعلة من الرطل ولم اجد لغوياء ذكرها وانما يذكرون الرطل وهي مرفوعة بالزبيب والفضة بالفضة وزنا ١٢
له قوله يراطل من طلعت الشئ كمن وزنته بيزك لتعرف وزنه تقريرا قاله القاري وقوله فيفرغ بالتشديد والتخفيف اي يلقيه في كفة الميزان بكسر الكاف وتشديد الفاء وجاء ضم الكاف وهو احد جانبيه الذين يوضع فيهما الاشياء وتوزن وقوله لسان الميزان بحر اللام زبانه تراز وكذا في منتهى الارب وفي البرهان القاطع زبانه بفتح اول بوزن بهانه انجبه درميان شاهين ترازو باشد وشاهين بوزن لاصين خوب ترازو ١٣ **له قوله** تفسير ما كره من ذلك ان يأخذ مثلاً بمثل على كية وهي ان كل عقدي يدخل في العقود ينظر هل يكون حكمه مثلاً لفرد حكمه عند الاقرار ان ام لا تعلق الاول يصح وعلى الثاني لا ولا لما يليق مذموم من منع الجبل المتوصل بها الى المحرورج من الربوا وغيره كما كره واحمد واما الوجيفه والشان فيهما يريان ابا حنيفة يراطل فلان ينظرون الى هذا التفصيل ١٢ **له قوله** من تمر عجوة بالتمر بدل من تمر والبكس على وزن رئيس ضرب من التمر جود من العجوة المحشف بحركة ادا به التمر الردي او الضعيف لا نوى لا واليا ليس الفاسد ١٣ **له قوله** يعني ثلاثه اصوع من البيضاء اي الحنطة كما نفهم من باقي الكلام فليس المراد به هنا الشعير وان نقل عن ابن عمر انه اكمل عند الرب فراده بعضهم لانه نفسه عمر بن موفع آخر بقوله لمرب الجاز انما فلا ينافي ان غيرهم يطلق البيضاء

على الحنطة وفي القاموس البيضاء الحنطة ١٢ **له قوله** العينة وما يشبهها هي بحرا العين المعلقة ببيع السلعة بتمن مؤجل ثم شراره بالنقص منه حالاً قال الشافعي يجوز ذلك مع الكراهة وقال الثلاثة الباقية لا يجوز ذلك واستدلوا بذلك بما رواه احمد ثنا محمد بن جعفر ثنا شعيب عن ابي اسحق عن امرأته انها دخلت على عائشة هي وام ولد زيد ابن ارقم فقالت ام ولد زيد لعائشة يا بني بعث من زيد غلاماً بشان مائة درهم لسيمة واشترته بست مائة نقدا قالت ابغني زيداً ان قد ابطلت جهادك مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ان تتوب بش ما شريت وبش ما اشتريت قال ابن الهمام والذي عقل من معنى النهي كان الشافعي قال لا يثبت مثله عن عائشة قال ابن الهمام والذي عقل من معنى النهي انه استخرج ما ليس في ضمانه وهذا لان الثمن لا يدخل في ضمانه قبل القبض فاذا اعاد اليه الملك الذي زال عنه بعينه وبقي له بعض الثمن فهو ربح حصل لاهل ضمانه بخلاف ما اذا اشتراه بجنس اخر غير الثمن فان الربح لا يتحقق عند اختلاف الجنس وتختلف مالو باء المشتري من غير البائع فاشتراه البائع منه لان اختلاف الاسباب يوجب اختلاف الاعيان حكماً ولم يذكر الامام المصنف في الترجمة حديث العينة وكأنه استدلل على عدم جوازه بحديث النبي عن بيع الطعام قبل القبض فانه معه في ان كلامهما استبراح ما ليس في ضمانه ١٢ محله -

يستوفى **١٢٢٥** عن نافع عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه **١٢٢٦** عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يقبضه **١٢٢٧** عن نافع عن عبد الله بن عمران قال كُنَّا فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَبْتَاعُ الطَّعَامَ فَيَبْعُهُ عَلَيْنَا مَنْ يَأْمُرُنَا بِأَنْ نَقَالَهُ مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي ابْتَعْنَاهُ فِيهِ إِلَى مَكَانٍ سِوَاهُ قَبْلَ أَنْ يَبْعَهُ **١٢٢٨** عن نافع عن حكيم بن حزام ابتاع طعاما امر به عمر بن الخطاب للناس فباع حكيم بن حزام الطعام قبل أن يستوفيه فبلغ ذلك عمر بن الخطاب فردّه عليه وقال لا تبع طعاما ابتعته حتى تستوفيه **١٢٢٩** انه بلغه أن صكوكا خرجت للناس في زمان مروان بن الحكم من طعام الجارفتبايع الناس تلك الصكوك بينهم قبل أن يستوفوها فدخل زيد بن ثابت ورجل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على مروان بن الحكم فقالا اتحل بيع الربايا مروان فقال اعوذ بالله وما ذاك فقال هذه الصكوك تبايعها الناس ثم باعوها قبل أن يستوفوها فبعث مروان الحرس يبعونها من ايدي الناس ويتردونها إلى اهلها **١٢٣٠** انه بلغه أن رجلا اراد أن يبتاع طعاما من رجل إلى أجل فذهب به الرجل الذي يريد أن يبيعه الطعام إلى السوق فجعل يريه الصبر ويقول له من ايها يحب أن يبتاع لك فقال المبتاع اتبيعني ما ليس عندك فأتيا عبد الله بن عمر فلبس المبتاع لا تتبع منه ما ليس عندك وقال للبائع لا تبع ما ليس عندك **١٢٣١** عن يحيى بن سعيد انه سمع جميل بن عبد الرحمن المؤذن يقول لسعيد بن المسيب اني رجل ابتاع من الارزاق التي يعطى الناس بالجارية ما شاء الله ثم اريد ان ابيع الطعام المصنوع على إلى أجل فقال له سعيد تريد ان توفيهم من تلك الارزاق التي ابتعت فقال نعم ففهمنا عن ذلك قال مالك الامر المجتمع عليه عندنا الذي لا اختلاف فيه عندنا ان من اشترى طعاما بواو وشعيرا او سلتا او ذرة او دحنا او شيئا من الحبوب القطنية او شيئا مما يشبه القطنية مما تجب فيه الزكاة او شيئا من الادم كلها الزيت والسمن والعسل والخل والخبز واللبن والشرق وما أشبه من ذلك من الادم فلن المبتاع لا يبيع شيئا من ذلك حتى يقبضه ويستوفيه ما يكره من بيع الطعام إلى أجل **١٢٣٢** عن ابي الزناد انه سمع سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار يذهبان ان يبيع الرجل حنطة يذهب إلى أجل ثم يشتري بالذهب ثم اقبل ان يقبض الذهب

١٥ قوله فلا يبعه مجزوم بالانابة وفي رواية فلا يبعه بالربح على انها

نافية بلغ من صريح النبي حتى يستوفيه اي يقبضه وانما ملك بالابتعا سائر عقود المعاوضة كاخذه مبرا او صلحا فلا يجوز بيعه قبل قبضه فلو ملك بلا معاوضة كعكة وصدقة وسلف جاز قبل قبضه وانما يبيع دفع عوضا كدفع مبر او خلعا او هبة ثواب واجارة او صلحا عن دم فيمنع ذلك قبل قبضه اما دفع قرضا او قضاء عن قرض فيجوز وعموم قوله طعاما يشمل الربوي وغيره وهو المشهور وفي ان المنع معلل بالعينة ويدل عليه ادخال مالك حادثة تحت الترجمة وما في مسلم عن طاووس قلت لابن عباس لم نهى عن بيعه قبل قبضه الا انما هم يتبايعون بالذهب والطعام مرجحا بالعمرة وعدمه اي مؤخر العتي يقصدون الى دفع ذهب في اكثر منه والطعام معلل وتعدى غير معلل قولان **١٢** **١٦** قوله حتى يقبضه العينة اولان للشارع غرض في ظهوره للفقراء او تقوية قلوب الناس لا سيما من الشدة والسفلة وارتفاع الكيل والاحمال فلما يبيع بيعه قبل قبضه لبايعه اهل الاموال بعضهم من بعض من غير ظهور فلا يحصل ذلك الغرض وقال محمد بن عبد السلام الصحيح عند بل المذهب ان النبي عنه تعدي وظاهر الحديث قصر النبي على الطعام ربويا كان ام لا وعليه مالك واهل جماعة فيجوز فيما عداه اذ لو منع في الجميع لم يكن لذكر الطعام فائدة ودليل الخطاب كالنص عند الاصوليين ومنعه ابو حنيفة الا فيما لا ينقل كالعقار تعلقا بقوله حتى تستوفيه فاستثنى ما لم ينقل لتعذر الاستيفاء فيه ومنع الشافعي بيع كل مشتري قبل قبضه لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن ربح ما لم يقبض واجيب بقصره على الطعام بحديث ابن عمر لانه دل بالمفهوم على ان غير الطعام بخلافه واما قول ابن عباس عن الشابين واحب كل شيء مثله اي الطعام فانما هو اخبار عن رأي ليس بمفروع **١٣** **١٧** قوله ان صكوكا خرجت الصكوك جمع صك هو الورقة المكتوبة بدين والبراد همتا الورقة التي يخرج من ذوى الامر بالورق المستحقة بان يكتب فيها لفلان كذا طعام وغيره قال المزرقاني وهو الورقة التي يكتب فيها دلى الامر برزق من الطعام المستحق وفي الاثر دليل على ان المشتري ممن خرج له الصلح لو باع ثانيا قبل ان يقبضه لا يجوز فالنهي واقع عن البيع الثاني دون الاول لان الذي خرجت له الصك ملكا ما استقر وليس بمؤتمنه فلا يمنع بيعه قبل القبض كما لا يمنع بيع ما ورثه قبل قبضه وما في مسلم عن ابي هريرة انه قال لمروان احللت بيع الصكوك وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى يستوفى فمولى على ذلك وان كان ظاهره النبي عن البيع الاول ومنهم من منع بيع الصك اول مرة اخذنا بظاهر حديث ابي هريرة قال النووي والا صح عندنا جواز بيعها وهو قول مالك **١٨** **١٩** قوله في زمان مروان اي امارته على المدينة

في زمان معاوية بن ابي سفيان **١٢** **٢٠** قوله ويردونها الى اهلها واحتج به بعضهم على فتح البيعتين معالاة لو كان انما يفتح البيع الثاني فقط لقول ويردونها الى اهلها قال عياض ولا حجة فيه لاحتمال ان يريد باهلها من يستحق رجوعها اليه والنهي انما هو من بيعه من مشتريه لا من بيعه من كتب له لانه بمنزلة من رغب من موضع **١٣** **٢١** قوله وكان استنبط ذلك من حديثه في النبي من بيع الطعام قبل قبضه بطريق الاول او بلغه حديث حكيم بن حزام قلت يا رسول الله يا بني الرجل فباع النبي من البيع ما ليس عندى ابتاع من السوق ثم ابعده ففقال لا تبع ما ليس عندك (اصحاب السنن ١٢) **٢٢** قوله ففهمنا عن ذلك من ذلك راى ابي خروفا من التسايل في ذلك حتى يشترط القبض عن ذلك والطعام او يبيع قبل ان يستوفيه فمنع من ذلك للذريعة التي يخاف منها التطرّق الى المحذور **١٤** **٢٣** قوله الامر للمجتمع عليه عندنا لا يجوز عنده جميع التفقات من بيع وغيره قبل القبض في غير الطعام لانه صلى الله عليه وسلم خص الطعام بالنهي في حديث ابن عمر فدل بمفهومه على ان غير الطعام يجوز بيعه قبل قبضه وهو قول ابي ثور واختاره ابن المنذر وقال الشافعي ومحمد انه لا يجوز بيع اي شيء كان حتى يقبضه وقال احمد والاوزاعي واسحق لا يصح في الكليل والموزون وقال ابو حنيفة واليوسف لا يصح الا في العقار وتمسك الشافعي بنبيه صلى الله عليه وسلم عن ربح ما لم يقبض فتمسك ابو حنيفة بقوله حتى يستوفيه وما لا ينقل تعذر استيفاءه وتمسك من منع في الكمالات والموزونات بقوله حتى يكتبه ففعل العلة الكليل واخذ الجمهور بقول ابن عباس احب كل شيء مثل الطعام اخرجه عن اصحاب الكتب الستة وبذا من تفقه ابن عباس وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم يحكم بين حرام لا تبعين شيئا حتى تقبضه رواه البيهقي ورواه احمد وابن حبان ايضا وله شاهد رواه ابو داود ومن ابن عمر عن زيد بن ثابت نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يباع السلع حيث يبتاع حتى تحولها للتجار الى رحالم ورواه ابن حبان والحاكم وصححه وفي التفقيح اسناده جيد **١٥** **٢٤** قوله شيئا من ذلك عملا بعموم الحديث فانه شامل للطعام الربوي وغيره وجمع بينهما للاشارة الى الروايتين بمعنى واحد ولان كل رواية افادت معنى انه قد يستوفيه بالكيل بان يكيله البائع ولا يقبضه المشتري بل يحبس عنده لينقذه الثمن مثلا وان الاستيفاء اكثر معنى من القبض لانه اذ قبض البعض وحبس البعض لا اجل الثمن صدق عليه القبض في الجملة بخلاف الاستيفاء **١٦**

مسألة ١٢٢٣ عن كثيرين فقد انه سأل ابا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن الرجل يبيع الطعام من الرجل بذهب الى اجل ثم يشتري بالذهب ثم اقبل ان يقبض الذهب فذكر ذلك ونهى عنه **مسألة ١٢٢٤** عن ابن شهاب بمثل ذلك قال مالك وانما نهى سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وابو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم وابن شهاب عن ان لا يبيع الرجل حنطة بذهب ثم يشتري الرجل بالذهب ثم اقبل ان يقبض الذهب من بيعه الذي اشتري منه الحنطة فاما ان يشتري بالذهب القى باع بها الحنطة الى اجل ثم من غير بائعه الذي باع منه الحنطة بالذهب قبل ان يقبض الذهب ويحيل الذي اشتري منه التمر على غيره الذي باع منه الحنطة بالذهب القى له عليه في ثمن التمر فلا بأس بذلك قال مالك قد سألت عن ذلك غير واحد من اهل العلم فلم يروا به بأسا **السلف في الطعام** **مسألة ١٢٢٥** عن نافع عن عبد الله بن عمر انه قال لا بأس ان يسلف الرجل الرجل في الطعام الموصوف بسعر معلوم الى اجل مسمى فالممكن في زرع لم يبدأ صلاحه او تهرل يبدأ صلاحه قال مالك الامر عندنا فمن سلف في طعام بسعر معلوم الى اجل مسمى فحل الاجل فلم يجز المبتاع عند البائع وفاء مما ابتاع منه فاقاله فانه لا ينبغي له ان يأخذ منه الا ورقه او ذهبه او الثمن الذي دفع اليه بعينه وانه لا يشتري منه بذلك الترخيضا حتى يقبضه منه وذلك انه اذا اخذ غير الثمن الذي دفعه اليه او صرفه في سلعة غير الطعام الذي ابتاع منه فهو بيع الطعام قبل ان يستوفي قال مالك وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام قبل ان يستوفي قال مالك فان ندم المشتري فقال للبائع اقلني وانظر بالثمن الذي دفعت اليك فان ذلك لا يصح واهل العلم يذهبون عنه وذلك انه لما حل الطعام للمشتري على البائع اخر عنه حقه على ان يقبله وكان ذلك بيع الطعام الى اجل قبل ان يستوفي قال مالك وتفسير ذلك ان المشتري حين حل الاجل وكرة الطعام اخذ به دينارا الى اجل وليس ذلك بالاقالة وانما الاقالة ما لم يزد فيه البائع ولا المشتري فاذا وقعت فيه الزيادة بنسيئة الى اجل او بشيء يزداده احدهما على صاحبه او بشيء ينتفع به احدهما فان ذلك ليس بالاقالة وانما تصير الاقالة اذا فعلا ذلك بيعا وانما اخص في الاقالة والشراء والتولية ما لم يدخل في شيء من ذلك الزيادة او النقصان او النظرة فان دخل ذلك زيادة او نقصان او نظرة صار بيعا يحل البيع ويجزى ما يحرم البيع قال مالك من سلف في حنطة شامية فلا بأس ان يأخذ محمولة بعد محل الاجل قال وكذلك من سلف في صنف من الاصناف فلا بأس ان يأخذ خيرا مما سلف فيه او ادق بعد محل الاجل وتفسير ذلك ان يسلف الرجل في حنطة محمولة فلا بأس ان يأخذ شعيرا او شامية وان سلف في تمر محمولة فلا بأس ان يأخذ صيغانيا او جمعا وان سلف في زبيب احمر فلا بأس ان يأخذ اسودا اذا كان ذلك كله بعد محل الاجل اذا كانت مكيلة ذلك سواء بمثل كيل ما سلف فيه

القول في نكوه ذلك ونهى عنه يجوز

التصرف في الثمن قبل القبض عندنا في حنيفة والشافعي لما في السنن الاربعة عن ابن عمر قال كنت ابيع الابل بالبيع فابيع بالدينار فاخذ مكانها الورق وابيع بالورق فاخذ مكانها الدينار فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت من ذلك فقال لا بأس اذا تفرقتا وفي رواية لا بأس ليس بكم شيء وقيل بيع الثمن الذي في الذمة قبل قبضه بالنقد الخالف قال ابن الهيثم وكان القياس ذلك ايضا في المبيع الا انه منع بالنقص لغر الانسارخ وليس في الثمن ذلك لانه اذا ملك الثمن المعين لا يفسخ البيع ويلزم قيمته ١٢ **مسألة ١٢٢٦** قول السلف في الطعام سلف والسلف تسليمها واسلافه والاسم السلف بالتحريك وهو على وجهين احدهما القرض الذي لا منفعة فيه للقرض غير الاجر والثاني السلم وهو المراد بهما وهو ان يعطى مالا في سلعة الى اجل معلوم بزيادة في السعر الموجود عند السلف ويسمى سلم تسليم رأس المال وسلفا لتقدير رأس المال ١٣ **مسألة ١٢٢٧** قول الى اجل مسمى السلم انه يشترط في السلم عندنا في حنيفة ومالك والشافعي والصحيح وعند الشافعي يصح حالا ومؤجلا ويشترط في المؤجل العلم بالاجل والاحتج الاولون بحديث من سلف في شيء فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم رواه الترمذي واخذ زعفران النوى بان معناه ان السلم في مؤجل فليكن اجله معلوما ولا يلزم من هذا اشتراط التأجيل باجل بل يجوز حالا لانه اذا جاز مؤجلا مع الغرض فجاز الحال اولى وتجب بالكتابة واجيب بالفرق لان الاجل في الكتابة شرع لعدم قدرة العبد غالبا وانفقوا على ان يصح السلم بستة شروط جنس معلوم وكيفية معلومة وصفة معلومة كجود وروى مقدار معلوم واجل ومعرفة مقدار رأس المال وزاد ابو حنيفة والشافعي شرطا سابع وهو تسمية مكان التسليم اذا كان لمحمد مؤنة ويجوز السلم ولو لم يذكر مكان القبض عندنا عند الحق وابي ثور وبه قال مالك زاد ويقبضه في مكان السلم فان اختلفا فالقول قول البائع ويشترط تسليم رأس المال في المجلس عندنا في حنيفة والشافعي خلافا لما لك فيجوز تأخير عنه كذا و

بعضه الى ثلثة ايام على المشهور ذكره ابن حجر والاجل اوانه شهر عندنا في حنيفة ونصفه عند مالك وثلثة ايام عند الشافعي ١٢ **مسألة ١٢٢٨** قول لم يبدأ صلاحه اي يظهر واصدق قوله صلى الله عليه وسلم من سلف في شيء فكي كيل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم رواه الشيخان ١٢ **مسألة ١٢٢٩** قول وانه لا يشتري منه بذلك الثمن الخ وهو قول ابي حنيفة والشافعي في البداية وان تقاملا السلم لم يكن له ان يشتري من المسلم اليه برأس المال شيئا حتى يقبض كله لحديث لا تأخذ الا سلكت او رأس مالك انتهى وفي المنهاج لا يصح بيع السلم فيه قبل قبضه ولا الاصل عنه ١٢ **مسألة ١٢٣٠** قول وانه اخص في قوله صلى الله عليه وسلم من ابتاع طعاما فلا يبيع حتى يقبضه الا ان يشرك فيه او يوليئه او يقبله رواه ابو داود والاقالة في الطعام بشرط جازية باتفاق مالك وابي حنيفة والشافعي واختلفت في سبب الجواز فاشترط المذهب انما يبيع الاجل فيحتاجون الى محض يخرجهم من بيع قبل قبضه والمخصص اشتدوا في الحديث الذي ذكرته واليه اشار الامام كما ترى وقال جماعة ناهل يبيع فلا حاجة للاعتدال وليس الجواز عندنا ولا رخصة ومشهور قول مالك جواز التولية والشركة ومنعها الشافعي وابو حنيفة ١٢

مسألة ١٢٣١ قول فلا بأس ان يأخذ محمولة وهي من الشامية وفي القاموس المحمولة حنطة كثيرة الحب ١٢ **مسألة ١٢٣٢** قول فلا بأس ان يأخذ صيغانيا هو اجود من العجوة ١٢ مح قال في القاموس الصيغاني من تمر المدينة نسب الى صيغان كلبش كان يربط اليها واسم الكلبش الصياح وهو من تغيرات الذئب كصغاني والجمع تمر دمي ثم هو قول ابي حنيفة والشافعي ففتح القدير لودفع المسلم اليه ما هوارد من المشروط فقبله رب السلم او جود فانه يجوز ولا يكون له حكم الاستبدال فانه يحس حقه فهو كترك بعض حقه واستقاط في حق رب السلم ومن سن القضاء في حق المسلم اليه وفي المنهاج ويجوز ارد من المشروط ولا يجب قبوله ويجوز اجود ١٢ **مسألة ١٢٣٣** قول اذا كان فما حله ان الجواز مقيد بتقدير بعد المحلول وقد اكيل فلا يضر اختلاف الصفة ١٢

بيع الطعام بالطعام لا فضل بينهما **٢٦٢** قال مالك انه بلغه ان سليمان بن يسار قال فني علف حمار سعد ابن ابي وقاص فقال لغلामه خذ من حنطة اهلك فابتع بها شعيرا ولا تأخذ الا مثله **٢٦٣** عن نافع عن سليمان بن يسار انه اخبره ان عبد الرحمن بن الاسود بن عبد يغوث فني علف دابته فقال لغلामه خذ من حنطة اهلك طعاما فابتع بها شعيرا ولا تأخذ الا مثله **٢٦٤** قال مالك انه بلغه عن القسم بن محمد عن ابن معيقب الدوسي مثل ذلك **قال مالك** وهو الامر عندنا **قال مالك** الامر للمجتمع عليه عندنا انه لا تباع الحنطة بالحنطة ولا التمر بالتمر ولا التمر بالزبيب ولا شيء من الطعام كله الا يدا بيد فان دخل شيء من ذلك الاجل لم يصح وكان حراما ولا شيء من الادم كلها الا يدا بيد **قال مالك** ولا يباع شيء من الاطعمة والادما اذا كان من صنف واحد اثنان بواحد فلا يباع مد حنطة بمدى حنطة ولا يباع مد تمر بمدى تمر ولا مد زبيب بمدى زبيب ولا ما شبه ذلك من الحبوب والادم كلها اذا كان من صنف واحد وان كان يدا بيد انما ذلك بمنزلة الورق بالورق والذهب بالذهب لا يحل في شيء من ذلك الفضل ولا يحل الامتثال بمثل ويذا بيد **قال مالك** واذا اختلف ما يكال او يوزن مما يؤكل او يشرب فبان اختلافه فلا بأس ان يؤخذ منه اثنان بواحد يدا بيد ولا بأس بان يؤخذ صاع من تمر بصاعين من حنطة وصاع من تمر بصاعين من زبيب وصاع من حنطة بصاعين من سمين فاذا كان الصنفان من هذا المختلفين فلا بأس باثنين منه بواحد واكثر من ذلك يدا بيد فان دخل ذلك الاجل فلا يحل **قال مالك** ولا يحل صبرة الحنطة بصبرة الحنطة ولا بأس بصبرة الحنطة بصبرة التمر يدا بيد وذلك انه لا بأس ان يشتري الحنطة بالتمر جزافا **قال مالك** وكل ما اختلف من الطعام والادم فبان اختلافه فلا بأس ان يشتري بعضه ببعض جزافا يدا بيد فان دخله الاجل فلا خير فيه وانما اشتراء ذلك جزافا كاشتراء بعض ذلك بالورق والذهب جزافا **قال مالك** وذلك انك تشتري الحنطة بالورق جزافا والتمر بالذهب شحرا فانما احلال لا بأس به **قال مالك** ومن صبر صبرة طعام وقد عمل كيلها ثم باعها جزافا وكتما المشتري كيلها فان ذلك لا يصح فان احب المشتري ان يرد ذلك الطعام على البائع

له قوله خذ من حنطة اهلك يحتمل ان يريد به اهل الغلام اذا كان قوتهم من عند سعد بن ابي وقاص اما لانه رقيق لادانهم من ينفق عليهم غلامه على ما يجب عليه وعلى ما جرت به العادة فامرهم ان يأخذ منها على وجه الاقتراض حتى يعيد عليه مثل ذلك ويحتمل ان يريد به اهل سعد بن ابي وقاص وهم موالى النقطة وصنفهم بانهم اهل الغلام بمعنى انهم من صنفهم عليم وينفون اليم قال البا جى قوله فابتع به شعيرا يقتضى جواز بيع الحنطة بالشعير وان كان حقيقة البدل وهو اخض به الا ان اسم البيع يطلق عليه وقوله لا تأخذ الا مثله يريد المثل في المقدار لان المماثلة في الصفات محال في القبح والشعير **١٢** **له قوله** وهو الامر عندنا يعني الاتباع البر بالشعير الامثلة بمثل وبه قال الليث والاوزاعي وعظم علماء المدينة والشام انما صنف واحد وهو محكم عن عمر وعقبة بن محمد بن مسلم وكن يبيعون الزبيب بالورق والبر بالشعير يدا بيد كيف تشتم وهذا اخذ من حنطة والشافعي والجمهور فقالا انما صنفان يجوز بيعهما غير متساويين **١٢** **له قوله** وهو الامر عندنا قال الزرقاني اى بالمدينة ان البر والشعير جنس واحد لتقارب المنفعة ولهذا قال اكثر الشافعيين ايضا قد يكون من خبز الشعير ما هو اطيب من خبز الحنطة **١٢** **له قوله** الامر للمجتمع عليه عندنا قال البا جى والا اصل في ذلك انه مطعوم فلم يجز فيه التفرق قبل القبض اصل ذلك الجنس الواحد فان قيل لم يختص تحريم التفاضل بالمتقارب وكان تحريم تأخير القبض في جميع المطعومات فالجواب ان تأخير القبض اوسع بابا في المنع من التفاضل لان تحريم التفاضل يخص بالجنس الواحد وتأخير القبض يتعلق بالجنسين ولذلك جاز التفاضل بين الذبيب والفضة ولم يجز فيما التفرق قبل القبض وكذلك المنع قبل الاستيفاء ثم من تحريم التفاضل وذلك لا يجوز عند الشافعي في بيع حلة ولا يجوز عند لي حنطة فيما ينقل ويحول وان كان عندهما ما يجوز فيه التفاضل **١٢** **له قوله** الا يدا بيد للاجماع على حرمة الربوا للنساء قال عياض وشذابن عليه وبعض السلف فاجازوا النسبة مع الاختلاف ولو بلغت النسبة ما خالفوا بالفضل وعلمهم وقد انعقد الاجماع بعد ذلك على المنع **١٢** **له قوله** لا يباع شيء قال البا جى قوله اذا كان من صنف واحد يريد به الجنس الواحد فانه لا يجوز التفاضل فيه وفي هذا بابان احدهما في تبين معنى الجنس والثاني في تبين معنى المماثلة فاما الاول فان الجنس تارة يكون جنسا منفردا من الاصل يفارق غيره من الاجناس بنفسه كالتمر والعنب وتارة يكون جنسا بالصفة كالخبز والحل الذي لا يفارق اصله ويتغير عن جنسه بالصفة والعمل فاما ما يكون جنسه بنفسه كالتمر على اختلاف انواعه فانه جنس واحد والتين كله جنس واحد حكى ابن الموارنة لا يجوز التفاضل فيه

وان كان منه ما يبيس ومنه ما لا يبيس فان حكم جميعه حكم غالبه وهو ان يبيس فلا يجوز فيه التفاضل واما تغيير الجنس بالمضاعة فله ضربان احدهما مضاعة تخرج الموضوع عن جنس اصله والثاني مضاعة تجمع بينه وبين ما ليس من اصله فاما الاول فانه على قسمين قسم يكون بالنار وقسم بغير نار فاما ما يكون بالنار فانه على وجهين احدهما ان تنفرد المضاعة بتأثير النار دون اضافة شيء اليه فاما ان كان منه لا يتقص عبارة الموضوع فيما جرت عادته ان يعبر به من كيل او وزن كقولي الحنطة والحصى وسائر ما يقلى من الحبوب فهذا يغير الجنس لان عمل النار كالامر الثابت فيه والمعنى المضاف اليه بخلاف شيء اللحم والجم وطبخه فانه ينقص من عين المشوى على وجه التحفيف واذا باب اجزاء رطونة فلا يغير الجنس والوجه الثاني ان يكون المضاعة بالنار يفتقر بهما تتم المضاعة به من ملح وازرار وزيت دخل ومرق وغير ذلك مما انضاف اليه فهذا يغير الجنس بمعنى واحد فهو تغيره بالنار وبما يضاف اليه في الغالب من نهاية عمله واما القسم الذي يكون تغييره نار مما يتغير بطول المدة وينقل الى على الطعام الثابت له نهايته انتزاع كقولي العصية فانه غاية الشجرة والمطلوب منها فلا يخرجها وجوده عن جنسها لان من تمام جنسها والمحقق لها فيه الخ ملحوصا ومختصا واما ما يقع التماثل به في المقادير فانه على ضربين احدهما ان يكون له قدر في الشرع والثاني ان لا يكون له قدر في الشرع فاما ما كان له قدر في الشرع فكاكس في الجوب واما ما ليس له مقدرا في الشرع فانه على ضربين احدهما ان يكون له مقدار في الشرع والثاني ان لا يكون له مقدار في الشرع فاما ما كان له مقدار في الشرع فكاكس في الجوب واما ما ليس له مقدرا في الشرع فانه على ضربين احدهما ان لا يختلف مقداره باختلاف البلاد والثاني ان يختلف باختلافها فاما ما لا يختلف فمثل اللحم الذي يعتبر بالوزن في كل بلد وما يختلف باختلاف البلاد فكاكس واللبن والزيت الخ لمخضها **١٢** **له قوله** ولا يحل الامثلة بمثل ويذا بيد يدا بيد حديث عباد بن الصامت مرفوعا بالذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلا بمثل سواء بسواء يدا بيد فاذا اختلف هذه الاجناس فبيعوا كيف تشتم اذا كان يدا بيد رواه الستة الا البخاري واما حديث اسامة لاربوا الا في النسبة فقيل منسوخ لانهم اجمعوا على ترك العمل بظاهره وقيل محمول على غير الربويات وهو كبيع الدين بالدين وموالة وقيل محمول على الاجناس المختلفة فانه لا ربوا فيما من حيث التفاضل قال اكثرنا في انفسنا انما يختلف بحسب اختلاف اتفاقا المحاطب فلعلة كان يفتقر الربوا في غير الجنس حاله قليل رد الا اعتقاده لاربوا الا في النسبة **١٢** محلى مختصرا **له قوله** جزافا هو بتبشيت الخيم بيع شيء لا يعلم كيله ووزنه وهو اسم من حازف محاذرة وهو معرب كزاف **١٢**

رده بما كتبه كيله وغرة وكذلك كل ما علم البائع كيله وعدده من الطعام وغيره ثم باعه جزافاً ولم يعلم المشتري ذلك فإن المشتري
 ان احب ان يرد ذلك على البائع رده ولم ينزل اهل العلم يهون عن ذلك قال مالك ولا خير في الخبز قرض بقرصين ولا عظيم
 بصغير اذا كان بعض ذلك اكبر من بعض فاما اذا كان يتعري ان ذلك يكون مثلاً بمثل فلا بأس به وان لم يوزن قال
 مالك لا يصلح مد زبد ومد لبن بمدى زبد وهو مثل الذي وصفنا من التمر الذي يباع صاعين من كبيس وصاعاً من حشف
 بثلاثة اصوع من عجوة حين قال لصاحبه ان صاعين من كبيس بثلاثة اصوع من عجوة لا يصلح ففعل ذلك ليجوز بيعه وانما
 جعل صاحب اللبن اللبن مع زبده ليأخذ فضل زبد على زبد صاحبه حين ادخل معه اللبن قال مالك والدقيق بالحنطة
 مثلاً بمثل لا بأس به وذلك انه اخلص الدقيق فباعه بالحنطة مثلاً بمثل ولو جعل نصف المد من دقيق ونصفه من حنطة
 فباع ذلك بمد من حنطة كان ذلك مثل الذي وصفنا لا يصلح لانه انما اراد ان يأخذ فضل حنطته الجيدة حين جعل معها
 الدقيق فهذا لا يصلح جامع بيع الطعام **قوله** عن محمد بن عبد الله بن ابي مريم انه سأل سعيد بن المسيب
 فقال اني رجل ابتاع الطعام يكون من الصكوك بالجاري فريماً ابتعت منه دينار ونصف درهم فاعطى بالنصف طعاماً فقال
 سعيد لا ولكن اعطى انت درهما وخذ بقيته طعاماً **قوله** انه بلغه ان محمد بن سيرين كان يقول لا تبعوا الحب في سنبله
 حتى يبيض قال مالك ومن اشترى طعاماً يسع معلوماً الى اجل مسمى فلما حل الاجل الذي قال الذي عليه الطعام لصاحبه ليس
 عندي طعام فبعني الطعام الذي لك على الى اجل فيقول صاحب الطعام هذا لا يصلح قد نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
 بيع الطعام حتى يستوفي فيقول الذي عليه الطعام لغريمه فبعني طعاماً الى اجل حتى اقضيته فهذا لا يصلح لانه انما يعطيه طعاماً
 ثم يرده اليه فيصير الذهب الذي اعطاه ثمن الطعام الذي كان له عليه ويصير الطعام الذي باعه محلاً فيما بينهما ويكون ذلك اذا
 فعلاه بيع الطعام قبل ان يستوفي قال مالك في رجل له طعام على رجل ابتاعه منه ولغريمه على رجل اخر طعاماً مثل ذلك الطعام
 فيقول الذي عليه الطعام لغريمه اهيلك على غريمي عليه مثل الطعام الذي لك على بطعامك الذي لك على قال مالك ان كان
 الذي عليه الطعام انما هو طعاماً ابتاعه فاراد ان يحيل غريمه بطعاماً ابتاعه فلن ذلك لا يصلح وذلك بيع الطعام قبل ان يستوفي فان
 كان الطعام سلفاً حالاً فلا بأس ان يحيل به غريمه لان ذلك ليس ببيع قال مالك ولا يحل بيع الطعام قبل ان يستوفي لنهي رسول
 الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك غير ان اهل العلم قد اجتمعوا انه لا بأس بالشرك والتولية والاقالة في الطعام وغيره قال مالك وذلك

قوله ولا خير في الخبز قرض

بقرصين وبه قال الشافعي واما لمتحقق العلة وهو قول ابي حنيفة يكونه وزبنا غده وقال
 محمد يجوز لانه عدوى ولذا يجوز استقرضه **قوله** لا يصلح ففعل ذلك ليجوز بيعه
 الزاي وسكون الموحدة نوع من جياذ التمر واللبن بكم اللام وسكون التحتية الوان التمر
 ما خلا العجوة والرنية ويازه وادقبت كسرة ما قبلها والكيس كريس جود من العجوة
 وحشف حركه ردم التمر او الضعيف الذي لا يؤتى بها او اليا بس البالي **قوله** لا يصلح
 بثلاثة اصوع واما الثلاثة اصوع من عجوة بصاعين من كبيس وصاع حشف فلا يجوز من ان الاخذ
 لكيس قصداً ان يأخذ ثلاثة اصوع من عجوة بصاعين من كبيس لفضل الكبيس فاعطى منها صاع
 حشف ليجوز بيع ذلك واصل ذلك ان ما يجري فيه المراد اذ ابيع بعينه بعض ولم
 تختلف صفاته فان المرامي فيه المساواة في التكميل دون غيره لانه ليس فيه غرض اخر يختلف
 فان اختلفت صفاته كالتمر الصيغاني في العجوة والجيد بالزى وكان كل واحد من العوضين
 من جنس واحد وعلى صفة واحدة فان المساواة فيه بالكيل ايضا لانه لا غرض في بعض احد
 العوضين دون بعض فينجوز في بعضه لبعض فيقتضي ذلك الاختلاف لتسقيط العوض الاخر
 على اجزائه وذلك علة الفساد فيه **قوله** والدقيق بالحنطة الخ لان الدقيق
 نفس الحنطة فترقت اجزائها فاشبه بيع الحنطة صغيرة جداً بكمية جداً وبه قال احمد في
 الظاهر قوله وبه قال ابو حنيفة لا يجوز بيع الحنطة بالدقيق ولو متساوياً لان الاعتبار فيه
 للكيل وهو غير مستوفى فيها لاكتناز الدقيق وتخلل البر وهو قول الشافعي ورواية عن
 احمد **قوله** فباعه بالحنطة مثلاً بمثل وذلك اذا كان وزناً يوزن وان
 كيلاً يحل فلا كذا في الافصاح عن الاشراف لتمامه عبد الوهاب **قوله** لا يجوز
 اني رجل ابتاع الطعام يكون من الصكوك يريد من الصكوك التي تخرج بالاعطية لا يلها
 على وجه البتة والاعطية دون وجه من المعاوضة فمنهم من يجتاز فيبيعها وكان نذا
 يبتاعها ويتجر فيها فزما ابتاع الحنطة منها دينار ونصف درهم اما لانه اشترط على سعرها

فاوى الحساب في الحنطة الى دينار ونصف درهم واما لان التقدير وقع بهذا العدد من لم يجب
 البائع الى البيع بدینار ولا رضى المبتاع بدینار درهم فالفق على دينار وكانت الدراهم
 في ذلك الوقت صحاحاً فكان من استحق على اخر نصف درهم اخذ بقرصين لعدم الانصاف
 فباعه سعيد بن المسيب عن ذلك وذلك يكون على وجهين احدهما ان يدفع اليه من ذلك
 الطعام بعينه والثاني ان يدفع اليه من غيره فان اعطاه من ذلك الطعام بعينه فلا يحل
 ان يقاضيه به قبل قبضه له او يعطيه اياه بعد استيفائه فان اعطاه اياه قبل استيفائه
 فقد حكه عن بعض القرويين لا يجوز ذلك لانه بيع الطعام قبل استيفاء الا ان يعرف القرف
 ويتقربا بمقدار النصف درهم فذلك جائز **قوله** لا تبعوا الحب في سنبله
 من باب النهي عن بيع الحب قبل ان ييبس لان سنبله اذا ابيض فقد ييبس ما فيه من
 الحب فاما وقت المنع من البيع وهو حال افركه فان سنبله لم ييبس بعد وافرقت بينه
 وبين التمرة ان التمرة تبارح اذا بد اصلاهما وذلك ان كل شجرة يجوز بيع ثمرتها اذا بد
 اصلاهما وان لم تبلغ حد الاذخار لم يكن لساق فيكره ذلك فيه الا ان يبلغ حد الاذخار
قوله حتى يبيض اي يشته الحب وفي مسلم عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم نهى
 عن بيع النخل حتى يزهر وعن بيع السنبل حتى يبيض واما من العائنه وبه قال مالك والجمهور
 حنيفة واحمد وللشافعي في القديم انه يجوز بيع البر في سنبله بعد الاشتداد وقال في الجديد
 لا يصح لانه غرر فانه لا يدري **قوله** ومن اشترى النخلة وهذا كما قال ان من
 كان له عليه طعام من سلم فلما حل الاجل قال اشترى منك طعاماً اقضيك منه سلك فانه
 لا يجوز ان يبيع منه الى اجل بشئ رأس مال السلم ولا اقل منه ولا اكثر لانه يدخله فسخ
 دين في دين لانه كان له عليه طعام يريد فسخه في عين الى اجل وان باع منه لم يجز باكثر
 من الثمن الاول ولا اقل منه لانه يدخله بيع الطعام قبل استيفائه ولا بأس بشئ رأس
 مال السلم لانه يؤجل الى الاقالة وذلك جائز في طعام السلم **قوله**

ان اهل العلم انزلوه على وجه المعروف ولم ينزلوه على وجه البيع وذلك مثل الرجل يسلف الرجل الدراهم النقص فيقضي دراهم
واحدة فيها فضل فيعمل له ذلك ويجوز ولو اشترى منه دراهم نقصا باوونة لم يحل له ذلك ولو اشترط عليه حين اسلفه واوونة
وانما اعطاه نقصا لم يحل له قال مالك وما يشبه ذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزابنة وارخص في بيع العرايا
بخصها من التمر وانما فرق بين ذلك ان المزابنة بيع على وجه المكايسة والتجارة وان بيع العرايا على وجه المعروف لا مكايسة فيه قال
مالك ولا ينبغي ان يشتري رجل طعاما بربع او ثلث او كسر من درهم على ان يعطى بذلك طعاما الى اجل ولا بأس ان يبتاع الرجل
طعاما بكسر من درهم الى اجل ثم يعطى درهما يأخذ بما بقي له من درهمه سلعة من السلع الا انه اعطى الكسر الذي عليه فضة واخذ
ببقية درهم سلعة فهذا لا بأس به قال مالك ولا بأس بان يضع الرجل عند الرجل درهما ثم يأخذ منه بثلث او بربع او بكسر
معلوم سلعة معلومة فاذا لم يكن في ذلك سعر معلوم وقال الرجل اخذ منك بسعر كل يوم فهذا لا يحل لانه غرر يقل مرة ويكثر
مرة ولم يتفرقا على بيع معلوم قال مالك ومن باع طعاما جزافا ولم يستثن منه شيئا ثم رده الله ان يشتري منه شيئا فانه لا يصح
له ان يشتري منه شيئا الا ما كان يجوز له ان يستثنيه منه وذلك الثلث فما دونه فان زاد على الثلث صار ذلك الى المزابنة
والي ما يكره فلا ينبغي له ان يشتري منه شيئا الا ما كان يجوز له ان يستثنى منه ولا يجوز له ان يستثنى منه الا الثلث فما
دونه قال مالك وهذا الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا بالحكمة والتربص **مسألة ٢٢١** انه بلغه ان عمر بن الخطاب
قال لا حكمة في سوقنا لا بعد رجال بايديهم فضول من اذهب الى رزاق من رزاق الله نزل بساكتنا فيعتكرونه علينا و
لكن اينا جالب جلب على عموك داء في الشتاء والصيف فذلك ضيف عمر فليبيع كيف شاء الله وليمسك كيف شاء الله
مسألة ٢٢٢ عن يونس بن يوسف عن سعيد بن المسيب ان عمر بن الخطاب مر بحاطب بن ابي بلتعنة وهو يبيع زببياه في السوق
فقال له عمر امان تزيد في السعر واما ان ترفع من سوقنا **مسألة ٢٢٣** انه بلغه ان عثمان بن عفان كان يني عن الحكة ما يجوز
من بيع الحيوان بعينه ببعض والسلف فيه **مسألة ٢٢٤** عن صالح بن كيسان عن الحسن بن محمد بن علي

والبعد مكانا وقد اختلف الناس في الاحتكار فذكر به مالك والنوري في الطعام وغيره
من السلع وكان مالك يمنع من احتكار الكتان والصوف والزيت وكل شيء اخر
بابل السوق اما انه قال ليست القواكر من الحكة وقال احمد بن حنبل ليس الاحتكار
الا في الطعام خاصة لانه قوت الناس قال وانما يكون الاحتكار في شئ منكم والمزابنة
والشور وفرق بينهما وبين بقاء البصرة وقال احمد اذا دخل الطعام في ضيقة فحبسه
فليس بحكة وقال الحسن والا وراعي من جلب طعاما من بلد فحبسه فيقتر زبادة
السعر فليس بحكة وانما المحتكر من اعترض سوق المسلمين **مسألة ١٢** قوله
على عمود كبره اذ به ظهرا فانه يمك الكبد ويقويه قصار كما يعود له وتيل اراد به ان ياتي
به على بعد وشقة وان لم يكن ذلك الشيء على ظهره وانما هو مثل ذئب لمودا لشطن عرق
تيمد من الريانة الى دوين السرة فكانا حمله عليه **مسألة ١٣** قوله كيف شاء الله
لذلك يمنع الناس من ان يجلب فان نزل بالناس حابة ولم يوجد عنده غيره جبر على بيعه
الوقت لرفع الضر عن الناس قاله عياض والقرطبي **مسألة ١٤** قوله زببياه في السوق
بارخص مما يبيع اهل السوق **مسألة ١٥** قوله امان تزيد في السعر واما ان ترفع وفي الدر
المختار ان لا يسعر حاكم الا اذا تعدى الارباب عن القينة تعديا فاحشا فليس بمشورة
اهل الرأي وقال مالك وعلى الوالي التسعير عند الغلاء ثم ان مالك فقال بحكمة الاحتكار
في المطعوم وغيره وهو رواية عن ابي يوسف ان كل ما فطر الله قوا احتكاره ولو كان
شيايا او دراهم او دينار اكد اذكره استثنى وغيره والمحمود على الاحتكار فخص بالاقوات
وقد وردت اخبار مرفوعة في مذمة الاحتكار فحق مسلم لا يحتكر الا خايطي ثم ان جلس
القوت انما يكون احتكارا اذا طال المدة لا فيما قصرت وهذا طول الرجوع يوماد
عند احمد بن ابن عمر من احتكار الطعام اربعين يوما فقد برئ من الله وبرئ الله منه قال
النووي والاحتكار الحرام ان يشتري الطعام خاصة حين الغلاء فيخرجه للتجارة فاما
اذا كان غير الطعام او اشتراه في الرخص واخره او ابتاعه في الغلاء لا كذا ليس باحتكار
محرم قالوا والحكمة في النبي عنه دفع الضر عن العامة كما جمعوا على انه لو كان عند احد
طعام واضطر واليه اجبر على بيعه دفعا للضرر نعم واما في مسلم عن ابن المسيب وعمر
انما كانا ولم يتكبران فقال ابن عبد البر انما كانا يتكبران الزبيب والنبي فمحمول على
احتكار القوت **مسألة ١٦** قوله كان يني عن الحكة قوله صلى الله عليه وسلم من احتكر
طعاما فهو خاطي اخرجه مسلم وابوداود ورواه الترمذي وصححه مرفوعا بلفظ لا يحتكر الا خايطي
وقوله صلى الله عليه وسلم من احتكر على المسلمين طعاما ضرب الله بالجزام والا فلا رواه
ابن ماجه باسناد حسن **مسألة ١٧**

مسألة ١٨ قوله على وجه
المعروف لا مكايسة فيه وهذا كما قال ان من كان له على رجل طعام من اتيه سارع ولرجل
على اخر مثل طعام من بيع لم يجز ان يحيله به لان البيعتين متواليتان في طعام
واحد دون استيفاء وليست المتوالتان بفاصلة بين البيعتين بل تؤكد معناه كما وجعها
في عين واحدة من الطعام وذلك غير جائز ولو كان احد الطعام من قرض لجاز ذلك
بجواز ان يحيل من له قتل طعام من قرض على من ك عليه طعام من بيع وتحيل من له
طعام من بيع على من له عليه طعام من قرض ولا يجوز لاحد من المحالين ان يبيع ما حيل
به قبل ان يستوفيه لان هذا بيع يتصل بالبيع الاول من المحال او المحال عليه قبل ان يستوفيه
في الطعام وذلك غير جائز **مسألة ١٩** قوله ولا ينبغي وهذا كما قال انه لا يجوز لاحد ان
يشترى طعاما بجزء من درهم على ان يعطيه بذلك طعاما الى اجل لانه يدخل الطعام بالطعام
الى اجل وانه غير جائز ولا يبيع ذلك ضرورة لان منه متروحة ان يدفع اليه الطعام به نقدا
او يدفع اليه عند اقتضاء الاجل درهما كاملا ويأخذ ببقية ما شاء ويجوز ان يشتري منه بجزء
الدرهم طعاما ويدفع اليه درهما كاملا ولا يدخل ذلك بيع وسلف لانهما لم يتعدا على
ذلك فان كان علم ان كسر الدرهم لا يوجد ولا يمكن تسليمه الا ان البائع يتوقع ان يقبض منه
بقية درهمه ما شاء ومتى شاء ويشترط فيه **مسألة ٢٠** قوله ولا بأس ان يضع وهذا
كما قال ان الرجل يجوز له ان يضع عند الرجل درهما ويأخذ منه بعضه ما شاء ويترك
عنده الباقي وذلك يكون على ثلثة اوجه احدها ان يضع عنده مملوا وذلك جائز و
الثاني ان يقول له اخذه به منك كذا او كذا من التمر وغير ذلك يقدر معه في سلعة ما يقدر
ثمنا قد راما ويترك ذلك حاليا اخذه متى شاء او يوقت له وقتا فلهذا جائز والثالث
ان يترك عنده في سلعة معينة او غير معينة على ان يأخذ منها في كل يوم بسعره فان ذلك غير
جائز لان ما عقدا عليه من الثمن مجهول **مسألة ٢١** قوله الحكة الاحتكار اشتراء الطعام
وجسه ينقل فينقل الحكة والحكة بالضم اسم منه واصل الحكة الجمع قال ابوداود وسالت احمد
ما الحكة قال ما فيه عيش الناس وهو الطعام والقوت قال ابوداود قال والا وراعي
المحتكر من يعرض السوق يريد ان يشتري الطعام والقوت منه ليجسه ويريد ان يبيع
وقت الغلاء فاما اذا جلب من بلدة اخرى وجسه فليس بحكة قال الخطابي كان
يحتكر يذل على ان المحذور منه نوع دون نوع ولا يجوز على سعيد بن المسيب في فضله
وعمله ان يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثا ثم يخالفه كما هو على الصحابي اقل جوارا

ابن ابي طالب أن علي بن ابي طالب ياع جملاله يدعى عصيفيرا بعشرين بعيرا الى اجل ^{٢٢٦} مالك عن نافع عن عبد الله
ابن عمر اشترى راحلته بأربعة ابعة مضمونة عيسى يوفىها صاحبها بالريذة ^{٢٢٦} مالك انه سأل ابن شهاب عن بيع
الحيوان اثنين بواحد الى اجل فقال لا بأس بذلك قال مالك الامر المجمع عليه عندنا انه لا بأس بالجمل بالجمل مثله و
زيادة دراهم يدا بيد ولا بأس بالجمل بالجمل مثله وزيادة دراهم للجمل يدا بيد والدراهم الى اجل قال مالك و
الاخير في الجمل بالجمل مثله وزيادة دراهم الدراهم نقد او الجمل الى اجل وان اخرت ^{٢٢٦} الجمل والدراهم فلاخير في ذلك ايضا
قال مالك ولا بأس ان يبتاع البعير الخيب بالبعيرين او بالابعة من المحمولة من ماشية الابل وان كانت من نعم واحدة فلا
بأس ان يشتري منها اثنان بواحد الى اجل اذا اختلف فيان اختلفا وان اشبه بعضهما بعضا واختلفت اجناسها او لم تختلف
فلا يؤخذ منها اثنان بواحد الى اجل قال مالك وتفسير ماكرة من ذلك ان يؤخذ البعير بالبعيرين ليس بينهما تفاضل في
نجابة ولا رحلة فاذا كان هذا على ما وصفت لك فلا يشتري منه اثنان بواحد الى اجل ولا بأس بان تبيع ما اشتريت منها
قبل ان تستوفيه من غير الذي اشتريته منه اذا انتقدت ثمنه قال مالك ومن سلف في شئ من الحيوان الى اجل مسمى
فرصفه وحلّاه ونقد ثمنه فذلك جائز وهو لا زلل لئلا يمتنع على ما وصفا وحليا ولم يزل ذلك من عمل الناس الجائز بينهم الذي
لم يزل عليه اهل العلم ببلدنا ما لا يجوز من بيع الحيوان ^{٢٢٦} مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله
صلوات الله عليه وسلم نهى عن بيع حبل الحبله وكان بيعا يتبايعه اهل الجاهلية كان الرجل يبتاع المجزور الى ان تنتج الناقة ثم
تنتج التي في بطنها ^{٢٢٨} مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب انه قال لا ربا في الحيوان وانما نهى عن الحيوان عن
ثلاثة عن المضامين والملاقيح وحبل الحبله فالضامين بيع ما في بطون اناث الابل والملاقيح بيع ما في ظهور الجمال وحبل

له قوله ان علي بن ابي طالب باع جملا النخ قال محمد

بلغنا عن علي بن ابي طالب خلاف ذلك اخبرنا مالك اخبرنا ابن ابي ذؤيب عن يزيد بن عبد الله بن قسيط عن ابي حنن المزاز عن رجل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن علي بن ابي طالب انه عن بيع البعير بالبعيرين الى اجل والشاة بالشتين الى اجل وبلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهي عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة فهذا اخذ وهو قول ابي حنيفة والعامته من فقهاءنا ١٢ مؤطا ومخ **قوله** اثنان لواحد الى اجل ووجه تفرقة هذه ان اختلاف المنافع لغير الجنس الواحد جنسين ويتضح معناه القصد بالمبايعة حصول النفع والغرض لا الزيادة في السلف وايضا مع اختلاف الجنس ليس القصد للثلاثة لانها التي تملك واما الذوات فلا يملكها وان كانت المنافع هي المقصودة من دابة المحل والمقصود من اخرين جنسها الجري صار ذلك بمنزلة دابة وتوب فان اتفقت منافع الجنس لم يجر لان ان تدم الاقل سلف بزيادة وان قدم الاكثر فعنان يجعل لانه اعطاه احدا شو بين على ان يكون الاخر في ذمة الى اجل وسلفه ليستنفع بالضمان وهو ممنوع فلو تحقق السلف دون مستغنى لا محققة ولا مقدمة جاز قال عياض وقد روى احمد والاربعة وقال الترمذي حسن صحيح وصححه غيره ايضا عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة فتعلق به المحقق والمجمل فنوعوا بيع الحيوان بالحيوان وجعلوه ناسخا وحمله مالك على متحد الجنس جمعا بينهما فافهم ١٢ **قوله** ولم يزل عليه اهل العلم ببلدنا وبه قال الشافعي واهمدا لانه يصير معلوما ببيان الجنس والسن والنوع والصفة والتفاوت بعد ذلك يسير وقال ابو حنيفة لا يجوز السلم في الحيوان دابة او ثيقا وهو قول الاوزاعي لما اخرج الحاكم والدارقطني وقال صحيح الاسناد عن ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم نهي عن السلم في الحيوان ١٢ **قوله** نهي عن بيع جبل المحبلة بفتح الحاء والباء فيها قيل المحبلة جمع حابل كظلمة جمع ظالم واختلفوا في المراد بالنسي فقال جماعة هو البيع ثمن مؤجل الى ان تلد الناقة ويولد لها وبه قال مالك لان الراوي وهو ابن عمر فسر بهذا وقال اخرون هو بيع ولد ولد الناقة في الحان وهذا تفسير اهل اللغة وبه قال احمد واسحق وهذا قريب من طيبي مختصرا **قوله** جبل المحبلة بفتح الباء والحاء فيها ورواه بعضهم في سكن الباء في الاول قال القاضي عياض هو غلط والصواب الفتح والاول مصدر حبست المرأة والمحل مختص بالادوية ويقال في غيرهن من الحيوانات جمل الاما جاء في هذا الحديث والمحبلة جمع حابل كظلمة وظالم وقيل الباء للمباينة واختلفوا في المراد بائيل المحبلة المسمى عنها فقيل هو البيع ثمن مؤجل الى ان تلد الناقة ويولد لها ولهذا التفسير ابن عمر ومالك والشافعي وغيرهم وقيل هو بيع ولد الناقة الحامل في الحال وبه قال ابو عبيدو احمد بن حنبل واسحق بن راويه وهو اقرب الى اللغة والبيع فاسد على كلا المعنيين كذا في تهذيب الاسماء واللغات وفي شرح المسند قال ابن التين يحصل اختلاف بل المراد البيع الى اجل او بيع الجنين وعلى الاول بل المراد

بالاجل ولادة الاما وولادة ولد با وعلى الثاني هل المراد بيع الجنتين الاول او بيع جنين الجنتين
فصارت اربعة اقوال انتهى فلعلة النسي اما جملة الاجل او انه غير مقدر وتسلية او انه بيع
معدوم او بمجول وحكي صاحب المحكم في تفسيره قولاً خامساً انه ما في بطون الانعام وهو ايضا
من يورع الضرر لكن هذا انما فسر به ابن المسيب بيع المضامين كما رواه مالك وفسره به
غيره بيع الملاقيح وحكي عن ابن كيسان وابي العباس المبرو والمراد ان بالمجلة الكثرة وجعلها
في حملها ونحوها قيل ان يبلغ الادراك كما نسي من بيع تمر الخلة حتى تزجي وهو قول شاذ ١٢
قوله لا ربا في الحيوان المختلف جنسه كتمه وبيع يد ابيد فان بيع الى اجل وتختلف
صفاته جازة والاشع عند مالك واجازه الشافعي مطلقاً وهو ظاهر قول ابن المسيب لانه صلى الله
عليه وسلم ابر بعض اصحابه ان يعطي بغيره في بيعه من الى اجل فهو مخصص لعموم حرمة الربوا واجيب
بمعد على مختلف الصفة والمنافع جمعاً بين الادلة ومنه ابو حنيفة اتفقت الصفات او
اختلفت لقوله تعالى واحل الله البيع وحرم الربوا والمراد به الزيادة ونحوه زيادة واحاديث
التخصيص متعارضة فالاصل هو الممنوع ١٣ **قوله** فالمضامين بيع ما في بطون انثى
الابل الخ لانه ما ذكره مالك وقال في النهاية المضامين ما في اصلاب الفحول وهي جمع مضمون
يقال ضمن الشيء بمعنى تضمنته ومنه قولهم مضمون الكتاب كذا وكذا والملاقيح جمع ملقوح وهو
ما في بطن الناقة وفسرها مالك في الموطأ بالعكس وفسره الازهرى عن مالك عن ابن شهاب
عن ابن المسيب وحكاها ايضا عن ثعلب عن ابن الاسراري قال اذا كان في بطن الناقة حمل
فهي ضامن ومضمان ومن صوامن ومضامين والذى في بطنها ملقوح وملقوغة انتهى ١٤
قوله والملاقيح بيع ما في ظهور البغال جمع حمل وهو ذكر الابل لانه يلقح الناقة
ولذلك سميت الخلة التي يلقح بها التمار فخلال قال الزرقاني واتفق الا مالك على هذا التفسير جماعة
من الصحابة وعكسه ابن حبيب فقال المضامين ما في الظهور والملاقيح ما في البطن و
زعم ان تفسير مالك منقول وتلقب بان مالك اعلم من باللغة وفي تهذيب الاسماء واللغات
للنووي في حرف الضاد المجتمعة قال ابو عبيدة معمر بن المثنى خماراً فيته في غريب الحديث
له وهو اول من صنف غريب الحديث عن بعض العلماء وعند بعضهم النظر في شميل قال
المضامين ما في اصلاب الفحول وكذلك قاله صاحب ابو عبيدة القاسم بن سلام وكذلك ذكره
الاجوسري وغيرهم وقال صاحب المحكم المضامين ما في بطون الاحوال كما نحن تضمنته وقال الازهرى
في شرح الفاظ المختصر المضامين ما في اصلاب الفحول سميت بذلك لان الله تعالى اودعها
ظهورها فكانها ضمنتهما وحكي صاحب مطالع الانوار عن مالك انه قال المضامين الاجنة
في البطن وعن ابن حبيب من اصحابه ما في ظهور الابل الفحول وفيه ايضا في حرف اللام واحد
الملاقيح عند صاحب صحاح اللغة ملقوغة وكذلك قال ابو عبيدة والقاسم بن سلام والازهرى
وغيرهم ان الملاقيح الاجنة في بطون الامهات واحداً ملقوغة لان امها لقيتها اي حملتها
فالاتح المحامل ولم يخصها الازهرى وابن فارس بالابل وخصها ابو عبيدة والجزيري بالابل ونظير
من هذا كله انهم اختلفوا في تفسير المضامين والملاقيح التي نسي من بيعها في الحديث بعد ما

وما يعطى على ان يتكاهن قال مالك كره ثمن الكلب الضاري وغير الضاري لئلا يرسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب
السلف وبيع العروض بعضها ببعض **مسألة** انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن بيع
وسلف قال مالك وتفسير ذلك ان يقول الرجل للرجل اخذ سلتك بكذا او كذا اعلى ان تسلفني كذا او كذا فان عقدا
بيعهما على هذا فهو غير جائز فان ترك الذي اشترط السلف ما اشترط منه كان ذلك البيع جائزا قال مالك ولا بأس ان
يشترى الثوب من الكتان أو الشطوي أو القصبي أو الأثواب من الأثري أو القسي أو الزينة أو الثوب المهرى أو المروى
بالملاحف اليمانية والشقائق وما أشبه ذلك الواحد بالاثنيين أو الثلاثة يد أو إلى أجل وإن كان من صنف واحد فان
دخل في ذلك نسيئة فلا خير فيه قال مالك ولا يصلح حتى يختلف فيبين اختلافه فاذا أشبه بعض ذلك بعضا وإن اختلفت
اسماؤه فلا يأخذ منه اثنين بواحد إلى أجل وذلك ان يأخذ الثوبين من المهرى بالثوب من المروى أو القوي إلى أجل أو
يأخذ الثوبين من الفرقى بالثوب من الشطوي فاذا كانت هذه الاصناف على هذه الصفة فلا يشتري منهما اثنان بواحد
إلى أجل قال مالك ولا بأس بان يبيع ما اشتريت منها قبل ان تستوفيه من غير صاحبه الذي اشتريته منه اذا انتقدت
ثمنه السلفة في العروض **مسألة** عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد انه قال سمعت عبد الله بن عباس
ورجل يسئله عن رجل سلف في شئ فارد بيعها قبل ان يقبضها فقال ابن عباس تلك الورق بالورق وكره ذلك قال
مالك وذلك فيما نرى والله اعلم انه اراد بيعها من صاحبها الذي اشتراها منه بأكثر من الثمن الذي ابتاعها به ولوانه باعها من
غير الذي اشتراها منه لم يكن بذلك بأس قال مالك والامر بالمعروف عليم عندنا فيمن سلف في رقيق أو ماشية أو عرض فاذا
كان كل شئ من ذلك موصوفا فسلف فيه إلى أجل فحل الاجل فان المشتري لا يبيع شيئا من ذلك من الذي اشتراه منه
بأكثر من الثمن الذي سلفه فيه قبل ان يقبض ما سلفه فيه وذلك انه اذا فعله فهو الرابح والمشتري ان اعطى الذي باعه
دنانير او دراهم فانتفع بها فلما حلت عليه السلعة ولم يقبضها المشتري باعها من صاحبها بأكثر مما سلفه فيه فصارت رده اليه

الح قوله ان يتكاهن قال ابو حنيفة وامر من الحلاوة شبه ما يعطى الكاهن بشئ
حلوا فانه اياه سلا دون كلفة يقال حلوت الرجل اذا اطعمته الحلوة وسلفه اذا اطعمته
العسل والحلويات الرشوة والحلوان في غير هذا ما يأخذه الرجل لنفسه من مراهته وهو يبيع
عند النساء وحكي ابن عبد البر والمأذرى وغيرهما اجماع على حرمة ما يأخذه الكاهن لانه باطل
كذب كره قال الخطابي الكاهن يدعى مطاوعة علم الغيب ويحذر الناس من الكواشي وكان
في الجاهلية كهننة يدعون معرفة كثير من الامور **الح** قوله نهي عن بيع وسلف السلف
بشئنا القرض قال في النسيئة ومنه الحديث لا يملك سلف وبيع وهو مثل يترك هذا العبد
بالف على ان سلف ايضا في متاع او على ان تفرضني الفالانة انما يقرضه لهما بغير النسيئة
فيدخل في هذا الجاهلية ولان كل قرض جرم مفسد فهو باطل وان في العقد شرط ولا يصح انتهى ١٢
الح قوله وتفسير ذلك ان يقول لغيره جازي حرام لانه مما على قصد السلف بزيادة
فاذا كان البائع هو الذي اشترى فكأنه اخذ الثمن في مقابلة السلعة والارتفاع بالسلف
وان كان هو المشتري فكأنه اخذ السلعة بما دفعه من الثمن بالارتفاع بالسلف قوله كان
ذلك البيع جائزا لان ارتفاع الثمن **الح** قوله الشطوي منسوب الى شطاة موضع
بمصر والقصب القصبي بالتحريك ثياب ناعمة من كنان والاثري منسوب الى اثري
كاهن كورة بمصر والقسي منسوب الى قس بنشد يد السنين وهو انفراد هو موضع من ارض
مصر وقد كسر والزينة بالقياس الى الثياب الناعمة والشقائق يعني به الثياب المسلوطة
بلون الشقائق ١٢ **الح** قوله بالاثواب الجاهلي يد يدان رقيق الكتان وهي
الشطوية وما اشبهها من القصبي والفرقي والقسي لا بأس به بغير ثياب الكتان
وهي الاثري وما اشبهه من القسي والزينة الى أجل واصل ذلك ان ما اختلف
في جنس من الثياب يجوز بيعه ما خالف في جنس الى أجل لا يجوز ذلك فيما كان من جنس
وانما يختلف جنسا بالرقعة والغلظة لانها المنفعة المقصودة منها وكذلك القطن
رقيقه وهو المروى والمروى والقوي والعدلى جنس من لف غليظ وهي الشقائق و
الملاحف اليمانية الغلظ ذكر ذلك كله ابن القاسم في المدونة وفي الواضحة ان ثياب
القطن صنف وان اختلفت جودتها واثامها وبلداتها انتقارب ما فيها الا ما كان من
رشي القطن وما اختلف ايضا في الروادة والبودة والغلظة والرقعة قتيان وتباعدي
نفع وجاله فانها صنفان يجوز فيها التفاضل الى أجل فجعل اختلاف الجنس محلين
بالصبيح على الوجه الذي ذكره بالرقعة والغلظ ولم يذكر الاختلاف بالصبيح لان ثياب
الكتان لم تكن هناك تستعمل على هذا الوجه ١٣ **الح** قوله ولا يصلح في مختلف
الخير يد ما تقدم من الجنس بالرقعة والغلظ وفي بعضها بالصبيح واما اذا اشبه بعض ذلك

بعضا وان اختلفت اسماؤه فلا يجوز فيه التفاضل مع الاجل لتقارب المنفعة التي في
معنى الجنس ومنه سبب الى حنيفة يقرب من مذموم مالك في ذلك وهو قول الحنفية
وجوز الشافعي التفاضل مع التساوي في الصنف الواحد وهو قول سعيد بن المسيب ١٢
الح قوله سلف في سبائب بالموحدة من جميع بيعة شقة من الثياب
من اي نوع كان وقيل هي من الكتان كذا في النهاية وقيل ثياب رفاق بمعية عام ١
بمقاييس ١٢ **الح** قوله في سبائب قال مالك السبائب غلظ ثمانية فقال
ابن عباس فيمن باعها قبل ان يقبضها ذلك الورق بالورق وكره ذلك وقال مالك
ان معنى ذلك انه اراد ان يبيعها من باعها منه بأكثر من الثمن الذي دفع اليه فيها فدخل
الورق بالورق متفاضلا ويحتمل قول مالك هذا ان يريد بيان مذموم ابن عباس ويحتمل
ان يريد به ما يحتمل اللفظ المروى في ذلك مما هو الصواب عنده وقد قال عيسى سالت
ابن القاسم عن ربح مالم يضمن فقال ذكر مالك ان بيع الطعام قبل ان يستوفي لان رسول
الله صلى الله عليه وسلم نهي عن بيع الطعام قبل ان يستوفي فربح حرام قال واما غير الطعام العروض
والحيوان والثياب فان ربح حلال لا بأس به لان بيعه قبل استيفائه حلال ومن كتاب محمد
ان من ربح مالم يضمن ان يبيع لرجل شيئا بغير امره ثم يتابعه منه وهو لا يعلم ببيعك باقل من
الثمن وكذلك بيعك ما ابتعت باختيار لا تبعه حتى تعلم البائع ويشهد انك رضيت فان لم
تعلم فربحك لبائع وان قلت بعث بعد ان اخترت صدقت مع يمينك وكذلك الربح
واما خلا المطعوم فانه يجوز بيعه من باعه ومن غيره قبل قبضه سواء كان فيه حق توحيته من
عدا او كيل او لم يكن فيه حق توحيته كالثوب المعين وقال ابو حنيفة كل ما ينقل او يحول فانه
لا يجوز بيعه قبل استيفائه وكل ما لا ينقل ولا يحول من الدور والارضين وما اشبههما فانه يجوز
بيعه قبل استيفائه وقال الشافعي لا يجوز بيع شئ من ذلك قبل استيفائه وتعلق شئوخنا
في ذلك بان المطعوم بالناس فيه حاجة اليه فكان الاحتياط فيه واجبا قال القاضي ابو الوليد
والذي عندي انه كان المستعمل في البيع قبل استيفائه المسبب به الى الدرهم بالدرهم حين
وردوا النبي فاخص الحكم بذلك والله اعلم **الح** قوله قال مالك والامر بالمعروف عليم
عندنا فيمن سلف في رقيق أو عروض فان المشتري لا يبيع شيئا من ذلك من الذي اشتراه عليه
من الثمن الذي سلف فيه قبل ان يقبضه منه بربح ما دام في ذمته وقبل استيفائه منه لانه
يكون حينئذ قد دفع اليه دينارا او اخذ منه دينارين واما ان باعه منه بشئ الثمن الذي
اشتراه به منه واقل من ذلك فلا بأس به لانه في بيعه بمنزلة العود الى معنى القرض فاذا باعه
باقل من الثمن بعد من التهمة لان مثل هذا لا يفعل لا يقصد احدا من سلف دينارين في دينار

ماسلفه وزاد من عنده قال مالك من سلف ذهباً او ورقاً في حيوان او عرض اذا كان موصوفاً الى اجل مسمى ثم حل الاجل فانه لا بأس ان يبيع المشتري تلك السلعة من البائع قبل ان يحل الاجل او بعد ما يحل بعرض من العرض ويجعله ولا يؤخره بالغاً ما بلغ ذلك العرض الا الطعام فانه لا يحل ان يبيعه حتى يقبضه والمشتري ان يبيع تلك السلعة من غير صاحبها الذي ابتاعها منه بذهب او ورق او عرض من العرض يقبض ذلك ولا يؤخره لانه اذا اخره قيمه ودخله ما يكره من الكالى بالكالى والكالى بالكالى ان يبيع الرجل ديناً له على رجل بدين له على رجل آخر قال مالك ومن سلف في سلعة الى اجل وتلك السلعة مما لا يؤكل ولا يشرب فان المشتري يبيعها من شاء بنقد او عرض قبل ان يستوفيها من غير صاحبها الذي اشتراها منه ولا ينبغي له ان يبيعها من الذي ابتاعها منه لا بعرض يقبضه ولا يؤخره قال وان كانت السلعة لم تحل فلا بأس بان يبيعها من صاحبها بعرض مخالف لها بين خلافه يقبضه ولا يؤخره قال مالك فيمن سلف دنائراً او دراهم في اربعة اثواب موصوفة الى اجل فلما حل الاجل تقاضى صاحبها فلم يجدها عنده ووجد عنده ثياباً بدورها من صنفها فقال له الذي عليه الاثواب اعطيك بها ثمانية اثواب من ثيابي هذه انه لا بأس بذلك اذا اخذتلك الاثواب التي يعطيه قبل ان يفترقا قال مالك فلو دخل ذلك الاجل فانه لا يصح وان كان ذلك قبل حل الاجل فانه لا يصح ايضا الا ان يبيعه ثياباً باليست من صنف الثياب التي

قوله من سلف ذهباً او ورقاً في حيوان فلا بأس ان يبيع من البائع قبل الاجل وبعده بعرض يجعله ولا يؤخره على ما تقدم وذلك ان على ثلثة احوال احدها ان يبيعه منه قبل ان يفترقا من مجلس السلم والثاني بعد ان يفترقا وقبل حلول اجل السلم والثالث بعد حلول اجل السلم فاما قبل التفريق فقد قال الشافعي في المجموعه من السلم في غير الطعام عينا او طعاما او عرضا لا يعرف بعينه او ما يعرف ثم يبيع من البائع قبل التفريق جاز ان يبيعه منه بما شاء وان نقده دنائراً او اخذ دراهم او اخذ دنائراً اكثر من دنائره ولا يجوز ذلك بعد التفريق وقال القاضي ابو الوليد ومعنى ذلك عندي ان يأخذ من جنس دنائره اكثر فيعلم ان لم يقصد اعطاء دينار بدينارين فيصح بعد التهمة في البيع الاول والثاني وبذا على مذهب الشافعي واما على قول ابن القاسم فلا يجوز ان يأخذ من اكثر من ذمبه فان كان بعد التفريق وقبل الاجل فانه لا يجوز الا بما به يجوز ان يسلم في الحيوان المسلم فيه ويجوز ان يسلم فيه رأس المال فيخرج من الامرين واما بعد الاجل فانما يراد معنى واحد وهو ان يكون رأس مال السلم لا يجوز ان يسلم فيها بابه وان كان ما يابعه لا يجوز ان يسلم فيها بابه لان حكم الحكم التناجز لانه يأخذ ما بابه بنقد الا يجوز فيه التناجز وما في ذمة السلم اليه بمنزلة النقد فلا يفسد ذلك من هذا الوجه الا بالفسد ببيع النقد وانما يراد معنى ذلك في رأس مال السلم وما يقبضه ثمن السلم فيلزم بينهما من التناجز والله اعلم ومن شرط صحة هذا البيع القبض قبل التفريق وما هو في حكم ذلك لانه يدخله قبل الاجل وبعده فصح دين في دين وذلك ممنوع باتفاق فان كان ما يأخذ مما يمكن قبضه لوقت كالثوب فلا يجوز ان يؤخره به الا مثل ذمبه الى الميت واما ان يفارقه ويطلبه فلا يجوز ذلك لانه يدخله فصح دين في دين ووجه ذلك انه كان له عليه حيوان مضمون في ذمته فنقله الى ثوب مضمون في ذمته وان تفرقا قبل القبض فصح البيع ان عملاً على ذلك ١٢ **قوله** من الكالى بالكالى بالهزاي التناجز منه بلغ بك اكلاً العمر اى اطوله واشده وقيل ما خرد من الكلى وهو المحفوظ والطلاق بهذا الاسم على الدين مجاز لانه مكاده لا كالى وانما الكالى صاحب لان كلام من المتبايعين يكلاً صاحب اى يحرسه لاجل ماله قبله فعلاقة المجازا للملازمة الى كون كل فيها لازماً لا خرداً يلزم من المحفوظ وعكسه وقد جاء في معنى مفعول كدافق اى مدقوق وهو مجاز في الاسناد اى ملابس الفعل اى كالى صاحب كعبشة راضية او مجاز بالحذف اى من بيع مال الكالى بالكالى قال احمد ليس في هذا حديث صحيح لكن الاجماع على انه لا يجوز بيع الدين بالدين ١٢ **قوله** والكالى بالكالى ان يبيع الرجل ديناً على رجل بدين له على رجل اخر يريد ما ذكرناه من ان يبيع ديناً على رجل من رجل اخر بعرض يؤخره عليه وانما معنى ذلك انما يراى من جملة الكالى بالكالى لان هذا هو صحيح ما يقع عليه الاسم بل يبيع ثوب الى رجل يبيع على ياتى الى اجل ادخل في باب الكالى بالكالى والله اعلم ١٢ **قوله** فمن سلف

دنائراً او دراهم في اربعة اثواب موصوفة فلا بأس ان يأخذ منه عند الاجل ثمانية اثواب من جنسها دون منها يقضى ان رقيق الكتان جنس واحد وان اختلفت ثمانية حتى يكون للثوب ثمن ثمن الثوبين والاكثر كمن من جملة الرقيق كمان غليظة جنس في ألف لرقيقه وان اختلفت ثمانية كان وتفاوتت ولو اختلفت اجناسه باختلف ثمانية كان من الكتان اجناس كثيرة وكذلك حكم سائر انواع الثياب من القطن والصوف والخز والحبر وغير ذلك والله اعلم اذا ثبتت ذلك فانه لا يجوز ان يأخذ منه قبل الاجل ادون من ثيابه ولا افضل لما قدمناه من انه لا يسلم بالجنس من الثياب في جنسه ولا يدخله في اخذه الا دون صنع و تعجل ويدخله في اخذه الا افضل حط عني الضمان وازيدك ونذاني البيع فاما القرض والمؤجل فلا يجوز ان يأخذ منه قبل الاجل ادنى لانه منع وتعجل واما ان يأخذ منه قبل الاجل افضل فجزاه ابن القاسم ومنعه اشهد قال ابن القاسم لازمه تعجيل القرض قبل الاجل فلا حاجة به الى ان يحيط عنه الضمان بزيادة لانه قادر على ان يحيط بغير زيادة ومذهب الشافعي انه ليس له تعجيل الا باختيار المقرض قل ذلك منع منه واذ حل الاجل جاز ان يأخذ منه افضل من ثيابه وادنى واكثر وعدوا فان اعطاه افضل من ثيابه ودرهما او ديناراً فقد قال مالك لا يجوز ذلك ومعناه اذا كان رأس المال عينا لانه اذا اخذ منه عينا من جنس رأس المال فقد قال امرها الى عين مؤجل بعرض وعين منه جنسه مؤجل ولو كانت الزيادة عرضاً جاز ذلك وكذلك لو كان رأس مال السلم عرضاً يجوز ان يسلم في العرض المسلم فيه ولغيره او درهما مجاز لانه يقول الى حيوان وثياب ودرهم الى اجل وذلك جائز لو كان رأس السلم عينا فاخذ المسلم عند الاجل افضل من ثيابه وزاد عينا من جنس رأس المال مجاز ذلك لانه وان كان فيه عين معجل وعين مؤجل بعرض معجل فان عين المؤجل لما كان يسيراً ضعفت فيه التهمة والله اعلم ولا يجوز عند الشافعي ان يزيد المسلم درهما ويأخذ افضل ما يسلم لانه يبيع لاسلم فيه قبل قبضه وذلك غير جائز عنده وجوز ابو حنيفة ذلك في الثياب دون المكمل والموزون وقد تقدم ذكر ذلك كله فان كانت الزيادة من المسلم اليه فلا يفترقا قبل قبضها لما قدمناه وان كانت من المسلم لفضل ما اخذ على ما كان له جاز ان تتناجز الزيادة رواه على بن زياد عن مالك لانه يدخله الكالى بالكالى ولا يفرق عين في دين وذلك ان المسلم معجل ما ينتقل اليه فابتاع الزيادة التي قبضها ثمن مؤخر وذلك جائز ١٢ **قوله** ان يبيع الخمر قال الخطابي اذا سلفه دنائراً في قفيز حنطة اى شرفه الى اجل فاعوزه البرقان اى حنيفة ذهب الى انه لا يجوز ان يبيع عرضاً بالدينار ولكن يرجع برأس المال اليه فلول العجوم الخمر وظاهره وعند الشافعي يجوز له ان يشتري منه صاعاً بالدينار اذا اتقايلاً وقبضه قبل التفريق لئلا يكون ديناً بدين فاما قبل الاقالة فلا يجوز وهو معنى النسي من صرف السلف الى غيره ١٢

سلفه فيها بيع النحاس والحديد وما أشبههما **فأما** يوزن **قال** مالك الأمر عندنا فيما كان مما يوزن من غير الذهب والفضة من النحاس والشبه والرصاص والأنك والحديد والقضب والتين والكرسف وما أشبه ذلك مما يوزن فلا بأس أن يؤخذ من صنف واحد اثنان بواحد لا بأس أن يؤخذ رطل حديد برطل حديد رطل صفر برطل صفر لا أخير فيه اثنان بواحد من صنف واحد إلى أجل فإذا اختلف الصنفان من ذلك فبان اختلافهما فلا بأس أن يؤخذ منه اثنان بواحد إلى أجل فإن كان الصنف منه يشبه الصنف الآخر وان اختلفا في الاسم مثل الرصاص والأنك والشبه والصفر فإني أكره أن يؤخذ منه اثنان بواحد إلى أجل **قال** مالك وما أشرت من هذه الأصناف كلها فلا بأس أن تباعه قبل أن تقبضه من غير صاحبه الذي اشتريته منه إذا قبضت ثمنه إذا كنت اشتريته كيلا أو وزنا فإذا اشتريته جزأ فباعه من غير الذي اشتريته منه بنقد أو إلى أجل وذلك إن ضامته منك إذا اشتريته جزأ ولا يكون ضامته منك إذا اشتريته وزنا حتى تزنه وتستوفيه وهذا أحب ما سمعت إلى في هذه الأشياء كلها وهو الذي لم يزل عليه امر الناس عندنا **قال** مالك الأمر عندنا فيما يكال أو يوزن مما لا يؤكل ولا يشرب مثل الصفر والنوى والخبط والكتم وما يشبه ذلك أنه لا بأس بأن يؤخذ من كل صنف منه اثنان بواحد بيدا بيد ولا يؤخذ من صنف واحد اثنان بواحد إلى أجل فإن اختلف الصنفان فبان اختلافهما فلا بأس بأن يؤخذ منهما اثنان بواحد إلى أجل وما أشرت من هذه الأصناف كلها فلا بأس بأن يباع قبل أن يستوفى إذا قبض ثمنه من غير صاحبه الذي اشتراه منه **قال** مالك وكل شيء ينتفع به الناس من الأصناف كلها وإن كانت الحصباء والقصبة فكل واحد منهما بمثليه إلى أجل فهو ربا وواحد منهما بمثله وزيادة شيء من الأشياء إلى أجل فهو ربا **الشيء عن بيعتين في بيعة** **قال** مالك أنه بلغه أن رسول الله صلى

أما قوله

قال مالك الأمر عندنا الخ وذلك إن المكمل والموزون مما ليس بمطعم ولا شئ كالنساء والحديد والرصاص والنحاس فإنه يجوز فيه التفاضل بيدا بيد ويجرم فيه التفاضل مع الأجل في الجنس الواحد منه ما قد مضى قبل هذا وإن كان الصنف يشبه الصنف الآخر وان اختلفا في الاسم كالرصاص والأنك فإني أكره أن يباع منه واحد باثنين إلى أجل يريد بالتشابه تقارب المنافع مع تقارب الصورة كالأنك والرصاص زاد ابن الجبب والقصور فانه جنس واحد في هذا الباب وكذلك الشبه والصفر والنحاس جنس واحد والحديد لينه وكبره جنس واحد ونما يختلف بالعمل فإذا عمل الحديد سيفا أو سكاكين أو النحاس أوواني فإنه يصير أصنافا باختلاف المنافع والصورة وقوله فإني أكره أن يؤخذ منه اثنان بواحد لما قد مضى من أن الجنس الواحد لا يجوز بعضه بعضا نقدا متفاضلا في ذلك كله إلا ما ذكره أصحابنا من مالك في منع التفاضل في القلوس واختلفوا في تأويل ذلك فمنهم من قال منه على الكراهية ومنهم من قال منه على التحريم وجه الكراهية أن السكة في النحاس ضائعة لا تجزئ عن أصله فلم تنقل من أباقة التفاضل إلى تحريمه كضائعة طسوتا وإواني ووجه رواية التحريم أن السكة نوع يختص بالاثمان فوجب أن تؤثر في تحريم التفاضل بجنس الذهب والفضة ومن نسب مالكا في هذا القول إلى المناقضة فلم يثبت وجه الحكم والله أعلم **قوله** من النحاس والشبه لفتح الشين والموحدة خالص الصفر الذي يشبه الذهب والنحاس دون ذلك إلى الحمرة ١٢ والأنك بمدة العزة ومنع التون هو الرصاص وقيل هو الرصاص النحاس وقال ابن الجوزي هو الرصاص القلعي وهو يفتح القاف منسوب إلى القلعة موضع ببلاد دية كذا في فتح الباري والرصاص كسب معروف ولا يكسر ضربان أسود وهو الأسب والابار الأبيض وهو القلعي والعقد كذا في القاموس والقضب هو الرطبة ١٢ **قوله** الأمر عندنا يريد أن ما ليس بمطعم ولا شئ فانه يجوز بيعه بجنسه بيدا بيد متفاضلا ولا يجوز متفاضلا إلى أجل ويجوز التفاضل في الجنس إلى أجل وقوله وكل ما ينتفع به الناس وإن كان الحصباء والقصبة فكل واحد منهما بمثله إلى أجل ربا وما كان من جنس واحد يجرم فيه التفاضل إلى أجل فانه لا يجوز وإن كان ذلك الفضل من غير ذلك الجنس وربما كان منفعة أو عملا فانه لا يجوز ذلك فيه **قوله** النبي عن بيعتين في بيعة قال الخطابي ونقيس ما نهي عنه من بيعتين في بيعة على وجهين أحدهما أن يقول بعتك هذا الثوب نقد العشرة ونسيئة ثمانية عشر فهذا لا يجوز لانه لا يدري أيهما الثمن الذي يختاره منه فيقبح به العقد وإذا أجل الثمن لطلب البيع والوجه الآخر أن يقول بعتك هذا الثوب نقد العشرة ودينار على أن تباعه جارية بعشرة دينار فهذا أيضا فاسد لانه جعل ثمن الثوب ثمانية عشر ودينار وشرط عليه أن يبيع جاريته بعشرة ودينار وذلك لا يلزمه فإذا لم يلزمه ذلك سقط بعض الثمن وإذا سقط بعضه صار الباقي محمولا ومن هذا الباب أن يقول بعتك هذا الثوب بدينار على أن تعطى بها ديارهم صرف عشرين أو ثلثين بدينار وأما إذا باع عشرين ثمن واحد كذا رطل أو رطلين أو رطلين فذلك جائز وليس من باب البيعتين في البيعة الواحدة وإنما هي صفقة واحدة جمعت شيتين ثمن معلوم وعقد البيعتين في بيعة واحدة على الوجهين الذي ذكرناهما عند أكثر

الفقهاء فاسد ونهى أن طأوس قال لا بأس أن يقول له بعتك هذا الثوب بنقد بعشرة وإلى شهر خمسة عشر فيجب به إلى أحدهما وقال الحكم والحد لا بأس به ما لم يتفرقا وقال الأوزاعي لا بأس بذلك ولكن لا يفارق حتى تنأيه بأحد البيعتين فبطلت لانه ذهب بالسلطنة فيك الشريطين نهى به صلى الله عليه وسلم عن بيعتين في بيعة يحمل على ظاهره من التحريم وقال الفقهاء في معنى بيعتين في بيعة أن يثنى أو يثقل البيع ببيعتين على أن لا يتم منهما إلا واحدة مع لزوم العقد فلهذا هو معنى بيعتين في بيعة مثل أن يتبايعا بهذا الثوب بدينار ولذا الآخر بدينارين على أن يختارا أحدهما في ذلك شاء وقد نزهما ذلك ولزم أحدهما فإذا يوصف بأنه بيعتان لانه قد عهده بيعته في الثوب الذي بالدينارين وبيعة أخرى في الثوب الذي بالدينار ولم يجمعهما صفقة لانه لا يتم البيع فيها ولو يوصف بأنه في بيعة لانه أحدي البيعتين فبطل هذا لا يجوز سواء كان ذلك بنقد واحد أو نقدين مختلفين خلا فالعبد العزير ابن سلمة في تجوز ذلك بالنقد الواحد والدليل على ما نقوله ما تقدم من نهى به صلى الله عليه وسلم عن بيعتين في بيعة ونهى به يقضي فساد المعنى عنه ومن جهة المعنى ما احتج به مالك من أنه بقدر عليه أن يخذ أحدهما بالدينارين تركه وأخذ الثاني ووقع بدينارين فصار إلى أن باع ثوبا ودينارين بدينارين وأما أن كان ذلك ثمن واحد مثل أن يبيع أحدهما بدينارين الثوبين يختار أحدهما بدينارين وقد نزهما ذلك ولزم البائع تحقيق المذهب الجواز وفي كتاب محمد قال مالك لا خيرة في حال محذورة ذلك أن يختلف الثوبان كانا من صنف واحد أو من صنفين اتفق الثمن أو اختلف ومعنى ذلك إذا كانا من صنفين فاما إذا كانا من صنف فان كان بينهما تفاضل ليس فلهذا لا يكاد يسلم منه كل ثوبين وإن كان بينهما تفاوت في الجودة فلهذا الذي ذهب إليه مالك وبه قال في كتاب محمد أن كانت السلطان مما يجوز أن تسلم أحدهما في الأخرى لم يجز ذلك على الزام أحدهما فهذا يقتضي أنه إذا كان أحدهما من الخيل لمسا بقية أو من رقيق الثياب والثانية من حواشي الخيل وغلبت الثياب لم يجز لأن هذا ما تسلم أحدهما في الأخرى إلا أن مثل هذا لا يكاد يقع على وجه التحريم لأن كل واحد يعلم أن الأفضل هو الخيار المشتري إلا أن يريد بذلك أن يكونا جميعا من الكتان ويكون أحدهما مشتقة والأخرى بامقصد بحيث يختلف فيها الأغراض فنقد يأخذ الادون المشتري لغرضه فيه يأخذ الاجود لفضله فيدخل هذا الغرض فإذا قلنا بجواز ذلك وهو الظاهر فالذي يخرج هذا عن أن يكون من بيعتين في بيعة يحتل ذلك وجهين أحدهما أن يكون من بيعتين في بيعة ولكنه مخصوص بالدليل لتعريف من الغرض الثاني أنه ليس من بيعتين في بيعة لأن معنى بيعتين في بيعة أن يكون كل واحدة من البيعتين مقصودة بجنسها محققة كل واحدة منهما بغرض غير غرض الأخرى وذلك موجود فيه إذا اختلف الثمنان واختلف المبيعان بجنس أو بالتباين الجودة التي لا يتساوى معها الثمن فيها فإذا تساوى الثمنان وتساوت الجودة وتقا ربت تقاربا يكون في معنى التساوى فانه لا تختص كل واحدة من البيعتين بغرض فلم تكن بيعة ولذلك لا يقال لمن اشتري قفيرة حنطة من صبرة أنه من باب بيعتين في بيعة ولا يبيع كسرة ولا غلاف في المذهب أنه يجوز أن يشتري عشرة كبش يختار باس عشرة كبش معجونة وإن كانا لشك أنه لا يكادان يتفق لتساويهما ولكنه يتقارب كثير منها مع تساوى الغرض فيها أو تقاربه والله أعلم ١٢

الله عليه وسلم نبي بيعتين في بيعة **مسألة** انه بلغه ان رجلا قال لرجل ابيع لي هذا البعير بنقد حتى ابتاعه منك الى اجل
فُسِّلَ عن ذلك عبد الله بن عمر فكرهه ونهى عنه **مسألة** انه بلغه ان القاسم بن محمد سئل عن رجل اشترى سلعة بعشرة
دنانير نقد او خمسة عشر دينارا الى اجل فكره ذلك ونهى عنه **قال** مالك في رجل ابتاع من رجل سلعة بعشرة دنانير نقد
او بخمسة عشر دينارا الى اجل قد وجبت المشتري باحد الثمنين **قال** مالك انه لا ينبغي ذلك لانه ان اخرا العشرة كانت خمسة
عشر الى اجل وان نقد العشرة كان انما اشترى بها الخمسة عشر التي الى اجل **قال** مالك في رجل اشترى من رجل سلعة
بدنانير نقد او بشاة موصوفة الى اجل قد وجب عليه البيع باحد الثمنين ان ذلك مكروه ولا ينبغي لان رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم نهي عن بيعتين في بيعة ولهذا من بيعتين في بيعة **قال** مالك في رجل قال لرجل اشترى منك هذه العجوة بخمسة
عشر صاعا او الصيغاني عشرة اصوع او الخنطة المحمولة خمسة عشر صاعا او الشامية عشرة اصوع بدنانير قد وجبت لي احدهما
ان ذلك مكروه لا يحل وذلك انه قد اوجب عشرة اصوع صيغانيا فزيد عنها وياخذ خمسة عشر صاعا من العجوة او يجب له خمسة
عشر صاعا من الخنطة المحمولة فيدعها وياخذ عشرة اصوع من الشامية فهذا امكروه لا يحل وهو ايضا يشبه ما نهي عنه من
بيعتين في بيعة وهو ايضا ما نهي عنه ان يباع من صنف واحد من الطعوم اثنان بواحد **بيع الغرر** **مسألة** عن
ابي حازم بن دينار عن سعيد بن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن بيع الغرر **قال** مالك ومن الغرر والمخاطرة
ان يعهد الرجل قد ضلت دابته او ابنت غلامه وثمان الشيء من ذلك خمسون دينارا فيقول رجل انا اخذه منك بعشرين
دينارا فان وجدته المبتاع ذهب من البائنة ثلاثون دينارا وان لم يجده ذهب البائنة من المبتاع بعشرين دينارا **قال** مالك
وفي ذلك ايضا عيب اخر ان تلك الضالة ان وجدت لم يد رازدت ام نقصت ام حدث بها من العيوب فهذا اعظم
المخاطرة **قال** مالك والامر عندنا ان من المخاطرة والغرر اشتراء ما في بطون الاناث من النساء والدواب لانه لا يدري
ايخرج ام لا يخرج فان خرج فلا يدري يكون حسنا او قبيحا ام تاما ام ناقصا ام ذكر ام انثى وذلك كله يتفاضل ان كان على كذا
فقيمه كذا وان كان على كذا فقيمه كذا **قال** مالك ولا ينبغي بيع الاناث واستثناء ما في بطونها وذلك ان يقول الرجل
للرجل ثمن شاتي الغزيرة ثلاثة دنانير فبي لك بدنانيرين ولي ما في بطونها فهذا امكروه لانه غرر ومخاطرة **قال** مالك لا يحل

بشرية السنين ١٢

١٠ قوله نهي عن بيعتين في بيعة وهو ان يقول بعتك

بذا الثوب نقد العشرة ونسيئة خمسة عشر فلا يجوز لانه لا يدري ايها الثمن الذي يختاره
ليقع عليه العقد ومن صورته ان يقول بعتك بذا العشرة من علي ان تبغيني ثوبك بعشرة فلا
يصح للشرط الذي فيه ولا ينفذ بسقوط بعض الثمن فيصير الباقي محمولا وتدني من بيع و
شرط ومن بيع وسلف واما هذا ان الوجهان كذا في النهاية ١٢ **قوله** في رجل اشترى
قوله من باع من رجل سلعة بدنانير نقد او بشاة موصوفة الى اجل وذلك محرم من بيعتين
في بيعة لان الثمنين قد اختلفا في الجنس والعقد وان اختلفا في الاجل والنقد ولو اختلفا
باحد منهما العقد ومتى اختلف احد العوضين بالجنس او القدر المقصود او بالنقد والتأجيل
فمن معنى بيعتين في بيعة الذي نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه ١٢ **قوله**
او الصيغاني عشرة نواع من القمح او من العجوة منسوب الى صيغان اسم كبش يربط هناك
او اسم كبش صياح والنوع من تغيرات النسب ١٢ **قوله** بيع الغرر اي البيع الذي
يكون فيه غرر البائع او المشتري فيدخل فيه بيع كثير من كل محمول وبيع الاذن وغيره وقد
التسليم فهذا اصل كبير في البيوع فالغدر اسم جامع لبياعات كثيرة كبهل ثمن وثمن وسحب
في ماء وطير في الهواء وعرفه بانه ما شك في حصول احد عوضيه والمقصود منه غالباً ١٢ **قوله**
نهي عن بيع الغرر اي المحظور وهو ما احتمل امرين اقلهما خوفا او ما انطوت غنا عاقبة
قال النووي هو ما كان له ظاهراً غير المشتري وباطن محمول يعرفه البائع وقيل ماله ظاهراً وثوره
وربما يكرهه قال السبكي احتج الشافعي بالنهي عن بيع الغرر في فساد الاذن والفساد وكما
عقد على انه مرة يكون بيعا مرة لا ومنه جمل المحملة والملازمة والمنازعة وبيع المعدوم
وما لا يقدر على تسليمه ١٢ **قوله** في رجل اشترى من رجل سلعة بدنانير نقد او بشاة موصوفة الى اجل قد وجبت المشتري باحد الثمنين
ان ذلك مكروه لا يحل وذلك انه قد اوجب عشرة اصوع صيغانيا فزيد عنها وياخذ خمسة عشر صاعا من العجوة او يجب له خمسة
عشر صاعا من الخنطة المحمولة فيدعها وياخذ عشرة اصوع من الشامية فهذا امكروه لا يحل وهو ايضا يشبه ما نهي عنه من
بيعتين في بيعة وهو ايضا ما نهي عنه ان يباع من صنف واحد من الطعوم اثنان بواحد **بيع الغرر** **مسألة** عن
ابي حازم بن دينار عن سعيد بن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن بيع الغرر **قال** مالك ومن الغرر والمخاطرة
ان يعهد الرجل قد ضلت دابته او ابنت غلامه وثمان الشيء من ذلك خمسون دينارا فيقول رجل انا اخذه منك بعشرين
دينارا فان وجدته المبتاع ذهب من البائنة ثلاثون دينارا وان لم يجده ذهب البائنة من المبتاع بعشرين دينارا **قال** مالك
وفي ذلك ايضا عيب اخر ان تلك الضالة ان وجدت لم يد رازدت ام نقصت ام حدث بها من العيوب فهذا اعظم
المخاطرة **قال** مالك والامر عندنا ان من المخاطرة والغرر اشتراء ما في بطون الاناث من النساء والدواب لانه لا يدري
ايخرج ام لا يخرج فان خرج فلا يدري يكون حسنا او قبيحا ام تاما ام ناقصا ام ذكر ام انثى وذلك كله يتفاضل ان كان على كذا
فقيمه كذا وان كان على كذا فقيمه كذا **قال** مالك ولا ينبغي بيع الاناث واستثناء ما في بطونها وذلك ان يقول الرجل
للرجل ثمن شاتي الغزيرة ثلاثة دنانير فبي لك بدنانيرين ولي ما في بطونها فهذا امكروه لانه غرر ومخاطرة **قال** مالك لا يحل

قال مالك لا يخفى في بيع اربعة على انها عقوق وكذلك الغنم والابل الا ان يقول انها
عقوق ولا يشترط ذكره ابن الموزوروي عبد الملك بن الحسن عن ابي حازم بن دينار عن سعيد بن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
نهي عن بيع الغرر **قال** مالك في رجل اشترى سلعة بعشرة دنانير نقد او بخمسة عشر دينارا الى اجل فكره ذلك ونهى عنه **قال** مالك في رجل اشترى من رجل سلعة
بدنانير نقد او بشاة موصوفة الى اجل قد وجبت المشتري باحد الثمنين **قال** مالك انه لا ينبغي ذلك لانه ان اخرا العشرة كانت خمسة
عشر الى اجل وان نقد العشرة كان انما اشترى بها الخمسة عشر التي الى اجل **قال** مالك في رجل اشترى من رجل سلعة
بدنانير نقد او بشاة موصوفة الى اجل قد وجب عليه البيع باحد الثمنين ان ذلك مكروه ولا ينبغي لان رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم نهي عن بيعتين في بيعة ولهذا من بيعتين في بيعة **قال** مالك في رجل قال لرجل اشترى منك هذه العجوة بخمسة
عشر صاعا او الصيغاني عشرة اصوع او الخنطة المحمولة خمسة عشر صاعا او الشامية عشرة اصوع بدنانير قد وجبت لي احدهما
ان ذلك مكروه لا يحل وذلك انه قد اوجب عشرة اصوع صيغانيا فزيد عنها وياخذ خمسة عشر صاعا من العجوة او يجب له خمسة
عشر صاعا من الخنطة المحمولة فيدعها وياخذ عشرة اصوع من الشامية فهذا امكروه لا يحل وهو ايضا يشبه ما نهي عنه من
بيعتين في بيعة وهو ايضا ما نهي عنه ان يباع من صنف واحد من الطعوم اثنان بواحد **بيع الغرر** **مسألة** عن
ابي حازم بن دينار عن سعيد بن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن بيع الغرر **قال** مالك ومن الغرر والمخاطرة
ان يعهد الرجل قد ضلت دابته او ابنت غلامه وثمان الشيء من ذلك خمسون دينارا فيقول رجل انا اخذه منك بعشرين
دينارا فان وجدته المبتاع ذهب من البائنة ثلاثون دينارا وان لم يجده ذهب البائنة من المبتاع بعشرين دينارا **قال** مالك
وفي ذلك ايضا عيب اخر ان تلك الضالة ان وجدت لم يد رازدت ام نقصت ام حدث بها من العيوب فهذا اعظم
المخاطرة **قال** مالك والامر عندنا ان من المخاطرة والغرر اشتراء ما في بطون الاناث من النساء والدواب لانه لا يدري
ايخرج ام لا يخرج فان خرج فلا يدري يكون حسنا او قبيحا ام تاما ام ناقصا ام ذكر ام انثى وذلك كله يتفاضل ان كان على كذا
فقيمه كذا وان كان على كذا فقيمه كذا **قال** مالك ولا ينبغي بيع الاناث واستثناء ما في بطونها وذلك ان يقول الرجل
للرجل ثمن شاتي الغزيرة ثلاثة دنانير فبي لك بدنانيرين ولي ما في بطونها فهذا امكروه لانه غرر ومخاطرة **قال** مالك لا يحل

ان يحصد ١٢

بيع الزيتون بالزيت ولا الجبلان بدهن الجبلان ولا الزبد بالسمن لان المزبنة تدخله ولان الذي يشتري الحب وما يشبهه بشئ مسمى مما يخرج منه لا يدري يخرج منه اقل من ذلك او اكثر فهذا غرر ومخاطرة قال مالك ومن ذلك ايضا اشتراء حب البان بالسليخة فذلك غرر لان الذي يخرج من حب البان هو السليخة ولا بأس بحب البان بالبان المطيب لان البان المطيب قد طيب ونش وتحول عن حال السليخة قال مالك في رجل باع سلعة من رجل على انه لا نقصان على المبتاع ان ذلك بيع غير جائز وهو من المخاطرة وتفسير ذلك انه كانه استأجره برمح ان كان في تلك السلعة وان باع برأس المال او بنقصان فلا شئ له وذهب عنه باطلا فهذا الاصلح والمبتاع في هذا الجرة بقدر ما عالج من ذلك وما كان في تلك السلعة من نقصان او ربح فهو للبائع وعليه وذلك انما يكون اذا فأتت السلعة وبيعت فان لم تفت فبيع البيع بينهما قال مالك فاما ان يبيع رجل من رجل سلعة يثبت بيعها ثم يندم المشتري فيقول للبائع خذ عني فيأبى البائع ويقول بع فلا نقصان عليك فهذا لا بأس به لانه ليس من المخاطرة وانما هو شئ وضعه له وليس على ذلك عقدا بيعهما وذلك الذي عليه الامر عندنا **بالملاسة والمناذرة** **مسألة** عن محمد بن يحيى بن حبان وعن ابن الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن الملاسة والمناذرة قال مالك والملاسة ان يلبس الرجل الثوب ولا ينشده ولا يتبين ما فيه او يبتاعه ليلا ولا يعلم ما فيه والمناذرة ان يئخذ الرجل الى الرجل ثوبه ويئخذ الاخر اليه ثوبه على غير تأمل منهما ويقول كل واحد منهما هذا بهذا الذي نهي عنه من الملاسة والمناذرة قال مالك

له قوله حب البان بالسليخة

البان شجر والحب ثمرة له ومن طيب او سليخة ومن ثمر البان ٢ ان قال مالك الخ قوله لا يجوز ان يبيع الرجل من رجل سلعة على انه لا نقصان على المبتاع على ما ذكره من وجه الغرر لانه استأجره على بيعه بربح ان كان فيه ولا يدري قدره ولا جسه وان لم يكن فيه ربح فلا شئ له وقد ذكره مالك ان يبيع من الرجل سلعة على انه لا يفتقها وان مات قبل ان يجد فهو من حل قال ابن القاسم هو حرام ويروى ان فأتت السلعة بقيمتها يوم قبضها ومنع ذلك ان زاد في ثمنها للجمل بالاجل ولما فيه من تعليق القضاء بالوجود وقوله والمبتاع في هذا الجرة بقدر ما عالج من ذلك وللبائع الزيادة والنقص ان فأتت السلعة يريد ان يجعل على ما يؤول اليه امرهما من الاجارة فان فأتت السلعة ببيع المبتاع لها فلذلك باعها من ثمن كان اقل من قيمتها واكثر كان للمبتاع الجرة ما حاول من بيعها وغير ذلك من حفظها ان كان له الجرة وان وجدت السلعة ببيع المبتاع لم تفت فسخ البيع فيما يحتل ان يريد ان يبيع ببيع المبتاع لم يملكها ما يبيعها على ما تقدم من قول ابن القاسم والله اعلم وقوله فان ندم المشتري سلعة وسأل الوضعية فيقول البائع بع ولا نقصان عليك فذلك الا بأس به يريد ان العقد قد سلم والا فاما يفسده ابتداء وقد قال مالك في كتاب ابن تزيين وذلك لازم ووجه ذلك انه قد جمل بما عجز به على بيع سلعة فوجب ان يلزمه ما التزم له بذلك وبقوله ذلك البائع والسلعة باثرة فاراد المبتاع حملها على وجه السوق لما من النقصان قال علي عن ابن القاسم ليس له ان يبيعها الا على وجه البيع ووجه ذلك انه انما باع له البيع المتعاد على وجه الاجتهاد وطلب زيادة الثمن فليس له الخروج عنه الى ما يكثره النقصان فان يار حين البيع فزعم انه نقص من الثمن ما انكره صاحبه قال عيسى الصديق ووضحه بذلك الا ان ما تواتر من كونه يعلم به كذبه ان وانه جاني في البيع فيلزمه مفرم ما قصه من ثمنه وقال ابن تقي لا يقبل قوله الابينة تعرف ما باع به الا يدعي من ذلك شيئا يعرف ابل تلك الصناعة انما يتبع بثل ذلك فيحلف على ما زعم ويصدق ١٢ - **مسألة** قوله نهي عن

انما قال ابن عبد البر لتفسير مالك وتفسير غيره قريب من السواء وكان بيع الملاسة والمناذرة وبيع الحصة بيوعاني الجاهلية فتنبى النبي صلى الله عليه وسلم عنها ١٢ **مسألة** قوله نهي عن من الملاسة قال في النهاية هو ان يقول اذ المشتري ثوبك فقد وجب البيع وقيل هو ان يلبس المتاع من وراء ثوب ولا ينظر اليه ثم يوقع البيع عليه نهي عنه لانه يقرر لانه تعليق ودول عن الصفة الشرعية وقيل معناه ان يجعل المتاع بالليل قاطعا لغيره ويرجع ذلك الى تعليق الزم وهو غير نافذ والمناذرة في البيع هو ان يقول الرجل لصاحبه انبذا الى الثوب وانبذه اليك ليجب البيع وقيل هو ان يقول نذرت ان اشترى منك السلعة فقد وجب البيع فيكون معاطاة من غير عقد ولا يصح يقال نذرت ان اشترى منك السلعة فقد وجب البيع وابتدأته انتهى ١٢ **مسألة** قوله قال مالك في الساج الخ وهذا على ما قال ان الثوب المدرج في جرابه كالساج وما اشبهه مما يصان بغلاف او جراب يكون فيه فلا يظهر شئ منه او الثوب القبطي الذي درج على طيه وان ظهر ظاهره فانه لا يجوز بيعها بالصفة قال ابن الموارث مالك ويخالف ذلك بيع الاعمال على البرنامج بان بيعها على ذلك جائز قال ابن حبيب لكثرة ثياب الاعمال وعظم المؤنة في ثمنها ونشرها وتصح الفرق بينهما من وجهين احدهما ان يكون الساج المدرج في جرابه والثوب القبطي المدرج في طيه يمنع المبتاع من نشرها ولا يوصفان له بصفتهما وانما يشتري كل واحد منهما على ما هو عليه دون صفة يلزمها البائع وبيع الاعمال على البرنامج انما هو بيعها على ما تضمنه البرنامج من صفاتها المستوعبة لما يحتاج الى معرفته من صفاتها التي تختلف الاثمان والاغراض باختلافها فذلك جائز ببيع الاعمال على البرنامج لانه يبيع على صفته ولم يخرجه بيع الساج في الجراب والقبطي المطوي لانه يبيع على غير صفة ولا رؤية ولو كان على الصفة ومنع الرؤية فقد ذكر ابن سحنون في رده على الشافعي ان الصفة تنوب عن ذلك واحتج بمديث ابي هريرة في ان نهي عن بيع السلع لا ينظر اليها ولا يجرون عنها ودروى ابن سحنون ان جيبا سأل اياه عن اتباع شاة او ما تين ان يبيع جميعها فقال لا بد من ذلك الا ان يبيع اثنين او ثلاثة ثم يقول للبائع ان ما لم اجس شئ ما جئت فيكون كالبائع على الصفة ونذا يحتل ان يكون قد لا يبيع جميعها وتوصيفا السمن فقط وفي كتاب ابن الموارثين باعكم اخاف او برب فلا بأس ان ينظر منها الى اثنين او ثلاثة يريد بعد ان يعلم عددا فلهذه غير مزية على انه يحتل ان يكون مشقة سحنون ومشقة ابن الموارثين يكون ذلك بشرط و ظاهر قول سحنون يقتضي الشرط والا فهو وفاق والله اعلم والوجه الثاني ان الاعمال تملك المشقة والمؤنة باعدها الى حالها ولا يكون ذلك في غالب الحال الا بالاجرة وصانع يتولى ذلك والسامون يتكروون وليس كل من يسوم ويتطاول المبتاع يشتريه قريب انسان لا يوافق واخر يوافق ولا يبيع ثمنه الذي يرضى البائع وترك المبتاع دون شد اعاده الى الحال الاولى تغيره وتذبح بجماله ونقص من ثمنه فان ترك دون ان يعاد الى العقد تغير وان اعيد الى العقد بعد رؤيته كل مسامحة وربما يحرك ذلك وطال محقت بذلك مشقة وعظمت المؤنة والنقطة فلهذه الضرورة جاز ان تقوم الصفة مقام رؤية المبتاع والنظر اليه وليس كذلك الثوب المدرج في جرابه وان اخراجه منه ونظره اليه ورده فيه ليست فيه مشقة ولما جرت العادة ان يعلى ذلك باجرة فلا يلحق فيه نقطة وان طال ذلك وتكرر فتم بخر ان ينتقل عن بيعه على الرؤية الى بيعه على الصفة لغير ضرورة لانه ليس في ذلك غرض غير مجرد الغرر وذلك جائز ببيع صحة العقد وذلك بمنزلة ان يبيع رجل من رجل ثوبا بيده لا مفرقة في نشره وتقليبه على الصفة دون رؤيته لم يخر ذلك لانه لا يجوز الاختلاف من الرؤية الى الصفة الا للضرورة والله اعلم ١٢

في الساج المدرج في جرابه او الثوب القبطي المدرج في طيه انه لا يجوز بيعهما حتى ينشرا وينظر الى ما في اجوافهما وذلك ان بيعهما من بيع الغر وهو من الملاسة قال يحيى قال مالك وبيعه لاعداء على برنامج مختلف لبيع الساج في جرابه والثوب في طيه وما اشبه ذلك فرق بين ذلك الامر المعول به ومعرفة ذلك في صدق الناس وما مضى من عمل الماضين فيه وانه لم يزل من بيع الناس الجائزة بينهما التي لا يرون بها بأسا لان بيعه لاعداء على البرنامج غير نشر لا يراد به الغر وليس يشبه الملاسة **بيع المراجعة قال مالك** الامر بالمجمع عليه عندنا في البز يشترى الرجل من بلد ثم يقدم به بلدا آخر فيبيعه مراجعة انه لا يحسب فيه اجر السامرة ولا اجر البطي ولا الشد ولا النفقة ولا كراء بيت فاما كراء البز في حملانه فانه يحسب في اصل الثمن ولا يحسب فيه ربح الا ان يعلم البائع من يساومه بذلك كله فان رجحه على ذلك كله بعد العلم به فلا بأس به **قال مالك** فاما القصارة والخياطة والصباغ وما اشبه ذلك فهو بمنزلة البز يحسب فيه الربح كما يحسب في البز فان باع البز ولم يبين شيئا مما سمعت انه لا يحسب له ربح فان فات البز فان الكراء يحسب ولا يحسب عليه ربح فان لم يفت البز فالبيع مفسوخ بينهما الا ان يتراضيا على شيء مما يجوز بينهما **قال مالك** في الرجل يشتري المتاع

له قوله في الساج المدرج

الح الساج الطليسان الاخضر والاسود كذا في القاموس وقيل هو ثوب صوف المدرج في جرابه كسرا للجسم ولا يفتح المزود او العاء ١٢ **له قوله** يبيع على البرنامج يفتح الموحدة وكسرها مع فتح ثيم وكسرها ١٢ في القاموس البرنامج الورقة الجامعة للحساب تأمل انتبه ١٢ بالقارية معناه الورق المكتوب فيها ما في العدد ١٢ **له قوله** قال مالك الامر بالمجمع عليه قوله ان من قدم بتمتع فباعه مراجعة لا يحسب فيه اجر السامرة ولا اجر البطي ولا الشد ولا النفقة ولا كراء بيت يريد باجر السامرة من كلقة شراء المتاع وكذلك اجر طيه وشدده واعداد النفقة التاجر وكراء بليتة قال ابن حبيب وكراء ركو به لا يحسب شيء من ذلك في ثمن المتاع دون ان يبين وذلك بان يقول قامت على كذا ولو بين وقال لا يبيع مراجعة الا ان اعدا في الثمن واخذ له رجلا كذا ذلك واما كراء البز في حمله فانه يحسب في اصل الثمن ولا يحسب فيه ربح الا ان يعلم البائع من يساومه بذلك كله يريد ان يمل البز من بلد ابتياعه الى بلد يبيعه مما يحسب في ثمنه ولا يجعل له حصة من الربح فيما باع لربح للعشرة احد عشر وذا حكم نفقة الرقيق في ذلك الا ان يبين ذلك فيكون على ما شرط وذلك جائز وقول القصارة والخياطة والصباغ وما اشبه ذلك قال في الواضحة والفنل والكماد والنظيرة وقال غيره والطراز فهو بمنزلة البز يحسب له الربح كما يحسب البز فجعل ذلك على ثلاثة اقسام قسم لا يحسب في رأس المال ولا يقسم له من الربح وقسم يحسب في رأس المال ولا يقسم له من الربح وقسم يحسب في رأس المال ولا يقسم له من الربح والفرق بينهما ان ما ليس له عين قائمة فهو على ضربين ضرب لا يتخذ بسبب البز غالبا وانما جرت العادة ان يتخذ لغيره ككراء بيت ونفقة المتاع وكراء ركو به وضرب جرت عادة المتاع ان يباشره بنفسه ولا يستئيب فيه غالبا باجرة كاجرة السمار وهو ان يتأجره على ان يبتاع له المتاع وعلى ان يطويه له ويشده له لان هذا ما جرت العادة ان يفعل التاجر لنفسه فالعوض عنه داخل في ربح رأس المال فان استأجره هو من يئوب عنه في ذلك لم يلزمه المتاع ذلك كما لو باشره بنفسه فاراد ان يحسب في الثمن اجرتة وكذلك نفقته وكراء مئمة لان العادة جارية ان يجزئه التاجر في بيت سكنه فاما ما يعامل على المعتاد فذلك لم يحسب في شيء من ذلك ثمند ولا ربحه واما ما ليست له عين قائمة ولكنه امر يختص بالمبيع وعادته ان لا يكون ذلك الا باجرة ككراء حمله ونفقة الرقيق فهذا يحسب في الثمن ولا حظ له في الربح لانه ليست له في المبيع عين قائمة واما ما له عين قائمة في المبيع كالقصارة والخياطة والصباغ والطراز فهذا يحسب في الثمن ولا حظ له من الربح لما كانت له عين قائمة بنفسه المتاع وقد قال ابو محمد فان كان المتاع مما يعلم انه لا يشترى الا بالواسطة او سمسار والعادة جارية بذلك فينسب من رأس المال ولا يحسب له ربح لانه ليست له عين قائمة قال واما اكثر اداء المنازل فان كان استراها ليسكن فيها وياوى اليها فالمتاع يبيع ولا يحسب كالماتحبة النفقة على نفسه وان كان اكثره ليجز فيه المتاع ولو لا ذلك لم يبيح اليه فانه يحسب بغير ربح والله اعلم وقوله فان باع البز ولم يبين شيئا مما سمعت انه لا يحسب فيه ربح وفات البز فان الكراء يحسب ولا يحسب له ربح وان لم يفت فسخ بيعهما الا ان يتراضيا على شيء يريد انما يجعل على ما قاله مع الاباهام فان لم يفت فسخ ذلك بينهما لان المبيع لم يفت والبائع يقول لا يبيع الا بما

سميت من الثمن والربح والمتاع يقول لا يحسب في رأس المال شيئا تجز به العادة ولا اجعل حظا من الربح لما لاحظ له منه فيفسخ ذلك بينهما او يتفقا على امر به بوضي احدهما بما شاء الاخر او بغير ذلك ولو رضى البائع بحظ ما يلزم من الربح والثمن لزم ذلك المتاع قاله سمعون في كتاب ابنه وفي الدر المختار المراجعة مصدر رائج وشرعا يبيع ما ملكه من العروض ولو بهتة او وراثة او وصية او نصيب فانه اذا ثمنه (بما قام عليه ويقتض) ثمنه وان لم تكن من جنسها كجر قصار ونحوه ثم باعه مراجعة على تلك القيمة جاز بمسوط (التوليت) مصدر روي بغيره جعله واليا وشرعا (يبيع ثمن الاول) ولو حكما يعني بقيمة وغيره لانه الغالب (وشرط صحتهما كون العوض شيئا او قيميا (ملوكا للمشتري) كون (الربح شيئا معلوما) ولو قيميا مشارا اليه كذا الثوب لا تتفاءل بهما حتى لو باعه بربح ده ياروه اى العشرة با حد عشر لم يجز الا ان يعلم بالثمن في المجلس فيجزيه شرح مجمع للحنيني قال الشامي عدل عن قول اكثره بوجوب ثمن سابق لما اورده عليه من انه غير مطرد ولا منعكس اى غير مانع ولا جامع اما الاول فلان من اشترى دنانير بالدرهم لا يجوز له بيعها مراجعة وكذا من اشترى شيئا بثلثي لينة لا يجوز له ان يراخ عليه مع صدق التعريف عليهما واما الثاني فلان المصنوع الا ان اذا عاد ليعاد القضاء بالقيمة على الغاصب جاز يبيع الغاصب له مراجعة بان يقول قام على كذا ولا يصدق التعريف عليه لعدم الثمن وكذا لو ربح في الثوب مقدارا ولو ازيد من الثمن الاول ثم ربحه عليه جاز كما سألني بانه عند ذكر الشارح له وكذا لو ملكه بهتة او وراثة او وصية وقومه قيمة ثم ربحه على تلك القيمة ولا يصدق التعريف عليهما لكن اجيب عن مشكلة الدنانير بان الثمن المطلق ليقيدان مقابلته مبيع متعين ولذا قال الشارح من العروض وباتي بانه وعن مشكلة الاجل بان الثمن مقابل لشيئين اى بالمبيع وبالاجل فلم يصدق في احدهما ثمن السابق وقول الجرحانه لا يرد بجوابه اذا بين انه اشتراه لينة رده في النهر بان الجواز اذا بين ان يفتق بذلك بل هو في كل ما لا يجوز فيه المراجعة كما لو اشترى من اصوله وفروعه جازا ذابن كسائي وعن مسائل يعكس بان المراد الثمن ما قام عليه بالخيانة وتما في النهر فكان الاول قول المصنف تبعا للدار بيع ما ملكه الخ لعدم احتياجه الى تحرير المراد ولانه لا يدخل فيه مشكلة الاجل لانه اذا لم يبين الاجل لم يصدق عليه انه يبيع ما ملكه بما قام عليه لما علمت ١٢ **له قوله** في الرجل يشتري المتاع بالذهب والفضة على قدر ثم يبيعه والفضة على غير ذلك القدر مراجعة هذا السؤال يحتمل وجهين احدهما ان يشتري بذهب ويبيع بذهب وقد اختلفت الصرف في وقتي البيع والشراء فهذا لا يمنع صحة المبيع مراجعة ولا يحتاج الى بيان والثاني ما اجاب عنه وان يبتاع بذهب فيبيع بفضة او بفضة بذهب فيبيع بذهب وبهذه المسئلة التي اجاب عنها فتد لا يجوز ان يبيع مراجعة حتى يبين سواء تغيرت الصرف او لم يتغير لانها جنسان تختلف الاغراض فيهما فان وقع ذلك فالمتاع بالخيار بين الاخذ والرد ما لم يفتق وليس للبائع ان يلزمه اياه بما لقد فيه لان المتاع لم يرد الشراء بهذه العين وانما اشترى بغيره بالكنة ثبتت له الخيار لما ظهر من ان البائع ابتاع بغيره بغيره وان فانت السلعة فقد قال مالك ما ثبت في الاصل انها للمشتري بالثمن الذي ابتاعه به وقد قال في كتاب ابن الموزال ان يبيح اكثر مما مضى به ولم يجعل ما ملك في هذا قيمته كما فعل في مشكلة الزيادة في الثمن وجواز الاسواق في مثل فوت وقال مالك في المدونة ان فانت ضرب الربح على ما هو الافضل للمشتري ١٢

بالذهب او بالورق والصرف يوما اشتراه عشرة دراهم بدينار فقدم به بلدا فيبيعه مراجة او يبيعه حيث اشتراه مراجة على صرف ذلك اليوم الذي باعه فيه فانه ان كان ابتاعه بدراهم وباعه بدنانير او ابتاعه بدنانير وباعه بدراهم وكان المتاع لم يفت فالمبتاع بالخيار ان شاء اخذه وان شاء تركه وان فات المتاع كان المشتري بالثمن الذي ابتاعه به اليائم ويحسب اليائم الربح على ما اشتراه به على ما ربحه المبتاع قال مالك واذا باع رجل سلعة قامت عليه بمائة دينار للعشرة احد عشر ثم جاء بعد ذلك اتها قامت عليه بتسعين دينارا وقد فاتت السلعة غير اليائم فان احب فله قيمة سلعته يوم قبضت منه لان تكون القيمة اكثر من الثمن الذي وجب له به البيع اول يوم فلا يكون له اكثر من ذلك وذلك مائة دينار وعشرون دينار وان احب ضرب له الربح على التسعين الا ان يكون الذي بلغت سلعته من الثمن اقل من القيمة فيخبر في الذي بلغت سلعته وفي رأس ماله ورجعه وذلك تسعة وتسعون دينارا قال مالك وان باع رجل سلعة مراجة فقال قامت على بمائة دينار ثم جاء بعد ذلك اتها قامت عليه بمائة وعشرين دينارا غير المبتاع فان شاء اعطى اليائم قيمة السلعة يوم قبضها وان شاء اعطى الثمن الذي ابتاع به على حساب ما ربحه بالغا ما بلغ الا ان يكون ذلك اقل من الثمن الذي ابتاع به السلعة فليس له ان ينقص رب السلعة من الثمن الذي ابتاعها به لانه قد كان رضى بذلك وانما جاء رب السلعة يطلب الفضل فليس للمبتاع في هذا حجة على اليائم بان يضع من الثمن الذي به ابتاع على الدينار المبيع على الدينار قال مالك الامر عندنا في القوم يشترطون السلعة البز والرقيق فيسمع به الرجل فيقول لرجل منهم البز الذي اشتريت من فلان قد بلغت صفته وامره فهل لك ان ارجعه في نصيبك كذا وكذا فيقول نعم فيرجعه ويكون شريكا للقوم مكانه فاذا نظر اليه رآه قبيحا واستغلاه قال مالك ذلك لازم له ولا

دينار يريد قامت عليه بائتيار مكايسته واجتهاد لان بيع المراجعة مخصوص بما ملكه المبتاع بذلك دون ما ملكه بميراث او هبة او صدقة فان ملكه بشئ من ذلك لم يبلغ له ان يبيع مراجعة وكذلك ان اشترى ابار جاء في ذلك لم يجوز له ان يبيع مراجعة حتى يبين وقد قال ابن القاسم في المدونة من اشترى جارية بعشرين نيا عما ثلثين فاقال منها المشتري لم يجوز له ان يبيع مراجعة الا على العشرين لانه لم يتم البيع بينهما وقل مالك في العتية وان اتاك من سلعة فلا يبيع مراجعة على ثمن الاقالة حتى يبين وتفسير ابن القاسم على احدي الروايتين في الاقالة انها تقضى بيع واما على قولنا انها بيع مبتدأ فلا يجوز ايضا ان يبيع مراجعة لان الاقالة من عقود المكارمة والمسماحة فلا يجوز ان يبايع مراجعة ما ملك على هذا الوجه لما قدمنا من ان بيع المراجعة مخصوص بما ملك على وجه الاجتهاد والمكايسته ١٢

٢ قوله وان باع رجل سلعة مراجعة قامت عليه بمائة للعشرة احد عشر ثم جاء بعد ذلك اتها قامت عليه بتسعين فيجوز ان يريد بذلك ان المبتاع غلط وظن انها قامت عليه بمائة فباع بذلك ثم جاءه العلم بان قامت عليه بتسعين ولا يجوز ان يكون هذا الجور وتقبل ان تقوت السلعة او بعدل فان كان ذلك قبل ان تقوت فله المبتاع ان يأخذها بجميع الثمن فيلزم ذلك المبتاع او يرد بان يلزم ذلك المبتاع وليس للمبتاع ان يقول اخذها بتسعين ورجعها الا ان يرضى المبتاع قاله ابن القاسم في المدونة و احتج لذلك بان ليس للمبتاع ان يأخذها بالثمن الصحيح ورجعه وحي لم يبلغ منه بذلك وللمبتاع ان يلزم ذلك المبتاع بالتسعين ورجعها فيلزم ذلك ١٣

٣ قوله قال مالك الامر عندنا في القوم ان يقول في اول المسئلة في القوم يشترطون البز والرقيق فيبيعه على البرنا يحسب يريد والله اعلم ان الرقيق غيب غيبة ليدل على المبتاع غالبا التوجه اليهم ولو كانوا حاضرين لم يجوز ذلك لان النظر اليهم ممكن لا مشقة فيه فلا يتوب عنها الوصف وانما ينوب عنها اذا كان يمنع من النظر اليها ما يحل من بعد مسافة او تغير طي وشد لم يبق فيه مؤنة ونفقة ويؤدي ذلك الى تغيير نصارة الثوب وهيئة التي تزيد في ثمنه وقد روى ابن المواز من مالك لاخير في ان يبيع جارية عنده في الدار حاضرة على الصفة قال محمد لانه يقدر على النظر اليها مضرة وشرطا ترك ذلك فهو من بيع المناذرة التي نهى عنه ومن بيع الغر الذي لا يجوز اذا قصده البائعان او احدهما والله اعلم فاما الثياب فيجوز ذلك فيها على وجهين احدهما ان تكون غائبة والثاني ان تكون حاضرة مشدودة في اعد البائعين يشق حلها ويحتاج الى مؤنة في ردها الى شداد باع ما لم يلقها في المحل والشدة متكررة ذلك على كل مشتري يريد رؤيتها من الابتذال لها والا ذهاب الكثير من حسناتها ولا بدني الوجين جميعا من تقدم رؤيتها اوصفة وروى جواز ذلك عن عثمان وعبد الرحمن بن عوف وقد منع من ذلك المشافهة في احد قوله وقال لا يجوز بيع عين غير مرمية وروى ذلك عن ابن عباس وابن عمر والذليل على ما نقول ان هذا البيع على الصفة في زني العين الغائبة اصل السلم المضمون في الزمة اذا ثبت ما قلناه من انه يجوز بيع الاعيان الغائبة على الصفة فان البيع لازم وليس لمرده وان استغلوه اذا فتحوا المتاع ما وجدوه على تلك الصفة

حالا قالابي حنيفة في قوله للمبتاع الخيار وان وجه المتاع على تلك الصفة والذليل على ما نقوله ان هذا البيع على صفة فوجب ان يكون لازما اصل ذلك السلم ١٢

٢ قوله ذلك لازم لولا خياره لقيه في الدار المختارة (صح الشراء والبيع لما لم يراه والاشارة اليه) اي المبيع (او الى مكانه شرط الجواز فلو لم يشر الى ذلك لم يجوز اجماعا تقع ويجوز في حاشية اخي زاده الاصح الجواز (وله) اي للمشتري وان يرده اذا رآه) الا اذا حمل المبتاع ليت المشتري فلا يرده اذا رآه الا اذا اعاده الى المبتاع اشبه قال الشامي عبارة الفتح بهذا وفي المبسوط الاشارة اليه اولى مكانه شرط الجواز فلو لم يشر اليه ولا الى مكانه لا يجوز بالاجماع الخ لكن اطلاق الكتاب يقتضي جواز البيع سواء يسمى جنس المبيع او لا وسواء اشار الى مكانه او اليه وهو حاضر مستورا ولا مثل ان يقول بعثت منك مائة في سمي بل عامة المشايخ قالوا اطلاق الجواب يدل على الجواز عنده وطائفة قالوا لا يجوز لجملة المبيع من كل وجه والظاهر ان المراد بالاطلاق ما ذكره شمس الائمة وغيره كصاحب الاسرار والذخيرة بعد القول بجواز ما لم يعلم جنسه اصلا كان يقول بعثت شيئا بعشرة الخ كلام الفتح وحاصله التوفيق بين ما قاله عامة المشايخ وما قاله بعضهم بحمل اطلاق الجواب على ما قاله شمس الائمة وغيره من لزوم الاشارة اليه اولى مكانه فلا يصح بيع ما لم يعلم جنسه اصلا اي لا بوصف ولا باشارة ولذا قال صاحب النهاية يعني شيئا يسمى موضوعا او مشارا اليه اولى مكانه وليس فيه غيره بذلك الاسم فاذا نادى لزوم الاشارة عند عدم تسمية الجنس والوصف فالسمية كافية عن الاشارة حتى لو قال بعثت كمر حنطة بلدية بلدا والكر في ملكه من نورة واحد في موضع واحد جاز البيع وكذا الاضافة في مثل بعثت عبدي وليس له غيره وذكر الخ وروى في مثل بعثت الارض الفلانية والمدار على نفق الجمالة الفاشية لبيع المبيع كما حققنا ذلك بما لا مزيد عليه اول البيع عند قوله وشرط لصحة معرفة قدر مبيع ومن قد ذكره بالمرجعة فانه ينفك ههنا وبهذا التفسير يسقط ما في الحواشي السعدية من قوله اقول في كون الاشارة الى المبيع اولى مكانه شرط الجواز سيما بالاجماع كلام فيتأمل لما علمت من ان الاشارة ليست شرطا دائما بل عند عدم معرف اخر يرفع الجمالة فافهم وفي الدار المختارة (وكفى رؤيته بالمقصود كوجه صيرة ورقيق و) وجه (دايته) تركيب (وكلفها) ايضا في الاصح قوله اي وجهه رقيق او اكثر عبارة وكذا اذا نظر الى اكثر الوجه لانه كروية جميعه (و) رؤيته (ظاهر ثوب مطوي) وقال زفر لا بد من نشه كل وهو المختار كما في اكثر المعبرات قاله المصنف (وداخل دار) وقال زفر لا بد من رؤيته داخل البيوت وهو الصحيح وعليه الفتوى جوهرة وهذا اختلاف زمان لا برهان ومثله الكرم والبستان (وكفى) (جنس شاة لحم ونظر) جميع جسد شاة فنية (للدرو والنسل مع ضرعها ظهيرة وضرع بقرة حلوب وناقته لانه المقصود جوهرة (و) كفى ذوق مطعوم وشحم مشموم (لا خارج الدار وصحتها) على المعنى كما مر (او رؤيته ودين في زجاج) لوجود الحائل قال الشامي لان رؤيته جميع المبيع غير مشروط لتعذره فكيف يرى ما يدل على العلم بالمقصود بداية والمراد ان رؤيته ذلك قبل الشراء كافية في سقوط خياره بعده لانه قد اشترى ما رآه

خيار له فيه اذا كان ابتاعه على برناج وصفة معلومة قال مالك في الرجل تقدم له اصناف من البز ويحضره السوام ويقرعه عليهم برناجه ويقول في كل عدل كذا وكذا ويطه سارية ذرعها كذا وكذا او يسمى لهم اصنافا من البز باجناسه ويقول اشتروا مني على هذه الصفة فيشترون الاعمال على ما وصف لهم ثم يفتقونها فيستغلونها ويندمون قال مالك ذلك لازم لهم اذا كان المتاع موافقا للبرناج الذي باعهم عليه قال مالك وهذا الامر الذي لم يزل عليه الناس عندنا يجيزونه بينهم اذا كانت المتاع موافقا للبرناج ولهم ان يخلوا له ببيع الخيار **مسألة** عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يفترا قال البيهقي قال مالك وليس كذلك عندنا احد معروف ولا

فلا خيار له وليس المراد انه لو اشترى قبل الرؤية ثم رأى ذلك سقط خياره كما توهم بعض الطلبة فانما يشك بان خيار الرؤية غير موقت وانما اذا رآه بعد الشراء لا يسقط الا بقول او فعل يدل على الرضا فكيف يسقط بمجرد رؤية ما يوزن بالمقصود فاده في النهو ويشير اليه الشارح ولا شك انه لو تم ساقط والالزام ان لا يثبت خيار الرؤية بعد الشراء الا قبل الرؤية بعده ولا فاعل به مع ان الرؤية بعد الشراء شرط ثبوت الخيار على ما مر (قوله كوجه صفة) المراد بها ما لا تتفاوت احاده قال في الفتح وان دخل في البيع اشياء فان كانت الاحاد لا تتفاوت كما لميل والموزون وعلمته ان يعرض بالتموذج فيكتفي برؤية واحد منها في سقوط الخيار الا اذا كان الباقي ارضا مما رأى فثبت الخيار لما لم يغير بما ومقاده ان خيار الرؤية ذكره في البيهقي وعلى ان الكافي بانه انما مضى بالصفة التي راها لا يغير بما ومقاده ان خيار الرؤية وهو مقتضى سوق كلام المصنف اى صاحب الهداية والتحقيق ان خيار البيع اذا كان اختلاف الباقي يوصله الى حد العيب وخيار رؤيته اذا كان لا يوصله الى اسم المعيب بل الدون وقد يجمعان فيما اذا اشترى ما لم يره فلم يقبضه حتى ذكره البائع بغيره كما اراده البيهقي في الحال ١٢

له قوله المتبايعان انما اختلفوا في تأويله على اقوال الاول ان معناه التفرق في الاقوال وهو قول ابراهيم النخعي وسفيان الثوري في رواية ورعية الرأي ومالك والى حقيقته ومحمد فقالوا المراد به انه اذا قال البائع بعثت وقال المشتري اشتريت فقد تفرقا بالاقوال ولا شئ لما بعد ذلك من خيار ويقيم البيع ولا يقدر المشتري على رد البيع الا بخيار الرؤية او خيار العيب او خيار الشرط الثاني ان المراد بالتفرق بالابدان فلا يتم البيع بدونها وبه يلزم البيع وهو قول ابن المسيب والزهري وعطاء بن ابي رباح وابن ابي ذئب وسفيان وابن غنينة وابن ابي مليكة والاوزاعي الليث بن سعد والحسن البصري وبن شام بن يوسف وابنه عبد الرحمن وعبد الله بن حسن القاضي والشافعي وأحمد واسحاق وابي ثور وابي عبيد ومحمد بن جرير الطبري واهل الظاهر وحد التفرق ان يغيب كل واحد منهما عن صاحبه حتى لا يراه قاله الاوزاعي وقال الليث ان يقوم احدهما وقال اخرون هو افرقتهما من مجلسهما ونقلهما وجمعتهما في ذلك بانه ورد بالخيار لفظ المتبايعين واسم البيع لا يجب الا بعد البيع وسلفهم في ذلك من الصحابة ابن عمر فانه حمل الحديث على التفرق الا بالان والثبت بخيار التماس فكان اذا ابتاع بعباءة وهو قاعد قام بجوب له اخرجه الترمذي وغيره عن ابي زرارة الاسلمي ان رجلا اختصما اليه في قوس بعد ما باعها وكان في سفينة فقال اركما افرقتهما وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار ما لم يتفرقا حكاها الترمذي واخرجه ابو داود والطحاوي وغيرهما والثالث ان معناه التفرق بالابدان كمن لا على ما فهمه اصحاب القول الثاني قال سفيان بن ابيان معناه ان الرجل اذا قال لرجل قد بعيتك عدي هذا بالف وريم فلما خاطب بذلك القول ان يقبل ما لم يفارق صاحبه فاذا افرق قام بكن له بعد ذلك ان يقبل قالوا لا لان هذا الحديث جاء ما علمنا ما يقطع للمخاطب من القبول فلما جاء هذا الحديث علمنا ان افرقا اي ابدانها بعد المخاطبة بالبيع يقطع القبول قال وهذا اولى ما حمل عليه هذا الحديث لاننا انما افرقنا التي لما حكم فيها اتفقوا عليه هي الفرقة في الصرف فكانت تلك الفرقة مما يجب بها فساد ونقد فتقدم ولا يجب وبها صلاح وهذه الفرقة المراد في خيار المتبايعين اذا جعلنا باعلى ما ذكرنا فسد بها ما كان تقدم من عقد المخاطبة وان جعلنا باعلى ما قال الفرقة الثانية يتم بها بخلاف فرقة الصرف ولم يكن لما اصل فيما اتفقوا عليه وهذا التفسير مروى ايضا عن ابي يوسف هذا المختص ما في شرح معاني الآثار للطحاوي وشرحه المتسمى بختب الافكار في تبيين معاني الآثار للبيهقي ١٢ **قوله** ما لم يفترا

اي يبدل يعني ان الخيار ممتد من عدم تفرقهما وفي بعض نسخ الروايات ما لم يفترا فتقدم في الفوتية زاد الترمذي فكان ابن عمر اذا ابتاع بعباءة وهو قاعد قام لتجب قال الترمذي حديث ابن عمر بن مسعود والحعل على هذا عند بعض اهل العلم من اصحابه صلى الله عليه وسلم وغيرهم وهو قول الشافعي وأحمد واسحق قالوا الفرقة بالابدان لا بالكلام وهو صحيح لان ابن عمر راوى الحديث اعلم بمفهومه مروى وقد ذهب بعض اهل العلم من اهل الكوفة وغيرهم ان الفرقة بالكلام وهو قول الثوري وكذا مروى عن مالك وقال ابن المبارك وكيف ارد هذا الحديث

فيه عن علي بن ابي طالب وسلم صحيح فقوله هذا المذهب وقال محمد بن عمار في هذا الحديث بهذا مأخذ وتفسيره عندنا على ما بلغنا عن ابراهيم النخعي ان قال المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا قال ما لم يتفرقا عن المنطق البيع اذا قال البائع قد بعيتك فله ان يرجع ما لم يقل الاخر قد اشتريت فاذا قال المشتري قد اشتريت بكنا وكذا فله ان يرجع ما لم يقل البائع قد بعيت وهو قول ابي حنيفة والعامية من فقهاءنا **مسألة** قوله البيهقي خيار اي البيع شرط فيه الخيار ثلثة ايام فانه يثبت فيه الخيار بعد تفرق الاقوال ايضا وكذا بعد تفرق الابدان وهذا احد المعاني التي ذكرت فيه وهو مشترك بين المتبايعين بالتفرق قولوا وبين المتبايعين بالتفرق بانه انهم يتفقون على لقاء الخيار في البيع بشرط الخيار بعد التفرق وثانيهما ان معناه الا بمعاشر شرط فيه ان الخيار لما في المجلس فيلزم بنفس البيع ولا يكون فيه خيار وهذا مختص بالمتبايعين بالتفرق بانه الذين يحتجون بهذا الحديث لاثبات خيار المجلس وبما ثبتنا قال النووي وهو صحيح اني على رأيهم ان المراد التحميم بعد تمام العقد قبل مفارقة المجلس يعني ثبتت لما الخيار ما لم يتفرقا الا ان خياره في المجلس ويختار امضاء البيع فيلزم البيع بنفس الخيار ولا يرد الى المفارقة وتفسيره عندنا ما ورد على قوله وهذا مأخذ ان الحديث بنطاهر ثبتت خيار المجلس والمختصة ليسوا بالمتبايعين به وكيف يبيع قوله وهذا مأخذ اشار الى الجواب عنه بتفسير الحديث بالتفرق القولي وقد طال الكلام بين اصحاب التفرق القولي ومثبت خيار المجلس لتفاديا ما اصاب اصحاب خيار المجلس فادروا على اصحاب التفرق القولي بوجه الاول انه تفسير مخالف للمتيقن والجواب عنه على ما في شرح معاني الآثار وفتح القدر وغيرهما ان التفرق كثيرا ما استعمل في الكتاب والسنة في التفرق القولي كما في قوله تعالى وما تفرق الذين اذوا الكتاب الية وان تفرقا باعين الله كلام من سعته والمراد به تفرق قول الزوجين في التطلاق بان يقول الزوج طلقك والمرأة قبلت وقوله صلى الله عليه وسلم افرقت بنو اسرائيل على اثنين وسبعين فرقة الثاني ان الخبر ورد بلفظ المتبايعين والبيهقي وهذا اللفظ لا يطبق الا بعد حصول التفرق القولي وتام العقد فلا يكون الخيار الا بعد وان هو الا خيار المجلس فلا بد ان يجعل التفرق على التفرق البدني والجواب عنه على ما في الهداية وشرحهما ان هذا اغفال منهم عن مقتضى اللغة فان المتساويين ايضا قد يسمى متبايعين لما بينه القرب وقد قال صلى الله عليه وسلم لم يبيع الرجل على بيع اخيه فقد سمي قرب البيهقي فيمكن ان يكون سمي الغير المتفرقين قولنا في هذا الحديث بالمتبايعين لقربهما منه وايضا المتبايع بالتحقيق انما يكون من بينه العقد لا قبل ولا بعده فان كلامهما بعد الفراغ وقبل المباشرة متبايع مجازا باعتبار ما كان او ما يكون وحالة المباشرة انما هي ما اذا صدر عن احدهما الايجاب ونقص الآخر لفظ القبول ولم يتفرق بعد والثالث ان هذا التفسير مخالف لما فهمه ابن عمر وعمل على وفقه كما مر ذكره فلا يعتبر به واجاب عنه البيهقي وغيره بانه تقرر في الاصول ان تأويل الصحابي يحمل التأويل واختياره لاحدنا وليس بجته ملزمة على غيره ولا يمنع عن اختيارنا ويل يغاييره وقال الطحاوي في معاني الآثار يجوز ان يكون ابن عمر اشكلت عليه الفرقة التي سمعها من النبي صلى الله عليه وسلم ما هي فاحتملت عنده الفرقة بالابدان على ما ذهب اليه عيسى بن ابيان واحتملت عنده الفرقة بالاقوال على ما ذهبنا اليه ولم يحضره دليل يدل بانه احدهما اولى منه بما سواه ففارق ما يذهب به من احتياط واحتج ايضا ان يكون فعل ذلك لان بعض الناس يرى ان البيع لا يتم بذلك وهو يرى ان البيع يتم بغيره فاراد ان يتم البيع في قوله وتقول مخالف ثم قال الطحاوي وقد روى عنه ما يدل على ان رايه كان الفرقة بخلاف ما ذهب اليه ان البيع يتم بها وذلك ان سليمان بن شعيب قال ما بشر بن بكر حدثني الا وراعي حدثني الزهري عن حمزة بن عبد الله عن ابن عمر انه قال ما ادر كنت الصفة حيا فملك بعد ما ان من مال المشتري فدل ذلك على انه كان يرى ان الصفة تتم بالاقتال قبل الفرقة التي تكون بعد ذلك وان البيع ينتقل بذلك من ملك البائع الى المشتري حتى يملك من ماله اذ ملك والرابع ان هذا التفسير يخالف ما قضى به ابو زرارة وسلب الى النبي صلى الله عليه وسلم كما اخرجه الطحاوي والبيهقي انهم خصموا اليه في رجل باع جارية فنام معها البائع فلما أصبح قال لا ارضى فقال ابو زرارة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال البيعان ما لم يتفرقا وكان في خباء شعروا خراجا ايضا عن

امر معمول به فيه **قال** انه بلغه ان عبد الله بن مسعود كان يحدث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ايما بيعين تباعا فالقول ما قال البائع او يتدان **قال** مالك فيمن باع من رجل سلعة فقال البائع عند مواجهة البيع ابيعك على ان استشير فلانا فان رضى فقد جازا لبيع وان كره فلا بيع بيننا فيتبايعان على ذلك ثم يندم المشتري قبل ان يستشير البائع ان ذلك البيع لازمهما على ما وصفا ولا خيار للمبتاع وهو لازم له ان احب الذي اشترط له الخيار ان يجيزه **قال** مالك الامر عند نافي الرجل يشترى السلعة من الرجل فيختلفان في الثمن فيقول البائع بعثكم بالبشرة دنانير ويقول المبتاع ابتعتها منك بخمسة دنانير انه يقال للبائع ان شئت فاعطها للمشتري بما قال ولن شئت فاحلف بالله ما بعثت سلعتك الا بما قلت فان حلف قيل للمشتري اما ان تأخذ السلعة بما قال البائع واما ان تحلف بالله ما اشتريتها الا بما قلت فان حلف برئ منها وذلك ان كل واحد منهما مدع على صاحبه ما جاء في الربا في الدين **قال** عن ابي الزناد عن يسري بن سعيد عن عبيد ابي صالح مولى السقاخ انه قال بعث بزي من اهل دار بخلة الى اهل الكوفة فعرضوا على ان اضم بعض الثمن عنهم وينقدونني فسألت عن ذلك

١٦

له قوله فالقول ما قال البائع الخ قال محمد بهذا ما أخذ اذا اختلفا في الثمن تحالفا وفرادى البيع وهو قول ابي حنيفة والعمامة من تعبا لنا اذا كان المبيع قائما بعينه فان كان المشتري قد استملكه فالقول ما قال المشتري في الثمن في قول ابي حنيفة واما في قولنا فيختلفان ويترادى القيمة انتهى وباتحالف وهذا اختلاف المتبايعين قالت الثلاثة الباقية والجمهور كما قال مالك **له** قوله قال مالك فيمن باع من رجل الخ وبذلك على ما قال ان البائع ان يشترط مشورة فلان وخياره وكذلك المتبايع خلا فالأحمد واحد وجهي اصحاب الشافعي والرييل على ذلك ان الخيار وضع لتأمل المبيع واختياره وقد يكون هو ممن لا يصر فيشترط خيار غيره او يكون هو مبصر ويشترط استعانة به وهذا اذا كان المشتري مشورا واختياره حاضرا وقريب القيمة وان كان بعد الغيبة فهذا البيع لا يبيعين يشترى على ان يستحق قبضه الى اجل بعد ذلك غير جائز **له** قوله فيختلفان في الثمن الخ واختلف اهل العلم في هذه المسئلة فقال مالك والشافعي يقال للبائع احلف بالله ما بعثت سلعتك الا بما قلت فان حلف البائع قيل للمشتري اما ان تأخذ السلعة بما قال البائع واما ان تحلف بما اشتريتها الا بما قلت فان حلف برئ منها وردت السلعة الى البائع وسواء عند الشافعي كانت سلعة قائمة او نالقة فانها تجالغان ويترادى وكذلك قال محمد بن الحسن ومعنى يترادى ان اى قيمة السلعة عند الاستهلاك وقال النخعي والاوزاعي والثوري والوحيفة والرييل والشافعي والمذاهب يمينه بعد الاستهلاك وقول مالك قريب من قولهم بعد الاستهلاك في اشهر الروايتين قلت وتقصيلا مذموبا الخففة ما ذكر في البداية اذا اختلف المتبايعان في المبيع فادعى احدهما ثمنه وادعى البائع اكثر منه او اعترف البائع بغير من المبيع وادعى المشتري اكثر منه واقام احدهم المينة فحلف له بها وان اقام كل واحد منهما مينة كانت المينة المثبتة للزيادة او لولا كان الاختلاف في الثمن والمبيع جميعا فيثبت البائع اولى في الثمن وبينه المشتري اولى في المبيع وان لم يكن لكل واحد منهما مينة قيل للمشتري اما ان ترضى بالثمن الذي ادعاه البائع والا فتسخرنا المبيع وقيل للبائع اما ان تسلم ما ادعاه المشتري من المبيع والا فتسخرنا المبيع فان لم يرضيا استخلف الحاكم كل واحد منهما على دعوى الآخر ويبتدئ بيمين المشتري وان كان بيع بين يمين او ثمن ثمن بدأ القاضي بيمين ايها الشار فان حلفا فسخ القاضي البيع منها وان لكل واحد منهما عن اليمين لزمه دعوى الآخر وان اختلفا في الاجل او في شرط الخيار او في استيفاء بعض الثمن فلا تحالفا بينهما والقول قول من ينكر الخيار والاجل مع يمينه فان ملك المبيع ثم اختلفا لم يتحالفا عند ابي حنيفة والرييل والشافعي والمذاهب فيقول المشتري وقال محمد بن الحسن ان البائع على قيمة المالك وهو قول الشافعي **له** قوله من ابل دار نخلة عرضوا عليه قبل ان يحل اجل ويند ان يبيع عنهم ويقدوه به يريد الله العلم ان يقدوه به جنس ماله عليهم وذلك مثل ان يكون له عليهم مائة دينار مؤجلة فيدفعون اليه قبل الاجل خمسين دينار ويخط عنهم خمسين فسأل عن ذلك زيد بن ثابت فقال لا امرك ان تأكل ولا تؤكله يريد تعلم غيرك ومعنى ذلك تحريمه لانه لا يمنع من ان يأكله ويؤكله مع كونه مباحا وبه قال ابن عمر وعليه جمهور الفقهاء ووجهه النخعي وقرره واختلف الرواية بين ابن المسيب في ذلك واصحاب المنع وولينا على تحريمه انهم اشتروا منه المائة المؤجلة بخمسين معجلة وذلك غير جائز لوجوب التفاضل والنسأ في الجنس الواحد من العين ويدخله سلف بعض لانهم اسلفوه خمسين يقبضونها من نفسه عند الاجل على ان يسقط عنهم خمسين **له**

ابي الوضئ نزلنا منزلا فباع صاحب لنا من رجل فرسا فاقمنا في منزله يومنا وليلتنا فلما كان الغد قام الرجل يسرج فرسه فقال صاحبه انك قد بعثني فاختصما الى ابي برزة فقال ان شئتما قضيت بينكما بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعته يقول البيعان بالخيار ما لم يتفرقا واما انما تفرقا واجاب عنه الطحاوي بقوله في هذا الحديث ما يدل على انها كما تفرقا بايديهما لان فيه ان الرجل قام يسرج فرسه فقد انتهى بذلك من موضع الى موضع فلم يراع البوبرزة ذلك وقال ما راكنا تفرقا اى ما كنتما متشا جرين احدهما يدعى البيع والاخرى غيره لم تكونا تفرقا الفرقة التي يتم بها البيع واما اصحاب التفرق القولي فاوردوا التاميد تفسيرهم والاطال ما ذهب اليه مخالفهم وجوب عديده منها ان اثبات خيار المجلس وحمل التفرق على التفرق البدني فيحالف قوله تعالى يا ايها الذين امنوا واولا بالعقود وهذا عقد قبل التخيير وقوله تعالى لا تأتواكم اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة الالية وبعد الايجاب والقبول يصدق تجارة عن تراص من غير توقف على التخيير فقد اباح الله الاكل قبله وقوله تعالى واشهدوا اذا تباعتم فانه امر بالتوثيق بالشهادة كيلا يقع التجاحد بالبيع والبيع يصدق قبل الخيار بعد الايجاب والقبول فلو ثبتت الخيار وعدم اللزوم بعد لزوم البطلان هذه النصوص ومنها ان اثبات خيار المجلس يعارض حديث النبي عن بيع الغر فان كل واحد لا يدري ما يحصل له بل الثمن المثلث ومنها انه خيار مجعول العاقبة فيبطل خيار الشرط اذا كان كذلك وفيها فانه منقوض بخيار الرؤية وخيار التعيين وغير ذلك ومنها ما ذكره الطحاوي ان حديث من اتيار طعا فلا يبيعه حتى يقبضه يدل على انه اذا قبضه حل له بيعه وقد يكون قابضه قبل ان يفرق بينه وبين البايع وقره السيد المرتضى في عقود الجواهر وعندي هو ضعيف فان هذا الحديث واثاله ساكتة عن ما وقع فيه البحث فيفيد بالقض والافتراق مع انه لا يدل الا على حرمة البيع قبل الاستيفاء لا على ثبوت جوازه بعده متصلا وان منعته عنه مانع اخر وفي المقام كلام مبسوط مطاوعة الكتب المبسوطة وفيما ذكرناه كفاية لاولي الفطنة وقد شيد الطحاوي اركان المسئلة بالقياس والنظر وقال انا قدرنا اينا الاموال تملك بعقود في ابدان وفي اموال المنافع والبضائع فكان ما يملك من البضائع هو الكساح فكان ذلك يتم بالعقد لا بالفرقة بعده وكان ما يملك به المنافع هو الاجارات فكان ذلك ايضا مملوكا بالعقد لا بالفرقة بعد العقد فالنظر على ذلك ان يكون كذلك الاموال المملوكة لساكنة العقود من البيوع وغيره يكون مملوكة بالاقوال لا بالفرقة وهذا قول ابي حنيفة والرييل ومحمد بن حنبل والجمهور ان ما سلك ما أخذ بالحديث مع انه رواه لان في بعض طرقه عن ابي داود والنسائي المتبايعان كل واحد منهما بالخيار ما لم يفرقا الا ان يكون صفقة خيار ولا يعمل له ان يفرق صاحب خشيته ان يستقبل هذه الزيادة تسقط خيار المجلس اذ لو كان مشروعا لم يتجسس الى الاستقالة **له** قوله اي بيع الخيار قال البغوي فيه ثلثة اقوال اصحابان المراد التخيير بعد تمام العقد قبل مفارقة المجلس وتقدره ثبتت لها الخيار ما لم يفرقا الا ان يتخارا في المجلس ويختارا مضاء البيع فيلزم البيع بنفس الخيار ولا يردوم الى المفارقة والثاني ان معناه الا بيعا شرط فيه خيار الشرط ثلثة ايام او دوما فلا ينفضي الخيار فيه بالمفارقة بل يبقى حتى تنقضي المدة المشروطة والثالث ان معناه الا بيعا يشترط ان لا خيار لنا في المجلس فيلزم بنفس البيع ولا يكون فيه خيار حال النوى الصحيح عندنا بل ان الشرط الصحيح هو التفسير الاول ولا يتأتى على قول من فسر تفرق الاقوال ولحق خيار المجلس فلا التخيير الا ان **له** قوله وليس لهذا معلوم وقال ابو حنيفة والشافعي لا يجوز الخيار اكثر من ثلثة ايام وقال ابو يوسف ومحمد اذا سمي مدة معلومة جاز وهو قول احمد **له**

زيد بن ثابت فقال لا امرأ أن تأكل هذا ولا توكله **مسألة ٢٦٢** قال عن عثمان بن حفص بن مخلد عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر أنه سئل عن الرجل يكون له الدين على الرجل إلى أجل فيضع عنه صاحب الحق ويعمله الآخر فذكر ذلك عبد الله بن عمر ونهى عنه **مسألة ٢٦٣** قال عن زيد بن أسلم أنه قال كان الربا في الجاهلية أن يكون للرجل على الرجل الحق إلى أجل فإذا حل الأجل قال اتقضى أم ترى فإن قضى أخذ ولا زيادة في حقه وأخرجته في الأجل قال مالك والأمر المكره الذي لا اختلاف فيه عندنا أن يكون للرجل على الرجل الدين إلى أجل فيضع عنه الطالب ويعمله المطلوب قال مالك وذلك عندنا بمنزلة الذي يؤخر دينه بعد محله عن غريمه ويزيده الغريم في حقه قال فهذا الربا بعينه لا شك فيه قال مالك في الرجل يكون له على الرجل مائة دينار إلى أجل فإذا حلت قال الذي له عليه الدين بعض سلعة يكون ثمنها مائة دينار نقدا بمائة وخمسين إلى أجل قال مالك هذا بيع لا يصلح ولم يزل أهل العلم ينهاون عنه قال مالك وإنما كره ذلك لأنه إنما يعطيه ثمن ما باعه بعينه ويؤخر عنه المائة الأولى إلى الأجل الذي ذكره آخر مرة ويزداد عليه خمسين دينارا في تأخيره عنه فهذا مكره لا يصلح وهو أيضا يشبه حديث زيد بن أسلم في بيع أهل الجاهلية أنهم كانوا إذا حلت ديونهم قالوا للذي عليه الدين إنا أن تقضى وإما أن تترى فإن قضى أخذ وإلا زاد وهم في حقوقهم وزاد وهم في الأجل **جامع الدين والحول** **مسألة ٢٦٤** قال عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال سئل الغنى ظلم واذا اتبع أحدكم على ملء فليتبع **مسألة ٢٦٥** قال عن موسى بن ميسرة أنه سمع رجلا يسأل سعيد ابن المسيب فقال اني رجل ابيع بالدين فقال سعيد لا تتبع إلا ما أوتيت إلى رحلك قال مالك في الرجل يشتري من الرجل سلعة على أن يوفيه تلك السلعة إلى أجل مسمى أما السوق يرجو نفاقه وأما الحاجة في ذلك الزمان الذي اشترط عليها ثم يخلفه البائس عن ذلك الأجل فيريد المشتري رد تلك السلعة على البائس أن ذلك ليس للمشتري وإن البيع لازم له ولو أن البائس جاء بثلث السلعة

الحق قولہ نہی

عنه منع وضع وتعجيل وبه قال الحكم بن عيينة والشعبي ومالك والوحييفه واجازه ابن عباس
وراه من المعروف وعن ابن المسيب والشافعي القولان واحتج المجيز بخبر ابن عباس
لما امر صلى الله عليه وسلم باخراج نبي الغضية قالوا يا علي الناس ديون لم تحل فقال صنعوا
وتعجلوا واجاب المانعون بان هذا الحديث قبل نزول تحريم الربوا ١٣ **قوله**
فبما رايا بيعته قال ابن بطلان الفقهاء على انه ان صالح غفري عن دراهم بدر اتم اقل منها
جاز اذا حل الاجل فاذا لم يحل الاجل لم يجوز ان يحطوا عنه شيئا على ان يقبضه مكانه انتهى
وينبغي ان يعلم ان الدين من القرض والقرض لا يجوز فيه شرط الاجل عندنا في حيفه و
الشافعي وفي البخاري قال ابن عمر وعطاء اذا اجل في القرض جاز وبه اخذ مالك واستدل
عليه بعموم آية المداينة ١٢ **قوله** مطلق الغني ظلم قال عياض والمجموع
على انه من باب اضافة المصدر الى الفاعل وقيل هو من باب اضافة المصدر الى المفعول
والمعنى انه يجب وفاء الدين وان كان مستحقه غنيا ويكون سببا لتأخير عنه واذا كان
كذلك في حق الغني فهو في حق الفقير اولى ١٢ **قوله** مطلق الغني ظلم ووصفه
بالظلم اذا كان غنيا خاصة ولم يصفه بذلك مع العسر وقد قال الله تعالى وان كان ذو عسرة
فنظرة الى ميسرة واذا كان غنيا لم يقل مما قد استحق عليه تسليمة فقد ظلم وقد قال اصبح ونحنون
وترد ذلك شما ذلة لان النبي صلى الله عليه وسلم ساء ظالما وقد روى عن النبي صلى الله عليه
وسلم انه قال في الواجد يحل عرضه وعقوبته فعرضة انتظمت منه يقول مطين وظلمني وقال بعض
العلماء في قول النبي صلى الله عليه وسلم وعقوبته سجنه حتى يؤدى وقوله اذا اتبع احكم على من فليستبع
معناه والله اعلم بالحوالة وقد قال القاضي ابو محمد ان الاصل بالحوالة قوله صلى الله عليه وسلم
واذا اتبع احكم على من فليستبع والحوالة ان يكون الرجل على الرجل المدين والذي عليه الدين على رجل
اخر مثله فيجيب بغيره على الذي عليه مثله وقد قال الشيخ ابو محمد في قوله فليستبع انه على الذنب
ويحتمل ذلك قول القاضي ابي محمد لانه معروف وقال ان الحوالة استثنيت من الدين كما
استثنيت العرية من بيع الرطب بالتمر قال القاضي ابو الوليد والاصح في الحوالة عندي ان
الحوالة ليست من باب الدين بالدين اذا قلنا انها لا تصح الا من وثقت له على المحال
عليه وذلك ان الجبل تبرأ ذمته بنفس الاحالة ففي من باب النقد ومنع الحوالة عندي ان يكون
على الامانة وان الذي له الدين بالخيراء بين ان يستحيل على غريم بغيره وبين ان يطلب بغيره

ويقول له أقتضى حقّي وشاك بك بصاحبك وقال أهل الظاهر أنه يلزم الاستحالة والدليل على صحته ما نقول أن هذا نقل حق من ذمته إلى ذمته فلم يجيب ذلك بالشرع أصل ذلك إذا لم يكن عليه شيء ١٢ **قوله** وإذا أتيت بسكون التاء أي أجبل على ملي بالعمرة أي غنى وفي الأصول البخاري ملي بتشديد التختية فليتبع بسكون التاء على الصواب المشهور أي فليعمل وروى فيه حاشيته تشديد التاء وبالمجموع على أن الأمر فيه للندب قال ابن دقيق العيد ولعل السبب فيه أنه إذا تقدّر كونه ظاهراً والظاهر من حال المسلم الاحتراز عنه فيكون ذلك سبباً للأمر بقبول الخوالة عليه وأنه يحصل المقصود من غير ضرر المطلق ويكفي أن يكون ذلك لأن المثل لا يتعذر استيفاء الحق منه عند الامتناع بل يأخذه منه الحاكم قهراً ولو فيه فقي قبول الخوالة بحصول الغرض عنه بسهولة قال والاول أرزح لما فيه من نقاء معنى التعليل يكون المطلق ظاهراً وعلى الثاني يكون العلة عدم وفاء الحق لأن الظلم انتهى ٢ على **قوله** لا تبيع إلا ما أوتيت إلى رحلك يريدها قد قبضته وصار عندك ومعنى ذلك أن هذا الرجل قد أقر أنه ممن يدين الناس ويبيع منهم بالدين فنهاه عن أن يبيع منهم ما لم يملكه بعد أو ما يشتريه بعد موافقة المبتاع منه على بيعه منه حين يتفقان عليه فيشترية من أجل ذلك وربما لم يستم قبضه من بائعه منه ولو لم يقبضه المبتاع ممن باع من هذا السائل لأنه اشتراه فيكون كأنه سلفه منه الذي ابتاعه به في ثمنه الذي باع منه وهو أكثر منه فقال له سجد لا تبيع في كنت من أهل هذا الصنف وعرفت بمثل هذه الحال من التجارة إلا ما قد تقدم تبياك له وصح مملك له وتم ذلك بالقبض له فان ذلك الجرح الذريعة التي يحث عليك موافقتها وتعلق تبياك بها ولا تعلق شيء من ذلك ببيعك ما تقدم بملكك له وقبضك إياه والله أعلم ١٣ **قوله** قال ما لك في الرجل يشتري الخ ولبنا على ما قال في الذي يشتري السلعة من الرجل يريد بالشراء مبهنا المسلم فمن أسلم في سلعة إلى أجل مسمى لغرض كان له فيها عند ذلك الأجل فيخلفه البائع عند ذلك الأجل ويأتي بها عند استغنائه المسلم عنها فأنها تلزم المسلم وليس له رد ما لا نأمن بمنزلة الدين على البائع فإذا أثار الدين عن محله لم يجب بذلك استحالة جنس الدين ولا نقله إلى غيره ولا نقص العقد الذي كان سبب ثبوته في ذمته وقد قال ما لك في الرجل يكرى الدابة فيخرج بها من الغد إلى موضع اضطرب إلى الخروج إليه فيملك الكرى ويفرد بآبته ويكرىها من غيره ثم يعود إليه بعد مدة وقد استغنى المكرى عنها ليس له الأركوب الدابة وعليه الكراء الذي عقده ١٤

المقوله

۲۔ قولہ اتہ اذا اشتري دينك على غائب الخ وهذا على ما قال لای يجوز ان یشتري

دين على غائب وذلك ان الدين الذي على الغائب لا يخلو ان يكون ثبت عليه بشهود
عدول او لا ثبت عليه ذلك الا بدعوى البائع له فان كان لا يثبت عليه الا بدعوى البائع له
فلا خلاف في المنع منه لما فيه من الضرر والمخاطرة بجواز ان يكره من هو عليه فيبطل ذلك كشرائه
الا بئذ وان نفذ فيه وقطعه وجاز من الفساد لانه ان كره من هو عليه رجع بما نفذ فيه وان
نفذ البيع فيه كان ثمنه لما اشتراه فيكون تارة بيعا وتارة سلفا وان ثبت ذلك بينه عدول
بمثل يتجزأ شرأه والذي عليه الدين غائب روى داود بن سعيد عن مالك اذا ثبت الدين
بينه وعلم ان الذي عليه الحق حتى فلا بأس بذلك وروى عيسى عن ابن القاسم ثبتت له المينة
ولم تثبت لاجبه الا ان يجمع بينه وبينه والذي عليه في المدونة في السلم الثاني واذا
ثبت الدين من غير من هو عليه ففي كتاب ابن الموازي انه يجوز ان يؤخره بالشتم اليوم و
ليومين فقط ولا يؤخر الغريم اذا بعت منه الا مثل ذهابه الى البيت وامان تفارقتم فتمت طلبه
فلا يجوز وجه ذلك ان تأخير المبتاع اذا كان غيره من باب الكافي بالكافي والميسر
منه معفو عنه كغيره من مال السلم واذا بعت من الذي عليه الدين فهو من باب فسخ الدين

في الدين ولا يجوز منه الا قد رما لا يمكن القبض الاية فان كان ما يأخذه يسيرا فبقدر ما يأتي بمن يحمله وان كان طعما كثيرا جاز ذلك مع اتصال العهل فيه ولو اتصل شهره قال الشهاب وانه اذا كان ما يأخذه منه حاضرا اذ في حكم الحاضر كالشيء يكون في منزله او مخزنه او خانوته فيذهبه ان من فورهما قبضه واما ان كان على ستة اميال فقد كرهه مالك حلى الدين اولم يحل رواه ابن المواز ووجه ذلك ما يدخله من التأخير الذي لا يكون من اجل القبض وانما هو من اجل مغيب المبيع ١٢ **قوله** واما فرق بين ان لا يبيع الخبز هذا على حسب ما ذكره ان من وجوه فساد بيعه ما ليس عنده وان جاز ذلك في السلم ان عمل اهل العينة انما يقصدون بذلك الى سلف درهم في درهم ونصف يقول له بذه عشرة ودانير اشترى لك بما شئت ابيعه منك بخمسة عشر دينارا الى اجل فكانه باع عشرة فقد انجحت عشرة الى اجل وبذلك الذي ذكره ووجه المنع من بيع ما ليس عندك ممنوع لنفسه وقد روى جعفر بن ابى وحشية عن يوسف بن مابك عن جكيم بن حزام سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله يا ثني الرجل يسلني ابيع ليس عندي ابيعه منكم اتباعا من السوق قال فقال لا يبيع ما ليس عندك وبذلك الحسن اساسه بالحديث ومن جهة المعنى انه مبني على ان السلم لا يصح الا مؤجلا واذا جوزنا السلم على التحول حمل الحديث على ان يبيع ما ليس عنده وهو ان يبيعه شيئا معينا قبل ان يملكه ويتضمن تزويج من ماله وعلى ان اسم البيع لا يتناول السلم في الظاهر ووجه اخره يمنع منه لما فيه من الفرع لبيع ما ليس عنده ويطلب عقيب البيع بقضائه فيتعذر عليه تسليمه وذلك يمنع صحة العقد كما لو كان معينا وافرقت بين شراء ما عند البائع وبين السلم فيه ان السلم يختص بالتأجيل في المشهور من المذهب والبيع يختص بنفس المبيع وما اختص باحد العقدين فانه يختص به على سبيل التصحيح للعقد كالاختصاص في السلم وفرقت اخروا بين السلم بينا في التعيين في المبيع لما فيه من التغير ففضاه الى الاجل والبيع بينا في عدم التعيين لما فيه من التغير بتعذر تحصيله وتفاوت ثمنه مع كونه حالا عليه فلا يسجد تسبيل الى تسليمه ١٢ **قوله** ما جاء في الشركة والتولية والاقالة اما الشركة فهي عبارة عن عقد بين المتشاركين في الاصل والربح وركبتها في شركة العين اختلاطها وفي العقد الخلط وشركة عقد وركبتها الايجاب والقبول وشروطها كون المعتقد وعليه قابلا للوكالة وعدم ما يقطعها كشرط درايم مساهمة من الربح لاحد هما وفي اربعة مفادضة وعنان وقبول ووجوه والتفصيل في الفقه واما التولية فشرعا ببيع ثمنه الاول ولو حكما وشروطها كون الخوض متساويا وتعيينا مملوكا للمشتري والاقالة شرعا ربيع البيع وبيع بلفظين ما ضمين كالباع وتوقف على قبول الاخر في المجلس وهي فسخ في حق المتعاقدين في ما هو من موجبات العقد ١٢ **قوله** قال مالك في الرجل يبيع البزاة وبذا على ما قال ان الرجل اذا باع اصنافا من البزوات شتى منها شيئا بما رثم عليها من الثمن او بما كان عليه رثم جنس ما والا الاول اظهر فانه لا يخلو اذا شتى بعض النوع الذي استثنى منه ان يستثنى الاختيار ولا يشترط شيئا فان استثنى الاختيار قال له ذلك ولا يجوز ذلك اذا استثنى الاختيار الاكثر منه وهو بائع وقد تقدم ذكره وان لم يشترط شيئا فهو شريك في ذلك النوع بقدر ما استثنى منه من جميع عدده وذلك مثل ان يكون ذلك النوع الذي استثنى منه ثلثين ثوبا فيستثنى منها عشرة اثواب فانه يكون شريكا في ذلك النوع من المتاع بالثلث الثلثة ولمن باع ثلثه وقوله وذلك ان الثوبين يكونان سواء وبينهما تفاوت في الثمن يريد ان لا يكون لفضلهما ولادانها لتفاوت الثمن النوع الواحد من الثياب مع تساويهما في

وبين ان يسلموا اليه سلعة فان كانت السلعة قد نقص ثمنها فالذي باعها بالخيار ان شاء ان يأخذ سلعته ولا تباعة له في شيء من مال غريبه فذلك له وان شاء ان يكون غريبا من الغراء يحاص بحقه ولا يأخذ سلعته فذلك له **قال مالك** فيمن اشترى جارية او دابة فولدت عنده ثم افلس المشتري فان الجارية او الدابة وولدها لبا نكح الان يرغب الغراء في ذلك فيعطونه حقه كاملا ويسكون ذلك ما يجوز من السلف **مسألة** عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن ابي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال استسلف رسول الله صلى الله عليه وسلم بكوا فجاءته ابل من الصدقة قال ابو رافع فامرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اقضي الرجل بكوة فقلت لما جدي في الابل الاجلا خيرا رابعيا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطه اياه فان خيرا للناس احسنهم قضاء **مسألة** عن حميد بن قيس المكي عن مجاهد انه قال قد استسلف عبد الله بن عمر من رجل دراهم ثم قضاه دراهم خيرا منها فقال الرجل يا ابا عبد الرحمن هذا خيرا من دراهمي التي اسلفتك فقال عبد الله بن عمر قد علمت ذلك ولكن نفسي بذلك طيبة **قال مالك** لا بأس بان يقبض من اسلف شيئا من الذهب والورق او الطعام او الحيوان من اسلفه ذلك افضل مما اسلفه اذا لم يكن ذلك

له قوله قال مالك

فيمن اشترى جارية او دابة الخ وذا على ما قال فيمن اشترى جارية فولدت عنده ثم افلس فان للبائع اخذها وولدها له من جنس العيين كاسمن والنماء الحادث في العيين على ضربين نماء من جنس العيين كالولد ونماء من غير جنسه كثر الشجر وصوف الغنم ولبن الانعم وعلقة الدور والعبيد فانما الضرب الاول فان حدث الولد عند المشتري ثم افلس فان للبائع اخذه مع امه على ما ذكره اوتر كما مع ولدها ومجاضة الغراء بجميع الثمن فان لم يجد فلا يخلو ان يكون المشتري باع ذلك ولم يبعه فان كان باع الاولاد ووجد الام ففي كتاب ابن المواز عن مالك له ان يأخذ الام بجميع الثمن او يسلمها ويحاص الغراء وذكره عيسى عن ابن القاسم في العقبية قال ولا شيء له في الولد وروى يحيى بن يحيى عن ابن القاسم عن مالك انه يقسم الثمن على الام والولد نكاحا لا مخصصتها من الثمن ويحاص بما اصاب الاولاد من الثمن وجه الرواية الاولى ان الولد لم يتناول البيع وانما كان مجازا حدث فان لم يجده فلا شيء له منه كالتمرة واللبن والعلقة ووجه الرواية الثانية انه نماء من جنس العيين فكان للبائع اخذه واخذ ثمنه ان كان باعه ولا يجوز اعتباره بالعلقة لان الغنم من غير الجنس ولان ولد الولد وحده وكان له اخذه والمجاضة بغنم الام من الثمن ولو وجد النماء من غير الجنس لم يكن له ذلك فيه **مسألة** ١٢ **قوله** استسلف رسول الله صلى الله عليه وسلم بكرا هو الصغير من الابل كالغلام من الانسان وفيه دليل على جواز استقرار الجبوان وثبوته في الذمة وهو قول اكثر خلافا لابي حنيفة **مسألة** ١٣ **قوله** محمد في الموطأ بعد ما روى حديث ابي رافع وبقول ابن عمر لا خلا لاس باس بذلك اذا كان من غير شرط اشتراط عليه وهو قول ابي حنيفة انا مالك من نافع عن ابن عمر قال من اسلف سلفا فلا يشترط الاقضاؤه قال محمد وبهذا ما أخذ لا ينبغي ان يشترط افضل منه ولا يشترط عليه احسن منه فان الشرط في هذا لا ينبغي وهو قول ابي حنيفة والعمامة من فقهاءنا **مسألة** ١٤ **قوله** استسلف رسول الله صلى الله عليه وسلم بكرا يدل على جواز ثبوت الحيوان في الذمة وانما يضبط بالصفة ولولا ذلك لما جاز ثبوته في الذمة عوضا عما يستقرض المستقرض لانه لا خلاف ان عليه رد مثل ما استقرض وواقفنا على ذلك ابو حنيفة ومنع منه في السلم وقد تقدم الكلام فيه واقرض يجوز ان يكون مؤجلا وغير مؤجل فان كان مؤجلا لم يكن المستقرض ان يطلبه قبل الاجل والمستقرض ان يدفعه متى شاء قبل الاجل اذا كان عيننا لانه انما اقرضه لمجرد منفعة المستقرض ولا يكون ذلك منفعة للمستقرض ولو كان له ان يبقية في ذمة المستقرض الى الاجل كان في ذلك وجه منفعة يمنع صحة القرض وان كان قد اقرضه عرضا **مسألة** ١٥ **قوله** فبما تراه ابل من الصدقة قال ابو رافع فامرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اقضي الرجل بكرة لا يخلو ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم يقترض البكرة لنفسه ولغيره من ابل الصدقة فان كان اقرضه لنفسه فانه لا يخل له الصدقة وتقول ابي رافع له لما جازته ابل من الصدقة امره رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقضي الرجل بكرة يجمل وجوبا احدا بان ما امره ان يقضي من الرجل كان من ابل الصدقة قد بلغ محله ثم صار الى النبي صلى الله عليه وسلم بانبياخ او غيره وان كان اقرضه لاحد من الصدقة جاز ان يقبضه منها كما يستقرض والى التيمم على ما لا غير انه لا يجوز ان يعطى من اموال المساكين ما هو افضل مما اخذهم الا ان يكون المقرض من ابل الصدقة فيكون فضل الشيء صدقة عليه وليس في الحديث ما يدل على اخراج الزكاة قبل حلولها على قولها انه استقرض المساكين وانما فيه ما يدل على انما استقرض المساكين من رجل لا يجب عليه

الصدقة فيقتضيه قرضه كما فعل صلى الله عليه وسلم ويقبض منه ما وجب عليه من الزكاة فلو كان من باب تعجيل الزكاة قبل الحلول لتعجلها ولم يحتج ان يقرض ولو شاء لتعجلها اقترضا لما احتاج ان يقتضيه عند الاجل ولو تعلق متعلق بان هذا الحديث يدل على المنع من ذلك لما ذكرناه ما بعد والله اعلم ويحتل ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم انما يكون له هذا البكر الذي قضاه من ابل الصدقة اما بعد ان بلغ محله وصار لعل عليها او غيره من الغارمين او الفقراء او ابناء السبيل ممن احتاج الى بيعه وقد روى الرواية عن ابي هريرة ان رجلا تقاضى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعطاه له فتم اصحابه به فقال دمه فان صاحب الحق مقالا واشترى له بعيرا فاعطوه فقالوا لا نجد الا افضل من منته قال اشترى فاعطوه اياه فان خيركم احسنهم قضاء ولا يبعد ان يكون ذلك كله في قضية واحدة فحقا ابو رافع ان سلمه من ابل الصدقة وحفظ بعض الرواة عن ابي هريرة الشراء **مسألة** ١٦ **قوله** خيار ارباعها هو الذي اشتمل ست سنين ودخل في السابعة حين طلعت رابعة **مسألة** ١٧ **قوله** فان خيار الناس احسنهم قضاء قال النووي هذا ما يشكك فيقال كيف ادى من ابل الصدقة وجود من الذي استحق الغريم مع ان الناظر في الصدقات لا يجوز شرعا منها والجواب انه صلى الله عليه وسلم اقرض نفسه ثم اشترى في القضاء من ابل الصدقة ليعر او اده يدل عليه حديث ابي هريرة اشترى له بعيرا فاعطوه اياه **مسألة** ١٨ **قوله** ثم قضاه دراهم قضى ابن عمر من اسلفه الدراهم خيرا منها الظاهر انها افضل في الصفة على وجه المعروف ولقول النبي صلى الله عليه وسلم فان خيركم احسنهم قضاء وهذا خلاف في جوازه سواء كانت قيمته تلك الفضيلة كثيرة او قليلة وهذا ما لم يكن في مقابلة تلك الفضيلة نقص من وجه اخر مثل ان يسلف عشرة ونايرد بؤنة الذميب فيقتضيه ثمانية جيدة الذهب او يكون منه عشرة ونايرد بؤنة الذهب فيقتضيه ثمانية من الذهب فاما الجواز في باب المعادفة فيؤدى الى مخرج الذهب بالذهب الى اجل لما كان من جنسين وان كانت الفضيلة في القدر فلا يخلو ان يكون اقراضه وزنا او عدوا فان كان اقراضه وزنا فلا اعتبار بالعدد ولا يجوز ان يقبضه اكثر من ذلك الوزن الا ان يكون اليسير فان اقرضه عدوا جاز ان يقبضه مثل ذلك العدد افضل وزنا مثل ان يقرضه مائة درهم انصافا فيقضي مائة وازنة لان الفضيلة حينئذ تكون في الجنس ولا يجوز ان يزيد في العدد الا زيادة اليسيرة على ما تقدم ولو قضاه اقل عدد او اكثر وزنا او اكثر عدوا او اقل وزنا لم يجز لما قدمناه **مسألة** ١٩ **قوله** لا بأس ان يقبض من الرجل افضل مما سلفه اذا لم يكن على شرط ولا عادة يريدانه انما يجوز ان يكون نفسه طيبة بذلك ان يفعل ابتداء من غير ان يشترط عليه ويجزى من ذلك على عادة يكون القرض من اجلها وكذلك قال الرجل لا بن عمر خير من دراهمي انكار ذلك ولو كان ذلك على سبيل الشرط او العادة يوجب ما لما انكر ان يدفع اليه افضل من دراهمه فاما الشرط فلا خلاف في منعه واما العادة فقد منع من ذلك مالك ايضا واما ابو حنيفة وانشأه فيكره ان ولا يراى حراما والدليل على صحة ما ذهب اليه مالك ان العادة بمعنى يتعلق به القصد فوجب ان يمنع زيادته كالشرط ولان المقرض اذا اقرض لهذا الرجاء الذي اعتاده فقد دخل عمله الفساد والتحريم لم يقصد بما اقرضه المعروف الذي هو من مقتضى القرض والذي ابدى ابن عمر معنى الجواز في الزيادة وقال ان نفسى بذلك طيبة وان الزيادة التي زادها تعلق لما بشرط ولا عادة وانما محضه بطيب نفس ورضاه باسداء المعروف الى من اقرضه **مسألة** ٢٠

ما كره من ذلك ان يستسلف الرجل الجارية فيصيرها مابدا له ثم يرد ها الى صاحبها بعينها فذلك لا يحل ولا يصح ولم يزل اهل العلم ينهون عنه ولا يرضون فيه لاحد ما ينهى عنه من المساومة والمبايعة **مسألة** عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تشيع بعضكم على بيع بعض **مسألة** عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابو هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تلتقوا الركبان للبيع ولا يبع بعضكم على بيع بعض ولا تناجشوا ولا يبع حاضر لباد ولا نصر والا بل

القول الرابع

بعضكم على بيع بعض بالجزم على التام ان يترضا على ثمن سلعة نعيمي اخر فيقول انا ابيعك مثل هذه السلعة بالنقص من هذا الثمن فيصير لصاحب السلعة ويحل ان يكون المراد بالبيع الشراء فيكون في معنى حديث الشيخين نعم ان يتسام الرجل على سوم اخيه ويحل ان يراويه كلا المعنيين على سبيل عموم المجاز **مسألة** قوله لا تلتقوا الركبان اي لا تستقبلوا الذين يكونون المتعار الى البلد للاستدانة منهم قبل ان يتقدموا الاسواق ويعرفوا السعر قال محمد وهذا مأخذ كل ذلك كرهه اما النجاشي فالرجل يحضر فيبذل في الثمن ويعطيه فيه ما لا يريد به ان يشترى ليعلم بذلك غيره فيشتري على سومه فكذا لا ينبغي وانما حتى السلف فكل ارض كان ذلك يفرلها بلها فليس ينبغي ان يفعل ذلك بها فاذا كثرة الاشياء بها حتى صار ذلك لا يفرلها بلها فلا بأس بذلك ان شاء الله تعالى **مسألة** قوله ولا يبع حاضر لباد وتفسيره عند الجمهور هو ان يمنع السمسار للحاضر القروي من البيع ويقول لا تبع انت انا اعلم بذلك فيقول له وبيع وبيع وبيع ولو تركه يبيع فينقص على الناس وقال بعض الحنفية هو بيع المالك من غزاهل البلد طمعا في الثمن الغالي للاضرار لهم وهم جيرانه والاول اصح **مسألة** قوله ولا تصروا بغير الفدية من صري يصرى قصرية وهو البيع القصري جمع اللين في الضرع ايا ما يترك حليبا ليعتد المشتري قال عياض رويناه في غير مسلم عن بعضهم بلغ القاء وهم الصادق من صري صري اذ اربط عن بعضهم بفتح القاء وفتح الصادق من غير او بصيغة المفرد والمجمل هو من الصري ايضا وقوله والابل والغنم منوع على تلك الوجه قوله فمن اجاب عما بعد ذلك الخ قال المحافظ وقد اخذ بظاهر هذا الحديث جمهور اهل العلم وافتى به ابن مسعود وابو هريرة ولا مخالف لهم من الصحابة وقال يمين التابيع ومن بعدهم من لا يجهي عدوم ولم يفرقوا بين ان يكون اللين الذي احتلب قليلا او كثيرا ولا بين ان يكون التمر قوت تلك البهائم لا قال العيني قلت ابو حنيفة غير منفر وتترك العمل بحديث المصراة بل نذهب الكوفيين وابن ابي ليلى ومالك في رواية مثل مذمب ابي حنيفة وقال العيني ايضا واقرى الوجوه في ترك العمل بها مخالفا للاموال من ثمانية اوجها احدها انه اوجب الروم غير عيب ولا شرط قلت وبذا اشارة الى الحديث المتفق عليه بطريق القاعدة الكلية التي اتفقت الامة عليه بان المتبايعين باختيار من الرد والقبول ما لم يتفرقا سواء كان التفرق بالابدان عند من يقول به او تفرق بالكلام عند القائل به فاذا تفرقا لم يكن لاحدهما خيار الا اذا اشترط اختيار احدهما فيكون الخيار له الى ثلاثة ايام الثاني انه قدر الخيار بثلاثة ايام وانما يتقيد بالتثنية خيارا لشرط يعني ان الخيار بالثلاثة مقيد بخيار الشرط بهذا الحديث وبهنا ليس بشرط الثالث انه اوجب الرد بعد ذهاب جزء من البيع الرابع انه اوجب الرد مع قيام المبدل الخامس انه قدره بصاع من تمر والمتلفات انما تقضى بما شالها او بقيتها بالنقد حاصلا ان الله سبحانه وتعالى قال في كتابه فمن اعتدى عليكم فاعتدوا له وقال تعالى وان عاقبتهم فاعاقبوا الخ وهذه الايات تحكم بان ضمان المتلفات والعدوانات في المتلفات وذوات القيم بالمثل وفي هذا الحديث حكم بخلاف ذلك السادس ان اللين من ذوات الامثال فحل ضمانه في هذا الخبر بالقيمة السابعة انه يؤدي الى اربابها اذا اجمعا بصاع تمر الثامن انه يؤدي الى الجمع بين العوض والمعوض وقال هذا القائل ايضا فينفرد ابو هريرة بروايته هذا الاصل فقد اخرج ابو داود ومن حديث ابن عمر واخرجه الطبراني من وجه اخر عنه وابو يعلى من حديث انس والسبيعي في اختلافات من طريق عمرو بن عوف المزني واخرجه احمد من رواية رجل من الصحابة ولم يسم وقال ابن عبد البر بهذا الحديث مجمع على صحته وثبوته جنة النقل قلت اما حديث ابن عمر فراه ابو داود ومن روايته جميع بن عمار العيني قال الخطابي ليس اسناده بذلك وقال البخاري فيه نظر وذكره ابن حبان في الضعفاء وقال كان رافضيا يضع الحديث وقال ابن مبركان من ائمة الناس وقال ابن عدي عامة ما يرويه لا يتابع عليه وقال ابو حاتم كوفي صالح الحديث من عنق الشيعة واما حديث انس فاخرجه ابو يعلى وفي سنده اسمعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف واخرجه ايضا من رواية اسمعيل بن مسلم عن الحسن بن انس بن مالك والمحفوظ انه مرسل واما حديث رجل من الصحابة فاخرجه احمد عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم ان هذا القائل قد صدره الجواب عما قالت الحنفية في هذا الموضوع قال فما تاوان هذا يعني حديث المصراة خبر واحد لا يفيد الا الظن وهو مخالف لقياس الاصول المقطوع به فلا يلزم العمل به ثم قال وتعلق بان التوقف في خبر الواحد انما هو في مخالفة الاصول لا في مخالفة قياس الاصول وبذا الخبر انما خالف قياس الاصول بان الاصول الكتاب والسنة والامام والقياس والكتاب والسنة في الحقيقة هما الاصل والاخران مردودان اليهما فاستدل بالقياس فخرج فكيف يرد الاصل بالفرع بل الحديث الصحيح اصل بنفسه قلت وهو مخالف لقياس الاصول لم يقل به الحنفية كذا وكيف ينقل عنهم لما لم يقولوا قالوا فينقل عنهم بخلاف ما ارادوا

متد لعمد الردى وعدم ادراك التحقيق فيه فكيف يقال هو مخالف لقياس الاصول والامال ان القياس اصل من الاصول لان الحنفية عدوا لقياس اصلا رابعا على ما في تبين المشورة فيكون معنى ما نقلوا هذا هو مخالف لاصل الاصول وهو كلام فاسد وقوله والقياس فرع كلام فاسد ايضا لانه عدل رابعا فكيف يقال انه فرع حتى يترتب عليه قوله فكيف يرد الاصل بالفرع ثم انه نقل عن ابن السمعاني من قوله متى ثبتت الخبر صار اصلا من الاصول ولا يحتاج الى عرضه على اصل اخر لانه ان واقف فذلك فان خالف لم يجز رد احدهما لانهما للخبر وهو مردود باتفاق انتحى قلت ثم نقل من ابن السمعاني من قوله والاول عندي في هذه المسئلة يسلم الاقيسة لكنها ليست لازمة لان السنة الثابتة مقدمتها عليها وعلى تقدير انقول فلا نسلم انه مخالف لقياس الاصول لان الذي ادعوا عليه من المخالفة بنويها باوجه احدها ان المعلوم من الاصول ان ضمان المتلفات بالمثل والمتقومات بالقيمة وبهنا ان كان اللين مثليا فليضمن باللين وان كان متقوما فليضمن باحد التقديرين وقد وقع بينهما متقوما بالتميز مخالف لاصل والاجاب منع المحصر فان المحصر في دية بالابل وليس مثالا ولا قيمة ايضا ضمان المثل بالمثل ليس مطرودا وقد يضمن المثل بالقيمة اذ اعتدلت المماثلة كمن تلف شاة لبونا كان عليه قيمتها ولا يجعل بازاء لبنا لبنا اخر لتعذر المماثلة انتهى قلت قوله فلا نسلم انه مخالف لقياس الاصول الخ غير مسلم لان مخالفة القاعدة الاصلية ظاهرة وبهي ان ضمان المثل بالمثل وضمان المتقوم بالقيمة هذه القاعدة مطروقة في بابها وضمان المثل بالقيمة عند التعذر خارج عن باب القاعدة المذكورة فلا يرد عليه الاعتراض بذلك لان باب التعذر مستثنى عنها والتعذر تارة يكون بالاستحالة كما في ضمان الحر بالابل وتارة يكون بالعدم كتعذر المماثلة في ضمان لبن الشاة اللبن وايضا في مسألة الشاة اللبن اللبن جزء من اجزاها فيدخل في ضمان الكل ودفع الصاع من التمر وغيره مع اللبن في المصراة انما كان في وقت العقوبة بالا موال في المعاصي وذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم نص على ان بيع المحلات خلافة والحلابة حرام فكان من فعل هذا باع صار مخالفا لما امر به رسول الله صلى الله عليه وسلم وادخلها في حرام فكان عقوبته في ذلك ان يجعل اللبن المحلوب في الايام الثلاثة ليمشي بصاع من تمر ولعله يسهل اصعا كثيرة ثم نحت العقوبات بالا موال في المعاصي وردت الاشياء الى ما ذكرنا من القاعدة الاصلية ثم ذكر ابن السمعاني عن الحنفية انهم قالوا ان القواعد تقتضي ان تكون المعصون مقدرا الضمان بقدر التلف وذلك مختلف وقد قدره بثلثا بمقدار واحد وهو الصاع فخرج عن القياس والاجاب منع التقييم في المعصونات كما لو وضعت فارشا مقدرا مع اختلافها باكب والصغرة والغرة مقدرة في الجنتين في اختلاف انتمى قلت لا نسلم منع التقييم في بابها كما ذكرنا وما مثل به على وجه الايراد على القاعدة غير وارد لانا قلنا ان الذي يفعل من ذلك عند التعذر خارج من باب القاعدة فيدخل فيها حتى يمنع اطراف القاعدة ثم ذكر عنهم ايضا ان اللبن التالف ان كان موجودا عند العقد فقد ذهب جزؤه من المعقود عليه من اصل المخالفة وذلك مانع من الرد فقد حدث في ملك المشتري فلا يضمنه وان كان مختلطا فما كان منه موجودا عند العقد وما كان حاديا لم يجب ضمانه والاجاب ان يقال انما يمنع الرد بالنقص اذا لم يكن لاستعلاء العيب والا فلا يمنع وبهنا كذلك قلت الذي قالوه كلام واضح صحيح والاجاب الذي اجابه ليس لشي فلي يرضى احدان يرد هذا الكلام بشل هذا الجواب وليس العجب منه وانما العجب من الذي ينقله في تاليفه ويرضى به ثم ذكر عنهم فيما قالوا انه خالف الاصول في جعل الخيار ثلثا مع ان خيار العيب لا يقدر بالثلث وكذا خيار المجلس عند من يقول به وخيار الرؤية عند من يثبتها جاب بان حكم المصراة انفراد باصله من مائة فلا تستغيب ان ينفرد بوصف زائد على غيره انتهى قلت لا انفرد باصله من مائة قلنا انه منسوخ كما ذكرنا فيما مضى ثم ذكر عنهم انهم قالوا انه يلزم من الاخذ به الجمع بين العوض والمعوض ثم اجاب بان التمر عوض عن اللبن لانه الشاة قلت ليس دفع التمر الاجزاء لما انكسب من العصيان حين كانت العقوبة بالا موال في المعاصي ثم ذكر عنهم بانه مخالف لقاعدة الربا فيما اذا اشترى شاة بصاع فاذا استرو معها ما فاقتدا سرجع الصاع الذي هو الثمن فيكون قد باع شاة وصاعا بصاع والاجاب ان الربا انما يعتبر في العقود لاني المنسوخ بدليل انها لو تباعدت بها بفضة لم يجوز ان يتفرقا قبل القبض فلو تبايها في هذا القبض بعينه جاز التفرق قبل القبض انتهى قلت ذكره هذه المسئلة كما كيدا قاله من الجواب لا يفيد لان بالاتفاق صار العقد كانه لم يكن وعاد على شيء الى اصل فلا يحتاج الى ان يقال جازا التفرق قبل القبض ثم ذكر عنهم بانه قالوا يلزم منه ضمان الاعيان مع بقائها فيما اذا كان اللبن موجودا او الاعيان لا تقضى بالبدل الا مع فواتها كالمقصوب والاجاب ان اللبن وان كان موجودا لكنه تعذر رده لا خلاطه باللبن

والغنم فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد ان يحلبها ان رضىها امسكها وان سخطها ردها وصاعا من تمر قال مالك وتفسير قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما نرى والله اعلم لا بيع بعضكم على بيع بعض انه انما انتهى ان يسوم الرجل على سوم اخيه اذا كنت البائع الى السائم وجعل يشترط وزن الذهب ويتدأمن العيوب وما اشبه هذا امما يعرف به ان البائع قد اراد مبيعة السائم فذلك الذي انتهى عنه والله اعلم قال مالك ولا بأس بالسوم بالسلعة توقف للبيع فيسوم بها غير واحد قال ولو ترك الناس السوم عند اول من يسوم بالسلعة اخذت بشبه الباطل من الثمن ودخل على الباعة في سلعهما المكروه ولم يزل الامر عندنا على هذا **١٢٤٤** قال مالك عن نافع عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النبي عن النخس قال مالك والنخس ان تعطيه بسلعته اكثر من ثمنها وليس في نفسك اشتراءها فيقتدى بك غيرك **جامع البيوع** **١٢٤٥** قال مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمران رجلا ذكر لرسول الله صلى الله عليه وسلم انه يخذل في البيوع فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا باعت فقل لا خلافة فكان الرجل اذا بايع يقول لا خلافة **١٢٤٦** قال مالك عن يحيى بن سعيد انه سمع سعيد بن المسيب يقول اذا جئت ارضاء فون المكيال والميزان فأطل المقام بها واذا جئت ارضاء ينقصون المكيال والميزان فأقلل المقام بها **١٢٤٧** قال مالك عن يحيى بن سعيد انه سمع محمد بن المنكدر يقول احب الله

الحادث بعد العقد وتعدر تميزه فاشبهه الا بقر بعد الغضب فانه يضمن قيمته مع بقائه بعينه لتعدر الرد انتهى قلت لما تعدر رد اللبن لا خلافة بالبن الحادث صار حكمه حكم الغنم فيضمن بالبدل كالعين المغضوبه اذا ملكت عند الغاصب ونشبهه بالعبد الا بقر غير صحيح لانه اذا تعدر رده صار في حكم المالك فيضمن قيمته ثم نقل عنهم بانه يلزم منه اثبات الرد بغير عيب ولا شرط ثم اجاب بانه لما راي ضرعا مملوا بناتن ان عاده لها فكان البائع شرط ذلك فليبين له الامر مثبت له الرد لفقد الشرط المعنوي انتهى قلت البيع بشرط هذا الشرط فاسدان كان لفظيا فيما معنوي بالاولى ولا يصح من الشروط الا شرط الخيار بالنقص الوارد فيه واما العيب فاذ اظهر فانه يرد ولا يحتاج فيه الى الشرط انتهى كلام العيني وكتب مولانا محمد يحيى المرحوم من تقريره شيخه قوله باب من اشترى شاة مصراة الخ والروايات المذكورة فيه مخصوصة عندنا بموارد باب في ذلك لما لفتها النصوص الاخرى والقواعد الكلية وكلمة من ليس نصا في العموم المجنسي او النوعي فكثيرا ما يستعمل في الشخصيات فقد ثبت في موضعه ان الموصول كثر اما يستعمل للعدد وان كان استعماله للعموم ايضا واستعمال الفاظ الشرط في الموصولات شائع والشافعي ان كان مقرا بانها مخالفة للكتليات الا انه ذهب الى العموم فيها نوعي فلا يتحقق بموارد وفيه بل يعدي الحكم في مثله من الجزئيات الواردة بعده صلى الله عليه وسلم ومن لما قلنا بشخصيتها قصرنا على تلك الجزئيات الواقعة في وقته والله اعلم ١٢

له قوله وان سخطها ردها وصاعا من تمر او بمعنى مع ومعنى رد الصاع لهنما اعطاه قاله اكرماني وبهذا الحديث اخذ مالك والشافعي واهموا الجمهور ان التصويت حرام ونهه الصاع بدل من اللبن الذي كان في الضرع عند العقد وانما لم يجب عين اللبن او مثله وقيمته لان عين اللبن لا يبقى غالبا وان بقيت فيتمتع بها باجزاء اجتماع في الضرع بعد جريان العقد الى تمام الحلب واما المثلية فلان القدر اذا لم يكن معلوما كانت المقابلة من باب الربا ثم المشهور بمصارع التمر حديث الصحيح فيه وقيل كيف صار قوة لانه وقدر التمر والطعام كما في مسلم والفتح كما اخرجه ابو داود **١٢٤٨** قال مالك في خلافة بقر النحر ونقطة اللام اي لا خديعة في الدين لان الدين النسيئة والرجل هو ابن منقذ كما في منتقى ابن الجارود وروى الدارقطني والبيهقي عن ابى اسحق عن نافع وزاد فيه قال ابن اسحاق فحدثني محمد بن يحيى بن جبان قال هو جدى منقذ بن عمرو والاول ارجح فانه منقطع وقالوا القدر النبي صلى الله عليه وسلم ليلتقط به عند البيع فيطرح به صاحبه على انه ليس من ذوى البصائر في معرفته اسلم ومتقدير القيمة فيما ليزى كما يرى قال النووي واختلفوا في هذا الحديث فجعل بعضهم خاصا في حقه لا خيار لبعض وعليه ابو حنيفة والشافعي وقيل لبعض فاشترى بهذا الحديث بشرط ان يبلغ الغنم ثلث الفينة انتهى وهو مذنب

احمد واحد قولى مالك انه يرد بالغنم الفاش لمن يعرف قيمة السلعة وتعقب بانه صلى الله عليه وسلم انما جعل له الخيار لضعف عقله ولو كان الغنم يملك به الفسخ لما احتاج الى شرط الخيار وقوله ان رجلا ذكر لرسول الله صلى الله عليه وسلم انه يخذل في البيوع يقال انه منقذ بن عمرو الانصاري لما زنى جد واسم بن جبان وكان سبب ذلك انه اصابتة في رأسه في الجارية مأمومة فغرت لسانه وغيرت بعض غيره وقد قيل ان جبان بن منقذ هو الذي كان يخذل في البيوع قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم بيع وتقل لا خلافة وانت يا خيار وقد قال بعض الناس ان هذا الحديث خاص بهذا الرجل لما كان فيه من المحصر على البيع وضعفه عن التحرز فيه وقد روى القاضي ابو محمد في اشرافه اذا اتبايح الناس بلا يتقرب الناس بمثله في العادة وكان احدهما ممن لا يخبر بعد ذلك المبيع فاختلف اصحابنا فمنهم من يقول لا خيار له وبه قال ابو حنيفة والشافعي ومنهم من يقول لا خيار اذا زاد على الثلث واخرج عن العادة والمتعارف فيقال والدليل على هذا القول نية صلى الله عليه وسلم عن اضاعة المال ومن باع مائلا وى عشرة دنانير بدرهم فقد اضاع ماله كما ان من اشترى مائلا وى درهما بعشرة دنانير فقد اضاع ماله قال ونبيه صلى الله عليه وسلم عن تلقى السلع من جهة المعنى ان هذا نوع من الغنم في الاثمان فكان مؤثرا في الخيار كالعيب فعلى هذا يكون حكم الحديث عاما في كل احد على مثل حاله وانما كان معنى قول جبان بن منقذ لا خلافة على وجه الاعلام من بانه لا يخبر الاثمان وعلى وجه الاعلام للناس بهذا الحكم وانه لا تنفذ خلافة الخالب على مغبون مستسلم وقال ابن حبيب في واصحة لو ان احد المتبايعين من جهلة البيع باع او اشترى مائلا وى مائة درهم بدرهم لزمهما وجه ذلك ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهي ان يبيع حاضر لباد قال القاضي ويحفل عندى اقباع على المراجعة فيكون قول لا خلافة لمن يزيد عليه في الشراء وبذا حكم عام ان من اشترى مزاجحة فزيد عليه في الثمن انه بالخيار ويحتمل ان يكون اقباع بالخيار وان كان يشترط ولقول مع ذلك لا خلافة بمعنى اشترط الخيار تحرز من استخداه وقد روى ابن اسحاق عن نافع عن ابن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له بيع وتقل لا خلافة وانت يا خيار ثلاثه ولا يخفى برواية ابن اسحق ويحتمل ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم حكم له بهذا وجرح عليه ان يبيع بغير الخيار واعلم الناس بذلك وامره ان يذكر حكمه بقوله لا خلافة ويحتمل ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم يأمره ان يقول لا خلافة على وجه الاغذار الى من يبايعه ليتوقى خديعته اهل الصلارح والدين لا يكون له الخيار ان خدع ولكن تلايقم على خديعته من ياتم به وكان قليلا في ذلك الزمن ويحتمل ان يريد به لا خلافة في صفة المنقذ وفي فاء الوزن والكيل واستيقاضا من غبته في شئ من ذلك كان الرجوع عليه ونهه حالة جميع الناس ١٢

عبد الله ان يباع سحمان ابتاع سحمان قضي سحمان قال مالك في الرجل يشتري الابل او الغنم والبز او الرقيق او شيئا من العرض جزا فانه لا يكون الجزاء في شيء مما يبعد عددا قال مالك في الرجل يعطي الرجل السلعة يبيعهما وقد قومها صاحبها قيمة فقال ان بعتهما بهذا الثمن الذي امرتك به فلك دينار وشئ يسمي له يتراضيان عليه وان لم تبعهما فليس لك شئ انه لا بأس بذلك اذ سمي ثمن يبيعهما به وسمى اجراما معلوما اذ باع اخذاه وان لم يبع فلا شئ له قال مالك ومثل ذلك ان يقول الرجل للرجل ان قدرت على غلامي الا بقر او حيت بمجمل الشار ذلك كذا او كذا فلهذا من باب الجعل وليس من باب الاجارة ولو كان من باب الاجارة لم يصح قال مالك فاما الرجل يعطي السلعة فيقال له بعها ولك كذا او كذا في كل دينار شئ يسمي له فان ذلك لا يصح لانه كلما نقص دينارا من ثمن السلعة نقص من حقه الذي سمي له فهنا غير رايد رى كم جعل له

١٢٨١ قال عن ابن شهاب انه سأل عن الرجل يتكاري الدابة ثم يكرها باكثر مما تكارها به فقال لا بأس بذلك كمل كتاب البيوع

كِتَابُ الْقَرَضِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٢٨٢ ما جاء في القراض **١٢٨٢** عن زيد بن اسلم عن ابيه انه قال خرج عبد الله وعبيد الله ابنا عمر بن الخطاب في جيش الى العراق فلما قفلا مرا على ابي موسى الاشعري وهو امير البصرة فرحب بهما وسهلا ثم قال لواقدر لكما على امرنا فنعما

قول ابن القاسم ان الاجارة معاوضة على منافع الاعيان دون الاعيان واذا كانت الدنانير والدرهم والكبيل والموزون لا يصح الاتقاع به مع بقاء العين لم يصح ان يتأجر وجهه القول الثاني ان الاتقاع بما يمكن مع بقائه بان يضعها المتأجر بين يديه فيكثرها ويحمله وله عرض بان يرى الناس ان معه ما لا كثيرا فيتأجر ويتركه وانما قلنا يكون المالك معه مثلا ينفعها المتأجر ويعطيه بدلها ويؤديه الاجرة فيكون محمدا يعرض وهذا الذي ذكره القاضي ابو محمد من قول ابن القاسم والشئ ابي بكر ليس بخلاف لان ابن القاسم انما منع استجارها لمنفعة المقصودة منها وليس المقصود من الدنانير والدرهم ما يباح استجارها بالشيخ ابو بكر وهذا كما يقال لا يجوز استجار الشجر لمنفعة المقصودة لانه بيع الثمر على بدو صلاحه ولا بأس ان يستأجر باليد عليها الجبال ويسيطر الغسال الشياح عليها وما جرى مجرى ذلك فليس من منافعها المقصودة والله اعلم عقد الاجارة لازم من الطرفين ليس لاحد من المتعاقدين فسخه خلا فلا في حقيقة في قوله ان للمكسري فسخه للعدل مثل ان يكرهى حال السفر ثم يبدله ويمرض فله الفسخ ويجزى دار ثم يريد السفر او كانا يتجر فيه فيجوز في متاعه **١٢** **١٢** قوله في القراض ان يرفع اليه مال ليتجر فيه والزك مشترك بينهما وعلى صحته اجماع الصحابة مشتق من القرض وهو القسط لانه قطع للمال قطعة من ماله يتصرف فيها وقطعة من الزك او من المقارضة وهي المساواة لتساويهما في الزك واهل العراق يسمونه مضاربة لان كلاهما يضرب بسهمه في الزك وقيل ما خوذ من الضرب في السفر فقلت قال في الدر المختار (ري) لغة مفاعلة من الضرب في الارض وهو السير فيها وشرعا (عقد شركة في الزك بمال من جانب) رب المال (وعمل من جانب) من المضارب (وركنها الايجاب والقبول وحكما) انواع لانها (ابداع ابتداء) ومن قبل الضمان ان يقرض المال الادرهما ثم يقرضه شركة عنان بالدرهم وبما قرضه على ان يعمل الزك بينهما ثم يعمل المتقرض فقط فان يك فالقرض عليه (ونوكيل مع العمل) لتقرضه باسمه (وشركة ان ربح وغصب ان خالف وان اجاز) رب المال (بعده) لصيرورته غاصبا بالمال لفته (واجارة فاسدة فان قدمت فلا ربح) للمضارب (حينئذ بل له اجر) مثل (علمه مطلقا) ربح او لا (بلا زيادة على المشروط) خلافا لمحمد والثلاثة (الاني وصي اخذ مال يتيم بمقاربة فاسدة) كشرط نفسه عشرة دراهم (فلا شئ له) في مال المتيم (اذ اعمل) اشياء ففوا استثناء من اجره عمد (و) الفاسدة (لا ضمان فيها) ايضا (كصبيحة) لانه امين (ودفع المال الى اخره شرط الزك) كماله (بضاعة) فيكون وكذا شرعا (ومع شرط للعامل قرض) لفته ضرورة (وشروط) امور سبعة (كون رأس المال من الاثمان) كما في الشركة (وهو معلوم للمتعاقدين) قول المصنف للعامل قرض (قال في التبيين) وانما صار المضارب مستقرضا بالشرط على الزك لانه اذا صار رأس المال ملكا لان الزك فرع المال كالثمر والشجر والولد الحيوان فاذا شرط ان يكون جميع الزك له فقد ملكه جميع رأس المال متقضي وقضيته ان لا يرد رأس المال لان التملك لا يقتضي الرد كالبنة كمن لفظ المضارب ليقضي ورأس المال فجعلناه قرضا لاشتغال المولى بعينيه عملها ولان القرض ادنى التبرعين لانه يقطع الحق عن العين دون البدل والبنة تقطع عنها فكان ادنى لكونه اقل ضررا (قول المصنف وغصب الخ) استشكل قلنا فانه عدا الغصب

١ قوله احب الله عبد الله سحمان ابتاع سحمان ان ابتاع يريد والله اعلم بالسماحة من جهة البائع المساومة في الثمن وذلك بان يأخذ القيمة ولا يشطط بطلب اكثر منها ويتجاوز في التقدير وان ينظر بالثمن وقد روى رعي بن خراش عن حذيفة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم تلقت الملائكة روح رجل ممن كان قبلكم قالوا علمت من انجر شيئا قال كنت انظر المورس واتجاوز عن المعسر قال فتجاوز الله عنه وفي الواضحة تستحب المساومة في البيع والشراء وليس هو ترك المكايلة فيه انما هي ترك المواربة والمضاربة والكفارة والمرضا بالاحسان وليس الرزق ومن الطلب بالثمن قال ويكره المذبح والذم في التبايع ولا يفسخ به ولو لم فاعله لشبهه بالخذليعة ومن المكرهه الخديعة فيه الا الغار بالعين وقد نهي عن ذلك عمر والحلف فيه مكرهه وان لم يلعب وروى ان البركة ترفع منه باليمين والمساومة من المتبايع في ان يقضي افضل مما يجد لذلك قال صلى الله عليه وسلم فان افضلكم احكم قضاء ويعجل القضاء ولا يبلغ المسئل فهو قوله سحمان قضي ولا ينفذ في سرعة الاقتصاء والله اعلم وهذا الذي اوردته مالك من قول ابن المنكدر عن جابر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله جل سحمان اذ باع واذا اشترى واذا افقضى اخرجه البخاري من حديث علي بن عباس **١٢** **٢** قوله قال مالك فاما الرجل الخ وهذا على حسب ما قال ان من قال لرجل يبع لي ثوبا ولك من كل دينار جزء منه او درهم لم يجز لانه لم يسم ثمن يبيعه به واذا لم يكن الثمن معلوما كان جعل العامل مجعولا ولا يجوز ان يكون الجعل مجعولا لانه لا ضرورة تدعو الى ذلك وانما جاز ان يكون العمل مجعولا للضرورة الداعية الى ذلك وايضا فان العمل لما كان مجعولا كان العامل باختيار في تركه متى شاء قتل مضرت لانه اذا اراد ما يكرهه من مشقة العمل كان له التبرك والجعل في جنبته الجاعل لازم فلا يصح ان يكون مجعولا لانه لا يقدر على ان يتخلص من مضرة غمره اذا شاء فان باع على ذلك فله جعل مثله وان لم يبع فلا شئ له رواه ابن جبيب عن مطرف وابن الماجشون واصبغ ولو قال ان بعته بعشرة فلك من عدد دينار ربع او عشرة او لك منه درهم جاز لان الجعل حصل معلوما فذلك جائز فيه وان باع باكثر من عشرة فحق العينة لابن القاسم ليس له الا سدس العشرة ووجه ذلك انه لما جعل جعله الجزء المسمى من العشرة فما زاد من الثمن فذلك سواء لانه لم يوجد منه غير البيع مما يستحق فيه الاجرة وكذلك لو قال يبع هذا الثوب ولك درهم او دينار كان كما قدمناه والله اعلم **٣** **٣** قوله من الرجل يكرهى الدابة له ان يكرها باكثر مما تكارها به تمل القبض ويبدل وهذا قال مالك والشافعي وطائفة وجهات من العلماء قال القاضي ابو محمد ان يكرها بمثل ما اكراها به واقل واكثر لانه معاوض على ملكه كبايع الاعيان وقال ابو حنيفة من استأجر دارا او دابة فليس له ان يواجرها حتى يقبضها وليس له بعد قبضها ان يواجرها باكثر مما استأجرها به قال ابن سيرين والشافعي اذا ثبت ذلك فانه يجوز اجارته كل ما يعرف بعينه ما يصح به بدل منافع كالدرور والعبيد والدواب والشياب وغير ذلك من المواعين واما ما لا يعرف بعينه كالكبيل والموزون فلا تصح اجارته قال القاضي ابو محمد واجارة قرضه والاجارة ساقة من متاجره وهذا قول ابن القاسم وكان شيخنا ابو بكر الاسدي وغيره يرون ان ذلك يصح وتلزم الاجارة فيه اذا كان المالك حاضرا مودعا

به فعلت ثم قال بلى ههنا مال لمن مال الله اريد ان ابعث به الى امير المؤمنين فاسلفكم فبتنا عان به متاعا من متاع الحراق
ثم تبعناه بالمدينة فتوذيان رأس المال الى امير المؤمنين فيكون لكما الرجح فقالوا ذلك ففعل وكتب الى عمر بن الخطاب
ان يأخذ منها المال فلما قد ما باعنا فارجعنا فلما دفعنا ذلك الى عمر بن الخطاب قال اكل الجيش اسلفه مثل ما اسلفكم قال لا
فقال عمر بن الخطاب ابنا امير المؤمنين فاسلفكم اديا المال ورجعه فاما عبد الله فسكت واما عبيد الله فقال ما ينبغي لك يا
امير المؤمنين هذا النقص المال او هلك لضعفه فقال عمر اديا فسكت عبد الله ورجعه عبيد الله فقال رجل من جلساء
عمر يا امير المؤمنين لو جعلته قراضا فقال عمر قد جعلته قراضا فاخذ عمر رأس المال ونصف ربحه واخذ عبد الله وعبيد الله
نصف ربح المال ١٢٨٢ عن العلاء بن عبد الرحمن عن ابيه عن جده ان عثمان بن عفان اعطاه مالا قراضا يعمل

والاجارة من احكامه لان معنى الاجارة انما يظهر اذا فسد المضاربة ومعنى الغصب انما يتحقق اذا خالف المضارب وكل الامرين ناقض لعقد المضاربة منافع لصحتها فكيف
يصح ان يجعل من احكامها وحكم الشيء ما ثبت به والذي ثبت بمناقبه لا يثبت به
قطعا فان قلت قد صلح ان يكون حكما للفاسدة قلنا الاركان والشروط المذكورة هنا
للمصلحة فكذلك الاحكام على ان الغصب لا يصلح حكما للفاسدة لان حكما ان يكون للعالم
عمله ولا اجر للغاصب (وكفت فيه الاشارة) والقول في قدره وصفته للمضارب بمصلحة
والبيضة للمالك واما المضاربة بدین فان على المضارب لم يجز وان على ثالث جاز وكره
ولو قال اشترى عبد الله ثم بعد مضارب ثم فعل جاز لقوله لغاصب او مستودع او
مستبضع العمل بما في يده مضاربة بالنصف جاز تجزى (وكون رأس المال عينا لادينا)
كما بسط في الدرر (وكونه مسلما الى المضارب) ليكنه انصرف (بخلاف الشركة) لان العمل
فيها من الاجانبين (وكون الربح بينهما شائعا) فوعين قدر افسدت (وكون نصيب كل منهما
معلوما) عند العقد ومن شرطها كون نصيب المضارب من الربح حتى لو شرط لمن رأس
المال او منه ومن الربح فسدت وفي الجملة كل شرط يوجب جملة في الربح او يقطع
الشركة فيفسد بالابطال الشرط وصح العقد اعتبارا بالوكالة ٢٢٨٢ قوله
مال من مال الله اريد ان ابعث به الى امير المؤمنين فاسلفكم لم يرد ذلك احراز المال
في ذمتها وانما اراد منفعتها بالسلف ومن مقتضاها ضمانها المال وانما يجوز السلف لم منفعة
السلف لانه لحض الرفق فاذا قصد السلف منفعة نفسه دخل الفساد فاذا سلف رجل
رجلا مالا ليدفعه لغيره ذلك البلد وقصد منفعة المتسلف خاصة فوجاز لان اختصاصه بمنفعة
المتسلف فان اراد رده اليه حيث لقيه ببلاد السلف او غيره من البلاد والتي لو لم فيها اجر
المتسلف على قبضه لان تأخير السلف الى بلد اخر دفع خاصة فاذا اراد ان يعجله لزم السلف
قبضه كالأجل ١٢٨٢ قوله قتالا ودونا اذا ثبت ذلك فان فعل الى موسى
الاشعري يذبحه ويحتمل جميعا ان يكون فعل بذا على ما ذكرناه لمجرو منفعة عبد الله وعبيد الله
وجاز له ذلك وان لم يكن الامام المفوض اليه ان المال كان بيده بمنزلة الودعة للجماعة
المسلمين فاستسلفه واستلها اياه وسيأتي بيان احكام الودعة في الاقفية ولتلف المال و
لم يكن عند عبد الله وعبيد الله فاعضه ابو موسى والوجه الثاني ان يكون لابي موسى النظر
في المال بالتشهير والاملاح فاذا اسلفه كان لعمري ان يكون المفوض اليه يعقب فعله
فتعقبه ورده الى القراض ١٢٨٢ قوله اكل الجيش اسلفه مثل ما اسلفكم قال لا
لا تعقب منه لا لفعال الى موسى ونظري فيصح افعاله وتبين موضع المحذور منه لانه لا يخفى
على عمران اباموسى لم يسلف كل واحد من الجيش مثل ذلك وانما اراد ان يبين لانبية
موضع المجابة في موضع فعل الى موسى فلما قال لا اقربا بالمجابهة فقال ابنا امير المؤمنين فاسلفكم
يريد ان تخصصها بالسلف دون غيرهما انما كان موضعهما من امير المؤمنين وبذا ما كان يتورع
منه عمران يخش احد من اهل بيته او من ينتهي اليه بمنفعة من مال الله لمكانه منه وكان عمر بائع
في التوقي من بذا ولذلك قسم لاس عمر اقل ما قسم لغيره من المهارج والاولين وكان يعطى
لحفصة ابنته ما يصلح الى اذواج النبي صلى الله عليه وسلم اخر من يعطى فان كان نقصان ففي حقه ١٢٨٢
٢٢٨٢ قوله ابنا امير المؤمنين فاسلفكم يعني عليكم انما ابناه فاسلفكم لذلك وانما
هو رشوة ١٢٨٢ قوله اديا المال ورجعه فعن الفعل الى موسى وتغييره لسلفه برده
المال الى المسلمين واجراجه بحري اصله قال عيسى بن دينار وانما ذكره تفصيل الى موسى لولديه
ولم يكن يلزمهما ذلك وعلى بذا قولنا ان اباموسى استسلف المال واستلها اياه لمجرو منفعتها وان
المال كان بيده على وجه الودعة واما اذا قلنا انه بيده لوجه التشهير والاملاح فان لم يعقب
ذلك والتك في النظر في ذلك لهما للمسلمين لوجه القواب ولم يختلف اصحابنا في الموضع
مع المال يتعار به نفسه وتبسطه صاحب المال مخير بين ان يأخذ ما يتعار به لنفسه
او يعضه رأس المال لانه انما دفع اليه المال على النية عنه في عرضة واتباع ما امره به
وكان الحق بما ابتاعه به وبذا اذا ظفر بالاسبق قبل بيع ما ابتاعه فان مات ما ابتاعه به فان
ربح لرب المال وخسارته على المبيع ١٢٨٢ قوله فاما عبد الله فسكت يريد ان
اسك عن المراجعة برأى ابيه والقياد الرواتب المارودة واما عبيد الله فارجو طلب الحق واجتج
عليه بان بذا مال قد ضناه ولو دخله نقص يجزيه وقول عمر بعد ذلك اديا المال ورجعه اعراض عن
حجته لان المبيع مع بعض البضاعة اذا اشترى بها لنفسه وان دخلها نقص جبره ومع ذلك

فان ربحا لرب المال ١٢٨٢ قوله لو جعلته قراضا على وجه ما راى من المصلحة في
ذلك وان كان عمر لم يسلفه الا انه قد جرى على عادته وما عرف من حال عمر واستشارته اهل
العلم وكذلك المفتي يجوز ان يفتي بالحكم بالفتوى اذا علم من حاله استشارته وجرت بذلك
عادته والقراض الذي اشار به احد نوعي الشركة يكون فيما المال من احد الشريكين والعمل من
الثاني والنوع الثاني من الشركة ان يتساويا في المال والعمل واما القراض فوجاز لا خلاف
في جوازه في الجملة وان اختلف العلماء في صحة الزاوية ووجهه من جهة المعنى ان كل مال
يزكو بالعمل لا يجوز استجاره للمنفعة المقصودة منه فانه يجوز المعاملة عليه بعض النعماء الخارج
منه وذلك ان الزاوية والدرهم لا تزكو الا بالعمل وليس كل احد يستطيع التجارة ولقد روي
تجينة ماله ولا يجوز له اجازتها ممن يبيعها فلولوا المضاربة بطلت منفعتها فذلك ايجت
المعاملة بها على وجه القراض لانه لا يتوصل من مثل هذا النوع من المال الى الانتفاع به
في التمنية الا على هذا الوجه والله اعلم ١٢٨٢ قوله ان عثمان بن عفان اعطى
جدا العلاء بن عبد الرحمن مالا قراضا لفظه الاعطاء لتعقضي تبعية اليه واستشارته عليه وبه سنة
القراض ولو شرط بقاء المال بيد صاحبه واذا اشترى العامل سلعة وزن واذا باع قبض الثمن
لم يجز ذلك ووجه ذلك ان بذا معنى فداخرهما عن صورة القراض ومعناه فمغ ذلك
صحة لان صورة القراض ان يكون المال بيد العامل ومعناه ان يكون مؤتمنا على المال فما
اخرج القراض من ذلك وجب ان يمنع فمغ لان ذلك يخرج عن ان يكون قراضا ويعجله
اجارة جمولة العوض فان عمل معه بغير شرط فهو ممنوع في الكثير دون اليسير لان الكثير مقصود
في نفسه ومن اجل الفقه على القراض على ما لفق فيه فذلك اثر في المعاملة واما اليسير فيمالا
ليست منه الحاضر مثل ان يعينه في شراء سلعة او يوثب عنه في قبض دراهم ليرة مما يفعل الانسان
لصدقة ولعين به من يعرف من غير عوض فكان الاظهر ان القراض لم ينفع على ما انعقد عليه لاجله
فان وقع ذلك قال محمد لا يفيخ القراض لكثيره دون شرط ووجه ذلك ان عقد القراض قد سلم
من الشرط وليست النعمة فيه بقوية لانه مما لا يملك ويفعل وان تشارك العامل ورب
المال بال اخر جعل من مال القراض فان ذلك لا يخلو ان يكون شرط في عقد القراض او لا فان
كان الشرط في القراض فان ذلك غير جائز خلافا للشافعية والدليل على ما نقول ان بذا
عقدان متفقين احدهما غير متفق الآخر فلم يجز الجمع بينهما في عقد واحد كالصرف والسلم فان
تشارك بعد عقد القراض فلا يخلو ان يكون قبل العمل او بعده وقد قال اصحابنا في الاشتراك
بعد العمل اقول مختلف لم يبينوا اهل ذلك قبل العمل او بعده فروى ابن المواز عن مالك ان كان
ينحفظه وروى عيسى عن ابن القاسم انه قال ان صح من غير موعود ولا ادى فهو جائز وفي الغيبة
عن اصبح قال خيرة وعن سمعون انه قال هو الربا بعينه وذلك بخلاف جميع احد جان ذلك
اختلاف في اتواهم ناجازه مالك وابن القاسم ومنعه اصبح وسمعون وجه قول مالك انه
قد سلم عقد القراض من الفساد وذلك ان يعقده على ما يوجب تصرف رب المال يتصرف
فيه وذلك غير صحيح كما لو علم عليه وبذا مبتنى على ان العامل اذا عمل من غير شرط في عقد القراض
لعقد صاعدا عما كثيرا بطل ذلك القراض والوجه الثاني انه يجوز في وقت دون وقت فلا يجوز
قبض العمل ويجوز ليعده لانه قبل ان يعمل رأس المال على ما كان عليه فهو بمنزلة ان يعقد
القراض على ذلك لان بذا حالة لكل واحد منهما ما ترك القراض فيها اذا استدركا في بذا الحالة
شرطيا في القراض فكما تماما شرطا في عقد القراض واما اذا عمل العامل بالقراض ولم يجز
امره ولم يكن لاحدهما ابطاله فالتزم من ذلك فليس بمنزلة ما شرط من العقد وانما يجوز
ذلك اذا عاد مال القراض الى غير الصفقة التي اقره العامل عليها وذلك مثل ان يكون
مال القراض ذابا فيصير دراهم فيشتريه بالدرهم واما مؤنة الغلام فان كان شرط العامل
خدمته في المال الكثير الذي يحتاج الى المعونة فيه فاختلف فيه قول مالك في كتاب محمد
وهو جاز ان بذا مال يجوز المعاملة عليه بعض نعمة النماز من غير ان يشترط فيه خدمة
العبد الواحد اذا كان كثيرا كالمساقاة ووجه الرواية الثانية ان المساقاة تنقص بالخدمة
ولذلك لا يجوز ان يخرج من الحائط من كان يعمل فيمن المأدام فذلك جاز ان يشترط فيه
الخادم واما القراض فلا يجوز ان يشترط في الخادم فاذا قلنا ان ذلك جائز فالفرق بينه وبين
رب المال ان العامل اذا عمل في ماله نظر فيه بالحفظ وذلك غير جائز كما لو عمل غلام او كلب
معه لحفظ عليه فان ذلك غير جائز وانما يجوز اذا كان بجرو المخدمة والمعونة ولو اعانه بظلامه
من غير شرط فلا بأس بذلك على القولين والله اعلم ١٢٨٢

فيه على ان الدين بينهما ما يجوز من القراض قال مالك وجه القراض المعرف الجائز ان يأخذ الرجل المال من صاحبه على ان يعمل فيه ولا ضمان عليه ونفقة العامل في المال في سفره من طعامه وكسوته وما يصلح بالمعروف بقدر المال اذا شخص في المال اذا كان المال يحمل ذلك فان كان مقيما في اهله فلا نفقة له من المال ولا كسوة قال مالك ولا بأس ان يعين المتقارضان كل واحد منهما صاحبه على وجه المعرف اذا صح ذلك منهما قال مالك ولا بأس ان يشتري رب المال ممن قارضه بعض ما يشتري من السلع اذا كان ذلك صحيحا على غير شرط قال مالك في رجل دفع الى رجل والى غلامه مالا قرضا يعملان فيه جميعا ان ذلك جائز ولا بأس به لان الرجل مال لغلامه لا يكون الرجل للسيد حتى ينكره منه وهو بمنزلة غير ذلك من كسبه ما لا يجوز من القراض قال مالك اذا كان لرجل على رجل دين فسا له ان يقره عنده قرضا ان ذلك يكره حتى يقبض ماله ثم يقارضه بعد او يمسك وانما ذلك مخافة ان يكون اعسر بماله فهو يريد ان يؤخر ذلك على ان يزيده فيه قال مالك في رجل دفع الى رجل مالا قرضا فهلك بعضه قبل ان يعمل فيه ثم عمل فيه فربح فاراد ان يجعل رأس المال ببقية المال بعد الذي هلك منه قبل ان يعمل فيه قال مالك لا يقبل قوله ويجوز رأس المال من ربحه ثم يقتسمان ما بقي بعد رأس المال على شرطهما من القراض قال مالك لا يصلح القراض الا في العين من الذهب او الورق ولا يكون

الحقوله على ان يزيده فيه

وبذلك لما قال انه لا يجوز ان يقر الدين بيد من هو عليه على وجه القراض ويدخله ما قال من الزيادة في الدين للتأخير به لانه قد يرضى بالجزء اليسير من اجل بقاء الدين عنده فيفتتح باحضاره ولو لا ذلك لما رضى بمثل ذلك والقراض بالدين على وجهين احدهما ان لا يحضر المال والثاني ان يحضره فان لم يحضره فقد حكمي ابن الموارث عن مالك ليس له الا رأس ماله وقال ابن القاسم في العتبية وجه ذلك ان عقد القراض ادخل الفساد على ما كان يجوز من تأخير به بالدين فوجب ان يبطل القراض وان يرضى الدين على حسب ما كان وان كان احضر المال فجعل قرضا قبل ان يقبضه رب المال فالمشهور من المذهب انه غير جائز وبه قال الشافعي وقال القاض ابو محمد نعم غصب ودانير اوراهم ثم ردوا فقال المقصوب منه لا قبضه ولكن عمل بها قرضا ان ذلك جائز ويحتمل ان يكون الفرق بينهما ان يكون المقصوب احضر المال تبرعا فذلك جوزه وان الذي عليه الدين اتفق معه على احضار الدين ليرده اليه على وجه القراض ولو جاء به يدينه متبرعا قاضيا لفته كرهه قرضا اقام احضاره مقام قبضه بعد المعرفة بجوده ووزنه والدليل على صحته ما ذكرناه من قول اصحابنا في المنع من ذلك انه مالم يقبض منه بالاتقاد والوزن فهو في ذمته فلم يجز القراض به كذا لم يحضره ١٢ قوله قال مالك في رجل دفع الى رجل الخ وبذا على ما قال ان يملك بعض المال قبل ان يعمل به لا يغير حكم رأس المال بل هو على ما عقد عليه وقبض العامل من المال لان القراض على ذلك العقد بينهما فمضى ربح بعد ذلك جبر ما نقص من المال بالربح فان فصلت بعد ذلك الجبر فصلت فذلك جميع الربح ولو اتفقا بعد النقص على اسقاط ما بهك من رأس المال واستئناف القراض ما بقي منه فقد اختلف اصحابنا في ذلك فاذي رواه ابن القاسم عن مالك انه لا يصح ذلك الا بعد ان يقبض رب المال بقية ماله قبضا صحيحا ثم يدفعه بعد ذلك اليه قرضا متأنفا وروي ابن جبيب عن مالك وابن الماجشون انها اذا تماسبا فاقرا ما بقي بعد الحسارة رأس مال القراض فان ذلك يكون تقاضيا صحيحا وما عقده من القراض عقدا متأنفا احضر المال ولم يحضره واما ان كان على وجه الجبار لا على وجه المفاصلة فان حكم القراض الاول باق ووجه رواية ابن القاسم ان المتفاضل في القراض انما يكون بان يقبض رب المال ماله وما لم يوجد ذلك فان ذلك لا يصلح لانه انما قصد الى ان يزيده العامل في حفظ من الربح ما يققنيه عند القراض من جبر ما تقدم من الحسارة وذلك غير صحيح ولا جائز ووجه رواية ابن جبيب ان المفاصلة تقع في ذلك بالقول دون القبض كسائر العقود لان العقود الثلاثة تفسخ بالقول فبان تفسخ به الجائزة الاولى والى اخرى ١٢

الحقوله لا يصلح القراض الا في العين

وبه قال ابو حنيفة ايضا انه لا يصلح الا بالدرهم والدنانير وكذا النيرة والنقرة ان تعاملوا بها عند الامام الاعظم والى يوسف وكذا بالفلوس الرائجة عند محمد وعند الشافعي يجوز في الدرهم والدنانير فقط على ما قال الباكي حال ما كان لا يصلح القراض الا في العين الخ وبذلك لما قال انه لا يجوز القراض بغير الدنانير

والدرهم لانها اصول الاثمان وقيم المتلفات ولا يدخل اسواقا تغيره فذلك يصح القراض بها فاما ما يدخله تغيير الاسواق من العروض فلا يجوز القراض به ووجه ذلك انه قد يأخذ العامل العرض قرضا وقيمة مائة دينار فيعجز في المال فيربح مائة فيرده وقيمة مائتان فيعسر الربح كل رب المال ولا يحصل للعامل شيء وقد لا يربح فيرده وقيمة خمسون فيبقى بيده من رأس المال خمسون فبأنه خسر نصفها وهو لم يربح شيئا فاما القراض بالفلوس فقد قال ابن القاسم لا يجوز ذلك وروى عنه اشهب عن الاممات انه اجاز القراض بها وجه القول الاول ان الفلوس ليست باصل في الاثمان ولذلك لا تجوز مجرى العين في تحريم المتفاضل وبه فيها بالعين نسألم فمما يجز القراض بها كالعروض ووجه القول الثاني انه لا يتعين بالعقد فسخ القراض بها كالدنانير والدرهم فاذا قلنا برواية المنع فان وقع ذلك فقد قال ابن الموارث القراض بالتقار خف والفلوس كالعروض وبذا يقتضيه فساد القراض ويكون له في بيع الفلوس اجرة المثل فبما نض من ثمنها قراض المثل وقال اصبح هي كالشعار وقال ابن جبيب نحوه وتروى ما شملها وجه قول ابن الموارث الفلوس لا يجز فيها المتفاضل فاذا وقع القراض بها وجب فسخه كالعروض ووجه قول ابن جبيب ان هذا ممن يتعامل به فلا يفسخ القراض اذا وقع به كالدنانير والدرهم واما نقار الذهب والفضة فروى ابن القاسم عن مالك المنع من القراض بها وروى عنه اشهب اجازة ذلك وروى يحيى بن يحيى من ذلك في بلد يتعامل فيه بالدنانير والدرهم واما في بلد يتعامل فيه بالتم فلا بأس به ووجه رواية ابن القاسم انها تتعين بالعقد فكان القراض بها ممنوعا كالعروض ووجه رواية اشهب انها عين تجب فيها الزكوة فصح القراض فيها كالدنانير والدرهم فاذا قلنا برواية المنع ووقع ذلك فان يحيى روى عن ابن القاسم انه يضمنه ويفسخه وقال القاضي ابو محمد وجه ذلك عندي على الكراهية وذلك عندي يقتضيه ايضا الى توجيهه ووجه ان قيمته لا تتفاوت ولا يدخلها من حواله الاسواق الا ما يقرب ما يدخل الدنانير والدرهم فذلك لم يفسخ واما على المصوب من الذهب والفضة فلا يجوز القراض به ورواه اشهب عن مالك وذلك ان الصباغة قد غيرت حكمه والحقته بالعروض واما الغشوش من الذهب والفضة فحكم القاضي ابو محمد انه لا يجوز القراض به مضروبا كان او غير مضروب وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة ان كان الغش النصف فاقبل جاز وان كان اكثر من النصف لم يجز ذلك واستدل القاضي ابو محمد في ذلك بان هذه الدرهم مغشوشة فلم يجز القراض بها اصل ذلك اذا زاد الغش على النصف قال القاضي ابو الوليد والذي عندي انه انما يكون ذلك اذا كانت الدرهم ليست بالسكنة التي يتعامل الناس بها فاذا كانت سكنة التعامل فانه يجوز القراض بها لانه قد صارت عينا وصارت اصول الاثمان وقيم المتلفات وقد جوز اصحابنا القراض بالفلوس فكيف بالدرهم المغشوشة ولا خلاف بين اصحابنا في تعليق الزكوة بعينها ولو كانت معروضة لم تتعلق الزكوة بعينها وان اعترض في ذلك انه يجوز ان تقطع نيستحيل اسواقا فمثل ذلك يعترض في الدرهم المخالصة اذا قطع التعامل بها والله اعلم ١٢

في شئ من العروض والسلم ومن البيوع ما يجوز اذا تفاوت امره وتفاحش رده فلما ربا فانه لا يكون فيه الا الرد ابد ولا يجوز منه قليل ولا كثير ولا يجوز فيه ما يجوز في غيره لان الله تعالى قال في كتابه وان تبتم فلكم رؤس اموالكم لا تظلمون ولا تظلمون ما يجوز من الشرط في القراض قال مالك في رجل دفع الى رجل مالا قراضا وشرط عليه ان لا يشتري به ماله الاسلحة كذا وكذا او ينهيه ان يشتري سلعة باسمها قال مالك من اشترط على من قارض ان لا يشتري حيوانا او سلعة باسمها فلا بأس بذلك قال مالك ومن اشترط على من قارض الا يشتري الاسلحة كذا او كذا فان ذلك مكروه الا ان تكون السلعة التي امره الا يشتري غيرها موجودة كثيرة للتخلف في شتاء ولا صيف فلا بأس بذلك قال مالك في رجل دفع الى رجل مالا قراضا واشترط عليه فيه شيئا من الربح خالصا دون صاحبه فان ذلك لا يصح وان كان درهما واحدا الا ان يشترط نصف الربح له ونصفه لصاحبه او ثلثه او ربعه او اقل من ذلك او اكثر فاذا سمى شيئا من ذلك قليلا او كثيرا فان كل شئ سمى من ذلك حلال وهو قراض المسلمين قال مالك ولكن ان اشترط ان له من الربح درهما واحدا فما فوقه خالصا دون صاحبه وما بقي من الربح فهو بينهما نصفين فان ذلك لا يصح وليس من قراض المسلمين ما لا يجوز من الشرط في القراض قال مالك لا ينبغي لصاحب المال ان يشترط لنفسه شيئا من الربح خالصا دون العامل ولا ينبغي للعامل ان يشترط لنفسه شيئا من الربح خالصا دون صاحبه ولا يكون مع القراض بيع ولا كراء ولا عمل ولا سلف ولا مرفق يشترطه احدهما لنفسه دون صاحبه الا ان يعين احدهما صاحبه على غير شرط على وجه المعروف اذا صح ذلك منهما ولا ينبغي للمتقارضين ان يشترط احدهما على صاحبه زيادة من ذهب ولا فضة ولا طعام ولا شئ من الاشياء يزادها احدهما على صاحبه قال فان دخل القراض شئ من ذلك صار اجارة ولا تصح الاجارة الا بشئ ثابت معلوم ولا ينبغي للذي اخذ المال ان يشترط مع اخذه المال ان يكافي ولا يولي من سلعته احدا ولا يتولى منها شيئا لنفسه قال فاذا وفر المال وحصل عزل رأس المال ثم اقتسم الربح على شرطهما فان لم يكن للمال ربح او دخلته وضيعه لم يلحق العامل من ذلك شئ لامرهما انفق على نفسه ولا من الوضعية وذلك على رب المال في ماله والقراض جائز على ما تراضى عليه رب المال والعامل من نصف

قوله وشرط عليه وهذا كما قال ان من شرط على العامل ان لا يتجر بسلعة معينة او بايجور فذلك جائز له وله شرط لانه قد اقبل من السلع ما لا يعلم التجارة فيها في بلد من البلدان ولا وقت من الاوقات وبذا شرط في صحة القراض فاما اذا قال له اقارضك على ان لا تشتري الاسلحة كذا السلعة بعينها فان كانت السلعة كثيرة موجودة ولا تقدم التجارة فيها ولا تقدم في وقت من الاوقات كاجبور والطعام فان ذلك جائز وان كانت السلعة قد تقدم في وقت من الاوقات او تقدم التجارة بها قلتما في بعض الايام لم تجز المقارضة بها وعقد القراض على ذلك فانه فاسد وبهذا قال مالك والشافعية وقال ابو حنيفة هو جائز والدليل على صحته ما ذهب اليه مالك ان هذا الشرط ما ينشأ في عقد المضاربة فوجب ان لا يصح كما لو شرط عليه الضمان او شرط ان يرد اليه عروضه الذي يدل على ان هذا الشرط ينشأ في المضاربة ان المقصود منها هو النماء والربح واذا قال لا تشتري الا الذهب فان لا يبعد ان يعيد في ذلك الثوب ربح فيبطل مقصود القراض ١٢

قوله سلعة باسمها فلا بأس بذلك وفيه قال ابو حنيفة في البداية وان خص له رب المال التصرف في بلد بعينها او في سلعة بعينها لم يجز له ان يتجاوزها لانه فذلك ١٣

قوله فان ذلك مكروه قال في المنهاج ولا يجوز ان يشترط شراء متاع معين او نوع يندر وجوده ١٢

قوله وليس من قراض المسلمين وفيه قال ابو حنيفة والشافعية ففي البداية فان شرط لاحد جهات زيادة عشرة فله اجرة فساد فلما لا يربح الا هذا القدر فيقطع الشركة في الربح وفي المنهاج لو شرط لاحد جهات عشرة او ربح نصف فساد ١٣

قوله قال مالك لا ينبغي لصاحب المال ان يشترط لاجل ما لا يجوز لاحد المتعاطين ان يشترط لنفسه من الربح شيئا لا يفيض الى الاجزاء على ما قدمناه وقد بينا ذلك وقوله ولا يكون مع القراض بيع ولا كراء ولا عمل يريد ان لا يجوز ان يشترط عليهما عقد واحد وجه ذلك ان يذه عقود لانهما عقد القراض وعقد الجواز ضد الزوم فلما تنافى مقتضاهما لم يصح ان يكتنعا في عقد لان ذلك يخرج احدهما عن مقتضاه ولو جوب فساد واذا فسد احدهما فساد الآخر لا اشتغال العقد عليهما فان وقع بيع وقراض فقد روي عيسى عن ابن القاسم في كتاب ابن مزيين يفسخ ذلك ما لم تفت السلعة ولعل في القراض ثم يتقاضان قراضا صحيحا ان شاء فان لم تفت سلعة البيع وقد عمل في المال فسخ البيع وكان اجرا في القراض وان فانت السلعة وعمل في المال فذلك ايضا لقيمة سلعة ويرد في القراض الى اجرة

مشد ويكون نماء المال لربها ما ان اشترط عليه عملا كالصانع باخذ القراض على العمل او ليعمل بيده قال ابن القاسم ان مات فوجير وقال ابن وهب هما على قراضهما قال القاضي ابو الوليد ومطعم ذلك عند من ان يكون له اجر عمله ويكون في المال على قراض مشد دون اشتراط عملة وقوله ولا سلف ولا مرفق يشترط احدهما لنفسه دون صاحبه على ما قال انه لا يجوز ذلك لما قدمناه من ان السلف طريقه للزوم وكذلك عقود المرفق وذلك لما ينشأ في عقود الجواز فان وقع ذلك فخرج السلف للعامل وهو في المائة الاخرى اجير على قول ابن القاسم وعلى قراض المثل في قول ابن وهب وقوله الا ان يعين احدهما صاحبه على غير شرط على وجه المعروف اذا صح ذلك منهما يريد ان يكون احدهما يعين صاحبه من غير شرط ولا عوض الاجرة والمعروف والمرفق فيما يجوز ان يعينه فيه ولا يعود بفساد القراض على ما تقدم قبل هذا فانه اذا صح ذلك منهما لم يكن ذلك معنى القراض الذي بينهما فهو جائز غير مفسد لما بينهما من القراض ولا ينبغي للمتقارضين ان يشترط احدهما على صاحبه زيادة من ذهب ولا فضة ولا طعام ولا شئ من الاشياء على ما تقدم وان كانت الزيادة من الذهب والفضة من غير ربح القراض كانت مع القراض اجارة ان اشترط ذلك العامل وان اشترط صاحب المال فانه عمل وعين معلوم بعين مجهول فان نزل ذلك ففي كتاب محمد بن المواز من مالك واصحابه انه ان ترك ذلك من اشترط قبل العمل فهو جائز ووجه ذلك عندهم انه قد اسقط ما دخل الفساد في العقد في وقت يجوز له تركه واكثره فكان ذلك بمنزلة ان فسخ العقد فاسد واستأنف عقدا صحيحا واما بعد العمل فروي يحيى عن ابن تافع ان ان اطل الشرط فاسد مشترط صح العقد وتماديا عليه وانكر ذلك يحيى بعد العمل وقوله فان دخل القراض شئ من ذلك صار اجارة ولا يصح الا بشئ ثابت معلوم يريد ان اشترط العامل فهو اجارة لان من حكم القراض ان يكون عوض العمل حقه مقصود على ما يترقب خروجه من النماء فاذا اشترط العامل وجهان غيره او غير ذهب فقد خرج من سنة القراض الى مالا يجوز فيه وانما يجوز في الاجارة الا ان من شرط الاجارة ان يكون جميع عوضها معلوما فاذا كان بعض عوضها مجهولا مترقبها من النماء لم تصح الاجارة ايضا والفرق بين الاجارة على التجارة بالمال وبين القراض ان في الاجارة يتأجر على ان يتجر له في ماله بشئ معلوم معين مقبوض او مقدر في الذمة بعقد لازم فان جعل شئ منه في النماء مترقب لم يجز ومطعم القراض ان يعامله معاملة جائرة ليعمل في ماله بجزم من نماء المترقب فان صرف شئ من عوض العمل الى غير ذلك لم يجز ١٢

الربح او ثلثه او ربعه او اقل من ذلك او اكثر قال مالك ولا يجوز للذي يأخذ المال قراضا ان يشترط ان يعمل فيه سنين
لا ينزع منه قال ولا يصح لصاحب المال ان يشترط انك لا تردده الى سنين لاجل يسميانه لان القراض لا يكون الى اجل
ولكن يدفع رب المال ماله الى الذي يعمل له فيه فلن يرد الا بعد ان يترك ذلك والمال باق لم يشترط به شيئا تركه
واخذ صاحب المال ماله وان رد الرب المال ان يقبضه بعد ان يشتري به سلعة فليس ذلك له حتى يباع المتاع يصير
عينا فان رد العامل ان يردده وهو عرض لم يكن ذلك له حتى يبيعه فيرده عينا كما اخذه
قال مالك ولا يصح لمن دفع الى رجل مالا قراضا ان يشترط عليه الزكوة في
حصته من الربح خاصة لان رب المال اذا اشترط ذلك فقد اشترط لنفسه فضلا من الربح ثابتا فيما سقط عنه من حصته
الزكوة التي تصيبه من حصته ولا يجوز لرجل ان يشترط على من قارضه ان لا يشتري الا من فلان لرجل يسميه
فذلك غير جائز لانه يصير له رسولا بأجر ليس بهي و قال مالك في الرجل يدفع الى رجل مالا قراضا ويشترط على
الذي دفع اليه المال الضمان قال مالك لا يجوز لصاحب المال ان يشترط في ماله غير ما وضع القراض عليه وما مضى من
سنة المسلمين فيه فان نوى المال على شرط الضمان كان قد ازداد في حقه من الربح من اجل موضع الضمان وانما يقسمان
الربح على ما لو اعطاه اياه على غير ضمان وان تلف المال لم ار على الذي اخذه ضمانا لان شرط الضمان في القراض باطل قال
مالك في رجل دفع الى رجل مالا قراضا واشترط عليه ان لا يبتاع به الا نخلا او دواب لاجل انه يطلب ثمر النخل او نسل الدواب
ويحبس رقا بها قال مالك لا يجوز هذا وليس هذا من سنة المسلمين في القراض الا ان يشتري ذلك ثم يبيعه كما
يباع غيره من السلم قال مالك لا بأس ان يشترط المقارض على رب المال غلا ما يعينه به على ان يقوم معه الغلام في المال
اذا لم يعد ان يعينه في المال لا يعينه في غيره القراض في العروض قال مالك لا ينبغي لاحد ان يقارض
احدا الا في العين لانه لا ينبغي المقارضة في العروض لان المقارضة في العروض انما تكون على احد وجهين اما ان يقول له
صاحب العرض خذ هذا العرض فبعه فما خرج من ثمنه فاشتر به وبع على وجه القراض فقد اشترط صاحب المال فضلا
لنفسه من بيع سلعته وما يكتفيه من مؤنتها او يقول اشتر به هذه السلعة وبع فاذا فرغت فابتع لي مثل عرضي الذي دفعت
اليك فان فضل شيء فهو بيني وبينك ولعل صاحب العرض ان يدفعه الى العامل في زمان هو فيه نافق كثيرا لثمن يردده
العامل حين يردده وقد رخص فيشتر به بثلاث ثمنه او اقل من ذلك فيكون العامل قد ربح نصف ما نقص من ثمن العرض

له قوله لا يجوز للذي يأخذ المال قراضا ان يشترط الخ و به قال الشافعي و احمدان
لا يجوز الى مرة معلومة لا يصحها قبلها وقال ابو حنيفة يجوز ذلك كذا في الرحمة في اختلاف الامم
قوله ان يشترط عليه الزكوة في حصته الخ وهذا كما قال انه لا يجوز لرب المال ان
يشترط على العامل زكوة رأس المال لان ذلك يعود الى ان يشترط عليه عدد من الربح يفرد
بثمن نظير القيمة بعد ذلك وربما استغرق بعد ذلك العدد جميع الربح فيسقط حظ العامل
من الربح مع وجوده واشترط له وذلك ينا في الجواز لما فيه من الجملته فان اشترط على العامل
زكوة الربح من حصته فقد اختلف اصحابنا في ذلك فروى الشهاب عن مالك في كتاب
ابن المواز لا يخفى في ذلك وروى عنه ابن القاسم وغيره ان ذلك جائز و به قال الشهاب
وجوه رواية الشهاب ان ذلك مجمل لانه قد يقع التنازع بينهما قبل وجوب الزكوة في المال
وجوه رواية ابن القاسم انه اشترط عليه جزءا شائعا فكان جائزا بمنزلة ان يشترط عليه النصف
وربح العشر وللعامل النصف غير ربح العشر فان اشترط العامل على رب المال الزكوة فهو
على ضربين احدهما ان يشترط زكوة الربح من رأس المال والثاني ان يشترط زكوة
حصته من الربح في حصته رب المال من الربح فان اشترط زكوة المال من رأس الربح فقد
قال عيسى لا يجوز وحكي القاضى ابو محمد جواز ذلك وجوه رواية عيسى ان ذلك من الجملته
والفرق لانه لا يدرى ما شرط عليه في رأس ماله في قلته او كثرته ولا يدرى بل ثبت ذلك
ام لا لانه ان كان فيه ربح لزم رب المال اداء الزكوة عنه وان لم يكن فيه ربح فلا شيء عليه
وجوه رواية القاضى ابي محمد ان زكوة رأس المال على رب المال وزكوة الربح منه تقع
القسمية بعد ذلك فاذا شرط العامل الزكوة على رب المال فانما شرط عليه زيادة جز من
الربح ولا تأثير لتخصيصه برأس المال لان رب المال ان يدفعه من حيث شاء كما
لو شرط الزكوة رب المال على العامل ١٢ قوله ان لا يشتري الا من فلان الخ و
هذا كما قال انه لا يجوز لرجل ان يشترط على العامل ان لا يشتري الا من فلان وقال ابو
حنيفة هو جائز وقد تقدم الكلام فيه واتيح ماك في ذلك بانه اذا عين له هذا التعيين فانما
هو رسول لان العامل في المال سنة التصرف وطلب الاسترخاء فاذا منع من ذلك لم

على الاتباع من معين فانما هو رسول الى ذلك الرجل المعين يبتاع منه رب المال فلا
يجوز ان يتعلق اجرة ضمان المال لان وجوده مجمل ومقداره مجمل وسواء كان ذلك الرجل
موسرا لا تقدم عنده السلع او معسرا لا يقدم ذلك عنده قاله عيسى ورواه يحيى بن يحيى عن ابن
نافع وجوه ذلك ان هذا الشرط يمنع وجود النماء غالبا ويقعد على اختيار ذلك الرجل
المعين لان له ان يتبع من ميا بعتة حملته او من ميا بعتة لا يباشر من الثمن الذي لا يربح
بعد ربح ١٢ قوله لان شرط الضمان في القراض باطل اختلفوا فيما اذا اشترط
رب المال على المضارب فقال ابو حنيفة و احمد بطل الشرط والمضاربة صحيحة وقال مالك
والشافعي تبطل المضاربة بهذا الشرط كذا في الرحمة في اختلاف الامم ١٢ قوله
لا بأس ان يشترط المقارض الخ وهذا كما قال لا بأس ان يشترط العامل على رب المال اذا
كان كثير غلاما يعينه فيه بالخدمة دون غيره من الاموال ولو اشترط خدمة الغلام فيما يخص
العامل لم يجز واما ذلك كالمساواة يجوز للعامل ان يشترط على رب المال الكثير الغلام
يعينه في السقي والخدمة ١٢ قوله ولا ينبغي المقارضة في العروض الخ وهذا كما
قال انه لا ينبغي القراض الا بالعين الدنانير والدرهم وقد تقدم تفسير ذلك فان قارضه
يعرض فان ذلك يكون على وجهين احدهما ان يقول له ببع هذا العرض فاذا انقض ثمنه فاعمل
به قراضا يكون الثمن رأس المال فهذا لا يجوز و به قال مالك والشافعي وقال ابو حنيفة
هو جائز والدليل على ما نقول ان هذا شرط مستأنف فلم يجز تعليق القراض به اصل
ذلك فهو بربح الربح ونزول المطر واستدلال في المسئلة وهو ان هذا قراض واجارة فلم يجز
ان يجتمعا في عقد لا اختلاف مقتضاها والوجه الثاني ان يقول له خذ هذا العرض على القراض
يكون العرض رأس المال تردوا لي بعد تمام العمل فله ثمنه فقل شيء فهو ربح بيني وبينك فهذا
ايضالا لا يجوز خلافا لابن ابي ليلى في تجوز ذلك والدليل عليه ما اتج به مالك من الغرض هو
انه يجوز ان يأخذ العرض في وقت رخصه ويرده في وقت غلا فيه يربح رب المال بربح
المال يأخذه في وقت نقاته ويرده في وقت كساده فيشتر به بعض رأس المال ويقاسم
البعض الاخر دون ان ينمي بجملة ولذا لم يجز القراض بما تختلف اسواقه ويختلف بعض
الاوقات ففاقه ١٢

في حصته من الربح أو يأخذ العرض في زمان ثمنه فيه قليل فيعمل فيه حتى يكثر المال في يديه ثم يغلو ذلك العرض ويرتفع ثمنه حين يردّه فيشتريه بكل ما في يديه فيذهب عمله وعلاجه باطلا فهذا أغر لا يصلح فإن جهل ذلك حتى يمتد نظر إلى قدر الجار الذي دفع إليه القراض في بيعه أياه وعلاجه فيعطاه ثم يكون المال قراضاً من يوم نض المال واجتمع عينا ويرد إلى قراض مثله الكراء في القراض **قال مالك** في رجل دفع إليه رجل مالا قراضاً فاشتري به متاعاً فحل إلى بلد للتجارة فيها عليه وخاف النقصان أن باعه فتكاري عليه إلى بلد آخر فباع بنقصان فاعترق الكراء أصل المال كله قال مالك إن كان فيما باع وفاء للكراء فبسبيل ذلك وإن بقي من الكراء شئ بعد أصل المال كان على العامل ولم يكن على رب المال منه شئ يتبع به وذلك إن رب المال إنما أمره بالتجارة في ماله فليس للمقارض أن يتبعه بما سوى ذلك من المال ولو كان ذلك يتبع به رب المال لكان ديناً عليه من غير المال الذي قارضه فيه فليس للمقارض أن يحمل ذلك على رب المال **التعدي في القراض قال مالك** في رجل دفع إلى رجل مالا قراضاً فعمل فيه فربح ثم اشتري من ربح المال أو من جملة جارية فوطئها جارية فحملت منه ثم نقص المال قال مالك إن كان له مال أخذت قيمة الجارية من ماله فيعبر به المال فإن كان فضل بعد وفاء المال فهو بينهما على القراض الأول وإن لم يكن له فيه وفاء بيعت الجارية حتى يتجبر المال من ثمنها **قال مالك** في رجل دفع إلى رجل مالا قراضاً فتعدي فاشتري به سلعة وزاد في ثمنها من عنده قال مالك صاحب المال بالخيار أن يبعث السلعة بربح أو ضيعة أو لم يتبع أن شاء أن يأخذ السلعة أخذها وقضاه ما أسلفه فيها وإن أبى كان المقارض شريكاً له بحصته من الثمن في النماء والنقصان بحساب ما زاد العامل فيها من عنده **قال مالك** في رجل أخذ من رجل مالا قراضاً ثم دفعه إلى رجل آخر فعمل فيه قراضاً بغير إذن صاحبه أنه ضامن للمال وإنه ان نقص فعليه النقصان وإن ربح فلصاحب المال شرطه من الربح ثم يكون للذي عمل شرطه مما بقي من المال **قال مالك** في رجل تعدى فتسلف مباداة من القراض مالا فابتاع به سلعة لنفسه قال مالك إن ربح فالربح على شرطها في القراض وإن نقص فهو ضامن للنقصان **قال مالك** في رجل دفع إلى رجل مالا قراضاً فاستسلف المباداة فعمل عليه المال مالا واشتري به سلعة لنفسه إن صاحب المال بالخيار أن شاء منه شركة في السلعة على قراضها وإن شاء خلى بينه وبينها وأخذ رأس ماله وكذلك يفعل بكل من تعدى ما يجوز من النفقة في القراض **قال مالك** في رجل دفع إلى رجل مالا قراضاً أنه إذا كان المال كشيء يحمل النفقة فإذا اشخص فيه العامل فإن له أن يأكل منه ويكتسب بالمعروف من قدر المال ويستأجر من المال إذا كان كثير لا يقوى عليه بعض من يكتفيه بعض مؤنته ومن الأعمال أعمال لا يعملها الذي يأخذ المال ليس مثله يعملها من ذلك تقاضى الدين ونقل المتاع وشده وأشباه ذلك فله أن يستأجر من المال من يكتفيه ذلك وليس للمقارض أن يستنفق من المال ولا يكتسب منه إذا كان مقيماً في اهله إنما يجوز له النفقة إذا اشخص في المال وكان المال يحمل النفقة فإن كان إنما تجر في المال في البلد الذي هو فيه مقيم فلا نفقة له من المال ولا كسوة **قال مالك** في رجل دفع إلى رجل مالا قراضاً فخرج به وبمال نفسه قال يجعل النفقة من القراض ومن ماله على قدر حصص المال مالا يجوز من النفقة في القراض **قال مالك** في رجل معه مال قراض فهو يستنفق منه ويكتسب أنه لا يهرب منه شيئاً ولا يعطي منه سائلاً ولا غيره ولا يكا في فيه أحداً ما إن اجتمع هو وقوم فجاءوا بطعام فأرجوا أن يكون ذلك واستأذنه أن يتفضل عليهم فإن تعد ذلك أو ما دونه وجعلهم بطعام

في ربحه

القول قال مالك في رجل دفع إلى رجل مالا قراضاً فعمل فيه فربح ثم اشتري من ربح المال أو من جملة جارية فوطئها جارية فحملت منه ثم نقص المال قال مالك إن كان له مال أخذت قيمة الجارية من ماله فيعبر به المال فإن كان فضل بعد وفاء المال فهو بينهما على القراض الأول وإن لم يكن له فيه وفاء بيعت الجارية حتى يتجبر المال من ثمنها **قال مالك** في رجل دفع إلى رجل مالا قراضاً فتعدي فاشتري به سلعة وزاد في ثمنها من عنده قال مالك صاحب المال بالخيار أن يبعث السلعة بربح أو ضيعة أو لم يتبع أن شاء أن يأخذ السلعة أخذها وقضاه ما أسلفه فيها وإن أبى كان المقارض شريكاً له بحصته من الثمن في النماء والنقصان بحساب ما زاد العامل فيها من عنده **قال مالك** في رجل أخذ من رجل مالا قراضاً ثم دفعه إلى رجل آخر فعمل فيه قراضاً بغير إذن صاحبه أنه ضامن للمال وإنه ان نقص فعليه النقصان وإن ربح فلصاحب المال شرطه من الربح ثم يكون للذي عمل شرطه مما بقي من المال **قال مالك** في رجل تعدى فتسلف مباداة من القراض مالا فابتاع به سلعة لنفسه قال مالك إن ربح فالربح على شرطها في القراض وإن نقص فهو ضامن للنقصان **قال مالك** في رجل دفع إلى رجل مالا قراضاً فاستسلف المباداة فعمل عليه المال مالا واشتري به سلعة لنفسه إن صاحب المال بالخيار أن شاء منه شركة في السلعة على قراضها وإن شاء خلى بينه وبينها وأخذ رأس ماله وكذلك يفعل بكل من تعدى ما يجوز من النفقة في القراض **قال مالك** في رجل دفع إلى رجل مالا قراضاً فخرج به وبمال نفسه قال يجعل النفقة من القراض ومن ماله على قدر حصص المال مالا يجوز من النفقة في القراض **قال مالك** في رجل معه مال قراض فهو يستنفق منه ويكتسب أنه لا يهرب منه شيئاً ولا يعطي منه سائلاً ولا غيره ولا يكا في فيه أحداً ما إن اجتمع هو وقوم فجاءوا بطعام فأرجوا أن يكون ذلك واستأذنه أن يتفضل عليهم فإن تعد ذلك أو ما دونه وجعلهم بطعام

فلا ضمان وإن ربح بل للثاني أجر مثله على المضارب الأول وللاول الربح والمشروط قال ابن عابد بن قال في البحر وإن كانت أحدهما فاسدة أو كلاهما فلا ضمان على واحد منهما وللحال أجر المثل على المضارب الأول ويرجع به الأول على رب المال والوضيعة على رب المال والربح بين الأول ورب المال على الشرط بعد أخذ الثاني أجرته إذا كانت المضاربة الأولى صحيحة والأول فلا ولا أجر مثله ١٢ - **القول** بعض من يكتفيه مفعول يتأجر وقوله بعض مؤنته مفعول يحفى ١٣ - **القول** إن يستنفق ليعين الطلب أي يطلب أن ينفق ومنع من طلب ذلك بلغ من منع من فعله ١٤ - **القول** ولا كسوة وكذا إذا كان المال قليلاً فلا كسوة ولا نفقة قرب السفر وبعد قال مالك ١٥ - **القول** على قدر حصص المال واختلف في مطلق عقد القراض بل يفتنى السفر بالمال فمشهور المذهب أنه مباح لقوله تعالى وإلا خرون يضربون في الأرض أي يسافرون فلا ينفق مطلق قراض العقد وبه قال الشافعي وقال ابن جبيب لا يسافر إلا بأذن رب المال ومن أبي حنيفة القولان والمشهور أن ذلك سواء في قليل المال وكثيره ١٦ - **القول** أنه لا يهرب منه شيئاً لأنه لا ينفق في النفقة إلى النقص على الناس ولا يعطي منه سائلاً الدرهم والدينار وأما القطعة للسائل المتكفف فيجوز ١٧ - **القول** واسعا أي جائزاً وإن كان بعضه أكثر من بعض ١٨

يشبهه بغير إذن صاحب المال فعليه ان يتحمل ذلك من رب المال فان حله ذلك فلا بأس به وان ابي ان يحمله فعليه ان يكافئه بمثل ذلك اذا كان ذلك شئاً له مكافأة الدين في القراض قال مالك الامر المجمع عليه عند نافي رجل دفع الى رجل مالا قراضاً فاشترى به سلعة ثم باع السلعة بدين فربح في المال ثم هلك الذي اخذ المال قال ان اراد ورثته ان يقبضوا ذلك المال وهم على شرط ايهم من الربح فذلك لهما اذا كانوا امتناعاً على ذلك فان كرهوا ان يقبضوه وحلوا بين صاحب المال وبينه لم يكلفوا ان يقبضوه ولا شئ عليهم ولا شئ لهما اذا أسلموه الى رب المال فان اقتضوه فلم يه فيه من الشرط والنفقة مثل ما كان لا يه في ذلك فهو فيه بمنزلة ايهم فان لم يكونوا امتناعاً على ذلك فان لهما ان يأثرا بأمين ثقة فيقتضي ذلك المال فاذا اقتضى جميع المال وجميع الربح كانوا في ذلك بمنزلة ايهم قال مالك في رجل دفع الى رجل مالا قراضاً على انه يعمل فيه فما باع به من دين فهو ضامن له ان ذلك لازمه ان باع بدين فقد ضمنه البضاعة في القراض قال مالك في رجل دفع الى رجل مالا قراضاً واستسلف من صاحب المال سلفاً واستسلف منه صاحب المال سلفاً واوضع معه صاحب المال ببضاعة يبيعها له او بدنانير يشتري له بها سلعة قال مالك ان كان صاحب المال انما اوضع معه وهو يعلم انه لو لم يكن ماله عنده ثم سألته مثل ذلك فعله لاختار بينهما وليس آفة مؤنة ذلك عليه ولو ابي ذلك عليه لم ينزع ماله منه او كان العامل انما استسلف من صاحب المال او حمل له بضاعته وهو يعلم انه لو لم يكن عنده ماله فعل له مثل ذلك ولو ابي ذلك عليه لم يرد عليه ماله فاذا صحت ذلك منها جميعاً وكان ذلك منهما على وجه المعروف ولم يكن شرطاً في اصل القراض فذلك جائز لا بأس به وان دخل ذلك شرطاً وخيف ان يكون انما صنع ذلك العامل لصاحب المال ليقوم ماله في يديه او انما صنع ذلك صاحب المال ليس له العامل ماله ولا يرد عليه فان ذلك لا يجوز في القراض وهو ما ينبغي عنه اهل العلم السلف في القراض قال مالك في رجل اسلف رجلاً مالا ثم سألته الذي تسلف المال ان يقر عنده قراضاً قال مالك لا احب ذلك حتى يقبض ماله منه ثم يدفعه اليه قراضاً او يسكه قال مالك في رجل دفع الى رجل مالا قراضاً فاخبره انه قد اجتمع عنده وسأله ان يكتبه عليه سلفاً قال لا احب ذلك حتى يقبض منه ماله ثم يسلفه اياه ان شاء او يسكه وانما ذلك مخافة ان يكون قد نقص فيه وهو يجب ان يؤخره عنه على ان يزيد فيه فانه نقص منه فذلك مكروه لا يجوز ولا يصلح المحاسبة في القراض قال مالك في رجل دفع الى رجل مالا قراضاً فعمل فيه فربح فاراد ان يأخذ حصته من الربح وصاحب المال غائب قال لا ينبغي له ان يأخذ شيئاً الا بحضور صاحب المال فان اخذ شيئاً فهو له ضامن حتى يحسب مع رأس المال اذا قسمناه قال مالك لا يجوز للمقارضين ان يتحاسبوا ويتفادوا المال غائب عنهما حتى يحضر المال فيستوفي صاحب المال رأس ماله ثم يقسمان الربح على قدر شرطهما قال مالك في رجل اخذ مالا قراضاً فاشترى به سلعة وقد كان عليه دين فطلبه غم مأوأة فادركه ببلد غائباً عن صاحب المال وفي يديه عرض مريح بين فضله فاراد ان يباع لهما العرض فيأخذ واحصته من الربح قال لا يؤخذ من ربح القراض شئ حتى يحضر صاحب المال فيأخذ ماله ثم يقسمان الربح على شرطهما قال مالك في رجل دفع الى رجل مالا قراضاً ففقر فيه فربح ثم عزل رأس المال وقسم الربح فاخذ حصته وطرح حصته صاحب المال في المال بحضور شهود اشهدهم على ذلك قال لا يجوز قسمة الربح الا بحضور صاحب المال وان كان اخذ شيئاً رده حتى يستوفي صاحب المال رأس ماله ثم يقسمان ما بقي بينهما على شرطهما قال مالك في رجل دفع الى رجل مالا قراضاً فعمل فيه فجاءه هذ حصة من الربح وقد اخذت لنفسه مثله ورأس مالك واقرعني قال مالك لا احب ذلك حتى يحضر المال كله فيحاسبه حتى يحصل رأس المال ويعلم انه وافرو يصل اليه ثم يقسمان الربح بينهما ثم يرد اليه المال ان شاء ويجبسه فانما يجب حضور المال مخافة ان يكون

اه قوله كانه

وهو ما قصد به التفاضل لان قل كالعدة ١٢ قوله اذا سلموه الى رب المال ولا ان القراض انما انعقد في متافع وامانتة لاني فمته فاذا مات لم يلزم ذلك مالاً ١٣ قوله ثم فيه بمنزلة ايهم وانما خيره والانه ثبت لمؤثر من حق في الربح ومن مات من حق فلو ارادته ١٢ قوله فقد ضمنه اذ ليس له ان يبيع بدين الا باذن رب المال وقال ابو حنيفة لم ذلك بمطلق العقد لان بينهما صاحب المال ١٢ قوله جائز لا بأس به كانه اراد ان يكرهه فيه او توكيد الجواز ١٢ قوله وهو ما ينبغي عنه اهل العلم لان شرط ذلك زيادة على المعلوم فيعود مجموعاً لان العمل في البضاعة لا اجرة يستحقها العامل فيها ١٢ قوله قرضنا او يسكه وقدم ذلك معللاً في ترجمته مالا يجوز في القراض ١٢ قوله لا يجوز ولا يصلح

قال الباجي علله بانه سلف جزئياً ويدخله ايضا نسخ الدين في الدين لان القراض بعض يتعلق بذمته اذ لو ادعى الحسنة ولم يبين وجهها فقال بعض اصحابنا يضمن ولو ادعى القرض لم يضمن فاذا سلفه اياه يتعلق بذمته على غير الوجه الذي كان متعلقاً به نمون نسخ الدين في الدين ١٢ قوله اذا قسمناه لانه لا يجوز اتفاقاً ان يكون احد المتقاسمين نفسه عن نفسه ولا اخذ المالا ولا معطيا لها ١٢ قوله رأس ماله عينا وسلقة ان اتفقا على ذلك حكاه ابن حبيب عن مالك يريد سلفه يجوز سلم رأس المال فيها ١٢ قوله على شرطهما لان العامل لا يملك حصته من الربح الا بعد التقاسم ١٢ قوله ثم يقسمان الربح ولا يتبعه الا شهادته لا يملك حصته على مالا يجوز له فعله فان تجزئته فحصة رب المال في ذلك الربح وهو قطفة من مال القراض ١٢

العامل قد نقص منه فهو يجب ان لا ينزع منه وان يقره في يديه جامع ما جاء في القراض قال مالك في رجل دفع الى رجل مالا قراضا فابتاع به سلعة فقال له صاحب المال بعها وقال الذي اخذ المال لا ابي وجهه بيع فاختلفا في ذلك قال لا ينظر الى قول واحد منهما ويسئل عن ذلك اهل المعرفة والبصر بتلك السلعة فان رأوا وجهه بيع بيعت عليهما وان رأوا وجهه انتظارا انتظرا بها قال مالك في رجل اخذ من رجل مالا قراضا فعل فيه ثم سأله صاحب المال عن ماله فقال هو عندي واقره فاما اخذه به قال قد هلك منه كذا وكذا المال يسميه وانما قلت لك ذلك لكي تتركه عندي قال لا ينتفع بانكاره بعد اقراره انه عنده ويؤخذ باقراره على نفسه الا ان يأتي في هلاك ذلك المال بما يعرف به قوله فان لم يأت بما يعرف به فاقضه باقراره ولم ينفعه انكاره قال مالك وكذلك ايضا لو قال رجعت في المال كذا وكذا فسأله رب المال ان يدفع اليه ماله رجحه فقال ما رجعت فيه شيئا وما قلت ذلك الا لان تقره في يدي فذلك لا ينفعه ويؤخذ باقراره الاول الا ان يأتي بما يعرف به قوله وصدقه فلا يلزمه ذلك قال مالك في رجل دفع الى رجل مالا قراضا فربح فيه رجحا فقتل العامل قارضتك على ان لي الثلثين وقال صاحب المال قارضتك على ان لك الثلث قال مالك القول قول العامل وعليه في ذلك اليمين اذا كان ما قال يشبه قراض مثله وكان ذلك نحو ما يتقارض عليه الناس وان جاء بما يستنكر وليس على مثله يتقارض الناس لم يصدق ورد الى قراض مثله قال مالك في رجل اعطى رجلا مائة دينار يصدق ورد الى قراض مثله قال مالك في رجل اعطى رجلا مائة دينار قراضا فاشتري بها سلعة ثم ذهب ليدفع الى رب السلعة المائة دينار فوجدها قد سرقت فقال رب المال بع السلعة فوجدتها قد سرقت فقال رب المال بع السلعة فان كان فيها فضل كان لي وان كان فيها نقصان كان عليك لانك انت ضيعت وقال المقارض بل عليك وفاء حق هذا انما اشتريتهما بك الذي اعطيتني قال مالك يلزم العامل المشتري اداعتهنهما الى البائع يقال لصاحب المال للقراض ان شئت فاد المائة الدينار الى المقارض والسلعة بينكما وتكون قراضا على ما كانت عليه المائة الاولى وان شئت فاد امر السلعة فان دفع المائة الدينار الى العامل كانت قراضا على سنة القراض الاول وان ابى كانت السلعة للعامل وكان عليه ثمنها قال مالك في المتقارضين اذا تفاصلا فبقى بيد العامل عن المتاع الذي يعمل فيه خلق القربة او خلق الثوب او ما شابه ذلك قال مالك كل شيء من ذلك كان تأخرها لا يخطب له فهو للعامل ولما سمع احدا افاقى برد ذلك وانما يريد من ذلك الشيء الذي له ثمن وان كان شيئا له اسم مثل الدابة او الجمل او الشاذ كونه او اشباه ذلك ماله ثمن فاني اري ان يرد ما بقي عنده من هذا الا ان يتحلل صاحب من ذلك كمل كتاب القراض وبتمامه كمل الجزء الثالث من الموطن من تجزية اربعة اجزاء

كتاب المساقاة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ما جاء في المساقاة من مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليهود خيبر يؤمنون فتخيروا قرمكم على ما اقركم الله عليه على ان التمرين لنا وبينكم قال فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث عبد الله

المجولة ومن بيع الغرار في غير ذلك قاله عياض الخ وعلى جوارحه اهل العلم غير ابي حنيفة واجاب عن ابي حنيفة في الهداية والكتاب ان معاملة النبي صلى الله عليه وسلم من يهود خيبر كان بطريق خراج المقاسم بطريق المن والسلج فان حكم المفتوح عبودية ان الامام فيه بالخيار ان شاء قسم بين الغائبين وان شاء من عليهم برفقهم وارضهم واموالهم فوضع الجزية على رؤسهم واخرجهم على ارضهم والله تعالى اعلم ١٢ قوله يوم افتتح خيبر في صفر سنة سبع من الهجرة بعد ما حاصر بالبيع عشرة ليلة ومن قال سنة سبعت بناء على ان ابتداء التاريخ من شهر الهجرة الحقيقية وهو الربيع الاول ١٢ قوله اقرمكم على ما اقركم الله الاول بصيغة المتكلم والثاني الماضي اى اتيتمكم على مدة اتيتمكم الله على ذلك الزمان وفيه ايعاد الى ان هذا الحكم لا يترتب بل يلحقه الاجلاء وفي التبيين اقرمكم ما شئنا لانه صلى الله عليه وسلم كان عازما على اخراج الكفار من جزيرة العرب كما امر به في اخر عمره قاله النووي حتى اجلاهم عمر بن الخطاب ١٢ محله قال الزرقاني لا دلالة فيه لمن قال بجواز المساقاة مدة مجولة لانه محمول على مدة العمد لانه كان عازما على اخراج الكفار من جزيرة العرب كجئته استقبال الكعبة فانه كان لا يتقدم في شيء الا لوجه فذكر ذلك لليهود فانتظر القضاء فيهم الى ان حضرته الوفاة فاتاه الوحي فقال لا يبقين دينا من ارض العرب فلما بلغ عمر ذلك فحضر عنه حتى اتاه النبي فاجلاهم اولان ذلك كان خاصا به صلى الله عليه وسلم ينتظر قضاء الله وقيل لانهم كانوا عبد الله كما قال ابن شهاب وقال الباجي لعنه بين له ولم يبين الراوي لان ظاهره المساقاة قال القرطبي ويحتمل انه حد الا لاجل فلم يسمعه الراوي فلم ينتقله ١٢

له قوله اهل المعرفة والبصر الخ لان القراض قد يلزم بالشراء والعمل فليس لها الانفكاك منه الا على الوجه المعهود ولذا لو كان المال دينارا بين به العامل باذن رب المال ثم اراد احدهما تعجيل بيعه فالقول قول الابي منهما لانه المعهود من التجارة وقال الكوفيون واثنا عشر في تنابع السلعة في الوقت لان لكل واحد منهما عنده نقص القراض عند العمل وبعده لانه عقد غير لازم ١٢ قوله باقراره على نفسه ولا خلاف في هذا فقد اجمعوا على ان الرجوع في حقوق الناس بعد الاقرار لا يقع الرجوع ١٢

له قوله مما يتقارض عليه الناس بيان للشبهة وكذا ان اشبه قول كل واحد منهما القول للعامل بيمينه وان اشبه صاحب المال وحده فالقول قوله بيمينه ١٢ قوله ولم يسمح احد الا لانه مما لا يلتفت اليه غالبا خصوصا من رب المال لا سيما اذا ربح ١٢

له قوله الا ان يتحلل صاحب من ذلك ووافقه الحديث وقال ابو حنيفة والثنا في برد قليل ذلك وكثيره واجتبه بعضهم بقوله صلى الله عليه وسلم يا عائلته اياك ومحقرات يد الذنوب فان لما من الله طالبا ولا حجة فيه كما لا يخفى ١٢ قوله ما جاء في المساقاة هي ان يدفع الرجل نخيله وكرمه الى رجل يعمل فيه بما فيه صلاحهما وصلاح ثم با على ان يكون له جزء معلوم من الثمر نصف او ثلث او ربع على ما يتشاور كان وقال الزرقاني فمفاد من المستحق لانه معظم عملهما واصل منفعتهما واكثر بامونة والمفاد انهما لو اجمعا فأك الله او لحظ الغدوم وهو منها فيكون من التقدير بالتعلق من المتعلق وهي مشتقة من المجاورة وهي كراء الارض بما يخرج منها ومن يبيع الثمرة والاجارة بما قبل طبها وقبل وجودها ومن الاجارة

ابن رواحة فيحرص بينه وبينهم ثم يقول ان شئتم فلكم وان شئتم فلي فكا نوايأخذونه ^{١٢٨٥} قال عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يبعث عبد الله بن رواحة الى خيبر فيحرص بينه وبين يهود خيبر قال فجمعوا له حليا من حلى نسائهم فقالوا له الك وخفف عنا وتجا وزنى القسم فقال عبد الله بن رواحة يا معشر اليهود والله انكم لمن ابغض خلق الله الى وما ذاك بما على ان احيف عليكم فاما ما عرضتم من الرشوة فانا هي سحت وانا لا نأكلها فقالوا بهذا قامت السموات والارض قال مالك اذا ساقى الرجل النخل وفيها البياض فما ازرع الرجل الداخل في البياض فهو له وان اشترط صاحب الارض انه يزرع لنفسه في البياض فذلك لا يصح لان الرجل الداخل في المال يسقى لرب الارض فذلك زيادة ازاوها عليه قال فان اشترط الزرع بيتما فلا بأس بذلك اذا كانت المؤنة كلها على الداخل في المال البذر والسقى والعلاج كله فان اشترط الداخل في المال على رب السلعة ان البذر عليك فان ذلك غير جائز لانه قد اشترط على رب المال زيادة ازاوها عليه وانما تكون المساقاة على ان على الرجل في الداخل في المال المؤنة كلها والنفقة ولا يكون على رب المال منها شيء فهذا وجه المساقاة المعروف قال مالك في العين تكون بين الرجلين فينقطع ماؤها فخير يدا احد هما ان يعمل في العين ويقول الاخر لا اجدا ما عمل به انه يقال للذي يريد ان يعمل في العين اعمل وانفق ويكون لك الماء كله تسقى به حتى يأتي صاحبك بنصف ما انفقت فاذا جاء بنصف ما انفقت اخذ حصته من الماء قال وانما اعطى الاول الماء كله لانه انفق ولو لم يدرك شيئا بعمله لم يعلق الاخر من النفقة شيء قال مالك واذا كانت النفقة كلها والمؤنة على رب الحائط ولم يكن على الداخل في المال شيء الا انه يعمل بيده انها هو اجير ببعض الثمر فان ذلك لا يصح لانه لا يدرى كم اجارته اذ لم يسم له شيئا معروفا فيعرفه ويعمل عليه لا يدرى اقل ذلك ام يكثر قال مالك وكل مقاض او ساق فلا ينبغي له ان يستثنى من المال ولا من النخل شيئا دون صاحبه وذلك انه يصير اجيرا بذلك مثل ان يقول اساقك على ان تعمل لي كذا وكذا النخلة تسقيها لي وتابرها واقارضك في كذا وكذا من المال على ان تعمل لي بعشرة دنانير ليست مما اقارضك عليه فان ذلك لا ينبغي ولا يصح وذلك لامر عندنا قال مالك السنة في المساقاة التي يجوز لرب الحائط ان يشترطها على المساقى شد الحائط وحمل العين وسرو الشرب وابار النخل وقطع الجريد وجذ الثمر هذا واشباهه على ان المساقى شطر الثمر واقل من ذلك او اكثر اذ اتراضيا عليه غير ان صاحب الاصل لا يشترط ابتداء عمل جديد يحدثه العامل فيها من يدرى تحفرها او عين يرفع في رأسها او غراس يغرسه فيها يأتي باصل ذلك من عتده او ضفيرة يبينها تعظم فيها نفقته قال مالك وانما ذلك بمنزلة ان يقول رب الحائط لرجل من الناس ابني لي ههنا بيتا او احفر لي بيتا واجد لي عينا واعمل لي عملا بنصف ثمر حائطي هذا قبل ان يطيب ثمر الحائط ويحل بيعه

له قوله ان شئتم فلكم الخ ان شئتم ثم

الشجرة فهوكم واعطوني نصف القدر المحروس وان شئتم فلي واعطيكم النصف المحروس ^{١٢٨٥} قوله فيحرص بينه الخ وعن جابر خرس ابن رواحة اربعين الف وسق ولما خربتم اخذوا الثمرة اودوا العشرين الف وسق قال ابن مزيين سألت عيسى عن فعل ابن رواحة يجوز للبساقيين او الشريكين فقال لا ولا يصلح قسمه الا كذا الا ان تختلف حاجتهما اليه فيقتسمانه بالخوص فتأول خرس ابن رواحة للقيمة خاتمة وقال الباقي يحتمل انه خرصها بتجيز حتى الزكوة لان مصرفها غير مصرف ارض المعنوة لانه يعطيها الامام المستحق من غنى وفقير فيسلم ما خاف عيسى وانخرجه وقوله ان شئتم الخ جملة عيسى على انه اسلم اليهم جميع الثمرة بعد الخوص ليعفونوا حصته المسلمين ولو كان بذا معناه لم يجوز لانه يبيع الثمر بالتمر بالخوص في غير العترة وانما معناه خرص الزكوة فكانه قال ان شئتم ان تأخذوا الثمرة على ان تؤدوا زكوتها على ما خرصتم والا فانا اشتريها من الغنى بما يشترى به فيخرج بهذا الخوص وذلك معروف لمعرفتم بسعر الثمر ان عمل على خرص القيمة لا اختلاف الحاجة ان شئتم هذا النقص فلكم وان شئتم فلي بين ذلك ان الثمرة ما دامت في رؤس النخل ليس بوقت قسمة ثم المساقاة لان على العامل جزا والقيام عليها حتى يجزى فيها اكيل او الوزن فثبت بهذا ان الخوص قبل ذلك لم يكن للقسمة الا بمعنى اختلاف الاغراض وقال ابن عبد البر الخوص في المساقاة لا يجوز عند جميع العلماء لان البساقيين شريكان لا يقتسمان الا بما يجوز به بيع الثمار بعضا بعضا والا دخلته المزابنة قالوا وانما بعث صلى الله عليه وسلم من يحرص على اليهود لا حصاد الزكوة لان المساكين ليسوا اشركا معينين فلو ترك اليهوديو اكلها رطباً وتصرف فيها ارض ذلك ستم المسلمين قالت عائشة انما امر صلى الله عليه وسلم بالخوص لكي تحصى الزكوة قبل ان تؤكل الثمار وتفرق وفيه جواز المساقاة وبه قال الجمهور والائمة الثلاثة وابو يوسف ومحمد بن الحسن ومنهما ابو حنيفة مستد لا بوجه او لها

نهيته صلى الله عليه وسلم عن المخايرة وهي مشتقة من خيبر اي من الفعل الذي وقع في خيبر من المساقاة قد بعث الجواز منسوخ ثانيا ان يهود خيبر كانوا عبيدا للمسلمين ويجوز مع العبد ما يمنع مع الاجنب والذى قدره لم صلى الله عليه وسلم من شطر الثمر والزرع هو قوت لهم لان نفقة العبد على المالك وثانها نهى صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر والاجرة انها فيه غرر اذ لا يدرى بل تسلم الثمرة ام لا وعلى سلامتها لا يدرى كيف تكون وما مقدارها اذ ابعث الجواز اذ ورد على خلاف القواعد رواها وحديث الجواز على خلاف ثلاث قواعد بيع الغرر والاجارة بمجمل وبيع الثمرة قبل بدو صلاحها وانك حرام اجماعا وفي الحديث جواز التخييص لذلك وبه قال الاكثر ولم يجزه سفيان الثوري بحال وقال الشعبي الخوص اليوم بدته كانه يرى نسخة بالنهي عن المزابنة ^{١٢٨٥} قوله في البياض قوله صلى الله عليه وسلم على ان الثمر بيننا وبينكم فلم يشترط الا نصف الثمر وذلك وقت تبين الحقوق فظاهر ان ذلك جميع ما يكون له وايضا فالارض بيد العاطلين وانما لها ما ينشرط دون سائر ما يدرى به ولذا انفرد بمساكنها ومزارعها وغير ذلك ^{١٢٨٥} قوله والعلاج كذا بيان للمؤنة لما جاء انه صلى الله عليه وسلم ما علم في البياض والسواد على النصف ^{١٢٨٥} قوله قوله تشدد الحائط بالشين المفقوطة وهو الاكثر من مالك اي تحصيل الزرور ويروى عنه بالسين المهمة يعني سد الثلمة والحائط بالطاء المعجمة جمع حظيرة هي العيذان التي باعلى الحائط تمنع من السور عليه ^{١٢٨٥} قوله ثم العين بفتح الحاء وتشديد الميم اي كنسها وتنظيمها من نجت البيرت اذا كسنتها نهاية ^{١٢٨٥} قوله ومروا الشرب اي تنقية انهاره وسواقيه قال القتيبي احسب ان ذلك سرور الشئ اذا زرعه والشرب بجر الشين الحوض حول النخل والشجرة تقى فيها الماء ^{١٢٨٥} قوله وبار النخل بجر العترة اي صلاحها والجريد الغصن ^{١٢٨٥}

فهذا بيع الثمر قبل ان يبدأ صلاحه وقد نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمار حتى يبدا صلاحها قال مالك فاما اذا طاب الثمر وابدأ صلاحه وحل بيعه ثم قال رجل لرجل اعمل لي بعض هذه الاعمال لعل يسميه له بنصف ثمرها نخل هذا فلا بأس بذلك وانما استأجروه بشئ معترف معلوم قد رآه ورضيه قال فاما المساقاة فانه ان لم يكن الحائض ثمر او قل ثمرة او فسد فليس له الا ذلك وان الاجير لا يستأجر الا بشئ مسمى لا تجوز الاجارة الا بذلك وانما الاجارة بيع من البيوع انما يشتري منه عمله ولا يصح ذلك اذا دخله الغر لان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن بيع الغر قال مالك السنة في المساقاة عندنا انها تكون في اصل كل كرم او نخل او زيتون او تين او رمان او فرسك او ما أشبه ذلك من الاصول جائز لا بأس به على ان لرب المال نصف الثمر من ذلك او ثلثه او ربعه او اكثر من ذلك او اقل قال مالك والمساقاة ايضا تجوز في الزرع اذا خرج واستقل فجز صاحبها عن سقيه وعمله وعلاجه فالمساقاة في ذلك جائزة قال مالك لا تصلح المساقاة في شئ من الاصول مما قل فيها المساقاة اذا كان فيه ثمر قد طاب وابدأ صلاحه وحل بيعه وانما ينبغي ان يساقى من العام المقبل وانما مساقاة ما قد حل بيعه من الثمار اجارة لانه انما ساقاه صاحب الاصل ثمره او قد بدا صلاحه على ان يكفيه اياه ويجعله بمنزلة الدنانير والدراهم يعطيه اياها وليس ذلك بالمساقاة وانما المساقاة ما بين ان يجز النخل الى ان يطيب الثمر ويحل بيعه قال مالك ومن ساقى ثمره في اصل قبل ان يبدأ صلاحه ويحل بيعه فذلك المساقاة بعينها جائزة قال مالك ولا ينبغي ان تساقى الارض البيضاء وذلك انه يحل لصاحبها كراؤها بالدنانير والدراهم وما أشبه ذلك من الاثمان المعلومة قال فاما الذي يعطى ارضه البيضاء بالثلث او الربع مما يخرج منها فذلك ما يدع له الغرس لان الزرع يقل مرة ويكثر اخرى وربما هلك رأسا فيكون صاحب الارض قد ترك كراءه معلوما يصح له ان يكرى ارضه به واخذ امره غررا لا يدعى أيتما مالا فهذا امكروه وانما مثل ذلك مثل رجل استأجر اجير السفر بشئ معلوم ثم قال الذي استأجر الاجير هل لك ان اعطيك عشرا ما ربح في سفرى هذه اجارة لك فهذه الايجل ولا ينبغي قال مالك ولا ينبغي لرجل ان يؤاجر نفسه ولا ارضه ولا سفينته الا بشئ معلوم لا يزول الى غيره قال مالك وانما فرق بين المساقاة في النخل والارض البيضاء ان صاحب النخل لا يقدر على ان يبيع ثمرها حق يبدأ صلاحه وصاحب الارض يكرىها وهي ارض بيضاء لا شئ فيها قال مالك والامر عندنا في النخل ايضا انها تساقى السنين الثلاث والاربع واقل من ذلك واكثر قال مالك الذي سمعت وكل شئ مثل ذلك من الاصول بمنزلة النخل يجوز فيه لمن ساقى من السنين ما يجوز في النخل قال مالك في المساقاة انه لا يأخذ من صاحبها الذي ساقاه شيئا من ذهب ولا ورق يزداده ولا طعام ولا شيئا من الاشياء لا يصلح ذلك ولا ينبغي ان يأخذ المساقى من رب الحائض شيئا يزيد اياه من ذهب ولا ورق ولا طعام ولا شئ من الاشياء والزيادة فيما بينهما لا تصلح قال مالك والمقارض ايضا بهذه المنزلة لا يصلح اذا دخلت الزيادة في المساقاة او المقارضة صارت اجارة وما دخلته الاجارة فانه لا يصلح ولا ينبغي ان تقع الاجارة بامر غرر لا يدري ان يكون ام لا يكون او يقل او يكثر قال مالك في الرجل يساقى الرجل الارض فيها النخل او الكرم وما يشبه ذلك من الاصول فيكون فيها الارض البيضاء قال مالك اذا كان البياض تبعا للاصل وكان الاصل اعظم ذلك او اكثر فلا بأس بمساقاته وذلك ان يكون النخل لثلثين او اكثر ويكون البياض الثلث او اقل من ذلك

القول نهى عن بيع الغر وان الاجارة بيع قال ابن عبد البر اذ ما لك الفرق بين المساقاة والاجارة وان المساقاة اصل في نفسها كالمقارض لا يقاس عليها شئ من الاجارات والاجارة عنده وعند جمهور الفقهاء بيع وقالت الظاهرية ليست من البيوع لانها متافع لم تخلق ١٢ **القول** نهى عنها تكون في اصل كل نخل او كرم الخ وروى قال ابو يوسف ومحمد واهل حنابلة يجوز المساقاة في سائر الاشجار المثمرة وهو القول القديم للشافعي واختاره المتأخرون من اصحابه وصححه النووي والقول الجديد المنع في غير النخل والعنب والفرق انهما مثمرة من غير تعدد بخلاف النخل والعنب ولان جوازها بالاثم وهو حديث خبير وقد خص بالنخل والعنب واجيب كما في الهداية بان الجواز للمحاجة وقد عرفت واثر فيه لا يخصها لان اهلها يعملون في الاشجار والرباط ولو سلم فالاصل في النقص ان تكون معلومة سيما على اصوله وقال ابو حنيفة وزفر لا يجوز والغصن على الجواز كما قال صاحباه ١٢ **القول** جائزة ومنعها الشافعي الا في النخل والكرم لان ثمرهما بائن من شجرة يحيط النظر به قال ابن عبد البر وهذا ايضا ليس بمبين لان اكثر شئ واليقين وجب للملك والرمان والالتزج وشبه ذلك يحيط النظر بها وانما العلة لانه المساقاة انما تجوز فيما يخص والنخل لا يجوز الا فيما وردت به السنة فاخرجته من المزاينة كما خرجت العرايا عنها النخل والعنب خاصة ١٢ **القول**

انما مساقاة ما قد حل بيعه الخ المحاصل ان شرط المساقاة ان يكون مالا يحل بيعه فان حل فيكون اجارة لا مساقاة ١٢ **القول** جائزة قال ابو عمر كل من اجاز المساقاة انما اجازها فيما لم يخلق او فيما لم يبدأ صلاحه والمساقاة والقراض اصلان فيا كان للبيوع وكل اصل في نفسه يجب تسليمه واجاز باسحقون لانها اجارة ١٢ **القول** نهى عنها امكروه اي حرام وقد نهى صلى الله عليه وسلم عن المحاربة وهي كراء الارض بمجرى ما يخرج منها ١٢ **القول** نهى عنها الفرق بين المساقاة الخ المحاصل ان نهى في النخل ضرورة لا توجد في الارض فذلك اختيرت المساقاة في النخل دون الارض وان كان الغر بينهما ١٢ محله **القول** وذلك الذي سمعت ومن ما لك اذا قال ساقيتك كل سنة بكذا جاز ولو لم يذكر سنين معلومة فيكون للمالك ان يخرج العاقل متى شاء واجاز ذلك من اجاز المساقاة وقال ابو ثور اذا اطلق حمل على سنة واحدة وقال ابو يوسف ومحمد جاز اذا ذكر مدة معلومة وفي الهداية شرط المدة قياس فيه لانه اجارة بمعنى كما في المزارعة وفي الاستحسان اذا لم يبين المدة يجوز ويقع على اول ثمر يخرج لان الثمر لا يدرى كم وقت معلوم قلما يتفاوت ١٢ محله **القول** سمعت فيجوز سنين معلومة عند الجمهور لامة مجبولة خلافا للظاهرية وطائفة تعلقا بنظر قوله اقرمكم ما اقرم الله ومرت الاجرة عنه ١٢

وذلك ان البياض حينئذ تبع للاصل قال مالك واذا كانت الارض البيضاء فيها نخل او كرم او ما يشبه ذلك من الاصول فكان الاصل الثلث او اقل والبياض الثلثين او اكثر جاز في ذلك الكراء وتحرمت فيه المساقاة وذلك ان من امر الناس ان يساقوا الاصل وفيه البياض وتكرى الارض وفيها الشئ اليسير من الاصل او يباع المصحف او السيف وفيها الحلية من الورق بالورق او القلادة او الخاتم وفيها الفصوص والذهب بالذنانير ولم ينزل هذه البيوع جائزة يتبايعها الناس ويبتاعونها ولم يأت في ذلك شئ موصوف موقوف عليه اذا هو ببلقه كان حراما او قصر عنه كان حلالا والامر في ذلك عندنا الذي عمل به الناس واجازوه بينهم انه اذا كان الشئ من ذلك فيه من الورق او الذهب تبعا لما هو فيه جاز بيعه وذلك ان يكون النصل والمصحف او الفصوص قيمته الثلثان او اكثر والحلية قيمتها الثلث او اقل الشرط في الرقيق في المساقاة قال مالك ان احسن ما سمع في عمال الرقيق في المساقاة يشترطها المساقى على صاحب الاصل انه لا بأس بذلك لانهم عمال المال فهم بمنزلة المال لا منفعة فيهم للداخل الا انه تخفف عنه برهم المؤنة وان لم يكونوا في المال اشتدت مؤنته وانما ذلك بمنزلة المساقاة في العين والنضم ولن تجد احدا يساقى في ارضين سواء في الاصل والمنفعة احداها بعين واثنى غزيرة والاخرى بنضم على شئ واحد لخفة مؤنة العين وشدة مؤنة النضم قال وعلى ذلك الامر عندنا قال مالك والواثنة الثابت ماؤها القى لا تغور ولا تنقطع قال مالك وليس للمساقى ان يعمل بحال المال في غيره ولا ان يشترط ذلك على الذي ساقاه قال مالك ولا يجوز للذي ساقى ان يشترط على رب المال رقيقا يعمل به في الحائط ليسوافيه حين ساقاه اياه قال مالك ولا ينبغي لرب المال ان يشترط على الذي دخل في ماله بمساقاة ان يأخذ من رقيق المال احدا يخرج منه من المال وانما مساقاة المال على حاله التي هو عليها قال مالك فان كان صاحب المال يريد ان يخرج من رقيق المال احدا فيخرج منه من رقيق المال على حاله التي هو عليها المساقاة ثم ليساق بعد ذلك ان شاء قال ومن مات من الرقيق او غاب او مرض فعلى رب المال ان يخلفه كمل كتاب المساقاة بحمد الله

كُتَابُ كِرَاءِ الْأَرْضِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ما جاء في كراء الارض ٣٨٦ مالك عن ربيعة بن ابى عبد الرحمن عن حنظلة بن قيس الزرقى عن رافع بن خديج ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن كراء المزارع قال حنظلة فسألت رافع بن خديج بالذهب والورق فقال أما بالذهب والورق

١- قوله وذلك ان البياض حينئذ تبع للاصل انه يجوز المساقاة في الارض

تبعا للمساقاة في النخل اذا كانت اكثر من الارض واما المزارعة في الارض البيضاء فلا يجوز عند مالك ولو تبعا للمساقاة في النخل ويجوز عندنا ان تبعا للمساقاة كذا ذكره التوفي ١٢ على قوله تبع للاصل وعلى ذلك تأويل الحديث في المدونة فقال مالك وكان البياض في خيبر يسير بين اصعاف السواد والمشهور ما قال هنا الثلث يسير وعليه فيجوز دخوله في عقد المساقاة والغاؤه للعامل سواء كان باضعاف السواد او انفراد بناحية من الحائط فيها وفيها للمالك الغاؤه للعامل وهو اوجب الى واعترض بانه صلى الله عليه وسلم لم يبلغ للعامل وهو انما يفعل الراجح واجاب عبد الحق بان في حديث اخر الغاؤه الباجي وحكم ما تنص مساقاته حكم البياض مع الشجرة ١٢ قوله حرمت فيه المساقاة قال الباجي يريد اذا جمعا اذا افروت النخل بالمساقاة فيجوز ١٢ قوله لا بأس بذلك قال الباجي يريد ان الذين كانوا على وقت المساقاة وقد قال مالك في المدونة لا يجوز لصاحب الحائط ان يشترط اخراجه الا ان يكونوا اخرجه قبل ذلك فليطه هذا يكون اشتراط العامل لم على وجه رفع الالباس ويحتمل ان يكون على وجه اقرار رب الحائط انهم في حائطه عند عقد المساقاة ١٢ قوله للدخل يريد ان ظهور المال وقوته يعلم ولم فيه تأثير فكانوا بمنزلة المال الذي فيه صلاح الحائط ١٢ قوله على الذي ساقاه فان اشتغلهم في غيره بلا شرط ضيع ولم تقصد بشرط فسدت لانها زيادة فان فانت بالعمل

رد الى اجر مثله ١٢ قوله التي هو عليها لان المساقاة مبنية على منافاة از وبادا احد على ما عقد الا ان مالكا يجوز للعامل شرط السير كعب ودابة في الحائط الكبير لا الصغير لان فيه شرط لجميع العمل حينئذ ١٢ قوله ان يخلفه ياتي ببدله لان ذلك من جنس ما يلزم العامل الاتيان به لانه انما ساقى ليعتق الحائط على صفقة التي كان عليها ثم على العامل ما زاد فاذا لم يكونوا يعلم يمكنه عمل ما زاد على علمه ١٢ قوله كراء الارض اجمعوا على جوازها بالذهب والفضة والذنانير وعلى منعها ببايبت على الاربعاء ونحوه او شئ يشبهه صاحب الارض بنقصه واختلفوا في كرايتها ببعض ما يخرج

منها من الثلث والربح ونحوها فمنعوا بحقيقة ومالك وكذا الشافعي الا انه اباح للمساقاة اذا كان بين طرفي النخل بياض لا يتوصل الى سقي النخل الا يستقي البياض وجوزوه احمدو اسحق واليوسف ومحمد بن يعقوب كما في الهداية وعليه المحدثون والاكثر في البخاري قال قيس بن مسلم عن ابى حنيفة قال ما بالمدينة ابل بيت هجرة الا يزعمون على الثلث والربيع وزارع على سعد بن مالك وعمر بن عبد العزيز والقاسم وسروة والى ابن جبر وال عمر والى ابن سيرين وعامل عمر الناس على ان جاء عمر بالبذر من عنده فله الشطر وان جاء بالبذر فله كذا والنبي محمول عندهم على القسم الثاني او على التنزيه ١٢ قوله اما بالذهب والورق فلا بأس به يحتمل ان قال ذلك اجتهدا او علم ذلك بالنسب جوازه و قد روى ابو داود والنسائي باسناد صحيح عن ابن المسيب عن رافع قال نهى صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة والمزابنة وقال انما يزرع ثلاثه رجل له ارض ورجل منع ارضا ورجل اكرى ارضا يذهب او فضة و لدايرج ان ما قاله رافع مرفوع ولكن بين النسائي من وجه اخر ان المرفوع منه النبي عن المحاقلة والمزابنة وان بقيته مدرج من كلام ابن المسيب وقد تناول مالك واكثر اصحابه احاديث المنع على كرايتها بالطعام او بما تنبت كقطن وكتان الا الخشب والحطب واجازوا كراءها بما سوسه ذلك لحديث احمد والى داود وابن ماجه عن رافع مرفوعا من كانت له ارض فينزعها او ليزرعها اخاه ولا يكره ان يثلث والربح ولا يطعام سمي وتأولوا النبي عن المحاقلة بانها كراء الارض بالطعام وجعلوه من باب الطعام بالطعام ليست لان الثاني يقدر انه باق على ملك رب الارض كانه باع بطعام فصارت لتمام بطعام لاجل واجاز الشافعي وابو حنيفة كراءها بكل معلوم من طعام وغيره لما في الصحيح عن رافع بعد قوله اما بالذهب والورق فلا بأس به انما كان الناس يؤاخذون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم على الماذايات واقبال الجدول فيملك هذا وسلم هذا فلذلك زجر عنه صلى الله عليه وسلم واما بشئ معلوم مضمون فلا بأس به فبين ان علة النبي الغرر واما بذهب او ورق فلم ينه عنه فثلثها ما في معناها من الاتمان المعلومه و اجاز محمد كراءها بجوزها يزرع فيها الحديث المساقاة وقال انه صح من حديث رافع لاضطراب الفاظه وبانه يرويه مرة عن عمرو بن مرة ومرة بلا واسطة ١٢.

فلا بأس به **٢٨٨** قال ابن شهاب قال سألت سعيد بن المسيب عن كراء الأرض بالذهب والورق فقال لا بأس بذلك **٢٨٩** قال ابن شهاب انه سأل سالم بن عبد الله بن عمر عن كراء المزارع فقال لا بأس لها بالذهب والورق قال ابن شهاب فقلت له أريت الحديث الذي يذكر عن رافع بن خديج فقال أكثر رافع بن خديج ولو كانت لي مزرعة أكريتها **٢٩٠** قال انه بلغه ان عبد الرحمن بن عوف تكلم في أرض فله ينزل في يديه بكراء حتى مات قال ابنه فما كنت أراها إلا لنا من طول ما مكثت في يديه حتى ذكرها لنا عند موته فامرنا بقضاء شيء كان بقي عليه من كرائها ذهب أو ورق **٢٩١** قال عن هشام بن عروة عن أبيه انه كان يكرى أرضه بالذهب والورق وسئل مالك عن رجل أكرى مزرعته بمائة صاع من تمر أو صاع يخرج منها من الخطة أو من غير ما يخرج منها فذكره ذلك تم كتاب الكراء

كتاب الشفعة

بسم الله الرحمن الرحيم

٢٩١ ما تقع فيه الشفعة **٢٩٢** قال ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالشفعة فيما لم يقسم بين الشركاء فاذا وقعت الحد وبينهم فلا شفعة فيه قال مالك وعلى ذلك السنة التي لا اختلاف فيها عندنا **٢٩٣** قال انه بلغه ان سعيد بن المسيب سئل عن الشفعة هل فيها من سنة قال نعم الشفعة في الدور والأرضين ولا تكون إلا بين الشركاء **٢٩٤** قال انه بلغه عن سليمان بن يسار مثل ذلك قال مالك في رجل اشترى شقصاً مع قوم في أرض بحيوان عبداً ووليدة أو ما أشبه ذلك من العرض فجاأه الشريك يأخذ بشفعته بعد ذلك فوجد العبد أو الوليدة قد هلكا ولا يعلم أحد قدر قيمتهما فيقول المشتري قيمة العبد أو الوليدة مائة دينار ويقول صاحب الشفعة الشريك بل قيمتهما خمسون ديناراً قال مالك يخلف المشتري ان قيمة ما اشترى به مائة دينار ثمان شاء ان يأخذ صاحب الشفعة اخذ أو يترك إلا ان يلقى الشفيع ببينة ان قيمة العبد أو الوليدة دون ما قال المشتري قال مالك ومن وهب شقصاً في دار أو أرض مشتركة فاثابه الموهوب له بها نقد أو عرضاً فان الشركاء يأخذونها بالشفعة ان شاءوا ويدفعون إلى الموهوب له قيمة مثوبته دنائراً أو دراهم قال مالك ومن وهب هبة في دار أو أرض مشتركة فلم يثبت منها ولم يطلبها فأراد شريكه ان يأخذها بقيمتها فليس ذلك له **٢٩٥** قال مالك ومن وهب هبة في دار أو أرض مشتركة فلم يثبت منها ولم يطلبها فأراد شريكه ان يأخذها بثمن إلى أجل فأراد الشريك ان يأخذها بالشفعة قال مالك ان كان ملياً فله الشفعة بذلك الثمن إلى ذلك الأجل وان كان خروفاً لا يؤدي الثمن إلى ذلك الأجل فاذا جاءهم بحميل ملي ثقة مثل الذي اشترى منه الشقص في الأرض المشتركة فذلك

أما قوله أكثر رافع

ابن خديج الخ أي فلم يفرق في النسي بين الكراء بعض ما يخرج من الأرض وبين الكراء في النقد قالني انما هو من الاول قال هذا العبد من النسي في الكتاب من حديث خنظلة عن رافع انه سئل عن المزارعة بالنقد فبلغه ما سأل ولا الزهرى فقال حديث النسي عنه على العموم **٢٩٦** **٢٩٧** قال مالك في رجل اشترى شقصاً مع قوم في أرض بحيوان عبداً ووليدة أو ما أشبه ذلك من العرض فجاأه الشريك يأخذ بشفعته بعد ذلك فوجد العبد أو الوليدة قد هلكا ولا يعلم أحد قدر قيمتهما فيقول المشتري قيمة العبد أو الوليدة مائة دينار ويقول صاحب الشفعة الشريك بل قيمتهما خمسون ديناراً قال مالك يخلف المشتري ان قيمة ما اشترى به مائة دينار ثمان شاء ان يأخذ صاحب الشفعة اخذ أو يترك إلا ان يلقى الشفيع ببينة ان قيمة العبد أو الوليدة دون ما قال المشتري قال مالك ومن وهب شقصاً في دار أو أرض مشتركة فاثابه الموهوب له بها نقد أو عرضاً فان الشركاء يأخذونها بالشفعة ان شاءوا ويدفعون إلى الموهوب له قيمة مثوبته دنائراً أو دراهم قال مالك ومن وهب هبة في دار أو أرض مشتركة فلم يثبت منها ولم يطلبها فأراد شريكه ان يأخذها بقيمتها فليس ذلك له **٢٩٨** قال مالك ومن وهب هبة في دار أو أرض مشتركة فلم يثبت منها ولم يطلبها فأراد شريكه ان يأخذها بثمن إلى أجل فأراد الشريك ان يأخذها بالشفعة قال مالك ان كان ملياً فله الشفعة بذلك الثمن إلى ذلك الأجل وان كان خروفاً لا يؤدي الثمن إلى ذلك الأجل فاذا جاءهم بحميل ملي ثقة مثل الذي اشترى منه الشقص في الأرض المشتركة فذلك

في المنقولات وسياقه يشعر بانخصاصها بالعقار وهو مشهور مذهب مالك والشافعية وأحمد لانه أكثر أنواع حرا و المراد العقار المحتمل للقيمة فلا يملكها لاشفعة فيه لان القيمة تبطل منقطة وعن مالك رواية بالشفعة احتمل القيمة ام لا واخرج مسلم عن أبي الزهرى جابر بلفظ قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل شرك لم يقسم بعدا وحالط ولا يحل له ان يبيع حتى يؤذن شريكه فان شاء اخذ وان شاء ترك فاذا باع ولم يؤذن فهو باع حتى به وفيه انه لا شفعة للجار لانه حضر الشفعة فيما لا يقسم فما قسم لاشفعة فيه وقد صار جاراً وبه قال الجمهور واثبتها أبو حنيفة واكوفيون للجار ولو اقتصر على قوله فاذا وقعت الحدود وكان قوماً في الروعيين كنهم اليد قوله وصرفت لطق فقال الجمهور المراد بها التي كانت قبل القسم وقال الحنفية المراد صرف الطرق التي يشترك فيها الجار ويقتضي انظر في اي التأويلين انهم واجتواها حديث الجار حتى يصقعه رواه البخاري والوداد والنسائي مرفوعاً وحديث أبي داود والترمذي مرفوعاً جاز الدار حتى يدار الجار **٢٩٩** قال مالك يخلف المشتري ان قيمة ما اشترى به مائة دينار ثمان شاء ان يأخذ صاحب الشفعة اخذ أو يترك إلا ان يلقى الشفيع ببينة ان قيمة العبد أو الوليدة دون ما قال المشتري قال مالك ومن وهب شقصاً في دار أو أرض مشتركة فاثابه الموهوب له بها نقد أو عرضاً فان الشركاء يأخذونها بالشفعة ان شاءوا ويدفعون إلى الموهوب له قيمة مثوبته دنائراً أو دراهم قال مالك ومن وهب هبة في دار أو أرض مشتركة فلم يثبت منها ولم يطلبها فأراد شريكه ان يأخذها بقيمتها فليس ذلك له **٣٠٠** قال مالك ومن وهب هبة في دار أو أرض مشتركة فلم يثبت منها ولم يطلبها فأراد شريكه ان يأخذها بثمن إلى أجل فأراد الشريك ان يأخذها بالشفعة قال مالك ان كان ملياً فله الشفعة بذلك الثمن إلى ذلك الأجل وان كان خروفاً لا يؤدي الثمن إلى ذلك الأجل فاذا جاءهم بحميل ملي ثقة مثل الذي اشترى منه الشقص في الأرض المشتركة فذلك

له قال مالك لا تقطع شفعة الغائب غيبته وإن طالت غيبته وليس لذلك عندنا حد تقطع اليه الشفعة قال مالك في الرجل يورث الأرض نفر من ولده ثم يولد لأحد النفر ثم يملك الأب فيبيع أحد ولد الميت حقه في تلك الأرض فإن أباها البائع أحق بشفعته من عمومته شركاء أبيه قال مالك وهذا الأمر عندنا قال مالك الشفعة بين الشركاء على قدر حصصهم يأخذ كل إنسان منهم على قدر نصيبه إن كان قليلا قليلا وإن كان كثيرا فبقدره وذلك إذا تشاخوا فيها قال مالك فأما إن يشتري رجل من رجل من شركاء حقه فيقول أحد الشركاء أنا أخذ من الشفعة بقدر حصتي ويقول المشتري إن شئت أن تأخذ الشفعة كلها أسلمتها إليك وإن شئت أن تدفع فدفع فإن المشتري إذا خيره في هذا وأسلمه إليه فليس للشفيع إلا أن يأخذ الشفعة كلها أو يسلمها إليه فإن أخذها فهو أحق بها والأفلاشيء له قال مالك في الرجل يشتري الأرض فيبيعها بالاصل يضعه فيها أو البير يحفرها ثم يأتي رجل فيدرك فيها حقا فيريد أن يأخذها بالشفعة فإنه لا شفعة له فيها إلا أن يعطيه قيمة ما عرفان أعطاه قيمة ما عرف كان أحق بالشفعة والأفلاشيء له فيها قال مالك من باع حصته من دار وأرض مشتركة فلما علم أن صاحب الشفعة يأخذ بالشفعة استقال المشتري فأقاله قال ليس ذلك له والشفيع أحق بهذا الثمن الذي كان باعها به قال مالك من اشتري شقصا في دار وأرض وحيا ونا وعروض في صفقة واحدة فطلب الشفيع شفعته في الأرض والدار فقال المشتري خذ ما اشتريت جميعا فاني إنما اشتريته جميعا قال مالك بل يأخذ الشفيع شفعته في الأرض والدار بحصته من ذلك الثمن ويقام كل شيء اشتراه على حدته على الثمن الذي اشتراه به ثم يأخذ الشفيع شفعته بالذي يصيبها من القيمة من رأس الثمن ولا يأخذ من العرض والحياوان شيئا إلا أن يشاء ذلك قال مالك من باع شقصا من أرض مشتركة فسلم بعض من له فيها الشفعة للبائع وأبى بعضهم إلا أن يأخذ بشفعته إن من أبى أن يسلم يأخذ بالشفعة كلها وليس له أن يأخذ بقدر نصيبه ويترك ما بقي قال مالك في نفر شركاء في دار واحدة فباع أحد حصته وشركائه غيب كلهم إلا رجلا واحدا فعرض على الحاضر أن يأخذ بالشفعة أو يترك فقال أنا أخذ بحصتي وأترك حصص شركائي حتى يقدر موافا أن أخذوا ذلك وإن تركوا أخذت جميع الشفعة قال مالك ليس له إلا أن يأخذ ذلك كله أو يترك فإن جاء شركاءه أخذوا منه أو تركوا أو شأوا فإن عرض هذا عليه فلم يقبله فلا أرى له شفعة ما لا تقع فيه الشفعة **قال مالك** عن محمد بن عمار عن أبي بكر بن محمد ابن عمرو بن حزم عن عثمان بن عفان قال إذا وقعت الحدود وفي الأرض فلا شفعة فيها ولا شفعة في بئر ولا في فحل الخمل قال مالك وعلى هذا الأمر عندنا قال مالك ولا شفعة في طريق صلح القسم فيها أو لم يصلح قال مالك والأمر عندنا أنه لا شفعة في عرض دار صلح القسم فيها أو لم يصلح قال مالك في رجل اشتري شقصا من أرض مشتركة على أنه فيها بالخيار فأراد شركاء البائع أن يأخذوا ما باع شركاءهم بالشفعة قبل أن يختار المشتري أن ذلك لا يكون لهم حتى يأخذ المشتري ويثبت له البيع فإذا وجب له البيع فلمهم الشفعة قال مالك في رجل اشتري أرضا فمكثت في يد يديه حينئذ أتى رجل فأدرك فيها حقا بميراث إن له الشفعة إن ثبت حقه وإن ما أغلت الأرض من غلة فهو للمشتري الأول إلى يوم يثبت حق الآخر لأنه قد كان ضمنها لو هلك ما فيها من غراس أو ذهب به سيل فإن طال الزمان أو هلك الشهود أو مات البائع أو المشتري أو هما حيان ففسخ أصل البيع

له قوله

يأخذ كل إنسان منهم بقدر نصيبه لهذا عندنا ما كان وهو الأصح من قول الشافعي وقال أبو حنيفة هي مقسومة على الرؤوس وعن أحمد وإتقان **قوله** إذا تشاخوا بتشديد الحاء المحطة من الشخ وهو البخل أي تنازعا فيها **قوله** ليس للشفيع إلا الخ وبه قال أبو حنيفة أنه ليس للشفيع أن يأخذ حصته من أرض أو دار مشتركة **قوله** كان أحق بالشفعة اختلفوا فيها إذا بى المشتري في الشقص من المشفوع قال الشافعي وأحمد للشفيع أن يعطيه قيمة بناءه إلا أن يشاء المشتري أن يأخذ بناءه فإنه لا ذلك إذا لم يكن ضرر وليس له خيار المشتري على قلع بناءه **قوله** والشفيع أحق بها الخ فإن الأقاله وإن كان تشاخي في حق المتنازعين فمن بيع في حق ثالث وهو قول أبي حنيفة **قوله** يأخذ بالشفعة كلها الخ وهو قول أبي حنيفة الأصح من الأقوال الأربعة للشافعي في الهداية ولو اسقط بعضهم حقه فبالبائعين في الكل على عدوهم لأن الاتقان للمزاجته مع كمال السبب في حق كل منهم وقد انقطعت **قوله** ليس له إلا أن يأخذ الخ وبه قال أبو حنيفة والشافعي في الهداية لو كان البعض غيبا يقضى بها بين المحضور على عدوهم لأن الغائب بعد لا يطلب وإذا قصي لما ضرب الجميع ثم حضرا آخر يقضى له ببعض ولو حضرت ثالث فيثالث ما في يد كل واحد منها

في المنهاج لو حضر أحد الشفيعين فله أخذ الجميع في الحال فإن حضر الغائب شاركه الأصح أن يتأخير الأخذ إلى قدوم الغائب **قوله** لا شفعة في بئر يكون غير متعل القسمة وبه أخذ مالك والشافعي أنه لا يقسم في مال لا يقسم **قوله** ولا في فحل الخمل هو ذكرها الذي تلحق منه وإنما لم يثبت فيه الشفعة لأن النجوم كانت لم تحل في الحائط يوار ثوبها ويقتسمونها ولم تحل يلقحون منه فخلاصه فإذا باع أحدهم نصيبه المقسوم من ذلك الحائط بحقوقه من الخمل وغيره فلا شفعة لشركائه في الخمل لأنه لا يمكن قسمته **قوله** وعلى هذا الأمر عندنا يعني أنه لا شفعة في شيء لو قسم بطل منصفته المقصودة كجام ورضي وبه **قوله** ولا شفعة في طريق في المنهاج لو باع دار أو شريك في ممرها يصح شمولها في الممر إن كان للمشتري طريق أخرى الدار أو المكن تقع باب إلى شارع **قوله** فلا **قوله** إن ذلك لا يكون لهم حتى يأخذ المشتري الخ وقاله في ذلك أبو حنيفة والشافعي في الهداية من باع بشرط الخيار فلا شفعة لأنه يمنع زوال الملك عن البائع وإن اشتري بالخيار وجبت الشفعة لأنه يمنع زوال الملك عن البائع بالاتفاق والشفعة تنبني عليه وفي المنهاج وشرحه لو شرط في الخيار لهما أو للبائع لم يؤخذ بالشفعة حتى ينفق الخيار سواء قلنا الملك في زمنه للبائع أو للمشتري أو موقوف وإن شرط للمشتري وحده فلا ظر أنه يؤخذ بالشفعة إن قلنا إن الملك في زمن الخيار للمشتري والأفلا **قوله**

والاشتراء لطول الزمان فان الشفعة تنقطع ويأخذ حقه فقط الذي ثبت له وان كان امره على غيره هذا الوجه في حداثة العهد وقربه وانه يذرى ان البائ ثم غيب الثمن واخفاه ليقطع بذلك حق صاحب الشفعة قومت الارض على قدر ما يذرى انه ثمنها فيصير ثمنها الى ذلك ثم ينظر الى ما زاد في الارض من بناء وغراس وعماره فيكون على ما يكون عليه من ابتاع الارض بثمن معلوم ثم يبق فيها وغرس ثم اخذها صاحب الشفعة بعد ذلك قال مالك والشفعة ثابتة في ملك الميت كما هي في مال الحي فان خشي اهل الميت ان ينكسر مال الميت قسموه ثم باعوه فليس عليهم فيه شفعة قال مالك ولا شفعة عند تاني عبد ولا وليدة ولا بعير ولا بقرة ولا شاة ولا في شئ من الحيوان ولا في ثوب ولا في بديل ليس لها بياض انما الشفعة فيما يصلح ان ينقسم ثم في الحدود ومن الارض فاما ما لا يصلح فيه القسم فلا شفعة فيه قال مالك من اشترى ارضا فيها شفعة لناس حضور فليرفعهم الى السلطان فاما ان يأخذوا ما ان يسلم له السلطان فان تركهم فلم يرفع امرهم الى السلطان وقد علموا باشتراؤه فتركوا ذلك حتى طل زمانه ثم جاءوا يطلبون شفعتهم فلا رى ذلك لهم كمل كتاب الشفعة

كتاب الاقضية

بسم الله الرحمن الرحيم

الترغيب في القضاء بالحق ٣٩٥ **مالك** عن هشام بن عروة عن ابيه عن زينب بنت ابي سلمة عن ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما انا بشر وانكم تختصمون الي ولعل بعضكم ان يكون الحق انصم بحجته من بعض فاقض له على نحو ما سمع منه فمن قضيت له بشئ من حق اخيه فلا يأخذن منه شيئا فانما اقطع له قطعة من النار **٣٩٦** **مالك** عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب ان عمر بن الخطاب اختصم اليه رجل مسلم ويهودي فرأى عمر بن الخطاب ان الحق لليهودي فقص له عمر فقال له اليهودي والله لقد قضيت بالحق فضربه عمر بالدرية ثم قال وما يدريك فقال اليهودي انا نجد انه ليس قاض يقضي بالحق الا كان عن يمينه ملك وعن شماله ملك يسد دانه ويوفقانه للحق مادام مع الحق فاذا ترك الحق عوجا وتركاه **الشهادات** ٣٩٧ **مالك** عن عبد الله بن ابي بكر بن حزم عن ابيه عن عبد الله بن عمرو بن عثمان عن ابي عميرة الانصاري عن زيد بن خالد الجهني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الا اخبركم بخير الشهاد الذي يأتي بشهادته قبل ان يسألها او يخبر بشهادته قبل ان يسألها **٣٩٨** **مالك** عن ربيعة بن ابي عبد الرحمن

الزوج فقد ظاهرا وباطنا فبما مر الله اولى فان القاضي ما مور بذلك منه تعالى **١٢** محله
١ قوله فقلت فقال انا نجد اني في التوراة قال يطيب تطيب الجواب ان عمر لم
مال عن الحق يقضي للمسلم على اليهودي فلم يكن مسددا فلما قضى له عليه عرف بتسديده وثباته
وعدم ميلين غير تغيرانه موثق مسددا **١٢** محله **٨** قوله عرجا وتركاه
قال ابو عمر ليس هذا عرجا بل هو ما يدريك ولكن لما علم ان عمر كره مدحه لآخره انه
يحدث في كتبه ما ذكره في رواية فقال لليهودي والله ان الملكين جبرئيل وميكائيل لشكلمان
بلسانك وانما عن يمينك وشمالك فضر به عمر بالدرية وقال لا ام لك وما يدريك قال
لانا مع كل قاض يقضي بالحق مادام مع الحق فاذا ترك الحق عوجا وتركاه فقال عمر والله
ما اراك الا ابعدت وفكر كراسته المدح في الوجه وانه لا حرج في تأويل فاعلمه وان الراعي
به ضيعت الراي **١٢** **٩** قوله قبل ان يسألها بالبناء للمجهول قال ابو داود وقال
مالك هو الذي يخبر بالشهادة التي لا يعلم بها الذي يري في يده فبما يقضي له بها قال النووي
فيه تأويلان اصحهما ما قال مالك والثاني انه محمول على الشهادة في غير حقوق العباد كالطلاق
والعتاق والحدود وغيره فان علم شيئا من هذا النوع وجب عليه اعلام القاضي لقوله تعالى
واقيموا الشهادة شهدوكمي تأويل ثالث انه محمول على المبالغة في ادراك الشهادة بعد طلبها
كما يقال الجواب ليعطى قبل السؤال اى سرعا عقب السؤال وليس هذا مناقضا لمدرست
يشهدون ولا يشهدون قالوا انه محمول على من معه شهادة لسان وهو عالم بما يشهد
قبل ان يطلب منه وقيل انه شاهد زور فيشهد بما لا اصل له ولم يشهد وقيل هو الذي
انصب شايدها وليس من اجل الشهادة انتهى **١٢** محله **١٠** قوله او يخبر بشهادته
شك الراوي وليس شك وانما هو تنويع اى يأتي الحاكم بشهادته قبل ان يسألها في
محض حق الله المستدام تحريره كطلاق وعتاق ووقف او يخبر بها رجلا لا يعلمها وهذا لرمي
اليه كلام الباجي وقال ابن عبد البر قال ابن وهب قال مالك تفسير هذا الحديث ان
الرجل يكون عنده شهادة في الحق لرجل لا يعلمها فيخبره بشهادته ويرفعها الى السلطان زاد
يحيى بن سعيد اذا علم انه يتفجع بها الذي لا الشهادة **١٢**

١١ قوله ليس عليهم فيه شفعة لانه لا شفعة بعد القيمة عنده يا بجواز **١٢** محله
١٢ قوله لا شفعة في عبد اعلم وبه قال الثلثة الباقية والجمهور انه لا شفعة في المنقول
لما رواه البزار عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رجلا اشترى عبدا
فان شاء اخذ وان شاء ترك ورواه ثقات قال عياض وشهد قوم فاشترت الشفعة في
العروض وروى البيهقي عن ابن عباس مرفوعا الشريك شقيق والشفعة في كل شئ ورجال ثقات
الا انه اعل بالارسال وقد اخرج له الطحاوي شاهدان جابر باسناه **١٢** **١٣** قوله
انما انا بشر ففحنتي الخلق يطلق على الواحد والجماعة بمعنى انه منهم والمراد ان شاركهم في
اصل الخلقة ولولا ذلك لعلم بالزيادة التي انقص بها في ذاته والحصر بما يذرى لانه حصر خاص اى باعتبار
علم الباطن وليس عند علماء البيان قصر قلب لانه اتى به لرد على من زعم ان من كان رسولا لعلم كل
غيب حتى لا يخفى عليه المعلوم وتجاوز ذلك فاشارة الى ان الوضع البشري يقتضي ان لا يدرك من
الامور الاظواهر **١٢** **١٤** قوله الحق من تحت من تحت الحق المخرج هو الفطرية اى المبلغ
في تقرير مقصوده وانظن ببيان دليله فظن ان الحق لمع وهو كاذب **١٢** محله **١٥** قوله فاقض
له على نحو ما سمع لبناء الاحكام الشرعية على الظاهر وتمسك به احمد ومالك في المشهور عنه ان
الحاكم لا يقضي بعلمه لا بخاره صلى الله عليه وسلم بان لا يحكم الا بما سمع في مجلس حكمه ولم يقل على نحو
ما علمت وقال الشافعي وجماعة يقضي بعلمه مطلقا لانه قاطع بصحة ما يقضي به اذا حقق علمه
وقال ابو حنيفة في المال فقط دون الحدود وغيره باجماع على انه يجرى ويدل بعلمه **١٢**
١٦ قوله فلا يأخذن منه شيئا قال النووي وفي الحديث دلالة لمذهب مالك
واشافعي والجمهور ان حكم الحاكم لا يخل في الباطن ولا يخل حراما فاذا شهد شاهد زور لانسان
بمال فحكم به الحاكم لم يخل للمحكوم له ذلك المال ولو شهد بالزور انه طلق امرأته لم يخل ان علم
كذبها ان يزوجها بعد حكم القاضي بالطلاق وقال ابو حنيفة يخل حكم الحاكم بالفروج دون
الاموال فقال يخل نكاح المذكرة وبذا مخالف لهذا الحديث الصحيح ولا جامع من قبله والفاقة
متفق عليها في ان يضاعح احوط من الاموال انتهى ومن واقعه حملوا حديث الباب على ما رواه
فيه وهو المال ولا نزاع فيه قال ابن الهمام ومن الوجه لا في حقيقته انه لو فرق بينا بامر

انه قال قد علمي عمر بن الخطاب رجل من اهل العراق فقال لقد جئتكم لامرأته رأس ولا ذنب قال عمر وما هو قال شهادتان الزور
ظهرت بارضا فقال عمر وقد كان ذلك قال نعم قال عمر والله لا يؤسر رجل في الاسلام بغير العدل **١٢٩٩** مالك انه بلغه ان
عمر بن الخطاب قال لا يجوز شهادة خصم لا ظنين **القضاء في شهادة الحد** ومالك انه بلغه عن سليمان
ابن يسار وغيره انهم سئلوا عن رجل جلد الحد اجوز شهادته فقالوا نعم اذا ظهرت منه التوبة **١٣٠٠** مالك انه سمع ابن شهاب
يسأل عن ذلك فقال مثل ما قال سليمان بن يسار قال مالك وذلك الامر عندنا وذلك لقول الله تعالى والذين يرمون
المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا او اولئك هم الفاسقون الا الذين
تابوا من بعد ذلك واصلحوا فان الله غفور رحيم قال مالك فالامر الذي لا اختلاف فيه عندنا ان الذي يجلد الحد ثم تاب
واصلح تجوز شهادته وهو صاحب ما سمعت الى في ذلك **القضاء باليمين مع الشاهد** **١٣٠١** مالك عن جعفر بن
محمد عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد **١٣٠٢** مالك عن ابي الزناد عن الاعرج ان عمر بن
عبد العزيز كتب الى عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب وهو عامل على الكوفة ان اقض باليمين مع الشاهد
١٣٠٣ مالك انه بلغه ان ابا سلمة بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار سئلا هل يقضى باليمين مع الشاهد فقالا نعم قال
مالك مضت السنة في القضاء باليمين مع الشاهد الواحد يحلف صاحب الحق مع شاهده ويستحق حقه فان نكل وابي ان
يحلف احلف المطلوب فان حلف سقط عنه ذلك الحق وان ابي ان يحلف ثبت عليه الحق لصاحبه قال مالك وانما يكون

اجبا نائلا يتعارض ما في الباب **١٣٠٤** قوله باليمين مع الشاهد قال محمد وبلغنا
عن النبي صلى الله عليه وسلم خلاف ذلك وقال ذكر ذلك ابن ابي ذئب عن ابن شهاب
الزهرى قال سألته عن اليمين مع الشاهد فقال بدعة واول من قضى بها ملعونة وكان
ابن شهاب اعلم عند بل الحديث بالمدينة من غيره وكذلك ابن جريج ايضا عن عطاء
ابن ابي رباح قال انه قال كان القضاء الاول لا يقبل الا شهادتان فاول من قضى باليمين
مع الشاهد عبد الملك بن مروان الخ وقال في التعليق المحمدي مصنف ابن ابي شيبة ناسو يد
عمر ونا ابو عوانة عن مغيرة عن ابراهيم والشعبي ان الرجل يكون له الشاهد مع يمينه قال لا
يجوز الا شهادة رجلين او رجل وامرأتين وقال ابن ابي شيبة ايضا نا حاد بن خالد عن
ابن ابي ذئب عن الزهرى قال هي بدعة واول من قضى بها ملعونة اسنده على شرط مسلم
وفي مصنف عبد الرزاق اخبرنا معمر عن الزهرى قال هذا شئ احده الناس لا يمين شاهدين
كذا ورده السيد تقي في الجواهر وبهذه الروايات ومثلهما بالحديث الصحيح البينة على
المدعى واليمين على من انكر وغيره من الاحاديث المشهورة المفيدة لحصر اليمين على المدعى
عليه وبظاهر قوله تعالى واستشهدوا بشهدتين من رجالكم الآية وذمب اصحابنا والثوري
والاوناخي والزهرى والنعني وعطاء وغيرهم الى بطلان القضاء بشاهد ويمين واجابوا
عن الاحاديث السابقة بطرق منها القبول بان المراد قضى بشاهد المدعى ويمين المدعى
عليه اى قضى اجبا نائلا وكذا واجبا نائلا ومنها الكلام في طرق حديث ابن عباس وابي
هريرة بالا لقطا في السنن كما بسط الطحاوى ومنها ان اخبار الاحاد اذا ثبتت زيادة
على القران والاحاديث المشهورة لا تعقب بها لان الزيادة نسخ وخبر الواحد لا يسخمها الخ
وقال الزيلعي في نصب الراية مسألة القضاء بشاهد ويمين قال به مالك واحمد والشافعي
وحجهم في ذلك حديث ابن عباس اخرجه مسلم والبرادى والسافى وابن ماجه والحوباب
عن حديث ابن عباس بوجوب احدهما مع علول بالا لقطا قال الترمذى في علله
المكسرة قلت محمدا بن هذا الحديث فقال ان عمرو بن دينار يسمعون ابن عباس وقال الطحاوى واحديث ابن
عباس فنكران قيس بن سعد اعلمه بحديث من عمرو بن دينار فيصير فيه انقطاعا قال
ابن القطان في كتابه وهذا الحديث وان كان مسلم قد اخرجه في صحيحه فهو يرمى بالا لقطا
في موضعين والجواب الثاني ان الحديث على تقدير جحته لا يفيد العموم قال الامام فخر الدين
قول الصحابي نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن كذا وقضى بكذا لا يفيد العموم لان المجته في
الحكمه لاني الحكاية والحكمه قد يكون خاصا وايضا فان القضاء له معان اقربها في هذا
الموضع فصل الخصومات وهذا مما يتعين فيه الخصوص اذ لا يتأتى فيه الحكم بكل شاهد
من النبي صلى الله عليه وسلم على قيام الساعة بل انما يقضى بشاهد خاص وعلى هذا يكون الراوى
قد اعتمد على قرينة الحال الدالة على ان المراد بالشاهد واليمين حقيقة الجنس لا استغراق الجنس
ويكون معناه انه عليه السلام قضى بجنس الشاهد وجنس اليمين وقال الطحاوى يجوز ان يكون
اريد به يمين المدعى مع شاهده الواحد لان شاهده الواحد كان ممن يحكم بشهادته وحده
وهو خزيمة بن ثابت **١٣٠٥** والله اعلم **١٣٠٦** قوله ثبت عليه الحق لصاحبه ويقضى
بانكول بلار دال اليمين على المدعى بعده بمحصوله قبل **١٣٠٧**

١٣٠٨ قوله مال رأس ولا
ذنب قال الباجي اى ليس له اول ولا اخر والعرب تقول هذا جيش لا اول له ولا اخر
يريدون كثرته وقد تقول ذلك في الامر المسمى لا يعرف وجهه ولا يمتدى لاصلاحه **١٣٠٩**
١٣١٠ قوله لا يؤسر رجل في الاسلام بغير العدل اى لا يحبس والامر المحبس اولا
يمك ملك الاسير لا تامة المحقوق عليه الا بالصحة الذين هم جميعهم عدول وبالعدول من
غيرهم فمن لم يكن صحابيا ولم تعرف عدالته لم تقبل شهادته حتى تعرف عدالته من فسقه
الخ قال ابو عمر وبذا يدل على ان عمر رجع عما كتب به الى ابي موسى وغيره من عماله المسلمين
عدول بعضهم على بعض الا خصما وطينا منهما اخرجه البزار وغيره عن عمر من وجوه كثيرة **١٣١١**
١٣١٢ قوله لا يجوز شهادة خصم ولا ظنين اى منهم في دينه تعيل بمعنى مفعول من
الظنة التهمة **١٣١٣** قوله وذلك الامر عندنا وهو قول الشافعي واحمد و
في البخارى وجد عمر ابا بكر وسهل بن سعد ونا فعلا نقذف المغيرة ثم استتابهم وقال
من تاب قبلت شهادته واجاز عبد الله بن عتبة وعمر بن عبد العزيز وسعيد بن جبير و
طاوس ومجاهد والشعبي وعكرمة والزهرى ومخارب بن خزار وشريح ومعاوية
ابن قرة وقال ابو الزناد الامر عندنا بالمدينة اذا رجع القاذف من قوله فاستغفر الله
قبلت شهادته وقال الشعبي وفتادة اذا كذب نفسه جلد وقبلت شهادته وقال الثوري
اذا جلد العبد ثم اعتق جازت شهادته واذا استنقض المحدث فقياضه جائزة انتهى **١٣١٤**
١٣١٥ قوله واصلحوا اعلم بالمدارك ومنه الاستسلام للمحدث الاستسلام من المحدث
١٣١٦ قوله غفور رحيم عليه الاستثناء قال الجمهور الاستثناء اذا تعقب
جملا بعضها معطوف على بعض يتصرف الى الكل كقوله امرأته طالق وعنده حرو عليه حجة الا ان
يدخل الداران الاستثناء يرجع الى الجميع وقال ابو حنيفة واصحابه ان قوله ولا تقبلوا
شهادة ابدا معطوف على قوله فاجلدوهم والعطف للاشتر اك فيكون رد الشهادة من
الحمد وهو لا يرتفع بالتوبة والاستثناء تعقب جملة منقطعة اعنى وانك هم الفاسقون وهى
جملة متأنفة فانها تخالف ما قبلها بكونها اخبارية غير مخاطبة بها الاثمة يدل افراد الكاف
في اولئك وقبلها الجمل الانشائية بصيغة الجمع فخطب بها الحكم وقال ابن الهمام و
بقولنا قال ابن المسيب وشريح والنعني وابن جبير وروى عن ابن عباس **١٣١٧**
١٣١٨ قوله وهو صاحب ما سمعت وهو قول الشافعي واحمد ثم ان عند مالك يعبر
صالح العمل مع التوبة لقوله تعالى الا الذين تابوا واصلحوا وهو قول الشافعي وقيل لا
يعبر لان عمر قال لا يجرى تب قبل شهادته وتب سباب بان ابكرة كان من العباد
وصالح العمل كان تابا **١٣١٩** قوله فقالا نعم وبهذا قال مالك و
الشافعي واحمد خلا لا ابي حنيفة فان عنده لا بد من شاهدين لقوله تعالى واستشهدوا
شهادتين من رجالكم **١٣٢٠** وقال ابو حنيفة والثوري والاوناخي وجاعة لا يقضى باليمين
مع الشاهد في شئ من الاشياء حتى قال محمد يفسخ القضاء به لانه خلاف القرآن وخالف
الحديث المشهور البينة على المدعى واليمين على من انكر واما الاحاديث العجيبة فقد ورد
فيه قضى بيمين وشاهد ليس فيه لفظ مع فيحتمل ان يكون مراده قضى بيمين احيا نا وشاهد

ذلك في الاموال خاصة ولا يقع ذلك في شيء من الحد ود ولا في نكاح ولا في طلاق ولا في عتاقة ولا في سرقة ولا في فرية فإن قال قائل فإن العتاقة من الاموال فقد اخطأ وليس ذلك على ما قال ولو كان ذلك على ما قال لحلف العبد مع شاهده اذا جاء بشاهد واحد أن سيده اعتقه وان العبد اذا جاء بشاهد على مال من الاموال ادعاه حلف مع شاهده واستحق حقه كما يحلف الحر قال مالك فالسنة عندنا ان العبد اذا جاء بشاهد على عتاقته استخلف سيده ما اعتقه وبطل ذلك عنه قال مالك وكذلك السنة ايضا عندنا في الطلاق اذا جاءت المرأة بشاهد ان زوجها طلقها احلف زوجها ما طلقها فاذا حلف لم يقع عليها طلاق قال مالك فسنة الطلاق والعتاقة في الشاهد الواحد واحدة انما يكون اليمين على زوج المرأة وعلى سيد العبد وانما العتاقة حد من الحد ولا تجوز فيها شهادة النساء لانه اذا عتق العبد ثبتت حرمة ووقعت له الحدود ووقعت عليه وان زنى وقد احصن رجم وان قتل العبد قتل به وثبت له الميراث بينه وبين من يوارثه فان احبته محبته فقال لو ان رجلا عتق عبده وجاء رجل يطلب سيد العبد بدين له عليه فشهد له على حقه ذلك رجل وامرأتان فان ذلك يثبت الحق على سيد العبد حتى ترد به عتاقته اذا لم يكن لسيد العبد مال غير العبد يريد ان يجيز بذلك شهادة النساء في العتاقة فان ذلك ليس على ما قال وانما مثل ذلك الرجل يعتق عبده ثم يأتي طالب الحق على سيده بشاهد واحد فيحلف مع شاهده ثم يستحق حقه وترد بذلك عتاقه العبد او يأتي الرجل قد كانت بينه وبين سيد العبد مخالطة وملازمة فيزعم ان له على سيد العبد مالا فيقول لسيد العبد احلف ما عليك ما ادعى فان نكل والي ان يحلف صاحب الحق وثبت حقه على سيد العبد فيكون ذلك يرد عتاقه العبد اذا ثبت للمال على سيده قال وكذلك ايضا الرجل ينكح الامة فتكون امرأته فيأتي سيد الامة الى الرجل الذي تزوجها فيقول له ابتعت مني جاريتي فلانة انت وفلان بكذا وكذا ادينا رافينكر ذلك زوج الامة فيأتي سيد الامة برجل وامرأتين فيشهدون على ما قال فيثبت بيعه ويحق حقه وتحرم الامة على زوجها ويكون ذلك فراقا بينهما وشهادة النساء لا تجوز في الطلاق قال مالك ومن ذلك ايضا الرجل يفترى على الرجل الحر فيقع عليه الحد فيأتي رجل وامرأتان فيشهدون ان الذي افترى عليه عبد مملوك فيضع ذلك الحد عن المفترى بعد ان وقع عليه وشهادة النساء لا تجوز في الفرية قال مالك ومما يشبه ذلك ايضا ما يفترى فيه القضاء وما مضى من السنة ان المرأتين يشهدان على استمالة الصبي فيجب بذلك ميراثه حتى يرث ويكون ماله لمن يرثه ان مات الصبي وليس مع المرأتين اللتين شهدتا رجل ولا يمين وقد تكون ذلك في الاموال العظام من الذهب والورق والرباع والحواشي والرقيق وما سوى ذلك من الاموال ولو شهدتا امرأتان على درهم واحد او اقل من ذلك او اكثر لم تقطع شهادتهما شيئا ولم يجز الا ان يكون معهما شاهدا ويمين قال مالك وممن الناس من يقول لا يكون اليمين مع الشاهد الواحد ويحتمل بقول الله تعالى وقوله الحق واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهادة فيقول فكن لهما يأت برجل وامرأتين فلا شيء له ولا يحلف مع شاهده قال مالك رحمه الله فمن الحجّة على من قال ذلك القول ان يقال له اريت لو ان رجلا ادعى على رجل مالا ليس يحلف المطلوب ما ذلك الحق عليه فكن حلف بطل ذلك عنه وان نكل عن اليمين حلف صاحب الحق ان حقه لمحق وثبت حقه على صاحبه فهذا مالا اختلاف فيه عند احد من الناس ولا بيلد من البلد ان فباي شيء اخذ هذا وفي اي موضع من كتاب الله وجدته فاذا قرر هذا فليقر باليمين مع الشاهد وان لم يكن ذلك في كتاب الله وانه ليكن من ذلك ما مضى من السنة ولكن المرء قد يحب ان يعرف وجه الصواب وموقع الحجّة ففي هذا بيان لما اشكل ان شاء الله تعالى القضاء فيمن هلك وله دين وعليه دين له فيه شاهد واحد قال مالك في الرجل يهلك وله دين على رجل عليه شاهد واحد وعليه دين للناس لهم فيه شاهد واحد فيأبى ورثته ان يحلفوا على حقوقهم مع شاهدهم قال مالك فان الغرماء يحلفون يأخذون حقوقهم فان فضل لم يكن للورثة منه شيء وذلك ان الايمان عرضت عليهم قبل فتركوها الا ان يقولوا لم نعلم لصاحبنا فضلا ويعلم انهم انما تركوا الايمان من اجل ذلك فاني اري ان يحلفوا يأخذوا

١٥ قوله في الاموال خاصة

واما اذا كان الدعوى في غير الاموال فلا يقبل شاهد ويمين بالاتفاق واحتج لذلك بما زاد الشافعي لفظ في الاموال عقب حديث انه صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد ويمين ١٢ محله -
 ١٦ قوله استخلف زوجا ولا يحلف السيد ولا الزوج لدعوى العبد العتق و المرأة الطلاق حتى يقيما شاهدا واحدا على ذلك ١٢ محله
 ١٧ قوله لا تجوز في الفرية وانما جازت هنا لرفع الحد بالشبهة فانهم ١٢ قوله على استمالة الصبي اي خروج الصبي حيا من بطن امه فيجب بذلك ميراثه ١٢ قوله معهما شاهدا ويمين فيقضى باليمين مع شهادة المرأتين خلا لما للشافعي قال لان شهادة النساء

لا تجوز دون الرجل وانما حلف في اليمين مع الشاهد الحديث ١٢ ١٦ قوله ومن الناس كابرهمم النخع والمحكم وعطاء ابن شبرمة وابي خنيفة وكوفيين والثوري والاوزاعي والزهري ١٢ ١٧ قوله ولا بيلد من البلدان وهذا لا يرد على المحققين لانهم لا يقولون برد اليمين قال ابن عبد البر من ذهب كوفيين ان المدعى عليه اذا نكل عن اليمين حكم عليه بالحق دون رد اليمين على المدعى ولا يظن بما لك مع علمه باختلاف من مضى انه جعل بهذا وانما اتى بما لا يختلف فيه كانه قال ومن لم يحكم بالنكول خاصة اخرى ان يحكم بالنكول ويمين الطالب ١٢ ١٨ قوله فان فضل اي يبقى بعد اخذ الغرماء حقوقهم بقية في الدين الذي كان ليمين ١٢ محله

ما بقي بعد دينه القضاء في الدعوى **م**الك عن جميل بن عبد الرحمن المؤذن انه كان يحضر عمر بن عبد العزيز وهو يقضي بين الناس فاذا جاءه الرجل يدعى على الرجل حقا نظرفان كانت بينهما غلطة او ملابسة احلف الذي ادعى عليه وان لم يكن شيء من ذلك لم يحلفه قال مالك وعلى ذلك الامر عندنا انه من ادعى على رجل يدعى نظرفان كانت بينهما غلطة او ملابسة احلف المدعى عليه فان حلف بطل ذلك الحق عنه وان ابي ان يحلف ورد اليمين على المدعى فخلف طالب الحق اخذ حقه القضاء في شهادة الصبيان **م**الك عن هشام بن عروة عن عبد الله بن الزبير كان يقضي بشهادة الصبيان تجوز فيما بينهم من الجراح قال مالك الامر عندنا المجتمع عليه ان شهادة الصبيان تجوز فيما بينهم من الجراح ولا تجوز على غيرهم وانما تجوز شهادتهم فيما بينهم من الجراح وحده لا تجوز في غير ذلك اذا كان ذلك قبل ان يتفرقوا ويحبوا او يعلموا فان افتروا فلا شهادة لهم الا ان يكونوا قد اشهدوا والعدول على شهادتهم قبل ان يفترقوا الحنث على منبر النبي صلى الله عليه وسلم **م**الك عن هاشم بن عتبة بن ابي وقاص عن عبد الله بن نسطاس عن حكيم بن عبد الله الانصاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حلف على منبري اثما تبوء مقعده من النار **م**الك عن العلا بن عبد الرحمن بن يعقوب عن معبد بن كعب السلمي عن اخيه عبد الله بن كعب بن مالك الانصاري عن ابي امامة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اقتطع حق مسلم بيمينه حرم الله عليه الجنة ووجب له النار قلوا وان كان شيئا يسيرا يا رسول الله قال وان كان قضيبا من اراك وان كان قضيبا من اراك قالها ثلاث مرات جامع ما جاء في اليمين على المنبر **م**الك عن داود بن الحصين انه سمع ابا عطفان المري يقول اختصم زيد ابن ثابت وابن مطيع في دار كانت بينهما الى مروان بن الحكم وهو ايدى على المدينة فقضى مروان على زيد بن ثابت باليمين على المنبر فقال زيد بن ثابت احلف له مكاني فقال مروان لا والله الا عندنا مقاطع الحقوق قال فجعل زيد بن ثابت يحلف ان حقه لحق و يا ابي ان يحلف على المنبر قال فجعل مروان بن الحكم يعجب من ذلك قال مالك لا اري ان يحلف احد على المنبر على اقل من ربع دينار وذلك ثلثة دراهم مالا يجوز من غلق الرهن **م**الك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يغلق الرهن قال مالك وتفسير ذلك فيما نرى والله اعلم ان يرهن الرجل الرهن عند الرجل بالشيء وفي الرهن فضل عمارته به فيقول الراهن للمرته ان جئتك بحقك الى اجل يسميه له والا فالرهن لك بما رهن فيه قال فهذا لا يصح ولا يحل وهذا الذي نهى عنه وان جاء صاحبه بالذي رهن به بعد الاجل فهو له واري هذا الشرط منفسخا القضاء

له قوله في غلطة او ملابسة واختلاف في تفسير

الغلطة ثقيل هي معرفة معاملة ومداينة بنابها وبنابها يدعى وتقبل على الشبهة وقيل هي ان يلقى به الدعوى يشهد على مثله وروى ذلك عن الفقهاء السبعة وغيرهم من فقهاء المدينة وقال الزرقاني في تفسير الغلطة مثل التجار ومن نصب نفسه للشراء والبيع وروى البيهقي عن علي اليميني عن المدعي عليه اذا كان قد خالط فان نكل حلف المدعي وقال الشافعي والجمهور ان اليمين متوجهة على المدعي عليه سواء كان بينه وبين المدعي عليه غلطة ام لا وروى الجمهور عن الحديث البينة على المدعي واليمين على من انكروا الا اصل لشك الشرط في كتاب ولا سنة ولا اجماع كذا ذكره الطيبي ١٢ مح وقال الزرقاني في ذهاب الائمة الثلاثة وغيرهم الى توجيه اليمين على المدعي عليه سواء كان بينهما غلطة ام لا العموم حديث ابن عباس في التجميعين ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين على المدعي عليه كمن حلف ما كذب وموافقه على ما اذا كانت غلطة فلا يبتذل اهل السفاهل الفضل بتخليفهم مرارا في اليوم فاستترطت الغلطة لهذا المفسد **له قوله** حقه ودية قال الشافعي انه لا يقضي بالنكول بل يرد اليمين على المدعي لان النكول يحتمل التورع على اليمين الكاذب والترفع عن الصادق ومع هذا الاحتمال لا يكون حجة وقد اخرج الحاكم وقال صحيح الاسناد عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم رد اليمين على طالب الحق وقال ابو حنيفة ترد اليمين على المدعي بعد النكول لما في التجميعين لو عطي الناس بدعوىهم لادى رجال اموال قوم ودمائهم كمن البينة على المدعي واليمين على المدعي عليه ١٢ مح **له قوله** قبل ان يفترقوا فنقبل بياقي الشروط وحمل ما كذب قول ابن عباس بعدم اجازتها على شهادتهم على الكبار ١٢ مح **له قوله** نسطاس بجر النون لا غير ومطوعة ساكنة المدنى مولى كندة وثقة النساء في ١٢ مح **له قوله** من حلف على منبري بان كان مجورا من الحكم على ذلك فان انظاره ان لا يحلف احد عند المنبر الا مجورا ١٢ مح **له قوله** اثما كاذبا وكذا عند غيره وخضع كونه اتيح وللشافعي اليمين اثم ٢ مح **له قوله** مقعده من النار اي من نار جهنم قال التوريشي وجه ذكر المنبر عند من لا يرى التخليط

بشي من الازمنة والامكنة انهم كانوا يتماكون ويتماثلون يومئذ في المسجد فاتخذوا جانب اليمين منه وهناك المنبر محلا للاقضية تذكر في الحديث على ما كان دأبهم وقال الطيبي ان لناصر القول الاول ان يقول وصف المنبر باسم الاشارة بعد اضافة الى نفسه ليس الا للتعظيم فان للمكان مدخلا في تغليظ اليمين ١٢ مح **له قوله** ابي امامة هذا ليس هو البالي بل الحارث الانصاري اسمه اياس بن ثعلبة او ثعلبة بن سهيل قاله ابن عبد البر وما قيل انه توفي عام احد غير صحيح ١٢ مح **له قوله** مسلم بخلاف الذي فانه ليس في حقه شك الوعيد وان كان اقتطاع حقه حراما ايضا وقال القاضي تخصيص المسلم بناء على الغالب لانهم عامة المتعاملين لان غير المسلم بخلافه بل حكمه حكمه ١٢ مح **له قوله** عليه الجنة اي دخولها مع السابقين او في اول الوهلة من غير نظيره بدخول النار ١٢ مح **له قوله** ابن مطيع بن الاسود القرشي العدوي المدني ولد علي عمه النبي صلى الله عليه وسلم وذهب به ابوه اليه وكان اسم ابيه العاصي فسماه مطيعا قتل مع ابن الزبير بمكة سنة ثلث وسبعين ١٢ مح **له قوله** يعجب من ذلك اي من حلفه مع ابائه عن الحلف على المنبر وبه احتج البخاري على انه لا يستحب الاستحلاف عند المنبر وقال الشافعي لو لم يعلم زيدان اليمين عند المنبر سنة لانكره ذلك على مروان كما انكر عليه مبايعة الصكوك ونحوها وانما احتزر عنه تعصبا وتعظيما للمنبر ١٢ مح قال العيني الاحتجاج بزياد اولي من الاحتجاج بمروان ١٢ مح **له قوله** الرهن بالسكين توثيق الدين بالعين وهو حبس المال توثيقا لا استيفاء الدين وهو محر كما الرهن ١٢ مح **له قوله** لا ينفق الرهن برفع ايقاف على النحر يقال غلق الرهن تغلق غلوتا اذا بقي في يد المرتهن لا يقدرا منه على تخليصه والمعنى انه لا يستحقه المرتهن اذا لم يستفقه وكان هذا من فعل الجاهلية ان المرتهن اذا لم يؤد ما عليه ملك في الوقت المعين ملك المرتهن الرهن فا بطله الاسلام كذا في النهاية ١٢ مح

في رهن الثمر الحيوان قال مالك فيمن حاططه إلى أجل مسمى فيكون ثمرك الحاطط قبل ذلك الاجل ان الثمر ليس برهن من الاصل لان يكون اشتراط ذلك المترهن في رهنه وان الرجل اذا رهن جارية وهي حامل او حملت بعد رهنها به اياها ان ولدها معها قال و فرق بين الثرويين ولد الجارية ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من باع غنلا قد اُبرت فثمرها للبايع الا ان يشترطه المتبايع قال مالك والامر عندنا الذي لا اختلاف فيه ان من باع وليدة او شيئا من الحيوان وفي بطنها جنين ان ذلك الجنين للمشتري اشتراطه المشتري او لم يشترطه فليست الغنل مثل الحيوان وليس الثمر مثل الجنين في بطن امه قال مالك ومما يبيى ذلك ايضا ان من امر الناس ان يرهن الرجل ثمر الغنل لا يرهن الغنل وليس يرهن احد من الناس جنينا في بطن امه من الرقيق ولا من الدواب القضاء في الرهن من الحيوان قال مالك الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا في الرهن ان ما كان من امر يضر في هلاكه من ارض او دار او حيوان فهلك في يد المترهن وعلم هلاكه فانه من الراهن وان ذلك لا ينقص من حق المترهن شيئا وما كان من رهن يهلك في يد المترهن فلا يعلم هلاكه الا بقوله فهو من المترهن وهو لقيمته ضامن يقال له صفة فاذا وصفه احلف على صفته وتسمية ماله فيه ثم يقيومه اهل البصر بذلك فان كان فيه فضل عما سمي فيه المترهن اخذته الراهن وان كان اقل مما سمي احلف الراهن على ما سمي المترهن وبطل عنه الفضل الذي سمي المترهن فوق قيمة الرهن وان ابى الراهن ان يحلف اعطى المترهن ما فضل بعد قيمة الرهن فان قال المترهن لاعلم لي بقيمة الرهن حلف الراهن على صفة الرهن وكان ذلك له اذا جاء بالامر الذي لا يستكر قال مالك وذلك اذا قبض المترهن الرهن ولم يضعه على يدي غيره القضاء في الرهن يكون بين الرجلين قال مالك في الرجلين يكون لهما رهن بينهما فيقوم احدهما ببيع رهنه وقد كان الاخر انظره بحقه سنة قال مالك ان كان يقدر على ان يقسم الرهن ولا ينقص حق الذي انظره بحقه ببيع له نصف الرهن الذي كان بينهما واؤتي حقه فان خيف ان ينقص حقه ببيع الرهن كله فاعطى الذي قام ببيع رهنه حقه من ذلك فان طابت نفس الذي انظره بحقه ان يدفع نصف الثمن الى الراهن والاحلف المترهن انه ما انظره الا ليقف لي رهنه على هيئته ثم اعطى حقه قال مالك في العبد يرهنه سيده وللعبد مال ان مال العبد ليس برهن الا ان يشترطه المترهن القضاء في جامع الرهون قال مالك فيمن ارهن متاعا فهلك المتاع عند المترهن واقر الذي عليه الحق بتسمية الحق واجتمعا على التسمية وتداعيا في الرهن فقال الراهن قيمته عشرون دينارا وقال المترهن قيمته عشرة دنانير والحق الذي للرجل فيه عشرون دينارا قال مالك يقال للذي بيده الرهن صفة فاذا وصفه احلف عليه ثم اقام تلك الصفة اهل المعرفة بها فان كانت القيمة اكثر مما رهن به قيل للمترهن ارد الى الراهن بقية حقه وان كانت القيمة اقل مما رهن به اخذ المترهن بقية حقه من الراهن وان كانت القيمة بقدر حقه فالرهن بما فيه وقال مالك الامر عندنا في الرجلين يختلفان في الرهن يرهنه احدهما صاحبه فيقول الراهن ارهنكك بعشرة دنانير ويقول المترهن ارهنكك منك بعشرين دينارا والرهن ظاهر بيد المترهن قال يحلف المترهن حتى يحيط بقيمة الرهن فان كان ذلك لازيادا فيه ولا نقصان عما حلف ان

له قوله من رهن حاططه الغنله
لا يكون للثمر حكم الرهن ولا يكون المترهن احمى بهما من الغرماء وذلك ان الثمن من الرهن على ضربين احدهما ان يكون من غير جنس الاول كثمر الغنل وغسل الغنل وغلة الزرع والربايع وغلة البعير وساير الحيوان فلهذا كله لا يكون رهننا مع الاصل ما حدث منه بعد عقد الرهن وقال ابو حنيفة والثوري ان اللبن والصوف وثمر النخل والشجر ما حدث من ذلك بعد الرهن فهو في الرهن وكذلك الغنلة والخراج ١٢ له قوله ولا من الدواب قال ابو حنيفة ولدا الرهن ولبنه وصوفه وثمرته مع اصله وقال الشافعي لا يكون الثمن رهننا لا الولد ولا الثمرة وقال احمد بن حنبل للمترهن دون الراهن وقال بعض اصحاب الحديث ان كان الراهن هو الذي ينفع على الرهن فالزيادة له او المترهن فالزيادة له ١٣ له قوله وما كان من رهن يريد ان يما يغاب عليه ولا يكال يعلم بالاك ما كان من جنسه الا بقول من هو بيده كالتياب والعنبر والحل والطعام وغير ذلك مما يكال او يوزن فهذا وما اشبهه يوصف بانه مما يغاب عليه وهذا الجنس من المرمون اذا ضاع بيد المترهن فلا يخلو ان تقوم بضائعة بينة او لا تقوم بذلك بينة فان قامت به بينة فغن ما كان في كتاب ابن الموزني روايتان احدهما انه لا يضمن وبها قال ابن القاسم وعبد الملك واصبغ واختارها ابن الموزني والثانية يضمن في الرهن والغارية وهو مذهب الاذاعي في الرهن وبه قال اشهب ١٢ له قوله لا يستكر

واختلف اذا قامت البينة بالملك فروى القاسم وغيره عنه انه لا يضمن ويأخذ منه من الراهن دروي اشهب وغيره انه ضامن بقيمة ١٢ له قوله ولم يضع على يدي غيره فلو وضعه عند غيره يضمن من غير تفصيل قال الشافعي واحمد بن حنبل انما في يدي المترهن حتى لا ينفق شي من الدين وقال زهير بن مضمون بقيمة وقال ابو حنيفة يضمن باقل من قيمته ومن الدين ١٢ له قوله في الرجلين يكون ذلك على وجهين احدهما ان يرهنه في وقت واحد والثاني ان يرهن احدهما فضل الاخر ومشلة الكتاب تقتضي انهما ارهناه معا ولو ارهننا رهنين لهما على رجل فانظره احدهما بخمسة سنة وقام الاخر يطلب تعجيل حقه فان كان الرهن لا تنقص قيمته بالقسمه حال في الاصل ان لم تنقص قسمته حق الذي انظره بحقه يبيع وفي المجموعه ان قدر على قسم الرهن بما لا ينقص به حتى القام بخمسة فبيع لهذا النقص في حقه ١٢ له قوله الا ان يشترطه المترهن يريد فيكون رهننا مع العبد وانما يكون رهننا مع العبد ماله الذي كان له يوم اشترطه ١٢ له قوله فالرهن بما فيه اي هو مستهلك بما فيه وقال ابو حنيفة القول قول المترهن في القيمة مع يمينه ومذهب الشافعي ان القول قول الغارم مطلقا ١٣ له قوله يحيط بقيمة الرهن وبذا على ما قال انما اذا اختلفا في قدر الدين فقال الراهن عشرة وقال المترهن عشرون والرهن قائم بيد المترهن يحلف حتى يحيط بقيمة الرهن قال وكان مبدءا باليمين لقبضه الرهن وحيا زله ١٢

له فيه اخذه المرتين بحقه وكان اولى بالتبديّة في الميّن لقبضه الرهن وحيّا زته اياه الا ان يشاء رب الرهن ان يعطيه حقه الذي حلف عليه ويأخذ رهنه قال مالك وأن كان الرهن اقل من العشرين الذي سمي احلف المرتين على العشرين الذي سمي ثم يقال للراهن امان تعطيه الذي حلف عليه وتأخذ رهنك واما ان تحلف على الذي قلت انك رهنه به وبطل عندك ما زاد المرتين على قيمة الرهن فان حلف الراهن بطل عنه ذلك وان لم يحلف لزمه غرم ما حلف عليه المرتين قال مالك فان هلك الرهن وتناكلاً الحق فقال الذي له الحق كانت له فيه عشرون ديناراً وقال الذي عليه الحق لم يكن لك فيه الا عشرة دنانير وقال الذي له الحق قيمته عشرة دنانير وقال الذي عليه الحق قيمته عشرون ديناراً قيل للذي له الحق صفه فاذا وصفه احلف على صفته ثم اقام تلك الصفة اهل المعرفة بها فان كانت قيمة الرهن اكثر مما ادعى فيه المرتين احلف على ما ادعى ثم يعطى الراهن ما فضل من قيمة الرهن وان كانت قيمته اقل مما يدعى فيه المرتين احلف على الذي زعم انه له فيه ثم قاصده بما بلغ الرهن ثم احلف الذي عليه الحق على الفضل الذي بقي للمدعى عليه بعد مبلغ ثمن الرهن وذلك ان الذي بيده الرهن صار مدعياً على الراهن فان حلف بطل عنه بقية ما حلف عليه المرتين مما ادعى فوق قيمة الرهن وان نكل لزمه ما بقي من حق المرتين بعد قيمة الرهن **القضاء في كراء الدابة والتعدي فيها قال مالك** الامر عندنا في الرجل يستكرى الدابة الى المكان المسمى ثم يتعدى ذلك المكان ويتقدم قال فان رب الدابة يخير فان احب ان يأخذ كراء دابته الى المكان الذي تعدي بها اليه اعطى ذلك ويقبض دابته وله الكراء الاول وان احب رب الدابة فله قيمة دابته من المكان الذي تعدي منه المستكرى وله الكراء الاول ان كان استكرى الدابة البدأة وان كان استكراها ذاهباً واجاعاً ثم تعدي حين بلغ بها البلد الذي استكرى اليه فأنما لرب الدابة نصف الكراء الاول وذلك ان الكراء نصفه في البدأة ونصفه في الرجعة فتعدي المتعدي بالدابة ولم يجب عليه الا نصف الكراء ولو ان الدابة هلكت حين بلغ بها البلد الذي استكرى اليه لم يكن على المستكرى ضمان ولم يكن للمكرى الا نصف الكراء قال وعلى ذلك امر اهل التعدي والخلاف لما اخذ والدابة عليه قال وكذلك ايضا من اخذ مالا قراضاً من صاحبه فقال له رب المال لا تشتر به حيواناً ولا سلماً كذا وكذا السلم يسميها وينهاه عنها ويكره ان يضع ماله فيها فيشتري الذي اخذ المال الذي نهي عنه يريد بذلك ان يضمن المال ويذهب بربح صاحبه فاذا ضمن ذلك فرب المال بالخيار ان احب ان يدخل معه في السلعة على ما شرط بينهما من الربح فعل وان احب فله رأس ماله ضامناً على الذي اخذ المال وتعدي فيه قال وكذلك ايضا الرجل يبضع معه الرجل بضاعة فيأمره صاحب المال ان يشتري له سلعة باسمها فيخالف فيشتري ببضاعته غير ما امر به ويتعدي ذلك فان صاحب البضاعة عليه بالخيار ان احب ان يأخذ ما اشتري بماله اخذه وان احب ان يكون المبضع معه ضامناً لرأس ماله فذلك له **القضاء في المستكره من النساء مالك** عن ابن شهاب ان عبد الملك بن مروان

له قوله

وان كان الخريدان ان كانت قيمة الرهن خمسة عشر فله ان يحلف على العشرين التي ادعى قال ابن المواز ولو قال المرتين لا احلف الا على قيمة الرهن لكان له ذلك ١٢ **له قوله** فان هلك الرهن وبذاعل حسب ما قال ان المرتين اذ تناكلاً وقد ضاع الرهن وكان ما يبالغ عليه فقال المرتين قيمة الرهن عشرة دنانير ودينين قيمة عشرون ديناراً وقال الراهن قيمة الرهن عشرون ديناراً ودينين في عشرة دنانير فانه يقال للمرتين صف لانه الغام فاذا وصفه حلف على تلك الصفة اذا كانت ادون من الذي ادعاها الراهن ثم قوم اهل المعرفة تلك الصفة التي حلف عليها المرتين ثم ان كانت تلك القيمة اكثر من العشرين التي ادعاها المرتين من الدين احلف على ما ادعى ثم يعطى الراهن ما فضل من قيمة الرهن عن دينه الذي حلف عليه وبذا قول مالك واكثر اصحابه ١٢ **له قوله** قال مالك ان الرجل حصل بهذا الكلام رجل استأجر دابة الى منزل معين ثم تعدي المستأجر وتقدم من ذلك المنزل فصاحب الدابة بالخيار ان شاء اخذ كراء دابته الى المكان الذي تعدي بها اليه والكراء هو الكراء الاول وان شاء اخذ قيمة الدابة وتعتبر القيمة من المكان الذي تعدي بها اليه المستأجر والكراء الاول الذي قرر اولاً بينهم للمستأجر بهذا اذا كان استأجر الدابة البدأة اي ذهاباً فقط لان البدأة تسكن في معنى الذباب يقال فعل ذلك عوداً وابدأ وفي عودته وبدته وعودته وبدته كذا في الصراح هذا ما خطر بالبال والله اعلم بحقيقة الحال ١٢ **له قوله** في الرجل يستكرى قال الباجي فيمن يكرى الدابة الى مكان مسمى ثم

يتعداه بالتقدم امامه فان لرب الدابة ان يأخذ كراء دابته الى الموضع الذي تعدي اليه مع الكراء الاول ويأخذ دابته وان احب كانت له قيمة دابته من المكان الذي تعدي منه المستكرى وله الكراء الاول ويريد انما تعدي بالذابة وزاد على المكان الذي اكثرى البشريت له حكم التعدي والحقة الضمان وذلك على قسمين احدهما ان يرد الدابة المستكرى على حالها والثاني ان يرد بها وقد تغيرت فان رد بها على حالها فلا يخول ان يحسن مسكنها في تعديها امساكاً لغيره او كثيراً فان كان انما امساكها امساكاً لغيره او امساكاً لغيره فاما ان يرد بها فاما ان جلسها الايام الكثيرة مثل شبر وحول فصاحبها مخير بين الكراء الاول وكراء ما تعدي بحسبها فيرد بين الكراء الاول ويضمن قيمة دابته ١٢ **له قوله** وله الكراء الاول ان كان استكرى الدابة البدأة وان كان استكراها ذاهباً واجاعاً ثم تعدي حين بلغ البلد الذي استكرى اليه الدابة من مصر الى بركة فلما بلغ بركة تعدي عليها فان صاحب الدابة له الكراء كله الى بركة ثم له بعد ذلك الخيار ان اخذ قيمة الدابة مع الكراء الى بركة او اسباً وراجعا بعشرة دنانير نصفها للبدأة ونصفها للعودة ثم يكون الخيار فيما بعد ذلك ١٢ **له قوله** القضاء في المستكره قال الباجي المستكره لا يخول ان تكون حرة او امه فان كانت حرة فلها صدق شها على من استكرها وعليه الحد وهذا قال الشافعي ومحمد بن الليث وروى عن علي بن ابي طالب وقال ابو حنيفة والثوري عليه الحد دون الصدق الخ قال محمد بن موطا اذا استكرهت المرأة فلا حد عليها وعلى من استكرها الحد فاذا وجب عليه الحد بطل الصداق ولا يجب الحد والصدق في جماع واحد الخ قلت كما لا يجب مع القطع في السرقة الضمان وتفصيله في كتب الفقهاء ١٢

قضى في امرأة أصيبت مستكرهه بصداقها على من فعل ذلك بها قال مالك الأمر عندنا في الرجل يغتصب المرأة بكرة كانت أو ثيباً إنهما كانت حرة فعليه صداق مثلها وإن كانت أمة فعليه ما نقص من ثمنها والعقوبة في ذلك على المغتصب ولا عقوبة على المغتصبة في ذلك كله وإن كان المغتصب عبداً فذلك على سيده إلا أن يشاء الله يسلمه القضاء في استهلاك الحيوان والطعام قال مالك الأمر عندنا في من استهلك شيئاً من الحيوان بغير إذن صاحبه إن عليه قيمته يوم استهلكه ليس عليه أن يؤخذ بمثله من الحيوان ولا يكون له أن يعطى صاحبه فيما استهلك شيئاً من الحيوان ولكن عليه قيمته يوم استهلكه القيمة العدل ذلك فيما بينهما في الحيوان والعرض قال مالك من استهلك شيئاً من الطعام بغير إذن صاحبه فأنكره على صاحبه مثل طعامه بمكيلته من صنفه وإنما الطعام بمنزلة الذهب والفضة إنما يرد من الذهب والذهب ومن الفضة الفضة وليس الحيوان بمنزلة الذهب في ذلك فرق في ذلك السنة والعمل المعمول به وقال مالك إذا استودع الرجل مالا فابتاعه لنفسه وبسج فيه فأن ذلك الروح له لأنه ضامن للسال حتى يؤديه إلى صاحبه القضاء فيمن ارتد عن الإسلام قال مالك عن زيد بن أسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من غدر دينه فاضربوا عنقه قال مالك ومعنى قول النبي صلى الله عليه وسلم فيما نرى والله أعلم من غدر دينه فاضربوا عنقه أنه من خرج من الإسلام إلى غيره مثل الزنادقة وأشباههم فإن أولئك إذا ظهروا عليهم قتلوا ولم يستتابوا لأنه لا تعرف توبتهم وإنهم كانوا يسترّون الكفر ويعلمون الإسلام فلا يرى أن يستتاب هؤلاء ولا يقبل منهم قولهم وأما من خرج من الإسلام إلى غيره وأظهروا ذلك فإنه يستتاب فإن تاب وأقبل أو قتل وذلك لأن قوماً كانوا على ذلك رأيت أن يدعو إلى الإسلام ويستتابوا فإن تابوا قبل ذلك منهم وإن لم يتوبوا قتلوا ولم يكن بذلك فيما نرى والله أعلم من خرج من اليهودية إلى النصرانية ولا من النصرانية إلى اليهودية ولا من يغير دينه من أهل الأديان كلها إلا الإسلام فمن خرج من الإسلام إلى غيره وأظهروا ذلك فذلك الذي عني به والله أعلم قال مالك عن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن عبد القاري عن أبيه أنه قال قدم على عمر بن الخطاب رضي الله عنه رجل من قبيلى بن موسى الأشعري فسأله عن الناس فأخبره ثم قال له عمر بن الخطاب هل كان فيكم من مغربة خير فقال نعم رجل كفر بعد إسلامه قال فما فعلتم به قال قربناه فضر بنا عنقه فقال عمر فلا حبستموه ثلثاً وأطعمتموه كل يوم رغيفاً واستتبتموه لعله يتوب ويراجع أمر الله ثم قال عمر اللهم إني لم أحضر ولم أمر ولم أراض إذ بلغني القضاء فيمن وجد مع امرأته رجلاً قال مالك عن

أله قوله إن يسلمه في المنهاج الواسع معصوبة عالمها بالتعظيم حدود يجب المهر إلا أن يطاوع فلا يجب على الصبيح وعليها المهران علمت وفي شره للعلم ولو كانت بكرة يعطيهما بكرة وأرض البكرة مع منتهيب وجهاً أصحهما الشافعي انتهى قال محمد في الأثر أن أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال من كان من الناس حراً وملكه غصب بامرأة نفسها فعليه المهر ولا صداق عليه قال و إذا وجب الصداق درى المهر وإذا ضرب المهر بطل الصداق قال محمد وبذلك قول أبي حنيفة وقولنا ١٢م ٢ قوله فبين استهلك شيئاً من الحيوان أن عليه قيمته وكذلك العرض وكذلك كل ما ليس بمكيل ولا موزون ولا معدود ومعنى قولنا معدود أن تستوى الحاد جملة في الصفة غالباً كالبيض والجزاز كما تستوى حيوب النعش والشعر من المكيل وأحد الغنم الموزون وأما جملة الحيوان من الرقيق والخيل وإن استوى عدداً فإن الحاد جملة لا تستوى بل تقابن فلهذا كل ما ليس بمكيل ولا موزون ولا معدود ومن استهلك شيئاً منه فأنما عليه قيمته قال أبو حنيفة والشافعي مثله ١٢ ٣ قوله العمل المعمول به ألتقى الأمة على أن العرض والحيوان وكل ما كان غير مكيل ولا موزون إذا غصب وتلف يضمن بقبضه وإن المكيل يضمن بمثله إذا وجده إلا في رواية أحمد كذا في الرحمة في اختلاف الأمة وحكي ابن بطال عن مالك وجوب القيمة مطلقاً وعنه في رواية وجوب المثل في العرض والحيوان وعنه ما فيه الأدمي فالمثل وأما الحيوان فالقيمة وعنه ما كان مكيلاً وموزوناً فالمثل والأل فالقيمة كما في الكتاب قال وهو المشهور عندهم ١٢م ٤ قوله فإن ذلك الرزق له بريدان من تجرب مال استودعه فخرج فيه فإن الرزق له وقد اختلف قول مالك في جواز السلق من الولد بغير إذن المودع ١٢ ٥ قوله حتى يردوه والخارج بالضم رواه اللادبة عن عائشة مرفوعاً وعنه أبي حنيفة لا يطيب للرزق بل يجب الصدقة ١٢م ٦ قوله من غير دينه قال مالك معناه فيمن خرج عن الإسلام إلى غيره على وجه لا يستتاب فيه كالزناذقة وإن معنى قوله صلى الله عليه وسلم من غير دينه فاقتلوه يعني بعد الاستتابة فإن تاب وترك حمل ذلك على المرتد المظهر لا رتاده وذلك أن من

انتقل إلى غير دين الإسلام لا يخلو أن يسكره أو يظنه فإن أسره فهو زنديق وقول مالك وأما من خرج من الإسلام إلى غيره فأظهر غير ذلك فإنه يستتاب فإن تاب والأقبل وبة قال عمر بن الخطاب وعليه بن أبي طالب وعثمان بن عفان ويستتاب ثلثة أيام فإن تاب فيها والأقبل وهو أحد قول الشافعي وروى عن أبي حنيفة يستتاب ثلاث مرات في ثلاثة أيام وثلاث جمع ١٢ ٦ قوله فاضربوا عنقه واستدل بعمره على تمتل المرتدة كالرجل وهو قول مالك وأحمد والشافعي وأحمد ورواه أبو حنيفة عن النخعي وخلفه أبو حنيفة بالذكر للنهي عن قتل النساء بان من الشرطية لا تعم الموثق ١٢م ٧ قوله مثل الزناذقة بفتح الزاي جمع زنديق بكسر باء وهو المبطن للكفر المظهر للإسلام ومن لا ينتحل ديناً وقد بعبر عنه بانه الذي ينكر الشرع جملة وفي القاموس الزنديق بالكسر من الشذوية أو القائل بالنور والظلمة ومن لا يؤمن بالربوبية والأخرة ومن يسيطن الكفر ويظهر الأيمان وهو معرب زنديق ١٢م ٨ قوله ولا يقبل منهم تولم و به قال الليث والحق وأحمد أنه لا يقبل توبة الزنديق وعند الشافعي تقبل وحكي ابن المنذر عن علي أنه يستتاب قال الشافعي ولما في الزنديق رواية في رواية يقبل كقول الشافعي وفي رواية لا يقبل كقول مالك وقال النووي في الزنديق خمسة أوجه لا صحابنا أصحها قبولها ١٢م ٩ قوله من قبل أبي موسى الأشعري وكان يابسين جعله النبي صلى الله عليه وسلم قاضياً بينك في آخر حياته بقي إلى زمان عمر ١٢م ١٠ قوله بل كان يكرهه أولاً عن المعهود من أحوال الناس وما يعمهم ثم سأل عما عسى أن يطرأ من الأمور التي تستغرب وليست بمعتادة فأخبره أن رجلاً كفر بعد إسلامه وبذلك يقتضي أنه كان نادراً عندهم مستغرب ولا يكاد يسمع به ولذلك حكم فيه أبو موسى بحكم مخالف لما يراه عمر بن الخطاب ١٢م ١١ قوله من مغربة بجر الراء وفتحها مع الإضافات فيهما أي بل من خبر جديد جار من بلد بعيد وأصله من الغرب البعيد يقال دار مغربة بعيدة كذا في النهاية ١٢م ١٢ قوله فلا حبستموه ثلاثاً يحتمل أن يأخذ الثلاث من قول الله تعالى تمتعوا في داركم ثلاثاً أيام ولأن الثلاث قد جعلت أصلاً في الشرع في اعتبار معان واختيارها في المصرفة وغير ذلك ١٢

عليه و باقره ايضا ١٢ **٩٠** قوله فتا قال الباجي يريد ان كامنهما ساق ما جبرنا زعفرهما ادعاه الى النبي صلى الله عليه وسلم ١٢ **٩١** قوله عمد الى فيه استلحقه واصل بنده انه كانت في الجاهلية اما يزيد بن وكنت السادة ياتين في خلال ذلك فاذا اتت احد من بولد فرما يدعيه السيد وربما يدعيه الزاني فان مات السيد ولم يكن ادعاه ولا انكره فادعاه ورثته بحق به الا انه لا يشارك مستحقه في ميراثه الا ان يستلحقه قبل القسمة وان كان سيدا لم يلحق به وكانت لزمته انه على ما وضعت وهو لم بها فظهر بها حمل كان سيدا يظن انه من غلبة فعمد بعثته الى اخيه ان يستلحق الحمل الذي بانه زمعة ١٢ **٩٢** قوله هو كذا اي هو اخوك اما بالاستلحاق واما بالقضاء بعلم لان زمعة كان صهره صلى الله عليه وسلم وبو يده رواية البخاري في المغازي هو كذا فهو اخوك يا عبد وقال محمد بن جرير الطبري اي هو كذا عبد لانه ابن وليدة ابيك وكل امته تلد من غير سيد با فوله يا عبد يريد انه لما لم يقبل في الحديث اعترف سيد با بانه كان يلزم بها ولا تشهد بذلك عليه احد وكانيت الاصول تدفع قبول قول ابنه عليه لم يبق الا القضاء بانه عبد تبع لانه ١٢ **٩٣** قوله للفراش بجر القاء وهو على حذف مضاف اي لصاحب الفراش زوجها وسيدا وبالبخاري في الفراش عن ابني هرة الاول لصاحب الفراش قال النووي معناه اذا كان للرجل امرأة او امته صارت فراشا فانت بولد بمدة الامكان منه لحقة وصار ولد ابجرى بينهما لمواريث وغيره من الاحكام سواء كان موافقا له في الشبه ام لا ثم المرأة فقير فراشا بجر والتركاح عند الكل اما الامته فقير فراشا بالوطى لا بجر والملك وقال الامام ابو حنيفة لا تقير فراشا الا اذا ولدت ولدا واستلحقه فماتت في به بعد ذلك يلحقه الا ان ينفيه ١٢ **٩٤** قوله وللعاهر البحر اي ولزاني البحارة بان يرمي ان كان محصنا ويحمل ان يكون معناه المحرمان من الميراث والنسب كما يقال للمحرم في يده الشرب والبحر باطل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كذا فاوله من جاهلية واطل ما كان يثبت بالقبلة بانه مولود من ماء عتبة بن ابي وقاص وشبهه ١٢ **٩٥** قوله احتجبي منه وانما امرها بالاحتجاب لما راى من شبهه ذلك الولد بعقبته يعني ان ظاهر الشرع يحكم ان هذا الابن اخوك ولكن حكم التقوى ان تحتجبي منه لانه لشبهه بعقبته كانه اجنب عنها ١٢ -

الذي نكحها وصاب الولد الماء تحرك الولد في بطنها وكبر فصد قها عمر و فرق بينهما وقال انه لم يبلغني عنكما الاخير والحق
الولد بالاول **مسألة ١٢١** لك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار ان عمر بن الخطاب كان يليب اولاد الجاهلية بمن ادعاهم
في الاسلام فاتي رجلان كلاهما يدعى ولد امرأة فدعا عمر قائفا فنظرا اليهما فقال القائف لقد اشتركا فيه فضر به عمر بن الخطاب
بالدرة ثم دعا المرأة فقال لها اخبريني خبرك فقالت كن هذا احد الرجلين يايتني وهي في ابل لاهلها فلا يفارقها حتى يظنظن
انه قد استقر بها جيل ثم انصرف عنها فاهريقته عليه دما ثم خلف عليها هذا اتفق الاخر فلا ادري من ايها هو قال فليد القائف
فقال عمر للغلام واليهما شئت **مسألة ١٢٢** لك انه بلغه ان عمر بن الخطاب او عثمان بن عفان قضى احدهما في امرأة غرت رجلا
بنفسها وذكرت انها حرة فولدت له اولاد افقضى ان يفدى ولده بمثلهم قال مالك والقيمة في هذا عدل ان شاء الله تعالى
القضاء في ميراث الولد المستحق قال مالك الامرا لمجتمع عليه عندنا ان الرجل يملك وله بنون فيقول
احد هم قد اقرابي ان فلانا ابنه ان ذلك النسب لا يثبت بشهادة انسان واحد ولا يجوز اقرار الذي اقر الا على نفسه فحوصته
من مال ابيه يعطى الذي شهد له قد راى يصيبه من المال الذي بيده قال مالك فتفسير ذلك ان يملك الرجل ويترك
ابنتين له ويترك ست مائة دينار فيأخذ كل واحد منهما ثلاث مائة دينار ثم يشهد احدهما بان اباه المالك قد اقران فلانا
ابنه فيكون على الذي شهد للذي استلحق مائة دينار وذلك نصف ميراث المستلحق لو لم يقر له ولو اقره الاخر اخذ المائة الاخرى
فاستكمل حقه وثبت نسبه وهو ايضا بمنزلة المرأة تقرب بالدين على ابيه او على زوجها وينكر ذلك الورثة فعليه ان تدفع الى
الذي اقرت له بالدين قد راى الذي يصيبها من ذلك الدين لو ثبت على الورثة كلهم ان كانت امرأة ورثت الثمن دفعت الى
الغريم ثمن دينه وان كانت ابنة ورثت النصف دفعت الى الغريم نصف دينه على حساب هذا يدفع اليه من اقر له من النساء
قال مالك فان شهد رجل على مثل ما شهدت به المرأة ان فلان على ابيه ديناً أحلف صاحب الدين مع شهادة شاهدة و
اعطى الغريم حقه كله وليس لهذا ابنة المرأة لان الرجل تجوز شهادته ويكون على صاحب الدين مع شهادة شاهدة ان
يحلف ويأخذ حقه كله فان لم يحلف اخذ من ميراث الذي اقر له قد راى يصيبه من ذلك الدين لانه اقرب حقه وانكر الورثة
وجاز عليه اقراره **القضاء في امهات الاولاد** **مسألة ١٢٣** لك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن ابيه
ان عمر بن الخطاب قال ما بال رجال يطؤون ولائد هم ثم يعزلون لا تأتيني وليدة يعترف سيد هان قد التزمها الا الحق
به ولد ها فاعز لوا بعد ذلك او اتركوا **مسألة ١٢٤** لك عن نافع عن صفية بنت ابي عبيد انها اخبرته ان عمر بن الخطاب قال
ما بال رجال يطؤون ولائد هم ثم يدعونهم يخرجون لا تأتيني وليدة يعترف سيد هان قد التزمها الا الحق به ولد ها
فارسلوهن بعد او امسكوهن **قال** مالك الامر عندنا في ام الولد اذا جنت جناية ضمن سيد ها ما بينها وبين قيمتها وليس له
ان يسلمها وليس عليه ان يحمل من جنايتها اكثر من قيمتها **القضاء في عمارة الموات** **مسألة ١٢٥** لك عن هشام بن عروة
عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من احيا ارضا ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حق **قال** والعرق الظالم كل ما

له قوله فرق بينهما بطلان النكاح بحونه قبل العدة **١٢٦** قوله
بليط من التليط وهو الاصل **١٢٧** قوله فدا عمر قافا بلفاف والفاء
هو الذي يتبع اثار الابدان في البناء وغيره من الاثار من قاف اشره يقوئه **١٢٨** قوله
له قوله فدا عمر قافا بلفاف والفاء هو الذي يتبع اثار الابدان في البناء وغيره من الاثار من قاف اشره يقوئه **١٢٩** قوله
وال ايها شئت فيه دليل على اعتبار قول القائف في الانساب وان له مدخلا في ثباتها
له قوله ان ذلك النسب اعلم ان الانساب على قسمين منها ما ثبتت بمجرد
الاقرار من دون حاجة الى البينة وهو ما لم يكن فيه تحجيل على الغير كقرار الرجل لرجل انه
ابنه فالأقرار بهذا النسب يثبت النسب ويجعل المقر له من الورثة وهذا اذا كان
المقر له مجهول النسب واما اذا كان معروف النسب
فلا يجزئ به ومنها ما لا تثبت بمجرد اقرار المقر وهو ما فيه تحجيل النسب على الغير كالاقرار
لرجل بانه اخوه فانه يتضمن تحجيل النسب على ابيه بحونه ابنه والاقرار بانه يتضمن تحجيل النسب
على الجد بانه ابنه ونحو ذلك ففي هذه الصور ان صدق ذلك الغير الذي حمل النسب اليه
فذاك والا فلا يعتبر اقراره الا بالشهادة العادلة الا في الاقرار بالبنوة نعم المقر له بالنسب
المستغن تحمله على الغير اذ لم يثبت نسبه باقرار الغير ولا بالشهادة ومات المقر على اقراره
يرث عندنا المقر اذ لم يكن له اصحاب الفروض ولا العصباء لا السببية ولا النسبية ولا
ذو الارحام ولا مولى الموات **١٣٠** قوله قد لم يفتح العزمة وتشديد الميم
تارب من الامام بمعنى النزول والقرب **١٣١** قوله او امسكوهن وبه اخذ
مالك والشافعي واحمد ثبتت نسب ولد الامه اذا اقر بوطيها وان عزل عنها وقال ابو

حيفة و مالك فيما يحكى عند الربيع لا يثبت الا بدعوة وبه قال الثوري والشافعي و
الحسن لم يرواه الطحاوي عن ابن عباس انه كان يأتي جارية فحلت فقال ليس مني في
ايتها اتينا نالا اريد به الولد وعن زيد بن ثابت انه كان يبطا جارية فارسية
فيعزل عنها فجات بولد فاعترف الولد وحلها وعنه انه قال لما بين حلت قالت
ملك قال كذبت ما جعل اليك ما يكون من الولد ولم يثبت به مع اعتراف بوطيها
ذكره الشافعي **١٣٢** قوله ارضا ميتة اي لا مالك لها فهي له اي يملكها وليس
لعرق ظالم باضا فترسق وتنويته وظالم نفعه اي ظالم صاحبه اي ليس لعرق من
عروق ما غرس بغير حق بان غرس في ملك الغير بغير اذن **١٣٣** قوله لعرق
الرجل هو ان يغرس في ارض الغير غصبا يملكها به والعرق في الاصل احد عروق الشجرة وروي
بتنويته ايضا اي ليس لذي عرق ظالم حق واما ظالم فهو اما صنف عرق مجاز او وصفه
ذي حقيقة واما على تقدير ارضائه فترسق لعرق الى الظالم يكون الظالم صاحب العرق والحق
للعرق اي مجاز او المعنى من غرس في ارض غيره او زرعهما فليس لغرسه وزرعته حق البقاء
بل للمالك ان يقلعه مجازا وقيل من غرس ارضا حيا به غيره او زرعهما لم يستحق به الارض
وهو اوفق لما سبق وظالم ان اضيف اليه فهو الغارس لانه تصرف في ملك الغير وان
وصف به فالغرس سمي به لانه الظالم قال الخطابي في شرح ابي داود ومن
الناس من يرويه باضا فترسق الى الظالم وهو الغارس الذي غرس في غير حقه فتم من
يجعل الظالم نعتا للعرق يريد به الغارس والشجر وجعل ظالم لانه ثبت في غير محله واقتار
الازهرى وابن فارس و مالك والشافعي كونه بالتثوين **١٣٤**

احتفروا واخذوا غرس يغدر حق **م**الك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن ابيه ان عمر بن الخطاب قال من احيا ارضا ميتة فهي له قال مالك وعلى ذلك الامر عندنا **ق**ضاء في الميا **م**الك عن عبد الله بن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في شئيل مهزور ومذيتب يسك حتى الكعبين ثم يرسل الاعلى على الاسفل **م**الك عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يمنع فضل الماء يمنع به الكلام **م**الك عن ابي الرجال محمد بن عبد الرحمن عن امه عمرة بنت عبد الرحمن انها اخبرته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يمنع نفع بيدا لقضاء في المرفق **م**الك عن عمرو بن يحيى المازني عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يضرك ولا ضراره **م**الك عن ابن شهاب عن الاعرج عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يمنع احدكم جارة خشبة يغرزها في جداره ثم يقول ابو هريرة مالي اراكم عنهما معرضين والله لا رمين بهما بينكنا فكم **م**الك عن عمرو بن يحيى المازني عن ابيه ان الضحاك بن خليفة ساق خيلجاليه من العريض واراد ان يمر به في ارض محمد بن مسلمة فابى محمد فقال له الضحاك لم تمنعني وهولك منفعة تشرب به اولاً واخراً ولا يضرك فابى محمد فكم فيه الضحاك **ع**مر بن الخطاب فدعا عمر محمد بن مسلمة فامرته ان يخلى سبيله فقال محمد لا والله فقال عمر لم تمنع اخاك ما ينفعه وهولك نافع تسقى به اولاً واخراً وهولاً يضرك فقال محمد لا والله فقال عمر والله ليمرن به ولو على بطنك فامرته عمر ان يمر به ففعل الضحاك **م**الك عن عمرو بن يحيى المازني عن ابيه انه قال كان في حائط جده ربيع لعبد الرحمن بن عوف فاراد عبد الرحمن بن عوف ان يحول الى ناحية من الحائط هي اقرب الى ارضه فمنعه صاحب الحائط فكم لعبد الرحمن بن عوف عمر بن الخطاب في ذلك فقضى عمر لعبد الرحمن بن عوف بتحويله **ق**ضاء في قسم الاموال **م**الك عن ثور بن زيد الديلي انه قال بلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ايما دارا وارض قسمت في الجاهلية فهي على قسم الجاهلية وايما دارا وارض ادركمها الاسلام ولم تقسم فهي على قسم الاسلام قال مالك فممن هلك وترك اموالاً بالعالية والسافلة ان البعل لا يقسم مع النضر الا ان يرضى اهله بذلك وان البعل يقسم مع العين اذا كان يشبههما وان الاموال اذا كانت بارض واحدة الذي بينهما متقارب فانه يقام حل مال منها ثم يقسم بينهم والمساكن والدور لهذه المنزلة **ق**ضاء في الضواري والحريسة **م**الك عن ابن شهاب عن حرام بن سعد بن حيصة ان ناقة للبراء بن عازب دخلت حائط رجل فافسدت فيه فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم

له قوله وعلى

ذلك الخ قال محمد وهذا نأخذ من احيا ارضا ميتة باذن الامام او بغير اذنه فهي له فاما ابو حنيفة فقال لا يكون له الا ان يجعلها له الامام قال وينبغي للامام ان يحياها ان يجعلها له وان لم يفعل لم يكن له واشتدل له بحديث الله ورسوله ثم كنتم من بعدى فمن احيا شيئاً من موتات الارض فله رقبتهما اخرج ابو يوسف في كتاب الاشارة انه اضاف الى الله ورسوله وكل ما اضيف الى الله ورسوله لا يجوز ان يخمس به الا باذن الامام **ق**وله سيل منور بالاضافة بتقديم الزاي على الراء اسم وادى بن قريظة قاله في النهاية وفي المصايح سهل المنور معرفا باللام قيل هو خطأ لان الاول مضاف والثاني علم ووجه الثاني ان المنور علم منقول من هنره اذا ضربته فجاء داخل اللام عليه **ق**وله ومذيتب بضم الميم وفتح ذال المعجمة وتحتية ساكنة ونون مكسورة اخره موحدة وهو ايضا اسم وادى المدينة **ق**وله على الاسفل وهذا هو الذي عليه الجمهور في سقي الارض بالماء والغير الموات اذا ازدهوا عليه وضاق عليهم يستقى الاول فالاول فيحس كل واحد الماء الى ان يبلغ الكعبين قال محمد وبه نأخذ لانه كذلك الصلح بينهم لكل قوم ما اصطحاوا وسلموا عليه من عيونهم وسيلهم وانما رجم وشربهم **ق**وله الكلام بفتح الكاف واللام بعدهما حمزة مقصورة هو النبات رطبة وبالسنة والراد به بهما ثابت من الموات فان الناس فيه سواء عند الجمهور وعند الحنفية الثابت بنفسه من غير ان يزرعه احد واللام في يمنع لام العاقبة والمعنى ان يكون حول البئر كالايس عنده ماء غيره ولا يمكن اصحاب المواشي رعيه الا اذا تمكنوا من سقي بما شئهم من تلك البيرة فلا يتضرر واما لعطش فيستلزم منعهم الماء منعهم الرعي **ق**وله لا ضرر ولا ضرار اي يضر الرجل اخاه ابتداء ولا جزاء فينقصه من حقه والضرر تعال اي لا يسيار عليه على اضراره لا دخال الضرر عليه والضرر فعل واحد و

الضرر فعل اثنين والضرر ابتداء الفعل والضرار الجزاء عليه وقيل الضرر ما تضر به صاحبك وتنقح بـانت والضرار ان تضره من غير ان تنقح وقيل هما بضم واحد وانكر ارنلتا كيد قاله في النهاية **ق**وله بين اكنة فكم بالباء المثناة اي بينكم قال عياض ورواه بعض رواة الموطأ بالنون ومعناه ايضاً بينكم واكتفت الجانب ١٢ - **ق**وله خيلجاليه الخيلج النهر يؤخذ من النهر الكبير ويقال جانباه خيلجاء قاله في الصحاح وفي النهاية الخيلج نهر تقطع من الاعظم الى موضع ينقح به ١٢ مح - **ق**وله العريض بالعين المهلطة والفساد المعجمة مصغرا واد بالمدينة **ق**وله فكم فامره عمر اي امر عمر الضحاك ان يحري بخيلجه في ارض ابن مسلمة ولولم يرض به قيل ان عمر لم يقض على محمد بذلك وانما حلف على ذلك ليخرج الى الافضل ثقة انه لا يحلفه وقيل هو على سبيل الحكم وقال مالك كان يقول نحدث للناس اقضية بقدر ما يجدون من الفجور فلو كان الشان معتدلاً في زماننا كما اعتدال في زمن عمر رأيت ان يقضى له باجرانه ما به في ارضك لانك تشرب به اولاً واخراً ولا يضرك ولكن فسد الناس فاخاف ان يطول وينسى ما كان عليه جرى الماء فيدعى به جارك في ارضك **ق**وله فقضى عمر اي حكم بتحويله لعبد الرحمن لانه حمل حديث لا يمنع احدكم جارة على ظاهره وعداه الى كل ما يحتاج الجار الى الانتفاع به من دار جارة وارضه والمشهور من مذمب مالك والابو حنيفة عدم القضاء بشئ من ذلك الا بالرضا الحديث لا يحل مال امرئ الا من طيب نفس منه **ق**وله نهي على قسم الجاهلية اي لا ينقض في الاسلام تلك القسمة كما ان النكحة الجاهلية تنقضي على حالها **ق**وله محيصة بضم الميم وفتح الحاء وتشديد الحة المقصورة وفتح الصاد المهلطة الانصاري الحارثي المدني التابعي ثقة قليل الحديث ١٢

عليه وسلم ان على اهل الحوائط حفظها بالزهار وان ما افسدت المواشي بالليل ضامن على اهلها ^{١٢} قال مالك عن هشام بن عروة عن ابيه عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب ان رقيقا لحاطب سر قروا ناقة لرجل من مزينة فاتحروها وفرق ذلك الى عمر ابن الخطاب فامر عمر كثير بن الصلت ان يقطع ايديهم ثم قال عمر اراك تجيعهم ثم قال عمر والله لا غرمك غروا يشق عليك ثم قال للمزني كم ثمن تاقتك فقال المزني كنت والله امنعها من اربع مائة درهم فقال عمر اعطه ثمان مائة درهم قال مالك و ليس على هذا العمل عندنا في تضعيف القيمة ولكن مضى امر الناس عندنا على انه انما يغرم الرجل قيمة البعير او الدابة يوم يأخذها ^{١٣} **القضاء فيمن اصاب شيئا من الهمائم ثم قال مالك** الامر عندنا فيمن اصاب شيئا من الهمائم ان على الذي اصابها قدرا وانقص من ثمنها وقال مالك في الجمل يصل على الرجل فيخافه على نفسه فيقتله او يعقره فانه ان كانت له بينة على انه اراده وصالح عليه فلا غرم عليه وان لم تقم له بينة الامقالتة فهو ضامن للجمل القضاء فيما يعطى لعمال **قال مالك** فيمن دفع الى الغسال ثوبا يصبغه فصبغه فقال صاحب الثوب له امرك بهذا الصبغ وقال الغسال بل انت امرتني بذلك فان الغسال مصدق في ذلك والخياط مثل ذلك والصائغ مثل ذلك ويجلفون على ذلك الا ان يأتوا بامر لا يستعملون في مثله فلا يجوز قولهم في ذلك ولجلف صاحب الثوب فان ردها واني ان يجلف حلف الصباغ **قال مالك** في الصباغ يدفع اليه الثوب فيخطئ به فيدفعه الى رجل اخر حتى يلبسه الذي اعطاه اياه انه لا غرم على الذي لبسه ويغرم الغسال لصاحب الثوب ذلك اذ لبس الثوب الذي دفع اليه على غير معرفة بانه ليس له فان لبسه وهو يعرف انه ليس ثوبه فهو ضامن له **القضاء في الحمالة والحول قال مالك** الامر عندنا في الرجل يحيل الرجل على الرجل بدين له عليه انه ان افلس الذي احيل عليه او مات ولم يدع وقاء فليس للمحتمل على الذي احاله شيء وانه لا يرجع على صاحبه **الاول قال مالك** ولهذا الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا **قال مالك** فاما الرجل يتحمل له الرجل بدين له على رجل اخر ثم يهلك المتحمل او يفلس فازال الذي تحمل له يرجع على غريمه **الاول القضاء فيمن ابتاع ثوبا وبه عيب قال مالك** اذا ابتاع الرجل ثوبا وبه عيب من حرق او غيره قد علمه البائع فشهده عليه بذلك او اقر به فحدث فيه الذي ابتاعه حدثا من تقطيع ينقص من ثمن الثوب ثم علم المبتاع بالعيب فهو رد على البائع وليس على الذي ابتاعه غرم في تقطيعه اياه **قال مالك** وان ابتاع رجل ثوبا وبه عيب من حرق او عوار فزعم الذي باعه انه لم يعلم بذلك وقد قطع الثوب الذي ابتاعه او صبغه فالمبتاع بالخيار ان شاء ان يوضع عنه قدر ما نقص الحرق او العوار من ثمن الثوب ويسك الثوب فعل وان شاء ان يغرمه وانقص التقطيع او الصبغ من ثمن الثوب ويرده فعل وهو في ذلك بالخيار فان كان المبتاع قد صبغ الثوب صبغا يزيد في ثمنه فالمبتاع بالخيار ان شاء ان يوضع عنه قدر ما نقص العيب من ثمن الثوب وان شاء ان يكون شريكا للذي باعه الثوب فعل وينظر كم ثمن الثوب وفيه الحرق

١ قوله على اهلها في شرح السنة ذهب اهل العلم الى ان ما افسدت المواشي بالليل ضامن على اهلها وما افسدت بالليل ضامن على اهلها لان في العرف ان اصحاب الحوائط يحفظونها بالتمار واصحاب المواشي بالليل فمن خالف هذه العادة كان خارجا عن رسوم الحفظ نذاذ الم يكن مالك الدابة معها فان كان معها فعليه ضمان ما اتلف سواء كان راكبها او سائقها او قائدا او كانت واقعة وسواء اتلف بيدها او رجلها او فمها وهو مذموم مالك والشافعي واهل الحديث الجاء جرحا بآراء ^{١٢} **٢** قوله يوم يأخذها ولا يزداد على ذلك لقوله تعالى فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم وبه قال ابو حنيفة والشافعي والجمهور قال البيهقي قد كان لضعيف الغرامة على من سرق في ابتداء الاسلام ثم صار نسوخا واستدل الشافعي على نسخه بحديث البراء ان ما افسدت المواشي ضامن على اهلها فقد حكم بالضمان ولم ينقل انه اضعف الغرامة انتهى ^{١٣} **٣** قوله قدر ما نقص من ثمنها وبه قال الشافعي واهل الحديث وعند ابي حنيفة فيه تفصيل ياتي في الديات ^{١٤} **٤** قوله الجمل وبه قال الشافعي واهل الحديث اكثر اهل العلم لانه قتله ودفعه عن نفسه فكان قتل الشاير سيفا وقال ابو حنيفة يجب القيمة في قتل جمل صال عليه ^{١٥} **٥** قوله والصائغ اي صائغ الذهب والفضة يجلفون على ذلك وبه قال ابن ابي ليلى لانها اتفقا على الاذن في الصبغ ثم رتب الثوب ادعى عليه خلافا لمضمنا وليثبت الخيار لنفسه وهو ينكر لذلك والقول للمكره ^{١٦} **٦** قوله حلف الصباغ ونظائره وقال

ابو حنيفة القول لرب الثوب لان الاذن يستفاد منه ولو انكر اصل الاذن قال لقول قوله فكذلك اذا انكر ضعفه لكنه يجلف لانه انكر شيئا لاقربه لزمه واذا حلف فهو بالخيار ان شاء ضمن المحيط والصباغ وان شاء ما خذ الثوب واعطاه اجر مثله كذا في البداية ^{١٢} **٢** قوله على صاحبه وبه قال الشافعي انه لا يرجع المحتمل على الجمل وان قوى المختال عليه يموت او غيره وهو قول احمد والليث وابي ثور وابن المنذر ويؤيده ما روى ابن المسيب انه كان له على رجل دين فاحاله على اخر فمات المختال عليه فقال ابن المسيب اخترت عليا وقال ابعدك الله تمنع رجوعه وعند ابي حنيفة يرجع ^{١٣} **٣** قوله وبه عيب في الدرا المختار (حدث عيب اخر عند المشتري) بغير فعل البائع فلو به بعد القبض رجع بمحضه من الثمن ووجب الارش واما قبله فله اخذه او رده بكل الثمن مطلقا رجع بنقصانه قال الشافعي قوله واما قبله اي واما اذا كان حدوث العيب الثاني بفعل البائع قبل القبض غير المشتري سواء وجد به عيبا او لا بين اخذه اي مع طرح حصته النقصان من الثمن وبين رده واخذ كل الثمن وكذا لو كان بافنة سماوية او بفعل المعقود عليه فانه يرد به بكل الثمن او ياخذ به وي طرح منه حصته جنائية المعقود عليه وكذا لو كان بفعل اجنبي فانه يحرم قوله يرجع بنقصانه بان يقوم بواجب مع العيب وينظر في التفاديت فان كان مقدارا عشر القيمة رجع بعشر الثمن وان كان اقل او اكثر فعلى هذا الطريق ^{١٤} **٤** قوله من ثمن الثوب وعند ابي حنيفة اذا حدث عيب عند المشتري يرجع بالنقصان على البائع الا ان يأخذه البائع كذلك ما لم يخطئ بملك المشتري ^{١٥}

[illegible]

له قوله

من النخل في النهاية والنخل العظيمة والهيئة ابتداء من غير عوض ولا استحقاق يقال نخله
ينخله بالضم والنخل بالكر العظيمة ١٢ **قوله** النعمان صحابي صغير كان عند موته
صلى الله عليه وسلم ابن ثمان سنين وسبعة اشهر وهو اول مولود ولد في الانصار بعد
الهجرة ١٢ **قوله** نخلت بفتح النون والحاء المهملته اى وهبت واظيت
قوله نارتجعه قال النوذي فيه استحباب التسوية بين الاولاد وفي الهيئة
فلا يفضل بعضهم دون بعض ونذيب الشافعي وما لك وابي حنيفة انه مكروه ليس
بجرام والهيئة صحيحة وقال احمد والثوري واسحق وغيرهم هو حرام قال محمد وبهذا كله
ما خذ ينبغي للرجل ان يسوي بين ولده في النخلة قال الطحاوي اختلف اصحابنا في
السوية فقال ابو يوسف فيها الذكر والانثى وقال محمد بن يعقوب ما منيهم على قدر
الموارث للذكر مثل حظ الانثيين ١٢ **قوله** جاد عشرين بمعنى القاطع
قاله القاري يعني ان ذلك يجرد منها فهو صفة النخل التي وهبتها تريد نخلها محمد
منها عشرون وسقاً والوسق ستون صاعاً والغاية موضع على بردين المدينة ١٢ **قوله**
جدا وبكر الجيم وضما هو انصح ما كسر من الشئ وقطع عنه ١٢ **قوله** وانما هو
اليوم مال وارث اى من يرث منى لانه داخل في تركتي وغير خارج من ملكي ولهذا نص
على انه الهيئة لا لقيده الملك الامحوزة مقبوضة وهو نذيب الخلفاء الراشدين والائمة
الثلاثة وقال احمد والوثور تصح الهيئة والصدقة من غير قبض ١٢ **قوله** اربا
جارية بضم العزة اى اظن ما في بطنها جارية وفيه حصول الظن بمثل ذلك وانما الممتنع
انعلم فلا يخالف قوله تعالى ان الله عنده علم الساعة وينزل الغيث ويعلم ما في الارحام ١٢ **قوله**
عبدنا منونا والقاري بالقاف والراء وتشديد الياء منسوب الى
نارة ١٢ **قوله** من نخل اى اعطى نخلة بالكر اى عطية ومنحو لالم يحزها
بضم الحاء المهملته بعد نارة اى محبة من الحوز اى لم يجمعها ولم يقبضها الذي نخلها بالصفة المجهول

اى الذى اعطيهما وهو الموهوب له حتى تكون اى النحلة ن مات لموتته اى الواهب
 فى النحلة باطل لا تقيد ملكا بل هو مشترك بين الوترثة ١٢ **قوله** ثوابها اى
 عوضها من المعطى له لكونه فقيرا ١٢ **قوله** نال يصح الرجوع عنها وما الذى وهب
 للثواب فاذا لم يثبت كان للواهب الرجوع فى هبة وبه قال احمد فى ظاهره وبه وكذا
 الشافعى فيما حكى عنه البغوى وقال ابو حنيفة يصح الرجوع مطلقا ١٢ **قوله**
 صاحبها اخذ باقال الملب المالكى اليد على من مرن بهدية للمكافات وهدية للصلة فان كان المكافات على سبيل البيع
 ففیه العوض وما كان للصلة فلا يلزم المكافات ١٢ **قوله** المرى بعظم الميم
 وتشديد الرأى نسبة الى التقيله من ميم تا بى ثقة ١٢ **قوله** من وهب هبة
 قال محمد وبلذا نأخذ من وهب هبة لذى رحم محرم او على وجه صدقة فقبضها الموهوب له
 فليس للواهب ان يرجع فيها ومن وهب هبة لغير ذى رحم محرم وقبضها فله ان يرجع
 فيها ان لم يثبت منها او برؤيته فى يده او يخرج من ملكه اى ملك غيره وهو قول ابى حنيفة و
 العامة من فقهاء النخبة وتفصيله بحيث تظهر فوائده وقوده على ما فى الهداية وشروحه ان الهبة
 لا تخلو اما ان تكون مقبوضة او غير مقبوضة فان كانت غير مقبوضة يجوز للواهب الرجوع فيها
 ويعمل برجوعه لان الهبة الغير المقبوضة لا تقيد ملكا وان كانت مقبوضة فلا تجلو اما ان
 يكون لذى رحم محرم اى لذى قرابة المحرمية كالاصول والفروع واما ان يكون لغيره سواء
 كان اجنبيا او كان ذا قرابة ولم يكن محما ولم يكن ذارحم فان كان الاول فالصالح الرجوع
 فيه لان المقصود صلة الرحم وقد حصل وان كان الثانى فان كان على سبيل الصدقة فلا
 رجوع فيها والا فلا الرجوع فى الهبة الا ان يمنع مانع ١٢ **قوله** اذ لم يررض منها
 وبه اخذ مالك انه ليس له الرجوع اذا وهب احسا بالاجرا لثروى واما اذا وهب لارادة
 العوض فلم يعرض له الرجوع وقال ابو حنيفة يصح الرجوع عنه الا باحد سبعة امور القرابة
 والموت والزوجية والملاك والخروج من الملك والعوض والزائدة والخرج لذلك بقوله
 صلى الله عليه وسلم الواهب احمى مجبته مالم يثبت منها اى لم يعرض رواه البيهقى وابن ماجه
 والدارقطنى عن ابى هريرة ١٢

عندنا ان الهبة اذا تغيرت عند الموهوب له للثواب بزيادة او نقصان فان على الموهوب له ان يعطي صاحبها قيمتها يوم قبضها
الاغتصاري في الصدقة قال مالك الامر عندنا الذي لا اختلاف فيه ان كل من تصدق على ابنه بصدقة وقبضها
 الابن او كان في جوابه فاشهد له على صدقته فليس له ان يعتصر شيئا من ذلك لانه لا يرجع في شيء من الصدقة **قال** مالك
 الامر المجتمع عليه عندنا فممن نخل ولده نخل او اعطاه عطاء ليس بصدقة ان له ان يعتصر ذلك ما لم يستحدث الولد ديناً
 يدعته الناس به ويأمنونه عليه من اجل ذلك العطاء الذي اعطاه ابوه فليس لابيه ان يعتصر شيئا من ذلك بعد ان تكون
 عليه الديون **قال** مالك او يعطي الرجل ابنته او ابنته فتتكم المرأة الرجل وانما تنكح لغناه وللمال الذي اعطاه ابوه فيريد ان
 يعتصر ذلك الاب او يتزوج الرجل المرأة قد نخلها ابوها النخل انما يتزوجها ويرفع في صداقها لغناها وما لها الذي اعطاها ابوها
 ثم يقول الاب انا اعتصر ذلك فليس له ان يعتصر من ابنته ولا من ابنته شيئا من ذلك اذا كان على ما وصفت **القضاء**
في العمري **قال** مالك عن ابن شهاب عن ابي سلمة بن عبد الرحمن عن جابر بن عبد الله الانصاري ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال من اعمر عمرى له ولعقبه فانها للذي يعطاه لا ترجع الى الذي اعطاها ابد الا انه اعطى عطاء
 وقعت فيه الموارث **قال** مالك عن يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم انه سمع مكحولاً الدمشقي يسأل القاسم
 ابن محمد عن العمري وما يقول الناس فيها فقال القاسم بن محمد ما دركت الناس الا وهم على شروطهم في اموالهم فيما اعطوا
قال مالك الامر عندنا ان العمري ترجع الى الذي اعمرها اذ لم يقل هي لك ولعقبك **قال** مالك عن نافع ان عبد الله بن
 عمر ورث حفصة بنت عمر دارها قال وكانت حفصة قد اسكنت بنت زيد بن الخطاب ما عاشت فلما توفيت بنت زيد
 قبض عبد الله بن عمر المسكن ورأى ان له **القضاء في اللقطة** **قال** مالك عن ربيعة بن عبد الرحمن عن يزيد بن مولى
 المنبث عن زيد بن خالد الجهني انه قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن اللقطة فقال اعرف عقاصها وكأثرها
 ثم عرفها سنة فان شجاء صاحبها والأفشأ نك بها قال فضالة الغنم يا رسول الله قال هي لك ولاخيك اولئك ثب قال فضالة
 الابل قال مالك ولها معها سقاءها وحذاءها وهداياها تأكل الشجر حتى يلقاها ربهما **قال** مالك عن ايوب بن موسى عن
 معوية بن عبد الله بن بدر الجهني ان اباة اخبره انه نزل منزل قوم بطريق الشام فوجد صرة فيها ثمانون ديناراً فذكرها لعمر
 ابن الخطاب فقال له عمر عرفها على ابواب المساجد واذكرها لكل من يأتي من الشام سنة فاذا مضت السنة فشا نك بها
قال مالك عن نافع ان رجلاً وجد لقطه فجاء بها الى عبد الله بن عمر فقال له اني وجدت لقطه فيا اذ ترى فيها فقال له عبد الله
 ابن عمر عرفها فقال قد فعلت قال زد قال قد فعلت قال له عبد الله بن عمر لا أمرك ان تأكلها ولو شئت لم تأخذها **القضاء**

١ **له** قوله يوم قبضها يعني اذ لم يعوض عنها وقال ابو حنيفة
 الزيادة المتصلة يمنع عن الرجوع ولا يجب القيمة واما النقصان فيغير ما نفع **٢** **له** قوله
 العمري هو ان يقول الرجل لصاحبه عمرتك وارى اى جعلتها لك مدة عمرك فان اقتصر
 على هذا القدر ولم يقل لو شئت من بعدك فذهب الى حقيقته والشافعي واجمداً ان يكون نك
 الدار لو شئت من بعده لا يرجع الى المعمر خلا لما نك بك كذا ذكر في المحلى قلت العمري ينفهم
 العين على وزن الكبير اى يجعل داره مدة عمره فاذا مات المعمر ترك على المعمر كبر الميم
 وصورته ان يقول عمرتك وارى هذه اوسى لك عمرى او ما عشت او مدة حياتك او
 وهبت فاذا ماتت فمور على وهو جائز عند الجمهور بشرط الرد باطل بل هي في حكم الهبة
 فهي للمعمر له جيا ولو شئت بعده ولا يرتد الى المعمر الواجب عند اصحابنا وبه قال الشافعي في الجديد
 ونقل ذلك عن ابن عمر وابن عباس وعلى وقال مالك والليث والشافعي في القديم العمري
 تنليك المنافع للعين ويكون للمعمر لا السكنى فاذا مات عادت الى المعمر فان قال لك و
 لعقبك كان سكناً لم فاذا انقرضت عادت الى المعمر وقال اصحابنا غيره من الاحاديث
 مطلقة فتعمل بالمطلق والمقيدة جميعاً واما السكنى بالنفهم ان يقول وارى لك سكنى فمى
 عارية لمنافع لا هبة فيرد بعد موته الى الميراث **٣** **له** قوله ولعقبه بغير اتفاق
 وجوز سكونها مع نفع العين وكسرها وهو اولاد الانسان ماتنا سلوا قاله النووي **١٢** **له**
له قوله ولعقبك وانما يحرم الرجوع اذا قال هي لك ولعقبك والعمري يوجب
 الى المنفعة دون الرقبة وعلى ليسك به مسك العارية والوقف روايتان عن مالك
 ويستدل على ذلك بمفهوم حديث جابر وبارواه البخاري عن جابر انه قال انما العمري
 التي اجاز النبي صلى الله عليه وسلم ان يقول هي لك ولعقبك واما اذا قال هي لك
 ما عشت فانهما ترجع الى صاحبها **١٣** **له** قوله رأى انه قد فعل ذلك
 على انه انما يكون العمري لو شئت المعمر اذا قيده بقوله ولعقبك لا فيما اقتصر على قوله هي
 لك ما عشت كذا في المحلى قلت دل هذا على ان السكنى عنده عارية ترجع الى المعطى

والى ورثته بعد موت من اعطى له السكنى واما العمري فنقدته انما له ولعقبه بعده ليس فيه
 رد ولا رجوع **١٢** **له** قوله عقاصها بغير العين ونفع الصاد وهو الوعاء التي
 تكون فيه النفقة جلداً كان او غيره **١٣** **له** قوله وكأثرها بغير الواد والملا حظ
 الذي يشد به الوعاء **١٤** **له** قوله ثم عرفها سنة قال ابن الملك معنى التعريف
 الشهد وطلب صاحبها قال الحلواني وادنى التعريف ان يشهد على الاخذ ويقول اخذتها
 لاردها على صاحبها فان فعل ذلك ولم يعرفها كفى قال ابن التمام ظاهر الامر يقتضى
 تكرار التعريف عرفاً وعادة وان كان طرفه للتعريف يصدق لوقوع مرة واحدة
 لكن يجب محله على المعتاد من انه يفعلها وتتابعت وقت **١٥** **له** قوله فان جاء
 فان بين علامتا على الدفع ولا يجب بلا حجة عندنا حقيقته والشافعي **١٦** **له** قوله
له قوله والافشأ نك بنصيب النون اى يوم شأ نك تنسبها بما وصنع ما
 شئت من صدقة او بيع او امساك او اكل ونحوها فموصوب على المفعولية **١٧** **له** قوله
له قوله وللعقب معناه الاذن في اخذها واستدل بذلك مالك على ان من
 اخذ شاة في فلاة فاكلها فلا ضمان لانه صلى الله عليه وسلم اذن له حيث قال هي لك
 ولاخيك واجاب الطحاوى بان ليس للتمليك كما قال للزئب **١٨** **له** قوله
 حتى يلقاها ربهما وبه اخذ الشافعي ومالك وجمداً ان ترك الابل افضل وفي معناه
 البغل والحمار والفرس وعندنا حقيقته في المشهور عنه انه لا فرق بين الغنم والابل في
 فضيلة الالتقاط اذا خاف الضياع في الدر المختار عن التاتارخانية انه ندب الالتقاط
 البهيمة الضالة ما لم يخف ضياعها فيجب ويكره لو معهما تدفع بين نفسها كقرن البعير
 قدم الابل **١٩** **له** قوله ولو شئت لم تأخذها في الاثر انه لم يوقت في التعريف
 سنة ذكره اكلها مطلقاً وكذا اخذها ولم يأخذ به مالك ولا الشافعي والجمهور بل قالوا
 بتوقيف التعريف واستحبوا اخذها وقالوا لو تركها ضاعت وابعادها كلبا بعد التعريف
١٢ **له**

فِي اسْتِهْلَاكِ الْعَبْدِ اللَّقْطَةِ قَالَ مَالِكُ الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي الْعَبْدِ يَجِدُ اللَّقْطَةَ فَيَسْتَهْلِكُهَا قَبْلَ أَنْ تَبْلُغَ الْأَجَلَ الَّذِي أَجَلَ فِي اللَّقْطَةِ وَذَلِكَ سَنَةٌ أَوْ قِيبَتُهُ أَمَا إِنْ يُعْطَى سَيِّدُهُ ثَمَنًا اسْتَهْلَكَ غَلَاظُهُ أَمَا إِنْ يَسْلُمُ إِلَيْهِمْ غَلَاظُهُ أَنْ اسْلُمَ حَقُّ يَأْتِي الْأَجَلَ الَّذِي أَجَلَ فِي اللَّقْطَةِ ثَمَّ اسْتَهْلَكُهَا كَانَتْ دِينًا عَلَيْهِ يَتَّبَعُ بِهِ وَلَمْ تَكُنْ فِي رَقَبَتِهِ وَلَمْ يَكُنْ عَلَى سَيِّدِهِ فِيهَا شَيْءُ الْقَضَاءِ **فِي الضَّوَالِ** مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ ثَابِتَ بْنَ الضَّحَّاكِ الْأَنْصَارِيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ وَجَدَ بَعِيرًا بِالْحِمَاةِ فَقَبْلَهُ ثُمَّ ذَكَرَهُ لِعَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ فَأَمَرَهُ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَنْ يَعْرِفَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَقَالَ لَهُ ثَابِتٌ أَنَّهُ قَدْ شَغَلَنِي عَنْ ضِيَعَتِي فَقَالَ لَهُ عَمْرُ ارْسَلْهُ حَيْثُ وَجَدْتَهُ **مَالِكٌ** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ عَمْرُ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ وَهُوَ مُسْتَدٌ ظَهَرَهُ إِلَى الْكَعْبَةِ مِنْ أَخَذَ ضَالَةً فَهُوَ ضَالٌّ **مَالِكٌ** أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ شَهَابٍ يَقُولُ كَانَتْ ضَوَالُ الْأَبْلِ فِي زَمَانِ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ ابْلَاؤًا مَوْثَلَةً تَنَاجُحُ لِإِسْمَاءِ أَحَدِ حَقِّ إِذَا كَانَ زَمَانُ عَثْمَانَ بْنِ عَفَّانٍ امْرُوتُهُ يَفْهَمُ ثَمَّ تَبَاعُ فَذَا جَاءَ صَاحِبُهَا أَعْطَى ثَمَنَهَا **صَدَقَةَ الْحَيِّ عَنْ الْمَيِّتِ** **مَالِكٌ** عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ شَرَحْبِيلَ بْنِ سَعِيدِ بْنِ سَعْدِ بْنِ عِبَادَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّهُ قَالَ خَرَجَ سَعْدُ بْنُ عِبَادَةَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَعْضِ مَغَازِيهِ فَخَضِرَتْ أُمُّهُ الْوَفَاةُ بِالْمَدِينَةِ فَقِيلَ لَهَا أَوْصِي فَقَالَتْ فِيمَا أَوْصَى أَنَا الْمَالُ مَا لَ سَعْدٌ فَتَوَفَّيْتُ قَبْلَ أَنْ يَقْدَمَ سَعْدٌ فَلَمَّا قَدِمَ سَعْدُ بْنُ عِبَادَةَ ذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ سَعْدُ يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ يَنْفَعُهُمَا أَنْ اتَّصَدَّقَ عَنْهَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَعَمْ فَقَالَ سَعْدٌ حَانُطًا كَذَا وَكَذَا أَصْدَقَةَ عَنْهَا لِحَانُطٍ سَمَاءُ **مَالِكٌ** عَنْ هِشَامِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنْ أَمَى أَقْتَلْتَنِي نَفْسَهَا وَإِذَا هَاتُوتُكَ تَصَدَّقْتَ أَفَاتَّصَدَّقَ عَنْهَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَعَمْ **مَالِكٌ** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ مِنْ بَنِي الْحَارِثِ بْنِ الْخَزْرَجِ تَصَدَّقَ عَلَى أَبِيهِ بِصَدَقَةٍ فَهَلَكَا فَوَرِثَ ابْنُهُمَا الْمَالُ وَهُوَ نَحْلٌ فَسَأَلَ عَنْ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ قَدْ أَجْرَتْ فِي صَدَقَتِكَ وَخَذَهَا بِبِدَارِكَ **الْأَمْرُ بِالْوَصِيَّةِ** **مَالِكٌ** عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَا حَقُّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يَوْصِي فِيهِ يَبْنِي لِيْلَتَيْنِ الْأَوْصِيَّةَ عِنْدَهُ عِنْدَهُ مَكْتُوبَةً **قَالَ** مَالِكُ الْأَمْرُ الْجَمْعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا أَنَّ الْمُوصِي إِذَا أَوْصَى فِي صَحَّتِهِ أَوْ مَرَضَهُ بِوَصِيَّةٍ فِيهَا عِتَاقَةٌ رَقِيقٌ مِنْ رَقِيقِهِ أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَغْدِرُ مِنْ ذَلِكَ مَا بَدَأَ بِهِ وَيَصْنَعُ مِنْ ذَلِكَ مَا شَاءَ حَقٌّ يَمُوتُ وَإِنْ أَحَبَّ أَنْ يَطْرَحَ تِلْكَ الْوَصِيَّةَ وَيَبْدَأَ بِمَا فَعَلَ إِلَّا أَنْ يَدْبُرَ مَلُوكًا فَانْ دَبَّرَ مَلُوكًا فَلَا سَبِيلَ إِلَى تَغْيِيرِهِ فَادْبُرْ ذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَا حَقُّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يَوْصِي فِيهِ يَبْنِي لِيْلَتَيْنِ الْأَوْصِيَّةَ مَكْتُوبَةً عِنْدَهُ **قَالَ** مَالِكٌ فَلَوْ كَانَ الْمُوصِي لَا يَقْدِرُ عَلَى تَغْيِيرِ وَصِيَّتِهِ وَلَا مَا ذَكَرَ فِيهَا مِنَ الْعِتَاقَةِ كَانَ كُلُّ مَوْصٍ قَدْ حَبَسَ مَالَهُ الَّذِي أَوْصَى فِيهِ مِنَ الْعِتَاقَةِ وَغَيْرِهَا وَقَدْ يَوْصِي الرَّجُلُ فِي صَحَّتِهِ وَعِنْدَ سَفَرِهِ **قَالَ** مَالِكٌ فَلَا امْرُءَ عِنْدَنَا الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ أَنَّهُ يَغْدِرُ مِنْ ذَلِكَ مَا شَاءَ غَيْرَ التَّدْبِيرِ جَوَازُ وَصِيَّةِ الضَّعِيفِ وَالصَّغِيرِ وَالْمُصَابِ

أَلَمْ قَوْلُهُ وَلَمْ يَكُنْ عَلَى سَيِّدِهِ لِأَنَّ الشَّرْعَ أَذِنَ لَهُ بِالِاسْتِفَاعِ فَكَانَ ضَمَانًا بِحَقِّهِ فَلَا يَظْهَرُ فِي حَقِّ الْمَوْلَى وَقَالَ ابْنُ خُلَيْفَةَ وَاشْفَعِي أَنْ تَلْفَظِي طَوْلِبَ وَبِهِ بَقِيَّةُ الدِّينِ أَوْ بِالْبَيْعِ فِيهِ سَوَاءٌ أَلْفَظِي الْقَوْلَ أَوْ بَعْدَهُ لِأَنَّهُ ضَمَانٌ جَنَائِيَّةٌ فَيَتَعَلَّقُ بِرَقَبَتِهِ وَيُظْهِرُ فِي حَقِّ الْمَوْلَى ١٢ م **أَلَمْ** قَوْلُهُ فِي الضَّوَالِ قَالَ الْخَطَّابِيُّ الضَّالَّةُ لَا يَقَعُ عَلَى الدَّرَاهِمِ وَالْذَنَائِرِ وَالْمَتَاعِ وَنَحْوِهَا وَأَمَّا الضَّالَّةُ اسْمٌ لِلْجَوَانِ الَّذِي تَضِلُّ عَنْ صَاحِبِهَا كَالْأَبْلِ وَالْبَقَرِ وَالطَّيْرِ ١٢ م **أَلَمْ** قَوْلُهُ فَهُوَ ضَالٌّ وَلَا يَدْرِي دَاوُدُ عَنْ جَرِيرٍ مَرْفُوعًا لَا يُوَدُّ الضَّالَّةُ الْأَضَالُ قَالَ مُحَمَّدٌ بَنَذَا نَأْخُذُ وَأَنَا لَيْسَ بِذَلِكَ أَخْذًا يَنْدُبُ بِهَا قَامًا مِنْ أَخْذٍ بِالرِّدِّهَا أَوْ لِيَعْرِفَهَا فَلَا بَأْسَ بِهِ أَسْتَهْلِكُ قُلْتُ أَمَا قَوْلُهُ فَهُوَ ضَالٌّ أَيْ عَنْ طَرِيقِ الصَّوَابِ وَأَتَمُّ أَوْ ضَالٌّ أَنْ يَهْلِكُ عَنْهُ غَيْرُهُ عَنِ الضَّمَانِ لِلشَّانِ ١٢ م **أَلَمْ** قَوْلُهُ مَوْثَلَةً بِعَمِّ الْمَيْمِ وَنَحْوِ الْعَمْرَةِ وَالْبَاءِ الْمَشْدُودَةُ قَالَ فِي الْهِدَايَةِ إِذَا كَانَتْ الْأَبْلُ مَحْلَةً قِيلَ أَيْلُ أَيْلُ وَأَإِذَا كَانَتْ لِلْقَبِيلَةِ قِيلَ أَيْلُ مَوْثَلَةً أَرَادَ أَنَّهَا كَانَتْ كَثَرَتُهَا مَجْمُوعَةً حَيْثُ لَا يَنْتَعِزُ بِهَا ١٢ م **أَلَمْ** قَوْلُهُ أَعْطَى ثَمَنَهَا قَالَ مُحَمَّدٌ كُلُّ الْوَجْهِينِ حَسَنٌ أَنْ شَاءَ الْأَبَا يَمْ تَرَكَهَا حَتَّى تَجِيَّ إِلَيْهَا فَانْ خَافَ عَلَيْهَا الضَّيْعَةَ أَوْ لَمْ يَجِدْ مِنْ يَرَاهَا بِفَيْعِهَا وَقَفَّ ثَمَنُهَا حَتَّى يَأْتِيَ أَرَابَهَا فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ ١٢ م **أَلَمْ** قَوْلُهُ فَتَلَقَّتْ لَبْثُ الْهَمَزَةِ وَالْمُثَنَاءُ بَعْدَ الْفَاءِ وَكَسْرُ اللَّامِ أَيْ أَخَذَتْ نَفْسَهَا فَتَلَقَّتْ وَمَاتَتْ بَغْتَةً وَفَجَاءَةً وَنَفْسُهَا ضَبِطَ بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ نَاسِبٌ الْفَاعِلِ وَبِالنَّصْبِ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولُ ثَانٍ وَالْأَوَّلُ مَفْعُولُ وَهُوَ الْقَائِمُ مَقَامَ الْفَاعِلِ أَوْ عَلَى التَّمْيِيزِ ١٢ م **أَلَمْ** قَوْلُهُ

لَوْ تَكَلَّمْتَ تَصَدَّقْتَ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَمْ تَكَلِّمْ فَمَنْ تَصَدَّقَ كُنْ الرَّدَايَةُ سَابِقَةً فَقَالَتْ نَيْمٌ أَوْصِي الْمَالَ مَا لَ سَعْدُ نَحْنُ فِي التَّكَلُّمِ نَحْنُ أَنْ يَأُولُ الْأَخِيرَةِ بَانَ الْمَرَادُ أَنَّهُ لَمْ تَكَلِّمْ بِالصَّدَقَةِ وَلَوْ تَكَلَّمْتَ تَصَدَّقْتَ أَوْ يَجْعَلُ عَلَى أَنْ سَعْدًا مَعْرُوفًا بِمَا وَقَعَ عَنْهُ وَعَلَى كُلِّ الْقَدِيرِينَ لَمْ يَجْرِدْ أَوْ الْأَشْيَاءُ وَرَوَى الْأَنْثَى كَذَا فِي فَتْحِ الْبَارِئِ ١٢ م **أَلَمْ** قَوْلُهُ الْوَصِيَّةُ اسْمٌ بِمَعْنَى الْمَصْدَرِ قَالَ الْأَزْهَرِيُّ شَقْتُ مِنْ وَصِيَّتِ الشَّيْءِ إِذَا وَصَلْتَهُ لِأَنَّهُ صِلَ مَا كَانَ فِي حَيَاتِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ ١٢ م **أَلَمْ** قَوْلُهُ مَا حَقُّ مَانَا فِيهِ امْرُئٍ مُسْلِمٍ كَذَا فِي أَكْثَرِ الرَّدَايَاتِ وَلَا مَفْعُولٌ لَهُ فَإِنَّ الْوَصِيَّةَ تَصَحُّ مِنَ الذَّمِّ وَتُسْقَطُ فِي رَوَايَةِ مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ صَفَةِ لَامْرَأَةٍ يَوْصِي فِيهِ صَفَةِ شَيْءٍ يَبْنِي لِيْلَتَيْنِ صَفَةِ ثَانِيَةٍ لِمُسْلِمٍ وَغَيْرِهَا مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْأَسْتِثْنَاءُ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ خَبَرُهُ بِبَيْتٍ بَتَا وَيَدُلُّهُ بِالْمَصْدَرِ أَيْ مَا حَقَّقَ بَيِّنَتُهُ الْأَعْلَى بِذِهِ الصَّفَةِ وَكَانَ ذَكَرَ الْيَلْبِيتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَ لِرَفْعِ الْحَرْجِ وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْأَشْيَاءَ يَنْبَغِي أَنْ تُقْبَضَ بِالْكِتَابَةِ ١٢ م **أَلَمْ** قَوْلُهُ يَبْنِي لِيْلَتَيْنِ صَفَةِ ثَانِيَةٍ لَامْرَأَةٍ وَمَفْعُولٌ بِبَيْتٍ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ أَمَّا وَذَكَرَ أَوْ مَوْعُودًا ذَكَرَهُ الْقُسْطَلَانِيُّ ثُمَّ قَوْلُهُ لِيْلَتَيْنِ تَأْكِيدٌ لِتَجْدِيرٍ وَلِالْمَعْنَى لَا يَحْتَمِلُ عَلَيْهِ فَإِنْ كَانَ قَلِيلًا ١٢ م **أَلَمْ** قَوْلُهُ مَكْتُوبَةً عَنْهُ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ اخْتِلَافُ الرَّدَايَةِ فَعِنْدَ مُسْلِمٍ يَبْنِي ثَلَاثَ لِيَالٍ وَلِبْسَتِي عَنْ أَيُّوبَ يَبْنِي لَيْلَةً أَوْ لِيْلَتَيْنِ وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى اخْتِلَافِ الزَّمَنِ الْبَسِيرِ وَكَانَ ثَلَاثَةَ غَايَةِ التَّأَخِيرِ وَلِذَلِكَ قَالَ ابْنُ عَرَفْرِ رَوَايَةُ سَالِمٌ وَلَمْ يَلِمْ لَيْلَةً مِنْهُ مَقْمَعَةً عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَلَمْ يَقُولْ ذَلِكَ الْأَوْصِيَّةَ عِنْدِي ١٢

السفيه **١٢٥٢** قال عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن أبيه أن عمرو بن سليم الزمقي أخبره أنه قيل لعمر بن الخطاب إن ههنا غلاما يفاعا لم يجتمع من غسان ووارثه بالشام وهو ذوال مال وليس له ههنا ابنت عمل له فقال له عمر فليوص لها قال فأوصى لها بمال يقال له **بدر چشم** فقال عمرو بن سليم فبيع ذلك المال بثلاثين ألف درهم وبنت عمه التي أوصى لها هي أم عمرو بن سليم الزمقي **١٢٥٣** قال عن يحيى بن سعيد عن أبي بكر بن حزم أن غلاما من غسان حضرته الوفاة بالمدينة ووارثه بالشام فذكر ذلك لعمر بن الخطاب فقيل له إن فلانا يموت أفوصى فقال فليوص قال يحيى بن سعيد قال أبو بكر وكان الغلام ابن عشرين سنة أو اثنا عشرة سنة فأوصى ببدر چشم فباعها أهلها بثلاثين ألف درهم قال مالك الأهر المجتمعة عليه عندنا أن الضعيف في عقله والسفيه والمصاب الذي يفتق أحيانا يجوز وصاها بها إذا كان معهم من عقولهم ما يعرفون ما يوصون به فاما من ليس معه من عقله ما يعرف بذلك ما يوصى به وكان مغلوبا على عقله فلا وصية له **القضاء في الثلث لا تعدى ١٢٥٤** قال عن ابن شهاب عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه سعد بن أبي وقاص أنه قال جاءني رسول الله صلى الله عليه وسلم يعودني عام حجة الوداع من وجع اشتد لي فقلت يا رسول الله قد بلغني من الوجع ما ترضي وأنا ذوال مال ولا يرثني إلا ابنة لي أفأتصدق بثلاثي مالي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا فقلت قال لا ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الثلث والثلث كثير أنك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكفون الناس وإنك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلا أجرت بها عليها حتى ما تجعل في امرأتك قال فقلت يا رسول الله أأخلف بعد أصحابي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنك لن تخلف فتعمل عملا صالحا إلا زدودت به درجة ورفعة ولعلك إن تخلف حتى ينتفع بك أقوام ويضر بك آخرون اللهم امض لأصحابي هجرتهم ولا تردهم على أعقابهم لكن البأس سعد بن خولة يرثي له رسول الله صلى الله عليه وسلم أن مات بمكة قال مالك في الرجل يوصي بثلث ماله لرجل و يقول غلامي يخدمني فلانا ما عاش ثم هو حرقه في ذلك فيوجد العبد ثلث مال الميت قال فإن خدمة العبد تقوم ثم تصاحبان بخاص الذي أوصى له بالثلث بثلثه ويخاص الذي أوصى له بخدمة العبد بما قوم له من خدمة العبد فيأخذ كل واحد منهما من خدمة العبد أو من أجرته إن كانت له أجرة بقدر حصته فإذا مات الذي جعلت له خدمة العبد ما عاش عتق العبد قال مالك في الذي يوصي في ثلثه فيقول لفلان كذا ولفلان كذا يسمى مالا من ماله فتقول ورثته قد زاد على ثلثه فإن الورثة يخيدون بين أن يعطوا أهل الوصايا وصاياهم ويأخذوا جميع مال الميت وبين أن يقسموا لأهل الوصايا بثلث مال الميت فيسلموا إليهم ثلثه فتكون حقوقهم فيه إن أرادوا بالتمام بلغة امرئ الحامل والمريض والذي يحضر القتال في

١ له قوله يفاعا بفتح التحتية والفاء أي مراعتا وفي نسخة غلام يفاع بالرفع ١٢ م **٢** له قوله وكان الغلام ابن عشرين قال الحافظ أما وصيته الصبي المميز ففيه خلاف بينهما الخنفية الشافعية في الظاهر ومحمدا مالك وأحمد والشافعية في قول رجه السبكي وذكر البيهقي أن الشافعية على القول به على صحة الأثر المروي في الموطأ وهو قولي فإن رجاله ثقات وله شاهد بطلان ما ذكره مالك من أن غلاما إذا عقل ولم يخلط وفي الهداية ولا يصح وصيته الصبي المميز لأنه تبرع والصبي ليس من أهله وقال الشافعية يصح لأن عمر جاز وصيته يفاع قلنا الأثر محمول على أنه كان قريب العهد بالحكم فجاز إذا كان وصيته في تجميده وأمر دفنه وذلك جائز عندنا لفظ الكتاب يقطع التأويلين ١٢ م **٣** له قوله قد بلغني من الوجع ما ترضي وكون من زائدة في الإثبات كما ذهب إليه الأخفش واختاره ابن مالك وفي القرآن وقد بلغت من الكبر عتيا أن يكون الفاعل محذوفا والتقدير قد بلغني جدي من الوجع ثم حذف الموصوف والقيم الصفة مقامه قال ابن مالك وهذا المحذوف يكثر قبل من لا للتأني على التبعيض ومنه قوله تعالى ولقد جارك من نبأ المرسلين أي نبأهم ١٢ م **٤** له قوله ما ترضي والرؤية بصرية ومفعولها وهو العائد إلى ما محذوف ١٢ م **٥** له قوله وأنا ذوال مال في موضع الحال من الضمير في بلغ والمرابطة وأدوال والحالة متأنفة لا عمل لها من الأعراب ١٢ م **٦** له قوله إلا ابنة أي أم **٧** له قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا فقلت يا رسول الله أأخلف بعد أصحابي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنك لن تخلف فتعمل عملا صالحا إلا زدودت به درجة ورفعة ولعلك إن تخلف حتى ينتفع بك أقوام ويضر بك آخرون اللهم امض لأصحابي هجرتهم ولا تردهم على أعقابهم لكن البأس سعد بن خولة يرثي له رسول الله صلى الله عليه وسلم أن مات بمكة قال مالك في الرجل يوصي بثلث ماله لرجل و يقول غلامي يخدمني فلانا ما عاش ثم هو حرقه في ذلك فيوجد العبد ثلث مال الميت قال فإن خدمة العبد تقوم ثم تصاحبان بخاص الذي أوصى له بالثلث بثلثه ويخاص الذي أوصى له بخدمة العبد بما قوم له من خدمة العبد فيأخذ كل واحد منهما من خدمة العبد أو من أجرته إن كانت له أجرة بقدر حصته فإذا مات الذي جعلت له خدمة العبد ما عاش عتق العبد قال مالك في الذي يوصي في ثلثه فيقول لفلان كذا ولفلان كذا يسمى مالا من ماله فتقول ورثته قد زاد على ثلثه فإن الورثة يخيدون بين أن يعطوا أهل الوصايا وصاياهم ويأخذوا جميع مال الميت وبين أن يقسموا لأهل الوصايا بثلث مال الميت فيسلموا إليهم ثلثه فتكون حقوقهم فيه إن أرادوا بالتمام بلغة امرئ الحامل والمريض والذي يحضر القتال في

به ويروي بالجر عطفا على قوله بثلاثي مالي وضبط في الفائق بالنصب بفعل مضمر أي أوجب الشرط قال النووي أجمعوا على أن من له وارث لا ينقد وصيته بالزيادة على الثلث إلا بجازته وعلى نفوذها بجازته في جميع المال وأما من لا وارث له فذهب الجمهور إلى الإصحح فيما زاد على الثلث وجوز أبو حنيفة وأصحابه في رواية ١٢ م **٩** له قوله كثيرا وكثيرا بالفتح على هي بالمشقة أو بالموحدة وقيل على أن الأولى أن ينقص عن الثلث ١٢ م **١٠** له قوله أنك إن تذر ورثتك أغنياء خبر بفتح الهزة هي أن مصدرية ناصبة للفعل الموضع رفع بالابتداء وخبر خبره والجملة خبر أن في قوله أنك ويجوز كسر أن فهي حرف شرط فالفعل بعد ما محذوف وحذفت الجواب محذوف أي فهو خير فيكون قد حذف المبتدأ مقرونا بالفاء والبقية الخبر وليس هذا مخصوصا بالضرورة كما زعم النحويون ١٢ م **١١** له قوله ماله أي فقراءه وجميع عائل الفعل منه عال يعمل إذا انتقر ١٢ م **١٢** له قوله يتكفون أي يبسطون إليهم الكفم ١٢ م **١٣** له قوله حتى ما تجعل حتى للغاية هلينا داخلته على الاسم وهو ما الموصولة والتقدير حتى التي تجعل ويجوز أن يكون حرف ابتداء فيكون الصلة والموصول في موضع الرفع بالابتداء والخبر محذوف ١٢ م **١٤** له قوله بعد أصحابي المنصرفين معك قاله أشقا قاسم موته بمكة لكونه باجرا منها بعد فحش أن يقدح ذلك في هجرته أو عن بقائه بمكة وحده بعد انصراف النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه إلى المدينة وكانوا يكرهون أن الرجوع فيا تروا الله عز وجل ١٢ م **١٥** له قوله لن تخلف المراد بالتخلف طول العمر والبقاء وفي هذا فضيلة طول العمر لعمل الصالح ١٢ م **١٦** له قوله أن مات بمكة أي لا أجل لموته بالأرض التي باجر منها قيل يحبط موتها بمكة هجرته كيف ما كان وقيل إنما يحبط إذا كان بالاختيار زعم أن ذلك الجملة من كلام الزمري ومن كلام سعد كما جاز في رواية ١٢

اموالهم قال مالك احسن ما سمعت في وصية الحامل وفي قضايها في مالها وما يجوز لها ان الحامل كالمريض فاذا كان المريض الخفيف غير المخوف على صاحبه فان صاحبه يصنع في ماله ما يشاء واذا كان المرض المخوف عليه لم يجز لصاحبه شي الا في ثلثه قال وكذلك المرأة الحامل اول حملها بشرو وسرور وليس بهرض ولا خوف لان الله تبارك وتعالى قال في كتابه فبشرها باسحاق ومن وراء اسحاق يعقوب وقال تبارك وتعالى فلما تغشها حملت حملا خفيفا فمرت به فلما اثقلت دعوا الله ربهما لئن آتيتنا صالحا لنكونن من الشكركن قال فالمرأة الحامل اذا اثقلت لم يجز لها قضاء الا في ثلثها فالاول الاتمام ستة اشهر قال الله تعالى في كتابه والوالدان يرضعن اولادهن حولين كاملين لمن اراد ان يتم الرضاعة وقال وحمله وفصاله ثلاثون شهرا فاذا مضت الحامل ستة اشهر من يوم حملت لم يجز لها قضاء في مالها الا في الثلث وقال مالك في الرجل يحضر القتال انه اذا خف في الصف للقتال لم يجز له ان يقضي في ماله شيئا الا في الثلث وانه بمنزلة الحامل والمريض المخوف عليه ما كان بتلك الحال **الوصية للوارث والحيارة قال مالك** في هذه الآية انها منسوخة قول الله تبارك وتعالى ان ترك خيرا الوصية للوالدين والاقربين نسخها ما نزل من قسمه الفرائض في كتاب الله قال مالك السنة الثابتة عندنا التي لا اختلاف فيها انه لا تجوز وصية لوارث الا ان يجيز له ذلك ورثة الميت وانه ان اجاز بعضهم وابي بعضهم جاز له حق من اجاز منهم ومن ابي اخذ حقه من ذلك قال مالك في المريض الذي يوصي فيستأذن ورثته في وصيته وهو مريض ليس له من ماله الا ثلثه فيأذنون له ان يوصي لبعض ورثته باكثر من ثلثه انه ليس لهم ان يرجعوا في ذلك ولو جاز ذلك لهم صنع كل وارث ذلك فاذا هلك الموصي اخذوا ذلك لانفسهم ومنعوا الوصية في ثلثه وما اذن له به في ماله قال فاما ان يستأذن ورثته في وصية يوصي بها لوارث في صحته فيأذنون له فان ذلك لا يلزمهم لورثته ان يردوا ذلك ان شاءوا وذلك ان الرجل اذا كان صحيحا كان احق بجميع ماله يصنع به ما شاء ان شاء ان يخرج من جميعه خرج فيصدق به او يعطيه من شاء وانما يكون استيذانه ورثته جائزا على الورثة اذا اذنا له حين يجيب عنه ماله ولا يجوز له شي الا في ثلثه وحين هم احق بثلثي ماله منه فذلك حين يجوز عليهم امرهم وما اذنا له به قال فان سأل بعض ورثته ان يهب له ميراثه حين تحضر الوفاة فيفعل ثم لا يقضي فيه الهالك شيئا فانه رد على من وهبه له الا ان يقول له الميت فلان لبعض ورثته ضعيف وقد احببت ان تهب له ميراثك فاعطاه اياه فان ذلك جائز اذا سماه الميت له قال وان هب له ميراثه ثم انفذ الهالك بعضه وبقي بعض فهو رد على الذي وهب يرجع اليه ما بقي بعد وفاة الذي اعطيه قال مالك فيمن اوصى بوصية فذكر انه قد اعطى بعض ورثته شيئا لم يقبضه فابي الورثة ان يجيزوا ذلك فان ذلك يرجع الى الورثة ميراثا على كتاب الله لان الميت لم يرد ان يقع شيء من ذلك في ثلثه ولا يحاص اهل الوصايا في ثلثه بشيء من ذلك فاجاء في المؤنث من الرجال ومن احق بالولد **مسألة** عن هشام بن عروة عن ابيه ان مختنا كان عند ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فقال لعبد الله بن ابي امية ورسول الله صلى الله عليه وسلم يسمع يا عبد الله ان فخر الله عليكم الطائف غدا فاعطيك بابنة غيلان فانها تقبل باربع وتدبر ثمان فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتحلن هؤلاء عليكم **مسألة** عن يحيى بن سعيد انه قال سمعت

له قوله في ماله ما شاء يجوز التسرع بما زاد على الثلث وان كان المرض المخوف عليه كدق وتولنج لم يجز لصاحبه شي الا في ثلثه وبه قال الشافعي ١٢ **مسألة** قوله ثلثون شهرا فاذا وضع عنه حوران مدة الرضاع بقى ستة اشهر وهي ادى مدة الحمل ١٢ **مسألة** قوله ان ترك خيرا اي مالا فلا تستر الوصية لمن لا مال له وفاقا وقيل ما لا كثير واختلف في حده وعن عائشة فيمن ترك عيالا كثيرا وترك ثلثه الف ليس هذا بالكثر فظلمت امراضا فيختلف بالاشخاص والاحوال ١٢ **مسألة** قوله من قسمته الفرائض في كتاب الله من قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم للذكر الاية وبدل لذلك ما في البخاري عن ابن عباس قال كان المال للولد وكان الوصية للوالدين فنسخ الله من ذلك ما احب فجعل الله للذكر مثل حظ الانثيين وكذا روى الدارمي عن الحسن وعكرمة وفتادة ان اية الوصية منسوخة بآية الميراث قال الحافظ قال الجمهور كانت هذه الوصية في اول الاسلام واجبة للوالدين والاقربين على ما يراه من المساواة ثم نسخ بآية الفرائض وتعقب ان الآية لا تعارضها لان مفاد الآية ان للورثة من التركة نهما ما مقدرة بعد الوصية وهو لا ينفي الحق الثابتة بالوصية وقد بوجه النسخ بان تعالى فوض المشية الى العباد ولا بآية المشية ثم تولى نفسه في آية الميراث وقصر على سهام معلومة لا يزداد ولا ينقص فانتفى حكم تلك الوصية كمن وكل غيره باسحاق عبده ثم تولى نفسه ١٢ **مسألة** قوله اذا اذنا له قال صاحب الرحمة في اختلاف الامم الجمهور على انه ان اجازوا في حياة الموصي كان لهم الرجوع وان اجازوا بعده فقد قال الزهري وربيعة ليس لهم الرجوع مطلقا وفصل لما كتبه في الحيوة بين مرض الموت وغيره فالتفوا مرض الموت بابعده وفي الهداية ولا يعبر ما اجازهم في حال

حياته قال محمد في الاثار انا ابو حنيفة ثنا القاسم بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابن مسعود في الرجل يوصي بالوصية فيجزها الورثة في حياته ثم يردون بعد موته فان ذلك يحكره ولا يجوز قال محمد وبه تأخذ اجازة الورثة قبل الموت بوصية ليس بشيء فان اجازوا بعد الموت وهي بوازية او اكثر من الثلث فذلك جائز وليس لهم الرجوع ١٢ **مسألة** قوله ان مختنا بجر النون المؤنث الذي لا ارب له في النساء واسمه بيت بكسر الباء وفتحها مع سكون التحتية وقيل مانع بقوتانية وقيل بنون ١٢ **مسألة** قوله بنت غيلان اسمها مارية باياء وقيل بالنون وابو با هو الذي اسلم على عشرة لسنة ١٢ **مسألة** قوله انها تقبل باربع انما قال مالك والجمهور معناه ان في بطنها اربع عكن يتعطف بعضها على بعض اذا اتبعت واذا اوبرت كان اطرافها عند منقطع جنبها ثمانية ١٢ **مسألة** قوله لا يدخلن هؤلاء عليكم قال السيوطي والمحدث رواه اصحاب السير باب من هذا لفظة كان بالمدينة في زمانه صلى الله عليه وسلم من الثنتين يدخلون على النساء فلا يجيئون بهيت وهو مانع وكان بهيت يدخل على ازواج النبي صلى الله عليه وسلم فدخلوا على ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم عندها فاقبل على ام سلمة عبد الله بن امية فقال ان فتح الله عليكم الطائف غدا فاعطيك بمارية بنت غيلان فانما ان قامت بتمننت وان تكلمت لغنت وان قدرت اثبتت تقبل باربع وتدبر ثمان مع ثغر كالتحوان وثدي كالبزمان اعلا باقصيب واسفلها كتيب وبين رجليها كالقعب مكفوا وفي رواية مثل الاناء المكفوف فقال النبي صلى الله عليه وسلم حين سمع كلامه ما كنت احبك الا غير اولي الارية وقال لسانه لا يدخل بهيت عليكم ١٢ **مسألة**

القاسم بن محمد يقول كانت عند عمر بن الخطاب امرأة من الانصار فولدت له عاصم بن عمر ثم انه فارقه فاجاء عمر بن الخطاب قبلاً فوجد ابنه عاصماً يلعب مع الصبيان بفناء المسجد فاخذ بعضه فرضعه بين يديه على الدابة فادركته جلدته الغلام فزاعته اياه حتى اتياها بكر الصديق فقال عمر ابني وقالت المرأة ابني فقال ابو بكر الصديق خل بينهما وبينه قال فما راجعه عمر الكلام قال مالك وهذا الامر الذي اخذ به في ذلك العيب في السلعة وضمانها قال مالك في الرجل يبتاع السلعة من الحيوان او الثياب او العروض فيوجد ذلك البعث غير جائز فيرد ويؤمر الذي قبض السلعة ان يرد الى صاحبه سلعته قال مالك فليس لصاحب السلعة الا قيمتها يوم قبضت منه وليس يوم يرد ذلك اليه وذلك انه ضمنها من يوم قبضها فما كان فيها من نقصان بعد ذلك كان عليه فبذلك كان نمائها وزادتها له وان الرجل يقبض السلعة في زمان هي فيه نافعة مرغوب فيها ثم يردوها في زمان هي فيه ساقطة لا يريد لها احد فيقبض الرجل السلعة من الرجل فيبيعها بعشرة دنانير او يسلمها وضمنها ذلك ثم يردوها وانما ثمنها دينار واحد فليس ذلك له ان يذهب من مال الرجل بتسعة دنانير او يقبضها منه الرجل فيبيعها بدينار او يسلمها وانما ثمنها دينار ثم يردوها وقيمتها يوم يردوها عشرة دنانير فليس على الذي قبضها ان يغرم لصاحبها من ماله تسعة دنانير انما عليه قيمة ما قبض يوم قبضه قال مالك ومما يبين ذلك ايضا ان السارق اذا سرق السلعة فانما ينظر الى ثمنها يوم سرقها فان كان يجب فيه القطع كان ذلك عليه وان استأخرك قطعه اما في سجن يحبس فيه حتى ينظر في شأنه واما ان يهرب السارق ثم يؤخذ بعد ذلك فليس استئخار قطعه بالذي يضع عنه حدا قد وجب عليه يوم سرق وان رخصت تلك السلعة بعد ذلك ولا بالذي يوجب عليه قطعاً لم يكن وجب عليه يوم اخذها ان غلبت تلك السلعة بعد ذلك جامع القضاء وكراهيته

مسألة عن يحيى بن سعيد ان ابا الدرداء كتب الى سلمان الفارسي ان هلم الى الارض المقدسة فكتب اليه سلمان ان الارض لا تقدر احد وانما يقدر س الانسان عمله وقد بلغني انك جعلت طبيباً تدأوى فان كنت تبرئ فتعالك

١ قوله حدة الغلام اي امه المكنية
٢ قوله فمأرجع اسلام وزاد البيهقي قال ابو بكر سمعت
 الله عليه وسلم يقول لا تقربوا والد من ولد ابى له من المسبب ان عمر طلق أم عاصم
 ثم أتى عليها وفي حجر عاصم فاراد ان يأخذ منها فحياها بينهما حتى نجي الغلام فانطلقا الى ابى
 بكر فقال له ابو بكر يا عمر نديها وحجرها وورثها خير لك منك حتى يشب الصبي فيختار لنفسه
٣ قوله في ذلك اي الحضنة للام مالم تنكح بعد الطلاق الى احتلام الصبي
 ونكاح الأنثى ولا يجزئ طفل وهو قول امامنا ابى حنيفة ١٢
٤ قوله معنى هذا
 الترتيب والله اعلم ان العيب يحدث بالسلعة بعد ابتياع المتاع لها بغير فاسد لا يجب
 رده فان ضمان ذلك العيب وما يحدث فيها من نقص وهلاك من المشتري الذي قبضها
 وكذلك ما يحدث فيها من زيادة ونقصان ذلك كله للمشتري قال مالك ومما يبين ذلك
 ايضا انه وبذا على ما قال ان من ابتاع شيئاً من الحيوان او العروض ابتاعاً غير جائز
 يريد فاسداً فيرد لاجل نسائه فان المتاع يرد على البائع بهذا يقتضي رد البيع الفاسد
 ولا خلاف في ذلك والاصل فيه ما روى عن القاسم بن محمد عن عائشة قالت قال النبي
 صلى الله عليه وسلم من احدث في امرنا هذا ما ليس منه فمؤرد اذا ثبت ذلك فان المبيع كله
 على ضربين ضرب لا مثل كالكمل والموزون والمعدود وضرب لا مثل كالحیوان و
 الثياب والعروض واما ماله مثل فان يذره بان يرد المتاع الى البائع ما اخذ منه
 ان كان باقياً فان عدت تلك العين فثلثها ووجه ذلك انه لا يفتقر لغوات عينه
 لان وجود مثلها يقوم مقام وجودها ولا تقوت بتغير اسواها لان تغير عينها لا يفتقر
 ردها فبان ان قيمتها تغير قيمتها مع سلامة العين من ذلك والى وحزى واما لا مثل له
 كالحیوان والثياب وصبر الطعام والارضين والاشجار فلا يخلو ان يكون ما ينقل ويحول
 كالحیوان والثياب او مما لا ينقل ولا يحول كالدر والاشجار والارضين فاما ما ينقل
 ويحول فاذا فات عند المتاع كانت عليه قيمته يوم قبضه وفواته يكون بالزيادة في عينه
 او النقصان منها او بتغير سوتة على وجه البيع الفاسد وبهذا قال مالك واصحابه
 وقال ابو حنيفة والشافعي يرد ما كانت عينه موجودة فان فاتت رد قيمتها على معنى صحيح
 البيع الفاسد والدليل على ما نقول ان هذا عقد بيع يقتضي ان لا يرجع المتاع بما انفق
 على المبيع ولا رد الفات فوجب ان يكون له نماءه وعليه نقصه كالمبيع الصحيح ١٢
٥ قوله فليس لصاحب السلعة الا قيمتها سلعته يوم قبضت منه وليس يوم يرد
 ذلك اليه يردانه لما قبضتها على الضمان كان له نماءها وعليه نقصها وذلك شئيل على تغيير
 البدن والقيمة وقال الشافعي يرد قيمتها يوم التلف واجتج مالك على ذلك بانه ضمنها

يوم قبضها وذلك يصح من قوله انه لا خلاف انها لو تلفت عينها كان على المشتري ضمانها
 قال مالك فلذلك كان على المبتاع نماءها وزادها لان من ضمن البعثة ضمن الابحاض و
 من ضمن البعثة والابحاض كان له النماء بالضمان ١٢
٦ قوله فحق يقبض السلعة
 في زمان نفاها وقيمتها عشرة ثم يرد في زمان كسارها وقيمتها دينار ويرد في زمان نفاق
 وقيمتها عشرة فليس على المبتاع ان يذهب من مال البائع بتسعة دنانير يريد ان يغير
 القيمة كتغيير البدن فكما ليس له ان يأخذها سليمة قيمتها عشرة ثم يرد بها معيبة فكذلك ليس
 عليه ان يأخذها ناقصة في بدنها وقيمتها دينار ويرد بها بعينها ونماها وقيمتها عشرة وكذلك
 الزيادة والنقصان في القيمة ١٢
٧ قوله وانما عليه قيمتها يوم قبضه يريد ان
 ذلك الوقت دخلت في ضمانه بعقد تراضيا به فله ما زاد وعليه ما نقص واما يوم الرد
 فلا يغير القيمة في ضمان القيمة لانه لا تأثير لرد في الضمان وانما يؤثر فيه القبض وهو سببه
 فكان الاعتبار به ١٢
٨ قوله ثم ان قول ابى الدرداء هلم الى الارض المقدسة
 يريد لمطهرة والمقدس في كلام العرب المطهر وانما اراد موضعاً من الشام ليس المقدس و
 من شى مسجد ايلياء البيت المقدس يريد لمطهر ومعناه انه مطهر مما كان في غيره من المواضع من
 الكفر وكان ذلك في وقت من الاوقات فلزمه الاسم والوصف بذلك ويحتمل ان يكون معنى
 تقديسها تطهيرها ان فيها يطهر من الذنوب والخطايا فيكون معنى المقدس المقدس اهلها ويدل
 على صحة هذا التأويل قول سلمان ان الارض لا تقدر احد ولا تطهر من ذنوبه وانما يتقدس بمحمد
 فيكون على هذا التأويل انما وصف اهل بيت المقدس بذلك في وقت حملوا فيه لبطانة الله
 تعالى وكان كثير منهم انبياء وسائرهم اتباع الانبياء ولعلهم كان ذلك في وقت امرهم بالزينة
 كما امر المسلمون بالهجرة الى المدينة فكان سكانها في ذلك الوقت تقدر اهلها وتطهرهم من
 الذنوب وقوله وبلغني انك جعلت طبيباً يريدانه يستغنى في الدين فيفتي ويعمل بقوله كما
 يعمل بقول الطبيب في امر الاداء فان كنت تبرئ فتعالك يريد بالبراءة منها اصابته
 الحق ودفع الباطل لان الباطل وما يزد به الشرع هو الداء الذي يسأل عنه المستغنى لا
 زالة والبراءة منه بالحق الذي امر الله به فان كان المفتي يبرئ قوله من ذلك ويزيل
 الباطل ويثبت الحق فتعاله اى انه نعم العمل عمله ذلك ونعم ماله فيه من الاجر الجزيل ١٢
٩ قوله جعلت طبيباً تدأوى كان ابو الدرداء جعل قاضياً بدستور لمعوية في
 خلافة عثمان ومات بها سنة اثنين وثلاثين وكان معوية استشاره فمين يولى بعده
 فاشار اليه بفضالة بن عبيد الانصاري فولى الشام بعده والطبيب في الاصل الحاذق
 بامور العارف بها وبه سمي المعالج للمرضى وكنتي به ههنا عن انفصال الحكم بين الخصوم لان
 منزلة القاضي من الخصوم بمنزلة الطبيب في اصلاح البدن ١٢ على

وإن كنت متطببا فأحذر أن تقتل إنسانا فتدخل النار فكان الوالد إذا قضى بين اثنين ثم ادبر عنه نظر إليهما وقال أرجعا إلي أعيد علي قصتكما متطببا والله قال مالك من استعان عبدا بغير إذن سيده في شيء له بال ولمثله اجارة فهو ضامن لما أصاب العبدان أصيب العبد بشيء وإن سلم العبد فطلب سيده اجارته لما عمل فذلك لسيده وهو الأمر عندنا وقال مالك في العبد يكون بعضه حرا وبعضه مسترقا أنه يوقف ماله بيده وليس له أن يحد فيه شيئا ولكنه يأكل فيه ويكسب بالمعروف فإذا هلك فماله للذي بقي له فيه الرق قال مالك الأمر عندنا أن الوالد يحاسب ولده بما انفق عليه من يوم يكون للولد مال ناضا كان أو عرضا أن أراد الوالد ذلك **قوله** عن عمر بن عبد الرحمن بن عوف قال قال مالك في العبد كان يسبق الحاج فيشتري الرواحل فيغلي بها ثم يبيع السيف فيسبق الحاج فافلس فرجع امرؤ إلى عمر بن الخطاب فقال أما بعد إيهما الناس فإن الأسيف أسيف جهينة رضى من دينه وأمانته بأن يقال سبق الحاج إلا وأنه

له قوله

متطببا الذي يعاين الطب ولا يعرفه معرفة جيدة ١٢ وعلى قوله وإن كنت متطببا يريد متخرضا فيما يقيم به غير عالم بوجه صوابه تخاف الخطأ ومخالفة الحق فأحذر أن تقتل إنسانا فتدخل النار يريد أن يحكم بغير الحق فيزيد الباطل بك ويزيد إلى حد لا يمكن استرجاعه فيكون ذلك بمنزلة قتل الطبيب من رام برأه فعاناه بما يفرضه حتى قتله وفات تلاميذه وبعثت أن يريد به حقيقة بأن يفتي على إنسان يقتل وهو لا يجب عليه فدخل النار بذلك وبذا فيمن يتصور بغير علم فيخطئ فيما يفتي به وأما من كان من أهل العلم فأخطأ فأرجو أن لا يأثم بذلك وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر وإن أصاب فله أجران وروى عنه أنه قال سبعة ينظمهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله الإمام عادل الحديث إلا أن العالم قد يأثم في الخطأ إذا لم يتجدد ويحذر مواقعة النار بأعقاب الاجتهاد والتقصير فيه لكن ظاهرا لحديث إنما يفتنني الأخبار عن فتوى الجاهل ولذلك أخبر بهذا عن المتطبب وهو المتصور المتخصص ولذلك كان أبو الدرداء إذا قضى بين اثنين استرجعهما وأعاد النظر في أمرهما مبالغة في الاجتهاد ثم يقول متطبب والله ليصف نفسي بذلك على معنى الأشفاق والخوف ممن لم يبلغ درجة الاجتهاد وما يرضيه والله أعلم وأحكم ١٣ **قوله** قال مالك من استعان عبدا بغير إذن سيده الخ ونذا على حسب ما قال أن من استعان عبدا بغير إذن سيده فيما مثله اجارة في المعن والغلط من أحوال الناس فهو ضامن لما أصاب العبد من ماله أو نقص في بدن ونذا المشهور من مذمب مالك وقد روي ابن وهب ليس في العبد بيتا جروا صخان ما أصابهم وإن قال ساداتهم لم تأمرهم بالاجارة إلا أن يستعملوا في امر خوف كالبشر والهدم تحت حذر فيضمن أن لم يكن باذن السيد وجه قول ابن القاسم أن المستأجر لم يتعدا في حكم التقدي أن لم يثبت اذن السيد فوجب أن يكون ضامنا كما لو تعدى على رابته فركبها بغير اذنه وجه قول مالك أن العبد يتصرف ويعقد ولا يعرف حجر سيده عليه وهل يملكه فلا يضمن باستعماله في الأمور المعتادة وإنما يضمن في الأمور الخطرة التي فيها الملك غالبا قال سمعون في كتاب ابن عديوس إلا أن يكون السيد قد حجر عليه أن لو أجر نفسه وأبان ذلك بالأشهاد فظاهر قول أصحابنا المخالف لرواية ابن وهب يقتضي تعيين المستعمل لعدم الاذن ويحتمل أن يكون رواية ابن وهب مبنية على ما قدمناه من أن الأصل جواز تصرفه حتى يعلم الحجر عليه ويحتمل أن يكون سقط الضمان في رواية ابن وهب لأنه استأجره ولم يستعنه بغير اجرة لأن الزكوى يقتضي حمله على الاذن من سيده في العمل إنما هو في عمل بعض وأما العمل بغير عوض فلا يحمل عليه إلا بنية فمن استعمله بعوض لم يجرمه تعد يضمن به وإنما يكون التقدي من استعمله بغير اجرة والله أعلم ١٤ **قوله** قال مالك يقول في العبد يكون بعضه حرا وبعضه مسترقا الخ وبذا على حسب ما قال أن العبد قد يكون بعضه حرا وذلك يكون على وجه من أن يفتي المهر حظ منه فلا يقوم عليه حفظ شريكه لعمره ومن أن يوصى بعتقه ولا يشترط مالا غيره فيعتق ثلثه وغير ذلك من الوجوه فإن هذا يوقف ماله بيده مما كان له قبل عتقه وما اكتسبه بعده ولله أن يفتوت شيئا منه بغير عوض إلا برضا السيد إلا في كسوته ونفقته من كتاب ابن المواز وابن سمعون عن أبيه ١٥ **قوله** ليس له أن يحد فيه شيئا يريد ليس لمن له بعضه أن يزيده من يده ولا للعبدان يفتوته وله أن يتجر فيه ونميته في التجارة المأمونة في أيامه التي له رده ابن نافع عن مالك في العتبية وجه ذلك أن تصرف في تلك الأيام له وله أن يبي

ماله بغيره وليس للسيد أن يحد فيه ويعمل في يومه ما شاء يعمله ويملك ماله ليس للسيد أن يأخذ من ماله شيئا وإن احتاج إليه رده ابن القاسم عن مالك في العتبية وجه ذلك أنه مال جزء الحر الذي فيه حق فليس لاحد أن يفتوته عليه ولأنه لما لم يفتوته من أجل الحرية أثرت في المال والمنع منه بمنزلة مال المكاتب ومنزلة المال المشترك ١٦ **قوله** قال مالك الأمر عندنا أن الوالد يحاسب ولده الخ وبذا على ما قال أن من كان يفتق على ولده الصغير حتى صار له مال ميراث كان أو غيره أو كان يأخذ له عطاء في كل عام ثم تمادى الأب في الانفاق عليه فإن له ذلك سواء كان مال الابن عينا أو عرضا قال مالك بهذا على الإطلاق قال القاسم أبو الوليد ومعناه عندي أن يقول الأب إنما انفق عليه من مالي لا يرجع عليه فله الرجوع عليه بما انفق عليه من يوم أفاد المال دون ما انفق عليه قبل ذلك فإن فضل للأب شيء من مال الولد لم يرجع عليه بشيء وجه ذلك أنه قد يفتق عليه من ماله الذي يتصرف به بين يديه المشقة وصوله إلى مال ابنه وهو مخترن عنده فيشتق عليه تناوله في كل وقت فيرى الانفاق من ماله يرجع به عليه العبد ليس عليه وأرقق به وصفت الرجوع عليه أن يرجع عليه بما انفق عليه في سائر السنين بقدر غدا كل سنة ونخصها قال في العتبية من سماع ابن القاسم وغيره وجه ذلك عندي أن يفتق عليه وراهم أو دنانير يشتري بها ما احتاج إليه من طعام كليل أو موزون أو شيئا أو غيره ذلك ولو كان عنده طعام فأنفق عليه رجح عليه بثلث كيلة والله أعلم ١٧ **قوله** ابن دلاف بجرادال لابن وصاح وبفتحها لعبد الله بن يحيى المزني المدني ١٨ **قوله** نفسه فيه ويشترى له الرواحل السابقة فيزيد في ثمنها مالا لا قيمتها على من قيمة غيرها أو لانه كان يزيد على قيمتها لأن من كانت عنده كان لا يسبح بها إلا أكثر من قيمتها لثمنها لا سيما ممن يشتريها بالدين ثم كان يسرع السير عليها يسبق جميع الحاج فكان يتبعها ويحجبها حتى أنه ربما أعجزها وأهلكها فتلف بذلك ماله وتام عليه غراموه وضائق المعلن أداء ما عليه من الدين وهو معنى نفسه وقد تقدم الكلام فيه والله أعلم ١٩ **قوله** كان يسبق الحاج بالقدم بكمة والقاء في فيشتري للفقير لا للعتيق والمراد بقوله يسبق ارادة السبق ٢٠ **قوله** فيخذه أي يشتري بها غاليا في الصراح الغلاء والأغلاء كراة كرون نرخ راوكران خريدن چیز بر او الغلاء بالفتح والمكران شدن نرخ قالوا على اول زائدة وعلى الثاني للنقدية ٢١ **قوله** فافلس أي صار مفلسا و لعبد الرزاق يبتاع الرواحل فيخطئ بها غدار عليه دين حتى أفلس ٢٢ **قوله** فان لا يسبق بضم الهزلة وفتح السين وقوله أسبق جهينة بدل منه ٢٣ **قوله** أيها الناس إلا وأن الأسيف أسيف جهينة قيل أن ذلك الرجل كان اسمه الأسيف قال ابن مزين عن ابن وهب وابن نافع هو لقب لزم وقال ابن مزين عن ابن وهب هو تصغير أسفع وهو الضارب إلى السواد وقال أنه وصف بذلك لونه قال العتبي الأسفع الذي أصاب خده لون مخالف لونه من سواد وقوله رضى من دينه وأمانته بأن يقال سبق الحاج يريد والله أعلم أنه رضى بذلك عرضا مما اتلف من دينه وأمانته باتلاف أموال الناس فيما لم يكن له ثمة الا قول الناس أنه سبق الحاج ٢٤ **قوله** بأن يقال في رواية فقام عمر إلى المنبر فحمد الله عز وجل وأثنى عليه ثم قال لا يذكر صيام رجل ولا صلوة ولا منة إلا أمانته والى ورعه ٢٥ **قوله** أسفغ ٢٦

إِذَا كَانَ مَعْرُضًا فَاصْبِرْ قَدْ دِينَ بِهِ فَمَنْ كَانَ لَهُ عَلَيْهِ دِينَ فَلْيَأْتِ بِالْغَدَاةِ نَفْسُهُ مَا لَهُ فِيمَا بَيْنَهُمْ وَإِيَّاكُمْ وَالِدِينَ فَإِنْ أَوَّلَهُ هُمْ
وَأُخْرَاهُ حَرْبٌ مَا أَفْسَدَ الْعَبِيدَ وَجَرَحُوا قَالَتْ مَالِكُ السَّنَةِ عِنْدَنَا فِي جَنَائِةِ الْعَبِيدِ إِنْ كَلَّمَاصَابَ الْعَبْدُ مِنْ جَرَحٍ
جَرَحٌ بِهِ أَنْسَانًا أَوْ شَيْئًا اخْتَلَسَهُ أَوْ حَرِيسَةً أَحْتَرَسَهَا أَوْ ثَمَرًا مَعْلُوقًا جَذَهُ أَوْ أَفْسَدَهُ أَوْ سَرَقَهُ سَرَقَهَا لَا قَطْعَ عَلَيْهِ فِيهَا إِنْ ذَلِكَ فِي
رَقَبَةِ الْعَبْدِ لَا يَبْعُدُ وَذَلِكَ الرَقَبَةُ قُلٌّ أَوْ كَثْرَتَانِ شَاءَ سَيِّدُهُ إِنْ يَعْطَى قِيمَةً مَا أَخَذَ غَلَامَهُ أَوْ مَا أَفْسَدَ أَوْ عَقَلَ مَا جَرَحَ أَعْطَاهُ أَسْلَمَ
غَلَامَهُ وَإِنْ شَاءَ أَنْ يَسْلَمَهُ أَسْلَمَهُ وَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ غَيْرُ ذَلِكَ فَيَسِيدُهُ فِي ذَلِكَ بِالْخِيَارِ مَا يَجُوزُ مِنَ النُّخْلِ مِائَتًا عَنْ
ابْنِ شَهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ عَثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ قَالَ مِنْ نَخْلٍ وَلَدَ لَهُ صَغِيرًا مِثْلَهُ إِنْ يَجُوزُ نَخْلُهُ فَأَعْلَنَ ذَلِكَ لَهُ
وَأَشْهَدَ عَلَيْهِمَا فَمَنْ جَائِزَةٌ وَإِنْ وَلِيَهَا أَبُوهُ قَالَ مَالِكُ الْأَمْرُ عِنْدَنَا أَنْ مَنْ نَخْلٍ ابْنُ لَهُ صَغِيرًا ذَهَبًا أَوْ وَرَقًا ثَمَرًا هَلْكَ وَهُوَ يَلِيهِ
أَنَّهُ لَا شَيْءَ لِلْأَبْنِ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْأَبُ عَزَلَهَا بَيْنَهُمَا أَوْ دَفَعَهَا إِلَى رَجُلٍ وَضَعَهَا لِابْنَتِهِ عِنْدَ ذَلِكَ الرَّجُلِ فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَهُوَ
جَائِزٌ لِلْأَبْنِ

كتاب الفرائض

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مِيرَاثُ الصُّلْبِ قَالَ مَالِكُ الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا وَالَّذِي أَدْرَكَتْ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ بَيْلِدًا نَافِي فَرَاثُ الْمَوَارِيثِ إِنْ
مِيرَاثُ الْوَلَدِ مِنَ وَالِدِهِمَا أَوْ وَالِدَتِهِمَا إِنْ تَوَفَّى الْأَبُ أَوَّالَهُمُ وَتَرَكَ وَلَدًا رَجُلًا أَوْ نِسَاءً فَلِلَّذِي كَرُمُثَلِ حَظَّ الْأَنْثِيِّينَ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ

١ - قَوْلُهُ إِذَا كَانَ بِحَرِّ الْعِزَّةِ وَتَشْدِيدِ الدَّلَالِ أَيْ اشْتَرَى بِالْدَيْنِ
مَعْرُضًا مِنَ الْأَدَاءِ مَعْنَاهُ دَأْسٌ مِنْ كُلِّ مَنْ اغْتَرَضَ لَهُ يَقَالُ إِذَا اشْتَرَى بِالْدَيْنِ وَبَاعَ
بِالدَّيْنِ مِثْلُكَ فِي الْقَامُوسِ ١٢ حُجٌّ وَقَوْلُهُ إِذَا كَانَ مَعْرُضًا يَقَالُ إِذَا كَانَ الرَّجُلُ فَمَوْدَانِ
إِذَا اشْتَرَى بِالْدَيْنِ يَقَالُ تَدَانٍ وَادَانٍ وَاسْتَدَانٍ إِذَا عَطَى بِالْدَيْنِ قِيلَ إِذَا كَانَ
وَأَمَّا الْمَعْرُضُ فَقَالَ ابْنُ زَيْدٍ هُوَ الَّذِي يَغْتَرِضُ النَّاسُ فَيَشْتَرِي مِنْ أَمْكَنِهِ مِنَ الْمَعْرُضِ مِثْلَهُ
بَعْضُ الْمُتَعَرِّضِ يَعْنِي أَنَّهُ اغْتَرَضَ كُلَّ مَنْ يَقْرَضُهُ قَالَ وَمَنْ جَعَلَهُ بِعَيْنِ الْمُتَعَرِّضِ عَلَى مَا فَسَّرَهُ
ابْنُ زَيْدٍ فَمَوْعِدٌ لِأَنْ مَعْرُضًا مُنْصَوِّبًا عَلَى الْحَالِ فَإِذَا فَسَّرْتَهُ مِنْ يَمْنَانِهِ فَلِلْمَعْرُضِ هُوَ الَّذِي
يَعْرِضُ لِأَنَّهُ هُوَ الْمُتَعَرِّضُ وَقَالَ ابْنُ زَيْدٍ وَدِيرُوسُ مَعْرُضٌ بِالرَّفْعِ وَقَالَ ابْنُ شَيْمِيلٍ قَادَانِ
مَعْرُضًا مَعْنَاهُ يَعْرِضُ إِذَا قِيلَ لَهُ لَا تَسْتَدِنْ وَرَوَى ابْنُ حَاتِمٍ عَنْ الْأَصْمَعِيِّ أَنَّهُ قَالَ مَعْنَاهُ
أَنَّهُ أَخَذَ الدَّيْنَ وَلَمْ يَبَالِ أَنْ لَا يُوَدِّعَ وَقَالَ الْقُتَيْبِيُّ لَا يَجُوزُ إِذَا كَانَ مَعْرُضًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ
أَرَادَ اسْتَدَانِ مَعْرُضًا مِنَ الْأَدَاءِ هُوَ قَوْلُ أَبِي حَاتِمٍ وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ مَعْنَى إِذَا كَانَ
مَعْرُضًا أَيْ اغْتَرَضَ الدَّيْنَ مَا لَهُ فَاغْتَرَضَ بِأَمْوَالِ النَّاسِ مِثْلَهُمَا لَهَا مَتْنًا وَنَارُوهُ
ابْنُ مَرْزُوقٍ عَنْهُ ٢ - قَوْلُهُ فَاصْبِرْ أَيْ صَارَ قَدْ دِينَ بِهِ بَزْنَةً الْمَاضِي الْمَجْمُولُ
مِنْ دَانٍ يَدِينُ أَيْ جُوزِي بِالْأَفْلَاسِ أَوْ جُوزِي الْأَفْلَاسَ لِبَعْضِ السُّوءِ وَهُوَ الشَّرَاءُ
بِالدَّيْنِ مَعْرُضًا مِنَ الْأَدَاءِ لَمْ يَبَالِ بِأَنْ يَقَالُ سَبَقَ الْحَاقُّ ١٢ حُجٌّ وَقَوْلُهُ فَاصْبِرْ قَدْ دِينَ بِهِ
قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ هُوَ مَعْنَاهُ قَدْ حَاطَ الدَّيْنَ بِمَا لَهُ وَقَالَ شَمْرُ بْنُ بَهْرٍ وَرِينٌ دِيمٌ عَلَيْهِ
وَاحِدٌ مَعْنَاهُ مَاتَ وَقَالَ ابْنُ زَيْدٍ رَيْنٌ بِالرَّجْلِ إِذَا وَقَعَ فِي أَمْرٍ لَا يَسْتَطِيعُ الْخُرُوجَ مِنْهُ
قَالَ ابْنُ مَرْزُوقٍ وَقَالَ ابْنُ نَافِعٍ وَابْنُ وَهْبٍ قَدْ شَرِبَهُ قَالَ يَحْيَى وَقَالَ غَيْرُهُ قَدْ حَاطَ
بِهِ وَقَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ يَقُولُ طَبَعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَاحْطَ بِهَا سَوَاءٌ كَانَتْ ١٢
٣ - قَوْلُهُ فِيمَا بَيْنَهُمْ أَيْ بَيْنَ غَرَامَتِهِ بِالْحَصَصِ وَبِهِ قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنَّهُ يَنْقَسِمُ مَالُ
الْمُفْلِسِ بَيْنَ غَرَامَتِهِ عَلَى قَدَرِ دَيْنِهِمْ فَإِنْ أَخَذَ وَافَضَلَ الدَّيْنَ فَنَظَرَهُ إِلَى الْمَيْسَرَةِ قَالَ
الْبَغَوِيُّ وَلَا يَجِبُ بَلْ يَنْتَظَرُ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِظَلَمٍ لَهُ بِالْأَخْزَاءِ وَأَمَّا الظُّلْمُ لَهُ مَطْلُ الْغَنَى وَهُوَ قَوْلُ
مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ ١٢ - قَوْلُهُ قَالَ مَالِكُ السَّنَةِ عِنْدَنَا فِي جَنَائِةِ الْعَبِيدِ الْحُجَّ وَهَذَا
عَلَى حَسَبِ مَا قَالُوا أَنَّ مَا أَصَابَ الْعَبْدَ عَلَى يَدِهِ الْوَجْهُ أَلْتَمَسَ ذِكْرًا بَازَا دَانَ الْقَاسِمُ وَابْنُ
وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ فِي الْمَجْمُوعَةِ أَوْ غَضِبَ امْرَأَةٌ فَوَطَّأَتْهُ فَلَزِمَهُ مَا نَقَصَ فِي الْأَمَةِ وَفِي الْحَرَّةِ
صِدَاقٌ مِثْلَهَا فَإِنْ ذَلِكَ كَلِمَةً فِي رَقَبَتِهِ لَا يَبْعُدُ وَهَذَا مِنْهُ تَعْلُوقُ ذَلِكَ بِرَقَبَتِهِ إِنْ رَقَبَتُهُ
تَسَلَّمَ فِي يَدِهِ الْجَنَائِاتِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ سَيِّدُهُ إِنْ يَفْقِدُ مِنْهَا بَارِشَ الْجَنَائِةِ قُلْتُ الْجَنَائِةُ
أَوْ كَثُرَتْ وَهَذَا كَلِمَةٌ لِأَنَّهُ تَعَدَّى فِيمَا لَمْ يُؤْتَمِنْ عَلَيْهِ وَلَمْ يَسْلَمْ إِلَيْهِ وَأَمَّا مَا أُوتِمِنْ عَلَيْهِ أَوْ اسْلَمَ
إِلَيْهِ فَقَدْ رَوَى ابْنُ جَبْرِ عَنْ ابْنِ الْمَاجِشُونَ كُلَّ عَدُوٍّ كَانَ مِنَ الْعَبْدِ فِيمَا أُوتِمِنْ عَلَيْهِ

مِنْ دَرِيْعَةٍ أَوْ بَضَاعَةٍ أَوْ اسْتَوْجَرَ عَلَى عَمَلٍ أَوْ عَامَرِيَةً أَوْ كَرَاءَةً أَوْ مَا صَارَ بِيَدِهِ بِأَفْزَنِ أَهْلِهِ
فَيَبِيعُ ذَلِكَ أَوْ يَأْكُلُهُ إِنْ كَانَ طَعَامًا فَذَلِكَ فِي ذِمَّةِ الْإِنْفِ وَجِهٌ وَاحِدٌ أَنْ يَتَعَدَّى فَسَادُ
ذَلِكَ الشَّيْءِ بِقَطْعِ الثُّوبِ وَعَقْرُ الْبَجْرِ وَشَبْهُهُ فَذَلِكَ فِي رَقَبَتِهِ وَقَالَ الْأَصْبَغِيُّ وَقَالَ وَلَمْ
يَكُنْ ابْنُ الْقَاسِمِ يُمِيزُ بَيْنَ ذَلِكَ فَوَجْهٌ قَوْلُ ابْنِ الْمَاجِشُونَ أَنَّهُ أَلْفٌ لِمَنْفَعَتِهِ لِنَفْسِهِ فَذَلِكَ
تَعْلُوقٌ فِي ذِمَّةِ دَامَا عَقْرُ الْبَجْرِ وَقَطْعُ الثُّوبِ فَإِنَّهُ قَصْدُ تَلَا فِي الْغَيْرِ مَنْفَعَتُهُ لِنَفْسِهِ فَذَلِكَ تَعْلُوقُ
ذَلِكَ بِرَقَبَتِهِ وَجِهٌ قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ أَنَّهُ قَصْدُ أَلْفٍ مَا أُوتِمِنْ عَلَيْهِ فَتَعْلُوقُ بِذِمَّةِ دُونَ
رَقَبَتِهِ كَمَا لَوْ أَكَلَهُ ٥ - قَوْلُهُ لَمْ يَبْلُغْ إِنْ يَجُوزُ نَحْلُ الْجَمْعَةِ صَفَتُهُ قَوْلُهُ وَلَدًا أَيْ
وَلَدًا لَمْ يَبْلُغْ إِلَى حَدِّ يَجُوزُ عَطِيَّتُهُ لِلْغَيْرِ ٦ - قَوْلُهُ مِنْ نَخْلٍ ابْنُ الصَّغِيرِ
أَشْهَدَ عَلَى ذَلِكَ وَأَعْلَنَ بِهِ خَتْنُهُ يَعْلَمُ أَنْ نَظَرَهُ فِيهِ نَمَا هُوَ لِابْنَتِهِ فَالْعَطِيَّةُ جَائِزَةٌ وَإِنْ وَلِيَهَا
الْأَبُ لِأَنَّهُ هُوَ الْحَاضِرُ لِابْنَتِهِ الصَّغِيرَةِ مِنْ نَفْسِهِ وَنَظَرَهُ وَذَلِكَ إِنْ الْمَوْجُوبُ عَلَى ضَرْبَيْنِ
عَيْنٍ وَغَيْرِ عَيْنٍ فَمَا غَيْرَ عَيْنٍ فَمَا كَانَ يَحَازِرُ وَلَا يَنْتَفِعُ الْأَبُ بِهِ حَالِ الْيَازَةِ وَبَعْدَهَا
كَالْجَنَّةِ يَسْتَقْلِمُهَا أَوْ الرُّبْعَ يَكْرِهِيهِ أَوْ السَّلْعَةَ يَسْكُمُهَا أَوْ يَبِيعُهَا فَإِنَّهُ يَصِحُّ حِيَازَةُ الْأَبِ
أَيَّهَا لِابْنَتِهِ وَمَا كَانَ الْأَبُ يَنْتَفِعُ بِهِ كَالدَّارِ يَسْكُنُهَا أَوْ الثُّوبَ يَلْبَسُهُ فَلَا يَصِحُّ حِيَازَةُ الْأَبِ
لَهُ مَعَ اسْتَدَانَتِهِ ذَلِكَ لِأَنَّ اسْتِقَاعَهُ يَكُونُ الدَّارَ وَلِبْسَ الثُّوبِ بَيِّنًا فِي حِيَازَةِ الْأَبْنِ ١٢ -
٧ - قَوْلُهُ الْفَرَاثُ هُوَ التَّقْدِيرُ لِأَنَّ سَهْمَانَ الْفَرَاثُ مَقْدَرَةٌ وَهِيَ سِتَّةُ
النِّصْفِ وَالرُّبْعِ وَالثُّمْنِ وَالثَّلَاثَانِ وَالثَّلَاثُ وَالسُّدُسُ ١٢ - قَوْلُهُ قَالَ مَالِكُ
الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا وَالَّذِي أَدْرَكَتْ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ الْحُجَّ وَهَذَا كَمَا قَالُوا أَنَّ مِيرَاثَ الْوَلَدِ
مِنْ الْأَبْنِ عَلَى ضَرْبَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ يَرْتُوَ بِالْعَصَبِ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْوَلَدُ رَجُلًا أَوْ نِسَاءً
وَالثَّانِي أَنْ يَرْتُوَ بِالْفَرَضِ وَهُوَ أَنْ يَكُنْ نِسَاءً فَإِنْ وَرَثُوا بِالْعَصَبِ وَكَانُوا رَجُلًا فَلِلْمِيرَاثِ
بَيْنَهُمْ بِالسَّوَادِ لَنَا وَبَيْنَ سَبَبِ اسْتِحْقَاقِهِمْ وَصَفَتِهِمْ فِي الْقِسْمِ وَإِنْ كَانُوا رَجُلًا أَوْ نِسَاءً لِأَيَّةٍ
وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ يُوْصِيكُمْ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ الْإِثْنَاءُ وَلِلْأُنثَى الْوَرِثَةُ
إِنْ بَنَاتٌ بِالْفَرَضِ لِلْأَنْفَرَادِ بَيْنَ فَلَا يَخْلُوْنَ يَكُنْ وَاحِدَةً أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً
فَلَهَا النِّصْفُ وَالْأَصْلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى فَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَإِنْ
كُنَّ اثْنَتَيْنِ فَالَّذِي عَلَيْهِ جَعَلَهُ الصَّحَابَةُ وَمَنْ بَعْدَهُمْ إِنْ فَرَضَ الْبَنَتَيْنِ فَمَا زَادَ الثَّلَاثَانِ
وَرَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ فَرَضَهَا النِّصْفُ وَلَمْ يَثْبُتْ ذَلِكَ عَنْهُ وَالْأَصْلُ عَلَى ضَعْفِ
هَذَا الْقَوْلِ الْأَجْمَاعُ عَلَى خِلَافِهِ وَدَلِيلُنَا مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى أَنَّ كُلَّ نَوْعٍ مِنَ النِّسَاءِ فَرَضَ
وَاحِدَتَيْنِ النِّصْفَ فَإِنْ فَرَضَ الْبَنَتَيْنِ مِنْهُمَا الثَّلَاثَانِ أَصْلُ ذَلِكَ الْأَخَوَاتُ ١٢ -
٩ - قَوْلُهُ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً خَالِصَاتٍ لَيْسَ مَعَهُنَّ ابْنٌ فَإِنَّهُنَّ الصَّغِيرَاتُ عَتَبَاتُ الْجَزَاءِ
عَلَى تَأْوِيلِ الْمَوْلُودَاتِ فَوْقَ اثْنَتَيْنِ خَيْرُ ثَانٍ أَوْ صَفَتُهُ نِسَاءً أَوْ نِسَاءً زَانِدَاتٌ عَلَى
اثْنَتَيْنِ ١٢

اشتيتين فلهن ثلثا ماترك وان كانت واحدة فلها النصف فان شرهما احد بفريضة مسماة وكان فيهم ذكر بدعي بفريضة من شرهما وكان ما بقي بعد ذلك بينهما على قدر موارثهم ومنزلة ولد الابناء الذكور اذ الم يكن دونهم ولد كمنزلة الولد سواء ذكرهم كذكرهم انتا هم كانتا هم يرثون كما يرثون محجبون كما يحجبون فكان اجتمع الولد للصلب وولد الابن وكان في الولد للصلب ذكر فاته لاميراث معه احد من ولد الابن فكان لم يكن في الولد للصلب ذكر وكانت ابنتين فاكثرتن ذلك من البنات للصلب فاته لاميراث لبنات الابن معهن الابن يكون مع بنات الابن ذكره من المتوفى بمنزلتهن او هو اطرف منهن فاته يرد على من هو بمنزلته ومن هو فوقه من بنات الابناء فضلا ان فضل فيقتسمونه بينهما للذكر مثل حظ الانثيين وان لم يفضل شيء فلا شيء لهما وان لم يكن الولد للصلب الابنة واحدة فلها النصف ولا ابنة ابنة واحدة كانت او اكثر من ذلك من بنات الابناء ممن هو من المتوفى بمنزلة واحدة السدس فان كان مع بنات الابن ذكر وهو من المتوفى بمنزلتهن فلا فريضة ولا سدس لهن ولكن ان فضل بعد فرائض اهل الفرائض فضل كان ذلك الفضل لذلك الذكور ومن هو بمنزلته ومن هو فوقه من بنات الابناء للذكر مثل حظ الانثيين ليس لمن هو اطرف منهم شيء وان لم يفضل شيء فلا شيء لهما وذلك ان الله تبارك وتعالى قال في كتابه يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ماترك وان كانت واحدة فلها النصف قال مالك الاطراف هو الابعد ميراث الرجل من امرأته والمرأة من زوجها قال مالك وميراث الرجل من امرأته اذ لم تترك ولد او ولد ابن منه او من غيره النصف فان تركت ولدا او ولد ابن ذكرا كان او انثى فلزوجها الربع من بعد وصية توصي بها او دين وميراث المرأة من زوجها اذ لم يترك ولدا او ولد ابن ذكرا كان او انثى فلا ميراث لهما الثمن من بعد وصية توصي بها او دين وذلك ان الله تبارك وتعالى يقول في كتابه ولكم نصف ماترك ازواجكم ان لم يكن لهن ولد فان كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصين بها او دين ولهن الربع مما تركن ان لم يكن لهن ولد فان كان لهن ولد فلهن الثمن

١٥ قوله فلها النصف وفي الآية دلالة على ان المال كله للذكر اذا لم يكن معه انثى لانه جعل للذكر مثل حظ الانثيين وجعل للانثى النصف اذا كانت منفردة فعلم ان للذكر عند اذا انفرد ضعف النصف وهو الكل واختلف في الانثيين فقال ابن عباس حكما حكم الواحدة لانه تعالى جعل الثلثين لما فوقهما وقال الباقر حكما حكما ما فوقهما لانه تعالى لما بين ان حظ الذكر مثل حظ الانثيين اذا كان معه انثى وهو الثلثان اقتضى ذلك ان حظها الثلثان ثم لما وهم ذلك ان يزداد النصف بزيادة العدد وذلك لقوله تعالى فان كن نساء فوق اثنتين ولو يد ذلك ان البنات الواحدة لما استحققت الثلث مع اخيها فبالاخرى ان تستحق مع اخوتها مثلما ١٢ محله ١٤ قوله على قدر موارثهم فلذلك مثل حظ الانثيين لقوله صلى الله عليه وسلم المحقوا القرصن بابلها وما بقي فمولا ولي رجل ذكر رواه الشيخان ١٢ ع ١٣ قوله ومنزلة ولد الابناء الذكور اذا لم يكن الخ وبذلك قال ان ولد الابن عند عدم الولد بمنزلة الولد لاننا هم النصف وللانثيين منها فما زاد الثلثان وللذكر فما ذاب جميع المال وذكرهم يعصب اخته فيكون لها جميع المال للذكر مثل حظ الانثيين فذا في الميراث فاما في المحجب فم ايضا بمنزلة الولد للصلب في المحجب وذلك ان حجب الولد وولد الولد على ضربين حجب هو منع من الميراث جملة وحجب هو رد من فرض الى فرض فاما منع الميراث جملة فان الابن يمنع الميراث ولد الابن والاخوة للاب والام الاخوات للاب والاخوة للام ومنع الميراث كل عصبة لا فرض له من الاعمام وبنو العم وبنو الاخ وذلك ان كل من ورث بسبب فانه يسقط من كان بعده منه من يرث بذلك السبب ويسقط من كان اضعف حاله منه في ذلك السبب وان كان القرب سواء فاما الاول فان الاخ يسقط ولد الاخ وهما وليان بالاخوة والاخ اقرب من ابن الاخ والاب يسقط الجد لانها يرثان بالاخوة والاب اقربهما وبياتي ذكر الجدة بعد هذا ان شاء الله تعالى واذا استكمل البنات الثلثين سقط ميراث بنات الابن الا ان يكون معهن او اسفل منهن ابن يعصبن واذا استكمل الاخوات للاب والام اثنتين سقط الاخوات للاب الا ان يكون معهن اخ لمن يعصبن وقد ذكرنا حجب العصبات بعد هذا ١٢ ع ١٣ قوله اذا لم يكن دونهم اي يتيم وبين الميت ولد للصلب ١٤ قوله فان اتجمع الولد للصلب وولد الابن الذكور فلكم الثلثان فان كان الابن مع الابن الذكور سببا منه الى الميت وهما وليان بالبنة ولان ابن الابن يدلي بالابن ومن يدلي بعاصب فاته لا يرث معه وان عدم الابن وكانت ابنة واحدة فان ابنة الابن ترث معها السدس تكملة الثلثين لانه فرض يرثه البناتان فما زاد وبنات الابن يعمن مقام البنات

عند عدم من قلنا عدم من يستحق منهن السدس كان ذلك لبنت الابن فمى اولى بالسدس من الاخوات الشقيقة وعلى هذا جمهور الفقهاء من الصحابة والتابعين الامام ابو موسى وموسى وسلمان بن ربيعة ان النصف للبنات والنصف للتاني للاخت ولا حق في ذلك لبنت الابن وقد روى عن ابى موسى ما يقتضى الرجوع عن هذا القول وذلك ما رواه بذييل بن شرجيل شغل ابو موسى عن بنت وابنة ابن داخنت فقال للبنات النصف وللأخت النصف وأنت ابن مسعود فميتا يعني فضل ابن مسعود واخره يقول ابى موسى فقال لقد ضللت اذا وانا من المتدين اقضى فيها بما تقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم لابنة النصف ولابنة الابن السدس تكملة الثلثين وما بقى للاخت فاتيها باموسى فاجرناها يقول ابن مسعود فقال لا تشلون من شئى مادام هذا الجرح فكم والدليل على صحة ذلك من جهة المعنى ان بنت الابن في هذه المسئلة ترث بالفرض والاخت ترث بالتعصيب ولا ميراث للعصبة حتى يتكامل ذوى الفروض فزعم ١٢ ع ١٣ قوله فلا شيء لهم وبه قال جميع الفقهاء وعن ابن عباس انهن لسن بعصبة ولا شيئا مع البنات مطلقا ١٢ محله ١٤ قوله قال مالك وميراث الرجل من امرأته اذ لم تترك ولدا الخ وبذلك قال وذلك ان فرض الزوج النصف ويجوز له ولد ولد الابن الى الربع واكمل فروض الزوجة الربع ويرد ما الولد وولد الابن الى الثمن والا صل في ذلك الآية المتقدمة فان كانت الزوجة واحدة فذا حكمها وان كن اثنتين او ثلثا او اربعا فحكمهن في ذلك حكم الزوجة الواحدة لمن الربع دون الولد وولد الابن ولهن الثمن مع الولد وولد الابن يقتسمن ذلك على السواء ولا تنقص الزوجة او الزوجات من الثمن الا ان ينقصن العول مثل ان يترك المتوفى زوجة وابوين وابنتين فان اصل هذه الفريضة من اربعة وعشرين وتعود الى سبع وعشرين وتسمى المنيرة وذلك ان على بن ابى طالب سئل عن ميراث الزوجة من هذه المسئلة وهو يخطب على المنيرة فقال عا دثمتا تسعا ومضى في خطبة ١٢ ع ١٣ قوله او دين انما قال باوالتى لا باحة دون الواو للالة على انها متساويان في الوجوب مقدمان على القسمة مجموعين ومنفردين قدم الوصية على الدين وهي متأخرة في الحكم لانها شعبة بالميراث شائعة على الورثة منذوب اليها الجميع والدين انما يكون على المنذور ١٢ ع ١٣ قوله الثمن الواحدة وبجماعة سواء في الربع والثمن جعل ميراث الزوج ضعف ميراث الزوجة لدلالة قوله تعالى للذكر مثل حظ الانثيين وبهذا قياس كل رجل وامرأة اشتركا في الجدة والقرب للرجل من ضعف المرأة واشتتة منه اولاد الام والمعتق والمعتقة ١٢

مما تركتم من بعد وصية توصون بها اودين ميراث الام والاب من ولدها قال مالك الامر بالمجتمع عليهم عندنا الذي لا اختلاف فيه والذي ادركت عليه اهل العلم ببلدنا انه ميراث الاب من ابنة او ابنته انه ان ترك المتوفى ولدا او ولد ابن ذكرا فانه يفرض للاب السدس فريضة فان لم يترك المتوفى ولدا او ولدا لابن ذكرا فانه يبدأ بمن شرك الاب من اهل الفرائض فيعطون فرايضهم فان فصل من المال السدس فما فرقه كان للاب وان لم يفضل عنهم السدس فما فرقه فرض للاب السدس فريضة وميراث الام من ولدها اذا توفي ابنها او ابنتها فترك المتوفى ولدا او ولدا لابن ذكرا كان او انثى او ترك من الاخوة اثنين فصاعدا ذكورا كانوا واناثا من اب وام او من اب او من ام فالسدس لهما وان لم يترك المتوفى ولدا ولا ولد ابن ولا اثنين من الاخوة فصاعدا فان للام الثلث كاملا الا في فريضتين فقط واحدة الفريضتين ان يتوفى رجل ويترك امرأته وابويه فيكون لامرأته الربع وللمه الثلث مما بقى وهو الربع من رأس المال والاخرى ان تتوفى امرأة وتترك زوجها وابويه فيكون لزوجها النصف وللمها الثلث مما بقى وهو السدس من رأس المال وذلك ان الله تبارك وتعالى يقول في كتابه ولا بويه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث فان كان له اخوة فلامه السدس فمضت السنة ان الاخوة اثنان فصاعدا ميراث الاخوة من الام قال

له قوله مالك الامر بالمجتمع عليهم عندنا الذي لا اختلاف فيه الخ وهذا كما قال وذلك ان ميراث الاب من ابنة او ابنته يكون على وجهين احدهما ان ينفرد بالفرض والثاني ان يجتمع الفرض والتعصيب وقد قال ابو اسحاق الاسفرائيني وبعض اصحاب الشافعي انه ينفرد بالتعصيب فاما موضع الفريضة بالفرض فتارة يكون مع من هو اقوى تعصبا منه كالابن وابن الابن فان لم يكن له فرع فرع ففرقة وهو السدس والثاني ان يعطى فرقة وهو السدس ثم يستغرق اهل الفروض بقية المال فلا يبقى منه ما يورث بتعصيب فانه لا يرث الام او جيب له بالفرض ولدا وهو السدس وذلك ان يرث المتوفى ابنتان فاشركوا بالابن فيكون للابنتين الثلثان وللأبوين لكل واحد منهما السدس فلا يبقى من المال بعد ذلك شيء واما موضع جمع فريضة ميراث بالفرض والتعصيب فموان ينفرد بميراث فريضة سدس بالفرض وباقيه بالتعصيب او يبقى منه بعد ميراث بالفرض وميراث ذوي الفروض بقية فانه يرثها بالتعصيب مثل ان يرث المتوفى اب وزوجة فان للزوجة الربع وللأب السدس بالفرض ويبقى نصف ونصف السدس فيكون له بالتعصيب ١٢ له قوله وميراث الام من ولدها اذا توفي ابنها الخ وهذا كما قال ان ميراث الام من ابنتها يتنوع بنوعين على مذاهب مالك وجمهور الفقهاء احدهما بالفرض وهو على ضربين الثلث مع عدم الولد وولد الابن والاثنين من الاخوة فصاعدا فاما مع وجود واحد من ذكرنا ففرضها السدس وروي عن ابن عباس انه لا يحجب الام من الثلث الى السدس الا الثلاثة من الاخوة فصاعدا والدليل على ما ذهب اليه الجمهور قوله تعالى فان كان له اخوة فلا ميراث السدس ولفظ الاخوة واقع على الاثنين فزاد على قولنا ان قل الجمع اثنان وسواء كان الولد وولد الابن ذكرا وانثى او كان الاخوان لاب وام او لاب او لام او مفترقين احدهما للاب والاخر للام فان كل ذلك يرد الام من الثلث الى السدس والاصل في ذلك قوله تعالى ولا بويه لكل واحد منهما السدس ان كان له ولد الاية ولوان مجوسا تزوج ابنته فولد منها ولان فاسمت الام وولدتان ثم مات احد الولدين ففي العتيبة للام السدس لان الميراث ترك امه وهي اخته وترك اخاه فتجب الام نفسها بنفسها من الثلث الى السدس فكان ترك اما واخا فاختا فتجب الام من الثلث ١٢ له قوله الا في فريضتين فقط يريدان حكم الام في الفرض السدس او الثلث على ما تقدم من ذكرنا لا يرث بغير هذين الفرضين ولا ينقص من واحدة منهما بغير عول الا في مشكيتين وسما زوج ولان فريضة ولوان وهما الفريضة فان مالكا وجامعة الفقهاء والتابعين جعلوا للام في المشكيتين ثلث ما بقى وانفرد ابن عباس بان جعل للام ثلث جميع المال وله من المسائل الخمس التي صح انفرد ابن عباس بها والثلاثة معنى العول والرابعة ان الام لا تحجب من الثلث الى السدس من الاخوة الا بثلاثة وانما مستانه لا يجعل الاخوات عصبة مع البنات والدليل على ما نقلوه قوله تعالى فان لم يكن له ولد ولا اية وولد عام ومن جهة المعنى ان يزين ابوان دخل بينهما ذوسم فوجب ان يكون للام ثلث ما بقى بعد سهم اصله اذا كان مع الابوين بنت اذا ثبت ذلك فان الفريضة تكون على ثلاثة اوجه احدها

رجل توفي وترك زوجة وابوين فان الفريضة من اربعة للزوج الربع وللام الربع ثلث ما بقى وللأب النصف والوجه الثاني رجل توفي وترك زوجة وابوين واخا فان الفريضة من اربعة على ما تقدم والوجه الثالث امرأة توفيت وترك زوجها وابوين فان الفريضة من ستة للزوج النصف ثلثا وللام ثلث ما بقى بسهم وهو السدس وللأب الثلث سمان وهو ثلث ما بقى وسواء في هذه المسئلة كان مع الابوين اخ او اخوان او اكثر ولم يكن اخ وفي المسئلة الاولى اذا كان مع الابوين اخوان فاكثروا لم يكن اخ فان الفريضة تكون من ستة للام السدس ولا يكون لها ثلثا ما بقى لان الاخوين قد حجبها من الثلث الى السدس والله اعلم واحكم ١٢ له قوله من رأس المال وللأب النصف الباقي وبه قالت الامثلة الاربعة والجمهور وهو المأثور عن عمر وعلى وعثمان وزيد بن ثابت روى عنهم الدارمي وله عن ابراهيم قال كان عبد الله بن عمر اذا سلك طريقا وجدناه سبلادانه قال في زوج وابوين للزوج النصف وللام ثلث ما بقى وروي عبد الرزاق عن عكرمة انه كان ابن عباس يجعل لها الثلث من جميع المال وله عن ابراهيم خالف ابن عباس اهل القبلة في امرأة وابوين جعل للام الثلث من جميع المال واستدل الجمهور بان معنى قوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلام الثلث هو ان لها ثلث ما ورثته سواء كان جميع المال او بعضه فلو اريد ثلث الاصل لكان في البيان فان لم يكن له ولد فلام الثلث ولنا قوله وورثه ابواه ويقول ابن عباس قال شريح ١٢ مخ له قوله لكل واحد منهما يبدأ بتكرير العامل وفأنته انتقص على استحقاق كل منهما السدس ولو قيل ولا بويه السدس لكان الظاهر اشتراكهما فيه ولو قيل لا بويه السدس لكان لهما سهم السدس عليهما على السوية وعلى خلافها و انتفيل بعد الاجال تأكيد ١٢ مخ له قوله وورثه ابواه اي تحجب فلامه الثلث مما ترك وانما قلنا تحجب لانه اذا ورثه ابواه مع احد الزوجين كان للام ثلث مما يبقى بعد اخراج نصيب الزوج الا ثلث ما ترك كما قاله ابن عباس والا لادى الى حط نصيب عن نصيبها مع انه اقوى منها في الارث بدليل ان له نصف حقه او خلاصا ١٢ مخ له قوله اثنان فصاعدا فيحجب الاخوان ايضا الام من الثلث الى السدس واليه ذهب اكثر الصحابة وجمهور الفقهاء خلافا لابي ابن عباس فانه جعل الثلثة حجة للام دون الاثنين قلنا معهما الثلث بناء على ان الاخوة جميع فلا يتناول المثنى رويان الاثنين في الميراث حكم الجماعة روى الحاكم وصححه البيهقي عن ابن عباس انه دخل على عثمان فقال ان الاخوين لا يرذان الام من الثلث قال تعالى فان كان له اخوة واخوان ليس بلسان قومك اخوة قال عثمان لا يستطيع ان ارد ما كان قبلي ومضى وتوارث به الناس انتحط ولما عن زيد بن ثابت انه كان يحجب الام با الاخوين فقالوا يا ابا سعيد ان الله يقول فان كان له اخوة وانت تحجبها باخوين فقال ان العرب تسمى الاخوين قالوا ليعني في الميراث واجت عثمان بالاجماع على ان المراد بالاخوة في الآية اخوان فصاعدا بطريق المجاز وبطريق القياس ١٢ مخ

مالك الامم المجمع عليه عندنا ان الاخوة للام لا يرثون مع الولد ولا مع ولد الابناء ذكرانا كانوا واناثا شيئا ولا يرثون مع الاب ولا مع الجد اب الاب شيئا وانهم يرثون فيما سوي ذلك يفرض للواحد منهم السدس ذكرانا كانوا وانثى فان كانا اثنتين فلكل واحد منهما السدس فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث يفتسمونه بينهم بالسواء للذكر مثل حظ الانثى وذلك ان الله تبارك وتعالى يقول في كتابه وان كان رجل يورث كلالة او امرأة وله اخ او اخت فلكل واحد منهما السدس فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث فكان الذكر والانثى في هذا بمنزلة واحدة ميراث الاخوة للام والاب قال مالك الامم المجمع عليه عندنا ان الاخوة للاب والام لا يرثون مع الولد الذكوشي والامع ولد الابن الذكوشي والامع الاب دنيا شيئا وهم يرثون مع البنات وبنات الابناء مالم يترك المتوفى جدا ابابا مفضل من المال فيكون فيه عصبته يبدأ بمن كان له اصل فريضة مسماة فيعطون فرائضهم فان فضل بعد ذلك فضل كان للاخوة للاب والام يفتسمونه بينهم على كتاب الله ذكرانا كانوا واناثا للذكر مثل حظ الانثيين فان لم يفضل شيء فلا شيء لهم قال وان لم يترك المتوفى ابابا ولا جد ابابا ولا ولدا ولا ولدا بن ذكرانا كانوا وانثى فانه يفرض للاخت الواحدة للاب والام النصف فان كانت اثنتين فما فوق ذلك من الاخوات للاب والام فرض لهما الثلثان فان كان معهما اخ ذكر فلا فريضة لاحد من الاخوات واحدة كانت او اكثر من ذلك ويبدأ بمن شركهم بفريضة مسماة فيعطون فرائضهم فما فضل بعد ذلك من شيء كان بين الاخوة للاب والام للذكر مثل حظ الانثيين الا في فريضة واحدة فقط لم يكن لهم فيها شيء فاشتركوا فيها مع بنى الام في ثلثهم وتلك الفريضة امرأة توفيت وترك زوجها وامها واخوتها لامها واخوتها لايها وامها فكان لزوجها النصف ولامها السدس واخوتها لامها الثلث فلم يفضل شيء بعد ذلك فيشترك بنو الاب والام في هذه الفريضة مع بنى الام في ثلثهم فيكون للذكر مثل حظ الانثى من اجل انهم

له قول

قال مالك الامم المجمع عليه عندنا ان الاخوة للام لا يرثون مع والدهما كما قال ان الاخوة للام لا يرثون مع وارث من الولد ذكورهم واناسهم وولد الابن لا يرثون مع وارث من الاب والاحاد و يرثون مع غيرهم من الام والمجذات وسائر الورثة بالفرض دون التعصيب لانهم يستفيدون ذلك من الام وليست من اهل التعصيب وفرض الواحد منهم السدس لا ينقص من ذلك الا بالمولود وفرض الانثيين ثمانية اثلث ذكورهم واناسهم في ذلك كله سواء والاصل في ذلك قول الشرع وجل وان كان رجل يورث كلالة او امرأة معناه عندنا ان يورث بغير ابوين ولا مولودين ثم قال عز من قائل وله اخ واخت فلكل واحد منهما السدس فساوى في ذلك بين الاخ والاخت ثم قال تبارك اسمه فان كانوا اكثر من ذلك الآية فوجب ان يرجع الصغير الى الذكور والاناث وذلك يقتضي تساويهم في الثلث لان ذلك لفظ ظاهر الاشتراك في الثلث وايضا فانه لما استوى ذكورهم واناسهم عند الافراد بالسواء استوى عند الاشتراك في الثلث والله اعلم ١٢ قوله فليهم شركاء لانهم يستحقون بقراءة الام وهي لا ترث اكثر من الثلث ١٣ قوله بالسواء فلا يفضل الذكر منهم الانثى بل للذكر مثل حظ الانثى وبه قال ابو حنيفة ان الواحد منهم السدس وللانثيين فصلا الثلث ذكورهم واناسهم سواء وانهم ينيقون بالفرض والاصل ١٢ قوله يورث كلالة اي يورث منه صفة لرجل كلالة خبر كان اي وان كان الرجل مورث منه كلالة او الخبز يورث وكلاهما من الصغير يورث وكلالة يطلق على من لم يخلف ولدا ولا ولد له من ليس بولد ولا ولد له من الخلفين وهو في اصل مصدر بمعنى الكلال وهو ذهاب القوة من الاعضاء فكانه يصير الميراث للوارث من بعد اعياء ١٢ قوله وله اخ واخت والامراد اولاد الام اجماعا ويدل عليه قراءة ابي بن كعب اخ واخت من الام ١٢ على قوله بمنزلة واحدة ومعلوم الآية انهم يرثون مع الام والجدة كما يرثون مع البنت وبنت الابن يخص منه بالاجماع ١٢ قوله قال مالك الامم المجمع عليه عندنا ان الاخوة للاب والام لا يرثون مع الولد الذكوشي الخ وهذا كما قال ان الاخوة للاب والام لا يرثون مع الابن ولا مع ابن الابن ولا مع الاب شيئا وذلك انهم انما يرثون بالتعصيب بدلون بالاب لا يرثون مع التعصيب والتعصيب البنة اقوى من تعصيب الابوة بدلون بالتعصيب الابن ينيق ميراث الاب بالتعصيب فاذا كان الاخ لا يرث مع الاب فبان لا يرث مع الابن الذي هو اقوى تعصبا منه اولي واثاث الاخوات وان كن يرثن بالفرض الا انهن لا يبدلين الا بابدلي به ذكورهم فان كان ذكورهم يجمعون بالاب والابن وابن الابن فبان يحجب به اناسهم اولي واخرى ١٢ قوله وهم يرثون مع البنات وبنات الابن مالم يترك المتوفى ابابا لما فضل من المال فيكون عصبته يريد اذ لم يكن في الورثة احد من ذكرنا ان يحجبهم ولم يكن فيهم جديقا ستم كانوا عصبته

يرثون ما فضل من المال من البنت الواحدة او بنت الابن وهو نصف المال او ما فضل من الاثنين فزادوا وعلى بنتي ابن او من بنت وبنت ابن وهو الثلث وان كان الاخوة ذكرانا فلهذا الفضل بينهم على السواء وان كانوا ذكورا واناثا فلهذا الفضل بينهم للرجل مثل حظ الانثيين لقوله تعالى فان كانوا اخوة رجالا ونساء الآية ولا نهم رجالا ونساء في تعدد يرثون بالتعصيب فكان للذكر مثل حظ الانثيين كالبنين فان كن اناثا وكانت ابنة او بنتان فان الاخوات عصبته لمن يرثن معهن ما فضل من سهام ذوى الفروض لهذا قول الجمهور وقال ابن عباس لا يعصب الاخوات البنات والدليل على صحة ما ذهب اليه الجمهور حديث ابن مسعود المتقدم ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى للابنة بالنصف وللابنة الابن بالسدس بحكمة الثلثين وما بقي فلاخت ودليلنا من جهة القياس ان هذا ميراث فلم ينفرد به ابن العم دون الاخت اصل ذلك اذا انفرد ١٢ قوله وان لم يترك المتوفى ابابا ولا جد ابابا الخ وهذا كما قال انه اذا كان مع الاخوات اخ فانه يرثن بالتعصيب ما فضل عن الفروض ولا يرثن بالفرض لان حكم التعصيب قد غلب عليهن فصار ذلك حكما ولا خلاف في ذلك الا في المسئلة التي ذكرها وهي المسئلة التي تسمى الشركة لتشريك الاخوة للاب والام مع الاخوة للام في الثلث وتسمى الحارثية لان الاخوة للاب والام قالوا سبب ان ابانا كان حارثا على وجه الاخبار من تسادى الاخوة للاب والام والاخوة للام في الاول بالام وهذا مذموم ما لك والشا فخر واما ابو حنيفة فيجعل الثلث للاخوة للام دون الاخوة للاب والام حين لم تنقسم لهم الفرائض شيئا واختلف في ذلك عمرو بن دينار وابن عباس وقال عمر بن قتيبي في العام الاول فلم يشرك وقضى في العام الثاني فاشرك تلك على ما قضينا وهذا على ما قضينا وقال وكيع اختلف فيها عن جميع الصحابة الا عن علي فانه لم يختلف عنده انه لم يشرك بينهما واستدل من قال بالتشريك بما استدل به مالك من قول الله تبارك وتعالى وان كان رجل يورث كلالة الآية قال مالك فذكر شيوخنا هذا الفريضة لانهم كلهم اخوة للمتوفى لامة وهو سبب ميراث جميع الاخوة لا يخرج الاخوة للاب والام ما سببهم المتوفى بالاب عن ان يكونوا اخوته لامة فتعمل الآية على عمومها في كل اخ لام سواء كان اخا للاب او لم يكن والاب لا يزيد ما بينهما ضعفا بل يزيده قوة وتاكيدا ومن جهة القياس ان هذه فريضة فيها اخوة لام واخوة لاب وام لوالفرد واحد بها لورث فاذا ورث الاخ من الام وجب ان يشرك الاخ من الاب والام اصل ذلك اذ لم يكن في الفريضة ام وعندنا ان نفع التشريك اقبس واظهر والله اعلم واحكم اذا ثبتت ذلك فان الشركة لا تصح الا بالربعة شروط ان يكون فيها زوج وابنان من ولد الام واخ لاب وام فكون معهم ام او جدة فان خرم شرطا من هذه الاربعة لم يكن مشتركة والله اعلم ١٢

كلهم اخوة المتوفى لاهم وانما ورثوا بالام وذلك ان الله تبارك وتعالى قال وان كان رجل يورث كلالة او امرأة وله اخ واخوة
فلكل واحد منهما السدس فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث فذلك شركاء في هذه الفريضة لانهم كلهم اخوة المتوفى
لاه ميراث الاخوة للاب قال مالك الامرا المجمع عليهم عندنا ان ميراث الاخوة للاب اذ لم يكن معهم احد من بنو الاب
والام كما منزلة الاخوة للاب والام سواء ذكرهم كذا ذكرهم والدم وانما كانت لهم الا انهم لا يشركون مع بنى الام في الفريضة التي شرکهم
فيها بنو الاب والام لانهم قد خرجوا من ولادة الام التي جمعت اولئك فكن اجتمع الاخوة للاب والام والاخوة للاب وكان في بنى الام
والاب ذكر فلا ميراث لاحد من بنى الاب وان لم يكن بنو الاب والام الا امرأة واحدة او اكثر من ذلك من الاناث لا ذكر معهم فانه
يفرض للاخت الواحدة للاب والام النصف ويفرض للاخوات للاب السدس ثمة الثلثين فان كان مع الاخوات للاب ذكر فلا فريضة
لهن ويبدأ بأهل الفرائض المسماة فيعطون فرائضهم فان فضل بعد ذلك فضل كان يثنى الاخوة للاب للذكر مثل حظ الانثيين
وان لم يفضل شيء فلا شيء لهم فان كانت الاخوة للاب والام امرأتين او اكثر من ذلك من الاناث فرض لهن الثلثان ولا ميراث
معهن للاخوات للاب الا ان يكون معهن اخ لاب فان كان معهن اخ لاب بدعي بمن شرکهم بفريضة مسماة فاعطوا فرائضهم فان
فضل بعد ذلك فضل كان بين الاخوة للاب للذكر مثل حظ الانثيين وان لم يفضل شيء فلا شيء لهم ولبنى الام مع بنى الاب الام
ومع بنى الاب والام ومع بنى الاب الواحد السدس وللانثيين فصاعدا الثلث للذكر مثل حظ الانثيين فمهم فيه بمنزلة واحدة سواء
ميراث الجد من مالك عن يحيى بن سعيد انه بلغه ان مغوية بن ابي سفيان كتب الى زيد بن ثابت يسأله عن الجد فكتب
اليه زيد بن ثابت انك كتبت الى تسألني عن الجد والله اعلم وذلك مما لم يكن يقضى فيه الا لامراء يعني الخلفاء وقد حضر الخلفيتين
قبلك يعطيان النصف مع الاخ الواحد والثلث مع الاثنين فان كثرت الاخوة لم ينقصوه من الثلث من مالك عن ابن شهاب

الام وتسمى هذه المسئلة بالمسئلة المبركة لشددة هذا قول عمرو عثمان وابن عباس و
ابن مسعود وزيد وعائشة والزهرى وابن المسيب وجماعة وبه قال الشافعي وقال
ابو حنيفة واحمد وداود الثلث للاخوة للام وليسقط الاخ للابوين وهو قول علي وحكي
عن ابن عباس وابن مسعود وكذا في كتاب الرحمة في اختلاف الامم ١٢ محلى
قوله قال مالك الامرا المجمع عليهم عندنا ان ميراث الاخوة للاب الخ
وذا كما قال ان الاخوة للاب عند عدم الاخوة للاب والام بمنزلة لهن في الميراث
والجيب يحيط ذكرهم جميع المال ويكون له ما فضل بعد الفرض وانما لها النصف
والانثيين فانما زاد الثلثان الا انهم لا يكون حكمهم في المسئلة المشتركة حكم الاخوة للاب
والام لانهم لا يشركون الاخوة للام لانهم لا يدون بمثل سببهم ١٢ قوله سواء
فلذلك اذا انفرد جميعه ولا نثى اذا انفردت نصفه وللانثيين فصاعدا الثلثان فان
اجتمع الاخوة والاخوات فللذكر مثل حظ الانثيين ١٢ محلى
قوله قال مالك فان اجتمع الاخوة للاب والام والاخوة للاب الخ وذا كما قال ان الاخ للاب
والام يجيب الاخوة للاب جملة واما الاخت للام والاب فانها تجتمع من النصف
فان كان معها اخت واخوات لاب كان لهم السدس بتملكة الثلثين لانه فرض
الاخوات للاب والام والاخوات للاب فاذا تجتمع الاخت للاب والام عن
النصف لبقى لمن السدس بتملكة الثلثين والواحدة والجماعة فيها سواء فاذا كان
الاخوات للاب والام اثنتين فما زاد تجتمع ميراث الاخوات للاب من الفرض جملة
لانهم قد استكملن الثلثين الذي هو فرضهن اذا انفردن فلم يبق من فرضهن ما يرثن
فان كان مع الاخت للاب والام والاخوات اخ لاب ورث الباقي بالتعصيب
واحد كان او جماعة فان كان مع اخت عصبا ورثت معه الباقي من فرض الاخت
او الاخوات بالتعصيب وليس في الرجال من يعصب اخت غير الاخ للاب والام
والاخ للاب والابن وابن الابن وليس فيهم من يعصب عمته غير ابن الابن ١٢
قوله كان بين الاخوة للاب وهو المأثور عن زيد بن ثابت وقال
ابن مسعود ان ما لبقى للذكر رواه الدارمي عن مسروق عن عبد الله ثم قدم مسروق
المدينة فسمع قول زيد فترك قول عبد الله لذلك ١٢ محلى
قوله ولبنى الام
مع بنى الاب والام الخ وذا كما قال ان الاخوة للام يرثن مع الاخوة للاب والام
والاخوة للاب لانهم من اهل الفروض فوجب تقديمهم في الميراث على الغلبة الذين
لا يدون بهم وانما يدون بمنش قرينهم ولا يلزم على هذا الجرمع الاب لان المديني به ولا يلزم عليه الاخت مع الاب
لانها تدون به ولا يلزم عليه الاخ للاب لان لا يدل مثل

قوله لان الاب يدلي بالابوة والاخ يدلي بالاخوة ولا يلزم عليه الاخت للاب مع الاخ
للاب والام لان الاخ يعصبا ثم يكون اولي منها قرينة بالام واما الاخ للام فانه لا يرث
الا بالفرض ١٢ قوله مالك عن يحيى بن سعيد انه بلغه ان معاوية الخ قوله ان
معاوية كتب الى زيد يسأله عن الجد كلام مختل لان في الجد مسائل كثيرة في الموارث
وغيرها الا انه استجاز حذف السؤال لما في الجواب من الدلالة عليه وقول زيد انك
كتبت الى تسألني عن الجد والله اعلم رد العلم الى الله تبارك وتعالى واعتراض بان طريق
اثبات حكمه الاجتهاد وغلبة الظن دون القطع وذلك انه لم يسمع من النبي صلى الله عليه
وسلم نصا يقع له العلم ولا بلغه عنه فيه خبر متواتر وقوله وذلك ما لم يقض فيه الا لامراء
يعني بغيرهم من خبر الاحاد يتقنن حكمه وانه لم يتقدم فيه حكم النبي صلى الله عليه وسلم يكون
حكمهم فيه اتباعا لما اخبر به ما عنده في ذلك من العمل الذي يرجع الى مثله من قضاء الى
بكر وعمره وذلك بعد المشاورة فيه والمراجعة واستحسان ما نقل عنها من حكمه وتعليقه
على حكم خالفه على ان الصعوبة قد اختلفت في ذلك اختلا عظيما فروى عن ابي بكر
وعمر وجماعة من الصحابة انهم اقاموه مقام الاب ومجوابه الاخوة وبه قال ابو حنيفة وروى
عن عمر الرجز عن في ذلك قال الشعبي اول جد ورث في الاسلام عمر بن الخطاب مات
ابن لعاصم بن عمرو وترك اخوين فاراد عمر ان يشاركه في مال فاستشار عليا وزيدا في ذلك
فمثلا مثلا فقال لولا ان رايكما اجمع ما رأيت ان يكون ابني ولا اكون اباه وكان زيد
وابن مسعود يقيسان الجدة بالاخوة الا ان تنقصه المقاسمة من الثلث فيفرضان
له فان كان معهم زوج او زوجة او ام او جد اعطيا الجدة الا وفرن المقاسمة او ثلث
ما بقى بعد فرض ذوي السهام او سدس جميع المال وبه قال الاوزاعي ومالك والشافعي
والثوري والدليل على صحة هذا القول قول الله تبارك وتعالى لرجل نصيب مما ترك الوالدان
الاية ولم يفرق بينهما ان يكون فيهم جد او لا يكون فيهم جد فان قيل انما يعصب بذلك اهل
الفروض بدليل قوله تعالى مما قل منكم الاكثر نصيبا مفروضا فاجاب انه ليس معنى قوله
مفروضا مقدرا وانما معناه واجب وثابت والاخوة مع الجد لهم سهم ثابت ودليلنا
من جهة القياس ان هذا ذكر يعصب اخته فلم يجبه الجد من جميع الميراث كالابن ١٢
قوله لم ينقصوه من الثلث يعني تقاسمه مع الاخ والاخوين فاذا زاد لم
ينقص من الثلث وروى الدارمي عن الشعبي كان عمر تقاسم الجد مع الاب والاخوين فاذا
زاد اعطاه الثلث وكان يعطيه مع الولد السدس ١٢ قوله مالك عن ابن
شباب عن قبيصة بن ذؤيب الخ يحتاج في معرفته الى ان يعلم ما كان يفرض الناس لمن
يوم قاله قبيصة بن ذؤيب ومعنى ذلك والله اعلم ما تقدم من قول زيد فيه لان قبيصة
مدني وقال ذلك بالمدينة ولقول زيد كان حكم اهل المدينة في ذلك والله اعلم ١٢

عن قبيصة بن ذؤيب ان عمر بن الخطاب فرض الجدة الذي يفرض الناس له اليوم **١٢** قال انه بلغه عن سليمان بن يسار انه قال فرض عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وزيد بن ثابت للجدة مع الاخوة الثلث **١٣** قال مالك والاهل المجتمع عليه عندنا والذي ادرت عليه اهل العلم ببلدنا ان الجدة ابا الاب لا يرث مع الاب دنياسياً وهو يفرض له مع الولد الذكر ومع ابن الابن الذكر السدس فريضة وهو فيما سوى ذلك ما لم يترك المتوفى اخا واختا لبيه يبدأ باحدان شركه بفريضة مسماة فيعطون فرائضهم فان فضل من المال السدس فما فرقه كان له وان لم يفضل من المال السدس فما فرقه فرض للجدة السدس فريضة **١٤** قال مالك والجدة والاخوة للاب والاهل اذا شركهم احد بفريضة مسماة يبدأ بمن شركهم من اهل الفرائض فيعطون فرائضهم فما بقي بعد ذلك للجدة والاخوة من شيء فانه ينظر في ذلك افضل لحظ الجدة اعطيه الجدة الثلث ما بقي له والاخوة او يكون بمنزلة رجل من الاخوة فيما يحصل له ولهم يقاسمهم بشل حصه احد هما والسدس من رأس المال كله اى ذلك كان افضل لحظ الجدة اعطيه الجدة وكان ما بقي بعد ذلك للاخوة للاب والاهل للذكر مثل حظ الانثيين الا في فريضة واحدة تكون قسمة بينهم فيها على غير ذلك وتلك الفريضة امرأة توفيت وتركت زوجها وامها واختها لامها وابيها وجدها فلزوج النصف وللأم الثلث وللجد السدس وللأخت للاب والام النصف ثم يجمع سدس الجدة ونصف الأخت فيقسمان ثلاثاً للذكر مثل حظ الانثيين فيكون للجدة ثلثاها وللأخت ثلثه

١ قوله ما رك انه بلغ عن سليمان بن يسار انه قال الخ قوله انهم فرضوا الجدة مع الاخوة الثلث يحتج به جميعاً ان يريد انهم قدره واليه تقديره لا ينقص منه وان جازان يزا عليه فيكون يرث بالفرض مع الاخوة الثلث وان فصل اكثر من ذلك فبالنصيب مع الفرض او بالانتقال من الفرض الى النصب والوجه الثاني ان يريد بذلك انهم اوجعوا الثلث وذلك ان الجدة يقاسم الاخوة للاب والام او للاب ما لم تنقصه المقاسمة من الثلث فان نقصته من الثلث اوجعوا الثلث فاذا كان مع الاخوين فالفرض والمقاسمة سواء واذا كان مع ثلاثه من الاخوة فالفرض افضل لمن المقاسمة فيعطى الثلث وان كان مع اخ واحد فالمقاسمة افضل لان النصف يحصل له فيعطى النصف هذا مذموب زيد فيه قوله مالك والاولا على والشافعي وروى عن ابن مسعود مثل ذلك وروى عنه انه قاسم الاخوة بالجدة لى سبعة والى ثمانية وروى عن عمران بن حصين وابي موسى انهما قاسما الى اثني عشر الدليل على صحة ما ذهبنا اليه ان الاخوة للام يستحقون مع الاخوة للاب والام ومع الاخوة للاب الثلث والجدة يحجب الاخوة للام عن ذلك الثلث فكان اولى بمن الاخوة للاب والام والاخوة للاب وهو يشاركم فيما زاد الثلثا علم واحكم **١٢** قوله مع الاخوة وبه اخذ مالك والشافعي واهل البيت والاعيان وبني العلاء يرثون مع الجدة وهو قولها ودرواه الدراجي عن علي وابن مسعود ايضا وقال ابو حنيفة ان الاخوة لا يرثون مع الجدة كما لا يرثون مع الاب بل الجدة يستبد بجميع المال كالاب روى الدارمي عن ابى بكر انه جعل الجدة با ومن ابن عباس مثله وهو قول ابن عمر وحذيفة ومعاذ وعائشة وابي موسى وابي الدرداء وبنى بن كعب وابي هريرة ومن التابعين عطاء وطاوس والشافعي وشريح وفقهاء الاسرار اسحق وداود والشافعي والمزني وهو رواية عن احمد وبه مشككة وعن علي سوني المشككات الامثلة والجدة قد توقف بعضهم فيها وقال محمد بن مسلمة يقضى منه بالصلح وفي نوأند ابى جعفر الرازي بسند صحيح عن ابن سيرين سألت عبيدة بن عمرو عن الجدة قال قد حفظت عن عمر في الجدة مائة قضية وزاد في رواية تنقص بعضها بعضا **١٣** قوله قال مالك والاهل المجتمع عليه عندنا والذي ادرت عليه اهل العلم بالخ وذاك كما قال ان الجدة تحجب الاب ويرده الابن وابن الابن الى اقل فرضه وهو السدس وكذلك مع ذوى القربى المستقرقة للمال والمستقرقة لمحنة اسداسه فان فضل منه بعد الفروض اكثر من السدس فمولى بالنصيب ان لم يكن له اخوة يقاسمونه **١٤** قوله قال مالك والجدة والاخوة للاب والام الخ وقوله في الاخوة والجدة اذا شاركم احد من اهل القروض انه يبدأ باهل القروض انما يريد فيما يقاسم فيها الجدة الاخوة بالنصيب واما في فرضه الذي هو السدس فانه يبدأ به ايضا وان لم يبق شيء فان الجدة لا ينقص من السدس ولا يقدم عليه في ذلك السدس احد من اهل القروض وهم البنات وما زاد على ذلك من البنات والزوجة والام والجدة فان بقي شيء بعد ذلك نظر بالجدة افضل لثلاثة احوال احدها السدس من جميع التركة الذي هو فرضه مع اهل القروض وهو اقل فرضه والثاني ثلث ما بقي له والاخوة لان ذلك فرضه مع الاخوة فاذا اضعيف

سدسه الى ما فضل عن سهام ذوى القروض وكان ثلث ذلك اكثر من سدس جميع التركة اعطيه لان نصيبه من التركة وما فضل عن سهام ذوى القروض لا يشارك فيها احد غير الاخوة نصار ذلك بمنزلة تركته انفسهم فيها فكان له ثلثها والثالث مقاسمة الاخوة فان كان ما اعطيه بالمقاسمة زاد على الفرضين المتقدمين اخذه بالنصيب وان لم يفضل شيء رجع الى الفرض وقد تقدم ذكره **١٢** قوله اى ذلك من الامور الثلث اى ثلث الباقي والمقاسمة وسدس جميع المال والضابطه فيه انه ان كان الفرائض نصفاً او اقل فالقصة احظان كانت والاخوة دون مثليه وان زاد وعلى مثليه فثلث الباقي وان كانوا مثليه او كان الفرض زائداً من النصف فالسدس اكثر **١٣** قوله وكان ما بقيه وبهذا اذا شاركم احد ذوى فريضة فان لم يكن معهم ذوى فريضة يعطى الجدة اكثر من الثلث والمقاسمة **١٤** قوله وكان ما بقي بعد ذلك للاخوة للاب والام للذكر مثل حظ الانثيين الا في فريضة واحدة وذكرها الى آخر الفصل يريان المقاسمة اذا كانت اضل على الجدة اعطى الثلث او السدس فان ما فضل بعد ذلك يكون بين الاخوة والاخوات للذكر مثل حظ الانثيين والمشككة التي استثنى بها امراة توفيت وتركت اما زوجها واما زوجها والاخوة للاب وام فان المشككة عن زيدانه قال اصلها من ستة وتعمل الى تسعة يفرض للاخت النصف بثلاثة وللزوج النصف بثلاثة وللأم الثلث بسبعين وللجد السدس بسهم وبهذا حال مالك وروى عن الشافعي انه قال سألت قبيصة بن ذؤيب عن قضاء زيد في ذلك فقال والله ما فعل زيد ذلك وهو من علمهم بقضاء زيد يعني ان اصحاب زيد قاسوا على قوله وقال ابو الحسن اللبان القرظي ان لم تصح هذه الرواية عن زيد فقياس قوله ان يكون للزوج النصف وللأم الثلث وللجد السدس وتسقط الاخت كما سقط الاخ لو كان بدل الاخت لان الاخ والاخت سبيلهما واحد في قول زيد لانها عنده مع الجدة عصبة ووجه المشهور عن زيد ان حال الجدة مع الاخوة يتنوع على حالين احدهما يرث بالفرض والثاني بالنصيب فيجب ان يكون ذلك حال الاخوات معه فيكون تارة يعصبن وتارة لا يعصبن ويجب ان يكون موضع لا يعصبن فيه حيث لا يتحقق الميراث ما يكون لمن ووقعت المقاسمة بينهما وبين الجدة تعدى تعصبه اليهن فلم تعدل فريقتن وهذه المشككة لسيما اصحابنا العزراء وقد رايت جماعة من اهل الفرائض يسمونها العزراء وقال ابو غالب خباب بن عباد لا ترث الاخت مع جد الا في هذه المشككة فسميت العزراء وهى الاكدرية ايضا وكذلك يسميها جمهور اهل الفرائض الاكدرية وقيل انها سميت بذلك لان ذلك عبد الملك ابن مروان سأل عنها رجلا يقال له الاكدر فاقطعاً فسببت اليه وقال سميت بذلك لشدة رالا قال فيها **١٢** قوله للاخت للاب والام النصف الى اخره فتقول المشككة من ستة الى تسعة فيضرب مخرج الثلث في التسعة فتصح المشككة من سبعة وعشرين للزوج تسعة وللأم ستة وللأخت اربعة وللجد ثمانية وهذه المشككة لسيما بالاكدرية باسم سائلها وبذلك كلمة قال الشافعي والوجه في ذلك لا يرث الاخوة مع الجدة **١٣** قوله

قال مالك وميراث الاخوة للاب مع الجدة اذ لم يكن معهم اخوة للاب والام كميراث الاخوة للاب والام سواء ذكرهم كذا كرههم
واشاهم كانوا فاذ اجتمع الاخوة للاب والام والاخوة للاب فان الاخوة للاب والام يعادون الجدة باخوتهم لا يبرهم فيمنعونه
بهم كثرة الميراث بعد دهم ولا يعادونه بالاخوة للام لانه لو لم يكن مع الجدة غيرهم لم يرثوا معه شيئاً وكان المال للجدة
كله فما حصل للاخوة من بعد حظ الجدة فانه يكون للاخوة من الاب والام دون الاخوة للاب ولا يكون للاخوة للاب معهم
شيء الا ان يكون الاخوة للاب والام امرأة واحدة فان كانت امرأة واحدة فانها تعاد الجدة باخوتها لا يبرها ما كانوا فاحصل
لهم لها من شيء كان لهاد ونهم ما بينهما وبين ان تستكمل فريضتها وفريضتها النصف من رأس المال كله فان كان فيما
يماز لها ولاخوتها لا يبرها فضل عن نصف رأس المال كله فهو لاخوتها لا يبرها للذكر مثل حظ الانثيين فان لم يفضل شيء
فلا شيء لهم ميراث الجدة **١٣٦٣** **عن ابن شهاب عن عثمان بن اسحاق بن خرشة عن قبيصة بن ذؤيب انه**
قال جاءت الجدة الى ابي بكر الصديق تسأله ميراثها فقال لها ابو بكر مالك في كتاب الله شيء وما علمت لك في سنة
رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً فارجمي حتى أسأل الناس فسأل الناس فقال المغيرة بن شعبه حضرت رسول الله
صلى الله عليه وسلم اعطاها السدس فقال ابو بكر هل معك غيرك فقال محمد بن مسلمة الانصاري فقال مثل ما قال المغيرة
ابن شعبه فانفذه لها ابو بكر الصديق ثم جاءت الجدة الاخرى الى عمر بن الخطاب تسأله ميراثها فقال لها مالك في
كتاب الله شيء وما كان القضاء الذي قضى به الا لغيرك وما انا بزايد في الفرائض شيئاً ولكنه ذلك السدس فان اجتمعتا

أما قوله قال مالك وميراث الاخوة للاب مع الجدة اذ لم يكن اخوة للاب
والام **١٣٦٤** **قال ان حال الاخوة للاب مع الجدة عند عدم الاب والام كحال الاخوة للاب**
والام ذكر الاخوة للاب كذا الاخوة للاب والام واشاهم كانوا فاذ اجتمع الاخوة للاب والام والاخوة للاب فان الاخوة للاب والام يعادون الجدة باخوتهم لا يبرهم فيمنعونه
بهم كثرة الميراث بعد دهم ولا يعادونه بالاخوة للام لانه لو لم يكن مع الجدة غيرهم لم يرثوا معه شيئاً وكان المال للجدة
كله فما حصل للاخوة من بعد حظ الجدة فانه يكون للاخوة من الاب والام دون الاخوة للاب ولا يكون للاخوة للاب معهم
شيء الا ان يكون الاخوة للاب والام امرأة واحدة فان كانت امرأة واحدة فانها تعاد الجدة باخوتها لا يبرها ما كانوا فاحصل
لهم لها من شيء كان لهاد ونهم ما بينهما وبين ان تستكمل فريضتها وفريضتها النصف من رأس المال كله فان كان فيما
يماز لها ولاخوتها لا يبرها فضل عن نصف رأس المال كله فهو لاخوتها لا يبرها للذكر مثل حظ الانثيين فان لم يفضل شيء
فلا شيء لهم ميراث الجدة **١٣٦٣** **عن ابن شهاب عن عثمان بن اسحاق بن خرشة عن قبيصة بن ذؤيب انه**
قال جاءت الجدة الى ابي بكر الصديق تسأله ميراثها فقال لها ابو بكر مالك في كتاب الله شيء وما علمت لك في سنة
رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً فارجمي حتى أسأل الناس فسأل الناس فقال المغيرة بن شعبه حضرت رسول الله
صلى الله عليه وسلم اعطاها السدس فقال ابو بكر هل معك غيرك فقال محمد بن مسلمة الانصاري فقال مثل ما قال المغيرة
ابن شعبه فانفذه لها ابو بكر الصديق ثم جاءت الجدة الاخرى الى عمر بن الخطاب تسأله ميراثها فقال لها مالك في
كتاب الله شيء وما كان القضاء الذي قضى به الا لغيرك وما انا بزايد في الفرائض شيئاً ولكنه ذلك السدس فان اجتمعتا

طلباً للنص ويحتمل ان يكون سألهم على سبيل المشاورة لهم والتعاون بآرائهم ونظرهم
 لينظر فيما ينظر لهم من ذلك على حسب ما يفعله العالم اذا اراد الفتيا بحضرة العلماء ان
 المحاكم اذا اراد انفاذ الحكومة فمن المحرم له ولا تنافي في الاجتهاد ان يسأل من يحضره
 من اهل العلم فربما ظهر له من ارائهم افضل مما ظهر اليه ما يقوى في نفسه صحة ما ظهر اليه اذا
 وقف على جميع ما ظهر اليهم وراى ما عنده وراى اعتراضهم على ما عنده غير صحيح او يستقيم
 لقوله واقرارهم صحته والله اعلم **١٣٦٥** **قوله تسأل ميراثها وللداري من طريق**
الاشعث عن الزهري جاءت الى ابي بكر جدة ام اب اوام ام عقالت ان ابن ابني
او ابن بنتي توتي وبلغني اني ان نصيباً فاني **١٣٦٦ قوله اسأل اى العلماء**
من الصحابة وللداري فقال فاصبري حتى اشاور اصحابي فاني لم اجدك في كتاب
الله نصاً ولم اسمع في ذلك عنه صلى الله عليه وسلم **١٣٦٧ قوله نسأل وفي**
رواية فلما صلى الظهر فقال ايكم سمع النبي صلى الله عليه وسلم قال في الجدة **١٣٦٨ ع**
****١٣٦٩** قوله فقال المغيرة حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطاها السدس**
قول مجمل الا ان يكون معناه فخرج للورثة من الميراث اذ لم تجب السدس فرضاً لا
زيادة عليه ولا ينقص منه الا بالمول نيكوز ذلك عام في الميراث الا ما خصه الدليل وذلك
بان سأل ابو بكر من الجدة فاجابه بذلك المغيرة ويكون معنى اعطاها السدس اى فرض لها السدس
ويحتمل ان يكون ابو بكر اسأل من العدة التي ماتت تسأل من عرف حالها والى الميراث هي فقال المغيرة اعطاها رسول الله
صلى الله عليه وسلم السدس يعني تلك الجدة دون غيرها من الميراث وقول عمر بعد هذا
وما كان القضاء الذي قضى به الا لغيرك يحتمل ان يريد ان ميراث الجدة التي كانت بسبب
سؤال ابي بكر الناس او بسبب قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم لميراثها بالسدس
غير المرأة التي اتت عمر بعد ذلك ويحتمل ان يريد به غير هذا النوع من الميراث وقد روي
ابن وهب من طريق ليس بالقوى ان الجدة التي اعطاها رسول الله صلى الله عليه وسلم
السدس هي ام الام قال فلذلك اذا كانت هي اقرب حازته وان كان هي البعد
شاركت فيه واما التي ورث ابو بكر فلما كان عمر جأته هي الجدة ام الاب فقال
لها ما اجدك في كتاب الله عز وجل شيئاً وسأل الناس قال فلم اجد احد يخبرني بشيء
فقال غلام من بني حارثة لم لا تورثها يا امير المؤمنين وهي لو تركت الدنيا وما فيها
ورثها وبذرت الدنيا وما فيها لم يرثها ابن ابنتها ورثها عمر وقال ان الله تعالى يجعل
في الميراث خيراً كثيراً ثم ورث زيد بن ثابت بعد اثنا عشر **١٣٧٠ قوله بل**
معك انما قال ذلك مع ان خبر الواحد مقبول استظها راوتاً بهذا الانكار ومكذباً
معه **١٣٧١ قوله ثم جاءت الجدة الاخرى اى لهذا الميت اما من جهة الاب**
اذا كانت الاولى من الام او بابا يعكس قاله الطبري وفي رواية ثم جاءت ام الاب الى عمر
ابن الخطاب **١٣٧٢ قوله ذلك السدس عطف بيان ذلك والاولى ان**
يكون صلة له ولا غير قيل يعود الى نصيبها يعني نصيبك السدس والاولى النصيب ميراثها
المذكور في الفرائض **١٣٧٣ قوله فان اجتمعتا فيه الخطاب للنص لا يختص**
بها تين المرأتين **١٣٧٤**

فيه فهو بينكما وابتكما خلت به فيه فهو لها **مسألة ١٢٦** عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد انه قال اتت الجدتان الى ابى بكر الصديق فاراد ان يجعل السدس للتي من قبل الام فقال له رجل من الانصار اما انك تترك القلومات وهو حى كان اياها يرث فحفل ابو بكر السدس بينهما **مسألة ١٢٧** عن عبد ربه بن سعيد ان ابا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام كان لا يفرض الا للجديتين قال مالك والامام اجمعه عليهما عندنا الذي لا اختلاف فيه والذي ادرت عليه اهل العلم ببلدنا ان الجدة ام الام لا ترث مع الام الدنيا شيئا وهي فيما سوى ذلك يفرض لها السدس فريضة وان الجدة ام الاب لا ترث مع الام ولا مع الاب شيئا وهي فيما سوى ذلك يفرض لها السدس فريضة فاذا اجمعت الجدتان ام الاب وام الام وليس للمتوفى دونهما اب ولا ام قال مالك فاني سمعت ان ام الام ان كانت اقعد هما كان السدس لهما دون ام الاب وان كانت ام الاب اقعد هما او كانتا في القعدة من المتوفى بمنزلة سواء فان السدس بينهما نصفان قال مالك ولا ميراث لاحد من الجدات الا للجديتين لانه بلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ورث الجدة ثم سأل ابو بكر عن ذلك حتى اتاه الثبوت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه ورث الجدة فانفذها لهما ثم اتت الجدة الاخرى الى عمر بن الخطاب فقال ما انا بذا في الفرائض شيئا فان اجمعتا فيه فهو بينكما وابتكما خلت به فهو لها قال مالك ثم لم نعلم احدا ورث غير الجدتين منذ كان الاسلام الى اليوم **ميراث الكلاله** **مسألة ١٢٨** عن زيد بن اسلم ان عمر بن الخطاب سأل

ولم يكن من الابوين من يحبهما او احدهما فان كانتا في درجة واحدة فالسدس بينهما على السواء على حسب ما تقدم وان كانت احدهما اقرب فان كانت القرني من جهة الام بدرجة او درجات ججت البعدى وبهذا قال زيد بن علي وجهورنا يعين وروى النخعي والشافعي عن ابن مسعود انه قال السدس للقرني والبعدى اذا كانتا من جتين مختلفتين فان كانت من جهة واحدة فالسدس لاقربهن والدليل على ما قدمناه من ان الام تحجب ام الاب كذلك ام الاب تحجب ام ام الاب **١٢** **مسألة ٩** قوله اقعد هما اي اقربهما في النسب وفي القاموس رجل مقعد واقعد تعود اقرب الالباء من الجد الأكبر **١٣** **مسألة ١٠** قوله نصفان وبه قال ابو حنيفة والشافعي وبجمهور وقال ابن مسعود الجدتان اقرب من واحد من سواهما رواه عنه الدارمي **١٢** **مسألة ١١** قوله قال مالك ولا ميراث لاحد من الجدات الا للجديتين **١٣** وبذلكما قال انه لا يرث من الجدات غير جديتين ام الام وام الاب واجمعتهما وقد تقدم ذكر ذلك وقوله وقد بلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ورث الجدة يريد بذلك انه لا يثبت ميراث الجدة الا باحد يدين الامرين وهو ما بلغنا ابابكر ان النبي صلى الله عليه وسلم ورث الجدة وهي عنده ام الام والثانية التي جاءت الى عمر فقال لهما انما هو السدس فابتكما خلت به فهو لها فان اجمعتا فيه فهو بينكما وهي ام الام وسائر الجدات لم يثبت لمن حق ولا ذكر من عمر في قضائه للجدة بالميراث وانما ذكر جديتين بالثبوت فدل ذلك على اختصاص الحكم بهما وتول مالك ثم لم نعلم احدا ورث غير جديتين مع ما قدمنا من الاختلاف في ذلك فحفل ان يريد به انما ذكره الحكم وان جاز ان يراه ابن مسعود وغيره ولكنه لم يبلغه انه افقه حكما به لان الفاضل به كان يخالفه الحكم الغير فكان ينفذ الحكم بقول الجماعة دون قول الواحد ولذلك لم ينسب تورث ام اب الاب الى عبد الله دحده وتورث ام اب الام الى ابن عباس من طرق ليست بالقوية ولعل مالكا قد اراد ان ذلك لم يثبت عنده عن احدين الاثمة وان ما روى من ذلك عن ابن مسعود وابن عباس لم يثبت عنهما والله اعلم **١٢** **مسألة ١٢** قوله ميراث الكلاله فربب اكثر اصحابنا الى ان الكلاله من الاول له وللاولاد وروى الدارمي عن الشعبي عن ابوبكر عن الكلاله فقال اراد ما خلا الولد والولد فلما اختلف عمر قال اني لا استحي اليه ان ارد شيئا قاله ابوبكر وهذا قول علي وابن مسعود وزيد بن ثابت وهذا هو الصحيح المختار عند الجمهور ويدل على صحة ان اشتقاق الكلاله من كلات الرحم بنميم اذا تابعت القرابة بنميم فسميت القرابة البعيدة كلاله من هذا الوجه وروى عن عمر وابن عباس ان الكلاله من الاول له وبه قال طاووس واخرج ذلك بقوله تعالى قل الله يفتكم في الكلاله ان امرأكم ليس له ولد وبيا عند الجمهور ما خوذ من حديث جابر لان الآية نزلت فيه ولم يكن له يوم نزولها اب ولا ابن واختلفوا في ان الكلاله اسم للبيت والحي من الورثة والاول قول علي وابن عباس وابن مسعود والثاني قول ابى بكر وعليه الجمهور **١٢**

له قوله فهو بينكما قال الطيبي فالصديق انما حكم لهما بالسدس لانه ما وقف على الشركة والفارق لما وقف على الاجتماع حكم بالاشتراك وابتكما خلت به اي الفوت بالسدس فهو لها وكان ذلك محض من الصحابة ولم ينكر احد عليه فكان اجماعا وعلى ذلك اجمع الاثمة الاربعة وروى الحاكم عن عباد بن عبد الله عليه وسلم قضى للجديتين من الميراث السدس بينهما وروى ابو داود عن بريدة انه صلى الله عليه وسلم جعل للجدة السدس اذا لم يكن دونها ام وقال ابن مسعود الجدة غير وارثة وانما اعطى النبي صلى الله عليه وسلم تبرعا وتفصلا لا ارثا **١٢** **مسألة ١٣** قوله اتت الجدتان يريدان ام الام وام الاب ويحتمل ان يكونا اثنيي موروث واحد فاراد ابو بكر ان يجعل الموروث لام الام ولعله حمل حديث المغيرة وابن مسعود ان المراد به من قولها فاعرضه رجل من الانصار لما كان ابو بكر يستشير جماعة الناس ومن لوجه عنده العلم في الاحكام بان الجدة ام الاب لها في ذلك حق واكد لسميها ووجه الموارثة بينهما وبين المتوفى بان يرثها وبان ذلك ان قرابة الجدة قرابة ثبوت بها التوارث فاذا كانت هذه القرابة ترث من لا يرثها المتوفى فبان ترث بها من يرثها المتوفى اولى واخرى ولا يلزم هذه المعنة والحالة لان تلك قرابة لا يرث مثلها **١٣** **مسألة ١٤** قوله رجل هو عبد الرحمن بن سهل قد تشدد بدرا كذا في الامانة **١٢** **مسألة ١٥** قوله فجعل لهما ابو بكر السدس بينهما يريدانه سوى بينهما فيجعل لهما على السواء ولم ير الجدة ام الاب اولى به من الجدة ام الام لما ذكره الانصار واما رأى ابى بكر ان سبب ام الام اقوى من وجه اخر وهو انها تدلى بالامومة وجنبتهما في ميراث الجدة اقوى من جنبته الاب لانها تدلى بمثل سببها كما لجد الاب جنبته اقوى في الميراث من جنبته الام لان الجدة لا تدلى بمثل سبب ام الاب **١٣** **مسألة ١٦** قوله كان لا يفرض الا للجديتين يريدان ام الام وام الاب واجمعتا واحدة وان لا يفرض لجهة غيرهما وقد روى عن علي وزيد بن عباس انهم ورثوا الجدتان وان كثرن اذ كن في درجة واحدة وقد تقدم من الكلام في ذلك ما بلغني عن اعدائه وبالله التوفيق **١٢** **مسألة ١٧** قوله ان الجدة ام الام لا ترث مع الام شيئا قول متفق عليه لا اختلاف فيه لانها تدلى بالام وترث بمثل سببها فكانت محجوبة بها واما الجدة ام الاب في الصنا محجوبة بالام لما ذكرناه من انها تدلى بمثل سببها والام اقرب قرابة منها فوجب ان تحجبها والاب تحجب الجدة لاب خلا لما روى من ان مسعود وجه ذلك انها ما كانت تدلى به على وجه الولادة من غير ان يحجبها كما يحجب الجدة وانما وارثته تدلى بها صاحب فوجب ان يحجبها العاصب كالعم والجدة ولا يحجب الجدة للام لانها لا تدلى به ولا ترث بمثل سبب لانها لا ترث بالامومة وهو يرث بالابوة فلم يحجبها كما تحجب الام **١٢** **مسألة ١٨** قوله ولا مع الاب شيئا ودون ام الام فانما ترث مع الاب وهو قول ابو حنيفة والشافعي وهو انما تورث عثمان وعلي وزيد بن ثابت روى عنهم الدارمي ونقل عن ابن مسعود ان ام الاب ترث مع الاب يروى عنهما الدارمي ايضا واختاره شريح والحسن وابن سيرين لما رواه ابن مسعود انه صلى الله عليه وسلم اعطى الجدة ام الاب السدس مع وجود الاب واجيب بانه يحتمل ان يكون ابو بكر الميت رقيقا او كافرا **١٢** **مسألة ١٩** قوله فاذا اجمعت الجدتان ام الام وام الاب

رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الكلالة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يكفئك من ذلك الآية التي انزلت في الصيف آخر سورة النساء قال مالك والامير المجمع عليه عندنا الذي لا اختلاف فيه والذي ادركت عليه اهل العلم ببلدين ان الكلالة على وجهين فاما الآية التي انزلت في اول سورة النساء التي قال الله تعالى فيها وان كان رجل يورث كللة او امرأة وله اخ واخت فللكل واحد منهما السدس فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث قال مالك فهذه الكلالة التي لا يرث فيها الاخوة لامر حتى لا يكون ولد ولا والد اما الآية التي في امر النساء التي قال الله تعالى يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ان امرؤ هلك ليس له ولد وله اخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها ان لم يكن لها ولد فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك وان كانوا اخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الانثيين يبين الله لكم ان تضلوا والله بكل شئ عليم قال مالك فهذه الكلالة التي تكون فيها الاخوة عصمة اذ لم يكن ولد فيرثون مع الجد في الكلالة قال مالك فالجد يرث مع الاخوة لانه اولى بالميراث منهم وذلك انه يرث مع ذكور ولد المتوفى السدس والاخوة لا يرثون مع ذكور ولد المتوفى شيئا وكيف لا يكون كاحد هم وهو يأخذ السدس مع ولد المتوفى فكيف لا يأخذ الثلث مع الاخوة وبنو الام يأخذون معهم الثلث فالجد هو الذي يجب الاخوة للام ومنعهم مكانه الميراث فهو اولى بالذي كان لهم لانهم سقطوا من اجله ولوان الجد لم يأخذ ذلك الثلث اخذ بنو الام فانما اخذ ما لم يكن يرجع الى الاخوة للاب وكان الاخوة للام هم اولى بذلك الثلث من الاخوة للاب فكان الجد هو اولى به من الاخوة للام ما جاء في ميراث العمة **مسألة** عن محمد بن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عبد الرحمن بن حنظلة الزرقاني انه اخبره عن مولى القريش

١٥ قوله

عن الكلالة يحتمل ان يسأل عن حكمهم في الميراث ويحتمل ان يسأل عن يستحق هذا الاسم من الورثة او المورثين وقد روي عن ابي بكر وعمر وابن عباس الكلالة من لا ولد ولا والد ولا يرثها يعني ان الكلالة المورث على هذه الصفة وقوله صلى الله عليه وسلم يكفئك من ذلك آية الصيف يعني ان السؤال كان عن احكام الوارثين وقوله تعالى وان كان رجل يورث كللة او امرأة ظاهره انه يرث عن هذا الحال والله اعلم وقد قيل ان الكلالة اسم للورثة **١٢** قوله فقال صلى الله عليه وسلم يكفئك من ذلك الآية التي نزلت في الصيف آخر سورة النساء يريد قول الله تعالى يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة الى اخر السورة وهذه الآية نزلت في شأن جابر بن عبد الله بن عمرو بن مسعود فصاروا ابن المنكدر عن جابر قال مرضت فأتاني النبي صلى الله عليه وسلم يعودني وهو ابو بكر ما يشين وقد اغنى على فلم اكلم فتوضأ فصب على فافقت فقلت يا رسول الله كيف اصنع في مالي ولي اخوات فنزلت آية الميراث يستفتونك قل الله يفتيكم الى اخر السورة وروى ابو اسحاق عن البراء ان هذه الآية نزلت خاتمة سورة النساء يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة **١٣** قوله الامر بالمجمع عليه عندنا الذي لا اختلاف فيه الخ وهذا كما قال ان الكلالة على ضربين عند كثير من العلماء احدهما ان لا يرث مع الولد وان علا والمولودين وان سقطوا كالاخوة للام وذلك ما تضمن حكمه الآية التي في اول سورة النساء وقد ذكر الله تعالى فيها الكلالة فقال وان كان رجل يورث كللة او امرأة الخ فلو لاء الاخوة من الام خاتمة فتى ما انفردوا بذكرهم وانما هم فله السدس ومتى كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث والوجه الثاني من الكلالة من لا يرث مع الابن وابن الابن ولا مع الاب ويرث مع الجد والبنات وبنات الابن وذلك ما تضمن حكمه الآية التي في اخر سورة النساء وقد ذكر الله فيها الكلالة ايضا فقال يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة فلو لاء من الكلالة التي ذكرهم مخالفت انما هم عند الافراد لان لاشئ منهم النصف وللذكر الجميع فذلك اختلفوا عند الاشتراك والاجتماع فكان لاشئ منهم نصف حظ الذكر الا ان هؤلاء يرثون بالتعصيب والفرض والاولين لا يرثون الا بالفرض فالجد يرث مع الاخوة لانه اولى بالميراث منهم وذلك انه يرث مع ذكور ولد المتوفى وقوله يرثون مع الجد في الكلالة يريد الاخوة للاب والام والاب **١٢** قوله يرث كللة اي يرث منه من ورث صفة رجل كللة خبر لان اي ان كان رجل يرث منه كللة او يرث خبره وكلالة حال من الضمير فيه وهو من لم يخلف ولدا ولا ولدا ومفعول له والمراد بها قرابة غير الالادة وهو جواز ان يكون الرجل الوارث ويرث من ادرث وكلالة ليس والد ولا ولد **١٣**

١٥ قوله

للاله العطف على تشاركها فيه **١٢** قوله اخ واخت اي من الام يدل عليه قراءة ابي بن كعب وسعد بن مالك ولا اخ واخت من الام **١٣** قوله شركاء في الثلث وهذا جامع العلماء وان اولاد الام اذا كانوا اثنتين فصاها يشتركون في الثلث ذكرهم وانما هم سواء وهذه الآية تسمى بآية الشاء **١٢** قوله يستفتونك اي في الكلالة حذف لدلالة الجواب عليه واليخاري ان جابرا كان مريضاً فعاده النبي صلى الله عليه وسلم فقال اني كلالة فكيف اصنع مالي فنزلت واخر ما نزل من الاحكام قل الله يفتيكم **١٣** قوله ليس له ولد ليعلم الذكر والاشئ فان الاخوة وان ورثت مع البنات عند العامة غير ابن عباس كنهنا لا ترث النصف **١٢** قوله وله اخت اي من الابوين اذ من الاب لان جعل اخا عصبة وابن العم لا يكون عصبة **١٢** قوله فلها نصف وهو فرضها اذا انفردت والباقي لبيت المال وهذا من سبب زيد وقوله الشاء فعلى وعذابي ضيفه يريد الباقي عليها فان كان للبيت بنت اخذت النصف بالفرض وتأخذ الاخوة النصف الباقي بالتعصيب للاب والفرض لان الاخوات بالبنات عصبة **١٢** قوله وهو يرثها اي والمرير يرث اخته ان كان الامر بالعكس وهي جملة لا محل لها من الاعراب لاشئنا فيما وبى والله على جواب الشرط وليسرت جوابا له خلافا لكونه **١٢** قوله ان لم يكن لها ولد ذكر ان كان اوتى ان اريد يرثها جميع ما لها والافرادية الذكر اذا البنات لا يحجب الاخ بل كل ما فضل من فرض البنات **١٢** قوله قال مالك فالجد يرث مع الاخوة لانه اولى بالميراث منهم وهذا كما قال ان الجد لا يحجب الاخوة عن الميراث وذلك انه يرث مع من لا يرثون معه وهو الابن وابن الابن للمجمع السدس لانه ذو فرض ولا يرث الاخوة معهم لانهم يرثون معه بالتعصيب والاخوات وان كن يرثن بالفرض عند الافراد الا ان يرثن بثلث سبب الاخوة من التعصيب فوجب ان يحجب عن الفرض من يحجب الاخوة من التعصيب الا ترى ان الام ترث بالفرض الثلث والاب يرث بالتعصيب ما زاد على السدس ثم يحجب الام عن الثلث الى السدس الابن كما يحجب الاب عن التعصيب ويرد الى السدس الذي هو الفرض لما ورث الابوان بسبب واحد وهو الولادة المباشرة فلما كان هذا حال الجد كان احق من الاخوة بهذا السدس وكان ايضا احق منهم بالثلث اذ لم يكن معهم في الثلث غيرهم او كان معهم من يجمعهم عن الثلث لعنى اخروهم من الاخوة للام احق بالثلث من الاخوة للاب والام والاخت للاب والفرق بينه وبين الاخوة مع الابوين بيجبون الام من الثلث الى السدس والاب احق به منهم ان الاخوة ينجبون الام والاب يجمعهم فلا يرثون معه فلذلك كان اولى به لان الجد يحجب الاخوة للام الذين ينجبون الاخوة للاب والام عن ذلك الثلث فكان بمنزلة الاب مع الاخوة الذين ينجبون الام عن الثلث الى السدس والاب يجمعهم فكان احق به منهم **١٢**

كان قديماً يقال له ابن مرسى انه قال كنت جالسا عند عمر بن الخطاب فلما صلى الظهر قال يا يرفاهلم ذلك الكتاب لكتاب
كتبه في شأن العمة فيسئل عنها ويستخبر فيها فاني يرفاهه فدعا بتورا وقد فيه ماء فمضى ذلك الكتاب فيه ثم قال لورضيك
الله وارثة اقرك لورضيك الله اقرك **قال مالك** عن محمد بن ابي بكر بن حزم انه سمع اباة كثيرا يقول كان عمر بن الخطاب
يقول عجا للعمة ثورث ولا ترث ميراث **ولاية العصبية قال مالك** الاموال المجتمعة عليه عندنا الذي لا اختلاف فيه الذي
ادركت عليه اهل العلم ببلدنا في ولاية العصبية ان الاخ للاب والام والى بالميراث من الاخ للاب والاخ للاب والى بالميراث من
بني الاخ للاب والام وبني الاخ للاب والام والى من بني الاخ للاب والام وبني الاخ للاب والام وبني الاخ للاب والام
اولى من العم اخي الاب للاب والام والعم اخو الاب للاب والام وبني العم للاب والام وبني العم للاب والام وبني العم للاب والام
اخى اب الاب للاب والام قال مالك وكل شيء سئلت عنه من ميراث العصبية فانه على نحو هذا النسب المتوفى ومن ينازع في ولايته
من عصبته فان وجدت احدا منهم يلقي المتوفى الى اب لا يلقاه احد منهم الى اب دونه فاجعل ميراثه للذي يلقاه الى الاب لا دونه
دون من يلقاه الى فوق ذلك فان وجدت منهم كلهم يلقيونه الى اب واحد يجمعهم جميعا فانظر اقعدهم في النسب فان كان ابن اب
فقط فاجعل الميراث له دون الاطراف وان كان ابن اب وام وان وجدتهم مستويين ينتسبون من عدد الأباء الى عدد واحد حتى
يلقوا نسب المتوفى جميعا وكانوا كلهم جميعا بنى اب وبني اب وام فاجعل الميراث بينهم سواء وان كان والد بعضهم اخا والد المتوفى
لابيه وامه وكان من سواه منهم انما هو اخو اب المتوفى لابيه فقط فان الميراث لبني اخي المتوفى لابيه وامه دون بني الاخ للاب و
ذلك ان الله تعالى قال واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله ان الله بكل شيء عليم **قال مالك** والجدة ابوالاب اولى

يرث بكل واحد منها فيرث بسبب الفرض او لا ثم يساويه في بقية الميراث بالتعصيب
لتساويهما فيه والله اعلم ولو ترك الميت اخين لام احد هما ابن عم لورثا بالاخوة للام
المثلث بينهما ثم يرث الاخ الذي هو ابن عم بالتعصيب بقية المال وذلك على ما
قدمناه وهذا اذا تحقق الوارث بالذكورة او الانوثة فان كان غثي فانه ينظر الى مباله
فان بال من ذكره فحكمه حكم الذكر في ميراثه وصلاته والصلاة عليه وغير ذلك من احكامه
وان بال من فرجه فحكمه في ذلك حكم المرأة وان بال منها فمواخفتي المشكل فقد قال
ابن عجلان الفرضي ينظر ايها يبدأ البول اولاً وروى ذلك عن علي وان بال منها جميعا
سواء فهذا النسخة المشكل وافق اهل الفرائض على ان نصف ميراث رجل ونصف
ميراث امرأة فان انفرد وحده فله ثلثه اربع الميراث قال ابن غالب لا اختلاف
بين اهل العلم في ذلك وقد اختلفوا في الحساب فقال بعضهم من توفي وترك ابنا غثي
وابنا صغيا فان فرغتهما من سبعة للصح اربعة وللغثي ثلثة ومنهم من قال فرغتهما من
خمس للغثي سهران وللصح ثلثة ومنهم من قال فرغتهما من ثمانية للصح خمس وللغثي ثلثة
وذلك كله غلط في الحساب والصواب في ذلك ان تغني فرغتهما على انه ذكر وفرغته
على انه انثى فرغتهما على انه ذكر ان اثنين بكل واحد منهما النصف وفرغتهما على ان
احدهما انثى من ثلثة للذكر اثنان وللانثى واحد فاضرب ثلثة في اثنين فذلك
ستة ثم ضعف الستة فذلك اثنا عشر وانما ضعفنا الستة ليكون ما يبدل لكل واحد منهما
من التعصيف والتأخير نصف صحيح ثم اقسام الاثني عشر على انها ذكران فلكل واحد
منها ستة ثم اقسما على ان احدهما انثى فيكون للذكر ثمانية وللانثى اربعة وهي اسوأ
حاليتهما ويصير لهما في افضل حالتهما ستة فيعطي شرط اما من حالتيه وذلك خمسة اسهم
يعطى اخوه ما بين الحالتين وذلك سبعة لانه يستحق بحال ذكورة اخيه ستة وبحال انوثته
ثمانية والله اعلم **قال مالك** والجدة ابوالاب اولى من
بني الاخ للاب واخو هذا على ما قال ابن الجدي بالاب تحجب به الاخ للاب والام وذلك
ان الجدة والى بالميراث من الاخ للاب والام اذا ضاق عنها لانه من اهل الفروض ولا يركب
يرث مع الابن السدس ولا يرث الاخ مع الابن شيئا لكنه اذا فضل المال عن فرض
الجدة رث معه الاخ بالتعصيب لان لكل واحد منهما تعصيبا والاخ يعصب اخته والجدة
يرث مع الابن فذلك لم يحجب احدهما الاخر عن التعصيب واما ابن الاخ فلا
يعصب اخته ولذلك حجبته الجدة لقوة اسبابه التي يرث بها وبذلك الحكم الجدي اب الاب فاما
ابو ابى الاب فانه ايضا اولى من بني الاخ والاعمام وبني الاعمام لانه جده كالادنى
واما الجدة ابوالاب فانه يحجب اباه كما يحجب الاب الجدة فكل اب يحجب لمن فوقه كما ان
كل ابن يحجب من تحته لان الميراث انما يستحق بالقرب والله اعلم

القول ابن مرسى بكسر الميم وسكون الراء والسين المهله مقصودا منونا
ومعناه **القول** يا يرفاهلم ذلك الكتاب لكتاب كتبته في شأن العمة فيسئل عنها ويستخبر فيها فاني يرفاهه فدعا بتورا وقد فيه ماء فمضى ذلك الكتاب فيه ثم قال لورضيك
الله وارثة اقرك لورضيك الله اقرك **قال مالك** عن محمد بن ابي بكر بن حزم انه سمع اباة كثيرا يقول كان عمر بن الخطاب
يقول عجا للعمة ثورث ولا ترث ميراث **ولاية العصبية قال مالك** الاموال المجتمعة عليه عندنا الذي لا اختلاف فيه الذي
ادركت عليه اهل العلم ببلدنا في ولاية العصبية ان الاخ للاب والام والى بالميراث من الاخ للاب والاخ للاب والى بالميراث من
بني الاخ للاب والام وبني الاخ للاب والام والى من بني الاخ للاب والام وبني الاخ للاب والام وبني الاخ للاب والام
اولى من العم اخي الاب للاب والام والعم اخو الاب للاب والام وبني العم للاب والام وبني العم للاب والام وبني العم للاب والام
اخى اب الاب للاب والام قال مالك وكل شيء سئلت عنه من ميراث العصبية فانه على نحو هذا النسب المتوفى ومن ينازع في ولايته
من عصبته فان وجدت احدا منهم يلقي المتوفى الى اب لا يلقاه احد منهم الى اب دونه فاجعل ميراثه للذي يلقاه الى الاب لا دونه
دون من يلقاه الى فوق ذلك فان وجدت منهم كلهم يلقيونه الى اب واحد يجمعهم جميعا فانظر اقعدهم في النسب فان كان ابن اب
فقط فاجعل الميراث له دون الاطراف وان كان ابن اب وام وان وجدتهم مستويين ينتسبون من عدد الأباء الى عدد واحد حتى
يلقوا نسب المتوفى جميعا وكانوا كلهم جميعا بنى اب وبني اب وام فاجعل الميراث بينهم سواء وان كان والد بعضهم اخا والد المتوفى
لابيه وامه وكان من سواه منهم انما هو اخو اب المتوفى لابيه فقط فان الميراث لبني اخي المتوفى لابيه وامه دون بني الاخ للاب و
ذلك ان الله تعالى قال واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله ان الله بكل شيء عليم **قال مالك** والجدة ابوالاب اولى

القول ابن مرسى بكسر الميم وسكون الراء والسين المهله مقصودا منونا
ومعناه **القول** يا يرفاهلم ذلك الكتاب لكتاب كتبته في شأن العمة فيسئل عنها ويستخبر فيها فاني يرفاهه فدعا بتورا وقد فيه ماء فمضى ذلك الكتاب فيه ثم قال لورضيك
الله وارثة اقرك لورضيك الله اقرك **قال مالك** عن محمد بن ابي بكر بن حزم انه سمع اباة كثيرا يقول كان عمر بن الخطاب
يقول عجا للعمة ثورث ولا ترث ميراث **ولاية العصبية قال مالك** الاموال المجتمعة عليه عندنا الذي لا اختلاف فيه الذي
ادركت عليه اهل العلم ببلدنا في ولاية العصبية ان الاخ للاب والام والى بالميراث من الاخ للاب والاخ للاب والى بالميراث من
بني الاخ للاب والام وبني الاخ للاب والام والى من بني الاخ للاب والام وبني الاخ للاب والام وبني الاخ للاب والام
اولى من العم اخي الاب للاب والام والعم اخو الاب للاب والام وبني العم للاب والام وبني العم للاب والام وبني العم للاب والام
اخى اب الاب للاب والام قال مالك وكل شيء سئلت عنه من ميراث العصبية فانه على نحو هذا النسب المتوفى ومن ينازع في ولايته
من عصبته فان وجدت احدا منهم يلقي المتوفى الى اب لا يلقاه احد منهم الى اب دونه فاجعل ميراثه للذي يلقاه الى الاب لا دونه
دون من يلقاه الى فوق ذلك فان وجدت منهم كلهم يلقيونه الى اب واحد يجمعهم جميعا فانظر اقعدهم في النسب فان كان ابن اب
فقط فاجعل الميراث له دون الاطراف وان كان ابن اب وام وان وجدتهم مستويين ينتسبون من عدد الأباء الى عدد واحد حتى
يلقوا نسب المتوفى جميعا وكانوا كلهم جميعا بنى اب وبني اب وام فاجعل الميراث بينهم سواء وان كان والد بعضهم اخا والد المتوفى
لابيه وامه وكان من سواه منهم انما هو اخو اب المتوفى لابيه فقط فان الميراث لبني اخي المتوفى لابيه وامه دون بني الاخ للاب و
ذلك ان الله تعالى قال واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله ان الله بكل شيء عليم **قال مالك** والجدة ابوالاب اولى

نصرانياً اعتقه عمر بن عبد العزيز هلك قال اسفيل فامرني عمر بن عبد العزيز أن أجعل ماله في بيت المال **مسألة** قال مالك عن الثقة عنده انه سمع سعيد بن المسيب يقول ابي عمر بن الخطاب ان يورث احدا من الاعا جم الا احدا اولد في العرب قال مالك وان جاءت امرأة حامل من ارض العد وفوضته في ارض العرب فهو ولدها يرثها ان ماتت وترثه ان مات ميراثها في كتاب الله قال مالك الامر المجمع عليه عندنا والسنة التي لا اختلاف فيها عندنا والذي ادرت عليه اهل العلم ببلدنا انه لا يرث المسلم الكافر بقربة ولا ولاء ولا رحم ولا محجب احدا عن ميراثه قال وكذلك كل من لا يرث اذا لم يكن دونه وارث فانه لا يحجب احدا عن ميراثه **العجل فيمن جهل امره بالقتل او غير ذلك** **مسألة** قال مالك عن ربيعة بن ابي عبد الرحمن عن غير واحد من علماءهم انه لم يتوارث من قتل يومئذ الجمل ويومئذ صفين ويومئذ الحرة ثم كان يومئذ قديد فلم يورث احد منهم من صاحبه شيئا الا من علم انه قتل قبل صاحبه قال يحيى وسمعت مالكا يقول وذلك الامر الذي لا اختلاف فيه والذي لا شك فيه عند احد من اهل العلم ببلدنا قال مالك وكذلك العجل عندنا في كل متوارثين هلكا بغرق او قتل او هدم او غير ذلك من الموت اذا لم يعلم ايهما مات قبل صاحبه فاذا لم يعلم ايهما مات قبل صاحبه لم يرثا احدهما الا من صاحبه شيئا وكان ميراثهما لمن بقي من ورثتهما يرث كل واحد منهما ورثته من الاحياء وقال مالك لا ينبغي ان يرث احد احدا بالشك ولا يرث احد الا باليقين من العلم والشهادة وذلك ان الرجل يهلك هو ومولاه الذي اعتقه ابوه فيقول بنو الرجل العربي قد ورثه ابونا فليس ذلك لهما ان يرثوه بغير علم ولا شهادة انه مات قبله وانما يرثه اولى الناس به من الاحياء قال مالك ومن ذلك ايضا الاخوان للاب والامه موتان ولا احد هما ولد والاخر لا ولد له ولهما اخ لا ييرثهما ولا يعلم ايهما مات قبل صاحبه فميراث الذي لا ولد له لاهيه لا بيه وليس لبنى اخيه لا بيه وامه شيء قال مالك ومن ذلك ايضا ان تهلك العمه وابن اخيها او ابنة الاخ وعمها فلا يعلم ايهما مات قبل ان لم يعلم ايهما مات قبل لم يرث العم من ابنة اخيه شيئا ولا يرث ابن الاخ من عمته شيئا **ميراث ولد الملاحنة** **مسألة** قال مالك انه بلغه ان عروة بن الزبير كان يقول في ولد الملاحنة والزنا انه اذا مات ورثته امه حقها في كتاب الله وورث اخوته

قوله فامره ان يجعل ماله في بيت المال يريد ان
 من اعتق عبد افرا نيا فانه لا يرثه بالولاء لان الولاء مشبه بالنسب فاذا منع انكسر
 التوارث بالنسب منع التوارث بالولاء وكذلك الصهر فاما العديوت ولم يال
 فان المال لسيده وليس على وجه الميراث فكل من فيه بقية رقي من معتق الى اجل او
 مكاتب او مدبر ادام ولد فانه لا يرث وانما يكون ماله لسيده بالملك الا المكاتب
 يترك وفاء فانه ان ترك ورثته احرارا وترك زوجة واولاد امعه في الكفاية او
 اولاد ولد واليسوا معه في الكفاية فان الزوجة والاولاد الذين كانوا معه في الكفاية
 والذين ولدوا في الكفاية يفتقون باو ادم باقى عليه من الكفاية فما بقي من المال لم ترث
 منه زوجته ولا اولاده الاحرار ورثه اولاده الذين كانوا معه في الكفاية والذين ولدوا
 وفيها قاله مالك ١٢ **قوله** ابني عمران يرث احدا من الاعاجم الا ان
 يولد في العرب واما من ولد في ارض الحرب فلا يخلو ان يكون اسباب التوارث بينهما
 ما ثبتت ببينة او لا تثبت الابجد والدعوى والاقرار فاما ان يسمى رجلا ان يذكر انهما
 اخوان فانهما لا يمينان من الانتساب بالاخوة ولكن لا توارث بينهما وكذلك لو سميت
 امرأة وبني حاملة طفلا تزعم انه ابها فانه يقبل ذلك منها في انه لا يفرق بينهما وكنهما لا
 توارثان بذلك ١٣ **قوله** ولا رحم وعن احمد ان اختلاف الدين لا يمنع
 الارث بالولاء قال ابن الملقن ونقد القاضي عبد الوهاب من الشافعي مكن رأييت
 في الام خلاه ١٣ **قوله** لا يجب احد ان يرثه قال المجاهد من يكون
 وارثا بالفعل او بالقوة ومن لا يكون وارثا لا يكون حاجبا ١٤ **قوله**
 انه لم يوارث من قتل يوم الجمل ويوم صفين ويوم الحرة ويوم تبديد وذلك ان هذه
 الايام كانت فيها حروب شديدة وقتل في كل واحدة منها عدو عظيم من الناس حتى تناول
 ذلك كثير من كان يوارث فنجعل المقتول منهم ولا نفهم يكن بينهم توارث لذلك ومثال
 ذلك ان يكون اخوان لابوين فيقتلان في مثل ذلك اليوم فلا يعلم ايها قتل ولا فئذان
 لا يرث احدهما من الاخران كان لا يجب من ماله ويرث كل واحد منهما من بقي من
 ورثته ان كان بقي له وارث خاص فان لم يبق له وارث خاص فبقيت المال ١٢ .
قوله من قتل يوم الجمل يرث بعضهم من بعض وهو وقعة وقعت بالبصرة
 بين علي وعائشة سنة ست والثين في رجب او النصف من جمادى الاخرى وكانت
 يومئذ على جمل سميت به ١٣ **قوله** ويوم صفين هو سبعين موضع بقرب

المكوفة بشاطئ الفرات كان به الوقعة العظمى بين علي ومغوية مرة صفر سنة تسع و
ثمانين فمّن ثم اختر الناس السفر في صفر كذا في القاموس ١٢ هـ **قوله** يوم
الحرّة بفتح الحاء وتشديد الراء للمكلفين يوم الوقعة التي كانت حوال المدينة بين عسكر
الشام من جهة يزيد بن مغوية وبين أهل المدينة في ذي القعدة سنة ثلث وستين و
الحرة أرض فيها جارة سود كانها أحرقت بالناظر ١٢ هـ **قوله** يوم قد بعضم
القاف مصغرا قريب بكه وبها وقعة التي جرة الخارجي وكان خرج علي مروان بن النعمان
وغلب مكة والمدينة ثم توجه إلى الشام فقتل كذا في المعارف لابن قتيبة ١٢ هـ **قوله**
وكذلك العلّ عندنا في كل متوارثين الخ وعلى هذا ما قال أن كل متوارثين جعل أولهما موتا
فانهما لا يتوارثان وكذلك القوم يكون في البيت فينهدم عليهم فيموتون فلا يعلم أيهم
سبق موتا فقلوا لا يتوارثون ولا يرث قرابة أحد من الأخر باي وجه كانت قرابة
بالوة أو بنوة أو أخوة أو عصبة أو ولادة أو مصاهرة ما لم يعلم أيهم مات أولا وكذلك
القوم يكونون في السفينة فيخرقون فلا يعلم أيهم مات أولا ولوروى أحمد بن رافع رأسه
ثم مفرق لم يرث ولم يرث لانه لا يعرف بل مات من كان يتوارث معه قبله أو بعده
وأصل ذلك إجماع الصحابة وقد توفيت أم كلثوم بنت علي من فاطمة زهرا وهي زوج
عمر بن الخطاب وابنها من يزيد في وقت واحد فلم يرث أيهما مات أولا فلم يرث أحدهما
من الآخر وكذلك إجماع الصحابة ومن بعدهم من التابعين على هذا الحكم في الأيام المذكورة
قبل هذا والله أعلم وأحكم ١٢ هـ **قوله** ورثته من الأحياء وبه قال أبو حنيفة
والشافعية إذا مات جماعة ولا يدرى أيهم مات أولا ولا يرث بعضهم عن بعض وروى
ذلك الدرهم عن يزيد بن ثابت وعمر بن عبد العزيز ١٢ هـ **قوله**
الملاعة بفتح العين ويجوز كسرهما وهي التي وقع اللعان بينها وبين زوجها قاله المحافظ
ابن حجر ١٢ هـ **قوله** كان يقول في ولد الملاعة يرثه أمه وأخته لأمه و
معنى ذلك أنهم يتوارثونه على سنة كتاب الله تعالى لأمه الثلث لأن لم يكن له إخوان فأكثر
فإن كان له إخوان فأكثر فلامه السدس ولا أخيه السدس فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء
في الثلث وأما زوج له الذي انتفع منه باللعان فلا تورث بينهما ولو أكلت بنفسه
واستلحقه وذلك في حياة الابن فلا يخلون يكون للابن ولدا ولا يكون له فان لم يكن له
ولد جلد له يرثه وإن كان له ولد ذكر أو أنثى جلد له الحد ورثته مع ولده ووجه ذلك
أنه إنما يستلحق النكاح فإذا مات ولم يخلق ولدا يخلق نسب بالاستحقاق ولم يكن للاستحقاق
تأثير ولا معنى وإذا ترك ولدا مع استحقاقه ثبت نسب الله أعلم وأحكم ١٢ هـ

لامه حقوقهم ويرث البقية موالى امه ان كانت مولاة وان كانت عربية ورثت حقها وورث اخوته لامه حقوقهم وكان ما بقى للمسلمين قال مالك وبلغنى عن سليمان بن يسار مثل ذلك قال مالك وعلى ذلك ادركت رأى اهل العلم ببدا نا

كتاب العقول

بسم الله الرحمن الرحيم

ذكر العقول **١٢٤٦** عن عبد الله بن ابى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن ابيه ان فى الكتاب الذى كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم فى العقول ان فى النفس مائة من الابل وفى الانف اذ اوعى جد عامائة من الابل وفى المأمومة ثلث الدية وفى الجائفة مثلها وفى العين خمسون وفى اليد خمسون وفى الرجل خمسون وفى كل اصبع مما هنالك عشر من الابل وفى السن خمس وفى الموضحة خمس **العقل فى الدية** **١٢٤٧** مالك انه بلغه ان عمر بن الخطاب قوما لدية على اهل القرى فجعلها على اهل الذهب الف دينار وعلى اهل الورق اثنا عشر الف درهم قال مالك فاهل الذهب اهل الشام واهل مصر واهل الورق اهل العراق **١٢٤٨** مالك انه سمع ان لدية تقطع فى ثلث سنين او اربع سنين قال مالك والثلث احب ما سمعت الى فى ذلك قال مالك الامرا لمجتمع عليه عندنا انه لا يقبل من اهل القرى الابل فى الدية ولا من اهل العمود الذهب ولا الورق ولا من اهل الذهب الورق لدية العمد اذا قبلت و **جناية المجنون** **١٢٤٩** ان ابن شهاب كان يقول فى دية العمد اذا قبلت خمس وعشرون بنت مخاض و خمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة **١٢٥٠** مالك عن يحيى بن سعيد ان مروان بن الحكم كتب الى معاوية بن ابى سفيان انه اتى بمجنون قتل رجلا فكتب اليه معاوية ان اعقله ولا تقدم منه فانه ليس على مجنون قود قال مالك فى الكبير والصغير اذا قتل رجلا جميعا عمدا ان على الكبير ان يقتل وعلى الصغير نصف لدية قال مالك وكذلك المحر والعبد يقتلان العبد عمدا فيقتل العبد ويكون على الحر نصف قيمته دية الخطأ فى القتل **١٢٥١** عن ابن شهاب عن عمار بن مالك وسليمان بن يسار ان رجلا من بنى سعد بن ليش اجزى فرسا فوطى على اصبع رجل من جهينة فنزى منها فمات فقال عمر بن الخطاب للذى ادعى عليهم اتحلفون بالله خمسين يميناً مات منها

له قوله

وعلى ذلك وهذا قول يزيد بن ثابت ومجهور ولا ي داود وقال جعل النبي صلى الله عليه وسلم ميراث ابن الملاعة لأمه والوارثها من بعده **١٢٥٢** قوله ذكر العقول العقل هو الدية واصل ان القاتل كان اذا قتل قتيلا جمع الدية من الابل فعتلها بقتلها او ولياء المقتول اى يشد باى عتلهما ليسلها ايهم ويقبضوها منه فسميت الدية عتلا بالمصدر يقال عقل البعير عتلا يعقله وجمع عقول وكان اصل الدية الابل ثم قومت بعد ذلك بالزمب والفضة والبقرة والغنم وغيرها والعاقلة هى العصبة والاتقارب من الاب الذى يعطون دية تقتل الخطأ و هى صفة جماعة عاقلة واصلها اسم فاعلة من العقل وهى من الصفات الغالبة كذا فى النباية **١٢٥٣** قوله ادعى جدعا اى استوصل الغنم قطعا كذا فى الموطأ بالتحية وفى سائر الاصول ادعى بالموحدة فى اخره و بها معنى واحد فى القاموس اولى جدعة واو عبه استاصه **١٢٥٤** قوله مائة من الابل وعند البسقي من دواينة طائوس عن عمر بن حزم ان فى الكتاب الذى كتبه النبي صلى الله عليه وسلم معه وفى الانف اذا قطع مائة مائة من الابل و به اخذ اهل العلم انه يجب الدية فى قطع المارن وفى البداية ولو قطع المارن مع القصبة لا يزداد على دية واحدة لانه عضو واحد وهو قول مالك و احمد والشافعى فى الاصح وعنه يجب فى القصبة حكومة العدل **١٢٥٥** قوله وفى المأمومة وهى الشجة التى تصل الى ام الدماغ وهى الجمدة التى فيها الدماغ **١٢٥٦** قوله وفى الجائفة مثلها اى مثل المأمومة يعنى ثلث الدية والجائفة هى الطعنة التى بلغت الجوف او تعدها مثل ان يضرب ظهره او صدره فينفذ الى جوفه فان خرجت من الجانب الاخر فماتت فقتل فاحب فيها ثلث الدية **١٢٥٧** قوله وفى السن خمس وهو نصف عشر الدية وبه التقديرات تقديرية محض فلا يسئل الى علمها الا بتوفيق الشارع فلا يردان الواجب فى مجموع الاسنان الدية الكاملة فكيف يكون الواجب فى السن خمس بعير **١٢٥٨** قوله وفى الموضحة

وهى التى توضع العظم اى تظهره خمس من الابل ان كان من الرأس او الوجه اتفاقا و الا فبها حكومة عدل عند مالك والشافعى **١٢٥٩** قوله اثنا عشر الف درهم وعليه مالك وهو القول القديم للشافعى الا انه قال يقدر بتقدير عمر بن الخطاب على الابل اى فقدانه وهى الاصل فى الديات ثم رجع وقال الاصل فيها الابل فاذا عوزت يجب قيمتها بالغة ما بلغت وتاويل اثر عمر بن الخطاب اى كانت قد بلغت فى زمانه اثنا عشر الف درهم ويدل على ذلك ما رواه ابو داود عن عمر بن شعيب عن ابيه عن جده كانت قبيلة الدية على عمده صلى الله عليه وسلم ثمان مائة دينار وثمان الف درهم و دية اهل الكتاب على النصف من دية المسلم قال فكان كذلك حتى استخلف عمر فقام خطيبا فقال الا ان الابل قد غلغت ففرضا على اهل الذهب الف دينار وعلى اهل الورق ثنى عشر الفا وعلى اهل البقرة مائتى بقرة وعلى اهل الشاة الف شاة وعلى اهل الحنظل مائتى حلة وفى شرح السنة ذهب الشافعى الى ان التقدير الذى اقدر عمر عند فقدان الابل وقال ابو حنيفة واصحابه يجب على اهل الفضة عشرة الاف درهم **١٢٦٠** قوله فى ذلك اى التاجيل بالثلث و به اخذ ابو حنيفة انها تؤخذ فى ثلاث سنين من وقت القضاء **١٢٦١** قوله من اهل العمود اى البدويين وغير مقيمين فى بلد من اهل الاجبية **١٢٦٢** قوله ولا من اهل الورق الذى ذهب قال الشافعى والاصل الابل وانما يجب النقد عند فقدانها سواء فى ذلك اهل القرى وغيرهم وقال ابو حنيفة لكل سواهم فى الكل **١٢٦٣** قوله قود محركا اى قصاص و به قال مالك وابو حنيفة والشافعى انه لا قصاص على مجنون وكذا مبنى **١٢٦٤** قوله ويكون على الحر نصف قيمته لانه لا يقتل عمده المحر بالعبد وهو قول الشافعى **١٢٦٥** قوله فنزى منها وفى نسخة منها محمد فنزف منها الدم يقال نزى دمه ونزف اذا جرى ولم ينقطع نهاية وفى القاموس نزى كفى ونزف فلان ودم كفى فهو منزوف ونزيف **١٢٦٦** عن الدية لئلا فيه عوض عن واوفاء الكلمة يقال ودى القاتل اى اعطى دية **١٢٦٧**

فأبوا وتخرجوا فقال للآخرين اتحلّفون انتم فأبوا فقصى عمر بشرط الدية على السعديين قال مالك وليس العرل على هذا
١٢٨٢ قال مالك ان ابن شهاب وسليمان بن يسار وربيع بن ابى عبد الرحمن كانوا يقولون دية الخطأ عشرون بنت مخاض و
عشرون بنت لبون وعشرون ابن لبون ذكر وعشرون حقة وعشرون جذعة قال مالك الامر بالمجتمع عليه عندنا انه لا قود
بين الصبيان وان عمدهم خطأ ما لم تجب عليهم الحد ويبلغوا الحلم وان قتل الصبي لا يكون الا خطأ وذلك لو ان صبياً و
كبيراً قتل رجلًا خطأ كان على عاقلة كل واحد منهما نصف الدية قال مالك من قتل خطأ فأنما عقله ما لا قود فيه
وانما هو كغيره من ماله يقضى فيه دينه ويجوز فيه وصيته فان كان له مال تكون الدية قدر ثلثه ثم عفى عن دينه فذلك
جائز له وان لم يكن له مال غير دينه جاز له ذلك من الثلث اذا عفى عنه واوصى به عقل الجراح في الخطأ حد منى
مالك ان الامر بالمجتمع عليه عندهم في الخطأ انه لا يعقل حتى يبرأ الجرح ويصم وانه لو كسر عظم من الانسان يد او رجل او غير
ذلك من الجسد خطأ فبرأ وصم وعاد لم يمسكه فليس فيه عقل فان نقص او كان فيه عثل ففيه من عقله بحسب ما نقص
منه قال فان كان ذلك العظم مما جاء فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم عقل مسمى فبحسب ما فرض فيه النبي صلى الله عليه وسلم
وما كان مما لم يأت فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم عقل مسمى ولم تمض فيه سنة ولا عقل مسمى فانه يجتهد فيه قال مالك
وليس في الجراح في الجسد اذا كانت خطأ عقل اذا برأ الجرح وعاد لم يمسكه فان كان في شيء من ذلك عثل او شين فانه يجتهد
فيه الا الجائفة فان فيها ثلث دية النفس قال مالك وليس في منقلة الجسد عقل وهي مثل موضحة الجسد قال مالك
الامر بالمجتمع عليه عندنا ان الطبيب عندنا اذا اختن فقطع الحشفة ان عليه العقل وان ذلك من الخطأ الذي تحمله العاقلة وان
كلما اخطأ به الطبيب او تعدى اذ لم يتعمد ذلك ففيه العقل عقل المرأة قال مالك عن يحيى بن سعيد عن سفيان بن سعيد
ابن المسيب انه كان يقول تعاقل المرأة الرجل الى ثلث الدية اصبعها كاصبعه وسنمها كسنه وموضعتها كموضحته ومنقلتها
كمنقلته **١٢٨٣** قال مالك عن ابن شهاب وبلغة عن عروة بن الزبير انهما كانا يقولان مثل قول سعيد بن المسيب في المرأة انهما
تعاقل الرجل الى ثلث دية الرجل فاذا بلغت ثلث دية الرجل كانت الى النصف من دية الرجل قال مالك وتفسير ذلك انهما
تعاقله في الموضحة والمنقلة وما دون المامومة والجائفة واشياهما ما يكون فيه ثلث الدية فصاعداً فاذا بلغت ذلك كن عقلها
في ذلك النصف من عقل الرجل **١٢٨٤** قال مالك انه سمع ابن شهاب يقول مضت السنة ان الرجل اذا اصاب امرأته بجرح
ان عليه عقل ذلك الجرح ولا يقاد منه قال مالك وانا ذلك في الخطأ ان يضرب الرجل امرأته فيصيبها من ضربه ما لم يتعمد
كما يضربها بسوط فيفقأ عينها ونحو ذلك قال مالك في المرأة يكون لها زوج وولد من غير عصبتها ولا قومها فليس على زوجها
اذا كان من قبيلة اخرى من عقل جنايتها شيء ولا على ولدها اذا كانوا ممن غير قومها ولا على اخوتها من امها من غير عصبتها
ولا قومها فهؤلاء احق ببيراثها والعصبة عليهم العقل منذ زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليوم وكذلك موالى المرأة

١ قوله وتخرجوا يقال تخرج فلان اذا فعل فعلا يخرج به من المحرج
امى الاثم والعتيق امى تأنثوا من ايمن ١٢ **٢** قوله وليس العمل على هذا
امى على استخلاف المدعين ولا على استخلاف المدعى عليهم في تلك المسئلة ١٢ محلى
٣ قوله يقولون قال محمد بعد هذا الاثر لساننا خذ بهذا وكنتا نأخذ بقول
عبد الله بن مسعود قلت ان الصحابة اجمعوا على ان دية الخطأ مائة من الابل واختلفوا
في اسانها فقال بعضهم خمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة وخمس وعشرون ابن
لبون وخمس وعشرون بنت مخاض وقال عثمان وزيد ثلثون جذعة وثلثون بنات
لبون وعشرون بنت مخاض وعشرون ابن لبون ذكر ذلك ابو يوسف في كتاب الجراح
وانما اخذنا بقول ابن مسعود لانه اخف وانه رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم ١٢
٤ قوله نصف الدية وبه قال ابو حنيفة والشافعية في قول وقال ايضا
عند محمد لان العمد لغة القصد لانه لقصوره عنهم تخلف عنه احد حكيه وهو القصاص و
احتج عليه حكمه الاخر وهو الوجوب في ماله وللمجهور ما رواه البيهقي عن علي ان عمدا قصي والجثون
خطأ تكن في المعرفة اسناده ضعيف ١٢ **٥** قوله او تعدى امى
نجا وزا موضع المعتاد ١٢ محلى **٦** قوله ففيه العقل والاصل في هذا الباب
قوله صلى الله عليه وسلم من تطيب ولم يعلم منه طب فهو ضامن رواه ابو داود والنسائي
قال الخطابي لا اعلم خلافا في ان المعالج اذا تعدى فقتل المريض كان ضامنا والمتقاضى
علما او علما لا تعرفه متعدد فاذا من فعله التلف ضمن الدية وسقط عنه القود لانه لا يستبد

بذلك دون اذن المريض وجناية الطبيب في قوله عامة الفقهاء على ما قلته انتحى و
في الدرا المختار انه لا ضمان على مجام وفصاد وبراع امى مطا لم يجا وزا موضع المعتاد
فان جاوزه ضمن الزيادة كلها اذا لم يهلك واذا يهلك ضمن نفسه دية النفس انتحى و
في المنهاج ان من جرح او فصد باذن لم يضمن ١٢ محلى شرح مؤلف ١٢ **٧** قوله
من دية الرجل وبه اخذ مالك واحمدان ما دون الثلث لا ينصف وهو القول القديم
لشافعية وهو قول الفقهاء السبعة ومحمد بن عبد العزيز وربيعه وروى عن عمر و ابنه
وزيد بن ثابت واستدل لهم النسائي من طريق عيسى انه قال صلى الله عليه وسلم
عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى يبلغ العقل الثلث من ديتها واخرج البيهقي قال
جراحات الرجال والنساء سواء الى الثلث فما زاد فطه النصف وقال ابو حنيفة
المرأة واطرافها وجراحاتها على النصف من دية الرجل واطرافه وجراحاته وهو ظاهر
مذهب الشافعية كما في المنهاج وغيره وبه قال الثوري وابن ابي ليلى وابن ابي شبرمة
والليث وابن سيرين ١٢ **٨** قوله فيفقأ عينها ونحو ذلك من غير تعمد
واما اذا تقاع عينها مثلا عمد افاه يقاد منه وفي البدائية وغيره ان من حاد وعذر فحات
يهدر منه لان الامام ما مور بذلك وفعل المامور لا يتقيد بشرط السلامة وان عذر زوجه
عسر له لا يهدر دميها ان ماتت من ذلك لان تاديبها مباح فيتعيد بشرط السلامة ١٢ **٩**
قوله من غير قومها وقال الشافعية لا يجب على ولدها وان كانوا من قومها
حديث ابى داود وانا العقل على عصبتها ١٢

ميراثهم لولد المرأة وان كانوا من غير قبيلتها وعقل جنابة المولى على قبيلتها **عقل الجنين** **١٢٨٦** مالك عن ابن شهاب عن ابي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن ابي هريرة **أن امرأتين من هذيل رمت احدهما الاخرى بحجر فطرحت جنينها فقصى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بغرة عبد او وليدة** **١٢٨٧** مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين يقتل في بطن امه بغرة عبد او وليدة فقال الذي قضى عليه كيف اغرم ما لا شرب ولا اكل ولا نطق ولا استهل ومثل ذلك بطل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما هذا من اخوان الكهان **١٢٨٨** مالك عن ربيعة بن ابي عبد الرحمن انه كان يقول الغرة تقوم خمسين دينارا او ثمانمائة درهم ودية المرأة الحرة المسلمة خمسة مائة دينارا وستة آلاف درهم قال مالك فدية جنين الحرة عشر ديتها والعشر خمسون دينارا وست مائة درهم قال مالك ولم اسمع احدا يخالف في ان الجنين لا تكون فيه الغرة حتى يزايل بطن امه ويسقط من بطنها ميتا قال مالك وسمعت انه اذا خرج الجنين من بطن امه حيا ثم مات ان فيه الدية كاملة قال مالك ولا حيوة للجنين الا بالاستهلال فاذا خرج من بطن امه فاستهل ثم مات ففيه الدية كاملة قال ونرى ان في جنين الامة عشر ثمن امه قال مالك واذا قتلت المرأة رجلا وامرأة عمدا او التي قتلت حاملا لم يقدر منها حتى تضع حملها وان قتلت المرأة وهي حامل عمدا او خطأ فليس على من قتلها في جنينها شيء فان قتلت عمدا قتلت الذي قتلها وليس في جنينها دية وان قتلت خطأ فعلى عاقلة قاتلها ديتها وليس في جنينها دية وسئل مالك عن جنين اليهودية والنصرانية يطرح فقال ارى ان فيه عشر دية امه ما فيه الدية كاملة **١٢٨٩** مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب انه كان يقول في الشفتين الدية كاملة فاذا قطعت السفلى ففيها ثلث الدية قال وسألت ابن شهاب عن الرجل الاعور يفقأ عين الصميم فقال ان احب الصميم ان يستقيد منه فله القود وان احب فله الدية الف دينارا واثنى عشر ألف درهم مالك انه بلغه ان في كل زوج من الانسان الدية كاملة وان

١٠ قوله قال محمد وهذا نأخذ

فاضرب بطن المرأة الحرة فالتقت جنينها ميتا ففيه غرة عبد او امرأة او خمسون دينارا وخمسمائة درهم نصف عشر الدية فان كان من اهل الابل اخذت خمس من الابل وان كان من اهل النعم اخذت مائة من الشاة نصف عشر الدية النخ واما قيد بالحرة لان جنين الامة ان كانت حاملا من زوجها ففيه نصف عشر قيمة الام في الذكور وعشر قيمة في الانثى ولو لم يعلم ذكوره ولا اؤثرت يؤخذ بالمستيقن بدعته وقال الشافعي فيه عشر قيمة الام مطلقا لانه جزء منها وضمان الاجزاء يؤخذ بمقدارها من الاصل فلا يختلف ضمانه بالذكورة والانثى كما في جنين الحرة وبه قال احمد وابن المنذر ومالك و الحسن والشافعي والزهرى ولنا انه بدل نفسه ولا يعتبر كونه جزءا والام يجب ضمانه الا اذا نقص الاصل كما هو في سائر الاجزاء فيقدر بقيمة الجنين لا بقيمة الام **١٢** محله -

١١ قوله ان امرأتين من هذيل لا يناقضه ما في رواية من بنى لحيان فان

فطرحت جنينها امي القته وعند سلم قتلها وما في بطنها ولا احمد من طريق عمر بن تميم عوف عن ابيه عن جده قال كانت اختي ملكة وامرأة منا يقال لها ام عفيف بنت مسروح تحت جل بن مالك فضربت ام عفيف بملكه **١٢** محله -

بالتنين وقوله عبد او وليدة بالجر على الصفة او البديل ورواه بعضهم بالاضافة البنائية واذا رفع العبد فهو خبر مبتدأ محذوف واذا نصب فهو تمييز او مفعول به امي اعني عبد والغرة في الاصل البياض في الوجه وعبر به عن الجسد كله اطلاقا للجزء على السكل والمراد العبد والامة وان كانا سودين **١٣** محله -

الشافعي بقوله في الحديث كيف اعزم الخ على ان المضمون الجنين لان بعض ولا يعرض فيه بهذا وقال ابو حنيفة واصحابه يخفف بها الام لانها بمنزلة قطع عضو ليست بميت اذ لم يعتبر فيها الذكورة والانثى وكذا قال الظاهرية واحتج امامهم داود بان الغرة لا يملكها الجنين فتورث عنه ويرد عليه دية المقتول خطأ فانه لم يملكها وهي تورث عنه اقول هذا الذي نسب الى ابي حنيفة ليس بصحيح ففي الهداية وغيره ما يجب في الجنين مودود عند لانه بدل نفسه فيشره وشرته ولا يرثه الضارب حتى لو ضرب بطن امرأته فالتقت ابنه ميتا ففعل ما قتله الاب غرة ولا يرث منها وقال الطحاوي فلما حكم النبي صلى الله عليه وسلم مع دية المرأة بالغرة ثبت بذلك ان الغرة دية الجنين لا لها في مودودته عن الجنين كما يورث ماله لو كان حيا ثم مات ولذا قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد ثم وجوب الغرة عندنا على العاقلة في سنة واحدة وقال الشافعي ثلاث سنين ولنا ما روى عن محمد

١٢ قوله قال بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل على العاقلة سنة ١٢

بطل بالموحدة والطاء الملهمة المفتوحة وفي نسخة يطل بتحيتة مضمومة اي يهدر ولا يجب فيه شيء قال المنذري واكثر الروايات بالموحدة وان كان الخطابى رجع الاخرى **١٣** محله -

١٢ محله - قوله اخوان الكهان لمشابهة كلامه كلامهم زاد مسلم لاجل سبعة الذي سبج واما ما ذكره حيث اراد بسبعة دفع ما اوجبه النبي صلى الله عليه وسلم **١٢** محله -

١٤ قوله خمسين دينارا وبه اخذ ابو حنيفة ومالك والشافعي انه يشترط في

الغرة بلوغها نصف عشر الدية **١٢** محله - قوله اوست مائة درهم فقال

الوجيفة ايضا ان دية الجنين عشر ديتها غير ان العشرة يكون خمسمائة درهم فان

ديتها عشرة خمسة آلاف درهم نصف دية الرجل وهي عشر الاف درهم **١٣** محله -

في الدية كاملة لان الضارب اكلف انسا فوجب كاملة قال المنذر لا خلاف

في ذلك وانما الخلاف في ان حيوته يثبت بكل ما يدل على الحيوة من الاستهلال و

الرضاع والعطاس وهو مذموم ابي حنيفة والشافعي واحمد وقال مالك ولا

حيوة للجنين الا بالاستهلال فاذا خرج من بطن امه فاستهل ثم مات ففيه الدية

كاملة **١٢** محله - قوله عشر ثمن امه وبه قال الشافعي واحمد والشافعي وابن

المنذر وهو قول الحسن والشافعي والزهرى لانه جنين مات بالجنابة مات في بطن الام ولم

يختلف ضمانه بالذكورة والانثى عندهم بجنين الحرة لاطلاق النصوص وقال ابو حنيفة

يجب نصف عشر قيمته على تقدير ذكوره وعشر قيمته على تقدير الانثى **١٢** محله -

١٥ قوله وليس في جنينها دية قال ابو حنيفة وقال الشافعي يجب الغرة مع

دية الام وهو قول احمد لان الظاهر موتة بالضرب فيكون متعلقا بنفسين فيلزم بدل كل

منها واحتج الاولون بان موت الجنين يحتمل ان يكون موت الام فلا يجب ضمانه

بالشك **١٢** محله - قوله فاذا قطعت السفلى ففيها ثلث الدية قال محمد ولنا

ناخذ بهذا الشفتين سواء في كل واحدة منهما نصف الدية الا ترى ان المختص والاهما

سواء ومنفعتهما مختلفة وهو قول ابراهيم والشافعي انتحى وقول الشافعي كقول ابي

حنيفة ان في كل شقة نصف الدية **١٢** محله - قوله وان في الانسان دية كاملة

روى البيهقي عن ابن عمر فروعا في اللسان الدية ان منع الكلام ونقل الشافعي في الاجماع

وانما يجب الدية في اللسان عندنا العلم ان المتن ادرك اكثر الحروف قال الشافعي لو قدر

على التسليم بعض الحروف دون بعض لقيم الدية على عدد الحروف الثمانية والعشرين عندنا

وهو قول مالك والشافعي واحمد **١٢** محله -

في اللسان لدية كاملة وان في الاذنين اذا ذهب سمعها لدية كاملة امطمتا اولم تصطلما وفي ذكر الرجل لدية كاملة وفي الانثيين لدية كاملة مالك انه بلغه ان في ثديي المرأة لدية كاملة قل مالك واخف ذلك عند الحاجبان و ثديا الرجل قال مالك الامر عند ثا ان الرجل اذا اصيب من اطرافه اكثر من ديتة فذلك له اذا اصيب يداه ورجلاه وعيناه فله ثلث ديات قال مالك في عين الامور الصحيحة اذا فقت خطا أن فيها لدية كاملة **ما جاء في عقل العين** اذا ذهب بصرها **مالك** عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار عن زيد بن ثابت انه كان يقول في العين القائمة اذا طفت مائة دينار وسئل مالك عن شتر العين ومجاجة العين فقال ليس في ذلك الا الاجتهاد الا ان ينقص بصر العين فيكون له بقدر ما نقص من بصر العين قال مالك الامر عندنا ان في العين القائمة العواء اذا طفت وفي اليد الشلاء اذا قطعت انه ليس في ذلك الا الاجتهاد وليس في ذلك عقل مسمى **عقل الشجاع** **مالك** عن يحيى بن سعيد انه سمع سليمان بن يسار يذكر ان الموضحة في الوجه مثل الموضحة في الرأس الا ان تعيب الوجه فيزاد في عقلها ما بينها وبين نصف عقل الموضحة في الرأس فيكون فيها خمسة وسبعون دينارا قال مالك والامر المجتمع عليه عندنا ان في المنقلة خمس عشرة فريضة قال مالك والمنقلة التي يطير فراشها من العظم لا تحرق الى الدماغ وهي تكون في الرأس وفي الوجه قال مالك الامر المجتمع عليه عندنا ان المامومة والجائفة ليس فيها قود وقد قال ابن شهاب ليس في المامومة قود قال مالك والمامومة ما حرق العظم الى الدماغ ولا تكون المامومة الا في الرأس وما يصل الى الدماغ اذا حرق العظم قال مالك الامر المجتمع عليه عندنا انه ليس فيما دون الموضحة من الشجاع عقل حتى تبلغ الموضحة وانما العقل في الموضحة فما فوقها وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى الى الموضحة في كتابه لعمر بن حزم فجعل فيها خمسا من الابل ولم تقض لائمة عندنا في القديم ولا في الحديث فيما دون الموضحة بعقل مسمى **مالك** عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب انه قال كل نافذة في عضو من الاعضاء ففيها ثلث عقل ذلك العضو قال مالك وكان ابن شهاب لا يرى ذلك قال مالك وانا لا ارى في نافذة في عضو من الاعضاء في الجسد امر المجتمع عليه ولكن ارى فيها الاجتهاد ويجتهد الامام في ذلك وليس في ذلك امر المجتمع عليه قال مالك والامر المجتمع عليه عندنا ان المامومة والمنقلة والموضحة لا تكون الا في الوجه والرأس فما كان في الجسد من ذلك فليس فيها الا الاجتهاد **مالك** عن ربيعة بن ابى عبد الرحمن ان عباد بن الزبير اقام من المنقلة قال مالك ولا ارى اللهى الاسفل والانف من الرأس في جراحيهما لانها عظامان منفردان والرأس بعد هاهما عظم واحد **مالك** عن ربيعة بن ابى عبد الرحمن انه قال سألت سعيد بن المسيب كم في اصبع المرأة فقال عشر من الابل فقلت كم في ثلث قال ثلثون من الابل

له قوله في ثديي المرأة وكذا في حلمتي الثدي عندنا في حيفته والشا نفع كما في الهداية والمنهاج وقال مالك ان ذئب اللبن قدرته والا فحكومة عدل ١٢ **له** قوله فله ثلث ديات ودية للبدن واخرى للرجلين واخرى للعينين وعليه الوجيفته والجمهور في الهداية قد روي ان عمر قضي باري بلح ديات في ضربة واحدة ذئب بها العقل والكلام والسمع والبصر ١٣ **له** قوله اذا طفت مائة دينار قال محمد بن يسار فيها عندنا ارش معلوم فيها حكومة عدل فان بلغت الحكومة مائة دينار اكثر من ذلك كانت الحكومة فيها وانما تضع هذا من زيد ابن ثابت لانه حكم بذلك قال القاري تفسير حكومة العدل ان يقوم المجني عبدا بلا بد الاثر ثم يقوم عبدا ومعه هذا الاثر لتفاوت بين القيمتين من الدية وهذا التفسير حكومة العدل عند الطحاوي وهذا اخذ الخولاني وهو قول مالك والشافعي واما محمد وكل ما يحفظ عنه العلم ١٢ كشف المظا اشفاق الرحمن **له** قوله وجاج العين بضم الحاء وكجو بفتح الجيم الجانِب وعظم يثبت عليه الجاجب قاموس وفي النهاية الجاج جمع شجة بفتحها وهي جرح في فوق العين ١٣ **له** قوله الشجاع بكسر الشين جمع شجة بفتحها وهي جرح في الرأس والوجه واما في غيرهما فيسمى جرحا لا شجة ١٢ **له** قوله الموضحة وهي التي توضع العظم ولم تحس مثل الموضحة في الرأس يجب فيه نصف عشر الدية ١٢ **له** قوله الا ان تعيب الوجه فيه اشارة الى انها ان كانت تعيب يزا وفي عقلها قال محمد الموضحة في الوجه والرأس سواء في كل واحدة نصف عشر الدية وهو قول

ابراهيم النخعي والي حيفته والعامة من فقهاءنا واما قيد بهما لان الموضحة وغيرهما من الشجاع من الباشمة والمنقلة وغيرها مختصة بالوجه والرأس وما كانت في غيرهما ليسي جراحة فلو تحققت الموضحة وغيره في غير الوجه والرأس نحو الساق واليد لا يكون له ارش مقدروا نما يجب حكومة عدل لان التقدير بالتوقيف من الشارع وهو انما ورد فيها ينقل بها ١٢ **له** قوله في المنقلة تشديد القاف المكسورة وقد فتح وهي التي تنقل العظم عن موضع ١٢ **له** قوله ليس في المامومة وهي الشجة التي تبلغ ام الدماغ وهي خريطة الدماغ في المحيط به قود محر كما هي قصاص بدم انضاطها ورواية البستي بهذا اللفظ من طلحة بن عبيد الله سر فوعا ولا بن ماجة عن العباس لا قود في المامومة ولا الجائفة ولا المنقلة وبه اخذ مالك والوجيفته والشافعي انه لا قود في المامومة بل يجب ثلث الدية ١٢ **له** قوله بعقل مسمى وبه قال ابو حنيفة انه لا يجب فيما دون الموضحة عقل بل حكومة عدل وقال الشافعي الشجاع قبل الموضحة ان عرفت نسبتها ممكنة بان كان على رأسه موضحة اذا قيس بها الى الباضعة فلا عرف ان المقطوع ثلث او نصف في عمق اللحم وجب قسط من ارشها والا فحكومة كذا في شرح المنهاج ١٢ **له** قوله ثلثون اى من الابل فمن نسأوى الرجل في العقل الى الثلث الدية عنده وعليه مالك واما عندنا في حيفته وانشا نفع فقلمها على نصف عقله مطلقا ١٢

فقلت كم في اربع قال عشرون من الابل فقلت حين عظم جرحها واشتدت مصيبتها نقص عقلها فقال سعيد اعراق
انت فقلت بل عالم متثبت او جاهل متعلم فقال سعيد هي السنة يا ابن اخي قال مالك الامر المجتمه عليه عندنا واصابع
الكف اذا قطعت فقد تم عقلها وذلك ان خمسة اصابع اذا قطعت كان عقلها عقل الكف خمسين من الابل في كل اصبع
عشرة من الابل وحساب الاصابع ثلثة وثلثون دينارا وثلث دينار في كل اتملة وهي من الابل ثلث فرائض وثلث فريضة
جامع عقل الانسان ^{٢٩١} قال مالك عن زيد بن اسلم عن مسلم بن جندب عن اسلم مولى عمر بن الخطاب ان عمر
ابن الخطاب قضى في الضرر بجمل وفي التروقة بجمل وفي الضلع بجمل ^{٢٩٢} قال مالك عن يحيى بن سعيد انه سمع سعيد
ابن المسيب يقول قضى عمر بن الخطاب في الاضرار ببغير بعير وقضى معاوية بن ابي سفيان في الاضرار بخمسة ابعة
خمسة ابعة قال سعيد بن المسيب فالدية تنقص في قضاء عمر وتزيد في قضاء معاوية فلو كنت انا لجعلت في الاضرار
ببعيرين بعيرين فقلتك الدية سواء وكل مجتهد ما جور ^{٢٩٣} قال مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب انه كان يقول
اذا اصببت السن فاسودت فغيرها عقلمها تاما فان طرحت بعد ان تسود فغيرها عقلمها تاما ايضا **العمل في عقل الانسان**
^{٢٩٤} قال مالك عن داود بن الحصين عن ابي غطفان بن طريف المري انه اخبره ان مروان بن الحكم بعثه الى عبد الله بن
عباس يسأله ماذا في الضرر فقال عبد الله بن عباس فيه خمس من الابل قال فردني مروان الى ابن عباس فقال تجعل
مقدم الفم مثل الاضرار فقال ابن عباس لو لم تعتبر ذلك الا بالاصابع عقلمها سواء ^{٢٩٥} قال مالك عن هشام بن عروة عن
ابيه انه كان يسوي بين الانسان في العقل ولا يفضل بعضها على بعض قال مالك والامر عندنا ان مقدم الفم والاضرار
والانياب عقلمها سواء وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في السن خمس من الابل والضرر سن من الانسان
لا يفضل بعضها على بعض **دية جراح العبد** ^{٢٩٦} قال مالك انه بلغه ان سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار كانا يقولان
في موضحة العبد نصف عشر ثمنه ^{٢٩٧} قال مالك انه بلغه ان مروان بن الحكم كان يقضى في العبد يصاب بالجراح ان على من
جرحه قدر ما نقص من ثمن العبد قال مالك والامر عندنا ان في موضحة العبد نصف عشر ثمنه وفي منقلته العشر ونصف العشر
من قيمته وفي مامومته وجائفته في كل واحدة منهما ثلث ثمنه وفيما سوى هذه الخصال الاربع مما يصاب به العبد ما نقص
من ثمنه ينظر في ذلك بعد ما يصح العبد ويبرء كم بين قيمة العبد بعد ان اصابه الجرح وقيمته صحيحا قبل ان يصيبه
هذا ثم يغرم الذي اصابه ما بين القيمتين قال مالك في العبد اذ كسرت رجله او يده ثم كسره فليس على من اصابه
شيء فان اصاب كسره ذلك نقص او عثل كان على من اصابه قدر ما نقص من ثمن العبد قال مالك الامر عندنا في القصاص
بين المالك كهيئة قصاص الامر بنفس الامة بنفس العبد وجرحها بجرحه فاذا قتل العبد عبد خير سيد العبد
المقتول فان شاء قتل وان شاء اخذ العقل فان اخذ العقل اخذ قيمة عبده وان شاء رب العبد القاتل ان يعطى ثمن

١ قوله حين عظم جرحها اعراض على فتوى ابن
المسيب ولذلك قال له ابن المسيب اعراق انت بمعنى التنبه على ضعف حجة فان
اهل العراق كانوا عند اهل المدينة موقوفين بالتقصير عن درجهم والتجسس عن المسائل
والتنفير عنها حين لم يكن عندهم من الاصول ما كان عند اهل المدينة وقول ربيعة بل
عالم متثبت او جاهل متعلم يريد ان لا يعترض عليه في هذا الاعتراض الذي ظنه به
وانما يعترض اعتراض رجل من اهل العلم قد علم المسئلة الا انه يعترض فيها شبهة فاراد ان
يثبت ما علم بازالته تلك الشبهة او سوال جاهل يريد ان يتعلم فسال عنها وقول ابن
المسيب انها السنة يتحمل ان يريد انما سنة النبي ويتحمل ان يريد ان السنة قد تفرقت
في الشرع ان تعظم المصيبة وتقل الارش فلا تنكره وقول ابن المسيب والى ان المرأة
تساوي الرجل في ارش الجنائيات حتى تبلغ ثلث الدية فتكون على النصف من دية
الرجل خلا لالا في حنفية والشافعية في قولهما ان للمرأة نصف دية الرجل فيما قتل وكثر من
الجنائيات **١٢** قوله اعراق انت تقتابل الاثر بالارأى كما هو دأبهم **١٣** قوله
في الضرر قال الشافعية فيما حكاه البيهقي في الاضرار خمس خمس
من الابل لمديث في السن خمس وكان الضرر سنا ويعارض اثر عمره ما رواه عبد الرزاق
ان عمر بن الخطاب جعل في كل ضرر خمسان من الابل وله من شريح ان عمر كتب اليه
ان الانسان سواء والاصابع سواء **١٤** قوله في التروقة بفتح التاء وضم
القاف العظم الذي عن شفرة النحر والعائق **١٥** قوله فقلتك الدية سواء
انظرا ما في جامع الاصول برواية زر بن لو كنت لجعلت في الاضرار ثلثة ابعة و
ثلثا وقيل في توجيهه ما في الموطا انه كان يجعل عمره فما قبل من الانسان في كل سن خمسا

وهي اثني عشر سنا وفي الاضرار بعير بعير او خمس عشرون فذلك ثمانون بعيرا فان جعل في
الاضرار خمس خمس فذلك مائة وستون وان جعل فيها بعير ان فذلك مائة كذا في المحل
والذي قاله معاوية هو المروى عن النبي صلى الله عليه وسلم وموتول مالك والي حنفية
والشافعية قال الخطابي ولو لالا السنة جادت بالتسوية كان القياس ان تتفاوت
بين ديتي كما فعل عمر بن الخطاب قبل ان يبلغ الحديث فانه كان يجعل فيما قبل من
الانسان خمسة ابعة وفي الاضرار بعير بعير قال ابن المسيب فلما كان معاوية فقال
انا علم بالاضرار من عمر قال الخطابي وانفق عانة اهل العلم على ترك التسوية وان في كل
سن خمسة ابعة وفي كل اصبع عشر عشر من الابل فنقص ما اصابها سواء واصابع اليد
الرجل في ذلك سواء كما جعل في المحرورية كالملة الصغيرة والطفل والكبير السن والقوى و
الضعيف في ذلك سواء **١٦** قوله لم تعتبر ذلك لاجزاءه محذوف
اس كفى فان عقلمها سواء مع اختلاف منقعتها وكذلك الانسان سواء **١٧** قوله لا يفضل
الضرر من الانسان فيجب فيه ما يجب في سائر الانسان **١٨** قوله لا يفضل
بعضها على بعض وبه قالت الثلثة الباقية والمحمور وما هو صريح في المدعى ما رواه
البرادوي عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الانسان
سواء الثلثة والضرر سواء بذه سواء **١٩** قوله ما بين القيمتين حاصله
انه يعين ما نقص من قيمته فيما عدل الموضحة واخرها الباقية فيقدر فيها من قيمة العبد
ما يقدر من دية المحرور رواية عن احمد وقال ابو حنيفة والشافعية واحمد في رواية
ان ما قدر من دية المحرور من قيمة العبد في سائر الاعضاء سواء فقي قطع يده نصف
قيمته وان يتقدر في ثمنه فيجب ما نقص من قيمته سليما **٢٠** محله

العبد المقتول فعل وان شاء اسلم عبداً فاذا اسلمه فليس عليه غير ذلك وليس لرب العبد المقتول اذا اخذ العبد القاتل ورضى به ان يقتله وذلك في القصاص كله بين العبيد في قطع اليد والرجل واشباه ذلك بمنزلة في القتل قال مالك في العبد المسلم يجرح اليهودي او النصراني ان سيد العبد ان شاء ان يعقل عنه ما اصاب فعل او اسلمه فيباع فيعطى النصراني او اليهودي دية جرحه من ثمن العبد او ثمنه كله ان احاط بثمنه ولا يعطى النصراني ولا يهودي عبد اسلم ادية اهل الذمة **مسألة ١٥٢** انه بلغه ان عمر بن عبد العزيز قضى ان دية اليهودي او النصراني اذا قتل احدهما مثل نصف دية الحر المسلم قال مالك الامر عندنا انه لا يقتل مسلم بكا فرالا ان يقتله مسلم قتل غيلة فيقتل به مالك عن يحيى بن سعيد ان سليمان بن يسار كان يقول دية المجوسي ثمان مائة درهم قال مالك وهو الامر عندنا قال مالك وجراح اليهودي والنصراني والمجوسي في دياتهم على حساب جراح المسلمين في دياتهم الموضحة نصف عشر دية والمأومة ثلث دية والجائفة ثلث دية فعلى حساب ذلك جراحاتهم كلهم ما يوجب العقل على الرجل في خاصة ماله **مسألة ١٥٣** عن هشام بن عروة عن ابيه انه كان يقول ليس على العاقلة عقيل في قتل العبد انما عليهم عقل في قتل الخطأ **مسألة ١٥٤** عن ابن شهاب انه قال مضت السنة ان العاقلة لا تحمل شيئاً من دم العبد الا ان يشاء اذ كان **مسألة ١٥٥** عن يحيى بن سعيد مثل ذلك **مسألة ١٥٦** عن ابن شهاب قال مضت السنة في قتل العبد حين يعفو وليه المقتول ان الدية تكون على القاتل في ماله خاصة الا ان تعينه العاقلة عن طيب نفس منها قال مالك والامر عندنا ان الدية لا تجب على العاقلة حتى تبلغ الثلث فصاعداً فما بلغ الثلث فهو على العاقلة وما كان دون الثلث فهو في مال الجراح خاصة قال مالك الامر عندنا الذي لا اختلاف فيه فيمن قبلت منه الدية في قتل العبد او في شئ من الجراح التي فيها القصاص ان عقل ذلك لا يكون على العاقلة الا ان يشاء وانما عقل ذلك في مال الجراح او القاتل خاصة ان وجد له مال وان لم يوجد له مال كان ديناً عليه وليس على العاقلة منه شئ الا ان يشاء وقال مالك ولا تعقل العاقلة احداً اصاب نفسه عبداً او محطاً بشئ وعلى ذلك رأى اهل الفقه عندنا ولما سمع ان احداً ضمن العاقلة من دية العبد شيئاً وما يعرف به ذلك ان الله تعالى قال فمن عفى له من اخيه شئ فاتباع بالمعروف واداء اليه باحسان فتفسير ذلك فيما نرى والله اعلم

١٥٦ قوله

بمنزلة اى مثله في قتل النفس وبه قال ابو حنيفة ان في الخطأ انه يختار سيد العبد الجاني في الدية والظاهر ١٢٤ على **١٥٧** قوله مثل نصف دية المسلم وبه قال مالك مطلقاً واخذ في رواية ان كان القتل خطأ ولا دية مسلمة واختار بها الحنفي من اصحابه ويروي عنه ثلث دية وهو قول الشافعي وقال ابو حنيفة والثوري دية الذمي كدية المسلم مستدلاً باطلاق قوله تعالى فان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى اهلها وما رواه نفسه من الزهري عن ابن المسيب عن ابي هريرة عن علي بن ابي طالب قال دية اليهودي والنصراني مثل دية المسلم بهذا ذكر في المحلى قال الخطابي والى التقييف ذهب عمر بن عبد العزيز وعروة بن الزبير وهو قول مالك وابن شبر متهود احمد بن حنبل قال اذا كان خطأ فان كان عمداً لم يقدر به وبضاعف عليه باثني عشر الفا وقال اصحاب الرأي وسفيان الثوري دية دية المسلم وهو قول الشعبي والنخعي ومجاهد وروى ذلك عن عمر وابن مسعود وقال الشافعي واسحاق بن رابويه دية الثلث من دية المسلم وهو قول ابن المسيب والحنن وعكرمة وروى ذلك ايضا عن عمر بن الخطاب عنه خلاف الرواية الاولى وكذلك عن عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه والدليل للحنفية ما قال في الهداية ولنا قوله عليه السلام ودية كل ذي عمد في عمده الف دينار قال الزبيدي اخرجه ابو داود في المراسيل واخرج الترمذي بسنده عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم ودى العامرين بدية المسلمين وكان لما عهد من رسول الله صلى الله عليه وسلم واخرج الدارقطني عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه ودى ذمياً بدية مسلم واخرج الزبيدي روايات اخر ١٢ **١٥٨** قوله قتل غيلة الغيلة ان يجردا ويقتل بموضع لا يراه احد وبه قال الشافعي وزفر لا يقتل مسلم بكافر مطلقاً واستدلوا بذلك بما رواه البخاري عن ابي حنيفة سألت علياً بن عبد الله عن رجل في القرآن فقال والذي خلق الجنة وبرأ النعمة ما عندنا الا ان في القرآن الا فاعطى رجل في كتابه وقال ابو حنيفة واصحابه يقتل المسلم بالذمي بعموم آيات القصاص وما قوله صلى الله عليه وسلم لا يقتل مسلم بكافراً فقلت كما نقله الشافعي عن محمد بن الحسن انه عني به اهل الحنن **١٥٩** قوله وهو الامر عندنا وعليه مالك والشافعي ان دية المجوسي ثلثا عشر دية المسلم وهو بحسب ثمان مائة درهم من اثني عشر الفا واستدل بذلك بما رواه

البهقي عن ابن شهاب ان علياً وابن مسعود كانا يقولان في دية المجوسي ثمان مائة درهم وروى عبد الرزاق عن مكي بن مكي عن النبي صلى الله عليه وسلم في دية المجوسي ثمان مائة درهم وفي شرح المنهاج روى ذلك عن عمر وعثمان وابن مسعود وقال ابو حنيفة دية دية المسلم لما رواه عبد الرزاق عن الزهري انه قال دية اليهودي والمجوسي وكل ذي دية المسلم قال وكذلك كانت على عهد علي بن ابي طالب وروى عن عثمان بن عفان ١٢ **١٦٠** قوله لا تحمل شيئاً من دم العبد عليه مالك وابو حنيفة والشافعي قال مجاهد بهذا أخذ وهو قول ابي حنيفة انا ابن ابي الزناد عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس قال لا تعقل العاقلة عمداً ولا صلحاً ولا اعتراً ولا ما جنى المملوك كذا ذكر في المحلى قلت قوله لا تعقل العاقلة عمداً لا تحمل العاقلة دية القتل العمداً اذا قتل عمداً يجب فيه القصاص وسقط فيه القصاص شبهة مثل ما اذا قتل الاب ابنه وكذا لا تعقل العواقل الدية التي وجبت على القاتل بسبب الصلح بل هي في مال القاتل وكذا لا تعقل دية قتل اعتراف به القاتل وكذا ما جنى المملوك لا يعقل عاقلة مولاه بل هو على رقبة ١٢ **١٦١** قوله حتى تبلغ الثلث فصاعداً ايديان ما قصر عن ثلث الدية لا تتحمل العاقلة لانه في جوارح القليل الذي لا يحتاج الى العاقلة في معونة الجاني في غمره واما ما بلغ الثلث فما زاد فانه في جوارح الكثير الذي يحتاج الى الجاني الى مواساة العاقلة في غمره وقال ابو حنيفة تحمل العاقلة من الدية ما بلغ نصف العشر فزاد وقال الشافعي في الجمد يتحمل العاقلة قليل الدية وكثيرها وله في القديم قولان ١٢ **١٦٢** قوله في مال الجراح خاصة وقال ابو حنيفة تتحمل العاقلة قدر ارض الموضحة وهو نصف عشر الدية لا ما دونه بل يتحملها الجاني ١٢ **١٦٣** قوله فمن عفى له اى شئ من العقول ان عفى لازم وهو مفعول مطلق اقيم مقام الفاعل لكونه للنوع وقائده الاشعار بان بعض العقول كالعقول التامة في اسقاط القصاص كذا قال القاضي والافران فائدة ان المراد بالعفو من الدم لا العفو عن الدم والدية جميعاً وعفى تعدد بين الى الجاني والى الذنب واذا عدى به الى الذنب عدس الى الجاني باللام وعليه ما في الآية كانه قيل لمن عفى له من جنابة من جنة اخيه يعني دية الدم وذكر بلفظ الاخوة الثابتة بينهما من جنة الجنسية والاسلام ليرقى ويعطف عنه ١٢ **١٦٤** قوله شئ من العقل اى يترك منه شئ من الدية فعلى هذا يكون عفى بمعنى ترك وشئ مفعول به وصعفه الزمخشري بان لم يثبت عفى انشئ بمعنى ترك بل اعفاً ومنه عفاً لحي ١٢ على

انه من اعطى من اخيه شيء من العقل فليتبعة بالمعروف واليؤد اليه باحسان قال مالك في الصبي الذي لامال له والمرأة التي لامال لها انه اذا جنى احدها جناية دون الثلث انه ضامن على الصبي والمرأة في مالهما خاصة ان كان لهما مال اخذ منه والاجنائة كل واحد منهما دين عليه ليس على العاقلة منه شيء ولا يؤخذ ابو الصبي بعقل جناية الصبي وليس ذلك عليه قال مالك الامر عندنا الذي لا اختلاف فيه ان العبد اذا قتل كانت فيه القيمة يوم يقتل ولا تحمل عاقلة قاتله من قيمة العبد شيئاً قل اوكثر وانما ذلك على الذي اصابه في ماله خاصة بالغاً ما بلغ وان كانت قيمة العبد الدية او اكثرت فذلك عليه في ماله وذلك لأن العبد سلعة من السلم **ميراث العقل والتخليط فيه** **مسالك** عن ابن شهاب ان عمر بن الخطاب انشد الله الناس بميتي من كان عندة علم من الدية ان يخبرني فقام الضحاك بن سفيان الكلابي فقال كتب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اورث امرأة اشيم الضبابي من دية زوجها فقال له عمر بن الخطاب ادخل الخباء حتى اتيك فلما نزل عمر بن الخطاب اخبره الضحاك فقضى بذلك عمر بن الخطاب قال ابن شهاب وكان قتل اشيم خطأ **١٥٠٨** **مسالك** عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب ان رجلاً من بني مدلج يقال له قتادة خذ في ابنه بسيف فاصاب ساقه فنزل جرحه فمات فقدم سراقه بن جعشم على عمر بن الخطاب فذكر له ذلك فقال له عمر اعد دعي ماء قد يد عشرين ومائة بعير حتى اقدم عليك فلما قدم عليه عمر بن الخطاب اخذ من تلك الابل ثلثين حقة وثلثين جذعة واربعين حلفة ثم قال ابن اخو المقتول فقال ها انا ذا فقال خذها فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس للقاتل شيء **١٥٠٩** **مسالك** انه بلغه ان سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار سئلا تغلظ الدية في شهر الحرام فقالوا لا ولكن يزداد فيها للحرمة فقبل لسعيد بن المسيب هل يزداد في الجراح كما يزداد في النفس قال سعيد نعم قال مالك اراها اراد امثل الذي صنع عمر بن الخطاب في عقل المدلجي حين اصاب ابنه **مسالك** عن يحيى بن سعيد عن عروة بن الزبير ان رجلاً من الانصار يقال له أحيمة بن الجلاح كان له عم صغير هو اصغر من أحيمة وكان عند احواله فاخذة أحيمة فقتله فقال له احواله كذا اهل ثمة ورمة حتى اذا استوى على عمه غلبنا حتى امرأ في عمه قال عروة فلذلك لا يرث قاتل من قتل قال مالك الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا ان قاتل العبد لا يرث من دية من قتل شيئاً ولا من ماله ولا يجب احداً وقع له ميراث وان الذي يقتل خطأ لا يرث من الدية شيئاً وقد اختلف في ان يرث من ماله لا نه لا يترثهم على انه قتله ليرثه وليأخذ ماله فاحب الى ان يرث من ماله ولا يرث من ديته **جامع العقل** **مسالك** عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب

الح قوله كانت فيه القيمة يوم يقتل يريد سوا زادت القيمة على الدية انصافا
 مضاعفة او قصرت عن ذلك وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة ان كانت قيمة اقل من
 دية المحر بعشرة دراهم ففيه القيمة وان زادت على ذلك لم تزد على هذا القدر ١٣ -
الح قوله لان العبد سلع اى متاع والعاقلة لا يتحمل المتاع وقال ابو حنيفة
 اذا جنى الحر على العبد فقتله خطأ كان على عاقلة لان بدل النفس وما دون النفس من
 العبد لا يتحمله العاقلة لانه يسلك به مسلك الاموال كذا في الهداية وللشافعي قولان
 اظهرهما انه يتحمل قيمة العبد لانه بدل نفس والثاني هي من مال الجاني كبذل البيعة كذا في
 شرح المنهاج ١٢ **ح** قوله عن ابن شهاب ان عمر بن الخطاب بكذراه
 اصحاب ماله ورواه سائر اصحاب ابن شهاب عنه عن ابن المسيب عن عمرو بن ميمون
 المتصل لانه قد رواه وقد صحح بعضهم سمعه عنه ١٢ **ح** قوله ان يخبرني وفي
 طريق ابن جسيم عن الزهري عن ابن المسيب جاءت امرأة الى عمر تسئله ان يورثها
 من دية زوجها فقال ما اعلم لك شيئا فانشد الناس الخ ومن طريق معمر عن الزهري عن
 ابن المسيب ان عمر قال ما ارى الدية الا للعبث لانهم يقولون عنه قيل سمع احد منكم
 من النبي صلى الله عليه وسلم فقام الضحاك الخ ١٣ **ح** قوله فقال كتب
 الي ذكر الزليعي وابن حجر في تحريجي احاديث الهداية وغيرهما ان هذا الحديث اخرجه
 احمد واصحاب السنن الاربعة واسحاق وعبد الرزاق والطبراني كلهم عن طريق سعيد
 بن المسيب عن عمرو بن ميمون لا دارقطني شاذ من روايته المغيرة بن شعبة ١٢ -

قوله ان اورث بعقم العزرة وتشديد المراء المكسورة وفي نسخة ان ورث
بزنة الامر من التورث اي اعطى الاميراث وكلمة ان مفسرة لما في كتابه معنى القول ١٢
على قوله فقصي بذلك فيه دليل على ان الدية للمقتول ثم تنقل منه
الى ورثته كسائر املاكه قالوا الدية تورث كما تورث المال عمده وخطا وعن علي انه
كان لا تورث الا اخوة من الام ولا الزوج ولا المرأة منه الدية تثنوا واه الدارمي

١٢ مح **٨** قوله حذف بالحاء المهلهلة اى رماه به وقال ابو عمرو من رواه
يا المنقوطة فقد صحف لان الحذف بالحاء انما هو البرمى بالخصى وبالقوى ١٢ مح **٩** قوله ابن جعشم بعظم الجعشم والاشين و
هو سراقته بن مالك بن جعشم فنسب الي جده وهو صحابي ١٢ مح **١٠** قوله اعدو على
ما قد قيد قول عمر لسراقته يحتل انه خص سراقته بذلك وليس هو بقاتل وانما هو سيد
القوم لانه واجب الدية على العاقلة ويحتل انه خاطبه بذلك لانه هو الذى سأل عن امثلة
واقضى جوابه فيها فلعله خاطبه بذلك ليكون هو الذى يأخذ الاب باحضارها ١٢ مح
١١ قوله ليس للقاتل شئ اى من الميراث والدية ولا بن ماجة ان ابا
تتأذى المدعى بقتل ابنه فاخذ منه عمر مائة من الابل وقال اتى سمعته صلى الله عليه وسلم
يقول ليس للقاتل ميراث وانما زاد عمر من صفته الابل من اجل انه تنكح ذارحم محرم وبنه قال
الشافعية فان قتل خطأ من حرم كمة او الاشرار محرم او ذارحم فقتله وقال ابو حنيفة لا تغلظ
الدية بشئ من تلك الامور وغيره با وقال عمر لولا انى سمعته صلى الله عليه وسلم يقول لا تقاد
الاب من ابنه لقتلتك بهم ديتاه فاتاه بنا فدفعنا الى ورثته وترك اياه ١٢ مح **١٢** قوله
قال نعم على ذلك الشافعية الا انه لا يزيد على عدد الابل بل فى النصف ١٢ مح **١٣** قوله
ابن الجوزي رجل جاهل قديم يدركه القنبه صلى الله عليه وسلم ولا قاربه وكان اخا عبد
لامه وانما قيل له من الانصار لانه من القبيلة التى صارت بعد انصاره والانصارى اسم اسلامى
١٢ مح **١٤** قوله كذا اهل ثمة ومرتة كذا رواه يحيى بعظم الثناء والرماع
والصواب فيها الفتح والتم والرم يتشديد هما احكام الشئ يعنى كذا اهل تربية والمتولين
لاصلاح شأنه ١٢ مح **١٥** قوله على عمه بعظمتين مشدود مخففا اى على طوله وكمال
قواه فى القاموس استوى على عمه بعظمتين اى تمام جسمه ماله وسبابه وعلم الشئ عموما مثل ١٢ مح
١٦ قوله من الدية شيئا وقد اختلف فى ان يرث من ماله لانه لا يتيم على انه
قتل يرثه وليا خذ ماله فاحب الى ان يرث من ديتة وقال ابو حنيفة والشافعية والقاتل
لا يرث سلقا عمدا كان او خطأ غير ان عندها بن حنيفة ان الهبى والمجنون اذا قتل يرث

وابي سلمة بن عبد الرحمن عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جرح العجماء جبارا والبكر جبارا والمعدن جبارا وفي الركاز الخمس قال مالك وتفسير الجباراته لادية فيه قال مالك القائد والسائق والراكب كلهم ضامنون لما اصابته الدابة الا ان ترمح الدابة من غير ان يفعل بها شئ ترمح له وقد قضى عمر بن الخطاب في الذي اجزى فرسه بالعقل قال مالك فالقائد والسائق والراكب احري ان يغرموا من الذي اجزى فرسه قال مالك الامور المجتمعة عليه عندنا في الذي يحفر البئر على الطريق او يربط الدابة او يصنع اشياء هذا على طريق المسلمين ان ما صنع من ذلك مما لا يجوز له ان يصنعه على طريق المسلمين فهو ضامن لما اصاب من ذلك من جرح او غيره فما كان من ذلك عقله دون تلك الدابة فهو في ماله خاصة وما بلغ الثلث فصاعدا فهو على العاقلة وما صنع من ذلك مما يجوز له ان يصنعه على طريق المسلمين فلا ضمان عليه فيه ولا غرم ومن ذلك البئر يحفرها الرجل للمطر والدابة ينزل عنها الرجل للحاجة فيقفها على الطريق فليس على احد في هذا غرم قال مالك في رجل ينزل في بئر فيدركه رجل اخر في اثره فيجبذ الاسفل الا على فيحترق في البئر فيهلك فيهلكان جميعا ان على عاقلة الذي جذبه الدابة قال مالك في الصبي يأمره الرجل ينزل في البئر او يربط في الخلة فيهلك في ذلك ان الذي امره ضامن لما اصابه من هلاك او غيره قال مالك الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا انه ليس على النساء والصبيان عقل يجب عليهما ان يعقلوه مع العاقلة فيما تقتله العاقلة من الديارات وانما يجب العقل على من بلغ الحلم من الرجال قال مالك في عقل المولى تلزمه العاقلة ان شاء وادان ابوا كانوا اهل ديوان او لم يقطعوا وقد تعاقل الناس في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي زمان ابي بكر الصديق قبل ان يكون ديوان وانما كان الديوان في زمان عمر بن الخطاب فليس لاحد ان يعقل عنه غير قومه ومواليه لان الولاء لا ينتقل ولان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الولاء لمن اعنت قال مالك فالولاء نسبت قال مالك فلا امر عندنا فيما اصاب شيئا من البهائم ان على من اصاب منها شيئا قد رما نقص من ثمنها قال مالك في الرجل يكون عليه القتل فيصيب حدا من الحدود انه لا يؤخذ به وان القتل يأتي على ذلك كله الا الفرية فانها تثبت على من قيلت له يقال له مالك لم تجلد من افترى عليك فارى ان يجلد المقتول الحد من قبل ان يقتل ثم يقتل ولا ارى ان يقاد منه في شئ من الجراح الا القتل لان القتل يأتي على ذلك كله قال مالك الامر عندنا ان القتل اذا وجد بين ظهري قوم في قرية او غيرها لم يحدخل اقرب الناس اليه دارا ولا مكانا وذلك انه قد يقتل القتل ثم يلقي على باب قوم ليلطخوا به فليس يؤخذ حد بمثل ذلك قال مالك في جماعة من الناس اقتتلوا فانكشفوا وبينهم قتيل او جريح لا يدري من فعل ذلك به ان احسن ما سمع في ذلك ان على العقل وان عقله على القوم الذين نازعوه وان كان القتل او الجرح من غير الفريقين فعقله على الفريقين جميعا ما جاع في الغيلة والسحر مائة عن يحيى بن سعيد

١٢ قوله العجماء بالمد كل حيوان غير الادمي سميت عجماء لانها لا تشكلم
١٣ قوله جبار يعظم الجيم وخفة الموحدة اي بدريعي اذا لم يكن معه احد
١٤ قوله والبكر جبار معناه انه يحفر باي ملكه او في ملكه او في موات فيقع فيها انسان او غيره فيقتل فلا ضمان ولو استاجر حفرة فوقع عليها فمات فلا ضمان فاما اذا حضر باي طريق المسلمين او في ملك غيره فغيره فقتل فيمات فيها انسان فيجب ضمانه على عاقلة حافرا ١٢
١٥ قوله والمعدن جبار معناه انه يحفر باي ملكه او في موات فيقع فيها انسان او غيره فقتل فلا ضمان وكذا لو استاجر حفرة فوقع عليه فمات فلا ضمان فيه بل دمه يدور وليس المراد به انه لا زكوة فيه بل تجب فيه الزكوة عند الشافعي والخمس ايضا عندنا في حنيفة وقدم في الزكوة ١٢
١٦ قوله وفي الركاز الخمس هو دفن عندنا بجمهورية وقال ابو حنيفة بجمهورية المعدن وقدم ١٢
١٧ قوله ترمح الدابة بفتح الميم في القاموس رمحه الفرس كمنعه رمحه اي ركفه برجله لا خلاف بين الائمة الاربعة انه يعين الراكب والسائق والقائد وطئت دابته فتلف نفسا او مالا او لولبالت او راشت فتلف به نفس او مال لا يعين واما ما نفخت برجلها او ذنبها فلا يعين عندنا في حنيفة والرويف كالراكب عندنا في حنيفة وهو قول مالك ١٢
١٨ قوله اجزى فرسه وهو الرجل من بني سعد فوطى على اصبح الجعبي فسال دمه حتى مات ١٢
١٩ قوله من جرح او غيره وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة يعين ان لم يأذن به الامام ١٢
٢٠ قوله فهو على العاقلة وقال ابو حنيفة يحمل العاقلة قدرا من الموضحة لا ما دونه فله الباني ١٢
٢١ قوله في هذا غرم وبه قال الشافعي في المنهاج فان حفر لمصلحة عامة كما يحفر للاستقاء او لمجمع ما دام المطر فلا ضمان فيه في الاظهر ١٢
٢٢ قوله

ضامن لما اصابه وذلك انه امره بغير اذن من له الاذن واما العبد فيعتبر فيه اذن سيده واما الصبي فيعتبر فيه اذن ابيه اذا كان له ١٢
٢٣ قوله وانما يجب العقل على من بلغ الخ وبه قال ابو حنيفة والشافعي في الهداية وليس على النساء والذرية فمن كان له حظ في الديوان عقل بقول عمر لا يعقل مع العاقلة صبي ولا امرأة ولان العقل انما يجب على اهل الشريعة لم يجمع مراقبه والناس لا يتناصرون بالصبيان والنساء ١٢
٢٤ قوله كانوا اهل ديوان وهم الجيش الذين كتب اسمهم في الديوان ١٢
٢٥ قوله او يقطعوا لا يجمع ديوان قال الشافعي وحمدان اهل الدية العشرة وهم النصبه وفي الهداية العاقلة اهل الديوان ان كان القاتل من اهل ولا فاعاقلة قبيلة وقال الشافعي الدية على اهل العشرة لانه كذلك في عمده صلى الله عليه وسلم ولا نسخ بعده ١٢
٢٦ قوله ما نقص من ثمنها وبه قال الشافعي وحمد وعنده في حنيفة كما في الهداية انه يجب في قتار شاة القصاب ما نقص لان المقصود هو النعم فلا يعتبر النقصان وفي عين بقره الجزار وجزوره والحمار والبغل والفرس ربع قيمته لانه صلى الله عليه وسلم قضى في عين الدابة بربع القيمة وكذا قضى عمر ١٢
٢٧ قوله فليس يؤخذ احد ولا يحكم في تلك الامور باقامة عند مالك والشافعي الا ان يكون في محلة اعدائه لا يخلط غيره وقال ابو حنيفة وجود القاتل في المحلة والقرية يوجب القسامة ولا تثبت القسامة فيما عدا ذلك ١٢
٢٨ قوله على الفريقين جميعا حاصل ان كان القاتل من احد الساطفتين فالدية على الساطفة الاخرى والا فمى عليها جميعا وذهب ابي حنيفة كما في الهداية انه اذا اتقى قوم بالسيوف فاجلوا من قتيل فموت على اهل المحلة لان القتل بين اهلهم ولا يحفظ عليهم ١٢
٢٩ قوله الغيلة في القاموس قلة غيلة اي خدعة فذهب برالى موضع فقتله ١٢
٣٠ قوله

عن سعيد بن المسيب ان عمر بن الخطاب قتل نفرا خمسة او سبعة برجل واحد قتلوه قتل غيلة وقال عمر لو تما لأعلي أهل صنعاء لقتلهم جميعا **١٥١٢** قال مالك عن محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن ذرارة انه بلغه ان حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قتلت جارية لها سحرتها وقد كانت دبرتها فامرت بها فقتلت قال مالك السحر الذي يعمل السحر لم يعمل ذلك له غيره هو مثل الذي قال الله تعالى في كتابه ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الاخرة من خلاق فآرى ان يقتل اذا عمل ذلك فهو نفسه **ما يجب في العمد** **١٥١٣** عن عمر بن حسين مولى عائشة بنت قدامة ان عبد الملك بن مروان اقادولى رجل من رجل قتله بعضا فقتله وليه بعضا قال مالك الامر المجتمه عليه عندنا الذي لا اختلاف فيه ان الرجل اذا ضرب الرجل بعضا او رماه بحجر او ضربه عبد افات من ذلك فان ذلك هو العمد وفيه القصاص قال مالك فقتل العمد عندنا ان يعد الرجل الى الرجل فيضربه حتى تفيض نفسه ومن العمد ايضا ان يضرب الرجل الرجل في النائرة تكون بينهما ثم ينصرف عنه وهو حي فينزل في ضربه فيموت فتكون في ذلك القسامة قال مالك الامر عندنا انه يقتل في العمد الرجال الاحرار بالرجل المحرور الواحد والنساء بالمرأة كذلك والعبيد بالعبد كذلك ايضا القصاص في القتل **١٥١٤** قال مالك انه بلغه ان مروان بن الحكم كتب الى معاوية بن ابي سفيان يذكر انه اتى بسكران قد قتل رجلا فكتب اليه معاوية ان يقتله به قال مالك احسن ما سمعت في تأويل هذه الآية قول الله تعالى المحرور والعبد بالعبد فلهؤلاء الذكور والانثى بالانثى ان القصاص يكون بين الاناث كما يكون بين الذكور والمرأة المحرة تقتل بالمرأة المحرة كما يقتل المحرور بالمرأة المحرور تقتل بالامة كما يقتل العبد بالعبد والقصاص يكون بين النساء كما يكون بين الرجال والقصاص ايضا يكون بين الرجال والنساء وذلك ان الله تعالى قال في كتابه وكتبنا عليهم فيهما ان النفس بالنفس والعين بالعين والانف بالانف والاذن بالاذن واللسن باللسن والمجرم قصاص فذكر الله تعالى ان النفس بالنفس والمرأة المحرة بنفس الرجل المحرور جرحها بجرحه قال مالك في الرجل يبسك الرجل للرجل فيضربه فيموت مكانه انه ان امسكه وهو يرى انه يريد قتله قتلا به جميعا وان امسكه وهو يرى انه انما يريد الضرب مما يضرب به الناس لا يرى انه عمد لقتله فانه يقتل القاتل يعاقب الممسك اشد العقوبة ويسجن سنة لانه امسكه ولا يكون عليه القتل قال مالك في الرجل يقتل الرجل عمدا او يفتك عينه عمدا فيقتل القاتل او تنفعا عين القاتل قبل ان يقتص منه انه ليس عليه دية ولا قصاص وانما كان حوالذي قتل او فتكت عينه في الشيء الذي ذهب وانما ذلك بمنزلة الرجل يقتل الرجل عمدا ثم يموت القاتل فلا يكون لصاحب الدماء اذ املت القاتل شيء دية ولا غيرها وذلك لقول الله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى المحرور والعبد بالعبد والانثى بالانثى قال مالك فانما يكون له القصاص على صاحبه الذي قتله فاذا هلك قاتله الذي قتله فليس له قصاص ولا دية

قوله

برجل واحد جو غلام اسمه اصيل كما رواه البيهقي **١٥٢** قوله اهل صنعاء بالمدينة مشهور باليمن اي تعاونوا واجتمعوا عليه **١٥٣** محله وانما خص صنعاء بالذكر لانهم مثل في الكثرة او لو قورح تلك القضية منهم كما سياتي وبه اخذ الامم الاربعه والمجمر ان يقتل جماعة بواحد محله قال محمد وبهذا نأخذ ان قتل سبعة او اكثر من ذلك رجلا عمدا قتل غيلة او غير غيلة ضربه باسيا فمات قتلوه قتلوا به كهم وهو قول ابي حنيفة والعمدة من فقهاءنا وروى قال الشافعي ومالك واهل الشام والاعلم من الصحابة والتابعين **١٥٤** قوله قتلقت وفي الاثر قتل الساحر واصله من المرفوع حديث سمرة بن جندب عند الترمذي حد الساحر ضربته بالسيف ولليخاري وابي داود ان لم يكتب الى نوابه ان يقتلوا الساحر و اساحة **١٥٥** قوله هو نفسه اختلفوا في السحر فاطلق مالك وجاءه ان الساحر كافر وان السحر كفر وان تعلمه وتعليمه كفر وان يقتل ولا يستتاب سواء سحر مسلما او ذميا وذهب الشافعي ان علمه حرام وبهذا تعلمه خلا للفرق وقول الحنفية كذا في فتح القدير لا يخفى الساحر تعلمه وفعله اعتقه تجريمه ولا يقتل لكن في الدر المختار عن الحنابلة لو استعمله تجريمه ولا امتحان ولا يعتقه حكم لا يخفى **١٥٦** قوله في العمد قال محمد في كتاب الآثار اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال القتل على ثلاثة اوجه قتل خطأ وقتل عمد وشبه عمد وقتل الخطأ ان تريد ان تفتك عينه ما حيك بسلاح او غيره ففقد الدية اتماسا والعمد ان تعمدت ما حيك فضرته بسلاح فقتل بقصاص الا ان يعفو او يصلي او يشبه العمد كل شيء تعمدت ضربه بسلاح او غيره ففقد الدية مغلظة على العاقلة اذا اتى ذلك على النفس **١٥٧** قوله وفيه القصاص اتفقوا على انه لا قصاص الا في العمد وفيما سواه الدية فيران العمد عند مالك ما ذكره وهو قول الليث وعند الشافعي هو قصد القتل بما يقتل به

غالبها جارحا او مشقلا وان قتل بما لا يقصد به القتل غالبها كالعصا والسوط واللمطة فثبت العمد لا قصاص فيه ويجب الدية وهو قول الاوزاعي وابي يوسف ومحمد واهل الجمهور وقال ابو حنيفة العمد ما تعمد ضربه بسلاح او ما جرى مجراه وشبه العمد ان يتعمد بغير ما ذكرنا فاذا ضرب بحجر او خشبة عظيمة فهو شبه العمد عنده وعمد عند صاحبه والشافعي **١٥٨** قوله ان قتله به روى عبد الرزاق عن ابن عباس ما اصاب السكران في سكره اقيم عليه وبه قال ابو حنيفة والشافعي على المختار وروى انه لا يجب عليه كالجنون **١٥٩** قوله وكتبنا عليهم فيها اي فرضنا على اليهود في التوراة **١٦٠** قوله والجرح قصاص اي ذات قصاص وقرئ بالرفع على انما جاز للنقصان **١٦١** قوله ولا يكون عليه القتل وقال ابو حنيفة والشافعي القود على القاتل ودون المسك ولم يجب على المسك الا التعزير وقال احمد في احدي روايتيه يقتل القاتل ويحبس المسك حتى يموت وفي الرواية الاخرى يقتلان جميعا على الاطلاق وروى الدارقطني عن علي بن قتيبة رسول الله صلى الله عليه وسلم في رجل المسك رجلا فقتله الاخر فقتل القاتل ويحبس المسك ورواه عبد الرزاق عن قتادة بن قتيبة عن علي بن قتيبة ان يقتل القاتل ويحبس المسك **١٦٢** قوله عين القاتل يعني اتفاقا لا لاجل القصاص **١٦٣** قوله والعبد بالعبد ذكر الطبري عن الشعبي ان هذه الآية نزلت في حي من العرب كان لا يجد بها طول على الاخرى اشرف فكانوا يتزوجون من نسايم بغير مهر فاذا قتل منهم عبد قتلوا به حر او امرأة قتلوا به رجلا **١٦٤** قوله فليس له قصاص ولا دية وبه قال ابو حنيفة والشافعي انه يسقط القود بموت القاتل **١٦٥** محله.

قَالَ مَالِكٌ وَلَيْسَ بَيْنَ الْحُرِّ وَالْعَبْدِ قَوْلٌ فِي شَيْءٍ مِنَ الْجِرَاحِ وَالْعَبْدُ يَقْتُلُ بِالْحُرِّ إِذَا قَتَلَهُ عَمْدًا وَلَا يَقْتُلُ الْحُرُّ بِالْعَبْدِ وَإِنْ قَتَلَهُ عَمْدًا وَهَذَا أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ الْعَفْوُ فِي قَتْلِ الْعَمْدِ **مِثَالُكَ** أَنَّهُ إِذَا رَكَ مِنْ يَرْضَى مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُونَ فِي الرَّجُلِ إِذَا وَصَى أَنْ يَغْفِيَ عَنْ قَاتِلِهِ إِذَا قَتَلَ عَمْدًا أَنْ ذَلِكَ جَائِزٌ لَهُ وَأَنَّهُ أَوْلَى بِدَمِهِ مِنْ غَيْرِهِ مِنْ أَوْلِيَاءِهِ مِنْ بَعْدِهِ قَالُ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يَعْفُو عَنْ قَتْلِ الْعَمْدِ بَعْدَ أَنْ يَسْتَحِقَّهُ وَيَجِبُ لَهُ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى الْقَاتِلِ عَقْلٌ يُلْزِمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الَّذِي عَفَى عَنْهُ اشْتَرَطَ ذَلِكَ عِنْدَ عَفْوِهِ عَنْهُ قَالُ مَالِكٌ فِي الْقَاتِلِ عَمْدًا إِذَا عَفَى عَنْهُ أَنَّهُ يَجْلِدُ مِائَةَ جَلْدَةٍ وَيَحْبُسُ عَامًا قَالُ مَالِكٌ إِذَا قَتَلَ الرَّجُلُ عَمْدًا وَقَامَتْ عَلَى ذَلِكَ الْبَيْتَةُ وَلِلْمَقْتُولِ بَنُونَ وَبَنَاتٌ فَعَفَى الْبَنُونَ وَأَبَى الْبَنَاتُ أَنْ يَعْفُوَ فَعَفَا الْبَنِينَ جَائِزٌ عَلَى الْبَنَاتِ وَلَا أَمْرٌ لِلْبَنَاتِ مَعَ الْبَنِينَ فِي الْقِيَامِ بِالْأَمْرِ وَالْعَفْوِ عَنْهُ **الْقَصَاصُ فِي الْجِرَاحِ** **مِثَالُكَ** الْأَمْرُ الْجَمْعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا أَنْ مَنْ كَسَرَ يَدًا أَوْ رِجْلًا عَمْدًا أَنَّهُ يَقَادِمُنْهُ وَلَا يَعْقَلُ قَالُ مَالِكٌ وَلَا يَقَادِمُنْ أَحَدٌ حَتَّى يَدْرَأَ جِرَاحَهُ صَاحِبَهُ فَيَقَادِمُنْهُ فَإِنْ جَاءَ جِرَاحُ الْمُسْتَقَادِمُنْهُ مِثْلُ جِرَاحِ الْأَوَّلِ حِينَ يَعْصِمُ فَهُوَ الْقَوْدُ وَإِنْ زَادَ جِرَاحُ الْمُسْتَقَادِمُنْهُ أَوْ مَاتَ فَلْيُسَّ عَلَى الْجِرَاحِ الْأَوَّلِ الْمُسْتَقِيدُ شَيْءٌ وَإِنْ بَرَأَ جِرَاحُ الْمُسْتَقَادِمُنْهُ وَشَلَّ الْجِرَاحُ الْأَوَّلُ أَوْ بَرَأَتْ جِرَاحُهُ وَبَهَا عَيْبٌ أَوْ نَقَصٌ أَوْ عَثَلٌ فَالْمُسْتَقَادِمُنْهُ لَا يَكْسِرُ الثَّانِيَةَ وَلَا يَقَادِمُ جِرَاحَهُ قَالُ مَالِكٌ وَلَكِنَّهُ يَعْقَلُ لَهُ بِقَدَرِ مَا نَقَصَ مِنْ يَدِ الْأَوَّلِ أَوْ فُسِدَ مِنْهَا وَالْجِرَاحُ فِي الْجَسَدِ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ قَالُ مَالِكٌ فَإِذَا عَمِدَ الرَّجُلُ إِلَى امْرَأَتِهِ نَفَقًا عَيْنَهَا أَوْ كَسَرَ يَدَهَا أَوْ قَطَعَ أَصْبُعَهَا أَوْ أَشْبَاهَ ذَلِكَ مَتَعَمِدًا ذَلِكَ فَإِنَّهَا تَقَادِمُنْهُ وَأَمَّا الرَّجُلُ يُضْرِبُ امْرَأَتَهُ بِالْحِجْلِ أَوْ بِالسُّوطِ فَيَصِيدُ بِهَا مِنْ ضَرْبِهِ مَا لَمْ يَدْرِهِ وَلَمْ يَتَعَمِدْ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَعْقَلُ مَا أَصَابَ مِنْهَا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ وَلَا يَقَادِمُنْهُ مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ بَنِي حَزْمًا قَادِمًا مِنْ كَسْرِ الْفَخَذِ **دِيَّةُ السَّائِبَةِ وَجَنَائِثُهُ** **مِثَالُكَ** عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ سَائِبَةَ اعْتَقَهُ بَعْضُ الْحَاجِّ فَقَتَلَ ابْنُ رَجُلٍ مِنْ بَنِي عَائِذٍ فَجَاءَ الْعَائِذِيُّ أَبُو الْمَقْتُولِ إِلَى عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ يَطْلُبُ دِيَّةَ ابْنِهِ فَقَالَ عَمْرُو دِيَّةٌ لَهُ فَقَالَ الْعَائِذِيُّ أَرَأَيْتَ لَوْ قَتَلَهُ ابْنِي قَالُ عَمْرُو إِذَا تَخْرُجُونَ دِيَّتَهُ فَقَالَ الْعَائِذِيُّ هُوَذَا كَالْأَرْقَمِ أَنْ يَتْرَكَ يَلْقَهُ وَأَنْ يَقْتُلَ يَنْقَمُ

كِتَابُ الْقِسَامَةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تَبْدِيَةُ أَهْلِ الدَّمِ فِي الْقِسَامَةِ **مِثَالُكَ** عَنْ أَبِي لَيْلَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَهْلٍ عَنْ سَهْلٍ

قَوْلُهُ مَنْ سَمِعْتُ الْحُرَّ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَقَالَ ابْنُ

حَنِيفَةَ يَقْتُلُ الْحُرُّ بِالْعَبْدِ كَمَا كَسَرَ وَرَوَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ وَالنَّخَعِ وَالشَّجْعَةِ وَتَقَادُوهُ وَالتَّوْرِيُّ وَاجْتَمَعَ لَذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ١٢ **قَوْلُهُ**

وَيَحْبُسُ عَامًا تَعَزِيرٌ أَوْ لَمْ يَرُ ذَكَرَ هَذَا الْعَبْدُ فِي كِتَابِ عَلَانَا الْحَنِيفَةُ ١٢ **قَوْلُهُ**

يَقَادِمُنْهُ وَلَا يَعْقَلُ وَأَمَّا يَجِبُ الْقَوْدُ عِنْدَ ابْنِ حَنِيفَةَ وَاشْتَاقَ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ أَنْ يَكُنْ

الْمُتَلَمَّزُ لِقَطْعِ الْيَدِ مِنَ الْفَصْلِ وَالْأَقْلَعُ فَلَا يَجِبُ فِي كَسْرِ عَظْمٍ إِلَّا فِي سِنِّ أَنْ يَكُنْ ١٢ **قَوْلُهُ**

حَتَّى يَبْرَأَ وَيَبْرَأَ قَالَ ابْنُ حَنِيفَةَ لَا يَقَادِمُ جِرَاحُ الْأَعْدَاءِ بَرَاءً وَقَالَ الشَّافِعِيُّ

يَقْتَصُ مِنْهُ فِي الْحَالِ ١٢ **قَوْلُهُ** فَلَيْسَ عَلَى الْجِرَاحِ لَانَّهُ اسْتَوْفَى حَقَّهُ وَلَا يَكُنْ

التَّعْزِيرُ بَوَاصِلُ السَّلَامَةِ لَمَّا فِيهِ سَدَابُ الْقَصَاصِ وَالْإِخْرَازُ زَعْنُ الزِّيَادَةِ وَالسَّرِيَّةُ لَيْسَ فِي

وَسَعْدٍ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُونُسَ وَمُحَمَّدٍ وَقَالَ ابْنُ حَنِيفَةَ لَعْنَتُ دِيَّةٍ نَفْسٍ مَنْ قَطَعَ قَوْلَهُ أَمْرِي إِلَى

النَّفْسِ لَانَّهُ حَقٌّ فِي الْقَطْعِ لَا فِي الْقَتْلِ ١٢ **قَوْلُهُ** لَا يَقَادِمُنْهُ فِي الْمَنَاجِزِ لَوْ

عُزِّرُوا أَوْ وَالِى أَوْ زَوْجٌ أَوْ مَعْلَمٌ فَمَقْتُولٌ تَعَزِيرٌ يَرْجِعُ عَلَى الْعَائِلَةِ إِذَا حَصَلَ بِهِ هَلَاكٌ لَانَّهُ مَشْرُودٌ

بِسَلَامَةِ الْعَائِلَةِ وَنَذِيرٌ عَلَانَا كَمَا فِي الْمَدَائِدِ وَغَيْرِهِ أَنْ مَنْ حَادَا وَعُزِّرَ فَمَاتَ بِدَرْدَمٍ

وَأَنْ عَزَّرَ زَوْجٌ عَرَسَهُ مِمَّنْ لَانَّ تَأْوِيلَهُ مَبْرَحٌ فَقِيدٌ بِشَرْطِ السَّلَامَةِ ١٢ **قَوْلُهُ**

السَّائِبَةُ الْعَبْدُ الَّذِي شَرَاهُ فِي عَقْدِهِ أَنْ لَا يَرْتَدَّ إِلَى سَابِ أَيْ جَرَى وَفِيهِ ١٢ **قَوْلُهُ**

تَرْكُ يَرْكُ يَلْقَمُ وَأَنْ يَقْتُلَ يَنْقَمُ بَرَاءَةً لِلْمَجْمُولِ وَعُزِّرَ مَا فِيهَا أَيْ أَنْ تَرَكَتْ

قَتْلُكَ وَأَنْ تَقْتُلَ تَقْتُلْتَ بِهَا وَهَذَا شَلٌّ مِنْ امْتِثَالِ الْعَرَبِ لَعْنَتُ أَنْ تَقْتُلَ كَانَ لِمَنْ يَنْقَمُ

مَنْكَ وَأَنْ تَرَكَتْ تَقْتُلْتَ ١٢ **قَوْلُهُ** الْقِسَامَةُ لَفَتْحُ الْقَافِ وَخَفَةُ الْمُهْمَلَةِ أَيْ مَعْنَى

الْقِسْمِ وَقِيلَ مَصْدَرًا قَالُ أَيْ قِسْمٌ قِسْمًا إِذَا حَلَفَ وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى الْجَمَاعَةِ الَّذِينَ يَقْسِمُونَ

كَذَا فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ وَفِي الْقَامُوسِ الْقِسَامَةُ الْجَمَاعَةُ يَقْسِمُونَ عَلَى الشَّيْءِ وَيَأْخُذُونَ وَشَهَدُوا

وَفِي الشَّرْعِ عِبَارَةٌ عَنْ إِيْمَانٍ يَقْسِمُ بِهَا أَوْلِيَاءُ الدَّمِ عَلَى اسْتِحْقَاقِ دَمٍ صَاحِبِهِ وَهَذَا عَلَى رَأْيِ

مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَهَذَا فِي حَنِيفَةِ أَيْ إِيْمَانٍ يَقْسِمُ بِهَا أَهْلُ الْمِلَّةِ الْقِسْمُونَ عَلَى نَفْسِ الْقَتْلِ

عَنْهُمْ قَالُ عِيَاضُ حَدِيثُ الْقِسَامَةِ أَصْلٌ مِنَ الشَّرْعِ وَبِهِ أَخَذَ الْعُلَمَاءُ كَافَةً مِنْ

الصَّحَابَةِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ وَأَنْ اخْتَلَفُوا فِي كَيْفِيَّةِ الْإِخْذِ بِهِ وَلَمْ يَأْخُذْ بِهِ سَالِمٌ وَسُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ

وَتَقَادُوهُ وَابْنُ عَيْنٍ وَابْنُ عَمْرٍو وَابْنُ عَزِيمٍ وَرَوَاتَانِ، حَلَفْتُ الْمَذْهَبِ

فِيهِ هُوَ اسْتِحْقَاقُ الْقَوْدِ بِالْحَلْفِ خَمْسِينَ مِنْ أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ أَنْ كَانَ هُنَاكَ

لَا نَحْمُ كَانُوا غَيْرَ مَقْدَرِينَ عَلَيْهِمْ ١٢

وَالْأَمْرُ بِهِمْ مِثْلُ مَذْهَبِنَا وَهُوَ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى وَلِيِّ الْمَقْتُولِ إِتِمَامُ الْبَيْتَةِ وَأَنْ تَعْرِضَ حَلْفَ

الْمَقْتُولِ خَمْسِينَ بَيْتًا مَا قَتَلْتَاهُ وَلَا عَلِمْنَا لَهُ قَاتِلًا فَإِنْ أَتَمَّتْ الْبَيْتَةَ أَقِيدَ مِنْهُ وَأَنْ لَمْ

تَقُمْ وَنُكِّلُوا عَنْ الْبَيْتِ وَجَبَ الدِّيَّةُ وَأَنْ حَلَفُوا تَبْرَأَ وَأَنْ الدِّيَّةَ عِنْدَهُمْ وَعِنْدَنَا يَغْرُمُونَ

الدِّيَّةَ عَلَى كُلِّ حَالٍ سَوَاءٌ حَلَفُوا أَوْ نُكِّلُوا عَنْ الْبَيْتِ وَهَذَا هُوَ الثَّابِتُ بِالنَّظَرِ إِلَى مَجْمُوعِ الرِّوَايَاتِ

إِذَا الْبَيْتَةُ عَلَى الْمَدْعَى وَالْبَيْتُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ وَلَا مَعْنَى لَا يَجِبُ الْبَيْتُ عَلَى أَوْلِيَاءِ الْمَقْتُولِ وَقَدْ

ذَكَرْتُ الْبَيْتَةَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الرِّوَايَاتِ وَمَا لَمْ يَذْكُرْ فِيهَا مَحْمُولٌ عَلَى مَا ذَكَرْنَا لَانَّهُ أَوَاقِعُهُ تَتَوَحَّدُ فَيَعْمَلُ

بِمَا وَاقَعَ الْأَصُولُ مَتَّحِدُونَ مَا خَالَفَ وَكَذَلِكَ اخْتَلَفَ فِيهَا بَيْنَ حَلْفِ الْيَهُودِ وَخَمْسِينَ بَيْتًا

فَمَنْ مَثَبَتْ لَهَا وَمَنْ نَافَ إِيَّاهَا وَاجْتَمَعَ أَنَّ الْيَهُودَ كَتَبُوا إِلَيْهِ بِالْحَلْفِ خَمْسِينَ وَلَمْ يَشْهَدُوا أَوْ لَمْ

يُطْلَبُوا وَلَا مَعْتَبَرٌ بِمَا كَتَبُوا إِلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِنَّ الْإِيْمَانَ لَا بَدَانَ تَحْتُونَ فِي مَجْلِسِ الْقَضَاءِ

بِحُضُورِ الْحَاكِمِ وَلَمْ يَوْجِدْ مِنْ ذَكَرَ عَنْهُمَا كَتَبَتْهُمْ وَمَنْ نَفَا بِنَفْسِ الْبَيْتِ الْمَطْلُوبِ لِلْقَاعِدَةِ ثُمَّ

أَنْ الرِّوَايَاتِ مُخْتَلِفَةٌ أَيْضًا فِي بَدْلِ الدِّيَّةِ مَنْ كَانَ وَالْأَصْلُ أَنَّ الْيَهُودَ لَمْ يَثْبُتَ عَلَيْهِمْ شَيْءٌ

لِعَدَمِ الْبَيْتَةِ وَكَانُوا مُسْتَعْدِينَ لِلْإِيْمَانِ إِلَّا أَنْ أَوْلِيَاءَ الْمَقْتُولِ لَمْ يَقْبَلُوا مِنْهُمْ وَكَانَ ذَلِكَ

حَقًّا لَمْ يَكُنْ إِلَّا بِأَنَّهُمْ بِاسْتِقْطِاطِ لُؤْلَاءِ الْأَنْبِيَاءِ يَهُودُ يَذْلُومُونَ الْمَالَ شَيْئًا ظَنُّوا أَنَّهُمْ إِنْ قَعَنَ

مِنْهُ إِلَى أَنْ يَزِيدَ مِنْ ذَلِكَ وَتَدَخَّلُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ ثَبُوتُ الْمَدْعَى حَيْثُ وَجَدَ الْقَتِيلَ فِيهِمْ فَاجْبُوا

أَنْ يَسْلَمُوا مِنْ ذَلِكَ بِمَا بَدَلُوا وَقَبِلَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهُمْ لَمَّا عَلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ

عَلَيْهِمْ الْمَدْعَى وَهُوَ الظَّاهِرُ لِعَدَمِ وَجُودِ الْبَيْتَةِ وَعَدَمِ مَبَالِغَاتِ لُؤْلَاءِ الْإِيْمَانِ لَسَلِمُوا مِنْ

غَيْرِ شَيْءٍ وَلَمْ يَزِرُوا فِي مَالٍ وَلَا نَفْسٍ ثُمَّ حَقِيقَةُ الْقِصَّةِ ثُمَّ أَنَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكْمَلَ دِيَّتَهُ

مِنْ عِنْدِهِ فَمَنْ أَنْكَرَ الْأَخْذَ مِنَ الْيَهُودِ فَمَا أَنْكَرَ أَخْذَ كُلِّهَا وَمَنْ أَثْبَتَ أَخْذَ بَعْضِهِمْ فَمَا نَمَّا قَصْدُ

الْمَدْعَى مِنْ ذَلِكَ وَهَذَا فِي تَبْيِصِهِ أَنْ خَبِيرًا إِذَا كَانَ كَانَتْ لَمْ تَفْتَحْ بَعْدَ وَكَانَ الْأَقْوَامُ فِيمَا بَيْنَهُمْ

تَعَاوَدًا كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ فِي الرِّوَايَةِ فَأَنَّا نَجْرِبُ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِذَا كَانَتْ مَفْتُوحَةً

لَمَّا اتَّفَقُوا عَلَى الْحَرْبِ وَالْإِيْدَانِ وَلِذَلِكَ لَمْ يَتَّبِعِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قِصَّةَ الْقَتِيلِ بِهَذَا

حَقِّ التَّبَعِ فَلَا يَرُدُّ عَلَى الْحَقِيقَةِ مَا أَوْرَدَ مِنْ أَنْ مَذْهَبُهُمْ فِي الْقِسَامَةِ تَحْلِيفُ الْمَلَاكِ لَا السَّكَّانِ

وَلِهَذَا قَدْ حَلَفَ السَّكَّانُ وَلَمْ يَتَّخِذْ بِالْمَلَاكِ وَهُمْ الْمُسْلِمُونَ وَأَمَّا جَرَى أَمْرُ الْقِسَامَةِ عَلَيْهِمْ

كَأَنَّ الْقَوْمَ كَالْأَوَّلِينَ وَكَانَتْ السَّامَةُ شَالَتْ عَلَى الْإِلَهِ عَلَى النَّوَالِي فَكُلُّهَا لَوْلَا أَنَّهُ لَمْ يَخُذْ بِهَا قَبْلَ ذَلِكَ مِنْهُمْ

لَا نَحْمُ كَانُوا غَيْرَ مَقْدَرِينَ عَلَيْهِمْ ١٢

ابن أبي حنيفة انه اخبره رجال من كبراء قومه ان عبد الله بن سهل ومحيصة خرجا الى خيبر من جهدا صابراهم فاقى محيصة
 فاقبران عبد الله بن سهل قد قتل وطرح في فقير بئر اوعين فاقى يهود فقال انتم والله قتلتموه فقالوا والله ما قتلناه
 فاقبل حتى قدم على قومه فذكر لهم ذلك ثم اقبل هو واخوه حويصة وهو اكبر منه وعبد الرحمن فذهب محيصة وهو
 الذي كان يجير فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم كبركبير يد السن فتكلم حويصة ثم تكلم محيصة فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اما ان يديدا صاحبكم اما ان يؤذوا بحرب فكتب اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فكتبوا والله ما قتلناه فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لمحويصة ومحيصة وعبد الرحمن اتخلفون وتستحقون دية صاحبكم فقالوا لا قال اتخلف لكم يهود قالوا ليسوا مسلمين
 فداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده فبعث اليهم بمائة ناقة حتى ادخلت عليهم الدار قال سهل لقد ركضتني منها
 ناقة حمراء قال مالك الفقير هو البئر **قال** عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار انه اخبره ان عبد الله بن سهل
 الانصاري ومحيصة بن مسعود خرجا الى خيبر فتفرقا في حواجرهما فقتل عبد الله بن سهل فقدا محيصة فاقى هو واخوه حويصة
 وعبد الرحمن بن سهل الى النبي صلى الله عليه وسلم فذهب عبد الرحمن ليتكلم لمكانه من اخيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كبركبير فتكلم حويصة ومحيصة فذكر اشران عبد الله بن سهل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم علم
 اتخلفون بالله خمسين يميننا وتستحقون دم صاحبكم او قاتلكم فقالوا يا رسول الله لم نشهد ولم نخضر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم فتبرئكم يهود وخمسين يميننا فقالوا يا رسول الله كيف نقبل ايمان قوم كفار قال يحيى بن سعيد فزعم بشير ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وداه من عنده **قال** مالك الامير المجمع عليه عندنا والذي سمعت ممن ارضى به في القسامة والذي اجتمعت
 عليه الائمة عندنا في القديم والحديث ان يبدأ بالايمن المدعون في القسامة فيحلفون وان القسامة لا تجب الا باحد امرين
 اما ان يقول المقتول دمي عند فلان او ياتي ولااة الدم بلوث من بينة وان لم تكن قاطعة على الذي يدعى عليه الدم فلهذا
 يوجب القسامة للمدعين الدم على من ادعوه عليه ولا تجب القسامة عندنا الا باحد هذين الوجهين **قال** مالك وتلك الستة
 التي لا اختلاف فيها عندنا والذي لم يزل عليه عمل الناس ان المبدئين بالقسامة اهل الدم والذين يدعون في العبد الخطأ
 قل مالك وقد بدء رسول الله صلى الله عليه وسلم المحارثيين في قتل صاحبهم الذي قتل بجير **قال** مالك فان حلف المدعون
 استحقوا دم صاحبهم وقتلوا من حلفوا عليه ولا يقتل في القسامة الا واحد لا يقتل فيها اثنان يحلف من ولااة الدم خمسون
 رجلا خمسين يميننا فان قل عددهم او نكل بعضهم ردت الايمان عليهم الا ان ينكل احد من ولااة المقتول ولااة الدم
 الذين يجوز لهم العفو عنه فان نكل احد من اولئك فلا سبيل الى الدم اذ انكل احد منهم **قال** مالك وانما ترد الايمان
 على من بقي منهم اذ انكل احد ممن لا يجوز له عفو **قال** مالك فان نكل من ولااة الدم الذين يجوز لهم العفو عن الدم وان
 كان واحدا فان الايمان لا ترد على من بقي من ولااة الدم اذ انكل احد منهم عن الايمان ولكن الايمان اذا كان ذلك ترد
 على المدعى عليهم الدم فيحلف منهم خمسون رجلا خمسين يميننا فان لم يبلغوا خمسين رجلا ردت الايمان على من حلف

١ قوله محيصة بضم الميم وفتح الحاء وكسر
 التثنية المشددة واهمال الصاد وقيل يسكون الياء وكذا حويصة اخوه فيه لغتان
 ايضا قال النوى تشديد الياء فيها اشهر للغتين ١٢ **٢** قوله في فقير بئر
 هو بقاء ثم تاف على لفظ الفقير هذا لغيره هو البئر القريبة القعر الواسعة القم وقيل المحفرة
 التي تكون حول النخل او عين اى او القى في عين بالشك من الراوى ١٢ **٣** قوله
 كبركبير اى يلى الكلام او ليبدأ بالكلام الكبير يريد السن او المعنى عظم من هو اكبر منك بان
 تفوض اليه الكلام وفي رواية اكبر اكبر بضم الكاف وسكون الواو وتصب اخره على
 الاشارة بفعل مقدر اى قدم الاكبر سنا ١٢ **٤** قوله ان يؤذوا بحرب اى
 يدفوا اليكم دية واما ان يعلموا انهم متنعون من التزام احكامنا فينقض عهدهم ويعيدون
 حربا علينا ١٢ **٥** قوله فتبرئكم يهود فروع غير ممنون لانه غير معروف للعلمية
 والتأنيث على ارادة اسم الغيلية او الطائفة اى يرفعون منكم الظن والهمة منهم ١٢ -
٦ قوله خمسين يميننا او المعنى يبرءكم من ان تخلفوا وروى فيبرءكم من البرورة
 اى يبرءكم من دعوتكم نظرا للحديث انهم اذا خلفوا ارتفعت الدية عنهم وهو مذموب

اشافى والجمهور وعندينا يجب الدية مع وجود ايمانهم ١٢ على **١** قوله فيحلفون
 وبه قال الشافى واحمد لانه صلى الله عليه وسلم بدء بالمدين قال عياض وضعف هؤلاء
 رواية من روى الا بتداء يمين المدعى عليهم فقالوا ان هذه الرواية وهم لان روايات
 الا بتداء بالمدين صحاح مشهورة وقال ابو حنيفة لا يبدؤهم بل يقسم اهل المحلة بتخيرهم
 الولى يحلفون بالله ما قتلناه ولا علمنا قاتله للحديث المشهور يمين على المدعى عليه
 ١٢ **٢** قوله المحارثيين اى حويصة ومحيصة وعبد الرحمن بن سهل
 من بني الحارث كما مر انفا ١٢ **٣** قوله اذ انكل احد منهم اما عندنا شافى فانما
 يجب تحلفهم الدية لا القصاص فلو نكل احدهم حلف الاخر خمسين واخذ حصته ١٢ **٤** قوله
 اذ انكل احد من لا يجوز له عفو وهم غير اوارته من عشيرة المقتول
 ١٢ **٥** قوله خمسين يميننا وبرى وقال ابو حنيفة لا يحلف المدعون وانما
 يحلف المدعى عليهم فان لم يحكم اهل المحلة كمر الايمان عليهم حتى يتم خمسين لما روى ان عمر
 لما قضى في القسامة واتى اليه تسعة واربعون رجلا فكر اليهم على رجل منهم حتى تمت
 خمسون ثم قضى بالدية وعن شريح والشافى مثل ذلك كذا في الهداية ١٢ **٦**

منهم فان لم يوجد احد يحلف الا الذي ادعى عليه حلف هو خمسين يميناً وبرئ قال مالك فانما فرق بين القسامة في
الدم والايمان في الحقوق ان الرجل اذا دأب الرجل اذا اراد قتل الرجل لم يقتله في جماعة
من الناس وانما يلتصق الخلوة قال فلولا تكن القسامة الا فيما ثبتت فيه البينة ولوعمل فيها كما يعمل في الحقوق هلكت الدماء
واجتهد الناس عليها اذا عرفوا القضاء فيها ولكن انما جعلت لقسامة الى ولاية المقتول يبدؤون بها ليكلف الناس عن الدم ليحذر
القاتل ان يؤخذ في مثل ذلك بقول المقتول قال مالك في القوم يكون لهم العدة دية مهمون بالدم فيرد ولاية المقتول للايمان
عليهم وهم نفر لهم عدو انه يحلف كل انسان منهم عن نفسه خمسين يميناً ولا تقطع الايمان عليهم بقدر عدد دمه ولا يبرؤن
دون ان يحلف كل انسان منهم خمسين يميناً قال وهذا احسن ما سمعت في ذلك قال مالك والقسامة تصير الى عصبية
المقتول هو ولاية الدم الذين يقسمون عليه والذين يقتل بقسامة منهم من تجاوز قسامة من ولاية الدم في العدة
قال مالك الاموال الذي لا اختلاف فيه عندنا انه لا يحلف في القسامة في العدة احد من النساء وان لم يكن للمقتول ولاية الا
النساء فليس للنساء في قتل العدة قسامة ولا عفو قال مالك في الرجل يقتل عداً اذ اقام عصبية المقتول او ماله فقالتوا
نحن تحلف ونستحق دمه صاحبنا فذلك لهم قال مالك وان اراد النساء ان يعفون عنه فليس ذلك لهن قال مالك العصبية والموالي
اولى بذلك منهم لانهم الذين استحقوا الدم وحلفوا عليه قال مالك وان عفت العصبية او المولى بعد ان يستحقوا الدم في
النساء وقلن لاندع قاتل صاحبنا فهن احق اولى بذلك لان من اخذ القود اولى من تركه من النساء والعصبية اذا ثبتت الدم
وجب القتل قال مالك لا يقسم في قتل العدة من المدعين الا اثنان فصاعداً ترد الايمان عليهما حتى يحلفا خمسين يميناً
ثم قد استحقا الدم وذلك الامر عندنا قال مالك واذا ضرب نفر الرجل حتى يموت تحت ايديهم قتلوا به جميعاً فان هو
مات بعد ضربهم كانت القسامة واذا كانت القسامة لم تكن الا على رجل واحد ولم يقتل غيره ولم نعلم قسامة كانت قط الا
على رجل واحد القسامة في قتل الخطأ قال مالك في القسامة في قتل الخطأ يقسم الذين يدعون الدم و
يستحقونه بقسامة منهم يحلفون خمسين يميناً ثم تكون على قسم موارثهم من الدية فان كان في الايمان كسوراً اذا قسمت
بينهم نظراً الى الذين يكونون عليه اكثر تلك الايمان اذا قسمت فتجوز عليه تلك اليمين قال مالك وان لم يكن للمقتول ورثة
الا النساء فانهم يحلفن ويأخذن الدية وان لم يكن له وارث الا رجل واحد حلف خمسين يميناً واخذ الدية وانما يكون
ذلك في قتل الخطأ ولا يكون في قتل العدة الميراث في القسامة قال مالك اذا قبل ولاية الدم الدية فهي مورثة
على كتاب الله يرثها بنات الميت واخواته ومن يرثه من النساء فان لم يحضر النساء ميراثه كان ما بقي من دية الاول
الناس بميراثه مع النساء قال مالك اذا قام بعض ورثة دية المقتول الذي يقتل خطأ يريد ان يأخذ من الدية بقدر حقه
منها واصحابه غيب لم يأخذ ذلك ولم يستحق من الدية شيئاً قل ولاكثر دون ان يستكمل القسامة يحلف خمسين يميناً فاذا
حلف خمسين يميناً استحق حصته من الدية وذلك ان الدم لا يثبت الا بخمسين يميناً ولا تثبت الدية حتى يثبت الدم
فان جاء بعد ذلك من الورثة احد حلف من الخمسين يميناً بقدر ميراثه واخذ حقه حتى يستكمل الورثة حقوقهم فان جاء
اخر لامر له السدس وعليه من الخمسين يميناً للسدس فمن حلف استحق حقه من الدية ومن نكل بطل حقه وان كان
بعض الورثة غائباً واصبياً لم يبلغ الحلم حلف الذين حضروا خمسين يميناً فان جاء الغائب بعد ذلك حلف او بلغ الصبي
الحلم حلف يحلفون على قدر حقوقهم من الدية وعلى قدر موارثهم منها قال مالك وهذا احسن ما سمعت في ذلك
القسامة في العبد مالك الامر عندنا في العبد انه اذا اصيب العبد عداً او خطأ ثم جاء سيده بشاهد حلف
شاهده يميناً واحدة ثم كان له قيمة عبده وليس في العبد قسامة في عدا ولا خطأ ولم اسمع احداً من اهل العلم قال ذلك

له قوله

وبذا احسن وقال الشافعي لا يوعى القسامة ان يعين المدعي عليه فلو قال قتله احد
لهؤلاء لا يسمع له بهام المدعي عليه ولو تعدد المدعي عليه حلف كل خمسين ولا توزع
عليهم كذا في شرح المنهاج ١٢ محله قوله قسامة ولا عفو فيه قال ربيعة
والليث والاوزاعي واهمروا داود وقال الشافعي يحلف الورثة كلهم ذكورا كانوا
او اناثا في العدة والخطأ وبه قال ابو ثور وابن المنذر ١٢ محله قوله
فذلك لم وان لم يكونا ورثة وهو قول الاوزاعي والليث واهمروا بذهب الشافعي
ان الحالف هم الورثة فلا يحلف احد من الاقارب غير الورثة داود في قوله صلى الله عليه
وسلم تحلفون وتستحقون دم صاحبكم فبعل الحالف هو المستحق للدية والقصاص معلوم

ان غير الوارث لا يستحق شيئاً فدل على ان المراد حلف من يستحق الدية ١٢ محله قوله
بعد منهم قال ابو حنيفة والشافعي ليس فيه القسامة بل يجب فيه القصاص ولو مات
بعد منهم بايام ١٢ محله قوله ثم يكون على قسم موارثهم فقي زوجة
ونبت تحلف الزوجة عشر والبنت اربعين ١٢ محله قوله اذا قسمت فتجوز
فقي الابوين تحلف الام سبعة عشر يميناً والاب ثلثة وثلثين يميناً لان عليهما ان تحلف
سنة عشر يميناً وثلثا يمينين وبه ثلث خمسين فبكر ١٢ محله قوله ولا
يكون في قتل العبد فلا يحلف في العدة النساء ولا واحد من ابدين اثنتين فصاعداً ١٢
محله قوله حتى يستكمل الورثة حقوقهم وبه قال الشافعي انه لو حضر الغائب
بعد حلف الحاضر حلفه بقدر حصته كما لو كان حاضراً ١٢ محله قوله وليس
في العبد قسامة وقال ابو حنيفة والشافعي يثبت القسامة في قتل العبد كالحرم ١٢

قال مالك فان قتل العبد عبد اعدا او خطا لم يكن على سيد العبد المقتول قسامة ولا عين ولا يستحق سيده ذلك الابينة
عادلة او شاهد فيحلف مع شاهده قال مالك وهذا حسن ما سمعت

كتاب الحدود

بسم الله الرحمن الرحيم

ما جاء في الرجم **١٥٢١** قال عن نافع عن عبد الله بن عمر انه قال جاءت اليهود الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكروا له ان رجلا منهم وامرأة زنيا فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما تجدون في التوراة في شأن الرجم فقالوا
نفضعهم ويجلدون فقال عبد الله بن سلام كذا بقرآن في التوراة فنشروها فوضع احدهم يداه على آية الرجم
فقرأ ما قبلها وما بعدها فقال له عبد الله بن سلام ارفع يدك فرفع يده فاذا فيها آية الرجم فقالوا صدق يا محمد ان فيها آية
الرجم فامرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجما قال عبد الله بن عمر فرأيت الرجل يثني على المرأة يقيها الحجارة قال مالك يعنى
يعنى يكب عليها حتى تقع الحجارة عليه **١٥٢٢** قال عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب ان رجلا من اسلم جاء الى ابي بكر الصديق
فقال له ان الاخضر زنى فقال له ابو بكر هل ذكرت هذا الا احد غيري فقال لا فقال له ابو بكر كتب الى الله واستر بسنة الله فان الله
يقبل التوبة عن عباده فلم تقرره نفسه حتى اتى عمر بن الخطاب فقال له مثل ما قال لابي بكر فقال له عمر مثل ما قال
له ابو بكر قال فلم تقرره نفسه حتى اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له ان الاخضر زنى قال سعيد فاعرض عنه
رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث مرات كل ذلك يعرض عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اذا انكث عليه بعث رسول
الله صلى الله عليه وسلم الى اهله فقال هل يشكى ابيه جنة فقالوا يا رسول الله والله انه لصحيح فقال له رسول الله صلى الله
عليه وسلم ابكرام ثيب فقال بل ثيب يا رسول الله فامر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجم **١٥٢٣** قال عن يحيى بن
سعيد عن سعيد بن المسيب انه قال بلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل من اسلم يقال له هزال يا هزال
لو سترته بدائك لكان خيرا لك قال يحيى بن سعيد فحدث بهذا الحديث في مجلس فيه يزيد بن نعيم بن هزال
الاسلمى فقال يزيد هزال جدى وهذا الحديث حق **١٥٢٤** قال عن ابن شهاب انه اخبره ان رجلا اعترف على نفسه

العه قوله مع شاهده وذلك على اصله من قبول شاهد واحد مع يمين
المسلم خلافا لابي حنيفة **١٢** قوله ان رجلا منهم وامرأة زنيا لم يسم
الرجل والمرأة تسمة بسنة بعهم الموحدة **١٢** قوله ما تجدون قال التورى
بذا السؤال ليس لتقليد هم ولا معرفة الحكم فيهم وانما هو لارادهم بما يقتضونه في كتابهم
انهم قالوا انفسنا لم نأمن اسماء الاستفهام تيدون جملة في محل الخبر والمبتدأ
الخبر معمول للقول وانما سألهم انما لم يسم بما يقتضونه في كتابهم الموافق للاسلام اقامة
للعجى عليهم والظهار لما كتبه وبدوه من حكم التوراة فارادوا تعطيل نصها **١٢** مح
١٣ قوله نفخهم بفتح النون والضاد المعجمة وهو معمول بمقدراى نجدان
نفخهم ويجلدون وانما اتى احد الفعلين مجهولا والآخر معرفة بالانفخية موكولة
اليهم الى اجتهدوا ان تشاؤوا استموا وجه الزانى بالضم او غفروه والجلد لم يكن كذلك وفي
النجارى في تفسيره انه صلى الله عليه وسلم قال لهم كيف تفعلون بمن زنى منكم قالوا انجما
من التميمي وسلم نجلها بالحاء واللام اى نجلها على جمل وفي رواية نجلها بالميم اى نجلها على
الجمل وفي رواية ونخالف بين وجوهها وبطاف بها **١٢** مح
على آية الرجم وقد وقع بيانها في رواية ابي هريرة ولفظه المحصن والمحصنة اذ انبىا
تأمرت عليها البينة رجما وان كانت المرأة حيلة فربص بها حتى تضع ما في بطنها **١٢** مح
١٤ قوله ان فيها آية الرجم وفي رواية البرازة صلى الله عليه وسلم قال لما
منكم ان ترجموا قالوا ذنب سلطانا فكرهنا القتل وفي رواية نجد الرجم ولكنه كثير
في شرفنا فكنا اذا اخذنا الشريف تركناه واذا اخذنا الضعيف اقمنا عليه الحد فقلنا
نجمع على شئ نقيم على الشريف والوضيع فجلنا التميمي والجلد مكان الرجم **١٢** مح
١٥ قوله فرجما بالباط بالمصطلح قال النووي فيه دليل على وجوب الرجم
على الكافرين وان الكفار يخاطبون بالفروع وهو الصحيح وقيل لا وهو مذموم مشايخ
سمرقند من الحنفية وقيل في النسي دون الامرو فيه ان الكفار اذا نجا كوا الينا حكم القاضى
بينهم بحكم شرعنا محلة قلت هذا صريح في ان الاسلام ليس بشرط في الاحصان كما ذهب

اليه الشافعي واهمداى يوسف في رواية وعندي حنيفة ومحمد والمالكية الاسلام شرط
واستدلوا باحاديث وردت في ذلك واجابوا عن رجم اليهوديين بان ذلك كان
في ابتداء الاسلام بحكم التوراة ولذلك سألهم عن ما فيها ثم نزل حكم الاسلام بالرجم بشرط
الاحصان واشترط الاسلام فيه بقوله صلى الله عليه وسلم من اشرك بالله فليس يحصن اخبر
اسحاق بن راهويه في مسنده عن ابن عمر مرفوعا واخرجه الدارقطني في سننه واخرج
الدارقطني وابن عدى عن كعب بن مالك انه اراد ان يتزوج يهودية فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم لا تتزوجها فانها لا تحصنك فمذه القصة دللت على عدم اشتراط
الاسلام والحديث المذكور دل على القول مقدم على الفعل مع ان في اشتراط احتياط
وهو مطلوب في باب الحدود **١٢** قوله يحسن على المرأة قال ابن عبد
البر اكثرت شيئا خنا قالوا يحسن بالحاء والنون اى يكب عليها وقال بعضهم عنه بالميم و
الصواب فيه عند اهل العلم الجنا بالهمزة اى يميل عليها **١٢** مح
الاخر بمنزلة مقصورة والمد خطا اى الا بعد من النجى وقالوا معناه الازد والابعد والادنى
وقيل اللثيم وقيل الشقة وكلاهما مقارب ويروى به نفسه تحقر باوعاها بما فعل **١٢** مح
١٣ قوله بل يشكى هو مبتلى بشكاية او مرض اذ حب عقله ام به جنة بكسر الجيم
وتشديد النون اى المجنون قال ابن عبد البر المجنون لا حد عليه وهو اجماع وان اظهر
الانسان يائسا تيم من الغواش جنون لا يفعل الا المجانين وان لم يسم من شان ذوى العقول **١٢**
١٤ قوله بزال يشدد الزاى ابن يزيد بن ذباب بعهم المعجمة وخفة الموحدة
ابو نعيم الاسلمى وهو الذى ارسل ما عز الى النسي صلى الله عليه وسلم وكان ما عز عند نزال **١٢** مح
١٥ قوله كان خير لك قال الباجى المعنى كان خير لك من اظهر امره وكان
ستره بان امره بالتوبة واكتفان كما فعله ابو بكر وعمر اى لم يجد السبيل الى ستره لا يرد
انك كان افضل مما اشرت اليه به من الاظهار قال التوريشى وذلك ان الهزال ابو نعيم
كان له مولاة اسمها قاطبة فوقع عليها ما عز فعلم به نزال فاستحله وشارب الجوى الى النسي
صلى الله عليه وسلم والاعتراف بالزنا على حسن في ذلك وهو يريد السوء والهوان **١٢** مح

بالزنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وشهد على نفسه أربع مرات فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجم قال ابن شهاب فمن أجل ذلك يؤخذ الرجل باعتقاده على نفسه **١٥٢٥** قال عن يعقوب بن زيد بن طلحة عن أبيه عن عبد الله بن أبي مليكة أنه أخبرني أن امرأة جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته أنها زنت وهي حامل فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم اذهبي حتى تضعي فلما وضعت جاءته فقال اذهبي حتى ترضعيه فلما أرضعته جاءته فقال اذهبي فاستوحيه ثم جاءت فأمر بها فرجمت **١٥٢٦** قال عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبي هريرة و زيد بن خالد الجهني أنهما أخبراه أن رجلين اختصما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أحدهما يا رسول الله اقض بيننا بكتاب الله وقال الآخر وهو فقيرهما أجل يا رسول الله فاقض بيننا بكتاب الله وأئذن لي أن أتكم قال تكلم فقال ان ابني كان عسيفا على هذا فزني بأمرأته فأخبرني أن علي ابني الرجم فافتديت منه بمائة شاة وبجارية لي ثم أنسأت أهل العلم فأخبروني أن ما علي ابني جلد مائة وتقريب عام وانما الرجم على امرأته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما والذي نفسي بيده لا قضين بينكما بكتاب الله أما غنمك وجاريتك فرد عليك وجلد ابنه مائة وغربه عاما وأمر أنيس الأسلمي أن يأخذ امرأة الأخوفان اعترفت رجمها قال فاعترفت فرجمها قال مالك والعسيف **١٥٢٧** قال عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن سعد بن عباد قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم رأيت لوانى وجدت مع امرأتى رجلا عامه له حتى أتى بأربعة شهداء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم **١٥٢٨** قال عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن عباس قال سمعت عمر بن الخطاب يقول الرجم في كتاب الله حق على من زنى من الرجال والنساء إذا حصنن إذا قامت البينة أو كان الجبل أو الاعتراف **١٥٢٩** قال عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار عن أبي واقد الليثي أن عمر بن الخطاب أتاه رجل وهو بالشام فذكر له أنه وجد مع امرأته رجلا فبعث عمر بن الخطاب بابا واقد الليثي إلى المرأة يسألها عن ذلك فأتاها وعند هانسوة حولها فذكر لها الذي قال زوجها لعمر بن الخطاب وأخبرها أنها لا تؤخذ بقوله وجعل يلقيها أشباه ذلك لتزعم فابت أن تنزع وتمت على الاعتراف فأمر بها عمر فرجمت **١٥٣٠** قال عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال لما صعد عمر بن الخطاب من متى أناخ بالابل ثم كرم كومة بطحاء ثم طرح عليها رداءة فاستلقى ثم مد يديه إلى السماء فقال اللهم كبرت سني وضعفت قوتي وانتشرت ريعتي فأقبضني إليك غير مضيع ولا مفطر ثم قدم المدينة فخطب الناس ثم قال أيها الناس قد مضت لكم السنن وفرضت لكم الفرائض وتركتكم على الواضحة إلا أن تضلوا بالناس يمينا وشمالا وضرب باحدى يديه على الأخرى ثم قال أيها كرام تهلكوا عن آية الرجمان يقول قائل لا

١ قوله أربع مرات قال محمد و بهذا تأخذ لا يجد الرجل باعتقاده بالزنا حتى يقر أربع مرات في أربع مجالس وكذلك جاءت السنة لا يؤخذ الرجل باعتقاده على نفسه بالزنا حتى يقر أربع مرات وهو قول أبي حنيفة والعاظم من فقهاء النجاشي وكذا أحمد في الترمذي وخالف فيه الشافعي وماك فتالا بالنكفاء لا قرار امرأة اعتبارا باليسار الحقوقي وفي اشتراط اختلاف المجالس خلافا لآحمد وابن أبي ليلى ولنا ما ورد في بعض طرق قصته ما عزم من الترمذي في أربع مجالس **١٢** **٢** قوله أن امرأة أي من جنيته كما في أبي داود ومسلم من غامد وهو بطن من جنيته **١٣** **٣** قوله حتى تضعي وفيه أن الجبل لا ترجح حتى تضع سواء كان حملها بالزنا أو غيره وبهذا يجمع لئلا يقتل جنبيا ولا تجرد وهي حامل حتى تضع **١٢** **٤** قوله هو انقضها قال الإمام فخر الدين العراقي يحتمل أن الراوي كان عارفا بها قبل أن يتجاسر كما فوصف الثاني بأنه أفقه من الأول مطلقا ويحتمل في هذه القصة الخاصة بحسن أدبه في الاستئذان أولا وترك رفع صوته أن كان الأول رفعه **١٢** **٥** قوله عسيفا بالعين والسين المهمتين أي أجيرا على بذل أي عند أول فعل بمعنى اللام كذا ذكر القسطلاني **١٣** **٦** قوله ثم أنسأت أهل العلم فيه جواز استفتاء غيره صلى الله عليه وسلم في زمنه وجواز استفتاء المفضول مع وجود أفضل منه وكان يفتي في زمن النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الأربعة وإبي بن كعب ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت **١٢** **٧** قوله بكتاب الله قال النووي يحتمل أن المراد بحكم الله وتقبل هو إشارة إلى قوله أو يجعل الله لمن سبيلا وفسر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالرجم في المحصن في حديث عباد بن عبد مسلم وقيل هو إشارة إلى آية الشيخ والشيخ **١** **٨** قوله وجلد ابنه قال الزرقاني فادعوهما وهو ما نسخت تلاوته وبقي حكمه **١٢** **٩** قوله وجلد ابنه قال الزرقاني هذا يتضمن أن ابنه كان بكرا وأنه اعترف بالزنا فان أقاربا لا يقبل وقرينة اعترافه حضوره مع أبيه **١٢** **٩** قوله حتى أي ثابت حكما وإن نسخت آية تلاوته وهي

الشيخ والشيخ إذا زنيا فارجموها البينة كالآمن الله والمراد بالشيخ والشيخ المحصن والمحصنة وإن كان شابا **١٢** **١٠** قوله إذا حصن أي كان الزاني محصنا وهو مفتاح الصاد وبجمله ما خوذ من الاحصان بمعنى المنع وهو عبارة عن كونه حرا عاقلا بالغامدا مسلما وطيبا صحيح وفي اشتراط الاسلام خلاف الشافعي وأحمد واليسطي في كتب الفقهاء **١٢** **١١** قوله إذا قامت البينة أي أربعة شهود ذكر عدول وعليه انعقاد الجماع أنه إذا قامت البينة وهو محصن يرمم أو كان الجبل إذا لم يكن له زوج ولا سيد **١٢** **١٢** قوله أو الجبل إذا لم يرمم عمر بن الخطاب وحده وأكثر العلماء أنه لا حد عليها لمجرد ظهور الجبل مطلقا **١٢** **١٣** قوله لتزعم أي لتزعم من الأقراء **١٢** **١٤** قوله فابت أي امتنعت من الرجوع وتمت على الاعتراف **١٢** **١٥** قوله فرجمت يريد أنه لما رجع ذلك إليه أبو واقد أمر بها فرجمت وبذلك يقتضي أن الغائب من الحاكم بأمره ثبت عنده ما ثبت عند الغائب بقوله ويحتمل أن يكون رفع ذلك إليه شاهدان اتفدهما أبو واقد على شهود عنده أو رفع ذلك إلى عمر غير الشهود عليها بالتأدي على الاعتراف **١٢** **١٦** قوله لما صدر من مني يريدني أخرجه الذي قتل بعد انصرافه منها فلما رجع من مني إلى مكة يوم الصدر أناخ بالابل وهو بالعلمة أمالانه رأى التقصيب مشروعا ولا يزل به حتى يقضي ما عليه ويلطوف للوداع ثم يقفل منه إلى المدينة **١٢** **١٧** قوله كرم كومة يشهد بالاداء في القاموس كرم كومة كومة أي قطعت قطعت **١٢** **١٨** قوله ولا مضيع ولا مفطر أي غير مضيع العمل ولا مقصر فيه وفي الأثر جواز تمنى الموت من خوف ضرا أو قتلته في ذنبه وقد فعله خلألق من السلف والنبي عنه محمول على ما إذا أتمناه تضرع نزل بمن الفاتحة ونحوه من مشاق الدنيا قاله النووي **١٢** **١٩** قوله الرجم والجبل الأول محصن والثاني لغيره **١٢** **٢٠**

فجدد حدين في كتاب الله فقد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجمنا والذي نفسى بيده لولا ان يقول الناس زاد عمر في كتاب الله لكتبتموها الشيخ والشيخة اذ انزيا فأرجموها البتة فانا قد قرأناها قال يحيى بن سعيد قال سعيد بن المسيب فما أنسلح ذوالحجة حتى قتل عمر بن الخطاب رحمه الله قال مالك قوله الشيخ والشيخة يعنى الثيب والشيبة فأرجموها البتة ^{بغير ان يورثه غلام الشيخ} **١٣١** انه بلغه ان عثمان بن عفان اتى بامرأة قد ولدت في ستة اشهر فأمر بها ان ترحم فقال له على بن ابى طالب ليس ذلك عليها فان الله يقول في كتابه وحمله وفضلته ثلثون شهرا وقال والوالد اتدبرضعن اولادهن حولين كاملين لمن اراد ان يتم الرضاعة فالحمل يكون ستة اشهر فلا رجم عليها فبعث عثمان في اثرها فوجدها قد رجبت **١٣٢** انه سأل ابن شهاب عن الذى يعمل عمل قوم لوط فقال ابن شهاب عليه الرحمة احصن اوله يحصن ما جاء فيمن اعترف على نفسه بالزنا **١٣٣** مالك عن زيد بن اسلم ان رجلا اعترف على نفسه بالزنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم بسوط فاقتى بسوط جديدا لم تقطع ثمرته فقال دون هذا فاقتى بسوط مكسور فقال فوق هذا فاقتى بسوط قد ركب به ولان فامر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فجلد ثم قال ايها الناس قد ان لكم ان تنتموهن حد الله من اصاب من هذه القاذورات شيئا فليست ترى ربنا الله فانه من يبد لنا صغته نقم عليه كتاب الله **١٣٤** عن نافع ان صفية بنت ابى عبيد اخبرته ان ابا بكر الصديق اتى برجل قد وقع على جارية بكر فاجلدها ثم اعترف على نفسه بالزنا ولم يكن احصن فامر به ابو بكر فجلد الحد ثم نفى الى ذلك قال مالك في الذى يعترف على نفسه بالزنا ثم يرجع عن ذلك فيقول لم افعل وانما كان منى ذلك على وجه كذا وكذا الشئ يذكره ان ذلك يقبل منه ولا يقام عليه الحد وذلك ان الحد الذى هو الله لا يؤخذ الا على احد جرهمين اما بيينة عادلة تثبت على صاحبها واما باعتراف يقيم عليه حتى يقام عليه الحد قال فان اقام على اعترافه اقيم عليه الحد **١٣٥** قال مالك الذى ادركت عليه اهل العلم ببلدنا انه لا نفى على العبيد اذ انوا جامع **١٣٦** ما جاء في حد الزنا **١٣٧** عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابى هريرة وزيد بن خالد الجهني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الامة اذ زنت ولم تحصن فقال ان زنت فاجلدوها ثم ان زنت فاجلدوها ثم ان زنت فاجلدوها ولو بضعفير قال مالك قال ابن شهاب لا ادري ابعد الثالثة او الرابعة قال مالك والضعفير الجبل **١٣٨** عن نافع ان عبدا كان يقوم على رقيق الخمس وانه استكره جارية من ذلك

له قوله لكتبتموها اي آية الرجم في المصحف

وهو الشيخ الخ وزاد بعض الرواة نكالا من الله والله عز وجل **١٣٩** قوله فانا قد قرأناها وهي ما نسخ لفظه ونفى حكمه قال النووي وفي ترك كتابه هذه الآية دلالة ظاهرة على ان المنسوخ لا يكتب في المصاحف وفي الاثر كرامة لعمر فقد رجع عن الخواارج والنظام وغيره من المعتزلة انهم لم يقولوا بالرجم حكاية عياض وفي اعلان عمر بالرجم وهو على المنبر وسكوت الصحابة عن مخالفة دليل على ثبوت الرجم وعدم نسخه وعذابي بن كعب انه قال لم تكن تعدون سورة الاحزاب قال قلت شئتين اولهما وسبعين آية قال كان يوازي سورة البقرة او اكثر وكنا نقرأ فيها الشيخ والشيخة اذ انزيا فأرجموها فخرج عبد الله بن احمد وصحبه ابن حبان والحاكم **١٤٠** قوله في ستة اشهر يريد بعد ان نكحت فامر بها فرجمت وبهذا يقتضى انه اعتقد ان الحمل لا يكون اشهر **١٤١** قوله عليه الرجم احصن اوله يحصن وهو قول مالك وقال الشافعي حكمه ان يبرحم المحصن ويجلد غير المحصن مائة وقال ابو حنيفة ليس فيه حد وانما فيه التعزير **١٤٢** قوله ثمة اي طرفه الذى يكون في اسفله كذا في النهاية وفي الصراح ثمرة السياط عقد اطرافها وفي المغرب عذبتها وطرفها وقيل العقدة **١٤٣** قوله قد ركب به اي استعمل به في الركوب ولان لاجله ولعبد الرزاق فاقى بسوط بين سوطين وبه اخذ اهل العلم ان يجلد مائة بسوط الاثره لما **١٤٤** قوله من هذه القاذورات جمع قاذورة كل قول وفعل يستقبح هو الزنا وشرب الخمر وغيرهما اي هذه السيئات **١٤٥** قوله من يبد لنا صغته من الابداء وهو الالهة والصفوة بالفتح الجانب والوجه والناحية اي من يظهر لنا معاشر الحكم ما فعلنا عليه **١٤٦** قوله صفته اي من يظهر لنا فعله الذى يحفيه كانه كان قد غطى وجهه وكشف فرأيناه **١٤٧** قوله الى ذلك محركاتية يخبر به على سبعة مراحل من المدينة قال الجمهور انه يغرب الى مسافة القصر لان المقصود ايجاشه بالبعد عن الابل والوطن **١٤٨** وقال ابو حنيفة لا يقتضى بالنسخ حد الا ان يراه الحاكم تعزيرا وادعى الطحاوي انه منسوخ روى محمد بن ابراهيم النخعي كفى بالنسخ فتنه وروى عبد الرزاق

انا عمر بن الزهري عن ابن المسيب قال غلب عمر ربيعة بن امية بن خلف في الشراب الى غير فلق بجبر نفق فقال عمر لا تغرب بعده مسلما **١٤٩** قوله اذ انوا القولة صلى الله عليه وسلم في الامانة اذ زنت فاجلدوها ثم ان زنت فاجلدوها ثم ان زنت فاجلدوها ولو بضعفير قال مالك قال ابن شهاب لا ادري ابعد الثالثة او الرابعة قال مالك والضعفير الجبل **١٥٠** عن نافع ان عبدا كان يقوم على رقيق الخمس وانه استكره جارية من ذلك

ويجد مهم ١٢ مح

الريق فوقهما فجلده عمر بن الخطاب ونفاه ولم يجلد الوليدة لانه استكرهها ^{١٥٢٤} مالك عن يحيى بن سعيد ان سليمان ابن يسار اخبره ان عبد الله بن عياش بن ابي ربيعة الخزومي قال امرني عمر بن الخطاب في فتية من قريش فجلدنا ولا بد من ولائها الامانة خمسين خمسين في الزنا ما جاء في المغتصبة قال مالك الامر عندنا في المرأة توجد حاملا ولا زوج لها فتقول قد استكرهت وتزوجت ان ذلك لا يقبل منها وانها يقام عليها الحد الا ان يكون لها على ما ادعت من ذلك النكاح بينة او على ان استكرهت او جاءت تدعي ان كانت بكر او استغاثت حتى اتيته وهي على ذلك الحال او ما شبه هذا من الاموالذي تبلغ فيه فضيحة نفسها قال فان لم تأت فيه بشيء من هذا اقيم عليها الحد ولم يقبل منها ما ادعت من ذلك قال مالك والمغتصبة لا تنكح حتى تستبرئ نفسها بثلاث حيض فان ارتابت من حيضتها لم تنكح حتى تستبرئ نفسها من تلك الريبة ما جاء في القذف والنفي والتعريض ^{١٥٢٥} مالك عن ابي الزناد انه قال جلد عمر بن عبد العزيز عبد ابي فريته ثمانين قال ابو الزناد فسألت عبد الله بن عامر بن ربيعة عن ذلك فقال ادركت عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان والخلفاء هلم جرافما رأيت احدا جلد عبد ابي فريته اكثر من اربعين ^{١٥٢٦} مالك عن زريق بن حكيم ان رجلا يقال له مصباح استعان ابنا له فكانه استبطاه فلما جاءه قال له يا زان فقال زريق فاستعداني عليه فلما اردت ان اجلده قال ابنه لئن جلدته لا يؤن على نفسي بالزنا فلما قال ذلك اشعل على امره فكتبت فيه الى عمر بن عبد العزيز وهو الوالي يومئذ اذكر له ذلك فكتب الى عمران اجز عفو قال زريق وكتبت الى عمر بن عبد العزيز ايضا ارأيت رجلا افترى عليه او على ابويه وقد هلكا واحدا قال فكتب الى عمران عفى فاجز عفو في نفسه وان افترى على ابويه وقد هلكا واحدا فكتب الله الان يريد ستر قال مالك وذلك ان يكون الرجل المفترى عليه يخاف ان كشف ذلك منه ان تقوم عليه بينة فاذا كان على ما وصفت فعفى جاز عفو ^{١٥٢٧} مالك عن هشام بن عروة عن ابيه انه قال في رجل قذف قوما جماعة انه ليس عليه الا واحد واحد قال مالك فان تقر قوا فليس عليه الا واحد ^{١٥٢٨} مالك عن ابي الرجال محمد بن عبد الرحمن بن حارثة بن النعمان الانصاري ثم من بني النجار عن امه عمرة بنت عبد الرحمن ان رجلين استنيا في زمان عمر بن الخطاب فقال احدهما لاخر والله ما لي بزان ولا ابي برانية فاستشار في ذلك عمر بن الخطاب فقال قائل مدح اباة وامه وقال اخرون قد كان لابيه وامه مدح غير هذا اني ان جلدته الحد فجلده عمر بن الخطاب الحين ثمانين قال مالك لا حد عندنا الا في قذف او نفي او تعريض يري ان قائله انما اراد بذلك نفيا او قد فاعلى من قال ذلك الحد تاما قال مالك والامر عندنا انه اذا نفي رجل رجلا من ابيه فان عليه الحد ان كانت ام الذي نفى ملوكة فان عليه الحد ما لا حد فيه ^{١٥٢٩} مالك ان احسن ما سمع في الامة يقيم الرجل بها وله فيها شرك انه لا يقيم عليه الحد وانه يلحق به الولد وتقوم عليه الجارية حين حملت فيعطى شركاءه حصصهم من الثمن وتكون الجارية له قال مالك وعلى هذا الامر عندنا قال مالك في الرجل يجل الرجل جاريته انه ان اصابها الذي احلت

له قوله ولم يجلد به قال اهل العلم انه يدور الحد عن المكروهة المزنية واختلفوا فيما كان هو الزاني قال الشافعي لا يجرد قال مالك عليه الحد وعن ابي حنيفة انه يجرد ان اكرهه غير السلطان وخالفه صاحباه ويشهد لاشتر الباب مارواه الترمذي عن وائل بن حجر اشكرت امرأة على عمده صل الله عليه وسلم فذر منها الحد واقام على الذي اصابها ولم يذكر انه جعل لها مهر ^{١٥٣٠} محله قوله خمسين خمسين و عليه مالك والشافعي والشافعي ان ينصف المهر على الرقيق لقوله تعالى فلعين نصف ما على المحصنات من العذاب نزلت في الاماء فيعرف حكم الذكور بدلالة النسخ بناء على انه لا يشترط فيه الاولوية المسكوت والمساوات يكفي ^{١٥٣١} محله قوله ما ادعت من ذلك قال صاحب الرحمة في اختلاف الامة المرأة اذا ظهر بها حمل وتقول اكرهت او وطئت بشبهة قال ابو حنيفة والشافعي واهلنا في الظاهر لا يثبت عليه الحد وقال مالك اذا كانت متبينة ليست بغريبة فانها تحرم ولا تقبل قولها في الشبهة والغصب الا ان يظهر اثر ذلك بحجتها مستقيمة وشبه ذلك ما يظهر منه صدقها ^{١٥٣٢} محله قوله من اربعين وية قال الامة الاربعة انه ينصف حد القذف وغيره على العبد وروى ذلك ابو يوسف عن قتادة عن علي وعن عكرمة عن ابن عباس ^{١٥٣٣} محله قوله يا زان قول مصباح لابنه على وجه السب يا زاني قذف له وكذلك من قال لغيره يا زاني فانه قاذف له يجب عليه من الحد ما يجب على القاذف قوله فاستعداني عليه فلما اردت ان اجلده يقتضي انه كان يري ان الاب يجلد القذف

ابنه وية قال مالك واصحابه الامارواه ابن حبيب عن ابي حنيفة انه لا يجرد الاب له اصلا وية قال ابو حنيفة والشافعي ^{١٥٣٤} قوله قوله وفيه وجوب الحد على الوالد بقذف ولده ولكن مذموب ابي حنيفة والشافعي ان الوالد لا يجلد بقذف ولده وفيه ايضا سقوط الحد لعفو المقتدوف وهو قول الشافعي في الاوراح القذف حتى الاودي يسقط بعفو وعفو وارثه وعذر ابي حنيفة لا يجوز العفو لانه حتى الله تعالى قال صاحب المداينة لا خلاف ان فيه حتى الشرع وحتى العبد فاشافعي مال الى تغليب حتى العبد ونحو هذا الى تغليب حتى الشرع ^{١٥٣٥} محله قوله جاز عفو وقال الشافعي يسقط الحد لعفو الوارث ان مات المقتدوف ^{١٥٣٦} محله قوله والله ما لي بزان ولا ابي برانية يقتضي انه قال له ذلك على وجه المشاتمة والمفهوم في لسان العرب من هذا اضافة مثل هذا الى ام المسبوب وفرضه عليه بسلامة امه بذلك مع شاهد الحال من المشاتمة يقتضي ان ام المسبوب معيبة بذلك ولو استقر في السلامة لم يكن هذا وقت ذكر بالانه لا يضمن ذلك مزية للسبب على المسبوب ولما كان اللفظ فيه بعض احتمال ويحتاج في كونه تذا في نوع من الاستلال والتأويل استشار فيه عمر بن الخطاب علماء الصحابة ^{١٥٣٧} قوله ذلك الحد ولما وية قال مالك وقال احمد ان التعريض الظاهر ملحق بالصرح وقال ابو حنيفة والشافعي والاكثر لا يلحق به ولا يجرد واجتج لذلك بما رواه البخاري عن ابي هريرة ان اعرابيا قال يا رسول الله ان امرأتى ولدت غلاما اسود قال بل لك من ابل الى قوله فلعن زرعته يرق ^{١٥٣٨} محله

له قومت عليه يوما صابرا حملت اولم تحمل ودرى عنه الحد بذلك فان حملت الحق به الولد قال مالك في الرجل يقع على جارية ابنه وابنته انه يد رعه الحد وتقام عليه الجارية حملت اولم تحمل **٥٢٢** مالك عن ربيعة بن ابي عبد الرحمن ان عمر بن الخطاب قال لو رجل خرج بجارية لامرأته معه في سفر فاصابها فغارت امرأته فذكرت ذلك لعمر بن الخطاب فسأله عن ذلك فقال وهبتها الى فقال عمر لتأتيني بالبينة او لا رمينك بالجارية قال فاعترفت امرأته انها وهبتها له

كُنَائِثُ السَّرِيقَةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب ما يجب فيه القطع **٥٢٢** مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع في مجن ثمنه ثلثة دراهم **٥٢٣** مالك عن عبد الله بن عبد الرحمن بن ابي حسين الملكى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا قطع في ثمر معلق ولا في حريسة جبل فاذا اواه المراح او لجدين فاقطع فيما بلغ ثمن المجن **٥٢٤** مالك عن عبد الله بن ابي بكر عن ابيه عن عمرو بنت عبد الرحمن ان سارقا سرق في زمان عثمان بن عفان اترجة فامر بها عثمان ان تقوم فقومت بثلثة دراهم من صرف اثني عشر درهما بد ينار فقطع عثمان يده **٥٢٥** مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرو بنت عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت ما طال على وما نسيت القطع في ربع دينار فصاعدا **٥٢٦** مالك عن عبد الله بن ابي بكر بن عمرو بن حزم عن عمرو بنت عبد الرحمن انها قالت خرجت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم الى مكة ومعها مولاتان لها ومعها غلام لبني عبد الله بن ابي بكر الصديق فبعثت مع المولاتين ببرد مرجل قد خيط عليه خرقة خضراء قالت فاخذ الغلام البرد ففتق عنه فاستخرجه وجعل مكانه لهدا او فرة وخاط عليه فلما قدمت المولاتان المدينة دفعتا ذلك الى اهله فلما فتقوا عنه وجدوا فيه اللبد ولم يجدوا البرد فكلوا المولاتين فكلتا عائشة اوكتتا اليها و اترهتا العبد فسئل العبد عن ذلك فاعترف فامرت به عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فقطعت يده وقالت عائشة القطع في ربع دينار فصاعدا قال مالك احب ما يجب فيه القطع الى ثلثة دراهم وان ارتفع الصرف واتضع وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع في مجن قيمته ثلثة دراهم وان عثمان قطع في اترجة قومت بثلثة دراهم وهذا احب ما

١ قوله وهبتها الى وفيه انه لا يدرى المدعى وطى جارية امرأته وعليه مالک والشافعي وقال ابو حنيفة اذا قال ظننت الحمل وقال احمد مجلد مائة ١٢ **٢** قوله ما يجب فيه القطع قلت قد اختلف فيه فذهب الحسن وداود الظاهري والشافعي الى ان يقطع في القليل والكثير لعموم الآية وقال مالك واهم تقطع في ربع دينار وثلثة دراهم وروى عن مالك فمت دراهم وهو المروى عن ابي هريرة وابي سعيد وعنده الشافعي التقدير بربع دينار وروى واحاديث عن عائشة و عثمان وابن عمر وقال اهل العراق لا يقطع اليد في اقل من عشرة دراهم وروى ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عمر وعثمان وعن علي وعن عبد الله بن مسعود وعن غيره واحد فاذا اجاء الاختلاف في الحد واخذ ليقول الثقة وهو قول ابو حنيفة والعمامة من فقهاءنا الخ يعني لما جاء الاختلاف في ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم و عن اصحابه بعده ولم يعرف التقدم والتأخر ليعرف التماسخ والمنسوخ اخذنا فيه بالاحوط المعتمد الذي لا يشك فيه وهو عشرة دراهم لان تندرث بالشبهات ولا يثبت الا بالاشك فيه كيف وقد روى محمد في كتاب الآثار والطحاوي والخصفكي في مسند الامام عن ابن مسعود قال كان يقطع اليد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في عشرة دراهم وحديث ابي هريرة الطحاوي والنسائي والحاكم والبيهقي في الخلافيات وحديث ابن عباس في قبضة المجن عند الطحاوي والحاكم وابي داود وحديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عند النسائي واهم وابن ابي شيبة والخطيب بن راهويه في مسنده كلما تدل على ان يقطع في عشرة دراهم والكلام في هذا المقام طويل مذکور في البناء وفتح التقدير وغيرهما **٣** قوله في مجن بجمع الميم وفتح الجيم الترس سمي به لانه يحن صا جبه اى يسره ويدر اية وميمه عند سلبويه وعند الجمهور زائدة اى امر يقطع اليد في سرقه مجن بحدف المضاف لانه باشره بنفسه روى النسائي ان بلالا هو الذي قطع يد

المخزومية **٤** قوله دراهم للبيهقي عن عمرة قيل لعائشة ما ثمن المجن قالت ربع دينار قال ابن عبد البر هذا صحيح الاحاديث في الباب وربع الدينار مائة ثلثة دراهم فلا ينال في ذلك حديث ابن عمر في مسند احمد عن عائشة انه صلى الله عليه وسلم قال اقطعوا في ربع دينار ولا تقطعوا فيما هو ادنى من ذلك وكان ربع الدينار يومئذ ثلثة دراهم والدينار اثني عشر درهما **٥** قوله ولا في حريسة جبل اى ليس فيما يحرس بالجبل اذا سرق قطع والمراح بالضم ماوى الابل والغنم للوزن بالليل والجربين لفتح الجيم موضع يجمع فيه التمر للتعفيف قال محمد بهذا ناخذ من سرق تمر في رأس النخل او شاة في المرعى فلا قطع عليه فاذا اتى بالتمر الجربين او البيت واتي بالغنم المراح وكان لها من يحفظها فجاء سارق سرق من ذلك شيئا يساوى ثمن المجن ففيه القطع والمجن يساوى يومئذ عشرة دراهم ولا يقطع في اقل من ذلك وهو قول ابي حنيفة والعمامة من فقهاءنا **٦** موطأ محمد وشرحه **٦** قوله اترجة بضم الهمزة والراء والجيم قال مالك هي الاترجة التي ياكلها الناس وقال ابن كنانة اترجة من ذهب قدر المحضة يجعل فيها الطيب وروى ابن المسيب ان سارقا سرق اترجة ثمنها ثلثة دراهم فقطع عثمان يده قال والاطرجة خرزة من ذهب يكون في عنق الصبي **٧** قوله وتبيننا اليها اى الى عائشة وظهر ان عائشة لم تكن عند ذلك في المدينة ويحمل انها لم يشا بما بل كتبها بالقضية مع كونها في المدينة واولئك من الراوى **٨** قوله احب ما يجب فيه القطع الخ قال محمد قد اختلف الناس فيما يقطع فيه اليد فقال اهل المدينة ربع دينار ورووا هذه الاحاديث وقال اهل العراق لا يقطع اليد في اقل من عشرة دراهم وروى ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عمرو بن عثمان وعن علي وعن ابن مسعود وعن غيره واحد فاذا اجاء الاختلاف في الحد واخذ فيها بالثقة اى بالاحوط وهو قول ابو حنيفة والعمامة من فقهاءنا انتهى **٩** موطأ

سمعت الى في ذلك ما جاء في قطع الابق والسارق **مسالك** عن نافع ان عبد الله بن عمر سرق وهو ابق فارس به عبد الله بن عمر الى سعيد بن العاص وهو امير المدينة ليقطع يده فابى سعيد ان يقطع يده قال لا تقطع يدا لابق اذا سرق فقال له عبد الله بن عمر في اي كتاب الله وجدت هذا امر به عبد الله بن عمر فقطعت يده **مسالك** عن زريق بن حكيم انه اخبره انه اخذ عبد ابقا قد سرق قال فاشكل على امره قال فكتبت فيه الى عمر بن عبد العزيز اسأله عن ذلك وهو الوالي يومئذ واخبرته اني كنت اسمع ان عبد الله بن عمر فاقطع يده قال فكتب الى عمر بن عبد العزيز فيقضي كتابي يقول كتبت الى انك كنت تسمع ان عبد الله بن عمر فاقطع يده وان الله تعالى يقول في كتابه السارق والسارقة فاقطعوا ايديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم فان بلغت سرقة ربع دينار فصاعدا فاقطع يده **مسالك** انه بلغه ان قاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وعروة بن الزبير كانوا يقولون اذا سرق عبد الله بن عمر فاقطع يده فاقطع يده قال مالك وذلك الامر الذي لا اختلاف فيه عندنا ان عبد الله بن عمر فاقطع يده فاقطع يده **مسالك** عن ابن شهاب عن صفوان بن عبد الله بن صفوان ان صفوان بن امية قيل له انه ممن لم يجره لك فقد م صفوان بن امية المدينة فنام في المسجد وتوسد رداءه فجاء سارق فاخذ رداءه فلخذ صفوان السارق فجاء به الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم اسرقت رداء هذا قال نعم فامر به رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تقطع يده فقال له صفوان اني لم ارد هذا يا رسول الله هو عليه صدقة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فملا قبل ان تأتيه به **مسالك** عن ربيعة بن ابى عبد الرحمن ان الزبير بن العوام لقي رجلا قد اخذ سارقا وهو يريد ان يذهب به الى السلطان فشفع له الزبير ليرسله فقال لاحق ابلغ به الى السلطان فقال له الزبير اذا بلغت به الى السلطان فلعن الله الشافع والمشفع **جامع القطع** **مسالك** عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه ان رجلا من اهل اليمن اقطع اليد والرجل قدم فزل على ابى بكر الصديق فشكى اليه ان عامل اليمن قد ظلمه فكان يصلي من الليل فيقول ابو بكر وابيك ما لي بك بليل سارق ثمنهم فقد واعقد الاسماء ابنة عيسى امرأة ابى بكر الصديق فجعل الرجل يطوف معهم ويقول اللهم عليك بمن بيت اهل هذا البيت الصالح فوجد والحلى عند صائغ زعمان الا قطع جاء به فاعترف به الا قطع او شهد عليه به فامر به ابو بكر فقطعت يده اليسرى وقال ابو بكر والله لدعاءه على نفسه اشد عندى عليه من سرقة

له قوله

فقطعت يده وبه اخذ مالك انه يقطع يدا لابق وكنت قال لا يقطع السيد عبد الله بن عمر ان يقطع كذا قال الشافعي في الام وقال في شرح السنة العبد اذا سرق قطع القبا وغيره وهو مذموم مالك والشافعي واهل العلم **مسالك** عن محمد بن محمد يقطع يدا لابق وغيره الا بيق اذا سرق ولكن لا ينبغي ان يقطع السارق احد الا الامم الذي يحكم لانه حد لا يقوم به الا الامم او من ولاة الامم وهو قول ابى حنيفة **مسالك** **قوله** عن ابن شهاب عن صفوان بن عبد الله منقطع وصله النسائي وابن ماجه به اسنادهما من عبد الله بن صفوان عن ابيه **مسالك** **قوله** من لم يجره بك كان قاتله ظن ان الهجرة مفروضة ولم يسمع بحديث لا هجرة بعد الفتح **مسالك** **قوله** فملا قبل ان تأتيه به اي لو لا تصدقت قبل ان ترفعه اي فكان ذلك نافعا وما الا ان فلا قال محمد اذا رفع السارق الى الامم او اتاقت فوجب صاحب الحد حده لم ينبغ للامام ان يعطل الحدو لكنه يهينه وهو قول ابى حنيفة والعام من فقهاء **مسالك** **قوله** فللعن الله الشافع والمشفع بحكم القام المشددة اي قابل الشفاعة قال النووي قد اجمع على تحريم الشفاعة بعد بلوغه الى الامم فاما قبله فاجازها الاكثر اذا لم يكن المشفوع فيه صاحب اذى للناس ولا احد فيها ووجهها التعزير فيجوز فيه الشفاعة وقبولها قبل البلوغ الى الامم ويعد بل الشفاعة مستحب اذا لم يكن المشفوع فيه صاحب اذى **مسالك** **قوله** وابيك ما لي بك الخ فانقلت الحلف بغير الله حرام فكيف قال ابو بكر وابيك الخ قلت بذا ليس المقصود منه الحلف وانما هو على سبيل العادة كما في حديث الاعرابي وقوله صلى الله عليه وسلم ان يجره بك كان قاتله ظن ان الهجرة مفروضة ولم يسمع بحديث لا هجرة بعد الفتح **مسالك** **قوله** فملا قبل ان تأتيه به اي لو لا تصدقت قبل ان ترفعه اي فكان ذلك نافعا وما الا ان فلا قال محمد اذا رفع السارق الى الامم او اتاقت فوجب صاحب الحد حده لم ينبغ للامام ان يعطل الحدو لكنه يهينه وهو قول ابى حنيفة والعام من فقهاء **مسالك** **قوله** فللعن الله الشافع والمشفع بحكم القام المشددة اي قابل الشفاعة قال النووي قد اجمع على تحريم الشفاعة بعد بلوغه الى الامم فاما قبله فاجازها الاكثر اذا لم يكن المشفوع فيه صاحب اذى للناس ولا احد فيها ووجهها التعزير فيجوز فيه الشفاعة وقبولها قبل البلوغ الى الامم ويعد بل الشفاعة مستحب اذا لم يكن المشفوع فيه صاحب اذى **مسالك** **قوله** وابيك ما لي بك الخ فانقلت الحلف بغير الله حرام فكيف قال ابو بكر وابيك الخ قلت بذا ليس المقصود منه الحلف وانما هو على سبيل العادة كما في حديث الاعرابي وقوله صلى الله عليه وسلم ان يجره بك كان قاتله ظن ان الهجرة مفروضة ولم يسمع بحديث لا هجرة بعد الفتح **مسالك** **قوله** فملا قبل ان تأتيه به اي لو لا تصدقت قبل ان ترفعه اي فكان ذلك نافعا وما الا ان فلا قال محمد اذا رفع السارق الى الامم او اتاقت فوجب صاحب الحد حده لم ينبغ للامام ان يعطل الحدو لكنه يهينه وهو قول ابى حنيفة والعام من فقهاء **مسالك** **قوله** فللعن الله الشافع والمشفع بحكم القام المشددة اي قابل الشفاعة قال النووي قد اجمع على تحريم الشفاعة بعد بلوغه الى الامم فاما قبله فاجازها الاكثر اذا لم يكن المشفوع فيه صاحب اذى للناس ولا احد فيها ووجهها التعزير فيجوز فيه الشفاعة وقبولها قبل البلوغ الى الامم ويعد بل الشفاعة مستحب اذا لم يكن المشفوع فيه صاحب اذى

قال محمد بعد روايته حديث الا قطع قال ابن شهاب الزهري روى ذلك عن عائشة انها قالت انما كان الذي سرق على اسماء اقطع اليد اليمنى فقطع ابو بكر رجله اليسرى و كانت تنكر ان يكون اقطع اليد والرجل وكان ابن شهاب اعلم من غيره بهذا ونحوه من اهل بلاده وقد بلغنا عن عمر بن الخطاب وعلى ابن ابى طالب انهما لم يريدا في الاقطع على قطع اليد اليمنى والرجل اليسرى فان اتى به بعد ذلك مرة اخرى لم يقطعا وضما وهو قول ابى حنيفة والعام من فقهاء **مسالك** **قوله** فللعن الله الشافع والمشفع بحكم القام المشددة اي قابل الشفاعة قال النووي قد اجمع على تحريم الشفاعة بعد بلوغه الى الامم فاما قبله فاجازها الاكثر اذا لم يكن المشفوع فيه صاحب اذى للناس ولا احد فيها ووجهها التعزير فيجوز فيه الشفاعة وقبولها قبل البلوغ الى الامم ويعد بل الشفاعة مستحب اذا لم يكن المشفوع فيه صاحب اذى **مسالك** **قوله** وابيك ما لي بك الخ فانقلت الحلف بغير الله حرام فكيف قال ابو بكر وابيك الخ قلت بذا ليس المقصود منه الحلف وانما هو على سبيل العادة كما في حديث الاعرابي وقوله صلى الله عليه وسلم ان يجره بك كان قاتله ظن ان الهجرة مفروضة ولم يسمع بحديث لا هجرة بعد الفتح **مسالك** **قوله** فملا قبل ان تأتيه به اي لو لا تصدقت قبل ان ترفعه اي فكان ذلك نافعا وما الا ان فلا قال محمد اذا رفع السارق الى الامم او اتاقت فوجب صاحب الحد حده لم ينبغ للامام ان يعطل الحدو لكنه يهينه وهو قول ابى حنيفة والعام من فقهاء **مسالك** **قوله** فللعن الله الشافع والمشفع بحكم القام المشددة اي قابل الشفاعة قال النووي قد اجمع على تحريم الشفاعة بعد بلوغه الى الامم فاما قبله فاجازها الاكثر اذا لم يكن المشفوع فيه صاحب اذى للناس ولا احد فيها ووجهها التعزير فيجوز فيه الشفاعة وقبولها قبل البلوغ الى الامم ويعد بل الشفاعة مستحب اذا لم يكن المشفوع فيه صاحب اذى

كتاب الأشرية

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلّى الله على سوله الكريم

ما جاء في الحديث في الخمر **٥٥١** عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد انه اخبره ان عمر بن الخطاب خرج عليهم فقال اني وجدت من فلان ربح شراب فزعم انه شراب الطلاء وانا سائل عما شرب فان كان يسكر جلدته الحد فجعله عمر بن الخطاب الحد تاما **٥٥٢** عن ثور بن زيد الديلي ان عمر بن الخطاب استشار في الخمر يشربها الرجل فقال له علي بن ابي طالب نرى ان تجلده ثمانين فانه اذا شرب سكر واذا سكر هدى واذا هدى افترى او كما قال فجعله عمر في الخمر ثمانين **٥٥٣** عن ابن شهاب انه سئل عن حد العبد في الخمر فقال بلغني ان عليه نصف حد الحر في الخمر وان عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعبد الله بن عمر قد جلدوا عبيدهم نصف حد الحر في الخمر **٥٥٤** عن يحيى بن سعيد انه سمع سعيد بن المسيب يقول ما من شيء الا الله يحب ان يعفى عنه ما لم يكن حدا قال مالك والسنة عندنا ان كل من شرب شوبا مسكرا فسكر ولم يسكر فقد وجب عليه الحد ما يكره ان ينبذ جميعا **٥٥٥** عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى ان ينبذ البسر والرطب جميعا والتمر والزبيب جميعا **٥٥٦** عن الثقة عنده عن بكير بن عبد الله بن الاشيم عن عبد الرحمن بن الحباب الانصاري عن ابي قتادة الانصاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى ان يشرب التمر والزبيب جميعا والزهر والرطب جميعا قال مالك وهو الامر الذي لم يزل عليه اهل العلم ببلدنا انه يكره ذلك لنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه ما ينهى عن ان ينبذ فيه **٥٥٧** عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب للناس في بعض ما زيا قال عبد الله بن عمر فاقبلت نحوه فانصرف قبل ان ابلغه فسألت ماذا قال قال فقيل لي نهى ان ينبذ في الدباء والعزف **٥٥٨** عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن ابيه عن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى ان ينبذ في الدباء والعزف ما جاء في تحريم الخمر **٥٥٩** عن ابن شهاب عن ابي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البتة فقال كل شراب اسكر فهو حرام **٥٦٠** عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار ان رسول الله

له قوله الذي في الخمر ما اسكر من معمر

الجنب او ادم كالحرة وقد يذكر العوم امسح لانهما حرمت وما بالمدنية خرجت فما كان شرابهم الا البسر والتمر وجموعه قالوا الاثمة الثلثة وخصه الامام ابو حنيفة بالشر من الغيب اذا غلب واشتد وقذف بالزبد قال في البداية وهو المعروف عند اهل اللغة ويمكن ان يستدل على ذلك بما رواه البخاري عن ابن عمر نزلت تحريم الخمر وما بالمدنية منها شيء فانه يدل على كونه مختصا بالجنب لما صح انما نزلت وان في المدنية خمسة الخمسة الشربة ما فيها شراب الغيب **١٢** ثم **٥٦١** قوله فزعم انه شراب الطلاء بكسر الطاء المهملة والمد الشراب المطبوخ من عصير العنب وذا بعضهم فيه الذي ذهب ثلثاه وبقى ثلثه فان ذهب نصفه فهو المنصف وان طبع اذني بطخ فهو الباذق وامله القطران الذي تطلق به الابل وفي الاثر دليل على ان الثلث اذا اسكر يصير حراما قليلا وكثيره ولذلك لم يستفصل بل شراب منه قليلا او كثيرا والذي امله عمر من الطلاء كما ساقى ما لم يكن يبلغ حد الاسكار فاذا بلغ لم يكل عنده كذا في فتح الباري ويمكن ان يقال على طريق الخفية بانها حرامه لانه شراب قد اسكر او ظهر ما ذكرك فلما لم يسأل عنه ومحمّل ان يكون المراد بهنبا بالطلاء الخمر في جميع البحار يسمى البعض الخمر لانه في القاموس الطلاء لكسر القطران الابل وما يطل به والخمر في الاثر ايضا دليل على انه حرامه باقراره لا بمجرد وجدان الرمي وبه قال المستنفية انه لا بد من اقراره وبينه خلافنا لما ذكره والحي زعين واما عند الشيخين عن ابن مسعود انه حد جلد بوجدان الرمي فلعله بعد اعترافه بذلك **١٣** ثم **٥٦٢** قوله ان تجلده ثمانين ولا ينافيه ما في مسلم ان عبد الرحمن بن عوف اشار الى عمر بن الخطاب لانه لما نزع ان كان على وعبد الرحمن اشار بذلك وبه اخذ مالك وابو حنيفة واهل الحديث والادعي ان حد الخمر ثمانون حيث وقع عليه اجماع الصحابة وهو اهل القولين للشافعي واختاره ابن المنذر والقول الآخر وهو الصحيح او اربعون وهو قول داود واحمد في رواية ومخلص ما تمسكوا به في ذلك ان قدرا لاربعين هو المحفوظ في زمن ابي بكر وعمر وعثمان وما زاد عمر على اربعين

فكان تعزيره او الامام ان يزد في العقوبة اذا اراد في ذلك **١٤** ثم قوله عليه نصف حد الحر وبه اخذ الاثمة الاربعة والجمهور **١٥** ثم قوله نهي ان ينبذ عند الباقين وعند اهل الظاهر الحر واليه في الحد سواد **١٦** ثم قوله نهي ان ينبذ البسر والرطب قال العيني وعلمته النسي خوف اسراع الاسكار في النبيذ مع الخلط قال النووي والنهي للتعزير عند الجمهور ولا يحرم ما لم يسكر ولا يحرم عند المالكية وقال ابو حنيفة واليوسف في رواية لا كراهة فيه ولا بأس به **١٧** ثم **٥٦٣** قوله نهي ان ينبذ في الدباء بعظم الدال وتشديد الباء هو القزع والمنزف اي المظا بالزفت وفي رواية زيادة التفسير والمختص التفسير اصله الخلط ينقر وسطه ثم يفتقه فيه التمر ويطبق عليه الماء ليصير نبيذا مسكرا او الحمة الخضر وكانت هي ظروف الخمر فخصت بالنهي عن الانتباذ فيها لانه يسرع الاسكار فيها لانها غليظة لا منفذة فيها للمدح ولا يترشح منها الماء فيكون الماء فيه حارا وينقلب الى الاسكار اسرع قاله المنظر وكان هذا في اول الامر ثم نسخ بمديث بريدة كنت نهيتمكم عن الانتباذ والا سقيتم فانقبذوا في كل وعاء طائرا او سكرا قال الخطابي وهو قول الجمهور وقال بعضهم ببقاء التحريم واليه ذهب مالك واحمد واسحق **١٨** ثم **٥٦٤** قوله من البتة هو بكسر الباء وقد يفتح وسكون الفوقية وقد تحرك آخره عين مبهمة هو نبيذ العسل وكان اهل اليمن يشربونه **١٩** ثم **٥٦٥** قوله كل شراب اسكر فهو حرام ولوم يسكر بالقدر الذي تناوله منه وعند احمد والي داود وعن جابر مرفوعا ما اسكر كثيرة فليل حرام صححه ابن جابر وبه اخذ الاثمة الثلثة ومحمد بن الحسن والجمهور انه يحرم كل شراب مسكر قليلا او كثيرا وقال ابو حنيفة يحرم الخمر وهي التي من ماء العنب اذا غلبت واشتد وقذف بالباذق وهو المطبوخ منه حتى ذهب اقل من ثلثيه ويفتح التمر والزبيب اذا غلبت واشتد وان قلت وما عدا هذه الاربعة فلا يحرم ما لم يسكر اذ لم يكن شرابه للسكر وطرب والا فليل وكثيره حرام والفتوى على قول محمد كما ذكره الزيلعي **٢٠** ثم

صلى الله عليه وسلم سئل عن الغبراء فقال لا خير فيها ونهى عنها قال مالك فسألت زيد بن اسلم ما الغبراء فقال هي السكرة
منها قال عن نافع عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من شرب الخمر في الدنيا ثم لم يتب منها حرمها
في الآخرة **مسألة** عن زيد بن اسلم عن ابن وعلة المصري انه سأل عبد الله بن عباس عما يعصر من العنب فقال ابن
عباس اهدى رجل لرسول الله صلى الله عليه وسلم راوية خمر فقال اما علمت ان الله حرمها قال لا فصار رجل الى جنبه فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم بمساررتي فقال امرته بان يبيعهما فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الذي حرم شرهما حر
بيعهما ففتح الرجل المزادتين حتى ذهب ما فيهما **مسألة** عن اسحاق بن عبد الله بن ابي طلحة عن انس بن مالك انه قال
كنت استقي ابا عبيدة بن الجراح وابا طلحة الانصاري وابي بن كعب شرايا من فضيخ وتمرقال فجاءهمات فقال ان الخمر قد حرمت
فقال ابو طلحة يا انس قم الى هذه الجرار فاكسرها قال فقمتم الى قهراس لنا فضريتها باسفله حتى تكسرت **مسألة** عن
داود بن الحصين عن واقد بن عمر بن سعد بن معاذ انه اخبره عن محمود بن لبيد الانصاري ان عمرو بن الخطاب حين قد
الشام شكى اليه اهل الشام وباء الارض وثقلها وقالوا لا يصلحنا الا هذه الشراب فقال عمر اشربوا العسل فقالوا لا يصلحنا العسل
فقال رجل من اهل الارض هل لك ان نجعل لك من هذا الشراب شيئا لا يسكر قال نعم فطبخوا حتى ذهب منه الثلثان وبقى
الثلث فاتوا به عمر فادخل فيه عمر اصبعه ثم رفع يده فتبعها يقطط فقال هذا الطلاء هذا امثل طلاء الابل فامرهم عمران
يشربوه فقال له عباد بن الصامت احللتها والله فقال عمر كلا والله اللهم اني لا احل لهم شيئا حرمته عليهم ولا احرم عليهم
شيئا احللتها لهم **مسألة** عن نافع عن عبد الله بن عمران رجلا من اهل العراق قالوا له يا ابا عبد الرحمن اننا نبتاع من
ثمر النخل والعنب فنعصره خمر فنبيعهما فقال عبد الله بن عمران اشهد الله عليكم ولا تكتله ومن سمع من الجن والانس اني
لا امركم ان تبيعوها ولا تبتاعوها ولا تعصروها ولا تشربوها ولا تسقوها فانها رجس من عمل الشيطان

كِتَابُ الْجَمَاعِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الدعاء للمدينة واهلها **مسألة** عن اسحاق بن عبد الله بن ابي طلحة الانصاري عن انس بن مالك
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اللهم بارك لهم في مكياءهم وبارك لهم في صاعهم ومدهم يعني اهل المدينة **مسألة**
عن سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة انه قال كان الناس اذا رأوا اول التمر جاءوا به الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
فاذا اخذه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اللهم بارك لنا في ثمرنا وبارك لنا في مدينتنا وبارك لنا في صاعنا وبارك لنا في مدنا
اللهم ان ابراهيم عبدك وخليفك ونبيك واني عبدك ونبيك وانه دعائك لمكة واني ادعوك للمدينة بشئ ما دعاك به
لمكة ومثله معه ثم يدعوك الفراع اصغر وليد يراه فيعطيه ذلك التمر ما جاء في سكنى المدينة والخروج

فيه على وجه التجارة بمعنى الادباج او بر يده المكيل فيكون ذلك دعاء في كثرة ثمارهم
وعلايتهم واما البركة الدينية فانها بمنزلة المكيل يتعلق كثير من العبادات من اداء زكاة الجيوب
وزكاة الفطر والكفارات **مسألة** قوله المدينة مشتقة من دان اي اطاع و
الدين الطاعة او من مدن بالمكان اذا اقام به والجمع مدن بضمهم وبيكون الشان
ومدائن **مسألة** قوله اذا راوا اول التمر جاءوا به الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
التواب النبي صلى الله عليه وسلم تبركا به ما صلى الله عليه وسلم واعلاما له به وصلاح
الثمار **مسألة** قوله خليفك من الخلعة وهو الصلابة والمجبة التي تخلت القلوب
الح **مسألة** قوله واني عبدك ولم يذكر الخلعة لنفسه مع كونه خليفيا ايضا تواضعا
ورعاية لادب مح **مسألة** قوله واني ادعوك قال ابو محمد بن داود يسأل
على فضل المدينة على مكة قال لان تعفيف الدعاء لها انما هو لفضلها على ما قصر
عنها قال القاضي ابو الوليد والذي يندى بن وجه الدليل من ذلك ان ابراهيم عليه السلام
دعا لاهل مكة ما يخص بنيهاهم وان النبي صلى الله عليه وسلم دعا لاهل المدينة بمثل
ذلك ومثله معه فيتمثل ان يريده وهداه اخر معه وهو لا مر اخر تتم فتكون الحسانات تعاف
للمدينة مثل ما تعاف بكة ويحتل ان يريده ابراهيم ايضا دعاء لاهل مكة بالمرحمة وعلم
هو صلى الله عليه وسلم بشل ذلك ومثله معه فيعود الى مثل ما قدمنا ذكره ويحتل ان
يريده ابراهيم عليه السلام دعاء لاهل مكة في ثمراتهم وانه صلى الله عليه وسلم دعا لاهل
المدينة في ثمراتهم ايضا بشل ذلك ومثله معهم **مسألة**

مسألة قوله هي السكرة بضم السين والكاف الاولى وسكون
الراء نوع من الخمر يتخذ من الذرة كذا في النهاية **مسألة** قوله شرابا من فضيخ
وترفع الغاء والفاء والياء المعجمين هو شراب يتخذ من بسر مضوخ كذا في القاموس
والفضيخ هو الكسرو قال النوى هو ان يفتح البسر ويصب عليه الماء ويترك حتى يغلي **مسألة**
قوله مدراس لنا هو بكسر الميم وسكون الميم اخره سين مملته هو جمر منقور توفأ
منه **مسألة** قوله فقال هذا الطلاء بكسر الطاء وخفة اللام الشراب المطبوخ عن
عصير العنب والمراد بهنا ما ذهب ثلثاه وبقى ثلثه **مسألة** قوله مثل طلاء الابل
وهو القطران التي تراكب على اهل الابل وهو اصل الطلاء ويسمى به الثلث العنبى لشابهته
الح **مسألة** قوله احللتها لم وفيه حل الثلث العنبى لانه في تلك الحالة قال لا يسكر
فان كان يسكر حرم وعلى ذلك يحمل الطلاء الذي حد عمر شارب كاهم وبه قول الاثرية الثلثة
والجمهور وقال ابو حنيفة يحل مطلقا والحرام هو القدر المسكر **مسألة** قوله اللهم
بارك لهم دعاءه صلى الله عليه وسلم ان يبارك لاهل المدينة في مكياءهم وصاعهم ومدهم
يقصني بفضله لما حرم على الفرق من يسكنها لما افترض على الناس في زمن الهجرة من
سكنها ثم زال حكم الفرض وبقى الندب ويحتمل ان يريده بالمكيل الصاع والمقدرة بها
اولا باللفظ العام ثم أكد باللفظ الخاص ويحتمل ان يريده غير ذلك من الكايل ما هو
اعظم من الاوسق وغيرها وما هو اصغر منها كنصف المد وغيرها ويحتمل ان يريده بالبركة ان
يبارك بركته ونيا وآخرة ففى الدنيا ان يكون الطعام الذي يكتال بهذا المكيل لا يختص
باهل المدينة تكثير بركته بان يمتزج من الله وما لا يمتزج مكيل بغيره او يبارك بالتصرف

منها **مسألة** عن قطن بن وهب بن عمير بن الإجد **مسألة** ان يحسن مولى الزبير بن العوام أخبره انه كان جالسا عند عبد الله بن عمر في الفتنة فأتته مولاة له تسلم عليه فقالت اني اردت الخروج يا با عبد الرحمن اشتد علينا الزمان فقال لها عبد الله بن عمر اعدى لكاء فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يصبر على لاوارثها وشدة تها احدا لا كنت له شهيدا او شفيعا يوم القيمة **مسألة** عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله ان اعرابيا بايع رسول الله صلى الله عليه وسلم على الاسلام واصلب الاعرابي وعك بالمدينة فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اقلني بيعتي فأتى النبي صلى الله عليه وسلم ثم جاءه فقال اقلني بيعتي فأتى فخرج الاعرابي فقال النبي صلى الله عليه وسلم انما المدينة كالكرتفي خبثها وينصم طيها **مسألة** عن يحيى بن سعيد انه قال سمعت ابا الجهاب سعيد بن يسار يقول سمعت ابا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم امرت بقرية تأكل القرى يقولون يثرب وهي المدينة تنفي الناس كما ينفي الكدر خبث الحدي **مسألة** عن هشام بن عروة عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يخرج احد من المدينة رغبة عنها الا ابد لها الله خيرا منه **مسألة** عن هشام بن عروة عن ابيه عن عبد الله بن الزبير عن سفين بن ابي زهير انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول تفقم اليمن فيأتى قوم يبسون فيتحملون باهلهم ومن اطاعهم والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون وتفقم الشام فيأتى قوم يبسون فيتحملون باهلهم ومن اطاعهم والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون **مسألة** عن ابن عباس عن عمار بن عبد الله عن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لتترك المدينة على احسن ما كانت حتى يدخل الكلب او الذئب فيغذي على بعض سواري المسجد او على المنبر فقاموا يا رسول الله فلمن تكون الثمار ذلك الزمان قال للعراقي الطير والسباع **مسألة** انه بلغه ان عمر بن عبد العزيز حين خرج من المدينة التفت اليها فبكى ثم قال يا مزاحما تخشى ان تكون ممن نفت المدينة فاجاء في تحريم المدينة **مسألة** عن عمرو مولى المطلب عن انس بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم طلع له احدا فقال هذا جبل يحبنا ونحبه اللهم ان ابراهيم حرم مكة واتى

له قوله ان يحسن مولى الزبير بن العوام أخبره انه كان جالسا عند عبد الله بن عمر في الفتنة فأتته مولاة له تسلم عليه فقالت اني اردت الخروج يا با عبد الرحمن اشتد علينا الزمان فقال لها عبد الله بن عمر اعدى لكاء فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يصبر على لاوارثها وشدة تها احدا لا كنت له شهيدا او شفيعا يوم القيمة **مسألة** عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله ان اعرابيا بايع رسول الله صلى الله عليه وسلم على الاسلام واصلب الاعرابي وعك بالمدينة فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اقلني بيعتي فأتى النبي صلى الله عليه وسلم ثم جاءه فقال اقلني بيعتي فأتى فخرج الاعرابي فقال النبي صلى الله عليه وسلم انما المدينة كالكرتفي خبثها وينصم طيها **مسألة** عن يحيى بن سعيد انه قال سمعت ابا الجهاب سعيد بن يسار يقول سمعت ابا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم امرت بقرية تأكل القرى يقولون يثرب وهي المدينة تنفي الناس كما ينفي الكدر خبث الحدي **مسألة** عن هشام بن عروة عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يخرج احد من المدينة رغبة عنها الا ابد لها الله خيرا منه **مسألة** عن هشام بن عروة عن ابيه عن عبد الله بن الزبير عن سفين بن ابي زهير انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول تفقم اليمن فيأتى قوم يبسون فيتحملون باهلهم ومن اطاعهم والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون وتفقم الشام فيأتى قوم يبسون فيتحملون باهلهم ومن اطاعهم والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون **مسألة** عن ابن عباس عن عمار بن عبد الله عن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لتترك المدينة على احسن ما كانت حتى يدخل الكلب او الذئب فيغذي على بعض سواري المسجد او على المنبر فقاموا يا رسول الله فلمن تكون الثمار ذلك الزمان قال للعراقي الطير والسباع **مسألة** انه بلغه ان عمر بن عبد العزيز حين خرج من المدينة التفت اليها فبكى ثم قال يا مزاحما تخشى ان تكون ممن نفت المدينة فاجاء في تحريم المدينة **مسألة** عن عمرو مولى المطلب عن انس بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم طلع له احدا فقال هذا جبل يحبنا ونحبه اللهم ان ابراهيم حرم مكة واتى

لا خياره بطلع منه الا قال له وقد كان ذلك كله على الترتيب المذكور **١٢** **له** قوله سواي المسجد اي يقول عليها لعمري سكانها دخلوه من الناس يقال غزى ببوله يغزى اذا القاه دفعة ودفعه كذا في النهاية **١٣** **له** قوله للعواني جمع عافيت وهي كل طاب رزق من الانسان وغيره وهو ما يؤخذ من عفوتها اذا التفتت لطلب معروف والمراد الطير والسباع قال النووي الظاهر المتعارف ان لها يكون في اخر الزمان عند قيام الساعة وقال عياض وهذا ما جرى والقضى وهذا من المعجزات فقد تركت المدينة على احسن ما كانت حين انقلب الخلافة عنها الى الشام والعراق وقال وذكر اهل التاريخ في بعض الفتن التي جرت بالمدينة وخاف اهلها ان رمل عنها الكثرة وبقيت ثمارها للعواني وطلعت مدة ثم راجع الناس اليها **١٤** **له** قوله من نفت المدينة اي من قوم نفت المدينة واخرجته وهم شر الناس كما اخبر به النبي صلى الله عليه وسلم **١٥** **له** قوله اهد بضمين الجبل المشهور حين رجوعه من خيبر كما في جواد البخاري او من تبوك كما في زكوة واحد جبل الحمر في شمال المدينة على ثلثة ايام منها سمي به لتوحده ولانقطاعه من جبال اخرو قيل مرتجل **١٦** **له** قوله واني احرم اختلاف العلماء في تحريم المدينة وعدم تحريمها فقال الزهري والشافعي ومالك واهل واسحاق المدينة لما حرم فلا يجوز قطع شجرها ولا افخ صيدها ولكن لا يجب الجزاء عنهم وكذلك لا يعمل سلب من يفعل ذلك عندهم الا عند الشافعي في قوله القديم فانه قال فيه من اصطا في المدينة صيدا افخه سلبه وقال في الجدة بضمها وقال النووي وابن المبارك والوهيبي والبوليوسف ومحمد بن عيسى للمدينة حرم كما كان لمكة فلا يمنع احد من افخ صيدها وقطع شجرها واجابوا عن الحديث بان صلى الله عليه وسلم انما قال ذلك لانه كما ذكره من تحريم صيد المدينة وشجرها بل انما اذا ذلك لبقاء المدينة وذلك كمنع صلى الله عليه وسلم من هدم ايام المدينة وقال انه لا يرضى المدينة على ما روى الطحاوي بسند صحيح عن ابن عمر ثم ذكر الطحاوي ولبا على ذلك من حديث انس قال كان لابي طلحة ابن ابي عبيد وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يهاجرك اذا دخل وكان له نغير فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم فزاد ابا عبيد فزاد فقال ما شان ابي عبيد فقبل يا رسول الله نغيره قد مات فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ابا عبيد ما فعل النغير واخرج من ارجل طرق واخرجه مسلم ايضا قال الطحاوي فمذا قد كان بالمدينة ولو كان حكم صيدها حكم صيدها مكة اذا لما اطلق له رسول الله صلى الله عليه وسلم حبس النغير ولا للعب به كما لا يطلع ذلك ملكه واجيب عنه باحتمال ان يكون

احرم ما بين لابتيها **٥٨٢** قال عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة انه كان يقول لورأيت الظباء تترى بالمدينة ما ذعرت ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين لابتيها حرام **٥٨٥** قال عن يونس بن يوسف عن عطاء بن يسار عن أبي أيوب الأنصاري انه وجد غلبا نأقدا الجوز اثلجيا الى زاوية فطردهم عنه قال مالك لا اعلم الا انه قال اني حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع هذا **٥٨٦** قال عن رجل قال دخل على زيد بن ثابت وانا بالاسواق وقد اصطدت نهسا فاخذته من يدي فارسله فاجاء في ويا المدينة **٥٨٧** قال عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة أم المؤمنين انها قالت لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وعليه ابو بكر وبلال قالت قد خلت عليهما فقلت يا ابا عبد الله كيف تجدك ويا بلال كيف تجدك قالت فكان ابو بكر اذا اخذته المحمي يقول كل امرء مصيب في اهله والموت ادنى من شرك نعله وكان بلال اذا قلم عنه يرفع عقيرته فيقول الا ليت شعري هل ابىتن ليلة + بواد وحولى اذخر وجليل + وهل اردن يوما مياه فجة وهل يبىدون لي شامة وطفيل + قالت عائشة فجت رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبرته فقال اللهم حبب الينا المدينة كحبنا مكة او شدة تعلقنا بها ويا ربك لنا في صاعها ومداها وانقل حماها واجعلها بالحققة قال مالك وحديث يحيى بن سعيد ان عائشة قالت وكان عامر بن فهيرة يقول قد رأيت الموت قبل ذوقه + ان الجبان حتفه من فوقه **٥٨٨** قال عن نعيم بن عبد الله المجرى عن أبي هريرة انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم على انقاب المدينة ملكة لا يدخلها الطاعون ولا الدجال فاجاء في اجلاء اليهود من المدينة **٥٨٩** قال عن اسفل بن ابي حكيم انه سمع عمر بن عبد العزيز يقول كان من اخروا تكلم به رسول الله صلى الله عليه وسلم ان قال قاتل الله اليهود والنصارى اتخذوا قبورا نبيا ثم مساجد الا لا يبقين دينان بارض العرب **٥٩٠** قال عن ابن شهاب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يجتمع دينان في جزيرة العرب قال مالك قال ابن شهاب فخص عن ذلك عمر بن الخطاب حتى اتاه الثلج اليقين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يجتمع دينان في جزيرة العرب فاجلى يهود خيبر قال مالك وقد اجلى عمر بن الخطاب يهود نجران وفدك فاما يهود خيبر فخرجوا منها ليس لهم من الثمر ولا من الارض شيء واما يهود فدك فكان لهم نصف الثمر ونصف الارض لان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان صالحا لهم على نصف الثمر ونصف الارض فاقام لهم عمر نصف الثمر ونصف الارض قيمة من ذهب وورق وابل وحبال واقتاب الله ثما اعطاهم القيمة واجلاهم منها جامع فاجاء في امر المدينة **٥٩١** قال عن هشام بن عروة عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم طلع له احد فقال هذا جبل يحبنا ونحبه **٥٩٢** قال عن يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم ان اسلم مولى عمر بن الخطاب اخبره انه زار عبد الله بن عياش المخزومي فرأى عنده نبينا وهو يطريق مكة فقال له اسلم ان هذا الشراب يحبه عمر بن الخطاب فحمل عبد الله بن عياش قد حاطها فجاء به الى عمر بن الخطاب فوضعه في يده

من صبيد الحبل قلت لا تقوم الحجة بالاحتمال الذي لا ينشئ عن دليل ورد ايضا بان صبيد الحبل اذا دخل الحرم سبب علينا الدار فلا بد علينا ثم قال الطحاوي بسنده عن مجاهد قال قالت عائشة كان لال رسول الله صلى الله عليه وسلم وحش فاذا خرج لبس واشتدوا قبله واذا برقا اذا احس برسول الله صلى الله عليه وسلم قد دخل رخص فلم يترمز كراهته ان يؤذيه فهذا بالمدينة في موضع قد دخل فيما حرم منها وقد كانوا يؤذون فيها لو حش ويتخفون منها ويغلقون دونها الا يواب وقد دل هذا ايضا على ان حكم المدينة في ذلك بخلاف حكم مكة واسناده صحيح واخرجه احمد في مسنده ايضا وتكلم في المسئلة كلاما طويلا والله اعلم **١٣**

٥٩٣ قوله نساهو كسر وطائر يضطأ والعصافير **١٣** قوله مصبح بضم الميم وفتح الصاد وتشديد الهمزة اي مقول في اهل الغم معها **١٣** **٥٩٤** قوله اذخر بضم الهمزة والتاء بينهما ذال معجمة ساكنة حيشة كية ذورا حجة طيبة عريضة الاوراق **١٣** **٥٩٥** قوله وجليل بالهمزة نبت ضعيف صفراء عيش به خصائص البيت وهو الشام **١٣** **٥٩٦** قوله منته بفتح الميم وكسر الجيم وتشديد النون موضع على اميال من مكة كان به سوق في الجابية وديكر يسمى **١٣** **٥٩٧** قوله شامة بالشين العجوة واليم الخففة وطفيل بالطاء المفتوحة جبلان يقرب مكة او عينان والحاصل انه كان يذكر مكة وصحة بواها وعندوة ما نسا وطفلة جبالا ونباتا **١٣** **٥٩٨** قوله بالحففة بتقدم الجيم المعنوية على الماء الملهمة موضع بين الحرمين هو ميقات اهل الشام وقال الخطابي وكان سكنوا اهل الحففة في ذلك الوقت اليسود وقد استجاب الله دعاءه وان الحمى انقلب الياسنى من شرب من ما شام **١٣** **٥٩٩** قوله ان الجبان حتفه من فوقه جبان ضد الشجاع

بريدان حذره وجنبه غير واقع عنه اذا علت به **١٣** **٥٩٠** قوله في جزيرة العرب الجزيرة ارض القاف وهو الطريق بين الجبلين **١٣** **٥٩١** قوله لال رسول الله صلى الله عليه وسلم وحش فاذا خرج لبس واشتدوا قبله واذا برقا اذا احس برسول الله صلى الله عليه وسلم قد دخل رخص فلم يترمز كراهته ان يؤذيه فهذا بالمدينة في موضع قد دخل فيما حرم منها وقد كانوا يؤذون فيها لو حش ويتخفون منها ويغلقون دونها الا يواب وقد دل هذا ايضا على ان حكم المدينة في ذلك بخلاف حكم مكة واسناده صحيح واخرجه احمد في مسنده ايضا وتكلم في المسئلة كلاما طويلا والله اعلم **١٣** **٥٩٢** قوله نساهو كسر وطائر يضطأ والعصافير **١٣** قوله مصبح بضم الميم وفتح الصاد وتشديد الهمزة اي مقول في اهل الغم معها **١٣** **٥٩٣** قوله اذخر بضم الهمزة والتاء بينهما ذال معجمة ساكنة حيشة كية ذورا حجة طيبة عريضة الاوراق **١٣** **٥٩٤** قوله وجليل بالهمزة نبت ضعيف صفراء عيش به خصائص البيت وهو الشام **١٣** **٥٩٥** قوله منته بفتح الميم وكسر الجيم وتشديد النون موضع على اميال من مكة كان به سوق في الجابية وديكر يسمى **١٣** **٥٩٦** قوله شامة بالشين العجوة واليم الخففة وطفيل بالطاء المفتوحة جبلان يقرب مكة او عينان والحاصل انه كان يذكر مكة وصحة بواها وعندوة ما نسا وطفلة جبالا ونباتا **١٣** **٥٩٧** قوله بالحففة بتقدم الجيم المعنوية على الماء الملهمة موضع بين الحرمين هو ميقات اهل الشام وقال الخطابي وكان سكنوا اهل الحففة في ذلك الوقت اليسود وقد استجاب الله دعاءه وان الحمى انقلب الياسنى من شرب من ما شام **١٣** **٥٩٩** قوله ان الجبان حتفه من فوقه جبان ضد الشجاع

ذكره ان شاء الله تعالى **١٣**

فقره عمر الى فيه ثم رفع رأسه فقال عمران هذا الشراب طيب فشرب منه ثم ناوله رجلا عن يمينه فلما أدبر عبد الله ناداه
 عمر بن الخطاب فقال انت القائل لمكة خير من المدينة فقال عبد الله فقلت هي حرم الله وأمنه وفيها بيته فقال عمر اقول
 في بيت الله ولا في حرمه شيئا ثم قال عمران القائل لمكة خير من المدينة قال فقلت هي حرم الله وأمنه وفيها بيته
 فقال عمر لا اقول في حرم الله ولا في بيته شيئا ثم انصرف ما جاء في الطاعون من صالح عن ابن شهاب عن عبد
 الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث بن نوفل عن عبد الله بن عباس ان
 عمر بن الخطاب خرج الى الشام حتى اذا كان تبصر عرقه امرأ الاجناد ابو عبيدة بن الجراح واغتصا به فاخبروه ان الوباء
 قد وقع بالشام فقال ابن عباس قال عمر بن الخطاب ادع الى المهاجرين الاولين فدعاهم فاستشارهم واخبرهم ان
 الوباء قد وقع بالشام فاختلّفوا فقال بعضهم قد خرجت الامر ولا نرى ان ترجع عنه وقال بعضهم معك بقية الناس و
 اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا نرى ان تقدمهم على هذا الوباء فقال ارتفعوا عني ثم قال ادع الى الانصار
 فدعوتهم فاستشارهم فسلوكوا سبيل المهاجرين واختلّفوا كما اختلّفهم فقال ارتفعوا عني ثم قال ادع الى من كان ههنا
 من المشيخة قرئش من مهاجرة الفتح فدعوتهم فلم يختلف عليهم منهم رجلا فقالوا نرى ان ترجع بالناس ولا تقدمهم

الطاعون بزنة الفاعول من الطعن مدلوله عن اصله وضحوه على الموت العام ١٢ ح -
 قوله ان عمر بن الخطاب خرج الى الشام يحتمل ان يقصد ما يطالع احوالها
 فانها كانت تضر المسلمين وعلى الامام اذا بعد عنه بالشام ان يطالع احوالها
 انه يحتاج الى ذلك لقيه امرأ الاجناد ابو عبيدة بن الجراح فاستشارهم فاستشارهم فاستشارهم فاستشارهم
 فلقوه هناك اول انهم خرجوا من الوباء واعتقدوا ان ذلك يجوز لهم اول انهم خرجوا فاستشارهم فاستشارهم
 من قرب منهم من طريقه بوضعه ذلك قوله فاخبروه ان الوباء قد وقع بالشام الوباء
 هو الطاعون وهو مرض يعم الكثير من الناس في جهة من الجهات دون غيرها بخلاف المعتاد
 من احوال الناس وامراضهم ويكون مرضهم غالبا مرضا واحدا بخلاف سائر الاوقات فان
 امراض الناس مختلفة وقول عمر رضي الله عنه ادع الى المهاجرين الاولين وروى عن سعيد
 ابن المسيب ان المهاجرين الاولين من صلى الى القبليين ومن لم يسم الا بغير تحويل القبلة الى
 الكعبة فليس من المهاجرين الاولين فدعاهم فاستشارهم فاستشارهم فاستشارهم فاستشارهم
 بعضهم قد خرجت الامر ولا نرى ان ترجع عنه ذلك فاختلّفوا عليه فقال
 على الله عز وجل وثيقنا انه لا يصيبهم الا ما كتب الله لهم وقال بعضهم معك بقية الناس
 يريدون ففعلوا الناس واصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يريدون بذلك الخسار
 ففعلهم بوضعه بذلك على الاشفاق عليهم ويعظم حال التضرير بهم واقدامهم على الوباء الذي
 يخاف استعمالهم فلما اختلّفوا عليه امرهم بان يرتفعوا عنه ثم دعا الانصار فاستشارهم كما
 استشار المهاجرين فاختلّفوا كما اختلّفهم فامرهم ان يرتفعوا ثم قال ادعوا الى من كان ههنا
 من المشيخة قرئش من مهاجرة الفتح فادعاهم فاستشارهم فاستشارهم فاستشارهم فاستشارهم
 الفتح فثبت لاسم الهجرة دون حكمها فادعاهم فلم يخلّفوا وقالوا نرى ان ترجع بالناس
 فزاد عمر ايمهم وقال اني مصبح على ظهر يدي السفر وصفه بذلك لان المسافر ومتاعه يصير
 على ظهره والابل والدواب يحتمل ان يريد به على ظهره طريق ولا بد ان يكون قرن بذلك
 ما يقتضي الرجوع عن الشام او يكون ذلك موضع اقامته بالشام والاول اظهر لانه لم
 يكن بلغ بعد موضع الوباء فلو كان موضعه يريد ان يقيم به ولا وادعاهم فاستشارهم فاستشارهم فاستشارهم
 والله اعلم ١٣ قوله بسرغ بنين معجزة قرية ببادي تبوك يجوز فيها العرف
 وعدمه وكيل هي مدينة القتيبة البعيدة وهي والمبروك والجاهلية متصلات بينهما
 وبين المدينة ثلث عشرة مرحلة ١٢ قوله امرأ الاجناد كان عمر قسم الشام اجنادا
 الاردان جند وحمص جند دمشق جند وفلسطين جند وقنسرين جند وجعل على كل جند
 ميرا ١٣ قوله واصحابه فالدون الوليد ويزيد بن ابي سفيان
 وشريك بن حنيفة وعمر بن العاص ١٢ قوله المهاجرين الاولين هم من قبل
 الى القبليين في قول ابن المسيب او شاذل وادعاهم فاستشارهم فاستشارهم فاستشارهم فاستشارهم
 قول الشعبي ١٢ قوله مشيخة بفتح الميم وكسر الشين جمع شيخ وهو من اشيا
 فيه السن ١٢ قوله من مهاجرة الفتح اي الذين هاجروا عام الفتح قبل الفتح ١٣

الطاعون بزنة الفاعول من الطعن مدلوله عن اصله وضحوه على الموت العام ١٢ ح -
 قوله ان عمر بن الخطاب خرج الى الشام يحتمل ان يقصد ما يطالع احوالها
 فانها كانت تضر المسلمين وعلى الامام اذا بعد عنه بالشام ان يطالع احوالها
 انه يحتاج الى ذلك لقيه امرأ الاجناد ابو عبيدة بن الجراح فاستشارهم فاستشارهم فاستشارهم فاستشارهم
 فلقوه هناك اول انهم خرجوا من الوباء واعتقدوا ان ذلك يجوز لهم اول انهم خرجوا فاستشارهم فاستشارهم
 من قرب منهم من طريقه بوضعه ذلك قوله فاخبروه ان الوباء قد وقع بالشام الوباء
 هو الطاعون وهو مرض يعم الكثير من الناس في جهة من الجهات دون غيرها بخلاف المعتاد
 من احوال الناس وامراضهم ويكون مرضهم غالبا مرضا واحدا بخلاف سائر الاوقات فان
 امراض الناس مختلفة وقول عمر رضي الله عنه ادع الى المهاجرين الاولين وروى عن سعيد
 ابن المسيب ان المهاجرين الاولين من صلى الى القبليين ومن لم يسم الا بغير تحويل القبلة الى
 الكعبة فليس من المهاجرين الاولين فدعاهم فاستشارهم فاستشارهم فاستشارهم فاستشارهم
 بعضهم قد خرجت الامر ولا نرى ان ترجع عنه ذلك فاختلّفوا عليه فقال
 على الله عز وجل وثيقنا انه لا يصيبهم الا ما كتب الله لهم وقال بعضهم معك بقية الناس
 يريدون ففعلوا الناس واصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يريدون بذلك الخسار
 ففعلهم بوضعه بذلك على الاشفاق عليهم ويعظم حال التضرير بهم واقدامهم على الوباء الذي
 يخاف استعمالهم فلما اختلّفوا عليه امرهم بان يرتفعوا عنه ثم دعا الانصار فاستشارهم كما
 استشار المهاجرين فاختلّفوا كما اختلّفهم فامرهم ان يرتفعوا ثم قال ادعوا الى من كان ههنا
 من المشيخة قرئش من مهاجرة الفتح فادعاهم فاستشارهم فاستشارهم فاستشارهم فاستشارهم
 الفتح فثبت لاسم الهجرة دون حكمها فادعاهم فلم يخلّفوا وقالوا نرى ان ترجع بالناس
 فزاد عمر ايمهم وقال اني مصبح على ظهر يدي السفر وصفه بذلك لان المسافر ومتاعه يصير
 على ظهره والابل والدواب يحتمل ان يريد به على ظهره طريق ولا بد ان يكون قرن بذلك
 ما يقتضي الرجوع عن الشام او يكون ذلك موضع اقامته بالشام والاول اظهر لانه لم
 يكن بلغ بعد موضع الوباء فلو كان موضعه يريد ان يقيم به ولا وادعاهم فاستشارهم فاستشارهم فاستشارهم
 والله اعلم ١٣ قوله بسرغ بنين معجزة قرية ببادي تبوك يجوز فيها العرف
 وعدمه وكيل هي مدينة القتيبة البعيدة وهي والمبروك والجاهلية متصلات بينهما
 وبين المدينة ثلث عشرة مرحلة ١٢ قوله امرأ الاجناد كان عمر قسم الشام اجنادا
 الاردان جند وحمص جند دمشق جند وفلسطين جند وقنسرين جند وجعل على كل جند
 ميرا ١٣ قوله واصحابه فالدون الوليد ويزيد بن ابي سفيان
 وشريك بن حنيفة وعمر بن العاص ١٢ قوله المهاجرين الاولين هم من قبل
 الى القبليين في قول ابن المسيب او شاذل وادعاهم فاستشارهم فاستشارهم فاستشارهم فاستشارهم
 قول الشعبي ١٢ قوله مشيخة بفتح الميم وكسر الشين جمع شيخ وهو من اشيا
 فيه السن ١٢ قوله من مهاجرة الفتح اي الذين هاجروا عام الفتح قبل الفتح ١٣

على هذا الوباء فتأذى عمر في الناس اني مصعب على ظهره فاصبحوا عليه فقال ابو عبيدة افرا من قد رآه الله فقال عمر لو
غيرك قالها يا ابا عبيدة نعم نفر من قد رآه الله الى قد رآه الله اريت لو كان لك ابل فهبطت واديا له عد وتان اجد هما
فخصبة واخرى جد به ليس ان رعيت الخصبة رعيتها بقدر الله وان رعيت الجد به رعيتها بقدر الله قال فجاء عبد الرحمن
ابن عوف وكان غائباً في بعض حاجته فقال ان عندي من هذا علماً سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذا سمعتم
به بارض فلا تقدر مواعليه واذا وقع بمرض وانتم بها فلا تخرجوا فراراً منه قال فحمد الله عمر ثم انصرف **١٥٩٥** مالك عن
محمد بن المنكدر وعن سالم بن ابي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن عامر بن سعد بن ابي وقاص عن ابيه انه سمعه يسأل
اسامة بن زيد ما ذا سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في الطاعون فقال اسامة قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم الطاعون رجز ارسل على طائفة من بني اسرائيل او على من كان قبلكم فاذا سمعتم به بارض فلا تدخلوا عليه
واذا وقع بارض وانتم بها فلا تخرجوا فراراً منه قال مالك قال ابو النضر لا يخرجكم الا فراراً منه **١٥٩٦** مالك عن ابن شهاب
عن عبد الله بن عامر بن ربيعة ان عمر بن الخطاب خرج الى الشام فلما جاء سرغ بلغه ان الوباء قد وقع بالشام فاخبره
عبد الرحمن بن عوف ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا سمعتم به بارض فلا تقدر مواعليه واذا وقع بارض وانتم
بها فلا تخرجوا فراراً منه فرجع عمر بن الخطاب من سرغ **١٥٩٧** مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله ان عمر بن
الخطاب انما رجع بالناس من سرغ عن حديث عبد الرحمن بن عوف **١٥٩٨** مالك انه قال بلغني ان عمر بن الخطاب قال
ليبت برغبة احب الي من عشرة ابيات بالشام قال مالك يريد لطول الاعمار والبقاء ولشدة الوباء بالشام **١٥٩٩** عن القول

١٥٩٥ قوله مصعب باسكان الصاد من الاصباح وضبط بعضهم بتشد يد الباء من
التصحيح اي مسافر **١٥٩٦** قوله فقال ابو عبيدة الخ قول ابي عبيدة افرا من
قد رآه الله على معنى الانكار لا انصرف به يدانه بنحو بذلك وينبغي الصواب من الوباء الذي لا يبيب
الا من قد رآه الله عز وجل ان يصيبه وان لا يتجوز من قد رآه الله ان لا يصيبه فقال عمر لو غيرك
قال لما يا ابا عبيدة قال محمد بن عيسى وكان عمر يخطب موافقته في جميع اموره ويكره مخالفتها
ويحتمل ان يكون ذلك لما تحقق من فضلها وانما قد ساءه النبي صلى الله عليه وسلم
امين هذه الامه وقوله لو غيرك قال لما يا ابا عبيدة قال محمد بن عيسى لا عني يريد عمر رضي الله
عنه لشدة نعم لفر من قد رآه الله الى قد رآه الله يدانه لا يتقذر به لفره بنحو ما قد رآه الله وانما
يعتقد انه يروج عما يخاف ان يكون قد رآه الله من الوباء ان وصل الى ما به رجوان يكون
قد رآه الله من السلامة ان رجع ولذلك يجوز للانسان ان يتخذ الدرع والجنب ولا يفر من
العدو والذي يجوز الفرار منه ككثرة وتجنب الغزو والمخاوف ولا يكون ذلك فراراً من قد
رآه الله ولا يجوز ان يتجوز به ما قد رآه الله تعالى بل اكثره ما مود به وقد مثل ذلك عمر بن الخطاب تمثيلاً
صحيحاً بما سلمه ابو عبيدة وهو ان من كان له ابل يريد ففقطا ومن القيام عليها فبسط بها واداله
عد وتان اجد هما خصبة والاخرى جد به ليس ان رعى الخصبة رعاها بقدر الله عز وجل وان
رعى الجد به رعاها بقدر الله يدانه مثل امره ان انصرف بهم الى موضع يأمن به الوباء
انصرف بقدر الله عز وجل وان اقدمهم على ما يخافه عليهم من الوباء اقدمهم عليه بقدر الله
فكما يلزم صاحب الابل ان ينزل بها الى جانب النصب ولا يبعد بذلك انه فاد من قد
رآه الله بل مصيباً مبتلياً مما امر الله سبحانه ومسلماً لقدره وراجياً خيره فكذلك الامام
بالمسلمين اذا انصرف بهم عن بلاد الوباء الى بلاد الصحة والسلامة وبالله التوفيق **١٥٩٦** منه
١٥٩٧ قوله لو غيرك قالها شرط وجوبه مذكوف اي لا ديت له لا اعتراضه في مسئلة اجتهادية
اتفق عليه الاكثر وان كان ادنى منك بتلك اولم اتعجب منه ولكن اتعجب مع تلك
وفضلك فكيف تقول بذوحي للتمني ولا حاجة الى الجواب **١٥٩٨** قوله خصبة
بضم الميم وقبح الصاد اي واغضب بالكسر وهو كثرة العشب ورفاقته العيش وفي
نسخة خصبة بفتح الخاء وكسر الصاد **١٥٩٩** قوله في ابي عبد الرحمن بن عوف فقال
ان عندي من هذا علماً يقتضي ان ما عنده من العلم في ذلك مقدم على ما كان عند
غيره من الرأي فان كان موافقاً لمصلحة صحه وان كان مخالفاً وجب تقديمه عليه الا انه قد
وقع الاجماع من جميعهم على صحة القول بالرأي والقياس لان كل واحد منهم قال في ذلك
برأيه ولم يكن عندهم ائمة ائمة لم يكره ذلك عليهم عبد الرحمن بن عوف ولا غيره مع ان القضية
شاعت وانتشرت في جميع بلاد الاسلام وقول النبي صلى الله عليه وسلم اذا سمعتم
به بارض فلا تقدر مواعليه يريد لما فيه من التضرير واذا وقع بارض وانتم بها فلا تخرجوا فراراً منه
استسلاماً لا تقدره الله عز وجل وافق رأيه الذي اختاره ما مع منده من امر النبي صلى الله
عليه وسلم **١٥٩٨** قوله فلا تقدر موا بفتح التاء والدال وقال التور بفتح التاء والمحفوظ عنه
المخاطب ضم التاء من الاقدام يكون لا نفسك واقطع لوسواس الشيطان **١٥٩٩** مح ...

١٥٩٥ قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الطاعون رجز ارسل على طائفة من
بني اسرائيل او على من كان قبلكم يحتمل وجهين احدهما ان يريد ان اول ما نزل الى الارض و
حدث بالناس حدث بهم على هذا الوجه والوجه الثاني ان يكون نزل في بلد من اهل عريب
وانه لم يرد ذلك في ذلك البلد وقد روي انه كان عذاباً لا ذلك ودرجته للمؤمنين لمن
ظهر ببلده او اقام صابراً محتسباً فاصيب به وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
الطاعون شهادة لكل مسلم وروى ما نشئت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال كان عذاباً
يبعثه الله على من يشاء فجعله رحمة للمؤمنين فليس من عبيد الطاعون فيمكث في بلده
صابراً يعلم ان الله لا يمسك الا ما كتب الله له الا كان مثل اجر الشهيد **١٥٩٦** قوله فلا تخرجوا
فراراً منه خص بالرفع الخروج على هذا الوجه فجوز من المداخلة من غير ذلك الوجه من حاجة
تنزل به الى السفر منه ولا يتنقل منه ويتجوز لمن استوفى ارضه ان يخرج منها الى بلده لوافق
جسمه لما روي عن ابن شهاب ان مالك ان ناساً من عكل وعريضة قد رآه رسول الله صلى الله
عليه وسلم وتكلموا بالسلام فقالوا يا نبي الله اننا كنا اهل مصر ولم تكن اهل ريف واستوفوا
المدنية فامرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بدخول براء وامرهم ان يخرجوا فيه **١٥٩٧** منه
قوله الا فراراً منه بالنصب وبهذا الشكل فان دخول البلد النفي لايجاب بعض ما نفى قبل
الخروج فكانه نفي عن الخروج لا للفرار خاصة وهو ضد المراد قال النبي عن الخروج انما هو للفرار
لا للخير فقبل ادخال الاية غلط وجعل بعضهم الاحكام من الالباب اي لا تخرجوا اذا لم يكن
خروجكم الا للفرار **١٥٩٨** قوله ان عمر بن الخطاب رجع بالناس من سرغ عن حديث عبد الرحمن
ابن عوف يحتمل ان يكون لم يبلغه ما تأذى به عمر في الناس انه مصعب على ظهره وما راجعه ابو عبيدة
من انكار الرجوع عليه قبل ان يأتي عبد الرحمن بن عوف ويحتمل ان يكون بلغه ذلك فتأذى
في قوله ان مصعب على ظهره اي سفرهم ولم يبينه وانما البقي الاستشارة فيه ومما ودة المشاورة
الى الخدمان معنى قول ابي عبيدة لا فراراً من قد رآه الله معناه انه انكر عليه الاعتراض في مثل هذا
والوقوف عن الاقدام عليه والشدة **١٥٩٩** منه قوله ليبت برغبة احب الي من عشرة
ابيات بالشام قال محمد بن عيسى رغبة هي ارض بني عامر وهي ما بين مكة والعراق وقال ابن
عقبة رغبة من ارض الطائف في ارض مصرية وقال محمد بن عيسى وهي ارض صحراوية فاراد
عمر ان ساكنيها الطول اعماراً وادفع ايادنا من الوباء والمرض من يسكن الشام وغيرها من
البلدان قال عيسى ولم يرد بهذا ان سكني الارض يمد يد في اعمارهم ولكن لما قدر الله عز وجل
اعمارهم طويلاً سكنهم تلك البلدة قال عيسى بن دينار عن ابن القاسم عن مالك بن عيسى
رغبة ووباء الشام قال القاسم ابو الوليد ومعنى ذلك عندي ان الله عز وجل قد اجسرى
العادة بصحة من سكن رغبة وطول اعمارهم وامرض من سكن الموضع الذي اراد من الشام
وقصر اعمارهم ولعله اراد رغبة وما قام بها كما جرت العادة بان من تناول نوعاً من الطعام
والشراب مع جسمه ومن تناول نوعاً اخر كثر مرضه وان كانت الامراض معلقة بالقدر
تعلق الموت والشدة **١٥٩٩** منه قوله ليبت برغبة بفتح الميم المراد موضع بالجزيرة من عرفة وذات
عرق كذا في النهاية **١٥٩٩**

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله اذا خلق العبد للجنة استعمله بعلم اهل الجنة حتى يموت على عمل من اعمال اهل الجنة فيدخله به الجنة واذا خلق العبد للنار استعمله بعلم اهل النار حتى يموت على عمل من اعمال اهل النار فيدخله به النار
١٦٠١ قال صلى الله عليه وسلم قال تركت فيكم امرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما كتاب الله وسنة نبيه
١٦٠٢ عن زياد بن سعد عن عمرو بن مسلم عن طاووس اليماني انه قال ادرت ناسا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولون كل شيء بقدر قال طاووس سمعت عبد الله بن عمر يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل شيء بقدر حتى العجز والكيس والعجز **١٦٠٣** عن زياد بن سعد عن عمرو بن دينار انه قال سمعت عبد الله بن الزبير يقول في خطبته ان الله هو الهادي والقاتل **١٦٠٤** عن عمار بن سهيل بن مالك انه قال كنت اسير مع عمر بن عبد العزيز فقال ما رأيك في هؤلاء القدرية قال فقلت رأيي ان تستتيبهم فان قبلوا ذلك والاعرضت عنهم على السيف قال عمر وذلك رأيي فيهم

١٦٠٥ قوله صلى الله عليه وسلم تركت فيكم امرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما على سبيل المحض على تعلمها او التمسك بهما والاعتقاد بما فيها وبين صلى الله عليه وسلم الامرين فقال كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم يريد الله اعلم ما سنه وشعره وانبا عن تحميلة وتحريمه وغير ذلك من سننه وبها فيها كان فيه كتاب اوسنة وما لم يكن فيه كتاب ولا سنة فزودوا اليها ومعتبر بها وقد روي ابن وهب عن مالك في الجموعة الحكم على وجوب فالذي يحكم بالقرآن والسنة فذلك الصواب والذي يجهل العالم نفسه فيه لم يأت في شيء بشئ فلعلمه يوفق وثالث متكلف بما لا يعلم فما اشبه ان لا يوفق مقتضى هذا والله اعلم ان الحكم بالكتاب والسنة مقدم فيما فيه كتاب اوسنة وما عدم ذلك فيه اجتهد العالم فيه بالرأى والقياس والهدى الى ما ثبت بالكتاب والسنة واما الجاهل فلا يتعرض لذلك فانه متكلف بما لا يعلم وبما لم يكلفه ويوشك ان لا يوفق **١٦٠٦** قوله قال ادرت ناسا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولون على وجه الصحيح لما حكاه لفضل القائلين له وعلمهم ودينهم وانهم الذين صحبوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلموا ما جاء به ونكروا خذهم وسماهم لما قاله وفهمهم المراد وسؤالهم النبي صلى الله عليه وسلم عما اشكل عليهم واتفاقهم على صحة النقل عنه فمعه يقولون كل شيء بقدر وقد قال الله عز وجل انا كل شيء خلقناه بقدر ويحكم من جهة مقتضى لسان العرب معاني اصحابه ان يكون معناه خلقنا منه شيئا مقدرا لا يزيد عليه ولا ينقص منه الثاني ان يكون معناه خلقناه على قدر ما لا يزداد فيه ولا ينقص منه قال الله تعالى قد جعل الله لكل شيء قدرا والثالث ان يكون معناه تقديره عليه قال جل ذكره على قدر من علم ان نسوي بناءه الرابع ان يريد به بقدر ان يخلق في وقت قدر له عز وجل وقتا يخلق فيه وقال الحسن البصري عن ابن عمر بن الخطاب عن عبد الرحمن بن ممدى عن القدر فقال كل شيء بالقدر والطاعة والمعصية بقدر وقد اعلم القدرية من قال ان المعاصي ليست بقدر قالوا لعلم والقدر والكتاب سواء وعرضت كلام عبد الرحمن بن ممدى بن سفيان فقال لم يبق بعد هذا قليل ولا كثير وهذا الذي قاله عبد الرحمن بن ممدى في الجملة هو مذهب اهل السنة وهو موافق لمعنى الحديث جبران العلم والقدر والكتاب كل واحد منهما اجمع الى معنى يخص به غيرهما معان متقاربة وقد استعمل من طريق نقادها بمعنى واحد قال مالك وقد بلغني ان عمر بن عبد العزيز قال ان في كتاب الله تبارك وتعالى لعلمنا بينا علمه من علمه وجله من جهله يقول الله عز وجل فانكم وما تبعه من ما انتم عليه بقا تثنين الامن هو مال الحميم وقال لوط رب لا تدرك على الامن من الكافرين ديارا انك ان تدركهم يضلوا عبادك ولا يلدرى الا فاخر كفاؤا فاخر لوط عن لم يكن يانه فاجر كفار ساسيت لهم الله تعالى وقد رتب عليهم قال مالك وما رأيت اهل من الناس الا اهل سخافة عقول وخفلة وطيش وقد اعتدلت في هذا الباب على ايراد اقوال الفقهاء والديني لما في اقوال غيرهم من الغشوش وما في احتياجهم مع الخلاف من التلويل وقد بلغ القاضى ابو بكر بن الطيب المالكى في كثير من الباب ما لا مزيد عليه ولا حاجة بالتأليب الا ليسر منه وكان الشيخ ابو ذر محمد بن احمد الروى مالكييا وكان على مذهبه ومن اخذ عنه وكان الشيخ ابو عمران موسى بن حاج الفاسى قد روى اليه واخذ عنه وتبعه وكان الشيخ ابو محمد ابن ابي زيد والشيخ ابو الحسن بن علي بن محمد القاسم يتبعان مذهبه وقد روى القاضى ابو محمد عبد الوهاب بن نصر وهو ممن اخذ عنه وتبعه وعلى ذلك ادرت علماء شيوخنا بالمشرق والبلد هذه المقالة هم الذين يشار اليهم بانهم اهل السنة وقوله سمعت عبد الله بن عمر يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كل شيء بقدر حتى العجز والكيس والعجز على وجه الشك من الراوى ومعناه والله اعلم ان كل شيء بقدر وان العجز قد روي عنه والكيس قد روي عنه ولا بد ان العجز عن الطاعة والكيس فيها وعلى ان يريد به في الدنيا والله اعلم **١٦٠٧**

١٦٠٨ قوله حتى العجز والكيس رفعها عطف على كل واحد وبالجملة عطف على شيء وقال التوريشي الجراكش **١٦٠٩** قوله يقول في خطبته ان الله هو الهادي والقاتل يريد الراوى ان ذلك كان فاشيا عند الصدر الاول متفقاً عليه من ادلا النطق والحض على الاخذ في الاعتقاد والاشاعة للفظ ومعناه ولذلك كان عبد الله بن الزبير يعلل في خطبته وفي المحافل وجميع الناس والله اعلم قال الله جل ذكره اجرا من كل شيء موسى عليه السلام في مناجاته لان بي الاقتتاك فضل بها من تشاء وتهدي من تشاء والهداية تكون على معنيين احدهما بمعنى الايضاح والارشاد يقال اهتدوا الطريق اي ارشدوا اليه والآخر بمعنى التوفيق قال الله تعالى انك لا تهدي من اجبت ولكن الله يهدي من يشاء معناه والله اعلم لا توفق من اجبت ولكن الله يوفق من يشاء ولا يجوز ان يريد به لهما الارشاد والايضاح لانه لا خلاف بين المسلمين ان النبي صلى الله عليه وسلم قد ارشد ومن يوفق ويبلغ من يجب ومن لا يجب واما الفتنة فمعناها في كلام العرب الاخبار والالها مستعملة في عرف الخطاب بمعنى الخذلان يقال يقال فتن فلان اذا خذل وضل وقلان مفتون ويدل على صحة هذا التاويل ان قال الهادي بمعنى الموفق فعناه والله اعلم ان الموفق بفضله والنازل لمن شاء بعدد الاثر والاهل بالفعال لما يريد والله اعلم **١٦١٠** قوله فقال ما رأيك في هؤلاء القدرية اختلف اهل العلم فيما سواه قدرية فقال قوم من اهل العلم سوا ذلك لانهم نفوا القدر كسما واؤدوين على الاجتهاد القياس لا تفي القياس وقال قوم سوا ذلك لانهم ادعوا ان لهم قدرة على خلق افهام ونفوذ قدرة الباري سبحانه عليها قال عبد الملك بن جاشون ويدعى القدرية ان الامر اليه وان شاء فعل وان شاء لم يفعل وان الله تعالى لا يريد ان يطيع فيكون ما اراد هو ولا يكون ما اراد الله عز وجل واما المعتزلة فهم طائفة من القدرية واختلف العلماء في تسميتهم بذلك فقلت طائفة سميت بذلك لان عمر بن عبد العزيز كان يزم مجلس الحسن البصري ثم ان قال بالقدر ومعان خالف فيها الحسن ثم اعترضه ومن تبع مجلس الحسن فمعهم بذلك معتزلة وقيل ان المعتزلة كان جميعهم على مذهب اهل السنة يقولون النص المذنبين من المؤمنين في المشيئة ثم حدثت الخوارق ففقدوا بالتوب ثم حدثت المعتزلة فاعتزلوا الطائفتين بان قالوا ان المرتكب للكبائر ليس بمؤمن ولا بكافر وانما هو فاسق ولكنه يخلد في النار واما المجتهد قال ابن حبيب هم الذين يدعون ان الايمان قول بلا عمل يريدون ان بنفس الايمان وهو التصديق يستحق النجاة من النار ودخول الجنة وانما مذهب اهل السنة ان الايمان قول وعمل يريدون ان الايمان الذي يستحق به النجاة من ان رود دخول الجنة فسموا الاعمال ايمانا وبقي في الحقيقة نثر الايمان التي تنجز من النار بمثل ما امر الله تعالى به منها والايمان في الحقيقة هو التصديق لكنه من وجه من الايمان دون شرائعه فلا يقطع بان ينجون ان راوا ما يقطع بان يدخل الجنة اما بان يفر الله الله ابتداء فدخل الجنة او يعاقبه على ترك العمل ثم يدخل الجنة بفضل رحمة قال الله عز وجل ان الله لا يفرق بين الشكر وبين يعترف مادون ذلك لمن يشاء بقدر اعني قول اهل السنة ان الايمان قول وعمل **١٦١١** قوله رأى ان تستتيبهم فان تابوا والاقتلوا قال ابن الموارقل مالك واصحابه في القدرية ارى ان يستتابوا فان تابوا والاقتلوا وهو قول عمر بن عبد العزيز قال ابن القاسم عن مالك في الاباضية والموورية واهل الاهواء كلهم يستتابون فان تابوا والاقتلوا اذا كان الامام عدلا وذهب ابن حبيب الى انهم من الخوارج وقال ابن حبيب يستتاب سائر الخوارج والاباضية والصفرية والقدرية والمعتزلة ويستتاب المجتهد الذين يقولون ان الايمان قول بلا عمل والاشيعة منهم فمن احب منهم عليا ولم يفضل قبيلا فبنا ومن غلا الى فضل عثمان والبراءة من ادب ادب ابا شيعة من زاد غلوه الى بغض ابي بكر وعمر وعثمان وشبههم بالعقوبة على اشد ويكره ضربه ويطلب بجهنم حتى يموت ولا يبلغ به القتل الا في سب النبي صلى الله عليه وسلم او غيرهم من الانبياء واما من تجاوز مذهبهم الى الاطاعة ففرغ من عليا ففرغ ولم يمتد الى الاضواء وادب الاضواء ومنهم من قال كان الوحي يأتيه بعده ودرية مفرقة طائفتهم نحوه من الامجاد فلهذا القدرية يستتاب قائله ويقول ان لم يتب وذكر ان قوما بالغرب اتخذوا نبيا سموه صالحا لهم لم يتا بالسان البربر وقال محمد بن العربي فاكوا رمضان وصا مواجب واستملوا تزويج تسع نسوة وتبشبه هؤلاء مردودون يقتلون ان لم يتوبوا يجاهدون ولا تبس في دارهم كالمتردين وميراثهم للمسلمين **١٦١٢** قوله ذلك رأى فيهم ظاهره القول بتكفيرهم وقال ابن القاسم هم مسلمون وانما قتلوا الرايهم سوء **١٦١٣**

قال مالك وذلك رأيي فيهم جامع ما جاء في اهل القدر **٦٠٥** قال عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تسأل المرأة طلاق اخيها لتستفرغ صحفها وتشتك فأنما لها ما قدر لها **٦٠٦** قال
عن يزيد بن زياد عن محمد بن كعب القرظي انه قال قال معاذ بن جبل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا تمنع الله ولا تمنع من الله الجدة الجدة من الله به خير ايفقهه في الدين ثم قال سمعت هؤلاء الكلمات من
رسول الله صلى الله عليه وسلم على هذه الاعواد **٦٠٧** قال انه بلغه انه كان يقال الحمد لله الذي خلق كل شيء كما ينبغي
الذي لا يجعل شيء اناؤه وقد ربه حسبي الله وكفى سمع الله لمن دعى ليس وراء الله ثم **٦٠٨** قال انه بلغه انه كان يقال
ان احدا من يموت حتى يستكمل رزقه فأجتملوا في الطلب ما جاء في حسن الخلق **٦٠٩** قال عن معاذ بن جبل
انه قال اخروا اوصاني به رسول الله صلى الله عليه وسلم حين وضعت رجلي في الغرزان قال لي احسن خلقك للناس
معاذ بن جبل **٦١٠** قال عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت ما خير
رسول الله صلى الله عليه وسلم في امرين قط الا اخذ ايسرها ما لم يكن اثما فان كان اثما كان ابعدا للناس منه ما انتقم رسول الله صلى الله
عليه لنفسه الا ان تهتك حرمة الله فينتقم الله بها **٦١١** قال عن ابن شهاب عن علي بن حسين بن علي بن ابي طالب
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه **٦١٢** قال انه بلغه عن عائشة زوج النبي
صلى الله عليه وسلم انها قالت استأذن رجل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت عائشة وانا معه
في البيت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا بن العشيرة ثم اذن له قالت عائشة فلم
انشب ان سمعت ضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما خرج الرجل قلت يا رسول الله قلت فيه ما قلت ثم
لم تنشب ان ضحكتم معه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من شر الناس من اتقاها الناس لشره **٦١٣** قال عن
عنه ابي سهيل بن مالك عن ابيه عن كعب الاحبار انه قال اذا اجبتهم ان تعلموا للعبد عند ربه فانظر واما اذا يتبعه من حسن

منه ولا يختاره واذا اختار لا يسر الا فخره بين جائزين مشروعين وان كان المخير للمؤمنون من استرقاها فانه
استرقا منقطع لانهم ايضا لا يخرون بين التزام فعل طاعة والتزام فعل معصية ويجوز على بعد ان يكون
استرقا متصلا بمعنى ان يكون بخبره بين التزام ما يجوز والتزام ما يجوز
والالتزام ما لا يجوز وهم يعقدون ما يجوز فيكون ابعد الناس من ان
يتبع لهم ما لا يجوز بل يبين لهم المنع منه ويجذرونهم من اتيانه ويعيد لهم الى الجائز وان شئ ذلك عليهم وقولها
رضي الله عنها وما انتقم رسول الله صلى الله عليه وسلم لنفسه يريده الله العلم انه لا يصل اليه اذى من مخالفة ارادة
وغيرها يخضع فينتقم بذلك لنفسه قال مالك بلغني ان يوسف عليه السلام قال ما انتقمت لنفسي من شيء
فذلك اليوم زادني من الدنيا وان علي قد حق بعل اباي فالحقوا قبري بقبورهم وروى ابن حبيب
قال مالك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعقون شتمه ١٢ منه **قوله** الا ان تهتك حرمة
الله فينتقم الله بهاء يريده الله العلم ان يؤذي اذى فيه غصاصة على الدين فان في ذلك انتها كالحرمات
الله عز وجل فينتقم الله بذلك اعظاما لحق الله تعالى وقد قال بعض العلماء انه لا يجوز ان يؤذي النبي صلى
الله عليه وسلم بفعل مباح ولا يخروا ما يخرو من الناس فيجوز ان يؤذي بمباح وليس له المنع منه ولا يثم فاعل
المباح وان وصل بذلك اذى الى غيره قال ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا اراد علي بن ابي
طالب ان يتزوج ابنة ابي جهل انما فاطمة بضعة مني واني والله لا حرم ما حل الله ولكن والله لا يجمع
ابنة رسول الله وابنة عدو الله عند رجل ابدافعل حكمها في ذلك حكمه انه لا يجوز ان يؤذي بمباح واجتنب
على ذلك بقوله عز وجل ان الذين يؤذون رسول الله الاية فشرط في المؤمنين ان يؤذوا بغير ما اكتسبوا
واطلق الاذى في خاصة النبي صلى الله عليه وسلم من غير شرط فعمل على اطلاقه ١٣ منه والله اعلم **قوله**
من حسن اسلام المرء تركه ما يعينه الاسلام هو الاسلام من قوبهم اسلم فلان الله اى انقاده والايمان هو
التصديق قال الله تعالى قالت الاعراب ائمتنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا ولما يدل على الايمان في قلوبكم
فكل ايمان اسلام وليس كل اسلام ايمانا لان المؤمنين قد اسلموا لله وانقادوا بايمانه وهو قوله تعالى ومن
يسلم وجهه لله وهو محسن فقد استمسك بالعروة الوثقى فالاسلام يؤتى به على احسن وجهه مما يقرب به الله
الطاعات واجتناب المنكرات وقد يكون على ذلك اذا عرام من الاجتناب بالطاعات ومن حسنه
ان يترك الانسان ما لا يعينه فيشتغل به وربما شغل عما يعينه او اداه الى ما يلزمه اجتنابه والله اعلم
واحكم وقد قال حمزة الكفائي في الحديث ثلث الاسلام والثلث الاخر انما الاعمال بالنيات والثلث
الثلث الحلال بين والحرام بين وبينها امور مشتبها فمن ترك ما تشبه كان البالدية وعرضه ١٢
والله اعلم **قوله** بس ابن العشرة اى القبيلة قال عياض هو عيينة بن حصن ولم يكن اسلم حينئذ
وان كان قد اطعم الاسلام فاراد النبي صلى الله عليه وسلم ان يبين حاله ليعرف الناس ولا يغتر بمن لم يفر
ماله ١٣ **قوله** فله الشب بفتح الشين المجرى الى امكث ١٢

١٥ قوله لتستغفر صفتهاى
تجعلها فارغة تستغفر عنها من المعونة والمباشرة ١٢
١٦ قوله ولتكن اى لتزوج الزوج المذكور
من غير ان يشترط الطلاق المرأة اتمى قبلها ١٢ ع
١٧ قوله لا تنفع ذا الجند يغنى اى لا يخلص
من المال والجاه والعبادة وقد تكسرى اى ذى الجند والاجتهاد فى العبادة ١٣
١٨ قوله شئ انا
بعدة الهزنة والنون اى اخره وفى نسخته يعل شيئاً ١٢
١٩ قوله مرمى اى مقصد ترى اى الامال و
يوجب نحوه الرجاء والمرمى موضع الرمى تشبيهاً بالهدف الذى ترى اليه السهام ١٢ بنائية
٢٠ قوله افرأى اوصافى به رسول الله صلى الله
عليه وسلم تنبيه على تأكيد ما اوصاه به وابتهاله صلى الله عليه وسلم لولا انه ولا يتقبل فى ذلك من الوصية
من يودع المسافر الا باوكد ما يوصيه به وقوله حين وضعت رجلي فى الفرز الغرز لمرحلة بمنزلة الركاب
للداية وشار بذلك الى تأخير الحال التى اوصاه عليها وانه حين مفارقتها وبعد توديعه اياه وذلك
كل دليل على تأكيد ما اوصاه به ومهاذقة فى وصية وقوله صلى الله عليه وسلم احسن خلقك للناس معاذ
جبل تحمين خلقك ان يظهر من لمن يجالسهم اودور عليه البشر والعلم والاشفاق والصبر على التعليم والتودد الى الصغير
والكبير وقد قال مالك والغزطية كرهه لقوله تعالى ولو كنت فظاً غليظاً القلب لانفضوا من حولك وقوله
صلى الله عليه وسلم للناس وان كان لفظ عام الا ان يريد بذلك من ستمحق تحمين المخلق فاما اهل الكفر ولا امرار
على الكبراء والتماهى على ظلم الناس فلا يؤمر بتحسين خلقهم بل يؤمر بان يغلظ عليهم قال الله عز وجل
يا ايها النبي جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم وقال سبحانه وتعالى انما يريد الله ليقضي
منها ما يريد ولا تأخذكم بهما الا ذى فى دين الله ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ١٢ منه
٢١ قوله فى الفرز هو الركاب وقيل الركاب يكون من الحديد والخشب والغرز لا يكون الا من الحديد وقيل
بما مراد فان والغرز يكون للرجل والركاب ١٢
٢٢ قوله ما خير رسول الله صلى الله عليه وسلم
بين امرين الاختار ايسرهما يحتمل ان يريد بذلك ما خيره الله عز وجل بين امرين من الاعمال
ما يكلفه امته الاختار ايسرهما ورفقهما بامته ويحتمل ان يريد ما خيره الله تعالى بين عقوبتين يترطها
بين عصاه وخالفه الاختار ايسرهما ويحتمل ان يريد بذلك ما خيره احد من امته ممن لم يدخل فى طاعة
ولا امن به بين امرين كان فى احد هما مودة ومسالمة وفى الآخر محاربة ومناقرة الاختار ما فيه المودة
وذلك قبل الاذم بالجملة ومنع المودة ويحتمل ان يريد به جميع اوقاته وذلك بان يخيره بين
الحرب واداء الجزية فانه كان يأخذ بالايسر لقبول منهم الجزية ويحتمل ان يريد به ان امته المؤمنين
لم يخيره بين التزام الشدة فى العبادة وبين الاخذ بما يجب عليهم من ذلك الاختار لهم ايسرهما رفقاً بهم
ونظر اليهم وخوفاً ان يكتب عليهم اشتغالاً فيعجزوا عنها ، قوله ما لم يكن اثماً ان كان الخير هو الله تعالى فانه
استثناء منقطع لان البارى تعالى لا يخير بين الاثم والطاعة وان كان الخير الكفار والمنافقون ممن
يعف اليهم فيكون استثناء متصل ويكون معناه الا ان يكون الامر من الذين خيروا فماذا كان ابدع الناس

الشَّاءَ ١٦٢٣ ك عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ قَالَ بَلَغَنِي أَنَّ الْمُرَئِدَ لِرُكِّ بِحَسَنِ خَلْقِهِ دَرَجَةُ الْقَائِمِ بِاللَّيْلِ الظَّاهِي بِالْهَوَاجِرِ
 ١٦٢٤ ك عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ قَالَ سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنِ الْمُسَيْبِ يَقُولُ إِلَّا أَخْبَرَكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ كَثِيرٍ مِنَ الصَّلَاةِ وَالصَّدَقَةِ قَالُوا
 بَلَى قَالَ أَصْلَحَ ذَاتَ الْبَيْنِ وَأَيَّاهُ كَرَّ وَبَغْضَتُهُ فَأَنَّهُ هِيَ الْحَالِقَةُ ١٦٢٥ ك أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ
 بَعَثْتُ لِأَتَمِّحَ حَسَنَ الْإِخْلَاقِ مَا جَاءَ فِي الْحَيَاءِ ١٦٢٦ ك عَنْ سَلَمَةَ بْنِ صَفْوَانَ بْنِ سَلَمَةَ الزَّمَاقِيِّ عَنْ زَيْدِ بْنِ طَلْحَةَ بْنِ
 رُكَّانَةَ يَرْفَعُهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِكُلِّ دِينٍ خُلُقٌ وَخُلُقُ الْإِسْلَامِ الْحَيَاءُ ١٦٢٧ ك
 عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَّمَنِي رَجُلٌ وَهُوَ يَعْظِي أَخَاهُ فِي الْحَيَاءِ
 فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَعَاهُ فَانْصَبَ فِي الْإِيمَانِ مَا جَاءَ فِي الْغَضَبِ ١٦٢٨ ك عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ
 حَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنَّ رَجُلًا أَتَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ عَلَّمَنِي كَلِمَاتٍ أَعِيشُ بِهِنَّ
 وَلَا تُكْثِرَ عَلَيَّ فَأَنَسَى فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَغْضَبْ ١٦٢٩ ك عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ عَنْ أَبِي
 هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَيْسَ الشَّدِيدُ بِالصُّرْعَةِ إِنَّمَا الشَّدِيدُ الَّذِي يَمْلِكُ نَفْسَهُ عِنْدَ الْغَضَبِ مَا جَاءَ
 فِي الْمَهْجَةِ ١٦٣٠ ك عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 قَالَ لَا تَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثَ لَيَالٍ يَلْتَقِيَانِ فَيُعْرِضُ هَذَا وَيُعْرِضُ هَذَا وَخَيْرُهُمَا الَّذِي يَبْدَأُ بِالسَّلَامِ ١٦٣١ ك
 عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا تَبَاغَضُوا وَلَا تَبَاغَضُوا وَلَا تَبَاغَضُوا وَلَا تَبَاغَضُوا وَلَا تَبَاغَضُوا وَلَا تَبَاغَضُوا
 أَخَوَانَا وَلَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثَ لَيَالٍ قَالَ مَالِكٌ لَا أَحْسَبُ التَّبَاغُضَ إِلَّا الْأَعْرَاضَ عَنْ أَخِيكَ الْمُسْلِمِ يَدُورُ
 عَنْكَ بَوَاجِهِ فَتَدْبُرُ عَنْهُ بِوَجْهِكَ ١٦٣٢ ك عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ

١٦٣٣ ك عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ

وَالظَّاهِي بِالْهَوَاجِرِ الصَّائِمُ الْعَظِيمُ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ لَهَا بِهَا دَرَجَةٌ فِي خَلْقِهِ خَلْقُهُ مِنَ الطَّعَامِ وَالشَّرِّ
 وَالنَّكَاحِ وَالتَّوْبَةِ حِينَئِذٍ فَكُلُّهَا بِهَا دَرَجَةٌ نَفْسًا وَاحِدًا وَاحِدًا وَأَمَّا أَحْسَنُ خَلْقِهِ مِنَ النَّاسِ مَعَ تَبَلُّدِ
 طَبَائِعِهِمْ فَكَانَ رَجُلًا يَهْدِي نَفْسَهُ كَثِيرَةً ١٦٣٤ ك قَوْلُهُ وَبَغْضَتُهُ أَيُّ الْغَضَبِ فِي الْبَغْضِ وَالشَّجَرَةِ بَيْنَهُ
 الْأَخْيَارِ ١٦٣٥ ك قَوْلُهُ الْحَاقَّةُ هِيَ الْمَاجِيَةُ لِلشَّرَابِ ١٦٣٦ ك قَوْلُهُ لِكُلِّ دِينٍ خُلُقٌ يَرِيدُ سَجِيَّةَ
 شَرَعَتِ فَيُرْوِضُ أَهْلَ ذَلِكَ الدِّينِ بِهَا وَكَانَتْ مِنْ جِلَّةِ أَعْمَالِهِمُ الَّتِي يَتَّبِعُونَ عَلَيْهَا وَيَحْتَمِلُونَ أَنْ يَرِيدَ
 سَجِيَّةَ تَشْمِيلِ أَهْلِ ذَلِكَ الدِّينِ أَوْ أَكْثَرِهِمْ أَوْ تَشْمِيلِ أَهْلِ الصَّلَاحِ مِنْهُمْ وَتَزِيدُ بِزِيَادَةِ الصَّلَاحِ وَتَقْصُرُ
 بِقِلَّتِهِ وَانْخِلَاقُ الْإِسْلَامِ الْحَيَاءُ وَالْجَاهِلِيَّةُ يَخْتَصُّ بِأَهْلِ الْإِسْلَامِ عَلَى الْوَحْشِيِّينَ أَوْ عَلَيْهِمُ الْمَرْدُودُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ
 الْحَيَاءُ فِيهَا شَرَعٌ الْحَيَاءُ فِيهَا مَا حَيَاةُ يُوْذِي إِلَى تَرْكِ تَعْلُمِ الْعِلْمِ فَلَيْسَ بِشَرِّهِ قَالَتْ عَائِشَةُ نِعْمَ الْفَسَادُ
 الْأَنْصَارُ لَمْ يَنْعَمِ الْحَيَاءُ أَنْ يَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَقَالَتْ أُمُّ سَلِيمٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ بَلْ
 عَلَى الْمَرْأَةِ مَنْ عَمِلَ إِذَا احْتَلَمَتْ قَالَ نَعَمْ إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ وَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ أَبِي الْحَسَنِ الْبَصْرِيُّ لَا يَعْلَمُ سَعْيَ
 وَلَا تَكْبَرُ وَكَذَلِكَ لَمْ يَرِدْ شَرَعٌ بِالْحَيَاءِ الْمَانِعِ مِنَ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالْحُكْمِ بِالْحَقِّ وَالْقِيَامُ بِإِدَاءِ
 الشَّهَادَاتِ عَلَى دُجْبَاهَا وَالْجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ١٦٣٧ ك قَوْلُهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 مَرَّ عَلَى رَجُلٍ وَهُوَ يَعْظِي أَخَاهُ فِي الْحَيَاءِ يَرِيدُ لَمْ يَرِدْ عَلَى كَثَرَةِ الْحَيَاءِ يَقُولُ لَكَ أَنْ تَسْتَحْيِيَ حَتَّى تَقْدِرَ أَنْ تَكُونَ
 وَمِنْكَ مِنْ بَلَوْنِ حَاجَتِكَ وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَعَا يَرِيدُ الْأَسَاكِ عَنْ عَظْمٍ فِي ذَلِكَ فَانْصَبَ
 مِنَ الْإِيمَانِ يَرِيدُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِشَرَائِعِ الْإِيمَانِ وَلِذَلِكَ رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ أَشَدَّ حَيَاءً
 مِنَ الْعِزِّ أَمَّا فِي خَدْرِهِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ بِأَنْ مَرَّاقِي الْإِيمَانِ كَمَا رَوَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا قَالَ
 لِعَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ١٢ مِنْهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ١٦٣٨ ك قَوْلُهُ يَعْظِي أَخَاهُ فِي الْحَيَاءِ أَيُّ بِنَاهُ مَنْ شَرَّ
 فَعَلَهُ فَخَذَرَهُ مِنْ كَثَرَتِهِ ١٢ عَلَى ١٦٣٩ ك قَوْلُهُ عَلَّمَنِي كَلِمَاتٍ أَعِيشُ بِهِنَّ يَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ بِأَنْ تَعْبَهُ بِهَا مَدَّةَ عِيشَةٍ
 يَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ بِأَنْ تَعْبَهُ بِهَا عَلَى عِيشَةٍ وَلَا تَكْثُرُ عَلَى فَنَاسٍ وَلَعَلَّهُ عَرَفَ مِنْ نَفْسِهِ قَلِيلَ الْخَفْظِ فَلَا دَلَالَاتُ
 الَّذِي يَحْفَظُ وَلَا يَنْبَاهُ فَجَمَعَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْخَيْرَ فِي لَفْظٍ وَاحِدٍ فَقَالَ لَا تَغْضَبْ وَمَعْنَى ذَلِكَ
 أَنَّ الْغَضَبَ يَفْسُدُ كَثِيرًا مِنَ الدِّينِ لَا يُوْذِي إِلَى أَنْ يُوْذِيَ وَيُوْذِي وَأَنْ يَأْتِي فِي وَقْتٍ غَضَبٍ مِنَ الْقَوْلِ وَالْفِعْلِ
 مَا يَأْتِي بِهِ وَيُوْذِي غَيْرُهُ وَيُوْذِي الْغَضَبَ إِلَى الْبَغْضَةِ الَّتِي تَلَنَّا أَنَّهُ الْحَالِقَةُ وَالْغَضَبُ الْغَضَبُ الْغَضَبُ الْغَضَبُ
 مَنَافِعُ دُنْيَا وَمَعْنَى قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَغْضَبْ يَرِيدُ لَا تَغْضَبْ مَا يَعْثُرُ عَلَيْهِ غَضَبُكَ وَمَنْ تَعَبَهُ مِنْهُ
 وَكَفَتْ عَنْهُ وَأَمَّا نَفْسُ الْغَضَبِ فَلَا يَمْلِكُ الْإِنْسَانُ دَفْعَهُ وَنَايِدُغُ مَا يَدْعُوهُ الْهَيْوَةُ وَقَدْ رَوَى عَنْ الْأَحْمَفِ
 ابْنِ قَيْسٍ أَنَّ قَالَ لَسْتُ بِحَلِيمٍ وَلَكِنِّي أَتَحَالَمُ ١٢ مِنْهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ١٦٤٠ ك قَوْلُهُ بِالْهَرَعِ يَعْنِي الْعَادُو
 فَتُجْعَلُ الرِّاءُ مِنَ يَصْرُحُ النَّاسُ كَثِيرًا الَّذِي لَا يَصِيرُ مَغْلُوبًا وَلَا تَلَاءُ لِلْبَغَاةِ ١٢ ١٦٤١ ك قَوْلُهُ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)

لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثَ لَيَالٍ نَفْسٌ فِي الْمَنَعِ مَا زَادَ عَلَى ثَلَاثَ لَيَالٍ وَأَمَّا ثَلَاثُ
 لَيَالٍ فَمَنْ خَالَ بِدَكِيلِ الْخَطَابِ أَتَقَعْنِي ذَلِكَ مِنْهُ أَبَاةَ الْهَجْرَةِ فَيَسَا وَمَنْ
 مَنَعَ وَدَلِيلُ الْخَطَابِ احْتَمَلُ ذَلِكَ الْأَبَاةَ مِنْ غَيْرِ دَلِيلِ الْخَطَابِ وَهُوَ أَنْ تَقْعُدَ إِلَى تَقْعُدِ الْمَنَعِ وَأَمَّا قَصْرُ مَنْ
 فِي حَكْمِ الْمَبَاحِ إِذَا لَا يَحِلُّ لِنَاسٍ مِنْ سَبْرِ الْمُهَاجِرَةِ وَقَدْ غَضِبَ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ بِأَنْ تَعْبَهُ بِهَا مَدَّةَ عِيشَةٍ
 عَلَى الثَّلَاثِ نَفْسٌ عَلَى مَنْعِهِ لَقِيَ الْبَاقِي يَطْلُبُ دَلِيلَ حَكْمٍ فِي شَرَعٍ ١٢ ١٦٤٢ ك قَوْلُهُ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)
 يَلْتَقِيَانِ فَيُعْرِضُ هَذَا وَيُعْرِضُ هَذَا يَرِيدُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُعْرِضُ عَلَى صَاحِبِهِ مَهْجَرَةً فَلَا يَسْلَمُ عَلَيْهِ وَلَا يَكَلِّمُهُ
 هَذِهِ الْقَدَارُ الَّذِي هِيَ عَنْهُ مِنَ الْمُهَاجِرَةِ فَلَا يَحِلُّ قَلِيلُهُ وَلَا كَثِيرُهُ (سَلَّمَ) وَأَمَّا إِذَا سَلَّمَ فَقَدْ رَوَى ابْنُ وَهَبٍ
 عَنْ مَالِكٍ إِذَا سَلَّمَ عَلَيْهِ وَلَا يَكَلِّمُهُ هَذَا الْقَدَارُ الَّذِي هِيَ عَنْهُ مِنَ الْمُهَاجِرَةِ فَقَدْ قَطَعَ الْهَجْرَةَ وَقَدْ قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ
 فِي الْمَدُونَةِ فِي الَّذِي يَسْلَمُ عَلَى الْخَيْرِ وَلَا يَكَلِّمُهُ بَعِيرُ ذَلِكَ بَلْ يَحْتَقِبُ كَلَامَهُ إِنْ كَانَ قَرِيبًا مُؤْذِيًا لَمْ يَكُنْ يَرِيدُ مِنَ الشَّيْءِ
 وَإِنْ كَانَ مُؤْذِيًا فَلَا يَتَبَرَّأُ مِنْهُ وَهَذَا قَوْلُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَجِهَ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ الْحَدِيثُ وَفِيهِ خَيْرٌ مِنَ الَّذِي يَبْدَأُ
 بِالسَّلَامِ فَلَوْ أَنَّ السَّلَامَ لَا يَقْطَعُ الْهَجْرَةَ لَمَا كَانَ أَفْضَلُهَا الَّذِي يَبْدَأُ بِالسَّلَامِ وَوَجِهَ الْقَوْلُ الثَّانِي إِذَا كَانَ
 الْهَجْرَةُ قَدْرًا مِنْ الْهَجْرَةِ لَانْزِلَاقُ الْمَوَاصِلِ بِالْأَذَى فِيهِ وَإِنْ كَانَ يُؤْذِي فَلَمْ يَزَلْ يَزَلْ مِنَ الْمُهَاجِرَةِ الْأَذَى أَشَدَّ مِنَ الْمُهَاجِرَةِ
 وَقَدْ رَوَى ابْنُ مَرْزُوقٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُلَيْيٍّ عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ عَنْ مَالِكٍ الْهَجْرَةُ مِنَ الْخَلْقِ قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ وَإِذَا
 اسْتَمَلَ كَلَامَهُ لَمْ يَقْبَلْ شَهَادَةً عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ يَزِيدُ فِي الْهَجْرَةِ ١٢ ١٦٤٣ ك قَوْلُهُ وَخَيْرُهَا الَّذِي يَبْدَأُ بِالسَّلَامِ يَرِيدُ
 أَكْثَرُ ثَوَابًا الَّذِي يَبْدَأُ بِالْمَوَاصِلِ الْمَأْمُورِ بِهَا تَرْكُ الْمُهَاجِرَةِ الْمَنْهِي عَنْهَا مَعَ أَنْ لَا يَبْدَأُ بِهَا أَشَدَّ مِنَ الْمُسَاعَدَةِ
 عَلَيْهَا ١٢ ١٦٤٤ ك قَوْلُهُ لَا تَبَاغَضُوا عَلَى مَا تَقْدَمُ مِنْ نَهْيِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ الْبَغْضَةِ وَهُوَ أَنْ يَغْضَبُ بَعْضُ
 الْمُسْلِمِينَ بَعْضًا بِغَيْرِ مَعْنَى مُوجِبَةٍ لِمَا كَانَ مِنَ حَبِطِ الشَّرْعِ وَفِي الْمَرْيَةِ لَعِيْسَى بْنِ دِينَارٍ مَعْنَى لَا تَبَاغَضُوا
 لَا يَغْضَبُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا وَلَا يَغْضَبُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا إِلَى بَعْضٍ ١٢ مِنْهُ وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا تَحْسَدُوا يَرِيدُ
 لَا يَحْسَدُ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ عَلَى نِعْمَةٍ حَوْلَ اللَّهِ أَيْ لَا وَامْرَأَتَا اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ نَقُولَ نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّ الْحَاسِدِ فَقَالَ
 عَزَّ وَجَلَّ مَنْ شَرَّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فِى الدُّنْيَا بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ وَذَلِكَ مِنْهُ
 وَجِهَ التَّحْسَدُ هَذَا يَكُونُ عَلَى وَجْهِينِ أَحَدُهُمَا أَنْ تَتَمَنَّى لِنَفْسِكَ مِثْلَ مَا عِنْدَ أَخِيكَ مِنْ أَمْرٍ دِينٍ أَوْ دُنْيَا
 صَالِحٍ وَلَا تَرِيدُ أَنْ يَزُولَ مَا عِنْدَهُ مِنْ ذَلِكَ فَهَذَا غَيْرُ مَدْمُومٍ وَقَاعِلُهُ غَيْرُ مَدْمُومٍ وَالرَّجْعُ الثَّانِي أَنْ تَتَمَنَّى زَوَالُ
 نِعْمَةٍ عِنْدَ أَخِيكَ الْمُسْلِمِ سَوَاءً أَرَدْتَ انْتِقَالَهَا إِلَيْكَ أَوْ لَمْ تَرِدْ فَهَذَا الْحَسَدُ الْمَدْمُومُ وَفِي الْعَهْدِيَّةِ عَنْ مَالِكٍ
 بَلَغَنِي أَنَّ أَوَّلَ مَعْصِيَةٍ كَانَتْ لِلْحَسَدِ وَالْكِبَرِ وَالشَّيْءِ حَسَدُ يَلِيْسَ وَكِبَرُ عَلَى أَدَمَ وَشَيْءٌ أَوْ قَلِيلٌ لِكُلِّ مَنْ شَجَرَ الْجَنَّةَ
 كَلِمَا أَلَا نَبِيَّ عِنْدَهَا فَشَيْءٌ فَكُلُّهَا فِي الْمَرْيَةِ مَعْنَى قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا تَحْسَدُوا إِنْ تَنَافَسَ أَخَاكَ فِي
 الشَّيْءِ حَتَّى تَحْسَدَ عَلَيْهِ فَيُخْرِجَكَ ذَلِكَ إِلَى الطَّعْنِ وَالْعِدَاوَةِ فَذَلِكَ الْحَسَدُ وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا تَبَاغَضُوا قَالَ
 فِي الْمَرْيَةِ يَقُولُ لَا تَغْضَبْ بَعْضُكُمْ عَنْ أَخِيكَ قَوْلُهُ دَبْرُكَ اسْتِقْلَالُهُ وَبَعْضُهُ بَلْ أَقْبَلُ عَلَيْهِ بِالْبَسْطِ وَجِهَ
 مَا اسْتَطَعْتَ قَالَهُ لَعِيْسَى بْنُ دِينَارٍ وَرَوَاهُ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى عَنْ ابْنِ نَافِعٍ ١٣

أياكم والظن فان الظن الكذب الحديث ولا تحسبوا ولا تحسبوا ولا تنافسوا ولا تحاسدوا ولا تباغضوا ولا تتباؤا ولا تكونوا عباد الله اخوانا **١٢٢٢** قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تصافحوا يد هب الغل وتمادوا تجابوا وتذهب الشحنة **١٢٢٣** عن سهيل بن ابى صالح عن ابيه عن ابى هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تقف ابواب الجنة يوم الاثنين والخميس فيغفر لكل عبد مسلم لا يشرك بالله شيئا الا رجلا كانت بينه وبين اخيه شحنة فيقال انظر واذهبن حتى يصطليا انظروا هذين حتى يصطليا **١٢٢٤** عن مسلم بن ابى مريم عن ابى صالح السمان عن ابى هريرة انه قال تعرض اعمال العباد كل جمعة مرتين يوم الاثنين ويوم الخميس فيغفر لكل عبد مؤمن الا عبدا كانت بينه وبين اخيه شحنة فيقال اتركوا هذين حتى يفيئا اواركوا هذين حتى يفيئا ما جاء في لبس الثياب للجمال بها **١٢٢٥** عن زيد بن اسلم عن جابر بن عبد الله الانصاري انه قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة بغي انمار قال جابر فينا انا نازل تحت شجرة اذ ارسل الله صلى الله عليه وسلم اقبل فقلت يا رسول الله هلم الى الظل قال فنزل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقامت الى غارنا فالتفت فيها شيئا فوجدت فيها جرو وثاء فكسرتة ثم قربته الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اين لك هذا قال فقلت خرجنا به يا رسول الله من المدينة قال جابر وعندهنا صاحب لنا جهمز هذيب يرمى ظهرنا قال فجهرته ثم ادبر يده في الظهر وعليه بردان له قد خلعا قال فنظر اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اما له ثوبان غير هذين فقلت بلى يا رسول الله له ثوبان في العيبة كسوته اياها قال فادعه فمرة فليلبسها قال فدعته فلبسها ثم ولي يده هب قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما له ضرب الله عنقه اليس هذا خير له قال فسمعه الرجل فقال يا رسول الله في سبيل الله فقال رسول الله في سبيل الله فقتل الرجل في سبيل الله **١٢٢٦** قال انه بلغه ان عمر بن الخطاب قال اني ارجو ان انظر الى القاري ابيض الثياب **١٢٢٧** عن ايوب بن ابى تيمعة عن ابن سيرين قال قال عمر بن الخطاب اذا وسم الله عليكم فاسعوا

١ قوله (صلى الله عليه وسلم) اياكم وظن فان الظن الكذب الحديث قال عيسى بن دينار في المرتبة يريد ظن السوء ومعناه ان يغادى اهلك ومصدقك على ظن تظنه به دون تحقيق او تحدث بامر على ما تظنه فتقتل على انك قد علمته ويقتل ان يريد به ان يحكم في دين الله بمجود الظن دون اعمال نظروا استدلال بدليل وقد قال عز وجل ولا تقف ما ليس لك به علم ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسئولا وقد قال الله تعالى ان بعض الظن اثم وهذا يقتضي ان من لم يلبس باثم وهو ما يؤمل الى الحكم فيه بالنظر والاجتهاد من كان من اهل النظر والاجتهاد والظن مهمرة تقع في القلب بلا دليل **١٢** قوله ولا تحسبوا يحجم اي تتعزوا اخبار الناس بظنكم كالجاسوس قال القاضي الجهمي تعرف الخبر ومنه الجاسوس **١٣** قوله ولا تحسبوا بالحاد اي لا تظنوا الشئ بحاسة كسراق السمع وبصار الشئ خفية **١٤** قوله ولا تنافسوا بقاء وسين من المنافسة وهو الرغبة في الشئ والافراد به **١٥** قوله يذهب الغل بكسر الغين المحذوف والغل **١٦** قوله الشئ بفتح فكون وفون ممدودة اي العداوة **١٧** قوله تقف ابواب الجنة يوم الاثنين ويوم الخميس يريد ان يصنع في يومين اليومين عن الذنوب العظيمة وثبتت فيها لكثير من الناس من الدرجة الرفيعة فكون بمنزلة فتح ابوابها وقد يعبر بفتح الابواب عن الاقبال على الامر والالزام فيقال فتح فلان باب طعامه و باب عطائه فلا يغلظ عن احد ويقال في مشادة حرب العداوة ففتح ابواب الجنة ومعناه وجدت اسباب دخولها وغفران الذنوب المانعة منها وفي الحديث الاخر تعرض اعمال العباد في يومين اليومين فيغفر لكل عبد مؤمن الا عبدا كانت بينه وبين اخيه شحنة فافقتي ذلك ان عرض اعمال المؤمنين بما اراده الله من الغفران له فهو يعبر عنه بان ابواب الجنة قد فتحت ويقتل ان يكون فتح ابواب الجنة علامة على الغفران والاحسان في ذلك اليوم وبين هذا التاويل قوله صلى الله عليه وسلم فيغفر لكل عبد مسلم لا يشرك بالله شيئا يريد ان هذا الغفران الذي يكون بمعنى فتح ابواب الجنة ويكون فتح ابواب الجنة علامة على نعم كل مسلم الا من كانت بينه وبين اخيه شحنة تحذير من بقاء الشحنة وهي العداوة بين المسلمين وحضا على الاقلاق عن ذلك والموجوع عند التورود والمواخاة قال الله تعالى انما المؤمنون اخوة فاصلحوا بين اخوتكم وقال تعالى فاتقوا الله واصلحوا ذات بينكم **١٨** منه قوله حتى يفيئا اي يرجعوا عما عليه والركو التاخير **١٩** قوله في غزوة بغي انمار يعني انمار بن نفيض وهم قبائل في العرب وملك الغزوة اشهر بذات الرقاق **٢٠** قوله غرارة بفتح الغين المعجمة والراء المكررة وبكسر الغين المعجمة يجعل فيها الطعام والحبوب كالجوارق **٢١** قوله جرو وثاء الصغير من كل شئ حتى الحظير والبطيخ ونحوه والقاء بكسر القاف وتشديد اللام فأكبره معروف **٢٢** قوله فجهرته اي لعدا بلس سفره والتجديد لعدا ما يحتاج اليه السافر والغاري والميت والعموس **٢٣** قوله في العيبة بفتح العين وسكون القمية زميل اللام من ضرب وكرم وسع كذا في القاموس **٢٤** قوله في العيبة بفتح العين وسكون القمية زميل

من ادم وما يجعل قير من الثياب كما في القاموس وفي الصراح العيبة جامة وان **٢٥** اني لاحب ان انظر الى القاري ابيض الثياب يحتمل ان يريد قارئ القرآن المعروف بذلك والمشهور به ومكانا اهل العلم والدين في زمرة فكان رضى الله عنه يرغب ان تكون هذه مفهومة ويكون اذراهم وذلك على وجهين احدهما ان يكون يستحب لهم لبس البياض دون لبس المصبغات من المعصرم المتبع وغيره وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان قال خير ثيابكم البياض والوجه الثاني ان يريد بقاء ثيابه و سلامتها من الوخز وان لا تنس الوان الثياب ويفسر بياضها لان لبقاء الثوب من حسن الزينة دليل على توقي لا بسره والمحافظة على طهارته ويحتمل ان يريد بالقاري العابد ومنه قول من لم يكن يتقن لم يحسن يقرأ يريد ولم يتعبه وهذا يقتضي ان عمر بن الخطاب لم يستحسن للعباد الخروج عن حسن الزينة الى اللبس المستخف لان ذلك خروج عن العادة ومحل فيها يشوه وقد قال ابراهيم بن ادهم رجل تنك فلبس الصوف ثديته نك نسكا جميعا فتاب ذلك عليه لخروج عن عادة خلو وشل مالك عن لباس الصوف الغليظ فقال لا خير في الشهرة ولو كان يلبسه تارة ويترك تارة لرجوت ولو احب المواظبة على حثي يشتهر ومن غليظ الغطن ما هو بمثل شدة واتج على ذلك قال وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لذلك الرجل فليبر عليك مالك وكان عمره يكسو الخلل وقال عمر بن الخطاب اري القاري ابيض الثياب قال مالك وهذا المنه وجد غيره فاما من لم يجده فلا كره له واستحسن عمر بن الخطاب لاهل العلم والصلاح حسن الزينة الجمل بالثياب المباحة لان ذلك مشروع وقد روي عن عبد الله بن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله جميل يحب الجمال وسئل مالك رضى عن قول الله تعالى ولا تمس نصبك من الدنيا واحسن كما احسن الله اليك فقال ان يعيش ويأكل ويشرب غير مضيق عليه في رأي وقد شرع في الصلوة التجلل وحسن الزينة والهيئته ومنع الاحترام وتشهير الكمين وما جرى مجرى ذلك مما ينافي في الزينة الوقار وكذلك شرع في ايام الجمع التجلل باللبس والطيب لاجتماع الناس فالعالم من يجتمع اليه الناس ويردون عليه فشرع له التجلل باللبس دون ان يخرج عن عادة مثله **٢٦** قوله اذا وسم الله عليكم فاسعوا يريد الله اعلم اذا وسم الله على الرجل في ماله فليوسع على نفسه في ملبسه فيعمل نفسه على عادة مثله ولا يخل بحاله حتى يكره النظر اليه والى زيه ويشيع بذلك ذكره وقوله جمع رجل عليه ثياب يريد في الصلوة وبهذا اللفظ وان كان بلفظ الخبر فمعناه الامر بمعنى جمع رجل عليه ثياب صلى في ثوبين ولم يقتصر على ثوب واحد وقد فسر ذلك ايوب في رواية عن محمد بن ابى هريرة عن عمر بن الخطاب قال جمع رجل ثيابه على رجل في ازار ورداء اذ في ازار وقميص وقميص في ازار وقميص في سراويل ورواد في سراويل وقميص في سراويل وقميص في ثوبان وقميص واحد قال في ثوبان ورداء فاكثر لباس الثوبين في الصلوة على الثوب الواحد لانه اهل في اللباس واشبه بزى الوقار **٢٧** منه والله اعلم

على انفسكم جمع رجل عليه ثيابه فاجاع في ليس الثياب المصبغة والذهب مثلك عن نافع
 ان عبد الله بن عمر كان يلبس الثوب المصبوغ بالمشق والمصبوغ بالزعفران قال مالك وانا اكره ان يلبس الخلمان
 شيئا من الذهب لانه بلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن تخطم الذهب وانا اكرهه للرجال الكبيرو منهم والصغير
 قال مالك في الملاحف المصفرة في البيوت للرجال وفي الافنية قال لا اعلم من ذلك شيئا حراما وغير ذلك من اللباس
 احب الي ما جاء في لبس الخبز مثلك عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم
 سلم انها كست عبد الله بن الزبير مطرف خز كانت عائشة تلبسه فأكبره للنساء لبسه من الثياب
 مثلك عن علقمة بن ابى علقمة عن امه انها قالت دخلت حفصة بنت عبد الرحمن على عائشة زوج النبي صلى الله
 عليه وسلم وعلى حفصة خمار رقيق فشقته عائشة وكستها خمارا كثيفا مثلك عن مسلم بن ابى مريم عن ابى صالح
 عن ابى هريرة انه قال نساء كسيت عاريات ما ثلاث مميلا لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريجها وريجها يوجد من

١٤ قوله جمع رجل خبر بمعنى الامر ١٥ قوله ان عبد الله بن عمر كان يلبس المصبوغ بالمشق وهو المصفر والمصبوغ بالزعفران يقتضى
 استباحة ذلك فاما المصبوغ بالمشق فتفتق عليه واما المصبوغ بالزعفران فذهب عبد الله بن عمر الى
 اباحته ذلك وبر قال مالك واكثر فقهاء المدينة وكره ذلك قوم من التابعين والدليل على ما نقول حديث
 عبد الله بن عمر المتقدم في كتاب الصلوة فاما المصفرة فاني رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبغ
 بالصفرة ويذا عام في زعفران وغيره الا ما خضر الدليل ومن جهة القياس ان الزعفران طيب لا يحرم على النساء
 ظلم محرم على الرجال كالسك وما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى ان يزفر الرجل بمسك ان يريد به
 الحرم ولم يردى ان عمر بن الخطاب قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يلبس الحرم ثوبا مصبوغا
 بوزن او زعفران ويحتمل ان يريد بالزفر استعماله في جسده بافتر من التشبه بالنساء وانما يشتمل هذا اللفظ
 غالبا فيا يهود الى ذات الانسان كالتعاطف والتعاطف والترين فيحمل على ظاهره اطلاق ١٦ قوله
 بالمشق بكسر الميم وفتحها هي العنوة ١٧ قوله وانا اكرهه يريد خاتما او غيره وعلق الشيخ في ذلك
 بالكرهية دون التحريم وذلك يحتمل وجهين احدهما ان يكره ذلك لمن يلبسه اياه او يترك منعه من
 لذلك لانه من جنس من محرم عليه ذلك ولم يبلغ به حد التحريم لانهم ليسوا بكافرين والوجه الثاني ان
 يكره ذلك لهم لانهم مأمورون على وجه الندب ومنهون على وجه الكراهية ولذلك يباحون على كثير من
 الافعال وبذلك قال وانا اكره ذلك لكبريهم منهم والصغير فاشار الى ان الكراهية تتعلق بهم دون
 اوليائهم واستدل مالك على ذلك بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن تخطم الذهب ويحتمل ان
 يريد ان يبره يتجر على العموم على قول من قال به في المضمر والمقدر فكان قال نهى الناس عن تخطم الذهب فتوجه
 الى المكلفين على وجه التحريم وتوجه الى المكلفين على وجه الكراهية ثم خص من ايج له ذلك من النساء فبقى الباقي
 على اصله ويحتمل ان يريد به ان يبره توجه الى المكلفين من الرجال خاصة فكره ذلك للمصبيان لما كانوا
 من جنسهم لئلا يتقادوا ذلك عند التكليف كما يؤخذون بالصلوة ويعفون على ترك الصلوة
 لئلا يعتادوا تركها عند التكليف والله اعلم وعلمه اتم ١٨ قوله وفي الملاحف جمع ملحف بكسر
 الميم وفي القاموس الملاحف كتابا يلبس به ١٩ قوله وفي الافنية اي افنية الدور جمع
 فناء بكسر الفاء وهي المتسع امام الدار ٢٠ قوله ليس الخبز الخبز في النهاية المعول من ابريشم
 او ثياب ينسج من صوف وخز ٢١ قوله انها كست عبد الله بن الزبير مطرف خز يقتضى
 انها مسطرة اياه ليلبس ولو لم ترو ان يلبس لقال مسطرة او سبيته فاما لفظ كست فاما يقتضى وجه
 اللباس وذلك يقتضى انها تعتقد ان ذلك مباحا والخز يخرجه من الثياب قال ابن حبيب لم
 يختلفوا في اجازة لبسه وقد بلغني عن خمسة عشر من الصحابة منهم عثمان بن عفان وسعيد بن زيد و
 عبد الله بن عباس وخمسة عشر تابعيا وكان عبد الله بن عمر يكره الخبز وما كثر ثوب سده حرير
 ولحمة وبراقطن او كتمان او صوف فيكره ولا يحرم وقد ذهب الى اباحته للرجال عبد الله بن عباس وروى
 عبد الله بن عمر عن ابيه وبر قال مالك قال ابن القاسم انما كره لسدى الحرير فيه وقد اتفقوا على الاعتناع
 من تحريمه وذلك لوجهين احدهما ان الحرير اقل اجزائه والوجه الثاني انه مستهلك على وجهه لا يمكن تحليله
 لا تنقاع وما زجه الحرير لغيره من الكتان والصوف او القطن على وجهين احدهما ما ذكرناه والثاني العلم
 ونحوه ان يخطا الثوب بالحرير فقد روى ابن حبيب مالك لا بأس به وقال ابن حبيب لا بأس بالعلم
 من الحرير في الثوب وان عظم لم يختلف في الرخصة فيه والصلوة به وروى فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم
 من اصبح الى الربيع وفي القتيبة من رواية ابن القاسم عن مالك كره مالك لباس الملاحف فيها جميع
 او اصبعان او ثلثة من حرير قال ابن القاسم في المجموعة ولم يخر مالك من علم الحرير في الثوب الا الخليلط

الرقيق وجوز قول ابن حبيب ما روى عن عمر بن الخطاب ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس الحرير
 الا بكثرة او اشار باصبعه العتيق ليان الابهام قال ابو عثمان النهدي وذلك فيما علمنا ان يعنى بها الاعلام
 وروى سويد بن غفلة عن عمر بن الخطاب اصبعين او ثلثة او اربعة وجوز قول مالك قول النبي صلى الله عليه وسلم
 انما يلبس الحرير في الدنيا من لا خلاق له وروى ابو بكر عن ابن مسعود عن مالك لا بأس ان يحرم الرجل
 في ثوب فيه قدر اصبع من حرير ويحتمل ان يريد اباحته الاصبع فما دونه والمنع ما زاد عليه ويحتمل ان يكون
 رواية عن ابن حبيب العلم على ما ورد به حديث عمر ويحتمل ان يكون المنع على الكراهية واما حديثه على معنى
 نفى التحريم والله اعلم ١٢ قوله مطرف خز المطرف بكسر الميم وفيها وفتحها الثوب الذي في
 طرفه علمان والبر زائدة ١٣ قوله دخلت حفصة على عائشة وعلى حفصة خمار رقيق
 يحتمل ان يكون مع رقة من الحقة ماصفصا تحت من الشعر ويحتمل ان كان رقيقا لا يستر الاعضاء وان كان
 صفيقا الشدة رقة ووصوفه بالاعضاء الاول اظهر في الخبر فذكرت لها عائشة ذلك وشقة تمنعها
 الاختيار في المستقبل واعتطها ما تحتمل به خمارا كثيفا تحت في المستقبل مثل ثوبها الجفص الذي شرع لها
 الاختيار به ويحتمل ان تريد والله اعلم بذلك تعويضا ما شقة من خمارا تطيبها لنفسها ورفقا بها واذكر
 عن ابى هريرة ان قال نساء كسيت عاريات ما ثلاث مميلا لا يدخلن الجنة وقد اشده حرير بن حازم عن سهل بن ابى صالح
 عن امه عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال عيسى بن دينا تفسير قوله كسيت عاريات قال
 يلبس ثيابا رقيقا فمن كالكسيت يلبس تلك الثياب من عاريات لان تلك الثياب لا توارى منهن
 ما ينبغي لهن ان يسترن من اجسادهن وروى يحيى بن يحيى عن ابن نافع مثله وقال محمد بن عيسى الا عشتى
 وفي القتيبة عن ابن القاسم عاريات تلبس الرقيق ويحتمل عندي ان يكون ذلك لمعينين احدهما
 الحقة فيشت عاتمة فيدك البصر ما تحته من المحاسن ويحتمل ان يريد به الثوب الرقيق الصفيق الذي
 لا يستر الاعضاء بل يبر وجهها قال مالك بلغني ان عمر بن الخطاب نهى النساء ان يلبس القبايل قال وان
 كانت لا تشف فانها تصف قال مالك معنى تصف اي تلتصق بالجلد ومثل مالك عن الوصائف يلبس
 الاقبية فقال ما يجنبني ذلك واذا شدتها عليها ظهر عجزها ومعنى ذلك ان لصفيق يصف اعضاؤها بغير
 ما شرع منه ١٤ قوله كسيت عاريات في الحقيقة عاريات في المعنى لانهن يلبس ثيابا بارقا لا تصف
 بالبشرة ما كانت بالهزة من الميل اي نائفات عن الطاعة مميلا يعلمن غيرهن الدخول في مثل فعلهن
 او ماثلات يتبعن في مشيهم مميلا كاتهن او ماثلات للرجال مميلا لهن ما يبدن من الهيئة ١٥
 قوله ماثلات مميلا قال في الهيئة عيسى بن دينا عن ابن القاسم معناه ماثلات عن
 اعمق مميلا عن ذوقه قال مالك في القتيبة ورواه يحيى بن يحيى عن ابن نافع زاد في القتيبة ابن القاسم انهم
 من الازواج وقال ابن حبيب معناه يتمايلن في مشيهم ويتبعن حتى يقتضن من يبرق به وقول ابن القاسم
 وابن نافع انهم التمايل في المشي انما يقال فيه مما يلات وقوله لا يدخلن الجنة يريد والله اعلم لا يدخلن الجنة
 باعمالهن وتركهن ما نهين عن ذوان دخلنها بفضل الله وعونه ويحتمل ان يريد لا يدخلن الجنة ابتداء وقت
 دخول من نجاهن النار وان دخلن الجنة بما وادين من الايمان بعد الخروج من النار ان عاقبتن الله
 عز وجل بما اكتسبن من ذلك ١٦ قوله ولا يجدن ريجها والله اعلم انهن يبتعن الزنا المحرم لوجود
 ريج الجنة لان ذلك في راحة وتنعم وهن ممنوعات من ذلك وان كان ريج الجنة يوجد من مسيرة حسنة
 سنة يقتضى ان ريج الجنة ينتفع به قبل دخول الجنة من تفضل الله جل ذكره عليه بذلك وان يبعد عنه
 من حرم من اهل الكفر والمعاصي اما بعد المسافة فلا يصل احد منهم الى الموضع الذي يوجد منه ريجها و
 يحتمل ان يريد ان يمنع ادراكه فلا يجده بان كان في الموضع الذي نال فيه من كان من اهل السعادة و
 الاول اظهر من جهة اللفظ ١٧

ما أجاب به الرجل فقال كعب كانتا من جلد حمار ميت فاجاء في لبس الثياب **١٢٢٢** قال ك عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة انه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبستين وعن بيعتين عن الملاصة وعن المنابذة وعن ان يحتبى الرجل في ثوب واحد ليس على فرجه منه شيء وعن ان يشتمل الرجل بالثوب الواحد على احد شقيه **١٢٢٣** قال ك عن نافع عن عبد الله بن عمر بن الخطاب راي حلة سبياء تباع عند باب المسجد فقال يا رسول الله لو اشتريت هذه الحلة فلبستها يوم الجمعة وللوفاء اذا قدموا عليك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما يلبس هذه من الاخلاق له في الاخرة ثم جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم منها حلال فاعطى عمر بن الخطاب منها حلة فقال عمر يا رسول الله اكسوتينها وقد قلت في حلة عطا رد ما قلت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم اكسها بالتبسة فكسها عمر بن الخطاب اخاله مشركا بمكة **١٢٢٤** قال ك عن اسحاق بن عبد الله بن ابي طلحة انه قال قال انس بن مالك رايت عمر بن الخطاب وهو يومئذ امير المؤمنين وقد رقع بين كتفيه برقع ثلث لبد بعضها فوق بعض **صفة النبي صلى الله عليه وسلم** **١٢٢٥** قال ك عن ربيعة بن عبد الرحمن عن انس بن مالك انه سمعه يقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس يا بطويل البائن ولا بالقصير وليس بالابيض الامهق ولا بالادم وليس بالجعد القطط ولا بالسبط بعثه الله صلى الله عليه وسلم على رأس اربعين سنة فاقام بمكة عشر سنين وبالمدينة عشر سنين وتوفاه الله على رأس ستين سنة وليس في رأسه ولحيته عشرون شعرة بيضاء صلى الله عليه وسلم **صفة عيسى ابن مريم والد جال** **١٢٢٦** قال ك عن نافع عن عبد الله بن عمر بن الخطاب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اراي الليلة عند الكعبة فرأيت رجلا ادم كاحسن ما انت راء من ادم الرجال له كلمة كاحسن ما انت راء من الادم قد رجليها فري تقطرها متكئا على رجلين او على عاتق رجلين يطوف بالكعبة فسألت من هذا فقل لي هذا

١ قوله نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم

وسلم عن لبستين وان يحتبى الرجل في ثوب واحد ليس على فرجه منه شيء الاحتباء هو ان يحرم بالثوب على حقويه وربكته وفرجه بادوم من عادة العرب ترفق في جلوسها والاحتباء بالرداء من كان عليه ازار وانما منع من لبس ثوب واحد ليس على فرجه شيء لما في ذلك من ابداء عورتها وهو ما حرم الله تعالى واما الاشتمال فاشتمال الصماء في العقبية من رواية ابن القاسم عن مالك هو ان يشتمل الرجل بالثوب على منكبيه ويخرج يده اليسرى من تحتها وليس عليه مشرروا اشتمال الصماء عند العرب ما ذكره اولافاما اخراج اليد من الثوب فهو الذي نهى عنه فيمن اشتمال الصماء لما فيه من كشف العورة ويحتمل ان يريد به اللفظ فقد سماه في الحديث اشتمالا وقال ابو عبيد اشتمال الصماء ان يشتمل الرجل بثوب فيجعل جبهته كدلو لا يرفع منه جناح يخرج منه يده قال وربما اضطلع فيه على هذه الحال كانه يذهب الى ان لا يدركه بل يصيبه شيء يريد الاحتراس منه والاحتباء بيده فلا يقدر لانها تحت ثوبه فهذا كلام العرب والذي عندي ان هذا التويل يقتضي ان النع لا يختص بحال الصلوة بل يتناول جميع الاحوال والاضطباع ان يدخل الثوب تحت يده اليمنى فيلقية على منكبه اليسرى قال ابن القاسم وهو من ناحية الصماء ومعنى ذلك ان اذا اخرج يده اليسرى بدت عورته وفي العقبية وبذلك لم يكن عليه مشرر فاما من كان عليه مشرر فاجازه مالك ثم كرهه والشافعي علم **١٢** ان عمر بن الخطاب راي حلة سبياء عند باب المسجد لحلة ثوبان رداء وازار والسير قال ابو علي هو ثوب سير فيه خطوط تعلى من القز وقال الخليل السير المضلع بالحريرو ومعنى ذلك كثرة الحرير فيه لان اذا كان جميع سده حريرا وبعض لحته حريرا كان ذلك اكثر من وزن ثلثه فهذا الذي يقتضي تحريمه على ان الصحيح ان السير معنى يعود على اختلاف الازار وهيئتها وان الحلة كانت من حرير ولزك روى سالم بن عبد الله عن ابي عبد الله بن عمر في هذا الحديث طه استبرق وهو غلظ الحرير وروى نافع حلة حرير وروى عن مالك ان قال هو دوش من حرير وقد تقدم ذكر تحريم الحرير على الرجال بالشافعيين وقوله فلبستها يوم الجمعة يقتضي ان يوم الجمعة شرع فيه التجميل وقوله وللوفاء اذا قدموا عليك يقتضي ايضا ان قد شرع التجميل للواردين والوافدين في الحافل التي تكون لغير اية مخوفة كالزلازل والكسوف وعند الحاجة الى التفرغ والعبادة كالاستسقاء ويدل على هذا التويل ان النبي صلى الله عليه وسلم اقره على مادما الير من التجميل في اذين المؤمنين وانما انكر عليه لبس هذا النوع فثبت ان التجميل انما شرع بالحيل من المباح والشافعي علم **١٣** قوله سيره بكر السمين وفتح التحية ومد الرء قال ابن فرقول هو الحرير الصافي وفي الصحاح وفي خطوط اصفر وقال الخليل ثوب مضلع بالحرير وفي النهاية هو نوع من البرد ويجالط حرير **١٤** قوله للوفاء بفتح الواو وسكون الفاء جمع وافد وهو القادم رسول اوزار اذا قدموا **١٥** قوله لتبستها بل تنفع بها في غير ذلك **١٦** قوله اخاله قيل كان اخاله من الرضا وقيل اخاه لانه **١٧** قوله في حال الملبس فري في تلك الحال على عمر بن الخطاب ثوبا برقعته في الظاهر واضع وهو بين كتفيه برقع كثيرة قد لبد بعضها فوق

بعض وذلك يقتضي ان رقع الثوب ثم تحرق ذلك الترقع فاعاد عليه اخر وهو معنى تبليده الرقع بعضها على بعض ويحتمل ان يكون عمر يفعل مثل هذا بيعة وليس ما هو افضل من بين الناس لقول اذا دمع الله عليكم فلو سعو على انفسكم ويحتمل ان يكون ذلك كان فاشيا في اهل الزمان فلا يشهر به من لبس ويحتمل ان يفعل ذلك لانه كان لا يتسع بالكثر من هذا وكان يجب ان يقلل ما يأخذ من بيت المال ويؤيد هذا اذ ادم الى ابنه عبد الله ان عليه دنيا كثيرة لا يفي به ماله وليستعين على اداءه ببني عدى وهم ربطه فان تادى بذلك ولا يقربش ولا يعدوهم الى غيرهم ويحتمل ان يأخذ في نفسه بهذا لان حاله قد شمرت بالخلافة والتقدم في الدين واخبار النبي صلى الله عليه وسلم بان من اهل الجيزة ترقع عن مثل السعة وانما يكره مثل هذا لمن يعلم حاله في هذه الشبهة عليه والشافعي علم **١٨** قوله رقع بتحفيف القفاف وتشديد با في القاموس رقع الثوب كنع اصله بالرقاع **١٩** على قوله رقع بعضه او بفتح جمع رقعته لم يرقع بها ثوب **٢٠** على قوله ليس بالطويل البائن بالهمزة وهم من جعله بالياء وهو اسم فاعل من بان اي ظهر على غيره اومن بان بمعنى بعد المراد ان لم يكن بعيدا من الوسط اومن بان بمعنى فارقي من سواه وهي فاحش الطول بانها لان من راء يتصور ان كل واحد من اعضائه مبان عن الآخر ولا بالقصير اي المتردد الداخل ببعضه في بعض والبعض ان كان متوسطا بين الطول والقصر لان الطول والقصير في ثوبي الطول البائن اشار بان كان مرادها ما لا الى الطول **٢١** الا همك الكرية البياض كالجص بل كان **٢٢** ولا ادم بالمداي ولا شديدا السرة وانما تخالط بياض الحرة **٢٣** على قوله وليس بالجمد بفتح فكسكون القطط بفتحتين وقد كسر الطاء الاولى اي الشدة لا الجموعة **٢٤** قوله ولا بالسبط بفتح فكسكون السبط المسترسل الذي لا كسر الجموعة في الشتر **٢٥** قوله بعث الله على رأس اربعين سنة قال سعيد بن المسيب واختلفت في مقامه بمكة فقال انس بن مالك في هذا الحديث اقام بمكة عشرين سنة وروى عن عائشة وابن عباس وهو قول عروة بن الزبير وابن شهاب وروى عن ابن عباس ان اقام بمكة ثلاث عشرين سنة وهو قول سعيد بن المسيب ولم يختلف اهل السير انه ولد عام الفيل وروى الزبير بن عدى عن انس بن مالك توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن ثلاث وستين سنة وتوفي عمر بن الخطاب وهو ابن ثلاث وستين سنة قال البخاري وهذا من رواية ربيعة عن انس بن مالك ان توفي ابن ستين سنة وروى قتادة عن انس ان توفي وهو ابن خمس وستين سنة وجمع بان من روى لا خير عند منق المولود والوفاء ومن روى ثلاثا لم يغيرها ومن روى الستين لم يغيرها **٢٦** قوله وتوفاه الله صلى الله عليه وسلم وليس في رأسه ولحيته عشرون شعرة بيضاء يريد بذلك تقليل شيبه وقال ابن سيرين مثل انس بن مالك عن حناب البني صلى الله عليه وسلم فقال انه لم يبلغ ما يغضب لو شئت ان اعد شطاطة في حية **٢٧** قوله لم يكره الام وتشديد الهمز وهي الشعر المتدلى الذي يجاوز شمة الاذن والم بالكسبية **٢٨** قوله فري قطر يحتمل انها قطرة على الحقيقة من الماء الذي شرجه به او انه عرق حتى قطر الماء من رأسه ويحتمل ان يكون كناية عن مزيد لطافة وجهه ونضارته **٢٩** على قوله عاتق جمع عاتق هو ما بين الكتف والعنق وكلمة او للشك **٣٠**

قال عياض رويتنا عن الملا كثر بغير هزة وهو الذي صححه الأكثر يعني نائبة وقال بعض شيوخنا بالهزة أي ذهب
ضوءه ١٢ ح ٤ قوله من الفطرة يريد الله أعلم من سنة الدين الذي يوصف بأنه الفطرة قال الله
تعالى فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم يريد الدين الذي ولدوا عليه
وخلقوا عليه ومنه ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم كل مولود يولد على الفطرة فابواه يهود أو ينصر أو
يقول وقص الشارب قال مالك يؤخذ منه حتى يبدو طرف الشفة وقال ابن القمام عنه وقوله ونقص
الابط يريده الشعر الذي تحت اللابط وخلق العانة يريد شعر العانة وهو الاستعداد وليس نقص الالفطار واخذ
الشارب وخلق العانة هذا إذا انتهى إليه أعاده ولكن إذا طال ذلك وكذلك شعر الرأس ولا أعلم فيه جدال
٥ قوله من الفطرة أنها السنة القديمة التي اختارها الأنبياء واتفقت عليها الشرائع فكانها أمر جلي
فطر عليها ١٢ ح ٤ قوله ولا اختتان ولا عتقان هو عند مالك وإليه حنيفة من السن نقص الالفطار
وخلق العانة وقال الشافعي هو واجب وهو مقتضى قول حنمون واستدل القاضي أبو محمد على نفي وجوبه بأنه
قرن النبي صلى الله عليه وسلم بقص الشارب ونقص الابط ولا خلاف أن هذه ليست بواجبة وهذا استدلال
بالقرائن وكثرة معانيها على المنع منه ودليلا من جهة القياس أن هذا قطع جزم من الجسد ابتداء فلم يكن واجبا
بالشرع نقص الالفطار والحديث في المطا موقوف وانده إبراهيم ابن سعد عن ابن شهاب عن سعيد
ابن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد خولف فيه إبراهيم بن سعد ١٢ ح ٥
قوله كان إبراهيم أول من ضيف الغنيت وأول من اختتن وأول الناس قص شاربه وقدر روى عن
إبراهيم اختتن بالقدم وهو موضع ويحفف فيقال القدم قال ابن المواز القدم بالتخفيف دعى
القدم المعروفة وقيل أن اختتانه من الكلمات التي ابتلاه الله عز وجل بها وقيل غير ذلك والله أعلم
٦ قوله وأول الناس رأى الشيب فقال يارب ماذا يحتمل أن يريده أنه لم يكن قبله شيب
حتى رآه إبراهيم عليه السلام أول من رآه ويحتمل أن يكون الشيب معناه دعى حسب ما هو اليوم ولكن
كان إبراهيم أول من قال بهذا القول عند رؤيته والاول أظهر لأنه لو كان الشيب معناه دعى رآه إبراهيم جميع
الناس قبله ما ذكره ولا قال يارب ماذا لو سأله عن وقوعه مع معرفته بمعناه كما رآه ليقهره بفسره له بأنه
وقار وقليل له هو الشيب الذي رأيته لم يبلغ سنك ولكن هو قد علم أن معناه الوقار ولم يتجنى أن يدعى الله
تبارك وتعالى أن يزيده من الوقار حين علم معناه وما قول الله تعالى الذي خلقكم من ضعف ثم جعل
من بعد ضعف قوة إنه فيحصل والله أعلم أن يخاطب به هذه الأمة ومن شاب في زمن إبراهيم عليه السلام
إلى يوم القيامة ويحتمل أنه مخطوب به جميع الخلق من شاب ومن لم يشب إلا أنه جمع مع الضعف الأخير

الفضة والنفخ في الشراب **١٦٥٤** لك عن نافع عن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن عبد الله بن عبد الرحمن
ابن ابى بكر الصديق عن ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الذي يشرب في انية الفضة
فانما يجور جحر في بطنه تاخر جهنم **١٦٥٥** لك عن ايوب بن خبيب مولى سعد بن ابى وقاص عن ابى المثني الجهني انه قال كنت
عند مروان بن الحكم فدخل عليه ابو سعيد الخدري فقال له مروان بن الحكم اسمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم انه
نهى عن النفخ في الشراب فقال له ابو سعيد نعم فقال له رجل يا رسول الله اني لا اروي من نفس واحد فقال له رسول الله
صلى الله عليه وسلم فابن القدح عن فيك ثم تنفس قال فاني اري القذاة فيه قال فاخرقها ما جاء في شرب الرجل
وهو قائم **١٦٥٦** لك انه بلغه ان عمرو بن الخطاب وعلى بن ابى طالب وعثمان بن عفان كانوا يشربون قياما **١٦٥٧** لك
عن ابن شهاب ان عائشة ام المؤمنين وسعد بن ابى وقاص كانا لا يريان بشرب الانسك وهو قائم باسا **١٦٥٨** لك عن ابى
جعفر القارى انه قال رايت عبد الله بن عمر يشرب قائما **١٦٥٩** لك عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن ابيه انه كان يشرب
قائما السنة في الشراب وتناوله عن اليمين **١٦٦٠** لك عن ابن شهاب عن انس بن مالك ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم اتى بلبن قد شيب بماء من البئر وعن يمينه اعرابي وعن يساره ابوبكر الصديق فشرب ثم اعطى الاعرابي وقال
الا ممن قاله عن **١٦٦١** لك عن ابى حازم بن دينار عن سميل بن سعد الانصاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اتى بشراب
فشرب منه وعن يمينه غلام وعن يساره الاشياخ فقال للغلام اتاذن لي ان اعطى هؤلاء فقال لا والله يا رسول الله لا
اوثر نصيبى منك احد قال قتله رسول الله صلى الله عليه وسلم في يده جامع ما جاء في الطعام والشراب
١٦٦٢ لك عن اسحاق بن عبد الله بن ابى طلحة انه سمع انس بن مالك يقول قال ابو طلحة لام سليم
لقد سمعت صوت رسول الله صلى الله عليه وسلم ضعيفا اعرف فيه الجوع فهل عندك من شئ

١٤ قوله انما يجر الجرجرة صوت وقوع الماء في الجوف
 ومعنى ذلك والعلامة ان يعاقب عليه في جهنم وربما كان ذلك بان يشرب منها يسى حملا وجاز شربها
 الذي يوصف بان نار والعرب تسمى الشيء باسم ما يؤخذ اليه فيسمى العصير خمر اذا ريد به الخمر تسمى المشقة موما لا
 تقول اليه ونذا يفتقى تحوم استعمال اية القصة في الشرب وقدرى هذا الحديث على بن مسهر عن عبيد الله
 ابن عمر بن نفيع فقال في الذي يأكل او يشرب في اية القصة والذهب ولم يذكر الاكل في هذا الحديث غير ابن
 مسهر ووجه تحريمه من جملتي ما في من السرف والتشبه بالاعاجم وما يجد الشرب فلا يحرم كالبور الذي له الثمن
 الكثير ودروى ابن ابي ليلى خرجنا مع حذيفة وذكر النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تشربوا في اية الذهب والقصة
 ولا تأكلوا في مصافها فانها بهم في الدنيا وكفى في الاخرة وهذا يفتقى تحريمه في الخمر وكذا استعمال اية الذهب
 احدهما في اكل وشرب او غير ذلك والعلامة **١٥** قوله يجر الجرجرة دى صوت وقوع الماء في الجوف
١٦ قوله نار جهنم بالنصب على ان مغفول والفاعل ضمير الشارب وبالرفع على ان فاعل على ان النار
 التي تصوت في البطن على ان يخرجان وما هو موصوف **١٧** قوله هي عن النخ في الشرب النبي صلى الله عليه وسلم
 من النخ في الشرب حملا لا معنى على مكارم الاخلاق لان النخ في اية الماء يجوز ان يقع من ريق فيها شمع النخ
 فيقتطره الناظر ويقصد عليه وقوله اني لا ادرى من نفس واحدة يقتضيان التنفس في الاناء من معنى النخ
 يريد ان لا يكيفه ما يشرب الا بعد التنفس فسمى ما بين التنفسين نفسا فاني ارى القدرة فيه يريد ان المعنى التي
 تدعوها الى النخ في الشرب وفي حديث انس عند الترمذي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يتنفس في الاناء
 ثلاثا اذا شرب قال المناوي بان يشرب ثم يمد يده فيدقش عاخره ثم يشرب ثم يمد يده فيدقش عاخره ثم يشرب ثم يمد يده فيدقش عاخره
 الا ان لا يغير الماء اما التغيير الغم بها كقول او ترك سواك وغير ذلك من الوجوه المستكة **١٨** قوله
 فابن القدر بزنة الامر من الابانة **١٩** قوله فاهرقها صب بعض الماء ليخرج القذارة **٢٠**
٢١ قوله ان كان يشرب قائما وعلى هذا جماعة الفقهاء في جواز الشرب قائما وقد كرهه قوم لاحاديث وردت
 فيها انظر ان كان مسلم قد اخرجها في صوموم لم يجرها البخاري منها حديث رواه ابن ابي عوبرة عن قتادة عن
 انس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى ان يشرب الرجل قائما قال قتادة قتلنا فالاكل قال ذلك اشروا
 عسيت وتابعه بشام الدسوقي عن قتادة وليس فيه ذكر الاكل وغالهما الشعبية فرواه عن قتادة عن ابى
 عبيس الاسواري عن ابى سعيد الخدري وتابعه بهام عن قتادة وهذا الحديث فيه من الاضطراب على قتادة مالا
 تحمله هذه المسئلة لخالفه ائمة الصحابة والاحاديث المتفق على صحتها معارضتها وليس في حديث قتادة عن
 انس حديثا وكان شعبية يتيق من حديثه مالا يصرح فيه بحديثه او بوميس الاسواري غير مشهور واخرجه مسلم ايضا
 من حديث عمر بن حمزة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى ان يشرب الا بعد الاكل او بعد الاكل منكم
 قائما فمن نسى فليستقى وهذا الحديث ايضا رواه عمر بن حمزة ولا يكتمل مثل هذا وحديث على بن ابي طالب
 صحيح اسنادا وكذلك حديث عبد الله بن عباس رواه ابو عوانة عن عاصم الاحول عن الشعبي عن ابن
 عباس سقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم من زمزم فشرب وهو قائم وعاصم حافظ متفق رواه عنه ابن
 سفيان وبهشيم وشعبية وتابعه عليه المغيرة مع على الائمة قال القاضي ابو الوليد والذي يظهر لي ان الصحيح من
 حديث ابى هريرة انما هو موقوف عليه ولا خلاف فيه ان لا يجب الاستقاء على من شرب قائما ناسيا ولو

صح الحديث لما كان يحل على ان يهني عن انما شرب له ولا صحابه ان يبدأ بشربه قائما قبل ان يجلس ولو اسهم
 فيه ويكون اخرهم شربا بان كان سابقهم روى النزال بن سبرة ان عليا شرب قائما وقال انس يكرهون هذا
 واني رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم شرب قائما حديث النزال بن سبرة عن علي صحيح اخرجه البخاري
 ومن جهة المعنى ان تناول غذاء كاللؤلؤ ولا خلاف في جواز اكل القاقم وروى جواز ذلك عن عمر وعثمان
 وعلي وابن عباس وابن عمر وهو قول العلماء قال مالك ولا بأس بالشرب قائما وقال النخعي انما كره الشرب
 قائما لانه يأخذ البطن كذا قال الباقي قال القاري والمتوفيق بينهما ان النهي محمول على الشربة وشربه قائما
 لبيان الجواز ومن رخص في الشرب قائما على مسعد بن ابي وقاص وابن عمر وعائشة رضي وقال الشيخ محي
 السنة وآما النهي فنهى رب داه قارق وقال الشيخ محمد الدين الفيروز ابا دى كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يشرب غالبا قائما وقد شرب مرة قائما فقال بعضهم النهي ناسخ له وقال بعضهم انه ناسخ للنهي وقال
 بعضهم الشرب قائما لبيان الجواز وقال بعضهم الشرب قائما لان لعذر قال محمد انزى بالشرب قائما بأسا هو
 قول ابى حنيفة والعام من فقهاءنا ١٢ **قوله** قد شيب بكر الشيخين اى خلط بماء والحكمة في شوبه ان
 يبرد او يكفرا المجموع ١٢ على شرح مؤطا **قوله** قلته بفتح القوية المشاة وتشديد اللام اى وضع القدم
 في يد الصبي بقوة ودفعت ١٢ على **قوله** فقد سمعت صوت رسول الله صلى الله عليه وسلم صغيفا اعرف
 فيه الجموع يقضى ان الانبياء عليهم السلام قد تمتى بالجوع والالام ليعظم ثوابهم وترفع درجاتهم بما يودى منهم من الدنيا
 ولحقهم فيها من الجوع والشدة قال المذخر وجل ونبليكم بشئ من الخوف والجوع ونقص من الاموال والافس
 والشمات وبشر الصابرين واستدلال ابى طلحة على ما بالنبي صلى الله عليه وسلم من الجوع بضعف صورته يدل على
 صبره وان لم يخبر بحاجته من ذلك احد وان كان قد بلغ من الجهد ما ضعف به موته وقد روى عن سعيد المقبري
 ان ابا هريرة مريوق بين ايديهم شاة مصلية فدعوه فالى ان يأكل منها وقال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من الدنيا ولم يشبع من خبز الشعير وهذا يقتضى انه لم يكن يشبع من اقل الاقوات وهو الشعير ويكمل ان يريد ان لا يجد
 منه شئ في يوم من الايام وانه كان في وقت الغنى واليسار لا يشبع بل يقصر على ما دون الشئ ولا يشرب ما كان
 يبلغه الشئ لوتناول ويكمل ان يريد ان لم يكن يشبع منه في الجمل وان كان قد وجد منه الشئ في بعض الايام
 ولذلك يقال فلان جائع اذا وصفت ذلك في غالب امره **قوله** فبل عندك من شئ على وجه
 التماس ما يهدى الى النبي صلى الله عليه وسلم ليسك به رفق ويقلل من منفعه وبذا يدل على قلته ما عند ابى طلحة
 من ذلك ولو كان عنده كثير من القوت لاحتاج ان يسأله اهل بيته عن ما لديه الى ان كان اكثر الانصار ما لا
 ونحلا يقتضى ذلك انها كانت سنة شدة ماله فقالت لام سليم نعم واخرجت اقراصا من شعير وذلك افضل
 ما كان عندنا يستدل على ذلك بانها كانت لا ترسل الى النبي صلى الله عليه وسلم الا افضل ما عنده وان العرب
 كانت تتخاف من الجوع وسعته وارسلت بهذا الى السجد حيث كان النبي صلى الله عليه وسلم وبحضرة الناس
 فلم يكن يرسل الا بما يمدح به دون ما يذم به وقد تناولت ذلك بافضل ما امكنها بان لغت اقراص الشعير بخمار
 ماوردت النساء بضعه لان كل مذهب يجب ان يجعل بدية وسنة ما يليها افضل ما يقدر عليه وان كان ذلك
 يرد اليه وقد قال عيسى بن دينار في المرتبة اراه كان من صفوت اوكتان ولم يكن من حريه والله اعلم ١٢ . . .

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا وليصمت ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم جاره ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه جائزته يوم وليلة والضيافة ثلاثة أيام فما كان بعد ذلك فهو صدقة ولا يحل له ان يتنوى عنده حتى يخرجه **١٦٩٩** **هـ** عن سمي مولى ابي بكر عن ابي صالح السمان عن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بينما رجل يشى بطريق اذا اشتد عليه العطش فوجد بيرا فنزل فيها فشرب فخرج فاذا كلب يلهمث يأكل الثرى من العطش فقال الرجل لقد بلغ هذا الكلب من العطش مثل الذي بلغ منى فنزل البئر فملأ خفه ثم أمسكه بفيه حتى رقى فسقى الكلب فشكر الله له فغفر له فقالوا يا رسول الله وان لنا في البهائم اجرا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل ذات كبد رطبة اجر **١٧٠٠** **هـ** عن وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله انه قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بختا قبل الساحل فأمر عليهما ابو عبيدة بن الجراح وهم ثلث مائة قال وانا فيهم قال فخرجنا حتى اذا كنا ببعض الطريق ففر الزاد فأمر ابو عبيدة بن الجراح بان يواد ذلك الجيش فجمع ذلك كله فكان مزودى تمر قال فكان يقرتنا في كل يوم قليلا قليلا حتى فنى ولم تصبنا الا تمرة تمرة فقلت وما تغني تمرة قال لقد وجدنا فقد هاهنا حيث فنيت ثمراتهنينا الى الساحل فاذا حوت مثل الظرب فاكل منه ذلك الجيش ثمانى عشرة ليلة ثم أمر ابو عبيدة بضلعين من اضلاعه فنصبنا ثمر امريراحلة فرحلت ثم مورت تحتها ولم تصبهما قال مالك الظرب الجليل **١٧٠١** **هـ** عن زيد بن اسلم عن عمرو بن سعد بن معاذ عن جدته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا نساء المؤمنات لا تتحرقن احدكن ليجارتها ولو كراع شاة **١٧٠٢** **هـ** عن عبد الله ابن ابي بكر انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قاتل الله اليهود نهوا عن اكل الشحم فباعوه واكوا ثمنه **١٧٠٣** **هـ** انه بلغه ان عيسى بن مريم عليه السلام كان يقول يا بنى اسرائيل عليكم بالماء القراح والبقل البرى وحذر الشعير واياكم وخبز البر فانكم لن تقوموا بشكره **١٧٠٤** **هـ** انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل المسجد فوجد فيه ابا بكر الصديق وعمر ابن الخطاب فسألهما فقالا اخرجنا الجوع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا اخرجني الجوع فذهبوا الى ابي الهيثم بن التيهان الانصارى فأمرهم بشعير عنده يعجل وقام يذبح لهم شاة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نكس عن ذات الدردن فجعلهم شاة واستعذب لهم ماء فعلق في نخلة ثم اتوا بذلك الطعام فاكلوا منه وشربوا من ذلك الماء فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لتسألن عن نعيم هذا اليوم **١٧٠٥** **هـ** عن يحيى بن سعيد ان عمر بن الخطاب كان يأكل خبزا يسمن فذاع رجا من اهل البادية فجعل يأكل ويتبع باللقبة وضرا الصفقة قال فقال له عمر كانك مقفر فقال والله ما اكلت سمنا ولا رأيت اكلا به منذ كذا وكذا فقال عمر لا اكل السمن حتى يجيى الناس من اول ما يجيىون **١٧٠٦** **هـ** عن اسحاق بن عبد الله بن ابي طلحة عن انس بن مالك انه قال رأيت عمر بن الخطاب وهو يومئذ امير المؤمنين يطرح له صاع من تمر فياكلها حتى يأكل حشفها **١٧٠٧** **هـ** عن

١ **هـ** قوله من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا وليصمت ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم جاره ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه جائزته يوم وليلة والضيافة ثلاثة أيام فما كان بعد ذلك فهو صدقة ولا يحل له ان يتنوى عنده حتى يخرجه **١٦٩٩** **هـ** عن سمي مولى ابي بكر عن ابي صالح السمان عن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بينما رجل يشى بطريق اذا اشتد عليه العطش فوجد بيرا فنزل فيها فشرب فخرج فاذا كلب يلهمث يأكل الثرى من العطش فقال الرجل لقد بلغ هذا الكلب من العطش مثل الذي بلغ منى فنزل البئر فملأ خفه ثم أمسكه بفيه حتى رقى فسقى الكلب فشكر الله له فغفر له فقالوا يا رسول الله وان لنا في البهائم اجرا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل ذات كبد رطبة اجر **١٧٠٠** **هـ** عن وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله انه قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بختا قبل الساحل فأمر عليهما ابو عبيدة بن الجراح وهم ثلث مائة قال وانا فيهم قال فخرجنا حتى اذا كنا ببعض الطريق ففر الزاد فأمر ابو عبيدة بن الجراح بان يواد ذلك الجيش فجمع ذلك كله فكان مزودى تمر قال فكان يقرتنا في كل يوم قليلا قليلا حتى فنى ولم تصبنا الا تمرة تمرة فقلت وما تغني تمرة قال لقد وجدنا فقد هاهنا حيث فنيت ثمراتهنينا الى الساحل فاذا حوت مثل الظرب فاكل منه ذلك الجيش ثمانى عشرة ليلة ثم أمر ابو عبيدة بضلعين من اضلاعه فنصبنا ثمر امريراحلة فرحلت ثم مورت تحتها ولم تصبهما قال مالك الظرب الجليل **١٧٠١** **هـ** عن زيد بن اسلم عن عمرو بن سعد بن معاذ عن جدته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا نساء المؤمنات لا تتحرقن احدكن ليجارتها ولو كراع شاة **١٧٠٢** **هـ** عن عبد الله ابن ابي بكر انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قاتل الله اليهود نهوا عن اكل الشحم فباعوه واكوا ثمنه **١٧٠٣** **هـ** انه بلغه ان عيسى بن مريم عليه السلام كان يقول يا بنى اسرائيل عليكم بالماء القراح والبقل البرى وحذر الشعير واياكم وخبز البر فانكم لن تقوموا بشكره **١٧٠٤** **هـ** انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل المسجد فوجد فيه ابا بكر الصديق وعمر ابن الخطاب فسألهما فقالا اخرجنا الجوع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا اخرجني الجوع فذهبوا الى ابي الهيثم بن التيهان الانصارى فأمرهم بشعير عنده يعجل وقام يذبح لهم شاة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نكس عن ذات الدردن فجعلهم شاة واستعذب لهم ماء فعلق في نخلة ثم اتوا بذلك الطعام فاكلوا منه وشربوا من ذلك الماء فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لتسألن عن نعيم هذا اليوم **١٧٠٥** **هـ** عن يحيى بن سعيد ان عمر بن الخطاب كان يأكل خبزا يسمن فذاع رجا من اهل البادية فجعل يأكل ويتبع باللقبة وضرا الصفقة قال فقال له عمر كانك مقفر فقال والله ما اكلت سمنا ولا رأيت اكلا به منذ كذا وكذا فقال عمر لا اكل السمن حتى يجيى الناس من اول ما يجيىون **١٧٠٦** **هـ** عن اسحاق بن عبد الله بن ابي طلحة عن انس بن مالك انه قال رأيت عمر بن الخطاب وهو يومئذ امير المؤمنين يطرح له صاع من تمر فياكلها حتى يأكل حشفها **١٧٠٧** **هـ** عن

لا يمنع احدكن من الهدية او الصدقة لجارتها احتقار الموجود عندنا او المعنى لا يحقرن احدكن بديه جارتها بل يقبلها وان كانت قليلة **١٧٠٨** **هـ** قوله قاتل الله اليهود ومعناه لعنهم الله تعالى ان يريد الدعاء عليهم بذلك ويحتمل ان يريد بهم الجزع عما حكم الله تعالى في عليهم من ذلك قوله نهوا عن اكل الشحم والنهى عن اكل الشحم لا يتناول النهى عن اكل الشحم الا بالقياس والرأى وان ما لا يجوز اكلها معظم منفعة الاكل لا يجوز اكله **١٧٠٩** **هـ** قوله كان يقول عليكم بالماء القراح وهو الخالص الذى لم يمارجه شئ والبقل البرى الذى لم يتقدم عليه ملك لاحد فهو مباح كما لا ينهوا عنها هم عن الرخاصة حفلا لقليل من الدنيا والزيادة فيها زينة على لبيبة الاوقات منها **١٧١٠** **هـ** قوله فذهبوا الى ابي الهيثم هو مالك يقتضى انهم ذهبوا اليه ليطعمهم بالسرير جوعتهم فامرهم بشعير يعجل وقام فذبح شاة يريد ان يسألك طعامهم وجعلهم يهرق فاستعذب لهم ماريه واحتل به باوعلق في نخلة ليرى ذلك عن ذات الدردن يريد ذات اللين والدر اللين **١٧١١** **هـ** قوله كان يأكل خبزا يسمن وذلك يقتضى استحبابه طيب الادم فدعا رجلا من اهل البادية تواضعا بمواكلة اهل السادية ولعل قصدا ان يتعرف حاله بما يظهره اليهم من اكله فيجعل الرجل يأكل ويتبع باللقبة وضرا الصفقة وهو ما تعلق بالصفقة من وسم الطعام والدوك فتوسم عرقه في ذلك الحاجة وقال لا كانك مقفر اى ان هذا الفعل من فعل من هو مقفر وهو الذى لا ادم عنده **١٧١٢** **هـ** قوله ومن الصفقة مفعل يتبع والفقر محركات دسم واللبن وسالة السقاء والقصعة ولقية النهاء وما تشرب من ربح سجد ما من طعام فاسد كذا فى القاموس والصفقة دون القصعة ودى ما تسمع حمرة والقصعة عشرة **١٧١٣** **هـ** قوله مقفر تقدم القان على القاموس والاقطار وهو الجزع بلا ادم ومنه من قفر اى خاليه عن المادة ولا مالها ومنه حديث ما قفر بيتا من ادم فيه خيل كذا فى الصحاح وفى القاموس اقفر المكان خلا والرجل غلاما من اهل زيب طعام وجاع **١٧١٤** **هـ** قوله حتى يجيى يجيى بضم التحتية على زنة الجهول اى حتى يخطوا ويخسبوا والحياة مقصورا لظلالها لا الارض ويجوز ان يكون من الحياة فان الغيب سبب الحياة **١٧١٥** **هـ** على قوله حشفها الحشف بالتحريك يدى التمر والقصيع الذى لا دى لاداليا بسره الفاسد او القرع البالى وكسر فيه كذا فى القاموس **١٧١٦** **هـ**

عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر انه قال سئل عمر بن الخطاب عن الجراد فقال وددت ان عندى قفحة تأكل منه مثلك
عن محمد بن عمرو بن حنبل عن حميد بن مالك بن عثيم انه قال كنت جالسا مع ابي هريرة بارضه بالعقيق فأتاه قوم من اهل المدينة
على دواب فزلوا عنده قال حميد فقال لي ابو هريرة اذهب الى امي فقل لها ان ابنك يقول السلام ويقول اطعمينا شيئا قال
فوضعت ثلاثة اقراص في صحفة وشيئا من زيت وطحن وضعتهما على رأسي وحملتها اليهم فلما وضعتها بين ايديهم كبر ابو
هريرة وقال الحمد لله الذي اشبعنا من الخبز بعد ان لم يكن طعامنا الا الاسودين الماء والتمر فلم يقصب القوم من الطعام شيئا
فلما انصرفوا قال يا ابن اخي احسن الى غنمك واسمها الرعام عنها واطب مراحها وصل في ناحيتها فانها من دواب الجنة والذي
نفسى بيدك ليوشك ان يأتى على الناس زمان تكون الثلاثة من الغنطاب الى صاحبها من دار مروان قال لك عن ابي نعيم
وهب بن كيسان قال اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بطعام ومعه ربيبه عمر بن ابي سلمة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم
سلم سما الله وكل ما يليك مثلك عن يحيى بن سعيد انه قال سمعت القاسم بن محمد يقول جاء رجل الى عبد الله
ابن عباس فقال له ان لي يتيما وله ابل فاشرب من لبن ابله فقال ابن عباس ان كنت تبغى ضالة ابله وتنهج باها وتلطخها
وتسقيها يوم وردها فاشرب غير مضر نفسك ولا ناهك في الحلب مثلك عن هشام بن عروة عن ابيه انه كان لا يؤتى
ابدا بطعام او شراب حتى الداء فيطعمه او يشربه حتى يقول الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله والحمد لله
الافتنا نعمتك بكل شرفا صبحنا منها وامسينا بكل خير نسألك تمامها وشكرها لاخير الاخيرك ولا اله غيرك اله الصالحين ورب
العلمين الحمد لله ولا اله الا الله ما شاء الله ولا قوة الا بالله اللهم يارك لنا فيما رزقنا وقنا عذاب النار سئل مالك هل تأكل
المرأة مع غير ذى محرم منها او مع غلامها فقال مالك ليس بذلك بأس اذا كان ذلك على وجه ما يعرف للمرأة ان تأكل معه من
الرجال قال وقد تأكل المرأة مع زوجها ومع غيرها ممن يواكله او مع اخيها على مثل ذلك ويكره للمرأة ان تخلو مع الرجل ليس
بينها وبينه حرمة ما جاء في اكل اللحم مثلك عن يحيى بن سعيد ان عمر بن الخطاب قال اياكم واللحم فان
له ضراوة كضراوة الخمر مثلك عن يحيى بن سعيد ان عمر بن الخطاب ادرك جابر بن عبد الله ومعه حمال لحم
فقال ما هذا فقال يا امير المؤمنين فرمنا الى اللحم فاشترى به ردهم لحما فقال عمر ما يريد احدكم ان يطوى بطنه عن جاره
او ابن عمه اين تذهب عنك هذه الآية اذهبتم طيبا تكلم في حيوتكم الدنيا واستمتعتم بها ما جاء في ليس الخاتم مثلك
عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يلبس خاتما من ذهب ثم قام رسول الله صلى
الله عليه وسلم فنبذه وقال لا البسه ابد افبذ الناس خواتيمهم مثلك عن صدقة بن يسار انه قال سألت سعيد
ابن المسيب عن لبس الخاتم فقال البسه واخبر الناس اني افيتك بذلك ما جاء في نزع المعاليق الجرس

١ له قول قفحة بفتح القاف وعاء كازنيل
٢ له قول بالعقيق هو قرب البقيع بين وبين المدينة اربعة
٣ اميال
٤ له قول فزلهوا ظاهرا والزينة ويحتل انهم قصدوا لتعلم منه والاخذ عزوما احضرهم اليوم بركة
من الطعام على معنى الام الزائر والضيعة وقصص ما حضر اليه ولذا لم يرد في اقرص وزيتا ولم يرد
ابو هريرة على معنى الذكر كمنه عز وجل وقصص نعمه والشكر على ما قلعه الله عز وجل من حال القلاء والجماعة الى
الخصب والكثرة حتى يوجد عنده شيء من الخبز والادام
٥ له قول فلم يصب القوم اى لم يأخذوا منه
ولم يأكلوا ولعلمهم كانوا مشبعين
٦ له قول الرعام بضم الراء واداء الهمزة على العين مخاطبة لغيره من قوم
الغنم وادى بتخيلت الرام ومن جملة من الغنم وما يصفها فهو اسم لجماعة الناس
٧ له قول المشقة بفتح المشقة وتشديد اللام اى جملة من الغنم وما يصفها فهو اسم لجماعة الناس
٨ له قول غير مضر نفسك اى لا تضر نفسك ولا تضر نفسك ولا تضر نفسك
٩ له قول حتى الداء
بالجر حتى بمعنى الى ويحتل الطف لكن الاول اليبق بالمعنى ١٢ على شرح موطا
١٠ له قول افبذ الناس خواتيمهم اى مبالغ في ما سئل في الحلب
١١ له قول فنبذه اى اعطانا ناهيا
١٢ له قول بلى شرى مع كوننا فلا يسلم لكل شر ومعية
١٣ له قول ليس بيننا
حرمة من الغنم او الصبر او الرضا والجملة صفة لاجل ويظهر من ان الخلوة مع الحرم مباحة
١٤ له قول فان لم تضره بفتح الضاد المعجمة اى عادة كضراوة الخمر قال الازهرى معناه ان لا يلهو في
اكل كعادة شارب الخمر في ملازمتها كما ان من اعتاد الخمر لا يكاد يصبر عنها كما من اعتاد الحكم كذا في النهاية
١٥ له ومعه حال لحم فنبذه على لحم والمحل بالكسر ما حله الحامل
١٦ له قول فنبذنا القات
وكسر الراء اى اشتبهنا من القوم وهو شدة شهوة اللحم حتى لا يصبر عنه
١٧ له قول ان يطوى بطنه
اى ليس يريد احكم ان يجمع نفسه ويؤثر جاره بطعامه يقال طوى فهو طوى اى خال البطن كذا في النهاية
١٨ له قول فنبذه اى اللوى يخرج فنبذ الناس خواتيمهم اى من ايديهم والخواتيم جمع خاتم كالمخواتيم والياء

فيها الاشباع قال ابن جرير هذا هو الناحي خلاص قول علي بن ابي طالب في الاحاديث الصحيحة وقد اخذها
في يد حريزي في يد وقال فزان حراما على ذكر امرئى حل لانها دون بعض من الامام لم يلفق بها تخليط
فاقتضيه كيف والائمة الاربعة على تحريم النبي صلى الله عليه وسلم في الصميمين وغيره ورخصت فيه طائفة واستدلوا بان خمسة
من الصحابة ما تناولوا خواتيمهم من ذهب ثم علم ان جمهور السلف والخلف على حرمة التمتع بخاتم الذهب للرجال
ودون النساء والاعتبار بالمعنى عند الخليفة فلا بأس بمسار الذهب على الخاتم خلافا للشافعية وذهب بعض العلماء
الى ان لبس خاتم الذهب مكروه كراهية تنزيه لا تحريم وقا لم يجمع بالاحاديث التي ذكره مسلم مع اجماع
من قبل على تحريمه واما لبس الصحابة فمنهم من قال العقلاني لو تجت النجس عند الراء ما لبسه بعد النبي صلى الله
عليه وسلم وقد روى حديث النبي المتفق على صحته عنه وهو حديث امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ببيع و
نهانا عن بيع وذكر الحديث وفيه نهانا عن خاتم الذهب فالجمع بين روايتيه وفعله اما بان يكون حمل النبي صلى
التنزيه او فهم الخصوصية من قوله لبس ما كساك الله ورسوله وهذا اولى كيف وهو مصرح في رواية احمد
١٩ له قول خواتيمهم اى المعولة من الذهب وهو ذهب الائمة والجمهور اذ يحرم التمتع بالذهب ورخص
فيه طائفة منهم من سئل عن رابعية ماتت من اصحابه صلى الله عليه وسلم وخواتيمهم من الذهب رده ابن ابي شيبة
٢٠ له قول افيتك اختلفوا في اياحه لبس خاتم الفضة فاباحه كثير مطلقا ومنهم من كرهه اذا قصد
بسالزيته ومنهم من كرهه الا الذي سلطان مع قال النووي اجمع المسلمون على جواز اتخاذه الفضة للرجال وكرهه لبعض
علماء الشام المتقدمين لبسه لغير السلطان ودروا فيه آثارا وروايات في ذلك عليه ما رواه انس ان النبي
صلى الله عليه وسلم لما اتى خاتمة القى الناس خواتيمهم الى اخره والظاهر من ذلك ان لبس الخاتم في عهد النبي صلى الله
عليه وسلم من ليس بسلطان ولو قيل في الحديث فسوخ فلا يتم الاستدلال به الجيب بال الذي لم يلبس خاتم
الذهب قال العقلاني فظهر لي ان لبس الخاتم لغير ذي سلطان خلافا لاولي لانه ضرب من التزين واللبس بجل
الرجال خلافا ١٢

من العين ١٦٨٦ قال عن عبد الله بن أبي بكر عن عباد بن تميم ان ابا بشير الانصاري اخبره انه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض اسفاره قال فاسل رسول الله صلى الله عليه وسلم رسولا قال عبد الله بن أبي بكر حسبت انه قال والناس في مبيتهم لا يتقيون في رقة بعير فلاة من وترا وقلادة الا قطعت قال مالك اري ذلك من العين الموضوع من

العين ١٦٨٧ عن محمد بن أبي امامة بن سهل بن حنيف انه سمع ابا به يقول اغتسل ابي سهل بن حنيف بالخوار فندع جبة كانت عليه وعامر بن ربيعة ينظر قال وكان سهل رجلا ابيض حسن الجلد قال فقال له عامر بن ربيعة ما رأيت كاليوم ولا جلد عذرا فوعك سهل مكانه واشتد وعكه فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبره سهل بالذي كان من شأن عامر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم علام يقتل احدكم اخاه الا بركت عليه ان العين حق تؤضأ له فتوضأ له عامر فراح سهل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس به بأس **١٦٨٨** عن ابن شهاب عن أبي امامة بن سهل بن حنيف انه قال رأى عامر بن ربيعة سهل بن حنيف يغتسل فقال ما رأيت كاليوم ولا جلد فخبأه فلبط سهل مكانه فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقيل يا رسول الله هل لك في سهل بن حنيف والله ما يرفع رأسه قال هل تهمشون له احدا فقالوا نعم عامر بن ربيعة قال فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم عامرا فتغيط عليه وقال علام يقتل احدكم اخاه الا بركت اغتسل له فغسل له عامر وجهه ويديه ومرفقيه وركبتيه واطراف رجليه ودخله ازاره في قدح ثم صب عليه فراح سهل مع الناس ليس به بأس

من العين ١٦٨٩ عن حميد بن قيس المكي انه قال دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم يا بني جعفر بن أبي طالب فقال لما ضنتهما مالي اراها ضارعتين فقالت حاضنتهما يا رسول الله انه تسرع اليهما العين ولم ينعننا ان نسترق لهما الا انا لاندري ما يوافقك من ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اشترقوا لهما فانه لو سبق شيء القدر لسبقته العين **١٦٩٠** عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار ان عروة بن الزبير حدثه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل بيت ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وفي البيت صبي يبكي فذكروا ان به العين قال عروة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الا تسترقون له من العين فاجاء في اجر المريض **١٦٩١** عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا مرض العبد بعث الله تعالى اليه ملكين فقال انظرا ماذا يقول لعواده فان هو اذا جاءه حمد الله واشتفى عليه رفعا ذلك الى الله وهو علم فيقول لعبدى على ان انا توفيت ان ادخله الجنة وان انا شفيت ان ابدل له لهما خيرا من لهما ودماء خيرا من دمه وان اكره عنه سيئاته **١٦٩٢** عن يزيد بن خصيفة عن عروة بن الزبير انه قال سمعت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصيب المؤمن من مصيبة حتى الشوكة الا قص برها وكفر بها من خطايا لا يدري يزيد ايرها قال عروة **١٦٩٣** عن محمد بن عبد الله بن أبي صعصعة انه قال سمعت ابا الحباب سعيد بن يسار يقول سمعت ابا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يرد الله به خيرا يصيب منه **١٦٩٤** عن يحيى بن سعيد ان رجلا جاءه الموت في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رجل هنيئا

له قوله من وتره يفتحين مجرى السهم من القوس يعني عليه وزه كان او قلادة لشك من الراوى في ان قال مطلقا ومع فيه الوتر **١٦٩٥** قوله ذلك من العين قال النووي قال مالك امره صلى الله عليه وسلم بقطع القلائد على اذن من اجل العين وذلك انهم كانوا يسدون بياك الاوتار القلائد التام ويعلقون عليها العود يظنون ان تقصم من الافات فيها هم النبي صلى الله عليه وسلم قال غيره انما امر بقطعها لانهم كانوا يعلقون فيها الاجراس كذا في شرح السنة ١٢ على **١٦٩٦** قوله بالخوار بفتح الخاء المعجمة وتشديد اللام الاولى موضع قرب المحقة قاله في النهاية وقال ابن عبد البر موضع بالمدينة وكيل واد من اوديتها **١٦٩٧** قوله عذرا اى الباكورة والعذرة بالضم الحجاب الذى في ذنبا **١٦٩٨** قوله علام اصل على امثل الم فاد صلت المايعنى بعد تبدل الياء بالالف وحذف الاخير من الماء **١٦٩٩** قوله بمجأة بالهمزة والموحدة مكرمة اى الجارية التى في صدرها لم تنزح بعد **١٧٠٠** قوله فلبط اى صرع وسقط على الارض **١٧٠١** قوله انما اخبر بها كان قوله هل يتهمون لاحدا يريد ان يكون احدا اصابه بالعين ولعله كان بلغه ذلك فاراد ان يتحقق ولما اخبر بها كان من عامر بن ربيعة وتغيط عليه واقر التهم له بذلك على تصحيحه وتعيينه اياه وذلك بان قال العين حق وقد ذكر الناس في امر العين وجوبها وان يكون الشك من وجوبها قد اجري العادة عند تعجب ذلك من امر الله ونطقه به دون انه يترك ان يمرض التعجب منه او يفتن او يفسد او يتغير او يكون ذلك عند وجود معنى في نفس العائن لا يوجد في نفس غيره من محدث مخصوص او معنى من المعاني الا ان العائن اذا برىك وهو ان يقول بارك الله فيه بطل هذا المعنى الذى يخاف من العين ولم يكن فيه تأثير فان لم يبرك وقع ما جرى الله تعالى به العادة عند ذلك وقد بيناه

في ذلك بعد وقوعه بما امر النبي صلى الله عليه وسلم من الوضوء على ما قال في حديث محمد بن ابي امامة وفي حديث الزهري اغتسل لاله الا فخر الغسل فعل الوضوء والوضوء غسل الاعضاء المخصوصة به ودوى عن يحيى بن عيسى عن ابن نافع في معنى الوضوء الذى امر به رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقل يغسل الذى يتهم للرجل وجبه ويديره ويريقه وركبتيه ورجليه وداعله ازاره قوله فراح سهل مع الناس كان لم يكن به بأس يريد ان يبرى ما اصابته عين عامر بن ربيعة حين اغتسل في امره ما امر به رسول الله صلى الله عليه وسلم من اغتسال عامر له واغتسال سهل بن حنيف بذلك الماء والله اعلم **١٧٠٢** قوله دخل بزنة المجهول بتعديته بالياء **١٧٠٣** قوله استرقوا اى اطلبوا اليها من يرقبها **١٧٠٤** قوله فانه لو سبق فيه تنبيه على سرعه نفوذها وتأثيرها في الذوات **١٧٠٥** قوله الا تسترقون له من العين اى من اسلمه قال المازرى العين حق بظاهر نكرة الاحاديث وانكروا طائفة من البتة والدليل على فساد قولهم ان من مجوزات العقل فاذا اخرج الشرع بوقوعه وجب اعتقاده وقد زعم بعض الطبيعيين المشبهين العين بان العائن ينبعث من عينه قوة سمية تصل بالمعين فيهلك او يفسد ولا يتبقى منها كانبعاث قوة سمية من الافعى او العقرب تصل باللدغ فيهلك وان كان غير محسوس فكذا العين **١٧٠٦** على **١٧٠٧** قوله لعواده بضم العين وتشديد اللام وجمع عائد **١٧٠٨** قوله يصيب منه الرواية بالبناء للفاعل على الاظهر والفاعل ضمير الله وهو مجزوم لانه جواب لشرط ومن التسعة يقال اصاب زيد من عمرى لول الرية مصيبة والضمير من من فاعلى من يرد الله به خيرا اصل الله مصيبة ليظهره من الذنوب ويرفع درجته **١٧٠٩** على

الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن مثل هذه ويقول انها هلكت بنو اسرائيل حين اتخذ هذه نساءهم **م**الك عن زياد بن سعد عن ابن شهاب انه سمعه يقول لرجل سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم ناصيته ما شاء الله ثم فرق بعد ذلك قال مالك ليس على الرجل ينظر الى شعر امرأته ابنته او شعر امرأته بأس **م**الك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يكره الاختصاص ويقول فيه تمام الخلق **م**الك عن صفوان بن سليم انه بلغه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال انا وكافل اليتيم له او لغيره في الجنة كهاتين اذا التقى واشيا يا صبيح الوسطى والى تلى الابرهما **اصلاح الشعر** **م**الك عن يحيى بن سعيد ان ابا قتادة الانصاري قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان لي حمة فارجلها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم واكرمها فكان ابو قتادة ربهادهما في اليوم مرتين لما قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم واكرمها **م**الك عن زيد بن اسلم ان عطاء بن يسار اخبره قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد فدخل رجل ثائر الرأس و اللحية فاشار اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده ان اخرج كانه يعنى اصلاح شعر رأسه و لحيته ففعل الرجل ثم رجع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اليس هذا اخير امن ان يأتي احدكم ثائر الرأس كانه شيطان ما جاء في صبغ الشعر **م**الك عن يحيى بن سعيد قال اخبرني محمد بن ابراهيم التيمي عن ابي سلمة بن عبد الرحمن ان عبد الرحمن بن الاسود بن عبد يغوث قال وكان جليسا لهم وكان ابيض الرأس اللحية قال فعدا عليهم ذات يوم وقد حبرها قال فقال له القوم هذا احسن فقال ان امي عاكشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ارسلت الى الباحة جاريتهما نخيلة فاقسمت علي لا صبغن واخبرتني ان ابا بكر الصديق كان يصبغ قال مالك في صبغ الشعر بالسواد لم اسمع في ذلك شيئا معلوما وغير ذلك من الصبغ احب الى قال وتترك الصبغ كله واسمع ان شاء الله وليس على الناس فيه ضيق قال مالك وفي هذا الحديث بيان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصبغ ولو صبغ رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ارسلت عاكشة بذلك الى عبد الرحمن بن الاسود ما يؤمر به من التعود عند النوم وغيره **م**الك عن يحيى بن سعيد قال بلغني ان خالد بن الوليد قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم اني اروع في منامي فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم قل اعوذ بالله وبكلمات الله التامة من غضبه وعقابه وشر عباده ومن همزات الشيطان ان يحضرون **م**الك عن يحيى بن سعيد انه قال اسرى برسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى عقرتيا من الجن يطلبه بشعلة من نار كما التفت رسول الله صلى الله عليه وسلم راءه فقال له جبريل افلا اعلمك كلمات تقولهن اذا انت قلتهن طفت شعلته وخولفيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بلى فقال جبريل قل اعوذ بوجه الله الكريم وبكلمات الله التامة التي لا يجاء بزمن بر ولا فاجد من شرماء ينزل من السماء ومن شرماء يعرج فيها وشر ما ذرأ في الارض وشر ما يخرج منها ومن فتن الليل والنهار ومن طوارق الليل والنهار الا يطرق بخبر وارجل **م**الك عن سهيل بن ابي سلمة عن ابيه عن ابي هريرة ان رجلا

له اتخذ لذه نسا لهم وصلها باشعارهن **١٢** **هـ** قوله سدل اي ترك شعر ناصيته على حبه قال النووي قالوا المراد ارساله على الجبين واتخاذها كالقصعة يقال سدل شعره وقوله اذا ارسل ولم يضعه وانبه **١٣** **هـ** قوله ثم فرق اي القى شعرا اسفل فترك منه شيئا اي جهة **١٤** **هـ** قوله الاختصاص اي قطع الاثنيين **١٥** **هـ** قوله ليعلم بهم تشديد اليم هو شعر الرأس اذا باغ المنكبين وقيل المراد بهما مطلق الشعر **١٦** **هـ** قوله فارجلها من الترجيل يعني همزة الاستفهام اي فامتشطها **١٧** **هـ** قوله تخيل بالنون والحاء المعجمة كهيئة مولاة عائشة **١٨** **هـ** قوله ان ابا بكر كان يصبغ مع عذرة النبي صلى الله عليه وسلم ان كان يخضب بالحاء والكسر اخرج الشيطان يعني مخلوطا يدل على ذلك بحرف الواو ما في مسلم ان ابا بكر كان يخضب بالحاء والكسر وعمر بالحاء وحده **١٩** **هـ** وليس على الناس فيه ضيق قلت اختلف اهل العلم سلفا وخلفا في انه لم يخضب احب ام تركه او في قد سبب جمع الى الاول مستدلين بحديث ابي هريرة ان اليهود والنصارى لا يصبغون في الغوايم اخرج الشيطان والنساء وغيرهم وحديث الى اامة قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم على شحنة من الانصار يرضي لحاهم فقال يا معشر الانصار حمروا ووصفوا وادخلوا اهل الكتاب اخرجهم حمرا حسنا ولهذا غضب الحسن والحسين وجميع كثير من كبار الصحابة وما ل كثير من العلماء الى ان ترك الخضب او في الحديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده مر فوعا من شاب شبيه فمى له نور الا ان يتفهم او يخضبها كما رواه الطبراني واخرج الترمذي وابن ماجه من حديث كعب بن مرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من شاب شبيه في الاسلام كانت له نورايوم القيامة واخرج الترمذي من حديث عمرو بن مرة ايضا وقال صحيح

واخرج الطبراني من حديث ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يكره تغيير الشيب ولهذا لم يخضب على وسلة بين الاكوع والى بن كعب وجميع من كبار الصحابة وجميع الطبري بين الاخبار الدالة على الخضب والاخبار الدالة على خلافه بان الامر لم يكون شيبه مستبعا فاستحب له الخضب ومن كان بخلافه فلا يستحب في حق **١٢** **هـ** قوله لا ارسلت عائشة بل ولو صبغ النبي صلى الله عليه وسلم لم كان ذكر صبغته صلى الله عليه وسلم اخرى واو اي من ذكر ابى بكر وقد نفاه انس من رواية قتادة على قلت وقد انكر انس كونه صلى الله عليه وسلم صبغ وقال ابن عمر انه راها يصبغ بالصفرة وقال ابو ربيعة اتيت النبي صلى الله عليه وسلم عليه بردان اخضران وله شعر قد علاه الشيب وشعره مخضوب بالحاء رواه الحاكم واصحاب السنن وسئل ابو هريرة بل خضب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم رواه الترمذي وجميع باه صبغ في وقت وترك في معظم الاوقات فانه كل ما لاى ويمكن ان يقال من نعى الصبغ نعى صبغ الدوام او الاظلية ومن اشتهه اراد اثباته بطريق الندرة فلا منافاة قال الترمذي في المشاغل لان الروايات الصحيحة ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يبلغ الشيب اي لم ينظر البياض في شعره كثير بحيث يحتاج الى الخضب **١٣** **هـ** قوله بكلمات الله التامة قال النووي معناه المكاملات التي لا يدخلها نقص ولا عيب وقيل النافيات الشافيات قال المظهر الكلمات التامة اسماء وصفاته وقيل المراد به القرآن **١٤** **هـ** قوله بمزات بضم الباء وقع اليم جمع همزة من الهمز وهو الخنس والغفران **١٥** **هـ** قوله اسرى الاسراء السير في الليل والمراد بهما عروجه صلى الله عليه وسلم الى السموات بالليل **١٦** **هـ** قوله عقرت فليت من العقر بكسر العين بمعنى الخشب **١٧** **هـ** قوله يطرق اصل الدق ويسمى الاق بالليل طارقا لاحتياجه الى الدق **١٨**

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا انصرف من صلوة الغداة يقول هل رأى احد منكم الليلة رؤيا ويقول ليس يبقى
بعدي من النبوة الا الرؤيا الصالحة **مسألة ٢٥** عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال لن يبقى بعدي من النبوة الا المبشرات فقالوا وما المبشرات يا رسول الله قال الرؤيا الصالحة يراها الرجل الصالح
او ترى له جزء من ستة واربعين جزءا من النبوة **مسألة ٢٦** عن يحيى بن سعيد عن ابي سلمة بن عبد الرحمن انه قال
سمعت ابا قتادة بن ربعي يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الرؤيا الصالحة من الله والحلم من الشيطان
فاذا رأى احدكم الشئ يكرهه فلينفث عن يساره ثلاث مرات وليتعوذ بالله من شرها فانها لن تضره ان شاء الله قال ابو سلمة
ان كنت لأرى الرؤيا هي اثقل على من الجبل فلما سمعت هذا الحديث فما كنت ابا ليها **مسألة ٢٧** عن هشام بن عروة عن
ابيه انه كان يقول في هذه الآية لهم البشراى في الحياة الدنيا وفى الآخرة قال هي الرؤيا الصالحة يراها الرجل او ترى له فاجاء
في الزود **مسألة ٢٨** عن موسى بن ميسرة عن سعيد بن ابي هند عن ابي موسى الاشعري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله **مسألة ٢٩** عن علقمة بن ابي علقمة عن امه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه
وسلم انه بلغها ان اهل بيت في دارها كانوا سكا نافيها وعندهم نود فارسلت اليهم لئلا يخرجوها لآخر جنكم من دارى
وانكرت ذلك عليهم **مسألة ٣٠** عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان اذا وجد احدا من اهله يلعب بالنرد ضربه وكسرها
قال يحيى وسمعت ما لك يقول لاخير في الشطرنج وكورها وسمعت يكره اللعب بها ويغيرها من الباطل ويتلو هذه الآية
فماذا بعد الحق الا الضلال **العجل في السلام** **مسألة ٣١** عن زيد بن اسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
يسلم الراكب على الماشي واذا سلم من القوم واحد اجزأ عنهم **مسألة ٣٢** عن وهب بن كيسان عن محمد بن عمرو بن
عطاء انه قال كنت جالسا عند عبد الله بن عباس فدخل عليه رجل من اهل اليمن فقال السلام عليكم ورحمة الله و
بركاته ثم زاد شيئا مع ذلك ايضا قال ابن عباس وهو لو شئت قد ذهب بصره من هذا قالوا هذا اليمانى الذى يفشاك
فخرجوا اياه قال فقال ابن عباس ان السلام انتهى الى البركة قال يحيى سئل مالك هل يسلم على المرأة فقال امسا
المتجالة فلا اكره ذلك واما الشابة فلا حب ذلك فاجاء في السلام على اليهودى والنصرانى **مسألة ٣٣**
عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اليهود اذا سلم عليكم احد هم فانما
يقول السام عليكم فقل عليهم سئل مالك عن سلمى اليهودى والنصرانى هل يستقبله ذلك فقال لا جاع
السلام **مسألة ٣٤** عن اسحاق بن عبد الله بن ابي طلحة عن ابي مرة مولى عقيل بن ابي طالب عن ابي واقد الليثي
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بينما هو جالس في المسجد والناس معه اذا قبل نفر ثلثة فاقبل اثنان الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم وذهب واحد فلما وقفا على رسول الله صلى الله عليه وسلم سلما فاما احدهما فرأى فرجة في الحلقة فجلس فيها واما
الآخر فجلس خلفهم واما الثالث فادبر ذاهبا فلما فرغ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الا اخبركم عن نفر الثلاثة اما احدهم

١ قوله الرؤيا الصالحة يحتمل والله اعلم ان يريد به البشارة ويحتمل ان يريد به الصادقة من الله تعالى والحلم يحتمل ان يريد به ما يحزن ويحزن
الان يريد به الكاذبة من الشيطان انه يحيل بها ليغتر او ليمزن فالرؤيا من الله تعالى والحلم من الشيطان
قوله اذا رأى احدكم الشئ يكرهه فيكرهه يحتمل ان يريد به يخيفه ويحزنه فلينفث عن يساره وليتعوذ بالله
من شره **٢** قوله فلينفث بضم الفاء وكسرها والنفث نفع لطيف بلا رقيق وفي رواية
وليستحول عن جنبه **٣** قوله في الزود الزود معروف معرب وشير بن معناه حلو **٤** قوله من
يقال له الزود شيركة في القاموس وفي النهاية معرب وشير بن معناه حلو **٥** قوله من
لعب بالنرد والنرد نوع من اللعب مشد شاغل وقوله فقد عصى الله اخبر ان لعب بها عاص لله عز وجل و
ذلك يقتضى النهي عن اللعب وبها عام في اللعب على اى وجه كان من قمار او غيره ولا يجوز عند مالك اللعب
بالنرد ولا بالشطرنج **٦** قوله لم يخرجوا على معنى المباحة لا لعب بها وينظر اليها قال لان الجلوس
اليهم والنظر يدعوا الى المشاركة فيها قال محمد لاخير للعب كلها من الزود والشطرنج وغير ذلك فانه ان
كان مقامه ابره فهو ميسر محرر بالكتاب وان لم يكن مقامه ابره عيب باطل **٧** قوله يلعب
بالنرد ويحرم الزود قالت الاثمة الاربعية والجوبة وقال ابو اسحق المروزي من الشافعية يكره ولا يحرم
على **٨** قوله في الشطرنج ذهب ابو حنيفة وما لك واحدا الى تحريمه وقال الشافعي يكره ولا يحرم
على **٩** قوله يسلم الراكب على الماشي يريد ان يشرع في حقه ان يبدأ بالسلام وذلك يكون
من وجهين احدهما ان الرجلين اذا اتساوا في الماشي لا يرفع حال منه في امر الدنيا

واذا كان احدهما جالسا والاخر مارا سلم للمار على المجلس **١٠** قوله اجزأ عنهم قال النووي
ولكن لو سلموا كلهم كان افضل ردوى البودادى عن علي بن عيسى عن الجماعة اذا مروا ان يسلم احدهم معجزى
عن المجلس ان يرد احدهم انتهى **١١** قوله انتهى الى البركة وذلك لاستماعة اقسام الطاعة
السلامة من المضار وحصول المنافع وشبهاها فالزيادة عليها تطويل بلا طائل وبراغضا الخفيفة لا يزيد الرد
على بركاتها في الدر المختار رح قال محمد فاذا قال السلام عليكم ورحمة الله وبركاته فليقبل فان اتباع السنة
افضل لان العمل بالكثير في بدعة ليس خيرا من عمل قليل في سنة وظاهره ان الزيادة على دبر كاتر خلاف السنة مطلقا
١٢ قوله اما المتجالة بالجمع وتشديد اللام اى السنة في النهاية تجالت اى تسفت وكبرت **١٣** قوله
١٤ قوله السام الموت والغف منقولة عن داود **١٥** قوله فقل عليك بلا واد بجميع رواية
الموطا وعند البخارى بالواو وجاءت الاصول في صحيح مسلم بخبرها واشباهها وهو اكثر قال النووي الصواب
جواز الحذف والاشياء وهو اجمود ولا مقسدة في لان السام هو الموت وهو علينا وعليهم **١٦** كشف المغطا
اشفاق الرحمن **١٧** قوله سلما يقتضى بان الوارد على القوم يبدؤهم كما يسلم الماشي على القاعد
قوله فرجة في الحلقة فجلس فيها يحتمل ان يراها في موضع يتخطى اليه ويحتمل ان يراها في موضع لا يتخطى
اليه فجلس احد الرجلين فيها حرصا على القرب من النبي صلى الله عليه وسلم في الاخذ عنه وجلس الآخر خلف
القوم وادبر اثنان اذ اهبنا بلاني الخيرة قوله لا اخبركم الا يريد والله اعلم ان يخبرهم عن مقاصدهم التي
خفيت عليهم فاما ظاهر فعلهم فقد راها من حضوره يحتمل ان يقصد الاخبار عما لهم عند الله تعالى اجزاء على
فعلهم **١٨**

فَأَوَى إِلَى اللَّهِ فَأَوَاهُ اللَّهُ وَامَّا الْآخَرُ فَأَسْتَحْيَا فَاسْتَحْيَا اللَّهُ مِنْهُ وَامَّا الْآخَرُ فَأَعْرَضَ فَأَعْرَضَ اللَّهُ عَنْهُ **م**٢٨ **ك** عَنْ اسْحَقَ
ابن عبد الله بن أبي طلحة عن انس بن مالك انه سمع عمر بن الخطاب **و**سلم عليه رجل فرد عليه السلام ثم سأل عمر
الرجل كيف انت فقال احمد اليك الله فقال عمر ذلك الذي اردت منك **م**٢٩ **ك** عَنْ اسْحَقَ بن عبد الله بن أبي طلحة
ان الطفيل بن ابي بن كعب اخبره انه كان يأتي عبد الله بن عمر فيغدو معه الى السوق قال فاذا غدا ونا الى السوق لم يمر
عبد الله بن عمر على سقاط ولا على صاحب بيعة ولا مسكين ولا احد الا سلم عليه قال الطفيل فجئت عبد الله بن عمر يوما
فاستتبعتني الى السوق فقلت له وما تصنع في السوق وانت لا تقف على البيعة ولا تسأل عن السلم ولا تسوم بها ولا تجلس
في مجالس السوق قال واقل اجلس بنا ههنا نتحدث قال فقال لي عبد الله بن عمر يا بابطين وكان الطفيل ذا بطن انما
نغدو ومن اجل السلام نسلم على من لقينا **م**٣٠ **ك** عَنْ يحيى بن سعيد ان رجلا سلم على عبد الله بن عمر فقال
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته والغايات والرائحات فقال له عبد الله بن عمر وعليك الفأفة كانه كره ذلك **م**٣١ **ك**
انه بلغه انه قال يستحب اذا دخل البيت غير المسكون يقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين **ب**اب في الاستيذان
م٣٢ **ك** عَنْ صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سأل له رجل فقال يا رسول الله
استأذن على امي فقال نعم فقال الرجل اني معها في البيت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم استأذن عليها فقال الرجل
انني خادما فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم استأذن عليها اتحب ان تراها عريانة قال لا قال فاستأذن عليها **م**٣٣ **ك**
عن الثقة عنده عن بكير بن عبد الله بن الاشجع عن يسير بن سعيد عن ابي سعيد الخدري عن ابي موسى الاشعري انه قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الاستيذان ان ثلث فان اذن لك فادخل والا فارجع **م**٣٤ **ك** عَنْ ربيعة بن ابي عبد الرحمن
وعن غيره واحد من علماءهم ان ابا موسى الاشعري جاء يستأذن على عمر بن الخطاب فاستأذن ثلاثا ثم رجع فارسل عمر بن
الخطاب في اثره فقال مالك لم تدخل فقال ابو موسى الاشعري سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الاستيذان ان ثلث
فان اذن لك فادخل والا فارجع فقال عمر بن الخطاب ومن يعلم هذا النكاح لم تأتني بمن يعلم ذلك لا فعلن بك كذا وكذا فخرج
ابو موسى حتى جاء مجلسا في المسجد يقال له مجلس الانصار فقال اني اخبرت عمر بن الخطاب اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم يقول الاستيذان ان ثلث فان اذن لك فادخل والا فارجع فقال لئن لم تأتني بمن يعلم هذا لا فعلن بك كذا وكذا فان
كان سمع ذلك احد منكم فليقم معي فقالوا لابي سعيد الخدري قم معه وكان ابو سعيد اصغرهم فقام معه فاخبر بذلك عمر
ابن الخطاب فقال عمر لابي موسى اما اني لاهلك وخشيت ان يتقول الناس على رسول الله صلى الله عليه وسلم **ع**٣٥ **ك** عَنْ
في العطاس **م**٣٦ **ك** عَنْ عبد الله بن ابي بكر عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان عطس فشمته ثم
ان عطس فشمته ثم ان عطس فشمته ثم ان عطس فقل له انك مضمون قال عبد الله بن ابي بكر لا ادري ابعد الثلثة
او الاربعة **م**٣٧ **ك** عَنْ نافع بن عبد الله بن عمر كان اذا عطس فقل له يرحمك الله قال يرحمنا الله واياكم ويغفر لنا و
لكم فاجاء في الصور والتماثيل **م**٣٨ **ك** عَنْ اسحاق بن عبد الله بن ابي طلحة ان رافع بن اسحق مولى الشفاء اخبره

ا قوله وسلم جليلة من مفعول سمع **هـ**١٢ قوله فيغدو معه الى السوق
اي يذهب الطفيل مع ابن عمر صباحا الى السوق **هـ**١٣ قوله على سقاط بتشديد القاف هو الذي
يبيع سقط المتاع ودوير **هـ**١٤ قوله وانت لا تقف على البيع يفتح الباب ويشد التحية المكسوة
مثل البائع لا تقف على البيع تشترى او يبيع ولا تسأل عن السلعة كسر ففتح جمع سلعة المتاع الذي
معرض البيع ولا تسام من مساومتها اي لا تسأل عن قيمة السلعة وما يتعلق بها ولا تجلس فيه
مجالس السوق اي تنظر الى من يمر بها ويعاقل فيها واذا كذا لك فامخر جبك الى السوق بل هو عبث
اجلس بنا ههنا نتحدث في امور ديننا ودنيانا ولا نذهب الى السوق **هـ**١٥ قوله وانت
لا تقف على البيع اي لا تقوم عليه واغرب من فسر لا بان لا شعورك في البيع **هـ**١٦ قوله
قوله استأذن على امي يتقصد بهمة الاستفهام **هـ**١٧ قوله فقال الرجل اني معها في البيت
يعني اتاواي يكونان في بيت واحد والاستيذان انما شرع في غير ميتة فكانه اذا يذكره هذا ثم يذكره
لها الاطلاع على علمه شرعية الاستيذان في مثل هذا او قصد التخفيف لتعسر الاستيذان في كل مرة فبه
النبي صلى الله عليه وسلم على علمه شرعية بقوله اتحب ان تراها عريانة باستفهام انكار اي يعنى
اذ لم تحب فان دخلت عليها بلا اذن فلعلها عنده لك تكون عريانة فترام كذا **هـ**١٨ قوله
قوله في البيت كان يعني ان الاستيذان انما يكون لاجنبى يدخل احيانا **هـ**١٩ قوله
فاستأذن ثلثا وفي مسلم قال ابو هريرة اتى عمر فقال السلام عليكم فاعيد الشدة بن قيس يستأذن فلم يؤذن

لر فقال السلام عليكم هذا ابو موسى فلم يؤذن له فقال سلام عليكم هذا الاشعري ثم رجع ما في البخاري فكانه وجره
فروج **هـ**٢٠ قوله لم تأتني الا على معنى الزجر والوعيد عن التسامح في حديث النبي صلى الله عليه وسلم
وقد كان يقول قلوا الحمد لله عن النبي صلى الله عليه وسلم وانا شرهكم قيل معناه وانا شرهكم في الاجر قال
مالك معناه وانا شرهكم في التقليل وقوله اما اني لم اترك ولكن خشيت ان يتقول الناس على رسول الله
صلى الله عليه وسلم يتحمل ان يكون الوعيد والزجر لغيره اذا كان هو عنده وغيره يتحمل ان يكون الوعيد
له حين اظهر الى الامام امره في غير موضع منه ولا يمكن ان يفصل فيه بين المتهم وغيره فكان الحكم فيه منع
الجميع كالمنع من الذرائع **هـ**٢١ قوله التشميت للعاطس ان يقال له يرحمك الله وكان اصله
ازالة الشارة فاستعمل للدعاء بالخير لقصد ذلك قاله البيضاوي وفي النهاية التشميت بالشمين والسين
الدعاء للعاطس بالخير والبركة **هـ**٢٢ قوله فشمته بتشديد الميم المكسورة اي اجبه ببركة الله
هـ٢٣ قوله مضمونك اي مذكوم والضناك بالضم الزكام يقال اضنك الله واكرمك والقياس ان يقول
فهو مضنك ومزكم ولكن جاء على اضنك واكرمك في النهاية **هـ**٢٤ قوله قال يرحمنا الله واياكم ويغفر لنا و
للكم عطس فقل له يرحمك الله ويغفر لنا ولكم وقال مالك الشافعي
يغفر بين يدين وهذا هو الصواب فقد صحت الحاديث بها قاله النووي **هـ**٢٥ قوله التماثيل جمع
تمثال بالكرمي الصورة **هـ**٢٦ قوله الشفاء بكسر الشين البهيمية والغاء بنت عبد الله بن عبد شمس
ابن خلف اسمها ليلى **هـ**٢٧

والا يشرب الماء بل يكتفي بالتقديم ويبول في كل اربعين يوما قطر ولا يسقط له من ١٢ **٩** قوله كلا
بصفة الامر اى من هذا الضرب ١٣ **١٠** قوله اولاً تأكل يعنى تأمرنا بالاكل ولا تأكل ١٢ انت
١١ قوله انى تحضر من الشدا حاضرة اى من الملائكة الذى نناجهم وراحمه الضرب كرسية فلذلك
تركت خيفة ان يؤذى الملائكة ١٣ على **١٢** قوله فانه خير لك من العتق وفى المكافاة فى المديونة وكون
صلة الرحم افضل من العتق وفى الصحيحين ان ميسونة اعتقت وليدة فقال النبى صلى الله عليه وسلم
لو اعطيتها نواصيتك كان اعظم لاجرك ١٢ على **١٣** قوله ممنوذاى مشوى بالججارة الحماة فى القاموس
حذا الشاة يحنذ باحنذا واحدا واشوا وجعل فوقها ججارة حماة ١٢ **١٤** قوله بارض قومي بكمة اصلا
اولم يكن مشهورا كثيرا فيها ١٣ ح **١٥** قوله افاخر اى اكرهه تقدره والفاء للسببية ١٢ على **١٦**
قوله لست باكله ولا محرم قال محمدا جاء فى اكله اختلاف اى وردت فى جواز اكله وعدمه احادىث مختلفة
فان حديث ابن عمر وكذا حديث خالد يدل على الحل وحديث عائشة وعلى يدل على النهى واذا تعارضت
الاخبار فى الحل وعدمه رجحت اخبار عدمه احتياطاً فنهى عن حرمه كراهة عياض عن قوم ومنهم من كرهه وهو
لاى ابى حنيفة والابى يوسف ومحمد ومنهم من قال باباحة اكله ١٣ **١٧** قوله من اقتنى كلبا اى اتخذه واخر
عنده والقتية لشيء اتحاده واخره عنده ١٢ على **١٨** قوله كل يوم قيراط اى قدر معلوم عند الله لا يتنازع
دخول الملائكة والما يلحق المارة من الاذى من ترويع الكلب لهم وقصده اياهم اعلاما يقتل بمن دلوغ
من الاوانى عند العلق ١٢ على **١٩** قوله ضاريا اى معلما للصيد مستعدا ليقال ضرى الكلب بالصيد
ضار اى تعود ذلك واستمر عليه ١٢ على

يوم قيروطان مكالك عن نافع عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر يقتل الكلاب ما جاء في
 امر الغنم مكالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رأس الكفر نحو
 المشرق والفخر والخيل والابل والقداديين أهل الوبر والسكينة في أهل الغنم مكالك عن عبد الرحمن
 ابن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة عن أبيه عن أبي سعيد الخدري أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يوشك أن يكون خير مال المسلم غنما يتبع بها شعف الجبال ومواقع القطر يفرق دينه من الفتن مكالك عن نافع
 عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يمتلبن أحد ماشية أحد بغير إذنه يحب أحدكم أن يؤتى مشربته فتكسر
 خزانته فينقل منه طعامه وإنما يخذلهم ضرور ومواشيهما طعامهم فلا يمتلبن أحد ماشية أحد إلا بإذنه مكالك أنه
 بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما من نبي إلا وقد رعى غنما قيل أنت يا رسول الله قال وأنا ما جاء في الفأرة
 تقم في السمن والبداء بالاكل قبل الصلوة مكالك عن نافع أن ابن عمر كان يقرب إليه عشاء
 فيسمع قراءة الإمام وهو في بيته فلا يجعل عن طعام حتى يقضي حاجته منه مكالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن
 عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن عباس عن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 سئل عن الفأرة تقم في السمن فقال انزعوها وأحولها فأطرحوها ما يتقى الشؤم مكالك عن أبي حازم بن دينار
 عن سهل بن سعد الساعدي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أن كان فقي الفرس والمراة والمسكن يعفى لشؤم مكالك
 عن ابن شهاب عن حمزة وسالم ابني عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشؤم في الدار
 والمرأة والفرس مكالك عن يحيى بن سعيد أنه قال جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول
 الله دار سكناها والعد وكثير المال وأفرقت العد وذهب المال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دعوها ذميمة ما يكره
 من الأسماء مكالك عن يحيى بن سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للفتنة تحلب من يحلب هذه فقام رجل
 فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما اسمك فقال الرجل مروة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اجلس ثم قال من يحلب
 هذه فقام رجل فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما اسمك فقال له حرب فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اجلس
 ثم قال من يحلب هذه فقام رجل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما اسمك فقال لعش فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم احلب مكالك
 عن يحيى بن سعيد أن عمرو بن الخطاب قال لرجل ما اسمك فقال جمنة قال ابن من قال ابن شهاب قال من قال من
 الحرقة ابن مسكنك قال بجزة النار قال ياتيهما قال بذات لظى فقال ادرك اهلك فقد احترقوا قال فكان كما قال عمرو بن
 الخطاب ما جاء في الحجامة وأجرة الحجامة مكالك عن حميد الطويل عن أنس بن مالك أنه قال احتجم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بحجمه أبو طيبة فأملاه بصاع من تمر وأمر أهله أن يخففوا عنه من خراجه مكالك أنه بلغه
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن كان دواء يبلغ الداء فإن الحجامة تبلغه مكالك عن ابن شهاب عن ابن جنيصة
 (النضاري) أحيد بن حارث أنه استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في إجارة الحجامة فنهاه عنها فلم يزل يسأله ويستأذنه حتى
 قال اعلفه نافعك وأطعمه يعفى رقيقك ما جاء في المشرق مكالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أنه

١٤ قوله أمر يقتل الكلاب قال النودى اجتمعوا على قتل
 الكلاب العقور واختلفوا فيما لا ضرر به فذهب الشافعية إلى أن القتل فسوخ في جميع العقور ما لم يجر من
 أمر النبي صلى الله عليه وسلم ولا يقتل الكلاب كلها ثم نسخ ذلك إلا الأسود البهيم ثم استقر النهي من قتل
 الجميع وقال مالك وأصحابه أنه يقتل الكلاب الأكلب الصيد وقال طائفة أن ما قبل قتل القلب إلا بالي
 إذا لم يؤذ ولا يضر الكلاب فسوخ ١٥ قوله رأس الكفر في رواية رأس الفتنه أي منشأ
 ذلك وأبتدأه يكون نحو المشرق بالنصب على أنه ظرف مستقر قال الباجي المراد به أهل فارس وأهل نجد
 ١٦ قوله الفراء بن يشيد الدال عند الأكثر فهو جمع قدا وهو من يعلو صوته والغدي الصوت
 الشديد ١٧ قوله شعف الجبال يفتح الشين المعجم والعين المهملة إعلام في القاموس شعث
 كل شيء أعلا وجهه شاعاف ١٨ قوله مواقع القطر يقرأ في مواضع نزول المطر وهو بطون الدود
 والصعاري وقال الطيبي القطر عبارة عن العشب والكلأ في رؤس الجبال ١٩ قوله شريرة
 بعنم الراء غرقة وهي بيت فوقاني يوضع فيه الساع ٢٠ قوله عشاءه هو بفتح طعام يؤكل عند
 العشاء إلى المغرب ٢١ قوله حتى يقتضى عملا بقوله صلى الله عليه وسلم إذا وضع عشاءه أحكم وأبقت
 الصلوة فلا يجعلن حتى يفرغ من آخره الشخان ٢٢ قوله (صلى الله عليه وسلم) انزعوها وما
 حولها يقتضى أن سئل عن سمن جامد ولو كان ذبا لم يميز ما حولها من غيره ولكنه لما كان جامدا نجس ما حولها
 نجاستها وبقي الباقي ما كان عليه من الطهارة ٢٣ قوله أن كان فقي الفرس قال ابن العربي معناه أن
 كان غلق الشؤم في شيء ما جرى في مقتضى العادة فأنما يخلقه الله في هذه الأشياء قال المازري يحتمل

هذه الرواية أن يكون الشؤم عقاب هذه الثلاث حتى يجمع أن النفوس تقع فيه التشاؤم بهذا أكثر ما يقع بغير
 ١٢ قوله دار حال ابن العربي والدار المذكورة في حديثه دار مكل بن عوف أخي عبد الرحمن بن
 عوف ١٣ قوله دوا ذميمة أي تركوها ذميمة فيل بمعنى مفعولة وإنما أمرهم بالتحويل
 عنها الباطل لما وقع في نفوسهم من أن المكروه إنما أصابهم بسبب السكنى فإذا تحولوا عنها انقطعت مادة ذلك
 الوجود وزال عنهم ما خاط بهم من الشهية كذا في النهاية عن الخطابي ١٤ قوله للفتنة تحلب من يحلب
 لبن وقيل القرية العهد بالنجاح ١٥ قوله ما اسمك يحتمل أنه قصدا ليعرف اسمه ليدعوه
 به إذا أراد أن يأمره أو ينهيه ويحتمل أنه قصد بذلك التفاديل فلما قال قوله حرب كره رسول الله
 صلى الله عليه وسلم هذا الاسم وكان يكره من الأسماء ما يقع منها والفرق بين هذا وبين الطيرة المنوعة التي
 الطيرة ليس في لفظها ولا في منظرها شيء مكروه ولا مستبغح وإنما يستقدان عند لقائهما على وجه مخصوص
 يكون الشؤم ويمتنع المراد وليس كذلك هذه الأسماء فإنها أسماء كريمة بغيره ١٦ قوله كما قال عمر
 ابن الخطاب وفي الرواية الموصولة فخرج الرجل فوجد أهلك قد احترقوا على قال أبو الوليد على معنى التفاديل
 لساعة وقد كانت هذه حال هذا الرجل قبل ذلك ما احترق أهلك ولكنه شيء يليقه الله عز وجل في قلبه التفاديل عند
 سماع الغال من السرور بالشيء وقوة رجائه في الرجوع من الشيء وشدة حذره من نيل ذلك ويليقة الله
 سبحانه على سبانه ١٧ قوله وأمر أهلك وهم بنو حارثة على الصحيح وقيل بنو بياض ١٨ قوله
 أن يخففوا عنه من خراجه هو ما يقرره السيد على عبده أن يؤذيه بالبسر كل يوم كذا وكذا من كبره وكان خراجه
 ثلثة اصع فوضع عنه بهذه الشفاعة صاع ١٩ قوله نافعك هو البعير الذي يسقى به الماء ٢٠

قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يشير إلى المشرق ويقول ما ان الفتنة ههنا ان الفتنة من حيث يطلع قرن الشيطان
 من ذلك انه بلغه ان عمرو بن الخطاب اراد الخروج الى العراق فقال له كعب الاحبار لا تخرج اليها يا امير المؤمنين فان بها تسعة
 اعشار السحر وبها فسقة الجحيم وبها الداء العضال ما جاء في قتل الحيات وما يقال في ذلك من ذلك عن
 نافع عن ابي لبابة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن قتل الجنان التي في البيوت من ذلك عن نافع عن سائبة مولاة لعائشة
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن قتل الحيات التي في البيوت الا اذا الطفيتين والابنة فانها يخطفان البصر ويطرخان ما في
 بطون النساء من ذلك عن صيفي مولى ابن ابي السائب مولى هشام بن زهري قال دخلت على ابي سعيد الخدري
 فوجدته يصلي فجلست انتظرة حتى قضى صلوته قال فسمعت تحريكاً تحت سريره في بيته فاذا حية فقامت لاقتلها فاشأ إلى ابو
 سعيد ان اجلس فلما انصرف اشار إلى بيت في الدار فقال اترى هذا البيت قلت نعم فقال انه قد كان فيه نقي حديث عهد
 بعن فخرج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الخندق فبينما هو به اذا تاه الفقي يستأذنه فقال يا رسول الله ائذن لي احدث
 باهلي عهداً فاذن له رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال خذ عليك سلاحك فاني اخشى عليك بني قريظة فانطلق الفقي إلى
 اهله فوجد امرأته قائمة بين البابين فاهوى الفقي اليها بالرمح ليطنها وادركته غيرة فقالت لا تعجل حتى تدخل وتنظر ما في
 بيتك فدخل فاذا هو حية منطوية على فراشه فركز في راسه ثم خرج بها فوضعه في الدار فاضطربت الحية في رأس الرمح و
 خرا الفقي ميتاً فما يدري ايها كان اسرع موتاً الفقي ام الحية فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان في المدينة جناحاً قد اسلموا
 فاذا رأيتم منهم شيئاً فاذا نوه ثلثة ايام فان بدا لكم بعد ذلك فاقتلوه فانما هو شيطان ما يؤمر به من الكلام في السفر
 من ذلك انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا وضع رجله في الغرير وهو يريد السفر يقول بسم الله اللهم انت
 الصاحب في السفر والخليفة في اهل اللههم ازلنا الارض وهون علينا السفر اللهم اني اعوذ بك من وعشاء السفر ومن كآبة
 المنقلب ومن سوء المنظر في المال والاهل من ذلك عن الثقة عنده عن يعقوب بن عبد الله بن الاشج عن بسري بن سعيد
 عن سعد بن ابي وقاص عن خولة بنت حكيم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من نزل منزلاً فليقل اعوذ بكلمات الله التامات
 من شر ما خلق فانه لن يضره شيء حتى يرتحل فاجاء في الوحدة في السفر للرجال والنساء من ذلك عن عبد الرحمن
 ابن حرملة عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الراكب شيطان والراكب شيطانان و
 الثلثة ركب من ذلك عن عبد الرحمن بن حرملة عن سعيد بن المسيب انه كان يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الشيطان يركبهم بالواحد والاثنين فاذا كانوا ثلثة لم يركبهم من ذلك عن سعيد بن ابي سعيد المقبري عن ابي هريرة
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر مسافرة يوم وليلة الا مع ذي محرم منها ما
 يؤمر به من العمل في السفر من ذلك عن ابي عبيد مولى سليمان عن خالد بن معدان يرفعه قال ان الله تبارك و
 تعالى رفيق يحب الرفق ويرضى به ويعين عليه ما لا يعين على العنف اذا ركبتم هذه الدواب العجم فانزلوها ما زلها فان

١٢ قوله انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا وضع رجله في الغرير وهو يريد السفر يقول بسم الله اللهم انت
 الصاحب في السفر والخليفة في اهل اللههم ازلنا الارض وهون علينا السفر اللهم اني اعوذ بك من وعشاء السفر ومن كآبة
 المنقلب ومن سوء المنظر في المال والاهل من ذلك عن الثقة عنده عن يعقوب بن عبد الله بن الاشج عن بسري بن سعيد
 عن سعد بن ابي وقاص عن خولة بنت حكيم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من نزل منزلاً فليقل اعوذ بكلمات الله التامات
 من شر ما خلق فانه لن يضره شيء حتى يرتحل فاجاء في الوحدة في السفر للرجال والنساء من ذلك عن عبد الرحمن
 ابن حرملة عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الراكب شيطان والراكب شيطانان و
 الثلثة ركب من ذلك عن عبد الرحمن بن حرملة عن سعيد بن المسيب انه كان يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الشيطان يركبهم بالواحد والاثنين فاذا كانوا ثلثة لم يركبهم من ذلك عن سعيد بن ابي سعيد المقبري عن ابي هريرة
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر مسافرة يوم وليلة الا مع ذي محرم منها ما
 يؤمر به من العمل في السفر من ذلك عن ابي عبيد مولى سليمان عن خالد بن معدان يرفعه قال ان الله تبارك و
 تعالى رفيق يحب الرفق ويرضى به ويعين عليه ما لا يعين على العنف اذا ركبتم هذه الدواب العجم فانزلوها ما زلها فان

١٢ قوله انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا وضع رجله في الغرير وهو يريد السفر يقول بسم الله اللهم انت
 الصاحب في السفر والخليفة في اهل اللههم ازلنا الارض وهون علينا السفر اللهم اني اعوذ بك من وعشاء السفر ومن كآبة
 المنقلب ومن سوء المنظر في المال والاهل من ذلك عن الثقة عنده عن يعقوب بن عبد الله بن الاشج عن بسري بن سعيد
 عن سعد بن ابي وقاص عن خولة بنت حكيم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من نزل منزلاً فليقل اعوذ بكلمات الله التامات
 من شر ما خلق فانه لن يضره شيء حتى يرتحل فاجاء في الوحدة في السفر للرجال والنساء من ذلك عن عبد الرحمن
 ابن حرملة عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الراكب شيطان والراكب شيطانان و
 الثلثة ركب من ذلك عن عبد الرحمن بن حرملة عن سعيد بن المسيب انه كان يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الشيطان يركبهم بالواحد والاثنين فاذا كانوا ثلثة لم يركبهم من ذلك عن سعيد بن ابي سعيد المقبري عن ابي هريرة
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر مسافرة يوم وليلة الا مع ذي محرم منها ما
 يؤمر به من العمل في السفر من ذلك عن ابي عبيد مولى سليمان عن خالد بن معدان يرفعه قال ان الله تبارك و
 تعالى رفيق يحب الرفق ويرضى به ويعين عليه ما لا يعين على العنف اذا ركبتم هذه الدواب العجم فانزلوها ما زلها فان

كانت الارض جربة فالجوا عليها بنقيها وعليكم بسيد الليل فان الارض تطوى بالليل مالا تطوى بالنهار واياكم والتعريض على الطريق فانها طريق الدواب وماوى الحيات **٤٨٠** قال عن سمي مولى ابي بكر عن ابي صالح السمان عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال السقر قطعة من العذاب يمنع احدكم نومه وطعامه وشرابه فاذا قضى احدكم نهمته من وجهه فليجعل الى اهله الاهر بالرفق بالمملوك **٤٨١** قال انه بلغه ان ابا هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف ولا يكلف من العمل الا ما يطيق **٤٨٢** قال انه بلغه ان عمر بن الخطاب كان يذهب الى العوالي كل سبت فاذا وجد عبدا في عمل لا يطيقه وضع عنه منه **٤٨٣** قال عن عمار بن سهيل بن مالك عن ابيه انه سمع عثمان بن عفان وهو يخطب وهو يقول لا تكفوا الامة غير ذات الصنعة الكسب فانكم متى ما كلفتموها ذلك كسبت بفرجها ولا تكفوا الصغير الكسب فانه اذا لم يجد سرق وعفوا اذا عفكم الله وعليكم من المطاع بما طاب منها ما جاء في المملوك وهبته **٤٨٤** قال عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال العيد اذا نعمت لسيده واحسن عبادة الله فله اجره مرتين **٤٨٥** قال انه بلغه ان امة كانت لعبد الله بن عمر بن الخطاب راعيا عمر بن الخطاب وقد تهيأت بهيمة الحرائر فدخل على ابنته حفصة فقال المارجارية اخيك تحوش الناس وقد تهيأت بهيمة الحرائر وانكر ذلك عمر ما جاء في البيعة **٤٨٦** قال عن عبد الله بن دينار ان عبد الله بن عمر قال كنا اذا بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة يقول لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما استطعتم **٤٨٧** قال عن محمد بن المنكدر عن أميمة بنت رقيقة انها قالت ايتت رسول الله صلى الله عليه وسلم في نسوة بايعنه على الاسلام فقلن له يا رسول الله صلى الله عليه وسلم نبايعك على ان لا نشرك بالله شيئا ولا نسرق ولا نزنى ولا نقتل اولادنا ولا نأتى بهمتان نفتريه بين ايدينا وارجلنا ولا نعصيك في معروف قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما استطعتم واطقتن قالت فقلن الله ورسوله ارحم بنا من انفسنا هلم نبايعك يا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني لا اصاغر النساء انما قولن لما قولن امرأة كهولي لامرأة واحدة او مثل قولن لامرأة واحدة **٤٨٨** قال عن عبد الله بن دينار ان عبد الله بن عمر كتب الى عبد الملك بن مروان يبايعه فكتب اليه بسم الله الرحمن الرحيم اما بعد لعبد الله بن عبد الملك امير المؤمنين سلام عليك فاني احمد اليك الله الذي لا اله الا هو واقر لك بالسمع والطاعة على سنة الله وسنة رسوله فيما استطعت فايكره من الكلام **٤٨٩** قال عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قل لايخيه كافر فقد باء بها احدهما **٤٩٠** قال عن سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا سمعت الرجل يقول هلك الناس فهو اهلكهم **٤٩١** قال عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يقولن احدكم يا خيبة الدهر فان الله هو الدهر **٤٩٢** قال عن يحيى بن سعيد ان عيسى ابن مريم لقي خنزيرا فقال له انفذ بسلام فقبل له تقول هذا الخنزير فقال عيسى ابن مريم اني اخاف ان اعود لساني المنطق بالسوء فايؤمربه من التحفظ في الكلام **٤٩٣** قال عن محمد بن عمرو بن علقمة عن ابيه عن بلال بن الحارث المزني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الرجل ليتكلم بالكلمة من رضوان الله ما كان يظن ان تبلغ ما بلغت يكتب الله له بها رضوانه الى يوم القيمة يلقيه و

١

فالجوا عليها اي اسرعوا عليه **٤٩٤** قوله والتعريض النزول في اخر الليل للنوم والراية ١٢ على **٤٩٥** قوله السقر قطعة يريد تعب ومشقة والتلم فيه لشدة الحر والبرد والمطر ومنع ما يمنع من النوم الطعام والشراب على الوجه المعتاد قوله فان قضى يريد بلغ منها مراده وما يكفيه وما كان محتاجا اليه فليجعل الى **٤٩٦** قوله بالمعروف يريد ما يتوقى بطلان حاله وتغيره وفلاذه في التجارة والعمل ويحتمل ان يريد من مال الذي ياكل منه ومنه **٤٩٧** قوله نصح لسيده اي قام بمصالحه امثال امره واجتنب نهيته **٤٩٨** قوله تحوش بالمخاض والسين المهمتين اي تحالط الناس في النهاية الحوس شدة الاختلاط وفي القاموس في فصل الحمار الحوس وفي فصل الجيم الحوس طلب الشيء بالاستقصاء والتردد حال الاورد المبيت والطواف فيها **٤٩٩** قوله فيما استطعتم واطقتن هذه البيعة التي ذكرتها ائمة كانت بالمدينة بعد الحديبية والله اعلم لانها مذكورة في المتحفة وهي مدنية وما كان قبل الهجرة بمكة من مبايعته فلم يكن فيها ذكر شيء من ذلك ولما كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول لهم فيما استطعتم واطقتن وقوله فان الغد ورسوله يريد ان يرغبنا ويرضى بنا بلذنا من انفسنا اكراما منه وقوله اني لا اصاغر النساء يريد ان لا يثريهن بيدي يريد الله اعلم الاجتناب وذلك ان من حكم مبايعته الرجال المصافحة فمنع من ذلك في مبايعته النساء لما فيه من مباشرتهن وليس ذلك بشرط في صحة المبايعه لانها عقد فانما يتعقد بالقول كسائر العقود

ولذلك سمحت مبايعه عبد الله بن عمر لعبد الملك بالكتابة دون المصافحة **٤٩٨** قوله اصاغ النساء وفي البخاري عن عائشة ما سمت يده امرأة قط الا امرأة يملكها **٤٩٩** قوله انما قولن يعني ان القول يكفي ولا حاجة الى المصافحة ولا الى تخصيص كل امرأة بالمبايعه **٥٠٠** قوله يبايعه اي على الخلافة جلية جالية او مستأنفة **٥٠١** قوله فقد باء بها احدهما مستأنفة ان كان القول كافيا فهو كما قال وان لم يكن المقول كذلك كفي على القائل ان يصير كذلك لقوله لا خير كافر يريد ان يخاص عليه ان يكفره بمن مشروعه يكفر جاحده فيصير بذلك كافرا وقيل معنى فقد باء بها احدهما يريد بوزنه لهذا القول عليه وان لم يكن كافرا فوزنه بالقول على قائله ان احدهما يكون كافرا بهذا القول **٥٠٢** قوله اللهم امي اشد بهم لا كما قال النووي في الاذكار روى اهلهم برفع الكاف وفتحها والمشهور الرفع **٥٠٣** قوله فان الله هو الدهر اي هو جالب الحوادث لا غير ذلك لا في اعتقادهم ان جالبها الدهر ففسد الدهر وزمير يرجع حقيقة اليه سبحانه قيل في الكلام حذف مضاف تقديره اي مقلب الدهر والمتصرف فيه او الدهر بمعنى الدهر والدم والبراس للزمان الطويل واللام المدد وكذا في القاموس **٥٠٤** قوله انفذ بسلام بكسر الهمزة وفتح الفاء اي انفضصل وامضى سالما كذا في النهاية **٥٠٥** قوله من رضوان الله عليه ويريد من فيه يبايعه حال من الكبر **٥٠٦** قوله اني يوم القيمة يلقيه اي بغيره عمره فيقبض عليه الاسلام لا يعذب في قبره ولا يهان في حشره **٥٠٧** على

ان الرجل ليتكلم بالكلمة من سخط الله ما كان يظن ان تبلغ ما بلغت يكتب الله له بها سخطه الى يوم القيمة يلقاه **م**الك عن عبد الله بن دينار عن ابي صالح السمان انه اخبره ان ابا هريرة قال ان الرجل ليتكلم بالكلمة ما يلقى لها بالاً يرهوى بها في نار جهنم ان الرجل ليتكلم بالكلمة ما يلقى لها بالاً يرفعه بها في الجنة ما يكره من الكلام بغير ذكر الله **م**الك عن زيد بن اسلم عن عبد الله بن عمر انه قال قد مر رجلان من المشرق فخطبا فجب الناس لبيانها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من البيان لسحرا وقال ان بعض البيان لسحر **م**الك انه بلغه ان عيسى بن مريم كان يقول لا تكثروا الكلام بغير ذكر الله فتقشرو قلوبكم فان القلب القاسى بعيد من الله ولكن لا تعلمون ولا تنظروا في ذنوب الناس كأنكم رباب وانظروا في ذنوبكم كأنكم عبيد فانما الناس مبتلى ومعا فافرحوا اهل البلاء واحمدوا الله على العافية **م**الك انه بلغه ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت ترسل الى بعض اهلها بعد العقة فتقول الاتريهون الكتاب ما جاء في الغيبة **م**الك عن الوليد بن عبد الله بن صياد ان المطلب بن عبد الله بن حنطب المخزومي اخبره ان رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما الغيبة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تذكر من المراء ما يكره ان يسمع فقال يا رسول الله وان كان حقا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قلت باطلا فذلك البهتان ما جاء في ما يخاف من اللسان **م**الك عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من وقاه الله شر اثنين ولمح الجنة فقال رجل يا رسول الله الاتخيرنا فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم عاد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ذلك ايضا مثل مقالته الاولى فقال له الرجل الاتخيرنا يا رسول الله فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل ذلك ايضا فقال الرجل الاتخيرنا يا رسول الله ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل ذلك ايضا ثم ذهب الرجل يقول مثل مقالته الاولى فاسكته رجل الى جنبه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من وقاه الله شر اثنين ولمح الجنة ما بين لحية ومابين رجله ومابين رجله ومابين رجله **م**الك عن زيد بن اسلم عن ابيه ان عمرو بن الخطاب دخل على ابي بكر الصديق وهو مجند لسانه فقال له عمره غفل الله لك فقال ابو بكر ان هذا اوردني الموارد ما جاء في مناجات اثنين دون واحد **م**الك عن عبد الله بن دينار قال كنت انا وعبد الله بن عمر عند دار خالد بن عتبة التي بالسوق فجاء رجل يريد ان يناجيه وليس مع عبد الله احد غيري وغير الرجل الذي يريد ان يناجيه فدعا عبد الله بن عمر رجلا اخر حتى كنا اربعة فقال لي وللرجل الذي دعا استأخر شيئا فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يتناجى اثنان دون واحد ويتركا ه فان ذلك يحزنه **م**الك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا كان ثلاثة نفر فلا يتناجى اثنان دون واحد ما جاء في الصدق والكذب **م**الك عن صفوان بن سليمان رجلا قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم الكذب امر في يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا خير في الكذب فقال الرجل اعد لها واول لها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا جناح عليك **م**الك انه بلغه ان عبد الله بن مسعود كان يقول عليكم بالصدق فان الصدق يهدي الى البر والبر يهدي الى الجنة واياكم والكذب فان الكذب يهدي الى الفجور والفجور يهدي الى النار الاتري انه يقال صدق وبر وكذب وفجر **م**الك انه بلغه انه قيل للقمان ما بلغ بك ما نرى

له قوله الى يوم القيمة يلقاه بان ينتم بالشقاوة ويعذب في قبره وبيان في مشرقه حتى يلقاه يوم القيمة فيلقى في النار **له** قوله في الجنة وهي التي يلقى بها من مسلم مظلة او يفرج بها عن كربة او يصير بها مظلوما قاله ابن عبد البر **له** قوله ان من البيان البيان انما المقصود بالبلغ لفظ وهو من الفهم ذكاء القلب **له** قوله فتقشرو قلوبكم جوابا للنهي ومعنى السببية ظاهرة والقصة النبوة عن سماء الحج والميل الى مخالطة الخلق وقلة الخشية وعدم الخشوع والبكاء وكثرة الغفلة **له** على شرح مؤطا **له** قوله لا تنظروا في عيوب الناس كأنكم رباب يريد ان العبد لا ينظر في ذنوب غيره لانه لا يشيب على حسنها ولا يعاقب على سيئتها وانما ينظر فيها ربه الذي امره ونهاه فيشبه على حسنها ويعاقبه على سيئتها واما العبد فانه ينظر في عيوب نفسه ليصلح منها ما فسده ويتوب منها عما فطر قوله فانما الناس مبتلى يريد بالذنوب ومعاني يريد من الذنوب فارحوا اهل البلاء يريد من استحق بالذنوب **له** قوله الكتاب بضم الكاف وتشديد القوقية اي الملكة التي يكتب بها صفات الاعمال وفيه انه يكره الحديث بعد العشاء **له** على **له** قوله ما الغيبة سؤال الرجل النبي صلى الله عليه وسلم عن الغيبة يحتمل ان يكون لما سمع فيها من النبي من قول الله عز وجل ولا يغتب على النبي صلى الله عليه وسلم عن الغيبة النبي عنها ليجنبها فقال له النبي صلى الله عليه وسلم الغيبة ان تذكر من المراء ما يكره ان يسمع عن النبي صلى الله عليه وسلم من افعال المراء واقواله وصفاته التي يكره ان يوصف بها ويرى بما فاعلم النبي صلى الله عليه وسلم ان هذا من الغيبة وان كان يقول حقا **له** قوله من وقاه الله شر اثنين على معنى التحذير لانه من شرهما يحتمل ان يريد به اعتقارهما فنه معرفة ذلك قوله الاتخيرنا على معنى استدعاء خبره حتى اذا خبرتم بذلك ان يشغل عليهم الاحتراس منهم ورجبا

اذا سكت ان يوفقوا للعمل بها قال ابو الوليد يحتمل عندي ان يريد بذلك ان يحسب عنهم حتى يقولوا ما يظهر لهم في ذلك فلعلم ان يوجد عندهم صواب فهاذا سكت الرجل لمن اعاد كلامه رجاء ان يخرجه النبي صلى الله عليه وسلم بصواب ذلك ويبين لهم وجهه فينتهوا اليه ويأخذوا به **له** قوله ما بين لميم يفتح اللام خبر متد محذوف يعني ان الشيشين اللذين يدخل المراء يحفظ شرهما الجزء ما بين لميم ولميم قال الباقى يريد بفرقة فربما فيفضل فيما بين لميم والاكل والشرب والكلام والسكوت انتهى والاكثرا المراد بما بين لميم واللسان فان النطق به في سوء الشدة وقوعا من ذنوب سائر الجوارح **له** على **له** قوله لا يتناجى اثنان اي لا يسارا دون ثالث بغير اذنه **له** قوله يجوز لان الثالث يظن انها يقولان فيه شيئا **له** على **له** قوله اذا كان ثلاثة نفر على انه خبر كان وردى بالرفع على لغة الكوفى البراءة وردى كان مفردا وثلاثة بالرفع على ان كان تاما **له** على شرح مؤطا **له** قوله كذب امر في يريد كذبا في الشرع وقد اختلفت الناس في تأويل هذا فذهب قوم الى جواز الكذب على الاطلاق وقال قوم لا يجوز شي من ذلك الاعلى معنى التورية والالفاظ لا على معنى تعد الكذب وقصده **له** على **له** قوله عليكم بالصدق على معنى الاغراء والحض عليه وقوله فان الصدق يهدي الى البر يريد الى العمل الخالص من المأمور ويوصل اليه والبر يهدي الى الجنة معناه يرشد الى سبيلها ويوصل اليها وقوله الاتري ان يقال لصدق ويريد ان البر حال وكذا الصدق ويوصف بها الفعل الواحد لفاعله واحد وكذلك الكذب والفجور لما كان معناه واحدا يقال فيه كذب وفجر فيوصف فاعلم بالواحد **له** على **له** قوله يريد الى البر هو العمل الصالح الخالص من كل مذموم **له** على **له** قوله الى الفجور هو الميل عن الاستقامة وقيل الانبعاث في المعاصي **له**

يريدون الفضل فقال لقمان صدق الحديث وإداء الأمانة وترك ما لا يعني **م**الك أنه بلغه أن عبد الله بن مسعود كان يقول لا يزال العبد يكذب وتنتك في قلبه نكتة سوداء حتى يسود قلبه فيكتب عند الله من الكاذبين **م**الك عن صفوان ابن سليم أنه قال قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم أيكون المؤمن جباناً فقال نعم فقيل له أيكون المؤمن بخيلاً فقال نعم فقيل له أيكون المؤمن كذاباً قال لا ما جاء في أضاعت المال وذي الوجهين **م**الك عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن الله يرضى لكم ثلثاً ويسخط لكم ثلثاً يرضى لكم إن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً وإن تعتصموا بحبل الله وإن تتأصموا من ولادة الله أمركم ويسخط لكم قيل وقال وأضاعت المال وكثرة السؤال **م**الك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من شرب الناس ذوا الوجهين الذي يأتي هؤلاء بوجه هؤلاء بوجه ما جاء في عذاب العامة بعمل الخاصة **م**الك أنه بلغه أن امرأة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت يا رسول الله إنهم لك وفيما الصالحون فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم إذا كثرت الخبث **م**الك عن اسمعيل بن أبي حكيم أنه سمع عمر بن عبد العزيز يقول كان يقال إن الله تبارك وتعالى لا يعذب العامة بذنب الخاصة ولكن إذا عمل المنكر ما رااستحقوا العقوبة كلهم ما جاء في التقى **م**الك عن اسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك قال سمعت عمر وخرجت معه حتى دخل حائطاً فسمعته وهو يقول وبينى وبينه جدار وهو في جوف الحائط عمر بن الخطاب أمير المؤمنين يخرج يا ابن الخطاب والله لتتقين الله أوليعذبك **م**الك قال بلغني أن القاسم بن محمد كان أدركت الناس وما يعجبون بالقول قال مالك يريد بذلك العلل أنما ينظر إلى عمله ولا ينظر إلى قوله القبول إذا سمعت الرعد **م**الك عن عامر ابن عبد الله بن الزبير أنه كان إذا سمع الرعد ترك الحديث وقال سبحان الذي يسبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته ثم يقول إن هذا الوعيد لأهل الأرض شديد ما جاء في تركه النبي صلى الله عليه وسلم **م**الك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين أن أرواح النبي صلى الله عليه وسلم حين توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأرواح الذين تبعوا عثمان بن عفان إلى أبي بكر الصديق فيسأل الله مديارهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت لهن عائشة رضي الله عنها اليس قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نورث ما تركناه فهو صدقة **م**الك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يفتسم ورثتي ديناراً ما تركت بعد نفقة نسائي وموتة عاملي فهو صدقة ما جاء في صفة جهنم **م**الك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تاريفي آدم التي يوقدون جزء من سبعين جزء من نار جهنم فقالوا يا رسول الله أن كانت لكافية قال إنما فضلت بتسعة وتسعين جزءاً **م**الك عن عمار بن سهيل بن مالك عن أبيه عن أبي هريرة أنه قال أترونها حمراء كنأركم هذه لهن أسود من القار قال مالك القار الزفت الترغيب في الصدقة **م**الك عن يحيى بن سعيد عن أبي الحجاب سعيد بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

١ قوله وتنتك في قلبه نكتة سوداء قال أبو عبد الله النكتة الأثر الصغير من أي لون كان ووصفها بالسواد لأنه من ألوان الكفر قوله حتى يسود قلبه يعني أن يتصل ذلك منه حتى تستوعب النكتة قلبه ولا يزال شيء منها بالتوبة فيكتب عند الله من الكاذبين ومعناه أنه بعد ذلك عنه ويمنع التوبة ولا يفتح شيء يزيل عنه ما هو فيه **٢** قوله ولا تشركوا به شيئاً في عبادة فية واحدة خلا القول النوراني أنها اثنتان **٣** على **٤** أن تأصموا من ولادة الله يشهد به اللام أمركم أي جعله الله ولي أمركم وهو اللام ونواجره وأرادنا صحتهم ترك مخالفتهم الدعاء عليهم الدعاء لهم ونحو **٥** على **٦** قوله ويسخط لكم قيل وقال هو الأكثر من الكلام بين الناس قال فلان كذا وقيل والخوض فيما لا يعني كذا على عن مالك فلان كذا وقيل هو حكاية شيء لا يعلم محتمل وبها فلان وكما على الحكاية وقيل هما مصدران بمعنى القول **٧** على **٨** قوله واضاعت المال قيل المراد عدم حفظه وقيل الانفاق في المعاصي ومنه الأسراف في الطعام والملايس **٩** على **١٠** قوله وكثرة السؤال قال الباجي قال مالك لا أدري وهو ما أنكم عن كثرة المسائل وهو مسئلة أموا لهم قال ابن جابر معناه عند الأكثر التكثير من مسائل النوازل والأغلوالات وقال آخرون أراد سؤال المال والألحاح في على الخلق وقيل أخبار الناس وأحداث الأمان **١١** على **١٢** قوله ذوا الوجهين المراد به من يرى نفسه عند شخص أنه من جملته محببه وناصحه وهو يحدث في غيبة بمساوير وقيل المعنى من كان مع كل واحد من معدنين كان ضد ليقه وديم لا يذم ذلك عند **١٣** على **١٤** قوله أنهم لك وفيما الصالحون يريد أنها اعتقدت أن بالصالحين يرفع الله عن المسلمين العذاب ولعلها اعتقدت أنه

قول الله عز وجل وما كان الله ليعذبهم وانت فيهم فتأولت في كل قوم فيهم صالح وانما كان ذلك لنبيينا صلى الله عليه وسلم خاصاً أو آخره من الأنبياء فقد أهلك قومهم مع كون النبي فيهم وبجى الله رسله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لها نعم فقد يهلك الله الأمة فيهم الصالحون إذا كثرت الخبث ويستحيل أن يكون سالت أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم عن هذه الأمة خاصة واعتقدت أنها لم تعذب مع بقاء النبي صلى الله عليه وسلم فيها أنها لا تهلك ما دام فيها صالح من أمه النبي صلى الله عليه وسلم فاعلمها أنه ليس حال الصالح من أمته في ذلك حاله صلى الله عليه وسلم **٩** على **١٠** قوله يخ بج أي كلمة يقال عند المص والرضاء بالشيء وتكرر للمباغزة **١١** على **١٢** قوله لا نورث نحن معاشرة الأنبياء **١٣** على **١٤** قوله ما تركنا ما موصلة والعائد محذوف أي الذي تركناه **١٥** على **١٦** قوله لا يفتسم بتحتية وفوقية مفتوحتين بينهما فاف ساكنة وفي نسخة باسقاط الفوقية ثم يومر فروع على أنه خبر روى بالسكون كانه نهاهم أن يقتسموا ما خلف بعدهم والظاهر أن يكون الضاء بمعنى النهي فيقتضه مودها على نقص على الدينار لقلته ونه صلى الله عليه وسلم بما زاد على الدينار والذي يجمع عليه أهل السنة أن هذا حكم يجمع الأنبياء عليهم السلام وقال ابن عليه إنما ذلك لنبيينا صلى الله عليه وسلم خاصة وقالت الامامية أن جميع الأنبياء لا يورثون وتعلقوا في ذلك بأنواع من التخليط لا شبهة فيها مع ورود هذا النص من النبي صلى الله عليه وسلم على وجه **١٣** مؤنة عالمي المراد بالعامل الخليفة بعده وقيل العامل على الصدقات وقيل كل عامل للمسلمين **١٤** على **١٥** قوله وان كانت أي هي الحقيقة أي نارا الدنيا كانت مجزية للتعذيب **١٦** على **١٧** قوله القار الزفت بكسر الزا معروف يطلى بها السفن كيلا يسرى الماء إليها **١٨** على

قال من تصدق بصدقة من كسب طيب ولا يقبل الله الا طيبا كان انما يضعها في كف الرحمن يريها له كما يري احدكم فلو
او فضيله حتى تكون مثل الجبل **مسألة ١٨١** عن اسحق بن عبد الله بن ابي طلحة انه سمع انس بن مالك يقول كان ابو طلحة
الانصاري بالمدينة مالا من نخل وكان احب امواله اليه بديراء وكانت مستقبله المسجد فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يدخلها ويشرب من ماء فيها طيب قال انس فلما انزلت هذه الآية لن تناولوا البر حتى تنفقوا مما تحبون قام ابو طلحة الى رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان الله تبارك وتعالى يقول لن تناولوا البر حتى تنفقوا مما تحبون وان احب اموالي الى
بديراء وانما صدقة الله ارجو بها وذخرها عند الله فضعها يا رسول الله حيث شئت قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
شيخ ذلك مال راغ ذلك مال راغ وقد سمعت ما قلت فيه واني اري ان تجعله في الاقربين فقال ابو طلحة افعلى يا رسول الله
فقسمها ابو طلحة في اقاربه وبنى عمه **مسألة ١٨٢** عن زيد بن اسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اعطوا السائل وان جاء
على فرس **مسألة ١٨٣** عن زيد بن اسلم عن عمرو بن معاذ الاشلمي الانصاري عن جدته انها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم يا نساء المؤمنات لا تحقرن احدكن لجاترها ولو كراع شاة محرقات **مسألة ١٨٤** انه بلغه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم
سلم ان مسكينا سألها وهي صائمة وليس في بيتها الا رغيف فقالت لمولاة لها اعطيه اياه فقالت ليس عليك ما تظرون
عليه فقالت اعطيه اياه قالت ففعلت قالت فلما امسينا اهدي لنا اهل بيت او انسان ما كان يهدي لنا شاة وكفها فادعق
عائشة فقالت كل من هذا اخير من قرصك **مسألة ١٨٥** قال بلغني ان مسكينا استطعم عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم
سلم وبن يديها عنب فقالت لانسان خذ حية فاعطه اياها فجعل ينظر اليها فاجب فقالت عائشة اتعجب كم ترى في هذه
الحبة من مثقال ذرة ما جاء في التعفف **مسألة ١٨٦** عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي عن
ابي سعيد الخدري ان ناسا من الانصار سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعطاهم ثم سألوه فاعطاهم ثلثا حتى نفذ ما
عنده ثم قال ما يكون عندي من خير فلن اذخره عنكم ومن يستعفف يعفه الله ومن يستغن يغنه الله ومن يتصبر يصبره
الله وما اعطى احد عطاء هو خير واوسع من الصبر **مسألة ١٨٧** عن نافع عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال وهو على المنبر وهو يذكر الصدقة والتعفف عن المسئلة اليد العليا خير من اليد السفلى واليد العليا هي المنفقة والسفلى
هي السائلة **مسألة ١٨٨** عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ارسل الى عمرو بن الخطاب يعطاه

١٨٩ قوله ولا

يقبل جملة موصوفة بين الشرط والجزاء وفيه نص على ان غير الحلال غير مقبولة **مسألة ١٩٠** قوله ولا
المهر وهو ولد الفرس سمي بذلك لانه على من امره اى فصل وعزل وفي القاموس القلوب بالكسر كعد الجديش
والمراد انظر او بلغا السنة **مسألة ١٩١** قوله او فضيله هو ولد الناقة اذا فضل من رضاع امره ففعل بمعنى
مفعول **مسألة ١٩٢** قوله كان ابو طلحة الخ يقتضى ان يجوز للرجل الصالح الاستكثار من المال الحلال
قوله وكانت احب امواله اليه بديراء يقتضى جواز حب رجل الصالح المال قوله يدخلها ويشرب من
ماء فيها طيبا يريد عذبا وهذا يقتضى تبسط الرجل في مال من يعرف رضاه بذلك بالداخل اليه ويتناول
ما يحتاج منه وان لم يستأمره قوله وانما صدقة الله قد يادل على ان ابا طلحة تأول هذه الآية على انها تقتضى
انما ينال البر بصدقة ما يجب الانسان من ماله وان الفاق احب امواله اليه اقرب في نيل ما يجب
مسألة ١٩٣ قوله فنج باسكان الخاء وتنوينها كمسورة وعلى القاضى الكسر بلا تنوين كلمة يقال عند العجا
والرضا بالشيء **مسألة ١٩٤** قوله ذلك مال راغ اى بالهمة على ان اصله المشاة التحية وذلك رواية
يحيى بن يحيى اى يروح عليك نفقته ولو ابر ولغيره راغ بالهمة اى ذورج **مسألة ١٩٥** قوله ففعلت
اى ان عائشة امرتها ان تعطى السائل رغيفا ليس عند غيره وهى صائمة على معنى الاشارة على نفسها والتوكل

على الشرع وجل ولعل قد كان ذلك في عام الرمادة لما رأت بالسائل من جده غافت عليه واحسنت فم
نفسها قوة بالصبر **مسألة ١٩٦** قوله ما يكون عندي من خير اى مال ومن بيانية وما خبرية متضمنة
لا شرط اى كل شيء من المال موجود عندي فلم امنعكم **مسألة ١٩٧** قوله ومن يستعفف اى من يطلب
من نفسه العفة من السؤال قال الطيبى ويطلب العفة من الله تعالى وقيل السين لمجد التاكيد **مسألة ١٩٨**
قوله ففعلت يقتضى ان يجعل غنيا بالقلب وليس الغنى غنى العرض ولكن الغنى غنى النفس ولو
حل على غنى المال لم بعد **مسألة ١٩٩** وهو على المنبر يريد ان صلى الله عليه وسلم يذكر فضل الصدقة
ويصيب المسئلة ويحف على التعفف عنها فقال صلى الله عليه وسلم اليد العليا خير من اليد السفلى يريد
انها اكثر ثوابا وتسمى اليد العليا بمعنى ان ارفع درجته وعلا في الدنيا والآخرة وهذا رسم شرعى ومعنى ذلك
ان بالشرع عرفت ولما كانت تسميته لا تعرفها العرب فسر لرسول الله صلى الله عليه وسلم بان يد العلى هى اليد
العليا وان اليد السفلى هى السائلة **مسألة ٢٠٠** قوله ارسل الى عمرو بن الخطاب الخ وانما رده لما سمع منه
النبي صلى الله عليه وسلم ان قال خيرا حذركم ان لا يأخذ من احد شيئا فتأوله عمر بن الخطاب على العموم في الاخذ
عن مسلمة وعن غير مسلمة وانما اراد النبي صلى الله عليه وسلم ان لا يأخذ احد من مسلمة ولعل صلى الله عليه وسلم
قد غلط بذلك سائلا قوله فاما ما كان يريد ابتداءك بمن غير مسلمة منك ومعناه فلا تروده وجواب عمر
على معنى انشغال امر النبي صلى الله عليه وسلم فيما قاله ونهى عنه **مسألة ٢٠١**

فروه عمر فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ردته فقال يا رسول الله اليس قد اخبرتني ان خير لاهدنا ان لا يأخذ من احد شيئا فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم انما ذلك عن المسئلة فاما ما كان من غير مسئلة فانما هو رزق يربزركه الله فقال عمر ابن الخطاب اما والذي نفسي بيده لا اسئل احدا شيئا ولا يأتيني شئ من غير مسئلة الا اخذته ^{١٨٢٦} **هـ** قالك عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال والذي نفسي بيده لا يأخذ احدكم حبله فيخطب على ظهره خير من ان يأتي رجلا اعطاه الله من فضله فيسأله اعطاه او منعه ^{١٨٢٧} **هـ** قالك عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن رجل من بني اسد انه قال نزلت انا واهلي ببقيع الغرق فقال لي اهلي اذهب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاسئله لنا شيئا نأكله وجعلوا يذكرون من حاجتهم فذهبت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدت عنده رجلا يسأله ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا اجدا ما اعطيك فتولى الرجل عنه وهو غضب وهو يقول لعمرى انك لتعطي من شئت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم سلم انه يغضب علي ان لا اجدا ما اعطيه من سأل منكم وله اوقية او عدها لها فقد سأل الحافا قال الاسدي فقلت للقة لنا خير من اوقية قال مالك والاوقية اربعون درهما قال فرجعت ولم اسأله فقد علم على رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك بشعير وزبيب فقسم لنا منه حتى اغناانا الله ^{١٨٢٨} **هـ** قالك عن العلاء بن عبد الرحمن انه سمعه يقول ما نقصت صدقة لله من مال وما زاد الله عبد ابغوا الاغزا وما تواضع عبد لله الا رفعه الله قال مالك لا ادري ارفع هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ام لا ما يكره من الصدقة ^{١٨٢٩} **هـ** قالك انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تحل الصدقة لآل محمد انما هي اوساخ الناس ^{١٨٣٠} **هـ** قالك عن عبد الله بن ابي بكر عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل رجلا من بني عبد الاشهل على الصدقة فلما قدم سأل اهل من الصدقة فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى عرف الغضب في وجهه وكان مما يعرف به الغضب في وجهه ان تحمر عيناه ثم قال ان الرجل يسألني مالا يصلم لي ولا له فان منعت كرهت المنع وان اعطيته اعطيته مالا يصلم لي ولا له فقال الرجل يا رسول الله لا اسألك منها شيئا ابدا ^{١٨٣١} **هـ** قالك عن زيد بن اسلم عن ابيه انه قال قال عبد الله بن ارقم ادللتني على بعير من المطايا استعمل عليه امير المؤمنين فقلت نعم جملا من الصدقة قال فقال عبد الله ابن الاسمات ما يحب ان رجلا يادنا في يوم حار غسل لك ماتحت ازاره ورفغيه ثم اعطاكه فشربته قال فغضبت وقلت يغفر الله لك اتقول لي مثل هذا فقال عبد الله بن ارقم انما الصدقة اوساخ الناس يغسلونها عنهم ما جاء في طلب

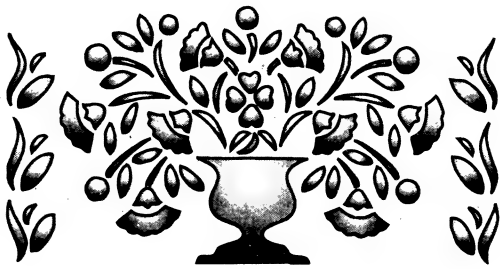
١ **هـ** قوله انما ذلك اي كون عدم الاغزا اذا كان الاخذ عن المسئلة ^{١٨٢٦} **هـ** قوله الا اخذت قال النودي في شرح مسلم اختلاف من غير طلب فقبل يجب اخذه وقيل يندب والصحيح ان غلب المحرم ما في يد العطي فاحذره حرام والا فباح انتهى وذلك هو الذي اختاره الغزالي ^{١٨٢٧} **هـ** قوله بهقيح الغرق في النهاية الغرق ضرب من شجر العضاة وشجر الشوك ^{١٨٢٨} **هـ** قوله او عدلها بكسر العين اي ما يساويها من ذهب عرض ^{١٨٢٩} **هـ** قوله الحافا اي لمحا اي سوال الحافا وهو ان يلزم المسؤل حتى يعطيه ^{١٨٣٠} **هـ ^{١٨٣١} **هـ** قوله لنا اللقمة بكسر اللام ويجوز فتحها اي الناقصة ذات اللبن القريبة العهد بالناس ^{١٨٣٢} **هـ** قوله اربعون درهما وروي صاحب السنن الاربعة عن ابن مسعود من سأل الناس وله ما يغنيه جاء يوم القدر ومسلية في وجهه غموش او كدوح او خدرش قيل يا رسول الله وما يغنيه قال غموش درهما او قيمتها من الذهب ولا يداود عن سهل بن حنظلة من سأل وعنده ما يغنيه فانما يسكت من النار قالوا وما يغنيه قال قدر ما يغنيه ويشير ولا يدين خزيمة قال يا رسول الله الغني الذي لا ينبغي معه المسئلة قال ان يكون له شئ يوم وليلة وروى مسلا من سأل الناس وعنده على خمس اواق فقد سأل الحافا ^{١٨٣٣} **هـ** قوله ما نقصت صدقة لله من مال زائدة اي ما نقصت صدقة مالا او صلة لنقصت اي ما نقصت شيئا من مال بل يزيد فخر الدنيا بالبركة ^{١٨٣٤} **هـ** قوله الاغزا فان من عرف بالعفو غلظ في القلوب او في الآخرة بان يعظم**

٢ **هـ** قوله لآل محمد اي لا يحل الصدقة المفروضة لصلی الله عليه وسلم وكذا لآل اتفاقات قال ابن قدامة لا اعلم اختلافا في آل بني هاشم لا تحل لهم الصدقة المفروضة وتجب بما حكاه الطحاوي عن ابي حنيفة ان الصدقات كلها جائزة على بني هاشم والحرمة كانت في زمنه صلى الله عليه وسلم لموسى بن الحسن اليهم مح قال ابن القاسم لا تدري ذلك الا في الصدقة المفروضة ولا بأس بان يعطوا من التطوع ومن اعطاهم شيئا من الصدقة المفروضة لم تجزه وقال يحيى بن يحيى عن مالك عن نافع ذلك في جميع الصدقات الفرض والتطوع قوله انما هي اوساخ الناس اي انها تطهر اموالهم وتكفر ذنوبهم وفي الدر المختار ولا الى بني هاشم الا من البطل النص قراره ثم ظاهر المذهب اطلاق على المنع ولا الى موااليهم وجازت التطوعات من الصدقات قال ابن عابد بن اطلاق المنع يعني سوا في ذلك كل الا زمان وسواء في ذلك دفع بعضهم لبعض ودفع غيرهم لهم وروى البرصمة عن الامام انه يجوز الدفع الى بني هاشم في زمان لان عونها وهو خمس الخمس ليصل اليهم لا بهمال الناس امر الغنائم وايضا لها الى مستحقها واذ لم يصل اليهم العوض عادوا الى المعوض كذا في البحر وقال في النهروان ابو يوسف دفع بعضهم الى بعض وهو رواية عن الامام وقول الهاشمي يجوز له ان يدفع الى هاشمي مثله عند الامام خلافا لابن ابي يوسف صوابه لا يجوز ولا يصح جملة على اختيار الرواية السابقة عن الامام لمن تأمل ^{١٨٣٥} **هـ** قوله ادللتني على بعير من المطايا اي ظهر من المطايا يريد ما يتطلى ويركب لقوته وحسن مشيته ^{١٨٣٦}

العلم ١٨٢ انه بلغه ان لقمان الحكيم اوصى ابنه فقال يا بني جالس العلماء وزاحمهم بركبتك فان الله يحيى
القلوب بنور الحكمة كما يحيى الله الارض الميتة بوابل السماء ما يتقى من دعوة المظلوم **١٨٣** قال عن زيد بن
اسلم عن ابيه ان عمر بن الخطاب استعمل مولى له يدعى هنيئاً على الهجرى فقال يا هنيئ اضمم جناحك عن الناس واتق
دعوة المظلوم فان دعوة المظلوم مجابة وادخل رب الصريمة والغنيمة وآياى ونعم ابن عفان وابن عوف فانهما ان تهرلك
ما شيتما يرجعا الى المدينة الى زرع ونخل وان رب الصريمة والغنيمة ان تهرلك ما شيتما يأتق بنييه فيقول يا امير المؤمنين
يا امير المؤمنين افتاركهم انا لا اباك فالماء والكلاء اليسرى من الذهب والورق وايم الله انهم ليردون ان قد ظلمتهم وانها بلادهم
ومياهم قاتلوا عليهم في الجاهلية واسلموا عليهم في الاسلام والذي نفسى بيده لو لا المال الذى احمل عليه في سبيل الله
ما حميت عليهم من بلادهم شبرا ما جاء في اسماء النبي صلى الله عليه وسلم **١٨٤** قال عن ابن شهاب عن محمد بن
جبير بن مطعم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لى خمسة اسماء انا محمد وانا احمد وانا الماحى الذى يحو الله في الكفر وانا الماحى
الذى يحشر الناس على قدمى وانا العاقب الموطأ الجامع الحمد لله وحده حمد كشيء لا يقطع العبد ولا يحصره الايد
كما ينبنى لجلال وجهه وعظم جلاله وصلى الله عليه وسلم على النبي محمد الاكرم مولودا وفضل من في الوجود وعلى آله وذوى الكرم
والجود وعلى اصحابه وذوى العظم والاحسان والحمد لله رب العالمين وصلى الله عليه وسلم على آله واصحابه الطيبين الطاهرين ثم
كتاب الجامع بتمام جميع كتاب الموطأ رواية يحيى الليثى عن مالك بن انس بن ابي عامر عامر الاصمى رضى الله عنه
ونفعنا ببركات علومه اللهم اغفر لنا وللمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات

وقد قاربت الخمسة **١٨٥** قوله لى خمسة اسماء اى اختص بها لم يسم بها احد قبل اذ هى منزهة
هى مشهورة في الامم الماضية فالحمد الذى افاده تقديم الجار والجر وراضا في لا حقيقى لورود الروايات بزيادة
على ذلك **١٨٦** قوله انا محمد اسم مفعول من التمجيد مبالغة لنقل من الوصفية الى الاسمية لىسم به
لكثرة خصاله المحمودة اولاد حمدة بعدمة اولاد الله تعالى حمده حمدا كثيرا بالغاية الكمال وكذا الملائكة
والانبياء والاولياء اذ تفاؤلا بان يكثر حمده كما وقع اولاد يحمده الاولون والآخرين وهم تحت لواء حمده
وانا احمد اى احمد المحمدين او احمد المحمودين فهو افعول بمعنى الفاعل كما علم او بمعنى المفعول كما شئنا والمعنى الاول
فى افعول التفضيل اكثر وهو فى هذا المقام النسب للثاني كروى وقال السهيلي وغيره ان منتهى احمد المحمدين لرب
لان على ما ثبت فى الصحيح يفتح عليه يوم القيامة بما لم يفتح بها على احد قبله فيعده ربه بها ولذلك يعقد لواء
المحمد ويخص بالمقام المحمود كما اختص بسورة الحمد وانا الماحى الذى يحو الله فى الكفر انا من بلاد العرب ونحو
ما وعد له ان يبلغ امته واما بمعنى الغلبة بالجنة وانا الماحى الذى يحشر الناس على قدمى ثم كل من الماحى و
الماحى فى الحقيقة هو الله سبحانه على الاستعداد ما ذكر فى مصفها اطلالها عليه لكونه سببا لها ثم قوله يحشر على بناء
المفعول والمعنى ان صلى الله عليه وسلم يحشر قبل الناس كما جاء فى حديث اخر انا اول من تنشق عنه الارض
فالمعنى انهم يحشرون بعدى او يتبعونى **١٨٧** قوله وانا العاقب وهو الذى جاء عقب الانبياء
كما قاله العسقلاني وفى رواية الترمذى والعاقب الذى ليس بعده نبى اذا العاقب هو الآخر ولو كان نبى
بعده لكان هو العاقب وروى تقيت ان عقب الانبياء اى اخرهم **١٨٨** والله اعلم وكشف المغطا عن
وجها الموطأ الفقه

١٨٩ قوله على الهجرى بكسر الجاء وخفة الميم موضع
عند الامام لربى مواشى الصدقة **١٩٠** قوله وادخل رب الصريمة بضم الصاد وفتح الراء المهملة
بضمير الصم القطيع من الابل والغنم ورب الغنم بضم الغين بضمير الضمير بضم الصاد وفتح الراء المهملة
ليس لهم الا واحد او اثنين من المواشى يقولون بى والمعنى ادخل الرعى صاحب القطيع القليل من الابل
والغنم فمفعول الادخال محذوف اى الرعى **١٩١** قوله وادى اى في تحذير التكلم نفسه وفتح ان عوف
وابن عفان وشوا كانا من الاغنياء فمعهما بالذكر على وجه المثال للاغنياء لكثرة نعمها لىمنى البعد مواشيهما و
مواشى سائر الاغنياء عن الرعى وقدم مواشى الفقراء **١٩٢** قوله الى زرع ونخل فان يعيشهم
ليس مقتضى على الماضية **١٩٣** قوله لا اباك بالكلية يقال عند التشديد من غير ارادة الحقيقة
يعنى لا اتركهم محتاجين بل ينفى عن اعطيتهم الذهب والفضة **١٩٤** قوله وادم الله جمع يمين
على قول نحاة كوفته وغيرهم على ان اسم وضع موضع القسم وهو مفعول بالابتداء وخبره محذوف اى قسى
١٩٥ قوله ليردون اى يعتقدون بسد باب المواشى الكثيرة يظنون انى قد ظلمتهم بمنع الرعى
اج **١٩٦** قوله لولا المال جاء عن مالك ان عدة ما كان يرعى فى الحمى فى عهد عمر بلغ اربعين الفا
من ابل وغنم وغيرهما **١٩٧** قوله فى اسماء النبي صلى الله عليه وسلم المراد بالاسماء هنا الفاظ
تطلق على رسول الله صلى الله عليه وسلم اسم من كونه علما او وصفا قد نقل ابو بكر بن العربى فى كتابه
لاحوى فى شرح تاج الترمذى عن بعضهم ان لى الف اسم للنبي صلى الله عليه وسلم الف اسم ثم ذكره
سها على سبيل التفصيل بعضا وستين والترمذى ذكر منها تسعة وقد افرد السيوطى رسالته فى الاسماء النبوية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال شيخنا العلامة حافظ العصر جلال الدين الأسيوطي
الشافعي فسم الله في مدته

الحمد لله على فضله العليم والصلوة والسلام على سيدنا
محمد وآله وصحبه أزكى صلاة وأتم تسليم هذه تأليف لطيف
في تراجم رواة موطأ أمام دار الهجرة أبي عبد الله مالك بن
أنس رضي الله عنه مذهب محمدي يفوق الكتب المؤلفة في ذلك
لمن تبصر سنيته إسعاف المبطأ برجال الموطأ

مقدمة

قال علي بن المديني عن سفيان بن عيينة ما كان أشد
انتقاداً لمالك للرجال وأعلمه لشأنهم وقال علي أيضاً عن جيب
الوراق كاتب مالك جعل لي الدار وروى وابن أبي حازم وابن
كنانة ديناراً علي أن أسأل ما كان ثلاثة رجال لم يرو عنهم
فسألتهم فاطرق ثم رفع رأسه وقال ما شاء الله لا قوة إلا بالله
وكان كثيراً ما يقولها ثم قال يا حبيب أدركت هذا المسجد وفيه
سبعون شيخاً ممن أدرك أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وروى
عن التابعين ولم يحمل العلم إلا عن أهله وقال بشر بن عمر الزهري
سألت مالكاً عن رجل فقال رأيته في كتبي قلت لا قال لو كانت
ثقة لرأيته في كتبي قال ابن المديني لا أعلم ما لك ترك أنساً إلا
أنساً في حديثه شيء وقال ابن المديني أيضاً إذا أتاك مالك
بالحديث عن رجل عن سعيد بن المسيب فهو أحب إلي من سفيان
عن رجل عن إبراهيم فإن مالكاً لم يكن يروي إلا عن ثقة ولو كانت
صاحب سفيان فيه شيء لصاح به صيحاء وقال يحيى بن معين
كل من روى عنه مالك بن أنس فهو ثقة إلا عبد الكريم البصري
ابو أمية وقال أحمد بن صالح ما أعلم أحد انتقياً للرجال والعلماء
من مالك ما أعلمه روى عن أحد فيه شيء روى عن قوم ليس يترك
منهم أحد وقال النسائي امتاء الله على علم رسوله صلى الله عليه وسلم
سلم شعبة بن الحجاج ومالك بن أنس ويحيى بن سعيد
القطان قال والثوري ما أعلمه إلا أنه كان يروي عن الضعفاء كذلك
ابن المبارك من أجل أهل زمانه إلا أنه يروي عن الضعفاء قال
وما أحد عندي بعد التابعين أقبل من مالك بن أنس ولا أجل ولا
أمن على الحديث منه ثم يليه شعبة في الحديث ثم يحيى بن سعيد
القطان ليس بعد التابعين أمن على الحديث من هؤلاء الثلاثة
ولا أقل رواية عن الضعفاء وقال مطرف بن عبد الله عن مالك
لقد تركت جماعة من أهل المدينة ما أخذت عنهم من العلم شيئاً
وانهم لم يرو عنهم العلم وكانوا أصنافاً فمنهم من كان كذاباً في
غير علمه تركته كذلك ومنهم من كان جاهلاً بما عنده فلم يكن عندي
موضعاً لأخذ عنه لجهله ومنهم من كان يؤمن برأى سوء قال معن
ابن عيسى كان مالك يقول لا يؤخذ العلم من أربعة ويؤخذ من
سوى ذلك لا يؤخذ من سفيه ولا يؤخذ من

صاحب هوى يدعو الناس إلى هوانه ولا من كذاب يكذب في الحديث
الناس وإن كان لا يهتم على أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا
من شيخ له فضل وصلاح وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحدث قال
إبراهيم بن المنذر فذكرت هذا الحديث لمطرف بن عبد الله
فقال أشهد على مالك لسمعتة يقول أدركت بهذا البلد مشيخة أهل
فضل وصلاح يحدثون ما سمعت من أحد منهم شيئاً قط قيل لم
قال كانوا لا يعرفون ما يحدثون وقال أسما عيل بن أبي وليس
سمعت خالي مالكاً يقول إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون
دينكم لقد أدركت سبعين ممن يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
عند هذه الأساطين فما أخذت عنهم شيئاً وإن أحد هم
لواستمن على بيت مال كان به أميناً لاتهم لم يكونوا من أهل هذا
الشأن فقد مر علينا ابن شهاب فكننا نرحم على بابيه وقال يحيى
ابن معين عن سفيان بن عيينة من نحن عند مالك إنما كنا
نتبع آثار مالك وننظر إلى الشيخ إن كان مالك كتب عنه ولا نركله
وقال أشهب سئل مالك أيؤخذ ممن لا يحفظ وهو ثقة صحيح
أيؤخذ عنه الأحاديث قال لا فقل له يأتي بكتب فيقول قد
سعتها وهو ثقة أيؤخذ عنه الأحاديث قال أخاف أن يزدني كتبه
بالليل وقال ابن وهب سمعت مالكاً يقول أدركت بهذا البلد
من قد بلغ مائة سنة وخمسة مائة فما يؤخذ عنهم ويعاب علي من
يأخذ عنهم وقال ابن وهب وأشهب قال مالك دخلت على عائشة
بنت سعد فاستضعفتها فلم تأخذ عنها إلا قولها كان لابي مركب
يتوضأ هو وجميع أهله منه وقال مطرف قال لي مالك عطان بن
خالد يحدث قلت نعم فاسترجع وقال لقد أدركت أقواماً ثقات
ما يحدثون قلت لهم قال مخافة الزلل وقال ابن وهب نظر مالك
إلى العطان بن خالد فقال بلغني أنكم تأخذون من هذا أفقلت بلى
فقال ما كنا تأخذ الحديث إلا من الفقهاء وقال رأيت أيوب السخيتي
ببكة مجتنبين فما كتبت عنه ورأيته في الثالثة قاعد في فناء فزمر
فكان إذا ذكر النبي صلى الله عليه وسلم عنده بكى حتى أرحمه فلما رأيته ذلك
كتبت عنه قال أبو مصعب قيل لمالك لم تأخذ عن أهل العراق
قال رأيته يقدّمون هاهنا فيأخذون عن أناس لا يوثق بهم فقلت
أنهم هكذا في بلادهم يأخذون عن لا يوثق بهم وقال الأثرم
سألت أحمد بن حنبل عن عمرو بن أبي عمرو ومولى المطلب فقال
ينبغي أن يكون عندي إن مالكاً روى عنه وقال أبو سعيد بن الأعرابي كان
يحيى بن معين يوثق الرجل لرواية مالك عنه سئل عن غير واحد
فقال ثقة روى عنه مالك وقال يحيى بن معين بلغني عن مالك أنه
قال عجباً من شعبة هذا الذي ينتقى الرجال ويحدث عن عاصم
ابن عبد الله وقال جعفر الفريابي كان من مذهب مالك التقصي
والبحث عن يحمل عنه العلم ولم يسمع منه وقال عبد الله بن إدريس
كنت عند مالك فقال له رجل إن محمد بن إسحاق يقول أعرضوا

على علم مالك فاني انا بيطارة فقال مالك انظر الى رجال من
الرجلجة يقول اعرضوا على علم مالك قال ابن ادريس ما رأيت
احدا جمع الدجال قبله وقال عتيق بن يعقوب الزبيدي سمعت
مالك يقول اتيت عبد الله بن محمد بن عقيل اسأله عن حديث الزبيدي
بنت معاذ بن عفراء في وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما ان بلغ
الى مسح رأسه ومسح أذنيه تركته وخربت ولم اسمع منه وقال
اسحاق بن الفروي سئل مالك أيؤخذ العلم من ليس له طلب ولا
مجالسة فقال لا فيقبل أيؤخذ من هو صحيح ثقة غير انه لا يحفظ ولا
يفهم ما يحدث فقال لا يكتب العلم الا لمن يحفظ ويكون قد طلب و
جالس الناس وعرف وعمل ويكون معه درع وقال يحيى بن سعيد
القطان انما قبلت رواية مالك لتمييزه وكثرة بحثه وتركه من لغز
فيه وقال معن بن عيسى كنت أسأل مالكا عن الحديث وأكره عليه
اسماء الرجال فأقول لم تركت فلانا وكتبت عن فلان فيقول لي لو
كتبت عن كل من سمعت لكان هذا البيت ملأنا كتباً يا معن اختر
لديك ولا تكتب في ورقك الا من تحتج به ولا تحتج به عليك. وقال
شعبة بن الحجاج كان مالك احداً المميزين ولقد سمعته يقول ليس
كل الناس يكتب عنهم وان كان لهم فضل في انفسهم انما هي اخبار
رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا تؤخذ الا من اهلها وقال ابن كنانة قال
مالك من جعل التمييز رأس ماله عدم الخسران وكان على زيادة و
قال قراد ابو نوح ذكروا لك شيئاً فقبل له من حديثك قال ما كنا نجالس
السفهاء قال عبد الله بن احمد بن حنبل سمعت ابي وذكر هذا الحرف
فقال ما في الدنيا حرف اجل من هذا في فضائل العلماء ان مالك بن
انس ذكر انه ما جالس سفهاء قط ولم يسلم من هذا احد غير مالك وقال
ابن وهب سمعت مالكا يقول لقد ادرت بالمدينة اقواما لو استسقبهم
القطر لسقوا وقد سمعوا من العلم والحديث شيئاً كثيراً وما اخذت
عن واحد منهم وذلك انهم كانوا قد الزموا انفسهم خوف الله والزهد و
هذا الشأن يعني الحديث والفتيا يحتاج الى رجل معه تقى وورع وصيانة
واقفان وعلم وفهم ويعلم ما يخرج من رأسه وما يصل اليه عند الحاجة
فاما زهد بلا اتقان ولا معرفة فلا ينتفع به وليس هو حجة ولا يحمل
عنهم العلم وقال معن بن عيسى سمعت مالكا يقول كما اخبرني المدنية
ابو دعوتيه ولا اجيز شهادته وقال سفيان بن حرب قلت لمالك
مالكم لا تجدون عن اهل العراق فقال لم يجدت اولونا عن
اوليهم فكذلك الاخر ونالا يجدون عن اخرهم وقال منصور بن
سلمة كنا عند مالك فقال له رجل اني اقيم سبعين يوماً فكتبت
ستين حديثاً فقال مالك ستون حديثاً تستكثرها؟ فقال الرجل
انما ربما كتبناها بالكوفة او بالعراق في مجلس قال مالك كيف لنا
بالعراق تلك بهادار الضرب يضرب بالليل وينفق بالنهار وقال
حمزة سمعت مالكا يقول انما كانت العراق تجيش علينا بالدهم
والثياب ثم صارت تجيش علينا بالعلم.

حرف الهمزة

ابراهيم بن عبد الله بن حنين الهاشمي مولا هم ابواسحاق والمدني

روى عن ابيه وابي هريرة وعلى ولم يسمع منه وعنه الزهري
وزيد بن اسلم ونافع وابن اسحاق وعدة قال ابن سعد كان ثقة
كثير الحديث

ابراهيم بن ابي عبله شمر بن يقظان العقيلي المقدسي ويقال
الدمشقي روى عن ابن عمر واثلة بن الأسقع وابي امامة وانس
وعنه مالك والليث وابن المبارك وخلق وثقه ابن معين وابن
المديني والنسائي وقال ابو حاتم صدوق مات سنة اثنين و
خمسين ومائة

ابراهيم بن عتبة بن ابي عياش الاسدي المطرق المدني
روى عن سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وكريب وعنه مالك
والسفيانان وحما بن زيد وابن المبارك وثقه احمد ويحيى و
النسائي وقال ابن المديني له عشرة احاديث.

اسامة بن زيد بن حارثة بن شراحيل الكلبي حث رسول
الله صلى الله عليه وسلم ومولاه وابن جبه وأمه امرأته روى
عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن ابيه وبلال وامرأته وعنه
عروة وابو عثمان النهدي وابو وائل وغيرهم امرأته النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم على جيش فيهم ابو بكر وعمر وقال فيه وايم الله ان كان
لخليفة بالامانة وفي صحيح البخاري انه قال له وللحسن اللهم اجمعها
فاجمعها وزوجه فاطمة بنت قيس وكان يومئذ ابن خمس عشرة
سنة وولد له في عهد النبي صلى الله عليه وسلم كذا اجزم به الحافظ
ابو الفضل العراقي في شرح الاحكام وذكره ايضا ابن حجر وقال ان
جدة حارثة اسلم فهو لارابعة متوالدة من صحابة وتوفي النبي صلى
الله عليه وسلم وهو ابن تسع عشرة سنة وفضلته عمر على ابنه عبد
الله في الفرض وقال هو احب الي رسول الله صلى الله عليه وسلم
منك سكن المزة مدة ثم تحول الى المدينة ومات بها وقيل بولوى
القرى سنة اربع وخمسين.

اسحاق بن عبد الله بن ابي طلحة الانصاري المدني روى عن ابيه
وعنه انس وعنه مالك والاوزاعي وابن عيينة وهما وثقه ابو
زرعة وابو حاتم والنسائي وقال ابن معين ثقة حجة مات سنة
اربع وثلاثين ومائة

اسعد وهو ابو امامة بن سهل بن حنيف الانصاري المدني
ولد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم وارسل عنه وروى عن عمر
وعثمان وابي هريرة وابن عباس وجماعة وعنه ابناه محمد وسهل
والزهري ويحيى الانصاري وخلق مات سنة مائة.

اسلم المدني والد زيد روى عن مولاة عمر وابي بكر وعثمان
ومعاذ وغيرهم وعنه ابنه ونافع والقاسم بن محمد قال العجلي ثقة
من كبار التابعين مات سنة ثمانين

اسماعيل بن ابي حكيم المدني روى عن ابن المسيب وعروة
والقاسم وغيرهم وعنه مالك وابن اسحاق وثقه ابن معين
والنسائي وقال ابو حاتم يكتب حديثه كان عاملاً لعمر بن عبد العزيز
مات سنة ثلاثين ومائة.

اسماعيل بن محمد بن ثابت بن قيس بن شماس الانصاري عن جده ثابت قلت يا رسول الله خشيت ان اكون قد هلك الحديث رواه عنه الزهري وهو في موطأ سعيد بن عفير ولم يرو له مالك غيره كذا في التذكرة للحسيني قال ابن جحرانما تفرّد سعيد بن عفير بقوله عن ثابت والافقد تابعه سعيد بن ابي اويس وجويرية ابن اسماء لكن قال عن مالك عن الزهري عن اسماعيل ابن محمد بن ثابت ان ثابت بن قيس قال يا رسول الله فذكره مرسلًا وبهذا اجزم البخاري فقال روى عنه الزهري مرسلًا وذكره ابن حبان في الثقات وقال يروي عن انس روى عنه ابو ثابت من ولد ثابت بن قيس قال ابن جحرولم يدرك اسماعيل جده فانه قتل باليمامة وقال الدمياطي في انساب الخزرج روى عنه ابنه عبد الجدير.

اسماعيل بن محمد بن سعد بن ابي وقاص الزهري ابو محمد المديني عن ابيه وعميه عامر ومصعب وانس وغيرهم وعنه مالك وصالح ابن كيسان وابن جريج وابن عيينة قال ابن معين ثقة حجة مات سنة اربع وثلاثين ومائة.

امية بن عبد الله بن خالد بن اسيد بن ابي العيص الاموي المكي روى عن ابن عمر وعنه الزهري وطائفة وثقه العجلي لاه عبد الملك خراسان ومات سنة سبع وثمانين.

انس بن مالك بن النضر بن ضبضم بن زيد بن حرام الانصاري النجاري ابو حمزة خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر وعثمان في اخوين روى عنه اولاده موسى والنضر وابو بكر وحفيداه ثمامة وحفص وسليمان التيمي وحيد الطويل وعاصم الاحول وخلائق لا يحصون خدم النبي صلى الله عليه وسلم عشرين ودعاه فقال اللهم اكثر ماله وولده وادخله الجنة كان يصلي فيطيل القيام حتى تقطر قدماه دما مات سنة ثلاث وتسعين وقيل سنة اثنتين وقيل سنة احدى وقيل سنة تسعين.

ايوب بن ابي تيمية كيسان السخيتي ابو بكر احد الائمة الاعلام رأى انسا وروى عن الحسن وسعيد بن جبيرة وخلق وعنه شعبة والسفيانان والحمدان وخلائق وروى عنه من شيوخه ابن سيرين قال الحسن ايوب سيد شباب اهل البصرة وقال شعبة كان سيد الفقهاء وقال ابن عيينة ما لقيت مثله في التابعين وقال ابن معين ايوب اثبت من عون وقال اشعث كان جهيد العلماء وقال ابن سعد كان ثقة حجة ثبتا في الحديث جامعا كثيرا لعلم ولد سنة ست وستين ومات سنة احدى وثلاثين ومائة.

ايوب بن جبيب المديني روى عن ابي المثني وعنه مالك فيلم قال النسائي ثقة.

حرف الباء

البراء بن عازب بن الحارث بن عدي الأوسي الحارثي ابو عمارة وقيل ابو عمرو وقيل ابو الطفيل نزل الكوفة روى عن النبي

صلى الله عليه وسلم وعن علي وبلال وابي ايوب في اخيرين وعنه عبد الرحمن بن ابي ليلى وابو اسحاق السبيعي وخلائق شهد احدا والحديبية وابعد ما قال البراء غزوات معه خمس عشرة غزوة وما قدم علينا المدينة حتى حفظت سور من المفصل مات سنة احدى وقيل اثنتين وسبعين.

بسر بن سعيد المديني الزاهد مولى ابن المنصور روى عن عثمان وسعد بن ابي وقاص وزيد بن ثابت وابي هريرة وابي سعيد وغيرهم وعنه الزهري وبكير ويعقوب ابنا الاشج وزييد بن اسلم وثقه ابن معين والنسائي وغيرهما وقال ابو حاتم لا يسأل عن مثله مات بالمدينة سنة مائة وهو ابن ثمان وتسعين.

بسر بن محجن الديلي وقيل بشر روى عن ابيه وله صحبة وعنه زيد بن اسلم.

بشير بن يسار الحارثي الانصاري مولا لهم المديني روى عن رافع بن خديج وجابر وسهل بن ابي حنيفة وعنه يحيى الانصاري والوليد بن كثير واخرون وثقة ابن معين وقال ابن سعد كان شيئا كبيرا فقيها أدرك عامة اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان قليل الحديث.

بصرة بن ابي بصرة حميل بن بصرة الفخاري له ولأبيه صحبة له عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث واحد رواه عنه ابو هريرة.

بكير بن عبد الله بن الاشج ابو عبد الله ويقال ابو يوسف المديني نزيل مصر روى عن ابي امامة بن سهل ومحمود بن نبيه وسعيد ابن المسيب وخلق وعنه ابنه مخزومة والليث وابن لهيعة قال ابن المديني لم يكن بالمدينة بعد كبار التابعين اعلم من ابن شهاب ويحيى الانصاري وبكير بن الاشج وقال النسائي ثقة ثبت وقال ابن حبان من ثقات اهل مصر وقراءهم مات سنة سبع وعشرين ومائة.

بلال بن رباح الحبشي مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومولى ابي بكر الصديق يكف بابا عبد الله وقيل بابا عبد الرحمن وقيل بابا عبد الكريم وقيل بابا عمرو وهو واحد السابقين الى الاسلام الذين عند بواقي الله بمكة وشهد بدرا ولم يؤذن بعد النبي صلى الله عليه وسلم لاحد من الخلفاء الا ان عمر لما قدم الشام حين فتحها اذن فتدكر الناس النبي صلى الله عليه وسلم فلم يربك اكثر من يومئذ وقال النبي صلى الله عليه وسلم له ما دخلت الجنة قط الا سمعت نحيشا شاكيا ما في وقال عمر «ابو بكر سيدنا واعتق سيدنا» وقال انس بلال سابق الحبشة وورد مرفوعا وسكن بلال ديار ما من عمل دمشق وبها توفي سنة عشرين وله بضع وستون سنة وقيل دفن مجلب.

حرف الشاء

ثابت بن قيس بن شماس الانصاري الخزرجي خطيب الانصار شهد احدا وابعد ما شهد له النبي صلى الله عليه وسلم بالجنة وقال نعم الرجل ثابت استشهد باليمامة في خلافة الصديق وكان امير الانصار يومئذ روى عنه بنوه اسماعيل وقيس ومحمد وانس بن مالك

وإبن أبي ليلى مرسلًا.

ثور بن زيد الديلمي مولا هم المديني روى عن عكرمة وجماعة عنه مالك والد راوذي وسليمان بن بلال وأخرون وثقه ابن معين وابوزرعة والنسائي مات سنة خمس وثلاثين ومائة.

حرف الجيم

جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام بن ثعلبة الأنصاري السلمي المديني أبو عبد الله وقيل أبو عبد الرحمن وقيل أبو محمد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعلي في آخرين وعنه أولاده محمد وعقيل وعبد الرحمن وعطاء بن أبي رباح ومحمد بن المنكدر وخلائق غزاعم النبي صلى الله عليه وسلم تسعة عشرة غزوة ولم يشهد بدرا ولا أحدًا منعه أبوه واستغفر له النبي صلى الله عليه وسلم ليلة البعير خمسًا وعشرين مرة وكانت له حلقة في المسجد يؤخذ عنه ومات بالمدينة وقيل بكة وقيل بقاء ستة ثمان وسبعين وقيل سنة تسع وقيل سبع وقيل أربع وقيل ثلاث وقيل اثنتين **جابر بن عتيك** بن النعمان بن عمرو الأنصاري الخزرجي السلمي قيل أنه شهد بدرا ولم يثبت وشهد ما بعد ها من المشاهد روى عنه ابنه عبد الرحمن والبوسفيان وابن أخيه عتيك بن الحارث **جبير بن مطعم** بن عدي بن نوفل ابن عبد مناف النوفلي أبو محمد وقيل أبو عدي المديني قدم في فداء أسارى بدر ثم أسلم يوم الفتح وقيل قبله وكان أحد الأشراف قال مصعب الزبيري كان من حكماء قريش وساداتهم وكان يؤخذ عنه النسابة روى عنه ابنه محمد ونافع وسليمان بن صرد وسعيد بن المسيب وجماعة. مات سنة تسع وخمسين.

الجزاح مولى أم حبيبة ويقال له أبو الجزاح يأتي في الكنى.

جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي ابن أبي طالب أبو عبد الله الهاشمي المديني الملقب بالصادق أحد الأعلام روى عن أبيه وعطاء وعروة وابن المنكدر وعنه أبو حنيفة ومالك ويحيى الأنصاري وهو أكبر منه وشعبة والسفيانان وخلق قال ابن معين ثقة مأمون وقال أبو حاتم ثقة لا يسأل عن مثله وقال ابن حبان من سادات أهل البيت وعباد أتباع التابعين وعلماء أهل المدينة ولد سنة ثمانين. مات سنة ثمان وأربعين ومائة.

جميل بن عبد الرحمن أو ابن عبد الله ابن سويد أو سودة المؤذن المديني أمه من ذرية سعد القرظ وكان يؤذن فيهم ذكره ابن الحنابلة في رجال الموطأ قال سمع سعيد بن المسيب وعمر ابن عبد العزيز روى عنه مالك ويحيى بن سعيد الأنصاري ذكره ابن جبر في كتابه واغتسله الحسيني.

حرف الحاء

الحارث بن معيقب ابن أبي فاطمة الدوسي يأتي في ابن معيقب في المبهمات.

حارث بن النعمان بن رافع أو نعيم بن زيد بن عبيد بن ثعلبة الأنصاري أبو عبد الله المديني شهد بدرا واحدًا والمشاهد كلها ورأى جبريل يكلم النبي صلى الله عليه وسلم فسلم عليهما فردا عليهما وكان من الفضلاء روى عنه عبد الله بن رباح وعبد الله بن عامر بن ربيعة وغيرهما يقال توفي في أمارعة معاوية.

حرام بن سعد ويقال ابن ساعدة بن محيصة الأنصاري المديني وقد نسب إلى جدته وروى عن أبيه والبراء بن عازب وعنه الزهري قال ابن سعد كان ثقة قليل الحديث. مات بالمدينة سنة ثلاث عشرة ومائة.

الحسن بن محمد بن علي ابن أبي طالب أبو محمد المديني روى عن أبيه ابن الحنفية وابن عباس وجابر وسلمة بن الأكوع وعنه الزهري وعمر بن دينار قال العجلي تابعي ثقة وهو أول من وضع الأرجاء وقال الدارقطني كان أول من تكلم في الأرجاء وهو صحيح الحديث وقال ابن حبان كان من أفاضل أهل البيت وكان من أعلم الناس بالاختلاف وقال ابن دينار ما كان الزهري إلا من علمائه. مات سنة خمس وتسعين وقيل إحدى ومائة.

حصين بن محسن الأنصاري الحظفي المديني روى عن عمه له لها صحبة وعن هرم بن عمرو الواقفي وعنه بشير بن يسار وغيره وثقة بن حبان.

حفص بن عاصم بن عمرو بن الخطاب العدوي أبو عمرو المديني روى عن أبيه وعمه عبد الله وأبي هريرة وغيرهم وعنه بنوه عيسى وعمرو رباح والزهري وثقه النسائي وقال ابن حبان من أفاضل أهل المدينة.

حمران بن إبان النهمي مولى عثمان بن عفان أدرك أبا بكر وروى عن مولاة ومعاوية وعنه أبو وائل وعروة والحسن بن زيد ابن أسلم وغيرهم ذكره ابن معين في تابعي أهل المدينة وحدثهم وثقه ابن حبان وكان يصلي خلف عثمان ونفخ عليه وكان صاحب أذنه وكتبه قدما بالبصرة فكتب عنه أهلها. ومات بعد سنة خمس وسبعين.

حمزة بن عبد الله بن عمرو بن الخطاب أبو عمارة المديني روى عن أبيه وعمته حفصة وعائشة وعنه الزهري وجماعة وثقه العجلي وغيره.

حميد بن أبي حميد الطويل أبو عبيدة البصري مولى طلحة الطلحات روى عن أنس والحسين وعكرمة وغيرهم وعنه مالك وشعبة والحمادان والسفيانان وخلق وثقه ابن معين وأبو حاتم وقال مؤمل بن اسماعيل عن حماد عامة ما يرويه حميد عن أنس سمعه من ثابت. مات سنة ثلاث وأربعين ومائة وهو ابن خمس وسبعين.

حميد بن عبد الرحمن بن عوف أبو عبد الرحمن المديني روى عن أبيه وأمه أم كلثوم بنت عقبة وعمر وعثمان وإبراهيم وابن عمرو وابن عباس وعنه ابنه عبد الرحمن وابن أخيه سعد

اهل الحفظ والاتقان . مات سنة خمس وثلاثين ومائة عن
اثنين ومائة عن اثنين وسبعين سنة .

حرف النال

ذكون ابوصالح السمان الزيات المدني روى عن سعد والي
الدرعاء والي هريرة وعائشة وخلق وعنه بنوه سهيل وصالح
وعبد الله وعطاء بن ابي رباح والاعمش وخلأق قال احمد شهد
الدار من عثمان وكان ثقة من اجل الناس واوثقهم وقال ابن
الهدبي ثقة ثبت وقال ابن سعد كثير الحديث . مات بالمدينة
سنة احدى ومائة .

حرف الراء

رافع بن اسحاق الانصاري مولا هم المدني روى عن
ايوب والي سعيد الخدري وعنه اسحاق بن عبد الله بن اوطحة
وثقه النسائي .
رافع بن خديج الانصاري الحارثي ابو عبد الله المدني شهد
احدا ما بعد هاوله احاديث روى عنه ابن عمرو وابن المسيب طائفة
وطاؤس وعطاء وخلق . مات في اول سنة اربع وسبعين عن
ست وثمانين سنة .
ربيع بن ابي عبد الرحمن قسري التيمي مولى آل المنكدر بن عثمان
ويقال ابو عبد الرحمن المدني الفقيه احد الاعلام المعروف بريقة
الرأي شيخ مالك روى عن انس والسائب بن يزيد وابن المسيب
خلق وعنه مالك ويحيى الانصاري وشعبة والاوزاعي والليث و
خلأق قال احمد ثقة وابو الزناد اعلم منه وقال يعقوب بن شيبة
ثقة ثبت احد مفتق المدينة وقال الخطيب كان فقيها عالما حافظا
للفقه والحديث اخذ عنه مالك الفقه وقال ذهب حلاوة الفقه
منذ مات ربيعة اقدمه السفاح ليوليه القضاء فمات بالانبار
سنة ست وثلاثين ومائة .

رفاعة بن رافع بن مالك بن العجلان الانصاري الموزقي ابو معاذ
المدني شهد بدرا مع النبي صلى الله عليه وسلم وروى عنه وعن ابي بكر
وعبادته وعنه ابناه معاذ وعبيد وآخرون . مات في اول خلافة معاوية

حرف الزاي

زرعة بن عبد الرحمن بن جره الاسلمي المدني ويقال اسم
ابيه مسلم ولا يصح روى عن ابيه وجدة «الفخذ عورة» و
عنه سالم ابو النضر وابو الزناد وثقه النسائي .

زفر بن مصعصة بن مالك عن ابي هريرة وقيل عن ابيه عن
ابي هريرة وهو المجهوظ روى عنه اسحاق بن عبد الله بن ابي
طلحة وثقه النسائي وغيره .

زياد بن سعد الخراساني ابو عبد الرحمن نزيل مكة ثم اليمز روى
عن الزهري وصالح مولى التوامه والي الزبير وعمر بن دينار و

ابن ابراهيم والزهري وثقه العجلي وابو زرعة وغيرهما مات
سنة خمس وتسعين وقيل سنة خمس ومائة .

حميد بن قيس الاعرج المكي ابو صفوان القاري روى
عن مجاهد وعكرمة وجماعة وعنه ابو حنيفة ومالك والسفيانان
وابن جرير وغيرهم قال ابن سعد كان قاري اهل مكة وكان
ثقة كثير الحديث وقال ابن عيينة كان افرضهم احبهم
يعني اهل مكة وكانوا لا يجتمعون الا على قراءته ولم يكن بمكة
اقرامنه ومن عبد الله بن كثير وكان متيقظا . مات سنة
ثلاثين ومائة .

حنظلة بن قيس بن عمرو الانصاري الزرقي المدني روى
عن رافع بن خديج والي هريرة وعنه الزهري وربيعه ويحيى
الانصاري وآخرون قال الواقدي كان ثقة قليل الحديث .

حرف الخاء

خالد بن زيد بن كليب ابو ايوب الانصاري الخزرجي روى
عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن ابي بن كعب وعنه البراء بن
عازب وجابر بن سبرة وابن المسيب وعروة قال الخطيب حضر
العقبة وشهد بدرا واحدا والمشهد كلها ونزل عليه النبي صلى الله
الله عليه وسلم حين قدم المدينة في الهجرة وحضر مع علي النهدي
ومات بالروم غازيا في خلافة معاوية سنة اثنين وخمسين
وقبره في اصل سور القسطنطينية .

خالد بن الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم
ابو سليمان المخزومي سيف الله اسلم قبل الفتح وبعد الحديبية
وشهد غزوة مؤتة وكان النصر على يده روى عنه ابن خالته بن
عباس وقيس بن ابي حازم وجبير بن نفيل وابو واثل ابو العالية
وآخرون واستعمله ابو بكر على قتال اهل الردة ثم وجهه الى العراق
ثم الشام وامره عليها . مات بمصر سنة احد وعشرين وقيل
بالمدينة .

خبيب بن عبد الرحمن بن خبيب بن يساف الانصاري ابو
الحريث المدني روى عن ابيه وعمته انيسة ولها صحبة وحض
ابن عاصم وغيرهم وعنه شعبة احد شيوخه ومالك وثقه
ابن معين وغيره . ومات زمن مروان بن محمد .

خلاد بن السائب بن خلاد الانصاري الخزرجي المدني روى
عن ابيه وزيد بن خالد الجهني وعنه ابنه خالد وحيان بن واسع
وغيرهما وثقه ابن حبان .

حرف الدال

داود بن الحصين الاموي مولا هم ابوسليمان المدني روى عن
عكرمة والاعرج وجماعة وعنه مالك وابن اسحاق وطائفة وثقه
ابن معين وضعفه ابو حاتم وقال لولان ما لكاروى عنه لتركه
وقال ابوداود واحاديثه عن عكرمة مناكير وقال ابن حبان من

عنه مالك وابن جريج وابن عيينة وقال كان اثبت اصحاب
الزهرى وثقه احمد وابن المدينى والنسائى وآخرون -
زيد بن اسلم المدنى الفقيه احد الاعلام مولى عمر ابواسامة و
قيل ابو عبد الله روى عن ابيه وابن عمر وجابر وابى هريرة وخلق
وعنه بنوه اسامة وعبد الرحمن وعبد الله ومالك والسفيانان و
خلائق قال يعقوب بن شيبة ثقة من اهل الفقه والعلم وكان عالما
بالتفسير له فيه كتاب توفي في العشرين الاول من ذى الحجة سنة
ست وثلاثين ومائة -

زيد بن ابى انيسة واسمه زيد ايضا ابواسامة الجزرى روى
عن الحكم وشهمى بن حوشب وطلحة بن مصرف وعطاء وعنه
مالك وابو حنيفة وآخرون قال ابن سعد كان ثقة فقيها راوية
للعلم كثير الحديث مات سنة خمس وعشرين ومائة -

زيد بن ثابت بن الضحاك بن لؤذان بن عمرو بن عبد عوف بن
غنم بن مالك بن النجار الانصارى المدنى ابوسعيد وقيل ابو خاجة
روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعنه ابنه سليمان وخارجة وابن
عمرو انس وعروة وخلائق وكان كاتب الوحي قدم النبي صلى الله
عليه وسلم المدينة وعمره احدى عشرة سنة وكان ابوه قتل يوم
بعث فقرأ زيد سبع عشرة سورة قبل الهجرة فاعجب للنبي صلى الله
عليه وسلم وقال يا زيد تعلم لى كتاب يهود فتعلم كتاب العبرانية
او السريانية فى سبع عشرة ليلة وهو احد من جمع القرآن على عهد
النبي صلى الله عليه وسلم وقال فيه افرضكم زيد وشهد بيعة الضوان
وندبه ابو بكر لجمع القرآن ثم عثمان وكان عمر اذا حج استخلفه على
على المدينة واخذ ابن عباس بركابه وقال هكذا امرنا ان نفعل
بعلمائنا وكبرائنا رواه الحاكم فى المستدرک وعدة مسروق فى الستة
الذين هم اصحاب الفتوى من الصحابة - مات سنة خمس اربعين
وقيل سنة ثمان واربعين وقيل احدى وخمسين لما مات
قال ابو هريرة مات حبا لامة -

زيد بن خالد الجهمى المدنى ابو عبد الرحمن وقيل بطلحة
وقيل ابو زرعة روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عثمان و
ابى طلحة وغيرهما وعنه ابنه خالد وابو حرب وعطاء بن يسار
وابوسلمة ابن عبد الرحمن وغيرهم وكان صاحب لواء جهينة
يوم الفتح - مات سنة ثمان وسبعين بالمدينة عن خمس وثلاثين
سنة وقيل سنة ثمان وستين وقيل سنة خمسين بمصر وهو
ابن ثمان وسبعين وقيل سنة اثنتين وسبعين وهو ابن ثمانين
وقيل بالكوفة فى اخر خلافة معاوية -

زيد بن رباح المدنى روى عن ابى عبد الله الاغر وعنه مالك
قال ابو حاتم ارى جديته بأسا وثقه ابن عبد البر وابن حبان
وقتل سنة احدى واربعين ومائة -

زيد بن طلحة بن ركانة يأتى فى يزيد -

زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب المدنى روى عن ابيه
وعبد الله بن عبد الرحمن بن ابى بكر الصديق وعنه حفيده عمر

ابن محمد ونافع وثقه ابن حبان -

زيد بن عياش ابو عياش الزرقى المدنى روى عن سعد
ابن ابى وقاص وغيره وعنه عبد الله بن يزيد وعمران بن ابى
انس وغيرهما وثقه الدارقطنى -

حرف السين

سالم بن ابى امية القرشى ابوالنضر المدنى روى عن انس و
السائب بن يزيد وسليمان بن يسار وعنه مالك وابن اسحاق
والليث والسفيانان وثقه احمد وجماعة - مات سنة تسع وعشرين
ومائة -

سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ابو عمر وقيل ابو
عبد الله احد الائمة الفقهاء السبعة بالمدينة روى عن ابيه
وابى هريرة وغيرهما وعنه ابنه ابو بكر وابن شهاب وخلائق قال
ابن المسيب كان عبد الله اشبه ولدا عمره وكان سالما اشبه
ولد عبد الله به وقال مالك لم يكن احد فى زمان سالم اشبه
بين معنى فى الصالحين فى الزهد والفضل والعيش منه وذكر
ابن عيينة ان هشام بن عبد الملك دخل الكعبة فاذا هو بسالم
فقال سلنى حاجة قال انى استعنى من الله ان اسأل فى بيته
غيره فلما اخرج قال له سلنى الان فقال والله ما سألت الدنيا
من يملكها فكيف اسأل من لا يملكها - مات فى ذى القعدة وقيل
فى الحجة سنة ست ومائة وقيل سنة سبع -

سالم ابو القيث المدنى مولى عبد الله بن مطيع العدوى
روى عن ابى هريرة وغيره وعنه ثور بن زيد وصفوان بن سليم
وجماعة وثقه النسائى وابن معين -

السائب بن خلاد بن سويد الانصارى ابوسهيلة له صحبة ورواية
روى عنه ابنه خلاد وعطاء بن يسار وغيرهما -

السائب بن يزيد بن سعيد بن ثمامة الكندى له ولا بيه
صحبة روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن ابيه وخالد العلاء
ابن الحضرمي وعمر وعثمان وطلحة وسعد وجماعة وعنه ابنه
عبد الله والزهرى ومحيى الانصارى وخلق - مات سنة احدى وتسعين
وقيل سنة ست وقيل سنة ثمان وثمانين عن ثمان وثمانين سنة
سعد بن اسحاق بن كعب بن عجرة القضاعى ثم البلوى المدنى
حليف الانصار روى عن ابيه وعميه عبد الملك وزينب وانس
وابى سعيد المقبرى وعنه مالك وشعبة والثوري وابن جابر وخلق
وثقه ابن معين والنسائى وغيرهما - ومات بعد الاربعين ومائة -

سعد بن عبيد ابو عبيد الزهرى المدنى مولى عبد الرحمن
ابن ازهر روى عن عمرو بن عثمان وابى هريرة وعنه الزهرى
وجماعة قال ابن سعد كان من القراء واهل الفقه ثقة - مات
بالمدينة سنة ثمان وتسعين -

سعد بن ابى وقاص مالك بن ابيب بن عبد مناف بن
زهرة بن كلاب بن مرة الزهرى ابواسحاق احد العشرة واول من

روى بسهم في سبيل الله وفارس الاسلام وحارس رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال ليت رجلاً صالحاً يحرسني الليلة وسابع سبعة في الاسلام واحد الستة اهل الشورى واحد الستة الذين توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عنهم راض واحد من فداه رسول الله صلى الله عليه وسلم بأبيه وامه واحد يجابى الدعوة واحد الرواة الذين لا يخطئون دعالة النبي صلى الله عليه وسلم اللهم سدد رميته واجب دعوته وهو الذي تولى قتال فارس وكوف الكوفة روى عنه بنو ابراهيم وعمر وعمر بن محمد وعامر ومصعب وعائشة وابن عباس وابن عمر وآخرون وكان ممن قعد في الفتنة ولزم بيته وامراهله ان لا يخبروه من اخبار الناس بشئ حتى يجتمع الامة على امام. مات بالعقيق على عشرة اميال من المدينة وحمل على الرقاب الى البقيع سنة خمس وخمسين وقيل سنة ست وقيل سبع وقيل ثمان وقيل اربع عن ثلاث وثمانين وقيل اثنتين وثمانين وقيل اربع وسبعين.

سعيد بن جبير بن هشام الوالي مولا هم ابو محمد ويقال ابو عبد الله الكوفي احد الائمة الاعلام روى عن ابن عمر وابن عباس وابن الزبير وابي سعيد وطائفة وعنه الاعمش وسلمة بن كهيل وخلائق وكان يهتم القرآن في كل ليلتين وكان ابن عباس اذا اتاه اهل الكوفة يستفتونه يقول اليس فيكم سعيد بن جبير قتله الحجاج شهيداً في شعبان سنة خمس وتسعين وهو ابن سبع وخمسين وقيل تسع واربعين قال ميمون بن مهران ولقد مات وما على ظهر الارض احد الا وهو محتاج الى علمه.

سعيد بن ابي سعيد كيسان المقبري ابو سعيد المدني روى عن ابيه وابي هريرة وابي سعيد الخدري وابن عمر وانس وآخرون وعنه مالك والليث وابن ابي ذئب وخلائق وانفقوا على توثيقه وقال الواقدي كبير واختلط قبل موته باربعة سنين. مات سنة ثلاث وعشرين ومائة.

سعيد بن سلمة المخزومي روى عن المغيرة بن ابي بردة عن ابي هريرة حديث البحر هو الطهور مائة وعنه صفوان بن سليم والجلاح ابو كثير وثقة النسائي.

سعيد وقيل سعد بن عمرو بن سليم الانصاري الزرق روى عن ابيه والقا سم بن محمد وغيرهما وعنه مالك وجماعة وثقة ابن معين وابن حبان. مات سنة اربع وثلاثين ومائة.

سعيد بن عمرو بن شرجيل الانصاري المدني روى عن ابيه عن جدته وعنه مالك والداوردي وآخرون وثقة النسائي.

سعيد بن المسيب بن حزن بن ابي وهب بن عمرو بن عائل ابن عمران بن مخزوم ابو محمد المخزومي المدني سيد فقهاء التابعين روى عن ابيه وعن عمرو واختلف في سماعه منه وعن عثمان وعلي وابي موسى في آخرين وعنه الزهري ويحيى بن سعيد الانصاري وآخرون قال قتادة ما رأيت احداً قط اعلم بالحلال والحرام منه وقال مكيول ما لقيت اعلم منه وقال سليمان بن موسى انه افقه

التابعين وقال احمد انه افضل التابعين وقال ابن المديني لا اعلم احداً في التابعين اوسع علماً منه وهو عندى اجل التابعين وقال ابو حاتم ليس في التابعين انبل منه وقال ابن حبان هو سيد التابعين وقال الشافعي واحمد وغير واحد مراسيل ابن المسيب صحاح. مات سنة ثلاث وقيل اربع وتسعين ومولده سنة خمس عشرة وقيل سبع عشرة وقيل احدى وعشرين.

سعيد بن ابي هند الفزاري المدني مولى سمرة روى عن ابن عباس وابي هريرة وابي موسى وطائفة وعنه ابنه عبد الله وابن اسحاق وثاقم ويزيد بن ابي جبيب وآخرون وثقة ابن حبان وغيره. مات في اول خلافة هشام.

سفيان بن ابي زهير واسمه القرد الازدى الشامي له صحبة ورواية روى عنه ابن الزبير والسائب بن يربيد وعروة عدادة في اهل المدينة.

سلمة بن دينار ابو حاتم الاعرج الزاهد روى عن سهل بن سعد وعن ابن عمر وابن عمر ولم يسمع منهما وعن محمد بن المنكدر وسعيد ابن المسيب وام الدرداء الصغرى وابي ادريس الخولاني وعنه الزهري وهو اكبرهم وقال مالك والسفيانان والحما دان وخلق وكان ثقة كثير الحديث وكان يقص في مسجد المدينة. مات بعد سنة اربعين ومائة.

سلمة بن صفوان بن سلمة الانصاري الزرق المدني روى عن ابي سلمة بن عبد الرحمن ويزيد بن ركانة وعنه مالك وابن اسحاق وفليم وجماعة وثقة النسائي.

سليمان بن يسار الهلالي ابو ايوب المدني احد الاعلام روى عن زيد بن ثابت وابي هريرة وعائشة وابن عباس والمقداد و جابر ومولاته ميمونة وام سلمة وطائفة وعنه ابنه عبد الله ومكيول و قتادة والزهري وخلق قال الزهري كان من العلماء وقال النسائي احد الائمة وقال ابو زرعة ثقة مأمون فاضل عابد. مات سنة سبع ومائة وله ثلاث وسبعون سنة.

سلي القرشي المخزومي ابو عبد الله المدني روى عن مولاة ابي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث وسعيد بن المسيب وابي صالح السمان وغيرهم وعنه مالك وسهيل بن ابي صالح ويحيى الانصاري وهما من اقرانه والسفيانان وآخرون وثقة احمد وابو حاتم قتله الحوذية يوم قيد.

سهل بن ابي حنيفة واسمه عبد الله وقيل عامر بن ساعدة الانصاري المدني له صحبة ورواية روى عنه ابنه محمد وصالح بن خوات وعروة وثاقم بن جبير وجماعة قال ابو حاتم يبع تحت الشجرة وكان ليل النبي صلى الله عليه وسلم ليلة احد وشهد المشاهد كلها **الابد**

سهل بن حنيف بن وهب الانصاري ابو ثابت شهد بدرًا و المشاهد كلها روى عنه ابنه ابو امامة اسعد وعبد الله وابن ابي ليلى وآخرون قال ابن عبد البر ثبت يوم احد وشهد مع علي تصفين. و

مات بالكوفة سنة ثمان وثلاثين.

سهل بن سعد بن مالك بن خالد الانصاري الساعدي المدني اخرون مات من الصحابة بالمدينة مات سنة ثمان وثمانين وقيل سنة احد وتسعين وهو ابن مائة سنة روى عنه ابنه عياش والزهرى وآخرون.

سهيل بن ابي صالح ذكر ان السمان ابو يزيد المدني روى عن ابيه وابن السيب وعبد الله بن دينار وطائفة وعنه مالك الاعشى وربيعة وهما من شيوخه وموسى بن عقبة وهو من اقاربه وابن جريج وشعبة والسفيانان والحماذان وخلق وثقه ابن عيينة والعجلي وابن عدى وغيرهم.

سويد بن النعمان بن مالك بن عامر الانصاري المدني احد اصحاب الشجرة وقيل انه شهد احداً وما بعد ها روى عنه بشير بن يسار

حرف الشين

شرحبيل بن سعيد بن سعد بن عبادة الانصاري روى عن ابيه وجده وعنه ابنه عمر وعبد الله بن محمد بن عقيل وثقه ابن حبان.

شريك بن عبد الله بن ابي نمر المدني روى عن انس وابن السيب وعطاء وطائفة وعنه مالك والثوري والوحمة وآخرون قال ابن سعد ثقة كثير الحديث وثقه ايضا النسائي وابن معين وابن عدى. مات بعد سنة اربعين ومائة.

شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاصي القرشي قد نسب الى جده روى عن ابيه وجده وعن عبادة بن الصامت وابن عمر وابن عباس ومعاوية وعنه ابنا عمر وعمر وثابت البناني وعطاء الخراساني وغيرهم وثقه ابن حبان.

حرف الصاد

صالح بن خوات بن جبير الانصاري المدني روى عن ابيه و سهل بن ابي حنيفة وعنه ابنه خوات وعامر بن عبد الله بن الزبير والقا سمير بن محمد وغيرهم وثقه النسائي وغيره.

صالح بن كيسان المدني مولى غفار روى عن ابن عمر وابن الزبير وسالم ونافع وطائفة وعنه مالك وابن جريج وعمرو بن دينار وابن اسحاق وابن عيينة وآخرون وثقه احمد وابن معين وجماعة مات بعد اربعين ومائة وهو ابن مائة ونيف وستين سنة.

صعصعة بن مالك بصري روى عن ابي هريرة في الرؤيا وعنه ابنه زفر وابن اخيه صابي بن يسار وثقه النسائي وابن حبان وقال روى عن ابي هريرة وما اظنه لقيه.

صفوان بن سليم المدني الزهرى مولا همل الفقيه روى عن مولا حميد بن عبد الرحمن بن عوف وعن ابن عمر و انس وعبد الله ابن جعفر وجماعة وعنه مالك وزيد بن اسلم ابن المنكدر والليث والسفيانان وخلق قال ابن سعد كان ثقة كثير الحديث

عابداً وقال احمد هذا رجل يستشقى بحد يثه وينزل القطر من السماء بذكره وقال يعقوب بن شيبه ثقة ثبت مشهور بالعبادة مات سنة اربع وعشرين ومائة.

صفوان بن عبد الله الاكبر بن صفوان بن امية الجمحي المكي روى عن جده وعلي وسعد وابي الدرداء وابن عمر حفصة وعنه الزهرى وابو الزبير المكي وعمرو بن دينار وغيرهم ثقة العجلي. **صفي** بن زياد الانصاري ابو زياد المدني مولى اقلح روى عن ابي سعيد الخدري وابي البشر السلمي وابن السائب وعنه مالك وسعيد المقبري وابن ابي ذئب وجماعة وثقه ابن حبان وغيره.

حرف الضاد

الضحاك بن قيس بن خالد القرشي ابوانيس الفهري مختلف في صحبته روى عنه معاوية و انس والشعبي وسعيد ابن جبيرة وخلق شهد فتح دمشق وسكنها ثم غلب عليها بعد يزيد ودعا الى بيعة ابن الزبير ثم دعا الى نفسه وقتل بمرج راهط في قتاله لمروان بن الحكم سنة اربع وخمسين وستين.

ضمرة بن سعيد بن الحنة بالنون وقيل بالباء الموحدة الانصاري المدني روى عن عمه حجاج بن عمرو وابي سعيد و انس وعنه ابنه موسى ومالك وابن عيينة وفيلم وعدة وثقه احمد ويحيى وغيرهما.

حرف الطاء

طاؤس بن كيسان اليماني ابو عبد الرحمن المحيري احد الاثمة الاعلام روى عن ابي هريرة وزيد بن ثابت وزيد ابن ارقم وحاجر وابن عمر وابن عباس وعائشة وعنه ابنه عبد الله ومجاهد والزهرى وخلق قال ابن حبان كان من عباد اهل اليمن ومن سادات التابعين حج اربعين حجة وكان مستجاب الدعوة. مات سنة ست ومائة.

طلحة بن عبد الملك الايلي روى عن القاسم بن محمد وغيره وعنه مالك ويحيى القطان وجماعة وثقه ابو داود والنسائي وجماعة.

طلحة بن عبيد الله بن عثمان القرشي التيمي ابو محمد المدني احد العشرة المشهود لهم بالجنة شهد احداً وشارك المشاهد بعد ها وارى رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده يوم احد فشلت روى عنه بنوه موسى وعيسى ويحيى وعمران واسحاق وقيس بن ابي حازم وابو عثمان النهدي وعدة قتل يوم الجمل لعشر خلون من جمادى الاخرة سنة ست وثلاثين وله اربع وستون سنة قال العجلي يقال ان مروان قتله.

طلحة بن عبيد الله بن كريز بن جابر المخزاعي الكعبي روى عن الحسين وابن عمرو وابي الدرداء وعائشة وغيرهم وعنه مالك وابن اسحاق وحماد بن سلمة وجماعة وثقه احمد والنسائي.

حرف العين

عاصم بن عدى المدنى العجلانى القضاى حليف الانصار شهد احدى اوما بعد ها روى عنه ابو اليداح وسهل بن سعدو الشعبي مات سنة خمس واربعين وهو ابن مائة وعشرين سنة وهو ممن ضرب له في يد ربه ولم يشهد ها.

عامر بن سعد بن ابي وقاص الزهرى المدنى روى عن ابيه وعثمان والعباس وعائشة وابي هريرة وابي سعيد وجماعة و عنه ابنه داود وابن اخته سعد بن ابراهيم وسالم ابو النصر الزهرى وابن المنكدر وعمر بن دينار وخلق وثقه ابن حبان ومات سنة ست وتسعين ويقال سنة ثلاث ومائة.

عامر بن عبد الله بن الزبير بن العوام الاسدى ابو الحارث المدنى روى عن ابيه وانس وجماعة وعنه مالك وفليم وسعيد لمقبى وابن عجلان وخلق وثقه النسائى ويحيى وابو حاتم وقال احمد ثقة من اوثق الناس

عامر بن واثلة روى عن عبد الله بن عمرو وابي الطفيل الليثي ولد عامر احد روى عنه قتادة والزهرى وابو الزبير وعمر بن دينار وخلق نزل الكوفة ثم ملكة ومات بها سنة مائة ويقال سنة سبع ومائة وهو اخر الصحابة موتاً

عاصم بن عبد الله بن عمرو البوادريس الخولاني القاري العابد ابو صحابي وولد هو في حياة النبي صلى الله عليه وسلم روى عن عمر ومعاذ وابي بلال وابي ذر وابي الدرداء وحذيفة وابي هريرة وعدة وعنه الزهرى ومكحول وبشر بن عبيد الله وآخرون قال مكحول ما رأيت اعلم من ابي ادريس وقال الزهرى كان قاص اهل الشام وقاضيه مات سنة ثمانين.

عباد بن تميم بن غزية الانصارى المازنى المدنى روى عن ابيه وله صحبة وعن عمه عبد الله بن زيد بن عاصم وابي بشير الانصارى وابي سعيد الخدري وغيرهم وعنه الزهرى ويحيى الانصارى جماعة وثقه النسائى وغيره.

عباد بن زياد بن ابيه ابو حرب الذى استلحق اباه معاوية بن ابي سفيان روى عن عروة بن المغيرة بن شعبة وغيره وعنه الزهرى ومكحول وثقه ابن حبان ولاة معاوية سجستان فخر بلاد الهند ومات بقرية جروود سنة مائة.

عباد بن عبد الله بن الزبير بن العوام الاسدى المدنى روى عن ابيه وجدته اسماء وعائشة وعمر بن الخطاب وغيرهم عنه ابنه يحيى وابن اخيه عبد الواحد بن حمزة وابن عمه هشام بن عروة وابن ابي مليكة وغيرهم وثقه النسائى وقال الزبير بن بكار كان على قضاء ابيه بمكة وكان اصدق الناس لهجة.

عبادة بن الصامت بن قيس بن اصوم الانصارى الخزرجي ابو الوليد المدنى شهد العقبتين وكان احد النقباء وشهد بدر اولها وبيعة الرضوان والمشاهد كلها روى عنه ابنه الوليد وحفيده

عبادة بن الوليد وابو امامة وانس وجبير بن نفير وخلق وكان من سادات الصحابة مات بالشام في خلافة معاوية.

عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت المدنى روى عن ابيه وجده وجابر بن عبد الله وابي ايوب وابي سعيد وعائشة وغيرهم وعنه ابن اسحاق ويحيى الانصارى وابن عجلان وآخرون وثقه النسائى وابوزرعة.

عبد الله بن الارقم بن عبد يغوث الزهرى اسلم عام الفم وكتب للنبي صلى الله عليه وسلم ثم لابي بكر وعمر روى عنه اسلم مولى عمرو عبد الله بن عتبة بن مسعود وغيرها.

عبد الله بن انيس الجهمي البصري المدنى حليف الانصار شهد العقبة مع السبعين من الانصار وشهد احدى الخندق وما بعدهما وبغته رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية وحده روى عنه بنوه حمزة وعبد الله وعطية وعمر وجابر بن عبد الله وابو امامة ابنت ثعلبة وعدة مات سنة اربع وخمسين.

عبد الله بن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الانصارى المدنى روى عن ابيه وانس وحيد بن نافع وعباد بن تميم وعروة وطائفة وعنه مالك والزهرى احد شيوخه وهشام بن عروة وابن جريج والسفيانان وخلق قال احمد حديثه شفاء وثقه ابن معين وابو حاتم والنسائى وغيرهم وقال ابن سعد كان ثقة كثير الحديث عالماً مات سنة خمس وثلاثين ويقال سنة ثلاثين ومائة وهو ابن سبعين سنة.

عبد الله بن حنين الهاشمي مولاهم روى عن علي وابن عمرو ابن عباس وابي ايوب والسنور وعنه ابنه ابراهيم وخالد بن معدان ومحمد بن المنكدر وآخرون وثقه ابن حبان.

عبد الله بن دينار ابو عبد الرحمن روى عن مولا عبد الله بن عمرو وانس وسليمان بن يسار ونافع وجماعة وعنه مالك والبخينة وسعيد والسفيانان ويحيى الانصارى وثقه احمد وغيره مات سنة سبع وعشرين ومائة.

عبد الله بن ذكوان ابو عبد الرحمن المدنى مولى بني امية المعروف بابي الزناد وهو لقبه وكان يغضب منه احد الائمة روى عن ابن عمر وانس وسعيد بن المسيب والاعرج فاكثر وغيرهم عنه ابناه ابو القاسم وعبد الرحمن ومالك والليث والسفيانان وموسى ابن عقبة وابن اسحاق وخلق قال البخاري اصم اسيند ابي هريرة ابو الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة قال الواقدي مات فجأة ورضاً سنة ثلاثين ومائة وهو ابن ست وستين سنة.

عبد الله بن الزبير بن العوام بن خويلد بن اسد المكي امه اسماء بنت ابي بكر الصديق هاجرت به حملاً فولدت له بعد الهجرة بعشرين شهراً وهو اول مولود ولد بالمدينة بعد الهجرة وكان فصيحاً شجاعاً وكان اكمل لالحية له روى عنه اولاده عامر وعبد وامر وعروة وثابت البناني وغيرهم حضر وقعة اليرموك مع ابيه وشهد خطبة عمر بالجابية ولويع له بالخلافة بعد موت يزيد

ابن معاوية سنة اربع وقيل خمس وستين وغلب على الجواز والعراقين واليمن ومصر واكثر الشام وكانت ولايته تسع سنين ثم جهز له عبد الملك بن مروان الحجاج فخار به وظفر به فقتله وصلبه وذلك في سنة ثلاث وسبعين.

عبد الله بن زيد بن عاصم الانصاري المازني المدني له ولا بويه صحبة شهد احداً وروى عنه ابن اخيه عباد بن تميم وسعيد بن المسيب وطائفة قتل بالحرّة في ذي الحجة سنة ثلاث وستين وهو ابن سبعين سنة.

عبد الله بن سلام بن الحرث الاسرائيلي ابو يوسف اسلم عند قدوم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وشهد له النبي صلى الله عليه وسلم بالجنة وانزل الله فيه "وشهد شاهد من بني اسرائيل على مثله" وقوله "قل كفى بالله شهيداً بيني وبينكم ومن عنده علم الكتاب" روى عنه ابنه يوسف والنس والبهري وطائفة وشهد مع عمر بن الخطاب فتح بيت المقدس والحجبية مات بالمدينة سنة ثلاث واربعين.

عبد الله بن عامر بن ربيعة العنزي ابو محمد المدني الصحابي روى عنه امية بن هند والزهرى ويحيى الانصاري وجماعته مات سنة خمس وثمانين.

عبد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي ابو العباس ابن عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وترجمان القرآن كان يقال له الجبر والجر رأى جبريل مرتين ودعاه النبي صلى الله عليه وسلم بالحكمة مرتين وروى عنه ابنه علي والنس وابو امامة ابن سهل وابو الشعثاء وابو العالية وسعيد بن المسيب وعطاء وطائفة ومجاهد وخلق مات بالطائف سنة ثمان وستين وهو ابن احدى واثنين وسبعين سنة.

عبد الله بن عبد الله بن جابر ويقال ابن جبر بن عتيك الانصاري المدني ويقال انهما اثنان وان الذي يقال له ابن جبر غير الذي يقال له ابن جابر روى عن ابيه وجدة امه عتيك ابن الحارث والنس وابن عمر وعنه مالك وشعبة ومسلم وجماعة وثقه ابن معين وابو حاتم والنسائي.

عبد الله بن عبد الله بن الحارث بن نوفل الهاشمي ابو يحيى المدني عن ابيه وعبد الرحمن بن عوف وابن علي وجماعته وعنه الزهرى وغيره وثقه النسائي وقتله السموم سنة تسع وتسعين.

عبد الله بن عبد الرحمن بن ابي صعصعة الانصاري المدني عن ابي سعيد الخدري وعنه ابناة محمد وعبد الرحمن وثقه النسائي.

عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر بن حزم الانصاري ابو طولة المدني قاضيهما روى عن النس وسعيد بن المسيب والي سلمة ابن عبد الرحمن وعدة وعنه مالك والاوزاعي ويحيى الانصاري وخلق وثقه احمد ويحيى وغير واحد وتوفي في اخر ايام بني امية.

عبد الله بن ابي قحافة واسمه عثمان القرشي التيمي ابو بكر الصديق خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبه ووزيره

واول من اسلم روى عنه ولداه عبد الرحمن وعائشة وعمرو علي وزيد وابن عمرو وابن عباس وخلق سبق الناس الى الاسلام وشهد بداراً واحداً والمشاهد كلها وولى الخلافة بعد النبي صلى الله عليه وسلم سبعمائة سنين واشهرها وتوفي في جمادى الاولى سنة ثلاث عشرة وهو ابن ثلاث وستين ودفن مع النبي صلى الله عليه عليه وسلم في حجرة عائشة.

عبد الله بن عدي الانصاري روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وقيل عن رجل من الانصار عنه وعنه عبيد الله بن عدي ابن الخير قال بعضهم هو عبد الله بن عدي بن الحمراء الزهرى وفرق بينهما ابن عبد البر فقال قد جعلها بعض الناس واحداً وذلك خطأ وغلط والصواب انهما اثنان وكذا ذكره ابن حبان في الصحابة من كتاب الثقات تمييزاً بينه وبين ابن الحمراء وكذا الحافظ ابو الحجاج المزني وحديث هذا في مسند احمد وليس له في الكتب الستة رواية واما ابن الحمراء فحدثه عند الزهرى والنسائي وابن ماجه.

عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي ابو عبد الرحمن المكي اسلم قديماً مع ابيه وهو صغير بل روى انه اول مولود ولد في الاسلام واستصغر يوماً واحداً وشهد الخندق وما بعدها وقال فيه النبي صلى الله عليه وسلم انه رجل صالح وروى عنه بنوه سالم وحزمة وعبد الله وبلال وزيد وعبيد الله وعمر وحفيدة محمد بن زيد وابو بكر بن عبيد الله ومولاه نافع وزيد بن اسلم والزهرى وعطاء وخلق ومسنده عند يحيى بن مخلد الفاضل وست مائة وثلاثون حديثاً قال ابن مسعود ان من املك شباب قریش لنفسه عن الدنيا عبد الله بن عمر توفي سنة ثلاث وقيل سنة اربع وسبعين.

عبد الله بن عمرو بن العاصم بن وائل السهمي اسلم قبل ابيه وكان اصغر منه باحدى عشرة سنة روى عنه ابنه محمد بن خلف وحفيدة شعيب بن محمد وجبير بن نفير وسعيد بن المسيب وعروة وطائفة وخلق مات ليلاً في الحرّة سنة ثلاث وستين وهو ابن ثلاث وسبعين سنة.

عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان الاموي المعروف بالمطرف لحسنه روى عن ابيه وامه فاطمة بنت الحسين ورافع بن خديج وابن عباس والحسن بن علي وجماعة وروى عنه ابنه محمد المعروف بالديباج والزهرى وآخرون وثقه النسائي وكان شريكاً جواداً ممدحاً مات ببصر سنة ست وتسعين.

عبد الله بن الفضل بن العباس بن ربيعة الهاشمي المدني روى عن انس والاعرج ونافع بن جبير روى عنه مالك وموسى ابن عقبة وطائفة وثقه النسائي وابو حاتم وابن معين.

عبد الله بن قيس بن سليم ابو موسى الاشعري استعمله النبي صلى الله عليه وسلم على زيد وعدن وساحل اليمن واستعمله عمر على الكوفة وقال فيه النبي صلى الله عليه وسلم لقد اوتي مزماراً

من مزامير آل داود روى عنه اولاده ابراهيم وابو بردة وابو بكر وموسى وانس بن مالك وسعيد بن المسيب وخلق - مات سنة اربع واربعين وله نيف وستون سنة -

عبد الله بن كعب بن مالك الانصارى السلمى المدنى روى عن ابيه وعثمان والي ايو ب وجابر وعدة روى عنه ابنه عبد الرحمن واخوته محمد وعبد الرحمن ومعد والزهرى وآخرون وثقه ابو زرعة وغيره ومات سنة سبع او ثمان وتسعين -

عبد الله بن مالك بن القشيب واسمه جندب بن نفلة الازدى المعروف بابن بحينة وهى امه الصحابي روى عنه ابنه على وحفص بن عاصم والاعرج وجماعة - قال ابن سعد كان فاضلا ناسكا يصوم الدهر -

عبد الله بن محمد بن علي بن ابي طالب الهاشمي ابوهاشم المدنى روى عن ابيه وغيره وعنه الزهرى وسائر لمين الجعد و عمرو بن دينار وعدة وثقه العجلي وابن سعد والنسائي - مات سنة ثمان وتسعين -

عبد الله بن محيريز بن جنادة الجمعي نزىل بيت المقدس روى عن ابي محمد ورة المؤذن وعبادة بن الصامت والي سعيد طائفة وعنه عبد الملك بن ابي محمد ورة ومكحول والزهرى وآخرون قال العجلي ثقة من خيار الناس - مات في خلافة عمير بن عبد العزيز -

عبد الله بن نسطاس المدنى، روى عن جابر وعنه هاشم ابن عتبة فقط -

عبد الله بن نيار بن مكرم الاسلمى، روى عن خاله عمرو بن شاس وله صحبة وابي هريرة وعروة بن الزبير، روى عنه محمد بن ابراهيم التيمي ابو الزناد وعدة، وثقه النسائي -

عبد الله بن واقد بن عبد الله بن عمر العدوى المدنى ارسل عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى عن جدته وعائشة، روى عنه الزهرى وعمرو بن محمد العمري وجماعة، وثقه ابن حبان - مات سنة تسع عشرة ومائة -

عبد الله بن يزيد بن زيد الانصارى الخطمي شهد مع النبي صلى الله عليه وسلم الحديبية، وولى امرة الكوفة، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم عن عمرو وحذيفة والي ايو ب والبراءة وعدة روى عنه ابنه موسى وسبطه عدى بن ثابت وابن سيرين وابو اسحاق السبيعي وآخرون، انكر مصعب الزبيرى صحبته واثبتها ابو حاتم وغيره -

عبد الله بن يزيد المخزومي المقرئ الاعرج عن اوسكة ابن عبد الرحمن وعروة وعدة، روى عنه مالك ويحيى بن ابي بشير وآخرون، وثقه احمد ويحيى والنسائي - مات سنة ثمان واربعين ومائة -

عبد الله الصنابحي، ويقال ابو عبد الله، مختلف في صحبته

روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن ابي بكر وعبادة بن الصامت روى عنه عطاء بن يسار قال البخارى وهم مالك في قوله عبد الله الصنابحي انما هو ابو عبد الله واسمه عبد الرحمن ابن عسيلة ولم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم وكذا قال غير واحد - وقال يحيى بن معين عبد الله الصنابحي يروى عنه المدنيون يشبه ان تكون له صحبة -

عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب العدوي ابو عمر المدنى الاعرج روى عن ابيه وابن عباس ومسلم بن يسار وجماعة روى عنه بنوه زيد وعمر وعبد الكبير والزهرى و قتادة وغيرهم وثقه النسائي والعجلي وجماعة وولى الكوفة لعمر بن عبد العزيز وكان ابو الزناد كاتبه - مات في خلافة هشام ابن عبد الملك -

عبد ربه بن سعيد بن قيس الانصارى المدنى روى عن ابي امامة بن سهل وعمرة بنت عبد الرحمن والاعرج وعدة روى عنه مالك وعطاء بن رباح وشعبة والسفيانان وآخرون وثقه احمد ويحيى قال غير واحد مات سنة تسع وثلاثين ومائة -

عبد الرحمن بن حميد بن وهب الانصارى المدنى مختلف في صحبته روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن جدته ام حميد روى عنه سعيد المقبرى وزيد بن اسلم ومحمد بن ابراهيم التيمي وغيرهم ذكره ابن حبان في التابعين من الثقات -

عبد الرحمن بن جرهد الاسلمى روى عن ابيه حديث الفخذ عورة روى عنه ابنه زرعة والزهرى وابو الزناد في اسناد حديثه اختلاف -

عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي ابو محمد المدنى روى عن عمر وعثمان وعلي وابي هريرة وعائشة وحفصة وام سلمة روى عنه بنوه ابو بكر وعكرمة والمغيرة وابو قلاية وجماعة وثقه ابن حبان - مات سنة ثلاث واربعين -

عبد الرحمن بن الحباب الانصارى السلمى عن ابي قتادة في النوى عن الخليطين روى عنه بكير بن الاشيم وغيره وثقه ابن حبان وهو غير عبد الرحمن بن الحباب الانصارى السلمى ابن اخى ابي اليسر - قال الحافظ المزى ويحتمل ان يكون اياه -

عبد الرحمن بن حرملة بن عمرو الاسلمى ابو حرملة المدنى روى عن سعيد بن المسيب وحظلة بن علي وجماعة وعنه مالك والثوري والاوزاعي ويحيى القطان وآخرون - قال النسائي ليس به بأس - وقال ابو حاتم يكتب حديثه ولا يحتج به مات سنة خمس واربعين ومائة -

عبد الرحمن بن سعد بن مالك الانصارى ابو محمد بن ابي سعيد الخدري المدنى روى عن ابيه وعنه قتادة بن النعمان وغيرهما روى عنه ابنه ربيع وسعيد وزيد بن اسلم وآخرون وثقه النسائي - مات سنة اثنى عشرة ومائة عن سبع وسبعين سنة -

عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة
الانصاري المدني روى عن أبيه والزهرى وغيرهما روى عنه مالك
وابن عيينة ويحيى الانصاري وآخرون وثقه النسائي وابو حاتم مات
في خلافة المنصور.

عبد الرحمن بن أبي عمرة الانصاري المدني القاضى روى
عن أبيه وجدته زهشة وعثمان وابي هريرة وعبادة بن الصامت
وعدة روى عنه مالك وهلال بن على وجماعة وثقه ابن سعد وغيره
عبد الرحمن بن عوف بن عبد عوف القرشي ابو محمد الزهرى
احد السابقين الاولين واحد العشرة المشهود لهم بالجنة هاجر
الهمجرتين وشهد بدرًا والمشاهد كلها روى عنه نبوة ابراهيم
وحميد وابوسلمة ومصعب وابن اخيه المسور بن مخزومة والثورن
مات سنة اثنتين وثلاثين عن خمس وسبعين سنة.

عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق المدني
الفقيه روى عن أبيه واسلم مولى عمر وسعيد بن المسيب ومحمد
ابن جعفر بن الزبير وعدة روى عنه مالك وسماك بن حرب و
ايوب والزهرى وحמיד الطويل والسفيانان وخلق وثقه احمد
 وغير واحد مات بالشام سنة ست وعشرين ومائة.

عبد الرحمن بن كعب بن مالك الانصاري ابو الخطاب المدني
روى عن أبيه واخيه عبد الله وعائشة وجابر وغيرهم روى عنه
ابناه عبد الله وكعب وابو امامة بن سمعان والزهرى وآخرون
وثقه ابن حبان مات في خلافة هشام.

عبد الرحمن بن ابي ليلى واسمه يسار ويقال بلال لانصاري
الاوسى ابو عيسى الكوفي ارسل عن عمر وروى عن أبيه وعثمان و
على ومعاذ وبلال وابن مسعود وغيرهم روى عنه ابنه عيسى و
عمرو بن ميمون الاودى والاعمش وابو اسحاق السبيعي وآخرون
وثقه ابن معين والعجلي. مات سنة ثلاث وثمانين.

عبد الرحمن بن هرم الاذرجى ابو داود المدني عن ابي هريرة وابن
عباس ومعاوية وابي سعيد وطائفة روى عنه الزهرى وابو الزبير
وابو الزناد وخلق وثقه يحيى والعجلي قال غير واحد مات بالاسكندرية
سنة سبعة عشر ومائة.

عبد الرحمن بن وعلة السبائي المصري عن ابن عمر وابي عمار
روى عنه زيد بن اسلم ويحيى الانصاري وآخرون وثقه النسائي
وابن معين والعجلي.

عبد الرحمن بن يعقوب الجهني المدني مولى الحرقة روى
عن أبيه وابي هريرة وابي سعيد وابن عمر وجماعة روى عنه ابنه
العلاء ومحمد بن ابراهيم التيمي وغيرهما قال النسائي ليس به
بأس.

عبد الكريم بن مالك الجزرى ابو سعيد الحراني الاموى
مولا هم عن سعيد بن المسيب وعبد الرحمن بن ابي ليلى سعيد
ابن جبيرة وطائفة وعكرمة وطائفة وروى عنه مالك وابي
جريح والسفيانان وخلق وثقه احمد والعجلي وغير واحد

وقال الحميدي عن سفيان كان حافظًا وقال ابن سعد كان ثقة
كثير الحديث. مات سنة سبع وعشرين ومائة.

عبد الملك بن ابي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث الخزيمى
المدنى ارسل عن ابي هريرة وام سلمة وروى عن أبيه وخارجة
ابن زيد وثاقم وغيرهم وروى عنه الزهرى والوحيفة وابن جريح
وآخرون وثقه النسائي وابن سعد.

عبد المجيد بن سهل بن عبد الرحمن بن عوف الزهرى
ابو محمد المدني روى عن عمه ابي سلمة وسعيد بن المسيب وابي
صالح ذكوان روى عنه مالك والدارودى وآخرون وثقه النسائي
وابن معين.

عبيد الله بن سلمان الاذرجى روى عن أبيه وروى عنه
مالك وسليمان بن بلال وجماعة. وثقه ابن معين وابوداود
والنسائي.

عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلى ابو عبد
الله المدني الاعشى احد الفقهاء السبعة بالمدينة روى عن
أبيه وابن عباس وابن عمر والنعمان بن بشير وابي هريرة وابي سعيد
وعائشة وميمونة وام سلمة وغيرهم وروى عنه الزهرى وسالم
ابو النضر وسعد بن ابراهيم وطائفة وثقه ابو زرعة والعجلي وغير
واحد. مات سنة اربع وخميس وتسعين وقيل سنة ثمان
وتسعين.

عبيد الله بن عبد الرحمن وقيل عبد الله قيل انه ابن ابي
ذباب وقيل ابن السائب بن عمير روى عن عبيد بن حنين عن
ابي هريرة في قراءة "قل هو الله احد" وروى عنه مالك قال
ابو حاتم شيخه حديثه مستقيم.

عبيد الله بن عدي بن الحنظل النوفلى المدني روى عن
عمر وعثمان وعلى والمقداد وجماعة وروى عنه عروة وعطاء
ابن يزيد وغيرهما وثقه العجلي وقال ابن سعد كان ثقة قليل
الحديث. مات بالمدينة في خلافة الوليد بن عبد الملك.

عبيد بن جريح التيمي مولا هم المدني روى عن ابن عمر و
ابن عباس روى عنه سعيد المقبرى وزيد بن اسلم وجماعة
وثقه النسائي وابو زرعة.

عبيد بن حنين المدني روى عن الحسن وابن عباس وابن
عمرو وابي هريرة روى عنه سالم ابو النضر ويحيى الانصاري وآخرون
قال ابن سعد كان ثقة وليس بكثير الحديث. مات بالمدينة
سنة خمس ومائة وله خمس وسبعون سنة.

عبيد بن السباق الثقفى المدني روى عن زيد بن ثابت
وابن عباس وميمونة وجويرية روى عنه ابنه سعيد والزهرى
وآخرون وثقه ابن حبان.

عبيد بن فيروز الشيبانى مولا هم ابو الضحاك الكوفى عن
البراء بن عازب روى عنه سليمان بن عبد الرحمن الدمشقى
وثقه النسائي وابو حاتم.

عبيدة بن سفيان بن الحارث بن الحضرمي المديني روى عن أبي هريرة وأبي الجعد الضمري روى عنه إسماعيل بن أبي حكيم وعبد بن عمرو بن علقمة وجماعة وثقه النسائي والعجلي.
عتبان بن مالك بن عمرو بن العجلان الأنصاري شهد بدراً وروى عنه أنس وغيره. قال ابن عبد البر عمى. ومات في خلافة معاوية.

عثمان بن أبي العاص الثقفي أبو عبد الله له صحبة ورواية استعمله النبي صلى الله عليه وسلم على الطائف ثم أقره أبو بكر وعمر روى عنه الحسن وابن سيرين وسعيد بن المسيب وجماعة. مات سنة إحدى وخمسين.

عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس ابن عبد مناف القرشي الأموي أبو عمر وأمه المؤمنين ذوالنورين أسلم قديماً وأجاز الهجرةتين وشهد له النبي صلى الله عليه وسلم بالجنة وتوفي وهو عنه راض روى عنه بنو أبيان وسعيد و عمرو ومواليه حمران وزيد وأبوسهيلة وأبوصالح وخلق بوليع بالخلافة بعد قتل عمرو وقتل شهيداً مظلوماً بالمدينة يوم الجمعة لثمان عشرة خلت من ذي الحجة سنة خمس وثلاثين.
عدي بن ثابت الأنصاري الكوفي روى عن أبيه والبراء بن عازب وجماعة وروى عنه أبو حنيفة والاعمش وأبو إسحاق السبيعي وعبيد الأنصاري وآخرون وثقه أحمد والنسائي والعجلي. مات سنة ست عشرة ومائة.

عراك بن مالك الغفاري المديني روى عن ابن عباس وابن عمر وأبي هريرة وعائشة وجماعة وروى عنه ابنه خيثم عبد الله وسليمان بن يسار وآخرون وثقه أبو ذرعة وأبو حاتم. مات بالمدينة في خلافة يزيد بن عبد الملك.

عروة بن الزبير بن العوام الأسدي أبو عبد الله المديني روى عن أبيه وأخيه عبد الله وعلي بن أبي طالب وابنائه الحسن والحسين وزيد بن ثابت وسعيد بن زيد وعائشة وغيرهم وروى عنه بنو عبد الله ومحمد وعثمان وهشام وعبيد وأبوسهيلة ابن عبد الرحمن وسليمان بن يسار والزهري وخلق قال ابن عيينة أعلم الناس بحديث عائشة ثلاثه القاسم وعروة وعروة بنت عبد الرحمن وكان يصوم الدهر. مات سنة أربع وتسعين.
عطاء بن أبي مسلم واسمه عبد الله ويقال ميسرة الخراساني أبو أيوب البلخي أحد الأعلام نزل الشام وروى عن الزهري وسعيد بن المسيب وخلق وروى عنه أبو حنيفة ومالك وشعبة والثوري وحماد بن سلمة وعدة وثقه ابن معين وأبو حاتم والدارقطني. وقال ابن حبان كان روى الحفظ كثير الوهم. مات سنة خمس وثلاثين ومائة.

عطاء بن يزيد الليثي أبو محمد روى عن أبي أيوب وأبي هريرة وأبي سعيد وغيرهم روى عنه ابنه سليمان والزهري وسهيل ابن أبي صالح وغيرهم وثقه ابن المديني وغيره وكان كثير الحديث

مات سنة سبع ومائة عن اثنتين وثمانين سنة.

عطاء بن يسار الهلالي أبو محمد المديني القاضي روى عن ابن مسعود وزيد بن ثابت وابن عمر وأبي هريرة وعائشة ومولاته ميمونة وأم سليم وخلق وروى عنه أبو حنيفة وزيد بن أسلم وأبوسهيلة بن عبد الرحمن وآخرون وثقه ابن معين وأبو ذرعة والنسائي وغيرهم. مات سنة ثلاث ومائة وقيل سنة أربع وتسعين وهو ابن أربع وثمانين سنة.

علقمة بن أبي علقمة واسمه بلال المديني روى عن أمه مرجانة وأنس وجماعة وروى عنه مالك وسليمان بن بلال وآخرون وثقه أبو داود والنسائي وابن معين وقال ابن سعد له أحاديث صالحة

علقمة بن وقاص الليثي الغفاري المديني روى عن عمرو عائشة ومعاوية وغيرهم روى عنه ابنه عبد الله وعمرو والزهري ومحمد بن إبراهيم التيمي وآخرون وثقه النسائي وابن سعد. مات بالمدينة في خلافة عبد الملك بن مروان.

علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي أبو الحسين المديني زين العابدين روى عن أبيه وعمه الحسن وابن عباس والمسيور وأبي هريرة وعائشة وأم سلمة وصفية بنت حيي طائفة وروى عنه بنو محمد وزيد وعبد الله والحكم بن عتيبة وزيد بن أسلم والزهري وطائفة وآخرون. قال الزهري ما رأيت قرشياً أفضل منه. وقال ابن سعد كان ثقة فاموراً كثيراً الحديث عالياً رفيعاً ورعاً وقال ابن أبي شيبه أصح الأسانيد الزهري عن علي ابن الحسين عن أبيه عن علي مات سنة اثنتين وتسعين.

علي بن أبي طالب واسمه عبد مناف بن عبد المطلب أبو الحسن الهاشمي ابن عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم نشأ عند النبي صلى الله عليه وسلم وصلى معه أول الناس وشهد بدراً والمشاهد سوى تبرك فإنه استخلفه فيها على المدينة وبعثه إلى اليمن قاضياً وضرب بيده في صدره وقال اللهم اهد قلبه وسدد لسانه مناقبه كثيرة روى عنه بنو الحسن والحسين وعمرو ومحمد بن الحنفية وخلق بوليع له بالخلافة يوم قتل عثمان وقتل ليلة الجمعة ثلاث عشرة بقيت من رمضان سنة أربعين بالكوفة وهو ابن ثلاث وستين سنة.

علي بن عبد الرحمن المعافى الأنصاري روى عن جابر وابن عمر وروى عنه الزهري ومسلم بن أبي مريم وثقه أبو ذرعة والنسائي.

علي بن يحيى بن خلاد الأنصاري الزرقاني روى عن أبيه وعمه أبيه رفاعته بن رافع وغيرهما وروى عنه ابنه يحيى وإسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة ونعيم المجرم وبكير بن الأشجر وآخرون وثقه ابن معين والنسائي. مات سنة تسع وعشرين ومائة.

عمارة بن عبد الله بن صياد الأنصاري أبو أيوب المديني وقد ينسب إلى جدته وإبوه الذي قيل عنه أنه الدجال روى عن جابر

ابن عبد الله وسعيد بن المسيب وعطاء وروى عنه مالك الفخري
ابن عثمان وغيرهما وثقه ابن معين والنسائي.

عمر بن الحكم السلمي روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله للجارية
ابن الله روى عنه عطاء بن يسار قال له مالك عن هلال عن عطاء
وقال يحيى بن أبي كثير عن هلال عن عطاء عن معاوية بن الحكم
السلمي وهو المحفوظ وسيأتي.

عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد الغزي القرشي العدوي أبو
حفص أمير المؤمنين ولد عام ثلاث عشرة من عام الفيل ودعا
النبي صلى الله عليه وسلم له أن يعز الله به الإسلام فأجاب الله دعاءه
فيه وهاجر وشهد المشاهد وتوفي النبي صلى الله عليه وسلم وهو عنه
راض وولي الخلافة بعد أبي بكر بعد منه فأسار السيرة العمرية
التي تضرب بحسنها الأمثال وانزل نفسه من مال الله بمنزلة ولي
اليتيم ان استغنى عنه استعف وإن احتاج اقترض بالمعروف
فاذا اليسر قضى وفتم الفتوح الكثيرة بالشام والعراق ومصر ودون
الدواوين في العطاء وهو أول من سقى أمير المؤمنين وأول من
ارخ التاريخ من الهجرة وأول من اتخذ الدرة قتل يوم الأربعاء
سنة ثلاث بقين من ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين وله ثلاث
وستون سنة.

عمر بن أبي سلمة واسمه عبد الله بن عبد الأسد المخزومي
المدني ربيب النبي صلى الله عليه وسلم روى عنه وعن أمه أم سلمة
وروى عنه ثابت البناني وسعيد بن المسيب وعروة وعطاء عمة
ولد بارض الحبشة في السنة الثانية من الهجرة واستعمله علي
ابن أبي طالب على فارس والبحرين - مات بالمدينة سنة ثلاث
وثمانين.

عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم الأموي المدني شمر
الد مشقي أمير المؤمنين والامام العادل روى عن انس وصلى انس
خلفه وقال ما رأيت أحداً أشبه صلاة رسول الله صلى الله عليه
وسلم من هذا الفقي روى عن الزبير بن سبرة والسائب بن
يزيد وسعيد بن المسيب وجماعة وروى عنه ابنه عبد الله و
عبد العزيز وابو سلمة بن عبد الرحمن والزهرى وهما من شيوخه
قال ابن سعد كان ثقة مأموناً له فقه وعلم وورع وروى حديثاً
كثيراً وكان امام عدل اقام في الخلافة سنتين ونصفاً - ومات
يوم الجمعة لعشر بقين من رجب سنة احدى ومائة وله اربعون
سنة الا شهراً

عمر بن عثمان بن عفان الأموي روى عن اسامة بن زيد روى
عنه علي بن زين العابدين قال له مالك عن الزهرى عنه وقال سائر
الرواة عن الزهرى عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان قال
الحافظ المزني وهو المحفوظ.

عمر بن كثير بن الفلم المدني مولى أبي أيوب روى عن ابن عمر
وكعب بن مالك ونافع مولى أبي قتادة وجماعة وروى عنه ابن عوف
ويحيى الانصاري وغيرهما وثقه النسائي.

عمر بن الحارث بن يعقوب بن عبد الله الانصاري البوامي
المصري مولى قيس بن سعد روى عن أبيه والزهرى وسالم أبي
النضر وخلق وروى عنه مالك وابن وهب وهورايته وثقه
ابن معين والنسائي وغير واحد وقال ابو حاتم كان احفظ اهل
زمانه - مات سنة سبع وقيل ثمان واربعين ومائة وله ست
ونخسون سنة.

عمر بن رافع مولى عمر قال كنت اكتب مصعقاً لام المؤمنين
حفصة الحديث وروى عنه زيد بن اسلم وابو جعفر الباقر ونافع
وثقه ابن حبان وليست له رواية في الكتب الستة ولا مسند احمد.

عمر بن سليم بن خلدات الزرقي الانصاري المدني روى عن
ابن عمر وابن الزبير وابي هريرة وابي سعيد وغيرهم وروى عنه
ابنه سعيد والزهرى وجماعة وثقه النسائي وابن سعد.

عمر بن شرحبيل بن سعيد بن سعد بن عباد الانصاري
روى عن أبيه عن جدته وعنه ابنه سعيد وعبد الرحمن وغيرهما
وثقه ابن حبان.

عمر بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص
السهمي البوابي القريشي روى عن أبيه وسالم وسعيد بن
المسيب ومجاهد وطائوس وعدة وروى عنه ابو حنيفة والاوزاعي
وايوب وابن جريح وخلق قال يحيى القطان اذا روى عنه
الثقات فهو ثقة يحتج به وقال البخاري رايت احمد بن حنبل
وعلي بن المديني واسحاق بن راهويه وابيعيد وعامة اصحابنا
يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدته ما تركه احد
من المسلمين وقال ابن راهويه اذا كان الراوى عن عمرو بن شعيب
عن أبيه عن جدته فهو كايوب عن نافع عن ابن عمر وقال
ابن حبان في روايته عن أبيه عن جدته من اكبر كثرة لا يجوز
عندي الاحتجاج بشئ منها - مات سنة ثمان عشرة ومائة.

عمر بن العاص بن واثل القرشي السهمي اسلم سنة ثمان
قبل الفتح با شهر وامره النبي صلى الله عليه وسلم على جيش ذات
السلاسل روى عنه ابنه عبد الله ومولاه ابو قيس وعروة و
آخرون سكن مصر ومات بها سنة اثنين واربعين وله سبعون
سنة.

عمر بن عبد الله بن كعب بن مالك الانصاري السلمي روى
عن نافع بن جبير وروى عنه يزيد بن حفصة وثقه النسائي.

عمر بن علقمة بن وقاص الليثي روى عن أبيه وبلال بن
الحارث وله صحبة وروى عنه ابنه محمد وثقه ابن حبان.

عمر بن أبي عمرو ميسرة مولى المطلب بن عبد الله بن حنطب
القرشي المخزومي البوعثمان المدني عن مولاه المطلب وانس بن
مالك وسعيد بن جبير وعكرمة وغيرهم وروى عنه مالك وابن
اسحاق والداروردي وخلق وثقه ابو زرعة وقال احمد ليس
به بأس وقال ابن معين ليس بحجة.

عمر بن معاذ بن سعد بن معاذ الانصاري الاشجلى روى عن
جدته حواء وروى عنه زيد بن اسلم وثقه ابن حبان وروى له

احمد في المسند وليس له رواية في الكتب الستة -
عمرو بن يحيى بن عمارة بن ابي حسن الانصاري المازني المدني
 روى عن ابيه وعبد بن تميم وعباس بن سهل وعدة وروى
 عنه مالك ويحيى بن ابي كثير والسفيانان والحما دان وشعبة
 ويحيى الانصاري وآخرون وثقه النسائي وابو حاتم -

عمران بن محمد بن عبد الرحمن بن ابي ليلى روى عن ابيه و
 روى عنه ابنه محمد وعثمان بن ابي شيبه وثقه ابن حبان -
عمير بن سلمة الضمري له صحبة ورواية وعنه عيسى
 ابن طلحة -

عمير بن عبد الله الهلالي مولى العباس بن عبد المطلب
 ويقال مولى عبد الله بن عباس ويقال مولى ام الفضل المدني
 روى عن مولاته ام الفضل وابن عباس واسامة بن زيد جماعة
 وروى عنه سالم ابو النصر والاعرج وثقه النسائي وابن حبان مات
 سنة اربع ومائة -

عويص بن اشقر الانصاري البصري له صحبة ورواية وروى
 عنه عباد بن تميم -

عويص بن مالك ويقال ابن عامر الانصاري الخزرجي ابو الدرداء
 اسلم يوم بد ر وشهد احداً فابلى يومئذ روى عنه ابنه بلال
 وزوجته ام الدرداء وجبير بن نفير وخلق والحقه عمر بالبديين
 في العطاء - مات سنة اثنين وثلاثين -

العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحرقي المدني روى عن
 ابيه وابن عمرو انس وطائفة وروى عنه ابنه شبل ومالك و
 السفيانان وشعبة وخلق وثقه احمد وغيره وقال ابن معين
 ليس حديثه بحجة -

عياض بن عبد الله بن سعد بن ابي سرح القرشي العامري
 روى عن جابر وابن عمرو وابي سعيد وابي هريرة وروى عنه
 زيد بن اسلم وبكير بن الاشيم وآخرون وثقه النسائي وابن
 معين وقال ابن يونس ولد بمكة وقد مصر مع ابيه ثم رجع
 الى مكة فمات بها -

عيسى بن طلحة بن عبيد الله التيمي روى عن ابيه وابي هريرة
 وعائشة وغيرهم وروى عنه ابن اخيه اسحاق وطلحة ابنا يحيى
 والزهرى وآخرون وثقه النسائي وابن معين والعجلي وغيرهم
 وقال ابن سعد كان ثقة كثير الحديث - مات في خلافة عمر
 ابن عبد العزيز -

حرف الفاء

فضيل بن ابي عبد الله المدني روى عن القاسم بن محمد و
 عبد الله بن نيار وروى عنه مالك وبكير بن الاشيم وثقه ابن حبان

حرف القاف

قيصة بن ذؤيب بن حلحلة الخزاعي المدني ولد عام

الفتح وروى عن عثمان وابن عوف وحذيفة وزيد بن ثابت
 وعائشة وام سلمة وجماعة وروى عنه ابنه اسحاق وابو قلابه
 والزهرى ومكحول وآخرون قال الزهرى كان من علماء هذه الأمة
 وقال مكحول ما رأيت احداً اعلم منه - مات بالشام سنة ست او سبع
 وثمانين -

قطن بن وهب بن عوف المدني روى عن عبيد بن عمير
 وغيره وروى عنه مالك والضياع بن عثمان وجماعة وثقه
 ابن حبان وقال ابو حاتم صالح الحديث -

الققعاء بن حكيم الكنا في المدني روى عن ابي هريرة وابن
 عمر وجابر وعائشة وعدة وروى عنه سعيد المقبري وعمرو بن
 دينار وآخرون وثقه احمد ويحيى وغيرهما -

حرف الكاف

كريب بن ابي مسلم البورشد بن الحجازي روى عن مولاة
 ابن عباس وابن عمرو وزيد بن ثابت واسامة وعائشة وميثم
 وام سلمة وروى عنه ابناه رشدين ومحمد وبكير بن الاشيم ومكحول
 وموسى بن عقبة وآخرون وثقه النسائي وابن معين وابن سعد
 مات سنة ثمان وتسعين -

كعب بن عجرة الانصاري المدني اسلم وشهد المشاهد
 روى عنه بنو اسحاق والربيع وعبد الملك ومحمد وجماعة
 مات سنة احدى وخمسين -

كعب بن ماته الحميري ابو اسحاق المعروف بكعب الاجار من
 مسلمة اهل الكتاب روى عن عمرو وصهيب وروى عنه ابن عمر
 وابن عباس وآخرون قال ابو الدرداء ان عند ابن الحميري لعلماً
 كثيراً وقال معاوية كان من اصدق هؤلاء الذين يحدثون عن
 الكتاب قال ابن سعد نزل حصص ومات بها سنة اثنين وثلاثين
 وقال ابن حبان بلغ مائة سنة واربع سنين -

كعب بن مالك بن ابي كعب واسمه عمرو بن القين الانصاري
 السلمي ابو عبد الله المدني الشاعر احد الثلاثة الذين خلفوا واحد
 السبعين ليلة العقبة روى عنه اولاده عبد الله وعبيد الله وعبد
 الرحمن ومحمد ومعيد وابو امامة الباهلي وجابر وغيرهم قال ابن
 البرقي وغيره مات بالمدينة قبل الاربعين وقال الواقدي مات
 سنة خمسين وله سبع وسبعون سنة -

حرف الميم

مالك بن اوس بن الحداث النضري المدني مختلف في
 صحبته ارسل وروى عن عمرو وعثمان وعلي والعباس وطلحة
 والزبير وسعد وابن عوف وجماعة وروى عنه الزهرى ومحمد بن
 المنكدر وآخرون قال البخاري وابن معين وابو حاتم لا تصح له حجة
 وقال ابن خراش ثقة - مات سنة اثنين وتسعين عن اربع و
 تسعين سنة -

مالك بن ابى عامر الاصبعى ابوانس جد الامام مالك روى عن عمرو عثمان وطلحة وعقيل بن ابى هريرة وعائشة وغيرهم وروى عنه بنوه انس والربيع وابوسهيل نافع وسليمان بن يسار وجماعة وثقة النسائي وغيره - مات سنة اربع وسبعين -

محجن بن ابى محجن الديلى له صحبة ورواية وعنه ابنه بشر ويقال بسره -

محمد بن ابراهيم بن الحارث القرشى التيمى المدينى روى عن جابر بن عبد الله وابى سعيد وعائشة وانس وخلق وروى عنه ابنه موسى ويحيى الانصارى والاوزاعى وطائفة وثقة ابن معين والوحاتم والنسائي وغيرهم وقال احمد فى حديثه شىء يروى احاديث من اكبر مات سنة تسع عشرة وقيل سنة عشرين ومائة وهو روى حديث "انما الاعمال بالنية" فى روايته محمد بن الحسن -

محمد بن ابى امامة بن سهل بن حنيف الانصارى المدينى روى عن ابيه وايبان بن عثمان وروى عنه مالك ويحيى الانصارى وابن اسحاق وثقة ابن معين وغيره -

محمد بن ابى بكر بن عوف الثقفى الججازى روى عن انس وروى عنه مالك وابنه ابوبكر عبد الله وشعبة والفضالك وجماعة وثقة النسائي -

محمد بن ابى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الانصارى قاضى المدينة روى عن ابيه والزهرى وطائفة وروى عنه مالك وابنه عبد الرحمن وشعبة والسفيانان واخرون وثقة النسائي وابو حاتم - مات سنة اثنين وثلاثين ومائة عن اثنين سبعين سنة **محمد بن جبير بن مطعم** القرشى النوفلى ابوسعيد المدينى روى عن ابيه وعمرو معاوية وابن عباس وروى عنه بنوه ابراهيم وجبير وسعيد وعمرو الزهرى وعمرو بن دينار واخرون وثقة العجلي وابن خراش وغيرهما - ومات فى خلافة عمر بن عبد العزيز -

محمد بن سيرين الانصارى ابوبكر بن ابى عمرة البصرى من سبى عين التمر روى عن مولاة انس وابى قتادة وابى سعيد وابى هريرة وابن عمرو وابن عباس وعائشة وخلق وروى عنه ثابت وابوب وابن عون وعاصم الاحول وقائدة وخلق وثقة احمد ويحيى وغير واحد وقال ابن سعد كان ثقة مأموناً عالياً رفيحاً فقيهاً اما ما كثير العلم ورعاً وكان به صبر وقال ابن حبان كان من اروع اهل البصرة وكان فقيهاً فاضلاً حافظاً متقناً يعبر الرؤيا رأى ثلاثين من اصحاب النبى صلى الله عليه وسلم - مات فى شوال سنة عشر ومائة بعد الحسن بمائة يوم وهو ابن سبع وسبعين سنة -

محمد بن عبد الله بن الحارث بن نوفل الهاشمى روى عن سعد بن ابى وقاص ومعاوية وغيرهما وروى عنه الزهرى عمر ابن عبد العزيز وثقة ابن حبان -

محمد بن عبد الله بن زيد الانصارى المدينى روى عن ابيه

وابى مسعود الانصارى وروى عنه ابنه عبد الله ونعيم الجمر وغيرهما وثقة ابن حبان -

محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن ابى صعصعة الانصارى ابوعبد الرحمن المازنى المدينى روى عن ابيه وعباد بن تميم وغيرهما وروى عنه مالك وابن عيينة وابن اسحاق وثقة - مات سنة تسع وثلاثين ومائة -

محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان العامرى مولاها المدينى روى عن زيد بن ثابت وجابر وابن عمرو وابى سعيد وابى هريرة وعدة وروى عنه اخوه سليمان والزهرى ويحيى الانصارى وثقة النسائي وابن سعد وابوزرعة وقال ابو حاتم لا يسأل عن مثله -

محمد بن عبد الرحمن بن نوفل الاسدى ابوالاسود المهدي يقيم عروة روى عن عروة وسالم ونافع وعكرمة وعلى بن الحسين وعدة وروى عنه مالك وهشام والزهرى وشعبة والليث واخرون وثقة النسائي وغيره - مات فى آخر دولة بقرامية -

محمد بن على بن ابى طالب الهاشمى ابوالقاسم المدينى المعروف بابن الحنفية واسمها خولة من سبى اليمامة روى عن ابيه وعثمان وعمار وابى هريرة ومعاوية وابن عباس وروى عنه بنوه الحسن ابراهيم والحسن وعبد الله وعمرو عون وعطاء بن ابي رباح وضاد الثوري واخرون وثقة العجلي وغيره - وقال ابراهيم بن عبد الله ابن الجنيذ لا نعلم احداً اسند عن على عن النبى صلى الله عليه وسلم اكثر ولا احص ما اسند محمد بن الحنفية - مات برضى سنة ثلاث وسبعين عن خمس وستين ودفن بالبقيع -

محمد بن عمار بن عمرو بن حزم الانصارى المدينى روى عن محمد بن ابراهيم التيمى وجماعة وروى عنه مالك ابوعاصم وغيرهما وثقة ابن معين ولينه ابو حاتم -

محمد بن عمرو بن حلحلة الديلى المدينى روى عن الزهرى ومحمد ابن عمرو بن عطاء وجماعة وروى عنه مالك وابن اسحاق والداروردي واخرون وثقة النسائي وابن معين -

محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثى المدينى روى عن ابيه ونافع وابى سلمة بن عبد الرحمن وخلق وروى عنه مالك وشعبة والسفيانان وخلق وثقة النسائي وابن المدينى وابنه يحيى القطان وابو حاتم - مات سنة اربع واربعين ومائتين -

محمد بن مسلم بن قيس الاسدى ابوالزبير المكي عن جابر وابن عمرو وابن عباس وابن الزبير وعائشة وخلق وروى عنه ابو حنيفة ومالك وشعبة والاعمش والسفيانان وحامد بن سلمة وخلق وثقة ابن المدينى وابن معين والنسائي وضعفه ابن عيينة وغيره - مات سنة ثمان وعشرين ومائة -

محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهرى ابوبكر المدينى احد الاعلام نزل الشكر وروى عن سهل بن سعد وابن عمرو وجابر وانس وغيرهم من الصحابة وخلق ممن بعدهم وروى عنه ابو حنيفة ومالك وعطاء بن ابي رباح وعمرو بن عبد

العزير وهما من شيوخه، وروى عنه ابن دينار وابن عيينة والاولان والليث وابن جريج وخلق كثير. قال ابو بكر بن ميمونة رأى عشرة من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وكان من احفظ اهل زمانه واحسنهم سياقا بمتون الاخبار وكان فقيها فاضلا وقال الليث ما رأيت عالما قط اجمع من ابن شهاب ولا اكره علمامته قال كان ابن شهاب يقول ما استودعت قلبي شيئا قط فنسيته مات سنة اربع وعشرين ومائة.

محمد بن مسلمة بن سلمة الانصاري الحارثي المديني حليف بن عبد الاشمل شهد بدرا والمشاهد وكان من فضلاء الصحابة واستخلفه النبي صلى الله عليه وسلم في بعض غزواته وروى عنه ابنه محمود والمسور بن مخزومة وجابر واخرون مات بالمدينة سنة اثنين واربعين.

محمد بن المنكدر بن عبد الله بن الهدير التيمي روى عن ابيه وجابر وابن عمرو وابن عباس وابي ايوب وابي هريرة وعائشة وخلق وروى عنه ابنه يوسف والمنكدر والزهرى وابو حنيفة ومالك وشعبة والسفيانان وخلق. قال ابن عيينة كان من معاد الصادق ويجمع اليه الصالحون وثقه ابن معين وابو حاتم مات سنة ثلاثين ويقال سنة احدى وثلاثين ومائة.

محمد بن النعمان بن بشير الانصاري ابوسعيد المديني روى عن ابيه وجده وروى عنه الزهرى وثقه العجلي.

محمد بن يحيى بن حبان بن منقذ الانصاري المازني المديني روى عن ابيه وعمه واسم بن حبان وابن عمرو ورافع بن خديج وانس وعدة وروى عنه مالك وابن اسحاق والليث وخلق وكانت له حلقة في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وكان يفتي وثقه النسائي وابن معين وابو حاتم وغيرهم مات بالمدينة سنة احدى وعشرين ومائة عن اربع وسبعين سنة.

محمود بن الربيع بن سراقه الانصاري ابو نعيم المديني روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن ابي ايوب وعبادة بن الصامت وغيرهم وروى عنه انس والزهرى وكحول مات سنة تسع وتسعين وهو ابن ثلاث وتسعين.

هيصة بن مسعود الانصاري له صحبة ورواية وعنه ابنه سعد وابن ابنه حرام وجماعة.

مخزومة بن بكير بن عبد الله بن الاشيم القرشي مولا هم ابو المسور المديني روى عن ابيه وعاصم بن عبد الله بن الزبير وروى عنه مالك وابن لهيعة وابن وهب واخرون وثقه احمد وقال لم يسمع من ابيه شيئا وقال النسائي ليس به بأس مات سنة تسع وخمسين ومائة.

مخزومة بن سليمان الاسدي المديني روى عن ابن الزبير واسماء بنت ابى بكر وكريب وعدة وروى عنه مالك وعياض بن عبد الله الفهري واخرون وثقه ابن معين وقال الواقدي قتلته الجوريتا بقدر سنة ثلاثين ومائة وهو ابن سبعين سنة.

مسعود بن الحكم بن الربيع الزرقي الانصاري ابوهارون المديني روى عن عمرو عثمان وعلي وامه ولها صحبة وروى عنه بنوه الاربعة اسماعيل وعيسى ويوسف وقيس ومحمد بن المنكدر والزهرى واخرون قال ابن عبد البر كان سريالا قد درو جلالة بالمدينة ويعد في جلة التابعين وكبارهم.

مسلم بن ابي مريم واسمه يسار المديني روى عن ابن عمرو ابى سعيد الخدري وجماعة وروى عنه مالك وشعبة والسفيانان وابن جريج واخرون وثقه ابو داود والنسائي وابن معين. ومات في خلافة المنصور.

المسور بن رفاع بن ابي مالك القرظي المديني روى عن عمه ثعلبة بن ابي مالك وابن عباس وجماعة وروى عنه مالك وابن اسحاق واخرون وثقه ابن حبان ومات سنة ثمان وثلاثين ومائة حديثه في مسند احمد وليس له رواية في الكتب الستة.

المسور بن مخزومة بن نوفل بن ابيب بن عبد مناف بن زهرة القرشي ابو عبد الرحمن الزهرى له ولابيه صحبة ورواية روى عنه علي بن الحسين وعروة بن الزبير وسعيد بن المسيب ومروان ابن معاوية وجماعة. مات سنة اربع وستين.

المطلب بن عبد الله بن حنطب المخزومي المديني روى عن ابيه وجابر و... وابن عمرو وابن عباس وابي هريرة وعائشة وعدة وروى عنه ابنه الحكم وعبد العزيز وابن جهم والاولان وطائفة وثقه ابو زرعة والدارقطني. وقال ابن سعد لا يحتج بحديثه.

المطلب بن ابي وداعة واسمه الحارث بن ابي صبيدة القرشي ابو عبد الله السهمي له ولابيه صحبة ورواية وهما من مسلمة الفتح روى عنه بنوه جعفر وعبد الرحمن وكثير والسائب بن يزيد وغيرهم.

معاذ بن جبل بن عمرو بن اوس الانصاري الخزرجي ابو عبد الرحمن المديني شهد العقبة وبادرا والمشاهد كلها وكان احدا الاربعة من الانصار الذين جمعوا القرآن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وروى عنه جابر وابن عمرو وابن عباس وابو موسى وخلق مات في طاعون عمواس. (١٨هـ)

معاذ بن سعد اوسعد بن معاذ احد المجاهدين روى عنه مالك عن نافع عن رجل من الانصار عن معاذ بن سعد اوسعد ابن معاذ اخبره ان جارية له كانت ترى غما يسلم الحديث.

معاوية بن الحكم السلمي له صحبة ورواية وعنه ابنه كثير وعطاء بن يسار وابو سلمة بن عبد الرحمن.

معاوية بن ابي سفيان واسمه صخر بن حرب الاموي القرشي هو وابوه من مسلمة الفتح وكتب هو والنبي صلى الله عليه وسلم ولله عمر الشام بعد اخيه يزيد ثم اقره عثمان وتولى الخلافة نزل له عنها الحسن قال ابن اسحاق كان اميرا عشرين سنة وخليفة

عشرين سنة روى عنه ابو ذر والبوسعيد وابن عباس ومحمد بن الحنفية وخلق - مات في رجب سنة ستين ويقال سنة تسع وخمسين وهو ابن اثنتين وثمانين سنة -

معبد بن كعب بن مالك الانصاري السلمي المدني روى عن امه وكانت صلت الى القبلتين وروى عن اخويه عبد الله وعبيد الله وعن جابر بن عبد الله وابي قتادة وروى عنه ابن اسحاق ومحمد بن عمرو بن حلحلة وجماعة وثقه ابن حبان -

المغيرة بن ابى بردة حمّازي من بني عبد الدار روى عن ابى هريرة وروى عنه سعيد بن سلمة المخزومي وثقه النسائي -

المغيرة بن شعبة بن ابى عامر ابو عيسى الثقفي اسلم عام الخندق واول مشاهده الحديث روى عنه بنو عروة وحصة وعقار ورواد كاتبه والشعبي وخلق قال ابن سعد كان يقال له **مغيرة الرأي** وكان ذاهباً مات سنة خمسين -

المقداد بن عمرو بن ثعلبة الكندي ابو الاسود المعرفى بابن الاسود وكان الاسود بن عبد يغوث قد تبناه وهو صغير فعرف به شهد بدرًا والمشاهد كلها وكان فارساً يوم بدر ولم يثبت انه شهد فارساً غيره روى عنه علي وابن مسعود وابن عباس وجماعة مات سنة ثلاث وثلاثين

موسى بن ابى تميم المدني روى عن سعيد بن يسار وروى عنه مالك وسليمان بن بلال قال ابو حاتم ثقة ليس به بأس -

موسى بن عقبة بن ابى عياش القرشي مولا هم المدني روى عن أم خالد بنت خاله ولها صحبة ونافع وسالم والزهرى وخلق وروى عنه مالك وشعبة والسفيانان وابن جريج وخلق وثقه احمد يحيى وابو حاتم وغير واحد وقال معن وغيره كان مالك اذا سئل عن المغازي يقول عليك بمغازي الرجل الصالح موسى بن عقبة فانها اهم المغازي - مات سنة احدى واربعين ومائة -

موسى بن مسرة الديلي ابو عروة المدني روى عن عكرمة وسعيد ابن ابى هند وجماعة وروى عنه مالك وغيره وثقه يحيى والنسائي -

حرف النون

نافع بن جبير بن مطعم القرشي المدني روى عن ابيه وعلي ابن عباس وابى هريرة وعائشة وام سلمة وعدة وروى عنه الزهرى وعروة وعبد الله بن الفضل الهاشمي وآخرون وثقه العجلي وابو زرعة وقال ابن خراش احد الائمة وكان يحج ماشياً وناقته **تقاد** - مات سنة تسع وتسعين -

نافع بن عباس ويقال ابن عياش الا قرع ابو محمد مولى ابي قتادة ويقال مولى عقيلة بنت طلق الغفارية ويقال مولى اسامة و يقال انهما اثنان روى عن ابى قتادة وابى هريرة وروى عنه الزهرى وسالم ابو النصر وجماعة وثقه النسائي -

نافع بن مالك بن ابى عامر الاصمعي البوسهل المدني عم الامام مالك روى عن ابيه وابن عمرو وسعيد بن المسيب وعلي بن الحسين

وجماعة وروى عنه مالك والزهرى واسماعيل بن جعفر بن ابى كثير وآخرون وثقه احمد وابو حاتم والنسائي -

نافع بن سرجس الديلمي مولى عبد الله بن عمرو ابو عبد الله المدني روى عن مولا ورافع بن خديج وابى هريرة وعائشة وام سلمة وطائفة وروى عنه بنو عبد الله وابو بكر وعمر والزهرى وموسى بن عقبة وابو حنيفة ومالك والليث وخلق قال البخاري اصح الاسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر - وقال مالك كنت اذا سمعت من نافع يحدث عن ابن عمر لا ابالي ان لا اسمعه من غيره مات سنة سبع عشرة ومائة -

نبيه بن وهب بن عثمان بن ابى طلحة العبدري روى عن ابى هريرة ومحمد بن الحنفية وابان بن عثمان وعنه بنو عبد الاعلى وعبد الجبار وعبد العزيز وابوب بن موسى ونافع وابن اسحاق وجماعة وثقه النسائي وغيره

النعمان بن بشير بن سعد الانصاري المدني ولد في السنة الثانية من الهجرة وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن خاله عبد الله بن رواحة وعمر وعائشة وعنه ابنه محمد ومولا جبيب ابن سالم والشعبي وآخرون ولى الكوفة في عهد معاوية ثم ولى حمص لابن الزبير فلما تمردت اهلها خرج هارياً فاتبه خالد بن خلي فقتله وذلك سنة اربع وستين -

نعيم بن عبد الله المجرى ابو عبد الله المدني روى عن جابر وابن عمرو وابى هريرة وانس وجماعة وعنه ابنه محمد ومالك وسعيد ابن ابى هلال وآخرون وثقه ابن معين وابو حاتم وغيرهما -

حرف الهاء

هاشم بن هاشم بن عتبة بن ابى وقاص الزهرى المدني روى عن سعيد بن المسيب وعامر بن سعد وجماعة وعنه مالك وابو اسامة وآخرون وثقه يحيى والنسائي -

هاشم بن عروة بن الزبير بن العوام الاسدي المدني روى عن ابيه وعمه عبد الله بن الزبير وطائفة وعنه ابو حنيفة ومالك وشعبة والسفيانان والحمادان وخلق قال ابن المديني له نحو اربع مائة حديث وقال ابن سعد كان ثقة ثبناً كثير الحديث حجة وثقه ابو حاتم وغيره - وقال عبد الرحمن بن خراش كان مالك لا يرضاه - مات سنة خمس واربعين ومائة -

هلال بن اسامة هو ابن علي بن اسامة العامري مولا هم المدني وهو ابن ابى ميمونة روى عن انس وعطاء وابى سلمة بن عبد الرحمن وغيرهم وعنه مالك وفليم بن سليمان وجماعة وثقه ابن حبان - وقال ابو حاتم شيخه يكتب حديثه -

حرف الواو

واسع بن حبان بن منقذ الانصاري المدني روى عن ابن عمرو ابى سعيد وجابر وجماعة وعنه ابن حبان وابن اخيه محمد بن

يحيى بن حبان وثقه ابو زرعة.

واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ الانصاري ابو عبد الله المديني روى عن انس وجابر وناقم بن جبير ويحيى الانصاري وجماعة وثقه ابو زرعة وابن سعد. ومات سنة عشرين مائة **الوليد بن عباد بن الصامت** الانصاري ابو عباد المديني روى عن ابيه وعنه ابنه عباد وعطاء بن ابي رباح وجماعة وثقه ابن سعد وكان قليل الحديث. مات بالشام في خلافة **عبد الملك بن مروان**.

الوليد بن عبد الله بن صياد روى عن المطلب بن عبد الله ابن حنطب وعنه مالك مجديث مرسل في الغيبة.

وهب بن كيسان القرشي مولا هم ابو نعيم المديني المعلم روى عن جابر وابن عمرو بن عباس وابن الزبير واسماء وعدة وعنه مالك وابن اسحاق وايوب السخيتاني واخرون وثقه النسائي وابن سعد. مات سنة سبع وعشرين ومائة.

حرف الياء

يحنس بن ابي موسى الاسدي مولا هم ابو موسى المديني روى عن عمرو وابن عمرو والزبير وابي هريرة وعائشة وغيرهم وعنه **قطن بن وهب** ومحمد بن ابراهيم التيمي وجماعة وثقه النسائي **يحيى بن سعيد بن قيس** الانصاري ابو سعيد المديني قاضيها روى عن انس وعدة بن ثابت وعلي بن الحسين وخلق وعنه ابو حنيفة ومالك وشعبة والسفيانان والحماذان والليث وخلق قال ابن المديني له نحو ثلاث مائة حديث وقال ابن سعد ثقة كثير الحديث حجة ثبتا وعدة السفيانان من الحفاظ وقال احمد يحيى بن سعيد اثبت الناس. مات سنة ثلاث اربعين ومائة.

يحيى بن عمار بن ابي حسن الانصاري المارني المديني روى عن ابي سعيد وانس وغيرهما وعنه ابنه عمرو والزهرى وجماعة وثقه النسائي وابن اسحاق.

يزيد بن ركانة ويقال ابن طلحة بن ركانة بن عبد يزيد القرشي المطلب له صحبة ورواية وعنه ابنه علي وعبد الرحمن وابو جعفر الباقر وسلمة بن صفوان وغيرهم حديثه في مسند احمد وليس له في الكتب الستة رواية.

يزيد بن رومان الاسدي ابو روح المديني روى عن ابن الزبير وانس وعدة وعنه مالك وابن اسحاق وثقه النسائي وابن معين وابن سعد وكان عالما كثير الحديث. مات سنة ثلاثين ومائة.

يزيد بن زياد ويقال ابن ابي زياد واسمه ميسرة ويقال انهما اثنان عن محمد بن كعب القرظي وعنه مالك وابن اسحاق وغيرهما وثقه النسائي.

يزيد بن عبد الله بن اسامة بن الهاد الليثي ابو عبد الله المديني

روى عن عمير مولى ابي اللحم وثعلبة بن ابي مالك وخلق وعنه مالك والثوري واخرون وثقه ابن معين والنسائي وابن سعد مات بالمدينة سنة تسع وثلاثين ومائة.

يزيد بن عبد الله بن خصيفة الكندي المديني وقد نسب الى جدته روى عن ابيه والسائب بن يزيد وطائفة وعنه مالك والسفيانان وابن جريج وخلق وثقه النسائي وابن معين وابو حاتم وغيرهم.

يزيد بن عبد الله بن قسيط الليثي المديني روى عن ابن عمرو ابي هريرة وعطاء بن يسار وعدة وعنه ابنه عبد الله والقاسم ومالك وابن اسحاق واخرون وثقه النسائي وابن سعد وغيرهما مات سنة اثنين وعشرين ومائة.

يزيد مولى المنبث المديني روى عن ابي هريرة وزيد بن خالد الجهني وعنه ابنه عبد الله ويحيى الانصاري وعدة وثقه ابن حبان.

يعقوب بن عبد الله بن الاشيم المديني عن سعيد بن المسيب وعطاء بن ابي رباح وكريب وعدة وعنه ابن اسحاق والليث واخرون وثقه ابن معين والنسائي وابن سعد وقال استشهد في البحر سنة اثنين وعشرين ومائة.

يونس بن يوسف ويقال يوسف بن يونس بن حسان الليثي المديني روى عن سعيد بن المسيب وغيره وعنه مالك وابن جريج وجماعة وثقه النسائي وكان من العباد لحجاب الدعوة.

باب في الكنى

ابو ادريس الخولاني عاثر الله بن عبد الله تقدم.

ابو امامة احمد بن سهل بن حنيف الانصاري تقدم.

ابو امامة البلوي الانصاري اسمه اياس ويقال عبد الله بن ثعلبة له صحبة ورواية وعنه ابنه عبد الله وعبد الله بن كعب بن مالك وجماعة.

ابو ايوب الانصاري خالد بن زيد تقدم.

ابو البجاد عدي بن عاصم الانصاري روى عن ابيه وعنه ابنه عاصم وغيره قال الواقدي ابو البجاد لقب غلب عليه وليكنى ابا عمرو وقال ابن سعد كان ثقة قليل الحديث مات سنة عشر ومائة وله اربع وثلاثون سنة.

ابو بردة ابن نيار البلوي اسمه هاني وقيل الحارث بن عبد حليف الانصار شهد بدرًا والمشهد كلها روى عنه ابن اخته البراء ابن عازب وجابر بن عبد الله وجماعة. مات سنة احدى او اثنين وخمسين واربعين.

ابو بشير الانصاري المازني ويقال الساعدي قال ابن عبد البر لا يوقف له على اسم صحيح ولا سمه من يوثق به له صحبة ورواية وشهد بيعة الرضوان وليس في الصحابة ابو بشير غيره

روى عنه اولاده وعياد بن تميم ومحمد بن فضالة وعمارة بن غزيرة وغيرهم - مات بعد الحرّة -

ابو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام القرشي المخزومي احد الفقهاء السبعة قيل اسمه محمد وقيل ابو بكر وكنيته ابو عبد الرحمن والصحيح ان اسمه وكنيته واحد وكان مكفوفاً روى عن ابيه وابي مسعود الانصاري وابي هريرة وعائشة وام سلمة وعدة وعنه بنوه سلمة وعبد الله وعمر وعبد الملك ومولاه سمي ومجاهد والزهرى والشعبى وطائفة وثقه العجلي وغيره وقال **ابن خراش** هو احد ائمة المسلمين - مات سنة ثلاث وتسعين **ابو بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب** روى عن جدّه وعنه الزهرى وغيره وثقه ابو زرعة - وقال ابو حاتم لا يسمي -

ابو بكر بن عمر بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن الخطاب روى عن عمه ابيه سالم بن عبد الله ونافع وهشام بن عروة وعدة وعنه مالك وابراهيم بن طهمان وآخرون وثقه الاكثاني وغيره -

ابو بكر بن نافع القرشي مولى ابن عمر روى عن ابيه وسالم وغيرهما وعنه مالك والدارقطني وآخرون وثقه احمد وابو داود وغيرهما وقال ابن عدى ارجوانه لابأس به -

ابو بكر الصديق عبد الله بن عثمان تقدم -

ابو ثعلبة الخشني جرثوم بن ناسر ويقال ابن ناسر ويقال غير ذلك قدم على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يتجهز الى حنين فاسلم وضرب له بسهمه وبايع بيعة الرضوان روى عنه جبير بن نفير وابو ادريس الخولاني وعدة - مات بالشام سنة خمس وسبعين -

ابو الجراح روى عن مولاه ام جبية وعثمان بن عفان وعنه سالم بن عبد الله بن عمر وغيره وثقه ابن جبان ويقال اسمه الزبير -

ابو جهميم بن الحارث بن الصمة الانصاري له صحبة رواية روى عنه بشر بن سعيد مولى ابن الحضرمي وعمر مولى ابن عباس **ابو حازم** الاعرج سلمة بن دينار تقدم -

ابو حميد الساعدي الانصاري قيل اسمه عبد الرحمن وقيل المنذر بن سعد وقال احمد اسمه عبد الرحمن بن سعد ابن المنذر له صحبة ورواية وعنه جابر وعباس بن سهل وجماعة بقي الى اخر خلافة معاوية -

ابو الدرداء عويمر تقدم -

ابو رافع القبطي مولى النبي صلى الله عليه وسلم اسمه ابراهيم وقيل اسلم شهد احد والخندق وما بعدهما روى عنه اولاده الحسن ورافع وعبيد الله وسلمى وعلي بن الحسين وطائفة مات بالمدينة بعد عثمان بيسير -

ابو الربيع محمد بن مسلم تقدم -

ابو السائب الانصاري مولا هم المدي روى عن ابي سعيد وابي هريرة والمغيرة بن شعبة وعنه الزهرى وشريك وجماعة وثقه ابن حبان -

ابو سعيد الخدري سعد بن مالك الانصاري احد علماء الصحابة ومكثرهم واحد من بايع تحت الشجرة اول مشاهدة الخندق وغزاة النبي صلى الله عليه وسلم اثنتي عشرة غزوة وكان ممن حفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم سنناً كثيرة وعلماً جليلاً وكان من نجباء الصحابة وعلماء ائمة وفضلاً لهم روى عنه الشعبي وعطاء ونافع وابن المسيب وخلق مات سنة اربع وسبعين وله نيف وسبعون -

ابو سعيد المقبري المدي في احد الائمة اسمه كيسان روى عن عمرو بن علي واسامة وعبد الله بن سلام وجماعة وعنه ابنه سعيد وحفيده عبد الله وعمر بن ابي عمرو وعدة قال النسائي لا بأس به وقال الواقدي كان ثقة كثير الحديث - مات سنة مائة -

ابو سفيان مولى عبد الله بن ابي احمد بن جحش القرشي الاسدي - قال الدارقطني اسمه وهب وقال غيره اسمه قزمان روى عن ابي سعيد وابي هريرة وجماعة وعنه ابنه عبد الله داود ابن الحصين وغيرهما قال ابن سعد ثقة قليل الحديث -

ابو سلمة ابن عبد الرحمن بن عوف الزهرى قيل اسمه عبد الله وقيل اسماعيل قيل اسمه كنيته روى عن ابيه وعثمان وجابر وابن عمر وعائشة وام سلمة وخلق وعنه ابنه عمرو بن اخيه سعد بن ابراهيم والزهرى والشعبى وعيسى بن ابي كثير وخلق وثقه ابن سعد وغيره وكان فقيهاً اماماً - مات بالمدينة سنة اربع وتسعين عن اثنتين وسبعين سنة -

ابو سهيل ابن مالك اسمه نافع تقدم -

ابو شريح الخزازي العدوي قيل اسمه خويلد وقيل عبد الرحمن بن عمرو واسلم يوم الفتح روى عنه نافع بن جبير وسعيد المقبري وجماعة مات بالمدينة سنة ثمان وستين -

ابو صالح السمان ذكوان تقدم -

ابو الطفيل عامر بن واثلة تقدم -

ابو طلحة الانصاري زيد بن سهل بن الاسود احد النقباء ليلة العقبة شهد بدرًا والشاهد روى عنه ابنه عبد الله ربيبه انس بن مالك وابن عباس وعدة - مات سنة اربع وثلاثين -

ابو عبد الله الاغر سلمان المدي روى عن ابي هريرة وابي سعيد وابي ايوب وابي الدرداء وغيرهم وعنه بنوه عبد الله وعبيد الله وعبيد وبكير بن الاشيم والزهرى وجماعة وثقه شعبه وغيره -

ابو عطية الاشجعي روى عن ابي هريرة وعنه بكير بن الاشيم لاروايته له في الكتب الستة ولا في المسند -

ابو عمرة الانصاري وقيل عبد الرحمن بن ابي عمرة روى عن زيد بن خالد الجهني وعنه عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان

ابو الغيث سالم مولى ابن مطيع تقدم -

ابو قتادة الانصاري فارس النبي صلى الله عليه وسلم قيل اسمه الحارث وقيل النعمان وقيل عمرو بن ربيع السلمي شهد احداً وما بعدهما من المشاهد روى عنه ابنه عبد الله وثابت وجابر بن عبد الله والنس وخلق - مات سنة اربع وخمسين عن سبعين سنة -

ابو ليلى ابن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل الانصاري المديني روى عن سهل بن ابي حنيفة ورجال من كبراء قومه حديث القسامة وعنه مالك وقال ابن سعد اسمه عبد الله بن سهل بن عبد الرحمن وكذا هو في المسند -

ابو المثنى الجهمي المديني روى عن سعد بن ابي وقاص وابي سعيد وعنه ايوب بن جبيب الزهري وثقه ابن معين وقال ابن المديني مجهول -

ابو محمد الاقرع تافع بن عباس تقدم -

ابو مرة مولى عقيل بن ابي طالب جازي مشهور بكنيته واسمه يزيد روى عن مولاه وعمرو بن العاصي وابي الدرداء وغيرهم - وعنه سالم بن النضر وابو جعفر الباقر وآخرون قال الواقدي كان شيخاً قديماً -

ابو مسعود عقبة بن عمرو بن ثعلبة الانصاري البصري شهد العقبة الثانية واختلف في شهوده بداً ومن انكره قال نزل بداً فنسب اليها روى عنه ابنه بشير وربي بن خراش وابو واثل وخلق مات سنة اربعين -

ابو موسى الاشعري عبد الله بن قيس تقدم -

ابو النضر سالم بن ابي امية المديني تقدم -

ابو النضر السلمي روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " لا يموت لاحد ثلاثة من الولد الحديث رواه محمد بن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن ابيه عنه -

ابو هريرة الدوسي اليماني حافظ الصحابة في اسمه واسطابه نحو ثلاثين قولاً قال النووي واصمها عبد الرحمن بن صخر روى الكثير وروى عنه خلائق من الصحابة والتابعين وكان اسلامه عام خيبر - مات سنة سبع وخمسين وقال الشافعي ابو هريرة احفظ من روى الحديث في دهره

ابو واقد الليثي الصحابي قيل اسمه الحارث بن مالك وقيل ابن عوف روى عنه ابنه واقد وعبد الملك وجماعة - مات سنة ثمان وستين وله سبعون سنة -

ابو يونس روى عن مولاه عائشة وعنه القعقاع بن حكيم وغيره وثقه ابن حبان -

باب في الابناء والانساب

ابن مجيد الانصاري هو عبد الرحمن تقدم -

ابن ابي عمرو الانصاري روى عن زيد بن خالد الجهني و عنه عبد الله بن عمرو بن عثمان كذا وقع في رواية القعنبي ابن

عفيرة ابن بكير وفي رواية غيرهم ابو عمرو وهو الصواب وقد تقدم -

ابن محيريز هو عبد الله تقدم -

ابن محيصة هو حرام بن سعد بن محيصة تقدم -

ابن معيقيب هو الحارث بن معيقيب الدوسي وقد تقدم -

ابن وعلتة هو عبد الرحمن تقدم -

البهزي له صحبة قيل اسمه زيد بن كعب وهو صاحب الظبي الحاقف روى عنه عمير بن سلمة الضمري -

البياض صحابي روى عنه ابو حازم التمار اسمه فروة بن عمرو من بني بياضة بن عامر -

المخدي روى عن عباد بن الصامت وعنه عبد الله بن محيريز وقيل اسمه ربيع وقال ابن عبد البر هو مجهول وصح حديثه في الوتر -

باب في المبهمات

زيد بن اسلم روى عن رجل من بني ضمرة عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن العقيقة فقال لا احب العقوق -

سعيد بن جبيرة عن رجل عنده رضى هو الاسود بن يزيد ابن قيس النخعي الكوفي روى عن ابي بكر وعمر وعلي ومعاذ وحذيفة وابي موسى وعائشة وغيرهم وعنه ابنه عبد الرحمن وابن اخته ابراهيم النخعي وابو اسحاق السبيعي وآخرون وكان صوماً قواماً قال احمد ثقة من اهل الخير وقال غيره حج ثمانين حجة وعمرة لم يجمع بينهما - مات سنة اربع وقيل سنة خمس وسبعين -

سهل بن ابي حنيفة روى انه اخبره رجال من كبراء قومه ان عبد الله بن سهل ومحبيصة خرجا الحديث -

صالح بن خوات بن جبيرة روى عن علي مع النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف هو سهل بن ابي حنيفة -

عبادة بن تميم روى عن عمه هو عبد الله بن زيد بن عاصم وهو عمه اخو ابيه لأمه -

عروة بن الزبير روى ان صاحب هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله كيف اصنع بما عطي من الهدى الحديث هو ناجية ابن كعب بن جندب الاسلمي الخزاعي له صحبة ورواية روى عنه عروة ومجزة بن زاهر - مات بالمدينة زمن معاوية -

عطاء بن يسار عن رجل من بني اسد انه قال نزلت انا واهلي ببقيع الغرق فقال لي اهلي اذهب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسله لنا الحديث -

عطاء الخراساني روى عن شيخه بالكوفة (وهو كعب بن عجرة) حديث الخلق -

محمد بن سيرين روى ان رجلاً اخبره عن ابن عباس ان رجلاً جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان امي عجزت بكثرة الحديث -

الزهري روى عن رجل من آل خالد بن اسيد انه سأل ابن عمر الرجل هو امية بن عبد الله بن خالد بن اسيد -

نَافِعٌ عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ عَنْ مَعَاذِ بْنِ سَعْدٍ أَوْ سَعْدِ بْنِ مَعَاذٍ
جَارِيَةٍ لَكَعْبِ بْنِ مَالِكٍ كَانَتْ تَدْعِي غَمًّا الْحَدِيثَ -

أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ النَّاسَ عَامَ
الْفَتْحِ بِالْفَطْرِ الْحَدِيثَ -

مَالِكٌ عَنْ الثَّقَلِ عَنْهُ عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشْجِ قِيلَ أَنَّهُ
خِزْمَةُ بْنُ بَكِيرٍ -

مَالِكٌ عَنْ الثَّقَلِ عَنْهُ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ
قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ قَدْ تَكَلَّمَ النَّاسُ فِي هَذَا الْمَبْهَمِ وَأَشْبَهَ مَا قِيلَ فِيهِ
أَنَّهُ ابْنُ لَهِيعةٍ وَقِيلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ الْأَسْلَمِيُّ فَأَمَّا ابْنُ لَهِيعةٍ
فَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ لَهِيعةٍ -

ابْنُ عَقْبَةَ الْمَصْرِيَّ الْفَقِيهَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَاضِي مِصْرٍ وَمُسْنَدُهَا
رَوَى عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رِيَّاحٍ وَعَمْرِو بْنِ دِينَارٍ وَالْأَعْرَجِ وَخُلِقَ وَعَنْهُ
الثَّوْرِيُّ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَشُعْبَةُ وَمَا تَوَاقَلَهُ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَخُلِقَ وَثَقَلَهُ
أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ وَضَعْفُهُ يَحْيَى الْقَطَّانُ وَغَيْرُهُ - مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَ
سَبْعِينَ وَمِائَةً وَأَمَّا الْأَسْلَمِيُّ فَهُوَ أَبُو عَامِرٍ الْمَدَنِيُّ الْقَارِئُ رَوَى عَنْ
الْأَعْرَجِ وَالزَّهْرِيِّ وَنَافِعٍ وَطَائِفَةٍ عَنْهُ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَابْنُ وَهْبٍ وَابْنُ
أَبِي ذُئْبٍ وَالْأَخْرُونَ ضَعْفُهُ أَحْمَدُ وَيَحْيَى وَغَيْرُ وَاحِدٍ -

بَابُ النِّسَاءِ

أَسْمَاءُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ صَحَابِيَّةٌ رَوَى عَنْهَا ابْنُهَا عَبْدُ اللَّهِ
وَعُرْوَةُ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَجَمَاعَةٌ أَسْلَمَتْ قَدِيمًا وَهَاجَرَتْ إِلَى الْمَدِينَةِ
وَتُوفِيَتْ بِمَكَّةَ بَعْدَ ابْنِهَا بِسَبْعِينَ سَنَةً ثَلَاثًا وَسَبْعِينَ قَدْ جَازَتْ الْمِائَةَ
أَسْمَاءُ بِنْتُ عِمْسٍ الْخَثْعَمِيَّةِ لَهَا صَحْبَةٌ وَرِوَايَةٌ وَعَنْهَا ابْنُهَا عَبْدُ
اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ وَابْنُ طَالِبٍ وَابْنُهَا الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ
وَابْنُ عَبَّاسٍ وَالْأَخْرُونَ هَاجَرَتْ الْهَجْرَتَيْنِ وَتَزَوَّجَهَا جَعْفَرُ وَأَبُو
بَكْرٌ وَعَلَى -

أُمَيَّةُ بِنْتُ رَقِيقَةٍ وَهِيَ أُمُّهَا وَأَسْمُ ابْنِهَا عَبْدُ اللَّهِ وَقِيلَ عَبْدُ اللَّهِ
ابْنُ بِجَادٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ التَّمِيمِيَّةِ وَأُمُّهَا رَقِيقَةُ بِنْتُ خُوَيْلِدٍ
اخْتُخِذَتْ حَتَّى أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ رَوَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَنْ
أَزْوَاجِهِ وَعَنْهَا ابْنَتُهَا حَكِيمَةُ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدَرِ -

بِسْرَةُ بِنْتُ صَفْوَانَ بْنِ نُوْفَلٍ الْأَسَدِيَّةِ لَهَا صَحْبَةٌ وَرِوَايَةٌ حَدَّثَتْ
الْوُضْعَاءَ مِنْ مَسِّ الذِّكْرِ رَوَى عَنْهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو وَعُرْوَةُ بْنُ
الزُّبَيْرِ وَمُرْوَانُ بْنُ الْحَكَمِ وَغَيْرُهُمْ -

جَدَامَةُ بِالذَّالِ الْمُهْمَلَةِ عَلَى الصَّحِيحِ وَقِيلَ بِهَا الْمَعْجَمَةُ بِنْتُ
وَهْبٍ وَيُقَالُ بِنْتُ جَنْدَبٍ وَيُقَالُ بِنْتُ جَنْدَلِ الْأَسَدِيَّةِ
اخْتُخِذَتْ عِنْدَ كَاشَةَ بْنِ مَحْصَنٍ لَأُمِّهَا أَسْلَمَتْ وَبَايَعَتْ وَهَاجَرَتْ إِلَى
الْمَدِينَةِ رَوَى عَنْهَا عَائِشَةُ حَدِيثُ النَّبِيِّ عَنْ الْغَيْلَةِ -

حَبِيبَةُ بِنْتُ سَهْلٍ بْنِ ثَعْلَبَةَ الْأَنْصَارِيَّةِ صَحَابِيَّةٌ زَوْجُ ثَابِتِ
ابْنِ قَيْسٍ بْنِ شِمَاسٍ رَوَى عَنْهَا عُمَرَةُ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ -

حَفْصَةُ بِنْتُ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ وَلَدَتْ قَبْلَ الْبَعْثِ

بِخَمْسَةِ أَعْوَامٍ وَتَزَوَّجَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَنَةَ ثَلَاثٍ
وَقِيلَ سَنَةَ اثْنَيْنِ مِنَ الْهَجْرَةِ وَرَوَى عَنْهَا أَخُوهَا عَبْدُ اللَّهِ وَحَاثَةُ
ابْنُ وَهْبٍ وَأَمْرُ بَشْرِ الْأَنْصَارِيَّةِ وَجَمَاعَةٌ - مَاتَ سَنَةَ أَحَدَى
وَأَرْبَعِينَ -

حَمِيدَةُ بِنْتُ عَمِيدٍ بْنِ رِفَاعَةَ الْأَنْصَارِيَّةِ الزُّرْقِيَّةُ أُمُّ يَحْيَى
الْمَدِينِيِّ رَوَى عَنْ خَالَاتِهَا كَبْشَةَ بِنْتُ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ وَعَنْهَا
زَوْجُهَا إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ وَابْنُهَا يَحْيَى بْنُ إِسْحَاقَ
وَتَقَرَّبَ ابْنُ حَبَّانٍ -

حَوَاءُ بِنْتُ رَافِعِ بْنِ أُمِّ الْقَيْسِ الْأَنْصَارِيَّةِ لَهَا صَحْبَةٌ وَعَنْهَا
عَمْرُو بْنُ مَعَاذِ الْأَشْهَلِيِّ وَهِيَ جَدَّتُهُ -

خُنْسَاءُ بِنْتُ خَدَّامٍ بْنِ خَالِدِ الْأَنْصَارِيَّةِ الْأَوْسِيَّةِ التَّوَّالِكِيَّةِ
أَبُوهَا وَهِيَ كَادُوهٌ فَرَدَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نِكَاحَهَا رَوَى عَنْهَا
ابْنُهَا السَّائِبُ بْنُ أَبِي لُبَابَةَ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ وَجَمْعُ ابْنِ أَبِي زَيْدٍ
جَارِيَّةٌ وَغَيْرُهُمْ -

خَوْلَتِ بِنْتُ حَكِيمٍ بِنْتُ أُمِّ امْرِئِ الشَّرِيكِ السَّلْمِيَّةِ أُمُّ رَأْفَةَ عَثْمَانَ
ابْنِ مَطْعُونٍ لَهَا صَحْبَةٌ وَرِوَايَةٌ وَعَنْهَا سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ عُرْوَةُ
وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَهِيَ الْقِيَّةُ وَهَبَتْ نَفْسَهَا
لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -

زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ بْنِ رِيَّابِ الْأَسَدِيَّةِ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ تَزَوَّجَهَا
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَقِيلَ سَنَةَ خَمْسٍ رَوَى
عَنْهَا ابْنُ أَخِيهَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَأُمُّ حَبِيبَةَ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ وَ
زَيْنَبُ بِنْتُ أَبِي سَلَمَةَ وَغَيْرُهُمْ - مَاتَتْ سَنَةَ عَشْرِينَ وَهِيَ بُولُ نِسَاءِ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِحَوْثَابَةٍ -

زَيْنَبُ بِنْتُ أَبِي سَلَمَةَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْأَسَدِ الْغَزَوِيَّةِ
وُلِدَتْ بِأَرْضِ الْحَبَشَةِ وَكَانَ اسْمُهَا بَرَّةً فَسَمَّاهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ زَيْنَبَ رَوَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ أُمِّهَا أَسْلَمَةَ
وَعَائِشَةَ وَغَيْرَهُمْ وَعَنْهَا ابْنُهَا أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعَةَ
وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَعَلَى بْنُ الْحُسَيْنِ وَالشَّعْبِيُّ غَيْرُهُمْ
مَاتَتْ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ -

زَيْنَبُ بِنْتُ كَعْبِ بْنِ هَجْرَةَ رَوَى عَنْهَا ابْنُ سَعِيدٍ
الْحَدْرِيُّ وَاخْتَهَ الْفَرْدِيَّةَ وَعَنْهَا ابْنُ أَخِيهَا سَعْدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ
كَعْبٍ وَابْنُ أَخِيهَا الْأَخْرَسِيُّ سَلِيمَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ كَعْبٍ وَتَقَرَّبَ ابْنُ حَبَّانٍ -
صَفِيَّةُ بِنْتُ أَبِي عُبَيْدٍ بْنِ مَسْعُودٍ الثَّقَفِيَّةِ أُمُّ رَأْفَةَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
عَمْرِ رَوَى عَنْ عَائِشَةَ وَحَفْصَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ وَعَنْهَا سَالِمٌ وَنَافِعٌ وَعَدَّةٌ
وَتَقَرَّبَ الْعَجَلِيُّ وَغَيْرُهُ -

عَائِشَةُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ وَجَبِيَّةٌ حَبِيبٌ
رَبُّ الْعَالَمِينَ تَزَوَّجَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَكَّةَ وَهِيَ بِنْتُ
سِتِّ سَنِينَ وَبَنَى بِهَا بِالْمَدِينَةِ مَنْصَرَفَةً مِنْ بَدْرِ فِي شَوَّالِ سَنَةِ
اثْنَيْنِ مِنَ الْهَجْرَةِ وَهِيَ بِنْتُ تَسْمَ سَنِينَ رَوَى الْكَثِيرُ وَرَوَى
عَنْهَا خَلَّاثُ وَاسْتَقْلَبَتْ بِالْفَتْوَى زَمَنَ أَبِي بَكْرٍ وَعَمْرُوهُمُ جَرَاءُ قَالَ
أَبُو مَوْلَى مَا أَشْكَلَ عَلَيْنَا أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثُ قَطْ

لامه وقيل من الرضاع تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم في شوال عقب وقعة بدر روى عنها ابن عباس واسامة بن زيد وابنه عمر ابن ابي سلمة وابنتها زينب بنت ابي سلمة وخلق - ماتت في شوال سنة تسع وخمسين ويقال سنة اثنتين وستين.

ام سليم بنت ملحان بن خالد الانصارية امراس بن مالك يقال اسمها الغيصاء لها صحبة وسراوية روى عنها ولدها انس وابن عباس وغيرها وكانت من فضلى النساء وعقلاهن **ام عطية** الانصارية اسمها نسيبة ويقال نسيبة بنت كعب ويقال بنت الحارث قال ابن عبد البر كانت من كبار نساء الصحابة وكانت تغزو وكثيرا مع النبي صلى الله عليه وسلم والمرضى وقد اوى الجرحى روى عنها انس وعمر بن سيرين واخوته حفصة وجماعة.

ام الفضل بنت الحارث هي لبابة تقدمت.

ام قيس بنت محصن بن حريثان الاسدي اخت عكاشة يقال اسمها امنة اسلمت قديما وهاجرت الى المدينة وروت عن النبي صلى الله عليه وسلم روى عنها مولاها عدي بن دينار وابنته ابن معبد وغيرها.

ام هاني بنت ابي طالب الهاشمية اسمها فاختة وقيل هند هي شقيقة علي روى عنها ابن عباس ومولاها يامر الوصالح وابو مرة وعجاء والشعبي واخرون اسلمت عام الفم وعاشت بعد علي دهرًا.

فصل في المبهات

اسماعيل بن محمد بن سعد بن ابي وقاص عن مولاة لعمر بن العاص او لعبد الله بن عمرو وعن عبد الله بن عمرو مرفوعًا صلاة احدكم وهو قاعد مثل نصف صلاته وهو قائم

حصين بن محصن روى عنه علقمة بن ابي علقمة عن امه عن عائشة اسماءه مرجانة وقد تقدمت.

عمر بن معاذ الاشعري عن جدته هي حواء.

محمد بن ابراهيم التيمي روى عن ام ولد ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف انها سألت ام سلمة انى امرأة اطيل ذي الحديث

محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان روى عن امه عن عائشة.

فصل

قال القاضي عياض في المدارك ذكر احمد بن عبد الله الكوفي في تاريخه ان ما رسله مالك في الموطأ عن ابن مسعود رواه عن عبد الله بن ادريس الاودى وما رسله عن غيره فهو عن ابن مهدي والله سبحانه وتعالى اعلم

فسألنا عائشة الاوجدنا عند هامة علماء وقال مسروق رأيت مشيخة اصحاب محمد الاكبر يسألونها عن الفرائض وقال لزهري لوجمع علم عائشة الى علم انا وراج النبي صلى الله عليه وسلم وعلم جميع النساء لكان علم عائشة افضل - ماتت سنة سبع وخمسين وقيل سنة ثمان وخمسين.

عمر بنت عبد الرحمن بن سعد بن زبارة الانصارية كانت في جرد عائشة - روت عن عائشة وحبيبة بنت سهل ارجبية حمزة بنت جحش وعن جماعة وعنها ابنها ابو اليجال وعروة و سليمان بن يسار والزهري وعمر بن دينار واخرون - قال ابن معين ثقة حجة وذكرها ابن حبان في الثقات - ماتت سنة ثمان وتسعون وقيل - ماتت سنة ست ومائة وهي بنت سبع وسبعين.

فاطمة بنت قيس بن خالد القرشية لها صحبة رواية وعنها ابن عباس وابو سلمة بن عبد الرحمن والشعبي وعروة وابن المسيب واخرون وكانت من المهاجرات الاول ومن ذوات العقل والرأى وفي بيتهما اجتمع اصحاب الشورى عند قتل عمر.

فاطمة بنت المنذر بن الزبير الاسدي روت عن جدتها اسماء بنت ابي بكر وام سلمة وعنها زوجها هشام بن عروة وابن اسحاق ومحمد بن سوقة وثقها العجلي.

الفريرة بنت مالك الخدرية الانصارية اخت ابي سعيد الخدرى شهدتبيعة الرضوان وروى حديثها سعد بن اسحاق ابن كعب بن عجرة عن عمته زينب بنت كعب عنها.

كبشة بنت كعب بن مالك الانصارية عن ابي قتادة وعنها بنت اختها ام يحيى حميدة بنت عبيد بن رفاعه وثقها ابن حبان **لبابة** بنت الحارث بن حزن ام الفضل الهلالية زوج العباس ابن عبد المطلب لها صحبة ورواية روى عنها ابنها عبد الله بن عباس ومولاها عمير وانس بن مالك وعبد الله بن الحارث بن نوفل قال ابن عبد البر يقال انها اول امرأة اسلمت بعد خديجة وكان النبي صلى الله عليه وسلم يزوجها ويقيم عندها. **مرجانة** عن معاوية وعائشة وعنها ابنها علقمة بن ابي علقمة وثقها ابن حبان.

فصل في الكنى

ام مجيد الانصارية يقال اسمها حواء لها صحبة روى حديثها عبد الرحمن بن مجيد عن جدته ام مجيد.

ام حبيبة بنت ابي سفيان بن حرب ام المؤمنين اسمها رملة روى عنها اخوها معاوية وعنبسة وابنتها حبيبة وعروة بن الزبير وعدة - ماتت سنة اربع واربعين ويقال سنة تسع وخمسين.

ام سلمة هند بنت ابي امية واسمها حذيفة ويقال سهيل بنت المغيرة القرشية المغزومية ام المؤمنين واخت عمار بن ياسر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تَرْجُمَةُ الْأَمَامِ مَالِكٍ

الدكتور حسن عبد الله شرف

(١) اسمه ونسبه وحياته: هو مالك بن انس ابن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث الاصمعي من حمير باليمن. نُسِبَ جدّه الاعلى الى سلالة امير حميرى وذكر انه قدِمَ الى المدينة وصاهر بنى تميم بن مرة من قریش فاصبح عداده فيهم.

والده انس بن مالك بن النضر بن ضمضم النجاري الخزرجي الانصاري ابو ثمامة وقيل ابو حمزة ولد بالمدينة واسلم في صغره وخدم رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ان قبض فعرف بانه صاحب الرسول الاعظم وخادمه ثم رحل الى دمشق ومنها الى البصرة فمات فيها سنة ٢٩٣ هـ (١٢٠ م) وكان اخر من توفي بالبصرة من رجال الصحابة رضی الله عنهم وذكر ان رجال الحديث رَوَّاعته (٢٢٨٧) حديثاً (١).

ولد مالك (الامام) بالمدينة بين سنتي (٩٠ و ٩٤ هـ / ٧٠٨ و ٧١٥ م) اذ لم تخلص الروايات الى تحديد دقيق لتاريخ ميلاده وكان شديد البياض يميل الى الشقرة عظيم الهامة طويل القامة اصلح الرأس لا يغير شيبه ويكثر من حلق شاربه (٢) ونشأ مالك في كنف عائلة تقية نقية عامرة بالعلم والايمان فجدّه ابن عامر كان من كبار اهل العلم في عصره ويكفيه من زاد المعرفة والايمان وميراث الادب والهداية ان اياه كان خادماً لرسول الله صلى الله عليه وسلم وعُدَّ في صحابته وكان شقيقه النضر متفقاً في دروسه وعلومه حتى عُرف مالك باخى النضر علماً وثقة كما كان شيوخه من اكابر العلماء بالحديث والفقه وعلم الاصول كعبد الرحمن بن هرمز والزهرى ونافع مولى ابن عمر وربيعه بن فروخ وهشام بن عروة وسواهم.

قضى الامام مالك معظم حياته بالمدينة و كان من عباد الله الصالحين بعيداً عن الملوك والامراء ويتوجه من أمّه انصرف الى دراسة (الفقه) (٣) و برع في (الحديث) وكان صلياً في دينه جريئاً في مواقفه و آرائه واسع المعرفة عميق الاضطلاع بالعلوم الدينية والشريعة متواضعاً مع تلاميذه مجللاً لشيوخه محباً لاهل العلم يأتي المسجد ويشهد الصلاة ويعود المرضى ويقضى الحقوق ارتقى بعلومه درجة عالية واستحق

مرتبة رفيعة بين الافئدة من علماء اهل زمانه فاصبح فقيه الحجاز وامام دار الهجرة وغدا مقصداً ومرجعاً وموقفاً في (المدينة) حتى ضُرب به المثل فقيل (لا يفتى ومالك في المدينة) (١).

وكان الامام مالك من اوثق المحدثين في عصره واعتبره العلماء الذين جاءوا بعده مؤسساً لمذهب مستقل في الفقه هو المذهب المالكي فهو واحد الاثمة الاربعة عند اهل السنة.

ولم يزل ابو عبد الله الامام مالك في علو ورفعة الى ان جعليه الخليفة العباسي هارون الرشيد يدعوه ليأتيه فيحدثه ويؤدب ابناءه في قصره فقال لرسوله بلتغ الرشيد (العلم يؤتى ولا يأتى) (١).

ولم يلبث الرشيد ان زار حلقة مالك الداسية بالمدينة عند ما كان يحج عام (١٩٠ هـ) وحين قصده استند الى الجدار فقال مالك يا امير المؤمنين من اجل الله رسول الله اجلال العلم فجلس الرشيد بين يديه فحدثه وكانت له (رسالة في الوعظ) رفعها اليه فيما بعد.

ومما اشرعته ان المنصور الخليفة العباسي الثاني سأل ان يضع كتاباً للناس يحملهم على العمل به قائلاً يا مالك وقل للناس كتاباً فصنّف كتابه (الموطأ). وسُجّي بالامام مالك الى والى المدينة جعفر بن سليمان عم الخليفة المنصور فقيل له (انه لا يرى ايمان بيعتك قد غيى به وجرده وضربه اسواطاً معدودة فأنخلم كتفه وكانت تلك السياط حلياً عليه) (٢) وترك المجلس في المسجد وصار يصلي في منزله وترك اتباع الجنائز. وكان حين يعاتب على ذلك يقول ليس يقدر كل احد

(١) طبقات ابن سعد (٤/ ١٠) وتهذيب ابن عساکر (٣٩٠/ ١) وصفوة الصغرة (٢٩٩/ ١).
(٢) الفهرست لابن النديم ص ٢٢٣ تحقيق الدكتور ناهدة عباس عثمان الطبعة الاولى ١٩٨٥ دار قطري بن القباوة.

(٣) الاغانى لابي الفرج (٣/ ٣٩١) طبعة بولاق

(٤) الفهرست لابن النديم ص ٢٢٣ تحقيق الدكتور ناهدة عباس عثمان.

ان يقول عذره^(١) وتوفي في المدينة في الرابع عشر من ربيع الاول وقيل في صفر ودفن بالبقيع سنة (١٤٩هـ - ١٤٩٥م) وقيل توفي في سنة ١٤٨هـ -

(ب) مؤلفاته: ١- كتاب رسالته الى الرشيد رواها ابو بكر بن عبد العزيز من ولد عمر بن الخطاب رضي الله عنه (مطبوع القاهرة بولاق (١٣١١هـ - ١٨٩٣م) -

٢- كتاب الموطأ مطبوع تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي في مجلدين -

القاهرة م عيسى البابي الحلبي سنة ١٩٥١ -

وطبع بتحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف القاهرة

المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية ١٩٦٤م

٣- كتاب في المسائل -

٤- رسالة في الرد على القدرية -

٥- كتاب في النجوم -

٦- تفسير غريب القرآن -

ج- مصادر الإمام مالك

بالإضافة الى الحديث) ولما أثر عن الخلفاء الراشدين والاحكام المتداولة بين صحابة الرسول صلى الله عليه وسلم في القرن الاول الهجري ومشاهير الفقهاء الذين سبقوا مالك في القرنين الاول والثاني للهجرة ووصف كل منهم بأنه زعيمهم بما عهد عند من مباحث ومؤلفات في القضايا الفقهية يشل انس والد الإمام مالك راخداً من المصادر التي قصد لها صاحب (الموطأ) باعتبار الكتاب الذي تلقاه انس من ابي بكر الصديق رضي الله عنه عن فرائض الصدقة كما اوصى الرسول بها (٣) هذا فضلاً عن ما كان مالوفاً عند الصحابة من

رسائل كانوا يتبادلونها في المسائل الفقهية فتألف بن الارراق كتب الى عبد الله بن العباس رضي الله عنهم يسأله رأيه في نصيب الاقارب في الميراث ويسأله رأيه في قتل الاطفال (٤) كما يلاحظ اهتمام الجبل للاوسط من التابعين بكتب الفقه والفرائض الاولى مثل الكتاب المنسوب لسليم بن قيس الهلالي الذي عاش في عهد الحجاج (٩٥هـ) وكتاب المناسك لقتادة بن دعامة (١٨٨هـ) وكتاب مناسك الحج وادابه وكتاب المجموع لزيد بن علي (٢٢٢هـ) -

كذلك يعد ربيعة بن فروخ التيمي (٣٦١هـ) وهو من اعلام مذهب (الرأي) في الفقه بالمدينة من ابرز اساتذة الإمام مالك الذي اشرعته انه قال يوم دفن (ربيعة الرأي) (ان النظر الفقهي قد انتهى يوم حبل ربيعة الى قبره) (٢) -

وقد ثبت خطأ الزعم القائل أن انصار مذهب الرأي في الفقه كانوا ضد تدوين الحديث وليس صحيحاً القول ايضاً أن اصحاب الحديث عارضوا اصحاب الرأي وأن اصحاب الحديث وجدوا ثغرات في مادة الحديث فوضعوا الاحاديث -

ومما يستند القول أن (ربيعة الرأي) كان من بين اهم مصادر الإمام مالك ان كتب فقه المالكية معتبراً بفضل المصادر لبحث مذهب ربيعة في الفقه وذلك ان (المدونة) (٦) اشتملت على اراء كثير من الفقهاء الأوائل ولا تحتوي كل اراء ربيعة الرأي والقسم الكبير من مادتها يعود الى (موطأ) عبد الله بن وهب (١٩٤هـ) -

والإمام مالك نادراً ما يذكر المصادر التي استقى منها فلا بد من تعهد الشروح للتعرف على المصادر

(١) المصدر نفسه -

(٢) من ابرز الدراسات على الإمام مالك:

(منازل الاثمة الاربعة: ابي حنيفة ومالك والشافعي واحمد تأليف يحيى بن ابراهيم بن احمد بن محمد السماسي -

(التوسط بين مالك وابن القاسم العتقي في مسائل المدونة) تأليف القاسم بن خلف بن عبد الله الطرطوشي (٨٤٨هـ - ١٢٤٣م) -

(ارشاد السالك الى مناقب مالك) تأليف يوسف بن الحسن بن احمد الجبلي (٩٠٩/١٥٠٣) مخطوط الظاهريّة ٢٣٨ ورقّة ٤٨٨هـ بخط المؤلف -

تزيين الممالك لمناقب سيدنا الإمام مالك تأليف السيوطي (٩١١هـ ط القاهرة ١٣٢٢هـ وحدثنا كتاب مالك بن انس حياته عصم) تأليف محمد ابي زهرة ط القاهرة ١٩٢٦م ومالك بن انس تأليف امين الخولي ٢ اجزاء ط القاهرة ١٩٥١ -

وتحفل كتب التراجم بذكره واخباره ومنها: سير النبلاء للذهبي ج ٦ ص (١٥٩-١٨٢) وفيات الاعيان لابن خلكان (١-٥٥٥ -

٥٥٤) تهذيب الاسماء واللغات (٢٠-٤٥-٤٩) الانتقاء في فضائل

الاثلة الاثمة للفقهاء ليوسف بن عبد البر (٨-٦٣) طبقات الفقهاء للشيرازي (٣٢-٣٢) التاريخ الكبير للبخاري ٢/٣١٠ المعارف

لابن قتيبة ٢٥٠-٢٩٠ الفهرست لابن النديم ١٩٨-١٩٩ حلية الاولياء

لابن نعيم ٣١٦/٢-٣٥٥ تذكرة الحفاظ للذهبي ٢٠٤-٢١٣ وتهذيب التهذيب (ج ١٠ ص ٥) وصفة الصفوة (ج ٢ ص ٩٩) -

ارشاد السالك الى مناقب مالك لابن عبد الهادي البداية لابن كثير (ج ١٠ ص ١٤٢-١٤٥) السلام للرازي (ج ٦ ص ١٢٨) الطبعة

الثالثة ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة (ج ٨ ص ١٦٨) مطبعة

الترقي بدمشق (١٣٤٨هـ - ١٩٥٩م) تاريخ التراث العربي فؤاد سركين ج ٢ ص (١٢٠-١٣١) -

(٣) مسند الإمام احمد بن حنبل (١٨٣-١٨٢) و (٣٥-٣٦) و (٢/١٢١-١٢٢) والدارمي الرد على بشر المريسي ص ١٣٠ والمخطيب

البغدادي تقييد العلم ص ٨٤ -

(٤) العلل لابن ابي حاتم الرازي (١/٣٠٤) وانساب الاشراف للبلاذري (١/٥١٤) -

(٥) شرح الموطأ للزرقاني (٣/٣٩٠) -

(٦) المدونة لابن القاسم العتقي (١٩٩هـ) وهو من اهم تلاميذ الإمام مالك ورواته -

المدونة التي اقترنت باسماء الرواة وهذا ما يمكن ملاحظته في أساسيد مالك حيث يقول مثلاً في أحدها (عن الثقة عنده عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن بسر فشرح (الموطأ) أدركوا مصادره من بين من اعتبره (ثقة) من الرواة (١)).

(د) مذهبه:

إلى الإمام مالك ينسب المذهب المالكي وهو أحد المذاهب الأربعة عند أهل السنة. ولعل أبرز تعاليمه التي تظهر في كتابه (الموطأ) هي الاعتراف (بالعمل) أي بما هو معمول به وممارسة في المدينة وإلى جانب ذلك يقوم (الحديث) عنده مصداقاً للاستدلال الفقهي وهو مذهب أهل الحديث والإمام مالك يجمع ويوفق بين مذهب أهل الرأي ومذهب أهل الحديث.

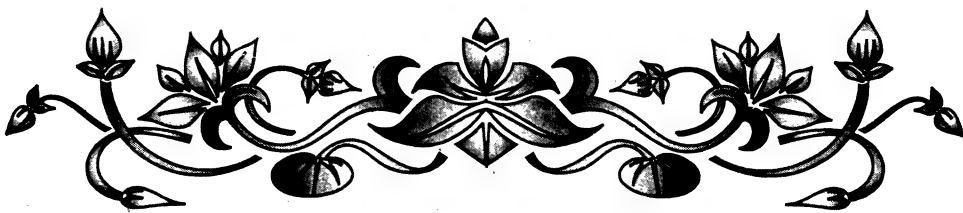
فمن أركان مذهبه الفقهي القياس والاجماع وعمل أهل المدينة وما اشرع عن الصحابة كما يأخذ بالنظر في (المصالح والمرسلة) كدليل شرعي في التعليل عند الضرورة.

(هـ) أشهر تلاميذه وأصحابه الذين روا عنه وأخذوا:

- ١- أبو بكر بن أبي أويس.
- ٢- إسماعيل بن أبي أويس.
- ٣- شهاب بن عبد العزيز من أهل مصر (روى عن مالك).
- ٤- داود بن أبي زنبور (وهو من الثقات).
- ٥- سعيد بن داود من أبي زنبور.
- ٦- عبد الرحمن بن القاسم العتقي (٩١ هـ) من أهل مصر أكثر من أخذ عن الإمام مالك وروى عنه.
- ٧- عبد الله بن عبد الحكم المصري روى عن مالك كتاب السنة في الفقه.
- ٨- عبد الله بن وهب روى عن مالك كتبه وسننه و موطأه وكان صالحاً ثقة.

- ٩- عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة اللجستاني.
- ١٠- القعنبى واسمه عبد الله بن مسلمة بن قعنب الحارثي يكنى أبا عبد الله روى عن مالك أصوله وفقهه وموطأه وتوفي سنة إحدى وعشرين ومائتين وكان ثقة صالحاً.
- ١١- معن بن عيسى القزاز من أصحاب مالك من جلتهم أخذ عنه وروى كتبه ومصحفاته.

- ١٢- مغيرة بن عبد الرحمن الحرسي.
 - ١٣- الليث بن سعد (وله كتاب التاريخ وكتاب مسائل في الفقه).
 - ١٤- ابن المعذل.
 - ١٥- إسحاق بن حماد وهو والد إسماعيل توفي سنة خمس وسبعين ومائتين.
 - ١٦- إسماعيل بن إسحاق القاضي (١٩٩ هـ - ٢٨٢ هـ).
 - ١٧- حماد بن إسحاق.
 - ١٨- إبراهيم بن حماد بن إسحاق.
 - ١٩- محمد بن الجهم.
 - ٢٠- أبو يعقوب الرازي.
 - ٢١- أبو الفرج المالكي.
 - ٢٢- ابن مساب.
 - ٢٣- عبد الحميد بن سهل.
 - ٢٤- الأبرهري وهو أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن صالح الأبرهري.
 - ٢٥- غلام الأبرهري هو أبو جعفر محمد بن عبد الله الأبرهري غلام أبي بكر الأبرهري.
 - ٢٦- القيرواني وهو عبد الله بن أبي زيد القيرواني (٢).
- (١) مجريد التمهيد لما في الموطأ من المعاني والآثار لابن عبد البر (٢٣٥ هـ) والتهذيب لابن حجر (١/ ٢٩٣) فالإمام مالك عرف بكبير ابن عبد الله (١٢٠ هـ) ولكنه أفاد من كتابه برواية ابنه مخزومة أدركه مالك ولم يسمع منه وكان بكير سمي الرأي في ربيعة.
- (٢) راجع الفهرست لابن النديم الفن الأول من المقالة السادسة (٢٢٤-٢٣٢) تحقيق د. هادي عباس عثمان.



التَّعْرِيفُ بكِتَابِ الْمَوْطَأِ

يُعَدُّ (الموطأ) أول مصنف جمع بين (الحديث) و(الفقه) بحسب المواضع والمسائل وهو مؤلف موثوق في شرح شرائع الإسلام بحيث يضم فتاوى الثقات من العلماء وقد بناه الإمام مالك على تهذيب الأصول للفروع ونبه فيه على معظم أصول الفقه وارجع إليها مسائله وفروعه (١).

وهو كتاب في الحديث قديم مبارك قصد فيه مؤلفه إلى جمع الصحيح على غير اصطلاح أهل الحديث لأنه يرى المراسيل والبلاغات صحيحة كما جاء عنه في (النكت الوفية) (٢) وذكر أن أول نسخة منه كانت تضم تسعة آلاف حديث وأنه اختصر مراراً (٣).

والموطأ في صورته الأخيرة يضم مائة حديث مسند ومائتين وأثنين وعشرين حديثاً مرسلًا وست مائة وثلاثة عشر حديثاً موقوفًا ومائتين وخمسة وثمانين رأياً للتابعين من الفقهاء (٤).

والثابت أن الإمام مالك هو الذي ألف الموطأ إلى آخر كلمة فيه وأنه رواه (قراءة) و(مناولة) (٥) غير أن الاختلاف في روايات (الموطأ) العديدة لا يعود إلى متنه أو مادته بل إلى ملاحظات الرواة على الروايات التي نشأت في ما بعد الإمام مالك وفي أوقات مختلفة من قبل عدد من تلاميذه ورواته ولولئك الذين أخذوا عنه وهذا أمر أُلوف في تلك المرحلة من تاريخ رواية الحديث وعلومه.

فالروايات العديدة والمختلفة للموطأ تشبه تلك التي (الجامع الصحيح) للبخاري ولعل ما ذكره القاضي الحافظ أبو بكر محمد بن العربي عن (الموطأ) في شرح الترمذي ما يؤكد الثقة بأن (الموطأ) على رأس الأصول المصنفة في الفقه والحديث حيث يقول الموطأ هو الأصل الأول واللباب وكتاب البخاري هو الأصل الثاني في هذا الباب وعليهما بنى الجميع كسليم الترمذي وفي مقدمته على (القيس) يقول عن الموطأ (وهو آخره لأنه لم يؤلف مثله) (٦).

أشهر روايات الموطأ:

ومن الروايات الباقية للموطأ ثلاث روايات

كاملة ورواية ناقصة بالإضافة إلى عدد من قطع الروايات الرواية الأولى هي رواية يحيى بن يحيى بن كثير المصمودي (٢٣٢ هـ - ٨٢٨ م) التي طبعت في مختلف البلاد الإسلامية ومنها طبعة محمد فؤاد عبد الباقي في جزئين بالقاهرة ١٩٥١ وطبعتنا الحالية المفهرسة المذيلة بكتاب (أسعاف المبطأ برجال كتاب الموطأ للسيوطي) رواية محمد بن الحسن الشيباني (١٨٩ هـ - ٨٠٢ م) التي طبعت في لوديانا ١٨٤٦ م وفي لكتو ١٨٨٠ م وفي قازان ١٩٠٩ م وفي القاهرة بتحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ١٩٦٤ م.

رواية سويد بن سعيد بن سهل الحديثاني (٢٢٠ هـ - ٨٥٢ م) وذكرها الخطيب البغدادي وابن حجر (٤) وهي مخطوطة موجودة بمكتبة الظاهرية (حديث ٣٦٠) وناقصة ١١ ورقة وتعود إلى سماع من سنة ٢٢٩ هـ.

رواية يحيى بن عبد الله بن بكير القرشي (٢٣١ هـ / ٨٢٥ هـ) التي طبعت في عجمه سنة (١٩٠٤). رواية أبي عبد الله عبد الرحمن بن قاسم (١٩١ / ٨٠٦ م) وبقيت هذه الرواية في (الملخص) لعلي ابن محمد بن خلف القاسمي (٢٠٣ هـ / ١٠١٢ م).

رواية أبي مصعب أحمد بن أبي بكر الزهري (٢٣٢ هـ / ٨٥٦ م). مخطوطة في الظاهرية لجموع ١٥/٦٣ وهي ناقصة (قطعة ١٨٣-١٨٩ ب) وتعود إلى

(١) مقدمة القاضي الحافظ أبو بكر محمد بن العربي المغربي على (القيس) شرح موطأ الإمام مالك.

(٢) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة ص ٢٠٨ ط منشورات المكتبة الإسلامية الطبعة الثالثة سنة ١٣٤٨ هـ.

(٣) التعريف بكتاب الموطأ لعلي عبد اللطيف ص ٨ ط القاهرة ١٣٨٢ هـ.

(٤) التعريف بكتاب الموطأ لعلي عبد اللطيف ص ١٦.

(٥) أدب الشافعي لابن أبي حاتم ص ٢٢٨ ط القاهرة سنة ١٩٥٣.

(٦) مقدمة القاضي الحافظ أبو بكر محمد بن العربي على (القيس) شرح موطأ الإمام مالك.

(٧) تاريخ بغداد الخطيب البغدادي (٩/ ٢٢٨/ ٢٣٢) التهذيب ابن حجر (٣/ ٢٤٢ - ٢٤٥).

القرن السابع الهجري.

أشهر شروح الموطأ:

ومن أشهر الشروح على الموطأ شرح أبو مروان عبد الملك بن حبيب المالكى المتوفى سنة ٢٣٩ هـ و شرحه أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي المتوفى سنة ٢٤٢ هـ في كتاب سماه (المنتقى) في سبع مجلدات كما ألف عليه شرحاً آخر سماه (الاستيفاء في شرح الموطأ) كذلك شرحه أبو محمد عبد الله بن محمد النحوي البطلوسي المتوفى سنة ٥٢١ هـ.

وشرح القاضي الحافظ أبو بكر محمد بن العربي المغربي المتوفى سنة ٥٢٦ هـ سماه (والقبس) و شرح الشيخ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ المسماة (كشف المغطا في شرح الموطأ).

وللسيوطي أيضاً شرح آخر على الموطأ هو تنوير الحوالك على موطأ (الامام) مالك كما جرد رجاله في كتاب له هو (أسعاف المبطأ في رجال الموطأ وقد جعلناه بذييل طبعتنا هذه).

وصنف الحافظ أبو عمر ابن عبد البر يوسف بن عبد الله القرطبي المتوفى سنة ٤٢٣ هـ كتاباً سماه (التفضي بحديث الموطأ) كما ألف كتاباً آخر هو (التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد) قال عنه ابن حزم (هو كتاب في الفقه والحديث ولا أعلم نظيره) ثم اختصره فيما بعد وسماه (الاستدكار).

والف إبراھيم بن محمد الأسلمى المتوفى سنة ٢٨٢ هـ كتاباً سماه موطأ أضعاف موطأ مالك.

وللامام محمد بن الحسن الشيباني موطأ الفقه على مذهبه رواية عن الامام مالك واتخذه الامام الخطابي أبو سليمان حمد بن محمد البستي المتوفى سنة ٣٨٨ هـ ولخصه أبو الحسن علي بن محمد بن خلف القاسبي وهو مشهور بـ (مختصر الموطأ) ويشتمل على خمسمائة وعشرين حديثاً متصل الاستناد ويقتصر على رواية أبي عبد الله بن القاسم المصري. ومن رواية سحنون بن سعيد عنه قال هي عندي اثر الروايات بالتقديم لان ابن القاسم مشتهر بالاختصاص في صحبه مالك مع طولها وحسن العناية بمتابعته مع ما كان فيه من الفهم والعلم والورع وسلامته من التكثير في النقل عن غير مالك.

الى ذلك انتقاء ابن رشيقي القيرواني المتوفى سنة ٢٥٦ هـ و شرحه الشيخ زين الدين عمر ابن احمد الشماخ الحلبي المتوفى سنة ٩٢٦ هـ.

وكان آخر من شرح كتاب (الموطأ) خاتمة المحدثين محمد بن عبد الباقي بن يوسف بن احمد بن علوان الزرقاني المصري المالكى في كتاب تضمن شرحاً بسيطاً في ثلاث مجلدات.

هذا وعد أبو القاسم ابن محمد بن حسين الشافعي الموطات المعروقة عن مالك بانها احدى عشرة معناها متقارب والمستعمل منها اربعة موطأ يحيى بن يحيى وموطأ ابن بكير وموطأ ابن وهب وموطأ مصعب وهو ابو مصعب احمد بن ابي بكر الزهري ثم ضعف الاستعمال الا في موطأ يحيى ثم في موطأ ابن بكير وفي تقديم الابواب وتأخيرها اختلاف في النسخ.

والثمة يوجد فيها ترتيب الباجي وهو ان يعقب باب الصلاة باب الجنائز ثم باب الزكاة ثم باب الصيام ثم تتفق النسخ الى آخر باب الحج ثم تختلف بعد ذلك وروى ابو نعيم في الحلية عن الامام مالك ابن انس انه قال (شاورني هارون الرشيد الخليفة العباسي في ان يعلق الموطأ في الكعبة ويحمل الناس على ما فيه فقلت لا تفعل فان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اختلفوا في الفروع وتفرقوا في البلدان وكل مصيب فقال وفلك الله تعالى يا ابا عبد الله.

وروى ابن سعد في الطبقات عن مالك بن انس قال لما حج المنصور الخليفة العباسي قال لي قد عزمت على ان امر بكتبك هذه القى وضعتها فتسخر ثم ابعث الى كل مصر من امصار المسلمين منها نسخة وامرهم ان يعملوا بما فيها ولا يتعدون الى غيره فقلت يا امير المؤمنين لا تفعل هذا فان الناس قد سبقت اليهم اقاويل وسمعوا احاديث ورووا روايات واخذ كل قوم بما سبق اليهم ودانوا به فدع الناس وما اختار اهل كل بلد منهم لانفسهم (١).

(١) عقود الجمان كما ورد في كشف الظنون لحاجي خليفة م ٢ ص ١٩٠. الطبعة الثالثة.

(٢) التعريف بكتاب الموطأ لعلي عبد اللطيف ص (٨-١٦).

(٣) المرحوم نفسه.

الوانزي (الرسمى موطأ) قال: (شئ صنفه للناس حق قبل موطأ مالك كما قيل جامع سفيان): من امصار المسلمين.

(والموطأ) كتاب (حديث) وكتاب (فقه) وهو اصل من الاصول الفريدة ومنهل من ينابيع الشريعة السماع يقصده اهل العلم والثقة كخلاصة ما انتهى اليه جيل الامام مالك نعم الخلف عن نعم السلف.

ومما اثر من خبر تسمية الكتاب بالموطأ ان المنصور طلب من الامام مالك ان يوطئ للناس كتابا يكون بمثابة مرجع مدون في الشريعة يعود اليه القضاة لدى مباشرتهم النظر في القضايا المرفوعة بين ايديهم تداركا لاختلاف احكامهم في القضية الواحدة بين مصر واخر وذكر ابو الحسن بن فهد رواية عن مالك قال: (عرضت كتابي هذا على سبعة فقيها من فقهاء المدينة فكلهم واطأني عليه فسميته الموطأ) ١١. وحين سئل ابو حاتم

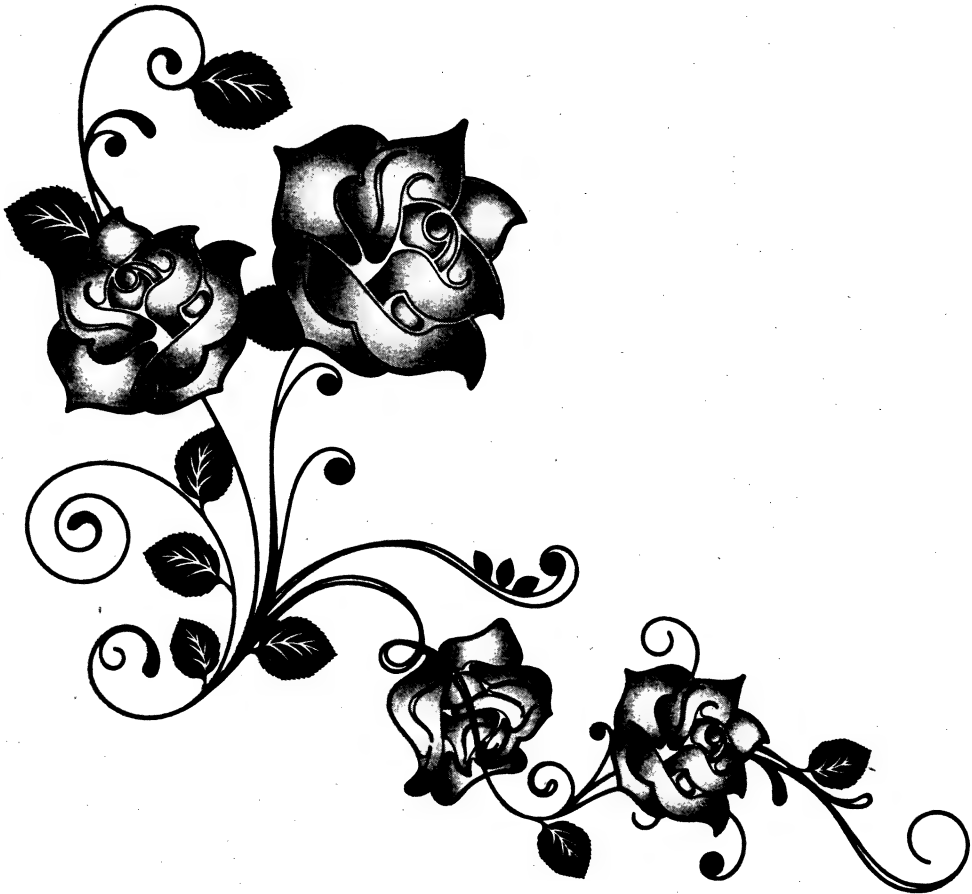


الْأَمَامُ شَاهِدٌ وَلِي اللَّهِ الدَّهْلَوِيُّ

المنزلة لكتاب الموطأ بين أهل العلم ومكانته في كتب الحديث

أما بعد فيقول الفقير إلى رحمة الله الكريم
(أحمد) المدعو (بولى الله) ابن عبد الرحيم الدهلوى
وطناً العربى نسباً عفا الله عنه والحقه بسلفه الصالحين
أن علم الفقه أشرف العلوم وأنفعها وأوسعها وكتاب
(الموطأ) أهم كتب الفقه وأشهرها وأقدمها وأجمعها وقد
اتفق السواد الأعظم من الملة المرحومة على العمل به
والاجتهاد فى روايته ودرايته والاعتناء بشرح مشكلاته
ومعضلاته والاهتمام باستنباط معانيه وتشديد مبادئه -
ومن تتبع مذاهيرهم ورنق الإنصاف من
نفسه علم لا محالة أن (الموطأ) عدة مذهب مالك وإساسة
وعبدية مذهب الشافعى وأحد ورأسه ومصباح مذهب أبى
حنيفة وصاحبيه ونبراسه وهذه المذاهب بالنسبة
للموطأ كالشروح للمتون وهونها بمنزلة الدوحة من

الفصول وإن الناس وإن كانوا من فتاوى مالك فى ردو
تسليم وتنكيت وتقويم فما صفا لهم المشرب ولا تأتى
لهم المذهب إلا بما سعى فى ترتيبه واجتهده فى تهذيبه
وقال الشافعى لذلك ليس أحد من على تبنى دين الله من
مالك) وعلم أيضاً أن الكتب المصنفة فى السنن كصحيح مسلم
وسنن أبى داود والنسائى وما يتعلق بالفقه من صحيح
البخارى وجامع الترمذى مستخرجات على (الموطأ) تحم حمه
وتروم رومه مطمح نظرهم فيها وصل ما أرسله ورفع ما
أوقفه واستدراك ما فاتته وذكر المتابعات والشواهد لما
أسنده وأحاطة جوانب الكلام بذكر ما روى خلافه و
بالجملة فلا يمكن تحقيق الحق فى هذا ولا ذاك إلا بالإكباب
على هذا الكتاب.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تسهيل دراية الموطأ

مقدمة المصنف شرح الموطأ

للامام ولي الله الدهلوي

وقال سفيان بن عيينة في حديث يوشك ان يضرب الناس اكباد الابل يطلبون العلم فلا يجدون عالماً اعلم من عالم المدينة نرى انه مالك بن انس وقال ايضاً رحم الله مالكا ما كان اشدا انتقاداً لملك للرجال وقال ايضاً كان مالك لا يبلغ من الحديث الا صحيحاً ولا يحدث الا عن ثقات الناس وما رى المدينة الا مستغرب بعد موت مالك.

وقال عبد الرحمن بن مهدي ما بقي على وجه الارض احد امن على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من مالك بن انس وقال ايضاً ما اقدم على مالك في صحة الحديث احداً وقال ايضاً: سفيان الثوري امام في الحديث وليس بامام في السنة والاوزاعي امام في السنة وليس بامام في الحديث ومالك بن انس امام فيهما جميعاً.

وقد سئل الحافظ ابن الصلاح عن معنى هذا الكلام فاجاب: ان المراد بالسنة هنا ما هو ضد البدعة فقد يكون الرجل عالماً بالحديث ولا يكون عالماً بالسنة واقول: شرح هذا الكلام يحتاج الى بسط لا يخفى ان السلف في استنباط المعاني والفتاوى كانوا على قسمين: طائفة كانت تجمع القرآن والحديث واثار الصحابة وتستنبط منها وهذه الطريقة اصل سيرة المحدثين وطائفة تحفظ القواعد الكلية التي تفجرها وهذه باجماعة من الائمة بدون التفات الى ماخذها فكلما وردت عليهم مسألة التمسوا جوابها من تلك القواعد وهذه الطريقة اصل عمل الفقهاء وكانت الطريقة الاولى غالبية على بعض السلف والثانية على البعض الآخر كما قالوا: ان حماداً

(١) قوله قالوا ان حماد بن ابي سليمان كان اعلم الناس بمسائل ابراهيم الغني اقول قال مغيرة قلت لابراهيم الغني ان حماداً اقدم يفتي فقال وما يمنع ان يفتي وقد سألني هو وحده عما لم تسألوني كلكم عن عشرة ذكره الحافظ في التهذيب وقال ابو عمر بن عبد البر ابراهيم حنيفة اقدم الناس بحماد ذكره القرشي في الطبقات.

قال الامام ولي الله الدهلوي في حجة الله الباقية كان ابو حنيفة الزمهم بمذهب ابراهيم واقرانه لا يجاوزونه الا ما شاء الله وكان عظيم الشأن في التخرير على مذهبه دقيق النظر في التخرجات مقبلاً على الفروع اتقياً وان شئت ان تعرف حقيقة ما قلنا فلنص اقول ابراهيم الغني واقرانه من كتاب الاثار لمحمد رحمه الله وجامع عبد الرزاق ومصنف ابي بكر بن ابي شيبة ثم قايسه بمذهبه تجد لا يفارق تلك المحجة الا في مواضع يسيرة وهوتلك اليسيرة ايضاً لا يخرج عما ذهب اليه فقهاء الكوفة اه كتبه عبيد الله بن الاسلام السدي الديوبندي.

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على رسوله محمد وآله وصحبه اجمعين اما بعد فيقول الفقير الى رحمة الله الكريم (ولي الله بن عبد الرحيم العمري نسباً الدهلوي وطناً) انه قد حصل لي تشويش في القلب بسبب اختلاف مذاهب الفقهاء وكثرة احزاب العلماء وتجاذبه كل واحد عن الآخر الى جانب وذلك لانه لا بد من تعيين طريق للعمل والتعيين بلا مرجع سفسطة ووجوه الترجيح كثيرة والعلماء قد اختلفوا في تقريرها اجمالاً وتفصيلاً اختلافاً فاحشاً قشبت ذات اليمين وذات اليسار بلا طائل واستعنت بكل احد بلا جدوى فبعد ذلك توجهت الى الله سبحانه وتعالى متضرعاً وقلت لئن لم يهده في ربي لاكونت من القوم الضالين اني وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض حنيفاً وما انا من المشركين فالهمت الاشارة الى كتاب (الموطأ) تأليف الامام الهمام حجة الاسلام مالك بن انس وعظم ذلك الخاطر رويداً افرويداً.

وتيقنت انه لا يوجد الآن كتاب ما في الفقه اقوى من موطأ الامام مالك لان الكتب تتفاضل في ما بينها اما من جهة فضل المصنف او من جهة التزام الصحة او من جهة شهرة احاديثها او من جهة القبول لها من عامة المسلمين او من جهة حسن الترتيب واستيعاب المقاصد المهمة ونحوها وهذه الامور كلها موجودة في الموطأ على وجه الكمال بالنسبة الى جميع الكتب الموجودة على وجه الارض الآن.

فضل الامام مالك باعتبار تصنيفه الموطأ:

اما فضل المصنف فلا يخفى انه لا يوجد اليو كتاب من مؤلفات امام من تبع التابعين غير الموطأ.

١- ولا يوجد كتاب اتفق اهل الحديث على جلالته قد مصنفه مثل الموطأ لان امثال مالك في زمن تبع التابعين قليلون ولم يبق واحد منهم تأليف ما وكذلك لا يوجد كتاب من تأليف ائمة الفقه المتبوعين غير الموطأ.

٢- قال الشافعي: اذا ذكر العلماء فمالك النجم (هذا التشبيه من جهة علو المنزلة وظهور النور) وقال ما احد امن على دين الله من مالك وقال ايضاً مالك وابن عيينة القرينان لولاهما لذهب علم الحجاز وقال ايضاً العلم يدور على ثلاثة: مالك بن انس وسفيان بن عيينة والليث بن سعد.

ابن ابي سليمان كان اعلم الناس بمسائل ابراهيم النخعي اى بالقواعد الكلية التى قررها ونقحها ابراهيم فى فتاواه . ولما كان الامام مالك فى كتاب الموطا يعبر بالسنة عن القواعد المقررة عند اهل المدينة حيث يقول السنة التى لا اختلاف فيها عندنا كذا وكذا اذهب عبد الرحمن بن مهدي الى ذلك الاصطلاح وقال سفيان الثوري كان اماما فى الكوفة فى نقل الاحاديث واثار الصحابة باسناد صحيحة واقامة لفظ الحديث وتفريق الحديث فى ابواب الفقه واستحضار الاحاديث فى كل باب .

والوزاعى كان اماما فى معرفة قواعد السلف فى جل باب من ابواب الفقه واما مالك فكان اماما فى كلا الامرين وهذا المعنى ثابت عند المشتغلين بفن الحديث كالشمس فى رابعة النهار وقال عبد الرحمن بن مهدي ايضا : ملايت اعقل من مالك وقال يحيى بن سعيد القطان ويحيى بن معين فمالك امير المؤمنين فى الحديث وقال ابن معين كان مالك من حجج الله على خلقه وقال بن وهب اللواتك والليث اضللنا وقال (ابو) قدامة : كان مالك احفظ اهل زمانه وسأل عبد الله بن الامام احمد اباه من اثبت اصحاب الزهري قال مالك بن انس فى كل شئ وقال البخارى : اصح الاسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر وذكر ابو نعيم فى الحلية عن مالك انه قال : ما نمت ليلة الا ورأيت النبو صلى الله عليه وسلم .

٣٣- الامام مالك هو ابن انس بن مالك بن ابي عامر بن عمر ابن الحارث الاصمعي وابو عامر صحابي جليل حضر مع النبي صلى الله عليه وسلم الغزوات كلها الا غزوة بدر .

وولده مالك جده الامام مالك من كبار التابعين وعلمائهم ومن جملة النفر الاربعة الذين حملوا عثمان بن عفان فى الليل ودفعوه فى البقيع فى تلك الفتنة العمياء التى لم يتجاسر احد على ذلك وهو يروى عن عمرو بن عثمان .

وابو سهيل نافع بن مالك بن ابي عامر عم الامام مالك من ثقات التابعين روى عنه الامام مالك كثيرا . ولد الامام مالك سنة ٩٣ هـ وقيل ٩٠ هـ حملته امه ثلاث سنين وكان مالك طويل القامة كبير الرأس اصلم وكان ابيض مائلا الى الحمرة : ابيض الرأس واللحية .

٣٤- واكثر روايته للحديث عن اهل المدينة اخذ العلم عنهم مسلسلا وبيانه ان علم الفقه والفتاوى فى عصر الخلفاء الراشدين كان يدور على امير المؤمنين عمر بن الخطاب وكان هو واسطة العقد ثم على فقهاء الصحابة مثل ابن عمر وعائشة وابن عباس وابي هريرة وانس جابر وكانوا مركز الدائرة العلمية .

وبعد عصر الصحابة اضطلع باعباء هذه العمل الجليل فقهاء التابعين السبعة مثل سعيد بن المسيب و

عروة وسالم وقاسم وبعد هؤلاء قام بهذا الامر تلاميذهم مثل الزهري ويحيى بن سعيد الانصارى وزيد بن اسلم وربيعه وابي الزناد ونافع .

وورث هؤلاء كلهم الامام مالك ودون احاديثهم واثارهم واودع بطون القرايطيس ما كان محفوظا فى الصدر جلا بعد جيل .

وتوجه اليه اهل الامصار كلها فى رواية الحديث والفتاوى وصار رئيس اهل زمانه وزناق شهرة عظيمة لا يدانيه فيها احد ومكث بهذه الرئاسة العلمية والدينية مدة طويلة فى المدينة المنورة البلدة التى هى روح العالم الاسلامى وقلبه .

٥- وبعد ذلك مرض يوما لاحد وبقي مريضا اثنين و

عشرين يوما وانتقل الى ربه تعالى يوما الاحد عاشر ربيع الاول (وقيل رابع عشر) ستة تسع وسبعين مائة بعد الهجرة قال تلميذه سمعون : كان عمر الامام مالك ٨٠ سنة ومكث فى المدينة المنورة فى منصب الاجتهاد الافتاء ستين عاما ففى هذه المدة كانت المسائل ترد عليه من الافاق وكان يجيب عليها كما قال شاعر فى مدحه :

يدع الجواب فلا يراجع هيبه والسائلون ناكس الاذقان ادب الوقار وعز سلطان التقى فهو المطاع وليس ذا سلطان ورأى عمر بن سعد الانصارى فى المنام ليلة وفاته

الامام مالك كان قائلا يقول :

لقد اصبح الاسلام نزع ركنه غداة ثوى الهادى الى طمد القبر امام الهدى ما زال للعلم صائنا عليه سلام الله فى اخر الدهر

٦- ان المدينة المنورة كانت فى عهد الامام مالك ومن قبله مرجع الفضلاء ومحط رجال العلماء ولهذا كان ينبغ فيها زمانا بعد زمان المفتون الكبار الذين كانوا قبلة العالم فى العلم فورثهم جميعا الامام مالك واضطلع باعباء هذا الامر الجليل واخذ عنهم العلم تداولا كما يأخذ احدا منا من الاخر بيده شيئا ملهوسا لا يحال للشك فيه اخذ او عطاء وادرج فى كتابه ما حفظ عنهم وصار كتابه مرجعا لطوائف العلماء من المحدثين والفقهاء .

فمذهب الشافعى فى الحقيقة تفصيل لكتاب الموطا ورأس المال لفقه الامام محمد فى المبسوط هو ذاك العلم عز مالك وبالاختصار الائمة المجتهدين الذين علمهم الافاق كلها

(اقوله قال ابو قدامة الخ قلت وقع فى نسخة المصنفى المطبوعة ابن قدامة وهو غلط والصحيح ابو قدامة قال السيوطى فى تنوير الحوالك قال ابو قدامة كان مالك احفظ اهل زمانه (قلت) وابو قدامة هذا هو عبيد الله بن سعيد بن يحيى الشكرى مولاهم ابو قدامة السرخسى نزيل نيسابور الحافظ شيخ البخارى ومسلم النسائى قال ابن حبان هو الذى اظهر السنة بسرخس ودعا اليها قال البخارى مات سنة احدى واربعين ومائتين كذا فى الخلاصة عبيد الله السندى

هم اربعة الامام ابو حنيفة والامام مالك والامام الشافعي والامام احمد وما كان منهم في عصر تبع التابعين الا الامام ابو حنيفة والامام مالك فالاول منهما لم يتسلسل عنه رواية الحديث بطريق الثقات حتى لم يرو رؤوس المحدثين مثل احمد والبخاري ومسلم والترمذي وابوداود والنسائي وابن ماجه والدارمي عنه حديثا واحدا واما الامام مالك فاتفق اهل النقل قاطبة على ان الحديث اذا ثبت بروايته كان في الذروة العليا من الصحة والامان المتأخران (الشافعي و احمد) فهما من تلامذته والمستفيدين من علمه.

اما التزام الصحة فقال الشافعي ما على ظهر الارض كتاب بعد كتاب الله اصم من كتاب مالك وفي رواية عنه ما وضع على الارض كتاب هو اقرب الى القرآن من كتاب مالك وفي رواية عنه ما في الارض بعد كتاب الله اكثر صوابا من موطأ مالك.

وقال الحافظ مغلطاي (الحنفي) اول من صنف الصحيح مالك.

وقال الحافظ ابن حجر كتاب مالك صحيح عنده وعند من قلده على ما اقتضاه نظره من الاحتياج بالمرسل والمنقطع وغيرهما يعني ان العلماء قد اختلفوا في العمل بالحديث المرسل والمنقطع فذهب الامام مالك والامام ابو حنيفة واكثر العلماء من تبع التابعين الى صحة العمل بهما ويصح عندهم الاستدلال بقول عمر وامثاله والاستدلال باتفاق جمع من التابعين من اهل المدينة فالامام مالك عمل بمقتضى اصله وليست هذه العلل قاذبة في صحة الحديث عنده فيكون الموطأ كله صحيحا عند مالك وابي حنيفة وسائر تبع التابعين.

وزاد السيوطي على الحافظ ابن حجر وقال ان المرسل والمنقطع حجة عند مالك ومن وافقه في هذه المسألة وكذلك حجة عندنا اي الشافعية اذا اعتضد بالرواية المرفوعة او موقوف صحابي وليس في الموطأ مرسل الا وقد اعتضد بالروايات المرفوعة بلفظها او بالمعنى فالصواب ان يقال ان الموطأ صحيح عند الجميع. واقول ان اصحاب الكتب الستة والحاكم في المستدرك بذلوا وسعهم في وصل مراسيل مالك ورفع موقوفاته فكانت هذه الكتب شروح للموطأ ومتهمات له ولا يوجد فيه موقوف صحابي او اثر تابعي الا وله ما أخذ من الكتاب والسنة كما استراه في شرحنا هذا.

وقد الف ابن عبد البر كتابا في وصل ما في الموطأ من المراسيل وقال جميع ما في الموطأ من قوله بلغه وعن الثقة عنده وامثال ذلك احدي وستون حديثا وكلها مسندة من غير طريق مالك الا اربعة احاديث لم نعرف مأخذها والله اعلم احد ها انا لا أنسى ولكني أنسى.

وثانيهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ارى اعمار الناس الحديث وثالثهما: وقول معاذا خروا اوصاني رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد وضعت رجلي في الغرز قال (حسن خلقك للناس).

رابعها: اذا نشأت بحرية ثم تشاءمت فتلك عين غديقة.

اقول هذه الاحاديث ولو انهما لم تثبت بهذا اللفظ ولكن معناها صحيح وسند كرهذا المبحث في موضعه ان شاء الله تعالى.

واما شهرة الموطأ فقد رواه عن مؤلفه الامام مالك جم غفير من كل طائفة فمن خلفاء الاسلام: الرشيد والامين والمأمون وقيل المهدي والهادي ايضا ومن المجتهدين الشافعي وعبد الرحمن بن الحسن بلا واسطة واحمد عن عبد الرحمن بن مهدي وجماعة عنه وابو يوسف عن رجل عنه ومن المحدثين نجا عات كثيرة لا يمكن حصرها ومن اصحاب مالك يحيى بن يحيى المصمودي وابن القاسم واصبغ ومن الصوفية: ذوالنون المصري وغيره ومن اهل مصر والشام والعراق واليمن وخراسان كثيرون.

ونسخ الموطأ تزيد على ثلاثين نسخة والشيخ ابن عبد البر وضع كتاب الاستدكار والتمهيد على اثني عشر نسخة وهي اقواها واشهرها قال القاضي عياض لم يعثر بكتاب مثل ما اعتنى بالموطأ فقد شرحه من المتقدمين ابن عبد البر في التمهيد والاستدكار وذكر ابو الوليد بن الصغار في كتابه (المغرب) اسماء كثيرين من شراحه وكتاب القاضي عياض مشارق الانوار في بيان غريب الموطأ والصحيحين واهام العلماء فيه كتاب عجيب وصنف بعض العلماء مسند الموطأ وبعضهم في اسماء رجاله ووصل منقطعه ولم يخل بعد ذلك زمان من المتعرضين لشرحه وبيانه ومن المشتغلين بروايته واستاده الى زماننا هذا حتى ان الفقير رواه عن بعض اهل مكتة مسلسلة بقراءة الجميع او سماعه الى مالك بغير انقطاع ولا يوجد اليوم كتاب من كتب اهل عصر مالك فضلا عن تسلسل سماعه اما قبول المسلمين للموطأ فالما لكية عملهم عليه واصل مذهب الشافعي ومادة اجتهاده هو الموطأ انما تعقبه في بعض المواضع

(١) استند القاضي كتاب الموطأ برواية فخر اثني عشر من اصحاب مالك وعندى نسخته المنقولة عن اصل خطي بمكتبة المسجد الحرام بمكة اهـ كتبه محمد عبد الرزاق آل حمزة شيخ دار الحديث بمكة المكرمة.

وحاسد مفترى فقال مالك ان مدبك عمر فترى ما يريد الله به.

قال ابو بكر الابهري: جملة ما في الموطأ من الاحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة والمقطوعة الف سبعمائة وعشرون حديثاً المسند منها ستمائة حديث والمرسل مائتان واثنان وعشرون والموقوف ستمائة وسبعة عشر ومن اقوال التابعين مائتين وخمسة وسبعون وقال ابن حزم احصيت ما في الموطأ فوجدت من المسند خمسمائة حديث ونيفاً ومن المرسل ثلثمائة ونيفاً والله اعلم.

(لا يخفى ان الفقهاء والمحدثين بعد الامام مالك اتقنوا في تبويب الاحاديث وترتيب المسائل لتلاحق الافكار) ولذلك اجتهد الفقير في ترتيب احاديث الموطأ على منهاج تقرر عليه ترتيب كتب الفقه غاية الجهد كما سترى والله الموفق.

روينا عن سعدون في الدعوة الى الموطأ قصيدة بليغة الميان لطيفة المعاني نريد ان نجعلها ختام كلامنا في مدح الموطأ.

(١) قوله فقه الامام محمد في المبسوط الخ قال الامام والى الله في حجة الله البالغة ابو يوسف كان اشهر اصحاب ابي حنيفة ذكراً فولى قضاء القضاة ايام هارون الرشيد فكان سبباً لظهور مذهبه والقضاء به في اقطار العراق وخراسان وما وراء النهر وكان احسنهم تصنيفاً والزهم درسا محمد بن الحسن وكان من خبره انه نفقه على ابي حنيفة وابي يوسف ثم خرج الى المدينة فقرر الموطأ على مالك ثم رجع الى نفسه فطبق مذهبه اصحابه على الموطأ مسألة فان وافق فيها والافان راي طائفة من الصحابة والتابعين ذاهبين الى مذهب اصحابه فكذلك وان وجد قياساً ضعيفاً او تخريجاً لبيان مخالفته حديث صحيح فيما عمل به الفقهاء او مخالفه عمل اكثر الفقهاء تركوا الى مذهب من هذا السلف مما يروا رجع ما هناك وهذا لا يزل الان على محجة ابراهيم واقارانه ما امكن لهما كما كان ابو حنيفة يفعل ذلك وانما كان اختلافاً في احد شيئين اما ان يكون لشيخهما تخريج على مذهب ابراهيم يراحمانه فيه او يكون هناك لابراهيم ونظرائه اقوال مختلفة يخالفان شيخهما في ترجيح بعضها على بعض.

فصنف محمد رحمه الله وجمع رأى هؤلاء الثلاثة ونفع كثيراً من الناس فتوجه اصحاب ابي حنيفة الى تلك التصانيف تخلصاً وتقرئاً وشرحاً وتخريجاً وتأسيساً واستدلالاً ثم تفرقوا الى خراسان وما وراء النهر فيسمى ذلك مذهب ابي حنيفة اه كتبه عبيد الله السدي السديوندي.

وخالفه في ترجيح الروايات ورأس المال لفقه الامام محمد في المبسوط وغيره هو الموطأ والافا الآثار التي يرويها عن الامام ابي حنيفة لا تكفي جميع مسائل الفقه وكثيراً ما يقول محمد في موطئه وبه اقول وبه كان يقول ابو حنيفة. اما تلقيه بالقبول من اصحاب الكتب الستة فظهر من ان يذكر والامام البخاري اذا وجد حديثاً متصلاً مرفوعاً برواية مالك لا يعدل عنه الى غيره الا اذا لم يكن على شرطه فيورده شواهد وفي كثير من المواضع يستشهد بالآثار الموطأ بأشارات الحديث وايما له.

اما من جهة الترتيب والاستيعاب فلا يخفى ان في عصر الصحابة والتابعين ما كانوا يدونون العلم بالكتابة الى ان تولى الخلافة عمر بن عبد العزيز وامر فقهاء عصره بتدوين سنن النبي صلى الله عليه وسلم وآثار عمر فشرع في ذلك ابن شهاب الزهري ولكن بدون ترتيب وتبويب ثم بعده اشتغل بالتبويب والتصنيف كبار اهل الطبقة الثالثة فدوّن ربيع بن صبيح وسعيد بن ابي عروبة طرفاً من العلم وبعدهم دون الامام مالك ما يتعلق بالاحكام وتكلم على جميع ابواب الفقه وجمع من احاديث اهل الحجاز ما كان قريباً ثم شرحها بمراسيل وبلاغات واقوال الصحابة وفتاوى التابعين وعلى هذا المنهج اشتغل بالتصنيف ابن جريج بمكة والاوزاعي بالشام والثوري بالكوفة وحماد بن سلمة بالبصرة وهشيم بواسط ومعمّر باليمن وابن المبارك بخراسان وجريدين عبد الحميد بالري.

وبعد المائتين اخذوا في تصنيف المسانيد وافراد حديث النبي صلى الله عليه وسلم عن الآثار وغيره.

كان مالك جمع اولاً في الموطأ عشرة الاف حديث ثم صار ينظر فيها كل يوم وينقص منها الى ان بقي هذا العدد قيل لابي حاتم الرازي: لم سمى هذا الكتاب الموطأ فقال: شيء قد صنفته ووطأ للناس حتى قيل موطأ مالك بن انس. ولما ألف الامام مالك هذا الكتاب شرع كثير

من العلماء في تأليف مثله فقليل للامام مالك: اتعبت نفسك بتأليف هذا الكتاب وها قد ألف الناس مثله فقال ستعلموا لا يقبل من هذه الكتب الا ما اريد به وجه الله فبعد زمن قليل ما عرف شيء من تلك الكتب كثرها القيت في البئر.

سأل مالك يوماً مطرف بن عبد الله: ما هذا يقول الناس في موطئي فقال الناس رجالان محب مطري

اقول لمن يروى الحديث ويكتب
ان أحببت ان تدعى لدى الحق عالماً
اتترك داراً كان بين بيوتها
ومات رسول الله فيها وبعد
وفرق شمل العلم في تابعيهم
فخلصه بالسبل للناس مالك
فأبدي بتصحيح الرواية داءه
ولولم يله نور الموطأ لمن سري
فبادر موطأ مالك قبل فوته
ودع للموطأ كل علم تريده
هو الاصل طاب الفرع منه لطيبه
هو العلم عند الله بعد كتابه
لقد اعريت اثاره ببيانها
ومما به اهل الحجاز تفأخروا
ومن لم يكن كتب الموطأ ببئته
اتعجب منه اذ عاين في حياته
جزى الله عنا في موطأه مالكا
لقد احسن التلخيص في كل ما روى
لقد فاق اهل العلم حياء وميتا
وما فاقهم الا بتقوى وخشية
فلا زال يسقى قبره كل عارض

ويسلك سبل الفقه فيه ويطلب
فلا تعد ما تحوى من العلم يثرب
يروح ويغد وجبرائيل المقرب
بسنته اصحابه قد تأدبوا
كل امرئ منهم له فيه مذهب
ومنه صحيح في المجلس واجرب
وتصحيحها فيه دواء مجرب
بليل عماء ما درى اين يذهب
فما بعده ان فات الحق مطلب
فان الموطأ الشمس والعلم كوكب
ولم لا يطيب الفرع والاصل طيب
وفيه لسان الصدق بالحق معرب
فليس لها في العالمين مكذب
بان الموطأ بالعراق محبب
فذاك من التوفيق ببئته مخيب
تعالى من بعد المنية اعجب
يا فضل ما يجزى اللبيب المهذب
كذا فعل من يخشى الاله ويرهب
فاضمت به الامثال في الناس تضرب
اذ كان يرضى في الآله ويفضرب
بمنشئ ظلت عزاليه تسكب

لا يفتر باب الاجتهاد الا لمن اقتفى الموطأ:

لقد انشرح صدرى وحصل اليقين بان الموطأ
اصم كتاب يوجد على وجه الارض بعد كتاب الله
كذلك تيقنت ان طريق الاجتهاد وتحصيل الفقه
(بمعنى معرفة الاحكام الشرعية من ادلتها التفصيلية)
مسدود اليوم وعلى من رام التحقيق (الامن وجه واحد
وهو ان يجعل (المحقق) الموطأ نصب عينيه ويجتهد
في وصل مراسيله ومعرفة ما خذ اقوال الصحابة والتابعين
(يتتبع كتب ائمة المحدثين) ثم يسلك طريق الفقهاء
المجتهدين (في المذاهب) من تحديد مفهوم اللفاظ و
تطبيق الدلائل وتبيين الركن والشروط والآداب و
استخلاص القواعد الكلية الجامعة المانعة ومعرفة
علل الاحكام وتعميمها وتخصيصها وفقاً لعموم العلة و
خصوصها وامثال ذلك ويجتهد في فهم تعقبات الامام
الشافعي وغيره (كتعقبات الامام محمد في موطئه وكتاب
الحجج).

ثم يجتهد (في تطبيق المختلفات او
ترجيح الاحسن منها) ويتمكن من تحصيل اليقين بدلالة

الدلائل على تلك المسائل او يغلب الظن والرأى بمعرفة
احكام الله تعالى.

وتفصيل هذا الاجمال ان الاجتهاد في كل
عصر فرض كفاية وليس المراد من الاجتهاد هنا هو الاجتهاد
الاستقلالي مثل اجتهاد الشافعي الذي لم يكن محتاجاً
الى احد في معرفة تعديل الرجال وجرحهم ومعرفة
اللغة وغيرها وكذلك لم يكن تابعاً لاحد في الدراية الاجتهادية
في سائر انواعها بل كان مجداً مملهاً في اصطلاح ذلك
العصر.

بل المقصود هو (الاجتهاد المتسبب) وهو معرفة
الاحكام الشرعية من ادلتها التفصيلية والتفريع والترتيب
على طريقة المجتهدين ولو كان بارشاد صاحب مذهب.
والذي قلناه من كون الاجتهاد فرضاً في كل

(١) قوله الاجتهاد فرض في كل عصر الخ وفي هداية الفقه
الحنفى لا تصح ولاية القاضي حتى يجتمع في المولى شرائط الشهادة ويكون
من اهل الاجتهاد وفي حد الاجتهاد كلام معروف في اصول الفقه حاصله
ان يكون صاحب حديث له معرفة بالفقه ليعرف معنى الاشارة او
صاحب فقه له معرفة بالحديث لئلا يشتغل بالقياس في المنصوص
عليه وقيل ان يكون صاحب قريحة مع ذلك يعرف بها عادات الناس
لان من الاحكام ما يثبت عليها انتهى كتبه عبيد الله الديوبندي.

عصر (هو مجمع عليه بين المحققين من اهل العلم) وليس الباعث على ذلك الا ان المسائل كثيرة الوقوع غير محصورة ومعرفه حكم الله فيها واجب والمسطور والممدون غير كاف^(١) والاختلافات فيها كثيرة لا يمكن حلها بدون الرجوع الى الأدلة وطرق الرواية للمسائل المنقولة عن الأئمة المجتهدين أكثرها منقطعة لا يطمئن القلب بالاعتماد عليها فبدون عرضها على قواعد الاجتهاد والتحقيق لا يستقيم الامر.

وما قلناه ان طريق الاجتهاد مسدود ودهاليس هذه البهجة الباعث على ذلك ان الأحاديث المرفوعة وحدها لا تكفي جميع الأحكام بل لابد لها من آثار الصحابة والتابعين ولا يوجد كتاب جامع لهذا وذلك لأن ويكون مع ذلك مخدوم من العلماء ونظرفيه نظر المجتهدين طبقة بعد طبقة غير الموطأ وهذا امر لا يحتاج الى دليل عند من عرف الكتب المأثورة القوي اصول الشرع وعلم ايضا كلام اهل العلم فيها وانظار المجتهدين في شرحها اما المغفلون من أبناء هذا العصر الذين هم مع ضنون عن هذا الامر بالكلية و مسوقون مثل الابل المخطومة لا يدرون الى اين يذهبون فهو لاء في واد آخر ولا يمكن تكليفهم بفهم هذه الامور.

خلق الله للحروب رجالا
ورجالا لقصعة وشريد

مزية المصنف شرح الموطأ:

ان ملاحظة هذه الامور شوقتي اولاً الى رواية الموطأ وثانياً الى شرحه فرتبت مسائل الفقهاء حسب ترتيب كتب الفقه وزدت في كل باب الآيات الشريفة المناسبة لذلك الباب وترجمت الآيات والاحاديث بالفارسية (يعني اللغة الرسمية للسلطنة الاسلامية الهندية في ذلك العصر) وشرحت غريب الفاظه وبينت اختلاف الفقهاء في كل مسألة ثم ذكرت تحديد الالفاظ الواردة في النصوص وكيفية استخراج علة كل حكم والتخص بواسطه الى القواعد الكلية الجامعة المانعة وتعقبات الشافعي وغيرها ولعلك تعلم ان هذه الامور من غوامض اسرار الاجتهاد وكذلك بينت وصل المرسل وأخذ اقوال الصحابة والتابعين من غوامض علوم المحدثين فان تهاصر اذهان اهل الزمان عن مثله ولم يقدره حق قدرة فهم معذورون لانهم معرضون عن غوامض علوم المجتهدين والمحدثين كليهما والمرء لا زال عدواً لما جهل.

القواعد التي تستنبط من صنيع الامام مالك وكان لسان عصر تبع التابعين:

اعلم ان مبني فقه الامام مالك على حديث الرسول صلى الله عليه وسلم او الامسندا كان ذلك الحديث او مرسلاً

ثقات وبعده على قضاياء عمر وبعده على فتاوى ابن عمر وبعد ذلك على فتاوى سائر الصحابة وفقهاء المدينة مثل سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وقاسم بن سلم وسليمان بن يسار وابي سلمة وابي بكر بن عبد الرحمن ابن الحارث بن هشام وابي بكر بن عمرو بن حزم وعمر بن عبد العزيز الخليفة وغيرهم.

اما اختياره لقضاياء عمر فلا ان رأيه كان موافقاً للوحي والتفصيل غالباً واخبر النبي صلى الله عليه وسلم انه رأى في المنام انه شرب اللبن واعطى عمر فضله وعبرة بالعلم ولهذا السبب في اغلب الاوقات كان يحصل الاجماع من الصحابة على قضاياء عمر.

واما اختياره لعل ابن عمر فلا ان اكابر الصحابة شهدوا له بالاستقامة وتفوقه على سائر الصحابة الذين بقوا بعد الفتنة في هذا الامر.

قال حذيفة لقد تركنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم توفي وما منا احد الا وغيرة عما كان عليه الا عمرو عبد الله بن عمر.

قال مالك قال ابن شهاب لا تعدلن عن رأي ابن عمر فانه قام بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ستين سنة فلم يخف عليه شيء من امر رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه.

وقالت ام المؤمنين عائشة ما رأينا الزم للامر الاول من عبد الله بن عمر وقال محمد بن الحنفية كان ابن عمر خير هذه الامة قال سعيد بن جبيرة رأيت ابن عمر واباه وحمته وابا سعيد وغيرهم كانوا يرون انه ليس احد منهم على الحال الذي فارق عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم غير ابن عمر.

قال جابر اذا سر كره ان تنظروا الى اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم لم يغيروا ولم يبدلوا فانظروا الى عبد الله بن عمر وما منا احد الا غير قال ابو جعفر لم يكن من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ اسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً احذر ان لا يزيد ولا ينقص من ابن عمر قال نافع لو رأيت ابن عمر يتبع اثار رسول الله صلى الله عليه وسلم لقلت ان هذا لمجنون وروى جعفر بن محمد عن ابيه عن جده علي بن الحسين انه قال ابن عمر ازهد القوم واصوبهم رأياً اخرج هذه الآثار كلها الحاكم في

(١) قوله والممدون غير كاف الخ في هداية الفقه الحنفى واول المستنبطين وضعوا مسائل من كل جلي ودقيق غير ان الحوادث متعاقبة الوقوع والنوازل يضيق عنها نطاق الموضوع واقتباس الشوارد بالاقتباس من الموارد الاعتبار بالامثال من صنعة الرجال والوقوف على المأخذ بعض عليها بالتواضع اهـ كتيبه عبيد الله الديوبندي.

المستدرک -

ومما يدل على استقامة ابن عمر عدم
مدخلته في الفتن فانه يايح علياً رضي الله عنه بشرط ان
لا يقاتل مسلماً ورضي على كرم الله وجهه بهذه الشروط منه
ومن اجل ذلك تخلف ابن عمر عن حروبه قال نافع ان
ابن عمر دخل الكعبة فسمعه يقول في السجدة قد تعلم
ما يمنعني من مزاحمة قريش على هذه الدنيا الا خوفك .
اما اختيارة لأقوال التابعين عن اهل المدينة
فلا نراها في المدينة كانت روح البلاد وقلب الامصار وكان
العلماء يأتونها زماناً بعد زمان ويعرضون آراءهم على اهلها
لانه كانت عند هم علوم منقحة لا توجد عند غيرهم
ومشأ نخ مالك كلهم من اهل المدينة الاستة اشخاص
ابو الزبير المكي وحמיד الطويل وابوب السختياني من
البصرة وعطاء بن عبد الله من خراسان وعبد الكريم من
الجزيرة وابراهيم بن ابي عبله من الشام

اختصار اسانيد الامام مالك:

الامام مالك يروي الاحاديث المرفوعة المسندة
غالباً بالاسانيد الآتية -

(١) اما حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم
فيرويه غالباً عن نافع عن ابن عمر وعن عبد الله بن دينار
عن ابن عمر واحياً يروي ابن عمر عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم

(٢) اما حديث عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم
فيرويه غالباً عن ابن شهاب عن عروة او عن قاسم
عن عائشة -

وعن هشام ابن عروة عن ابيه عن عائشة -
وعن عبد الرحمن بن قاسم عن ابيه عن عائشة -
وعن يحيى بن سعيد عن عروة عن عائشة -
وعن ابي الرجال عن امه عروة عن عائشة -

(٣) اما حديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
فيرويه غالباً عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة وعن
العلاء بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابي هريرة -

وعن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن ابي
هريرة وعن ابن شهاب عن ابي سلمة عن ابي هريرة وعن
ابن شهاب عن ابي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام
عن ابي هريرة وعن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب
عن ابي هريرة عن سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة
عن سمى بن ابي صالح عن ابي هريرة عن سعيد بن ابي سعيد
عن ابيه عن ابي هريرة -

(٤) اما حديث انس عن النبي صلى الله عليه وسلم
فيرويه غالباً عن ابن شهاب عن انس عن ربيعة بن ابي
عبد الرحمن عن انس عن اسحق بن عبد الله بن ابي طلحة
عن انس عن حميد عن انس عن عبد الله بن ابي بكر عن انس
(٥) اما حديث جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم فيرويه
غالباً عن ابي الزبير عن جابر عن جعفر بن محمد عن ابيه
عن جابر عن وهب بن كيسان عن جابر عن محمد بن المنكدر
عن جابر -

(٦) اما حديث ابي سعيد الخدري عن النبي صلى
الله عليه وسلم فيرويه غالباً عن عمر بن يحيى المازني عن
ابيه عن ابي سعيد عن محمد بن يحيى بن جبان عن ابي سعيد
(٧) اما حديث سهل بن سعد عن النبي صلى الله عليه وسلم
فيرويه غالباً عن ابي حازم عن سهل بن سعد -

اخرج مالك بهذه الاسانيد قريباً من خمسمائة
حديث وتلك الاحاديث اصح الاحاديث واقواماً في مشارق
الارض ومغاربها رواية الامام مالك عن الامام علي بن ابي
طالب وعبد الله بن عباس قليلة وقد سأل هارون الرشيد
عن سبب ذلك فقال لم يكونا ببلدي ولم التو رجلاًهما
ومع ذلك روى بعض احاديثهما -

اما حديث امير المؤمنين علي بن ابي طالب عن
النبي صلى الله عليه وسلم فيرويه غالباً عن ابن شهاب عن
عبد الله والحسن ابني محمد بن الحنفية عن ابيهما عن علي بن
ابي طالب واما حديث عبد الله بن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم
فيرويه غالباً عن ابن شهاب عن عبيد الله بن
عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس وعن زيد
ابن اسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس

(هذا آخر ما لخصناه من الاحاديث المرفوعة المسندة)

(ب) واما الاحاديث المرفوعة المرسله فشيون
مالك فيها كثيرة واجلهم ابن شهاب عن الفقهاء السبعة
عن النبي صلى الله عليه وسلم -

الفقهاء السبعة (١) سعيد بن المسيب

(٢) عروة بن الزبير (٣) القاسم بن محمد بن ابي بكر الصديق

(٤) خارجة بن زيد بن ثابت (٥) عبيد الله بن عبد الله

ابن عتبة بن مسعود (٦) سليمان بن يسار (٧) اما ابو بكر

ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام واسلم بن عبد الله

ابن عمر وابو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف -

ابن شهاب عن النبي صلى الله عليه وسلم فيرويه

اسلم عن عطاء بن يسار عن النبي صلى الله عليه وسلم فيرويه

ابن اسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم فيرويه يحيى بن سعيد عن

سعيد بن المسيب عن النبي صلى الله عليه وسلم فيرويه يحيى بن سعيد

عن النبي صلى الله عليه وسلم صفوان بن سليم عن النبي صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم هشام بن عروة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم
سلم جعفر بن محمد عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم.

(ج) كان الامام مالك قرأ كتباً ونسخاً لجماعة من
اهل العلم (فرواها عنهم بالوجادة) وعبر عن ذلك مالك بلفظ
بلغه عن النبي صلى الله عليه وسلم.

(د) اما اثار الصحابة فيرويهما عنهم غالباً بالاسانيد
الأتية.

(أما اثار عمر) فيرويهما عن نافع عن ابن عمر عن عمر
وعن زيد بن اسلم عن أبيه عن عمرو عن زيد بن اسلم
عن عمرو عن نافع عن اسلم عن عمرو عن يحيى بن سعيد
عن سعيد بن المسيب عن عمرو عن يحيى بن سعيد عن عمرو
وعن اسحق بن عبد الله عن انس عن عمر.

(أما اثار عبد الله بن عمر) فيرويهما عن نافع عن ابن
عمرو عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر.

(أما اثار المؤمنين عائشة) فيرويهما عن هشام
عن أبيه عن عائشة وعن يحيى بن سعيد عن عمرو
عن عائشة.

(هـ) اما اقوال فقهاء المدينة فيرويهما عن ابن
شهاب عن سعيد بن المسيب وعن يحيى بن سعيد عن سعيد
ابن المسيب وعن ابن شهاب عن سالم وعن ابن شهاب عن
ابي بكر وعن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار وعن عبد
الرحمن بن القاسم عن أبيه القاسم وعن يحيى بن سعيد
عن ابي سلمة.

(و) للامام مالك شيوخ غير هؤلاء الذين ذكرناهم
لكنهم قليلوا الرواية وجل رواياتهم ليست الاحكامية بضعة
او بضعة عشر قولاً من التابعين او مثل ذلك من روايات
التابعين مثل سالم بن ابي النضر مولى عمر بن عبد الله
وداود بن حصين وعبد الرحمن بن حرملة الاسلمي ويزيد
ابن رومان وحמיד بن قيس المكي وابي الاسود محمد بن عبد
الرحمن عن عروة وعلقمة بن ابي علقمة وزيد بن خصيفة

وثور بن زيد الديلي ومحمد بن عمرو بن حلحلة الديلي
وموسى بن عقبة ومحمد بن ابي مريم.

(ز) ثم هناك طائفة من العلماء روى الامام
مالك او شيوخه عنهم بمناسبة ما بد ون تلمذ لهم وهذا
كما يقال الكلام يجر الى الكلام او وقعت حوادث لبعضهم
فاستفتوا الفقهاء السبعة فنقل مالك تلك الفتاوى
عنهم فليسوا في الاحتجاج مثل شيوخ مالك وان كانوا
مذكورين في الموطأ بصورة الشيوخ لمالك.

(ح) يذكر الامام مالك مختاراته ومختارات
الفقهاء السبعة او عمل اهل المدينة ويقول السنة عندنا
كذا وكذا فصرح الامام الشافعي ان هذه المسائل ليست
اجماعاً من اهل المدينة بل قد يكون من مختارات طائفة
من شيوخ الامام مالك او يكون مختاراً عند الامام مالك
فذكرت في هذا الشرح من القسم الأخير ما اتفق عليه
جمهور العلماء وتركت ما انفرد به الامام مالك.

اعلم انه لما كان من اصول الامام مالك الاستدلال
بحديث النبي صلى الله عليه وسلم سواء كان مسنداً او مرسلأ
وباقرال عمر وعمل ابن عمر ثم الاخذ بفتاوى الصحابة
والتابعين من اهل المدينة وعلى الخصوص اذا اتفق
جماعة منهم على شئ فهو باعتبار اصله لا يحتاج الى وصل
المراسيل ولا الى بيان ماخذ موقوفات عمر وعمل عبد الله
ابن عمر.

ولكن لما كان قصدنا موافقة الجماهير من
المحدثين القائلين بالفرق بين المسند والمرسل لزم
ان نبين كيفية وصل المراسيل بصناعة اعتبار
المتابعات والشواهد وكذلك يلزم ان نبين ماخذ اقوال
الصحابة من ايماءات الكتاب والسنة والقياس على
المنصوص فيهما وذلك يتوقف على المهارة في الصناعة
الشرعية اعني استحضار تتبع الكتاب والسنة ولطافة
الذهن وسترى ان شاء الله تعالى في هذا الشرح ما يفتح
الله به علينا من هذا الباب.

